المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي

المقتصد في شرح التكملة

لعبد القاهر الجرجاني

تحقيق
د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش

الجزء الأول

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

ح جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن

المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني / عبد القاهربن عبد الرحمن الجرجاني ؛ أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش الرياض ، ١٤٢٨هـ

٨٥٨ ص؛١٧×٢٤سم .

٣مج. .-(سلسلة الرسائل الجامعية ؛٧٨)

ردمك: ٥-٧٤٨-٠٤-٩٩٦٠ ــ ٩٧٨(مجموعة)

٢-٧٤٩-٠٤-٩٩٦٠ ــ ٩٧٨ (ج١)

١-اللغة العربية ــ النحو أ ــ الدويش .أحمد بن عبد الله (محقق)

ب . العنوان ج. السلسلة

ديوي ٤١٥،١ ١٤٢٨/٤٧٨٠

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٤٧٨٠

ردمك: ٥- ٧٤٨- ٠٤ - ٩٩٦٠ــ ٩٧٨ (مجموعة)

٢-٧٤٩-٠٤-٩٩٦٠ــ ٩٧٨ (ج١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

تقديم عميد البحث العلمي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . أما بعد:

فقد نصت المادة الأولى في نظام مجلس التعليم العالي والجامعات على أن الجامعات السعودية مؤسسات علمية، وثقافية، تعمل على هدي الشريعة الإسلامية، وتقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي، والدراسات العليا، والنهوض بالبحث العلمي، والقيام بالتأليف، والترجمة، والنشر، وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها.

وعمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في سبيل تحقيق أهدافها المنوطة بها تعنى بنشر البحوث العلمية والرسائل الجامعية، وترجمة ما ترى فيه النفع إلى العديد من اللغات العالمية، وتستكتب في السلاسل الثقافية التي تصدرها العديد من المتخصصين؛ لتقدم المتميز من الأعمال العلمية، والثقافية.

وها هي تضع بين أيدي القراء هذه الرسالة العلمية الموسومة بـ :

المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني

التي أعدها الدكتور / أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش

وقد قدمت هذه الرسالة لنيل درجة الدكتوراه في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية في الرياض، ونوقشت في ١٤١٢/٦/٥ هـ

وقد وافق المجلس العلمي في الجامعة على نشرها بقراره ذي الرقم (١٧٠ – ١٤٢٦ / ١٤٢٧ هـ) في جلسته الخامسة عشرة المعقودة في ١٤٢٧/٤/١هـ

وهي الرسالة الثامنة والسبعون من سلسلة الرسائل الجامعية التي نشرتها الجامعة، وطبعتها في مطابعها.

نسأل الله – عز وجل – أن ينفع بها، إنه سميع مجيب.

أ.د فهد بن عبد العزيز العسكر

عميد البحث العلمي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين أما بعد:

فإن تحقيق كتب التراث ونشرها وتسهيل وصولها لأيدي الباحثين والقراء من أجل ما يمكن أن يقدمه الباحث في علوم العربية، لأن أسلافنا – رحمهم الله – خدموا لغة القرآن الكريم بجهد عظيم، فألفوا أمهات الكتب والموسوعات، وتركوا ثروة علمية كبيرة في اللغة وغيرها ما زالت مبعثرة في بلدان العالم ومحبوسة في خزائن الكتب تنادي أبناء الأمة البررة لينفضوا عنها ما تراكم عليها من غبار، ويخرجوها إلى النور لتأخذ مكانها الصحيح كما أراد لها مؤلفوها، وكان من الوفاء لأولئك العلماء السابقين أن تتجه طائفة من الباحثين إلى خدمة كتب التراث خدمة تلبي رغبة المؤلفين وتحقق أهدافهم وتفيد الباحث نفسه وتفيد الآخرين .

لذا قررت – بعد حصولي على الماجستير – أن أسجل كتاباً يكون موضوعاً لرسالة الدكتوراه، فبحثت في فهارس المخطوطات واستشرت بعض الأخوة في ذلك، فوقع الاختيار على كتاب المقتصد في شرح التكملة الذي يمثل الجزء الثاني من شرح الإيضاح للجرجاني، فبدأت في قراءته فوجدته جديراً بالعناية والتحقيق، لأنه شرح للتكملة، وهو أي التكملة كتاب مبسوط في الصرف بذل فيه مؤلفه أبو علي الفارسي جهداً كبيراً، فجاء كتاباً ذا قيمة علمية كبيرة أعجب به العلماء في عصر أبي علي وبعده، فاهتم به كثيرٌ منهم بالشرح والتعليق وشرح الأبيات وغير ذلك، وكان لعبد القاهر الجرجاني نصيب من ذلك حيث شرح الإيضاح والتكملة شرحاً جيداً له قيمة علمية كبيرة .

لهذا قررت تقديم هذا الكتاب إلى القسم، وتسجيله ليكون موضوعاً لرسالة الدكتوراه، فتم ذلك ولله الحمد .

وقد قسمت الرسالة قسمين رئيسين، الأول الدراسة، والثاني التحقيق.

أما الدراسة، فقد اشتملت على تمهيد وفصلين وخاتمة .

التمهيد تكلمت فيه عن أبي علي الفارسي، اسمه ونسبه ومولده ونشأته ورحلاته وأقوال العلماء عنه وآرائهم فيه، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ووفاته ولمحة عن التكملة تشمل موضوعه، ومصادره، والتكملة المطبوع، وأثر أبي علي فيمن بعده، واهتمام العلماء بالإيضاح والتكملة .

ونبذة عن الشيخ عبدالقاهر الجرجاني تشمل: اسمه ولقبه وكنيته ومولده ونشأته ورحلاته، وشيوخه ومنزلته العلمية ورأي العلماء فيه، وشعره، ومؤلفاته، ووفاته .

والفصل الأول: المقتصد في شرح التكملة اشتمل على الأمور التالية:

طريقة الجرجاني في الشرح .

وأسلوبه .

ومصادره .

وشواهده من:

القرآن الكريم، والحديث، والشعر، وأقوال العرب وأمثالهم، واستخدامه للقياس، واعتماده على التعليل، والاتجاه الصرفي واللغوي عنده، وموقفه من صاحب التكملة موافقة ومخالفة، واجتهاداته، وأثره فيمن بعده .

الفصل الثاني: موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف تقوم على ما يأتي:

المنهج، والأسلوب، والمصادر، والشواهد، والتعليل، والقياس، وأما الخاتمة، فبيان نتائج الدراسة .

وقد واجهتني صعوبات منها عدم حصولي على إحدى نسخ المخطوطة إلا بمشقة، فقد جلست سنة كاملة وأنا أحاول الحصول على صورة منها و لم أستطع ذلك مع أنني بذلت أقصى جهدي في ذلك، فسافرت إلى تركيا ثم قابلتها، ثم حاولت ثانية بعد ذلك فحصلت على صورة منها، ومنها بُعْد المشرف عني في آخر مدة البحث .

وبعد:

فهذا جهدي المتواضع وقد بذلت غاية الجهد في إخراج هذا الكتاب على الصورة التي تكون أقرب إلى الكمال، فإن وفقت فمن الله فله الحمد والشكر على ذلك، وإن حصل تقصير فمن نفسي، فأنا بشرٌ أخطئ وأصيب، و لم أَرَ أنني قد أعطيت البحث حقه كاملاً، لذا فإنني أتقبل شاكراً كل تنبيه على نقصٍ أو خطإٍ أو غير ذلك .

وأسأل الله سبحانه بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفقنا إلى كل ما يحبه ويرضاه من الأقوال والأفعال والأعمال الظاهرة والباطنة وأن يجنبنا كل ما يكرهه ويأباه من ذلك، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد

أ- لمحة موجزة عن حياة أبي علي وجهوده العلمية .

ب- لمحة عن التكملة .

ج- نبذة عن الشيخ عبد القاهر الجرجاني .

أبو علي الفارسي [1]

اسمه ونسبه:

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي، أبوه فارسي وأمه عربية من سدوس شيبان [2] .

مولده:

ولد أبو علي سنة ٢٨٨ هـ[3] في مدينة فسا بفارس بينها وبين شيراز أربع مراحل[4].

نشأته ورحلاته:

نشأ في مدينة فسا التي ولد فيها، ولم يذكر شيء عن نشأته وحياته فيها،

---

(١) أخباره في: طبقات الزبيدي: ١٢٠، والفهرست: ٦٩، والإمتاع والمؤانسة ١/١٣١، وتاريخ العلماء النحويين: ٢٦، وتاريخ بغداد: ٧/٢٧٥، وفهرسة ابن خير الأشبيلي: ٤٢، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٨، ونزهة الألباء: ٣١٥، والمنتظم ٧/١٣٨، ومعجم الأدباء ٧/٢٣٢، ومعجم البلدان ٤/٢٦١، وإنباه الرواة ١/٣٠٨، والكامل في التاريخ ٧/١٣١، وتذكرة الحفاظ ٣/٩٧٢، وتاريخ الإسلام ٤/٢٤أ، والعبر٢/١٤٩، وميزان الاعتدال ١/٤٨٠، ودول الإسلام ١/٢٣١، والوافي بالوفيات ١١/٣٧٦، ومرآة الجنان ٢/٤٠٦، والبداية والنهاية ١١/٣٠٦، والبلغة ٨٠، وغاية النهاية ١/٢٠٦، ولسان الميزان ٢/١٩٥، والنجوم الزاهرة ٤/١٥١، وبغية الوعاة ١/٤٩٦، والمزهر ٢/٤٢٠، وشذرات الذهب ٣/٨٨، وروضات الجنات: ٢١٨، وهدية العارفين ١/٢٧٢، وأعلام الشيعة للطهماني: ٨٣، والأعلام للزركلي ٢/١٩٣، ومعجم المؤلفين ٣/٢٠٠، وأبو علي الفارسي حياته وآثاره : ٥٢ .

(٢) إنباه الرواة ١/٣٠٩، ومعجم الأدباء ٧/٢٣٣ .

(٣) وفيات الأعيان ١/٨٢، وعيون التواريخ: ٢٠ .

(٤) معجم البلدان ٤/٢٦١ .

وبقي فيها تسعة عشر عاماً، ثم رحل إلى بغداد عام ٣٠٧هـ لطلب العلم فيها، وذهب إلى البصرة، وزار الموصل في السنة التي احتلها فيها معز الدولة البويهي، فلقي أبا الفتح ابن جني وذلك سنة ٣٣٧هـ [1]، ثم انحدر إلى بغداد، ثم عاد إلى الموصل سنة ٣٤١هـ ومضى منها إلى حلب، فأقام عند سيف الدولة الحمداني، ومكث في الشام خمس سنوات، وعاد إلى بغداد سنة ٣٤٦هـ، ومضى بعد ذلك بسنة أو أكثر إلى شيراز، فقضى عشرين سنة عند عضد الدولة، وعاد إلى بغداد وبقي فيها إلى أن توفي سنة ٣٧٧هـ [2] .

أقوال العلماء عنه وآراؤهم فيه:

بلغ أبو علي منزلة علمية عالية، فكان للقدماء من العلماء رأي حسن فيه وثناء عليه وإجلال له .

قال جمع من تلاميذه: (أبو علي الفارسي فوق المبرد وأعلم منه) .

وقال عضد الدولة: (أنا غلام أبي علي النَّحْوي في النحو) .

وقال عنه البغدادي: (وصنف كتباً عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها، واشتهر ذكره في الآفاق وبرع له غلمان حذاق مثل عثمان بن جني، وعلي بن عيسى الربعي، وخدم الملوك ونفق عليهم) [3] .

قال الأنباري: (كان من أكابر النحويين) .

(١) انظر معجم الأدباء ١٢/٩٠، والكامل في التاريخ ٦/٣٢٩ .

(٢) انظر طبقات الزبيدي: ١٢٠، ومعجم الأدباء ٧/٢٣٣، ٢٣٤، وسير أعلام النبلاء ١٦/٣٧٩، ٣٨٠ .

(٣) انظر تاريخ بغداد ٧/٢٧٥، ومعجم الأدباء ٧/٢٣٤ .

وقال أبو طالب العبدي:(ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه)[1].

وقيل: (كان أبو علي إمام وقته) [2] .

وبرع في النحو، وانتهت إليه رياسته، وانفرد به، وقصده الناس من الأقطار، وعلت منزلته في العربية [3] .

وقال محمد بن حسن الحاتمي: هو فارس العربية وحائز قصب السبق فيها من أربعين سنة[4].

وقال العمري عن أبي علي: (رجل خط ببراعه، وحط الصبح عن قناعه، وكف الدهر عن قراءه وسعت إليه الزمر، وسعد لديه بالثمر، وجاءته الوفود، وتزاحمت لديه على الورود، وصدرت عنه الركائب، وقد أودعت حقائبها طيباً، وحقائقها ما كان لسقام الأفهام طبيباً، وكان على هذا لا يسلم من لسان حاسد وثالب حاشد، وثباته على هذا عجب، وإثباته في أهل الفضل قد وجب) [5].

وقال أبو بكر بن العربي[6]: (والإحاطة بعلم واحد غير ممكن هذا النحو

---

(١) نزهة الألباء: ٣١٥ .

(٢) عقد الجمان القسم الثالث: ٤٠٠ .

(٣) إشارة التعيين: ٨٣، والنجوم الزاهرة ١٥١/٤ .

(٤) معجم الأدباء ١٥٧/١٨ .

(٥) مسالك الأبصار ٣٠١/٢ .

(٦) محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أحمد المعروف بابن العربي المعافري الأشبيلي المالكي المولود سنة ٤٦٨هـ توفي سنة ٥٤٣هـ .
أخباره في: المغرب ٢٤٩/١، وبغية الملتمس رقم: ١٩٧، والديباج المذهب: ٢٨١، ونفح الطيب ٢٥/٢ .

مـا علمت من أحاط به إلا سيبويه، والفارسي البدعي، وقد أفسدت عليه بدعته نحوه) [1] .

وقـال ابـن بابـشاذ [2] في أثـناء حديـثه عن ضمير الفصل: (إن هذا موضـع مـشكل، ولا يكـاد يحققـه إلا مـثل الفارسـي وأصـحابه مـن المتأخرين، وسيبويه رحمه الله من المتقدمين وأصحابه) [3] .

وقـال ابـن جـني: (وقلـت مـرة لأبـي بكر أحمد بن علي الرازي [4] رحمـه الله وقـد أفضنا في ذكر أبي علي ونُبل قدره ونَبَاوة محلّه: أحسب أن أبـا علـي قد خطر لـه وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشّع هذا القول عليه) [5] .

وقـال أيـضاً: (فمـا كـان أقـوى قياسـه وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنـسه، فكأنـه إنما كان مخلوقاً لـه، وكيف كان لا يكون كذلك، وقد أقام على هـذه الطـريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة زائحةً علله ساقطة عنه كُلَفُه، وجعله هَمَّه وسَدَمَه [6] لا يعتاقه عنه ولد ولا يعارضه فيه متْجَر، ولا

(١) العواصم من القواصم ٤٩٨/٢ .

(٢) طاهـر بـن أحمـد بـن بابـشاذ بـن داود بـن سـليمان الـنحوي المـصري، تـوفي سنة ٤٥٤، وقيل: ٤٦٩هـ .
أخباره في: إنباه الرواة ٩٥/٢، وبغية الوعاة ١٧/٢ .

(٣) شرح المقدمة المحسبة: ١٥٩، وانظر: ٢٢١ .

(٤) أحمد بن علي أبو بكر الرازي الفقيه إمام أصحاب الرأي في وقته كان مشهوراً بالزهد والورع، توفي سنة ٣٧٠هـ .
أخباره في: تاريخ بغداد ٣١٤/٤ .

(٥) الخصائص ٢٠٨/١ .

(٦) السدم: الهم .

يسوم به مطلباً، ولا يخدم به رئيساً إلا بأُخَرة[1]، وقد حط من أثقاله، وألقى عصا تَرحاله)[2] .

شيوخه:

من أشهر شيوخه الذين عاصرهم وأخذ عنهم:

١- أبو إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج توفي سنة ٣١١هـ[3] .
أخذ عنه النحو واللغة [4] وسمع منه معاني القرآن [5]، وقد ألف كتابه الأغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني .

٢- أبو الحسن بن سليمان الأخفش الصغير: توفي سنة ٣١٥ هـ[6].
روى عنه قصيدة يزيد بن الحكم [7] .

٣- أبو بكر محمد بن السَّري البغدادي المعروف بابن السراج توفي سنة ٣١٦ هـ[8].

---

(١) بأخرة: يريد خدمته عضد الدولة، وقد صنف له الإيضاح والتكملة .
(٢) الخصائص ٢٧٧/١، وانظر ٣١٣/٣، وانظر المحتسب ١٣٤/١، وانظر ديوان الشريف الرضي ٤٤٥/١ فقد رثاه بأرجوزة، وما قاله علي بن أحمد بن خلف النحوي في كتاب الإيضاح في معجم الأدباء ٢٤٧/٧، ٢٤٨ .
(٣) أخباره في: طبقات الزبيدي: ١١١، الفهرست: ٦٦، تاريخ بغداد ٨٩/٦، نزهة الألباء: ٢٤٤، ومعجم الأدباء ١٣٠/١، وإنباه الرواة ١٩٤/١، وتهذيب الأسماء واللغات١٧٠/٢، ووفيات الأعيان ٤٩/١ .
(٤) معجم الأدباء ٢٣٣/٧ .
(٥) المحتسب ٣٦/١ .
(٦) أخباره في: طبقات الزبيدي: ١١٥، والفهرست: ٩١، وتاريخ بغداد ٤٣٣/١١، والأنساب للسمعاني٩٦/١، ونزهة الألباء: ٢٤٨، والبداية والنهاية١٥٧/١١، وبغية الوعاة ١٦٧/٢ .
(٧) انظر البصريات: ٢٨٤ .
(٨) أخباره في: طبقات الزبيدي: ١١٢، والفهرست: ٦٧، والأنساب للسمعاني ٢٤١/٣، ونزهة الألباء: ٢٤٩، ومعجم الأدباء ١٩٧/٨، وإنباه الرواة ١٤٥/٣، والمحمدون من الشعراء: ٤٧٠، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤، والبداية والنهاية ١٥٧/١١، وبغية الوعاة ١٠٩/١، ومفتاح السعادة ١٦٥/١، وشذرات الذهب ٢٧٣/٢ .

ذكر أبو علي أنه قرأ عليه [1] .

٤- أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور بن الخياط توفي سنة٣٢٠هـ [2] .

٥- أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد توفي سنة ٣٢١ هـ[3] .

٦- أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد توفي سنة ٣٢٤هـ [4] .

روى أبو علي القراءة عنه عرضاً [5] .

٧- أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري المعروف بمبرمان توفي سنة ٣٢٥هـ[6].

---

(١) انظر البغداديات: ٣٤٣ .

(٢) أخباره في: طبقات الزبيدي: ١١٧، وتاريخ العلماء النحويين: ٤٧، ونزهة الألباء: ٢٤٧، ومعجم الأدباء ١٤١/١٧، وإبناء الرواة ٥٤/٣، وإشارة التعيين: ٢٩٣، والبغلة: ١٨٦، وبغية الوعاة ٤٨/١، وطبقات المفسرين للداودي ٨٤/٢، في طبقات الزبيدي وتاريخ العلماء النحويين (أحمد بن محمد) .

(٣) أخباره في: طبقات الزبيدي: ١٨٣، والفهرست: ٦٧، وجمهرة الأنساب ٣٨١، وتاريخ بغداد ١٩٥:٢، والأنساب للسمعاني ٤٧٣/٢، وإنباه الرواة ٩٢/٣، والمحمدون من الشعراء: ٢٤١، وميزان الاعتدال ٥٢٠/٣، ولسان الميزان ١٣٢/٥، وبغية الوعاة ٧٦/١ .

(٤) أخباره في: الفهرست: ٣٤، وتاريخ بغداد ٥٦/٥، ومعجم الأدباء ٦٥/٥، ومعرفة القراء الكبار: ٢١٦، وطبقات الشافعية للسبكي ٥٧/٣، وغاية النهاية ١٣٩/١، والنجوم الزاهرة ٢٥٨/٣ .

(٥) انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٢٠٦/١ .

(٦) أخباره في مراتب النحويين واللغويين: ٣٥، وطبقات الزبيدي: ١١٤، وتاريخ العلماء النحويين: ٤٩، ومعجم الأدباء ٥٤/١٨، وإنباه الرواة ١٨٩/٣، والعبر ٢٠٩/٢، والوافي بالوفيات ١٠٨/٤، ومرآة الجنان ٢٨٩/٢، والبلغة ٢٠٧، وبغية الوعاة ١٧٥/١، ومفتاح السعادة ١٦٧/١، وكشف الظنون ٤٨١، ١٤٢٨، وشذرات الذهب ٣١٠/٢ .

تلاميذه:

تنقل أبو علي في بلاد منها: بغداد، والبصرة والموصل وحلب وغيرها، وكان له في كل بلد تلاميذ أخذوا عنه، وأحصى العبدي أحد تلاميذ أبي علي من كان يحضر مجلسه ويقرأ عليه كتاب سيبويه دون غيره من المتوسطات فجعلهم ثلاثين رجلاً وأكثر[1]، منهم:

١- عبيد الله بن أحمد الفزاري النحوي أبو محمد صنف صناعة الإعراب، وعيون الإعراب، توفي سنة ٣٨١هـ [2].

٢- محمد بن أحمد بن عمر الخلال أبو الغنائم اللغوي عالم جيد الضبط صحيح الخط[3].

٣- إبراهيم بن علي أبو إسحاق الفارسي النحوي كان من الأعيان في اللغة والنحو قيماً بالكتابة وقرض الشعر شرح كتاب الجرمي وتكلم في العروض [4].

٤- عبيد الله بن محمد بن جرو الأسدي أبو القاسم الموصلي النحوي العروضي المعتزلي، قرأ وأكثر الأخذ عن النحاة، وتصدر لإقراء هذا الشأن، توفي سنة ٣٨٧ هـ[5].

٥- أبو الفتح عثمان بن جني من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو

---

(١) إنباه الرواة ٣٨٧/٢ .

(٢) أخباره في: بغية الوعاة ١٢٦/٢، وكشف الظنون: ١٠٨٢، ١١٨٥، وروضات الجنات: ٢٢١ .

(٣) أخباره في: معجم الأدباء ٢٠٨/١٧، وبغية الوعاة ٣٧/١ .

(٤) أخباره في: يتيمة الدهر ١٧١/٤، ومعجم الأدباء ٢٠٤/١، وبغية الوعاة ٤٢٠/١ .

(٥) أخباره في: معجم الأدباء م٦٢/١، و إنباه الرواة ١٥٤/٢، ولسان الميزان ١١٥/٤، وبغية الوعاة ١٢٧/٢، وطبقات المفسرين للسيوطي: ٢٢، وطبقات المفسرين للداودي ٣٧١/١، وكشف الظنون ١٧٧٤، ١٩٠٤ .

والتصريف، وصنف في ذلك كتباً فاق بها المتقدمين، وأعجز المتأخرين، ولم يتكلم أحد في التصريف أدق كلاماً منه، صحب أبا علي أربعين سنة، صنف كتباً كثيرة منها الخصائص، والمنصف، والمحتسب وغيرها، توفي سنة ٣٩٢هـ [١] .

٦- إسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر الفارابي صاحب الصحاح كان من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنة وعلماً أصله من فاراب[٢]، قال ياقوت: بحثت عن مولوده ووفاته بحثاً شافياً، وسألت عنهما الواردين من نيسابور، فلم أجد مخبراً عن ذلك [٣] .

٧- عبدالباقي بن محمد بن الحسن بن عبدالله النحوي صنف الدواة واشتقاقها، شرح حروف العطف، مات سنة ٤٠٠هـ [٤] .

---

(١) أخباره في: الفهرست ٩٥، ويتيمة الدهر ١٣٧/١، وتاريخ الصابي الملحق بذيل تجارب الأمم ٤١٧، وتاريخ العلماء النحويين: ٢٤، وتاريخ بغداد ٣١١/١١، ودمية القصر ٤٩٠/٢، والإكمال لابن ماكولا ٥٨٥/٢، وفهرسة ابن خير ٤٣، ٣١٧، ٣١٨، والأنساب للسمعاني ١٠٠/٢، والمنتظم ٢٢٠/٧، وإنباه الرواة ٣٣٥/٢، ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣، ودول الإسلام ٢٣٦/١، والعبر ٥٣/٣، وإشارة التعيين ٢٠٠، والبداية والنهاية ٣٣١/١١، والمختصر لأبي الفداء ١٣٦/٢، والنجوم الزاهرة ٢٠٥/٤، وبغية الوعاة ١٣٢/٢، ومفتاح السعادة ١٣٤/١، وإيضاح المكنون ٥٣١/٢ .

(٢) أخباره في: يتيمة الدهر ٤٦٨/٤، ودمية القصر ٤٩٤/٢، ونزهة الألباء: ٣٤٤، ومعجم الأدباء ١٥١/٦، وإنباه الرواة ٢٢٩/١، ومرآة الجنان ٤٤٦/٢، والنجوم الزاهرة ٢٠٧/٤، وبغية الوعاة ٤٤٦/١ .

(٣) معجم الأدباء ١٥٨/٦ .

(٤) أخباره في: إنباه الرواة ١٥٥/٢، وفيه: (عبدالباقي بن محمد بن يانيس النحوي)، وبغية الوعاة ٧١/٢، وكشف الظنون: ١٠٤٠، وهدية العارفين ٤٩٥/١ .

٨- أحمد بن بكر بن بقية العبدي النحوي أخذ عن أبي علي جل ما عنده كان نحوياً لغوياً قيماً بالقياس شرح الإيضاح وأحسن فيه، وشرح كتاب الجرسي، توفي سنة ٤٠٦هـ [1] .

٩- محمد بن عثمان بن بلبل أبو عبدالله لغوي نحوي شاعر مجيد أخذ عن أبي علي الحجة، توفي سنة ٤١٠هـ [2] .

١٠- علي بن عبيد الله بن عبدالغفار أبو الحسن اللغوي السمسماني، ويقال: السمسمي، كان يجيد المعرفة بفنون العربية واللغة، صحيح الخط، توفي سنة ٤١٥هـ [3] .

١١- علي بن عبيد الله بن الدقاق أبو القاسم الدقيقي النحوي أحد الأئمة العلماء تخرج به خلق كثير لحسن خلقه وبركة تعليمه له شرح الإيضاح، وشرح كتاب الجرمي، والعروض، والمقدمات، توفي سنة ٤١٥هـ [4] .

١٢- صاعد بن الحسن بن عيسى الربعي اللغوي البغدادي أبو العلا، له،

---

(١) أخباره في: نزهة الألباء: ٣٣٦، ومعجم الأدباء ٢/٢٣٦، وإنباه الرواة ٢/٣٨٦، ووفيات الأعيان ١/١٠١، وإشارة التعيين ٢٦، والبلغة: ٥٤، وبغية الوعاة ١/٢٩٨، وكشف الظنون ١/٢١٢ .

(٢) أخباره في: معجم الأدباء ١٨/٢٤٩، وبغية الوعاة ١/١٧٠ .

(٣) تاريخ بغداد ١٢/١٠، ونزهة الألباء: ٣٣٩، ومعجم الأدباء ١٤/٥٨، وإنباه الرواة ٢/٢٨٨، ووفيات الأعيان ٣/٣١٢، وبغية الوعاة ٢/١٧٨ .

(٤) أخباره في: معجم الأدباء ١٤/٥٦، وبغية الوعاة ٢/١٧٨، وكشف الظنون ١/٢١٢، وإيضاح المكنون ٢/٤٥١، ٥٤١ .

كتاب الفصوص كان عالماً باللغة والآداب والأخبار سريع الجواب عما يسأل عنه،طيب العشرة حلو الفكاهة، توفي سنة٤١٧هـ وقيل: ٤١٩هـ[1].

١٣- علي بن عيسى بن الفرج أبو الحسن النحوي الربعي له مصنفات جليلة منها: شرح الإيضاح، وشرح كتاب الجرمي وغيرها، توفي سنة٤٢٠هـ [2].

١٤- أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي كان غاية في الذكاء والفطنة وحسن التصنيف فمن تصانيفه شرح الحماسة، وشرح الفصيح وغيرها، توفي سنة ٤٢١هـ [3].

١٥- محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبدالوارث بن أخت أبي علي الفارسي أخذ عن خاله علم العربية، توفي سنة ٤٢١هـ[4].

١٦- الحسين بن محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين الرافقي النحوي، المعروف بالخالع،

(١) أخباره في: جذوة المقتبس: ٢٤٠، ومعجم الأدباء ٢٨١/١١، وإنباه الرواة ٨٥/٢، ووفيات الأعيان ٤٨٨/٢، وإشارة التعيين: ١٤٦، والبداية والنهاية ٢١/١٢، والبلغة: ١١٤، وبغية الوعاة ٧/٢، وشذرات الذهب ٢٠٦/٢ .

(٢) أخباره في: تاريخ بغداد ١٧/١٢، ونزهة الألباء: ٣٤١، ومعجم الأدباء ٧٨/١٤، وإنباه الرواة ٢٩٧/٢، ووفيات الأعيان ٣٣٦/٣، وإشارة التعيين: ٢٢٣، والبداية والنهاية ٢٧١/٢، والبلغة: ١٥٤، والنجوم الزاهرة ٢٧١/٤، وبغية الوعاة ١٨١/٢، وشذارت الذهب ٢١٦/٣ .

(٣) أخباره في: معجم الأدباء ٣٤/٥، وإنباه الرواة ١٤١/١، وبغية الوعاة ٣٦٥/١، وكشف الظنون ١٢٧٣ .

(٤) أخباره في: نزهة الألباء: ٣٤٣، ومعجم الأدباء ١٨٦/١٨، وإنباه الرواة ١١٦/٣، وبغية الوعاة ١٩٤/١ .

كـان مـن كبار النحاة، صنف الأمثال، تخيلات العرب، شرح شعر أبي تمام وغيرها، توفي سنة ٤٢٢هـ [١] .

١٧- علـي بـن طلحـة بـن كروان النحوي أبو القاسم يعرف بالصحناتي، صنف إعراب القرآن، ثم غسله قبل موته، توفي سنة ٤٢٤هـ [٢] .

١٨- محمـد بـن محمـد بن عيسى بن إسحاق بن جابر يعرف بالخيشي كان من أئمة النحاة المشهورين بالفضل والنبل، توفي سنة ٤٣٨هـ [٣] .

١٩- عالـي بـن عـثمان بـن جـني أبو سعد بن أبي الفتح كان نحوياً أديباً حسن الخط، توفي سنة ٤٥٧ هـ، وقيل: ٤٥٨هـ [٤] .

مؤلفاته:

لـه مـؤلفات كـثيرة نالـت استحـسان كـثير من العلماء، وتأثر بها من بعده، فـنقلوا عـنها وشُـرِحَ بعض كتبه، وبعض كتبه منسوب إلى المكان الذي ألف فيه أو سئل عنه فيه، أو ألفه لـه، أو موصوف بما تضمنه الكتاب من موضوعات، منها:

١- أبيات الإعراب، وقد اختلف في اسمه [٥] .

٢- الأغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني في تفسير القرآن الكريم [٦] .

٣- أقسام الأخبار [٧] .

٤- الأوليات في النحو[٨] .

---

(١) أخباره في: تاريخ بغداد ١٠٥/٨، ومعجم الأدباء ١٥٥/١٠، وبغية الوعاة ٥٣٨/١ .

(٢) أخباره في: معجم الأدباء ٢٥٩/١٣، وإنباه الرواة ٢٨٤/٢، وبغية الوعاة ١٧٠/٢ .

(٣) أخباره في: بغية الوعاة ٢٣٢/١ .

(٤) أخباره في: معجم الأدباء ١٢ /٣٩، وإنباه الرواة ٣٨٥/٢، وبغية الوعاة ٢٤/٢ .

(٥) انظر كتاب الشعر: ٢١، تحقيق د. الطناحي .

(٦) حققه محمد حسن إسماعيل رسالة ماجستير .

(٧) نـشر هـذا الكتاب الدكتور علي جابر المنصوري في مجلة المورد، المجلد السابع العدد الثالث سنة ١٩٧٨م في بغداد .

(٨) تـاريخ الأدب العربـي لـبروكلمان ١٩٣/٢، وقـال: إنه بخط ابن الأفقه في الخزانة العويرية بالنجف، وذكره صاحب الذريعة ٤٨٩/٢ .

٥- الأهوازيات [١] .

٦- الإيضاح العضدي [٢] .

٧- التتبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير [٣] .

٨- الترجمة [٤] .

٩- التذكرة [٥] .

١٠- التعليقة على كتاب سيبويه [٦] .

١١- تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [٧](المائدة:٦).

١٢- التكملة [٨] .

١٣- جواهر النحو [٩] .

١٤- الحجة في علل القراءات[١٠] .

١٥- العوامل المئة [١١] .

---

(١) المحكم ١/١٤ .

(٢) طبع بتحقيق د. حسن شاذلي فرهود .

(٣) معجم الأدباء ٧/٢٤١ .

(٤) معجم الأدباء ٧/٢٤١ .

(٥) الفهرست لابن النديم: ٦٩، وفهرسة ابن خير: ٣١٨، ومعجم الأدباء ٧/٢٤٠، وإنباه الرواة ١/٣٠٩، وأسماء الكتب: ٨٨ .

(٦) طبع بتحقيق د. عوض القوزي .

(٧) معجم الأدباء ٧/٢٤١ .

(٨) طبع بتحقيق د. حسن شاذلي فرهود، وطبع أيضاً بتحقيق د. كاظم بحر المرجان .

(٩) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/١٩٣، قال: إنه بمكتبة مشهد إيران .

(١٠) طبع جزء منه بتحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبدالحليم النجار، ود. عبدالفتاح شلبي ، وطبع كاملاً بتحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي.

(١١) إنباه الرواة ١/٣٠٩، وأسماء الكتب: ٢١١ .

١٦- مختصر عوامل الإعراب [١] .

١٧- المسائل البصريات[٢] .

١٨- المسائل الحلبيات[٣] .

١٩- المسائل الدمشقية [٤] .

٢٠- المسائل الذهبيات [٥] .

٢١- المسائل الشيرازيات [٦].

٢٢- المسائل العسكريات[٧] .

٢٣- المسائل العضديات [٨] .

٢٤- المسائل القصرية أو القيصرية، قيل: إنها ألفت في قصر ابن هبيرة [٩] .

٢٥- المسائل الكرمانية [١٠] .

٢٦- المسائل المجلسيات [١١] .

---

(١) الفهرست: ٦٩ .

(٢) طبع بتحقيق د. محمد الشاطر .

(٣) طبع بتحقيق د. حسن هنداوي .

(٤) معجم الأدباء ٢٤١/٧ .

(٥) إنباه الرواة ٣٠٩/١ .

(٦) حققها د. علي جابر المنصوري سنة ١٩٧٧م .

(٧) حققها د. علي جابر المنصوري سنة ١٩٨٢م .

(٨) طبع بتحقيق د. علي جابر المنصوري سنة ١٤٠٦هـ .

(٩) المخصص ٣/١، وإنباه الرواة ٣٠٩/١ .

(١٠) معجم الأدباء ٢٤١/٧ .

(١١) إنباه الرواة ٣٠٩/١ .

٢٧- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات [١] .

٢٨- المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج [٢] .

٢٩- المسائل المنثورة [٣] .

٣٠- المسائل الميافارقينيات [٤] .

٣١- مقاصد ذوي الألباب في العمل بالاصطرلاب[٥] .

٣٢- المقصور والممدود[٦] .

٣٣- نقض الهاذور، وهو في الرد على ابن خالويه فيما اتهمه فيه من الوهم[٧].

٣٤- الهيتيات [٨] .

وفاته:

اختلف في تاريخ وفاته على ثلاثة أقوال:

١- أنه توفي قبل السبعين وثلاثمئة قاله ابن النديم[٩] .

٢- أنه توفي سنة ست وسبعين وثلاثمئة قاله ابن الأثير[١٠] .

---

(١) طبع بتحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي .

(٢) معجم الأدباء ٧/٢٤١ .

(٣) طبع بتحقيق مصطفى الحدري .

(٤) فهرسة ابن خير: ٣١٨ .

(٥) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/١٩٣ .

(٦) معجم الأدباء ٧/٢٤١، وإنباه الرواة ١/٣٠٩ .

(٧) فهرسة ابن خير: ٣١٠، ومعجم الأدباء ٧/٢٤١، وإنباه الرواة ١/٣٠٩ .

(٨) مغني اللبيب: ٣٤٧ .

(٩) الفهرست: ٦٩ .

(١٠) الكامل في التاريخ ٧/١٣١ .

٣- أنه توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمئة، قاله من ترجم له، وحدد سنة وفاته، فيما اطلعت عليه عدا ابن النديم وابن الأثير[1] .

والراجح هو القول الأخير أما قول ابن النديم، فمردودٌ بما يأتي:

١- أن أبا علي كان وكيل عضد الدولة في تولي العقد للخليفة الطائع بالله على ابنة عضد الدولة يوم الثلاثاء لسبع بقين من ذي القعدة سنة ٣٦٩هـ[2].

٢- أن التنوخي قد سمع منه في رجب سنة ٣٧٥ هـ[3]، وهذا ينفي أن يكون توفي قبل ذلك .

أما قول ابن الأثير فيرد بكثرة من قال: إنه توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمئة .

---

(١) انظر تاريخ العلماء النحويين: ٢٧، وتاريخ بغداد ٧/٢٧٦، ونزهة الألباء: ٣١٧، ومعجم الأدباء ٧/٢٣٣، وإنباه الرواة ١/٣٨٠، وغيرها مما ذكرته في مصادر ترجمته ص:١٣.

(٢) البداية والنهاية ١١/٢٩٥ .

(٣) تاريخ بغداد ٧/٢٧٥ .

التكملة

موضوعه:

اشتمل الكتاب على أبواب الصرف جملة [١]، فقد بين أبو علي موضوع التكملة حيث جعله قسمين:

الأول: تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن يختلف العامل، وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن أو إسكان متحرك أو إبدال حرف من حرف أو زيادة حرف أو نقصان حرف .

والثاني: التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها، وذلك نحو التثنية، والجمع الذي على حدها والنسب، وإضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم، وتخفيف الهمزة والمقصور والممدود والعدد والتأنيث والتذكير وجمع التكسير والتصغير والإمالة والمصادر وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها، والتصريف والإدغام [٢] .

وليست التكملة الكتاب الوحيد الذي تكلم فيه أبو علي عن الصرف.

فقد ورد في بعض مؤلفاته مسائل صرفية كالحجة[٣]، والمسائل البصريات[٤]، والمسائل العضديات[٥]، والمسائل المشكلة[٦]، والمسائل المنثورة[٧].

---

(١) ذكر بابين من أبواب النحو هما: العدد، والمذكر والمؤنث .

(٢) انظر شرح التكملة: ١٨٢- ١٨٥ .

(٣) انظر الحجة المطبوع ١/٦٢-٨١، ٣/١٠، ١٤، ١٥، ٢٦ .

(٤) انظر: ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٣، ٣٠١، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٤٥، ٣٧٣، ٣٧٥ .

(٥) انظر المسائل: ١، ٨، ٢١، ٣٦، ٥٨، ٦٠، ٩١، ٩٣ .

(٦) انظر المسائل: ٢-٦، ١٩، ٣١، ٥٧، ٧٢ .

(٧) انظر: ١٣٣، ١٣٥ .

وبالتأمل في عبارته في الإيضاح والتكملة يلاحظ فرق كبير بينهما، فأسلوبه في الإيضاح سهل واضح وعبارته مشرقة تكاد تخلو من التعقيد والغريب .

أما عبارته في التكملة، فهي صعبة ومن أسباب صعوبتها:

١- أن موضوعات الصرف أصعب من موضوعات النحو .

٢- أن أبا علي ألف لعضد الدولة كتاب الإيضاح، فلما حمله إليه استقصره، وقال له: ما زدت على ما أعرف شيئاً، وإنما يصلح هذا للصبيان، فمضى أبو علي وصنف التكملة وحملها إليه، فلما وقف عليها عضد الدولة له قال: غضب الشيخ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو [١] .

ومن أهم صفات التكلمة:

١- كثرة التفريع والتقسيم [٢] .

٢- كثرة التعريفات [٣] .

٣- خلوها من مسائل التمرين التي لا يكاد يخلو منها كتاب صرف .

٤- ورود بعض مسائل العروض فيه [٤] .

مصادر التكملة:

أفاد أبو علي من العلماء الذي سبقوه كما أفاد من بعض الأعراب ممن يوثق بعربيتهم، وكان ممن أفاد منهم البصريون، ويعد سيبويه في مقدمتهم، فقد قرأ كتابه على ابن السراج ومبرمان، فأثر سيبويه واضح في التكملة حيث ورد

---

(١) معجم الأدباء ٢٣٨/٧، بغية الوعاة ٢٩٦/١ .

(٢) المقتصد في شرح التكملة ١٨٦، ٢١٦، ٢٥٨، ٢٦٧، ٢٧٧، ٣٢٢ .

(٣) المرجع السابق: ٣٢٢، ٥١٧، ٥٥٠، ١١٢٦، ١١٤٠ .

(٤) المرجع السابق: ٢٣١، ٢٩٨.

اسمه أكثر من ثلاثين مرة ناقلاً عنه بعض الشواهد الشعرية [1] ، وأراء بعض النحاة واللغويين كالخليل[2] ويونس[3] ، والأخفش[4] الكبير، وبعض لغات العرب[5] .

وروى عن أبي زيد الأنصاري[6] والأصمعي[7] وأبي عبيدة [8] والأخفش الأوسط[9] والمازني[10] وأبي عمرو بن العلاء [11] والجرمي[12] والمبرد [13] والأخفش الصغير[14].

وأفاد من الكوفيين وبخاصة ثعلب، فقد ورد اسمه أكثر من عشر مرات[15]، كما أفاد من ابن الأعرابي[16] ، وأبي عمرو الشيباني [17] .

---

(١) المقتصد في شرح التكملة: ٧٠٣، ٧٥٣، ٧٥٧، ٧٥٩ .

(٢) المرجع السابق: ١٨٧، ٣٣٩، ٣٩٤، ٥١٤ .

(٣) المرجع السابق:٤٣٧، ٤٥٦، ٥٠٧، ٧١٤، ٧٢٢، ٧٤٨ .

(٤) المرجع السابق: ٥٣٠، ٨٦٨ .

(٥) المرجع السابق: ٢٦٨، ٣٣٩، ٦٠٨ .

(٦) المرجع السابق: ٢٠٥، ٤٢٥، ٤٩٤، ٥١١، ٦٢١، ٦٣٧، ٨٧٦ .

(٧) المرجع السابق: ٥٢٢، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٣١، ٥٣٥، ٥٣٦ .

(٨) المرجع السابق: ٦٥٥، ٧١٢، ٨٠١، ٨٧٦، ٨٧٨، ٨٧٩.

(٩) المرجع السابق: ٣٧٣، ٥٢٢، ٧٢٥، ٧٦١.

(١٠) المرجع السابق: ٢٨٣، ٣٦٥، ٥٦١، ٥٦٣، ٩٣٣.

(١١) المرجع السابق: ٢٩٥، ٣٢٤، ٣٤٤، ٣٤٥، ٨٦٦ .

(١٢) المرجع السابق: ٤٩١، ٧٢٠، ٧٢١، ٨٧٦، ٨٧٨ .

(١٣) المرجع السابق: ٣٦٥، ٨٠٤ .

(١٤) المرجع السابق: ٣٣٩، ٤٢٨، ٤٥٢، ٤٩١، ٥١٨، ٦٢١، ٦٥٠ .

(١٥) المرجع السابق: ٥٢٢,٥٢٧، ٦٠١، ٦٢٥,٦١٧، ٦٥٠.

(١٦) المرجع السابق: ٦٤٢، ٧٥٧، ٨٠٣ .

(١٧) المرجع السابق: ٥٣٦ .

التكملة المطبوع:

طبع كتاب التكملة بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود معتمداً على ست نسخ هي:

١- نسخة الأصل توجد بمكتبة كوبربلي باسطنبول ورقمها ١٤٥٧ .

٢- نسخة ب توجد بمكتبة أحمد الثالث باسطنبول رقمها ٢٢٥٦ .

٣- نسخة ج توجد بمكتبة كوبربلي باسطنبول رقمها ١٤٥٦ .

٤- نسخة د توجد بمكتبة أيا صوفيا باسطنبول رقمها ٤٤٥١ .

٥- نسخة ع توجد بمكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة وهي بلا رقم .

٦- نخسةهـ توجد بدار الكتب الظاهرية بدمشق رقمها ٨٥١٣ .

وطبع بتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان معتمداً على تسع نسخ:

١- نسخة مكتبة بايزيد باسطنبول وهي التي اعتمدها أصلاً رقمها ٢٩٠٣ .

٢- نسخة كوبربلي باسطنبول وهي التي اعتمدها د. شاذلي أصلاً .

٣- نسخة مكتبة الأسكوريال بمدريد رمقها ٤٢ -١٢٥ .

٤- نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة رقمها ١٠٠٦ نحو .

٥- نسخة مكتبة عاطف أفندي باسطنبول رقمها ٢٤٤٤ .

٦- نسخة الأسكوريال بمدريد وهي شرح الجرجاني للتكملة وهي النسخة التي اعتمدتها أصلاً .

٧- نسخة مكتبة لا للي باسطنبول رقمها ٢١٧٠ .

٨- نسخة مكتبة فيض الله باسطنبول رقمها ١٩٠٩ .

٩- نسخة مكتبة أيا صوفيا وهي من النسخ التي اعتمد عليها د. شاذلي .

فيكون مجمع النسخ المخطوطة التي اعتمد عليها المحققان ثلاث عشرة نسخة.

أثر أبي علي فيمن بعده

أبـو علـي عالم كبير أفاد الناس من علمه حيث كانت لـه حلقات يدرس فـيها، وألـف كتباً كثيرة أفاد منها معاصروه ومن بعدهم، وقلما تجد كتاب نحو أو صـرف بعـده لا يـرد فـيه اسمـه، لكـن هذا الورود يقل ويكثر، فممن تأثر به وأفاد منه تلميذه ابن جني، فقد ورد ذكر أبي علي في سر صناعة الإعراب أكثر مـن ١٩٥ مـرة وفي الخصائص أكثر مـن ١٣٠ مـرة، وقـد نقـل ابن سيده من الـتكملة أربعـة عـشر بابـاً وجزءاً من الباب الخامس عشر في المخصص دون أن يذكـر اسـم أبـي علي في بداية النقل إلا مرة واحدة، وإنما يذكره أحياناً في أثناء الكلام وهي:

١- بـاب المذكـر والمؤنث في المقتصد في شرح التكملة ٥٦٠ في المخصص باب أسماء المؤنث ١٦/٧٩، ٨٢ .

٢- بـاب أسماء المؤنث في المقتصد في شرح التكملة ٥٨٩، وفي المخصص باب أسماء المؤنث ١٦/٨٢، ٨٣ .

٣- بـاب لحـاق علامـة التأنيث بالأسماء في المقتصد في شرح التكملة ٥٩٧، وفي المخصص باب لحاق علامة التأنيث للأسماء وتقسيم العلامات ١٦/٨٣.

٤- هـذا بـاب فُعْلـى الـتي لا تكـون مـؤنث أفعل وما أشبهها مما تختص ببناء التأنـيث ولا تكـون ألفهـا إلا لــه في المقتـصد في شـرح التكملة ٦١٣، وفي المخصص ١٦/٨٧ .

٥- بـاب مـا جـاء علـى أربعة أحرف مما كان آخره ألفاً من الأبنية المشتركة للتأنـيث ولغـيره في المقتـصد في شـرح الـتكملة ٦٢٠، وفي المخـصص ١٦/٨٧-٨٩ .

٦- بـاب مـا جـاء على فِعْلَى في المقتصد في شرح التكملة ٦٢٩، وفي المخصص ١٦/٨٩، ٩٠ .

٧- بـاب ألـف التأنـيث الـتي تلحـق قـبلها ألف فتنقلب الآخرة منهما همزة لوقـوعها طـرفاً بعـد ألـف زائـدة في المقتـصد في شـرح الـتكملة ٦٣٧، وفي المخصص ٩٠،١٦، ٩٥، حذف ابن سيده جزءاً من هذا الباب.

٨- بـاب مـا كـان آخـره همزة واقعة بعد ألف زائدة وكان مذكراً لا يجوز تأنيـثه وهـو مـثل فَعْـلاء في العدة والزنة في المقتصد في شرح التكملة ٦٨١، وفي المخصص١٦/٩٥، ٩٦.

٩- بـاب مـا أنـث مـن الأسمـاء بالتاء التي يبدل منها في الوقف الهاء في أكثر اللغات في المقتصد في شرح التكملة ٦٨٩، وفي المخصص ١٦/٩٦-٩٨ .

١٠- بـاب دخول التاء للفرق على اسمين غير وصفين في التأنيث الحقيقي الذي لأنثاه ذكر في المقتصد في شرح التكملة ٧١٧، وفي المخصص ١٦/٩٨-١٠٠ .

١١- بـاب دخـول التاء الاسم فرقاً بين الجمع والواحد منه في المقتصد في شرح الـتكملة ٧٢٧، وفي المخـصـص ١٦/١٠٠-١٠٢، فـيه زيادة ونقص يسير عند ابن سيده .

١٢- باب ما دخله هاء التأنيث وهو اسم مفرد لا هو واحد من جنس في المقتصد في شرح التكملة ٧٤٦، وفي المخصص ١٦/١٠٢، باب ما لحقه تاء التأنيث .

١٣- بـاب ما دخلته التاء من صفات المذكر للمبالغة في الوصف لا للفرق بين المذكر والمؤنث في المقتصد في شرح التكملة ٧٥٢، وفي المخصص ١٦/١٠٣ .

١٤- باب ما جاء من الجمع على مثال مفاعل فدخلته تاء التأنيث في المقتصد في شرح التكملة ٧٥٥، وفي المخصص ١٦/١٠٤ .

١٥- بـاب مـا أنـث من الأسماء من غير لحاق علامة من هذه العلامات الثلاث به في المقتـصد في شرح التكملة ٧٦٠، وفي المخصص ١٦/١٠٤، وقد أخذ جزءاً من هذا الباب .

وقد نقل عنه ابن الشجري ت ٥٤٢هـ في أماليه وكان ينبه إلى ذلك انظر: [١]

ونقل عنه ابن مالك ت ٦٧٢هـ في شرح الكافية [٢]، وابن يعيش ت ٦٤٣هـ في شرح المفصل[٣]، وابن أبي الربيع ت ٦٨٨هـ في البسيط[٤]، وأبو حيان ت ٧٤٥هـ في ارتشاف الضرب[٥] .

---

(١) أنظر الأمالي: ١/٢٠، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٠، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٦٦، ٢/٢١، ٤٠، ٥٨، ٢١٩، ٢٦١، ٢٨٤ .

(٢) انظر ٢٦٥، ٢٦٦، ٣٦٢، ٤١٤، ٦٨٨، ٧٤٤، ٨٠٧، ٩٣٨، ١١٩٥ .

(٣) انظر ١/٦٨، ٢/٥٢، ٣/٦، ٦/٨٥، ٩٠، ٧/٦٢، ١٠/١٥ .

(٤) انظر ١٦٠، ١٦٢، ١٩٥، ٢٢٨، ٢٤١، ١٠٩٦، ١٠٩٩ .

(٥) انظر ١/٩، ١١، ١٣، ٥٨، ٨٥، ٩٠، ٩٢، ٢/٨، ٢٤، ٣٧، ٢٥، ١٥، ١٧، ٣٣١ .

اهتمام العلماء بالإيضاح والتكملة:

اهتم العلماء بالإيضاح والتكملة بالشرح والتعليق وشرح الأبيات، والاعتراض والاختصار والنظم، فمن الشراح:

١- أبو الفتح عثمان ابن جني توفي سنة ٣٩٢ هـ، ويوجد نسخة من هذا الشرح في مكتبة علي باشا برقم ٩٣٠ .

٢- أبو طالب أحمد بن بكر العبدي، توفي سنة ٤٠٦هـ [١] .

٣- علي بن عبيد الله الدقاق، توفي سنة ٤١٥هـ [٢] .

٤- علي بن عيسى الربعي، توفي سنة ٤٢٠هـ وسماه الإيضاح[٣].

٥- أبو القاسم الفضل بن محمد القصباني، توفي سنة ٤٤٤ هـ، صنف حواشي الإيضاح [٤] .

٦- زيد بن علي الفسوي، توفي سنة ٤٦٧هـ [٥] .

٧- عبدالقاهر الجرجاني وسيأتي الكلام على ذلك مفصلاً إن شاء الله[٦].

٨- حسن بن أحمد المعروف بابن البنا المصري، توفي سنة ٤٧١هـ[٧].

---

(١) نزهة الألباء: ٣٣٦، ومعجم الأدباء ٢/٢٣٦، وإنباه الرواة ٢/٣٨٧ .

(٢) معجم الأدباء ١٤/٥٧، قال: وله تصانيف منها كتاب شرح الإيضاح رأيته منسوباً إليه وأنا أظنه شرح علي بن عبيدالله السمسمي؛ لأنه محشو بقوله: قال السمسماني .
وبغية الوعاة ٢/١٨٧، وكشف الظنون ١/٢١٢ .

(٣) نزهة الألباء: ٣٤١، ووفيات الأعيان ٣/٣٣٦، وإشارة التعيين: ٢٢٣، وكشف الظنون ١/٢١٢ .

(٤) نزهة الألباء: ٣٥٢ .

(٥) بغية الوعاة ١/٥٧٣، وكشف الظنون ١/٢١٢ .

(٦) انظر ص: ٤٠ .

(٧) بغية الوعاة ١/٤٩٦، وكشف الظنون ١/٢١٢ .

٩- سلمان بن عبدالله الحلواني، توفي سنة ٤٩٤هـ [١] .

١٠- محمود بن حمزة الكرماني، توفي سنة ٥٠٠هـ تقريباً ألف مختصر الإيضاح [٢] .

١١- أبو الحسن علي بن أحمد بن الباذش، توفي سنة ٥٢٨هـ [٣] .

١٢- سليمان بن محمد بن عبدالله بن الطراوة، توفي سنة ٥٢٨هـ له الإفصاح على كتاب الإيضاح [٤]، يوجد نسخة منه بمكتبة الاسكوريال برقم ١٨٣٠ .

١٣- محمد بن حكم بن محمد السرقسطي، توفي سنة ٥٣٨هـ [٥] .

١٤- أبو السعادات هبة الله بن محمد المعروف بابن الشجري توفي سنة ٥٤٢هـ .

١٥- نصر بن علي المعروف بابن أبي مريم الشيرازي، توفي سنة ٥٦٥هـ [٦] .

١٦- أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي، توفي سنة ٥٦٩هـ [٧] .

---

(١) بغية الوعاة ١/٥٩٤، وكشف الظنون ١/٢١٢ .

(٢) كشف الظنون ١/٢١٣ .

(٣) بغية الوعاة ٢/١٤٢، وكشف الظنون ١/٢١٢ .

(٤) إشارة التعيين: ١٣٥، ويعده للنشر د. محمد البنا .

(٥) بغية الوعاة ١/٩٦ .

(٦) كشف الظنون ١/٢١٢ .

(٧) معجم الأدباء ١/٢٢١، وإنباه الرواة ٢/٥٠، ووفيات الأعيان ٢/٣٨٢، وبغية الوعاة ١/٥٨٧، وكشف الظنون ١/٢١٢، وهدية العارفين ١/٣٩١ .

١٧- كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري توفي سنة ٥٧٧ هـ له حواشي الإيضاح [١] .

١٨- محمد بن أحمد بن طاهر الأشبيلي أبو بكر المعروف بالخدب توفي سنة ٥٨٠هـ له تعليق على الإيضاح [٢] .

١٩- محمد بن جعفر بن أحمد بن خلف بن حميد الأنصاري توفي سنة ٥٨٦ هـ [٣].

٢٠- أبو البقاء عبدالله الحسين بن عبدالله العكبري، توفي سنة ٦١٦هـ [٤] .

٢١- أبو عبدالله محمد بن أحمد الزهري، توفي سنة ٦١٧ هـ، شرحه في خمسة عشر مجلداً [٥] .

٢٢- أبو العباس أحمد بن عبدالمؤمن الشريشي،توفي سنة٦١٩هـ [٦].

٢٣- يوسف بن معزوز القيسي أبو الحجاج كان نحوياً جليلاً، توفي في حدود سنة ٦٢٥هـ [٧] .

٢٤- أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن الخباز الأربلي الموصلي النحوي الضرير، توفي سنة ٦٣٧هـ [٨] .

---

(١) بغية الوعاة ٨٧/٢، وكشف الظنون ٢١٢/١ .

(٢) بغية الوعاة ٢٨/١ .

(٣) إشارة التعيين: ٣٠٣، وبغية الوعاغة ٦٩/١ .

(٤) حققه الدكتور / عبدالرحمن الحميدي .

(٥) بغية الوعاة ٢٦/١ .

(٦) بغية الوعاة ٣٣١/١، وكشف الظنون ٢١٢/١ .

(٧) بغية الوعاة ٣٦٢/٢ .

(٨) خزانة الأدب ٥٧/١٠، ونكت الهميان ٩٦ .

٢٥- أبو عبدالله محمد بن يحيى الأنصاري المعروف بابن هشام الخضراوي، توفي سنة ٦٤٦ هـ، ألف الإفصاح بفوائد الإيضاح، والاقتراح في تلخيص الإيضاح، وغرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح [١] .

٢٦- أحمد بن محمد الأشبيلي المعروف بابن الحاج، توفي سنة ٦٥١ هـ، وله حواش على الإيضاح[٢] .

٢٧- أبو بكر بن يحيى بن عبدالله المالقي النحوي المعروف بالخفاف، توفي سنة ٦٥٧هـ [٣].

٢٨- علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي، توفي سنة ٦٦٩ هـ له شرح الإيضاح، وشرح أبيات الإيضاح[٤].

٢٩- عبدالله بن أحمد بن أبي الربيع، توفي سنة ٦٨٨هـ [٥]، في مكتبة القرويين نسخة من شرحه برقم ١١٨٩ .

٣٠- إبراهيم بن أحمد بن محمد الأنصاري الخزرجي الجزري، له إيضاح غوامض الإيضاح[٦] .

٣١- أبو الحسن علي الوراق [٧] .

---

(١) بغية الوعاة ١/٢٦٧، وكشف الظنون ١/٢١٢ .

(٢) بغية الوعاة ١/٣٥٩، وكشف الظنون ١/٢١٣ .

(٣) بغية الوعاة ١/٤٧٣ .

(٤) عنوان الدراية: ٣١٨، والأشباه والنظائر ٧/٨٦، ٨/١٣٤ .

(٥) الأشباه والنظائر ١/٧٢، ٩٥، ٢٣٧، ٢/١٥٠، ٢٤٩، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٧٩، ٣٣٢، ٤/١٧، ٣١، ٦١، ١٠٢، ٥/١٠، وبغية الوعاة ٢/١٢٥، وكشف الظنون ١/٢١٢، وانظر أماكن وجود مخطوطاته في مقدمة الملخص: ٥١ .

(٦) بغية الوعاة ١/٤٠٦ .

(٧) كشف الظنون ١/٢١٣ .

وشرح شواهدهما جماعة من العلماء منهم:

١- الحسن بن أسد الفارقي توفي سنة ٤٨٧هـ [١] .

٢- يوسف بن يقى المعروف بابن يسعون، توفي في حدود سنة ٥٤٠ هـ، وسماه المصباح في شواهد الإيضاح [٢] .

٣- أبو العباس أحمد بن عبدالعزيز الفهري، توفي بعد سنة ٥٥٣هـ [٣] .

٤- أبو علي الحسن بن عبدالله القيسي [٤] .

٥- أبو محمد عبدالله بن برى بن عبد الجبار المقدسي توفي سنة ٥٨٢هـ [٥] .

٦- ابن هشام الخضراوي له غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح [٦] .

٧- ابن عصفور الأشبيلي [٧] .

٨- أبو علي عبدالكريم بن حسن [٨] .

٩- ونظم الإيضاح والتكملة معاً أبو العباس بن علي الحمصي توفي سنة ٦٤٤هـ [٩] .

---

(١) خزانة الأدب ١٦٩/٩ .

(٢) يقوم د. محمد الدعجاني بتحقيقه .

(٣) بغية الوعاة ٣٢٦/١ .

(٤) طبع بتحقيق د. محمد الدعجاني .

(٥) طبع بتحقيق د. عيد مصطفى درويش .

(٦) بغية الوعاة ٢٦٧/١ .

(٧) عنوان الدراية: ٣١٨ .

(٨) كشف الظنون ٢١٣/١ .

(٩) كشف الظنون ٢١٣/١ .

عبدالقاهر الجرجاني

اسمه ولقبه وكنيته

هو الإمام عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني[(١)] .

يكنى بأبي بكر، لقبه بعضهم بالنحوي[(٢)]، وبعضهم بالشافعي [(٣)]، وبعضهم بالأشعري[(٤)]، وبعضهم بالفارسي[(٥)]، وبعضهم بالمتكلم[(٦)] .

مولده:

لم تحدد الكتب التي ترجمت لعبدالقاهر سنة مولده، ولم تشر إليها من قريب أو بعيد[(٧)].

---

(١) انظر دمية القصر ١٢/٢، ونزهة الألباء: ٣٦٣، وإنباه الرواة ١٨٨/٢، وآثار البلاد:٣٥١، وإشارة التعيين ١٨٨، وسير أعلام النبلاء ٤٣٢/١٨، ودول الإسلام ٥/٢، والعبر٢٧٧/٣، وتلخيص بن مكتوم: ١١٢، ووفوات الوفيات ٣٦٩/٢، ومرآة الجنان ١٠١/٣، وطبقات السبكي ١٤٩/٥، وطبقات الأسنوي ٤٩١/٢، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبه ٩٤/٢، وطبقات الشافعية لابن قاضي شبهه ٢٥أ، والبلغة: ١٣٤، والنجوم الزاهرة ١٠٨/٥، وبغية الوعاة ١٠٦/٢، وطبقات المفسرين للداوودي ٣٣٠/١، ومفتاح السعادة ١٧٧/١، وكشف الظنون: ٨٣، ١٢٠، ٢١٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٦٠٢، ٧٥٩، ١١٦٩، ١١٧٩، ١٦٢١، ١٧٦٩، وشذرات الذهب ٣٤٠/٣، وروضات الجنات: ١٤٣، وهدية العارفين ٦٠٦/١ .

(٢) نزهة الألباء: ٣٦٣، وإنباه الرواة ١٨٨/٢، وفوات الوفيات ٣٦٩/٢ .

(٣) مرآة الجنان ١٠١/٣، وهدية العارفين ٦٠٦/١، ومعجم المؤلفين ٣١٠/٥ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٤٣٣/١٨، ومرآة الجنان ١٠١/٣ .

(٥) إنباه الرواة ١٨٨/٢، وإشارة التعيين: ١٨٨، والبلغة: ١٣٤ .

(٦) طبقات الأسنوي ٤٩٢/٢ .

(٧) انظر مصادر ترجمته السابقة .

نشأته ورحلاته:

يظهر أنه عاش في عائلة فقيرة، وليس لها تاريخ علمي حيث لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن أسرته ونشأته شأنه في ذلك شأن كثيرٍ من العلماء الذي لم يهتم بهم أصحاب التراجم إلا بعد تفتق مواهبم .

أما رحلاته، فأغلب من ترجم له ذكر أنه لم يخرج من بلده جرجان[^1].

شيوخه:

أجمع الذين ترجموا لعبدالقاهر[^2] على أنه أخذ عن أبي الحسين محمد بن الحسين بن عبدالوارث بن أخت أبي علي الفارسي، وأخذ أبو الحسين عن خاله علم العربية، وطوف الآفاق، فقد ورد خرسان ونزل بنيسابور، وذهب إلى مكة وجاور بها، ثم عاد إلى غزنة ورجع إلى نيسابور، ثم انتقل إلى أسفراين، ثم استوطن جرجانة، وقرأ عليه أهلها وله تصانيف منها: كتاب الهجاء، وكتاب الشعر، مات بها سنة إحدى وعشرين وأربعمئة[^3] .

وذكر ياقوت أنه أخذ عن علي بن عبدالعزيز بن الحسن بن علي بن إسماعيل الجرجاني المتوفى سنة اثنتين وتسعين وثلاثمئة[^4]، قال ياقوت: (وكان الشيخ عبدالقاهر الجرجاني مذ قرأ عليه واغترف من بحره، وكان إذا ذكره في كتبه تبخبخ به وشمخ بأنفه بالانتماء إليه)[^5].

---

(١) نزهة الألباء: ٣٦٣، والبغية ٢/١٠٦، ومفتاح السعادة ١/١٧٧ .

(٢) انظر نزهة الألباء: ٣٦٣، وإنباه الرواة ٢/١٨٨، وفوات الوفيات ٢/٣٦٩ .

(٣) معجم الأدباء ١٨/١٨٦، وبغية الوعاة ١/٩٤ .

(٤) أخباره في: معجم الأدباء ١٤/١٤، وطبقات الشافعية للأسنوي ١/٣٤٨، وشذرات الذهب ٣/٥٦ .

(٥) معجم الأدباء ١٤/١٦ .

وذكر صاحب روضات الجنات [1] أنه أخذ عن اثنين هما:

١- إسماعيل الصاحب بن عباد بن العباس صاحب الإقناع في العروض والمحيط في اللغة وغيرها، توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمئة[2] .

٢- أبو الفتح عثمان بن جني [3] .

وما ذكره ياقوت والخوانساري يتطرق إليه الشك من عدة أمور:

١- أن ياقوت نفسه قال في ترجمة ابن عبدالوارث: إن من تلاميذه عبدالقاهر وليس له أستاذ سواه[4] .

٢- أن الذين ترجموا لعبدالقاهر لم يشيروا إلى ذلك، وبعضهم نص على أنه لم يأخذ من غير ابن أخت الفارسي[5] .

٣- أن أغلب الذين ترجموا لعبدالقاهر ذكروا أنه لم يخرج من جرجان، وهؤلاء الثلاثة لم تذكر كتب التراجم أنهم تصدروا للتدريس في جرجان.

منــــزلته العلمية:

برع الجرجاني في فنون شتى ويعد من علماء النحو والصرف والبلاغة والنقد والأدب، وذاع صيته، وكان ذا مكانة رفيعة في هذه الفنون، وذلك ثمرة الثقافة الواسعة والاطلاع المتواصل، فانتهت إليه رئاسة النحو في زمانه، فتصدر في جرجان، وشدت إليه الرحال، وقصده طلاب العلم يقرؤون عليه ويقرؤون كتبه.

---

(١) روضات الجنات ٥/٩٠ .

(٢) أخباره في: نزهة الألباء: ٢٣٨، ومعجم الأدباء ١٤/١٦٥، وبغية الوعاة ١/٤٤٩ .

(٣) انظر ص ١٩ .

(٤) معجم الأدباء ١٨/١٨٦ .

(٥) انظر نزهة الألباء: ٣٦٣، وإشارة التعيين ١٨٨ .

وقد تخرج في مدرسته علماء أشهرهم:

١- الفضل بن إسماعيل التميمي أبو عامر الجرجاني سمع من أبي نصر بن رامش، وأبي القاسم النوقاني صنف البيان في علم القرآن وعروق الذهب من أشعار العرب، وسلوة الغرباء توفي سنة خمس وأربعين وأربعمئة[١].

٢- أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري أبو نصر قرأ على عبدالقاهر كتاب المقتصد توفي سنة تسعين وأربعمئة [٢].

٣- أحمد بن عبدالله المهاباذي الضرير النحوي شرح اللمع لابن جني توفي سنة خمسمئة[٣].

٤- أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الخطيب البتريزي كان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب له مؤلفات منها: شرح الحماسة وشرح المفضليات وشرح اللمع لابن جني وتهذيب إصلاح المنطق وغيرها، توفي سنة اثنتين وخمسمئة [٤].

٥- علي بن محمد الفصيحي قرأ النحو على عبدالقاهر وبرع فيه حتى صار من أعرف أهل زمانه به، توفي سنة ست عشرة وخمسمئة ببغداد [٥].

(١) أخباره في: معجم الأدباء ١٩٢/١٦، وبغية الوعاة ٢٤٥/١ .

(٢) أخباره في: إنباه الرواة ١٩٠/٢، وطبقات السبكي ٢٧/٤، والنجوم الزاهرة ١٦٠/٥ .

(٣) أخباره في: معجم الأدباء ٢١٩/٣، ونكت الهيمان ١١٠، وبغية الوعاة ٣٢٠/١ .

(٤) أخباره في:دمية القصر١/١٩٠، والأنساب للسمعاني ٤٤٦/١، ونزهة الألباء:٢٧٠، إنباه الرواة٢٢/٤، ومعجم الأدباء٢٠/٢٥، وإشارة التعيين:٣٨٢، وبغية الوعاة ٣٣٨/٢ .

(٥) أخباره في: نزهة الألباء: ٢٧٤، وإنباه الرواة ٣٠٦/٢، وإشارة التعيين: ٢٢٧، وبغية الوعاة ١٩٧/٢ .

رأي العلماء فيه:

أثنى عليه كثير من العلماء الذين ترجموا لـه ونعتوه بمختلف النعوت أورد منها الآتي:

- الاتفـاق علـى إمامـته، وأنـه فرد في علمه الغزير، وهو العلم الفرد في الأئمة المشاهير(١) .
- أنـه من كبار أئمة العربية وشيوخها، ومن علماء المعاني والبيان، وأول من دون علم البيان(٢).
- أنه مقصد العلماء من جميع الجهات .
- أنـه متدين ورع قنوع دخـل عليه لص، وهو في الصلاة، فأخذ ما وجد، وهو ينظر، ولم يقطع صلاته (٣) .
- أنه ضيق العطن لا يستوفي الكلام على ما يذكره مع قدرته على ذلك(٤) .

شعره :

ذكرت كتب التراجم أشعاراً منسوبة إليه منها:

هـــذا زَمـــانٌ لـــيس فـــيه   سِـــوَى الـــنَّذَالة والجَهَالـــهْ
لم يَـــرقَ فـــيه صَـــاعِد   إلا وسُـــــلَّمُه الـــــنَّذَالَةْ

---

(١) دمية القصر ١٢/٢ .

(٢) إشـارة التعـيين: ١٨٨، وسـير أعـلام النـبلاء ٤٣٣/١٨، وفـوات الوفـيات ٣٦٩/٢، والبلغة: ١٣٤، والنجوم الزاهرة ١٠٨/٥ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٤٣٣/١٨، وطبقات السبكي ١٤٩/٥ .

(٤) إنباه الرواة ١٨٨/٢ .

أيُّ وقْـتٍ هـذا الـذي نحـن فـيه ... قــد دَجَــا بالقِــياس والتَّــشْبِيه
كُلَّمـا سَـارتِ العُقـول لِكـيْ تَقْـ ... طَــعَ تِــيهاً تَغَــوَّلت في تِــيه

وله أيضاً:

لا يوحــشنَّك أنّهـم مـا ارتاحُـوا ... مِمّـــا جَـــلاه عَلـــيهم المَـــدَّاحُ
فَهُــم كقــوم عُلِّقَــت بِــإزَائِهم ... بِــيضُ المَرائِــي والوُجُــوه قِــبَاحُ

وله أيضاً:

خَلَـــع الـــنَّاس إهَابــــاً ... وتَـــبَدّوا فِـــي إهَـــاب
وأَرَى نَفْـــسي تَأَبَـــى ... غَـــيرَ مَـــا كَـــان ثِيَابِـــي
إن إتْـــرَاباً مـــن المـــا ... ل بلَـــــثم للتَّـــــرابِ
لَـــيْسَ مـــن خَـــيم كـــري ... ـــم الخَيمِ والمحضِ اللُّـبَاب
لـــيس بالإقْـــبَالِ مـــا نِـــي ... ـــلَ بتَقْبِـــيلِ الكِـــلاَب
إن بَاغِـــي الـــرِّبحِ والخُـــ ... سْـــرانِ في بـــابٍ وبَـــابِ
تَاجِـــرٌ غُـــير بَـــصِير ... بمَقَادِيـــر الحِـــسَابِ

وله أيضاً:

ومَالَـــك مَطْمـــعٌ في المَـــرْء إلا ... إذا مـا أنكـر الأمـرَ القَبِـيحَا
فأمّـــا وهـــو يَجْهَـــل بـــين قُـــبْحِ ... وبـين الحُـسْن فُـرقَاناً صَـحِيحَا
فَإنّـــك في رَجَـــاءِ الخَـــيرِ مـــنه ... بأَجْـوَازِ الفَـلاَة تَكِـيل رِيحَـا

وكتب إلى الشيخ أبي عامر:

قَــد أصْبح الــنّاسُ وكُــلّ بــه ... في طَلَــب الآداب زُهــدُ القُــنُوع
لَــستَ تَــرى في الكُــل ذَا هِمّــةٍ ... يَهــزُّه الــشَّوق وفَــرط الولُــوع
لكِــنْ تَــرى حــين تَــرى قَارئــاً ... كالأكِـل الـشَّيءَ علـى غَيرِ جُوع
يَجِــيءُ في فَــضْلَةِ وقْــتٍ لَــه ... مَجـيء مَـن شَـابَ الهَوَى بالنُّزوع
تــراه في جيئــته مفكــراً ... في سـبب يعجـل أمـر الـرجوع
ثــم تَــرَى جِلْــسَة مُــسْتَوفِزٍ ... قـد شُـدِّدَت أَحْمَالـه في الـنُّسْوع
مــا شِــئْت مِــن زهْــزَهَة والفَتَــى ... بِمَـصْقَلا[1] بَـاذ لِسقْي الـزروع

وكتب إليه أيضاً:

قُــــولا لــــواحدٍ عَــــصْره ... فــيما يَــدُقّ مِــن الــصِّفَاتِ
ظَــرفٍ ولطْــفِ شَــمَائِلِ ... وَتبَــيّنِ للمُــشْكِلاَت
هــل تَــسْتَطِيع إذا ذَهــبْـ ... ـتَ بُلطْـفٍ سِحْرك في الجِهَات
أَلا أَكــون وَحــقٌ فَــضْلِك ... حــين تَلْعَــبُ في الكُــرَات[2]

وله في مدح نظام الملك :

لَــو جَــاودَ الغَــيْثَ غَــدَا ... بالجُــودِ مِــنه أَجْــدَرَا
أو قِــيسَ عَــرْف عــرفِه ... بالمِــسْكِ كَــان أَعْطَــرا
ذُو شــيَم لَــو أَنَّهَــا ... فِــي المَــاء مَــا تَغَيّــرا
وهِمَّــةٍ لَــو أَنَّهَــا ... للــنّجمِ مَــا تَفَــوَّرا
لَــو مَــس عُــوداً يَابِــساً ... أَو رَقَ ثُــمَّ أَثْمَــرا[3]

---

(١) مصقلا باذ: بستان كبير .

(٢) دمية القصر ٢/١٢-١٥ .

(٣) إنباه الرواة ٢/١٨٩ .

وله أيضاً:

لا تَــأْمَنِ النَّفْــثَةَ مــن شَــاعِرٍ ... مَــا دَام حَــيَّاً سَــالِماً نَاطِقــا

فَــإنَّ مَــن يَمْــدَ حْكُــم كَاذِبــاً ... يُحْــسِنُ أَن يَهْجُــوكُم صَــادِقَا[1]

وله أيضاً:

كَبِّــرْ عَلَــى العِلْــم يــا خَلِيلــي ... ومِــلْ إلَــى الجَهْــلِ مَــيْلَ هَــائِمْ

وكُــنْ حِمــاراً تَعِــشْ بِخَيْــرٍ ... فَالــسَّعْدُ في طَالِــع الــبَهَائِمْ[2]

وله أيضاً:

أَرِّخْ باثْــنَين وخَمْــسِينَا ... فَلَيت شِعْري مَـا قَـضى فِيـنَا

نُــسَرّ بالحَــولِ إذَا مَــا انْقَــضَى ... وفي تَقَــضِّيه تَقَــضِّينَا[3]

مؤلفاته:

عبدالقاهر عالم جليل أتحف المكتبة العربية بعدد من المؤلفات كان لها أثر بارز في إثرائها في مجالات مختلفة، وسأتحدث عن مؤلفاته على حسب الفنون التي صنف فيها:

أولاً: الدراسات القرآنية:

١- إعجاز القرآن الكبير، وهو شرح كبير لكتاب إعجاز القرآن لأبي عبدالله محمد بن زيد الواسطي المتوفي سنة ست وثلاثمئة .

---

(١) فوات الوفيات ٢/٣٧٠ .

(٢) فوات الوفيات ٢/٣٧٠، وطبقات السبكي ٥/١٥٠، والبلغة ١٣٥، وبغية الوعاة ٢/١٠٦، في فوات الوفيات (العقل) مكان (العلم)، وفي طبقات السبكي (لا ترمه) مكان(يا خليلي).

(٣) فوات الوفيات ٢/٣٧٠ .

٢- إعجاز القرآن الصغير[١]، وهو شرح صغير لكتابٍ للواسطي و لم يصل إلينا.

٣- درج الدرر في تفسير الآي والسور [٢].

٤- الرسالة الشافية في الإعجاز فيها تفسير لقضية إعجاز القرآن، وهي مطبوعة ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني، والخطابي، وعبدالقاهر بتحقيق محمد خلف الله أحمد، والدكتور محمد زغلول سلام، ونشرت مؤخراً في نهاية كتاب دلائل الإعجاز بتحقيق محمود محمد شاكر.

٥- شرح الفاتحة [٣].

ثانياً: النحو والصرف:

١- الإيجاز: وهو مختصر لكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي [٤].

٢- التتمة في النحو: وهو كتاب مختصر حققه د. طارق نجم عبدالله.

٣- الجمل[٥]، ويسميه بعضهم الجرجانية[٦]، حققه الأستاذ علي حيدر، ونشره بدمش سنة ١٣٩٢هـ.

---

(١) طبقات السبكي ٥/١٥٠، وبغية الوعاة ٢/١٠٦، وطبقات المفسرين ١/٣٣٧، ومفتاح السعادة ١/١٧٧، وروضات الجنات ٥/٩٠.

(٢) يقوم بتحقيقه الأستاذ عباس عبدالله كنة، جريدة المدينة ملحق التراث العدد ٨٥٢١ في ١٤١١/٢/٢٤هـ، كما يقوم بتحقيقه عبدالله عبدالرحمن الخطيب رسالة دكتوراه في جامعة مانشستر في بريطانيا، جريدة المدينة ملحق التراث العدد ٨٥١٤ في ١٤١١/٢/١٧هـ.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨/٤٣٣، وفوات الوفيات ٢/٣٧٠، وطبقات السبكي ٥/١٥٠، وطبقات المفسرين ١/٣٣٧، وشذرات الذهب ٣/٣٤٠.

(٤) كشف الظنون ٢/٢١٢، وهدية العارفين ١/٦٠٦.

(٥) نزهة الألباء: ٢٦٣، وإنباه الرواة ٢/١٨٩، وفوات الوفيات ٢/٣٧٠، وبغية الوعاة ٢/٦، وشذارت الذهب ٣/٣٤٠، ومفتاح السعادة ١/١٧٧.

(٦) كشف الظنون ١/٦٠٢.

٤- شرح الجمل، وسماه بعضهم التلخيص في شرح الجمل [1]، حققته خديجة الباكستاني .

٥- العمدة في التصريف [2] .

٦- العوامل[3] المئة في النحو، وهو كتاب صغير عدد فيه عبدالقاهر العوامل جميعها من أسماء وأفعال وأدوات دون شرح، وذكر بعضهم "العوامل"[4] .

٧- المغني[5]: وهو شرح مبسوط لكتاب الإيضاح للفارسي في نحو ثلاثين مجلداً، وهو من كتبه المفقودة .

٨- المقتصد في شرح الإيضاح حققه الدكتور كاظم بحر المرجان .

٩- المقتصد في شرح التكملة، وهو موضوع دراستي، وسيأتي الكلام عنه تفصيلاً بإذن الله .

١٠- المفتاح في الصرف طبع بتحقيق د. علي توفيق الحمد سنة ١٤٠٧هـ .

---

(١) نزهة الألباء: ٣٦٣، وإنباه الرواة ٢/١٨٨، وفوات الوفيات ٢/٣٧٠ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٨/٤٣٣، وفوات الوفيات٢/٣٧٠، وطبقات السبكي٥/١٥٠، بغية الوعاة ٢/١٠٦.

(٣) فوات الوفيات ٢/٣٧٠، وطبقات السبكي ٥/١٥٠، وبغية الوعاة ٢/١٠٦، وطبقات المفسرين ١/٣٣٧ .

(٤) نزهة الألباء: ٣٦٣، وإنباه الرواة ٢/١٨٩ .

(٥) نزهة الألباء: ٣٦٣، وسير أعلام النبلاء ١٨/٤٣٣، وفوات الوفيات ٢/٣٧٠، وطبقات السبكي ٥/١٥٠، وبغية الوعاة ٢/١٦٠، وشذرات الذهب ٣/٣٤٠ .

ثالثاً: البلاغة:

١- أسرار البلاغة[١]، طبع في مصر سنة ١٣٢٠هـ نشره رشيد رضا.

٢- دلائل الإعجاز[٢]، طبع عدة طبعات منها طبعة بتحقيق محمود محمد شاكر .

رابعاً: في موضوعات أخرى:

١- العروض [٣]، وهو من الكتب المفقودة .

٢- مختار الاختيار من فوائد معيار النظار في المعاني والبديع والقوافي [٤] .

٣- المختار من دواوين المتنبي والبحتري وأبي تمام نشره الأستاذ الميمني ضمن كتاب الطرائف الأدبية ويشمل الصفحات من ١٩٥-٣٠٥، والكتاب مشكوك في نسبته إلى عبدالقاهر .

٤- المسائل المشكلة [٥] .

٥- المسائل المنثورة قال القفطي: (وله مسائل منثورة أثبتها في مجلد هو كالتذكرة له لم يستوف القول حق الاستيفاء في المسائل التي سطرها)[٦].

---

(١) إشارة التعيين :١٨٨، والبلغة: ١٣٥، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ .

(٢) إشارة التعيين: ١٨٨، والبلغة: ١٣٥، ومفتاح السعادة ١٧٧/١ .

(٣) فوات الأعيان ٣٧٠/٢ .

(٤) كشف الظنون: ١٦٢١، وهدية العارفين ٦٠٦/١ .

(٥) الأشباه والنظائر ١١١/٣، وخزانة الأدب ٢٧٧/١ .

(٦) إنباه الرواة ١٨٩/٢ .

وفاته:

اختلف المترجمون لـه في تاريخ وفاته، فقد ذكروا تأريخين لوفاته هما: إحدى وسبعون وأربعمئة، وأربع وسبعون وأربعمئة .

فمنهم من ذكر الأول فقط، ومنهم من ذكر الثاني فقط، ومنهم من ذكرهما معاً بلا ترجيح .

فممن ذكر الأول:

١- القفطي في إنباه الرواة ١٨٩/٢ .

٢- واليماني في إشارة التعيين: ١٨٩ .

٣- والكتبي في فوات الوفيات ٣٧٩/٢ .

٤- واليافعي في مرآة الجنان ١٠١/٣ .

٥- والفيروزآبادي في البلغة: ١٣٥ .

٦- وابن تغرى بردى في النجوم الزاهرة ١٠٨/٥ .

٧- وابن العماد في شذرات الذهب ٣٤٠/٣ .

٨- وجرجي زيدان في تأريخ آداب اللغة العربية ٤٦/٣ .

٩- والزركلي في الأعلام ١٧٤/٤ .

١٠- وكحالة في معجم المؤلفين ٣١٠/٥ .

وذكر الثاني فقط: إسماعيل باشا في هدية العارفين: ٦٠٦ .

وذكر التأريخين ولم يرجح كل من:

١- السبكي في الطبقات ١٥٠/٥ .

٢- والسيوطي في البغية ١٠٦/٢ .

٣- والداوودي في طبقات المفسرين ٣٣٧/1 .

٤- وطاش زاده في مفتاح السعادة ١/١٧٨ .

٥- والخوانساري في روضات الجنات ٥/٩٠ .

٦- وبروكلمان في تأريخ الأدب العربي ٥/١٩٥ .

ولـيس هناك ترجيح لأحد التأريخين، والظاهر أن الأول أقرب من الثاني؛ لأن أول مـن ذكـر الأول القفطي، وهو أسبق المترجمين لـه ممن ذكر سنة وفاته، والذي انفرد بالثاني صاحب هدية العارفين وهو من المتأخرين .

الفصل الأول
المقتصد في شرح التكملة

١-طريقة الجرجاني في الشرح .

٢-أسلوبه .

٣-مصادره .

٤-شواهده من :

أ. القرآن الكريم .

ب. الحديث النبوي .

ج. الشعر .

د. أقوال العرب وأمثالهم .

٥-استخدامه للقياس

٦-اعتماده على التعليل

٧-الاتجاه الصرفي واللغوي عنده .

٨-موقفه من صاحب التكملة موافقة ومخالفة .

٩-اجتهاداته .

١٠-أثره فيمن بعده .

طريقة الجرجاني في الشرح :

التـزم ذكـر متن التكملة كاملاً، فلم يترك باباً أو جزءاً منه، وطريقته تتلخص في الآتي :

١- يصدر قول أبي علي بقال صاحب الكتاب، ويصدر قولـه بقال المفسر، وقد اختلفت النسخ المخطوطة في ذلك وسأبين ذلك مفصلاً – إن شاء الله – عند وصف النسخ[١] .

٢- إيـراد الـباب كـاملاً، ثـم يتـبعه بالـشرح مـثل باب التقاء الساكنين من كلمـتين[٢]، وباب التقاء الساكنين من كلمتين في الدرج والأول منهما حـرف لـين[٣]، وبـاب الابـتداء بـالكلم التي يلفظ بها [٤]، وباب همزة الوصـل[٥]، وبـاب أحكام الحروف التي يوقف عليها [٦]، وباب الوقف علـى الاسـم المعـتل[٧]، وبـاب مـا كـان آخـره همـزة مـن الأسمـاء في الوقف[٨].

٣- تقـسيم الـباب الـواحد إلى عـدة مقاطـع، ثـم يتبع كل مقطع بالشرح،

---

(١) انظر: ص١٦١ .

(٢) المقتصد في شرح التكملة ٢١٦.

(٣) المرجع السابق ٢٢٤ .

(٤) المرجع السابق ٢٣٠ .

(٥) المرجع السابق ٢٣٥ .

(٦) المرجع السابق ٢٥٨ .

(٧) المرجع السابق ٢٦٧ .

(٨) المرجع السابق ٢٧٧ .

مثل: باب حكم التقاء الساكنين[1] إذا التقيا، وباب الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة [2]، وباب لحاق همزة الوصل في الأسماء [3] .

٤- يذكر أحياناً أثناء الشرح عبارات من التكملة، وينص على ذلك ملتزماً بالمتن أحياناً [4]، ومتصرفاً فيه أحياناً [5] أخرى ثم يتبعه بقوله: يعني ...

٥- يحفاظ على إيراد نص التكملة إلا أنه لا يقوم بشرح ما يورده كله، وإنما يتناول ما يراه جديراً بالشرح والإيضاح، وهذا مطرد في بعض أبواب هذا الكتاب [6] .

أسلوبه:

اتسم أسلوبه باستقامة العبارة، وفصاحة التعبير، وجمال الصياغة، والميل إلى الوضوح والبعد عن التعقيد والغموض، وهناك بعض الأمور تظهر للقارئ عند اطلاعه على الكتاب وهي على النحو التالي:

١- الإطناب في شرحه حيناً، وذلك عند كلامه على شعوب[7]، والجون[8].

---

(١) المقتصد في شرح التكملة ١٨٦ .

(٢) المرجع السابق ١٩٩ .

(٣) المرجع السابق ٢٤٥ .

(٤) انظر ٢٤٧، ٣٦٨، ٤١٦، ٤٤٧، ٥٨٥، ٦١٠ .

(٥) انظر ٤٤١، ٤٨١، ٤٨٥، ٦١٥ .

(٦) انظر: باب المقصور والممدود ٥١٧-٥٣٧، وباب ما أنث من الأسماء من غير لحاق علامة ٧٤٤، وباب تكسير ما كان من الأسماء الأعجمية على مثال مفاعل ٩٣٩ .

(٧) انظر ٧٨٥ .

(٨) انظر ٧٩١ .

٢- الإيجاز في شرحه حيناً آخر، حيث لا يتناول متن التكملة كله، وإنما يأخذ ما يراه جديراً بالإيضاح [١] .

٣- الاستطراد أحياناً، فيخرج عن الموضوع المشروح ويطيل فيه، وذلك عند كلامه على ملك[٢]، ومخارج الحروف وصفاتها[٣].

٤- الاحتمالات العقلية، وهي افتراض الإشكال والرد عليه، يقول: فإن قلت: فكيف لم يقولوا: عَنَ الرجُلِ، فيفتحوا النون إتباعاً لفتحة العين ؟

فالجواب أن الأصل الموضوع عليه الباب هو الكسر، والإتباع جائز غير واجب، فإذا فعل في موضع لم يجب في كل شيء ؛ لأن ذلك ضرب من المشاكلة، واعتبار المشاكلة لا يجب فعله عليهم، فيلزمك متابعتهم فيما يستعملونه منه فقط[٤] .

٥- الإكثار من التقسيم وذكر الأوجه في بعض المسائل يقول: واو الجمع بمنزلة واو الضمير تقول: هؤلاء مصطفو الله، وقد وقع المشابهة بينهما من وجهين: أحدهما أن الواو في "مصطفون" قد حذف قبله لام الفعل كما أنه في "اخشوا""ولا تنسوا"[٥] كذلك.

والثاني: أنه يدل على الجمع، كما أن واو الضمير في نحو "ولا تنسوا" كذلك[٦].

---

(١) انظر: باب المقصور والممدود ٥٣٨، وباب ما أنث من الأسماء من غير لحاق علامة ٧٤٥، وباب تكسير ما كان من الأسماء الأعجمية على مثال مفاعل ٩٤٠ .

(٢) ١٢٤٠ .

(٣) ١٦٣٨ .

(٤) انظر ٢٢٣، ٢٥٢، ٢٩١، ٣٠٨، ٣٣٠، ٣٤٢ .

(٥) البقرة /٢٣٧ .

(٦) انظر ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨١، ٣١٢.

٦- غلطة في بعض ردوده من ذلك يقول: قوله سبحانه ﴿ الم * اللَّهُ ﴾[١] فتح الميم؛ لأنه لو كسر لاجتمع كسرتان وياء، وأما قول من قال: إن الفتحة في الميم منقولة من حركة الهمزة، فخطأ لا يشبه كلام عالم [٢] .

وقوله: واعلم أن بعض النحويين يذهب في كسرة همزة الوصل إلى أنهم زادوها ساكنة، فالتقى ساكنان، فحركوها بالكسر لالتقاء الساكنين، وهذا تعسف ظاهر، وذلك أن الغرض أن يلفظ بالضاد في "اضْربْ" ساكناً في حال الابتداء، فتحتاج إلى حرف متحرك يوصلك إليه، فمن المحال أن تعمد إلى حرف ساكن، وأنت تطلب التخلص من الساكن، وكان شيخنا يستبعده والذي غرهم أنهم قالوا: إذا قلنا: إن الهمزة زيدت ساكنة، كان حركتها اتفاقاً، فيكون زيادة حرف مجرداً من الحركة، والزيادة كلما كانت أقل، فهي أولى، وهذا اغترار ظاهر، وفساده على وجهين:

أحدهما: أن القاصد اللفظ بالساكن إذا قدر اجتلاب حرف ساكن مع علمه بأنه لا يلفظ به، كان تقديره محالاً، ولو جاز ذلك، جاز أن يقال: إن الاسم يوضع أولاً على سكون الأول، ثم يتحرك؛ لأن اللفظ بالساكن لا يكون، وإذا قال ذلك دخل عليه أن لا يثبت حركة في لفظ إلا لضرورة، وأن يسكن الراء من رَجُلٍ إذا لم يبدأ به .

والوجه الثاني: أن الهمزة إذا اجتلبت ساكنة، ثم تحركت لالتقاء

(١) آل عمران / ١ .

(٢) انظر ٢٢٢ .

الساكنين لم تكن جاءت لأجل اللفظ بالساكن، وكان حكمها حكم ما يصاغ عليه الكملة إذ لو كانت مجتلبة للساكن لكان تقدير السكون فيها محالاً لما في ذلك من العود إلى عين ما يفر منه، فكان يجب على مقتضى هذا القول أن لا تسقط في حال، ويقال: يا زيد اضرب بتحقيق الهمزة وإثباتها، ولا مصعد بعدها في الفساد[1] .

وقوله: وكفى عاراً بمذهب ينكشف عن مثل هذا [2] .

وقوله: فإن قيل شيء، فمن التكلف البارد الذي لا يعتمد عليه[3] .

وقوله: وأما ذكر ابن دريد لِمَلَك في تركيب م ل ك، فلا اعتداد به؛ لأنه قد ذكر أيضاً (لِثَة) مع ثَهْلان و (رِعَة) مع عَاهِر، وغير ذلك مما هو من تصريف الصبيان[4] .

٧- استعمل ألفاظاً استعمالاً في غير وجهها مثل: "يعتبر" في قوله: فلما ثبت فيه الإبدال في حال النصب، والحذف في لحال الجر، والرفع وجب أن يعتبر ذلك في المعتل ؛ لأن الاعتلال فرع على التصحيح، فالأصل أن يقول: عَصَوٌ، وإنما صار الألف للاستثقال، فيعتبر حكم الأصل[5] .

والاعتبار الاتعاظ، وإنما يكون بالقلب[6] .

---

(١) ٢٤٤ .

(٢) ٨٩٤ .

(٣) ١٠٢٢.

(٤) ١٢٥٢ .

(٥) ٢٨٧، ٢٨٨، ٧٧٧ .

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٨٦/٤، ٣٨٧ .

٨- الاهتمام بتفسير مصطلحات النحاة قال: فظاهر قول أبي علي: "لم يستحسنوا" يدل على أنه يجوز على قبح، على أنهم كثيراً ما يقولون: لا يحسن والمعنى لا يستعمل، والقياس أن لا يجوز، فإن كان ففي الضرورة[١].

وقال: وقالوا: قالت العرب فأخطأت، ومعنى الخطأ هناك الغلط والذهاب عن القياس [٢].

مصادره: يمكن أن أقسم مصادر الجرجاني في كتابه قسمين:

١- مباشرة.

٢- غير مباشرة.

أولاً: المصادر المباشرة:

وتنحصر في شيخه أبي الحسين محمد بن الحسين بن عبدالوارث الفارسي نقل عنه أكثر من مئة مرة من ذلك قوله:

١- وقال شيخنا: وقول أبي علي في أول الباب: (وكل العرب تدغم المعرب) تسامع في العبارة؛ لأن المجزوم نحو: لم يَرْدُدْ من المعرب [٣].

٢- وكان شيخنا رحمه الله يقول: كأنهم قدروا رَدّ ومَرّ ثم ألحقوه النون[٤]...

وهذا هو مصدره الوحيد المباشر الذي وقفت عليه في كتابه هذا، وهناك مصادر أخرى غير مباشرة كما سيتبين بإذن الله تعالى.

---

(١) ٩٩٤.

(٢) ١٤٤٦.

(٣) ١٨٩.

(٤) ١٩٤، ١٩٧، ٢١٢، ٢١٩، ٢٣٣، ٢٣٨، وانظر أماكن وروده في فهرس الأعلام.

ثانياً: مصادر غير مباشرة:

هذه المصادر هم العلماء الذين أخذ عنهم عن طريق كتبهم أو عن طريق تلاميذهم منهم:

١- أبـو عمـرو ابـن العـلاء نقـل عـنه بعض قراءته القرآنية[١] في قولـه تعالى: ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾، باختلاس الحركة .

٢- الخليل بن أحمد[٢] نقل عنه عدداً من آرائه الصرفية .

٣- سيبويه ورد اسمـه كثيراً في الشرح، وأفاد منه فائدة كبيرة إذ كان يكن لـه التقديـر والاحترام يقول: وإضَاء بكسر الفاء والمد على مثال كِساء، ولم يحـك هذا غير صاحب الكتاب، وكفاك به مقنعاً [٣]، وكانت إفادته منه على النحو التالي:

١. نقل من الكتاب قائلاً قال: صاحب الكتاب[٤] وأحياناً يقول: قال وهو يريده[٥] .

٢. نقـل عـنه بعـض الـشواهد الشعرية قائلاً بيت الكتاب[٦] أنشد صاحب الكتاب مثل:

بِكُـلِّ قُرَيْـشيٍّ إذا مـا دَعَـوتُهُ سَـرِيعٍ إلى دَاعِي النَّدى والتَّكَرُّمِ[٧]

(١) ٢١٠ .
(٢) ٣٤١، ٣٥١، ٤٣٨، ٤٥٧، ٨٧٣، ١٥٨٧ .
(٣) ٩٠٤ .
(٤) ٢٢٠، ٤٢٥، ٤٢٦، ١٦٠١ .
(٥) ٢٥٣ .
(٦) ٤١٥، ١١٣٨.
(٧) ٤١٥ .

وأحياناً يقول: أنشد وهو يريده، مثل :

دَعْ ذَا وعَجِّـلْ ذَا وأَلْحِقْنَا بِذَل ... الـشَّحْمِ إنَّـا قَـدْ مَلَلْـنَاه بَجَـلْ[1]

٤- الأخفش الأوسط [2] .

٥- يونس بن حبيب [3] .

٦- أبو عثمان المازني [4] .

٧- أبو زيد الأنصاري [5] .

ومـن مـصادره الـتي أخـذ عـنها الكـتب، وقد سمى بعض كتب المتقدمين وهي على النحو الآتي:

١- كـتاب اللغـات لأبـي زيـد[6]، وهـذا الكـتاب لم أقـف علـيه مطبوعاً أو مخطوطاً .

٢- حاشية كتاب اللغات [7] .

---

(١) ٢٥٣ .

(٢) ٢٢١، ٣٤١، ١٣٦١، ١٤٢٥ .

(٣) ٢٧٣، ٣١٤، ٤١٢، ٤٢٦، ٤٥٧ .

(٤) ٢٨٦، ٢٨٨، ٣٤٣، ٤٣٩ .

(٥) ٣٨٠، ٣٨٣، ٤٠٦، ٤٦٧.

(٦) ٣٨٠، ٣٨٢ .

(٧) ٣٨٢ .

شواهده:

أولاً: القرآن الكريم:

استشهد الجرجاني بأكثر من خمسين آية مما لم يورده أبو علي في التكملة مع استشهاده ببعض الآيات التي أوردها أبو علي، ويتلخص موقفه من الآيات التي يوردها في الآتي:

١- الاستشهاد بها على قضايا نحوية، أو صرفية، أو لغوية، وهذه كثيرة بالنسبة إلى غيرها، منها:

أ. قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ**﴾[١]، استدل بها على أن أول اسم تفضيل لذلك جرى على الواحد والجمع، وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ**﴾ [٢][٣] .

ب. قوله تعالى ﴿**أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ**﴾ [٤] الهمزة للتعدية في أوزعني[٥].

ج. قوله تعالى: ﴿**وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ**﴾[٦] المصدر على مثال المفعول [٧] .

---

(١) البقرة / ٤١ .

(٢) البقرة / ٩٦ .

(٣) ٥٩٣ .

(٤) النمل /١٩، والأحقاف /١٥ .

(٥) ١٠٨٦ .

(٦) سبأ / ١٩ .

(٧) ١١٣٨ .

د. قوله تعالى : ﴿لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ [1]، زيادة " لا " بين الناصب والمنصوب[2] .

هـ. قوله تعالى : ﴿لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾[3] أن أصل قوم أن يكون للرجال[4] .

و. قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ﴾[5] استدل بها على أن المعنى يتغير إذا تغير اللفظ [6] .

ز. قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ ﴾ [7] استدل بها على سقوط همزة الوصل المكسورة؛ لأن همزة الاستفهام توصل إلى الساكن[8] .

٢- استشهد بعدد من قراءات القُرَّاء السبعة وغيرهم، كقراءة نافع في قوله تعالى: ﴿وَمَحْيَايْ ﴾ [9] بسكون الياء، قال فيها: فليس بالأشيع، ولكنه حسن في اللفظ؛ لأن الساكن الأول ألف، والمد يعين اللسان على ثقل الساكنين[10] .

---

(١) الحديد /٢٩ .

(٢) ٢٥١ .

(٣) الحجرات /١١ .

(٤) ٧٦٧ .

(٥) آل عمران /١٧١ .

(٦) ١١١٢ .

(٧) المنافقون / ٦ .

(٨) ٢٥٦ .

(٩) الأنعام / ١٦٢ .

(١٠) ٣٠٣ .

وقراءة وَرْشٍ في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنّ﴾[1] بتحريك النون مع نقل حركة الهمزة من أرض إلى لام التعريف [2] .

توجيه قراءة أبي عمرو ﴿عَاداً الأُولَى﴾[3] بالإدغام قال: فوجهها أن تحمل على لغة من قال: لَحْمَر، فأسقط همزة الوصل [4] .

وقراءة قالون وهشام وأبي عمرو في قوله تعالى ﴿ءأَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾[5] بالفصل بين الهمزتين بألف [6] .

وقراءة أبي عمرو ﴿هَلْ ثُوِّبَ ﴾[7] بإدغام اللام في الثاء [8] .

رد القراءة الشاذة مثل قراءة ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿فَقُلا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً ﴾[9] قال فيها: وهذا غلط؛ لأنه ظن أنه يأتي على قولك[10]: قُلْ .

الرد على الرواة، يقول: واعلم أن رواة القراءات يحكون عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام نحو: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾[11]، والعلماء يأبون ذلك وينسبونهم في روايتهم إلى الغلط [12] .

---

(١) الطلاق / ١٢ .
(٢) ٣٣١ .
(٣) النجم / ٥٠ .
(٤) ٣٢٤ .
(٥) البقرة / ٦ .
(٦) ٣٥٢ .
(٧) المطففين / ٣٦ .
(٨) ١٦٦٨ .
(٩) طه / ٤٤ .
(١٠) ٢٠٣ .
(١١) آل عمران / ٣١ .
(١٢) ١٦٦٨ .

ثانياً: الحديث:

استشهد رحمه الله بستة أحاديث هي:

١- قوله ﷺ: "إذا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ على مَلِيءٍ فَلْيَتْبَعْ "، قال: والتلاء الحوالة من تلوته حتى كأنه وكل إليه فهو يتلوه، ويجيء التلاء بالتاء من تلوته إذا تبعته، ألا ترى إلى قوله ﷺ: "إذا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيءْ فَلْيَتبْع"[١].

٢- قوله ﷺ : " لاَ يَدْخُلُ الجَنَّةَ إلاَّ نَفْس مُسْلِمَة "، قال: قالوا: غلام يَفَعَة ورجل رَبَعَة، فأنثوا والموصوف مذكر على معنى سلعة يَفَعَة أو نفس رَبَعَة كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: " لا يَدْخُل الجنَّةَ إلا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ" [٢] .

٣- قوله ﷺ : "تُقْسِمُ يَهُود" قال: أن يكون الاسم علماً للقبيلة تقول: فعل تيم كذا ودخلت سند، فلا تصرفه إن شئت كما لا تصرف هندا ودعدا في أحد القولين للتعريف والتأنيث، ويوضحه قولهم: يهود، لقوله: "فرت يهود"، وكما في الأثر "تُقْسِمُ يَهَود" فهذا هو الأصل [٣] .

٤- قوله ﷺ : "مَأْزُورَاتٍ غَيرَ مَأْجُورَاتٍ"، قال: ويجيء القلب في الواو والياء ساكنتين على غير الاستمرار، فالياء نحو: طائي في طيئ ....، وفي الواو نحو: ما جاء في الخبر من قوله عليه السلام: "مَأْزُورَاتٍ غَيرَ مَأْجُورَاتٍ"، من الوزر، وقيل: إن ذلك ليشاكل مَأْجُورَاتٍ في اللفظ، وعكس الحديث حيث أورده كهذا: " مَأْجُورَاتٍ غَيْرَ مَأْزُورَاتٍ" [٤] .

---

(١) ٥٥٣ .

(٢) ٦٩٢ .

(٣) ٧٢٩ .

(٤) ١٣١٠ .

٥- قـولـه ﷺ : "ليس من الْبِرِّ الصِّيامُ في السَّفَرِ"، قال: وقد أبدلت من اللام في بعـض الأحـوال روى " لـيس مـن الـبر امْـصِيَامُ في امْسَفَرِ" بقلب لام التعريف ميماً [١] .

٦- الأثـر: "لَـيْس في الخَـضْرَوَاتِ صَـدَقَةٌ"، قـال: وعلـى إجراء الصفة مجرى الاسم جاء ليس ....، وذلك أنه لم يُجْعَلْ لـه موصوف، فكأنه قيل: ليس في البقول صدقة [٢] .

ثالثاً: شواهده من مأثور العرب وكلامهم:

استشهد لبعض المسائل بأقوال العرب، وأمثالهم من ذلك .

قولهم: (أتينا الأمير فكسانا حلة) المعنى كسا كل واحد منا حلة [٣] .

وقـولهم: (الطمـع يـدق الرقبة) أي أن الحاجة تذل صاحبها قال فيه: تَلُنَّه للحاجـة ؛ لأنهـا فَعَلَـة مـن قولهم: تلّه إذا صرعه؛ لأن الحاجة تذل صاحبها، ألا ترى إلى قولهم الطمع [٤] ...

وقولهم: (عبد وخُلِّي في يديه) فيمن يملك المال وهو لا يستوجبه [٥] .

وقـولهم: (عقلـته بثنايين)، قال: بالياء، وذلك أن الياء يصير إلى الهمزة إذا وقعـت طـرفاً بعـد ألـف زائدة إذا كان الألف والنون مصوغين مع الكلمة كان

---

(١) ١٣١٩ .

(٢) ٩١٥ .

(٣) ٩٦٣ .

(٤) ١٣٢٤ .

(٥) ٦٢٢ .

الياء واقعة حشوا [1] .

وقولهم: (كَحَلَني بما تُكْحَلُ به العُيُونُ الدَّاءَة)، وصف بالداء الذي هو المصدر [2] .

قولهم: (في نفسي حَوجَاء)، قال: أي حاجة [3].

وقولهم: (ما بَالَيْتَ بِهِ بَالَة)[4]، الأصل بالية، فحذف اللام ووزنها فاعة.

وقول علي رضي الله عنه: (نَوْرِزُوا بِنَا) [5] .

وقولهم في تثنية رجا البئر: (هو مما لا يُرْمَى به الرَّجَوَانِ) [6] .

رابعاً: الشعر:

للحديث عن الشعر سأتناول النقاط الآتية:

١- طريقة الجرجاني .

٢- موقفه من شعر المولدين .

٣- استشهاده بأبيات لغير قواعد النحو والصرف .

٤- موقفه مما استشهد به أبو علي، وإتيانه بما لم يستشهد به أبو علي .

٥- دوافع الاستشهاد عنده .

---

(١) ٣٦٢ .

(٢) ١٤٨٨، ١٥٣٧ .

(٣) ٨٧٢ .

(٤) ٨٧٣ .

(٥) ١٢٦٧ .

(٦) ٣٥٦ .

أولاً: طريقته:

الجرجاني كغيره من المؤلفين الذين يوردون البيت تاماً، أو شطراً منه أحياناً أو جزءاً من شطره، وقد يورد موطن الشاهد، ويترك الباقي، أما إيراد البيت أو شطره، فكثير، أما إيراد موطن الشاهد فهذه أمثلة له:

أ. قوله:

.... العِتَابَا .... أَصَابَا

هذا جزء من بيت من البحر الوافر قائله جرير هو:

أَقِلِّي اللَّومَ عَاذَلَ والعِتَابَا وقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا[1]

ب. وقوله:

.... بطيء الكواكب

جزء من بيت من البحر الطويل قائله النابغة الذبياني هو :

كِليني لِهَمٍّ يَا أميمة نَاصِبٍ ولَيلٍ أُقَاسِيهِ بِطِيء الكَوَاكِبِ[2]

ج. وقوله:

.... وكأن قد

جزء من عجز بيت من البحر الكامل قائله النابغة الذبياني هو:

أَفِدَ التَّرحُّلُ غَيرَ أنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[3]

د. وقوله :

.... اليجدع

جزء من بيت البحر الطويل قائله ذو الخرق الطهوى وهو:

---

(١) ٢٧٦ .

(٢) ٣٣٧ .

(٣) ٢٤٩ .

يَقُـولُ الخَنَى وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً   إلى رَبِّـنا صَـوتُ الحِمَـارِ الـيُجَدَّعُ[1]

هـ . قوله:

.... لا أمـــــلاه .....

جزء من بيت من البحر الطويل قائله الأسود بن يعفر وهو:

فآلَـيْتُ لا أَشْـرِيه حتـى أَمَلَّـهُ   بِـشَيءٍ لا أَمَـلاه حَتَّـى يُفَارِقَـا[2]

و. قوله:

....   جـــــون الـــــــــسراة

جزء من بيت البحر الكامل قائله أبو ذؤيب وهو:

والدَّهْـرُ لا يُبْقِـي عَلَـى حَدَثَانِـه   جَـونُ الـسَّراةِ لـه جَدَائِدُ أَرْبَعُ[3]

ز. قوله:

....   جون القطا ....

جزء من بيت من البحر الطويل هو:

وأَنْـتَ الَّـذِي كَلَّفْتَني دَلَـجَ السُّرَى   وجَـوْنُ القَطَـا بالجَلْهَـتَين جُثُومُ[4]

ح. قوله:

.... بالتـزيديات معكوم

جزء من بيت من البحر البيسط هو:

---

(1) ٤٩٢ .

(2) ٣٥١ .

(3) ٧٩٢ .

(4) ٧٩٣ .

رَدَّ الإِمـاءُ جِمـالَ الحـيِّ فَاحْـتَمَلُوا فَكُلُّهـا بِالتَّـزِيدِيَّاتِ مَعْكُـومُ[1]

ثانياً: موقفه من شعر المولدين:

أورد بيتين للمتنبي قال: ولذلك عابوا على المتنبي قوله:

تَمـرُّ الأَنَابِـيبُ الخَوَاطِـرُ بَيْنَـنَا وَنَذْكُـرُ إِقْبَال الأَمِـيرَ فَتَحْلُولِـي

مع قوله:

كَدَعْـواكِ كُـلٌّ يَدَّعِـي صِـحَّةَ العَقْـلِ ....

وقالوا: إنه أتى ببيت مردف في قصيدة غير مردفة، وأصحاب القوافي وإن تعللوا في هـذا النحو بأن المد يقل لانفتاح ما قبل الواو والياء، فتجري مجرى ما لا مد فيه، فإنه عيب عندهم، وسناد ومعدود في الشذوذ بلا خلاف [2] .

وقوله في عرقه عند فراق الحمى:

إذا مَـــا فَارَقَتْنِـــي غَـــسَّلَتْنِي كَأَنَّـا عَاكِفَـانِ عَلَـى حَـرَامِ[3]

وهذا لا يدل على أنه يعتمد على شعر المتأخرين في الاحتجاج بالشعر . فقد أورده لبيان معنى لا استشهاداً لقاعدة نحوية .

---

(1) ٤٢٣ .

(2) ١٦٢٩ .

(3) ٦٦٦ .

ثالثاً: استشهاده بأبيات لغير قواعد النحو والصرف:

استشهد بأبيات في مسائل العروض منها:

أ- قوله:

وَزَعَمُـــوا أَنَّهـــم لَقِـــيَهم رَجُـــلٌ فَأَخَـذُوا مَالَـه وضَـرَبُوا عُـنُقَه[1]

ب- وقوله:

إذا كَبِـــرتُ فَاجْعَلُونِـــي وَسَـــطَا إِنِّـــي كَـبِيرُ لا أُطِـيقُ العُـنَّدَا[2]

ج- وقول طرفة:

.... وَيأْتِيك بالأَخْبَارِ مـن لم تُـزَوِّدِ [3]

د- وقول امرؤ القيس:

أَلاَ أنْعِمْ صباحاً أَيُّها الطَّلَلُ البَالِي[4] ....

واستشهد للمعنى قوله:

ومَـا كُـنْتُ إلاَّ دُمْلُجـاً ظَفِـرَتْ بِـه يَـدا أَمَـةٍ فَاسْـتَرْجَعَتْهُ العَـوَاقِبُ [5]

وقول المتنبي في عرقه عند فراق الحمى:

إِذَا مَـــا فَارَقَتْنِـــي غَـــسَّلَتْنِي كَأَنّـا عاكِفَـانِ عَلَـى حَـرَامِ [6]

---

(١) ٤٤٦ .

(٢) ١٦٢٩ .

(٣) ١٦٣١ .

(٤) ١٦٣٢ .

(٥) ٦٢٣ .

(٦) ٦٦٦ .

وقول بدر بن عامر الهذلي:

أَسَـــدٌ تَفِــرُّ الأُسْـــدُ مِـــن عُـــرَوَائِه بِمَدَافِـــعِ الـــرُّجَّازِ أَو بِعُـــيُونِ [(١)]

رابعــاً: موقفه من شواهد أبي علي في التكملة، وإتيانه بما لم يستشهد به أبو علي:

بلغت الشواهد في الكتاب ٤٤٩ شاهداً، وشواهد التكملة ٢٤٨ شاهداً، وشواهد الجرجاني التي أضافها ٢٠١، وكان متابعاً لأبي علي في شواهده، فلم يعترض على شيء منها، ولم يطعن فيها إلا أنه تعرض لبغض هذه الشواهد في حديثه عن المسائل، وسكت عن أكثرها، فقد تعرض لمئة وخمسة شواهد في كلامه، وترك ثلاثة وأربعين ومائة شاهد لم يعرض لها، وإنما جاءت في كلام أبي على فقط .

- دوافع الاستشهاد عنده متعددة أذكر بعضها فيما يأتي:

١- ترجيح بعض الأقوال:

قال: في دخول الهمزة على حرف "ال" في هذا خلاف بين الخليل وصاحب الكتاب ...، قال: والمذهب لصاحب الكتاب ومما يدل على ذلك ما أنشد من قوله:

دَعْ ذَا وعَجِّـــلْ ذَا وأَلْحِقْـــنَا بِـــذَل الـــشَّحْمِ إِنَّـــا قَـــدْ مَلَلْـــنَاه بَجَـــلْ [(٢)]

٢- تشبيه بعض الحروف ببعض شبه همزة الاستفهام بالواو في سكون ما بعدها كقوله:

---

(١) ٦٦٦ .

(٢) ٢٥٣ .

.... فَقُلْـتَ أَهْـي سَـرَتْ أَمْ عَادَنِـي حُلُمُ[١]

٣- الاستشهاد على الضرورة الشعرية كقوله في قلب الهمزة ألفاً:

.... فَارْعَـيْ فَـزَارَةُ لا هَـنَاكِ المَـرتَعُ [٢]

٤- وقوله في إسكان الياء:

كَأَنّ أَيْدِيهِنَّ بِالقَاعِ القَرِقْ [٣] .

وقوله في إسكان الواو:

فَمَـا سَـوَّدَتْنِي عَامِـرٌ عـن وِرَاثَةٍ ... أَبَـى اللهُ أَنْ أَسْـموَ بِـأُمٍّ وَلا أَبِ [٤]

٥- بيان النادر كقوله:

.... رَهْـطُ مَـرجُومٍ ورَهْـطُ ابْـن المَعَـلِّ

حذف الألف من المعل [٥] .

٦- الاستشهاد على الكثير، قال: وأما قولهم: أَنْدِيَة في جمع نَدَى، فكثير مستعمل كقوله :

في لَيْلَةٍ من جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيةٍ [٦] ....

مجيء المصدر مما زاد على الثلاثة:

فالمصدر منه يجيء على مثال المفعول مجيئاً مستمراً نحو قوله:

---

(١) ٢٣٤ .

(٢) ٣٤٧ .

(٣) ٢٢٦ .

(٤) ٢٢٧ .

(٥) ٢٧٥ .

(٦) ٨٢٩ .

ألم تَعْلَــمْ مَــسْرِحِيَّ القَوافِــي[1] ....

٧- قيام بعض الأفعال مقام بعض كقوله :

ودَاعٍ دَعَا يَا من يُجِيبُ إِلى النَّدَى فَلَــم يَــسْتَجِبْهُ عِــنْدَ ذاكَ مُجِــيبُ

يستجبه: أي يجبه [2] .

وقوله:

قَبَــرٌ بِحُلْــوَان اسْتَــسَرَّ ضَــرِيحَهُ ....

استسر أي أسر [3] .

وقوله:

ظَلِلْتُ بِهَـا أَبْكِـي وأَشْعُرُ سُخْنَةً ....

أشعر: أستشعر [4] .

- **القياس:**

قـال الأنـباري: (وأما القياس، فهو حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه) [5] .

وقال أيضاً: (اعلم أن القياس في وضع اللسان، بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً قدرته ...) .

وقـيل: هـو حمـل فـرع علـى أصـله بعلـة، وإجـراء حكـم الأصـل علـى

---

(١) ١١٣٧ .

(٢) ١١١٣ .

(٣) ١١١٤ .

(٤) ١١١٤ .

(٥) الإعراب: ٤٥ .

الفرع...، ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم[1].

اهتم الجرجاني به اهتماماً كبيراً، وجعل له محلاً رفيعاً نوه به في أماكن عدة من كتابه هذا، فهو يرى أنه لا يعدل عن الظاهر ومحض القياس لغير فائدة، فلا يخرج عن القياس، وظاهر الكلام الذي يحمل عليه قال: (لا وجه للعدول عن الظاهر ومحض القياس من غير فائدة)[2].

هذه العناية جعلته يحمل على البناء القليل الذي يكون قريباً من القياس، ولا يهمل هذا القليل، فهو يقول: (الحمل على بناء قليل، أولى من الحمل على تغيير بعيد من القياس [3]، لا يرى القياس على القليل [4]، وهذه أمثلة من أقيسته:

قال: اعلم أنك إذا أمرت الواحد من نحو: رَدَّ وَشدَّ، كان القياس أن تقول: ارْدُدْ بإظهار المثلين [5] .

وقال عند قول أبي علي: (وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنَّ ومَرَّنّ إذا أخبروا، وأرادوا: رَدَدْنَ ومَرَرْنَ، وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به لشذوذه عن الاستعمال والقياس: وذاك أن الشيء قد يكون شاذاً في الاستعمال غير شاذ في القياس مثاله: نحو: أنهم قالوا: ترك فاستغنوا عن ودع، وليس يوجب القياس ذلك، فإذا جاء كان حسناً غير مدفوع كل

---

(١) لمع الأدلة: ٩٣ .

(٢) ١٢١٩ .

(٣) ١١٩٧ .

(٤) ٣٣٣ .

(٥) ١٨٨ .

الدفع كما أنشد شيخنا عن أبي علي:

مَنْ عَذِيري مِن خَلِيلي مَا الَّذي غَالَـه في الحُـبِّ حَتَّى وَدَعَـه

وقد يكون الشيء شاذاً عن القياس غير شاذ عن الاستعمال، وذلك نحو: قولهم: لا أَدْرِ و لم يَكُ حذفوا الياء والنون من غير موجب بل لكثرة ذلك على ألسنتهم، وهو على غير القياس لكنه مقبول لكثرة استعمالهم له، فالمردود هو الذي يشذ عن البابين فاعرفه (١) .

وقال: ومن قال: إيمُ الله بالكسر، كان قياسه أيْمُ الله يمينك، فتحذف الهمزة المكسورة كما تقول: أبْنُ زيد أنت ؟

وقال: وإذا كانت الهمزة مقطوعة، فحروف المضارعة مضمومة نحو: يُعْطِي ويُكْرِم قياس لا ينكسر (٢) .

وقال: وأما هذي، فالأصل الياء، وإذا قالوا: هذه كان الهاء بدلاً منه بدلالة أن الياء والكسرة التي من جنسها قد أنث بهما في نحو: أَنتِ تَفَعلِين، و لم يثبت للهاء تأنيث في موضع، فجعله بدلاً من الياء هو القياس (٣) .

قال: إذا قالوا: لم أُبَلِ و لم أَكُ، لم يجز أن يقولوا في أرامي: لم أُرامْ، و لم أَق فنقيسه في نظائره لما ذكرنا من أن الاتساع مقصور على السماع(٤).

وقال: اعلم أن قولهم: بغَّال وجَمَّال للواحد، وبَغَّالة وجَمّالة للجماعة، هو القياس وإن كان في الظاهر بعكس تمرة وتمر، وذاك نحو جَمَّالة وجَمَّال صفة كَشارِب وَوارِد (٥) .

---

(١) ١٩٤، ١٩٨ .

(٢) ٢٥٧ .

(٣) ٢٩٣ .

(٤) ٦٩٣ .

(٥) ٧٢٢ .

وقال: ومن قال: حلوبة للجماعة، فإنه يجري على الظاهر فيجعل التاء علماً للجمع كما يكون في البغَالة والحمَارة، ويقول: إن الذي منع في فَعُول أن يكون التاء فيه للفصل بين المذكر والمؤنث، فإما أن يلحقه التاء على معنى التكثير، فغير ممتنع بدلالة أنهم قالوا: فروقة وصرورة وحمولة، وإذا كان الأمر كذلك كان قياس حلوبة في دخول التاء فيه قياس فروقة لا قياس ضارب وضاربة [1] .

وقال: والقول عندي إن شيئاً من أمثلة الجموع لا يوجبه القياس .

بيانه أنه لو قيل في جمع فِعْل: أَفْعِلة كثيراً كما يقال: أَفْعَال وفُعُول لم يمنع منه مانع، وكذا لو جاء بدل فِعَال بكسر الفاء فُعَال بالضم لم يرده قياس ولكن الذي يدعو إلى التأويل في نحو أندية أن الباب إذا وضع على شيء وجب أن يستمر عليه، فما يأتي على غير ذلك الأصل، وأمكن أن يكون مردوداً إليه جاز أن يذكر الشبه بينه وبين الأصل [2] .

وقال: فإن الذي يوجبه القياس أن يكون لكل مثال جمع واحد في الكثرة وآخر في القلة هذه هو المتوسط [3] .

قياسه أُجَيْمَال على دُنَيْنِير حملا لأجمال على دِينار في عدد الحروف وحركاتها وسكونها[4] .

---

(١) ٧٢٣ .

(٢) ٨٣١ .

(٣) ٨٤٣ .

(٤) ٩٩٥ .

قياسه قلب الواو همزة في وُعَيدة على وُجُوه [1] .

قياسه تجزئة الحين على عثنون البعير، قال: جعلوا الحين أجزاء كما جعلوا كل خصلة من عثنون البعير عثنوناً [2] .

قياسه الأفعال نَعِد وأعِد وتَعد على يَعِد [3] .

---

(١) ١٠٠١ .

(٢) ١٠٤٤ .

(٣) ١٠٨٢ .

- **اعتماده على التعليل:**

التعليل عند النحويين النظر في مختلف الأحكام النحوية والصرفية، وما يرونه من الأسباب الداعية لتلك الأحكام .

والعلل الصرفية تعود في الأغلب إلى أسباب لسانية مدراها على اجتناب الثقل وطلب الخفة .

وقد اهتم النحاة بالعلة اهتماماً كبيراً، فقد سئل الخليل بن أحمد عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك، فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فَمِثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم، والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها [(١)] .

وبلغ الكلام في العلل على يدي ابن جني مبلغاً كبير سائراً في ذلك على هدى شيخه أبي علي الفارسي في ذلك، ولم يقتصر على بيان العلل وانتزاعها

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٥، ٦٦ .

من كلام المتقدمين بل تجاوز ذلك إلى ما يمكن أن يسمى فلسفة العلل يقول: اعلم أن علل النحويين – وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين – أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم يحيلون على الحسن، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس (١) ...

وقد اهتم الجرجاني رحمه الله بالعلة اهتماماً كبيراً، فهو يعلل لبعض الأحكام الصرفية، وهذه نماذج من تعليلاته:

١- علة فك أمر مضعف الثلاثي:

يقول: اعلم أنك إذا أمرت الواحد من نحو: رَدَّ وَشدَّ، كان القياس أن تقول: ارْدُدْ بإظهار المثلين لأجل أن الإدغام يقتضي في المثلين أن يسكن الأول ويتحرك الثاني، والأمر في ارْدُدْ بالعكس من هذا؛ لأن الأول متحرك والثاني ساكن، ولهذا اختار أهل الحجاز الإظهار (٢) .

٢- يرى أن هَلُمَّ لازمة الفتح وأن العلة فيها هي التركيب :

قال: اعلم أن هُلُمَّ قد أجمعوا على فتحه في كل حال لأجل أن (ها) ركب مع لُمَّ فلزم الفتح (٣) .

٣- الرد على من قال في رَدَدْنَ وَمَرْرَن: رَدَّنَّ وَمرَّنَّ .

قال: وأما ما ذكره من قول بعضهم في رَدَدْن وَمرْرن: رَدّنّ وَمَّرنَّ، فساقط لأجل أن نحو: ارْدُدْ قد استمر فيه الإظهار (٤) .

---

(١) الخصائص ١/٤٨ .

(٢) ١٨٨ .

(٣) ١٩٣ .

(٤) ١٩٤ .

٤- يرى أن الأصل في همزة أيمن القطع .

قال: وأما همزة أيمن الله، فالأصل فيها القطع ؛ لأنها جمع يمين كقوله:

يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ

ولكنهم وصلوها لكثرة الاستعمال، وكذا إذا قيل: أَيْمُ الله ؛ لأن اللام محذوفة من أيمن، وقد دعاهم الحرص على التخفيف لكثرة تصرف هذه الكلمة على ألسنتهم [١] .

الوقف على عَمَّ وفِيمَ بالهاء:

يقول: فالوقف على ذا بالهاء نحو: عَمَّهْ وفِيَمهْ وحَتَّامَه كما قلت: اُغْزُه وارْمِهِ لأجل أنه قد حذف منه كما حذف من اغْزُ، ويجوز أن لا يلحق، فتقول: عَمّ كما قلت اغْز .

"ما" ليست مثل "قه":

يقول: إن "ما" لما امتزجت بالجار صار في حكم الشيء الواحد، فخرجت عن أن تكون مثل "قه" ؛ لأن الفعل ليس مركباً هاهنا مع كلمة أخرى، فيخرج بذلك عن أن يكون الوقف والوصل على حرف واحد[٢].

الألف لا يكون علامة للتأنيث في الفعل:

يقول: ولا يكون الألف علامة للتأنيث في الفعل ؛ لأنه وضع على أن يصاغ مع الكلمة[٣] .

---

(١) ٢٤٦ .

(٢) ٢٩١ .

(٣) ٧٠٢ .

الاتجاه الصرفي واللغوي عنده:

تتضح نزعة الجرجاني البصرية في شرحه، فهو يشير إلى البصريين بقوله: أصحابنا، وأخذ عن الكوفيين ورد عليهم، ومن الأدلة على بصريته:

١- قال: فأما نحو بيِّع وقيِّم فَفيعِل عندنا، وعند الكوفيين فَعْيِل مقلوب[١] .

٢- قال في قول امرئ القيس :

ومثلِك بيضاءِ العوارضِ طَفْلَةٍ　　　لَعُوبٍ تَنَاسَاني إذا قُمْتُ سِرْبَالِي

قال أصحابنا: إنه بمنزلة تنسيني، والقائل بذلك أبو عبيدة، وابن جني[٢].

٣- قال: اعلم أن أصحابنا أوردوا فيه سؤالاً، فقالوا: إنا أنكرنا على الفراء ما ذهب إليه من أن الفعل الماضي بني على الفتح مثل ضَرَبَ للزوم ذلك إذا قيل: ضَرَبَا[٣]...

٤- قال: أصحابنا لا يزيدون على قولهم: لو كانت رَيًّا اسماً لكانت رَوَّى[٤]. والقائل بذلك سيبويه والمبرد وابن السراج وأبو علي وابن جني[٥].

٥- قال: وقد فرق بعض أصحابنا بين أَعْيِيَاء وبين أَحْيِيَه، فقال: إن الإدغام في أَعْيِيَاء أقوى منه في أَحِيَّة [٦] .

ووافق الكوفيين في همزة أيمن:

---

(١) ٩٦٧ .

(٢) ١١٢١ .

(٣) ١٥٠٨ .

(٤) ١٥٤٨ .

(٥)١٥٤٦ هامش ١ .

(٦) ١٥٨٠ .

قال: وأما همزة أيمن، فالأصل فيها القطع، لأنها جمع يمين كقوله:

يَأْتِي لها من أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ

ولكنهم وصلوها لكثرة الاستعمال[١].

ورد على الكوفيين بقوله: ولا تقل: أخذت المائة درهم، ولا المائتي الدرهم؛ لأن ما حكوه من قولهم: الخمسة الأثواب لا يقاس عليه[٢].

---

(١) ٢٤٦ .

(٢) ٤٩٩ .

- **موقفه من صاحب التكملة موافقة ومخالفة :**

يوافـق الجرجاني أبا علي في شرحه للتكملة كثيراً، وذلك أنه يشرح كلامه دون أن يـبدي رأيـه، ويـضيف إلى ذلك أحياناً الثناء على أبي علي ويرد عليه أحياناً، فمن ثنائه عليه:

١- فترتيب أبي علي سديد [١] .

٢- وهذا من لطيف كلام أبي علي [٢] .

٣- فهذا الباب من محاسن أبي علي، وكذا جميع هذه الأبواب التي رتبها في التأنيث والتذكير إذ لا يكاد يوجد هذا التفصيل والإشباع لغيره، وكان شيخنا يقول: قد انتهيتم إلى باب الديباج استحساناً لـه[٣].

ومن الرد عليه :

١- وقـول أبـي علـي: (وقـد ألحقـوا هـذه الهمـزة قـولهم في القسـم: أيمن) في ظاهـره بعـض التسامح؛ لأن هذه الهمزة لم تلحق الكلمة بعد أن لم تكن بل هي همزة أفعل جمعاً[٤].

٢- اعلم أن أبا علي رحمه الله قال في أول الباب: (والمعتل ما كان آخره ألفاً أو يـاءً مكـسوراً مـا قـبلها أو هـمـزة) فظاهـر هـذا يقتضي أن الهمزة من حرف العلة، وليس كذلك، لأنها من الحروف الصحيحة كالعين، ولكنه ذكرها من جملة المعتل [٥] .

---

(١) ٦٢٨، ٦٢٩ .

(٢) ٦٣٥ .

(٣) ٧٣٥ .

(٤) ٢٤٧ .

(٥) ٣٥٥ .

٣- اعلم أن قوله: (إذا كانت الهمزة في آخر اسم غير منصرف) يعني همزة التأنيف كحمراء وصحراء، وقوله: (غير منصرف) لا يسلم على الإطلاق لأجل أنك لو سميت امرأة بقُرَّاء لم تصرف، والهمزة فيه لا يلزمها الإبدال واواً مع ذلك كما يلزم حمراء (١) .

- اجتهاداته:

اتسم هذا الشرح بشيء من الطول والتفصيل، وتجلت شخصية الجرجاني فيه واضحة فهو ينقل عن المتقدمين ويعلق برأيه مؤيداً أو معارضاً أو مُخَرِّجاً بتخريجات أخر غير التي نص على نقلها عن المتقدمين، ويمكن تقسيم هذه الاجتهادات على النحو الآتي:

أولاً: اجتهادات صرفية ويمكن تصنيفها صنفين:

أ- آراء أورد رأي المتقدمين فيها واختار واحداً منها .

ب- آراء اجتهد فيها، و لم يورد شيئاً عن المتقدمين .

ثانياً: اجتهادات لغوية :

وهي اجتهادات اعتمد فيها على اللغة للبحث عن أوجه، وهذه نماذج من هذه الاجتهادات:

أولاً: اجتهادات صرفية :

أ- اختياراته من آراء المقدمين:

١- التنوين أو الياء علم الإنكار:

قال: وقد جعل شيخنا التنوين في أزيدنيه علماً للإنكار لأجل أنه في الإنكار بمعنى إنيه، فكما ثبت النون في إنيه كذلك ثبت التنوين ...

---

(١) ٤٤٧ .

قال: وعندي أحسن من ذلك، وهو أنه لا شبهة في أن الياء علم الإنكار، وإن كان يختص ذلك بالوقف، وإذا دخل على الكلمة كان الوقف على الياء بدلالة أن الهاء الذي يلحق في نحو: "كِتَابِيَهْ" و "حِسَابِيَهْ" قد جاء معه [(١)] .

٢- **قال:** وقولهم في اسم الحرف "واو" قد أوقعه الخلاف بين هذين فمذهب أبي الحسن أن عينه واو، وأن الكلمة من الواوات .

وذهب أبو علي إلى أن عينها ياء، وكل واحد منهما التزم تركيباً معدوماً في الكلام غير أن أبا علي يقول: إن ما ذهبت إليه له في الكلام نظير من وجه وهو أن هاهنا ما فاؤه ولامه من موضع واحد نحو: سَلِس وقَلِق، وإن لم يكن بابا واسعاً، وليس هنا شيء جميع حروفه من موضع واحد فحمل "واو" على ما يوجد له نظير بحال أولى من حمله على ما لا نظير له ألبتة، وأبو الحسن يستدل بأنهم فخموا هذا الاسم، و لم يميلوا، فلو كان الألف من الياء لوجب أن يجوز فيه الإمالة .

ويجوز عندي أن يكون ذلك لأجل أن الألف قد اكتنفه الواو وإذا كانت الياء تجتلب الإمالة في نحو: شَيْبَان كما تجتلبها الكسرة في نحو عَالِم وعِمَاد جاز أن تمنع الواو الإمالة في قولهم: واو [(٢)] .

٣- اجتماع الواوين :

قال: تقدم أن الواوين إذا اجتمعتا، فإن إحداهما تقلب همزة ألبتة، غير أن هنا تفصيلاً آخر، وذاك أن أبا عثمان ذهب إلى أن الواو في وُوُعِد لم يجب قلبها همزة؛ لأن الثانية مدة .

ورد أبو علي عليه بأنهم قالوا: أُولَى، فالتزموا القلب، و لم يقل: وُوُلَى

---

(١) ٣٩١ .

(٢) ١٣٤٤ .

كَووعد بوجه مع كون الثانية مدة، ثم علل أبو علي لووعد بأن الواو الثانية، لا تلزم من حيث إنك تقول: واعد، وفي ووري: واري، فصار هذا مثل غزو...

وإذا كان الأمر على ما وصفنا كان هذا في ظاهر الحال قادحاً في قول أبي علي: إن " وُورِي " جرى مجرى ما فيه واو واحدة، فهمز همزاً جائزاً لا واجباً إذا كانت الثانية لا تلزم، فالجواب عنه عندي أن الواو في وُورِي لم يقصد الإتيان به، وإنما قصد الضم فقط لأجل أن الضم علم بناء الفعل للمفعول به، والواو جاء اتفاقاً من حيث إن الألف في وَارَى لا يقدر على إقرارها بعد الضمة، فإذا كان كذلك صار الألف كأنه في تقدير الثبات، وإذا كان الواو منقلباً عن الألف وباقياً على صفته في مصاحبة المد أجرى مجراه، فلم يعتد واواً فصار كأنه لم يجتمع واوان[1] .

٤- النسب إلى شية:

النسب إليها وِشَوِي عند صاحب الكتاب، وأما أبو الحسن، فإنه يزيل الحركة الحادثة من الحذف فيقول في يَدٍ: يَدْيِيّ ؛ لأن الأصل يَدْي، وإنما تحرك لما سقط اللام وصار هو حرف إعراب، فإذا عادت اللام زالت الحركة، وكذا إذا رد الواو في شِيَة بعد حذف التاء، قال: وِشي، وأسقط الكسرة، فيقول: وِشْيِّي، ويجمع بين ثلاث ياءات؛ لأن ما قبل الأول منها ساكن، فلا تثقل كل الثقل .

قال: وقول صاحب الكتاب هو الأقيس لما تقدم من أن رد هذا المحذوف

(١) ١٣٦٦ .

عارض، فلا يزال لـه ما ثبت في أكثر الأحوال [1] .

٥- النسب إلى ظبية :

إذا نسبت إلى نحو ظَبْيَة ودُمْيَة، فإنك تقول: ظَبْيِيّ ودُمْيِيّ؛ لأنك تحذف التاء كما حذف من بَصْرِيّ هذا قول الخليل وصاحب الكتاب .

وأما ما ذهب إليه يونس من ظَبَوِيٍّ، فإنه أجرى نحو ظَبْيَة مجرى فَعَلَة أو فُعَلَة بتحريك العين، وإذا كان على هذه الزنة انقلب الياء ألفاً، فيصير ظَبَاة ودُمَاة في التقدير، فتحذف التاء، وتنسب إليه ظَبَوِي ودُمَوِيّ، والذي دعاه إلى ذلك رغبته في إزالة اجتماع الياءات الثلاث، والكسرة، والظاهر المذهب الأول[2] .

٦- النون في فَعْلَان فَعْلَى:

قال: اعلم أنهم ذهبوا في النون في فَعْلَان فَعْلَى إلى مذهبين:

أحدهما: أنه بدل من الهمزة في حَمْرَاء .

والثاني: أنه بدل صريح كإبدال التاء من الواو مثلاً في تُرَاث، والقول هو الأول، وعليه أبو علي ألا تراه لم يجعل النون في صَنْعَانِي بدلاً من الهمزة [3] .

٧- الألف في حاحيت :

مذهب الخليل أن الألف منقلبة عن الياء وأن الأصل حَيْحَيْت.

وذهب أبو عثمان إلى أن الألف بدل من الواو وأن " حاحيت أصلها

(١) ٤٢٨، ٤٢٩ .

(٢) ٤٣٨ .

(٣) ١٣٢٠ .

حوحيت، قال: والأقوى ما ذهب إليه الخليل "[1] .

٨- أَنْدِيَة جمع نَدَى :

قال: اختلفوا فيه .

فقال أبو الحسن: إنه جمع على فِعَال في التقدير كأنه قال: نَدَى ونِدَاء كجَبَل وجِبَال، ثم جمع على أَفْعِلة ككِسَاء وأَكْسِيَة .

وقد قيل: إنه جمع على أَفْعُل، فصار نَدى وأنْدٍ كجبل وأَجْبُلٍ، ثم ألحق التاء لتأكيد معنى الجمع فقيل: أندية .

وقول ثالث: أن الحركة قريبة من الحرف تجري مجراه في مواضع من كلامهم نحو قَدَم اسم امرأة، وجَمَزَى في النسب، فلما كان كذلك صار نَدَى كأنه على فَعَال كما أن قدما بمنزلة قَدَام بإزاء عَنَاق وجَمَزَى كحُبَارى وتنزل ندى وأندية منزلة قذال وأقذلة، فهذه أقوال قريبة من القبول .

والقول عندي أن شيئاً من أمثلة الجموع لا يوجبه القياس بيانه:

أنه لو قيل في جمع فَعَل أَفْعِلة كثيراً كما يقال: أَفْعَال وفُعُول لم يمنع منه مانع، وكذا لو جاء بدل فِعَال بكسر الفاء فُعَال بالضم لم يرده قياس، ولكن الذي يدعو إلى التأول في نحو أَنْدِية أن الباب إذا وضع على شيء وجب أن يستمر عليه، فما يأتي على غير ذلك الأصل وأمكن أن يكون مردوداً إليه جاز أن يذكر الشبه بينه وبين الأصل، ويجعل ذلك حجة[2] .

(١) ١٥٦٧ .

(٢) ٨٣٠ .

ب- آراء اجتهد فيها :

التضعيف للتعدي:

قال: وأما نحو: حَيَّيْته أي استقبلته بالتحية، فهو عندي في التحقيق للتعدي، وذاك أن الدعاء لما كان سبب التحية، وأريد المبالغة والدلالة على قوة الرجاء وحسن الظن بالله [1] .

الواحد إذا أطلق على الله يكون اسماً أو وصفاً:

قال: وإذا قيل الواحد في القديم سبحانه كان الأجود أن يقال: إنه صفة كالقادر والعالم والفرد، وقوى الوصفية بقوله سبحانه :﴿**وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ** ﴾، وأقوى من ذا عندي قوله سبحانه:﴿**هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾، وذلك أنه جرى صفة هنا على اسم الله سبحانه، ولم يجر هناك عليه، وإنما جرى على ما يعود إليه في المعنى وهو قوله سبحانه : ﴿ **إِلَهٌ وَاحِدٌ** ﴾[2] .

تأنيث اسم الفاعل:

أن يكون القصد في اسم الفاعل النسب، فيترك فيه التأنيث في الأغلب ويجوز تأنيثه كما ذكرت، ومنه قوله:﴿**فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ**﴾[3] وقوله : أنا شر لازالت يمينك آشره

المعنى ذات رضى، وذات أشر أي لازالت مقطوعة عن الخير، ويجوز عندي في (عيشة راضية) وجه آخر وهو أن يكون من رضى كقولهم نهارك صائم وليلك قائم، والمعنى عيشة يرضى فيها، ثم جعل الفعل لها حتى كأنه قيل: رضيت العيشة كما قدر صام نهارك [4] .

---

(١) ١٠٩١ .

(٢) ٤٧٩ .

(٣) سورة الحاقة، آية (٢١) ص ٦٨٩.

(٤) ٦٨٩ .

ثانياً: اجتهادات لغوية :

قال: قال شيخنا: إن رُؤْيَا كأنه مصدر في الأصل، ثم أجرى مجرى الأسماء من حيث سمي بها شيء مرئي في موضع مخصوص، ونظير هذا عندي نحو: ما يجيء من قولهم: الجارية للسفينة وما جرى ذلك المجرى، وذلك أن الجارية فاعلة من الجرى إلا أنها جرت مجرى الأسماء لما اختص الجرى بنوع مخصوص [1] .

قال: وحكى شيخنا أن أعرابياً قال: كحلني بما تكحل به العيون الداءة، فهذا على فَعِل مثل رجل خَاف وشجرة شَاكَة، ويجوز عندي أن يكون وصف بالداء الذي هو المصدر في الأصل وأنث مبالغة [2] .

أن يكون بمنزلة المطاوع كقولهم: أبهمته فاستبهم، وعلى هذا قولهم استلقى جاء على ألقيته ويكون اختصاصه بالهيئة المعلومة دون أن يكون بمنزلة سقط ...

ومثله عندي ألقى كأن الأصل في ألقيت الشيء ألقيته كل أحد بمنزلة أريته كل أحد وكل شيء [3] .

---

(١) ٦٠٤ .
(٢) ١٥٣٧.
(٣) ١١١٥ .

- أثره فيمن بعده :

لم يشتهر الجرجاني في النحو والصرف كشهرته في البلاغة، ولذا لم يظهر لــه أثـر كـبير فيمن بعده من النحويين والصرفيين، وإن كانت شهرته في النحو أكثـر من الصرف، ويظهر ذلك في النقل عنه من بعض النحويين الذي بعده، أو الإشـارة إلى رأيـه بذكـر اسمـه أو اسمـه مـع كتابه، وممن اطلعت على نقلهم عن الجرجانـي في الـنحو هـم: العكبري، وابن مالك، والقرافي، وعبدالعزيز بن جمعة الموصـلي، والأربلـي، وأبو حيان، وابن هشام، وعبداللطيف الزبيدي، والجامي، والسيوطي، وابن غازي، والأشموني، والبغدادي، وأعرض بعض النقول عنه:

قال العكبري: قال الجرجاني في شرح جمله: حد الاسم ما جاز الإخبار عنه[١].

وقـال: والدلـيل علـى أنه ليس بحد وإنما هو علامة، وقد اختار ذلك عبدالقاهر في شرح الإيضاح[٢].

وقـال ابـن مالك: " واشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصص عطف البـيان علـى متـبوعه ويكون هذا البيان إذا زاد أحد الاسمين على الآخر في كون الرجل معروفاً به[٣].

وقـال: مـنع الكوفـيون والمـبرد وابـن الـسراج والجرجاني تقدم خبر ليس عليها[٤].

---

(١) التبيين: ١٢٦، ومسائل خلافية: ٤٧، وشرح الجمل: ٢ .

(٢) التبيين: ١٢٧، ومسائل خلافية: ٤٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/٧٠.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١١٩٣، والهمع ٥/١٩١، والمقتصد: ٩٢٧ .

(٤) عمـدة الحـافظ: ٢٠٧، والفـوائد الـضيائية ٢/٢٩٧، والهمـع ٢/٨٨، وشـرح الألفـية للأشموني١/٢٣٤، والمقتصد في شرح الإيضاح :٤٠٨ .

وقـال القرافي: قال الجرجاني في شرح الإيضاح: "غَيْرُ" أشبهت الظروف المبهمة لفرط إبهامها نحو: خلفك وأمامك لا تنحصر في شيء [1] .

وقـال ابـن جمعة الموصلي: وذهب عبدالقاهر إلى أنها (أسباب منع الاسم من الصرف) ثمانية[2].

وقال: وقال عبدالقاهر: شبهت "إلا" بلا العاطفة [3] .

وقال الأربلي: أنشد الإمام عبدالقاهر رحمه الله من قولهم:

نَهيتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عَمْرو ... بِعاقِبةٍ وأنْتَ إذٍ صَحِيحُ[4]

وقال: لا تنفك المبعضة عن معنى الابتداء [5] .

وقال: "إما" لا تكون عاطفة ؛ لأنها قد تقدم على الكلام [6] .

وقـال أبـو حـيان: وذكـر الفارسي والجرجاني هذه الأربعة: (أَرَى، أَعْلَم، نَبَّأَ، أَنْبَأَ) [7] .

---

(١) الاستغناء في أحكام الاستثناء: ٣٣٩، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٧١٠ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٤٤٠/١، والمغني: ٧٢٩، وائتلاف النصرة: ١٠١، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩٦٥ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٦٠٣/١، والأشباه والنظائر ١٧٢/٣، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٧٠٣ .

(٤) جواهر الأدب: ١٦٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٤ .

(٥) جواهر الأدب: ٣٣٨، والهمع ٢١٣/٤، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٨٢٣ .

(٦) جواهر الأدب: ٥١٠، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩٤٤ .

(٧) ارتشاف الضرب ٨٣/٣، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٦٢١، ٦٢٢ .

وقال ابن هشام والبغداد: وقال عبدالقاهر: فائدته أي (التنوين الغالي) الإيذان بأن المتكلم واقف ؛ لأنه إذا أنشد عجلا، والقوافي ساكنة لم يعلم أواصل هو أم واقف[1].

وقال: وقال الجرجاني: استعمال هذا أي (وصل أل بالمضارع) خطأ بإجماع[2].

وقال: من زعم أنه أي (الفعل الناقص) لا يدل على الحدث منع من ذلك (أي الظرف والجار والمجرور) وهم المبرد فالفارسي، فابن جني فالجرجاني [3] فابن برهان، ثم الشلوبين .

وقال السيوطي: رأي الجرجاني في إعراب السموات مفعولاً في (خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ[4])[5].

وقال ابن غازي: وممن قال بهذا الذي ذكرته عبدالقاهر الجرجاني[6].

قال البغدادي: قال أبو البقاء في شرح الإيضاح حكى عبدالقاهر عن شيخه عبدالوارث ابن أخت أبي علي أنه قال: الجيد أن يقال:

إِلاّ الأَوَارِيّ ....

(١) تخليص الشواهد: ٥١، والخزانة ١/٧٩، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٧٦ .

(٢) تلخيص الشواهد: ١٥٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٢ .

(٣) المغني: ٤٨٨، والأشباه والنظائر ٣/٣٥١، والهمع ٢/٧٤، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٣٩٨، وانظر المغني: ٤٣٧، والمقتصد: ٥٨٠ .

(٤) العنبكوت / ٤٤ .

(٥) الأشباه والنظائر ٧/١٤٠، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/٥٨٠ .

(٦) إتحاف ذوي الاستحقاق ١/٢٥٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/٥٨٠ .

بالألف واللام ليكون الفتح خالصاً [١] .

وقال أيضاً: وقول الشارح المحقق: وليس العلة في تنكيرها ما قال بعضهم إن واحداً مضاف إلى أُمٍّ هو كلام عبدالقاهر الجرجاني، قال: والضمير المتصل ببطن وأُمٍّ لا يجوز أن يعود إلى نفسٍ واحدٍ وعبد[٢] ...

وقال أيضاً: وقال عبدالقاهر في شرح الإيضاح ومن الاسماء المبينة على الكسر جير ومعناه أقر وأعترف [٣] .

ونقل عنه في الصرف ابن يعيش، وابن جعفر، وابن مالك، والرضي، والأربلي، والجاربردي، وابن هشام، قال ابن يعيش: قال الجرجاني إنما قلبوها أي (الألف في عَلَى ولَدَى وإلى) مع الضمير ليدلوا بذلك على أنها أصل، وليست منقلبة عن غيرها مما أصله الحركة [٤] .

قال ابن جعفر: قال الجرجاني: ولولا ذلك لكان قولهم: أنثت الفعل خطأ[٥]، وقال: وأشعر أبو علي أنها (أسماء الفاعلين والمفعولين) مشتقة من الأفعال وصرح بذلك الجرجاني[٦].

وقال: تسربلت حلة. قال عبدالقاهر: هذا ليس بتعدية لهذا المثال لكن لما كان تسربل مطاوع سربل وسربل متعد إلى مفعولين، وحق المطاوع أن ينقص عن ما طاوعه مفعولاً واحداً بقي تسربل متعدياً إلى مفعول واحد بعد

---

(١) الخزانة ٤/١٢٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٢١ .

(٢) الخزانة ٤/٢١١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٨٧٧، وانظر الخزانة ٦/٣١٦ .

(٣) شرح أبيات المغني ٣/٦١، والمقتصد ١٤١ .

(٤) شرح المفصل ٣/٣٤، وشرح التكملة ٤٠٦ .

(٥) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ١٥٣، والمقتصد في شرح التكملة ٥٥٣ .

(٦) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٤٢٢، والمقتصد في شرح التكملة ١٠٥٨ .

النقص[1].

وقال ابن مالك، وزعم الجرجاني وابن الخشاب وابن الخباز أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني[2].

وقال الرضي: وأجاز عبدالقاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مدة كسعيد وثمود [3].

وقال الجاربردي: وقال عبدالقاهر رحمه الله: معنى المطاوع أنه قبل الفعل ولم يمتنع [4].

وقال أيضاً: قال الإمام عبدالقاهر الجرجاني :لا يوجد شيء حذف عينه أكثر من اثنين "مُذْ وَسهْ " وأما ثُبَةٌ فالأكثر على أن لامها محذوف من ثبيت إذا جمعت[5].

وقال أيضاً قال عبدالقاهر: إن عبيداً ليس بتكسير، وإنما هو اسم جمع[6].

وقال ابن هشام: قولهم يغلب المؤنث على المذكر في مسألتين:

إحداهما: ضَبُعَان في تثنية ضَبُع للمؤنث، وضِبْعَان للمذكر إذ لم يقولوا: ضِبْعَانَان.

والثانية: التأريخ فإنهم أرخوا بالليالي دون الأيام ذكر ذلك الجرجاني وجماعة[7].

وقال: وأما قولهم: فلان يأتينا بالغدايا والعشايا، فقال الجرجاني في شرح التكملة وابن سيدة في شرح أبيات الجمل: إنما جاءت الياء فيها لتناسب عشايا[8].

---

(١) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ٥٥٦، والمقتصد في شرح التكملة ١١١٩ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٩٩٩، وجواهر الأدب ٢١٧، والمقتصد في شرح التكملة ٣٩٤ .
(٣) شرح الشافية ٢/٢١٥، والمقتصد في شرح التكملة ٢٦٤ .
(٤) شرح الشافية ١/٤٩، والمقتصد في شرح التكملة ١٠٩٩ .
(٥) شرح الشافية ١/١٢، والمقتصد في شرح التكملة ١٠٠٤ .
(٦) شرح الشافية ١/١٢٨، والمقتصد في شرح التكملة ١٠٤١ .
(٧) المغني ٧٣٦، والمقتصد في شرح التكملة٣٧٠، ٥٠٠ .
(٨) شرح قصيدة كعب ٦١، والمقتصد في شرح التكملة ١٣١٠ .

الفصل الثاني

موازنة بين المقتصد في شرح التكلمة والمنصف
شرح تصريف المازني لابن جني
تقوم على ما يأتي :

١- المنهج .

٢- الأسلوب .

٣- المصادر .

٤- الشواهد .

٥- التعليل .

٦- القياس .

أبو عثمان المازني

نسبه :

هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني، وقيل بكر بن محمد بن عدي بن حبيب أحد بني مازن بن شيبان، نزل في بني مازن بن شيبان، فنسب إليهم وهو من أهل البصرة[1].

شيوخه:

أخذ علوم العربية، وآدابها عن ثلاثة علماء آلت إليهم زعامة اللغة وآدابها وعلومها ورياستها في البصرة وهم:

١- أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري التميمي ت ٢٠٩هـ .

٢- عبدالملك بن قريب القيسي الباهلي البصري المعروف بالأصمعي ت ٢١٦ هـ.

٣- أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصاري البصري ت ٢١٥هـ .

ولم يكتف بالأخذ عن هؤلاء بل أخذ عن غيرهم منهم:

١- أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي ت ٢٢٥هـ .

٢- أبو عبدالله محمد بن سلام بن عبيدالله الجمحي ت ٢٣٢هـ .

٣- أبو الحسن الأخفش[2] الأوسط ت ٢١٥هـ .

---

(١) انظر ترجمته وأخباره في: أخبار النحويين البصريين: ٨٥، وطبقات الزبيدي ٨٧، وتاريخ العلماء النحويين:٦٥، وتاريخ بغداد ٩٣/٧، ونزهة الألباء ١٨٢، ومعجم الأدباء ٧/ ١٠٧، وإنباه الرواة ٢٨١/١، ووفيات الأعيان ٢٨٣/١، وإشارة التعيين: ٦١، والبداية والنهاية٣٥٢/١، والنجوم الزاهرة ٢٦٣/٢، وبغية الوعاة ٤٦٣/١ .

(٢) انظر ذلك في: طبقات الزبيدي: ٨٧، وتاريخ العلماء النحويين: ٦٨، وتاريخ بغداد ٧/ ٩٣، ونزهة الألباء: ١٨٢، ومعجم الأدباء: ١٠٨، وإنباه الرواة ٢٨١/١، ووفيات الأعيان٢٨٣/١، وإشارة التعيين: ٦١، وبغية الوعاة ٤٦٣/١ .

تلاميذه:

١- الفضل بن محمد بن أبي محمد يحيى اليزيدي ت ٢٧٨هـ .

٢- أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي الثمالي المعروف بالمبرد ت ٣٨٥هـ .

٣- عبدالله بن أبي سعد الوراق[(١)] .

مؤلفاته:

له مؤلفات منها:

١- ما تلحن فيه العامة .

٢- كتاب الألف واللام .

٣- كتاب التصريف .

٤- كتاب العروض .

٥- كتاب القوافي .

٦- كتاب الديباج .

٧- كتاب في القرآن .

٨- علل النحو .

٩- تفاسير كتاب سيبويه [(٢)] .

وفاته:

اختلف في سنة وفاته، فقيل:إنه توفي سنة٢٤٧هـ، وقيل:٢٤٨هـ، وقيل : ٢٤٩هـ، وقيل: ٢٣٦هـ [(٣)] .

---

(١) انظر: تاريخ بغداد ٩٣/١، ومعجم الأدباء ١٠٨/٧، وإنباه الرواة ٢٨١/١ .

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٩٤/١، ومعجم الأدباء ١٢٢/٧، وإنباه الرواة ٢٨٢/١، وبغية الوعاة ٤٦٥/١ .

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٩٤/١، ونزهة الألباء: ١٨٦، وإنباه الرواة ٢٨٢/١، ووفيات الأعيان ٢٨٦/١، وإشارة التعيين: ٦٢، وبغية الوعاة ٤٦٦/١ .

تصريف المازني

كتاب صغير لكنه من أجمع كتب علم التصريف، وأول كتاب وضع فيه مستقلاً وصل إلينا، وله من القيمة العلمية ما ليس لغيره، لذلك اهتم به العلماء وأثنوا عليه قال ابن جني عنه: (ولما كان هذا الكتاب الذي قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف وأسدها وأرصنها، عريقاً في الإيجاز والاختصار عارياً من الحشو والإكثار، متخلصاً من كزازة ألفاظ المتقدمين مرتفعاً عن تخليط كثير من المتأخرين قليل الألفاظ كثير المعاني) (١) .

وابن جني علم من أعلام التصريف اهتم بهذا الكتاب اهتماماً كبيراً وأولاه عناية فائقة، فشرحه شرحاً لم يدع صغيرة ولا كبيرة فيه إلا عرض لها، قال رحمه الله: (عنيت بتفسير مشكله وكشف غامضة والزيادة في شرحه) (٢) فصار شرحه غنية للمريد مبتدئاً كان أم متمكناً قال: (فكشفت هذا المعنى ليشترك في معرفته المبتدئ والمتمكن) (٣)، وقال أيضاً: (لأن هذا الكتاب هو للمبتدئ كما هو للمنتهي) (٤) .

وقد لخص ابن جني طريقته في التعامل مع كتاب المازني بقوله: (هذا الكتاب أشرح فيه كتاب أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني رحمه الله في التصريف بتمكين أصوله وتهذيب فصوله، ولا أدع فيه بحول الله وقوته غامضاً إلا شرحته، ولا مشكلاً إلا أوضحته، ولا كثيراً من الأشباه والنظائر إلا أوردته،

---

(١) المنصف ١/٥ .

(٢) المنصف ١/٥ .

(٣) المنصف ١/١٣ .

(٤) المنصف ١/١٧٢ .

ليكون هذا الكتاب قائماً بنفسه ومتقدماً في جنسه، فإذا أتيت على آخره أفردت فيه باباً لتفسير ما فيه من اللغة الغريبة) [1] .

وقد طبع كتاب المنصف بتحقيق لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين في ثلاثة أجزاء .

الجزءان الأول والثاني يشملان شرح تصريف المازني، أما الجزء الثالث فيشتمل الآتي:

١- تفسير اللغة من كتاب أبي عثمان بشواهده وحججه .

٢- مسائل في عويص التصريف، وقد قصد بهذا تدريب المتعلم على مسائل متفرقة فيها ترويض على التصريف وتطبيق قواعده .

وعمل المحققان له ثلاثة فهارس هي:

١- فهرس المباحث .

٢- فهرس الشعر والرجز .

٣- فهرس الأعلام .

وهو بحاجة إلى عمل فهارس لما يأتي:

١- الآيات القرآنية .

٢- الأحاديث النبوية .

٣- أقوال العرب وأمثالهم .

٤- اللغة .

٥- الكتب .

وغيرها حتى يتمكن قارئوه من الإفادة منه إفادة كاملة لاحتوائه على علوم كثيرة كاللغة والصرف والأدب، والعروض وغيرها .

---

(١) المنصف ١/١ .

المنهج

يتلخص منهج ابن جني في الآتي:

١- يبدأ كلام المازني بقوله: قال أبو عثمان .

ثم يتبعه بقوله: قال أبو الفتح .

وهذا يجعل النصين متمايزين، فلا يختلط قول المازني بقول ابن جني .

٢- جعل النص مقاطع، ثم شرحه شرحاً تاماً وافياً مقنعاً، وقد أشار في مقدمة كتابه إلى هذا حيث قال:

(ولما كان هذا الكتاب الذي قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف ... عنيت بتفسير مشكله وكشف غامضه والزيادة في شرحه)[1] .

وقال: (وأنا أسوق هذا الكتاب شيئاً فشيئاً، وأتبع كل فصل مما رويته ورأيته ما يكون مقنعاً في معناه، ومغنياً عما سواه) [2] .

ولقد حقق أبو الفتح بن جني ما رسمه لنفسه في منهجه، والتزم به التزاماً تاماً من أول الكتاب إلى آخره .

٣- ختم الكتاب بمسائل من عويص التصريف .

وهي مفيدة في بابها، لها أثر كبير في حفظ القواعد الصرفية وتطبيقها .

٤- الاهتمام اللغوي بإيراد معاني الكلمة التي تحتملها والاستشهاد لهذه المعاني كما في حديثه عن زال قال: (وزال في كلام العرب على ثلاثة أضرب ...)[3] .

---

(١) المنصف ١/٥ .

(٢) المنصف ١/٦ .

(٣) المنصف ٢/١٩-٢٠ .

وتحدث عن هذه المعاني الثلاثة وأوزانها ن واستشهد عليها ببيت لأبي النجم هو:

يَنمازُ عَنْه دُخَّلٌ عن دُخَّلِ [1] .

وبيت للأعشى هو قوله:

هَـذَا الـنَّهارُ بَـدَا لهـا مـن هَمِّهَـا   مـا بَالُهـا باللَّـيلِ زَالَ زَوَالَهـا[2]

٥- وعني بإيراد الخلاف فيما كان مختلفاً فيه إذ أورد الخلاف في نصب (زوالها) من بيت الأعشى، فأورد قول أبي عمرو والمبرد وثعلب والفارسي [3] .

وفي أَشْيَاء [4]، والتنوين في جَوَارٍ وغَوَاشٍ[5]، وجُخْدَب بفتح الدال وضمها [6] .

٦- جعل قسماً من كتابه لتفسير الغريب من كتاب المنصف بعد انتهائه من شرحه حيث قال: (فهذا ما اقتضاه القول عندي في شرح هذا الكتاب، على أنني قد اختصرت مواضع فيه، وقضيت القول فيها بعد أن وفيتها حقوقها مما يحتمله الكتاب، وأنا أتبع هذا تفسير ما فيه من اللغة بشواهده وحججه، ثم ذكر بعد ذلك المسائل المشكلة[7] .

---

(١) ديوانه: ٢٠٢، والمنصف ٢١/٢ .
(٢) المنصف ٢١/٢، ٢٢ ، وديوان الأعشى ٧٧ .
(٣) المنصف ٢١/٢، ٢٢ .
(٤) المنصف ٩٥/٢ .
(٥) المنصف ٧٠/٢، ٧١ .
(٦) المنصف ٢٧/١ .
(٧) المنصف ٣٤١/٢ .

٧- عـدم التـزامه بـشرح المـتن عـند وروده إذا سـبق شـرحه قال عند قول المازني .

فإن قلت: ابْنُ يَفْعَل من يَخَافَ اسماً .

قلت: يَخْوَف، وكذلك أخواته لا تعل إذا صغته اسماً:

قـال أبو الفتح: قد تقدم مثل هذا وشرحه، ومن أين وجب تصحيح هذه الأمثلة إذا بنيت اسماً ؟ [١]

وقال: قال أبو عثمان:(وإن بنيت مثل قِمَطر من دَحْرَج قلت: دِحَرْج، فإن بنيت مثل جَعْفَر من قِمطر قلت:قَمْطَر، وإن قيل لك:ابْن من قِمَطْرمثل سَفَرْجَل قلت: قَمَطْرَر،وكذلك مثله من جَعْفَر جَعَفْرَر.

قال أبو الفتح: هذا فصل قد تقدم شرحه [٢] .

وقـال أبـو عـثمان: (وإذا بنـيت فَعْـوَل مـن البـيع قلت: بَيَّع أيضاً، والأصـل بَـيْوَع فقلـبت الواو ياء للياء الساكنة التي قبلها وهي من قُلْت قَوَّل يستوي لفظها ولفظ فَوْعَل من البيع والقول) .

قـال أبـو الفـتح: (قد تقدم قولنا في اتفاق الألفاظ واختلاف الأمثلة المحاوَلـة وسـيأتيك أشـباه هـذا في باقـي الكتاب فإذا ورد، فلا تستنكره فإنه من كلام العرب)[٣].

---

(١) المنصف ١/٢٨٠ .

(٢) المنصف ١/١٧٥، وانظر: ١/٢٨٢، ٢/٥٢ .

(٣) المنصف ٢/٢٤ .

موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في المنهج

بعد عرض منهج ابن جني في كتابه المنصف، وقد سبق الحديث عن طريقة الجرجاني في الفصل الأول اتضح الآتي:

أولاً: أوجه الاتفاق في المنهج:

١- أن الجرجاني يصدر نص الفارسي بقوله قال صاحب الكتاب، وفي بعض النسخ قال الشيخ أبو علي، ويتبعه بقوله قال المفسر، وفي بعض النسخ قال الشيخ عبدالقاهر، وابن جني صنع في كتابه هذا الصنيع، فقد كان يصدر قول المازني بقوله: قال أبو عثمان، ويصدر شرحه بقوله: قال أبو الفتح .

٢- جعل النص مقاطع، فكل منهما اعتمد تجزئة النص المشروح إلى مقاطع ثم يشرح كل مقطع على حدة .

ثانياً: أوجه الاختلاف بينهما في منهجيهما:

أ- ابن جني ختم شرحه بمسائل من عويص التصريف، وتفسير اللغة من كتاب أبي عثمان، وهذا لم يصنعه الجرجاني .

ب- الجرجاني ربما أورد الباب كاملاً، وهذا لم يفعله ابن جني، وإنما التزم بإيراد النص على مقاطع كما هو ظاهر في الشرح .

ج- اهتم ابن جني بالجانب اللغوي بإيراد معاني الكلمة، والأوجه التي تحتملها والشواهد على الأوجه اللغوية فصار هذا الجانب ظاهراً في الكتاب، وهو ما افتقر إليه صنيع الجرجاني في أغلب عمله .

د- الجرجاني ربما أهمل بعض نص الفارسي، ويشرح ما يراه محتاجاً إلى شرح في نظره، أما ابن جني، فقد كان يعرض لنص المازني كله، وربما أحال على متقدم أو لاحق بقوله: تقدم شرحه أو سيأتي .

أسلوبه

اتسم أسلوب ابن جني بوضوح العبارة وجمال الصياغة وحسن السبك والبعد عن التكلف والتعقيد والغموض إلا في القليل من المواضع العويصة، ولذا قال ابن جني في شرحه: (فكشفت هذا المعنى ليشترك في معرفته المبتدئ والمتمكن) [1]، وقال: (لأن هذا الكتاب هو للمبتدئ كما هو للمنتهي) [2] .

وهذا يعني سهولة ألفاظه وقرب معانيها حتى يدركها المبتدئ في هذا الفن، ولو غمضت أو أبهمت لما أدركها المبتدئ .

ومن خصائص أسلوبه:

١- **الإيجاز غير المخل**، فجاء الشرح شاملاً للكتاب المشروح ومستوفياً لجميع مباحثه، يقول: (فهذه أحكام الأصوات والحروف في امتناع اشتقاقها وما يقتضيه القول في قبيلها، و لم أر أحداً من أصحابنا أشبع القول فيها هكذا، وهذا الموضع من لطيف التصريف، وفيه ما هو أكثر من هذا، ولكن الكتاب يطول به، ولا يأتي على آخره) [3]، فاختصر الحديث عنها، و لم يُفِضْ فيها وهو سمة عامة في الكتاب ومما يدل على شموله قوله: (وقد ذكر أبو عثمان تفصيل هذه الجملة، وأنا أوضح كل حرف فيها)[4].

٢- الاحتمالات العقلية، وهي افتراض الإشكال والرد عليه:

يقول: فإن قلت: فإنه يلزم على هذا أن تنون بُهْمَى بعد حذف الهاء، أو قبل دخولها على قول من أدخل الهاء عليها .

---

(١) المنصف ١/١٣ .

(٢) المنصف ١/١٧٢ .

(٣) المنصف ١/٢٢٧ .

(٤) المنصف ١/٣٤، ٣٥ .

قيل: قد يجوز أن يكون الذي أدخل الهاء عليها، فخالف الجمهور إذا حذفها وافق الجميع على أن تكون للتأنيث، فيخالف إذا ألحق الهاء ويوافق إذا حذفها...)[1].

وقال: فإن قلت: فقد قالوا: فَخِذٌ وكَبِدٌ، وهو يَضْرِبُ ويجْلِسُ، فخرجوا من الكسر إلى الضم، فليس ذلك بشيء؛ لأن الضمة في حرف الإعراب غير لازمة والنصب والجر يزيلانها، وإنما يكره من هذا ما كان لازماً)[2] .

وقال: فإن قيل: أنت هَرَبْتَ من سكون النون في انْفَعَل فكيف زدت عليها ساكناً آخر وهو الهمزة .

قيل: هذه الهمزة وإن كانت ساكنة فإنها إنما جيء بها قبل الساكن؛ لأنه قد علم أنه إذا اجتمعت معه، فلابد من حذف أحدهما أو حركته فالحركة والحذف لم يصلح واحد منهما في الحرف الساكن من الفعل لئلا تزول نيته التي قد أريد له من سكون أوله، فلم يبق إلا حذف الهمزة أو حركتها فلم يجز حذفها؛ لأن ذلك كان يؤدي إلى ما منه هرب وهو الابتداء بالساكن ...)[3] .

٣- **الاستطراد أحياناً** : وهو قليل وذلك عند شرحه لكلام المازني عن الأفعال المبدوءة بهمزة وصل[4]، فقد استطرد إلى تعريف همزة الوصل

---

(١) المنصف ٣٧/١ .

(٢) المنصف ٥٤/١ .

(٣) المنصف ٥٣/١، وانظر: ٥٥، ٥٧، ٧٣، ١٥٤، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٥٣، ٩/٢، ٣٩، ٤١، ١٨٠، ٢١٧، ٢٦٧، ٢٩٦، ٣٢٠، ١٠٦/٣، ١٢٠، ١٢٧، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٣.

(٤) المنصف ٥٣/١ .

والغرض من الإتيان بها والاحتجاج لذلك، ثم تحدث عن حركتها ثم عن أن الساكن حاجز غير حصين، والاحتجاج لذلك، ورد الاعتراضات عليه، ثم تحدث عن الاعتراض بإسكان أوائل الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل، ثم افترض اعتراضات أخرى، وعقب ذلك تحدث عن الأسماء التي همزتها همزة وصل [1]، مع أن المازني لم يعرض لشيء من ذلك، وقد أشار إلى ذلك ابن جني حيث قال: (وإنما شرحت لك أحكام هذه الأسماء؛ لأن أبا عثمان لم يذكرها في الكتاب، فأردت أن أبينها لّما اتَّصَلتْ بهذا الموضع) [2] .

وعند قول المازني: (وأما الجفاة الفصحاء، فلا يبالون كسر البيت لاستنكارهم زيغ الإعراب) [3] .

وقد استطرد ابن جني بذكر أمثلة وبين وجه قول المازني فيها، والأوجه التي يمكن حمل ضرائر الشعر عليها وأفاض في ذلك [4] .

وقال أبو الفتح: (قد شَرَحَ هذا الموضع "باب الياء والواو اللتين هما فاءات"[5] في إيجاز، وأنا أذكر غير ما جاء به) [6]، فاستطرد ابن جني إلى قضايا لم يذكرها المازني[7] .

---

(١) المنصف ١/٦٤ .

(٢) المنصف ١/٦٤ .

(٣) المنصف ٢/٦٨ .

(٤) المنصف ٢/٧٦-٨١ .

(٥) المنصف ١/١٨٤ .

(٦) المنصف ١/١٨٥ .

(٧) المنصف ١/١٨٥-١٩٥ .

٤- **ذكر الأوجه المتعددة في بعض المسائل:**

قال: (وزال في كلام العرب على ثلاثة أضرب:

يكون فَعَل من الواو لقولهم: زَالَ يَزُول .

ويكون فَعَل من الياء بمنزلة بَاع لقولهم: زِلتْ الشَّيءَ أزِيلُهُ ...

والوجه الثالث قولهم: "ما زَالَ يَفْعَلُ" فهذه "فَعِلَ يَفْعَلُ" بمنزلة هاب يهاب) [(١)] .

وقال في الرد على من قال: إن تَيَّهَ وطَيَّحَ من الواو:

(قيل: هذا فاسد من وجوه:

أحدها: أن فَعَّل في الكلام أكثر من فَيْعَل، فحمله على الأكثر أولى وأسوغ .

وثان: أن معنى تَيَّه وطَيَّح تكرر ذلك الفعل منه، فجرى ذلك مجرى قَطَّع وكسَّر في أنهما لتكرير الفعل فمن هنا حمل على فَعَّل .

وثالث: يدل على أن تيه فَعَّل دون فَيْعَل ...

ووجه رابع: وهو أنك إذا جعلت تَيّه وطَيّح من الواو ذهبت إلى أن أصلهما تَيْوَه وَطيْوَحَ لزمك أن تقول: إنَّ "طَاحَ يَطِيحُ" وتَاه يَتِيه على فَعِلَ يَفْعِلُ من الواو، وفَعِلَ يَفْعِلُ ليس مما ينبغي أن يقاس عليه ما وجد مندوحة عنه[(٢)] .

وقال في قول أبي ذؤيب الهذلي:

---

(١) المنصف ٢/١٩-٢١ .

(٢) المنصف ١/٢٦٣، ٢٦٤ .

فَأَجَبْتَها أَمّا بِجِسْمِي أَنَّه   أَوْدَي بَنِيّ مِن البِلاَدِ فَوَدَّعُوا[1]

فيحتمل أن تكون (أما) مفردة وأن تكون مركبة .

فإذا كانت مفردة كانت كالتي في قولك: أما زيد فقائم ...

وإذا كانت مركبة لم يَخْلُ الحرف الأول من أن يكون ميماً أو نوناً وكلاهما جائز .

فإذا كانت ميماً، فكأنه قال فأجبتها أم ما بجسمي أنه، فأم هذه لا تخلو من أن تكون زائدة أو غير زائدة، فلا يجوز أن تكون غير زائدة؛ لأنها إذا كانت كذلك فهي في كلا وجيهها – مقابلتها الهمزة، وانقطاعها منها – استفهام وقبلها فأجبتها، والجواب لا يكون استفهاماً فلابد من أن تكون زائدة ...

وإن كانت الأولى نوناً فكأنه قال: أن ما بجسمي أنه، وإذا كان التقدير هذا جاز في "أَنْ" وجهان وفي "ما" وجهان .

أما أحد وجهي أَنْ فأن تكون مخففة من الثقيلة ...

والوجه الآخر أن تكون بمعنى أيْ التي تجيء للعبارة مثل التي في قوله سبحانه: ﴿**وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا**﴾[2] ...

وقد يحتمل وجهاً ثالثاً: وهو أن تكون زائدة كقوله سبحانه: ﴿**فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ**﴾[3] معناه فلما جاء، وكقول الشاعر:

فَلمَّا أنْ مَضَتْ سَنَتَان عنها   وصَارَتْ حُقَّةً تَعْلُو الجِذَاعا[4]

---

(١) ديوان الهذليين ٢/١، وشرح أشعار الهذليين ٦/١ .

(٢) ص / ٦ .

(٣) يوسف / ٩٦ .

(٤) القائل هو القطامي، ديوانه: ٤٣، والمنصف ١١٩/٣ .

وفي جعلك أن زائدة ضعف؛ لأنها لم تقع زائدة في غير هذا الموضع مبتدأة، إنما تقع في حشو الكلام وتضاعيفه .

وأحد وجهي " ما " أن تكون بمعنى الذي .

والوجه الآخر أن تكون زائدة [1] .

وقال: أما قول الشاعر:

.... سَمَاءُ الإلهِ فَوقَ سَبْعِ سَمَائِياً[2]

فقد خرج فيه عما عليه الاستعمال من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه جمع سَمَاءً على فَعَائِل، فشبهها بشَمَال وشَمَائِل، والجمع المعروف فيها إنما هو سُمّيٍ على فُعُول ...

والثاني: أنه أقر الهمزة العارضة في الجمع مع أن اللام معتلة وهذا غير معروف...

والثالث: أنه أجرى الياء في سَمَاءٍ مجرى الباء في ضَوَارِبَ ففتحها في موضع الجر كما تقول: مررت بِضَوَارِبَ...) [3] .

٥- تهجم في بعض ردوده، أو كلامه .

قال: (ومن ذهب إلى أن المحذوف من بِنْت ياء لانكسار الباء، وجب عليه أن يقول: إن المحذوف من عِضَةٍ ياءٌ، ولكان يجب أن تكون السين من سَنَة مضمومة؛ لأنه من الواو، وهذا تخليط فاحش) [4] .

---

(١) المنصف ٣/١١٧-١٢٠ .

(٢) عجز بيت قائله أمية بن أبي الصلت، وصدره:

لَـهُ مَـا رَأَتْ عَـيْنُ البَـصِيرِ وفَـوقَهُ ....

ورد في ديوانه: ٧٠، والكتاب ٢/٥٩، والمقتضب ١/١٤٤ .

(٣) المنصف ٢/٦٨، ٦٩، وانظر: ٥٨، ١/٦١ .

(٤) المنصف ١/٥٩ .

وقال: (وحكي عن بعضهم أنه سئل عن قوال الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ما معنى إيـاك فقـال: معـناه حقيقتك، قال: واشتقاقه من الآية وهي العلامة التي تدل على حقيقة الشيء...

إلى أن قال: (وهذا قول ساقط ليس مما يتشاغل بمثله) [1].

وقـال: (فـتأمل هـذا الموضع فإنه مسهل عليك كثيراً مما تستقر به في اللغة العربية، فإن أكثر من يتسكع فيها إنما يلحقه ذلك لجهله بهذا الموضع[2].

وقـال: وذهـب بعـض متأخري أصحابنا إلى أن هذا [أَفْعِل بِه] لفظ الأمر ومعناه، وأن المأمور هنا هو المحدَّثُ عنه في قولهم: ما أكرم زيداً يعني "ما" فكأنه قال: يا امرأةُ أَكْرِمْ يا شَيْءُ بزيد، وهذا تعسف وتخليط وعدول عن الصواب[3].

وفي المـــوازنة بـــين المقتصد في شرح التكملة [4] والمنصف [5] في الأسلوب اتضح الآتي:

أن الأسلوبين متقاربان عند الرجلين؛ لأن كل واحد منهما شرح كتاباً في الصرف مما جعل المأخذ عندهما واحداً، والمادة العلمية فيه محدودة مما جعل الأسلوب متقاربا إلى حد كبير، وهذه أهم السمات التي دونتها على عمل الشيخين معاً:

---

(١) المصنف ١/١٢١ .

(٢) المرجع السابق ١/١٢٤ .

(٣) المرجع السابق ١/٣١٧ .

(٤) انظر ص: ٥٥ .

(٥) انظر ص: ١٠٦ .

أ- إيراد الاحتمالات العقلية وهي افتراض الإشكال والرد عليه .

ب- ذكر الأوجه المتعددة في بعض المسائل .

ج- الشدة في بعض الردود .

د- الاستطراد في بعض الأحيان غير أن ابن جني أقل في هذا من الجرجاني .

مصادره

أخذ ابن جني عن كثير من رواة اللغة والأدب، وكان يروي كثيراً عن الأعراب الذين لم تفسد لغتهم [1]، وقد اتبع في ذلك سلفه من اللغويين، وكان لا يأخذ عن بدوي إلا بعد أن يمتحنه ويتثبت من أمره وسلامة لغته، وقد عقد لهذا باباً في الخصائص هو:"بَابٌ في تَرْكِ الأَخْذِ عن أَهْلِ المَدَرِ كمَا أُخِذَ عن أَهْلِ الوَبَرِ" [2] .

ومصادره في المنصف تنقسم قسمين:

أ- مباشرة .

ب- غير مباشرة .

أولاً: المصادر المباشرة:

هم الذين أخذ عنهم مشافهة، على النحو الآتي:

١- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، فقد لازمه ابن جني في السفر والحضر أربعين سنة بعد اتصاله به على أثر حادثة مسجد الموصل. سنة سبع وثلاثين وثلاثمئة، وذلك أن أبا الفتح وهو فتى كان يدرس العربية في جامع الموصل، فمر به أبو علي فوجده يتكلم في مسألة قلب الواو ألفاً في نحو: قال وقام، فاعترض عليه أبو علي، فوجده مقصراً ونبهه على الصواب، وقال له: تزببت وأنت حصرم، فتبع أبا علي حتى نبغ بسبب صحبته إياه، وبلغ من أمره ما بلغ [3] .

---

(١) انظر: الخصائص ١/٧٦، ٧٨، ٢٤٠، ٢٥٠ .

(٢) الخصائص ٢/٥ .

(٣) معجم الأدباء ١٢/٩١، وبغية الوعاة ٢/١٣٢ .

ويشبه ابن جني في نقله علم أبي علي سيبويه في نقله علم الخليل، وقد ورد اسم أبي علي في المنصف كثيراً فقد ورد أكثر من خمس وثلاثين ومئتي مرة، وفيها تتضح كيفية أخذه عن شيخه الفارسي ويمكن إجمالها بالآتي :

أ- قال أبو علي [(١)]، أو قال لي أبو علي [(٢)] .

ب- سألت أبا علي [(٣)]، أو سألت أبا علي وقت القراءة عليه [(٤)] .

ج- قرأت على أبي علي [(٥)] .

د- أخذت عنه [(٦)] .

ه- حدثنا أبو علي [(٧)] .

و- أنشدناه أبو علي [(٨)]، أو أنشدني [(٩)] .

ز- أخبرني أبو علي [(١٠)] .

ح- حكى أبو علي [(١١)] .

٢- محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن مقسم أبو بكر العطار المقرئ ولد سنة خمس وستين ومئتين ومات سنة أربع وخمسين وثلاثمئة [(١٢)]،

---

(١) انظر المنصف ١/٢٣، ٧٥، ٧٦، ١١٦، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ٣١٨، ٢/٣١، ٣٩ .

(٢) المرجع السابق ١/١١٧ .

(٣) المرجع السابق ١/٣٣، ٧٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٢٥، ١٢٦، ٢/٥٦، ١٣٨ .

(٤) المرجع السابق ١/٤٣، ١١٢، ٢٧٣ .

(٥) المرجع السابق ١/١٤، ٥٣، ١٠٦، ٢/٥٧، ٧٨، ١٢١ .

(٦) المرجع السابق ١/٦٣، ٣١٢، ٢/١٠٤ .

(٧) المرجع السابق ١/٦٠، ٢/١٤١ .

(٨) المرجع السابق ١/١٤، ٧٥، ٢/٧٧، ١١٤، ١١٥ .

(٩) المرجع السابق ١/٧٢ .

(١٠) المرجع السابق ٢/٤، ٢١، ٢/٩٩، ١٠١، ٣/١٠ .

(١١) المرجع السابق ٢/٨٠، ٨١ .

(١٢) أخباره في: معجم الأدباء ١٨/١٥٠، وبغية الوعاة ١/٨٩ .

روى عنه ابن جني أخبار ثعلب وعلمه مبيناً كيفية الأخذ عنه بالآتي:

أ- أخبرنا عن ثعلب [1] .

ب- قرأت عليه عن أبي العباس [2] .

ج- قرأت عليه أو سمعت من يقرأ عليه[3] .

د-ذهب[4]، أو حكى [5] ، أو أنشدنا [6]، أو قال [7] .

ثانياً: المصادر غير المباشرة:

هم العلماء الذي أخذ عن كتبهم، وعن تلاميذهم، وسأذكرهم حسب كثرة ورودهم في المصنف:

١-**الخليل بن أحمد الفراهيدي**، فقد ورد ذكره كثيراً .

نقل عنه رأيه في بعض المسائل[8]، وما روى من القراءات القرآنية[9].

٢- أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة .

نقل عنه رأيه في بعض المسائل التي خالف [10] فيها غالباً .

---

(١) المنصف١/٢٧٧، ٣٤٧، ٢/١٦٠، ٣٢٥، ٣/٥، ١٢، ١٦، ٣٨، ٥٠، ٥٣، ٧٩، ٨١، ٨٥ .

(٢) المرجع السابق ١/٣٤٠، ٢/٣٨٣، ٣/٦، ١٣، ٣٠، ٤٦، ٤٧ .

(٣) المرجع السابق ١/٨٢، ١٦٠ .

(٤) المرجع السابق ١/٣٤٧، ٣٤٨ .

(٥) المرجع السابق ٢/١٨١ .

(٦) المرجع السابق ٣/٥ .

(٧) المرجع السابق ٣/٧ .

(٨) المرجع السابق ١/٢٥، ٦٨، ١٢١، ١٦٤ .

(٩) المرجع السابق ٢/٢٢٦، ٣٣٦ .

(١٠) المنصف ٢/٣٠، ٣١، ٣٤، ٦٠، ٩٥، ١٠١، ٢٥٦ .

بيان مصدر قولـه [1]، الدفاع عنه [2]، والثناء عليه [3] .

نقل عنه بعض الشواهد الشعرية [4] .

٣- سيبويه .

نقل عنه ما حكاه عن العرب [5] .

رأيه في بعض المسائل [6] .

ما أهمله من الأمثلة [7] .

نقل عنه بعض الشواهد [8] .

ما روى من القراءات القرآنية [9] .

٤- أبو زيد الأنصاري .

نقل عنه ما حكاه عن العرب [10] .

نقل عنه بعض الشواهد الشعرية[11] .

تفسير بعض الكلمات[12] .

---

(١) المصنف ٢/١٦٧، ١٦٩ .

(٢) المرجع السابق ٢/٢٦٧ .

(٣) المرجع السابق ٢/٣١٠ .

(٤) المرجع السابق ٣/٢٣ .

(٥) المرجع السابق ١/١٠، ٣٦، ١١٥، ١٦٨، ١٨٩، ١٨٩، ١٩٦، ٢/١٨٢، ٣/٣٥ .

(٦) المرجع السابق ١/١٦، ٢٢، ٢٨، ٥٩، ٦٤، ١٠٠، ١٣١ .

(٧) المرجع السابق ١/٣٠، ٣١/١٦٣ .

(٨) المرجع السابق ١/٢٢٩، ٢/١٦، ٥٧، ١٥٠، ٢٢٩، ٣/٥٢، ٦٩، ٧١، ١٢١ .

(٩) المرجع السابق ٢/٢٢٦، ٣٣٦ .

(١٠) المرجع السابق ١/٣٧، ٧٦، ١٧٠، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٧٦، ٣٣٩، ٣٤٠، ٢/٤٦، ٥٧، ٩٩، ٣/١١٨ .

(١١) المنصف ١/٦٢، ٢٩٠، ٢/٧٨، ١١٥، ٢٣٧، ٣/٩ / ١٧، ٢٤، ٣٠، ٣٤، ٤٢، ٤٤، ٥٧، ٧٧ .

(١٢) المرجع السابق ٣/٩، ١٠/٤٥، ٥٧، ٦٥، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٦، ٨٦ .

٥- **الأصمعي .**

نقل عنه بعض الشواهد الشعرية [١] .

تفسير بعض الكلمات [٢] .

ما حكاه عن العرب [٣] .

٦- **المبرد .**

نقل عنه تفسير بعض الكلمات [٤] .

نقل عنه بعض الشواهد الشعرية [٥] .

نقل رأيه في بعض المسائل [٦] .

ذكر ما رآه من خطه لبعض الكلمات [٧] .

ما حكاه عن العرب [٨] .

التعليل [٩] .

٧- **أحمد بن يحيى ثعلب .**

روى عنه بعض الشواهد النثرية [١٠]، والشعرية [١١] .

---

(١) المصنف ١/٣٥، ١٦٥، ٢٥٦، ٢/٨١، ١٩٠، ٣/٤، ٧، ٢٤، ٢٦، ١٣٤ .

(٢) المرجع السابق ١/١٥١، ١٧٧، ٣/٧، ١٣، ١٩، ٥٠، ٨٨ .

(٣) المرجع السابق ١/١٥٢، ٢٩٩، ٣/٢٢، ٢٣، ٣١، ٣٣ .

(٤) المرجع السابق ١/١١٠، ٢/٢١، ٣/١٢، ١٦، ٣١ .

(٥) المرجع السابق ١/١٣٠، ٢/١٥، ٣/٩ .

(٦) المرجع السابق ١/١٨٨، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٣١٨، ٢/١٣١، ١٤٨، ٢٨٢ .

(٧) المرجع السابق ١/١٢٤، ٢١٦ .

(٨) المرجع السابق ١/٢٨١، ٣/٢٢، ١٢١ .

(٩) المنصف ١/٣٤٦، ٢/٣٢٣ .

(١٠) المنصف ٣/٣٨، ٥٠ .

(١١) المرجع السابق١/٨٢، ١٦١، ٣٤٠، ٣/٥، ٦، ٧، ١٣، ١٤، ٢٢، ٢٥، ٣٠، ٣١، ٨٥ .

تفسير بعض الكلمات [1] .

ما روى من الألفاظ [2] .

٨- الفراء .

روى عنه بعض الشواهد النثرية [3]، والشعرية [4] .

رأيه في بعض المسائل [5] .

رده على الخليل [6] .

٩- أبو عبيدة .

روى عنه بعض الشواهد الشعرية [7]، والنثرية [8] .

تفسير بعض الكلمات [9] .

١٠- أبو بكر بن السراج .

روى عنه تفسير بعض الكلمات [10] .

رأيه في بعض المسائل [11] .

---

(١) المصنف ١/١١٠، ١٢٩، ٢/٢٢، ٣/١٢ .

(٢) المرجع السابق ١/٢٧٧، ٣٤٧، ٢/١٠٧، ١٦٠، ١٨٥، ٢٠٢، ٣٢٥ .

(٣) المرجع السابق ١/١٤٧، ٢/١٠٠، ٣/٧٢ .

(٤) المرجع السابق ٣/١٢، ٤٧، ٧٠ .

(٥) المرجع السابق ١/١٨٨، ٣٠١، ٢/١٢، ١٣، ١٤، ٩٦، ١٢٩، ٢٠٢ .

(٦) المرجع السابق ٢/٩٨ .

(٧) المرجع السابق ١/٧٥، ٣/١٧، ٣٢ .

(٨) المرجع السابق ١/١٤٧، ٣١٠، ٢/١٣٤، ١٤٣، ٣/٢٣، ٢٥ .

(٩) المرجع السابق ٣/٧، ١٠، ١٣، ٣٢، ٣٧، ٥٠، ٧٤ .

(١٠) المنصف ٢/٢١ .

(١١) المرجع السابق ٢/٢٤٨، ٢٠٠، ٢٤٤ .

١١- ابن دريد .

روى عنه بعض الشواهد النثرية [١] .

روى حكايته للخلاف في منجنيق [٢] .

تفسير بعض الكلمات [٣] .

وله مصادر غير هؤلاء هم:

ابن الأعرابي [٤]، ويونس [٥]، والجرمي [٦]، وقطرب [٧]، وأبو عمرو الشيباني[٨]، والأخفش الصغير [٩]، وأبو حاتم السجستاني [١٠]، وأبو عمرو بن العلاء [١١]، والكسائي[١٢] وغيرهم .

ومن مصادره التي أخذ عنها الكتب التي صرح بها وهي:

---

(١) المصنف ١/١٣٥، ٢/١٨٤ .

(٢) المرجع السابق ١/١٤٧ .

(٣) المرجع السابق ٣/٨٠ .

(٤) المرجع السابق ١/٦٠، ٢/٥، ٤٩، ١٠٧، ١٨٥، ٣٢٥، ٣/٥، ١٠، ١٩، ٢٩، ٤٦ .

(٥) المرجع السابق ١/١١٦، ٢٤٠، ٢/٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦،

(٦) المرجع السابق ١/١٤٨، ٢/٩٢، ١٠٤، ٢٨٢، ٣٠٦، ٣١٠، ٣٣١، ٣/٥٩، ١٠١ .

(٧) المرجع السابق ١/١٢٣، ٢٤٠، ٢/١٦٧، ١٦٩، ٢٢٨، ٣٠٢، ٣/٢٢ .

(٨) المرجع السابق ٢/١٤٣، ٣/٤٦، ٦٣ .

(٩) المرجع السابق ٣/١١، ١٧، ٢٣، ٣٨، ٥٣، ٦٥، ٧٦، ٨٦،

(١٠) المرجع السابق ٣/٧٢، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٨، ٩٠ .

(١١) المنصف ١/٢٢٠، ٢٨٦، ٢/٢١، ١١٥، ٢٨١، ٢٩٨، ٣/٨٩ .

(١٢) المرجع السابق ١/١١٦، ٢/٩٥، ١٠١، ٣/٢٦ .

١- الكتاب لسيبويه [1] .

٢- النوادر لأبي زيد [2] .

٣- كتاب الهمز لأبي زيد [3] .

٤- كتاب المصادر لأبي زيد [4] .

٥- كتاب القلب لابن السكيت [5] .

٦- النوادر لأبي عمرو الشيباني [6] .

---

(١) المصنف ١/١٥٤ .

(٢) المرجع السابق ١/١٤، ٢٩٠، ٢/٢٣٧، ٣/١١ .

(٣) المرجع السابق ١/١٠٦، ٢/٥٧، ٣/١١ .

(٤) المرجع السابق ١/١٦ .

(٥) المرجع السابق ٢/١٢١ .

(٦) المرجع السابق ٢/١٨٣ .

موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في المصادر

بعد عرض مصادر ابن جني في المنصف، وقد سبق الحديث عن مصادر الجرجاني في الفصل الأول، اتضح الآتي :

أولاً: أوجه الاتفاق:

أ- أن لابن جني مصادر مباشرة هي:

١-أبو علي الفارسي .

٢-محمد بن الحسن بن مقسم .

وللجرجاني مصدر مباشر واحد هو:

محمد بن الحسين بن عبدالوارث .

ب- مصادر غير مباشرة اشترك الشيخان في الأخذ عنها كان منها:

أبو عمرو بن العلاء، والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن الأخفش الأوسط، وأبو زيد، والأصمعي، فهؤلاء أَخْذُ الشيخين عنهم كان بواسطة كتبهم أو كتب تلاميذهم الذين دونوا آراءهم .

ج- من مصادرهما من الكتب :

١-الكتاب لسيبويه .

٢-كتاب اللغات لأبي زيد .

ثانياً: أوجه الاختلاف:

أ- أن مصادر ابن جني أكثر عدداً .

ب- أن ابن جني يأخذ عن مصادر لم يأخذ عنها المازني كثيراً .

والجرجاني يأخذ عمن أخذ عنه الفارسي ويزيد عليه قليلاً .

ج- من مصادر ابن جني من الكتب التي لم يأخذ عنها الجرجاني:

١-النوادر لأبي زيد .

٢- كتاب الهمز لأبي زيد .

٣- كتاب المصادر لأبي زيد .

٤- كتاب النوادر لأبي عمرو الشيباني .

٥- كتاب القلب لابن السكيت .

الشواهد

أولاً: القرآن الكريم:

استشهد ابن جني في المنصف بآيات كثيرة سبعية وعشرية وشاذة، ويمكن إجمال استشهاده بها في الآتي :

١- الاستشهاد بها على قضايا نحوية مثل: إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ﴾ [(١)]، ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ [(٢)]﴾[(٣)].

٢- الفعل تَفَعَّلَ يكون متعدياً وغير متعد ، فالمتعدي نحو قوله عز وجل:﴿يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ [(٤)]﴾[(٥)] .

٣- عدم تقدم الصلة أو شيء منها على الموصول قال الله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾[(٦)] معناه من الزاهدين فيه، ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾[(٧)] معناه من القالين لعملكم، و ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾[(٨)] معناه من الناصحين لكما، ولكنه لما قدمه جعله تبييناً وأخرجه عن الصلة [(٩)] .

---

(١) النبأ / ٤٠ .

(٢) الكهف /٥٢ .

(٣) المنصف ١/٥٧ .

(٤) البقرة /٢٧٥ .

(٥) المنصف ١/٩١ .

(٦) يوسف / ٢٠ .

(٧) الشعراء / ١٦٨ .

(٨) الأعراف /٢١ .

(٩) المنصف ١/١٣١ .

٤- (إمّا) مركبة أو مفردة وحكم حذفها، قال: إما في قوله تعالى: ﴿**فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً**﴾[(١)] هي مركبة وأصلها إنْ مَا، دخلت ما للتوكيد، وأنت في إدخالها وحذفها مخير فأما في ﴿**فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ**﴾[(٢)]، فلا يجوز حذفها إلا في ضرورة شعر)[(٣)] .

٥- (أَمَا) مثل أَلَمْ، قال: (وكذلك أَمَا في قولهم: أما تأتيني: أما تحسن إلي ؟ لأنها همزة الاستفهام دخلت على حرف النفي، فهذه مثل الأولى [أَمَا] في أنها حرفان، وتخالفها في أنها لم تجعل كالحرف الواحد، وإنما هي بمنزلة قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ**﴾[(٤)]، و ﴿**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ**﴾[(٥)] .

فإذا كانت مفردة كانت كالتي في قولك: أَمّا زيد فقائم ﴿**وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ** [(٦)]﴾[(٧)] .

٦- ذكر وجوهاً لأنْ في قول أبي ذؤيب :

فَأَجَبْتُها أَمّا بِجِسْمِي أَنّه ... أَوْدَى بَنِيّ مِن البِلَادِ فَوَدَّعُوا[(٨)]

---

(١) مريم / ٢٦ .

(٢) محمد /٤ .

(٣) المنصف ١١٦/٣ .

(٤) الفرقان / ٤٥ .

(٥) الفيل / ١ .

(٦) فصلت / ١٧ .

(٧) المنصف ١١٦/٣-١١٩ .

(٨) انظر ص ١١٠ من الدراسة .

أحدها: أن تكون مخففة من الثقيلة .

الثاني: أن تكون بمعنى أي التي تجيء للعبارة مثل التي في قوله سبحانه ،﴿وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنهُمْ أَنِ امْشُوا﴾[1] معناه أي امشوا، ولا تأتي إلا بعد كلام تام، وقوله: فأجبتها كلام تام كما أن قوله: ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ ﴾كلام تام، فكأنه قال: فأجبتها أي الذي بجسمي فَقْدُهم وأَسَفُ تَذَكُّرِهم .

وقد يحتمل وجهاً ثالثاً، وهو أن تكون زائدة كقوله سبحانه:﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾[2] معناه فلما جاء [3] .

٧ - إلا في الاستثناء مركبة أو مفردة:

(قال: أخبرني أبو علي أن أبا العباس ذكر عن الكوفيين أنهم يقولون: إن "إلا" في الاستثناء مركبة من إنْ ولا، فمن ذهب إلى هذا، لم يجز بناء مثلها لئلا تكون الكلمة مفردة مركبة، فأما قوله تعالى: ﴿إِلاَّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾ [4] فإنما هي إن التي للشرط ضمت إلى لا التي للنفي، ولا يجوز تمثيلها للانفصال الذي فيها)[5].

---

(١) ص /٦ .

(٢) يوسف /٩٦ .

(٣) المنصف ١١٧/٣-١١٩ .

(٤) التوبة / ٤٠ .

(٥) المنصف ١٢١/٣ .

٨ – حذف النون لطول الاسم لا للإضافة:

قال: وقوله: "الممسكو" أراد الممسكون، ولكن حذف النون لطول الاسم لا للإضافة.

وقال: وقرأ بعضهم: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلاةَ﴾[١] بالنصب [٢] .

٩ – قضايا صرفية ولغوية مثل:

استدل بقوله تعالى :﴿يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ [٣] على اشتقاق الشيطان قال: ومن أخذه من تَشَيَّط جعله فَعْلاَن، ووجه الاشتقاق من تشيط أنهم قالوا: غضب، فاستشاط أي احتد والتهب في الغضب، وتشيط بمعناه، وهذا المعنى موجود في الشيطان؛ لأن الالتهاب في الغضب مشبه بالجنون والتخبط [٤] .

١٠– حذف الياء من الفعل المضارع في موضع الرفع حذفاً كالمطرد نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾[٥] يريد: نبغي، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[٦] يريد: يسري [٧] .

وقال: " وقد حذفت الياء في مواضع لا تبلغ أن تكون في الثقل مثل هذا أي

---

(١) الحج / ٣٥ .

(٢) المنصف ٦٧/١ .

(٣) البقرة /٧٥ .

(٤) المنصف ١٠٩/١ .

(٥) الكهف /٦٤ .

(٦) الفجر / ٤ .

(٧) المنصف ٧٤/٢ .

(جَوَارٍ) نحو قوله تعالى:﴿**الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ**﴾[1] يريد المتعالي، وقال تبارك اسمه: ﴿**يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ**﴾[2]، يريد الداعي، وقال:﴿ **يَوْمَ التَّنَادِ**﴾[3] يريد التنادي[4].

جاءت ألفاظ الأمر ويراد بها الخبر كما جاءت ألفاظ الخبر ويراد بها الأمر ، فمن ألفاظ الأمر المراد بها الخبر قول الله تعالى:﴿**قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً**﴾[5] إنما معناه: فيسمد له الرحمن مداً، أو فليمدن له الرحمن مداً، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ**﴾ [6] إنما معناه: ما أَسْمَعَهُمْ وما أَبْصَرَهُمْ وهو لفظ الأمر في معنى الخبر .

١١- ومن ألفاظ الخبر المراد بها الأمر قوله تعالى: ﴿**تُؤْمِنُونَ بِاللَّه وَرَسُولِه**﴾[7] فهذا في معنى قوله (آمنوا) ألا تراه أجابه بقوله عز وجل : ﴿**يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ**﴾ [8] فهذا معناه: آمنوا يغفر لكم ذنوبكم، كما تقول: إن تؤمنوا يغفر ذنوبكم [9] .

---

(١) الرعد /٩ .

(٢) القمر / ٦ .

(٣) غافر /٣٢ .

(٤) المنصف ٢/٧٣ .

(٥) مريم ٧٥ .

(٦) مريم / ٣٨ .

(٧) الصف /١١ .

(٨) الصف / ١٢ .

(٩) المنصف ٢/٣١٦-٣١٨ .

- الرد على من قال: إنّ إبليس مشتق من ﴿يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [١] .

قال: "فأما قول من يقول: إن إبليس من قول الله تعالى:﴿يُبْلِسُ الْمُجْرِمُونَ﴾ ومن قول الراجز:

يَاصَاحِ هَل تَعْرِفُ رَسْماً مُكْرساً
قَالَ نَعَمْ وأعْرِفُه وأَبْلَسَا [٢]

فخطأ منه لو كان إبليس من هذا، لكان عربياً؛ لأنه مشتق، ولوجب صرفه؛ لأنك لو سميت رجلاً بإجْفِيل وإِخْرِيط لصرفته، لأنه لا مانع له من الصرف"[٣].

١٣- وقال: أجروا المدغم مجرى المعتل لموافقته إياه في سكون العين، قال الله تعالى: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ و (رِدَّتْ) و (رُدَّتْ [٤])) [٥] بضم الراء في الأولى وكسرها في الثانية والإشمام في الثالثة .

١٤- لما صحت الأفعال صحت المصادر .

قال:قال الله تعالى:﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذاً﴾[٦]؛ لأنه مصدر لاوذت[٧].

---

(١) الروم / ١٢ .

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه: ٣١، واللسان (بلس) .

(٣) المنصف ١/١٢٧، ١٢٨ .

(٤) يوسف / ٦٥ .

(٥) المنصف ١/٢٤٩، ٢٥٠ .

(٦) النور / ٦٣ .

(٧) المنصف ١/٣٠٣ .

١٥- بيان القراءة وتوجيهها .

قال: ﴿**اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ**﴾ وقد قرئ هذا على ثلاثة أوجه:

﴿**اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ**﴾ بالضم، و﴿**اشْتَرَوِا الضَّلَالَةَ**﴾ بالكسر و﴿**اشْتَرَوَا الضَّلَالَةَ**﴾ بالفتح، والحركات كلها لالتقاء الساكنين، فمن ضم، فلئلا تشبه هذه الواوُ الواوَ التي في نحو قولك: لَوْ انْطَلَقْتَ، لكان كذا وكذا، ومن كسر، فعلى أصل حركة التقاء الساكنين، ومن فتح فإنه استراح إلى الفتحة لخفتها [١] .

١٦- المجمل الذي يفصله العلم به .

قال الله تعالى:﴿**وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ**﴾[٢] وإنما تقديره والله أعلم: ومن رحمته جعل لكم الليل لتسكنوا فيه، والنهار لتبتغوا من فضله [٣] .

١٧- الرد على القراءة الشاذة:

قال:قرأ الحسن البصري رحمة الله عليه:﴿**وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونَ**﴾[٤]؛ لأنه توهم أنه جمع التصحيح نحو الزيدون، وليس منه .

وكذلك قراءته ﴿**وَلَا أَدْرَأْتُكُم بِهِ**﴾[٥] جاء به كأنه من دَرَأْته أي دَفَعْته، وليس منه، وإنما هو من دريت بالشيء أي علمت به [٦] .

---

(١) المنصف ٢١٣/١ .

(٢) القصص / ٧٣ .

(٣) المنصف ١١٧/٢ .

(٤) الشعراء /٢١٠ .

(٥) يونس / ١٦ .

(٦) المنصف ٣١١/١ .

أولاً: القرآن الكريم:

بعد عرض شواهد ابن جني من القرآن الكريم [1]، وقد سبق الحديث عن شواهد الجرجاني من القرآن الكريم في الفصل الأول [2] اتضح الآتي:

أولاً: أوجه الاتفاق:

أ- الاستشهاد بالآيات القرآنية على قضايا نحوية وصرفية ولغوية .

ب- الاستشهاد بالقراءات السبعية والشاذة .

ج- الرد على بعض القراءات الشاذة .

د- ذكر الجرجاني قراءة شاذة لم أجد من ذكرها غير ابن جني وهي: قراءة ابن مسعود ﴿**فَقُلاَ لـــه قَوْلاً لَيِّناً** [3]﴾[4] .

ثانياً: أوجه الاختلاف:

أ- أن شواهد ابن جني من الآيات أكثر من الجرجاني .

ب- ابن جني يذكر صاحب القراءة كثيراً، ولعل مرد ذلك أن ابن جني قد عني بالقراءات الشاذة، وأفرد لها مصنفاً وهو كتابه المحتسب .

ثانياً: الحديث والأثر:

استشهد ابن جني باثني عشر حديثاً فيما اطلعت عليه هي:

١- قال: (لو جاء شيء نحو: رُمَّان ومُرّان لم تقض بزيادة النون إلا بثبت، لأنه يجوز أن تكون النون أصلاً، وإن قضيت بزيادة نونه بغير ثبت فهو وجه،

---

(١) ١٢٤ .

(٢) ٦٢ .

(٣) انظر المقتصد في شرح التكملة ٢٠٣، الخصائص ٨٩/٣ .

(٤) طه / ٤٤ .

يجوز أن تكون النون أصلاً، وإن قضيت بزيادة نونه بغير ثبت فهو وجه، ألا ترى في الحديث: " أن قوماً من العرب أتوا رسول الله ﷺ ، فقال لهم: من أنتم ؟ فقالوا: نحن بنوغيان، فقال لهم: بل أنتم بنو رَشْدَان، أفلا تراه عليه السلام كيف تَكَرَّه لهم هذا الاسم؛ لأنه جعله من الغي يدل على ذلك قوله: بل أنتم بنو رَشْدان؛ لأن الرُّشْدَ ضِدُّ الغَيِّ) (١) .

٢- قال: (وقد قالوا: سَهْ في معناها فحذفوا العين، وهذا من الشاذ، و لم يأت من الأسماء ما حذفت عينه إلا هذا الحرف، وقولهم: مذ لأنها محذوفة من منذ، جاء في الحديث: " العَيْنَان وِكَاء السَّه ") (٢) .

٣- قال: (وجاء في الحديث: " فَإِذَا سَحَابَةٌ تَرَهْيَأُ "، فهذا تَفَعْيَل، والياء فيه زائدة؛ لأنها من موضع الواو من ترهوك، وكأن ترهيأ مطاوع رَهْيَأته فَتَرَهْيَأ) (٣) .

٤- قال: (حبط: يقال: حبط بطنه إذا انتفخ، وقد قال النبي ﷺ : " إن مما ينبت الربيع لما يقتل حَبَطاً أو يُلِمّ " (٤)، فالحبط أن تأكل الماشية الكلأ حتى تنتفخ بطونها وهو الحباط إذا أصابها ذلك) (٥) .

٥- وقال: (هَيْن: بمعنى هَيِّن قال رسول الله ﷺ : " المؤمن هَيْنٌ لَيْنٌ " أي هَيِّنٌ لَيِّنٌ) (٦) .

---

(١) المنصف ١٣٤/١ .

(٢) المرجع السابق ٦١/١، ٦٢، الحديث في سنن أبي داود ٥٢/١ .

(٣) المرجع السابق ١٠٩/١ ، والنهاية ٢٨٦/٢.

(٤) الحديث في صحيح البخاري ٢١٤/٣، ١٧٣/٧، ومسلم في الزكاة ٧٢٧/٢، وشرح صحيح مسلم ١٤١/٧ .

(٥) المنصف ١١/٣ .

(٦) المنصف ٦١/٣ ، والنهاية في غريب الحديث ٢٨٩/٥ .

٦- وقال: (أبو عبيدة: المُحْبَنْطِي بغير همز المُتَغَضِّبِ المُسْتَبْطِئ الشيءَ والمُحْبَنْطِئ بالهمز العظيم البطن المنتفخ، وقال النبي ﷺ في السقط: "يَظَلَّ مُحْبَنْطِئاً على باب الجنة") [(١)] .

٧- وقال: (وعلى هذا قول النبي ﷺ:" الراجع في هبته ..."[(٢)]، يريد عليه السلام بالهبة الموهوب؛ لأن الفعل نفسه لا يمكن الرجوع فيه)[(٣)] .

٨- وقال: (فالثَّرَّةُ قريب من لفظ قول النبي ﷺ :"إن أبغضكم إلي الثرثارون المتَفَيْهِقُون) [(٤)] .

٩- وقال: (والعَيْلة: الحاجة عَالَ الرجل يَعِيلُ إذا احتاج، قال الله تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ ﴾[(٥)] وفي الحديث عن النبي ﷺ : "ما عَالَ مقتصد، ولا يَعِيل") [(٦)] .

١٠- وقال: (اهْتَوْشُوا بمعنى تَهَاوَشُوا، وهو الاختلاط يقع بين القوم، وهَوَّشْتُ الشيء خلطته وتَهَوَّشَ القوم: اختلطوا، وجاء في الحديث: "من جمع مالاً من تَهاوش أذهبه الله في نَهَابِرَ" من تهاوش: من غير حلة، كأنه خلط فيه، والنهابر هي المهالك ...) [(٧)] .

---

(١) المصنف ١٠/٣ ، والفائق في غريب الحديث ٢٥١/١، والنهاية ٣٣١/١ .
(٢) ورد الحديث في صحيح البخاري ١٣٤/٣، ١٤٢، ١٨/٤، ٥٦/٨، وسنن أبي داود ٢٩١/٣، وسنن ابن ماجه باب الرجوع في الهبة الحديث (١٩٣٢)، والرواية فيها(العائد).
(٣) المنصف ١٨٣/٢ .
(٤) المرجع السابق ١٩٩/٢ .
(٥) التوبة /٢٨ .
(٦) المنصف ٦٤/٣ .
(٧) المنصف ٤٨/٣ ، والنهاية في غريب الحديث ٢٨٣/٥ .

١١- وقال: (القود: هو أن يقتل القاتل، قال النبي ﷺ: "لاَ قَوَدَ إِلاّ بِحَدِيدَة" [1]) .

١٢- وقال: (وقالوا:"ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَات"[2] فهمزوا مأزورات وهو من الوزر إتباعاً لهمزة مأجورات، وقياسه مَوْزُورات، ويجوز أن يكون مازورات قلبت واوه ألفاً) [3] .

واستشهد بآثار منها:

١- وقال: (وحكى عن عمر رحمه الله أنه قال: "لأجعلن الناس بَبَاناً واحداً" وهو من باب دَدَن) [4] .

٢- وقال: (قال عمر ﷺ : "اخْشَوْشِنُوا وتَمَعْدَدُوا" قال أحمد بن يحيى: تَمَعْدَدُوا: أي كونوا على خلق معد) [5] .

٣- وقال: (وأخبرنا ابن مقسم عن ثعلب قال: يروى عن علي عليه السلام أنه قال: "أنا يَعْسُوب المؤمنين"، وقال: اليَعْسُوب: السَّيِّد) [6] .

---

(١) المنصف ٣/٥٥ ، وسنن ابن ماجة باب الديات ٢٦٣٧، وضعيف سنن ابن ماجة للألباني ٢١٣.

(٢) انظر تخريجه ص: ١٣١٠ .

(٣) المنصف ٢/٣٢٦ .

(٤) المنصف ٢/١٨٣ ، والفائق ١/٧١، والنهاية ١/٩١، ومعناه (ضرباً واحداً في العطاء) وهو مما عينه وفاؤه من مكان واحد.

(٥) المنصف ١/١٢٩ ، والنهاية ٢/٣٥ .

(٦) المنصف ٣/٣٨ .

موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في الشواهد من الحديث النبوي :

بعد عرض شواهد ابن جني من الحديث النبوي الشريف[1]، وقد سبق الحديث عن شواهد الجرجاني من الحديث في الفصل الأول[2]، اتضح الآتي:

أولاً: أوجه الاتفاق:

أ- أن كلاً منهما ينسب الحديث إلى النبي ﷺ .

ب- أن كلاً منهما لا يلتزم بلفظ الحديث الوارد عن الرسول ﷺ .

ج- اتفقا في الاستشهاد بحديث:"ارجعن مأزورات غير مأجورات".

د- استشهد ابن جني بثلاثة آثار عن عمر وعلي رضي الله عنهما، واستشهد الجرجاني بأثر عن علي رضي الله عنه .

ثانياً: أوجه الاختلاف:

أ- ابن جني أكثر استشهاداً بالحديث من الجرجاني حيث بلغت شواهده من الحديث فيما اطلعت عليه اثني عشر حديثا، والجرجاني استشهد بستة أحاديث .

ب- أن الجرجاني عكس الحديث فانعكس المعنى لذلك وهو حديث: " ارجعن مأزورات غير مأجورات"، وربما كان هذا راجعاً لعمل النساخ، وإنما ذكرته لاتفاق النسخ المخطوطة.

---

(١) ١٣١ .

(٢) ٦٥ .

ثالثاً: شواهده الشعرية:

استشهد بأبيات كثيرة، وأكثرها مما يتردد في كتب اللغة وعلومها وسأتناول النقاط التالية:

١- طريقته .

٢- شعر المحدثين .

٣- استشهاده بأبيات لغير قواعد النحو والصرف .

٤- موقفه مما استشهد به المازني في التصريف وإتيانه بما لم يستشهد به .

أولاً: طريقته:

لا تخالف طريقة العلماء الآخرين فهو ينسب بعضها [١]، ولا ينسب بعضها الآخر[٢] وهو الكثير، ويورد البيت كاملاً أحياناً كثيرة، ويورد أحياناً شطراً منه[٣]، وأحياناً يورد مع بيت الشاهد أبياتاً أخرى صلة له[٤].

ثانياً: شعر المحدثين:

استشهد فيما اطلعت عليه ببيت واحد ذكر أنه لبعض المحدثين قال في ذلك: "وقد قال بعض المحدثين في وصفه (النهر):

يَنْسَابُ مِثْلَ الحَيَّةِ المذْعُورِ" [٥] .

---

(١) المنصف ١/١٠، ١٤، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٣٥، ٦١، ٦٨، ٢/٣، ٤، ٥، ٦٦ .

(٢) المرجع السابق ١/١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٧، ٣٥، ٦٠، ٢٥٠، ٢/٣، ١١ ٦٧، ٦٨ .

(٣) المرجع السابق ١/٧٩، ٨٠، ١٨٥، ٣/٦٠، ٦٧، ٨٠ .

(٤) المرجع السابق ١/٤٠، ٦٦، ٦٧، ١٦٠، ٢٨٩، ٢/١٥، ٧٣، ١٠٣، ١٤٨، ١٧٨، ١٩٠، ١٩١، ٢٢٨، ٢٣١ .

(٥) المنصف ١/٣٥، هو لابن الرومي ديوانه ٣/٩٨٩ .

ثالثاً: استشهاده بأبيات لغير قواعد النحو والصرف:

أ- استشهد بأبيات لمسائل في العروض:

قال: وكثيراً ما تقطع همزة الوصل في أول المصراع الثاني نحو قول الشاعر:

لَتَسْمَعُنّ وَشيكاً في دِيَارِكُمُ ... اللهُ أَكْبَرُ يَاثَارَاتِ عُثْمَانَا[1]

وقد أجاز أبو الحسن الخرم في أول المصراع الثاني بخلاف قول الخليل، وجاء ذلك في الشعر قال الراعي:

وَعاشِرَةٍ وهو قَدْ خَافَهَا ... فهو يُبَسْبِسُ أو يَنْقُرُ[2]

وقال امرؤ القيس:

وَعَيْنٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ ... شُقَّتْ مَآقِيَها مِن [3]أُخُرْ[4]

وقال: الواو والياء أختان للألف مشبهتان بها لما فيهما من المد، ولذلك جعلوهما أردافاً قبل حرف الروي نحو قول قطري بن الفجاءة :

مِن الخَفِرَاتِ البِيضِ لَمْ أَرَ مِثْلَهَا ... شِفَاءً لِذِي دَاءٍ ولا لِسَقِيمِ[5]

وكذلك قول امرئ القيس:

قَدْ أَشْهَدُ الغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي ... جَرْدَاءُ مَعْرُوفةُ اللَّحْيَيْنِ سُرحُوبُ[6]

---

(١) قائله حسان بن ثابت، ديوانه: ٢٤٨ .

(٢) قائله الراعي النميري في ملحق ديوان شعره: ٢٩٦، واللسان (بسبس) .

(٣) انظر تخريجه ص ٧٦٩ .

(٤) المنصف ١/٦٧، ٦٨ .

(٥) ديوان الخوارج: ١٧٤، والكامل: ١٢٢٦ .

(٦) ديوانه: ٢٢٥، والمغني: ١٩٠ .

فالياء في سقيم، والواو في سرحوب مشبهتان بالألف في نحو قولـه[1]:

تَهْـوِي كَجَـنْدَلَةِ المَنْجَنِـيق يُـرْ   مَـى بِهـا الـسُّورُ يَـومَ القِـتَال[2]

ب- استـشهاده للمعنى ذلك أنه يفسر كلمة ويورد شاهداً على تفسيرها، وهذا غالباً في الجزء الثالث [3] .

ومـن ذلـك قوله: لأن قولهم: قد حوقل الرجل معناه كبر وضعف، فصار كأنه لم يبق منه إلا نفايته، وقال الراجز [4]:

يَاقْـومِ قَـد حَـوقلْتُ أَو دَنَـوتُ   وبَعْـضُ حِـيقَالِ الـرِّجَالِ المَـوتُ[5]

رابعاً: موقفه مما استشهد به المازني:

كـان مـتابعاً للمازنـي في شـواهده، فلـم يعترض على شيء منها، وأهمل ذكـر كـثير مـنها، وإنمـا تكلم عليها ضمن المسألة التي يشرحها [6] وذكر بعضاً منها في أثناء الشرح [7] .

---

(١) بيت قائله أمية بن أبي عائذ، ديوان الهذليين ٢/١٨٨، واللسان (جندل) .

(٢) المنصف ١/٢٢٣، وانظر: ٢٢٤، ٢/٣، ٧٧، ٧٩ .

(٣) المنصف ٣/٣، ٤، ٦، ٨، ٩، ١١، ١٣ .

(٤) هو رؤبة، ديوانه: ١٧٠ .

(٥) المنصف ١/٣٨، ٣٩ .

(٦) انظـر المنـصف ١/١١٦، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٥٢، ٢٦٢، ٣٠٦، ٢/٤٢، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٦٦، ٦٨، ٧٧، ١٠٢، ١٢٠ .

(٧) المنصف ٢/٥٤، ٦٨، ٧٥، ١٥٦ .

موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في الشواهد الشعرية :

بعد عرض شواهد ابن جني من الشعر (١)، وقد سبق الحديث عن شواهد الجرجاني من الشعر في الفصل الأول (٢)، اتضح الآتي :

أولاً: أوجه الاتفاق:

أ- نسبة بعض الأبيات وإهمال بعضها .

ب- إيراد البيت كاملاً أو شطر منه .

ج- أورد ابن جني بيتاً لبعض المحدثين، هو ابن الرومي وأورد الجرجاني بيتين للمتنبي .

د- استشهدا بأبيات لغير النحو والصرف هي للعروض أو للمعنى .

هـ- استشهد ابن جني ببعض ما استشهد به المازني وترك بعضاً، وأتى بما لم يستشهد به وفعل مثل ذلك الجرجاني مع الفارسي .

ثانياً: أوجه الاختلاف:

أ- يذكر ابن جني مع الشاهد من غير الرجز صلته بالأبيات التي قبله أو بعده أحياناً كثيرة، ولم يفعل ذلك الجرجاني إلا قليلاً .

ب- الجرجاني يورد أحياناً موضع الشاهد فقط، أما ابن جني، فأقل ما يورد شطر البيت.

ثالثاً: شواهده من مأثور العرب وكلامهم:

استشهد لبعض المسائل بأقوال العرب من ذلك:

---

(١) ١٣٦ .

(٢) ٦٧ .

١- قالوا: قد كَرْمَ الرَّجلُ، يريدون كَرُمَ .

٢- وقالوا: لَقَضْوَ الرَّجل، يريدون لقَضُوَ الرَّجْل، فأسكنوا المضموم، كما أسكنوا المكسور .

٣- قولهم: تَفَرّقوا عَبَادِيدَ وشَمَاطِيطَ كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد من هذين الجمعين، وإن لم يكن مستعملاً في اللفظ (١) .

٤- وقولهم: " جَهَرْتُ البِئْرَ " إذا أخرجت ما فيها من الحمأة، فأظهرته لمرآة العين .

٥- وقولهم: " بَيْطَرَ الدَّابّة " أصله من البطر، وهو الشق في جلد أو غيره(٢).

٦- وقولهم: " بَعِيرٌ عَاضِهٌ " إذا أكل العِضَاة (٣) .

٧- وقولهم: "اسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ" ظهر هذا المثال المعتل على أصله(٤).

٨- وقولهم: "وَقَع الصَّيْدُ في مَصْيَدَتِنَا" بفتح الميم فهذا شاذ مثل مَقْوَدَة.

٩- وقولهم: "هَذَا شيء مَطْيَبَةُ للنَّفْسِ"، "وهذا شَرَابٌ مَبْوَلَةٌ، وهذا كله شاذ(٥) .

١٠- وقولهم: "غَفَرَ اللهُ خَطائِئه" بوزن خَطَاعِعَه (٦) .

١١- وقالوا: "خُذِ الحَلْوى وأَعْطِه المُرَّى" فيجوز أن يكون صفة أقيمت مقام الموصوف؛ لأنهم يريدون الحلاوة والمرارة فمعنى الفعل فيهما(٧).

---

(١) المنصف ٢١/١ .

(٢) المرجع السابق ٣٩/١ .

(٣) المرجع السابق ٦٠/١ .

(٤) المرجع السابق ٢٦٨/١ .

(٥) المرجع السابق ٢٧٦/١ .

(٦) المرجع السابق ٧٠/٢ .

(٧) المرجع السابق ١٦٣/٢ .

١٢- وقولهم " امْرَأَة لَيّاء العُنُقِ " وأصله لوياء [1] .

١٣- تقول العرب: عَقَلْت البَعير بِثِنايَين، وذلك أن تعقل يديه جميعاً بحبل أو بطرفي حبل، كذا قال أبو زيد، وقال أيضاً: ويقال: عَقَلْتُه بِثِنْيَين إذا عقلت يداً واحدة بعُقْدَتَين [2] .

موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في الاستشهاد بمأثور العرب وكلامهم:

بعد عرض شواهد ابن جني من أمثال العرب وكلامهم، وقد سبق الحديث عن شواهد الجرجاني من ذلك، اتضح ما يلي:

أنهم متفقون في ذلك حيث أورد كلٌ منهما بعض كلام العرب، وأمثالهم مستشهداً بها على قضايا صرفية أو لغوية، وأهملا نسبتها إلى قائلها حيث يقولون غالباً:قالوا، أو قولهم.

خامساً: التعليل:

بلغ الكلام في العلل على يدي ابن جني مبلغاً كبيراً عَامِلاً ذلك على هدي شيخه أبي علي الفارسي في هذا الباب، ولم يقتصر على بيان العلل وانتزاعها من كلام المتقدمين بل تجاوز ذلك إلى ما يمكن أن يسمى فلسفة العلل، وذلك في كتابه الخصائص حيث عقد لذلك أربعة عشر باباً [3] .

---

(١) المنصف ٢/١٥٩ .

(٢) المرجع السابق ٣/٧١ .

(٣) هي:

١- باب ذكر علل العربية أكلامية أم فقهية ١/٤٨-٩٥ .

٢- باب تخصيص العلل ١/١٤٤-١٦٣ .

=

أما في المنصف، فلم يتكلم على ذلك، وإنما ذكر أن امتناع العرب من النطق بما لم يرد عنهم لا يكون دائماً لعلة .

قال: " ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل جَعْفِر بكسر الفاء، ولا مثل جَعُفُر بضمها، ولم يمتنع منه؛ لأنه مستثقل بل رفض رفضاً، وليس لأحد أن يقول: هلا جاء في الأمثلة ما لم يجئ؛ لأن هذا كان يكون باباً غير مدرك، وإنما سبيله أن يذكر ما جاء ويضرب عما لم يجئ، فلا يذكر إلا أن يكون امتناعهم منه لعلة ؛ لأنك إنما تفسر أحكام لغتهم لا ما لم يجئ عنهم، ولأنك لو ذهبت تذكر أحكام ما لم يجئ، لكنت قد شرعت في تفسير ما لم ينطق به عربي،

٣- باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة ١/١٦٤-١٦٦ .

٤- باب في تعارض العلل ١/٦٦-١٦٨ .

٥- باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح ١/١٦٩-١٧٢ .

٦- باب في العلة وعلة العلة ١/١٧٣-١٧٤ .

٧- باب في حكم المعلول بعلتين ١/١٧٤-١٨٠ .

٨- باب في إدراج العلة واختصارها ١/١٨١-١٨٢ .

٩- باب في دور الاعتلال ١/١٨٣-١٨٤ .

١٠- باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة ١/١٨٤-١٨٦ .

١١- باب في الاعتلال بأفعالهم ١/١٨٦-١٨٨ .

١٢- باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط ١/١٩٤-١٩٧ .

١٣- باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها ١/٢٣٧-٢٥١ .

١٤- باب في بقاء الحكم مع زوال العلة ٣/١٥٧-١٦٤ .

وكان ذلك يكون تخليطاً وهوساً ؛ لأن فيما خرج إلى الوجود شغلاً عما هو باق في العدم إلا ما علته في الامتناع عن النطق به قائمة، فإن مثل ذلك يسأل عنه" [١]، وذكر علل بعض الأحكام التي يذكرها .

أمثلة من تعليلاته:

الحروف لا تمثل بالفعل:

قال: (فالحروف لا تمثل بالفعل ؛ لأنها لا يعرف لها اشتقاق، فلو قال لك قائل: ما مثال هل، أو قد، أو حتى، أو هلاَّ، ونحو ذلك من الفعل، لكانت مسألته محالاً، وكنت تقول له: إن هذا ونحوه لا يمثل ؛ لأنه ليس بمشتق إلا أن تنقلها إلى التسمية) [٢] .

فَعُلَ لا يكون متعدياً:

قال: (وَفَعُلَ لا يكون أبداً إلا غير متعد؛ لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعله قصداً لغيره نحو: شَرُفَ وظَرُفَ) [٣] .

وقال: (وَفَعُلَ لا يتعدى أبداً، فلا يجوز أن تبنيه للمفعول ؛ لأنك إذا لم تذكر الفاعل، ولم يكن ثَمَّ مفعول يقوم مقامه في أن يجعل الفعل حديثاً عنه بقي الفعل حديثاً عن غير مَحدَّث عنه وهذا محال) [٤] .

---

(١) المنصف ١/١٨١ .

(٢) المرجع السابق ١/٧ .

(٣) المرجع السابق ١/٢١ .

(٤) المرجع السابق ١/٢٤ .

الأفعال التي لا تكون على خمسة أحرف أصول:

قال: (الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول ؛ لأن الزوائد تلزمها للمعاني نحو: حروف المضارعة، وتاء المطاوعة في تَدَحْرَجَ، وألف الوصل والنون في نحو: احْرَنْجَمَ، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها) [1] .

عدم استعمال الفعل من أوَّل:

قال: (وإنما لم يستعملوا الفعل من أوَّل ؛ لأن فاءه وعينه واوان، فلو قالوا فيه: فَعَلَ يَفْعَلُ لحدث هناك شيئان يتدافعان، وذلك أن فَعَلَ إذا كانت فاؤه واواً فالمضارع منه إنما يجيء على يَفْعِلُ نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وعين الفعل إذا كانت واواً فالمضارع من فعل أبداً مضموم العين نحو: قال يقول: فكان يجب أن تكون العين من يفعل مضمومة مكسورة في حال، وهذا متنافٍ مع ما يضاف إليه من ثقل الواوين[2].

لِمَ كانت الثلاثية أكثر أبنية ؟

قال: " فإن قال قائل: فَلِمَ كانت الثلاثية أكثر أبنية ؟ فالجواب: أنه إنما كثر تصرف ذوات الثلاثة في كلامهم ؛ لأنها أعدل الأصول، وهي أقل ما يكون عليه الكلم المتمكنة ... " .

وقال: " ومن هنا أيضاً صارت ذوات الثلاثة أحق بالزيادة ؛ لأن الزيادة في الكلمة ضرب من تصريفها، ولست أعني بالتصريف هاهنا التنقل في الأزمنة نحو: ضَرَبَ ويَضْرِبُ وسَيَضْرِبُ، وإنما أريد تنقل أحوال الكلمة، وتعاور الزيادة إياها " [3] .

---

(١) المنصف ١/٢٨، ٢٩ .

(٢) المرجع السابق ٢/٢٠١، ٢٠٢ .

(٣) المرجع السابق ١/٣١، ٣٢ .

الأفعال لا تحقر .

قال: " إنما لم تحقر الأفعال ؛ لأن التحقير في معنى الوصف، ألا ترى أن قولك هذا رُجَيل معناه هذا رجل صغير، والأفعال لا توصف، فلذلك لم يجز تحقيرها وإنما لم توصف؛ لأن الصفة ذكر حال الموصوف، والأفعال لا أحوال لها، وكذلك الحروف، فلذلك لم يوصفا ولم يصغرا، ولذلك أيضاً لم تصغر الأسماء المبنية نحو: كَمْ وأَيْنَ وكَيْفَ، لمضارعتها الحروف " (1) .

بيان أصل الكلمة:

قال: " والتِّحْلِئ إنما صار تِفْعَلاً؛ لأنه من حلأت الأديم إذا قشَّرته، وما سقط منه فاسمه التِّحْلِئ " (2) .

تعليلات صوتية:

قال: " ولا يجوز في اصطبر اطبر على أن تدغم الصاد في الطاء؛ لأن في الصاد صفيراً وتمام صوت، فلو أدغمتها لسلبتها ذلك، ومتى كان الإدغام ينقص الأول شيئاً لم يجز " .

وقال: " ولا يجوز في اضطرب اطرب؛ لأن الضاد لا تدغم في الطاء؛ لأنك لو فعلت ذلك لسلبت الضاد تفشيها بإدغامك إياها في الطاء، وإنما المذهب أن تدغم الأضعف في الأقوى، فلذلك أدغم الساكن في المتحرك لضعفه وقوة المتحرك، أو الشيء في نظيره " (3) .

---

(1) المنصف ٣٢١/١ .

(2) المرجع السابق ٣٢٢/١ .

(3) المرجع السابق ٣٢٨/٢ .

وقـال: "ولا يجـوز ادجر ولا اتجر في ازدجر؛ لأن الزاي لا تدغم في التاء، وفي الدال لئلا يذهب منها الصفير وطول الصوت لما فيها من الانسلال" [1] .

موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في العلل

بعـد عـرض نمـاذج وأمـثلة مـن علـل ابـن جـني في المنـصف [2]، وعلـل الجرجاني فيما سبق في الفصل الأول [3] .

اتـضح أن العلـل عندهما من العلل الأوائل، وعلل الصرفيين متقاربة؛ لأن القـضايا الـصرفية الـتي عرضـاها واحـدة كمـا أن المدرسـة الـتي أخـذا عنها هي المدرسـة البـصرية، فاتحـاد المشرب لكلا الرجلين جعل عللهما الصرفية متقاربة، وأذكر أمثلة من عللهما:

١- الأفعال لا تكون على خمسة أحرف أصول .

قـال ابن جني: " الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول ؛ لأن الـزوائد تلـزمها للمعانـي، نحـو حـروف المـضارعة، وتـاء المطاوعـة في تدحـرج، وألـف الوصـل والـنون في احـرنجم، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها " [4] .

وقال الجرجاني: " ومثال الخماسي يختص بالأسماء، فلا يكون في الفعل نحـو: سـفرجل كمـا كـان فـيه نحـو: جعفر كدحرج، وذلك أن الفعل تلحقه الزيادة ألا تراك تقول: دحرجته فتدحرج " [5] .

---

(١) المنصف ٢/٣٣٠ .

(٢) ١٤١ .

(٣) ٨٠ .

(٤) المنصف ١/٣٨، ٣٩ .

(٥) انظر ص: ١١٧٤ .

٢- وقال ابن جني: " ولا يجوز ادجر ولا اتجر في ازدجر ؛ لأن الزاي لا تدغم في التاء ولا في الدال لئلا يذهب منها الصفير وطول الصوت لما فيها من الانسلال " [١] .

وقال الجرجاني: " ولكن هذه المثلثة [أي الصاد والسين والزاي] لا تدغم في تينك المثلثتين [أي الطاء والدال والتاء، والظاء والذال والثاء] لأن في هذه زيادة صوت وهو الصفير، فإدغامها يبطل ما لها من الفضل فلم يجز " [٢] .

سادساً: القياس:

كان ابن جني ذا قدم راسخة في القياس ساعده على ذلك أمور منها:

١- أنه تلميذ أبي علي الفارسي الذي بلغ الذروة في إحكام القياس .

٢- أنه كان حنفي المذهب [٣]، والأحناف كانوا شديدي التمسك بالقياس .

٣- ذكاؤه وقدرته على الاستنباط [٤]، يدل على هذا مصنفاته المتعددة التي خدمت قضايا كثيرة .

ويتلخص منهج في القياس في كتابه المنصف في الآتي:

١- السماع يبطل القياس [٥] .

---

(١) المنصف ٢/٣٣٠ .

(٢) انظر ١٦٨٢ .

(٣) انظر: الخصائص ١/١٦٣ .

(٤) انظر: دمية القصر ٢/٤٩٠، ومعجم الأدباء ١٢/٨١ .

(٥) المنصف ١/١٣٧، ١٧٥، ٢٤٠ .

٢- القياس على الكثير المطرد لا على القليل [١]، والشاذ[٢] وما لم يسمع [٣]، والغلط[٤].

٣- إجراء الشيء مجرى نقيضه [٥] .

٤- حمل الشيء على حكم نظيره [٦] .

٥- الغرض من القياس ضربان:

أ- ضرب الغرض منه الإلحاق بكلام العرب .

ب- ضرب الغاية فيه الرياضة والتدريب [٧] .

٦- القياس أن لا يقلب الأخف إلى الأثقل [٨] .

٧- وقال: "وإذا صح لإنسان قول يقتضيه محض القياس، فليس ينبغي أن يحجم عن القول به ؛ لأنه لم يقله من قبله من الشيوخ، ولو كان مذهباً صحيحاً لما كان للثاني أن يزيد على الأول، ولا أن يأتي بما لم يأت به ولكان هذا مدعاة إلى العي ومجلبة للحصر"[٩].

---

(١) المنصف ١/٤٢-٤٤، ١٠٣، ١١٧، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ٢١٥، ٢٣١، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢/١٧٧، ٣/١١٣ .

(٢) المرجع السابق ١/٥٤، ١١٥، ١١٨، ١٤٢، ٢/١٤٦، ٣/٢٢، ٣٥، ١١٣ .

(٣) المرجع السابق ١/١٧٥ .

(٤) المرجع السابق ١/٣١١ .

(٥) المرجع السابق ١/٢٣٩ .

(٦) المرجع السابق ١/١٩١ .

(٧) المرجع السابق ١/٢١٥ .

(٨) المرجع السابق ٢/١٦٢ .

(٩) المرجع السابق ٣/١٣٣ .

نماذج من أقيسته :

قال: وأما قولهم في المصدر أيضاً: سَلْقَاةٌ وجَعْبَاةٌ، فهو نظير الضَوْضَاة والقَوقَاة مصدر ضَوْضَيتُ وَقَوقَيْتُ، ونظيرهما من الصحيح الدّحْرَجَة والقَلْقَلةُ والزَّلْزَلَةُ (١) .

وقال: " اعلم أن القياس المطرد في إلحاق بنات الأربعة بالخمسة، أن تكرر اللام كما فعلت ذلك في الثلاثة نحو: مَهْدَد وقَرْدَد ؛ لأن محل الخمسة من الأربعة محل الأربعة من الثلاثة، فلذلك استويا في هذا المعنى " (٢) .

وقال: " اقتضى القياس أن يكون حرف التعريف حرفاً واحداً ؛ لأنه نقيض التنوين الذي هو على حرف واحد " (٣) .

وقال: " فإن قال قائل: فهلا حملت الحروف في هذا المعنى على الأسماء والأفعال، فقضيت بأن الألف فيها بمنزلتها فيهما .

قيل: هذا خطأ وذلك أن الحروف بائنة من الأسماء والأفعال خارجة عن أحكامها من وجوه كثيرة يطول بذكرها الكتاب، فليس لنا أن نحمل الشيء على الشيء وبينهما هذا البعد، وإنما التجوز أن تحمل ما لم يعرف اشتقاقه من الأسماء على ما عرف اشتقاقه منها .

فنقول: " إنا إذا حصلنا ثلاثة أحرف من الأصول، وجاءت الهمزة رابعة في أولها قضينا بزيادة الهمزة حملاً على ما عرف، فيحسن هذا منا لحملنا اسماً على اسم، وكذلك الأفعال أيضاً " (٤) .

---

(١) المنصف ٤١/١ .

(٢) المرجع السابق ٤٧/١ .

(٣) المرجع السابق ٦٩/١ .

(٤) المرجع السابق ١١٩/١ .

وقال: " ويدل على أن الهمزة وحدها علم التأنيث أنك إذا جمعت مثل صَحْرَاء وخُنْفُسَاء بالألف والتاء، فإنما تغير الهمزة وحدها، وتدع الألف بحالها، وذلك قولهم: صَحْرَاوَات وخُنْفُسَاوَات، فقلبك الهمزة في هذا الجمع نظير حذف التاء من طَلْحَات لئلا يجتمع في الكلمة علامتا تأنيث"[1].

وقال:"فكما تصحان (الياء والواو) في جَيْئَل، ومَوءلَة، كذلك تصحان في جَيَلٍ ومَولَةٍ"[2].

وقال: " وإنما بني المؤنث على المذكر، وهذا هو القياس أعني أن يبنى المؤنث على المذكر " [3] .

وقال: " ولو نسبت إلى أيّ وَميَّة لقلت: أَوَوَيّ وَمَوَوِيّ هذا هو القياس عندي، وعليه مدار هذا الباب " [4] .

موازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في القياس

بعد عرض أمثلة من القياس عند ابن جني في المنصف والقياس [5] عند الجرجاني فيما سبق في الفصل الأول [6] اتضح ما يلي:

أن ابن جني أكثر اتساعاً في القياس وأكثر طرداً له، فقد ذكر قواعد كثيرة في القياس مع أمثلتها .

أما الجرجاني، فقد ذكر قليلاً من القواعد أما الأمثلة، فهي كثيرة عنده .

---

(١) المنصف ١/١٥٥ .

(٢) المرجع السابق ٢/٤٩ .

(٣) المرجع السابق ٢/١٢٩ .

(٤) المرجع السابق ٣/١٣٠ .

(٥) ١٤٧ .

(٦) ٧٥ .

الخاتمــــة

بيان نتائج الدراسة:

الحمد لله الذي أعانني على إنهاء هذا العمل، الذي يتكون من قسمين الدراسة، وتحقيق الكتاب .

أما الدراسة فشملت لمحة عن الفارسي والتكملة، ونبذة عن الجرجاني وعن المقتصد في شرح التكملة، وموازنة بين المقتصد في شرح التكملة والمنصف في أمور سبق ذكرها وتفصيلها، وبعد الانتهاء من ذلك ألخص أهم النتائج لذلك:

١- أن التكملة كتاب صرفي جامع لأبواب الصرف، وقد اشتمل على بابين من أبواب النحو .

٢- أهمية التكملة حيث اهتم بها العلماء بشرحها والتعليق عليها وشرح أبياتها، والاختصار والنظم [1] .

٣- أن شرح الجرجاني من أوسع شروح التكملة التي وصلت إلينا .

٤- أهمية المقتصد في شرح التكملة حيث وضح التكملة، وأضاف إليها كثيراً من المسائل والشواهد .

٥- التلازم الشديد بين المعاجم اللغوية والدراسات الصرفية، فالصرف يقوم على مواد المعاجم .

٦- كثرة الشواهد من القرآن الكريم والشعر وأقوال العرب وأمثالهم وقلة الشواهد من الحديث الشريف .

---

(١) انظر اهتمام العلماء بالإيضاح والتكملة ص: ٣٥ .

٧- كثرة العلل الصرفية .

٨- قوة ابن جني في أقيسته وعلله .

٩- أن الإيضاح والتكملة كتاب واحد لأمور:

أ- أن اسم التكملة يدل على أنه مرتبط بما قبله، فلابد لكل تكملة من مُكَمَّل .

ب- أن أبا علي صرح في التكملة بارتباطهما في أكثر من موضع منها:

١- قوله بعد أن تكلم على الإعراب: "وقد ذكرت ذلك بأصنافه وأبوابه في الجزء الأول من هذا الكتاب الموسوم بالإيضاح" (١) .

وقال: "لا يخلو الاسم المثنى من أن يكون صحيحاً أو معتلاً، فتثنية الصحيح قد تقدم ذكرها في أول الكتاب" (٢) .

٢- وقال: "لا يخلو الاسم المجموع هذا الضرب من الجمع من أن يكون صحيحاً أو معتلاً، فأما الجمع الصحيح، فقد تقدم في أول الكتاب ذكره" (٣) .

٣- أن الجرجاني ذكر ذلك أيضاً في أكثر من موضع بقوله: مضى في صدر الكتاب(٤)، أو مضى في باب(٥)...، أو تقدم في باب(٦)...

(١) المقتصد في شرح التكملة: ١٨٢ .

(٢) المقتصد في شرح التكملة: ٣٥٤ .

(٣) المقتصد في شرح التكملة: ٣٧٢ .

(٤) المقتصد في شرح التكملة: ٢٠٢، ٢٢٩، ٢٤٦، ٢٦٥، ٢٧٦، ٣٦٣، ٣٧١، ٣٨٧، ٤٣٧، ٥٧٦، ٨٨٣، ٨٨٤.

(٥) المقتصد في شرح التكملة: ٥٨٢ .

(٦) المقتصد في شرح التكملة: ٤٠٤، ٤٢٧، ٤٤٨ .

٤- إطلاق كلمة شرح الإيضاح عليهما [١] ، وشرح شواهد الإيضاح والشرح يشملهما ويشمل شواهدهما [٢] .

٥- ختمت النسخ المخطوطة التي أعتمدت عليها بقوله: " آخر الكتاب المقتصد في شرح الإيضاح، وبهذا يتبين أن اسم الكتاب المقتصد في شرح الإيضاح، وشرح التكملة هو الجزء الثاني منه .

---

(١) ذلك في نسختي راغب باشا، والظاهرية اللتين اشتملتا على شرح الإيضاح والتكملة .

(٢) مثل إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، وشرح أبيات الإيضاح لابن برى، والمصباح لابن يسعون .

التحقيق

أ - توثيق نسبة الشرح إلى الجرجاني .

ب - منهج التحقيق .

ج - وصف النسخ .

د - تحقيق النص .

توثيق نسبة الشرح إلى الجرجاني

لم أجد فيما بحثت فيه من الكتب التي ترجمت لعبدالقاهر خلافاً في نسبته إليه ؛ لذا فنسبته إليه ثابتة ثبوتاً قطعياً لأمور:

١- أن الذين ترجموا له ذكروه ضمن مؤلفاته [١] .

٢- في مقدمة الكتاب قال الشيخ أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن أخبرنا الشيخ أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبدالوارث، قال أخبرنا الشيخ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار رحمه الله[٢].

٣- وورد اسمه صريحاً في بعض النسخ [٣] عند بداية الشرح في بعض المقاطع[٤] .

٤- ذكر اسمه في الصفحة التي فيها عنوان الكتاب في المخطوطات "أ" و "ر" و "ظ" .

٥- في نهاية الكتاب في النسختين المخطوطتين "أ" و "د" آخر الكتاب المقتصد في شرح الإيضاح إملاء الشيخ أبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني رحمة الله عليه.

٦- نقل عنه جماعة من العلماء وتتبعت هذه النقول فوجدتها من الكتاب[٥] .

---

(١) انظر مصادر ترجمته ص ٤٠ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٨ .

(٣) هي نسخة المكتبة الظاهرية .

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٦، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٩٣، ٩٤، ٩٥ .

(٥) انظر ذلك في أثره فيمن بعده ٩٢ .

منهج التحقيق

سرت في ذلك ملتزماً المنهج العلمي الذي ارتضاه المحققون لكتب التراث، ويتلخص منهجي في التحقيق في الآتي :

١- اعتمدت النسخة " أ " أصلاً، وهي نسخة الاسكوريال لتمامها لولا سقط ورقة واحدة وقلة أخطائها، وأفدت من باقي النسخ، فإذا كانت الزيادة تفيد معنى، أو تصحح لفظاً، أو تقوم عبارة أضفتها في المتن ، فأثبت ما أجزم أو أرجح أنه الصحيح ، وأثبت فروق النسخ في الحواشي.

٢- استخدمت اصطلاح (ليست في) إذا كانت الكلمة أو الكلمات ساقطة من إحدى النسخ .

٣- إذا كان الساقط من الأصلية أثبته بين قوسين (   ) .

٤- إذا كان الساقط من إحدى النسخ كثيراً فإنني أضعه بين قوسين (   ) ثم أشير في الحاشية إلى أنه ليس في نسخة كذا .

٥- [   ] وضعتهما عندما تكون الزيادة من غير النسخ .

٦- عزوت كل آية إلى سورتها وذكرت رقمها .

٧- خرجت القراءات القرآنية من مصادرها ، ونسبتها إلى أصحابها ما أمكنني ذلك .

٨- خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث .

٩- خرجت أقوال العرب وأمثالها .

١٠- عزوت الشواهد الشعرية إلى قائليها ما أمكنني ذلك ، وعرفت بالقائل عند ورود أول شاهد له ، وأتممت الأبيات ، وذكرت بحر البيت وشرحت

غـريبه ، وذكـرت المهـم مـن روايـات البـيت ، وذكـرت الشاهد ، ووجه الاستـشهاد ، وخـرجت البـيت مـن الديـوان إن وجـد ، ثـم من كتب النحو والصرف واللغة والأدب وغيرها مرتبة حسب وفيات مؤلفيها .

١١- عـرفت بـالأعلام الـذين ورد ذكـرهـم في المـتن بترجمـة يـسيرة ، ثم أذكر مصادر ترجمته .

١٢- خـرجت الآراء الـنحوية والـصرفية واللغوية من كتب أصحابها أو كتب تلاميذهم ما أمكنني ذلك .

١٣- علقت على بعض المسائل الصرفية .

١٤- ختمت الرسالة بفهارس متنوعة تيسر للباحث ما يريد ، هي :

أ- فهرس الآيات القرآنية .
ب- فهرس الحديث .
جـ - فهرس الأقوال والأمثال .
د- فهرس الشعر والرجز .
هـ - فهرس الأعلام .
و- فهرس الأمكنة .
ر- فهرس اللغة والأبنية.
ز- فهرس المصادر التي رجع لها المؤلف.
ح- فهرس مصادر ومراجع البحث .
ط – فهرس الدراسة .
ك- فهرس الكتاب .
ي- فهرس الجماعات.

وصف النسخ

اعتمدت في تحقيق متن التكملة على النسخة الأصلية " أ " والتكملة المطبوع شاذلي ، والتكملة مرجان .

١- النسخة أ :

نسخة الأسكوريال بمدريد ، وهي شرح لكتاب التكملة فقط كتبت سنة ٦٠٤ بخط نسخي جيد بخط محمد بن أحمد النحاس ، مضبوطة بالشكل في بعض المواضع ، وهي كاملة إلا أنه سقط منها ورقة واحدة بينته في موضعه عدد أوراقها ٣٣٠ ورقة والمكتوب عليها ٣٣٧ وذلك أن الكاتب أخطأ في الترقيم حيث كتب ٣١ والتي تليها مباشرة ٣٨ وأسقط ما بينهما من أرقام ، في كل صفحة ٢١ سطراً متوسط كلمات كل سطر ١٥ كلمة .

كتب في صفحة العنوان "الثاني من شرح الإيضاح والتكملة تأليف عبدالقاهر الجرجاني رحمه الله" ، وفي أعلى الصفحة ختم المكتبة واسم الناسخ وخاتمتها : آخر الكتاب المقتصد في شرح الإيضاح إملاء الشيخ الإمام أبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني رحمة الله عليه ، وفرغ منه نسخه في المحرم سنة أربع وستمائة بدمشق .

٢- التكملة شاذلي .

طبع بتحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود معتمداً في ذلك على ست نسخ [1] ورمزت لها بالتكملة شاذلي .

٣- التكملة مرجان .

(١) انظر ٣١ .

طبع بتحقيق د. كاظم بحر المرجان معتمداً في ذلك على تسع نسخ ورمزت لها بالتكملة مرجان ، وقد اشتركا في اثنتين ، فيكون مجموع ما اعتمدا عليه ثلاث عشرة نسخة [1] .

والذي دفعني إلى ذلك الرغبة في أن يكون النص سليماً كما أراد الفارسي ، لأن المطبوع خلاصة ثلاث عشرة نسخة ، ولم أهمل النسخ المخطوطة الباقية ، فقد قابلتها وأثبت الفروق في الحاشية ، فترتب على ذلك حواش كثيرة لا قيمة لها لذا رأيت عدم ذكر ما فيها من اختلاف أو سقط ، لأن في إثباتها صرفاً للقارئ عن الأهم .

وقد حرصت على ذكر الفرق بين المطبوع والنسخة " أ " وإن كانت يسيرة رغبة مني في أن يصل النص إلى أقرب درجة من الكمال .

أما الشرح ، فقد اعتمدت فيه على ثلاث نسخ كاملة ، ونسخة ناقصة .

١- النسخة الأصلية "أ" وقد سبق الحديث عنها .

٢- نسخة مكتبة راغب باشا باسطنبول رقمها ١٣٢٩ وهي مجلد ضخم يحوي المقتصد في شرح الإيضاح ، والمقتصد في شرح التكملة ، وشرح شواهد الإيضاح والتكملة للقيسي .

عدد أوراقها ٢٠١ في كل صفحة ٣٤ سطراً متوسط كلمات كل سطر ١٦ كلمة يبدأ شرح التكملة من آخر الورقة ٣٤٣/ب بعد نهاية شرح الإيضاح مباشرة ، ولا فاصل بين شرح الإيضاح والتكملة فكأنهما كتاب واحد ، كتبت سنة ٨٧٠هـ بخط نسخي متن التكملة بالمداد الأحمر والشرح بالأسود فيها سقط يقرب من صفحة واحدة .

---

(١) انظر ٣١ .

يصدر متن التكملة بقوله : قال الشيخ أبو علي ، والشرح بقوله : قال الشيخ رحمه الله في أولها : شرح كتاب أبي علي الفارسي المسمى بالإيضاح الشيخ عبدالقاهر الجرجاني في أعلى الصفحة ، وفي جانبها : شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي للشيخ عبدالقاهر الجرجاني ، وشرح آخر لشواهد الإيضاح المتن لأبي علي الفارسي وفي وسطها ختم .

وفي آخرها نجز الكتاب من أوله إلى آخره بحمد الله وحسن توفيقه في يوم الاثنين وقت الضحى في أوائل من شهر ذي الحجة سنة سبعين وثمانمائة ، حامداً لله ومصلياً بالخير والله أعلم ، وبعد ذلك كُتِبَ بيتان من الشعر هما :

أموت ويبقى كل ما كتبته ... فياليت من يتلو كتابي دعا ليا

لعل إلهي يعفو بفضله ... ويغفر تقصيري وسوء فعاليا

٣- نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق رقمها ٣٥٤ ، وهي مجلد يحوي المقتصد في شرح الإيضاح ، وشرح التكملة ، ولا فاصل بينهما مثل نسخة راغب باشا ويظهر أنها أخذت عنها لاتفاقهما كثيراً في السقط والاختلاف عن النسخة " أ " ، وتتفق مع نسخة راغب في السقط بداية ونهاية كتبت بخط نسخي جيد بخط إبراهيم صالح بن حسن سنة ١٠٨٠هـ ، عدد أوراقها ٢٣٤ ورقة في كل صفحة ٣١ سطراً ، ومتوسط كلمات كل سطر ١٣ كلمة .

يصدر فيها التكملة بقوله : قال الشيخ أبو علي ، والشرح قال الشيخ عبدالقاهر ، في الصفحة الأولى شرح الإمام عبدالقاهر الجرجاني لكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ، ويليها أربع صفحات كتب عليها فهرس بأسماء الموضوعات .

٤- نسخة دار الكتب الوطنية بمصر رقمها ١١٠٣ نحو ٤٠٩٨٣ عربية ناقصة الأول تشمل أكثر من نصف الكتاب قليلاً فهي تبدأ من الورقة ١٤٣/ب من النسخة "أ" ، وفيها اختلاط في الصفحات ، فقد جاء أولها في الفيلم هي الصفحة الخامسة ب والخامسة أ بياض ومكانها الصحيح الورقة السادسة عشرة حسب ترقيم النسخة ، والصفحة الأولى كانت ب من الورقة الخامسة عشرة حقيقة ، فقابلتها على الأصل ، فجمعت كل صفحة مع ما يكملها ، وهي نسخة ليست بذات قيمة لوجود سقط كثير فيها ، وأكثر ما يكون سطراً إذا كان في السطرين المتجاورين كملة واحدة فإنه ينتقل نظر الناسخ من الأول إلى الثاني كما أن فيها تحريفات وأخطاء إملائية لذلك لم أذكر كل ما فيها من عيوب في الحاشية ، وإنما أشرت إلى بعضها ، ولم يمنعني ذلك من الإفادة منها عند اختلاف النسخ .

ولا يوجد لها عنوان لسقط أولها ، ويبلغ الموجود منها مائتين وتسعاً وعشرين ورقة ، في كل صفحة ٢١ سطراً ، ومتوسط كلمات السطر ١٣ كلمة وخطها نسخي جيد لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ .

يصدر التكملة بقوله : قال صاحب الكتاب ، والشرح بقوله قال المفسر.

يتبين مما مضى اختلاف النسخ في الكلمة التي تسبق متن التكملة والشرح، وكذلك النسخة الزائدة التي اعتمد عليها د. كاظم في تحقيق شرح الإيضاح حيث يوجد فيها قال الشيخ أبو علي، وقال شيخنا الإمام عبدالقاهر[1]

---

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٣ .

وأحياناً قال الشيخ الإمام أبو بكر [1] ، وأحياناً قال الشيخ أيده الله [2] ، وأحياناً قال الشيخ عبدالقاهر[3] ، وأحياناً قال عبدالقاهر [4] .

وقد اخترت ما في النسختين أ و د وهو قال صاحب الكتاب ، وقال المفسر .

١- لأن النسخة «أ» هي النسخة التي اتخذتها أصلاً .

٢- ولورود كلمة تفسير[5]، وفسرنا [6] في أثناء الشرح .

---

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٧ .

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٣ .

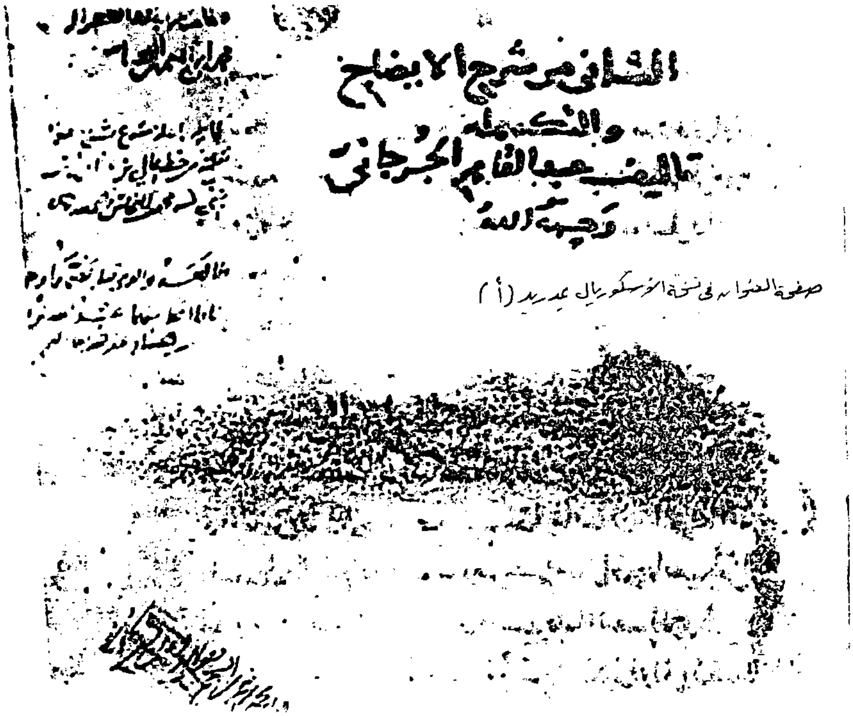
(٣) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٣ .

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٧٦ .

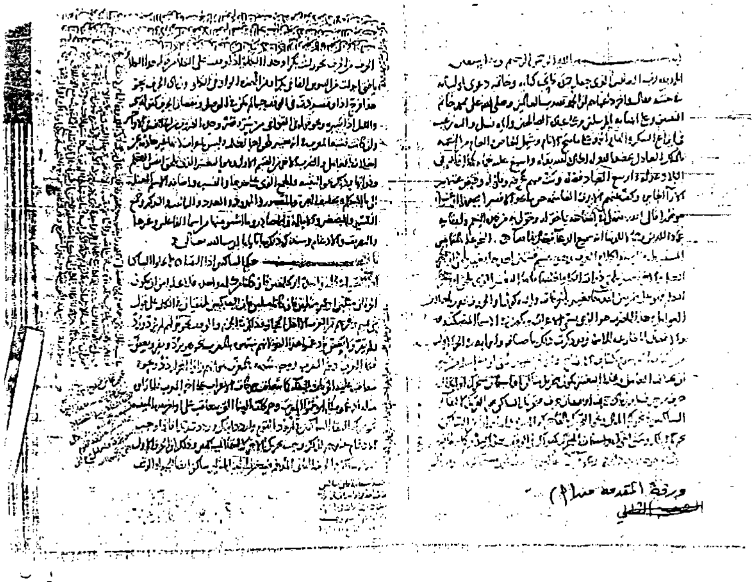
(٥) انظر المقتصد في شرح التكملة ٥٨٠، ٦٨١ .

(٦) انظر المقتصد في شرح التكملة ٦٧٨، ٦٩٢، ٧٠٠، ١٥٤٩ .

المخطوطـــــــات


الشافي من شرح الإيضاح
والتكملة
تأليف الشيخ عبد القاهر الجرجاني
رحمه الله

صفحة العنوان في نسخة الإسكوريال بمدريد (أ)



ورقة المقدمة من (م)

الذي يوصل بها الادغام ومع هذا فهذه الثلاثة يجوز ادغامها لان هذه الحروف متقاربة
لها فلما صح ... ذكرناه ... من طرف اللسان وان كان يصحبها في ذلك اطراف بعض
والضاد والشين وان لم يكونا من طرف اللسان فانهما باستطالتهما قد دنتا من المخارج فلذلك
ادغم الطاء واختاها والظاء واختاها والسين واختاها في لام المعرفة مع كثرة الكلام ودلالة
دورانه على الالسنة ... الاسماء كلها الا ... الاعلام نحو زيد وعمرو والاسماء المبهمة
وذلك قليل يحصى فلما اجتمع فيه الامران المقاربة لهذه الحروف والكثرة لزم الادغام
لان المضارع من ... الى ما ... بحر ... كثرة اللام
الضعف هذا قول صاحب الكتاب والاجود ان اللام ... السكون فهي اذا مقيسة
للادغام ... السكون ... بالاسم ولكونها امتزاجها على
حسب امتزاج معناها بمعنى الاسم ... نحو الرجل فلم
يعتد ... فصلا بين ... الجر ... منزلة ... الرجل واذا كان
هذا ... الادغام حقيقا بان يلزمها ... الاسم ... فاعرفه
وكسر اللام التي تقع في اواخر الكلم كلام هل وبل فان ادغامها في هذه الحروف جائز وليس
بلازم لان ... في لام المعرفة وهي الكثرة ثم ان حال
الادغام تختلف في الحسن والقبح فهو في بعضها احسن منه في بعض فالراء اولى الحروف بادغام
اللام فيها نحو هل رايت لانها اقرب الحروف الى اللام ... فالادغام احسن
من البيان نحو هل رايت وهل ... والبيان جائز نحو ... ولكنه ... التي هي من الحروف
... ادغام ... اللام ... المقاربة ولادغام
اللام في الطاء والتاء والدال والسين والزاي جائز ... الحروف
... والادغام مع الطاء والتاء والدال ... المثلثة اشد
... الكتاب ... الكتاب ...

واذا سكنت التاء كان اخفاؤها ... والتاء نحو هل ترى وانشد
... ولكن ... على ... الليل ...
وانشد في ادغامها في الشين ... تقول اذا اهلك مالا للذي ...
... الادغام في الشين ...
ومع النون قال صاحب الكتاب وادغامها في النون اصح من ادغامها في جميع هذه
الحروف لانها تدغم في اللام كما تدغم في الياء والواو والراء والميم فلم يجسروا على ان يخرجوها
من هذه الحروف التي شركتها في ادغام النون وصارت هل ترى كاحدها في ذلك بمنزلة
اللام فلما كانت اخت الياء والواو والراء والميم في ان النون تدغم فيها وكانت احدى هذه
الحروف لا تدغم في النون احتيج الى ان تجعل اللام مساعدة لاخواتها في الامتناع من ادغامها
في النون كما ... ادغام النون ... فاعرفه

آخر الكتاب المقتصد في شرح الايضاح املاء الشيخ الامام
ابي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني رحمة الله عليه
وفرغ من نسخه في المحرم سنة اربع وستمائة بدمشق

آخر ورقة في (م)

يا حفيظ يا سليم

شرح كتاب ابي علي فارسي المسمى بالايضاح

للشيخ عبد القاهر الجرجاني

شرح الايضاح لابي علي الفارسي

تصنيف الشيخ عبد القاهر الجرجاني

ونسخ اخر لشواهد الايضاح المتن لابي علي الفارسي

١٢٢٧

صفحة العنوان في نسخة مكتبة راغب باشا

تركيا (ر)

[illegible]

[illegible]

الوجه الأولى [illegible]

سين بعده حرف سين مستعمل لانه حرف اصلي ان كان وقع ساكنا في هذا المثال فانه متحرك في كثير من الامثلة نحو نفسه وفلسهم وغير ذلك مما تقع فيه متحركا فلحقه هذا [illegible] لا ادغام ايضا في غير موضع الازي الى مهد وامدد واستعد ويستعد في تحرك [illegible]
فاما الفصل للادغام وقالوا اني امدد مدة فهذا مثل قتل في افتعل فيه لان الحركة [illegible]
من عين امدد الى الفاء واسقط همزة الوصل للاستغناء عنها كما فعل ذلك في ذا سواء
وليس كذلك سين استفعل لانه ليس حرف اصلي فيكون له موضع يتحرك فيه وانما هو حرف زائد دخل المثال ساكنا فلا وجه للتحريك فيه ومكنا كل حرف كان قلب صحتا وافتعال والا
يدغم فيه فانه من تلما استفعل يسلم ولا يكون منهما ادغام ولا قلب فتقول استدرك
واستريح واستذكر فلا قلب ولا ادغام في ادرك وادكر وازدان كما قلبها تاء
في استطعم واستصبر قياسا على القلب ولتعلم ذلك فهذه قال الشيخ ابو علي [illegible]
منهم في ثلثة عشر حرفا لا يجوز معهن الا الادغام لكثرة لام المعرفة في الكلام وكثرة موافقتها
حرفا منها من حروف طرف اللسان وحرفان خالطان طرف اللسان فاحد عشر حرفا النون و[illegible]
والدال والتاء والصاد والطاء والزاي والسين والظاء والثاء والذال واللذان خالطا الضاد
والشين وذلك ان الضاد والشين سطا لناحيتين حتى اتصلا بمخارج هذه الحروف قال
الشيخ رحمه الله اعلم ان لام المعرفة يلزمها الادغام في هذه الحروف الثلثة عشر لامرين احدهما
الحروف مقاربة لها فالاحد عشر التي ذكرها مشاركة في طرف اللسان وان كان بعضها في ذلك
اكثر خلطا من بعض والضاد والشين وان لم يكونا من طرف اللسان فانهما باستطالتهما قد دنتا
من المتقاربات ولذلك ادغم الطاء والظاء فيهما والثاني ان لام المعرفة كثرت في الكلام ودام
دورانه على الالسنة لدخوله على الاسماء كلها الا في الاعلام نحو زيد وعمرو والاسماء غير
المتمكنة وذلك قليل محصور فلما اجتمع فيه الامران المقاربة لهذه الحروف والكثرة
لزم الادغام كما ان المضارع من رأيت نحو ترى لما انضم فيه الى ما يطلبه التخفيف في نحو من اوبت
كثرته لزم التخفيف هذا قول صاحب الكتاب وايد ذلك ان اللام مبنية على السكون فهي اذا
متهيئة للادغام ثم ان القصد في وضعها على السكون ان تشتد لاتصالها بالاسم ويكون لامتزاجها
به على حسب امتزاج معناها بمعنى الاسم ولكونها جزءا من الاسم تخالف ما انفصل نحو الرجل من قد
الام فصلا بين الجار والمجرور لان منزلتها منه كمنزلة الراء حيث قلت رجل ولما كان منه
حالها كان الادغام خليقا بان يلزمها لتمكن دخولها في الاسم واتحادها به فاعرفه ولما اللام التي
في اول الكلام كلام هل وبل فادغامها في هذه الحروف جائز وليس بواجب لان العلة
الداعية الى الايجاب مفقودة في غير لام المعرفة وهي الكثرة ثم ان محل الادغام تختلف في حسن
والقبح فهو في بعضها احسن منه في بعض فاقربه اولها الحروف بادغام اللام فيها نحو هل رايت
لانها اقرب الحروف الى اللام واكدها شبها بها فالادغام احسن من البيان نحو هل رايت
وهل رايت والبيان جائز نحو هل رايت ولكنه يثقل لفرط القرب بين الحرفين حتى انهما يتنازعا
المثلين وانما لم يجز ادغام الراء في اللام للتكرير لا لعدم المقاربة وادغام اللام في الطاء والتاء
والدال والسين والزاي جائز ولكن ليس كقوته مع الراء لان هذه قد تراخت عن مخرجها وادغامها

والطاء والتاء والذال اضعف لان هذه الثلثة اشد تراخيا عنها من الاوسط
وحكى صاحب الكتاب عن ابي عمرو قراءته هثوب الكفار في هل ثوب الكفار [illegible]
واذا ثبت في الثاء كان لاختها ما بمنزلتها والظاء نحو هل ترى واشد منه ذا لكن
مسن سينها على ضوء برق لحمه الليل ناصب يريد هل تحسن وانشد في ادغامها
في الشين قول انا املكت مالا للذي فكيفه مشي بكفيك لا ين يريد هل شئ
واذا ثبت الادغام في الشين ثبت في الضاد فقد عرفت من الثلثة عشر لم تشد
يعني النون قال صاحب الكتاب وادغامها في النون اقبح لانها في جميع هذه الحروف
لانها تدغم في اللام كما تدغم في الياء والواو والراء والميم فلم يجسروا على ان يخرجوها
من هذه الحروف التي شركتها في ادغام النون وصارت مثلها كلها في ذلك
يعني ان اللام لما كانت اخت الياء والواو والراء والميم في ان النون تدغم فيها وكانت
واحدة من هذه الحروف لا تدغم في النون احبوا ان يكون اللام مساعدة لاخواتها في الامتناع
من ادغامها في النون كما ساعدتها في ادغام النون فيها فاعرفه تم الكتاب
من اوله الى آخره بحمد الله وحسن توفيقه في يوم الاثنين وقت الضحى
في اوايل من شهر ذي الحجه سنه سبعين وتسعمائه
حامدا لله ومصليا آخره والله اعلم

اموت ويبقى كل ما كتبت فياليت من يقرأ كتابي دعاليا
لعل الهي يعفو عني بفضله ويغفر تقصيري وسوء فعاليا

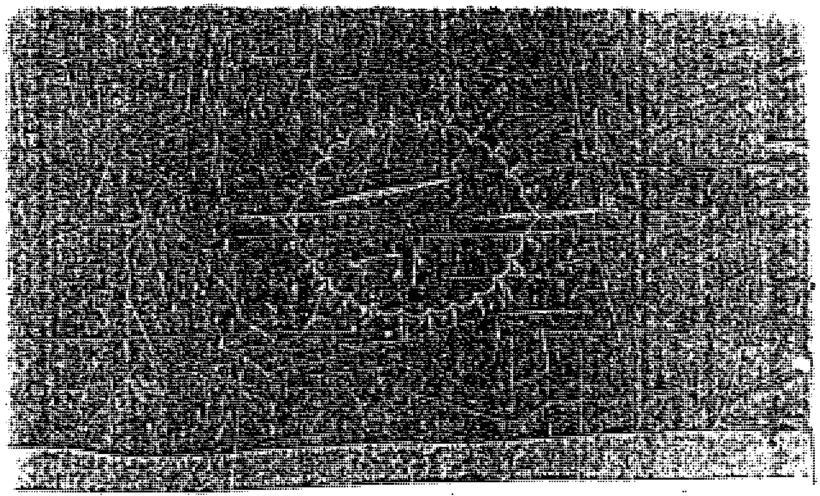
الورقة الأخيرة مسر (ل)

قد عرفت في صدر الكتاب أن الأصل في قولك السمن منوان
بدرهم منوان منه بدرهم ليكون الهاء في منه عائدا إلى المبتدأ الذي هو السمن فان
حذفته في صلة الذي كان حسنا فتقول الذي السمن منوان بدرهم ولا تقول منه
وان قلت كان حسنا وليس يعود الهاء في منه إلى الذي بوجه وإنما يعود إلى السمن الذي
ضميره إذا قلت الذي هو منوان منه بدرهم السمن [illegible] فان اخبرت
عن الضمير الذي في منه لم يجز الإخبار عن الضمير الذي في منطلق في قولك زيد منطلق
اعلم أنك إذا امتنع الإخبار عن الهاء في منه في قولك
السمن منوان منه بدرهم وجب أن يمتنع إذا وضعت موضعه ضميرا إلى صلة فتقول الذي
السمن منوان منه بدرهم هو وإذا أعدت الضمير منه إلى الذي لم يعد إلى السمن
لم يبق الخبر بلا عائد إلى المبتدأ ولو أعدته إلى السمن بقيت الصلة بلا عائد إلى الموصول
فلا يجوز [illegible] وتقول زيد ضربته فان اخبرت عن زيد قلت الذي هو
ضربته زيد فلم تظهر ما في ضربته من الضمير فان اخبرت عن الهاء من ضربته قلت
الذي زيد ضربه أنا غيرت ما في ضربته من الضمير [illegible] اعلم أنك إذا
اخبرت عن زيد وجب أن تضع موضعه ضميرا عائدا إلى الذي فتقول الذي هو ضربته
زيد فهو مبتدأ وهو الراجع إلى الذي وضربته في موضع خبره وعلى هذا تغيرت
ما في ضربته من الضمير لأنك إذا قلت زيد ضربته كان الهاء لزيد وإذا قلت الذي هو
ضربته كان عائدا إلى هو فان قلت فلم لم يقل الذي ضربته زيد وما الحاجة إلى هو
بالجواب أنا إذا قلت الذي ضربته زيد كان زيد مخبرا عنه من قولك ضربت زيدا
فتضع موضعه ضميرا منصوبا وأما إذا اخبرت عنه من قولك زيد ضربته فانه
يجب أن تضع موضعه ضميرا مرفوعا بالابتداء فتقول الذي هو ضربته ليعلم أنه كان
مبتدأ في الأصل [illegible] إذا قلت الذي هو ضربته وبين ضربته في قولك
الذي ضربته فرق وذلك أنك إذا قلت الذي هو ضربته كان ضربته جملة في موضع
خبر المبتدأ منزلة منزلة المفرد حتى كأنك قلت الذي هو مضروب زيد وتكون
الجملة مرفوعة الموضع كما تكون سائر الجمل الواقعة في خبر المبتدأ وإذا قلت الذي
ضربته زيد لم يكن ضربته بمنزلة مضروب وكانت نائبة الموضع من الإعراب فاعرفه
[illegible] الشيخ رحمه الله اعلم أنك إذا قصدت الإخبار عن التاء في ضربته في قولك
ضربته وضعت موضعه ضميرا للذي فقلت الذي زيد ضربه أنا فوضع ضمير
[illegible] في الذي لأنه لا يكون له لفظ لأنه غائب وليس بضمير المتكلم كالتاء في ضربته
الذي زيد ضربه مبتدأ وأنا خبره [illegible] وان اخبرت عن الهاء
ضربته لم يجز [illegible] اعلم أن حكم هذا على ما قدمته وذلك أنك لو أخبرت
عن الهاء في ضربته فقلت الذي زيد ضربته هو جعلت الهاء في ضربته عائدا إلى الذي

لم يعد إلى المبتدأ الذي هو زيد شيء وان أعدته إلى المبتدأ لم يعد إلى الذي من الصلة
شيء فلا يجوز ولا يكون هذا كقوله عز وجل أهذا الذي بعث الله رسولا لأجل أن
العائد مقدر هناك إلا ترى أن بعث لم يتعد إلى شيء فالتقدير بعثه الله وضربت
في قولك الذي زيد ضربته قد تعدى إلى ضمير واحد فلا يتعدى إلى آخر وإذا كان
كل واحد من المبتدأ والموصول يطلب ضميرا ولم يكن هنا إلا ضمير واحد كانت المسألة
مستحيلة [illegible] وتقول ضربني زيدا قائما فان اخبرت عن زيد قلت
الذي ضربته قائما زيد وان شئت الذي ضربني إياه قائما زيد فتفصل الضمير لعائد
إلى الذي وان اخبرت عن ضربني لم يجز وكذلك إن اخبرت عن قائما لم [illegible]
[illegible] فقد تقدم أن في قولك ضربني زيدا قائما كلاما تاما وأن الحال فيه سد
مسد خبر المبتدأ والأصل ضربي زيدا إذا كان قائما فزيدا منصوب بضربي وقائما
نصب على الحال حتى كأنه قيل إذا وجد قائما وإذا اخبرت عن زيد وضعت الضمير موضعه
فقلت الذي ضربته قائما زيد والذي ضربي إياه قائما فتفصل الضمير لأن الاسم يجوز فيه
وصل الضمير وفصله فتقول عجبت من ضربيك وضربي إياك ولا يجوز في الفعل فصل
الضمير مع القدرة على وصله لو قلت ضربت إياك لم يجز إلا في ضرورة وإنما قلت
إياك ضربت لأنك لا تقدر هنا على الوصل فلا يمكن أن يقال ضربت وإنما انفصل
الضمير من الاسم لما عرفتك من أن الفصل هو الأصل في الضمائر لأنه إنما بني حتى كثر
منها كفعلت وفعلن ولا يكون ذلك في الأسماء فان أردت الإخبار عن ضربي لم يجز
لأن الاسم إذا اخبر عنه أضمر لأنك إذا اخبرت عن زيد من قولك ضربت زيدا
قلت الذي ضربته زيد فأقمت الضمير مقامه فكان يجب أن تقول الذي هو زيدا قائما
ضربي وهذا لا يجوز لما عرفت في باب الحال من أن ضمير المصدر لا يعمل عمل الفعل لا يجوز
ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح لم يجز وضربي عمرا ثم تمكنك لا يعمل هو ألف
في زيد في قولك الذي هو زيدا قائما ضربي فلا يجوز المسألة وأما امتناع الإخبار عن قائما
فلأجل أنه حال والحال لا يكون إلا نكرة والمخبر عنه يضمر والإضمار يقتضي تعريفه
سابقا فلا تقول الذي ضربي زيدا إياه قائم بريدك على أن إضماره محال لأن الحال لا يتولى
خرج عمرو مسرعا وخرج بكر إياه أو أخرجه بكر لم يصل الضمير عائدا إلى حال الذي هو في قولك
مسرعا لم يجز ذلك لما يكون معرفة من الأسماء نحو أن تقول أعطيت زيدا درهما
وأعطيته عمرو وما يضاف إلى الذي لأن معرفته جاز لأنك قلت وأعطيت
ذلك الذي هو وهذا العدد وكان هو كارها وخرج عمرو مسرعا مسرعا الحال
تنحل الشيخ [illegible] الشيخ أبو علي النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام
العرب وهو ينقسم قسمين أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم
وأنفسها فأما التغيير الذي يلحق أواخر الكلم فهو على ضربين أحدهما تغيير حركات

تم هذا آخر ما اوردناه في كتابنا هذا من الشرح [illegible]
[illegible] بايضاح مشكلاته وإتمام مبانيه مقتفيا لمن سبق
واستخراج مخفيات الاشعار الحمد لله على الاتمام ثم الصلاة والسلام
على هادي السبل محمد المبعوث الى الكل وعلى آله البررة
واصحابه المهرة وقد وقع فراغ يد الفقير الى الله القدير ابراهيم
بن صالح بن حسن احسن الله اليه ذا المنن الحنفي [illegible]
في يوم الاحد غرة جمادى الآخرة ولله الحمد في الاولى والآخرة
لسنة ثمانين والف من هجرة من له العز والشرف بدار السلطنة
العلية قسطنطينية المحمية لا زالت محروسة [illegible] بدار [illegible]
الافاضل جامع جلائل الفضائل مولانا [illegible]
التبريزي المشتهر [illegible] انجح الله تعالى في الدارين السعادة الابدية
والنعمة السرمدية حال كونه [illegible] ما دام ذكره [illegible]
في القديم [illegible] في الحديث [illegible] في [illegible] الكتاب
النادرة المشهور بالدرر النادرة ادام الله ذكره بالجميل
في السنة الانام [illegible] اتمام ذلك [illegible]
مشكورات [illegible] من [illegible] وكتب [illegible]
كاتبه الفقير الدعاء بالخير والثناء عليه
بين [illegible] فانه [illegible]
والله الموفق واليه [illegible] السبيل

آخر ورقة في ظ





يخيف فيقال فرش وقد يستعمل اكثر العدد موضع ادناه وذلك ثلاثة
جزور وثلاثة كتب والمضاعف لا تجاوز به ادنى العدد كراهية للتضعيف
في فُعل وذلك عنان واعنة وكنان واكنة وبنات الواو والياء لا تجاوز به
ادنى العدد وذلك رشا وارشية وسقا واسقية ورداً واردية وما
كان عينه واوا اكسر في ادنى العدد على افعلة نحو خوان واخونة ورواء
واروية وبنا اكثر العدد فعل ساكن العين وذلك خون وروق وربما
ثقل في الشعر فاما في الكلام فالتخفيف لازم كالتخفيف في رسل واذا كان
في موضع العين ياء [illegible] وعيان جدية يكون [illegible] العدد
كما قالوا في جمع [illegible] بيض ومن قال رسل قال [illegible] فابدل من الضمة
الكسرة [illegible] الياء وما كان فعالا فانه في التكسير لادنى العدد واكثره كفعال
وذلك [illegible] وافدنة وقذال واقذلة وفي الاكثر قذل وقدن وما كان من
[illegible] الياء والواو اللتين هما لامات فتكسيره كتكسير فعال وذلك سماء
واسمية [illegible] وعطاء واعطية [illegible] بنا الكثير
لاعتلال اللام [illegible] لان الحركة لما كانت زائدة ذات في حكم ما هو
[illegible] قالوا [illegible] الرجل [illegible] وما كان فعالا
في العدد على افعلة كفعال وفعال وذلك [illegible] واغربة
[illegible] الهذلي [illegible]
[illegible] واتياس فاما بنا العدد الكثير فعلى
[illegible] وغربان ولم يقولوا اغلية استغنوا
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الورقة [illegible] الأولى [illegible]

والمد في ان النون يدغم فيها وكانت واسطة بين جميع الحروف
لا يدغم في النون احرى ان يكون اللام مساعد لاخواتها في
الامتناع من ادغامها في النون كما ساعدتها في ادغام النون
فيها فاعرفه   اخر الكتاب

المقتصد في شرح الايضاح
املاء الشيخ الامام العالم ابي بكر
عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني
غفر الله لكاتبه ولجميع المسلمين

المقتصد في شرح التكملة

لعبدالقاهر الجرجاني المتوفى ٤٧١هـ

دراسة وتحقيقاً

(" بسم الله الرحمن الرحيم [١]

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين، الذي جعل حمده فاتحة كتابه، وخاتمة دعوى[٢] أوليائه في جنته[٣]، فقال: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٤]، وصلى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى أنبيائه المرسلين، وعلى[٥] عباده الصالحين، وإياه نسأل، وإليه نرغب في إيزاع [٦] الشكر، وإلهام الحمد على ما منح الأنام، وشمل الخاص والعام من النعمة بالمَلِك العادل، عَضُد الدولة [٧]، أطال الله بقاءه، وأسبغ عليه نعماءه، كما أفاض في البلاد عدله، وأوسع العباد فضله [٨]، وبثَّ فيهم عُرفَه وطَوْله، وقبض عنهم الآراء الجائرة، وكف عنهم

---

(١) في التكملة شاذلي (بسم الله الرحمن الرحيم وهي حسبي)، وفي التكملة مرجان (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده).

(٢) أراد بالدعوى هنا الدعاء، انظر اللسان (دعا).

(٣) في التكملة مرجان (جلته).

(٤) يونس / ١٠.

(٥) (على) ليست في التكملة.

(٦) إيزاع الشكر: معنى أوزعني ألهمني وأولعني، انظر اللسان (وزع).

(٧) أبو شجاع فنا خسرو بن الحسن بن بويه الديلمي، تولى ملك فارس ثم ملك الموصل وبلاد الجزيرة، كان أحد العلماء بالعربية والأدب له في العربية أبحاث حسنة نقل عنه ابن هشام الخضراوي في الإفصاح أشياء، وله صنف أبو علي الإيضاح والتكملة، توفي سنة٣٧٢هـ.
أخباره في: يتيمة الدهر ٢/٢٥٧، والكامل في التاريخ ١١٣/٧، ووفيات الأعيان ٤/٥٠، والبداية والنهاية ٢٩٩/١١، وبغية الوعاة ٢٤٧/٢.

(٨) أي جعل فضله يتسع للعباد، وفي الدعاء: اللهم أوسعنا رحمتك أي اجعلها تسعنا، اللسان " وسع ".

الأيدي الغاشمة، حتى ما نجد إلا فقيراً مجبوراً (١) أو غنياً موفوراً، فإلى الله نبتهل في إمتاعه بما خوله (٢) وخول به من هذه النعم، وإبقائه عماداً للدين وجمالاً للدنيا، إنه سميع الدعاء فَعَّال لما يشاء(٣) (٤) ...

النحو(٥): علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم قسمين:

أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلم.

والآخر: تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها.

فأما التغيير الذي يلحق أواخر الكلم فهو على ضربين:

أحدهما: تغيير بالحركات والسكون أو الحروف، يحدث باختلاف العوامل، وهذا الضرب هو الذي يسمى الإعراب، ويكون في الأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة للأسماء(٦)، وقد ذكرت ذلك بأصنافه وأبوابه في الجزء الأول من الكتاب الموسوم بكتاب الإيضاح (٧).

---

(١) في التكملة (محبوراً).

(٢) في التكملة شاذلي (خوله الله).

(٣) ما بين القوسين تفردت به أ، وهو من التكملة لأبي علي، ولم يذكر في ر، و ظ، لأن شرح التكملة متصل بشرح الإيضاح فيهما.

(٤) في التكملة شاذلي (يشاء قال أبو علي)، وفي التكملة مرجان (يشاء قال أبو علي الحسن بن أحمد).

(٥) بداية ر، و ظ " قال الشيخ أبو علي " النحو علم ...

(٦) (للأسماء) ليست في التكملة مرجان.

(٧) الإيضاح العضدي ص: ١١-١٤.

والآخر: تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن يختلف العامل [1]، وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن، أو إسكان متحرك، أو إبدال حرف من حرف، أو زيادة حرف أو نقصان حرف.

فتحريك الساكن نحو التحريك لالتقاء الساكنين في نحو[2]: كَمِ المالُ، ونحو التحريك بإلقاء حركة الهمزة على ما قبلها من الساكن نحو: كمِ [3] بِلُك؟ ومنَ خُوك ؟ وإسكان المتحرك كقولك في الوقف: هذا زَيْدْ، وكإسكان الإدغام نحو: هذه يدْ دْاوود، ونحو قوله:

فَاليَومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ[4] ....

---

(١) في التكملة شاذلي (تختلف العوامل).

(٢) (نحو) ليست في التكملة مرجان.

(٣) في التكملة مرجان، و (أ) كم إبلك ومن أخوك وهو الصواب غير أنني آثرت الرسم بحذف الألفات إبرازاً لمراد المؤلف.

(٤) صدر بيت من البحر السريع، قائله امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو الكندي، من أبرز شعراء الطبقة الأولى، وأقدم من وصلت إلينا أخباره من شعراء الجاهلية .
أخباره في: طبقات فحول الشعراء ص: ٥١، والشعر والشعراء ص: ١٠٥، والأغاني ٧٧/٩، والمؤتلف والمختلف ص: ٩.
وعجزه:

.... إِثْماً من اللهِ ولا وَاغِلِ

وهو من قصيدة مطلعها في الديوان ١١٩ .

يادار ماوية بالحائل فالسهب فالخبتين من عاقل

وفي: ٢٥٥.

يادار سلمى دارساً نؤيها بالرمل فالخبتين من عاقل

مستحقب: مكتسب، الواغل: الداخل على القوم يشربون و لم يدع.

=

وإبدال / الحرف من الحرف نحو [(١)]: رأيت بكراً، [(٢)] وهذا الكَلَوْ إذا وقفت على الكَلأَ من قوله: هذا الكَلأُ يا فتى، أبدلْتَ من التنوين ألفاً [(٣)] في بكراً، ومن الهمزة الواو في الكَلَوْ. ٢/ب

وزيادة الحرف نحو: هذا فرجّ، إذا وقفت زدت في الوقف جيماً لم تكن في الوصل، ونقصان الحرف كقوله سبحانه: ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ**﴾[(٤)]، ونحو قوله في القوافي:

.... مِنْ سُرٍّ وضُرْ [(٥)]

= روى (أسقى) بدل (أشرب) في الديوان: ١٢٢، واللسان (وغل)، وورد برواية أخرى هي: (فاشرب) في الديوان أيضاً: ٢٥٥، والنوادر: ١٨٧، والمشوف المعلم " وغل "، ولا شاهد فيه على هذه الروايات، وقال أبو زيد: ١٨٨، والرواية الجيدة هي: " فاليوم فاشرب "، " واليوم أسقى " ورواية من روى " فاليوم أشرب " لا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة:

الشاهد فيه: إسكان آخر الفعل، وهو الباء من " أشرب " في حال الرفع مع الوصل.

ورد في الكتاب ٢٠٤/٤، والحجة ٨٦/١، والوساطة: ٥، والخصائص ٣١٧/٢، والتمام ٢٠٥، ومعجم مقاييس اللغة " وغل "، وأمالي المرتضى ٣٠/٢، ورسالة الغفران: ٣٦٨، والإفصاح: ٧٩، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٣٥٢، والمصباح ق ١١٠، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٥٦، والدر المصون ٣١٦/٦، وشرح شذور الذهب: ٢٧٦، وشرح بانت سعاد: ٥٤، والتصريح ٨٨/١، والخزانة ٤٦٣/٣، والكواكب الدرية على متممة الأجرومية ٤٥٩، ومنحة المواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية ٤٥٩ .

(١) في التكملة مرجان (نحو قوله).

(٢) في التكملة شاذلي (ونحو هذا).

(٣) في التكملة (الألف).

(٤) الفجر / ٢.

(٥) جزء من عجر بيت من بحر الرمل قائله:

=

وهـذه الـضَّروبُ مـن الخلاف في الأَوَاخِرِ، وإن كانت تشبه [1] المعرب في أنـه تغـيير يلحـق آخر [2] الكلمة، فليس بإعراب؛ لأنها غير حادثة عن اختلاف العامل [3].

والضرب الآخر من القسم [4] الأول، وهو التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتهـا، وذلك نحو التثنية، والجمع الذي على حدها، والنسب، وإضافة الاسم المعـتل إلى يـاء المـتكلم، وتخفـيف الهمـزة، والمقصور والممدود، والعدد والتأنيث والـتذكير، وجمـع التكسير والتصغير والإمالة والمصادر، وما اشتق منها من أسماء الفـاعلين (والمفعـولين) [5] وغيرها، والتصريف والإدغام، وسنذكر ذلك باباً باباً إن شاء الله تعالى " [6].

= طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري، شاعر جاهلي، عده ابن سلام في الطبقة الرابعة، وقال: موضعه مع الأوائل، وإنما أخل به قلة شعره بأيدي الرواة توفي قبل الإسلام.
أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ١٣٧، والشعر والشعراء: ١٨٥، والمؤتلف والمختلف: ١٤٦، وشرح شواهد المغني: ٨٠٥.
الـشاهد: قـوله " ضر " حيث خففه بحذف التضعيف، فيكون قد نقص منه حرف والبيت بتمامه:

فَفِدَاء لَبِني قَيْس عَلى ... مَا أَصَابَ النَّاسَ مِن سُرٍّ وضُرْ

ورد في ديـوانه: ٥٨، والمقتـضب ١٤٠/٢، والخـصائص ٢٢٨/٢، والمحتـسب ٣٤٢/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٨٥/٢، وابن الشجرى ٥٥/٢، وخزانة الأدب ٣٧٦/٩.
روى من " سوء " بدل " سر " في المقتضب والخصائص.

(١) في التكملة مرجان (شبه).
(٢) في التكملة مرجان (أواخر الكلم).
(٣) في التكملة (العوامل).
(٤) لو قال: التقسيم لكانت أوضح في الدلالة.
(٥) (المفعولين) ليست في أ.
(٦) التكملة شاذلي (٣، ٤)، والتكملة مرجان (١٦٣-١٦٧).

(قال الشيخ أبو علي [1]) :

" باب حكم الساكنين إذا التقيا

لا يخلو الساكنان إذا التقيا (من أن يكونا) [2] في كلمة واحدة، أو كلمتين.

فإن كانا في[3] كلمة واحدة، فلا يخلو من أن يكون الحرفان مثلين أو غير مثلين، فإن كانا مثلين، فإن الساكنين يلتقيان في الكلمة على قول بني تميم وغيرهم من العرب إلا أهل[4] الحجاز[5]، وذلك في الجزم والوقف نحو[6] قولهم: لم يَرُدَّ ورُدَّ[7] و لم يَفِرَّ ولا[8] تَعَضَّ، فأدغموا هذا النحو؛ لأنهم شبهوه بالمعرب نحو: هو يَرُدُّ ويَفِرَّ ويَعَضُّ، فكل العرب تدغم المعرب.

ووجه شبهه بالمعرب، هو أنهم رأوا آخر ارْدُدْ ونحوه تتعاقب عليه الحركات للبناء كما تتعاقب حركات الإعراب على آخر المعرب، فلما رأوه مثله أدغموه كما أدغموا المعرب.

وحركات البناء التي تتعاقب على أواخر هذه المبنية نحو حركة التقاء

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) (من أن يكونا) ليست في (أ).

(٣) في التكملة مرجان و أ (من).

(٤) انظر الكتاب ١٥٨/٢.

(٥) في التكملة شاذلي (الحجاز فإنهم يظهرون التضعيف).

(٦) في التكملة شاذلي (في).

(٧) (ورد) ليست في التكملة.

(٨) في التكملة مرجان (لم).

الساكنين في ارْدُدِ القوم، وارْدُدِ ابنَكَ ورُدَّنَّ [1] زيداً.

فإذا وجب الإدغام عندهم لذلك، وجب تحريك الآخر لالتقاء الساكنين، وذلك أن الحرف الأول المدغم ساكن، والحرف الثاني المدغم فيه من الحرفين المثلين ساكن أيضاً للجزم أو الوقف / فلما التقى ساكنان وجب التحريك لالتقائهما. ٣/أ

فإذا حركوا الحرف الثاني، اختلفوا في تحريكه.

فمنهم من يتبع حركة المدغم فيه ماقبله فيقول: رُدُّ فيضم، يتبعها الضمة التي قبلها، وكذلك فِرِّ[2] وعَضَّ[3] وشَمُّ.

وقالوا: لا تُضَارَّ، فحركوا [4] بالفتح أتبعوه الفتحة التي قبلها والألف.

ومنهم من يفتح ذلك على كل حال، قال الخليل [5]: شبهوه بأيْن وكَيْفَ"[6].

---

(١) في أ: (رددت).

(٢) ما قبله مكسور.

(٣) ما قبله مفتوح.

(٤) في أ: (حركوا بالفتح اتبعوا).

(٥) هو: الخليل بن أحمد بن عبدالرحمن الفراهيدي شيخ سيبويه، عاش في البصرة، وفيها ظهر نبوغه، وتوفي فيها عام ١٧٥ هـ.
أخباره في: المعارف: ٥٤١، ومراتب النحويين: ٥٤، وأخبار النحويين: ٢٧، وطبقات الزبيدي: ٤٧، وتاريخ العلماء النحويين: ١٢٣، ونزهة الألباء: ٤٥، ومعجم الأدباء ٧٢/١١ .

(٦) الكتاب ١٦٠/٢.

ومنهم من (يكسر فـ) [1] يقول: رُدِّ وفِرِّ[2] وعَضِّ[3].

قال المفسر [4]:

اعلم أنك إذا أمرت الواحد من نحو: رَدَّ وشَدَّ، كان القياس أن تقول: ارْدُدْ بإظهار المثلين، لأجل أن الإدغام يقتضي في المثلين أن يسكن الأول ويتحرك الثاني، والأمر في ارْدُدْ بالعكس من هذا؛ لأن الأول متحرك والثاني ساكن، ولهذا اختار أهل الحجاز الإظهار، فأما من قال: رُدّ فأدغم، فلأجل أن الدال الأخيرة لما كانت تتحرك لالتقاء الساكنين في نحو: ارْدُدْ القوم، وارْدُدْ ابنَكِ، نزل ذلك منزلة الحركة اللازمة، فصار كأنه بمنزلة المضارع في حال النصب والرفع نحو: هو يَرُدُّ ولن يَرُدَّ، فأسكن الدال الأولى، ونقل حركتها إلى الراء، فسقط همزة الوصل للاستغناء عنها، فصار في التقدير إلى اجتماع مثلين ساكنين، فوجب تحريك الثاني ليمكن اللفظ بالكلمة، والمذهب فيه على ثلاثة أوجه:

الأول: الفتح نحو: رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ، وذاك أن الفتح أخف الحركات، فآثروها ليخف بعذوبتها ثقل التضعيف، ولهذا [5] شبهه الخليل بأيْنَ وكَيْفَ [6]، وذاك أن الفتح فيهما [7] لاستثقالهم الكسرة مع الياء.

---

(١) في أ: (من يقول).

(٢) انظر الكتاب ٢/١٦٠.

(٣) التكملة شاذلي: ٥، والتكملة مرجان: ١٦٧-١٦٩.

(٤) في ر: (قال الشيخ رحمه الله)، وفي ظ: (قال الشيخ عبدالقاهر).

(٥) في ظ: (هذا).

(٦) الكتاب ٢/١٦٠.

(٧) في ر، و ظ: (فيها).

والوجه الثاني: أن تكسر تقول: رُدِّ وفِرِّ وعَضِّ، والكسر هو الأصل في التقاء الساكنين.

والوجه الثالث: أن يحمل على الإتباع فيقال: رُدُّ بالضم؛ لأن الراء مضمومة، وعَضَّ بالفتح؛ لأن العين مفتوحة، وفِرِّ بالكسر؛ لأن الفاء مكسورة[1]، والذي دعا بني تميم إلى هذا[2] حرصهم على إزالة المثلين لثقل ذلك على اللسان، وبعد:

فإنك إذا قلت: فِرِّ كان الكسر من وجهين:

أحدهما: التقاء الساكنين كرُدِّ.

والثاني: أن يكون للإتباع كالضمة في رُدُّ.

وإذا قلت: عَضَّ احتمل الفتح [3] وجهين:

أحدهما: الإتباع، والثاني: طلب التخفيف كفتحة رَدَّ، وقال شيخنا:

قول / أبي علي في أول الباب: "وكل العرب تدغم المعرب[4]" تسامح في العبارة؛ لأن المجزوم نحو: لم يَرْدُدْ، من المعرب، وأهل الحجاز لا يدغمون [5]، غير أنه قال ذلك بعد ذكره يَرُدَّ ويَفِرَّ، فهو [6] يريد ذاك، والتحقيق أن تقول: وكل العرب تدغم هذا النحو من المعرب . ٣/ب

(١) انظر الكتاب: ٢/١٥٩.

(٢) أي الإدغام، انظر الكتاب: ٢/١٥٩.

(٣) في ر، و ظ: (من وجهين).

(٤) ص: ١٨٦ (٢/ب).

(٥) انظر الكتاب: ٢/١٥٨.

(٦) في ظ: (هو) .

قال صاحب [١] الكتاب:

" فـإذا اتـصل بجميع ذلك هاء ضمير المؤنث، فتحوا جميعاً، فقالوا: رُدَّها، وكـذلك ضـمير المذكـر إذا اتـصل بـشيء من ذلك ضموا، فقالوا: رُدُّه[٢]؛ لأن الهـاء خَفِيّة، فكأنه قال: رُدّا ورُدُّوا[٣]، وهذا يدل على أن قول من قال: عليهِ مال أوجـه من قول من قال: عليهي مال، وإذا لقي[٤] هذا المتحرك بهذه الحركات على هـذه المـذاهب سـاكناً مـن كلمـة أخـرى نحـو: غُـضِّ الطَّرفَ، فالأكثر فيه الكسر كقـولك: رُدِّ القـوم وفِرِّ اليوم وشُمِّ الطِّيبَ، وهو القياس أيضاً، وذلك أن التضعيف لو ظهر [٥] لم يكن فيه إلا الكسر عند الجميع نحو: ارْدُدِ القومَ، واشْمُمِ الطِّيبَ.

فـإذا أدغـم فـيها فهي [٦] هذه اللام التي تكسر في إظهار التضعيف، فكأنه يـرد إلى الأصل كما قالوا: مُذُ اليوم، وذهبتم الآن، ومنهم من يفتحه مع الألف واللام فيقول: فَغُضَّ[٧] الطَّرف[٨]" [٩].

---

(١) في ر، و ظ: (قال الشيخ أبو علي).

(٢) في التكملة مرجان و أ (ردهو).

(٣) انظر الكتاب: ١٥٩/٢.

(٤) في أ: (ألقى).

(٥) في التكملة مرجان (أظهر).

(٦) في أ (وهي).

(٧) في التكملة مرجان (غض).

(٨) انظر الكتاب: ١٦٠/٢.

(٩) التكملة شاذلي: ٥، ٦، والتكملة مرجان: ١٦٩، ١٧٠.

قال المفسر [1]:

اعلم أن هاءات الضمير إذا لحقت مثال: " رُدّ " حرك الدال بالحركة المجانسة للحرف الواقع بعد الهاء، تقول: رُدَّهَا، فتفتح ألبتة؛ لأن الحرف الذي بعد الهاء ألف، وتقول: رُدُّ هُو فتضم؛ لأن بعد الهاء واواً، والذي دعاهم إلى ذلك أن الهاء حرف خفي، فلا يعد حاجزاً حصيناً، وإذا كان كذلك كان الدال في رُدَّهَا ورُدُّ [2] هو كأنه قد ولي الألف والواو، نحو[3] رُدّا ورَدُّوا، والحرف إذا ولي الألف لم يكن فيه إلا الفتح، وكذلك إذا ولي الواو الساكنة التي هي مدة لم يجز إلا الضم، ولما كان يجوز الفتح في رُدَّ قبل لحاق الضمير، وكذا الضم، ثم قرب من الألف والواو هذا القرب [4]، وجب أن يلتزم فيه الحركة المجانسة للألف أو [5] الواو، فلا يجوز رُدِّها، ورَدِّ هو بالكسر ولا رُدَّ هو بالفتح كما لا يجوز رُدَّوا[6]، وشُبِّه بهذا قولهم: عليه وإليه، ووجه الشبه [7] أنك تقول: بِهِي، فتحلق بعد الهاء ياءً ثم تقول: عَلَيْهِ وإِلَيْهِ فتسقط الياء، وذلك هو الأعرف؛ لأجل أن الهاء ليس بحاجز / حصين، فلو قلت: عَلَيْهي بإثبات ياء صِرْتَ كأنك جمعت بين ساكنين؛ لأن الهاء إذا كان في حكم الساقط، كنت قد واليت بين ياءين ساكنتين [8].

---

(١) في ر " قال الشيخ "، وفي ظ " قال الشيخ عبدالقاهر ".
(٢) في ر، و ظ: (رده).
(٣) في ر، و ظ: (ونحو).
(٤) في ر، و ظ: (وهذا).
(٥) في ظ: (والواو).
(٦) في ظ: (ردوا شبه).
(٧) في ر، و ظ: (المشابهة).
(٨) في ر، و ظ: (ساكنين).

وأما إذا لقي [1] هذا [2] الألف واللام، فالأكثر الكسر نحو: غُضِّ الطرف، وإنما آثروا الكسر؛ لأن الحرف لو بقي على ظهوره، لكان يتحرك بالكسر نحو قولك ارْدُدِ القومَ، فلما كان كذلك لزموا ما هو الأصل، كما أنهم قالوا في مُنْذُ: مُذْ، ثم لما أرادوا تحريكه لالتقاء الساكنين، حركوه بالضم فقالوا: مُذُ اليوم، فالتزموا الضم؛ لأنه قد استقر للكلمة في الأصل، ومن قال: غُضَّ الطَّرفَ بالفتح، فكأنه قال: غُضّ، ثم ألحق به الألف واللام: قال جرير [3]:

ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى والعَيْشَ بَعْدَ أولَئِكَ الأَيَّامِ[4]

قال صاحب [5] الكتاب:

" فأما هَلُمَّ فمفتوحة على قول الجميع [6]، وزعم الخليل أن ناساً من بكر ابن وائل يقولون: رَدَّنَ ومَرَّنَ[7]، إذا أخبروا وأرادوا: رَدَدْنَ، ومَرَرْنَ، وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به لشذوذه عن الاستعمال والقياس.

---

(١) في ظ: (التقى).

(٢) في أ: (هذه)، وما أثبته هو الصحيح لأنه يعود إلى الحرف.

(٣) جرير بن عطية الخطفي اليربوعي من تميم من مشاهير شعراء بني أمية ت سنة ١١٠ هـ.
أخباره في الشعر والشعراء ٤٦٤، وطبقات فحول الشعراء ٣٧٤، والأغاني ٣/٨، والموشح ١١٨، ووفيات الأعيان ١/٣٢١.

(٤) بيت من البحر الكامل
الشاهد: فتح " ذُمَّ " المضعف.
ورد في: ديوانه: ٤٥٢، والرواية فيه " الأقوام " بدل " الأيام "، والمقتضب ١/١٨٥، والكامل ٤٣٩، والمفصل: ١٤٠، وشرح المفصل ٣/١٢٦، وشرح الألفية لابن الناظم: ٧٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٣١، وشرح الألفية لابن عقيل ١/١١٥، والعيني ١/٤٠٨، والأشموني ١/١٣٩، وشرح التصريح ١/١٢٨، والخزانة ٥/٤٣٠، وشرح شواهد الشافية: ١٦٧، وشرح شواهد الكشاف: ٥٢٨.

(٥) في ر، و ظ: (قال الشيخ أبو علي) .

(٦) انظر الكتاب ٢/١٦٠.

(٧) الكتاب: ٢/١٦٠.

أما الشذوذ عن الاستعمال، فلقلة المستعملين له.

وأما الشذوذ عن القياس، فلأنه إذا اجتمع أهل الحجاز على إظهار ارْدُدْ ونحوه مع تعاقب الحركات التي ذكرنا عليه [١]، فأن لا يدغم نحو: رَدَدْنَ الذي لا تصل إليه الحركة ألبتة لاتصاله بالضمير أولى " [٢].

قال المفسر [٣]:

اعلم أن هَلُمَّ قد أجمعوا على فتحه في كل حال لأجل أنه " ها " ركب مع " لُمّ " فلزم الفتح، ثم إنَّ [٤] مجراه على وجهين:

أحدهما: أن يكون في جميع الأحوال على صورة واحدة، فيقال: هَلُمَّ يا رجل، وهَلُمَّ يا امرأة، وهَلُمّ يا رجلان، وهَلُمَّ يا رجال وهَلُمَّ يانسوة.

والثاني: أن تلحقه الضمائر [٥]، فيقال [٦]: هَلُمَّا وهَلُمُّوا وهَلُمِّي وهَلْمُمْن، ومن يقول هذا، فإنه لا يجريه مجرى رُدّ في جواز الكسر والضم والفتح [٧]؛ لأنه على كل حال مركب من " هَا " و " لُمَّ " [٨] فصار ثباته على حركة واحدة دليلاً على التركيب.

---

(١) في التكملة مرجان (عليها).

(٢) التكملة شاذلي: ٦، والتكملة مرجان: ١٦٩-١٧١.

(٣) في ر " قال الشيخ رحمه الله " وفي ظ " قال الشيخ عبدالقاهر ".

(٤) (إن) ليست في (ظ).

(٥) في ر: (الضمير).

(٦) في أ: (فقال) .

(٧) انظر الكتاب ٢/١٦٠.

(٨) في ر، و ظ: (و لم أي المم).

وأما ما ذكره من قول بعضهم في رَدَدْنَ ومَرَرْنَ: رُدَّنَ ومَرَّنَ، فساقط؛ لأجل أن نحو: اِرْدُدْ قد استمر فيه الإظهار، وإن كان الدال قد تتحرك في نحو: ارْدُدِ القوم، كثيراً لأجل أن الحركة لا تلزم، فأن لا يجوز في رَدَدْن الإدغام مع أن الدال الثانية فيه لا تمسها الحركة بوجه من حيث إن أحداً لا يقول: ضَرَبَن بتحريك الباء / ولا في قام قَامَن، بل يسكن لام الفعل ألبتة، ٤/ب
أوجب وأجدر، وكان شيخنا رحمه الله يقول: كأنهم قدروا رَدَّ ومَرَّ، ثم ألحقوه النون، وهذا إشارة إلى أنه ضرب من الغلط، وذلك أنه لا يجوز أن يقدر رَدَّ، ثم يلحق النون؛ لأن ذلك إنما يكون في ضمير المفعول نحو: رَدَّكَ؛ لأن المفعول فضلة، فأما ضمير الفاعل، فيصاغ مع الفعل، وكفى دليلاً على ذلك أنه تُغَيَّر الصيغة له، وهو أن يسكن اللام في نحو: ضَرَبْت ويَضْرِبْن وضَرَبْن، وإذا كان كذلك كان تقدير الانفصال في النون من رَدَدْنَ [1] — حتى كأنه يقال: رَدَّ، ثم رَدَّنَ — محالاً.

ولسقوط هذا أكد أبو علي القول في الحكم عليه بالشذوذ، وترك الأخذ به، وذكر أنه شاذ قياساً واستعمالاً، وذلك أن الشيء قد يكون شاذاً في الاستعمال غير شاذ في القياس مثاله [2]، أنهم قالوا: ترك فاستغنوا (به)[3] عن وَدَعَ [4]، وليس يوجب القياس ذلك، فإذا جاء كان حسناً غير

---

(١) في ر، و ظ: (ردن).

(٢) في" أ " (مثاله نحو).

(٣) (به) ليست في " أ ".

(٤) النحاة يقولون: إن العرب أماتوا ماضي يدع ومصدرها واستغنوا عنه بماضي ترك مصدرها، النهاية " ودع ".

=

= قال ابن جني في الخصائص ٩٩/١: " إذا كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، ومن ذلك امتناعك من وَذَرَ وَوَدَعَ؛ لأنهم لم يقولوهما " .

وحكم على قراءة التخفيف في قوله تعالى: " مَا وَدَعَك ".

وقول أبي الأسود الدؤلي: " ودعه ".

بالشذوذ، وفي هذا الحكم نظر لأمور منها:

١- أنه لم يصل إلينا من كلام العرب إلى القليل، ولو جاءنا وافراً لجاء علم كثير.

٢- أن اللغة إذا وردت في قراءات القرآن الكريم، فهي أفصح مما في غيره، وقد ورد ذلك حيث قرأ عروة بن الزبير وابنه هشام ومقاتل وأبو حيوه وابن أبي عبلة ويزيد النحوي بالتخفيف، البحر الميحط ٤٨٥/٨.

والقراءة تروى عن النبي ﷺ باللفظ لا بالمعنى، وهو أفصح العرب، ولفظه يجري مجرى القرآن في إثبات القواعد النحوية.

٣- ورد مصدراً في الحديث عن النبي ﷺ قوله: (لَيَنتَهِيَنَّ أقوامٌ عن وَدْعِهِم الجماعات ...) مسلم، باب الجمعة: ٤٠، والنسائي، باب الجمعة ٢، وابن ماجه في المساجد برقم ٧٩٤، والدارمي، صلاة: ٢٠٥، والمسند لأحمد ٣٩/١، ٢٥٤، ٣٣٥، ٨٤/٢، وسنن النسائي بشرح السيوطي ٨٨/٣.

وماضياً في قوله: (شر الناس من تركه الناس أو وَدَعَه الناس اتقاء فحشه).

البخاري كتاب الآداب، باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب ٨٦/٧، وفتح الباري: ٤٥٥/١٠، ٤٧١.

٤- ورد في الشعر الفصيح، ماضيا، ومضارعاً، واسم فاعل، واسم مفعول.

من الماضي قول سويد بن أبي كاهل ديوانه ٤٤، أو أبي الأسود ديوانه ٣٦، أو لأنس بن زنيم في شعره ١١٣ :

سل أميري ما الذي غيره   عن وصالي اليوم حتى ودعه

شرح فصيح ثعلب للخمي ١١٨، واللسان "ودع"

=

= وقوله أيضاً:

فسعى مسعاتهم في قومه ثم لم يدرك ولا عجزا ودع

المفضليات ق ١٩٩/٤٠، والخزانة ٤٧٢/٦.

وقول الآخر:

فكان ما قدموا لأنفسهم أكثر نفعاً من الذي ودعوا

تهذيب اللغة ١٣٦/٣، وشرح الفصيح ١١٨، واللسان " ودع "، والخزانة ٤٧٢/٦، وشرح شواهد الشافية: ٥٢.

وقول الآخر:

وثم ودعنا آل عمرو وعامر فرائس أطراف المثقفة السمر

الكشاف ٤٦٣/٤، والبحر المحيط ٤٨٥/٨.

والمضارع:

أرى ضيعة الأموال أن لا يضعه إمام ولا في أهله المال يودع

شرح الحماسة للتبريزي ٨٥/٢.

وقول متمم بن نويرة

قاظت أثال إلى الملا وتربعت بالحزن عازبة تسن وتودع

المفصليات ٤٩، وتهذيب اللغة ١٣٦/٣، واللسان " ودع ".

واسم الفاعل قول معن بن أوس:

عليه شَرِيبٌ لَيِّنٌ وَادِعُ العصا يساجلها حَمَّاته وتساجله

اللسان " ودع ".

وقول الآخر:

فأيهما ما أتبعن فإنني حزين على ترك الذي أنا وادع

البصريات: ٤٠٠، اللسان " ودع "، والخزانة ٤٧٢/٦، وشرح شواهد الشافية: ٥٣، والشاذ من العسكريات: ١٧٥.

واسم المفعول، قول خفاف بن ندبة:

إذا ما استحمت أرضه من سمائه جرى وهو مودوع وواعد مصدق

=

مدفوع كل الدفع، كما أنشد شيخنا عن أبي علي:

مَـنْ عَذِيـرِي مِـن خَلِيلِـي مَـا غَالَـهُ في الحُـبِّ حَتَّـى وَدَعه[1]

= الأصمعيات: ٢٤، واتفاق المباني وافتراق المعاني ١١٦، واللسان " ودع "، وشرح مختصر التصريف العزى: ١١٣، وربط الشوارد في حل الشواهد ١١٩، والخزانة ٤٧٢/٦، وشرح شواهد الشافية: ٥٢.

هذا ما تيسر لي الاطلاع عليه من شواهد تدل على استعمال العرب لهذا الفعل، وربما كان فيما لم يصل إلينا من كلام العرب، أو وصل و لم أوفق إلى الاطلاع عليه شيء منه، لذا أرى أن وصفه بالشذوذ غير صحيح، وبخاصة أنه لم يخالف القياس ، انظر: طبقات فحول الشعراء ٢٥/١، والخصائص ٣٨٦/١، والصاحبي ٥٨، وشرح فصيح ثعلب للخمي ١١٨ ، والمصباح المنير ودع، والمزهر ٦٦/١، والضرائر للألوسي ٢٤، وفي أصول النحو ٣٣ .

(١) بيت من بحر الرمل اختلف في نسبته.

نسب إلى أبي الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل، أول من نقط المصحف تنقيط إعراب، ومن هذا التنقيط استنبط بعض أبواب النحو، توفي سنة تسع وستين، وهو ابن خمس وثمانين سنة.

أخباره في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي: ٣٣، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ٢١، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ١٧٥/٢، وأسد الغابة في معرفة الصحابة ٦٩/٣، واللباب في الأنساب ٤٢٩/١، وتقريب التهذيب ٣٩١/٢، وتهذيب التهذيب ١٠/١٢، والإصابة ٢٤١/٢، وبغية الوعاة ٢٢/٢.

في ديوانه صنعة السكرى: ٦٣، والخصائص ٩٩/١، والإنصاف: ٤٨٥، وشرح ديوان الحماسة ٨٥/٢، والتبيان في إعراب القرآن:١٢٩٢، واللسان " ودع ".

ونسب إلى أنس بن أبي أناس بن زنيم الكناني، شاعر مشهور حاذق صحابي، توفي سنة ٦٠هـ تقريباً.

أخباره في: الشعر والشعراء: ٧٣٧، والمؤتلف والمختلف: ٥٥، والإصابة ٦٩/١.

في شعره ١١٣، وتهذيب اللغة ١٣٦/٣، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: ٧٦، والمغرب: ٤٧٨، واللسان " ودع "، والإصابة ٦٩/١.

ونسب إلى سويد بن أبي كاهل في ديوانه ٤٤، ونسب إلى عبدالله بن كريز في الحماسة البصرية ١٠/٢.

=

وقد يكون الشيء شاذاً عن القياس غير شاذ عن الاستعمال، وذلك نحو قولهم: لا أَدْرِ، و لم يَكُ [1]، حذفوا الياء والنون من غير موجب بل [2] لكثرة ذلك على ألسنتهم [3]، وهو على غير القياس، لكنه مقبول لكثرة استعمالهم له [4]، فالمردود هو الذي يشذ عن البابين فاعرفه.

= وروى:

ليت شعري عن خليل ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

في ديوان أبي الأسود والخصائص، وشرح أدب الكاتب، والإنصاف، وشرح ديوان الحماسة، والتبيان، واللسان " ودع "، والبحر المحيط، وشرح شواهد الشافية، والخزانة (دار صادر) ١٢١/٣، وذكر الخلاف في نسبته.

وفي المغرب والحماسة البصرية " أميري " بدل " خليلي ".

وفي الإصابة " الود " بدل " الحب ".

الشاهد قوله: " ودعه " بتخفيف الدال ورد الفعل الماضي الثلاثي من هذه المادة والمشهور إهمال هذه المادة، وقد سبق بيان حكمه.

(١) انظر الكتاب: ٢٨٤/٢، وقال في المقتضب ١٦٩/٣: (وقولهم: لا أدر رديء) .

(٢) (بل) ليست في (ر، وظ).

(٣) في ر، و ظ: (لسانهم).

(٤) (له) ليست في (ظ).

قال صاحب الكتاب:

(باب الساكنين إذا التقيا في [1] كلمة واحدة [2]
ولم يكن الحرفان الساكنان مثلين

وذلك قولك[3] في الجزم: لم يَقُلْ[4]، ولم يَبِعْ ولم يَخَفْ، وفي الوقف في الأمر إذا قلت: قُلْ [5] وبِعْ وخَفْ، فقولك: لم يَقُلْ [6] الأصل فيه قبل الجزم يُقُولُ [7] ويَبِيْعُ ويَخَافُ.

فإذا جزمت سكن لام الفعل للجزم، وحروف اللين قبلها ساكنة، فحذفتهن لالتقاء الساكنين، والوقف في الأمر فيما وصفت لك [8] كالجزم.

فإذا أسند شيء، من هذه الأفعال إلى ضمير الاثنين أو الجماعة قلت: لم يَقُولا ولم يَبِيْعَا ولم يَخَافَا، ولم تقل: لم يَقُلاَ، ولا: لم يَخَفَا؛ لأن لام الفعل في: لم يَخَافَا، ليس أصلها في هذا الموضع السكون للجزم ولا للوقف كما كان في لم يَخَفْ، وخَفْ، إنما علامة الجزم هاهنا حذف النون.

---

(١) في التكملة مرجان (من).

(٢) (واحدة) ليست في التكملة شاذلي.

(٣) في أ: (قولهم)، والاختيار من التكملة؛ لأن الكلام موجه للمخاطب فيما يلي من كلام المؤلف.

(٤) في التكملة مرجان (يقم).

(٥) في التكملة مرجان (قم).

(٦) في التكملة مرجان (يقوم).

(٧) (ويبيع ويخاف) ليست في التكملة مرجان.

(٨) (لك) ليست في التكملة.

ولا يجوز أن تقدر الفعل / منفصلاً من [1] الفاعل كأنك جزمت الفعل، ٥/أ
ثم ألحقته [2] علامة الضمير؛ لأن الفاعل متصل بفعله كالجزء منه من حيث كان إعراب الفعل بعده نحو: يَضْرِبَان ويَضْرِبُون، ومن ثَمَّ أسكنت لام الفعل في أمثلة الماضي، إذا قلت: ضَرَبْتُ، وَدَعْوتُ[3] .

قال المفسر:

اعلم أنك تقول في بَاعَ وَقالَ: يَقُولُ ويَبِيعُ، فإذا أدخلت عليه الجزم، وجب أن تسكن لام الفعل، فتقول: لم يَبِيْعْ و لم يَقُوْلْ بإسكان العين واللام، كما قلت: لم يَضْرِبْ؛ لأن آخر الكلمة حرف صحيح كالباء مِنْ يَضْرِبُ، وإذا فعلت ذلك التقى ساكنان، فتحذف عين الفعل الذي هو حرف العلة فتقول: لم يَبِعْ، و لم يَقُلْ، وكان هو بالحذف أولى من اللام لأمور منها:

الأول: أنه حرف علة واللام صحيح، والمعتل أولى بالسقوط من الصحيح الذي هو أقوى منه.

والثاني: أنك لو حذفت الصحيح، فقلت: لم يَبِيْ، و لم يَقُوْ مثلاً كنت كأنك حذفت حرفاً صحيحاً مع حركته في الظاهر، وكان لا يُدْرى أن ذلك لالتقاء الساكنين فيظن أن الجزم يحذف الحرف والحركة معاً.

والثالث: أنك لو فعلت ذلك، لصار المجزوم في آخره حرف علة ساكن نحو: لم يَبِيْ، و لم يَقُوْ، فيكون في اللفظ بمنزلة لم يَرْمِيْ و لم يَغْزُوْ، وهم يحذفون

---

(١) في التكملة شاذلي (عن).

(٢) في التكملة (ألحقت).

(٣) التكملة شاذلي: ٧، والتكملة مرجان: ١٧١، ١٧٢.

حرف [١] اللين للجزم، نحو: لم يَرْمِ، و لم يَغْزُ حتى لو ظن ظان أن الجزم يحذفه قياساً على " يَغْزُو " و " يَرْمِي " لجاز، فلما أدى الأمر إلى هذه الوجوه المنكرة عرفت أن الوجه ما عملوه من حذف العين، فوزن لم يَبِعْ، و لم يَقُلْ لم يَفِل، و لم يَفُل؛ لأن الباء فاء والعين لام، وكذا تقول في يَخَافُ: لم يَخَفْ، فالأصل لم يَخَافْ (و) [٢] سقط [٣] الألف لالتقاء الساكنين، فوزنه لم يَفَلْ، وعلى هذا يجري الموقوف في الأمر، تقول في يَقُولُ: قُلْ، وفي يَبِيْعُ: بِعْ، وفي يَخَافُ: خَفْ، فالأصل اقْوُلْ مثل اخْرُجْ، وابْيَعْ مثل اضْرِبْ، واخْوفْ مثل اذْهَبْ، ثم نقل [٤] حركة العين الذي هو واو أو ياء إلى الفاء الذي هو مثل القاف في اقْوُلْ، فصار اقُوْلْ في اللفظ بتحريك القاف وسكون الواو واللام، فوجب سقوط همزة الوصل؛ لأنها تجيء ليتوصل بها إلى الساكن، فإذا زال [٥] السكون زالت، فيصير قُولْ وبِيعْ، وخَوفْ أو خَافْ في التقدير، فسقط العين الذي هو واو أو ياء عند الأمر[٦] فيبقى قُلْ وبِعْ وخَفْ، فوزن بِعْ فِلْ، وكذا الباب، وفي ذا كلام يتعلق بالتصريف / والله يوفق للوصول إليه [٧]. ٥/ب

---

(١) في ر، و ظ: (حروف).

(٢) (و) ليست في (أ).

(٣) في ظ: (يسقط).

(٤) في ظ: (نقلت).

(٥) في ظ: (أزال).

(٦) (عند الأمر) ليست في (ظ).

(٧) انظر ص: ١٣٧٧ (٢٥١/أ).

وأما إذا جعلت الفاعل مثنى أو مجموعاً، فإن هذه الحروف تثبت تقول: لم يَخَافَا ولم يَقُولاَ، ولم يَبِيْعَا، ولم يَخَافُوا، ولم يَقُولُوا، ولم يَبِيعُوا، وكذا المؤنث نحو: لم تَخَافِيْ ولم تَقُولِيْ، ولم تَبِيْعِيْ، وذاك أن الأصل في هذا يَقُوْلاَنِ يَبْيِعَانِ ويَخَافَانِ، ويَقُولُونَ، وتَقُولِيْنَ، على أن يكون النون بمنزلة الرفعة في قولك: تَقُولُ، فإذا دخل عليه الجازم حذف النون كما يحذفه من الصحيح نحو: لم يَضْرِبَا، فتقول: لم يَقُولاَ، ولم يَبِيعَا، ولا يسكن لام الفعل، فيجب حذف هذه الحروف لالتقاء الساكنين كما كان ذلك في لم يَبِعْ ولم يَقُلْ ولم يَخَفْ، ولا تقول: لم يَخَفَا، ولم يَقُلا، ولم يَبِعَا لأجل أن ذلك إنما يكون إذا قدر لم يَخَفْ، ثم ألحق به الألف، أو الواو فقيل: لم يَخَفَا ولم يَخَفُوا والفاعل يصاغ [1] مع الفعل بدلالة ما تقدم في صدر الكتاب من أنك تقول: ضَرَبْنَ ودَعَوْت، فتسكن لام الفعل [2] وغير ذلك، وإذا كان الألف والواو يصاغ كل واحد منهما مع الفعل كان العين في " يَبِيعَانِ " و " يَبِيعُونَ " عارية من السكون كما أن ما قبل الألف في حُبْلَى، لا يكون له أصل في الإعراب بوجه، فالألف في يَقُولاَنِ ويَبِيْعَانِ هو آخر الكلمة، والنون بعده إعراب بمنزلة الحركة بعد العين في " يَبِيعُ "، فتسقط للجزم كما تسقط الحركة، فتقول: لم يَبِيْعَا، كما تقول: لم يَضْرِبْ ولم يَبِعْ فتحذف الحركة، ولو كان يكون ما قبل الألف في " يَبِيعَان " في تقدير السكون ومحلا للجزم كما يكون في لم يَبِعْ لكان حرف إعراب، وإذا كان حرف إعراب كان وقوع النون بعد الألف محالاً، ولوجب أن يكون على وجه يمكن تغييره،

---

(١) في ظ: (لا يصاغ).

(٢) قال في المقتصد: ٣٢٨: " ومما يدل على اتصال الفاعل بالفعل أنهم قالوا: ضَرَبْت، فأسكنوا لام الفعل لئلا يجتمع أربع متحركات ".

كما أن ضمير المفعول، لما لم يكن يصاغ مع الفعل، فيجعل جزءاً منه كان آخر الفعل يختلف قبله، فتقول: لم يَضْرِبْكَ، وهو يَضْرِبُك، ولَنْ يَضْرِبَكَ، و لم يَبِعْكَ، وهو يَبِعُكَ، (ولن يَبِيعَكَ) [١]، فقد اتضح أن قولك: لم يَبِعَا [٢] و لم يَخَفَا و لم يَقُلا[٣]، خطأ لا يجوز بوجه، وقد ذُكِرَ أن بعضهم[٤]قرأ:﴿**فَقُلاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّناً**﴾[٥] وهذا غلط؛ لأنه ظن أنه يأتي [٦] على قولك: قُلْ، ثم يلحق الألف، ولا يعيد الواو، كما تقول: قُلِ القولَ الحسَنَ، فلا تعتد بالحركة؛ لأنها عارضة، ولو جاز ذلك، لجاز أن تقول: قُلِي، وقُلُوا، وبِعِي، وبِعُوا وبِعَا وذلك خطأ محض.

فإن أريد في نحو: قُلاَ وجه يصرفه إلى جانب من الصواب، وجب أن يحمل على قول من يحذف / حروف اللين ويعتمد على أن الحركة تدل عليه نحو ٦/أ قولهم: الخُطُبُ في الخُطُوب، وكَانُ في كانوا، على أن ذلك شيء يكون في ضرورة الشعر وفي الحروف الزوائد.

فإذاً هذه قراءة هي بالرد أولى منها بالقبول، وحكم الوقف حكم الجزم في جميع ما ذكرنا، تقول: قُولاَ وبِيعَا، فالأصل اقْوُلاَ وابْيِعَا مثل اضْرِبَا، ثم نقلت الحركة إلى الفاء، فصار قُولاَ وبِيْعَا، وسقطت همزة الوصل، فاعرفه.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) في ر: (يبيعا).

(٣) في ظ: (يبيعا، و لم يخيفا و لم يقيلا).

(٤) هو عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، الخصائص ٣/٨٩.

(٥) طه / ٤٤.

(٦) في أ: (على أنه يأتي).

قال صاحب الكتاب:

ومما حرك لالتقاء الساكنين، وإن لم يكن أحد الحرفين من حروف اللين قولهم في الأمر: انْطَلِقْ [1] لما كان طَلِق من انْطَلِقْ مثل كَتِف أسكن اللام التي هي عين الفعل [2] كما أسكن التاء من كَتِف، فالتقى ساكنان اللام والقاف، فحرك القاف بالفتح، وأتبعه حركة أقرب المتحركات إليه كما فعل ذلك من قال: رُدُّ وفِرِّ وعَضَّ.

وعلى ذلك ما أنشده الخليل [3] من قول الشاعر [4]:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أبٌ ... وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

---

(١) في التكملة شاذلي (انطلق إليه).

(٢) (الفعل) ليست في التكملة.

(٣) الكتاب: ١/٣٤١.

(٤) بيت من الطويل اختلف في قائله فقيل: إنه رجل من أزد السراة، في الكتاب ١/٣٤١، والأصول ١/٣٦٤، ورسالة الصاهل والشاحج ٤٦٧، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٥٣٥، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٥٧.

قال العيني٣/٣٥٥: "قائله رجل من أزد السراة، وحكى أبو علي الفارسي أن قائله عمرو الجنبي".

الشاهد: قوله: " لم يَلْدَه " حيث خفف اللام، فأسكن، فقال: لم يَلْدَه، ثم أسكن الدال للجازم، فالتقى ساكنان، فحرك الدال لالتقائهما، وحركها بحركة أقرب المتحركات إليه وهي الفتحة. وورد بلا نسبة في: الخصائص ٢/٣٣٣، وشواهد التوضيح والتصحيح:١٠٥، والبحر المحيط ١/٢٨٠، وشرح الألفية للأشموني ٢/٢٣٠.

المولود الذي ليس له أب هو:عيسى عليه السلام،والذي لم يلده أبوان هو:آدم عليه السلام.

روى " ألا رب مولود " في الكتاب والأصول، وشرح شواهد التوضيح، وشرح الألفية للأشموني، والعيني.

وروى " عجبت لمولود " في: إيضاح شواهد الإيضاح، وشرح شواهد الإيضاح.

ومثل ذلك في الإسكان قراءة من قرأ ﴿وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾[1] وليس ذلك على (نحو)[2] ما أنشده أبو [3] زيد [4]:

قَالَتْ سُلَيْمَى : اشْتَرْ لَنَا سَوِيقَا[5]

لأن ذلك إنما يجوز في الشعر، قال:

فَبَاتَ مُنْتَصباً وَمَا تَكَرْدَسَا [6]

---

(١) النور / ٥٢، وهي رواية حفص عن عاصم، انظر كتاب السبعة لابن مجاهد: ٤٥٨، وانظر الكشف لمكي ٢/١٤١.

(٢) (نحو) ليست في (أ).

(٣) سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري، أحد مصارد سيبويه إذا قال: سمعت الثقة فهو المقصود، له تصانيف أدبية ولغوية منها: تخفيف الهمز على مذهب النحويين، والنوادر وغيرهما، توفي سنة ٢١٥ هـ.

أخباره في: أخبار النحويين البصريين: ٦٨، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي: ١٦٥، وجمهرة الأنساب لابن حزم: ٣٧٣، وبغية الوعاة ١/٥٨٢.

(٤) في التكملة مرجان (أبو زيد لعذافر الكندي).

(٥) رجز اختلف في قائله، فقد نسب إلى العذافر الكندي.

في: النوادر: ١٧٠، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٣٥٥، والمصباح لابن يسعون ١/١١١، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٥٨، وضرائر الشعر: ٩٧.

وقال البغدادي في شرح شواهد الشافية: ٢٢٦-٢٢٧: إنه لرجل من كندة يقال له: العذافر، وقال: قال أبو محمد الأعرابي في "ضالة الأديب": إنه سكين بن نضرة عبد لبجيلة.

الشاهد: إسكان الراء من " اشْتَرْ لَنا " لأن " تَرِلَ " من الكلمة كعِلم فأجرى الكلمتين مجرى الكلمة الواحدة فسكن ضرورة. وورد غير منسوب في: الخاطريات: ١٠٨.

السويق: ما يجعل من الحنطة والشعير، اللسان " سوق ".

(٦) رجز قائله العجاج عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، راجز مجيد أبو رؤبة =

ومما حرك لالتقاء الساكنين بالكسر في كلمة (قولهم)[1]: لم أُبَلِهْ، الأصل: لم [2] أُبَالِي، فحذف الياء للجزم، فصار أُبَالِ[3]، فلما كثر في الكلام [4]، لم يعتد بذلك المحذوف الذي هو الياء، فحذفت الحركة للجزم، فالتقت اللام من "أُبَالْ" ساكنة مع الألف، فلما التقى ساكنان حذفت الألف، وألحق[5] الهاء للوقف كما تلحق في "ارْمِه"[6] فحرك اللام بالكسر لالتقاء الساكنين هي والهاء التي ألحقت للوقف، فلم تُرَدَّ الألف التي كان

= الراجز، توفي سنة ٩٠ هـ تقريباً، له ديوان طبع في مجلدين .

أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ٧٣٨، والشعر والشعراء: ٥٩١ .

وصف ثوراً وحشياً، يقول: بات هذا الثور منتصباً، أي قائماً لنشاطه وقوته، وما تكردس: أي وما انطرح. القيسي: ٣٥٧.

الشاهد: إسكان الصاد من قوله مُنْتَصْباً تخفيفاً.

روى البيت "منتصا" في الديوان ١٩٧/١، والعباب "كردس"، واللسان "كردس" و "نصص"، ولا شاهد فيه.

ورد في ديوانه ١٩٧/١، والحجة للفارسي ٣٠٩/١، والخاطريات: ١٠٨، والخصائص ٢٥٤/٢، وتهذيب اللغة ١١٧/١٢، والكشف عن وجوه القراءات ٢٤١/١، والقيسي: ٣٥٦، وابن يسعون ١١٢/١، والعباب "كردس"، وابن برى: ٢٥٩، وشرح المفصل ١٤٠/٩، وشرح الشافية للرضي ٤٥/١، واللسان "كردس"، وشرح شواهد الشافية: ٢١.

(١) (قولهم) ليست في (أ).

(٢) (لم) ليست في التكملة.

(٣) في التكملة مرجان (بال).

(٤) في التكملة شاذلي (كلامهم).

(٥) في التكملة شاذلي (ألحقت).

(٦) في التكملة مرجان (أزمه).

حذفها لالتقاء الساكنين؛ لأن الهاء التي للوقف لا تلزم، ألا تراها تسقط في الدرج كما لم ترد الألف في: رَمَتِ المرأة، ومن ذلك قولهم في الوقف: هذا النَّقُرْ، لما التقى ساكنان في قولهم: "في النّقْرْ" إذا وقف حرك الأول منهما بالحركة التي كانت تكون للثاني في الدرج، وكذلك بالنَّقِرْ، فإذا قال: رأيت النَّقْرَ لم يفتح القاف، فيقول: النَّقَرْ في قول سيبويه[1]؛ لأنه لما لم يلزم الراء[2] السكون من [3] قبل دخول الألف واللام الكلمة لإبدال الألف من التنوين في "صادفْتُ نَقْرَا" أجرى الألف واللام في ذلك مجراه من حيث لم يلزما الكلمة.

قال في الرفع:

أَنَا [4] ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ [5]/ ٦/ب

---

(١) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر أخذ عن الخليل ويونس وغيرهما وبرع في النحو، وألف كتابه الذي لم يسبقه أحد إلى مثله، توفي سنة ١٨٠ هـ.
أخباره في:تاريخ بغداد ١٩٥/١٢، ونزهة الألباء: ٦٠، ومعجم الأدباء ١١٤/١٧، والفلاكة والمفلوكين: ٨٣. قال سيبويه ٢٨٣/٢، ٢٨٤: (ولم يقولوا: رأيت البَكَرْ؛ لأنه في موضع التنوين وقد يلحق ما يبين حركته، والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم).

(٢) أي أن الراء موضع الحركة، والسكون عارض عليها لا يلازمها فهي موضع التنوين فأجرى الألف واللام مجرى التنوين في تحريك الراء.

(٣) (من) ليست في التكملة مرجان.

(٤) في التكملة مرجان (وأنا).

(٥) رجز نسبه سيبويه ٢٨٤/٢ إلى بعض السعديين، والأعلم ٢٨٤/٢، وابن برى: ٢٥٩، والعيني ٥٥٩/٤، وقال ابن السيد في الحلل: ٣٥٨: لا أعلم قائله وأظنه لعبيد بن ماوية الطائي ونسبه إليه في اللسان " نقر ".

=

وقال في الجر:

شُرْبَ النَّبِيْذِ واصْطِفَاقاً بِالرِّ[1]جِلْ [2]

ولا يقولـون: هـذا عِـدْل [3]؛ لأنه يخرج [4] به إلى ما ليس في الكلام، ولا في[5] البُسِرْ؛ لأنه يخرج إلى ما ليس في الأسماء [6]) [7].

= ونسبه الصاغاني في العباب " نقر " إلى فدكي بن أعبد المنقري، والقاموس " نقر ".

الشاهد: إلقاء حركة الراء على القاف للوقف لئلا يجمع بين ساكنين، وليس الأول حرف مد ولا حرف لين.

ورد غير منسوب في: الكامل: ٦٩٣، والجمل: ٣١٠، والصحاح " نقر "، والإنصاف: ٧٣٢، والفصول الخمسون: ٢٦٥، والمغني: ٤٨٥، وأوضح المسالك ٣/٢٨٩، والتصريح ٢/٣٤١، والهمع ٦/٢١٠.

ماوية: أمه، النقر: هو الصوت الذي تسكن به الخيل عند شغبها.

(١) رجز نسب لبعض بني سعد. الاصطفاق: الرقص.

الشاهد: إلقاء حركة اللام على الجيم في قوله: بالرجل.

ورد في: النوادر: ٢٠٥، والقيسي: ٢٦٣، والإنصاف:٧٣٤، وابن برى٢٦١، والأشموني٤ /٢٤٠.

(٢) في التكملة شاذلي (ويروى واعتقالاً بالرجل).

(٣) أهمل " فِعُل " بكسر الفاء وضم العين لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم، انظر: شرح الألفية للمرادي ٥/٢١٥.

(٤) (به) ليست في التكملة.

(٥) في التكلمة مرجان (ولا مررت بالبسر).

(٦) قال سيبويه ٢/٢٨٤: (وقالوا: في البُسُرِ، ولم يكسروا في الجر لأنه ليس في الأسماء فُعِل، فأتبعوها الأول وهم الذين يخففون في الصلة البُسْر).

(٧) التكملة شاذلي: ٧-٩، والتكملة مرجان: ١٧٢-١٧٧.

قال المفسر:

اعلم أن قولهم: انْطَلْقَ في " انْطَلِقْ " حرك القاف لما أسكن اللام والذي دعاهم إلى إسكان اللام أنهم شبهوا طَلِق من " انْطَلِق " بكَتِف، فكما يسكنون الثاني من كَتِف كذلك أسكنوا اللام من طَلِق، فلما أسكنوها [(١)]، وجب تحريك القاف[(٢)] وحركوه بالفتح، وكان ذلك أولى من وجهين:

أحدهما: أن الفتحة أخف.

والثاني: أن الطاء مفتوحة، وليس بينه وبين القاف إلا لام ساكنة، فكما قالوا: رُدُّ، فحركوا الدال بالضم؛ لأن الراء مضمومة، وقد فصل بين الراء المضمومة والدال حرف ساكن، كذلك حركوا القاف بالفتح إتباعاً لحركة الطاء، فلم يعتدوا باللام الساكنة فصلاً كما لم يعتدوا بالدال الأولى ثَمَّ، وكذا " لم يَلْدَهُ أَبوانِ " الأصل لم يَلِدْهُ، ثم صار يَلِد ككَتِف، فأسكن اللام فحرك الدال لالتقاء الساكنين، ومثله قوله تعالى: ﴿وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْه﴾ [(٣)] الأصل ويَتَّقِه بكسر القاف، ثم شبه تَقِهْ بكَتِف، فأسكن القاف، وأما قول أبي علي [(٤)]:

" ولا يجوز أن يكون هذا مثل ما أنشده أبو زيد:

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقًا " [(٥)] .

فالمقصود من هذا الكلام لا يخلوا من وجهين:

---

(١) في ر، و ظ: (أسكنوه ووجب).

(٢) (و) ليست في أ.

(٣) سبق ورود الآية ص: ٢٠٥.

(٤) انظر: ص ٢٠٥.

(٥) سبق وروده ص: ٢٠٥.

أحـدهما: أن يـريد أن الأصـل اشْتَرِ إلا أنه جزمه مرتين [1] للضرورة، ولا يجوز حمل (يَتَّقْه) على هذا يعني أن تقول: إنه جزم مرتين.

والثاني: أن يريد أنه شبه المنفصل بالمتصل فصار تَرِلَ من " اشْتَرِ لَنا " بمنزلة كَتِف، وهذا بمنزلة قوله:

فَاليَوْم أَشْرَبْ غَيرَ مُسْتَحْقِبٍ

لأنـه شبه "رَبْغَ"[2] بعَضُد، فأسكن الباء، كما تقول: عَضْد، وهذا لا يجوز في حـال الاختـيار؛ لأن تـشبيهه بـنحو عَـضُد وكَتِف بعيد لأجل الانفصال، ألا تـرى أن "غَيْـرَ" لا يتـصل باشْرَبْ وكذا لا يتصل "لَنَا بِاشْتر" [3]، وأما " يَتَّقِه[4] " فالهـاء متـصل بالقـاف، إذا الـضمير المتـصل لا يلفظ به منفرداً [5]، ومثل هذا ﴿**يأمُرْكُم**﴾[6] في يَأْمُـرُكُمْ؛ لأنـه مشبه بعَضْد، وقد كثر هذا النحو في قراءة أبي

---

(١) هما حذف حرف العلة، وسكون الحرف الذي قبله.

(٢) يريد قول امرئ القيس:

فاليوم أشر غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل

وقد تقدم وروده ص: ١٨٣ .

(٣) يريد قول الشاعر:

قالت: سليمي اشتر لنا سويقاً.

وقد تقدم وروده ص: ٢٠٥ .

(٤) يريد الآية: {ويخش الله ويتقه}.

انظر: ص ٢٠٥.

(٥) في أ: (مفرداً).

(٦) البقرة / ٦٧، انظر التيسير: ٧٣، والبحر المحيط ١/٢٠٦، والنشر ٢/٢١٢، ٢١٣.

عمرو[1]، وقد أنكر بعض النحويين[2] ذلك، وذهبوا إلى أن أبا عمرو اختلس الحركة و لم يسقطها، فلطف على الراوي فأسكن إسكاناً خالصاً، وأبو علي لا ينكر ذلك /. ٧/أ

وعلى مشاكلة (يَتَّقْهِ) أنشد:

فَبَاتَ مُنْتَصْباً ومَا تَكَرْدَسَا (٣)

لأن الأصل مُنْتَصِبًا، ثم أسكن الصاد تشبيهاً بكَتْف (٤)، ويدل على جواز هذه القراءة قولهم: انْطَلْقَ في النشر، إذ لا يجوز أن يقال: إنه جاء للاضطرار، وأما لم أَبَلِهْ (٥) فالأصل لم أُبَالِ، مثل لم أُرَامِ على أن يكون الياء محذوفاً للجزم، ثم لما كثر في الكلام أسكنوا اللام حتى كأنه لم يحذف منه شيء، فصار لم أُبَالْ

---

(١) اختلف في اسمه وأصح ما قيل: إنه زبان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، من أئمة اللغة والأدب وأحد القراء السبعة، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة سنة ١٥٤ هـ.

أخباره في: نزهة الألباء: ٢٤، وشرح مقامات الحريري ١٨٧/٢، ومعرفة القراء الكبار ٨٣/١.

قراءة أبي عمرو هي اختلاس الحركة قال ابن مجاهد: (كان أبو عمرو يختلس الحركة من (بارئكم) (ويأمركم) وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات، فيرى من سمعه أنه قد أسكن، و لم يكن يسكن)، السبعة: ١٥٥.

(٢) هو المبرد، انظر: البحر المحيط ٢٠٦/١، والنشر ٢١٣/٢، والتي أنكرها هي قراءة الإسكان.

(٣) تقدم وروده ص: ٢٠٥.

(٤) قال في اللسان " نصب " بعدما أورد البيت:

" أراد مُنْتَصِباً فلما رأى نَصِباً من مُنْتَصِب كفَخذِ خففه تخفيف فَخِذ فقال مُنْتَصْباً " .

(٥) انظر المقتضب ١٦٩/٣.

بسكون اللام، ثم سقط الألف لالتقاء الساكنين، فقيل: لم أُبَلْ، ثم لحقه هاء الوقف، فكسر اللام فقيل: لم [1] أُبَلِهْ، ولم يعد الألف الساقط [2] لسكون اللام لأجل أن الكسرة في لام لم أُبَلِهْ عارضة لا تلزم، ألا ترى أن الهاء تسقط إذا أدرجت، فيعود اللام إلى السكون نحو: أن تقول: لم أُبَلْ بهذا، وشبهه بقولهم: رَمَتِ الْمَرأة؛ لأن [3] الأصل رَمَات، فسقط الألف لسكون التاء، ثم قلت: رَمَتِ المرأة، فلم تعد الألف مع زوال سكون التاء الداعي إلى حذفه لأجل أن الكسرة في رَمَتِ المرأة عارضة لا تلزم، فلا اعتداد بها ألا تراك تقول: رَمَتْ هِنْد، فيعود إلى السكون، وقد يعتد بالعارض في الضرورة[4] كما أنشد شيخنا عن أبي زيد:

مَهْلاً فِدَاءٌ لكِ يا فَضَالَهْ ... أَجِرَّهْ الرُّمْحَ ولاَ تُهَالَهْ[5]

---

(١) (لم) ليست في (ظ).

(٢) في أ: (الساكن)، والاختيار من (ر، وظ).

(٣) في ر، و ظ: (لأجل أن الأصل).

(٤) في أ: (ضرورة).

(٥) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله.

الشاهد: " لا تُهَا لَه " مجزوم بلا الناهية وحرك اللام لالتقاء الساكنين، ولم يحذف الألف؛ لأنه جعل التحريك بدلاً من حذفها.

ورد في: المقصور والممدود للفراء: ٣٩، والنوادر: ١٦٣، والمقتضب ١٦٨/٣، والاشتقاق: ٢٣١، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٨٤، والبارع ١٧١، والحجة ٥٠/١، والبغداديات: ٤٣٥، والعسكريات: ١٧١، وكتاب الشعر: ٢٠١، والتمام ١٤، وسر صناعة الإعراب ٨١/١، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٣٢٦، واللسان (فدى و "هول" و "ويه")، وتذكرة النحاة: ٤٤٤، وخزانة الأدب ١٨٢/٦ .

=

الأصـل لا تُهَـل [١] من هِلْتَ تُهَالُ، فكان الواجب أن يقول: لا تُهَلِهْ، فلا يعيد الألف، وإن حرك اللام؛ لأن الحركة عارضة لأجل هاء الوقف إلا أنه نظر هـذا [٢] الظاهر، فلما رأى هاء الوقف يوجب تحريك اللام أعاد الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وقـال: لا تُهَالَـهْ، وحـرك بالفتح؛ لأن قبل اللام ألفاً وهاءً [٣] مفتوحة، فهـو مـثل "لا تُضَارَّ" في إتباع الفتحة، بل هذا أذهب في الإتباع؛ لأن الألـف في "لا تُهَالَـهْ" متصل باللام المفتوحة، والألف [٤] في "لا تُضَارّ" قد فصل بينه وبين الراء المفتوحة راء ساكنة، وهذا النحو لا يكاد يوجد[٥]، ولا يؤخذ به في حـال الاختيار، وأما ما ذكره من التحريك في حال الوقف، فلا تخلو الكلمة من أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، فإن كانت مرفوعة نحو قولك: هذا النَّقْرُ يا هذا، ثم وقفت وجب أن تقول: هذا النَّقْرْ، فيلتقي ساكنان القاف والراء، فبعـضهم يحـرك القـاف بالـضم، فـيقول النَّقُـر ليزول اجتماع الساكنين، ويختار

= أجره: اطْعَنْه في فيه، تهاله: من هاله الشيء يهوله هولاً إذا أفزعه.

روى (ويهـا) في الـنوادر والمقتـضب والاشـتقاق والـبارع وسـر صـناعة الإعراب واللسان (هول) و (ويه) والخزانة .

وروى (إيهـا) في الـبغداديات والعـسكريات، وروى (نفـسي) بـدل (مهـلاً) في الإفصاح، وبـرفع فـداء في المقتـضب، وبكسره في البغداديات والعسكريات والتمام، (لك) ليست في المقصور والممدود.

(١) انظر: البغداديات: ٤٣٥ .

(٢) في ظ: (إلى).

(٣) في ر: (الهاء).

(٤) في أ: (اللام).

(٥) في أ: (يؤخذ به ولا يوجد ..).

الـضمة؛ لأنهـا الحـركة الـتي كانت للكلمة في حال الوصل، فهي أولى من غيرها/، ٧/ب
فـيقول في حـال الجـر: مـررت بالنَّقِـر، فيحرك القاف بالكسر؛ لأن الراء كانت تتحرك به في حال الوصل وعلى ذلك قوله:

"واصطفاقاً بالرجل" [(١)]:

الأصل في الجيم السكون، وإنما تحرك في الوقف، ومثله قول الآخر:

أَرَتْنِـــي حِجْـــلاً عَلَـــى سَـــاقِهَا   فَهَـــشَّ الْفُـــؤَادُ لِـــذَاك الحِجِـــلْ
فَقُلْـــتُ ولَـــمْ أُخْـــفِ عَـــنْ صَـــاحِبِي   أَلا بِأَبِـــي أَصْـــلُ تِلْـــكَ الـــرِّجِلْ[(٢)]

وأمـا في حـال النـصب، فـلا يقـال: رأيت النَّقَر بفتح القاف[(٣)]، وذلك أن أول [(٤)] أحـوال الكلمة التنكير، فلما قلت: رأيت نَقْرًا، فحركت الراء ألبتة، و لم تقـل: نَقرْ كانت الحركة مستقرة للام الفعل، فلم يجز تحريك العين، إذ لا يلتقي سـاكنان، كمـا يلتقي في حال الجر والرفع، فلما امتنع التحريك في حال التنكير تـبعه حـال الألف واللام، فلم يقل: رأيت النّقَر بفتح القاف، وإن كان الراء قد سـكن لأجـل أن الـلام [(٥)] لا يلـزم الكلمـة، فيراعـى الحكـم الـواجب في حـال

---

(١) تقدم وروده ص: ٢٠٨ .

(٢) بيتان من البحر المتقارب، لم أهتد إلى معرفة قائلهما.
الشاهد قوله: الحِجِل والرِّجل الأصل الحِجْل والرَّجْل فألقى حركة اللام على الجيم.
الحجل: الخلخال وهو حلية تلبسه المرأة في رجليها.
وردا في: مجـالس ثعلـب: ١١٨، وليس في كلام العرب: ٩٧، الأول، والحجة في القراءات الـسبع ٢١٩/١، الأول، والمنـصف ١٦١/١، والعمـدة ٣١٣/٢، والقيـسي ٣٦٣، الأول، والإنـصاف: ٧٣٣، وشـرح المفصل ٧١/٩، وتحفة الأقران: ٥٣، الأول، والهمع ٢١٠/٦، الأول، والدرر ٣٠٣/٦ .

(٣) هذا مذهب البصريين، انظر الإنصاف: ٧٣١.

(٤) (أول) ليست في (ظ).

(٥) المراد باللام حرف التعريف.

التنكير[1]، وإذا وقفت على نحو: عِدْل في حال الرفع لم تقل: عِدُل بضم الدال؛ لأنه ليس في الكلام فِعُل، بالخروج من كسرة إلى ضمة، ولا تقول في نحو: البُسْر في حال الجر: مررت بالبُسِر بكسر السين؛ لأنه ليس في الأسماء فُعِل [2]، وإنما هو مخصوص بالفعل، فلما كان يؤدي هذا التحريك إلى التزام مثال مهجور ترك إذ لم يكن شيئاً واجباً.

---

(١) ذهب الكوفيون إلى جواز نقل حركة الحرف الأخير إلى الساكن قبله في الاسم المنصوب في الوقف واختار الأنباري رأيهم، وقال في الرد على البصريين: حمل الاسم في حالة التعريف بلام التعريف على حالة التنكير لا يستقيم؛ لأنه في حال التنكير في النصب يجب تحريك الراء فيه، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء الساكنين، بخلاف ما إذا كانت فيه لام التعريف، فإنه لا يجب تحريك الراء فيه بل تكون ساكنة فيه كما هي ساكنة في حال الرفع والجر، فكما تحرك الكاف في حالة الرفع بالضم نحو هذا البكر وفي حالة الجر بالكسر نحو مررت بالبكر، فكذلك يجب أن تحرك في حالة النصب بالفتح، الإنصاف: ٧٣٦ .

(٢) وردت أسماء على وزن فُعِل هي: دُئِل، ورُئِم، ووُعِل، اللسان "رأم" و "وعل" .
انظر: شرح الألفية للمرادي ٢١٦/٥.
قال المرادي ٢١٦/٥: (وذهب قومٌ إلى أنه (أي فُعِل) مستعمل لكنه قليل وهو الظاهر)، وقال بعد ذكر دُئِل ورُئِم ووُعِل وتفسيرها: فثبت بهذه الألفاظ أنه ليس بمهمل.

قال صاحب الكتاب:

"باب التقاء الساكنين من كلمتين

إذا التقى ساكنان من كلمتين، لم يَخْلُ الساكن الأول من أن يكون حرفاً صحيحاً، أو حرفاً معتلاً، فإن كان الحرف الأول صحيحاً حرك بالكسر، وذلك قولك: اذْهَبِ اذْهَبْ، واضْرِبِ اضْرِبْ و﴿أَحَدُنِ اللهُ﴾[1]، وهذا زَيْدُنِ العَاقِل، ومررت بزَيْدٍ ابْنِك، ورأيت زَيْداً ابْنَك، وهذا زَيْدُنِ ابْنُك، ومن ذلك رَمَتِ الْمَرْأة، وبَغَتِ الأَمَةُ، تحرك التاء بالكسر لالتقائهما مع لام التعريف، ولا ترد الألف المحذوفة من رَمَى؛ لأن كسرة التاء غير لازمة، ألا ترى أنك تقول: : بَغَتْ أَمَةُ زَيْدٍ، فتسكن التاء، ولا تكسرها، فإن كان الحرف الثاني من الكلمة التي فيها الساكن الثاني مضموماً ضمة لازمة جاز فيه[2] التحريك بالضم، والكسر جميعاً، وذلك قولك: ارْكُضِ ارْكُضْ، وإن شئت ضممت الضاد، وكذلك ﴿بِنُصْبٍ وعَذَابٍ ارْكُضْ﴾[3]، و ﴿فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا﴾[4]، ﴿وقَالَتِ اخْرُجْ﴾[5] وجميع هذا يجوز فيه في الساكن الأول التحريك / بالضم، ٨/أ

---

(١) الإخلاص /١، ٢، وتمام الآيتين ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ .

(٢) أي في الساكن الأول.

(٣) ص /٤١، ٤٢، قرأ بكسر تنوين ﴿عَذَابٍ ارْكُضْ﴾ أبو عمرو وقنبل وابن ذكوان وعاصم وحمزة وصلاً، وأجمعوا على ضم الهمزة في الابتداء، إتحاف فضلاء البشر ٢/٤٢١.

(٤) الحجر / ٤٥، ٤٦، كسر التنوين أبو عمرو وقنبل وابن ذكوان وعاصم وحمزة وروح، إتحاف فضلاء البشر ٢/١٧٦ .

(٥) يوسف /٣١، كسر التاء من ﴿وقالتِ اخْرُجْ﴾ أبو عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب، اتحاف فضلاء البشر٢/١٤٦.

فأما قوله سبحانه: ﴿أو انْقُصْ مِنْهُ قَلِيْلاً ﴾[1] فيجوز فيه [2] تحريكه بالضم من وجهين: أحدهما: من حيث جاز ﴿وَعَذَابٌ ارْكُضْ ﴾، والآخر من حيث جاز ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا﴾[3]، ألا ترى أن الضم قد جاز في واو ﴿لَوُ اسْتَطَعْنَا﴾ على التشبيه بواو الضمير [4]، وإن كانت التاء بعد السين [5] في "اسْتَطَعْنَا" مفتوحة غير مضمومة، وقد حركوا حرفين من هذا الباب بالفتح، وذلك النون في مِنْ إذا دخلت على اسم فيه لام المعرفة[6] نحو: مِنَ الْقَوم ومِنَ الرَّجُلِ، و لم يجيزوا مع الألف واللام غير الفتح إلا شاذاً، فإن دخلت على ما أوله همزة موصولة غير المصاحبة للام التعريف كسروا فقالوا [7]: مِنِ ابْنِك، قال سيبويه: "وقد فتح قوم

---

(١) المزمل / ٣، قرأ ﴿أوِ انْقُص﴾ بكسر الواو عاصم، وحمزة وصلاً، إتحاف فضلاء البشر ٥٦٨/٢.

قال سيبويه ١٧٥/٢: (وأما الذين يضمون فإنهم يضمون في كل ساكن يكسر في غير الألف المضمومة، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿وقالت اخرج عليهن﴾، و﴿عذاب اركض برجلك﴾، ومنه ﴿أو انقص منه قليلا ﴾ وهذا كله عربي قد قرئ)، وانظر النشر ٢٢٥/٢.

(٢) (فيه) ليست في التكملة.

(٣) التوبة /٤٢، قرأ الأعمش ﴿لَوُ اسْتَطَعْنَا﴾ بضم الواو، المحتسب ٢٩٢/١. قال أبو حيان: فَرَّ من ثقل الكسرة على الواو وشبهها بواو الجمع عند تحريكها لالتقاء الساكنين، وقرأ الحسن بفتحها، البحر المحيط ٤٦/٥.

(٤) في نحو: اخْشَوُا الرجل.

(٥) في التكملة مرجان (العين).

(٦) في التكملة شاذلي (التعريف).

(٧) في التكملة مرجان (لقالوا).

فصحاء، فقالوا: مَنَ ابْنِك"(١)، وقالوا: عَنِ الرجل، فكسروا، و لم يفتحوا، كما فتحوا نون مِنْ؛ لأنه لم تتوال فيه كسرتان، ومن قرأ ﴿مُرِيبِنَ الذي جَعَلَ ﴾(٢) كره عندنا توالي الكسرتين كما كرههما في مِنِ القومِ، وليس على إلقاء فتحة همزة الوصل؛ لأن تلك تسقط في الدرج، والحرف الآخر الذي حرك بالفتح قوله (٣) ﴿الــــمَ (٤) اللهُ﴾(٥) فالتحريك للساكن الثالث (٦) الذي هو لام المعرفة(٧) (٨).

قالِ المفسر:

اعلم أنه إذا التقى ساكنان من كلمتين، وكل واحد منهما حرف صحيح، حرك الأول بالكسر نحو: اضْرِبِ اضْرِبْ، وأصل التقاء الساكنين الكسر من بين

(١) الكتاب: ٢/٢٧٦.

(٢) ق/ ٢٥، ٢٦، وتمامهما: ﴿مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ * الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ﴾.

(٣) في التكملة مرجان، و" أ ": (قولهم).

(٤) في أ: (الميم).

(٥) آل عمران /٢، ٣، قرأ كل القراء { الـم الله } بإسقاط همزة الجلالة وصلاً وتحريك الميم بالفتح للساكنين وكانت فتحَةً مراعاة لتفخيم الجلالة، إذ لو كسرت الميم لرققت، إتحاف فضلاء البشر ١/٤٦٧، ٤٦٨.

وقال سيبويه ٢/٢٧٥: (والفتح في حرفين:

أحدهما: قوله عز وجل: {الـم الله} لما كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء.

ونظير ذلك قولهم: مِنَ اللهِ، ومِنَ الرَّسُولِ، ومِنَ المُؤْمِنِينَ لما كثرت في كلامهم، و لم تكن فعلاً وكان الفتح أخف عليهم فتحوا وشبهوها بأين وكيف).

(٦) حركت الميم بالفتح للساكنين .

(٧) في التكملة (التعريف).

(٨) التكملة شاذلي: ١٠، ١١، والتكملة مرجان: ١٧٧-١٧٩.

جميع الحركات، وإنما خص به لأجل أن ما يحرك لالتقاء الساكنين، فإن حركته للبناء دون الإعراب، والكسر أبعد الحركات من الإعراب، ألا ترى أنك تجد في الكلام قبيلين يعربان ولا جر فيهما، أحدهما الفعل المضارع، والثاني باب ما لا ينصرف، ولا تجد معرباً يمنع واحداً من النصب والرفع، فلما كانت الكسرة أقل الحركات تصرفاً في الإعراب كانت أبعدها منه، وإذا كانت أبعدها من الإعراب كانت أقربها من البناء، فلما كان الأمر على ما وصفنا، واحتاجوا إلى إزالة التقاء الساكنين، آثروا ما هو أذهب في مناسبة البناء فاعرفه فإنه بيان شيخنا.

فإذا حرك الساكن الملتقي مع غيره بحركة غيرها، فلأمر من ذلك الإتباع نحو: قوله سبحانه: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ﴾[1] في قول من ضم التاء [2]، وذاك أنه أتبع ضمة التاء ضمة الراء إذ ليس بينهما إلا حرف ساكن، وكذا / رُدُّ بالضم وغيره ٨/ب
مما تقدم[3]، وكذا ﴿وَعُيُونٍ ادْخُلُوها﴾[4] يحرك التنوين بالضم لضمة العين في " ادْخُلُوهَا " والكسر جائز في هذا النحو على الأصل الذي هو الكسر لالتقاء الساكنين.

واعلم أنهم خصوا واو الضمير إذا حرك لالتقاء الساكنين بالضم نحو: قولك: ارْضَوُا الرجل، وما كان سواه فجاز على أصل الكسر نحو قولك: لو انْطَلَقَتِ انْطَلَقَتْ، ثم تشبه أحدهما بصاحبه، فيقال: ارْضَوِا الرجل بالكسر

---

(١) سبق ورودها ص: ٢١٦ .

(٢) انظر: ٢١٦.

(٣) انظر: ١٩١.

(٤) سبق ورودها ص: ٢١٦ .

وقرئ ﴿لَـوُ اسْـتَطَعْنَا﴾[1] بالضم على التشبيه بواو الضمير، فالضم في قوله سبحانه: ﴿أَوِ انْقُصْ مِنْه﴾ [2] من وجهين:

أحدهما: أن يكون للإتباع[3] مثله في الحروف الصحيحة نحو: ﴿وَقَالَتُ اخْرُجْ﴾[4].

والثاني: أن يكن على جريه مجرى واو الضمير مثل: ﴿لَوُ اسْتَطَعْنَا ﴾.

فأبو علي قصد بذكر الوجهين الزيادة في تقوية ضم واو ﴿أَوُ انْقُصْ مِنْه﴾ وإلا فالوجه المعتمد في ضَمِّهِ الإتباع مثل ﴿وَقَالَتُ اخْرُجْ﴾؛ لأن الضم في نحو ﴿لَوُ اسْتَطَعْنَا﴾ قليل، والشائع الكسر على أصل التقاء الساكنين.

ومما حرك بغير الكسر النون في مِنْ إذا دخل على ما فيه لام التعريف نحو: مِنَ الرَّجُلِ، الأشيع الفتح، وقد يأتي الكسر وهو قليل غير فصيح، فإن دخل على اسم في أوله همزة الوصل، وليس بعده لام التعريف كسر تقول: مِنِ ابْنِك.

وقال صاحب الكتاب: "وقد فتحه قوم فصحاء" [5]، والذي أوجب الفتح في حال اللام أن استعمال مِنْ مع ما فيه (لام) [6] التعريف نحو: مِنَ الرَّجُلِ كثير جداً إذا ما يُعَرَّفُ باللام ليس مما يحصى، فلما كان كذلك اختاروا الفتح ليكون أخف إذ لو كسروا لاجتمع كسرتان كما قالوا: كَيْفَ وأَيْنَ ففتحوا [7] لئلا يجتمع ياء وكسرة.

---

(١) سبق ورودها ص: ٢١٧ ، شبه "واو" لو بواو الضمير، وشبه بواو "لو" "أو" .

(٢) سبق ورودها ص: ٢١٦ .

(٣) في أ: (الاتباع).

(٤) سبق ورودها ص: ٢١٧ .

(٥) الكتاب ٢٧٦/٢.

(٦) (لام) ليست في (أ).

(٧) في ظ: (فتحوا) .

وأما نحو: مِنِ ابْنِك فقليل[1]، إذا الأسماء التي في أولها همزة الوصل إذا جاوزت نحو الرجل، لا يكثر، والشيء إذا لم يكثر على ألسنتهم، لم يطلبوا فيه الخفة طلبهم فيما يكثر، ألا ترى أنهم قالوا: لم أُبَلْ، فحذفوا منه، ولم يحذفوا[2] في نحو: لم أُرَامِ؛ لأن التخفيف يليق بالذي يدوم دورانه في كلامهم [3] فهذا بمنزلة جَيْرِ في أنه ترك على الكسر، واحتمل اجتماع الياء والكسرة؛ لأنه لا يكثر كثرة أَيْنَ وكَيْفَ، وأما من فتح فقال: مِنَ ابْنِكَ، فلفرط حرصه على ما هو أخَفُّ، فقد رجع القول إلى أن نحو: مِنِ ابْنِكَ / جاز فيه الأمران جوازاً ٩/أ
حسناً، ونحو: مِنَ الرجل التزم فيه الفتح، ولم يأت الكسر إلا مرذولاً؛ لأن هذا كثير، وأما عَنْ، فتحرك بالكسر، فيقال: عَنِ الرَّجُل إذ[4] لم يكن العين مكسورة كما كانت الميم مِنْ (مِنْ) مكسورة، ولما كان كذلك ثبت على الكسر الذي هو الأصل كما أن هَؤُلاءِ كسر لما لم يكن يجتمع ياء وكسرة، وقد حكى أبو الحسن[5] (عَنُ الرَّجُلِ[6]) بالضم، وكان شيخنا يقول: كأن من يفعل

---

(١) أي الأسماء التي في أولها همزة الوصل قليلة.

(٢) في ر، وظ: (من).

(٣) (في كلامهم) ليست في (ر، وظ).

(٤) في ظ: (إذا).

(٥) هو: الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي مولى بني مجاشع، أخذ عن سيبويه، وكان أسنّ منه، وصحب الخليل قبل صحبته لسيبويه، وكان معلماً لولد الكسائي وقرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه، توفي سنة ٢١٥ هـ .
له مؤلفات منها: معاني القرآن، وكتاب معاني الشعر، وكتاب وقف التمام، وكتاب الأصوات وغيرها.
أخباره في: أخبار النحويين البصريين: ٦٦، ومراتب النحويين: ١٠٩، وطبقات الزبيدي: ٧٢، وإنباه الرواة ٣٦/٢، ومعجم الأدباء ٢٢٤/١١، وبغية الوعاة ٥٩٠/١.

(٦) قال السيوطي في الهمع ١٨٢/٦: (وقد تضم مع اللام حكى الأخفش: عَنُ القوم).

ذلك لا يعتبر ما ذكرنا من أن الكسرة[1] أليق بالبناء، ونقول: إن الذي يحتاج إليه هو زوال التقاء الساكنين، فلا أبالي بأي حركة أزلته [2]، والأصل المعتمد ما ذكرنا، وهذا لا يقاس عليه، ألا تراك لا تقول: لا تَضْرِبُ الرجل بضم الباء، ولا بفتحه، وإنما الباب الكسر، والعدول عنه لسبب كما تقدم [3]، ومن العدول عن الكسر لطلب الخفة وتجنب اجتماع الكسرة[4]، وما يجانسها قراءة من قرأ: ﴿مُريبنَ الَّذي ﴾[5] بفتح التنوين؛ لأنه كره اجتماع كسرتين مع ياء (تسطهما[6]، وكذا قوله سبحانه) ﴿الٓمٓ اللَّهُ﴾[7] فتح الميم؛ لأنه لو كسر لاجتمع [8] كسرتان وياء، وأما قول من قال: إن الفتحة في الميم منقولة من حركة الهمزة، فخطأ لا يشبه كلام عالم، وذاك أن الهمزة إنما تنقل حركتها إذا ثبتت في الوصل نحو: أن تقول: مَنَ بُوكَ في مَنْ أَبُوكَ، والهمزة الواقعة قبل لام التعريف لا تقر في الدرج، فيصح أن يقال: إن حركتها تنقل، فينبغي له أن يقول: قَال اَللهُ، وعَبَد اَللهِ بتحريك الهمزة، وإثباتها في صريح الإدراج حتى يجوز له أن يقدر نقل حركة الهمزة من الله إلى الميم، ولو جاز ذلك لوجب أن تقول:

---

(١) في ر: (الكسر).

(٢) أي التقاء الساكنين .

(٣) السبب هو: ١- الإتباع، ٢- التشبيه بواو الضمير. انظر: ٢١٩ .

(٤) في ظ: (مما).

(٥) سبق ورودها ص: ٢١٨.

(٦) في ر، وظ: (يعني في الميم من ألم وكذا قوله عز وجل ...).

(٧) سبق ورودها ص: ٢١٨.

(٨) في ظ: (لاجتماع).

أخـذ عَنَ الرَّجُلِ بفتح النون، وعَنْ الرَّجُلِ بسكونه، كما تقول: مَنْ أَبْوك، ومَنَ بُوكَ، وإنما جعلنا الحركة في ﴿ الـــمَ اللّهُ﴾، لالتقاء الساكنين، و لم نقل: إنها فيه أصـلية، وضـعت الكلمـة علـيها لأجـل أن حـروف التهجـي مبنـية كلـها علـى الـسكون تقـول: أَلِـفْ بَـاءْ مِـيْمْ كَـافْ، وإنما تحرك إذا عطفت [1] بعضها على بعـض، ونـونت نحـو أَلِفاً، وكَافاً، وهي في فواتح السور لا تأتي معربة، ألا ترى أنـه لا يقـرأ أَلِـفٌ لامٌ مـيمٌ، ولا ألـفُ لامُ مِـيمُ صَـادُ، وإنمـا هو على السكون، فاعرفه.

فـإن قلت: فكيف لم يقولوا: عَنَ الرجل فيفتحوا النون إتباعاً لفتحة العين، فالجـواب / أن الأصـل الموضـوع علـيه الـباب هـو الكـسر، والإتـباع جائز غير واجـب، فـإذا فعـل في موضع لم يجب في كل شيءٌ؛ لأن ذلك ضرب من طلب المشاكلة، واعتبار المشاكلة لا يجب فعله عليهم بل يجوز، فيلزمك متابعتهم[2] في ما يستعملونه[3] منه فقط. ٩/ب

(١) في ر، وظ: (عطف).

(٢) في ر، وظ: (مشايعتهم).

(٣) في ر، وظ: (يستعملون).

قال صاحب الكتاب :

" باب التقاء الساكنين من كلمتين في الدرج[١]
والأول منهما حرف لين

لا [٢] يخلو حرف اللين إذا كان الساكن الأول من الكلمتين اللتين يلتقي فيهما الساكنان من أن تكون حركة ما قبله من جنسه، أو من غير جنسه.

فـإن كانت الحركة التي قبله من جنسه، حذف حرف اللين، و لم يكسر وذلـك قولك[٣]: هو يَخْشَى القَوْمَ، ويَغْزُو الجَيشَ، ويَرْمِي الغَرضَ، فحذفت الألف، و لم تحركها؛ لأنك لو حركتها لانقلبت همزة، وأجريت الواو والياء [٤] مجراها في الحذف؛ لأن الحركة تكره في كل واحدة [٥] منهما إذا كانت حركة ما قبلها من جنسها، ألا ترى أنك تقول: القَاضُونَ، والغَازُونَ، فتحذف الياء لما لـزم من تحريكها بالكسر (والضم)[٦]، وكذلك هذا قاضٍ، وتقول: يَغْزُو زيد، فـلا تحـرك الواو بالضم إذا أدرجت [٧]، وكذل لم يَضْرِبُوا اليومَ، و لم يَضْرِبا اليوم، فتحذف الواو والألف[٨].

---

(١) في أ: (الادراج).

(٢) في أ: (ولا يخلوا).

(٣) في أ: (قولهم).

(٤) في التكملة مرجان (لباء).

(٥) في أ: (واحد).

(٦) (والضم) ليست في (أ).

(٧) في التكملة شاذلي (درجت).

(٨) فيكون اللفظ لم يضرب اليوم، و لم يضرب اليوم .

فـــإن كان حركة ما قبل حرف اللين من غير جنس حرف اللين، فالتقى مع ساكن من كلمة أخرى لم يحذف، ولا يكون ذلك إلا في الياء والواو؛ لأن الألـــف لا تكون حركة ما قبلها إلا الفتحة، وذلك نحو: واو الضمير في قوله تعـــالى: ﴿**وَلا تَنْـــسَوِا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ**﴾[1]، واخْشَوُا الله، ومثل ياء الضمير في قـــولك: اخْشَيِ الله، فلم تحرك الواو من " اخشوا " بالكسر حيث كان ضميراً ليفـــصل بينها وبين واو " أو " و " لو "، وقد قال قوم[2]﴿**وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْـــنَكُمْ**﴾ فحـــركوها [3] بالكـــسر تشبيهاً بواو " أَوْ " و " لَوْ " كما قالوا: ﴿**لَـــوِ اسْتَطَعْنَا**﴾، والكسر في واو الضمير قليل، كما أن الضم في واو[4] "لَوْ" قليل، ومثل واو الضمير فيما ذكرت الواو في مُصْطَفَون والأعْلَون، والياء فيهما تقـــول: هـــؤلاء مُصْطَفُوا الله، ومن مُصْطَفَي الله، فتجري الواو فيه مجرى واو اخشوا، والياء مجرى ياء اخْشَيْ؛ لأن واو مُصْطَفَونَ بمنزلة واو اخْشَوْا من حيث كان جمعاً وحذف اللام قبلهما في الموضعين " [5].

قال المفسر:/ ١٠/أ

اعلـــم أن الياء [6] والواو والألف إذا كان حركة ما قبل كل واحد منها

---

(١) البقـــرة / ٢٣٧، وهي قراءة علي ومجاهد وأبي حيوة وابن أبي عبلة، المحتسب ١٢٧/١، والبحر المحيط ٢٣٨/٢.

(٢) هو يحيى بن يعمر، البحر المحيط ٢٣٨/٢ .

(٣) في التكملة شاذلي (فحركوا).

(٤) في التكملة شاذلي (في أو ولو).

(٥) التكملة شاذلي: ١٢، ١٣، والتكملة مرجان: ١٧٩-١٨١.

(٦) في ر، وظ: (اعلم أن الواو إذا كان).

مـــن جنسه لم يثبت إذا لقيها ساكن، وأما الألف نحو: قولك: يَخْشَى القوم، فتحريكه غير ممكن؛ لأنها إذا لقيت[1] الحركة صارت همزة، فليس إلا الحذف، وأما الواو والياء كقولك[2]: هو يَغْزُو القوم[3] ويَرْمِي الغرض[4]، فتحذفهما مع استطاعة الحركة فيهما لأجل أن ذلك يثقل، ألا تراك تقول: يَغْزُوُا القوم ويَرْمِيُ الغـــرض، فتجمع في " يَغْزُوُ " بين ضمتين وواو، وفي "يَرْمِيُ" بين كسرة وياء وضمة، والكسرة أخت الضمة، والياء أخت الواو، فاجتماع كسرة وضمة وياء في الثقل كاجتماع ضمتين وواو .

وأما في حال الفتح، فلا تحذف؛ لأن الحركة تثبت لهما في الأصل في هذه الحالة أعني قبل أن يلقاهما ساكن، ألا تراك تقول: لن يَغْزُوَ ولن يَرْمِيَ، وإذا كان كـــذلك لم يكن لحذفهما وجه، إذ لا يلتقي ساكنان كما يكون في حال الرفع نحـــو: هـــو يَغْزُو القوم، ويَرْمِي الغرض، فإن[5] أسكنت الياء في حال النصب للضرورة كقوله:

كَـــأَنَّ أَيْـــدِيْهِنَّ بالقَاعِ القَرِقْ[6] ....

---

(١) في: (ألقيت).

(٢) في ظ: (فكقولك).

(٣) في ر، وظ: (الجيش).

(٤) العبارة في (ظ)، ويرمي الغرض فتجمع في (يغزو) بين ضمتين وواو، وفي (يرمي) بين كسرة وياء وضمة فتحذفهما مع استطاعة الحركة فيهما لأجل أن ذلك يثقل، ألا تراك تقول: يغزو القوم، ويرمي الغرض والكسرة أخت الضمة ...

(٥) في ر: (فإذا).

(٦) بيت من الرجز قائله رؤبة بن العجاج، وبعده:

.... أيدي جوار يتعاطين الورق

=

ســقط كما يسقط في حال الرفع، وكذا الواو إذا اضطررت إلى إسكانه كما قال:

فَمَـا سَــوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وَراثَةٍ　　　أَبَـى اللهُ أَنْ أَسْـمُوْ بِأُمٍّ وَلاَ أَبِ[1]

وذكـر القَاضُـونَ والغَـازُونَ؛ لأن الأصل القَاضِيُوْن والغَازِوُوْنَ،

= القاع: المكان المستوي، القرق: الأملس، الخزانة ٣٤٨/٨.

الشاهد قوله: أيديهن حيث أسكن الياء ضرورة والقياس فتحها .

روى: (أَيْـدِيَهُنَّ) بفتح الياء في تهذيب إصلاح المنطق، و (قرق) و (الورق) بفتح الراء في الديوان و (عذارى) بدل (جوار) في غريب الحديث.

ورد البيت في ملحق الديوان: ١٧٩، والمحتسب ١٢٦/١، وأمالي المرتضى ٢٣/٢، والعمدة ٢٤٩/١، ونظام الغريب: ٢٥١، وتهذيب إصلاح المنطق ٣٤٣/٢، ونزهة الطرف: ٢٤٨، وأمـالي ابـن الشجرى ١٠٥/١، وشرح المقدمة الجزولية: ٣٥٦، وشرح الكافية للرضي ٢٣٠/٢، وهـدى مهـاة الكلتين وجلا ذات الحليتين ١٣٥، وشرح الشافية للجاربردي (مجمـوعة الـشافية) ٣١٢/١، والدر المصون ٤٠٩/٤، وتمثال الأمثال ٤٧٩، والاقتراح: ١٠٣، والخزانة ٣٤٧/٨ .

(١) بـيت مـن البحـر الطويل قائله عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري الفارسي المشهور والشاعر المجيد، وكان أعور عقيماً لا يولد له، توفي سنة ١١ هـ.

ســودتني عامر: أي ما جعلتني قبيلة بني عامر سيداً بالإرث عن آبائي، بل سدتهم بأفعالي، أبى الله: لم يرض الله، أسمو: السمو العلو، شرح أبيات المغني ٤٦/٨.

الشاهد: إسكان الواو في (أَسْموْ) وهو منصوب بأن ضرورة.

والبيت في ديوانه: ١٣، والكامل: ٢١٢، والشعر والشعراء: ٣٣٦، والخصائص ٣٤٢/٢، والمحتـسب ١٢٧/١، ونزهة الطرف: ٢٤٨، والمفصل: ٣٨٤، وشرح المفصل ١٠١/١٠، وتمام المتون: ٣٤، وشرح مختصر التصريف العزى للتفتازاني: ١٤٣، وشرح الألفية للأشموني ١٠١/١، والخزانة ٣٤٣/٨، وشرح أبيات المغني ٤٦/٨.

فاستثقلوا الضمة في الواو والياء، فحذفوهما ونقلوا حركتهما إلى ما قبلهما، وأما نحو لم يَضْرِبُوا و لم يَضْرِبَا و لم تَضْرِبِي فبهذه[1] المنزلة في الحذف تقول: لم يَــضْرِبَا اليوم، و لم يَضْرِبُوا اليوم، فتحذف الألف والواو، ولا يحصل هنا كبير لبس؛ لأن الفتحة والضمة تدلان على المحذوف: وتقول: لم تَضْرِبِي اليوم يا امرأة[2]، فتحذف مع وجود اللبس[3] إذ لافصل بين أن تقول لم تَضْرِبْ و لم تَضْرِبِي إذا أدرجت في اللفظ إلا أن ثقل الكسرة في الياء مع انكسار ما قبله حَسَّنَ في نفوسهم ترك الاعتداد باللبس، وكثيراً ما يعدلون عن إزالة الالتباس إذا أدى إلى التــزام مــا يــستنكر، ألا تراهم قالوا: هم يَغْزُوْنَ، وإن كان في اللفظ كقــولك: هن يَغْزُوْنَ لأجل أنهم لو قصدوا إزالة اللبس لأفضى بهم الحال إلى قولك: يَغْزُوُوْنَ بواوين وضمتين، وفي ذلك مشقة مفرطة، فهذا هو الكلام في / ١٠/ب الواو والياء إذا كان حركة ما قبلهما مجانسة لهما، فإن انفتح ما قبل الواو والياء الــساكنتين حركتا لالتقاء الساكنين، فالواو إذا كان ضميراً حرك بالضم نحو: ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[4]، وإن لم يكن ضميراً، فبالكسر نحو: قوله: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾[5] وواو الجمع بمنزلة واو الضمير تقول: هؤلاء مُصْطَفَوُ الله، وقد وقع المشابهة بينهما من وجهين:

---

(١) في ظ: (فهذه).

(٢) في ر: (يامرة)، وظ: (يامرأة).

(٣) في أ: (الكسر).

(٤) سبق ورودها ص: ٢٢٥ .

(٥) سبق ورودها ص: ٢١٧ .

أحـــدهما: أن الواو في مُصْطَفَون قد حذف قبله[1] لام الفعل كما أن في اخْشُوْا (وَلا تَنْسَوُا) كذلك.

والـــثاني: أنـــه يدل على الجمع كما أن واو الضمير في نحو: (وَلا تَنْسَوُا كـــذلك)، وافتراقهما –من حيث إن واو الجمع حرف لا يدل على عين كما أن[2] واو الـــضمير يـــدل عليه على ما بينا في صدر الكتاب[3] – لا يمنع من اجـــتماعهما في إفـــادة الجمع، وقد تقدم في الباب الذي قبل[4] هذا أن واو الضمير خص بالضم فصلا بينه وبين غيره[5]، وليس لأحد أن يقول: لِمَ لَمْ يجر مجـــرى غيره؛ لأن الفصل بين الأنواع حسن، وأما ياء الضمير فيحرك بالكسر[6] نحو: اخْشَيِ الْقَومَ.

---

(١) في أ: (قبل).

(٢) في ر، وظ: (كما يدل واو الضمير على ما بينا).

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ١٧٥، قال: (وحكم الواو في يضربون حكم الألف؛ لأنه ضمير دال على العين المجموعة، ولا يقصد بالعين هاهنا الشخص دون غيره).

(٤) في ر، وظ: (يلي).

(٥) انظر ص: ٢١٩ .

(٦) في ظ: (الكسر).

قال صاحب الكتاب:

" باب الابتداء بالكلم التي يلفظ بها

كـــل حرف في أول كلمة يبتدأ[1] بها من اسم، أو فعل، أو حرف فهو متحـــرك، ولا يبتدأ بحرف ساكن في اللغة العربية، والدليل على أنهم لا يبدئون بالساكن أنهم لم يخففوا الهمزة إذا كانت في أول كلمة يبتدأ بها نحو:

أَأَنْ رأَتْ رَجُـــلاً أَعْـــشَى[2] ... .

---

(١) في التكملة (تبدئ).

(٢) صدر بيت من البحر البسيط قائله الأعشى ميمون بن قيس بن جندل بن عوف بن سعد بن ضبيعة، كان جاهلياً قديماً وأدرك الإسلام في آخر عمره ولم يسلم، يسمى صناجة العرب، توفي في السنة السابعة للهجرة .

أخباره في: طبقات فحول الشعراء ٥٢، والشعر والشعراء: ٢٥٧، ومعجم الشعراء: ٤٠١، ٤٠٢، والأغاني ١٠٨/٩، والمؤتلف والمختلف: ١٢.

والبيت بتمامه:

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أَضَرَّ به رَيْبُ المَنُونِ ودَهْرٌ مُفْنِدٌ خَبِلُ

أعشى: العشى ضعف البصر.

الشاهد قوله: (أ أن) لم يخفف الهمزة الأولى؛ لأنها كانت أول كلمة يبتدأ بها؛ لأن تخفيفها تقريباً من الساكن وإذا كانوا لم يبتدئوا بالساكن، فكذلك لم يبتدئوا بما قرب منه.

ورد البيت في ديوانه: ١٠٥، والكتاب ٤٧٦/١، والمقتضب ١٥٥/١، وعيار الشعر ١٣٢، وشرح القصائد المشهورات ١٣٦/٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٧٤، وابن السيرافي ٧٥/٢، والأعلـــم ٤٧٦/١، وشـــرح القـــصائد العشر: ٣٣٥، وابن يسعون ١١٤/١، والقيـــسي: ٣٦٤، وشمس العلوم ٢١٤/١، والإنصاف: ٧٢٧، وابن برى: ٢٦٢، وشرح بانت سعاد: ٥٣.

لأن في تخفــيفها تضعيفاً للصوت، وتقريباً من الساكن، فلما لم يبتدئوا بالساكن لم يبتدئوا بما قرب منه، وأمر آخر يدل على رفضهم الابتداء بالساكن، وهــو أنهم لم يخرموا [١] " مُتَفَاعِلن " كما خرموا فَعُولُنْ ونحوه؛ لأن مُتَفَاعِلُن يــسكن ثانية، فلو خرم لأدى ذلك إلى لزوم الابتداء بالساكن، فإذا رفضوا ما يــؤدي إلــيه، فأن يرفضوه نفسه أولى، والحروف[٢] التي يبتدأ بها إذا كانت متحــركة، فاتصلت بشيء قبلها لم تحذف، ولم تغير إلا أن تكون همزة وصل نحــو: يا زَيْدُ اذْهَبْ، فإنك تحذفها من اللفظ في الوصل، أو همزة قطع ما قبلها ســاكن، فإن هذه يحذفها أهل التخفيف، ويلقون حركتها على الساكن الذي قبلها، كما أن همزة الوصل يحذفها كل العرب إذا اتصلت بشيء قبلها في الأمر
العــام، وذلك نحو: كَمِ بِلُك[٣]، أو تكون لام الأمر / أو قولهم: هُوَ وهِيَ، فإن ١١/أ
ذلــك إذا اتــصل بالواو أو الفاء أو بلام الابتداء، فمنهم من يسكن فيقول: ﴿فَهْيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[٤] ﴿وَهْوَ خَيْرٌ﴾[٥] ولَهْو قائم، وكذلك لام الأمر نحو: ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾[٦]، ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾[٧]، ومنهم من يدع ذلك على حركته "[٨].

---

(١) الخرم هو: حذف أول متحرك من الوتد المجموع في أول البيت، الوافي في العروض والقوافي: ٤٢.

(٢) في أ: (الحرف الذي).

(٣) في التكملة شاذلي، و " أ ": (كم ابلك).

(٤) البقرة /٧٤.

(٥) البقرة /٢١٦.

هي قراءة أبي عمرو والكسائي وأبي جعفر وقالون، النشر ٢/٢٠٩.

(٦) عبس / ٢٤، وتمامها: { فلينظر الإنسان إلى طعامه }.

(٧) الحج / ٢٩.

(٨) التكملة شاذلي: ١٤، ١٥، والتكملة مرجان: ١٨١-١٨٣.

قال المفسر :

اعلم أن الابتداء بالحركة دون السكون، وأصحابنا يقولون: إن الابتداء بالسكون لا يكون في كلام العرب، ويدعوهم إلى ذلك أنه قد يمكن اللفظ به في بعض المواضع، وذكر بعضهم أن هذا محال، وأن الابتداء بالسكون لا يتصور، وليس كما ظن، ولهذا من الشأن قال أبو علي:

"ولا يبتدأ بحرف ساكن في اللغة العربية " فقيد، ويوضح هذه الطريقة أنك لو التمست اللفظ بحرف مضاعف أمكن، ولا شبهة في أن الحرف المدغم ساكن، وقد يكون الساكن بحيث لا يمكن اللفظ به نحو: الألف في قال، ألا ترى أنك لو التمست أن تسقط القاف، وتلفظ بالألف [(١)] مبتدئاً طلبت ما لا يقدر عليه، وقد ذكر أنهم لما لم يبتدئوا بالساكن لم يخففوا الهمزة المبتدأ بها نحو قوله:

أَأَنْ رأَتْ رَجُلاً أَعْشَى[(٢)] ... .

فخفف[(٣)] الثانية دون الأولى لأجل أن تخفيف الهمزة الكائنة بهذه الصفة أن تَختَلِسَ حركتها، وتقربها من السكون، فكما رفضوا الابتداء بالساكن كذلك تركوا ما يقارب الساكن، وهذا يدرك بالحس والمشافهة، وقصده في تشبيه هذا بمُتَفَاعِلن [(٤)] أنهم لا يخرمونه، فيبقى تَفَاعِلُن فينقل إلى مَفَاعِلن لأجل أنه يضمر، والإضمار إسكان الثاني: نحو مُتْفَاعِلن فينقل إلى مُسْتَفْعِلُن، فلو

---

(١) في ظ: (الأمر).

(٢) سبق وروده ص: ٢٣٠.

(٣) في ر، وظ: (يخفف).

(٤) في ر، وظ: (متفاعلن).

خرموه في أول البيت، لأدّى إلى الابتداء بالساكن في حال، وجرى خرمه مجرى خرم مُسْتَفْعِلُن، فقد قوي بهذا أنهم يتجنبون ما يدعو إلى الابتداء بالساكن.

وحكى الشيخ أن أبا علي سئل عن الخرم في مُتَفَاعِلن في حال شبابه، ولم يكن عنده مذهب العروضيين، فانتزع الجواب من هذا الموضع، وقال: إنه لا يجوز؛ لأنه يؤدي إلى الابتداء بالساكن، فالمتحرك إذا ابتدئ به، ثم أدرج لم يخل الحرف الأول من أن يكون همزة وصل، أو لا يكون، فإن كان همزة وصل نحو قولك اذْهَب سقطت كقولك: يا زَيْدُ اذْهَبْ من أجل أن الهمزة [1] تجتلب لتوصل إلى الساكن، فإذا وجدت قبل ذلك الساكن حرفاً متحركاً نحو / الدال ١١/ب
من يا زَيدُ لم تحتج إلى الهمزة، فإن كانت الهمزة همزة قطع، فإنها تثبت إذا كان ما قبلها متحركاً نحو قولك: يا زَيْدُ أَكْرِم، وإن كان ما قبلها ساكناً جاز ثباتها وجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن نحو: كَمِ بلك [2]، ومَنَ بُوك، فأما نحو: هُو وهِي إذا دخل عليها لام الابتداء والواو والفاء، فقلت لَهْوَ قائم، وَهْيِ [3] قائمة، فإنما [4] جاز الإسكان لأجل أن الواو حرف واحد، فيتصل بما يدخل عليه فيكون قولك: وَهْو بمنزلة عَضْد، وقولك: وَهْي بمنزلة كَتْف فيسكن الثاني، وكذلك نحو: ﴿وَلْيُوفُوا﴾[5] والأصل الكسر كما تقول: لِيُوفُوا، ثم شبهوا

---

(١) في ر، وظ: (الهمزة إنما تجتلب).

(٢) في أ: (كم ابلك ومن أبوك).

(٣) في ظ: (هو).

(٤) في ظ: (فإنها).

(٥) تقدم وردوها: ٢٣١.

﴿وَلِـــي﴾[1] بكَتِف، وهذا يقوي ما تقدم[2] من نحو: ﴿يَأْمُرْكُم﴾، وأما ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾ فالاختيار كسر اللام لأجل أنَّ ثم كلمة على ثلاثة أحرف، فلا تمتزج بما تدخل عليه امتزاج الواو والفاء، ومثل الواو همزة الاستفهام كقوله:

.... فقلت أَهْيَ سرت أم عادني حُلُم[3]

(١) في ر، وظ: (فلى).

(٢) انظر: ص ٢١٠.

(٣) عجز بيت من البحر البسيط، صدر:

وقمت للطيف مرتاعاً فأرقني ....

اختلف في قائله فقيل: إنه زياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث، في الحماسة٢/١٣٤، ١٣٧، وشـــرح الحماسة للتبريزي ٣/١٨٣، والتصريح ٢/١٤٣، وقيل: إنه المرار العدوى في الخزانة ٥/٢٤٤، وشرح أبيات المغني ١/٢٠٢، وشرح شواهد الشافية: ١٩٠، والدرر اللوامع ١/١٩٠-١٩١، وورد غير منسوب في الخصائص ١/٣٠٥، ومغني اللبيب: ٤١، ٤٢٣، وشرح الألفية للأشموني ٣/١٠١، والهمع ١/٢١٠.

عادني: أتاني، حلم: ما يراه النائم، حاشية الصبان ٣/١٠١.

الشاهد: قوله (أهْي) حيث أسكن الهاء المسبوقة بهمزة استفهام إجراء لها مجرى الواو.

قال صاحب الكتاب:

" باب همزة الوصل

كل حرف احتيج إلى الابتداء، به، وكان ساكناً اجتلبت له همزة الوصل، وهـــذه الهمـــزة تدخل في أمثلة الأمر من فَعَل يَفْعَل، إذا لم يكن ما بعد حرف المضارعة [1] متحركاً نحو: يَقُولُ ويَبِيعُ ويَخَافُ وَيَنالُ [2]، وتدخل على الأفعال الماضية في أمثلة لحقتها الزيادة، وعلى مصادرها، وقد دخلت على[3] أسماء قليلة غـــير مـــصادر ، وعلى حرف واحد من حروف المعاني وهو لام المعرفة نحو[4] الخليل.

فأمـــا دخولها على ذوات الثلاثة غير المزيد فيها، فنحو: اجْلِسْ، اضْرِبْ، اذْهَبْ، اعْلَم، اخْرُجْ، احْشُرْ، لما سقطت حروف المضارعة من هذه الأفعال إذا أردت أمـــثلة الأمـــر، فبقيت الحروف التي كانت تكون بعد حروف المضارعة ســـاكنة اجتلـــبت لها همزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، فإذا اتصل شيء من ذلك بكلام قبله سقطت[5]، تقول: يا زَيْدُ اضْرِبْ يا عَمْرو اسْمَعْ ويا بَكْـــر اقْتُل، فسقطت الهمزة؛ لأن ما قبلها يوصل به إلى النطق بهذه السواكن،

---

(١) قال سيبويه ٢/٢٧١: (فتكون في الأمر من باب فَعَل يَفْعَلُ ما لم يتحرك ما بعدها).

(٢) في التكملة مرجان: (يسأل).

(٣) في التكملة: (في).

(٤) في أ: (نحو قولك الخليل).

(٥) في التكملة مرجان: (سقطت الهمزة).

فـأغنى عن [1] الهمزة، كما أن ما بعد الهاء التي تلحق في الوقف في [2] نحو: ﴿مَاهِـيَهْ﴾[3] و﴿كِتَابِيَهْ﴾ [4] لما أغنى عن هذه الهاء سقطت في نحو: ما هِيَ يا زيد، وكِتَابِيَ قد كتبت؛ لأن هذه الهاء في الوقف مثل الهمزة في الابتداء.

١٢/أ وأمـا دخـول هذه الهمزة / على ذوات الثلاثة المزيد فيها، ففي تسعة مواضـع ثلاثة أبنية على وزن واحد، وستة أبنية على وزن آخر، فالثلاثة المتفقة في [5] وزن واحد[6] انْفَعَلْتُ وافْتَعَلْتُ (نحو: انْطَلَقْتُ واحْمَرَرْتُ واقْتَتَلْتُ)[7]، والـستة افْعَالَلْتُ واسْتَفْعَلْتُ وافْعَوْعَلْتُ وافْعَوَّلْتُ وافْعَنْلَلْتُ وافْعَنْلَيْتُ، وذلك نحـو: احْمَـارَرْتُ واسْـتَخْرَجْتُ واغْـدَوْدَنْتُ[8] واحْلَوْلَـيْتُ واجْلَوَّذْتُ واسْحَنْكَكْتُ واسْلَنْقَيْتُ[9]، ومن الأربعة نحو: احْرَنْجَمْتُ واقْشَعْرَرْتُ، فالهمزة في هـذه الأمـثلة كلها مكسورة إذا كان الفعل مبيناً للفاعل، فإن بني الفعل للمفعول به ضمت هذه الهمزات من هذه الأمثلة؛ لأن الثالث من الفعل مضموم تقول: انْطُلِقَ به، احْمُرَّ في هذا المكان، اسْتُضْعِفَ زَيْد، اسْتُخْرِجَ المال، ومصادر

---

(١) في التكملة شاذلي: (عن هذه).

(٢) في التكملة مرجان: (من).

(٣) القارعة /١٠.

(٤) الحاقة /١٩، ٢٥.

(٥) في التكملة شاذلي : (من).

(٦) قال سيبويه ٢/٢٧١: (وتكون في انفعلت وافعللت وهذه الثلاثة على زنة واحدة والألف تلزمهن)، فالمقصود الاتفاق في عدد الحروف والسكنات لا الوزن الصرفي.

(٧) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٨) في أ: (اغدودن).

(٩) في أ : (استلقى".

هذه الأفعال ذوات الزيادة في أن همزة الوصل تلحق أوائلها مثل الأفعال، وذلك قـولك: انْطِلاَق، احمِرَار، اسْتِخْرَاج، اسْتِضْعَاف، احْرِنْجَام، اقشعرار، وهذه الهمزة الموصولة مكسورة أبداً في هذا النحو إلا أن يكون ثالث الكلمة التي هي فـيها مـضموماً ضمة لازمة فإنها تنضم في هذا الموضع[1]، وذلك نحو: اقْتُل، احْشُر، ادْعُ، اغْزُ، وتقول للمرأة: اغْزِي، ادْعِي، فتشم[2] الزاي والعين الضمة، وتضم الهمزة؛ لأن الضمة في حكم الثبات[3]، فإن قلت: امْرُؤٌ أخذ لنفسه، ابْنُ زَيْـدٍ عِندِي، كسرت، وإن كان الثالث مضموماً؛ لأن الضمة غير لازمة، ألا تـرى أنك إذا قلت: ابْنَ زَيْد رَأَيْتُ، امْرَءاً وَعَظْتُ، فتحت الثالث من الكلمة، و لم تلزمه الضمة لزومها في اقْتُلْ واغْزُ، وما أشبه ذلك) [4].

قال المفسر:

اعلم أن همزة الوصل في الأفعال على ضربين:

أحدهما: أن تدخل على فعل ثلاثي لا زيادة فيه.

والثاني: أن تدخل على فعل فيه زيادة.

فالأول الذي لا زيادة فيه، لا يكون إلا من أمثلة الأمر للمخاطب، وذلك نحـو: اِضْـرِبْ في " ضَرَبَ " ويَضْرِبُ واخْرُجْ واذْهَبْ، فالفعل صيغ ساكن الأول، وأدخل عليه همزة الوصل، وليس لأحد أن يقول: لِمَ لَمْ يجعلوا الهمزة فيه

---

(١) انظر: الكتاب ٢٧٢/٢.

(٢) في التكملة مرجان : (فتضم).

(٣) يريد أن كسر عين الفعل في (ادْعِي) عارض كما أن الضمة في نحو: (اقْضُو) عارضة، فلا تتأثر حركة همزة الوصل بهذه الحركة العارضة.

(٤) التكملة شاذلي: ١٦، ١٧، والتكملة مرجان: ١٨٣-١٨٦.

مقطــوعة ؟ كما لا يجوز لأحد أن يقول: لم خصوا الماضي بفَعَل دون يَفْعَل ؟
لأن هذا وَضْعُ مِثَالٍ على شيء، فلا نزاع فيه، وإنما الأمر إليهم وعلينا / الاتباع، ١٢/ب
فكمــا جعلــوا للماضي مثالاً ليس للمستقبل، وجعلوه عارياً من الزيادة نحو: ضَرَبَ كذلك جعلوا للأمر[(١)] مثالاً مخصوصاً، وضعوه على سكون الأول حتى كأنه على أن يقال: يا زَيْدُ اضْرِبْ من غير همزة بوجه، ثم لما احتاجوا إلى الابتداء بــه [(٢)]، أتوا بحرف يوصل إليه، فقالوا: اضْرِبْ، وقد ذكرنا في باب الجزم أن قول مــن قــال: " إن الأصــل في هــذا لِتَضْرِبْ، ثم أضمرت اللام وحذف حرف المضارعة، وأدخل همزة الوصل، باطل لا وجه له " [(٣)]، وقال صاحب الكتاب: " إن الأصــل لِتَــضْرِب " [(٤)] ومقصوده في ذلك أن الأمر بمنزلة النهي، فكما أن النهــي بحــرف في كل حال نحو: لاَ تَضْرِب يا زيد، كذلك كان [(٥)] يجب أن يكــون الأمر كذلك، هذا هو قول شيخنا، ويزيد هذا [(٦)] الذي ذكره صاحب الكتاب وضوحاً أن الفعل إنما جاء [(٧)] للأزمنة، والأمر ليس بزمان، فمن حقه أن يكــون له حرف يدل عليه؛ لأنه بمنزلة المعاني التي تعتور الفعل، كالنهي والنفي والاستفهام، فكما لم يَصَغْ الفعل على الاستفهام، والنفي كذلك كان الأصل أن

---

(١) في ظ: (الأمر).

(٢) في ر، وظ: (وبه).

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٩٤.

(٤) قال سيبويه ٣١٠/١: " كما استغنيت بقولك: اضْرِبْ عن لِتَضْرِبْ".

(٥) (كان) ليست في (ر، وظ).

(٦) (هو) ليست في (ر، وظ) .

(٧) في ظ: (جاز).

لا يُصَاغ على الأمر وشبه [١] هذا بإياك، فقال: كان الأصل أن يقال: ضَرَبْتُ إِيَّاكَ، ثم [٢] قيل: ضَرَبْتُك، وذاك أن المفعول فضلة، ولا يتصل بالفعل، ألا تراه يتقدم عليه نحو: زيداً ضَرَبَ عَمْروٌ، وكان الظاهر أن يكون ضميره منفصلاً ألبتة غير أنهم أتوا بالمتصل، فقالوا: ضَرَبْتُكَ وضَرَبْتُه، إذ كان الغرض في الإضمار الاختصار، وكان المتصل أذهب في الخفة وقلة اللفظ، وكذلك صاغوا الفعل على الأمر فقالوا: اضْرِبْ واذْهَبْ وأَكْرِم ليكون أبلغ في الدلالة على المقصود، ألا ترى أن المعنى إذا دل عليه حرف يدخل على الكلمة نحو: أن تقول: ما ضَرَبْتُ، فيدل "ما" على النفي لم يكن في القوة بمنزلة أن يكون معنى النفي مثلاً في نفس الكلمة إذ الحرف غير مصوغ معه، وهاهنا معنى يفضل الأمر على النهي وأشباهه، ويجعله [٣] أحق بأن يكون له صيغة على الانفراد، وهو أن الأمر طلبك إيجاد الشيء فإذا قلت: اضْرِبْ طلبت من المخاطب إحداث الضَّرْبِ، ولا يكون ذلك إلا في المستقبل، وإذا كان كذلك كان قصدك أن يذكر ما يدل على الأمر بمنزلة ما يدل على زمان ماضٍ مثلاً في أنك تقصد تقرير [٤] شيء ابتداء، والشيء إذا قرر، كان الواجب فيه أن يوضع له لفظ يدل عليه، وليس / ١٣/أ
كذلك النهي لأجل أنه نفي لما تقرر في الحقيقة بمنزلة النفي، ألا ترى أنك إذا قلت: لا تَضْرِبْ زَيْداً كنت [٥] قد أثبت له الضرب إما وجوداً وإما ارتقاباً وظناً

---

(١) في أ: (شبهه).

(٢) (ثم) ليست في (ر، وظ).

(٣) في أ: (يجعل).

(٤) في أ: (تقدير).

(٥) (كنت) ليست في (ظ).

إذ لـــو لم يكن مما يصح عليه الوجود، لكان النهي عنه محالاً، ألا ترى أنك لو قلـــت لمن لا يصح منه الضرب: لا تَضْرِبْ، لم يكن على التحقيق، وإذا كان النهي نفياً، وجب أن يكون علامته شيئاً يدخل على الفعل، و لم يكن يحسن في القـــياس أن يصاغ المثال عليه؛ لأنك أولاً تثبت الشيء، ثم تنفيه، فما لم يستقر يَضْرِبُ لم تقدر على أن تقول [1]: ما تَضْرِبُ، ولا يتصور أن تكون مرتبة النفي قبل مرتبة الإثبات، فلما كان كذلك قيل: لا تَضْرِبْ، فجعل " لا " دليلاً على النهـــي، كمـــا يكـــون دليلاً على النفي إذا قلت: لا تُضَرَبُ، والأمر لما كان تقريـــراً[2] لفعل، و لم يكن فرعاً على شيء لم يجب أن يقال: إنك تثبت الفعل أولاً، ثم تأمر نحو: أن تقول: يَضْرِبُ زيد، ثم تقول: لِيَضْرِبْ زيد، ألا ترى أنك تطلـــبه فقط، وإذا قلت: لا تَضْرِبْ كان في ضمنه أن هذا الفعل كان يوجد منه أو كان على أن يفعله، فقصد صرفه عنه، فيكون النهي فرعاً لإثباتٍ قد وضع لـــه المثال كما تقدم، ويكون الأمر أصلاً بنفسه غير تابع لشيء إذ هو نفس التقرير والإثـــبات، وهـــذه الهمـــزة تسقط إذا وُجدَ متحرك قبلها أو بعدها، فمثال (وجـــود)[3] المتحرك قبلها قولك: يا زيد اضْرِبْ ألا ترى أن الدال متحركة، وقد شبه هذا بالهاء في نحو: ﴿كِتَابِيَهْ﴾[4] وذلك أن الهاء هناك علم الوقف[5]،

---

(١) في ر، وظ: (تقول له) .

(٢) في ظ: (التقدير).

(٣) (وجود) ليست في (أ).

(٤) سبق ورودها ص: ٢٣٦.

(٥) في ر، وظ: (للوقف).

فإذا وصلت، ولم تقف وجب سقوطه كقولك: كِتَابِي هذا[1]، وكِتَابِيَ الحسن كذلك الهمزة في نحو: اضْرِبْ اجتلبت ليتوصل إلى الابتداء بالساكن، فإذا زال الابتداء بأن يقع قبلها كلام وجب سقوطها، وأما وجود المتحرك بعدها، فنحو ما ذكرنا في " قُلْ " أن الأصل اقْوُلْ [2]، ثم نقلت الضمة من الواو إلى القاف، فسقطت الهمزة لزوال جالبها الذي هو السكون، ومن ذلك سَلْ الأصل اسْأَلْ، ثم خففت الهمزة، فنقلت حركتها إلى السين، فتحرك بها، فلم تحتج إلى الهمزة فأسقطت وبقي سَلْ، وتقول: سَلاَ وسَلْوا (لأنه يكون الأصل اسْأَلاَ، واسْأَلوا / ١٣/ب ثم يتحرك السين بحركة الهمزة، وتسقط همزة الوصل فيبقى سَلاَ وسَلُوا) [3] فإن قلت: من قول من يقول: سِلْتَ تَسْأَل على خِفْتَ تَخَافُ، ولم تجعله من الهمزة قلت: سَلْ كخَفْ، وسَألاَ وسَأَلُوا في الاثنين والجميع مثل خافا وخافوا، وفي المؤنث سالي وسَلْنَ مثل خَافِي وخَفْنَ.

وأما الذي دخلته همزة الوصل وفيه زيادة، فنحو: ما ذكره من انْطَلِق واسْتَخْرِجْ وغير ذلك مما عده [4].

وينبغي أن يعلم أن أصل همزة الوصل الكسر، كما أن أصل همزة القطع الفتح أي في الفعل نحو: أَكْرَم، فإذا ضممت، فلأجل الإتباع، وذلك قولك في نحو: قَتَل يَقْتُل: اقْتُل كرهوا أن يقولوا: اِقْتُلْ، فيخرجوا من كسرة إلى ضمة،

---

(١) في ر، وظ: (يا هذا).

(٢) في ر، وظ: (كان أقول).

(٣) ما بين القوسين ليس في (ظ).

(٤) انظر ص: ٢٣٦.

ولـــيس هناك فصل إلا حرف ساكن، ولاستنكارهم ذلك رفضوا اِفْعُل [1] في كلامهـــم، ومثل ذلك قول في اسْتُخرِج: اسْتُخْرِجَ الدراهم بضم الهمزة؛ لأن المتحرك الذي يليها مضموم، ولعل من لا خبرة له يظن أن الهمزة لا أصل لها في الحركة، وأنها تتبع حركة عين الفعل، فتكسر في اِضْرِبْ؛ لأن العين مكسورة، وتــضم في اُقْــتُلْ ؛ لأنها مضمومة، وذلك ؛ باطل لأجل أنه لو كان كذلك، لــوجب أن تقــول في ذَهَـــبَ يَذْهَبُ: اَذْهَبْ، فتفتح الهمزة؛ لأن عين الفعل مفــتوحة، فلمـــا لم يقـــل ذلك، علمت أن أصلها الكسر، وأن الضم في اُقْتُل للاســـتثقال، و لم يفعل في اِذْهَبْ؛ إذ كان الخروج من كسرة إلى فتحة سهلاً، فكان ثابتاً على موضوعها.

وأمـــا قـــولك للمرأة: اُغْزِي، فبمنزلة اُقْتُلْ لأجل أن الأصل اُغْزُوي، ثم حذفت الواو بأن أسكنتها استنكاراً لتحركها مع انضمام ما قبلها، فلما سكن الـــواو، وجب سقوطها لسكون الياء الضَّمِيرِي بعدها، ويجب كسر العين نحو الـــزاي، ليقر الياء إلا أنك تجعلها بين الضمة والكسرة تريد بذلك التنبيه على الواو، وتضم همزة الوصل؛ لأن الضمة في تقدير الثبات وشمة [2] منها موجودة، فالخروج من كسرة إلى ما هو بمنزلة الضمة يثقل، فيقرب من اُقْتُلْ، فإن كانت الـــضمة غير لازمة، لم يعتد بها، وذلك كقولك: اِمْرُؤٌ جاءني تكسر، وإن كان الـــراء مـــضموماً بعدها كالتاء في اُقْتُل لأجل أنك تقول: اِمْرَءاً رَأَيت، فتصير الـــضمة إلى الفـــتحة، وكذا تقول: اِبنُ زيدٍ أنت[3] / فتكسر، ولا تقول: اُبْنُ ١٤/أ

---

(١) في ر، وظ: (فعل).

(٢) في ر: (شهة).

(٣) (أنت) ليست في (ظ).

زَيْــدٍ[1] بالضم لأجل أنك تقول: ابْنَ زيد رَأَيْت فيزول، وهم لا يعتدون بغير الــلازم في كثير من الأحكام، ألا ترى أن الواو والياء إذا تحركا مع انفتاح ما قــبلهما قلبتا[2] ألفين نحو: خَافَ وهَابَ في خَوِفَ وهَيِبَ، ثم قالوا : **لا تَنْسَوُا الفَــضْلَ بَيْنَكُمْ** واخْشَيِ اللهَ، فحركوهما مع انفتاح ما قبلهما لأجل أن الحركة غير لازمة فاعرفه.

واعلــم أن بعــض النحويين يذهب في كسر همزة الوصل إلى [3] أنهم زادوها ساكنة، فالتقى ساكنان، فحركوها بالكسر لالتقاء الساكنين [4]، وهذا تعسف ظاهر.

---

(١) في ر، وظ: (زيد أنت).

(٢) في ر، وظ: (قلبا).

(٣) في ظ: (الا).

(٤) في حركة همزة الوصل ثلاثة مذاهب هذا أحدها، ونسب إلى أبي علي الفارسي في التصريح بمضمون التوضيح ٢/٣٦٥، والهمع ٦/٢٢٤.
ونص أبو علي على أنها متحركة قال في المسائل البصريات: " وذلك أن الحركة في (اسل) إنمــا هي حركة الهمزة المحذوفة وإذا كانت الحركة للهمزة كانت الفاء في تقدير السكون" ١/٢١٨، ٢١٩.
وقــال في التكملة: ١٧: ومن الأربعة نحو: احرنجمت واقشعررت فالهمزة في هذه الأمثلة كلها مكسورة إذا كان الفعل مبنياً للفاعل فإن بني الفعل للمفعول به ضمت هذه الهمزات.
والمذهب الثاني في حركة همزة الوصل للكوفيين قالوا: إن أصل حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل، فتكسر في (اِضْرِب) إتباعاً لكسرة العين وتضم في (اُدْخُل) إتباعاً لضمة العــين. والــثالث: ذهــب البــصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكــسورة، وإنما تضم في (اُدْخُل) ونحوه لئلا يخرج من كسر إلى ضم؛ لأن ذلك مستثقل، ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن فِعُل بكسر الفاء وضم العين، الإنصاف: ٧٣٧ .

وذلـــك أن الغرض أن يلفظ بالضاد في اضْرِبْ ساكناً في حال الابتداء، فتحتاج إلى حرف متحرك يوصلك إليه، فمن المحال أن تعمد إلى حرف ساكن وأنـــت تطلب التخلص من الساكن، وكان شيخنا يستبعده، والذي غرهم أنهم قالوا [1]: إذا قلنا: إن الهمزة زيدت ساكنة، كان حركتها اتفاقاً، فيكون زيادة حـــرف مجـــرداً من الحركة، والزيادة كلما كانت أقل فهي أولى، وهذا اغترار ظاهر وفساده من وجهين:

أحدهما: أن القاصد اللفظ بالساكن، إذا قدر اجتلاب حرف ساكن مع علمـــه بأنـــه لا يلفظ به، كان تقديره محالاً، ولو جاز ذلك، جاز أن يقال: إن الاســـم يوضع أولاً على سكون الأول، ثم يتحرك؛ لأن اللفظ [2] بالساكن لا يكون، وإذا قال: ذلك، دخل عليه أن لا يثبت حركة في لفظ إلا لضرورة، وأن يسكن الراء من رجل إذا لم يبدأ به.

والوجه الثاني: أن الهمزة إذا اجتلبت ساكنة، ثم تحركت لالتقاء الساكنين لم تكـــن جـــاءت لأجل اللفظ بالساكن، وكان حكمها حكم ما يصاغ عليه الكلمة إذ لو كانت مجتلبة للساكن، لكان تقدير السكون فيها محالاً لما في ذلك مـــن العود إلى عين ما يفر [3] منه، فكان يجب على مقتضى هذا القول أن لا تـــسقط في حـــال، ويقال: يا زَيْدُ اِضْرِبْ بتحقيق الهمزة، وإثباتها، ولا مصعد بعدها في الفساد، فاعرفه.

---

(١) في ر و ظ: (قالوا: إنا إذا قلنا).

(٢) أي الابتداء بالساكن.

(٣) في ظ: (تفسر).

قال صاحب الكتاب :

" باب لحاق همزة الوصل في الأسماء التي ليست بمصادر

وهــذه الأسماء ابْن وابْنَة، وامْرُؤ وامْرَأة، واثْنَان، واثْنَتَان، وابْنُم، واسْم، واسْت، وقد ألحقوا هذه الهمزة [1] قولهم في القَسَمِ: ايْمُنُ [2] اللهِ وايْمُ اللهِ، إلا أن الهمـــزة مفــتوحة في هذا [3] / الحرف كالتي تلحق لام التعريف، وقد كسرها ١٤/ب بعضهم فقال: اِيْمُ اللهِ " [4].

قال المفسر:

اعلم أن الهمزة في غير الأفعال تأتي في ثلاثة أضرب:

أحــدها: في المــصادر نحو: انْطِلاَق [5]، واسْتِخْرَاج، وإنما لحق المصدر للحاق الفعل كما اعتل لاعتلال الفعل في نحو: قَامَ قِيَاماً، وصح لصحته [6] في قولك: اجْتَوَرُوا اجْتِوَاراً، وذلك لطلب التشاكل، وإلا فالأصل في همزة الوصل الأفعال.

---

(١) في التكملة: (في قولهم).

(٢) اختلف في أيمن وهمزتها.

قال الكوفيون: إنها جمع يمين والهمزة همزة قطع.

وقال البصريون: إنه ليس بجمع يمين، وإنه اسم مفرد مشتق من اليمين والهمزة همزة وصل، الإنصاف : ٤٠٤، ٤٠٧ .

(٣) في أ: (هذه الحروف).

(٤) التكملة شاذلي: ١٨، والتكملة مرجان: ١٨٦.

(٥) (و) ليست في: (ر، وظ).

(٦) في ر، وظ (بصحته).

والـــضرب الـــثاني: أن تدخل همزة الوصل على الكلمة عوضاً عن تغيير لحقهـــا، وذلـــك مـــثل ابْن واسْم الهمزة قد صارت [1] عوضاً من لام الفعل المحذوف، وقد تقدم بيان هذا في صدر الكتاب [2]، وفي باب النداء [3]، وكفى دلـــيلاً علـــى أن الهمزة أصلها الفعل أنها لا تدخل على الأسماء التي لم يلحقها حذف، ولم [4] يلابسها اعتلال نحو: رَجُل وفَرَس، وأما همزة أيْمُنَ الله، فالأصل فيها القطع؛ لأنها جمع يمين كقوله:

يَأْتِيْ لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ [5]

ولكـــنهم وصلوها لكثرة الاستعمال، وكذا إذا قيل: اَيْمُ اللهِ؛ لأن اللام

---

(١) في أ: (صات).

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ١٩٥ .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٥٩.

(٤) في ظ: (ولا).

(٥) رجز قائله الفضل بن قدامة بن عبيد بن عبيدالله أبو النجم العجلي من بني بكر من وائل من رجاز الإسلام من الطبقة التاسعة منهم، عاش في العصر الأموي، توفي سنة ١٣٠ هـــ.
أخـــباره في: طبقات فحول الشعراء: ٧٣٧، والشعر والشعراء: ٦٠٣، ومعجم الشعراء: ٣١٠، والأغاني ١٥٠/١٠، ومعاهد التنصيص ١٨/١.
الشاهد: قوله (أيمن) فإنه جمع يمين.
والبـــيت في ديـــوانه: ١٩٠، والكـــتاب ٤٧/٢، والنوادر: ٤٥٩، وشرح أبيات سيبويه للـــنحاس: ٨٥، والسيرافي النحوي: ٣٦٧، والخصائص ٦٨/٣، والمبهج: ١١، والمنصف ٦١/١، والإنصاف: ٤٠٦، وشرح المفصل ٤١/٥، ٣٦/٨، ٩٢/٩.
روى (يبرى) بدل يأتي في النوادر والخصائص والمبهج والمنصف، ويسرى في شرح المفصل ٣٦/٨، ٩٢/٩.
أيمن: جمع يمين وأراد جهة اليمين، وأشمل: جمع شمال وأراد جهة الشمال.

محذوفة من أَيمن، وقد دعاهم الحرص على التخفيف لكثرة تصرف هذه الكلمة علـــى ألــسنتهم إلى أن أجحفوا بها، فردوها إلى حرف واحد، فقالوا: مُ اللهِ، وقول أبي علي: "وقد ألحقوا هذه الهمزة قولهم في القسم: اَيْمُن" (في) [1] ظاهره بعــض التسامح؛ لأن (هذه) [2] الهمزة لم تلحق الكلمة بعد أن لم تكن بل هي همزة أفْعُل جمعاً كما ترى في البيت، ثم وصلت غير أنه أراد أنهم جعلوا في هذه الكلمـــة همـــزة وصل على الجملة، وإن قيل على ظاهر كلامه: إن همزة اَفْعُل حـــذفت حذفاً [3] حتى سكن أول الكلمة، فلما أريد الابتداء، ألحقت الهمزة، كان قولاً [4]، وأما من كسر، فقال:

اِيْـــمُ اللهِ، فإنـــه لما سقط اللام [5] أجراه مُجْرى ابن، فأدخل عليه همزة الوصـــل، فكأنه وضع فيه [6] مثال فَعْلٍ، ثم لما حذف اللام أتى بالهمزة، وهذا يقوى القول بظاهر كلام أبي علي؛ لأن مجيء الهمزة مكسورة يدل على أنها ليست تلك التي في أَفْعُل، وأنها مجتلبة للابتداء بالساكن ابتداء.

والـــضرب الثالث: أن تدخل الهمزة على حرف، وذلك قولهم: الرجل، الغلام، وفي هذا خلاف بين الخليل وصاحب الكتاب لابد من تفصيله.

---

(١) (في) ليست في (أ).

(٢) (هذه) ليست في (أ).

(٣) في ر، وظ: (حرفاً).

(٤) (قولاً) ليست في (ظ).

(٥) (اللام) ليست في (ظ).

(٦) في ر، وظ: (سنة).

اعلـــم أن الخليل يذهب إلى أن حرف التعريف هو " ال " بمنزلة قد [١]، وصـــاحب الكـــتاب يقول: إن اللام وحده علم التعريف [٢] / والهمزة جاءت لتُوصِل إلى اللفظ به إذا وقع في أول الكلام [٣]، فوجه مذهب الخليل ومشابهة هـــذا لقـــد، أنـــه يحدث في الفعل تقريباً، ألا ترى أنك إذا قلت: قد فَعَلَ زِيْدٌ كُنْت[٤] قد أفدت معنى لم يكن في قولك: "فَعَلَ" عَارِياً من قد، كما أن الرجل فيه زيادة فائدة ليست في رجل [٥]، ويستدل على ذلك بأمرين: ١٥/أ

أحـــدهما: أنهـــم يقولون في التذكر[٦]: أَلِي كما يقولون: قَدِيْ، فيثبتون الحرفين جميعاً[٧]، ولا يقولون: لِيْ.

والثاني: أنهم ينشدون مثل قوله:

---

(١) انظر الكتاب ٦٣/٢.

(٢) في ظ: (للتعريف).

(٣) كلام سيبويه ليس صريحاً فيما نص عليه الشارح، كما أنه غير صريح في تعيين المعرف انظر الكـــتاب ٢٢٠/١، ٣١١، ٣٤/٢، ٣٦، ٢٧٢، ٣٠٨، وقـــد أشـــار السيرافي في شرحه الكـــتاب إلى قـــريب مما ذكره الشارح قال رحمه الله شارحاً رأي سيبويه في همزة (أل): "ويجعلها ألف قطع، ولكنها لما كثرت في الكلام طرحوها واستخفوا حذفها" شرح الكتاب ١٣٩/٥ ب، وقولـــه طرحوها واستخفوا حذفها أي جعلوها همزة وصل تطرح في درج الكلام.

(٤) في ظ: (كنت قد فعل كنت قد).

(٥) في ظ: (الرجل).

(٦) في ر، وظ: (التذكير).

(٧) في ر، وظ: (معا ويقولون).

مِثْلَ سَحْقِ البُردِ عَفَّى بَعْدَكِ الْــ   قَطْــرُ مَغْنَاه [1] وتَأْوِيْبُ الشَّمَالِ [2]

ولــه نظائــر في أشعارهم، فقد جعلوا اللام حرف روي، وقطعوها من الكلمة كما قال:

.... وَكَــأَنْ قَــدِ [3]

---

(١) في أ، ر، وظ: (معناه).

(٢) بــيت من بحر الرمل قائله عبيد بن الأبرص بن عوف الأسدي، شاعر جاهلي من الطبقة الرابعة، توفي قبل الإسلام .
أخــباره في: طــبقات فحول الشعراء: ١٣٧، ١٣٨، والشعر والشعراء: ٢٦٧، والمؤتلف والمختلف: ٥٠، ١٥٣، ورغبة الآمل ٦٢/٢.
ســحق: هــو الثوب البالي، البرد: نوع من الثياب، عفى: أبلى، القطر: المطر، مغناه: هو المنزل، تأويب الشمال: عودة ريح الشمال مرة بعد أخرى.
الشاهد: قوله الــ" قطر " حيث فصل حرف التعريف وهو (أل) عن المعرف وجعل حرف التعــريف آخــر الشطر الأول ووقف عليه، ثم جاء بالمعرف أول الشطر الثاني، وهذا عند الخليل يدل على أن حرف التعريف هو (أل) وليس اللام وحدها .
ورد في ديــوانه: ١٢٠، والعقد الفريد ٤٨٧/٥، والخصائص ٢٥٥/٢، والمنصف ٦٦/١، وشرح المفصل ١٧/٩، ومختصر في العروض ٥٧، وشرح الألفية للمرادي ٢٥٩/١، والعيني ٥١١/١، والأشموني ١٧٧/١ .

(٣) جــزء من عجز بيت من البحر الكامل قائله النابغة الذبياني زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن غيظ الذبياني الغطفاني، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى من أهل الحجاز، توفي قبل الإسلام.
أخــباره في: طــبقات فحول الشعراء: ٥١، والشعر والشعراء: ١٥٧، والأغاني ٣/١١، وجمهرة الأنساب لابن حزم: ٢٥٣.
وتمام البيت:

أَفِدَ التَّرحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا   لَمَّا تَزل برحَالنا وكَأَنْ قَدِ

الشاهد: (قد) حيث حذف الفعل بعد قد فقطعها منه والتقدير (وكأن قد زالت).
والبيت في ديوانه: ٨٩، والخصائص ٣٦١/٢، والأزهية: ٢١١، وشرح اللمع لابن برهان: ٣١٥، وشرح الألفية للمرادي ٢٨/١، وشرح قطر الندى: ١٦٠، وشرح الألفية لابن عقيل ١٩/١، وشفاء العليل: ٩٧٥، وتعليق الفرائد ٣٥٥/٢، وشرح كتاب الحدود: ٢٩٢.

فقطع "قد" من الفعل، وقد تكون الهمزة قد وصلت لكثرة الاستعمال كما ذكـرنا في ايْـم[1]، وكما حذفوا في " لم يَكُ "، " و لم أُبَلْ " لما كثر دورانها، ويقويه أن الهمزة مفتوحة كما أنها في أَيْمُن كذلك.

وأمـا وجه مذهب صاحب الكتاب، فهو أن التعريف (معنى) [2] يمتزج بالشيء، فيجب أن تكون علامته في اللفظ موازية له في الاتصال، فجعل حرفاً سـاكناً ليشتد اتصاله بالكلمة، ويدلك على قصدهم فرط الاتصال أنهم آثروا الـلام من بين سائر الحروف؛ لأنها تدغم في كثير منها، ثم التزموا الإدغام نحو قولك: الرَّجل، و لم يجوزوا تركه نحو الْرَجُل كما يجوزون ذلك في سائر الكلام نحـو: أن تقول: هَلْ رَأيت، وأَلْسِنَة، وما أشبه ذلك، فقد تقرر أنهم قصدوا أن يكون بمنزلة ما يصاغ عليه الكلمة في الاتصال، وإذا كان كذلك، كان الأولى أن يكـون حرفاً واحداً، ويوضحه أنه لو كان مثل "قد"، لكان كلمة دخلت على الاسم لمعنى بمنزلة هل، فكما أن الإدغام لا يجب في هل، كذلك [3] يجب علـى مقتضى قول الخليل أن يجوز الإظهار، ومما استدل به أنهم قالوا: مَرَرْتُ بِالـرَّجُلِ، فـتخطاه العامـل، فلو كان في [4] الأصل " ال "، لكان في تقدير الانفـصال، وكـان يجب أن تقع قبل الجار كما أن الحروف التي لا تمتزج [5] بالكلمـة كـذلك، ألا تراك تقول: أَبِزَيْد مررت أم بِعَمْرو؟ ولا تقول: بِأَزَيْدٍ

(١) انظر ص: ٢٤٦ .

(٢) (معنى) ليست في (أ).

(٣) في ر، وظ: (كذلك كان).

(٤) (في) ليست في (ر، وظ).

(٥) في ظ: (لا تمزج بالكلم).

مـــررت، فلـــولا أنه بمنزلة الراء من رَجُلٍ، لما تجاوزه العامل، فهذا استدلال قد شغف أصحابنا بذكره، وكأنه يضعف قليلاً من حيث إنهم يقولون: إنْ لا تَفْعَلْ أَفْعَــلْ، وأرجـــو أن لا تَخْرُجَ، فيفصلون بين الجازم / والمجزوم، والناصب[1] والمنصوب بلا. ١٥/ب

والجـــواب عـــن هذا أن (لا) حرف أفاد في الفعل معنى كما أن حرف التعـــريف كذلك، فجاز أن يفصل بين الفعل وجازمه من حيث إنه في حكم الجـــزء من [2] الفعل، وشيء آخر وهو أن " لا " حرف يزاد في مواضع كثيرة نحـــو: ﴿لِــئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[3] وغيره، فلما كان كذلك، جعل في هذا الموضع بمنزلة ما لا[4] يعتد به [5] فاصلاً حتى كأنه لَغْو كما قالوا: بقي بلا مَالٍ، فجعلـــوها مـــع إفادتها النفي بمنزلة ما في [6] قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾[7]، وليس كذلك الألف واللام؛ لأنه ليس مما ألف فيه الزيادة، فتمكن فيها فيجرى علـــى حكمهـــا، وأقوى من هذا أنهم قالوا: مررت بِالْغُلاَمِ في قافية وبِغُلاَمٍ في أخرى، فلم يعدوهما إِيطَاءً [8]، فلو كان الأمر على ما يذكرونه من أنه بمنزلة "

---

(١) (والناصب والمنصوب) ليست في (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (لا من).

(٣) الحديد /٢٩.

(٤) في ظ: (بما).

(٥) (به) ليست في (ر، وظ).

(٦) (في قوله) ليست في (ر، وظ).

(٧) آل عمران /١٥٩.

(٨) هو أن تتكرر القافية في قصيدة واحدة بمعنى واحد كالرجل والرجل فإن كان لمعنيين لم يكن إيطاءاً، الوافي في العروض والقوافي: ٢٤٢، وانظر: الموشح: ١٥.

قَدْ "، وجب أن يكون إِيطَاءً كما أن قولك: قَدْ فَعَل، وفَعَل، في قافيتين كذلك لأجل أن "قد" وإن أفاد معنى، فإنه ليس في حكم ما صيغ عليه الكلمة، فمجراه مجرى سائر الحروف نحو: أن تقول: ما فَعَل، فكما أن " ما " لا يخرج فَعَل من أن يكــون إيطــاء كذلك " قد " لا يخرجه منه، وإذا كان كذلك، وجب أن يكــون الرَّجل مع رَجُل إيطاءً، ومما يقطع بأن حرف التعريف ليس بمنزلة "قد" أنــك تقول: قد خرج بكر وعاد زيد، فيكون قد جاء معاً بالفعلين [1] في معنى التقريب، ولا يجوز أن تقول: مررت بالرَّجُل وغلام الذي عرفت على أن تدخل في المعطــوف معــنى التعريف؛ لأنه معطوف على معرف بل يجب أن تقول: بالرَّجُلِ والْغُلاَمِ، فتأتي باللام في كل واحد من الاسمين، فلما كان كذلك عرفت أن حــرف التعــريف في الرَّجُلِ[2] بمنزلة الراء منه، فكما لا يجوز أن [3] تقدر الانفــصال في واحد من حروف الكلمة، كذلك لا يجوز في اللام فاعرفه، فإنه يغني عن جميع هذه الأدلة، وهو [4] شيء لاح (لي) [5] في هذه الأيام، فإن قال: إنهــم جعلوا " ال " مع كونه بمنزلة قد أشد اتصالاً، فلذلك جاز أن يكون[6] الــرجل مــع رجــل غير إيطاء، فالجواب أنك إذا قصدت الحكم بأن حرف التعريف أذهب في الاتصال من " قد " كان ما ذكرنا أولى من وجهين:

---

(١) في أ: (للفعلين).

(٢) في أ: (رجل).

(٣) في ر، وظ: (تقدير).

(٤) في ظ: (هي).

(٥) (لي) ليست في (أ).

(٦) في ر، وظ: (جاز أن لا يكون الرجل مع رجل إيطاء).

أحدهما: أن اتصال الحرف الواحد أبلغ من اتصال الحرفين إذ الحرف الساكن مما لا يمكن فصله وفصل الحرفين ممكن.

والثاني: أنك تجعل الهمزة مقطوعة في الأصل، ثم تزعم أنها وصلت لكثرة الاستعمال / فتعدل عن الظاهر، ونحن إذا جعلنا الهمزة للوصل كنا على المنهاج الواضح. ١٦/أ

فإن قلت: إنكم عدلتم عن الظاهر من حيث أثبتم همزة وصل مفتوحة، وأصلها الكسر. فالجواب: أن هذا عدول عن الظاهر يقبله القياس، وذاك أن الهمزة لما جعلت مُوصلةً إلى حرف غيرت لنقلها [1] من باب إلى باب، وكان فيه الخفة [2] من حيث ذكرنا أن اللام تدغم في كثير من الأمر، والكسرة تستثقل مع التضعيف، فإذا جاز لك أن تقول: إن الهمزة المقطوعة وصلت لكثرة الاستعمال كان قولي: إنها فتحت لذلك أولى من حيث إنك تحذف الحرف رأساً، وأنا أغير الحركة، وهذا واضح، ويزيد في وضوحه أن الهمزة في هذا المذهب[3] يجب الحكم بقطعها، قياساً على اَيْمُن، ثم لا تقدر على إثباتها مقطوعة نحو: جاء الرَّجُلُ، وهمزة اَيْمُن تقطع كثيراً، فالمذهب الأمثل لصاحب الكتاب، ومما يدل على ذلك ما أنشد من[4] قوله:

دَعْ ذَا وعَجِّلْ ذَا وأَلْحِقْنَا بِذَلْ　　　الشَّحْمِ إنَّا قَدْ مَلَلْنَاه بَجَلْ[5]

---

(١) في ظ: (لثقلها).

(٢) في ر، وظ: (خفة).

(٣) في أ: (الموضع).

(٤) (من) ليست في (ظ).

(٥) رجز نسبه سيبويه ٤٧٣/٢، والجريطي في شرح عيون سيبويه: ٢٦٩ إلى غيلان وهو إما =

لأنه قال: بذل فقطع [1] حرف التعريف، ثم أعاده في البيت الثاني، فدل ذلك على شدة الاتصال إذ لم يُجَوِّز اللفظ بالكلمة عارية منه كما قال الآخر:

قَــدْ وَعَدَتْنِــي أُمُّ عَمْرٍو أَنْ تَا تَمْــسَحَ رَأْسِــي وتُفَلِّيني وَا[2]

= غيلان بن حريث كما قال العيني ١/٥١٠، أو غيلان المعروف بذي الرمة وليس في ديوان ذي الــرمة ولا ملحقاته، ونسبه ابن السيرافي ٢/٣٦٩ إلى حكيم بن معية الربعي من بني ربــيعة بن مالك بن زيد مناة بن تميم راجز إسلامي كان في زمن الحجاج وحميد الأرقط، الخزانة ٥/٦٤ .

وغيلان: هو غيلان بن حريث الربعي الراجز، العيني ١/٥١٠ .

مللناه: من الملالة، بجل: بمعنى حسب، قال العيني: ضبطه بعض شراح أبيات الكتاب بخل بالخاء المعجمة أراد به الخل المعهود والباء فيه مكسورة لأنها حرف جر حينئذ وهذا أقرب إلى المعنى على ما لا يخفى.

الشاهد: قوله (بذال الشحم) حيث فصل الألف واللام مما بعدها ثم أعاده متصلة به.

ورد البــيت غير منسوب في: الكتاب ٣/٣٢٥، والمقتضب ١/٨٤ ،واللامات للزجاجي: ٤١، والسيرافي النحوي: ٣٦٣، والخصائص ١/٢٩١، والمنصف ١/٦٦، والقيسي: ٦٣٦، وشــرح الألفــية للمرادي ١/٢٥٨، وشرح الألفية للأشموني ١/١٧٨، والهمع ١/٢٧٢، والدرر ١/٢٤٥.

روى: (بالشحم) في الكتاب والمقتضب والسيرافي النحوي وابن السيرافي والعيني والأشموني والهمع، والدرر. وروى: (وقدم ذا) بدل (وعجل ذا) في المقتضب، وروى (عجل لنا هذا) في الخــصائص والمــرادي والعيني، وروى: "بذا ال" في الخصائص وابن السيرافي والمرادي والعيني والأشموني، وبذال في الهمع والدرر، وروى: (هات لنا من ذا) في ابن السيرافي .

(١) في ر، وظ: (قطع).

(٢) رجز قائله حكيم بن معية التميمي.

تفليني: أي تفلي رأسه من القمل.

روى: (تدهن) بدل (تمسح) في الخصائص وشرح شواهد الشافية: ٢٦٦، ٢٢٧، وروى في =

ففـــصل التاء من تمسح، ثم أعاده إذ كان كالميم في أنه صيغ مع الكلمة. هذا قـــول[1] شيخنا، وأما قولهم: أَلِيْ، فلا يدل على سقوط هذا المذهب لأجل أن الهمـــزة لما كانت توجد قبل اللام، أعيدت في حال التذكر [2] لتكون أوضح، ولو قال: لِيْ لم يكن واضحاً، إذ كان يجوز أن يظن أنه [3] يقول: ما ذكرته لِيْ أو شيئاً من هذا النحو.

قال صاحب الكتاب:

" وهذه الهمزات كلها إذا اتصلت بكلام قبلها سقطت إلا التي تصحب لام المعـــرفة، وذلك قولك [4] وأنت تستفهم: أَسْتَضْعَفْتَ زَيْداً ؟، أَسْتَخْرَجْتَ الدَّرَاهِم ؟ أَبْنُ زَيْدٍ أَنْتَ ؟ فتسقط همزة الوصل؛ لأنك لما أتيت بالتي للاستفهام اســـتغنيت عـــنها فسقطت، وأما المصاحبة للام التعريف في نحو القوم فإنها لا تـــسقط، ولكـــنها تـــبدل (ألفاً)[5] وذلك قولك: آلقوم عندك ؟ ﴿آللَّهُ أَذِنَ

= العـــشرات لأبي عمر الزاهد: ١٠٠، وفي شرح شواهد الشافية: ٢٦٩، جارية قد وعدتني، وفي العشرات (أو تفلي أوتا).

الشاهد: قوله (أن تا تمسح) حيث فصل التاء من (تمسح) ثم أعادها.

ورد في: الموشـــح للمرزباني: ٢٠، والخصائص ٢٩١/١، واللسان (فلي) و (قنف) و (نتأ) وشرح شواهد الشافية: ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩ .

(١) في ظ: (هذا هو قول).

(٢) في ظ: (التذكير).

(٣) في أ: (أن).

(٤) في أ: (قولهم).

(٥) (ألفا) ليست في (أ).

لَكُمْ﴾(١) كرهوا أن تحذف كما حذفت الهمزات الأخر، فيلتبس الاستفهام بالخبر.

١٦/ب وحكم التي في اَيْمُن في القسم / حكمها في القياس، فأما همزة أَعْطَى وأَكْرَمَ وأَنْفَقَ وأَوْعَدَ، ونحو ذلك، فهمزات قطع تثبت في الدرج كما تثبت في الابتداء.

وحروف المضارعة من أَعْطَى وبابه مضمومة، وهي من هذه الأفعال التي لحقتها همزة الوصل كلها مفتوحة " (٢).

قال المفسر:

اعلم أن همزة (٣) الوصل إذا حصل قبلها متحرك، وجب سقوطها؛ لأنها جاءت لتوصل إلى الساكن، فلم يفتقر إليها، فتقول في قولك: اسْتَضْعَفْتَ زَيْداً إذا قصدت الاستفهام أَسْتَضْعَفْتَ زَيداً ؟ فتسقط همزة الوصل المكسورة؛ لأن همزة الاستفهام توصلك إلى الساكن، وعلى ذلك قوله سبحانه : ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾(٤)، وتقول: أَبْنُ زَيْد أَنْتَ ؟ فتسقط الهمزة من ابن، فأما الهمزة المفتوحة في قولك: الرجل، فلا تحذف ولكن تبدل (٥) تقول: آلرَّجُلُ عِندَكَ ؟ وذلك أن همزة الاستفهام مشاكلة لهذه الهمزة في الفتح، فإذا أسقطتها فقلت : الرَّجُلُ

(١) يونس / ٥٩.

(٢) التكملة شاذلي: ١٨، والتكملة مرجان: ١٨٦، ١٨٧.

(٣) في ر، وظ: (أن هذه الهمزة).

(٤) المنافقون /٦ .

(٥) قال الرضي في شرح الشافية ٢/٢٢٤: وللعرب في ذلك طريقان :
أكثرها قلب الثانية ألفاً محضاً.
والثاني تسهيل الثانية بين الهمزة والألف.

عِنَدَك، لم يعلم أَمَسْتَفْهِم أنت أم مُخْبِر، وليس كذلك نحو : ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ لأجل أن الهمزة في استغفرت مكسورة، فإذا قلت: أَسْتَغْفَرْت ؟ علم أنه استفهام، وتقول على هذا: آيْمُنُ الله يمنيك ؟ فلا تحذف الهمزة من اَيْمُن لأجل أنها مفتوحة كهمـــزة الاستفهام، فلو حذفتها حصل اللبس، ومن قال: اِيْمُ الله بالكسر[1]، كان قياسه أيْمُ الله يمينك ؟ فتحذف الهمزة المكسورة كما تقول: أبْنُ زيد أنت؟ وكل فعل لحقه همزة الوصل، فحروف المضارعة منه مفتوحة نحو قولك: يَنْطَلِقُ ويَسْتَخْرِج، وإذا كان الهمزة مقطوعة فحروف المضارعة مضمومة: نحو يُعْطِي ويُكْرِم [2] قياس لا ينكسر.

(١) انظر الكتاب ٢/٢٧٣.

(٢) في ر وظ (ويكرم ويفرح).

قال صاحب الكتاب:

" باب أحكام الحروف التي يوقف عليها

الحروف الموقوف عليها لا تكون إلا ساكنة، كما أن الحروف المبتدأ بها لا تكـــون إلا متحركة، ولا تخلوا هذه الحروف التي يوقف عليها من أن تكون في اسم، أو فعل، أو حرف.

فالاسم إذا كان آخره حرفاً صحيحاً، وكان منصرفاً، لم يخل في الوقف علـــيه من أن يكون مرفوعاً، أو مجروراً، أو منصوباً، فإن كان مرفوعاً، فالوقف عليه على أربعة أضرب: بالسكون، وبالإشمام [١]، وبروم الحركة، وبالتضعيف.

فالسكون كقولك: هذا فَرَجْ، وعلامته (في الخط) [٢] خاء فوق الحرف.

١٧/أ والإشمام: هو أن تضم شفتيك / بعد الإسكان وتهيئهما للفظ بالرفع أو الـــضم، وليس بصوت يسمع إنما يراه البصير دون الأعمى، وعلامته في الخط نطقة بعد [٣] الحرف.

وروم التحـــريك [٤]: هو أن تضعف الصوت، فلا تشبع ما ترومه [٥]، وعلامة [٦] الروم في الكتاب خط بين يدي الحرف نحو: هذا [٧] فَرَجْ.

---

(١) في التكملة شاذلي: (والإشمام).

(٢) (في الخط) ليست في (أ).

(٣) (بعد الحرف) ليست في التكملة.

(٤) في التكملة مرجان: (الحركة).

(٥) في التكملة مرجان: (ما ترومه نحو هذا فرج ورأيتك).

(٦) في التكملة: (وعلامته).

(٧) (نحو هذا فرج) ليست في التكملة مرجان.

والتـــضعيف نحـــو: هذا خَالدّ وهذا فَرَجّ، وعلامته في الخط شين فوق الحرف، ومن ثم قالوا في القوافي:

مِثْلَ الْحَرِيْقِ وَافَقَ القَصَبَّا [(١)]

و [(٢)]:

بِبَازِلٍ وَجْنَاء [(٣)] أَوْ عَيْهَلّ [(٤)]

والقـــياس إذا وصـــل، أنْ لا يلحقه [(٥)] التضعيف، ولكن أجرى الوصل

---

(١) رجـــز اختلف في قائله، فقيل: إنه ربيعة بن أبي أصبح في ابن يسعون ١/١١٣، والقيسي: ٣٦٥، وابن برى: ٢٦٤، وضرائر الشعر: ٥٠، والتصريح ٢/٣٤٦.
وقـــيل: إنه رؤبة في: ملحق ديوانه: ١٦٩، والعيني ٤/٥٤٩. وقال ابن يسعون: والعيني: ونسبه أبو حاتم في كتاب الطير إلى أعرابي .
الشاهد: قوله: (القصبا) حيث شدد الباء في الوصل تشبيهاً له بالوقف لما اضطر إلى ذلك.
وورد بـــدون نـــسبة في: العضديات: ١٧٢، وابن السيرافي ٢/٣٧٨، وفرحة الأديب: ٢٠٧، والمفصل: ٣٤٢.
روى (أو كالحريق) في ابن السيرافي، وفرحة الأديب، وضرائر الشعر.
المعنى: امتد هذا الجراد وانتشر مثل انتشار النار في القصب.

(٢) في التكملة شاذلي: (ونحو)، وفي التكملة مرجان: (ونحوه).

(٣) في التكملة مرجان: (وجداء).

(٤) رجز قائله منظور بن مرثد الفقعسي الأسدي شاعر راجز محسن إسلامي.
أخباره في المؤتلف والمختلف: ١٠٤، ومعجم الشعراء: ٣٧٤.
بازل: ناقة مسنة، وجناء: ضخمة، عيهل: ناقة سريعة.
الشاهد: قوله: (عيهل) حيث شدده في الوصل حملاً على الوقف ضرورة.
ورد في: الكتاب ٢/٢٨٢، والقوافي: ٩١، وتهذيب الألفاظ: ٤١٢، ومجالس ثعلب:٥٣٥، والـــسيرافي النحوي: ٤١٦، وابن السيرافي ٢/٣٧٦، وسر صناعة الإعراب ١/١٧٨، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٦٥، والعمدة ٢/٢٧٥، والأعلم ٢/٢٨٢، والفائق ١/١٧٦ ، وابن يسعون ١/١١٥، والقيسي: ٣٦٧، وابن برى: ٢٦٧، وسفر السعادة ٧٣٣، والممتع في التـــصريف: ١١١، وجواهـــر الأدب: ١٠٤، والنكت الحسان: ٣٠٣، وشرح كفاية المتحفظ ٢٥٩ .

(٥) في التكملة شاذلي: (يلحق).

مجرى الوقف للضرورة [١]، والمجرور في الوقف مثل المرفوع إلا في الإشمام.

فأمـــا الاسم المنصوب، فلا يخلو من أن يكون منصرفاً، أو غير منصرف، فإن كان منصرفاً أبدل من التنوين فيه الألف نحو: رأيت فَرَجاً وركبت فَرَساً.

وإن كان غير منصرف، فالوقف عليه كالوقف على المجرور، تقول: رأيت زَيْنَبْ كما تقول: مررت بَزْيَنَبْ.

وما كان ما[٢] قبل آخره ساكناً لم يوقف عليه بالتضعيف؛ لأنه لا يجتمع في كلامهـــم ثلاثة سواكن، وذلك نحو (هذا) [٣] بَكْرٌ وقِمَطْرٌ، ولكن ربما ألقوا على الساكن الحركة التي تكون للحرف الموقوف عليه في الدرج، فيقولون: هذا بَكُرْ، ومررت بَبِكَره، ولا يقولون: رأيت البَكَرْ، وقد تقدم[٤] ذكر ذلك [٥].

فإن كان تاء التأنيث آخر الاسم أبدلت منها الهاء في الوقف في الرفع والجر والنصب فقلت: هذه نَبِقَهْ، وتلك غُرْفَهْ، وبعضهم [٦] يقف على التاء فيقول: نَبِقَتْ .

وإن كان آخر الاسم تاءً أُلْحِقَت قبلها الألف [٧] لجمع المؤنث أَسْكَنْتَ

---

(١) (للضرورة) ليست في التكملة مرجان.

(٢) (ما) ليست في التكملة مرجان.

(٣) (هذا) ليست في (أ).

(٤) (تقدم) ليست في التكملة شاذلي.

(٥) انظر: ص ٢٠٧ (٦/أ).

(٦) أي بعـــض العرب قال سيبويه ١٨١/٢: وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون في الوقف: طلحت .

(٧) (الألف) ليست في التكملة مرجان.

التاء، و لم تُغَيِّرها فقلت: هذه غُرُفَاتْ[1]، ودخلت أَذْرِعَاتْ، ومن قال: هَيْهَاتَ ففـــتح[2] آخر الكلمة، أبدل منها الهاء في الوقف، ومن قال: هَيْهَاتِ وكسر أقرها (في)[3] الوقف تاءً "[4].

قال المفسر:

اعلـــم أن الوقـــف نقيض الابتداء، فيجب أن يكون بنقيض الحركة، وهو السكون، كما أن البناء لما كان عكس الإعراب، كان أصله أن يكون بنقيض ما هو علم الإعراب الذي هو الحركة، فلو وقفت على حرف متحرك، كان خطأً، فالاسم إذا كان فيه تنوين، حذف التنوين والحركة منه، و لم يجز أن يوقف على التنوين وإن كان ساكناً؛ لأجل أنه يؤدي إلى التسوية بين الوصل والوقف، ولما حذف التنوين، وجب حذف / الحركة لما ذكرنا من أن الوقف على المتحرك لا ١٧/ب يكـــون، ولفـــظ الوقـــف يدلك على اقتضاء السكون؛ لأن اللسان يقف عند الساكن.

وضروب الوقف أربعة كما ذكر:

فالأول: الإسكان المحض الذي لا يشوبه شيء من الحركة.

والثاني: الإشمام وهو أن تضم شفتيك، وقال صاحب الكتاب: " وضَمُّكَ شـــفتيك بمنزلة تحريكك بعض جسدك "[5]، يعني أن الأعمى لا يدركه لتعلقه

(١) في التكملة شاذلي: (عرفات).

(٢) في التكملة شاذلي: (بفتح).

(٣) (في) ليست في (أ).

(٤) التكملة شاذلي: ١٩، ٢٠، والتكملة مرجان: ١٨٧، ١٩٠.

(٥) الكتاب ٢/٢٨٣.

برؤية البصر، كما لا يدرك تحريك الأعضاء، ولا يكون الإشمام في الجر والنصب لأجل أن ضم الشفتين لا يتأتى فيهما.

والثالث: روم الحركة، وهو أن تختلسها، وذلك شيء يوقف عليه بالمشافهة، وقد ذكر علاماته.

والرابع: التضعيف وهو ظاهر الأمر، ومن حقه أن يكون في الوقف، فأما ما يجيء من نحو قوله:

وَافَقَ القَصَبَّا[1]

فإنه على إجراء الوصل (مجرى الوقف)[2]، فلما حصل التضعيف فيه، ثبت مع الوصل، ولا يكون هذا في حال الاختيار، وقد يأتي إجراء الوصل مجرى الوقف في غير الضرورة نحو: ما تقدم من قولهم [3]: ثلاثه أربعه، ومن ذلك قوله:

لَمَّا رأى أَن لاَّدَعَهْ ولا شِبَعْ[4] ....

---

(١) سبق وروده ص: ٢٥٩ .

(٢) (مجرى الوقف) ليست في (ظ).

(٣) انظر الكتاب ٣٤/٢.

(٤) رجز قائله منظور بن حيه الأسدي.

دعه: راحة. المعنى: لما رأى الذئب أنه لا يشبع من الظبي ولا يدركه، وقد تعب في طلبه مال إلى أرطاة حقف فاضطجع عندها، شرح شواهد الشافية: ٢٧٦ .

الشاهد: قوله: (دَعَهْ): جعل تاء التأنيث هاء في الوصل؛ لأنه أجراه مجرى الوقف.

ورد في: الخصائص ٣٥٠/٢، والمنصف ٣٢٩/٢، والممتع: ٤٠٣، والاقتضاب ٢٢٩/٢، وشرح المفصل ٨٢/٩، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٢٤/٢، والمقرب ١٧٩/٢، والعيني ٥٨٤/٤، والتصريح ٣٦٧/٢، وشرح شواهد الشافية: ٢٧٤.

وبعـــد: فإن [١] الاسم المنون لا يخلو من أن يكون منصوباً أو مجروراً أو مـــرفوعاً، فالمجرور والمرفوع يوقف عليهما بحذف التنوين والحركة، والمنصوب يبدل من تنوينه الألف نحو قولك: رأيت زَيْدَاً.

ولا يـــبدل الواو والياء من التنوين في الجر والرفع نحو: هذا زَيْدُو ومررت بِزَيْدي [٢] إلا في لغة رديئة لا اعتداد بها [٣]، وإنما خص الألف بالإبدال لأجل أنه أخـــف هـــذه الحروف وأعذبها جرساً، وأيضاً فإن إبدال [٤] الياء يلبس إذ لو قلـــت: مـــررت بَزَيْدِي لم يعلم أتريد الوقف على المفرد أم تقصد الإضافة إلى نفـــسك، فلمـــا حصل اللبس في الياء، تبعه الواو في السقوط؛ لأنهما أختان، وقوى ذلك ثقل الواو والياء، وإبدالهم الألف من التنوين يدلك على أن الوقف لا ينافي التنوين، ولا يوجب سقوطه، وأنه إنما أسقط لينفصل حال الوصل من حـــال الوقـــف؛ لأن الألـــف لما كان مخالفاً للتنوين في اللفظ كان فاصلاً بين الحـــالين، ولو كان الوقف يقتضي سقوط التنوين من جهة المعنى كما يقتضيه البـــناء، لم يجز [٥] أن يكون لـــه عوض كما أن المبني لا يبدل من تنوينه حرف بوجه، وأما ما لا ينصرف، فهو في الأحوال الثلاث على صورة واحدة تقول: رَأَيْـــتُ زيْنَبْ كما تقول / مررت بزَيْنَبْ؛ لأنك لم تجد تنويناً فتبدل منه، وإنما ١٨/أ وجدت حركة فحذفتها.

---

(١) في ر، وظ: (فالاسم).

(٢) في ر و ظ بزيدٍ .

(٣) هي لغة أزد السراة، انظر الكتاب ٢٨١/٢ وشرح المفصل ٧٠/٩ .

(٤) في أ: (وأيضاً فإنه يلبس).

(٥) في ر، وظ: (لم يجز له).

وإذا كان ما قبل الحرف الأخير ساكناً صحيحا نحو: الكاف من بَكْر لم يجــز التــضعيف نحو بَكْرّ لأجل [١] اجتماع ثلاثة [٢] سواكن، وإنما يجتمع في الوقف ساكنان نحو: بَكْرْ.

وإن كــان الحرف الواقع قبل الأخير حرف لين جاز التضعيف نحو [٣]: حَمَّادّ، وذلك أن الوقف يربى على الوصل بساكن واحد، ألا ترى أنه يجتمع فيه ساكنان مظهران صحيحان نحو: هذا بَكْرْ، ولا يكن ذلك في الوصل، فلما كان يجــوز في الوصل أن يجتمع ساكنان أولهما حرف لين والثاني مدغم. نحو: دَابَّة جاز أن يجتمع في الوقف ثلاثة الأول حرف لين والثاني مدغم، وذلك لأجل أن الوقف يمتد فيه النفس فيقويه على اللفظ بالساكن، وأما إذا وصلت ، فإنك إذا أخــذت في متحــرك بعد الساكن منعك من مد الصوت، و لم تكد تقدر على اللفــظ بساكنين صحيحين مظهرين، ألا ترى أنك لو أسكنت العين والفاء من جَعْفَر فقلت: رأيت جَعْفْرَك ، وجدت[٤] منه عبئاً ثقيلاً على اللسان، فلم تكد تقدر على النطق بالساكنين ما لم تقف على الساكن الثاني وقفاً قريباً من الحال الــتي لا يكون فيها وصل، وأما إلقاء الحركة، فنحو: قولك: هذا بَكُرْ ومررت ببَكِرْ كما تقدم [٥].

وأما تاء [٦] التأنيث فعلى ثلاثة أضرب:

---

(١) في ظ: (لاجتماع).

(٢) في أ: (ثلاث).

(٣) في ر، وظ: (كقولك) .

(٤) في ر: (ووجدت).

(٥) انظر ص: ٢١٣.

(٦) في ظ: (التاء).

أحدها: أن تكون في الاسم المفرد نحو: نَبِقَة وغُرْفَةْ وقَائِمَة، فهذه تقلب هاء في الوقف وأبدلوها هاء كما أبدلوا التنوين ألفاً.

والثاني: أن تكون في الفعل نحو: ضَرَبَتْ.

والثالث: أن تكون تاء الجمع نحو: مُسْلِمَات وصَالِحَات، فهذه تقر تاء في الوقف، وكذا تاء الفعل، وذلك أنهم فصلوا بين الفعل والاسم، والجمع والواحد، وأَذْرِعَات بمنزلة مسلمات في أن التاء فيه للجمع كما تقدم في صدر الكتاب [(١)].

وأما هَيْهَات [(٢)] فمن جعله مفرداً، وقف عليه بالهاء نحو: هَيْهَاة مثل غُرْفَة وسِدْرَة، فتقول: هَيْهَاتَ فتفتح التاء؛ لأنه مفرد، ومن جعله جمعاً قدر أنه هيهيات [(٣)] في الأصل ويكون هيهات واحداً على فَعْلَلَة من المضاعف كالفَضْفَاضِ [(٤)] والفَضْفَضَة إلا أنه حذف اللام الذي هو الياء في هيهات، فالتاء فيه على ذا بمنزلة تاء مسلمات وهندات، ويجب أن يكسر التاء في حال النصب، فلا يكون فيه عند الوقف عليها إلا التصحيح والامتناع من قلبه هاءً، فإذاً وزن هيهات فَعْلاَت على تقدير فَعْلَلاَت / وإنما لم يجعلوا هَيْهَاة على هَيْهَة وهَيْهَات؛ ١٨/ب
لأن باب سَلِسَ قليل، فلا يحمل عليه مع وجود الواحد مضاعفاً رباعياً نحو: هَيْهَاة، ولم يقل: هَيْهَة وإن قيل: إن هَيْهات تركيب آخر وهو جمع هَيْهَة، كان جائزاً لأجل أنه يخلص من حذف اللام في الرباعي؛ لأن ذلك قليل، ألا ترى أبا علي جعل الفَيْفَ في الفَيْفَاء من باب سَلِسَ، ولم يقل: إن الأصل فَيْفَاي على أن تكون الياء الأخيرة لا ما، ثم حذف، وهو ضعيف في القياس أيضاً، وذلك أن

---

(١) انظر: المقتصد: ٢٠٥، ٢٠٧.

(٢) انظر: الكتاب ٤٧/٢، وكتاب الشعر ١٧٦/١.

(٣) في أ: (هيهات).

(٤) في ر، وظ: (القضاض والقضقضة).

التضعيف تكرير والتكرير لا يليق به الحذف؛ لأن حظه يكون في اللفظ فقط، فـــإذا حذفته من اللفظ كنت كأنك عملت شيئاً و لم تعمل وإذا كان من نيتك الحـــذف، فمن سبيلك أن لا تزيده ولا تكرره (فاعرفه و)[1] مثل هَيْهَات في كونه واحداً وجمعاً ما ذكره شيخنا من أن بعض نسخ[2] الكتاب أن أبا عَمْرو سأل أبا خَيْرَة القُشَيري[3] فقال: كيف تقول: استأصل الله عِرْقَاتَهم[4]، فقال[5] بالنـــصب، فقال أبو عَمْرو: قد لان جِلْدُك يا أبا خيرة، قال: ثم كان أبو عمرو بعد ذلك يروي النصب والجر[6]، فإذا قال: عِرَقَاتَهم كان بمنزلة سعْلاَة، وكان الألـــف للإلحاق والتاء لتأنيث واحد، وإذا قال: عِرْقَاتِهم كان جمعاً كأنه عِرْقَة وعِرْقَات[7]، ويقر في الوقف تاء على هذه اللغة فاعرفه.

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٢) في ظ: (بعض النسخ).

(٣) نهشل بن زيد أعرابي بدوي من بني عدى دخل الحضْرة وصنف كتاب الحشرات.
أخباره في: الفهرست: ٥١، ومعجم الأدباء ٢٤٣/١٩، وبغية الوعاة ٣١٧/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٤٨/٢، ذكر فيها فتح التاء وكسرها.

(٥) (فقال بالنصب) ليس في (ظ).

(٦) انظر: مجالس العلماء للزجاجي: ٦، والخصائص ٣٨٤/١، ٣٠٤/٣.

(٧) قال أبو علي في كتاب الشعر ١٧١/١: وأما من قال: " استأصل الله عِرقَاتِهم وعِرَقَاتَهم فإن من قال: عرقاتَهم تكون الألف فيه للإلحاق، ومن قال عِرْقاتِهم: كان جمع عِرْقٍ ولا تحمله علـــى أنه جمع عِرْقَاة وحذف الألف كما حذف من هيهات وأولات لأن هذا الحذف قد جاء فيما نقص تمكنه ".
وقال في ١٧٦/١: " وأما استأصل الله عرقاتهم فمن فتح التاء جعله اسماً مفرداً والألف فيه للإلحاق بهجرع، ومثله في الإلحاق معزى وذفرى فيمن نون.
ومن كسر جعله جمعاً، والألف هي المصاحبة لتاء التأنيث وليست للإلحاق كالقول الأول كأنه جمع عرق.
وانظر: مجالس العلماء للزجاجي: ٦، وشرح المفصل ٩/٥، واللسان (عرق).

قال صاحب الكتاب:

" باب الوقف على الاسم المعتل

الاسم المعتل لا يخلو من أن يكون آخره ياءً قبلها كسرة، أو همزةً أو ألفاً، فإن [1] كان آخره ياءً قبلها كسرة، فلا يخلو من أين يكون منوناً أو غير منون، فالمنون كقولنا: هذا قَاضٍ يا هذا، وذاك غَازٍ فاعلم، ومررت بعَمٍ وشَجٍ، فالوقف على هذا في الجر والرفع بالسكون تقول: هذا قَاضْ، وهذا غَازْ، ومررت بَعمْ وشجْ [2]، **﴿وَمَا لَهُمْ مِن دُونِهِ مِنْ وَالْ﴾** [3] حذفت التنوين كما حذفته من الصحيح في هذا فَرَجْ ومررت بفَرَجْ، وأسكنت المتحرك قبل التنوين كما فعلت ذلك في فَرَجْ ونحوه من الصحيح، وقوم من العرب إذا وقفوا على هذا النحو قالوا: هذا غَازِيْ ورَامِيْ وشَجِيْ [4]، والأول أكثر وأقيس.

وأما غير المنون فنحو: هذا القَاضِي وذاك الدَّاعِي والعَمِي، فالوقف على هذا بإثبات الياء كما كانت ثابتة في الوصل، ومنهم من يحذف (الياء) [5] من
١٩/أ هذا فيقول: هذا القَاضْ وذاك الدّاعْ / وهذا العَمْ، والإثبات في هذا أكثر كما كان الحذف في قَاضْ أكثر إذا وقف عليه، هذا في الرفع والجر، فأما (في) [6] النصب فإنك تثبت الياء فتقول: رأيت القاضِيَ وأجبت الدَّاعِيَ و **﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾** [7]؛ لأنها بالحركة صارت بمنزلة الصحيح.

---

(١) في التكملة: (فإذا).
(٢) (وشج) ليست في التكملة.
(٣) الرعد / ١١.
(٤) انظر الكتاب ٢/٢٨٨.
(٥) (الياء) ليست في (أ).
(٦) (في) ليست في (أ).
(٧) القيامة / ٣٦.

والمنون نحو: رأيت قَاضِياً ودَاعياً [1] لا سبيل إلى حذف الياء لتحركها، والوقف على الألف المبدلة من التنوين، وياء جَوَارٍ وَثمانٍ كياء قَاضٍ في الحذف في الوقـــف حيث يلحقه التنوين، وتقول في النداء: يا قَاضِيْ وياغَازِيْ، فتثبت الياء في النداء؛ لأنه موضع لا يلحق فيه التنوين، ألا ترى أنك تقول: يا عَمْرُو أقبل، فـــلا تنون، فلما لم تنون صار بمنزلة ما دخله الألف واللام، ومنهم من يحذف فـــيقول: يا قَاضْ، و لم يختلفوا في ياءمُرِي وهو اسم الفاعل من أَرَى أن الياء لا تحذف منه.

وإذا كان آخر الاسم ياءً أو واواً وقبله [2] ساكن، فالوقف عليه كالوقف على الصحيح كما كان جارياً في الوصل مجرى الصحيح، وزعم [3] أن ناساً [4] يبدلون منها الجيم فيقولون في سَعْدِيّ: سَعْدِج [5]، وأنشد

خَالِي عُوَيْفٌ وأَبُو عَلِجٍّ [6]

---

(١) في التكملة : (عمياً).

(٢) في التكملة شاذلي: (أو واواً قبله).

(٣) في التكملة شاذلي: (وزعموا).

(٤) في أ: (أناساً) .

(٥) قال سيبويه ٢/٢٨٨: " وأما ناس من بني سعد، فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف؛ لأنها خفية " .

(٦) رجز نسب إلى رجل من أهل البادية في: الأمالي للقالي ٢/٧٧، وسر صناعة الإعراب ١/١٧٥، والممـــتع: ٣٥٣، والعيني ٤/٥٨٥، وشرح شواهد الشافية ٢١٢، وقال القيسي: ٣٧٢ هو لأعرابي.

الـــشاهد: إبدال الجيم من الياء في (علج)؛ لأن الياء خفية وتزداد خفاء بالسكون للوقف، فأبدلوا منها الجيم؛ لأنها قريبة من مخرجها وهي أبين منها.

=

وأما الفعل المعتل نحو: يَرْمِي ويغْزُو، ويَخْشَى، فالوقف عليه بإثبات هذه الحـــروف؛ لأنـــه ليس مما يلحقه التنوين كما لحق[1] نحو: قَاضْ، فيحذف في الوقف، فإذا جزم أو[2] وقف عليه، فالوقف فيه على وجهين: منهم من يقول: لم يَغْزُه ولم يَرْمِه، ولم يَخْشَهْ، وارْمِهْ واغْزُه، ومنهم من يقف بغير هاء، فأما نحو: قِهْ وشِهْ من وَقَيْتُ وَوَشَيْتُ ولا تَقِهْ (ولا تَشِهْ) [3] فمن لا يلحق الهاء في (اغْزُه) وأختيها [4] يلحق في لا تَقِهْ لحذف الفاء، واللام من الكلمة، وأنها لم يبق منها إلا حـــرف واحد كما لم يحذف الياء من [5] يا[6] مُرِي من حذف ياء قَاضِي، وجمـــيع ما لا يحذف من هذه الياءات والواوات في الكلام، وما يختار فيه أن لا

= وورد البـــيت بغير نسبة في: الكتاب ٢/٢٨٨، والمنتخب من غريب كلام العرب: ٧٠٥، والإبدال لأبي الطيب ١/٢٥٧، والمحتسب ١/٧٥، والمنصف ٢/١٧٨، وشمس العلوم١/٢٠، وابـــن بـــرى: ٢٦٨، والفـــصول الخمسون لابن معطى: ٢٦٥، وشرح الملوكي: ٢٤٨، والبديع: ٨٠٧، وشرح الشافية ٢/٢٨٧.

وبعده: المطعمان اللحم بالعشح.

روى: (عمي) بدل (خالي) في الأمالي وسر صناعة الإعراب وشرح شواهد الشافية.

وروى (الشحم) بدل (اللحم) في الكتاب والأمالي، وفي المنتخب (أبو زهير).

(١) في التكملة شاذلي: (يلحق).

(٢) في أ: (ووقف).

(٣) (ولا تشه) ليست في (أ).

(٤) في التكملة مرجان: (اختميها).

(٥) في التكملة مرجان: (في).

(٦) (يا) ليست في التكملة شاذلي .

يحـــذف، فإنـــه يحـــذف في الفواصل والقوافي[1]، فالفواصل كقوله: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾[2] و﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾[3]، ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[4]، والقوافي نحو:

.......................وبعـــ ـــــــضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لاَ يَفْرْ[5]

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٨٩ .

(٢) الرعد /٩ .

(٣) غافر /٣٢ .

(٤) سبق ورودها ١٨٤.

(٥) عجز بيت من البحر الكامل، قائله زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني، حكيم الشعراء في الجاهلية كان أبوه شاعراً وخاله شاعراً وأخته سلمى شاعرة وابناه كعب وبجير شاعرين وأخته الخنساء شاعرة، توفي قبل الإسلام .

أخـــباره في: طبقات فحول الشعراء: ٥١، والشعر والشعراء: ١٣٧، والأغاني ١٠/٢٨٨، وصحيح الأخبار ١/٧، وآداب اللغة ١/١٠٥.

وتماما البيت:

ولأنت تفرى ما خلقت وبعـــ ـــض القوم يخلق ثم لا يفر

الخالق: الذي يقدر ويهيء للقطع، الفرى: القطع، شرح شعر زهير.

الشاهد: حذف الياء من قوله: (يفر) على رأي من أسكن الراء و لم يطلق القافية للترنم.

ورد في: شـــرح شعر زهير: ٨٢، والكتاب ٢/٢٨٨، والقوافي: ١٥٩، ومعاني القرآن للأخفش: ٤١٧، والأضداد لابن السكيت: ٢٠٥، والحيوان ٣/٣٨٣، والأضداد لابن الأنـــباري: ١٥٩، وتأويـــل مشكل القرآن: ٥٠٧، ودلائل الإعجاز ١٣٤، والأعلم ٢/٢٨٩، والمـــثلث لابـــن السيد ١/٤٩١، وابن يسعون ١/١١٧، والقيسي: ٣٧٤، وابن برى: ٢٧٠، ونزهة الأعين النواظر: ٢٨٣، والبحر المحيط ١/٩٣، وشرح بانت سعاد: ٢٣٥.

روى يفرى في شرح شعره، ومعاني الأخفش، والحيوان، والأضداد لابن الأنباري، ودلائل الإعجاز، والمثلث لابن السيد، ونزهة الأعين النواظر، والبحر المحيط، وشرح بانت سعاد، ولا شاهد فيه، وروى (وأراك) بدل (ولأنت) في الكتاب.

وأمـــا الألـــف في نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى*وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾[1] فلا تحذف كما تحذف الياء والواو، ألا ترى أنها لم تحذف من [2] نحو: مُعَلًّى كما حذفت الياء من قَاضْ " [3].

قال المفسر:

اعلم أن الاسم المعتل الآخر ينقسم قسمين:

أحدهما: أن يسكن ما قبل حرف العلة الكائن في آخره.

والثاني /: أن يتحرك ما قبله. ١٩/ب

فالأول: لا يختص بحكم من جهة الاعتلال؛ لأنه يجري مجرى الصحيح ، وذلك قولك: غَزْوٌ وَظَبْيٌ، تقف [4] على الواو والياء وقفك على الراء من بَكْر.

وأما القسم الثاني، فإنه إذا كان منوناً، فلا يخلو من أن يكون في آخره ياء أو ألف، فإن كان ياءً سقط لالتقائه مع التنوين نحو: قولك: هذا قَاضٍ يا فتى، ومررت بقَاضٍ فاعلم، ثم الوقف فيه على وجهين [5]:

أحـــدهما: أن يحـــذف التـــنوين ويسكن العين، فيقال: هذا قَاضْ، وهو الأكثر.

والوجه الثاني: أن يحذف التنوين ويرد اللام، فيقال: هذا قَاضِيْ، والأول أقيس لأجل أن الوقف يقتضي حذفاً، فكما تقول في قولك: مررت بَزيْدْ فتحذف

---

(١) الليل / ١، ٢.

(٢) في التكملة (في).

(٣) التكملة شاذلي: ٢١-٢٣، والتكملة مرجان: ١٩٠-١٩٥.

(٤) في ر، وظ: (وتقف) .

(٥) انظر الكتاب ٢/٢٨٨، ٢٨٩.

الحـــركة والتنوين كذلك تقول: هذا قَاضْ، ومن قال: قاضِي زعم أن الياء كان يـــسقط [1] لالـــتقائه مـــع التنوين، فلما حذف التنوين عاد الياء لزوال التقاء الـــساكنين، واكتفي بما حصل من الاختلاف فصلاً بين الوصل والوقف، ويقوي الأول مـــا قدمـــنا [2] ذكره من أن الوقف لا يقتضي سقوط التنوين من جهة المعـــنى، وإذا كان كذلك كان ثابتاً في التقدير، فيجب أن يثبت حكمه، وذلك الحكم هو أن لا يعاد كما أن التاء في رَمَتِ المرأة لما كانت [3] حركتها عارضة، لم تزل حكم السكون [4] الذي هو حذف الألف من رَمَى، فإن كان في حال النصب، فإنه بمنزلة الصحيح كقولك رَأَيْتُ قَاضِياً؛ لأن الياء قد [5] تحرك وجرى مجرى الصحيح، فأما إذا دخل هذا النحو الألف واللام، فالأكثر في حال الرفع والجر ترك الحذف نحو: هذا القاضي، ومنهم من يقول: القاضْ، فيحذف الياء حرصاً على الفصل بين الوقف والوصل، فالحذف هنا بمنزلة الإثبات ثَمَّة في [6] القلة، والإثبات بمنزلة الحذف في الحسن والكثرة.

وأما في حال النصب فليس إلا الإثبات؛ لأن الياء يتحرك في الوصل، فإذا جاء الوقف سقط[7] الحركة فقط.

---

(١) في ر، وظ: (سقط).

(٢) ص: ٢٦٣، (١٧/ب).

(٣) في ر، وظ: (كان).

(٤) في ظ: (الساكن).

(٥) (قد) ليست في: (ر، وظ).

(٦) في أ: (ثم في العلة).

(٧) في ر، وظ: (سقطت).

وأما قول: يا قَاضِيْ في النداء ففيه مذهبان:

أحـــدهما: إثـــبات الياء؛ لأن هذا موضع لا يدخله التنوين، فصار بمنزلة قولك: القاضي، فكما تثبت الياء هناك كذلك تثبته هاهنا.

والمـــذهب الثاني: أن تحذف فتقول: يا قَاضْ، وهو قول يونس [1]، قال: وإذا جـــاء في النداء ما لا يكون في غيره من الحذف نحو: الترخيم، كقولهم: يا فُلُ كان أن يجوز فيه حذف يأتي في الكلام أولى، وأما نحو: يا مُرِي / فلا يجوز ٢٠/أ فيه الحذف؛ لأنك لو أسقطت الياء بقيت الاسم على حرف واحد إذ لا يبقى غير الفاء، فلما كان كذلك آثروا الإثبات ليسلم الأصول.

وأما جَوارٍ فبمنزلة قَاضٍ لما تقدم[2] من أن الياء حذف حذفاً كما يحذف في الدَّاعِ، ونون الاسم لزوال طوله، وإذا كان التنوين بمنزلة تنوين قَاضٍ، وجب أن يحذف في الوقف وتقول في حال النصب: رأيت جَوارِيَ، لأن الياء قد صح، وهـــو بمنزلـــة قـــولك: رأيت القَاضِيَ، وأما ما ذكر [3] من قولهم في سَعْدِى: سَعْدِجّ[4] فضرب من تغييرات الوقف، ويفعلون ذلك ليزول التضعيف في حرف اللين ، على ذلك قوله:

---

(١) يـــونس بـــن حبيب أبو عبدالرحمن الضبي النحوي أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة، كان إماماً في النحو واللغة، أخذ عنه الكسائي والفراء، وروى عنه سيبويه، توفي سنة ١٨٢ هـــ.

(٢) ص : ٢٧١ .

(٣) في ر، وظ: (ذكره).

(٤) الكتاب ٢٨٨/٢.

خَالِـــي عُوَيْـــفٌ وأَبُـــو عَلِجّ   المُطْعِمَـــان اللَّحْـــمَ[1] بالعَشِجّ[2]

فأما الفعل المعتل: نحو: يَغْزُو ويَرْمي ويَخْشَى، فليس فيه إلا الإثبات؛ لأن الفعـــل لا يكـــون فيه التنوين، فيجري مجرى قَاضٍ، والوقف يقتضي السكون، وهذه الحروف سواكن، و لم يكن للوقف من القوة ما يدعو إلى حذف الحروف الأصلية حذفاً مطرداً، ألا ترى أنه ليس بإعراب كالجزم، ولا ببناء يختص بباب، فـــيكون علمـــاً لمعـــنى كالوقف في الأمر، وإنما هو سكون تستريح إليه، وتجمّ لسانك به، فلا يجب أن يحذف له في كل موضع.

وأما نحو [3]: لم يَغْزُ، و لم يَرْمِ، و لم يَخْشَ فعلى وجهين:

أحدهما: أن يلحق الهاء نحو: لم يَغْزُه.

والـــثاني: أن تسكن، وأما الأمر من وَقَيْت، والنهي، فليس فيه إلا إلحاق الهاء نحو: قِهْ ولا تَقِهْ، أما في الأمر فللضرورة لأجل أنه لا بد من حرف تبتدئ بـــه، وآخر تقف عليه إذ لو التمست أن تجمع بين الوقف والابتداء في حرف واحد كان بمنزلة أن تطلب اللفظ بالحرف متحركاً وساكناً في حال واحد.

وأمـــا لا تَقِهْ فألحق الهاء حتى لا تبقى الكلمة على حرف واحد ساكن كما لم يقولوا في يا مُرِي: يامُرِ بحذف الياء كما قالوا: يا قَاضِ.

واعلم أن القوافي مخصوصة بحذف الواو والياء كقوله:

.... يَخْلُـــقُ ثُمَّ لاَ يَفْرِ[4]

---

(١) في ظ: (الشحم).

(٢) تقدم وروده ص:٢٦٨ .

(٣) (نحو) ليست في: (ظ).

(٤) تقدم وروده ص: ٢٧٠ .

والفواصل تتبع القوافي في ذلك؛ لأن الفاصلة في الآية بمنزلة القافية في الشعر فمن ذلك قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾[1]،﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[2] الأصل المتعالي ويسري، ولا يكون هذا الحذف في الألف؛ لأنها خفيفة تُرَفِّهُ اللسان، وإنما جاء نادراً كقوله: / ٢٠/ب

.... رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلّ[3]

الأصل المُعَلّى[4]، وحذف الألف، ومن تشبيه[5] الفواصل بالقوافي قوله[6] سبحانه: ﴿الظُّنُونَا﴾[7] و ﴿السَّبِيلا﴾[8] كما يقولون:

---

(١) تقدم ورودها ص: ٢٧٠ .

(٢) تقدم ورودها ص: ١٨٤ .

(٣) عجز بيت من بحر الرمل، وصدره:

وقبيل من لكيز حاضر ....

قائله لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر العامري، من شعراء الجاهلية وفرسانهم، أدرك الإسلام فأسلم، توفي في أول خلافة معاوية سنة ٤١هـ.

أخباره في: الطبقات الكبرى ٦/٣٣، والتاريخ الكبير للبخاري ٧/٢٤٩، والشعر والشعراء: ٢٧٤، وأسد الغابة ٤/٢٦٠.

الشاهد: قوله (المُعَلّ) حذف الألف في الوقف للضرورة .

ورد في ديوانه: ١٩٩، والكتاب ٢/١٩١، والسيرافي النحوي: ٤٥١، والحجة ١/٥٨، والشاذ من العسكريات: ٢٠١، والخصائص ٢/٢٩٣، والمحتسب ١/٣٤٢، والفصول لابن الدهان: ١٢٧، وابن برى: ٢٧٠، وشرح الشافية ٢/٣٠٨، والممتع: ٦٢٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤/٣٠٧.

(٤) المعلى: هو جد الجارود بن بشير بن عمرو بن المعلى.

(٥) في أ: (شبه).

(٦) في أ: (من قوله).

(٧) الأحزاب: ١٠.

(٨) الأحزاب: ٦٧، قرأ (الظنونا) و (الرسولا) و (السبيلا) بغير ألف في الوقف والوصل حمزة وأبو عمرو، وبألف في الوقف ابن كثير وحفص عن عاصم والكسائي، والباقون بإثباتها في الحالين.

انظر: كتاب السبعة: ٥١٩، والتيسير: ١٧٨، والعنوان في القراءات السبع: ١٥٤، والإقناع: ٧٣٦.

.... العِـــتَابَا   .... (و) أَصَــــــابَا[1]

وعلى ذلك حمل قراءة من قرأ (قَوَارِيْراً) [2] كأنه يجعل التنوين فيه بمنزلته في قولهم: العِتَابَنْ[3] ، وأَصابَن كما تقدم في أول [4] الكتاب.

(١) جزء من بيت من البحر الوافر، قائله جرير، والبيت بتمامه:

أقلي اللوم عاذل والعتابا   وقولي ان أصبت لقد أصابا

الشاهد: قوله: (العتابا)، و (أصابا) حيث ألحقهما ألف الصلة الناشئة من إشباع الفتحة، فالأصل: العتاب، وأصاب.

ورد في ديوانه: ٥٨، والكتاب ٢٩٨/٢، والنوادر: ٣٨٧، والمقتضب ٢٤٠/١، والخصائص ١٧١/١، والمنصف ٢٢٤/١، وشرح عيون سيبويه: ٣٦، وأمالي ابن الشجري ٣٩/٢، والإنصاف: ٦٥٥، والبديع: ٦٢٠، وشرح الجمل للزجاجي ١١٠/١، والمغني: ٣٧٨، والهمع ٣٤٢/٥، وشرح كتاب الحدود: ٢٩٢ .

(٢) الإنسان /١٥، ١٦، وتمام الآيتين: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيراً﴾ .

قرأ نافع وأبو بكر والكسائي بالتنوين فيهما، وقرأ ابن كثير بالتنوين في الأول، الحجة لابن خالويه: ٣٥٨، والغاية: ٢٨٤، وكتاب التذكرة في القراءات ٧٤٥، والكشف عن علل القراءات ١٥٤/٢، والتبصرة: ٧١٦، والإقناع لابن الباذش: ٨٠٠، وإرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي: ٦١٣، ٦١٤.

(٣) حيث دخلهما التنوين لما أراد ترك الترنم والغناء لأجل أن التنوين ليس فيه من الامتداد ما في الألف وأختيها. المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٥.

(٤) في ر، وظ: (صدر)، انظر: المقتصد: ٧٥.

قال صاحب الكتاب:

" باب ما كان آخره همزة من الأسماء في الوقف

الهمزات التي في أواخر الأسماء الموقوف عليها على ضربين:

أحدهما: أن يكون الحرف الذي قبلها ساكناً.

والآخر: أن يكون الحرف الذي قبلها متحركاً، والساكن الذي قبل الهمزة لا يخلو من أن يكون حرفاً ليناً أو حرفاً [1] غير لين، فالحروف اللينة الألف والياء والواو، فإن كان قبل الهمزة ألف، وكان الاسم منصرفاً، فالوقف عليه في حال النصب على الألف التي هي بدل من التنوين، وذلك قولك [2]: لبست رِدَاءً، واشتريت كِسَاءً، والوقف في الرفع، والجر على الهمزة بالإسكان، والإشمام، والروم، وذلك قولك: هذا كِسَاءْ وكساءُ وكساءْ، وإن كان الحرف الذي قبل الهمزة غير حرف [3] لين، فلا يخلو من أن يكون ساكناً أو متحركاً، فإن كان ساكناً وقف عليه بالإسكان والإشمام والروم في الرفع والجر، وفي النصب بالألف التي هي بدل من التنوين، ولا تضعيف في الهمزة [4] في الوقف، ومنهم من يلقي على ما قبلها من الساكن حركة الهمزة في الدرج، فيقول: هذا الخَبُؤْ، ورأيت الخَبأ، ومررت [5] بالخَبِئْ [6].

---

(١) في التكملة شاذلي: (أو غير حف لين).

(٢) في التكملة: (نحو قولك).

(٣) (حرف) ليست في التكملة: (مرجان).

(٤) في التكملة شاذلي: (الهمز).

(٥) (مررت) ليست في التكملة: (مرجان).

(٦) هم تميم وأسد، الكتاب ٢/٢٨٥ .

ومـــنهم مـــن يبدل الهمزة حرف لين مع إلقاء حركتها على ما قبلها، فـــيقول: هذا الخَبُو، ورأيت الخَبَا ومررت بالخَبِي؛ لأن حرف [1] اللين أبين من الهمـــزة، وهـــذا البُطُوْ، ومن البُطِي، ورأيت البُطَا، وهو الردُوْ، ومن الرِّدي، ورأيت الرِّدَا.

ومنهم من يقول في الرفع: هو الرِّدِي فيتبع العين الحركة التي قبلها، ولا يحركها بالضم؛ لأنه ليس في الكلام فِعُل، ويقول في الجر: من البُطُوْ، فيتبع العين أيضاً حركة ما قبلها؛ لأنه ليس في الأسماء فُعِل [2][3].

فـــإن كان ما قبل الهمزة متحركاً نحو الخَطَأ والرَّشَأ، كان فيه السكون والإشمام والروم، ولا تضعيف فيه.

٢١/أ ومنهم من يبدل الهمزة واواً في الرفع، فيقول: الكلوْ؛ لأن / ذلك أبين كما قال في الوَثْءِ: الوَثُو، ومن الكَلَيْ، ورعيت الكَلاَ، فيجعلها (في النصب) [4] ألفاً كمـــا جعلها في الرفع واواً وفي الجر ياءً، وهذا وقف الذين يحققون، فأما الذين يخففـــون الهمـــزة من أهل الحجاز، فيقولون رعيت الكَلا، وهذا الكَلا وبالكَلا فيقلـــبونها ألفـــاً؛ لأنها قد سكنت للوقف عليها [5] وقبلها فتحة، فصارت بمنزلة الألـــف في رأس وفأس إذا خففتها [6]، ولا تشم ولا تروم كما لا تفعل ذلك

(١) في أ: (حروف) .

(٢) انظر: ٢١٥ .

(٣) هم أناس من بني تميم، الكتاب ٢/٢٨٦.

(٤) (في النصب) ليست في (أ).

(٥) (عليها) ليست في التكملة.

(٦) في التكملة مرجان: (خففتهما).

بألف الرَّحَى والعَصَا، ولو كان ما قبل الهمزة مضموماً لانقلبت [1] على قولهم في التخفيف واواً نحو: قولهم: هذه أَكْمُو إذا وقفت على هذه أَكْمُؤ يَافَتَى، ولو كانـــت كسرة انقلبت ياء نحو: أنا أَهْنِي، ولا إشمام في هذه الواو [2]، ولا هذه الياء ولا روم، كما لا إشمام ولا روم في واو يَغْزُو [3] ولا ياء يَرْمِي[4].

قال المفسر:

اعلم أن الهمزة إذا كان قبلها حرف لين نحو: كِسَاء ومَرِيء ومَقْرُوء كان الوقف عليها بالألف في حال النصب كما كان في سائر الحروف الصحيحة.

وفي حـــال الجر والرفع بالإشمام وروم الحركة على ما بينا [5]، ولا يكون فيها التضعيف؛ لأنهم قد رفضوا ذلك فيها في أصل التركيب، ألا ترى أن باب ردَدْتَ لم يـــأت فيها، وأما نحو: سَئَّال ورَءَّاس، فتضعيف جاء في العين، وليس حـــرفا التـــضعيف عيـــناً ولا ما، فيكون التركيب على تضعيف الهمزة كيف والأصـــل ساءل، فإن كان ما قبل الهمزة حرفاً ساكناً صحيحاً نحو: الخَبْء، فالوقف فيه على ثلاثة أوجه:

---

(١) في أ: (لانقلب).

(٢) في التكملة شاذلي: (ولا في هذه).

(٣) قال سيبويه ٢/٢٨٦، فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فقولهم: هذا الخبا في كل حال؛ لأنها همزة ساكنة قبلها فتحة، فإنما هي كألف راس إذا خففت، ولا تُشمَّ؛ لأنها ألف كألـــف مثنى، ولو كان ما قبلها مضموماً لزمها الواو نحو أكمو، ولو كان مكسوراً لزمت الـــياء نحو أهني وتقديرها أَهْنِعْ، فإنما هذا بمنزلة جونة وذيب، ولا إشمام في هذه الواو؛ لأنها كواو يغزو .

(٤) التكملة شاذلي: ٢٤، ٢٥، والتكملة مرجان: ١٩٥-١٩٨.

(٥) قال: ولا يكون الإشمام في الجر والنصب لأجل أن ضم الشفتين لا يتأتى فيهما ص: ٢٦٢، فنفى أن يكون الإشمام في الجر.

أحـــدها: أن يكـــون مـــثل الهمزة التي قبلها حرف اللين، فتشم وتروم الحركة، وتقف على الألف في حال النصب، فتقول: رأيت خبأً

والثاني: أن تقول: هذا الخَبُؤ بوزن الخَبُع بضم الباء، فتنتقل حركة الهمزة إلى العين، فتضم في حال الرفع، وتفتح في حال النصب نحو: رأيت الخَبَأ بوزن الخَـــبَع، وتكسر في حال الجر نحو: بالخَبِئ بوزن الخَبِع، وقول أبي علي " ومنهم مـــن يلقـــى على ما قبلها من الساكن حركة الهمزة في الدرج[1] " يعني أنهم يحركون ما قبل الهمزة بالحركة التي يستحقها الهمزة في الدرج؛ لأن هذا النقل يكون في الدرج؛ لأنهم إذا نقلوا حركة الهمزة إلى ما قبلها من الساكن حذفوها نحو: مَنَ بُوك، فتصحيح الهمزة مع نقل / حركتها من باب الوقف. ٢١/ب

والوجه الثالث: أن تنقل حركتها وتقلبها حرف لين نحو: هذا الخَبُوْ بواو خالـــصة ،ورأيـــت الخَبَا بألف، ومررت بالخَبِي بياء؛ لأن حرف اللين أبين، إذ الهمزة تتصاعد في الحلق.

وأما نحو: البُطْء، فالوقف عليه البَطُو بوزن البُطُع في حال الرفع بضم الطاء.

وأما في حال الجر، فعلى وجهين:

أحدهما: أن تقول: مررت بالبُطُؤ، فتضم الطاء مع استحقاقه الكسر من حيث إنك تنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحركتها كسرة في قولك: بالبُطُئ يـــا هذا لأجل أنهم كرهوا اللفظ بمثال ليس في الأسماء، وهو فُعِل بالخروج من ضمة إلى كسرة [2].

---

(١) انظر ص: ٢٧٧ .

(٢) انظر ص: ٢١٥ .

والثاني: أن تقول: بالبُطِئ مثل البُطِع، فتكسر الطاء [1] على الظاهر لأجل أن هــذه الحـــركة عارضة، فلم يعتد بها، وكذا يقول بعضهم في الرِّدْء: (هذا الــرِّدُء) [2] مثل الرِّدُع في الضم [3]، فيضم الدال على نقل الضمة من الهمزة، وبعضهم يقول: الرِّدِء بوزن الرِّدِع بكسر الدال مع كون الكلمة في حال الرفع؛ لأنه يتجنب اللفظ بِفعُل الذي ليس في الكلام.

وأما الهمزة المتحرك ما قبلها، فعلى ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تجريها مجرى الحرف الصحيح في ترك إبدالها، ويكون فيها [4] الإشمام والإسكان الصريح.

أما التضعيف، فقد ذكرنا أنه لا يكون في الهمزة [5]، وذلك قولك: الكَلأً في كل حال.

والثاني: أن يقال: (هذا) [6] الكَلَو في الرفع ومن الكَلَي في الجر ورأيت الكَلاَ في النصب، فتقلب الهمزة في الرفع واواً وفي النصب ألفاً، وفي الجر ياء، وفي هذا بــيان حـــسن، وهو أنه لما سقطت الحركة التي تدل باختلافها على الإعراب، قامت هذه الحروف التي أبدلت من الهمزة على نهج " أَبُوه " و" أَبَاه " و " أَبِيْه" مقامها في ذلك، وهذه طريقة جمعت تخفيفاً وبياناً.

---

(١) في أ: (العين).

(٢) (هذا الردء) ليست في: (ر، وظ).

(٣) في ر، وظ: (الرفع).

(٤) في أ: (فيه).

(٥) انظر ص : ٢٧٩ .

(٦) (هذا) ليست في: (أ).

والوجه الثالث: أن تقلب الهمزة ألفاً في كل حال، فيقال: الكَلاَ في كل حال؛ لأن الوقف يقتضي إسكان الهمزة، فتجري مجرى ألف راس إذا أبدل من الهمـــزة في رأس، ولا يكـــون في الألف الإشمام، ولا الروم لأجل أن ذلك كله طلـــب لشيء من الحركة، والألف لاحظ لها في الحركة، وأما التضعيف فأبعد؛ لأن الألـــف لا يتصور فيه الإدغام، وأما الهمزة المضموم ما قبلها نحو: أَكْمُؤ يا هـــذا، فيجب أن تصحح / على قول من قال: الكَلأْ فوقف على همزة ساكنة، ٢٢/أ
وتقلب واواً على قول من قال: الكَلاَ فقلب الهمزة ألفاً لأجل أنها تسكن، وقبلها ضـــمة كقولك: أكمؤ، فتصير مثل همزة جُؤْنَة، فتقول: أَكْمُو بواو كما تقول: جُـــوْنَة، وكذا إن كان قبلها كسرة قلبت ياء نحو: أنا أهني، ولا يكون في هذه الحروف المبدلة من الهمزة إشمام، ولا رووم؛ لأن حروف اللين لا تحرك إذا كان مـــا قـــبلها من جنسها في الوصل نحو: يَغْزُو ويَرْمي، وكذا لا يطلب فيها ما يقارب الحركة في ضد الوصل؛ لأنك إنما رُمْتَ الحركة في نحو: زَيْد وعَمْرو في حال الوقف؛ لأن الحركة قد استقرت فيه عند الوصل، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب :

" باب [1] الوقف على الألف التي تكون في أواخر الأسماء

الألف إذا كانت آخر [2] الاسم [3]، فلا تخلوا من أن تكون في آخر اسم متمكن أو اسم [4] مبني، فالمتمكن نحو: عَصاً ورَحَىً، ومُثَنّىً، ومُعَلّى، فالوقف على هذه الأسماء في الأحوال الثلاث بالألف، والألف لا تكون إلا ساكنة، فالروم فيها لا يكون؛ لأنها لا تتحرك أبداً، ولا الإشمام، ولا التضعيف إلا أن الألف في حال النصب إذا كان الاسم منصرفاً بدل من التنوين، وفي الجر والرفع هي التي تكون حرف الإعراب، وقال أبو عثمان [5]: هي في الأحوال الثلاث [6] بدل من التنوين يعني إذا كان الاسم منصرفاً، فإن كان الاسم غير منصرف نحو: أَعْمَى وحُبْلَى، فالألف في الوقف هي التي كانت في الوصل؛ لأن التنوين لا يلحق هذا فيبدل منه.

---

(١) في التكملة مرجان: (هذا باب).

(٢) في التكملة مرجان: (في آخر اسم).

(٣) في التكملة شاذلي: (اسم).

(٤) (اسم) ليس في التكملة شاذلي.

(٥) بكر بن محمد بن بقية المازني النحوي من أهل البصرة له كتب منها "التصريف" و "العروض" وما يلحن فيه العامة، توفي سنة ٢٤٨ هـ.
أخباره في: مراتب النحويين: ٧٧، وأخبار النحويين البصريين والكوفيين: ٨٥، وطبقات الزبيدي: ٨٧، ومعجم الأدباء ١٠٧/٧، وجمهرة أنساب العرب: ٢١٢، وإنباه الرواة ٢٨١/١، ولسان الميزان ٥٧/٢، وبغية الوعاة ٤٦٣/١ .

(٦) في التكملة مرجان: (الثلاث التي هي بدل).

وبعض العرب يبدل من هذه الألف الياء [1]، فيقول: أَفْعَيْ، ومنهم من يبدل الواو فيقول: أَفْعو [2].

وإن كانت الألف في آخر اسم غير متمكن، فالوقف عليها كالوقف على المتمكن، وذلك قولك: رأيت هؤلا، وضعه هاهنا، ومنهم من يلحق الألف هاء فيقول: هَاهُنَاهْ وهَؤُلاهْ، ولا يلحقونها في آخر المتمكن، فيلتبس بالإضافة.

وأما الألف في " ما " (إذا) [3] استفهمت بها نحو: عَمَّ تَسْأَلُ ؟ وفيْمَ أَنْتَ؟ (وَعلاَم جِئْتَ؟)[4]، فإن الألف تحذف منه في الدرج في الاختيار وحال السعة، وعلى هذا جاء التنزيل نحو:﴿**فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا**﴾[5]، و﴿**عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ**﴾ [6]، وقد جاء مثبتاً في الشعر قال/: ٢٢/ب

عَلى مَا قَامَ يَشْتِمُني لَئِيمٌ   كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ[7]

---

(١) في التكملة مرجان: (ياء).

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٨٧.

(٣) (إذا) ليست في: (أ).

(٤) (وعلام جئت) ليست في: (أ).

(٥) النازعات /٤٣.

(٦) النبأ/١، وقف على (عم) بهاء السكت عوضاً من ألف (ما) الاستفهامية البزي ويعقوب، إتحاف فضلاء البشر ٢/٥٨٣.

(٧) بيت من البحر الوافر، قائله حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري، مخضرم وهو شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم، توفي سنة ٥٤ هـ عن مئة وعشرين عاماً نصفها في الجاهلية. أخباره في: الشعر والشعراء: ٣٠٥، والأغاني ٤/١٣٤، والإصابة ١/٣٢٦، وتهذيب التهذيب ٢/٢٤٧.

على ما قام: القيام هنا النهوض بالسب والشتم وإدامته وأراد على ما يشتمني وزاد قام توكيداً، القيسي.

=

فـــإن وقفت على مثل [1] عَمّ وفِيمَ، ألحقته الهاء في الوقف فقلت: عَمَّهْ وفِـــيمَهْ للحـــذف الذي لحق الآخر، كما ألحقتها اغْزُهْ وارْمِهْ؛ لتبين [2] الحركة، ويجـــوز أن تسكن فتقول: عَمْ، وفِيمْ، وحَتَّامْ، كما قلت: اغزْ، فإن قلت: مَجيء مَ جِـــئْتَ ؟ ومثل مَ أَنْتَ ؟ فوقفت على "ما"[3] ألحقت الهاء؛ لأن مِثْلاً، ومَجيئاً قد ينفصلان من " ما " وليس كالحروف الجارة التي لا يوقف عليها، فصار لذلك بمنزلة جزء مما هي فيه كما صارت الفاء والواو، لما لم يوقف عليهما [4] في نحو: فَهُو [5] وَهِي بمنزلة حرف من نفس الكلمة، فصار وَهِيَ بمنزلة كَتِف، وَهُوَ بمنزلة عَضُد، ولم يجز في ثُمَّ هُوَ ولا في ثُمَّ هِيَ.

وقالوا: هَذِي أَمَةُ اللهِ (فإذا وقفوا أبدلوا منها الهاء، فقالوا: هذه[6]، ومنهم

= الشاهد: إثبات الألف في " ما " الاستفهامية في الدرج، ووجه الكلام حذفها؛ لأن حرف الجر قد صار معها كالشيء الواحد، فحذفوا الألف تخفيفاً.

ورد في ديـــوانه: ٧٩، ومعـــاني القرآن للفراء ٢/٢٩٢، والتنبيه على مشكلات الحماسة: ١٠٥، وما يجوز للشاعر: ١٦٣، وابن يسعون ١/١١٧، والقيسي ٣٨٢، ابن برى: ٢٧١، وشرح المفصل ٤/٩، وضرائر الشعر: ٨٠، والعيني ٤/٥٥٥، والتصريح ٢/٣٤٥.

في التكملة مرجان: (علاما) و (دمان).

(١) في أ: (مثل هذا عم)، وفي التكملة مرجان: (على عم) .

(٢) في التكملة شاذلي: (لتبيين).

(٣) في التكملة مرجان: (على م).

(٤) في التكملة مرجان: (عليها).

(٥) في أ (وهو).

(٦) هم بنو تميم، انظر الكتاب ٢/٢٨٧، ٢٨٨.

مـــن يقول في الوصل والوقف: هَذِهْ أَمَةُ اللهِ)[1] بإسكان الهاء، كما أن بعضهم قـــال: أَفْعَوْ وأَفْعَيْ [2] في الوصل والوقف، وأما الياء التي تلحق الهاء في هَذِ هِيَ أَمـــةُ اللهِ، فإذا وقفت حذفتها؛ لأنها زيادة كالزيادة التي تلحق هاء الضمير في مَرَرْتُ بِهِيْ قَبْلُ " [3].

قال المفسر:

اعلـــم أن الألـــف في آخر الاسم المتمكن إذا كان الاسم ما لا يدخله التنوين فحالها واحدة لا يختلف بها التقدير في الوقف والوصل تقول: هَذِه حُبْلَى يـــا هذا، وهذه حُبْلَى، فتقف كما تصل، وكذلك أَعْمَى وأَفْعَى في قول من لم يصرفه.

ومنهم من يبدل من الألف الياء فيقول: هذه حُبْلَيْ وأَفْعَيْ؛ لأن الياء أبين من الألف، ثم إن بعضهم قد يبدله واواً؛ لأنه أبين فيقول: أفْعَو.

وأمـــا الألف في الاسم المنون نحو: عَصاً ورَحى ففيه خلاف، فصاحب الكتاب يقيسه على الصحيح فيقول في[4] مررت بعَصَا، وهذه عَصَا: إن التنوين حـــذف حذفاً، وإن الألف لام الفعل كما حذف من زيد في قولك: هذا زَيْدْ ومـــررت بزَيْد، وتقول في قولك: رأيت عَصَا: إن الألف بدل من التنوين كما يكـــون في قولك: رأيت زيداً، وأبو عثمان يقول: إن الألف[5] بدل من التنوين

(١) ما بين القوسين ليس في (أ) .

(٢) انظر الكتاب ٢٨٧/٢.

(٣) التكملة شاذلي: ٢٦، ٢٧، والتكملة مرجان: ١٩٩-٢٠٢.

(٤) (في) ليست في: (ظ) وفي ر: (فيقول في قولك).

(٥) في ظ: (عوض).

في كل حال (كما يكون في قولك: رأيت زيداً [1])، فحجة صاحب الكتاب أن الأصل الصحيح، فلما ثبت في الإبدال في حال النصب، والحذف في حال الجر والرفع وجب أن يعتبر ذلك في المعتل؛ لأن الاعتلال[2] فرع على التصحيح[3]، فالأصل أن يقول [4]: عَصَوٌ، وإنما صار إلى الألف للاستثقال فيعتبر حكم الأصل /. ٢٣/أ

وحجة أبي عثمان أنا رأيناهم خصوا الإبدال بحال النصب في الصحيح: لأنه يفضي إلى الألف الذي هو أخف الحروف، وقصدوا بالإبدال أن لا يسقط التنوين الذي هو علم التمكن رأساً، و لم يبدلوا في الرفع والجر لثقل الواو والياء وحصول اللبس في قولك: بزَيْدِي[5] كما ذكرنا[6]، وذلك غير موجود هنا؛ لأن ما قبل التنوين في عَصًا مفتوح في كل حال، فإبداله ألفاً لا يجلب ثقلاً ولا يورث لبساً، ويقوى قول صاحب الكتاب في اعتبار حكم الصحيح في المعتل أنهم قالوا: ضَرَبْت فأسكنوا لام الفعل لئلا يتوالى أربع متحركات، ثم قالوا في

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (الاعلال).

(٣) في أ: (الصحيح) .

(٤) في ظ: (يقولوا).

(٥) في أ: (زيدي).

(٦) ذكر في ٢٦٣، ونصه: (ولا يبدل الواو والياء من التنوين في الجر والرفع نحو هذا زيدو ومررت بزيدي إلا في لغة ردية لا اعتداد بها وإنما خص الألف بالإبدال لأجل أنه أخف هذه الحروف وأعذبها جرساً.
وأيضاً فإنه يلبس إذ لو قلت: مررت بزيْدِي لم يعلم أتريد الوقف على المفرد أم تقصد الإضافة إلى نفسك).

نحـــو قَالَ وقَامَ: قُمْتَ وقُلْتَ، فأسكنوا اللام مع أنهم لو حركوا فقالوا: قَامَتُ وقَالَـــتُ: لم يـــتوال أربع متحركات اعتبارٌ للأصل إذ الألف فرع على الواو، والأصـــل قَوَمَتَ، فلما ثبت إسكان اللام في الصحيح وبني الباب عليه، أجري المعـــتل مجراه فأسكن اللام، وإن كان لا يجتمع في اللفظ أربع متحركات إذا لم يسكن حتى كأنه قيل: قَوَمَتُ كذلك عَصاً ورَحَى لا يبدل من تنوينه الألف في حـــال الجر والرفع مع إمكان ذلك اعتباراً للأصل حتى كأنه قد صحح فقيل: عَصَوٌ وبعَصَوٍ، ونحو ذا كثير، فهذا بين، ومذهب أبي عثمان لا يمكن رده أيضاً، ويـــؤكده أن غرضهم في إبدال الألف من التنوين أن لا يزول علم التمكن من الكلمـــة رأســـاً، فإذا قدروا على ذلك كان الواجب أن يبدل منه، فإن قلت: فكـــيف جـــاز لكم أن تجعلوا الألف في هذا النحو بدلاً من التنوين مع مجيئه رَوِيّاً[1] في حال النصب كقوله:

وَرُبَّ ضَـــيْفٍ طَـــرَقَ الحَيَّ سُرَى   صَـــادَفَ زَاداً وَحدِيـــثاً مَا اشْتَهَى[2]

(١) الروي: هو الحرف الذي تبني عليه القصيدة وتنسب إليه فيقال: قصيدة رائية أو دالية ويلزم في آخر كل بيت منها، الوافي: ٢٢١.

(٢) رجز قائله الشماخ بن ضرار بن سنان بن أمامة، أحد بني سعد بن ذبيان مخضرم، توفي سنة ٢٢ هـــ.
أخـــباره في: طبقات فحول الشعراء: ١٢٣، والشعر والشعراء: ٣١٥، والأغاني ١٥٨/٩، وسمط اللآلي: ٥٨، والخزانة ١٩٦/٣.
الشاهد: قوله: (سُرَى) وقد بين المفسر وجه الاستشهاد.
ورد في: ملحق ديوانه: ٤٦٦، ٤٦٧، وحماسة أبي تمام ٣٦٩/٢، والبيان والتبيين ١٠/١، وأمـــالي الزجاجي: ١٢٩، وشرح فصيح ثعلب لابن درستويه ٢٧٨، والأغاني ١٦٨/٩، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١٧٥٠، وأمالي ابن الشجرى ٢٠٥/٢، والمرتجل: ٤٨، والتبين عن مذاهب النحويين: ١٨٩، وشرح المفصل ٧٦/٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٣/٢، والبحـــر المحيط ٧/٢، وشرح الألفية للمرادي ١٥٨/٥، والعيني ٥٤٦/٤، وشرح شواهد الشافية: ٢٠٢.

فألــف (سُــرَى) لام الفُعَل بإزاء ألف (اشْتَهَى) إذ لا خلاف بين أهل القوافي في أن ألف النصب لا يكون روياً [1] نحو:

قَدْ رَابَنِي حَفْصٌ فَحَرِّكْ حَفْصَا [2]

ولا يكــون الألــف بعد الصاد روياً بوجه، وإنما الصاد حرف الرَّوي والألــف وصــل، فهذا يدخل على صاحب الكتاب وأبي عثمان جميعاً؛ لأن صــاحب الكتاب يزعم أنه في حال النصب يكون عوضاً من التنوين، وسُرَى منصوب بدلالة أنك تقول: طَرَق طُرُوقاً، وأما أبو عثمان، فيلزمه من كل وجه؛ لأنــه يجعــل الألف على كل حال عوضاً مـن التنوين، فالجواب أن الأمر كما زعمت في الظاهر لكن عندي في هذا فصلا، وهو أن الشيء إنما / يبدل منه بعد ٢٣/ب
أن يثــبت في اللفــظ، فأنت إنما قلت في ألف رأيت زَيْداً: إنه بدل من التنوين لأجــل أنك لو وصلت نونت فقلت: رَأَيْتُ زَيْدَاً العاقل، والشعر الذي آخره ألف مقيد، والمقيد لاحظ له في الحركة، والتنوين في الصحيح نحو قوله:

خَــــاوِي الْمُخْتَرَقْن [3]

---

(١) انظر الوافي في العروض والقوافي: ٢٢٢، والقوافي للتنوخي: ٩٦ .

(٢) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله.

الشاهد: إثبات الألف في " حفصا " لأنه منون، ولا تحذف في الكلام إلا على ضعف.

ورد في: الكــتاب ٢/٣٠٠، والأصــول ٢/٣٨٨، والمسائل العسكريات: ١٣٤، والشاذ مــنها: ٢٠٢، والقوافي: ٧٧، والأعلم ٢/٣٠٠، والقيسي: ٣٨، وشرح شواهد الشافية: ٢٣٦، ٢٤٣.

في القيسي: (زارني) بدل (رابني).

(٣) جزء من بيت من الرجز قائله رؤبة، وتمامه :

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

الشاهد: قوله (المخترقن) فقد ألحق التنوين الغالي القافية المقيدة .

=

وإذا كـــان كذلك كان "سُرَى" إذا وقع في القافية بمنزلة السُّرى بالألف واللام في أنه لا يكون فيه تنوين بوجه وصلاً ووقفاً، وإذا كان الشعر مبنياً على تعـــرّي الكلمـــة من التنوين من حيث إنه يبني على الوقف والتقييد كالُمخْتَرَق بدلالة أنك إذا وصلت المقيد لم تحركه، ولم تنون ما يجوز تنوينه في غير الشعر، كـــان الألف فيه لام الفعل ألبَتَّة كما كان [1] قولك: "السُّرَى" بالألف واللام كذلك إذ الألف واللام يقتضي سقوط التنوين، كما أن التقييد في الشعر كذلك فاعرفه، فلم أر أحداً تكلم على شيء من هذا بوجه.

وأمـــا نحو: هَاهُنَا، وهَؤُلا فيمن قصر، فالوقف عليه بالألف كألف حُبْلَى إذ لـــيس فيه تنوين فيبدل، وبعضهم يقول: هَاهُنَاه، فيلحق الهاء تبييناً، ولا يقولون في حُبْلَـــى: حُـــبْلاه (لأجـــل أنهم لو فعلوا ذلك لجاز أن يظن به أنه في الوصل حبلاه)[2] على الإضافة إلى شيء مضى ذكره، ولا يكون هذا في ها هنا وهؤلا؛ لأن الإضافة في هذا النحو لا تصح، ألا ترى أنك لا تقول: هَاهُنَا زيدٍ ولا هؤلا زيدٍ كما تقول: حُبْلَى زَيدٍ وذِكْرَى عَمْرٍو، فهذا قريب مما ذكر[3]ناه[4] من أن

= ورد في: ديـــوانه :١٠٤، والعـــين ٢١٢/١، والكـــتاب ٣٠١/٢، والخصائص ٢٨٨/١، والمحتـــسب ٨٦/١، والمنـــصف ٣/٢، والمنجد في اللغة: ١٥٦، والمفصل: ٣٢٩، وشرح مقصورة ابن دريد: ٥٣٥، وشرح المفصل ٣٤/٩، والمغني ٣٧٨، ٤٠٠، والفصول المفيدة في الـــواو المـــزيدة: ٢٤٥، وشرح الكافية لابن جماعة: ٤٥٤، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٠/١، والعيني ٣٤٦/٣، والهمع ٢٢٢/٤، وشرح الحدود: ٢٩٦، والكليات ٧٠/٢.

(١) في ر، وظ: (كما أن).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) انظر ص: ٢٦٣ .

(٤) في ر: (ذكرنا أن).

قولهم: بِزَيْدِي في حال الجر لو قيل، لالتبس بالإضافة.

وأما عَمَّ، وفِيمَ، فإن الأصل فيه عَمَّا وفِيمَا على أن يكون ما الاستفهامية كقـــولك: عَمَّـــا تسأل ؟ بمنزلة عن أي شيء تسأل؟ إلا أن الألف تحذف في الأكثـــر، فيقال: عَمَّ تسأل ؟ وهو نوع مما يحذف لكثرة الاستعمال والاستغناء بالحـــركة عـــن الحرف؛ لأن هذا ضرب من التركيب فيخص بتركيب [1] ما اختصاصاً لحالة التركيب بحكم يكون كالأمارة عليه فالوقف على ذا بالهاء نحو: عَمَّهْ وفِيمَهْ وحَتَّامَهْ، كما قلت: اغْزُه وارْمِه لأجل أنه قد حذف منه كما حذف من اغْزُ، ويجوز أن لا يلحق، فتقول: : عَمَّ كما قلت: اغْزُ .

فـــإن قلت: إن ما اسم على حرفين، وقد حذف أحد الحرفين [2] فبقي حـــرف واحـــد، فكان يجب أن يلزمه الهاء، كما لزم لم يَقِه لما بقي حرف من أصول الكلمة ./ ٢٤/أ

فالجواب: أن ما اسم غير متمكن، والأسماء غير المتمكنة كثيراً "ما" تكون علـــى حرف واحد نحو الكاف في ضَرَبك، وأما الفعل فلا يكون على حرف واحـــد، فالحـــذف الذي لحق عَمَّ ليس مثل الذي لحق لم يَقِ، ثم إن "ما" لما[3] امتزجت بالجار صارا في حكم الشيء الواحد، فخرجت عن أن تكون مثل قِهْ؛ لأن الفعل ليس مركباً هاهنا [4] مع كلمة أخرى، فيخرج بذلك عن أن يكون

---

(١) في ر، وظ: (بتغير).

(٢) في ر: (أحدهما)، وظ: (حذفوا أحدهما).

(٣) في ر، وظ: (حين).

(٤) في ر، وظ: (هنا).

الوقف والوصل [1] على حرف واحد.

فأما إذا قلت: مَجيء مَ جِئْتَ؟ ومَثْلَ مَ أَنْتَ؟ تريد مَجيء ما جئت بمنزلة مجيء أي شيء جئت، ثم وقفت وجب أن تلحق الهاء، فتقول: مجيء مه لأجل أن المجيء اسم منفصل يجوز اللفظ به غير مضاف، فلا يتصل بقولك: "م" من مَا اتصال حروف الجر التي لا يصح اللفظ بها إلا متصلة بشيء، وإذا كان كذلك كان "م" اسماً منفصلاً، فيجب إذا وقفت عليه أن تلحق هاء لتكون مبتدئاً بحرف وواقفاً على آخر.

وشبه أبو علي هذا بقول: وَهُوَ وَهِي من حيث إن الواو لما كان على حرف واحد قوي اتصاله بِهُو وهِيَ، فصار كأنه صيغ معه، فجرى وَهُوَ مجرى عَضُد وَهِيَ مجرى كَتِف، و لم يكن ذلك في شيء آخر ينفصل نحو: أن تقول: قال هُوَ، فتنزل هُوَ منزلة عَضُد؛ لأنه غير متصل، وكذا لم يجز ثُمَّ هُوَ؛ لأن ثُمَّ كلمة على ثلاثة أحرف، فلا يشتد اتصالها، ولا تكون هي مع الضمير الذي هُوَ هُوَ أو هِي مشبهاً لعَضُد في اللفظ كما يكون وَهُوَ. كذلك عن ونحوه من حروف الجر لما كان أشد اتصالاً من الأسماء التي هي كمِثْلِ ومجيء، جاز أن تقول: عَمَّ فلا تلحق الهاء، وجرى مجرى أن تقول: عَنْ في أن الوقف كأنه على كلمة واحدة، و لم يجز أن تقول: مِثْلَ مَ، ووجب مِثْلَ مَهْ؛ لأن مثل ليس له اتصال عن، وما أشبهه من حروف الجر من حيث ذكرنا أن الأسماء يلفظ بها غير مضافة والحروف لا يلفظ بها إلا ملتزقة بشيء، فإذا كانت جارة كانت أقوى اتصالاً وامتزاجاً فاعرفه.

---

(١) في ر: (الأصل).

وأمـــا هَذِي فالأصل الياء، وإذا قالوا: هَذِهْ كان الهاء بدلاً منه بدلالة أن الياء والكسرة التي من جنسها قد أنث [1] بهما في نحو: أنْتِ تَفْعَلين، ولم يثبت للـــهاء تأنيث في موضع فجعله / بدلاً من الياء هو القياس، وبعد إبدال الهاء من 24/ب الياء يكون على وجهين:

أحـــدهما: أن يلحق بعد الهاء ياءً زائدة [2] بمنزلتها في قولك: بِهِي، فإذا وقفت قلت: هذهْ بسكون الهاء، وحذفت الياء كما تقول: مَرَرْتُ بِهْ من قولك: زيد مَرَرْتُ بِهِيْ قَبْلُ.

والـــوجه الثاني: أن تكون الهاء ساكنة لا يلحق بعدها ياء وقفاً ووصلاً نحو: هَذِهْ أَمَةُ اللهِ كأنهم أحبوا أن يكون العوض مثل المعوض عنه في السكون.

---

(1) قـــال المبرد في: المقتضب ٣/٣٧٤: (لأن الكسرة من علامات التأنيث، ألا ترى أنَّكَ تقول للمؤنث: إنَّكِ فاعلة، وأنتِ فاعلة وأنتِ تفعلين؛ لأن الكسرة من نوع الياء، فلذلك ألزمته الكسرة).

(2) في أ: (زيادة).

قال صاحب الكتاب

" باب الوقف على الأسماء المكنية

تقول: أَنَ فعلت ذاك، فإذا وقفت، قلت: أَنَا، فألحقت [1] في الوقف ألفاً، ومثل ذلك حَيَّهَل بعُمَرَ، فإذا وقفت قلت: حَيَّهَلاَ، فألحقت الألف، وأحسن القراءتين ﴿لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾[2]، فإذا وقفت (لكنّا)، وقد ألحقوا الألف في الوصل في الشعر، قال:

فَكَيْفَ أَنَا وانْتِحَالِي القَوافِي[3] ....

---

(١) في التكملة مرجان: (ألحقت).

(٢) الكهف /٣٨، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (لكنا) بإسقاط الألف في الوصل وإثباتها في الوقف، وقرأ ابن عامر (لكنا) يثبت الألف في الوصل والوقف .
السبعة لابن مجاهد: ٣٩١، والمبسوط في القراءات العشر: ٢٣٥، والتيسير ١٤٣، والعنوان في القراءات السبع: ١٢٣، والإقناع: ٦٨٩، والنشر ٣١١/٢ .

(٣) صدر من بيت من البحر المتقارب، قائله الأعشى ميمون بن قيس، والبيت بتمامه كما في الديوان: ١٠٣ :

فَمَا أنا أَمْ مَا انْتحالي القوا ف بَعْدَ المَشيب كَفَى ذَاكَ عَارا

معنى البيت: كيف أنتحل الشعر وأدعيه مع شَيَبي وكبر سني .
الشاهد: إثبات الألف في " أنا " في حال الوصل ضرورة تشبيهاً بالوقف؛ لأن الاسم منه الهمزة والنون، وجيء بالألف لبيان الحركة في الوقف فإذا وصلت حذفت.
ورد في الكامل: ٥٥٢، وتهذيب اللغة ٦٥/٥، ومعجم مقاييس اللغة ٤٠٣/٥، وابن يسعون ١١٨/١، والقيسي: ٣٨٥، وابن برى: ٢٧٣، وشرح المفصل ٤٥/٤، والمقرب ٣٥/٢، وضرائر الشعر: ٤٩.
روى في الكامل "فكيف يكون" وقال: هي الرواية الجيدة ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

كما قال [1]:

بَبَـــازِلٍ وَجْنَــــاءَ أَوْ عَيْهَـــلِّ

فأجرى الوصل مجرى الوقف، فأما الكاف التي تلحق المخاطب [2] نحو: أَكْـــرمْتُكَ، فإذا وقفت عليها أسكنتها، وقد تلحق الهاء، فتقول أَكْرَمْتكَهْ، وأما الـــياء في إني ذاهب، وضربني زيد، وهذا غُلامي، فيجوز فيه الوصل التحريك، والإسكان، والأصل التحريك كالكاف في بحُكْمكَ، فمن حركها[3] في الوصل أسكنها في الوقف فقال: ضَرَبَنِيْ، وهذه دَارِيْ﴿**وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ**﴾[4] وإن شاء ألحقها في الوقف هاءً، فقال: هذا غُلاَميهْ، ومن أسكن في الوصل فوقف عليها تركها في الوقف على السكون، ويجوز أن يحذفها ؛ (لأنها أسكنت وانكسر ما قـــبلها وتطرفت فأشبهت ياء قَاض) [5]، فيقول: هذا غُلاَمْ، وضَرَبَنْ، وقرأ أبو عمرو ﴿**فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنْ**﴾ و﴿**رَبِّي أَهَانَنْ**﴾ [6]، وقال الأعشى:

---

(١) في التكملة شاذلي، وأ ور وظ: (قالوا)، وقد سبق وروده ص :٢٥٩ .

(٢) في التكملة شاذلي: (للمخاطب).

(٣) في التكملة مرجان: (حرك).

(٤) نوح /٢٨، قرأ حفص وهشام بفتح الياء وقرأ الباقون بإسكانها.

السبعة: ٦٥٤، والتبصرة: ٧١٠، والتيسير: ٢١٥، والعنوان: ١٩٦، والكافي: ١٨٤، والإقناع: ٧٩٤، والنشر ٢/٣٩١ .

(٥) ما بين القوسين ليس في: (أ) و ر، وظ .

(٦) الفجر /١٥، ١٦.

روى عن أبي عمرو أنه خير في إثباتهما في الوصل وحذفهما والمشهور عنه الحذف.

وقرأ البزي بياء في الوصل والوقف، وقرأهما نافع بياء في الوصل خاصة.

المبـــسوط: ٤٠٨، والتيـــسير: ٢٢٣، والكشف ٢/٣٧٤، وإبراز المعاني من حرز الأماني: ٧٢٤، وتحبير التيسير: ٢٠٠.

ومِــنْ شَــانِئٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَــا انْتَــسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنْ[1]

فــإذا ســكن ما قبل هذه الياء، فليس إلا التحريك في الدرج نحو: هذا قَاضِيَّ يا فتى، وهذان غلاماَيَ ياهذا، ويابشرايَ هذا[2]، فإذا وقف[3] أسكنها، فأمــا الهــاء في ضَــرَبْتُهُ وَمَرَرْتُ بِهِ، فإنها تلحق في الدرج الواو والياء، فيقال: ضَــرَبْتُهُو ومَرَرْتُ بِهِي، وأصل هذه الهاء أن تكون مضمومة، وإنما تكسر إذا تقدمتها ياء أو كسرة نحو: عَلَيْهِي ومَرَرْتُ بِهِي، ويجوز الأصل الذي هو الضم معهمــا، وذلك كقول أهل الحجاز[4]: بِهُو دَاء ولغُلامِهُو مَالٌ[5]، وكقراءتهم:

---

(١) بيت من البحر المتقارب .

الشانئ: المبغض، كاسف وجهه: متغير لونه.

الــشاهد: حذف الياء في الوقف من قوله: " أَنْكَرَنْ " لما أسكن النون، و لم يطلق القافية، وإثبات الياء أقيس، وأكثر؛ لأنه فعل لا يدخله التنوين .

ورد في ديــوان الأعشى: ٦٩، والكتاب ٢/ ٢٩٠، وأمالي القالي ٢/٢٦٣، وإعراب ثلاثين ســورة: ٢١١، والحجــة في القراءات السبع: ٣٧٠، وابن السيرافي ٢/٣٤٧، وفقه اللغة وسر العربية: ٣٣٣، والأعلم ٢/ ٢٩٠، والمفصل:٣٤٣، وابن يسعون ١/ ١٢٠، وأمالي ابن الشجرى ٢/٧٣، والقيسي: ٣٨٩، وابن برى: ٢٧٦ .

روى صدره: ومن كاشح ظاهر غمره، في أمالي القالي، و (ظاهر غمره) بدل: " كاسف وجهه " في الحجــة، و (لونه) بدل (وجهه) في ضرائر الشعر، والتكملة المطبوع مرجان (انتميت) بدل (انتسبت).

(٢) في التكملة مرجان: (يا هذا).

(٣) في التكملة شاذلي: (فاذا قفت أسكنتها).

(٤) انظر الكتاب ٤/١٩٥، (٢/ ٢٩٤ بولاق).

(٥) في التكملة مرجان: (ماء).

﴿فَخَسَفْنَا/بِهُو وبِدَارِهُو الأَرْضَ﴾[1] فإن كان[2]قبل هذه الهاء ساكن لم يخل ٢٥/أ
من أن يكون حرف لين أو حرفاً غيره، فإن كان حرف لين، فالاختيار أن تحذف الواو والياء اللاحقتين للهاء في الوصل، فتقول: رأيت أباه قبل، وهذا أبوه، فاعلم " وهو يَهْدِيهِ يَافَتَى وَيَغزُوهُ فاعلم ﴿وَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ﴾[3]، و﴿خُذُوه فَغُلُّوه﴾[4] و﴿عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾[5]، وإن كان الحرف غير حرف لين كان الإثبات (معه) [6] أحسن منه مع حرف اللين، وذلك نحو: اضْرِبْ يازيد، وعَنْهُ أَخَذْتُ، وإن شئت اضْرِبْهُو [7] يازيد، وعَنْهُو أَخَذْتُ، فإن لحق الكاف أو الهاء الميم [8] للجميع نحو: ضَرَبَكُم وضَرَبَهُم، فالأصل أن تلحق الميم الواو في الوصل، فتقول: ضَرَبَكُمُو قبل، وضَرَبَهُو عندنا يدل على ذلك قولك للمؤنث[9]: ضَرَبَكُنَّ وضَرَبَهُنّ [10]، فتلحق علامة المؤنث حرفين، فإذا وقفت

---

(١) القصص / ٨١، قال سيبويه: وأهل الحجاز يقولون: مررت بِهو قبل، ولَدَيهُو مال ويقولون: (فَخَسَفْنَا بِهُو وبِدَارِهُو الأَرْضَ) ٢٩٤/٢ .

(٢) في التكملة شاذلي: (ما قبل هذه الهاء ساكناً).

(٣) الشعراء / ٤٥.

(٤) الحاقة / ٣٠.

(٥) النور / ٥٤.

(٦) (معه) ليست في: (أ).

(٧) في التكملة مرجان: (اضربه .. عنه).

(٨) في أ: (والميم).

(٩) في أ: (في المؤنث).

(١٠) في التكملة (ضربكن وبهن).

قلت: ضَرَبكُم وضَرَبَهُم، فلم تلحق الواو ولا الياء (في قول[1] من قال: عَلَيْهِمِي وبِهِمِي، ولكن الميم تسكن في الوقف في جميع هذه المواضع، ومنهم من يسكن الميم في قولك: ضَرَبَكُمْ ولهمُ وعَلَيَهمْ وبِهمْ (في الوصل) [2] ومن رأى حذف الواو والياء في الوصل، في هذا النحو أسكن [3] الميم في الوصل، فقال [4]: ضَرَبَكُمْ عندنا[5]، و﴿رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾[6]، و لم يجعلوا الميم في الوصل كالهاء في عَلَيْهِ ؛ لأنهم لو حركوا الميم، لأدى ذلك إلى توالي خمسة أحرف متحركة في نحو: ﴿رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾وذلك مما رفضوه في كلامهم، فرفضوا هذا التحريك المؤدي إليه، كما لم يخرموا[7] (مُتَفَاعِلُن في الكامل لِمَا كان يؤدي إليه من الابتداء بالساكن، و لم يفعلوا ذلك في)[8] إذا هِي على قول من قال:

.... فَإِذَا هِي بِعِظَامٍ ودَمَا[9]

---

(١) في أ: (فيمن قال).

(٢) (في الوصل) ليست في: (أ).

(٣) في التكملة شاذلي: (سكن).

(٤) في التكملة شاذلي: (فيقال).

(٥) في التكملة شاذلي: (عبدنا).

(٦) الأعراف / ١٠١.

(٧) الخرم: حذف أول متحرك من الوتد المجموع في أول البيت، الوافي: ٤٢.

(٨) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٩) عجز بيت من بحر الرمل، لم أهتد إلى معرفة قائله، وصدره:

فَقَدَتْهُ فَأَتَتْ تَطْلُبُه ....

البيت في مهاة أذلها العي عن ابنها فأكلته الذئاب.

دما: يحتل وجهين:

=

لأن الياء تلزمه [1] الحركة، وكذلك الواو في: بَيْنَا هُو، فأما قوله:

دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِن هَوَاكَا [2]

وقول الآخر:

فَبَيْـــنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِل [3] ....

= أحدهما: أن يكون اسماً مقصوراً في موضع جر عطفاً على " بعظام ".

والـــثاني: أن يكون مصدراً على قولهم: دَمِيَ يَدْمَي دَمىً وتأويله على حذف المضاف كأنه قال: فإذا هي بعظام وذي دم.

الشاهد: إسكان الياء من هي للضرورة.

ورد في: الحجة للفارسي ١/١٠٠، والمنصف ٢/١٤٨، وابن يسعون ١/١٢٠، والقيسي: ٣٩٢، والتنبـــيه والإيــضاح (برغز)، وابن برى: ٢٧٧، والبحر المحيط ١/٢٨١، وشرح قصيدة بانت سعاد: ١٢٩.

(١) في التكملة شاذي: (تلزمها).

(٢) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله.

الـــشاهد: " إذه " أراد إذ هي، فسكن الياء ضرورة تشبيهاً بعليهي ولديهي، ثم حذفها بعد السكون ضرورة أخرى تشبيهاً بعليه ولديه.

ورد في: الكتاب ١/٢٧، والعقد الفريد ٤/١٨٥، وضرورة الشعر:١١١، والموشح: ١٤٧، وما يجوز للشاعر: ١١٧، وابن يسعون: ١٢٢، والقيسي: ٣٨٤ وابن برى: ٢٨٣، وضرائر الشعر: ١٢٦، والنكت الحسان: ٣٠٧.

ورد في العقد: دار لسلمى إذ من هواكا

(٣) صدر بيت من البحر الطويل، وعجزه:

.... لِمنْ جَمَلٍ رِخْوِ المِلاطِ نَجيبُ

اختلف في قائله، قال البغدادي في الخزانة ٥/٢٦٠: (وقال صاحب العباب: البيت للعجير السلولي، ويروى للمخلب الهلالي وهو موجود في أشعارهما، والقطعة لامية، ووقع في كتاب سيبويه "نجيب" بدل "ذلول" وتبعه النحاة على التحريف)، البيت ليس من شواهد سيبويه في كتابه وإنما هو من شواهد الأخفش كما ذكر الشنتمري ١/١٣، ١٤.

=

فضرورة وتشبيه بعيد [1] " [2].

قال المفسر:

اعلم أن الألف يكون علماً للوقف في المكنى (نحو) [3] قولك: أَنَا، وكذا في قولهم: حَيَّهَلا، والهاء تعاقب الألف، فيقال: أَنَهْ وحَيَّهَلَهْ، وإذا أثبت [4] هذه الألف في الشعر كقوله:

فَكَيْفَ أَنَا وانْتِحالي[5] القَوَافِي ... بَعْدَ المَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارا [6].

= وقال الغندجاني في فرحة الأديب ٧٩، وما هذا الشعر للعجير السلولي، ولا الأبيات مستوية النظام، بل الصواب أنها للمخلب الهلالي كما أنشدناه أبو الندى رحمه الله، وقال لنا: ليس في الأرض بدوي إلا وهو يحفظ هذه القصيدة ثم ذكر القصيدة ومن ضمنها: البيت الذي استهد به أبو علي وفيه (ذلول) بدل (نجيب).

ورد منسوباً إلى العجير السلولي في: القوافي:١٧١، وما جاء على وزن تفعال للمعري: ١٣، والشنتمري ١/١٣، ١٤، والقيسي: ٣٩٦، وابن برى: ٢٨٤.

الشاهد: فبيناه أراد (هو) فسكن ضرورة، ثم حذف الواو ضرورة.

وورد غير منسوب في: الأصول ٣/٤٣٩، ٤٦٠، وضرورة الشعر: ٤٧، والمسائل العسكريات: ١٣٢، والموشح: ١٤٦، والعمدة ٢/٢٧٠، وشرح اللمع لابن برهان: ٤٧٩، والبديع: ١٥٤، وشرح جمل الزجاجي ٢/٢٣، والنكت الحسان ٣٠٧ .

رواه البغدادي في: الخزانة ٥/٢٥٧ (نجيب) وفي ٥/٢٦٠، ٢٦١ (ذلول).

(١) في التكملة شاذلي: زيادة بعد قوله بعيد هي: (لأن واو عليهو زائدة ساكنة، وواو هو متحركة أصلية).

(٢) التكملة شاذلي: ٢٨، ٣١، والتكملة مرجان: ٢٠٢-٢٠٩.

(٣) (نحو) ليست في: (أ) .

(٤) في أ: (ثبت) .

(٥) في أ: (احتيالي).

(٦) تقدم وروده ص٢٩٤.

وكقول الآخر:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وشِعْرِي شِعْرِي [1]

كان على إجراء الوصل مجرى الوقف، ولهذا شبهه بقوله: أو عَيْهَلّ ؛ لأن التضعيف علم الوقف، وإنما يجيء في نحو عَيْهَلّ والقَصَبَّا على إجراء / الوصل مجرى الوقف، غير أنَّ [2] أنَ نعني " أنا " بإثبات الألف في الوصل أَجْرَى في الكلام، وأحسن القراءتين ﴿لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾[3] بغير الألف لأجل أن الأصل لكِنْ أَنَا، ثم خفف الهمزة، فنقل حركتها إلى النون الساكنة نحو [4]: لَكِنَنَا، فالتقى مثلان، فأدغم فقيل: لَكِنّ، وأما من ألحق الألف فقال: " لَكِنَّا "، فكأنه ضرب من إجراء الوصل مجرى الوقف، ويحسنه عندنا أمر آخر، وهو أن الألف يدل على أن الأصل لكن أَنَا، وإذا قلت: لَكِنّ لم يعلم من جهة اللفظ أنه ليس بلكنّ الشديدة، وأن التقدير لَكِنْ أَنَا، ففيه شيء من إزالة اللبس. ٢٥/ب

وأما الكاف في نحو: أَكْرَمْتُكَ، فالوقف عليه بالإسكان، أو بإلحاق الهاء نحو: أَكْرَمْتُكَه، ومن ألحق الهاء، آثر أن لا يجحف بالكلمة فيجعلها على حرف واحد ساكن مع أنه في التقدير اسم منفصل ؛ لأنه ضمير المفعول، والمفعول لا

---

(١) رجز قائله أبو النجم.
الشاهد: إثبات الألف في " أنا " إجراءً للوصل مجرى الوقف.
ورد في: ديوانه: ٩٩، والكامل: ٦٢، والخصائص ٣٣٧/٣، والمنصف ١٠/١، وأمالي المرتضي ٢٤/٢، والمفصل: ٢٦، وشرح المفصل ٩٨/١، والفلك الدائر على المثل السائر: ٢١٤، وشرح الكافية للرضي ٩٧/١، والارتشاف ٤٦/٢، والهمع ٢٠٧/١، والخزانة ٤٣٩/١.

(٢) (أن) ليست في ر و ظ .

(٣) سبق ورودها ٢٩٤.

(٤) في ظ: (صار).

يمتزج بالفعل امتزاج الفاعل، ومن أسكن لم يعتد بذلك لأجل أن الكاف في ظاهر الحكم ممتزج بالفعل، ولا يلفظ به على انفراد، فهو إذا وقف على الكاف من ضَرَبَكَ، كان بمنزلة الوقف على الباء (يعني أنه لا ينفصل كما أن الباء كذلك) [1].

وأما ياء المتكلم في نحو: غُلاَمِيَّ وضَرَبَنِيَّ فالأصل فيه التحريك نحو غُلامِيَ وضَرَبَنِيَ، ومنهم من يسكن فيقول : غُلامِيْ وضَرَبَنِيْ والسكون شائع، فمن حرك في الوصل، وقف عليه ساكناً، كما يقف على ياء القاضي في حال النصب، ومن أسكن وقف على السكون، كما وقفت على ياء القاضي في الرفع والجر.

وإذا حذف في الوصل نحو: غُلامِ وضَرَبَنِ أسكن الحرف الذي يكون قبل الياء، فيقال: غُلامْ وضَرَبَنْ كما قال: أَنْكَرَنْ [2]، والأصل أَنْكَرَنِي، وقوله وهو لبيد:

.... وبِإِذْنِ اللهِ رَيْثِي وعَجَلْ [3]

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) يشير إلى قول الأعشى السابق تخريجه ص: ٢٩٦ وهو:

ومن شَأنِيْ كَاسِفٍ وجْهُهُ   إِذاَ ما انْتَسبت له أَنْكَرَنْ

(٣) عجز بيت من الرمل، وصدره:

إِنَّ تَقْوَى رَبِّنا خَيرُ نَفَل   ....

الشاهد: حذف الحركة التي هي الكسرة من عَجَلْ وتسكين اللام.

ورد في ديوانه: ١٣٩، وتأويل مشكل القرآن :١٣٠، وتفسير غريب القرآن: ١٧٧، والكامل: ١٣٥١، وجمهرة أشعار العرب: ١٢٥، وجمهرة الأمثال ١/٥١، وفقه اللغة: ٣٣٣، وأمالي المرتضى ١/١٦، وعبث الوليد: ٧٧، ورسالة الغفران: ٢٦٧، ونظام الغريب: ٢٦٧، والقوافي للتنوخي: ١٤٣، والوافي في العروض والقوافي: ١٢٤، وضرائر الشعر: ١٢٨، واللسان (نفل)، والنكت الحسان: ٣٠٨ .

والأصـــل عَجَـــلِ بكسر اللام، ثم لما قصد التقييد، حذف الحركة، كما حذفها من فَعَل حيث قال:

.... بَـــيدَيْه الخَيْـــرُ مَـــا شَاءَ فَعَلْ[1]

وأما نحو: قَاضِي وهُدَايَ، فليس في الياء إذا وصلت غير التحريك ؛ لأنك لـــو أســـكنت جمعت بين ساكنين على غير وجهه، فإذا وقفت قلت: هُدَايْ وبُشْرَايْ.

وأما قراءة من قرأ: ﴿مَحْيَايْ ومَمَاتِي﴾[2] بسكون الياء، فليس بالأشيع ولكنه[3] حسن في اللفظ ؛ لأن الساكن / الأول ألف، والمد يعين اللسان على ثقل الساكنين ، ولا يكون هذا في نحو: قَاضِيّ بوجه ؛ لأجل أن الساكن الأول يـــاء، والياء ليس لها مد الألف كيف وهي مدغمة ؟ والياء والواو إذا أدغمتا لم يبق فيهما المد. ٢٦/أ

وأمـــا الـــياء والواو اللاحقتان للضمائر في نحو: بِهُو دَاء ومَرَرْتُ بِهِي، فإنهما تحذفان في الوقف ؛ لأنهما زائدتان.

وأما نحو: عَصَاهُ ورَحَاهُ، فلا يلحق بعد الهاء حرف لين في الأكثر، وكذا

---

(١) عجز بيت من الرمل، قائله لبيد، وصدره:

أحْمَدُ اللهَ فَلاَ نِدَّ لَه ....

الشاهد: حذف الحركة التي هي الفتحة من فَعَلْ وتسكين اللام.

ورد في ديوانه: ١٣٩.

(٢) الأنعـــام /١٦٢، قرأ نافع بسكون ياء (مَحْيَايْ) والباقون بفتحها، وروى عنه أيضاً الفتح، السبعة: ٢٧٥، والمبسوط: ١٧٧، وتحبير التيسير: ١١٣، والنشر ١٧٣/٢، والمكرر: ٤١.

(٣) في أ: (لكن).

عَلَـيْهِ ولَدَيْهِ لما تقدم في أول التقاء الساكنين [1]، وإذا لم يلحق في الوصل كان لحاقه في الوقف أبعد.

والـواو والياء في ضَرَبَكُمُو، وضَرَبَهُمُو وَعَلَيْهِمِي وبِهِمِي يحذفان أيضاً ؛ لأنهما زائدتان وحذفهما أوجب ؛ لأجل أنهما يحذفان في الوصل كـثيراً نحو: عَلَيْهِمْ ولَدَيْهِمْ، وأما نحو: ﴿رُسُلُهُمْ بِالبَيِّنَاتِ﴾ [2] فإنهم قد ألزموا الميم السكون إذ كان يجتمع خمسة أحرف متحركة، وذلك مرفوض في كلامهـم، فلمَّا حصل من تحريك الميم في نحو: عَلَيكُمُ بعد حذف حرف اللين التـزام شـيء مرفوض (في موضع) [3] من الباب، أجري الباب [4] كله على الإسـكان، فلم يقل: عَلَيْكُمُ دِرْهَم، وإن لم يكن يتوالى خمس متحركات، كما أن الخـرم في "متفاعلن" ترك حيث لا يلزم الابتداء بالساكن لأجل أنه يلزم في بعض الأحوال، وهو حال الإضمار، وهم كثيراً ما يرفعون الشَّيء في الباب كله إذا أدى في موضـع إلى مـا يستنكر طلباً للمشاكلة وحرصاً على إزالة ذلك المستنكر كباب يَعِدُ وأُكْرِم .

ولا يحـذف الألف في ضَرَبَهُمَا من يحذف الواو في [5] ضَرَبَهُمُو ؛ لأنه يـؤدي إلى اللبس إذ لو قلت: ضَرَبَهُم، لم يعلم أَجَمعاً تريد أم تثنية، واستدل بقـولهم: ضَرَبَكُنَّ على أن الأصل أن يلحق الواو في بِكُمو وعَلَيْهِمُو، وذاك أن

---

(١) انظر ص: ١٩٥ .

(٢) تقدم ورودها ص: ٢٩٨ .

(٣) (في موضع) ليست في: (أ).

(٤) (الباب) ليست في: (ظ).

(٥) في ر، وظ: (من).

الكاف المكسورة في بِكِ ضمير المؤنث، كما أن المفتوحة في بِكَ ضمير المذكر، فكمـــا لحقت هناك حين أردت الجماعة زِيَادَتَان، وهما النونان في بِكُنَّ كذلك ينبغي أن يلحق هنا زِيادتان بإزائهما، وهما الميم والواو كقولك: بِكُمُو، وحكم الهـــاء حكـــم الكاف، وقد يستدل بالتثنية أعني يقال: كما أنك تقول: بِكُمَا وبِهِمَـــا، فتلحق بعد الميم زيادة وهي الألف كذلك ينبغي أن تلحق في الجمع واواً، فتقول: بِكَمُو وعَلَيْكُمُو وبِهِمُو وعَلَيْهِمُو إلا أن أبا علي آثر / الاستدلال ٢٦/ب
بإلحـــاق الـــنونين [١] في ضَرَبَكُنَّ وضَرَبَهُنَّ، وكان ذلك لأجل أنه قد يجوز أن يقال: إن الألف لحقت في بِكُمَا وبِهِما فرقاً بين التثنية والجمع، ومثل هذا أنه قد يستدل بقولهم في المؤنث: بها، وإلحاقهم الهاء ألفاً على أن الأصل في المذكر بهُو بإلحـــاق الـــواو، ثم قد يمكن أن يغالط فيه، فيقال: إن الألف في بها لأجل أن ينفصل المؤنث من المذكر ؛ لأن أصل الضمير الذي هو الهاء أن يصحبه حرف لـــين، ومما ينبغي أن يعلم في هذا الموضع أن من ينظر إلى ظاهر الأصول[٢] قد يتوهم أن ضَرَبَهُوْ[٣] وبِهُو إنما كان الأصل لحاق الواو لأجل أن الأصل هو[٤]، والـــواو لازمة هنا، وهذا وهم باطل، وذاك أن هو صيغة وضعت للمرفوع في الغائب المذكر بإزاء أَنَا وأَنْتَ في المتكلم والمخاطب، فكما أنك تقول: ضَرَبَكَ وضَـــرَبَنِي، فـــيكون ضـــمير المتكلم والمخاطب في حال النصب والجر، وعند الاتصال بالفعل والحرف والاسم لفظاً غير ما وجدته في حال الرفع، وحيث لم

---

(١) في ظ: (التنوين).

(٢) في ر، وظ: (ظواهر الأمور).

(٣) في أ: (بهمو).

(٤) في أ: (هو الواو والواو).

يكـــن للمـــضير اتصال بشيء كذلك التقدير في ضَرَبَهُو، وبِهُو أنه لفظ آخر وصـــيغة مستأنفة غير هو في قولك: هُوَ مُنْطَلِق، ولو [1] كان "هو" هذه دخل عليها الفعل والجار، لوجب أن يجوز تحريك الواو بحال نحو: ضَرَبَهُو وبهُو على أن هذا الوهم من الاستحالة بحيث لا يفتقر معه إلى مثل هذا الاستدلال إلا إذا أريـــد المسامحة، وأن يكون الجواب من سِنْخِ[2] السلامة، وعلى مقتضى الشبهة في ضـــعفها، وإلا فمـــن[3] يشك أن الضمير المنفصل لا يكون متصلاً و[4] أن الضمير المرفوع لا يكون منصوباً ومجروراً كيف، وذلك يبطل كونها مضمراً ؛ لأن الـــضمير موضـــوع على أن يعقل منه إعراب المضمر، فلو جعلت هو في قـــولك: هو مُنْطَلِق وضَرَبَهُو وبهُو واحداً كنت قد عرَّيت الضمير من الدلالة علـــى الإعـــراب، وذلك يخرجه عن أن يكون ضميراً، ويدخله في حد الأسماء الظاهرة.

وتحقيق هذا الموضع أن الضمير في حكم القائم مقام الاسم الظاهر، فإذا قلت: زيد ضَرَبْتُه، فكأنك أردت أن تقول: ضَرَبْتُ زَيْداً، ثم أقمت الهاء مقامه، فإن أنت لم تضمنه زيداً على ما كان يكون عليه لو أعدته من كونه منصوباً / ٢٧/أ لم يدر أي حال قصدت من أحواله، وخرج هذا الضمير عن أن يعقل مه شَيْء ويكـــون لــــــه حاصل [5] (واعلم أنا جعلنا الواو أصلاً في لحاقها بعد الميم في

---

(١) في أ: (وان).

(٢) السنخ: الأصل، شرح أبيات صلاح المنطق ٣٣٨، والاقتضاب ٣٠٦/٣.

(٣) في ر، وظ: (ممن).

(٤) في الأصول لديَّ (نعم وأن)، والراجح أن نعم زائدة فلا مكان لها في هذه العبارة.

(٥) من هنا يبدأ السقط في: (ر، وظ).

بكُمُو وبِهمُو لأجل أنا رأينا موضعاً يختص بالواو، فلا يقع الياء هناك، وذاك إذا كان ما قبل الميم مضموماً لا محالة نحو: بكُمُو وعليكُمُو، ورأينا المواضع التي تقع فـــيها الياء لا تستبد هي بها بل تَجيء الواو نحو: بهُو وعَلَيْهُو، فعلمنا أن أحق الحرفين بكونه أصلاً هو الواو، وأن الياء مبدلة منها لأجل الكسرة في نحو: بهِي، والياء في عليهِي أوجبت كسرة الياء انكسار الهاء، فانقلبت الواو ياء، وكذلك الياء في عليه جذبت الهاء إلى الكسرة، وحين انكسرت صارت الواو إلى الياء، فقلت: عَلَيْهِي، وكذا بهِي وعَلَيْهِمِي انكسرت الهاء لكسرة الياء الجارة والياء في عليَّ، ثم انكسرت الميم أيضاً تبعاً لها وانقلب الواو ياء، ومن قال: عَلَيْهِمُو فكسر الهاء وضم الميم، استقرت الواو في قوله ؛ لأنها تصير ياء إذا انكسر الحرف الذي يليها من قبلها، وصاحب هذا المذهب لم ير أن يكسر حرفين للإتباع ؛ واقتصر على أن كسر الهاء فقط، وصاحب المذهب الأول كسر الهاء للإتباع، ثم كسر المـــيم لإتباع الهاء، ونظير هذا إمالتهم الألف الأولى في رأيت عِمَاداً للكسرة، وإمالتهم الثانية لإمالة الأولى، فهي إمالة للإمالة، وكذلك مسألتنا إتباع للإتباع، فكلاهمـــا فــــرع الفرع، وإن شئت قلت: فرع من وجه أصل من وجه فهذه مـــسألة، ثم هـــنا مسألة أخرى تدل على أن هذه الزيادة اللاحقة بعد الميم في "عليكُمُو" وبعد الهاء في علَيْهمُو وبهو، أصل ثابت في نفوسهم، وأنهم حذفوها حيث حذفوا على سبيل التخفيف، إن هنا موضعاً يلتزم فيه هذه الزيادة حتى لا يجـــوز ســـقوطها إلا في لغة لا يعتد بها، وذلك إذا اتصل بالضمير ضمير آخر كقـــولك: الدراهم أعطيتكموه، وعلى ذلك قوله سبحانه : ﴿ **أَنُلْزِمُكُمُوهَا** ﴾[1]

---

(١) هود / ٢٨.

فالواو لازمة هنا، فلا يقال: أَعْطَيْتُكُمَه وأَنْلزِمُكُمَه إلا في لغة ضعيفة فهذه مسألة ثانية.

ومسألة ثالثة إن قيل: أليس يجوز عَلَيْهُمُو بضم الهاء والميم، وَعَلَيْهِمُو بكسر الهاء وضم الميم على إتباع واحد، وعَلَيْهِمِي بكسرهما وقلب الواو ياء على إتباع الأول الياء، ثم إتباع للإتباع، فهل تجوز إذا اتصل بالضمير ضمير / ٢٧/ب هذه الوجوه كلها ؟ فالجواب أن الكسر في الهاء وحدها أو في الهاء والميم معاً لا تكون حتى تسبق الهاء كسرة أو ياء نحو: بِهِمُو وعَلَيْهِمُو وبِهِمِي وعليهِمِي، واتصال ضمير بضمير لا يكون إلا في فعل يتعدى إلى مفعولين نحو: أَعْطَيْتُ وأكْرَمْت، فأما حرف الجر، فلا يتصور ذلك فيه ؛ لأنه لا يتعلق بمعمولين يكون منهما ضميران يتصل ثان بأول، والفعل إذا كان صحبها، فلا سبيل فيه إلى الكسرة والياء نحو: (أَنُلْزِمُكُمُوهَا) لو قلت: أَنُلزِمُهُمُوهَا لم يكن لكسر الهاء وجه ؛ لأن آخر الفعل الذي هو الميم إما أن يكون مضموماً كما ترى أو منصوباً كقولك: أَنْ نُلزِمْهُمُوها أو مجزوماً نحو: لم يُلْزِمُهُمُوها، وليس في شيء من ذلك كسرة ولا ياء، وإنما يتصور ذلك في الفعل المعتل اللام إذا عديت المضارع منه إلى ضميرين كقولك: تُعْطِيهُمُوه فتُعْطِيهم مثل عَلَيْهِم في جواز الكسر للياء، فقياسه أن يجوز تُعْطِيهِمِيه على عَلَيهِمِي إلا أن فيه قبحاً لكثرة الكسرات ويؤدي قولك: تُعْطِيْهِمِيهِمِي إلى اجتماع خمس كسرات، وثلاث ياءات، وإلى شيء آخر وهو إتباع بعد إتباع، وفرع فرع ثلاث مرات، ولو قلت: تُعْطِيهمِيهُمُو كان فيه خروج من كسرة وياء إلى ضمة، فإذاً الأحسن الأصل تُعْطِيهُموهم حتى

يتخلص من الكسرات والياءات، ومن التفريع المستشنع في الإتباع)[١].

ولا يحذف الواو والياء في هَوَ وهِيَ ؛ لأنهما أصليتان، فإن جاء إسكانهما أو حذفهما ففي الضرورة، ومن الإسكان قوله:

غَفَلَتْ ثُمَّ أَتَتْ تَرْقُبُه فَإِذَا هِيْ بِعِظَامٍ ودَمَا[٢]

ومن الحذف قول الآخر:

.. . إِذْهِ مِن هَوَاكَا[٣]

وقوله:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قائل[٤] لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاَطِ نَجِيْبُ[٥]

وقول أبي علي: (إنه تشبيه بعيد)[٦] يعني أنه (شبه)[٧] الواو في هُوَ بالواو[٨] في عَلَيْهِمُو، وهو ظاهر ؛ لأجل أن واو عليهمو زائدة ساكنة، والواو في هو من نفس الكلمة وهي متحركة.

---

(١) إلى هنا ينتهي السقط في: (ر، وظ).

(٢) تقدم وروده ص: ٢٩٨ .

(٣) تقدم وروده ص: ٢٩٩ .

(٤) في أ: (قال).

(٥) تقدم وروده ص: ٢٩٩ .

(٦) انظر ص: ٣٠٠ .

(٧) (شبه) ليست في: (أ).

(٨) في ر، وظ: (بالواو في بهو وعليهمو).

قال صاحب الكتاب:

" باب الزيادة التي تلحق مَنْ في الوقف إذا كنت مستفهماً عنْ نكرة

إذا قـــال [١] القائـــل: رأيت رجلاً، فاستثبته قلت: مَنَا ؟، وإذا قال: جاءني رجـــل قلـــت: مَنُو ؟ ومرَرَرْتُ بَرجُلٍ قلت [٢]: مَنِى ؟ وإذا قال: رأيت رَجُلَيْن قلت: مَنَيْنِ ؟ وكذلك / الجر، وإن قال: هذان رَجُلاَنِ قلت: مَنَانِ ؟ وذلك كله ٢٨/أ يحـــذف في الوصـــل إذا قلت: مَنْ يَافَتَى، وحذفه في الوصل يدل على أن هذه الزيادات من التغيير المستعمل في الوقف (غير إعراب) [٣] .

ولو كان إعراباً ثبت في الوصل ؛ لأن ما يثبت[٤] في الوصل من الإعراب بالحـــروف، يثبت في الوصل والوقف، فلو كانت هذه الحروف أيضاً إعراباً، لم تحـــذف في الوصل، ولو قال: رأيت عَبْدَ الله، لم تقل: مَنَا ؛ لأن هذا يكون في النكرة خاصة.

فإن استثبت بأيّ قلت: إذا قال [٥] القائل: رأيت رجلاً أو ركبت فرساً[٦]: أَيّـــا ؟ فـــإن قال: ركبت فرسين قلت: أَيَّيْنِ ؟ وإن وصلت (قلت) [٧]: آَيّا يافتى ؟

---

(١) في التكملة شاذلي: (قال لك).

(٢) في التكملة شاذلي: وأ: (تقول).

(٣) (غير إعراب) ليس في النسخ لدى.

(٤) في التكملة مرجان: (ثبت).

(٥) في أ: (قلت إذا قلت رأيت رجلاً).

(٦) في التكملة شاذلي: (قلت أيا).

(٧) (قلت) ليست في: (أ).

وأَيَّيْن يا فتى ؟ وإن قال: رأيت امرأة قلت: أَيَّة ؟ وإن ثَنَّى ثَنَّيْتَ، فقلت: أَيَّتَيْن يا فتى ؟ [1] .

ويختلف العرب في الاستثبات عن الاسم العلم، فأهل الحجاز إذا قلت: رأيت زيداً، قالوا: من زيداً ؟ يحكون الاسم كما كان في كلام المُخْبِر، والرفع والجر في هذا مثل النصب وبنو تميم يرفعون، فيقولون: مَنْ زَيْدٌ[2]، والحكاية في قول أهل الحجاز شَيء اختص به العلم كما اختص بأشياء لم تجز في غيره نحو: إلزام حذف التنوين في هذا[3] زَيْدُ بن عَمْرو، ونحو الترخيم، ونحو: مَوْهَب ومَحْبَب[4]، والإمالة في الحَجَّاج.

ولا تكون الحكاية في قول أهل الحجاز بعد "أيٍّ" كما كانت بعد "مَنْ" لظهور الإعراب في "أيٍّ" ألا تراهم قالوا: إنهم أجمعون ذاهبون، ولو ظهر الإعراب، فقالوا [5]: إن القوم أَجْمَعِين في الدار، لم يرفع التأكيد.

وإذا دخل حرف العطف في مَنْ، فقال في الاستثبات عن: رُأيت زَيداً، فمَنْ زَيْدٌ أو ومَنْ زَيْدٌ وافق أهل الحجاز فيه بني تميم في ترك الحكاية.

ومما يختص به الوقف ولا يكون في الوصل قولهم في الإنكار إذا قال: ضربت زيداً: أَزَيْدَنِيْهْ، وكذلك الرفع والجر، فإذا قال: أزيداً يا هذا حذف، وكذلك إذا

---

(١) في التكملة شاذلي: (فقلت أيتين وإن وصلت قلت: أيا يافتى وأيتين يا فتى) وفي التكملة مرجان: (فقلت: أيتين فإن وصلت قلت: أيتين يا فتى).

(٢) انظر الكتاب ٤٠٣/١، قال: " وهو أقيس القولين ".

(٣) في التكملة مرجان: (في قولك: هذا زيد).

(٤) الأصل في (موهب) كسر العين، والأصل في (محبب) الإدغام.

(٥) في التكملة شاذلي: (فقيل)، وفي التكملة مرجان: (فقال).

أَلحق (إِنْ) فقال: أزيداً انيهْ، ومن ذلك قولهم: ضَرَبْتُهْ في ضَرَبْتُه واضْرِبُهْ في اضْرِبْهُ، وأَخَـذْتُ عَنُه (في أَخَذْتُ عَنْه)[1] ألقوا على ما قبل الهاء حركة الهاء في الدرج، فإذا وصلوا قالوا: اضْرِبْه يا هذا، وعلى الوقف قول الشاعر:

عَجِـبْتُ والدَّهْـرُ كَثِيْرٌ عَجَبُهْ مِـن عَنَـزِيٍّ سَبَّني لَمْ أَضْرِبُهْ[2]"[3]

قال المفسر:

اعلم أن السؤال بِمَنْ على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون عن نكرة.

والثاني: أن يكون عن عَلَم كَزيدٍ وعَمْروٍ .

والثالث: أن يكون عن معرفة غير علم.

فـإذا سـئل عن النكرة لحقته / زيادات تدل على إعراب الاسم وتثنيته ٢٨/ب

---

(١) (في أخذت عنه) زيادة من التكملة المطبوع ليس في النسخ المخطوطة .

(٢) رجز قائله زياد بن سلمى وقيل: زياد بن جابر بن عمرو بن عامر، وقيل زياد بن سليمان، وقيل: زياد بن سليم، كانت فيه لكنة فلذلك قيل له: الأعجم، توفي نحو سنة ١٠٠ هـ.

أخباره في: الشعر والشعراء: ٤٣٠، والأغاني ٣٨٠/١٥، وذيل سمط اللآلي: ٨، وتهذيب التهذيب: ٣٧١/٣.

الشاهد: نقل حركة الهاء إلى الباء من (أضربه) ليكون أبين في الوقف.

ورد في: شعره: ٤٥ ،والكتاب ٢٨٧/٢، والوساطة بين المتنبي وخصومه ٦، والتعليقة على كـتاب سـيبويه ١٢٥/٢، ومـا يجوز للشاعر: ١٤٣، والإفصاح: ١٠٤، وابن يسعون ١٢٣/١، والقيسي: ٣٩٩، وابن برى: ٢٨٦، وشرح عمدة الحافظ: ٩٧٤، والبحر المحيط ١٠٨/٢، والأشمـوني ٢١٠/٤، وبحر العوام فيما أصاب فيه العوام ١٦٠، وشرح شواهد الشافية: ٢٦١ .

(٣) التكملة شاذلي: ٣٢، ٣٣، والتكملة مرجان: ٢٠٩-٢١٢.

وجمعـــه وتأنيثه تقول: إذا قال جاءَني رَجُلٌ: مَنُو ؟ فتأتي بالواو الذي هو علم الرفع، وإذا قال: رأيت رَجُلاً قلت: مَنَا ؟ وإذا قال: مررت برجلٍ قلت: مَنِي؟ وإذا قـــال: رأيت رَجُلَيْن قلت: مَنَيْن ؟ وإذا قال: جاءني رجال قلت: مَنُون ؟ وإذا قـــال: جاءتني امرأة قلت: مَنَه ومَنَتَان ومَنَتَيْن ؟ في الجر والنصب ومَنَات ؟ في الجمـــع، ولا يكون آخر هذه الزيادات إلا ساكناً ؛ لأنها[1] تختص بالوقف، ألا ترى أنك لا تقول: مَنُو ياهذا ؟ ولا مَنون يا فتى ؟ وإنما تقول: مَنْ يا فتى ؟ في كل حال.

وإذا كـــان نـــون التثنية والجمع التي تثبت في الوصل يجب إسكانها في الوقـــف لأجل أنه لا يوقف على المتحرك، فإسكان هذا الذي لا يكون إلا في الوقف أوجب، وأما ما أنشد، صاحب الكتاب [2] من قوله:

أَتَـــوا نَـــارِي فقلت: مَنُونَ أَنْتُم ... فَقَالُـــو: الجِـــنُّ، قُلْتُ عِمُوا ظَلاَمَا

فَقُلْـــتُ إلى الطَّعَـــامِ فَقَال مِنهُمْ ... زَعِـــيمٌ نَحْـــسُدُ الإِنْسَ الطَّعَامَا[3]

---

(١) في أ: (لأنها لا تختص).

(٢) الكتاب ٤٠٢/١.

(٣) البيتان من البحر الوافر، واختلف في قائلهما فقيل: إنه شمر بن الحارث، وقيل: إنه تأبط شراً.
الشاهد: قوله: (منون أنتم) حيث أثبت علامة الجمع في الوصل كما يفعل بأي وهذه اللغة من النُّدور بحيث لا يقاس عليها، كما أنه حرك النون، وهما شاذان عند الأكثر.
نـــسب إلى شمـــر في الحيوان ١٩٧/٦، وشرح المفصل ١٦/٤، ١٧، والحماسة البصرية ٢٤٦/٢، والعـــيني ٤٩٨/٤، ٤٩٩، وفي الحـــيوان ٤٨٢/٤، نقلاً عن أبي زيد سهم بن الحـــارث وشمير بن الحارث في النوادر: ٣٨٠، وإعجاز القرآن: ٤٠، والخزانة ١٧٠/٦، قـــال في الخزانة: قال أبو الحسن فيما كتبه على نوادر أبي زيد سمير بالسين المهملة، وفي الحلل: ٣٩٠، ٣٩١، شمير بن الحارث أو تأبط شراً، وفي شـــرح الألفية للمكودي: ١٩١، وفي =

قال: وكان يونس يقول: هذا لا يقبله كل أحد [1].

وقول أبي[2] علي "ولو كان هذا إعراباً ثبت في الوصل" [3]، يعني به أن هـذه الـزيادات ليست بمنزلة النون في يَضْرِبَانِ ويَضْرِبُونَ ؛ لأجل أن الفعل استحق الإعـراب بالحركة في قولك: يَضْرِبُ، فالنون في يَضْرِبَانِ جاء بدل الضمة، فهو إعراب قد استحقه الكلمة في الأصل، وليس مَنْ بهذه المنزلة ؛ لأنه مـبني لا حظ لـه في الإعراب، فلا يجوز أن يقال: إن اختلاف الواو والألف والياء في (مَنُو) و (مَنَا) و (مَنِي) قام مقام اختلاف الحركات كما كان ذلك في "أَبُـوه" و "أَبَاه" و"أَبِيه" لأجل أن ذلك يدعو إلى إثبات إعراب بالحركات لِمَنْ، وذلـك لا يقدر عليه، فإنما جاءت هذه الزيادات المختلفة لتدل على إعراب في

= الأشموني ٤/٩٠، تأبط شراً أو شمر الغساني.

ووردا في ديوان تأبط شراً (القسم الثاني مما ليس من شعره ونسب إليه) ٢٥٦، ٢٥٧.

وورد الأول بـلا نسبة في العين ٨/٣٩٠، والكتاب ١/٤٠٢، والحيوان ١/١٨٦، الأول والثاني، والمقتضب ٢/٣٠٧، والجمل: ٣٣٦، والخصائص ١/١٢٩، وإصلاح الخلل: ٣٦٨، والفصول الخمـسون لابن معطي: ٢٦٨، والمقرب: ١/٣٠٠، وشرح الألفية لابن الناظم: ٧٤٨، ومهاة الكلـتين وذات الحلـتين ١٧٣، وجواهـر الأدب: ١١٦، وشرح الألفية للمرادي ٤/٣٤٤، وأوضح المسالك ٣/٢٣١، وشرح الألفية لابن عقيل ٢/٣٢٦.

فقلت: اشرت.

روى: (منون قالوا سراة الجن) في النوادر، والحيوان ٦/١٩٧، ومهاة الكلتين وذات الحلتين. والحماسة البصرية.

(١) الكتاب ١/٤٠٢.

(٢) في ر، وظ: (أبوه).

(٣) انظر ص: ٣١٠ .

غـــير هذه الكملة التي هي مَنْ، فليس يعني أبو علي بقوله: " إنه ليس بإعراب " أن جـــنس الإعـــراب لا يستفاد منه كيف وإنكار ذلك دفع للمشاهدة ؛ لأن الإعـــراب هـــو الاختلاف، وذلك موجود إذ لا يقول: " منو " في كل حال، فالقصد أنه ليس بإعراب حقيقي، ومعنى الحقيقي أن يكون للكلمة التي هو فيها، ولأجـــل هـــذا لم يعده أهل التحقيق فيما أعرب بالحروف نحو: "أَبوه" و"أَباه" و"أَبِيه" [1] فاعرفه / فإنه موضع ملتبس . ٢٩/أ

والثاني: أن يكون سؤالاً عن العلم، فبنو تميم يرفعون ما بعد مَنْ فيقولون: مَنْ زَيْدٌ ؟ على كل حال، وأهل الحجاز يحكون، فإذا قيل: رأيت زَيْداً قالوا مَنْ زَيْداً ؟ وفي مررت بزَيْد مَنْ زَيْد ؟

والـــضرب الـــثالث: أن يكون سؤالاً عن معرفة ليست بعلم نحو: أَخُوكَ والـــرَّجُل، فإذا قيل: رأيت أَخَاك لم تقل: مَنْ أَخَاك ؟ وإنما تقول: مَنْ أَخُوكَ ؟ بالرفع على كل حال ؛ لأن هذا مخصوص بالأعلام، وهم يجعلون لها أنواعاً من التـــصرف لا يكـــون لغيرها نحو ما ذكره من قولهم: زَيْدُ بنُ عَمْرو، فيحذفون التـــنوين إذا وقع الابن صفة بين علمين ولا يقولون: زَيْدُ بنُ أَخِيْنا بل ينونون فـــيقولون زَيْـــدٌ ابـــن أخِيْـــنا[2]، وكذا الترخيم نحو: يا حَارِ لا يكون في غير الأعلام[3].

وأمـــا مَـــوْهَب فالتغيير فيه أن ما فاؤه واو يجيء منه مَفْعِل بكسر العين ومَوْهَب مفتوح العين، والتغيير في مَحْبَب هو فك الإدغام، وكان الأصل مَحَبّ كمَرَدّ ومَفَرّ.

---

(١) في ر، وظ: (بأبيه).

(٢) انظر الكتاب ٤٠٣/١.

(٣) انظر الإيضاح العضدي: ٢٣٧.

وأما الإمالة في الحَجَّاج، فكونها تغييراً من حيث إنه قد عَري من دَوَاعي الإمالة إذ ليس فيه كسرة ولا ياء بوجه، ولا تختص إمالته بحال الجر دون النصب والرفع، فقد ذكر أبو علي هذه الأنحاء ليؤنسك بأن العَلَم يكون له من التصرف ما لا يكون لغيره، وكنا ذكرنا أن ذلك ؛ لأجل أن الأعلام تنقل من شيء إلى شـــيء ألا تـــرى أن زيداً في الأصل مصدر زاد[1]، ثم سمي به، وكذا الغالب، وتغيير المعنى يُحَسِّنُ تغيير اللفظ، ألا ترى أن الاسم المنسوب إليه لما كان يتغير معـــناه فيصير صفة، جاء في النسب أنواع من التغيير يختص به نحو: دُهْرِيّ بضم الدال ورَمَلِيّ بتحريك الميم، ولا يقول[2] أحد: دُهْر ولا رَمَل وكذا قالوا: حَنَفِي، وما أشبه ذلك، فكذا يجوز أن يقال: مَوهَب، وإن كان لا يَجِيء في الجنسية[3] مَوْعَد، ثم لما خص العلم بنحو هذا من التغيير خص أيضاً بنحو الحكاية وحذف التنوين ؛ لأن جميع ذلك عدول به عن سنن غيره فاعرفه.

وأما إذا دخل حرف العطف على مَنْ في الاستثبات، فلا وجه للحكاية لا تقول: إذا قيل: رأيت زَيْداً، ومَنْ زَيْداً ؟ ولا فَمَنْ زَيْداً ؟.

بيانه أنهم قالوا: زَيْداً فحكوا حرصاً على أن يعلم أن المقصود ما كان في كلام المخاطب، وأنه ليس باستفهام برأسه غير مبني على كلام المتكلم، وحرف العطف يدل على هذا المعنى، فإذا قلت: ومَنْ أو: فَمَنْ علم أنك / تتبع كلامك ٢٩/ب
الكلام السابق إذ العطف لا يكون من غير معطوف عليه، فلما كان كذلك، لم

---

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٩.

(٢) في ظ: (ولا يكون).

(٣) قال سيبويه في ٢٤٧/٢: (وقد يجيء المَفْعِل يراد به الحين فإذا كان من فَعَل يَفْعِل بنيته على مَفْعِل تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان).

يعدل به عن الظاهر، فقيل: ومَنْ زَيْدٌ، وفَمَنْ زَيْدُ، فلم يجز ومَنْ زَيْداً كما جاز مَنْ زَيْداً فاعرفه.

وأما أيٌّ فلا تخلو من أمرين:

أحدهما: أن يكون استفهاماً عن نكرة.

والثاني: أن يكون عن معرفة.

فإذا استثبت به عن نكرة لم تلحقه الزيادة، فلا تقول: أيّو ولا أيّا ولا أيّي كما قلت: مَنَا ومَنُو ومَنِي ؛ لأجل أن هذه الحروف لحقت مَنْ ليعرف بها الإعراب، وأيّ معرب اللفظ ؛ فلا حاجة به إلى ذلك.

فإذا قيل :جاءني رَجُلٌ قلت: أيٌّ ؟ وفي رأيت رَجُلاً أيًّا ؟ وفي مررت بَرجُلٍ أيٍّ ؟ فاختلاف الحركة يكفيك (هذه) [1] المؤونة، ويُثنّى ويؤنّث ويجمع تقول: أيّان، وأيّة وأيّتان، وأيّونَ، وأيّات، وتثبت ذلك وصلاً [2] ووقفاً، فتقول: أيّان يا هذا ؟ وأيّون [3] يا هذا ؟ وأيّات يا هذا ؟ ولا يمتنع كما امتنع [4] مَنُونَ يا هذا ؟ ومَنَاتِ يا هذا ؟ لأجل أن أيّاً اسم معرب جُمِع جَمْعَ مسلِم ومُسْلِمَة، فلا يجب أن يختص ذلك بالوقف دون غيره.

وإذا استثبت بأيٍّ عن معرفة لم يكن فيه الحكاية، تقول إذا قلت: رأيت زَيْداً ومررت بَزيْد: أيُّ زَيْدٍ ؟ بالرفع، و لم يجز أن تقول: أيٌّ زَيْداً ؟ كما جاز مَنْ زَيْداً، والفصل بين الموضعين أن مَنْ مَبْنِيّ وأيّ معرب، فإذا قلت: أيُّ زَيْدا ؟

---

(١) (هذه) ليست في: (أ).

(٢) في ظ: (أصلاً).

(٣) (أيون يا هذا) ليست في: (ظ).

(٤) (كما امتنع) ليست في: (ظ).

كنت جعلت أحد الجزءين مخالفاً للآخر في الإعراب لفظاً ومعنى، فيفرط قبحه ويبطل حكم الابتداء ؛ لأنه لا يكون مبتدأ وخبر إلا مرفوعين، وإذا قلت: مَنْ زَيْداً لم يكن كذلك لأجل أن مَنْ لا يظهر الإعراب في لفظه، فإذا نصبت زيداً فقلت: مَنْ زَيْداً لم يكن أحد الجزءين مخالفاً للآخر في اللفظ، فيحتمل ذلك حتى كــأنَّ مَنْ ليس بواحد من الجزءين إذ ليس فيه رفع لفظاً كما كان في أيٍّ، وما أحــسن ما شبه أبو علي حيث ذكر قولهم: إنهم أَجْمَعُونَ ذَاهِبُون، وذلك أن "أَجْمَعُــون" تأكيد والتأكيد تابع للمؤكد في الإعراب، كما أن كل واحد من المبتدأ والخبر مشارك للآخر في الرفع، فقالوا: إنهم أَجْمَعُونَ فجوزوا الرفع حملاً على موضع "إنّ" مع الاسم، إذ[1] كان في المعنى كقولك: هم أَجْمَعُونَ، وحَسُن ذلك من حيث إن الضمير في اللفظ واحد لم يظهر فيه عمل لإنَّ، فصار كأنه لا عمــل فيه لإنَّ بوجه، وإن كان في التقدير منصوباً متغيراً عن حكم "هم" إذا
٣٠/أ قلت: هم مُنْطَلِقُون /، ولم يجوزوا إنَّ القَوْمَ أَجْمَعُون ذَاهِبُونَ بل وجب النصب نحو: إن القَوَم أَجْمَعِينَ . لأجل أن النصب قد ظهر في القوم لفظاً، فإذا رفعت أجمعين اختلف التابع والمتبوع لفظاً، فقد اعتدوا في الموضعين بالإعراب الظاهر إلى اللفــظ، فتنكــبوا فيه الاختلاف، ولم يعتدوا بالإعراب التقديري إذ كان الاختلاف لا يوجد ظاهراً فاعرفه فإنه بين.

وأمــا مــا ذكره من قولهم في الإنكار: أَزَيْدَنِيْه[2] فإنّ "نِيه" تنوين تحرك لالتقائه مع ياء الإنكار والهاء للوقف، وهذا الإنكار على معنين:

أحدهما: (أن ينكر أن يكون الأمر على ما يقصد المتكلم.

---

(١) في ظ: (إذا).

(٢) انظر ٣١١.

والثاني:) [1] أن ينكر أن يكون الأمر على خلاف قوله وتقرر دعواه، والأصل قولهم: أَزْيداً إِنِيه على أن يكون (إنْ) علماً للإنكار، والياء تلحق لمد الصوت، والهاء للوقف، ومن ذلك ما حكاه من أن أعرابياً قيل له: أتخرج إذا أَخْصَبَت البَادِيَةَ فقال: أَنَا إِنِيه مُنْكِراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج[2]، وهذا التفسير لفظ صاحب الكتاب[3]، وقد جعل شيخنا التنوين في أَزَيْدَنيه علماً للإنكار ؛ لأجل أنه في الإنكار بمعنى إنيه، فكما ثبت النون في إنيه كذلك ثبت التنوين، ويعضد ذلك أن التنوين قد ثبت للكلمة، فهو وإن كان يحذف في [4] حال الوقف يجوز أن يجعل ثباته علماً لمعنى ومختصاً بحال حتى [5] يجرى مجرى إنيه.

هذا وعندي أحسن من ذلك، وهو أنه لا شبهة في أن الياء علم الإنكار[6] وإن كان يختص ذلك بالوقف، وإذا دخل على الكلمة كان الوقف على الياء بدلالة أن الهاء الذي يلحق في نحو: ﴿**كِتَابِيَهْ**﴾[7] و ﴿**حِسَابِيَهْ**﴾[8] قد جاء معه، وذلك أن هذه الهاء تلحق الحرف الذي يكون معرضاً للوقف عليه، فلو لم يكن الياء اللاحق للإنكار بمنزلة ياء الضمير، فإنه [9] يتعرض لأن يقع الوقف عليه

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٢) انظر الكتاب ٤٠٦/١، والمسائل المنثورة: ١٣٥، ١٣٦، والخصائص ١٥٦/٣.

(٣) الكتاب ٤٠٦/١.

(٤) (حال) ليست في: (ر، وظ).

(٥) (حتى) ليست في: (ر، وظ).

(٦) في ظ: (للإنكار).

(٧) تقدم ورودها ص:٢٣٦ .

(٨) الحاقة /٢٠.

(٩) في ر، وظ: (في أنه).

آخراً لَمَّا لحقه هاء الوقف الذي من شأنه أن ينوب مناب المعرض للوقف ويؤمنه منه، وإذا كان كذلك صار التنوين غير موقوف عليه، فيجري مجرى أن تقول: زَيْدٌ ابنك فتحركه لالتقائه مع ساكن في الدرج، ولا تحذفه وهذا بين.

واختصاص هذه الزيادة بهذا المعنى بمنزلة اختصاص الزيادة بمَنْ، حيث قال: مَنُو ومَنَا ومَنِي ومَنَتَان ومَنَات وَمنُون، فكما دلت هذه الزيادات في مَنْ على غرض، وهو أن عرف بها إعراب المسئول عنه، وجمعه وتثنيته وتأنيثه، واختصت مع ذلك بحال الوقف / كذلك دلت [1] هذه الزيادة التي هي الياء مع ٣٠/ب
هاء الوقف على الإنكار، وخصت بالوقف، ويدلك على أن الياء هو الأصل في الإنكار، وأن الهاء للوقف أنهم أتوا به في التذكر [2] أيضاً فقالوا: قَدِي [3]، وحركوا التنوين هناك أيضاً ؛ لأنه وقع حشواً، فقالوا: سَيْفُنِي [4]، ومما يحسن إثبات التنوين أن الإنكار يفتقر إلى ما يدل على أن القصد هو الذي تقدم ذكره، فكلما كان أسلم من الحذف كان أذهب في الوضوح (فاعرفه) [5] .

وأما نحو [6]: اضْرِبْه يا زيد، فإنك [7] إذا وقفت عليه نقلت الحركة من الهاء إلى ما قبله، وذلك أن الوقف لا يكون على المتحرك والهاء متحرك، وإذا

---

(١) في ر، وظ: (دل).

(٢) في ظ: (التذكير).

(٣) أي في (قد) الكتاب ٣٠٣/٢.

(٤) يريد (سيف) انظر الكتاب ٣٠٤/٢.

(٥) (فاعرفه) ليست في: (أ).

(٦) (نحو) ليست في: (ظ).

(٧) في ر، وظ: (فلك).

أســكنته اجتمع ساكنان فيثقل اللفظ بهما هنا، ولا يسهل كما يسهل في نحو: زَيْدْ، عَمْروْ ؛ لأجل أن الهاء خفي، فإذا لم يعتمد لسانك على متحرك قبله، لم يعذب [1] اللفظ به وقويت الكلفة فيه، فلما كان يقتضي الحال تحريك الساكن قبل الهاء إذا أسكن للوقف، كان أن ينقل حركته إليه أولى من أن يؤتى بأجنبية، فإن كان ما قبل الهاء حرف معتلّ نحو: عَصَاه وعَلَيْه ولَدَيْه ، وهو يَغْزُوه، فليس إلا [2] الإســكان وحــذف الحــركة رأساً من غير نقل ؛ لأن الألف لا يمكن تحريكه، والواو والياء يثقل فيهما الحركة فإنما ذلك للصحيح، وإن كان ما قبل الهاء متحركاً، فلا وجه للنقل، وإنما تحذف الحركة فقط، فتقول: ارْمِهْ في ارْمِهي وضَــرَبَهُ في ضَرَبَهُو ؛ لأجل أن الحرف الذي قبل الهاء بحركة نفسه أولى، وقد يفعل ذلك تشبيهاً بالأول وجرياً على تغيير الوقف.

أنشد شيخنا:

مَــنْ يَــدخُلِ الكَــلاّ يَقْمَــرْ بَصَرُه   ويَلْــقَ بــالكَلاّ عَــبْداً يَقْمُــرُهْ

إذَا رَجَــا مــنه الْــوَفَاء خَــسَرُه[3]

والأصــل خَسَرَه، ثم نقل ضمة الهاء إلى الراء مع تحريكه بالفتح تشبيهاً باضْــرِبُهْ، وقــد غلــب هذا النحو على ألسنة العوام، وليس بالأعرف [4] في كلامهم، ويُروى عن الكوفيين نحو ذا مما تركنا لقلة الحاجة إليه وقبحه.

---

(١) في ر، وظ: (يسهل).

(٢) (الا) ليست في: (ظ).

(٣) رجز لم أهتد إلى معرفة القائل .

(٤) في ر، وظ: (بالإعراب).

قال صاحب الكتاب:

" باب تخفيف الهمزة [1]

الهمـــزة حرف يخرج من أقصى الحلق، وهي أدخل الحروف في الحلق، فلما كانـــت كـــذلك، استثقل أهل التخفيف إخراجها من حيث كانت كالتهَّوع فخففوها، وتخفيفها لا يخلو من أن تجعل بَيْنَ بَيْن، أو بأن تقلب، أو بأن تحذف، وهي لا تخلو من أن تكون ساكنة / أو متحركة . ٣١/أ

فإن كانت ساكنة، فما قبلها لا يخلو من أن يكون مضموماً أو مكسوراً أو مفتوحاً.

فإن كان ما قبلها مضموماً قلبت واواً، وذلك قولهم [2] في جُؤْنَة: جُوْنَة وفي لُؤْم: لُوْم وإن كان ما قبلها مكسوراً، قلبت ياء نحو: بِيْر وذِيْب، وإن كان مـــا قبلها مفتوحاً قلبت ألفاً نحو: رَاس وفَاس، والمنفصل من ذلك نحو: قوله تعالى : ﴿وَمِنْهُم مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي﴾[3] و﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ ﴾[4] و ﴿إِلَـــى الْهُـــدَى ائْتِنَا﴾[5]، إنما هو (إيذن) الهمزة التي هي فاء ساكنة بعد همزة الوصـــل، فلمـــا حذفـــتها في الدرج لاقت اللام المضمومة الهمزة التي هي فاء ساكنة، فانقلبت واواً، وعلى هذا القياس الأخريان.

وإن كانت متحركة، فلا يخلو ما قبلها من أن يكون ساكناً أو متحركاً،

---

(١) انظر الكتاب ١٦٣/٢.

(٢) في أ: (قولك).

(٣) التوبة / ٤٩.

(٤) البقرة /٢٨٣.

(٥) الأنعام /٧١.

فــإن كـــان ساكناً لم يخل من أن يكون حرف علة أو حرف صحة، فالحرف الصحيح الساكن إذا وقع قبل الهمزة فخففت الهمزة، فتخفيفها أن تحذف وتلقى حركتها على الساكن نحو: العِبْء والقَرْء والخَبْء والبُرْء تقول: العِبُ والقَرُ والبُرُ و: ﴿يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [1] ومن ذلك لام المعرفة إذا دخلت على ما أوله همزة مقطوعة نحو: الأَحْمَر والأولى والأَصْبَع، فإنك في التخفيف تحذفها وتلقى حركتها على اللام الساكنة، فإذا تحركت لإلقاء الحركة عليها، فإن فيه مذهبين .

أحـــدهما أن تحـــذف همزة الوصل [2] فتقول: لَحْمَر ولُوْلَى في الأَحْمَر والأُولَى.

والآخــــر أن تبقي همزة الوصل ولا تحذفها فتقول: اَلَحْمَر والُوْلَي ؛ لأن اللام وإن تحركت في اللفظ، فهي في نية السكون، وقال الشاعر:

أَبْلِـــغْ أَبَـــا دَخْتَـــنُوسَ مَأْلُكَةً غَيْـــرَ الَّذِي قَد يُقَالُ مِلْكَذِبِ [3]

---

(١) النمل /٢٥، قرأ الجمهور: الخبء بسكون الباء وإثبات الهمزة، وقرأ أبيّ وعيسى بنقل حركة الهمزة إلى الباء وحذف الهمزة، وقرأ عكرمة بألف بدل الهمزة فلزم فتح ما قبلها وهي قراءة عبدالله ومالك بن دينار. البحر المحيط ٦٩/٧، وانظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١١٠.

(٢) في أ: (الهمزة التي للوصل).

(٣) بيت من البحر المنسرح، قال ابن برى: قال أبو الحجاج: أظنه لقيط بن زرارة، وقال القيسي خـــوطب به لقيط بن زرارة، وهو أبو دختنوس، ودختنوس بنته سماها باسم بنت كسرى، وقال الصغاني في المرتجل ١٨٤ مُسْهِر بن كعب .
الـــشاهد: قولـــه: (ملكذب) أراد من الكذب فحذف النون لسكونها وسكون لام المعرفة والوجه تحريكها .
ورد في الـــصحاح (ألك) والخصائص ٣١١/١، وشروح سقط الزند: ١٣٦٧، وأمالي ابن الـــشجري ٩٧/١، وابـــن يسعون ١٢٣/١، والقيسي: ٤٠٠، وابن برى: ٢٨٨، وشرح المفـــصل ١٠٠/٩، وضرائر الشعر: ١١٤، واللسان (ألك، ولكن) والارتشاف ٢٩٨/٣، وتذكر النحاة: ٧٣٢.

حـــذف النون مِنْ (مِنْ) لسكون لام المعرفة [1]، فكما حذفها مع السكون كـــذلك تحذف مع تحريكها إذا كانت النية بحركتها السكون (ومن ذلك قراءة أبي عَمْرو﴿عَادَ لُّوْلَى﴾[2]) [3].

فـــتقول على قياس القول الثاني: مِلاَن[4] في مِن الآن، وقَاُل[5] "لاَنَ" في ﴿قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ [6].

وعلى قياس القول الأول مِنْ لاَنَ وقَالُوا لاَنَ، ومن قطع همزة الوصل في شيء من ذلك كان مخطئاً، وتقول في المنفصل: كِم ابِلُك وكَمَ ارْضُك، وقالوا:

---

(١) في التكملة مرجان: (المعرفة وسكونها) .

(٢) الـــنجم / ٥٠، قـــال الداني في التيسير: ٢٠٥: (ويجوز في الابتداء بقوله الأولى على مذهب أبي عمرو ثلاثة أوجه:

أحدها: (الولى) بإثبات همزة الوصل وضم اللام بعدها.

الـــثاني: (لولى) بضم اللام وحذف همزة الوصل قبلها استغناء عنها بتلك الحركة، وهذان الوجهان جائزان في ذلك وشبهه في مذهب ورش.

والـــثالث: (الأولى) بإثـــبات همزة الوصل وإسكان اللام وتحقيق همزة فاء الفعل بعدها)، وانظر: التذكرة في القراءات ٦٩٩، والنشر ١/٤١٠ .

(٣) ما بين القوسين مكانه في: (ظ)، بعد قوله تعالى: {قالوا الآن جئت بالحق}.

(٤) في التكملة مرجان: (من لان).

(٥) في التكملة شاذلي: (قاللان)، وفي التكملة مرجان: (قاللون).

(٦) البقـــرة /٧١، قال أبو حيان في البحر المحيط ١/٢٥٧: (قرأ الجمهور بإسكان اللام والهمزة بعده) وقرأ نافع بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على اللام وعنه روايتان:

إحداهما: حذف واو قالوا إذ لم يعتد بنقل الحركة إذ هو نقل عارض.

والرواية الأخرى: إقرار الواو اعتداداً بالنقل واعتبار العارض التحريك؛ لأن الواو لم تحذف إلا لأجل سكون اللام بعدها، فإذا ذهب موجب الحذف عادت الواو إلى حالها من الثبوت.

لَبْأَة مثل حَمْأَة وقالوا: لَبَاة مثل قَطَاة، وذلك شاذ ومثله المَرَاة والكَمَاة/ [1]. ٣١/ب

وأمـــا حـــرف العلة إذا كان قبل الهمزة المتحركة، فإن كان مزيداً للمد فقط؛ فإن الهمزة تخفف بأن تقلب بعد الواو المضموم ما قبلها واواً [2] وبعد الياء المكـــسور مـــا قبلها ياء، فتقول في مَقْرُوءَة: مَقْرُوَّة، وفي مَكْلُوء من كَلأَه الله: مَكْلُـــوّ، وفي خطيئة خَطِيَّة، وفي النَّسِيء النَّسِيّ، وياء التصغير تجري مجرى ياء خَطِيـــئة [3] ؛ لأنهـــا لم تحـــرك [4] في موضع كما لم تحرك ألف الجمع في[5] مَـــسَاجِد، فـــتقول في تخفيف همزة أَرْؤُس وأَفْؤُس إذا حقرتهما: أُرَيِّس وأُفَيِّس فتقلـــبها ياء وتدغم الياء فيها، فإن كانت الهمزة المتحركة بعد ألف جعلتها بَيْنَ

(١) تصرف الشيخ عبدالقاهر في نص التكملة حيث قدم وأخر بعض العبارات وأشار إلى ذلك بقوله: وقع تخليط في النسخ فوضع هذا البيت في غير موضعه وقد كتبته على ما يجب على ما بينه شيخنا .انظر: ٣٣٩ .

وهذا نص التكملة المطبوع: (فهي في نية السكون، فتقول على قياس القول الثاني: ملان في مـــن الآن، وقاللان في: (قالوا الآن جئت بالحق) وعلى قياس القول الأول من لان، وقالوا لان، ومـــن قطع همزة الوصل في شيء من ذلك كان مخطئاً وتقول في المنفصل: كَمِ ابلُك وكَـــمَ ارْضُـــك، وقالوا: لبْأة مثل حَمْأة، وقالوا: لَبَاة مثل قَطَاة، وذلك شاذ ومثله الكماة والمراة، قال الشاعر:

أبلغ أبا دختنوس مألكة غير الذي قد يقال ملكذب

فحـــذف الـــنون من من لسكون لام المعرفة فكما حذفها مع السكون، كذلك تحذف مع تحركها إذا كانت النية بحركتها السكون، ومن ذلك قراءة أبي عمرو (عاد لولى)).

(٢) في أ: (قبلها والواو بعد الياء).

(٣) في التكملة مرجان: (خطية).

(٤) انظر: سيبويه ٢/١٦٦.

(٥) في التكملة مرجان: (في نحو مساجد).

بَــيْن ؛ لأن الألف لا تدغم في شَيْء من [1] الحروف، كما لا يدغم فيها شيء منها تقول في هَبَاءَة إذا خففت [2]: هَبَاة، فتجعلها بين بين، وكذلك إن كانت مضمومة أو مكسورة، ولا تخفف الهمزة إلا في موضع يجوز أن يقع فيه ساكن غـــير مدغم إلا أن يكون الساكن الذي بعده الهمزة المخففة الألف نحو: هَبَاءة، فإنهـــا احتملت ذلك لزيادة المد فيها واختصاصها بما لا يكون في الياء والواو، كاختصاصها بالتأسيس [3] وانفرادها بالردف [4] " [5] .

قال المفسر:

اعلـــم أن الهمزة مثل سائر الحروف الصحيحة في أنها تكون متحركة أو ســـاكنة، وكل واحدة منهما يأتيها التخفيف ؛ لأنها أدخل الحروف في الحلق وإخـــراجها يثقل ولهذا قال صاحب الكتاب: إنا كالتَّهَوع [6]، وقد يقال: إن الهمزة نَبْرة في الصدر، فالساكنة تخفيفها أن تقلب إلى حرف لين يشاكل حركة ما قبلها، فإن كان ما قبل الهمزة الساكنة ضمة قلبت واواً، وذلك نحو[7]: جُوْنَة

---

(١) في التكملة مرجان: (من هذه الحروف).

(٢) في التكملة مرجان: (خففتها) .

(٣) هو ألف بينها وبين الروي حرف يكون بعدها وقبله، القوافي للتنوخي: ١٠٦، انظر أمالي ابن الشجري ٥٦/٢، تحقيق د. الطناجي .

(٤) هو: ألف أو واو أو ياء سواكن قبل حرف الروي معه، الوافي: ٢٢٦.

(٥) التكملة شاذلي: ٣٤-٣٦، والتكملة مرجان: ٢١٢-٢١٧.

(٦) الكتاب ١٦٧/٢، قال: (واعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا من لم يخففها ؛ لأنه بعد مخرجها ولأنهـــا نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً فثقل عليهم ذلك ؛ لأنه كالتهوع) في القاموس (هوع) تهوع القيء : تكلفه.

(٧) في ر، وظ: (قولك).

في جُؤْنَة ولُوْم في لُؤم، وإن كان ما قبلها مفتوحاً قلبت ألفاً وذلك قولهم[١] في رَأْسَ: رَاس، وإن كـــان مـــا قـــبلها مكسوراً قلبت ياء كقولهم في بِئْر: بِيْر، والتخفيف مطرد في كل ما كان بهذه الصفة لا يفتقر فيه إلى سماع، وهكذا [٢] الحكـــم في المنفصل، فالهمزة المفتوح ما قبلها في المنفصل كقوله سبحانه: ﴿إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا﴾ [٣] (الأصل الهدى ائتنا) [٤] بهمزتين[٥]، ثم سقطت همزة الوصل لـــلإدراج وسقط ألف الهدى لالتقاء الساكنين فولي الهمزة التي هي الفاء – من أتـــيت – الدال المفتوحة من الهدى، فصار كقوله: إلى الهُدَ أتنا بوزن هُدَعْتِنا، فلما قصدت تخفيفها قلبتها ألفاً؛ لأن دَأْتِنَا / بوزن [٦] دَعْتِنا مثل رَأْس، فقلت: ٣٢/أ دَاتِـــنَا بألف بعد الدال، كما قلت: رَاسَ، وكتبته لك هنا على اللفظ للوضوح، والهمزة المضموم ما بقلها كقوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي﴾ [٧] الأصل أن تقول: أُيذَنْ لي مثل اعْذَنْ لي، ثم سقط همزة الوصل، فوليت الهمزة الساكنة التي هي فاء من "أَذنَ" اللام المضمومة من "يقول"، فصار كقولك: يقولُ: أْذَنْ بوزن يقـــولُ عْـــذَن، فكـــان لُؤْذَن بوزن لُعْذَن بمنزلة جُؤْنَة فقلبت في التخفيف واواً،

---

(١) في ر، و ظ: (قولك).

(٢) في ظ: (هذا).

(٣) تقدم ورودها، ٣٢٢ .

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

(٥) في ر، وظ: (بهمزتين مثل اعتنا).

(٦) (دأتنا بوزن) ليس في: (ظ).

(٧) تقدم ورودها ، ٣٢٢.

فصار[1] يقول وْذَن كما قلت: جُوْنة، والهمزة المكسور ما قبلها كقوله سبحانه: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ [2] الأصل أُتُمِن مثل اُعْتُمِنَ، ثم سقطت همزة الوصل وسقط ياء الذي لالتقاء الساكنين، فلقي الهمزة الساكنة التي هي فاء من أَمِن الذال المكسورة من الذي كقولك: الَّذِعْتُمِن، فكان ذُعْتُمِن بمنزلة بئر في وجود همزة ساكنة بعد كسرة، فقلبت ياء فقيل: الذي تُمِن كما قلت: بِير، فهذا حكم الهمزة الساكنة.

وأما الهمزة المتحركة فعلى ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون ما قبلها حرفاً صحيحاً ساكناً، فتخفيفها أن تلقى حركتها على الساكن، وتحذف تقول في خَبْءٍ خَبْ وفي مَنْ أَبوك مَنَ بُوكَ، فهذا هو الوجه لأجل أن ما قبلها ساكن، فلو قُلِبَتْ حرف لين، لالتقى ساكنان، ولو حذفت مع حركتها لم يكن في اللفظ دليل على سقوطها، فلما نقلت الحركة علم سقوطها، فلو كانت الهمزة مفتوحة، لم يجز أن يكون الساكن قبلها إذا خففت إلا مفتوحاً لأجل أنك تنقل حركتها بعينها، فلا تضع الضمة موضع الفتحة ؛ ولا الفتحة موضع الكسرة [3]، فلو قلت: مَنْ بُوك بضم النون لم يجز ؛ لأن هذا لا يكون نقلاً للحركة، وإنما هو تحريك للحرف على الانفراد، ومن هذا قولك: أَحْمَر إذا دخلت [4] عليه لام التعريف تقول: اَلأَحْمر بهمزتين بينهما لام ساكنة، فإذا خففت همزة أحمر، نقلت حركتها إلى

---

(١) في: (فقيل).

(٢) تقدم ورودها ٣٢٢.

(٣) في ظ: (فلا تضع الضمة مع الفتحة موضع الكسرة).

(٤) في ر، وظ: (أدخلت).

اللام، فيصير إلى قولك: اَلَحْمر بفتح اللام، ثم [1] في ذلك مذهبان:

أحـــدهما: أن تحـــذف همزة الوصل التي قبل اللام ؛ لأجل أنها جاءت لتوصل إلى الساكن الذي هو لام التعريف واللام قد تحرك، فلا حاجة إلى الهمزة كمـــا قلـــت في اِسْأَلْ: سَلْ، فأسقطت الهمزة إذ كانت مفتقراً إليها لسكون السين، والسين قد تحرك، فزال الافتقار فتقول: جاءني [2] لَحْمَر. / ٣٢/ب

والمـــذهب الثاني: أن لا تحذف الهمزة، فتقول: اَلَحْمر بإثبات الهمزة قبل الـــلام مـــع انفتاح اللام، ووجهه أن الحركة في اللام عارضة، فهي من جانب الحكـــم في تقدير السكون، فتبقى همزة الوصل بحالها حتى كأن اللام في اللفظ ســـاكن، ومثل ذا أنهم يقولون في تخفيف رُؤْيَا: رُوْيَا، فلا تقلب الواو ياء مع الـــتقائه مع الياء كما قلت في طَوْيَا مصدر طَوَيْت، فقيل: طَيّاً لأجل أن الهمزة هـــي أصل في رُؤْيا [3] ، والواو عارضة [4] لا تلزم، فلم [5] يعتد بها حتى كأن الـــنطق بالهمزة حاصل، فإن قلت: وكيف قال الجميع: رَمَتِ المرأة، فلم يعيدوا الألـــف المحذوفـــة من رَمَى لالتقاء الساكنين لأجل أن الحركة في التاء عارضة، فكان في تقدير السكون، فكيف لم يقل: رَمَات المرأة حملاً على اللفظ، وذلك

---

(١) (ثم) ليست في: (ظ).

(٢) في أ: (جاز).

(٣) في ر، وظ: (الأصل).

(٤) في ر، وظ: (عارض) .

(٥) في ظ: (فلا).

أن الـــذي أوجب سقوط الألف هو التقاء الساكنين في اللفظ، وقد زال [1] ذاك بتحرك التاء، كما زال السكون (في اَلَحْمر) [2] بتحريك اللام، فجالب الحذف في رَمَت السكون كما أن جالب الهمزة في الأحْمر كذلك، فكيف قيل: لَحْمَر، فأسقط الهمزة لزوال السكون لفظاً، و لم يقل: رَمَات المرأة فيعاد الألف.

والجواب أن بين الموضعين فصلاً ، وذاك أن حركة التاء من رَمَتِ المرأة أذهـــب في كـــونها عارضة من حركة اللام في لَحْمَر ؛ لأجل أن حركة اللام منقولة من الهمزة، فلها أصل في الكلمة، وحركة التاء من رَمَت المرأة لا أصل لها بوجه، ألا ترى أنك تقول: رَمَتْ أمة زيد، فلا يكون هناك حركة بوجه، وأنت لا تحذف الحركة من لام لَحْمَر حذفاً، ولكن إن قصدت إسكان اللام، أعدت الهمـــزة، فقلت: الأَحْمَر، فلما كان لهذه الحركة حظ في الأصلية، فضلت على حـــركة التاء في رَمَتِ الْمَرأَة، فاعتبر حكم السكون في الحرف الذي تحرك بها مـــرة، و لم يعتـــبر[3] أخرى، فقيل: لَحْمَر وأَلَحْمَر، و لم يكن في رَمَت إلا ترك الاعتداد بالحركة والجري على حكم السكون.

وأما مِن الآن فعلى المذهبين، فإن قلت: لَحْمَر واعتَدَدْتَ بالحركة، قلت: مِـــنْ لاَنَ وقَالُولاَنَ، فأثبت النون والواو في مِنْ، وقَالُوا؛ لأن اللام إذا تحرك لم يحصل التقاء الساكنين الذي هو داعي الحذف .

وإن قلـــت: اَلَحْمَر، فلم تعتد بحركة اللام وأجريته مجرى الساكن قلت: مِلاَنَ، وقَالُ لاَنَ، فحذفت النون والواو لالتقاء الساكنين كما قال:

---

(١) في ظ: (ذلك بتحريك).

(٢) (في الحمر) ليست في: (أ).

(٣) في أ: (يعتد).

.... مِلْكَــــذِب[1]

لأجــل أن اللام إذا كان / في حكم السكون كان بمنزلة الساكن لفظاً، ٣٣/أ
فكمـــا أثبت همزة الوصل، فقلت: اَلَحْمر كما تثبتها في حال السكون الصريح كذلك تحذف الواو من "قالوا" كما تحذفه إذا سكن اللام لفظاً، وبين الواو في قالــوا والــنون في مِنْ فصل وذاك أن الواو إذا لقيها ساكن حذفت أَلْبَتّة، و لم تحرك، والنون تحذف، وتحرك كقولهم: مِلْ مَال ومِنَ الْمَال، والتحريك أكثر ؛ لأنه حرف صحيح، فإنما يقول: مِلآن بحذف النون على أن لا يعتد بحركة اللام من يقول: مِلأْن، فتحذف مع سكون اللام، فأما من يحرك في حال سكون اللام لفظــاً فيقول مِنَ الأْن فهو[2] في حال تحريك اللام بحركة عارضة أولى بأن لا يحــذف ويحرك فيقول: مِنَ لاَنَ لأجل أن اللام إذا كانت في تقدير السكون، وجب أن يثبت الحركة في النون ؛ لأن جالبها سكون اللام، كم أن جالب همزة الوصـــل ذاك أيضاً، فكما قلت: اَلَحْمَر والآن، فأثبت همزة الوصل مع تحريك اللام ؛ لأنها في تقدير السكون كذلك حركت النون من "مِنْ" فقلت: مِنَ لاَن، كمـــا تحـــرك إذا ظهـــر الـــسكون لفظاً، وعلى ذا يقرأ في التنزيل﴿**وَمِنَ الأَرْضِ مِـــثْلَهُنَّ** ﴾[3] فتحـــرك النون مع نقل حركة الهمزة من أرض إلى لام التعريف،

---

(١) تقدم وروده ص : ٣٢٣ .

(٢) (فهو) ليست في: (ر، ظ).

(٣) الطلاق / ١٢، قال في النشر ٤٠٨/١: (باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد لغة لبعض العرب اختص بروايته ورش بشرط أن يكون آخر الكلمة، وأن يكون غير حرف مد، وأن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى سواءً كان ذلك الساكن تنويناً أو لام تعريف أو غير ذلك فيتحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة وتسقط هي من اللفظ لسكونها).

ويقال: مِنْ أَرض بسكون نون " مِنْ " وأنشد قوله:

.... مِلْكَـــــذِب

على حذف النون مِنْ (مِنْ) لالتقاء الساكنين ؛ لأن الأصل مِنَ الْكَذِب، ثم سقط النون لالتقائه مع اللام الساكنة، وقد وقع تخليط في النسخ فوضع هذا البـيت في غير موضعه، وقد كتبته على ما يجب على[1] ما بينه شيخنا ، وأما قـراءة أبي عَمْرٍو ﴿وَعادَ لّولَى﴾ بالإدغام فوجهها أن تحمل على لغة من قال لَحْمَر [2]، فأسقط همزة الوصل بكون الأصل الأولى، ثم ينقل حركة الهمزة من أولى إلى لام التعريف، وتسقط همزة الوصل فيبقى لُوْلَى، فيدغم النون الساكنة التي هي التنوين من عَاد في اللام إذ قد حصل سكون الأول من الحرفين، وتحرك الثاني على ما هو مقتضي الإدغام.

وأمـا من قال: اَلَحْمَر، فجعل اللام في حكم السكون، فليس يتجه على مذهـبه هذه القراءة ؛ لأن من شرط الإدغام أن يكون الثاني متحركاً والأول سـاكناً، والـلام إذا كان في حكم الساكن لم تحصل هذه الشريطة، فلم يجز ٣٣/ب الإدغام كما لا يجوز إذا سكن لفظاً، قال / شيخنا: وله في هذه اللغة وُجَيْه كان الـشيخ أبو علي يذكره، وهو أنهم أدغموا نحو: ارْدُدْ مع تحرك الأول وسكون الـثاني؛ لأنهم لما رأوا الثاني من المثلين تلحقه الحركة عند اتصال ضمير الاثنين والجمـيع به نحو: ارْدُدَا وارْدُدُوا، وعند التقاء الساكنين نحو: ارْدِدِ الْقَوم جعلوا الحـركة التي من شأنها أن تلحق الدال الساكنة من ارْدُدْ كأنها قد حصلت فيه

(١) في ر، وظ (كما).

(٢) في ر، وظ: (يقول).

فتوالى المثلان بالحركة، ونزلوا كونه معرضاً لدخول الحركة عليه منزلة أن يتحرك على الحقيقة، فأدغموا، وقالوا: رُدَّ، كذلك يجوز أن يدغم التنوين في اللام الكائنة في حكم السكون ؛ لأنها وإن كانت ساكنة في الحكم على هذا المذهب أعني مذهب من يقول: " أَلُوْلَى " فإنها قد تحركت حركة حقيقية في لغة من يقول: " لُوْلَى " ولَحْمَر، فيسقط همزة الوصل، فجعل حركتها في هذه الحالة كأنها حاصلة لها عند تقدير السكون فيها إذ لا يكون وجود الحركة العارضة في نفسها بأقل من السكون الصريح، فإذا جاز أن تنزل الدال الثانية من ارْدُدْ منزلة المتحركة [1] مع سكونها في اللفظ تقديراً لحركة تلحقها في حال أخرى كأنها قد[2] لحقتها [3]، كان تنزيل اللام التي هي في تقدير السكون، وليست بساكنة في الظاهر هذه المنزلة للمعنى الذي ذكرنا أولى.

والضرب الثاني: من تخفيف الهمزة الساكن ما قبلها أن تنقل حركتها، وتقلب وذلك قولهم: المَرَاة والكَمَاة بمنزلة القَطَاة في اللفظ، فالأصل المَرْأَة بوزن المَرْعَة، ثم نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فتحرك، وبقيت الهمزة ساكنة، فقيل: المَرَأْة والكَمَأْة، وصار بمنزلة رَأْس في أنه همزة ساكنة متحرك ما قبلها فتقلب ألفاً ؛ لأن قبلها فتحة، فيقال: مَرَاة كقَطَاة، كما قيل: رَاس كنَاس، والأكثر المستمر أن تحذف الهمزة إذا نقلت حركتها إلى ما قبلها، فيقال: مَرَة وكَمَة، وهذا قليل لا يقاس عليه، وكأنَّ من فعله اقتصد في التخفيف، فلم يجب أن يسقط نفس الحرف، واقتصر على أن فعل بها ما يؤديها إلى حرف لين، وقد

---

(١) في ر، وظ: (المتحرك).

(٢) (قد) ليست في: (ظ).

(٣) في أ: (لحقها).

يشبهه أصحابنا بنحو قول أبي حية:

لَحُـــبَّ المُـــؤْقِدَانِ إِلَيّ مُؤْسَى وجَعْـــدَةً إِذْ أَضَـــاءَهُمَا الوَقُـــودُ[1]

وذلـــك أن بعضهم يهمز الواو المضموم ما قبلها، فيجري حركة المجاور مجرى حركة نفس الحرف، فكما يهمز الواو عند / انضمامها، كذلك يهمزها ٣٤/أ إذا انضم ما قبلها، فمشابهة الكمأة لهذا أنه يقدر الفتحة على الهمزة كأنها على ما قبلها، وأن الهمزة ساكنة، فيصير بمنزلة رأس فيقلبها ألفاً، وكان شيخنا يذكر هذا الوجه وهو قريب من الأول والتحقيق ذاك.

---

(١) بيت من البحر الوافر قائله جرير.

حب: فعل ماض للمدح أصله حبب.

المؤقدان: اسم فاعل من أوقدت النار إيقاداً.

موسى وجعدة: هما المخصوصان بالمدح وهما ولداه.

أضاءهما: أنارهما وأظهرهما.

الوَقُود: بفتح الواو الحطب المشتعل، وبالضم مصدر وقدت النار أي اشتعلت، شرح أبيات المغني وشرح شواهد الشافية .

الـــشاهد: (المؤقدان)، و (مؤسى) همز الواو في الموضعين جميعاً؛ لأنهما جاورتا ضمة الميم قبلهما فصارت الضمة كأنها فيهما والواو إذا ضمت ضماً لازماً فهمزها جائز.

ورد في ديوانه:١١٦، والزاهر ١/١٣٤، والحجة ١/١٧٩، والخصائص ٢/١٧٥، ٣/١٤٦، وســـر صناعة الإعراب ١/٧٩، والمحتسب ١/٤٧، والمنصف ١/٣١١، والإقناع: ٤٤٥، والارتشاف ٣/٣٢١، ومغني اللبيب: ٧٦٢، والنشر ١/٤١١، وشرح شواهد المغني ٩٦٢، وشرح أبيات المغني ٨/٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، وشرح شواهد الشافية: ٤٢٩، ٤٣٠.

في الديوان، وشرح أبيات المغني ٨/٧٩: (الواقدان)، (موسى)، (لو أضاءهما) وفي سر صناعة الإعـــراب وفي النشر، وشرح شواهد الشافية :٤٢٩ (أحب المؤقدين) وفي الزاهر (الموقدان، موسى، حزرة لو أضاء لي)، وفي الارتشاف (أحب الموقدين، حرزه).

والضرب الثالث: أن يكون ما قبل الهمزة حرف لين، فإن كان قبلها واو أو ياء مزيدتان للمد قلبت إلى الواو والياء تقول في مَقْرُوءَة: مَقْروّة (بواوين)[1]، وفي خَطِيْـئَة خَطِـيَّة بياءين، وذاك أن واو مقروءة وياء خطيئة، لا أصل لهما في الحـركة، وإنمـا زيـدتا للمد فقط بمنزلة ألف كِتَاب، فلما كان كذلك كرهوا تحـريكها، فلـم ينقلوا حركة الهمزة، فيقولوا مَقْرَوَة بواو خفيفة مفتوحة، ولا خَطِـيَة؛ لأن ذلـك يخرج الحرف عن أصله الذي جاء لـه من المد إذ الحركة تـسلب حرف اللين مَدَّهُ، فلما امتنع نقل الحركة، كما كان في مَنْ أَبُوك بقي القلـب، فقلـبت الهمزة في مَقْرُوءة بوزن مَقْرُوعَة واواً، وأدغم الواو فيها، وفي خطيئة ياء، كما قلبت واواً في جؤنة لضمه ما قبلها، وياء في بِئْر للكسرة، فكما جـذبت الحـركة الهمزة إلى حرف يجانسها كذلك دعاها الحرف إلى نفسه، فقلـبت بعـد الـواو واواً وبعد الياء ياءاً، وليس الامتناع من نقل الحركة في مَقْـرُوءَة؛ لأجل أن الواو في تقدير السكون معنىً ولفظاً فقط، وإنما ذاك لأجل أنهما يأتيان للمد [2]، والحركة تذهب المد، ألا ترى أن واو لَوْ، لا أصل له في الحـركة أَلْبَتَّة، وأنت تنقل إليها حركة الهمزة مع ذلك لأجل أنها لم تزد للمد، وإنما هي حرف من نفس الكلمة بمنزلة دال قَدْ، وأما أَفْؤُس في التصغير إذا قلت: أُفَـيّس [3] بوزن أُفَيْعِس، فبمنزلة خَطِيئَة لأجل أن ياء التصغير حرف مد كألف مَسَاجِد، فلا يجوز تحريكه، فتقلب الهمزة ياء[4] بعدها، وتدغم ياء التصغير فيها، فتقول: أُفَيّس بياءين.

---

(١) (بواوين) ليست في: (أ).

(٢) في أ: (المد).

(٣) في ر: (أفئاس).

(٤) في ر، وظ: (بعدها ياء).

وأما إذا كان قبل الهمزة المتحركة ألف نحو: هَبَاءة، فإنها تخفف بأن تجعل بين بين، ومعنى ذلك أن تجعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها [1]، فأنت تجعلها في هَبَاءَة بين الهمزة والألف، وذلك شيء يوقف عليه باللفظ.

و لم يجز أن تجعل بَيْنَ بَيْن وقبلها واو أو ياء نحو: مَقْرُوءَة وخَطِيئَة لأمرين:

أحـــدهما: أن القلب يمكن فيها إذا كان ما قبلها واواً أو ياءً ؛ لأن الواو والياء يـــدغمان في مثلهما، وذلك ممتنع / في نحو هَبَاءَة ؛ لأجل أنك لو التسمت قلب [2] الهمزة ألفاً، لم تخل من حالين: ٣٤/ب

أحدهما: أن تثبت ألفين ساكنين وذلك لا يقدر عليه.

والـــثاني: أن تدغم أحد الألفين في الآخر، وهذا أبعد لأجل أن الألف لا تدغم في شَيء، ثم لو كان يجوز إدغام الألف، لكان محالاً هنا ؛ لأن الساكنين إذا التمس إدغام أحدهما في الآخر، وجب تحريك الثاني، وأنت إذا حركت [3] الألف عدت إلى الهمزة، فتكون عائداً إلى ما فررت منه .

والـــوجه الثاني: أنّ جعل الهمزة بَيْنَ بَيْن تقريبٌ لها من الساكن، فتنقل لاجـــتماع ســـاكنين، والألـــف أزيد مداً منهما[4] والمد يقوى على احتمال السكون، ولذلك اختص بالتأسيس نحو ألف :

.........ناصِب[5] ....

---

(١) أي إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو.

(٢) في ظ: (قيل).

(٣) في ظ: (تحركت) .

(٤) في ر (منها) .

(٥) يريد قول النابغة الذيباني:

كليني لهم يا أميمة ناصب   وليل أقاسيه بطيء الكواكب

وانفـــرد في الردف، فلم يجز عِمَاد مع عَمِيْد كما جاز أن يشترك الواو والياء نحو: صُدُود وعَمِيْد، وذاك أن الألف إذا فضلت [1] أختيها في المد [2]، لم يجز أن تصاحبهما ؛ لأن التنافر يكثر، ولذلك لم يجئ[3] في الإقواء [4] الفتح مع الكسر أو الضم، نحو: أَسْوَدَا مع أَسْوَد كما جاء مُعْتَدِي مع الأَسْوَدِ.

---

(١) في أ: (فضل) .

(٢) في أ: (ثم لم).

(٣) في ر، وظ: (يجز).

(٤) الإقواء: اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة، وهو أن يجئ بيت مرفوعاً وآخر مجروراً، الوافي: ٢٣٩.

قال صاحب الكتاب :

" باب تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان ما قبلها متحركاً

لا تخلو هذه الهمزة من أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة، فإذا كانت الهمزة مفتوحة، وقبلها ضمة، فإنها تقلب واواً تقول في جمع جُؤْنَة وبُؤْرَة: جُوَن وبُوَر فتقلبها واواً.

وإن كان [1] قبلها كسرة، قلبت ياءً تقول في جمع مِئْرة وذِئْبَة: مِيَر وذِيَب، فتخلصها ياءً، كما أخلصتها في الوجه الذي قبلها واواً، ولا تجعلها بَيْنَ بَيْن ؛ لأنك إذا فعلت بها ذلك قربتها من الألف، والألف لا يكون ما قبلها كسرة ولا ضمة، فكذلك ما قرب منها والمنفصل من هذين الوجهين كالمتصل.

وإن كانت مفتوحة (و)[2] قبله فتحة جعلتها بَيْنَ بَيْن نحو: سَأَل [3] وقَرَأَ (قبل) [4]، وكذلك إن كانت مكسورة قبلها فتحة نحو: سَئِمَ، ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ**﴾[5]، وكذلك إن كانت مضمومة قبلها فتحة نحو: لَؤُمَ ورَؤُفَ، أو مضمومة قبلها ضمة نحو هذا عَبْدُ أُخْتِه وشِقُّ أَبْلُمَة (وكذلك إن كانت مكسورة قبلها كسرة نحو: من عَبْدِ إِبِلِك، وكذلك إن كانت مكسورة قبلها ضمة نحو: سُئِل وهذا عَبْدُ إِبِلِك) [6] فإن كانت مضمومة قبلها كسرة، جعلتها

---

(١) في التكملة: (كانت).

(٢) (و) ليست في أ .

(٣) في التكملة شاذلي: (سأل سائل).

(٤) (قيل) ليست في: (أ).

(٥) البقرة /١٢٦.

(٦) ما بين القوسين ليس في: (أ).

بـين بـين في قول سيبويه، قال: " وهو قول العرب والخليل " (1)، وقال أبو الحسن (2): تقلبها ياء، وذلك نحو: هذا قاري فاعلم، و (يَسْتَهْزِيُون)، وفي المنفصل من عَبْدِ أُخْتِه " (3).

/قال المفسر: ٣٥/أ

اعلم أن معنى جعل الهمزة بين بين(4): أن تجعل الهمزة بينها وبين الحرف الـذي (5) منه حركتها، فتجعل همزة سَأَلَ بين الهمزة والألف ؛ لأن حركتها الفتح(6)، وهو من الألف، ولا يكون بين بين إلا في المتحركة، فلا يجوز أن يقال في همـزة لُؤْم ورَأْس: إنها تجعل بين بين ؛ لأن الهمزة إذا جعلت بَيْنَ بَيْن كان ذلك تقريباً لها من الساكن، ولا شبهة في أن الساكن المحض أذْهَبُ في السكون مـن المتحـرك الضعيف المقارب للساكن، وإذا كان كذلك كان جعل الهمزة الـساكنة بَيْنَ بَيْن محالاً لأجل أنك تطلب تخفيفها، وجعلها بَيْنَ بَيْنَ يذهب بها مـن السكون الصريح إلى المتحرك الضعيف الحركة، فيكون تخفيفك إذاً تثقيلاً لإفـضائك بالحـرف مـن السكون إلى الحركة، فإذا أردت ما هو أخف من

---

(1) الكتاب ١٦٤/٢.

(2) قـال في معـاني القـرآن ٤٤/١: " ومن زعم أن الهمزة لا تتبع الكسرة إذا خففت وهي متحـركة، وإنمـا تجعـل في موضـعها دخـل عليه أن يقول: هذا قار وهؤلاء قاروون ويـستهزوون، وليس هذا كلام من خفف من العرب إنما يقولون: يستهزيون وقاريون "، وانظر المقتضب ١٥٧/١.

(3) التكملة شاذلي: ٣٧، والتكملة مرجان: ٢١٧-٢١٩.

(4) (بين) ليست في: (ظ).

(5) في أ: (التي).

(6) انظر سر صناعة الإعراب ٤٨، ٤٩ .

السكون، فليس إلا أن تقلب إلى حرف أخف، وهو حرف اللين، فتقول: رَاس بألف على ما مضى[1] بيانه، وبعد:

فإن الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها المتعلق حكمها بهذا الباب الذي كتبته على تسعة أوجه:

أحدها: أن تكون مفتوحة مضموماً ما قبلها نحو: جُؤَن [2].

والثاني: أن تكون مفتوحة مكسوراً ما قبلها نحو: مِئَر بوزن مِعَر، فهذه ليس فيها إلا أن تقلب واواً في حال الضم، وياءً في حال الكسر نحو: جُوَن ومِيَر بواو وياء خالصتين، ولا يجوز فيهما بَيْنَ بَيْن، وذاك أن الهمزة المفتوحة إذا جعلتها بَيْنَ بَيْنَ قربتها من الألف، والألف لا يقع بعد الضمة والكسرة بوجه، وهو[3] مما تشهد الضرورة به، فكذلك لا يقع بعدهما ما يقارب الألف، كما أن الألف لما لم يكن الابتداء به، لم يكن جعل الهمزة بَيْنَ بَيْن في الابتداء على ما تقدم [4]، وإذا امتنع كونها بين بين، فليس إلا القلب.

والضرب الثالث: أن تكون الهمزة مفتوحة مفتوحاً ما قبلها، فهذه تخفيفها أن تجعل بين بين نحو: سَأَلَ وقَرَأَ زَيْدٌ، وذاك أن الألف من شأنها أن تقع بعد الفتحة، فكذلك يقع المقرب منها بعدها، وقد عرفتك أن هذا التخفيف مما يكشف سره بالمشافهة.

---

(١) انظر ص: ٣٣٣ .

(٢) حكمها أنها تقلب واواً.

(٣) (هو) ليست في: (ظ).

(٤) انظر ص: ٢٣٢ (١١/أ).

والــضرب الرابع: أن تكون الهمزة مكسورة مفتوحاً ما قبلها نحو: سَئِمَ، فهــذه تجعل بَيْنَ بَيْن، فأنت لأجل أنها مكسورة [1] تقربها بالتخفيف من الياء الساكنة، والياء الساكنة تسلم بعد الفتحة، فما ظنك بالمقارب لها.

٣٥/ب والــضرب الخامس: أن تكون الهمزة / مضمومة مفتوحاً ما قبلها نحو: لَؤُم، فهذه أيضاً تجعل بين بين لأجل أنك تقربها من الواو الساكنة، والواو الساكنة تقر بعد الفتحة، فكذلك ما يقاربها.

والضرب السادس: أن تكون الهمزة مضمومة قبلها ضمة نحو: هذا عَبْدُ أُخْتِك وشَــقُّ أُبْلُمــة، فهــذه أحرى بأن تجعل بَيْن بَيْن ؛ لأجل أنك تقربها من الواو الساكنة، وشأنها أن تقع بعد الضمة وكذا ما[2] يقارب منها.

والضرب السابع: أن تكون الهمزة مكسورة مكسوراً ما قبلها نحو: من عِنْدِ إِبِلِك تجعلها بَيْنَ بَيْن لأجل[3] أنك تقربها من الياء الساكنة، وحقها أن تقع بعد الكسرة، فكذلك القريب منها.

والــضرب الثامن: أن تكون الهمزة مضمومة مكسوراً ما قبلها نحو: هذا قَــارِئٌ يــا فتى مثل قَارِع يا فتى، وهذا فيه خلاف، فمذهب الخليل وصاحب الكتاب جعلها بين بين [4]، ومذهب أبي الحسن القلب إلى الياء [5].

---

(١) العبارة في ر، وظ: (بين بين لأجل أنها مكسورة فأنت).

(٢) (ما) ليست في: (ظ).

(٣) في ر، وظ: (لأنك).

(٤) الكتاب ٢/١٦٤.

(٥) معاني القرآن ١/٤٤، والمقتضب ١/١٥٧، والحجة ١/٢٦٦، ٢٦٨.

والتاسع: أن تكون مكسورة قبلها ضمة نحو: سُئِل، وهذه مثل الثامن في الخـــلاف، والنكـــتة فيه شيء واحد، وهو أن يقال: ما بالكم منعتم من جعل الهمـــزة المفتوحة المكسور ما قبلها أو المضموم بَيْنَ بَيْنَ ؟ محتجين بأن الألف لا تقع بعد الضمة والكسرة، فكذلك ما يقاربها، ثم لم تطردوا ذلك، فتقولوا: إن الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها لا يجوز جعلها بَيْنَ بَيْن ؛ لأن الواو الساكنة لمـــا لم يقع بعد الكسرة وجب أن لا يقع بعدها ما يقرب منها، فهذا هو حجة أبي الحسن في قلب الهمزة في يَسْتَهْزِئُون كما قلبت في مِئَر.

فالجواب عنه أن بين الموضعين فَصْلاً، وذاك أن الألف لا يمكن اللفظ بها بعـــد الضمة والكسرة بوجه، فإجازته من المحال ودفع الضرورة، والواو والياء يمكـــن اللفـــظ بهما ساكنتين بعد الضمة والكسرة فلو قلت: مُيْقِن في مُوقِن ومِوقَات في مِيْقَات أمكن إمكاناً صالحاً لكنه يثقل، ألا تراك تقول: اجْلوَّاذ [1]، فلا تقلب الواو ؛ لأنك لما أدغمته سهل اللفظ بها، فلما كان اللفظ بالألف بعد الضمة أو الكسرة يستحيل، ولا يطاق بوجه كان وقوع ما يقاربها بعدهما مدفوعاً أيـــضاً، ولمـــا كان وقوع الواو والياء ساكنتين بعد الضمة والكسرة مستطاعاً، وكان ترك لثقله في اللفظ جاز أن يقع بعدهما ما يقرب من الواو/والياء ؛ لأنه[2] ٣٦/أ
لا يـــثقل ذلك الثقل إذ الهمزة إذا خففت لا تصير إلى نفس الحرف الذي منه حـــركتها، وإنما تقرب منه، فلو تكلفت جعل الهمزة بَيْنَ بَيْن في جُؤَن كان في نزوله جانباً من الإمكان مع فرط الثقل، والتعسر أبعد من وقوع الواو الساكنة

(١) اجلواذ بمعنى المضاء والسرعة.

(٢) (لأنه) ليست في: (ظ).

بعـــد الكسرة في مِوْقَات[1]، والياء الساكنة بعد الضمة في مُيْقن، فكما رفض ذلـــك في الـــواو والياء، كذلك رفض وقوع ما يقرب من الألف بعد الضمة والكسرة، وجعل الهمزة بَيْنَ بَيْن، وهي مضمومة بعد كسرة نحو: يَسْتَهْزِئُون، أو مكسورة بعد ضمة نحو: سُئِل في أنه أسهل وأعذب لفظاً يرتفع درجة عن جعل الهمـــزة المفـــتوحة بَيْنَ بَيْن، وتقريبها من الألف بعد الضمة والكسرة في جُؤَن ومِئَر، وإذا كان كذلك كان هذا جائزاً، وذلك غير جائز، فاعرفه قولاً واضحاً وهو تفصيل ما ذكره شيخنا، وقال: إنه جواب أبي عثمان وأبي عمر[2] في [3] مجلس أبي الحسن، وقد سأل عنه أبو إسحاق [4] الزِّيادي أبا عُمَر [5].

---

(١) في ر، وظ: (نحو).

(٢) صـــالح بن إسحاق الجرمي البصري كان فقيها عالماً بالنحو واللغة أخذ النحو عن الأخفش ويونس واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، له من التصانيف: التنبيه، وكتاب الأبنية وكتاب العروض، ومختصر في النحو، وغريب سيبويه وغير ذلك، توفي سنة ٢٢٥ هـــ.
أخباره في: أخبار النحويين البصريين: ٨٤، وتاريخ بغداد ٣١٣/٩، وبغية الوعاة ٨/٢.

(٣) في ر، وظ: (وأبي عمر الصحيح أن السائل عن المسألة هو مروان بن سعيد المهلبي كذا ذكر الشيخ أبو علي في الحجة في مجلس أبي الحسن) يظهر لي أن هذا ليس من كلام المفسر وإنما هـــو تصحيح لكلامه ولكن الناسخ قدمه عن موضعه الذي ينبغي أن يكون فيه وهو (وقد سأل عنه أبو إسحاق الزيادي أبا عمر).

(٤) إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه، كان نحوياً لغوياً رَاوية قرأ كتاب سيبويه عليه و لم يتمه، توفي سنة ٢٤٩ هـــ.
أخـــباره في: أخبار النحويين: ٩٧، مراتب النحويين: ٧٥، معجم الأدباء ١٥٨/١، وبغية الوعاة ٤١٤/١.

(٥) الحجـــة ٢٦٦/١ قـــال: (قال أبو عثمان: سأل مروان بن سعيد المهلبي أبا عمر الجرمي في مجلس أبي الحسن الأخفش فقال: كيف تخفف همزة جؤن فقال: جُوَن فجعلها واواً خالصة، فقال له مروان: لم لا جعلتها بين بين فنحوت بها نحو الألف ...).

قال صاحب الكتاب:

" باب الهمزتين إذا التقيا

ليس يخلو التقاء الهمزتين من أن تكونا من كلمة واحدة، أو[1] كلمتين، فــإن كانــتا في كلمة واحدة، أبدلت الثانية منهما ساكنة كانت أو متحركة، وذلك قولك في الساكنة آدَم وآخَر، ألحقت همزة أَفْعَل الزائدة الهمزة التي هي فاء من الأُدْمَة والتَّأَخُّر وأبدلت الثانية منهما ألفاً، كما أبدلتها في رَأْس وفَأْس إلا أنك ألزمتها البدل [2].

وأما المتحركة فنحو: جاءٍ وخطايا اجتمعت الهمزة المنقلبة عن العين التي هي ياء في نحو: بائع وغائب مع الهمزة التي هي لام في جاء، فأبدلت الثانية ياء لانكــسار مــا قــبلها، ولم يجز أن تجعلها بين بين؛ لأنها إذا كانت بين بين (فهي)[3] متحركة، كما أنها إذا كانت محققة كذلك، وإذا [4] كانت الهمزتان مــن كلمتين، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما، فمنهم من يخفف الأولى ويحقق الثانية، وذلك نحو: ﴿**فَقَدْ جَا أَشْرَاطُهَا**﴾ [5] و﴿**يَا زَكَرِيَّا إِنَّا**﴾[6] وهو قول أبي عمرو [7].

---

(١) في التكملة: (أو من).

(٢) التكملة شاذلي: (البدل إلزاماً).

(٣) (فهي) ليس في: (أ).

(٤) في التكملة: (ان).

(٥) محمد / ١٨.

(٦) مريم / ٧ ، انظر إتحاف فضلاء البشر ٢/٢٣٣ .

(٧) الكتاب ٢/١٦٧.

ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الثانية، وهو الذي يختاره الخليل[١]، ويحتج بـأن التخفـيف وقع على الثانية إذا كانتا في كلمة واحدة: نحو: آدم وآخر، فكـذلك إذا كانتا من[٢] كلمتين، قال الخليل: ورأيت أبا عمرو قد أخذ بهذا القول في قوله: ﴿يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ﴾[٣]، والدليل / على أن التقاء الهمزتين مرفوض ٣٦/ب
عـندهم، أنـه لم يجئ في باب رَدَدْتُ كما جاءت الواو في قُوَّة، والياء في حَيَّة وحَيّا، وأن الذين قالوا في الوقف: هذا فَرَجٌّ لم يضاعفوا الهمزة "[٤].

قال المفسر:

اعلـم أن اجتماع الهمزتين مرفوض في كلامهم يَدُلُّك على ذلك أنه لم يجـئ كلمـة عيـنها ولامها همزة، كما جاء في الياء والواو نحو: قُوّة وحَيَّة، والحـروف الـصحيحة نحـو: رَدَدْت وطَلَل وشَرَر، وقد يَجِيء في غيرها من حروف الحلق قليلاً نحو: فَهّ، ويكون[٥] فيها تصعد منها أكثر كالعين والحاء في نحـو: دَعّ ولَحِحَت[٦] عينه، وليس مع ذلك بالموازي للحروف التي ليست من الحلـق، فـإذا كانوا لم يستكثروا مما عدا الهمزة من حروف الحلق[٧] لثقل ذلك،

---

(١) الكتاب ١٦٧/٢، والمقتضب ١٥٩/١.

(٢) التكملة شاذلي: (في).

(٣) هود / ٧٢، انظر الكتاب ١٦٧/٢.

(٤) التكملة شاذلي: ٣٨، والتكملة مرجان: ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١.

(٥) في ر، وظ: (ويكون تصعد منها فيما يبعد منها).

(٦) اللحـح في العين: صُلاق يصيبها والتصاق، وقيل: هو التزاقها من وجع أو رمص، اللسان (لحح).

(٧) في ظ: (الحرف).

فالواجب أن يرفض ذلك في الهمزة ؛ لأنها أدخل الحروف في الحلق، فاللفظ بها مكـــررة في نهاية الشناعة [1] والإتعاب للحلق، وقد قال صاحب الكتاب: إن ناســاً من العرب، وابن أبي إسحاق[2] يجمعون بين الهمزتين، فيقولون: غفر الله خَطَائِئَه بوزن خطاعِعه، وسماه اللغة الرديئة[3]، فالهمزتان إذا التقتا، كان التقاؤهما على ضربين:

أحدهما: أن يكون في كلمة واحدة، والثاني: أن يكون في كلمتين.

فالأول كقولك: آدَم وآخر، الأصل أَأْدَم وأَأْخَر [4] بوزن أَعْدَم بهمزتين على أن تكون الأولى همزة أَفْعَل كأَحْمَر وأَسْوَد، والثانية فاء الفعل من الأدمة، وكذلك أَأْخَر مثل أَعْجَز ؛ لأن الفاء همزة في قولك: التأخر، ثم أبدل الثانية ألفاً محــضة حتى كأنها ألف زائده كألف ضارب من حيث أن لاحظ لها في الهمز، وليــست كألف راس لأجل أن قلب الهمزة هناك على سبيل التخفيف اللفظي والحكــم للهمزة، وتستعمل كثيراً، والألف هنا بدل من الهمزة، وليست الهمزة بمقــدرة ولا مستعملة لأجل أن غرضهم أن يرفعوا التقاء الهمزتين رأساً، فكما

---

(١) في ر: (البشاعة).

(٢) عبدالله بن زيد بن الحارث الحضرمي البصري أبو بحر أحد الأئمة في القراءات والعربية، وهو الذي مد القياس وشرح العلل، توفي سنة ١٢٧ هــ.

أخباره في: أخبار النحويين: ٤٢، والمقتبس للمرزباني: ٢٤، ونزهة الألباء ١٨، والكامل في التاريخ ٢٩٢/٤، وتقريب التهذيب ٤٠٣/١، وتهذيب التهذيب ١٤٨/٥، والنجوم الزاهرة ٣٠٣/١، وبغية الوعاة ٤٢/٢، وخلاصة تهذيب الكمال: ١٦٢.

(٣) الكــتاب ٤١٠/٢ قال: " وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء ".

(٤) (وأأخر) ليست في: (ر، وظ).

رفعوا ذاك في التركيب بأن لم يصوغوا نحو: ردَدْتَ في الهمزة كذلك رفضوه في نحو: آدَم بأن أبدلوا من الثانية ألفاً إبدالاً لازماً، ويدلك على أن الألف في آدَم بمنزلة ألف ضَارب أنك تقول: أَواخر، فتقلبها واواً، كما تقول: ضَوَارب، فلو كانت الألف في تقدير الهمزة، لوجب أن يقال: أَأْخَر بهمزتين، ثم تخفف الثانية بأن تجعل بَيْنَ بَيْن ألا ترى أن الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها إذا قصد تخفيفها/ ٣٧/أ لم تقلـــب واواً تقول في سَأَل: سَال، فتجعلها بَيْنَ بين، وإن قلب في ضرروة، فإلى الألف نحو بيت الكتاب:

.... فَارْعَـــيْ فَـــزَارَةُ لا هَنَاكِ الْمَرْتَعُ[(١)]

فأمـــا [(٢)] أن تقلب الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها واواً فلا، فلما قالوا: أَواخر علمت أن الهمزة زالت في قولك: آخر وأبدلت ألفاً، وأن مجيء الألف في

---

(١) عجز بيت من البحر الكامل، صدره:

راحت بمسلمة البغال عشية ....

وقائلـــه الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي شاعر من أهل البصرة عظيم الأثر في اللغة يقال لولا شعره لذهب ثلث اللغة، توفي سنة ١١٠ هـــ.

أخـــباره في: طبقات فحول الشعراء ٢٩٨/١، والشعر والشعراء ٤٧١/١، وسرح العيون: ٢١٣.

الشاهد: قوله: (هَنَاكِ) أصله هَنَأَكِ فقلب الهمزة ألفاً ضرورة.

ورد في ديوانه ٤٠٨/١، والكتاب ١٧٠/٢، والمقتضب ١٦٧/١، والألفات لابن خالويه: ٣٥، والخصائص ١٥٢/٣، والمحتسب ١٧٣/٢، والكشف ٣٣٤/٢، وأمالي ابن الشجري ٨٠/١، والمقرب ١٧٩/٢، وشرح المفصل ١٢٢/٤، وجمال القراء وكمال الإقراء: ٥١٠، وشرح شواهد الشافية: ٣٣٥.

(٢) في ر، وظ: (في الأصل لا هناءك فأما).

أُأْخَرَ ليس بمنزلة مجيئها في راس ؛ لأنها في رأس [1] جاءت لتخفيف الهمزة لفظاً، وفي آخر لرفض التقاء الهمزتين لفظاً وتقديراً، وقد يذكر أصحابنا أُوَيْدِم، فيحتجون بإثبات [2] الواو بعد همزة أَفْعَل على أن ألف آدم بمنزلة ألف ضارب، وليس فيه دليل لأجل أن الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها إذا خففت قلبت واواً نحو: ما مضى من قولهم: جُوَن [3]، فيجوز أن يقال في أُوَيْدِم: إن الواو منقلبة عن الهمزة للتخفيف، وإن الأصل أُأَيْدِم بوزن أعَيْدِم دون أن تكون الواو منقلبة عن ألف آدَم لأجل أن ألف آدَم انقلبت عن الهمزة لسكونها، فلما وجب تحريك الهمزة زال الألف فصار أُأَيْدِم كأُعْيدِم، ثم لما خففت [4] قلبت واواً، كما فعل في جُؤَن، ولا يتأتى هذا في نحو: أواخر لأجل أن من قال: إن الواو منقلبة عن الهمزة دون الألف كواو ضَوَارِب لزمه أن يجعل تخفيف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها واواً، وذلك لا يقدر على إثباته غير أن أصحابنا يذكرون أُوَيْدِم مع أَوَاخر جمعاً بين التصغير والتكسير ؛ لأن يعلم أن الواو في أُوَيْدِم بدل من الألف، كما أنها في أَوَاخِر كذلك دون أن يجعلوا أُوَيْدِم على انفراده حجة لكون الواو بدلاً من الألف دون الهمزة فاعرفه فإنه موضع لبس .

وأما الهمزتان المتحركتان في كلمة فنحو: فاعل، من جئت تقول: جاءٍ والأصل جائىء بوزن جاعع، ثم قلبت الثانية ياءً لانكسار ما قبلها، كما قلبت همزة آدم ألفاً لانفتاح ما قبلها، فلام الجائي في كونه عارياً من الهمزة، وياء

---

(١) (لأنها في راس) ليس في: (ظ).

(٢) في ر، وظ: (باتيان).

(٣) انظر ص: ٢٣٨ .

(٤) في أ: (خفف).

صـــريحة بمنزلـــة ياء القاضي تقول: هذا جاء ومررت بجاءٍ ورأيت جائياً، كما تقـــول: رأيـــت قَاضِياً، ولا يجوز تحريك الياء في حال الرفع والجر، وإن كنت تحـــرك الهمـــزة في قولك جائيء لأجل أن الهمزة حرف صحيح يجري بوجوه الإعـــراب، وقـــد عرفت أن الياء المكسور ما قبلها لا تتحرك في الرفع والجر، وكون لام الفعل[1] من جئت همزة لا يخرج ياءجائي لو حرك فقيل: جائ من أن يكون بمنزلة قاضي في النقل ؛ لأن كونها مبدلة من الهمزة لا يكسبها[2] خفة / فهذه الهمزة التي تراها في جاءٍ بمنزلة همزة بائع في كونها بدلاً من الياء التي هي ٣٧/ب
عـــين في جاء يَجِيء كبَاع يَبِيْعُ، ولم يجز أن تجعل الهمزة في جَائِيٌ بوزن جاعع بَـــيْنَ بَيْن لأجل أنها إذا كانت بين بين كانت همزة على كل حال، وإنما يقربها مـــن حرف اللين، فأما أن يزول عنها ذوقها الأصلي بأسره فلا، ولذلك يعتد بهمزة بَيْنَ بَيْن في الشعر حرفاً متحركاً كقوله:

أَأَنْ رَأَتْ رَجُـــلاً أَعْشَى أَضَرّ بِهِ ... رَيْـــبُ الْمَـــنُونِ وَدَهْرٌ تَابِلٌ[3] خَبِلُ

تخفـــف الثانية، فتجعل بَيْنَ بَيْن، ولا تعد حرفاً ساكناً، ألا ترى أن قوله: أَأَنْ رَأَتَ مَفَاعِلُن، ولو قدرت السكون في الهمزة الثانية، وجب أن يجوز سكون الفـــاء مـــن مَفَاعِلُن، وذلك محال، فإذا كان القصد أن يرفض التقاء الهمزتين، وكانت همزة بَيْنَ بَيْن بمنزلة الهمزة الباقية على التحقيق لم يك في نحو: جَائِي إلا القلـــب إلى حرف اللين ؛ لأنك إذا جعلتها بَيْنَ بَيْن، لم تكن قد أزلت اجتماع

---

(١) في أ: (الفاعل).

(٢) في ر، وظ: (يكسوها).

(٣) في الديوان (مفند)، وانظر تخريجه ص: ٢٣٠ .

الهمـــزتين، ويجب أن يكون قلب الهمزة ياء في جَاءٍ أوجب عند أبي الحسن [1] لأجل أنه في حال التخفيف لا يجوز جعل الهمزة بَيْن بَيْن إذا انضمت وانكسر ما قبلها، ويقلبها نحو: هذا قَارِيٌ، وأما خَطَايَا، فالأصل خَطَائِيء بوزن خَطَاعِع على أن تكون الهمزة الأولى بمنزلة همزة صَحائِف في كونها منقلبة عن ياء فَعِيلَة، والثانـــية لام الفعل من خَطِيئَة والخَطَأ، ثم أبدل من الثانية ياءً لانكسار ما قبلها فـــصار خَطَائِيٌ بوزن خَطَاعِي، ثم أبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً، فصار خَطَاءا بوزن خَطَاعاً، فحصل همزة قد اكتنفها ألفان، والألف قريب من الهمزة، فإذا اجتمع ألفان مع همزة، صار كأنه قد حصل قريب من الهمزتين، فلما كان كذلك، أبدلت الهمزة ياءً، وعندنا أن الذي رغبهم في إبدال الفتحة من الكسرة والعـــود مـــن خَطَاءِي بوزن خطاعي إلى خطاءا أن يقلبوا الهمزة ياءً، فيعودوا بالكلمة إلى أصلها، وذاك أن الهمزة الأولى في خطائئ منقلبة عن الياء في خطيئة، ولم يقولوا في جَاءٍ: جايا ؛ لأن الهمزة في جَاءٍ منقلبة عن عين الفعل، والهمزة في خَطَائي منقلبة عن ياء زائدة في خطيئة، ففضلوا الأصلي على الزائد، فلم يلحقوه مـــن التغـــيير ما ألحقوا الزائد، ومثل خَطَايَا مَطَايَا في أن الأصل مطائي، بوزن مطاعي إلا أن الياء في مطائي غير منقلبة عن الهمزة / وإنما هي منقلبة عن الواو ٣٨/أ في مَطَوْت، ثم أبدل من الكسرة الفتحة فصار إلى مَطَاءَا بوزن مَطَاعَا، ثم قلبت الهمـــزة ياءً، فصار مطايا، وسترى نحو ذا في التصريف[2]، فهذا هو الكلام في الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة.

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٢، ٤٤.

(٢) انظر ١٠٤٣ .

وأما التقاؤهما في كلمتين فنحو: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾[1] فمذهب أبي عمرو تخفيف الأولى، ومذهب الخليل تخفيف الثانية [2]، وشبه شيخنا تخفيف الأولى بقولهم: دِينار وديوان ؛ لأنهم أبدلوا حرف اللين من أول المثلين، وتخفيف الثانية بقولهم: لا أَمْلاه (الأصل لا أمَلَّه [قال][3] الشاعر:

فَآلَيْتُ لاَ أَشْرِيه حَتَّى يَمَلّنِي بِشَيْءٍ ولا أَمْلاَه حَتَّى يفارقا[4]) [5]

لأن الإبدال وقع على الثانية، واحتج الخليل بأن الإبدال لحق الأخيرة في نحو: آدَم وهذا هو الأقيس لأجل أن الاستثقال إنما حصل من التقاء الهمزتين، وأنت إذا لفظت بالأولى، لم يكن هناك التقاء، فإنما ترتدع عند الثانية،

---

(١) تقدم ورودها ص: ٣٤٤ .

(٢) انظر ص: ٣٤٥ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) بيت من البحر الطويل، قائله الأسود بن يعفر بن عبدالأسود بن جندل بن نهشل، يكنى أبا الجراح شاعر جاهلي فحل، توفي قبل الإسلام.

أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ١٤٧، والشعر والشعراء: ٢٥٥، والأغاني ١٥/١٣.

الشاهد: (أملاه) أراد " أمله فرده إلى أصله الذي هو أملله وأبدل من اللام الأخيرة ياء فصار في التقدير أمليه فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (ابن الشجري).

ورد في ديوانه: ٣٥، والأزمنة وتلبية الجاهلية: ٥٩، والنوادر:٢٣٢، والمخصص ٢٠٩/١٥، وأمالي ابن الشجري ٣٨٩/١، وشرح الشافية للجاربردي ٣١٧/١، وشرح شواهد الشافية: ٤٤١.

أشريه: أبيعه، في النوادر (فأقسمت) و (أمله) بدل (يملني)، في الأزمنة وشرح الشافية للجاربردي وشرح شواهد الشافية (فآليت لا أملاه حتى يفارقا).

(٥) ما بين القوسين ليس في: (أ) .

والتخفيف من شأنه أن يقع على ما يحصل الارتداع منه، (ومن خفف الأولى لم يكن هناك التقاء، فإنما ترتدع عند الثانية، والتخفيف من شأنه أن يقع على ما يحصل الارتداع منه) [1]، ومن خفف الأولى، قال: إن الاستثقال من التقائهما، فعلى أيهما وقع التخفيف جاز، وأما استدلال الخليل بقوله سبحانه: ﴿يَاوَيْلَتَا أَأَلِدُ﴾[2] فصحيح ؛ لأن أبا عمرو لو لم يكن يعتقد تخفيف الثانية، لخفف الهمزة الأولى، ولا يجب أن يقال: إنه عدل إلى الثانية لأجل أن الهمزة المبتدأ بها لا تخفف لأجل أنه لا يقصر التخفيف للثانية على حال الابتداء، وليس قبل الهمزة الأولى ما يمنع من التخفيف، ألا ترى أن قبلها ألفاً والهمزة تخفف إذا كان قبلها ألف نحو هَبَاءة، وقد يفصل بين الهمزتين بألف نحو: ﴿آأَنْذَرْتَهُم﴾[3]، وكقول الشاعر:

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَينَ جُلاجِلَ ... وَبَيْنَ النَّقَاءِ آأَنت أم أُمُّ سَالِمِ[4]

---

(١) مابين القوسين ليس في: (أ).

(٢) تقدم ورودها ص: ٣٤٥ .

(٣) البقرة / ٦، وهي قراءة قالون وهشام وأبي عمرو، الإقناع: ٣٦١.

(٤) بيت من البحر الطويل، قائله ذو الرمة غيلان بن عقبة بن بهيش من بني صعب ابن ملكان بن عدي بن عبد مناة، توفي سنة، ١١٧ هـ.

أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ٥٣٤، والشعر والشعراء: ٥٢٤، والأغاني ١/١٨، ووفيات الأعيان ٤/١١.

الوعساء: رابية من الرمل، جلاجل: جبل من جبال الدهناء معجم البلدان، النقا: الكثيب من الرمل.

الشاهد: (آ أنت) أدخل بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً كراهية التقاء همزتين.

ورد في ديوانه: ٧٦٧، والكتاب ٢/١٦٨، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠، ١٦٨ ،
=

وإذا جمع بين الهمزتين نحو: ﴿أَأَنْذَرْتَهُم﴾، كان أولى من الجمع بينهما في كلمـــة واحدة لأجل أن هذا إذا كان في تقدير الانفصال لم يحرص على تخفيفه كل الحرص.

= والكامـــل: ٩٥٢، وأدب الكاتب: ٢٢٤، والمقتضب ١٦٣/١، والمحلى في وجوه النصب: ٢٠٧، وأمالي القالي ٥٨/٢، ومعاني الحروف للرماني: ٣٥، وشرح عيون الإعراب: ٢٧٥، وشـــرح مقصورة ابن دريد: ١٤٧، والبديع في نقد الشعر: ١٤١، ونزهة الأعين النواظر: ٥٩٢، وشرح المفصل ٩٤/١.

روى (فـــيا) في الكتاب ومعاني القرآن والكامل والمقتضب والمحلى وشرح المفصل، وروى (هيا) في نزهة الأعين النواظر.

قال صاحب الكتاب:

" باب التثنية والجمع الذي على حدها

لا يخلـو الاسم المثنى من أن يكون صحيحاً أو معتلاً، فتثنية الصحيح قد تقدم ذكرها في أول الكتاب [1]، والمعتل ما كان آخره ألفاً أو ياءً مكسوراً ما قبلها أو همزة، فما كان آخره ألفاً، فعلى ضربين:

أحدهما: أن يكون على ثلاثة أحرف، والآخر: أن يكون على أكثر منه.

٣٨/ب فمـا كان على ثلاثة أحرف، فإن كانت / الألف فيه منقلبة عن الواو، رددت الواو وصححتها، وكذلك ما كانت [2] الألف منقلبة عن الياء.

فمـا كان من الواو فنحو: عَصَا تقول في تثنيتها: عَصَوَان، وقفا قفوان، ورَجَا واحد أرجاء البئر: رَجَوَان.

وما كان من الياء فنحو: رَحَى ورَحَيَان، وحَيَا وحَيَيَان، وما لم يُدْرَ من هذه الألفات أمن الياء هو أم من الواو، فإن لزم ألفه التفخيم، جعلت من الواو نحو: شَفَا تقول: شَفَوان[3]، وإن جازت الإمالة في الألف، جعلت من الياء قياساً على الأكثر، فلو سمي رجل بِكِلاَ [4] ومَتَى، لكانت التثنية بالياء لِمَجيء الإمالة فيهما.

وما كان من الأسماء آخره ألفاً، وكان على أكثر من ثلاثة أحرف، فإن الألف في التثنية تبدل منها الياء كانت من بنات الياء أو من بنات الواو، وذلك

(١) الإيضاح العضدي: ٢١.

(٢) في أ: (كان).

(٣) في التكملة شاذلي: (سفا تقول: سفوان).

(٤) في التكملة شاذلي: (أو).

قولهم في أعمى: أَعْمَيَان وفي[1] أعشى: أَعْشَيَان وفي مثنى: مُثَنَّيَان وفي مصطفى: مُصْطَفَيَان، وتقول في مُسَلْقَى ومُجَعْبَى: مُسَلْقَيَان [2] ومُجَعْبَيَان، وكذلك أَرْطَى ومِعْـــزَى وذِفْرَى وحُبْلَى وجَمَزَى وحُبَارَي، فأما قولهم: " مِذْرَوَان " [3] فإنما صحت الواو فيها ؛ لأنها بنيت على التثنية، كما بني الثِّنَايَانِ عليها، فصار بمنزلة العَبَايَة والنِّهَاية والغَبَاوَة، وما كان آخره ياءً قبلها كسرة فنحو: عَمٍ وشَجٍ وقَاضٍ وغَازٍ ومُهْتَدٍ ومُفْتَرٍ، تقول: قَاضِيَانِ ومُفْتَرِيَانِ وشَجِيَانِ " [4].

قال المفسر:

اعلـــم أن أبا علي رحمه الله قال في أول الباب: " والمعتل ما كان آخره ألفـــاً أو ياءً مكسوراً ما قبلها أو همزة " [5]، فظاهر هذا يقتضي أن الهمزة من حـــروف العلـــة، وليس كذلك ؛ لأنها من الحروف الصحيحة كالعين، ولكنه ذكرها في جملة المعتل هنا خاصة لأمرين:

أحدهما: أن الهمزة تكون مبدلة من حروف اللين في نحو: كِسَاء ورِدَاء، وإذا كان الأصل حرف اللين [6]، كان الاسم معتلاً على الحقيقة، وكذا الهمزة في عِلْبَاء وحَمْرَاء ؛ لأنها في عِلْبَاء منقبلة عن ياء الإلحاق في نحو: دِرْحَايَة وهمزة

---

(١) (في) ليست في التكملة مرجان.

(٢) في التكملة شاذلي: (مستلقى مستلقيان).

(٣) قال في الصحاح (ذرا): (والمذروان أطراف الأليتين، ولا واحد لهما ؛ لأنه لو كان واحدهما مذرى على ما يزعم أبو عبيدة، لقالوا في التثنية مذريان ؛ لأن المقصور إذا كان على أربعة أحرف يثنى بالياء على كل حال نحو مقلى ومقليان).

(٤) التكملة شاذلي: ٣٩، ٤٠، والتكملة مرجان: ٢٢١-٢٢٤.

(٥) انظر ص : ٣٥٤ .

(٦) في ر، وظ: (اللين في نحو: كساء ورداء).

حَمْـــرَاء منقلبة عن ألف التأنيث على ما عرفت قبل، وإذا كان كذلك، كانت هذه الأسماء التي في أواخرها همزات معتلة.

والـــثاني: أنه يريد بالمعتل في هذا الباب ما يتغير آخره في التثنية نحو: أن تقول: عَصَوانِ، فتصير إلى الواو بعد الألف، وهذا الاعتلال موجود في الهمز ؛ لأنك تقول: كِسَاوَان على ما نذكر بعد (هذا [1] الباب) [2]، فأما هذا الباب / ٣٩/أ فيـــشتمل على ما كان في آخره ألف أو ياء مكسور ما قبلها، فالألف في آخر الاسم على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يكون لام فعل في اسم على ثلاثة أحرف نحو: عَصًا ورَحًى، وهذا إذا ثني صرف بنات الواو إلى الواو، وبنات الياء إلى الياء، تقول: عَصَوانِ ورَحَيَانِ وقَفَوانِ في قَفًا، ورَجَوان في رَجَا البئر[3]، كقولهم: هو ممن لا يُرْمَى به الرَّجَوَانِ.

وإنمـــا أعيد الكلمة إلى الأصل ؛ لأجل أن ألف التثنية لما دخلها، لم يُقْدَرَ على إثبات الألف إذ لا يجتمع ألفان بوجه، وكان العود إلى الحرف الذي انقلب الألـــف عـــنه أولى من حذف الألف ؛ لأجل أن التثنية موضوعة على أن يسلم معها الاسم، فلو قيل: عَصَانِ ورَحَانِ سقط لام الفعل، والعود إلى الأصل على كـــل حـــال أقيس من الحذف، و لم يحرك الألف، فتنقلب همزة كما فعل ذلك حـــيث اجتمع ألفان في نحو: حَمْراء، وما أشبهه لأجل أن الذي يفتقر إليه هو تحصيل حرف متحرك بدل الألف، والكلمة لا أصل لها في الهمزة، فإذا جعلت

---

(١) (هذا الباب) ليست في: (أ).

(٢) انظر: ٣٦٨ .

(٣) أي حافتا البئر، شرح شعر زهير لثعلب ٢٦٩، والصحاح (رجا).

الألـــف همزة، كنت قد غيرت لفظه، ولا شبهة في أن العود إلى ما هو الأصل أولى ؛ لأنـــك إنما آثرت الألف على الواو في عَصًا لخفة الألف بالسكون، فإذا أردت إزالة الخفة من الألف والعود إلى حرف متحرك، فالواجب أن ترجع إلى ذلك الأصل لا أن تأتي بأجنبي فاعرفه.

وكـــان شيخنا يقول: قلب الألف في "عَصَوَانِ" أسهل من رد اللام في "أَبَــوَانِ" و"أَخَوَانِ" وهذا ظاهر لأجل أنك لم تحذف من عَصًا لام الفعل، وإنما كـــنت وضـــعت مكانه الألف وجعلته بدلاً منه، والآن قد عدت إليه، وكنت حـــذفت اللام من أَبٍ وأَخٍ رأساً، فلما ثنيت، فقلت: أَخَوَانِ، أعدت حرفاً لم يكن قبل التثنية، ولا شبهة في أن رد نفس الحرف أقوى في العود إلى الأصل من رد وصـــف الحرف، ولكون هذا أسهل اطرد، ألا ترى أن كل اسم نحو: رَحًى وعَصًا، فإنك تصرفه إلى الأصل، وليس كل ما كان مثل أخٍ يعود إلى أصله، ألا تراك تقول: دَمَان ويَدَان، ويأتي دميان ويديان في كقوله:

فَلَـــوْ أَنَّـــا عَلَـــى حَجَرٍ ذُبِحْنَا ... جَـــرَى الدَّمَـــيَانِ بِالخَبَـــرِ اليَقِينِ[1]

---

(١) البـــيت من بحر الوافر، اختلف في قائله، فقيل: إنه علي بن بدال، وقيل المثقب العبدي، وقيل: الفرزدق، وقيل: مرداس ابن عمرو، وقيل: الأخطل.

انظر: العيني ١/١٩٢، ١٩٣، والخزانة ٧/٤٨٨، ٤٨٩.

قال ابن الأعرابي: (معناه لم يختلط دمي ودمه، من بغضي له وبغضه لي بل يجري دمي يمنة ودمه يسرة) الخزانة ٤/٤٨٧.

نـــسب إلى علي بن بدال في المجتبى: ٨١، وأمالي الزجاج: ١٥، وفي بهجة المجالس: ٦٩٨، رجل من سليم، ونسب إلى المثقب العبدي في الحماسة البصرية ١/٤٠، ونسب إلى مرداس ابـــن عمـــرو في الوحشيات: ٨٤، وشرح المفصل ٤/١٥٣، ونسب إلى سحيم بن وثيل الرياحي في العيني ١/١٩٢.

=

وقال آخر:

يَــدَيَانِ بَيْــضَاوَانِ عِنْدَ مُحلِّمٍ ... قَــدْ تَمْــنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَا[1]

ومن رد اللام / فعلى[2] ما تقدم ذكره[3] من قوله: ٣٩/ب

فَــإِذَا هِــيَ بِعِظَــامٍ ودَمَــا

= قــال في الخزانة ٤٨٩/٧ بعدما ذكر الخلاف في قائله: وابن دريد هو المرجع في هذا الأمر، فينبغي أن يؤخذ بقوله .

الشاهد: (دميان) حيث رد اللام المحذوفة في التثنية.

ورد البيت بلا نسبة في: الأصول ٣٢٤/٣، والمقتضب ٢٣١/١، والصداقة والصديق: ١٠٦، وشــرح اختــيارات المفــضل: ٧٦٢، والمفــصل: ١٨٦، وأمالي ابن الشجري ٣٤/٢، والإنصاف: ٣٥٧، والبديع: ٢٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٠/١، والمقرب ٤٤/٢، وشرح بانت سعاد: ٢٧٣.

في الخزانة (جحر) مكان (حجر).

(١) بيت من البحر الكامل لم أهتد إلى معرفة قائله.

محلم: ملك من ملوك اليمن، تضام وتضهد: تظلم وتقهر.

الشاهد: قوله: (يديان) تثنية يد، فرد اللام المحذوفة.

ورد في: شــرح القــصائد الــسبع الطوال: ٥٧، والتبصرة: ٥٩٩، والمنصف ١٤٨/٢، والمفــصل: ١٨٥، والقيــسي: ٣٩٤، والــبديع: ٢٣٥، وشرح المقدمة الجزولية: ٣٠٢، والمقــرب ٤٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٠/١، وشرح المفصل ١٥١/٤، وخزانة الأدب ٤٧٦/٧.

عجزه في: شرح القصائد السبع (قد تمنعانك بينهم أن تهضما)، وصدره في التبصر:(يديان بالمعروف عند محرق).

(٢) (فعلى) ليست في: (ظ).

(٣) انظر ص: ٢٩٨ .

فالأصل [1] دَمْي ثم دَمَا كَرحَى، فأما إذا لم يقم دلالة على ما انقلب منه الألـــف فاعتبره بالإمالة والتفخيم، فإن أميل جعلت الاسم من الياء، وإن فخم جعلته من الواو، فإذا سميت[2] رجلا بكِلا قلت: كِليَان وفي مَتَى مَتَيان.

وقول أبي علي " قياساً على الأكثر " يعني أن الأكثر أن يمال الألف التي في تقدير الياء، وإن[3] كان الألف مفخماً، فاحكم بأنه من الواو تقول: شَفَوَان؛ لأنه لا يقال: شَفَا بالإمالة، فإن قلت: إن مَتَى اسم مبني لا حظ لها في التمكن، وهو بمنزلة الحروف نحو: إلى، وقد أجمعتم على أن الألف في الحروف لا تكون منقلـــبة عن ياء ولا واو، وكيف زعمتم أن الإمالة دلت على أن ألف متى من الياء.

فالجواب: أن قولنا: إن مجيء الإمالة يدل على الياء لا يدعو إلى أن تجعل الألف منقلبة عن ياء كألف رَحَى، وإنما نعني بذلك أنهم لما أمالوا الكلمة صح لنا أنهم جذبوها إلى جانب الياء، فلما جعلناها اسماً متمكناً من حيث سمينا بها ولـــزمنا تثنيتها صرفناها إلى ما هو أشبه بحالها في الاستعمال وهو الياء لوجود الإمالة فيها، فإما أن تقول: إن مَتَى من مَتَيْت، فلا ؛ لأن الألف فيه بمنزلة ألف "مـــا" و"لا" في أنه لا يحكم عليه بالانقلاب ؛ لأن الحروف والأسماء المتضمنة لمعانـــيها لا يدخلها التصريف والاشتقاق والإعراب، فلو كان مَتَى من الياء في الوضع، لوجب أن يقال: مَتَيْ بياء ساكنة ؛ لأن الحركة لم تثبت لـــه، كما لم تثـــبت لِمَن وكَم، ألا تراهم قالوا: لَوْ، فأثبتوا الواو لما كان التركيب قد تناوله ،

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٣٤.

(٢) في أ: (الرجل).

(٣) في ظ: (إذا) .

ولم يقلـــب ألفاً لأجل أنه لم يستحق الحركة، فينقلب ألفاً، وأما ألف كِلاَ، فلا يجـــب أن ينزل منزلة ألف مَتَى لأجل أن كِلاَ اسم متمكن بمنزلة عَصًا، وكان شيخنا يقول: الصواب أن ينون إذا وقع في اللفظ غير مضاف، فنقول: وأما كِلاً فحاله كذا يدلك على استقامة قوله أنه ليس فيه شيءٌ من معنى الحروف، وإنما هو اسم مفرد يدل على التثنية كما أن كُلاًّ يدل على الجمع فهو عار من البناء، كما أن كُلاًّ كذلك، وإذا كان كذلك كان آخره مستحقاً للحركة، وإذا استحق الحـــركة، وجب أن يكون الألف منقلباً عن حرف لين، ألا ترى أنك لو جعلت / ٤٠/أ الألـــف أصلاً كنت قد [1] نفيت عنه الحركة ؛ لأن الألف ساكن، وإذا قلنا: إنه في تقديـــر الحركة، فالمعنى أنه منقلب عن حرف متحرك، ولهذا لم يكن الألف لام فعـــل " غير [2] منقلب" في الأسماء المعربة، والأفعال لأجل أن كل اسم معرب مستحق للحركة، فيكون الألف في آخر عَصًا لأجل استحقاق الواو للحركة، ولو قلت مثلاً: إن التركيب وقع من العين والصاد والألف، كنت جعلت آخر الاسم ساكناً إذ الألف لا يكون إلا ساكناً، وذلك محال ؛ لأنه يلزمك أن تقول: إن آخر الاسم المتمكن يكون ساكناً في الأصل، وتثبت لـــه في الصحيح نظيراً، ومـــن ادعى ذلك لم يكلم، وكذا الأفعال نحو: يَخْشَى ويَغْشَى ورَمَى لأجل أن هـــذا النحو من الفعل متحرك في الصحيح نحو: يَضْرِبُ وضَرَبَ، فحكم كِلاَ حكم رَحَى من حيث إن ألفه منقلب عن حرف لين، وليس بأصل كألف ما ولا، وإنمـــا لم يثـــبت التنوين في كِلاَ لأجل الإضافة، فكِلاَهُمَا مثل عَصَاهُمَا

---

(١) (قد) ليست في: (ظ).

(٢) (غير منقلب) معادة في: (ظ).

ورَحَاهُمَــا، و لم يجز استعماله مفرداً لأجل أنه يكون تأكيداً في قولك: جاءني الــرَّجُلان كِلاَهُمَــا، فــيجب أن تضيفه إلى ضمير المؤكد، وإذا قلت: جاءني كِلاَهُمَا فالمعنى كل واحد منهما، ولو قلت: جاءني كِلاَ ، وجب أن يكون في ظاهــر اللفظ بمنزلة " اثنان، و لم يوضع لهذا (المعنى) [١]، فكما أنهم لما وضعوه بمعنى التثنية لم يجز أن تستعمله بمعنى الإفراد، كذلك إذا وضعوه على معنى كل واحد منهما، وكان ذلك يقتضي الإضافة نحو: كِلاَ الرَّجُلَين وكِلاَهُما، لم يجز أن تــستعمله غير مضاف، وليس كذا كُلٌّ ؛ لأنهم استعملوه بمعنى جميع، فجاز أن يكون غير مضاف كقولهم: "أخذت بَعْضاً من كُلٍّ" لا تريد كل شيء بعينه نحــو: كُلّ الدَرَاهِم أو كُلّ القُومِ، وإنما المعنى أخذت قليلاً من كثير وجزءاً من جملــة وواحداً من جماعة، ولا يتصور أن تقول: أخذت واحداً من كِلاَ أو من كِلاَهُمَا فاعرفه، فإنه موضع لبس.

والضرب الثاني: مما [٢] آخره ألف، وهو أن تكون منقلبة عن لام الفعل، ولكــن تكــون رابعة نحو: مَلْهَى ومَغْزَى ومُصْطَفَى، فهذا يجري مجرىً واحداً بــصرف الألف إلى الياء في الجميع فتقول: مَلْهَيَانِ ومَغْزَيَان ومُصْطَفَيَان، وإن كانــت هذهِ مِن لَهَوتُ وغَزَوْتُ وصَفَوْتُ، وذلك أنهم إذا صاغوا فعلاً تكون الواو فيه رابعة قلبوها ياء نحو: غَازَيْت / واسْتَغْزَيْت لأجل وجوبه في المضارع ٤٠/ب
نحــو[٣]: يُغــازِي ويَسْتَغْزِي على ما ستراه في التصريف[٤]، فلما كان كذلك

---

(١) (المعنى) ليست في: (أ).

(٢) في ر ، وظ: (في آخره).

(٣) في ظ: (في نحو).

(٤) انظر ص: ١٥٥٨ (٢٩٦/ب).

أجـــروا الباب على سَنَن واحد، فصرفوا كل واو وقعت طرفاً رابعة[1] فصاعداً إلى الياء، وإذا كان كذلك كان الألف في مَغْزَى وَمَلْهَى منقلباً عن الياء.

فـــإن وقع الواو في حشو الكلمة لم يكن فيه ذلك كقولهم: "مِذْرَوَان" ؛ لأنهـــم صاغوه على الألف والنون، و لم يقولوا: مِذْرَى، ثم يقال: مِذْرَيَان، وإذا كـــان الواو وقع حشواً، لم يكن بمنزلة الواو في الفعل نحو: اغْزَيْتُ واسْتَغْزَيتُ وجـــرى مجـــرى عُـــنْفُوَان في كونه حشواً، ومثل هذا ثِنَايَان في قولهم: "عَقَلْتُه بِثِنَايَيْن"[2] بالياء، وذلك أن الياء تصير إلى الهمزة إذا وقعت طرفاً بعد ألف زائدة، وإذا كـــان الألـــف والنون مصوغين مع الكلمة، كان الياء واقعة حشواً، فنظير مِـــذْرَوَان قَمَحْدُوَة، لأجل أن الكلمة لما بنيت على تاء التأنيث وقع الواو حشواً، فلـــم تقلب (ياء)[3] كما قلب في أَدْلٍ [4]، والثِنَايَانِ بمنزلة النِّهَاية [5] ؛ لأنه لما

---

(١) في ر، وظ: (رابعاً) .

(٢) في حاشـــية (أ) "حبل يربط يد البعير ورجله ويثنى عليهما مصوغ على التثنية لا ينطق فيه بواحد "، وانظر الكتاب ٩٥/٢.

(٣) (ياء) ليست في: (أ).

(٤) قـــال ســـيبويه ٣٨١/٢: (واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حـــرف الإعـــراب قلبت ياء وكسر المضموم كما كسرت الباء في مبيع وذلك قولك دلو وأدل، وأحق).

(٥) قـــال ســـيبويه ٣٨٣/٢: (وسألته عن الثنايين فقال: هو بمنزلة النهاية لأن الزيادة لا تفارقه فأشـــبهت الهاء ومن ثم قالوا: مذروان فجاءوا به على الأصل؛ لأن ما بعده من الزيادة لا يفارقه).

صيغ على التاء [1]، وقع الياء [2] حشواً [3] فلم يهمز.

والــضرب الــثالث: أن تكون الألف زائدة للإلحاق نحو: أَرْطَى ومِعْزَى، أو[4] للتأنــيث نحو: حُبْلَى وبُشْرَى، وهذه الزائدة تابعة للأصلية تقول: حُبْلَيَانِ وأَرْطَــيَانِ، وذلك هو الوجه ؛ لأنك لما احتجت إلى القلب كان أن يتبع الزائد الأصلي أولى من وجهين:

أحدهما: أنك تتبع الفرع الأصل.

والــثاني: أن الــباب يجري على سَنَن واحد، فهذا هو الكلام فيما كان آخره ألفاً.

وأمــا ماكن آخره ياءً قبلها كسرة نحو: عَمٍ وشَجٍ، فإنك تقول: شَجَيَانِ وقَاضِــيَانِ وغَازِيَانِ، ولا يكون الياء في آخر الأسماء إلا مكسوراً ما قبلها، ولا يكــون [5] آخر الاسم واواً متحركاً ما قبلها [6] ؛ لأنه إن وقع بعد فتحة قلب ألفــاً نحو لام عَصَا، وإن وقع بعد كسرة قلب ياء كلام الغَازِي والدَّاعي، وإن كان بعد ضمة قلب ياء أيضاً كما تقدم في صدر الكتاب من أنهم يقولون: أَدْلٍ في أَدْلُو [7].

---

(١) في أ: (الياء).

(٢) في ظ: (الواو).

(٣) (حشوا) معادة في: (ر).

(٤) في أ: (و).

(٥) في ر: (يقول).

(٦) في ظ: (قبله).

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح: ١٦٥.

قال صاحب الكتاب:

" باب تثنية ما كان آخره همزة من الأسماء

وما كان من الأسماء آخره[1] همزة، فليس يخلو من أن يكون قبلها ألف أو لا ألف قبلها.

فإن كان ما قبلها[2] ألفاً، فليس تخلو الهمزة من أن تكون أصلاً / أو ٤١/أ منقلبة من حرف أصل، أو زائدة، والزيادة [3] على ضربين:

زيادة منقلبة عن حرف ملحق بالأصل وليس بأصل.

ومنقلبة عن حرف زائد لم يلحق بالأصل.

فالأصل نحو: رجل قُرَّاء تصحح فيه الهمزة فتقول: هذا رجلان قُرَّاءان، ورأيت قُرَّائَين[4]، وبقُرَّائين.

والمنقلب عن الأصل نحو: عَدَّاء وسَقَّاء، ومُلَاَّء[5]، ورِدَاء، تقول: هذان عَدَّاءَانِ[6] وسَقَّاءَانِ، ورأيت عَداءَيْنِ وسَقَّاءَيْنِ.

والمنقلبة [7] عن الحرف الزائد الملحق بالأصل نحو : عِلْبَاء، وحِرْبَاء،

---

(١) في التكملة شاذلي: (في آخره).

(٢) في أ: (فإن كان قبلها ألف).

(٣) في أ: (الزائد).

(٤) في التكملة شاذلي: (رجلين قرائين ومررت بقرائين).

(٥) في اللسان (ملأ) والملاءة والملاء الزكام يصيب من امتلاء المعدة.

(٦) التكملة شاذلي: (غلامان عداءان).

(٧) في أ: (المنقلب)

وقُوبَاء : فعلبَاء ملحق بِرْدَاح، فالهمزة منقلبة عن الياء التي ظهرت في دِرْحَايَة[1]، وقُوبَاء ملحق بقُرْطَاس[2].

والمنقلــبة عن الحرف الزائد الذي لم يلحق الأصل نحو: حَمْراء وصَفْرَاء وطَـرْفَاء وصَحْرَاء وبَرُوكَاء[3] وجَلولاَء[4]، وعَاشُورَاء وقَاصِعَاء[5]، فالهمزة في هذه الأسماء منقلبة عن ألف التأنيث [6] التي في [7] نحو: حُبْلَى لما وقعت قبلها ألف زائدة، انقلبت ألف التأنيث همزة، فهذه الهمزة يلزمها بدل الواو تقول: حَمْرَاوان، وصَفْرَاوان، وصَحْرَاوَان، وقَاصِعَاوَان، قال أبو عمر[8]: كل العرب تقول: حمراوان، وحكى[9] محمد[10] بن يزيد عن أبي عثمان المازني حَمْرَايَان[11].

---

(١) في اللسان (درح) رجل درحاية كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن.

(٢) في التكملة مرجان: (فرطاط).

(٣) البروكاء: الثبات في الحرب، اللسان (برك).

(٤) جلولاء: قرية بناحية فارس، اللسان (جلل).

(٥) القاصعاء: أن يحفر حفيرة ثم يسد بابها، اللسان (قصع).

(٦) التكملة شاذلي: (التأنيث المقصورة).

(٧) في أ: (الذي).

(٨) في الـتكملة شاذلي و ر وظ: " عمرو " وفي شرح المفصل ١٥١/٤:(قال أبو عمرو وكل العرب تقول: حمراوان).

(٩) التكملة شاذلي: (وحكى عن محمد).

(١٠) أبـو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الملقب بالمبرد، إمام في العربية تصانيفه كثيرة مشهورة منها: المقتضب، والكامل والفاضل وغيرها، أخباره في: أخبار النحويين للسيرافي:١٠٥، وتـاريخ العلمـاء الـنحويين: ٥٣، والأنساب للسمعاني ٥١٣/١، وإنباه الرواة ٢٤١/٣، واللباب ٩٧/١، والبداية والنهاية ٧٩/١١، وإشارة التعيين: ٣٤٢، والبلغة: ٢١٦، ولسان الميزان ٤٣٠/٥، وبغية الوعاة ٢٦٩/١، وطبقات المفسرين للداودي ٢٦٧/٢.

(١١) في التكملة شاذلي: حمراءان، قال ابن يعيش ١٥١/٤: (قال أبو عمرو: وكل العرب تقول: =

وأمـــا ما الهمزة فيه أصل، فتثنيته قُرَّاءَان بإثبات الهمزة، ولا يحسن فيه غير ذلك.

ويجوز عندي في قياس (قول) [1] من قال في النسب: "قُرَّاوِي" أن يثني بالواو[2]، وإبدال الواو من الهمزة فيما[3] كان منقلباً عن الأصل أحسن من بدل الواو في قُرَّاء[4]، وذلك قولك: كِسَاوانِ إذا أبدلت، كما كان[5] إبدال الواو في عِلبَاء وبابه أحسن منه في كِسَاء[6] وبابه.

= حمـــراوان وربما قالوا: حمراءان فلم يقلبوها تشبيهاً بهمزة علباء من حيث هما زائدان حكى ذلك محمد بن زيد عن أبي عثمان).

وقال الرضي: (وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والأعرف في الأصلية بقاؤها في التثنية همزة) شرح الكافية ٢/١٧٤، ١٧٥.

ورأي الرضي: أنها تقلب واواً في الأشهر، قال: وربما صححت فقيل حمراءان .

ففـــي تثنية حمراء ثلاثة أوجه: الأصل قلبها واواً، أما إقرار همزة التأنيث أو قلبها ياء فهما شاذان.

انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٧٦٣، ٧٦٤، والمرادي ٥/٢٤، والأشموني ٤/١١٢.

(١) (قول) ليست في: (أ).

(٢) قال في الارتشاف ١/٢٥٨: وفي كتاب (بغية الآمل) خطأ النحويون الفارسي في جواز قلبها واواً قياساً على النسب.

(٣) في أ: (فما).

(٤) في التكملة مرجان: (قراءان) .

(٥) في التكملة شاذلي: (أن).

(٦) في التكملة شاذلي: (في باب كساء وبابه).

فأمـــا ما كان آخره همزة، ولا ألف قبلها فنحو: الفرأ[١] والرشأ تقول: فرآن ورشآن[٢]، وبرشأين وفرأين، ومما ثني و لم يجمع قولهم: امرؤ وامرءان، وفي الجمع رجال، وامرأة وامرأتان وفي الجمع نسوة.

وممـــا جمـــع و لم يثن قولهم: هما سواء، وقالوا في الجمع: سواسية، وقالو للمذكـــر: ضِـــبْعَان وللمؤنث ضَبُع [٣]، فإذا ثنوا قالوا: ضَبُعَان، فغلب المؤنث المذكـــر في التثنية، و لم يقولوا: ضِبْعَانَان هكذا قال أبو الحسن، وحكى أبو زيد ضِبْعَانَان وقال: هي الضباع الذِّكارة [٤].

وكِلاَ في قولهم: رأيت الرجلين كِلَيْهما اسم مفرد، وليس بتثنية كَلّ[٥]، وإنما كِلاَ[٦] للتثنية ككُلّ للجميع، ومما يدل على أنه اسم مفرد قول جرير:

---

(١) الفرأ: حمار الوحش، شرح النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز: ٧٢.

(٢) في التكملة شاذلي: (ورشآن ورأيت فرأين ورشأين) .

(٣) انظر الوحوش ٧١.

(٤) النوادر: ٥٣٧.

(٥) (كلا) ليست في التكملة (مرجان)، وفي (أ) (كلا).

(٦) في كلا وكلتا خلاف هل هما مثنيان لفظاً ومعنى، أو مثنيان معنى فقط:

أ- ذهـــب الكوفـــيون إلى أن التثنية فيهما لفظية ومعنوية وأصل كلا كل فخففت اللام وزيـــدت الألـــف للتثنـــية وزيدت التاء في كلتا للتأنيث والألف فيهما كالألف في (الزيدان) و (العمران) ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة.

ب- وذهـــب البـــصريون إلى أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية والألف فيهما كألف عصا ورحى، الإنصاف: ٤٣٩، وانظر القيسي: ٤٠٤، وشرح الكافية للرضي ٣٢/١، وشرح المفصل ٥٤/١، وائتلاف النصرة: ٥٥.

كِـــلاَ يَوْمَـــي أُمَامَـــة يَومُ صَدٍّ / وَإِنْ لَـــم تَأْتِهَـــا إِلاَّ لِمَامَا[1] "[2] ٤١/ب

قال المفسر:

اعلم أن هذه الهمزة في هذه الأمثلة الممدوة على أربع مراتب:

فالمـــرتبة الأولى للهمزة الأصلية نحو: قُرَّاء ؛ لأنه فُعَّال من قَرأ مثل كُرّام وحُسَّان، وهذه تصحح تقول: قُرَّاءَان، وكذا كل همزة أصلية.

والمرتبة الثانية للهمزة المنقلبة عن ياءٍ أو واوٍ، وهو لام الفعل كهمزة عَدَّاء وسَقَّاء وكِسَاء ورِدَاء، فالأصل عَدَّاو فَعَّال من العدو، وكِسَاو ورِدَاي فِعَال من الـــرِّدْيَة والكِـــسْوة، ثم عـــاد الواو والياء إلى الهمزة بعد تفصيل يأتي في باب التصريف[3]، فهذه تصحح أيضاً: نحو كِسَاءَان ورِدَاءَان إلا أنها تنحط درجة عن الأولى مـــن حيث إنها بدل من أصل، وليستِ هي نفسها أصلاً كما كانت في قُرَّاء، فلما كان كذلك جوزوا فيها البدل نحو: كِسَاوَان ورِدَاوان، وإن لم يقولوا: قُرَّاوَانِ، وأما ما ذكره أبو علي من أن التثنية بالواو نحو: قُرَّاوانِ يجوز في قول من قـــال: قُرَّاوي، فشيء أجازه على القياس دون السماع، وكان شيخنا يشير إلى

---

(١) بيت من البحر الوافر.

الشاهد: كون (كلا) اسماً مفرداً دالاً على التثنية بدليل قوله: (يوم صد) و لم يقل يوما صد.

ورد في الديوان: ٤٤٢، والاقتضاب: ٢٨٤، وابن يسعون ١/١٢٥، والقيسي ٩٥، ٤٠٣، والإنصاف: ٤٤٤، وابن برى: ٢٩١، وشرح المفصل ١/٥٤، واللسان (كلا).

الرواية في غير الديوان (صد) و (نأتها) في التكملة شاذلي، و (أ) والقيسي ٩٥، والإنصاف وابن برى وشرح المفصل واللسان، و (تأتنا) في القيسي: ٤٠٣.

(٢) التكملة شاذلي: ٤١، ٤٢، ٤٣، والتكملة مرجان: ٢٢٤ -٢٢٨.

(٣) انظر ص: ١٢٩٩، ١٣٠٤ .

أنـــه ليس بذاك، ونقول: إن النسب يأتي فيه من التغيير ما لا يأتي في غيره لكن الذي حسن هذا عنده أن الهمزة كثيراً ما يعتورها القلب، وكيف تصرف الحال فكـــون همـــزة كِسَاء ورِدَاء بعد همزة قُرَّاء بدرجة واضح ؛ لأن (كِسَاوَان) و (رِدَاوَان) كثير، وقُرَّاوَانِ لا يوجد في الاستعمال.

والمرتبة الثالثة لهمزة علباء ؛ لأنها منقلبة عن حرف زائد نزل منزلة الأصل وهو الياء الذي جاء للإلحاق في نحو: دِرْحَايَة، فهي أي الهمزة[1] في عِلْبَاء آخذة من الزيادة شبهين:

أحدهما: أن ياء الإلحاق ليس بلام الفعل إذ لم يركب عليه كما كان الياء في رِدَاي أصلاً وضع عليه التأليف.

والشبه الثاني: ما ذكرنا في كِسَاء من أن الهمزة بدل، وآخذة شبهاً واحداً من الأصل، وهو أنه قام مقام أصل، وإذا كان الأمر على هذا، علمت أنه بعد قُرَّاء بدرجتين، فيكثر فيها الإبدال نحو: (عِلْبَاوَان).

والمـــرتبة الرابعة لهمزة حَمْرَاء لأجل أنها منقلبة عن حرف زائد هو ألف التأنيث في نحو: حُبْلَى، ولا حظ لها في الأصلية، فهي مقصورة على القلب نحو: حَمْرَاوَانِ، ولا تقول: حَمْرَاءَانِ .

وأمـــا الهمـــزة التي ليس قبلها[2] ألف نحو: الفَرَأ والرَّشَأ، فليس فيها إلا التصحيح نحو: فَرَآن ورَشَآن ؛ لأن الهمزة أصلية.

/ وأمـــا امـــرؤ وامرأة فتثنيتهما على الظاهر كقولك: امْرَءَانِ وامْرَأَتَانِ، ٤٢/أ

---

(١) (أي الهمزة في علباء) ليست في: (ر، وظ).

(٢) في أ: (قلبها).

وجمعهما من غير هذا اللفظ ؛ لأنك تقول: رِجَال ونِسْوة، فرِجَال جمع رَجُل، وقد ناب عن جمع المرء، ونسوة اسم ارتجل في جمع المرأة، وليس له واحد كما كان في رِجَال، وهذا الحكم في الأسماء الموضوعة للمجموع ؛ لأنها إنما[1] توضع في أول أحوالها على الجمع، ولا تكون مفرعة على واحد سابق كما يكون رِجَال ورَجُل.

وأما قولهم: هما سَوَاء، وفي الجمع سَوَاسِية، فيشبه نِسْوة من حيث إن سَوَاسِية ليس من لفظ سَوَاء، كما أن نسوة ليست من لفظ امرأة، ألا ترى أن سَوَاء من الثلاثة من باب طَوَيْت، وسَوَاسِيَة من الرباعي المضاعف نحو: سَوْسَوْت مثل قَلْقَلْت، ثم قلبت الواو ياء للكسرة، فقيل[2]:

سَوَاسِية، والأصل سَوَاسِوَة، كما قالوا: غَازِية، والأصل غَازِوَة، ويفارق نسوة من وجه آخر، وهو أنك تقول: هما سَوَاء، وهم سَوَاء، فيقع على الواحد والجمع، وليس من لفظ امرأة شيء يقع على الجمع إلا أن هذا لا يعد فرقاً في الحقيقة ؛ لأجل أن وقوع سَوَاء على الجمع من حيث إنه مصدر، وإنما كان يجب أن يعد هذا فصلاً لو كان مجيء الجمع في سَوَاء لنفسه، فأما أن يكون للمصدرية، فلا اعتداد به ؛ لأنه مفرد كيف ما كان، ولو كانت امرأة مصدراً لوقع على الجمع.

وأما قولهم: ضَبُعَان وتركهم ضِبْعَانَان، فإنه في الظاهر تغليب للمؤنث على المذكر بالعكس مما يجب إلا أن فيه حكمة، وذاك أنك تقول: ضَارِب،

---

(١) (إنما) ليست في: (ظ).

(٢) (فقيل) معادة في: (أ).

وضَـــارِبة، فتخـــرج المؤنث عن المذكر من حيث إنك تدخل الزيادة على لفظ المذكـــر وضَـــبُعَان في اللفظ فرع على ضَبُع من حيث إن الزيادة لحقته، وهي الألف والنون، فلما كان كذلك رأوا قولهم: ضَبُعَان في المؤنث والمذكر بمنزلة أن تقـــول: زيـــد وهـــند ضارِبان، فتغلب اللفظ الذي ليس فيه زيادة، ولو قال: ضِبْعَانَان كان بمنزلة أن تقول: ضَارِبَتَان، فيغلب الذي فيه الزيادة على الذي لا زيادة فيه، فقولهم: ضَبُعَان وإن كان في اللفظ تغليب مؤنث (على مذكر، فهو في الحكم تغليب مذكر على مؤنث) [1] ومن قال ضِبْعَانَانِ جرى على الظاهر.

وأمـــا كِلاَ (فقد تقدم في صدر الكتاب أنه اسم مفرد ومعناه التثنية [2]، فينبغي أن تعلم أن كِلاَ) [3] إذا / كان تأكيداً كقولك: جاءني الرَّجُلان كِلاَهُما ٤٢/ب
كانت طريقته غير التي تكون إذا لم يكن تأكيداً، وذاك أنك إذا قلت: كِلاَهُما ضَـــرَبْتُه كـــان بمنزلة قولك: كل واحد منهما ضَرَبْتُه، ولا يكون كقولك: هما ضَرَبْتُهُمَا، وإذا قلت: جاءني الرَّجُلاَن كِلاَهُمَا كان بمنزلة أن تقول: جاءني القوم أَجْمَعُون في أنك لا تقدر كل واحد منهما.

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) المقتصد: ١٠٤.

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

قال صاحب الكتاب:

" باب الجمع الذي على حد التثنية

لا يخلو الاسم المجموع هذا الضرب من الجمع (من) [1] أن يكون صحيحاً أو معتلاً.

فأما جمع الصحيح، فقد تقدم في أول الكتاب ذكره[2]، والمعتل ما كان في آخره[3] ألف أو ياء قبلها كسرة، فإذا جمعت ما آخره ألف هذا[4] الجمع، قلت في مُثَنَّى ومُعَلَّى ومُصْطَفَى والأَعْلَى: هؤلاء مُثَنَّون (ومُعَلَّوْن) [5] ومُصْطَفَون والأَعْلَون، فحذفت الألف التي قبل الواو وبقي ما قبلها على ما كان عليه من الفتح، وكذلك الجر والنصب، إلا أنك تجعل مكان الواوِ ياءً، وفي التنزل ﴿ **وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ** ﴾ [6] وجاء في الجر ﴿**وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ**﴾ [7] ومما شذ من[8] هذا الباب قوله:

.... مَتَى كُنَّا لأُمِّكَ مَقْتَوِينَا[9]

---

(١) (من) ليست في: (أ).

(٢) الإيضاح العضدي ٢١.

(٣) في التكملة: (ما كان آخره ألفاً).

(٤) في التكملة شاذلي: (في هذا).

(٥) (ومعلون) ليست في التكملة (مرجان، وأ).

(٦) محمد / ٣٥.

(٧) ص /٤٧.

(٨) في أ: (في).

(٩) عجز بيت من البحر الوافر، صدره:

تهددنا وأوعدنا رويداً ....

=

وكان القياس "مَقْتَين"[1] ؛ لأنه من القَتْو[2]، وهو فيما حدثنا به على بن سليمان[3] الخدمة، وكان حقه أن يكون بياءي النسب، ولكنه جاء كالأَعْجَمِين والأَشْـعَرِين [4]، وتقول في جمع مَوسَى وعِيسَى وزَكَرِيَا فيمن قصر: مُوسَوْن وعِيْسَون وزَكَرِيُّون.

وأمـا ما كان آخره ياء قبلها كسرة، فإنك إذا جمعته هذا الجمع حذفت

= قائله عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب بن سعد بن زهير من بني تغلب جاهلي قديم من الطبقة السادسة.

أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ١٥١، والشعر والشعراء: ٢٣٤، والأغاني ٥٢/١١.

الشاهد: قوله: (مقتوينا) صحح الواو فيه وكان حقه أن يقول: مَقْتَين كالأعلين.

ورد في: الـنوادر: ٥٠٢، وشرح معلقة عمرو بن كلثوم لابن كيسان: ٨٣، والأضداد لابن الأنباري: ١٢٠، وشرح القصائد السبع: ٤٠٢، والبغداديات: ٥٧٥، وكتاب الشعر: ١٥٢، وجمهـرة أشـعار العـرب: ٤٠٣، وفقه اللغة وسر العربية: ٣٦٤، والأفعال للسرقسطي ١٢٧/٢، والإفـصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١٦٨، والقيسي: ٤٠٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٩٠/٢، والإفصاح: ٢٢٧، وشرح القصائد المشهورات ١٠٩/٢، وابـن بـرى: ٢٩٢، وشرح الكافية للرضي ١٦٤/٢، والارتشاف ٢٦٩/١، والمساعد ١٢٨/٤، والدرر المبثثة: ١٦٦، والتصريح ٣٧٧/٢، والخزانة ٤٢٩/٧.

(١) في التكملة مرجان، وأ: (مقتيين) انظر القيسي: ٤٠٩، وابن برى: ٢٩٣.

(٢) في أ: (القتوه وهي).

(٣) أبـو الحـسن الأخفش الصغير علي بن سليمان بن الفضل النحوي، له من الكتب كتاب الأنواء، كتاب التثنية والجمع، وكتاب الجراد، توفي سنة ٣١٥ هـ وقيل ٣١٦ هـ.

أخباره في: الفهرست: ٩١، معجم الأدباء ٢٤٦/١٣، ونزهة الألباء: ٢٤٨، وبغية الوعاة ١٦٨/٢.

(٤) انظر: كتاب الشعر: ١٥٢، والبغداديات: ٥٧٥.

الـــياء منه ؛ لأنه يلزم تحريكها بالضم قبل الواو (في الرفع)[1] وبالكسر قبل الياء في الجـــر والنـــصب، فـــإذا أسكنت التقت مع واو الجمع ويائه ياء[2] ساكنة، فحـــذفت لالتقاء الساكنين، وألقيت حركتها على العين، وذلك قولك: هؤلاء القَاضُون والغَازُون والدَّاعُون، وفي التنزيل: ﴿**فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَـــادُونَ**﴾ [3] وقـــال: ﴿**بَـــلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ**﴾[4] وفي الجر ﴿**لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ**﴾ [5]، وقد يجوز فيما جمع بالواو والياء في المذكر أن يكسر، وذلك نحو: رجل يسمى بسَعْد أو كَعْب إذا جمعته مكسراً قلت: سُعُود وكِعَاب وكُعُوب، وكذلك تقول في جمع هند هُنُود قال:

أَخَالِـــدَ قَـــدْ عَلِقْتُكِ بَعْد هِنْدٍ / فَـــشَيَّبَنِي الخَـــوَالِدُ والهُـــنُودُ[6] ٤٣/أ

(١) (في الرفع) ليست في التكملة: (شاذلي، وأ).

(٢) في التكملة مرجان: (مع الجمع ويائه ساكنة).

(٣) المؤمنون /٧، والمعارج /٣١.

(٤) النمل / ٦٦.

(٥) الشعراء / ١٦٨.

(٦) بيت من البحر الوافر، قائله جرير.

أخالد: ترخيم خالدة وهي زوجة جرير، علقت: أحببتك، هند: زوجة جرير.

الـــشاهد: تكسير خالدة وهند، وهما من الأسماء الأعلام، والأكثر في كلام العرب تسليم الأعلام من المذكر والمؤنث .

ورد في ديوانه: ١٢٦، والكتاب ٩٨/٢، والمقتضب ٢٢٣/٢، والأصول ٣٧٧/٣، وشرح الكـــتاب للـــرماني قـــسم الصرف ٣٣٩/١، والمنصف ٣١٤/٢، وابن يسعون ١٢٨/١، والقيسي: ٤١٥، وابن برى: ٢٩٣، والفريدة في شرح القصيدة ٥٣، واللسان (هند).

في الديوان (فبلتني) بدل (شيبتني) وفي الأصول (هويتك) بدل (علقتك).

ولو سميت رجلا بخَالِد أو حَاتِم [1]، وكسرت [2] قلت: حَوَاتِم وخَوَالِد كما تقول: كَاهِل وكَوَاهِل، ولو سميته بأحْمَر لقلت: الأَحْمَرُون والأَحَامِر.

وإذا كانوا قد قالوا: الأَبَاطِح، فهذا أجدر، ومن قال: الحَارِث [3]، فقياس قوله أن يقول: حُمْر، وإن [4] نكره كان قياس قوله أن لا يصرف بلا خلاف[5]، وإن سميت رجلاً بطَلْحَة، لم يجز فيه إلا طَلَحَات، ومن الدليل على ذلك قول العرب: طَلْحَة الطَّلَحَات، و لم يقولوا غير ذلك، قال الشاعر:

نَضَّرَ اللهُ أَعْظُمـاً دَفَنُوهَا ... بِسِجِسْتَان طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[6] "

---

(1) في أ، ر، وظ: (و).

(2) في التكملة شاذلي: (كسرته).

(3) في التكملة شاذلي: (الحوص) وفي: ر، وظ: (الحرث) انظر ص: (٤٥/ب) .

(4) في التكملة شاذلي: (وإن كان نكرة).

(5) انظر آمالي ابن الشجري ٢١٢/٣ تحقيق الطناحي .

(6) بيت من البحر الخفيف قائله عبيدالله بن قيس بن شريح بن مالك بن ربيعة الملقب بابن قيس الرقيات، من الطبقة السادسة في الإسلاميين.

أخباره في: طبقات ابن سلام: ٥٤٧، والشعر والشعراء: ٥٣٩، والأغاني ٧٣/٥.

أعظمـا: جمع عظم وهو ما عليه اللحم من قصب الحيوان، سجستان: ناحية كبيرة وولاية واسعة جنوب هراة .

معجم البلدان ١٩٠/٣، طلحة الطلحات: طلحة ابن عبيدالله بن خلف الخزاعي، اللسان " طلح ".

الشاهد: (طلحة الطلحات) جمع طلحة بالألف والتاء جمعاً مسلماً؛ لأن كل اسم آخره هاء التأنيث لا يجمع بالواو والنون لئلا يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان.

ورد في: ديـوانه ٢٠، والحيوان ٣٣٢/١، والمعارف: ٢٢٨، وعبث الوليد: ٦٨، وشرح اللمع لابن برهان: ٧٠٤، والجمان: ٢٧١، والقيسي: ٤١٨، والإفصـاح ١١٤، والإنصاف: =

قال المفسر:

اعلم أن الاسم إذا كان في آخره ألف نحو: مُصْطَفَى والأَعْلَى، فإنك تقول في جمعه: المُصْطَفَوْنَ والأَعْلَوْنَ، فيكون ما قبل حرف الجمع مفتوحاً، وذاك أن الألف التقى مع الواو، فسقط لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبله على الفتحة لتدل على ثباته في التقدير، ولو ضَمَمْت فقلت: مُصْطَفُون بضم الفاء، لم يجز ؛ لأن هذا الصنيع يدل على أنك تحذف الألف حذفاً، فتقول: مُصْطَفُ، ثم مُصْطَفُون، وذلك لا يجوز ؛ لأن جمع السلامة لا يكون فيه الحذف، وإذا سقط الألف لالتقاء الساكنين لم يكن ذلك حذفاً ؛ لأنه يسقط لأمر يقرب من الاضطرار، فيكون بمنزلة الثابت في اللفظ سيّما[1] والفتحة تدل عليه، وهي جزء من الألف من حيث لا ينفصل أحدهما من صاحبه، فما من ألف إلا وقبله فتحة، فلهذا قال: إن "عِيسُوْن ومُوسُون بالضم خطأ ؛ لأنك تحذف الألف، فتقول مثلاً:

= ٤١، وابن برى: ٢٩٤، ومعجم البلدان ١٩١/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/٣، والملخص في ضبط قوانين العربية ١٢١/١، ورصف المباين: ٣٦٥، ٤١٢، والبحر المحيط ١٩٠/١، والجنى الداني: ٥٤٦، وائتلاف النصرة: ٣٠، والتاج (طلح — نضر) .

روى (رحم) في الحيوان، والمعارف، وشرح اللمع، والإفصاح، والإنصاف، والملخص ورصف المباني، والبحر المحيط، والجنى الداني، وائتلاف النصرة، وفي المخطوطة (أ)، والتاج (طلح) والكواكب الدرية على تتمة الآجرومية ٥٧٩، ومنحة الوهاب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية ٥٧٩. التكملة شاذلي :٤٤، ٤٥، والتكملة مرجان: ٢٢٩ -٢٣٣.

(١) قال أبو جعفر النحاس في شرح القصائد المشهورات ٨/١: (ولا يجوز أن تقول: ما جاءني القوم سيما زيد حتى تأتي بلا) وانظر شرح القصائد العشر للبتريزي ٢٤، وشرح المفصل ٨٦/٢، والمغني: ١٤٩، وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣٢٩/٣: (وكذلك حذف لا من لا سيما إنما يوجد في كلام الأدباء المولدين لا في كلام من يحتج بكلامه).

مَــوسُ ومَوسُون، وعِيسُ وعِيسُون، وذلك بعكس ما وضع عليه هذا الجمع ؛ لأنــه حــذف جار مجرى التغيير الوارد في التكسير، وتقول في حال النصب والجــر: رأيت مُصْطَفَين ومررت بِمُصْطَفَين، فيكون ما قبل الياء مفتوحاً كما كــان ما قبل الواو، ولم يزل الألف في هذا النحو، فيعاد إلى الياء كما كان في التثنــية نحو: مُصْطَفَيان لأجل أنه كان يجب أن يقول: مُصَطَفَيُون وبمصْطَفِيين، فــتجمع في حــال الــرفع بين ياء وضمة وواو، وفي الجر والنصب بين يائين وكسرة، وذلك مستثقل، فليس كذلك حال المثنى ؛ لأنك إذا قلت: مُصْطَفَيان وقــع بعــد الياء الألف، فيكون عذباً خفيفاً، وإذا اجتمع ياءان في الجر نحو: بمُصْطَفَيْنَ كان ما قبل ياء التثنية مفتوحاً والفتحة / تَخِفُّ على الياء، ولا تثقل ٤٣/ب
ثقل الكسرة عليها وبعدها ياء أخرى، فلما كان كذلك، لم يتعرض للألف في جمع [1] نحو: مُصْطَفَى، فسقط لالتقاء الساكنين، فقلت: مَصْطَفَون، وأما قوله:

.... مَتَــى كُــنَّا لأُمِّــكَ مَقْتَوِيــنَا [2]

ففيه ثلاثة أوجه:

أحــدها: أن يكون الأصل مَقْتَى مَفْعَلا من القَتْو الذي هو الخدمة، ثم نسبت إليه فقلت: مَقْتَوِيَّ، وقلبت الألف واواً، كما تقول في مَلْهَى ومَعْنَى: مَلْهَــوِيّ ومَعْنَوِيّ، وكان الأصل مَقْتَوِيِّين، ثم خفف ياء النسب، كما قالوا: الأَعْجَمُــون والأَشْعَرُون، والياء الذي للنسب تخفيفه أن يصير إلى ياء ساكنة

---

(١) في ر، وظ: (جميع)

(٢) تقدم وروده ٣٧٢ .

كقـــولك في حَيْرِيّ دَهْرٍ[1]: حَيْرِيْ دَهْرٍ، وإذا سكنت سقطت لالتقائها مع حرف الجمع، فمقتوين بمنزلة قولك: مررت بالأَعْجَمِين الياء للجمع، والواو[2] قـــبله بدل من ألف مَقْتِيّ كواو[3] مَلْهَوِيّ، وصح ؛ لأن ياء النسب ثابت في التقدير فحكمه لا يزول.

والوجه الثاني: أن يكون مَقْتَوينا غير محمول على النسب، ولكنه يكون مـــصوغاً علـــى الجمع كما صيغ مِذْرَوَان على التثنية، بيان هذا أن الباب أن تقـــول: مِذْرَيَان ومَلْهَيَان ؛ لأنك تقول: مَلْهَى، فيصير الواو التي هي لام من لَهوْتُ ياء في التقدير لكونها رابعة طرفاً، ولما وضعوا (مِذْرَوان) على التثنية، وكـــان الألـــف والنون لازمين لـــه لم يكن الواو قد وقع طرفاً، فوجب أن يـــصح، كـــذلك الباب أن تقول في مَغْزَى: مَغْزَوْن فتحذف الألف لالتقاء الساكنين، ولا ترده إلى الأصل فتقول: مَغْزَوَون ولا مَغْزَيُون إلا أن هذا إذا بني علـــى حرف الجمع لم ينقلب الواو فيه ياءً في التقدير ؛ لأنه وقع حشواً، و لم ينقلب ألفاً أيضاً لأجل أن هذا الانقلاب إنما يكون إذا وقع طرفاً في نحو ذا ألا ترى أن مَقْتَوِين لو قلب الواو التي تراها فيه ألفاً، لسقط لالتقاء الساكنين نحو: "مَقْتَون" و "مَقْتَين" فكان لا يحصل فصل بين ما بني على الجمع وبين ما دخل حرف الجمع[4] على واحده " نحو: مُصْطَفَون ومَلْهَون، ويؤنس بتصحيح الواو

---

(١) مدة الدهر ودوامه، اللسان (حير).

(٢) في أ: (الياء).

(٣) في أ: (كواه ملهى).

(٤) (وبين ما دخل حرف الجمع) معادة في: (ر، وظ).

أنهم قالوا: مَقَاتِوة في جمع التكسير، فلم يقلبوه فيقولوا: مَقَاتِيَة [1] كما يقولون: غَازِيَة في غَازِوَة، وكأنهم جعلوه تنبيهاً على أن الواو قد جنب القلب في هذه الكلمة لأجل أن من شأنها في مثال مَفْعَل نحو: مَغْزَى أن ينقلب ياء، ثم يصير الياء إلى الألف كم أن من عادتها / أن تصير ياءً إذا وقعت قبل تاء التأنيث مكسوراً ما قبلها نحو: غَازِيَة، وغير ذلك، فكما تركوا ذلك القلب فيه في جمع السلامة حيث اعتقدوا بناء الاسم على الجمع كذلك لم يقلبوه هنا، فاعرفه فهو بيان ما ذكره شيخنا. ٤٤/أ

والوجه الثالث: أن شيخنا حكى عن أحمد [2] بن يحيى أن مَقْتَىً من المقت قال: والمَقْتَى الذي يتزوج امرأة أبيه [3]، وذلك ممقوت في الحقيقة، فقلت له: فالألف فيه يكون للإلحاق بجعفر كألف أَرْطَى، فقال: نعم فمقتوين على ذا يكون في تقدير ياء النسب [4]، ويكون الواو منقلباً عن حرف زائد مثله في أَرْطَويّ وحُبْلَوِيّ، ولا يكون لا ما بوجه كما كان في القول الأول حيث أخذته من القَتْوِ وجعلته مَفْعَلاً، ويدل على استقامة هذا التقدير في العبد

---

(١) في ر: (مقايته).

(٢) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة، له من الكتب: المصون، واختلاف النحويين، ومعاني القرآن والموفقى في مختصر النحو، وما تلحن فيه العامة وغيرها، توفي سنة ٢٩١ هـ.

أخباره في: إنباه الرواة ١٧٣/١، والبداية والنهاية ٩٨/١١، وإشارة التعيين: ٥١، والبلغة: ٦٥، وبغية الوعاة ٣٩٦/١، وشذرات الذهب ٢٠٧/٢.

(٣) البغداديات: ٥٧٨.

(٤) في ر، وظ: (النسب البتة).

أن المقـــت هو نوع من الإذلال والتحقير، وذلك من صفة العبد والخادم، ألا ترى أن تركيب العبد يفيد التذليل كله نحو: طريق معبد، وكذا المملوك ؛ لأن الملـــك يفـــيد التقييد وضد السعة والتبسط الذي يكون للحر، وكقولهم: تيْمُ الـــلاَّت [1] مع تَيَّمَه (الحب)[2] إذا ذَلَّلَهُ، فمَقْتَى مصدر جاء الألف فيه للإلحاق كتتـــرى، فـــيمن نون، ثم نسب إليه ، أو يكون صفة لحقها ياء النسب نحو: أَحْمَرِيًّ فاعرفه.

وقد ذكره أبو زيد في كتاب اللغات على غير هذا الوجه، وهناك كلام يُفْتَقَر إليه قال أبو زيد: وقالوا: إذا كان الغلام أو[3] الجارية أو الدار أو الدابة بين الرجلين هما يتَقَاوَيَانها، وذلك إذا قَوَّمَاها، فقامت على شيء وثمن، فهما في الـــتَّقاوِي سواء، فإذا اشتراها[4] أحدهما فهو المقْتَوِي، فلا يكون اقْتوَاؤُهما وهي بيـــنهما إلا أن تكـــون بـــين ثلاثة، فتقول للاثنين من الثلاثة إذ اشتريا نصيب الثالث: اقتوياها وأقواهما البائع إقواءً والمُقْوِي البائع الذي باع، ولا يكون الإقواء إلا مـــن الـــبائع، ولا التقاوي من الشركاء إلا والذي باع من العبد والدابة أو الجارية بين اللذين تقاويا، وأما غير الشركاء، فليس اقْتواء ولا إقْواء قال الشاعر:

.... مَتَـــى كُـــنَّا لأُمِّـــكَ مَقْتَوِيـــنَا

(١) قال في اللسان (تيم): وتيم اللات أيضاً في ضبة، وتيم اللات أيضاً في الخزرج من الأنصار وهم تيم اللات بن ثعلبة

(٢) (الحب) ليست في: (أ).

(٣) في أ: (و).

(٤) في أ: (اشترى).

أي اقتوتـــنا أملك فاشترتنا[1]، فهذا كلام أبي زيد، وهذا كله من القوة، فقوله: هما يتقاويانها إذا كانت الجارية بينهما، ثم قوماها فقامت على ثمن، فإنه يجب أن يكون من قاويته إذا نازعته القوة، كما جاء في كلام امرئ القيس:

لاَ أُمَاتُنك بَعد هذا[2] .

/ أي لا أنازعـــك المتانة، وكان الظاهر أن يقال: يتقاويان فيها كقولك: ٤٤/ب يتنازعان فيها غير أنه عُدِّي ؛ لأن المعنى يتجاذبانها، فكأنه قيل: قَاوَي زيدٌ عمراً الجارية كقولك: جاذب، ثم قلت: تَقَاوَيَاها، ويوضح هذا المعنى أنها إذا قومت، فالقـــصد أن يشتري أحدهما نصيب الآخر، وإذا كان كذلك، كان كل واحد مـــنهم مـــنازعاً لصاحبه في ذلك، وإذا قلت: اقتوى أحدهما إذا اشترى نصيب الآخـــر، فكأنه انتزع قوته إلى نفسه، وهل[3] قوة أظهر من هذا ؛ لأنه إذا كان شـــريكاً لغيره، لم يقدر على أن يتصرف في جميعه، ولا أن يصرفه كيف يريد، وإذا صـــارت السلعة كلها لـــه تمكن منها، وقوي عليها دون كل أحد، وأما قوله[4]: "ولا يكون اقتواؤهما وهي بينهما" يعني أنك لا تقول: اقتوياها لأجل أن اقْـــتَوَى بمعنى اشترى نصيب شريكه، ومن المحال أن تقول في الشريكين: اشترى كل واحد نصيب صاحبه، والقصد إزالة الشركة، ويجوز أن تقول: إذا كان بين ثلاثة: اقتوياها[5] ؛ لأن الاثنين يشتريان نصيب الثالث، فينتزعان القوة منه، وإذا

---

(١) البارع ٥٢٠.

(٢) انظر: الديوان: ١٤٩.

(٣) في ظ: (أهل).

(٤) هو أبو زيد، انظر: ٣٨٠ ٤٤/ أ.

(٥) في ر، وظ: (اقتويا).

قلت: أقواهما البائع بمعنى باع نصيبه، فهو أفعل من القوة، فكأنه قواهما ومكّنهما منهما [1]، وتكون الهمزة للتعدية كما يكون التضعيف في قولك: قَوَّى وقَوَّيته غير أنها تختص بهذا الموضع للفصل بين هذا وغيره، فقوله: مُقْتَوِينا على تأويل أبي زيد يجب أن يكون مضموم الميم مفتوح الواو ألا تراه فسره فقال: أي اقتوتنا أمك فاشترتنا، فمُقْتَوين بمنزلة مُصْطَفَين ؛ لأن اقتوى افتعل كاصْطَفَى، ولا يجوز كسر الواو في كتاب أبي زيد لأجل أنه قال: اقتوتنا أمك، وإذا كسرت جعلتهم فاعلين للاشتراء، وليس المعنى على ذاك، ألا تراك لا تقول: متى اشْتَرَيْنا[2] نحن أمك ؛ لأنه يكون مدحاً للمخاطب من حيث يقول: إنا لم نصلح لأن نشتري أمك، وهي حرة جليلة، وقول أبي زيد اقتوتنا أمك تصريح بأنهم وقع عليهم الاشتراء من أمه فاعرفه، ورأيت في حاشية كتاب اللغات مكتوباً عن شيخنا أن التاء في اقْتَوى يجوز أن يكون بدلاً من الواو، وفيه نظر، ولا يجوز ذلك لأجل أن اقْتَوَى إذا جعلته افْعَلَّ مثل اقْوَوَّ، ثم قلبت لام الفعل ألفاً، فقلت:
٤٥/أ اقْوَوَى كارْعَوَى / ثم قلبت الواو تاء كتخمة كان جائزاً حسناً من حيث إن الواوين إذا اجتمعا أزيل أحدهما بالإبدال غير أنه يجب أن لا تعديه؛ لأن أفعل لا يكون متعدياً، وقد رواه أبو زيد متعدياً نحو: اقْتَوَيْتُ الجارية، فهذا هو الذي أشار إليه شيخنا بقوله: وفيه نظر، فقد تقرر أنه افتعل لا محالة ووزن مَقْتَوِينا مَفْتَعِينا ؛ لأن لام الفعل قد سقطت، وهو الألف المنقلبة في قولك: مُقْتَوى كمُصْطَفَى ومُشْتَرَى، وأما قوله:

---

(١) في أ: (منهما).

(٢) في ظ: (اشترتنا).

تَـــبَدَّلْ خَلِيلاً بِي كَشَكْلِكَ شَكْلُه   فَإِنِّـــي خَلِيلاً صَالِحاً بِكَ مُقْتَوِي[1]

فالـــوجه فيه أن يكون من الاشتراء، ويكون نصب خليلاً بمُقتَوِي، فكأنه قـــال: أنا أشتري خليلاً آخر بدلك، وجاز أن يستعمله هنا، وإن كان قال أبو زيـــد: إن الاقتواء لا يكون إلا بين الشركاء لأجل أن المعنى يفيد ذاك ؛ لأنه إذا اشترى خليلاً آخر، وتبرأ من هذا، فقد اشترى ما كان له من نفسه بحق مخالته إياه منه كما يشتري أحد الشريكين نصيب الآخر، فلما تصور هذا المعنى أجراه مجرى مُشْتَرٍ، ونحو ذا مما لا يستوحش منه عارفٌ بالكلام، وقال بعضهم[2]: إن مُقْتَوى مُفْعِل من القتو الذي هو الخدمة، وإن نصب "خليلاً" بفعل مضمر كأنه قـــال: فـــإني أَتَـــبدَّلُ خَلِيلاً بِكَ مُقْتَوِي[3]، وهذا تأويل غير مرضٍ لعدوله عن الظاهر، ثم إنه جعل مُقْتَوِي مع ذلك خبر إن، وذلك بمنزلة أن تقول: فإني متبدل

(١) بيت من البحر الطويل، قائله يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفي من أعيان العصر الأموي من أهل الطائف، توفي نحو سنة ١٠٥ هـــ.
أخباره في: الأغاني ٢٨٦/١٢، وسمط اللآليء: ٢٣٨، وخزانة الأدب ١١٣/١ .
الشاهد قوله: (مقتوى).
ورد في: شـــعره: ٢٢٤، والبـــصريات: ٢٨٨، والـــبغداديات: ٥٧٦، والعضديات ٩٤، وكـــتاب الـــشعر: ٢٤٤، والخاطريات: ١٣٥، والخصائص ١٠٤/٢، والمحتسب ٢٥/٢، والقيسي: ٤١٠، ولباب الآداب: ٣٩٧، واللسان (قتا)، والخزانة ٤٣٣/٧، وشرح أبيات المغني ١٨١/٥.
في القيسي: (خليل صالح).

(٢) قـــال ابـــن جني في الخصائص ١٠٤/٢ بعد ذكر البيت: (فهذا عندنا مُفْعلٌ من القَتْو وهو المراعاة والخدمة)، وقال في الخاطريات:١٣٥:(فخليلاً منصوب بمضمر يدل عليه مقتوى أي استبدل، ومقتوى لا يعمل لأنه مفعل من القتو).

(٣) مقـــتوى علـــى هـــذا التوجيه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو مقتوى، و لم يعل إعلال قاض لضرورة الشعر والجملة صفة لـــ (خليلاً).

خليلاً صالحاً خادم [١] على تقدير خادمٍ لـــه، ومُقْتَوٍ له، وتنافره بين، ولو قصد هـــذا الإضمار كان الأولى أن يجعل مُقْتَوِي[٢] صفة "خليلاً"، فكأنه قال: فإني أتبدل بك خليلاً صالحاً خادماً للأصدقاء ؛ لأنه أقرب قليلاً إلى القلب، والوجه مـــا قدمت ؛ لأنه كقولك: اشتر بدلي خليلاً، فإني اشتري بدلك آخر صالحاً، فهذا حكم ما كان آخره ألفاً.

فأما ما كان آخره الياء نحو: القاضِي والدَّاعِي، فإنك تقوله فيه: القَاضُون والداعـــون ومررت بالقاضين والداعين الأصل القَاضِيُون ليكون الياء بإزاء الميم مـــن "الحَاكِمُـــون" إلا أن الـــضمة اســـتثقلت على الياء، فنقلت إلى ما قبلها و[٣]ســـقطت الياء لالتقائه مع الواو الجمعي، فَضَمَّةُ نفس الياء المنقولة عنها هنا ثدل على سقوطها كما دل / فتحة ما قبل الألف على سقوطه في "مُصْطَفَون" ٤٥/ب
وإذا قلـــت: مـــررت بالقَاضِين، فالأصل بالقَاضِيِين، فاستثقلت الكسرة على الـــياء، وكـــان أولى بالاستثقال ؛ لأنها من جنس الياء، وقبلها كسرة أخرى، فنقلت إلى ما قبل الياء، وسقط الياء لالتقائه مع ياء الجمع، فالتقدير أن الكسرة في الـــضاد من القَاضِي غيرها في القَاضِين، كما أنها غير الضمة في "القَاضُون" على حسب ما مضى في يامَنْصُ[٤].

---

(١) لكون إعرابها كما ذكر في ص: ٣٨٣ هامش ٣، ويكون من النعت بالجملة بعد المفرد.

(٢) في أ: (المتقوى).

(٣) في ر: (وإن سقطت).

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٩٥.

وأما التكسير في الأسماء الأعلام[1] نحو: زيد وعمرو، فجائز حسن ؛ لأنه جمع أيضاً فنقول: سُعُود وعُمُور كما تقول: الزيدون والعمرون، وتعرفه بالألف واللام، فتقول: جاءني السعود وتقول في خالدة، خَوَالِد، وكذلك خَالِد وخَوالد؛ لأنه اسم ككَاهِل وغَارِب وحَاتِم، وأما حُمْر، فلا يخلو من أمرين:

أحدهما: أن لا تقدر فيه شيئاً من الوصفية، فتقول: جاءني أَحْمرُ الظَّريفُ، كما تقول: أَحْمَر، فهذا يجمع على أفاعل نحو: أحَامِر لكونه اسماً كأَفَاكِل[2] في أَفْكَل.

والوجه الثاني: أن يكون صفة غالبة في الأصل كأنه قيل: هذا الأحْمَر، ثم عرف به كقولهم: الصَّعِق[3] لواحد بعنيه، فالأصل على قولك: فلان الصَّعِق، ثم صار علماً له، فإذا قدرت هذا المعنى من الوصفية، قلت: حُمْر، وعلى ذا قالوا: الحُرَّث، فجمعوه جمع الصفة نحو: شَاهِد وشُهَّد ؛ لأنهم اعتبروا ما قدر في الأصل من الوصفية كأنه قيل: هذا هو الحارث، ثم غلب عليه، فعلى ذلك

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب: ٧١٨.

(٢) في ر، وظ: (أفاعل).

(٣) خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب، كان يطعم الناس بعكاظ فهبت ريح فسفت في جفانه التراب فشتمها فرمي بصاعقة فقتلته فقال فيه بعض بني كلاب:

إن خويلداً فابكي عليه ... قتيل الريح في البلد التهامي

فعرف خويلد بالصعق وعرف بعض أولاده بابن الصعق.

انظر جمهرة النسب: ٣٢٠، وجمهرة أنساب العرب: ٢٨٦، واللسان (صعق)، والخزانة/ ٤٣٠/١، والتاج (صعق).

وقال الكلبي في جمهرة النسب ٣٢٠: (ويقال: إن نفيلاً هو الصعق بن قتيل الليل ابن قتيل الريح)، وقال ابن دريد في الاشتقاق ٢٩٧: (عمرو بن خويلد هو الذي يقال له الصعق).

التقدير جاء الجمع على منهاج الأوصاف، وقد اشتمل على النوعين قوله :

أَتَانِي وَعِيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَر   فَيَا عَبدَ عَمْرٍو لو نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا[1]

قال: الحُوْصُ مرة كالحُمْر، والأَحَاوِصَ أخرى كالأَرَامِل والأَحَامِد، وسمى كـــل مـــن كان من جملة الأحوص أَحْوَص، وهذا نحو مستمر في طرق العادة، وقال أبو علي: " وقياس قوله أن لا يصرف بلا خلاف "[2]، يعني أن أبا الحسن إذا سمى رجلاً بأحمر، ثم نكر صرف لأجل أن الوصفية قد زالت بالعلمية، وكان المانع التعريف ووزن الفعل، فإذا نكرت، زال التعريف وصاحب الكتاب[3] لا

---

(١) بيت من البحر الطويل، قائله الأعشى ميمون بن قيس:

الحَوص: ضيق في مؤخر العين، يقال: رجل أحوص وامرأة حوصاء بينة الحوص، وبه سمي الأحـــوص الـــشاعر، الأحاوص: أولاد الأحوص ربيعة بن جعفر، وهم: عمرو وعوف وشريح، المشوف المعلم: ٢٢٢، والخزانة ١/١٨٣.

عبد عمرو: هو ابن شريح بن الأحوص .

الشاهد: قوله (الحوص، الأحاوص) حيث جمع عليهما أحوص، ولا يجمع على فُعْل – بضم فسكون – إلا أفعل صفة وشرطه أن يكون مؤنثه على فعلاء، ولا يجمع على أفاعل إلا أفعل اسمـــاً أو أفعـــل التفـــضيل، وعلى هذا يكون الشاعر قد لحظ في الأحوص الجهتين الاسمية والوصفية فمن جهة الاسمية جمعه على أحاوص، ومن جهة الوصفية جمعه على حوص.

ورد في: ديوانه: ١٩٩، وإصلاح المنطق: ٤٠١، والمبهج: ٦٥، وتهذيب إصلاح المنطق ٢/٣١٣، والمفـــصل: ١٩٥، والمشوف المعلم: ٢٢٢، والفرق بين الحروف الخمسة: ٣٤٣، والمـــثلث لابن السيد ١/٤٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٤٠، وشرح المفصل ٥/٦٣، وشرح الكافية للرضي ١/٤٤، والخزانة ١/١٨٣.

(٢) انظر ص: ٣٧٥ .

(٣) الكتاب ٢/٢.

يصرف على ماضى في باب ما لا ينصرف[١]، وفي ذا يجب الإجماع من الرجلين لأجل أنك إذا قدرت الوصفية وجمعته على فُعْل، لم يكن (الوصف قد خلع من الاسم ألبتة، فإذا نكرته / كان فيه) [٢] الوصف ووزن الفعل، فلا ينصرف حتى ٤٦/أ
كأنك قلت: هذا الرجل الأحمر، ثم نكرت فقلت: أحمر فاعرفه.

وأما نحو: طَلْحَة، فليس فيه إلا طَلَحَات، وقالوا: طَلْحُون وطَلَحُون، وليس بموجود في كلام العرب ولا جائز في القياس، وذلك أن الجمع بالواو والنون موضوع على سلامة بناء الواحد، فإذا قلت: طَلَحْون بتحريك اللام غيرت، وليس يكون الواو والنون إذا دخل أسماء الآدميين على غير ظاهره، فيجب التغيير كما كان في "سِنُون"، وكذا لا يجوز طَلَحُون لحذف التاء، و لم يمكن أن يقال: طَلْحَتُون ؛ لأن الواو والنون علم التذكير، فلا يجتمع مع تاء التأنيث ، ألا ترى أن الألف، والنون لما كان غير مختص بالمذكر وكان في كل نوع قلت: ضَارِبَتَان وطَلْحَتَان، فلم يمتنع اجتماع التاء معه، فلما كان كذلك، لم يكن فيه إلا طَلَحَات كجَفَنَات، فإن قلت: فقد حذفتم التاء أيضاً.

فالجواب: أنا قد حذفنا التاء، وعوضنا مثله ؛ لأن الألف والتاء للتأنيث، وأنتم حذفتم من غير تعويض، وأما تحريكنا للعين، فلأجل الفصل بين الصفة والاسم، وذلك مستمر نحو: جَفَنَات وقَصَعَات، ولا يكون تحريك ساكن ولا شيء من التغيير في الجمع الصحيح، فلا يقال: عَمَرون ولا صَعَبُون بالتحريك ألبتة فاعرفه.

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٧٩.

(٢) مابين القوسين ليس في: (ر، وظ).

قال صاحب الكتاب:

"باب تثنية الأسماء المبهمة وجمعها

تقـــول للمذكر: ذا زيد، فإذا[1] ثنيت قلت: ذان، وتقول للمؤنث: تا، فإذا[2] ثنيت قلت: تان، وتقول في الذي: اللذان، وفي التي: اللتان، وفي الجمع: الـــذين، ومـــنهم من يقول في الرفع: اللذون[3] والأول أكثر، فتحذف الألف والـــياء[4] من هذه الأسماء في التثنية، ولا تبدل من الألف شيئاً كما أبدلت منها في الأسماء المتمكنة نحو: رَحَى ورَحَيَانِ ورَجَا ورَجَوانِ"[5].

قال المفسر:

اعلـــم أن هـــذه الأسمـــاء لا يجوز أن تكون تثنيتها على حد تثنية رَجُلٍ ورَجُلاَن يدلك على ذلك ما تقدم في صدر الكتاب من أنك لا تقول: الهذان[6] كما تقول: الزَّيْدان والرَّجُلاَن، وذلك أن الاسم إذا ثني تنكر، واسم الإشارة لا يقـــبل التنكير، وهذان صيغة وضعت للتثنية في أول[7] أحوالها، ووجود حرف التثنـــية فيه بمنزلة تاء غرفة، وظلمة في أنه لفظي لا معنوي، ويدلك على ذلك

(١) في التكملة مرجان (فإن).

(٢) في التكملة مرجان (فإن).

(٣) انظر الكتاب ٢/١٠٤.

(٤) في أ: (التاء).

(٥) التكملة شاذلي: ٤٧، والتكملة مرجان: ٢٣٣، ٢٣٤.

(٦) المقتصد: ١٩١.

(٧) (أول) ليست في: (ر، وظ).

أنـــك إذا أشرت إلى شيئين بقولك: هذان الرجلان كان الإشارة واحدة، ثم إن الإشـــارة لا تختلف / بالإفراد، والجمع، فهو بمنزلة هؤلاء في أنه ليس بتثنية على الحقـــيقة كمـــا أن هؤلاء: ليس بجمع، ألا ترى أنه ليس فيه حرف جمع، وهو صيغة مرتجلة، فإذا[١] قال أصحابنا في "هَذَان" و "هَاتَان": إنهم لم يقلبوا الألف ياء، فيقولون: ذَيَّان كما قالوا: رَحَيَان، فليس الكلام على ظاهره، وإنما المقصود أنـــه لمـــا قصد أن يكون في لفظ التثنية، كان الظاهر أن يعامل معاملة ما تثنيته حقـــيقة إلا أنهم جعلوا ترك بعض[٢] ما يكون في المثنى على الحقيقة تنبيهاً على أن حكـــم هذا ليس كحكم الزَّيْدَين وما أشبهه، وكذا حكم الموصولات نحو: الـــذي والـــتي إذا قلت: اللَّذَان واللَّتَان، فالتثنية لفظية ؛ لأن الموصول يتعرف بالصلة، فلا يجوز فيه التنكير، فإذا قلت: جاءني اللَّذَان ضَرَبْتهما كان اسماً مفرداً يـــدل على المثنى كما أن اللاَّتي كذلك، وقالوا: اللَّذان، فلم يعربوا تنبيهاً على أن[٣] هـــذا ليس مثل زَيْد والزَّيدان، ومن قال: اللَّذُون كان جمعاً لفظياً، وهذا حكـــم كـــل اسم لم يجز فيه التنكير كالمضمرات نحو: أَنْتَ وإِيَّاك، فإن قلت: أَنْتُما، كان هذا صيغة مرتجلة لمخاطبين، وكذا أنتم وهما وهم، ولذلك لم يقولوا: أَنْـــتَان وهُوَان، ولو جاز أن يكون أنتما تثنية على الحقيقة، ويكون لفظه فرعاً علـــى لفظ أنت كما أن لفظ رجلان فرع على لفظ رجل، لوجب أن يقال: الأنـــتما، فهو بمنزلة الضمير المتصل في نحو: ضَرَب وضَرَبْتُما وضَرَبْتُ وضَرَبْنا، ٤٦/ب

(١) (فإذا) ليست في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (بعضهم يكون).

(٣) في ر ، وظ: (على أن ليس الذي واللتان مثل زيد والزيدان).

فكما لا يشك أحد في أن " نا " من ضربنا ليس بتثنية للتاء في ضَرَبْتُ إذ ليس فـــيه شيء منه، ولا هو على صيغة التثنية كذلك حكم أَنْتُما، ويزيدك وضوحاً أنك إذا قلت: أَنْتُما كان الخطاب واحداً، وكان الاثنان والثلاثة بمنزلة واحدة، وهذا نحو يفتقر إلى صفاء من جهة الحسِّ.

قال صاحب الكتاب:

" باب إضافة الاسم المنقوص وغير المنقوص إلى ياء المتكلم

الاسم الذي يضاف إلى الياء التي للمتكلم، لا يخلو من أن يكون مفرداً أو غير مفرد، والمفرد على ضربين صحيح ومعتل، فالصحيح تكسر آخره إذا أضفته إلى الياء مرفوعاً كان الاسم الذي تضيف أو منصوباً أو مجروراً، وذلك قولك: هذا غُلامِي ورأيت غُلاَمِي ومررت بِغُلاَمِي، وكذلك سائر الأسماء.

وما كان من الأسماء آخره ياءً، أو واواً ما قبلهما[1] ساكن فحكمه في ذلك حكم / الصحيح تقول: هذا ظَبْيِي[2]، وشديدٌ عَدْوِي. ٤٧/أ

فأما الأسماء المعتلة ، فما كان منها آخره ألفاً [3]، فإنك إذا أضفته إلى ياء المتكلم أثبت الألف وفتحت الياء، وذلك قولك: هذه عَصَايَ ومُثَنَّايَ، ويا بُشْرَايَ، و ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ﴾[4] ومنهم من يقلب الألف ياء (ويدغم) [5]، فيقول: هذه بُشْرَيَّ و ﴿مَن اتَّبعَ هُدَيَّ﴾[6]، و:

---

(١) في أ: (أو واو ما وما قبله) وفي التكملة مرجان: (ما قبله).

(٢) في التكملة مرجان: (ظبي).

(٣) في أ: (ألف).

(٤) طه / ١٢٣.

(٥) (ويدغم) ليست في التكملة: (مرجان، وأ).

(٦) قال ابن جني في المحتسب ٧٦/١: (ومن ذلك قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وأبي الطفيل وعبدالله بن أبي إسحاق وعاصم الجحدري، وعيسى بن عمر الثقفي، (هُدَيّ) وقال: هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم أن يقلبوا الألف من آخر المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم ياءً. ثم قال: قال لي أبو علي: وجه قلب هذه الألف لوقوع ياء ضمير المتكلم بعدها أنه موضع ينكسر فيه الصحيح نحو: غُلامِي، ورأيت صَاحِبِي، فلما لم يتمكنوا من كسر الألف قلبوها =

سَــبَقُوا هَوَيّ[١] ....

فإذا كانت الألف للتثنية نحو: رَجُلاَي، لم تقلبها في الإضافة (لئلا يلتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور)[٢] وما كان من الأسماء المعتلة أخره ياءً قبلها كسرة

= يـــاء فقالـــوا: هـــذه عَصَيّ، وهذا فتيّ، أي عصاي وفتاي، وشبهوا ذلك بقولك: مررت بالزيدين لما لم يتمكنوا من كسر الألف للجر قلبوها ياء، ولا يجوز على هذا أن تقلب ألف التثنـــية لهذه الياء فتقول: هذان غلامي لما فيه من زوال علم الرفع ولو كانت ألف عصى ونحوها علماً للرفع لم يجز فيها عصيّ).

(١) جزء من بيت من البحر الكامل، والبيت بتمامه:

سَبَقُوا هَوِيَّ وأعنقوا لِهوَاهُم   فَتَخَرَّموا ولِكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

قائلـــه: أو ذؤيب الهذلي اسمه خويلد بن خالد بن محرث جاهلي إسلامي عده ابن سلام في الطبقة الثالثة، توفي سنة ٢٧هـــ تقريباً .

أخـــباره في: طـــبقات فحـــول الشعراء: ١٢٣، ونقائض جرير والأخطل: ٣٠، والشعر والشعراء: ٦٥٣.

الـــشاهد: قولـــه: (هَوَيَّ) حيث قلب ألف المقصور ياء، ثم أدغمها في ياء المتكلم وأصله هواي.

ورد في ديوان الهذليين: ٢/١، وفي شرح أشعار الهذليين: ٧، والمفضليات ٤٢١، وشرح المقـــصور والممدود لابن دريد: ٢١، واللامات للزجاجي ٩٨، والمسائل العسكريات: ١١٥، والمحتسب ٧٦/١، وشرح اللمع للعكبري: ٢٩٥، والأمالي الشجرية ٢٨١/١، وألـــف بـــاء ١٣٦/١، والتوطـــئة: ٢٥٣، والمقرب ٢١٧/١، وشرح المفصل ٣٣/٣، وجواهـــر الأدب: ٢١٦، وشـــرح قطر الندى: ١٩١، وسرح العيون: ٢٨٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٩٠/٢، والعيني ٤٩٣/٢.

في ألف باء (فتمزقوا).

(٢) مابين القوسين ليس في: (أ)، وفي التكملة مرجان: (لئلا يلتبس المرفوع والمجرور).

أسكنت منه الياء، وأدغمتها في الياء المفتوحة، فقلت: هذا قَاضِيَّ، وذاك غَازِيَّ؛ لأن الياء التي هي لام تلزمها الكسرة، وتقول: كسرت فَاهُ ووضعته في فِيه، فإذا أضفت الفم إلى الياء، قلت: هذا فِيَّ وفغرت فِيَّ، وفِيْ فِيَّ، فيكون الاسم في الأحوال الثلاث[1] في الإضافة إلى الياء على صورة واحدة ؛ لأن حركة الحرف الأول منه تتبع حركة الحرف الثاني مثل: امْرُؤُ وابْنُم، وأَخٌ وأَبٌ وحَمٌ، فيمن قال: حَمُوها، وذُو مَالٍ، فلما لزم كسر الآخر، اتبعته الأول، فلذلك لم يجز كَسَرْتُ فَاي كما تقول: رأيت فَاه.

وأما غير المفرد، فالمثنى والمجموع تقول إذا اضفت المثنى إلى هذه الياء في الرفع: هذا غُلاَمايَ، وفي النصب والجر أرسلت غَلامَيَّ، وبغُلاَمَيَّ، والجمع المكسر بمنزلة المفرد في هذه الإضافة، فأما الجمع (الذي) [2] على حد التثنية، فإنه في الإضافة إلى هذه الياء في الأحوال الثلاث [3] على صورة واحدة، وذلك قولك: هؤلاء مُسْلِمِيَّ وصَالِحِيَّ، وأكرمت مُسْلِمِيَّ وصَالِحِيَّ، وعجبت من مُسْلِمِيَّ وصَالِحِيَّ.

أما موضع النصب والجر، فإنك لما حذفت النون في مسلمين للإضافة، التقت الياء التي قبل النون مع ياء الإضافة فأدغمتها فيها.

وأما في موضع الرفع، فإنك[4] لما حذفت النون للإضافة، فالتقت الواو الساكنة مع ياء الإضافة، قلبتها ياءً، وأدغمتها في الياء، وأبدلت من الضمة التي

---

(١) في التكملة مرجان: (الثلاثة).

(٢) (الذي) ليست في (أ).

(٣) في التكملة مرجان: (الثلاثة).

(٤) في التكملة شاذلي: (فلأنك).

كانت قبلها الكسرة، كما فعلت ذلك في مَرْمِيّ ومَخْشِيّ ومَطْوِيّ ونحو ذلك، وإذا كان ما قبل الياء والواو مفتوحاً في الجمع نحو: الأَعْلَون والمصْطَفَوْن، قلت: هــؤلاء مُصْطَفَيّ وأَكْرَمْتَ مُصْطَفَيّ و (مررت)[1] بمصْطَفَيّ، فأبدلت الواو من "مــصطفون" ياء لما التقت بعد حذف النون مع الياء، كما قلبتها في طَيّ ورَيّ وشَــيّ مــصادر طَوَيْتُ ورويت وشَوَيْت، وفي النصب والجر مثل: حَيَّ وعَيَّ، وتقول: على زَيدٍ ثَوبٌ، فإذا وصلتها بالمضمر أبدلت من الألف الياء / تقول: عليَّ ثــوب، وعليكَ وعَلَيهِ، وزعم الخليل أن منهم من لا يقلب الألف من المضمر، فيقرها ألفاً. ٤٧/ب

وكِــلاَ في الإضافة إلى المضمر في حال الجر والنصب بمنزلة على في قول من قال: عَلَيك وعَلَيه " [2].

قال المفسر:

اعلــم أن الإضــافة إلى يــاء المــتكلم توجب[3] بناء آخر الاسم على

(١) (مررت) ليست في التكملة (مرجان، أ).

(٢) التكملة شاذلي: ٤٨، ٤٩، والتكملة مرجان: ٢٣٤-٢٣٧.

(٣) المضاف إلى ياء المتكلم فيه أربعة مذاهب:

أ - الجمهور أنه معرب في الأحوال الثلاثة مقدر فيه الحركات الإعرابية لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم .

ب - مــذهب الجرجاني وابن الخشاب في المرتجل شرح الجمل ١٠٩ وابن الخباز في شرح الدرة الألفية ص١١ أنه مبني.

ج - مــذهب ابن مالك أنه معرب بحركة مقدرة في رفعه ونصبه، وبالكسرة الظاهرة في جره . التسهيل ١٦١، وشرحه ٣/٢٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٩٩ .

د -مذهب ابن جني أنه لا معرب ولا مبني الخصائص٢/٣٥٦.وانظر:ارتشاف الضرب٢/٥٣٥، ٥٣٦.

(الكسر)[1] نحو: غُلاَمِي وصَاحِبِي، وإنما وجب البناء لأجل أنه لو أعرب، لم يخل الياء من أن تكون ساكنة أو متحركة، فلو كانت ساكنة، لكانت تنقلب واواً في حال الرفع نحو: غُلاَمُو، فيبطل صيغة الاسم، ولو كانت غير ساكنة، لثقل اللفظ بها مضموماً ما قبلها نحو: غُلامُيُ، ولوجب قلبها ألفاً نحو: رأيت غَلاَمَا إذا قلت: رأيت غَلاَمَيَ، فكان يبطل اللفظ، فإن قلت: يقولون: غلاماً، فالجواب أن ذلك شيء يغلب على النداء نحو: يا غلاماً، وأما قوله:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى أُمَّا وَيُرْوِينِي النَّقِيعُ[2]

فليس بالشائع، ثم لو اطرد ذلك لم يكن كسراً لأجل أنه جاء بعد أن جرى الاستعمال على هذه الوجه الذي هو غُلاَمِي، ومقصودنا أنهم تجنبوا أن يُبْقُوا ما قبل الياء على الإعراب الذي يوجب اختلافه وانقلابه واواً وألفاً، فهذا

---

(١) (الكسر) سقطت من أ.

(٢) بيت من البحر الوافر، قائله نقيع بن جرموز بن عبدشبمس جاهلي، النوادر: ١٨٠.

قال الآمدي: (أراه سمي النقيع بهذا البيت) المؤتلف: ١٩٥.

قال أبو حاتم: نقيع، وقال أبو الحسن: (نفيع: الصواب) النوادر: ١٨٠.

أطوف: أكثر من الطواف والدوران، آوي: من أوى الإنسان إلى منزله.

النقيع: اللبن المحض يبرد.

الشاهد: قوله: (أما) أصله أمي فقلبت الياء ألفاً.

ورد في: النوادر: ١٨٠، والمؤتلف: ١٩٥، والمقرب: ٢١٧/١، واللسان (نقع) والارتشاف ٥٨٣/٢، وشرح الألفية للمرادي ٣٠٨/٣، وشفاء العليل: ٧٢٩، والعيني ٢٤٧/٤، والهمع ٢٩٩/٤.

بناء عارض في الاسم لغير مشابهة مع المبني، وإنما هو للمحافظة [1] على اللفظ كمـــا تـــرى، وأدخلـــوا الـــنون في الفعل نحو: ضَرَبَنِي فرقاً بين الياء المجرورة والمنصوبة، فلا يجوز غُلاَمُنِي وصَاحِبُنِي وأما ما أنشده من قوله:

وَلَيْسَ حَامِلُنِي إلاَّ ابنُ حَمَّالِ[2] ....

فشاذ شبيه بالغلط واستعماله خطأ، وكان الفعل أولى بالنون من وجوه:

أحـــدها: أن الغـــرض أن يبقى آخر الكلمة على حاله حتى لا يجب أن يقـــال: ضَـــرَبِي، فيكسر الباء المبنية على الفتح، ولا تَضْرِبِي واضْرِبِي، فيزول الـــسكون، والفعـــل أولى بأن يحافظ على آخره ؛ لأنه أضعف من الاسم، فلا يتصرف تصرف الاسم.

والثاني: أن الاسم لو دخله النون فقيل: غُلاَمُنِي جاز أن يظن أنه تنوين، ولما كان التنوين لا يجتمع مع الإضافة، كان الأولى أن لا يكون النون فيه.

والـــثالث: أن هـــذه الـــنون لا تكون ضميراً، والضمير الذي في الفعل

---

(١) في ظ: (المحافظة).

(٢) عجز بيت من البحر البسيط، لم أهتد إلى معرفة قائله صدره :

أَلا فَتًى مِن بَنِي ذُبْيانَ يَحْمِلُنِي ....

الشاهد: (حاملني) حيث لحقت نون الوقاية الاسم عند إضافته إلى ياء المتكلم.

قال البغدادي في الخزانة ٢٦٥/٣: (على أنه قيل: النون في حاملني هو نون التنوين، وقيل: نون وقاية).

ورد في: الكامل: ٤٦٧، والمثلث لابن السيد: ٤٧٦، والإنصاف :١٢٩، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٥/٢، والتبيين: ٢٨٦، وشرح الكافية للرضي ٢٨٣/١، ٢٣/٢، والخزانة ٢٦٥/٤، ٣٩٦/٥.

روى (يحملني) في الكامل، والمثلث، والخزانة ٢٦٥/٤ ولا شاهد فيه.

منـــصوب والـــذي في الاســـم مجرور والمنصوب فضلة في الكلام وفي حكم الانفـــصال، ألا ترى أن الفعل لا يبنى له في نحو: ضَرَبَكَ كما يبنى للمرفوع في نحـــو: ضَـــرَبْتُ: والمجرور كالجزء مما قبله سيَّما[1] إذا كان ضميراً / فلماكان ٤٨/أ
كـــذلك كان الفصل بين آخرالاسم والضمير المجرور الذي هو كالجزء مما قبله، وقائم مقام التنوين، فكل اسم كان آخره مما يجري عليه الإعراب لزمه الكسر، ولا فصل بين أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرف لين بعد أن يكون جارياً عليه الإعراب تقول: عَدْوِيّ وظَبْيِيّ .

فأما إذا كان حرف اللين ساكناً فعلى ضربين:

أحدهما: أن يكون ألفاً.

والـــثاني: أن يكون ياءً، إذ ليس في كلامهم اسم آخره واو ساكنة نحو: يَغْـــزُو، فالـــذي آخره ألف نحو: هُدَايَ وبُشْرَايَ بفتح الياء (ألبتة ؛ لأن الألف قبلها ساكن فأما قراءة من قرأ ﴿مَحْيَايْ ومَمَاتِيْ﴾ [2]بسكون الياء)[3] ؛ فليس بالأكثر.

وأمـــا قلب الألف ياءً نحو: هَوَيَّ، فصالح في الاستعمال، ووجهه أنهم لما كانـــوا وضعوا الصحيح على الكسر، ولم يمكن كسر الألف ؛ لأنها لا تتحرك جذبوها إلى ما هو من جنس الكسرة، وهو الياء، وأما نحو: غُلاَمَايَ، فلا يكون فـــيه هـــذا ؛ لأنه يلتبس فيه [4] حال الرفع بحال النصب، نحو: رأيت غَلاَمَيَّ،

---

(١) انظر: ٣٧٦ هامش (١) .

(٢) تقدم ورودها ص: ٣٠٣ .

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٤) (فيه) ساقطة من ر، وظ.

والوجه أبداً أن يترك اللبس إذا وجد الاستغناء عنه، فأما ما كان آخره ياء نحو: القَاضِـــي والغَـــازِي، فإنك تقول: قَاضِيَّ وغَازِيَّ، فتدغم الياء الساكنة في ياء الإضافة، ولا تكسرها، كما لم تحركها في حال الجر والرفع.

وأمـــا فيّ ففي الأحوال الثلاث[1] على صورة واحدة، ولا تقول: فتحت فَـــايَ كما تقول: فَاهُ وفَاكَ، وذاك أنك تقول: فَاهُ وفُوُه وفي فِيه، فيكون الفاء تابعاً لما بعده من الحروف، فإن كان واواً، كان مضموماً، وإن كان ألفاً، كان مفتوحاً، وإن كان ياء كان مكسوراً، والحرف في هذا قد جرى اختلافه مجرى اخـــتلاف الحـــركة، فكما أنك تبني ما قبل ياء الإضافة علىالكسر في قولك: غُلاَمِي كذلك يجب أن يأتي بالياء من بين الحروف الثلاثة في قولك: فَاهُ، وفُوه وفِـــيهِ، وإذا جـــاءت الياء كان الفاء مكسوراً، وأدغمت الياء في ياء الإضافة، فيـــصير إلى قولك: فِيَّ، ولو قلت: فتحت فَايَ كان منزلة أن تبني آخر الاسم المـــضاف إلى يـــاء المتكلم على الفتح من حيث إن اختلاف حرف اللين بمنزلة اخـــتلاف الحـــركات، فالـــواو تأتي بدل الضمة، والألف والياء بدل الفتحة والكسرة، فإذا قلت: انفتح فِيَّ لم يكن التقدير فُويَ على أن تقلب الواو ياء بل يؤتى بالياء في أول ما يلحقه ياء المتكلم بدلالة أنهم لم يقولوا: فتحت فَايَ، ولا يرد لام الفعل في نحو: أَب وأَخ إذا أضيف إلى ياء المتكلم لا يقول: أَبِيَّ وأَخِيَّ / ٤٨/ب
وحَمِيَّ كما يرد العين من الفم، وذاك أن العين لو لم يرد، لبقي الاسم المتمكن علـــى حرف واحد نحو: قولك: فِيَّ، وليس كذلك اللام ؛ لأن الاسم المتمكن يـــستعمل علـــى حرفين كثيراً نحو: دَم، وغَد، ولا يقول أحد: فُ، فلما كان

(١) في ر، وظ: (الثلاثة).

كذلك، قالوا: أَبِي وأَخِي، فكفوا أنفسهم مؤونة التضعيف، وأجاز أبو العباس أَبِيّ[1] وأخي وأنشد:

قَـــدَرٌ أحلكَّ ذَا المجَازِ وَقَدْ أَرَى ... وأَبِيَّ مَالَكَ ذُو المجَازِ بِدَارِ[2]

وحكـــى شـــيخنا عـــن أبي علي أن البيت لا دلالة فيه على ما ادعاه أبو العباس؛ لأنهم يقولون: أبٌ، وأَبُون كما قال:

فَلَمَّـــــا تَبَـــــيَّنَّ أَصْـــــوَاتَنا ... بَكَـــيْنَ وفَدَّيْنَـــنَا بِالأَبِينَا[3]

---

(١) مجالس العلماء: ٤٧٦.

(٢) بيت من البحر الكامل قائله مؤرج السلمي شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية. الخزانة ٤/٤٧٢.

ذا المجاز: موضع كانت به سوق للعرب، ويروى بدله (ذا النخيل) وهو عين قرب المدينة.

المعـــنى: أن قدر الله وقضاءه أحلك هذا الموضع، وقد أعلم أنه ليس لك بموضع تقيم فيه أو تنزل به، وأقسم لك بأبي على ذلك.

الشاهد: (وأبيَّ) بتشديد الياء على أنه مفرد ردت لامه في الإضافة لياء المتكلم، قال ابن مالك في شـــرح الكافية: وليس في قول الشاعر حجة على ذلك لاحتمال إرادة الجمع، وسقوط النون للإضافة فإن الأب يجمع على أبينَ.

ورد في: مجالس ثعلب: ٤٧٦، وكتاب الشعر: ١١٦، والعضديات: ٦٣، والمفصل ١٠٩، وأمـــالي ابن الشجري ٢/٣٧، ومعجم الأدباء ١٣/٢٠٠، وإنباه الرواة ٢/٢٦٩، وشرح المفـــصل ٣/٣٦، وجمـــال القراء: ٤٧٩، وشرح الكافية الشافية: ١٠٠٩، وشرح الكافية للرضـــي ١/٢٦٩، وشـــرح الكافـــية لابـــن جماعـــة: ٢٩، والفـــوائد الـــضيائية ٢/٢٥، وشرح شواهد المغني: ٨٦٣، والخزانة ٤/٤٦٧، وشرح أبيات المغني ٧/٣٠.

روى: (النحيل) في مجالس ثعلب والانباه، وفي معجم الأدباء (النخيل) و (ترى).

(٣) بيت من البحر المتقارب اختلف في قائله، فقيل: إنه زياد بن واصل السلمي في: ابن السيرافي ٢/٢٨٤، وفرحـــة الأديب: ٢١٢، والخزانة ٤/٤٧٤، وقيل: إنه الكميت في ألف باء ١/ =

وقال آخر:

.... يُـــدَفِّنَّ الـــبُعُولَةَ والأَبِينَا[1]

فيكون أضاف "أَبِينَ" فقال: وأَبِيَّ، وتكون الياء المدغمة ياء الجميع دون

= ٢٥٠، وشرح الألفية للشاطبي ٤٧٨/٤، وإتحاف ذوي الاستحقاق: ٥٣٧.

الشاهد: (الأبينا) حيث جمع أب على أبينا.

وورد بـــلا نسبة في: الكتاب ١٠١/٢، والمقتضب ١٧٤/٢، والأصول ٤٢٢/٢، وشرح الكتاب للرماني قسم الصرف ٣٣٣/١، ٣٤٩ ، والخصائص ٣٤٦/١، والمحتسب١ ١١٢/١، والمخـــصص١٧١/١٣، والمفصل: ١١٠، وشرح المفصل ٣٧٠/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٩٦/١، واللسان (أبى)، وشرح الكافية لابن جماعة: ٢٨.

روى: (تعرفن) في: ألف باء، واللسان، وشرح الألفية للشاطبي، وإتحاف ذوي الاستحقاق.

وروى: (أشباحنا) في ابن السيرافي ٢٨٥/٢.

(١) عجز بيت من البحر الوافر وصدره في المسائل العضديات: ٦٤، والقيسي: ٥٥.

بمعترك الكماة مصرعات ....

وفي اللسان: (أبي).

يدعن نساءكم في الدار نوحا يندمن ....

وابن برى: ٥١١.

تركن نساكم في الدار نوحا ....

وقائله غيلان بن سلمه بن معتب بن مالك بن كعب الثقفي أدرك الإسلام فأسلم بعد فتح الطائف، وهو شاعر مقل ليس بمعروف في الفحول، توفي سنة ٢٣ هـــ.

أخباره في: ابن سلام ٢٦٩، والأغاني١٣/ ٢٠٠، والاستيعاب ١٨٩/٣، والإصابة ١٨٩/٣.

البعولة: جمع بعل وهو الزوج.

الشاهد : (الأبينا) حيث جمع أب على أبيب.

ورد عجزه في أمالي ابن الشجري ٣٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٣.

أن يكون منقلباً عن الواو الذي هو لام في أَبون ، وأَبوَان وأنشد في مثل ذلك:

لَـئِنْ شُـئِيَتْ بِهـا الآبَاءُ قَبْلِي فَمَـا شُئِيَتْ أُبِيَّ وَلاَ شُئِيتُ[1]

فأنث شُئِيَتْ أُبِيَّ ؛ لأن أُبِيَّ جمع بمنزلة الآباء، وأتى به على أَبون، فكذلك (وأَبِيَّ) في البيت المنشد عن أبي العباس يكون جمعاً، ولو كان اللام يرد في حال الإضافة إلى ياء المتكلم كما يرد مع الظاهر وضمير المخاطب والغائب نحو: أَبو زَيدٍ وأَبوكَ لوجب أن يجيء في الكلام نحو: أَخِيَّ وأَبِيَّ، وذلك لا يوجد وسبب رغبتهم عنه ما ذكرت من كراهية التضعيف، ويزيد في الدلالة على رفضهم له أنهم قالوا: أبوك وأباك وبأبيك، فردوا اللام في الإضافة قاصدين أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات بدلالة (أنهم لم يردوه في غير

---

(١) بيت من البحر الوافر قائله قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي.

أخباره في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٦٦/١، والمحبر: ١٦٤، وتاريخ اليعقوبي ١٩٦/١، والكامل لابن الأثير ١١/٢، وتاريخ الخميس ١٥٣/١.

الشاهد: قوله: "أُبِيَّ" فهو جمع أب حيث أنث الفعل شئيت؛ لأنه بمنزلة الآباء.

ورد في: المحلى ١٩٩، والجمهرة ٤٨٤/٣، وكتاب الشعر ١١٦/١، والمسائل العضديات: ٦٤، والخصائص ٣٤٦/١، والقيسي: ٥٥، وشرح المفصل ٣٧/٣.

روى في المحلى:

وقد ربيت بها الآباء قبلي فما شنئت أبي وما شنيت

وفي الجمهرة :

وقد ربيت بها قبلي زمانا فما شؤيت أبي ولا شؤيت

وفي الخصائص (شنئت) و(شنيت) وفي شرح المفصل في المواضع الثلاثة (شنئت)، و(الأقوام) وفي المخطوطة "أ" (شيئت) في المواضع الثلاثة، والاختيار من كتاب الشعر والعضديات والقيسي، وأول البيت في المراجع السابقة (وقد) بدل (لئن).

الإضافة إذ لم يمكن أن يجعل الإعراب بالحروف من حيث)[1] إنه كان يجب أن يقـــول: جاءني أَبْو، ورأيت أَبَا ومررت بأَبِي والأَبُو والأَبَا وبالأَبِي، فتجعل في آخـــر الاسم واواً قبلها ضمة، وذلك مرفوض ألا تراهم لم يقولوا: أَدْلُو، وكان التـــنوين أيضاً يدخل على الاسم، فتحذف حروف اللين لالتقاء الساكنين، فيـــصير إلى قولك: جاءني أَبٌ، ورأيت أباً، ومررت بأَبٍ، فلا يدرى أن هنا لاماً مردوداً سقط لالتقائه مع التنوين، فلو كان رد اللام في حال الإضافة نحو: أَبُـــوك بمنزلـــة قولهم في دَمٍ: دَمَا دون أن يكون لقصدهم أن يدلوا على أن من شـــأنهم الإعراب بالحروف، لقالوا: أَبَاكَ في كل حال، وذلك لا يكون إلا في شذوذ نحو قوله: / ٤٩/أ

إِنَّ أَبَاهَـــا وأَبَـــا أَبَاهَـــا قَـــدْ بَلَغَا فِي المجدِ غَايَاتِهَا[2]

وإذا اتـــضح أن المقـــصود هـــذا كان القياس داعياً إلى ترك الرد في حال الإضافة إلى ياء المتكلم ؛ لأن الغرض الذي هو الإعراب بالحروف لا يظهر عند ذلك إذ لا تقدر على أن تقول: أَبُويَ وأَبَايَ وبِأَبِيّ، بل يكون في كل حال أَبِي.

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) رجز اختلف في قائله فقيل: إنه رؤبة، وقيل: إنه أبو النجم.

نسب إلى رؤبة في ملحق ديوانه: ١٦٨.

ونسب إلى أبي النجم في ديوانه: ٢٢٧، والعيني ١/١٣٣.

الشاهد: (أباها) الثالثة حيث جاء بها بالألف مع أنها في موضع جر بإضافة ما قبلها إليها.

ورد بـــدون نـــسبه في: الحجة لابن خالويه: ٢٤٢، والإنصاف: ١٨، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ٢٠٢، والمقرب ٢/٤٧، وشرح الكافية الشافية: ١٨٤، وابن الناظم: ٣٩، والنكت الحسان: ١٩٢، والمغني ٣٧، ١٣١، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٥١، والدماميني ١/٢٠٣، والأشموني ١/٧٠، والهمع ١/١٢٨، ونتائج التحصيل: ٣٠٠.

وأمـــا فِيَّ فوجب ثبات حرف اللين فيه خصوصاً لما تقدم، ولو أضيف ذو إلى الياء على قوله:

إِنَّمَـــا يَعْـــرِفُ ذَا الفَـــضْـــ ـــــلِ مِـــن النَّاسِ ذَوُوه[1]

وجـــب أن يقال: ذِي بإثبات حرف اللين الذي في ذُو مَالٍ ؛ لأنه على حرفين مثل فُوكَ، وهذا تمثيل، وإلا فإضافة ذُو إلى المضمر غير جائزة، كما تقدم

---

(١) بيت من مجزوء الرمل، ذكر ابن قتيبة في عيون الأخبار ٩٥/٣، ٩٦، بيتين ونسبهما إلى أبي العتاهية هما:

أنـــت ما استغنيت عن صا ـــبك الدهـــر أخـــوه
وإذا احـــــتجت إلــــيه ســـاعة مجـــك فـــوه

وذكرهما في ٢١٧ مع أبيات منها بيت الشاهد بدون نسبة وهي:

إن للمعـــــروف أهــــلا وقلـــــيل فاعلــــــوه
أهـــنأ المعـــروف مـــا لم تـــبذل فـــيه الوجـــوه
أنت ما استغنيبت عن صا ـــبك الدهـــر أخـــوه
وإذا احـــــتجت إلــــيه ســـاعة مجـــك فـــوه
إنمـــا يعـــرف الفـــضـــ ـــــل مـــن الناس ذووه
لـــو رأى الـــناس نبـــياً ســـائلاً مـــا وصـــلوه

وفي ديوان أبي العتاهية ٤٧٤:

إنما يصطنع المعرو ف في الناس ذووه

وقال السيوطي في المزهر ١٥٧/١: (وقال الزجاجي في شرح أدب الكاتب: أنشدنا أبو بكر ابن دريد قال: أنشدنا عبدالرحمن ابن أخي الأصمعي عن عمه قال: أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه، ثم ذكر أبياتاً هي الأبيات التي في ديوان أبي العتاهية.

وورد بـــلا نسبة في: المقتصد: ٩٠٨، وشرح المفصل ٥٣/١، ٣٨/٣، والإرشاد إلى علم الإعراب ٤٩، والارتشاف ٥٨٦/٢، والهمع ٨٤/٤، وشرح الفريد: ١٣١، والدرر ٢٧/٥.

في باب الصفات [1] فاعرفه، فلم نر أحداً نظر إليه والله الموفق، فهذا هو إضافة المفرد.

فأمــا الجمع فنحو: مُسْلِمونَ وصَالِحونَ، فإنك تقول: مُسْلِمِيّ على كل حــال، وذاك أن الأصل يكون مُسْلِمُويَ[2] في حال الرفع، فيجتمع واو وياء، وقــد ســبق إحداهما بالسكون فيجب قلب الواو ياء، كما قالوا: طَوَيْتَ طَيّاً، والأصــل طَوْياً هذا مستمر في الأصل، وأما في حال الجر والنصب، فيكون ياء مدغمة [3] في ياء الإضافة فتقول : بمسْلِمِيّ ورأيت مُسْلِمِيَّ، ولما قلبت الواو في مُسْلِمُويَ ياء، وجب كسر الميم ؛ لأن الياء الساكنة لا تكون بعد الضمة، ولا يكاد يمكن اللفظ بها إلا بعد كلفة مفرطة، ولم يفكروا في ما يقع من اللبس إذ يكون حال الرفع كحال النصب والجر، فيقولوا[4]: مُسْلِمُوي بغير قلب لأجل أنهــم لا ينقضون أصول كلامهم للبس يعرض، ألا تراهم قالوا: مُخْتَار للفَاعِل ومُخْــتَار للمَفْعُول، فكان اللفظ واحداً، وإن كان الأصل مُختَيِر ومُخْتَيَر لأجل أن الفــصل كان يدعو إلى تصحيح الياء المتحركة المفتوح ما قبلها، وذلك من الأصــول المرفوضــة، ونحو ذا كثير في كلامهم، وهو الواجب في الحكمة إذا أنعمــت النظر ؛ لأن الامتناع من كسر الأصول أولى في كل حال وتقول في مُــصْطَفَون: جــاءني مُصْطَفيّ، فيكون الفاء مفتوحاً كما كان قبل قلب الواو

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٠٧.

(٢) في أ: (مسلمون)

(٣) في ر، وظ: (فتدغمة).

(٤) في أ (فيقول).

(ياء)[1]؛ لأن الياء تقر بعد الفتحة ساكنة كالبيع، وتقول: قَاضُون وغَازُون، فإذا أضفت قلت: قَاضِيَّ وغَازِيَّ الأصل قَاضُوِيَ وغَازُوِي، ثم فعلت ما ذكرت في مُسْلِمِي / فهذا في اللفظ مثل الواحد، فإذا قلت: قَاضِيَّ تريد الواحد، فالوزن ٤٩/ب فاعليّ ؛ لأن الياء المدغمة لام من قَضَيْت، وإذا قصدت الجمع، فالوزن فاعيَّ كما أن وزن قَاضُون فَاعُون ؛ لأن اللام قد سقط، ووزن مُصْطَفَيَّ مُفْتَعَيَّ[2]، وذا لا يلتبس بالوحد ؛ لأنك تقول: مُصَطَفَايَ مثل بُشْرَايَ وهُدَايَ والفاعل في اصْطَفَى بمنزلة قَاضٍ تقول: مُصْطَفٍ ومُصْطَفَيَانِ ومُصْطَفَون، فإذا أضفت، قلت: مُصْطَفَيَّ، فيكون الوزن مُفْتَعَيَّ[3]، فإن قلت: فكيف امتنعتم من أن تقلبوا الألف في رَجُلاَي كما قيل: هَوَيَّ في هَوَاي لأجل اللبس، و لم تمتنعوا منه في مُسْلِميَّ؟ فالجواب: أن قلب الألف في نحو: هَوَاي ليس بمستمر، ولا أصل وضع عليه الكلام، وإنما هو شيء يكون في الألف الواقعة قبل ياء المتكلم في أقل أحوال الاستعمال، فليس كل ألف يقع قبل ياء تقلب ياءً، كما يقلب كل واو حصل مع ياء والأول منهما ساكن ياءً، فلما كان كذلك، تركوا قلب الألف في رَجُلاَي إذ كان فيه التزام اللبس لغير أصل، و لم يترك له القلب في مُسْلِمُوي إذ[4] كان فيه نقض لأصل عليه مبنى الكلم كلها فاعرفه فرقاً واضحاً.

وأما عَلَى ولَدَى وإِلَى، فإن الألف منها تقلب عند الإضافة إلى المضمر وحده، فيقال: عَلَيه وإِليهِ ولَدَيه وعَلَيكَ، وكذا كل مضمر، ولا تقلب إذا

---

(١) (ياء) ليست في: (أ).

(٢) في ظ: (مقنعي).

(٣) في ظ: (مقنعي).

(٤) في أ: (إذا).

أضيفت إلى الظاهر لا تقول: عَلَيَّ زيد، ويجوز أن يقال: إنهم جعلوا ذلك دليلاً على أن هذه الألفات الواقعة في أواخر الحروف والأسماء المبنية ليست بمنقلبة عن حرف متحرك، كما يكون في الاسم والفعل نحو: غَزَا ورَمَى، ورَحَى وعَصَا، بل هي أصول بأنفسها، فأتوا بالياء ساكنة بدل الألف ليعلم أن البناء على السكون إذ لو كان في تقدير الحركة، لم يثبت مع انفتاح ما قبله، ويؤنس به أن الألف في الاسم(و)[1] الفعل لا يكون فيه ذلك لا تقول: رَمَيْك وعَصَيْك ورَجَيْك في رَمَاك وعَصَاك ورَجَاك، وقد يجيء على الظاهر أنشد شيخنا عن أبي زيد :

طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشُلْ عَلاَهَا ... واشْدُدْ بِمِثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا[2]

---

(١) (و) ليست في: (أ).

(٢) زجر اختلف في قائله فقيل: إنه رؤبة في ملحق ديوانه: ١٦٨، وقيل: إنه بعض أهل اليمن في النوادر: ٢٥٨، ٤٥٧، وقال أبو زيد ٤٥٨: قال أبو حاتم: سألت أبا عبيدة عن هذا الشعر، فقال لي: انقط عليه هذا من قول المفضل.

طاروا: نفورا مسرعين، فشل: ارتفع واركب، عَلاَهَا: يريد عليها وهي لغة بني الحارث، حقب: حبل يشد به الرحل إلى بطن البعير مما يلي ذكره، مثنى: مصدر ثنيت الشيء ثنياً ومثنى إذا عطفته، حقواها: مثنى حقو وهو الخصر.

الشاهد: قوله (عَلاَهَا)، و(عَلاَهن) على رواية ملحق الديوان حيث لم يقلب الألف مع الضمير ياء. في ملحق الديوان وتأويل مشكل القرآن والخصائص وشرح المفصل، وشرح الكافية وشرح الشافية (شالوا، وعلاهن).

ورد بلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش: ١١٣، وتأويل مشكل القرآن: ٥٠، والوساطة ٥، والخصائص ٢/٢٦٩، والفريدة في شرح القصيدة ١٢٥، وشرح المفصل ٣/٣٤، وشرح الكافية للرضي ٢/١٢٤، واللسان (طير – علا) والخزانة ٧/١١٣، وشرح شواهد الشافية: ٣٥٥.

قال صاحب الكتاب:

" باب النسب

إذا نسبت رجلاً إلى أَبٍ أو بَلَدٍ أو / صِنَاعَةٍ، زدت على اسم الأَبِ واسم ٥٠/أ
الـــبلد اللذين تنسب إليهما ياءين الأولى منهما مدغمة في الثانية، وكسرت ما كـــان آخـــراً قبل لحاق الياءين بالاسم، وذلك نحو: قولك: هَاشِمِيٌّ وتَمِيمِيّ وبَـــصْرِيّ وكُوفِيّ وبَحْرِيّ[1] وبَتِّي، ويصير الاسم للحاق الياءين له صفة للذي تنـــسب إلـــيه بعد أن لم يكن كذلك، فلهذا ألحقت التاء للمؤنث [2]، وأعمل إعمال الصفات في نحو: هذه امرأة تَمِيمِيَّةٌ، وتلك عِمَامَةٌ كُوفِيَّةٌ، ومررت بِرَجُلٍ هَاشِمِيٍّ أَبُوه ومِصْرِيٌّ حِمَارُه " [3].

قال المفسر:

اعلم أن النسب إذا صادف الاسم لحقه تغييران: أحدهما: لفظي، والآخر معنوي.

فاللفظـــي: هو أنك تلحق ياءين الأولى مدغم في الثاني، وتكسر آخره، فـــتقول: هاشِـــميّ في هاشم، وإنما خص بالكسر لأجل أن الياء قد وقع بعده ساكناً.

وأمـــا التغيير المعنوي، فهو أن الاسم يصير صفة، ألا ترى أنك إذا قلت: هَاشِمِيّ، لم يكن كقولك: هَاشِم في الاسمية، ألا ترى [4] أنك تجري هذا مجرى

---

(١) في التكملة (نحوى).

(٢) في التكملة (المؤنث).

(٣) التكملة شاذلي: ٥٠، والتكملة مرجان: ٢٣٨.

(٤) في أ: (ألا تراك أنك).

ضَـــارب وظَرِيفٍ، وما أشبههما من الصفات، فتقول: مررت برَجُلٍ هَاشِمِيّ وامْـــرَأَةٍ هاشِـــمِيَّةٍ، كما تقول: برجُلٍ ظريفٍ، وامرأة ظَرِيفَة، وترفع به الأسماء الظاهـــرة، فـــتقول: مررت برَجُلٍ هَاشِمِيٍّ أَبُوه وبامْرَأة مِصْرِيٌّ غُلامُهَا، كما تقـــول: ظـــريفٌ غُلامُهـــا [1]، ولا يكون شيء من هذا في هَاشِم ومِصْر قبل النسب، وإنما سرت هذه الوصفية في الأسماء الأعلام وغيرها مما ليس بوصف من حـــيث إن الأصل: مررت برجل ينسب إلى مِصر أو ينتمي إلى هَاشِم، ثم أقيم العلامة التي ذكرت مقام هذا الكلام، وامتزج بالاسم معنى الفعل فصار يوصف بـــه، ويـــؤنث ويرفع الأسماء كما يكون ذلك في الفعل، وفي الاسم المشتق منه الجـــاري عليه أعني يعامل معاملة منسوب أي يرفع به، كما يرفع بمنسوب إذا قلت: هذا رجل مَنْسُوبٌ أَخُوه إلى تميم [2].

قال صاحب الكتاب:

"ولما دخل هذه الأسماء ما ذكرت من التغيير عما كانت[3] عليه في اللفظ والمعنى، غُيِّر كثير منها عن الألفاظ التي كانت عليها قبل لحاق ذلك لها، وصار مضارعاً بهذا التغيير للتصغير والتكسير" [4].

قال المفسر:

اعلـــم أن القياس لما اقتضى ما ذكرنا من التغيير [5] تبع ذلك أنواع أُخَر

---

(١) في ر، وظ: (غلاماها).

(٢) في ر، وظ: (تميم مثلاً فاعرفه).

(٣) في التكملة: (كان عليها).

(٤) التكملة شاذلي: ٥٠، والتكملة مرجان: ٢٣٨، ٢٣٩.

(٥) في ظ: (التغييرين).

نحـــو: حـــذفهم الياء من مثل حَنِيفة إذا قالوا: حَنَفِيّ، وكقولهم: دُهْرِيَّ / في ٥٠/ب
النـــسب إلى دَهْر، وإنما حسن هذا التغيير أن المعنى قد انتقل من وجه إلى وجه آخر، وهو أن الاسم صار صفة، وتغيير[1] المعنى يقتضي تغيير اللفظ غير أن منه ما يطرد ومنه ما لا يكون مقيساً بل يقصر على السماع، فلحاق الياءين مطرد، وكذا حذف الياء من نحو: حَنِيفَة، وغير المطرد مثل الضم في دُهْرِيّ.

قال صاحب الكتاب:

"وربما لحقت هاتان الياءان لا يراد بهما معنى نسب (إلى شيء)[2] وذلك نحـــو: كُرْسِـــيّ وعَارِيّـــة، وقد تلحق الياء الصفات على هذا الحد نحو: أَحْمَر وأَحْمَـــرِيّ ودَوَّارَ ودَوّارِيّ، فصارت الياءان في هذا كتاء التأنيث في نحو: قرية وغرفة وظلمة لا يراد بذلك معنى تأنيث كما لم يرد بالياءين معنى نسب، وليس ما يتأوله بعض البغداديين من قولهم: رأيت التَّيمِيَّ تيم عَدِيّ على أن تيم المجرور بدل من الياءين اللتين للنسب، بصحيح عندنا، ولكن لما ذكر التَّيمِيّ دل ذكره إيـــاه علـــى صاحب، فأضمره للدلالة عليه، فكأنه قال: رأيت صَاحِبَ تيم عَدِيّ، أو ذا تيم[3] عَدِيّ، وجعله وإن كان محذوفاً من اللفظ بمنزلة المثبت فيه، كما أن الهاء في (نحو) [4] ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ [5] كذلك وكما أَنَّ

---

(١) في ر: (تغيير).

(٢) (إلى شيء) ليست في: (أ).

(٣) (أو ذا تميم عدي) ليست في التكملة: (مرجان).

(٤) (نحو) ليست في: (أ).

(٥) الفرقان / ٤١.

"كُلاًّ" (في قوله) [١]:

.... ونَـــارِ تَـــوقَّدُ بِاللّيلِ نَاراً[٢]

بمنزلة المثبت في اللفظ "[٣].

---

(١) في أ: (من قولك).

(٢) عجز بيت من البحر المتقارب، صدره:

أَكُلَّ امرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَءاً ....

اخـــتلف في قائلـــه فقيل: إنه جارية بن الحجاج الإيادي من حي من إياد، شاعر قديم من شعراء الجاهلية كان وصافاً للخيل، وأكثر شعره في وصفها.

أخـــباره في: الـــشعر والـــشعراء: ٢٣٧، والمؤتلف والمختلف: ١١٥ (قال: إنه جويريه)، والأغاني ٣٧٣/١٦.

نـــسب إلـــيه في: ديوانه: ٣٥٣، والكتاب ٣٣/١، والأصمعيات: ٢٨، والأعلم ٣٣/١، والمفصل: ١٠٦، وابن برى: ٢٩٩، ومفتاح العلوم: ١٢٩، وشرح المفصل ٢٧/٣، وشرح الشواهد للعيني ٢٧٣/٢، وشرح أبيات المغني ١٩٠/٥، ١٩١، ورغبة الآمل ١٥٤/٣.

وقيل: إن قائله عدي بن زيد في: زيادات ديوانه: ١٩٩، والكامل: ٣٧٦، ١٠٠٢.

قال البغدادي: في شرح أبيات المغني ١٩٣/٥: (وقد سها أبو العباس في هذه النسبة) ونسب إليهما في القيسي: ٤٢٤.

الـــشاهد: (ونار) أراد وكل نار، فحذف " كل " وأبقى علمها ؛ لأنها في حكم المنطوق بها لدلالة الأولى عليها.

ورد بلا نسبة في الأصول ٧٠/٢، ٧٤، والحلبيات: ٧٩، ومشكل إعراب القرآن ٢٩٤/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٤١/١، والهادي في الإعراب إلى طريق الصواب: ١٢٠، والبحـــر المحيط ١٧٩/٥، وأوضح المسالك ٢٢٣/٢، والمساعد ٥٧٠/١، والفوائد الضيائية ٥٤/٢، والأشمـــوني ٢٧٣/٢، ومـــنار الهـــدى في بيان الوقف والابتداء: ١٣٢، والخزانة ١١٨/٧، وحاشية الصبان ١٤٠/٢.

(٣) التكملة شاذلي: ٥٠، ٥١، والتكملة مرجان: ٢٣٩، ٢٤٠.

قال المفسر:

اعلم أن الياءين في نحو: هَاشِميّ حرف جاء لمعنى كتاء التأنيث في قولك: ضَارِب وضَارِبة، وقد يجيء ولا يدل على ما وضع لـــه في الأصل كقولهم [1]: كُرْسِيّ ألا ترى أنه ليس هنا شيء منسوب إليه يسمى كُرْساً، فهذا بمنزلة غرفة وظلمـــة ؛ لأن تاء التأنيث لا تفيد معنى كما لا يفيد الياءان النسب هنا، وإذا قلت: هَاشِميَّ لم يكن للياءين موضع من الإعراب كما لا يكون لتاء التأنيث، ولذلك جرى الإعراب على الياء، كما يجري على التاء، فقلت: جاءني هاشمي ورأيـــت هَاشِـــمياً ومررت بهاشَمِيٌّ كما تقول: جائتني ضاربةٌ ورأيت ضاربةً ومـــررت بـــضاربة، وكـــان ما قبل الياءين على حالة واحدة في جميع أحوال الإعـــراب، كمـــا أن مـــا قبل التاء في قائمة كذلك، فكيف يكون للياءين في هاشِمِيٌّ إعراب، وهما لا يدلان على اسم، كما يدل الياء في غُلاَمِي، وأيضاً فلو جـــاز أن يكـــون الياءان في موضع جر بإضافة هاشم إليه، لوجب أن يقع في
مـــوقعهما اسم مجرور، فيقول: / هَاشُم زيدٍ مثلاً كما تقول: في قولك: غُلامِي ٥١/أ
غُـــلامُ زَيدٍ، وإذا كان كذلك، كان ما يقوله البغداديون من أن قولهم: رأيت التَّيمِيَّ تيم عَدِيٍّ قد أبدل من الياءين في التيمي تيم عَدِيّ محالاً، ولو جاز البدل مـــن الـــياءين، لـــوجب أن يجوز قولك: رأيت تَيْم تَيْمِ عَدِيّ، فتضع الذي يعـــتقدون فيه البدل من الياءين موضع الياءين [2]، كما أنك إذا قلت: رأيت غلامه زيدٍ فأبدلت زيداً من الهاء أمكنك أن تضعه موضعه، فتقول: رأيت غلام

---

(١) في ر، وظ: (وهو قولهم).

(٢) (موضع الياءين) ليست في: (ظ).

زيـــد ، وقولك: رأيت تَيْمَ تَيْمِ عَدِيّ لا شبهة في استحالته ؛ لأنه إضافة الشيء إلى نفسه بمنزلة أن تقول: رأيت زيدَ زيدِ الخيل [1] وزيد الثاني هو الأول، وإذا كان كذلك علمت أن الجر في تيم عَدي على ما ذكره أبو علي من أن المضاف مقدر، فكأنه قال: رأيت التّيْميَّ صاحب تيم عدي، ثم حذف صاحب و لم يجعل بمنزلة المضاف في قولـــه[2]: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[3] فيكتسي المضاف إليه إعرابه، فـــيقال: تيمَ عَديّ بالنصب، ونزل منزلة الملفوظ به كحروف الجر إذا أضمرت نحو: قولهم: وبَلَدٍ يريدون ورُبَّ بَلَدٍ، وما حكاه يونس من قولهم: مررت برجلٍ إنْ زَيدٍ وإنْ عَمْروٍ[4] يريدون إن مررت بزيدٍ، وإن مررت بعمروٍ، وعلى ذلك ما أنشده من قوله:

.... وَنَـــارٍ تَـــوَقَّدُ بِاللَّيلِ نَاراً[5]

لأن البيت قوله:

أَكَـــلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَءاً وَنَـــارٍ تَـــوَقَّدُ بِاللَّـــيلِ نَاراً

فجر ناراً بإضمار كُلّ كأنه قال: وكلَّ نارٍ، ولو لم تضمر كلاً، عطفت على عاملين بواو واحدة، وذاك أنك تعطف ناراً المجرورة على امرئ حتى كأنك قلـــت: أكل امرئ ونار، ثم تعطف ناراً المنصوب على المنصوب الذي هو امرؤ حتى كأنك قلت: أَكلَّ امْرِيءٍ ونارٍ تحسبين امرءاً وناراً، فلا يجوز العطف على

---

(١) في ظ: (الخليل).

(٢) في أ: (قولك).

(٣) يوسف / ٨٢.

(٤) الكتاب ١٣٣/١.

(٥) تقدم وروده ص: ٤١٠ .

عاملين وإقامة واو واحدة مقام واوين لو قلت: جاء زيد وعمرو ضاربين بكراً خالداً، فعطفت [1] خالداً على بكرٍ، وعمراً على زيد، لم يجز.

قال صاحب الكتاب:

والتغيير اللاحق للاسم في النسب على ضربين:

تغيير غير مطرد في النظائر ولا مستمر.

وتغـــيير مستمر مطرد، فما كان غير مطرد، فحكمه أن يحفظ ولا يقاس علـــيه، ومـــا كان مستمراً قيس [2] عليه، فمما لم يستمر في القياس قولهم في النـــسب إلى العَالية: عُلْوِيٌّ / وإلى البادية: بَدَوِيّ وإلى هُذَيل هُذَلِي وإلى ثَقيف ثَقَفِـــيٌّ وإلى أُمَيَّة أُموِّي، وزعموا أنهم قالوا للعظيم الأنف: أُنافِيّ، وإلى وُبَارِ[3] أُبَـــارِيٌّ كأنه بني الاسم على فُعال، ثم أبدل [4] من الواو المضمومة الهمزة مثل أُقِّتَتْ [5] ونحوه " [6]. ٥١/ب

---

(١) في أ: (عطفه).

(٢) في أ: (فقس).

(٣) أرض كانـــت مـــن محال عاد بين اليمن ورمال يبرين، فلما هلكت عاد أورث الله ديارهم الجن، فلا يتقاربها أحد من الناس، معجم ما استعجم ١٣٦٦/٢، ومعجم البلدان ٣٥٦/٥، واللسان (وبر).

(٤) في أ: (أبدلوا).

(٥) المرســـلات / ١١، قرأ أبو عمرو (وقتت) بواو وقرأ الباقون (أقتت) بألف، كتاب السبعة: ٦٦٦.

(٦) التكملة شاذلي: ٥٢، والتكملة مرجان: ٢٤٠، ٢٤١.

قال المفسر:

اعلم أن التغيير إذا كان غير مستمر، وجب أن يقصر على السماع، وإذا كـــان مستمراً، جاز القياس عليه، فالذي بدأ به غير المستمر، وذلك على ثلاثة أضرب:

أحـــدها: أن ينسب الشيء إلى لفظ يؤدي معنى المنسوب إليه، وذلك مثل بَادِيَة، قالوا فيها: بَدَوِيّ حتى كأنهم نسبوا إلى بَدَا، ومن ذلك عُلْوِيّ في عَالِيَة ؛ لأنه نسب إلى ما هو من تركيب عَالية، وأما قوله:

وأَنْـــتِ الَّتِي حَبَّبْتِ شَغْباً إِلى بَدَا إِلَيَّ وأَوْطَانِـــي بِلادٌ سِوَاهُما[1]

---

(١) بيت من البحر الطويل اختلف في قائله فقيل: إنه كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة من خزاعة المشهور بكثير عزة، توفي سنة ١٠٥ هـــ.

أخـــباره في: طـــبقات فحول الشعراء: ٥٣٤، والشعر والشعراء: ٥٠٣، والأغاني ٣/٩، ووفيات الأعيان ١٠٦/٤، ومعاهد التنصيص ١٣٦/٢ .

ونسب إليه في ديوانه ٨٤/١، والحماسة ٤٥/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٨٨، ومعجم مـــا اســـتعجم ٢٣٠/١، وشرح الحماسة للتبريزي ١٤١/٣، واللسان (بدا)، وشرح شواهد المغني ٤٦٤، والخزانة ٤٦٢/٩، وشرح أبيات المغني ٢٨/٤.

وقـــيل: إن قائله جميل بن عبد الله بن معمر بن بني عذرة من قبيلة قضاعة، اشتهر بنسبته إلى بثنية ، توفي سنة ٨٢ هـــ.

أخـــباره في الـــشعر والشعراء ٤٣٤، والأغاني ٩٠/٨، ووفيات الأعيان ٣٦٦/١، نسب إليه في ديوانه: ١٩٨، وديوان المعاني ٢٦٠/١، وقال في شرح شواهد المغني: ٤٦٥، ورأيت في الموفقيات للزبير بن بكار نسبتهما إلى جميل.

الشاهد: قوله: (بدا) وقد بين المفسر وجه الاستشهاد.

ورد بلا نسبة في: الممدود والمقصور لأبي الطيب: ٤٦، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٤، ومعجم البلدان ٣٥٧/١، وشرح الكافية للرضي ٣٢٤/٢، والمغني: ١٧٥.

شـــغب: مـــنهل بين طريق مصر والشام، بدا: موضع بين طريق مصر والشام، معجم ما استعجم ٢٣٠.

فـإن بَـدَا، اسم موضع مخصوص[1]، وليس بَدَوِيّ نسبة إليه ؛ لأن بَدَا لا يجيء بمعنى البادية.

والضرب الثاني: من التغيير غير المستمر، قولهم للتخفيف في النسب إلى[2] حِـيرَة: حَارِيّ قلبوا الياء ألفاً، وكذلك زَبَانِي في زَبْنِيَة، وذلك أن الألف أخف من الياء، ومن ذلك حذفهم الياء في مثل هُذَلِيّ وقُرَشِيّ نسبا إلى هُذَيْل وقَرَيش، وقد جاء على الأصل أنشد صاحب الكتاب[3] :

هُذَيْلِـيَّةٌ تَدْعُـو إِذَا هِيَ فَاخَرَتْ   أَبـاً هُذَلِـياً مِن غَطَارِفةٍ نُجْدِ[4]

وأنشد أيضاً:

بِكُـلِّ قُرَيْـشِيٍّ إِذَا مَـا دَعَوْتُهُ   سَرِيعٍ إِلَى دَاعِي النَّدى والتَّكَرُّمِ[5]

---

(١) معجم ما استعجم: ٢٣٠.

(٢) في ر، وظ: (للتخفيف حاري في النسب إلى حيرة).

(٣) لم ينشده صاحب الكتاب.

(٤) بيت من البحر الطويل لم أهتد إلى معرفة قائله.

غطارفة: سادة، نجد: شجعان من النجدة وهي الشدة والبأس.

ورد في: العضديات: ١٣٤، والمفصل: ٢١١، والإنصاف: ٣٥١، والبديع: ٣٧٢، وشرح المفصل ٦/١٠، ١١، وشرح ألفية ابن معطي للقواس: ١٢٧١، وليس من شواهد الكتاب.

الشاهد: (هذيلية) حيث لم يحذف الياء وهو الأصل، وحذفها في قوله (هذلياً).

(٥) بيت من البحر الطويل أورده ابن منظور (قرش) ثالث ثلاثة أبيات بدون نسبة، وأورد الثاني (عين) ونسبه إلى يزيد بن عبد المدان، وذكر البيتين اللذين قبله ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٦٨ ونسبهما إلى يزيد، فيغلب على الظن أن الأبيات الثلاثة ومنها بيت الشاهد ليزيد بن عبدالمدان، والبيتان اللذان قبله هما:

ولست بشاوي عليه دمامة   إذا ما عدا يغدو بقوسٍ وأسهم
ولكنما أغدوا عليّ مفاضة   دلاص كأعـيان الجراد المنظم

=

والـــضرب الثالث: أن يكون الحذف للفرق بين اسمين متفقين في اللفظ ومختلفين في المعنى قالوا في النسب إلى مُلَيح خُزَاعَة: مُلَحِيٌّ، وإلى فُقَيم كِنَانة[1]: فُقَمِـــيٌّ فــرقا بــين هذا وبين أن يسمى بفُقَيم ومُلَيْح من غيرهما[2]، كذا قال صـــاحب الكتاب [3]، وأما أَمَوِيّ فالتغيير فيه فتح الهمزة، وكانت مضمومة في الأصـــل كمـــا قالوا: سُهْلِيّ، ودُهْرِيٌّ، فضموا فاء الفعل، وكان مفتوحاً قبل النسب، وأما قلب الياء في أُمَيَّة واواً فستراه بعد [4]، وأما أُبَارِيٌّ في النسب إلى وَبَار، فبمنزلة سُهْلِيٌّ في أن الصدر منه ضم وكان مفتوحاً، وأما قلب الواو همزة، فليس لأجل النسب خاصة، وذلك أن الواو إذا انضمت، جاز فيها الهمز نحو: (أُقِّتَتْ) و(وُقِّتَتْ)، وقال أبو علي: "بني الاسم على فُعَال" /، فكأنه يشير ٥٢/أ إلى أن قولهم: أُبَاري بمنزلة عُلْوِيٌّ في العالية من حيث وضع من تركيب المنسوب إليه لفظ، ثم نسب إليه.

= الـــشاهد: (قريشي) لم يحذف الياء فيقول: قرشي لأن كونها في وسط الكلمة يحصنها من الحذف وهذا هو الأصل والقياس.

وورد بـــلا نسبة في: الكتاب ٢/٧٠، والجمل: ٢٥٣، والعضديات: ١٣٤، وشرح كتاب سـيبويه للرماني قسم الصرف ١/٥٢، ٦٥، والمبهج: ١٧٠، واللمع: ٣٨٧، وشرح اللمع لابن برهان: ٦٢٤، والحلل: ٣٣٨، والإنصاف: ٣٥٠، وشرح المفصل ٦/١١.

في الكتاب (لقيته) بدل (دعوته) وصدره في العضديات والجمل والحلل والإنصاف وشرح المفصل: بكل قريشي عليه مهابة، وفي اللمع وشرح اللمع: بحي قريشي عليه مهابة.

(١) حي من كنانة، وهم نسأة الشهور، الصحاح (فقم).

(٢) قـــال ابـــن يعيش ٦/١١: " وقولنا: فقيم كنانة ؛ لأن في بني تميم فقيم بن جرير بن دارم والنسبة إليه فقيمي، وقولنا: مليح خزاعة ؛ لأن فيهم مليح بن الهون والنسبة إليه مليحي ".

(٣) الكتاب ٢/٦٩.

(٤) انظر ص: ٤٤٠ .

قال صاحب الكتاب:

" باب ما اطرد التغيير فيه من الأسماء في النسب

إذا نـــسبت إلى اسم آخره حرف علة، وحروف[1] العلة الألف والواو والياء، فإن كان الآخر ألفاً لم تخل من أن تكون ثانية أو ثالثة، فما زاد مما يكون عليه عدة الأسماء، فإن كانت ثانية نحو: شَاة وذَات مَالٍ وفُوزَيد، فإنك تقول في النسب إلى شاة: شَاهِيّ ؛ لأن الحرف الثالث منه هاء لقولك في التكسير: شياه، وفي التحقير شُوَيْهَة، (و)[2] لم تَرُدَّ الواو التي هي عين مصححة، كما لم تسكن العين في يَدَوِيّ ونحوه " [3].

قال المفسر:

اعلم أن الاسم إذا كان في آخره ألف ثانية كان محذوف العين أو اللام، فمن ذلك شاة الأصل شَوْهَة يدلك على ذلك أنك تقول: شُوَيْهة في التصغير، فتـــرد الهاء، وكان الواو ساكنة، فلما حذف الهاء بعدها، انفتحت لأجل أن ما قـــبل التاء لا يكون إلا مفتوحاً: (وحرف العلة إذا تحرك مفتوحاً) [4] ما قبله، قلب ألفاً كَغَزا ورَمَى، فالأصل شَوَة بوزن فَعَة، ثم شَاة، كما أن الأصل في غَزَا غَـــزَوَ، وإذا أردت النـــسبة إلى شاة حذفت التاء، كما حذفته في بصرة حيث قلت: بَصْرِيّ، وذاك أنك لو لم تحذف التاء، أدى ذلك إلى الجمع بين تاءين من

---

(١) في أ، ور، وظ: (حرف).

(٢) (و) ليست في: (أ).

(٣) التكملة شاذلي: ٥٣، والتكملة مرجان: ٢٤١، ٢٤٢.

(٤) مابين القوسين ليس في: (ظ).

حـــيث إنه[1] يصير صفة بالنسبة، فيجري على المؤنث كسائر الصفات، وذلك قـــولك: مـــررت بامرأة بَصْرِيَّةٍ، فلو أبقيت التاء، لوجب أن تقول: بَصْرَتِيَّةَ، فتجمع بين التاءين، وإذا حذفت التاء من شاة بقي الاسم على حرفين: أحدهما: حـــرف لـــين، ولا يكون في كلامهم اسم متمكن على هذه الصفة لأجل أن المـــتمكن يدخله التنوين، فيسقط حرف اللين نحو: أن تقول مثلاً في شاة: شا، فيبقى الاسم على حرف واحد، ولذلك لم يستعملوا نحو: فُوزَيدٍ غير مضاف، فلم يقولوا: فتحت فَالَك، وأبدلوا من الواو في (فُوه) بعد حذف الهاء ميماً لئلا يتسلط التنوين عليه بالحذف، وذلك أن الميم حرف صحيح يحتمل الحركة، وإذا تحـــرك لم يسقطه التنوين من حيث لا يلتقي ساكنان، فتقول: فتحت فَماً لك، ولا يصير الاسم على حرف واحد، وأما قوله:

خَالَطَ من سَلْمَى خَيَاشِيمَ وفَا[2] ....

---

(١) في ر، وظ: (أن الاسم).

(٢) رجز قائله العجاج عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي أبو الشعثاء، راجز مجيد، توفي سنة ٩٠ هـــ تقريباً.

أخباره في: الشعر والشعراء: ٥٩١.

الشاهد: قوله: (وفا).

ورد في: ديوانه ٤٩٢، وإصلاح المنطق: ٨٥، والمقتضب ٢٤٠/١، وتهذيب اللغة ٤١/١٥، وشـــرح كـــتاب سيبويه للسيرافي ١٩٧/١، وكتاب الشعر: ١١٠، والمخصص ١٣٦/١، وتهذيب إصلاح المنطق ٢١٣/١، والمشوف المعلم: ٥١٢، وشرح المفصل ٩٨/٦، وشرح الكافية الشافية: ٩٣٤، والبسيط ١٩٥/١، واللسان (فمم) والارتشاف ٤١٨/١، وأوضح المـــسالك ٢٨/١، والـــدرر المبثـــثة: ١٦١، والعيني ١٥٢/١، والهمع ١٣١/١، والخزانة ٤٤٢/٣.

فلأجل أنه في موضع لا يلحقه التنوين إلا في حالٍ قليلة، وإذا / لم يلحق ٥٢/ب
التنوين لم يصر الاسم في اللفظ إلى حرف واحد، وإذا كان كذلك صار الواجب أن تقول: شاهي في النسب إلى شاة، فإن قلت: كيف لم تقل: شَوْهِيّ، فتعيد الواو إلى سكونه ليسلم من الانقلاب إلى الألف بعد أن رددت اللام، فالجواب:

أن الحركة لما ثبتت للواو في جميع الكلام لسقوط اللام، ثم رد في النسب، كان ذلك كالعارض، فلم يعدل عن الذي ثبت له في أكثر الأحوال، فترك متحركاً، وإذا بقيت الحركة فيه، لزم قلبه ألفاً، فلهذا قالوا: شَاهِيّ، ولم يقولوا: شَوْهِيّ وشبهه أبو علي بِيَدوِيّ، وذلك أن يَداً أصله يَدْي بسكون[1] العين يدلك عليه قولهم: أَيْدٍ ؛ لأن أَيْدياً أَفْعَل، وفَعَل متحرك[2] العين لا يجمع على أَفْعُل إلا قليلاً نحو: زَمَن وأَزْمُن، وإنما المطرد في فَعْل مسكن العين أَفْعُل نحو: كَلْب وأَكْلُب، وما أشبه [3] ذلك مما لا يحصى كثرة، ثم إنهم لما نسبوا إلى يَدٍ ردوا اللام، فقالوا: يَدَوِيّ بتحريك الدال ؛ لأن الحركة قد ثبتت للدال في جميع الكلام، فأجري على ذلك مع رد المحذوف الذي أوجب حركته محافظة على المعتاد المألوف، ويقرب من هذا قولهم: رَمْت المرأة، ألا ترى أن الألف من رَمَى إنما سقطت لالتقائها مع التاء ساكنة، ثم إنهم لم يعيدوها في رَمَتِ المرأة مع تحريكها [4] وزوال التقاء الساكنين إذ كان التحريك لا يلزم، ولا يكون في كل

---

(١) في أ: (لسكون).

(٢) في ر، وظ: (محرك).

(٣) في ر، وظ: (ما أشبهه مما).

(٤) في ر، وظ: (تحركها).

حـــال مـــن حيث إنك تقول: رَمَتْ أَمَةُ زَيدٍ، ورَمَتْ هِنْد فيعود إلى سكونها، فكـــذلك رد اللام في يَدٍ وشَاة لا يكون في كل موضع، فلما كان كذلك ثبتوا على الذي جرى عليه في الأعم من الحركة، وكان شيخنا يقول: إنهم فعلوا (١) ذلك لأجل أن لا يصير الرد كلا رد، وذلك أنهم لو ردوا لاماً وحذفوا حركة، كانـــوا بمنزلة من أعطى شيئاً وسلب آخر، وذلك فِعْل كلا فِعْل، فهذا واضح لطيف وما قدمته أمتن.

قال صاحب الكتاب:

" وتقول في النسب إلى ذَات، ذَوَوَيّ وكذلك النسب إلى مذكره، وذاتي خطأ، وفُوزَيْدٍ تقول: فَمِيّ وفَمَوِيّ" (٢).

قال المفسر:

اعلـــم أن ذات تأنيث ذو في قولك: مررت بامرأةٍ ذَاتِ سوار، فالألف فيه منقلبة عن حرف علة وهو الواو في ذو، فلامه ياء وهو محذوف، فالأصل ذَوَيٌ / ٥٣/أ ثم حذف الياء وصار الواو حرف إعراب في قولك: ذِي مَالٍ وذُو مَالٍ وذَا مَالٍ، ولمـــا انـــضم إليه تاء التأنيث انقلب الواو ألفاً لأجل أن ما قبل التاء لا يكون إلا مفتوحاً فذات أصله ذَوَةٌ ووزنه فَعَة ؛ لأن الذال فاء والألف المنقلبة عن الواو عين ويـــدل على أن العين واو قوله سبحانه: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ (٣) فالواو في ذواتا عين والألف بعده لام، ولو لم ترد اللام، لقيل: ذَاتَا أَفْنَانٍ، وكان يكون الألف منقلبة

---

(١) في أ: (جعلوا).

(٢) التكملة شاذلي: ٥٣، والتكملة مرجان: ٢٤٢.

(٣) الرحمن / ٤٨.

عـــن الواو، وإنما قلنا: إن اللام المحذوف من ذات ياء لأجل أن باب طَوَيْت أكثر من باب قُوَّة، فإذا أردت النسب إلى ذات حذفت منه التاء كما حذفت من شاة، فيبقـــى الاســـم على حرفين أحدهما حرف لين، فترد لام الفعل وتعود العين إلى الصحة على تقدير ذَوَا كرَحَى، فتنسب إليه وتقول: ذَوَوِيّ كَرَحَوِيٍّ، وأما ذاتي، فلـــيس مـــن كـــلام العرب ولا خارجاً على قياس، وهو خطأ كما أن بَصْرَتي كـــذلك، ولو جاز ذلك، لوجب أن تقول: كُوفَتِيّ ومَكّتِيّ، ولا تقول: كُوفِي ومَكِّيّ.

وأمـــا فُوزَيد، فإن النسب إليه فَمِيّ وفَمَوِيّ، وذاك أن فَماً أصله فَوَه، ثم حـــذف الـــلام وأبدل من الواو الميم لئلا يبقى [1] الاسم المتمكن على حرفين أحدهما حرف لين، فالنسب إليه فَمِيّ كدَمِيّ، وأما من قال: فَمَوِيّ، فعلى قول مـــن جعل لام الفعل من فَمٍ واواً، ويجريه مجرى سنة في كون لامها هاءً مرة، وواواً أخـــرى كقولهم: سَنَوات وسَانَهْت، وليست بسَنْهَاء[2]، فكأن فَماً أصله فَوَو على وزن فَعَل، فلما حذف الواو الثانية، أبدل من الأولى الميم كما ذكرنا،

---

(١) في ر، وظ: (يكون).

(٢) قـــال الأشموني ١/١٨٤: (وأصل سَنَة سَنَوٌ أو سَنَهٌ لقولهم في الجمع: سنوات وسنهات وفي الفعل سانيت وسانهت، وأصل سانيت سانوت قلبوا الواو ياء حين جاوزت متطرفة ثلاثة أحرف).

وفي اللسان (سنه)، (وسانهت النخلة وهي سنهاء حملت سنة، و لم تحمل أخرى: قال سويد بن الصامت:

فليست بسنهاء ولا رجبية ... ولكن عراياً في السنين الجوائح

لم تـــصبها الـــسنة المجدية)، وانظر: الحلبيات ١٥٣، وسر صناعة الإعراب ٥٤٧، ٦٠٥، والخصائص ٣/٣٩.

فـــإذا نـــسب إليه بعد إعادة الواو الذي هو الأصل، لما ذكرنا من أن رد اللام عارض، فلا يعدل بالكلمة عن المنهاج الذي عرف لها في أكثر الأحوال، وعلى هذا جاء قول الفرزدق:

هُمَـــا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنَ فَمَوَيْهِمَا   عَلَـــى العَابِثِ العَاوِي أَشَدّ رِجَامِ[1]

فالــــواو في فَمَوَيْهِما لام الفعل هذا أحد الوجهين، ويجوز أن يكون البناء فُوّ على فَعْل ساكن العين، فيكون الأصل في ميم فَمَوَيْهِمَا السكون ؛ لأنه بإزاء الواو الأولى من فُوّ إلا أنه لما صار حرف إعراب، وألفت فيه الحركة، بقي على تحريكه بعد رد اللام كيد .

قال صاحب الكتاب:

٥٣/ب "فـــإن كانت الألف ثالثة / أبدلت منها واواً، عن الياء كان انقلابها أو عـــن الـــواو، وذلـــك قـــولك في رَحَـــى: رَحَـــوِيّ وفي عَصًا عَصَوِيّ وفي ذَوَي[2] ذَوَوِيّ"[3].

(١) بيت من البحر الطويل.
الشاهد: قوله: (من فمويهما).
ورد في ديـــوانه ٢/٢١٥، والكـــتاب ٢/٨٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٣٠، والمقتضب ٣/١٥٨، ومجالس العلماء للزجاجي: ٢٥١، والمحلى: ١٩٨، والبغداديات: ١٥٨، وشرح الكـــتاب للـــرماني قـــسم الصرف ١/١٨١، والخصائص: ١/١٧٠، ودرة الغواص: ٩٢، والإنـــصاف: ٣٤٥، وشـــرح المقدمة الجزولية: ٤٧٧، والمقرب ٢/١٢٨، وشرح الكافية للرضي ١/٢٩٦، وجواهر الأدب: ١٠٤، والدرر المبثثة: ١٦٢، والهمع ١/١٧٤، والخزانة ٤/٤٦٠، وشرح شواهد الشافية: ١١٥.
في الديـــوان (تفـــلا) بدل (نفثا)، وفي المصادر السباقة ما عدا – البغداديات والخصائص وجواهر الأدب، والدرر المبثثة والهمع – (النابح) بدل (العابث).
(٢) في التكملة شاذلي: (دوي دووي).
(٣) التكملة شاذلي: ٥٣، والتكملة مرجان: ٢٤٢.

قال المفسر:

اعلـــم أن الألف الثالثة تقلب واواً إذا نسب إلى الاسم تقول في رَحَى: رَحَـــوِيّ، ولا تعود إلى الياء لأجل أن الواو لا يثقل هنا ثقل الياء من حيث لو رجعـــت إلى الـــياء، جمعت بين ثلاث ياءات، وإذا قلبت الألف واواً، لم تكن جمعت ذلك، والألف في عصا مع انقلابها عن الواو بهذه المنزلة تقول: عَصَوِيّ، فتقلـــبها واواً، وأصحابنا يقولون: إن الواو في عَصَوِيّ بمنزلة الواو في رَحَوِيّ في أنهـــا منقلبة عن الألف حتى كأنها بمنزلة واو ضُوَيْرب ؛ لأنها قلبت عن ألف زائـــدة، والذي دعاهم إلى ذلك أنهم لم يعودوا إلى الأصل في ألف رَحَى حيث قالوا: رَحَوِيّ، فكذلك يجوز أن يكون الواو في عَصَوِيّ منقلباً عن الألف، ولو قـــيل: إنـــه رجـــع إلى الأصل إذ كان تركهم العود إلى الياء في رَحَى لأجل الاســـتثقال، وكان رغبتهم في الواو لإزالة اجتماع الياءات، كان أجدر، وأما ذَوَوِي، فإنـــه يعـــني فَعَلاً من ذَوِي يَذْوَي، (فذوى)[1] كرَحَى تقول: ذَوَوِيّ كرَحَوِيّ.

قال صاحب الكتاب:

" فـــإن كانت رابعة لم تخل من أن تكون منقلبة عن[2] واو أو ياء من نفس الكلمـــة أو زائدة، فإن كانت منقلبة، أبدلت منها الواو، وذلك قولك في مَرْمَى: مَرْمَوِيّ، وفي أَحْوَى: أَحْوَوِيّ، وفي أَعْيَا[3] اسم لقبيلة[4] أَعْيَوِيّ"[5].

---

(١) (فذوى) ليست في: (أ).

(٢) في التكملة: (مرجان، أ) (من).

(٣) قال في الصحاح (عي) : (أعيا: أبو بطن من أسد وهو أعيا أخو فقعس ابنا طريف بن عمرو).

(٤) في التكملة مرجان: (لقبيل).

(٥) التكملة شاذلي: ٥٤، والتكملة مرجان: ٢٤٢.

قال المفسر:

اعلـــم أن الألـــف الرابعة إذا كانت منقلبة عن حرف أصل قلب واواً، وذلـــك كألف مَرْمَى ؛ لأنه مَفْعَل من رَمَيْت، وكذلك أَحْوَى ؛ لأنه أَفْعَل من الحُوَّة، فألف أَحْوَى تكون منقلبة عن الياء ؛ لأن الواو إذا صارت رابعة انقلبت ياءً، ألا تراك تقول: أَحْوَيَان، وأما أَعْيَا لاسم القبيلة، فالألف فيه منقلبة عن الياء دون الواو، إذ ليس في كلامهم مثل عَيَوت[1]، فتقول في أَحْوَى: أَحْوَوِيّ، وفي أَعْيا: أَعْيَوِيّ كرَحَوِيّ.

قال صاحب الكتاب:

" فـــإن كانـــت زائدة للتأنيث، فالأحسن أن تحذفها، فتقول في حُبْلَى: حُبْلـــيّ، وفي دُنْـــيَا دُنْيـــيّ، كما تقول في جُمْعَة: جُمْعِيّ، وإن شئت دُنْيَوِيّ، فشبهت الألف الزائدة بالمنقلبة فتبدل منها كما تشبه المنقلبة بالزائدة، فتحذف فتقول: مُوسِيٌّ ومُوسَوِيّ في النسب إلى مُوسَى "[2].

قال المفسر:

اعلم أن الأصل في الألف [3] المزيدة / الرابعة أن تحذف إجراءً لها مجرى ٥٤/أ
الـــتاء فتقول: حُبْلِيّ في حُبْلَى ودُنْيِيّ في دُنْيا كبَصْرِيٍّ في بَصْرة، كما أن الأصل في الألف المنقلبة عن الأصل أن تبدل واواً نحو: ما ذكرنا من مَرْمَوِي في مَرْمَى،

---

(١) في أ: (علوت).

(٢) التكملة شاذلي: ٥٤، والتكملة مرجان: ٢٤٢، ٢٤٣.

(٣) في أ: (أول).

ومَعْنَوِيّ في المعنى، ثم إنهم يدخلون كل واحدة من الزائدة، والمنقلبة عن الأصل على صاحبتها[1]، فيقولون في دُنْيا: دُنْيَوِيّ تشبيهاً له بمَلْهَوِيّ ومَعْنَوِيّ، ويقولون: مُوسَوِيّ في مُوسَى، وهو مُفْعَل من أوسيت، والألف منقلب عن الياء كألف أعيا، وقد حذف، كما حذف ألف حُبْلى حيث قيل: حُبْلِيّ، ولا يجوز إثبات التاء بوجه نحو: بَصْرَتِي ؛ لأنه حرف صحيح، فلا يمكنك قلبه إلى حرف آخر، كما يقلب الألف إلى الواو فيبقى علم التأنيث حشواً.

قال صاحب الكتاب:

"وقالوا: دُنْيَاوِيّ، وتقول في النسب إلى أَرْطَى: أَرْطَوِيّ، وحكى أبو زيد أَرْطَاوِيّ"[2].

قال المفسر:

اعلم أن أَرْطَى فَعْلَى عند صاحب الكتاب[3]، والهمزة فاء الفعل والألف مزيدة، فإذا قالوا: أَرْطَوِيّ كان كدُنْيَوِيّ، وقوى أبو علي كون أَرْطَوِيّ كدُنْيَوِيّ في أن الواو منقلبة عن ألف زائدة بأنهم قالوا: أَرْطَاوِيّ، فزادوا قبله ألفاً، وذلك لا يكون قبل الأصلي لا يجيء نحو: مَعْنَاوِيّ، وذلك أنهم أجروا فَعْلَى، وما أشبهه مجرى فَعْلاَء فقالوا: حُبْلاَوي ودُنْيَاوِيّ على وزن حَمْرَاوِيّ، والألف في أَرْطَى إذا كانت مزيدة كانت أشبه بألف التأنيث من أن تكون أصلية.

---

(١) في ر: (صاحبه)، وليست في: (ظ) .

(٢) التكملة شاذلي: ٥٤، والتكملة مرجان: ٢٤٣.

(٣) الكتاب ٢/٣٤٤ قال: (وكذلك الأرطى لأنك تقول: أديم مأروط، فلو كانت الألف زائدة لقلت: مرطي).

قال صاحب الكتاب:

"فـــإن كانت الألف خامسة استوى الزائد والأصل في الحذف تقول في مُرامِـــيّ: مُرامِـــيّ، فتحذف كما تقول في حُبَارى: حُبَارِيّ، وكذلك مُثَنًّى تقول: مُثِنيّ؛ لأن الألف في مثنى خامسة، وتقول في جَمَزى وبَشَكَى: جَمَزِيّ وبَشَكِيّ، لا يكون[1] فيها إلا الحذف كمُرَاميّ"[2].

قال المفسر:

اعلــم أن الألــف الخامــسة يلزمها الحذف زائدة كانت أو منقلبة عن الأصل، فالزائدة نحو: ألف حُبَارَى تقول: حُبَارَيّ، فتحذف ولا تقول: حُبَارَوِيّ والأصــلي نحــو: ألف مُرامَي تقول: مُرَامِيّ، ولا تقول: مُراموي وأما مُثَنًّى، فبمنزلة حُبَارَيّ في كون ألفه خامسة، فتقول: مُثَنِيّ على قول صاحب الكتاب، وقــد أجاز يونس مُثَنّوِيّ / وقال صاحب الكتاب يلزمه أن يقول: في عِبِدَّى[3]: ٥٤/ب عِبِدَّوِيّ[4]، يعني أن الألف في عِبِدَّىَ خامسة كما أنها في مُثَنَّى كذلك، وحكى شـــيخنا أن أبـــا علي فرق بين عِبِدَّى ومُثَنَّى، فقال: إن عِبِدَّى مضاعف اللام، ومُثَنَّـــى مضاعف العين، وهم لا يعتدون بتضعيف [5] العين بدلالة أن الهمزة لم يــأت فــيها باب رددت[6] بوجه، وقد جاءت مضاعفة في العين نحو: سَئَّال

---

(١) في التكملة مرجان: (لا يكون فيه كل إلا الحذف).

(٢) التكملة شاذلي: ٥٤، والتكملة مرجان: ٢٤٢.

(٣) عبدى: اسم جمع للعبيد.

(٤) الكتاب ٧٩/٢.

(٥) في أ: (مضعف).

(٦) هو ما كان عينه ولامه من جنس واحد.

ورأّاس، ولم يجيء ذلك في اللام بوجه، وإذا كان كذلك كان مُثَنًّى بمنزلة مَثْنَى في كون الألف رابعة، فيجوز فيها ما يجوز في مَلَهَى، فتقول: مُثَنَّوِيّ كما تقول: مَلْهَوِيٌّ، وأما عِبِدّى، فليس كذلك ؛ لأن الدال مضاعف وهو لام من تركيب عَبَدَ، وليس بعين، فالتضعيف فيه معتد به.

وأمـــا جَمَـــزَى وبَشَكَى، فإنهم أجروه مجرى حُبَارَى من حيث إن الميم متحرك، فلما كان كذلك، زاد على مَلْهَى وحُبْلَى، فيجري مجرى حُبَارَي في أن لا يجوز فيه إلا الحذف نحو: جَمَزِيّ كحُبَارِيّ، ولا يقال: جَمْزَوِيٌّ، كما يقال: حُبْلَوِيّ ونظيره ما تقدم في باب ما لا ينصرف من قدم اسم امرأة [1].

(١) المقتصد: ٩٩٢ قال: (نزلت الحركة في دال قدم منزلة الحرف فصار بمنزلة عناق، فلم يصرف اسم امرأة كما لا يصرف عناق).

قال صاحب الكتاب:

" باب الإضافة إلى ما كان آخره ياء قبلها كسرة

اعلم أنك إذا أضفت إلى شِيَةٍ من قولك: وَشَيْتُ الثوب شِيَةً، حذفت تاء التأنيث كما حذفتها[١] من[٢] كل اسم كانت فيه إذا أردت أن تنسب إليه، فتقول: وِشَوِيّ[٣]، وعلى قول أبي الحسن: وِشْيِيّ[٤] "[٥].

قال المفسر:

اعلم أن شِيَة أصلها وِشْيَة كالحِمْية، ثم حذف الواو وحرك الشين بالكسر على ما تراه في التصريف، فإذا أردت أن تنسب إلى شِيَةٍ، وجب حذف التاء، فيبقى الشين والياء، وقد تقدم[٦] أن الاسم المتمكن لا يكون على حرفين الثاني منهما حرف لين ؛ لأن التنوين يدخل فيسقط الياء لالتقاء الساكنين، فيبقى شِ، وإذا كان كذلك وجب أن تُرد الفاء المحذوف، وإذا رددته صار وِشْي ؛ لأنك لا تحذف الحركة كما لم تحذفها من يَدَوِيّ، وإذا توالى كسرتان أبدل من إحداهما[٧] الفتحة فتقول: وَشاً، وينقلب الياء ألفاً لانفتاح ما قبله، فيصير بمنزلة هُدىً، فتقول: وِشَوِيّ كهُدَوِيّ، وأما أبو الحسن، فإنه / يزيل الحركة الحادثة من ٥٥/أ

---

(١) في التكملة: (تحذفها).

(٢) في التكملة مرجان: (في).

(٣) انظر الكتاب ٥/٢.

(٤) انظر المقتضب ١٥٦/٣، والصحاح و (شي).

(٥) التكملة شاذلي: ٥٥، والتكملة مرجان: ٤٣، ٤٤.

(٦) انظر ص: ٤٢١ .

(٧) في أ: (أحدهما).

الحذف إذا رد المحذوف، فيقول في يد: يَدْيِيّ ؛ لأن الأصل يَدْيٌ، وإنما تحرك لما سقط اللام، وصار هو حرف إعراب، فإذا عادت اللام زالت الحركة، وكذا إذا رد الـــواو في شِيَةٍ[١] بعد حذف التاء، قال: وِشْي، وأسقط الكسرة[٢]، فيقول: وِشْـــيِيًّ، ويجمع بين ثلاث ياءات ؛ لأن ما قبل الأول منها[٣] ساكن، فلا تثقل كل الثقل، وقول صاحب الكتاب هو الأقيس لما تقدم من أن رد هذا المحذوف عارض، فلا يزال له ما ثبت في أكثر الأحوال[٤].

قال صاحب الكتاب:

" فـــإن كانت الياء ثالثة نحو: عَمٍ وشَجٍ ودَوٍ[٥]، فإنك تبدل من كسرة الحرف الثاني فتحة كما أبدلت من الكسرة في عين نَمِر وشَقِرَة[٦] فتحة، فقلت: شَـــقَرِيّ ونَمَـــرِيّ، فإذا أبدلت من الكسرة الفتحة، صار الاسم على فَعَل مثل رَحًى وعَصًا، فقلت[٧]: عَمَوِيّ وشَجَوِيّ ودَوَوِيّ[٨] "[٩].

(١) في أ: (شئة).

(٢) في أ: (الهمزة).

(٣) في أ: (منهما).

(٤) انظر ص: ٤٢٨ .

(٥) في التكملة مرجان: (ذد).

(٦) في أ، ور، وظ: (شقر)، قال في الصحاح (شقر)، (شقره قبيلة من بني ضبة فإذا نسبت إليهم فتحت القاف قلت: شقري).

(٧) في التكملة: (فتقول).

(٨) في التكملة مرجان: (ذووي).

(٩) التكملة شاذلي: ٥٥، والتكملة مرجان: ٢٤٤.

قال المفسر:

اعلم أن عَمٍ فَعِل مِن عَمِيَ يَعْمَى، فإذا نسبت[1] إليه، أبدلت من الكسرة في الميم فتحة، فينقلب الياء ألفاً، فيصير عَمَى كهُدَى، فتقول: عَمَوِيّ كهُدَوِيّ، ولم يقولوا: عَمْيِيّ لاجتماع الياءات والكسرة، وهذا حكم شَجٍ ودَوٍ، وما أشبههما، وليس هذا كوشْيِيٍّ على قول أبي الحسن ؛ لأن ما قبل الياء في وِشْي ساكن والميم قبل الياء في عَمٍ متحرك كما ترى.

قال صاحب الكتاب:

" وإن كانت الياء المكسور ما قبلها رابعة، فالأحسن أن تحذف، فتقول في قاضٍ: قَاضِيٌّ وفي ضَاوٍ ضَاوِيّ، وإن شئت أبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً، فقلت: قَاضَوِيٌّ ورَاضَوِيٌّ في النسب إلى رَاضٍ (وقَاضٍ) [2] " [3].

قال المفسر:

اعلم أن الياء الرابعة تجري مجري الألف الرابعة، كما تقول: مَلْهِيّ ومَلْهَوِيٌّ، فتحذف مرة وتثبت أخرى كذلك تقول في قاضٍ: قَاضِيّ، فتحذف الياء وتقول: قَاضَوِيّ، فتبدل من الكسرة الفتحة ومن الياء الألف، ثم تقلب الألف واواً كما فعلت ذلك في مَلْهَى، وقد تكلمت العرب بالوجهين قالوا في حَانِيَة: حَانِيّ وحَانَوِيّ وأنشد[4]:

---

(١) في ر، وظ: (فإذا نسب أبدل).

(٢) (وقاض) ليست في: (أ).

(٣) التكملة شاذلي: ٥٥، والتكملة مرجان: ٢٤٤.

(٤) هو سيبويه ٢/٧٢.

كَأْسُ عزيزٍ من الأَعَنابِ عَتَّقَها ... لِــبَعضِ أَرْبَابِهــا حَانِــيَة حُوَّمُ[1]

وأنشد أيضاً:

وَكَــيفَ لَنا بِالشُّرْبِ إِنْ لم تَكُنْ لَنَا ... دَنَــانِيرُ عِــنْدَ الحَانَوِيِّ ولا نَقْدُ[2]

---

(١) بيت من البحر البسيط قائله علقمة الفحل .

كأس: الكأس الخمر في إنائها، عزيز: ملك من ملوك الأعاجم، عتقها: تركها حتى عتقت فــرقت، أربابها: أصحابها، حانية: خمارون، حوم: جمع حائم أي الذي يقوم عليها ويحوم حولها.

الشاهد: (حانية) نسبها إلى الحانة على القياس.

ورد في: ديــوانه: ١٣١، والكــتاب ٧٢/٢، والمفــضليات: ٤٠٢، والاختيارين ٦٤١، والمــسائل العــضديات: ١٠٩، والمحتسب ١٣٤/١، وشرح اختيارات المفضل: ١٦٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٠/٢، والمقرب ٦٥/٢، وعلقمة بن الفحل حياته وشعره: ١١٤.

في المفضليات (أحيانها) بدل (أربابها)، وفي الاختيارين (عانية).

(٢) بــيت من البحر الطويل اختلف في قائله فقيل: إنه الأعشى، وقيل: ذو الرمة، وقيل: عمارة ابن مقبل، وقيل: الفرزدق، وقيل: أعرابي.

نــسب إلى ذي الرمة في ملحق ديوانه: ١٨٦٢، وقطب السرور: ١٨١، واللسان، والتاج (عون).

ونسب إلى عمارة في المحتسب ١٣٤/١، وإلى ابن مقبل في أساس البلاغة (عين) وليس في ديــوانه، وإلى الفرزدق أو إلى أعرابي في: العيني ٥٣٨/٤، وإلى الأعشى في ملحق ديوانه: ٢٤٠، المسمى (الصبح المنير في شعر أبي بصير).

الشاهد: قوله: (الحانوي) نسبه إلى الحانة على غير القياس والقياس حاني.

ورد غير منسوب في الكتاب ٧٢/٢، وشرح اللمع لابن برهان: ٦١٨، والمفصل: ٢٠٩، والــبديع: ٣٦٥، وشرح المفصل ١٥١/٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٢٠/٢، والمقــرب ٦٥/٢، وشــرح ألفية بن معطي: ١٢٥٧، وشرح الألفية لابن الناظم: ٧٩٧، وشــرح الألفية للمرادي ١٢٨/٥، وشرح الألفية للمكودي: ٢١٣، والأشموني ١٨٠/٤، =

قال صاحب الكتاب:

/ " وتقـــول في (النـــسب إلى) [(١)] مُـــشْتَرٍ: مُشْتَرِيّ لا غير، وفي مُحَيّ ٥٥/ب مُحَوِيّ، ومن قال: أُمَيِّيّ قال: مُحيِّيٌّ الفاعل والمفعول يستويان في اللفظ " [(٢)].

قال المفسر:

اعلـــم أن الياء في مُشْتَرِي خامسة، فيلزمها الحذف، كما لزم الألف في حُـــبَارَى ومُرَامَى تقول: مُشْتَرِيّ، ولا تقول: مُشْتَرَوِيّ، كما لم تقل: مُرَامَوِيّ، وأما مُحَيِّيّ، فإن فيه ثلاث ياءات، فيجب حذف الأخيرة ؛ لأنها خامسة كألف مُرَامَـــى، ثم إذا نـــسبت إليه اجتمع أربع ياءات، فيحذفون الياء الأولى [(٣)] من مُحَـــيٍّ فيبقـــى مُحَيْ، وينقلب الياء ألفاً فيصير مُحىً كهُدَى، فتقول: مُحَوِيّ كهُـــدوي، وأما من قال: أمَيِّيّ، فجمع بين أربع ياءات لسكون الأول[(٤)] والثالث، قال: مُحيِّيّ[(٥)]، فيحذف الياء من محيي، فيبقى مُحَيّ بياء مشددة كأُمَيّ، فيضيف إلـــيه يـــاء النسب، فيقول: مُحَيِّيّ، فيجمع بين أربع ياءات، وإنما قال: يستوي

= والتصريح ٢/٣٢٩ في ملحق الديوان والكتاب والمحتسب واللسان (دوانيق)، و (دوانق) في شرح جمل الزجاجي و (دراهم) في المفصل وشرحه المقرب، وشرح الألفية لابن الناظم، وشـــرح ألفية ابن معطي، والمرادي، والمكودي، والعيني والأشموني والتصريح، وفي البديع (دراهيم).

(١) (النسب إلى) ليست في: (أ).

(٢) التكملة شاذلي: ٥٥، والتكملة مرجان: ٢٤٤.

(٣) في ر، وظ: (الثانية).

(٤) في ظ: (الأولى).

(٥) قال في شرح الشافية ٢/٤٥: (قال أبو عمرو: محوى أجود، وقال المبرد: بل محيي بالتشديد أجود).

الفاعـــل والمفعول لأجل أنك تقول: في الفاعل: مُحيِّيٌّ، ثم تحذف الياء الأخيرة فتقول: مُحَيٌّ بياء مشددة، وتقول في المفعول: مُحَيّاً، فتحذف الألف المنقلبة عن الـــياء كما تحذف في مُرَامىً إذا قلت: مُرَامِيَّ (فيجيء)[1] محيِّيّ أيضاً[2] بأربع ياءات كل اثنين منها[3] مدغم إحداهما في الأخرى.

(١) في أ: (نحو).

(٢) (أيضاً) ليست في: (ظ).

(٣) في أ: (منهما).

قال صاحب الكتاب:

" باب ما[1] يطرد فيه الحذف في النسب

وهـــو كل اسم ثالثه ياء أو واو ساكنة، وأخره هاء التأنيث، وذلك نحو حَنِـيفَة وجُهَيْنَة تقول: حَنَفِيّ وجُهَنِيّ، وكذلك شَنُوءَة[2] تقول: شَنَئِيّ[3] مثل شَنَعِيّ، وقد شذ شيء من هذا، فلم تحذف الياء فيه[4] قالوا في عَمِيرة[5] كلبٍ: عَمِيرْيّ، وفي السِّلِيقَة سَلِيقِيّ، وفي خُرَيْبَة[6] خُرَيْبِي "[7].

قال المفسر:

اعلم أن ما كان ثالثه ياءً أو واواً ساكنة وفي آخره تاء التأنيث، حذف التاء منه على العادة، واتبع حرف اللين، تقول في حَنِيفَة: حَنَفِيّ، فتحذف التاء كمـــا تحـــذف من بصرة، والياء (أيضاً) [8] فيبقى حَنَف، فتنسب إليه حَنَفِياً، والذي جسرهم على ذلك أن الياء ساكنة زائدة، فإذا حذفوا التاء، وهو حرف

---

(١) في التكملة شاذلي: (مما).

(٢) شنوءة: بطن من الأزد القحطانية، وهم بنو نصر بن الأزد، وهم الذي يقال لهم: أزد شنوءة، معجم قبائل العرب ٦١٤/٢.

(٣) قـــال ابن الطراوة في الإفصاح (ق ٣١أ): (وشَنَئِيّ شذوذ والقياس شَنُئِيّ بضم النون كما تقول سَمُرِيّ)، وانظر الهمع ١٦٣/٦، والتصريح ٣٣١/٢.

(٤) في التكملة: (منه).

(٥) في المخصص ٢٤/١٣: (عميرة كلب: بطن من كلب) وانظر معجم قبائل العرب ٨٤٢/٢.

(٦) خريبة: اسم موضع في البصرة حينما بنى المسلمون البصرة كانت بالقرب منها مدينة قديمة خربة من مدن الفرس فسموها الخريبة).

(٧) التكملة شاذلي: ٥٦، والتكملة مرجان: ٢٤٥.

(٨) (أيضاً) ليست في: (أ).

صـــحيح، كان حذف هذا الزائد غير مستبعد، وكذلك الواو في شَنُوءَة تقول: شـــنئي، فتحذف الواو كما حذفت الياء من حَنيفَة ؛ لأنها زائدة كالياء، وأما قـــولهم: عَمِيْـــرِيّ / وخُرَيِـــيّ في عَمِيَـــرة وخُرَيْبة وفي السَّلِيقَة سَلِيقِيّ، فعلى الأصلى[1] والسَّليقُة هي العادة أنشد الشيخ: ٥٦/أ

إِنَّ الـــسَّلِيقِيّ للنّحْوِي إِنْ جُمِعَا كَالمـــاءِ فِـــيه لِحَرِّ النَّارِ إِطْفَاءُ[2]

قال صاحب الكتاب:

"فـــإن كانـــت العين معتلة أو مضاعفة، لم يحذفوا هذه الياء قالوا في بني حُوَيْـــزَة: حُوَيْـــزِيّ، وفي شَدِيدَة شَدِيدِيّ كراهة[3] اجتماع المثلين لو حذفت الياء"[4].

قال المفسر:

اعلـــم أن الياء في حُوَيزَة لم يحذف، فيقال: حُوَزيّ كحَنَفِي ؛ لأجل أن الواو إذا انفتح ما قبله وتحرك انقلب[5] ألفاً كبَابٍ ودارٍ الأصل بَوَب ودَوَرَ، ولو

---

(١) قال سيبويه ٢/٧١ :(وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذ قليل، قد قالوا في سلمة: سليمي وفي عميرة كلب: عميري، وقال يونس: هذا قليل خبيث، وقالوا في خريبة: خريبي، وقالوا: سليقي للرجل يكون من أهل السليقة).

(٢) بيت من البحر البسيط لم أهتد إلى معرفة قائله .

الشاهد: (السليقي) استشهد به على المعنى اللغوي للسليقي، وهو الذي يتكلم باللغة السليمة معرباً دون عناء.

ورد في شرح ألفية ابن معطي: ١٢٧١، وفيه (السليقة).

(٣) في التكملة شاذلي: (كراهية).

(٤) التكملة شاذلي: ٥٦، والتكملة مرجان: ٢٤٥.

(٥) في أ: (ما قبلها وتحرك انقلبت) والاختيار من (ر، وظ) لتتفق الضمائر العائدة على الواو.

قالوا: حُوَزِي لكان يعرض[1] التغيير، وتصير الواو إلى الألف، فلما كان كذلك أقـــروا الياء ليسلم الواو من الانقلاب ؛ لأنه يخرجه عن شبه الفعل ؛ لأن مثال فَعِـــيل لا يكـــون في الفعل كما يكون فيه مثال فَعَل كحَوَز من حَوَزِي، وأما شَـــدِيدِيّ (فـــإن إثبات الياء لئلا يلتقي مثلان نحو: شَدَدَيّ)[2]، ألا ترى أنهم يفرون من ذلك، فيدغمون نحو: مَدّ وشَدّ، ولا يقولون: مَدَدَ وشَدَدَ، ولو أدغموا في شَدَدِيّ، وحذفوا الياء، فقالوا: شَدِّيًّ ؛ لكان [3] ذلك تغييراً للفظ وإلباساً من غير فائدة، وذاك أن الثبات على الأصل الذي هو إثبات الياء أولى من أن يجمع بين تغييرين أحدهما الحذف، والآخر الإدغام.

---

(١) في ظ: (بعرض التغيير ومصير).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) في ر، وظ: (فكان).

قال صاحب الكتاب:

"باب النسب إلى ما كان لامه ياءً أو واواً قبلها ساكن

إذا نسبت إلى اسم آخره ياء قبلها ساكن، فالساكن الذي قبله[1] لا يخلو من أن يكون مِثْلاً للياء، أو غير مِثْل، فإن كان غير مِثْل لم تغيره، وذلك نحو: ظَبْي ونِحْي وعُرْي تقول: ظَبْيِيٌّ ونِحْيِيٌّ وعُرْيِيٌّ، فلا تغير الاسم.

فإن كان بعد الياء التي هي لام تاء التأنيث نحو: ظَبْيَة ودُمْيَة وفِتْيَة[2]، فإنك تحذف تاء التأنيث، فيصير النسب[3] إليه كالنسب إلى ما تقدم في قول الخليل وسيبويه تقول في ظَبْيَة: ظَبْيِيّ وفي دُمْيَة: دُمْيِيّ، وفي قول يونس: ظَبَوِيّ ودَمَوِيّ وإلى زِنْيَة[4] زِنَوِيّ[5]"[6].

قال المفسر:

اعلم أن الياء والواو إذا سكن ما قبلهما جريا مجرى الصحيح، وتعاقبت عليهما الحركات تعاقبها على الصحيح كما تقدم في صدر الكتاب[7]، فإذا نسبت إلى نحو: ظَبْي وغَزْو / قلت: ظَبْيِيّ وغَزْوِيّ، (فأما إذا كان بعد الياء تاء ٥٦/ب

---

(١) في التكملة شاذلي: (قبلها).

(٢) في التكملة شاذلي: (قنية).

(٣) في التكملة شاذلي: (في النسب).

(٤) حي من العرب، سيبويه ٢/٧٥.

(٥) الكتاب: ٢/٧٤، ٧٥.

(٦) التكملة شاذلي: ٥٧، والتكملة مرجان: ٢٤٥، ٢٤٦.

(٧) المقتصد: ١٥٦.

التأنـــيث نحو: ظَبْيَة ودُمْيَة، فإنك تقول: ظَبْيِيّ)[1] ودُمْيِيّ؛ لأنك تحذف التاء كما حذفت من بَصْرِيّ هذا قول الخليل وصاحب الكتاب، وأما ما ذهب إليه يونس من ظَبَوِيّ، فإنه أجرى نحو: ظَبْيَة مجرى فَعلَة أو فَعَلَة بتحريك العين، وإذا كـــان على هذه الزنة انقلب الياء ألفاً، فيصير ظَبَاة ودَمَاة في التقدير، فتحذف التاء وتنسب إليه ظَبَوِيّ ودَمَوِيّ، والذي دعاه إلى ذلك رغبته في إزالة اجتماع الياءات الثلاث والكسرة، والظاهر هو المذهب الأول، وعلى مذهب يونس جاء في قَرْية قَرَوِيّ وفي زِنْية زِنَوِيّ.

قال صاحب الكتاب:

" فـــإن أضـــفت إلى رَايَـــة وآية وثَايَة، ففيه ثلاثة أوجه: رَايِيّ ورَائِيّ، ورَاوِيّ"[2].

قال المفسر:

اعلـــم أن مـــن قال: رَايِيّ فجمع بين ثلاث ياءات، كان كظَبْيِيّ[3] بل أخـــف؛ لأن الألف فيه إجمام للسان ليس في الحروف الصحيحة الساكنة، وأما من قال: رَائِيّ، فإنه همز الأولى كراهية اجتماع الياءات، ومن قال: رَاوِيّ، أبدل من الهمزة واواً كما تقول: كِسَاوِيّ في كساء.

قال صاحب الكتاب:

" فـــإن كـــان الساكن الذي قبل الآخر مثلا للياء نحو: حَيَّة ولَيَّة وقُصَيّ

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

(٢) التكملة شاذلي: ٥٧، والتكملة مرجان: ٢٤٦.

(٣) في ظ: (ظبيي).

وعَــدِيَّ وأُمَيّة وتَحِيّة، فإنك تحرك الحرف المدغم لينفك الإدغام وينقلب الياء ألفاً، فيصير كالنسب إلى عَصًا، وذلك قولك في النسب إلى حَيَّة: حَيَوِيّ، وإلى لَــيّة: لَوَوِيّ؛ لأن الياء الأولى من لَيّة واو، وإنما انقلبت ياءً للإدغام، فإذا انفك عادت[1] الواو التي في "لَوَيْت"، ووجب[2] هنا تحريك الساكن المدغم في الياء إذ كانوا قد قالوا في النسب إلى الرّمْل: رَمَلِيّ وإلى الحَمْض: حَمَضَيّ "[3].

قال المفسر:

اعلــم أنهــم لم يختاروا أن يقولوا في نحو: حَيّة ولَيّة: حَيّيّ ولَيِّيّ كراهية اجــتماع الياءات، ولكنهم فكوا الإدغام بأن حركوا الحرف المدغم، فقالوا في لَيّة: لَوَوِيّ كأنهم قالوا: لَوَيَة بتحريك الواو والياء، فانقلب الياء ألفاً كما انقلب في رَحَي حيث قلت: رَحَى، فصار لَوَاة، فنسب إليه بحذف التاء، وقلب الألف واواً، فــصار كَرحَوِيّ، فالواو الأولى في لَوَوِيّ أصل والثانية مبدلة من الألف المنقلبة عن الياء التي هي لام في لَوَيْت، وأما حَيّة فإنه يحرك الياء / المدغمة منه، ٥٧/أ
فيصير حَيَيَة في التقدير، وينقلب الياء الثانية ألفاً، فيصير على مثال حَيَاة، فيقلب ألفه واواً كما يفعل ذلك في رَحَوَى فيصير حَيَوِي (كما ترى، فالواو في حَيَوِيّ)[4] لــيس بأصــل، وإنما هي مشتقة من حَيَيْت؛ لأنه توصف بطول الحياة، حكى الــشيخ عــن أبي عثمان أنه قال: (لا تكاد ترى حَيّةً إلا مقتولةً ولا نَسْراً إلا مُقَشَّبَاً)،وحسن أبو علي هذا بأنهم إذا كانوا قد قالوا: رَمَلِيّ في رَمْل وحَمَضِي

---

(١) في أ: (وعادت).

(٢) في أ: (وجب).

(٣) التكملة شاذلي: ٥٧، والتكملة مرجان: ٢٤٦، ٢٤٧.

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

في حَمْـــض، فحركوا الساكن من غير أن يفيد تخفيفاً كان التحريك هنا أولى لأجل أنه يفضي إلى الخفة ريخلص من اجتماع الياءات.

قال صاحب الكتاب:

" فإن نسبت إلى قُصَيّ وعَديّ حذفت ياء فُعَيْل وفَعِيْل، فيصير قُصَيٌّ بعد الحـــذف على فُعَل مثل هُدًى، وعُدَيٌّ[1] بعد الحذف مثل عَمٍ، فتقول: قُصَوِيّ وعَدَوِيّ، ويجوز عَدْيِيّ، والنسب إلى أُمَيّة أُمَوِيّ وإلى تَحِيّة تَحَوِيّ، وتحذف من تَحِيّة أشبههما[2] بالتي حذفت من أُمَيّة "[3].

قال المفسر:

اعلـــم أن عَديّاً وقُصَيّاً إذا نسب إليهما حذفت الياء المزيدة، وهي الأولى فبقي قُصَيٌ من قُصَيّ بياء واحدة متحركة، فتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير قُصىً كهُدىً، فتقول: قُصَوِيّ كما قلت: هُدَوِيّ.

وأمـــا عَـــدِيّ فإنك إذا حذفت منه الياء الأولى، بقي عَدِيْ مثل شَجِي، فتقول: عَدَوِيّ كما قلت: شَجَوِيّ، ومن قال: أُمَيّيّ قال: عَدِيِّيّ، وأُمَوِيّ بمنزلة قُصَوِيّ؛ لأن أُمَيّة وزنها فُعَيْلَة كما أن قُصَيّاً فُعَيْل، فإذا حذفت التاء والياء الأولى بقـــي أُمَـــيْ، فتقول: أُمَوِيّ، وأما تَحِيّة فوزنها تَفْعِلَة كالتَّكرِمَة إذ هي مصدر حَيَّـــيْت، والياءان فيها أصليتان الأولى عين والثانية لام إلا أنك تحذف الساكنة مـــنهما، وهـــي الأولى المدغمة، وتحذف التاء على العادة، فيبقى تَحِي فتقول:

---

(١) في التكملة شاذلي: (ويصير عدي).

(٢) في التكملة (أشبهها).

(٣) التكملة شاذلي: ٥٧، ٥٨، والتكملة مرجان: ٢٤٧.

تَحَـــويّ كما قلت: شَجَوِيّ، وقال: (تحذف أشبههما بالتي حذفت من أمية) يعني أن الياء الأولى ساكنة من تَحيّة كما أنها في أُمَيّة كذلك، والذي حسن هذا الحذف اجتماع الياءات وفرط ثقلها لو قيل: تَحِيِّيّ.

قال صاحب الكتاب:

"وتقول في الإضافة إلى عَدُوّة: عَدَوِيّ كما قلت في شَنُوءَة: شَنَئِيّ" [١].

قال المفسر:

اعلــم أن الــواو من فَعُولة تحذف، كما تحذف الياء من فَعِيلَة، فتقول: عَـــدَوِيّ كمـــا قيل: حَنَفِيّ / وذلك أنك تحذف الواو الأولى من عَدُوّة، فيبقى ٥٧/ب عَدَوَة بفتح الدال؛ لأن الضمة إنما لزمت لسكون الواو بعد الدال، فتحذف التاء وتقـــول: عَدَوِيّ، ولو أبقيت الضمة على[٢] الدال لكنت أثبت ما ليس بأخف من المحذوف، وذلك أن اللفظ بالضمة قبل الواو المتحركة، أثقل من اللفظ بها قبل الواو الساكنة لأجل أن السكون يخفف الكلفة عن اللسان، فقول: عَدُوِّيّ بالتـــشديد لـــيس بأثقل من عَدُوِيّ بضم الدال واو وحدة مكسورة، وذهب بعـــضهم إلى أن حـــذف الـــواو لا يطرد[٣] كما يطرد حذف الياء، ومذهب صاحب الكتاب أنه مطرد وشَنَئِيّ في شَنُوءَة يدل على ذلك [٤].

---

(١) التكملة شاذلي: ٥٨، والتكملة مرجان: ٢٤٧.

(٢) في ر، وظ: (في).

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٢٨٤/١: (تقول في النسب إلى عَدُوَّة: عَدَوِيّ والمبرد لا يحذف الواو كمذهبه في شَنُوءَة).

(٤) قـــال ســـيبويه ٧٤/٢: (فإن أضفت إلى عدوة قلت: عدوي من أجل الهاء، كما قلت في شَنُوءَة: شنئي).

قال صاحب الكتاب:

"وفي الإضـــافة إلى مَرْمِيّ[1] ومَرْمِيّة: مَرْمِيّ تُشَبّه الياءين من مَرْمِيّ، وإن كانت الآخرة[2] لام الفعل، باللتين[3] في بَخَاتِيّ[4] كما شبهت مُرَامَى بِحُبَارَى وتَحِيّة بأُمَيَّة" [5].

قال المفسر:

اعلم أن مَرْمِيّاً مفعول الياء الأولى منقلبة عن الواو، والثانية لام الفعل من رَمَـــيْت إلا أنهم يجرون الياءين فيه مجرى الزائدتين في نحو: بَخَاتِيّ، كما شبهوا الألـــف في مُرَامَى، وهو أصل بالألف في حُبَارَى فحذفوه، وقالوا: مُرَامِيّ كما قالوا: حُبَارِيّ.

وشـــبه ياء تَحِيّة بياء أُمَيّة [6]، وهذا أولى لأجل أن الياء الأولى من مَرْمِيّ زائدة فبينهما وبين الياءين في بَخَاتِي مناسبة، وإذا حذف الياءان من مَرْمِيّ بقي مَـــرْمٍ، فينـــسب إليه[7] مَرْمِيّ، فالياءان في قولك: مررت برجل مَرْمِيّ تريد أنه منـــسوب إلى مَرْمِيّ غير الياءين إذا لم ترد النسبة، كما أن الضمة في يامنصُ إذا

---

(١) في التكملة مرجان: (مربي).

(٢) في التكملة مرجان: (الأخيرة).

(٣) في أ: (التي).

(٤) في التكملة شاذلي: (بختي) وفي التكملة مرجان: (نحاتي).

(٥) التكملة شاذلي :٥٨، والتكملة مرجان: ٢٤٧.

(٦) في ر، وظ: (أمية كما ذكرنا) .

(٧) في ر، وظ: (إليه ويقال).

أردت قـــول مـــن يقول: يا حَارِ[1] غيرها إذا أردت قول من يقول: ياحارُ[2]، وهكذا الحكم في كل اسم حذفت من آخره ياءين لو نسبت إلى شَافِعِيّ قلت: شَافِعيّ، وكان التقدير مختلفاً في الحالين، فالياءان في قولك: قرأت علم الشَافِعِيِّ، غيرهما إذا قلت: مررت برجل شَافِعِيٍّ مذهبه.

قال صاحب الكتاب:

"ومن قال: حَانَوِيّ قال مَرْمَوِيّ"[3].

قال المفسر:

اعلم أن من قال: حَانَوِيّ، فلم يحذف الياء الرابعة، حذف من مَرْمِي الياء الأولى، فيبقـــى مَرْمِيْ كَحانِيْ، وقَاضَيْ، فيقول: مَرْمَوِيّ كما قال: حَانَوِيّ على مـــا فـــسرنا[4]، ولا يقـــول في نحو: بَصْرِيّ اسم رجل: بَصْرَوِيّ؛ لأن اليائين زائدتان، تزادان معاً، فتحذفان معاً وتجريان / مجرى تاء التأنيث في الحذف والياء ٥٨/أ في حَانِي ومَرْمِي لام الفعل.

---

(١) قال في المقتصد: ٧٩٢: (تقول: يا حَارِ فتكسر إذا نويت المحذوف وهذا هو الأكثر).

(٢) قـــال في المقتصد: ٧٩٣: (وإذا ضممت فقلت: يا حارُ، كنت جعلته بمنزل اسم لم يدخله الحذف حـــتى كأنك قلت: يا حار، فقد قلت: يا زيد، فالمحذوف هنا ساقط لفظاً وحكماً، وفي القول الأول ساقط لفظاً لا حكماً) .

(٣) التكملة شاذلي: ٥٨، والتكملة مرجان: ٢٤٧، ٢٤٨.

(٤) انظر ص: ٤٣٠ .

قال صاحب الكتاب:

"ومما[1] حذفت فيه الياء[2] في النسب قولهم في النسب إلى أُسَيِّد وحُمَيِّر: أُسَيْدِيّ وحُمَيْرِيّ حذفوا الياء[3] المتحركة، وأبقوا الساكنة لما كان يتوالى من الكسرات والياءات في حذف الساكنة منهما "[4].

قال المفسر:

اعلم أن أُسَيِّد وزنه أُفَيْعِل[5]؛ لأنه تصغير أَسْوَد، فكرهوا أن يقولوا: أُسَيِّدِيّ بالتضعيف لثقل اجتماع أربع ياءات وكسرات[6]، فأحبوا أن يحذفوا واحدة من الياءين، فحذفوا المتحركة التي هي أصل، فبقي أُسَيْدِيّ، ولم يحذفوا الساكنة وإن كان الزائد أولى بالحذف لأجل أنه كان يلزم منه أن يقال: أَسَيْدي بتحريك الياء، وذلك مستثقل لاجتماع ياء مكسورة، وكسرة بعدها وياءين فوزنه أُفَيْلِي، ولو قيل: إن الياء الزائدة حذفت وأسكنت الأصلية، لم يكن مثل الأول في الحسن؛ لأنه تغيير بعد تغيير إلا أن وجهه أن حذف الزائد أولى.

---

(١) التكملة شاذلي: (ممن).

(٢) في أ: (الواو).

(٣) في أ: (الهمزة) والاختيار من التكملة شاذلي، وفي التكملة مرجان: (حذفوا المتحركة).

(٤) التكملة شاذلي: ٥٨، والتكملة مرجان: ٢٤٨.

(٥) في ر، وظ: (أفعيل).

(٦) هما كسرة الياء الثانية التي قبل الدال، والدال.

قال صاحب الكتاب:

"وتقول في مُهَيِّم[1] تصغير مُهَوِّم: مُهَيِّيْمِيّ، (فلا تحذف[2] الساكنة) [3] التي قبل الآخر لئلا يصير إلى مثل أُسَيِّد" [4].

قال المفسر:

اعلم أن إحدى الواوين من مُهَوِّم [5] زائدة للتضعيف، فالواوان بمنزلة الدالين في مُقَدّم، وهم إذا صغروا مُقَدّماً قالوا: مُقَيْدِم بحذف الدال الأولى ألبتة، ومنهم من يقول: مُقَيْدِيم، فيأتي بياء عوضاً من المحذوف، فكذلك مُهَوِّم يكون فيه وجهان مُهَيِّم على أن يكون الأصل مُهَيْوِم، ثم تبدل الواو ياء لوقوع الياء ساكنة قبلها كَسيِّد في سَيْوِد، ويجوز مُهَيِّيْم بثلاث ياءات، وتجعل الثالثة الساكنة عوضاً من الواو المحذوف، فإذا أردت النسب إليه، لزم التعويض والإتيان بهذه الياء الساكنة نحو: قول: مُهَيِّيْمِيّ، ولا يجوز أن تقول: مُهَيِّمِيّ لأجل أنه يتوالى كسرات وياءات، وإذا قلت: مُهَيِّيْمِيّ فصلت الياءُ الساكنةُ بين الياءين والكسرتين، وترفع عن اللسان بعض الكلفة؛ لأن الساكن موضع استراحة، إذ يتعرى لسانك من الكلفة عند الانتهاء إليه، ولهذا كان قولك: جَعْفَر أخف من جَعَفَر بتحريك الحروف كلها من حيث إن الساكن إذا وقع بين المتحركات

---

(١) في التكملة مرجان: (مهَيَم)،وفي التكملة شاذلي: (مُهَيِّيمٍ) انظر: شرح الشافية ٣٢/٢ .

(٢) في ر، وظ: (تحذف الياء الساكنة).

(٣) ما بين القوسين ليس في التكملة مرجان.

(٤) التكملة شاذلي: ٥٨، والتكملة مرجان: ٢٤٨.

(٥) مهوم: اسم فاعل من هوم أي نام نوماً خفيفاً، شرح الشافية ٣٣/٢.

حـــصل التعادل، وقل الثقل، ولذلك هجر نحو: جَعَفَر في الأصل، و لم يأت في الشعر إلا مخبلاً[1] / وهو فَعَلَتُن في البسيط كقوله: ٥٨/ب

وزَعَمُـــوا أنّهـــم لَقِيَهم رَجُلٌ   فَأَخَـــذُوا مَالَـــه وضَرَبُوا عُنُقَه[2]

(١) المخـــبول ما ذهب ثانية ورابعة الساكنان، وهو اجتماع الخبن والطي في مستفعلن، العقد الفريد ٥/٤٥٠.

(٢) بيت من البحر البسيط لم أهتد إلى معرفة قائله.

ورد في: المعيار في أوزان الأشعار: ٣٩، والإقناع للصاحب بن عباد: ٢٠، والعروض لابن جـــني: ٤٠، وعروض الورقة: ٦٤، ورسالة الصاهل والشاحج ٥٨٢، والوافي في العروض والقـــوافي: ٦٥، والـــبارع ١١٥، ونهايـــة الراغب في شرح عروض ابن الحاجب ١٧٨، والقسطاس المستقيم: ١١٨، ومفتاح العلوم: ٥٣٥، وشفاء العليل في علم الخليل ٢٣٣.

قال صاحب الكتاب:

" باب النسب إلى ما كان من الأسماء أخره همزة

إذا كانت الهمزة في آخر اسم غير منصرف، ألزمتها في النسب إبدال الهمزة فيه واواً كما فعلت ذلك في التثنية، و لم تحذف الهمزة، وذلك قولك في صَحْرَاء وبَرُوكَاء[1] وزَكَرِيّاء: صَحْرَاوِيّ وبَرُكَاوِيّ وزَكَرِيَاوِيّ[2].

فإن كانت الهمزة منقلبة من ياء أو واو، وهما[3] لامان نحو: كِسَاء ورِدَاء، قلت: كِسَائِيّ، ورِدَائِيّ، ويجوز أن تبدل منهما الواو، فتقول: كِسَاوِيّ ورِدَاوِيّ[4]، وعِلْبَاء وحِرْبَاء وقُوبَاء ومُزّاء، فيمن جعله من المزير مثل كِسَاء ورِدَاء.

فإن كانت الهمزة لاماً، قلت: قُرّائِيّ، فصححت الهمزة، وقد أبدل منها أيضاً الواو "[5].

قال المفسر:

اعلم أن قوله: " إذا كانت الهمزة في (آخر)[6] اسم غير منصرف " يعني[7]: همزة التأنيث كحَمْرَاء وصَحْرَاء، وقوله: " غير منصرف " لا يسلم على

---

(١) في أ: (يرودا، يروداوي).

(٢) انظر الكتاب ٢/٧٩.

(٣) في التكملة مرجان: (أووادهما).

(٤) (ورداوي) ليس في التكملة: (مرجان).

(٥) التكملة شاذلي: ٥٩، والتكملة مرجان: ٢٤٨، ٢٤٩.

(٦) (آخر) ليست في: (أ).

(٧) في ر، وظ: (يعني به).

الإطـــلاق لأجل أنك لو سميتَ امرأة بقُرّاء، لم تصرف، والهمزة فيه لا يلزمها الإبدال واواً مع ذلك كما يلزم حَمْرَاء، وبعد:

فإن الهمزة في آخر الاسم على وجهين:

أحدهما: أن تكون غير أصلية.

والثاني: أن تكون أصلية، فالتي يبدأ بها هي الأصلية نحو: قُرّاء؛ لأنه فُعّال من قَرَأْت لا يكون فيها إلا التصحيح نحو: قُرَّائِيّ كقُرَّاعِيّ.

وأما قول من قال: قُرّاوِيّ، فشاذ لا يقاس[1] عليه، وأما غير الأصلية فعلى ثلاثة أضرب:

الأول: همـــزة مـــزيدة في نحـــو: حَمْرَاء وصَحْرَاء؛ لأنها مبدلة من ألف التأنيث كما تقدم في باب ما لا ينصرف[2]، وهذه يلزمها القلب إلى الواو تقول في حَمْـــرَاء: حَمْـــرَاوِيّ، وفي صَحْرَاء: صَحْرَاوِيّ، وذلك أنهم كرهوا أن تقع علامـــة التأنـــيث حشواً فقلبوها إلى الواو ليتغير لفظها إذ الواو ليس من علم التأنيث، والهمزة وإن كانت مبدلة من الألف، ولم تكن أصلاً في التأنيث، فإنها قـــد صارت في هذا النحو علماً له للزومها، وامتناع الألف المبدل هي منها من الظهور لما ذكرنا من أنه لا يمكن اللفظ بألفين، فلما كان كذلك ألزمت الهمزة في نحو: صَحْرَاء القلب إلى الواو كما قلب الألف في حُبْلَى حيث قيل: حُبْلَوِيّ، وفـــضلت الهمزة على الألف في نحو: حُبْلَى، فلم تحذف؛ لأنها متحركة والألف

(١) قال سيبويه ٢/٧٦، ٧٧: (وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز كما كان فـــيما كان بدلاً من واو أو ياء وهو فيها قبيح، وقد يجوز إذا كان أصلها الهمزة مثل قراء ونحوه) وانظر: الأصول ٣/٦٧.

(٢) المقتصد: ٩٨٧.

٥٩/أ ساكنة، وأيضاً / فإنها لو حذفت لوجب حذف الألف التي قبلها أو قلبها نحو: حَمْرَوِيٌّ وذلك يبطل الصيغة.

والضرب الثاني: همزة مبدلة من حرف هو أصل كهمزة كِسَاء ورِدَاء؛ لأنها عائدة إلى الواو في كَسَوْت والياء في رِدْيَة، والأصل كِسَاوٌ ورِدَايٌ، فهذه يجوز فيها التصحيح والإبدال نحو[1]: كِسَائِيٌّ ورِدَائِيٌّ، وكِسَاوِيٌّ ورِدَاوِيٌّ، والأحسن التصحيح لأجل أنها قريبة من الأصل لانقلابها عن لام الفعل، وأما جواز القلب فيها، فلأنها أشبهت الزائدة نحو: همزة حَمْرَاء من حيث إنها ليست بالأصل على الإطلاق.

والضرب الثالث: همزة منقلبة عن حرف الإلحاق كهمزة عِلْبَاء وحِرْبَاء؛ لأن الأصل عِلبَاي على أن يكون الياء للإلحاق بِسِرْدَاحٍ، وكذا الحِرْبَاء (أصله)[2] حِرْبَاي، وقُوبَاء أصله قَوبَاي إلحاقاً بِقِرْطَاس، والهمزة بدل من الياء الجارية مجرى الأصل من حيث إن حرف الإلحاق يقوم مقام الحرف الذي يوازيه من الملحق به، فالياء في حِرْبَاي بمنزلة الحاء في سِرْدَاح، فهذه الهمزة يجوز فيها التصحيح والقلب بمنزلة عِلْبَائِيّ[3]، وقُوبَائِيّ على مثال قُوبَاعِيّ وعِلْبَاوِيّ وقُوبَاوِيّ، والقلب قوي كثير لأجل أنها بالزائدة التي في حَمْرَاء أشبه من همزة كِسَاء، وذلك أن همزة عِلْبَاء منقلبة عن حرف ليس من نفس الكلمة، ولكنه قائم مقام الأصل من جهة الإلحاق، فهي فرع على فرع، والهمزة في كِسَاء تعود

---

(١) في ر، وظ: (تقول).

(٢) (أصله) ليست في: (أ).

(٣) في ر، وظ: (نحو).

إلى حرف أصلي موضوع عليه التركيب وهو الواو في كَسَوْت، فهي فرع على أصل، ولا شبهة في أن فرع الأصل أقوى من فرع الفرع، فلما كان كذلك كان همزة عِلْبَاء دون همزة كِسَاء بدرجة، فيجوز في همزة كِسَاء القلب، ويكون الغالب التصحيح، ويجوز في همزة عِلْبَاء التصحيح، ويكون الأحسن الأكثر القلب نحو: عِلْبَاوِيّ كصَحْرَاوِيّ.

فالمرتبة الأولى لقُرَّاء؛ لأنها لا تقلب، فلا يقال: قُرَّاويّ إلا شاذاً.

والمرتبة الثانية لكِسَاء ورِدَاء؛ لأنها تقلب غير شاذ، ولكن يكون الأكثر التصحيح؛ لأنها منقلبة عن أصل.

والمرتبة الثالثة لهمزة عِلْبَاء؛ لأن القلب يغلب عليها من حيث إنها مبدلة من حرف قائم مقام أصل.

٥٩/ب والمرتبة الرابعة وهي الأخير لهمزة حَمْرَاء يلزمها القلب نحو: / حَمْرَاويَّ؛ لأنها لا حظ لها في الأصلية ألبتة، فاعرفه فإنه مقتضى قول شيخنا.

وأما مُزَّاء فإنك إن أخذته من المِزيْزِ، كان الهمزة فيه منقلبة عن حرف أصلي؛ لأن الأصل مُزَّازٌ، ثم يبدل من الزاي الثالثة الواقعة بعد الألف ألف كقوله:

.... لا أَمْلاه[1]..........

في لا أَملَّه، فيجتمع ألفان فيهمز الثانية ليزول اجتماع الساكنين، وإذا كان كذلك، كان همزة مُزّاء بمنزلة همزة كِسَاء في كونها منقلبة عن حرف أصلي على الحقيقة، فتقول: مُزَّائِيّ بوزن مُزَّاعِيّ، ومُزّاوِيّ، كما قلت: كِسَائِيّ

(١) تقدم وروده ص: ٣٥١ .

مثل كُسَاعِيّ وكِسَاوِيّ، وفي مُزَّاء كلام تراه بعد[1].

قال صاحب الكتاب:

" وأمـــا مثل سِقَايَة وعِظَايَة، فإنك تقول فيها: سِقَائِيّ، فتبدل، وفي شَقَاوَة: شَقَاوِيّ لا غير "[2].

قال المفسر :

اعلـــم أن سِـــقَاية إذا قصدت النسب إليها، وجب حذف التاء، فيبقى سِـــقَاي، فـــتقول: سِقَائِيّ مثل سِقَاعِيّ، فتهمز الياء لئلا يجتمع الياءات، وأما شَـــقَاوَة، فلا يكون فيه إلا شَقَاوِيّ لأجل أن الألف والهمزة يُصرَفان إلى الواو في[3] نحـــو: مَلْهَوِيّ وكِسَاوِيّ وعِلْبَاوِيّ وحَمْرَاوِيّ، فإذا وجد الواو أصلاً، لم يحتج فيه إلى صنيع فاعرفه.

---

(١) انظر ص: ٦٧٥ .

(٢) التكملة شاذلي: ٥٩، والتكملة مرجان: ٢٤٩.

(٣) في ظ: (فنحو).

قال صاحب الكتاب:

"باب الإضافة إلى ما حذف منه حرف من بنات الثلاثة

اعلـــم أن ما حذف منه حرف من بنات الثلاثة من موضع اللام، فليس يخلـــو من أن يرد المحذوف في[1] التثنية والإضافة أو لا يرد، فإن كان لا يرد في التثنية والإضافة مثل حِرٍ ودَمٍ وغَدٍ، فإنك في رد اللام وترك الرد بالخيار تقول في غَدٍ: غَدِيّ وغَدَوِيّ وفي دَمٍ دَمِيّ ودَمَوِيّ، وإنما حركت العين من يَدٍ ودَمٍ، وهما في الأصـــل ساكنان؛ لأنهما قد جريا متحركين[2] في الكلام، وتقول في حِرٍ: حِـــرِيّ وحِرِحِـــيّ إن رددت[3] لقولهم: أَحْرَاح هذا قول سيبويه: أو[4] قياس قوله[5]، وفي قول أبي الحسن يسكن من ذلك ما كان أصله السكون إذا رد إليه المحذوف[6] "[7].

قال المفسر:

اعلم أن اللام المحذوف من الثلاثي على وجهين:

أحـــدهما: أن يرد للتثنية، والثاني: أن لا يرد، فالذي لا يرد نحو: يَدٍ ودَمٍ وغَـــدٍ يجـــوز فـــيه الرد وتركه تقول: دَمِيّ ودَمَوِيّ، ويَدِيّ ويَدَوِيّ، وغَدِيّ

(١) في التكملة مرجان: (من).

(٢) في أ: (جرتا متحركين).

(٣) في التكملة شاذلي: (رددت اللام).

(٤) في أ: (وقياس).

(٥) الكتاب ٢/٨٠، ٨٥، ١٢٢.

(٦) انظر المقتضب ٣/١٥٦.

(٧) التكملة شاذلي: ٦٠، والتكملة مرجان: ٢٤٩، ٢٥٠.

وغَدَوِيّ، وحركت الدال من غَدٍ ويَد، والأصل / يَدْيٌ وغَدْيٌ لما تقدم ذكره[1] ٦٠/أ
من أن الحركة لما ثبتت له في أكثر الأحوال، لم تحذف في النسب مع عود اللام، فأما أبو الحسن، فإنه يعتبر الأصل، فيعيد الدال في يَدٍ ودَمٍ إلى السكون.

قال صاحب الكتاب:

" وأما ما رد فيه اللام في التثنية أو الجمع بالتاء نحو: أَبَوانِ وأَخَوانِ وضَعَوات، فإنك تقول فيه: أَبَوِيّ وأَخَوِيّ وضَعَوِيّ"[2].

قال المفسر:

اعلم أن النسب إذا رد فيه ما لا يرد في التثنية نحو: دَمَوِيّ رداً على الجواز كان حق ما يرد في التثنية أن يجب إعادته في النسب، فلا يجوز أَبِيّ وأَخِيّ كما جاز دَمِيّ، بل تقول: أَبَوِيّ، وأَخَوِيّ، وضَعَوِيّ في ضعة للنبت، واللام واو لقولهم: ضَعَوَات.

قال صاحب الكتاب:

" ومما يجري هذا المجرى في رد اللام إليه ما كان في أوله من هذه الأسماء همزة وصل نحو: ابْن وابْنَة واسْم، فإنك إذا حذفت همزة الوصل منه، قلت فيه: بَنَوِيّ في النسب إلى ابْن وابْنَة، فرددت اللام، وإن لم تحذف همزة الوصل، قلت: ابْنِيّ، وكذلك اسْمِيّ، فإن حذفت، قلت: سِمَوِيّ، وإن شئت سُمَوِيّ[3] "[4].

---

(١) انظر ص: ٤١٩ .

(٢) التكملة شاذلي: ٦٠، والتكملة مرجان: ٢٥٠.

(٣) في التكملة: (قلت: سموي).

(٤) التكملة شاذلي: ٦٠، والتكملة مرجان: ٢٥٠، ٢٥١.

قال المفسر:

اعلم أن الهمزة في ابْن واسْم، قد عاقبت لام الفعل وصارت بمنزلة العوض منه، فإن حذفتها، رددت اللام تقول: بَنَوِيّ في ابْن؛ لأن الأصل بَنَوٌ على فَعَل بدلالة قولهم: أَبْنَاء؛ لأن الأصل في أَفْعَال أن يكون جمع فَعَل محرك العين كجَبَل وأَجْبَال، وأما نحو: فَرْخ وأَفْرَاخ، فشاذ لا يقاس عليه، ويدلك على أن أصل ابْن أن يكون مفتوح الفاء قولهم: بَنُون، فلا تظنن أنه فِعْل بكسر الفاء جاء فيه أَفْعَال كعِدْل وأَعْدَال، فلما حذف اللام، صار إلى قولك: ابْن، فإذا حذف الهمزة صار مثل بَناً، فتقول: بَنَوِيٌّ كعَصَوِيّ، وأما اسْم، فأصله سِمْو بكسر السين أو سُمْو[1]، ثم حذف[2] اللام وصار سِم كقوله:

بِاسْمِ الذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمُه[3] ....

---

(١) اسم فيه خمس: لغات: اسم بكسرة الهمزة، واسم بضمها، وسم بكسر السين، وسُم بضمها، وسُمىً على وزن عُلىً، الإنصاف: ١٦.

(٢) في ر، وظ: (الواو).

(٣) نسب إلى رجل من كلب في النوادر: ٤٦٢ .

ونسب إلى العجاج في تلقين المتعلم من النحو ٤٤.

قال في شرح شواهد الشافية: ١٧٧: (وقال خضر الموصلي شارح شواهد التفسيرين: البيت من رجز لرؤبة بن العجاج أوله:

قلت لزير لم تصله مريمه

أقول: قد فتشت هذه الأرجوزة مراراً، فلم أجد فيها هذا البيت الشاهد وتبعه شيخنا الشهاب الخفاجي في حاشيته على البيضاوي ونقل ما سطره من غير مراجعة).

الشاهد: قوله: (سمه) حذف لامه من غير تعويض وعامله معاملة الصحيح الآخر كغد.

وورد البيت بلا نسبة في: المقتضب ٢٢٩/١، وأدب الكاتب للصولي: ٣٣، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالوية: ١٠، والألفات لابن خالوية: ٤٥، والتنبيهات لابن حمزة: ٣٤٠، والمنصف ٦٠/١، والكشاف ٣٤/١، وأمالي ابن الشجري ٦٦/٢، وأسرار العربية: ٨، والإنصاف: ١٦، وشرح المفصل ٢٤/١، واللسان (سما) .

ويروى سُمه بالضم، ثم أدخل عليه همزة الوصل، فصار إلى قولك: اسْم، فإذا حذفت الهمزة ورددت اللام، لم يكن إلا أن تقول: سِمَوِيّ وسُمَوِي، وأما قـــولهم: أَسْماء، فلا تدل على أن عين الفعل متحرك في الأصل؛ لأن جمع فِعْل مكـــسور الـــصدر على أَفْعَال كثير نحو: عِدْل وأَعْدَال، فالحركة في الميم من سِمَوِيّ بمنزلتها في يَدَوِيّ، ومقتضى / قول أبي الحسن سِمْوِيّ بسكون الميم. ٦٠/ب

قال صاحب الكتاب:

"وإن أضفت إلى است، فحذفت همزة الوصل، قلت: سَتَهِيّ في القولين جميعاً؛ لأن العين في الأصل متحركة بدلالة قولهم في الجمع: أَسْتَاه وأَفْعَال جمع فَعَل" [١].

قال المفسر:

اعلم أن اسْتاً بمنزلة ابْن في أنك إذا أثبت الهمزة، لم ترد اللام، وإذا حذفتها، رددت تقـــول: سَـــتَهِيّ، فتحـــرك العين؛ لأن أصله الحركة لما ذكرنا من أن الأصـــل في أَفْعَـــال أن يكون جمع فَعَل بتحريك العين لا فَعْل بإسكا[٢]نها وقد قالوا: أَسْتَاه.

قال صاحب الكتاب:

"فأمـــا مـــن قال: سَه، فالإضافة إليها سَهِيّ، ومن قال في غَد: غَدِيّ[٣]

---

(١) التكملة شاذلي: ٦٠، والتكملة مرجان: ٢٥١.

(٢) انظر: ٤٥٤ .

(٣) في التكملة: (أو).

وغَدَوِيّ، لم يقل في الإضافة إلى سَهٍ[1]: (إلا سَهِيّ، ولم يقل) [2]: سَتَهِيّ؛ لأن الحذف ليس من موضع اللام، وتقول في عِدَة: عِدِيّ لا غير "[3] .

قال المفسر:

اعلم أنك إذا قلت: سَهٍ كان المحذوف عين الفعل، وإنما ترد اللام دون العين والفاء لأجل أن اللام واقع طرفاً، والعين والفاء ليستا في الطرف الذي يقع إليه النسبة، فلا يقول: سَتَهِيّ في سَهٍ من يقول: غَدَوِيٌّ في غَدٍ، وكذا عِدَة لا تقول فيها: وِعَدِيّ، وإنما تقول عِدِيّ، وليس هذا كشِيَة لأجل أنك إذا حذفت التاء من عِدَة بقي حرفان صحيحان، والاسم المتمكن يكون على حرفين صحيحين نحو: غَدٍ ودَمٍ، وإنما الذي لا يجوز أن يكون على حرفين الثاني منهما حرف لين، فلا يجيء في كلامهم نحو: فُو مفرداً غير مضاف، وحذف التاء من شِيَةٍ يفضي بها إلى ذلك، فيجب رد الفاء.

قال صاحب الكتاب:

" فأما بِنْت وأُخْت، فتقول على قول يونس: بِنْتِيّ وأُخْتِيّ، وفي قول الخليل وسيبويه أَخَوِيّ وبَنَوِيّ[4]، وفي كِلا كِلَوِيّ، وفي كِلْتَا كِلْتِيّ وكِلَوِيّ (ترد التاء إلى الأصل[5]) [6].

---

(١) في التكملة شاذلي: (سه لو قيل).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٣) التكملة شاذلي: ٦٠، والتكملة مرجان: ٢٥١.

(٤) الكتاب ٢/٨١، ٨٢.

(٥) ما بين القوسين ليس في: (أ) والتكملة مرجان.

(٦) التكملة شاذلي : ٦٠، ٦١، والتكملة مرجان: ٢٥١.

قال المفسر:

اعلم أن التاء في بِنْت ليس للتأنيث، وإنما هو بدل من الواو في بَنَو يدلك علـــى ذلـــك سكون ما قبله إذ ليس في كلامهم تاء تأنيث قبله حرف صحيح ساكن، فلا يقول أحد: ضَارِبْة بسكون الباء، وكأنهم عدلوا فَعَلا إلى فِعْل، و لم يقولوا: بَنَت بفتح الأول والثاني من الحرفين كما كان أصل الكلمة لئلا يظن أن التاء للتأنيث حتى كأنه قيل: بَنوة، ثم حذف الواو فبقي بَنَة، وعلى بَنَة جاء بَنَات، وكـــذا أُخْـــت أصـــله أَخَوَة[1] على فَعَلَة، ثم حذف التاء، وصيغ الكلمة على مثال[2] فُعْل نحو: أُخْو، ثم أبدل / من الواو تاء فصار أُخْتاً، ولو لم يغيروا الصيغة ٦١/أ وقالـــوا: أَخَت بفتح الهمزة والخاء، لجاز أن يظن أن التاء للتأنيث، فالتغيير في الموضـــعين دليل على أن التاء بدل من الواو الذي هو لام الفعل، فيونس يقول: بِنْتِـــيَّ وأُخْتِيّ؛ لأن التاء إذا لم يكن للتأنيث، جاز أن لا يحذف، ويجري مجرى الـــتاء في عِفْرِيْت، فكما يقال: عِفْرِيتِيّ، كذلك يقال: بِنْتِيّ وأُخْتِيّ، وأما الخليل وصاحب الكتاب، فإنهما اختارا بَنَوِيّ وأَخَوِيّ بترك التاء، ورد الواو الذي هو لام الكلمـــة وإعـــادة الكلمة إلى مثالها الذي هو فَعَل لأجل أن التاء في أُخْت وبِنْت، وإن لم تكن تاء تأنيث، فإن هذا الإبدال لما اختص بالمؤنث جرى مجرى علم التأنيث، فوجب إزالة التاء وإعادة الكلمة إلى الوزن الأول ليكون قد سقط علامة التأنيث رأساً، وهذا قول متين، وقول يونس مقتضي الظاهر.

وأما كِلاً فبمنزلة هُدىً وعَصا تقول: كِلَوِيّ كما قلت: عَصَوِيّ.

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب: ١٤٩.

(٢) في ر: (مثل مثال).

وأمــا كِلْتَا، فالتاء فيه بدل من الواو والأصل كِلْوَا [1]، والألف للتأنيث مــثلها في حُبْلَى وبُشْرَى، فيمن قال: كِلْتِيّ وحذف الألف احتج بأن التاء ليس للتأنــيث، فيجوز ثباتها، ومن قال: كِلَوِيّ، فأزال التاء، وحذف ألف التأنيث حتى يصير إلى كِلاَ فقال[2]: كِلَوِيّ، فحجته ما ذكرنا من أن هذا الإبدال يختص بالتأنيث، فإذا جاء النسب أزاله.

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب: ١٥١.

(٢) في أ: (فقالوا).

قال صاحب الكتاب:

" باب النسب إلى ما يحذف من آخره

من ذلك النسب إلى ما فيه تاء التأنيث نحو: طَلْحَة وتَمْرَة تقول: طَلْحِيّ وتَمْرِيّ، وكذلك ألف التأنيث، تقول في حُبْلَى: حُبْلِيّ، وإن شئت[1] حُبْلَوِيّ .

فأما همزة حمراء، فلا تحذف في الإضافة، كما لم تحذف مع[2] الجمع بالتاء تقول: صَحْرَاوِيّ كما قلت: صَحْرَاوَات"[3].

قال المفسر:

اعلم أن التاء يجب حذفها لما تقدم من أنه لا يقع حشواً، فلا يقال: بَصْرَتي، وأيضاً فإن إثباته يؤدي إلى الجمع بين التاءين في نحو: امرأة بَصْرَتِيّة فتقول في طَلْحَة: طَلْحِيّ وفي تَمْرة: تَمْرِيّ، وكذا الباب، فهذان وجهان، وكان شيخنا يذكر وجهاً ثالثاً قريباً، وهو أن ياءي النسب قد جريا مجرى تاء التأنيث حيث قالوا: سِنْديّ وسِنْد، وزِنْجِيّ وزِنْج كما قالوا: تَمْرة وتَمْر، فلو لم يحذف التاء كان اجتماعه مع ياءي النسب بمنزلة جمع تاءين / والاعتماد على الأولين. ٦١/ب

وأما ألف التأنيث، فإنها تحذف أو تقلب واواً نحو: حُبْلَى وحُبْلَوِيّ على ما[4] تقدم، والهمزة في حَمْراء لم تحذف لقوتها بالحركة، وألزمت الإبدال إلى الواو نحو: صَحْرَاوِيّ كما تقول: صَحْرَاوَان وصَحْرَاوَات، وليس فضلها على

---

(١) في التكملة مرجان: (قلت).

(٢) في التكملة شاذلي: (في).

(٣) التكملة شاذلي: ٦٢، والتكملة مرجان: ٢٥١، ٢٥٣.

(٤) انظر: ٤٢٤ (٥٤/أ).

الألف في النسب لأجل ثباتها في التثنية والجمع، وإنما ذلك لكونها متحركة، ألا تـــرى أن الألف في حُبْلى بمنزلتها في أنها تبدل في التثنية والجمع تقول: حُبْلَيَان وحُبْلَـــيَات، فتقلبها ياءً، ولا تقول: حُبْلات[1]، فتحذفها كما لا تحذف الهمزة من حَمْراء، وتقلبها واواً فتقول: حَمْراوَان وحَمْراوَات .

قال صاحب الكتاب:

"ومـــن ذلك الإضافة إلى الاسم المثنى والمجموع على حد التثنية تقول في النسب إلى "زَيْدَان" و "هَندات": زَيْدِيّ وهِنْدِيّ، فأما قولهم في الإضافة[2] إلى البحرين: بَحْرَانِيّ، فالألف والنون فيه ليستا للتثنية ولكن بني الاسم على فَعْلاَن فأضـــيف إلـــيه، وحكم الجمع الذي على حد التثنية[3] حكم التثنية في الحذف تقول في رجل اسمه زَيْدُن[4]: زَيْدِيّ"[5].

قال المفسر:

اعلـــم أن المثنى والمجموع إذا سمي بهما بقي إعرابهما على الحال الأولى تقـــول في "مُسْلِمَان" و "مُسْلِمُون" إذا سميت بهما: جاءني مُسْلِمَان الظريفُ، ومُـــسْلِمُون العاقلُ (ومررت بمسْلِمَيْنِ الظريفِ وبمُسْلِمَين العَاقِلِ)[6] فإذا نسبت إلى مُسْلِمَيْنِ اسم رجل، أو مُسْلِمَيْنَ حذفت الزيادتين، وقلت: مُسْلِمِيّ، وكذا

(١) في ر، وظ: (حبلان).

(٢) في التكملة شاذلي: (النسب) .

(٣) في التكملة مرجان، وأ: (تثنية)،وظ: (بتثنية).

(٤) (زيدون) ليست في التكملة: (مرجان).

(٥) التكملة شاذلي: ٦٢، والتكملة مرجان: ٢٥٢.

(٦) ما بين القوسين ليس في: (أ).

في "الـــزيدان" زَيْـــدِيّ، والذي دعاهم إلى ذلك أن الحرف الوقع قبل النون في "مُـــسْلِمَان" و "مُسْلِمُون" قد صار حرف الإعراب ووقع فيه الاختلاف الذي يقع في الحركات إذا قلت: جاءني زيدٌ ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ، فكما حذفوا هـــذا الاختلاف من الاسم المنسوب إليه كذلك حذفوا ذلك من الاسم المثنى والمجمـــوع، فقالوا في: زَيْدَانِ: زَيْدِيّ، وذلك أن الألف في "الزّيْدان" والواو في "الزّيدُون" قد جريا مجرى الحركة المختلفة في زَيْد من وجه، وتضمنا الدلالة على الإعـــراب، فكمـــا لا يجوز أن يقع الإعراب على الميم من مُسْلِمِيَ لأجل أن الإعـــراب لا يقـــع حشواً كذلك لا يجوز أن تقول في "مُسْلِمَان" اسم رجل: مُسْلِمَانِيّ فتثبت قبل ياء النسب الحرف الذي دل على الإعراب في جميع الكلام لمـــا يكـــون في ذلك من إيقاع الإعراب في حشو الكلمة والجمع بين إعرابين وذلك نقض / للأصول كما أن إثبات تاء التأنيث حشواً نحو: بَصْرَتِيّ كذلك، ٦٢/أ
فلمـــا كـــان الأمـــر على ما وصفنا حذفوا الألف والنون، والواو والنون، فلم يقولوا: مُسْلِمَانِيّ ولا مُسْلِمُونِيّ كما لا يقال: بَصْرَتِيّ وطَلْحَتِيّ، وأما بَحْرَانِيّ، فتأويله على ما ذكره أبو علي، ويقويه ما مضى من قولهم: بَدَوِيّ وعُلْوِيّ[(١)] في النسب إلى البادية والعالية، وذلك أنهم اقتضبوا للنسب (بناءً مخصوصاً نحو: بَداً وعُلْوٍ، فكذلك بني بَحْرَان) [(٢)] بناءً خاصاً [(٣)] للنسبة، فيقال: بَحْرانِيّ، وقد قال بعضهم: خَلِيلاَنِيّ في خَلِيلان اسم رجل، وذلك على قول من يجعل الإعراب في

---

(١) انظر ص: ٤١٣ .

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) في أ: (خالصاً).

النون، فيقول: جاءني خَليلانُ الظَّريفُ، وأنشد[1]:

أَلاَ يَا دِيَارَ الحيِّ بِالسَّبُعَانِ   أَمَلَّ عَلَيها بِالبِلَى المَلَوَانِ[2]

فالسَّبُعان اسم موضع، والأكثر أن يقال: بالسَّبُعَين، وذا غير شائع، فلا شبهة في جواز خَلِيلاَنِيّ على ذا القول؛ لأنه لا يكون قد جعل الألف متضمناً الدلالة[3] على الإعراب قبل النسب بل يكون عنده بمنزلة الألف في زَعْفَرَان.

قال صاحب الكتاب:

"ومن قال في جمع[4] سَنَةٍ: سَنَهات قال: سَنَهِي أو سَنَوِيّ، وإن شئت سِنِين، ومن قال: سِنَين قال: سِنِينِيّ"[5].

قال المفسر:

اعلم أن "سِنُون" بمنزلة "مُسْلِمون" إذا نسبت إليه حذفت الواو والنون،

---

(١) سيبويه ٣٢٢/٢.

(٢) بيت من البحر الطويل اختلف في قائله فقيل: إنه تميم بن أبي بن مقبل، وقيل: إنه خلف بن الأحمر.

نسب إلى تميم بن أبي بن مقبل في: ديوانه: ٣٣٥، والكتاب ٣٢٢/٢، والأزمنة وتلبية الجاهلية: ٥٩، وما اتفق لفظه واختلف معناه لليزيدي: ٢١٥، وغريب الحديث للخطابي ٣٠٧/١، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: ٢٩٥، والمشوف المعلم: ٧٣١، وشرح المفصل ١٤٤/٥، والعيني ٥٤٢/٤، والتصريح ٣٢٩/٢، والخزانة ٣٠٢/٧ .

ونسب إلى خلف بن الأحمر في: الروض الأنف ٣٨/١، والأشموني ٣٠٩/٤، ونسب في معجم البلدان ١٨٥/٣ لهما، وورد غير منسوب في إعجاز القرآن ١٣٧.

(٣) في أ: (للدلالة).

(٤) العبارة في غير التكملة شاذلي: (سنة سنون قال سنهي ...).

(٥) التكملة شاذلي: ٦٢، والتكملة مرجان: ٢٥٢.

وهو من محذوف اللام الذي لا يرد في التثنية نحو: دَمٍ وَغدٍ، فيجوز فيه رد اللام وتـــرك الرد تقول: سَنَهِيّ على قول من يقول: سَانَهت، وَسَنوِيّ على قول من يقـــول: سَنَوات كما تقول: غَدَوِيّ، وسِنّي كَغدِيّ؛ لأنهم قالوا: سَنَتَان، فلم يـــردوا اللام كما قالوا: دَمَان، وأما من قال: سِنِين، فجعل الإعراب في النون، فإنه يقول: سِنِيْنِيّ؛ لأن ما قبل النون ليس بملتبس بالإعراب عنده، والنون بمنزلة الـــنون الأصـــلي فلا يحذفه، وكذا إذا سميت رجلاً بمُسْلِمِين فقلت: مُسْلِمِين، وجعلت الإعراب في النون قلت: مُسْلِمِينِيّ في النسب إليه، ولا يقال: مُسْلِمُونِيّ لأجل أنهم لا يقولون: مُسْلِمُونٌ، فيجعلون الإعراب في النون مع الواو، وذلك أن الـــواو حـــرف يختص بنوع من الإعراب، والياء يكون للنصب مرة وللجر أخـــرى، فـــإذا جمع بين الواو والإعراب في النون كان أذهب / في الجمع بين ٦٢/ب
علامتي إعراب، فلذلك لم يقل: مُسْلِمُونٌ كما قيل: مُسْلِمِينٌ.

قال صاحب الكتاب:

"فكذلك نَصِيبِيْن وقِنّسْرِين ويَبْرِين على القولين جميعاً "[١].

قال المفسر:

اعلم أن منهم من يقول: قِنّسرُون ومررت بِقِنّسْرِين ويَبْرونَ ويَبْرِين، فيجريه مجـــرى "مسلمون" والنسب على ذا القول قِنّسرِيّ ويَبْرِيّ بحذف الزائدتين، ومنهم مـــن يقول: قِنّسرِينٌ[٢] ويَبْرِينٌ، فيعجل الإعراب في النون فيقول على ذا قِنّسْرِينِيّ

(١) التكملة شاذلي: ٦٢، والتكملة مرجان: ٢٥٢.

(٢) في ر: (قنسري).

وَيَبْرِينِيّ، وهذا [1] حكم (نَصِيبَيْن تقول) [2]: نَصِيبِيّ ونَصِيبِينِيّ[3].

قال صاحب الكتاب:

"وتقول في النسب إلى تَمَرات: تَمْرِيّ، فترده إلى الواحد وتحذف الألف والتاء، فإن سميت بتَمرات شيئاً قلت: تَمَرِيّ، فتركت العين مفتوحة و لم تسكن"[4].

قال المفسر:

اعلم أن تَمَرَات اسم رجل تحذف منه الألف والتاء، فيبقى تَمَر بتحريك العين فتقول: تَمَرِيّ، و لم تقل: تَمَرَاتِيّ لوقوع تاء التأنيث حشواً، فحذفت الألف والتاء؛ لأنهما زائدتان جاءتا معاً، وبقي الميم على حركته في الأصل، فإن كان تَمَرَات جمع تَمْرَة، و لم يكن اسم رجل قلت: تَمْرِيّ بإسكان العين؛ لأنك ترد الجمع إلى الواحد إذا نسبت إليه، فتقول في مَسَاجِد: مَسْجِدِيّ، فكذلك تعيد تَمَرات إلى تَمْرة، فتقول:تَمْرِيّ؛ لأن الميم في تَمْرة ساكنة[5] وسترى نظائر ذا بعد.

قال صاحب الكتاب:

"ومن ذلك الاسمان اللذان يجعل أحدهما مع الآخر بمنزلة اسم واحد نحو: مَعْدِي كَرِب، وخَمْسَة عَشَر اسم رجل، تحذف الآخِر منهما، وتنسب إلى

---

(١) في ظ: (هكذا).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٣) في ر، وظ: (نصيب).

(٤) التكملة شاذلي: ٦٢، ٦٣، والتكملة مرجان: ٢٥٣.

(٥) في ر، وظ: (ساكن).

الصدر، فتقول في مَعَدِي كَرِب: مَعْدِيّ ومَعْدَوِيّ، فيمن قال: حَانَوِيّ وفي دَرَا بَجِرْد[1]: دَرَابِيّ"[2].

قال المفسر:

قــد تقــدم في غير موضع أن الاسم الثاني بمنزلة تاء التأنيث، وأن الأول مــنهما بني على الفتح[3] لذلك، فكما حذف تاء التأنيث في النسب، فقيل في طَلْحــة: طَلْحِــيّ كــذلك يحذف الثاني من الاسمين، فيقال[4] في حَضْرَمَوت: حَــضْرِيّ؛ لأن موت وإن لم يكن علامة تأنيث، فيمتنع وقوعه حشواً، فإنه قد جــرى مجرى تاء التأنيث في كونه زيادة ضمت إلى الصدر، وكذلك تقول في خَمــسَةَ عَشَرَ اسم رجل: خَمْسِيّ؛ لأنك تحذف عَشَر، فيبقى خَمْسَة، فتعاملها معاملــة طَلْحَة في حذف تاء التأنيث، وأما مَعْدِيْ كَرِب، فإنك إذا حذفت / ٦٣/أ كَــرِب منه بقي مَعْدِي، وهو بمنزلة حَانِي في أن الياء فيه رابعة، فيجوز الحذف نحــو: مَعْــدِيّ كحَانِيّ، وقلبها إلى الألف، ثم قلب الألف واواً نحو: مَعْدَا، ثم مَعْدَوِيّ كحَانَوِيّ، ودَرَابِيّ في دَرَابَجِرْد؛ لأن جِرْد هو الاسم الثاني فتحذفه.

قال صاحب الكتاب:

" فأمــا اثْنَا عَشَر، فلا يجوز أن تنسب إليه وهو اسم عدد؛ لأنك إذا[5]

---

(١) " درا بجرد " اسم مدينة من مدن الأعاجم، معجم ما استعجم ٥٤٨/١، والمعرب للحواليقي ١٥٣، والمشترك وضعا والمفترق صقعا: ١٦٧.

(٢) التكملة شاذلي: ٦٣، والتكملة مرجان: ٢٥٣.

(٣) انظر المقتصد: ١٠٣٥.

(٤) في أ: (فيقول) .

(٥) في التكملة شاذلي (إن).

أثبت النون جمعت بين المتعاقبين، وإن حذفت التبس، فإن سميت به شيئاً جاز أن تنسب إليه فتقول: اثْنِيّ، وإن شئت ثَنَوِيّ، ولابد من رد اللام "[1].

قال المفسر:

قد تقدم أن عَشَر في (اثْنَا عَشَرَ) قد قام مقام النون في "اثْنَانِ" وأن إضافته لا تجوز نحو: اثنا عَشَرك كما جاز خَمْسَةَ[2] عَشَرك[3]، وكذلك لا يجوز النسب إليه لأجل أنك إن قلت: اثنا عَشَرِيّ، فأثبت عَشَر كان بمنزلة أن تقول: اثْنَانِي، فتثبت الألف والنون كمُسْلِمَانِيّ، وذلك لا يجوز، وإن حذفت لم يعرف العدد، فإن كان اسم رجل جاز حذف عَشَر كما حذفت كَرِب من مَعْدِي كَرِب، فإذا حذفته بقي اثنا الألف فيه بمنزلته في "مُسْلِمَان" فتحذفه، فيبقى اثنٌ كابْن، فتقول: اثْنَيّ كابْنِيّ أو ثَنَوِيّ، فترد لام الفعل منه، فتقول: ثَنَا كرَحىً، ثم تقلب الألف واواً، فيصير إلى ثَنَوِيّ فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

"ومـــن ذلك الأسماء المحكية[4] نحو: تَأَبَّطَ شَراً وبَرَقَ نَحْرُه تقول: تَأَبُّطِيّ، فتحذف المفعول، وتخلع من الفعل الضمير، وقالوا في الإضافة إلى كُنْت: كُوْنِيّ، وإن شئت كُنْتِيّ"[5].

(١) التكملة شاذلي: ٦٣، والتكملة مرجان: ٢٥٣.

(٢) المقتصد: ٧٣٧.

(٣) في ر، وظ: (خمسة عشر).

(٤) في التكملة: (وذلك نحو).

(٥) التكملة شاذلي: ٦٣، والتكملة مرجان: ٢٥٣، ٢٥٤.

قال المفسر:

اعلم أن الجملة المحكية إذا أريد النسب إليها حذف الجزء الثاني وأضيف إلى الأول، فـتقول: (في) [1] "قَامَ زَيْدٌ" اسم رجل: قَامِيّ، وفي "بَرَقَ نَحْرُه": بَرَقِيّ تحـذف الفاعل وتنسب إلى لفظ الفعل، و لم يجز أن تنسب إلى الجملة لأجل أن النـسب لا يكـون إلى لفظين، وقولك: بَرَقَ نَحْرُه ليس باسم مفرد، وإنما هو جزءان حكيا على ما كانا عليه، فحذف الثاني منهما أوجب من حذف الاسم الثاني من حَضْرَمَوْت، وما شاكله فإذا نسبت إلى تَأَبَّطَ شَرّاً نزعت الضمير، وإذا عـري الفعـل من الفاعل سقط المفعول فتقول: تَأَبُّطِيّ، ولو جاز أن يكون في تـأبط ضمير مع النسب إليه لوجب أن يجوز بَرَقَ نَحْرِيّ، فتنسب إلى الجملة بأسـرها / وأما كُنْت، فإنك تحذف التاء منه، فيبقى كُنْ والأصل إثبات الواو، ٦٣/ب وإنمـا سـقط لالتقائه مع النون الساكنة، فإذا وجب الحركة للنون عاد الواو فتقول: كُونِيّ[2]، ولو نسبت إلى قُلتْ قُلَتَ: قُولِيّ؛ لأن الأصل قُولْت، وسقط الواو لالتقاء الساكنين، فإذا حركت اللام عاد الواو، فتقول: قُولِيّ.

وأما من قال: كُنْتِي كما أنشدنا شيخنا عن أبي زيد:

.... فَـلا[3] تَـصْرُخْ بِكُنْتِيٍّ كَبِيرِ[4]

---

(١) (في) ليست في: (أ).

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٧٧، (٢/٨٨ بولاق).

(٣) في المخطوطة (ولا).

(٤) عجز بيت من البحر الوافر لم أهتد إلى معرفة قائله وصدره:

إذا ما كنت ملتمساً لغوث ....

الشاهد: قوله: " كنتي " حيث أجرى الفعل والفاعل مجرى جزء واحد، فلم يحذف التاء. ورد في صـناعة الإعراب: ٢٢٤، واللسان (كون)،والتذييل والتكملة ٥/٢٥٠، وإتحاف ذوي الاستحقاق: ٥٣٥، وشرح شواهد الشافية ١١٨، والتاج (كنت).

فإنه أجرى ذلك مجرى جزء واحد إذ كان الفاعل كالجزء من الفعل، فإنه بمنزلة زيد إذا قال: زَيْدي، ولا يجوز أن تقول في قَامَ زَيْدٌ: قَامَ زَيْدِيّ لأجل أن الفاعل هنا متصل تقديراً لا لفظاً إذ زَيْد اسم ظاهر منفصل، والفاعل في كُنْتَ متصل لفظاً وتقديراً، ومعنى كُنْتِي أن يقول الرجل: كُنْتُ فعلت كثيراً، ولا يقتضي هذا أن يقدر الضمير في تَأَبَّطِيّ لأجل أن غرضهم في كُنْتِيّ أن يبقى لفظ كُنْت، فيكون أوضح، فلما اتصل التاء به وبني معه، استجازوا ذلك، وليس لتقدير الضمير في تَأَبَّطيّ فائدة.

قال صاحب الكتاب:

"ومن ذلك النسب إلى المضاف، اعلم أن المضاف إليه على ضربين:

أحدهما: أن يكون مضافاً إلى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف به.

والآخر: أن يكون مضافاً إلى اسم لا يقصد قصده، ولا يختص الأول[1] به، فالأول نحو: ابْن الزُّبَير، وابْن الصَّعِق، وابْن كُرَاع تقول: زُبَيْريّ وكُرَاعِيّ، فتنسب إلى الاسم الذي صار المضاف معرفة به[2].

والثاني نحو: امْرِئ القَيْس، وعَبْد القَيْس تقول: عَبْدِيّ وامْرِئِيّ ومَرْئِيّ، وقالوا في عَبْد مَنَاف: مَنَافِيّ[3]، وكان القياس عَبْدِيّ، وكأنهم عدلوا عن القياس لإزالة اللبس "[4].

---

(١) التكملة شاذلي: (الثاني).

(٢) انظر الكتاب ٢/٨٨.

(٣) انظر الكتاب ٢/٨٨.

(٤) التكملة شاذلي: ٦٣، والتكملة مرجان: ٢٥٤.

قال المفسر:

اعلــم أن المضاف والمضاف إليه اسمان بمنزلة مَعْدِي كَرِب وحَضْرَمَوت، فــيجب حذف أحدهما في النسب، والواجب حذف الثاني منهما؛ لأنه بالزائد أشــبه من حيث إن تاء التأنيث تقع طرفاً، فإن حذف الأول فلسبب، وهو أن يكون المضاف إليه أعرف من المضاف كابْنِ الزُّبَيرِ وابن كُرَاع، ألا ترى أن لفظ كُــرَاع أخص من لفظ ابن لأجل أن ابناً شائع يكون لكل واحد، وكُرَاعُ (و) الــزُّبير لا يكونان لكل / أحد؛ لأنهما علمان، وإذا كان كذلك وجب حذف ٦٤/أ
الأول، فتقول في ابن كُرَاع: كُراعِيّ، وفي ابن الزُّبَير زُبَيرِيّ، ولو حذفت الثاني فقلــت: (في ابن كُرَاع وابن الزُّبَير) [(١)] ابنِيّ لم يعرف من ذلك شيء إذ ليس الابــن بعلــم، وقولك: زُبَيْرِيّ، وإن لم يكن في لفظه فرق بين النسب إلى ابن الزُّبَير والنسب إلى الزُّبَير، فإن ذلك ليس في موضع مخصوص فيحتمل، ويُكْتَفى بدلــيل الأحوال، وأما ابْنِيّ، فاللبس فيه شائع إذ ليس هو اسماً يختص بواحد أو اثنين أو ثلاثة، فهذا هو الضرب الأول.

ومــن هذا الضربِ الكُنَى نحو: أبي هَاشِمِ وأبي الحَسَن وأبي عَمْرٍو تقول: هَاشِمِيّ وحُسْنِيّ وعَمْرِيّ، ولا تقول: أَبَوِيّ؛ لأن لفظ الأب عام كالابن.

والضرب الثاني: وهو ما كان المضاف إليه ليس شيئاً غير المضاف كامْرِئ القَــيْس وعَبْد القَيْس ألا ترى أن القَيْس ليس بإنسان أضيف إليه عبد كما كان الزَّبير اسم رجل أضيف إليه ابنه، فهو بمنزلة حَضْرَمَوت في أن الثاني لا يدل على

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

شيء مفرد، فتقول: عَبْدِيّ كما تقول[1]: حَضْرِيّ، والأوضح قولهم: عَبْقَسِيّ[2] صاغوا من حروف الاسمين اسماً[3]، ونسبوا إليه ليرتفع اللبس، وكذلك عَبْدَرِيّ في عَبْدِ الدّار، وقولهم: مَنَافي في عَبْدِ مَنَاف لأجل الإيضاح، وذلك أن لفظ مَنَاف أخص من لفظ عبد.

---

(١) في ر، وظ: (قلت).

(٢) ومن ذلك قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وتضحك مني شيخة عبشمية ... كأن لم تر قبلي أسيراً يمانيا

(٣) هو النحت ومعناه أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ / معجم مقاييس اللغة العربية ٣٢٨/١، وانظر فقه اللغة وسر العربية ٣٧٨، والصاحبي ٤٦١، والمزهر ٤٨٢/١.

قال صاحب الكتاب:

" باب النسب إلى الجمع

أبنـــية الجمع إذا نسبت إليها، لم تَخْل من أن يراد بها الجمع الذي تزيد عدتــه على الآحاد، أو يراد به اسم واحد، وإن كان البناء بناء جمع، فالضرب الأول يقــع فـــيه النـــسب إلى الواحد، وذلك قولك في النسب إلى المسَاجِد: مَـــسْجِدِيّ، وإلى العُـــرَفَاء عرِيفِيّ، وإلى الجُمَع جُمْعِيّ ترده إلى جُمْعة وعَرِيف ومَـــسْجِد، وكـــذلك تقـــول في النسب إلى الفَرَائض: فَرَضِيّ؛ لأنك ترده إلى فَرِيـــضَة، فأمـــا قولهم في الأنْصَار: أَنْصَارِيّ، فلم يردوه إلى الواحد؛ لأن هذه الصفة صارت غالبة عليهم، فصارت بمنزلة الأعلام كقولهم:

... نَابِغَة[1] الجَعْدِيّ[2] ....

ومن ثَمَّ قال من قال في الأَبْناء: أَبْنَاوِيّ، ومن رده إلى الواحد قال: بَنَوِيّ جعله مثل فَرَضِيّ" [3].

---

(١) جزء من بيت البحر الطويل قائله مسكين الدارمي، والبيت بتمامه:

ونابغة الجعدي بالرمل بيته ... عليه صفيح من تراب وجندل

صفيح: حجارة عريضة.

الـــشاهد: وضع نابغة اسماً علماً لم يقصد به قصد الصفة الغالبة فتلزمه الألف واللام، وإنما قصد به قصد الأعلام المختصة نحو زيد وعمر، فلم تدخله الألف واللام.

ورد في: ديـــوانه: ٤٩، والكـــتاب ٢٤/٢، والمقتضب ٣٧٣/٣، وما ينصرف وما لا ينـــصرف: ٥٤، وابن السيرافي ٢٢٤/٢، وفرحة الأديب: ١٣٦، وأمالي ابن الشجري ١١٤/٢، والقيـــسي: ٤٢٨، واللسان (نبغ)،والخزانة ١٠١/٤، في المقتضب والأمالي عجزه: (عليه صفيح من تراب منضد).

وفي ابن السيرافي والخزانة (رخام موضع) .

(٢) (الجعدي) ليست في التكملة (مرجان، وأ).

(٣) التكملة شاذلي: ٦٤، والتكملة مرجان: ٢٥٥، ٢٥٦.

قال المفسر:

اعلم أن النسب إلى الجمع الحقيقي، ترده إلى الواحد، كما تقدم من أنك تقول في تَمَرات: تَمْرِيّ ترده إلى تَمْرة وفي / مَسَاجِد مَسْجِديّ[1]، وذلك أن ٦٤/ب
الغرض هو الدلالة على الجنس، فيكفي منه لفظ الواحد إذ لا ينسب إلى الشيء إلا وتقصد كثرة الملابسة، فإذا قلت: مَسْجِديّ علم أنك تريد أن تصف[2] المنسوب إلى هذا الجنس بكثرة ملابسته له، ولو قلت: مَسَاجِدِيّ لم تفد شيئاً آخر، فلما كان كذلك ردوا الجمع إلى الواحد، وكان فيه الفصل بين أن يكون الجمع اسماً، وبين أن لا يكون منقولاً إلى العلمية، فيقال في مَسَاجِد اسم رجل: مَسَاجِدِيّ ، ولم يجز أن تقول في هذا: مَسْجِديّ لأجل أن اللفظ الذي سمي به هو لفظ الجمع لا لفظ الإفراد، وتقول في الفَرَائِض: فَرَضِيّ ترد إلى الفَرِيضَة، وتجريها مجرى حَنِيفَة حيث قلت: حَنَفِيّ، وفَرَائِضِيّ خطأ، وكذا صُحُفِيّ؛ لأن الصُّحف جمع، والصواب صَحَفِي بفتح الصاد والحاء؛ لأنك ترده إلى صَحِيفَة كفَرِيضَة، ولو كان جري العادة باستعمال صُحُفِيّ يصححه لوجب أن يصح كل ما تستعمله العامة، وأما عَرِيفِيّ في العُرَفَاء، فلأجل أن الواحد لا تاء فيه كما كان في فَرِيضَة، وياء فَعِيل لا تحذف حذفاً مطرداً إلا إذا كان فيه تاء التأنيث كحنيفة.

وقولهم: أَنْصَارِيّ بمنزلة مَسَاجِدِيّ اسم رجل؛ لأن هذه الصفة قد غلبت عليهم حتى جرى مجرى العلم، فإذا قيل: الأَنْصَار، دل على قوم مخصوصين،

---

(١) انظر ص: ٤٦٤(٦٢/ب).

(٢) في أ: (تضيف).

وتـــشبيهه بنَابِغَة من حيث إنه صفة في الأصل إذ هو اسم فاعل من نَبَغَ، ثم لما غلب على واحد أجرى مجرى العلم، فحذف الألف واللام ومنع الصرف كبيت الكتاب:

ونَابِغـــةُ الجَعْـــدِيّ بالـــرّمْلِ بَيْـــتُه عَلَيه صَفِيحٌ من تُرابٍ وجَنْدَلِ[1]

فكذلك أجرى الأَنْصار مجرى الأَعْلَام، فنسب إليه حتى كأنه بمنزلة أسماء القبائل كقُرَيش وهَاشِم، وأما أَبْنَاوِيّ، فإنه قد غلب على قبيلة، وصار اسماً لها، فقيل: أَبْنَاوِيّ كأَنْمارِيَّ، ومن قال: بَنَوِيّ رد إلى الواحد الذي هو ابن والأول أصح [2].

قال صاحب الكتاب:

"وقالوا في الأَعْراب: أَعْرَابِيّ؛ لأنك لو نسبت[3] إلى عَرَب لزدت الاسم عموماً، وتقول في (النسب إلى) [4] الأَنْبَاط: نَبَطِيّ فترده إلى الواحد " [5].

قال المفسر:

اعلـــم أن عَـــرَباً أعم من الأعراب؛ لأن الأعراب يراد بها قوم يسكنون الـــبادية، والعرب يشمل الجنس قاطبة، والاسم إنما يرد إلى المفرد، فيقال في / ٦٥/أ مَسَاجِد: مَسْجِدِيّ لأجل أن الغرض هو النسبة إلى الجنس، فلا حاجة إلى لفظ الجمع إذ لا تريد أن تنسب إلى موضع بعينه، فتقول: إني إذا قلت: مَسْجِدِيّ دل

---

(١) تقدم وروده ص: ٤٧١ .

(٢) في ر، وظ: (أوضح).

(٣) في التكملة: (لو رددته).

(٤) (النسب إلى) ليست في: (أ).

(٥) التكملة شاذلي: ٦٤، والتكملة مرجان: ٢٥٦.

على واحد دون واحد، فأقول: مَسَاجِدَيّ ليعرف الجمع، وإنما تريد الجنس، فإذا قلت: مَسْجِدِيّ علم المقصود الذي هو الدلالة على كثرة ملابسة هذا النوع، وإذا كان الأعراب أخص من عرب، كان أشبه بالمفرد، فتنسب إليه، وقالوا: نَبَطِيّ في الأَنبَاط فردوا إلى النَّبط كَفَرضِيّ.

قال صاحب الكتاب:

" وأما الضرب الثاني، وهو ما يراد به اسم واحد، وإن كان البناء للجمع، فنحو النسب إلى مَدَائِن ومَعَافِر تقول: مَدَائِنِيّ ومَعَافِرِيّ؛ لأن مَعَافِر اسم رجل[1] كما أن مَدَائِن[2] اسم بلد، ومن ثم قالوا في الأَنْمار: أَنْمَارِيّ وفي كِلاَب: كِلاَبِيّ، وفي ضِبَاب: ضِبَابِيّ، وأما قولهم في الرِّبَاب: رُبِّي فمن الباب الأول؛ لأن الرِّباب جمع كالطَّوَائِف وواحده ربة والرُّبة الفرقة من الناس، فإنما رُبّة ورُبَاب كعُلْبَة وعِلاَب وجَفْرَة وجِفَار، (وقال:

عِلاَبٌ إذا صَافَتْ جِفَارٌ إذا شَتَتْ وفي القَيْظِ يَرْدُدْن المِيَاه على[3] العَشْرِ[4])"

---

(١) قال سيبويه ٢/٨٩: (هو فيما يزعمون معافر بن مر أخو تميم بن مر).

(٢) انظر: معجم البلدان ٥/٧٤.

(٣) في التكملة مرجان: (إلى).

(٤) بيت من البحر الطويل قائله القطامي ورد في ديوانه ١٥٤ هكذا :

جبال إذا صافت هضاب إذا شتت وفي القيظ يعطفن المياه على العشر

وفي ديوان المعاني ٢/١٢٧ :

جفاد إذا صافت هضاب إذا شتت وفي الصيف يرددن المياه إلى العشر

يصف نوقاً ويشبهها بالآبار من كثرة ألبانها في أيام الربيع والقيظ، وهي في الشتاء كالهضاب سمنا .

ما بين القوسين ليس في: (أ، ور، وظ).

التكملة شاذلي: ٦٤، والتكملة مرجان: ٢٥٦، ٢٥٧.

قال المفسر:

اعلـــم أن بناء الجمع إذا نقل إلى العلمية صار بمنزلة اسم مفرد؛ لأن معنى الجمع يزول، فتقول في مَسَاجِد اسم رجل: مَسَاجِدِيّ، فهو في اللفظ جمع، وفي المعنى مفرد من حيث إنه نقل إلى العلمية، ومَدَائِنِيّ، ومَعَافِرِيّ بهذه المنزلة؛ لأن مَدَائِن، وإن كان جمع مَدِينة في الأصل كصَحَائِف، فإنه بعد أن سمي به بلد صار بمنزلـــة مِصْر، وما أشبهه، فتقول: مَدائني كما قلت: مِصْرِيّ، وليس لـــه واحد تـــرده إليه، ومَعَافِر اسم رجل، وإن كان على مثال مَفَاعِل، فهو مَعافِر بن مر أخو تميم ابن مر، وأما أَنْمَارِيّ وضَبَابِيّ وكِلاَبِيّ، فلأجل أن ذلك أسماء قبائل، فكِلاَب بمنزلة قريش في كونه مفرداً، وإن كان جمعاً في الأصل، فتقول: كِلاَبِيّ، كما تقول: قُرَيْشِيّ.

قال صاحب الكتاب:

"وقـــد يـــستغنون عن ياءي النسب بأن يصوغوا بناء يدل على الكثرة، وذلـــك قولهم لصاحب الثياب: ثَوَّاب ولصاحب العَاجِ: عَوّاج، وقالوا لمن يبيع البُـــتُوت: بَتّات[١] وقالوا: بَتّي، فتعاقبهما على معنى واحد يدل على أن المراد بأحدهما ما يراد بالآخر "[٢].

قال المفسر:

اعلـــم أن النـــسب لما كان يغير معنى الاسم، فيجعل الاسم صفة كما ذكـــرنا[٣] بـــنوا في بعض الأشياء أمثلة على انفرادها من تركيب اسم الجنس

---

(١) سيبويه لا يقيس على هذا، انظر الكتاب٢/٩٠، والمبرد يقيس عليه، انظر المقتضب ٣/١٦١.
(٢) التكملة شاذلي: ٦٥، والتكملة مرجان: ٢٥٧.
(٣) انظر ص: ٤٠٧ (٥٠/أ).

المنسوب إليه / فقالوا في العَاج: عَوَّاج، وفي الثَّوب: ثَوَّاب، وكذا السَّمَّان ٦٥/ب والقَطّان، وما أشبهه ذلك فهو قريب من قولك مثلاً: ضَارِب من الضَّرْب، وإنما كان الغالب أن يدل على النسب زيادة تلحق آخر الاسم كهَاشِميّ وبَصْرِيّ لأجل أنه معنى يعرض، فلحاق زيادة كاف ومغنٍ عن استئناف بناء، واستدل على أن عَوَّاجاً بمنزلة عَاجِيّ بأنهم قالوا: بَتَّات وبَتِيّ للذي يبيع البتوت، فهذا قريب من قولهم: أَحْمرَ وحَمْرَاء في أن المؤنث استؤنف له صيغة، ونحو: هَاشِميّ أكثر من نحو: عَوّاج كما أن نحو: ضَارِب وضارِبة وحَسَن وحَسَنة أعم بكثير من نحو: أَحْمَر وحَمْراء.

قال صاحب الكتاب:

" باب العدد

اعلم أن قولهم: واحد اسم يجري في كلامهم على ضربين:

أحـــدهما: أن يكون اسماً، والآخر: أن يكون وصفاً، فالاسم الذي ليس بـــصفة قولهم: وَاحِد المستعمل في العدد نحو: وَاحِد اثْنَان ثَلاَثَة، فهذا اسم ليس بوصف كما أن سائر أسماء العدد كذلك، فلا يجري شيء منها على موصوف علـــى حد جري الصفة عليه، وأما كونه صفة[1] فنحو: قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّمَا يُوحَـــى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾[2]، ولما جرى على المؤنث لحقته علامته، فقال تعالى: ﴿**إِلا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ**﴾ [3] كقَائم وقَائمة، ومن ذلك قوله:

.... فَقَـــدْ رَجَعُوا كَحيٍّ وَاحِدِينَا[4]

---

(١) في أ: (وصفا).

(٢) الأنبياء / ١٠٨.

(٣) لقمان / ٢٨.

(٤) عجز بيت من البحر الوافر قائله الكميت بن زيد بن الأخنس الأسدي، وصدره:

فَضَمّ قَواصِيَ الأَحْيَاءِ منهم ....

كحي واحدينا: أي كحي واحد وقبيلة واحدة.

الـــشاهد: قولـــه (واحدينا) جمع واحد الصفة على واحدين؛ لأنه بمعنى منفردين، فيجمع مذكره بالواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والجر .

ورد في: ديـــوانه ١٢٢/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٠/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٩١/٤، والعـــضديات: ٣٤، والمخصص ٩٧/١٧، وابن يسعون ١٣٠/١، والقيسي: ٤٣٢، وابن بري: ٣٠١، وشرح المفصل ٣٢/٦ .

في معاني القرآن: " فرد " مكان " فضم "، وفي القيسي (الأعداء).

فأما تكسيرهم له على فُعْلاَن في قوله:

يَحْمِــي الصَّرِيمَةَ أُحْدانُ الرِّجَالِ صَــيْدٌ ومُجْتَرِئٌ بِاللَّيل هَمَّاسُ[1]

فلأنـــه وإن كـــان صفة، فقد يستعمل استعمال الأشياء، وكسروه على فُعْلاَن (كما) [2] قالوا: رَاعٍ ورُعْيَان، فجعلوه كحَاجِر[3] وحُجْرَان، كما جعلوا

---

(١) بيت من البحر البسيط اختلف في قائله، فقيل: إنه أبو ذؤيب الهذلي، وقيل: إنه مالك بن خويلد الخناعي في ديوان الهذليين ٤/٣.

قـــال في شرح أشعار الهذليين: ٢٢٦، وقال أبو ذؤيب أيضاً، قال أبو نصر: وإنما هي لمالك بن خالـــد الخناعي، وذكر القصيدة ومنها البيت: ٢٢٧، وقال في ٤٣٩: قال السكري: قال مالك بـــن خالد النخاعي، خناعة بن سعد بن هذيل، قال: وتنحل أبو ذؤيب، وذكر القصيدة ومنها البيت: ٤٤٣ . وفي المعاني الكبير٢٥١، وابن برى: ٣٠٣.

وفي شرح الحماسة للتبريزي ١٨٩/٤: قال الهذلي.

وقـــال ابـــن يسعون ٢/١: هذا البيت — (يشير إلى البيت التالي — وهو من القصيدة التي فيها الشاهد) :

ليث هزبر مدل عند خيسته بالرقمتين له أجر وأعراس

مـــن قصيدة لمالك بن خالد الخناعي من هذيل، وقيل: هو لأبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي، وقيل: بل القصيدة للفضل بن عباس الليثي.

وقال القيسي ٤٣٤: البيت لمالك بن خويلد الخناعي، وقيل: لأبي ذؤيب الهذلي.

الشاهد: استعمال (أحد) استمال الأسماء، فكسره على فعلان كحاجر وحجران .

في شـــرح أشـــعار الهذليين: ٤١٣ (مستمع) مكان (مجترئ) و (هجاس) مكان (هماس)، وفي ٤٤٣: (أحمـــى) مكان (يحمي) و (مستمع) و (هجاس) وفي المعاني الكبير (مستمع) وصدره في القيسي:

أما النهار فأحدان الرجال له ....

(إحدان) بكسر الهمزة في: أشعار الهذليين: ٢٢٧، والعضديات: ٣٤.

وبـــضمها في أشعار الهذليين: ٤٤٣، والقيسي، وابن برى وتروى بالنصب على نزع الخافض وبالرفع على الابتداء .

(٢) (كما) ليست في: (أ).

(٣) في التكملة شاذلي: (حاجز وحجزان)، والحاجر الأرض المرتفعة ووسطحها منخفض، وما يمسك الماء من شفة الوادي كالحاجور ومنبت الرمث ومحتمعة ومستدراه القاموس (حجر).

الأَبَــاطِح بمنزلــة [١] الأَزَامِل، وقد استعملوا أَحَداً بمعنى وَاحِد الذي هو اسم، وذلك قولهم: أَحَدٌ وعِشْرون، وفي التنزيل : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [٢] وقد أنثوه علــى غير بنائه، فقالوا: إِحْدَى وعِشْرون، وإِحْدَى عَشْرَة، فاستعملوه مضموماً إلى غــيره، قال أبو عمرو: ولا يقولون: رأيت إِحْدَى، ولا جاءني إِحْدَى حتى يــضم إلى غيره، وقال أحمد (بن) [٣] يحيى: وَاحِد وأَحَد ووَحَد بمعنى وَاحِد[٤]، والحَادِي في نحو الحَادِي عَشَر كأنه مقلوب الفاء إلى موضع اللام، فإذا[٥] جرى هذا الاسم على القديم[٦] سبحانه، جاز أن يكون (الذي) [٧] هو وصف كالعَالِم والقَــادِر، وجــاز أن يكون الذي هو اسم كقولنا: شيءٌ، ويقوي الأول قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[٨] "[٩] /. ٦٦/أ

---

(١) في التكملة شاذلي: (بمنزلة الأفاكل).

(٢) تقدم ورودها ص: ٢١٦ .

(٣) (ابن) ليست في: (أ).

(٤) (واحد) ليست في التكملة: (مرجان).

(٥) في أ: (وانما).

(٦) القـــديم ليس من أسماء الله؛ لأن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن هو المتقدم على غيره، فـــيقال هذا قديم للعتيق، و لم يستعملوه إلا في المتقدم على غيره لا فيما لم يسبقه عدم كما قال تعـــالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾، فتاوى ابن تيمية ٢٤/١، والعقيدة الطحاوية تعليق الألباني: ١٩.

(٧) (الذي) ليست في: (أ).

(٨) البقرة /١٦٣.

(٩) التكملة شاذلي: ٦٦، ٦٧، والتكملة مرجن: ٢٥٧، ٢٥٨.

قال المفسر:

اعلـــم أن أول ما يحتاج إلى معرفته من هذا الفصل قوله " نحو: واحد، اثنان، ثلاثة "، وذلك أن العدد موضوع على الوقف فتقول: واحدْ اثنانْ ثلاثةْ أربعةْ بالسكون، كما تقول في الحروف: كافْ قافْ جيمْ بالوقف، والبناء، فإن عطفـــت بعض ذلك على بعض أعربت تقول: واحدٌ واثنانِ وثلاثة كما تقول: كافٌ وقافٌ وياءٌ وتاءٌ قال الشاعر:

إِذَا اجْـــتَمَعُوا عَلَـــى أَلِفٍ ويَاءٍ   ووَاوٍ هَـــاجَ بَيْـــنَهُمُ جِـــدَال[1]

وعلى الوقف قال بعضهم: ثلاث هَرْبَعَهْ[2]، وذلك أن الأصل ثلاثة بالهاء كمـــا يكون في الوقف، ثم يجري الوصل مجرى الوقف، فتنقل حركة الهمزة من أربعة إلى الهاء من ثلاثة، فيتحرك، وأما قوله: " إن شيئاً من أسماء العدد لا يجري على موصوف على حد جري الصفة عليه، فإنما يريد به أنك لا تقول: مررت بـــرجل ثلاثـــةٍ إخوتُه ولا بقوم أَرْبَعةٍ بَنُوهم[3]، كما تصف بالواحد، فتقول:

---

(١) بيت من البحر الوافر قائله يزيد بن الحكم.

معنى البيت: أنهم إذا اجتمعوا للبحث عن إعلال حروف العلة ثار بينهم الجدال.

الشاهد: قوله: (ألف وياء وواو) على أن الحروف تعرب إذا عطف بعضها على بعض.

ورد البيت في: المقتضب ٢٣٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٦١/١، وشرح السيرافي لسيبويه ١٩٦/١، ودرة الغواص: ٢٣٣، وكتاب الحروف للرازي: ١٦٠، وشرح المفصل ٢٩/٦، وشرح الكافية للرضي ٢٣/١، والخزانة ١١٠/١، ونتائج التحصيل: ٢٧٦.

في المقتضب ودرة الغواص (ياء)،(ثاء)،(قتال)،وفي معاني القرآن (لاح)،وفي السيرافي: (تاء – القتال)،وفي المخصص (باء – قتال).

(٢) انظر الكتاب ٣٤/٢.

(٣) العبارة في ر،وظ:(بنوهم وكذلك ينبغي أن يكون الواحد غير صفة في العدد قال شيخنا...).

مررت برجلٍ واحدٍ وامرأةٍ واحدة، قال شيخنا: إن جرى شيءٌ من أسماء العدد علـــى موصوف، فكجري أسماء الأجناس في نحو: مررت بِقَاعٍ عَرْفَجٍ كله يعني أنـــه إن قيل: أخذت دَرَاهِمَ ثَلاَثة، وأثواباً عَشَرة، فوصف به كان محمولاً على المعـــنى نحو: أخذت أثواباً معدودة، وليس بالأصل كما أن قوله: مررت بقاعٍ عَــرْفَجٍ كُلُّه محمول على خشنٍ كُلُّه، فليس بالمستمر، وإنما الأجود عَرْفَجٌ كلُّه بالرفع ليكون كله مبتدأ وعرفج خبره.

وأما أُحْدَان الرجال، فإنه جمع واحد، وفُعْلاَن وإن كان غالباً على الأسماء نحـــو: حَاجِر وحِجْران، فإنه يجيء في الصفات التي تجري مجرى الأسماء في ترك الموصـــوف نحو: راعٍ ورِعْيَان، وذاك أنه يقال: فعل الراعي وجاءني راعٍ، ولا يكثر رَجُل رَاعٍ، وكذا يقال :جاءني واحد بغير[1] موصوف، فلما كان كذلك، جمع جمع الأسماء، فقيل: أُحْدان كما قيل: رُعْيَان، وقوله: " كما جعلوا الأباطح بمنزلة الأزامل " يعني به أن الأبطح[2] صفة في الأصل كالأحمر، وكان حقه أن يقـــال: البُطْح في جمعه كالحُمْر والصُّفْر إلا أنه لما كان يقال: نزلت أَبْطَح، ولا يكثـــر نزلت مكاناً أَبْطَح، جرى مجرى الأسماء في كونه غير تابع لموصوف[3]، فجمـــع على أَفَاعِل كما يكون ذلك في الاسم، وهو نحو: أَزَامِل؛ لأن واحده أَزْمَـــل وهـــو الـــصوت[4]، فلم يجمعوا واحداً على فَوَاعِل / المختص بالأسماء ٦٦/ب الـــصريحة كحَوَائِط في حَائِط؛ لأجل أنه لم ينفك من الوصفية رأساً، ألا تراك

---

(١) في أ: (لغير).

(٢) في أ: (الأباطح).

(٣) في ر، وظ: (للموصوف).

(٤) انظر اللسان: (زمل).

تقول: مررت برجلٍ واحدٍ كثيراً وتؤنثه، فتقول: بامرأة واحدة كقَائِم وقَائِمة، فكمـــا لم يقل: قَوَائِم في قَائِم كذلك لم يقل: أَوَاحِد، وأصل أُحْدان وُحْدان، ولكن الواو قلبت همزة لانضمامها، وأما أَحَد، فالأصل وَحَد[1] قلبت الواو همزة مع انفتاحها كأَنَاة في "وَنَاة"، وأَجَم في "وَجَم" ووَحَدٍ مستعمل كقوله[2]:

....عَلَـــى مُـــسْتَأْنِسٍ وَحَدِ[3]

وقالـــوا في تأنـــيث أَحَدٍ: إِحْدَى، و لم يقولوا: أَحَدَة، فالأصل وِحْدَى، ولكنه لا يستعمل كما استعمل وَحَد؛ لأجل أن القلب إلى الهمزة في المكسورة كـــثير[4] قـــريب من القلب في المضمومة من جهة الاستمرار والغلبة، كإِعَاء وإِشَـــاح ووِعَاء ووِشَاح، وغير ذلك، وقالوا في جمع إِحْدى: إِحَد ويقال: هي إِحْـــدَى الإِحَـــد، كما يقال: هو أَحَد الأَحَدِين أي أَحَد المذكورين المعروفين،

---

(١) انظر تفسير أسما الله الحسنى ٥٨.

(٢) في ر: (كقوله النابغة)،وفي لفظ: (كقول النابغة).

(٣) جزء من عجز بيت قائله النابغة الذبياني، والبيت بتمامه:

كَأَنَّ رَحْلي وَقَدْ زَالَ النَّهار بنا   يوم الجَلِيل عَلى مُسْتَأْنِس وَحَدِ

المعـــنى: كـــأن رحلي على ثور مستأنس منفرد، لنشاط ناقته وحدتها في وقت إعياء الإبل وكلالها.

الشاهد: (وحد) وهو أصل أحد.

ورد في ديوانه: ١٧، وتفسير غريب القرآن: ٣٠٣، وصناعة الكتاب ٧٩، وتفسير أسماء الله الحسنى: ٥٨، وتهذيب اللغة ١٩٢/٥، والخصائص ٢٦٢/٣، ومعجم ما استعجم: ٧٥٢، وشـــرح القصائد العشر: ٣٥٣، وأمالي ابن الشجري ٢٧١/٢، والقيسي: ٢٠٧، وشرح المفصل ١٦/٦، والبحر المحيط ٤٤٦/٦، والخزانة ١٨٧/٣.

(٤) في ظ: (أكثر).

فالإِحَـــد في إِحْدَى كالكُبر في الكُبْرَى، ولا يقال: (مررت) [1] بامرأة إحْدَى، ولا جاءتني إِحْدَى، وإنما يقال: إِحْدَى عَشْرة وإِحْدَى وعِشْرُون كما ذكر، وأما جعلـــه الحَادِي في تقدير القلب، فلا معدل عنه، فالياء فيه منقلب عن الواو في وَاحِـــد، وذاك أنـــه لما أخر وقبله كسرة أجري مجرى الغَازِي والدّاعِي، فوزن حَادِي عَالِف؛ لأن الحاء عين والدال لام والواو الذي قلبت ياء فاء، وإذا قيل: الـــواحد في القـــديم سبحانه كان الأجود أن يقال: إنه صفة كالقَادِر والعَالِم والفَرْد، وقَوِي الوصفية بقوله سبحانه : ﴿**وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ [2] وأقوى من ذا عـــندي قوله سبحانه: ﴿**هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾[3]، وذلك أنه جرى صفة هنا على اسم الله سبحانه، ولم يجر هناك عليه، وإنما جرى على ما يعود إليه في المعـــنى وهو قوله سبحانه: ﴿**إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ وذاك أنه إذا قيل: زيد رجل منطلق كـــان الرجل كناية عنه، فكذلك يكون ﴿**إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ راجعاً إلى الله، فيجري مجرى﴿**هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ**﴾ غير أن ما ذكرت أوضح، فالوجه أن يكون صفة إذا جرى على القديم سبحانه والله أعلم .

قال صاحب الكتاب:

"وقـــولهم: اثْـــنَان محـــذوف موضع اللام كما أن قولهم: ابْنَان كذلك، وللمؤنث اثْنَتَان، كما تقول: ابْنَتَان، وإن شئت ثِنْتَان / كما تقول بِنْتَان، وقالوا ٦٧/أ في جمع الاثنين: أَثْنَاء"[4].

---

(١) (مررت) ليست في: (أ).
(٢) البقرة /١٦٣.
(٣) الزمر / ٤.
(٤) التكملة شاذلي: ٦٧، والتكملة مرجان: ٢٦٠.

قال المفسر:

اعلم أن أصل الاثنين ثَنَيٌ (محرك) [1]، ثم حذف منه اللام كما حذف من بَـــنَو، وأدخل عليه همزة الوصل كما أدخل على ابْن، والألف والنون فيه بمنزلة الـــواو والـــنون في (عشرون) و(ثلاثون) وذاك أنه ليس هنا اثن مفرد، فتلحقه علامة التثنية، ويقال: اثنان كما يقال: في ابنْ: ابْنَان، فإنما الألف والنون في اثنان جـــاء لضرب من التأكيد كما أن الواون والنون في عشرون جاء للدلالة على الجمـــع من غير أن يكون واحده عِشْراً مثلاً، فهذا من أوضح ما يدل على أن الـــواو والـــنون في هذه الأمثلة ليسا على حدهما في "مُسْلِمون"، إذ لو جعلت الألف والنون في (اثنان) بمنزلتهما في (رَجُلاَن) لوجب أن يدل على أربعة؛ لأن اثْن يكون على قولك: واحدةً، وليس اثْنٌ بمعنى واحدٍ، فيقال: إن (اثْنَان) على قـــولك: وَاحِدان مثلاً هذا محال اعتقاده فاعرفه فإنه من الواضح الذي يُذهَب عنه، ومن قال: ثِنْتَان فإنه يبدل من الياء تاء، ويجعل الإبدال[2] ، وكون الكلمة على مثال فعل علماً للتأنيث، كما فعل ذلك في "ثِنْتَان".

قال صاحب الكتاب:

"وما بعد الاثنين من أسماء العدد من ثلاثة إلى عشرة تلحقه تاء التأنيث إذا كـــان للمذكر؛ لأن أصل العدد وأوله بالهاء، والمذكر أول فحملوه[3] على ما يحافظـــون علـــيه في كلامهم من المشاكلة، وتنزع منه الهاء إذا كان للمؤنث،

---

(١) (محرك) ليست في: (أ).

(٢) العبارة غير واضحة لي.

(٣) في أ: (فحملوا).

فيجـــري الاســـم مجرى عَنَاق وعِقَاب، ونحوهما من المؤنث الذي لا علامة فيه للتأنـــيث، فيقول: ثَلاَثة رِجَالٍ وخَمْسَة حَمِيرٍ وخَمْسُ نِسَاءٍ وسَبْع أُتُنٍ وثَمَاني أَعْقُـــبٍ تثـــبت الياء في ثَمانِي في اللفظ والكتاب؛ لأن التنوين لا يلحقه[1] مع الإضافة، فتسقط الياء لاجتماعها معه، كما تسقط في هذا قاضٍ فاعلم"[2].

قال المفسر:

اعلم أن المذكر قبل المؤنث في المرتبة، فلما كان كذلك وقع عليه العدد أولاً، والعـــدد جمـــع والجمـــع مؤنث في كلامهم، ألا تراهم يقولون: ذَهَبَت الـــرِّجال، فيؤنـــثون مع كون الاسم معلقاً على المذكر الحقيقي، فقالوا: ثَلاَثة أَثْـــوابٍ وأَرْبَعـــة أَبْياتٍ، وصار التاء يلحق في التذكير لما ذكرنا مع أن الجمع يؤنث، ولما انتهى إلى المؤنث أسقط التاء فرقاً بينه وبين المذكر ومقصود / الشيخ ٦٧/ب أبي علي بقوله: " فحملوه على ما يحافظون عليه من المشاكلة " ما ذكرنا من أن المذكـــر لما كان أولاً وجب أن يوقع[3] العدد عليه قبل وقوعه على المؤنث في التقديـــر، وإذا وقع عليه لحقه التاء[4] الذي لحق الجمع، ثم إذا انتهى إلى المؤنث سقط للفرق، فهذا بالعكس مما عليه أكثر الكلام نحو: ضَارِب وضَارِبة في كون الـــتاء علماً للتذكير بعد أن كان علماً للتأنيث، ومن لا تحقيق لـــه يتعجب من هـــذا، فلـــيس فيه ما ينافيه القياس، فتقول: ثلاث أنفس، وأربع نسوة، فيكون

---

(١) في التكملة، وظ: (يلحق).

(٢) التكملة شاذلي: ٦٧، والتكملة مرجان: ٢٦٠.

(٣) في: (يقع).

(٤) (التاء الذي) ليست في: (ظ).

سقوط التاء علامة للتأنيث، وأما قولهم: ثَماني أَعْقُبٍ، فلأجل أن الأصل ثَمَانِية، فلما سقط التاء بقي الياء حرف إعراب، والياء لا يتحرك بالضم والكسر، ألا تراك تقول: (هَذا قَاضِيْك ومررت بقَاضِيْك، فكذلك تقول)[1] هذه ثَمَانِيْ أَعْقُبٍ ومررت بثَمَانِي أَعْقُبٍ ورأيت ثَمانِيَ أَعْقُبٍ، فتحرك في حال النصب، وتثبت الياء لفظاً، وخطاً كما يثبت في قَاضِيْك؛ لأن الإضافة تعاقب التنوين، وإذا لم يكن في الاسم التنوين لم يسقط الياء[2] إذ لا يلتقي ساكنان كما يكون في قولك: قاضٍ، فإن لم تضف قلت: هذه ثمانٍ وعِشْرون دِرْهماً، فأثبت التنوين وكتبته كتابة قاضٍ.

وثمانُ بضم النون ليس بالوجه كما لا يقال: قاضُ بضم الضاد، وإنما يقول ذلك من يحذف الياء كما أنشد أحمد (بن) [3] يحيى:

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانٌ   وأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ[4]

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) في أ: (التاء).

(٣) (بن) ليست في: (أ).

(٤) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله.

ثنايا: جمع ثنية وهي أربع من مقدم الأسنان ثنيتان من فوق، وثنيتان من تحت .

الثغر: الفم.

الشاهد: (ثمان) حيث حذف الياء وجعل الإعراب على النون.

ورد في: الفرق لقطرب: ٩٨، والفرق لثابت: ٧٠، والمقتصد: ١٠٣٠، والكشاف ٤/٤٦، وشرح الفصيح للخمي: ١٨٩، والبديع: ٤٨٩، وشرح المقدمة الجزولية: ٩٢٩، وشرح الكافية للرضي ٢/١٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٩، والإرشاد إلى علم الإعراب ٤٢٩، واللسان (ثمن)،وشرح الكافية الشافية: ١٦٧٤، والأشموني ٤/٧٢، والتصريح ٢/٢٧٤، والخزانة ٧/٣٦٥.

ونظـــيره قولهم في رَبَاعِية: رَبَاع ورَبَاعُ بعد حذف التاء، فثَمانِية كربَاعِيَة سواء .

قال صاحب الكتاب:

"فـــإذا جـــاوز العدد العشرة من المذكر والعشر من المؤنث ضممت إلى الكلمة اسماً وبنيتهما على الفتح فقلت: أَحَدَ عَشَرَ درهماً، وإِحْدَى عَشْرَة امرأة، واثنا عَشَرَ رَجُلاً، واثْنَتَا عَشْرَة امرأة (أو ثِنْتَا عَشْرَة امرأة)[١] وإن شئت قلت[٢]: عَشِرة بكسر الشين[٣] ورأيت اثني عَشَر رَجُلاً واثْنَتي عَشْرة امرأة، وثلاثة عَشَرة رَجُلاً، وثَلاثَ عَشْرة امرأة تلحق الهاء الآخر من الاسمين في المؤنث، وتنزعها من الصدر، فتقول: ثَلاثَ عَشْرة امرأة، وإن شئت عَشِرة، وتلحقها في المذكر الأول مـــن الاسمين نحو: خَمْسَة عَشَر بواحد منكور، ولا تجمعه فتقول: خَمْسَة عَشَرَ رِجَالاً[٤] / وكذلك العشرون وما بعده من العقود إلى المائة، فأما قوله: ﴿**اثْنَتَيْ عَـــشْرَةَ أَسْـــبَاطاً أُمَمـــاً**﴾[٥] فلـــيس الأسباط بتفسير، ولكنه بدل من اثْنَتي عَشْرة"[٦]. ٦٨/أ

(١) مابين القوسين ليس في: (أ).

(٢) (قلت) ليست في التكملة: (شاذلي).

(٣) قال سيبويه ٢/١٧١: (وإن جاوز المؤنث العشر فزادوا واحداً قلت: إحدى عشِرة بلغة بني تميم كأنما قلت: إحدى نَبِقَة، وبلغة أهل الحجاز إحدى عشرة كأنما قلت: إحدى تَمْرة).

(٤) في أ: (رجلاً) .

(٥) الأعراف / ١٦٠.

(٦) التكملة شاذلي: ٦٧، ٦٨، والتكملة مرجان: ٢٦١.

قال المفسر:

اعلم أن العشرة وما دونها إلى الثلاثة قد تبين أمره.

فأما إذا زاد على العشرة، فإنك تقول فيه: ثَلاَثَة عَشَر رَجُلاً، وتِسْعَةَ عَشَر رَجُـــلاً، وفي المـــؤنث ثَلاَثَ عَشْرَةَ امرأة، فانتزعت التاء من ثلاثة إلى تسعة في التأنـــيث وأثبـــتها في التذكير كما كان ذلك قبل أن تجاوز العشرة نحو: ثَلاثَة أَثْوَابٍ وأَرْبَع نِسْوَةٍ إلا أنك ألحقت الاسم الثاني التاء في المؤنث، ولم تلحقه في المذكـــر، وهـــو أنك قلت: ثَلاثَ عَشْرة وثَلاثَةَ عَشَرَ، وكان هذا ضرب من الفرق، ألا ترى أنهم لو ألحقوا التاء كل واحد من الاسمين، فقالوا: ثَلاَثَة عَشرَة رَجُلاً، وثَلاَثَة عَشرَة امرأة كان جمعاً بين تاءين في اسم واحد، فلما كان كذلك جعلـــوا كون التاء في الاسم الأول مخصوصاً بالتذكير، وكونه في الاسم الثاني للتأنيث، ولو أسقطوا التاء في التأنيث رأساً، فقالوا: ثلاث عشر امرأة لكانوا قد تركوا ما يقتضيه العدد من التأنيث بحق الجمعية من غير أن يحتاج إلى ذلك، بيانه أنـــك حـــذفت التاء في قولك: ثلاثُ نسوة؛ لأنك كنت أثبته في المذكر لمعنى الجمـــع فخشيت الالتباس، وإذا قلت: ثَلاَثً عَشْرة لم يحصل اللبس لإسقاطك التاء من أحد الاسمين، وهو الأول كثلاث وأربع مع ثباته في التذكير نحو: ثَلاَثَة عَشَر، ومما يدلك على أنهم قصدوا ضرباً من الفصل بين المذكر والمؤنث، فيما جـــاوز العشرة أنهم قالوا: ثَلاَثَ عَشِرَة، وكسروا الشين وأسكنوه، ولا يكون ذلـــك في غير المؤنث، فلا يقال: عَشِرَة رجال، وإنما يفتح ألبتة، فما صنعوه هو الوجه إذا تأملت.

وأمـــا قولهم: إِحْدَى عَشْرة واثْنَتَا عَشْرة، فلم يسقطوا التأنيث من الأول فـــيقولوا: اثْنَا عَشْرة لأجل أن سقوط التاء لم يثبت للاسم قبل ضم عَشْرة إليه،

ألا تراك لم تقل: اثنان للتأنيث كما قلت: ثلاث، وأما الألف في إِحْدَى عَشْرَة، فقد قال شيخنا: إن جواز اجتماع علامتي تأنيث من حيث إن الألف قد خلع منه معنى التأنيث لئلا يجتمع في اسم واحد تأنيثان، وشبهه بقوله:

أَم كَــيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي العَلُوقُ بِه ... رِئْمَــانِ أَنْفٍ إذا مَا ضُنّ باللبنِ[1]

/ وذاك أنــه خلع معنى الاستفهام من أَمْ، فأدخله على كيف، وإلا فلا ٦٨/ب يجــتمع حــرفان لمعنى قال: وإنما قلنا: إنه خلع من أم دون كيف لأجل أن أَمْ حرف، وكَيْف اسم، وإنما بني لتضمنه معنى الاستفهام، فإذا خلع منه وجب أن يعــود إلى الإعــراب لزوال السبب، وأَمْ إذا كان حرفاً لم يكن لــه أصل في

---

(١) بيت من البحر البسيط قائله أفنون التغلبي، اسمه صريم بن معشر من بني تغلب شاعر جاهلي وسمي أفنوناً لبيت قاله وهو:

فبيتنا الود يا مضنون مضنونا ... أزماننا إن للشبان أفنونا

أخباره في: النقائض: ٨٨٦، والشعر والشعراء: ٤١٩.

العلوق: الناقة التي علق قلبها بولدها، وذلك أن ينحر ثم يحشى جلده تبناً ويجعل بين يديها لتشمه فتدر عليه، فهي تسكن إليه مرة وتنفر عنه أخرى.

رئمــان: مصدر رئمت وهو أن تحب الناقة ولدها فتلزمه وتحك أنفها به دون أن ترضعه، رئمان: يروى بالنصب والرفع والجر، بالرفع بدل من ما في قوله: ما تعطي، وبالجر بدل من الضمير في به، وبالنصب مصدر من فعل دل عليه قوله: " ما تعطي " انظر: أمالي الزجاجي: ٣٥، وشرح اختيارات المفضل: ١١٦٥ .

الشاهد: " أم كيف " وقد بين المفسر وجه الاستشهاد به.

ورد في: المفــضليات: ٢٦٣، وأمــالي الزجاجي: ٣٤، وأمالي القالي ٥١/٢، وتهذيب اللغة ٢٤٤/١، والمسائل المنثورة: ١٩٣، وشرح اختيارات المفضل: ١١٦٤، والمستقصى ٢٤٢/٢، وأمــالي ابــن الشجري ٣٧/١، والقيسي: ٧٠٠، والروض الأنف ٢٨٩/٢ وشرح المفصل ١٨/٤، وشــرح الكافية للرضي ٣٧٤/٢، والمغني: ٤٥، والأشباه والنظائر ١٤١/٢، وشرح شواهد المغني: ١٤٥، والخزانة ١٣٩/١١، والدرر ١١١/٦.

الإعــراب، ولا يقتضي خلع الاستفهام منه أن يصرف عن البناء فاعرفه، وإنما دعاه إلى هذا التأويل أن إِحْدَى عَشْرة اسمان جعلا اسماً واحداً، والاسم الواحد لا يــؤنث مــرتين واثنتا عشرة ليس بهذه المنزلة؛ لأن انضمام عشرة إليه على حــسب انضمام المضاف إليه إلى المضاف كزيد في غلام زيد من حيث إنه قام مقام النون في " اثنان "، وإذا كان كذلك لم يكن هناك جعل اسمين اسماً واحداً، فــيكون اثْنَتَا عَشْرة بمنزلة قولك جَارِيةُ حَمِدة[1] في أن كل واحدة من المضاف والمضاف إليه يكون فيه تاء التأنيث فاعرفه.

وأما تمييز خَمْسَة عَشَر ونحوه بواحد منكور، فقد تقدم[2] الكلام عليه[3]، وقولــه سبحانه: ﴿**اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً**﴾[4] التقدير فيه اثْنَتَي عَشْرَةَ فِرقة أَسْبَاطاً، فحذف المميز لدليل الحال عليه كما تقول: كم مَالُكَ؟ تريد كم درهماً مَالُــكَ؟ ولــو كان أسباطاً تمييزاً لوجب أن يقال: خَمْسَةَ عَشَر دَرَاهِم، وثَلاَثة عَشَرَ دَنَانير، وذلك لا يقوله أحد، وإنما يحمل على هذا من يكون ضيق العطن، فأســباطاً نصب على البدل من اثْنَتي عَشْرَة حتى كأنه جاء للتبيين، وقد تقول: رأيــت عشرين ظرفاء تريد عشرين رجلاً ظرفاء، فيكون ظرفاء صفة لعشرين، ولــو كــان سقوط فرقة من اللفظ يوجب حمل الكلام على ظاهره لوجب أن يقال في قولك: كم مَالُكَ؟ إن المال هو التمييز، وإن المميز يكون مرفوعاً (و)[5] معرفة، وهذا النحو من القول جوابه السكوت عنه.

---

(١) في ر، وظ: (امرأة حمزة وجارية حمزة).

(٢) انظر ص: ٤٨٧ .

(٣) في ر، وظ: (فيه).

(٤) الأعراف / ١٦٠.

(٥) (و) ليست في: (أ).

قال صاحب الكتاب :

" ولا تدخل الألف واللام على[1] الاسم الْمُفسِّر، وقد روى أبو عمر عن أبي الحسن الأخفش: أن بعض العرب يقول: الخَمْسَةَ عَشَرَ الدِّرهَم قال: وليس لـــــه من القياس وجه، وكذلك لا يجوز دخول الألف واللام في الاسم الثاني نحو: الخمسة العشر درهماً، ولكن الخمسة عشر درهماً؛ لأن الاسم لا يعرف من موضعين، وكذلك عرفته (بعض)[2] العرب، قال ابن أحمر[3][4]:

تَفَقَّـــأَ فَـــوقَهُ القُلَـــعُ الـــسَّوَارِي وجُـــنَّ الخَازِبَـــازِ بِـــهِ جُنُونَا[5]

---

(١) في التكملة: (في).

(٢) ليست في أ والتكملة مرجان.

(٣) عمرو بن أحمر بن العمرد بن تميم بن ربيعة بن حرام بن فراص بن معن الباهلي (اختلف في نسبه اختلافاً كثيراً) توفي سنة ٦٥ هـــ تقريباً.

أخباره في: طبقات ابن سلام: ٥٧١، والشعر والشعراء: ٣٥٦، والمؤتلف والمختلف: ٣٧، ومعجم الشعراء للمرزباني: ٢١٤.

(٤) في التكملة مرجان: (أحمر يصف عشباً) .

(٥) بيت من البحر الوافر.

تفقـــأ: تشقق، القلع: السحاب واحتدها قلعة، السواري: جمع سارية وهي التي تمطر ليلاً، الخاز باز: ذباب يكون فيالعشب، وقيل النبات.

القيسي: ٤٣٩، وابن برى: ٣٠٦.

الشاهد: (الخازباز) وهو مركب من اسمين مضاف ومضاف إليه، فأشبه في اللفظ (باب دار) فعرف الأول منهما لما جعلهما لمسمى واحد كثلاثة عشر.

في الخازبـــاز لغات هي: خازِبازِ، خازَبازَ، وخازِبازُ، وخازُبازِ وخازَبازُ، وخازِباء، وخِزْباز، الكتاب ٥٢/٢، والمفصل: ١٧٨، وشرح لابن يعيش ١٢٠/٤.

ورد في شعره: ١٥٩، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٨/١، وإصلاح المنطـــق: ٤٤، والبيان والتبيين =

فعرف الاسم الأول من الاسمين ". [1] / ٦٩/أ

قال المفسر:

اعلم أن المميز لا يكون إلا نكرة لأجل أن الغرض هو الدلالة على الجنس ولفظ النكرة كافٍ في ذلك، فلا تقول: خَمْسَةَ عَشَر الدِّرهَمَ ولا عِشْرون الدِّرهَمَ (وأما ما ذكره من قولهم: الخمسة عشر الدرهم) [2] فليس بمعتد به ولا بمعروف عن العرب، وإنما هو بمنزلة النوادر التي لا يكاد يؤخذ بها.

.... الـيُجَدَّعُ[3]

مثلاً هذا وقد يجيء زيادة الألف واللام في كلامهم نحو: ما ذكره الخليل

= ٢٢٣/٣، والحيوان ١٠٩/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٨/١، والأفعال للسرقسطي ٥٢/٤، وتهذيب إصلاح المنطق ١٤٦/١، ومجمع الأمثال ٢٤٨/١، وابن يسعون ١٣٢/١، والقيسي: ٤٣٧، والإنصاف: ٣١٣، وابن برى: ٣٠٥، والمشوف المعلم: ٦٠٩، وحياة الحيوان ٢٨٩/١، والدرر المبثثة: ١٠١، وشرح كفاية المتحفظ: ٣٩٠ .

في البيان والتبيين (به تتزخر) مكان (تفقأ فوقه)،وفي مجمع الأمثال: (تكسر) مكان (تفقأ).

(١) التكملة شاذلي: ٦٨، والتكملة مرجان: ٢٦١ -٢٦٣.

(٢) ما بين القوسين لي في: (ر، وظ).

(٣) جزء من بيت من البحر الطويل قائله ذو الخرق الطهوي، والبيت بتمامه:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا ... إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

والشاهد قوله: " اليجدع " حيث دخل " ال " على الفعل المضارع.

ورد في: معاني الحروف للرماني: ٦٨، واللامات للزجاجي: ٣٥، وأمالي السهيلي: ٢١، والإنصاف: ١٥١، والتوطئة: ١٧١، وشرح الكافية الشافية: ٢٩٩، ومغني اللبيب: ٥٠، وشفاء العليل: ٢٢٩، وحاشية الأمير ٤٨/١، وشرح شواهد المغني ١٦٢، وشرح أبيات المغني ٢٩٢/١.

مـــن أن قـــولهم: مررت بهم الجمَاءَ الغَفيرَ على تقدير جماً غفيراً، وأن اللام في تقدير الساقط[1] وأما الاسمان إذا جعلا اسماً واحداً، فالألف واللام يلحق الصدر منهما تقول: الخمْسَةَ عَشَر دِرْهَماً، ولا تقول: الخَمْسَة العَشَر، فتلحق اللام كل واحـــد منهما؛ لأن الاسم لا يُعَرّف مرتين، وإذا كان عشر ممتزجاً بخمسة كان مرتبته منه مرتبة اللام في سَفَرْجَل من باقي حروفه، فكما لا يجوز أن تدخل على سفرجل لامين (في موضعين)[2]، كذلك لا يجوز في هذا، واستدل بقوله .

.... وجُنَّ الخَازِبازِ به جُنُوناً.

"لأجـــل أنـــه اسمان جعلا اسماً واحداً، فلما أدخل عليه اللام لم يكرره، فيقول: الخاز الباز.

قال صاحب الكتاب:

"فإذا أريد التعريف في العقد الأول نحو: ثَلاَثة أَثْوابِ وأَرْبَعَة دَرَاهم عرف الثاني فقيل[3]: ثَلاَثَة الأَثْوابِ، وأَرْبَعة الدَّراهِمِ؛ لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف[4] والتنكير كما اكتسى منه معنى الجزاء والاستفهام في نحو: غُلاَمَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، وغُلامُ مَن أَنْتَ؟ وروى الكسائي الخمسة الأثواب، وروى

---

(١) انظر الكتاب ١/١٨٨، ١٨٩.

(٢) (في موضعين) ليست في أ.

(٣) في التكملة شاذلي: (فقال).

(٤) ذكـــر ابن هشام في المغني: ٥٦٤-٥٦٩ الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة وهي أحد عشر هي: ١- التعريف، ٢- التخصيص ،٣- التخفيف، ٤-إزالة القبح أو التجوز، ٥- تذكير المـــؤنث، ٦- تأنيث المذكر، ٧- الظرفية، ٨- المصدرية، ٩- وجوب التصدير، ١٠ – الإعراب، ١١- البناء، وانظر نظم الفرائد وحصر الشوارد ص ٢٩.

أبـــو زيد فيما حكى عنه أبو عمر أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء، و لم يقولـــوا: النِّـــصفُ الدِّرْهم، ولا الثُّلثُ الدِّرْهم، وامتناعه من الاطراد يدل على ضعفه، وبيت ذى الرمة يدل على خلاف ما رواه الكسائي، وهو قوله:

وَهَلْ يَرْجِعُ التّسْلِيمُ أَو يَدْفَعُ البُكَا   ثَـــلاَثُ الأَثَافِي والدِّيَارُ البَلاَقِعُ[1]

وكذلك بيت الفرزدق:

مَـــا زَال مُـــذْ عَقَدَتْ يَدَاه إِزارَه   وَسَـــما فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ[2]

---

(١) بيت من البحر الطويل.

هل يرجع: هل ترد السلام ثلاث الأثافي، بلاقع: لا شيءٌ فيها.

الأثافي: حجران يوضعان إلى أصل الجبل، ثم توضع عليها القدر، فالجبل ثالثة الأثافي.

الشاهد: إضافة ثلاث إلى الأثافي والأول نكرة والثاني معرفة.

ورد في ديـــوانه: ١٣٧٤، وإصلاح المنطق: ٣٠٣، والمقتضب ١٧٦/٢، والجمل: ١٢٩، وتهذيب إصلاح المنطق ١٤٣/٢، والحلل: ١٧٠، وابن يسعون ١٣٤/١، والقيسي: ٤٤١، وابن برى: ٣٠٨، والمشوف المعلم: ٢٥٧، والارتشاف ٨٩/٣، والأشموني ١٨٧/١، وعقد الخلاص في نقد كلام الخواص: ٢٨٥.

في الديـــوان، وإصـــلاح المنطق، والجمل، والتكملة شاذلي، وتهذيب إصلاح المنطق، وابن يـــسعون، والقيـــسي، وابـــن برى، والمشوف المعلم (أو يكشف العمى)،(والرسوم)،وفي المقتضب (الرسوم)،وفي الارتشاف والأشموني (العنا).

(٢) بيت من البحر الكامل بين الشارح قائله مدح به يزيد بن المهلب ابن أبي صفرة.

إزاره يحتمل معنيين: أحدهما أن يريد الإزار نفسه.

والآخر: أنه يريد ما زال من صغره تعرف فيه النجابة، وتلوح عليه مخائل السيادة حتى كمل وتم .

سما: أي علاها وزاد عليها.

خمسة الأشبار: يحتمل أن يريد بها منتهى حد الصغر، يقال غلام خماسي وهو القدر الذي يقدر فيه على عقد إزاره.

وقيل: إنها كناية عن السيف فإن السيوف الموصوفة بالكمال طولها خمسة أشبار، القيسي: ٤٤٥، وابن برى: ٣١١.

=

فـــإذا بلغـــت [1] المائة أضيفت[2] إلى المفرد، فقيل: مِائَةُ دِرْهَمٍ، فاجتمع في[3] المائة ما افترق في عشرة وتسعين من حيث كان عشْر عَشَرات، وكانت[4] العقـــد الذي بعد التسعين، وكذلك مِائَتَا دِرْهَمٍ وما بعده إلى الألف، فإذا عُرِّفَ قـــيل[5]: مِائَةُ الدِّرْهَمِ ومِائَتَا الدِّرْهَمِ وثَلاثُمِائَةِ / الدِّرْهَمِ، فتعرف[6] المضاف إليه ٦٩/ب كما تقدم " [7].

قال المفسر:

اعلم أن المضاف يتعرف بالمضاف إليه، فإذا أردت تعريف شيء من أسماء الأعـــداد عَـــرَّفْتَ الـــثاني الذي هو اسم الجنس، فقلت في ثَلاثَةِ أَثْوابٍ: ثَلاثُة

= الشاهد قوله: " خمسة الأشبار " أضاف خمسة وهي نكرة إلى الأشبار وهي معرفة فاكتسبت منها التعريف.

ورد في ديـــوانه: ٣٠٥، وإصلاح المنطق: ٣٠٣، والمقتضب ١٧٦/٢، وأمالي الزجاج: ٩٠، والجمل: ١٢٩، وتهذيب إصلاح المنطق ١٤٣/٢، والحلل: ١٧٥، وابن يسعون ١٣٥/١، وابـــن بـــرى: ٣١٠، والمشوف المعلم: ٢٥٧، والفصول الخمسون لابن معطي: ٢٤٣، وجواهر الأدب: ١٩٨، والارتشاف ٢٤٢/٢، وحاشية الأمير ٢٢/٢.

في الديوان والمقتضب (فدنا) مكان (وسما).

(١) في التكملة شاذلي، وأ: (بلغ إلى المئة) .

(٢) في التكملة مرجان: (أضفت) .

(٣) في التكملة شاذلي: (إلى).

(٤) في التكملة: (كان).

(٥) في التكملة: (مثل) .

(٦) في التكملة: (تعرف).

(٧) التكملة شاذلي: ٦٨، ٦٩، والتكملة مرجان: ٢٦٣-٢٦٥ .

الأَثْوَابِ التي تعلم، فيتعرف الثلاثة بتعريف[1] الأثواب حتى كأنك قلت: الثلاثة الـــتي تعلم من الأثواب، وقوله: " إن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف والتنكير كما اكتسى منه معنى الجزاء والاستفهام "يعني أنك إذا قلت: غُلامُ زَيدٍ تعـــرف غلام لتعريف[2] زيد، وأما اكتساء المضاف التنكير من المضاف إليه فهو ما تقدم من أنك تقول: زَيدُ رَجُلٍ[3]، فتنكر زيد؛ لأن المضاف إليه نكرة.

وأما اكتساء الاستفهام في غلام[4] من أنت؟ فهو أن من حكم الاستفهام أن لا يعمل ما قبله فيما بعده، تقول: عَلِمْتَ أَيُّهم في الدار، فلا يعمل (علمت في أيّ لمكـــان) [5] الاستفهام، وكذلك يقال: عَلِمْتُ غُلامُ مَنْ في الدار؟ فيرفع لأجل أن الاستفهام قد سرى في الغلام لما أضفته إلى مَنْ .

وأمـــا دخـــول الجزاء، فهو أنك تقول: غُلاَمَ مَن تَضْرِبْ (أَضْرِبْ)[6]، فتجـــزم الفعـــل الواقع على الغلام كما تجزمه إذا وقع على مَنْ في قولك: مَنْ تَضربْ أَضْربْ، ولولا أن معنى الجزاء قد سرى في المضاف في قولك: غَلامَ مَن تَـــضْربْ أَضْرِبْ لم يجز نصبه بفعل الشرط؛ لأن الفعل المجزوم على أنه شرط لا يعمـــل في الاسم الواقع قبله إلا أن يكون متضمناً للمُجَازات، وإنما قلت: من تَضربْ أَضرِبْ؛ لأن المعنى إِنْ تَضرِبْ إنساناً أَضْرِبْ، فصيغ مَنْ على معنى إنْ،

---

(١) في ر، وظ: (بتعرف).

(٢) في ظ: (لتعرف).

(٣) المقتصد: ٨٧٣.

(٤) في أ: (الاستفهام فكذلك في غلام من أنت لأن حكم).

(٥) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٦) (أضرب) ليس في: (أ).

كمـــا صيغ على معنى الاستفهام في قولك: مَنْ جَاءَك؟ فلو قلت: عمراً تَضْربُ أَضْـــربُ لم يجز؛ لأن عمراً لا يتضمن معنى حرف الجزاء، فقولك[1]: غَلامَ مَن تَــضربْ أَضْربْ بمنزلة قولك: غُلامَ أيّ إنسان تضرب أضرب، فمَنْ في موضع جر، فقد وقع على الغلام المضاف إلى مَنْ ما يقع على مَنْ إذا قلت: مَنْ تَضربْ أَضربْ، فكما أَنّ مَنْ منصوب بـــ (تضرب) كذلك غلام من منصوب (به)[2]، ويـــدل على ذلك أنك تقول: غَلامَ مَنْ تَضْرِبْ يَضْرِبْكَ، فلا يكون في الكلام شـــيء ينـــصب الغلام غير فعل الشرط، ولو قلت: غُلامُ من تضربْ أضربْ، فـــرفعت الغلام لم يجز، فقد اكتسى المضاف من المضاف إليه هذه المعاني كما اكتـــسى التعـــريف في قولك: غلام زيد / فهذا ظاهر ما يجري عليه أصحابنا، ٧٠/أ وليس يكمل أنس النفس بهذا المقدار، فالذي يحتاج إليه من التحقيق أن اكتساء المـــضاف التعريف من المضاف إليه في قولك: ثلاثة الأثواب ليس على حده في قولك: غلام زيد.

بيانه أن زيداً متضمن تعريفاً قد استقر لـــه، فإذا أضفت إليه غلاماً كساه من تعريفه، وأما ثلاثة الأثواب، فليس كذلك لأجل أن القصد أن تعرف الثلاثة فقـــط، ألا ترى أن مقصودك أن تقول: لبست الثلاثة التي تعرفها من الثياب، ومن هذا النوع، وليس القصد أن تجعل الأثواب معرفة معهودة دالة على أثواب مخـــصوصة، ثم تعرف بها الثلاثة إذا أضفتها إليها كما تعرف الرجل، فتقول: جاءني الرجل الذي تعلم، فإذا أضفت إليه اسماً، فقلت: غلام الرجل الذي تعلم

---

(١) في أ: (فتقول).

(٢) (به) ليست في: (أ).

اكتـــسى منه تعريفه، وكما تعرف زيداً بالعلمية، ثم تعرف النكرة بإضافتها إليه نحو: غلام زيد يدلك على ما ذكرت أنك إذا قلت: ثلاثة الأثواب لم يتصور منه إضـــافة إلى أثواب معينة نحو: أن تقول: أخذت الثلاثة من الأثواب التي عرفت، وإنمـــا تريد الثلاثة من هذا النوع، فلما قصدوا تعريف المضاف، وكان لا يمكن إدخال اللام عليه أدخلوه على الثاني لشدة اتصاله بالأول، فجاز أن ينوب منابه في تحمـــل حرف التعريف، ويقطع به أنهم قالوا: حَبُّ رُمَّانِي، وثلاثة أثوابك، فأضافوا الثاني والقصد إضافة الأول لأجل أن الثاني متصل به، فلا يمكن إضافة الأول، فقد أضفت الرمان، وأنت تريد إضافة الحب إذ المعنى حَبِّي من الرمان، ألا ترى أنه يقول: حَبُّ رُمَّاني من لا رُمَّان له، وثلاثة أثوابي من ليس له من هذا الجنس أكثر من ثلاثة، فكذلك إذا قيل: ثلاثة الأثواب كان جعل تعريف الثاني تعـــريفاً للأول؛ لأن الأول لو عرف، فقيل: الثلاثة لم يمكن إضافته إلى الجنس كما أن حبا لو أضيف، فقيل: حَبِّي لم يمكن إضافته إلى النوع، فكان لا يدرى أي حـــب تـــريده من ماله، فقد حصل في ذا اختصار حسن، وهو أن قولك: (ثلاثـــة الأثـــواب، وثلاثـــة أثوابك عُرِف منه التعريف والجنس، فالمضاف في

قـــولك)[1] ثلاثة الأثواب قد أخذ من المضاف إليه / تعريف نفسه وفي قولك: ٧٠/ب

غُلامُ زَيدٍ، وغُلامُ الرجلِ قد أخذ تعريفاً هو للمضاف إليه في الحقيقة، فالمشابهة بينهما من حيث إن التعريف من الثاني يحصل في الأول، وأما حمله على ظاهره، فلا يجوز فاعرفه فإنه موضع لبس، فأما الخمسة الأثواب والعشرة الدراهم، وما أشـــبه ذلك فليس بالقياس، وإنما هو نوع من قولهم: الخمسة العشر الدرهم في

(١) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

جعل الألف[١] واللام زيادة، وليس بكثير في كلام العرب، وإن كان العامة قد أولعت به، ولا تقل: أخذت المائة الدرهم ولا المائتي الدرهم؛ لأن ما حكوه من قولهم: الخمسة الأثواب لا يقاس عليه وقوله:

.... ثلاث الأَثافِي[٢] ....

و :

....خَمْسَةَ الأَشْبَارِ[٣]

يدل على أن الأصل ما ذكرنا[٤] فاعرفه .

قال صاحب الكتاب:

" وإذا بقيت من الشهر ليلة قالوا: كتبنا سَلْخَ شَهرِ كذا، ولم يكتبوا لليلة بقيت كما لم يكتبوا لليلة خلت، ولا مضت، وهم في الليلة جعلوا الخاتمة في حكم الفاتحة حيث قالوا: غرّة شهر كذا، ولم يقولوا: لليلة خلت ولا مضت؛ لأنهم فيها بعد ولم تمض، فقالوا: سَلْخَ شهر كذا قال أبو زيد: سَلَخْنَا شهر كذا (سَلْخًا)[٥] فسَلْخ فيما يؤرخ مصدر أقيم مقام (اسم)[٦] الزمان"[٧].

---

(١) في ر، وظ: (الاسم).

(٢) تقدم وروده ص: ٤٩٤ .

(٣) تقدم وروده ص: ٤٩٤ .

(٤) انظر ص: ٤٩٨ .

(٥) (سلخا) ليست في: (أ، ور، وظ).

(٦) (اسم) ليست في: (أ).

(٧) التكملة شاذلي: ٦٩، والتكملة مرجان: ٢٦٥.

قال المفسر:

اعلم أنهم لم يقولوا في أول الشهر: للَيْلة خَلَتْ كما قالوا: لليلتين خَلَتا؛ لأنهم كرهوا أن يصفوا الليلة بالمضي، وهم فيها، فكتبوا غُرَّة شهر كذا، ولما لزم هــذا في الليلة التي هي[1] مبدأ الشهر استمروا عليه إلى آخر اليوم، فلم يكتبوا لليلة خلت أصلاً، وإن كان لا يمتنع ذلك بعد[2] انقضائها كما لم يمتنع قولهم: لليلــتين خلــتا؛ وهم في اليوم الثاني من الشهر؛ لأن اليوم لما كان تبعاً لليلة[3] وكانت الليلة قد مضت، وكانوا هم في يومها صار مضي الليلة الثانية مع بقاء يومها أو بعضه بمنزلة مضيها بيومها لما ذكرنا من أن الاعتبار بالليلة، فالوجه أن يجعــل العلة في امتناعهم من أن يكتبوا لليلة خلت فساد ذلك في أول جزء من الــشهر علــى أنه قد يمكن أن يقال: إن الليلة لما كانت تدل على يومها كان اســتعمال لفظ الغرة في اليوم الأول أذهب في التحقيق، ولا يلزم ذلك في اليوم الثاني؛ لأنه يخرج عن أن يكون غرة، فيحتمل إطلاق المضي / على الليلتين مع ٧١/أ بقــاء بعض اليوم الثاني الذي هو داخل في جملتها، وأما امتناعهم من أن يكتبوا لليلة بقيت، فظاهر كلام أبي علي يقتضي أنه لقصدهم أن تكون الخاتمة كالفاتحة في ترك استعمال [4] اللفظ في الليلة الواحدة، فكأنه أراد أنهم لو كتبوا في اليوم التاسع والعشرين لليلة بقيت لم يمتنع، إذ الليلة تكون باقية بيومها، فهو بمنزلة أن

---

(١) (هي) ليست في: (ظ، ور).

(٢) في ر، وظ: (ذلك في اليوم الثاني كما).

(٣) قال سيبويه ١٧٤/٢: (ألا ترى أنك تقول: لخمس بقين أو خلون ويعلم المخاطب أن الأيام قد دخلت في الليالي، فإذا ألقى الاسم على الليالي اكتفى بذلك عن ذكر الأيام).

(٤) في أ: (استعمال الليلة الواحدة فيه).

تقـــول في الـــيوم الثامن والعشرين: لليلتين بقيتا، فإذا تأملنا كان حكم الخاتمة كالفاتحة في امتناع ذلك، وهو أنا لو كتبنا في اليوم الثلاثين لليلة بقيت كان[1] بمنزلـــة أن تكـــتب في أول جـــزء من الشهر لليلة خلت، فلما كان يلزم ترك اســـتعمال الليلة الواحدة في اليوم الذي هو في حكم البعض لها، ترك ذلك في ابـــتدائها، كما أن الفاتحة لما لزم في أول الليلة فيها ترك هذه اللفظة تركت في اليوم الذي هو منها في حكم الآخر لها، وعدل إلى لفظ يصح استعماله في أول الليلة إلى آخر يومها، وهو الغُرّة، كذلك عدل في الخاتمة إلى لفظ السلخ الذي لا يمتنع منه آخر اليوم الثلاثين إلى أول ليلته، فسَلْخ مصدر سَلْخَنا الشَهر سَلْخاً، وقام مقام الزمان على قولهم جئتك مَقْدَم الحاج وخُفُوقَ النَّجم كأنه قيل: كبتنا وَقْـــتَ سَلْخِ (شهر)[2] كذا فسلخ مصدر أضيف إلى المفعول كقولك: عجبت من ضَرْبِ زَيدٍ تريد من ضَرْبِكَ زيداً، أو من أن ضُرِبَ زيدٌ.

---

(١) في ر، وظ: (كان في العبد).

(٢) (شهر) ليست في: (أ).

قال صاحب الكتاب:

" باب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد

اعلـــم أن اســـم الفاعل المشتق من أسماء العدد على معنيين، أحدهما: أن يكـــون المـــراد بفَاعِل واحداً من جماعة، والآخر: أن يكون فَاعِل كسائر أسماء الفـــاعلين في الإعمال، فمثال الأول كقولنا: ثَاني اثْنَين، وثَالثُ ثَلاثة، وخَامسُ خَمْـــسَة، فقولنا: ثَانِي من ثَانِي اثنين، بمنزلة أَحَدُ اثنين، فكما لا يجوز أن تعمل أحـــداً إعمال اسم الفاعل كذلك لا تعمل ثانياً، ولا ثالثاً من قولك: ثاني اثنين وثالـــث ثلاثة، وعلى هذا قولـــه: ﴿**ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ**﴾[1] و﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ**﴾[2] /. ٧١/ب

ومـــثال الضرب الثاني كقولنا: ثَالثُ اثْنين، وخَامِسُ أَربَعَة، فهذا يجري على قولك: خمّست أَربَعَةَ، وثلّثت اثنين، وعلى هذا قولـــه: ﴿**سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُـــمْ كَلْـــبُهُمْ**﴾[3] وقولـــه تعالى: ﴿**مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلا هُوَ رَابِعُهُمْ**﴾[4] "[5].

قال المفسر:

اعلم أن المضاف إليه إذا كان من جنس المضاف كانت الإضافة حقيقية،

---

(١) التوبة / ٤٠.

(٢) المائدة / ٧٣.

(٣) الكهف / ٢٢.

(٤) المجادلة / ٧.

(٥) التكملة شاذلي: ٧، والتكملة مرجان: ٢٦٥، ٢٦٦.

ومعــنى المجانسة أنك تقول: ثاني اثنين (و)[1] ثالث ثلاثة، فيكون "الاثنين" من جنس الثاني، والثالث من جنس الثلاثة، فالمعنى في هذا ثانٍ من اثنين، وثَالثٌ من ثَلاثَـــة حتى كأنك قلت: وَاحدُ اثنين ووَاحِدُ ثَلاثَة، وعلى ذا تقول: رابعُ أَربعةٍ وخَامِسُ خَمْسةٍ، وسَادِسُ سِتَّةٍ وسَابعُ سَبْعَةٍ، وثامنُ ثَمَانيةٍ وتَاسِعُ تسعةٍ، وعاشِرُ عَشَرة، وفي المؤنث ثانية اثنتين وثالثةُ ثلاثٍ إلى العشرة.

وإذا كـــان المـــضاف إلـــيه من غير جنس المضاف كانت الإضافة غير حقيقية، وذلك قولك: ثالثُ اثنين ورابعُ ثَلاثَة، وخَامسُ أَرْبَعة، وسَادِسُ خَمْسة، وسَـــابعُ سِتَّةٍ، وثَامنُ سَبْعَةٍ، وتَاسِعُ ثَمانيةٍ، وعَاشِرُ تِسْعَةٍ، وذلك أن فاعلاً في هذا بمنزلـــة الفعل كضارب في قولك: هذا رجل ضارب زيداً، فإذا قلت: خَامِسُ أَربَعَـــة، فالتقدير خَامِسٌ أَرْبَعَةَ بمنزلة قولك: يخمِّس أَربعةً إلا أن التنوين سقط لفظـــاً كمـــا سقط في قولك: هذا ضَارِبُ زيدٍ وقوله سبحانه: ﴿**هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا**﴾[2] على ما مضى[3]، ولو قلت: ثالثٌ اثنين ورابعٌ ثلاثةً، فنونت جاز، ولا يجوز في الوجه الأول التنوين (و)[4] لو قلت: ثالثٌ ثلاثةً لم يجز لأجل أن اسم الفاعل إنما يعلم عمل الفعل إذا كان بمعناه، وأنت لو قلت: هذا يثلث ثلاثة كـــان محالاً؛ لأن ثلث الثلاثة بمنزلة إيجاد الموجود وذلك مستحيل، وإنما يصح أن يُـــثَلِّثَ الاثنان، وإذا كان كذلك بطل النصب في قولك: ثالث ثلاثة، ووجب الإضـــافة بمعنى أحد ثلاثة، ولو جاز ثالثٌ ثلاثةً لجاز واحدٌ ثلاثةً، وهذا واضح

---

(١) (و) ليست في: (أ).

(٢) الأحقاف / ٢٤.

(٣) انظر المقتصد: ٥١٦.

(٤) (و) ليست في: (أ).

الفساد، وكذلك لو قلت في ثالث اثنين ورابع ثلاثة: إن الإضافة حقيقية بمعنى " من " لم يجز؛ لأنك لو قلت: ثالثٌ من اثنين ورابعٌ من ثلاثة، كان بمنزلة قولك: اثـــنان من واحد (في الاستحالة، ويجوز أن تقول على قولك: ثالث اثنين: ثاني واحـــد)[1] فتـــريد ثانٍ واحداً من / قولك ثناه إذا صار ثانياً لـــه كما تقول: ثَلَثَهما ورَبَعَهم فاعرفه. ٧٢/أ

ولـــو قلت: رَابِعُ اثنين كان محالاً أيضاً؛ لأن عقد الاثنين لا يصير أربعة بـــواحد، وإنمـــا يصير ثلاثة، فلو قلت: هما رابعان اثنين أو خامسان ثلاثة كان القياس جوازه؛ لأنه بمنزلة قولك: هما يُصَيِّران ثلاثةً خمسة.

قال صاحب الكتاب:

"فـــإذا جـــاوزت العشرة في هذا الباب، فقلت: أَحَدَ عَشَرَ واثْنَا عَشَر، وثَلاَثَةَ عَشَر، فإن الاشتقاق من اسم العدد يكون على الوجه الأول، ولا يكون علـــى الوجه الثاني، وهو خامس أربعة؛ لأنه لا يستقيم أن يشتق من ثَلاَثَة عَشَر ونحوه فعل، فيجري اسم الفاعل عليه، وتقول في خَمْسةَ عَشَر على حد قولك: خَـــامِسَ خَمْسَة: خَامِسَ عَشَر، وسَادِسَ عَشَر فتفتح آخر أول الاسمين اللذين جعلا اسماً واحداً، وآخر الثاني ، كما فعلت ذلك بثلاثة عشر ونحوه، فإن كان آخـــر الاســـم الأول ياءً نحو ثَانِيْ عَشَر وحَادِيْ عَشَر سكنته[2]، وإن كان: في موضـــع فتح، كما أسكنت في بَادِي بَدا، وقَالِي قَلاَ ونحو ذلك، ويجوز أن تفـــتح وتقول في المؤنث: حَادِيَة عَشَر، ومن قال: ثَالثُ ثَلاَثة قال: ثَالثُ ثَلاثَة

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٢) في التكملة: (أسكنته).

عَــشَر، وحَــادِي أَحَدَ عَشَر، وثالث، وحادي في هذا الموضع معرب؛ لأنك لما حــذفت منه الاسم الثاني زال معنى[1] ما كان يوجب فيه البناء من ضم أحد الاسمــين إلى الآخر، وبعضهم يقول: خَامِسَ عَشَر خَمْسَةَ عَشَر، وهو القياس، ومــن قال: خَامَس أربعةً لم يقل: رابعٌ ثَلاثَة عَشَر، ولا رَابِعُ عَشَر ثَلاثة عَشَر؛ لأن اسم الفاعل الجاري على الفعل لا يكون هكذا "[2].

قال المفسر:

اعلــم أن أَحَــدَ عَشَر، واثْنَا عَشَر، وخَمَسَةَ عَشَر، وما أشبهه [3] اسمان جعلا اسماً واحداً، فإذا قلت: ثَالثَ ثَلاثَةَ عَشَر، وخَامِسَ خَمْسَةَ عَشَرَ كان بمنزلة قولك: وَاحدُ من خَمْسَةَ عَشَر كقولك: ثَالثُ ثَلاثة، ولا يجوز أن تقول: ثالثُ اثْنَــي عَــشَر ورَابِعُ ثَلاثَةَ عَشَر كما قلت: ثَالثُ اثْنَين، وذلك أن قولك: ثالث مأخوذ من ثلاثة، والفعل يقع على اثني عشر لا على الاسم [4] الذي هو الاثنين وحــده، ألا تراك تريد[5]، صَيَّر اثْنَي عَشَر ثَلاثَة عَشَر، فلا يجوز أن يعمل ثَالثُ في اثْنَــي عَشَر كما عمل في اثْنَين، وإنما يجب على القياس أن يشتق الاسم من ثَلاثَـــة وعَشَرَة جميعاً، وهم قد تركوا اشتقاق / الاسم من اسمين لأجل أن اسم الفاعل فرع على الفعل، ولا فعل من الاسمين، فلا يأتي نظير ثَلّثت في ثَلاثَة عَشَر، ٧٢/ب
فــإذاً لا يكون في نحو ثَلاثَةَ عشر إلا قولك: ثَالثُ ثَلاثَةَ عَشَرَ على معنى وَاحِدٌ من ثَلاثَة عَشَر وبعد:

---

(١) في التكملة: (عنه).

(٢) التكملة شاذلي: ٧٠، ٧١، والتكملة مرجان: ٢٦٦، ٢٦٧.

(٣) في ر: (أشبه ذلك).

(٤) في ر، وظ: (على اثني عشر لا على الاثنين وحده).

(٥) في أ: (تقول).

فإن هذا يجيء على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تقــول: ثَالــثَ عَشَر ثَلاَثَة عَشَر، فتفتح كل واحد من ثَالثَ عَشَر بجعل[1] الاسمين اسماً واحداً، ثم تضيفه إلى ثَلاَثَة عَشَر، كأنه[2] واحد ثَلاَثَة عَشَر إلا [3]أنك لو قلت: وَاحد ثَلاَثَة عَشَر لم يدر أنه الذي انتهى إليه عددك.

والــوجه الثاني: أن تقول: ثَالثُ ثَلاَثَة عَشَر، فتعرب ثالثاً لأجل أن الذي بعده اسمان، فلو فتحته، فقلت: ثَالثَ ثَلاَثَة عَشَر كنت جعلت ثلاثة أسماء اسماً واحداً، وتقول على هذا: هذه حَادِيَةُ إِحْدَى عَشْرة، فترفع حادية، وعلى القول الأول حَادِيَةَ عَشْرَةَ إِحْدَى عَشْرة[4] فتفتح.

والــوجه الثالث: أن تقول ثالث عشر فتحذف الثلاثة لدليل الحال عليه وذاك أنــك إذا قلــت: ثَالثَ عَشَر علم أنك لا تريد ثالثاً وعشرة لفساد هذا التقدير، ولما حذف ثلاثة بني ثالث مع عشر لزوال المانع، وهو ما يلزم من جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً.

وأمــا قولهم: حَادِيْ عَشَرَ، فإنهم أسكنوا الياء من حادي، وحقه الفتح كمــا قالوا: بَادِيْ بَدا وَمَعْدِيْ كَرِب، وإذا قلت: حَادِيْ أَحَدَ عَشَر لم يجز في الــياء إلا الإســكان؛ لأنه معرب مرفوع بدلالة قولهم: ثَالثُ ثَلاثَة عَشَر، فهو كقــولك: جاءني قاضيك، والقياس أن تقول: أخذت حَادِيَ أَحَدَ عَشَر كما تقــول: رأيت قَاضِيَك، وإذا أسكن فقيل: أخذت حَادِيْ أَحَد عَشَر كان على قوله:

كَــأَنَّ أَيْدِيْهُنّ بِالقَاعِ الْقَرِقْ[5] .

---

(١) في ر، وظ: (لجعل).

(٢) (كأنه واحد ثلاثة عشر) ليست في: (ر، وظ).

(٣) في ظ: (ألا ترى أنك).

(٤) في أ: (عشر).

(٥) تقدم وروده ص: ٢٢٦ .

قال صاحب الكتاب:

" باب من العدد

تقول: هذه ثَلاَثَةُ أَشْخُصٍ تذكر، فتلحق التاء، وإن عنيت نساءً؛ لأن [1] الشخص مذكر، وقد حمل في الشعر على المعنى، فأنث قال:

وكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتَ أَتَّقِي ثَــلاَثَ شُخُوصٍ كَاعِبَان ومُعْصِرُ[2]

وتقـــول: ثلاثـــة أنفس؛ لأن النفس إنسان، وعلى هذا قرئ ﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْـــكَ آيَاتِـــي﴾[3]، وزعـــم يـــونس عـــن رؤبة ثَلاثُ أَنْفُسٍ على تأنيث

---

(١) في أ: (الا أن).

(٢) بـــيت مـــن البحر البسيط، قائله عمر بن عبدالله بن عمر بن أبي ربيعة المخزومي توفي سنة ٩٣ هـــ.

أخباره في: الشعر والشعراء ٥٥٣، والأغاني ٦٦/١.

الشاهد: (ثلاث شخوص) حذف تاء التأنيث؛ لأنه عَنَى مؤنثاً، فحمل على المعنى وإن كان الشخص مذكراً.

ورد في ديـــوانه: ١٢٦، والكتاب ١٧٥/٢، وعيون الأخبار ١٧٤/٢، والمقتضب ١٤٨/٢، والكامل: ٧٩٨، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٣٠٨، وأمالي الزجاجي: ٧٥، والأضداد ٥١١/٢، والأغـــاني ٨٣/١، وفقـــه اللغة وسر العربية: ٣٣٢، والمسلسل ١٦١، والعمدة ٢٨٠/٢، وابـــن يسعون ١٣٦/١، والقيسي: ٤٤٧، وابن برى ٣١٣، والمقرب ٣٠٧/١، وضـــرائر الـــشعر: ٢٧٢، وشرح عمدة الحافظ: ٥١٩، وشرح الكافية الشافية: ١٦٦٥، وشـــرح الألفـــية لابن الناظم: ٧٢٩، وشرح الألفية للمرادي ٣٠٤/٤، وأوضح المسالك ٢١٧/٣، وشرح بانت سعاد: ٢١٨، والعيني ٤٨٣/٤، والخزانة ٣٢٠/٥.

في الكـــتاب وابن برى والتكملة شاذلي و (ظ) " نصيري " وفي التكملة مرجان، و (أ) " بصيري " . في عيون الأخبار والمحلى وفقه اللغة وشرح عمدة الحافظ " ما " مكان " من ".

(٣) الزمر / ٥٩.

الـــنفس[1]، وعلى هذا قرئ ﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي﴾[2] وقالوا: ثَلاَثُ أَعْيُنٍ، وإن كانـــوا رجالاً على تأنيث العين، ويقوي ذلك قولهم في/ تحقير الناب من ٧٣/أ الإبـــل: نُيَيْبٌ، فلم يلحقوا الهاء؛ لأنهم أرادوا الجارحة، وقياس من قال: ثلاثة أَنْفُـــسٍ فذكـــر؛ لأنه إنسان، أن يقول: ثَلاَثَةُ أَعْيُنٍ؛ لأن العين الرجل الحافظ لأصحابه على الأماكن المشرفة، قال:

رَبَّـــاءُ شَـــمَّاءَ لا يَأْوِي لِقُلَّتِها إِلا السَّحَابُ وإِلاّ الأَوْبُ والسَّبَلُ[3]"

---

(١) انظر الكتاب ١٧٤/٢، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٨/٤.

(٢) قـــرأ الجمهور (قد جَاءتْكَ) بفتح الكاف، وفتح تاء ما بعدها (في قوله: " فَكَذَّبتَ ") خطاباً للكافر ذي النفس، وقرأ ابن يعمر والجحدري وأبو حيوة والزعفراني وابن مقسم ومسعود بن صالح والشافعي عن ابن كثير ومحمد بن عيسى في اختياره وعن نصير والعبسي بكسر الكاف والـــتاء خطاباً للنفس، البحر المحيط ٤٣٦/٧، وانظر معاني القرآن للفراء ٤٢٣/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٨/٤، ومختصر شواذ القرآن لابن خالويه: ١٣٢.

(٣) بيت من البحر البسيط، قائله المتنخل واسمه مالك بن عويمر بن عثمان بن سويد بن خنيس ابن خناعة الهذلي جاهلي.
أخباره في: أشعار الهذليين: ١٢٤٩، والشعر والشعراء: ٦٥٩، والمؤتلف والمختلف: ١٧٨، وسمط اللآلي: ٧٢٤، والخزانة ١٥٠/٤، في الشعر والشعراء وسمط اللآلي (مالك بن عامر) .
رباء: هو الرجل الحافظ لأصحابه على ربوة، شماء: الكدية المرتفعة الطويلة، قلتها: أعلاها، الأوب: النحل، السبل: المطر.
الشاهد: قوله: " رباء " فذكر، ولو حمله على العين أو الطليعة لقال: رباءة.
ورد في: شرح أشعار الهذليين: ١٢٨٥، والمخصص ١٧٨/٨، والإفصاح لبعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١٨٢، والكشاف ٢٤١/٤، والمفصل :١١٧، والمسلسل: ٢٢٦، وابن يسعون ١٣٨/١، وأمالي ابن الشجري ٣٣/٢، والقيسي: ٤٥٣، وابن برى: ٣١٥، وشرح المفصل ٥٩/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٠٤/١، والخزانة: ٣/٥.
التكملة شاذلي: ٧٢، والتكملة مرجان: ٢٦٨، ٢٦٩.

قال المفسر:

اعلم أن اللفظ المقصور على التذكير حقه الحمل على اللفظ، وإن وقع على المؤنث تقول: ثَلاَثَةُ أَشْخُصٍ، هذا هو الأكثر؛ لأن اللفظ إذا كان مصوغاً على التذكير، لم يجب تأنيثه، لوقوعه على المؤنث؛ لأن إجراءه على موضوعه أولى، فإذا أنث، فللحمل على المعنى كقوله:

.... ثَلاَثَ شُخُوصٍ ....

فالوجه النصب في ثلاث على أنه خبر كان، ويكون التقدير ثلاث شخوصٍ منها كاعبان، ومنها معصر، ومثل هذا في الحمل على المعنى قوله:

قَامَتْ تُبَكِّيه عَلَى قَبْرِه مَنْ لِيَ مِن بَعْدِكَ يَا عَامِرُ

تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْس لَهُ نَاصِرُ(١)

لم تقل: ذَاتَ غُرْبَةٍ؛ لأن المرأة إنسان، وأما النفس، فتذكر وتؤنث،

---

(١) بيتان من البحر السريع قائلتهما أعرابية في ابن لها يدعى عامراً.

الشاهد: " ذا غربة " فإنه كان ينبغي أن تقول: (ذات غربة) لأن الحديث على لسان المرأة بدليل (قامت) وأجرى الكلام على المعنى، فإن المرأة يقال لها: إنسان أو شخص وهو مذكر.

وردا في: مجاز القرآن ٧٦/٢، والأصول ٤٣٨/٣، والعقد الفريد ٢٥٩/٣، وأمالي المرتضى ٧١/١، ٧٢، وسمط اللآليء ١٧٤/١، والإفصاح للفارقي: ٦٨، وأمالي ابن الشجري ١٦٠/٢، والإغراب في جدل الإعراب: ٥٠، والإنصاف: ٥٠٧، وإعراب الحديث للعكبري ٣٤٨، وشرح المفصل ١٠١/٥، واللسان (عمر) ومسألة الحكمة في تذكير قريب ٣٨، والأشباه والنظائر ١٧٧/٥، ٢٣٨.

في العقد الفريد: (أقمت أبكيه) مكان (قامت تبكيه) و (لي وحشة) مكان (ذا غربة) ولا شاهد فيه، وفي الإفصاح (في الناس) مكان (في الدار) وفي الأشباه ٢٣٨/٥ (في الحرب).

والتذكير شائع عندهم، وإن كانت العامة لا تعرفه، والتنزيل يدل عليه، ألا ترى أن قراءة الأكثر ﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي﴾[1] على خطاب المذكر، والكسر ليس بالأعرف في القراءة.

وأما قولهم: ثلاث أعين يريدون الرجال، فتأنيثهم؛ لأجل أن العين موضوعة على التأنيث في الأصل، وإنما وقعت اسماً للطليعة على سبيل الاستعارة، واختصوا هذه الجارحة لأجل أن الحاجة[2] إليها في ذلك العمل من بين سائر الجوارح، حتى لو فقدت لم يكن في باقي الجوارح فائدة لذلك الشأن، وشبهه بقولهم[3]: ناب من حيث إن الناقة سميت ناباً لعظم نابها، فأوقع اسم هذه الجارحة على كافتها من حيث كانت المقصودة[4] من جميع الجوارح، ولم يؤنث في التحقير، فيقال: نُيَيْبَة، وإن كانت الناقة مؤنثة جرياً على الأصل، وإذا حمل على المعنى قيل: ثلاثة أعينٍ، وهو قوي؛ لأن إيقاعهم لفظ العين على الرجل بمنزلة استئناف الاسم، وأما البيت الذي أنشده فليس يريد (به) غير (تفسير)[5] معنى الربيئة ويقويه / قوله: إنه الحافظ على الأماكن المشرفة؛ لأن ٧٣/ب
رَبَّاء فَعَّال من رَبَأ، وأضافه إلى شماء كأنه رباء قنة شماء، فشماء في موضع الجر.

قال صاحب الكتاب:

وتقول: ثَلاثَةُ[6] دَوَابّ إذا أردت المذكر؛ لأن أصله[7] صفة، فأجري

---

(١) تقدم ورودها ص: ٥٠٨ .

(٢) (لأجل أن الحاجة) ليست في (ظ).

(٣) في أ: (بقوله).

(٤) في ر، وظ: (المقصود).

(٥) في أ: (يريد غير معنى)،والبيت تقدم وروده: ٥٠٨ هو: رباء شماء لا يأوي لقلتها).

(٦) في أ: (ثلاث).

(٧) في التكملة: (الأصل).

علـــى الأصل[1]، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء هذا قول سيبويه[2]، وروى[3] أبـــو عمر عن أبي زيد أن العرب تقول: ثَلاَثُ دَوَابٍ ذكور فجعلها اسماً "[4].

قال المفسر:

اعلـــم أن الدّابّـــة فَاعِلـــة من دَبّ يدب، وليس باسم، ولكنها تستعمل استعمال الأسماء من حيث لا يذكر الموصوف، فيقال: مررت بفرس دَابَّة، ومن قال: ثَلاَثَةُ دَوَابّ، فذكر جرى على الأصل، وهو أن يكون التقدير ثَلاَثَةُ أَشْيَاءَ دَوَابّ، وإذا قدرت الموصوف كان اسم العدد مضافاً إليه على الحقيقة، فتذكره إذا كان مذكراً، ولا تعتد بكون التأنيث في لفظ دابة، ومن قال: ثلاث دواب حمل على الظاهر، وأجرى الدابة مجرى الاسم المحض حتى كأنه بمنزلة غرفة.

---

(١) في أ: (على التذكير) وفي ر، وظ: (الصفة).

(٢) الكتاب ١٧٣/٢.

(٣) في أ: (قال).

(٤) التكملة شاذلي: ٧٣، والتكملة مرجان: ٢٦٩، ٢٧٠ .

قال صاحب الكتاب:

"وأما قوله سبحانه: ﴿**مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**﴾(١) والمثل مذكر، فلأنه اجتمع فيه أمران كل واحد منهما على انفراده قد يوجب التأنيث، فلما اجتمعا قَوِي التأنيث، فأحدهما: أن الأمثال في المعنى حسنات كما أن الشخص في قوله:

.... ثَلاَثَ شُخُوصٍ(٢) ....

نساء .

والآخر: أن المضاف إلى المؤنث قد يؤنث، وإن كان مذكراً كقول من قرأ ﴿**تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ**﴾(٣) وقال ابن مقبل:

قَدْ صَرّحَ السَّيْرُ(٤)عن كِتْمَانَ وابتُذِلَتْ وَقْعُ المَحَاجِنِ بِالمَهْرِيَّةِ الذُّقُنِ(٥)"

---

(١) الأنعام / ١٦٠.

(٢) تقدم وروده ص: ٥٠٧ .

(٣) يوسف /١٠، هي قراءة الحسن، تفسير الطبري ١٥٧/١٢، وشواذ ابن خالويه: ٦٢، والقرطبي ٣٣٦٢، والبحر المحيط ٢٨٤/٥، والدر المصون ٤٤٦/٦، ٤٤٧، وتفسير أبي السعود ٢٥٦/٤، وإتحاف فضلاء البشر ١٤١/١.

(٤) بيت من البحر البسيط .
صرح: خلص وبدا، كتمان: جبل في بلاد بني عقيل، وفي اللسان (كتم) كتمان في هذا البيت اسم ناقة، المحاجن: جمع محجن وهي عصا معوجة الرأس.
المهرية: إبل منسوبة إلى مهرة بن حيدان حي من العرب، الذقن: جمع ذقون، وهي الناقة التي تدني ذقنها من الأرض تستعين بذلك في سيرها.
الشاهد:قوله:(وابتذلت وقع"أنث وقع هو مصدر لما أضافة إلى المحاجن وهي مؤنثة تأنيث الجمع.
ورد في ديوانه: ٣٠٣، ومعاني القرآن للفراء ١٨٧/١، والمذكر والمؤنث للفراء ١١٣، والخصائص ٤١٨/٢، والمحتسب ٢٣٧/١، ومعجم ما استعجم: ١١١٤، والمثلث لابن السيد ٢٣/٢، وابن يسعون ٣٩/١، والقيسي: ٤٥٤، وابن برى ٣١٦، واللسان (حجن)،(ذقن)،(كتم).
التكملة شاذلي: ٧٣، والتكملة مرجان: ٢٧٠، ٢٧١ . في التكملة شاذلي (في المهرية).

(٥) في أ: (البين).

قال المفسر:

اعلـــم أنـــه قوي التأنيث في قوله سبحانه: ﴿**فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**﴾ بشيئين أحدهما: أن الأمثال حسنات، فكأنه قيل: عشر حسنات .

والثاني: أن الضمير المضاف إليه مؤنث، فيجوز أن يؤنث المثل، وإن كان مذكراً كما قرئ ﴿**تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ**﴾، فأنث البعض لإضافته إلى مؤنث وكبيت الكتاب (قال الأعشى) [1] :

وتَــشْرَقُ بِالقَولِ الّذِي قَدْ أَذَعْتُه كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِن الدَّمِ[2]

فأنث الصدر؛ لأنه مضاف إلى القناة، وقوله:

.... وابـــــتُذِلَتْ وَقْعُ المَحاجِنِ ....

---

(١) (قال الأعشى) ليست في أ.

(٢) بيت من البحر الطويل .

الشاهد: قوله: (شرقت صدر القناة) حيث اكتسب (صدر) التأنيث من القناة بالإضافة، ولذلك أنث الفعل المسند إليه وهو (شرقت).

ورد في: ديـوانه: ١٧٣، والكـتاب ٢٥/١، والمذكر والمؤنث للفراء: ١١٣، والمقتضب ١٩٧/٤، والكامل: ٦٦٨، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٩٣، وابن السيرافي ٥٤/١، والخصائص ٤١٧/٢، وشرح المفصل ١٥١/٧، والمغني: ٥٦٧، والعيني ٣٧٨/٣، والأشموني ٢٤٨/٢، والهمع ٢٧٩/٤، وحاشية يس ٣١/٢، وشرح أبيات المغني ١٠٤/٧.

أبلغ من هذا؛ لأن الوقع ليس من المحاجن، والصدر بعض القناة، إلا أن / ٧٤/أ
الوقع لما كان فعلاً للمَحَاجِن، لم يكن جثة ينفصل منها صار بمنزلة صدر القناة، ولا يجوز أن تقول: جاءتني غُلاَمُ هندٍ، فتؤنث؛ لأن المضاف إليه مؤنث، وذلك أن الغلام ليس جزءاً من هِند، ولا شيئاً لا يتصور انفصاله منه كالوقع من المحاجن، فليس إلا التذكير، ولا خلاف بين الجميع في امتناع التأنيث.

قال صاحب الكتاب:

"والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة تضاف إلى الجموع (دون الآحاد) [1] وقالوا: ثلاثة أَشْيَاء، وأَشْيَاء اسم مفرد على قول الخليل وسيبويه[2]؛ لأنها صارت بدلاً من أَفْعَال، يدلك على ذلك تذكيرهم ثلاثة مع أن أشياء مؤنثة كطَرْفَاء وقَصْبَاء، وقالوا: ثَلاَثَةُ رَجْلَة، فجعلوا ذلك بمنزلة أشياء، كأنه صار بدلاً من أَرْجَال، وقالوا: ثَلاثُ ذَودٍ حيث كان في المعنى جمعاً، ومثله في الحمل على المعنى ثَلاَثَةُ رَهْطٍ[3]، وفي التنزيل: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[4]، ويضاف[5] هذا الضرب من العدد إلى نَفرٍ وبَشَرٍ وقَوْمٍ" [6].

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٢) الكتاب ١٧٤/٢.

(٣) في التكملة شاذلي: (رهط ونفر).

(٤) النمل / ٤٨.

(٥) في التكملة شاذلي :(وقد يضاف).

(٦) التكملة شاذلي: ٧٤، والتكملة مرجان: ٢٧١.

قال المفسر:

اعلم أن مقصوده بقوله: والثلاثة وما بعدها يضاف إلى الجموع أنه يقال: ثَلاَثَة أَثْوَابٍ وعَشْرة أَثْوابٍ، ولا يقال: ثلاَثَةَ دِرْهَم، فيكون الواحد بمعنى الجمع كما كان ذلك في المنصوب نحو: عِشْرون درهماً، وإن كان اسماً[1] مفرد اللفظ مجموع المعنى جازت الإضافة إليه، فمن ذلك أَشْيَاء؛ لأنه فَعْلاَء كطَرْفَاء وقَصْبَاء، وفَعْــلاَء هذه اسم للجمع، فإذا قلت: ثلاثة أَشْيَاء صار بمنزلة[2] ثلاثة أَثْوابٍ في أنك أضفته إلى جمع، وقال: إن فَعْلاَء هنا تنزلت منزلة أَفْعَال، واستدل على ذلك بــتذكير ثلاثة، وذلك أن أَشْياء مؤنثة لمكان علم التأنيث، فَهي كصَحْرَاء، فلو كانــت أشياء في قولك: ثَلاَثَة أَشْيَاءَ واحداً قام مقام جمع بمنزلة درهم في مائة درهم، ولم يكن قائماً مقام أَفْعَال من حيث إنه جمع شيء في المعنى، وجب أن يقــال: ثَلاَثُ أَشْيَاء كما كنت تقول: مثلا ثَلاثُ غُرْفَة لو جاز أن يقع الواحد موقع الجمع نحو: أن تكون غرفة بمنزلة غرف، وإذا كان الأمر على هذا علمت أن أَشْيَاء لما كانت في المعنى جمع شيءٌ، صار إضافة ثلاثة وصواحبها إليها بمنزلة إضـــافتها إلى جمع ثوب كأثواب، وفي أشياء كلام يأتيك بعد[3]، وكذا ثَلاَثَةُ رَجْلَـــة؛ لأن رَجْلَـــة اسم للجمع، وإذا كان كذلك كنت كأنك أضفت إلى أَرْجَال، ولا يكون رَجْلة واحداً بمعنى الجمع نحو: أن / تقول: إنه بمنزلة رَجَلاَت مثلاً إذ لو كان كذلك لوجب أن تقول: ثلاثة رَجْلَة كما تقول: ثَلاَث تَمَرات، ٧٤/ب

---

(١) في ر: (اسم).

(٢) في ر، وظ: (بمنزلة قولك).

(٣) انظر ص: ٦٥١ .

وأمــا رَهْط وقَوْم ونَفَر، فأسماء مفردة لفظاً مجموعة معنى، فتقول: ثَلاَثَة رَهْطٍ وعَشْرة رَهْطٍ، وثلاثة نَفَرٍ وثَلاثُة قَومٍ وعَشْرَة نَفرٍ[1]، فيجري مجرى قولك: ثلاثة أَشْـــخَاصٍ، وعَشْر أَشْخَاصٍ[2]، وبشر يكون للواحد كقوله سبحانه: ﴿مَا هَٰذَا بَشَراً ﴾[3] وللجمع كقوله سبحانه: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً ﴾ [4].

---

(١) في أ: (رهط).

(٢) (وعشر أشخاص) ليست في: (ر، وظ).

(٣) يوسف / ٣١ .

(٤) مريم / ٢٦.

قال صاحب الكتاب:

" باب المقصور والممدود "[1]

قـــد كـــنت كتبت للخزانة – أدام الله عمارتها – كتاباً مبسوطاً[2] في مقايـــيس المقـــصور والممدود، وذكرت طرفاً من ذلك في هذا الكتاب ليكون مستقلاً بنفسه .

المقـــصور[3] مـــن الأسماء: ما كان آخره ألفاً، وكانت منقلبة عن ياء أو واو، أو مزيدة للتأنيث أو للإلحاق، فالتي للتأنيث نحو: بُشْرَى وحُبْلَى وسَكْرَى وذِكْـــرَى وذِفْرَى، والتي للإلحاق نحو: أَرْطَى ومِعْزَى مصروف في النكرة، وأما المنقلبة عن الواو والياء (فنحو)[4] رَجًا ورَحًى، فرَجًا من الواو لقولهم: رَجَوَانِ ورَحًى من الياء لقولهم: رَحَيَانِ .

فمن المقصور ما يعلم قصره من جهة القياس، ومنه ما لا يعلم من جهته، وإنما يعلم بالسمع، فمما يعلم قصره من جهة القياس قولهم: الصَّدَى للعطش[5]، وذلك أنك تقول: صَدِيَ يَصْدَى صَدًى[6]، والمصدر الصَّدَى مقصور؛ لأنه بزنة العَطَش، وكذلك الطَّوَى في الجوع؛ لأن طَوَى يَطْوِي مثل غَرِثَ يَغْرَثُ، وكما

(١) انظر الكتاب ٢/١٦١-١٦٢ ،

(٢) (مبسوطاً) ليست في التكملة: (شاذلي) .

(٣) في التكملة:(والمقصور) .

(٤) (فنحو) ليست في: (أ) .

(٥) في التكملة شاذلي: (وهو للعطش) .

(٦) (صدى) ليست في التكملة .

أن الغَـرَث علـى فَعَل وكذلك الطَّوَى، واسم الفاعل منهما طَيَّان، وغَرَثَان، فَصَدْيَان كعَطْشَان، وطَيّان كغَرْثَان، ومن ذلك قولهم: مُعْطَىً ومُشْتَرىً؛ لأن مُعْطـىً مثل مُكْرَم كما أن[1] يُعْطِي مثل يُكْرِم ويُخْرِجُ، ومُشْتَرىً مثل مُحْتَقر، ومُسْتَرشَىً مثل مُسْتَخْرَج، فكما أنه ليس قبل آخر (اسم)[2] المفعول في مُسْتَخْرَج ألف قبل الجيم التي هي آخر الكلمة، ولا قبل الآخر من مُكْرَم[3] ومُحْتَقَر، فيلزم أن يقع الياء بعدها منقلب همزة، فكذلك هذه الأسماء التي للمفعول به مقصورة .

ومما يعلم أنه مقصور ما كان من أسماء الجمع واحدة فُعْلَة نحو: عُرْوَة وكُلْيَة ومُدْيَة تقول في جمع ذلك: عُرَىً ومُدَىً وكُلَىً، فهذا[4] كظُلْمة وظُلَم، وكذلك فِرْيَة وفِرىً كسِدْرَة وسِدَر / وكذلك قُرَىً في جمع قَرْية، وحكى الرياشي[5] عن أبي الحسن كُوَّة وكِوىً . ٧٥/أ

(١) في التكملة: (كان) .

(٢) (اسم) ليست في: (أ) .

(٣) في التكملة شاذلي: (معطى) .

(٤) في التكملة شاذلي: (فهذا كله كظلمة) .

(٥) الرياشي: هو أبو الفضل عباس بن الفرج كان عالماً باللغة والشعر له من الكتب: الخيل، والابل وغيرها، توفي بالبصرة سنة ٢٥٧ هـ .
أخباره في: مراتب النحويين: ٧٥، وأخبار النحويين: ٩٨، وطبقات الزبيدي: ٩٧، ونزهة الألباء: ١٩٩، وإنباه الرواة ٣٦٧/٢، ومعجم الأدباء ٤٤/١٢، ووفيات الأعيان ٢٧/٣، والنجوم الزهرة ٢٧/٣، وبغية الوعاة ٢٧/٢ .

وأما الممدود: فما وقعت ياؤه أو واوه طرفاً بعد ألف زائدة، (وذلك)[1] نحـــو: الاسْتِرْشَاء والاسْتِسْقَاء؛ لأنها بمنزلة الاسْتِخْرَاج، كما أن الألف منه تقع قـــبل اللام كذلك تقع في الاسْتِسْقَاء قبل اللام، فيلزم أن تبدل من الياء الهمزة، فـــيكون ممدوداً لوقوع الهمزة بعد الألف الزائدة، وكذل الاحْتِوَاء والاشْتِرَاء؛ لأنهما بمنزلة الاحْتِقَار والاخْتِفَار[2] .

ومما يعلم أن واحده ممدود أن ترى الجمع على أَفْعِلَة نحو: أَقْبِيَة وأَفْنِيَة[3] وأَكْسِيَة، فالواحد من الأَكْسِيَة كِسَاء، وكِسَاء كحِمَار، وأَكْسِيَة كأَحْمِرَة، وقَبَاء كقَذَال، فأَقْبِيَة كأَقْذِلَة .

ومـــا يعلم أنه ممدود أن يكون المصدر يراد به الصوت ويكون مضموم الأول، وذلـــك نحـــو الـــدُّعَاء والعُوَّاء؛ لأن نظير ذلك من الصحيح الصُّرَاخ والنُّـــبَاح[4]، وكـــذلك البُكاء قال الخليل: والذين قالوا: البُكَا فقصروه جعلوه كالحَزَن[5]، وكذلك ما كان علاجاً نحو: النُّزَاء؛ لأنه بمنزلة القُمَاص، وكذلك ما كان مصدراً لفَاعَلْت[6] نحو: شَارَيْته شِرَاءً ومَارَيْته مِرَاءً؛ لأن مَارَيْته مثل جَادَلْته

---

(١) (وذلك) ليست في: (أ) .

(٢) (والاختفار) ليست في التكملة شاذلي، وفي التكملة مرجان:(الاحتفار) .

(٣) في أ: (أفتية) .

(٤) في التكملة شاذلي: (الصراخ والصياح والنباح) .

(٥) الكتاب ١٦٣/٢، وانظر المقصور والممدود لأبي علي القالي ٢٨٩، ٢٩٠ .

(٦) في أ: (فاعل) .

جِدَالاً [١]، وشَارَيْتَه شِراءً مثل بَايَعْته بِيَاعاً "[٢] .

قال المفسر:

اعلـــم أن المقـــصور: ما كان في آخره ألف نحو: رَحَى وبُشْرَى، ومعنى المقصور على وجهين:

أحدهما: أن يكون من قصر الصلاة؛ لأجل أنه ناقص عن الممدود كما أن صلاة السفر ناقصة عن الحد المعروف .

والثاني: أن يكون من قصرت أي حبست[٣]، فكأنه منع عن أن يبلغ زنة الممدود، والوجهان متقاربان؛ لأن قصر الصلاة[٤] منعها عن[٥] أن تبلغ الكمال فِعْلاً، وإن كانت كاملة من جهة الجواز .

والمقصور على ضربين:

أحدهما: ما يعرف بالقياس كما ذكره من أنك تقول في مُفْعَل من أعطى: مُعْطَىً لأجل أن الطاء من أَعْطَى بإزاء الراء من أَكْرَم، فكما تقول: مُكْرَم، فلا يقـــع بعد الراء إلا حرف واحد، وهو الميم كذلك تقول: المُعْطَى، فلا يقع بعد الطاء إلا الألف وما ذكره من الوجوه مستغن عن الشرح[٦] .

وكذلك الممدود هو على الوجوه التي ذكرها وحدّه: أن يكون في آخر الكلمة همزة قبلها ألف .

---

(١) في التكملة مرجان: (جدالاً شاريته وشراء) .

(٢) التكملة شاذلي: ٧٥، ٧٦، والتكملة مرجان: ٢٧١، ٢٧٥ .

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة: ٦٠٨ .

(٤) في ر، وظ: (الصلاة هو منعها) .

(٥) (عن) ليست في ر، وظ .

(٦) في أ: (الشروح) .

وأما غير المطرد مما يقصر على السماع فقد ذكر منه شطراً .

قال صاحب الكتاب:

"ومـــن الأسمـــاء ما لا يعلم قصره ولا مده من / جهة القياس كالسَّمَاء ٧٥/ب
والمَنَى (الذي) [١] يراد به القدر[٢] كما قال بعض الهذليين:

لَعُمْرُ أَبِي عَمْرٍو لَقَدْ سَاقَه المَنَى إِلَى جَدَثٍ يُوزَى لَهُ بالأَهَاضِبِ[٣]

---

(١) (الذي) ليس في: (أ) .

(٢) في التكملة مرجان: (القدر وما أشبه ذلك كما قال الشاعر من بعض) .

(٣) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله، فقيل: إنه صخر الغي، وقيل: أخوه، وقيل: أبو ذؤيب الهذلي .

المنى: القدر، الجدث: القبر، يوزى: يشرف له وينصب، الأهاضب: جمع هضبة وهي الجبل المفترش بالأرض وليس بالطويل .

الشاهد: قوله: (المنى) وهو مقصور سماعاً .

ورد في: أشعار الهذليين: ٢٤٥، ونسبه لصخر وقال: ورويت لأبي ذؤيب، ويقال: إنها لأخي صخر ومن يرويها لأخي صخر أكثر، وفي: ٤٥٩ نسبه لصخر، والقيسي: ٤٥٨ صخر ويروى لأبي ذيب، ونسب إلى صخر في الجمهرة ٢٦٨/٣، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٠٢، والتهذيب ٥٣٠/١٥، وابن يسعون ١٤٠/١، وابن برى: ٣٢٠، واللسان والتاج (منى) .

ونسب إلى الهذلي في المأثور لأبي العميثل: ٩٥، واللامات للزجاجي: ٨٤، ومعجم مقاييس اللغة ١٠٠/١، واللزوميات ١٣/١، والمثلث لابن السيد ١٧٢/٢، واللسان والتاج (هضب – وزى) .

وورد غير منسوب في غريب الحديث للحربي: ٩٨٦، والزاهر ٢١٦/٢، والمخصص ١٧٤/١٥، وأساس البلاغة (منى) .

روى: (أبي ليلى) في معجم مقاييس اللغة، و (القدر) في المخصص، والأهاضيب في المثلث.

وما أشبه[1] ذلك وسأكتب منه طرفاً ليعرف[2] به المسموع من غير جهة المقاييس، فمن ذلك ما كان مقصوراً مفتوح الأول، الخَلَى: الرَّطْب، فإذا يبس فهـــو حشيش، والخَلا في الكلام مقصور يقال: هو حلو الخَلا إذا كان حسن الكلام أنشد أحمد بن يحيى لكثير:

ومَحْتَـــرِشٍ ضَبَّ العَدَواةِ مِنْهُم بحِلْو الخَلا حَرَش الضِّبَّابِ الخَوَادِعِ[3]

الـــسَّدَى في البُـــسْرِ، وحدثـــنا علي بن سليمان عن أحمد بن يحيى قال: الـــسَّدَى مـــا سقط[4] نهاراً، والنّدَى: ما سقط ليلاً، وقال الأصمعي: السَّدَى

---

(١) (وما أشبه ذلك) ليست في التكملة، ور، وظ .

(٢) في التكملة شاذلي: (لتعرف) ومرجان: (يعرف) .

(٣) بيت من البحر الطويل .

محترش: مستخرج، ضب العداوة: سمي ما يكنونه من العداوة بالضب الذي يستكن ويستخفي في جحره، وأضافه إلى العداوة ليفرق بينه وبين الضب الذي هو حيوان .

الخلا: الكلام الحسن، حرش: صفته أن يدخل الحارش عوداً ونحوه في فم الجحر ويحركه تحريكاً لطيفاً ليوهم الضب أن حية تدخل عليه، فإذا أحس الضب بالحركة ظن أنه حية وخرج مقهقراً فيضرب العود بذنبه فيجذب الصائد العود إليه جذباً رفيقاً حتى يتمكن من ذنبه فيقبض عليه .

الشاهد: قوله: (الخلا) اسم مقصور من ذوات الواو .

ورد في: ديوانه: ٢٣٩، والمعاني الكبير: ٦٤٣، والمقصور والممدود لابن ولاد ٣٠، وشروح سقط الزند ٧٥١، والصاحبي: ١٢٣، وشرح الحماسة للتبريزي: ٦٩/١، وابن يسعون ١٤٢/١، والقيسي: ٤٦١، وابن برى: ٣٢١، واللسان (حرش – خدع – خلا) .

(٤) في التكملة شاذلي: (ما سقط من النخل) .

والسَّتَى في الثوب[1] لغتان[2] الحشا: طرف (من) [3] الأرض، قال:

يَقُولُ الّذي أَمْسَى إِلَى الحَزْنِ أَهْلُه   بِـأَيّ الحَـشَا صَارَ الخَلِيطُ المبَاينُ[4]

والحَشا واحد أَحْشَاء الجوف، والحَشَى الربو، ورجل حَشْيَان[5]، وفلان في حَشَا فلان، وفي ذَرَاه أي في كنفه، والثَّرى: التراب النَّدِي، والقَصَا: ما حول

---

(١) (في الثوب) ليست في التكملة: (شاذلي) .

(٢) انظر: المقصور والممدود لابن ولاد: ٥٤، والإبدال والمعاقبة والنظائر ٤٢، وأمالي القالي ١١٢/٢ .

(٣) (من) ليست في: (أ) .

(٤) بيت من البحر الطويل اختلف في قائله، فقيل: إنه المعطل الهذلي، وقيل: خالد بن مالك الخناعي الهذلي، وقيل: ربيعة بن جحدر الهذلي .

الحزن: ما غلظ من الأرض، الخليط: الصاحب المداخل لصاحبه .

المباين: المفارق، الحشا: الناحية .

الشاهد: قوله: (الحشا) وهو اسم مقصور .

نسب إلى المعطل في ديوان الهذليين ٤٥/٣، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٢٧، والقيسي: ٤٦٦، وابن برى: ٣٢٣، واللسان (حشا) .

ونسب إلى مالك بن خالد أو للمعطل في شرح أشعار الهذليين: ٤٤٤، ٤٤٦ .

ونسب إلى ربيعة بن جحدر الهذلي في الجمهرة ٢٣٣/٣، وفي الحلبيات: ٢٤٤، إلى الهذلي.

وورد بلا نسبة في معاني الحروف للرماني: ١١٨، وتهذيب اللغة ١٤١/٥، والصاحبي: ١٥١، والمقتصد: ٧١٧، وشرح المفصل ٨٥/٢، ٤٨/٨ .

روى (أمسى) مكان (صار) في ديوان الهذليين وشرح أشعار الهذليين والجمهرة والمقتصد، وشرح المفصل، واللسان، و (الحرز) في شرح أشعار الهذليين والجمهرة والتكملة مرجان، و (يمسي) في القيسي والتكملة مرجان .

(٥) انظر: المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٧، وتهذيب اللغة ١٣٩/٥ .

العسكر والسَّفَا: خفة الناصية تكره[1] في الفرس وتستحب في البغل، والسَّفَى: التراب[2]، ويوم ذو سَافِيَاء لما تسفيه الريح من التراب قال الهذلي:

وَقَدْ أَرْسَلُوا فُرّاطَهم وتَأَثّلوْا قَلِيـــباً سَفَاهَا كَالإِمَاءِ القَواعِدِ[3]

ومـــنه اشـــتقاق سُفْيان للاسم[4] العلم، فلان صَدَى مال أي قائم به، والصّدَى[5] العطش، ورجل صَدْيَان، والصّدَى: الصوت الذي يرده الجبل، وقال أبـــو زيـــد: أصم الله صداه[6] قال: وهو السمع والدّمَا غ، وحشو الرأس قال: وصَـــدَى الإنسان بدنه بعد ما يموت، وخَسَا (و)[7] زَكَا، فَخَسَا: الفرد، زَكَا: الزَّوْج، وقالوا: هو يُخَاسِي أي يقامر .

---

(١) في أ: (وتكره) .

(٢) انظر: المأثور من اللغة لأبي العميثل: ٥٧، ١٢٨، ١٢٩ .

(٣) بيت من البحر الطويل قائله أبو ذؤيب الهذلي .

فـراطهم: الفراط القوم المتقدمون، وإنما يعني الذي يحفرون القبر، تأثلوا: اتخذوا، قليبا: قبراً، سفاها: ترابها .

ورد في: ديـوان الهذليـين ١/١٢٢، وشـرح أشـعار الهذليين: ١٩٢، والمأثور لأبي العميثل: ١٢٩، والبشـر للأعرابـي: ٥٧، والمعانـي الكـبير: ١٢٢٦، والأضـداد لابـن الأنـباري: ٤٠٣، والمقصـور والممدود لابن ولاد: ٥٣، وتهذيب اللغة ١٣/٩٣، ومعجم مقاييس اللغة ١/٦٠، والمجمل ١/٨٧، وسمط اللآليء: ٢٥٥، ومعجم ما استعجم: ٣٣٩، وابن يسعون ١/١٤٢، والقيسي: ٤٦٨، وشمس العلوم ١/٦٣، وابن برى: ٣٢٥، ومعجم البلدان ١/٨٩ .

(٤) في التكملة: (الاسم) .

(٥) في التكملة شاذلي: (من العطش) .

(٦) انظر: الزاهر ٢/٣٩٠، واللسان (صدى) .

(٧) (و) ليست في التكملة: (شاذلي)، و (أ)، وانظر: المقصور والممدود لابن السكيت: ١٢٠، وأدب الكاتب ٢٠٣، والمقصور والممدود لابن ولاد ٣٥ .

اللَّطَـــا: جمع لَطَاة وهو الثقل ألقي عليّ[1] لطَاتَه، واللَّطَا: جمع لَطَاةٍ وهي الجبهة، وقالوا: ما يعرف قَطاتَه من لَطَاته[2]، (و) [3] القَطَاة: ما بين الوركين .

قـــال أحمد بن يحيى: يقول: ما[4] يعرف أعلاه من أسفله من حمقه، والقَطَا: جمع قَطَاة (من)[5] الطير، والحَمَا: أبو زوج المرأة، وحَمٌ مثل أَبٌ قال أحمد بن يحيى: وقد يهمز فيقال: حَمْء .

٧٦/أ المَنَـــى: القَدَر[6]، وقالوا: هو بِمَنَى فَرْسَخٍ أي قدر فرسخ، والمَنَا / الذي يوزن به، قال الأصمعي: هو أعجمي معرب، الحَجَا: الملجأ والمهرَب، قال ابن مقبل:

لا يُحرِزُ المرءَ أَحجَاءُ البِلادِ وَلا تُبْنَـــى لَـــه في السَّمَوات السَّلاَلِيمُ[7]

(١) في التكملة: (عليه) .

(٢) قال في مجمع الأمثال ٢/٣٠٢: (من ثطاته: لا يعرف قطاته من لطاته، الثطاة: الحمق، واللطاة: الجبهة)، انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٩٨، والمقصور والممدود للقالي ٥٨، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ٢٧٠ .

(٣) (و) ليست في: (أ) .

(٤) في التكملة: (لا يعرف) .

(٥) (من) ليست في: (أ) .

(٦) انظر: المقصور والممدود للفراء: ٥٧ .

(٧) بيت من البحر البسيط .

المعنى: إن كثرة التوقي وعظيم الحرز لا يدفع عن الإنسان ما كتب عليه ولو اختار من الأرض أمنع معقل، أو صعد إلى السماء بسلم .

السلاليم: جمع سلم وهو ما يرتقى به وزاد الياء ضرورة لما أشبع الكسرة .

الشاهد: قوله: (أحجاء) وهو جمع حجا وهو الملجأ والمهرب، وقيل هو الجانب .

ورد في: ديوانه:٢٧٣، ومجاز القرآن ١/١٩٠، والمقصور والممدود: ٣١، والتهذيب ٥/١٣٢، ومعجم مقاييس اللغة ٢/١٤٢، وابن يسعون ١/١٤٤، والقيسي: ٤٧١، وابن برى: ٣٢٦، ولباب الآداب: ٤٢٥، واللسان والتاج (حجا) .

والحَجَا: جمع حَجَاة، وهي نفاخات الماء، قال:

أُقَلِّبُ طَرْفِي في الفَوارِسِ لا أَرَى حِــزَاقاً وَعَيْنِي كَالحَجَاة من القَطْرِ(١)

الشَّرَى، مصدر شَرِي(٢) إذا غضب، وكذلك شَرِيَ الجلد .

والــشَّرَى: موضع تنسب الأسد إليه(٣)، وقد يكون قولهم: الشَّرَاة جمع شَــار مِــن غَضِبَ ولَجَّ، وهم كأنهم(٤) يزعمون أنه من قوله سبحان: ﴿وَمِنَ الــنَّاسِ مَــنْ يَــشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾(٥) أي يبيعها، ومن ثم قال قَطَرِي(٦):

---

(١) بيت من البحر الطويل اختلف في قائله، فقيل: إنها الخرنق ترثي أخاها، وقيل: امرأة ترثي ابنها، وقيل: الحنيفية محياة بنت حازوق .

الشاهد: (الحجاة) وجمعها حجوات .

نسب إلى: محياة الحنيفية في الاشتقاق: ١٢٤، والجمهرة ٦١/٢ .

ونسب إلى الخرنق أو لامرأة ترثي ابنها في ابن يسعون ١٤٥/١، والقيسي ٤٧٣، وابن بري: ٣٢٧، ونسب إلى امرأة ترثي ابنها في الخصائص ١٨٨/٣ .

وورد بلا نسبة في: التمام: ٢٠٦، والمبهج: ١٦٤، وشرح الحماسة للتبريزي ٩٩/٣، واللسان (حجا – حزق) .

(٢) في أ: (شرى يشري شراً إذا غضب)، انظر: المقصور والممدود للقالي ٧٠ .

(٣) انظر: معجم ما استعجم ٧٨٤، والمقصور والممدود للقالي ٧١ .

(٤) (كأنهم) ليست في التكملة: (مرجان) .

(٥) البقرة / ٢٠٧ .

(٦) قطري بن الفجاءة واسمه جعونة بن مازن بن يزيد بن زياد الكناني المازني، توفي سنة٧٧ هـ أو ٧٨ هـ . أخباره في: الأخبار الطوال: ٢٧٠، والكامل في التاريخ٦٨/٤، ووفيات الأعيان ٩٣/٤، والنجوم الزاهرة ١٩٧/١ .

رَأَتْ فِتْيةً بَاعُوا[1] الإِلَه نُفوسَهم   بجنّات عَدْنٍ عِنْدَه ونَعيمِ[2]

الشَّوى: جلدة الرأس، والشَّوى: رَذَال المال[3]، ويقال: شَوىً ما أخطأ دين الإنسان[4]: أي هَيِّن، القَنَا: في الأنف، وقال أحمد بن يحيى عن الأصمعي: كل خشبة عند العرب قَنَاة، وعَصَى الرَّحَى مثل النَّجَفَة[5] قطعة من الأرض عظيمة[6]، ورَحَى الحرب[7] ورَحَى الطَّحين[8] كل ذلك مقصور .

ومن المكسور الأول المقصور .

القِرَى: قِرَى الضيف، والقِرَى: ما جمع في الحوض من الماء قبل أن ترده الإبل، والقِلَى: البغض، والحِجَا: العقل، اللِّوى: منقطع الرمل، والإِنَى: من

---

(١) في أ: (باع) .

(٢)يت من البحر الكامل ذكر المصنف قائله، وقال ابن يسعون ١/١٤٥: (ونسبه عبيد الله القيسي في كتاب جامع الإسلام لعبيدة بن هلال اليشكري) .
الشاهد: قوله: (باعوا) والبيع ضد الشراء، والبيع الشراء أيضاً وهو من الأضداد .
انظر: الأضداد لابن الأنباري: ٧٢، ٧٣ .
ورد في شعر الخوارج: ١٠٧، والكامل: ١٢٢٧، والمخصص ١٣/١٢٢، ١٥/١٤٨، والقيسي: ٤٧٥، وابن برى: ٣٢٩، ومعجم البلدان ٢/٤٨٦، واللسان (شرى) .

(٣) انظر المقصور والممدود للقالي ٦٨، ٦٩ .

(٤) المعنى: كل شيء هين ما سلم دين الإنسان .

(٥) في أ: (الجفة) .

(٦) في الصحاح (نجف)، (النجف والنجفة بالتحريك: مكان لا يعلوه الماء مستطيل منقاد)، وانظر: تهذيب اللغة ١١/١١٤ .

(٧) في أ: (العرب) .

(٨) في أ: (البطين) .

البلوغ[1] من قولك[2]: بلغ إِنَاه، والمِعىَ: واحد الأمعاء، وهو واحد ليس بجمع، وقول القطامي[3]:

.... ومِعىً جِيَاعا[4]

إنما وضع الواحد (فيه)[5] موضع الجمع، كما أن ما أنشده أبو زيد:

يُبَيِّنُهم ذُو اللُّبِ حِينَ يَرَاهُم بِسِيمَاهم بِيضاً لِحَاهم وأَصْلَعَا[6]

(١) انظر: المقصور والممدود للفراء: ٢٠، وشرح المقصور والممدود لابن دريد: ٤١ .

(٢) في أ: (ذلك) .

(٣) عمير بن شييم بن عمرو بن عباد التغلبي الملقب بالقطامي شاعر غزل فحل، توفي سنة ١٣٠ هـ تقريبا .
أخباره في: الشعر والشعراء: ٧٢٣، والاشتقاق: ٢٠٤، والأغاني ١٧/٢٤ .

(٤) جزء من بيت من البحر الوافر، والبيت بتمامه:
كأن نسوع رحلي حين ضمت حوالب غرزاً ومِعىً جياعا
الشاهد: قوله: (مِعىً جياعا) وضع معي موضع الأمعاء، لما وصفه بالجمع حملاً على المعنى وهو اسم مقصور لامه ياء .
ورد في: ديوان القطامي: ٤١، والمذكر والمؤنث للفراء: ٧٥، والمقصور والممدود للفراء: ٦١، وخلق الإنسان: ٢٨٨، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٣٠١، وابن السيرافي ١٧/١، وما يجوز للشاعر: ٧٧، والجمان: ٢٣٠، وابن يسعون ١٤٦/١، والقيسي: ٤٧٨، وما اتفق لفظه واختلف معناه ٢٨٠، وابن برى: ٣٢٩، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٥٦، وضرائر الشعر: ٢٥٢، والتاج (معي) .

(٥) (فيه) ليست في: (أ) .

(٦) بيت من البحر الطويل، قائله الأسود بن يعفر، وفي المؤتلف والمختلف: ١٢٥، الرجال بن هند الأسدي .
يبينهم: يتبينهم، اللب: العقل، سيماهم: السيما العلامة، أصلعا: الصلع ذهاب الشعر من مقدم الرأس .
الشاهد: قوله: " أصلعا " وضع الواحد موضع الجمع، وكان الوجه أن يقول: صلعا لأنه معطوف على بيضا .
في الضرائر (تبينهم)، وفي المحتسب، والمنصف، والقيسي (حتى يراهم) وفي المؤتلف والمختلف (يبيتهم)، (تراهم)، (وسيماهم) .
ورد في ديوان الأسود: ٤٧، والنوادر: ٤٥٢، وحماسة البحتري: ٢٨٨، والمنصف ٤٤/٣، والمحتسب ١٨٤/١، وابن يسعون ١٤٧/١، والقيسي: ٤٨٢، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ٢٨٠، وابن برى: ٣٣٠، وضرائر الشعر: ٢٥١ .

وضــع الــواحد فيه موضع الجمع، والمِعَى من الأرض مسيل ماء ضيق صغير، وقوم عِدَى أي غرباء، ومكان سِوَى: أي عدل بين الموضعين، والأعداء يقــال: فيهم عُدىً وعِدىً، والغِنَى: خلاف الفقر، والغَنَاء في الصوت ممدود، وقرئ على أبي إسحاق[1] (لحميد) [2] وأنا حاضر أسمع[3]:

عَجِـبْتَ لَهَا أَنَّى يَكُونُ غِنَاؤُهَا فَـصِيحاً وَلَـم تَغْفَرْ بِمنطِقِها فَمَا[4]

---

(١) إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج النحوي أخذ عن المبرد، له مؤلفات منها: معاني القرآن، والاشتقاق، والقوافي والعروض، وفعلت وأفعلت، وغيرها، توفي سنة ٣١١ هـ .
أخباره في: طبقات الزبيدي: ١١١، وتاريخ بغداد ٨٩/٦، ونزهة الألباء ٢٤٤، وإنباه الرواة ١٩٤/١، وإشارة التعيين: ١٢، والبداية والنهاية ٤٨/١١، وشذرات الذهب ٢٥٩/٢ .

(٢) حميد بن ثور بن عبدالله بن عامر بن أبي ربيعة ابن نهيك الهلالي، وقيل: ثور بن حزن بن عامر، إسلامي مجيد، عاش إلى خلافة عثمان رضي الله عنه .
أخباره في: الشعر والشعراء: ٣٩٠، والأغاني ٣٥٦/٤، وسمط اللآلي ٣٧٦، ومعجم الأدباء ٨/١١ .

(٣) في أ: (أبي إسحاق وأنا حاضر أسمع لحميد) .

(٤) بيت من البحر الطويل .
أنى: كيف، تغفر: تفتح .
الشاهد: قوله: (غناؤها) وهو من الصوت ممدود .
ورد في: ديوانه: ٢٧، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٩/٢، والفرق لقطرب: ٤٧، وكتاب الفرق للأصمعي: ٥٦، والكامل: ١٠٢٨، وأخبار أبي تمام: ٢١٥، والأوائل ١٤٢/١، وابن يسعون ١٤٧/١، والقيسي: ٤٨٥، وشرح الفصيح للخمي: ١١٧، وابن برى: ٣٣١، ومعجم البلدان ٤٢٨/٥، وشرح شواهد الكشاف: ٥٣٤ .
في معاني القرآن: (رفيعاً)، (وتفتح) مكان (فصيحاً وتفغر)، وفي معجم البلدان: (بكاؤها) .

والغِنَاء: من الكفاية، والجزاء[1]: مفتوح ممدود، والشَّرَى: مصدر شَرَيْت يكون للبيع ويكون للشراء، والرِّبا المنهي عنه .

والقِلَى: البغض، والصِّبا: من صبوت[2]، والكِبَى: الكُنَاسَة[3] .

ومن المضموم الأول المقصور، السُّرَى: السير بالليل، والتُّقَى: من التَّقْوى والواو في[4] / التقوى منقلبة عن[5] الياء، والهُدَى: مصدر هديته في الدين هُدَىً ٧٦/ب يذكر ويؤنث، والضُّحَى، والسُّدى: المهمل قال سبحانه: ﴿**أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدىً**﴾[6]، والرُّقَى[7]: جمع رُقْية، والمُدَى: جمع مِدْية، وأما الطُّلى: فزعم سيبويه عن أبي الخطاب أن واحده[8] طَلاَة[9]، والمُهَا: جمع مَهَاة وهو ماء الفحل في رحم الناقة[10]، وهو في تقدير القلب .

---

(١) في التكملة شاذلي: (الجزء) .

(٢) في التكملة مرجان، وأ: (من صبوت والصبي) .

(٣) في التكملة شاذلي: (والكبا الكناسة وتثنيته كبوان) .

قال أبو الطيب في الممدود والمقصور ٤٨: (والكبى: الكناسة مقصور يكتب بالياء) .

(٤) في التكملة مرجان: (من) .

(٥) في التكملة شاذلي: (من)، والتاء في التقوى منقلبة عن واو، انظر المقصور والممدود للقالي ١٣٤ .

(٦) القيامة / ٣٦ .

(٧) في أ: (والرقي في جمع) .

(٨) الكتاب ٢/١٨٤، والمقصور والممدود للقالي ٢٢٢، ٢٢٣ .

(٩) في أ: (طلا) .

(١٠) انظر الكتاب ٢/١٨٤، والمقصور والممدود للقالي ٢٢٢، ٢٢٣ .

ومن المفتوح الأول الممدود: السَّواء وسط الشيء، والرَّهَاء: المتسع[1] من الأرض، والرَّهو: المرأة الواسعة (الهن)[2]، والضَّحَاء: وهو للإبل مثل[3] الغِذَاء للإنسان، والغَبَاء: من[4] غبي (يغبى)[5] غَبَاء وغَبَاوة، الذَّماء: بقية النفس يقال للضب: ما أبطأ ذَمَاءَه، أي ما أبطأ خروج نفسه[6].

(قال)[7] أبو عبيدة: القوم على بَوَاء أي على سَوَاء[8]، وقال الأصمعي: البَوَاء التَّكَافُؤ، وكلا التفسيرين يؤول إلى معنى واحد، وجارية بينة الجَرَاء، والتَّلاء: الحوالة أَتْلَيت فلاناً على فِلان[9] أحلته عليه[10]، والبَلاَء من الخبرة، والبَلاَء من الإنعام، قال الأحنف[11]: البَلاَء ثم الثَّنَاء[12]، واللَّفَاء: ما[13] دون

(١) في ر، وظ: (المتسعة) .

(٢) (الهن) ليست في أ، وانظر المقصور والممدود للقالي ٢٩٤ .

(٣) في التكملة شاذلي: (بمنزلة)، وفي ر، وظ: (كالغذاء) .

(٤) في أ: (غبي الإنسان) .

(٥) (يغبى) ليست في: (أ) .

(٦) انظر الحيوان ٦/٦٤ .

(٧) (قال) ليست في أ، ور، وظ .

(٨) انظر المقصور والممدود للقالي ٣٥٧ .

(٩) في التكملة شاذلي: (إذا) .

(١٠) (عليه) ليست في: (التكملة)، انظر المقصور والممدود للقالي ٣٣٤ .

(١١) أبو بحر الأحنف، وقيل الضحاك أو صخر بن قيس بن معاوية المري السعدي المنقري التميمي، أحد دهاة العرب وفصحائهم يضرب به المثل في الحلم، توفي سنة ٧٢ هـ .
أخباره في: جمهرة أنساب العرب: ٢١٧، ووفيات الأعيان ٢/٤٤٩، وتهذيب التهذيب ١/١٩٩ .

(١٢) انظر الزاهر ١/٣٤٩، والمقصور والممدود للقالي ٣٦٠ .

(١٣) (ما) ليست في: (التكملة) .

الحـــق يقال: رضيت من الوفاء باللَّفَاء[1]، والغَلاَء: غَلاء السعر، والهَبَاء: من الهبوة والتــراب، والبَــرَاء مـــن بَرِئت نحن البَرَاء منك، والبَراء: آخر ليلة في الشهر، والخفَــاء: مصدر خفي الشيء إذا لم يظهر، والبَقَاء: مصدر بقي، وقالوا: بَرِح الخَفَــاء[2] أي صـــار الخَفِيُّ في بَرَاح، فزال خَفَاؤه، والقَبَاء، وقد تقبّى الرجل لبس[3] القَبَاء .

ومـــن المكسور (الأول)[4] الممدود: رجل هِدَاء وهِدَان النكس الذي لا خـــير فيه والجِثَاء جمع جِثَاوَة: وعَاء القدر، الكِبَاء: العود الذي يتبخر به، قال المرقش[5]:

فِــي كُــلِّ مَمْــسَىً لها مَقْطَرَةٌ فِـــيها كِـــبَاءٌ مُعَـــدٌّ وحَمِـــيمُ[6]

(١) مثل يضرب لمن رضي بالتافه الذي لا قدر له دون التام الوافر .
جمهرة الأمثال ٤٠٢/١، ومجمع الأمثال ٣٠٣/١، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ٢٧٤ .

(٢) مثل معناه: زال الستر وانكشف السر، انظر: جمهرة الأمثال ١٦٨/١، وفصل المقال: ٦١، ومجمع الأمثال ٩٥/١، والمستقصى ٧/٢ .

(٣) في التكملة شاذلي: (إذا لبس) .

(٤) (الأول) ليس في: (أ) .

(٥) ربيعة بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة الملقب بالمرقش الأصغر، جاهلي، وقال بعضهم: هو عمرو بن حرملة . أخباره في : الشعر والشعراء : ٢١٤، والأغاني ١٣٦/٦، والمؤتلف والمختلف ١٨٤ .

(٦) بيت من البحر المنسرح .
ممسى: وقت المساء، المقطرة: المبخرة، الحميم: الماء الحار .
الشاهد: قوله: (كِبَاء) ممدود وهو من العود الذي يتبخر به .

الـــبِغَاء : الزِّنَاء ، وفي التنزيل : ﴿وَلا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾[1]، والإِبَـــاء: مـــصدر[2] أبـــيت عليه، والعِشَاء من الوقت، وإِزَاء الشيء حِذَاؤه، وفـــلان إِزَاء مـــالٍ إذا كـــان حـــسن القـــيام بـــه، والرِّشَاء: الحبل، والرِّوَاء حـــبل، ويجمعـــان أَرْشِـــية وأَرْوِية، والخِلاَء في الإبل مثل[3] الحِرَان في الحافر خاصـــة[4]، واللِّحَان في كل دابة، واللُّجُون: الحَرُون، والخِفَاء: كِسَاء يلبس[5] وَطْب[6] اللَّبن، والوِكَاء: خيط يشد به السِّقَاء، يقال: أوكيت السِّقاء، والعِفَاء: الوبر وصغار ريش النعام، والعِفَاء: جمع عفاً وهو[7] الجحش .

والبِلاَء: مصدر باليت به مبالاة وبِلاءً عن أبي زيد، والشِّفَاء: الدَّواء / . ٧٧/أ

ومـــن المـــضموم الأول الممدود: الغُثَاء ما جاء به السيل والرُّخَاء الرخو

= ورد في: مجاز القرآن ٢٧٤/١، وغريب الحديث لابن قتيبة ٣١٩/٢، وتفسير الطبري ٢٣٤/٧، والمفضليات: ٢٤٨، ورسالة الصاهل والشاحج ٢٥٣، وشرح اختيارات المفضل: ١١١٠، وابن يسعون ١٤٨/١، والقيسي: ٤٨٧، وابن برى: ٣٣٢ .
في مجاز القرآن ورسالة الصاهل والشاحج (وكل يوم)، وفي غريب الحديث (في كل يوم) و (ذات) مكان (فيها) .

(١) النور / ٣٣ .

(٢) في أ: (من) مكان (مصدر) .

(٣) في التكملة شاذلي: (بمنزله) .

(٤) انظر: أدب الكاتب: ٢٠٥ .

(٥) في التكملة مرجان: (يلبسه) .

(٦) في حروف الممدود والمقصور لابن السكيت: ٩٠ (الخفاء وهو كساء يلقى على الوطب) .

(٧) (وهو) ليست في التكملة: (مرجان) و أ .

وصُـدَاء: حـي مـن اليمن[١]، وذُكَاء: اسم من أسماء الشمس غير مصروفة للتعريف والتأنيث، والهُرَاء: الكلام غير المصيب، قال:

لَهَـا بَـشَرٌ مِثْل الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ　　رَخِـيمُ الحَواشِي لا هُرَاءٌ وَلاَ نَزْرُ[٢]

والرُّواء: حسن المنظر يكون من الرِّي، ومن رَأَيت، والجُمَاء: مَحْرَزَة[٣] الـشيء هم جُمَاء مائة وزُهَاؤها، والهُذَاء من الهذيان، والرُّهَاء قرية[٤]، وفُعَال يكثر في الصوت[٥] نحو: الدُّعَاء، والرُّغاء، والثُّغاء[٦]، وهو في أصوات الإبل[٧] والضأن والمعز، والمُكَاء: الصفير، والنُّزاء: مثل القُمَاص .

---

(١) انظر: الاشتقاق: ٤٠٥، وجمهرة أنساب العرب: ٤١٣، ٤٧٧ .

(٢) بيت من البحر الطويل، قائله ذو الرمة .

بشر:جمع بشرة، رخيم: لين سهل، الحواشي: الأطراف، هراء: منطق فاسد، نزر: مختصر.

الشاهد: قوله: (هراء) وهو اسم ممدود .

ورد في ديوانه: ٥٧٧، والغريب المصنف: ٣١٤، وإصلاح المنطق ١٧٦، والزهرة ١٢٨/١، والجمهرة ٢٩١/٣، والأضداد لابن الأنباري: ٢٤٢، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١١٩، ومن غاب عنه المطرب ١٣٥، وأمالي المرتضي ١٠/١، وسمط اللآلي ٤٠٨/١، وتهذيب إصلاح المنطق ١١/٢، وابن يسعون ١٤٨/١، وأمالي ابن الشجري ٧٨/٢، والقيسي: ٤٩٠، وابن برى: ٣٣٢، والمشوف المعلم: ٨٠٤، واللسان (نزر).

(٣) في التكملة مرجان: (محززة) .

(٤) انظر: معجم البلدان ١٠٦/٣ .

(٥) في أ: (الأصوات) .

(٦) أي الرغاء والثغاء .

(٧) (الإبل) ليس في: (التكملة) .

ومما يدل مقصوراً على معنى وممدوداً على آخر، الخَلاَء مصدر خلوت به، وقالوا: خَلاؤُك أَقْنى لحيَائِكِ[1]، والخَلَى الرَّطْب، والخِلاَء بكسر الأول في الإبل مثل الحِـــرَان[2] في الدواب، قال أبو زيد: خَلأَ البعير يَخْلأ خِلاًّ خِلاَءً إذا برك، فلم يكد يـــنهض، وكذلك الناقة، والأصمعي يزعم أن الخِلاَء في النوق خاصة، والعَمَاء الغـــيم (الـــرقيق)[3] والعَمَى مصدر عَمِي، وما أحسن عَمَى هذه الناقة لطولها، والمَشَاء من[4] النَّمَاء ممدود، والعَشَا مقصور: نبت، قال الأخطل[5]:

أَجَـــدُّوا نَجَــاءً غَيَّبَـــتْهم عَـــشِيَّةً   خَمائِـــلُ مِـــن ذَاتِ المَشَا وهُجُولُ
وكُنْتُ صَحِيحَ القَلْبِ حتى أَصَابَنِي   مِـــن اللاَّمِعَـــات المبرِقَاتِ خُبُولُ[6]

(١) مثل يضرب في ذم مخالطة الناس، انظر: الأمثال لابن سلام: ٢٩٠، والنوادر ٣١١، وجمهرة الأمثال ٣٤٢/١، وفصل المقال: ٤١٢، ومجمع الأمثال ٢٤١/١، والمستقصى ٧٥/٢، وزهر الأكم ١٩٨/٢ .

(٢) في الصحاح (حرن) فرس حرون: لا ينقاد، وإذا اشتد به الجري وقف، وانظر اللسان (حرن) .

(٣) (الرقيق) ليس في: (أ) .

(٤) في أ: (في) .

(٥) غياث بن غوث من بني تغلب من فدوكس تهاجى مع جرير والفرزدق ، توفي سنة ٩٠هـ .

أخباره في: الشعر والشعراء: ٤٨٣، والأغاني ٢٨٠/٨ .

(٦) بيتان من البحر الطويل .

أجدوا: يقال: جد في الأمر وأجد إذا شمر فيه، نجاء: سرعة في السير، خمائل: جمع خميلة، وهي الموضع الكثير النبات، هجول: جمع هجل وهو المطمئن من الأرض، اللامعات: أي النسوة اللامعات بحسنهن أو بحليهن، المبرقات: يقال: أبرقت المرأة بوجهها أبرزته، وكذا ما أبرزته من جسدها على عمد .

=

أنشده أبو عمرو الشيباني بالخاء[1]، قال الأصمعي: هذا تصحيف، وإنما هـو حُـبُول مـن الحَبْل وهي الدَّاهِية، العَفَاء: محو الأثر[2]، والعَفَا: الجحش، والرَّجَاء: من الأمل، والرَّجَا: الناحية، والجمع الأرجاء، أبو زيد: غارهم الله بحياً إذا مطـروا فأخصبوا[3]، والحَيَاء: حَيَاء الناقة ممدود عن أبي زيد: والأصمعي، والحُيَاء من الاستحياء، والفَضَاء من الأرض: ما لم يحجز بين بعضه وبعض بناء ولا شـجر ولا خَمَر، ومتاع القوم فَضىً أي مختلط، والعَرَاء: الفضاء من قوله سـبحانه: ﴿فَنَـبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ ﴾[4]، والعَرَا مقصور: ما قرب من الدار، الصَّفَا مقـصور: جمع صفاة والصَّفَاء: من الشيء الصافي (و)[5] من الود[6]، والأَبَى: مقصور: داء يأخذ المعزى من شرب أبوال الأروى[7]، أبيت أبا، والأباء ممدود

= الشاهد: (المشا) اسم نبت مقصور من ذوات الياء .

وردا في: ديوانه ٦٥٥، والمخصص ١٤٦/١٢، وابن يسعون ١٤٩/١، والقيسي ٤٩٢، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ٢٨١، وابن برى:٣٣٤، واللسان (حبل – مشا). في الديـوان (الفضى) مكان (المشا)، (خبول) في الديوان، وابن برى والتكملة ويروى: (من البـارقات المخلفات حبول) و (من المعلمات المبرقات)، القيسي: ٤٩٣، وفي اللسان (سلم) مكان (صحيح) .

(١) في التكملة شاذلي: (خبول بالخاء) .

(٢) في أ: (الأرض) .

(٣) النوادر: ٥٩٥ .

(٤) الصافات /١٤٥ .

(٥) (و) ليست في: (أ) .

(٦) انظر: المقصور والممدود لابن ولاد: ٦٢، ٦٣ .

(٧) قال القالي: (والأبا: داء يأخذ المعز في رؤوسها من بول الأروى إذا شمته) المقصور والممدود ٣٠ .

القصب، اللّواء: لواء الأمير (ممدود)[1]، واللّوى من الرمل مقصور .

ومما لامه همزة مفتوح ما قبلها ويسمى المقصور المهموز .

الفَرَأ: حمار الوحش، وسَبَأ من قوله: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[2] .

وقد أبدلوا (من)[3] الهمزة فيهما / وقالوا: "أنكحنا الفَرَى فَسَنَرى"[4] ٧٧/ب

وقالوا: "تفرقوا أَيدي سَبَا وأَيَادي سَبَا"[5]، والجَنَأ والهَدأ، وهما بمعنى[6]، وأَجَأ: لأحد جبلي[7] طيء والمَلأ: أشراف القوم، والنَّبأ: الخبر والحَبَأ: صاحب الملك، والحَدَأ: جمع حدأة للفأس[8]، والحِدَأ بكسر الأول للرخم، والفَطَأ: دخول وسط الظهر والخَطَأ والوَزَأ[9]: السمين الشديد الخلق، والكَلأ من الرطب والعشب"[10].

---

(١) (ممدود) ليست في: (أ) .

(٢) النمل / ٢٢ .

(٣) (من) ليست في: (أ) .

(٤) مثل يضرب للتحذير من سوء العاقبة، انظر جمهرة الأمثال ١/١٣٥، ومجمع الأمثال ٢/٣٣٥، والمستقصى ١/٤٠٠، وتمثال الأمثال ٥٢٠ .

(٥) المثل في تهذيب الألفاظ ٥٥، وثمار القلوب: ٢٦٩، ومجمع الأمثال للميداني ١/٢٧٥ .

(٦) في التكملة شاذلي: (بمعنى واحد)، والجنأ: في الظهر مقصور مهموز الإنحناء، المقصور والممدود للقالي ٢٦٧، ٢٧١ .

(٧) معجم البلدان ١/٩٤، ومراصد الاطلاع ١/٢٨ .

(٨) في التكملة مرجان: (للفأس ذات الرأسين)، قال القالي: وقال الأصمعي: (الحدأة الفأس ذات الرأسين)، المقصور والممدود ٢٦٨ .

(٩) في أ: (الورا) .

(١٠) التكملة شاذلي: ٧٦-٨٥، والتكملة مرجان: ٢٧٥، ٢٩٢ .

قال المفسر:

اعلـــم أن قوله: فلان حلو الخَلَى إذا كان حسن الكلام يجوز أن يكون مـــستعاراً من الخَلَى الذي هو النبت، ويكون المعنى أن محادثته تستطاب، وليس بالـــرخيم[1] الثقيل الذي لا يستحلى لفظه، فكأنه مرتع لمن يصغي إليه وكلامه نبت، ولام الخَلَى ياء لقولهم: خَلَيْت لفرسي أي قطعت له الخَلاَء.

الحَـــشَا: للطرف من الأرض، ومن اشتقاق حاشيت فلاناً أحاشيه، كأنه جعلـــته في طرف[2] مِنِّي، كما أن معنى جانبته جعلته في جانب، وكذا الحَشَا لأحـــشاء الجوف مقارب لذا؛ لأن الأحشاء كالأجزاء والأطراف، وأما الحشَى للربو، فمصدر حَشِيَ يَحْشَي حَشَى، ورجل حَشِيان، وكأن حَشَى بمعنى أصاب ذلك حَشَاه وجوفه بمنزلة جَنِبَ إذا اشتكى جنبه، وما أشبه هذا؛ لأن الربو نوع من الأدواء، وقالوا: حَشَيَان في التثنية، فدل على أنه ليس من الواو، وأما فلان في حَـــشَا فـــلان، فواضح؛ لأنه من الأول معناه الجانب، ومعروف قولهم: لاذ بجانبه.

الثَّـــرى: التُّـــراب، وقد قالوا: التقى[3] الثَّريان، فأظهروا الياء كرَحَيَان، ومعـــناه يعـــود إلى الواو كالثَّروة، يقال: أثرت الأرض إذا كثر ثراها، وأثرى الرجل إذا كثر ماله، وهذا كقولهم: أترب، فالمعنى في الموضعين صار لـــه مثل التراب من المال، وقد قالوا: رجل ثَرْوَان، فيجوز أن يكون، الثَّرَيَان مما عدل فيه

---

(١) في ظ: (الرخيم).

(٢) في ر، وظ: (جانب).

(٣) في ر، وظ: (فيه التقى).

من الواو إلى الياء، ويجوز أن يكون مثل شَاب يشِيب، وشَابَ يَشُوب في تقارب المعنى مع اختلاف التركيب، وهذا هو الوجه، والوجه الأول إنما جاز؛ لأن أكثر التصرف على الواو، وكون أثرى مع قولهم الثروة بإزاء أترب فاعرفه .

القَصَا[1]: ما حول العسكر / ظاهره أن يكون لامه ياء من قَصَيْت؛ لأن ٧٨/أ الأصل فيه القطع والفصل بلا شبهة، وكذلك يقال: انقضى اليوم إذا مضى وانقطع، وما حول العسكر هو من أحد الجوانب التي ينقطع عندها وينتهي، وقريب من ذا قولهم: إن فناء الدار يعود إلى معنى فني من حيث إنها تفنى عنده .

السَّفَى: التراب من الياء لقولهم: سفت الريح تَسْفِي، و لم يقولوا: تَسْفُو والسَّفَا لخفة الناصية من الواو لقولهم[2]: بغلة سَفْوَاء .

قولهم: فلان صَدَى مالٍ أي قائم به إذا حمل على ظاهره، وجب أن يكون من الصَّدَى الذي هو الصوت، كأن المال إذا طلب، فهو الذي يعترض دونه، ويجيب من يدعوه[3]، كما تقول: زيد لسان فلان أي ينوب عنه في كل حال، ويجوز أن يكون من صد يصد كأنه قيل: فلان صَدُّ مالٍ على أن يجعل كأنه مخلوق من صده والدفع عنه، ثم أبدل من حرف التضعيف الألف كما قال:

---

(١) انظر: المقصور والممدود لابن ولاد: ٨٧، والمقصور والممدود للقالي ٥٧ قال: (القصا: حذف في أذن الناقة، مقصور يكتب بالألف لأنه يقال: قصرت البعير فأنا أقصوه قصواً إذا قطعت أذنه ..، ثم قال: والقصا أيضاً الناحية) .

(٢) في أ: (كقولهم) .

(٣) في أ: (يدعوا) .

.... لا أَمْـــلاَه[1] ....

في لا أَمَلَّه فاعرفه .

المنى المقدر من الياء قالوا:

.... ما يَمْنِي (لك)[2] المَانِي[3]

وأمــا المَـنَا الذي يوزن به، فقد نطق بالواو فيه، فقالوا: مَنَوان، فهو في ظاهر الحال لا يكون من قولهم: مَنَى يَمْني إذا قدر (وإن كان معناه موجوداً فيه مــن حــيث إن الــوزن)[4] هو تقدير بعينه، وهذا يقوى قول الأصمعي بأنه أعجمــي غير أنه قد جاء الواو في هذا التركيب قالوا: مَنَوْت الرجل ومَنَيته إذا ابْتَليــته، والاختبار تقدير؛ لأن المختبر للشيء يقصد أن يعرف مقداره، ويقدره

---

(١) تقدم وروده ص: ٣٥١ .

(٢) (لك) ليست في: (أ) .

(٣) بيت من البحر البسيط قائله أبو قلابة الحارث بن صعصعة بن كعب بن طابخة بن هذيل .

أخباره في: أسد الغابة ٢٦١/٤ .

والبيت بتمامه:

ولا تقولن لشيء سوف أفعله   حتى تبين ما يمني لك الماني

يمني: يقدر لك القادر .

ورد في: ديوان الهذليين ٣٩/٣، وشرح أشعار الهذليين: ٧١٣، والإبدال لأبي الطيب اللغوي ٤٩٩/٢، وتهذيب اللغة ٥٣٠/١٥، والتمام: ٢٠٤، والصحاح (منى) ومعجم مقاييس اللغة ٢٧٦/٥، وشرح الحماسة للتبريزي ١٥٠/٤، وأساس البلاغة (منى)، ومعجم البلدان ٢٠٤/٥ واللسان (منى)، والبحر المحيط ٢٧٠/١، وتفسير القرطبي ٦/٢، والتاج (منى) .

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ) .

كم هو وكيف هو، فعلى هذا يجوز أن تكون عربية من جهة الاشتقاق .

قال شيخنا: ولا يوجب امتناع الاشتقاق عندنا أن تكون الكلمة غير عربية.

الحِجَا: العقل لقولهم: حَجَا يحجو إذا تمكث، والعقل يدل لفظه على الثبات؛ لأن العقل إنما يكون عن التسرع والخفة اللذي ينافيان التمكث، وكذا النُّهَى والحِجَى[1]، وما يجيء فيه يفيد كله معنى الثبات، وضد القلق والانزعاج، ولاقتضاء العقل سكونا، قال الحكيم: إن مما[2] يستدل به على[3] عقل الرجل قبل مشافهته سكون الجوارح واعتدال الحركة، وكذلك الحِجَا للمجأ؛ لأنه يسكن إليه، الذي / ذكره من أن كل خشبة عند العرب قناة هو الصحيح، ٧٨/ب
ولذلك قالوا: رمح طويل القناة، فلو كانت القناة تدل على غير الخشبة في الحقيقة، لكان هذا بمنزلة أن تقول: رمحٌ طويل الرمح، وذلك ظاهر الاختلال وقوله:

.... ومِعيً جِيَاعَا[4]

واحد وقع موقع الجمع وبالغ فيه حيث جمع الصفة، فقال: جِيَاعاً، وكذا قوله:

.... بيضاً لِحَاهُم وأَصَلعا[5]

كان الأصل بيضاً لحاهم وصلعا لكنه وضع الواحد موضع الجمع، وهذا

---

(١) في ر، وظ: (الحجر) .

(٢) في أ: (ما) .

(٣) (على) ليست في: (ر، وظ) .

(٤) تقدم وروده ص: ٥٢٨ .

(٥) تقدم وروده ص: ٥٢٨ .

الـــنحو متقبل في القياس لأجل أن الغرض معرفة الجنس، فإذا دلت الحال على الجمع لم يحتج إلا إلى الجنسية، والواحد يدل عليها، ألا ترى أنهم قالوا: عشرون درهمـــاً، فاكـــتفوا بالواحد، لما كان العدد قد عرف، وكان المفتقر إليه معرفة الجنس، ومن ذلك قوله وهو من أبيات الكتاب:

كُلُـــوا في بَعْـــضِ بَطْـــنِكم تَعُفُّوا ... فَـــإِنَّ زَمَـــانَكم زَمَـــنٌ خَمِيصُ[1]

وذا بـــاب واسع، والمِعَا: للمسيل الضيق الصغير مستعار من مِعَى البطن يدلك على ذلك اختصاصهم لـــه بالضيق، ومكان سِوَىً من الاستواء، الغَنَى: لـــضد الفقر، وقولهم: غِني يَغْنَي من قولهم: غَنَينا بمكان كذا؛ لأن الغَنَى سكون كمـــا أن الحاجة اضطرار، ألا ترى إلى الراحة هي من جنس السكون كما أن أضـــدادها من جنس الحركة، وكفى دليلاً على ذا المعنى قول الناس كلهم عند الـــسرور: سكنت نفسي، والتركيب كله يدل على السكون، ألا ترى أن الغنى مما يسكن إليه ويؤنس به وعِرْقه عائد إلى الأنس، والأنس سكون، وكذا الغناء للكفاية؛ لأن صاحبه يثبت على الأمور، ولا يعتريه القلق كما يعتري الضعيف الجـــبان، والصِّبا: من صبوت، والقياس[2] أن يكتب بالألف، ولا معنى لـــه في الياء، والمَهَا: جمع مَهَاة لماء الفحل في رحم الناقة مقلوب فالأصل في مَهَاة مَوَهة

---

(١) بيت من البحر الوافر لم أهتد إلى معرفة قائله .

الشاهد: قوله: (بطنكم) وضع البطن موضع البطون .

ورد في: الكتاب ١/١٠٨، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٣١، والمقتضب ٢/١٧٢، والأصول ١/٣١٣، والمحتسب ٢/٨٧، والمفصل: ٢١٣، والأمالي الشجرية ١/٣١١، والتبيان في غريب إعراب القرآن ١/٥٢، وشرح المفصل ٥/٨، والارتشاف١/٢٧٠، والهمع ١/١٧٢، وخزانة الأدب ٧/٥٥٩، والدرر ١/١٥٢ .

في المقتضب (نصف) مكان (بعض) و (تعيشوا) مكان (تعفوا) .

(٢) في ر، وظ: (يجب) .

مـــن أَمَاهَت الركية[١]، وأَمْواه[٢]، ثم قدم اللام الذي هو هاء على العين الذي هو واو، فصار مُهَوة، ثم انقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها[٣]، فوزن مَهَاة، فَلَعَة، ووزن مُهىً فُلَع .

والبَواء لامه همزة بدلالة قولهم: أَبأنا فُلاناً بفلان، أنشد شيخنا:

/ وجَـــارَةُ جَسَّاسٍ أَبأْنا بِنَابِها كُلَيباً غَلَتْ نَابٌ كليبٌ بَوَاؤُها[٤] ٧٩/ أ

والأصل في هذا الاستواء، فكأن الشيئين إذا تكافآ، فقد تَبَوَّءا في محل واحد .

والـــتَّلاء[٥]: الحـــوالة من تَلَوته[٦] حتى كـــأنه وكل إليه فهو يَتْلوه[٧]، ويجيء التـــَّلاَء بالتاء من تلوته إذا تبعته[٨]، ألا ترى إلى قوله ﷺ[٩]: " إذا أُتْبِعَ

---

(١) في الصحاح (موه): (ماهت الركية تَمُوه وتَمِيه وتَمَاه مَوْهاً ومُؤُوهاً إذا ظهر ماؤها وكثر)، (وأماه الحافر أي انبط الماء وأماهت الأرض إذا ظهر فيها النز)، وفي اللسان (موه)، (أماه فلان ركيته وقد ماهت الركية) .

(٢) جمع ماء جمع قلة .

(٣) في ر، وظ: (تحركه – قبله) .

(٤) بيت من البحر الطويل، لم أهتد إلى معرفة قائله .
أبأنا: قابلنا من البواء وهو التساوي في القصاص .
ناب: ناقة .
ومعناه: ما أغلى ناقة يعادلها كليب، وذلك أن كليباً قتل ناقة جاره جساس فقتل جساس كليباً، فقامت بسبب ذلك الحرب بين بكر وتغلب، انظر تفصليها في أمثال العرب للمفضل الضبي: ١٣٠، والأغاني ٣٤/٥ .
ورد في الكشاف ٨٨/٣، ٩٧/٤، والبحر المحيط ٤٩٢/٦، والدرر المصون ٣١٤/١٠، وشرح شواهد الكشاف: ٥٦١ .

(٥) في ر، وظ: (البلاء) .

(٦) في ر، وظ: (بلوته) .

(٧) في ر، وظ: (يبلوه) .

(٨) في ر، وظ: (اتبعته) .

(٩) في أ: (قول النبي ﷺ) .

أحدكم على مليء فَلْيَتْبَعْ "[1] .

والبَلاَء أصله الاختبار، ووقع على النعمة؛ لأن الاختبار يقع بها، ولذلك قيل للمَصَايب: بَلاء ومحنة، فكأن الاختبار فيها أكثر؛ لأن الابتلاء بالأحوال التي يفتقـــر فيها إلى الصبر أقوى وأكشف للأسرار من الابتلاء بما[2] يوجب الشكر علــيه، وكانـــت المـــصايب والأمور المكروهة أولى بأن تسمى بلاءً من النعم والأسباب المحبوبة .

والـــبراء: آخـــر ليلة من الشهر، وهو من قولهم: بَرِئت منك وبَرِئ من المـــرض؛ لأن المعـــنى في الجميع الانقطاع، ألا ترى أنك إذا قلت: بَرِئت منك كنت قطعت العلائق بينك وبينه، وكذا برئ من المرض؛ لأنه ينفصل عنه كما قالـــوا: أَفْرَق، والمعنى فَارَقه العلة[3]، فصار ذا فرقة من جهتها، وكذلك البَرَاء لآخر ليلة من الشهر؛ لأنه ينقطع عندها، وأما نحن بَرَاء منك، فوقع على الجمع على حد قولك: قوم عَدْل[4]، وقولهم: فلان إِزاء مالٍ إذا كان حسن القيام به

---

(١) روى الحديث في الموطأ (كتاب البيوع – باب جامع الدين والحوالة) ٦٧٤، ومسند أحمد ٢/ ٢٤٥، ٢٥٤، ٣١٥، وصحيح البخاري (كتاب الحوالات) ٥٥/٣، وصحيح مسلم (كتاب المساقات – باب تحريم مطل الغني) ١١٩٧، وسنن ابن ماجة (كتاب الصدقات – باب الحوالة) ٨٠٣، وصحيح الترمذي بشرح ابن العربي (أبواب البيوع) ٤٤/٦، وسنن النسائي بشرح السيوطي (كتاب البيوع – باب مطل الغني) ٣١٦/٧، ٣١٧ .

(٢) في ر، وظ: (بما يستوجب فيه الشكر) .

(٣) (العلة) ليست في: (ر، وظ) .

(٤) عدل: مصدر مفرد وقع صفة لقوم واسم جمع لا واحد له من لفظه .

من قولك: فلان بإزاء فلان للمكان، فكأنه قصد[1] أن يكون بإزائه يذب عنه، ثم جعل الإزاء على المبالغة كما قال[2]:

نُصِرْنَا فَما يُلْقَى لنَا من كَتِيبَة   يَدَ الدَّهْرِ إلا جَبْرَئِيل أَمَامُهَا[3]

فجعله كأنه خلق من الأمام إغراقاً كما قالوا في قولها:

تَرتَعُ مَارَتَعَتْ حتّى إذا ادَّكَرتْ   فَإِنّما هِيَ إِقْبَالٌ وإِدْبَارُ[4]

إنها جعلتها من الإقبال والإدبار مبالغة ، وهذا هو القوي [5] (في المعنى)[6].

---

(١) في ر، وظ: (قصد أن يقال: إنه أبداً يكون) .

(٢) في أ: (قال: حسان) .

(٣) بيت من البحر الطويل، قائله كعب بن مالك .

نسبه أبو حيان في: البحر المحيط ٣١٨/١، وابن هشام في شرح قصيدة بانت سعاد: ١٩٤ إلى حسان .

كتيبة: طائفة من الجيش مجتمعة، يد الدهر: مدى الدهر .

الشاهد: قوله: (أمامها) . ظرف وقع خبراً وهو معرفة يجوز رفعه بمرجوحية .

ورد في: ديوانه: ٢٧١، ومعاني القرآن للزجاج ١٨٠/١، وفي التعريب والمعرب: ٧٠، وتفسير القرطبي ٣٨/٢، واللسان (جبر)، والخزانة ٤١٥/١، روى (شهدنا – تلفى) في معاني القرآن والبحر المحيط واللسان والخزانة و " أ " .

(٤) بيت من البحر البسيط، قائلته الخنساء .

ورد في: ديوانها: ٤٨، والكتاب ١٦٩/١، والبرصان والعرجان: ١٣٠، والمقتضب ٢٣٠/٣، والقطع والائتناف: ٧٦٠، ومجالس العلماء للزجاجي: ٢٦٠ ،والخصائص ٢٠٣/٢، والمنصف ١٩٧/١، وزهر الآداب: ٩٩٩، والإفصاح: ٢٦٥، والحلل: ١٦٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٤٧/١، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي: ١١٥، وشرح المفصل ١١٥/١، وشرح الكافية الشافية: ٦٦٦، وشرح بانت سعاد: ١٤٨، وشرح الألفية للشاطبي ١١٢/٢، وإتحاف ذوي الاستحقاق: ٢٦٤، وعقد الخلاص في نقد كلام الخواص: ٢٠١، والخزانة ٤٣١/١ .

(٥) في أ: (القولي) .

(٦) (في المعنى) ليست في: (أ) .

والبَلاَء: من قولك: ما باليت به، فالأصل في باليت أن يكون من قولك: بَلَوته إذا اختبرته، وكأن المعنى أنه ليس مما يساجلني فيبلوني، وأبلوه يدلك على صحة هذا التقدير أنهم يقولون: ما بَالَيْتَهُ بغير الباء[1]، وقالوا: إنه[2] الأفصح، وأما إذا قيل: ما بَالَيْت به، فلأنه بمنزلة قولك: ما اعتددت به هذا هو أوضح[3] ما يحتمله عندي .

وذُكَـاء: اسم معرفة كسُعَاد في أن منع الصرف للتعريف والتأنيث / ٧٩/ب
ولكنه مثل خَضَارَة[4] للبحر في كونه علماً في غير ما يعقل، والخِفَاء: الكِسَاء الذي يستر به الوطب من خَفِي، وقالوا: أخفيته بمنزلة أظهرته[5]، فقد جاء إذاً بمعنى سَلبْت الخِفَاء، وأما أخفيته إذا سترته فظاهر؛ لأن الهمزة تكون للإثبات من خفي، وإذا قيل: أخفيته بمعنى الإظهار كان الهمزة للسلب مثل اشتكيت الرجل إذا نزعت شكايته وأَمْرسَت الحبل إذا أزلت المرس، ولا يكون هذا النحو معدوداً فيما يسمى الأضداد في التحقيق[6] .

وقولهم: خَلاَؤُك أَقْنَى لحيائك[7]، بمعنى أحفظ له من قولهم: قنيت المال

---

(١) في أ، وظ: (الياء) والاختيار من (ر)، والمراد بها باء التعدية .
(٢) في ر، وظ: (هو الأفصح) .
(٣) في أ: (واضح) .
(٤) انظر: الصحاح (خضر) .
(٥) انظر: الأضداد لابن الأنباري: ٩٥ .
(٦) عده ابن السكيت من الأضداد، إصلاح المنطق: ١٩٧ .
(٧) مثل يضرب في ذم المخالطة، معناه: أنك إذا خلوت في منزلك كان أحرى أن تقنى الحياء وتسلم من الناس لأن الرجل إنما يحذر ذهاب الحياء إذا واجه خصماً أو عارض شكلاً، وإذا خلا في منزله لم يحتج إلى ذلك، انظر: النوادر: ٣١١، وفصل المقال: ٤١٢، ومجمع الأمثال ٢٤١/١، وحدائق الأدب ٣٥٤ .

قال:

فَاقْنَــي حَــياءَك لا أَبَــا لك إنَّني ... فِــي أَرْضِ فَــارِسَ مُوثَقٌ أَحْوَالاً[1]

كأنه قال: احْفَظِي حَيَائَك .

والخِلاَء: بسكر الفاء بإزاء الحِرَان لا يجوز أن يكون من خَلاَ يخلو، حتى كــأن البعير إذا فعل ذلك فقد خَلا من الحركة والسير لأجل أنهم قالوا: خَلأَ يَخْلأُ كما ترى بالهمز .

والعَمَاء: للغيم من قولك: عَمِي؛ لأن المعنى التغطية في ذلك، ألا ترى أن الأعمى على عينيه غطاء وظلمة، وأنشد شيخنا:

يقولــون مــاءٌ طــيِّبٌ خَانَ عَينَه ... ومَــا مَــاءُ عَــينٍ خَانَ عَيْناً بطَيِّبِ

ولَكــنَّه أَزْمَــان أَنْظُــر طَــيِّبٌ ... بعيْنَــي قَطَامــي نَمَى فَوقَ مَرْقَبِ

كَــأَنَّ ابنَ حَجْل مَدّ فَضْل جَنَاحه ... عَلَــى مَــاءِ إنْــسَانَيْهما المَتصبِّبِ

جَــرَى فَــوق إنسَانَيْهما فَكأَنَّما ... جَرَى فَوقَ إنسَانَيْهِمَا مَاءُ طَحْلَبِ[2]

---

(١) بيت من البحر الكامل، قائله حجر بن خالد بن محمود بن عمرو بن مرثد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، ويروى جحدر، ويروى مرثد يكونان عوضاً من حجر .

فاقني: الزمي .

لا أبا لك: تحضيض وليس بنفي لأبيها وخبر لا محذوف لأن المعنى لا أباك ودخلت اللام مؤكدة للإضافة، وتقدير الخبر: لا أباك موجود .

الشاهد: قوله: " فاقني " أي احفظي .

ورد في: الحماسة ٢٠٥/١، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٣٥٢، وشرح الحماسة للتبريزي ١٨٣/١، واللسان والتاج (قنى) .

(٢) أبيات من البحر الطويل نسبها الجاحظ في الحيوان ١٥١/٧ إلى رجل من قريع يرثي عينه ويذكر طبيباً .

=

فقوله: مد فضل جناحه جيد المناسبة [1] لما نحن فيه .

فالعَمَاء بمنزلة الغمام؛ لأنه من غم يغم إذا ستر، وكذا الغم الذي يستر القلب، وأما قولهم: ما أحسن عَمَاء هذه الناقة لطولها، فيجوز أن يكون في الأصل من العمَمَ، ثم أُبْدِلَ من حرف التضعيف (ألف فالتقى ألفان، فهمز كما فعل في حَمْراء، ويكون هذا في قلب حرف التضعيف) [2] إلى حرف اللين مع حصول الفصل بين المثلين بمنزلة ما ذكره أبو علي من أن مُزَّاء بالمد يجوز أن يكون من المَزِيز نحو: مُزَّازٌ، ثم قيل: مُزَّاء، وكما قالوا في سَرِيَّة: إنه يجوز أن يكون الأصل سَرِيرة فَعِيلَة [3] من السر، ثم قلب أحد حروف التضعيف مع حصول الفصل فاعرفه .

والحَياء: حَيَاء الناقة يجب أن يكون مأخوذاً من الحَيَاء؛ لأن الفرج مما يُستَحْيَي من رؤيته، وينقبض عنه، ألا ترى إلى قولهم: الشَّوار، ثم / أخذوا منه ٨٠/أ
التَّشَور، وكأن معنى شَوَّرته جعلته بصفة يستحيي من مثلها، وحال تنكشف فيها عورته .

= ونسبها الراغب الأصفهاني في محاضرات الأدباء ٣١٥٦٥ إلى محصن بن كنان .
ونسبها الزمخشري في ربيع الأبرار ١٠٠/٤ إلى رجل من بني قريع .
وورد بلا نسبة في عيون الأخبار ٢٠٢/٢ .
ماء طيب، رطوبة غريبة في ثقب العين، جعل: يعسوب، وهو في خلق الجرادة إذا سقط لا يضم جناحيه، شبه ما علا الحدقة بجناح فرخ من فراخ الزنابير قد مد على ناظره.

(١) في ر وظ: (المجانسة) .

(٢) ما بين القوسين ليس في: (أ) .

(٣) في ر، وظ: (فعلية) .

والعَرَاء للفَضَاء: من العَرْي؛ لأنه يَعْرى من الشجر والخَمَر والأبنية، الفَـــرَأ: أصـــله الهمز، وقد التزموا الإبدال في المثل، فقالوا: أنكحنا الفَرَا فــسنرى؛ لأنهم أحبوا أن يكون لفظه كلفظ فَسَنَرى، وكثيراً ما يعتبرون السجع في الأمثال كما يقولون: "شَهْرٌ ثَرَى وشَهْرٌ تَرَى وشَهْرٌ مَرْعَى"(١) فلا ينونون ثَرَى مع كونه في أثناء الكلام ليشاكل تَرَى؛ لأن تَرَى فِعْل لا يجوز تنوينه فاعرفه، فقد ذكرت من هذا الفصل ما كان أقرب، و لم أتعرض لبسط القول في كل كلمة فيطول .

(١) المثل في المنتخب ٤٦٩/٢، وفصل المقال: ١١٩، ومجمع الأمثال ٣٧٠/١ .

قال صاحب الكتاب:

"باب المذكر والمؤنث

أصـــل الأسماء التذكير، والتأنيث ثانٍ له، فمن ثم إذا انضم إلى التأنيث في الأعلام التعريف، لم ينصرف، نحو: امرأة سُميت بقَدَم أو زَيْنَب، وإذا انضم إلى الـــتذكير انـــصرف نحو: رجل يسمى بحَجَرٍ أو جَعْفرٍ، والتأنيث على ضربين: تأنيث حقيقي، وتأنيث غير حقيقي .

فالحقيقـــي: ما كان بإزائه ذكر نحو: امرأة ورَجَل، وناقة وجَمَل، وعَيَر وأَتَان وحَمَل ورِخْل[1] وجَدْي وعَنَاق .

وغـــير الحقيقي: ما لحق اللفظ فقط، و لم يكن تحته معنى له، وذلك نحو: البُـــشْرى والذِّكرى وطَرْفاء وصَحْرَاء وغُرْفَة وظُلْمَة وقِدْر وشَمْس ودَارَ، ونَارَ، فتأنيث هذه الأشياء تأنيث لفظ لا تأنيث حقيقة "[2] .

قال المفسر:

اعلم أن التذكير أصل[3] كما ذكر، والتأنيث فرع عليه وكائن بعده في الرتبة وهو على ضربين: حقيقي وغير حقيقي .

فالحقيقي: ما كان لـــه مذكر نحو: المرأة والرجل، والناقة والجمل، والعَيْر والأَتَـــان، والحَمْل والرِّخْل؛ لأن الرِّخَل مؤنث الحَمْل[4]، ولا يكون هذا إلا في الحيوان .

---

(١) في التكملة مرجان: (رغل) .

(٢) التكملة شاذلي: ٨٦، والتكملة مرجان: ٢٩٣ .

(٣) في ر، وظ: (الأصل التذكير) .

(٤) انظر فصيح ثعلب: ٣٠٨ .

والثاني: وهو غير الحقيقي، ومعناه: أن يوجد في الاسم علامة التأنيث، ولا يكون في المعنى مؤنثاً، ويكون هذا الضرب في المعاني نحو: البُشْرى والذِّكْرى والبِشَارة والتَّذْكِرَة؛ لأن في البُشْرى ألف التأنيث (وفي البشارة تاء التأنيث)[1] وليس مسماهما مؤنثاً كما كان مسمى المرأة .

وفي الموات نحو: الغُرْفَة والظُّلْمَة والصَّحَراء لأجل أن في صَحَراء ألف التأنيث وفي غرفة تاءه، وكل واحد منهما أعني من الصحراء والغرفة / يدل على ٨٠/ب
شيء ليس فيه تأنيث، وكذا القِدْر والشَّمس والدَّار؛ لأن تاء التأنيث مقدرة فيها[2]، والأصل ثباتها، ولذلك تعود في التصغير نحو: قُدَيْرَة ودُوَيْرة، فإذا قالوا: إن الشمس مؤنثة، فالمعنى أن فيها تقدير التاء، وإلا فليس هنا تأنيث حقيقي، والتذكير بهذه المنزلة؛ لأنه يكون حقيقياً كالرجل، وغير حقيقي كالثوب والضرب والقتل، وجملة التذكير المجازي أن لا يكون في الاسم تاء تأنيث لا لفظاً ولا تقديراً، ومقصودنا بالتقدير أن لا يكون كشَمْس ودَلْو، ألا ترى أن الثوب ليس فيه تذكير حقيقي ولا تأنيث ويسمى مذكراً بمعنى أنه عار من علم التأنيث على كل وجه من حيث لم يقل: ثَوْبَة، كما قيل: غُرْفَة، ولا ثُوَيْبَة كما قيل: قُدَيْرة، وينبغي أن يعلم أن مجيء التأنيث المجازي ليس بخارج عن الحكمة لأجل أنك إذا جاوزت الحيوان، فليس ثم تأنيث حقيقي ولا تذكير، وإذا كان كذلك، لم يكن جعل الاسم مؤنثاً لفظاً بأبعد من جعله مذكراً، فلما كان

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ) .

(٢) في أ: (مقدر) .

كذلك، جعلوا[1] الألفاظ بين التذكير والتأنيث، إذْ كان كل واحد منهما غير حقيقي، وكان المذكر أكثر من المؤنث، ألا ترى أن نحو: الثّوب أكثر من نحو: العُمَامــة، ونحو: الخُروج أوسع من نحو: الكِتَابة، وذلك إنما[2] يقفك الاستقراء عليه، وكان هذا الوجه لأجل أن التذكير إذا كان هو الأصل في حال التحقيق، وجب أن يكون الأغلب في حال المجاز فاعرفه، فقد ترى من لا خبرة له يستبعد أن يكون الاسم مؤنثاً لفظاً، ويقول: ما حاجة العرب إلى إثبات التاء في غُرْفَة، وإنمــا الذي لا يقبله القياس أن يوضع اسم على مذكر حقيقي ويجعل في لفظه علــم التأنيث نحو: أن يقال: رَجُلَة في المذكر، وذلك لا يكاد يوجد في الأسماء الصريحة، وإنما يجيء قليلاً في الصفات حملاً على المعنى نحو: قولهم: يَفَعَة .

قــال صاحب الكتاب : إنه حمل على سِلْعَة يَفَعَة [3]، ونظيره قولهم : حَــائِض؛ لأنه عنده على تقدير شيء حائض[4] أو إنسان حائض، والصفة تابع لــيس بالأصــل، فــيجوز أن يكون فيه الاتساع، وإنما الاعتبار بالاسم المحض كالرجل والجمل، وأما فرس إذا أنثوه، فلوقوعه على المؤنث، كما تقول: فَرَسُ

---

(١) في ر، وظ: (قسموا) .

(٢) في ر، وظ: (مما) .

(٣) قـال سيبويه في ٢/ ٢٠: (ومما جاء مؤنثاً صفة تقع للمذكر والمؤنث هذا غلام يفعة، وجارية يفعة، وهذا رجل ربعة وامرأة ربعة .

فأما ما جاء من المؤنث لا يقع إلا لمذكر وصفاً، فكأنه في الأصل صفة لسلعة أو نفس) .

(٤) قـال سـيبويه في ٢/ ٩١: (فإنمـا الحـائض وأشـباهه في كلامهـم علـى أنه صفة شيء والشيء مذكـر، فكأنهم قالوا: هذا شيء حائض، ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا: رجل نكحة) وانظر: ٢/ ٢٠ .

أثنى، فالتأنيث المجازي ليس مما يختص بالاسم؛ لأنه/يكون في الفعل والحرف، ألا ٨١/أ تراك تقول: ضَرَبَتْ هند، فيكون الفعل متضمناً لعلامة التأنيث من غير أن يكون دالاً على شيء مؤنث، فإن قلت: إن هذا مفارق للأسماء لأجل أن التأنيث في ضربت لأجل هند، وليس التأنيث في غُرْفة لأجل شيء فالجواب أن معنى التأنيث المجازي، أن يوجد في اللفظ علم التأنيث من غير أن يكون معناه مؤنثاً على الحقيقة، وذلك موجود في ضربت، كما أنه كذلك في غُرْفة، فأما كون التاء في ضَرَبَتْ لأجل هند، وكونه في غرفة لغير شيء، فليس بفرق يتعلق بما نحن فيه بل هو مما يعود بالضرر عليك، وذاك أن التأنيث إذا وجد في اللفظ لأجل شيء آخر، كان أذهب في المجاز من أن يوجد في اللفظ، وليس هو لمعناه ولا لغيره، ومثال هذا أن الشيء المعار أبعد منك من الشيء الذي يحصل معك من غير أن يكون له صاحب يعرف، ومثل من يقول: إن التأنيث المجازي لا يجوز في الفعل، وإن من قال: إن التأنيث من خصائص الاسم، فقد أصاب لهذا الفرق مثل من يقول: الحركة من خصائص الحيوان، فيقال: كيف زعمت ذلك والجماد توجد فيه الحركة، فيجيب بأن الجماد يتحرك بتحريك غيره، وهذا ظاهر الفساد؛ لأن لفظ الحركة لا يقتضي الاختيار خصوصاً، وإذا كان كذلك، كان قوله: إنها من خصائص الحيوان كذباً، وكذا قول من جعل التأنيث على الإطلاق من خصائص الاسم؛ لأن التأنيث لا يختص بما كان نحو: غُرْفة دون ضَرَبَتْ،ولو لم يكن (يقع)[1] التأنيث على التاء في ضَرَبَتْ،لوجب أن يقال: إن قول النحويين:أنثت الفعل خطأ،ومن قال:ذلك دخل فيمن لا يكلم.

وأما التأنيث في الحرف فنحو: رُبَّ ورُبَّتَ وثُمَّ وثُمَّتَ .

---

(١) (يقع) ليست في: (أ) .

قال صاحب الكتاب:

" فما كان من التأنيث حقيقياً ، فإن تذكير فعله إذا تقدم فاعله لا يسوغ في الكلام وحال السعة، وذلك نحو: سَعَتْ المرأة وذَهَبَتْ سلمى، وقَعَدَتْ أسماء، فيلـــزم العلامة على[1] حسب لزوم المعنى، وحقيقته لتؤذن أن المسند إليه الفعل مؤنث، وعلى هذا قالوا: قاما غلاماك، و:

.... يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُه[2]

إلا أن الأحسن هنا أن لا يلحق الفعل علامة تثنية ولا جمع؛ لأن التثنية والجمع لا يلزمان لزوم التأنيث الحقيقي، وقد جاء في الشعر:

/ لَقَـــدْ وَلَـــدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ[3] ٨١/ب

---

(١) (على) ليست في التكملة: (مرجان) .

(٢) جزء من عجز بيت من البحر الطويل قائله الفرزدق، والبيت بتمامه:

ولكن ديافي أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه

دياف: قرية بالشام، حوران: من مدن الشام، السليط: دهن السمسم وهو هنا الزيت خاصة .

الشاهد: (يعصرن) فأتى بالحرف الذي يكون ضميراً علامة للجمع .

ورد في ديوانه: ٤٦٠، والكتاب ٢٢٦/١، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٦٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣٣/٢، وابن السيرافي ٤٩١/١، والتبصرة والتذكرة: ١٠٨، والإفصاح: ٣٥٤، والبديع: ٦٨٩، وإعراب الحديث للعكبري: ١٠٨، ومعجم البلدان ٤٩٤/٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٤٧٤ .

(٣) صدر بيت من البحر الوافر، قائله جرير، وعجزه:

.... على باب استها صلب وشام

=

وكـــأن الذي حسَّن هذا الفصل الذي وقع بين الفاعل وفعله بالمفعول، وعلـــى هذا حكوا في الكلام: حَضَرَ القَاضِيَ اليومَ امْرَأةٌ، فإن كان التأنيث غير حقيقـــي، جاز تذكير الفعل الذي يسند إليه متقدماً نحو: قوله سبحانه:﴿**فَمَنْ جَـــاءَهُ مَـــوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى**﴾[1]، ﴿**وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ**﴾[2] ﴿**وَأَخَذَ الَّـــذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ**﴾[3] ﴿**قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ**﴾[4] ﴿**فَأَخَذَتْهُمُ الـــصَّيْحَةُ**﴾[5]فـــإن قـــال: موعظة جاءنا، كان أقبح من جاءنا موعظة؛ لأن الـــراجع[6] ينبغي أن يكون على حد ما يرجع إليه ، وقد جاء ذلك في الشعر قال:

= الشاهد: (ولد الأخيطل أم سوء) حيث حذف علامة التأنيث من (ولد) وحسن ذلك الفصل بين الفعل وفاعله .

ورد في ديـوانه: ٥١٥، ومعانـي القـرآن للفـراء ٣٠٨/٢، والمقتـضب ١٤٨/٢، والمذكـر والمؤنث لابـن الأنـباري: ٦١٨، والخـصائص ٤١٤/٢، والإفـصاح: ١٦٣، والاقتـضاب ١٧٥/٣، وابـن يسعون ١٥١/١، والقيسي: ٤٩٨، والإنصاف: ١٧٥، وابن برى: ٣٣٨، وشـرح المقدمة الجزولية: ٥٠٨، وضرائر الشعر: ٢٧٨، وأوضح المسالك ٣٥٧/١، والعيني ٤٦٨/٢، والأشموني ٥٢/٢، وحاشية الأمير على المغني ٩٦/١ .

عجزه في الاقتضاب: مقلدة من الأمات عارا .

(١) البقرة / ٢٧٥ .

(٢) الحشر / ٩ .

(٣) هود / ٦٧ .

(٤) يونس / ٥٧ .

(٥) الحجر / ٧٣ .

(٦) في التكملة شاذلي: (الرواجع ينبغي أن تكون) .

فَـــلاَ مُـــزْنَةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهَـــا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِبْقَالَهَـــا[1] "[2]

قال المفسر:

اعلم أن تأنيث الاسم إذا كان حقيقياً وجب أن يلحق الفعل المسند إليه علم التأنيث نحو: أن تقول: خَرَجَتْ هِنْدُ وذَهبت المرأة وسَارتْ النّاقَةُ، ولا يجوز ترك علامة التأنيث؛ لأنه إذا كان موجوداً في المعنى وجب أن يوجد علامته[3] في اللفظ .

---

(١) بيت من البحر المتقارب، قائله عامر بن جوين الطائي شاعر فارس من أشراف طي في الجاهلية كان فاتكاً .

أخباره في: المعمرين: ٤١، وجمهرة أنساب العرب: ٤٠٣، والخزانة ٥٣/١ .

الشاهد: (أبقل) حيث حذف تاء التأنيث مع أنه مسند إلى ضمير المؤنث المجازي ضرورة .

ورد في الكتاب ٢٤٠/١، ومعاني القرآن للفراء ١٢٧/١، والمذكر والمؤنث للفراء: ٨١، ومجاز القرآن ٦٧/٢، والكامل: ٦٦٠، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١١٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢٧٩، وإعراب القرآن للنحاس ١٣٢/٢، وضرورة الشعر: ٢١٠، والتنبيهات: ٣٠٣، وابن السيرافي ٥٥٧/١، والتبصرة: ٦٢٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٢٣، والأعلم ٢٤٠/١، والإفصاح: ٩٩، وأمالي ابن الشجري ١٥٨/١، وابن يسعون ١٥٢/١، وابن برى: ٣٣٩، وإعراب لامية الشنفري ١٣٦، وضرائر الشعر: ٢٧٥، والمقرب ٣٠٣/١، وشرح الكافية الشافية: ٥٩٦، ولباب الإعراب: ٢٣٠، وابن الناظم: ٢٢٦، والبسيط لابن أبي الربيع: ٢٦٥، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس: ٤٨٤، ورصف المباني: ٢٤١، وشرح الألفية للمرادي ١١/٢، والدر المصون ٢٠٧/١، وأوضح المسالك ٣٥٤/١، وشرح الألفية لابن عقيل ٤٨٠/١، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢١٣، وخزانة الأدب ٤٥/١ .

(٢) التكملة شاذلي: ٨٦، ٨٧، ومرجان: ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥ .

(٣) في أ: (علامة)

فــإن جاء شيء من نحو: خَرَجَ المرأةُ، فلفصل نحو: ما حكوه من قولهم: حَــضَرَ القَاضِــيَ اليومَ امْرأةٌ؛ لأن الفصل لما طال بين الفعل والاسم المؤنث، احــتمل أن لا يلحق علامة التأنيث على أن هذا ليس بالأعرف، ولا أعلم لــه نظيراً في التنزيل .

وأمــا امتــناعهم من أن يطردوا لحاق علامة التثنية والجمع نحو: قاما غلاماك، كما اطرد نحو: ذهبت هند، وإن كان غلاماك مثنى على الحقيقة، كما أن هــندا مــؤنث، لأجل أن التثنية لا يلزم في المعنى، ألا ترى أن الشيئين إذا اجتمعا جاز افتراقهما وكذا الجمع، والتأنيث لازم في المعنى، ألا ترى أن المؤنث لا يــصير مذكــراً، فــلا تكون المرأة رجلاً كما يصير الاثنان واحداً بوقوع الافتــراق، فما لزم التأنيث معنى، لزمت علامته لفظاً نحو: ضربت هندٌ، ولما لم يلــزم التثنية والجمع، لم يلزم علامتهما في الفعل، فلم يكثر نحو: قاما غلاماك، وقامــوا غلمانك؛ لأن اللفظ موضوع على المعنى ومرتب عليه، فبحسب لزومه يلزم .

وأما التأنيث اللفظي، فإن الفعل إذا أسند إلى المؤنث اللفظي مقدماً عليه جاز تذكيره جوازاً حسنا كقوله سبحانه: ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ﴾ وذلك أكثر من أن يحصى، فإن أثنت كان/جائزاً كقوله سبحانه: ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ﴾[1] ٨٢/أ
وذلك أن التأنيث لما لم يكن حقيقياً، لم تقو العناية بإثبات علامته في اللفظ .

فأما إذا كان الفعل مؤخراً نحو: قولك: موعظة جاءتنا، فإن الوجه إلحاق التاء ويقبح قولك: موعظة جاءنا بغير تأنيث، ويأتي في الشعر نحو: ما ذكره من

---

(١) يونس / ٥٧ .

قوله:

.... ولا أَرْضَ أَبْقَـــــلَ إِبْقَالَهَـــــا[1]

وإنما[2] كان إلحاق علم التأنيث الوجه عند التأخير لأجل أنك (إذا قلت جـــاء موعظة علم أن الفعل لما بعده و) [3] إذا قلت: مَوعِظَة جَاءَنا، فلم تثبت علامـــة التأنيث في لفظ الفعل جاز أن يظن أن الفاعل غير المتقدم ذكره، وأنه شـــيءٌ آخـــر منتظر، فلما كان إلحاق علامة التأنيث أوضح عند التأخير، كان ذلـــك الأوجب عندهم، فلم يقولوا: موعظة جاءنا في حال السعة هذا هو ما أشـــار إليه أبو علي، وإياه ذكر شيخنا، ويمكن أن يقال: إن التأنيث في الفعل لأجل تأنيث الفاعل، فإنما قيل: ضربت هند، لأن الفاعل مؤنث والفاعل كالجزء مـــن الفعل، فيلحق الفعل ما يكون فيه، يدلك على ذلك أنهم لم يؤنثوا الفعل لتأنـــيث المفعول لما[4] لم يكن متصلاً به، فلم يقل مثلاً: ضربت هنداً زيد، وإذا ثبت أن التأنيث في الفعل لاتصال الفاعل به، كان الاتصال كلما ازداد تأكيداً، ازداد علامـــة التأنيث في الفعل ثباتاً[5]، وأنت إذا قلت: موعظة جَاءتْنا، كان الفاعل ضمير الموعظة، والضمير أشدّ اتصالاً من الظاهر، ألا ترى أنه يسكن في الفعـــل، فلما كان الفاعل في قولك: موعظة جَاءَتْنا، أذهب في الاتصال، كان

---

(١) تقدم وروده ص: ٥٥٦ .

(٢) في أ: (هو إنما) .

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ) .

(٤) في أ: (ما) .

(٥) في أ: (اثباتاً) .

علامـــة التأنـــيث التي كان(١) العلة في لحاقها الفعل اتصال الفاعل به أذهب في اللـــزوم منها في قولك: جاءتنا موعظة، فجاز أن تقول: جاءنا موعظة بغير تاء جـــوازاً حـــسناً، و لم يجز أن تقول: موعظة جاءنا بغير تاء إلا على قبح، وحال قريبة من الضرورة، وحمل على المعنى كما حمل الأرض على المكان في قوله:

.... ولاَ أَرْضَ أَبْقَـــــل إِبْقَالَهَـــــا

فاعرفه فإنه لطيف، والأول واضح.

قال صاحب الكتاب: وعلى هذا قوله:

أَرْمِـــي عَلَيهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ (وَهْـــي ثَـــلاثُ أَذْرُعٍ وإِصْـــبَعُ(٢))

---

(١) في ر، وظ: (كانت) .

(٢) رجز، قائله حميد الأرقط من بني كعب بن ربيعة بن مالك بن زيد مناة شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية .

أخباره في: جمهرة أنساب العرب: ٢٢٢، وسمط اللآلي: ٦٤٩، ومعجم الأدباء ١١/١٣، والخزانة ٥/٣٩ ٥ .

عليها: عنها، فرع: فرع كل شيء أعلاه، أذرع: الذراع ما بين طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى .

الشاهد: (أجمع) كان وجه الكلام أن يقول: (جمعاء) لكن حمله على المعنى إذ القوس عود، وهو تأكيد للضمير الذي في فرع، وإن لم يكن جارياً على الفعل، فإنه بمعنى الجاري .

ورد في: الكتاب ٤/٢٢٦، و لم يذكر في طبعة بولاق، والمذكر والمؤنث للفراء: ٧٧، وإصلاح المنطق: ٣١٠، وأدب الكاتب: ٥٠٧، والجمهرة ٣/٤٩١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٣٠٢، والمسائل المشكلة: ٤٥٠، وأمالي المرتضي ٢/٢٥، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٨٤٧، والأعلم ٢/٣٠٨، ودرة الغواص: ٢٣٠، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: ٢٥٧، وابن يسعون ١/١٥٣، والقيسي: ٥٠٢، وابن برى: ٣٤٠، وكتاب ألف باء ١/٢٧٤، وشرح عمدة الحافظ: ٥٧٦، والارتشاف ٢/٦١٢، والبحر المحيط ٨/٣١٩، وفرائد القلائد: ٣٧٣ .

ما بين القوسين ليس في: (أ) ، التكملة شاذلي ٨٨، والتكملة مرجان ٢٩٦ .

قال المفسر:

اعلم أن أجمع لا يخلو من ثلاثة أوجه:

أحـــدها: أن يكون تأكيداً للضمير المنفصل الذي هو هي، فلا يجوز هذا لأجل أن هي مؤنث وأجمع مذكر .

٨٢/ب والوجه الثاني: أن / يجعل تأكيداً لفرع، وذلك غير جائز أيضاً لأجل أنه نكرة وأجمع لا يكون إلا تأكيداً للمعرفة، وإذا بطل هذان الوجهان بقي الوجه الثالث، وهو:

أن يجعل تأكيداً للضمير المستكن في فرع أن يكون محمولاً على التذكير كأنه قال: أرمي عليها وهي قوس فرع، وذكر قوساً حملاً على المعنى، وذاك أن تأنيثه غير حقيقي، فكأنه قيل: وهو[١] عود فرع، فيكون الضمير في فرع عائداً إلى عـــود، وإذا عاد إلى المذكر كان مذكراً، فيجانس أجمع من جهة التذكير، ومن جهة التعريف أيضاً؛ لأن الضمير إذا كان بعد الذكر، فهو معرفة أبداً .

قال صاحب الكتاب:

" وأمـــا قـــولـــه ســـبحانه: ﴿**وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ**﴾ ثم قال:﴿**فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ**﴾ [٢] فلأنه حمل[٣] على الإرث، أو لأن القسمة المقسوم، ومثل ذلك قوله:

---

(١) في ر، وظ: (هي) .

(٢) النساء / ٨، وتمام الآية: ﴿**وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَعْرُوفاً**﴾ .

(٣) في التكملة مرجان: (حمله) .

إِذْ هِيَ أَحْوَى من الرِّبْعِيِّ حَاجِبُه وَالْعَـيْنُ بِالإِثْمِدِ الحَارِيِّ مَكْحُولُ(١)

حمله سيبويه على أن المكحول العين(٢)، وروى أبو عثمان وغيره عن الأصمعي أنه كان يتأوله على: إذ هي أحوى حاجبه مكحول(٣) والعين بالإثمد"(٤) .

قال المفسر:

اعلم أن الضمير إذا عاد إلى الإرث من قوله سبحانه: ﴿**فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ**﴾ كان إضماراً لما لم يذكر لدليل الحال عليه كقوله سبحانه: ﴿**مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ**﴾(٥) .

---

(١) بيت من البحر البسيط، قائله طفيل بن كعب (وقيل) ابن عوف بن ضبيس ابن خليف بن مالك الغنوي جاهلي من الفحول المعدودين .

أخباره في: الشعر والشعراء ٤٥٧، والأغاني ٣٤٩/١٥، وسمط اللآلي: ٢١٠ .

إذ هي: يعني المرأة شبهها بالظبي، أحوى: أي ظبياً أحوى، الربعي: ما نتج في الربيع وهو أفضل أوقات النتاج نسب على غير قياس والقياس ربيعي والعين: أي عينه، الحاري: منسوب إلى الحيرة .

الشاهد: (مكحول) ذكره وهو خبر عن العين، وهي مؤنثة حمل العين على الطرف أو الجفن.

ورد في: ديوانه: ٥٥، والكتاب ٢٤٠/١، ومعاني القرآن للفراء ١٢٧/١، والمذكر والمؤنث للفراء: ٨١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢٧٩، وضرورة الشعر: ٢١٢، والمسائل البصريات: ٦٦١، والمنصف ٨٥/٣، ورسالة الغفران: ٥٤١، وجمهرة الأمثال ٩٩/١، والأعلم ٢٤٠/١، وابن يسعون ١٥٥/١، والقيسي: ٥٠٦، وابن برى: ٣٤٢، والتنبيه والإيضاح (صرخد)، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٣/٢، وضرائر الشعر: ٢٧٧، واللسان (صرخد)، وشرح بانت سعاد: ٧٤، ونتائج التحصيل: ١٠٥٥ .

(٢) التكملة مرجان: (للعين) .

(٣) مكحول خبر عن حاجبه فلا تكون فيه ضرورة .

(٤) التكملة شاذلي: ٨٨، والتكملة مرجان: ٢٩٦، ٢٩٧ .

(٥) فاطر / ٤٥ .

وإن حمل القسمة على المقسوم، كان الضمير لما جرى ذكره[1]، والأول هو الوجه، وأما البيت فعلى الوجهين الأول: أن تجعل العين مبتدأ و " مكحول " خـــبره، وهذا[2] هو الأظهر لأجل أن حكم هذا حكم الاسم مع العاملين في الحمل على الأقرب نحو: ضَرَبَنِي وضَرَبْتَ أَخَاك، فحاجبه مبتدأ والعين معطوفة عليه، والمعنى على الإخبار عن كل واحد[3] منهما بكونه مكحولاً، فلابد من أن يضمر لأحدهما خبر ويجعل "مَكْحُول"[4] هذا الظاهر خبراً عن الآخر، فأولاهما به هو العين؛ لأنها أقرب إليه، فهي كقوله) :

نَحْـــنُ بِمَـــا عِـــنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِـــنْدَكَ رَاضٍ والـــرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[5]

---

(١) في ر: (مثله) .

(٢) في ر: (خبره هو)، وظ: (خبره وهو) .

(٣) (واحد) ليست في: (ر، وظ) .

(٤) في ظ: (مكحولاً) .

(٥) بيت من البحر المنسرح، اختلف في قائله فقيل: إنه قيس بن الخطيم، وقيل: عمرو ابن امرئ القيس، وقيل: درهم بن زيد الأنصاري، وقيل: حسان بن ثابت .

الشاهد: (نحن بما عندنا) حيث حذف الخبر والذي جعل حذفه سائغاً سهلاً دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه، والتقدير (نحن بما عندنا راضون) .

نسب إلى قيس بن الخطيم في: ملحق ديوانه: ١٧٣، والكتاب ٧٥/١، والأعلم ٣٨/١، وشرح التلخيص: ٥٥، والعيني ١٨٩/١، ومعاهد التنصيص ١٨٩/١ .

ونسب إلى عمرو بن امرئ القيس في: ديوان حسان: ١٦١، ومجاز القرآن ٣٩/١، وجمهرة أشعار العرب: ٦٧٥، وابن السيرافي ٢٧٩/١، والتنبيه والإيضاح (فجر) والخزانة ٢٧٥/٤ .

ونسب إلى حسان في: ملحق ديوانه: ٢٨١، ونسب إلى درهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف: ٩٥ .

وورد بلا نسبة في: المقتضب ١١٢/٣، وشرح عيون الإعراب: ٢٥٧، وأمالي ابن الشجري =

فالأصل حاجبه مكحول والعين مكحول، ثم حذف الأول استغناء بالثاني.

والوجه الآخر: جائز على قول: من يعمل الأول، فيقول: ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي أَخَاكَ، فيكون الأصل إذ هي أحوى حاجبه مكحول، والعين مكحولة أيضاً، ثم حذف كما تقول: زيد منطلق وعمروٌ .

قال صاحب الكتاب:

" قال[1] أبو عثمان: العرب تقول: الأجذاع / انكسرن لأدنى العدد: ٨٣/أ والجذوع للكثير انكسرت، وعلى هذا قالوا: لخمس خلون، وكذلك إلى العشر، وإذا زاد على العشر دخل في حد الكثرة[2]، فقالوا: لإحدى عشرة قد[3] خلت وخمس عشرة قد[4] خلت .

وأما فعل الجميع[5] إذا تقدم الفاعل، فقد يذكر ويؤنث؛ لأن تأنيث الجمع ليس بحقيقة، فمن ثم أنث[6] جماعة المذكر، فقالوا: هي الرِّجَال، وهي الجِمَال، كما قالوا: هي النِّسَاء وهي الجُذُوع؛ لأن هذه الجموع كما يعبر عنها بالجماعة، فقد يعبر عنها بالجمع والجميع "[7] .

= ١/٢٩٦، وشرح مقصورة ابن دريد: ٢٦٦، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٣٨، وأمالي ابن الحاجب ٤/٤٣، وابن الناظم: ١١٩، والإيضاح في علوم البلاغة ١٦٩، ومغني اللبيب: ٦٨٧، والفصول المفيدة: ٦٥، وشرح الألفية لابن عقيل ١/٢٤٤، وفتح القدير للشوكاني ١/٢٩٠ .

(١) في التكملة شاذلي: (روى) .

(٢) في التكملة: (الكثير) .

(٣) (قد) ليست في: (التكملة) .

(٤) (قد) ليست في: (التكملة) .

(٥) في التكملة شاذلي: (الجمع) .

(٦) في التكملة: (أنثت) .

(٧) التكملة شاذلي: ٨٨، ٨٩، والتكملة مرجان: ٢٩٧ .

قال المفسر:

اعلم أن النون علامة الجمع القليل تقول: الأجذاع انكسرن، والجذوع انكسرت، وكذا لخمس خلون، ولإحدى عشرة خلت جعلوا التاء علماً للكثرة والنون للقلة، ثم ليس هذا بواجب، ولكنه طريقة (و) [1] يجوز أن يقال: إن التأنيث لما كان بمعنى الجماعة، وكان عَلَمُه المختص به التاء من حيث إن النون ضمير مخصوص بالتأنيث، وليس بحرف وضع للتأنيث، خص ما كان أذهب في الجمع والكثرة بالتاء الذي هو موضوع له على الانفراد، والنون بما هو أقل حظاً من الجمع من حيث إنه لا يدل على التأنيث خصوصاً، وإنما يدل على ذوات صفتها التأنيث، ألا ترى أن أصله للحقيقي[2] نحو: الهندات خرجن، وهذا واضح، وأما الجمع، فإنه بمنزلة الاسم الذي تأنيثه غير حقيقي تقول: انكسرت الكعاب وانكسر الكعاب، فيجوز التذكير والتأنيث جوازاً حسناً كما جاز جاءنا موعظة، وجاءتنا موعظة، وتقول: الكعاب انكسرت، فيكون الأحسن المأخوذ به في حال السعة إلحاق التأنيث كقولك: مَوعِظَة جَاءَتْنا، وإنما صار الجمع مؤنثاً؛ لأن العبارة تكون عنه بلفظ التأنيث كالجماعة، وبلفظ التذكير، وهو الجمع كما يكون العبارة عن الموعظة بالوعظ، ولا فصل بين أن يكون الجمع[3] جمع مذكر حقيقي كالرجال، وبين أن يكون جمع مؤنث حقيقي نحو: النساء في أنه إذا صار إلى الجمع جرى مجرى اسم تأنيثه غير حقيقي؛ لأن

---

(١) (و) ليست في: (أ) .

(٢) في أ: (الحقيقي) .

(٣) في ر، وظ:(الجمع واحدة مذكراً حقيقياً نحو الرجال، وبين أن يكون مؤنثاً حقيقياً نحو...).

تقديـــرهم فـــيها تقدير الجماعة والجمع، فتقول: خَرَجَتْ الرجال، وخَرَجَتْ النساء، ويجوز أن تقول: خرج النساء كقوله سبحانه: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [1]، ولا يجوز أن تقول: قَالَ المرْأةُ، وهذا يبصرك / أن المؤنث الحقيقي عند الجمع بمنزلة ٨٣/ب
ما لا تأنيث لـــه على الحقيقة، كما أن المذكر نحو: الرجال بمنزلة ما لا تذكير فـــيه[2] نحو: الثِّياب والكِعَاب، ولو كان الحكم لا يتغير في الجمع، لوجب أن يقـــال: خَرَج الرِّجَالُ، ولا يجوز[3] خَرجَتْ، وخَرَجَتْ النِّساء، ولا يجوز خَرَجَ النـــساء، كما لا يجوز خَرَجَ المرأة، وكان ذلك لأجل أن الجمع لما جرى لـــه التأنـــيث في كلامهـــم من حيث كان المعنى الجماعة، وللفصل[4] بين الواحد والجمـــيع صار المذكر الحقيقي نحو: الرجل بمنزلة غير الحقيقي كالثوب، فقيل: هي الرجال كما يقال: هي الثياب، وأجرى ما تأنيثه حقيقي مجرى المذكر، فلم يلزم إلحاق علامة التأنيث، كما يلزم في الواحد، وصار نساء بمنزلة رجال، فيما ذكـــرنا مـــن أنك تقول: خَرَجَ النساءُ وخَرَجَ الرجال، وجملة القول أن هذه الجموع على أربعة أنواع:

الأول: تكسير المذكر الحقيقي نحو: الرجال .

والثاني: تكسير المؤنث الحقيقي نحو: النساء، وجمعه في المعنى نحو: نسوة .

والثالث: جمع الموات نحو: الأيام والسيوف، وما أشبه ذلك، فهذه الثلاثة

---

(١) يوسف / ٣٠ .

(٢) في ر، وظ: (له) .

(٣) في ر، وظ: (يقال) .

(٤) في أ: (الفصل) .

قد استوت في دخول التاء (على الفعل)[1] المسند إليها نحو: خَرَجَتْ الرِّجَالُ، وذَهَــبَتْ النِّسَاءُ ومَضَتْ الأيّامُ، وفي ترك ذلك، واستوت أيضاً في تأنيث الفعل المسند إلى ضميرها نحو: النِّساء خَرَجَتْ والرجال مَضَتْ والأيام خَلَتْ، وذاك أن معنى الجماعة موجود في كلها، ولما اشتركت هذا الاشتراك دخل بعضها على بعــض في الضمائر، فقلت في الموات: الأيام مضين والسيوف قَطعْنَ وأعجبني قَطْعُهــن، وقلــت في المــؤنث الحقيقــي: النسوة أَعْجَبَتْني وجُوهها، والنساء اسْتَحْــسَنَتُها، والأصل في ذا أن تقول: هن وفي الموات " ها " وقد ترى من لا يحقق لا يجيز[2] هذا، وذلك غلط، وقد كثر في الكلام قال:

ونِسْوَتُكم في الرَّوْعِ بَادٍ وُجُوهُهَا[3] ....

وقال:

مَرِيضَات أَوْ بَاتِ التَّهادِي كَأَنَّما تَخــافُ عَلى أَحْشَائِهَا أَنْ تَقَطَّعَا[4]

---

(١) (على الفعل) ليست في: (أ) .

(٢) في ظ: (يجوز) .

(٣) صدر بيت من البحر الطويل قائله سبرة بن عمرو الفقعسي شاعر جاهلي، وعجزه:

.... يخلن إماءً والإماءُ حرائر

الإمـاء حرائـر: أي اللاتي يحسبن إماء حرائر، وكانت الحرة في مثل ذلك الوقت تتشبه بالأمـة لكـي يـزهد في سـبيها، ويجوز أن يكون المعنى أنكم تفرقتم، وتركتم إماءكم فيما تركتم، فصرن بمنزلة الحرائر .

الشاهد: قوله: (باد وجوهها) حيث قال وجوهها والأصل وجوههن .

ورد في: الحماسـة ١/١٣٤، وشـرح الحماسـة للمرزوقي ١/٢٣٧، وشرح الحماسة للأعلم ١/٢٥٤، وشرحها للتبريزي ١/١٢٧، وشروح سقط الزند: ٥٦، والخزانة ٩/٥٠٣ .

(٤) بيت مـن البحـر الطـويل، اختلف في قائله فقيل: إنه مسلم بن الوليد، وقيل: رجل من بني سعيد، نسب إلى مسلم بن الوليد في الأشباه والنظائر للخالدين ١/٢٠٦، والحماسة البصرية ٢/٢٢٠ .

=

لم يقل: أحشائهن[1] وقال:

تَـــسيبُ انْسِيَاب الأَيْم[2] ....

ولم يقل: يَسِبْن[3]، وهو كثير .

فإن قلت: فكيف لم يجز أن تقول: الرجال خرجن وخروجهن، فيدخل على المؤنث في[4] هذا كما دخل عليه في التأنيث على الجملة حيث قلت /: هي ٨٤/أ

= ونسب إلى رجل من بني سعيد في محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني ١٣٩/٢ .

الشاهد: (أحشائها) لم يقل أحشائهن وهن نسوة .

وورد بلا نسبة في: الحماسة ٤٠/٢، والحيوان ٢٥٩/٤، وشرح الحماسة للتبريزي ١٣٩/٣، ومجموعة المعاني: ٢٥٩ .

ومسلم بن الوليد الأنصاري مولى آل سعد بن زرارة الخزرجي يكنى أبا الوليد ويلقب صريع الغواني من الشعراء المشهورين في العصر العباسي، توفي سنة ٢٠٨ هـ .

أخباره في: الشعر والشعراء: ٨٣٢، وتاريخ جرجان: ٤٦٣، وتاريخ بغداد ٩٦/١٣، والنجوم الزاهرة ١٨٦/٢، ومعاهد التنصيص ٥٥/٣ .

في الحيوان والأشباه والنظائر والحماسة البصرية (مريضة أثناء) .

(١) في ر، وظ: (على أحشائهن) .

(٢) جزء من صدر بيت في قائله الخلاف المذكور في البيت السابق وورد في المصادر السابقة، والبيت بتمامه:

تسيب انسياب الأيم أخصره الندى   فرفع من أعطافه ما ترفعا

الأيم: الجان من الحيات والحية لا تصبر على البرد؛ لأنه إذا أثر فيها يبس جرحها، تنساب: أي تتدافع في مشيتها .

(٣) في ر، وظ: (يسبن وإذا استقريت وجدت في كل جانب عدة منه فإن قلت ...) .

(٤) (في هذا) ليست في: (ر، وظ) .

الـــرجال على ما فعلوا في الموات نحو: الأيام حيث قالوا: مَضَيْن[١] ، ومُضِيِّهُن فالجواب:

أن النون ضمير المؤنث في الأصل، والمذكر الحقيقي قد أعطي نظيره، وهو الواو في خرجوا، فلما شابه الرجال المؤنث من حيث إنه جمع لم يحبوا أن يجري المذكر[٢] الحقيقي مجرى المؤنث في كل حال فاقتصروا على أن جوزوا فيه تأنيث الـــواحد نحو: هي الرجال وخَرَجَتْ الرجالُ، ولم يجوزوا النون لئلا يكون قد خرج عن أصله من كل وجه .

وأما الموات نحو: الأيام، فليس له أصل في التذكير الحقيقي، فيحافظ عليه ويراعـــى أن يبقى على طريقته في بعض الأحوال، ألا ترى[٣] أنه لا ينفك من التأنيث، وإذا لم يقل: السيوف قطعن قيل: قطعت، ولا يقال: قطعوا كما يقال: ذلك في الرجال، فلما كان كذلك جاز أن يستعار لها ضمير المؤنث الحقيقي[٤] نحو: هُنّ، وما أشبه ذلك

واعلم أن تأنيث[٥] الجمع يفتقر إلى فضل[٦] بحث، والقول فيه أنه لا يخلو

---

(١) (مضين) ليست في: (ر، وظ) .

(٢) في أ: (المؤنث) .

(٣) (ألا ترى) ليست في: (ر، وظ) .

(٤) (الحقيقي) ليست في: (ر، وظ) .

(٥) في حاشية (أ): (تأول التذكير والتأنيث في الجمع إنما يجوز لك مع الفعل خاصة نحو: قام الرجال وقامت الرجال، ولا تقيسه في كل موضع فتقول: الهندات قائم كما تقول: قام الهندات) .

(٦) في ظ: (فصل) .

مـــن أن يكون أنث الجموع كلها، فقيل في جمع المذكر: خَرَجَتْ الرجال؛ لأنه يعبر عنه بلفظ فيه تاء التأنيث وهو قالت[1] الجماعة .

أو يكـــون لمعنى آخر، فلو كان العلة فيه أن العبارة تقع عنه بهذه اللفظة المؤنثة فقط لوجب أن يصح، فيما يسند إليه التذكير والتأنيث في الأحوال كلها تقدم ذلك أو تأخر، فيحسن نسوة قال، والكِعَاب انْكسر كما حسن قَالَ نِسْوة وانْكَـــسَرَ الكِعَابُ؛ لأن العلة الموجبة[2] لتأنيثه إذا كانت ما ذكرنا من أنه يعبر عنه بلفظ مؤنث لزم تذكيره حيث يقصد العبارة عنه بلفظ مذكر، وهو الجمع، ولا يخـــرج قولك: النسوة بتأخر الفعل عنه من أن يحتمل تقدير كل واحد من العـــبارتين فيه، وإذا لم يفترق به الحال، وجب أن لا يفترق الحكم، ألا ترى أن كـــل مـــا يجـــوز فيه التذكير والتأنيث للحمل على تأويلين أحدهما يفضي إلى المـــؤنث[3]، والـــثاني إلى مذكر يجري في جميع الأحوال مجرى واحداً في صحة اعتبار التقديرين فيه مثال ذلك إجازتهم الأمرين في حروف التهجي كالكاف، والـــباء، ومـــا أشبه ذلك، يؤنثون كل واحد منها على معنى الصُّورة والخُطَّة، ويذكرون على معنى الحرف قال: / ٨٤/ب

.... كَمَـــا بُيِّنَتْ كافٌ تَلُوحُ وميمُهَا[4]

---

(١) في ر، وظ: (قولنا) .

(٢) في ظ: (المؤنثة) .

(٣) في ر، وظ: (مؤنث والآخر) .

(٤) عجز بيت من البحر الطويل، قائله الراعي النميري، وصدره:

=

وقال الآخر:

كَافــاً ومِــيمَينِ وسِيناً طَاسِماً[1]

ثم[2] لا فــصل في ذلـــك بين أن يتقدم ما يسند إليهما أو يتأخر، فليس التأنـــيث في قولك: كافٌ حسنة بأولى من التذكير بل كلاهما مجوز؛ لأن مبنى ذلـــك على ما تقدره، فإذا قدرت الحرف ذَكّرت، وإذا قدرت الخُطّة والصّورة

= أشاقتك آيات أبان قديمها ....

المعنى: شبه ما بان من آثار الديار التي ذهب أهلها منها بالحروف المكتوبة .

الشاهد: (بينت كاف) حيث أنث كافاً حملاً على اللفظة والكلمة .

ورد في: شـعره ٢٤٢، والكـتاب ٣١/٢، والمقتـضب ٢٣٧/١، ومعانــي القــرآن وإعرابه ٦١/١، والجمل: ٢٩٠، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٨/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣١٨/٢، والمخصص ٤٩/١٧، والحلل: ٣٥٠، وشرح المفصل ٢٩/٦، وشرح ألفية ابن معطي: ١٢٢٣، واللسان (كوف) وصدر البيت في الحلل واللسان:

أشاقتك أطلال تعفت رسومها ....

وفي الأعلم ٣١/٢ (أهاجتك) وفي شرح ألفية ابن معطي (كتبت) بدل (بينت) .

(١) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله .

طاسم: دارس .

الشاهد: قوله: (وسينا طاسماً) حيث جاء بالوصف المذكر (طاسما) نعتاً للسين المؤنثة؛ لأنه أراد الحرف .

ورد في: الكتاب ٣١/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٦٠/١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٤٥٠، والجمل: ٢٩٠، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٨/١، والمخصص ٤٩/١٧، وتثقيف اللسان : ١٨٠، والحلل: ٣٤٨، وشرح المفصل ٢٩/٦، وشرح ألفية ابن معطي: ١٢٢٢ .

(٢) (ثم) ليست في: (ر، وظ) .

أَنَّـثت، فلـو كان تأنيث الجمع متعلقاً بحديث العبارة فقط، لوجب أن يجوز تـذكيره في كل موضع يؤنث فيه لاحتمال أن يعبر عنه بكل واحد من لفظي التذكير والتأنيث في جميع الأحوال (و)[1] إذا كان الأمر على ما وصفنا وجب أن ينـضم إلى هذا المعنى شيء آخر يوجب تأنيثه، وذلك أن من كلامهم تغيير الحكـم لتغيير المعنى كما يغيرون اللفظ لذلك، فكما أنهم لما قصدوا جمع رجل قالـوا: رِجَـال، فغيروا لفظ الاسم وصيغته لانتقاله من معنى الإفراد إلى معنى الجمع كذلك جعلوا له حكماً لا يكون في الواحد، وهو أن أنثوه، وأيد ذلك أن الجمع[2] ثانٍ للإفراد، كما أن التأنيث ثانٍ للتذكير، فلما استويا في هذا الوصف سوى بينهما في الحكم .

والـضرب الرابع من الجمع[3] بالواو والنون نحو: المسلمون، وهذا ليس فـيه إلا التذكير نحو: خرج المسلمون وخرجوا، ولا يكاد يجيء خرجت إلا في شذوذ؛ لأن الواو علم التذكير، وليس كالتكسير الذي يشترك فيه الجميع، ولأن صـيغة الإفـراد باقية فيه محفوظة، و لم تبطل كما بطلت في التكسير، فتمحض الاسم للجمع هناك، و لم يتمحض هنا .

قال صاحب الكتاب:

"ويدل على أن هذا التأنيث ليس بحقيقة أنك لو سميت رجلاً بكِلاَب أو كِعَـاب أو خُـرُوق أو عُـنُوق صرفته، ولو سميته بعَنَاقٍ أو أَتَانٍ، لم تصرفه،

---

(١) (و) ليست في: (أ) .

(٢) العبارة في ر، وظ: (الجمع فرع على الواحد كما أن المؤنث فرع على المذكر فلما استويا في الفرعية سوى بينهما في الحكم) .

(٣) في ر، وظ: (الجمع في هذا الوصف الواو) .

و[1]لذلك جاء ﴿وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [2]، وقال سبحانه: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ [3]،﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [4]، ولو قلت: قال امرأة لم يستقم، لأن تأنيثه حقـيقة للفصل[5]، وليس كالنسوة؛ لأن تأنيث النساء والنسوة للجمع كما أن التأنيث في ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [6] كذلك، فلو لم تؤنث كما لم تؤنث ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [7]، لكان حسناً وعلى التذكير قول الفرزدق:

وَكُـنَّا ورِثْـنَاه عَلَـى عَهْدِ تُبَّعٍ ... طَـوِيلاً سَوَارِيه شَدِيداً دَعَائِمُه[8] / ٨٥/أ

وقال آخر في فعل المفرد:

ومَـا زِلْتُ مَحْمولاً عَليّ ضَغِينَةٌ ... ومُـضْطِلعَ الأَضْغَانِ مُذّ أَنَا يَافِعُ[9]

(١) في التكملة شاذلي: (كذلك) .
(٢) آل عمران / ٨٦ .
(٣) الممتحنة / ١٢ .
(٤) يوسف / ٣٠ .
(٥) أي الفصل بين المذكر والمؤنث .
(٦) الحجرات / ١٤ .
(٧) يوسف / ٣٠ .
(٨) بيت من البحر الطويل .
دعائم: واحدها دعامة وهو ما يدعم به البناء إذا مال، تبع: من ملوك اليمن قديماً .
الشاهد: حذف الهاء من شديدة وطويلة ضرورة حمل السواري والدعائم على البناء المحكم، فتأنيثها غير حقيق فلذلك حسن حذف الهاء .
ورد في ديوانه: ٢٠٧/٢، والكتاب ٢٣٨/١، وابن السيرافي ٤٩٢/١، والمخصص ٨٢/١٦، والأعلم ٢٣٨/١، وابن يسعون ١٥٦/١، والقيسي: ٥٠٨، وابن برى: ٣٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٢/١، واللسان (كون)، ونتائج التحصيل: ١١٦٧ .
في الديوان (قديما) مكان (ورثناه) و (طوالاً – شداداً) ولا شاهد فيه .
وفي ابن السيرافي (قديماً) .
(٩) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله، قيل: إنه الكميت بن معروف جد الكميت بن زيد، وقيل: إنه رجل من سلول .
=

ولو قال(1): الكلاب نبح، والكعاب انكسر، كان قبيحاً حتى تلحق العلامة كما قبح موعظة جاءنا، و لم يقبح جاءني موعظة، ولا أجائي موعظة، وقد جاء في الشعر:

فَإِمَّا تَرَيْنِي ولِي لَمَّةٌ ... فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا(2)

= الشاهد: حذف هاء التأنيث من قوله: " محمولاً " لحمله إياه على الضغن إذ معناهما واحد.

نسب إلى الكميت في: شعره: ١٦٦، والكتاب ٢٣٩/١، وابن السيرافي ٥٢٢/١، والقيسي: ٥١١ .

ونسب إلى رجل من سلول في: ابن يسعون ١٥٧/١، وابن برى: ٣٤٥، والعيني ٣٢٤/٣ .

وورد بلا نسبة في: الاقتضاب ٢٨٣/٢، وشرح الكافية الشافية:٨١٥، وابن الناظم: ٣٧٣، وشرح الألفية للمرادي ٢٢٣/٢ .

الضغينة: العداوة والحقد، مضطلع: قائم بالشيء حامل له، يقول: إنه يحمل العداوة ولا يضره ذلك، يافع: غلام شاب ناهز الحلم .

(١) في أ: (قلت) .

(٢) بيت من البحر المتقارب، قائله الأعشى ميمون بن قيس .

لمة: شعر ملم بالمنكب، أودى: ذهب بحسنها وجمالها وهو رجوعها من السواد إلى البياض .

الشاهد: (أودى) حيث حذف تاء التأنيث ضرورة، وحسن ذلك حمله الحوادث على الحدثان لما كان مؤنثاً غير حقيقي .

ورد في ديوانه: ٢٢١، والكتاب ٢٣٩/١، ومعاني القرآن للأخفش: ٩١، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١١٢، والأصول ٤١٣/٢، وضرورة الشعر:٢١١، ومشكل إعراب القرآن ١٨/٢، وإصلاح الخلل: ٣٩٨، وابن يسعون ١/٢، والقيسي ٥١٣، ونتائج الفكر: ١٦٨، وابن برى: ٣٤٦، والبسيط: ٥١٣، ورصف المباني ١٨٦، والتحفة الوردية: ٢٠٦، والعيني ٤٦٦/٢، والأشموني ٥٤/٢، والخزانة ٥٧٨/٤ .

في الديوان (فإن تعهديني ... أتوى بها) وروى بروايات مختلفة تركت ذكرها لكثرتها .

وهـــذا كأنه حمل الحوادث على الحَدَثَان لما كانوا يقولون: الحَدَثَان فيريـــدون بـــه الكثرة (والجنس كما يراد ذلك بلفظ الجميع جعلوا[1] الجمع كالـــواحد لموافقته له في المعنى لإرادتهم[2] الكثرة)[3] باللفظين، ومن ثم أنث الحدثان في الشعر أيضاً لما جاز أن يعني به ما يعني بالحوادث فقال:

وَحَمَّـــالُ المِـــئِينَ إِذَا أَلَمَّـــتْ ... بِـــنَا الحَـــدَثَانُ والأَنِفُ النَّصُورُ[4]"

قال المفسر:

إعلـــم أنـــه استدل على أن تأنيث الجمع غير حقيقي بإجماعهم على أن كِلاَبَاً اسم رجل يصرف، وذلك كثير في أسماء العرب، وإنما كان كذلك لأجل أن كِلاَبَاً بمنزلة حِمَار من حيث إن تأنيثه ليس بعريق إذ الواحد مذكر كَكَلْب،

---

(١) في التكملة: (جعل) .

(٢) في التكملة: (بإرادته) .

(٣) ما بين القوسين ليس في: (أ) .

(٤) بيت من البحر الوافر لم أهتد إلى معرفة قائله .

الأنف: المتنزه عن الأشياء التي يتنزه عنها .

النـصور: يجـوز أن يكـون جمـع ناصـر كـشاهد وشـهود، وأن يكـون مـصدراً كالخـروج والدخول.

الشاهد: قوله:(الحدثان) أنثه لما عنى به الحوادث .

ورد في: معاني القرآن ١٢٩/١، ومجالس ثعلب: ٤١٢، والمذكر والمؤنث: ٢٢٢، وتهذيب اللغـة ٤٠٦/٤، والمثلث لابـن الـسيد ٤٦٧/١، وشـرح أدب الكاتـب: ٣٣٠، وأمالـي ابـن الـشجري ١٠٦/١، وابـن يـسعون ١/٢، والقيـسي: ٥١٤، والإنصاف: ٧٦٦، وابن برى: ٣٤٧، وضرائر الشعر: ٢٧٢، والتكملة والذيل والصلة (حدث) .

التكملة شاذلي: ٨٩، ٩٠، والتكملة مرجان: ٢٩٧-٣٠٠ .

فهم إنما يعتدون بالتأنيث اللازم نحو: عَنَاق وعَقْرَب لأجل أن هذا النحو مصوغ في أول أحواله على التأنيث، والجمع تأنيثه عارض بدلالة ما ذكرنا من أن واحد كِلاَب وكِعَاب غير مؤنث بوجه، والذي يشكل من هذا أن عُنُوقاً جمع عَنَاق، وتأنيث عَنَاق أصلي، فيقال: كيف صرفت عُنُوقاً اسم رجل و لم تصرف عَنَاقاً.

فالجـواب عـن ذلك ما ذكرنا من أن التأنيث الحقيقي يزول حكمه في الجمـع، ويصير الاسم إلى التأنيث المجازى فعُنُوق بمنزلة كِلاَب في أن التأنيث الأصلي غير معتبر حكمه فيه بدلالة قولهم[1]: خرج النساء مع امتناعهم من أن يقولـوا: خَـرَجَ المرأة، وكذا لو سميت بنساء صرفت؛ لأنه بمنزلة كلاب، فإن سميت بنسوة لم تصرف؛ لأن فيه تاء التأنيث فهو كطلحة، وليس في النساء تاء تأنيث، وأما ما أنشده من قوله:

.... طَـوِيلاً سَوَارِيه شَدِيداً دَعَائِمُه[2]

فـوجه الدلالة فيه أنه لم يقل: طويلة سواريه شديدة دعائمه، وذلك أن سواريه مرتفع بـ (طويلاً) ارتفاع الاسم بالفعل كقولك: طَالَ سَوارِيه، فكما يجوز ترك علامة التأنيث إذا كان الفاعل بعد الفعل كذلك يجوز ذلك فيما هو بمنزلة الفعل، وهذا[3] حكم قوله:

ومـا زلت محمولاً على ضغينة[4]

لأن ضـغينة مرفوعة بمحمول / فكأنه قال: ما زلت يحمل علي ضغينة، ٨٥/ب

(١) في أ: (قوله).

(٢) تقدم وروده ص: ٥٧٢.

(٣) في ر، وظ: (هكذا).

(٤) تقدم وروده ص: ٥٧٣.

فمحمـــول خـــبر المتكلم في زِلْتَ وفعل للضغينة، وجاز ذلك؛ لأن عَلَيّ متعلق بمحمول وفيه ذكر المتكلم فهو كما ذكرنا في صدر[1] الكتاب من قوله:

سَأَغْسِلُ عَنِّي العَارَ بِالسَّيفِ جَالِباً عَلَـيَّ قَـضَاءُ اللهِ مَا كَانَ جَالِباً[2]

لأن جالباً حال من فاعل سأغسل، وفعل لقضاء الله، وصحته؛ لأن عليّ متعلق بجالباً، وفيه ضمير يعود إلى فاعل سأغسل .

وأمـــا قوله: " لو قال: الكلاب نبح والكِعَاب انكسر كان قبيحاً " فقد تقدم أن المؤنث غير الحقيقي يلحق فعله التأنيث إذا تأخر عنه نحو: مَوْعِظَةٌ جَاءَتْنَا في حـــال الـــسعة [3]، وأما قوله: " أَجَائِيّ مَوعِظَة " (فإنما ذكره لأجل أن موعظة ترتفع باسم الفاعل، فكما تقول: جَاءَنا مَوعِظَةٌ)[4] فيحسن ترك التأنيث في الفعل كذلك يحسن في اسم الفاعل، ولو قلت: هذه مَوعِظَة جَائِي لم يحسن، ووجب أن تقول: جَاءَتْني كما تقول: موعظة جَاءَت .

---

(١) المقتصد: ٥١٠ .

(٢) بيت من البحر الطويل، قائله سعد بن ناشب التميمي من بني مازن بن مالك ابن عمرو بن تميم شارع إسلامي في الدولة المروانية .
أخباره في: النقائض ١/٣٠٥، والشعر والشعراء: ٦٩٦، والعقد الفريد ١٨٢/٥، وجمهرة أنساب العرب: ٢١٢ .
الشاهد: قوله: (جالباً علي) .
ورد في الحماسة ١/٦٩، والشعر والشعراء: ٦٩٦، وعيون الأخبار ٢٨٤/١، والزهرة ٢١٠/٢، وشرح الحماسة للمرزقي ٦٧/١، ودلائل الإعجاز: ٢٢٠، والمقتصد: ٥١٠، وسمط اللآلىء ٧٩٤، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٥/١، وشرح نهج البلاغة ٣٧٨/٣، والتذكرة السعدية: ٤٣، والعيني ٤٧٢/١، وخزانة الأدب ١٤١/٨ .

(٣) انظر ص: ٥٥٧ .

(٤) ما بين القوسين ليس في: (أ) .

وتـــرك الاعتداد بالتأنيث المجازي يجيء في الشعر مجيئاً صالحاً من ذلك ما أنشده من قوله:

.... فَـــإِنَّ الحَـــوَادِثَ أَوْدَى بِهَـــا[(١)]

لم يقل: أَوْدَت بها حملاً على الحدَثَان كما أنث الآخر فقال:

.... إِذَا أَلَمّـــــتْ بِـنَا الحَدَثَانُ[(٢)] ....

حملاً على الحوادث، وموضع الضرورة في قوله:

.... فَـــإِنَّ الحَـــوَادِثَ أَوْدَى بِهَـــا

أن الألـــف في أَوْدَى رِدْف، ولو أنث وقال: أَوْدَت بطل الردف؛ إذ لا يكون التاء مردفاً به، وإنما يختص ذلك بحرف اللين، وعلى ذلك قول الفرزدق:

إذا القُنْبُضَاتُ السُّودُ طَوَّفْن بِالضُّحَى رَقَـــدْنَ عَليهِنْ الحِجَالُ المسَجَّفُ[(٣)]

---

(١) تقدم وروده ص: ٥٧٤ (٨٥/أ) .

(٢) تقدم وروده ص: ٥٧٤ (٨٥/أ) .

(٣) بيت من البحر الطويل بين المصنف قائله .

القنبضات: جمع قنبضة وهي القصيرة من النساء، الحجال: جمع حجلة ستر يضرب للمرأة في البيت، المسجف: الذي أرخى عليه سجفان، وهما ستراً باب الحجلة .

الشاهد: قوله " الحجال المسجف " ذكر الصفة، و لم يقل مسجفة مع أن الموصوف مؤنث مجازي، ولكنه أراد التطابق في اللفظ .

ورد في ديوانه ٢٤/٢، والنقائض: ٥٥٠، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٢٥، وكنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ ٣٣٣/١، وجمهرة أشعار العرب: ٨٨٤، وتهذيب اللغة ١٤٤/٤، وسر صناعة الإعراب ٥٧٥، والمحكم (سجف)، ونظام الغريب ٦٧، وشروح سقط الزند: ١٠٥٢، والفرق بين الحروف الخمسة: ٥٨١، والأساس واللسان والتاج (سجف) .

قال صاحب الكتاب:

"باب أسماء المؤنث

الأسماء المؤنثة على ضربين(1): اسم لا علامة فيه للتأنيث، واسم فيه علامة.

فما لم يكن فيه علامة له، فلا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أكثر من ذلك، فأما الذي على ثلاثة أحرف فنحو(2): عَيْن وأُذُن ودَار وسُوق ونَار .

---

(1) قال ابن الأنباري في المذكر والمؤنث: ٨٨، ٨٩، ٩٢، ٩٣ (اعلم أن الأسماء المؤنثة على أربعة أقسام:

أحدها: أن يكون الاسم المؤنث فيه علامة فاصلة بينه وبين المذكر كقولك: خديجة وفاطمة وأمامة وليلى وسعدى وعفراء الهاء والياء والمدة فواصل بين المذكر والمؤنث .

والقسم الثاني: أن يكون الاسم المؤنث مستغنياً بقيام معنى التأنيث فيه عن العلامة كقولك: زينت ونوار وهند ودعد وعين وفخذ وما أشبه ذلك، معنى التأنيث قائم فيهن لا علامة للتأنيث في لفظهن .

والقسم الثالث: أن يكون الاسم المؤنث مخالفاً لفظ ذكره مصوغاً للتأنيث فيصير تأنيثه معروفاً لمخالفته لفظ ذَكَرِه مستغنى فيه عن العلامة كقولهم: جدي وعناق وحمل ورخل ...

والقسم الرابع: أن يكون الاسم الذي فيه علامة التأنيث واقعاً على المذكر والمؤنث كقولهم: شاة للذكر والأنثى، وكذلك بقرة وجرادة قال الفراء: لم يرد بالهاء هنا التأنيث المحض وإنما أرادوا الواحد، فكرهوا أن يقولوا: عندي شاء وبقر وجراد، وهم يريدون الواحد، فلا يقع بين الواحد، والجمع فصل، فجعلت الهاء دليلاً على الواحد .

وقد يكون الاسم واقعاً على المذكر والمؤنث ولا علامة للتأنيث فيه كقولهم: عقرب ذكر وعقرب أنثى ...)، وانظر المذكر والمؤنث للفراء: ٦٩ .

(2) في أ: (فهو) .

فمـــا كان من هذا الضرب، فإنه إذا حقر لحقته تاء التأنيث في التحقير، وذلـــك نحـــو أُذَيْنَة وعُيَيْنَة وفي سوق سُوَيقَة ودار دويرة، وإنما لحقت التاء في التحقير؛ لأنه يرد ما كان ينبغي أن يكون في بناء المكبر، فردت كما ردت اللام في نحو: يَدٍ ودَمٍ، ونحو ذلك، ألا ترى أنهم جمعوا ما حذفت (التاء في مكبره من المؤنث بالواو والنون كما جمعوا ما حذفت)[1] منه اللام، فقالوا: أَرَضُون كما
٨٦/أ قالـــوا: سِنُون وثِبُون / ومِئُون، (وقد)[2] تركوا رد الهاء في التحقير في حروف مؤنـــثة من ذوات الثلاثة شذت عما عليه الجمهور في الاستعمال، منها حرب وقوس ودرع لدرع الحديد وعُرس وعَرَب قالوا: عُرَيْب، والاسم مؤنث لقولهم: العرب العَارِبة "[3] .

قال المفسر:

اعلم أن الاسم المؤنث العاري من علامة التأنيث على ضربين: اسم على ثلاثـــة أحرف، واسم على أكثر من ثلاثة أحرف، فالأول نحو: عين وأذن ودار ونـــار، فهـــذه إذا صَـــغرت رد تاء التأنيث إليها نحو[4]: عُيَيْنة وأُذَيْنة ودُوَيرَة وعُضَيْدَة في عضد، وكذا يُدَيَّة، وتشبيه أبي علي لرد التاء برد اللام من حيث إن كل واحد منهما عودٌ إلى الأصل، وكان الأصل في سُوق سُوقَة، وفي عين عَيْنة كما أن الأصل في دمٍ دَمْيٌ، فقلت: سُوَيقَة كما قلت: دُمَي، فرددت المحذوف

(١) ما بين القوسين ليس في: (أ) .

(٢) (قد) ليست في: (أ) .

(٣) التكملة شاذلي: ٩١، ٩٢، والتكملة مرجان: ٣٠٠، ٣٠١ .

(٤) في ر: (نقول) .

في الموضـــعين، وقالوا: أَرَضُون[1]، فجمعوا ما حذف منه التاء بالواو والنون، كمـــا فعلوا ذلك فيما حذف منه لام الفعل نحو: ثِبُون ومِئُون، فقد جرى تاء التانيث مجرى لام الفعل كما ترى، وذلك لما ذكرنا من الأصل أن يثبت التاء في نحـــو: عين ودلو، كما أن الأصل أن يكون دمٌ على ثلاثة أحرف، وقد مضى تفسير الواو والنون في هذه المنقوصات في باب الجمع[2] فإذا قالوا: العين مؤنثة، فالمقصود أن[3] التقدير فيه التاء، وإلا فليس هو مما يدل على شيء مؤنث على الحقيقة، إذ لا فصل بين الشمس والقمر، وبين الدلو والحبل مثلاً حتى يجب أن يكون بعض ذلك مؤنثاً وبعضه مذكراً، فإنما التأنيث في ذلك أنه[4] قدر فيه التاء ورد في بعـــض الأحوال، وهو التصغير ليعلم تقديره، فلا فرق بين هذا النحو ، وبين غرفة وظلمة، فإنما قلت: طلعت الشمس كما قلت: حسنت الغرفة، وقد ترك رد التاء في التصغير في أسماء شاذة، وذلك ما ذكره من عُرَيْب وحُرَيب ولا قياس عليه .

قال صاحب الكتاب:

" وأما ما كان على أربعة أحرف من المؤنث، فلا تلحقه التاء في التحقير، وذلـــك قـــولهم في عَنَاق: عُنَيِّق وفي عقاب: عُقَيِّب وفي عَقْرَب عُقَيرِب كأنهم

---

(١) قال المبرد في المذكر والمؤنث: ١٢٠: (فإنما قالوا: أرضون والمؤنث لا يجمع بالواو والنون إلا أن يكون منقوصاً نحو: سنة، وثبة، وقلة، وظبة، لأن الهاء وإن كانت زائدة، فقد كانت لها في الأصل فلذلك جاءت الواو والنون عوضاً كما يعوض ما ذهب منه حرف من أصله) .

(٢) قال في المقتصد ١٩٧: (وحكم ثبون حكم سنون في أن تخصيصه بالواو والنون تعويض من الحذف اللاحق له وكذا الباب) .

(٣) في ر: (إلى) .

(٤) في: (أنه فيه) وفي ظ: (أن فيه قدر) .

جعلـــوا الحرف الزائد على الثلاثة في العدة وإن كان أصلاً بمنزلة الزائد الذي[1] هـــو الـــتاء[2]، فعاقبتها كما جعلوا الأصل كالزائد في يرمي ويغزو / ويخشى، حيث حذفت في الجزم كما حذفت الحركات الزائدة، وكما جعلت الألف في ٨٦/ب مُرَاميً بمنزلة التي في حبارى، وكما جعلت الياء في تحية بمنزلة[3] الأولى في عدي وبمنزلـــة الـــياء في حنيفة في قولهم: تَحَوي، وقد شذ شيء في هذا الباب أيضاً، فألحقت فيه التاء، وذلك وراء وقُدّام، قالوا: وُرَيِّئة مثل وُرَيِّعة وقُدَيديمة قال:

وَقَدْ عَلَوت قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي ... يُـــومُ قُدَيْدِيَمَـــة الجَوْزَاءِ مَسْمُومُ[4]

ولحـــاق الهاء في هذا الضرب شاذ عما عليه استعمال الكثرة، وإنما جاء

---

(١) في التكملة (الزيادة التي هي) .

(٢) انظر المذكر والمؤنث للمبرد: ٩٧ .

(٣) التكملة مرجان: (بمنزلة الياء الأولى) .

(٤) بيت من البحر البسيط، قائله علقمة بن عبدة بن ناشرة من بني تميم جاهلي، يقال له: علقمة الفحل .

أخباره في: طبقات ابن سلام: ١٣٧، والشعر والشعراء ٢١٨، والأغاني ٢١/٢٠٠، والنجوم الزاهرة ١/٢٤٩ .

قتود الرحل: أداته، والرحل: مركب البعير، يسعفني: يحرقني ويلفحني فيغير بشرتي، الجوزاء: آخر بروج فصل الربيع، مسموم: شديد الحر .

الشاهد: لحاق هاء التأنيث (قدام) على طريق الشذوذ لأن ما كان من أسماء المؤنث على أربعة أحرف لا تلحقه علامة التأنيث؛ لأن الحرف الرابع يقوم مقامها .

ورد في: شرح ديوانه: ٧٠، والمفضليات: ٤٠٣، والأنواء ٨٩، والمقتضب ٢/٢٧٣، والاختيارين ٦٤٣، والمخصص ٩/٩٠، ودلائل الإعجاز: ٢٠٥، وشرح اختيارات المفضل: ١٦٢٦، وابن يسعون ٢/٢، والقيسي: ٥١٨، وابن برى: ٣٤٩، وشرح المفصل ٥/١٢٨، واللسان (سم) .

في الديوان، والمفضليات، والأنواء، والاختيارين وشرح اختيارات المفضل (يوم تجيء به) ولا شاهد فيه .

علـــى الأصل المرفوض كما جاء القصوى على ذلك ليعلم أن الأصل في الدُّنْيا والعُلْيَا[1] الواو، كما جاء القَوَد[2] ليعلم أن الأصل في بَاب ودَار الحركة"[3] .

قال المفسر:

قد تقدم في باب ما لا ينصرف أن الحرف الرابع في نحو: عَنَاقَ وعَقْرب قـــد قـــام مقام تاء التأنيث[4]، فلم يقل: عُقَيْرِبة كما قيل: سُوَيقة، وشبه هذا بحـــذفهم الحروف في "يرمي" و "يغزو" و "يخشى" من حيث إن التاء في نحو: طلحـــة وحمـــزة زائدة ليس من نفس الكلمة، والحرف الرابع في نحو: عقرب أصلي، وقد جرى مجرى هذا الزائد، وصار كالعوض منه، كما أن حروف اللين في نحـــو: يغزو ويرمي ويخشى أصول إذ هي لامات، وقد أسقطها الجزم كما يسقط الحركات المزيدة في الصحيح نحو: لم يضربْ ولم يخرجْ ولم يَبِعْ، وكذلك الألف في مُرَاميً لام الفعل؛ لأنه منقلب عن الياء في راميت، فهو بإزاء الباء من مـــضاربٍ، وقد جرى في النسب مجرى الألف الزائدة في حبارى حيث قالوا:

---

(١) قال سيبويه في ٣٨٩/٤: (٣٨٤/٢ بولاق): (وأما فعلى من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإن الياء مبدلة مكان الواو كما أبدلت الواو مكان الياء في فعلى، فأدخلوها عليها في فعلى كما دخلت عليها الواو في فعلى لتتكافآ، وذلك قولهم: الدنيا والعليا والقصيا، وقد قالوا: القصوى فأجروها على الأصل؛ لأنها قد تكون صفة بالألف واللام، فإذا قلت: فعلى من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفة، وهو أجدر أن يجيء على الأصل إذ قالوا: القصوى، فأجروه على الأصل وهو اسم كما أخرجت فعلى من بنات الياء صفة على الأصل)، وانظر:صناعة الإعراب ٨٨، والمنصف١٦١/٢، وشرح الشافية للرضي١٧٧/٣.

(٢) القود: القصاص .

(٣) التكملة شاذلي: ٩٢، والتكملة مرجان: ٣٠١، ٣٠٢ .

(٤) المقتصد: ٩٩٠ .

مُرَامِـــيّ كحُبَارِيّ، وكذا الياء الأولى من تَحيّة هي عين الفعل؛ لأنه تَفْعلة، وقد حــذفت حذف الياء المزيدة في حَنِيفَة، وأما قُدَيْدِيمة في قُدَّام ووُرَيِّئَة، فشاذ بمنزلة عُرَيْب[1]، وشبهه بالقَوَد والقُصْوى، وذلك أن الأصل في عقرب وعناق أن يقال عُقَيربَة؛ لأنه مؤنث كسوق ونعل إلا أنهم أقاموا الحرف الرابع مقام تاء التأنيث، ثم إنهم قالوا: قُدَيْدِيمَة ليدلوا على أن الأصل ذلك كما قالوا: القود، فصححوا الواو دلالة على أن الأصل في باب ودار بَوَب وَدَور، وأن القلب لضرب[2] من التخفيف .

وذكـــر شيخنا وجهاً آخر، وهو أن وَرَاء وقُدَّام ظرفان، والظروف يقل إســـناد الفعل إليها / ولا سيما ما يغلب عليه الظرفية، فلو لم يؤنث مصغرها لم يعلم أن الكلمة مصوغة على تقدير[3] التأنيث، وأما نحو: عقرب وعناق، فيسند إليها[4] الفعل كثيراً نحو: لسعت العقرب، فيعلم التأنيث من ذلك وهذا واضح. ٨٧/أ

---

(١) حيث ترك رد التاء في التصغير وهو اسم ثلاثي .

(٢) في ر، وظ ك (ضرب) .

(٣) في ر، وظ: (تصغير) .

(٤) في أ: (إليه) .

قال صاحب الكتاب:

"فأما حُبَيّرة ولُغَيْغيزَة في قول من ألحق التاء في التحقير، فليس على حد قُدَيْدِيمَة، ولكن[1] على حد زَنَادِقَة وفَرَازِنَة .

ومما غلب عليه التأنيث فلم يعرف فيه التذكير العُقَاب يقولون: ثلاث أعقب غلب عليه التأنيث، و لم يكن كالضبع؛ لأن الضبع ذكرها ضِبْعان، و لم يقولوا: ثلاث[2] أعقب ذكور ولا إناث كما قالوا: حية ذكر، وله ثلاث شياه ذكور؛ لأن العِقَاب لا يكون عندهم إلا أنثى، وهذا قول أبي الحسن "[3] .

قال المفسر:

اعلم أنه شبه التاء في حُبَيّرة تصغير حُبَارَى ولغُيْغيزَة تصغير لغَّيْزَي لجحيرة اليربوع بالتاء في زنادقة وفرازنة من حيث إن التاء في حبيرة عوض من ألف التأنيث في حبارى، وكذا تاء لُغَيْغيزَة كما أن التاء في زَنَادقَة عوض من الياء في زَنَادِيق بدلالة أنه لا يقال: زَنَاديقَة، ولكن التاء تعاقب الياء .

وأما عُقَاب فمختص بالتأنيث بدلالة ما ذكره من أنه لا يقال: ثلاث أعْقُب ذكور ولا إناث، أما امتناعهم من أن يقولوا: ثلاث أعقب ذكور، فلأجل أنهم لا يوقعونه على المذكر، وأما امتناعهم من أن يقولوا: إناث فلأجل أنه إذا اختص بالتأنيث، لم يحتج إلى وصفه به، وإنما يحتاج إلى أن يقال: حية ذكر وشاة ذكر لأجل أن الحية يكون للمذكر والمؤنث، وكذا الشاة فيفتقر إلى البيان .

---

(١) في التكملة شاذلي: (ولكن الهاء) .

(٢) في التكملة مرجان: (ثلاثة) .

(٣) التكملة شاذلي: ٩٢، ٩٣، والتكملة مرجان: ٣٠٢، ٣٠٣ .

وقال أبو علي: " ولم يكن كالضبع؛ لأن الضبع ذكره الضِبْعَان " يعني أنه ليس لعقاب اسم مذكر من تركيبه كما كان ضِبْعَانٌ من تركيب ضبع، وقالوا: إن الذكـــر لقـــوة، فالعقاب واللقوة إن صح [1] ما قالوه بمنزلة الجمل والناقة، والتأنيث فيه أي في العقاب حقيقي؛ لأنها من الحيوان .

---

(١) (صح) ليست في: (ر، وظ) .

قال صاحب الكتاب:

" باب لحاق علامة التأنيث الأسماء "

العلامة التي تلحق الأسماء (للتأنيث)[١] علامتان: إحداهما: الألف، والأخرى التاء التي تقلب في الوقف في أكثر الاستعمال هاء، وذلك نحو: تَمرة وقَرية وقَائمة، فالألف على ضربين: ألف مفردة، وألف تلحق قبلها ألف / فتنقلب الأخيرة[٢] منهما همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة . ٨٧/ب

فالألف المفردة إذا لحقت الاسم، لم تخل من أن تلحق بناءً مختصاً بالتأنيث أو بناء مشتركاً للتأنيث والتذكِير، فمن المختص ما كان على فُعْلَى، وهذا البناء على ضربين: أحدهما: أن تكون الفُعْلى للأفْعَل، والآخر: أن يكون فُعْلَى لا[٣] يكون مذكره أفعل[٤].

فإذا كان الفُعْلى مذكره[٥] أَفْعَل لم يستعمل إلا بالألف واللام كما أن مذكره كذلك، وذلك قولك: الكُبْرى والأكْبَر، والصُّغْرَى والأَصْغَر والوُسْطَى والأَوْسَط والطُّولَى والأَطْوَل والدُّنَيا والأَدْنَى، والعُلْيَا والأَعْلَى وجمع الكُبْرَى إذا كسر الكُبَر وفي التنزيل: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾[٦]، وفيه: ﴿لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾[٧] .

---

(١) (للتأنيث) ليست في: (أ) .
(٢) في التكملة: (الآخرة) .
(٣) في التكملة مرجان: (ولا يكون) .
(٤) مثل: حبلى وبشرى .
(٥) في التكملة شاذلي: (مؤنثاً لأفعل) ومرجان: (مؤنثاً للأفعل) .
(٦) المدثر / ٣٥ .
(٧) طه / ٧٥ .

والفُعْلــى إذا أفردت أو جمعت مكسرة أو بالألف والتاء لم تستعمل إلا بالألــف والــلام، أو بالإضــافة تقول: الطُّولى والطُّوَل وُطولاَها (والقُصْرَى والقُصَر)[1] وقُصْرَاها والطُّولَيَات، وكذلك الأَكْبَرون والكُبْرَيَات والأَكَابر، وفي الــتنزيل: ﴿قُــلْ هَــلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾[2] وفيه: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَــكَ وَاتَّــبَعَكَ الأَرْذَلُــونَ﴾[3] وفــيه: ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[4] و﴿إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾[5]"[6].

قال المفسر:

اعلم أن علامة التأنيث علامتان، التاء والألف، والألف على ضربين:

أحدهما: أن يكون قبلها ألف زائدة، فتقلب همزة كصَحْراء وَطْرفَاء .

والــثاني: وهو الذي عليه بناء الباب ألف مفردة، ويكون تصرفها على وجهين:

أحدهما: أن تلحق بناءً مختصاً بالتأنيث، وذلك فُعْلَى مضموم الفاء ساكن العين وفُعْلَى على ضربين:

أحــدهما: أن يكون الأَفْعَل كالأَفْضَل والفُضْلَى، والأَكْبَر والكُبْرى، ولا تــستعمل فُعْلَــى هــذه إلا بالألف واللام أو الإضافة نحو: أن تقول: خرجت

---

(١) (والقصرى والقصر) ليست في التكملة: (مرجان، وأ) .

(٢) الكهف / ١٠٣ .

(٣) الشعراء /١١١ .

(٤) الأنعام / ١٢٣ .

(٥) الشمس /١٢ .

(٦) التكملة شاذلي: ٩٤، ٩٥، والتكملة مرجان: ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥ .

الفُــضْلَى و (فُضْلاَهُنّ، ولو قلت: خرجت فُضْلَى)[1] لم يجز كما لا يجوز أن تقول: خرج أَفْضَل بل يجب أن تقول: الأَفْضَل أو أَفْضَلُهم، وذاك أن الأصل في هـــذا قولك: زيد أَفْضَلُ من عمرو، وهند أَفْضَلُ من دعد، ثم يقال: زيد الأَفْضَل مـــن بـــين الرجلين وهند الفُضْلَى من بين المرأتين، فلا يليق التنكير به؛ لأنك لا تقـــول: الأَفْــضَل حتى تكون عرفته بقولك: زيد أَفْضَل من فلان، فإذا قلت: جاءني أَفْضَل لم يكن في المعنى فائدة، وكنت عدلت بالمعرفة إلى طريقة التنكير، فلهـــذا المعـــنى وجب أن تكون / فُعْلَى هذه مصاحبة لما هو علم التعريف من ٨٨/أ
الألف واللام أو الإضافة قال شيخنا: ولذلك خطأوا أبا نواس[2] في قوله:

كَأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى مِن فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ من الذَّهَبِ[3]

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ) .

(٢) الحسن بن هانئ بن صباح بن عبدالله بن الجراح، قال أبو عبيدة: كان أبو نواس للمحدثين مثل امرئ القيس للمتقدمين، توفي سنة ١٩٨ هـ .
أخباره في: الشعر والشعراء:٧٩٦، وتاريخ بغداد ٤٣٦/٧، ووفيات الأعيان٩٥/٢، ونزهة الجليس ٣٠٢/١ .

(٣) بيت من البحر البسيط بين المصنف قائله .
فواقعها: جمع فاقعة ويراد بها نفاخة الماء، حصباء: الحصى الصغير، در: لآليء .
الشاهد: قوله (صغرى وكبرى) حيث نكرهما والواجب تعريفهما بالألف اللام أو إضافتهما.
ورد في : ديوانه : ٢٤٣ ، والخاطريات : ٦٦، ولطائف المعارف ٩٧ ، ودرة الغواص: ٥٩، ومجمع الأمثال ٧٩/١، والكشاف ١٩٩/٤، والمفصل: ٢٣٦، وشرح مقامات الحريري ٨١/٢، والمثل السائر ٦٦/١، وشرح المفصل ١٠٢/٦، والتوطئة: ٣٤٠، والفلك الدائر:٣٩، والطراز ٢٩٧/١، وشرح الألفية للمرادي ١٢٤/٣، وأوضح المسالك ٢٩٤/٢، وشرح قطر الندى: ٣١٦، والمغني: ٤٢٥، والتذكرة السعدية: ٣٨٧، والعيني ٥٣/٤، والأشموني ٤٨/٣، ٥٢، وشرح أبيات الكشاف: ٣٤٦، ٣٤٧، في لطائف المعارف وأوضح المسالك وشرح قطر الندى والتذكرة السعدية والأشموني (فقافعها) .

والـــصحيح كـــأن الـــصَّغُرى والكُبْرى، أو كأن صَغِيرة وكَبِيرة، ومتى راجعت حسك عرفت أن التنكير في هذا غير مفيد .

قال صاحب الكتاب:

" وقـــد استعملوا آخر[1] بغير ألف ولام، فقالوا: رجَل آخر ورِجَال[2] أُخَر، وفي التنزيل: ﴿**وَأُخَرُ مُتَشَابِهَات**﴾[3]، وكذلك أُخْرى، وكان قياس ذلك أن يكـــون[4] كما تقدم، وربما استعمل بعض هذه الصفات استعمال الأسماء، فنزعت[5] منه الألف اللام نحو: دُنْيَا في قول الشاعر:

فِـــي سَعْي دُنْيَا طَالَما قَدْ مُدَّتِ[6]"

---

(١) في التكملة شاذلي: (أخر) .

(٢) في التكملة مرجان: (ورجال آخرون وامرأة أخرى ونسوة أخر) .

(٣) آل عمران / ٧ .

(٤) في التكملة شاذلي: (يكون بالألف واللام كما) .

(٥) في التكملة مرجان: (فتنزع) .

(٦) رجز قائله العجاج .

الشاهد: استعمل (دنيا) بغير ألف ولام تشبيهاً بالأسماء التي ليست صفات .

ورد في: ديوانه: ٢٦٧، ومعاني القرآن للأخفش: ١٢٨، والتمام: ١٧٣، والتنبيه على مشكلات الحماسة: ٤٦٤، وإعراب الحماسة: ٢١٠، وشرح الحماسة: ١٦٥٧، والكشاف ٣٠/٢، والمفصل: ٢٣٥، والقيسي: ٥٢١، وابن بري: ٣٥٠، وشرح ألفية ابن معطي: ١٢٤١، والبحر المحيط ٢٨٢/١، والتذييل والتكميل ٢٠٢/٣، وشفاء العليل: ٦١٨، والخزانة ٢٩٦/٨ .

التكملة شاذلي: ٩٥، والتكملة مرجان: ٣٠٥ .

قال المفسر:

اعلم أن قولهم(1): آخَر وأُخْرَى لم يرد على القياس من حيث استعمل عارياً من أسباب التخصيص، فقيل: هذا رجل ومررت برجل آخَرَ، وهذه امرأة ومررت بامرأة أُخْرَى قال شيخنا: وكأن الذي حسن هذا أن آخَر لا يجيء إلا بعد كلام، فذلك الذي يصاحبه يخصصه كما يخصص مِنْ في قولك مررت برجل أَفْضَل من زيد .

وبيانه أنك لا تقول: مبتدئاً جاءني رجل آخر، ولا جاءتني امرأة أُخْرُى من غير أن يتقدم ذكر شيء، فلما كان كذلك صار كأنه قيل: مررت برجل آخرَ من الذي ذكرت وتنزل التزامهم ذكر كلام قبله نحو: مررت برجلٍ، وهذا رجلٌ آخَرُ منزلة ذكر من إذ يعلم أنك تجعل الثاني أذهب من الأول في التأخر، فلما جرى هذا المعنى في المذكر استعمل المؤنث بغير ألف ولام، فقيل: مررت بامرأة أُخْرَى، وأما قوله:

فِي سَعْي دُنْياَ طَالَما قَدْ مُدَّتِ(2)

فسقوط الألف واللام لأجل أن الدَّنْيا وإن كانت تأنيث الأَدْنَى، فإنها قد غلبت وصارت بمنزلة الأسماء، فترك اعتبار معنى التفضيل فيها، كما أن الأَبْطَح لما غلب، وتنزل منزلة الأسماء جمع جمعها فقيل: الأَباطِح كما يقال: الأَزَامِل، وأشبه من هذا قولهم(3): الحسن والعباس للتعريف في الأصل، ثم لما غلب صار

---

(1) في ر: (قول) .

(2) تقدم وروده ص: ٥٨٩ .

(3) في ر، وظ: (أن قولهم) .

بمنزلة الأعلام، فقيل: حسن وعباس من غير اللام كزيد وعمرو، كذلك[1] الدُّنيا كأنها صارت علماً لهذه الدار، فنزعت منها الألف واللام، فليس في ذا عدول / ٨٨/ب عن القياس إذا حققته فاعرفه .

قال صاحب الكتاب:

" ومن ذلك أَوّل تقول: هذا رجل أُوَّلُ، فلا تصرف تريد أَوَّل من غيره فتحذف الجار مع المجرور، وهو في تقدير الإثبات، فلذلك لم تصرف، وفي التنزيل: ﴿**وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى**﴾[2] أي السر وأَخْفَى من السر وقال:

يَاليتَها كَانَت لِأَهْلِي إِبِلاً أَوْ هُزِلَتْ فِي جَدْبِ عَامٍ أَوّلا[3]

فلم يصرف أولا؛ لأنه صفة معناه: أَوّلُ من عامك، وإن شئت نصبت (أولاً)[4] وإن كان معناه الصفة في البيت نصب الظرف وتقديره[5] في عامٍ أَوَّلَ

---

(١) في ر، وظ: (وكذلك) .

(٢) طه / ٧ .

(٣) رجز، قال القيسي ٥٢٣: (ونسبه بعض من قرأت عليه لأبي النجم العجلي) .
هزلت: الهزال: ضد السمن، والجدب: ضد الخصب .
الشاهد: قوله: (عام أولا) وذلك أنه ترك صرف (أول) لاحتماله أن يكون صفة تلزمها (من) فيكون التقدير أول من عامك، كما تقول: هذا حسن من هذا .
ورد في: الكتاب ٤٦/٢، والمخصص ٨٦/١٦، والأعلم ٤٦/٢، والمفصل: ٢٣٤، وابن يسعون ٣/٢، وابن برى:٣٥١، وشرح المفصل ٣٤/٦، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٤٤، واللسان (وأل) .

(٤) (أولاً) ليست في: (أ) .

(٥) في أ: (ملكاً في عام) .

مـــن عامـــك أي قـــبل عامـــك، وعلى هذا قوله سبحانه: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِـــنْكُمْ﴾[1] كمـــا تقول: الركب أَمَامَك، ومن جعل أولاً غير وصف صرفه، فقـــال: ما تركت لـــه أَوَّلاً ولا آخِراً كقولك: قَدِيماً ولا حَدِيثاً، وأما ما حكي مـــن أن بعضهم قرأ[2] : ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً﴾[3] فشاذ عن الاستعمال والقياس، ومـــا كان كذلك لم ينبغ أن يؤخذ به إلا أن يكون جعل حُسْنَى مصدراً كالرُّجْعَى والبُشْرَى "[4].

---

(١) الأنفال /٤٢ .

(٢) في التكملة مرجان: وأ: (قال) .

(٣) البقـرة /٨٣، قـال الأخفـش في معانـي القـرآن: ١٢٧: (وقال بعضهـم: قولوا للناس حسنى يؤنثها و لم ينونها، وهذا لا يكاد يكون؛ لأن الحسنى لا يتكلم بها إلا بالألف واللام كما لا يـتكلم بـتذكيرها إلا بالألـف واللام، لو قلت: جاءني أحسن وأطول لم يحسن حتى تقول: جاءنـي الأحـسن والأطـول فكذلك هذا تقول: جاءتني الحسنى والطولى إلا أنهم قد جعلوا أشياء من هذه أسماء نحو دينا وأولى) .

وقـال أبـو حيان في البحر المحيط ٢٨٥/١: (وقرأ أبي وطلحة بن مصرف حسنى على وزن فعلى) .

وقال في ٢٨٦/١: (وتخريج هذه القراءة على وجهين:

أحـدهما: المـصدر كالبـشرى ويحـتاج ذلـك إلى نقـل أن العرب تقول: حسن حسنى كما تقول: رع رجعى وبشر بشرى إذ مجيء فعلى كما ذكرنا مصدراً لا ينقاس .

والـوجه الثانـي: أن يكـون صفة لموصوف محذوف أي وقولوا للناس كلمة حسنى أو مقالة حسنى)، وانظر الخصائص ٣٠١/٣ .

(٤) التكملة شاذلي: ٩٥، ٩٦، ومرجان: ٣٠٥، ٣٠٦ .

قال المفسر:

اعلم أن أول فيه معنى التفضيل، وإن لم يكن له فعل تقول: زيد أَوّلُ من عمرو، وهذا أَوّلُ من هذا، ويضاف نحو: زيد أَوّلُ القوم، وكذا زيد أَوّلُ رجل؛ لأن الواحد هنا في معنى الجمع كقولك: أَوَّلُ الرجال، وتقول أيضاً: زيد أَفْضَلُ رجــل، ولكون أَوَّلَ للتفضيل جرى على الواحد والجميع كقوله سبحانه:﴿**وَلا تَكُونُــوا أَوَّلَ كَافِــرٍ بِهِ**﴾[1] وكما قال: ﴿**وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ**﴾[2]، فإذا ألحقت الألف واللام قلت: الأول والأولى كالأَفْضَل والفُضْلَى، فإذا أضفت[3] الأولى قلــت: جـــاءتني أُولاَهُنّ كما تقول: فُضْلاَهُنّ قال سبحانه: ﴿**وَقَالَتْ أُولاهُمْ لأُخْرَاهُمْ**﴾[4] .

ولو قلت: جاءتني أَوَّلُهنّ جاز كما جاز[5]:

وَمَــيّةُ أُحْسَنُ الثَّقَلَيْن[6] ....

---

(١) البقرة / ٤١ .

(٢) البقرة / ٩٦ .

(٣) في ر، وظ: (أضفت قلت: جاءني) .

(٤) الأعراف /٣٩ .

(٥) في ر، وظ: (جاز شعر) .

(٦) جزء من صدر بيت من البحر الوافر، قائله ذو الرمة، والبيت بتمامه:

ومية أحسن الثقلين جيداً وسالفةً وأحسنه قذالا

سالفة: السالفة أعلى العنق، قذالاً: ما بين الأذن والنقرة وهما قذالان .

الشاهد: (أحسن) حيث ذكره وإن كان جارياً على مؤنث فهو خبر عن مية .

ورد في: ديوانه: ١٥٢١، والكامل: ٩٥٠، والخصائص ٤١٩/٢، وشـــرح ديوان الحماســـة =

ومن ظن أن التأنيث واجب في نحو: ﴿وَقَالَتْ أُولاهُمْ﴾[1] فلينظر إلى قوله: ﴿وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾[2] إذ لو كان يجب التأنيث لوجب الجمع أيضاً كما أنه لما وجب أن تقول: جاءتني الأُولَى، ولم يحسن[3] أن تقول: جاءتني الأَوَّل، وجب أن تقول: جاءني الأَوَّلُون إذا عنيت الجمع، وقد تقدم بيان هذا، وإذا قلت: هذا رجل أَوَّلُ تريد أَوَّلُ من غيره كان باقياً على حاله؛ لأن الجار مع المجرور مقدر، وكذا قوله سبحانه: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾[4] /؛ لأن المعنى أَخْفَى ٨٩/أ
من السِّرِّ، وقالوا: إنه ما حَدَّثْتَ به نفسك، وأما قوله:

.... أَوْ هُزِلَتْ فِي جَدْبِ عامٍ أَوّلا[5]

(فعلى وجهين:

أحدهما: أن يكون أَوَّلَ صفة لعام ويكون الجار مع المجرور محذوفاً كأنه في جدب عام أَوَّلَ)[6] من عامك ويكون موضعه جراً؛ لأنه صفة مجرور كما تقول: مررت برجل أَفْضَلَ من زيد .

= للمرزوقي ٧١٥/٢، والمقتصد: ١٨٩، والأساس (سلف) والمفصل: ٢٣٣، وشرح المفصل ٩٦/٦، والإيضاح في شرح المفصل ٦٥٧/١، وأمالي ابن الحاجب ٧٨/٢، واللسان (ثقل)، وشرح شذور الذهب: ٥٣٦، والأشباه والنظائر ١٠٦/٢، وغاية الإحسان: ١٨٦، والهمع ٢٠٥/١، والخزانة ٣٩٣/٩، وحاشية يس ١٠٤/٢، والدرر ١٨٣/١ .
في الخصائص (وجهاً)، وفي الكامل وشرح شذور الذهب (أحسنهم) .

(١) تقدم ورودها ص: ٥٩٣ .

(٢) تقدم ورودها ص: ٥٩٣ .

(٣) في ر، وظ: (يجز) .

(٤) تقدم ورودها ص: ٥٩١ .

(٥) تقدم وروده ص: ٥٩١ .

(٦) ما بين القوسين ليس في: (ظ) .

والوجه الثاني: أن تجعله ظرفاً فيكون منصوباً لفظاً وتقديراً، ويكون متعلقاً بهزلت كأنه قال: أو هزلت أَوَّلَ من عامك في جدب عام، كما تقول: أو هزلت قبل عامك أو قبل هذا في جدب عام[1]، وشبهه بقوله سبحانه: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُم﴾[2] لأجل أن أسفل ظرف كأنه قال: والركب في أَسْفَلَ منكم إلا أن أَسْفَلَ يتعلق بالفعل المحذوف المقدر في الظروف وهو استقر، وأَوَّل في قوله: أو هزلت أَوَّلَ من هذا في جدب عام يتعلق بنفس هزلت فاعرفه.

فأول إذا كان اسماً نون، فيقال: ما تركت له أولاً ولا آخراً بمنزلة لا قديماً ولا حديثاً، وإنما صرفت لأجل أنه اسم فهو بمنزلة أَزْمَل، وذلك أنك لم تصرف أَوَّلَ في قولك: مررت برجلٍ أَوَّلَ منك؛ لأن فيه الوصف ووزن الفعل، فقد حصل سببان، وإذا كان اسماً في قولك: ما تركت له أولاً بمنزلة فعلت قبلاً وبعداً لم يكن فيه إلا سبب واحد وهو وزن الفعل .

وأما قراءة من قرأ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً﴾[3]، فليس ذلك بتأنيث الأحسن كقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[4] ألا ترى أن أحداً لا يقول: رأيت امرأة حُسْنَى، وإنما هو مصدر كالرُّجْعَى والبُشْرَى والسُوْءَى في قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى﴾[5]؛ لأنها تستعمل بغير اللام كقوله:

---

(١) في ر، وظ: (عام ما) .

(٢) تقدم ورودها ص: ٥٩٢ .

(٣) تقدم ورودها ص: ٥٩٢ .

(٤) الأعراف / ١٨٠ .

(٥) الروم / ١٠ .

وَلا يُجْـــزَونَ مِنْ حَسَنٍ بِسُوءَى   وَلاَ يُجْـــزَون مِـــنْ غِلَـــظٍ بِلِينِ[1]

ومن قال: إن سُوءَى تأنيث الأسوأ في البيت خصوصاً، فقد أخطأ إذ لو جـــاز ذلك لوجب أن يقال: هذه خَصْلَة سُوْءى، وأن يطرد نحو: امرأة فُضْلَى وجاريـــة حُسْنَى، وذا لا يقوله العرب، ولا من[2] يعرف كلامهم، فحُسْنَى في كـــونها مـــصدراً في الآية بمنزلة قراءة من نون[3] فقال: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ﴾[4] ومما جاء حسنى فيه مصدراً قوله:

فَلاَ تَكْفُروا حُسْنَى مَضَتْ مِن بَلاَئِنَا   وَلاَ تَمْـــنَحُونَا بَعْـــدَ لِينٍ تَجَبُّرا[5]

---

(١) بيت من البحر الوافر، قائله أبو الغول الطهوي، وفي الشعر والشعراء: ٤٢٩ أبو الغول النهشلي .

الشاهد: قوله (بسوءى) استعملها بغير الألف واللام .

ورد في: الحماسة ٦٢/١، والحيوان ١٠٦/٣، والأمالي للقالي ٢٦٠/٢، وبهجة المجالس: ٥١٨، وشرح الحماسة للتبريزي ١٦/١، والمفصل: ٢٣٥، وشرح المفصل ١٠٢/٦، والمرتجل للصغاني: ١٤٥، وشرح الكافية ٢١٩/٢، والتذكرة السعدية: ٤٠، والخزانة ٣١٤/٨ .

في الحماسة والأمالي وشرح الحماسة، والتذكرة السعدية (بسيء)، وفي الحيوان والشعر والشعراء والتذكرة السعدية (بشر) ولا شاهد فيه، وفي الحيوان والشعر والشعراء (من خبر).

(٢) في أ: (ومن لا) .

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر (حسنا) بالضم الحاء وتسكين السين، وقرأ حمزة والكسائي (حسنا) بفتح الحاء والسين .

انظر: المبسوط ١١٩، وكتاب السبعة ١٦٣، والإقناع ٥٩٩ .

(٤) تقدم ورودها ص: ٥٩٢ .

(٥) بيت من البحر الطويل، قائله عمرو بن مخلاة الحمار الكلبي إسلامي جزرى .

أخباره في: معجم الشعراء: ٢٤١ .

الشاهد: قوله (حسنى) حيث جاءت مصدراً .

ورد في: الحماسة ١٩٧/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٢/٤ .

قال صاحب الكتاب:

" وأفعل الذي مؤنثه الفعلى يستعمل على ضربين:

أحدهما: أن / تتعلق به من، فإذا كان كذلك كان المذكر(١) والمؤنث ٨٩/ب والاثنين والجميع على لفظ واحد، تقول: مررت برجل أَفْضَل من زيد وبامرأة أَفْضَل من زيد وبرجلين أَفْضَلَ من زيد، وكذلك الجميع وتثنية المؤنث وجمعه، فإذا دخلت الألف واللام عاقبتا من، فلم تجتمع معهما(٢) تقول: زيد الأَفْضَل، ولا يجوز زيد الأَفْضَلُ من عمرو(٣)؛ لأن من إنما تدخل لتحدث فيه ضرباً من التخصيص، فإذا دخلت لام التعريف جعلت الاسم (معرفاً كالعلم)(٤)، بحيث توضع السيد عليه، فلو ألحقت "من" معها كان كالنقض للتعريف الحادث باللام(٥)، فأما(٦) قول الأعشى:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنهُم حَصَى   وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ(٧)

(١) في التكملة مرجان، وأ: (للمذكر) .

(٢) في أ: (وتقول) .

(٣) في أ: (من غيره) .

(٤) (معرفاً كالعلم) ليست في التكملة مرجان وأ .

(٥) في التكملة مرجان: (بالألف واللام) .

(٦) في أ: (أما) .

(٧) بيت من البحر السريع .

الشاهد: قوله (بالأكثر منهم) استشهد به على أن من ليست للمفاضلة نحو هذا أحسن منك، وإنما هي كالتي في قولنا: أنت من الناس حر أي أنت فيهم حر .

وقال المرادي في شرح الألفية ٣/١٢٠ أَوَّلَ على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن " أل " زائدة .

=

(مـــن كاثرت فلاناً فكثرته)[1] فتعلق من بالأكثر ليس على حد قولك: قومك أكثر من قوم زيد، ولكن على حد ما يتعلق به الظرف ألا ترى تعلقه به في قول أوس:

فإنــا رَأَيْنَا العِرضَ أَحوَجَ سَاعَةً   إِلَى الصَّون مِن رَيْطٍ يَمَانٍ مُسَّهمِ[2]"

= والثاني: أنها متعلقة بأكثر مقدراً مدلولاً عليه بالموجود .

الثالث: أنها للتبيين لا لابتداء الغاية كأنه قال:(ولست بالأكثر من بينهم) .

ورد في: ديـوانه: ١٩٣، والـنوادر ١٩٦، وجواهـر الألفـاظ: ٣١٨، والـشيرازيات ٧، والخصائص ١/١٨٥، والمفردات: ٤١٠، وابن يسعون ٢/٣، والقيسي: ٥٢٥، وابن برى: ٣٥١، وشـرح المفـصل ٣/٦، وشـرح الكافـية للرضـي ٢/٢١٥، وابـن الـناظم: ٤٨١، والارتشاف ٣/٢٢١، وشرح الألفية للمرادي ٣/١٢٠، والمغني ٦٣٢، وشرح الألفية لابن عقـيل ٢/١٨٠، والتصريح ٢/١٠٤، والأشموني ٣/٤٧، والخزانة ٨/٢٥٠، وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي: ١٩٥ .

(١) (من كاثرت فلاناً فكثرته) ما بين القوسين ليس في أ .

(٢) بيت من البحر الطويل .

العـرض: الحـسب، الصون: الوقاية من ما يعيب، ريط: كل ثوب رقيق لين، يمان: منسوب إلى اليمن، مسهم: مخطط .

الشاهد: قوله (أحوج ساعة) حيث تعلق ساعة بأحوج .

ورد في ديـوانه: ١٢١، والحجـة للفارسـي ١/١٨، والحلبـيات: ١٧٩، والـشيرازيات: ٨، والعـضديات: ٢٩، والوسـاطة: ٣١١، والمخصص ١٦/٨٦، وابن يسعون ٢/٤، والقيسي: ٥٢٩، وابن برى: ٣٥٢، وشرح المفصل ٦/١٠٤، وشرح الكافية ٢/٢١٦،وشرح شذور الذهب: ٥٣١، والخزانة ٨/٢٦٣ .

في: الديـوان والحلبيات وابـن يسعون وشرح شذور الذهب (وجدنا)، وفي ابن برى (فإني رأيت)، وفي العضديات (مرهم) بدلاً من مسهم .

التكملة شاذلي: ٩٦، ٩٧، والتكملة مرجان: ٣٠٧، ٣٠٨ .

قال المفسر:

اعلم أن أَفْعَل يستعمل على ضربين[1]:

أحدهما: أن يتعلق به من نحو: زيد أَفْضَلُ من عمرو، ولا يتغير بحال، وقد تقدم ذكر ذلك[2] .

والوجه الثاني: أن يلحقه الألف واللام نحو: أن تقول: زيد الأفضل، وذلك بعد أن يحصل التفضيل بمن تقول: زيد أَفْضَلُ من عمرٍو، ثم تقول: فعل الأَفْضَل كذا، ولا يجوز أن يتعلق به من مع دخول الألف واللام لأجل أن الألف واللام يفيد التعريف، فإذا قلت: الأَفْضَل كان لواحد بعينه، ومن يفيد التخصيص، ألا تراك تقول: هذا رجل أَفْضَل من زيد، فتصف به النكرة، ولا يكون ذلك مع الألف واللام إذ لو قلت: هذا رجل الأفضل كان محالاً، وإذا كان الأمر على ما وصفنا كان قولك: زيد الأفضل من عمرٍو مناقضة لأجل أنك إذا عرفت بالألف واللام، ثم جئت بمن الذي لا يفيد التعريف، وإنما يفيد شمّة منه كنت قد انحدرت بعد ارتفاع ورجعت إلى التنكير بعد التعريف، فأما قوله:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُم حَصَى[3] ....

فمن بمنزلة في كأنه قال: لست بالأكثر فيهم كما تقول: زيد الأَفْضَلُ من بين الرجال، فتكون من لضرب من البيان إذ لا شبهة في أنك لا تفضله على

---

(١) في ر، وظ: (على هذين الوجهين) .

(٢) المقتصد: ٨٨٩ .

(٣) تقدم وروده ص: ٥٩٧ .

(من) [1] بين الرجال وشبه هذا بقوله:

فِإنَّـــا رَأَيْنَا العِرْضَ أَحْوَجَ سَاعةً[2] ....

مـــن حيث إن / قوله: منهم يتعلق بالأكثر كما أن ساعة تتعلق بأحوج، ٩٠/أ فالمعنى بالأكثر فيهم كما أن المعنى هنا أحوج في ساعة، وأحوج قد تعلق به من الذي هو للتفضيل في قوله: من ريط يمان مسهم .

وجاز تعلق " من " بالأكثر وساعة بأحوج؛ لأن أفعل هذا لا ينفك من معنى الفعل، فكما تقول: كثرت منهم أو فيهم، واحتاج إلى كذا ساعة، فيتعلق بالفعل الظرف كذلك يتعلق بهذا الذي يناسبه، ولا يجوز أن تقول: زيد الأفضل من عمرو على قوله: ولست بالأكثر منهم: ....

لأجـــل أنـــك لا تقدر على أن تجعل زيداً بعضاً من عمرو، فتقول: زيد الأفضل من عمرو كما تقول: زيد الأفضل منهم، فإن قلت: فكيف لم يعلق أبو علـــي ســـاعة برأينا دون أحوج كأنه قال: فإنا رأينا العرض أحوج إلى الصون ساعة .

فالجواب أن ساعة قد وقعت بين أحوج وبين قوله: إلى الصون، و "إلى" من صلة أحوج بلا شبهة، فلو جعلت ساعة معمولة لرأينا كان فصلاً بين العامل الذي هو أحوج ومعموله الذي هو إلى الصون بالأجنبي، فلهذا من الشأن ذكر هذا البيت فاعرفه .

---

(١) (من) ليست في: (أ، ور) .

(٢) تقدم وروده ص: ٥٩٨ .

قال صاحب الكتاب:

" بـــاب [١] فُعْلَى التي لا تكون مؤنث أَفْعَل وما أشبهها مما يختص ببناء التأنيث ولا تكون ألفها إلا له.

اعلم أن فُعْلَى هذه يختص بناؤها بالتأنيث[٢]، ولا تكون لغيره، ولا يلزم دخـــول الألف واللام عليها معاقبة لمن الجارة كما جاز[٣] ذلك في فُعْلَى التي تقدم ذكرها[٤]، وتجيء على ضربين:

أحـــدهما: أن تكون اسماً غير وصف، والآخر: أن تكون وصفاً، فالاسم علـــى ضربين: أحدهما: أن يكون اسماً غير مصدر والآخر: أن يكون مصدراً، فالاسم غير المصدر نحو: البُهْمَي[٥]، وحُزْوَى[٦] وحُمّى ورُؤْيَا، وزعم سيبويه أن بعـــضهم قال: بُهْمَاة، وليس ذلك بالمعروف[٧]، واختلف في طُغْيَا التي هي اسم الـــصغير من بقر الوحش، فحكاها أحمد بن يحيى بفتح أولها طُغْيَا، وحكي عن

---

(١) في التكملة: (هذا باب).

(٢) في التكملة شاذلي: (بالتأنيث وحده).

(٣) في التكملة مرجان: (كان) .

(٤) انظر ص: ٥٩٠ .

(٥) البهمي: نبت، انظر النبات للأصمعي ٤، ٥.

(٦) حزوى: جبل من جبال الدهناء، وقيل: موضع بنجد في ديار تميم .
انظر معجم ما استعجم: ٤٤٣/٢، ومعجم البلدان ٢٥٥/٢، ومراصد الاطلاع ٤٠٠/١.

(٧) قال سيبويه ٢٣٠/٢: (ولا يكون " فعلى " والألف لغير التأنيث، إلا أن بعضهم قال: بهماة واحدة وليس هذا بالمعروف).

الأصـــمعي طُغْـــيَا بضم الأول[1] وقال: يقال: طَغَتْ تَطْغَى طَغْيا إذا صاحت، وأنشد لأسامة[2] الهذلي:

وإلاّ الــــنَّعَام وحَفَّانَـــــــهُ   وطَغْـــيَا مَـــعَ اللَّهَـــق النَّاشِطِ[3]

قال: قال الأصمعي: الحَفَّان إناث النعام، ويقال: الصغار.

٩٠/ب وما جاء من المصادر على فُعْلَى فنحو: البُشْرَى والرُّجْعَى[4]، والزُّلْفَى / والشورى، وما جاء منه من الصفات فنحو: حُبْلَى وخُنْثَى وأُنْثَى ورُبَّى "[5].

---

(١) انظر الصحاح (طغى).

(٢) أسامة بن الحرث – وقيل: الحارث – بن حبيب يكنى أبا سهم من بني عمرو بن الحرث بن تميم من هذيل.

أخباره في: الشعر والشعراء: ٦٦٦، وسمط اللآلي: ٨١.

(٣) بيت من البحر المتقارب ذكر المصنف قائله، وقال أبو عمرو الشيباني في الجيم ٢٠٣/١: إنه تأبط شراً وليس في ديوانه.

حفانة: الحفان صغار النعام، اللهق: الأبيض من بقر الوحش، الناشط: الثور الذي يخرج من بلد إلى بلد لقوته والثقة بسرعته.

الشاهد: " طَغْيا " وهو مصدر مما جاء من الأسماء على فعلى.

ورد منـــسوباً إلى أســـامة في: ديوان الهذليين ١٩٦/٢، وشرح أشعار الهذليين: ١٢٩٠، والصحاح (طغى) والحلل: ٣٧٥، وابن يسعون ٤/٢، والقيسي: ٥٣٢، وابن برى: ٣٥٤، والتكملة والذيل (طغى)، وشرح بانت سعاد: ١٨٥، والعيني ٩٤/٣.

في شرح أشعار الهذليين والحلل والجيم والتكملة شاذلي: (من) مكان (مع).

وفي الجيم (أل) مكان (الا) و (ظعن) مكان (طغياً) ولا شاهد فيه.

(٤) (الرجعى) ليست في التكملة شاذلي.

(٥) التكملة شاذلي: ٩٨، ٩٩، والتكملة مرجان: ٣٠٨-٣١٠ .

قال المفسر:

اعلم أن فُعْلَى (هذه)[١] لا يلزمها الألف واللام، وإنما تكون بمنزلة سائر الصفات في[٢] أنها ليست للتفضيل، وهي ثلاثة[٣] أوجه .

الأول: اسم ليس بصفة، وذلك كالبُهْمَى للنبت، وحُزْوَى ورُؤْيَا وحُمَّى، وأما ما حكى من بُهْمَاة، فليس بمعتد به، وكأن من قال ذلك فإنه يخلع من الألف معنى التأنيث ليجعلها بمنزلة الألف في قَبَعْثَرى في كونها مزيدة[٤]، فيقول بُهْمَاة، ولا يكون أدخل تأنيثاً على تأنيث، وحكى أبو الحسن في رُؤْيا رُؤْيَاة، وهذا شاذ لا يعتد به ؛ لأن مثال فُعْلَى مخصوص بالتأنيث، ويدل على سقوطه أنه لا يقول: بُهْماً ورُؤْياً بالتنوين كما يقال: أرطىً.

وأما طَغْيا، فإذا فتح أوله لم يكن على القياس ؛ لأنها من ذوات الياء، ويدل على ذلك قولهم: طَغَتْ تَطْغَى طُغْياً إذا صاحت، وكان ذلك من الطُّغْيَان؛ لأن الصغير يكثر الصياح ويتجاوز الحد، وأصل الطغيان مجاوزة الحد، فكان يجب أن يقال: طَغْوَى بقلب الياء واواً كالشَّرْوَى والتَّقْوى ؛ لأن هذا القلب يلزم الأسماء، ولهذا قال صاحب الكتاب ولو كانت رَيّا اسماً لكانت رَوَّى[٥]، فوجه هذا أن يكون صفة غالبة، فيجري مجرى رَيّا في جواز صحة الياء فيه،

---

(١) (هذه) ليست في أ .

(٢) في أ: (فأنها) .

(٣) في ر، وظ: (أربعة أضرب).

(٤) لغير الإلحاق، لأنه ليس فيه أصل سداسي فيلحق قبعثرى به، ولا للتأنيث ؛ لأنها منونة، سر صناعة الإعراب ٦٩٤.

(٥) الكتاب ٢/٣٨٤.

والصحيح ما حكي عن الأصمعي من طُغْيَا بالضم ؛ لأن مثال فُعْلَى لا يلزم فيه القلب.

والــضرب الثاني من فُعْلَى أن تكون مصدراً، وذلك البُشْرَى والرُّجْعَى والزُّلْفَـى والــشُّورَى من المشورة، وما تقدم من السُّوءَى[1] والحُسْنَى، وكذا الغُمَّى في قوله:

لَيلَةُ غُمَّى طَامِسٌ هِلاَلُها[2]

قال شيخنا: إن رُؤْيَا كأنه مصدر في الأصل، ثم أجري مجرى الأسماء من حـيث سمـي بها شيء مَرْئِي في موضع مخصوص، ونظير هذا عندي نحو: ما يجـيء[3] من قولهم: الجارية للسفينة وما جرى ذلك المجرى، وذلك أن الجارية فاعلة من الجري إلا أنها جرت مجرى الأسماء لما اختص الجري بنوع مخصوص، وقـريب مـن هذا قولهم: عَجُوز ؛ لأنه فَعُول من العَجْزِ، وليس العَجْز بشيء يخصها، وإنما حصل الاختصاص بأن أجرى الصفة مجرى الاسم، فعَجُوز بمنزلة ضَـرُوب وقَتُول إلا أن الغلبة لا تستمر في جميع الصفات، ولكن يعتبر في ذلك السماع.

١٩/أ والضرب الثالث: ما كان صفة كالحُبلَى / والخُنْثَى والأُنْثَى.

---

(١) انظر: ٦٩٥.

(٢) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله.

الشاهد: قوله: (الغمى) جاءت مصدراً.

ورد في الصحاح (غمم) ومجمل اللغة: ٦٨٠، ومبادئ اللغة: ٩، والأساس واللسان (غمم).

(٣) في أ: (جاءني).

قال صاحب الكتاب:

ومما جاء من[1] الأبنية المختصة بالتأنيث على (غير)[2] هذه الزنة (قولهم)[3]: أَجَلَى[4] ودَقَرَى[5] ونَمَلَى[6] وبَرَدَى، وهي أسماء مواضع، وقالوا: بَرَدَى وبَرَدَيّا[7]، والصفة نحو: جَمَزَى وبَشَكَى ومَرَطَى، وقالوا: ناقه زَلَجَى ومَلَسَى، وهما السريعتان، والوَكَرَى الشديدة العدو، وفرس وَثَبَى، ويعدو المَرَطَي، وهو دون[8] الإلهاب وفوق التقريب، فيما فسره الأصمعي[9]، ومثل[10] ذلك قولهم: شُعَبَى[11] أَدَمَى[12] لمكانين، وأُرَبَى للداهية عن الأصمعي، فالألف في هذه الأبنية لا تكون إلا للتأنيث، ولا تكون للإلحاق ؛ لأن الأصول لم تجيء

---

(١) في التكملة مرجان :(من الأسماء في الأبنية).

(٢) (غير) ليست في: (أ).

(٣) (قولهم) ليست في: (أ).

(٤) أجلى: هضبة بأعلى نجد، معجم البلدان ١٠٢/١.

(٥) دقرى: روضة بعينها، معجم البلدان ٤٥٨/٢.

(٦) نملى: ماء يقرب من المدينة، معجم البلدان ٣٠٤/٥.

(٧) برديا: نهر في دمشق ويقال لـه بردى، معجم البلدان ٣٧٨/١.

(٨) في ر، وظ: (وهو عدو دون).

(٩) في الصحاح (مرط)، (والمرطى: ضرب من العدو قال الأصمعي: هو فوق التقريب ودون الإهذاب).

(١٠) في أ، ور، وظ: (من).

(١١) اسم موضع في بلاد بني فزارة، معجم البلدان ٣٤٦/٣.

(١٢) اسم جبل بفارس، معجم البلدان ١٢٦/١.

على هذه الأمثلة فيقع الإلحاق بها "[1].

قال المفسر:

اعلم أن المقصود قوله [2]: " فالألف في هذه الأبنية لا تكون إلا للتأنيث " إلى آخر الفصل، وذلك أن فُعْلَى لو جعلنا ألفه للإلحاق كما نجعل ألف فَعْلَى مفتوح الفاء، لوجب أن يثبت مثال جُعْفُر بضم الجيم في الكلام، وذلك ليس يثبت، وإذا لم يثبت الأصل كان اعتقاد الإلحاق محالاً لأجل أنك إذا قلت: إن ألف أَرْطَى للإلحاق، كان المعنى أنه بإزاء الراء من جَعْفَر، فلو لم يثبت نحو: جَعْفَر لم يقبل إدعاؤك الإلحاق في ألف أَرْطَى[3]، وإذا كان كذلك لم تقدر على أن تجعل الألف في فُعْلَى إلحاقاً، وأما أبو الحسن فإنه يثبت جُخْدَباً، فيجوز على قوله أن يكون الألف في بُهْمَاة للإلحاق بمنزلتها في أَرْطَاة، وصاحب الكتاب لا يثبت[4] ذلك، فلا تكون الألف عنده إلا زائدة محضة، ويدل على ذلك قلته في الاستعمال وعزة نظيره، فلو كان الإلحاق يجد سبيلاً إلى هذا المثال، لوجب أن يكثر كثرة أَرْطَاة، وأما ما ذكره من الأمثلة، فلا يكون في الإلحاق بوجه ؛ لأنه أورد ثلاثة أمثلة فَعَلَى كَأَجلَى وفُعَلَيًا كَبَرَدَيًّا وفُعَلَى كشُعَبَى، وليس في الكلام

---

(١) التكملة شاذلي: ٩٩، والتكملة مرجان: ٣١٠، ٣١١.

(٢) (قوله) ليس في: (، وظ).

(٣) قال سيبويه في ٢/١٩٠: (وتقول: أرطى وأرطاة وعلقى وعلقاة ؛ لأن الألفات لم تلحق للتأنيث فمن ثم دخلت الهاء) فالألف فيهما للإلحاق وانظر أيضاً ٣/٢١١، (٢/٩).

(٤) قال سيبويه في ٢/٣٢٠: (ولا تكون فعلى والألف لغير التأنيث إلا أن بعضهم قال: بهماة واحدة وليس هذا بالمعروف).

وقال في ٢/٩: (وقالوا: بهمى واحدة، لأنها ألف تأنيث وبهمى جميع) وانظر ٢/١٨٩ .

أصـــول على هذا المثال إذ لا يوجد نحو: جَعَفَر بفتح الجيم والعين والفاء، ولا بضم الجيم وفتحها.

وبَـــشَكَى السريعة، ولذلك قالوا: ابتشك الكلام إذا اختلقه، وذلك أن الكـــاذب لا يتدبر ولا يوري ليقول[1] ما يقول عن حقيقة، فيسرع في كل ما يخطر بباله من القول، وقولهم: مَلَسَى كذلك، ويقال: امْتَلَس بصره إذا اختطف، فيكون المعنى أن مشيها كالخطف لسرعته، وكثيراً ما يقال: خطَاف للمسرع، وزَلَجـــى كالزِّلُّوج للسريع، وقدح زَلَوج سريع الخروج / من القوس، وأما ٩١/ب وَثَبى من[2] الوُثُوب وجَمَزَى من الجَمْزِ، وهو سرعة السير والجَمَّاز المسرع من الإبل، وأنشدوا:

أَنَا النَّجَاشِيّ عَلَى جَمَّازِ[3]

---

(١) في ر، وظ: (ليقول ولذلك ما يقول) .

(٢) في ر، وظ: (فمن) .

(٣) رجز قائله النجاشي قيس بن عمرو بن مالك من بني الحارث بن كعب شاعر هجاء مخضرم، توفي سنة ٤٠ تقريباً.

أخباره في الشعر والشعراء: ٣٢٩، والاشتقاق ٤٠٠، وسمط اللآليء: ٨٩٠.

ورد في الجمهرة ٩١/٢، والصحاح والمجمل ومعجم مقاييس اللغة واللسان والتاج (جمز).

قال صاحب الكتاب:

"باب ما جاء على أربعة أحرف مما كان آخره ألفاً من الأبنية المشتركة للتأنيث ولغيره" [(١)] .

وذلـــك بـــنـــاءان أحدهمـــا فَعْلَى، والآخر فِعْلَى، أمـــا [(٢)] فَعْلَى فتكون ألفهـــا للإلحاق وللتأنيث[(٣)]، فمما جاء ألفه للإلحاق، ولم يؤنث قولهم: الأَرْطَى فـــيمن قـــال: أَدِيم مَأْرُوط، وانصرف في النكرة ؛ لأن ألفها[(٤)] لغير التأنيث، ولذلك قالوا: أَرْطَاة، فألحقوا التاء، ولو كانت للتأنيث لم تدخله التاء، ألا ترى أنه لا يجتمع في اسم علامتان للتأنيث، فكل ما جاز دخول التاء عليه من هذه الألفات علم أنها للإلحاق دون التأنيث، ومثل الأَرْطَى فيما وصفت (لك) [(٥)] العَلْقَـــى ؛ لأنهـــم قالوا: عَلْقَاة، وزعم (سيبويه) [(٦)] أن بعض العرب قد أنث العَلْقَى[(٧)]، وأن رؤبة لم ينونه، في قوله[(٨)]:

---

(١) في أ: (وغيره).

(٢) في التكملة مرجان، وأ، ور، وظ: (وأما).

(٣) في أ: (والتأنيث).

(٤) في التكملة مرجان، وأ: (ألفه).

(٥) (لك) ليست في التكملة: (مرجان، وأ).

(٦) (سيبويه) ليس في المخطوطات لدى.

(٧) قـــال ســـيبويه ٢١٢/٣: (وبعض العرب يؤنث العلقى، فينزلها منزلة البهمى فيجعل الألف للتأنيث قال العجاج) وفي طبعة بولاق نسب إلى رؤبة وقال عبد السلام محقق الكتاب في ط قال رؤبة وأثبت ما في أ، ب.

(٨) كلام أبي علي يوهم أن البيت لرؤبة وهو للعجاج.
العلقى: شجر تدوم خضرته في القيظ وله أفنان طوال رقاق.

=

يَسْتَنّ فِي عَلْقَى وفِي مُكُورِ

ومـــثل ذلك تَتْرى وهو فَعْلَى من المواترة، وأبدلت من واوها التاء كما أبـــدلت في تُرَاث وتُخَمَة، والأقيس عندي ترك الصرف كالدَّعْوَى والنَّجْوَى ؛ لأن (ألـــف)[1] الإلحاق لم تدخل المصادر، وقد كثر دخول ألف التأنيث على المصادر في هذا البناء وفي غيره "[2].

قال المفسر:

اعلم أن معنى الإلحاق هو ما تقدم من أنك تزيد في الكلمة حرفاً لتلحق بـــوزن، فمن ذلك أَرْطَى الألف فيه للإلحاق بجَعْفَر، فهو بإزاء الراء، وإذا كان كذلك جرى مجرى الاسم الذي ليس فيه ألف التأنيث، فينون كقولك: أَرْطَىً يا

= المكور: جمع مكر وهو نبت ترعاه البقر وهو من عشب القيظ.

الـــشاهد: قوله: (عَلْقَى) لما أتى غير منون، دل على أن ألفها للتأنيث ولو كانت للإلحاق لنونها.

ورد في: ديوانه ٣٦٢/١، والكتاب ٩/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٢٨، وجمهرة اللغة ١٣٠/٣، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٧٤، ومجالس العلماء للزجاجي: ٤٢، والخصائص ٢٧٢/١، والتبصرة والتذكرة: ٥٤٩، والأعلم ٩/٢، وابن يسعون ١٦٥، والقيسي: ٥٣٧، وابن برى: ٣٥٥، والمزهر ٣٨١/٢، وشرح شواهد الشافية: ٤١٧، ٤١٨.

في الجمهرة ومجالس العلماء والقيسي وابن يسعون وابن برى وشرح شواهد الشافية: ٤١٨ (فحط)، في الخصائص والمزهر (فكر).

(١) (ألف) ليست في: (أ).

(٢) التكملة شاذلي: ١٠٠، والتكملة مرجان: ٣١١، ٣١٢، ٣١٣.

فـــتى، ويدخل فيه التاء، فيقال: أَرْطَاة، وهذا[1] حكم كل ألف وجد بعده تاء التأنيث أعني حكم كل ألف دخل عليها تاء التأنيث [2] أن لا يكون للتأنيث إذ لا يجـــتمع علامتا تأنيث، فلا يقال: حُبْلاَة ولا حَمْرَاة كما لا يجمع بين تاءين، وقال أبو علي[3]: "الأَرْطَى فيمن قال: أَدِيم مَأْرُوط" يعين فيمن جعل الهمزة في أَرْطَـــى فاء الفعل، فيكون وزنه فَعْلَى، ويقول: أَدِيم مَأْرُوط على أَرَطَ كأَخَذَ، وإنما ذكر ذلك لما تقدم في باب ما لا ينصرف من أن أبا الحسن يجعل الهمزة في أَرْطَـــى زائدة، ويجعله على وزن أَفْعَل[4]، ويقول: أَدِيم مَرْطِيّ من رُطِيَ كَرُمِيَ، وأما عَلْقَى، فإذا قال: عَلْقَاة كان فيه الألف للإلحاق بجَعْفَر، ويجب تنوينه نحو:
٩٢/أ عَلْقىً كأَرْطىً / ومن لم ينونه قال: عُلَقَى كما روي[5] عن رؤبة، فإنه لا يقول: عَلْقَاة فهذا على لغتين.

وأما تَتْرَى فَفَعْلَى بمنزلة الدَّعْوَى والنَّجْوى، وأصله وَتْرَى من المواترة، فأبـــدل من الواو تاء كتُخَمَة من الوَخَامة، وتَيْقُور من الوَقَار، والألف فيه للتأنيث في قول من لم ينون كما أن ألف الدّعْوى كذلك، ومن نون جعل الألـــف للإلحـــاق، فكأنه قال: تَتْرٌ، ثم زاد الألف للإلحاق، وقوى أبو علي

---

(١) في ر، وظ: (هكذا).

(٢) (تاء التأنيث) ليست في (ظ).

(٣) في ر، وظ: (وقوله).

(٤) المقتصد: ١٠٠٠، ١٠٠١، وانظر سر صناعة الإعراب ٦٩١.

(٥) في أ: (كأروى) .

القول الأول[1]، وهو أن[2] يكون الألف للتأنيث لأجل أن الإلحاق لا يكاد يـــوجد في المصادر إذ لا يقول: أحد: دَعْوىً ونَجْوىً (وقد جاء الألف في المصادر للتأنيث فقط) [3].

قال صاحب الكتاب:

" فإذا كانت الألف للتأنيث في فَعْلَى، و لم تكن للإلحاق، فإن البناء الذي هـــي فيه على ضربين: أحدهما: أن يكون اسماً غير وصف، والآخر: أن يكون وصـــفاً، فالاسم الذي هو غير وصف على ضربين اسم[4] غير مصدر، واسم مصدر، فالاسم الذي ليس بمصدر نحو: سَلْمَى[5] ورَضْوَى[6] وجَهْوَى وعَوَّى لاسم النجم، وشَرْوَى لمثل الشيء، وقالوا في اسم موضع: سَعْيَا.

وفـــيه عندي تأويلان: أحدهما: أن يكون سمي بوصف، أو يكون هذا في باب فَعْلَى كالقُصْوى في بابه في الشذوذ[7]، وهذا كأنه أشبه ؛ لأن الأعلام تغير كثيراً عن أحوال نظائرها.

---

(١) في ظ: (وقول الشيخ أبو علي القول).

(٢) في أ: (لا يكون).

(٣) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٤) في التكملة شاذلي: (أحدهما اسم).

(٥) سلمى: أحد جبال طي، وهو غرب فيد، معجم البلدان ٢٣٨/٣.

(٦) جبل ضخم من جبال تهامة، من ينبع على يومين، ومن المدينة على سبع مراحل ميامنة طريق المديـــنة، ومياســـرة طريق البر لمن كان مصعداً إلى مكة وعلى ليليتن من البحر، معجم ما استعجم ٦٥٥.

(٧) وجه الشذوذ خروجه على قلب الواو ياء إذا كانت لاماً لفعلى وصفاً نحو الدنيا والعليا وأبو علـــي يتمـــسك بالقياس وطرده، وكل ما خرج عليه من حالات السماع يسميه شاذاً في القياس وإن صح في الاستعمال والسماع، انظر شذا العرف: ١٥٩.

وأما الاسم الذي هو مصدر في[1] هذا الباب، فنحو: الدَّعْوى والنَّجْوَى والعَـــدْوَى والـــرَّعْوى، وهو عندي من ارعويت، وليست منقلبة، والبَقْوَى[2] والفَتْوَى واللَّوْمَى يريد به اللَّوْم، وأنشد أبو زيد:

أَمَـــا تَـــنْفَكُّ تَرْكَبُنِـــي بِلَوْمَى   لَهِجَـــتْ بِهَا كَمَا لَهِجَ الفَصِيلُ[3]

وفي التنزيل: ﴿**وَإِذْ هُمْ نَجْوَى**﴾[4]، فإفرادها حيث يراد بها الجمع يقوي أنه[5] مصدر، وقال سبحانه: ﴿**مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاثَةٍ إِلا هُوَ رَابِعُهُمْ**﴾[6]، وقد جمعوا فقالوا: أَنْجِيَة قال:

---

(١) في التكملة مرجان، وظ: (من).

(٢) في التكملة مرجان: (كالبقوى).

(٣) بيت من البحر الوافر، قائله أبو الغول الطهوي.
لهج: أولع، فصيل: وهو المفصول عن الرضاع من أولاد النوق.
الشاهد: قوله: (لومى) وهو مصدر يراد به اللوم .
ورد في: النوادر: ٤٩٨، وشرح الحماسة للتبريزي ١٨٩/٣، والإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح١٩١، وابن يسعون ٥/٢، والقيسي: ٥٤٠، وابن برى: ٣٥٧، وشرح المفصل ١٠٩/٥، وشرح أبيات المغني ٢١٧/٦.
في أ وظ و التكملة مرجان وشرح الحماسة والإفصاح (الفصال).
وفي شرح المفصل (بهجت، بهج).

(٤) الإسراء /٤٧.

(٥) في التكملة مرجان: (أنه).

(٦) المجادلة / ٧.

تُـــرِيحَ[1]. نِقَادَهَا جُشَمُ بنُ بَكْرٍ وَمَـــا نَطَقُـــوا بِأَنْجِيَةِ الخُصُومِ[2].

وأما ما كان من فَعْلَى وصفاً، فعلى[3] ضربين: أحدهما: أن يكون مفرداً، والآخـــر: أن يكون جمعاً فالمفرد[4] يكون مؤنث فَعْلاَن، وذلك نحو: سَكْرَان وسَكْرى وريَّان وريَّا وحَرَّان وحَرّى وصَدْيَان وصَدْيَا وشَهْوَان وشَهْوَى وظَمْآن وظَمْأى، فهذا مستمر في مؤنث فعلان.

وأمـــا مـــا كان من ذلك جمعاً، فإنه يكون جمعاً لما كان ضرباً من آفة أو داءٍ، وذلـــك مـــثل جَـــرِيح وجَرْحَـــى وكَلِـــيم وكَلْمَى ووَجٍ ووَجْيَا من الوَجَـــى[5]، وقالـــوا: زَمِـــنٌ وزَمْنَـــى وضَمِنٌ[6] / وضَمْنَى، ومن ذلك أَسِير ٩٢/ب

---

(١) في أ: (تريد).

(٢) بيت من البحر الوافر، قائله جرير .

تريح: تردها في الرواح، النقاد: جمع نقد وهي صغار الغنم.

الشاهد: قوله: (بأنجية) جمع نجوى وهو مصدر جمع لما اختلفت أنواعه.

ورد في هـــذا القـــول على أبي علي، فقال الراد: لا يجوز أن تكون أنجية جمع نجوى كمـــا قال؛ لأن فَعْلَى لا تجمع على أفعلة وإنما أنجية في البيت جمع نجي ونجي مصدر جاء على فعيل بمنزلة الصهيل والنهيق، انظر القيسي: ٥٤٢، والمخصص ٨٨/١٦.

ورد في ديـــوانه: ٤٩٥ (الـــصاوي)، والمخـــصص ٨٨/١٦، وابن يسعون ٦/٢، والقيسي: ٥٤٢، وابن برى: ٣٥٩، واللسان (نجا).

(٣) في أ: (على).

(٤) في التكملة: (ما كان)

(٥) في الصحاح (وجى)، (وَجِيَ الفرس بالكسر وهو أن يجد وجعاً في حافره فهو وج والأنثى وجياء).

(٦) في الـــصحاح (ضمن)، (ورجل ضمن وهو الذي به الزمانة في جسده من بلاء أو كسر أو غيره).

وأَسْرَى ومَائِق[1] وَمْوقَى وأَحْمقَ وحَمْقَى وأَنْوَك[2] ونَوْكَى، وربما تعاقب فَعْلَى وفُعَالَى على الكلمة[3] كقولهم: أَسْرَى وأُسَارَى، وقالوا: كَسْلَى وكُسَالَى"[4].

قال المفسر:

اعلم أن فَعْلَى[5] ألفه للتأنيث على أربعة أضرب:

الأول: أن يكون اسماً غير مصدر، ولا صفة كسَلْمَى ورَضْوَى للجبلين، وجَهْـــوَى وعَوًّى لاسم النجم وأصله عَوْيًا، وكذا شَرْوَى أصله شَرْيًا على ما يجيء بيانه، وأما سَعْياً فكان القياس فيه سَعْوَى كشَرْوَى ؛ لأن الاسم إذا كان على فَعْلَى قلب ياؤه واواً، وقد تأوله على وجهين:

أحـــدهما: أن يكون في الأصل وصفاً، ثم غلب كما ذكرنا[6] في طَغْيَا، وذاك أن قلب الياء واواً يختص بالأسماء دون الصفات.

والوجه الثاني: أن يكون قد رجع فيه إلى الأصل كالقُصْوَى[7]، وذاك أن فُعْلَى مضموم الفاء يقلب الواو فيه ياءً إذا كان صفة كالعُلْيَا، والقُصْوَى قد جاء بالواو على أصله إذ هو من قَصَا يَقْصُو، فكذلك[8] يجيء سَعْياً على الأصل الذي

---

(١) في الصحاح (موق)، (الموق: حمق في غباوة يقال: أحمق مائق والجمع موقى).

(٢) في الصحاح (نوك) النوك بالضم الحمق، والنواكة الحماقة، ورجل أنوك ومتنوك أي أحمق.

(٣) في التكملة مرجان: (الكلمة الواحدة).

(٤) التكملة شاذلي: ١٠١، ١٠٢، والتكملة مرجان: ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥.

(٥) تستقيم العبارة بإضافة الذي فتكون (فعلى الذي ألفه) .

(٦) انظر ص: ٦٠٣ .

(٧) انظر سر صناعة الإعراب ٨٨.

(٨) في أ: (فلذلك).

هـو الـياء، وقوله: "وكأن هذا أشبه" يعني أنه أشبه من القُصْوى؛ لأن الأعلام يكون فيها من التغيير ما لا يكون في غيرها كقولهم[1]: مَحْبَبٌ والأصل مَحَبّ، وشُمْس في شَمْس وغير ذلك.

والضرب الثاني أن يكون مصدراً كالدَّعْوَى والنَّجْوَى (لأن الدعوى بمنزلة الادعـاء والمـدَاعَاة والنَّجْوى)[2] كالمُنَاجَاة، ولكونه مصدراً وقع على الجمع كقوله سبحانه: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾[3] كما تقول: قوم عَدْل، فالتقدير وإذ هم مُتَـنَاجُون كمـا أن قـولك: قـومٌ عَدْلٌ بمنزلة عَادِلُون، والرَّعْوى مصدر كالارْعِوَاء على ما ذكره ؛ لأنه أخذه من ارْعَوَيت، وعنى بقوله: "وليست منقلبة" أن الواو ليست بمبدلة من الياء حتى كأنها من رَعَيْت، وأما البَقْوَى، فمن بَقَـيْت، والفَتْوَى بمنزلة الإفتاء، وإذا وقع على المسألة كان بمنزلة قولهم: رجل رِضىً أي مَرْضِي، وقريباً مما ذكرنا في الرؤيا، واللَّوْمَى بمنزلة اللَّوْم، وقال:

.... تَرْكَبُني بِلَوْمَى لَهِجت بها[4] ....

فأنـث ؛ لأن الألـف للتأنيث، والباء في قوله: " تركبني بلومي " على وجهين:

أحدهما: أن يكون المعنى تعلوني باللوم، كما تقول: تتغلب علي بالملامة[5] والسفاهة.

---

(١) في أ: (كقولك).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

(٣) تقدم ورودها ص: ٦١٢ .

(٤) تقدم وروده ص: ٦١٢ .

(٥) في ر، وظ: (الملامة).

والـــثاني: أن يكون الباء بمنزلته في قولك: حَلَلْتُ به كأنه قال: ما تزال تعلوني باللوم بمعنى تغلب عليّ باللّوم كما أن حَلَلْتَ به / بمنزلة أَحْلَلْتَه. ٩٣/أ

والضرب الثالث: أن يكون وصفاً مفرداً، وذلك نحو: سَكران وسَكْرَى وريَّان وريَّا، وغير ذلك مما كان على فَعْلَى فَعْلان.

والضرب الرابع: أن يكون جمعاً كجَرْحَى وكَلْمَى، ويختص بما كان آفة أو دَاءً، أو مناسباً لهما كحَمْقَى ونَوْكَى وجَرْحَى ؛ لأن الحمق داء والجرح آفة، وكذا أَسْرَى في أَسِير ؛ لأن الأسر ضرب من الآفات.

وأما فُعَالَى فقد جاء في أمثلة غير كثيرة، وذلك أَسْرَى وأُسَارى وكَسْلَى وكُسَالَى وغَيْرَي وغُيَارَى.

قال صاحب الكتاب:

"باب ما جاء على فِعْلَى

وأما ما جاء على فِعْلى، فإن ألفه يجوز أن تكون للإلحاق، ويجوز أن تكون للتأنيث، فمما جاء ألفه للإلحاق و لم يؤنث مِعْزَى كلهم ينونه في النكرة، فيقول: رأيت مِعْزىً كما ترى.

ومما يدل على أن هذه الألفات الملحقات تجري مجرى ما هو من أنفس الكلم قولهم: في تحقير مِعْزَى وأَرْطَى: مُعْيز وأُرَيْط كما يقولون[١]: دُرَيْهِم[٢]، ولو كانت للتأنيث لم يقلبوا الألف كما لم يقلبوا في حُبَيْلَى وأُخَيْرَى.

وأما ما جاء فيه الأمران جميعاً في هذا الباب فذِفْرى، فمنهم[٣] من يقول: ذِفْرىً أسيلة فينون [٤]، وهي أقل اللغتين، فألحقها بدِرْهَم وهِجْرَع، ومنهم من قال: "ذِفْرَى أَسِيلَة" فلم يصرف، وأنشد ثعلب:

لَهَـــا أُذُنٌ حَشْرٌ وذِفْرَى أَسِيلَةٌ   وَخَـــدٌّ[٥] كَمِرْآة الغَرِيبَةِ أَسْجَحُ[٦]"

---

(١) في أ: (يقول).

(٢) في التكملة شاذلي: (في درهم دريهم) وفي ظ: (دريهم في درهم).

(٣) في التكملة: (منهم).

(٤) في التكملة مرجان: (فنون).

(٥) في التكملة شاذلي: (ووجه).

(٦) بيت من البحر الطويل، قائله ذو الرمة.

حشر: دقيقه، ذفرى: الذفرى أحد صفحتي العنق، أسيلة: مستوية ملساء كمرآة الغريبة في صقالها وسهولتها، أسجح: سهل.

الشاهد: قوله: (ذفرى) جعل ألفها للتأنيث، و لم يجعلها للإلحاق لأنه لم ينونها.

=

قال المفسر:

اعلـــم أن الألف في مِعْزَى بمنزلة الميم من دِرْهَم، واستدل أبو علي على ذلك بأنهم يقولون: مُعَيزٍ، فيكسرون ما قبل الألف لينقلب ياء كما يفعل ذلك فـــيما هو أصلي نحو: أُعَيْم في أَعْمَى، وذاك أنه إذا كان للإلحاق كان فرعاً علـــى الأصـــل إذ من شأنه أن يجعل الكملة على وزن الملحق به، فيصير مِعْزَى بالألف على أربعة أحرف كما أن درهماً كذلك، ولا يكون هذا الكسر والقلـــب في تصغير ما ألفه للتأنيث لا يقولون في حُبْلَى: حُبَيْل، وإنما يقولون: حُبَيْلَي محافظة على الألف الكائن لمعنى.

فأمـــا ذِفْرَى فإذا نون كان الألف فيه بمنزلته في مِعْزَى، ويكون قياسه أن يقـــول [1] في تصغيره: ذُفَيرٍ كمُعَيزٍ، وإذا لم ينون كان الألف للتأنيث، فذِفْرَى نظـــير عَلْقَـــى في كون الألف فيه تارة للتأنيث، وأخرى للإلحاق إلا أن ذِفْرَى تـــؤنث مـــع التنوين، وذلك لبنائهم الكلمة على / التأنيث للألف[2] كما أن ٩٣/ب

= ورد في: ديوانه: ١٢١٧، والكامل: ١٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢٥٦، والمبهج: ١٠٩، والـــصاحبي: ١٩٥، وجمهرة الأمثال ٢٥٠/٢، والمضاف والمنسوب ٣١٩، وخلق الإنـــسان: ١٣٠، ومجمع الأمثال ٣٥٣/٢، وشرح الفصيح للزمخشري ٤٦٢، والمستقصى ٣٩٩/١، وابـــن يـــسعون ٨/٢، والقيسي: ٥٤٣، وابن برى: ٣٦٣، والتنبيه والإيضاح (سجح).

التكملة شاذلي: ١٠٣، والتكملة مرجان: ٣١٦، ٣١٧، وفيها بعد البيت (هذا ما أنشده في ذفرى).

(١) في ظ: (يقال).

(٢) (لا) ليست في أ.

التأنـــيث[1] في نحـــو: عَقْرَب ليس لأجل علامة تأنيث[2] في لفظها، وإنما ذلك للتقدير فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

" فإذا كان الألف للتأنيث في فِعْلَى، و لم تكن للإلحاق، فإن الاسم الذي هي فيه على ضربين:

أحدهما: أن يكون اسماً غير مصدر، والآخر: أن يكون اسماً مصدراً، و لم يجئ صفة[3]، وقد جاء (صفة)[4] جمعاً في شيء قليل، فالاسم نحو: الشِّيزَى[5] والدِّفْلَـــى والذِّفْرَى، فيمن لم يصرف والمصدر نحو: ذِكْرَى في قوله : ﴿**تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ**﴾[6] .

وقالوا: السِّيما للعلامة، والمُسوَّمة المعَلَّمة، والعين منها واو قلبتها الكسرة، و لم تجئ فِعْلَى صفة.

فأمـــا قـــولـــه سبحانه: ﴿**تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى**﴾[7] فزعم سيبويه أنه

---

(١) في أ: (أن التاء في نحو).

(٢) في ر، وظ: (التأنيث).

(٣) في التكملة شاذلي: (قط فعلى صفة).

(٤) (صفة) ليست في التكملة: (مرجان).

(٥) الشِّيزى: خشب أسود تتخذ منه القصاع، الصحاح واللسان (شيز).

(٦) ق/٨.

(٧) النجم / ٢٢.

فُعْلَـــى[1]، فجعلـــه[2] من باب حُبْلَى وأُنْثَى، وإنما أبدل من الضمة كسرة كما أبدل منها في بِيض[3].

وحكـــى أحمد بن يحي: رجل كِيْصَى إذا كان يأكل وحده، وقد كاص طعامه كيصاً إذا أكله وحده[4]، وليس هذا خلاف ما حكاه سيبويه، لأنه حكاه منوناً ولكن زعم سيبويه أن فِعْلَى لا تكون صفة إلا أن تلحق تاء التأنيث نحو: رجل عِزْهَاة وامرأة سِعْلاة[5].

وحكـــى أحمد بن يحيى الكلمة بلا هاء، فهو من هذا الوجه خلاف قول سيبويه.

وأمـــا فِعْلَى الذي[6] يكون جمعاً، فما علمته جاء إلا في حرفين قالوا في جمع حَجَل: حِجْلى قال الشاعر:

ارْحَـــم أُصَـــيْبِيَتي الَّذِين كَأَنَّهم حِجْلَـــى تَـــدَرَّجُ فِي الشَّرَّبَة وُقَّعُ[7]

---

(١) الكتاب ٣٧١/٢.

(٢) (فجعله) ليست في التكملة: (شاذلي).

(٣) في التكملة مرجان: (بيض قال التوزي بيض)، وفي التكملة شاذلي: بياض بعد (قال) وفي ر، وظ: (قال توزى)، وفي المخصص ١٨٩/١٦ (بيض قال التوزي وحكى).

(٤) انظر تهذيب اللغة ٣٠٩/١٠.

(٥) قـــال سيبويه ٣٢٠/٢: (ويكون على فِعْلَى، نحو ذِفْرَى ومِعْزى، ولا نعلمه جاء صفة ولا يكون فعلى والألف لغير التأنيث، إلا أن بعضهم قال: بهماة واحدة، وليس هذا بالمعروف، كما قالوا: فعلاة بالهاء صفة نحو: امرأة سعلاة ورجل عزهاة).

(٦) في أ: (التي).

(٧) بيت من البحر الكامل، قائله عبدالله بن الحجاج بن محصن الذبياني الثعلبي أحد فتاك العرب في الإسلام كان شاعراً فارساً، ١٥٨/١٣.

ونسبه ابن برهان العكبري في: شرح اللمع: ٥٢٥، ٥٢٦، إلى الحطيئة.

الشربة: موضع بين السليلة والربذة، تدرج: تمشي رويداً، وقع: نازلة بالأرض غير طائرة.

=

وقالوا: في جمع ظَرِبان: ظِرْبَى قال القتال الكلابي:

يَـــا أَمَـــة وُجِدَت مَالاً لِلاَ أَحَدِ   إلاّ لِظِـــرِبى تَفَاسَـــتْ بَيْن أَحْجَارِ[1]

قال أبو زيد: هو الظَّرِبان[2]، وهي الظَّرَابي كما ترى، وهي[3] الظِّرْبَى، الظاء من هذه مكسورة، ومن تلك مفتوحة، وكلاهما: جماع، وهي دابة شبيهة بالقرد.

وحكى أبو الحسن أن الدِّفْلَى[4] تكون جمعاً وتكون واحداً "[5].

قال المفسر:

اعلـــم أن فِعْلَـــى مكـــسورة الفاء، والألف للتأنيث على ثلاثة أضرب،

= ورد منـــسوباً إلى عبدالله بن الحجاج في: المحتسب ٢/٢٧١، وابن يسعون ٢/٩، والقيسي: ٥٤٥، وابن برى: ٣٦٤، وشرح المفصل ٥/٢١، واللسان والتاج (حجل).

الشاهد: قوله (حِجْلَى) جمع حجل وهو الذكر من القبج، والأنثى حجلة، وفِعْلَى في الجمع عزيز الوجود.

وورد بلا نسبة في المقصور والممدود لابن ولاد: ٣٠، والمخصص ١٦/٩٠، وشرح المفصل ٥/١٣٤.

(١) بيت من البحر البسيط بين المؤلف قائله واسمه عبيد بن المضرحي.
مالا للاأحد: أي مماليك لغير آدمي.
تفاست: استعملت الفسو واتخذته سلاحها جبناً وضعفاً، ولذلك لا تبعد عن أجحارها.
الشاهد: قوله: (لِظِربى) وهو فِعْلَى جمع و لم يجئ فعلى جمعاً إلا (حجلى) ، (ظربى). ورد في المخصص ١٦/٩ ، وابن يسعون :١٧٠، والقيسي: ٥٤٨، وابن بري : ٣٦٧ .

(٢) في التكملة مرجان، وظ: (الضربان وجمعه الظرابي).

(٣) في أ: (هو).

(٤) الدِّفْلَى: نبت مر يكون واحداً وجمعاً، الصحاح (دفل).

(٥) التكملة شاذلي: ١٠٣، ١٠٤، والتكملة مرجان: ٣١٧-٣٢٠.

فـــالأول: الاسم المحض المفرد نحو: الشِّيزَى، والدِّفْلَى، وقال: الذِّفْرَى، فيمن لم يــصرف، يعني ما تقدم من أن بعضهم يقول: ذِفْرىً أَسِيلة بالتنوين[1]، فيجعل الألف للإلحاق.

والــضرب الثاني: هو المصدر نحو: الذِّكْرَى هو بمنزلة الذِّكْر أو التَّذْكِير، والسِّيمَا[2] للعلامة من الواو لقولهم[3] المسَوَّمَة، وإنما / قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ولو كان المقصود ضم الفاء، لوجب أن يقال: سُوْمُى، وليس السِّيما مصدراً كما أن العلامة كذلك ألا تراك تقول: له[4] سيمَا حسنة. ٩٤/أ

والــضرب الثالث: الجمع وهو ما ذكره من قولهم في جمع حَجَل حِجْلَى، وفي ظَرِبَان ظِرْبَى وقوله:

يَــا أَمَــةً وُجِدَتْ مَالاً لِلاَ أَحَدٍ ... إلاّ لِظِرْبَــى[5] تَفَاسَــتْ بَيْنَ أَحْجَارِ

تَفَاسَتْ من الفَسْوِ، والمقصود أن هذا الإنسان بمنزلة الأمة التي ظفرت بمـــال ليس لـــه صاحب، فهي تفسده وتبدده، وقيد بقوله: "إلاّ لِظِرْبَى" بعد قولـــه "لِلاَأحد" قاصداً أن أصحاب هذا المال في الضعف والقصور عن حفظه بمنزلة ظِرْبَى، وشبهه شيخنا بقولهم: عبدٌ وخُلِّيَ في يَدَيه[6]، وأنشد:

---

(١) انظر: ص (٩٣/أ) ٦١٨.

(٢) قال الأنباري في الزاهر ١٤٤/٢: (والأصل في سيما وسمى فحولت الواو من الفاء فوضعت في موضـــع العـــين كما قالوا: ما أطيبه وأيطبه فصار سومى، وجعلت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فقيل: سيما).

(٣) في أ: (كقولهم).

(٤) (لـــه) ليست في: (ر، وظ).

(٥) في أ: (كظربا).

(٦) مثل يضرب في المال يملكه من لا يستوجبه .
والمـــثل في: تأويـــل مشكل القرآن ٩٢، الكامل: ٣١٧، وكتاب الأمثال: ١٩٨، وجمهرة الأمثال ٤٧/٢، وفصل المقال: ٢٩١، ومجمع الأمثال ٥/٢، والمستقصى ١٥٧/٢، واللسان (خلا).

وَما كُنْتُ إلاَّ دُمْلَجاً ظَفِرَتْ بِهِ يَـدَا أَمَـةٍ فَاسْـتَرْجَعَتْه العَوَاقِبُ[1]

وأما الظِّرَابِي في جمع ظَرِبَان، فكقولهم: إِنْسَان وأَنَاسِي، وأما ما حكاه من أن دِفْلَـى يكون واحداً وجمعا، فالذي قال شيخنا فيه: إن المسميات إذا قلّت أقـدارها ضعفت العناية بها، فيقتصر في الإفراد والجمع على لفظ واحد، وهذا واضـح، ونعـود إلى ما ذكره في أثناء القسمة من أن فِعْلَى لم تجئ صفة، وأن ضِيزَى من باب حُبْلَى وأُنْثَى.

اعلـم أنه يجعل ضِيزَى من قولهم: ضَازَه يَضِيزُه إذا نقصه، فإذا اشتق من تـركيبه مثال حُبْلَى كان الظاهر ضُوزَى إلا أنه يبدل من الضمة كسرة ليصح الياء كما تقول: بِيض، والأصل بُوض كسُود هذا هو مذهب صاحب الكتاب.

وأما ما حكاه أحمد بن يحيى من قولهم: كِيصَى، فموافق لمذهب صاحب الكتاب من وجه ومخالف من آخر، أما وجه الموافقة فهو أنه نونه وجعل الألف للإلحـاق بدِرْهَم، والذي منع صاحب الكتاب أن يكون صفة هو فِعْلى كائنة الألف للتأنيث[2].

وأما وجه المخالفة فهو أن صاحب الكتاب لم يثبت مثال فِعْلَى صفة إلا أن تلحق تاء التأنيث نحو: عِزْهَاة وسِعْلاَة، وقد حكى كِيصَى بغير تاء، ومثله ما حكـاه أحمد ابن يحيى أيضاً من قولهم: رجل عِزْهَى بغير تاء، ويجوز أن يكون غـرض صـاحب الكـتاب في قوله: إن فِعْلَى لا يكون صفة إلا أن تلحق تاء

(١) بيت من البحر الطويل لم أهتد إلى معرفة قائله .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٢٠.

التأنيث[1]، أن يدل على أن فِعْلَى إذا كانت / صفة كان الألف للإلحاق ؛ لأن ٩٤/ب
التاء إنما تدخل على ألف الإلحاق حتى كأنه قال: ولا يكون فِعْلَى صفة إلا أن يكـــون الألـــف للإلحــــاق، وإذا كان كذلك كان رواية أحمد بن يحيى موافقة لصاحب[2] الكتاب وقصده .

(١) الكتاب ٢/٣٢٠.

(٢) في ر، وظ: (لقصد صاحب الكتاب).

قال صاحب الكتاب:

"باب ألف التأنيث التي تلحق قبلها ألف فتنقلب الآخرة منهما[1] همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة.

اعلم أن أبنية الأسماء التي تلحقها هذه العلامة على ضروب: فمنها فَعْلاَء، وهـــي لا تكون أبداً إلا للتأنيث، ولا تكون همزتها إلا منقلبة عن ألفه فهي في هـــذا الـــباب مثل فُعْلَى في باب الألف المقصورة، وفَعْلَى وفُعْلَى، (وتكون اسماً وصـــفة)[2] فـــإذا كان اسماً كان على ثلاثة أضرب: اسم غير مصدر، واسم مصدر، واسم يراد به الجمع.

فمـــثال الأول قولهم: الصَّحْرَاء والبَيْدَاء وسَيْنَاء[3] والهَضَّاء، قال أحمد بن يحيى: وهي الجماعة من الناس وأنشد:

إِلَـــيْه تَلْجَـــأُ الهَـــضَّاءُ طُـــرّاً فَلَـــيْسَ بِقَائِـــل هُجْراً لِجَادِي[4] [5]

---

(١) في التكملة مرجان: (منها).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٣) بكسر أوله ويفتح اسم موضع بالشام يضاف إليه الطور، فيقال طور سيناء وهو الجبل الذي كلم الله عليه موسى عليه السلام، معجم البلدان ٣/٣٠٠.

(٤) في أ: (لحادي).

(٥) بيت من البحر الوافر، قائله أبو داؤد الإيادي.
تلجـــأ: تـــضطر، طرا: مجتمعة منضمة من جميع النواحي، هجرا: الهجر القبيح من الكلام، جادي: الجادي السائل.
الشاهد: قوله (الهضاء) وهو من الأسماء التي آخرها ألف التأنيث فانقلبت همزة لتطرفها إثر ألف زائدة.
ورد في: ديـــوانه: ٣٠٩، والـــصحاح (هـــضض)، والمحكـــم ٣٦٦/٧، والمخصص ٢٢٠/١٢، وابـــن يـــسعون ١١/٢، والقيسي: ٥٥١، وابن برى: ٣٦٨، واللسان (جدا – هضض) في الصحاح واللسان (هضض)، (لجار).

والجَمَّاء من قولهم: جاءوا الجمَّاء الغَفِيرَ، والجَرْبَاء للسماء "[1].

قال المفسر :

اعلـــم أنه قد تقدم في باب ما لا ينصرف أن مثال فَعْلاَء الهمزة في آخره منقلبة عن ألف التأنيث في حُبْلَى وسَكْرَى، وأن[2] هذا الانقلاب فيها إنما كان لاجتماع ألفين، وقد دللنا على ذلك[3]، فالذي يحتاج أولاً إلى معرفته من هذا الفصل أن فَعْلاَء بفتح الفاء وسكون العين لا تكون الهمزة في آخرها لغير التأنـــيث، وتحقـــيقه أن الهمزة في هذه الأمثلة الممدودة قد تكون للإلحاق كقولهم: قُوبَاء وعِلْبَاء، وذاك أن الأصل عِلْبَاي على أن يكون الياء ملحقاً للمثال بقُرْطَاس كما أن الألف في أَرْطَى للإلحاق بجَعْفَر، وليس في كلامهم فَعْلاَل أصلاً إلا في المضاعف نحو: الزَّلْزال والقَلْقَال.

وأمـــا مـــا يحكـــيه البغداديون[4] من قولهم: خَزْعَال، فليس بثبت عند أصحابنا، وإنما يحملونه على فَعْلل نحو: خَزْعَلٍ، ويجعلون الألف لإشباع الفتحة كقوله:

وأَنْـــتَ من الغَوائِل حِين تُرْمَى ومِـــن ذَمِّ الـــرِّجَال بِمُنتَـــزَاحِ[5]

---

(١) التكملة شاذلي: ١٠٥، والتكملة مرجان: ٣٢٠، ٣٢١.

(٢) في ر، وظ: (وأن الهمزة افتقر إليها الاجتماع ألفين).

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٨٧.

(٤) قال البكري في معجم ما استعجم٢٦١:(بغداد فيها أربع لغات: بغداد بدالين مهملتين، وبغداذ معجمة الأخيرة، وبغدان بالنون، ومغدان بالميم بدلاً من الباء)، وانظر فصيح ثعلب: ٣١٣.

(٥) بـــيت مـــن البحـــر الوافر، قائله إبراهيم بن علي بن سلمة بن هرمة بن هذيل من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، قال الأصمعي: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة =

الأصل مُنْتَزَح، وأنشد شيخنا تقوية لذلك:

خَزْعَلَة الضِّبْعَان رَاحَ الهَنْبَلَه[(١) (٢)]

وإذا لم يكن في الأصول مثال فَعْلاَل لم يكن اعتقاد / الإلحاق في فَعْلاَء ٩٥/أ مفتوحة الفاء ساكنة العين كما أن مثال فُعْلَل نحو: جُعْفَر بضم الجيم وفتح الفاء لما لم يكن في الأصول لم يمكن جعل الألف في مثال حُبْلَى للإلحاق، ولهذا شبه

= وهو آخر الحجج، توفي سنة ١٧٦ هـ.

أخباره في: جمهرة النسب للكلبي: ١٢٦، ونسب قريش: ٤٤٦، والشعر والشعراء: ٧٥٣، والأغاني ٣٦٧/٤، وتاريخ بغداد ١٢٧/٦، وسمط اللآلي ٣٩٨، والنجوم الزاهرة ١٨٤/٢.

الشاهد: قوله: (بمنتزاح).

ورد في: شعره ٩٢، والحلبيات: ١١٢، والخصائص ٣١٦/٢، وسر صناعة الإعراب ٧١٩/٢٥، والمحتسب ١٦٦/١، وأمالي ابن الشجري ١٢٢/١، والمرتجل ٣٧٩، وأسرار العربية: ٤٥، والإنصاف: ٢٥، والفصول الخمسون لابن معطي: ٢٧١، وسفر السعادة: ١٤٨، وشواهد التوضيح: ٢٢، واللسان (نجد، نزح)، وشرح شواهد الشافية: ٢٥، والخزانة ٥٥٧/٧.

(١) في أ: (القنبلة).

(٢) رجز اختلف في قائله.

فقد نسب إلى صخير بن عمير التميمي في الأصمعيات: ٥٨، وفي أمالي القالي ٢٨٥/٢ إلى أعرابي، وقال في سمط اللآلي: ٩٣٠: قال النجيرمي: هذا الرجز للأصمعي.

وإلى صخر بن عمير التميمي في القيسي: ٧١٢، وقال ابن يسعون ٥٨/٢، ونسبها بعض الشيوخ لصخر بن عمرو ونسبه ابن برى: ٤٨٣ إلى صخر بن عمرو أيضاً.

الشاهد: (خزعلة)

ورد بلا نسبة في: البارع: ٢٠٦، واللسان (هنبل).

خزعلة الضبان: خمعان الضبعان، الهنبله: أن ينسف التراب في مشيته.

فَعْــلاَء بفُعْلَــى، وقــد قــسم الاسم على[1] ثلاثة أقسام: فالأول المفرد نحو: الصَّحَراء، وكذلك البَيْدَاء ؛ لأنه من باد يبيد، ألا ترى إلى قولهم: مهلكة، فالياء عين الفعل.

ولا يجوز أن يكون فَيْعَالاً من بَدَا يَبْدُوا حتى كأنه قيل: يَبْدَاو، ثم قلب الواو همزة لأمرين:

أحدهما: أن المعنى لا يساعد على اشتقاقه من بَدَا مساعدته على أخذه من بَاد يبيد.

والثاني: وهو القاطع أنهم لم يصرفوه، ولو كانت الهمزة منقلبة عن لام الفعــل لوجب أن يصرف ؛ لأنه نكرة، والنكرة إذا لم تكن صفة على مثال الفِعْل نحو: أَحْمَر، ولم يكن فيه ألف التأنيث، وما يشبهه من الألف والــنون المضارعتين، ولم تكن معدولة نحو: رُبَاع وثُلاَث، ولا جمعاً نحو: مَصَابِيح، فليس فيها إلا الصرف، فامتناعهم من صرفه يدلك على أنه فَعْلاء كالصَّحْراء، وكأنهم اعتقدوا فيه ضرباً من الوصفية لما ذكرنا من أنه مأخوذ مــن بَاد حتى كأنه قيل: الفلاة البَيْدَاء بمنزلة قولك: الفلاة المهلكة، فجمعوه علــى فُعْل، فقالوا: بِيد كبَيْضَاء وبِيض ؛ لأن مثال فُعْل يختص بالصفات، ولست[2] أعني بهذا أن الواجب عده في الصفات دون الأسماء كيف (و)[3] لا تــستعمل صفة، وإنما الغرض أن أؤنسك بمجيء فُعْل في جمعه، فترتيب أبي

(١) في ر، وظ: (منه).

(٢) في ر: (وليست).

(٣) في أ: (كيف لا).

على سديد، وسَيْنَاء علم، وفي التنزيل ﴿مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾[1] والهضَّاءُ مأخوذة من هَضّ الأرض إذا مشى مشياً قويّ التأثير وأنشد شيخنا:

جَاءَتْ تَهُضّ الأَرْضَ أيّ هَضٍ   يَدْفَعُ مِنها بَعْضُها عن بَعْضِ[2]

هذا وصف الإبل، ومعنى قوله " يدفع (منها) [3] بعضها عن بعض " أنها متشابهة في الحسن، فإذا طمحت العين إلى واحدة منها لم يتطاول نظرها[4] إليها، وانتقلت إلى ما يليها لحسنها، وإذا لم يُدم النظر قَلّت[5] الإصابة[6]، فإذا كان كل واحدة منها تنفي عن صاحبتها سوء العين، ولو كان الحسن مقصوراً على بعضها لثبتت[7] الألحاظ عليها[8]، ولم يؤمن ضررها، والجَمَّاء من جَمَّ والتركيب يدل على الكثرة، والغفير تأكيد لمعنى الكثرة كأنها لكثرتها تستر الأرض، وأما الجَرْبَاء، فقد فسره فيما بعد[9]./ ٩٥/ب

---

(١) المؤمنون /٢٠.

(٢) رجز قائله ركاض الدبيري.

ورد في تهذيب اللغة ٣٤٦/٥، والتكملة والذيل والصلة واللسان (هضض).

في التهذيب والتكملة واللسان (عنها) مكان (منها)، وفي التهذيب واللسان (المشي) مكان (الأرض).

(٣) (منها) ليست في: (أ).

(٤) في ظ: (نظره).

(٥) في ر، وظ: (قل).

(٦) في أ: (الإضافة).

(٧) في ظ: (لبثت).

(٨) في ر، وظ: (عليه).

(٩) انظر ص: ٦٣٩ .

قال صاحب الكتاب:

"والعَلْـيَاء[1]، فإن قلت: فلم لا تكون العَلْيَاء صفة ويكون مذكرها[2] الأَعْلَى كقولك: الحَمْرَاء والأَحْمَر، فالقول أن العَلْيَاء ليس بوصف إنما هو اسم، ألا ترى[3] استعمالهم إياها استعمال الأسماء في نحو:

أَلا يَـا بَـيْتُ بالعَلْيَاءِ بَيْت[4] ....

ولـو كانت صفة كالحمْرَاء، لصحت الواو التي هي لام من عَلَوت كما

---

(١) في التكملة شاذلي: (والعلياء موضع).

(٢) في التكملة: (مذكره).

(٣) في التكملة شاذلي: (أن استعمالهم).

(٤) صدر بيت من البحر الوافر، وعجزه:

.... ولولا حب أهلك ما أتيت

وقد اختلف في قائله، فقيل: إنه عمرو بن قعاس المرادي المذحجي شاعر جاهلي.

أخباره في: معجم الشعراء: ٢٣٦، والخزانة ٥٥/٣.

نسب إليه في: الاختيارين: ٢١١، وابن السيرافي ٥٢٦/١، وتحصيل عين الذهب ٣١٢/١، واللسان (تمر)، وشرح شواهد المغني: ٢١٥، وشرح أبيات المغني ٩٧/٢، وقال القيسي: ٥٥٣، البيت لعمرو بن قنعاس ويروى لهانئ المرادي ويروى لتأبط شراً.

وقال ابن برى ٣٦٩: وأنشد لعمرو بن قنعاس وقيل: (قُعَّاس) وقيل: السموءل.

وقال ابن يسعون ١٢/٢: هذا الشعر لعمرو بن قنعاس وقيل: قعاس المرادي، وقيل لهمام المرادي.

وورد في ديوان السموءل ٨٥.

الشاهد: قوله: (بالعلياء) وهو اسم لا صفة، ولو كان صفة، لصحت الواو كما صحت في الخذواء والقنواء.

ورد بلا نسبة في: الكتاب ٣١٢/١، والخاطريات: ١٢٠، والمحتسب ٢٥٠/١، والمخصص ٢٨/٤، ٩١/١٦، واللسان (بيت).

صحت في القَنْوَاء والعَشْواء والخَذْوَاء ونحو ذلك[١].

وليس الأَعْلَى كالأَحْمر إنما الأَعْلَى كالأَفْضَلِ لا يستعمل إلا بالألف واللام، أو من[٢] نحو: زيد أَعْلَى من عمرو، والزيدون الأَعْلَون وفي التنزيل: ﴿**وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ**﴾[٣]، وفيه: ﴿**إِنَّكَ أَنْتَ الأَعْلَى**﴾[٤]، ولو كان كالأَحْمرِ، لم يجمع بالواو والنون " [٥].

قال المفسر :

اعلم أن العَلْيَاء اسم يدل على المكان المرتفع كالنجد مثلاً، وليس بصفة كالحَمْرَاء، واستدل على ذلك من ثلاثة أوجه :

الأول: أنهم لا يجرونه صفة على شيء ألا تراه قال:

أَلاَ يَا بَيْتُ بِالعَلْيَاءِ بَيْتُ

و لم يقل بالبُقْعَة العَلْيَاء .

والثاني: أنه يكون من عَلَوْت بلا خلاف، وقد قلب الواو ياء، وهذا يختص بالأسماء دون الصفات، وإنما النهج في الصفة أن يصح[٦] الواو كما ذكر من القَنْوَاء والخَذْواء ؛ لأن القَنْوَاء تأنيث الأَقْنَى، والخَذْواء تأنيث أَخْذَى، وإنما

---

(١) في ر، وظ: (بعد قوله ونحو ذلك، والخذواء بالخاء معجم من قول الشاعر:

وقد منت الخذواء منا عليهم) .

(٢) في التكملة: (بمن).

(٣) تقدم ورودها ص: ٣٧٢ .

(٤) طه / ٦٨.

(٥) التكملة شاذلي: ١٠٥، ١٠٦، والتكملة مرجان: ٣٢١، ٣٢٢.

(٦) في ر، وظ: (تصحح).

يجيء خَذْوَاء اسماً في الأعلام، فهو إذاً منقول من الصفة إلى العلمية، وليس لـــه أصل في الاسمية أعني أنه ليس باسم جنس كرجل وفرس، وإذا كان في الأصل صفة بقي معه حكم الوصفية الذي هو تصحيح الواو وإن نقل إلى الأعلام.

والوجه الثالث: هو أنهم يقولون: الأَعْلَى والأَعْلَون كما تقول: الأَفْضَل والأَفْضَلُون، والدليل في هذا الوجه من ثلاث جهات:

إحداها: أن العَلْيَاء لو كانت صفة كالحَمْرَاء لوجب أن لا يجيء في المذكر الجمع بالواو والنون نحو: الأَعْلَون كما لا يقال[1]: الأَحْمَرُون والأَصْفرون.

والجهـــة الثانية: أنه كان يجب أن يقال: مررت برجل (أَعْلَى، ولا يقال: أَعْلَـــى من زيد كما لا يقال: مررت برجل) [2] أَحْمَر من زيد ؛ لأن العَلْيَاء إذا كانت بمنزلة الحَمْراء، وكان الأَعْلَى بمنزلة الأَحْمَر، لم يجز أن يكون مصاحباً لمن الـــذي هو علم التفضيل كما لا يصاحبه أحمر، ووجب أن يستعمل عارياً من التفـــضيل نحو: أن تقول: مررت برجل أعلى / وأنت لا تريد أعلى من غيره، وهذا لا يكون. ٩٦/أ

والجهـــة الثالثة: أنك تقول: الأَعْلَى (والعَلْيَاء في تأنيثه، ولو كانت العَلْيَاء والأَعْلَـــى) [3] بمنزلة الأَحْمَر والحَمْراء، لوجب أن لا يقال: العَلْيَا كما لا يقال: الحُمْرَى والصُفرى في تأنيث أَحْمَر وأَصْفَر، ولوجب أن يجمع على فَعْل، فيقال: عُلْـــي أو عُلْـــو كحُمْـــر وصُفْر، فإذا امتنع جميع ذلك علمت أنه اسم بمنزلة الصحراء.

---

(١) في أ: (يقول).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

قال صاحب الكتاب:

" فأمـــا الكَـــلاّء كَلاَّء البصرة، فزعم سيبويه أنه فَعَّال بمنزلة[1] الجَبّان[2] والقَـــذّاف[3]، وهـــو على هذا مذكر مصروف، ويدل على ذلك أنهم[4] قد سمـــوا مـــرفأ السفن المُكَلاَّء، والمعنى أن الموضع يدفع الريح عن السفن المقربة إلـــيه ويحفظهـــا منها من قوله سبحانه: **﴿قُلْ مَنْ يَكْلأُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾**[5].

وقد زعم بعضهم أن قوماً تركوا صرفه، فمن ترك صرفه كان[6] اسماً من كَلّ[7] مثل الهضَّاء في التضعيف.

والمعـــنى أنـــه موضع تكل فيه الريح عن عملها في غير هذا الموضع، قال رؤبة:

يَكِلُّ وَفْدُ الرِّيحِ من حَيْثَ انْخَرَق[8]

---

(١) في أ: (بمعنى).

(٢) في التكملة مرجان: (حبان)، وفي الصحاح (جبن)، (والجبان والجبانة الصحراء).

(٣) الكتاب ٣٢١/٢ في اللسان (قذف)، (والقَذَّافَة والقَذّاف جمع: وهو الذي يرمى به الشيء فيبعد، والقذاف المنجنيق).

(٤) في أ: (ويدلك على أنهم)، وفي التكملة شاذلي: (هذا) مكان (ذلك).

(٥) الأنبياء / ٤٢.

(٦) في التكملة مرجان: (كان عنده).

(٧) في التكملة شاذلي: (كل يكل).

(٨) رجز بين أبو علي قائله.

يكل: يخف أثرها ويقل، وفدها: أولها جمع وافد، انخرق: مر واتسع.

الشاهد: قوله: (يكل وفد الريح) استعار الكلال للريح.

=

ومـــثل الكلام في المعنى على هذا القول: تسميتهم لمرفأ السفن الميناء، ألا ترى أنه مِفْعَال أو مِفعَل من الوُنِيّ الذي هو فُتُورٌ وكَلاَلٌ " [١].

قال المفسر:

اعلم أن الكّلاء سوق بالبصرة، وهو لا يخلوا من أحد أمرين:

إما أن يمنع[٢] الصرف، وإما أن يصرف، فإذا صرف كان فَعَّالاً من كَلأَ يَكْلأَ، والمعنى أن الموضع واسع، فالريح تمضي فيه[٣] إذا انتهت إليه، ولا تؤثر تأثيرهـــا في الموضــــع المجـــتمع إذا وقعت فيه، فكأنه يَكْلأَ من الريح ويدفعها والكالئ للشيء هو الدافع عنه في الحقيقة، وشبهه بقولهم: المُكَلاَّء لمرْفَأ السفن، وهو مُفَعَّل من كَلأَ وتقديره على وجهين:

أحدهما: أن يكون مَفْعُولاً، فكأنه مَصُون عن عمل الرياح.

والثاني: أن يكون المُكَلاَّء مصدراً بمنزلة التكلية، فكأنه قيل: موضع الحفظ ويكون في الأصل ضرباً من قولهم: جئتك خُفُوقَ النجم[٤]، فصار المصدر دليلاً على الزمان كذلك المُكَلاَّء يكون اسماً للمكان.

وإذا منع الصرف كان فَعْلاَء من كَلّ يكِلّ فكأن الموضع لسعته يفتر فيه الريح؛ لأن امتداد وفدها مما يورثها الضعف وناهيك دليلاً على هذا بيت رؤبة:

يَكِلُّ وَفْدُ الرِّيحِ من حَيْثُ انْخَرَقْ

= ورد في: ديوانه: ١٠٤، وفصيح ثعلب: ٢٩٩، وتهذيب اللغة ٢١/٧، والنكت في إعجاز القرآن ١٠٣، والعمدة ٣١٢/٢، والمخصص ٢١/٧، وابن يسعون: ١٧٣، والقيسي: ٥٥٥، وابن برى ٢٧١، واللسان (خرق وكلل).

(١) التكملة شاذلي: ١٠٦، والتكملة مرجان: ٣٢٢، ٣٢٣.

(٢) في ظ: (يمتنع).

(٣) (فيه) ليست في: (ر).

(٤) في ر، وظ: (النجم بمعنى زمن خفوق النجم).

وشبه هذا الوجه بمرفأ السفن من جهة أخرى، وهي أنهم سموه المِيناء بالمد والقصر، فإذا قصر كان مِفْعَلا / من وَنَى يَنِي، وإذا مد كان مِفْعالاً منه، والمعنى ٩٦/ب
أن الريح تَنِي فيه وتَفتُر، وهذا من لطيف كلام أبي علي.

قال صاحب الكتاب:

" وقـــد يقصرون بعض هذه الأسماء الممدودة كقولهم: الهيْجَاء والهَيْجَا[1]

سمعت أبا إسحاق ينشد:

وأَرْبَـــدُ فَـــارِسُ الهَـــيْجَا إِذَا مَا ... تَقَعَّـــــرَتْ المـــــشَاجِرِ بِالفِـــئَامِ[2]

وقال آخر:

إِذَا كَانتِ الهيجَاء وَانْشَقَّتْ العَصَا ... فَحَسْبُكَ والضَّحَّاك[3] سَيْفٌ مُهَنّدٌ[4][5]

---

(١) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١١٧.

(٢) بيت من البحر الوافر، قائله لبيد من ربيعة العامري.

أربـد: أخو لبيد لأمه، الهيجا: الحرب، تقعرت: سقطت؛ لأن الانقعار سقوط وظهور قعر، المـشاجر: جمع مـشجر وهـو مـركب أصـغر مـن الهـودج مكـشوف الأعلى، الفئام: وطاء الهودج.

الـشاهد: قـصر الهـيجاء، ويجـوز في الهـيجا أن تكـون علـى لغـة من مد، فكأنه قال: فارس الهيجاء إذا، فلما التقت الهمزتان حذفت الأولى تخفيفاً.

ورد في: ديوانه: ٢٠٠، والمعاني الكبير: ٩٠٩، وتهذيب اللغة ١/٢٩٩، والمحكم ١/١١٤، وابن يسعون: ١٧٣، والقيسي: ٥٥٦، وابن برى: ٣٧٢.

في الديوان (الخيام)، وفي أ: (تفغرت).

(٣) (الـضحاك) رويـت بالـنصب، والجـر والـرفع، انظر الأصول ٢/٣٧، وانظر " حسبك " في الأصول ٢/٣٥.

(٤) في أ: (مجرد).

(٥) بيـت مـن البحـر الطـويل نـسبه أبـو علي القالي في ذيل الأمالي: ١٤٠ لجرير، ولم أجده في ديوانه.

=

والمحذوف من الألفين هي الأولى (الزائدة)[1]؛ لأن الأخيرة[2] لمعنى، ولو كانت المحذوفة الأخير لصرفت الاسم كما تصرف في التصغير إذا حقرت نحو: حُبَارَى في النكرة "[3].

قال المفسر:

اعلم أن الأولى من الألفين (في)[4] نحو: هَيْجَاء وصَحْرَاء وحَمْرَاء زائدة للبناء بمنزلة ألف كتاب، والثانية الألف التي انقلب همزة للتأنيث، فإذا قصر حذفت الأولى، وبحذفها يزول اجتماع الألفين، وتزول الهمزة، فتقول في نحو: هَيْجَاء: هَيْجَا، وهو بمنزلة سَكْرَى في كون الألف للتأنيث، ولا يجوز أن تقول: إنه حذفت الهمزة من هَيْجَاء، فبقي هيجا لأمرين:

= الهيجاء: الحرب، انشقت العصا: مثل لاختلاف الأقوام، العصا: جماعة الإسلام يقال: إذا خالف الرجل الإجماع فقد شق العصا.

الشاهد: مد الهيجاء.

ورد في: معاني القرآن للفراء ٤١٧/١، والمقصور والممدود لابن السكيت: ١١٠، والأصول ٣٧/٢، والمحلى: ٦٣، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١١٧، وإعراب القرآن للنحاس ٦٨٥/١، وأمالي القالي ٢٦٢/٢، وتهذيب اللغة ٣٣١/٤، والتمام: ٣٢، والتبصرة والتذكرة: ٢٦٣، وسمط اللآلي: ٨٩٩، ونظام الغريب: ١٤١، وابن يسعون: ١٧٤، والقيسي: ٥٥٩، وابن برى: ٣٧٤، وشرح عمدة الحافظ: ٦٦٧، والإرشاد إلى علم الإعراب ٢٣٤، والمغني: ٦٢٢، وشرح شواهد المغني: ٩٠٠، وشرح أبيات المغني ١٩١/٧.

(١) (الزائدة) ليست في (أ).

(٢) في التكملة: (الآخرة).

(٣) التكملة شاذلي: ١٠٦، ١٠٧ والتكملة مرجان ٣٢٤.

(٤) (في) ليست في: (أ).

أحـــدهما: أن الهمزة منقلبة عن ألف كائنة لمعنى كألف حُبْلَى، والألف قبلها لغير معنى، والحذف لا يليق بالمعنى[1] سيما إذا وجد العاري من الإفادة.

والـــثاني: أن المحـــذوف لو كانت الهمزة لكانت الكلمة تعرى من ألف التأنـــيث (فـــيجب أن يقال: هيجاً بالتنوين كما أنك لما صغرت حُبَارَى (في النكرة)[2] قلت: حُبَيِّرة، فصرفت لزوال ألف التأنيث)[3] وقال: كما تصرف في التصغير إذا حقرت نحو: حبارى في النكرة يعني باشتراط[4] النكرة إن حُبَيِّرَة لـــو كـــان اسماً علماً، لم يصرف للتعريف والتأنيث كطلحة، وأما في التنكير فيـــصرف؛ لأن تـــاء التأنـــيث لا يمنع لصرف في غير العلمية، وإنما الذي يمنع الصرف في التنكير هو الألف كحُبْلَى وبُشْرَى.

قال صاحب الكتاب:

" وممـــا يجـــوز أن يكـــون مُكَبَّـــره فَعْلاَء المُرَيْطَاء والقُطَيْعَاء: وهو تمر الشَّهْرِيز[5] أنشد أبو زيد:

بَاتُوا يُعَشُّون القُطَيْعَاء جَارَهم[6] ....

---

(١) في ر، وظ: (بالمعنوي).

(٢) (في النكرة) ليست في أ، وظ.

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

(٤) في ر: (باشتر)، وفي ظ: (باشتراك).

(٥) في التكملة شاذلي: (السهريز).

(٦) صدر بيت من البحر الطويل لم أهتد إلى معرفة قائله، وعجزه:

.... وعندهم البرني في جلل ثجل

الشاهد: قوله: (القطيعاء) ممدود يجوز أن يكون تصغير قطعاء.

ورد في: الجمهرة ٢/٣٣، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٩١، والمنصف ٣/١١٠، ومعجم مقاييس اللغة ١/٣٧١، والمخصص ١١/١٣٣، والاقتضاب ٢/٣٣٤، وابن =

والغُمَّيْصَاء، قال أحمد بن يحيى: وهما غُمَيْصَاوَان إحداهما[1] في ذراع الأسد، والأخرى التي تتبع الجوزاء، والمُلَيْسَاء نصف النهار، والمُلَيْسَاء شهر تنقطع فيه الميرة قال:

أَفِينَا تَسُومُ السَّاهِرِيَّةُ بَعْدَمَا ... بَدَا لك مِن شَهْرِ المُلَيسَاءِ كَوْكَبُ[2]".

قال المفسر:

٩٧/أ اعلم أنه[3] حمل هذه الأسماء المصغرة تصغيراً لازماً على فَعْلاَء دون / فَعَلَى، وما أشبه ذلك؛ لأن الأغلب في هذه الأمثلة هو فَعْلاَء، والحمل على الأكثر مقتضى القياس، والمُلَيْساء تعود إلى الملاسة من حيث إن[4] انقطاع الميرة ضرب من الجدب، ومن شأنهم وصف الأوقات المجدبة بما يناسب الملاسة، ألا ترى إلى قولهم: السنة الشَّهْبَاء، وكذا إذا أريد نصف النهار؛ لأن ذلك الوقت

= يسعون: ١٧٥، والقيسي: ٥٦٣، وابن برى: ٣٧٦، واللسان (ثجل – جلل).
القطيعاء: تمر أحمر سمي بذلك لصغره، البرني: منسوب إلى قرية بالبحرين يقال لها: برن، وهو من أجود التمر، جلل، جمع جلة وهو وعاء يتخذ من الخوص.
في المقصور والممدود، والاقتضاب، وابن يسعون، والقيسي، واللسان (جلل)، والتكملة مرجان (دسم) مكان (ثجل).

(١) في التكملة شاذلي: (أحدهما).
(٢) بيت من البحر الطويل نسبه الصاغاني في العباب (ملس) إلى زيد بن كثوة.
تسوم: تحاول وتعالج، الساهرية ضرب من الطيب.
المعنى: أتعرض علينا في وقت لا ميرة فيه بيع الطيب.
الشاهد: قوله: (المُلَيْسَاء) وهو فعيلاء يجوز أن يكون تصغير فعلاء.
ورد في: غريب الحديث للخطابي ٢١٦/٢، والمقصور والممدود لابن ولاد ١٢١، وتهذيب اللغة ٨١/٦، والمخصص ٢٠١/١١، وابن يسعون: ١٧٦، والقيسي: ٥٦٦، وابن برى: ٣٧٨، والتكملة والذيل والصلة (ملس).
التكملة شاذلي: ١٠٧، والتكملة مرجان: ٣٢٤، ٣٢٥.
(٣) في أ: (أن).
(٤) (إن) ليست في ر، وظ.

أصــفى أجزائه، والسّاهِرِيّة في البيت ضرب من الطيب قال الشيخ: كأن ذلك؛ لأنه مما يسهر.

قال صاحب الكتاب:

" فإن قلت: ما وجه تسميتهم السماء الجَرْبَاء، والأَجْرَب خلاف الأَمْلَس، وقد قال أمية:

وَكَــأَنَّ بِــرْقِعَ والمَلاَئِك حَوْلَها   سَــدِرٌ تَــوَاكَلَه القَوَائم أَجْرَدُ (١)

سَدِر: بحر، وبِرْقِع: اسم من أسماء السماء، وأَجْرَد: صفة للبحر المشبهة به الــسماء، فكأنه وصف البحر بالجَرَد؛ لأنه قد لا يكون كذلك إذا تموج، ولا يمتنع وصف السماء بالجَرَد وإن كان من أسمائها الجَرْبَاء والجِرْبة؛ لأنهم أيضاً قد وصفوها بما معناه الملاسة قال ذو الرمة:

وَدَوِّيَّــةٍ مِــثْلِ السَّمَاءِ اعتَسَفْتُهَا   وَقَــدْ صَبَغَ اللَّيلُ الحَصَى بِسَوادِ(٢)

---

(١) بيت من البحر الكامل، قائله أمية بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عبد عوف الثقفي شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف، توفي سنة خمس من الهجرة.
أخباره في: طبقات فحول الشعراء: ٢٥٩، والشعر والشعراء: ٤٥٩، والأغاني ٤/١٢١.
برقع: من أسماء السماء، الملائك: جمع ملك، تواكله: تواكل القوم مواكلة اتكل بعضهم على بعض، أجرد: أملس.
الشاهد: (أجرد) وصف السدر وهو بحر بالجرد وهو الإملاس لأنه قد يكون كذلك ما لم يتموج.
ورد في: شعره ٢٨٥، ومجالس ثعلب ٢١٧، والجمهرة٣/٣٠٨، والبدء والتاريخ٢/٧، والفصول والغايات: ١٧٨، والمخصص ٦/٩، وابن يسعون ١٧٧، والقيسي: ٥٦٧، وابن برى: ٣٧٩، والتنبيه والإيضاح (سدر)، وشرح نهج البلاغة ٢٣٨/٧، والمزهر ٥٩٩/١.
في مجالس ثعلب (أربع) مكان (أجرد) ولا شاهد فيه، و (تحتها) مكان (حولها).

(٢) بيت من البحر الطويل.
دَوِّيَّة: الدَّوِّيَّة الصحراء الواسعة الملساء، اعتسفتها: ركبتها على غير هداية، صبغ الليل الحصى بسواد: استعارة جنة ونبه بكر الحصى على عدم المرعى وأراد ظلام الليل.

=

فهذا يريد به الملاسَة[1] كما قال:

وَدَوٌّ كَكَــفِّ المــشْتَرِي غَيرَ أَنَّه ... بِــسَاطُ لأَخْمَاسِ المَراسِيل وَاسِعُ[2]

وكما أن قول الآخر:

بلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الجَحَفَتْ[3]

= الشاهد: قوله: (دوية مثل السماء) يريد أن هذه الدوية ملساء مستوية كالسماء.

ورد في: ديوانه: ٦٨٥، وتأويل مشكل القرآن: ١٤١، والزهرة: ٢٩٦، والتشبيهات ٢٠، والمخصص ٦/٩، والإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١٩٢، وابن يسعون: ١٧٨، والقيسي: ٥٧١، وابن برى: ٣٨٢، وشرح شذور الذهب: ٤١٥.

(١) في التكملة شاذل: (املساسه) وفي أ: (املاسه).

(٢) بيت من البحر الطويل، قائله ذو الرمة.

دو: أرض مستوية، ككف المشتري: في استواء هذه الأرض، بساط: أرض مستوية لأخماس: جمع خمس وهو أن تكون في المرعى ثلاثة أيام ويحسب يوم ترد ويوم تصدر، المراسيل: السهلة السير السراع.

الشاهد: قوله: (ودو ككف المشتري) أراد أنه خال لا شيء فيه وهو المستوي من الأرض.

ورد في: ديوانه: ١٢٩٠، وأمالي القالي ٩١/٢، وتهذيب اللغة ٣٤٦/١٢، وديوان المعاني ١٢٩/٢، وسمط اللآلىء: ٧٢٨، وتثقيف اللسان: ٣٢٤، والفائق ٣٨٦/٢، وابن يسعون: ١٧٩، والقيسي: ٥٧٢، وابن برى: ٣٨٤، واللسان والتاج (بسط — دوى).

(٣) رجز اختلف في قائله فقيل: إنه سؤر الذئب، وقيل: أبو النجم.

نسب إلى سؤر في: العباب (بل) وابن برى: ٣٨٦، واللسان (بلل) وشرح شواهد الشافية: ١٩٩.

ونسبه إلى أبي النجم: القيسي: ٥٧٤، والصقلي الكاتب، ذكر ذلك ابن برى: ٣٨٦، وابن يسعون: ١٨٠، وقالا: إن ذلك غلط، وقال ابن يسعون: إنما هو لبعض الطائيين.

الشاهد: قوله: (كظهر الجحفت) يريد إملاسها وأنها لا نبات فيها ولا بنيان ولا جبل.

=

وقول الآخر:

.... ظَهْــرَاهُما مِــثْلُ ظُهُور التُّرْسَيْن[1]

إنمـــا يريد[2] بذلك الاستواء والانسباط، وأنه عَرَاء لا خَمَر فيه ولا بُنْيان

= وورد بلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش: ٢٧١، ومعاني الحروف للرماني: ٦٢، والخصائص ١/٣٠٤، وسر صناعة الإعراب ١/١٥٩، والمحتسب ٢/٢٩٢، وشرح عيون الإعراب: ١٩٩، وتثقيف اللسان: ٣١٥، وشرح مقصورة ابن دريد اللخمي: ٣٤٥، وشرح المفصل ٢/١٨٨، وشرح عمدة الحافظ: ٩٧٧، ورصف المباني: ٢٣٢، والبحر المحيط ٢/١٩٩.

(١) عجز بيت من البحر السريع، اختلف في قائله، فقيل: إنه خطام المجاشعي، وقيل: هميان بن قحافة، وقيل: الأعشى، وصدر البيت:

ومهمهين قذفين مرتين ....

نسب إلى خطام في: الكتاب ١/٢٤١، والحلل: ٣٦٤، وابن يسعون: ١٨٠، وابن برى: ٣٨٧، وشرح المفصل ٤/١٥٦، والخزانة ٢/٣١٤، وشرح أبيات المغني ٤/١٤٠.

ونسب إلى الأعشى في تلقين المتعلم من النحو ٣٠٠.

ونسب إلى هيمان بن قحافة في الكتاب أيضاً ٢/٢٠٢، والقيسي: ٥٧٥.

الشاهد: (ظهراهما مثل ظهور الترسين) يريد الاستواء والانبساط وأنهما لا نبات بهما ولا خمر.

وورد بلا نسبة في: البيان والتبيين ١/١٥٦، وإعراب القرآن للزجاج ٢/١٧٣، والجمل: ٣١٣، والصحاح (مرت)، والتبصرة والتذكرة: ٦٨٤، والإفصاح: ٢١٢، والتبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٤٦، وضرائر الشعر: ٢٥٠، وشواهد التوضيح ٦١، والتحفة الوردية: ٢٨٠، والأشموني ٣/٧٤، وشرح شواهد الشافية: ٩٤.

(٢) في التكملة: (يراد).

ولا جَــبَل ، ومــثل تــسميتهم إياها بالجَرْبَاء تسميتهم إياه[1] بالرِّقيع قال ابن الأعرابي: سموها الرَّقِيع[2]، لأنها مرقوعة بالنجوم "[3].

قال المفسر:

اعلم أنهم قد وصفوا السماء بالملاسة فيما أنشده من قوله:

وَدَوِّيّة مِثْلِ السَّماء ....

إذ لا يقصد أن يصف الفلاة بالخشونة، وأما قولهم: الجَرْبَاء، فالذي أشار إلــيه أنه لا يكون على نمط واحد لمكان النجوم، فهو كالأجرب الذي يكون بعــض جلده ذا شعر وبعضه عارياً منه، ألا تراه[4] قال: ومثل تسميتهم إياها بالجَــرْبَاء تــسميتهم إياها بالرَّقِيع، وقول ابن الأعرابي؛ لأنها مرقوعة بالنجوم، وذلك أن المرقوع قطع مختلفة، وكذا جلد الأجرب؛ لأنه مختلف، فكأنه مرقوع، والقول بعد على وجهين:

أحــدهما: أن يكون بمنزلة قولهم: الأعور للغراب إذا قصدوا الوصف بصحة البصر، وقولهم: كَافُور للأَسْود، ومعنى ذلك أنه قد بلغ النهاية في صحة / تلك ٩٧/ب
الحاســة حــتى كاد ينقلب إلى ضده لعدمه زيادة فيه، فكذلك يقصد بالجرباء الإغراق في الوصف بالملاسة، وهذه طريقة شائعة في كلامهم إذا تأملت.

والوجه الثاني: أن يكون المقصود في ذلك أن الأرض يظهر منها النبات، فهــو علــيها بمنزلة الشعر، والسَّمَاء عارية من ذلك، فلما كان الأمر على هذا

---

(١) في التكملة مرجان: (إياها).

(٢) في التكملة مرجان، وظ: (بالرقيع).

(٣) التكملة شاذلي: ١٠٧، ١٠٨، والتكملة مرجان: ٣٢٥-٣٢٧.

(٤) في ر، وظ: (ألا ترى أنه).

وصفوها بما هو علامة المتعَرِّي من الشعر، وهو الجرَبَاء لتحصل المناقضة، وهذا معنًى مقبول في الحس إذا أنعم النظر فيه.

قال صاحب الكتاب:

"وأما ما جاء من هذا المثال مصدراً فنحو: السَّرَّاء والضَّرَّاء والبَأْسَاء والنَّعمَاء، وفي التنزيل: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ﴾ [1]، ومنه قولهم: اللأْوَاء لِلشِّدة واللَّوْلاَء بمعناها[2] إلا أنه ليس من هذا الباب إلا أن تحمله على قياس الفَيف، والأكثر أن تجعله من باب القَضْقَاض" [3].

قال المفسر:

اعلم أن السَّرَّاء والضَّرَّاء والنَّعْمَاء، مصادر بمنزلة المسَرّة والمضَرَّة، والبَأْسَاء بمنزلة البُؤْس، وكذا اللأْوَاء هي الشدة، فأما اللَّولاَء، فقد قال فيه: "إنه ليس من هذا الباب إلا أن تحمله على قياس الفَيْفَاء والفَيف" يعني أن تجعل التركيب من لَول فيكون من باب سَلِس وقَلِق كما أن الفيفاء كذلك، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: إن الأصل فيفاي كالقَضْقَاض في التضعيف لأجل أنهم قالوا: فَيْف فحذفوا، فهذا يدلك على أن الكلمة من باب سَلِس إذ لو كانت من باب القَضْقَاض، لم يجئ فَيْف كما لا يقال[4]: قَضَق، فإذا حملت اللَّوْلاَء على الفَيْفَاء، وجب أن لا تصرفه؛ لأنك تجعل الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث بمنزلتها في

(١) هود /١٠.

(٢) في أ: (بمعناه).

(٣) التكملة شاذلي: ١٠٨، والتكملة مرجان: ٣٢٨.

(٤) (يقال) ليست في: (ر، وظ).

البأســـاء، قال: " والأكثر أن تجعله من باب القضقاض " يعني أن تقدر لولاو، فتجعل الهمزة بدلاً من الواو لأجل أن باب سَلِس قليل وباب القَضْقَاض واسع كثير، والحمل على الأكثر أولى، فعلى هذا تصرفه فتقول: فلان على[1] لَوْلاَءٍ يـــا فتى؛ لأن الهمزة ليس لها حظ في التأنيث، فهي كهمزة كِسَاء في كونها منقلبة عن حرف هو لام الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت: لَوْلاَوٌ كان فَعْلاَلاً كما أن قولك: كِسَاوٌ[2] فِعَالٌ.

قال صاحب الكتاب:

" وأما الاسم الذي يراد به الجمع عند سيبويه، فقولهم: القَصْبَاء والطَّرْفَاء والحَلْفَـــاء[3]، ومـــن هذا الباب على قول الخليل[4] وسيبويه قولهم[5] أَشْيَاء[6]، ويشبه ذلك عنده[7] وإن لم يكن على وزنه أُبَيْنُون / في تصغير أبنا (كأنه تصغير ٩٨/أ
أبناء على المعنى، وتصغير أبنا على اللفظ)[8] فالطَّرْفَاء وأختاها كالجَامِل والبَاقِر في أنهمـــا علـــى لفـــظ الآحاد والمراد بهما الجميع[9] كما أن الجَامِل والبَاقِر

---

(١) في ظ: (في).

(٢) في أ: (كسا).

(٣) الكتاب ١٨٩/٢، ٣٢١.

(٤) في أ: (سيبويه والخليل).

(٥) (قولهم) ليس في التكملة: (شاذلي).

(٦) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٧) في التكملة مرجان: (عندهم).

(٨) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٩) في التكملة: (الجمع).

كالكَاهِل والغَارِب، والمراد بهما الكثرة، وفي التنزيل: ﴿سَامِراً تَهْجُرُونَ﴾ [1]، فاستعمل فاعل فيه[2] أيضاً جمعاً.

فأما قولهم: أَشْيَاء[3] في جمع شَيْء، وكان القياس فيه شَيْئَاء ليكون كالطَّرْفَاء، فاستثقل تقارب الهمزتين، فقدمت[4] الأولى التي هي اللام إلى أول الحرف كما غيروها بالإبدال في ذَوائِب، وبالحذف في سَوَايَة، وإن لم تكن مجتمعة مع مثلها ولا مقارب[5] لها فصارت أَشْيَاء كطَرْفَاء، ووزنها من الفعل لَفْعَاء، والدلالة على أنها اسم مفرد ما روى من[6] تكسيرها على أَشَاوَى، فكسروها كما كسروا (صَحْرَاء على)[7]صَحَارَى حيث كانت مثلها في الإفراد؛ والأصل صَحَارِيّ بياءين الأولى منهما بدل من الألف الأولى التي في صَحْرَاء انقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، والياء الثانية بدل من ألف التأنيث التي كانت انقلب همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، فلما زال عنها هذا الوصف، زال أن تكون همزة كما لو صغرت سَقَّاء لقلت: سُقَيقي، فقلبت الهمزة المنقلبة عن الياء التي هي لام ياء لزوال وقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، ثم

---

(١) المؤمنون /٦٧.

(٢) في التكملة مرجان: (منه).

(٣) في التكملة شاذلي: (في أشياء جمع).

(٤) في التكملة، وأ: (فأخرت) .

(٥) في التكملة مرجان: (مقاربة).

(٦) في التكملة مرجان و أ: (في).

(٧) (صحراء على) ليست في أ والتكملة مرجان.

حـــذفت الياء الأولى من صَحَارَي للتخفيف، فصارت صَحَارٍ[1] مثل مَدَارٍ، ثم أبدلت من الياء الألف كما أبدلتها منها في مَدَارَى ومَعَايا، فصارت صَحَارَى، وأَشَاوَى، والواو فيها مبدلة من الياء التي هي عين في شيء كما أبدلت منها في جَبَيْتَ الخراج جِبَاوَةً "[2].

قال المفسر:

اعلـــم أن فَعْلاَء يكون اسماً كالطَّرْفَاء والقَصْبَاء، ومعنى قولنا: اسم الجمع أن لا يكـــون تكسيراً كقولك: شَدِيد وأَشِدَّاء، وذاك أن فَعْلاَء من أبينة الآحاد كمـــا أن فَاعِلاً كذلك، فإذاً قولك: الطَّرْفَاء اسم مفرد اللفظ بمنزلة الصَّحْرَاء، والمعنى على الجمع كما أن الجَامِل على لفظ الإفراد كالكَاهِل، والمعنى الجمع إذ يدل على ما يدل عليه الجِمَال، وكذا البَاقِر بمنزلة البُقُور.

فأما أَشْيَاء فبمنزلة الطَّرْفَاء في أنه[3] اسم مفرد على فَعْلاَء، وكان الأصل شَيْئَاء بهمزتين يفصل بينهما ألف، فتكون الهمزة الأولى لام الفعل بإزاء الفاء من طرفاء، والثانية منقلبة عن ألف التأنيث كهمزة طَرْفَاء إلا أنهم استثقلوا اجتماع همـــزتين[4] لـــيس بينهما حاجز قوي لأجل أن الألف ساكن، وهو من جنس الهمـــزة أيضاً / ألا تراه يعود إليها إذا مسته الحركة، فقدموا الهمزة التي هي لام ٩٨/ب
الفعـــل، وأوقعوها قبل الفاء الذي هو الشين، فقالوا: أَشْيَاء ووزنها لَفْعَاء، وهم

(١) في أ: (صحاري ومداري).

(٢) التكملة شاذلي: ١٠٨، ١٠٩، والتكملة مرجان: ٣٢٨-٣٣٠.

(٣) (أنه) ليست في: (ظ).

(٤) في ظ: (الهمزتين).

وإن كانــوا يجمعــون بين الهمزتين إذا فصل بينهما ألف نحو: ﴿آأَنْذَرْتَهُمْ﴾[1] فليس هذا بمردود؛ لأن إزالة الاجتماع أذهب في الخفة على كل حال، وإذا جاز القلب من غير أن يكون فيه خفة نحو: أَيِس في يَئِس وغير ذلك مما ستراه[2] في التصريف كان هذا أولى، وأكد أبو علي كون التقديم لأجل[3] اجتماع الهمزتين بأنهم قالوا: ذَوَائِب، فقلبوا الهمزة واواً؛ لأن الأصل ذَآئِب بوزن ذَعَائِب، فلما اجتمع همزتان قلبوا إحداهما واواً، ولم يعتدوا بالألف لما ذكرنا من أنها مقاربة للهمــزة، وكمــا أزالوا اجتماعها في ذوائب بالإبدال كذلك رفعوه في أَشْيَاء بــتقديم إحــداهما، وزاده تأكــيداً بأنهم قالوا: سَوَايَة، والأصل سَوَائِيَة؛ لأنها فَعَالِــيَة[4] مــن سَــاءَ كالطَّوَاعِيَة من طَاعَ، فحذفوا الهمزة، ولم يحصل اجتماع همــزتين، وقــصد بذلك أن يؤنسك بحرصهم على إزالة الهمزة، فإذا استثقلت منفردة في سَوَائِيَة كان استثقالها مع أُخْرى أولى.

وممــا يقطــع بأن أَشْيَاء أصله فَعْلاَء أنهم جمعوه على أَشَاوَي كما جمعوا صَحْرَاء على صَحَارَى، والأصل صَحَارِيّ على أن يكون الياء الأولى منقلبة عن الألــف الواقعة بعد الراء في صَحْرَاء، والثانية منقلبة عن ألف التأنيث التي قلبت همــزة في صَحْرَاء لاجتماع ألفين، وذلك أنك إذا كسرت الراء من صَحْرَاء في الجمع وانقلب الألف التي بعد الراء ياء، وجب أن يزول الهمز لزوال جالبه الذي هو اجتماع ألفين، وإذا كان كذلك كان الياء الثانية منقلبة عن ألف مثل حُبْلَى

(١) تقدم ورودها ص: ٣٥٢ .

(٢) في ر، وظ: (فيما تراه).

(٣) (لأجل) ليست في: (ظ).

(٤) انظر: الكتاب ٣٧٩/٢.

لا عن همزة، ثم يخفف فيصير صَحَارِى، وتبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً، فـيقال: صَحَارَى كما قلت: مَدَارَى، والأصل مَدَارِي على مفاعل كمساجد، فكــذلك أَشَــاوَى أصلها أَشَايِيّ بثلاث ياءات على أن يكون الياء الأولى عين الفعل المتأخرة إلى موضع اللام والأخريان بمنزلة اليائين في صَحَارِيّ، ثم فعل به ما فعل بصحاري، فصار أَشَايَا، وأبدل من الياء واو كما قالوا: جِبَاوة والأصل جِبَاية، ألا ترى إلى جَبَيْت، وليس في قلب الياء واواً ذهاب عن الحكمة، لإنه إذا جاز أن يبدل الحروف الصحيحة بعضها من بعض نحو: أُصَيْلَال[1] في أُصَيْلَان، وإن لم كن هناك استثقال كذلك يجوز أن يقلب الياء / واواً لأجل المقاربة، وإن لم يكن ما يوجب القلب نحو وقوعه[2] ساكناً بعد ضمة كمُوقِن، ويكون الفصل بين هذا وبين[3] ذاك أن هذا الإبدال لا يطرد، فإذا قالوا: جِبَاوة في جِبَاية لم يجز أن يقولوا[4] في رِمَاية مثلاً: رِمَاوَة كما أنه إذا أبدل اللام بالنون[5] في أُصَيْلان لم يجز لك أن تفعل ذلك بكل نون (فتقول مثلاً في أُصُول: أُصون)[6] ولكنك تــتابعهم علــيه، والقلب الثاني يطرد، فيجب[7] أن تقلب كل ياء ساكنة غير مدغمة حصلت بعد ضمة واواً؛ لأن ذلك فعل لفرط ثقله على اللسان، وهذا المعنى ٩٩/أ

(١) في ر، وظ: (أصيلان في أصيلال).

(٢) في ر، وظ: (القلب بوقوعه).

(٣) في ر، وظ: (بين هذا وبين ذا وبين ذاك).

(٤) في ظ: (أن تقول).

(٥) في ر، وظ: (أبدل النون من اللام).

(٦) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٧) في ر، وظ: (لك أن تقلب).

قد استوى فيه العرب وغيرهم، فلا يفتقر فيه[1] إلى سماع، فقد ثبت أن أشياء اسم مفـــرد اللفـــظ مجموع المعنى بمنزلة طرفاء، وشبهه بأُبَيْنُون من حيث إنه تصغير أَبْنى أفعل بزنة أَعْمَى، وذلك أن أَفْعَل ليس من أبنية التكسير، وإنما هو من أبنية الآحاد، فقد جعلوا أبنى مقصوراً اسماً لجمع ابْن كما أنشد أبو زيد:

.... وَقَـــدْ كثُرتْ بَين الأَعُمِّ المَضَائِضُ[2]

لأن الأَعُمّ اسم لجمع العَمّ، فكذلك أَبْنَى ثم صغروه، فقالوا: أُبَيْن كأُعَيْم في أَعْمَـــى، ثم جمع الواو والنون، فقالو: أُبينون[3] (كما قالوا: أُعَيْمون والأصل أَبَيْنِـــيُون) [4] إلا أن الـــياء الذي قبل[5] الواو التي للجمع سقط كما سقط من قَاضِـــيون حيث قلت: قَاضُون فوزن أُبَيْنَون على الظاهر أُفَيْعُون، فكما أن أَبْنىً بوزن[6] أَعْمَى اسم لجمع ابْن كذلك يكون أَشْيَاء اسماً لجمع شَيْء لا تكسيراً.

---

(١) في ر، وظ: (في ذلك).

(٢) عجز بيت من البحر الطويل، صدره:

ثم رآني لأكونن ذبيحة ....

قائله: قيس بن جروة بن سيف بن وائلة بن عمرو بن مالك الطائي شاعر جاهلي.
أخباره في: ألقاب الشعراء ٢/٣٢٧، والاشتقاق: ٣٩٣، والأغاني ٢٢/١٨٧، ومعجم الشعراء: ٣٢٦، وشرح الحماسة للتبريزي ٤/٢١، والخزانة ٧/٤٤٠.
الأعم: بضم العين جمع عم، ومن فتح أراد الأكثر، المضائض: المكاره ،
الشاهد: قوله: (الأَعُمّ) اسم لجمع عم.
ورد في: النوادر: ٢٦٧، والحلبيات: ١٤٨، والتنبيه على مشكلات الحماسة: ١٨٢، والمحكم ١/٥٤، وابن يسعون ٢٦١، والقيسي: ٨٤٩، وابن برى: ٥٧٥، واللسان (عمم)، والخزانة ٨/٣٤.

(٣) في ر: (أبينيون).

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٥) في ر، وظ: (قبل واو الجمع).

(٦) (بوز وظ).

قال صاحب الكتاب:

" وقد قيل في أشياء: قول آخر، وهو أن يكون أَفْعِلاَء[1]، ونظيره سَمْح وسُمَحَاء.

قال أحمد بن يحيى: رجال سُمَحَاء والواحد سَمْح قال: ونسوة سِمَاح لا غير، فأصل الكلمة على هذا القول أَفْعِلاَء ، وحذفت الهمزة التي هي لام حذفاً، كما حذفت من قولهم: سَوَائِية حيث قالوا: سَوَاية[2]، ولزم حذفها في أَفْعِلاَء لأمرين:

أحدهما: تقارب الهمزتين، وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة مفردة فجدير إذا تكررت أن يلزم الحذف.

والآخر: أن الكلمة جمع، وقد يستثقل في الجموع ما لا يستثقل في الآحاد بدلالة إلزامهم خَطَايا القلب وإبدالهم من الأولى في ذَوَائب الواو، وهذا قول أبي الحسن، فقيل له: فكيف تحقرها قال: أقول في تحقيرها: أُشَيَّاء، فقيل[3] له: هلا رددت إلى الواحد فقلت: شُيَيْئَات[4]؛ لأن أَفْعِلاَء لا تصغر (على لفظها) [5] فلم يأت بمقنع.

---

(١) القائل هو: الفراء وبعض الكوفيين والأخفش، انظر معاني القرآن للفراء ٣٢١، والمقتضب ٣٠/١، والمنصف ٩٦/٢، والإنصاف: ٨١٢، وشرح الرضي للشافية ٢٩/١.

(٢) انظر: الكتاب ٣٧٩/٢.

(٣) القائل: هو أبو عثمان المازني ونص ذلك في: المنصف ١٠٠/٢ (قال أبو عثمان: فسألته – يعني أبا الحسن – عن تصغيرها فقال: العرب تقول: أُشَيَّاء فاعلم فيدعونها على لفظها، فقلت: فلم لا ردت إلى واحدها كما رد شعراء إلى واحده فلم يأت بمقنع)

(٤) في أ: (شيئات).

(٥) (على لفظها) ليست في (أ).

والجـــواب عن ذلك ك أن أَفعِلاَء في هذا الموضع جاز/ تصغيرها، وإن لم يجـــز ذلـــك فيها في غير هذا الموضع؛ لأنها قد صارت بدلاً من أَفْعَال بدلالة استجازتهم إضافة العدد (القليل) [1] إليها كما أضيف[2] إلى أفعال، ويدل على كـــونها بدلاً من أفعال تذكيرهم العدد المضاف إليها في قولهم: ثلاثة أَشْيَاء، فكما صارت بمنزلة أَفْعَال في هذا الموضع بالدلالة التي ذكرت[3] كذلك يجوز تـــصغيرها من حيث جاز تصغير أَفْعَال، ولم يمتنع تصغيرها على اللفظ من حـــيث امتنع تصغير هذا الوزن في غير هذا الموضع لارتفاع المعنى المانع من ذلـــك عن أَشْيَاء، وهو أنها صارت بمنزلة أَفْعَال، وإذا كان كذلك لم يجتمع في الكلمة ما يتدافع من إرادة التقليل والتكثير في شيء واحد" [4]. ٩٩/ب

قال المفسر:

اعلم أن أبا الحسن يجعل أَشْيَاء أَفْعِلاَء، ويرد عليه أَسْوِلة أحدها: أن يقال كان يجب أن تأتي بهمزتين فتقول: أَشْيِئَاء.

والجـــواب عنه ما ذكره من أن[5] استثقال الهمزتين حملهم على حذف إحـــداهما، وأنـــه إذا جاز حذف الهمزة منفردة في سَوَائِية كان حذفها في نحو: أَفْعِـــلاَء أجـــوز لأمـــرين: أحدهما: أن الهمزة متكررة، والثاني: أن الجمع أحق بالتخفيف من الواحد، وهو إذا حمل أَشْيَاء على أنه أَفْعِلاَء كان جمعاً عنده، وقوى

---

(١) (القليل) ليست في: (أ).

(٢) في أ: (أضيفت).

(٣) في أ: (ذكرنا).

(٤) التكملة شاذلي: ١٠٩، ١١٠، والتكملة مرجان: ٣٣٠-٣٣٢.

(٥) في أ: (من استثقال همزتين).

ذلك بأنهم قالوا: خَطَايا، فأبدلوا الهمزة ياء، وقد تقدم بيان ذلك[1].

والسؤال الثاني: أن فَعْلاً ليس يكسر على أَفْعِلاَء، وإنما بابه فُعُول وفِعَال وغير ذلك.

والجــواب عنه: ما ذكره عن أحمد بن يحيى من قولهم: رجال سُمَحَاء، والــواحد سَــمْح، وذلك أن فُعَلاَء نظير أَفْعِلاَء، فيجوز جمع فَعْل على أفْعِلاَء، وليس هذا بعلة، وإنما الغرض أنه يحلمه على مثال لا يطرد.

والسؤال الثالث: أنه قال في تصغيرها: أُشَيَّاء ومثال أَفْعِلاء لا يصغر على لفظــه ألا تراك لا تقولك: أَغَيْنِيَا، ولا شَيئاً من نحوه، فكان يجب أن ترده إلى الــواحد، ثم تجمــع بالألف والتاء، فتقول: شُيَيْئَات[2] كما تقول في قَنَادِيل: قُنَيْدِيلاَت وفي أَغْنِيَاء أو شُعَرَاء: غُنَيُّون[3] وشُوَيعِرُون.

والجواب عنه: ما ذكره من أن السبب المانع من تصغير أَفْعِلاَء، وما شابهه من أبنية الكثرة أن التصغير علم القلة، فإذا ألحقته مثالاً موضوعاً للكثرة كنت[4] جمعت بين ضدين، وهذا السبب قد ارتفع في أَشْيَاء من حيث إنهم أضافوا إليه العــدد القلــيل، فقالوا: ثلاثة أَشْيَاء وأَرْبَعَة أشياء / فتنزل أَفْعِلاَء منزلة[5] أَفْعَال ١٠٠/أ
وصــار عوضاً منه، فكما أنك تصغر أَفْعَالاً، فتقول: أُجَيْمَال؛ لأنه عقد قلة فلا ينافي التصغير، كذلك يجوز أن تصغر أَفْعِلاء على لفظها لكونها دالة على القلة من جهة النيابة عن أفعال.

---

(١) انظر: ٣٤٩ (٣٧/ب).

(٢) في أ، ور: (شيئات).

(٣) في أ: (غنيون وأغنيون).

(٤) في ر، وظ: (كأنك جمعت).

(٥) في ر، وظ: (بمنزلة).

والـــسؤال الرابع: أنهم جمعوه على فَعَالَى، و لم يوجد أَفْعِلاَء مكسراً على فَعَـــالى، ولعله يجعل العلة[1] في التصغير، فيقول: إن أَفْعِلاَء لم يكسر في الأصل لأجـــل أنـــه يدل على الكثرة وجمع الجمع يراد لإفادة[2] الكثرة نحو: أَعْرَاب وأَعَارِيب، وهذا لما قام مقام أَفْعَال جاز تكسيره كما جاز تصغيره على لفظه، وكـــيف تـــصرف الأمر فالقول قول صاحب الكتاب؛ لأنه قد سلم من هذه الاعتراضات، وإنما فيه شيء واحد وهو أنه قلب الكلمة ليزيل اجتماع الهمزتين، والقلـــب كـــثير فـــيما لا يؤدي إلى التخفيف، فكيف فيما يؤدي إليه، وقال الكـــسائي: إنه أَفْعَال وهذا خطأ لامتناعهم من صرفه فينبغي لـــه أن يصرف أَسْمَاء.

قال صاحب الكتاب:

"[3]ومـــا ذكرته[4] في الطَرْفَاء وأختيها من[5] أنه يراد به الجمع قول[6] ســـيبويه[7]، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي[8] أنه قال: واحد الطَّرْفَاء طرفة

(١) في ر، وظ: (العلة في هذا العلة).

(٢) في ظ: (الافادة).

(٣) التكملة شاذلي: (وأما ما).

(٤) في أ: (ذكرته لك) انظر ص:

(٥) في أ: (في).

(٦) في التكملة شاذلي: (فقول).

(٧) الكتاب ٢/١٨٩، ٣٢١.

(٨) قـال الأصـمعي في كـتاب النـبات ٣٤، ٣٥: (والطـرفاء واحـدتها طرفة، والحلفاء واحدتها حلفة).

وواحد القَصْبَاء قَصَبة وواحد الحَلْفَاء حَلِفَة[1] مثل وَجِلَة مخالفة لأختيها، وكيف كان (الأمر)[2] فالخلاف لم يقع في أن كل واحد من هذه الحروف جمع، وإنما موضع الخلاف هل لهذا الجمع واحد أو لا واحد له"[3].

قال المفسر:

اعلـــم أن من روى طَرَفَة في واحد الطَّرْفَاء لم يدل ذلك على أن الطَّرْفَاء تكسير كما أن جملاً لا يدل على أن الجَامِل ليس باسم للجمع جارٍ مجرى المفرد كالكَاهِل، وإنما الخلاف في أن بعضهم لا يثبت للطَّرْفَاء والقَصْبَاء والحَلْفَاء آحاداً من لفظها فيجعلها بمنزلة النِّسْوة، وبعضهم يحكي ذلك.

قال صاحب الكتاب:

"وأما فَعْلاَء التي تكون صفة فنحو: سَوْدَاء وصَفْرَاء وزرقاء، وما كان من ذلـــك مذكـــره أفعل نحو: أَسْوَد وأَبْيَض وأَزْرَق، وكل فَعْلاَء من هذا الضرب فمذكـــره[4] أَفْعَل في الأمر العام، وقد جاء فَعْلاَء صفة، ولم يستعمل أفعل في مذكره إما لامتناع معناها في الخلقة، وإما لرفضهم استعماله.

فالممتنع نحو: آدر، ولا يكون ذلك للمؤنث، وقالوا: امرأة حَسْنَاء وديمة هَطْلاَء، ولم نعلمهم قالوا: مَطَرٌ أَهْطَل، وقالوا: حُلَّة شَوْكَاء، قال الأصمعي[5]: ما أدري ما يعني به.

---

(١) انظر: النبات والشجر: ٤٢، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١٢٤.

(٢) (الأمر) ليست في: (أ).

(٣) التكملة شاذلي: ١١٠، والتكملة مرجان: ٣٣٢، ٣٣٣.

(٤) في التكملة شاذلي: (فلمذكره).

(٥) في التكملة: (لا).

وقال أبو عبيدة: يراد به خشونة / الجِدَّة، ويدل على صحة ما ذكره أبو عبيدة أنهم سموا الخلق جرداً قال: ١٠٠/ب

.... هَبِلَتْكَ أُمُّكَ أَيُّ جَرْدٍ تَرْقَعُ[١]

وسموه الخَلَق[٢]، وقالوا للأَمْلَس: خَلَق[٣]، وقالوا للصخرة المَلْسَاء: خَلْقَاء،

---

(١) عجز بيت من البحر الكامل، صدره:

أجعلت أسعد للرماح دريئة ....

وقد اختلف في قائله، فقيل: إنه تأبط شراً، وقيل: سعدى بنت شمردل الجهنية، وقيل: سعدى بنت الشمردل بن شريك اليربوعي، وقيل: بعض الهذليين.

نسب إلى تأبط شراً في: الجيم للشيباني ٢٠٣/١، وسمط اللآليء: ٣٦.

ونسب إلى سعدى الجهنية في: الأصمعيات: ٤٢، والنوادر: ١٥٢، والتقفية: ٥٩٨، والمثلث لابن السيد ٤٣٦/١، والحماسة الشجرية ٣٠٦/١، وابن يسعون: ١٨١، والقيسي: ٥٧٧، وابن برى: ٣٩٠، واللسان (حضر) سلمى الجهنية، وشاعرات العرب: ٦٠، وذكر القيسي أنه نسب إلى سعدى بنت الشمردل بن شريك اليربوعي، وذكر ابن برى أنه نسب إلى بعض الهذليين.

الشاهد: قوله: (أي جرد) وهو الثوب الخلق.

وورد بلا نسبة في: تهذيب اللغة ٦٣٨/١٠، والمخصص ٩٤/١٦، واللسان (جرد)، والتاج (حضر).

في السمط والمثلث والقيسي (أتركت) مكان (أجعلت).

وفي السمط والمثلث: (حرد) مكان (جرد).

الدريئة: حلقة يتعلم عليها الطعن، هبلتك: ثكلتك أي فقدتك، وهو في معنى الدعاء عليه، ترقع: يقال: رقع الأديم والثوب إذا ألحم خرقه.

(٢) (وسموه الخلق) ليست في التكملة مرجان.

(٣) في التكملة مرجان: (الخلق).

وإذا كـــان الإخـــلاق مَلاَسَـــة، فالجِــدَّة خلافها، وقال أبو زيد: هي الدَّاهِية الدَّهْـــيَاء[1]، ودَاهِـــيَة دَهْيَاء، وهي باقعة من البواقع، وهما سَواء، وقالوا: امرأة عَجْزَاء، وقالوا: العرب العَرْبَاء والعرب العَارِبة، و لم يجئ لشيءٍ من ذلك أَفْعَل، وكأنهم شبهوا الدَّهْيَاء بالصَّحْرَاء، فقلبوا لامها كما قلبوها في العَلْيَاء حيث لم يـــستعمل له أَفْعَل، وقالوا: أَجْدَل وأَخْيَل وأَفْعَى، فلم يصرف ذلك كله قوم في النكرة كما لم يصرفوا أَحْمَر، و لم يجئ لشيء من ذلك فَعْلاَء قال:

.... فَمَـــا طَائِرِي فِيها عَلَيكِ بِأَخْيَلا[2]

وربما استعملوا بعض هذه الصفات استعمال الأسماء نحو: أَبْطَح وأَبْرَق وأَجْرَع وكسروه تكسير الأسماء، فقالوا: أَجَارِع وأَبَاطِح، وكذلك كان قياس فَعْلاَء.

وقالـــوا: بَطْحَـــاء وبِطَاح وبَرْقَاء وبِرَاق، فجمعوا المؤنث على فِعَال كما قالـــوا: عَـــبْلَة وعِبَال، فشبهوا الألف بالهاء كما شبهوا الكُبْرى والكُبَر والعُلْيا والعُلَى بظُلْمَة وظُلَم وغُرْفَة وغُرَف، و لم يجعلوها كصَحَارى"[3].

---

(١) في ر، وظ: (الدهوية) وانظر ص : ٦٥٨.

(٢) عجز بيت من البحر الطويل، صدره:

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي ....

وقائله حسان بن ثابت.

أخيل: طائر أخضر يقال هو الشقراق والعرب تتشاءم به.

الشاهد: قوله: (بأخيل) وهو أفعل نكرة، وليس له فعلاء و لم يصرفه تشبيهاً بأفعل الذي له (فعلاء) نحو أحمر.

ورد في: ديوانه: ٢٠٦، والاشتقاق: ٣٠٠، والمبهج: ١٩٠، والصحاح (خيل)، وابن يسعون: ١٨٢، والقيسي: ٥٧٩، وابن برى: ٣٩٢، وشرح الكافية الشافية: ١٤٥٤، وابن الناظم: ٦٣٩، واللسان (خيل)، وأوضح المسالك ١٤٤/٣، والعيني ٣٤٨/٤، والتصريح ٢١٤/٢، والأشموني ٢٣٧/٣.

(٣) التكملة شاذلي: ١١٠، ١١١، والتكملة مرجان: ٣٣٣-٣٣٥.

قال المفسر:

اعلم أن فَعْلاَء إذا كان صفة كان مذكره أَفْعَل نحو: أَحْمَر وحَمْرَاء وأَصْفَر وصَفْراء وجمعه على فُعْل هذا هو المستمر، وقد يجيء أَفْعَل من غير فَعْلاَء، وفَعْلاء من غير أَفْعَل، فأَفْعَل ما ذكره من قولهم آدَر، وامتناعهم من التأنيث فيه لأجل أن هذه الصفة لا توجد في المؤنث، وفَعْلاَء من غير أَفْعل حَسْنَاء، ولم يقولوا: رجل أَحْسَن، وإنما يكون ذلك مع " من " نحو: أحسن من فلان، وكذا هَطْلاَء وشَوْكَاء لا يقال: مطر أَهْطَل ولا ثوب أَشْوَك، والأكثر أن يكون فَعْلاَء مع أَفْعل، وهذا النحو كأنه قام مقام الصفات المؤنثة بالتاء، فهَطْلاَء وحَسْنَاء بمنزلة هَطِلَة وحَسَنَة وشَوْكَاء بمنزلة شَاكةٍ، ونظيره قولهم: أَوْجَل بمعنى وَجِل.

وأما تفسير شَوْكَاء فما ذكره أبو عبيدة من أنه وصف بالخشونة لجدتها، وقوى ذلك أبو علي بأنهم وصفوا ضد الجديد[1] بما يفيد ضد الخشونة، فقالوا: خَلَق مع قولهم: صخرة خَلْقَاء، وقالوا: جَرد[2] والتجرد هو ضرب من الملاسة وأما قولهم: دَاهية دَهْيَاء / فقد يجوز أن يقال: إن التأنيث لزم لأجل أنهم لا ١٠١/أ
يكادون يذكرون الدَّاهية، ألا ترى أنهم يأتون بلفظ مذكر، ثم يؤنثون الفعل المسند إليه كقوله:

---

(١) في ر: (الحديد).

(٢) في أ: (أجرد).

وَكَائِنٍ لَنَا من نَاشِصٍ قَدْ عَلِمْتُم   إِذَا انفرت كَانَتْ بَطِيئاً سُكُونها[1]

وقول أبي علي: كأنهم شبهوا الدَّهْيَاء بالصَّحْرَاء، فقلبوا لامها كما قلبوها في العَلْيَاء يعني أن الدَّهْيَاء وإن كانت صفة كالخَذْوَاء، فإنه لما لم يستعمل له أَفْعَل قلب الواو ياء لمشابهته الاسم نحو الصَّحْراء، والذي دعاه إلى جعل الياء في الدَّهْيَاء بدلاً من الواو ما حكاه عن أبي زيد من قولهم: الدَّاهِية الدُّهَوِيّة[2] فدُهَوِيّة فُعَلِية والواو لام، ولو حمل الدَّهْياء على ظاهره[3]، وجعل الياء أصلية لم يمتنع، ألا تراهم قالوا: دُهِي الرجل يدهى دَهْياً، فجاؤا بالياء، وليس هناك شيء يوجب قلب الواو ياء، وأما امرأة عَجْزَاء، فإنهم قد أخذوا للمذكر من لفظ آخر، فقالوا: رجل آلى[4]، وخصوا ذلك بالتذكير، فلم يقولوا: أَلْيَاء كما لم

(١) بيت من البحر الطويل، قائله أدهم بن أبي الزعراء الطائي واسمه سويد بن مسعود بن جعفر، كان شاعراً محسناً له أشعار جياد في أوصاف الحياة، وهو شاعر إسلامي كان في عهد مروان بن محمد.

أخباره في: الحيوان ٣٠٦/٤، والمؤتلف والمختلف: ٣١، وشرح الحماسة للتبريزي ٨٢/٢.

ناشص: يقال نشزت المرأة على زوجها ونشصت عليه إذا نفرت منه ولم تطاوعه.

وقالوا: أراد بالناشص: الشعر أو الداهية، فمن حمله على الشعر قال: معنى إذا نفرت ظهرت منا وقلناها فتنتشر في الناس، ومن قال: أراد به الداهية وهو أقرب قال: نفرت يعني سطوة، بطيئاً سكونها: أي لم تسكن، شرح الحماسة للتبريزي ٢٥/٤.

الشاهد: قوله (ناشص نفرت كانت) فناشص مذكر وأنث الفعل المسند إليها.

ورد في الحماسة لأبي تمام ١٨٨/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ٢٥/٤.

وفي الحماسة وشرحها : (نبا) مكان (لنا)، وفي الحماسة (بطيئاً).

(٢) تقدمت في التكملة لأبي علي ص: ٦٦٩ بلفظ (الدهياء).

(٣) في ر، وظ: (الظاهر).

(٤) في الصحاح (ألا)، (ورجل آلَى أي عظيم الألية ومرأة عجزاء ولا تقل: ألياء).

يقولــوا: رجل أَعْجَز، ونحو هذا للمبالغة في الفصل بين المذكر والمؤنث، فأما العرب العرباء، فالتزام التأنيث لأجل أن هذه الصفة لم تستعمل في غير العرب، ألا تراهم لا يقولون: امرأة عَرْبَاء، فلذا لم يأت أَعْرَب، ولست أعني أن القياس يــوجب قصر العَرْبَاء على هذا الموضع، وإنما بينت لك وجه الاستعمال، وأما أَخْيَل وأَجْدَل وأَفْعَى في قول من لم يصرف كما أنشد من قوله:

.... ومــا طَائِري فيهَا عَلَيكَ بأَخْيَلا[1]

فــبمنزلة أحمــر في كــونه صــفة ، ولم يقولــوا : خَــيْلاَء وجَدْلاَء وفَعْوَاء، وللامتناع من ذلك هنا وجه ليس في قولهم: ديمة هَطْلاَء وذاك أن هذه الصفات في المعنى من حيث إن أَخْيَل طائر أخضر في[2] جناحيه[3] لمعة مخالفة للــونه، وقــال: إنهم أخذوه من الخَيَلاَن يعني أن اللمعة خَال ونكتة كالشامة، وأَجْــدَلَ من الجَدَل[4] الذي هو شدة الطيّ، وإلا فمجراهما مجرى الأسماء، ألا ترى أن بعضهم يصرفها فيقول: أَجْدَلٌ وأَخْيَلٌ، ومن لم يصرف فلما (يرى)[5] فــيها من رائحة الوصفية، فهو يجريها[6] مجرى الأسماء من وجه، فلا يجعل لها مؤنثاً ومجرى الصفة من آخر، فلا يصرفها، ويوضح ذلك أن أَجْدَل ليس بصفة

---

(١) تقدم وروده ص: ٦٥٦.

(٢) (في) ليست في: (ر).

(٣) في أ: (جناحه).

(٤) في الصحاح (جدل) جدلت الحبل أجدله جدلاً أي فتلته فتلاً محكماً.

(٥) (يرى) ليست في: (أ).

(٦) في ظ: (مجريها) وفي ر: (مجراها).

تعم، فيقع على كل شيء كان فيه معنى الجدل الذي هو الشدة والقوة كما يقع أَحْمَــر على كل ما يوجد فيه معنى الحُمْرة، ولكنه اسم للصقر، وكذا أَخْيَل لا يكــون في كل شيء / وإنما يدل[1] على طائر مخصوص، فلا يقال: شيء أَخْيَل ١٠١/ب للــذي به خضرة، وأما استعمالهم بعض الصفات استعمال الأسماء نحو: أَبْطَح وأَبْــرَق وأَجْرَع، فمن وجهين: أحدهما: أنهم لا يكادون يقولون: نزلت مكاناً أَجْرَع، فأجروه مجرى أَزْمَل حيث قالوا: أَزَامِل، وأجروا مؤنثها مجرى الصفة من وجــه، فقالــوا: بِطاح وبِرَاق و لم يقولوا: بِطَاحِي كصَحَارِي، وأجروه مجرى الاســم مــن وجه آخر[2]، فقالوا: بَطْحَاوات كصَحْراوَات، و لم يقولوا: بُطْح وبُــرْق كمــا يقولــون: حُمْر وصُفْر، ولو أجروه مجرى الأسماء ألبتة لقالوا: بَطْحَــاوات، وبِطَاحى، و لم يقولوا: بِطَاح كما لا يقولون: صَحَارٌ، ولو أجروه مجــرى الصفات ألبتة لقالوا: بُطْح كحُمْر، وما قالوا[3]: بَطْحَاوات، فقد اتضح أنه يكستي من كل واحد من الاسم والصفة شبهاً، وهذا هو عين الحكمة.

قال صاحب الكتاب:

" فأما أَجْمَع وجَمْعَاء، فليس من هذا الباب (و) [4] من جعله منه فقد أخطأ يــدلك علــى ذلــك جمعهم للمذكر منه بالواو والنون ، وفي التنزيل: ﴿**فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ**﴾ [5] و لم يكسروا المؤنث [6] تكسير مؤنث الصفة كما

(١) في أ: (يكول).
(٢) (وجه) ليست في: (ظ).
(٣) في ر، وظ: (لم يقولوا).
(٤) (و) ليست في: (أ).
(٥) الحجر / ٣٠، وص /٧٣.
(٦) في التكملة شاذلي: (المؤنث منه).

لم يكسروا المذكر ذلك التكسير، فلو جمعوا المؤنث بالألف والتاء كما جمعوا المذكر بالواو والنون لكان قياساً، ولكنهم عدلوا[1] عن ذلك إلى الجمع المعدول (عن) [2] نحو: صَحَارَى وصَلاَفى، فقالوا: جُمَع وكُتَع، ولم يصرف المذكر الذي هو أجمع للتعريف والوزن لا للوصف ووزن الفعل، ومن ذلك قولهم: ليل أَلْيَل ولَيْلَة لَيْلاَء، والقول في أَلْيل أنه ينبغي ألا يصرف؛ لأنه قد وصف به، وهو[3] على وزن الفعل، فليس كأجمع المنصرف في النكرة؛ لأن أَجْمَع ليس بوصف، وإنما يصرف من حيث لم يصرف أَحْمد، فانضم زنة الفعل إلى التعريف، ودل على تعريفه وصف العلم به، وليس كيَعْمَل الذي أزال شبه الفعل عنه لحاق علامة التأنيث له[4]، فإذا لم يكن مثل أَحْمَر، ولا يعمل صَحَّ أنه مثل أحمد"[5].

قال المفسر:

اعلم أن أبا عثمان ذهب إلى أن قولهم: جُمَع وكُتَع معدول عن جُمْع وكُتْع بزنة حُمْر وصُفْر، والذي غره قولهم: أَجْمَع وجَمْعَاء كما يقولون: أَحْمَر وحَمْرَاء، فلما رأى أَجْمع مساوياً لأَحَمَر في مجيء فَعْلاء لمؤنث ظن أنه على حكم أَحْمَر، فقضى بأن قولهم: مررت بالنسوة جُمَع الأصل فيه / جُمْع ١٠٢/أ كحُمْر، وليس هذا بمستقيم لأمرين:

---

(١) في التكملة مرجان: (عدلوا به).

(٢) (عن) ليست في: (أ).

(٣) في التكملة شاذلي: (وهو أيضاً).

(٤) (له) ليست في التكملة: (مرجان)، وفي التكملة شاذلي بعد (له) (فانصرف).

(٥) التكملة شاذلي: ١١١، والتكملة مرجان: ٣٣٥، ٣٣٦.

أحـــدهما: أنهم جمعوا المذكر بالواو والنون، فقالوا: أَجْمَعُون، ولا يقول أحـــد: أَحْمَـــرُون وأَصْـــفُرون، فلو كان حكم أَجْمَع وجَمْعَاء كحكم أَحْمَر وحَمْراء لما ساغ هذا.

والوجه الثاني: أن جُمَع لو كان معدولاً عن جُمْعٍ بوزن حُمْرٍ، لوجب أن يستعمل في المذكر، فيقال: مررت بهم جُمَع كما يقال: مررت بهن جُمَع لأجل أنـــه إذا كـــان معدولاً عن مثل حُمْر وجب أن يجري مجراه من جهة اشتراك الـــتذكير والتأنيث فيه، ألا تراك تقول: مررت برجالٍ حُمْرٍ كما تقول: بنسوة حُمْـــر، ومـــررت بهم حُمْراً كما تقول: مررت بهن حُمْراً، فلما لم يقل ذلك علمـــت أن جمـــع معـــدول عن مثل صَحَارَى، وأن جَمْعَاء اسم صيغ لتأكيد المؤنث، وجُمِع جَمْع صَحْرَاء، فقيل: جَمَاعَى إلا أنه عدل إلى جُمَع واستغنى به عـــنه، وذلك أنه إذا كان نحو: جُمَع معدولاً عن جَمَاعَى لم يصلح إلا للمؤنث كما أن جَمْعَاء وجَمَاعَى كذلك، و لم يكن كمذهب أبي عثمان؛ لأنه إذا عدل جُمَع عن جُمْع، وجب له أن يشرك بين المذكر والمؤنث؛ لأن مثال حُمْر يكون جَمْعاً لأفعل كما يكون جَمْعاً لفَعْلاَء، فإذا جمع جَمْعَاء في التقدير على جُمْع، وجـــب أن يجمع أَجْمَع عليه أيضاً كما يجمع أَحْمَر على حمر، ونحن إذا جمعنا جَمْعَـــاء على جَمَاعَى كصَحارى، لم يلزمنا أن نجمع أَجْمَع عليه؛ لأن فَعَالَى لا يكون جَمْعاً لأَفْعَل على حال، فامتناع أَجْمَع من الصرف لأجل التعريف ووزن الفعل يدلك على ذلك أنهم يقولون: جاءني القوم أَجْمَعُون فيؤكدون به المعرفة، ولا يـــؤكدون بـــه[1] النكرة، فلا يقال: مررت برجال أَجْمَعين، فأَجْمَع بمنزلة أَحْمَـــد في أن الـــسبب المانع من الصرف هو التعريف ووزن الفعل، ولعل أبا عـــثمان ظن أن أَجْمَع كأَحْمَر في الوصف ووزن الفعل، وليس ذلك بسديد لما

---

(١) في ظ: (النكرة به).

تقــدم من أنهم قالوا: أَجْمَعون، ولا يقال: أَحْمَرُون، ولأجل أنه لو كان كأحمر لوجب أن يتبع النكرة، فيقال: مررت بشيء أجمع.

وأمــا أَلْــيل ولَيْلاَء فبمنزلة أَحْمر وحَمْراء، ألا تراك تصف به النكرة، فتقول: لَيْلُ أَلْيلَ ولَيْلة لَيْلاَء، ولا يجوز صرف أَلْيَل لوزن الفعل والصفة كأَحْمَرَ ســواء، وقوله: "وليس كَيَعْمَل" يعني ليس أَجْمَع كَيَعمل، وذاك أن يَعْمَلاً فيه / ١٠٢/ب
الــصفة ووزن الفعل إلا أن دخول تاء التأنيث عليها[١] في قولهم: ناقة[٢] يَعْمَلة أزال عــنه شــبه الفعل إذ لا يدخل في (نحو)[٣] يذهب هذا التاء، فلما كان كذلك صرف؛ لأن فيه سبباً واحداً وهو الصفة.

وأمــا جُمَع فلا تدخله تاء التأنيث إذ لا يقال: أَجْمَعة فيزول زنة الفعل، وإذا لم يكــن أَجْمَــع مثل أَحْمَر وأَسْوَد بدلالة أَجْمَعون وغيره مما ذكرنا ولا يَعْمَــل، كــان كأَحْمَد في أن الذي منع الصرف التعريف ووزن الفعل، و لم يصرف أَلْيل أيضاً إذ لا يقول أحد لَيْلَة أَليلة، فيزول شبه فعله بدخول التاء، ففيه الصفة ووزن الفعل.

قال صاحب الكتاب:

" فأمــا امتــناع اشــتقاق الفعل من هذا النحو، فلا يوجب لــه الانصراف، ألا ترى أنهم قالوا[٤]: رجل أَشْيَم، وامرأة شَيْمَاء، إذا كان بها شــامة، ورجل أَعْيَن وامرأة عَيْنَاء، قال أبو زيد: و لم يعرفوا لــه فِعْلاً[٥]، و لم

---

(١) في ر، وظ: (عليه).

(٢) (ناقة) ليست في: (ظ).

(٣) (نحو) ليست في: (أ).

(٤) في التكملة شاذلي: (قد قالوا).

(٥) النوادر: ٥٤٤.

يوجب ذلك له الانصراف فَلَيْلاَء كعَرباء ودَهَيْاء مما لا فعل له، وألْيل كأَجْدل وأَخْيَلَ فيمن[1] لم يصرف، ولَيْلاء وأَلْيَل كشَيْمَاء وأَشْيَم"[2].

قال المفسر:

اعلــم أن امتــناع الاشتقاق في تركيب الصفة لا يقتضي صرفها فَأَشيَم وأَعْيَن بمنزلة أَصْفَر وأَزْرَق وأَحْوَل وأَعْوَر، وإن لم يقولوا: شَيِم وعَيِن كما قالوا: زَرِقَ وحَــوِلَ وعَــوِرَ، ولا اشْيَمّ واعْيَنّ كاحْوَلّ وابيَضّ، وذاك أن الذي منع الصرف (في) [3] أَعْوَر وأَحْوَل وأَسْوَد الوصف ووزن الفعل، وذلك موجود في أَشْيَم وأَعْيَن، فأما امتناع التركيب من أن يتصرف[4] فعل منه، فليس من قضية الصرف بسبيل، فكذلك أَلْيَل لا ينصرف كما لا ينصرف أَسْوَد وأَصْيَد، وإن لم يقــل: لَيِل كقولهم: صَيِد، ولا الْيَلّ كأَسْوَدّ، ولو كان الصفة الكائنة على وزن الفعــل لا تــصرف؛ لأن الفعل يتصرَّف منه، لوجب في أَسْوَد إذا صغر تصغير التــرخيم، فقــيل: سُــوَيد أن لا يجوز صرفه مع زوال زنة الفعل لأجل أنه مما يتــصرف منه الفعل، وكذا يدخل عليه أن لا يصرف يَعْمَلا، وإن[5] ارتفع عنه وزن الفعــل، وشــبهه بدخول تاء التأنيث عليه في قولهم: يَعْمَلَة لأجل أنه من تركيب يشتق منه الفعل نحو: عمل يعمل، وهذا مذهب في نهاية السقوط.

---

(١) التكملة مرجان: (في قول من لم يصرف).

(٢) التكملة شاذلي: ١١١، والتكملة مرجان: ٣٣٦.

(٣) (في) ليست في: (أ، وظ) وهي في: (ر).

(٤) في ر، وظ: (من تصرف).

(٥) في ر، وظ: (وإن كان).

قال صاحب الكتاب:

" ومما جاء / قد أنث بهذه العلامة غير ما ذكرنا من فَعْلاَء وضروبها ١٠٣/أ
قولهم: رُحَضَاء وعُرَوَاء ونُفَسَاء وعُشَرَاء[١] وسُيَرَاء ومنه سَابيَاء[٢] وحَاوِيَاء[٣] وقَاصِعَاء، ومنه كِبْرِيَاء وعَاشُورَاء وبَرَاكَاء[٤] وبَرُوكَاء، وخُنْفُسَاء، وعَقْرَبَاء، ومن الجمع أَصْدِقَاء وأَصْفِيَاء وفُقَهَاء وصُلَحَاء، وزكرياء يمد ويقصر.

ومن زِمَكَّاء وزِمِجّاء لقطن الطائر[٥]، ويدلك على أنها ليست للإلحاق بسِنِمَّار أنهم لم يصرفوه، وقد قصروه، فقالوا: زِمِكَّى وزِمِجَّى" [٦].

قال المفسر:

اعلم أنه ذكر أمثلة متفاوتة فيها ألف التأنيث الكائنة في مثل صَحْرَاء وحَمْرَاء فرُحَضَاء عرق الحُمّى، وهو من قولهم: رحض الثوب إذا غسله، فكأن العرق يغسل البدن من الحمى ويزيل عنه شرتها، ألا ترى إلى قوله:

---

(١) ناقة عشراء: مضى لحملها عشرة أشهر، وقيل ثمانية والأول أولى لمكان لفظه، وإذا وضعت لتمام سنة فهي عشراء أيضاً، اللسان (عشر).

(٢) السابياء: الماء الكثير الذي يخرج على رأس الولد، وهو أيضاً تراب رقيق يخرجه اليربوع من جحره، اللسان (سبى).

(٣) قال في اللسان (حوا): (والحوية والحاوية والحاوياء: ما تحوى من الأمعاء) وقيل غير ذلك.

(٤) البراكاء والبروكا والبركاء: الثبات في الحرب والجد وأصله من البروك والبركاء ساحة القتال، اللسان (برك).

(٥) في اللسان (زمك) الزمكي والزمجي: أصل ذنب الطائر، وقيل: هو منبته، وقيل: هو ذنبه كله يمد ويقصر، وقال في " قطن ": وقطن الطائر زمكاه وأصل ذنبه.

(٦) التكملة شاذلي: ١١١، والتكملة مرجان: ٣٣٦، ٣٣٧.

إِذَا مَا فَارَقَتْنِي[١] غَسَّلَتْنِي كَأَنَّا عَاكِفَانِ عَلَى حَرَامِ[٢]

وأمـــا العُرَوَاء فقال ابن دريد[٣]: إنه عرق الحمى وتكسيرها قال: وقال قوم: إنها الرعدة[٤] وأنشد:

أَسَـــدٌ تَفِـــرّ الأُسْدُ من عُرَوَائِه بِمَدَافِـــع الـــرَّجَّازِ[٥] أو بِعُيُونِ[٦]

---

(١) في ظ: (مارقتني).

(٢) بيت من البحر الوافر، قائله المتنبي.

يريد أنه يعرق عند فراق الحمى فكأنها تغسله لعكوفها على ما يوجب الغسل وإنما خص الحرام للقافية وإلا فالجماع على الحلال كالجماع على الحرام في وجوب الغسل.. ورد في شرح ديوان المتنبي للمعري ٦٤١/٤، وأمالي ابن الشجري ٢٣٦/٣ تحقيق د. الطناحي، والتبيان ١٤٦/٤، وديوانه شرح البرقوقي ٢٧٦/٤.

(٣) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي اللغوي البصري ت ٣٢١ هـ، ألف كتباً منها: الاشتقاق، والجمهرة وغيرها.

أخباره في: تاريخ العلماء النحويين: ٢٢٥، وإشارة التعيين: ٣٠٥.

(٤) الجمهرة ٣٩٠/٢.

(٥) في أ: (الرجان).

(٦) بيت من البحر الكامل، قائله بدر بن عامر الهذلي.

الرجاز، عيون: موضعان، بعيون: يريد عيون الذي ينظرون إليه.

الشاهد: قوله: (عروائه) أراد به الرعدة.

ورد في: ديوان الهذليين ٢٥٧/٢، والمعاني الكبير ٥٧/١، وجمهرة اللغة ٧٥/٢، ٣٩٠، والمقصور والممدود لابن ولاد ٧٩، والأغاني ٢٠٠/٢٤، وشرح أشعار الهذليين: ٤٠٩، والتنبيهات لعلي بن حمزة: ٣٤٧، والمخصص ٦٧/١٦، ومعجم ما استعجم: ٦٣٩، ومعجم البلدان ٢٧/٣، والتكملة والذيل والصلة (رجز) واللسان (رجز) و (عرو)، والتاج (عين) و (رجز).

في ديوان الهذليين والمقصور والممدود والأغاني، وشرح أشعار الهذليون والتنبيهات والمخصص (بعوارض) مكان (بمدافع).

وهـــذا لا يحـــتمل إلا الرعدة، والمعنى أنه إذا نفض لبده وهز أعطافه فزعت الأسود، وكيف تصرف الأمر فهو[1] من قولهم: عَرَاه يَعْرُوه واعْتَراه يعتريه، ويقال: اعتراه الحمَّى، وسُيَرَاء من سار يسير، وذلك أن ذلك النوع مـــن الثـــياب يكون فيه سِيَر وطَرَائِق من الوشي، وزِمِجّاء وزِمِكّاء إذا مدا فوزنهما فِعِلاَّء بتضعيف اللام، ولا يجوز أن تجعل الأصل زِمَجَّاي فِعِلاَّل على أن يكـــون الياء ملحقاً لـــه بسِنِمّار إذ لو كان كذلك لوجب أن ينصرف؛ لأنه[2] يكون كسنمّار في التعري من ألف التأنيث، وإذا قصر كان ذلك لغة أخرى، وكذلك زَكَرِيَاء يمد ويقصر، وفيه كلام يأتي بعد[3].

(١) في ر، وظ: (فإنه).

(٢) في ر، وظ: (لأنه لا يكون).

(٣) في أ: (بعده)، انظر ص: ٦٩٨ .

قال صاحب الكتاب:

" باب ما كان آخره همزة واقعة بعد ألف زائدة وكان مذكراً لا يجوز تأنيثه وهو مثل فَعْلاَء في العدة والزنة.

وذلك ما كان أوله مضموماً أو مكسوراً، فمن المكسور قولهم: العِلْبَاء[1] والحِـرْبَاء[2]، والسِّيسَاء[3] للظهر، والزِّيْزَاء[4] والقِيْقَاء[5] والطِّيْماء[6]، ومن هذا قــول مــن قــال: ﴿تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سِيْنَاءَ﴾[7]، فكسر الأول منه إلا أنه لم يصرف؛ لأنه جعله اسماً للبقعة / ومن المضموم الأول، قولهم لضرب من النبت: الحُـوَّاء[8]، وواحده حُوَّاءَة[9]، والمُزَاء[10] والطُّلاَّء[11] للدم، وقالوا: خُشَّاء[12] ١٠٣/ب

---

(١) العلباء: عصب عنق البعير.

(٢) الحرباء: أكبر من العظاءة، يستقبل الشمس ويدور معها، وهي أيضاً مسامير الدروع، الصحاح واللسان (حرب).

(٣) السيساء: منتظم فقار الظهر، وقال أبو عمرو: السيساء من الفرس الحارك ومن الحمار الظهر، وهو فعلاء ملحق بسرداح، وجمعه سياسي، الصحاح (سيس).

(٤) الزيزاء: الأكمة الصغيرة، وقيل الأرض الغليظة، اللسان (زيز).

(٥) القِيقَاء: الأرض الغليظة، والهمزة مبدلة من الياء، والياء الأولى مبدلة من الواو، ويدلك عليه قولهم في الجمع القواقي، وهو فِعْلاَء ملحق بسرداح، الصحاح (قيق).

(٦) الطِّيمَاء: طامه الله على الخير يطيمه أي جبله، الصحاح (طيم).

(٧) سبق ورودها ص: ٦٢٩(٩٥/أ)، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (سِينَاء) مكسورة السين ممدودة، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (سَيْنَاءَ) مفتوحة السين ممدودة.
انظر: كتاب السبعة: ٤٤٤، والمبسوط في القراءات العشر: ٢٦١، والتيسير: ١٥٩، والعنوان في القراءات السبع: ١٣٦، والكافي: ١٣٩، والإقناع: ٧٠٨، والنشر ٣٢٨/٢.

(٨) الصحاح (حوا).

(٩) في التكملة مرجان: (حوأة).

(١٠) في التكملة مرجان: (العزاء).

(١١) في الصحاح (طلا) الطلاء مثل المكاء الدم.

(١٢) الخشاء: العظم الناتئ خلف الأذن.

وقُــوبَاء، فأما الهمزتان في عِلْبَاء وقُوبَاء[١]، فمنقلبتان عن الياء التي في دِرْحَايَة لحقت الكلمتين لتلحقهما بالأصول، أما العِلْبَاء فبسِرْدَاح وحِمْلاَق، وأما القُوبَاء فبِالْقُرْطَاس[٢]، إلا أن الياء انقلبت فيهما، و لم تصحا لبناء الكلمة على التذكير، ويدلك على زيادة الياء لذا المعنى أن الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، فلما كانـــت منقلـــبة عما حكمه الأصل كان مثله في الانصراف كما أن الهمزة في صَــحْرَاء لما كانت منقلبة عن الألف، كان حكمها حكم الذي انقلبت عنه في منع الصرف[٣].

وكمـــا[٤] كان[٥] " هَرَاق " الهاء[٦] فيه بمنزلة الهمزة في " أَرَاق "[٧]، فلو سميت به شيئاً ونزعت منه الضمير، لم تصرفه كما لا تصرفه إذا سميته[٨] بأَقَام "[٩].

قال المفسر:

اعلـــم أن مـــا كان على مثال فُعْلاَء مضموم الفاء أو مكسوره لم يكن الهمـــزة فيه منقلبة عن حرف التأنيث كما كانت في صَحْرَاء بل يكون انقلابها عن حرف لين، وذلك الحرف على ضربين:

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٠، والمقتضب ٤/٤، في تفصيل الكلام عن حرباء وقوباء وعلباء.

(٢) في التكملة:(فبقرطاس).

(٣) في التكملة: (في منع الكلمة من الانصراف).

(٤) في التكملة شاذلي: (لما).

(٥) في التكملة: (كانت).

(٦) في أ: (الماء).

(٧) انظر الإبدال والمعاقبة والنظائر ٢٩.

(٨) في التكملة: (سميت).

(٩) التكملة شاذلي: ١١٢، والتكملة مرجان: ٣٣٧-٣٣٩.

أحـــدهما: أن يكـــون لام الفعل، وذلك ما ذكره[1] من الحُوَّاء والطُّلاَء، فالحُوَّاء أصله حُوَّاو فُعَّال من الحُوَّة، والطُّلاَّء فُعَّال من طَلَيْت؛ لأن الدم مما يطلى به، ألا تراهم أبداً يقولون: خَضَبْتُه بالدَّم وضَرَّجْتُه[2].

فالأصل طُلاَّيٌ، وصار الواو والياء في هذين إلى الهمزة مصيرهما إليها في كِسَاء ورِدَاء، والأصل كِسَاوٌ من كَسَوت ورِدَاي من الرِّدْيَة.

والـــضرب الثاني: أن يكون الحرف المنقلب عنه الهمزة ياء جاء للإلحاق، وذلـــك كعِلْـــبَاء وقُوبَاء، وذلك أن الأصل عِلْبَاي وقُوبَاي على أن يكون الياء ملحقـــاً (لِعلْبَاء)[3] بسِرْدَاح، ولقُوبَاء بقُرْطَاس كما ألحق الياء دِرْحَايَة بسِرْدَاح أيضاً إلا أن الياء في دِرْحَايَة[4] سلم؛ لأنه لم يقع طرفاً من حيث إن تاء التأنيث بعـــده فَهو كياء نِهَايَة والياء في عِلْبَايٍ وقُوبَايٍ، لم يصح لوقوعه طرفاً مثله في قَضَاي ورِدَاي، فقلت: عِلْبَاء وقُوبَاء، فهمزت كما قلت: قَضَاء ورِدَاء.

واســـتدل أبو علي على كون الياء المنقلب عنه الهمزة[5] في عِلْبَاء وقُوْبَاء
مزيدة للإلحاق بإزاء الياء في دِرْحَايَة بأن الياء لا يكون أصلاً في بنات الأربعة / ١٠٤/أ
وأراد أن يبـــصرك أنه لا يجوز أن تكون عِلْبَاء فِعْلاَلاً، فيكون الياء الذي صار همزة لا ما أصلياً، وكذا لا يجوز أن يكون الأصل عِلْبَاو على أن يكون الواو لام الفعـــل؛ لأن الواو بمنزلة الياء في أنه لا يكون أصلاً في الأربعة، فعِلْبَاء ثلاثي في

---

(١) في أ: (مما).

(٢) في ر، وظ: (وضرجته ومن العموم فيه أن الأرض يطلى به أبداً فالأصل).

(٣) (لعلباء) ليست في: (أ).

(٤) في ظ: (في درحاية).

(٥) (الهمزة) ليست في: (ظ).

الأصل، ولذلك قلت: تَيْس عَلِب[1] أي غليظ العِلْبَاء وعَلَبْت إذا قطعت عصب العنق الذي العِلْبَاء اسمه، فالتركيب من ثلاثة والياء زائدة في هذه الكلمة للإلحاق فقــط، ولما كانت الهمزة في عِلْبَاء فرعاً على حرف ليس للتأنيث لم يكن[2] لها تــأثير في منع الصرف كما أنك لو لفظت بذلك الحرف، فقلت: عِلْبَاي كان كالحاء من سِرْدَاحٍ، فإنه لا يمنع الكلمة من الانصراف كما أن الهمزة في صَحْرَاء لما كانت منقلبة عن حرف هو للتأنيث، ومانع للصرف كان مثله، فلم يصرف صَحْرَاء كما لم يصرف حُبْلَى وبُشْرَى حيث تلفظ بألف التأنيث صراحاً.

وشــبه أبو علي هذا بَهَرَاقَ من حيث إن البدل حكمه حكم المبدل منه، فأنــت لا تصرف هَرَاقَ اسم رجل (لأن الهاء مبدل من الهمزة في أَرَاق، وأَرَاق اســم رجل)[3] يمتنع من الانصراف لوزن الفعل والتعريف، فكذلك هذا، ولو كان الهاء من هَرَاق بَدَلاً من الهمزة، وكانت الهمزة فاء الفعل حتى كأن الكلمة على فَعَال مثلاً، لم يكن له أثر في باب الصرف فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

" فأمــا ما كان مفتوح الأول نحو: صَحْرَاء وحَمْرَاء، فلا يكون أبداً إلا غــير منــصرف، إذ لا يجوز أن تكون الهمزة في ذلك منقلبة عن حرف يراد به الإلحاق كما كان ذلك في عِلْبَاء وقُوبَاء، ألا ترى أنه ليس في الكلام (في)[4] غير المضاعف من الأربعة شَيء على فَعْلال، فيكون هذا مُلْحَقاً بِه "[5].

---

(١) في الصحاح (عَلِبٌ)، (تيس علب، وضب علب أي مسن جاسئ).
(٢) في ر: (لم للتأنيث لم يكن لها)، وفي ظ: (لم يكن للتأنيث لم يكن لها).
(٣) مابين القوسين ليس في: (ر، وظ).
(٤) (في) ليست في: (أ).
(٥) التكملة شاذلي: ١١٢، ١١٣، والتكملة مرجان: ٣٣٩.

قال المفسر:

قد تقدم أن مثال فَعْلاَل بفتح الفاء لا يكون إلا في المضاعف نحو: القَلْقَال والزَّلْـــزَال، وأن خَزْعَالاً ليس يَثْبُتُ[1] عندنا، وإذا لم يكن من الأصول لم يكن لَمجِيء فَعْلاَء وجه غير أن تكون همزته منقلبة عن ألف التأنيث؛ لأنك إذا[2] لم تثــبت مثل سَرْدَاح بفتح السين وقَرْطَاس بفتح القاف، لم يمكنك أن تقول: إن الأصـــل صَـــحْرَاي علـــى أن يكون الياء ملحقاً؛ لأن الفرع لا يكون من غير الأصل، ومثل هذا أن يقول القائل: إنِّي أحذو هذه النَّعل بنَعلٍ لم يعرف مثالها، ولا وجدت[3]، وذا محال، ولكون / فَعْلال عندنا غير أصل قال شيخنا: إن بغْدَاد ١٠٤/ب بالدَّال أجود؛ لأنه يكون حينئذ من المضاعف كقَلْقَال، ومن قال: بَغْداذ[4] لم يكن من المضاعف، وليس في ذا حجة لمن يثبت فَعْلاَلاً؛ لأنه أعجمي علم، فلا اعتبار به غير أنا إذا قلنا: إن الدَّال أجود من الذَّال، فلأجل أن الأَعْجَمِي كلما كان أذهب في طريقة العربي، كان أحسن وأكثر حظاً من التعريب[5].

قال صاحب الكتاب:

" فأمـــا السِّيـــسَاء فـــبمنزلة الزِّيَزاء، فإن قلت: فلم لا يكون من باب ضَوْضَيْت وصِيْصِيَة[6]، فإنما ذلك؛ لأنه اسم ليس بمصدر، ولم يجز الفتح في أوله فيكون بمنزلة القَلْقَال "[7].

---

(١) انظر ص: ٦٢٦ .
(٢) (إذا) ليست في: (ظ).
(٣) في ر، وظ: (وجدت قط).
(٤) انظر ص: ٦٣٨ حاشية: ٤ .
(٥) في ر: (التعريف فاعرفه).
(٦) الصِّيصِيَة: شوكة الحائك التي يسوى بها السداة واللحمة، اللسان (صيص).
(٧) التكملة شاذلي: ١١٣، والتكملة مرجان: ٣٣٩، ٣٤٠.

قال المفسر:

اعلـــم أن قوله: " فأما السِّيسَاء، فبمنزلة الزِّيزَاء "، فالمراد به أن السِّيسَاء مـــثل عِلْبَاء في كونه ملحقاً بِقُرْطَاس، فالأصل سِيسَاي كعِلْبَاي كما أن الزِّيزَاء كـــذلك، فالسين الأولى فاء والياء عين والسين الثاني لام، ولا يجوز أن يكون فِعْلاَلاَ من باب ضَوْضَيْت لأجل أن مضاعف فِعْلال لامه أصلية لا يكون في غير المصادر، وهذا اسم غير مصدر، فإذا جعلته من باب ضَوْضَيْت كان فِعْلالا[1]؛ لأن ضَوْضَـــيْت فَعْلَلْت، وإنما يجيء فِعْلاَل في غير المصدر إذا لم يكن مضاعفاً كالـــسِّرْدَاح والقِـــرْطَاس، وكذا لا يجوز أن يكون فِيعَالا كالقِيتَال؛ لأن ذلك يقودك إلى أن تجعل الفاء والعين من[2] موضع واحد حتى كأنك قلت: سِيسَاي، وهذا طريق لا يسلك مع وجود المندوحة عنه.

قال صاحب الكتاب:

" فأمـــا الفَيْفَاء، فلا تكون الهمزة فيه إلا للتأنيث، ولا تكون للإلحاق لما قدمنا[3]، ولا يجوز أن تكون كغَوْغَاء فيمن صرف؛ لأنهم قد حذفوا فقالوا[4]: الفَيْفَ "[5].

قال المفسر:

اعلم أن الفَيْفَاء لا يخلو همزته من ثلاثة أقسام:

---

(١) في ر: (فعلاً لأن).

(٢) في أ: (في).

(٣) انظر ص: ٦٤٣ .

(٤) انظر: المنصف ١٧٩/٢.

(٥) التكملة شاذلي: ١١٣، والتكملة مرجان: ٣٨٨.

أحـــدهما: أن تكون منقلبة عن حرف يقصد به الإلحاق، فلا يجوز هذا لأجل ما قدمنا من أن مِثال فَعْلال ليس من الأصول فيقع به إلحاق[1].

والقـــسم الـــثاني: أن يكـــون فَعْلَالاً من المضاعف كالقَضْقَاضِ، وذلك كالأول في الامتناع؛ لأنهم قالوا: فَيْف، فجعلوه من الثلاثي، وهذا عنى بقوله: "ولا يجـــوز أن تكـــون كغَوْغَاء فيمن صرف" لأجل أن بعضهم يقول: غَوْغَاءٌ بالتنوين، ويجعل الهمزة منقلبة عن واوٍ هو لام الفعل بإزاء الضاد من قَضْقَاض، فالأصـــل غَـــوْغَاوٌ، ولكـــون / الهمزة لغير التأنيث أدخلوا عليه التاء، فقالوا: غَوْغَاءة. ١٠٥/أ

ومنهم من لا يصرفه فيجعله (فَعْلَاء)[2] من باب سَلِسَ وقَلِقَ، أعني بجعله ثلاثياً فاؤه ولامه من موضع واحد، وإذا بطل القسمان الأولان في الفَيْفَاء وجب أن يكون من القسم الثالث.

وهو: أن يجعله بمنزلة صَحْرَاء، ويكون من باب سَلِسَ كغَوْغَاء فمن لم يصرف.

---

(١) انظر ص: ٦٢٦ .

(٢) (فَعْلَاء) ليست في أ.

قال صاحب الكتاب:

" وحكـــى أحمد بن يحيى في المُزَّاء المد والقصر، والقول فيه: أن[1] قصره يدل على أن فَعْلى من المزَير، وليس من المَزِيَّة، وإن سمع فيه الصرف أمكن أن يكـــون فُعَّلا منه مثل زُرَّق، ويجوز (أيضاً)[2] إن سمع فيه الصرف أن يكون فُعَّـــلا من المَزِيز مثل زُرّق إلا أنك قلبت الثالث من التضعيف لاجتماع الأمثال كما أبدل في:

.... لاَ أَمْـــــلاَه[3].........

وإنما هو لا أَمَلّه[4].

قال المفسر:

اعلم أن مُزَّى إذا قصر احتمل ثلاثة أوجه:

أحـــدها: أن يكون فُعْلَى من مَزّ، فيكون مُزّى كرُبَّى، ويجب ترك صرفه لكون الألف للتأنيث.

والثاني: أن يكون بوزن زُرَّق من المزِيَّة، فكان الأصل مُزَّي، ثم قلب اللام

---

(١) في أ: (بأن).

(٢) (أيضاً) ليست في: (أ).

(٣) يقصد قول الشاعر:

فآليت لا أ شريه حتى يملني بشيء ولا أملاه حتى يفارقا

انظر تخريجه ص : ٣٥١ .

(٤) التكملة شاذلي: ١١٣، والتكملة مرجان: ٣٤٠.

ألفاً لانفتاح ما قبلها.

والثالث: أن يكون مثل زُرَّق من مُزّ، فكأنه مُزّز، ثم قلب الثالث من حروف التضعيف [1] كما قال الشاعر:

فَآلَيْتَ لاَ أشْرِيهِ حَتَّى يَمَلّنِي ... بِشَيْءٍ وَلاَ أَمَلاه حَتَّى يُفَارِقَا[2]

فأبدل من اللام الثانية ألفاً، والإبدال في مُزّى[3] أولى لاجتماع ثلاثة أمثال، وليس في لاَ أَمَلّه أكثر من مثلين، وإنما يجوز اعتقاد الوجهين الأخيرين[4] بعد أن ثبت صرفه.

---

(١) أي قلب ألفاً.

(٢) تقدم وروده ص: ٣٥١ .

(٣) التي أصلها مزَّزٌ.

(٤) في ر: (الآخرين).

قال صاحب الكتاب:

"باب ما أنث من الأسماء بالتاء التي تبدل منها في الوقف الهاء في أكثر اللغات.

هـــذه العلامة التي تلحق للتأنيث هي [1] تاء، وإنَّما [2] تقلب في الوقف هاء لتغيير الوقف يدلك على أنها تاء لحاقها في الفعل نحو: ضَرَبَتْ، وهي فيه في الوقف والوصل على حال واحدة، وإنما قَلَبَ مَنْ قَلَبَ في الوقف؛ لأن الحروف الموقــوف علــيها تغير كثيراً كإبدالهم الألف من التنوين في رأيت زيداً، ومن العرب من جعلها[3] في الوقف أيضاً تاء[4]، وعلى هذا قوله:

بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ[5]

و لم يــؤنث بالهاء شيء في موضع من كلامهم، فأما قولهم: هَذِهِ، فالهاء بــدل مــن الــياء، والياء مما يؤنث به [6]، وكذلك الكسرة في (نحو) [7] أنتِ تَفْعَلِين، وأنَّكِ فَاعِلَه [8]، ومنهم من / يسكنها في الوصل والوقف، فيقول: هَذِهْ أَمَةُ اللهِ، وقد تقدم ذكر ذلك في الوقف والابتداء[9] "[10]. ١٠٥/ب

---

(١) (هي) ليست في التكملة: (مرجان).

(٢) في التكملة: (انقلبت).

(٣) في التكملة: (يجعلها).

(٤) هم طيء، شرح شواهد الشافية: ١١٩.

(٥) تقدم وروده ص: ٦٤٠ .

(٦) في التكملة مرجان: (بها).

(٧) (نحو) ليست في: (أ).

(٨) انظر ص:٢٩٩.

(٩) انظر ص: ٢٩٢.

(١٠) التكملة شاذلي: ١١٤، والتكملة مرجان: ٣٤١.

قال المفسر:

اعلـــم أن علامة التأنيث هو التاء إذا جاوزت الألف في مثل حُبْلَى كما فسرنا، فإذا قُلْتَ: ضَارِبَة وتَمْرَة فالتاء علم التأنيث.

وليس للهاء إذا قلت: ضَارِبة في الوقف أصل في التأنيث لثلاثة أوجه:

أحدها: أنا وجدنا التاء في الوصل، والهاء في الوقف، فلو حكمنا بأن الهاء أصـــل لجعلـــنا الـــتاء فرعاً، ومن المحال أن يكون حال الوصل فرعاً على حال الوقـــف؛ لأن الأصـــل الإدراج، ولو جاز هذا لوجب أن يقال: إن الألف في قولك: (رأيت زيداً أصل للتنوين في قولك)[1] رأيت زيداً العاقل، وهذا ظاهر الفساد؛ لأنك تقول: زَيْدٌ وبزَيْدٍ، ولا يكون ثَمَّ ألف، ويخرج من هذا أن يقال: إن أصـــل الأسماء أن تكون ساكنة عارية من حركات الإعراب والتنوين نحو: زَيـــد؛ لأن الوقـــف بالسكون، وهذا لا يقوله عاقل؛ لأن الاسم لابد لـــه من الإعـــراب، وإذا كان كذلك علمت أن الهاء يبدل من التاء ليكون الفصل بين الوقف والوصل أوضح.

وإن قلـــت: إن الهـــاء موجود في حال السكون والتاء في حال الحركة، ومعلوم من جهة الحس أن السكون أصل والحركة عارضة.

فالجـــواب: أن هذا الذي ذكرته شَيء لا يتعلق بهذا العلم، وإنما يجب أن يعتبر الحكم، فالحركة[2] في الأسماء أصل للسكون؛ لأنها توضع على الإعراب، ألا ترى أن البناء فرع على الإعراب فيها[3].

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

(٢) في ر، وظ: (فالحكم في الأسماء واصل).

(٣) في ر، وظ: (الإعراب، ألا ترى).

والوجه الثاني: أنهم قالوا: ضَرَبَتْ فأنثوا الفعل بالتاء، و لم يكن للهاء إليه سبيل، وكذا قالوا: مُسْلِماتٍ، فأقروا التاء وقفاً ووصلا، ولا شبهة أن[1] التاء علامة التأنيث.

والثالث: أن بعضهم يصحح التاء في الوقف كما أنشده من قوله:

.... كَظَهْرِ الجَحَفَتْ[2]

وكقول الآخر:

صَارَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتْ [3]

وأما الهاء في هذهِ فبدل من الياء في هَذِي كما تقدم في باب الوقف [4].

قال صاحب الكتاب:

" وهاء التأنيث تدخل في الأسماء على سبعة أضرب[5]:

الأول: مـــنها دخولها على الصفات فَرْقاً بين المذكر والمؤنث، وذلك إذا

---

(١) في ر ، وظ: (في أن).

(٢) تقدم وروده ص: ٦٤٠ .

(٣) رجز قائله أبو النجم العجلي.

الغلصمت: رأس الحلقوم وهو الموضع الناتئ في الحلق.

الشاهد: قوله: (الغلصمت) حيث أجرى الوقف مجرى الوصل.

ورد في: ديوانه: ٧٦، ومجالس ثعلب: ٣٢٧، وسر صناعة الإعراب ١٦٠/١، والخصائص ٣٠٤/١، والقيسي: ٥٨٢، وشرح المفصل ٨٩/٥، ٨١/٩، والأشموني ٢١٤/٤، وشرح شواهد الشافية: ٢١٨.

(٤) انظر ص: ٢٩٣ .

(٥) انظر الأصول ٤٠٧/٢-٤٠٩، وأمالي ابن الشجري ٢٥/٣، تحقيق د. محمد الطناحي.

كانت جارية على الأفعال نحو: قَائم وقَائِمَة وضَارِب وضَارِبَة، فالتاء في الصفة هـــنا مـــثل التاء / في قَامَتْ وضَرَبَتْ في الفصل بين القبيلين، فإذا كان التأنيث ١٠٦/أ حقيقـــياً لـــزمت فعله هذه العلامة، فلم تحذف، وذلك (نحو) [1] قَامَت المرأة وسَـــارَتِ النَّاقَةُ، وإذا كان غير حقيقي جاز أن تثبت، وجاز أن تحذف، فمما جـــاء[2] فـــيه الأمران قوله سبحانه: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ﴾ [3] وفي الأخرى: ﴿وَأَخَـــذَ الَّـــذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾[4] و﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[5] و﴿لَقَـــدْ كَـــانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ﴾ [6]وقال سبحانه ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾[7] و﴿جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [8].

ومـــا حذف فيه العلامة قوله سبحانه: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [9]، و ﴿وَمَـــا كَانَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ﴾ [10]، ولا يكون على هذا جَاءَ هِند، وقد جاء في الشعر:

---

(١) (نحو) ليست في: (أ).

(٢) في التكملة مرجان: (جاز)

(٣) تقدم ورودها ص: ٥٥٥ .

(٤) تقدم ورودها ص: ٥٥٥ .

(٥) الممتحنة / ٤.

(٦) الممتحنة / ٦.

(٧) تقدم ورودها ص: ٥٥٥ .

(٨) تقدم ورودها ص: ٥٥٥ .

(٩) القيامة / ٩.

(١٠) الأنفال / ٣٥.

لَقَــدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوءٍ[1] ....

والجمـــوع إذا تقـــدَّمَتْ أَفْعَالها على هذا نحو: قَالَ النِّسَاء، وقَالَت النِّسَاء وقَالَـــت[2] الأَعْـــرَاب، وقال سبحانه: ﴿وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾[3] و ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾[4] "[5].

قال المفسر:

اعلم أنه ذكر في الأبواب التي مضت أن التأنيث له علامتان الألف والتاء، وفـــسر الألف نوعاً نوعاً[6] فأتبعناه[7] التفسير، وقد ذكر في هذا الباب التاء، ودل علـــى أنه الأصل في التأنيث دون الهاء، والآن يذكر أن التاء تدخل الأسماء على سبعة أقسام:

الأول: اسم الفاعل نحو: قَائِم وقَائِمَة، ثم ذكر أن التأنيث إذا كان حقيقياً لزم العلامة الفعل نحو: ضَرَبَتْ هند، وَسَارت النَّاقَةُ، وإذا لم يكن حقيقياً لم يلزم نحـــو: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾[8] وقد شرحنا هذا الفصل في أول باب

---

(١) تقدم وروده ص: ٥٥٤ .

(٢) في التكملة شاذلي: (وقال الأعراب وقالت الأعراب).

(٣) تقدم ورودها ص: ٥٧٢ .

(٤) تقدم ورودها ص: ٣٤٤ .

(٥) التكملة شاذلي: ١١٤، ١١٥، والتكملة مرجان: ٣٤١-٣٤٣.

(٦) انظر ص: ٥٨٦، ٦٧٦ .

(٧) في ر، وظ: (واتبعنا).

(٨) تقدم ورودها ص: ٥٥٥ .

التأنيث[1] بما أغنى عن الإعادة.

والآن يذكـــر أن أسماء الفاعلين بمنزلة الفعل في لزوم علامة التأنيث وغير اللزوم.

قال صاحب الكتاب:

" وأسماء الفَاعِلينَ والمَفْعُولِينَ في ذلك كالفعل، قال:

قَرَنْبَـــىً يَحُـــكُّ قَفَا مُقْرِفٍ   لَئِـــيمٍ مَآثِـــرُهُ قُعْـــدُدِ[2]

وقال:

فَلاقَى ابنَ أُنْثَى يَبْتَغِي مِثْلَ مَا ابْتَغَى   مِن الْقَوْمِ مَسْقِيَّ السِّمَامِ حَدَائِدُهْ[3]

---

(١) انظر ص: ٦٨٠ وما بعدها.

(٢) بيت من البحر المتقارب، قائله الفرزدق.

قرنبى: دويبة تشبه الخنفساء طويل الرجلين، مقرف: من كان أبوه غير كريم، لئيم: هو الذي جمع الشح ومهانة النفس، مآثره: واحدها مأثرة وهي المكرمة يأثرها قوم عن قوم، قعدد: القعدد: الجبان القاعد عن الحرب والمكارم.

الشاهد: قوله: (لئيم مآثره) حذف علامة التأنيث من اسم الفاعل كما تحذف من الفعل لأن تأنيث مآثر تأنيث جمع.

ورد في: ديوانه ١٧٥/١، والكتاب ٢٣٨/١، والنقائض: ٧٩٢، والكامل: ٢٨٣، والمقتضب: ١٤٧/٢، والاستدراك: ٩٨، والتبصرة والتذكرة: ٨٠٦، والسيرافي النحوي: ٦٢٣، والأعلم ٢٣٨/١، وابن يسعون: ١٨٥، والقيسي: ٥٨٦، وابن برى: ٣٩٦، واللسان والتاج (قعد).

(٣) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله فقيل: إنه مضرس الأسدي، وقيل: أشعث بن معروف الأسدي.

نسب إلى مضرس في: ابن السيرافي ٤٥٢/١، وابن يسعون: ١٨٦، والقيسي: ٥٨٩، وابن =

(وقال:

وُكُـــنَّا وَرِثْـــنَاهُ عَلَى عَهْدِ تُبَّعٍ   طَـــوِيْلاً سَوَارِيه شَدِيداً دَعَائِمُه[1])[2]

ولو كان (قال)[3] مَسْقِيَّة ولَئِيمَة وطَوِيلَة في الكلام لجاز "[4].

قال المفسر:

اعلـــم أن اسم الفاعل بمنزلة الفعل تقول: مررت بَرُجلٍ ضَارِبَةٍ جَارِيته، فـــتؤنث ألبتة؛ لأن التأنيث حقيقي كما تؤنث الفعل (حيث)[5] تقول: مررت بـــرجل تـــضرب جاريته وضَرَبَتْ جَارِيتُه، وكذا اسم المفعول / والصفة المشبهة ١٠٦/ب

= برى: ٣٩٧.

ونسبه إلى أشعث بن معروف الأسدي، الأعلم ١/٢٣٩.

وعند سيبويه ١/٢٣٩ الأسدي.

الشاهد: (مسقي السمام) حذف علامة التأنيث مع أن فاعله مؤنث.

وورد بلا نسبة في: المخصص ١٦/٨٢.

ابـن أنثـى: أي مـثله في الجنس والشبه، وفيه معنى التعظيم كأنه أراد ابن أنثى حرة فحذف للدلالة على ما أراد من معقود الكلام.

يبتغـي مـثل مـا ابتغى: أي يبتغي منه مثل ما ابتغى هو من القوم، السمام: جمع سم أو سم، حدائده: جمع حديدة أراد بها نصال سهامه.

وصف لصاً لاقى لصاً مثله يريد كل واحد منهما ما يريد الآخر.

(١) تقدم وروده ص: ٥٧٢ .

(٢) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٣) (قال) ليست في أ وفي ظ: (ولو قال).

(٤) التكملة شاذلي: ١١٥، ١١٦، والتكملة مرجان: ٣٤٣، ٣٤٤.

(٥) (حيث) ليست في: (أ).

تقـــول: مـــررت برجل مَضْرُبَة جاريته وبرجل حَسَنَةٍ جَارِيَتُه (كما تقول: مررت بـــرجل تَضْرِبُ جَارِيَته)[1] وضربت جَارِيَتُه وحَسُنَت جَارِيَتُه، فإذا كان التأنيث غير حقيقي لم يلزم العلامة هذه الأسماء كما لا يلزم الفعل، فمن ذلك قوله:

.... لَئِيمٍ مَآثِرُه...........

و:

.... طَـــوِيلاً سَوارِيه...........

فمآثره مرفوعة بلئيم، ولم يلحق التاء؛ لأن تأنيث المآثر تأنيث جمع، فهو كقولك: لَؤُمَ مآثِرُه، وكذا سواريه مرفوعة بطويلاً وحدائده مرفوعة بمَسْقِي في قوله:

.... مَسْقيٌّ السِّمَامِ حَدَائِدُه

والأصـــل مَسْقِيّاً السِّمام حدائده كما تقول: رأيت رَجُلاً مُعْطَى الدِّرْهَمِ إِخْوَتُه على تقدير مُعْطيٌّ الدِّرْهَمَ إِخْوَتُه.

فإذا كان اسم الفاعل بعد المؤنث، وكان المرتفع به ضمير المؤنث وجب إلحـــاق الـــتاء نحـــو: أن تقول: حَدَائِدُه مَسْقِيَّة، ومَوْعِظَة حَسَنَةٌ كما تقول: حَدَائِده سُقِيت، وهذه موعِظَة حَسُنَت، وقد تقدم[2] العلة في ذلك.

قال صاحب الكتاب:

" فأمـــا الـــصفات التي تجرى على المؤنث بغير هاء نحو: طَالِق وحَائِض وقَاعِد لليائسة من الولد ومرضع وعاصف في وصف الريح، فما جاء من ذلك

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٥١٠ .

بالتاء نحو: طَالِقَة وحَائِضَة وعَاصِفَة ومُرْضِعَة، فإنما ذلك لجريه على الفعل، فمن ذلك قوله سبحانه: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾[1] وقال سبحانه ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ [2] وما جاء بلا هاء كقوله: ﴿اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [3] وقوله تعالى: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾ [4]، فإنما ذلك (لأنه أريد به النسب، و لم يجر على الفعل، وليس قول من قال في نحو: طَالِق وحَائِض أنه لم يؤنث) [5] لأنه لا مشاركة للمذكر فيه بِشَيءٍ ألا ترى أنه قد جاء ما يشترك فيه النوعان بلا هاء كقولك[6]: نَاقَةٌ ضَامِر وجَمَل ضَامِر ونَاقَة بَازِل وجَمَل بَازِل، وهذا النحو كثير[7] قد أفرد فيه الأصمعي كتاباً، وقال الأعشى:

عَهْدِي بِهَا فِي الحَيِّ قد سُرْبِلَتْ بَيْضَاءَ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ[8]

وقال سبحانه: ﴿ تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ ، وهذا لا يكون

---

(١) الأنبياء / ٨١.

(٢) الحج / ٢.

(٣) إبراهيم / ١٨.

(٤) يونس / ٢٢.

(٥) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٦) في التكملة، ور، وظ: (كقولهم).

(٧) في أ: (وقد).

(٨) بيت من البحر السريع، قائله الأعشى ميمون بن قيس.
سربلت: كسيت، والسربال القميص والدرع، الضامر: الضمر الهزال، المهر: ولد الفرس.
الشاهد: قوله: (المهرة الضامر) لم يقل الضامرة لأنه جاء على النسب أي ذات ضمور.
ورد في: ديوانه: ١٨٩، وتهذيب اللغة ٣٣٨/٤، والاقتضاب ١٣٢/٢، وأمالي ابن الشجري ١٠٥/٢، وابن يسعون: ١٨٧، والقيسي: ٥٩٢، والإنصاف ٧٧٨، وابن برى: ٤٠١، وشرح المفصل ١٠١/٥، ٨٣/٦، والهمع ٤٩/٢، والدرر ٢٩/٢.
في الديوان والاقتضاب وشرح المفصل (هيفاء).

في المذكـــر، وعلى النسب تَأوَّلَ الخليل قوله سبحانه: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾[1] كأنه قال: ذَاتُ انْفِطَار و لم يرد أن يجريه على الفعل، وكذلك قول الشاعر:

وَقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيْفاً كَأُفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمُطَرِّقِ[2] "[3].

قال المفسر:

١٠٧/أ اعلـــم أن لأصــحاب التحقيق في حذف تاء التأنيث من نحو: قولهم: / حَائِض وطَالِق مذهبين:

الأول: مـــذهب الخليل وهو أنه إذا قيل: طَالِق وحَائِض، كان على معنى

---

(١) المزمل / ١٨.

قـال سيبويه ١/٢٤٠: (وزعـم الخليـل أن (السـماء منفطر بـه) كقـولك: مُعَضِّل للقطـاة وكقولك: مرضع للتي بها الرضاع).

(٢) بيت مـن البحـر الطـويل، قائله الممزق العبدي، ونسب في اللسان حدب إلى المثقب العبدي وورد في ملحق ديوانه ٢٨٠.

تخـذت: تَعِلَـت، غـرزها: الغـرز للـرجل كالـركاب لغيره، نـسيفا: الأثر في جنبي الناقة من القدمين، أفحوص القطاة: مبيضها تفحصه وتنقيه ثم تبيض فيه.

المطـرق: الـتي تضيق عن بيضتها شيئاً، وأصله المرأة يخرج بعض ولدها ويبقى بعضه فيغشى عليه.

الشاهد: قوله: " القطاة المطرق " أي ذات تطريق فحمله على النسب.

ورد في: الأصـمعيات ١٦٥، ومجـاز القـرآن ٤١١/١، والحـيوان ٢٩٨/٢، والتقفـية: ٥٩٢، والجمهرة ٣٩/٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٣٠، ومجالس العلماء: ٢٥٥، وتهذيب اللغـة ٦/١٣، والخاطـريات: ٤١، والأفعـال للسرقـسطي ١٣٦/٣، والمفـردات: ٧٣، وابـن يـسعون: ١٨٨، والقيـسي ٥٩٦، وابن برى: ٤٠٢، واللسان (طرق نسف)، والبحر المحيط ١٥٢/٦، وشرح الألفية للمرادي ٧٩/٦، والعيني ٥٩٠/٤.

(٣) التكملة شاذلي: ١١٦، ١١٧، والتكملة مرجان: ٣٤٤-٣٤٦.

النسب كأنه قيل: امرأة ذَاتُ حَيْضٍ[1] وذَاتُ طَلَاقٍ، أي قد عرفت بذلك كما تقول رَامِحٌ ونَابِل بمعنى ذوُ رَمْحٍ ونَبْلٍ، ولا يكون محمولاً على الفعل نحو: أن تقول: حَاضَتْ تَحِيضُ كضَرَبَتْ تَضْرِب، فهي حَائِضَة كما تقول : ضَارِبَة، وذاك أن اسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل نحو: هند تَضْرِب الآن (وتَضْرِب غداً وهِنْدٌ ضَارِبَة الآن[2]) وضَارِبَة غداً، وإذا وضع بمعنى النسب لم يكن جارياً على الفعل ولا متبعاً لـه، وكان بمنزلة اسم يصاغ، والاسم إذا صيغ للوصف لم يجب أن تلحقه علامة التأنيث، ألا تراك تقول: امرأة صَنَاع لأجل أن هذا ليس بجار على فعل، وإنما هو مصوغ على انفراده، فلا يقال: إن الصَّنَاع اسم فاعل صَنَع كما يقال: ذلك في صَانِع، وإنما يجوز إلحاق علامة التأنيث ما لا يكون من الصفات تابعاً للفعل، فافرق بين الجواز والوجوب، وإذا قيل: امرأة حَائِض كان بمنزلة قولك: امرأة صَنَاع في أنه لم يعتبر جريه على الفعل وسلك به مذهب النسب نحو: ذَاتُ حَيْضٍ، وإذا قيل: حَائِضَة ومُرْضِعَة كان جارياً على الفعل كضَارِبَة كأنه قيل: حَاضَت فهي حائضة، فجملة القول أن اسم الفاعل المقصود فيه النسب يجري على الفعل من وجه، ولا يجري (عليه من وجه آخر.

أما الوجه الذي لا يجري)[3] فيه على الفعل، فهو أنك إذا قلت: خارج وضارب صلح للحال والاستقبال، فتقول: مررت بَرجُلٍ خَارِجٍ غُلَامَاه[4] الساعة

---

(١) انظر الكتاب ٢/٩١.

(٢) مابين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٤) في أ: (غلامه).

وغَـــداً كما تقول: يخرج غلاماه، وقد زال هذا المعنى من اسم الفاعل الكائن في تقدير النسب، ألا ترى أنك لو قلت: مررت بامرأة حائض غداً لم يجز كما لا يجـــوز مررت بامرأة ذات حيض غداً، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول: (مررت برَجُلٍ نَابِلٍ غَداً) [1] وذي نَبْل غداً.

وأما الوجه الذي يجري منه على الفعل، فهو أنك إذا قلت: مررت بامرأة طالق كان في اللفظ جارياً على تطلق، وإن لم يكن في المعنى جارياً عليه مُفيداً[2] مـــا يفـــيده، فلمـــا لم يجر على الفعل من جهة المعنى لم تلحق علامة التأنيث / ١٠٧/ب لتخالف ما يجري على الفعل لفظاً ومعنىً كقولك: مررت بامرأة خارجة جاريتها غداً، فيكون كقولك: تخرج في المعنى واللفظ، ومن قال[3]: مُرْضِعَة وحَائِضَة مع معـــنى النَّسَب كقوله سبحانه: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَة ﴾[4]، ألا ترى أن المعنى تـــذهل كل ذات رضاع كقوله سبحانه: ﴿وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا﴾[5] أنث لأجل أنه جار على الفعل لفظا، والأكثر ترك التأنيث ليحصل الفصل بين ما يجري على الفعل معنىً ولفظاً وبين ما لا يجري عليه إلا لفظاً على أن الفعل لا يُعَـــدم في هـــذا الوجه أيضاً، وذاك أنهم لا يلتزمون التأنيث بل يقال: مُرْضِعٌ ومُرْضِعَة جميعاً، وكيف تصرف الأمر، فالأول أكثر أعني طَالِق وطَامِث وطَاهِر وحَائض بغير هاء، فالباب إذاً يدور على ثلاثة أضرب:

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (ومفيداً).

(٣) في ر، وظ: (ومن قال مرضعة عما أرضعت ألا ترى أن المعنى).

(٤) سبق ورودها ص: ٦٨٥ .

(٥) الحج /٢.

أحـــدها: أن يكون القصد في اسم الفاعل النسب، فيترك فيه التأنيث في الأغلـــب، ويجوز تأنيثه أيضاً كما ذكرت، ومنه قوله[1]: ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[2] وقوله[3]:

.... أَنَا شِرَ لاَ زَالَتْ يَمِينُكَ آشِرَه[4]

المعنى ذَاتُ رِضىً، وذَاتُ أَشَر، أي لا زالت مقطوعة عن الخير.

ويجـــوز عندي في ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ وجه آخر وهو أن يكون من رَضِيَ

---

(١) في أ: (قولهم).

(٢) الحاقة / ٢١، القارعة / ٧.

(٣) في ر، وظ: (وقول الشاعر).

(٤) عجز بيت من البحر الطويل، وصدره:

لقد عيل الأيتام طعنة ناشره ....

اختلف في قائله في الأضداد لقطرب: ٨٧، وفي الأضداد لابن الأنباري: ١٢٨ نائحة همام بن مرة، وفي أسماء المغتالين ١٣٠ أم ناشرة، وفي المشوف المعلم: ٧٠ امرأة – وقيل: أم ناشرة، وفي الأغاني ٥/٤٥: باكي همام.

الشاهد: قوله: (آشره) حيث قصد باسم الفاعل النسب أي ذات أشر.

وورد غير منسوب في: إصلاح المنطق: ٤٨، والمنتخب: ٦٣٨، وجمهرة اللغة ٢/٣٤٩، وشرح أبيات إصلاح المنطق ١٢٧، والخصائص ١/١٥٢، والصحاح (نشر)، والأفعال للسرقسطي ١/١٠٣، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٧٢٢، والاقتضاب ٢/١١٤، وتهذيب إصلاح المنطق ١/١٣٨، وشرح المفصل ٢/٨١، واللسان والتاج (أشر، نشر).

أناشر: ناشرة من تغلب طعن همام بن مرة فقتله، فقالت امرأة تبكيه هذا الشعر.

آشره: بمعنى مأشورة أي مقطوعة، وقيل: هو على النسب أي ذات أشر.

عيل الأيتام: أفقرهم.

كقولهم: نهارك صَائِم، ولَيْلُك قَائِم، والمعنى عِيْشَة يُرْضَى فِيْها[1]، ثم جعل الفعل لها حتى كأنه قيل: رَضِيَتْ العِيْشَة كما قُدِّرَ صَامَ نهارك فاعرفه.

والـــوجه الثاني: أن يكون اسم الفاعل[2] جارياً على الفعل لفظاً ومعنى، فـــلا يجـــوز فيه إلا التأنيث نحو: مررت بَرجُلٍ حَائضة جَارِيَته غَداً كما تقول: تحيض، فإن قلت: فقد قال سبحانه: ﴿**السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ**﴾، فلم يؤنث، وتأوله الخليل على معنى ذَاتِ انفطار مع أنه مستقبل بمنزلة ينفطر به.

فالجـــواب: أن هذا على حكاية حال آتية، وتنزيلها منزلة المتقرر الموجود مـــبالغة كما ذكرنا[3] في قوله سبحانه: ﴿**رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا**﴾[4] فكأنـــه لمـــا قـــال ســـبحانه: ﴿**فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْماً يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِـــيباً**﴾[5][6] صار لصدق الوعد كأنه قد حصل فقيل: ﴿**السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ**﴾ بمنزلة السماء ذات انفطار، كقوله سبحانه: ﴿**وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ**﴾[7].

---

(١) (فيها) ليست في ر ، وظ.

(٢) في ر، وظ: (الفعل).

(٣) انظر المقتصد: ٨٣٤.

(٤) الحجر / ٢.

(٥) المزمل / ١٨.

(٦) في ر، وظ: (شيباً السماء منفطر به بمنزلة السماء..).

(٧) النمل / ٨٧.

ولم يقـــل: فَيَفْـــزَع مبالغة، فكأنه قيل: وكان قد نفخ ففزع، (و)[1] لو قلت لمن يقول لك: زيد لا يكون له مال بعد / قاصداً الرد عليه: زيد ذُو مَالٍ ١٠٨/أ (كـــنت مـــصيباً؛ لأنك تقول: إن الأمل قد قوي حتى كأنه ذو مال)[2] على التحقـــيق، ونحـــو ذا كثير في كلامهم، وكما أن مَجِيء فَزِع في قوله سبحانه: ﴿ ففَــزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾[3] لا يدل على أن مثال فَعِلَ وضع للاستقبال على[4] الحقيقة كذلك لا يمتنع قوله: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ من أن يجري مجرى قولك: مررت بِامْرَأَة حَائِض تريد ذَاتُ حَيْضٍ ومعروفة بذلك فاعرفه.

والضرب الثالث: أن لا تكون الصفة جارية على الفعل كقولهم: صَنَاع وسُرُح وخُود، فهذا الباب إذا جاء فيه التذكير فجيد؛ لأنه ليس هناك فِعْل يجري عليه إذ ليس صَنَاع بزنة يَصْنَع كما يكون صَانِع، وإن دخله التاء، فلأن الفصل بين التأنيث والتذكير غير ممتنع، وقد غلب ترك التأنيث في ذا النحو، ألا ترى أن فَعـــُولاً ومِفْعَالاً لا يلحقهما التاء تقول: رجل ضَرُوب وامْرَأَة ضَرُوب، وامرأة مِعْطَار ومِذْكَار ومِئْنَاث[5]، وقال الخليل: إن فَعوُلا ومِفْعَالا، قد وقعا في الكلام على التذكير، ولكنه يوصف بهما المؤنث كما يوصف بَعْدل ورضىً[6]، والمعنى أنهمـــا لما لم يجريا على الفعل لم تلحقهما التاء، فكانا كالمصدر في أنه يكون في

(١) (و) ليست في: (أ).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) النمل/٨٧ .

(٤) في ر، وظ: (في).

(٥) انظر فصيح ثعلب: ٣٠٧، ٣٠٨.

(٦) الكتاب ٢/٢٠.

الحـــالين على لفظ واحد تقول: رجل عَدْلٌ وامرأة عَدْلٌ، وكذا فَعِيل لا يلحقه التاء؛ لأنه لا يجري على الفعل، فتقول: مررت بامرأة قَتِيلٍ وهذه لِحْيَةٌ دَهِينٌ[(١)] إذ لـــيس قَتِيل بوزن يَقْتُل كما يكون مَقْتُول إذا أسقطت الواو بوزن يَقْتل كما فسرنا في باب أسماء الفاعلين في صدر[(٢)] الكتاب[(٣)]، وهذا هو ما يتعلق بقول الخليل.

والقـــول الثاني قول صاحب الكتاب: وهو أنهم إذا قالوا: امرأة حَائِض حملوه على المعنى نحو: شَيءٌ حَائِضٌ أو إنسان حَائِض[(٤)] كما قالوا: غُلَام يَفَعَة ورَجـــلُ رَبَعَةٌ[(٥)]، فأنثوا والموصوف مذكر على معنى سِلْعَة يفَعَة أو نَفْسٌ رَبَعة كقوله صلى الله عليه وآله: " لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ إلاّ نَفْسٌ مُسْلِمَة "[(٦)]، فأشرك بين المذكر والمؤنث بذكر النفس، وإذَا قيل: حائضة كان على الظاهر، والحمل على المعنى كثير في كلامهم من ذلك قول الشاعر:

قَامَـــتْ تُبَكِّـيه عَلَى قَبْرِهِ   مَـــن لِـــي مِـــنْ بَعْدِكَ يا عَامِرُ

تَرَكْتَنِـــي في الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ   قَـــدْ ذَلَّ مَن لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ[(٧)] / ١٠٨/ب

و لم يقـــل: ذات غربة حملاً على المعنى كأنه قال: تركتني إنساناً ذا غربة، ولـــذلك[(٨)] يقال: هِنْدٌ حَائِضٌ ومررت بامرأة حَائِضٍ على معنى شَيء حَائِضٍ،

---

(١) انظر فصيح ثعلب: ٣٠٧.
(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٠٥.
(٣) (الكتاب) ليس في: (ر).
(٤) الكتاب ٢/٢٠، ٩١.
(٥) في ر، وظ: (ورجل ربعة أو نفس ربعة).
(٦) ورد في مسند أحمد ٣/١، ٣٠٩/٢، وسنن الدرامي ٣٩٤/١، وصحيح مسلم ١٠٦/١، ٢٠٠، ٢٠١، وسنن ابن ماجه ٥٤٨/١، وسنن الترمذي ٢١٣/٣، وسنن النسائي٥/٢٣٣.
(٧) تقدم ورودهما ص: ٥٠٩ .
(٨) في ر، وظ: (فكذلك).

وإنسان حَائِض، فلا يلزم صاحب الكتاب أن يطرد هذا لأجل أن الحمل على المعنى اتساع[1] يقصر على السماع، فإذا قالوا: رَجَل رَبَعَة لم يجز أن يقال: رَجُل جَالِسَة، وكذلك إذا قيل: جمل خُجَأة[2] لم يجب أن يقال: جَمَل ضَخْمَة ولا رجل[3] عَاذِلة إذا قيل: رَجُلُ زَكَاة، وإنما تفعل ذلك فيما أثبته لك السمع كما أنهم إذا قالوا: لم أُبَلْ و لم أَكُ، لم يجز أن يقولوا في "أُرَامِي:"[4] لم أُرَمْ، و لم أَقُ فنقيسه في نظائره لما ذكرنا من أن الاتساع مقصور على السماع فاعرفه.

وأما قول من قال: إن حذف التاء من نحو: حَامِل وطَامِث لأجل أن هذا يختص بالمؤنث والتاء إنما يأتي للفصل بين التذكير والتأنيث في الشائع من الأوصاف نحو: ضَارِب وضَارِبة، فإذا زال الشَّياع الذي اجتلبه زال[5]، فساقط، وقد استدل أبو علي على فساده بأمرين:

أحدهما: أنهم قالوا: ناقة ضَامِرٌ وجمل ضَامِرٌ، فلو كان سبب[6] ترك التاء في حَامِل وطَالِق اختصاص تلك الصفة بالمؤنث، لوجب أن لا يوجد[7] ذلك حيث لا يوجد الاختصاص.

والوجه الثاني: أنهم قالوا: مُرْضِع ومُرْضِعَة كقوله سبحانه: ﴿**تَذْهَلُ كُلُّ**

---

(١) في أ: (لاتساع).

(٢) في ظ: (حجاة لم يجز)، والخجأة: كثير المباضعة، تهذيب اللغة ٤٥٨/٧.

(٣) في ر، وظ: (رجال عادلة).

(٤) في ر، وظ: (أرامي وأقول لم أرم).

(٥) في أ: (ذاك).

(٦) في أ: (ترك سبب التاء).

(٧) في ظ: (لا يجوز).

﴿مُرْضِـــعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾[1]، فأنثوا مع الاختصاص، فلو كان حذفه من طَالِق لأجل ارتفاع الاشتراك لوجب أن لا يدخل التاء في هذا النحو، فإن قال قائل: إن هذا الوجه لا يلزم؛ لأنه يقول: إني أجزت حذف التاء لارتفاع اللبس، فأما دخولـــه تأكيداً فلا أمتنع منه وأجريه مجرى نَعْجَة ونَاقَة في أنهم أنثوا الاسم مع الاختصاص، وكيف ألزم أبو علي ما لا يلزم.

فالجـــواب: أنـــه اعتمد في الرد على قولهم: ناقَةٌ ضَامِر، وجَمَلٌ ضَامِر، وحذفهم التاء مع عدم الاختصاص، ودل على كثرته بأن قال: إن الأصعمي قد أفرد فيه كتاباً، وإنما جعل هذا الوجه الأخير زيادة في التأنيس، وهو في الظاهر لازم؛ لأنـــك إذا زعمت أن اختصاص الحيض بالنساء[2] يسوغ لهم أن يقولوا: حَـــائِض لم يمـــنع أن يقال: كَيْفَ لم يمنعهم ذلك من أن يقولوا: مُرْضِعَة، فأما احـــتجاجك بـــأن ذا يكـــون تأكيداً فغير ظاهر مذهبك وتعلل منك، وكيف تصرف الأمر / فلست أقول: إن هذا إلزام مستقل بنفسه، وعندي أقوى من ذا، ١٠٩/أ وذلك وجهان:

أحـــدهما: أن الاختـــصاص لو كان سبب ترك التأنيث في اسم الفاعل لوجب أن يكون في الفعل، فيقال: هِنْدُ حَاضَ والمرَأَة طَلَق، فلما لم يقل: ذلك عرفت أن هذا التعليل غير مستقيم، فإن قلت: فإن هذا يلزم صاحب الكتاب؛ لأنه يقال له: إن كان التقدير في قولك: هِنْد حَائِض إنسان حائض، فقل أيضاً: هِنْدٌ حَاضَ على معنى إنسان حاض.

---

(١) تقدم ورودها ص: ٦٨٥ .

(٢) في، وظ: (بالنساء دعاهم إلى أن قالوا: حائض لم يمتنع..).

فالجـــواب عـــنه ما ذكرنا من أن الحمل على المعنى اتساع، فلا يجب أن يطرد في كل شَيء، وإنما يكون على ما يقال، ألا ترى أنك لا تقدر على إنكار التأنيث في قولهم: غَلاَم يَفعَة، ولا وجه له إلا الحمل على المعنى نحو: نَفْسٌ يَفعَة، ثم لا يقال: أَيْفَعَتْ غلام لك، وأما ما ذهبتم إليه فليس باتساع؛ لأنكم زعمتم أن الـــتاء حذف في حائض؛ لأنه[1] يعلم (لا محالة أن ذلك ليس للمذكر كان يجب أن يقال: هِندٌ حَاضَ؛ لأنه يعلم أنه هذا الفعل لا يكون لغير المؤنث، فلما لم يـــرد ذلـــك في الفعل علمت أن سقوط التاء وثبوته لا يتعلق واحد منهما بالاختـــصاص، وأمـــا الخليل فلا يلزمه ذا بوجه؛ لأنه جعل حائضاً بمعنى ذات حـــيض، والفعل لا يدل على نفس الشَّيِء، فيقال: إن قولك: هِنْدٌ حَاض بمعنى هند ذَاتُ حَيْضٍ، وإنما شأن الفعل الدلالة على الحدث والزمان.

والـــوجه الثاني أنه كان يجب أن لا يجوز قاعد لليائسة، وحَامِل من حمل الـــبطن، وضامر في الناقة؛ لأن اللبس في اللفظ موجود، فأخبرني إذا قيل: قاعد مـــن أين يُدرى أنه من المستعار الذي هو القعود عن الولادة حتى يقال: إن الـــتاء لم تلحق؛ لأنه يختص بالنساء؟ وكذا إذا قيل: حَامِل لم يعلم أنه من حَمَل على ظهره أو من حَمَلت في بطنها، فلو كان سبب ذلك في حائِض أنـــه يعلـــم)[2] من[3] التركيب والصيغة أن المقصود مؤنث لوجب أن يقال: حَامِلـــة وقَاعدة وضَامِرة ألبتة؛ لأن اللفظ لا يدل على قصد التأنيث فاعرفه،

---

(١) في ر، وظ: (أنه).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) في أ: (في).

فإنـــه من أوضح[1] ما يكون، وقد ذكرت جل ما يفتقر إليه في هذه المسألة، فتأمله فإنه موضع اشتباه.

قال صاحب الكتاب:

" وهـــذه التاء إذا دخلت على هذه الصفات الجارية على أفعالها لم يتغير بناؤها / عما كان عليه قبل، وذلك نحو: قَائِم وقَائِمة وضَارِب وضَارِبَة ومُكْرِم ١٠٩/ب
وُمكْـــرِمَة، وليست كالألفين الممدودة والمقصورة اللتين[2] تبنى عليهما الكملة نحو: ذِكْرَى وسَكْرَى وشُورَى وحُبْلَى والصَّحْراء والْحَمْراء.

فـــإن قلت: فقد قالوا: زَكَرِيّاء وزَكَرِيَّا وزَكَرِيّ، فكانتا في هذا كالتاء، وقـــد حكـــى أبـــو زيد غَلَبْت[3] العدو غَلَباً وغَلَبَّةً وغُلُبَّةَ، وقد قالوا أيضاً[4]: الغُلُبَّـــى[5]، وحكى أبو زيد أيضاً أنه لَجيَضٌّ[6] المِشْيَة، إذا كان مختالاً، وحكى غيره وهو يمشي الجِيَضَّى وهي مِشْية يختال فيها[7]، فالقول في ذلك: أن اللفظين

---

(١) في ظ: (لمن وضح).

(٢) في التكملة مرجان، وأ: (التي تبنى عليها).

(٣) في أ: (غلب).

(٤) (أيضاً) ليست في التكملة.

(٥) في اللسان (غلب)، (وغُلُبَّى وغِلِبَّى عن كراع وغُلُبَّة وغَلَبَّة الأخيرة عن اللحياني قهره والغلبة بالضم وتشديد الباء الغلبة.

(٦) في التكملة مرجان: (لجيضي).

(٧) في الصحاح (جبض)، (والجيض مثال الهجف مشية فيه اختيال وتبختر حكاه عنه أبو عبيدة وكذلك الجيضي).

وإن اتفقـــا[1] فالتقدير مختلف، ولا تقدر الألف داخلة على الكلمة دخول التاء علـــيها، ولو[2] كان كذلك لانصرف ما فيه الألف في النكرة كما انصرف ما فـــيه الـــتاء[3]، وإنما ذلك كالألفاظ المتفقة على اختلاف التقدير كقولنا: نَاقَة هِجَـــان ونُوقٌ هِجَان و ﴿**الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ**﴾[4] و ﴿**وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ** ﴾[5]، وقولنا في ترخيم رجل اسمه منصور: يَامَنْصُ[6]، فالكسرة التي في هِجـــان في الجمع غير التي في الواحد، وكذلك الضمة التي في الفُلْك، وكذلك التي في ترخيم منصور على القولين [7]، وكذلك الجِيَضُّ [8] والجِيَضَّى، والجِيَضَّى اســـتئناف بـــناء للكلمة[9] ليس على حد قائم وقائمة، وكذلك الغُلُبَّى والغُلُبَّة والبَيِّنُ في هذا، والقياس ما فعل في أَحَدٍ حيث أريد تأنيثه قالوا: إِحْدَى فغَيَّرُوه عن بناء أحدٍ " [10].

---

(١) في أ: (اتفقنا).

(٢) (و) ليست في التكملة (مرجان، وأ).

(٣) في التكملة شاذلي: (التاء في قاطمتكم).

(٤) يس / ٤١.

(٥) البقرة /١٦٤.

(٦) في التكملة شاذلي: (يامنص أقبل).

(٧) في التكملة شاذلي: (القولين جميعاً)، أي على لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر.

(٨) في التكملة مرجان: (الجيضي والجيضي استئناف).

(٩) في التكملة مرجان: (الكلمة).

(١٠) التكملة شاذلي: ١١٧، ١١٨، والتكملة مرجان: ٣٤٦-٣٤٨.

قال المفسر:

اعلم أن التأنيث يصاغ عليها الكلمة نحو: حُبْلَى وأُنْثَى وسَكْرَى، ألا ترى أنـــه لا يكون في الكلام حُبْل وسَكْر، ثم يلحقه الألف، والتاء زيادة منفصلة لا يـــصاغ عليها الكلمة في الأغلب نحو: ضَارِب وضَارِبة وتَمْر وتَمْرة، وكذا سائر أسمـــاء الفاعلين والمفعولين وباب حَسَن وشَدِيْد[1]، وناهيك سعة بذلك، ولأجل اتـــصال الألف بالكلمة ومُصَاحَبَتِه لها في حال التركيب والوضع لم يصرف ما كـــان فيه ألف التأنيث في النكرة نحو: حُبْلَى وبُشْرَى، وذا[2] كأنه نزل منزلة تأنيـــثين: أحدهما: لفظ الألف، والثاني: لزومه الكلمة كما سبق في باب ما لا ينصرف[3].

وأمـــا مـــا ذكره من قولهم: زَكَرِيَّا وزَكَرِيّ والجِيَضَّى والغُلُبَّى وجِيَضّ وغُلُبّ، فإنه في الظاهر بمنزلة ضارب[4] وضاربة في أن الألف دخل على الكلمة بعد استقرارها إلا أن الأمر لا يحمل / على الظاهر لأجل أن الألف في زَكَرِيَّاء ١١٠/أ لـــو كان دخل على زَكَرِيّ كما يدخل التاء على ضارب حيث تقول: ضَارِبة لوجب أن يصرف نحو: الغُلُبّى، فيقال: غُلُبىًّ ألا ترى أن الألف إذا كان داخلاً علـــى غُلُـــبٍّ كان بمنزلة غُلُبَّة (فكما تصرف غُلُبَّة)[5] كذلك كان يجب أن يصرف غُلُبًّى، فلما لم يصرف وجب أن لا يؤخذ بمقتضى الظاهر، فالتقدير في

---

(١) هو باب الصفة المشبهة.

(٢) في ر، وظ: (وذلك أنه نزل).

(٣) المقتصد: ٩٨٥.

(٤) في ر، وظ: (بمنزلة قولهم).

(٥) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

اللفظين الاختلاف، فمن قال: غُلُبَّ صاغ الكلمة عارية من الألف، ومن قال: غُلُبَّـــى صاغ الكلمة مع الألف حتى كأنه لم يضع " غُلُبَّةٌ " كما لم[1] يوضع " سَكْرٌ " ثم قيل سَكْرى، ويكون هذا بمنزلة قولهم: نَهَدَ ونَهَضَ مثلاً، وذلك أن مـــن قال: نَهَض وضع التركيب من ن هـــ ض ومن قال: نَهَدَ استأنف تركيبا آخر فجعله من ن هـــ د، ولا يمكن[2] أن يقال: إن الدال عوض من الضاد، ولا إن الضاد عوض من الدال، فالألف في الغُلُبَّى بمنزلة الدال في نهد من حيث إنه لم يقـــدر مـــن ركبه غُلُبّ كما أن من قال: نَهَد لم يعتقد أن الدال عوض من الـــضاد بل كان منزلة[3] نهد عنده في كونه تركيباً مستأنفاً منزلة خرج الذي (لـــيس)[4] فيه شَيء من حروف نَهَضَ، فكذلك منزلة الغُلُبَّى من غَلَب منزلة الغلـــب من حيث إن الغلب ليس على وزنه، فيقال إن الألف دخل عليه فَقِيل: غُلُبّى، وكذا قولهم: سِبَط وسِبَطْر؛ لأن من قال: سِبَطْر لم يكن قَدَّر دخول الراء على سِبَط؛ لأنه ليس من حروف الزيادة، ولكنه وضع الكملة من أربعة في أول أحوالها، فكذلك صاغ الغُلُبّى مع الألف أولاً، وشبهه بقولهم: ناقة هِجَانٌ ونَوق هِجَانٌ وفُلْك في الواحد والجمع، ووجه المشابهة أنك إذا قلت: ناقة هِجَان كان الكسرة فيه بمنزلة الكسرة في دِلاَث[5]، وإذا قلت: نُوق هِجَان كانت الكسرة

(١) في ر، وظ: (كما يوضع).

(٢) في ر، وظ: (يجوز).

(٣) في ر، وظ: (بمنزلة).

(٤) (ليس) ليست في: (أ).

(٥) في الصحاح (دلث)، (ناقة دلاث أي سريعة).

بمنزلتها في كِلاب[1] من حيث إنه جمع فيختلف التقدير، وكذا يا مَنْصُ وفُلْك علــى ما فسرنا في باب الترخيم[2]، وقوله: " والبَيِّن في هذا والقياس ما فعل في أَحَــدٍ حــيث قالوا: إحْدَى " يعني أنهم غيروا المثال، ألا ترى أن الهمزة والحاء مفتوحتان في أَحَدٍ والهمزة في إِحْدَى مكسورة والحاء ساكنة، فلولا أنهم ينزلون مـــا فيه ألف التأنيث منزلة ما لم يكن من تركيب المذكر في كونه بناء مستأنفاً لقالـــوا: أَحَد وأَحَدَى (بفتح الألف والحاء والدال)[3] كما / يقولون: ضَارِب ١١٠/ب وضَـــارِبَة، وهكـــذا الغالب في ألف التأنيث ألا تراهم يقولون: أَحْمَر وحَمْرَاء وسَـــكْران وسَـــكْرَى، فيجعلون للمؤنث مثالاً غير مثال المذكر ولا يقولون: أَحْمَرَى ولا[4] سَكْرَانَى ليكون الألف داخلاً على مثال المذكر كما يدخل التاء في ضَارِب وضَارِبَة، وكان شيخنا يذكر في هذا ترتيباً حسناً، فيقول:

المـــرتبة الأولى: رجل وامرأة؛ لأن حروف التركيب في المؤنث غيرها في المذكر.

والمرتبة الثانية: أَحْمر وحَمْرَاء وسَكرى وسَكْران؛ لأن حروف التركيب واحـــدة والـــنظم على حاله لكن المثال قد تغير؛ لأن وزن حَمْراء ليس كوزن أَحْمَر، وكذا وزن سَكْرَى ليس كوزنِ سَكْران.

والمـــرتبة الثالثة: ضَارِب وضَارِبَة؛ لأن التركيب والمثال واحد، وإنما وقع الانفصال بين المذكر والمؤنث بتاء زيدت في آخر الكلمة.

---

(١) في ظ: (كرام).

(٢) المقتصد: ٧٩٥.

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٤) (لا) ليست في: (ر، وظ).

والمرتبة الرابعة: قولهم: نَاقَةٌ ضَامِر وجَمَل ضَامِر سَوَّوْا بين المذكر والمؤنث، وكـــان يقـــول: ما زالوا يتدرجون حتى لم يبقوا فصلاً بين القبيلين وهذا بيان لطيف.

قال صاحب الكتاب:

" وقـــد جـــاءت هذه التاء مَبْنِيّاً عليها بعض الكلم، وذلك قولهم: عَبَايَة وعَظَايَـــة وعِلاَوة وشَقَاوَة يدل على ذلك تصحيح الواو والياء، وهذا في البناء على[1] التأنيث كقولهم: مِذْرَوَان[2] وثِنَايَان في البناء على التثنية[3] "[4].

قال المفسر:

اعلـــم أن أصل التاء ما ذكرنا من أنه يَجِيء، منفصلاً يدلك على ذلك أمران:

أحـــدهما أن نحو: عِلاوة بالإضافة إلى نحو: ضَارِب وضَارِبَة وتَمْر وتَمْرَة قليل جداً حتى كأن المَثَل فيهما مثل الواحد والمئة.

والـــثاني: أن الأصل الصفات في حديث التاء؛ لأن مجيئها فيما عداها لا يكـــون في[5] أصـــل التحقـــيق والصفات تأتي فيها التاء منفصلة نحو: ضَارِب

---

(١) في أ: (في).

(٢) تثنية مذرى وهو طرف الألية ، وهما المذريان، ويقال: المذروان أطراف الأليتين، وليس لهما واحد، وهو أجود القولين؛ لأنه لو كان لهما واحد، فقيل: مذرى، لقالوا في التثنية: مذريان بالياء، وما كانت بالواو في التثنية، خلق الإنسان لثابت ٣٠٥، ٣٠٦.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٣/٢.

(٤) التكملة شاذلي: ١١٨، والتكملة مرجان: ٣٤٨.

(٥) في ر، وظ: (له أصل في التحقيق).

وضَارِبة، وكفاك بياناً لهذا أنه يؤنث به الفعل الذي يسند مرة إلى المؤنث ومرة إلى المذكر.

ولا يكـون الألف[1] علامة للتأنيث في الفعل؛ لأنه وضع على أن يصاغ مـع الكلمة، وإذا ثبت هذا علمت أن نحو: عِلاَوة ليس بالأصل، ولهذا شبهه بمِذْرَوَان، وذاك أنهم بنوا الكلمة على التثنية، ولم يقولوا: مِذَرىً حتى ينقلب الواو
ياء فيقال: مِذْرَيَان / كما قالوا: مِعْزَيَان ومَلْهَيَان، وليس الأصل أن تصاغ الكلمة ١١١/أ
على التثنية، ولا[2] تثنية ما لم يحصل الواحد، فكما أن بناء الكلمة على الألف والـنون ليس بالأصل، كذلك بناؤها على تاء التأنيث، فالأصل أن يقال: شَقَاء وشَقَاوة كما أن الأصل مِذْرَيَان.

قال صاحب الكتاب:

" وقـد جـاء حرفان لم يلحق في تثنيتهما التاء، وذلك قولهم: خُصْيَان وأَلْيَان، فإذا أفردوا قالوا في الواحد: خُصْيَة[3] وأَلْيَة، وأنشد أبو زيد:

تَرْتَجُّ أَلْيَاه ارْتِجاجَ الوَطْبِ[4]

---

(١) في أ: (الألف).

(٢) في ر، وظ: (كيف ولا تثنية).

(٣) قال المبرد في المقتضب ٣/٤١: (من قال: خصية قال في التثنية: خصيتان، ومن قال: خصي قال في التثنية: خصيان) ٣/٤١.

(٤) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله.

ترتج ألياه: ترتج لعظمتها ورخاوتها، الوطب: زق اللبن وارتجاجه اضطرابه.

الشاهد: قوله: " أَلياه " في التثنية ومن حق تاء التأنيث إذا لزمت في الواحد أن تلزم في التثنية.

=

وأنشد سيبويه:

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ(١) "

= ورد في: النوادر: ٣٩٣، وأدب الكاتب: ٤١٠، والمقتضب ٤١/٣، وتهذيب اللغة ٤٣٣/١٥، والمنصف ١٣١/٢، والاقتضاب ٢٥٤/٣، والمفصل: ١٨٤، وشرح أدب الكاتب: ٢١٧، وابن يسعون: ١٨٩، والقيسي: ٥٩٩، وابن برى: ٤٠٤، وألف با ٤٢٦/١، والبديع: ٢٣٢، وشرح الجمل ١٤٠/١، والمقرب ٤٥/٢، والخزانة ٥٢٥/٧.

(١) رجز اختلف في قائله، فقيل: إنه جندل بن المثنى الطهوي، وقيل: خطام المجاشعي، نسب إلى جندل في: ابن يسعون: ١٩٠، والقيسي: ٦٠٠، ٦٠١، وابن برى: ٤٠٦، والعيني ٤٨٥/٤، وقال العيني بعد أن نسبه لجندل: " وفي شرح الفصيح قال ابن السيرافي: قالته سلمى الهذلية "، والتصريح ٢٧٠/٢.

وفي شرح الفصيح للهروي: ٨١ جندل وقيل: دكين.

ونسب إلى خطام في: التنبيهات: ٢٩١، وإصلاح ما غلط فيه النميري: ١٦٢، ١٦٣، وفرحة الأديب: ١٥٨، ١٥٩، والخزانة ٤٠٣/٧، ٤٠٤.

وورد بلا نسبة في: الكتاب ١٧٧/٢، والحماسة لأبي تمام ٤٣٢/٢، وإصلاح المنطق ١٦٨، والمقتضب ١٥٦/٢، والفصيح: ٣١٤، وابن السيرافي ٣٦١/٢، ومعاني أبيات الحماسة: ٢٤٩، والمنصف ١٣١/٢، وشرح الفصيح للأصبهاني: ٣٠٥، والأعلم ١٧٧/٢، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٦٦/٤، وتهذيب إصلاح المنطق ٤١٣/١، والمفصل: ١٨٤، وابن الشجري ٢٠/١، وألف باء ٤٢٧/١، والمشوف المعلم: ٢٤٤، وشرح المفصل ١٤٤/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٠/١، وشرح الكافية للرضي ١٧٦/٢، والنكت الحسان ١٦٩.

الشاهد: (خصيبه) حذف تاء التأنيث ومن حقها أن تلزم في التثنية إذا لزمت في الواحد.

التدلدل: تحرك الشيء المعلق واضطرابه، وظرف العجوز: جراب تجعل فيه خبزها وما تحتاج إليه، وظرف العجوز خلق متقبض وقد تشنج لقدمه شبه جلد الخصية فيه وشبه الأنثيين في الصفن بحنظلتين في جراب.

التكملة شاذلي: ١١٨، والتكملة مرجان: ٣٤٨، ٣٤٩ .

قال المفسر:

اعلـــم أن الظاهر أن يثبت التاء في التثنية تقول: تَمْرَتان إلا أنهم خصوا هـــذين الاسمين بحذف التاء في التثنية، وكأنه ضرب من التثنية على غلبة معنى الـــزيادة على التاء حتى يختار أن لا يوقع حشواً في الظاهر، ويجوز أن يقال: إن هـــذا بمنزلة مِذْرَوَان في أن الكلمة بنيت على التثنية، وأنه لما اعتقد ذلك أسقط الـــتاء؛ لأن الألف والنون قد زال عنهما تقدير الانفصال، والتاء لا يقع حَشْواً كما أن الواو لا يصير إلى[1] الياء مع كونه في وسط الكلمة، فكما صحح واو "مِذْرَوَان "لتقدير بناء الكلمة على الألف والنون وإجرائه[2]مجرى عُنْفُوان كذلك حرف التاء فيما نحن فيه لذا المعنى؛لأن التاء لا يقع أيضاًفي حشو الكلمة فاعرفه.

(١) في ظ: (إلى أن).

(٢) في ر، وظ: (أجراه).

قال صاحب الكتاب:

" باب دخول التاء للفرق على اسمين غير وصفين في التأنيث الحقيقي الذي لأنثاه ذكر[1].

وذلـــك قولهم[2]: امْرُؤ للمذكر، وامْرَأَة للمؤنث، وهذا الاسم يستعمل على ضربين:

أحدهما: أن تلحق أوله همزة الوصل.

والآخر: أن لا تلحقه.

فمثال الأول نحو: امْرُؤ وامْرَأَة، وفي التنزيل:﴿**إن امْرُؤٌ هَلَكَ** ﴾[3] و﴿**وَإن امْـــرَأَةٌ خَافَـــتْ** ﴾[4]، والآخـــر مَرْء وَمْرأَة، وفي القرآن:﴿**يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِه**﴾[5] وعلى هذا قالوا: مَرْأَة، فإذا خففوا الهمزة، فالقياس مَرَة، وقد قالوا: المَرَأَة، فإذا ألحقوا لام المعرفة استعملوا ما لم يلحق أوله همزة الوصل، فقالوا: المَرْء والمَرْأَة، ورفضوا مع الألف واللام اللغة الأخرى، وعلى هذا قوله سبحانه: ﴿**يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِه**﴾ ، وقال:

/ والْمَـــرْءُ يُبْلِيه بَلاَءَ السِّرْبَالِ[6] ١١١/ب

---

(١) هذا القسم الثاني مما تدخله التاء من الأسماء.

(٢) في أ: (قولك).

(٣) النساء / ١٧٦.

(٤) النساء / ١٢٨.

(٥) الأنفال / ٢٤.

(٦) بيت من مشطور السريع، قائله الحجاج.
بلاء: يفتح ويمد ويكسر فيقصر يكتب بالياء (البلى).
السربال: القميص.
الشاهد: استعمال المرء بالألف واللام وحذف همزة الوصل وهي اللغة المشهورة.
ورد في: ملحق ديوانه ٣٢٣/٢، والمقصور والممدود للفراء: ٣٠، والتقفية: ٥٥، والألفاظ الكتابية ٢٢١، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٥، وتهذيب اللغة ٣٠/١٥، والموشح:٩٣، ومجمل اللغة ٨٣/١، ومعجم مقاييس اللغة ٢٩٢/١، والمخصص ١٩/١٦، وشرح المقصورة للتبريزي:٥٠، والمسلسل: ١١٤، وابن يسعون:١٩٠، والقيسي: ٦٠٢، وابن برى: ٤١٠، وضرائر الشعر: ٤٠، والارتشاف ٢٧٦/٣، وشرح الألفية للمرادي ١٧/٥، وشرح الألفية للمكودي: ١٩٥، والعيني ٥١٤/٤، والأشموني ١١٠/٤.

وقال:

بِـــأَنَّ الْغَدْرَ فِي الْأَقْوَام عَارٌ   وأَنَّ الْمَــرْءَ يُجْـــزَأُ بِالكُرَاعِ[1]

وقال:

تَظَـــلُّ مَقَالــيِتُ النِّسَاء يَطَأْنه   يَقُلْن أَلا يُلْقَى عَلى الْمَرْءِ مِئْزَرُ[2]

وكـــأنهم رفضوا ذلك لما كان يلزم من التقاء الساكنين في أول الاسم،

---

(١) بيت من البحر الوافر، اختلف في قائله، فقيل: إنه بشر بن أبي خازم، وقيل: جارية بن مر الطائي ويكنى أبا حنبل.

نسب إلى أبي حنبل في: الشعر والشعراء: ١١٨، والمعاني الكبير: ١١٢٤، وابن يسعون: ١٩١، وابن برى: ٤١٢.

ونسبه القيسي ٦٠٤ لبشر بن أبي خازم، وقال: وقيل: لجارية بن مر الطائي وهو الصحيح وليس في ديوان بشر.

الشاهد: استعمال لام المعرفة مع ما لم يلحق أوله همزة الوصل وهو المرأ.

وورد بلا نسبة في: تهذيب اللغة ١١/١٤٤، ومعجم مقاييس اللغة ١/٤٥٥، وتثقيف اللسان: ١١٢، واللسان (جزأ).

الغدر: ضد الوفاء بالعهد، عار: العار كل شيء لزم به عيب، يجزأ: يكتفى، الكراع: مؤنث هو من الدواب ما دون الكعب ومن الإنسان ما دون الركبة.

في الشعر والشعراء ومعجم مقاييس اللغة (لأن - الحر) وفي المعاني الكبير (لأن)، و القيسي (فان).

(٢) بيت من البحر الطويل، قائله بشر بن أبي خازم.

مقاليت: جمع مقلات وهي التي لا يعيش لها ولد.

يطأنه: يمشين عليه زعموا أن المقلات إذا وطئت المقتول غدراً عاش ولدها، ألا يلقى على الم مئزر: هلا ستر، وألا للتحضيض.

الشاهد: قوله: (المرء) حيث استعمل لام المعرفة مع ما لم يلحق أوله همزة الوصل.

ورد في ديوانه: ٨٨، وإصلاح المنطق: ٧٦، والمعاني الكبير: ٩٣٠، وشرح أبيات إصلا المنطق ٢١٩، ومجالس ثعلب: ٥٧، وتهذيب إصلاح المنطق ١/١٣٥، وابن يسعون: ٩١ والقيسي: ٦٠٧، وابن برى: ٤١٣، والمشوف المعلم: ٦٦١، والتنبيهات على ما في التب من التمويهات ١٢٢.

فاجتـــزؤوا باللغـــة الأخرى عن هذه، وقال الفراء: كان النحويون يقولون: امْـــرَأة، فـــإذا أدخلوا الألف واللام قالوا: المَرْأة وهو وجه الكلام، قال: وقد سمعـــتها بالألف واللام الامْرَأَة، ولعل هذا الذي سمعه منه لم يكن فصيحاً؛ لأن قول الأكثر على خلافه "[1].

قال المفسر:

اعلم أن المرء للمذكر، والمرأة للؤنث بمنزلة الصفة من وجه، وهو أنهم قالـــوا: المـــرء والمرأة، فجعلوا علامة التأنيث دخول التاء، فلم يستأنفوا البناء كجَمَل ونَاقَة، فهو بمنزلة ضَارِب وضَارِبة، وبمنزلة الاسم من وجه آخر، وهو أنه لـــيس فـــيه شَيء من حكم الوصفية، ألا تراك لا تقول في المَرْأَة: ما تقول في الضَّارِبَة، كيف وليس هنا اسم آخر يدل على ما يدل عليه المَرْأَة، فيقال: إنهم وضعوا المرأة على أن تكون صفة لذلك الاسم كما يمكن أن يقال: مثلاً إن المرء جـــاء في الأصل على أن يكون صفة لرجل نحو: مررت برجل مَرْءٍ، ولا تدل المروءة على أن المَرْء صفة في الأصل؛ لأنها بمنزلة الرجولية من رجل، ولو قيل: مـــررت برجلٍ مَرْءٍ كان على ما ذكر صاحب الكتاب: مررت[2] برجلٍ رجلُ أبـــوه[3] حمـــلاً على المعنى نحو: كاملُ أبوه وبعد: فإن مجرى هذه الكلمة على وجهين:

أحدهما: أن يلحق صدرها همزة وصل نحو قولك: امْرؤ وامْرأَة.

والـــثاني: أن يكون الاسم على فَعْل نحو: مَرْءٍ ومَرْأَة، واستغنوا في حال

---

(١) التكملة شاذلي: ١١٩، ١٢٠، والتكملة مرجان: ٣٥٠، ٣٥١.

(٢) في ر، وظ: (من قوله مررت).

(٣) الكتاب ٢٣١/١.

الألف واللام بالعاري من همزة الوصل، وكأنهم كرهوا أن يحركوا لام المعرفة، فيقولوا: الاِمْرَأة، فاجتزؤوا بالمَرْءِ والْمَرْأَة ليزول ذلك[1].

وأما اثنان فليس بهذه المنزلة؛ لأنه ليس هنا اسم عار من[2] همزة الوصل.

وأمـــا اسم فإنه وإن جاء فيه سم، فليس يكثر كثرة مَرْء، وذلك أن همزة الوصـــل في اسم وبابه إذا جاوزت امْرَأً عوض من اللام المحذوفة على ما تقدم بيانه[3].

ولـــيس في هذا حرف محذوف، وإنما دخول الهمزة لضرب من التشبيه، وهو أن الهمزة / يعتورها التغيير، فقرب بذلك مَرْء مما حذف لامه، فلما لم يكن ١١٢/أ
ســـبب دخـــول الهمزة قويّاً أسقطوها في حال الألف واللام، وكفوا أنفسهم تحـــريك لام المعرفة لالتقاء الساكنين، وأما ما حكاه الفراء من قولهم:الاِمْرأة، فعلى قياس قولهم: الاِسْم، ولا اعتداد به لقلة نظيره.

قال صاحب الكتاب: ومن ذلك قولهم: الشَّيْخُ والشَّيْخَة، وقال عبيد:

.... كَأَنَّهَـــا شَـــيْخَةٌ رَقُـــوبُ[4]

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري ٣/٢٥ تحقيق د. الطناحي.

(٢) في ظ: (عن).

(٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١٩٥، وانظر ص: ٢٤٦ .

(٤) عجز بيت من مخلع البسيط، صدره:

بَاتَتْ عَلى إرمٍ عَذوبَـا ....

إرم: الإرم العلـم، وقيل جبلٌ بعينه، عذوبا: هي التي لم تطعم شيئاً، وقيل من شدة العطش، شيخة: عجوز، رقوب: هي التي لا يعيش لها ولد.
الشاهد: قوله: (شيخة) فدخلت التاء فرقاً بين المذكر والمؤنث.

=

وقالوا[1]: غُلاَمٌ وغُلاَمَة وأنشدوا[2]:

وُمْركِضَةٌ صَرِيحِيٌّ أَبُوهَا ... تُهانُ لَهَا الْغُلاَمَةُ والْغُلاَمُ[3]

وقالوا: رجل ورَجُلَة قال[4]:

خَرَّقُوا جَيْبَ فَتَاتِهِمُ ... لَمْ يُبَالَوا حُرْمَةَ الرَّجُلَهْ[5]

= ورد في ديوانه: ٢٩، وما تلحن فيه العامة: ١٢٨، وأمالي اليزيدي ٦٧، وجمهرة أشعار العرب: ٤٧٧، والجمهرة ٢٧١/١، ٢٢٥/٢، وشرح القصائد العشر للتبريزي: ٣٧٢، وأمالي ابن الشجري ٢٦/٣ تحقيق د/ الطناحي، وابن يسعون: ١٩١، والقيسي: ٦٠٨، وابن برى: ٤١٣، والتنبيه والإيضاح (شيخ)، واللسان والتاج (رقب، شيخ).

(١) في أ: (قال).

(٢) في التكملة مرجان: (أنشد).

(٣) بيت من البحر الوافر قائله أوس بن غلفاء الهجيمي الأسدي.

مركضة: هي التي يتحرك ولدها في بطنها، صريحي: شريف والياء لتأكيد الصفة وليست للنسب، تهان لها الغلامة والغلام: أي تقدم وتفضل عليها بالطعام والشراب وتؤثر عليها في أوقات المحل والشدة.

الشاهد: قوله: (الغلامة والغلام)، دخلت تاء التأنيث فرقاً بين المذكر والمؤنث.

ورد في المذكر والمؤنث للفراء: ١٢١، وكتاب الفرق لقطرب ٩٣، والحيوان ٣٢٩/١، وأمالي اليزيدي: ٦٦، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٩٢، ومعاني القرآن للنحاس ٢٢٣/١، والأوائل ٧٦/١، والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء: ١٨٥، وتهذيب إصلاح المنطق ٨٠/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٨٧/٢، وابن يسعون: ١٩١، والقيسي: ٦١٣، وابن برى: ٤١٥، والتنبيه والإيضاح(صرح)، وشرح المفصل٩٧/٥، واللسان والتاج(ركض - صرح- غلم).

(٤) في التكملة مرجان: (قال طرفه).

(٥) بيت من البحر المديد لم أهتد إلى معرفة قائله.

جيب: كناية عن الفرج، لم يبالوا: لم يراعوا، حرمة: ما لا يحل انتهاكه.

=

وقالــوا: حِمَــار وحِمَــارة، وأَسَدٌ وأَسَدَة، وقالوا [1]: بِرْذَوْن وبِرْذَوْنَة قال[2]:

بُــرَيْذِينَة بَــلَّ البَرَاذِينُ ثَفْرَهَا وَقَدْ شَرِبَتْ من آخِرِ الصَّيْفِ أَيَّلاَ[3]"

قال المفسر:

اعلــم أن قولهم: أَسَد وأَسَدَة، وبِرْذَوْن وبِرْذَوْنَة، وحِمَار وحِمَارة بمنزلة مَرْء ومَرْأَة في أن التاء دخل على الكلمة في الاسم نحو: ضَارِب وضَارِبَة.

= الشاهد: قوله: (الرجلة) دخلت تاء التأنيث فرقاً بين المذكر والمؤنث.

ورد في: الكامل: ٣٦٦، والمذكر والمؤنث للمبرد: ٨٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٩١، والأصول ٢/٤٠٧، وإعراب ثلاثين سورة: ٤٤، والأوائل ١/٧٧، والتلخيص في معرفة الأشياء١/١٨٥، وأمالي ابن الشجري ٣/٢٦ تحقيق د. الطناحي، وابن يسعون: ١٩٢، والقيسي: ٦١٤، وشرح الفصيح للخمي: ٢٠٤، وابن برى: ٤١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٤، واللسان والتاج (رجل).

(١) (وقالوا) ليست في التكملة: (مرجان).

(٢) في التكملة شاذلي: (قال الشاعر).

(٣) بيت من البحر الطويل، قائله النابغة الجعدي.

ثغرها: الثغر للسبعة حياؤها فاستعارة للمرأة.

إيلا بكسر الهمزة لبن إيل، وأيلا بضم الهمزة جمع لبن آيل: أي خاثر.

الشاهد: قوله: (بُرَيْذِينَة) تصغير برذونه ألحقه التاء فرقاً بين المذكر والمؤنث لأنهم يقولون: برذونة وبرذون.

ورد في: شعره: ١٢٤، وكتاب الفرق لقطرب ٥٩، والحيوان ٢/٢٨٢، وأمالي اليزيدي ٦٦، والفرق لثابت: ٣٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٩٦، والمنجد: ٧٧، والمنصف ٢/٤، وسمط اللآلي: ٢٨٢، والاقتضاب ٣/٢٦٣، وابن يسعون: ١٩٣، والقيسي: ٦١٥، وابن برى: ٤١٨، وحاشية ابن برى على المعرب: ٣٨، والتاج (ثغر – أول).

التكملة شاذلي: ١٢٠، ١٢١، والتكملة مرجان: ٣٥٢، ٣٥٣.

وأمـــا شَـــيْخ وشَيْخَة ففي الأصل صفة، ولكنه غلب كما غلب عبد، والغلام اسم إلا أن فيه معنى الوصفية، وهو أنه بمنزلة الشاب، فغُلاَم وغُلاَمة بمنزلة فَتىً وفَتَاة، وليس كذلك أَسَد وأَسَدَة؛ لأن أسداً ليس فيه معنى وصف، وأما قوله:

وَقَـــدْ شَـــرِبَتْ مِـــن آخِرِ الصَّيْفِ أَيَّلاَ ....

فعلى حذف المضاف نحو: شربت من آخر الصيف لَبَنَ أيل؛ لأنه مما يهيج الباءة واشترط الصيف؛ لأن اللبن يقوى فيه، وأنشد شيخنا لجرير[1]:

أَجِعْثِنُ قَد لاَقَيْتِ عِمْرَان شَارِباً عَلَـــى الحَـــبَّةِ الخَـــضْرَاء أَلْـــبَانَ أَيَّل[2]

قال صاحب الكتاب:

وقالـــوا: فَرَس وحَجَر للأنثى، و لم يقولوا: فَرَسَة، وقد يصوغون في هذا الـــباب للمـــؤنث اسماً[3] لا يشاركه[4] فيها المذكر فيقولون[5]: جَدْي وعَنَاق وحَمَل وللأنثى رَخِل وتَيْس وعَنْز[6] (وحِمَار) [7] وأَتَان.

---

(١) في ر، وظ: (لجرير إيضاحاً لهذا المعنى).

(٢) بيت من البحر الطويل بين المفسر قائله.

جعثن: اسم امرأة وهي أخت الفرزدق.

ورد في ديوانه بشرح محمد بن حبيب ٩٤٦، والنقائض ٧٠٩، وعيون الأخبار ٣/٣١٤، واللسان (أول).

(٣) في التكملة شاذلي: (أسماء).

(٤) في التكملة شاذلي: (يشرك)، وفي التكملة مرجان: (يشترك فيه).

(٥) في التكملة (كقولهم).

(٦) في التكملة شاذلي (وعنز وعير وأتان).

(٧) (وحمار) ليست في (أ، والتكملة شاذلي).

وربما[1] ألحقوا المؤنث الهاء مع تخصيصهم إياه بالاسم كقولهم: جَمَل ونَاقَة وكَبْش ونَعْجَة ووَعِل وأُرْوِيَّة ألحقوا الهاء توكيداً وتحقيقاً للتأنيث، ولو لم تلحق لم يحتج[2] إليها "[3].

قال المفسر:

اعلم أن الأحسن في الاسم أن يكون تركيب المؤنث / مخالفاً لتركيب ١١٢/ب
المذكر نحو: جَدْي وعَنَاق لئلا يجري الاسم مجرى الصفة، وأما نحو: أَسَد وأَسَدَة، فليس بخارج من القياس؛ لأن الغرض التأنيث والتاء يدل على ذلك، وكأنهم فعلوا هذا حرصاً على أن يكون التأنيث تابعاً للمذكر وخارجاً[4] عنه ومتفرعاً عليه.

وأما دخول التاء على الاسم الموضوع للمؤنث مع اختصاص الصيغة كنَاقَة ونَعْجَة، فلفرط العناية بالفصل بين القبيلين حتى إذا ذكر كأنّ في لفظه ما هو علم للتأنيث.

وليس هذا بواجب في القياس، ولا مردود، وإنما هو من الجائز الذي مجراه مجرى المباح لواضع اللغة.

---

(١) هذا القسم الثالث مما تدخله التاء من الأسماء.

(٢) في التكملة مرجان (توكيداً للتأنيث وتحقيقاً له ولو لم يحتج إليها).

(٣) التكملة شاذلي: ١٢١، والتكملة مرجان: ٣٥٣، ٣٥٤.

(٤) في ظ: (جارياً).

قال صاحب الكتاب:

" باب دخول التاء الاسم فرقاً بين الجمع والواحد منه[1]

وذلـــك نحو: تَمْر وتَمْرة، وبَقَر وبَقَرة، وشَعِير وشَعِيرة، وجَرَاد وجَرَادَة، فالتاء إذا لحقت في هذا الباب دلت على المفرد، وإذا حذفت دلت على الجنس والكثـــرة، فإذا حذفت التاء ذكر الاسم وأنث، وجاء[2] القرآن بالأمرين جميعاً فمن التذكير قوله سبحانه: ﴿مِنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ﴾ [3] و ﴿جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ [4] و ﴿أَعْجَـــازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [5] فالشَّجَر جمع شَجَرَة، وجَرَاد جمع جَرَادَة، ونَخْل جمـــع نَخْلـــة، ومـــن التأنيث قوله سبحانه: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [6] وقوله ﴿وَيُنْـــشِئُ الـــسَّحَابَ الـــثِّقَالَ﴾ [7] فجمع الصفة هذا الجمع كالتأنيث، وفي الأخرى ﴿يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾ [8] وعلى هذا قال في وصفه:

دَانٍ مُسِفٌّ فُوَيْقَ الأَرْضِ هَيْدَبُه   يَكَـــادُ يَدْفَعُـــهُ مَـــنْ قَـــامَ بِالرَّاحِ[9]

---

(١) هذا القسم الرابع مما تدخله التاء من الأسماء.

(٢) في التكملة مرجان:(وجاء في القرآن الأمران).

(٣) يس: ٨٠.

(٤) القمر / ٧.

(٥) القمر / ٢٠.

(٦) الحاقة / ٧.

(٧) الرعد / ١٢.

(٨) النور / ٤٣.

(٩) بيت من البحر البسيط، اختلف في قائله فقيل: إنه أوس بن حجر، وقيل: عبيد بن الأبرص. نسب إلى أوس في ديوانه: ١٥، والشعر والشعراء: ٢٠٧، والزهرة: ٨١٣، والأغاني ٧١/١١، والمصون في الأدب: ١٧، والخصائص ١٢٦/١، والصحاح (هدب) والمسلسل: ٨٧، وابن يسعون:١٩٤، والقيسي: ٦١٨، وابن برى: ٤٢٣.

=

فالتأنـــيث على معنى الجماعة، والتذكير على معنى الجمع، ومؤنث هذا الباب لا يكون لـــه مذكر من لفظه لما كان يؤدي (إليه) [1] من التباس المذكر الـــواحد بالجمع، وقال أبو عمر عن يونس: فإذا أرادوا المذكر قالوا: (هذا) [2] شـــاة ذكـــر، وهذا حمامة ذكر، وهذا بطة ذكر، ويدل على وقوع الشاة على الذكر قوله الشاعر:

وَكَأَنَّهــا هِي بَعْدَ غِبِ كِلاَلِهَا ... أَوْ أَسْــفَعُ الْخَــدَّيْنِ شَــاةُ إِرَانِ[3]

= ونسب إلى عبيد في ديوانه: ٥٣، والعين ٢٠١/٧، والمأثور لأبي العميثل: ١٣٢، والأنواء ١٧٥، وأمالي القالي ١٧٧/١، والصحاح (سفف)، وكتاب الصناعتين: ٤٥٤، وسمط اللآلي: ٤٤١، وشرح مقصورة بن دريد للخمي: ٣٥١، والمرتجل للصغاني:١٥٦، واللسان (هدب).

الشاهد: قوله: (وَانٍ مُسِفٌّ) أراد السحاب، فذكر حملاً على الجنس.

وورد بلا نسبة في ما اتفق لفظه واختلف معناه: ١٠، والمخصص ٦/٢، والمنتخب والمختار ٢٨١، وشرح كفاية المتحفظ: ٢٠٢.

وإن: قريب، سف، شديد الدنو من الأرض، هيدبه: ما تدلى منه، يدفعه: يرده، الراح: جمع راحة وهي اليد.

(١) (إليه) ليست في: (أ).

(٢) (هذا) ليست في: (أ).

(٣) بيت من البحر الكامل قائله لبيد بن ربيعة العامري.

غب الأمر: بعده، والغب ورد يوم وظمء يوم، كلالها: إعياؤها، أسفع: السفعة سواد تخالطه حمرة، إران: نشاط، وقيل: موضع تنسب إليه البقر.

والمراد بالشاة هنا: الذكر من ثيران الوحش.

يَصِف ناقة أنها بعد كلالها وتعبها كأنها نفسُها قبل الكلال.

الشاهد: قوله:(أسفع الخدين شاة) أسفع مذكر إذ لو كان مؤنثاً لقال: سفعاء.

=

فأبدل شاة من أسفع كقوله:

أَذَاكَ أَمْ خَاضِبٌ[1] ....

فشبه بهما، وقالوا: حية للذكر والأنثى قال:

إِذَا رَأَيْتَ بَوادٍ حَيَّةً ذَكَرا فَاذْهَبْ ودَعْنِي أُمَارِسْ حَيَّةَ الْوَادِي[2]

= ورد في: ديوانه: ٢٠٨، والكتاب ٣٧٨/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٥١، وابن السيرافي ٤٢/٢، والأعلم ٣٨٧/١، النكت ٦٥٣/١، وابن يسعون: ١٩٥، والقيسي: ٦٢٠، وابن برى: ٤٢٥، والتاج (أرن – شوه).

(١) جزء من صدر بيت من البحر البسيط قائله: ذو الرومة والبيت بتمامه:

أذاك أم خاضب بالسِّيّ مرتعه أبو ثلاثين أمسى وهو منقلب

خاضب: الظليم الذي خضب قوائمه بخضرة الربيع، السِّيّ: الفضاء، أبو ثلاثين: أي أبو ثلاثين فرخاً، وقيل: أبو ثلاثين سنة قد عرف ما يصلحه ويفسده للتجربة وخص الذكر؛ لأنه أسرع من الأنثى، منقلب: منصرف إلى فرخه.

الشاهد قوله: (أذاك أم خاضب): يريد أذاك الثور يشبه ناقتي، أم نعامة خاضب قد أكل الربيع فاحمرت ساقاه وأطراف رقه فحمل التشبيه عليها.

ورد في ديوانه: ١١٤، والأنواء: ٩٥، وعيون الأخبار ١٠٣/٢، والحيوان ٣١١/٤، وشرح المفضليات لابن الأنباري: ٢٣٤، وشرح بائية ذي الرمة: ٧٥، وذيل الأمالي: ١٦٤، وجمهرة أشعار العرب: ٩٧٠، والصحاح (سوا)، والمخصص ٥٢/٨، وسمط اللآلي: ٤٥٤، وابن يسعون: ١٩٦، والقيسي: ٦٢٣، وابن برى: ٤٢٦، والمرصع ٨٩، واللسان والتاج (خضب – سوا) .

في عيون الأخبار (كأنه) مكان (أذاك أم).

(٢) بيت من البحر البسيط، اختلف في قائله فقيل: إنه عبيد بن الأبرص، وقيل: حارثة بن بدر الغداني، وقيل: أعشى طرود.

نسب إلى عبيد في: ديوانه: ٦٣، وابن يسعون: ١٩٧، والقيسي: ٦٢٦، وابن برى: ٤٢٨.

ونسب إلى الحارثة بن بدر في: شعره ٣٤٣/٢، والجمهرة ١٩٨/٢.

=

وجمعوا الحَيَّة على حَيَّاتٍ قال:

كَـــأَنَّ مَـــزَاحِفَ الْحَيَّاتِ فِيهِ /قُبَـيْل الصُّبْحِ آثَارُ السِّيَاطِ[(1)]"[(2)] ١١٣/أ

قال المفسر:

اعلـــم أن تـــاء التأنيث في هذا الباب علم الإفراد، وحذفها علم الجنس والكثرة، فإذا قلت: تَمْر دل على الجنس، وإذا قلت: تَمْرَة دلت على الواحد.

ووجـــه الحكمـــة في هذا أن التمر ليس بجمع من جهة التكسير كرَجُلٍ

= ونسب إلى أعشى طرود في: المكاثرة: ٢٠، وابن برى: ٤٢٨، وفي الوحشيات: ١١١، لحباس بن بدر أو حارثة بن بدر الغداني.

الشاهد: (حية ذكرا) أطلق الحية على الذكر.

وورد بلا نسبة في: ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٣١/٤، والحيوان ٢٣٥/٤، وشرح الدر: ١٧٩، والأغاني ٨٦/١٩، (بولاق)، والمخصص ١٠١/١٦.

في ديوان عبيد (فإن، فامض) في الحيوان (وجدت).

(١) بيت من البحر الوافر، قائله المتنخل الهذلي.

الشاهد: جمع (حية) على حيات وإن كان ذكراً فجمع المذكر كجمع المؤنث بلا خلاف، في شروح سقط الزند (مساحب، مشع).

ورد في: ديوان الهذليين ٢٥/٢، وشرح أشعار الهذليين: ١٢٧٣، وديوان ذي الرمة شرح الباهلي: ٥٨٧، والشعر والشعراء: ٦٦٠، والجمهرة ١٤٨/٢، والمؤتلف والمختلف: ١٧٩، وشروح سقط الزند: ١٤٤٢، والمحكم ١٧٠/٣، والمخصص ١٠١/١٦، والجمان: ١٧٦، والأساس (زحف)، وابن يسعون: ١٩٨، والقيسي: ٦٢٨، وابن برى: ٤٣٠، واللسان (سوط – زحف)، ونهاية الأرب ١٤٦/١٠، والبحر المحيط ٤٧٤/٤، والتاج (سوط – زحف).

(٢) التكملة شاذلي: ١١٢، ١١٣، والتكملة مرجان: ٣٥٤، ٣٥٥.

ورِجَال، وإنما هو اسم وضع للجنس، فلما أريد الواحد منه أدخل تاء التأنيث، فخـــرج الـــواحد من الجمع، وكانِ فرعاً عليه كما يكون التأنيث فرعاً على الـــتذكير، وإن كان الجمع فرعاً على الإفراد في الحقيقة لما ذكرنا من أن اللفظ وضع أولاً للجمع.

ويزيد في وضوح خروج الواحد من[1] الجمع أن المصادر تبنى على الجنس نحو الضَّرْبِ والقَتْلِ، ثم يؤخذ منها للمرة الواحدة، فيقال: فَعْلَة كضَرْبة وقَتْلَة، فكذلك يؤخذ التمرة من التمر، وهذا الجمع يستعمل على وجهين:

أحدهما: أن يذكر حملاً على اللفظ؛ لأن لفظه ليس بتكسير، ولأن العبارة عنه بالمذكر نحو الجمع، وذلك نحو قوله:﴿**جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ**﴾[2] و﴿**نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ**﴾[3] و﴿ **يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ**﴾ [4]؛ لأن الضمير يعود إلى السَحَّاب، وسَحَاب، وسَحَابة بمنزلة تَمْرٍ وتَمْرَة والبيت الذي أنشده من قوله:

دَانٍ مُسِفٌّ[5]..................   ....

صفة للسحاب و لم يقل: دانية .

والـــثاني: الحمـــل على المعنى كالجماعة كقوله سبحانه: ﴿**أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَـــةٍ**﴾ [6] وكذا قوله: ﴿ **السَّحَابَ الثِّقَالَ**﴾ [7]؛ لأن الصفة مجموعة كقول

---

(١) (من الجمع) ليست في: (ظ)، وفي ر: (الجميع).

(٢) تقدم ورودها ص: ٧١٣ .

(٣) تقدم ورودها ص: ٧١٣ .

(٤) تقدم ورودها ص: ٧١٣ .

(٥) تقدم وروده ص : ٧١٣ .

(٦) تقدم ورودها ص : ٧١٣ .

(٧) تقدم ورودها ص : ٧١٣ .

سَحَابة ثَقيلَة وسَحَاب ثقال، ولو كان على اللفظ لقال: السَّحَاب الثَّقيل، ولما صار التاء في هذا دليلاً على المفرد لم يجعل علامة التذكير سقوط التاء نحو: أن يقـــال: بطة للأنثى وبط للمذكر، إذ لو فعل ذلك لكان لا يُدْرى إذا قيل: بَطٌّ وحَمَام أيراد الواحد المذكر أم الجمع، فاقتصروا على الفرق بين المذكر والمؤنث (بالصفة)[1]، فقالوا: شاة ذكر وبطة ذكر، وكذا تقول: شاة أُنْثَى وحَمَامَة أُنْثَى وحَيَّة ذَكَر كقوله:

إِذَا رَأَيْــتَ بَــوادٍ حَيَّةً ذَكَرًا[2] ....

وإذا قــصدت التأنيث قلت: حَيَّة أُنْثَى، و لم تجمع حية على حَيّ كتَمْرَة على تَمْرٍ، واستغنوا بالألف والتاء نحو: الحَيَّات قال شيخنا: كان ذلك لأجل أنها صــفة غالــبة، ووصــفوها بذلك لطول حَيَاتها، فإن قلت: إن هذا من الحيوان ويكــون فــيه المــؤنث الحقيقي بمنزلة نَاقَة وجَمَل، فكان يجب أن يقال: حَيٌّ للمذكــر/ وحَيَّةٌ للمؤنث إن كان الأمر على ما وصفت من أنه وصف بالحياة ١١٣/ب لامتداد عمره.

فالجواب أن الأمر كما زعمت إلا أن فيما صنعوا حكمة من وجهين :

أحدهما: أن الصفة التي هي الحياة موجودة في كل ما ليس بموات، فلما[3] قــصدوا وصــف هذا بالحياة كان الغرض المبالغة، فأدخلوا التاء على حسب دخوله في رَاوِيَة.

---

(١) (الصفة) ليست في: (أ).

(٢) تقدم وروده ص: ٧١٥.

(٣) في أ: (فلو).

والثاني: أنهم لو قالوا: حَيّ وحَيَّة لكان بمنزلة الصفة في دخول التاء عليه إذا كان للمؤنث، وسقوطه إذا كان للمذكر، ولجرى مجرى قولك: رَجُلٌ حَيٌّ وامْرَأَة حَيَّة، ولما كان القصد أن تكون هذه الصفة اسماً لهذا النوع عدلوا بها عن حكم الصفة، فألزموه التاء، وأشركوا بين المذكر والمؤنث حتى جرى مجرى تَمْرَة في أن التاء فيه لا يدل على التأنيث ولا يختص به، وإذا كانوا قد عدلوا بالصفة لما غلبت إلى سمت الأسماء في كثير من الحكم نحو: ما تقدم من قولهم: أَبْرَق وأَبَارِق وأَبْطَح وأَبَاطِح كأَزْمَل[1] وأَزَامِل[2] كان هذا أولى، فلما كان الأمر على ما وصفنا، وكان دخول التاء للدلالة على أنه ليس بصفة على الحقيقة من حيث إنه دل على جنس مخصوص رفضوا سقوط التاء منه، فلم يقولوا: حَيّ في الجمع كما قالوا: تَمْر، فاقتصروا على الحيات وعضد ذلك أمران:

أحدهما: أنه إذا كان سمي به على معنى الوصف بالحياة جاز أن تراعي فيه بعض أحكام الصفات، فلا يقال: حَيَّة وحَيّ كما لا يكون ذلك إذا كان صفة.

والثاني: أنا ذكرنا أن التمر في الوضع قبل التمرة، فهم وضعوا أولاً حَيَّة للمذكر والمؤنث، وجعلوا دخول التاء دليلاً على أنه ليس بصفة صريحة كما يكون في قولك: رجل حَيٌّ وامرأة حَيَّة، ولما كان حَيَّة قد وضعت على الواحد كما يوضع سائر الأسماء نحو: رجل وفرس كان جمعه على ما يكون عليه جمع المفرد في كثير من الأمر، و لم يجئ فيه الاسم المفرد الذي وضع للجمع في أول أحواله، ولا يكون مفرعاً على واحده فاعرفه.

---

(١) في ظ: (أرمل وأرامل).

(٢) انظر ص: ٤٨١(٦٦/أ)، وص: ٦٦٠(١٠١/ب).

واستدل على أن الشاة يكون للمذكر بقوله:

.... أَوْ أَسْفَعُ الْخَدَّيْنِ شَاةُ إِرَانِ(1)

وذلك أن أسفع الخدين مذكر إذ لو كان مؤنثاً لقال: سَفْعَاء الخدين، فلما أبدل شاة إران منه دل على أن الشاة يصلح للمذكر، إذ لا يكون / المؤنث المذكر، فيبدل منه، وهذا من البدل الذي يكون فيه خصوص وبيان نحو: أن تقول: مررت بحسن رجل، فتبدل رجلاً من حسن؛ لأنه أخص منه فكأنه قال: ١١٤/أ

أو شاة إِرَان أسفع الخدين في قصد التذكير بالشاة فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

" وقد جاء تاء التأنيث بعكس ما ذكرنا قالوا: رجل بَغَّال وجَمَّال للواحد، فإذا أرادوا الجمع قالوا: بَغَّالة أنشد أبو عبيدة:

حتَى إذَا أَسْلَكُوهُمْ في قُتَائِدَةٍ شَلاًّكَما تَطْرُدُ الْجَمَّالَةُ الشُّرُدَا(2)

---

(1) تقدم وروده ص: ٧١٤.

(2) بيت من البحر البسيط، قائله عبد مناف بن ربع الهذلي.

أسلكوهم: أصاورهم إلى سلوكها، قتائدة: اسم طريق ضيقة معروفة وصرفها ضرورة، شلا: طرداً، الجمالة: جمع جمال وهو عكس تمرة وتمر، والجمالة أصحاب الجمل، الشردا: جمع شرود أو شريد وهو المشرد المطرود.

الشاهد: قوله (الجمالة) وهو جمع جمال، فالتاء دخلت للفرق بين الواحد والجمع.

ورد في: ديوان الهذلين ٤٢/٢، وشرح أشعار الهذليين: ٦٧٥، ومجاز القرآن ٣٧/١، وأدب الكاتب: ٤٣٤، ومعاني القرآن للأخفش: ١٣٨، والمنتخب: ٦٨٣، والاشتقاق: ٢٤٦، ومراتب النحويين: ٨٥، والصاحبي: ١٣٩، وأمالي المرتضي ٣/١، ومعجم ما استعجم ١٠٤٨، والاقتضاب ٢٧٤/٣، والجبال والأمكنة: ٨٧، وابن يسعون: ١٩٨، وأمالي ابن =

ومـــثل ذلك حَمَّار للواحد وحَمَّارة للجميع، وقالوا: حَلُوبَة للواحد مما يحلب، وقالوا للجميع: حَلُوب، ويقال للجماعة: الحَلُوبة أيضاً قال:

أرَاه أَهْـــلَ ذَلِـــك حِـــينَ يَسْعَى   رِعَاءُ النَّاسِ في طَلَبِ الحَلُوبِ[1]

فالحلوب هنا جماعة، ألا ترى أن رعاء الناس لا يسعون في طلب حلوب واحـــدة قال أبو عمر: سمعت أبا عبيدة يقول: الحَلُوبة يقال للواحد والجماعة،

= الشجري ١/٣٥٨، والقيسي: ٦٢٩، والإنصاف: ٤٦١، وابن برى: ٤٣١، وشرح الكافية للرضي ٢/١١٢، والبحر المحيط ٥/٤٤٢، والأشباه والنظائر ٥/٢٥، والخزانة ٧/٣٩.

في جواب إذا في البيت ثلاثة أقوال:

الأول: أن جوابها محذوف كأنه قال: إذا سلكوهم في قتائدة بلغوا أملهم وأدركوا ما أصبوا.

الثاني: أن الجواب " شلا " وغني بذكر المصدر عن ذكر الفعل لدلالته عليه وهذا قول ضعيف لأن الشل إنما يكون قبل إدخالهم في قتائده، وهذا الرأي يوجب أن يكون بعد ذلك.

الثالث: قول أبي عبيدة، وهو أن إذا زائدة ن فلذلك لم يأت لها بجواب والتقدير حتى أسلكوهم وهو أيضاً قول ضعيف لأن إذا اسم والأسماء تبعد زيادتها.

انظر: مجاز القرآن: ٣٧، والقيسي: ٦٣٠.

(١) بيت من البحر الوافر، قائله عنترة.

رعاء: جمع راع وهو الذي يحفظ الماشية.

الشاهد: قوله: (طلب الحلوب) جمعاً الواحد حلوبة.

ورد في ديوان عنترة: ٣٤، والمعاني الكبير: ٨٤، والمخصص ١٦/١٠١، وابن يسعون: ١٩٩، والقيسي: ٦٣٢، وابن برى: ٤٣٤.

في التكملة والمخطوطات لدى والمخصص (رآه) والاختيار من الديوان والمراجع المذكورة في الديوان (الحي).

والحلوب لا يقال إلا للجماعة، ومثل ذلك قَتُوبَة ورَكُوبَة وقد قرئت الآية على وجهين: ﴿فمِــنْهَا رَكُوبُهُم﴾ و ﴿رَكُوبَتُهم﴾[(١)] ومن ذلك الكَمْء والكَمْأة قال أبــو عمر: سمعت يونس يقول: هذا كَمْءٌ كما ترى لواحدة الكمأة، فيذكرونه، وإذا أرادوا جمعــه قالوا: هذه كَمْأَة، وقال أبو زيد: قال مُنْتَجِع[(٢)]: كَمْء واحد وكَمْــأَة للجمع، وقال أبو خيرة: كمأة للواحد[(٣)] وكَمْء للجمع، فمر رؤبة بن العجاج، فسألوه فقال: كَمْء وكَمْأَة كما قال مُنْتَجِع[(٤)] " [(٥)].

قال المفسر:

اعلم أن قولهم: بغَّال وجَمَّال للواحد وبغَّالَة وجَمَّالَة للجماعة هو القياس، وإن كــان في الظاهر بعكس تمرة وتمر، وذاك أن نحو: جَمَّالة[(٦)] وجَمَّال صفة كــشارب ووَارِد، فإذا لحقت التاء دل على الجمع؛ لأنك تريد الجماعة الجَمَّالة كما تقول الشَّارِبة والوَارِدة والسَابِلة على معنى الجَمَاعة الشَّارِبة، فلما قصد هذا

---

(١) يس / ٧٢، قال ابن جني في المحتسب ٢/٢١٦: (ومن ذلك قراءة الحسن والأعمش ركوبهم برفع الراء، وقرأ " ركوبتهم " عائشة وأبي بن كعب "، وانظر شواذ القرآن لابن خالوية: ١٢٦، والكشاف ٣/٣٣٠، والبحر المحيط ٧/٣٤٦.

(٢) هو المنتجع بن نبهان الأعرابي التميمي من بني نبهان من طيء لغوي أخذ عنه علماء عصره كالأصمعي وغيره.

أخباره في: طبقات الزبيدي: ١٥٧، وإنباه الرواة ٣/٣٢٣.

(٣) في التكملة مرجان: (للواحده).

(٤) النوادر: ٥١٤.

(٥) التكملة شاذلي: ١٢٣، ١٢٤، والتكملة مرجان: ٣٥٧-٣٦٠.

(٦) (جمالة) ليست في: (ر، وظ).

صـــار التاء علماً للجمع، ومن ذلك قولك: البَصْرِيَّة والكُوفِيَّة تريد الكثرة، فلم يكـــن جَمَّـــال اسم جنس وضع للكثرة كتَمْر، فيكون دخول التاء فيه علامة للإفـــراد، فلا شبهة في أن بَصْرِيًا وكُوفِيًا صفة، وكفى دليلاً عليه أنك تقول: رجل جَمَّال، فتصف به، فلا يكون نحو: تَمْر صفة ألبَتَّة، / وأما حَلُوبَة للواحد مما يحلب وللجمع حَلُوب، فكان الظاهر فيه أن يكون حلوب للواحد وحلوبة للجماعة؛ لأنه صفة فيكون التاء فيه دليلاً على الجماعة إلا أن من قال: حلوبة ١١٤/ب
(للـــواحد وحلوب للجمع أجرى حَلُوبَة)[1] مجرى تمرة من حيث إن فَعُولاً في كلامهم لا يلحقه التاء كما لا تلحق فَاعِلاً نحو: أن تقول: امرأة صَبُور وامرأة شَـــكُور، ويقع على الجميع نحو: عَدُوّ، فلما أوقعوا الحَلُوب على الجميع إيقاع الجمالة، أسقطوا التاء لأجل أن تاء الجمالة بمنزلتها في قولك: امرأةٌ جَمَّالَةٌ، وقد ذكرنا أن فَعُولاً لا تلحقه التاء[2] جارياً على مؤنث، فقالوا: الحَلُوب على تقدير الجمَاعـــة الحَلُوب، فلما كان كذلك أحبوا الفرق بين الجمع والواحد، فجعلوا التاء علماً على ذلك، فتنزل منزلة تَمْرٍ وتَمْرة، ومن قال: حَلُوبَة للجماعة، فإنه يجـــري على الظاهر، فيجعل التاء علماً للجمع كما يكون في البَغَّالَة والحمارة، ويقـــول: إن الذي منع في فَعُول أن يكون التاء فيه للفصل بين المذكر والمؤنث، فأمـــا أن يلحقه التاء على معنى التكثير، فغير ممتنع بدلالة أنهم قالوا[3]: فَرُوقَة وصَرُورَة وحَمُولَة، وإذا كان الأمر كذلك كان قياس حَلُوبة في دخول التاء فيه

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) انظر ص: ٦٩١ (١٠٨/أ).

(٣) في أ: (في فروقه).

قياس فَرُوقَة لا قياس ضَارِب وضَارِبة، هذا وإذا كانت قد لحقت في نحو: فَرُوقَة وحَمُولَة للتكثير كان أن يلحق حَلُوبَة أجدر، وذلك؛ لأن الكثرة هنا كثرة عدد وهناك كثرة اعتداد، وحكم قَتُوبة ورَكُوبَة حكم حَلُوب وحَلُوبَة.

وأما ذكره من كَمْء وكَمْأة وجعلهم التاء عَلامَةً للجمع، وسقوطه دليلاً على الإفراد فمخالف للباب، وكأنهم أحبوا التنبيه[١] على أن الأصل في مذاهبهم أن يكون لفظ الجمع خارجاً من لفظ الواحد كما أن المعنى كذلك، وأن الواحد خرج من الجمع في قولهم: تَمْر وتَمْرة لما ذكرنا من أنه وضع الاسم أولاً للجنس نحو التمر[٢]، ثم أخذ الواحد منه فهو ضرب من قولهم: القَوَد في التنبيه[٣] على أصل[٤].

قال صاحب الكتاب:

" وقد جرى مجرى تاء التأنيث في هذا ياء النسب، فقالوا: زِنْجِيّ للواحد، وزِنْج للجماعة، وعلى هذا قالوا: رُومِيّ ورُوم، وسِنْدِيّ وسِنْد، وقياس هذا أن يجوز فيه التأنيث والتذكير كما جاز في البَقَرِ والجَرَادِ قال: / ١١٥/أ

دَوِّيَّةٌ ودُجَى لَيْلٍ كأَنَّهُمَا ... يَمٌّ تَرَاطَنَ فِي حَافَاتِهِ الرُّومُ[٥]

---

(١) في ر: (التثنية).

(٢) انظر ص: ٧١٦ .

(٣) في ر: (التثنية).

(٤) الأصل: هو الحركة.

(٥) بيت من البحر البسيط، قائله ذو الرمة.

دوية: مفازة مستوية سميت بذلك للدوى الذي يسمع فيها وهو دوي الريح، دجى: ما ألبس من سواد الليل، يم: اليم البحر، تراطن، التراطن: الكلام بالأعجمية وكل كلام لا يفهم، حافاته: جوانبه.

=

وعلـــى هذا قولهم: المَجُوس والْيَهُود إنما عرف على حد يَهُودِي ويَهُود ومَجُوسِــي ومَجَــوس، فجمع على قياس شَعِيرة وشَعِير، ولولا ذلك لم يسغ دخول الألف واللام عليهما؛ لأنهما معرفتان مؤنثتان، فجريا في كلامهم مجرى القبيلتين[1]، و لم يجعلا كالحيين أنشدنا علي بن سليمان:

فَــرَّتْ يَهُــودُ وأَسْلَمَتْ جِيرَانَهَا ... صَمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ[2]

= الشاهد: دخول الألف واللام في الروم؛ لأن روم ومجوس ويهود يستعمل على وجهين: مصروفة وغير مصروفة.

ورد في ديوانه: ٤١٠، والحيوان ١٧٦/٦، وإعجاز القرآن: ٩٢، والمخصص ١٠١/١٦، والأساس (رطن)، وابن يسعون: ٢٠٠، والقيسي: ٦٣٤، وابن برى: ٤٣٥، وشرح المفصل ١٥٤/٥، والعيني ٤١٣/١، واللسان (رطن).

في القيسي (أفدانها) مكان (حافاته) وفي شرح المفصل (داوية).

(١) في أ: (القبيلين).

(٢) بيت من البحر الكامل، قائله الأسود بن جعفر.

جيرانها: يعني بهم المهاجرين الذين نزلوا المدينة على الأنصار، صمي: دعاء عليهم بالصم، صمام: اسم اللداهية معدولة عن صامة.

الشاهد: قوله: (يهود) لما كان اسماً للقبيلة لم يصرفه؛ لأن فيه العلمية والتأنيث، فلا يسوغ دخول الألف واللام عليه.

ورد في ديوانه: ٦١، وطبقات فحول الشعراء: ١٤٩، ومجالس ثعلب: ٥٢١، والجمهرة ١٠٣/١، ومعاني الحروف للرماني: ٦٧، وشروح سقط الزند: ١٤١٥، والمعرب: ٦٥١، وابن يسعون: ٢٠١، والقيسي: ٦٥٢، وابن برى: ٤٣٧، والتنبيه والإيضاح (هود) وما بنته العرب على فَعَال: ٩٣، وشرح الألفية للمرادي ١٧٤/٣، وشفاء العليل: ٧٤٣، والعيني ١١٢/٤، والأشموني ٨١/٣.

صدره في طبقات فحول الشعراء: وغزا اليهود فأسلموا أبناءهم.

وقال:

أَحَـــارِ أُرِيـــكَ بَـــرْقاً هَـــبَّ وَهْناً   كَـنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَاراً[1]

ومن هذا قول جرير:

والتَّـــيْمُ أَلأَمَ مَـــن يَمْشِي وأَلأَمُهُمْ   ذُهْلُ بْن تَيْمِ بَنُو السُّودِ الْمَدَانِيسِ[2]

---

(١) بيت من البحر الوافر، صدره لامرئ القيس، وعجزه للتوأم اليشكري.

قال الأصمعي: قال عمرو بن العلاء: كان امرؤ القيس معنا ضليلاً ينازع كل من ادعى الشعر، فنازع التوأم اليشكري، فقال: إن كنت شاعراً، فملط أنصاف ما أقول وأجزها قال: نعم فقال البيت، ديوان امرئ القيس: ١٤٧، وانظر العمدة ٢٠٢/١، هب وهنا: أي لمع وبدا بعد هدء من الليل، يقال: أتانا بعد وهن من الليل أي بعدما مضى منه حين.

الشاهد: قوله: (مجوس) لم يصرفه للعلمية والتأنيث ولا يسوغ دخول لام التعريف على الاسم العلم.

ورد في ديوان امرئ القيس: ١٤٧، والكتاب ٢٨/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٠، ومعاني الحروف للرماني: ٦٧، بيان إعجاز القرآن للخطاب ٥٤، ٥٥، والمقتصد: ٧٩٣، والرسالة الشافية ١١٨، والأعلم ٢٨/٢، والعمدة ٢٠٢/١، ٩١/٢، وشرح الأشعار الستة ٣١٥/١، وابن يسعون: ٢٠١، والقيسي: ٦٥٤، وابن برى ٤٣٨، والتنبيه والإيضاح (مجس)، والمقرب ٨١/٢، واللسان والتاج (مجس). في الديوان ومعاني الحروف للرماني والعمدة، والقيسي والتنبيه والإيضاح والمقرب (ترى بُرَيقاً).

(٢) بيت من البحر البسيط.

الشاهد: دخول الألف واللام على التيم ويحتمل أمرين:

أحدهما: أن تكون بمنزلة الحارث والعباس، وذلك أن التيم مصدر والمصادر أجريت مجرى أسماء الفاعلين.

والثاني: أن يكون على تيمي وتيم كزنجي وزنج ويهودي ويهود.

ورد في: ديوانه: ٢٥٢، ومعاني الحروف للرماني: ٦٧، والمخصص ١٠٢/١٦، وابن يسعون: ٢٠٢، والقيسي: ٦٥٥، وابن برى: ٤٣٩، واللسان (تيم).

إنمـا هـو على تَيْمِيّ وتَيْم، ثم عرف الجمع بالألف واللام (كما عرف اليهود ولولا ذلك لم تدخل الألف واللام)[1]، لأن تيما علم مخصوص، ومما يدلك على ذلك قوله: " الأمهم "؛ لأن الذكر يعود على[2] تيم لا على من يمشي، وعلى هذا قول أبي الأخزر الحماني:

سَلُّومُ لَوْ أَصْبَحْتِ وَسْطَ الأَعْجُمِ
فِي الرُّومِ أَوْ فِي التُّرْكِ أَوْ في الدَّيْلَمِ
إذاً لَزُرْنَاكَ وَلَوْ بِسُلَّمِ[3]

إنما يدل على أَعْجَمِيّ وأَعْجُم، ثم عرف، فأما قول رؤبة:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الفِجَاجِ قَتَمُهْ لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُه وجَهْرَمُهْ[4]

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٢) في التكملة مرجان: (الى).

(٣) رجز قائله أبو الأخزر الحماني أحد بني عبدالعزى بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم، راجز محسن مشهور.
الشاهد: قوله: (الأعجم) على حد العجمي وأعجم، ثم عرف بالألف واللام.
ورد في: المحكم ١/٢٠٧، والمخصص ١٦/١٠٢، والاقتضاب ٢/٢٧، وابن يسعون: ٢٠٢، والقيسي: ٦٥٦، وابن برى: ٤٤٠، واللسان والتاج (عجم).
في الاقتضاب والقيسي (ولو لم تسلم) قال القيسي: ومن الناس من يروى (بسلم).
ولا وجه له لأن السلم لا يستعمل في قطع المسافات البعيدة وإنما يستعمل في صعود المواضع المرتفعة، في الاقتضاب واللسان (أو فارس).

(٤) بين من الرجز.
الفجاج: الطرق، قمته: القتم الغبار، جهرمه: بساط من الشعر، وقيل قرية من قرى فارس تنسب إليها الثياب الجهرمية.
الشاهد: قوله: (جهرمه).
ورد في: ديوانه: ١٥٠، والمقتصد: ٨٣٦، وابن يسعون: ٢٠٢، وأمالي ابن الشجري ١/١٤٤، والقيسي: ٦٥٨، والإنصاف: ٥٢٩،ومعجم البلدان ٢/١٩٤، وشرح المفصل ٨/١٠٥، وشرح الألفية لابن الناظم: ٣٧٦، وشرح الكافية لابن جماعة: ٤٥٥، =

فيحتمل ضربين:

أحـــدهما: أن يكون على جَهْرَمِي وجَهْرَم، ثم عرف بالإضافة كما عـــرف ما تقدم بالألف واللام، ويجوز أن يكون لا يُشترى كتانه ووَشْيُ جَهْرَمِه، أو بسط جهرمه فحذف المضاف "[1].

قال المفسر:

اعلم أن ياء النسب قد جرى على سنن التاء في كون ثبوته دلالة[2] على الإفراد وسقوطه علماً للجمع تقول: سِنْدِي ورُوْمِي وزِنْجي، فيدل (كل واحد مـــن ذلك)[3] على كل واحد من القوم المنسوبين إلى سِنْد ورُوْم، فإذا قلت: سِنْد ورُوم وزِنْج دل على الكثرة كما تقول: تَمْرَة وتَمْر وشَجَرَة وشَجَر، وجملة القول أن هذا على وجهين:

أحـــدهما: أن يكـــون الاسم علماً للقبيلة تقول: فعل تَيْم كذا، ودخلت سند، فلا تصرفه إن شئت كما لا تصرف هِنْداً ودَعْداً في أحد القولين للتعريف والتأنيث، ويوضحه قولهم: يهود لقوله:

فَرَّتْ يَهُودُ[4]...................... ....

= وجواهر الأدب: ٢٦، وشرح التحفية الوردية: ٢٤٧، وشرح شذور الذهب: ٤١٧، والمغني: ١٢٠، وشرح الألفية لابن عقيل ٣٧/٢، والعيني ٣٣٥/٣، والأشموني ٢٣٢/٢، والهمع ٢٢٢/٤، وشرح أبيات المغني ٣/٣، والدرر ١٩٤/٤.

(١) التكملة شاذلي: ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، والتكملة مرجان: ٣٦٠-٣٦٣.

(٢) في أ: (دالة).

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ظ).

(٤) تقدم وروده ص: ٧٢٥.

وكما جاء في الأثر (تُقْسِمُ يَهُودُ)[1] فهذا هو الأصل.

والـوجه الـثاني فرع: وهو أنك تنسب إلى اسم القبيلة واحداً، فتقول: سِنْدِي ويَهُودِي كما تقول: قَيْسِي وقُرَشِي وهَاشِمِي، ثم إنهم يجرون ياء النسب في بعـض ذا مجرى التاء على ما ذكرنا فيسقطونه، ويجعلون / ذلك دليلاً على الجمـع فيقولون[2]: سِنْد ورُوم، فيدل على أكثر من واحد لا من طريق البدل كمـا تقول: رجال، فيدل على أكثر من رجل، فإذا كان كذلك أدخلت عليه الألـف والـلام، فقلـت: اليَهُود، والرُّوم، والزِّنج، والسِّند كما تقول: التَّمر والـشَّجَر، ولا يجوز دخول الألف واللام في الضرب الأول، فإذا قلت: فعلت يَهُود لم يجز أن تقول: اليهود؛ لأن هذا علم بمنزلة زيد وعمرو، ولا يفعلون هذا في جميع أسماء القبائل يعني إجراء ياء النسب مجرى تاء التأنيث، ألا ترى أنهم لا يقولـون: فعل القريش على قرشي[3] والقريش لأجل أنهم لو طردوه لجاز أن يـتوهم أن أسمـاء القبائل توضع كلها على أن يدخلها اللام مرة ولا يدخلها أخرى وقوله: ١١٥/ب

والتَّيْمُ الأَمَ مَن يَمْشِي[4]....   ....

بمنزلة سِنْدِي وسِنْد كأنه قال: تَيْمِي وتَيْم، فاحتاج تَيْم إلى الألف واللام؛ لأنه ليس العلم الموضوع في الأصل، وإنما هو بمنزلة تَيْمِيُّون، وكما تعرف قولك:

---

(١) جزء من حديث في القسامة لم أجده بهذا اللفظ فيما اطلعت عليه من كتب الحديث والذي وجدته " فتحلف لكم يهود، فبترئكم يهود " أفتحلف لكم يهود ".
الموطأ ٦٣٤، وصحيح البخاري ٤٢/٨، ٤٤، وسنن أبي داود ١٧٧/٤ رقم (٤٥٢) وسنن الترمذي ١٣٦/٢ رقم (١٤٤٤) وسنن النسائي ٢/٨، وفتح الباري ٢٢٩/٢، ٢٣٠، وتنوير الحوالك ٧٧/٣، وشرح الموطأ للزرقاني ٢٠٨/٤.

(٢) في ر، وظ: (فتقول).

(٣) في ر، وظ: (قريشي).

(٤) تقدم وروده ص: ٧٢٦ .

تيمـــيون بالألف واللام، فتقول: التَّيْمِيُّون كذلك تقول في تَيْم: التَّيْم، وكذلك قوله:

سَـــلُّومُ لَـــوْ أَصْـــبَحْتِ وَسْطَ الأَعْجمِ

فِـــي الرُّومِ أَوْ فِي التُّرْكِ أَوْ فِي الدَّيْلَمِ[1]

لأنه على أَعْجَمِي وأَعْجُم وتُرْكِيّ وتُرْك ودَيْلم وقوله:

.... لا يُشْتَرَى كُتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ[2]

فـــإن حمل على حذف المضاف نحو: بُسْط جَهْرَمِه كأن جهرم اسم البلد أضيف إلى ضمير بلد في قوله:

بَـــل بَلَـــدٍ مِلْءِ الفِجَاجِ قَتَمُه ....

وإن لم يحمل على حذف المضاف كان على جَهْرَمِي وجهرم كأنه قال: لا يُشْتَرى جَهْرَمِيَّاتُه.

---

(١) تقدم وروده ص: ٧٢٧ .

(٢) تقدم وروده ص: ٧٢٧ .

قال صاحب الكتاب:

" **باب ما دخله هاء التأنيث وهو اسم مفرد لا هو واحد من جنس** كَتَمْرةٍ وتَمْرٍ، ولا له ذكر كمَرْأَة ومَرْءٍ، ولا هو بوصف، وذلك كثير في كلامهم[(١)(٢)] نحو: غُرْفَة وقَرْيَة وبَلْدَة ومَدِينَة وعِمَامَة وشُقَّة، فهذا التأنيث ليس على نحو ما تقدم ذكره، وربما عبروا[(٣)] عن هذا بالتأنيث للعلامة الكائنة في لفظ الكلمة، فمن ذلك ما جاء في بيت لغز:

وَمَــا ذَكَــرٌ فَــإِنْ يَكْبُــرْ فَأُنْثَى   شَدِيدُ الأَزْمِ لَيْس بِذِي ضُرُوسِ[(٤)]

يريد القُراد؛ لأنه إذا كان صغيراً سمي قُراداً، وإذا كبر صار حَلَمة، وقال آخر:

إِنِّــي وَجَــدْتُ بَنِي سَلْمَى بِمَنْزِلَةٍ   مِثْلَ القُرَادِ عَلَى حَالَيْهِ فِي النَّاسِ[(٥)]

---

(١) في التكملة، ور، وظ: (الكلام).

(٢) هذا القسم الخامس مما تدخله التاء من الأسماء.

(٣) في أ: (غيروا).

(٤) بيت من البحر الوافر لم أهتد إلى معرفة قائله .

الأزم: العض، الضروس: جمع ضرس وفي القليل أضراس.

ورد في: التنبـــيه على أوهام أبي علي: ٣٠، والصحاح (ضرس)، والاقتضاب ٣/٣١٠، وابن يسعون: ٢٠٣، والقيسي: ٦٦٠، وابن برى: ٤٤٣، والتنبيه والإيضاح واللسان (ضرس).

(٥) بيت من البحر البسيط لم أهتد إلى معرفة قائله.

بيت من أخبث الهجاء يقول: إنهم يولدون ذكراناً فإذا شبوا صاروا إلى مثل حال الإناث.

ورد في: المخـــصص ١٦/١٠٢، والتنبيه على أوهام أبي علي: ٣١، وسمط اللآلي: ١٧٥، وابن يسعون: ٢٠٣، والقيسي: ٦٦١، وابن برى: ٤٤٣، واللسان (ضرس).

١١٦/أ

/ وقال الفرزدق:

وكُــنَّا إِذَا الجَــبَّارُ صــعَّرَ خَــدَّه ... ضَرَبْناه تَحْتَ الأُنْثَيَيْن عَلَى الْكَرْدِ[1]

يريد بالأُنْثَيين الأُذُنَين، وسماهما أُنْثَيَيْن للتأنيث اللاحق بهما[2] في اللفظ في قولهم: هي الأُذُن وأُذَينة، وكذلك قول العجاج في صفة المنجنيق[3]:

أَوْرَدَ حُــذّاً تَــسْبِقُ الأَبْــصَارا ... وكُــلُّ أُنْثَــى حَمَلَــتْ أَحْجَارا[4]

---

(١) بيت من البحر الطويل، اختلف قائله فقيل: إنه الفرزدق، وقيل: ذو الرمة.

نسب إلى الفرزدق في: ديوانه ١٧٨/١، والمأثور لأبي العميثل: ١٤٢، والمعاني الكبير: ٩٩٤ قال ويروى لذي الرمة، والاقتضاب ٣١٠/٣، وشرح أدب الكاتب: ٢٤٧، وابن يسعون: ٢٠٣، والقيسي: ٦٦١، وابن برى: ٤٤٤، واللسان (أنث)، وغاية الإحسان: ٢١٠.

ونسب إلى ذي الرمة في ديوانه: ١٤٢، وتهذيب اللغة ١٤٦/١٥، واللسان (أنث) صدره: إذا القيسي.

الــشاهد: قوله: " فوق الأنثيين " أراد الأذنين سماهما بالتأنيث اللاحق لهما لفظاً ولا حقيقة أنثى تحته.

وورد بــلا نــسبة في: العين ٢٤٤/٨، وأدب الكاتب: ٤٩٥، وغريب الحديث للخطابي ١٣٤/٢، والمنجد: ٥٣، وديوان الأدب ١٠٤/١، ١٣٧/٣، ومعجم مقاييس اللغة ٤٤٤/١.

ذكر المرزباني في: الموشح: ١٠٧، أن البيت لذى الرمة، وأن الفرزدق انتحله.

انظر تفصيل ذلك ص: ١٠٧ وما بعدها.

روي صدره (وكنا إذ القيسي نب عتوده) في ديوان الفرزدق وأدب الكاتب والمعاني الكبير وغريب الحديث وديوان الأدب وتهذيب اللغة والاقتضاب.

الجــبار: المتكبر الذي لا يرى لأحد حقاً، صَعَّر: أمال خده عن النظر إلى الناس، الأنثيين: الأذنين، الكرد: أصل العنق.

(٢) في التكملة، ور: (لهما).

(٣) في التكملة مرجان: (المنجنيق قال).

(٤) رجز قائله العجاج بن الحجاج بن يوسف الثقفي.

حذا: جمع أحذ وهو سهم خفيف.

=

فقـــوله: " كُلٌّ أنثى "كأنه قال: كل مُنْجَنيق أنثى[1]؛ لأن المنجنيق مؤنث، ومثل ذلك في تعلقه بما عليه اللفظ دون المعنى قول الشاعر أنشده أحمد بن يحيى:

بَـــلْ ذَاتُ أُكْـــرُومَةٍ تَكَنَّفَها الْـــ أَحْجَـــارُ مَـــشْهُورَةٌ مَوَاسِـــمُهَا[2]

قال الأحجار صَخْرَ وجَنْدَل وجَرْوَل بنو نهشل، فسماهم بالأحجار من حـــيث كانـــوا مسمين بأسمائها كما أثبت هذه الأسماء لتأنيث اللفظ لا لمعنى غيره"[3].

قال المفسر:

اعلم أن الضروب الثلاثة التي تقدم ذكرها[4] يفيد كل واحد منها معنى فالأول: التاء الداخل على الصفة نحو: ضَارِب وضَارِبة.

= والمعنى: أورد السيوف والرماح والسهام والمجانيق ديار أعدائه.

الشاهد: قوله:" وكل أنثى " أراد بالأنثى المنجنيق لأنها مؤنثة اللفظ فأخبر عنها بالأنثى.

ورد في ديـــوانه ٢/١١٦، والمعاني الكبير: ١١٠٣، والمخصص ١٦/١٠٣، وابن يسعون: ٢٠٤، والقيسي: ٦٦٣، وابن برى: ٤٤٥، ٤٤٦.

(١) (أنثى) ليست في: (التكملة).

(٢) بيت من البحر المنسرح، قائله نهشل.

أكرومة: كرم، تكنفها: أحاط بها، الأحجار: المسمون بأسمائها وهم صخر وجندل وجرول بنو نهشل لما شاركوا الأحجار في التسمية سماهم أحجاراً.

مواسم: أسواق.

الشاهد: قوله: " الأحجار " وقد بين أبو علي وجه الاستشهاد.

ورد في: المخصص ١٦/١٠٣، وابن يسعون: ٢٠٤، والقيسي: ٦٦٤، وابن برى: ٤٤٧.

(٣) التكملة شاذلي: ١٢٧، ١٢٨، والتكملة مرجان: ٣٦٣، ٣٦٦.

(٤) في الأبواب الثلاثة السابقة، انظر: ٦٨٣، ٧٠٥، ٧١٣، ١٠٥/ب، ١١١/أ، ١١٢/ب.

والثاني: الداخل على الاسم نحو: مَرْءُ ومَرْأَة؛ لأن التاء يفصل بين القبيلين،وكذا تاء نَاقَة له ضرب من الفائدة؛ لأنه تأكيد التأنيث.

والثالث: نحو: تَمْرة؛ لأن التاء يدل على الإفراد، والتاء في هذا الباب لا فائدة له ألا ترى أن غُرْفَة ليست بصفة يفرق التاء[1] فيه بين المؤنث والمذكر كضاربة، ولا بدليل على مؤنث كمرأة، ولا له اسم جنس يدل هذا على واحده إذ لا يقال: غُرْف وغُرْفَة كتَمْرٍ وتَمْرَة، وكذا لا يقال: بَلْدٌ وبَلْدَة ولا قَرْيَة وقَرْى، فالتاء في هذا تأنيث لفظ لا تأنيث معنى، وقد تقدم في صدر الكتاب[2]، ولما كان التاء علماً للتأنيث الحقيقي نحو: مَرْءٍ ومَرْأَة، ثم وجد في الكلمة عبر عنه بالتأنيث نحو قوله:

وَمَا ذَكَرٌ فَإِنْ يَكْبُرْ فَأُنْثَى ....

فسمى القراد أنثى؛ لأنه يقال له: حَلَمة، وليس يريد التأنيث الحقيقي، وإن كان القُرَاد من الحيوان، ألا ترى أن الذكر لا يصير أنثى، وإنما القصد أنه إذا كبر سمي حَلَمة، فيكون في اسمه علم التأنيث، فكأنه مؤنث على الحقيقة، وكذا قوله:

.... تَحْتَ الأُنْثَيَيْن...........

يعني الأُذُنَين، ألا ترى أن الأذن ليس بدليل على جنس حيوان، فيقال: إن فيه تذكيراً وتأنيثاً على الحقيقة، وإنما يدل على عضو، وإنما قال: أنثى للأذن
١١٦/ب لوجود التأنيث / في اللفظ نحو: أُذيْنَة، وهي الأذن، وأُذُن لطيفة، فجرى مجرى المرأة في لحاق علامة التأنيث لما يجري عليه من الصفة وغيرها، وكذا قولهم:

---

(١) في أ: (الأسماء).

(٢) انظر : ٥٥١.

الأُنْثَيَان للخصيين لأجل أن هناك تاء، وكذا قوله:

.... وكُــــلُّ أُنْثَـــى....................

لأجل أن التأنيث وإن لم يكن في لفظ المنجنيق، فإنه يلحق ما يجري عليه نحو قولك: منجنيق[1] عظيمة، فهو في الظاهر مؤنث، وأوضح هذا كله بالبيت الذي أنشده عن أحمد بن يحيى، وذاك أنه قال:

بَــلْ ذَاتُ أُكْرُومَةٍ تَكَنَّفَها الأَحْجَـــارُ......................

يريد جماعة مسمين بأسماء الأحجار، وبيان الالتقاء بينهما أنك إذا سميت الــرجل صخراً لم يدل على ما يدل عليه في الأصل، وإنما يدل على رجل بعينه غــير أن اللفــظ قد اختص في أول أحواله بذلك النوع من الجماد، فلما كان كذلك صار المسمى بصخر كأنه حجر، فقال: تكنفها الأحجار.

وكذا الأصل في تاء التأنيث أن يدل على نقيض المذكر، فما وضع لذلك صــار يسمى كل شَيء في اسمه هذه التاء مؤنثاً لوجود علم التأنيث لفظاً كما وجد أسماء الأحجار هناك، وإن لم يوجد معنى الأحجار فاعرفه.

وحكى شيخنا عن أبي الحسن أنه لم يأت في صفات القديم سبحانه نحو رَاوِيَــةٍ[2] لأجــل أن[3] التأنيث اللفظي يعبر عنه بالأنثى، والمؤنث جل الله عن صفات المخلوقين.

فهــذا الباب من محاسن أبي علي، وكذا جميع هذه الأبواب التي رتبها في التأنيث والتذكير إذ لا يكاد يوجد هذا التفصيل والإشباع لغيره، وكان شيخنا يقول: قد انتهيتم إلى باب الدبياج استحساناً له.

---

(١) في ظ: (منجنيقة).

(٢) في ظ: (رواية).

(٣) (أن) ليست في: (ظ).

قال صاحب الكتاب:

" باب[1] ما دخله[2] التاء من صفات المذكر للمبالغة في الوصف لا للفرق بين المذكر والمؤنث[3].

وذلك قولهم: رجل عَلاَّمة ونَسَّابة ورَاوِيَة، ولا يجوز لهذه التاء أن تدخل في وصف من أوصاف الله سبحانه، وإن كان المراد المبالغة، وقال أبو الحسن في قولهم: رجل فَرُوقَة وهَلُولَة وحَمُولَة: ألحقوا[4] الهاء للتكثير كنَسَّابَة ورَاوِيَة"[5].

قال المفسر:

اعلم أن التاء تأتي علماً للكثرة والمبالغة، ألا ترى أن رَاوِية صفة للمذكر في قولك: رجل رَاوِيَة، ومَجِيءُ التاء علماً للتكثير بمنزلة تأنيثهم الجموع، وكذا فَرُوقَة وحَمُولَة لأجل أنه يجري صفة على المذكر نحو: قولك: رَجُلٌ فَرُوقَة، فأما إذا / جرى على المؤنث نحو: أن تقول: امْرَأَة فَرُوقَة، فإن التاء هي التي كانت في ١١٧/أ
حال التذكير، وليست للتأنيث بمنزلتها في ضَارِبَة لما تقدم من أن فَعُولاً لا يؤنث[6].

قال صاحب الكتاب:

"وقد لحقت تاء التأنيث حيث لم تلحق الكلمة تأنيثاً، ولم تَفْصِل واحداً

---

(١) في التكملة مرجان: (هذا باب).

(٢) في التكملة: (دخلته).

(٣) هذا القسم السادس مما تدخله التاء من الأسماء.

(٤) في التكملة: (ألحقوها).

(٥) التكملة شاذلي: ١٢٩، والتكملة مرجان: ٣٦٦.

(٦) انظر ص: ٦٩١ .

مـــن جنس، و لم تفصل تأنيثاً من تذكير كامْرِئ وامْرَأة، ولا تجري صفة على فَعَل، وذلك قولهم في جمع حَجَر: حِجَارَة، وذَكَر: ذِكَارة وجَمَل: جِمَالَة وقرئ ﴿كَأَنَّــهُ جِمَلَتٌ صُفْرٌ﴾[1] ودخلت الهاء[2] في فُعُولة التي يراد بها الجمع، وذلك قولك: عَم وعُمُومة وخَال وخُؤُولَة وصَقْر وصُقُوْرَة، وكذلك أَفْعلة[3] وفِعْلَة نحو: أَجْــرِبَة وصِبْيَة وخَصِيٌّ وخِصْيَة، وغِلْمَة وجِيرَة، وهذا كياء[4] النسب في كُرْسِيَّ وقُمْــرِيّ، وثَمَـــانٍ جاءت في البناء غير دالة على ما تدل عليه في الأمر العام من النسب "[5].

قال المفسر:

اعلـــم أن الـــتاء في نحو: ذِكَارة ليس بمنزلة ما تقدم [6] إذ لا يكون بمنزلـــته في ضارب وضَارِبة وامْرِئ وامْرَأَة؛ لأن الذِّكارة ليس خارجاً عن مذكـــر، وإنمـــا هو جمع ولا يكون كتَمْرَة وتَمْر إذ لا يقول: ذِكار بمعنى الجمـــع وذِكَارة على الإفراد، فإذا خرج من هذه الضروب بقي أن يكون مـــن باب غُرْفَة وظُلْمَة، أو باب رَاوِيَة ونسَّابة، وهو بباب راوية أشبه لما ذكـــرنا مـــن أنهـــم وضعوا الجموع على التأنيث حيث قالوا: خَرْجَت

---

(١) المرسلات / ٣٣، قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو بكر عن عاصم جمالات بألف، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم جمالت واحدة بغير ألف.

انظر كتاب السبعة: ٦٦٦، والمبسوط: ٣٩٢، والتيسير: ٢١٨، والعنوان ٢٠٢.

(٢) في التكملة: (أيضاً).

(٣) في التكملة شاذلي: (في أفعله).

(٤) في التكملة: (ياءى).

(٥) التكملة شاذلي: ١٢٩، والتكملة مرجان: ٣٦٦، ٣٦٧.

(٦) في أ: (تقدم لك لا يكون بمنزلته).

الرِّجَال، فإذا لحق التاء لفظ الجمع كان تأكيداً لمعناه، كما أن[1] في رَاوِيَة دليلاً على الكثرة، وشبه أبو علي هذا بياء النسب في قُمْرِي من جهة الظاهر، وهو أن أصل تاء التأنيث أن يكون للفصل بين المذكر والمؤنث، وليس يدل في قولك: ذِكَارة على مؤنث كما أن الياء في قُمْرِي لا يدل على ما يدل عليه في كُوفِيٌّ وبَصْرِيّ، وكذا ثمانٍ لأجل أن الأصل ثمني[2] على ما تقدم، وبعد: فإن التاء في أمثلة الجمع على ضربين مطرد، وغير مطرد.

فالمطرد نحو: أَفْعِلَة وفِعْلَة نحو: أَجْرِبَة وغِلْمَة، ألا ترى أنه لا يأتي أَفْعِل بكسر العين (جمعاً)[3] ولا فِعْل كغِلْم وأَجَرِب.

وغير المطرد نحو: فِعَالة وفُعُولة؛ لأنهما يوجدان في الجمع، ولا تاء نحو: جِمَال وحِبال وقُدُور[4].

---

(١) في ر، وظ: (أن التاء في رواية دليل).

(٢) في الأصول لابن السراج ٩١/٢: (فأما الياء في ثمان فهي ياء نسب، وكان الأصل ثمني مثل: يمني فحذفت إحدى الياءين، وأبدلت منها الألف كما فعل ذلك بيمني حين قالوا: يمان).

(٣) (جمعاً) ليست في أ.

(٤) في ر، وظ: (قد ورد).

قال صاحب الكتاب:

" باب ما جاء من الجمع على مثال[١] / مفاعل فدخلته تاء التأنيث[٢] ١١٧/ب

وذلك على أربعة أضرب.

فمـــن ذلــك مــا يدل لحاقها به[٣] على النسب، وذلك قولهم: المَهَالِبَة والمَنَاذِرَة والأَشَاعِثَة، فجاء جمعه المكسر على حد ما جاء المصحح، وذلك أنهم لما كانوا يقولون: الأَشْعَرُون، فيجمعون بحذف الياء كأنه جمع أَشْعَر لا أَشْعَرِي كسر عليه أَشْعَث لا أَشْعَثِي، فدل التأنيث على هذا المعنى من النسب، ومن هذا عندي قولهم: فَارِسِيّ وفُرْس، قال ابن مقبل:

طَافَـــتْ بِه الْفُرْسُ حَتَّى بَذَّ نَاهِضُهَا عُـــمٌّ لَقِحْـــن لِقَاحـــاً غَيْرَ مُبْتَسَرِ[٤]

ومـــن ذلك ما دخل على الأعجمية[٥] المعْرَّبة نحو: السَيَابِجَة والمَوَازِجَة والجَوَارِبَة.

---

(١) (مثال) ليس في التكملة: (مرجان).

(٢) هذا القسم السابع مما تدخله التاء من الأسماء.

(٣) (به) ليست في التكملة: (مرجان).

(٤) بيت من البحر البسيط.

الشاهد: قوله: "الفرس" وهو جمع فارسي على النسب كيهودي.

ورد في ديـــوانه: ٩٢، والإبــل للأصمعي: ٧٤، والجمهرة ٢٥٥/١، وابن يسعون ٢٠٥، والقيسي: ٦٦٥، وابن برى: ٤٤٩، والتاج (بسر).

طافت به: الضمير في به يعود إلى نخل أي خدمتها وأصلحتها.

بذ: سبق وغلب، ناهضها: الناهض الذي نهض قليلاً، و لم يكمل، عم: طوال، مبتسر: أي لقحها قبل أوان التلقيح، لقحن: حملن.

(٥) في أ: (دخل عليه من الأعجمية).

وقـــد قالوا: صَيْقَل وصَيَاقِلَة وقَشْعَم وقَشَاعِمة، فدخلت[١] الاسم على غير هذين الوجهين، وإن شئت حذف الهاء، فقلت: الأشَاعِث والسَّيَابج كما تقول: الصَّيَاقِل[٢].

ومن ذلك أن تدخل (الهاء)[٣] في هذا المثال من[٤] الجمع عوضاً من الياء التي تلحق مثال مفاعل، وذلك نحو: فِرْزَان[٥] وفَرَازِنَة وجَحْجَاح وجَحَاجِحَة، وزِنْدِيـــق وزَنَادِقـــة، فالهاء في هذا الباب لازمة لا تحذف؛ لأنها تعاقب الياء في الجَحَاجِيح، فإن حذفت[٦] أتيت بالياء[٧]؛ لأنهما يتعاقبان، وإنما اجتمعت النسبة والعجمة في لحاق التاء لهما[٨] في أَشَاعِثَة ومَوَازِجة لاتفاقهما في النقل من حال إلى حـــال لم يكونا عليه، فالنسب قد صار[٩] به الاسم وصفاً بعد أن لم يكن كـــذلك والعجمي بالنقل، قد صار مُعْرَباً بعد أن لم يكن كذلك، وليس ذلك لاتفاق العجمة والتأنيث[١٠] في المنع من الصرف، ألا ترى أن العجمة في أسماء الأجـــناس لا تمـــنع الـــصرف وهـــذه الأعجمية الداخلة في هذا الباب أسماء أجناس"[١١].

---

(١) في التكملة شاذلي: (فدخلت التاء).
(٢) في التكملة شاذلي: (الصياقل والقشاعم قال).
(٣) (الهاء) ليست في: (أ).
(٤) في أ: (في).
(٥) في التكملة مرجان: وأ: (فرازن).
(٦) في التكملة: (حذفتها).
(٧) في التكملة شاذلي: (بالياء عوضاً منها كأنهما).
(٨) في التكملة مرجان: (الهاء).
(٩) في التكملة مرجان: (قد صار الاسم فيه).
(١٠) في التكملة شاذلي: (وتاء التأنيث).
(١١) التكملة شاذلي: ١٣٠، ١٣١، والتكملة مرجان: ٣٦٧-٣٦٩.

قال المفسر:

اعلم أن التاء في هذا الباب على أربعة أضرب:

الأول: أن تلحق تأكيداً للجمع نحو: صَيَاقِلَة وقَشَاعِمَة، فهو بمنزلته في خُيُوطَة[1].

والثاني: أن تعاقب ياء مَفَاعِيل نحو: جَحَاجِيح وجَحَاجِحَة يدلك على المعاقبة أنهم لا يقولون: جَحَاجِيحَة، فيجمعوا بينهما، فمتى حذفت التاء عاد الياء في نحو: جَحَاجِيحَ، ولا يجوز جَحَاجِح إلا في ضرورة الشعر[2]، ولو قيل: إن التاء في جحاجحة بمنزلة الهمزة في ابن واسم بمعنى أن التاء دخل الجمع لتأكيد معناه كما دخل في قَشَاعمة[3] إلا أنه عاقب مع ذلك / حرفاً يكون ١١٨/أ
في الكلمة كما أن الهمزة في ابن بمنزلتها في قولك: انطلاق من جهة الإيصال إلى الساكن، وقد عاقبت مع ذلك لام الفعل وصارت كالعوض منه بدلالة ما تقدم من أنهم يقولون: ابْنِيّ وبَنَوِيّ، ولا يقولون[4]: ابْنَوِي، كان صواباً.

والضرب الثالث: قولهم: الأشَاعِثَة والمَهَالبة، وذلك أن الأصل أَشْعَثِيٌّ ومُهَلَّبِيّ، ثم إنهم يحذفون ياء النسب في الجمع الصحيح فيقولون: أَشْعَرُون

---

(١) في اللسان (خيط) الخيط السلك والجمع أخياط وخيوط وخيوطة مثل فحل وفحول وفحولة زادوا الهاء لتأنيث الجمع.

(٢) قال ابن الزبعري:

مــــاذا ببدر فالعقنــــقلِ من مَرَازِبَةٍ جَحَاجِحْ

الأساس واللسان (جحجح).

(٣) في ر: (قساعمة).

(٤) انظر ص: ٤٥٣ (٦٠/أ).

وأَشْعَثُون حتى كأنهم جمعوا أشعث، فلذلك[1] يكسرونه تكسير أحمد، فيقولون: أَشَاعِث ومَهَالِب، ثم يدخلون التاء ويجعلونه علماً للنسب، وقوله: فَارِسي وفُرْس يــشبه هذا من حيث إنهم حذفوا ياء النسب، وجمعوه جمع ما لا ياء فيه حتى كأنه فَارِس وفُرْس كبَازِل وبُزْل.

والــرابع: أن يدخل علماً للعجمة نحو: السَّيَابِجَة والمَوازِجَة، وقال: "وإن شئت حذفت الهاء، فقلت: الأشَاعِث والسَيَابج كما تقول:الصياقل" يعني أن التاء في الأشَاعِثَة والمَوَازِجة، وإن دل على النسب والعجمة، فإنه دخــل في الأصل بقرابة تأكيد معنى الجمع، فيجوز حذفه كما حذف من صَــيَاقِلَة، وعلل أبو علي الاشتراك بين[2] النسب والعجمة في تاء التأنيث بــأن العجمي والاسم المنسوب إليه قد اجتمعا في الانتقال من حال[3] إلى حال، فالمنسوب إليه قد صار صفة بعد أن كان اسماً، والأعجمي قد صار مــن جملــة لغة العرب بعد أن كان لغيرهم، وأعرب كما تعرب الأسماء العربية الصريحة، فلما اجتمعا في هذا النقل جاز أن يشتركا في التاء، وأما قــولــه: " وليس ذلك لاتفاق العجمة والتأنيث في منع الصرف " فشَيءٌ ذهب إليه أبو بكر[4]، وبيانه أن التأنيث أحد أسباب منع الصرف، وكذا العجمة، فلما اشتركا في هذا جاز أن يقترن لفظ التأنيث بالعجمي ويصير علمــاً لـــــه، وهذا ضعيف لما ذكره من أن العجمة في نحو: السَّيَابِجَة،

---

(١) في ر، وظ: (فكذلك).

(٢) (بين) ليست في: (ر، وظ).

(٣) في ر، وظ: (من صفة إلى صفة).

(٤) أبو بكر بن السراج في الأصول ٢/٤٠٩.

والموازجة عجمة جنس[1] إذ ليس نحو: الجَوْرَب بعلم كإِسْمَاعِيل وإسحاق، والعجمة الجنسية لاحظ لها في منع الصرف، وإذا كان كذلك لم يكن عجمة جواربة بمشاركة[2] للتأنيث في كونه سبباً مانعا من الصرف، فيصح أن يجعل علم التأنيث دليلاً عليها من أجل ذلك.

(١) انظر ص: ٧٤٠ .

(٢) في ر، وظ: (لمشاركة).

قال صاحب الكتاب:

" باب ما أنث / من الأسماء من غير لحاق علامة من هذه العلامات[(١)] الثلاث[(٢)] ١١٨/ب

وهو على ثلاثة: أضرب من ذلك ما اختص مؤنثه باسم انفصل به[(٣)] عن مذكره، وكذلك مذكره جعل لــه اسم يختص به، وذلك نحو: حَمَل ورَخِل، وجَدْي وعَنَاق، وتَيْس وعَنْز، وقالوا: ضَبُع للأنثى وللذكر ضِبْعَانٌ، و لم يقولوا: ضَبُعَة، وقالوا: حِمَار وأَتَان، وقد حكي أنهم قالوا: حِمَارة، وربما[(٤)] ألحقوا التاء في هــذه الأسماء الموضوعة[(٥)] للمؤنث، وإن كان مستغنى عنها كقولهم: كَبْش ونَعْجَــة وجَمَل ونَاقَة، فأما البعير فكالإنسان يشمل الجَمَل والنَّاقة[(٦)] كما أن الإنــسان يشمل الرَّجُل والْمَرْأة، وكالبعير في هذا قولهم[(٧)]: الدَّجَاج في وقوعه على المَذَكّرِ والمُؤَنَّثِ اللذي هما الديك والدجاجة قال جرير:

لَمَّــا تَذَكَّــرْتُ بِالدَّيْــرَيْنِ أَرَّقَنِي   صَــوْتُ الدَّجَاجِ وقَرْعٌ بِالنَّوَاقِيسِ[(٨)]

---

(١) انظر المذكر والمؤنث للفراء: ٥٧، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٦٦، والجمل: ٢٩١، والمذكر والمؤنث لابن التستري: ٤٧.

(٢) في التكملة (الثلاث به).

(٣) في التكملة شاذلي، وظ: (من).

(٤) في أ: (وإنما).

(٥) في التكملة شاذلي: (المصوغة).

(٦) انظر إصلاح المنطق: ٣٢٦.

(٧) في التكملة مرجان: (بالدجاج).

(٨) بيت من البحر البسيط.

الديرين: هو دير واحد بالشام يقال له دير الوليد ثناه ضرورة ومجازاً.

=

المعـــنى انـــتظار صوت الديكة؛ لأنه مُزْمِعٌ الخُرُوجَ، وقد[1] قالوا: وَعِلٌ وأُرْوِيَّة، وقالوا: فَرَس وحَجَر لِلأُنْثَى، وقالوا: فَرَس أُنْثَى و لم يقولوا: فَرَسَة.

ومـــن ذلك ما كان تأنيثه بغير علامة ولا صيغة مختصة للمؤنث كحَجَرٍ وعَنْـــزٍ، فما كان منها[2] على ثلاثة أحرف، فالتاء تلحقه في التصغير نحو: عَيْن وأُذُن تقول فيهما: أُذَيْنَة وعُيَيْنَة، وما كان على أربعة أحرف، فالتاء في التحقير لا تلحقه كما تلحق الثلاثة إلا في حرفين قد تقدم ذكرهما[3] "[4].

قال المفسر:

اعلم أنه قال في أول الباب: " ما أنث من الأسماء من غير لحاق علامة من هـــذه العلامات الثلاث " يعني ألف التأنيث المقصورة في حُبْلَى، والممدودة في

= أرقني: أذهب نومي، قرع: ضربها وذلك سحرا.

الشاهد: قوله: " الدجاج " يعني به الديكة يقال للديك دجاجة فإذا أرادوا الأنثى قالوا: هذه.

ورد في ديـــوانه: ٢٤٩، وما تلحن فيه العامة: ١٣٤، والحيوان ٣٤٢/٢، والكامل ١٣٨، والمذكر والمؤنث للمبرد ٩١، والأصول٤٠٩/٢، والعقد الفريد ٣٨٨/٥، وسمط اللآلي: ٥، ومعجـــم مـــا استعجم: ٩٦، ٥٧٢، والمسلسل: ٢٤٠، وابن يسعون : ٢٠٥، والقيسي: ٦٦٦، وابن برى: ٤٥٢، والبديع في نقد الشعر: ٢٠٨، ومعجم البلدان ٥٤٠/٢، واللسان (نقـــس) والبرهان في علوم القرآن ٦/٣، وبحر العوام فيما أصاب فيه العوام ١٧٨، والتاج (نقس)، في الحيوان والبرهان (مررت) وفي البديع (تنزلت).

(١) (قد) ليست في التكملة.

(٢) في التكملة: (من هذا).

(٣) هما " قدام، ووراء " انظر ص: ٥٨٣ .

(٤) التكملة شاذلي: ١٣٢، ١٣٣، والتكملة مرجان: ٣٦٩، ٣٧٠.

حَمْـــرَاء، وتاء التأنيث، ويبعد أن يقال: إن ألف التأنيث ممدودة[1] ومقصورة واحـــد، وإن الـــثالث هو الياء في هَذِي لأجل أن ذلك لا يكون إلا في الفعل، ويكون ضميراً أيضاً نحو: تَفْعَلِين وفي اسم الإشارة فالقصد ما ذكرنا، وأما قوله: "وهو على ثلاثة أضرب" فقد اشتمل عليها الفصل الذي كتب[2].

فالـــضرب الأول: ما كان المؤنث من تركيب، والمذكر من تركيب آخر نحو: تَيْس وعَنْز وجَدْي وعَنَاق، ألا ترى أنه ليس في حروف عَنْز وعَنَاق شَيء مـــن حـــروف تَيْس وجَدْي، وقد عدّ قولهم: ضَبُع وضِبْعَان في هذا؛ لأن مثال ضِبْعَان غير مثال ضَبُع، وفيه ألف ونون ليسا في ضَبُع، فهو في اختلاف التمثيل مع اتفاق التركيب / بمنزلة أَحْمَر وحَمْراء في الصفات. ١١٩/أ

والـــضرب الـــثاني: أن يكون مثال المؤنث مخصوصاً، وقد لحقه التاء مع ذلـــك، وذلك نحو: كَبْش ونَعْجَة؛ لأن نَعْجَة ليس حروفها من حروف كبش، وقـــد لحـــق الـــتاء تأكـــيداً كما تقدم[3]، فليس تأنيث نعجة بالتاء، وإنما هو باختـــصاص الصيغة، وذلك أن معنى قولنا التاء تؤنث به الكلمة أنه يفصل بين المذكـــر والمـــؤنث، ولا شبهة في أن الفصل باختلاف الصيغة والتركيب أقوى وأوضح من الفصل بالتاء، فإذا قلنا: إن التاء في نَعْجَة هو الذي جاء للفصل دون استئناف البناء كنا قد نزلنا من العَيُّوقِ إلى الحضيض.

والـــضرب الثالث: أن يكون الاسم مؤنثاً تأنيث مجاز، ولا تاء في لفظه، وذلك نحو الأذن والعين، وأما حديث لحاق التاء في التصغير، فقد تقدم بيانه في

(١) في ر، وظ: (ممدوداً ومقصوراً).

(٢) في ظ: (كتبت).

(٣) انظر ص: ٧١٢ .

أول باب[1] التأنيث، وأما كون البعير بمنزلة الإنسان فواضح، فإذا قلت: لي بعير احتمل النوعين، فالتذكير ظاهر، وعلى التأنيث قوله:

لاَ تَشْرَبِي لَبَنَ الْبَعِيرِ وعِنْدَنَا   عَرَقُ الزُّجَاجَةِ واكِفُ الْمِعْصَارِ[2]

وأما تشبيه أبي علي البعير بالدجاج، فصحيح؛ لأن الدجاج يكون للديكة، ولمؤنثات جنسها، ولكن[3] بين الموضعين فصلاً، وهو أن البعير لا يأتي المؤنث في لفظه، فلا يقال: بعيرة كما لا يقال في إنْسَان: إنْسَانَة[4] للمرأة، ويقال: دجاجة للمؤنث، فدَجَاج ودَجَاجَة وديك بمنزلة فَرَسٍ ومَرْأَة ورَجُل، وأما قولهم: فَرَسٌ أُنْثَى، فكان الظاهر فيه أن يقال: فَرَسة كمَرْأَة، ولكنهم استغنوا بالتأنيث الذي يلحق ما يجري عليه، من تأنيث لفظه، ويجوز أن يقال: إنه بمنزلة البعير في كونه عاماً، فإذا أنث ما يجري عليه فعلى المعنى كما حكى

---

(١) انظر ص: ٥٧٩.

(٢) بيت من البحر الكامل قائله أعرابي.

عرق الزجاجة: يريد به الخمر.

المعصار: الذي يجعل فيه الشيء ثم يعصر.

الشاهد قوله: (البعير) أراد به الأنثى.

ورد في: المقتضب ١٩١/٢، والخصائص ٤١٨/٢، والأغاني ٣٧٣/٤، ومبادئ اللغة: ١٤٣، ونهاية الأرب ١٠٣/١٠.

في المقتضب (لا تشتري) وفي الخصائص (لا تشربا) وفي الأغاني (لا نبتغي)، وفي مبادئ اللغة والمخطوطة ر: ونهاية الأرب (لا نشتهي)، وفي الأغاني (ماء الزبيب وناطف المعصار).

(٣) في أ: (وبان).

(٤) في الصحاح (أنس)، (ويقال للمرأة أيضاً: إنسان، ولا يقال: إنسانة والعامة تقوله) وانظر المشوف المعلم: ٨٢.

عن بعضهم أنه قال: صَرَعَتْنِي بَعِيرٌ لِي[1]، فأنث لما أراد الناقة، وكما قال:

.... ثَــلاَثَ شُخُوصٍ[2]...............

لما كان قصده النسوة.

قال صاحب الكتاب:

والإبــل والغــنم والخيل مؤنثة، وتصغيرها بلحاق التاء بها، وقد حكى تأنــيث النَّعَم عن يونس والتذكير أعرف[3]، والنَّبْل مُؤَنثة قال أبو عمر: النَّبْل وَاحد لا جماعة له، ولا يقال: نَبْلَة إنما يقال: نَبْل للجماعة، فإذا أفردوا الواحد قالــوا: سَهْم كما قالوا: إِبل، فإذا أفردوا قالوا: جَمَل ونَاقَة، وغَنَم فإذا أَفْرَدَت قلــت: شَــاة، وكــذلك كل جمع لا واحد لــه، ومن الأسماء المؤنثة / العين ١١٩/ب
للجارحة، وعين الماء، وعين السَّحَاب، وعين الرَّكْبَة[4]، وعين القِبْلَة، وأما قوله:

فالْعَــيْنُ بَعْــدَهُمُ كَــأَنَّ حِدَاقَها سُــمِلَتْ بِــشَوْكٍ فَهِيَ عُورٌ تَدْمَعُ[5]

---

(١) انظر الصحاح واللسان (بعر).

(٢) تقدم وروده ص: ٥٠٧.

(٣) ذهــب الفراء إلى أن النعم مذكر، انظر معاني القرآن ١/١٢٩، ٢/١٠٨، والمذكر والمؤنث للفراء: ٨٨ .

(٤) في التكملة شاذلي: (الركية)، وعين الركبة نقرة الركبة، تهذيب اللغة ٣/٢٠٧.

(٥) بيت من البحر الكامل، قائله أبو ذؤيب الهذلي.

حداقها: جمع حدقة، سملت: فقئت، عور: العور ذهاب حسن أحد العينين.

الــشاهد: قوله: " فالعين " أراد بها الجنس والدليل على ذلك قوله: " فهي عور "، والعور لا تكون للواحدة.

ورد في ديوان الهذليين ١/٣، والعين ٧/٢٦٧، والحروف لابن السكيت: ١١٢، وخلق الإنسان لثابت: ١٠٦، والمفضليات: ٤٢٢، وشرح أشعار الهذليــين: ٩، والأضــداد =

فإنمـــا جعلـــها للجنس ووضع بعضه في موضع الجميع كقوله سبحانه : ﴿**وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ**﴾ [1] ومما يدل[2] على ذلك قوله: "فهـــي عُورٌ تَدْمَعُ" والعُور لا يكون للواحدة منها، وكذلك الأذن، وأذن الدلو أنشد أبو زيد في وصف دلو:

لَهَا عِنَاجَانِ وستُّ آذَانِ[3]

ومـــنه الكَبِد والكَرِش، وعليه كَرِش منثورة، يعني (به) [4] كثرة العيال، والـــوَرِكُ وقـــد حقـــر وُرَيْكَة والفَخِذُ والسَّاقُ، وفي القرآن ﴿**وَالْتَفَّتِ السَّاقُ**

= لابـــن الأنـــباري: ٢٨٥، والمثنى: ٧١، وليس في كلام العرب: ١٥٠، والمصون: ٨٥، والـــصحاح (حـــدق)، والمنـــتخب: ٦٤٢، والأساس (سحل)، وابن يسعون ٢٠٦، والقيـــسي: ٦٦٨، وابـــن بـــرى: ٤٥٣، وخلق الإنسان في اللغة: ٩٩، وألف باء ١/١٣٦، وشـــرح بانت سعاد: ١١٦، وشرح قصيدة كعب: ١٨٠، وتعليق الفرائد ١/٣٠٠، والعيني ٣/٤٩٣، والمزهر ٢/١٩٢، والتاج (حدق – سحل).

في جمهرة أشعار العرب (جفونها) وفي العيني (كحلت).

(١) الصافات / ١٣٧، ١٣٨.

(٢) التكملة شاذلي: (يدلك).

(٣) بيت من الرجز لم أهتد إلى معرفة قائله.

عناجان: العناج خيط أو سير يشد في أسفل الدلو، ثم يشد في عروته.

الشاهد: قوله: " ست آذان " حيث أنث الآذان بدليل تذكير العدد ست معها.

ورد في: الـــنوادر: ٣٩١، والجمهرة ٢/٢٨٢، ومعجم مقاييس اللغة ٤/١٥١، والمخصص ١٦/١٨٦، وابن يسعون: ٢٠٧، والقيسي: ٦٧٢، وابن برى: ٤٥٦.

(٤) (به) ليست في: (أ).

بِالسَّاقِ﴾[١] والقَدَم، وفي القرآن ﴿فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾[٢]، والعَضُد والضِّلَع، واليد للجارحة، واليد من النعمة هذه يد مشكورة، وتُصَغَّران يُدَيّة، والرِّجْل، وكذلك رِجْل[٣] من جَرَادٍ[٤] ودَباً، والكف مؤنثة، فأما قول الشاعر:

أَرَى رَجُلاً مِنْهُم أسيفاً كَأَنَّمَا ... يَضُمَّ إِلَى كَشْحَيْهِ كَفّاً مُخَضَّبَا[٥]

فإنه يجوز أن يكون مخضباً كقوله:

.... ولاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[٦]

---

(١) القيامة / ٢٩.

(٢) النحل /٩٤.

(٣) في التكملة مرجان: (الرحل وكذلك رحل).

(٤) في الصحاح (رجل)، (والرجل الجماعة الكثيرة من الجراد خاصة).

(٥) بيت من البحر الطويل ذكر المصنف قائله.

الأسيف: الأسير وهو من الأسف وهو المبالغة في الحزن، الكشحان: الخصران.

الشاهد: قوله: " كفاً مخضباً " كان وجه الكلام أن يقال: مخضبة لأن الكف مؤنثة، لكنه ذكره حملاً على المعنى.

ورد في: ديوانه: ١٦٥، ومعاني القرآن للفراء ١٢٧/١، والمذكر والمؤنث للفراء ٨١، والمعاني الكبير: ٨٤٩، والكامل: ٣٧، ومجالس ثعلب: ٣٨، ومعجم مقاييس اللغة ١٠٣/١، وفقه اللغة وسر العربية: ٣٣٢، وابن يسعون: ٢٠٧، وأمالي ابن الشجري ١٥٨/١، والقيسي: ٦٧٣، والإنصاف: ٧٧٦، والبلغة: ٧٠، وابن برى: ٤٥٧، واللسان (أسف)، والنكت الحسان: ٣١٤، ومسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى " إن رحمة الله قريب من المحسنين " ص ٦٠، في الديوان (منكم).

(٦) تقدم وروده ص: ٥٥٦ ، أي أن تأنيث الأرض غير حقيقي فكذلك " كف ".

ويجـــوز أن يكـــون حمل الكلام على العضو كما حمل الآخر البئر على القليب في قوله:

يَـــا بِئْـــرُ يَـــا بِئْرَ بَنِي عَدِيّ   لأَنْـــزَحَنَّ قَعْـــرَكِ بالدّلِـــيّ

حَـــتَّى تَعُـــودِي أَقْطَـــعَ الـــوَلِيّ[1]

أي حتى تعودي قَلِيْباً أَقْطَعَ الوَلِي؛ لأن التذكير في القليب أكثر، ألا ترى أنهم قالوا: في جمعه: أَقْلِبَة، ومثله في الحمل على المعنى قول الأعشى:

لِقَـــوْمٍ وكَانُـــوا هُمُ الْمُنفِديْنَ   شَـــرَابَهُم قَـــبْلَ إِنْفَادِهَـــا[2]

---

(١) رجز قائله رجل من بني عدي.

انزحن: انقصن ماءها، قعرك: قعر كل شيء أقصاه، الدلي: جمع دلو، أقطع الولي: سأقطع أيدي أولياء هذه البئر بسبب استنزاف ما فيها من مياه فإذا جاءوا من بعدي يريدون السقي فلن يجدوا فيها شيئاً لأنني قد استنزفت جميع ما فيها من الماء.

ورد في: الإبـــدال لأبي الطـــيب ٢٣٢/١، والمخـــصص ١٤٨/١٦، وأمالي ابن الـــشجري ١٥٨/١، وابن يسعون: ٢٠٨، والقيسي: ٦٧٥، والإنصاف: ٥٠٩، وابن برى: ٤٦٠، واللسان (طوى)، والعيني ٤٣٩/١، والخزانة ٣٤/٦.

(٢) بيت من البحر المتقارب قائله الأعشى وقبل البيت:

فباتت ركاب بأكوارها   لدينا وخيل بألبادها

وصف نزولهم على الخمار وهم بركابهم وخيلهم لم يزيلوا عنها رحالها ولا سروجها حتى أنفذوا شرابه و لم تنفذ عقولهم، وقيل: لم تنفد دراهمهم لأنهم مياسير أغنياء.

الشاهد: قوله: " الشراب " أنثه حملاً على المعنى لما أراد به الخمر.

ورد في ديـــوانه: ١٢١، وفقه اللغة وسر العربية: ٣٣٢، والمخصص ١٨٧/١٦، وأمالي ابن الشجري ١٥٩/١، وابن يسعون: ٢٠٩، والقيسي: ٦٧٦، والإنصاف: ٥٠٨، وابن برى: ٤٦١.

أنـــث الشراب حيث كان الخمر في المعنى كما ذكر الكف حيث كان عضواً في المعنى، وهذا النحو كثير، ويجوز أن يكون جعل المخضب (صفة)[1] للرجل[2]؛ لأنك تقول: رجل مَخْضُوب إذا خَضبت يده، كما يقال[3]: مَقْطُوع إذا قطعـــت يده (فتقول على هذا: رجل مُخَضَّب إذا خضبت يده)[4] ويقوي ذلك قول الشاعر[5]:

سَـــقَى العَلَـــمَ الْفَرْدَ الَّذِي بِجُنُوبِهِ غَـــزَالاَنِ مَكْحُـــولاَنِ مُخْتَضِبَانِ[6]

---

(١) (صفة) من التكملة شاذلي، ليست في التكملة مرجان والنسخ المخطوطة لدي.

(٢) في أ: (الرجل).

(٣) في التكملة شاذلي: (تقول).

(٤) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٥) في أ: (الأعشى).

(٦) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله، فقيل: إنه عمران بن حطان الخارجي، وقيل: لأعرابي من بني جشم، وورد في ديوان مجنون ليلى ٢١١ في جملة أبيات نسبت إليه.
نـــسب إلى عمـــران في ابن برى: ٤٦٣، حيث قال: ذكر بعضهم أنه لعمران بن حطان، ونـــسب إلى أعرابي من بني جشم في القيسي: ٦٧٧، حيث قال: أنشده أبو زيد في نوادره لبعض الأعراب من بني جشم، والأغاني ١٦٢/٨.
ونسب إلى بشامة بن الغدير في المحب والمحبوب للسري الرفاء ٢٢٥/٢.
الشاهد: (مختضبان).
وورد بلا نسبة في المخصص ١٨٨/١٦، وأمالي ابن الشجري ١٦٠/١، وابن يسعون ٢١٠، والحماسة البصرية ٢٠٨/٢، والتذكرة السعدية: ٣٥٠.
العلم: الجبل، الفرد: المنفرد، جنوبه: نواحيه.
سقى: يحتمل أن يكون مضمراً تقدم ذكره ويحتمل أن يريد سقى الله ثم حذفه للعلم به.

فإذا استقام ذلك أمكن أن يجعل قوله: مُخَضَّباً صفة لرجل المنكور، وإن شئت جعلته حالاً من الضمير المرفوع في يَضُمُّ والمجرور في قوله: كَشْحَيْه؛ لأنهما في المعنى لرجل المنكور، ومن المؤنث قولهم: العجز قالوا [١]: عَجُز

١٢٠/أ وعَجْز وعُجْز وعُجُز، والقِتْب من أَقْتَاب البطن وهي / الأمعاء وبها سمي الرجل قُتَيْبَة والقِتْب من أداة السَّانِيَة مذكر، السِّن مؤنثة، وكذلك السن من[٢] الكِبَر كَبُرَتْ سِنِّي، وقد اتسع في هذه الكلمة لما صارت أمارة لهذا المعنى، فاستعملت حيث لا سِنَّ التي[٣] هي العضو قال عنترة:

عَلَيْهَا مِن قَوادِمِ مَضْرَحِيّ فَتِيّ السِّن مُحْتَنِكٍ ضَلِيعِ[٤]

ألا ترى أن الطائر لا سن له، والقدر مؤنثة أنشد سيبويه:

وقِدْرٍ كَكَفِّ القِرْدِ لا مُسْتَعِيرُهَا يُعَار ولاَ مَنْ يَأْتِهَا[٥] يَتَدَسَّم[٦]

---

(١) في أ: (يقال).

(٢) في التكملة مرجان، وأ: (وكذلك الكبر كبرت) والاختيار من التكملة شاذلي.

(٣) في التكملة مرجان: (لا سن استعمال العضو).

(٤) بيت من البحر الوافر ذكر المصنف قائله ولم أجده في ديوانه.

قوادم: ما يلي المنكبين من ريش الجناح، مضرحي: المضرحي من الصقور الطويل الجناحين، فتي: هو الشاب، محتنك: تام الأسنان، ضليع: تام الأضلاع.

الشاهد: الإخبار بالسن عما لا سن له.

ورد في: المخصص ١٦/١٩٠، وابن يسعون: ٢١١، والقيسي: ٦٧٨، وابن برى: ٤٦٥.

في المخصص (محتلك)، وفي القيسي، وظ: (الضلوع).

(٥) في أ: (ذاقها).

(٦) بيت من البحر الطويل قائله تميم بن أبي بن مقبل.

هجا قوماً فجعل قدرهم في الصغر ككف القرد، وجعلها لا تعار ولا ينال دسمها تأكيد للؤمهم.

=

الضُّحَى مؤنثة قال:

سُـــرُحِ اليدين إذا تَرَفَّعَتْ الضُّحَى هَـــدَجَ الـــثِّفَالِ بحمْلِــه المُتَثَاقِلِ[1]

ولم تلحـــق الـــتاء [2] تحقـــير الضحى، وكذلك الحرب أنشد أحمد بن يحيى[3]:

وحَـــرْبٍ عَـــوَانٍ بِهَـــا نَـــاخِسٌ مَـــرَيْتُ بُرمْحِـــي فَدَرَّتْ عِسَاسَا[4]

= الشاهد: تأنيث القدر؛ لأنه قال: لا مستعيرها، فرد عليها ضمير المؤنث.

ورد في ملحـــق ديوانه: ٣٩٥، والكتاب ٤١١/١، والفاخر: ٢٩٨، وشرح أبيات سيبويه للـــنحاس: ١٦٧، ومجـــالس العلماء للزجاجي: ١١٢، والخصائص ١٦٥/٣، والمخصص ١٦/١٧، والأعلـــم ٤٤١/١، والأساس (دسم)، وابن يسعون: ٢١١، والقيسي: ٦٨٠، والـــبلغة: ٧٧، وابن برى: ٤٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/٢، واللسان والتاج (دسم).

(١) بيت من البحر الكامل قائله ابن مقبل.

الضحوة: ارتفاع النهار، والضحى فوق ذلك، والضحاء: إذا مد النهار، السرح: الناقة الخفيفة السريعة، الهدج: مشي في ضعف وقد يكون بارتعاش، الثغال: البعير الثقيل البطيء، المتثاقل: الثقيل.

الشاهد: تأنيث الضحى وإن لم تكن فيه علامة التأنيث.

ورد في: ديوانه: ٢٢٠، والأساس (رفع)، وابن يسعون: ٢١١، والقيسي: ٦٨٢، ونسبه إلى لبيد، والبلغة: ٧٨، وابن برى: ٤٦٧.

(٢) في التكملة شاذلي: (في تحقير)، وفي التكملة مرجان: (تصغير).

(٣) في التكملة مرجان (للنابغة الجعدي).

(٤) بيت من البحر المتقارب قائله النابغة الجعدي.

حـــرب عوان: هي التي قوتل فيها مرة، ناخس: الجرب عند ذنب البعير، مريت: مسحت، عساساً: جمع عس وهو القدح العظيم.

الشاهد: تأنيث الحرب لأنه رد عليها ضمير المؤنث.

ورد في ديـــوانه: ٨٢، والمخـــصص ٩/١٧، وابن يسعون: ٢١١، والقيسي: ٦٨٣، وابن برى: ٤٦٩، والفريدة في شرح القصيدة ١٠٨، واللسان (نخس).

في الديوان (ضروس) مكان (عوان) و (فكان (اعتساساً).

وكذلك القَوْس والعُرْس[1] والذّود مؤنثة، ولم تلحق التاء تحقيرهن، والعَرَب مؤنثة وقالوا: العَرَب العَارِبة، ولم يلحق تصغيرها[2] الهاء، وقال:

وَمَكْـنُ الـضِّبَابِ طَعَامُ الْعُرَيْبِ ‏ ‏ ‏ ‏ وَلاَ تَـشْتَهِيهِ نُفُـوسُ العَجَـمْ[3]

والـنّعْل مؤنثة، والفِهْر :حَجَر يملأ الكف تحقيرها فُهَيْرة حكيت عن أبي زيـد، والنار مؤنث[4] وفي التنزيل: ﴿**النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ**﴾[5] وكذلك إذا أريد بهـا الـسِّمَة يقال: مانَارُ بعيرك أي مَا سِمَته، الدَّارُ المَسْكَن، والدَّار البَلَد قال سـيبويه: تقـول العرب[6]: هذه الدار نعمت البلد[7]، وعلى هذا قوله تعالى:

---

(١) في أ: (والعرس والفرس).

(٢) في التكملة: (تحقيرها التاء).

(٣) بيت من البحر المتقارب قائله أبو الهندي عبدالمؤمن بن عبد القدوس.

مكن: بيض الضب والجراد، الضباب: جمع ضب، العريب: تصغير العرب خلاف العجم.

الشاهد: قوله: " العريب " حيث صغره بغير علامة التأنيث وتكبيرها مؤنث.

ورد في ديـوانه: ٥٢، والحيوان ٨٩/٦، وعيون الأخبار ٢٣٣/٣، وأدب الكاتب: ١٩٧، والمعاني الكبير: ٦٥٠،وشرح أدب الكاتب: ١٧٩، والقيسي: ٦٨٥، وزينة الفضلاء: ٦٦، وابن برى: ٤٧٠، والتنبيه والإيضاح (عرب)، ونزهة الأعين النواظر: ٥٤٢، وشرح المفصل ١٢٧/٥، وبـصائر ذوي التمييـز ٣٨/٤، وحياة الحيوان ٧٩/٢، وعقد الخلاص: ٢٤٦، وشرح كفاية المتحفظ: ٣٩٩.

(٤) في التكملة مرجان: (مؤنثة).

(٥) البروج / ٥.

(٦) (العرب) ليست في التكملة (مرجان).

(٧) الكتاب ٣٠٢/١.

﴿فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾[1] أي في بلدهم، أما قوله سبحانه﴿في دِيَارِهِمْ﴾[2]، فالمعنى في مساكنهم ومنازلهم، والكأس مؤنثة قال تعالى: ﴿بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ* بَيْضَاءَ﴾[3]، وأنشد الأصمعي:

مَنْ لَمْ يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرِماً   الْمَوتُ كَأْسٌ فَالْمَرْءُ ذَائِقُهَا[4]

وقال[5]: لا يقال للموت: كأس، وهذا الذي أنكره غير منكر؛ لأن سيبويه قد أنشد:

---

(١) الأعراف / ٧٨، ٩١.

(٢) هود / ٦٧، ٩٤.

(٣) الصافات / ٤٥، ٤٦.

(٤) بيت من البحر المنسرح اختلف في قائله فقيل: إنه أمية بن أبي الصلت، وقيل: رجل من الخوارج.

فقد نسب إلى أمية في ديوانه: ٤٢، والكامل: ٤٤٣، وذيل الأمالي: ١٣٤، وديوان الأدب ١٤١/١، والصحاح (عبط)، وابن يسعون ٢١٣، والقيسي: ٦٨٧، وابن برى: ٤٧٠، وشرح المفصل ٢١/٢، واللسان (كأس – وعبط)، والعيني ١٨٨/٢، وفتح القدير للشوكاني ٤٠٨/١.

ونسب إلى رجل من الخوارج في: الكامل: ٩٩، وقال القيسي: وذكر صاعد وغيره من أئمة اللغة أنه لرجل من الخوارج قتله الحجاج، وفي ديوان الخوارج: ١٠٥، ١٢٣، قائله عمران ابن حطان.

الشاهد: تأنيث الكأس حيث أعاد عليها ضمير المؤنث في قوله (ذائقها).

وورد بلا نسبة في: العقد الفريد ٤٩٠/٥، والمنصف ٦٧/٣، والمخصص ٨٠/١١.

عبطة: شاباً طرياً.

(٥) في التكملة شاذلي:(وقال الأصمعي) وقد صرح به الجرجاني، انظر ص:٧٩٢(١٢٢/ب).

مَــا أُرَجِّي بِالْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامى قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَأْسِ حَلاَقِ[1]

فحَــلاَقِ اسم للمنية[2]، وأضاف الكأس إليها، ولا فصل[3] بين إضافتها إليها وإلى الموت، ويقوي ذلك قول عمران في مرداس[4] أبي بلال:

إِمَّــا شَــرِبْتَ بِكَأْسٍ دَارَ مَشْرَبُهَا عَلَــى الأَنَاسِ فَذَاقُوا جُرْعَةَ الْكَأْسِ[5]

وحكى السكري[6] عن ابن[7] حبيب[8] عن ابن الأعرابي قال: لا يسمى

---

(١) بيت من البحر الخفيف قائله مهلهل بن ربيعة التغلبي، واسمه عدي.
وفي الشعر والشعراء: ٢٩٧ أن اسم مهلهل عدي تبعاً للجمحي، وذكر المرزباني: ٢٤٨ أن عدياً أخو مهلهل، وذكر الآمدي أن اسم مهلهل امرؤ القيس بن ربيعة.
ورد في: الكـتاب ٣٨/٢، والمقتـضب ٣٧٣/٣، وابــن برى: ٤٧٢، والتنبيه والإيضاح (كـأس)، والعـيني ٢١٢/٤ (وقال: إن اسمه امرؤ القيس)، معجم الشعراء: ٢٤٨، وابن السيرافي ٢٤٢/٢، وفرحة الأديب: ١٣٨، وابن يسعون: ٢١٤، والقيسي: ٦٨٩.
الشاهد: قوله: " كأس حلاق) حيث أضاف الكأس إلى حلاق وحلاق اسم للمنية.

(٢) في التكملة شاذلي: (المنية وقد).

(٣) في التكملة مرجان: (فرق).

(٤) في التكملة شاذلي:(ابن أبي بلال).

(٥) بيت من البحر البسيط، قائله عمران بن حطان.
الشاهد: قوله: " بكأس " يعني به الموت.
ورد في: شعر الخوارج: ١١٦، والكامل: ١٠٨٣، وابن يسعون: ٢١٤، والقيسي ٦٩٣، وابن برى: ٤٧٣، والخزانة ٣٦٠/٥، في القيسي: ٦٩٥ (دار أولها).

(٦) الحـسن بن الحسين بن عبيد الله المعروف بالسكري أبو سعيد النحوي اللغوي الراوية الثقة توفي سنة ٢٧٥ هـ.
أخـباره في: نـزهة الألباء: ٢١١، وإنباه الرواة ٣٢٦/١، وإشارة التعيين: ٨٨، والبداية والنهاية ٥٤/١١.

(٧) في أ: (أبي حبيب).

(٨) محمد بن حبيب أبو جعفر كان عالماً بالنسب وأخبار العرب مكثراً من رواية اللغة، توفي سنة ٢٤٥ هـ.
أخباره في: طبقات الزبيدي: ١٣٩، وإنباه الرواة ١١٩/٣، والنجوم الزاهرة ٣٢١/٢.

الكأس كأساً إلا وفيها الشراب، ولا يقال: ظَعينة للمرأة حتى تكون على بعيرها وفي هودجها، ولا يسمى الطبق مِهْدَى إلا وفيه / ما يُهْدى، والجَنازة لا تسمى ١٢٠/ب
جِنازة إلا وعليها ميت، وإلا فهي سَرِير أو[١] نَعْش، الغول مؤنثة قال كعب بن زهير:

فَمَا تَدُومُ عَلَى وَصْلٍ تَكُونُ بِهِ ... كَمَا تَلَوّنَ فِي أَثْوابِهَا الْغُولُ[٢]

والظِّئْر: مؤنثة من الناس، ومن الإبل أيضاً ظَأَرْت الناقة إذا عَطَفْتَها على غير[٣] ولدها، قال متمم:

ومَا وَجْدُ أَظْآرٍ ثَلاثٍ رَوَائِمٍ ... وَجَدْنَ مَجَرّاً مِن حُوَارٍ ومَصْرَعَا[٤]

---

(١) في أ: (ونعش).

(٢) بيت من البحر البسيط بين المصنف قائله.

وصف امرأة تتلون عليه بخلقها كما تتلون الغول.

الشاهد: تأنيث الغول.

ورد في: شرح ديوانه: ٨، وسيرة ابن هشام ١١٠/٤، والحيوان ١٥٩/٦، وجمهرة أشعار العرب: ٧٩١، والجمهرة ١٥٠/٣، والعقد الفريد ٢٨٨/٥، والبارع: ٣٩٨، والجمان في تشبيهات القرآن: ٧٩، وتثقيف اللسان: ١٨٢، وشروح سقط الزند: ١٣٦٠، وابن يسعون: ٢١٥، والقيسي: ٦٩٥، وشرح قصيدة كعب ١٣١، والبلغة: ٧٥.

في شرح الديوان والسيرة والحيوان وجمهرة أشعار العرب والجمهرة والعقد الفريد والجمان وتثقيف اللسان (على حال تكون بها).

(٣) في أ: (ولد غيرها).

(٤) بيت من البحر الطويل.

أظْآر: جمع ظئر يكون في النساء وهو أن ترضع ولد غيرها، وفي الإبل أن يعطف على البو لتدر، روائم: جمع رائمة، وهي التي عطفت على ولد غيرها أو على البو، مجرا: هو الموضع الذي جر الحوار فيه، حوار: ولد الناقة، مصرعاً: الموضع الذي صرع فيه.

=

الضَّبُع للمؤنث، والذكر ضِبْعَان، وأنشد أبو زيد:

يَاضَبُعاً أَكَلَتْ آيَارَ أَحْمِرَةٍ ... ففِي البُطُونِ وَقَدْ رَاحَتْ قَرَاقِيرُ[(١)]

قال بعض من حكي عنه: أنا أظنه ضُبْعاً[(٢)] على الجمع لقوله: ففي البُطُونِ، والبُطُون تكون للجمع، ولا يمتنع لهذا الذي ذكره أن يكون ياضَبُعاً أكلت كما أنشد أبو زيد، وقال: البُطُون فجمع كما قالوا للواحد منها: حَضَاجِر لعظم بطنها وانتفاخه، والضَّبُع، السنة المجدية أكلته الضبع، وأنشد سيبويه:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُم الضَّبُعُ[(٣)]

= الشاهد: تأنيث الظئر.

ورد في شعره: ١١٦، ومعاني القرآن للفراء ٢١٨/٣، وكنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ ٦٣/١، والشعر والشعراء: ٣٣٨، والكامل: ١٤٣٩، وأمالي اليزيدي: ٢٤، والعقد الفريد ٢٦٤/٣، والبصريات: ٧٢٩، والعضديات: ١٨٢، وجمهرة أشعار العرب: ٧٥٤، وثمار القلوب: ٣٤٨، وشرح المفضليات: ٩٦٦، والمثلث لابن السيد ١٠٣/٢، وابن يسعون: ٢١٥، والقيسي: ٦٩٩، والبلغة: ٧٥، وابن برى: ٤٧٦، واللسان (ظأر).

(١) بيت من البحر البسيط قائله جرير الضبي.

الشاهد: تأنيث الضبع لقوله: (أكلت، راحت).

ورد في: الكتاب ١٨٦/٢، والنوادر ٢٩٥، والحيوان ٤٤٧/٦، والمقتضب ١٣٢/١، والأفعال للسرقسطي ١٦٠/١، والمخصص ١٠٩/١٦، وابن يسعون: ٢١٦، والقيسي: ٧٠٣، والبلغة: ٧٤، وابن برى: ٤٧٧، والتنبيه والإيضاح واللسان (أير).

في الكتاب والمقتضب، والتنبيه والإيضاح واللسان (يا أضبعا).

(٢) انظر النوادر ٢٩٥، وشرح شواهد الإيضاح للقيسي ٧٠٣.

(٣) بيت من البحر البسيط قائله العباس بن مرداس السلمي وفد على النبي صلى الله عليه وسلم =

وأرى جريراً جعل الذِّئْبَ مثلها في قوله:

يَــأْوِي إلــيكم فَلاَ مَنٌّ ولا جَحَدٌ   مَــنْ سَاقه السَّنَة الحَصَّاءُ والذِّيبُ[(١)]

ومثل الضَّبُعِ قولهم: كَحْل غير مصروف قال:

قَــوْمٌ إذَا صَــرَّحَتْ كَحْلُ بُيُوتَهُمْ   مَأْوَى الضَّرِيكِ ومَأْوَى كُلِّ قُرْضُوبِ[(٢)]

= فأعطاه مع المؤلفة قلوبهم، توفي سنة ١٨ هـ تقريباً.

أخباره في: الشعر والشعراء: ٣٠٠، ٧٤٦.

أبا خراشة: خفاف بن ندبة.

الشاهد: " الضبع " أراد السنة المجدبة فأنث الضبع.

ورد في: ديــوانه: ١٢٨، والكــتاب: ١٤٨/١، والحيوان ٤٤٦/٦، والجمهرة ٣٠٢/١، وشرح ما يقع فيه التصحيف: ٣٥٨، والمنصف ١١٦/٣، والأعلم ١٤٨/١، وابن يسعون: ٢١٦، والقيــسي: ٧٠٥، والإنصاف: ٧١، وابن برى: ٤٧٩، وشرح المفصل ١٣٢/٨، والمقرب ٢٥٩/١، وشرح قطر الندى: ١٤٠، وشرح شذور الذهب: ٢٤٢، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٩٧/١، وشرح الأشموني ٢٤٤/١، وشرح شواهد ابن عقيل: ٥٥.

(١) بيت من البحر البسيط.

مَــنٌّ: قَطْع، الحصَّاء: مأخوذ من حص الشعر إذا حلقه فهي المجدبة القليلة النبات مدح به قوماً، فقال: من أوى إليكم أوى إلى الخير والصنع الجميل والفضل الجزيل.

الشاهد: قوله " الذيب " جعله أبو علي اسماً للسنة المجدبة كالضبع رأياً رآه لا قولاً حكاه.

ورد في:ديــوانه: ٣٤، والــصحاح (حــصص)، والفائق ٣٢٧/٢، وابن يسعون: ٢١٧، والقيسي: ٧٠٧، وابن برى: ٤٨١، واللسان والتاج " حصص ".

في الديوان " إليك "، والصحاح واللسان والتاج " بلا من ".

(٢) بيت من البحر البسيط قائله سلامة بن جندل السعدي.

كحل: السنة المجدبة، الضريك: السّيء الحال، قرضوب: الفقير الذي لا شيء عنده.

الشاهد: قوله: " كحل " من أسماء السنين المجدبة.

=

النَّاب: المُسِنّة من النُّوق، أنشدنا علي بن سليمان:

أَبْقَى الزَّمَانُ منكِ نَاباً نَهْبَلَهْ
ورَحِماً عِنْدَ اللِّقَاحِ مُقْفَلَهْ [(١)]

الوَحْشَ: مؤنثة قال:

إذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الوَحْشَ فِي ظُلُلاَتِها سَــوَاقِطُ مِن حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَا[(٢)]

= ورد في ديــوانه: ١١٥، والمذكر والمؤنث للفراء: ١٠٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٤١٩، وشــرح القصائد السبع: ٤١٨، وشرح القصائد المشهورات ٢/٧٩، والمحكم ٣/٣٠،والمستقــصى ٢/٢، وابن يسعون: ٢١٧، والقيسي: ٧٠٩، والبلغة: ٧٩، وابن برى: ٤٨٢، واللسان والتاج (صرح – كحل).

في الديوان (عز الذليل) وفي البيت روايات تركت ذكرها لكثرتها، وعدم تأثيرها في موطن الشاهد.

(١) رجز قائله صخير بن عمير التميمي أو صخر بن عمرو.

نابا: ناقة مسنة، نهبله: ناقة مسنة، مقفلة: مسدودة لا تقبل الولد.

الشاهد: تأنيث الناب بغير علامة تأنيث.

وردا في: الأصمعيات: ٥٨، وأمالي القالي ٢/٢٨٥، والبارع: ٢٠٦، والمخصص ١٧/٥٨، والبلغة: ٧٢، وابن يسعون: ٢١٧، والقيسي: ٧١٢، وابن برى: ٤٨٣.

(٢) بيت من البحر الطويل قائله النابغة الجعدي.

الوحش: ما لا يستأنس من دواب البر، ظللاتها: جمع ظلة وهي ما يستتر به من الحر والبرد، أظهر: صار في وقت الظهيرة وهو منتصف النهار.

الشاهد: قوله: " الوحش " أنثه لقوله: في ظللاتها فرد على الوحش ضمير المؤنث.

ورد في شــعره: ٧٤، والكــتاب ١/١٣١. وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٦٨، وإعراب القــرآن ١/٣٠١، وشــرح أدب الكاتب للجواليقي: ١١٤، وابن يسعون: ٢١٨، والقيسي: ٧١٨، والبلغة: ٧٩، وابن برى: ٤٨٤، واللسان (سقط).

والْقَلْتُ: نقرة في الجبل قال:

لَحَـا اللهُ أَعْلَـى تَلْعَةٍ حَفَشَتْ بِهِ وقَلْـتاً أَقَرّتَ مَاءَ قَيْسِ بنِ عَاصِمِ[(١)]

والبِئْر: مُؤَنَّثَة قال سبحانه: ﴿وَبِئْرٍ مُعَطَّلَة ﴾[(٢)] وكذا العِيْر.

قـال سـبحانه : ﴿وَلَمَّـا فَـصَلَتِ الْعِيرُ﴾[(٣)] ، والحال هي[(٤)] الحال والحالة.

فأما الْبَالُ فمذكر، وسِقْط النَّارِ مؤنثة قال:

---

(١) بـيت من البحر الطويل اختلف في قائله، فقيل: إنه الفرزدق، وقيل: مالك بن نويرة، وقيل: أبو النجم، وقيل: اليربوعي.

الشاهد: تأنيث القلت.

نـسب إلى الفرزدق في: ابن يسعون ٢١٩، والقيسي: ٧٢٠، وشواهد نحوية: ١٠٠، ولم أجده في ديوانه.

ونسب إلى مالك بن نويرة في: ابن برى: ٤٨٥، ولم أجده في شعره المجموع المطبوع.

ونـسب إلى أبي النجم في: المخصص ٦/١٧، ونسب إلى الشمردل اليربوعي في: الأفعال للسرقسطي ٣٩٣/١.

وورد بـلا نـسبة في المـسائل البصريات: ٥٢٢، والفصول والغايات للمعري: ٣٠٥، والبلغة: ٧٨.

لحا الله: لعنه وكشفه، التلعة: مسيل الماء من أعلى الوادي إلى أسفله، حفشت به: قذفت، قلـتا: نقرة في الجبل تمسك الماء ضرب ذلك مثلاً فكنى بالتلعة عن ظهر الرجل، وبالقلت: عن موضع الولد.

(٢) الحج / ٤٥.

(٣) يوسف / ٩٤.

(٤) في الـتكملة شاذلي: (والحال كذلك تؤنث هي...) في المذكر والمؤنث للفراء: ٩٣، الحال أنثى وأهل الحجاز يذكرونها وربما أدخلوا فيه الهاء.

وَسِقْطٍ كَعَيْنِ الدِّيكِ عَاوَرْتُ صُحْبَتِي أَبَاهَـا وهَـيَّأْنَا لِمَوْقِعِهَا وَكْرَا[1]

والطَّسْتُ: هي الطَّسْتُ والطَّسّ قال:

حَنّ إِلَيْهَا كَحَنِينِ الطَّسِّ[2]

والشمس (مؤنثة)[3] قال سبحانه: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾[4]

---

(١) بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة.

السقط: القطعة التي تسقط من النار عند اقتداح الزندين، عاروت: ناولت، أباها: الأب الزند الأعلى، وكرا: ما هيأه للسقط والأصل فيه وكر الطائر.

الشاهد: تأنيث السقط وهي سقط النار فهي نار في المعنى والنار مؤنثة.

ورد في: ديـوانه: ١٤٢٦، وتأويل مشكل القرآن: ٩٤، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٣٩١، وتفـسير رسـالة أدب الكاتب ١٣٦، وتهذيب اللغة ١٦٥/٣، والمحكم ٢٤٩/٢، والمخـصص ٢١/١٧، وأسـرار البلاغة: ١٣٩، وسمط اللآلي: ٧٦٠، والجمان: ٣٤٤، ومحاضـرات الأدبـاء ٦٢٥/٢ ، والاقتـضاب ٨٩/١، وشرح أدب الكاتب: ٦٠، وابن يـسعون: ٢١٩، والقيـسي: ٧٢٢، وابن برى: ٤٨٦، والمرصع ٢٨٧، واللسان (عور) وتمثال الأمثال ١٩٧، في المذكر والمؤنث والمخصص والسمط وابن يسعون والقيسي وابن برى والتكملة مرجان، وأ: (لموضعها)، وفي الديوان (صاحبي).

(٢) رجز نسب في البحر المحيط ١٥٦/٣ إلى العجاج.

حنين الطس: صوتها إذا نقرت.

الشاهد: تأنيث الطس وليس في البيت ما يدل على تأنيثه، وإنما يعرف ذلك بالسماع.

ورد في: الفاضـل: ١٩، والتهذيب ٢٧٥/١٢، وغريب الحديث للخطابي ٤٩٩/١، وسر صـناعة الإعراب: ١٥٦، ومبادئ اللغة: ٥٣، والمخصص ١٦/١٧، وشروح سقط الزند: ١٣٧٣، والفرق بين الحروف الخمسة: ٥٨١، وابن يسعون: ٢٢٠، والقيسي: ٧٢٤، وابن برى: ٤٨٨، واللسان والتاج (قيس)، واللسان (طسس).

(٣) (مؤنثة) ليست في: (أ).

(٤) يس / ٣٨.

وأســـاء النار كذلك والريح مؤنثة، وكذلك أسماؤها قال سبحانه: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾[1].

أَجَأُ: اسم أحد جَبَلَيْ طيء قال:

١٢١/أ أَبَــتْ أَجَــأُ أَنْ تُسْلِمَ الْعَامَ جَارَهَا فَمَنْ شَاءَ/فَلْيَنْهَضْ لَهَا مِن مُقَاتِلِ[2]

الأرض الـــتي تُظِلُّها السماء مؤنثة، وكذلك أرض الدَّابة لما يلي حَوَافِرَهَا قال:

وَلَمْ يُقَلِّبْ أَرْضَهَا[3] البَيْطَارُ[4] ".

---

(١) الأنبياء / ٨١.

(٢) بيت من البحر الطويل قائله امرؤ القيس.
الشاهد: تأنيث أجأ أحد جبلي طيء يذكر ويؤنث.
ورد في: ديـــوانه: ٩٥، والمذكـــر والمؤنث لابن الأنباري: ٤٨٣، وشرح المفضليات لابن الأنـــباري: ٥٤١، وأشـــعار الشعراء الستة ٨٤/١، ومعجم ما استعجم: ١٠٩، والجبال والأمكنة للزمخشري: ١٠، وابن يسعون: ٢٢٠، والقيسي: ٧٢٧، والبلغة: ٧٩، وابن برى: ٤٨٩، ومعجم البلدان ٨٥/٤، والمرتجل للصغاني: ٧٩، وشرح شواهد الشافية: ٨٢.

(٣) رجز اختلف في قائله، فقيل: حميد الأرقط، وقيل: حميد بن ثور.
الشاهد: تأنيث أرض الدابة.
نـــسب إلى حمـــيد الأرقط في: إصلاح المنطق: ٧٣، وتهذيب الألفاظ: ١٠٨، والكامل: ١٠١٤، والمعاني الكبير: ١٥٥، والجمهرة ٥٩/١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٨٨، وسمط اللآلي: ٩١٥، والاقتضاب ٧١/٢، وابن يسعون ٢٢٠، والقيسي: ٧٢٩، وابن برى: ٤٨٩، والمشوف المعلم: ٦٠، واللسان (حبر).
ونسب إلى حميد بن ثور في: التقفية: ٤٩٣، وشرح أدب الكاتب: ١١٧.
وورد بـــلا نسبة في: العين ٥٦/٧، والمأثور عن أبي العميثل: ٦٦، وأدب الكاتب ١١٧، والمـــنجد: ١٠٧، وشرح القصائد السبع: ١٦٩، وليس في كلام العرب: ٢٤٠، وتهذيب اللغة ١٧٥/٩، ٦٢/١٢، ومعجم مقاييس اللغة ١٢٧/٢، وشمس العلوم ٣٨٩/١.
أرضها: أرض الدابة: ما يلي الأرض من حوافرها.

(٤) في التكملة مرجان والنسخ المخطوطة لدي: (بيطار).

التكملة شاذلي: ١٣٣-١٣٩، والتكملة مرجان: ٣٧٠-٣٨٤.

قال المفسر:

اعلم أنا نذكر ما يكون فيه اشتباه من هذا الفصل فنفسره.

النّبْل: اسم للجمع[1] كالإبل والنِّسوة، وأسماء الجموع مؤنثة في الأغلب كالإبل والخيل والغنم والبقر، وأما النَّعم ففيه التذكير والتأنيث، وعلى التذكير قوله، وهو من أبيات الكتاب:

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٍ تَحْوُونَه يُلْقِحُه قَوْمٌ وتَنْتِجُونَهُ

هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تَرْجُونَه[2]

وقال سبحانه: **﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي**

---

(١) في أ: (الجمع).

(٢) رجز قائله قيس حصين بن يزيد الحارثي.

نعم: الإبل، تحوونه: من حويت الشَّيء إذا ضممته واستوليت عليه وملكته، يلقحه قوم: يحملون الفحولة على النوق، تنتجونه: نتج الدابة استولدها.

الشاهد: قوله: " نعم " حيث ذكره.

ورد في الكتاب ١/٦٥، والمذكر والمؤنث للفراء: ٨٩، ومجاز القرآن ١/٣٦٢، والأغاني ١٦/٣٣٠، وتهذيب اللغة ٣/١٣، وابن السيرافي ١/١١٩، وفقه اللغة وسر العربية: ٣٣٦، وفرحة الأديب: ١٦٤، والمخصص ١٧/١٩، والإنصاف: ٦٢، والرد على النحاة ١٢٠، والكامل في التاريخ ١/٣٨٠، ونسبه إلى قيس بن عاصم المنقري، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٩، وشرح الكافية للرضي ١/٩٤، وشرح الكافية الشافية: ٣٥٢، وشواهد التوضيح: ٩٥، وشرح الألفية لابن الناظم: ١١٢، وشرح ألفية ابن معطي للقواس: ٨٣٤، واللسان (نعم) وتلخيص الشواهد ١٩١، والعيني ١/٥٢٩، ونتائج التحصيل: ١٠٨٧، والخزانة ١/٤٠٧، ٤٠٩.

﴿بُطُونِهِ﴾[1] فذكر (مع)[2] أنه قد كُسِّر حملاً على الجمع إذ كل واحد من النَّعم والأنعــام جمــع، وقال في موضع آخر ﴿ مِمَّا فِي بُطُونِهَا﴾[3] فالغلبة في نَعَم[4] الــتذكير، وأسماء الجموع التي تكون في الآدميين ما عدا المختصة بالمؤنث كنِسْوة، فالأصل فيها التذكير نحو: الناس والبشر والأنام والورى، فلا تكاد تجد أحداً يقول: خرجت الناس، وأما قوله سبحانه: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾[5] فإن القوم في الأصل صفة كأنــه رجــال قوم كقولك:رجال صَوم، ثم غلب، والمعنى من قوله سبحانه: ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾[6] ولذلك يختص بالرجال كقوله:

.... أَقَــومٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ[7]

---

(١) النحل / ٦٦.

(٢) (مع) ليست في: (أ).

(٣) المؤمنون / ٢١.

(٤) في ر، وظ: (للتذكير).

(٥) الشعراء / ١٠٥.

(٦) النساء / ٣٤.

(٧) عجز بيت من البحر الوافر، قائله زهير بن أبي سلمى، وصدره:

وما أدري وسوف إخال أدري ....

الشاهد قوله: (أقوم) أراد بالقوم الرجال.

ورد في: شــرح شعر زهير: ٦٥، والزاهر ٢/١٧٠، وغريب الحديث للخطابي ١/١٩٦، وديــوان الأدب ٣/٢٩٧، وفقه اللغة وسر العربية: ٣٣٦، وأمالي ابن الشجري ١/٢٦٦، والتلخــيص: ٣٨٦، وشــرح التلخيص ١٨١، وشرح بانت سعاد: ١٦٢، والمغني: ٤٠، ١٤٨، ٤٣٨، ٤٤٤، والكوكب الدري: ٢٨٣، ومعاهد التنصيص ٣/١٦٥، وشرح أبيات المغني ١/١٩٤.

كأنه أَرِجَال أم نِسَاء، وقال سبحانه: ﴿لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ﴾[1] وهذا هو الأصل وإن وقع على المؤنث فهو لضرب[2] من تغليب المذكر على المؤنث كقولهم[3]: الأَخَوان زَيْدٌ ودَعْد، وكقوله[4] سبحانه: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾[5] يدلك على ذلك ما ذكرت من أن المعنى أن الرجال يقومون على النساء، وإذا كانت هذه الصفة مخصوصة بالذكور، كان الاسم لهم في التحقيق، وكان مجيئه للنوعين مجازاً، ويزيد في وضوحه أنه لا يقال: جاءني قوم ويراد نِسَاء بلا رجال ألبتة، وإذا كان قوم صفة في الأصل كان تأنيثه بمنزلة تأنيث رجال في قولك: خرجت الرجال، ١٢١/ب
فافرق بين القوم وبين الناس؛ لأن الناس ليس بصفة، وإنما هو اسم موضوع للآدميين وقوله:

فَالْعَيْنُ بَعْدَهُم كَأَنَّ حِدَاقَهَا　　　سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فَهي عُورٌ تَدْمَعُ[6]

فالذي ذهب إليه أن العين جنس يراد به الكثرة إلا أنه وضع اسم الجنس موضع البعض كقوله سبحانه: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ*وَبِاللَّيْلِ﴾[7] بيانه أن / العين هنا يريد بها عين نفسه، وقبله:

---

(١) الحجرات/١١.

(٢) في ظ: (كضرب).

(٣) في أ: (لقولهم).

(٤) في أ: (لقوله).

(٥) التحريم / ١٢.

(٦) تقدم ورودها ص: ٧٤٨ .

(٧) تقدم ورودها ص: ٧٤٩ .

أَوْدَى بَنِيَّ وأَعْقَبُوني حَسْرةً   بَعْدَ الرُّقَادِ وعَبْرَة لا تُقْلِعُ[1]

إلا أنه قال: فالعين على قصد الجنس، وأعاد إليها ما يجري عليها بلفظ الجمع، فقال: كأن حِداقَها، وجاز ذلك؛ لأنه إذا ذكر الجنس علم أن قصده أن يصف عين نفسه بذلك كما أن قوله سبحانه: ﴿وَبِاللَّيْلِ﴾ في الظاهر جنس بمنزلته في قوله[2]: أَظْلم اللَّيْلُ، والمعنى بعض من الليل؛ لأن القصد وقت السحر، ويجوز أن يقال: إنه أراد فعَيْني أو فَالْعَيْن مِنِّي إلا أنه جمع على قولهم: بعير ذُو عَثَانِين[3]، فجعل كل جزء من عينه عيناً، فقال: عُور، وهذا مقول، ويجوز وجه ثالث وهو أنه يقال: عين ويراد به العينان كما يذكر العينان، ويجريان على حكم العين؛ لأن الجارحتين إذا اصطحبتا تنزلتا منزلة الواحدة، فمن إفراد اللفظ والتثنية في المعنى قول امرئ القيس:

---

(١) بيت من البحر الكامل قائله أبو ذؤيب الهذلي.

أودى: هلك، أعقبوني: ورثوني وخلفوا لي، حسرة: حزناً مع ألم، عبرة: دمعاً، الرقاد: النوم، لا تقلع: لا تذهب.

ورد في: ديوان الهذليين ٢/١، والمفضليات: ٤٢١، وشرح أشعار الهذليين: ٦، والمحلى: ١٩٩، وشرح اختيارات المفضل: ١٦٨٧، وابن برى: ٤٥٤، وألف باء ١٣٦/١، وأوضح المسالك ٢٣٨/٢، والعيني ٤٩٨/٣، والأشموني ٢٨١/٢، والتصريح ٦١/٢، وشرح أبيات المغني ٢٠٨/٢.

في ديوان الهذليين والمفضليات (غضة) وفي المحلى وشرح اختيارات المفضل وابن برى (ما تقلع).

وفي ألف باء (فودعوني)، وفي شرح أبيات المغني (ما ترجع).

(٢) في ظ: (قولك).

(٣) عثانين: واحدها عثنون وهي شعيرات عند مذبح البعير والتيس، انظر اللسان (عثن).

وعَـــيْنٌ لَهَـــا حَـــدْرَةٌ بَـــدْرَةٌ شُـــقَّتْ مَآقِـــيهِمَا مِـــنْ أُخَرْ[1]

قال: مآقِيهِمَا و لم يقل: مآقيها، ومن تثنية اللفظ[2] وإفراد الحكم قوله:

فَكَـــأَنَّ في العَيْنَـــيْن حَـــبَّ قَرَنْفُلٍ أو سُـــنْبُلاً كُحِلَـــت بِه فَانْهَلَّتِ[3]

---

(١) بيت من البحر المتقارب، قائله امرؤ القيس.

عـــين حدرة: مكتنزة صلبة، بدرة: التي تبدر بالنظر ويقال: هي التامة كالبدر، شقت من أخر: يعني أنها مفتوحة كأنها شقت من مؤخرها.

الشاهد قوله: (عين) وأفرد العين لفظاً وهي مثنى في المعنى لقوله: (مآقيهما).

ورد في ديوانه: ١٦٦، وما اتفق لفظه واختلف معناه لليزيدي: ٥٠، والمنصف ٦٨/١، وما يجـــوز للشاعر في الضرورة: ١٨٨، والوافي في العروض والقوافي: ٤٣، وشرح ديوان الحماسة ٥٦/٢، وأمالي ابن الشجري ١٢٢/١، وشمس العلوم ٤٠١/١، وشرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللخمي: ٢٩٦، وضرائر الشعر: ٢٥١، والخزانة ١٩٧/٥.

(٢) في ظ: (مع).

(٣) بـــيت من البحر الكامل، اختلف في قائله، فقيل: إنه سلمي بن ربيعة بن السيد بن ضبة – شاعر جاهلي كان متلافاً للمال، وقيل: إنه علباء بن أريم بن عوف من بني بكر بن وائل.

الـــشاهد: تثنـــية " العينين " لفظاً وإفراد الحكم لقوله كحلت – انهلت إذ لو ثنى لقال، كحلتا، انهلتا.

نسب إلى سلمي في: الحماسة ٢٨٥/١، وأمالي القالي ٨١/١، والتنبيه على أوهام أبي علي: ٣٩، وسمـــط الـــلآلي: ١٧٣، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٥٥/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٢١٠/١، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري ٤٩، والخزانة ٥٥٥/٧.

وفي النوادر: ٣٧٤، ٣٧٥، قال: سلمان بن ربيعة أو سلمى.

ونسب إلى علباء في: الأصمعيات: ١٦١.

وورد بـــلا نسبة في: فقه اللغة: ٣٧٧، والقيسي: ٢٧٦، وإعراب لامية الشنفري ١٢٩، وشواهد التوضيح: ٧٢، والإرشاد إلى علم الإعراب ٣٨٢.

وحاشية يس ٣٨٧/٢، والخزانة ١٩٧/٥.

في الأصمعيات: (وكأنما).

ونحو ذا كثير، فلذلك[1] يكون جمع حِدَاقَها؛ لأنه يقصد بالعين كل واحـــدة منهما، ولم يقل: حَدَقَتَيْها كما لا يقال: نَفْسَاكما في الأكثر، ويقال: أَنْفُــسُكما، وكمـــا قال: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[2] فيجري الاثنان مجرى الجماعـــة، ويكون عُورُ عائدة إلى الحِدَاق؛ لأن العَورَ بالحَدقة أخص منه بجميع العين إذ هي محل الآفة فاعرفه، وقوله:

أَرَى رَجُـــلاً مِـــنْهُم أَسِيفاً كَأَنَّما يَضُمُّ إِلَى كَشْحَيْه كَفّاً مُخَضَّبَا[3]

فقد ذكر فيه وجوهاً: أحدها أن يكون كقوله:

.... ولاَ أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِبْقَالَهَـــا[4]

أي أن التأنيث في الكف غير حقيق فلا يعتد به.

والثاني أن يكون حمل الكلام على العضو؛ لأن الكف عضو، فإن قلت: فكيف جعل هذا وجهاً آخر حتى قال: ويجوز أن يكون حمل على العضو، وما ذكره أولاً من أنه[5] كقوله (ولا أرض أبقل) بهذه المنزلة؛ لأن التذكير هناك من حيث إن الأرض مكان وكذلك التذكير في الكف؛ لأنها عضو.

فالجواب: أن هنا فصلاً، وذاك أنه يعتقد في قوله:

---

(١) في ر، وظ:(فكذلك).

(٢) التحريم / ٤.

(٣) تقدم وروده ص: ٧٥٠ .

(٤) تقدم وروده ص: ٥ .

(٥) في ر، وظ: (أن).

.... ولاَ أَرْضَ أَبْقَـــــلَ إِبْقَالَهَـــــا

أن الـــتذكير لأجـــل أن التأنيث لا حقيقة له، وليس في اللفظ أيضاً علم تأنيث، فهو بمنزلة /اسم لم يؤنث قط، وإذا قال: إنه حمل على معنىٰ العضو، فإنه ١٢٢/أ
يقول: إن التأنيث الذي جرى للاسم قد اعتد به كما يعتد بالتأنيث الحقيقي في نحو المرأة.

إلا أنـــه ذُكِّـــر حملاً على المعنى، وهو أن الكف عضو كما ذُكِّر المؤنث الحقيقي على معنى الإنسان فاعرفه، وشبهه بقوله:

حَتَّى تَعُودِي أَقْطَعَ الوَلِيَ[1]

لأنـــه ذَكَّر حملاً على القليب كأنه قال: قليباً أقطع، ولو حمل على البئِرْ لقيل: قَطْعَاء ألا تراه قال: تَعُودِي، فأتى بخطاب المؤنث، وأورد قوله:

لِقَـــوْمٍ وَكَانُـــوا هُـــم الْمُنْفِدِينَ   شَـــرَابَهُم قَـــبْلَ إِنْفَادِهَـــا[2]

مـــن حيث إنه نقيضه، وهو أن الشراب مذكر، وقد أنثه؛ لأنه في المعنى خمر كذلك ذكر الكف؛ لأنه في المعنى عضو، ونحو ذا قد تقدم، وهو شائع في كلامهم وقوله: " قبل إنفادها " أي إنفادها عقولهم، واستدل على تذكير قليب في الغالب بقولهم: أَقْلِبَة؛ لأن هذا المثال يختص بالمذكر[3].

والـــوجه الـــثالث: أن يكون مُخَضَّباً من فعل الرجل كما تقول: رجل مَخْـــضُوب، ويكـــون نصبه على الحال من الضير في " كَشْحَيْه " أو الضمير

---

(١) تقدم وروده ص: ٧٥١ .

(٢) تقدم وروده ص: ٧٥١ .

(٣) في ظ: (الذكر).

المرفوع في يضم، وإنما اشترط أن يكون حالاً من الضمير؛ لأن الضمير معرفة، فينتصب عنه الحال، فكأنه قال: نظرت إلى رجل يضم إلى كشحيه[١] كفاً مُخَضَّباً أي أن الضم يقع وهو في حال التخضب كما تقول: يَضُمُّ إلى كشحيه كَفّاً حَاكّاً[٢]، وإذا كان حالاً فالوجه أن يكون من الضمير المرفوع (في يضم)[٣]؛ لأن الفعل به التبس، ويضعف كونه حالاً من الضمير المجرور في كشحيه، وذاك أنك لا تقول: ضَرَبْتُ غُلاَمَ هِند قَاعِدَةً على أن يكون حالاً من هند لأجل أن الفعل لم يقع عليها، فيعمل في حالها، فكذلك الفعل في قوله: يضم إلى كَشْحَيْهِ لم يقع على الضمير المجرور، وإنما وقع على الكشحين إلا أنه يجوز من حيث إن الضم إذا وقع على الكشح، فقد وقع على صاحبه، فكأنه قال: يضم إليه، فإذا جعلته حالاً من المجرور كان بمنزلة أن تقول: مررت بَرجُلٍ يضم زيد يده إلى كَشْحَيْه قَاعِداً، فجعله حالاً من هاء كشحيه؛ لأن المعنى يضم إليه ويلابسه والأول أسهل.

والوجه الرابع: أن يكون مُخَضَّباً صفة لرجل، فكأنه قال: أرى رجلاً منهم أسيفاً مخضباً يضم إلى كشحيه كفا، والمعنى لا يتغير؛ لأنه إذا وصف الرجل / بأنه مخضب علم أن الخضاب في الكف حتى كأنه قال: كفاً مخضبة، ١٢٢/ب
السِّنُّ: مؤنثة وأصلها[٤] أن تكون للجارحة، ثم يستعمل[٥] بمعنى طول العمر أو

---

(١) في ر، وظ: (يضم كشحيه مخضباً إن).

(٢) في ر: (حالاً).

(٣) (في يضم) ليست في: (أ).

(٤) في أ: (وأصلها من حيث أن).

(٥) في ظ: (استعمل).

قـــصره، فيقال: هو كبير السن وصغير السن من حيث إنها مما يستدل به على الصغر والكبر، ولما صارت تستعمل في غير الجارحة قال في الطائر: " فَتِيّ السن " كمـــا أنشده[1]، فجرى مجرى قولك: فتى، ولما كان الأصل الجارحة، وكانت وضعت على التأنيث بقيت عليه في حال الاتساع، فقيل: كَبُرَت سِنِّي، وتقول: طائـــر سِـــنُّهُ فتـــية أيضاً اعتباراً لحكم الأصل، وكذا اليد من النعمة مستعارة، والأصل للجارحة، وهي باقية على ما وضعت عليه من التأنيث، وكذلك النار للـــسمة مؤنثة؛ لأنها على سبيل الاتساع، وكأن ذلك لأجل أن الوسم يحصل بجـــزء من النار يصيب الموسوم، فكأن في موضع العلامة ناراً، وعلى ذلك قول بعـــض اللصوص في وصف إبل اكْتَسَحَهَا[2] سَرِقةً، ثم تعرض لبيعها فسئل عن السبب[3] أنشده شيخنا رحمه الله:

تَـــسئَلُني الـــبَاعَةُ مَانجَارُهَـــا إذْ زعْـــزَعُوهَا فَسَمَت أَبْصَارُهَا
كُـــلُّ نِجَـــارِ إِبِـــلٍ نِجَارُهَـــا وكُـــلُّ نَـــارِ الْعَـــالَمِينَ نَارُهَا[4]

---

(١) يقصد قول الشاعر:

عليها من قوادم مضرحي فتي السن محتنك ضليع

وقد تقدم وروده ص: ٧٦٩ .

(٢) في ر، وظ: (ساقها).

(٣) في ر، وظ: (الثبت).

(٤) رجز نسبه البكري في فصل المقال: ١٩٠ إلى أبان بن لقيط.

نجارها: النجار الأصل، زعزعوها: ساقوها سوقاً شديداً.

في الخزانة ١٤٩/٧: (العاشرة: نار الوسم قرب بعض اللصوص إبلاً للبيع فقيل له: ما نارك، وكـــان أغار عليها من كل وجه، وإنما سئل عن ذلك لأنهم يعرفون ميسم كل قوم وكرم إبلهم من لؤمها فقال الأبيات).

=

أي أنهـــا أخـــذت من أصول شتى وطوائف مختلفة، وليست بمملوكة، فتكون من نصاب واحد.

والدار تقع على البلد لأجل أنه مسكن يجمع[1] أصحاب الدور كما أن الـــدار مسكن لمن في بيوتها، وأما ما حكاه عن صاحب الكتاب من قوله: هذه نِعْمَـــتُ الْبَلَدُ[2]، فالغرض منه أن البلد أنث لوقوع الدار عليه، فكأنه قيل: هذه الدار نِعْمَت الدَّارُ[3]، فالأصل المنزل، والبلد فرع، وكذلك أرض الدَّابَّة مستعار من الأرض، إما لأن ذلك أسفله كما قال:

.... أَمَّـــا سَـــمَاؤُهُ فَـــرَيّا وأَمَّـــا أَرْضُـــهُ فَمُحُوُل[4]

= الشاهد: قوله " نار العالمين نارها ".

ورد في: الحيوان ٤/٤٩٢، وجمهرة الأمثال ١/٧٠، والأوائل ١/٧٣، وسمط اللآلي: ٧٢٢ (الأول والـــثاني)، ومحاضرات الأدباء ٢/٢٩٠، ومجمع الأمثال ٢/١٣٦ (الأول والثالث)، والمستقـــصى ٢/٢٣٠، والمرتجل للصغاني: ١٠٩، واللسان (نور) " ٣-٤"، ونهاية الأرب ١/١١٢.

في جمهرة الأمثال والأوائل والخزانة (أين نارها) وفي الخزانة (زعزعتها)، وفي مجمع الأمثال:

تسألني الباعة أين دراها لا تسألوني وسلوا ما نارها

كل نجار إبل نجارها.

وفي اللسان (ونار إبل العالمين نارها).

(١) في ر، وظ: (بجمع).

(٢) انظر ص: ٧٥٥ .

(٣) في ر، وظ: (البلد).

(٤) جزء من بيت من البحر الطويل ينسب إلى طفيل الغنوي، والبيت بتمامه:

وأحمر كالديباج أما سماؤه فرياً وأما أرضه فمحول

=

أو لأجـــل أنـــه يلي الأرض أَبداً، وليس كذا سائر الأعضاء، وأما قول الأصمعي في قوله:

....   الْمَوْتُ كَأْسٌ فَالْمَرْءُ ذَائِقُهَا(١)

إنـــه لا يقـــال: للموت كأس، فإن أراد به أن الكأس ليس باسم صريح للمنـــية، فـــلا يعارضه ما ذكره (٢)؛ لأن قوله: " سقوا بكأس حلاق " (٣) هو إضافة الكأس إلى الموت لا جعلها اسماً له، وكذا قوله:

إِمَّـــا شَرِبْتَ بِكَأْس(٤)...............   ....

لأنـــه بمنزلة أن تقول: إن وردت حَوْضاً فقد ورده كل أحد، فكما لا / ١٢٣/أ يـــدل هـــذا على أن الموت يسمى الحوض كذلك لا يدل قوله: " أما شربت

= سماؤه: أعاليه، أرضه: قوائمه شبهها لقلة لحمها بالأرض المحل التي لا نبات فيها.

الشاهد قوله: (أرضه).

ورد في: ملحـــق ديـــوانه: ١٠٨، وأدب الكاتب: ١١٨، والمعاني الكبير ١/١٥٥، وأمالي القـــالي ٢/٢٥٠، والعقد الفريد ١/١٥٨، ومعجم مقاييس اللغة ١/٨٠، وإعجاز القرآن ١٥٠، وأمـــالي المرتضي ٤/٧٥، وسمط اللآليء: ٨٨١، وتهذيب إصلاح المنطق ١/١٠٠، والمفـــردات في غـــريب القرآن ١٦، والاقتضاب ٣/١١٩، والأساس (سما)، وشرح أدب الكاتب: ١٥٣، والقيسي: ٧٢٩، واللسان (سما – كل)، وربط الشوارد في حل الشواهد ص ١٢٠.

في أمالي المرضي (كالدنيا – أما سماؤه فخصب).

(١) تقدم وروده ص: ٧٥٦ .

(٢) هو قول أبي علي: " وهذا الذي أنكره غير منكر " انظر ص: ٧٥٦ (١٢٠/أ).

(٣) تقدم وروده ص: ٧٥٧ .

(٤) تقدم وروده ص: ٧٥٧ .

بكأس "على أن الكأس اسم للمنية كما صار النار اسماً للسمة، واليد للصنيعة، وقولــه: فذاقوا جرعة الكأس تعريف الشَّيء بجري[1] ذكره كقوله[2]: جرعة كـــل[3] الكـــأس، وإن أراد الأصمعي أن الكأس لا تستعار في ذكر المنية ولا ينسب إليها، فلا شك في أن ما ذكره يكسر قوله فاعرفه.

وأما قوله: " أن الكأس لا يسمى كأساً إلا وفيه الشراب "[4] فليس فيه أمر، وذاك أن الاسم قد يوضع على الشَّيء مع صفة، وقد يوضع عليه عاماً في كافــة[5] أحواله، فمن حيث لم يقل: الخمر إلا للعصير الكائن بالصفة المعلومة كـــذلك لم يقـــل: الكأس إلا للإناء الذي فيه الشراب، ونحو ذلك كثير إلا أنه يغلـــب ويكثر فيما يكون لازماً من الصفات نحو: أن يكون الغلام اسماً للنوع المخـــصوص؛ لأن ذلك صفة خلقة، وكذا وضع الخمر على النوع المخصوص؛ لأن صفة الخمر ليست من صفات الفعل التي تزول في كل ساعة نحو: أن يكون في الكـــأس خمـــر، ثم تَعْرَى منها، وذاك أن ما كان مثل الأول كان جنساً في الحقـــيقة، فالخمر وإن كان عصيراً، فإنه يعد في العادة جنساً (كما يعد الرجل جنساً)[6] والمرأة جنساً، وليس كذلك الكأس؛ لأن الآنية الملابسة للشراب لا تعـــد في التحقيق جنساً غير التي فيها غيره أو هي خالية، وكذا الجنازة والظعينة

---

(١) في ر، وظ: (لجرى).

(٢) في ظ: (كقولك).

(٣) في ظ: (تلك).

(٤) انظر ص: ٧٥٧ (١٢٠/أ).

(٥) كافة لا تستعمل إلا حالاً.

(٦) ما بين القوسين ليس في: (أ).

والمهــدي ، وكذا الأرائك لا تكون إلا مع الحجال فإن قلت: إن الظعينة من ظعــن فهــي من الصفات، فكما أنك إذا قلت: مسافرة لم يصلح لكل امرأة كذلك ظعينة، وليس كذلك كأس؛ لأنها اسم فلو وضع على الإناء الذي يكون للخمر سواءً كانت فيه أو لم تكن جاز.

فالجواب: أن ظعينة إن أردت الظاهر، فعلى ما ذكرت، ولكنه اشترط أن تكون على بعيرها وفي هَوْدَجِهَا، وليس ظعن بموجب هذه الشرائط، ألا ترى أن الرجل لو ارتحل راكب فرس أو[1] راجلاً جاز أن يقول[2]: ظعن، وكذا المُهْدَى لأجــل أنه كان يجوز أن يوضع على الطبق في جميع أحواله؛ لأنه مما يُهْدَى فيه كمــا سمــوا الفرس فرساً؛ لأنه يَدُقُّ الأرض، ولم يختص هذا اللفظ به في حال الدَّقِّ؛ لأن ذلك ليس من شرط الأسماء، وإنما يجب اعتباره في الصفات نحو: أن تقول: أحمر، فلا يوصف به إلا ما يوجد فيه الحمرة وذاك / أن القصد في وضع ١٢٣/ب
الفــرس الدلالــة على العين لا الدلالة على أنه يدق الأرض، وإنما يتصور معنى الــصفة مــن حيث إنهم إذا قصدوا وضع اسم أخذوه في كثير من الأمر من تركيب[3] يشاكل معناه بعض صفات هذا المقصود الذي وضع الاسم له، وإذا كان الغرض الدلالة على العين، وجب أن يقع الفرس على ذلك النوع دَقَّ أو لم يَــدُقَّ، حتى لو صار بحيث لا يجوز أن يكون منه دَقّ لم يسقط عنه هذا اللفظ كمــا يسقط الأَحْمَر عن موضعه إذا عدم حُمْرَته غير أنهم قد يعتبرون في نحو

---

(١) في أ: (و).

(٢) في ظ: (يقال).

(٣) في أ: (ما يشاكل).

هذا معنى الوصفية، فيجرون مثل مُهْدىً مجرى أَحْمَر وأَصْفَر في أنه لا يقع عليه إلا بعـــد أن يوجد معنى ما أخذ منه مُهْدَى وهو الهَدِيّة، وليس ذا بالأعرف في الكلام ولا بالأعرف في القياس، فتأمله فإنه أصل من فقه اللغة.

الظِّئْر: مؤنثة وليس تأنيثها كتأنيث ما يجري ذكره في الباب؛ لأن الظِّئْر لا يكون لغير المؤنث الحقيقي، فتأنيثه قياس محض، ولا تظنن أنه بمنزلة عَيْنٍ وقِدْرٍ، فإنما استعملت في الإبل من حيث إنها إذا تَعَطَّفَتْ على غير ولدها كانت ظِئْراً في الحقيقة، قوله: يَاضَبُعاً إذا أنشد بالإفراد كان مثل قولهم: " حَضَاجِر " وذلك أنهم يصفون الضَّبُع بعظم البطن، فلذلك جمعوا، فقالوا: حَضَاجِر، والأصل في الواحد حِضَجْرٍ، فلذلك يجوز أن يقول: ففي البطون مع قوله ياضَبُعَا؛ لأنه يجعل بطـــنها كـــبطون فهو نوع من قولهم: ذُو عَثَانِين، وشَابَتْ مَفَارِقُه، غير أنه هنا أوكد لما ذكرنا[1] من أن من شأنهم وصف الضَّبُع بعظم البطن، وقال:

حِـــضَجْرٌ كَـــأُمِّ التَّوأَمَيْنِ تَوَكَّأَتْ   عَلَـــى مِرْفَقَيْهَا مُسْتَهِلَّةَ عَاشِرِ[2]

وهـــذا في نهايـــة الوصف بعظم البطن، وذاك أن المرأة إذا كانت حَامِلاً

---

(١) (ذكرن) ليست في: (ظ) .

(٢) بيت من البحر الطويل قائله سماعة بن أشول النعامي الأسدي من شعراء بني أمية.

الشاهد: قوله: (حضجر) أراد به ضخم البطن.

ورد في الكـــتاب ٢٥٣/١، وابن السيرافي ٥٩٢/١، والمخصص ٧٠/٨، والقيسي ٧٠٤، ومفتاح العلوم:١٤٨، وشرح المفصل٣٦/١، وشرح أبيات سيبويه والمفصل للكوفي٢١٠/أ.

حضجر: الضخم البطن، أم التوأمين: المرأة الحامل بولدين، مستهلة عاشر: قد أرت هلال الـــشهر العاشر من حملها فبطنها أعظم ما يكون، شبه رجلاً وعظم بطنه بالحامل العظيمة البطن يقول: ليست هيئته بهيئة من يطلب ثأراً ولا يدفع عن نفسه سوءة.

مقاربة للوضع والحمل اثْنَان كان بطنها أعظم ما يكون ثم إذا تَوكَّأَتْ على المرفقين تقدم بطنها وازداد عِظَماً، وشبه قولهم: الضَّبُع للسنة الجَدْبة بقولهم الذئب من حيث إنهم سموا السنة المجدبة ضبعاً بمعنى أنها تأتي على كل شَيء وتأكله وهي عظيمة البطن، فكذلك اسم الذئب؛ لأنها تَعْدُو على الناس عَدْوَ الذئاب فتهلكهم، وسِقْط النار مؤنثة / وفي تأنيثه مشاكلة؛ لأنه جزء من النار، ١٢٤/أ
والطَّسْتَ مؤنثة والأصل الطَّسّ، والتاء بدل من السَّين قال:

لَوْ عَرَضَتَ لأَيْبُلِّي قَسٍّ   أشْعَثَ فِي هَيْكَلِه مُنْدَسٍّ

حَنَّ إِلَيْهَا كَحَنِينِ الطَّسِّ(١)

والريح مؤنثة، وكذلك أسماؤها، وإذا وضع الاسم على التأنيث، ثم طرد في الباب كان محافظة على التشاكل، وليس بواجب، ألا ترى أن البِئْر مؤنثة والقليب مذكر.

قال صاحب الكتاب:

" ومن المؤنث الزَّائِد على ثلاثة أحرف شَعُوب اسم للمنية معرفة لا تنصرف، ومن ألحقها الألف واللام، فالقياس أن يصرفها فيقول: خرمته شَعُوبٌ والشَّعُوب.

والمَنْجَنِيق والمَنْجَنُون والعَقْرَب، وكذلك في اسم النجم وعقرب الشتاء، والأرنب يقال للذكر والأنثى ويقال للذكر: الخُزَزُ، والخِرْنَق ولد الأرنب،

---

(١) أيبلي: راهب، حنين الطس: صوتها إذا نقرت.

انظر التخرج ص: ٧٦٣ .

والغالــب عليه (١) التأنيث فيما ذكر، الأَفْعَى مؤنثة قال الأصمعي: " رَمَاهُ اللهُ بَأَفْعَى حَارِيَة "(٢) أي نقص جسمها وصغر قال:

دَاهِيَةٌ قَدْ صَغُرَت مِن الكِبَرْ(٣)

وقد استعملت اسماً ووصفاً، فمن جعلها وصفاً لم يصرف كما لا يصرف أَحْمَر، ومن جعلها اسماً صرفها كما يصرف أَزْمَلا (٤) وأَفْكَلا، السماء التي تظل الأرض مؤنــثة، فأما السماء إذا أراد المطر، فقال بعض البغداديين (٥): هو مذكر قــال: ولذلك جمع على أَفْعِلَة فقيل: أَسْمِيَة، وقال أبو الحسن: أَصَابَتْنا سَماء، ثم

---

(١) في التكملة مرجان: (عليها).

(٢) انظر الحيوان ٤/٢٤٤، ومجمع الأمثال ١/٣٠٩، والبلغة: ٧٣.

(٣) رجز اختلف في قائله، فقيل: رؤبة، وقيل: خلف الأحمر، وقيل: النابغة الذبياني.

الشاهد: تأنيث الأفعى وهي الداهية.

نــسب إلى النابغة في: ديوانه: ٢٣٠، وديوان المعاني ٢/١٤٥، وحماسة ابن الشجري: ٢٧٣، ٢٧٤، ونهاية الأرب ١٠/١٤٥.

ونسب إلى خلف في: الحيوان ٤/١١٩، ٢٨٦، وتابعه ابن يسعون: ٢٢١، وفي ابن برى: ٤٩٠.

ونسب إلى رؤبة في: القيسي: ٧٣٠، ٧٣١.

وورد بــلا نــسبة في: عــيون الأخبار ٢/١١٣، والمنصف ٣/١٦، والجمان في تشبيهات القرآن: ١٧٤.

صغرت من الكبر: رق جسمها أو نحفت من كبرها.

في عيون الأخبار والقيسي والتكملة شاذلي: (حارية).

(٤) في التكملة مرجان: (أرنباً).

(٥) في أ: (الكوفيين).

قالوا: ثَلاثُ أَسْمية، فبنوه على أَفْعِلَة وهو مؤنث، وإنما كان بابه أَفْعُل مثل عَنَاق وأَعْنُق وعُقَاب وأَعْقُب.

قال: وزعموا[1] أن بعضهم قال: طِحَال وأَطْحُل، وأنشد لرؤبة:

إذَا رَمَتْ مَجْهُولَة بِالأَجْنُنِ[2]

فكمـــا جمع جَنِيناً على أَجْنُن، وكان حقه أَجِنَّة كذلك جمع سَمَاء على أَسْمِيَة، وكان حقه أَسْمٍ، فعلى قول أبي الحسن يكون قولهم: السَّمَاء للمطر تَـــسْمِيةً باسم السماء لنزوله منها نحو[3]: تَسْمَيتهم لِلْمَزادة[4] رَاوِيَة، ولِلْفَنَاءِ عَذِرَة، وعلى قول البغداديين كأنه سمي سَمَاءً لارتفاعه كما سموا السقف سماء لـــذلك، والوجه قول أبي الحسن لروايته التأنيث فيها، وحَضَارِ اسم للكوكب

(١) في التكملة شاذلي: (وزعم).

(٢) رجز قائله رؤبة بن العجاج.

الشاهد: جمعه " جنين " على أجنن، وكان حقه أَجِنَّة لأن أُفْعُلاً بابه المؤنث.

ورد في: ديوانه: ١٦٢، وخلق الإنسان لثابت: ١٠٠، والمخصص ٢٣/١٧، وابن يسعون: ٢٢١، والقيسي: ٧٣٢، وابن برى: ٤٩١، وسفر السعادة: ٣٢، وشرح الشافية ١٣٢/٢، وخلق الإنسان في اللغة: ٨٧، وشرح شواهد الشافية: ١٣٤.

في الديـــوان وخلـــق الإنسان لثابت وخلق الإنسان في اللغة (بالأجبن) ولا شاهد فيه، في التكملة والمخصص وابن يسعون والقيسي وابن برى وسفر السعادة وشرح شواهد الشافية (رمى)، وقال القيسي: ٧٣٢، وابن برى: وصواب الإنشاد: (وإن رمت) وذكره البغدادي أيضاً، وفي ابن برى (بالأذْنِ) وفي شرح الشافية، وشرح شواهد الشافية (حتى)، وفي خلق الإنسان لثابت (وقد).

(٣) في التكملة: (كنحو).

(٤) في التكملة مرجان (المزادة).

مؤنث، و[1]حَضَارِ والْوَزْن كوكبان محلفان أي يحلف الناس إذا رأوا أحدهما أنه سهيل وليس به [2].

١٢٤/ب كَبْكَب: اسم جبل[3] مؤنث، ولذلك ترك الأعشى / صرفه في قوله:

وتُـــدْفَنُ مِنه الصَّالِحَات وإنْ يُسِئْ   يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا[4]

(الـــيَمين مـــن الحلـــف مؤنثة يَمينُ فَاجرة، وحكي اسْتَيْمَنْت فلاناً أي اســـتحلفته)[5] وكـــذلك اليَمين من اليَدِ والرِّجْل، القَدُوم[6] مؤنثة الجميع[7] القُدُم، العقاب للطائر مؤنثة، وكذلك إذا أريد به الرَّايَة قال أبو ذؤيب[8]:

---

(١) (و) ليست في: (التكملة).

(٢) انظر تهذيب اللغة ٤/٢٠١، والصحاح (حضر).

(٣) الجبل الذي تجعله خلف ظهرك إذا وقفت مع الإمام بعرفات، وقال الأخفش: هو الجبل الأبيض عند الموقف، معجم ما استعجم (كبكب).

(٤) بيت من البحر الطويل.
الشاهد قوله: (كبكبا).
ورد في ديـــوانه ١٦٣، والكتاب ١/٤٤٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٩٠، ومعاني القرآن للأخفـــش: ٦١، وعـــيون الأخـــبار ٣/١٠٤، والمقتضب ٢/٢٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنـــباري: ٤٨١، وشـــرح أبـــيات سيبويه للنحاس: ١٦٨، وكتاب الصناعتين: ٣٩١، والتمثيل والمحاضرة: ٥٧، ومعجم ما استعجم: ١١١٢، وتهذيب إصلاح المنطق ١/٢٦٣، وابن يسعون: ٢٢١، والقيسي: ٧٣٤، والبلغة ٨٠، وابن برى: ٤٩٢، والتنبيه والإيضاح (زيب)، واللسان (زيب – كبب).

(٥) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٦) في أ: (القدم) وهي التي ينحت بها.

(٧) في التكملة شاذلي: (الجمع).

(٨) في أ: (الشاعر).

ولا الرَّاحُ رَاحُ الشَّامِ جَاءَتْ سَبِيئَةً   لَهَا غَايَةٌ تَهْدِي الكِرَامَ عُقَابُها[1]

يعني رَايَة الخَمَّار، الأَرْوَى مؤنثة وهي جمع أُرْوِيَّة، قال أبو الحسن: أَرْوى تنون.

قـــال أبو علي: إذا نونت كانت كأَفْعَى[2] في التأنيث، وأنه[3] أَفْعَل اسم غير وصف، وقال أبو الحسن: لا أعلم إلا أني سمعتها تصغر أُرَيّا، فإن صح هذا الـــذي حكـــاه[4] فهي فَعْلَى[5]، الجَزُور مؤنثة والقَلُوص مؤنثة، والقَعُود بإزاء القَلُوص، وهو مذكر قال:

حَنَّتْ قَلُوصِي أَمْسِ بِالأُرْدُنِّ[6]

---

(١) بيت من البحر الطويل بين المصنف قائله.

الراح: الخمر، سبيئة: مشتراة، غاية: راية الخمار، عقابها: رايتها أيضاً.

الشاهد قوله: " عقابها " وهي راية الخمار مؤنثة.

ورد في ديوان الهذليين ٧٢/١، وشرح أشعرا الهذليين: ٤٤، والمعاني الكبير: ٤٣٩، والمحكم ١٤٤/١، والمخصص ١٠/١٧، والاقتضاب ١٥١/٣، والبلغة: ٧٥، والقيسي: ٧٣٥.

في الديوان: (فما الراح).

(٢) في التكملة شاذلي: (كأفعى وتترى).

(٣) (أفعل) ليست في التكملة: (مرجان).

(٤) في التكملة شاذلي: (سمعته)، وفي أ: (ضعفه)، وفي ر، وظ: (وصفه).

(٥) انظـــر الكتاب ١٣٠/٢، ١٣١، والمقتضب ٢٨٤/٢، والمنصف ١٥٨/٢، ١٥٩، وشرح الشافية ٢٣٥/١.

(٦) رجز اختلف في قائله، فقيل: إنه العجاج، وقيل: رؤبة، وقيل: دهلب أحد بني ربيعة.

الشاهد: تأنيث القلوص وهي الأنثى من الإبل والنعام.

نسب إلى العجاج في ديوانه ٢٨٨/١، والقيسي: ٧٣٧.

=

مُوسَى الحديد مؤنثة[1] قالوا: مُوسَى خَذِمَة[2]، عَرُوض الشعر مؤنثة[3]، وكذلك العَرُوض للناحية قال:

لِكُــلِّ أُنَــاسٍ مِــن مَعَــدٍّ عِمَارَة   عَــرُوضٌ إِلَيْها يَلْجَؤُونَ وجَانِبُ[4]

الصَّعُود من الأرض والحُدور والهبوط كلها مؤنثة، الذِّرَاع مؤنثة، والثوب عَــشْرٌ في خمسة يريد عَشْر أذرع في خَمْسَةِ أَشْبَار، فإذا سمي بذِرَاع فالخليل وسيبويه يذهبان إلى صرفه قال الخليل: لأنه كثر تسمية المذكر به، فصار من

= ونــسب إلى رؤبة في التهذيب ٣/٤٤٥، ٤٤٦، وابن يسعون: ٢٢١، وابن برى: ٤٩٣، وفي اللسان (حنن).

ونــسب إلى دهلــب في: الاشتقاق: ٢٥٥، والمؤتلف والمختلف: ١١٧، ومعجم البلدان ١/١٤٧.

الأردن: نهر بالشام.

(١) انظر المذكر والمؤنث للفراء: ٨٦.

(٢) الخذم: سرعة القطع، وسرعة السير، تهذيب اللغة ٧/٣٣٠.

(٣) انظر المذكر والمؤنث للفراء: ٨٥.

(٤) بيت من البحر الطويل، قائله الأخنس بن شهاب التغلبي.

عماره: القبيلة العظيمة من العرب، العروض: الناحية.

الشاهد: تأنيث العروض التي هي الناحية.

ورد في المفضليات: ٢٠٤، وإصلاح المنطق: ٣٥٩، والاشتقاق: ١٥، والجمهرة ٢/٣٨٧، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٠٥، وديوان الأدب ١/٣٩٢، وتهذيب اللغة ١/٤٥٦، والــصحاح (عرض) ورسالة الصاهل والشاحج ٥٩٨، والمحكم ١/٢٤٦، ومعجم ما استعجم ٨٦، وسمط اللآلي: ٨٦٨، وتهذيب إصلاح المنطق ٢/٢٣٦، وشرح اختيارات المفــضل: ٩٢٦، وابن يسعون: ٢٢٢، والقيسي: ٧٣٩، والبلغة: ٧٨، وابن برى: ٤٩٥، والمشوف المعلم: ٥٣٢، واللسان (عرض، عمر).

أسمائه[١]، وقد وصف به أيضاً فقيل[٢]: ثَوب ذِراع، فتمكن في المذكر، والْكُرَاع مؤنـــثة، وكذلك الكُرَاع من الأرض، فإن سميت به فالوجه ترك الصرف قال ســـيبويه:"ومن العرب من يصرفه يشبه بذِرَاع قال: وذلك أخبث الوجهين[٣] الإِصْبَع مؤنثة وكذلك أسماؤها[٤] "[٥].

قال المفسر:

أعلـــم أن شَعُوب على وجهين: أحدهما: أن يكون علماً، فلا ينصرف للتأنيث والتعريف كما لم ينصرف ذُكَاء[٦] لذلك، ويكون بمنزلة قولهم: عَاصِم وهَاشِـــم في أنـــه لا يعتبر فيه الوصفية حتى كأن المنية ليس فيها شَيء من معنى شَعَبْت كما أن من يسمى عَاصِماً لا يجب أن يكون معنى العصمة موجوداً فيه، ومن قال: الشَّعُوب فإنه لا يجعله علماً، ويكون صفة غالبة كأن الأصل الحادثة الـــشَّعُوب، ثم غلب كما غلب الجارية في السفينة، و[٧]المصيبة خصوصاً في الموت، وما يقرب منه من المكاره الصعبة، فإذا قيل: عظمت المصيبة بفلان

---

(١) الكتاب ٢/١٩.

(٢) في التكملة، وظ: (في قولهم).

(٣) الكتاب ٢/١٩.

(٤) أي الخنصر والبنصر والوسطى والسبابة خلا الإبهام، فإن العرب على تأنيثها إلا بني أسعد أو بعـــضهم فإنه يقولون: هذا إبهام والتأنيث أجود وأحب، المذكر والمؤنث للفراء ٧٨، والمذكر والمؤنث لابن التستري ٥٧، وانظر المذكر والمؤنث لابن جني ٥٦.

(٥) التكملة شاذلي: ١٣٩-١٤٢، والتكملة مرجان: ٣٨٤-٣٩١.

(٦) هي الشمس، انظر المذكر والمؤنث: ١٠٦، والمذكر والمؤنث لابن جني: ٦٨.

(٧) في أ: (أو).

١٢٥/أ عــرف أنــه الموت، فإذا حذف / الألف واللام وجب أن تصرفه فتقول: شَــعُوبٌ كما يقال[١]: المَنُون ومَنُونٌ والمُصيبة ومُصِيبةٌ غير أنك إذا قلت: خرَمته شَعْوبُ، فلم تصرف كان بمنزلة قولك: الشَّعوب في أن فيه[٢] تعريف الجنس حتى كأنك قلت: هذا النوع، فإذا قلت: شَعُوبٌ فنونت كان نكرة بمنزلة أن تقول: منية، فالفرق بين شَعُوبٍ غير مصروف وبينه مَصْرُوفاً ما بين قولك: المَنيَّة ومَنِيّة،وشَعُوب فَعُول[٣] من شَعَبْت الشَّيء، إذا فرقته، وليس في المنــية شَيء من معنى الجمع، لأنها تفرق بين الناس، ثم إن الميت يتفرق أيَّ تفــرق، ومن تكلف فيها تأويلاً على معنى الجمع ألزم نفسه المشقة ورام ما يعسر تصويره ولزمه أن يقول [٤] في قولهم: شَعَبْتُه شَعُوب أن المعنى جمعته، وكفــى بهــذا فــساداً، وشَعَبْت بمعنى التفريق لغة لقوم [٥] وبمعنى الجمع لآخرين[٦]، ومن قال: إن ذلك لا يجوز؛ لأنه يفضي إلى المراطنة [٧]، وجب

---

(١) في ر، وظ: (يقول).

(٢) في ر، وظ: (فيه معنى).

(٣) في أ: (كفعول).

(٤) في ظ: (يقوله).

(٥) في ظ: (قوم).

(٦) انظر الأضداد للأصمعي:٧، والأضداد لابن السكيت:١٦٦، والأضداد للسجستاني:١٠٨، والألفــاظ الكتابية ٢، والأضداد لابن الأنباري: ٥٣، وتهذيب اللغة ٤٤٣/١، والأضداد للصغاني: ٢٣٤.

(٧) في تهــذيب اللغة ٣١٧/١٣: (قال الليث: الرطانة تكلم الأعجمية تقول: رأيت عجميين يتراطنان وهو كلا لا تفهمه العرب وأنشد:

كما تراطن في حافته الروم).

عليه أن يقول: ليس في كلام العرب اختلاف لغة[1]، ومن أطلق هذا النحو من القول كان خليقاً بأن يعيد النظر فيما قال، وأيضاً فإن هذا التركيب بمعنى التفريق شائع في كلامهم، ألا تراهم قالوا: انشعب الطريق بمعنى تفرق، فلولا أن شعبت بمعنى فرقت لما صار انشعب بمعنى تفرق[2]، فإن قال: إن المعنى إنه كان واحداً فصار جماعة، ألا ترى أنهم يقولون: الشُّعْبة للجماعة، ولا يقولون لواحد: شعبة، فالجواب أن الجمع حقيقته[3] أن لا ينفصل الشَّيء من الشَّيء، فإذا قيل: اجتمع شيئان، فالمعنى تضاما واتصل أحدهما بالآخر، وأكثر ما يمكن في هذا أن يقال[4]: إنه كان طريقاً واحداً فصار طُرُقاً كثيرة، وكانت الشجرة واحدة، ثم صارت أغصاناً، فقيل: انشعبت والكثرة لا توجب الجمع، ألا ترى أنك تقول فيهم: كثرة ولكنهم قد تفرقوا، وتقول في الشيئين: اجتمعا ولا تقول: كَثُرا بمعنى الجمع، وكون الشيء[5] أشياء كثيرة يعد كونه واحداً هو اجتماع عاد إلى افتراق، فانشعبت الشجرة إذاً بمنزلة افترقت وانفصل بعضها من بعض كما أنك إذا قلت: صارت أجزاءً كان كذلك، وأما قوله: " إن الشُّعْبة لا تقع على الواحد وتقع على الجماعة " فدل على أن التركيب أصله الجمع، فباطل من وجهين أحدهما: أن الشُّعْبَة إذا وقعت على الجماعة وجب أن تكون تلك الجماعة منفصلة من جمع كثير

(١) (لغة) ليست في: (ظ)، وفي ر: (عرب).

(٢) في ظ: (التفرق).

(٣) في أ: (حقيقة).

(٤) في ر، وظ: (يقول).

(٥) في ر، وظ: (وكون الشيء ولا تقول: كثيرة بعد...).

١٢٥/ب افترق، فصار أجزاء كما أن الفرقة / كذلك، فكما أن قولك: صاروا فرقاً دليل على أن الفرقة قد أعتبر فيها معنى الانفصال الذي جاء له تركيب فرق، كذلك قولهم: صاروا شعباً يدل على أن تركيب ش ع ب أصل في الافتراق، ويزيد في وضوحه أنك إذا قلت: شعبة علم أنك تريد بعضاً من كل، ولا يَجيءِ شعبة بمعنى الجمع الكثير الذي لا يجوز أن يكون منفصلاً من أكثر منه.

والوجه الثاني: أنه يقع على الجزء الواحد، ألا ترى أنك لو جعلت عصا ثلاثة أجزاء سميت كل جزء منها شعبة، وكذلك لو جعلتها أجزاء لا يكاد يمكن تجزئة واحد منها كان اسم الشعبة واقعاً على كل جزء، ويقال: شُعَب السَّفُّود[(١)]، فكل واحد من ذاك شُعْبة، وليس هناك جمع فتَصَرُّف الشعبة تَصَرُّف الجزء يدل على ما ادعينا من معنى التفريق أقوى دلالة، وقالوا: فرس أَشْعَب الرِّجْلَين إذا كان[(٢)] بينهما فجوة، وحكى ابن دريد وغيره ظَبْيٌ أَشْعب إذا تباعد قرناه[(٣)] حتى قال بعضهم: إذا تباينا بينونة شديدة، وقالوا: إن هذا الشهر سُمِّي شَعْبَان لأجل أن القبائل كانت تتفرق فيه[(٤)]، فهو فَعْلاَن من شَعَبْت، فإن قال قائل: لو كان شعبث موضوعاً

---

(١) في اللسان (سفد)، (والسَّفود والسُّفُّود بالتشديد حديدة ذات شعب معقفة معروف يشوى به اللحم).

(٢) (كان) ليست في: (ظ).

(٣) الجمهرة ٢٩٢/١.

(٤) انظر صناعة الكتاب ٨٣، الذهب ٢٠٥/٢، وصبح الأعشى ٣٧٥/٢.

للتفـــريق والجمع لوجب أن يقال للذي يكسر القدور: شَعَّاب كما يقال[1] للذي يصلح[2] ويجمع.

والجواب: أن هذا سؤال لا عرق له في التحقيق، والدلالة على بطلانه من وجوه:

أحـــدها: أن الـــشَّعَّاب هو بمنزلة قولهم: الخَبَّاز والقَصَّاب في أن لفظ التكـــثير يؤتى به لأجل الدلالة على أن الرجل قد اتخذ ذاك حرفة، وليس في العادة أن يجلس الرجل على حانوت، فتقدم إليه القدور الصحيحة، فيكسرها فيسمى شَعَّاباً لذلك، ثم إنك قد وافقتني على أن هنا ما يصلح لضد شَعَبْت القِـــدْر كفَـــرَّقْت وصَدَّعْت وكَسَّرت، ثم لم يقل: صَدَّاع وكَسّار على أن يكون اسماً لإنسان يتخذ كسر القدور حرفة كما كان[3] القَصَّاب اسماً للذي يقطـــع اللحم، فإنما نحو ذا لو اتفق كان البناء أن تقول: كَسّار أو صَدَّاع، وإذا صار الأمر فيه إليك وإليّ، فمن الذي يعود إليك وإلى رأيك حتى تقول: إني لا[4] أجوز أن يقال: شَعَّاب لإنسان يكسر القدور كثيراً.

١٢٦/أ والجواب الثاني: أن شَعَبْت عندك بمعنى جَمَعْت، وعندي / أنه يكون بمعـــنى فَرَّقْت في لغة [5]، فإن كان يدل امتناع العرب [6] من وضع شَعَّاب

---

(١) في أ: (نقل).

(٢) في ر، وظ: (يكسر).

(٣) في ظ: (أن).

(٤) في أ: (لأجوز).

(٥) (لغة) ليست في: (ظ).

(٦) في أ: (القرب).

لكسَّار القدور على أن شَعَبْت لا يكون للتفريق، فقل أيضاً: إن امتناعهم من أن يقولوا: شَعَّاب للذي يصلح غير القدور يوجب أن لا يكون شَعَبْت بمعنى جَمَعْت، إذ لو كان كذلك لوجب أن يَجِيء في كل موضع يَجِيء فيه جمعت كما قلت: إن شَعَبْت لو كان بمعنى فرّقْت وضِدّاً لجمعت باختلاف اللغات لوجب أن يَجِيء في نقيضه.

والوجه الثالث: أني لست أثبت الأضداد، فأقول: إنَّ شَعَبْت موضوعاً على الجمع والتفريق لغة قوم واحد وقبيلة مفردة[(1)]، فيلزمني أن أضع شَعَبْت بمعنى التفريق في كل موضع أضعه فيه بمعنى الجمع، وإنما أقول: إن من يقول: شَعَبْت بمعنى فَرَّقْت لا يقوله بمعنى جمعت، وإذا كان محمولاً على اختلاف اللغات لم يجب أن يستويا في التصرف؛ لأن الذي يستعمله بمعنى فرّقْت من تقديره أن شَعَبْت لا يكون بمعنى الجمع قَطّ، فيصرفه على حسب مراده، ولو كان الأمر على ما يتوهم[(2)] هذا السائل لوجب أن يقال: إن التركيب إذا وضع على معنى وجب أن يقع على كل شَيء يوجد فيه ذلك المعنى حتى إذا قيل: خرَقْت الثوب، وجب أيضاً أن يقال: خرَقْتُ القدر؛ لأن المعنى الفَتْق والشّقّ في الموضعين، وكذا ينبغي[(3)] أن يقال: حُصْتُ القدر ونَصَحْت القدر إذ قالوا: ذلك في المخيط، وأن يقال: خَيَّاط وحَواص[(4)] كما يقال: شَعَّاب، وكفى

(1) في ر، وظ: (واحدة).

(2) في ر، وظ: (يتوهمه).

(3) في ر، وظ: (يجب).

(4) في التهذيب ٥/١٦١: (أبو عبيد عن الأصمعي الحوص الخياطة وقد حصت الثوب أحوصه حوصاً إذا خطته).

بهـــذا سلامة جانب، وإذا تقرر هذا وجب أن يكون قولك: شَعَبْت الشَّيء وتَـــشَعَّبَ القَـــوم على الإثبات دون السلب بمنزلة جَلَدت البعير أي نَزَعت جِلْــدَه؛ لأن الإثـــبات أصل والسلب فرع، والحمل على الأصل أولى، وقد استعملوا فَعَلْت من اللغة الأولى، فقالوا: شَعَبْتُ القدر كما قال:

رَأَيْـــتُ الْيَتَامَـــى لاَ تَسُدَّ فُقُورَهُـمْ   هَدَايَا لَهُمْ في كُلِّ قُعْبٍ مُشَعَّبِ[1]

فهـــذا إذاً في اختلاف اللغات بمنزلة الْجَون[2] للأسود والأبيض[3]، وقد ذكرنا أنه لا يجوز أن يكون الجون معرباً من (كون) لأمرين:

أحدهما: أنه لو كان كذلك لوجب أن يقع على كل لون[4] في دار الدنيا كما أن كون في الفارسية كذلك، و لم يستعمل الجون إلا في الأسود والأبيض،

---

(١) بـــيت مـــن البحر الطويل، قائله حجية بن مضرب الكندي السكوني شاعر فارسي عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام.

أخباره في: الاشتقاق ٣٧١، والأغاني ٣١٦/٢٠، والمؤتلف والمختلف: ٨٥.

فقور: جمع فقر والمصادر لا تجمع إلا أنه ذهب به مذهب الاسم واعتقده اسماً، قعب: قدح من خشب، مشعب: مجبور في مواضع منه.

ورد في النوادر: ٢٩٦، والحماسة ٦٠١/١، والأغاني ٣١٨/٢٠، وشرح الحماسة للتبريزي ٩٩/٣.

في الحماسة (تشد) وفي الأغاني (وكان اليتامى لا يسد اختلالهم).

(٢) انظر: الأضداد لقطرب: ١٠٠، والأضداد للأصمعي: ٣٦، والأضداد لابن السكيت: ١٨٩، والأضداد للسجستاني: ٩١، وما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ٤٩، والأضداد لابن الأنباري: ١١١، واتفاق المباني وافتراق المعاني ٢٠١،

(٣) قال ابن دريد في الجمهرة ١١٧/٢: (والجون الأسود والأبيض والأحمر).

(٤) في أ: (كون).

وأوقعه قوم على الأحمر[1] من حيث إنهم يسمون الأحمر أسود لما هناك من التقارب، فإن قال / قائل: إني أجوز وقوعه على الجمع كان بمنزلة من يقول: إن ١٢٦/ب السواد مثلاً يقع على سائر الألوان، أو على البياض في أنه لا يُصْغَى إليه ما لم يأت بحجة سماعية.

والثاني: أن الجَوْن قد وقع على الأسود والأبيض لا على السواد والبياض، فيتصور أنه معرب كون[2]، وأنث كما تؤنث الصفات، فقالوا: جَوْنة كما قال الحجاج: نَحِّهَا عن الشَّمْسِ فَإِنَّها جَوْنَة[3]، فلو جاز أن يكون الجون بمعنى كون لكان بمنزلة اللون، فكان يجب أن يقال: فإنَّها كَوْنة[4]، وكذا يجب أن يكون قوله:

.... جَوْن السَّرَاة[5]..................

بمنزلة لون السراة ويكون قول الآخر:

---

(١) انظر الجمهرة ١١٧/٢.

(٢) في أ: (معرب الكون كون).

(٣) انظر: الأضداد لابن السكيت: ١٨٩، والأضداد للسجستاني: ٩٢.

(٤) في ر، وظ: (لونه).

(٥) جزء من بيت من البحر الكامل، قائله أبو ذؤيب الهذلي ، والبيت بتمامه:

والدهر لا يبقى على حدثانه جون السراة له جدائد أربع

جون السراة: حمار أسود الظهر، جدائد: جمع جَدود وهي الأتان التي لا لبن لها.

ورد في ديوان الهذليين ٤/١، والمفضليات: ٤٢٢، والأضداد للسجستاني ٩١، وشرح أشعار الهذليين: ١١، والأضداد لابن الأنباري: ١١٢، والأشباه والنظائر ٣٥٦/٢، وجمهرة أشعار العرب: ٦٨٦، وشرح اختيارات المفضل: ١٦٩٤، واتفاق المباني وافتراق المعاني ٢٠١، والعيني ٤٩٤/٣، والخزانة ٤٢٠/١.

.... وجَوْن القَطَا[1] ....

بمنزلـــة لون القطا أو ألوان القطا، وأن يقال: هذا حَسَن الجَوْن وله جَـــوْنٌ حَسَن كما تقول: له لون حسن، ولو كان يجوز أن يكون الجون اسم جـــنس كاللون لا يختص بنوع دون نوع بوجه لوجب أن يجوز مررت بفرس شَـــيء، ويكـــون المقصود مررت بفَرَسٍ أَسْوَدَ؛ لأن قولك: شَيء يشتمل على الأسود وغيره من الموجودات كما أن اللون يشتمل على السواد والبياض، وكل لون.

فـــإن جاز الوصف بكون[2] على معنى الأسود والأبيض وجب أن يجوز

---

(١) جـــزء من بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله، فقيل: إنه عنترة، وقيل: إنه عبدالله بن الدمينة، والبيت بتمامه:

وأنت الذي كلفتني دلج السرى وجون القطا بالجلهتين جثوم

السرى: سير الليل، والدلج في بعض الليل، ويقال سار دلجة أي ساعة من أول الليل فلذلك أضاف الدلج إلى السرى فجرى إضافة البعض إلى الكل.

وجون القطا جمع جوني، وهذا كما يقال: عربي وعرب.

جثوم: جمع جاثم وجثم الطائر إذا ألصق صدره بالأرض.

الجلهتين: مكانان في حمى ضرية

نسب إلى عنترة في ديوانه: ٢٠٧، وحياة الحيوان ٢/٢٥٤.

ونـــسب إلى ابن الدمينة في ديوانه: ٤٢، والحماسة ٢/١٢٥، وشرحها للمرزوقي ١٣٨١، وشرحها للأعلم ٨٢٧، وشرح الحماسة للتبريزي: ١٢٥.

ورد غير منسوب في: الحيوان ٣/٥٥، مفتاح العلوم: ١٧٩، وشروح سقط الزند: ٣٣٩.

في الحماسة وشرحها وشروح سقط الزند (التي).

(٢) في ر، وظ: (بلون).

ذلـــك في شَيء وكفى عاراً بمذهب ينكشف عن مثل هذا، فقد تقرر أن هذه الألفـــاظ التي تراها الآن – فيما بينا[1] أضداداً – لغات مختلفة، وذلك مذهب صاحب الكتاب وأبي الحسن وسائر النحويين وجميع من يعتد به[2]، ويضرب في التحقيق بسهم، وإنما هذا الخلاف شَيء أجرى إليه بعض المتأخرين، فنسبوا طرفاً مـــنه إلى أحمـــد بن يحيى وركبوا فيه طرقاً تخرج إلى الإحالة وإلى ما لا يسحن بالحصيف أن يتكلف الكلام عليه، ونعود إلى ما كنا فيه.

الأرنـــب يكون للذكر والأنثى[3]، فهو بمنزلة البعير، ويدل على التأنيث قوله:

رَأَى أَرْنَـــباً سَـــنَحَتْ بِالْفَـــضَاءِ فَـــبَادَرَهَا ولَجَـــاتِ الْخَمَـــرْ[4]

وقـــد ذكـــر أن الغالب عليه التأنيث،وقد أفردوا للمذكر صيغة فقالوا: الخُزَز.

وأمـــا الأَفْعَى فمخصوصة بالتأنيث، والذكر الأُفْعُوان، وهذا قريب من أَحْمَـــر وحَمْـــرَاء في أن الفـــصل بين المذكر والمؤنث بتغير المثال لا بالحروف

---

(١) في ظ: (بيننا).

(٢) في ر، وظ: (بقوله).

(٣) انظر الوحوش ٧٥.

(٤) بيت من البحر المتقارب، قائله أبي بن سلمى بن ربيعة بن زبان الضبي.
ولجات: جمع ولجة، وهو موضع الولوج، الخمر: ما وراراك من الشجر.
الشاهد: قوله " أرنباً سنحت " حيث أنث الأرنب.
ورد في: الحماسة ١/٢٨٧، والمعاني الكبير ١/٣٩، وشرح الحماسة للتبريزي ٢/٥٩.

الأصـــول، وقولهم: أَفْعَى حَارِية أي ناقصة الجسم[١] (بمعنى)[٢] أنها من نكرها وخبثها كأنها قد صغرت كما قال: " دَاهِيَة قَدْ صَغُرَتْ مِن الكِبَرْ"[٣] أي أنها لم تجد في الكبر / مزيداً، فكادت تجنح إلى الضد الذي هو الصغر، وقد يقال: إن ١٢٧/أ
الحية تصغر إذا مضت عليها الدهور، وأما حديث الصرف في أَفْعَى، فقد تقدم فيما مضى من أَفْعَل وفَعْلاَء[٤]، السماء للمطر إذا أنث على ما حكاه أبو الحسن مـــن قولهم: أَصَابَتْنَا سَمَاء وثلاث أَسْمِيَة[٥]، فإنها تكون مستعارة من السماء المظلـــة، لأن المطر منها ينزل، فكأنه جزء منها كما أن ذلك الجزء من الدابة لما لابـــس الأرض صـــار كأنه منها فسمي باسمها، وشبهه بقولهم: رَاوِيَة للمزادة وعَـــذِرة لِلْفِنَاء من حيث إن الراوية اسم للجمل في الأصل، ثم سمي المزادة به؛ لأنهـــا تـــشارك الظهر في حمل الماء، وسموا الفِنَاء عذرة، لأنها تلقى به ونحو ذا معـــروف، ويكون هذا في الاستعارة وبقائه على التأنيث الأصلي كقولهم: يد للصنيعة، وذاك أن اليد لما كانت مؤنثة في الأصل الذي هو الجارحة بقيت على التأنـــيث، وحالها مع النعمة حال السماء مع المطر (لأن النعمة كأنها تخرج من اليد كما ينزل المطر من السماء، ثم خصوا السماء التي للمطر)[٦] بجمع التكسير، فقالـــوا: أَسْـــمِيَة وسُـــمِيّ، ولم يقولوا: ذاك في المُظِلّة كما قالوا: الأَيَادِي في

---

(١) (الجسم) ليست في: (ر، وظ).

(٢) (بمعنى) ليست في: (أ).

(٣) سبق وروده ص: ٧٨٠ .

(٤) انظر ص: ٦٥٩ .

(٥) انظر ص: ٧٨٠ .

(٦) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

الإحسان و لم يستعملوها في الجارحة إلا نادراً على ما ستراه، وشبهه أبو الحسن بقـــولهم: طِحَـــال وأَطْحُل من حيث كان أَفْعُل مختصاً بفِعَال مؤنثاً كما أن أَفْعِلَة مختص بالمذكر، فلما دخل مثال المؤنث (على المذكر في أَطْحُل كذلك دخل مثال المذكر)[1] على المؤنث في سَماء، فقيل فيها[2]: أَسْمِيَة أَفْعِلة وقياسها اسْمٍ أَفْعُلٍ، وأنشد قوله:

إذا رَمَتْ مَجْهُولَةُ بالأَجْنُنِ[3]

تقوية لذلك، وهو أن فَعِيلا الباب فيه (أي إذا كان مذكراً)[4] أَفْعِلَة نحو: أجِـــنّة كمـــا أن فِعَالاً مؤنثاً بابه أَفْعُل (فلما جاء أَفْعُل)[5] بدل أَفْعِلة في جَنِين كـــذلك جاء في سَماء أَسْمِيَة، فناب أَفْعِلة فيها عن أَفْعُل كما ناب أَفْعُل هناك عن أَفْعِلَة، وفي الأَجْنُنِ شذوذ من وجهين: أحدهما: هذا[6].

والثاني: إظهار التضعيف، فكان الظاهر أَجُنَّ كأَشُدَّ، وأما قول أبي علي: (وعلـــى قـــول البغداديين كأنه سُمِّيَ سَماءً لارتفاعه كما سموا السَّقْفَ سَمَاء لذلك) فمقصوده أنهم لا يجعلونه مستعاراً من المُظِلّة بمعني أن المطر منها يَجِيء ولكـــنهم يجعلـــونه اسماً للمطر[7] على الانفراد من حيث الارتفاع كما سمي

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (لها).

(٣) تقدم وروده ص: ٧٨١ .

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٥) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٦) هو مجيئه على " أفعل ".

(٧) (للمطر) ليس في: (ر، وظ).

السقف بذلك، وليس ذا بالقوي؛ لأن / المطر لا يوصف بالارتفاع على ١٢٧/ب الحقيقة، وإنما الارتفاع لما ينزل منه وهو السماء، وحَضَارِ بمنزلة حَذَامِ في كونه علماً معرفة، وكَبْكَبُ تمنع الصرف للتأنيث والتعريف، اليَمِينُ من الحلف مأخذوة من يَمِين اليد؛ لأنها تؤخذ عند القسم، العُقَاب للرَّاية كأنه مستعار من الطائر، الأَرْوَى إذا صغر على أُرَيّا وجب أن يكون فَعْلَى، ويكون الهمزة فاء الفعل، وذاك أنه لو كان أَفْعَل لكان بمنزلة أَعْمى وأَحْوَى، فكان يجب أن يقال في التصغير: أُرَيّ كما قيل في أَحْوَى: أُحَيّ لأجل أن الألف إذا لم يكن للتأنيث لم يسلم في التصغير، ألا ترى أن أحداً لا يقول: أُعَيْمَى كما يقول: حُبَيْلَى، والأصل أُرَيْوَى، ثم تقلب[1] الواو ياء كما انْقَلبت[2] في أُسَيْوِد، فيقال: أُسَيِّد، وأُرْوِيّة على هذا فَعْلِيّة، وأما من نون فقال: أَرْوَىً وجب أن يكون أَفْعَل عنده؛ لأن فَعْلى لا ينصرف إذا كانت ألفه للتأنيث، ويجب أن يصغره بقلب الألف، فيقول: أُرَيّ كأُحَيّ ويكون أُرْوِيّة أُفْعُولَة.

مُوسَى[3] الحديد إذا أخذت من أَوْسَيْت كان مُفْعَلاً، وكان الألف منقلبة عن لام الفعل وإلى هذا ذهب أبو علي في باب النسب[4]، والواجب صرفه نحو: أن تقول: هذه[5] مُوسَى خَذِمَة[6]، ويكون التأنيث فيه بمنزلته في شَمْسٍ ودَلْوٍ

---

(١) في ر، وظ: (قلب).

(٢) في ر، وظ: (يقلب).

(٣) موسى فُعْلَى عند الليث والكسائي، انظر تهذيب اللغة ١٣/١٢٠.

(٤) انظر ص: ٤٢٥ .

(٥) (هذه) ليست في: (ر، وظ).

(٦) خذمة: قاطعة اللسان (خذم).

مــن حــيث أنث الكلمة، وليس فيه علم التأنيث، وقال: بعضهم: إنها[1] من مَأَسْت، و[2]الأصل مُؤْسى بالهمزة، فهو على هذا فُعْلَى بمنزلة حُبْلَى، ويجب أن لا تصرف لمكان ألف التأنيث.

وأمــا مُوْسَى في الأعلام، فلا تعلق لــه بهذا؛ لأنه أعجمي، فلا يدخله الاشتقاق.

الذِّراع موضوعة على التأنيث في الأصل، ألا ترى إلى قولهم: عَشْرُ أَذْرُع، وأما ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من أنه يصرف اسم رجل[3]، فلأجل أنه قد غلب عليه[4] التذكير في العلمية، فلما كان كذلك صار بمنزلة ما لا أصل له في التأنــيث، وأكد ذلك أنه جرى وصفاً على المذكر في قولهم: ثَوْب ذِرَاع، وأما كُرَاع فمؤنث، وليس بغالب على المذكر فإذا سمي به وجب منع الصرف كما كــان ذلك في عَنَاق اسم رجل، ومن صرفه تشبيهاً بذِرَاع؛ فضعيف لما ذكرنا مــن أن ذِرَاعاً تمكن في التذكير، و لم يتمكن كُراع ولذلك قال[5]: إنه أَخْبَث الوجهين.

---

(١) في ظ: (أنه).

(٢) في ر، وظ: (وإن الأصل).

(٣) انظر الكتاب ١٩/٢.

(٤) في ر، وظ: (على المذكر).

(٥) القائل سيبويه ١٩/٢.

قال صاحب الكتاب:

/" باب الأسماء التي تذكر وتؤنث ١٢٨/أ

قال أبو الحسن: الهُدَى يُذَكّرُ ويُؤَنّثُ، والمَتْن يُذَكّر ويؤنث، فمن التذكير قول الشاعر:

الْــيَدُ سَــابِحَة والــرِّجْل ضَارِجَةٌ والْعَــيْنُ قَادِحَةٌ والْمَتْنُ مَلْحُوبُ(١)

---

(١) بيت من البحر البسيط اختلف في قائله، قيل: إنه امرؤ القيس، وقيل: رجل من آل النعمان هو: إبراهيم بن النعمان بن بشير الأنصاري، وقيل: عمران بن إبراهيم الأنصاري.

الشاهد قوله: (المتن) حيث ذكره.

نسب إلى امرئ القيس في: زيادات ديوانه: ٢٢٦، وفيه ويقال: إنها لإبراهيم ابن بشير الأنصاري، والجمهرة ٢٢٢/١، والصحاح (قصب)، وابن يسعون: ٢٢٣، وقال: ويروى للنعمان بن بشير.

ونسب إلى إبراهيم بن بشير الأنصاري في خلق الإنسان للأصمعي: ١٨٥، وقال في التنبيه والإيضاح (قصب) لإبراهيم بن عمران الأنصاري وليس لامرئ القيس.

ونسب إلى عمران بن إبراهيم الأنصاري في ابن برى: ٤٩٧، وذكر القيسي: ٧٤١ الخلاف فقال: هذا البيت نسبه الأصمعي في كتاب خلق الإنسان لرجل من آل النعمان بن بشير الأنصاري، وقيل: هو لإبراهيم بن بشير، ويروى لامرئ القيس.

وورد بلا نسبة في: الخيل لأبي عبيدة: ١٦١، والجمهرة ١٣٧/٢، والمخصص ١٤/١٧، والبلغة: ٧١، واللسان (لحب).

والرواية في ديوان امرئ القيس:

والعــين قادحــة واليد سابحة والــرجل طامحة واللون غربيب

والمــاء منهمر والشد منحدر والقصب مضطمر والمتن ملحوب

ويظهر أن البيت ملفق من البيتين.

وفي الخيل:

=

ومن التأنيث قوله:

ومَتْـــنَانِ خظَاتَـــانِ كـزُحْلُوفٍ مِـنَ الهَضْبِ[1]

القَفَـا[2] قال الأصمعي: مؤنثة وأنكر التذكير[3]، وقال أبو زيد: يذكر

= العين قادحة والرجل ضاربة واليد سابحة واللون غربيب

وفي الجمهـرة ١/٢٢٢ (اللون غربيب) وفي ٢/١٣٧ (البطن مقبوب) ولا شاهد فيه، وفيه روايات أخرى تركتها لكثرتها ولعدم تأثيرها في موطن الاستشهاد.

المتن: الظهر، سابحة: تعوم في الماء، ضارجة: رامية قادحة غائرة، ملحوب: مقطوع ما عليه من اللحم.

(١) بيت من البحر الهزج، اختلف في قائله، قيل: إنه أبو دؤاد الإيادي، وقيل: عقبة بن سابق.

الشاهد: تأنيث المتن.

نسب إلى أبي دؤاد في ديوانه: ٢٨٨، والمذكر والمؤنث للفراء: ٨٠، والمعاني الكبير: ١٤٥، والحجـة للفارسي ١/٩٤، والاقتضاب ٣/١١٤، وابن يسعون: ٢٢٣، والقيسي: ٧٤٣، قـال: ويروى لعقبة، وابن برى: ٤٩٩، والحماسة البصرية ٢/٣٢٧، والخزانة ٩/١٨٧، وشرح شواهد الشافية: ١٥٧.

ونسب إلى عقبة بن سابق في: الأصمعيات: ٩، والخيل لأبي عبيدة: ١٥٨.

وورد بـلا نسبة في: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢٠٦، وإعراب ثلاثين سورة ١٢٥، وتهـذيب اللغة ٧/٥٢١، والبلغة: ٧١، وضرائر الشعر: ٤٩، والممتع في التصريف: ٢٦، والخزانة ٧/٥٠٠. في إعراب ثلاثين سورة والقيسي: والممتع والحماسة البصرية (كزحلوق) وفي الحماسة (الخضب).

متنان: المتن الظهر، خظاتان: مكتنزتان، زحلوف: موضع أملس يتزلق الصبيان منه، الهضب: جمع هضبة وهي الأكمة.

(٢) في التكملة شاذلي: (الأصمعي القفا مؤنثة).

(٣) انظر المذكر والمؤنث لابن التستري: ٩٨.

ويــؤنث، والعُــنُق يذكر ويؤنث عن أبي زيد، وقال الأصمعي: لا أعرف فيه التأنيث[1].

السَّلم: هو الصُّلح يفتح أوله ويكسر، ويؤنث ويذكر أنشد أبو عبيدة[2]:

فَــإِنّ الــسِّلْمَ زَائِــدَةٌ نَــوَالاً ... وإن نَــوَى المُحَارِب لاَ تَؤُوبُ[3]

دِرْعُ الحديد: يذكر ويؤنث قال أوس في التذكير:

وأَمْلَــسَ صُــولِيّاً كَنِهْــي قَــرَارَةٍ ... أحَــسّ بِقَاعٍ نَفْحَ رِيْحٍ فَأَجْفَلاَ[4]

وقال غيره في التأنيث:

---

(١) انظر المذكر لابن الأنباري ٢٩٢.

(٢) في التكملة شاذلي: (أبو عمرو).

(٣) بيت من البحر الوافر نسبه أبو عبيدة في مجاز القرآن ٧١/١ إلى حاجز الأزدي.

ونسبه ابن يسعون: ٢٢٤، وابن برى: ٥٠٠ إلى رجل من دوس جاهلي.

النوى: ما تنويه من بعد أي الصلح يفيده والحرب يبيده، تؤوب: ترجع.

الشاهد: تأنيث السلم دل عليه قوله: زائدة.

ورد بلا نسبة في: الأغاني ٢٢١/١٣، والمخصص ٢١/١٧.

في الأغاني (ثروب).

(٤) بيت من البحر الطويل.

أملس: صفة لموصوف محذوف أي أعددت درعاً أملس، صوليا: بعض ملوك العجم، أو بلد تــصنع فيه الدرع، نهي: غدير، قرارة: ما انخفض من الأرض، قاع: أرض سهلة مطمئنة، نفح: دفع وحركة، أجفلا: الإجفال: سرعة الانهزام.

الشاهد: تذكير الدرع لقوله: " أملس صولياً " وهو من صفة الدروع وهو يذكر ويؤنث.

ورد في: ديــوانه: ٨٤، وغريب الحديث للحربي: ١٠٦٠، ونقد الشعر: ١٢٩، والأشباه والنظائر للخالديين ٤٥/٢، والمذكر والمؤنث: ٣٥١، وسمط اللآلي: ٥١٠، والتنبيه للبكري: ٦٨، وابن يسعون: ٢٢٤، والقيسي: ٧٤٦، وابن برى: ٥٠٠، واللسان (أكل).

ومُفَاضَــةٍ كَالنِّهْــي تَنْسِجُهُ الصَّبَا بَيْــضَاء كَفَّتْ فَضْلَها بِمُهَنَّدِ[1]

الــسوق تُذَكَّــر وتُؤَنَّث، والتأنيث أكثر، الصاع يذكر ويؤنث، وهذا النحو كــثير، وممــا يذكر ويؤنث من الأسماء الزائدة على ثلاثة أحرف اللسان [2] يذكر ويؤنث ولغة القرآن التذكير ومَجِيء [3] الجمع فيه أَفْعِلَة نحو: ﴿**وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ**﴾ [4] يدل على ذلك، واللسان اللغة والكلام، قال سبحانه: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلا بِلِسَانِ قَوْمِهِ**﴾ [5] أي بلغتهم أنشد أبو زيد:

نَــدِمْتُ عَلَــى لِــسَانٍ فَــاتَ مِنِّي فَلَــيْتَ بِأَنَّــهُ فِــي جَوْفِ عِكْمِ[6]

---

(١) بيت من البحر الكامل قائله زهير.

مفاضــة: الدرع الكاملة، النهي: الغدير، الصبا: الريح الشرقية وكذلك الجنوبية أي تحركه خفــيفاً يــصير به كأنه منسوج بخلاف الشمال فإنها تثيره وتفسده، كفت: ضم، مهند: سيف.

الشاهد: تأنيث الدرع.

ورد في شــرح شــعره: ١٩٩، وديوان المعاني: ١٠٣٣، والزاهر ١/٢٥٤، وابن يسعون: ٢٢٤، والقيسي: ٧٤٨، وابن برى: ٥٠٢.

الصحاح والتاج (كفت).

(٢) انظر الكتاب ٢/٣١، ٢/١٩٤، والمذكر والمؤنث للفراء: ٧٤.

(٣) في أ: (يجيء).

(٤) الروم / ٢٢.

(٥) إبراهيم / ٤.

(٦) بيت من البحر الوافر قائله الحطيئة.

اللسان: الجارحة، عكم: باطن الجيب.

الشاهد قوله:" لسان " أراد به الكلام واللغة.

ورد في ديوانه: ١٢٢، والمذكر والمؤنث للفراء: ٧٤، والنوادر: ٢١١، وشـــرح المفضليات =

فهذا لا يكون إلا اللغة، والكلام؛ لأن الندم لا يقع على الأعيان.

السُّلْطَان يذكر ويؤنث ، وجاء القرآن بالتذكير : ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ﴾[1].

السبيل يذكر ويؤنث، والقرآن جاء بهما قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾[2] وقال ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً﴾[3]، الذَّنُوب: يذكر ويؤنث، وقال ابن حبيب عن ابن الأعرابي: لا تسمى الدلو ذَنُوباً حتى تكون مَلأى مَاء قال: وكذلك السَّجْل هي الدَّلْو بمائها، السِّلاح: يذكر ويؤنث، والقرآن يدل على التذكير كقوله سبحانه: ﴿لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ﴾[4] المنون يذكر ويؤنث وأنشدوا:

= لابن الأنباري: ٤٨٢، والمذكر والمؤنث: ٢٩٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٢٠، والحلبيات: ٢٦٠، وكتاب الشعر: ٢٤١، وابن يسعون: ٢٢٥، والقيسي: ٧٤٩، والبلغة: ٨١، وابن برى: ٥٠٣، وشرح الكافية للرضي ١/٢٦٨، وخزانة الأدب ٤/١٥٢.

في الديوان وابن برى (وددت) وفي المذكر والمؤنث للفراء والتكملة والحلبيات وكتاب الشعر، والقيسي والبلغة وابن برى وشرح الكافية والخزانة (كان).

وفي إعراب القرآن والتكملة مرجان: (بيانه) مكان (بأنه).

(١) الصافات / ١٥٦.

(٢) يوسف / ١٠٨.

(٣) الأعراف / ١٤٦.

(٤) النساء / ١٠٢.

أَمِـــنَ الْمَنُونِ ورَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ[1] ....

وينـــشد ورَيْبِهَا، والمنون: الدَّهر والمنية وسميا منوناً لأخذهما مُنَن الأشياء أي

١٢٨/ب قـــواها، والمَنِين الحَبْل الخَلَق /. الطَّاغُوت: يذكر ويؤنث قال سبحانه: ﴿**يُرِيدُونَ أَنْ يَــتَحَاكَمُوا إِلَــى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ**﴾[2] وقال: ﴿**وَالَّذِينَ اجْتَنَــبُوا الطَّاغُــوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا**﴾[3] وقال قوم: هو واحد، وقال آخرون: هو جمـــع[4]، قـــال محمد بن يزيد: الأصوب عِنْدي أنه [5]جَمْعٌ، وليس الأمر عندنا علـــى مـــا قال، وذلك أن الطَّاغُوت مصدر كالرَّهَبُوت والرَّغُبوْت والمَلَكُوت، فكمـــا أن هـــذه الأسمـــاء التي هذا الاسم على وزنها آحاد، وليست بجموع،

---

(١) صدر بيت من البحر الكامل، قائله أبو ذؤيب الهذلي، وعجزه:

.... والدهر ليس بمعتب من يجزع

الشاهد: أن المنون تذكر وتؤنث فمن ذكر روى " وريبه " ومن أنث رواه " وريبها ".

ورد في ديوان الهذليين ١/١، والمفضليات: ٤٢١، وشرح أشعار الهذليين: ٤، وتأويل مختلف الحـــديث: ١٤٧، وتفـــسير غريب القرآن: ٤٢٥، والأضداد لابن الأنباري: ١٥٧، وخاص الخاص: ٣٢٨، وسمط اللآلي: ٤٤٩، وشرح اختيارات المفضل: ١٦٨٢، ونظام الغـــريب: ٢٦١، وابن يسعون: ٢٢٦، والقيسي: ٧٥١، وابن برى: ٥٠٥، وألف باء ١٣٦/١، وتفسير القرطبي: ٦٢٤٢، وشرح أبيات المغني ٢٠٧/٢، والخزانة ٤٢٠/١.

في ديوان الهذليين والمفضليات وشرح أشعار الهذليين (وريبها).

(٢) النساء / ٦٠.

(٣) الزمر / ١٧.

(٤) قـــال ســـيبويه ٢٢/٢: (فأمـــا الطاغوت فهو اسم واحد مؤنث يقع على الجميع كهيئته للواحد).

(٥) انظر المذكر والمؤنث للمبرد: ٩٨.

فكذلك هذا الاسم مفرد، وليس بجمع، والأصل فيه التذكير، وعليه جاء ﴿ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ ﴾ فأما قوله سبحانه ﴿ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ فإنما أنث على إرادة الآلهة التي كانوا يعبدونها، ويدل على أنه مصدر مفرد قوله سبحانه: ﴿أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ ﴾ [1] فأفرد في موضع الجمع كما قال:

.... هُمُ بَيْنَنَا فَهُمْ رِضاً وهُمُ عَدْلُ [2]

فأما قراءة الحَسن [3] ﴿أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّواغِيتُ ﴾ [4] فإنه جمع كما تجمع المصادر في نحو قوله:

---

(١) البقرة / ٢٥٧.

(٢) عجز بيت من البحر الطويل، قائله زهير، وصدره:

متى يشتجر قوم يقل سرواتهم ....

المعنى: إذا اختلف قوم في أمر رضوا بحكمهم لما عرف من عدلهم وصحة حكمهم.

الشاهد: قوله: " فهم رضا وهم عدل " أفرد في موضع الجمع وكان وجهه أن يقول: " فهم مرضيون وهم عدول " وإنما حسن ذلك لأنهما مصدران يقعان بلفظ واحد للاثنين وللجمع والمذكر والمؤنث.

ورد في شرح شعره: ٩٠، ومجاز القرآن ١/١٧٦، والأضداد للسجستاني: ٧٥، والمنجد: ٢٦٢، ومعاني القرآن للنحاس ١/١٢٩، وشجر الدر: ١٢٦، والخصائص ٢/٢٠٢، والمحتسب ٢/١٠٧، والصاحبي: ٢١٣، والمفردات للراغب: ٣٢٥، وابن يسعون: ٢٢٦، والقيسي: ٧٥٥، وشرح الفصيح للخمي: ١١٥، وابن برى: ٥٠٧، واتفاق المباني وافتراق المعاني ١٧٨، واللسان (رضى).

(٣) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري إمام أهل البصرة كان عالماً فقيهاً، توفي سنة ١١٠ هـ. أخباره في حلية الأولياء ٢/١٣١، ووفيات الأعيان ٢/٦٩، وميزان الاعتدال ١/٢٥٤، وطبقات القراء ١/٢٣٥، وشذارت الذهب ١/١٣٦.

(٤) انظر المحتسب ١/١٣١.

هَــلْ مِنْ حُلُومٍ لأَقْوَامٍ فَتُنْذِرَهُمْ   مَا جَرَّبَ النَّاسُ من عَضِّيْ وتَضْرِيسِي[1]

وهـــو مـــن الطُّغْيَان وطَغَى إلا أن اللام قدمت إلى موضع العين لما كان يلزم[2] باعتلالها من الحذف "[3].

قال المفسر:

اعلـــم أن الاسم قد يتجاذبه التذكير والتأنيث لما تقدم من أنه لما لم[4] يكـــن هناك تذكير حَقِيقيّ ولا تأنيث جاز أن تكون الكلمة محمولة على لفظ التأنـــيث مرة وعلى التذكير أخرى إلا أن التذكير أولى من حيث إنه الأصل، وليس في شَيء مما ذكره تأنيث حقيقي، ألا ترى أن نحو: العُنُقِ والهُدَى والمَنُون لا يدل على مسمى مؤنث ولا مذكر على الحقيقة واللسان يذكر ويؤنث، ومن ذكـــر قـــال: أَلْسِنة [5] ومن أنث قال: أَلْسُن [6] [7]، وشبهه صاحب الكتاب

---

(١) بيت من البحر البسيط، قائله جرير:

الحلوم: جمع حلم وهو العقل، فتنذرهم: تحذرهم.

عضي: العض كناية عن الهجاء، تضريسي: التضريس الشد بالأضراس.

الشاهد: قوله: " حلوم " جمعه وهو مصدر والمصدر لا يجمع إلا أن تختلف أنواعه.

ورد في ديوانه: ٢٥١، والحجة ٢٢٣/١، والمقتصد: ٥٨٣، وابن يسعون: ٢٢٧، والقيسي: ٧٥٧، وابن برى: ٥٠٨، واللسان (حلم).

(٢) في التكملة: (لاعتلالها).

(٣) التكملة شاذلي: ١٤٣-١٤٦، والتكملة مرجان: ٣٩١-٣٩٨.

(٤) (لم) ليست في: (ظ).

(٥) في ظ: (ألسن).

(٦) في ظ: (ألسنه).

(٧) قال سيبويه ١٩٤/٢: (وأما من أنث اللسان فهو يقول: أَلْسُن ومن ذكر قال: أَلْسِنَة).

بقـــولهم: اللّذَاذة واللّذَاذ، والمقصود أن التأنيث لحق ما [1] يتبع اللسان نحو: أن نقول: نطقت لسانك كما دخل التاء على اللّذَاذ حيث قلت: لَذَاذَة، فأما وقوع اللسان على اللغة فعلى سبيل الاستعارة، وذلك أن الكلام لما كان يخرج باللسان صـــار كأنه بعضه يسمى [2] به كما سمي النعمة يداً لما كانت تصدر عن اليد، والمطـــر سمـــاء لنزوله من السماء، وأما المَنُون فيذكر ويؤنث / وهو فَعُول من ١٢٩/أ
قولهم: مَنّه السَّيْر إذا أتعبه ومَنَنْتُه إذا قَطَعْته، فكأنه يقطع الأشياء ويبددها وذكر أبـــو علي المَنِين للحبل الخَلَق تأنيساً لمعنى زوال المِنَّة والقوة، فمَنِين عندنا على وجهين:

أحـــدهما: أن يكون فَعِيْلاً بمعنى مَفْعُول من قولهم[3]: مَنّه السير إذا أتعبه، فكأن المعنى أنه[4] قطع مَنَّهُ [5] وأضعفه.

والثاني: أن يكون بمنزلة كَرِيم في أنه وضع على معنى الضعف من قولهم: رجل شَدِيد المِنَّة أيْ شَدِيد الضعف، وقد قالوا: حبل مَنِين بمعنى قوي[6]، فهذا فَعِيل من المِنَّة التي هي القوة، وكل واحدة[7] من المِنَّة للضَّعْف، والمِنَّة للقوة لغة كالجون فقد وجد هذا التركيب للضعف والقوة كما ترى، فمَنَنْت بمعنى قطعت

---

(١) في ر، وظ: (لما).

(٢) في ر، وظ: (فسمي) .

(٣) في ر، وظ: (قول القائل).

(٤) في ر، وظ: (قد قطع).

(٥) (مُنَّهُ) قوته اللسان (منن).

(٦) في ر، وظ: (القوى).

(٧) في ر، وظ: (واحد).

وأتعــبت ضــعف، والمِنَّة القوة والمَنين القَوِي ضده، وكأن قولهم: مَنَنْتُ عليه مــستعار من معنى الضعف، بمعنى أَذْلَلْته، وذلك أن مُقَلّد[1] المِنَن مُنقَادٌ للمنعم مثقل بأعبائه (وعلى ذلك:

أَتْطَمُــع فِــيمَا لاَ تَنَالُ)[2] وإنما   يُقَطِّــعُ أَعْــنَاقَ الــرِّجَالِ المَطَامِعُ[3].

ويكون من القوة بمعنى قويت عليه النعمة وقررتها في عنقه، ولا يجوز أن يقـــال: إن منـــنت بمعنى قطعت للسلب لأجل أنه لو كان كذلك لوجب أن لا يَجِـــيء المِـــنَّة بمعـــنى الـــضعف، فـــلا يجوز[4] إلا أن يكون محمولاً على اخـــتلاف اللغـــات، ومعدوداً فيما يسمى الأضداد[5] في العرف والعادة، ولا يجـــب أن يقـــال: إن المَنُون أنث لأجل أن فَعُولاً لا يقع على الجمع، وذاك أن كـــثيراً مـــن الأسمـــاء قد أنث، ولا معنى جمع هناك كالسُّلْم والسِّلاح والهُدى وغـــير ذلـــك مما تقدم، ثم أَجْمَلُ أحواله أنه كالموت والمَنِيّة في حالتي التذكير والتأنيث.

---

(١) في ر، وظ: (متقلد).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) بيت من البحر الطويل .

لم أهتد إلى معرفة قائله بهذه الرواية، وورد في ديوان مجنون ليلى١٣١، وقيس بن ذريح٨٨، ونسب إلى البعيث في لسان العرب (ربع – قطع) بهذه الرواية :

طمعت بليلى أن تريع وإنما   تقطع أعناق الرجال المطامع

(٤) في ر، وظ: (وجه).

(٥) انظر الأضداد للأصمعي: ٤٠، والأضداد لابن السكيت: ١٩٤، والأضداد للسجستاني: ٩٠ ، والأضداد للصغاني: ٢٤٥.

فأما الطّاغوت فاسم مصدر بمنزلة الرَّغَبُوت والرَّهَبُوت، والأصل طَغَيُوت فَعَلُوت من الطُّغْيَان، إلا أنهم لما رأوا الكلمة بعرض الحذف من حيث إن الياء الـــتي قبل الواو في طَغَيُوت قد انفتح ما قبله مع تحركه، ومن شأنه القلب ألفاً، وقلـــبه[1] ألفاً يفضي به إلى الحذف لالتقائه مع الواو الساكنة قلبوها بأن قدموا الـــلام على العين، فحصل طَيَغُوت فَلَعَوُت فأمكن قلب الياء ألفاً، وتحصّن من الحذف، فقيل: طَاغُوت ومثله حَانُوت؛ لأن الأصل حَنَوُوتَ / من قولهم: حَنَا يَحْنُو، ثم وُضع اللام الذي هو واو موضع العين الذي هو نون فحصل حَوَنُوت، ثم قلـــب الواو ألفاً وسلم من الحذف، فقيل: حَانُوت، فالطَّاغُوت إذن[2] بمنزلة الطُّغْـــيَان كمـــا أن الرَّهَبُوت بمنزلة الرّهْبَة لكنه وصف به كما وصف بسائر المصادر، فذكر مرة إما حَمْلاً على اللفظ كقوله تعالى: ﴿**وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِـــهِ**﴾[3] وإما قصداً للإفراد حتى كأنه قيل: يريدون أن يتحاكموا إلى الصنم، فـــإذا أنـــث حمل على المعنى وهو أنه وصف لآلهتهم، فكأنه قال: اجتنبوا الآلهة الطَّاغُوت أن تعبدوها، فعاد الذكر إلى الموصوف بالطَّاغُوت كما قال سبحانه: ﴿**أَوْلِـــيَاؤُهُمُ الطَّاغُـــوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ**﴾[4] كأنهم[5] أولـــياؤهم الطغاة يخرجونهم وأولياؤهم أولو الطُّغْيَان، فكما عاد ضمير الجمع ١٢٩/ب

---

(١) في ر، وظ: (أن يقلب ألفاً وقبله ألفاً يفضي به الحذف).

(٢) (إذن) ليست في: (ر، وظ).

(٣) تقدم ورودها ص: ٨٠٤ .

(٤) تقدم ورودها ص:٨٠٥ .

(٥) في ر، وظ: (كأنه).

الذي هو الواو إلى أولياؤهم كذلك الضمير في ﴿يَعْبُدُوها﴾[1] يعود إلى الأصنام والآلهة التي وصفت بالطاغوت كما يوصف بالمصادر في نحو: رجل عُدْلٌ ورِجَال عَــدْلُ، فتقول: الرِّضى العدل جاءني تريد الواحد، والرِّضَى العَدْل جَاؤُني تريد الجمع، وأما الطَّوَاغِيتُ فقياسه [2] على حد قولهم: الحُلُوم، وما أشبه ذلك من المصادر المكسرة كالظُّنُون، وهذا قوي لأجل أن الطّاغُوت قد غلب صفة للصنم حــتى أخذ شبهاً من الأسماء فحسن فيه التكسير إذ ليس بمنزلة الطُّغْيَان في كونه دَالاً علــى حدث، فيقال: إنه جنس فلا يكسر، فإذا جاز التكسير في نحو الحلم والعلم على أن يحمل على اختلاف الأنواع، فيقال: حِلم[3] كذا وحِلْم كذا، ثم يجمع مع وجود معنى الحدث فيه كان جواز ذلك حيث زال عنه معنى الحدث، وصار بمنزلة اسم الفاعل أَوْلَى إذ الطاغوت يدل على الطّاغِي، وإن كان وصف به في الأصل على أن جعل طغياناً حتى كأنه تجسم منه كما قالوا في قولها:

.... فَإِنَّمــا هِــيَ إِقْــبَالٌ وإِدْبَــارُ[4]

إنها جعلتها كأنها خلقت من الإقبال مبالغة وبعد:

فــإن من لا يجعل الطَّاغُوت مصدراً على ما وصفنا، وجعله جمعاً لم يخل مــن أن يقول: إنه اسم مفرد وقع موقع الجمع أو يقول: إنه تكسير، فإن قال: الأول فلا وجه أحسن / من أن يكون مصدراً؛ لأن المصادر من شأنها الوقوع ١٣٠/أ

---

(١) تقدم ورودها ص: ٨٠٤ .

(٢) في ر، وظ: (فقاسه على قولهم).

(٣) (حكم كذا) ليست في: (ظ).

(٤) سبق وروده ص: ٥٤٥ .

على الجمع، وإن قال: إنه تكسير لم يجز؛ لأن هذا المثال لم يأت في الجمع بوجه، فإن قال: إنه اسم لجمع الطّاغِي، كان ترك الظاهر إلى ما لا يحتاج إليه، أعني أنّ الـــرَّهَبُوت والرَّحَمُوت والجَبَرُوْتَ والمَلَكُوتَ والرَّغَبُوتَ والهَلَكُوتَ، وما أشبه ذلـــك مصادر كلها، وليس شَيء منها بجمع، فكذا يجب أن يكون الطاغوت فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

" باب جمع التكسير

هـــذا الضرب من الجمع سمي(١) جمعاً مكسراً على التشبيه بتكسير الآنية ونحـــوها؛ لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام الأجزاء التي كان لها قبل، فلما أزيل الـــنظم، وفـــك النـــضد من(٢) هذا الجمع أيضاً عما كان عليه واحده سمي(٣) تكسيراً.

والتكسير في هذه الجموع بإزالتها عما كان(٤) عليها آحادها على ثلاثة أضرب:

منها: ما يزاد على ما كان عليه واحده مثل عَبْدِ وعَبِيْد وثَوْب وأَثْوَابِ.

ومنه: ما ينقص منه مثل إزَار وأُزُر(٥).

ومنه: ما لا يزاد (في) (٦) حروفه ولا ينقص منه، ولكن تغير حركاته مثل سَقْفٍ وسُقُف وأَسَد وأُسُد، وهذه قسمة أبي عمر " (٧).

قال المفسر:

اعلم أن الجمع على ضربين:

---

(١) في التكملة شاذلي، وظ: (يسمى).

(٢) في التكملة: (في).

(٣) في التكملة (سموه).

(٤) في التكملة مرجان: (كانت).

(٥) في التكملة شاذلي: (وأزر وحمار وحمر).

(٦) (في) ليست في: (أ).

(٧) التكملة شاذلي: ١٤٧، والتكملة مرجان: ٣٩٨.

أحدهما: الجمع الصحيح نحو: مُسْلِم ومُسلِمُون وزَيْد والزَّيْدُونَ كما تقدم في صدر الكتاب[1].

والثاني: جمع يسمى جمع التكسير، وهو الذي يتغير فيه بناء الواحد نحو رَجُل ورِجَال، ألا ترى أن صيغة رَجُل قد تكسرت في رِجَال، وقد ذكر أن هذا على ثلاثة أضرب:

الأول: أن يكون لفظ الجمع مزيداً فيه نحو: عَبْدٍ وعَبِيدٍ وثَوْبٍ وأَثْوابٍ، ألا ترى أن في عَبِيد ياءً ليس في عَبْدٍ، وكذا في أَثْوَاب همزة وألف ليستا في ثوب.

والثاني: أن ينقص نحو: إزَار وأُزُر، ألا ترى أن في إِزَارٍ ألفاً، وليس في أُزُرٍ.

والضرب الثالث: أن لا يزاد ولا ينقص، وتغير الحركات، وذلك نحو: سَقْفٍ وسُقُف، ألا ترى أن الفاء في الواحد مفتوح، وقد ضَمَمْتَه في الجمع، ومن هذا الضرب فُلْك وفُلْك؛ لأجل أن التقدير في الضمة مختلف، فإذا قلت: فُلْك جمعاً كقوله سبحانه: ﴿**حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ**﴾[2] كانت الضمة غيرها في قوله: ﴿**الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ**﴾[3] ومن لا يحقق يستوحش من هذا / النحو، فيقول: إنا نعلم أن الضمة في قولك: فُلْك جارية، وفُلْك جَوارِي واحدة في الذوق، فمن أين تزعمون أن الضمة في الجمع غيرها في الإفراد. ١٣٠/ب

(١) المقتصد: ١٩٣.

(٢) يونس / ٢٢.

(٣) تقدم ورودها ص: ٦٩٧ .

والجـــواب عنه أنا لم نقل: إن لفظ الضمة يتغير، وإنما قلنا: إنه يتغير في التقديـــر ولو كان[1] لا يعتبر هذا الاختلاف، لوجب أن يقال: مثلاً إن قولك: أَسْمَاء في العلم بمنزلة أَسْمَاء في جمع اسم، وإن التقدير لم يختلف فيه بأن يقال: إن مـــن قال: أَسْمَاء فإنه جعلها فَعْلاَء من وَسَم والوِسَام[2] وأبدل الواو همزة، ومن قال: أَسْمَاء قدر أَفْعَالاً وجعل الهمزة[3] الأولى زائدة، والأخيرة منقلبة عن لام الفعل حتى كأن أسماء جمع اسم ليس فيه حروف أسماء التي هي علم، ونحو هذا من الرد كثير، فالعجب ممن يرد على الأئمة من غير أن يعرف مقاصدهم، وعلى هذا هِجَان في[4] هِجَان[5] وبعد:

فإن هذا الضرب من الجمع على ضروب:

أحـــدها: فرع على الواحد معنىً وحكماً ولفظاً، وبيانه أنك إذا قلت: رجل ورجال، كان التقدير أن لفظ رجال تابع للفظ رجل، كما أن الجمع (في المعنى تابع للمفرد.

والـــضرب الثاني: أن يكون الجمع)[6] غير تابع للواحد لفظاً وحكماً، وذلـــك كقولهم: نِسْوَة لجمع امْرَأَة، ألا ترى أن لفظ نِسْوة ليس من لفظ امرأة بوجه، وهو جار على حكم الإفراد بدلالة تصغيرهم نحو: نُسَيَّة ونُسَيَّات، فنِسْوة اسم وضع في أول أحواله على الجمع، وليس بفرع على لفظ واحد.

---

(١) في أ: (كانت).

(٢) الوسام ليست في ر، وظ.

(٣) (الهمزة) ليست في ر، وظ.

(٤) في أ، ر: (وهجان).

(٥) انظر الكتاب ٢/٢٠٩.

(٦) ما بين القوسين ليس في: (ر ، وظ).

والثالث: أن يكون فرعاً على الواحد لفظاً لا حكماً، وذلك نحو: رَجُلَة في جمع رَجُل فرَجُلَة اسم مفرد وضع على الجمع، وليس بتابع لرجل في التقدير، وإن كـــان من حروفه بدلالة أنهم يقولون: رُجَيْلَة فيصغرونه على لفظه، ولأن هـــذا المـــثال ليس من أبنية التكسير، فهذا مشاكل لنسوة في المعنى ومخالف في اللفظ.

والضرب الرابع: أن يكون فرعاً على الواحد حكماً لا لفظاً، وذلك نحو: عَـــبَادِيد؛ لأن هذا من أبينة التكسير، وهو في التقدير جمع عَبْديد، ومَشَابه جمع مَـــشْبَه في التقدير، وهذا في اللفظ غير فرع، ألا ترى أن واحد عَبَادِيد [1] غير مستعمل، فيكون لفظ الجمع تابعاً للفظ الإفراد، وهو فرع في الحكم والتقدير، وذاك أن عَبَادِيد لا يصغر على لفظه، كما أن مَصَابِيح كذلك فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

١٣١/أ /"والأسمـــاء على ثلاثة أضرب ثلاثي ورباعي وخماسي، وإنما يكسر منها الثلاثية والرباعية، فأما بنات الخمسة فلا تكسر إلا على استكراه " [2].

قال المفسر:

اعلـــم أن معـــنى الاســـتكراه أن يقال لهم: كسروا سَفَرجَل[3] فيقولون: سَـــفَارِج، فإما أن يأتي ذلك طوعاً كما يأتي رَجُلُ ورِجَال وسَلْهَب وسَلاَهِب، قـــال[4]: وإنما تركوا تكسير الخماسي لما يجب من الحذف، أو التزام الثقل نحو: سَفَارِجل فيكون ما بعد ألف الجمع أكثر مما قبله.

---

(١) انظر الكتاب ٢/٨٩.

(٢) التكملة شاذلي: ١٤٧، والتكملة مرجان: ٣٩٨.

(٣) في ر، وظ: (نحو سفرجل).

(٤) في ر، وظ: (فلا).

قال صاحب الكتاب:

"باب جمع الأسماء الثلاثية التي لا زيادة[1] فيها

وهي عشر أبنية: فَعْل وفَعَل وفَعِل (و)[2] فَعُل (و)[3] فُعْل (و)[4] فُعُل (و)[5] فُعَل (و)[6] فِعَل (و)[7] فِعِل (و)[8] فِعْل.

فما كان من الأسماء على فَعْل فإن جمعه في العدد القليل أَفْعُل، والعدد القليل يحد بأنه العشرة فما دونها، وأبنية الجمع القليل أَفْعُل وأَفْعَال وأَفْعِلَة وفِعْلَة، وذلك نحو: كَعْب وأَكْعُب، وكَلب وأَكْلب، ونَسْر وأَنْسُر وفَرْخ وأَفْرُخ، ومن المضاعف صَكّ وأَصُك وبَتّ وأَبْتّ وضَبّ وأَضُبّ، ومن المعتل اللام ثَدْي وأَثْدٍ وظبي وأَظْب ودَلْو وأَدْلٍ، وقد جمعوا فَعْلاً في العدد القليل على أَفْعَال، وذلك قولهم رَأْد وأَرْآد (والرَّأْد أصل اللحيين[9]، وزَنْدٌ وأَزْنَاد)[10] وفَرْخٌ وأَفْرَاخ وفَرْد وأَفْرَاد، وذلك قليل لا يقاس عليه.

---

(١) في أ: (زائدة).

(٢) (و) ليست في: (أ).

(٣) (و) ليست في: (أ).

(٤) (و) ليست في: (أ).

(٥) (و) ليست في: (أ).

(٦) (و) ليست في: (أ).

(٧) (و) ليست في: (أ).

(٨) (و) ليست في: (أ).

(٩) انظر الكتاب ١٧٦/٢.

(١٠) ما بين القوسين ليس في: (أ).

فأما جمعه الكثير فعلى فِعَال وفُعُول وفِعْلاَن وفُعْلاَن[1]، وقد جمع فَعْل على فِعَلة وعلى[2] فَعِيل، فأما فِعال فنحو: كِبَاش وكِلاب وبِغَال، وفُعُول نحو نُسُور وبُطُون، وربما تعاقبا[3] على الكلمة الواحدة نحو: فِرَاخ وفُرُوخ وكِعَاب وكُعُوب، وفِحَال وفُحُول[4]، والمضاعف نحو: ضِبَاب وقالوا: صِكَاك وصُكُوك وبِتَاتَ وبُتُوت.

والمعتل اللام دِلاَء ودُلِيّ، ودِمَاء ودُمِي، وربما ألحقوا الهاء فِعَالا وفُعُولا، وذلك قولهم: الفِحَالة والفُحُولة والعُمُومَة والبُعُولَة[5] قال:

.... يُدَفِّنَ البُعُولَةَ والأَبِينَا[6]

وأما فُعْلاَن فنحو ثَغْبٍ[7] وثُغْبَان، وبَطْن وبُطْنان، وظَهْر وظُهْرَان، وفِعْلاَن نحو: عَبْد وعِبدان وجَحْش وجِحْشَان.

وأما فِعَلَة فنحو: قَقْع وقِقَعَة وقَعْب وقِعَبَة، وأما فَعِيل، فنحو: الكَلِيْب

(١) (فعلان) ليست في التكملة: (مرجان).

(٢) (على) ليست في التكملة.

(٣) في التكملة شاذلي: (تعاقبتا).

(٤) انظر الكتاب ٢/١٧٥.

(٥) انظر الكتاب ٢/١٧٦.

(٦) تقدم وروده ص: ٤٠٠ .

(٧) في التكملة شاذلي: (ثعب وثعبان) قال في الكتاب ٢/١٧٧: (الثغب الغدير)، وفي تهذيب اللغة ٢/٣٣٢: (الثغب مسيل الوادي وجمعه ثعبان) وفي ٨/٤٩: (الثغب ماء صار في مستنقع في صخرة أو جلهة وجمعه ثغبان).

والعَبِيد[1] قال:

والعِيَسُ يَنْغَصْنَ بِكِيرانِها كَأَنَّما يَنْهَشْن الكَلِيبُ[2]

وبناء الكثير مما عينه واو يَجِيء / على فِعَال نحو: سَوْطٍ وسِيَاط وثَوْب ١٣١/ب
وثِياب[3] وقَوْس وقِيَاس، كرهوا فيه فُعُولا لاجتماع الواوين والضمتين، وقالوا: فَوْج وفُؤُوج، وقد بني على فِعْلاَن في الكثير قالوا: ثَور وثِيرَان وقَوز[4] وقِيزَان، وكسروه على فِعَلَة كما فعل في الصحيح وذلك نحو: عَوْد وعِوَدَة وزَوْجٌ وزَوَجَة وثَورْ وثِوَرَة، وقالوا: ثِيَرَة، وقد كسروه على أَفْعَال، ولم يجاوزه، وذلك (نحو)[5] لَوْح وأَلْوَاح ونَوْع وأَنْوَاع، وجَوْز وأَجْوَاز.

وما كان على فَعْل من بنات الياء، فإن بناء أدنى العدد فيه أَفْعَال، وذلك

---

(١) قال سيبويه ١٧٥/٢: (وربما جاء فَعِيلاً وهو قليل نحو الكَلِيب والعَبِيد).

قال في شرح الشافية ٩٢/٢: (وأما نحو الكليب والمعيز فهو عند سيبويه جمع وعنده غيره اسم للجمع).

(٢) بيت من البحر السريع لم أهتد إلى معرفة قائله.

العيس: الإبل تضرب إلى الصفرة، ينغصن: يضطربن لنشاطهن في السير، الكيران: جمع كور وهو الرحل، ينهشن: يعضهن.

الشاهد: قوله: " الكليب " وهو جمع كلب.

ورد في الاشتقاق: ٢٠، وابن يسعون: ٢٢٨، والقيسي: ٧٦٤، وابن برى: ٥١٢، وشرح المفصل ١٧/٥.

في الاشتقاق والتكملة وابن يسعون والقيسي (يكيراننا)، وفي الاشتقاق (ينهضن).

(٣) في التكملة شاذلي: (وثياب وحوض وحياض).

(٤) في تهذيب اللغة ٢٣٨/٩: (القوز من الرمل: صغير مستدير يشبه به أرداف النساء).

(٥) (نحو) ليست في: (أ).

بَيْت وأَبْيَات وقَيْد وأَقْياد وشَيْخ وأَشْيَاخ وخَيْطُ وأَخْيَاط، وقد بنوه أيضاً على أَفْعُل نحو:

أَبْيُت[١] والكثير على فُعُول نحو: بُيُوت وشُيُوخ وعُيُون[٢] غَلَب فُعُول على بنات الياء كما غلب[٣] فِعَال على بنات الواو، فقالوا: عُيُورة وخُيُوطة.

وأما ما [٤] كان على فَعَل، فإن تكسيره لأدنى العدد على أَفْعَال، وذلك نحو: جَمَل وأَجْمَال وأَسَد وآسَادْ وجَبَل وأَجْبَال، والكثير على فِعَال نحو: جِمَال وجِبَال، وعلى فُعُول نحو: ذُكُور وأُسُود، والفِعَال في هذا أكثر، ويجيء بناء الكثير منه على فِعْلاَن وفُعْلاَن، ففِعلان نحو: خِرْبَان وبِرْقَان ووِرْلاَن في خَرَب وبَرَق ووَرَلٍ، وفُعْلاَن نحو (حمل) [٥] وحُمْلان وسَلَق وسُلقان، والسَّلَق: المطمئن[٦] من الأرض.

ومن المعتل: قَاع وقِيعَان وتَاج وتِيجَان، والمعتل منه بابه في الكثير فِعْلاَن[٧] وذلك نحو: جِيْران[٨] وقِيعَان، وسَاج وسِيجَان ونَار ونِيران، وقالوا في جمع نَار: نُور ونِيرانَ وفي القليل: نِيَرة وأَنْؤُر قال:

---

(١) في التكملة شاذلي: (أبيت وأبيات).

(٢) في التكملة شاذلي: (وعيون وقيود).

(٣) في التكملة شاذلي: (غلبت).

(٤) في التكملة: (وما كان).

(٥) (حمل) ليست في: (أ).

(٦) في التكملة شاذلي: (المستوى).

(٧) في التكملة شاذلي: (الكثير منه).

(٨) في التكملة مرجان: (نحو جار وجيران وقاع وقيعان).

.... مَــصَابِيحُ شُــبَّت بِالعــشَاءِ وأَنْــؤُر[1]

وأنشد أبو زيد:

شَهِدتُ — وَدَعْوَانَا أُمَيمَةُ — أَنَّنا   بَنُو الحَرْبِ نَصْلاَهَا إِذا شُبَّ نُورُهَا[2]

ومثل نَـار ونِيَـرة قَاعٍ وقِيَعَة، وجَار وجِيرَة، ومن المعتل اللام أَخٌ وإِخْوَة، وقـد استغني فيه بأَفْعَـال عـن العـدد الكـثير وذلـك نحـو: قِتْب وأَقْتَاب ورَسَنٌ وأَرْسَان، ونظير ذلك في باب فَعْل الأَكُفّ والأَرْآد، فأما الأَرْآء، فحكى أبو زيد في جمعه رُئِـيّ ورِئِـيّ، وقـد ألحـق بفِعَـال الهـاء كمـا ألحق بفُعُول، وذلك نحو: جمَــل وجِمَالــة وذَكــر وذِكَــارة وحَجَــر وحِجَــارة[3]، وقالــوا: حِجَــار[4]

(١) عجز بيت من البحر الطويل قائله عمر بن أبي ربيعة، صدره:

فلما فقدت الصوت منهم وأطفئت ....

شبت: أوقدت، أنؤر: جمع نار. الشاهد: قوله: " أنؤر " جمع نار وهو من جموع القلة.

ورد في ديـوانه: ١٢٣، والكامـل: ٧٩٦، والمقتـضب ٢/٢٠٥، والمخـصص ١/٥٣، وابـن يـسعون: ٢٢٨، والقيـسي: ٧٦٦، والوجيـز: ٤٥، وابـن برى: ٥١٢، والخزانة ٥/٣١٨، ورغبة الآمل ٥/٢٦١.

(٢) بيت من البحر الطويل قائله حاتم الطائي.

شهدت: حضرت، دعوانا أميمة: اعتزاؤنا وشعارنا يا أميمة تصغير أم أو أمامة على حذف الألف، أننا بنو الحرب: قد عرفنا بذلك، نصلاها: نتحمل حرها، نورها: نيرانها.

الشاهد: قوله: " نورها " وهو جمع نار في الكثير.

ورد في ديوانه: ٦٤، والنوادر: ٣٥١، وتهذيب الألفاظ: ٤٨، وابن يسعون: ٢٢٩، وأمالي ابن الشجري ١/٦١، والقيسي: ٧٦٧، وابن برى: ٥١٣.

في الديوان (عوانا)، وفي القيسي (أمية).

(٣) انظر الكتاب ٢/١٧٧.

(٤) في الـتكملة مـرجان، وأ: (أحجـار)، في الكـتاب ٢/١٧٨: (وقالوا: الحجار فجاءوا به على الأثر والأقيس وهو في الكلام قليل).

(وقـد)[1] كُـسِّر علـى فُعْل وهو[2] قليل[3] وذلك أَسَد وأُسْد / ووَثَن ووُثْن[4]، ١٣٢/أ
وقـرأ بعـضهم: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلا أُثناً﴾[5] جعلـه جمع وَثَن، وأبدل من الـواو الهمـزة لانـضمامها[6]، وقـد كـسروه علـى أَفْعُل كما كسروا فَعْلاً عليه، وذلـك زَمَـن وأَزْمُـن وجَبَل وأَجْبُل[7]، وأَفْعُل في[8] فَعَلٍ في القلة، وأنه لا يقاس عليه كأَفْعَـال في باب فَعْل، والمعتل اللام يجري[9] هذا المجرى، وذلك نحو: قَفَاً وأَقْفَـاء وقُفِـيّ، وعَـصَا وأَعْـصَاء وعُـصِيّ، وقالوا: أَعْصٍ، وصَفَا وأَصْفَاء وصُفِي قال:

---

(١) (قد) ليست في: (أ).

(٢) في التكملة شاذلي: (فعل نحو أسد).

(٣) في التكملة مرجان: (قليل فيه).

(٤) انظر الكتاب ١٧٧/٢.

(٥) النساء / ١١٧، القارئ عطاء بن أبي رباح، انظر شواذ ابن خالويه: ٣٥، والمحتسب ١٩٨/١.

(٦) قال ابن جني في المحتسب ١٩٨/١: (أما أُثن فجمع وَثَن وأصله وُثُن، فلما انضمت الواو ضماً لازماً قلبت همزة كقول الله تعالى ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات:١١]
وكقولهم في وجوه: أجوه وفي وعد أعد، وهذا باب واسع ونظير وثن أسد وأسد، ومن قال: أثنا بسكون الثاء فهو كأُسْد بسكون السين).

(٧) انظر الكتاب ١٧٧/٢.

(٨) في التكملة شاذلي: (في باب فعل).

(٩) في التكملة مرجان: (على هذا).

كَـأَنَّ مَتْنَـيْهِ مِـنَ النُّفِـيِّ مَوَاقِـعُ الطَّيْـرِ عَلَـى الـصُّفِيِّ[1]

وهـذا مثل آسَاد وأَسْود، وقالوا: رَجَا وأَرْجَاء، فلم يجاوزوا الأَرْجَاء كما لم يجـاوزوا الأَرْسَـان والأَقْـدَام، وقالـوا: في المضاعف لَبَبٌ وأَلْبَاب وفَنَنٌ وأَفْنَان، فلـم يجاوزوا الأَفْعَال كما لم يجاوزوه[2] في الأَرْسَان والأَقْدَام، وقد جمع ما كان مـنه معـتل العـين علـى أَفْعَـال، وذلـك نحـو: بَاع وأَبْوَاع ودَاء وأَدْوَاء، وجَارٌ[3] وأَجْـوَار، وكـسروه في الكـثير علـى فِعْـلان نحـو: جِيران وتِيجَان وسِيجَان كما قالوا: خِرْبَان وفَتىً وفِتْيَان، وقد يستغنى بأَفْعَال من هذا الباب فلا يجاوزونه كما

---

(١) رجز اختلف في قائله، فقيل: إنه أبو نخيلة السعدي، وقيل: الأخيل الطائي، وقيل: رؤبة.
نسب إلى أبي نخيلة في القيسي: ٧٦٩.
ونـسب إلى الأخـيل الطائـي في الجمهـرة ١٣٥/٣، والاشـتقاق: ١٢٨، واللـسان (صـفى، نفى).
ونسب إلى رؤبة في ديوانه: ١٨٨.
الشاهد: قوله " الصفي " جمع صفا.
وورد بلا نسبة في: الإبدال لابن السكيت: ١٢٧، والحيوان ٣٣٩/٢، والإبدال لأبي الطيب ٨٩/١، وأمالـي القالـي ٨/٢، والـبارع: ٩٠، وتهـذيب اللغـة ٤٧٥/١٥، والخـصائص ١١٢/٢، وسـر الـصناعة ٢٥٠/١، والمنـصف ٧٢/٣، ومعانـي أبـيات الحماسـة: ١٩٥، والأفعال للسرقسطي ١٨١/١، والفرق بين الحروف الخمسة: ٣٤٦، وابن يسعون: ٢٣٠، وابن برى: ٥١٤، وشرح المفصل ٢٢/٥.
في ديوان رؤبة والجمهرة والاشتقاق (متني) وفي الأفعال (مهايض).
المـتن: الظهـر، النفـي: ما يسقط من الماء على ظهر الساقي، مواقع: جمع موقع وهو الموضع الذي يقع عليه الطير.

(٢) في التكملة: (لم يجاوزوا).

(٣) في أ: (جاز وأجواز).

لم يجاوزوه[1] في الأَرْسَان والأَقْدَام، وهو في هذا أكثر لتحرك حرف العلة بالفتح، وذلك نحو: أَبْوَاب وأَمْوَال وبَاعٌ وأَبْواعَ، والمؤنث من فَعَل في هذا الباب كسر على أَفْعُل كما كسر على أَفْعَالٍ عند سيبويه[2]، وذلك قولهم: دَارٍ وأَدْؤُر وسَاق وأَسْؤُق ونَار وأَنْؤُر، ونظيره جَبَل وأَجْبُل، وقالوا: رَحىً وأَرْحَاء ومَناً وأَمْنَاء كقولهم: قَدَم وأَقْدَام[3] وقالوا: سَاقٌ وسؤوق[4] فهمزوا، وقالوا: سُوق[5] كما قالوا: وُثْن ونظيره نَاب ونُيُبْ.

([6] وما كان على فَعِل فإنه يكسر على أَفْعَال، وذلك نحو: كَبِد وأَكْبَاد وكَتِف وأَكْتَاف وفَخِذ وأَفْخَاذ، وقلما يجاوزونه [7] ذلك، وذلك أن فَعِلا أقل من فَعَل كما أن فَعَلا أقل من فَعْل، وإذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرف فيها، ألا ترى أن المضاعف لما كان أقل من غيره في باب فَعَل نحو: مَدَد[8] اقتصر به على أَفْعَال: وقالوا: النُّمُور والوُعُول.

وما[9] كان على فِعَل فنحو: قِمَع وأَقْمَاع وعِنَب وأَعْنَاب وضِلَع

---

(1) في أ: (كما يجاوزونه).

(2) الكتاب ١٧٨/٢.

(3) في التكملة شاذلي: (ورس وأرسان).

(4) وقالوا ساق وأسؤق وسؤوق.

(5) انظر الكتاب ١٨٧/٢.

(6) في التكملة (باب فَعِل وما كان).

(7) في أ: (يجاوزوا به) وفي التكملة: (يجاوز).

(8) في التكملة شاذلي: (مدد ولبب وفنن).

(9) في أ: (فعل وما كان).

١٣٢/ وأَضْـلاَع وإِرَم وآرَام، وقالـوا: الـضُّلُوع والأُرُوم، وقالـوا: الأَضْـلُع شـبهت / بالأَزْمُن، وقد وضعوا مِعىً[١] موضع الأمعاء قال:

.... ومِعـــىً جِـــيَاعَا[٢]

ومـا كـان علـى فَعُـل، فإنه يكسر على أَفْعَال، وذلك نحو: عَجُز وأَعْجَاز وعَضُد وأَعْضَاد، وقالوا: رَجُل ورِجَال وسَبُع وسِبَاع، وزعم[٣] أن فَعْلا أقل من فِعَل وفَعِل وقالوا: ثلاثة رَجْلَة في العدد القليل، واستغنوا به عن أَرْجَال، وليس رَجْلَة بتكسيره وما كان على فُعُل، فقد كسر على أَفْعَال، وذلك عُنُق وأَعْنَاق وأُذُن وآذَان وطُنُب وأَطْنَاب فهو في العزة[٤] مثل الفَعُل.

ومـا كـان[٥] على فُعَل فإنهم قد كسروه على فِعْلان، ولا يجاوزون ذلك في أدنـى العـدد كمـا استغنوا بشسوع عن بناء العدد القليل، وذلك قولهم: نُغَر ونِغْرَان وصُرَد وصِرْدَان وجُعَلٌ وجِعْلان وخُزَز وخِزَّان قال[٦]:

كَأَنّ وَحْى الصِّرْدَانِ في جَوف ضَالَةٍ   تَلَهْجُــم لَحْيَــيْه إذَا مَــا تَلَهْجَمَــا[٧]

---

(١) في التكملة (في موضع).

(٢) تقدم وروده ص: ٥٢٨ .

(٣) في أ: (زعمـوا) يـريد سـيبويه حيـث قال في الكتاب ٢/١٧٩: (وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعْلاً فهو كفِعَل وفَعِل وهو أقل في الكلام منهما).

(٤) في التكملة مرجان (القلة مثل فعل).

(٥) في التكملة مرجان: (كان منه).

(٦) في التكملة مرجان: (قال حميد بن ثور الهلالي).

(٧) بيت من البحر الطويل قائله حميد بن ثور الهلالي.

وحى الصردان: صوتها والصردان جمع صرد وهو طائر فوق العصفور، ضالة: الضال ما =

وقالـوا: رُبَـع وأَرْبَاع وأَرْطَاب، وجاء اسم على فِعِل، وذلك إبل قالوا في جمعه: آبال، فهذا ما جاء على ثلاثة أحرف، فحركت[1] حروفه جُمَع[2]) [3].

قال المفسر:

اعلـم أن الأسمـاء الثلاثـية علـى عـشرة أمـثلة، وليس فيها فُعِل بضم الفاء وكـسر العـين[4]، وإنما يختص بالأفعال، وكذا فِعُل بكسر الفاء وضم العين ليس في الكـلام لاستثقال الخروج من كسرة إلى ضمة، وأما دُؤِل اسم دُوَيْبة، فمسمى بالفِعل كأنه قيل: دُئِلَ في هذا المكان، ثم سمي به كما سمي الطائر بمضارع نَوَّط، فقيل: تَنَوُّط[5]، وذلك أن الدَّألان من صفة[6] هذه الدويبه كما أن التَّنْوِيط شَيء

= نبت مـن الـسدر علـى غـير مـاء، لحيـيه: العظمـان اللـذان فيهما منابت الأسنان، تلهجم: التلهجم الضرب والحركة.

الشاهد: قوله: (صردان) جمع صرد.

ورد في ديـوانه: ١٤، والمسائل العـضديات: ٧١، وابـن يسعون: ٢٣١، والقيسي: ٧٧٢، وابن برى: ٥١٦، واللسان (صرد، لهج).

في الديـوان والـتكملة شـاذلي: (كـل ضـالة) وفي ابن برى (جنب) وفي المسائل العضديات (لحييها).

(١) في التكملة شاذلي: (تحركت) والتكملة مرجان: (وتحركت).

(٢) التكملة شاذلي: ١٤٨-١٥٣، والتكملة مرجان: ٣٩٩-٤٠٩.

(٣) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ).

(٤) انظر ص: ٢١٥ الحاشية رقم ٢ .

(٥) في تهـذيب اللغـة ١٤/٢٩: (أبـو عبـيد عـن أبي عمرو التُّنُوط طير واحدتها تَنَوَّطَة، ويقال: تُـنَوِّط واحـدتها تُنَوِّطَة قـال الأصـمعي: وإنمـا سمي تنوطا؛ لأنه يدلي خيوطاً من شجرة ثم يفرخ فيها).

(٦) (صفة) ليس في: (ظ).

شَيء يفعله ذلك الطائر، والفعل إذا سمي به اسم الجنس لم يكن نظير[1] كما يكون في الأعلام ؛ لأجل أنهم يغيرونه ، ويدخلون عليه التاء ، ألا تراهم قالوا: يَعْمَلة وتُنَوِّطَة وبعد:

فإن هذا الفصل يشتمل على مثالين فَعْل بفتح الفاء وسكون العين وفَعَل بفتح الفاء والعين، والجمع يكون فيه مثال القلة والكثرة، فأمثلة القلة أَفْعُل وأَفْعَال وأَفْعِلة وفِعْلَة، ففَعْل يجمع في القلة على مثالين:

أحدهما: مطرد وهو أَفْعُل نحو: كَلْب وأَكْلب وضَبّ وأَضْبب ودَلْو وأَدْلٍ.

والثاني: قليل لا يحمل عليه مع الاستغناء عنه، وهو أَفْعَال كزَنْدٍ وأَزْنَاد.

١٣٣/أ وجمعه الكثير على أربعة / فِعَال ككِلاب وكِباش، وفُعُول كنُسُور وبُطُون، وفُعْلاَن نحو: بَطْن وبُطْنَان، وفِعْلان نحو: عِبْدان[2] وجِحْشان، وأما فَعِيل فليس بتكسير، وإنما هو اسم للجمع كالجَامِل والبَاقِر؛ لأنك لو صغرته على لفظه، جاز كقولك في كَلِيب: كُلَيب، وليس يكثر هذا المثال، وإنما جاء عَبِيد وكَلِيب ومَعِيز[3] ويَدِي في يَدٍ أنشد أبو زيد:

.... فَإنَّ لَه عِنْدِي يَدِيّاً وأَنْعُمَا[4]

---

(١) في ر، وظ: (تأثير).

(٢) في ر: (عيدان).

(٣) في ر، وظ: (معيز بالزاء).

(٤) عجز بيت من البحر الطويل: صدره:

فَلَنْ أَذْكُرَ النُّعْمَان إلاّ بِصَالِح ....

وأما فِعَلة نحو: قَعْبٍ وقِعَبة ودُب ودِبَبَة وفَقْع وفِقَعَة، فاسم للجمع عند صاحب الكتاب(١)، وتقول في تصغيره: فُقَيْعَة، وذهب بعضهم إلى أن هذا منقوص(٢) من فِعَالَة، وأما لحاق التاء في نحو: حِجَارة وخُيُوطة، فقد تقدم أنه

= وقد اختلف في قائله، فقيل: إنه النابغة الذبياني، وقيل: ضمرة بن ضمرة النهشلي، وقيل: الأعشى.

نسب إلى النابغة في ديوانه: ٢٤٨، وهو بيت مفرد، والقيسي: ٤٧٧، واللسان والتاج (نعم).

ونسب إلى ضمرة في شعره: ١٢١، والنوادر: ٢٥٠، وعبث الوليد: ٣٥، واللسان (نعم)، وقال في اللسان (يَدَي): قال ابن برى البيت لضمرة بن ضمرة النهشلي.

ونسب إلى الأعشى في المنجد: ٤٧، واللسان والتاج (يدي).

الشاهد: قوله: "يدي" جمع يد، أصله يَدُوي اجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت في الياء وكسرت الدال لمناسبة الياء.

قال في الصحاح (يَدَي): واليد النعمة والإحسان تصطنعه، وجمع على يُدِيّ ويِدِي مثل عُصِيّ وعِصِيّ قال الشاعر:

.... فإن له عندي يديا وأنعما

وإنما فتح الياء كراهة التوالي الكسرات، ولك أن تضمها وتجمع أيضاً على أيد.

ورد بلا نسبة في: المحلى: ١٩٨، والحلبيات: ٣٠، وسر الصناعة ١/٢٤٠، والصحاح (يدي)، والبصائر والذخائر ٩/١٨٦، وشرح اللمع للعكبري: ٥٢٨، وشرح الملوكي: ٤١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٨٤، والخزانة ٧/٤٨٠.

(١) قال في الكتاب ٢/١٧٦: (وربما كسروا الفِعْل على فِعَلَة كما كسر على فِعَال وفُعول وليس ذلك بالأصل، وذلك قولهم: جِبْء وهو الكمأة الحمراء وجِبَأة وفقع وفِقَعَة وقَعْب وقعبة).

(٢) المراد بالمنقوص المحذوف منه حرف ففِقَعَة أصلها فِقَاعة.

لتأكيد معنى الجمع[١]، وأما نحو: سَوْط وسِيَاط، فإن فِعَالاً كثيرٌ فيما عينه وَاوٌ، فلم يُقَل: سُوُوط وثُوُوب استثقالاً لاجتماع الواوين والضمتين، وقالوا: فَوْج وفُوُوج، وأما ما كان عينه ياء، فإنّ فُعُولا يكثر[٢] فيه نحو: بَيْت وبُيُوت وشَيْخ وشُيُوخ، لأجل أن ذلك الثقل المفرط[٣] قد زال، ويَجِيء[٤] أَفْعَال في المعتل العين كثيراً نحو: نَوْع وأَنْوَاع وبَيْت وأَبْيَات، وقالوا: أَقْواس في جمع قَوْس وأَشْوَاط في جمع شَوْط، وأما الكلام على قلب الواو ياء فيترك[٥] إلى التصريف لئلا يتكرر.

وأما فَعَل بتحريك العين فالجمع القليل فيه أَفْعَال نحو: أَجْبَال وأَجْمَال وآسَادَ، وفي المعتل نحو: بَاع وأَبْوَاع وجَار وأَجْوار ورَجَا وأَرْجَاء وصَفا وأَصْفَاء للحجارة، والكثير فُعُول نحو: أُسُود وفِعَال نحو: جِبَال، وفُعْلان نحو: حُمْلاَن وسُلْقان وفِعْلان نحو: بَرْق وبِرْقَان وخَرب وخِرْبَان وتَاج وتِيجَان وسَاج للطيلسان وسِيجَان؛ لأنه فَعَل إذ لو كان ساكن العين لما كان ألفاً، وقد يستغنى (في جمع فَعَل)[٦] بالعدد القليل عن الكثير نحو: قولهم: الأَكْفّ؛ لأنهم لم يقولوا: كُفُوف وكِفَاف، وكذلك الآراء؛ لأن ما حكاه عن أبي زيد من قولهم: رُئِيّ قليل في الاستعمال.

---

(١) انظر ١/٧٤١، ١١٧ ب.

(٢) في ظ: (لا يكثر).

(٣) في ظ: (المفرد).

(٤) في ر، وظ: (قد يجيء).

(٥) في ظ: (فتركه)، وفي ر: (فيتركه).

(٦) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

وأمـا فُعْـل في جمع فَعَل نحو: أُسْد ووُثْن، فالأصل أُسُد ووُثُن بضم العين، ثم خفف كما قالوا: عَضْد في عَضُد هذا هو الوجه ليكون المفرد مثل الجمع[1].

وإذا أسـكنت فقلت: أُسْد كان الجمع أنقص من الواحد، وأما نحو: إِزَار وأُزُر فالمحـذوف منه حرف زائد، والمحذوف فيما نحن فيه حركة / فالحركة أشد ١٣٣/ب اتـصالاً مـن الحـرف[2]، ألا ترى أنها[3] لا تنفصل، وقد قال بعضهم: الأصل[4] أُسُودٌ، ثم نقصه بحذف الواو.

وأمـا مَجِـيء أَفْعِلَـة في فَعَـل، فغير مُعْتَدٍّ به، وإنما حكى أَقْفِية، وأَرْحِيَة في الـشذوذ، ولـيس يـوجد ذلـك في كـلام فصيح، وأما قولهم: أَنْدِيَة في جمع نَدَى فكثير مستعمل كقوله:

فِـي لَـيْلَةٍ مِن جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَةٍ   لاَ يُبْصِرُ الْكَلبُ مِن ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا[5]

---

(١) في ر، وظ: (الجمع يعني في عدد الحركات).

(٢) في أ: (الحروف).

(٣) في ر، وظ: (أنه).

(٤) في ر، وظ: (أن الأصل أسود ثم يقصر فيحذف).

(٥) بيت مـن البحر البسيط، قائله مرة بن محكان التميمي شاعر إسلامي مقل من شعراء الدولة الأموية.

أخباره في: الشعر والشعراء: ٦٨٦، ومعجم الشعراء: ٣٨٣.

جُمَـادَى: أراد بـه الشهر، وكان هذا الاسم وقع عليه في زمن جمود الماء، وبقي الاسم عليه وإن كـان في الـصيف والقـيظ، أندية: جمـع نـدى وهو أصل المطر والندى البلل، لا يبصر الكلـب: خـصه بالإبصار؛ لأنه أصدق الحيوانات بصراً بالليل، الطنب: الحبل الذي تشد به الخيمة ونحوها.

الشاهد: قوله: " أندية " جمع ندى.

=

وقد اختلفوا فيه فقال أبو الحسن: إنه جمع على فِعَال في التقدير كأنه قال: نَدىً ونِدَاء كجَبَل وجِبَال، ثم جمع على أَفْعِلَة ككِسَاء وأَكْسِيَة.

وقد قيل: إنه جمع على أَفْعُل، فصار نَدَىَ وأَنْدٍ كجَبَل وأَجْبُل، ثم ألحق التاء لتأكيد معنى الجمع فقيل: أَنْدِيَة.

وقول ثالث أن الحركة قريبة من الحرف تجري مجراه في مواضع من كلامهم نحو: قَدَم اسم امرأة[1]؛ وجَمَزَى في النسب كما تقدم[2]، فلما كان كذلك صار نَدى كأنه على فَعَال كما أن قَدَما بمنزلة قَدَام بإزاء عَنَاق، وجَمَزَى كحُبَارَى، وتنزل نَدَى وأَنْدِيَة منزلة قَذَال وأَقْذِلَة، فهذه أقوال قريبة من القبول،

= ورد في الحماسة ٢/٢٤٧، والحيوان ٢/٣٥٢، والمقتضب ٣/٨١، وشرح القصائد السبع الطوال: ٤٩٩، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٣٤، ومعجم الشعراء: ٣٨٣، ومعاني أبيات الحماسة: ٢٤٣، والخصائص ٣/٥٢، ٢٣٧، وسر الصناعة: ٦٢٠، وجمهرة الأمثال ١/١٩٥، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ١/١٦٨، وشرح المعلقات للزوزني: ٨٦، وشرح الحماسة للتبريزي ٤/٦٠، والمستقصى ١/٢٢، وكشف المشكل ٢/٤٠، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٢٩، وأوضح المسالك ٣/٢٤٢، وشرح الشافية للنقرة كار: ١٣٦، وتمثال الأمثال ١٠٤، والتصريح ٢/٢٩٣، ومناهج الكافية في شرح الشافية: ١٣٦، وشرح شواهد الشافية: ٢٧٧.

في الكـ اب ٢/١٦٣: (وقالوا: ندى وأندية فهذا شاذا)، وفي المقتضب ٣/٨١: (فأما ندى فهو فعل، وجمعه الصحيح أنداء).

وانظر: المقتضب ٣/٨١، ٨٢، والمقصور والممدود لابن ولاد: ١٣٤، والخصائص ٣/٥٢، وسر صناعة الإعراب: ٦٢٠، والصحاح (ندا)، وشرح الشافية للنقرة كار: ١٣٦، والأشموني ٤/١٠٨، ومناهج الكافية في شرح الشافية:١٣٦، وشرح شواهد الشافية: ٢٧٧.

(١) في منع الصرف.

(٢) انظر ص:٤٢٧ (٥٤/ب).

والقـول عـندي أن شـيئاً مـن أمـثلة الجموع لا يوجبه القياس بيانه أنه لو قيل في جمـع فَعَـل: أَفْعِلَة كثيراً كما يقال: أَفْعَال وفُعُول لم يمنع منه مانع، وكذا لو جاء بـدل فِعَـال بكسر الفاء فُعَال بالضم لم يرده قياس، ولكن الذي يدعو إلى التأول في نحـو: أَنْدِيَـة أن الـباب إذا وضـع على شَيء وجب أن يستمر عليه، فما يأتي علـى غـير ذلـك الأصـل وأمكـن أن يكون مردوداً إليه جاز أن يذكر الشبه بينه وبـين الأصـل، ويجعـل ذلـك حجـة ويزيد في وضوحه أن مصدر فَاعَلت فِعَال كقَاتِلت قِتَالاً وضَارَبْت ضِرَاباً، ثم لا يجوز[1] لأحد أن يضم الفاء قائلاً: إن القـياس لا يـوجب أن يكون هذا مكسوراً لأجل أنهم لما وضعوه كذلك وجب استمراره وجريه على وجه واحد حتى لو كانوا وضعوه مضموماً لكان لا يجوز لـك الكسر كما أنهم لو جعلوا الضم للنصب والفتح للرفع لم يجز لك أن تفعل غـيره، فكـل مـثال كثـر فـيه ضـرب مـن أمـثلة الجمـع وجب أن تحمل عليه ما قـدرت، وكل مثال قَلَّ فيه مثال جمع لم يجز أن تحمل عليه مع الاستغناء عنه بأن تجـد مـا هو أشيع منه مثال ذلك / أنك تقول في قولهم: آخَاء وأَبْنَاء في جمع أَخٍ ١٣٤/أ
وابْـن أن الـواحد فعـل نحـو: أَخاً وبَنَا كرَحَى ورَجَا، ولا تحمل على فَعْل كفَرْد وأَفْـرَاد؛ لأن ذلك قليل فلا تقيس عليه مع وجود الكثير، فاعرفه أصلاً تعرف به الباب كله.

وأمـا مـا ذكـر مـن قـولهم: سَاق وسـؤوق بالهمـز وتركه[2]، فقد شبهه بقـولهم: أُثُـن وَوُثُن يعني أن من همز فلأجل الضمة قبل الواو كما أن الهمزة في

---

(١) في ر، وظ: (يسوغ).

(٢) انظر الكتاب ١٨٧/٢.

واو وَثْن للضمة في نفس الواو وقد تقدم في باب تخفيف الهمز ذكر نحو ذا [(١)].

وأما فَعِل بفتح الفاء وكسر العين فبابه أَفْعَال في القليل والكثير نحو: أَفْخَاذ وأَكْبَاد في فَخِذ وكَبِد، وقد جاء فُعُول في الكثرة نحو: النُّمُور والوُعُول، وقد علل أبو علي لقلة تصرفهم في جمع هذه الصيغة بأن الكلمة إذا قلَّت قَلَّ ما يتصرف منها، فلما لم يكن مثال فَعِل كثيراً كثرة فَعْلٍ وفَعَلٍ لم يجئ فيه أمثلة الجموع كما جاءت في ذاك، كما أن نحو: مَدَد لما قل قصر على أَفْعَال نحو: أَمْدَاد وأَطْلَال، ولم يأت نحو: مُدُود إلا قليلاً كطُلُول، ويعضد هذا عندي ما ذكرته قبل عن أبي الحسن من أن دِفْلَى جَاء واحداً وجمعاً[(٢)] لأجل أن الاسم إذا قلت العناية به لضعف الحاجة إليه لم يتكلف له جمع، فكذلك المثال إذا قل وضعه على المسميات كان حَقِيقياً بأن لا يجمع جموعاً كثيرة فاعرفه.

وأما فَعُل بفتح الفاء وضم العين، وفِعَل بكسر الفاء وفتح العين، فيجيء فيهما أَفْعَال كثيراً نحو: أَضْلَاع وأَعْنَاب وأَعْجاز وأَمْعَاء، وقالوا: رِجَال وسِبَاع، ولم يقولوا: أَرْجَال وأَسْبَاع، فالاقتصار على مثال واحد هو منع التصرف، وأما رَجْلَة بفتح الراء وسكون الجيم، فاسم للجمع وتصغيره رُجَيْلَة، فهو كنِسْوَة في المؤنث، وأما أَضْلُع فبمنزلة أَزْمُن من حيث إن كل واحد من فَعَل وفِعَل يقل فيه أَفْعُل، وأما قوله:

.... ومِعـــــــىً[(٣)] ....

---

(١) انظر ص:٣٢٦ وما بعدها.

(٢) انظر : ٦٢١ .

(٣) تقدم وروده ص: ٥٢٨ .

فقد تقدم الكلام عليه في باب المقصور والممدود(١).

وأما فُعَل بضم الفاء وفتح العين فقد غلب عليه فِعْلان نحو: نُغر ونِغْران وصُرد وصِرْدَان وخُزز وخِزَّان، وشبه هذا بشسوع، وذاك أن كل واحد من فُعُول وفِعْلان من عقود الكثرة، وقد استغني بهما في هذين المثالين عن عقد القلة، فلم يقولوا: أَشْسُع ولا(٢) أَصْرُد، ولا أَشْسَاع ولا أَصْرَاد، ومما يجب أن يقال في هذا: إن أَفْعَالاً لما غلبت على نحو: كَبِد وعَجُز لقصدهم أن لا/يتصرف ١٣٤/ب في المثال ، وقل مثال الجمع الكثير نحو وعول ونمور كذلك غلب مثال الكثرة الذي هو فِعْلان على مثال صُرد، وقل فيه عقد القلة الذي هو أَفْعَال، فلم يكثر نحو: أَرْطَاب وأَرْبَاع ليحصل التعادل بأن يُغَلَّب مرة هذا ومرة ذلك فاعرفه.

وأما فِعِل بكسر الفاء والعين، فقد جاء في حرفين إِطِل وإِبِل، وقالوا: آبَال وآطَال، وجاء في الصفة بِلِز(٣)، وهي المرأة الضخمة.

قال صاحب الكتاب:

"وما كان(٤) فِعْلا كسر على أَفْعَال(٥) في أدنى العدد، وذلك(٦) حِمْل

---

(١) انظر ص: ٥٢٨ .

(٢) في ر، وظ: (أشسع وأشساع ولا أصرد وأصراد).

(٣) في تهذيب اللغة ٢١٦/١٣: (وأمرأة بلز خفيفة)، وفي الصحاح (بلز) (امرأة بِلِز على فِعِل بكسر الفاء والعين أي ضخمة، قال ثعلب: لم يأت من الصفات على فِعِل إلا حرفان امرأة بِلِز، وأتان إِبِد).

(٤) في التكملة مرجان: (على فعل).

(٥) في التكملة: (في أدنى العدد على أفعال).

(٦) في التكملة شاذلي: (وذلك حبر وأحبار وحمل).

وأَحْمَـال، وعِدْل وأَعْدَال، وعِرْق وأَعْرَاق وعِذْق وأعذاق، وبِئْر وآبار، ونِحِي[1] وأَنْحَـاء، وزِق[2] وأَزْقَـاق، وربمـا كـسر علـى أَفْعُـل (وذلـك) [3] ذِئْبٌ وأَذْؤُب وجِـرْوٌ وأُجـرٍ، ورِجْلٌ وأَرْجُل، و لم يجاوزوا الأرجل كما لم يجاوزوا الأكف إلى بـناء العـدد الكثير، وقد كسر على فِعَلة، وذلك[4] قِرْد وقِرَدَة، واستغني بها عن أَقْـرَاد كمـا استغني بثلاثة شُسُوع عن أَشْسَاع، ومثله حِسْل وحِسَلة، وقد كسر في بناء الكثير على فِعَال وفُعُول وفُعْلاَن وفِعْلان.

فأمـا فِعَـال فبِئْـر وبِئَار، وذِئْـب وذِئَاب، وزِق وزِقَاق، وفُعُول نحو: لصِ ولُـصُوص وقِـدْر وقُدُور ونِحْي ونُحِيّ، وفُعْلان: صِرم[5] وصُرْمَان، وزِق وزُقَّان وذِئْب وذُؤْبَان قال:

وَأَزْوَرَ يَمْطُـو فِـي بِـلاَدٍ بَعِـيدَةٍ　　تَعَـــاوَى بِـــه ذُؤْبَانُـــه وثَعَالِـــبُه[6]

---

(١) في تهذيب اللغة ٢٥٣/٥: (النِّحيْ عند العرب الزِّق الذي يجعل فيه السمن خاصة).

(٢) في تهـذيب اللغـة ٢٦٢/٨: (الـزَّق مصدر زَقَّ الطائر الفرخ زقا إذا غَزَّه غَزّاً والزُّقاق طريق نافذ وغير نافذ دون السكة).

(٣) (وذلك) ليست في: (أ).

(٤) في التكملة مرجان: (نحو).

(٥) في التكملة شاذلي: (نحو صرم).

(٦) بيت من البحر الطويل، قائله ذو الرمة.

أزور: الطريق المعوج، يمطو: يمتد، تعاوى: تتداعى لتجتمع ولا تنفر فتضل.

الشاهد: قوله: " ذؤبان " جمع ذئب.

ورد في ديوانه: ٨٤٨، وابن يسعون: ٢٣٢، والقيسي: ٧٧٤، وابن برى: ٥١٧.

في الديوان (عريضة).

وفِعْـلان: [1] صِنْو وصِنْوَان وقِـنْو وقِنْوَان، وقالـوا: صُـنْوَان وقُنْوَان مثل ذُؤْبَان.

وقد كسروا المعتل منه في العدد القليل على أَفْعَال كما كسروا الصحيح، وذلـك جِـيد وأَجْيَاد، وقالـوا: دِيـك[2] وأَدْيَـاك، وفِـيل وأَفْـيَال، والكـثير فُيُول ودُيُـوك، ويجـوز في جِـيْد عـند سيبويه أن يكـون فُعْـلاً[3]، ولا يكـون عند أبي الحسن إلا فِعْلا، وقالوا في الواو: رِيح وأَرْوَاح ورِيَاح.

وما كان على فُعْل، فإنه يكسر في أدنى العدد على أَفْعَال، وذلك جُنْد وأَجْـنَاد، وبُـرْد وأَبْـرَاد، وقُـرْط وأَقْـرَاط، وفي الكثير على فُعُول وفِعَال قال[4]: وفُعُـول أكثـر، وذلـك جُنُود وبُرُود وبُرُوج، (قال)[5]: وقالوا: جُرْح وجُرُوح، ولم يقولوا: أَجْرَاح كما لم يقولوا: أَقْرَاد[6]، وأنشد أبو زيد[7]:

---

(١) في التكملة شاذلي: (نحو صنو).

(٢) في الـتكملة شـاذلي: (وقالـوا: ديـك وفـيل والكثير فعول وذلك مثل ديوك وفيول)، وفي أ: (وأجياد وفيل وأفيال والكثير فيول وديوك).

(٣) قال سيبويه ٢/١٨٧: (وما كان على ثلاثة أحرف وكان فِعْلا فإنك تكسره على أَفْعَال من أبنـية أدنى العدد، وهو قياس غير المعتل، فإذا كان كذلك فهو أجدر أن يكون، وذلك فِيل وأَفْيال وجِيْد وأَجْيَاد ومِيْل وأميال... وقد يجوز أن يكون ما ذكرنا فعلا...).

(٤) القائل سيبويه، انظر الكتاب ٢/١٨٠.

(٥) (قال) ليست في: (أ)، والقائل سيبويه، الكتاب ٢/١٨٠.

(٦) في أ: (أفراد)، انظر في هذا الكتاب ٢/١٨٠.

(٧) في التكملة مرجان: (أبو زيد لعبدة بن الطيب).

وَلَّى وصُرِّعْن مِن حَيْث الْتَبَسْنَ بِه مُجَرّحَاتٌ بأُجْراحٍ ومَقْتُولُ[1]

ويجوز على[2] قول سيبويه أنَّ أَجْرَاحاً[3] جاء في الشعر للضرورة و لم يستعمل / في الكلام كما جاء فيه: ١٣٥/أ

.... ضَنِنُوا[4]

---

(١) بيت من البحر البسيط قائله عبدة بن الطيب وهو يزيد بن عمرو بن وعلة بن أنس بن عبدالله بن زيد مناة بن تميم مخضرم أدرك الإسلام فأسلم.

أخباره في: الشعر والشعراء: ٧٢٧، والأغاني ٢١/٢٥، والموشح: ٧٥، وسمط اللآلي: ٦٩، والإصابة ٣/١٠٠.

وصف ثوراً وكلاباً يقول: ولى الثور وصرعت الكلاب فمنهن مجرحات ومنهن مقتول.

الشاهد: قوله: " أجراح " جمع جرح وهو شاذ والمستعمل جروح.

ورد في شعره: ٧٠، والمفضليات: ١٤٠، والنوادر: ١٥٦، والاختيارين: ٩١، وشرح اختيارات المفضل: ٥٦٦٥، وابن يسعون: ٢٣٢، والقيسي: ٧٧٥، وابن برى: ٥١٨، واللسان والتاج (جرح).

في شعره والمفضليات والاختيارين وشرح اختيارات المفضل (في حيث، مضرجات).

(٢) في أ، وظ: (أن يقول).

(٣) في التكملة شاذلي: (أجراح).

(٤) جزء من عجز بيت من البحر البسيط قائله قعنب بن أم صاحب، والبيت بتمامه:

مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرّبْتِ مِن خُلُقِي أَنِّى أَجْودُ لأَقْوَامِ وإنْ ضَنِنُوا

الشاهد: قوله: (ضننوا) فك الإدغام ضرورة.

ورد في الكتاب ١/١١، ٢/١٦١، والنوادر: ٢٣٠، والمقتضب ٣/٣٥٤، والأصول ٣/٤٤١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٣٣، والحجة للفارسي ١/٢٠٧، والعضديات: ٤٤، والموشح: ٩٤، وابن السيرافي ١/٣١٨، والخصائص ١/٢٥٧، والمنصف ١/٣٣٩، والمخصص ١٥/٥٨، ودرة الغواص: ١١٥، والفصول الخمسون لابن معطي: ٢٧٢، وشرح المفصل ٣/١٢، واللسان (حمم).

في التكملة مرجان: (ضللوا).

ونحوه من المرفوض في المنثور، وفِعَال[1] قِرْط وقِرَاط، والفِعَال في المضاعف كثير نحو: خِصَاص وأَخْصَاص وعِشَاش وأَعْشَاش وقِفَاف وأَقْفَاف وخِفَاف وأَخْفَاف، وقد جاء في مجاوزة أدنى العدد على[2] فِعَلة نحو: حُجْر وحِجَرة، وخُرْج وخِرَجَة[3]، ولم يقولوا: أَخْرَاج، وكُرز وكِرَزَة، وربما استغنوا[4] بأَفْعَال، فلم يجاوزوه نحو[5]: جُزْء وأَجْزَاء وشُفْر وأَشْفَار، ورُكْن وأَرْكَان، وقالوا: أَرْكُن، وقد[6] كسروا حروفاً على فُعْل كما كسروا عليه فَعَلا[7] نحو: أَسَد وأُسْد، وذلك أن فُعْلا مثل فَعَل في نحو: البُخْل والبَخَل، والسُّقْم والسَّقَم، فكما كُسِّر فَعَل على فُعْل كذلك كسر فُعْل عليه، وذلك قولهم (هو)[8] الفُلْك للواحد و[9]للجميع[10]

(١) في التكملة شاذلي: (نحو قرط).

(٢) في أ: (في).

(٣) في التهذيب ٥١/٧: (والخُرْجُ هذا الوعاء ثلاثة خِرَجَة، وهو جوالق ذو أوْنَين)، وانظر الصحاح واللسان (خرج)، وفي اللسان والجمع أخراج وخرجة.

(٤) في التكملة شاذلي: (استغنى).

(٥) في التكملة: (وذلك نحو).

(٦) (قد) ليست في التكملة مرجان.

(٧) في أ: (فعل).

(٨) (هو) ليست في: (أ).

(٩) في أ: (الجمع).

(١٠) في الكتاب ١٨١/٢: (وذلك قولك للواحد: هو الفلك فتذكر وللجميع هي الفلك) فالصواب في العبارة وللجميع هي الفلك.

الفُلْك[1] قال سبحانه: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [2] فلما جمع قال: ﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ [3] وبنات الياء فيه مُدْي[4] وأَمْدَاء للمكيال، وكسروا المعتل منه في العدد القليل تكسير الصحيح، وذلك عُود وأَعْوَاد وغُول وأَغْوال وحُوت وأَحْوَات، ولا يكسر[5] في العدد الكثير على فُعُول ولا فِعَال ولا فِعَلة، وانفرد به فِعْلان ، وذلك عِيدان وغِيلان، ونُون ونِينَان وحُوت وحِيتَان وكُوز وكِيزَان "[6].

قال المفسر:

اعلم أن هذا الفصل قد اشتمل على مثالين فِعْل بكسر الفاء وسكون العين، وفُعْل بضم الفاء وسكون العين.

فالأول يُكَسّر في القلة على أَفْعَال نحو: أَعْدَال وأَحْمَال وأَعْرَاق وأَنْحَاء، وفِيل وأَفْيَال، وعلى أَفْعُل نحو: ذِئْب وأَذْؤُب ورِجل وأَرْجُل، وقد لزموا في أَرْجُل مثالاً واحداً كما لزموا في الأَكُفّ، والمثال واحد في الموضعين، وقد جاء فِعَلة أيضاً نحو قِرَدَة في قِرْد وحِسَلَة في حِسْل، وجاء تكسيره في الكثير على فِعَال نحو: ذِئَاب وبِئَار وزِقَاق، وفُعُول نحو: لُصُوص وقُدُور ونُحِيّ؛ لأنه فُعُول والأصل نُحُوي في نُحِيّ، كفُيُول في جمع فيل وثُدِيّ في ثَدْي، أنشد:

---

(١) في التكملة: (الفلك أيضاً).

(٢) تقدم ورودها ص: ٦٩٧ .

(٣) تقدم ورودها: ٦٩٧ .

(٤) في تهذيب اللغة ٢٢١/١٤: (المدى مكيال يأخذ جريباً).

(٥) في التكملة مرجان: (يكسرون).

(٦) التكملة شاذلي: ١٥٣، ١٥٤، والتكملة مرجان: ٤٠٩-٤١٣.

هــو المُــدْخِلَ الـنّعْمَان بَيْـتَا سَـمَاؤُه   جُـنوبُ الفُـيُولِ بَعْـدَ بَيْـتٍ مُسَرْدَقِ[1]

وعلـى فُعْلان نحو: ذُؤْبَان في ذِئْبٍ، وزُقّان في زِقّ، وصُرْمَان في صُرْم، وعلى فِعْـلان نحو: قِنَوان وصِنْوان في قِنْو وصِنْو، فلفظ الجمع في ذلك كلفظ[2] التثنية، وإن كـان في التقدير مختلفاً أشـد اختـلاف/ لأن النون هنا حرف إعراب، وفي ١٣٥/ب
التثنـية بـدل من الحركة والتنوين والألف فيها ينقلب بالإعراب[3]، وألف قِنْوان بَـاقٍ علـى صـورة واحدة، وهذا نوع مما يَكْسِر قول من أنكر تكسير فُلْك (على

(١) بيت من البحر الطويل قائله سلامه بن جندل يذكر قتل كسرى للنعمان.

هو: الضمير يعود إلى كسرى، النعمان: النعمان بن المنذر.

مسردق: أن يكون أعلاه وأسفله مسدوداً كله.

الشاهد: قوله: " الفُيُول " جمع فِيْل.

ورد في ديـوانه: ١٨٢، ومجـاز القـرآن ٣٩٩/١، والأصـمعيات: ١٣٧، وتأويـل مـشكل القرآن: ٣٥٨، والمعارف: ٦٥٠، وتفسير الطبري ١٥٧/١٥، وجمهرة اللغة ٣٣٣/٣ ونسبه إلى الأعـشى، وتهـذيب اللغـة ٣٩٤/٩ ونـسبه إلى الأعـشى، والصحاح (سردق) والأفعال للسرقـسطي ٥٧٢/٣، وشـرح قصيدة ابن عبدون: ١٣٠، واللسان والتاج (سردق)، وفتح القدير ٢٨٢/٣.

في الديـوان وتأويـل مـشكل القرآن والمعارف وتهذيب اللغة (نحور)، وفي شرح قصيدة ابن عبدون (بحور).

وفي مجـاز القـرآن والأصـمعيات والطـبري والجمهـرة والـصحاح واللـسان وفـتح القديـر (صدور).

وفي مجاز القرآن والطبري (المولج)، وفي الجمهرة (ظلاله – قبول).

(٢) في ر، وظ: (لفظ).

(٣) في ر، وظ: (للإعراب).

فُعْـل)[١] وتقديـر الاخـتلاف في الـضمة، ألا ترى أنه قال: إنا نعلم أن الضمة في الفُلْـك إذا قـصد الجمع باقية على حالها غير متغيرة، فكذا يقال له: نحن نعلم أن الـنون في قِـنْوان في اللفـظ نـون و (الألـف)[٢] ألـف بمنزلتهما في قولك: هذان قِنْوَان غـير أنـك تقـول مع ذلك: إن هذا[٣] الألف غير ذلك لاختلاف الحكم، فقل أيضاً: إن الضمة في فُلْك في حال الجمع غيرها في حال الإفراد ويدخل عليه أن يقـول: إذا قلـت: مررت برجل شَافِعِيٍّ المذهب أن الياء بمنزلته[٤] في قولك: قرأت علم الشَّافِعِيّ؛ لأنه في اللفظ واحد، وإذا قال: ذلك كان بمنزلة أن تقول: مـررت بَـرجُلٍ مَذْهَـبُه واعتقاده الرجل المعروف بكذا، ومن أفضى به الحال إلى مثل هذا أجيب بالسكوت، وقد جاء قُنْوان بالضم كذُؤْبان.

وأمـا قـوله: إنّ جِـيداً يجوز أن يكون عند سيبويه فُعْلاَ، ولا يكون عند أبي الحسن إلا فِعْلا، فالمقصود أن صاحب الكتاب إذا بنى من البياض مثل بُرْد قال: بِيْض فكسر الفاء ليصح الياء كما قال في جمع أَبْيَض[٥]، فلا يمتنع أن يكون جِيد علـى مذهـبه مضموم الفاء في الأصل نحو: جُود، وكسر ليقر الياء، وأبو الحسن يقول: بُوض ولا يقلب في الواحد، ويقول: إن ذلك مخصوص بالجمع، فجِيْد لو كـان فِعْـلا عنده لوجب (أن يقال)[٦]: جُود فيلفظ بالواو، وأما رِيح ففِعْل عند

(١) (على فعل) ليست في: (أ).

(٢) (الألف) ليست في: (أ).

(٣) في ر: (هذه).

(٤) في ر: (بمنزلة).

(٥) في ظ: (جمع بيض أبيض).

(٦) (أن يقال) ليست في: (أ).

كـل أحـد؛ لأجـل أنـه مـن الـواو، ألا ترى إلى أَرْوَاح (فلولا أن الراء مكسور في أصـل الوضـع، لمـا قلب الواو ياء ولقيل: رُوْح، والواو عاد في أَرْوَاح) [١] لزوال الكسر.

وقد حكى في الشذوذ أَرْيَاح على التزام البدل.

والثانـي فُعْـل كقُرْط يجمع[٢] على أَفْعَال كأَجْنَاد في جُنْد وأَبْرَاد وأَقْرَاط، وقـد جـاء علـى فعـول كبُـرُود وجُنُود، وفِعَال كِجَراح، وقول أبي علي " قال: وقالـوا: جُـرْح وجُرُوح و لم يقولوا: أَجْرَاح كما لم يقولوا: أَبْرَاج "[٣] فإنما يعني ما قال سيبويه، وقد احتج لـه فقال: يجوز أن يقول: (إن) [٤]:

.... أجـراح[٥].......

قد جاء في ضرورة الشعر كما جاء:

.... ضَـــــــنِنُوا [٦]

يعني أن الأصل في المضاعف الإظهار إلا أنه رفض، ثم جاء في الاضطرار، كـذلك أَجْـرَاح[٧] مـرفوض كمـا أن كُفُـوفاً [٨] في جمـع كَفٍّ كذلك، ثم جاء

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (ويجمع).

(٣) في التكملة (أقراد) انظر ص: ٨٣٥ .

(٤) (إن) ليست في: (أ).

(٥) انظر ص: ٨٣٦.

(٦) انظر ص: ٨٣٦.

(٧) في ر: (وأجراح).

(٨) في تهذيب اللغة ٩/٤٥٤: (الكف كف اليد وثلاث أكف والجميع كفوف).

للضرورة، وإذا كان كذلك كان قول صاحب الكتاب و لم يقولوا: أَجْرَاح / صحيحاً[1]؛ لأن الاعتبار بحال السعة والاختيار، وكثر فِعَال في التضعيف نحو: خِفَاف في خُفٌّ، وهو جدير بأن يكثر؛ لأن الفصل يحصل بين المثلين بالألف الذي يسري به السهولة في الكلمة، وقد جمع أبو علي بين فَعَل وفُعْل لَمجِيء فُعْل بضم الفاء وسكون العين فيهما نحو: فُلْك وفُلْك وأَسَد وأُسْد في تعليل، وهو أَنَّ فُعْلا وفَعَلا قد اشتركا كثيراً نحو: البُخْل والبَخَل والسُّقْم والسَّقَم، فكذلك اشتركا في الجمع، فكسر كل واحد منهما على فُعْل فقيل: فُلْك وفُلْك قال الله عز وجل: ﴿**فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ**﴾ [2] فلما جمع قال: ﴿**وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ**﴾ [3] وقصد بهذا أن الضمة في الفُلْك في قوله ﴿**وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْـــرِي فِي**﴾ مخالفة لضمة فُلْك في قوله: ﴿**فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ**﴾ كما أن الضمة في أُسْد مخالفة للفتحة في أَسَد غير أن ذلك الاختلاف تقديري[4]، وهذا لفظي[5]، وأما المعتل العين نحو: عُود وأَعْوَاد وحُوت وأَحْوَات، فأَفْعَال يختص به[6] بالقليل كما يكون في غيره، والغالب فِعْلاَن بكسر الفاء نحو: حِيتَان وكِيزَان لأجل أن الواو يصير إلى الياء فيخف، ولا يَجِيء فُعُول استثقالاً للواوين والضمتين، فلا يقال: حُوُوت وعُوُود وكُوُوز ولا فِعَال؛ لأنه أخت فُعُول ١٣٦/أ

---

(١) الكتاب ٢/١٨٠.

(٢) تقدم ورودها ص: ٦٩٧ .

(٣) تقد ورودها ص: ٦٩٧ .

(٤) يعني في فُلْك وفُلْك المفرد والجمع.

(٥) يعني في أَسد وأُسد.

(٦) في ر، وط: (فيه).

ويتعاقبان كثيراً نحو: صِكَاك وصُكُوك وكِعَاب وكُعُوب، وهما في الوزن والنظم سواء، ألا ترى أن الواو يفصل بين العين واللام كما فصل الألف في فِعَال وبعد:

فإن هذا المثال لما قصد أن يجعل له مثال واحد من الجمع عمد إلى ما هو أذهب في الخفة وإزالة الضمة والواو، وهو فِعْلان فاقتصر عليه، ولم يأتوا في جمع بأمثلة كثيرة ، لأنه ليس بذلك الكثير أعني مثل عُود، وبعد:

فإن الذي يوجبه القياس أن يكون لكل مثال جمع واحد في الكثرة وآخر[1] في القلة هذا هو المتوسط، وما عداه من مِجِيء أمثلة كثيرة نحو: كِلاب وأَكْلُب وكَلِيْب وفِرَاخ وأَفْرَاخ وأَفْرُخ وفُرَوخ فتوسع واستكثار من الألفاظ، وهو من أحد ما يكسر قول من أنكر لفظين بمعنى واحد، ويقول: إن ما كان مثل قَعَد وجَلَس، وجب أن يفرق بينهما، لأنا نعلم أن أَفْرُخ يدل على ما يدل عليه أَفْراخ، وفُرُوخ يدل على ما يدل عليه فِرَاخ، وعبيد يدل على ما يدل عليه عِبْدان؛ لأن الجميع[2] للكثرة، وهذا النحو أكثر من أن يحصى فاعرفه.

---

(١) في أ: ور: (أخرى).

(٢) في أ: (الجمع).

قال صاحب الكتاب:

" باب / جمع ما لحقه[1] تاء التأنيث من الأبنية التي على ثلاثة أحرف ١٣٦/ب

هـذه الأبنية على ضربين: أحدهما ما يكون اسماً غير صفة، والآخر[2] أن يكون صفة، ونبدأ بما كان غير صفة.

أمـا مـا كان على فَعْلَة فإن جمعه في أدنى العدد بالألف والتاء، وتفتح [3] العين منه، وذلـك نحو: قَصْعَة وجَفْنَة وجَفَنَات وجَمْرة وجَمَرات، وقد جاء في الشعر ثانيه ساكناً قال [4]:

أَبَـتْ ذِكَـرٌ عَـوّدْنَ أَحْـشَاء قَلْـبِه ... خُفُـوقاً ورَفْضَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ[5]

---

(١) في التكملة: (لحقته).

(٢) في التكملة شاذلي: (ما كان) والتكملة مرجان: (ما يكون).

(٣) في التكملة مرجان: (بفتح).

(٤) في أ: (قال الفرزدق) وفي التكملة مرجان: (قال ذو الرمة).

(٥) بيت من البحر الطويل، قائله ذو الرمة.

ذكر: جمع ذكرة، خفوقاً: اضطراباً، رفضات الهوى: ما تفرق في المفاصل.

الشاهد: قوله: " ورفضات " ساكنة الثاني جمع رفضة، وكان وجه الكلام " ورَفَضات " بتحريك الثاني؛ لأنه اسم، فخففه في الشعر ضرورة.

ورد في ديوانه: ١٣٣٧، والأزمنة وتلبية الجاهلية: ٣٧، والزهرة: ٤٠٣، والمقتضب ١٩٢/٢، والحجة لأبي علي ٧٧/١، والمحتسب ٥٦/١، وأمالي المرتضي ١٨٧/١، وشرح اللمع للعكبري: ٥٤٤، وأساس البلاغة (رفض)، وابن يسعون: ٢٣٣، والقيسي: ٧٧٦، وابن برى: ٥٢٠، وشرح المفصل ٢٨/٥، وضرائر الشعر: ٨٥، وشرح الكافية للرضي ١٨٩/٢، واللسان (سنب)، والأشباه والنظائر ١٣٦/١، والخزانة ٨٧/٨، وشرح شواهد الشافية: ١٢٨.

في شرح الكافية (رقصات) وفي شرح المفصل والخزانة (أتت).

وفي الكثير قِصَاعٌ وجِفَانٌ وشِفَارٌ، وقد جمعوه على فُعُول، فقالوا: بَدْرَة وبُدُور، ومَأنة ومُؤُن، والمَأْنَة أَسْفَل البَطْن اجتمع فيها فِعَال وفُعُول كما اجتمعا في التذكير إلا أن فُعُولا في ذا الباب قليل، وقد يريدون بالألف والتاء الكثير.

قال حسان بن ثابت:

لَنَا الْجَفَنَات الغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى ... وأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدَةٍ دَمَا[1]

وقال سبحانه: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾[2] والمعتل اللام بهذه المنزلة وذلك[3] رَكْوة[4] ورَكَوات ورِكَاء وظَبْيَة وظَبَيات وظِبَاء، وقالوا: جَدَيَاتُ الرَّحْل، فلم يجاوزوا ذلك إلى غيره، والمضاعف كذلك نحو: سَلّة وسَلاّت

---

(١) بيت من البحر الطويل.

الشاهد: قوله: (الجفنات) وضعها وهي لما قل من العدد في الأصل لجريانها في السلامة مجرى التثنية موضع الجفان التي هي للكثير.

ورد في ديوانه: ٢٢١، والكتاب ٢/١٨١، وطبقات فحول الشعراء: ٢١٩، والكامل ٧٢٤، والمقتضب ٢/١٨٨، وشرح القصائد المشهورات ٢/١١٦، والمصون: ٣، والموشح: ٦٠، ونقد الشعر: ٩٢، وشرح فصيح ثعلب للأصبهاني: ٢٠٦، والأعلم ٢/١٨١، والجمان: ١٨٥، وابن يسعون: ٢٣٤، والقبسي: ٧٧٩، والبديع في نقد الشعر: ٢١٣، وابن برى: ٥٢١، وشرح المفصل ٥/١٠، وشرح الكافية الشافية: ١٨١١، وشرح الكافية للرضي ٢/١٩١، والبحر المحيط ١/٨٩، وشرح الألفية للمرادي ٥/٣٦، والخزانة ٨/١٠٦، والكليات ٢/١٤٢.

(٢) سبأ / ٣٧.

(٣) في التكملة شاذلي: (وذلك نحو).

(٤) في أ: (زكاة وزكوات وزكاء)، وفي الكتاب ٢/١٨١ (وبنات الياء والواو بتلك المنزلة تقول: ركوة وركاء وركوات).

وسِلاَل، ودَبَّة ودَبَّات ودِبَاب، والمعتل (العين)[1] في العدد القليل مثل الصحيح إلا أن الأوسط لا يحرك عند الأكثر ويكسر تكسير الصحيح نحو[2]: رَوْضَة ورِيَاض وضَيْعَة وضِيَاع، وكسروا فَعْلة في[3] بنات الواو على فُعَل وذلك نَوْبَة ونُوَب، وجَوْبة وجُوَب، ودَوْلَةُ ودُوَل، ومثله قَرْيَة وقُرىً وبَرْوَة وبُرىً للتي[4] تجعل في أنف الناقة.

وقد كسروا فَعْلة في[5] بنات الياء على فِعَلة نحو خَيْمة وخِيَم وضَيْعَة وضِيَع، ونظيرهما في[6] غير المعتل هَضْبة وهِضَب، وحَلْقَة وحِلَق، وليس ذلك بالقياس.

[7]وما كان على فَعَلَة فهو بمنزلة فَعْلَة في العددِ القليل، وبناء الأكثر وذلك نحو: رَحَبة ورَحَبات ورِحَاب ورَقَبَة ورَقَبَات ورِقَاب[8]، وقد كسروه في المعتل أيضاً على فِعَال قالوا: نَاقَة ونِيَاق أنشد أبو زيد:

أَبْعَدَكُنّ اللهُ مِن نِيَاق   إن لَمْ تُنَجِّين من الوَثَاقِ[9]

(١) (العين) ليست في: (أ).

(٢) في التكملة: (وذلك).

(٣) في التكملة مرجان: (من).

(٤) في التكملة: (الذي).

(٥) في التكملة: (من).

(٦) في التكملة: (من).

(٧) في التكملة مرجان: (ومثله ما كان).

(٨) في أ: (رقات).

(٩) رجز قائله القلاخ بن حزن بن جناب بن جندل بن منقر التميمي الراجز المشهور.

=

وقد كسروه على فُعْل نحو: نُوْق، وقالوا: قَارَة وقُور ونظيرها من الصحيح خَشَبَة وخَشَب، وقالوا: أَيْنُق[1] كما قالوا: أَكَمَة / وآكَمُ، وقالوا: قَامَة وقِيَم وتَارَة[2] وتِير[3]. ١٣٧/أ

وما كان على فُعْلَة، فإنه إذا كسر على بناء أدنى العدد لحقته الألف والتاء، وحركت العين بالضمة نحو: رُكُبَات[4] وغُرُفَات، وفي الكثير رُكَب وغُرَف، وقد كسروه على فِعَال نحو: جُفْرَة وجِفَار ونُقْرة ونِقَار وبُرْمَة وبِرَام، وقد تفتح العين فيقال: رُكَبَات وغُرَفَات، وقالوا في بنات الواو: خُطْوة وخُطُوَات، وصحة الواو دلالة على اعتراض الضمة في الجمع.

= أخباره في: الشعر والشعراء: ٧٠٧، والمؤتلف والمختلف: ١٦٨.

الشاهد: قوله: " نياق " جمع ناقة.

ورد في النوادر: ٣٤٨، والمعاني الكبير: ٨٤١، وتهذيب اللغة ٣٢٣/٩، والصحاح (نوق)، والمخصص ٨٧/٣، وأساس البلاغة (نوق)، وابن يسعون: ٢٣٥، وابن برى: ٥٢٣، وشرح المفصل ٨٥/٤.

(١) في التكملة شاذلي: (أنيق).

لسيبويه في أينق رأيان:

أ- أن يكون أصلها أنوق فقلبت العين إلى ما قبل الفاء فصارت أونق، ثم أبدلت الواو ياء لأنها كما أعلت بالقلب كذلك أعلت بالإبدال، فوزنها (أعفل)، انظر الكتاب ١٢٩/٢.

ب- أن تكون العين حذفت ثم عوضت الياء منها قبل الفاء، ووزنها (أيفل)، انظر الكتاب ٣٣٣/٢، وانظر الخصائص ٧٥/٢، ١١٤/١.

(٢) انظر الكتاب ١٨٨/٢.

(٣) في التكملة مرجان: (تير قال الراجزم: يقوم تارات ويمشي تيرا).

(٤) قال سيبويه ١٨٢/٢: (ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول: رُكَبَات وغُرَفَات).

ومنهم من يسكن فيقول: غُرْفَات[1] وخُطْوات، وقالوا: كُلْيَة وكُلىً ومُدْيَة ومُدىً، وكرهوا التثقيل، فتنقلب الواو ياءً، فاجتزؤوا [2] ببناء الكثير، ومن قال: ظُلْمات قال: كُلْيَات، وقد يقولون: ثلاث غُرف ورُكَب كما يقولون: ثلاثة جُرُوح وثلاثة قِرَدَة، والمضاعف بمنزلة رُكْبَة، وذلك سِرّات وسُرَر وجِدّات وجُدَد، ولا يحركون العين كما حركوا في رُكُبَات كما لم يحذفوا الياء من شَدِيدة قالوا: شَدِيدي، والفِعَال فيه كثير نحو قِبَاب وجِبَاب[3] وجِلاَل، والمعتل من ذلك يجمع على فُعَل نحو: دُوْلة ودُوَل وسُوقَة وسُوَق وسُورَة وسُوَر، وما كان على فِعْلة أدخلت فيه الألف والتاء وكسرت العين وذلك قِرْبة وقِرِبَات، وسِدْرَة وسِدِرَات، ومن قال: غُرْفَات قال: قِرْبَات[4] والكثير سِدَر وقِرَب، وقد يستعملون ذلك لأقل العدد ولقلة استعمالهم الألف والتاء كراهية[5] لتوالي الكسرتين، (والألف) [6]، والتاء في فُعْلة أكثر؛ لأن نحو: طُنُب أكثر من إبِل، وبنات الياء والواو بهذه المنزلة نحو: لِحْيَة ولِحىً وفِرْيَة وفِرىً ورِشْوة ورِشىً، فلا يجمعون بالتاء لِمَا يلزم من قلب الواو (ياء)[7] لوقوع الكسرة (قبلها) [8]

(١) في التكملة شاذلي: (عروات).

(٢) في التكملة مرجان: (فاجتزوا).

(٣) في التكملة مرجان: (حباب وخلال).

(٤) في التكملة مرجان: (سدرات).

(٥) في التكملة: (كراهة).

(٦) (والألف) ليست في: (أ، وظ).

(٧) (ياء) ليست في التكملة مرجان وأ.

(٨) (قبلها) ليست في (أ).

ومن قال: كِسْرات، فأسكن قال: رِشْوات، والمضاعف نحو: قِدّة وقِدَّات وقُدَد للجماعة من[1] الناس وغيرهم، وعِدَّة المرأة وعِدَد، وقالوا: نِعْمَة وأَنْعُم وشِدَّة وأَشُدّ، والمعتل دِيمَة ودِيَم وقِيمَة وقِيَم وريبة ورِيَب، وما كان على فَعِلَة كسر على فِعَل نحو: مَعِدَة ومِعَد ونَقِمة ونِقَم وبالألف والتاء.

والفُعَلَة (تُكَسَّر)[2] على فُعَل نحو: تُخَمة وتُخَم[3]، وليس التُّهم كالرُّطَبِ، ألا ترى أن الرُّطَب يُذَكَّر[4] كالتَّمْر والشَّعِير، والتُّهم[5] كالغُرَف"[6].

قال المفسر:

اعلم أن فَعْلة بفتح الفاء وسكون العين إذا كانت اسماً جمعت على فَعَلات بفتح العين نحو: جَفْنة وجَفَنات وطَلْحَة / وطَلَحَات، ولا تسكن العين نحو: ١٣٧/ب
طَلْحَات، فإن جاء شَيء من ذلك ففي[7] ضرورة الشعر كقوله:

.... وَرَفْضَاتُ الْهَوى[8].........

لأنه جمع رَفْضَة، فالواجب التحريك كضَرْبَة وضَرَبَات، وعلى هذا قول الآخر:

---

(١) في التكملة مراجان: (في).

(٢) (تكسر) ليست في: (أ).

(٣) في التكملة شاذلي: (وتخم وتهمة وتهم).

(٤) في التكملة مرجان: (مذكر).

(٥) في التكملة شاذلي: (والتهم الواقعة على الأجناس التي يختص آحادها منها كالغرف).

(٦) التكملة شاذلي: ١٥٥-١٥٧، والتكملة مرجان: ٤١٣-٤١٩.

(٧) في أ: (في).

(٨) تقدم وروده ص: ٨٤٥.

يُدِلْنَنَا الَّلمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا   علّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلاَتِها

فَتَسْتَرِيْحَ النَّفْسُ مِن زَفْرَاتِهَا [1]

الأصل زَفَرات بفتح الفاء، ولا يكثر هذا في الشعر أيضاً.

وإذا كانت صفة ترك العين ساكناً نحو: صَعْبة وصَعْبَات، فالتحريك في الاسم للفرق بين الاسم والصفة، وكانت الحركة أولى بالاسم؛ لأنه أَقْوى من الصفة هذا قول شيخنا.

والألف والتاء للقلة، وقد يَجِيء بمعنى الكثرة كقوله سبحانه:﴿ **وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ**﴾ [2] وقوله حسان[3]:

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ..........   ....

ويحكي أنه أنشد النابغة هذه القصيدة، فلم ير فيه اهتزازاً، فعاتبه في ذلك

---

(١) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله.

عَلَّ: أصله لعل، صروف الدهر: حوادثه ونوائبه، دولات: جمع دولة وهي الانتقال من حال البؤس إلى حال الغبطة والسرور، يدلننا: من الإدالة، وهي الغلبة والنصر، اللمة: الشدة.

الشاهد: قوله: " زَفْرَاتها " أسكن الفاء ضرورة.

ورد في معاني القرآن للفراء ٩/٣، واللامات ١٤٦، والتمام: ١٨٠، والخصائص ٣١٦/١، والإنصاف: ٢٢٠، ولمع الأدلة: ٧٢، وشرح الكافية الشافية: ١٥٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/٣، وشرح الألفية لابن الناظم: ٦٦٧، واللسان (زفر علل، لمم)، والجنى الداني: ٥٣٠، والمغني: ١٦٧، والعيني ٣٩٦/٤، والأشموني ٣١٢/٣، وشرح شواهد المغني: ٤٥٤، وشرح أبيات المغني ٣٨٤/٣، وشرح شواهد الشافية: ١٢٩.

(٢) سبأ / ٣٧.

(٣) تقدم وروده: ٨٦٤ .

فقال له النابغة: قد أخطأت في بيت واحد ثلاث مرات وأغضيت عنها، ثم جئت تلومني، فقال له حسان: وما ذاك قال:

الأول: أنك قلت: الجَفَنات، وهي تدل على عدد قليل، ولا تستحق الفخر بأن يكون في ساحتك ثلاث جَفَنات أو أربع.

والثاني: أنك قلت: يَلْمعن واللمعة بياض قليل فليس فيه كبير شأن.

والثالث: أنك قلت: يقطرن والقطرة تكون للقليل[١]، فلا يدل ذلك على فرط نجدة فكان يجب أن تقول: الجِفَان ويَسُلْن.

وذكر شيخنا أن أبا علي كان يقدح في هذه الحكاية، وكفى دليلاً على فسادها مَجِيء الألف والتاء بمعنى الكثرة في التنزيل[٢]، فيجوز أن تكون هذه الحكاية مخترعة من جهة المولدين، أو يكون قصد النابغة ذكر شَيءٍ يصرف عنه ملامة حسان ويعارضها في الحال.

ويجمع في الكثرة على فُعُول وفِعَال نحو: جِفَان وقِصَاع هذا هو الأكثر، ويَجِيء فُعُول نحو: بَدْرة وبُدُور ومَأْنة ومُؤُون، ولا يكاد يوجد لهما نظير، وفُعُول وفِعَال قد اشتركا[٣] في هذا كما اشتركا في نحو: فِرَاخ وفُرُوخ، وهذا أراد بقوله: " اجتمع فيه فِعَال وفُعُول كما اجتمعا في التذكير إلا[٤] أن فُعُولاً قليل " هنا، والغالب فِعَال، وكأن الكلمة لما تغيرت بتاء التأنيث أحبوا أن يكون لها نهج لا يكون للتذكير، فقصروها على مثال واحد نحو: جِفَان.

---

(١) انظر نقد الشعر ٩٢، والموشح: ٦٠.

(٢) في قوله سبحانه: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ سبأ / ٣٧.

(٣) في ظ: (اشتركا كما يشتركان).

(٤) في أ: (الان).

وما كان معتل اللام كان بمنزلة الصحيح في تحرك عينه نحو: زَكَوَات وظَبَيَات وجَدَيَات[1] الرَّحل، ولم يقولوا: جِدَاء كما قالوا: ظِبَاء / ورِكَاء، وقد ذكرنا أن إتيانهم بأكثر من مثال واحد في جمع الكلمة استكثار[2] من اللفظ وطلب لسعة الكلام، فلا يجب في كل موضع. ١٣٨/أ

وأما المعتل العين نحو: رَوْضَة وبَيْضَة، فالأكثر الإسكان نحو: رَوْضَات وبَيْضَات حرصاً على صحة الواو والياء وزوال الثقل الذي ينشئه حلول الحركة.

أما ظَبْيَات فإن اللام لم تسكن[3] لامتناع السكون مع وجود الألف بعده، ولم يترك العين ساكناً نحو: ظَبْيَات [4] بسكون الباء؛ لأن ذلك وإن كان يورث خفة، فإن الحركة لم تَزُل من حروف اللين، ثم إن من قال: رَوْضَات كره التحريك لئلا يصير الواو والياء بعرض الانقلاب إلى الألف، لأن [5] قولك: رَوَضَات بمنزلة رَوَضَ والألف والتاء زيادة لحقت بمنزلة التاء التي تلحق نحو: بَوَب في قولك مثلا بَابَه[6].

---

(١) في الكتاب ١٨١/٢: (وقالوا: جَدَيَات الرحل ولم يكسروا الجدية على بناء الأكثر استغناء بهذا إذ جاز أن يعنون به الكثير)، وفي تهذيب اللغة ١٥٩/١١: (من أداة الرحل الجَدَيَات واحدتها جدية بتخفيف الياء وهي القطع من الأكسية المحشوة تشد تحت ظلفات الرحل).

(٢) انظر ص: ٨٦٢.

(٣) في ر، وظ: (تغلب).

(٤) انظر الكتاب ١٨١/٢، وشرح للمع لابن برهان: ٥٣٩.

(٥) في ر، وظ: (إذ قولك).

(٦) في تهذيب اللغة ٦١١/١٥: (البابة في الحدود والحساب ونحوه الغاية، والبابة ثغر من ثغور الروم).

وأما رَكَوات[1] فليس كذلك؛ لأن الواو واقعة موقعاً يمتنع فيه القلب، وذلك أن حرف[2] اللين إذا وقع بعده ساكن لزمه الصحة لامتناع الجمع بين ساكنين، ألا تراك تقول: غَزَوا، فلا تقلب مع وجود العلة للقلب، وهي تحركها وانفتاح ما قبلها لوقوع ألف الضمير بعدها، وتقول: غَزَا، فتقلب؛ لأنه ليس ثَمَّ ساكن، وبعضهم يحرك فيقول: بَيَضَات ورَوَضَات، وهو لغة هذيل قال:

أَخُ بَيَضَات رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بَمْسِحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ[3]

وأما المضاعف فليس فيه إلا الإسكان لئلا يظهر المثلان إذ لو حركت لوجب أن يقول: سُلُلات، وأما مِجيء فُعَل فنحو: دُوَل في دَوْلَة وقُرىً في قَرْيَة وبُرىً في بَرْوَة ونُزىً في نَزْوة الشيطان، ولا يكاد يوجد في الصحيح إذ لا يقال: جُفَن وقُصَع، فأما خُيَم وضُيَع، فيجوز أن يكون منقوصاً[4] من خِيَام وضِيَاع، وكذا هِضَب والأصل هِضَاب يدل على ذلك أن الأكثر فِعَال.

---

(١) في ر: (في زكوات).

(٢) في أ: (حروف).

(٣) بيت من البحر الطويل قائله أحد الهذليين و لم يعين.

رائح: الرواح من الزوال إلى الليل، متأوب: التأوب الاتيان ليلاً.

الشاهد: قوله: " بَيَضَات " حيث حرك الياء.

ورد في الخصائص ١٨٤/٣، والمحتسب ٥٨/١، والمنصف ٣٤٣/١، وشرح المفصل ٣٠/٥، وشرح الكافية للرضي ١٨٩/٢، وشرح الألفية لابن الناظم: ٧٦٧، والارتشاف ٢٧٤/١، وأوضح المسالك ٢٥٣/٣، والمساعد ٦٩/١، وشرح الألفية للمكودي: ١٩٨، والأشموني ١١٨/٤، والتصريح ٢٩٩/٢، والهمع ٧٣/١، والخزانة ١٠٢/٨، والدرر ٨٥/١.

(٤) المراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف وهو الألف.

وأما نَاقَة فتجمع على ثلاثة أمثلة فِعَال كِنيَاق، وفُعْل كنُوق، وأَفْعُل كأَيْنُق[1]، وفي كون أَيْنُق أَفْعُلا وجهان:

أحدهما: أن يكون الأصل أَنْوُق، ثم قلب فصار أَوْنُق، وأبدل الواو ياء، فيكون وزنه " أَعْفُل ".

والقوال الثاني: أن يكون حذف العين وزاد ياء عوضاً من المحذوف، فيكون وزنه " أَيْفُل " وكلاهما مذهب صاحب الكتاب[2]، وشبه أَيْنُقاً بقولهم: أَكَمة وآكُم من حيث إن ناقة فَعَلة جمع على أَفْعُل، كما أن أَكَمة كذلك / وأما ١٣٨/ب جمع فَعَلَة فعلى ما ذكرنا من الألف والتاء، وفِعَال نحو: رَحَبَات ورِحَاب.

وأما فُعْلة بضم الفاء وسكون العين، فيجمع بالألف والتاء ويضم العين ويفتح، فالضم نحو غُرُفات ورُكُبَات والفتح قول بعضهم: رُكَبَات قال:

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِياً رُكَبَاتُنَا عَلَى مَوْطِنٍ لا نَخْلِطُ الجِدَّ بِالْهَزَلِ[3]

الرواية بفتح الكاف، وقيل: غُرَفَات أيضاً، وإنما آثروا الفتح فِراراً من الضمتين كما أسكنوا فقالوا: عُرْوات وخُطْوات في خُطْوة وعُرْوة.

---

(١) في ر، وظ: (كأينق أفعلا).

(٢) انظر الكتاب ١٢٩/٢، ٣٣٣.

(٣) بيت من البحر الطويل قائله عمرو بن شأس الأسدي.
لما رآنا الذي نحاربهم قد نزلنا عن خيلنا وجثونا على ركبنا علموا أن القتل قد هان علينا.
الشاهد: قوله: " ركباتنا " حيث حرك ثانيه بالفتح استثقالاً لتوالي ضمتين.
ورد في الكتاب ١٨٢/٢، والمقتضب ١٨٩/٢، والجمل للزجاجي : ٣٨٠، وابن السيرافي ٢٤٣/٢، والمحتسب ٥٦/١، والأعلم ١٨٢/٢، والحلل: ٤٠٦، ابن يعيش ٢٩/٥، والكوفي ٢٥٦/ب.
في الحلل (على حالة).

فأما ما لامه ياء نحو: كُلْيَة فيجمع جمع الكثرة وذلك[1] نحو: كُلىً ومُدىً وقُرىً، وإذا جمع بالألف والتاء أسكن العين نحو: كُلْيَات بسكون اللام كما قالوا: ظُلْمَات وعُرْوَات، ولا يضم نحو: كُلُيات؛ لأن الياء يقع بعد ضمة، فيكون بعرض الانقلاب إلى الواو، وفُعَل في الصحيح كثير نحو: غُرَف ورُكَب، وقالوا: ثلاث غُرَف، فوضعوا الكثير موضع القليل كما قالوا: ثلاثة جُرَوح وثلاثة شُسُوع؛ لأن فُعُولاً للكثرة كما أن فُعَلاً كذلك، وقول أبي علي في المضاعف نحو: سُرّة وسُرَّات "، ولا يحركون العين كما حركوا في رُكَبَات كما لم يحذفوا الياء في شَدِيدَة حيث قالوا: شَدِيدِي " يعني أنهم يتجنبون ما يدعو إلى إظهار المثلين، فلا يحركون عين سُرّة، فيجب أن يقال: سُرَرات كما لا يحذفون الياء في شَدِيدة فيلزم[2] شَدَدِي، وجاز رُكَبات بالتحريك؛ لأنه لا مثلين فيه كما جاز حَنَفِي.

وأما فِعْلة بكسر الفاء وسكون العين، فيجمع على فِعِلات بكسر العين كما جمع فُعْلَة فُعُلات فيقال: قِرِبَات، ومن فتح هناك فقال: غُرَفَات فتح هنا فقال: قِرَبَات؛ لأن اجتماع الكسرتين كاجتماع الضمتين في الاستثقال، وقوله: "والتاء في فُعْلة أكثر؛ لأن نحو: طُنُب أكثر من نحو إِبِل" يعني به أنهم يقولون: سِدَر وقِرَب وكسر، فيستعملون مثال الكثرة للقلة نحو: ثلاث سِدَر، ويكثر تركهم الألف والتاء لأجل أن قولهم[3]: قِرِبَات بمنزلة إِبِل في كون المثال على

---

(١) (وذلك) ليست في: (ظ).

(٢) في ظ: (فلزم شديدي).

(٣) في ظ: (قولك).

فِعِل مكسور الفاء والعين، وذلك قليل في الواحد، فكذلك يتركون فِعِلات في نحو قِرْبة.

وفُعُل بضم الفاء والعين كثير في الآحاد بالإضافة إلى نحو: إبِل كطُنُب وعُنُق، كذلك يكثر فُعُلات كرُكُبات وظُلُمات كثرة لا تكون في نحو قِرْبة إجراءً لحال الجمع على حال الإفراد، والمعتل اللام نحو: رِشْوَة ولِحْيَة تجمع على
١٣٩/أ مثال قِرَب نحو: رِشىً ولُحيً، والصواب كسر اللام لِحىً / ولا يقولون: رِشِوَات؛ لأن الواو إذا وقعت بعد كسرة طرفاً قلبت ياءً نحو: غَازِيَة، وإن قصدت الألف والتاء قلت: رِشْوَات بسكون العين، والمضاعف على السكون أبداً، فيسهل فيه الجمع بالتاء نحو: قِدَّات، وقالوا: قِدَد[١]، والقِدَّة كالفِرْقة[٢] في أن المعنى جماعة قُدَّت من جمع كثير كما أن الفِرْقة بمعنى فُرِقت، والفِئَة من فَأَوت رأسه إذا شققته[٣] بمعنى شققت من الجمع.

وأما نِعْمة إذا جمعت على نِعَم، فلا كلام فيه؛ لأنه كقِربَ وسِدَر، وأما إذا قالوا: أَنْعُم وأَشُدّ في شدة، فالقول الصحيح، أن أَفْعُل جاء في جمع فِعْلة على أن لا يعتد بالتاء، فيجعل كأنه فِعَل بغير تاء، ويدل على استقامته أنهم قالوا: بُدُور ومُؤُون، فجمعوا جمع مالا تاء فيه حتى كأنه بَدْر ومَأْن كفَرْخ وكَعْب، وكذلك نِعْمة وشِدّة، ويجريان بعد ترك الاعتداد بالتاء مجرى رِجْل وجِرْو،

---

(١) انظر تهذيب اللغة ٢٦٨/٨، واللسان (قدد).

(٢) الفرق والفرقة والفريق: الطائفة من الشيء المتفرق، والفرقة: طائفة من الناس والفريق أكثر منه، اللسان (فرق).

(٣) انظر تهذيب اللغة ٥٨٠/١٥.

فيجمع على أَفْعُل، فهذا هو مذهب صاحب الكتاب[1]، وقد قال أبو عبيدة: إن أَشُدّ جمع[2] شَدٌّ كفَلْس وأَفْلُس، فكأنه يجعل شَدّاً بمنزلة الشِّدَة، وقالوا: إنه جمع لا واحد له، والقول هو الأول، وأما مَعِدَة ومِعَد ونَقِمَة ونِقَم، فيذكّر الجمع كما يذكّر تَمْرة وشَعِيرَة، وقال شيخنا: الأصل مَعِد بكسر العين وفتح الميم على أن يكون مثال الجمع مثل مثال الواحد بعد حذف التاء إلا أن الفتحة في العين قامت مقام الكسرة، والكسرة في الفاء قامت مقام الفتحة، ويدلون بهذا على تقارب هذه الحركات كما قالوا: مُسْلِمات في النصب والجر، فأقاموا الجر مقام النصب، ويزيد في وضوحه عندي ما جاء من نحو مُطْرَف ومِطْرَف ومِصْحَف ومُصْحَف؛ لأن الأصل الضم، وقد وضع الكسرة موضع الضمة من غير إتباع كما كان في مِنتِنٍ ومِغِيرة في مُغِيرة، فقد تقرر أن ذلك لأجل جعلهم بعض الحركات نائباً عن بعض وأما قوله: " وليس التُّهَم كالرُّطَب" يعني أنهم لا يذكّرون تُهَماً بل يؤنثونه ألبتة نحو: هذه تُهَم مُنْكرة، ولا يقال: مُنْكَر.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ١٨٠/٢: (وربما بني فِعْل على أَفْعُل من أبنية أدنى العدد وذلك قولهم: ذِئْبٌ وأَذْؤُب وقِطْع وأَقْطُع وجِرْوٌ وأجرٍ وقالوا: جِراء كما قالوا: ذِئاب ورِجْل وأَرْجُل إلا أنهم لا يجاوزون الأفعل...).

وقال في ١٨٢/٢: (وقد كسرت فِعْلة على أفعل وذلك قليل عزيز ليس بالأصل قالوا: نعمة وأنعم وشدة وأشد).

(٢) قال أبو عبيدة في مجاز القرآن ٣٧٨/١: (ولا واحد له منه، فإن أكرهوا على ذلك قالوا: أشد بمنزلة صب والجميع أصب).

وقال في ٩٩/٢: (وموضع أشده موضع جميع ولا واحد له من لفظه.

قال الفراء والكسائي: واحد الأشد شد على فعل وأفعل مثل بحر وأبحر).

والرُّطَب يذكَّر كما يذكَّر تَمْر وشَعِير، فتُهَم تكسير لتُهْمة، كما أن غُرَفاً تكسير غُرْفَة، وهذا يفتقر إلى بيان، وذاك أنهم قالوا: تُهْمة بسكون العين، وفتحها، والأكثر الفتح والسكون حسن[1]، قال:

وَحَسْبُكَ تُهْمَةً بِبَرِيءِ قَوْمٍ   يَضُمَّ عَلَى أَخِي سَقَمٍ جَنَاحَا[2]

فإذا قيل: تُهَم لم يخْلُ من أن يكون جمع تُهْمَة ساكناً أو تُهَمة بالفتح.

فإن كان جمع تُهْمة كغُرْفَة، لم يكن في تكسيره شبهة، وإذا كان جمع تُهَمَة / بالفتح، وجب أن يقدر الاختلاف في الفتحة، فيقال: إن فتحة هاء تُهَم ١٣٩/ب غير فتحة هاء تُهَمَة كما قلنا في فُلك[3]، إذ لو كان تُهَمة وتُهَم كرُطَبة ورَطَب لذَكَّر، وقد ثبت في الرواية أنهم لا يُذَكِّرون ذلك، كما يذكِّرون رطباً فاعرفه.

(١) في ظ: (كما قال).

(٢) بيت من البحر الوافر نسب إلى إبراهيم بن هرمة في ديوانه المجموع ٨٨، والتمثيل والمحاضرة ٧٤، وورد غير منسوب في الحماسة ٢/٢٢٠، نسب في شرح الحماسة للأعلم ١٠٣٣ إلى مالك بن أسماء، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٢٤، وشرح الحماسة للتبريزي ٤/٤٦.

(٣) في أ: (ذلك)، انظر ص: ٨٤٢ .

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي

سلسلة الرسائل الجامعية
- ٧٨ -

المقتصد في شرح التكملة

لعبد القاهر الجرجاني

تحقيق
د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش

الجزء الثاني

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

ح

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن

المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني / عبد القاهربن عبد الرحمن الجرجاني ؛ أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش

الرياض ، ١٤٢٨هـ

٨٣٨ ص؛١٧×٢٤سم .

٣مج. .-(سلسلة الرسائل الجامعية ؛٧٨)

ردمك: ٥-٧٤٨-٠٤-٩٩٦٠ـ ٩٧٨(مجموعة)

٨-٧٥٠-٠٤-٩٩٦٠ ـ ٩٧٨ (ج٢)

١-اللغة العربية ـ النحو أ- الدويش .أحمد بن عبد الله (محقق)

ب . العنوان ج. السلسلة

ديوي ٤١٥،١ ١٤٢٨/٤٧٨٠

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٤٧٨٠

ردمك: ٥-٧٤٨-٠٤-٩٩٦٠ـ ٩٧٨ (مجموعة)

٨-٧٥٠-٠٤-٩٩٦٠ـ ٩٧٨ (ج٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

قال صاحب الكتاب:

"باب الأسماء المفردة الواقعة على الأجناس التي تخص آحادها منها بالحاق الهاء بها.

هـذه الأسماء تَجِيء لما كان مخلوقاً لم يصنعه الناس، وقد تشبه بالمصنوعة في ألفـاظ الجمـوع، فمـا كـان على فَعْـل فـنحو: نَخْـل الـواحدة [١] نَخْلَـة، وطَلْح الواحدة [٢] طَلْحَة، وصَخْر و (الواحدة) [٣] صَخْرة، فهذا للكثير [٤].

وفي أدنـى العـدد بالألف والتاء، فأما في العدد الكثير، فاسم الجنس الذي يقـع علـى الكثـرة مـن الجمـع[٥]، وقـد كـسر علـى فِعَال تشبيهاً بما كان صنعة للـناس، وذلـك قـولهم: طَلْحـة وطِـلاَح وسَـخْلَة وسِخَال وبُهْمَة وبِهَام شبهوها بالجِفَـان[٦] والـرِّكَاء[٧]، وقـال بعـضهم: صُـخُور، وقالـوا: مَأْنـة ومُؤُون شبهوه بَبدْرَة وبُدُور [٨]قال الشاعر:

يُـشَبِّهْنَ الـسَّفِينَ وهُـنَّ بُخْـتٌ عَظِـيمات الأَبَاهِـر والمُـؤُونِ[٩]

---

(١) في التكملة مرجان: (والواحدة).

(٢) في التكملة مرجان: (والواحدة).

(٣) (الواحدة) ليست في: (أ).

(٤) في التكملة مرجان: (الكثير).

(٥) في التكملة: (الجميع).

(٦) في التكملة مرجان: (الجفار).

(٧) الركوة: إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء والجمع ركوات وركاء، اللسان (ركا).

(٨) في التكملة: (وقال).

(٩) بيت من البحر الوافر قائله المثقب العبدي.

=

وبنات الواو مثل هذه، وذلك مَرْو ومَرْوَة، وسَرْو وسَرْوَة[1] وصَعْوَ[2] وصَعْوَة، وقالوا: صِعَاء شبهوها بالقِصَاع، ومن الياء شَرْيَة[3] وشَرْي وهَدْيَة وهَدْي، ومن المضاعف حَبّ[4] وحَبَّة وقَتّ[5] وقَتّة[6].

والمعتل العين مثل الصحيح في هذا، وذلك لَوْزَ ولَوْزة[7] ورَوْضَة ورَوْضَ، وبَيْضَة وبَيْض، وقالوا: رِيَاض كما قالوا: بِهَام، وقالوا: بُيُوض كما قالوا: بُيُوت

= السفين: جمع سفينة، بخت: الإبل الخراسانية من بين عربية وفالج والفالج الجمل ذو السنايين، أباهر: جمع أبهر وهو عرق في الظهر يقال له الوريد، المؤون: الخواصر، والمأنة أيضاً لحمة في أسفل الصدر.

الشاهد: المؤون جمع مأنة.

ورد في ديوانه: ١٤٩، والمفضليات: ٢٨٨، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١١٧، وتهذيب اللغة ١٥/٥١٠، وشرح اختيارات المفضل: ١٢٤٩، وابن يسعون: ٢٣٦، والقيسي: ٧٨٧، وابن برى: ٥٢٤، وخلق الإنسان في اللغة: ٢٨٧، واللسان والتاج (مأن).

في الديوان والمفضليات، والتهذيب وشرح اختيارات المفضل وخلق الإنسان (عراضات).

في الديوان والمفضليات وشرح اختيارات المفضل (الشؤون) ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(١) السرو: شجر واحدة سروة، اللسان (سرا).

(٢) الصعو: صغار العاصفير والأنثى صعوة، وهو أحمر الرأس وجمعه صِعَاء، ويقال: صعوة واحدة وصعو كثير، تهذيب اللغة ٣/٨٤.

(٣) الشري: بالتسكين الحنظل، وقيل: شجر الحنظل، وقيل: ورقه، واحدته شرية، اللسان (شرى).

(٤) في أ: (جب وجبة).

(٥) القت: الفسفسة، يكون رطباً ويكون يابساً، الواحدة قتة، اللسان (قتت).

(٦) انظر الكتاب ٢/١٨٣.

(٧) في التكملة شاذلي: (لوزة وجوزة وجوز).

قال الشاعر:

بِتَـيْهَاء قَفْـرٍ والْمَطِـيُّ كَأَنَّهَـا   قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِراخاً بُيُوضُهَا[1]

وما كان على فَعَل فمثل فَعْل فيما تقدم ذكره من جمعه، وذلك نحو: بَقَر وبَقَرة وشَجَر وشَجَرة وخَرَز وخَرَزة، والعدد القليل في ذلك كله بالألف والتاء

---

(١) بيت من البحر الطويل اختلف في قائله، فقيل: إنه عمر ابن أحمر، وقيل: ابن كنزة، وقيل: ذو الرمة.

نسب إلى ابن أحمر في: شعره ١١٩، والحيوان ٥٧٥، والمعاني الكبير ٣١٣.

قال ابن برى: ٥٢٥ وأنشد لابن كنزة، والصحيح أنه لعمر بن أحمر، واللسان والتاج (عرض) والخزانة ٢٠١/٩.

ونسب إلى ابن كنزة في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٧، وقال ابن يسعون: ٢٣٧ ونسبه الجاحظ في الحيوان وأبو علي في التذكرة لابن كنزة، وقال القيسي: ٧٨٩، ٧٩٠ (ذكر أن هذا البيت لذي الرمة) وليس في ديوانه المطبوع، غير أن له قصيدة من بحره ورويه.

الشاهد: قوله: " بيوضها " جمع بيضة.

وورد بلا نسبة في: التنبيه على مشكلات الحماسة: ١٨٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٨/١، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ٥٠، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٤٠٢، وشرح اختيارات المفضل ٨٣٤، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٥/١، والمفضل: ٢٦٥، والفصول في العربية: ١٧، وأسرار العربية: ١٣٧، ومنثور الفوائد: ٢٩، والفصول الخمسون لابن معطي ١٨٢، والتوطئة: ٢٢٤، وشرح المقدمة الجزولية: ٦٨٠، وشرح الكافية ٢٩٣/٢، وشرح الوافية نظم الكافية: ٣٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٢/١، وشرح ألفية ابن معطي: ١١٨٢، والإرشاد إلى علم الإعراب ١٤٨، ومنهج السالك ٣٣٧/١، والفوائد الضيائية ٩٠/٢، وشرح الألفية للأشموني ٢٣٠/١.

تيهاء: المفازة المضلة التي ليس بها علم يهتدي به كأنه يتاه فيها، قفر: خالية، الحزن: ما غلظ من الأرض.

بقَـرَات وشَـجَرَات، وقد كسر على فِعَال، وذلك قولهم: أَكَمَة وإِكَام وحَدَبَة[1] وحِـدَاب وثَمَـرة وثِمَـار، ومـن المعـتل حَـصىً وحَـصَاة وقَطاً وقَطَاة، وفي العدد القليل حَصَيَات وقَطَوَات، وقالوا: أَضَاة وأَضاً وإِضَاء كما قالوا: رِحَاب في جمع رَحْبَة قال:

.... فَهُـــنَّ إِضَـــاءٌ صَـــافِيَاتُ الغَلاَئِـــلِ[2]

وقالـوا: حَلَـق وفَلَـك، وقالـوا في الـواحد: حَلْقَـة وفَلْكَـة، فأسكنوا العين حيث ألحقوا الزيادة، فتغير المعنى بها كما فعلوا ذلك بما تلحقه ياء الإضافة نحو: رَمَلَـيّ وعَلِـوَيّ / وزعـم يونس عن أبي عمرو أنهم يقولون: حَلَقة[3]، وقالوا في المعـتل: هَـامٌ وهَامَـة وهَامَـات، ورَاحٌ ورَاحَةٌ ورَاحَاتٌ، وشَامٌ وشَامَةٌ وشَامَاتٌ، ١٤٠/أ

---

(١) في التكملة (جذبه وجذاب).

(٢) عجز بيت من البحر الطويل قائله النابغة الذبياني، وصدره:

علين بكديون وأبطن كرة ....

إضاء: الإضاء الغدران، والدروع ليست بغدر، وإنما شبهها بها في مثلها، صافيات الغلائل: يعـني أن الـدروع صـافية فغلائلها صافيات لصفائها لأن الدروع إذا كانت صافية لم تدنس الغلالة تحتها، وقيل: الغلائل: مسامير الدروع.

الشاهد: قوله: " فهن إضاء " جمع أضاً وأضا جمع أضاة.

ورد في ديـوانه: ١٤٧، وديـوان المعانـي: ١٠٣٣، والتقفـية: ٤١٩، والجمهـرة ٤٢٢/٣، والإيـضاح: ٤٩، ومـبادئ اللغـة: ١٠٥، وأشـعار الـشعراء الـستة١/٢٦٠، وفـيه (وضاء)، والجمان:٣٣٣، والاقتضاب ١٧٦/٢، والمعرب: ٢٨٥، وابن يسعون: ١١، والقيسي: ٨٥، ٧٩١، وزيـنة الفـضلاء: ٥٨، وابـن برى: ٧٦، والروض الأنف: ٢٢٧/٢، وشرح المفصل ٢٢/٥، وتعليق الفرائد ٢٤٥/١، وشرح كفاية المتحفظ: ٤٧٠.

(٣) انظر الكتاب ١٨٣/٢.

وسَاعة وسَاعٌ، وحَاجَة وحَاجٌ قال:

يَالَـيْتَ شِـعْرِي عَـن نَفْـسِي أَزَاهِقَـةٌ نَفْـسِي وَلَمْ أَقْـضِ مَا فِيها مِن الحَاجِ[١]

ومثله آيَة وآيٌ، ومن كان آية عنده فَعْلاً كان كطَلْح، وما كان فَعِلَة فهو مـثل فَعَلَـة في العـدد القليل والكثير، وذلـك نَـبِقَة ونَـبِقَات ونَـبِق قـال[٢]: ولم نـسمعهم كـسروا الـواحد على بناء سوى بناء المفرد الواقع على الجميع، وذلك لقلة هذا البناء[٣].

ومـــا كـــان فِعَلا فهو بمنزلة فَعِل وذلك نحو: حِدَأَة وحِدَآت وحِدَأ[٤]، وعِنَـــبَة[٥] وعِنَب[٦]، وقالوا: أَعْنَاب، وما كان فَعُلا كما ذكر قبل وهو أقل في الكلام من الفعَل، وذلك نحو: سَمُرة وسَمُر وثَمُرَةٌ وثَمُر وسَمُرات وثَمُرَات.

وما كان فُعُلا نحو: بُسْرُة وبُسُرَات وهُدُب وهُدُبة وهُدُبَات.

ومـا كـان فُعَـلاً فهـو كـذلك، وذلـك عُـشَر وعُشَرة وعُشَرات ورُطَبَة[٧]

---

(١) بيت من البحر البسيط قائله فريعة بنت همام أم الحجاج بن يوسف الثقفي.

الشاهد: قوله: " من الحاج " جمع حاجة وتقديره فَعَلة وفَعَل كما تقول: هامة هام، وساعة وساع.

ورد في: ابن يسعون: ٢٣٨، والقيسي: ٧٩١، وابن برى: ٥٢٧، وخزانة الأدب ٤/٨٠.

(٢) في التكملة شاذلي: (فعل).

(٣) القائل سيبويه، الكتاب ٢/١٨٣.

(٤) في التكملة مرجان: (حداء)، وانظر الكتاب ٢/١٨٣.

(٥) في التكملة شاذلي: (وعنبة وعنبات).

(٦) انظر الكتاب ٢/١٨٣.

(٧) في أ (رطبة).

و[1]رُطَبَات، وقالوا: أَرْطَاب كما قالوا: أَعْنَاب ونُعَر ونُعَرات، والنُّعَر دَاء يأخذ الإبل في رؤوسها كذا قال سيبويه[2]، والنُّعَرة[3] أيضاً ضرب من الذباب قال الشاعر:

تَرَى النُّعَرَاتِ الخُضْرَ تَحْتَ لَبَانِهِ[5] أُحَادَ ومَثْنَى أَصْعَقَتْها صَوَاهِلُه[4]

ونظيرها من الياء والواو مُهَاة ومُهاً، وهو ما ء الفحل في رحم الناقة، وزعم أبو الخطاب أن واحد الطُّلَى طُلاَة[6].

وما كان على فِعْلٍ فنحو: سِدْرٍ وسِدْرَة وسِدَرات وسِلْقٍ وسِلْقَة وسِلِقَات

---

(١) في التكملة شاذلي: (ورطب ورطبة ورطبات).

(٢) الكتاب ٢/١٨٤.

(٣) في أ، وظ: (النعر) قال في تهذيب اللغة ٢/٣٤٢: (النعرة ذبابة تسقط على الدواب فتؤذيها).

(٤) بيت من البحر الطويل قائله تميم بن أبي بن مقبل.

لبانها: اللبان الصدر، أصعقتها: قتلتها.

الشاهد: قوله: " النعرات " جمع نعرة.

ورد في ديوانه: ٢٥٢، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٥٥، وإصلاح المنطق: ٢٠٥، والحيوان ٧/٢٣٣، والمعاني الكبير: ١٠٦، ومجالس ثعلب: ١٣٨، والأضداد لابن الأنباري: ٣٠٢، وأمالي المرتضي ٤/١٠١، وتهذيب إصلاح المنطق ١/٤٨١، وابن يسعون: ٣٩٠، والقيسي: ٧٩٣، وابن برى: ٥٢٩، والمشوف المعلم: ٧٧٨، وبصائر ذوي التمييز ٤/١٧٩، والهمع ١/٨٣.

في معاني القرآن والمجالس والأضداد، وأمالي المرتضي (الرزق)، وفي الديوان والمجالس وبصائر ذوي التمييز (فرادى).

(٥) في أ: (لبانهما).

(٦) الكتاب ٢/١٨٤.

للـذئب الأنثى، وقالـوا: سِـدَر[١] شـبهوها بكِسَر، وقالوا: لِقْحَة، ولِقَاح وحِقّة وحِقَاق، وقالوا حِقَق.

ومـا كـان علـى فُعْل فحكمه حكم فِعْل، وذلك دُخْن ودُخْنَة ودُخْنَات، ومـن المضاعف دُرٌّ ودُرَّة وبُـرَّة[٢] وبُرَّات، وقالوا: دُرَرٌ، فكسروه على فُعَل كما كسروا سِدْرة على سِدَر، وقالوا: تُومَة وتُوْم للحبة[٣] من الدُّرّ وتُوَمَات، وقالوا: تُوَم[٤] وأنشد أبو زيد:

كَأَنّهــا دُرَّةٌ مُـنَعَّمَةٌ ... مِـنْ نِـسْوَةٍ كُـنَّ قَـبْلَها دُرَرَا[٥]

وقالوا[٦]: صُوفَة وصُوَف وصُوفَات، وسُوسَة وسُوَس وسُوْسَات "[٧].

قال المفسر:

اعلـم أن الجمـع الـذي بيـنه وبـين واحده التاء قد تقدم ذكره[٨]، ويكون

(١) في التكملة شاذلي: (سلق وسدر).

(٢) في التكملة شاذلي: (درة ودرات).

(٣) في التكملة شاذلي (لحبة).

(٤) في التكملة شاذلي: (أتوم).

(٥) بيت من البحر المنسرح قائله الربيع بن ضبع الفزاري.

الشاهد: قوله: " دررا " جمع درة.

ورد في النوادر: ٤٤٦، والمقتضب ٢٠٨/٢، وأمالي القالي ١٨٥/٢، وشروح سقط الزند: ١٢٤، وابن يسعون: ٢٤٠، والقيسي: ٧٩٤، وابن برى: ٥٣٠، والتنبيه والإيضاح واللسان (درر).

(٦) في أ: (قال).

(٧) التكملة شاذلي: ١٥٨-١٦٠، والتكملة مرجان: ٤١٩-٤٢٦.

(٨) انظر ص:٧٣٤ .

مختصاً بالمخلوقات في الغالب نحو: تَمْرٍ وتَمْرَة، وقد جاء منه في المصنوعات / ١٤٠/ب
شَيء قليل، وذلك قولهم: سَفِينَة وسَفِين ورَكِيَّة[١] ورَكِيّ، وقَلَنْسُوة وقَلَنْس وعَرْقوة[٢] وعَرْق، والأغلب الأول، فالواحد الذي فيه التاء نحو: طَلْحَة وطِلاَح وسَخْلَة وسِخَال، وقوله: " شبهوها بالرِّكاء " يعني أنهم أجروا المخلوقات مجرى المصنوعات، والأمر في هذا سهل.

وأما قولهم: حَلَق وفَلَك وحَلْقَة وفَلْكة بإسكان العين قد[٣] شبهه بَرَمِلِيّ، والمعنى أن الواحد في هذا الباب فرع على الجمع، فالأصل تَمْر ثم تَمْرَة كما أن الأصل هَاشِم، ثم هَاشِمِيّ، فكما غيروا بعض الأسماء المنسوب إليها، فقالوا: رَمَلِيّ بتحريك العين؛ لأن الكلمة تغير معناها، وهو أن الاسم إذا نسب إليه صار صفة كذلك أسكن العين في حَلْقَة، وإن كان في[٤] الجمع متحركاً؛ لأن المعنى قد تغير بأن صار من الجمع إلى الواحد كما صار نحو هَاشِمِي من الاسم إلى الصفة، ولحقته زيادة، وهي التاء كما لحق الاسم المنسوب إليه ياءان.

وأما ما حكاه يونس من قولهم: حَلَقَة بتحريك العين[٥]، فبمنزلة أن

(١) في تهذيب اللغة ١٠/٣٥٠: (والرَّكِيَّة بئر تحفر فإذا قلت: الرَّكِيّ فقد جمعت، وإذا قصدت إلى جمع الرَّكِيَّة قلت: الرَّكَايَا).

(٢) العرقوة: خشبة تعرض على الدلو مع خشبة أخرى كالصليب يقال لهما: العرقوتان.

(٣) في ظ: (وقد).

(٤) (في) ليست في: (ظ).

(٥) انظر الكتاب ٢/١٨٣.

يقول: رَمْلِيّ، فيترك السكون على حاله، وأما رَاحَة[1] ورَاح[2] وهَامَة وهَام[3] فبمنزلة شَجَرة وشَجَر قال:

مُقَــوَّمةٌ وبِيــضٌ مُـرْهَفَاتٌ   يُـبِنَّ جَماجِمــاً وبَنَانَ رَاحِ[4]

وكذا ساعة وساع قال:

وَكُنَّا كَالْحَرِيق أَصَابَ غَابَا   فَيَخْبُو سَاعةً[5] ويَشُبُّ سَاعَا[6]

فهذا كله من المخلوق؛ لأن الساعة اسم الزمان[7]، وحَاجَة وحَاج بهذه المنزلة.

---

(١) في أ: (راجة).

(٢) في تهذيب اللغة ٥/٢١٧: (الراح جمع راحة الكف).

(٣) انظر الكتاب ٢/١٨٩.

(٤) بيت من البحر الوافر قائله رجل من بني يشكر.
مرهفات: مشحوذة مرفقة الجوانب يعني السيوف، يبنّ: يفصلن ويذهبن، بنان: أصابع، راح: جمع راحة وهي باطن الكف.
ورد في: الحماسة ١/٣٧٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ٧٧٢، وشرح الحماسة للأعلم ١/١٧٤، وشرح الحماسة للتبريزي ٢/١٣٩، والتذكرة السعدية ١/٩٥.
في الحماسة وشرحها للمرزوني وللتبريزي والتذكرة " تتر " مكان " يبنّ ".

(٥) في ر: (ساعا).

(٦) بيت من البحر الوافر قائله القطامي.
غابا: شجر ملتف، يخبو: يسكن لهبه، ساعة: جزء من أجزاء الليل والنهار.
الشاهد: قوله: (ساعا) جمع ساعة.
ورد في ديوانه: ٣٤، والكتاب ٢/١٨٩، والكامل: ٣٦٨، والمقتضب ٢/٢٠٨، وابن السيرافي ٢/٣٣٠، والشنتمري ٢/١٨٩.
في الكتاب (يهيج) وفي المقتضب وابن السيرافي (يهب).

(٧) في ظ: (للزمان).

فأما حَوائِج، فقد قالوا: إنه ليس من كلام العرب[1]، ووجهه عندنا أن يكون جمع مُحْوِجَة على حذف الزوائد كما أن اللَّواقح جمع مُلْقِحَة، والطَّوَائِح جمع مُطِيحة، فكأنه حَائِجَة[2] وحَوَائِج كما أن التقدير هناك لاَقِحَة ولَوَاقح وطَائِحَة وَطَوَائِح، وهذا النحو كثير في كلامهم، وحكوا (في نَفْسِي[3] حَوْجَاء)[4] أي حَاجَة، فجمع هكذا كجمع صَحْرَاء تقول: حَواجِيٌّ كصَحَاريّ، ثم تخفف فتقول: حَواجٍ، فإن قلت: إن حَوَائِج مقلوب من حَواجٍ جاز والوزن فَعَائِل إلا أن الهمزة منقلبة في القول الأول عن عين الفعل كهمزة الطَّوَائِح، وفي القول الثاني عن ياء فَعَالِي.

---

(١) قال المبرد في الكامل ٣٦٩: (فأما قولهم في جمع حاجة: حوائج، فليس من كلام العرب على كثرته على ألسنة المولدين ولا قياس له).
وقال علي بن حمزة في التنبيهات ١٢٣: (وهو في هذا القول متبع للأصمعي، لأن الأصمعي قال: خرجت الحوائج على القياس فردها، وقد غلطا معاً على أن الأصمعي رجع عن هذا القول فيما حكى عنه ابن أخيه الرياشي، وذكر أنه قال: هي جمع حائجة).
وقال الحريري في درة الغواص ٧٠: (ويقولون في جمع حاجة حوائج، فيوهمون فيه كما وهم بعض المحدثين في قوله:
فسيان بيت العنكبوت وجوسق   رفيع إذا لم تقض فيه الحوائج)
أقول: قد ثبت صحة " الحوائج " وأنها من كلام العرب.
انظر الكتاب ٢/٢٤١، والمقصور والممدود لابن ولاد ٣٢، والأضداد لابن الأنباري: ٢٠، والتنبيهات: ١٢٣، واللمع لابن جني: ٢٥٥، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ٥٦٥، وكنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ ٥٦٦، والأشباه والنظائر ٧/٢٢٠.
(٢) في ر، وظ: (حاجة).
(٣) في أ: (نفسه).
(٤) في التنبيهات ١٢٣: (قال أبو عمرو بن العلاء: في نفسي منه حاجة وحائجة وحوجاء، والجمع حاجات وحوائج وحاج وحوج).

وأما آية وآيٌ فإن آية فَعَلة عند صاحب الكتاب إلا أنهم أعلوا العين كما أعلـوا الـلام في حَيَاة فلم يقولوا: أَيَاة[1]، وعند الخليل فَعْلَة أَيَّه[2]، وأبدل الألف مـن الياء كما أبدل في طَائِي، والأصل طَيْئ، وقال بعض البغداديين / إن الأصل ١٤١/أ آيِيَة فاعلة، ثم حذف اللام كقولهم:

" مَا بَالَيْتُ بِه بَالَة " الأصل بَالِيَة وهذا فَاعَة، وهو أضعف الوجوه.

وأمـا مـا حكاه[3][4] من قولهم: طُلَاَة وطُلىً، فقد قال[5]: إنه بمنزلة مُرَعَة ومُـرَع، وهـو[6] طائـر يظهـر في غِـبِّ المطر، وأما صُوفة وصُوَف، فبمنزلة تَمْرة وتَمْـر، وكـذا قـوله سـبحانه: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ [7] هو جمع صُورَة، ولا يمـنع مَجِـيء صُـوَر فيه من أن يكون كتَمْرة وتَمْر كما أن مَجِيء دُرَر وتُؤَم، لم يمنع من دُرٍّ وتُوْمٍ.

---

(١) في ظ: (أيات).

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) في ر: (حكام).

(٤) هو أبو الخطاب.

(٥) قـال سـيبويه: (وزعـم أبـو الخطـاب أن واحـد الطلـى طلاة، وإن أردت أدنى العدد جمعت بالتاء، وقالوا: الحكأ والواحد حكأة، والمرع والواحد مُرَعَة)، ١٨٤/٢.

(٦) هو مرعة، انظر اللسان والقاموس (مَرَعَ).

(٧) النمل / ٨٧، النبأ / ١٨.

قال صاحب الكتاب:

" باب[1] ما جاء من الأسماء المحذوف منها

منها[2] ما لا علامة فيه للتأنيث، ومنها ما فيه علامة له، فمن المحذوف الذي لا علامة فيه للتأنيث قولهم: سَهٌ، واسْتٌ، فسَهٌ قد حُذِفَت منها العين، واسْتٌ قد حذفت منها اللام، فأيهما كسَّرت أو حقَّرت ردَدْت المحذوف، فقلت في التحقير: سُتَيْهَة، فألحقت التاء وفي التكسير أسْتَاه قال:

كَأَنَّ فِقْاحَهُم أَسْتَاهُ نِيب   تُنَفِّرُ وهِيَ حَامِضَةٌ رِوَاءُ[3]

ومن ذلك يَد قالوا: يُدَيَّةوأَيْدٍ وأَيَادٍ في الجارحة والنِّعم، وأنشد أبو زيد:

أَمَّا وَاحِداً فَكَفَاكَ مِثْلِي   فَمَنْ لِيَدٍ تَطَاوِحُهَا الأَيَادِي[4]

---

(١) في التكملة: (هذا باب).

(٢) في التكملة شاذلي: (ومنها)، والتكملة مرجان: (فمنها).

(٣) بيت من البحر الوافر لم أهتد إلى معرفة قائله.

تنفر: تفرق، حامضة: آكلة الحمض وهو كل نبت مالح أو حامض، رواء: جمع ريان وريا.

الشاهد: قوله: " أستاه " رد اللام المحذوفة من الواحد في الجمع وهي الهاء.

ورد في المثلث لابن السيد٢/٦١، وابن يسعون:٢٤٠، والقيسي: ٧٩٦، وابن برى: ٥٣٢.

في ابن السيد وابن يسعون وابن برى (ألا توفون)، وفي القيسي (لحاك الله يا أستاه)، وفي التكملة مرجان (تركتم جاركم).

(٤) بيت من البحر الوافر قائله نفيع بن جرموز من بني عبد شمس بن ربيعة.

المعنى أنا أكفيك واحداً، وإذا كثرت الأيادي، فلا أقدر عليها ولا طاقة لي بها.

الشاهد: قوله " الأيادي " جمع يد ويجمع أيضاً على " أيد ".

ورد في النوادر: ٢٥٥، والخصائص ١/٢٦٨، وابن يسعون: ٢٤٠، والقيسي: ٧٩٧، وابن برى: ٥٣٢، وشرح المفصل ٥/٧٥، واللسان (طوح – يدي)، والتاج (طوح).

في التكملة مرجان: (من مقلى)، وفي أ: (أيد).

ومن ذلك ابْنَة تقول: بُنَيَّة، فترد المحذوف، وتلحق التاء، وفي اثنين ثُنَيَّان[1].

وزعم سيبويه أنهم قالوا في الاثنين: أُثَيْنَاء[2]، فأما أُخْت وبِنْت، فقد أبدلت من لاميهما التاء، فإذا حُقِّرَتْ واحدةٌ منهما رُدَّ[3] اللامُ، وأُلحِقَتِ التاءَ، وذلك بُنَيّة وأُخَيَّة، وكِلْتَا[4] في ذلك مثل بِنْت.

وأما ما حذف منه اللام ولحقته التاء للتأنيث، فإن جمعه على ضربين:

أحدهما: أن يجمع بالألف والتاء، أو الواو[5] والنون.

والآخر: أن يكسر فيرد إليه ما حذف منه، فأما جمعه بالألف والتاء، فعلى ضربين:

أحدهما: أن يترك على حذفه، ويجمع بالألف والتاء، فإذا جمع بهما، لم يغير أول الكلمة، وذلك قولهم: شِيَة وشِيَات[6] وثُبَة وثُبَات وقُلَة وقُلَات، وقد جمع ذلك بالواو والنون، فإذا جمع بهما[7] غيروا الأوائل نحو: سِنُون وقِلُون وثِبُون، قال سيبويه: وبعضهم يقول: قُلون فلا يغير[8].

---

(١) في أ: (ثنيتان).

(٢) الكتاب ٢/٨٢، وانظر عبث الوليد ٢٢٧.

(٣) في التكملة مرجان: (رددت).

(٤) في أ: (كلتاهما).

(٥) في أ: (الياء).

(٦) في التكملة مرجان: (شئة وشئات).

(٧) في التكملة شاذلي: (بهما ذلك).

(٨) الكتاب ٢/١٩٠.

وحكى أبو زيد رِئَة ورِئُون وأنشد:

فَغِظْنَاهُمْ حَتَّى أَتَى الْغَيْظُ مِنْهُمُ   قُلُوباً وأَكْبَاداً لَهُم وَرِئِينَا[1]

والتغيير أقيس؛ لأن الواو في هذا الجمع عوض من المحذوف، فينبغي أن يغير الاسم عما كان عليه / قبل الجمع ليكون ذلك تكسيراً ما، ألا ترى أن ١٤١/ب يونس روى أنهم يقولون: حَرَّة وإحَرُّون[2]، فزادوا حرفاً في أول الكلمة حرصاً على التغيير ومبالغة فيه، ووافق الحرف الحركة في هذا كما اتفقا [3] في غيره قال أبو عمر: كان أبو عبيدة إذا سئل عن تفسير ثُبات قال: جَمَاعات في تَفْرِقة[4]، وأنشد أبو عمر:

نَحْنُ هَبَطْنَا بَطْنَ وَالغِينَا   والْخَيْلُ تَعْدُوا عُصَباً ثُبِينَا[5]

---

(١) بيت من البحر الطويل قائله الأسود بن يعفر.
الشاهد: قوله: "رِئِينا " جمع رئة و لم يغير أوله.
ورد في ديوانه: ٦٣، والنوادر: ١٩٥، والحلبيات: ٦١، وسر صناعة الإعراب: ٦٠١، والمفردات في غريب القرآن: ٥٣٣، واللسان (رأى) ، والتذييل والتكميل ١/٩٧، ونتائج التحصيل: ٤٢٧.

(٢) الكتاب ٢/١٩١، قال سيبويه: (وزعم يونس أنهم يقولون أيضاً: حرة وإحرون يعنون الحرار كأنه جمع إحرة ولكن لا يتكلم بها).
وقال السيرافي (هذا ما حكاه سيبويه عن يونس، وحكى الجرمي عنه أنهم يقولون: أحرون بفتح الألف، وكل ذلك شاذ ليس بالمطرد)، وروى عن ثعلب الفتح، اللسان (حرر).

(٣) في التكملة شاذلي: (اتفق).

(٤) في مجاز القرآن ١/١٣٢: (فانْفِرُوا ثُبَاتٍ) واحدتها ثُبَةٌ، ومعناها: جماعات في تفرقة.

(٥) رجز قائله الأغلب العجلي.
هبطنا: قصدنا، بطن: البطن ما انخفض من الأرض، والغين: موضع، تعدو: تسرع، عصبا: العصبة والعصابة والجماعة من الرجال ما بين العشرة إلى الأربعين.
الشاهد: قوله: " ثبينا " جمع ثبة.
ورد في: المخصص ٣/١٢٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٨، وابن يسعون: ٢٤٢، والقيسي: ٨٠٠، وابن برى: ٥٣٤.

والمحـذوف من[1] فِئَة اللام وهي واو من فَأْوت إذا شَقَقْت، وفرقت؛ لأن الفئة كالِفْرقَة.

وأمـا مـا ردوه في الجمـع بالألـف والـتاء إلى الأصـل، فـنحو: سَـنَوات وعِضَوات[2]، وقالوا: هَنَات وهَنَوات، فردوا، و لم يردوا قال:

.... عَلَـى هَـنَواتٍ شَـأْنُها مُتَـتَابِع[3]

وقال:

وقَالَـتْ لِـيَ الـنَّفْسُ اشْـعَبِ الـصَّدْعَ لِإحْدَى الهَنَات المُعْظِلاَت اهْتِبَالَهَا[4]

---

(١) في أ: (في).

(٢) في أ: (عصوات).

(٣) عجز بيت من البحر الطويل لم أهتد إلى معرفة قائله، وصدره:

أرى ابن نزار قد جفاني وملني ....

هنوات: خلال من الشر، متتابع: التتابع الانتشار.

الشاهد: قوله: " هنوات " جمع هنة رد في الجمع المحذوف من الواحد وهي الواو التي هي لام الكلمة من " هنة ".

ورد في: الكتاب ٨١/٢، والمقتضب ٢٧٠/٢، والأصول ٣٢١/٣، وسر الصناعة ١٥١/١، وشرح الكتاب للرماني قسم الصرف ١٧٠/١، والمنصف ١٣٩/٣، والأعلم ٨١/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٨/٢، وابن يسعون: ٢٤٣، والقيسي: ٨٠١، والوجيز في علم التصريف: ٥٢، وابن برى: ٥٣٥، وشرح المفصل ٥٣/١، وشرح الملوكي: ٢٢٩، واللسان (هنا)، في الكتاب والمقتضب (كلها) مكان (شأنها).

(٤) بيت من البحر الطويل قائله الكميت بن زيد الأسدي.

الهنات: الخلال من الشر، اشعب: اجمع وأصلح ويكون بمعنى فرق وأفسد وهو من الأضداد، الصدع: الشق، اهتبل: احتل، المعضلات: الشدائد التي لا دواء لها، اهتبالها: أي كما ينبغي أن يهتبل لها.

الشاهد: قوله: " الهنات " جمع هنة، و لم يرد الواو المحذوفة من هنة.

ورد في شعره: ٨٧، وتهذيب اللغة ٣٠٨/٦، وابن يسعون: ٢٤٣، والقيسي: ٨٠٣، وابن برى ٥٣٦، واللسان والتاج (هبل – هنو).

قال سيبويه: وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به استغناء، وذلك ظُبَة وظُبَات وسِئَة[1] وسِئَات[2]، وقد قال سيبويه في ظُبَة: ما تراه، وقال الكميت:

يَرَى الرَّاؤُون بِالشَّفَرَاتِ مِنّا ... كَنَارِ أَبِي حُبَاحِبَ والظُّبِينَا[3]

ولعله يجعل ذلك مما جاء في الشعر دون غيره للضرورة كما يمكن أن يتأول ذلك في أَجْرَاح، وقال أبو عمر: سمعت أبا عبيدة يقول: سِئَة القوس مهموزة[4]،

---

(١) في التكملة والكتاب ٢/١٩٠: شية وشيات، وقال مرجان في الحاشية: (في الأصل وبقية النسخ " سئة وسئات ")، ويؤيد ما اخترت السيرافي في شرحه للكتاب ٥/٢٤أ.

(٢) الكتاب ٢/١٩٠.

(٣) بيت من البحر الوافر.

الشفرات: جمع شفرة وهي حد السيف، نار أبي حباحب: الشرر الذي يسقط من الزناد.

الشاهد: قوله: " الظبينا " جمع ظبّة والمشهور ظبات وهي طرف النصل.

ورد في شعره ٢/١٢٦، والصحاح (حبب)، والصاحبي: ٢٥٠، ومبادئ اللغة ٦٠، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ٤٨٢، وابن يسعون: ٢٤٤، والقيسي ٨٠٤، والروض الأنف ٢/١٦٤، وضرائر الشعر: ١٠٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩، وابن الناظم: ٦٦١، وشفاء العليل: ١٤٨، والعيني ٤/٣٦١، ونتائج التحصيل: ٤٢٩.

في مبادئ اللغة والعكبري وشرح الكافية وابن الناظم وشفاء العليل والعيني ونتائج التحصيل (وقود).

وفي أ: (بالحفرات)، وفي التكملة مرجان: (لشرفات).

(٤) سِئَة القوس وسُؤَتُها: طرفها المعطوف المعرقب، وأَسْأَيْت القوس جعلت لها سِئَةً وجمع سِئَة سِئَات وترك الهمز في سئة القوس أعلى وهو الأكثر، قال ابن خالويه: لم يهمزها إلا رؤبة، اللسان (سأى).

وحكى غيره من البصريين أَسْأَيْت القوس قال[(١)]: وقالوا: بُرَة وبُرَات وبُرُون وبُرىً.

فأما أَرَضُون فشبه حذف التاء منها بحذف اللام، فجمع جمع سنين، وحرك الأوسط منها كما كسر الأول من ثِبِين[(٢)]، وكان تحريك الأوسط أولى؛ لأنه بمنزلة طَلَحَات، وقالوا: أَهْلُون كما قالوا: كَهْلُون؛ لأنه مذكر لا تدخله التاء، فأما قولهم: حَرَّة وحَرُّون، فلأن المضاعف يعتل، ألا ترى أنه يبدل ويخفف في القوافي، فجمع بالواو والنون كما أدخلوا الهمزة على امرئ (من)[(٣)] حيث أدخلوها على ابن لما كانت الهمزة تعتل[(٤)] بالحذف[(٥)]، ومن قال: إِحَرُّون فغير بإلحاق الهمزة، فلأن الكلمة صحيحة الآن[(٦)] لم يلحقها حذف كقول من قال: مَرْء، فلم يلحق همزة الوصل الأول، وأنشد أبو عبيدة:

لاَ خَمْسَ إِلاَّ جَنْدَل الإِحَرِّين   والْخَمْسُ قَدْ يُجَشِّمكَ[(٧)] الأَمَرِّين[(٨)]

---

(١) القائل سيبويه، الكتاب ٢/١٩٠.

(٢) في التكملة مرجان: (قلين).

(٣) (من) ليست في: (أ).

(٤) في التكملة مرجان: (قد تعتل).

(٥) في التكملة: (بالحذف والإبدال).

(٦) (الآن) ليست في ر، وظ.

(٧) في الكلمة شاذلي (جشمنك)

(٨) رجز قائله زيد بن عتاهية التميمي قاله حين انهزم في وقعة صفين.

لا خمس: من فتح الخاء أراد لا خمسمائة، لأنه قيل: إنه بذل له خمسمائة على قتل علي رضي الله عنه.

ومن روى لا خِمس بكسر الخاء أراد الورد، ابن برى: ٥٤٠.

=

فأما ما كُسِّرَ فُردّ إليه ما حذف فنحو شَاة وشِيَاه وشَفَةٍ وشِفَاة، واستغنوا عن الألف والتاء ببناء الكثير كما استغنوا به في ثلاثة شُسُوع وقالوا: آمَة وآمٍ وإماء كما قالوا: / أَكَمَة وآكُم وإِكَام، ولم يقولوا: أُمُون حيث كسِر على ١٤٢/أ بناء[١] ما رد إلى الأصل؛ لأن الواو إنما كانت تلحق عوضاً مما حذف منها، وأَفْعَل يجري مجرى الفرد، وكأن مفرده لم يلحقه حذف، وقالوا: لُغَة ولُغىً، وقد يجمعون المؤنث الذي لا علامة تلحقه بالألف والتاء كما يجمعون ما تلحقه التاء، وذلك قولهم: عُرْس وعُرُسَات وعِير[٢] وعِيرَات[٣]؛ لأنه في التأنيث مثل ما لحقته التاء، قال سيبويه: وقالوا: سَمَاوَات فاستغنوا بهذا أرادوا جمع سَمَاء لا من

= الإحرين: جمع حرة وهي أرض ذات حجارة سود، يجشمك: يكلفك، الأمرين: الدَواهي جمع الأمر والمعنى الخطب أو الحوادث.

الشاهد: قوله: " الإحرين " جمع حرة.

ورد في وقعة صفين: ١٦٨، والاشتقاق ١٣٦، والجمهرة ٥٩/١، وكتاب الشعر: ١٤٠، واللمع: ٨٣، وغريب الحديث للخطابي ٢٠٣/٢، والمحكم ٣٦٣/٣، والمخصص ٨٦/١٠، والفائق ٣٩٧/١، وأمالي ابن الشجري ٥٦/٢، وابن يسعون: ٢٤٥، والقيسي: ١٠٧، وشمس العلوم ٣٦٦/١، والتنبيه والإيضاح (حرر)، وابن برى: ٥٤٠، وشواهد نحوية: ١٣٧، والنهاية ٣٦٥/١، وشرح المفصل ٥/٥، ورصف المباني: ٤٩٤، واللسان والتاج (حرر).

(١) (بناء) ليست في التكملة (مرجان).

(٢) في التكملة مرجان: (عبر وعبرات).

(٣) قال سيبويه ١٩١/٢: (وقد يجمعون المؤنث الذي ليست فيه هاء التأنيث بالتاء كما يجمعون ما فيه الهاء؛ لأنه مؤنث مثله، وذلك قولهم: عُرُسَات وأَرَضَات وعِيرُ وعِيرَات حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيل؛ لأنهم يقولون: بَيَضَات وَجَوَزَات).

المطر[1]، وهذا الذي قاله يدل على أن السُّمِيّ من قوله:

تَلُفُّه الأَرْوَاحُ والسُّمِيُّ[2]

وقوله:

كَنَهْوَرٌ كَانَ مِنْ أَعْقَابِ السُّمِيّ [3]

جمع سماء التي هي المطر لا التي تظل الأرض، وتلك مؤنثة منقولة من المظلة، وإن كانوا قد جمعوها على أَفْعِلَة[4] "[5].

---

(١) الكتاب ٢/١٩١.

(٢) رجز قائله العجاج.

تلفه: تقبضه وتجمعه، الأرواح: جمع ريح، السمي: جمع سماء والتي هي المطر.

الشاهد: قوله: " السُّمِيّ " جمع سماء على سمي ووزنه فُعُول قلبت واوه ياء وأدغمت في الياء بعدها وكسر ما قبلها لتثبت ياء بعد الكسرة.

ورد في ديوانه ٥١٢/١، والأزمنة وتلبية الجاهلية: ١٢، والأزمنة والأمكنة ٣/٢، ورسالة الملائكة: ١٣٧، وشرح اللمع لابن برهان العكبري: ٥٢٥، وشرح اختيارات المفضل: ٧٦٢، وابن يسعون: ٢٤٧، والقيسي: ٨٠٩، وابن برى: ٥٤٢، وشرح المفصل ٤٤/٥، والممتع: ٢٣٦، واللسان والتاج (سمو).

(٣) رجز قائله أبو نخيلة السعدي.

كنهور: سحاب متراكم على بعض، أعقاب: جمع عقب وهو آخر الشيء.

الشاهد: قوله: " سُمِيّ" جمع سماء على سمي.

ورد في: الكتاب ١٩٤/٢، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١٢٠، والمنصف ٦٨/٢، والمخصص ٣/٩، والأعلم ١٩٤/٢، وابن يسعون: ٢٤٧، والقيسي: ٨١٠، وابن برى: ٥٤٣، واللسان والتاج (كنهر).

(٤) انظر الكتاب ١٩٣/٢.

(٥) التكملة شاذلي: ١٦١-١٦٤، والتكملة مرجان: ٤٢٦-٤٣٤.

قال المفسر:

اعلـم أن اليد من الجارحة تجمع على أَيْدٍ، وأما أَيادٍ فالأغلب فيها أن يراد النعمة، وقد تجيء للجارحة كما أنشد من قوله:

فَمَــنْ لِـيد[1] تُطَاوِحُهَـا الأَيَـادي[2] ....

وحكـى شـيخنا عـن أبـي عبيدة أنه قال: سألت أبا الخطاب وكان مؤدباً لأبـي عبـيدة هـل تُكَـسَّر يَـدُ الجارحـة علـى أياد فقال: نعم، ثم سألت عنها أبا عمـرو، فأنكر ذلك، فقلت لأبي الخطاب: إن أبا عمرو قد أنكر ما أثبته، فقال: ما سمع قول عدي:

سَــاءَهَا مَــا تَأَمَّلَـتْ فِـي أَيَــادِيـ ـــنَا وإشْـــنَاقُهَا إِلَـــى الأَعْـــنَاقِ[3]

ثـم قال: هي في علم الشيخ ولكنه قد[4] نسيها[5].

---

(١) في أ، ور: (أيد).

(٢) تقدم وروده ص: ٨٧٤.

(٣) بيت من البحر الخفيف قائله عدي بن زيد.

إشناقها: رفعها إلى العنق.

الشاهد: قوله: " أَيَادِينَا " جمع اليد التي هي الجارحة على أيادي.

ورد في: ديوانه: ١٥٠، ومجالس العلماء للزجاجي: ١٢٤، والأغاني ٢/١١٦، والخصائص ١/٢٦٧، والمخصص ٢/٢، وشرح المفصل ٤/٧٤، واللسان (شنق – يدي)، والخزانة ٧/٤٨١.

في مجالس العلماء (أنكرت ما بينت)، وفي الأغاني واللسان (شنق)، (ما بنا تبين في الأيدي) ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٤) مجالس العلماء للزجاجي: ١٢٤.

(٥) في أ: (نسيه).

وأما أَثْنَاء في الاثنين فقد جاء على الأصل، وهي جمع ثَنىً فَعَل بفتحتين كأَبْنَاء، وقد تقدم القول في هذا[١]، وفي أُخْت وبِنْت، وما كان نحو: سِئَة وثُبَة جمع بالألف والتاء نحو: سِئَات وثُبَات وقِبَة وقِبَات، قال شيخنا: إن قِبَة من القَبْو الذي هو الجمع، ومنه القِبَاء؛ لأن بعضه يضم إلى بعض، ويجمع هذا النحو بالواو والنون إذا حذفت منه التاء نحو: سِنُون وثِبُون وقِلُون بكسر الفاء، وقال بعضهم: ثُبُون وقُلُون بالضم [٢]، والقياس الكسر لما تقدم في صدر الكتاب من أن الواو والنون ليس بمنزلته في " مسلمون " وأنه جاء عوضاً من المحذوف، فالتغيير دليل التكسير، وقد بالغوا في هذا حيث قالوا: حَرَّة وإحَرُّون، فألحقوا الهمزة لما جمعوه بالواو والنون ليكون دليلاً على التكسير[٣]، وقوله: " ووافق الحرف الحركة " يعني به / أن الهمزة حرف دل على أن مَجِيء الواو والنون ١٤٢/ب
ليس مثله في " مسلمون " كما أن الكسرة في " سِنُون " تدل على التكسير، فقد[٤] اجتمع الحرف والحركة في الدلالة على هذا الغرض، وذهب شيخنا إلى أن الضمة في ثُبُون غيرها في ثُبَة بدلالة قولهم: ثِبون بالكسر وسِنِون، وإجرائه [٥] في اختلاف التقدير[٦] مجرى يا مَنْصُ، وقد تقدم الكلام على من ينكر هذا

---

(١) انظر ص: ٨٣١ .

(٢) انظر الكتاب ٢/١٩٠.

(٣) المقتصد: ١٩٧.

(٤) في أ: (قد).

(٥) في ظ: (أجراه).

(٦) انظر الكتاب ٢/١٩٠.

النحو في غير موضع[1]، وقد يُرَدُّ لام الفعل نحو: سَنَوات وعِضَوات[2] وهَنَوات، وأما قول صاحب الكتاب في ظُبَات وسِئَات: إنهم لا يجاوزون الألف والتاء[3] مع قول الكميت " الظبينا " فصحيح؛ لأن ذلك محمول على ضرورة الشعر وسِئَة من أَسْأَيت القوس، فاللام محذوف ووزنه فِعَة.

وأما أَرَضُون فقد تقدم القول[4] فيه، وقوله: " إن أَهْلَون بمنزلة كَهْلُون " فالمعنى أن الأهل يقع على ما يعقل كما أن الكهل كذلك وقوله: " لأنه مذكر لا تدخله[5] التاء " يعني به أنه ليس على حد " أَرَضُون " لأن الأهل ليس مما يؤنث وضعاً كالأرض والشَّمْس، فيقال: إن الأصل أَهْلَة، وأما قوله " في حَرّة وحَرَّون: لأن المضاعف يعتل ألا ترى أنه يبدل ويخفف في القوافي، فجمع بالواو والنون كما أدخلوا الهمزة على امْرِئ من حيث أدخلوها على ابن " فالمقصود ما تقدم من أن الجمع بالواو والنون في نحو: " سِنُون " عوض من تغيير لحق الكلمة[6]، وهو حذف اللام كما أن الهمزة في ابن كذلك، فكما قالوا: امْرُؤ، فأدخلوا الهمزة وإن لم يكن قد حذف من الكلمة شَيء لأجل أن اللام همزة، والهمزة معدن التغيير، فصار لذلك بمنزلة ابن كذلك حَرّة هو من المضاعف، والمضاعف يلحقه التغيير كثيراً نحو: قولهم:

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ١٩٧، ٩٧٥، ٩٧٦.

(٢) في أ: (عصوات).

(٣) الكتاب ٢/١٩٠.

(٤) المقتصد: ١٩٥.

(٥) في أ: (تلحقه).

(٦) انظر المقتصد: ١٩٧.

.... مِـن سُـرٍّ وضُـرٍّ[1]

ألا تـرى أن أحـد المـثلين قـد سقط، فلما كان كذلك أشبه حَرَّة ما لحقه تغـيير، فجمـع بالواو والنون، هذا ولا يجب أن يغتر به بعض من يولع بالرد على الأئمـة فـيقول: إن هـذا لـيس بتغـيير لأجل أن العذر الذي ذكره أبو علي لو لم يكن لأغنى أن يقال: (إن)[2] " إحَرُّون " لم يأت لها نظير، وإنه لم يوجد كلمة صحيحة سالمة من الحذف قد جمع بالواو والنون نحو: " ثُوبُون " وقِدْرُون كما تقـدم في صدر الكتاب[3]، وقول أبي علي: " وأما من قال: إحَرُّون فغير بإلحاق الهمـزة؛ فلأن الكلمة صحيحة؛ لأنه[4] لم يلحقها حذف كقول: من قال: مَرْء، ولم يلحـق / همـزة الوصـل " يعني أن حَرَّة لم يلحقه تغيير حقيقي كما لحق ثُبَة ١٤٣/أ حـيث حـذف الـلام، فلما جمعه بالواو والنون زاد همزة، فقال: إحَرُّوْن لتكون الهمـزة دلـيلاً علـى أن الـواو والنون ليس فيه[5] على حده في " مسلمون " وأن التقديـر فـيه علـى التكـسير، والذي اشترطنا أن يختص بما يعقل هو الواو والنون مقترنـاً بـسلامة البنـاء نحو: مُسْلِمُون، فإذاً لا يكون الواو والنون مع الهمزة عوضاً مـن تغيير، ويكـون إحَـرُّون بمنـزلة مَـرْء في أنـه لم يلحق الهمزة عوضاً من كون الكلمة بعرض التغيير، وقوله:

لاَ خَمْسَ إلاَّ جَنْدلُ الإِحَرِّين

---

(١) تقدم وروده ص: ١٨٤ .

(٢) (أن) ليست في: (أ).

(٣) المقتصد: ١٩٦.

(٤) في التكملة و (أ) في المتن: (الآن) انظر ص ٨٧٩.

(٥) في أ: (ليس فيه مثله في مسلمون).

يعني به خَمْسَمِئَة، قال شيخنا يحكى أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان ضمن له[1] ذلك وأنشد:

إنَّ أَبَاكِ فَرَّ يَوْمَ صِفِّين لَمْا رَأَى عَكّا والأَشْعَرِيِّينْ
وحَاتِماً يَسْتَنُّ فِي الطَّائِيِّيْن لاَ خَمْسَ إلاَّ جَنْدَل الإِحَرِّين
والْخَمْسُ قَدْ يُجْشِمُك الأَمَرِّينْ [2]

ولا يقال للواحد: إحَرّة؛ لأن هذه الهمزة قد اختصت بالجمع للدلالة على التكسير هذا هو الأكثر، وبعضهم يقول: إحَرّة وإحَرُّون[3] وإِوَزَّة وإوزّون، والقول فيه ما ذكره شيخنا من أن الكلمة قد لحقها التغيير؛ لأن الأصل إِحْرَرَة

---

(١) قال ابن دريد في الاشتقاق ١٣٦: (لما فرغ علي رضي الله عنه من الجمل فرق في رجال ممن أبلى فأصاب كل رجل خمسمئة، فكان فيمن أخذ رجل من بني تميم فلما خرج إلى صفين خرج ذلك الرجل فلقي ضربا أنساه الدراهم فرجع إلى الكوفة، فقالت له ابنته أين المال فأنشأ يقول:

إن أباك:

وقال ابن برى في التنبيه والإيضاح (حرر): قال: (ابن الكلبي: لما عظم البلاء بصفين انهزم زيد بن عتاهية التميمي فلحق بالكوفة وكان علي رضي الله عنه قد أعطى أصحابه يوم الجمل خمسمئة درهم من بيت مال البصرة فلما قدم زيد على أهله قالت له ابنته أين خمس المئة، فقال:

إن أباك..............

وانظر اللسان والتاج (حرر).

(٢) انظر التخريج ص: ٨٧٩.

(٣) في الكتاب ١٩١/٢: (وزعم يونس أنهم يقولون أيضاً: حَرَّة وإِحَرُّون يعنون الحِرَار كأنه جمع إِحَرَّة ولكن لا يتكلم بها).

وإِوْزَزَة، ثـم أدغـم فقـرب بذلك من المحذوف اللام، فعوض الجمع بالواو والنون كما فعل في أرض حيث حذف التاء منه فاعرفه.

وقـد يـستغنى في هـذه المحـذوف مـنها بالتكـسير نحـو: شِيَاه وشِفَاه، ولم يقولـوا: شَـاهَات ولا شَـوْهَات ولا شَوَات ولا شَفَهَات ولا شَفَات، وشبه هذا بقـولهم: ثلاثـة شُـسَوع في أنه وقع الاستغناء بجمع عن جمع، وقد ذكرنا القانون في هـذا[1]، وأمـا أَمَـة فـإذا جمعت على آمٍ كان أَفْعُلا كأَكَمَة وآكُم وإِمَاء فِعَال كَإِكَامٍ، وقول أبي علي: " ولم يقولو: " إِمُون " حيث كسر على بناء ما رد إلى الأصـل؛ لأن الـواو إنمـا تلحـق عوضاً مما حذف منها، وأَفْعَل يجري مجرى المفرد فكـأنّ مفـرده لم يلحقه حذف " فالمقصود منه أن أَمَة بمنزلة ثُبَة في حذف اللام، ثـم لم يجمـع بالواو والنون نحو: أُمُون كثُبُون لأجل أنه جاء في الجمع أَفْعُل أَ أُمٍ، فعـاد لام الفعـل، وأَفْعُـل بمنـزلة المفـرد مـن حـيث إنه علم القلة، ويجمع فيقال: أَكْلُـب وأَكَالـب، فلمـا كـان كـذلك صـار أَمَة كأن اللام قد ثبت فيها لِمجِيء ذلك[2] في مثال هو بمنزلة المفرد، فاللام موجود[3] / فيه، وهذا تعليل ظاهر غير ١٤٣/ب أن هـنا مـا يغـني عـنه، وهو ما ذكرنا من أن هذا التعويض جائز لا واجب، ألا تـرى أن نحـو: غَـدٍ ودَمٍ ويَـدٍ محـذوف اللام، ولم يَجِئ في شَيءٍ منه الجمع نحو: غَدُون ودَمُون، فليس هذا التعويض بمطرد فاعرفه.

وأمـر آخـر: وهـو أن الـواو والـنون في هـذه المنقوصـات وإن قلنا: إنهما

---

(١) انظر: ص ٨٣٣، ٨٨٠ .

(٢) (ذلك في) ليست في: (ر، وظ).

(٣) في ظ: (موجودة).

جعلا عوضاً عن النقص، فهما يدلان على الجمع لا محالة، ومعلوم أن أصلهما أن يكونا للذكور، فلو جمعت أَمَة بالواو والنون، فقيل: أَمُون لكان أدخل علامة التذكير على المؤنث الحقيقي، وذلك بين الفساد، ولا يلزم على ذلك أَرَضُون وثُبُون؛ لأن التأنيث في هذه كلها مجاز، فيجوز أن لا يعتد به، وأما لَغَةٌ ولُغىً، فرد اللام لما حذف التاء، ومثله بُرَة وبُرىً وظَبْيَة [1] وظُبىً، وأما ما جمع بالألف والتاء، وليس في واحده تاء نحو: عِرْس وعِرْسَات، وعِير وعِيَرات، وسَما وسَمَاوات فحسن؛ لأنه إذا كان مؤنثاً في التقدير كان بمنزلة ما ثبت فيه التاء، وقد يجمعون بالألف والتاء ما هو مذكر في واحده نحو حَمَّام وحَمَّامَات وخِوَان وخِوَانَات وسُرَادِق وسُرَادِقَات، وذلك أنه لما لم يكن مذكراً حقيقياً جرى[2] مجرى المؤنث، فذكر صاحب الكتاب أن سَمَاوَات استغنى به عن التكسير[3]، والسُّمِي يأتي في المطر، واستدل على ذلك بقوله:

تَلُفُّه[4] الأَرْوَاحُ والسُّمِيّ[5]

لأن المطر مع الريح، لا السماء المظلة.

---

(١) في أ: (ظبة).

(٢) في أ: (يجري).

(٣) الكتاب ٢/١٩١.

(٤) في أ: (تكفه).

(٥) تقدم وروده ص: ٨٨١.

قال صاحب الكتاب:

" باب تكسير ما كان على أربعة أحرف ثالثه حرف مد لغير[(١)] الإلحاق

فما كان من ذلك على فِعَال كسر في أدنى العدد على أَفْعِلَة، وذلك حِمَار وأَحْمِرة، ومِثَال وأَمْثِلَة، وإنَاء وآنِيَة، وإزَار وآزِرَة، والعدد الكثير على فُعُل نحو: حُمُر وأُزُر وفُرُش، وقد[(٢)] يخفف فيقال: فُرْش، وقد يستعمل أكثر العدد موضع أدناه وذلك ثلاثة جُدُر وثلاثة كُتُب، والمضاعف لا يجاوز به أدنى العدد كراهة[(٣)] التضعيف في فُعُل وذلك عِنَانٌ وأعِنّة، وكِنَان وأكِنَّة، وبنات الياء والواو لا يجاوز بها أدنى العدد، وذلك رِشَاء وأَرْشِيَة وسِقَاء وأَسْقِيَة ورِدَاء وأَرْدِيَة، وما كان عينه واواً كسر في أدنى العدد على أَفْعِلة نحو: خِوَان وأَخْوِنَة،
١٤٤/أ ورِوَاق وأَرْوِقَة، وبناء أكثر العدد منه على فُعْل بسكون العين / وذلك قولهم: خُون ورُوق، وربما ثقل ذلك في الشعر، فأما في الكلام فالتخفيف إذ[(٤)] كان التخفيف في رُسُل، وإذا كان موضع العين ياء ثقل كقولهم: عِيَان وعُيُن، لحديدة تكون في متاع الفَدّان كما قالوا في جمع بَيُوض: بُيُض، ومن قال: رُسْل قال: بِيْض[(٥)] وعِين فأبدل من الضمة الكسرة لتصح الياء، وما كان فَعَالا، فإنه في

---

(١) في التكملة مرجان و أ: (بغير).

(٢) (قد) ليست في التكملة بداية النسخة د من قوله: يخفف...

(٣) في التكملة: (كراهية).

(٤) في التكملة مرجان: (إذا).

(٥) في المنصف ٣٣٩/١: (قال أبو عثمان: وفُعُلٌ من الياء بمنزلة غير المعتل وذلك في غُيُرٍ جمع غَيُور ودَجَاج بُيُض جمع بَيُوض... وقال ٣٤٠/١ ومن قال رُسْل فأسكن قال: بِيْض).

التكسير لأدنى[1] العدد وأكثره كفِعَال، وذلك فَدَان وأَفْدِنَة، وقَذَال وأَقْذِلَة، وفي الكثير[2] قُذُل وفُدُن، وما كان من بنات الياء والواو اللتين هما لامان، فتكسيره كتكسير فَعَال، وذلك سَمَاء وأَسْمِية للمطر لا المظلة للأرض، وعَطَاء وأَعْطِيَة، ورفضوا فيه بناء الكثير لاعتلال اللام، ولم يقولوا: عُطْي؛ لأن الحركة لما[3] كانت مُرَادة كان في حكم ما هو ثابت في اللفظ ألا تراهم قالوا: لقَضْوَ الرَّجُل، وقالوا: رَضيُوا[4].

وما كان فُعَالاً فهو في بناء أدنى العدد على أَفْعِلَة كفِعَال وفَعَال، وذلك غُرَاب وأَغْرِبَة، وبُغُثَات وأَبْغِثَة وخُراج وأَخْرِجَة، قال الهذلي:

مِن فَوْقِهِ أَنْسُرٌ سُودٌ وأَغْرِبَة ... وتَحْتَه أَعْنُزٌ كُلْفٌ وأَتْيَاسُ[5]

---

(١) (لأدنى) ليست في التكملة: (مرجان).

(٢) في التكملة: (الأكثر).

(٣) في التكملة مرجان: (كما).

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٨٢.

(٥) بيت من البحر البسيط اختلف في قائله، فقيل: إنه مالك بن خالد الخناعي، وقيل: أبو ذؤيب الهذلي.

نسب إلى مالك بن خالد الخناعي في ديوان الهذليين ٣/٢، وشرح أشعار الهذليين: ٤٤٠، والقيسي: ٨١١، والصحيح أنه له.

ونسب إلى أبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين: ٢٢٨، وابن يسعون: ٢٤٧، وابن برى: ٥٤٤.

ونسب إلى الهذلي فقط في الصحاح واللسان (تيس) وحياة الحيوان ١/١٦٦، والتاج (تيس).

الشاهد: قوله: "أَغْرِبة " جمع غُرَاب.

وورد بدون نسبة في أمالي القالي ٢/٢٩٠.

أعنز: إناث الوعول وهي الأروى، كلف: غير إلى السواد، أتياس: ذكور الوعول.

فأما بناء العدد الكثير[1]، فعلى فِعْلان، وذلك نحو: غِلْمَان وبِغْثَان وغِرْبَان، ولم يقولوا: أَغْلِمَة استغنوا عنه بِغِلْمة، وقالوا في أدنى العدد في[2] مضاعفه: كما قالوه[3] في مضاعف فِعَال، وذلك قولهم: ذُبَاب وأَذِبّة، وفي الكثير ذِبَّان ولم يقتصر على العدد القليل كما اقتصر[4] في عِنَان على أَعِنّة؛ لأن بناء فِعْلان يؤمن فيه التضعيف، وقالوا في المعتل العين: حُوَار وحِيَران كما قالوا: غُرَابَ وغِرْبَان، وكذلك يقول من قال[5]: حِوَار، وقال قوم[6]: حُورَان كما قال بعضهم: زُقَاق[7] وأَزِقّة[8]، وقد يقتصرون فيه على بناء أدنى العدد كما فُعِل في غيره، وذلك قولهم: فُؤَاد وأَفْئِدة، وقال بعضهم: ذُباب وذُبّ، وما كان على فَعِيل فإنه في أدنى العدد على[9] أَفْعِلَة، وذلك قولهم: جَرِيب وأَجْرِبَة، وكَثِيب وأَكْثِبة، ورَغِيف وأَرْغِفَة، ويكسر في الكثير على فُعْلَان وفُعُل نحو[10]: كُثْبان [11] ورُغْفَان وجُرْبَان، وفُعُل نحو: رُغُف وكُثُب وقُضُب، وقد كسروه

(١) (الكثير) ليس في التكملة: (مرجان).

(٢) في التكملة مرجان: (وفي).

(٣) في التكملة: (قالوا).

(٤) في التكملة شاذلي: (اقتصروا).

(٥) في التكملة شاذلي: (يقول).

(٦) في التكملة مرجان: (بعضهم).

(٧) في أ: (زقان).

(٨) في التكملة شاذلي: (أزقة وزِقّان وزُقّان).

(٩) (على) ليست في التكملة: (مرجان).

(١٠) في التكملة مرجان: (وذلك).

(١١) في (أ) كثبان وكثب .

علـى أَفْعِـلاَء قالـوا: نَـصِيب وأَنْـصِبَاء، وخَمِـيس وأَخْمِسَاء، ورَبِيع وأَرْبِعَاء قال أحمـد[1] بـن يحيـى: وكـسر على فِعْلاَن وهو قليل قالوا: ظَلِيم وظِلْمَان وعَرِيض وعِرْضَـان، وقالـوا / قَـرِىّ وأَقْـرِيَة وفي الكـثير قُـرْيَان، والقَـرِيّ: مَـسِيل الماء إلى ١٤٤/ب الروضة قال:

يَـسْتَنُّ أَعْـدَاءَ قُـرْيَانٍ تَـسَنَّمَهَا غُـرُّ الْغَمَـامِ ومُـرْتَجَّاتُه الـسُّودُ[2]

وقالـوا: سَرِيّ وأَسْرِيَة وسُرْيَان، وقالوا في جمع صَبِي: صِبْيَان كما قالوا: ظِلْمَان[3].

وقالـوا في القليل: صِبْيَة، ولم يقولوا: أَصْبِيَة كما لم يقولوا: أَغْلِمَة استغناء بِغِلْمَة، وقد جاء في الشعر أَصْبِيَة قال[4]:

فَـارْحَمْ أُصَـيْبِيتِي الَّـذِينَ كَـأَنَّهُم حِجْلَـى تَـدَرَّجُ فِـي الـشَّرَبَّة وُقَّـعُ[5]

وقالـوا في التـضعيف في العدد القليل: أَسِرَّة وأَجِزَّة في جمع سَرِيرٍ وحَزِيز،

---

(١) (قال أحمد بن يحيى) ليست في التكملة: (شاذلي).

(٢) بيت من البحر البسيط قائله ذو الرمة.

يستن: يسلك هذا الحمار بالأتن سنن الطريق أي قصده.

أعداء: نواحي جمع عدوة، قريان: جمع قرى وهو مسيل الماء إلى الروضة.

مرتجاته: الذي فيه رجة الرعد، تسنمها: أعلاها.

الشاهد: قوله: " قريان " جمع قرى.

ورد في ديوانه: ١٣٦٥، والجمهرة ٢٨٤/٣، وسمط اللآلي: ١١٧، والمخصص ١٤٣/٩، وابن يسعون: ٢٤٧، والقيسي: ٨١٢، وابن برى: ٥٤٥، واللسان والتاج (قرا).

(٣) في التكملة شاذلي: (ظليم وظلمان وغلمان).

(٤) في التكملة مرجان: (وقال).

(٥) تقدم وروده ص: ٦٣٢ .

وقالوا في الكثير: حُزَّان، وقال بعضهم: حِزَّان وقالوا: سُرُر كما قالوا: قُلُب، وحكى أبو زيد وأبو عبيدة أن ناساً فتحوا الثاني من نحو سُرُر[1]، وقالوا[2]: فَصِيَل وفِصَال، وقالوا: فَصِيلَة كما قالوا: ظَرِيفَة، فكسروها[3] تكسير ظَرِيف وظِرِيفَة حيث قدر فيه الصفة والانفصال عن[4] الأم[5]، وفَعُول بمنزلة فَعِيل في أدنى العدد، وذلك قَعُود وأَقْعِدَة، وعَمُود وأَعْمِدَة، وخَرُوف وأَخْرِفَة والكثير خِرْفَان وقِعْدَان، وعَتُود وعِدَّان، خالف في الكثير فَعِيلاً ووافق فُعَالا في ضَمِّ أول الحرف، وقالوا: فُلُوّ وأَفْلاَء، وعَدُوٌّ وأَعَّداء، وكرهوا فُعُلا[6] وفِعْلانا للاعتلال[7]"[8].

قال المفسر:

اعلم أن ما كان على مثال فِعَال مذكراً كسر على أَفْعِلَة نحو خِوَان واخْوِنَة، وما كان مؤنثاً كسر على أَفْعُل نحو: أَعْنُق، وهذا ضرب من الفصل بين المذكر والمؤنث، وفيه دليل إلى[9] ما ذهب إليه العلماء من أن الحرف الرابع

---

(١) مجاز القرآن ١/٣٥١، ٢/١٦٩، والنوادر: ٥٧٧.

(٢) في التكملة شاذلي: (وقالوا: فصيل وفصلان).

(٣) في التكملة شاذلي: (فكسروهما).

(٤) في أ: (اللام).

(٥) انظر الكتاب ٢/١٩٤.

(٦) في التكملة: (فعل وفعلان).

(٧) في التكملة مرجان: (للاعلال).

(٨) التكملة شاذلي: ١٦٥، ١٦٦، والتكملة مرجان: ٤٣٤-٤٣٩.

(٩) في ر، وظ، ود: (على).

في نحـو: عَقْـرَب وعَـنَاق قـد قام مقام تاء التأنيث وجرى على حكمه ألا تراهم خـصوا مـا ليس فيه التاء بالمؤنث نحو[1]: أَعْنُق، فكأنهم آثروا ألا يجتمع التاء مع الحـرف الـذي ينـزل منزلته في كثير من الحكم، فيقارب ذلك الجمع بين تاءين، وأَفْعَلـة للعدد القليل، وفُعُل للكثير، فما كان معتل العين نحو: خِوَان أسكن كما يسكن رُسْل، فيقال : خُون ورُوق وفي بُيُوض بِيض، والأصل خُوُن بضم الواو، ثـم خفـف، فالتخفـيف هـنا أولى لاستثقال الـضمة علـى حـرف اللـين، وكـذا الأصـل بُـيُض في جمـع بُـيُوض بـضم الـياء، ثم تزال الضمة عن الياء، فتحصل ياء ساكنة بعد ضمة، فيبدل من الضمة الكسرة، فيقال: بِيض كما قيل في جَمْع أَبْيَض.

١٤٥/أ وأمـا المعـتل اللام / نحو: عَطَاء وأَعْطِيَة، فلا يجيء فيه مثال فُعُل لأجل ما يلـزم مـن إعـلال الـلام، وهـو أن الأصـل عُطُـي، والـياء لا يتحرك بعد الضمة، فيجب أن يسكن، وإذا سكن انقلب واواً نحو عُطُو، ولا يكون في كلامهم اسم آخـره حـرف علـة مـضموم مـا قـبله، فيجب أن يقال: عُطُيٌ، فلما وجب هذا الاعـتلال رفـض ذلك، وقوله: " و لم يقولوا: عُطْي؛ لأن الحركة لما كانت مرادة كانـت في حكـم مـا هو ثابت في اللفظ، ألا تراهم قالوا: لَقَضْوَ الرجل، وقالوا: رَضْيُوا " فالمقـصود أن الأصـل ضم العين نحو: حُمُر، فإذا أسكن كانت الضمة مـرادة، فـلا يجـوز أن يقـال: عُطْـيٌ، وشبهه بقولهم: لَقَضْوَ الرجل من حيث إن الأصـل قَضُوَ مثل كَرُم، والياء في قَضى يَقْضِي انقلبت واواً لأجل الضمة، ثم لم يعـودوا إلى الـياء مـع زوال الـضمة إذ كان السكون عارضاً، فكانت الضمة في تقديـر الـثابت كـذلك الـضمة في عُطُـي إذا كانت ثابتة في النية وجب أن يعتبر حكمهـا، وذلـك الحكم هو أن يرفض هذا المثال كما أن الحكم في قَضْوَ الرجل

---

(١) في ظ: (في).

بقـاء الـواو، وأمـا رَضْـيُوا، فالمشابهة بينه وبين ما نحن فيه أن الأصل رَضِيُوا، ثم حـذف الياء بأن أسكن استثقالاً للكسرة والياء والضمة، فالتقى مع واو الضمير فـسقط، فقالوا: رَضُوَ، ثم لما أسكن الضاد أعيد الياء فقيل: رَضْيَوا، فهذه الوقفة معـتد بهـا من وجه، غير معتد بها من وجه آخر، وأما وجه الاعتداد[1] فهو أن الـياء لا يـضم بعـد الكسرة في نحو ذا إذ لا يقال: رَضِيُوا، فلولا أن الكسرة غير ثابتة والسكون معتد به لما ضم الياء.

وأما وجه ترك الاعتداد[2] فهو ثبات الياء وانقلابه من الواو في الرَضْوَان، ألا ترى أن الأصل رَضِوُوا، وإنما صار إلى الياء لأجل الكسرة،فلولا أن السكون في الضاد غير معتد به والكسرة مقدرة تقدير الضمة في لَقَضْوَ لما انقلب الياء عن الـواو كما انقلب الواو هناك، وفُعَال بضم الفاء مساوٍ لِفَعال في الجمع القليل[3] نحـو: غُـرَاب وأَغِـرْبَة كِحَمـار وأَحْمَـرة، وأمـا في الجمـع الكثير فيجيء[4] على فِعْـلاَن نحـو: غِلْمـان، وأما فَعِيل فعلى أَفْعِلَة في القيل كأَجْرِبَة، وفُعْلاَن في الكثير نحـو: جُـرْبَان وكذا صَبِيٌّ وصبْيَة الأصل أَصْبِيَة، فاستغنوا عنها بصِبْيَة، ألا تراهم قالوا: أَصْبِيَة[5] وصَبِيّ، فإن كان صفة في الأصل[6] جرى مجرى الأسماء / كعبد ١٤٥/ب
إذ لا يكـاد أحد[7] يقول: مررت بإنسان صبي كما لا يقال: مررت بَرُجُلٍ عبد إلا نادِراً، ولهذا عده في الأسماء.

---

(١) في ر: (الاعتلال).

(٢) في د: (الاعتداد به).

(٣) في ر، وظ: (لقول).

(٤) في ر، وظ: (يجيء).

(٥) في أ: (أصيبية).

(٦) في ر، وظ: (فإنه قد جرى).

(٧) في ر، وظ: (تجد أحداً يقول).

وأما سَرِير وسُرُر، فالأصل ضم العين كقَلِيب وقُلُب، ومن فتحه آثر الخفة؛ لأن الضمة مع المثلين تستثقل، وأما فَصِيل وفِصَال، فكسروه تكسير الصفة حيث كان معنى الوصفية ثابتاً فيه وأنثوه، فقالوا: فَصِيلَة كما يقال: ظَرِيفة، وقالوا: فُصْلاَن، وإن لم يكن هذا المثال في نحو ظَرِيفٍ لأجل أن حكم الأسماء غالب عليه من حيث لا يقال: مررت بِشَيء فَصِيل أو بِجِوَارٍ فَصيل، فلما تجاذبه شبهان من الاسم والصفة جمع على مثال كل واحد منهما، وأما عُتُود[1] وعِدَّان، فالأصل عِتْدَان [2]، فأدغم التاء في الدال، وقوله: " في نحو: عَدُوّ وفُلُوّ وكرهوا فُعُلا[3] وفِعْلاَنا للإعلال " يعني أنه كان يجب أن تقول في عَدُوّ لو جئت في جمعه بفُعُل: عُدُو مثل أَدْلُو[4]، ثم تقلب فقلت: عُدٍ، (و) [5] لو جمعته على فِعْلان للزم أن تقول: عِدْوَان، وصار معرضاً للقلب مثل صِبْيَان؛ لأن الواو وإن كانت تصح (في) [6] مثل هذا النحو لسكون ما قبلها، فإن الكسرة قبل الساكن قد جرى في بعض هذا مجراها قبل الواو: صَبِيَّة، وابن عَمّي دِنْيَا[7]؛ لأنهم لم يعتدوا بالساكن حاجزاً، فصارت الكسرة كأنها وليت الواو.

---

(١) في ر: (غنود).

(٢) في ر: (غندان).

(٣) في ر، وظ والتكملة شاذلي (فعل وفعلان).

(٤) وقعت الواو طرفاً ثم قلبت ياء فصارت أدلي ثم أعلت إعلال قاض، وكذلك عدو على فعل قلبت الواو ياء لتطرفها ثم صارت عدى، ثم أعلت إعلال قاضٍ، فصارت عد مثل قاض، وأدل.

(٥) (و) ليست في (أ).

(٦) (في) ليست في: (أ).

(٧) انظر الكتاب ٢٧٤/١، ٢٧٦، والمقتضب ٣٠٣/٤، والاقتضاب ٢٦٧/٣.

قال صاحب الكتاب:

"باب ما كان من هذه الأسماء[1] على أربعة أحرف مؤنثاً (و)[2] لم تلحقه علامة التأنيث.

اعلـم أن تكسير مـا كان مؤنثاً من هذه الأسماء التي ذكرتها لأدنى العدد على أَفْعُل، وذلك عَنَاق وأعْنُق، وفي العدد الكثير على فُعُول كعُنُوق[3]، قال:

يَـــصُوُر عُـــنُوقَها أَحْـــوىَ زَنِـــيمٌ لَــه ظَــأَبٌ كَمَــا صَــخِبَ الْغَــرِيمُ[4]

---

(١) في التكملة: (الأسماء التي).

(٢) (و) ليست في: (أ).

(٣) في التكملة، وظ، ود: (نحو).

(٤) بيت من البحر الوافر اختلف في قائله قيل: إنه المُعَلَّى العبدي، وقيل: جمال بن سلمة العبدي، وقيل: أوس بن حجر.

نسب إلى المعلى العبدي في مجاز القرآن ٨١/١، والأضداد للأصمعي: ٣٣، والأضداد لابن السكيت: ١٨٧، وتفسير الطبري ٥٤/٣، والجمهرة ٣٩٦/٢، والأضداد لابن الأنباري: ٣٧، والتنبيه على أوهام أبي علي: ٩٣، وسمط اللآلي: ٦٨٥، ونظام الغريب: ١٧٩، وابن يسعون: ٢٤٨، وابن برى: ٥٤٧، والتنبيه والإيضاح (ظأب)، واللسان (دهس).

ونسب إلى حمال بن سلمه العبدي في القيسي: ٨١٤.

ونسب إلى أوس بن حجر في ملحق ديوانه: ١٤٠، وتهذيب اللغة ٣٩٨/١٤، والمحكم ٢١٧/٢، واللسان (ظأب)، والتاج (ظوب، عنق، صوع).

الشاهد: قوله:"عنوقها" جمع عَنَاق وهو من الجمع الكثير وفي أدنى العدد أَعْنُق ويجمع أيضاً على عُنُق.

وورد غير منسوب في الإبدال لابن السكيت: ٧٠، وشجر الدر: ١٠٩، والحجة لابن خالوية ١٠١، واللسان (خلع، صور).

=

لما تنزلت زيادتها منزلة التاء في التحقير، فعاقبتها كسروها تكسير ما[1] فيه الهاء نحو: أَنْعُم وآم[2]، ومثل عُنُوق قول بعض العرب: سُمِي في السماء التي هي المطر، فأما المظلة للأرض، فلا تكسر استغني عن التكسير بالألف والتاء في السماوات قال:

تَلُفُّهُ الأَرْوَاحُ والسُّمِيّ[3]

فهذا في المعنى كقول الآخر:

.... تُـرَاحُ وتُمْطَـرُ[4]

= قال القيسي: وصواب إنشاده:

وجـاءت خُلْعَـةٌ دُبْـسٌ صَـفَايا   يـصور عـنوقها أحـوى زنـيم
يفـرق بيـنها صَـدَعٌ ثـني   لـه ظـأب كما صخب الغريم

الراوية في المجاز، والأضداد للأصمعي والأضداد لابن السكيت ونظام الغريب كالبيت الأول.

وفي نظام الغريب (عيونها) ولا شاهد فيه.

يصور: يعطف، عنوق: جمع عناق للأنثى من المعز، أحوى: نبت أسود، والحوة: سواد يضرب إلى حمرة، ظأب: صوت.

(١) في التكملة شاذلي: (ما كان فيه).

(٢) في التكملة شاذلي: (وآم واماء).

(٣) تقدم وروده ص: ٨٨١ .

(٤) جزء من عجز بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة، والبيت بتمامه:

وبالزرق أطلال لمية أقفرت   ثلاثة أحوال تراح وتمطر

الزرق: رمال بالدهناء، أطلال: آثار الديار، ثلاثة أحوال: ثلاثة أعوام يصيبها الريح والمطر.

الشاهد: قوله: " تراح وتمطر " وهو تأكيد للمعنى الذي ذكره من أن المراد في بيت العجاج بالسمي الأمطار لأن بها بالرياح تعفى الآثار تدرس الديار.

ورد في ديوانه: ٦١٥، وابن يسعون: ٢٤٩، والقيسي: ٨١٨، وابن برى: ٥٤٩، والمنازل والديار ١٣٠/٢.

وقالـوا: أَسْمِيَة فجاءوا بها على أبنية ما كان مثلها من[1] المذكر، وقالوا: أَقْلِبَة في تكسير قَلِيب، وأنشد أبو زيد:

/ وَكَـأَنَّ حَـيّاً قَـبْلَكم لَـمْ يَـشْرَبُوا مِـــنَها بِأَقْلِـــبَةٍ أَجَـــنّ زُعَـــاق[2] ١٤٦/أ

والقَلِيبُ يذكـر ويؤنث، فـيجوز أن يكـون أَقْلِبَة جمعهـا[3] فـيمن أنث كأَسْـمِيَة، ويجـوز أن يكـون علـى مـن ذَكَّـر مثل رَغِيف وأرْغِفَة، وقالوا: ذِرَاع وأَذْرُع؛ لأنهـا مؤنـثة، و لم يجـاوزا فـيها هذا البناء، وإن أرادوا الأكثر كالأَكُفِّ والأَرْجُـل، وقالـوا: شِمَال وأَشْمُل كما قالوا: أَذْرُع، وقالوا: شَمَائِل كما قالوا: رَسَائِل، وقالوا: شُمُل فجعلوه مثل جُزُر، وقالوا: عِقَاب وأَعْقُب، وقالوا: عِقْبَان، وقالـوا: أَتَـان وآتُن ويَمِين وأَيْمُن، وقالوا: أَيْمَان، وقالوا: قَدُوم وقُدُم، وقالوا: قَدَائِم كما قالوا شَمَائِل، وقالوا: قَلُص[4] وقَلائِص "[5].

---

(١) في التكملة مرجان: (في).

(٢) بيت مـن البحـر الكامـل قائلـه جبار بـن سـلمى بـن مالـك شـاعر مخضرم وفارس معدود وصحابي جليل.

أخـباره في: المؤتلـف والمختـلف: ١٣٨، وجمهرة أنساب العرب: ٢٨٦، والإكمال ٣٧/٢، والإصابة ١٥٥/٢.

أَقْلِبَة: جمع قليب وهي البئر قبل أن تطوى، أجن: تغيرن، زعاق: ماء مر لا يطاق شربه.

الـشاهد: قـوله: " أَقْلِبَة " جمع قليب، في النوادر ٤٥١: (قال الرياشي هذا يدل على تذكير القليب؛ لأنه قال: أَقْلِبَة والجمع قُلْب، ولكن جاء به على رغيف وأرغفة في الجمع القليل).

ورد في النوادر: ٤٥١، وابن يسعون: ٢٤٩، والقيسي: ٨١٩، وابن برى: ٤٤٩، والخزانة ٣٣٦/٤.

في التكملة مرجان: (قبلهم)، وفي القيسي: (قبله).

(٣) في التكملة مرجان: (جمعاً).

(٤) في التكملة شاذلي: (قَلوص وقُلُص وقلائص).

(٥) التكملة شاذلي: ١٦٧، ١٦٨، والتكملة مرجان: ٤٣٩-٤٤٣.

قال المفسر:

اعلم أن (أَفْعُل) مختص بالمؤنث كما تقدم، وأَفْعِلة[1] بالمذكر، وقد جاء في المؤنث مثال المذكر، فقالوا: سَمَاء وأَسْمِيَة كما جاء في المذكر مثال المؤنث فقالوا: طِحَال وأَطْحُل، والأصل ما ذكرنا، وشبهه أبو علي بِأَنْعُم من حيث ذكرنا أن الحرف الرابع في عَنَاق قد تَنَزَّل منزلة التاء في باب ما لا ينصرف[2] وعاقبته في التحقير، فلم يقل: عُنَيقّة كما يقال: قُدَيْرَة، فالقاف في عَنَاق بمنزلة التاء في نِعْمَة، فقالوا: أَعْنُق كأَنْعُم، فهذا تقريب، والعلة في اختصاص أَفْعُل بالمؤنث دون أَفْعِلَة التي فيه علم التأنيث على ما تقدم ذكره، وأما شِمَال، فإذا جمع على أَشْمُل كما قال:

يَأْتِي لَهَا مِن أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ[3]

فلأنه مؤنث وكذا اليمين، وأما إذا جمع على فَعَائل نحو: شَمَائِل، فلأنه إذا كان مؤنثاً كان بمنزلة ما في لفظه التاء، [4]وهذا المثال كرِسَالة، وشبه قولهم: قَدَائِم بشَمَائِل من حيث إن القَدُوم مؤنثة، فنزل منزلة قَدُومَة، فجمعت على فَعَائِل كما نزل شِمَال منزلة شِمَالَة، وكذلك قُلُوص يجري مجرى قَلُوصَة كالمؤنث[5]، وكذا عُجُوز وعَجايز.

---

(١) انظر ص: ٨٠٦.

(٢) انظر المقتصد: ٩٩٢.

(٣) تقدم وروده ص: ٢٤٦ .

(٤) في د: (من).

(٥) في ر، وظ، ود: (لأنه للمؤنث).

قال صاحب الكتاب:

"باب ما لحق آخره من هذه الأسماء التي على أربعة أحرف علامة التأنيث.

ما [(١)] كان من ذلك على فَعِيلة [(٢)] فجمعه القليل بالألف والتاء، وفي الكثير على فعَائِل كصَحِيفَة وصَحَائِف [(٣)]، وكِتِيبَة وكَتَائِب، وسَفِينَة وسَفَائِن، وهذا كثيراً جداً، وقد كسروه على فُعُل قالوا: سَفينَة وسُفُن، وصَحِيفَة وصُحُف، فجمعوه جمع قَلِيب [(٤)] حيث كانت التاء تسقط في التكسير، وقد يقولون: ثَلاَث صَحَائِف وثَلاثَ كتَائِب، فشبه بجَنَادِب / ونحوه مما (كان) [(٥)] ١٤٦/ب على أربعة أحرف لا بناء فيه للعدد القليل.

وما كان على فِعَالة فهو مثل فَعِيلة في الجمع بالألف والتاء والتكسير، وذلك نحو: رِسَالات ورَسَائِل وكِنَانَات وكَنَائِن، وعِمَامَات[(٦)] وعَمَائِم، وكذلك ما كان على فَعَالة نحو: حَمَامَات وحَمَائِم، ودَجَاجَات ودَجَائِج.

وكذلك ما كان على فُعَالة نحو: ذُؤَابة وذُؤَابَات وذَوَائب (وذُبَابَة وذُبَابَات وذَبَائِب) [(٧)]، وكذلك فَعُولة نحو: حَمُولة وحَمَائِل، وحَلُوبَة وحَلاَئِب وحَلُوبَات ورَكُوبَات[(٨)].

---

(١) في أ: (ما).

(٢) في التكملة مرجان، وأ، وظ: (فعيل).

(٣) في التكملة شاذلي: (صحائف وصحيفات وكتيبة وكتائب وكتيبات وسفينة وسفائن وسفينات).

(٤) في التكملة شاذلي: (قليب وقلب).

(٥) (كان) ليست في التكملة مرجان، وأ، ور، وظ، وفي د: (جاء).

(٦) في التكملة شاذلي، وأ: (عمامة).

(٧) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٨) في التكملة شاذلي: (وركوبات وركائب).

وما كان من هذه الأسماء يقع على الجنس، فإن الواحد منه يكون على بنائه من لفظه وتلحقه التاء كما كان[1] في عُشَرة وعُشَر[2] ونحوها من الثلاثة، وذلك قولهم: دَجَاجَة ودَجَاجَات ودَجَاج، وبعضهم يكسر الأول، وقالوا: دَجَاجَة ودِجَاج كما قالوا: طَلْحَة وطِلاَح[3] وقد يجوز أن يكون دِجَاج فيمن كسر فقال: دِجَاجة جمعاً على هذا الحد كما قالوا: هِجَانٌ ودِلاَصٌ، وقالوا: دَجَائِج كما قالوا: سَفَائِن، ومن بنات الياء أَضَاءة وأضاءات، وأضاة[4] لغة فيها تمد[5]،ومثله رَكِيّة[6]ورَكِيّ ومَطِيَّة(ومَطِي)[7] ومَطِيَّات وقالوا: مَطَايَا ورَكَايَا[8]، وعَظَاءات وعَظَاءة وعُظَاء[9] " [10].

---

(١) في التكملة (كان ذلك).

(٢) قال في الكتاب ١٨٤/٢: (وما كان فُعَلاً فهو كذلك وهو قولك: عُشَر وعُشَرَة وعُشَرَات).

(٣) انظر الكتاب ١٩٧/٢.

(٤) قال سيبويه في ١٨٣/٢: (وقالوا: أضاة وأضا وأضاء)، وقال في ١٩٧/٢: (ومثله من بنات الياء أضاءة وأضاء وأضاءات) وفي إصلاح غلط المحدثين للخطابي: ٤٩: (أضاة على وزن قطاة يقال: أضاة وأضا كما قالوا: قطاة وقطا والعامة تقول: أضاءة ممدودة الألف وهو خطأ).

(٥) في التكملة شاذلي: (إضاءة وإضاء وأضاءات وأضاة لغة فيها تمد وتقصر).

(٦) في تهذيب اللغة ٣٤٨/١٠: (الركية بئر تحفر فإذا قلت: الركي فقد جمعت، وإذا قصدت إلى جمع ركية قلت: الركايا).

(٧) (وقطي) ليست في: (أ).

(٨) في التكملة شاذلي (وركايا وعظاءه)

(٩) في التكملة شاذلي: (وعظاء وعظايا).

(١٠) التكملة شاذلي: ١٦٩، والتكملة مرجان: ٤٤٢، ٤٤٣، وانظر الكتاب ١٩٧/٢.

قال المفسر:

اعلم أن ما كان على مثال فَعِيلَة أو فِعَالة أو فَعُولة، فالباب فيه فَعَائِل نحو: صَحِيفة وصَحَائِف وعِمَامَة وعَمَائِم، وحَمُولة وحَمَائِل، وحَلُوبَة وحَلائِب هذا هو الكثير، وقد يأتي فُعُل نحو: سُفُن في سَفِينَة وصُحُف في صَحِيفَة، وشبهه بقليب من حيث إنهم لم يعتدوا بتاء التأنيث حتى كأنه جمع سَفِين وصَحِيف، ودعاهم إلى ذلك أن التاء لا تثبت في التكسير على أن الأكثر أن يجعلوا لما فيه التاء حكماً آخر، ألا ترى أن الغالب هو نحو: رَسَائِل، ونحو: سُفُن قليل[1]، والقليل في ذا بالألف والتاء نحو: عِمَامَات وصَحِيفَات وحَلُوبَات وقَتُوبَات، وقد يجيء فَعَائِل بمعنى القلة نحو: ثلاث صَحَائِف، وقوله: " وشبهوه بجَنَادِب " يعني أن نحو: جُنْدب لا يكون له جمع قلة، وإنما بابه مثل جَنَادب، فيستعمل في القليل والكثير كذلك نحو: صَحِيفَة لا يكسر إلا على مثال صَحَائِف، فاستعمل في الحالين، والأكثر الأول وهو أن يكون، الألف والتاء علم القلة، وأما قوله: " وما كان من هذه الأسماء يقع على الجنس؛ فإن الواحد يكون على بنائه من لفظه،
١٤٧/أ وتلحقه التاء كما كان ذلك في عُشَرَة وعُشَر " يعني أنك / تقول: دَجَاج ودَجَاجة، فدل التاء على الواحد في هذا الذي عدة حروفه أربعة بالزيادة كما يكون ذلك في العاري من الزيادة نحو: تَمْر وتَمْرة وعَشْر شَجَرٍ والواحد عُشَرة، وأما دِجَاج بكسر الفاء في الجمع فعلى وجهين:

أحدهما: أن يكون تكسير دَجَاجَة مفتوحة الفاء كقولك: طَلْحَة وطِلاَح.

---

(١) انظر الكتاب ١٩٦/٢.

والـوجه الثانـي: أن يكـون جمع دِجَاجَة بالكسر على حد قولهم: هِجَان في تقديـر الاخـتلاف، فيقدر أن الكسرة في دِجَاج جمعاً غير التي في دِجَاجَة، ويجوز أن يكـون دِجَـاج في دِجَاجـة بالكـسر على حد تَمْرة وتَمْر أيضاً، وهو الظاهر، ولم يقل أبو علي: إن دِجَاجاً بكسر الدال يجب أن يكون جمع دَجَاجة على حد هِجَـان في كـونه تكـسيراً، وإنمـا قـال: إن ذلـك لا يجوز، ولا يجوز على هذا أن يذكـر جمـع دَجَاجـة الـذي هـو دَجَاج على حد تَمْرة وتَمْر لأجل أن تأنيث هذا حقيقي، وليس كتَمْرٍ، وأما جمع أَضَاءة فعلى وجوه: أحدها: أَضَاءَات على مثال أَضَاعَات، والثاني: أَضَاء بزنة[1] أَضَاع، والثالث: أَضاً بالقصر[2].

وإِضَاء بكسر الفاء والمد على مثال كِسَاء، ولم يحك هذا غير صاحب الكتاب[3]، وكفاك به مقنعاً.

---

(١) في أ: (بمنزلة).

(٢) انظر الأصول ٢/٤٤٣.

(٣) الكتاب ٢/١٨٣، ١٩٧.

قال صاحب الكتاب:

"باب تكسير ما كان من الأسماء على مثال فَاعِل [(١)]"

مـــا كـــان من الأسماء على [(٢)] فَاعِلٍ أو فَاعَلٍ فإنه يكسر على فَوَاعِل، وذلـــك نحو: حَائِط وحَوَائِط وتَابِل وتَوَابل وخَاتَم [(٣)] وخَوَاتِم، وقد يُكَسِّرون الفَاعِل على فُعْلان قالوا: حَائِر وحُورَان، وسَالٌ [(٤)] وسُلَّان، وقالوا: حِيْرَان [(٥)] كما قالوا: جَانّ وجِنّان، وقالوا: فَالِقُ وفُلْقَان [(٦)] للمنهبط من الأرض والأكثر فيه فُعْلاَن.

وأمـــا ما كان أصله صفة، فاستعمل استعمال الأسماء، فإنهم كسروه تكـــسيرها كما قالوا: أَبَارِق فأجروه مُجْرى أَفَاكِل [(٧)]، وذلك قولهم: صَاحِب وصُـــحْبَان وفَـــارِس وفُرْسَـــان ورَاعٍ ورُعْيَان ، وقال سبحانه :﴿**حَتَّى يُصْدِرَ الـــرِّعَاءُ**﴾[(٨)]، وقالـــوا: صَحَابة ففتحوا الصاد، وهذا اسم للجمع، والصاد لا تكـــسر مـــع دخول التاء الاسم، وقد حكى الكسر بعض البغداديين: صِحَابة،

---

(١) في التكملة مرجان (مفاعل).

(٢) في التكملة شاذ لي (على مثال).

(٣) فيه ثلاث لغات، انظر: أدب الكاتب (٥٧٣).

(٤) في اللسان (سلل)، (والسال موضع فيه شجر، والسليل والسلان الأدوية).

(٥) انظر: الكتاب (٢/١٩٨).

(٦) في التكملة مرجان (وفلقان وغال وغلان للمنهبط)، وفي التكملة شاذ لي: (فلقان للمنبسط من الأرض وغال وغلا للمنهبط من الأرض).

(٧) في التكملة مرجان (أفاعل)، وفي اللسان (فكل) (والأفكل أبو بطن من العرب يقال لبنيه: (الأفاكل).

(٨) سورة القصص (الآية: ٢٣).

والأكثر الأول في الاستعمال، ولا تكسَّر هذه الصفات على فَوَاعِل كما كسر عليه حَوَائِط؛ لأنه في الأصل صفة [1].

قال المفسر:

اعلـــم أن فَاعِـــل إذا كان اسما كسر على فَوَاعِل نحو: حائط وحَوَائِط وخَالِد وخَوَالِد، وكذا فَاعَل بفتح العين نحو: خَوَاتِم في خَاتَم، ولا يكون هذا في الـــصفات لا تقول:/ ضَارِب وضَوَارِب [2]؛ لأنهم فرقوا بين المؤنث والمذكر، ١٤٧/ب
فقـــصروا فَوَاعِل على فَاعِلَة وقالوا: فَارِس وفوَارِس، وحسَّنه أن هذه الصفة قد غلبت واستعملت استعمال الأسماء كثيراً نحو: أن تقول فَارِس، ولا يَجِيء [3] في

---

(١) التكملة شاذ لي (١٧٠)، والتكملة مرجان (٤٤٣، ٤٤٤).

(٢) قـال سيبويه في الكتاب (٢/٢٠٦، ٢٠٧)، (وإذا لحقـت الهاء فاعلا للتأنيث كسر على فـواعل، وذلـك قـولك: ضـاربة وضـوارب، وقـواتل وخـوارج، وكـذلك إن كـان صفة للمـؤنث، و لم تكـن فـيه هاء التأنيث وذلك حواسر وحوائض... ثم قال: وإن كان فاعل لغير الآدميين كسر على فواعل، وإن كان لمذكر أيضاً لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين مـن الواو والنون، فضارع المؤنث و لم يقو قوة الآدميين وذلك قولك: جمال بَوازِل وجمال عَواضَة، وقد أضطر فقال في الرجال وهو قول الفرزدق:

.... نـــواكس الأبـــصار

وانظـر: المقتـضب (١/١٢٠، ١٢١) (٢/٢١٨، ٢١٩)، والكامـل: (٥٧٤)، والأصـول (٣/١٦)، وشـرح الـشافية للرضـي (٢/١٥٣)، وشـرح شواهد الشافية (١٤٢، ١٤٣)، وذكر الجواليقي أحد عشر لفظا على فواعل جمع فاعل صفة لمذكر وهي:

فارِس وفَوَارس، ونَاكِس ونَوَاكس، وحَارِس وحَوارس، وحَاجِب وحَوَاجِب من الحجابة، والخَوَاطِئ، وحَواج، ودواج وغَائِب وغَوَائِب، وشاهد وشَوَاهد، ورَافِد ورَوَافِد)، وانظر: الخزانة (١/٢٥٠، ٢٠٦).

(٣) في أ، ور، وظ (ولا يجب في الأغلب) والاختيار من (د).

الأكثر رَجُل فَارس، وأما نحو: قول الفرزدق:

يَأتِـــي الكَـــلاَمَ فِيما يُرَاجِعُ هَيْبَة والـــسَّائِلُون نَـــوَاكِسُ الأَذْقَانِ [1]

فمحمول على غير ظاهر، كأنه قال: فِرق [2] نَوَاكِس الأَذْقَانِ، فقولك: فِـــرْقَة نَاكِسَة وفرق نَوَاكِس على المنهاج، وهذا هو التقدير في كل ما كان من هـــذا النحو، وأما الصَّوَارِم فليس بمعدول عن الظاهر؛ لأنه صفة نحو: السُّيُوف الصَّوَارِم، وتقول: السُّيُوف القَواطِع والسُّيُوف المَوَاضِي والرِّمَاح الشَّوارِع، وذاك أن جمـــع مالا يعقل بمنزلة جمع المؤنث في الحكم، فيقال: سُيُوف قَوَاطِع وجِمَال ذَوَاهِب، وهي الجِمَال كما جرى هذا المجرى جمع المؤنث من الآدميين، فقلت: هـــي النِّـــسَاء وخرجت النِّساء كما قلت: هي الجِمال وهي السُّيُوف وقَطعَت الـــسُّيوف، والـــسُّيُوف قَطَعـــت والنسّاء خَارِجة كما تقول: السُّيُوف قَاطِعَة

(١) بيت من البحر الكامل بين المفسر قائله:
الشاهد: قوله: "نواكس" جمع ناكس وهو صفة ضرورة.
ورد في ديوانه (٣٠٤/١)، والكتاب (٢٠٧/٢)، والكامل (٥٧٤)، والمقتضب(١٢١/١)، (٢١٩/٢)، والأصول (١٧/٣)، والجمهرة (٢٢٨/٢)، والتنبيهات (١٣١)، وإعراب القراءات السبع وعللها (١٥٥/٢)، والموشح (١٠٥)، وعيش الوكد (١٦٥)، والاقتضاب (١٠/٢)، وشرح أدب الكتاب (٢٦)، وشرح المفصل (٥٦/٥)، وشرح الكافية للرضي (٥٤/١)، وشرح الشافية (١٥٣/٢)، واللسان (نكس)، والخزانة (٢٠٤/١)، وشرح شواهد الشافية (١٤٣).
رواية البيت فيها:

وإذا الـــرِّجالُ رأوا يـــزيدَ رأيَـــتهُم خُضُعَ الرِّقَابِ نَـواكِسَ الأبـصار

(٢) في د: (فريق).

والجمـــال ذَاهِبة، وقد ذكرنا أن اتفاق هذا لأجل أن الجموع [1]، وضعت على التأنـــيث، فلمـــا كان كذلك استوى المؤنث الحقيقي، والذي ليس بمؤنث من الحـــيوان الـــذي لا يعقل والمَوَات، فتنزل النساء منزلة السيوف، والجِمَال منزلة النِّساء فاعرفه.

وأمـــا الجمـــع علـــى غير فواعِل، ففعْلان نحو: حَائِر وحيرَان، وجَانّ وجِـــنَّان[2] بكـــسر الفـــاء وجَانّ في كونه اسما بمنزلة الناس والإنسان، واعتبار الوصـــفية الـــتي هي الاستتار لا يوجب إجراؤه على منهاج الصفات كما لا يـــوجب في الإنـــسان، وكذا حكم سائر الأسماء المشتقة التي لا يوصف بها، وفُعْلان بضم الفاء نحو: فُلْقَان في فَالِق للمنهبط من الأرض وغَالّ وغُلَّان، وقد حكـــى صاحب الكتاب مَالٌّ ومُلَّان [3]، وذكر شيخنا أنه لم يوجد لـــه معنى، وأمـــا صَـــاحِب ورَاعٍ، فإنهما في الأصل صفتان من صحَب ورَعَى، ولكنهما غلـــبا فقـــد كُسِّرا تكسير الأسماء من حيث قالوا: صُحْبَان ورُعْيَان كما قالوا: الأَبَـــارِق في الأَبْـــرَق [4] فأجروه مجرى الأزَامِل، ولكنهم منعوه فَوَاعِل اعتباراً لطرف من الوصفية، فلم يقولوا: صَوَاحِب وَروَاع كما قالوا: في بَرْقَاء وبَطْحَاء:
بِطَاح وبِرَاق/ و لم يكسروه تكسير الأسماء في كل حال نحو: فَعَالى كصَحَارى، ١٤٨/ أ
فيقولوا: بَطَاحَى وبَرَاقَى.

وأمـــا صَحَابة فهو اسم للجمع، وتقول في تصغيرها: صُحَيِّبَة، ويقال صَحَابَات، أنشد شيخنا:

---

(١) في أ (المجموع).

(٢) انظر: الكتاب (١٩٨/٢).

(٣) الكتاب (١٩٨/٢).

(٤) في أ (الأباريق)، انظر الكتاب (٥/٢)، والمقتضب (٢٢٨/٢).

وأَبْقَتْ لِيَ الأَيَّامُ بَعْدَكَ مُدْرِكًا ... وُمرّة والدُّنْيَا بَطِيءٌ عِتَابُهَا
خَلِيْلَيْنِ كَالذِّئْبَيْنِ يَبْتَدِرَانِنِي ... وشَرُّ صَحَابَاتِ الرِّجَالِ ذِئَابُها [1]

فإذا كسر الصاد فقيل: صِحَابة جاز أن يكون جمع [2] فِعَال نحو: صِحَاب كرِعَاء فهو كثير، ودخل التاء كما دخل في ذِكَارة [3] لتأنيث الجمع.

---

(١) بيتان من البحر الطويل قائلهما مغلس بن لقيط الأسدي يرثي أخاه أطيطا ويشتكي أخويه مدركا ومرة.

الشاهد: قوله صحابات .

وردا في معجم الشعراء: (٣٩٠)، وأمالي ابن الشجري (٢/٢٠١)، وابن يسعون: (٩)، والقيسي(٨٤)، وابن برى (٧٤)، وشرح المفصل (٣/١٠٦)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (٩٤)، والعيني (١/٣٣٤)، والخزانة ٥/ ٣٠٣ ونسب في الحماسة البصرية ١/٩٩. إلى لقيط بن مرة الأسدي.

(٢) في ر، وظ (جمع على فعال)، وفي د (جمعا على فعال).

(٣) انظر الكتاب (٢/١٧٧).

قال صاحب الكتاب:

"باب جمع ما كان في آخره ألف التأنيث أو الهمزة المنقلبة عنها"

أما ما كان على أربعة أحرف مما هو على مثال فُعْلَى فَعَلى [(١)] ضربين:

أحدهما: فُعْلَى ليس [(٢)] لها أَفْعَل، والآخر: فُعْلَى لها [(٣)] أَفْعَلُ، فالأول نحو: حُبْلَى قالوا في تكسيرها: حُبَالَى، ومثل حُبْلَى [(٤)] في التكسير ذِفْرَى وذَفَارَى، وهذه الألف في تقدير الانقلاب عن الياء، ومن ثَمَّ قال بعضهم: ذِفْرَى وذَفَارٍ، و لم ينونوا [(٥)] ذِفْرَى [(٦)].

وأما فُعْلَى أَفْعَل [(٧)] فتجمع مكسرة، ولا تثبت [(٨)] الياء، فالتكسير قولك: الصُّغْرَى والصُّغْر والكُبْرَى والكُبَر، وفي التنزيل: ﴿**إِنَّهَا لإِحْدَى الْكُبَرِ**﴾[(٩)] و ﴿**فَأُولئِكَ لَهُم الدَّرَجَاتُ الْعُلَى**﴾[(١٠)].

---

(١) في التكملة شاذ لي (فهو على).

(٢) في التكملة (ليست).

(٣) (لها) ليست في التكملة مرجان، وفي التكملة شاذ لي (له).

(٤) في التكملة (فعلى).

(٥) في التكملة مرجان (بنوها).

(٦) قال سيبويه (٢/٨، ٩)، (فأما ذِفرىً فقد اختلف العرب، فقالوا: هذه ذِفْرَي أسيلة فنونوا وهي أقلهما، وقالوا: ذِفْرَى أسيلة، وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها ألف تأنيث، فأما من نون جعلها ملحقة بهجرع).

(٧) في التكملة شاذ لي (فعلى التي لها أفعل فتجمع مكسرة وبالألف والتاء).

(٨) في التكملة مرجان (تثبت فيها)، وفي التكملة شاذ لي (تثبت فيه).

(٩) تقدم وردها ص ٥٨٦.

(١٠) تقدم وردها ص ٥٨٦.

جعلــوا ذلك بمنزلة الظُّلَم والحُفَر؛ لأنها على هذه الزنة، وقالوا: رُؤْيَا ورؤىً فجعلــوه كفُعْلَــى أَفْعَل في التكسير وجمعوا [1] بالألف والتاء، فقالوا: الصُّغْرَيَات والكُبْرَيَات، وعلى هذا جمعوا المذكر بالواو والنون نحو: الأَكْبَرُون، وفي الــتنزيل: ﴿وَأَنْتُم الأَعْلَون﴾[2]. وكسروه على أَفَاعِل نحو: الأَصَاغِر، وفي الــتنزيل: ﴿أَكَابِــرَ مُجْرِمِيهَا﴾[3]، ولا يستعمل إلا بالألف واللام أو مضافا، وقالــوا: رُبَّى ورُبَاب، فحذفوا العلامة كما حذفوا في [4] جَفْرة وجِفَار إلا أن أول رُبَاب مضموم، ومثله تَوْأم وتُؤَام [5]، وما كانت العلامة فيه خامسة فنحو: صَــحْراء وعَــذْراء قالــوا في تكسيره [6]: صَحَارَى وعَذَارَى، وقالوا: صَحَارٍ وعَــذَارٍ، وصَحَارِيّ مغيرة عنه، وحذفوا الياء التي تكون بدلا من الألف، وإن كانت رابعة ليكون آخر صَحَارَى كآخر حُبَالَى، وكان هذا في تكسير صَحْرَاء أولى إذ قالوا: مَهَارَى ومَدَارَى، وليست أواخرهما للتأنيث، ومثل هذا في تسوية
١٤٨/ب الأواخــر قولهم: في النسب إلى دُنْيَا دُنْيَاوِيّ، وكما جعل فَعْلاء بمنزلة فُعْلَى في التكسير/ كذلك جعلت فُعْلَى كفَعْلاء في النسب لاجتماعها في التأنيث.

ومــا كــان على فَعْلاء ومذكره أَفْعَل فإن تكسيره على فُعْل ومذكره كــذلك، وذلــك نحو: حَمْرَاء وحُمْر، وقالوا بَطْحَاوَات كصَحْرَاوَات حيث استعمل استعمال الاسم، وقالوا: بِطَاح وبِرَاق.

---

(١) في التكملة مرجان (جمعوه).

(٢) تقدم ورودها ص ٣٧٢.

(٣) تقدم وردها ص ٥٨٧.

(٤) في التكملة مرجان (من).

(٥) انظر الكتاب (١٩٩/٢).

(٦) في التكملة (في التكسير له).

ومـــا كانت الألف خامسة فيه، فإنه يجمع بالألف والتاء، وذلك نحو: حُـــبَارَى وحُـــبَارَيَات وسُمَانى وسُمَانَيَات، و لم يقولوا: حَبَائر ولا حَبَارى [١]، وزعـــم أبـــو الحسن أن حُبَارَى قد يُعْنى بها الجمع على لفظ الإفراد، وكذلك دِفْلى[٢] للواحد والجمع، وما كانت العلامة فيه سَادِسَة فنحو: قَاصِعَاء وقَوَاصِع ونَافِقَاء ونَوَافِق، ودَامَّاء ودَوَامّ لجُحْرَة اليَرْبُوع، وقالوا: سَابِيَاء وسَوَاب [٣]، قال:

تَـــرَبَّعْنَ مِـــنْ وَهْبِـــيْنَ أَو بِسُوَيْقَةٍ   مَشَقَّ السَّوابِي عَنْ رُؤُوسِ الجَآذِرِ [٤]

وحَانِيَاء وحَوَانٍ وقُنْبُرَاء [٥] وقَنَابِر [٦].

---

(١) انظر: الكتاب (١٩٩/٢).

(٢) في تهـذيب اللغة (١٢٦/١٤)، (ومن الشجر الدفلى وهؤلاء والألَاءُ والحَيْن وكلهُ الدفلى قال: وهي شجرة مرة وهي من السموم).

(٣) انظر: الكتاب (١٩٩/٢).

(٤) بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة.

وهبين وسويقه موضعان، فوهبين: جبل من جبال الدهناء، وسويقة: موضع قرب المدينة، مشق، موضع الشق عن رؤوس أولاد البقر، السوابي، جمع سابياء وهي الجلدة التي تنشق عن رأس المولود.

الشاهد: قوله: "السَّوَابي" جمع سَابِيَاء.

ورد في ديوانه (١٦٩٧)، والحكم (لحس)، وأساس البلاغة (سبى)، وابن يسعون:(٢٥٠)، والقيس (٨٢٠)، وابن برى (٥٥١)، واللسان والتاج (لحس).

في الديوان (يحلون، أنوق) وفي الأساس (يحلون من يبرين.... أنوف)، وفي ابن يسعون (أنوف).

(٥) انظر الكتاب (١٩٩/٢).

(٦) التكملة شاذ لي (١٧١، ١٧٢)، والتكملة مرجان (٤٤٥، ٤٤٨).

قال المفسر:

اعلم أن مثال حُبْلَى يجمع في الأصل على فَعَالِي بكسر اللام نحو حَبَالِي، ثم تبدل من الكسرة فتحة ومن الياء الألف إرادة أن يكون آخر الجمع كلفظ آخر الواحد [1]، فيقال: حَبَالَى كحُبْلى [2]، فالألف في حَبَالَى غير الألف في حُبْلَى؛ لأن هذه منقلبة عن ياء فَعَالِي والأولى للتأنيث، والدليل على ذلك [3] أن بعضهم قال: ذِفْرَى وذَفَارٍ مع امتناعه من صرف ذِفْرَى، فالألف في ذِفْرَى للتأنيث كما أنها في حُبْلَى كذلك، فلما [4]: قيل: ذَفَارٍ كان كذلك الأصل في حَبَالَى حَبَالٍ، ومثل ذلك في قصدهم أن يكون لفظ الجمع كلفظ الواحد قولهم: هِرَاوة وهَرَاوى، وإدَاوَة وأدَاوى [5]، فالأصل هَرَائِي بوزن هَرَاعِي على فَعَائِل؛ لأن هِرَاوة فِعَالة كرِسَالة، ثم أبدلوا من الكسرة في الهمزة فتحة، ومن الياء ألفا فصار هَرَاءَا مثل هَرَاعا، ثم أبدلوا من الهمزة واواً ليكون آخر الجمع كآخر الواحد في كون الحرف الذي يلي الحرف الأخير واواً، فقالوا: هَرَاوَى فصار كَهِراوَة في وجود الواو فيه لفظا، وإن كان التقدير مختلفا من حيث إن الواو في هِرَاوَة لام الفعل وفي هَرَاوى بدل من الهمزة والواو التي هي لام قد انقلبت إلى

---

(١) في د (المفرد).

(٢) انظر: الكتاب (٢/٣٨٥).

(٣) أي أن ألف حبالى مبدلة من الياء، انظر: الكتاب (٢/١٩٥).

(٤) في ر، وظ (ود (فكما قيل: ذفار كذلك).

(٥) قال سيبويه (٢/٣٨٥)، (وأما ما كانت الواو فيه ثابتة نحو إدَاوَة وعِلاوَة وهِرَاوَة فإنهم يقولون فيه: هَرَاوَى وعَلاوَى وأدَاوَى ألزموا الواو ههنا كما ألزموا الياء في ذلك) وانظر: المقتضب(١/١٤٠،١٣٩)، والمنصف (٢/٦٣).

الـــياء في قولك: هَرَائِي مثل هَرَاعِى، ثم إلى الألف في هَرَاوا، وكذا حكم أَدَاوَا، وكان اعتبارهم أن يتجانس لفظ الجمع ولفظ الواحد لفرط الرغبة في أن يكون الفرع على منهاج الأصل ومشاكلاله؛ لأن الجمع فرع والواحد أصل، ونحو ذا
مـــن / المـــشاكلات كثير من كلامهم، وقالوا: صَحَارٍ، ثم أبدلوا من الكسرة ١٤٩/أ
الفـــتحة، ومن الياء الألف، فقالوا: صَحَارَى مع أن التشاكل غير مطلوب بين الواحد والجمع إذ الواحد صَحْراء ليكون آخر صَحَارَى كآخر حُبَالى، فقال أبو علـــي: "وكان هذا في تكسير صَحْراء أولى إذ قَالوا: مَهَارىَ ومَدَارَى، وليست أواخرهما للتأنيث، ومقصوده أن صَحْراء مُمدودة، فرع على حُبْلَى؛ لأن الألف زيدت قبل ألف التأنيث حتى انقلبت همزة لالتقاء الساكنين، ولذلك يقصر فيرد إلى الأصـــل نحـــو: الهَيْجَا، وإذا كان كذلك كان جديراً بأن يحذف في الجمع إحـــدى الزيادتين، ويصير آخره كآخر فَعْلى، فيقال: صَحَارى كَحبَالى، وأما مَهَـــارَى ومَدَارَى فليس كذلك؛ لأن الواحد مِهْرىً ومِدْرَىً، وليس في آخره ألف التأنيث، فيقال: إن قلب الياء إلى الألف لأجل أن يشاكل الجمع الواحد في مَهَارَى ومَدَارَى لخفة الألف، وشبه [1] قولهم: صَحَارَى ليكون كحَبَالى بقولهم: دُنْـــياوي في النسب، وذلك أنهم زادوا قبل الألف في دُنْيَا التي تنقلب واواً في قـــولك: دُنْيَوي ألفا فقالوا: دُنْيَاوي ليكون كحَمْرَاوِيّ وصَحْرَاوِيّ في اللفظ، فكمـــا اعتبروا أن يكون لفظ المقصور كلفظ الممدود في النسب كذلك اعتبروا في الجمـــع أن يكون لفظ جمع الممدود كلفظ جمع المقصور، وكان هذا أولى لما ذكرنا من أن الممدود فرع على المقصور، فهو أولى بأن يتبعه، ولذلك كان نحو: دِنْيَاوِيّ لا يكثر كثرة صَحَارَى.

---

(١) في أ (شبهه).

وأما فَعْلاء صفة نحو: حَمْرَاء فتكسيرة فُعْل نحو: حُمْر، ولا يجمع على فَعْلاوات نحو: حَمْراوَات إلا إذا استعمل استعمال الأسماء نحو: بَطْحَاوَات كصَحْرَاوات، وعلى إجراء الصفة مجرى الاسم جاء: "لَيْسَ في الخَضْرَاوات صَدَقَة" (١)، وذلك أنه لم يجعل له موصوف، فكأنه قيل: ليس في البقول صدقة (٢)، وقد تقدم الكلام في نحو ذا.

وأما نحو: حُبَارى فالجمع فيه بالألف والتاء نحو: حُبَارَيَات وسُمَانَيَات، ولا يقال: حَبَائِر، وذلك لما ذكره أبو الحسن من أن حُبَارَى قد يعنى به الجمع على لفظ الإفراد لقلة الاحتياج إلى هذا النحو، وأما نحو: قَاصِعَاء مما علامة التأنيث فيه خامسة، فيجمع على فَوَاعِل نحو: قَوَاصِع تنزل منزلة ضَارِبة (٣) وضَوَارِب، وقُنْبُراء وقَنَابِر بمنزلة قَنْبَرة وقَنَابِر، وقد وصلنا حديث فَعْلاء بنحو: حُبْلَى، و لم نذكر فُعْلَى أُفْعَل.

١٤٩/ب اعلم أن فُعْلى أَفْعَل يجمع بالألف والتاء نحو: الفُضْلَيَات والصُّغْرَيَات/ ويكسر على الفُعَل نحو الكُبَر والصُّغَر (٤) كالظُّلَم والغُرَف، وفُعَل لا يَجيء في غير هذا إلا قليلا كقولهم: رُؤْيَا ورُؤَى، وذلك أن الرُّؤْيَا ليس فيها شَيء من

---

(١) سنن الترمذي (٣/٣٠، ٣١)، وهو حديث مرسل، والنهاية (٢/٤١)، ونصب الراية (٢/٣٨٦).

(٢) انظر: النهاية (٢/٤١)، وشرح الشافية للجاربردي (١/١٤٦)، وتلقيح الفهوم (٣٢٤)، وشرح الشافية للنقرة (٢/١٠٢).

(٣) في أ (ضارب).

(٤) انظر: المقتضب (٢/٢٧٢).

معنى التفضيل نحو: الأَرْأَى والرُّؤيا، وإنما هو [1] اسم على فُعْلَى، ومثل فُعْلَى[2]، في القلة فُعَال قالوا: رُبَّى ورُبَاب، وفُعَال بضم الفاء قليل في التكسير، وجاءت منه كلمات نحو: نُفَسَاء ونُفَاس وظِئْر وظُؤَار وثِنِي، وثُنَاء وتَوْأم وتُؤَام، ورِخْل ورُخَـــال، وشـــبه هـــذا شيخنا بفُعَالى في الجمع نحو: سُكَارى (وعُجَالى)[3]، وكُسَالى [4].

(١) في ر، وظ (هي).

(٢) في د، وظ (فعل).

(٣) (وعجالي) ليست في (أ).

(٤) في ر، وظ (وكسالى وعند أبي العباس أن فعالا اسم للجمع وليس بتكسير وهو القياس).

قال صاحب الكتاب:

"باب تكسير (بنات)[1] الأربعة"

بـــنات الأربعة على ضربين: أحدهما مالا زيادة فيه، والآخر ما رابعه حرف لين زائد، فما خلا من الزيادة فنحو: خَنْجَر [2] وخَنَاجِر [3]، وضِفْدِع[4] وضَفَادِع، وبُرْثُن وبَرَاثِن، وقِمَطْر وقَمَاطِر، فهذا بناء التكثير، وإن عنيت الأقل لم تجاوز هذا، ولا تجمعه بالتاء؛ لأنه مذكر، ولا تجمعه على شَيء من أبنية أدنى العـــدد؛ لأنـــك لا تصل إليه إلا بحذف حرف من نفس الكلمة، فجعلوا البناء للقليل والكثير إذ جاء ذلك في شُسُوع.

ومـــا كـــان رابعه حرف لين، فنحو: قِنْدِيل وقَنَادِيل، وكُرْسُوع [5] وكَراسِـــيع وقِـــرْطَاس وقَرَاطِيس، وما لحق به في العِدَّة كسر [6] هذا التكسير، وذلـــك [7] نحو: كَوْكَب وكَوَاكِب، ودَيْسَم [8] ودَيَاسِم، وجَدْوَل وجَدَاوِل،

---

(١) (بنات) ليست في (أ).

(٢) في أ (جنجن وجناجن).

(٣) في التكملة شاذ لي (وحناجر وجنجن وجناجن).

(٤) ضبط ضفدع في سيبويه (٢/١٩٧)، بفتح الضاد والدال، وقال الزبيدي في لحن العوام (١١٣) ويقول: ضفَدَع بفتح الدال قال محمد: والصواب ضِفْدِع بالكسر على مثال فِعْلِل وفعِلّل بالفتح قليل في أبنيتهم. وقال الصقلي في تثقيف اللسان ١٢٥، ويقولون: ضَفْدَع وخَرْنَق وسَلْسَلَة، والصواب ضِفِدْع وخِرْنِق وسِلْسِلة.

(٥) الكُرْسُوع: حرف الزند الذي يلي الخنصر الناتئ عند الرسغ، تهذيب اللغة (٣/٣٠٣).

(٦) في أ (كسروا).

(٧) في التكملة مرجان (في نحو).

(٨) الديسم: الظلمة وقيل: الدب، وقيل: ولد الذئب من الكلبة، وقيل: ولد الكلبة من الذئب، وقيل: الذرة، وقيل: الثعلب. تهذيب اللغة (١٢/٣٧٦، ٣٧٧).

وعِثْيَر [١] وعثاير، وسُلَّم وسَلاَلِم، وجُنْدَب وجَنَادِب وقَرْدَد وقَرَادِد [٢] [٣].

قال المفسر:

اعلم أن هذا الباب على أربعة أضرب:

أحدهما: ما كان رُبَاعيًّا صريحا عاريا من الزيادة نحو: جَعْفَر وسَلْهَب وضِفْدِع فيجمع ذا على فَعَالِل نحو: ضَفَادِع، وسَلاَهِب، وجَعَافِر [٤].

والثاني: ما كان رباعيا حكما، وذلك نحو: جَدْوَل؛ لأن هذا من الثلاثي لكنه ملحق بالرباعي، فهو بمنزلته، وهذا أيضاً تكسيره على زنة فَعَالِل نحو جَدَاوِل، وكذا قَرْدَد ملحق بَجَعْفَر فتقول: قَرَادِد.

والثالث: ما كان رباعيا صريحاً، وكان فيه زيادة لغير الإلحاق نحو: قِرْطَاس وقِنْدِيل، فهذا يجمع على فَعَالِيل نحو: قَرَاطِيْس وقَنَادِيل.

والضرب الرابع: ما هو على أربعة أحرف في اللفظ، وليس برُبَاعي أصلا [٥] ولا حكما نحو [٦]: سُلَّم؛ لأنه فُعَّل واللام للتضعيف فهذا يجمع على فَعَاعِل نحو سَلاَلِم ويستوي في جمع ما ذكرنا القليل والكثير؛ لأنك إن صغت

---

(١) العثير: الغبار الساطع. تهذيب اللغة (٢/٣٢٥).

(٢) قال سيبويه (٢/١٩٧) (وقَرْدَد وقَرَادِد، وقد يقال: قَرَادِيد كراهية للتضعيف).
والقردد من الأرض: قرنة إلى جنب وهدة، وقيل: ما ارتفع من الأرض. تهذيب اللغة (٩/٢٧).

(٣) التكملة شاذ لي (١٧٣)، والتكملة مرجان (٤٤٨، ٤٤٩).

(٤) قال سيبويه (٢/١٩٧)، (وأما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال مفاعل وذلك قولك: ضفدع وضفادع).

(٥) في ر، وظ (لا أصلا).

(٦) في أ (لا سلم).

لــه مثال قلة افتقرت إلى الحذف نحو: أن تقول في ضِفْدع: أَضْفَاد وأَضْفِدَة،/ ١٥٠/أ وضِــفَدَة، فلما احتيج إلى الحذف ترك، وإن كانوا قد تركوا مثال القلة حيث يقدر عليه من غير حذف نحو: شُسَوع كان هذا أولى بأن يرفض.

وإذا كان نحو: قَرْدَد وجَعْفر مذكراً لم يجمع بالألف والتاء، وإنما يفعل ذلك في التصغير نحو: دُرَيْهِمات وقُنَيْدِيلات.

قال صاحب الكتاب:

"باب ما بناء جمعه على غير بناء واحده المستعمل"

وذلـــك قولهم: بَاطِل وأَبَاطِيل، وحَدِيث وأَحَادِيث وعَرُوضٍ وأَعَارِيض ورَهْط وأَرَاهِط فأباطِيل كأنه جمع إِبْطَال [١] وإِبطِيل، وأَرَاهط كأنه جمع أَرْهُط، وأُفْعُـــل لم يستعمل عنده [٢] في هذا، ومثال ذلك لَيْلَة ولَيَالٍ [٣] وأَهْل وأَهَالٍ، فهـــذه زِيَـــادَات لحقت التكسير والتصغير على الخروج عن القياس كما لحق الإضـــافة نحو: بَحْرَاني، فكما لا يستقيم أن يقال: أصل البَحْرَين بَحْرَان للحاق هـــذه الزيادة لـــه كذلك لا يستقيم ذلك في التكسير والتصغير، وقالوا: أَرْض وآراضٌ كمـــا قالـــوا: أَهْلٌ وآهَالٌ، وقال بعضهم في جمع مَكَان: أَمْكن، وهذا شاذ؛ لأن هذا البناء لا يجمع في المذكر على أَفْعُل في الأمر الشائع، ومثل ذلك تَوْأَم وتُؤَام، وكذلك حِمَار وحَمِيْر، وكذلك كَرَوان وكِرْوان [٤] إنما جمعه على أنه فَعَل قال:

مِنْ آلِ أَبِي مُوسَى تَرَى النَّاس حَوْلَه كـــأَنَّهم الكِرْوَان أَبْصَرْنَ بَازِيَا [٥]

---

(١) في التكملة شاذ لي (أو).

(٢) أي سيبويه، انظر: الكتاب (٢/١٩٩).

(٣) في التكملة مرجان (ليالي).

(٤) انظر: الكتاب (٢/١٩٩).

(٥) بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة.

الكـروان: طائر بين الدجاجة والحمامة طويل الساقين والعنق جاحظ العينين أصفرهما لـه صوت حسن في الليل.

بازيا: من جوارح الطير.

=

ومثل ذلك أَصْحَاب وأَطْيار في جمع صَاحِب وطَائِر [1].

قال المفسر:

اعلـــم أن أَبَاطِيَل جمع واحد قد استغني عنه بَباطِل نحو إِبْطَال وإِبْطِيل، وكذلك حَدِيث وأَحَادِيث كأنه جمع أَحْدَاث، قال شيخنا: ولا يجوز أن يكون أَحَادِيث جمع أُحْدُوثة؛ لأنه يقال: أحاديث النبي ﷺ، وحديث النبي، ولا يجوز أن يقال [2]: أُحْدُوثَة النبي وكأنّ أُحْدُوثة [3] بمنزلة الأُعْجُوبَة، ومن هذا أَرَاهِط كأنه جمع أَرْهُط كأَكْلُبِ (وقول أبي علي وأَفْعُل عنده لم يستعمل في هذا يعني بـــه أن أَرْهُط غير مستعمل عند سيبويه)[4]، وكذا لَيْلَة ولَيَالٍ؛ لأن اللَّيَالي جمع لَيْلاَة، وعلى ذا جاء لُيَيْلية، وشبه هذا بقولهم: بَحْرانِي، وذلك أن بَحْرَان لا يجوز أن يكون بمنزلة بَحْر؛ لأن الألف والنون قد لحقاه، وكذلك لحاق الياء بعد اللام

= الشاهد: يقوله: "الكِرْوان (جمع كَرَوان على تقدير حذف الزوائد كأنه جمع كراً.

ورد في ديـوانه (١٣١٣)، والفـرق لقطـرب (١٣٨)، والحـيوان (٣٧٢/٦)، والكامـل: (٥٧٠)، والجمهـرة (٤١٤/٢)، وعيار الشعر: (٩٢)، والخصائص (٢٢٢/٢)، والمنصف (٧٢/٣)، وزهـر الآداب (١٠٦)، ودرة الغـواص (١٩٨)، والاقتضاب (١٣٣/١)، وابن يـسعون (٢٥٠)، والقيـسي (٨٢١)، وابـن بـرى (٥٥٣)، وحـياة الحـيوان (٢٧٧/٢)، وحاشية يس (١٨٨/٢)، والخزانة (٣٧٧/٢).

في الحـيوان والكامـل والجمهـرة وردة الغـواص وحاشـية يـس (القـوم) وفي زهـر الآداب (عاين).

(١) التكملة شاذ لي (١٧٤)، والتكملة مرجان (٤٤٩، ٤٥٠).

(٢) في د (فيه أحدوثة).

(٣) في ر، ود (الأحدوثة).

(٤) ما بين القوسين ليس في (أ).

في لَيَالِـــي يدل على أنها لا تكون جمع لَيْلَة، وكذا أَهَال كأنه جمع أَهْلَاة مثلا كَلْـــيَلَاة، وكذا أَرَاض كأنه جمع أَرْضَاة وأما آرَاض وآهَال على أَفْعَال، فليس يثبت في الاستعمال، ومن هذا مَلامِح ومَشَابه؛ لأن الواحد في الأصل مَلْمَح [1] ومَـــشْبه، وقـــد اســـتعلموا بدلهما شَبَه ولَمْحَة، وقد يَجِيء جموع من أمثلة / ١٥٠/ب التكـــسير وواحـــدها متـــروك بكل وجه نحو: عَبَادِيد[2]فالواحد عِبْدِيد، و لم يستعمل، وكذا عَبَابِيد، وأما مَكَان وأَمْكُن، فجمع شاذ من حيث إن هذا المثال يجمع على أَفْعِلَة، وليس يجب أن يقال: إن أَمْكُن جمع شيء آخر متروك إذ ليس هـــنا زيادة في التركيب تقتضي ذلك، فأمكن مثل أَطْحُل في طِحَال وأَسْمِيَة في سَمَاء كما تقدم [3]، وأما حَمِيِّر في حِمَار، فينبغي أن يكون اسما للجمع كعَبِيد وكَلِيب، وهذا هو الواجب؛ لأن مثال فَعِيْل ليس من أبنية التكسير، وأما كِرْوان بوزن قِنْوَان في جمع كَرَوان كقوله:

يَا كَـــرَوَاناً صُـــكّ فَاكْـــبَأَنَّا [4]

---

(١) في أ (مملح).

(٢) انظر: الكتاب (٢/٨٩، ١٤٢).

(٣) انظر: ٩٠٠.

(٤) رجز قائله مدرك بن حصين الأسدي يخاطب امرأته ويهجو أباه.

ياكروانا: ترك مخاطبتها ثم أقبل على وليها فكأنه قال يا رجلا كروانا أي مثل الكروان في ضعفه إنما يدفع عن نفسه بسلحه.

صك: أي ضرب، أكبأنا: أنقبض.

الشاهد: قوله: "كروانا".

ورد في النوادر (٢٤٤)، وإصلاح المنطق (٩٦)، والمعاني الكبير (١/٢٩٤)، والصحاح (خفض) وكتاب الأفعال للسرقسطي (١/٢٨٥)، وتهذيب إصلاح المنطق (١/٢٥٧)، والمشوف المعلم (٥١٩)، واللسان (صكك، كرا).

فإنــــه جـــاء على تقدير سقوط الألف والنون، وقد قالوا في الترخيم: أَطْــــرِقْ كَــــرَا[1] وإذا قدر سقوطها صار كَرَىً على فَعَل كخَرَب [2] فيقال: كِرْوان كخِرْبَان، وأصْحَاب وأَطْيَار في جمع طَائِر، وصَاحب شاذ أيضاً.

---

(١) مـثل يـضرب للرجل يتكلم عنده فيظن أنه المراد بالكلام فيقول المتكلم ذلك أي أسكت فإني أريد من هو أنبل منك، وقيل: يضرب مثلا للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الجليل لا يتكلم في أمثاله، والمعنى: اسكت يا حقير حتى يتكلم الأجلاء.
ورد في: الكتاب (١/٣٢٦)،(٢/١٩٩)، والزاهر (٢/٣٧٤)، وجمهرة الأمثال (١/١٥٨)، ومجمع الأمثال (١/٤٣١)، والمستقصى (١/٢٢١).

(٢) الخرب: الذكر من الحبارى وجمعه الخربان. تهذيب اللغة (٧/٣٥٩).

قال صاحب الكتاب:

"باب جمع الجمع"

اعلـم أنهـم قد[1] جمعوا أَفْعِلَة وأَفْعُلاً على أَفَاعِل، فقالوا: أَيْد وأَيَاد وأَوْطُبٌ [2] وأَواطِب، وأَسْقِية وأَسَاق، وأَسْوِرَة وأَسَاوِر، وفي التنزيل: **﴿يُحَلَّوْنَ فِـيهَا مِـنْ أَسَـاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾**[3]، وقد جمعوا أَفْعِلَة بالتاء فقالوا: أَعْطِيَات وأَسْـقِيَات، وجمعوا أَفْعَالا على أَفَاعِيل، وذلك قولهم: أَنْعَام وأَنَاعِيم، وأَعْرَاب وأَعَارِيب قال:

أَعَارِيـبُ طُورِيّونَ مِنْ كُلِّ بَلْدَةٍ ... يَحِيدُونَ عَنْها من حِذَارِ المَقَادِرِ [4]

وقال: جِمَال، وجَمَائِل قال:

وقَـرَّبْنَ بالـزُّرْقِ الجَمَائِـلَ بَعْدَمَا ... تَقَوّبَ عن غِرْبَانِ أَوْراكِهَا الخَطْرُ [5]

---

(١) (قد) ليست في التكملة مرجان.

(٢) في أ (أوظب وأواظب) الوَطب: سقاء اللبن وجمعه وطاب وأوطاب.
تهذيب اللغة (١٤/٣٨).

(٣) سورة الكهف (الآية: ٣١).

(٤) بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة. طوريون: من بلاد الطور يعني الشام، يحيدون عنها: يميلون عن القرية، المقادر: الأمراض والموت. الشاهد: قوله: "أعاريب" جمع أعراب. ورد في ديوانه (١٦٩٨)، وتهذيب اللغة (١٤/٧، ١٠)، ابن يسعون (٢٥٢)، والقيسي (٨٢٦)، وابن برى (٥٥٧)، واللسان (طرأ، ظبو) والخزانة (٧/٣٥٥)، والتاج (طور).
عجزه في تهذيب اللغة (١٤/١٠)، والتاج (حذار المنايا أو خذار المقادر).

(٥) بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة. قربن: يعني النسوة التي حففن بي، الزرق: أكثبة بالدهناء، تقوب: تقشر، غربان أوراكها: رؤوس أوراكها الذي يلي الذنب.
الشاهد: قوله: "الجمائل" جمع جمال وجمال جمع جمل.

=

وقالــوا: رِجَــالات، وكِلاَبَــات، ومثله بُيُوتَات، وقالوا: الطُّرُقَات، والجُــزُرَات، وقال بعضهم: عندنا مُعُنَات أراد جمع مَعِين [1] مُعُن [2]، وجعلوا جِمَالاَت بمنزلة أَرَضَات إذ كان ذلك مؤنثا مثلها، وليس كل جمع يجمع كما لا يجمع كل مصدر كالحلوم والألباب [3] قال:

هَــلْ مِــنْ حُلُومٍ لأَقْوَامٍ فَتُنْذِرَهُم مَا جَرَّبَ النَّاس مِنْ عَضِّي وتَضْرِيسِي[4]

وكــذلك لا يجمع جميع أسماء الأجناس كما جمع التَّمْرُ، فقيل: تُمْران وقالوا: حُشَّان وحَشَاشِين كما قالوا: مُصْرَان ومَصَارِين [5] [6].

قال المفسر:

اعلــم أن أمثلة جمع القلة تجمع، فيقال في أَفْعِلة: أَفَاعِل نحو: أَسَاوِر في

= ورد في ديوانه (٥٦٦)، والخيل لأبي عبيدة (٧٤)، والحيوان (٤٣٠/٣)، والكامل(٦١)، وبلاد العرب (٣١٢)، وخلق الإنسان لثابت (٣٠١)، والجمهرة (٢٦/١)، والبارع (٣٠٣)، والفصول والغايات (٣٣٥/١)، والمخصص (٢٣/٧)، ومعجم ما استعجم (٦٩٦)، والجمان (٣٣٨)، والمسلسل (٧٩)، وابن يسعون (٢٥٣)، والقيسي (٨٢٦)، وابن برى (٥٥٧)، وشرح المفصل (٧٦/٥)، واللسان والتاج (خطر، زرق، غرب).

في الحيوان واللسان (الحمائل) وفي التاج (غرب الخمائل).

(١) المعين: الماء السائل، وقيل: الجاري على وجه الأرض، وقيل: الماء العذب العزيز وكل ذلك من السهولة، اللسان (معن).

(٢) في التكملة شاذ لي (معين كأنه جمع معينا على معن وجمع معنا على معنات).

(٣) انظر: الكتاب (٢٠٠/٢).

(٤) تقدم وروده ص ٨٠٦.

(٥) انظر: الكتاب (٢٠٠/٢).

(٦) التكملة شاذ لي (١٧٥)، والتكملة مرجان (٤٥١، ٤٥٢).

أَسْـــوِرَة وأَسَاقٍ في أَسْقِيَة، وفي أَفْعَال أَفَاعِيل نحو: أَنَاعِيم وأَعَارِيب، وفي أَفْعُل أَفَاعِل نحو: أَكْلُبٍ وأَكَالِب.

وأمـــا الجمع الكثير فلا يجمع؛ لأن هذا/ القليل جمع ليصير إلى الكثير، ١٥١/أ
وما وضع على الكثرة يستغني عن ذلك، فإن جاء شَيء منه، فعلى وقوع مثال الكثـــرة على القلة نحو: قولهم: جِمَالَة وجَمَائِل، وذلك أن جِمَالة قد وقع على القليل، ألا تراهم قالوا: جِمَالاَت [١]، فجاؤا بالألف والتاء الذي هو علم القلة، وصرحوا بذلك، فلو كان جِمَالة للكثير [٢]، لكان جمعه بعلم القلة نقضاً للغرض وقـــصداً لأن يـــنقص بالجمع، والجمع من شأنه الزيادة لا النقصان إذ لا يقول أحـــد: إن جَفَـــنَات تَدل على [٣] ما يدل عليه جَفْنَة، وكذا لا يجوز أن يقال: (إن)[٤] أَكَالِـــب يدل على أَقلّ مما يدل عليه أَكْلُب، ولا على مثله؛ لأن الجمع حقيقـــته الـــزيادة، ومثل ذلك في إيقاع أمثلة الكثير على القليل قولهم: بُيُوتَات وطُـــرُقَات ومُعُـــنات، فمُعُن جمع مَعِين ومَعِين فَعِيل من مَعَن إذا ،سال وحكى شـــيخنا عـــن أبي عَمرو مِعَانٍ في جمع مَعِيْن، ولا يجوز على ذا أن يكون مَعين مَفْعَـــولا من العين كَبَيَع إذ لو كان كذلك لما جمع هذا الجمع، وقول أبي علي: "وليس كل جمع يجمع كما لا يجمع كل مصدر كالحلوم والألباب، فلأجل أن المـــصدر موضـــوع على الشياع والعموم، فإذا قلت: الضَّرْب والقَتْل لم يختص بنوع دون نوع، ولذلك يجوز أن يقال: ضَرْب الناس وقَتْل القوم تريد الأنواع،

---

(١) في ر (جمالة).

(٢) في ر، ود (للكثرة).

(٣) في ر، ود (على أقل مما).

(٤) (أن) ليست في (أ).

فلـــيس به حاجة إلى الجمع، فإذا جمع فَعَلى أن يفرق، فيجعل أَفْعَال على بعض وبعـــض كأنـــه يقـــال: ضَرْبٌ كذا وضَرْبُ كذا وظَنٌّ كذا، ثم يقال: الظُّنُون والحُلُوم، وهذا للحرص على أن يكون اللفظ على وجه لا يكون [1] إلا للكثرة، وهو أن يكون جمعاً صريحاً، وليس يفعل في كل شيء، لأنه ليس بواجب فمن حقـــك أن تقـــصره على السماع، فلا يسوغ أن يجمع المشي والقيام والقعود لأجل الحُلُوم والعُلُوم، وكذلك ما نحن فيه من أسماء الجموع، فإذا قالوا: أَسْقِيَة وأسَـــاقٍ، لم يجز لك أن تقول في أقْلِبَة وأَجْرِبَة: أَقَالِب وأَجَارِب، ولا في أَجْبَال أَجَابِيل إذ قالوا أَعَارِيب، وذلك أن جمع الجمع ليس بَشيء يحتاج إليه ألبتة، وإنما هو وضع بناء لغرض زائد، وليس لك أن تبني من جهتك، وقد ذكرت لك أن الـــذي يفتقر إليه جمع واحد في كل كلمة فما عداه زيادة [2]، فلاحظ لك في وضعه، وإنما هو إليهم، وكذلك ما كان من أسماء الأجناس كالتُّمران والشَّعير لا يطرد جمعه، وإنما يجمع على تقدير اختلاف الأنواع كأنه تمر كذا وتمر كذا وتمر كذا، ثم قيل: التُّمور والتُّمران، فلو قلت: التَّمْر صلح للجمع و لم يختص / بنوع ١٥١/ب
واحـــد كما أن التمور كذلك غير أن التمور لفظ الاختلاف موجود فيه، وهو الجمع، ولا تقول على ذا في البُرِّ: بُرُور، ولكنك تتبع فيه المسموع، ومثل التُّمُور أَشْـــجَار في شَجَر وسُحُب في سَحَاب كقَذَالٍ وقُذُل، ولو جعلت سُحُباً جمع سَحَابة على صَحِيفة وصُحُف في تقدير سقوط التاء جاز فيه على ضعف.

---

(١) في ر (يصلح).

(٢) انظر: ٨٤٣.

قال صاحب الكتاب:

"هذا باب ما جعل الاثنان فيه على لفظ الجمع"

وذلـــك أن يكـــون الشَّيْئَان كل واحد منهما بعض شَيء لا يفرد من صـــاحبه، وذلـــك قولهم: ما أَحْسَن رُؤُوسَهما، وقال سبحانه: ﴿**فَقَدْ صَغَتْ قُلُــوبُكُمَا**﴾[1]، وقال: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾[2]، وزعموا أن في حـــرف عبدالله [3] ﴿**فَاقْطَّعُوا أَيْمانَهُمَا**﴾[4]، وهذا بمنزلة نحن فعلنا إذا كانا اثنين، وزعم يونس أنهم يقولون: (ضربت)[5]، رأسَيْهِما [6]، وقال هميان بن [7] قحافة، فجمع بين اللغتين في بيت:

.... ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْن [8]

---

(١) تقدم وردها ٧٧٠.

(٢) سورة المائدة (الآية: ٣٨).

(٣) عبدالله بن مسعود بن الحارث المخزومي التميمي أحد الصحابة عرض القرآن على النبي ﷺ، توفي سنة (٣٢هـ).

أخباره في: المحبر (٢٧٨)، وحلية الأولياء (٢/٢٥٧)، وصفة الصفوة (١/١٥٤)، والبداية والنهاية (٦/٧٦).

(٤) انظر: تفسير الطبري (٦/٢٢٨)، وشواذ بن خالويه (٣٩).

(٥) (ضربت) ليست في (أ).

(٦) الكتاب (٢/٢٠١)، قال: (وزعم يونس أنهم يقولون: ضربت رأسيهما وزعم أنه سمع ذلك من رؤبة).

(٧) (ابن قحافة) ليست في التكملة شاذ لي.

(٨) تقدم وروده ٦٤١)، والشاهد هنا قوله: "ظهور الترسين"، وقد قدم (ظهراهما).

ومن قال: أَبَايِيت [1] وأَقَاوِيل لم يقل: أَقْوَالاَن، وقالوا: لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانِ، ولِقَاح جمع لِقْحَة كأنهم جعلوه بمنزلة قَطِيع حيث قالوا لِقَاح واحدة قال:

لأَصْبَح الْقَوُم أَوْبَاداً فَلَم يَجِدُوا   عِنْد التَّفَرُّقِ في الهَيْجَا جِمَالَيْن [2]

وقالوا: إِبِلاَنِ، وهو في إِبِل أسهلِ؛ لأنه لم يكسر [3] عليه شَيء، وأنشد أبو زيد:

هُمَا إِبِلاَن فِيهِما مَاعَلِمْتُم   فَعَن أَيِّها مَا شِئْتُم فَتَنكَّبُوا[4] [5]

---

(١) في التكملة (أبا بيت). وأبا بيت جمع بيت. انظر: الكتاب (٢/١٠٢، ٢٠٢).

(٢) بيت من البحر البسيط قائله عمرو بن العداء الكلبي.

قبل البيت:

سعى عقالا فلم يترك لنا سبدا   فكيف لو قد سعى عمرو عقالين

عقالا: زكاة العام من الغنم والإبل، عمرو: عمرو بن عتبة ابن أبي سفيان كان ولاه معاوية صدقات كلب، فاعتدى عليهم، أوباداً: جمع وبد وهو الفقر والبؤس.

الشاهد: قوله: "جمالين" ثنى الجمع الذي هو جمال.

ورد في غريب الحديث لابن سلام (٣/٢١١)، ومجالس ثعلب (١/١٤٢)، والأغاني (٢/١٦٢)، والتهذيب (١/٢٣٩)، وكتاب الشعر (١٢١)، والمخصص (١٧/١٠٥)، والمفصل (١٨٧)، وابن يسعون (٢٥٤)، والقيسي (٨٢٨)، وابن برى (٥٦٠)، والتنبيه والإيضاح (وبد) وشرح المفصل (٤/١٥٣)، وشرح الكافية للرضي (٢/١٧٧)، والمقرب (٢/٤٣)، وارتشاف الضرب (١/٢٥٢)، وشفاء العليل (١٦١)، والهمع (١/١٣٩)، والخزانة (٧/٥٧٩).

(٣) انظر: الكتاب (٢/٢٠١، ٢٠٢).

(٤) التكملة شاذ لي (١٧٦، ١٧٧)، والتكملة مرجان (٤٥٣، ٤٥٤).

(٥) بيت من البحر الطويل، قائله شعبة بن قمير الطُّهَوي شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام.

=

قال المفسر:

اعلم أنهم فصلوا بين الشيئين يتصلان، وبينهما إذا كانا [1] منفصلين، فقالوا: ما أَحْسَنَ رُؤُوسَهُمَا، وقالوا: جاءني غُلاَمَاهُما، وأخذت ثَوْبَيْهِمَا، فالمعنى مـــا أحسن رَأْسَيْهِما، وكذا قوله سبحانه: **﴿فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾**، في ظاهر الأمر كـــأن يـــديهما بمعنى اليمينين [2]، واستدل على ذلك بقراءة عبدالله **﴿فاقطعوا أيمانهمـــا﴾**. والفائدة أن اليسرى لا تقطع إذا سرق ثانياً، ولفظ أَيْدِيهِمَا لا يمتنع

= أخباره في: المؤتلف والمختلف (٢١٠).

إبـلان: جماعـتان مـن الإبل، ما علمته: أي من قرى الأضياف وتحمل الغرامات والديات، تنكبوا: عدلوا عنها خائبين عاجزين.

الشاهد قوله: "إبلان" أنث اسم الجمع على تأويل فرقتين أو جماعتين.

ورد في النوادر (٤١٧)، وكتاب الشعر (١٢٢)، والكشاف (٣٧/٤)، والمفصل:(١٨٦)، وابـن يسعون (٢٥٥)، والقيسي (٨٢٩)، وابن برى (٥٦١)، والبديع (٢٢٣)، والتخمير (٣٦٩/٢)، وشرح المفصل (١٥٤/٤)، واللسان (نكب)، والتاج (نكب)، وشرح شواهد الكشاف (٣٤٥).

في النوادر (أية)، وفي أ (أيهما).

في الكشاف والمفصل والبديع وشرح شواهد الكشاف (لنا إبلان).

وقع صدر هذا البيت في شعر لعوف بن عطية الخرع، وعجزه:

.... فَأَدُّوهُمَـا إنْ شِـئْتُم أَنْ نُـسَالِما

انظر: الأصمعيات (١٦٧)، والخزانة (٥٦٩/٧).

(١) في أ (كان).

(٢) في د (اليمين).

أن[1] يـــشتمل على اليسريين، وأما تشبيهه لهذا بقولهم: نحن فَعَلْنَا[2] إذا كانا اثـــنين فمـــن حـــيث إنك قلت: نحن للاثنين كما قلته للجميع كذلك تقول: رُؤُوسُهُما في الرأسين كما تقول في الثلاثة، وقد قالوا في هذا: إنه لما كان كثير من الأعضاء أزواجاً[3] نحو: اليدين والرِّجْلين والسَّاعِدَيْن والأُذُنَين والعَيْنين، وما أشـــبه ذلك، وكان إذا ضم منها زوج إلى آخر حصل الجمع على الحقيقة من حـــيث يـــصير أربعة، أطلق لفظ الجمع على كل شَيء من اثنين نحو: الرأسين إجـــراء للباب/ مجرى واحداً، وهذا شَيء يحكى عن البغداديين، وكان شيخنا ١٥٢/أ يرتضيه، وأما إذا قالوا: رأسيهما فعلى الأصل، [4] وقد حكى أن بعضهم يقول: وَضَـــعَا رِحَالَهُما، فيجري المنفصل [5]، مجرى المتصل؛ لأن المقصود رَحْلَيْهَما، وأما تثنية الجمع نحو [6]: أَقْوَالاَنِ، فلا يجوز بيانه: أنك إذا قلت: أَقْوَال وأَقَاوِيل،

---

(١) في ر (من أن).

(٢) انظر : ص ٩٢٨ .

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٤/١٥٥، ١٥٦)، (اعلم أن كل ما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل كالرأس والأنف واللسان والظهر والبطن والقلب فإنك إذا ضممت إليه مثله جاز فيه ثلاثة أوجه:
أحدها: الجمع وهو الأكثر نحو قولك ما أحسن رؤوسهما....
والوجه الثاني: التثنية على الأصل وظاهر اللفظ نحو قولك: ما أحسن رأسيهما.....
والوجه الثالث: الإفراد نحو قولك: ما أحسن رأسهما وضربت ظهر الزيدين...).

(٤) (قد) ليست في (ر، ود).

(٥) في أ (المتـصل مجـرى المنفـصل)، والمتصل مالا يمكن فصله من صاحبه، والمنفصل ما يمكن فصله من صاحبه، انظر: شرح المفصل (٤/١٥٥).

(٦) في أ (فنحو).

وقـــصدت الكثرة بتكرير الجمع، والتثنية تدل على القلة، فلا يحسن الجمع بين لفظهـــا ولفظ الجمع، فإن جاء ذلك فعلى قولك: أَقْوال هَاهُنا، وأَقْوَال هُنَاك، كمـــا قالـــوا: لِقَاحَـــان على قولك: لِقَاح هنا ولِقَاح هُنَاك، فدل التثنية على الافتراق، ولهذا قال: "كأنهم جعلوه بمنزلة قَطِيع [1] " يعني أنك إذا قلت: (لِقَاح لم تدل على الفرقتين فإذا قلت)[2]، لِقَاحَان دل على ذلك كما يدل القَطِيعَان، وعلى هذا قوله:

.... بَـــيْنَ رِمَاحَيْ مَالِكٍ ونَهْشَلِ [3]

وهذا واضح؛ لأنه قصد أن يقول: رِمَاح هَاهُنا ورِمَاح هُنَاك، ولو قال: بـــين رِمَاح مَالِك ونَهْشَل، لم يدل ظاهر اللفظ على اختلاف القبيلين وكونهما طائفـــتين، وأما قوله: "وهو في إِبِل أَسْهَل [4] "يعني أن قولك: إِبِلاَن أَسْهَل من جَمَلاَن؛ لأن إبلا اسم مفرد ليس بتكسير كجِمَال، فهو بالاسم المفرد أشبه.

---

(١) انظر: ٩٢٩ .

(٢) ما بين القوسين ليس في (ر).

(٣) رجز قائله أبو النجم العجلي، وقبله:

تَبَقَّلتْ مِنْ أَوَلِ التَبُقَل

الشاهد: "رماحي) ثني جمع التكسر.

ورد في ديوانه (١٧٦)، والبرصان والعرجان والعميان (١٨٥)، وأمالي القالي (٢/٢٣٣)، والأغانـي(١٠/١٥١)، ومعاني أبيات الحماسة: (١٢)، وسمط اللآلي (٨٥٦)، والمفصل: (١٨٧)، والقيـسي (٨٢٨)، وشـرح المفـصل (٤/١٥٥)، وشـرح الجمـل لابـن عـصفور (١/١٣٨)، ومعاهد التنصيص (١/٢٠)، والخزانة (٢/٣٩٤).

(٤) انظر: ٩٢٩ .

قال صاحب الكتاب:

"باب [1] ما يقع من أبنية الأسماء المفردة على الجمع كقَوْمٍ وذَوْدٍ إلا أنه من لفظ واحد"

وذلـــك قولهم: رَاكِب ورَكْب، ورَاجِل ورَجْل، فليس الرَّكْب بتكسير رَاكِـــب يـــدل على ذلك قولهم في تحقيره [2]: رُكَيْب ورُجَيْل، ولا يقولون: رُوَيْكبُون، ألا ترى أن أبا زيد أنشد:

وأَيْـــنَ رُكَـــيْبٌ وَاضِعُونَ رِحَالَهُمْ ... إلى أَهْـــلِ نَارٍ من أُنَاسٍ بِأَسْوَدَا [3]

وأنشد أبو عثمان عن الأصمعي [4]:

بَنَيْـــتُه بِعُـــصْبَةٍ مِـــنْ مَالِـــيَا ... أَخْـــشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلاً غَادِيَا [5]

---

(١) في التكملة (هذا باب).

(٢) في أ (تحقيرهم).

(٣) بيت من البحر الطويل، قائله عبدالقيس بن خفاف من بني عمرو بن حنظلة البراجم، شاعر جاهلي.
أخباره في: ذيل الأمالي (٢٢)، ومعجم الشعراء (٣٢٥)، وذيل اللآلي (١٣).
أسود: موضع.
الشاهد قوله: رُكَيْب "تصغير ركب والركب اسم للجمع وليس بتكسير راكب يدل على ذلك تصغيره، ولو كان تكسير راكب لقيل: رويكبون فتقلب ألف ركاب واوا ويجمع بالواو والنون. ورد في النوادر (٣٦١)، والتبيان للطوسي(٣٢٣/٤)، وابن يسعون(٢٥٥)، والقيسي (٨٣٠)، وابن برى (٥٦٣)، وشرح المفصل (٧٧/٥)،.

(٤) في التكملة مرجان (الأصمعي لأحيحة بن الجلاح).

(٥) رجز قائله أحيحة بن الجلاح بن الحريش كان سيد الأوس في الجاهلية معروفا بالبخل مع ثرائه.

=

ومـــن هذا الباب عند سيبويه قولهم في تصغير أَبْناء: أُبَيْنُون [1]، ومثل ذلك عند الخليل الكَمْأة والجَبْأَة في جمع كَمْءٍ وجَبْءٍ، وليس بتكسير قال: تقول فيه: كُمَيْئة [2]، ومثل ذلك أَدِيم وأَدَم، وأَفِيق، وأَفَق [3]، وعَمُود وعَمَد، ويدلك على ذلك تذكيرهم لـــه في [4] قولهم: هو العَمَد: ومثله في التذكير حَلْقَةٌ وحَلَق وفَلْكَة وفَلَك، ولو كان حَلَق كظُلَم لم يّذَكَّر، ومثله نَشْفَة ونَشَف للحجر الذي يُتَدلَّك به، ومثل ذلك الجَامِل [5] والبَاقِر [6]، والدليل عليه/ التذكير قال: ١٥٢/ب

= أخباره في: الكامل (٩٦٠)، والعقد الفريد (٣/٣١)، والأغاني (١٥/٣٧).

بعصبة من ماليا: قطعة منه.

الشاهد: قوله: "رُكَيْبٌ" تصغير ركب والركب اسم للجمع وليس بتكسير راكب ولو كان تكسير راكب لقيل: رويكبون، فتقلب ألف راكب واواً ويجمع بالواو والنون، والقول في رُجَيْل كالقول في رُكَيْب.

ورد في: ديوانه (٨٣)، والأغاني (١٥/٤٨)، والمنصف (٢/١٠١)، والتبيان للطوسي (٤/٣٢٣)، والاقتضاب (٢/٩٨)، وابن يسعون (٢٥٦)، والقيسي (٨٣١)، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٤٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٥٤٣)، والمقرب (٢/١٢٧)، وشرح الشافية (٢/٢٠٢)، المحبير (٢/٤٢٤)، في التكملة، وأ، والقيسي والبيان (غاديا).

(١) الكتاب (٢/١٢٥، ١٣٨)، وفيه (نيون أبينون).

(٢) الكتاب (٢/٢٠٣).

(٣) في اللسان (أفق) الأفيق الأديم حين يخرج من الدباغ مفروغا منه وفيه رائحته.

(٤) في التكملة مرجان والمخطوطات لدي (و) والاختيار من التكملة شاذ لي.

(٥) انظر: الكتاب (٢/٢٠٣).

(٦) في التكملة شاذ لي (والباقر والسامر)، في اللسان (بقر) "الباقر جماعة البقر مع رعاتها، والجامل: جماعة الجمال مع راعيها".

وجَامِـــلٍ خَـــوّعَ مِـــنْ نِيـــبهِ   زَجْـــرُ المُعْلّـــى أُصُـــلاً والسَّفِيحُ [1]

وحدثـــنا أبو إسحاق أنه قد روى من نَبْته ومن نَبْيه، ومن ذلك سَرِيٌّ وسَرَاة وسَرَوَات يدلك على أنه ليس بمنزلة فَسَقَة وقُضَاة جمعهم [2] لـــه بالتاء وفـــتح الأول منه [3]، وقالوا: فَارِهٌ وفُرْهَة، وصَاحِب وصُحْبَة، وظِئْرٌ وظُؤَرة، ومثله غَائِب وغَيَب، وخَادِم وخَدَم، ورَائِح ورَوَح حكاه أحمد بن يحيى.

ومـــثله إِهَـــابٌ وأُهُـــب، وقالوا: مَاعِزٌ ومَعَزٌ وضَائِن وضَأْن، وعَازِب وعَزِيب وغَازٍ وغَزِيّ [4] [5].

---

(١) بيت من البحر السريع، قائله طرفة. جامل: الجامل جماعة الإبل مع رعاتها، خوع: نقص، نيبه، جمع ناب، وهو المسن من الإبل، زجر: الزجر ترقب ما يخرج من سهام القداح، المعلى القدح السابع في الميسر وهو أفضلها إذا فاز حاز سبعة أنصباء من الجزور، أصلا جمع أصيل وهو العشي، السفيح: أحد الثلاثة أو الأربعة الأسهم التي لا شيء لها.
في مجاز القرآن واللسان والتاج (خوف)، وفي اللزوميات (المنيح).
الشاهد: قوله: "وجامل" وهو اسم للجمع مذكر ولو كان مكسرا أنث.
ورد في: ديوانه (١٦)، ومجاز القرآن (١/٣٦٠)، ومعجم مقاييس اللغة (٢/٢٣٠)، واللزوميات (١/٥)، والمحكم (٢/١٩٤)، وابن يسعون (٢٥٦)، والمعاني الكبير: ١١٥٤، والميسر والقداح:٤٩' والتهذيب ٣/ ٢٥، والقيسي (٨٣١)، وابن برى (٥٦٤)، وشرح المقدمة الجزولية (٨٣٦)، واللسان (خوف)، والارتشاف (١/٣٦٢)، وتذكرة النحاة (٣٧٣)، والتاج (خوف).

(٢) في أ (وجمعهم).

(٣) لأنه لو كان جمعاً مكسراً لقيل: سُراة بالضم، لأن باب جمع ما كان معتلاً فعله نحو غزاة ورماة، وباب ما كان صحيحاً فَعَلَه نحو فسقة وكفرة.

(٤) انظر: الكتاب (٢/٢٠٣).

(٥) التكملة شاذ لي (١٧٨، ١٧٩)، والتكملة مرجان (٤٥٤- ٤٥٧).

قال المفسر:

اعلـــم أن الذَّوْد والقَوْم والرَّكْبَ والرّجل أسماء مفردة، وإن كان نحو: الرَّكْب والرَّجْل مخالفا للقَوْم والذَّوْد من حيث إن واحد هذا النحو من لفظه نحو رَاكِــب ورَاجِــل، فلا يمنع ذلك من أن يكون بمنزلته [1] لإجرائهم لــه مجرى الــذود، وذلك قولهم: رُكَيْب ورُجَيْل، وذلك أن الجمع يصغر برده إلى الواحد نحـــو: أن تقول في الشُّعَراء: شُوَيْعِرُون وفي قَنَادِيل: قُنَيْدِيلاَت[2]، فلما صغَّروا نحو: رَكْب على لفظه علمت أنه اسم مقتضب للجمع حتى كأنه لا واحد له، وقـــوله: "ولا يقولون: رُوَيْكِبُون" يعني أنهم إذا قصدوا تصغير رَكْب لم يعودوا إلى الواحد لا أن " رُوَيْكِبُون " لا يجوز كيف ولو صغرت راكبون لم يكن غير أن تقول: رُوَيْكِبُون، وقوله:

.... أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْرُجَيْلاً غَادِيَا [3]

أفـــرد الصفة فيه حملا على اللفظ إذ كان أجرى رُكَيْبا مجرى المفرد في التصغير، وأما أُبَيْنون فقد تقدم القول [4]فيه ، والكَمْأَة واضح الأمر؛ لأنه بمنزلة تَمْرة في اللفظ وتقول: كُمَيْئَة بوزن كُمَيْعَة كما تقول: تُمَيْرة.

وأمـــا أَدَم وأَفَـــق وعَمَد، فأسماء مفردة وضعت للجمع، وكذا حَلَقَ وفَلَـــك، واســـتدل على كونه هذه الأسماء مفردة بأنهم ذَكَّروها، فقالوا: هو العَمَـــد، فجرى مجرى التَّمْر والشَّعِير في أنه اسم مفرد يُذَكُّر حملا على اللفظ،

---

(١) في ر، وظ (لأجل إجرائهم).

(٢) في ظ، ود (قنيدلات).

(٣) تقدم وروده ٩٣٣ .

(٤) انظر: ٦٤٩.

وقوله: «ولو كان حَلَق كظُلَم لم يُذكَّر» يعني لو كان تكسيراً لوجب أن يمتنع فيه التذكير كما امتنع في الظُّلَم، وكذلك الجَامِل والبَاقِر، وقال:

.... خَوَّعَ مِنْ نِيبِهِ [1] ....

لم يقل: من نِيبِهَا؛ لأن الجَامِل كالكاهِل والغَارِب في جَرْيه في [2] حكم الإفـــراد، وسَرَاة في جمع سَرِي اسم للجمع، وليس بمنزلة قُضَاة وفَسَقَة في كونه تكـــسيراً، ألا تراهم/ قالوا: سَرَوَات، ولا يقال: فَسَقَات وقُضَيَات، وكذا فُرْهَة وصُـــحْبَة وطُـــورَة أسماء للجمع، وتقول في التصغير: فُرَيْهَة وصُحَيْبَة وطُوَيْرة، وقرأنا على الشيخ عن أبي زيد عُدْلة في جمع عادِل كفُرْهَة، وكذا غَيَبٌ وخَدَمٌ وَرَوَحٌ في [3] رَائِح كما قال: ١٥٣/أ

مَـــا تَعِيفُ الْيَوْمَ مِنْ طَيْرٍ رَوَحْ [4] ....

فتقول في التصغير خُدَيْم ورُوَيْح.

---

(١) تقدم وروده ٩٣٥ .

(٢) في ر، وظ (على).

(٣) في ظ (في جمع رائح).

(٤) صدر بيت من بحر الرمل، قائله أعشى قيس، وعجزه:

.... مـن غـراب الـبين أو تـيس بـرح

تعيف: من العيافة وهي الزجر والتطير.

الشاهد: قوله: "رَوَح" جمع رائح.

ورد في: ديـوانه (٢٨٧)، والحـيوان (٣/٤٤٢)، والمحاسـن والمـساوي (١٣٠)، وتهـذيب اللغـة (٥/٢٢٢)، ومعجـم مقاييس اللغـة (٢/٤٥٥)، (٤/١٩٧)، ،المخصص (٩/٥٧)، واللسان (روح- عيف).

في الديوان وما ذكر بعده من المصادر (في الطير الروح).

ومَعَز [1] في الاسم بهذه المنزلة، وغَزِيٌّ في جمع غَازٍ كما قال:

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ غزِيُّهُم [2] ....

اســـم لجمع غَازٍ ككَلِيب ومَعِيز وعَبِيد وحَمِير، وليس مَعِيز جمع معز، وإنما هو اسم للجمع.

---

(١) في د (معيز).

(٢) صدر بيت من البحر الطويل، قائله امرؤ القيس، وعجزه:

.... وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

مطوت: المطو مد السير، تكل: تعي.

الشاهد: قوله: (غزيهم).

ورد في ديوانه (٩٣)، والكتاب (٢٠٣/٢)، ومعاني القرآن للفراء (١٣٣/١)، والمقتضب (٤٠/٢)، والجمل (١٨٣)، وأمالي المرتضى (٤٠/٣)، وشرح اللمع لابن برهان (١٨٠) والمخصص (١٢١/١٤)، والمقتصد (٨٤٣)، والقيسي (٣٢١)، وأسرار العربية (٢٦٧)، وابن برى (٢٢٨)، والفصول الخمسون (٢١٦)، وشرح المفصل (٧٩/٥)، ورصف المباني (١٣٩)، واللسان (غزا، مطا)، ومغني اللبيب(١٣٨)، والهمع (٢٥٩/٥)، والأشموني (٩٨/٣)، وشرح أبيات المغني (١٠٨/٣).

روى (سريت) في الكتاب والمقتضب وشرح اللمع والمخصص والقيسي وابن يعيش وابن برى ورصف المباني واللسان (غزا) والمغني والأشموني.

وروى (مطيهم) في الديوان والكتاب، والمقتضب، والجمل وأمالي المرتضي والقيسي ورصف المباني ولاشاهد فيه.

وروى (غزاتهم) في معاني القرآن للفراء، وشرح اللمع، وأمالي المرتضي، وابن يعيش، وابن برى، وفي أسرار العربية (ركابهم) ولا شاهد فيه.

قال صاحب الكتاب:

"باب تكسير ما كان من الأسماء الأعجمية على مثال مَفَاعِل"

هـــذا الضرب يلحقون [1] عامته الهاء في الجمع فيما زعم الخليل [2]، وذلـــك [3] مَـــوْزَج ومَوَازِجَة وجَوْرَب وجَوَارِبة، وطَيْلسَان وطَيَالِسَة، وقالوا: جَوَارِب، وكَيَالِج [4]، كالصَّوامِع والكَوَاكِب، وقد قالوا: كيَالِجَة ونظيرها [5] في العربي صَيْقَل وصَيَاقِلَة وصَيْرَف وصَيَارِفَة قال [6]: وقالوا في جمع إنسان: أَناسِيَة، ولا يجـــوز أن يكـــون ذلك جمع إِنْسِي؛ لأن ما كان مثله لم تلحق آخره التاء للتأنـــيث نحـــو: بُخْتِيّ [7] وَبَخَاتِيّ ومَهْرِيّ ومَهَارِيّ وحَوْلِيّ وَحَوَالِيّ وعَادِيّ وعَـــوَادِيّ ومثل الطَّيَالِسَة في إلحاق الهاء فيه في التكسير ما تريد [8] به النسب، وآل فُـــلان نحـــو [9]: الْمسَامِعَة والْمَنَاذِرَة، والمهَالِبَة، وقد جاء هذا الجمع فيما اجـــتمع فيه النسب والعجمة نحو: السَّيَابِجَة [10] والبرابِرَة يريد السَّيْبجِيِّين [11]

---

(١) في التكملة مرجان (تلحق في).

(٢) الكتاب (٢/٢٠١).

(٣) في التكملة (قولهم: موزج).

(٤) في اللسان (كلج)، (الكيلجة مكيال والجمع كيالج وكيالجة أيضاً والهاء للعجمة).

(٥) في التكملة (ونظير هذا).

(٦) القائل سيبويه (٢/٢٠١).

(٧) في اللسان (بخت)، البخت والبختية أعجمي معرب وهي الإبل الخراسانية).

(٨) في التكملة مرجان (يريدون).

(٩) في التكملة (وذلك نحو).

(١٠) في التكملة مرجان (السبابجة...... السبيجيين).

(١١) في التكملة مرجان (السبابجة...... السبيجيين).

والبَرْبِـــرِيِّين، فقد انضم إلى العجمة في السَّيَابِجَة [١] النسب الذي في المَهَالِبَة إذا أردت المُهَلَّبِيِّين [٢].

قال المفسر:

قـــد تقدم تفسير هذا النحو في باب [٣] التأنيث مستقصى، وأما قوله: "في أَنَاسِـــيَة إنـــه لا يكون جمع إنْسي، فدليله أنهم قالوا: مَهَارِيَّ و لم يقولوا: مَهَارِيَة، ولا تقول [٤] في شَيء من هذا النحو، وأَنَاسِيَة بمنزلة صَيَاقِلة، فإذا قالوا: أَنَاسِـــي كان بمنزلة جَحَاجِيح، وحديث اختصاص التاء بالأعجمي والمنسوب "نحو السَّيَابِجَة" قد تقدم [٥].

---

(١) في التكملة مرجان (السبابجة..........المسبيجيين).

(٢) التكملة شاذ لي (١٨٠)، والتكملة مرجان (٤٥٧- ٤٥٨).

(٣) انظر: ٧٤٢ .

(٤) في ر، وظ (ولا في شيء).

(٥) انظر: ٧٤٢ .

قال صاحب الكتاب:

"باب [١] تكسير الصفة للجمع [٢] [٣]

باب ما كان منه على ثلاثة أحرف"

مـــا كان منه/ فَعْلا فإنه يكسر على فِعَال، وقد يكسر على فُعُول، ولا ١٥٣/ب
يكسر على بناء أَفْعُل إلا أن يستعمل استعمال الأسماء؛ لأنه لا يضاف إليه أسماء أدنى العـــدد نحو: ثَلاثة وأَرْبَعَة، وذلك [٤] صَعْب وصِعَاب، وفَسْل [٥] وفِسَال، وخَدْل [٦] وخِدَال، وقالوا: كَهْل وكُهُول، وفَسْلٌ وفُسُول، فاشتركا هاهنا كما اشتركا في الاسم نحو: فِحَال [٧] وفُحُول، ولا يمتنع شَيء من هذا في القياس من الواو والنون نحو: كَهْلُون وصَعْبُون [٨] قال:

قَالَــتْ سُلَيْمَى لاَ أُحِبُّ الْجَعْدِينَ　　　ولاَ الــسِّبَاط إِنَّهُــم مَــنَاتِينْ [٩]

---

(١) في التكملة (هذا باب).

(٢) للجمع ليست في ر، وظ.

(٣) انظر: هذا الباب في الكتاب (٢٠٣/٢، ٢٠٦).

(٤) في التكملة شاذ لي (وذلك نحو).

(٥) الفسل: الرذل النذل الذي لا مروءة لـه ولا جلد. تهذيب اللغة (٤٢٩/١٢).

(٦) الخدل: العظيم الممتلئ اللسان (خدل).

(٧) في تهـذيب اللغـة (٧٣/٥)، (قـال الليـث: ا لفحـل والجميع الفحول والفحالة، والفحلة افتحال الإنسان فحلا لدوابه).

(٨) في التكلمة مرجان (صلعون).

(٩) رجز قائله ضب بن نعرة.

الجعـدين: جمـع جعـد وهـو المجتمع بعضه إلى بعـض، السباط: جمع سبط وهو الطويل، مناتين: جمع منتن وهو الكريه الرائحة.

=

وإذا لحقـــته تاء [1] التأنيث كسر على فِعَال نحو: عَبْلة وعِبَال، وجَعْدَة وجِعَاد، وكَمْشة [2] وكِمَاش، وإذا جمعت ذلك بالتاء قلت: عَبْلاَت، فلم تحرك الأوسط؛ لأنها أوصاف.

وقالوا: شِيَاه لَجَبَات [3]، فحركوا الأوسط؛ لأن منهم من يقول: لَجَبَة، فاتفقـــوا في الجمع على هذا، وقالوا: رِجال رَبَعَات، ونسوة رَبَعَات؛ لأنه اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث كما تقول [4]: رجال خَمْسة، فتصف المذكر به وهو مؤنث، وقد كسروا فَعْلاً على فُعْل قالوا: رجل كَثٌّ، ورِجَال كُث [5]

= الشاهد قوله: "الجعدين" جمع جعد مسلما، وإن لم يكن اسما علما؛ لأنه من صفات من يعقل، وما كان كذلك لم يمتنع من الواو والنون كما لا يمتنع منهما الاسم العلم.

ورد في: الكتاب (٢/٢٠٤)، والأعلم (٢/٢٠٤)، والاقتضاب (٣/٣٠١)، وابن يسعون (٢٥٧)، والقيسي (٨٣٣)، وابن برى (٥٦٧)، وشرح المفصل (٥/٢٧)، وشرح الجمل (٢/٥٢٥)، واللسان (جعد).

في الاقتضاب (القصار) قال: (ومن روى ولا السباط، فقد غلط؛ لأنها كانت تحب السباط وتريدهم والشعر يدل على ذلك).

(١) في التكملة مرجان (التاء كسر).

(٢) في تهذيب اللغة (١٠/٣٣) (قال الليث: والكمش إن وصف به ذكر من الدواب فهو الصغير الذكر وإن وصفت به الأنثى فهي الصغيرة الضرع وهي كمشه وربما كان الضرع الكمش مع كموشته دزورا).

(٣) في تهذيب اللغة (١١/٩٧) (أبو عبيد عن الأصمعي إذا أتى على الشاة بعد نتاجها أربعة أشهر فجف لبنها وقل فهي لجاب، الواحدة لجبة، وقال أبو زيد اللجبه من المعزى خاصة).

(٤) في التكملة مرجان (يقال).

(٥) الكث والأكث نعت كثيث اللحية، تهذيب اللغة (٩/٤٤١).

وثَــطٌّ [1] وثُــطٌّ، وفَرَس وَرْدُ وخَيْل وُرْدُ وسهم حَشْر [2] وأسْهَم حُشْر، وأما تكسيرهم ما استعمل منها استعمال الأسماء على أفْعُل نحو: عَبْد وأَعْبُد. وقالوا: أَشْــبَاح كمـــا قالوا: أبْيَات، وقالوا: شِيخَان وشِيخَة، وقالوا: ضَيْفٌ وضِيفَان، وَوَغد [3] ووُغْدَان، وقالوا: وِغْدَان كما قالوا: عِبْدَان.

ومـــا كان على فَعَل فقد كسروه على فِعَال واتفق فَعْل وفَعَل في هذا كمـــا اتفقـــا في كِلاَب وجِبَال وذلك حَسَن وحِسَان، وسَبْط وسِبَاط، وقَطَطٌ وقِطَـــاط، وقد كسروه على أَفْعَال فاستغنوا به عن فِعَال، وذلك بَطَل وأَبْطَال، وعَزَب وأَعْزَاب، وبَرَم وأَبْرَام قال أوس:

تَــنَاهَقون [4] إذَا اخْضَرّتْ نِعَالُكُمْ وفِـــي الحَفِيظَة أَبْرَامٌ مَضَاجيرُ [5]

---

(١) الأثـط الـرقيق الحاجـبين، والـثطاء من النساء التي لا إسب لها يعني شعرة ركبها. التهذيب (٢٨٩/١٣، ٢٩٠).

(٢) الحشر من الآذان ومن قذذ ريش السهام مالطف كأنما برى بريا، تهذيب اللغة(١٧٨/٤).

(٣) الوغد الضعيف يقال: فلان من أوغاد القوم ومن وغدان القوم أي من أذلائهم وضعفائهم، تهذيب اللغة (١٦٩/٨)، وانظر: الزاهر (٣٠٥/١).

(٤) بيت من البحر البسيط قائله أوس بن حجر.

تناهقون: تنعرون أشراً وبطراً كما تفعل الحمير.

اخضرت نعالكم: أي إذا أخصبتم فاخضرت نعالكم من المشي على الكلأ.

الحفيظة: الغضب، أبرام: جمع برم وهو الذي لا يدخل مع القوم في الميسر.

الشاهد: قوله: "أبرام" جمع برم.

ورد في ديوانه (٤٥)، والمعاني الكبير (٨٩٦)، وابن يسعون (٢٥٧)، والقيسي (٨٣٥)، وابن برى (٥٦٨)، وشرح نهج البلاغة (٥١٤/٤)، واللسان والتاج (ضجر).

(٥) في أ (يتناهقون).

ولا يمتنع إذا كان للمذكرين من الواو والنون نحو: حَسَنُون وعَزَبُون، وقالوا: رَجُل رَجَل، وقوم رَجَلون، والرَّجَل الرَّجِل الشعر، ورجل صَنَع [1] وقوم صَنَعُون، واستغني بذلك عن تكسيرهما وفَعَل أقل من فَعْلٍ، فلذلك كان أَقَلّ تصرفا منه، وفُعُل في الصفات قليل، وذلك نحو: جُنُب فمن جمع قال: أَجْنَاب كما قالوا: أَبْطَال/ وفي التنزيل: ﴿وإن كُنْتم جُنُبًا فاطَّهَّرُوا﴾[2] فلم يجمع، وجُنُبُون مثل صَنَعُون، وقالوا: رجل شُلُلٌ، و لم يجاوزوا شُلُلُون وهو الخفيف في الحاجة. ١٥٤/أ

وما كان فِعْلاً فإنهم كسروه على أَفْعَال، وجعلوه بدلا من فِعَال وفُعُول، وذلك جِلْفٌ [3] وأَجْلاَف ونِقْضٌ وأَنْقَاض[4] ونِضْو [5] وأَنْضَاء، وحكى أبو زيد خِلْوٌ وأَخْلاَء[6]، ومؤنثه إذا لحقته التاء [7] لا يجمع إلا بالألف والتاء، ولا يجمع على فِعَال ولا أَفْعَال وقالوا: رجل صِنْع وقوم صِنْعُون، و لم

---

(١) امرأة صناع إذا كانت حاذقة بالعمل ورجل صنع، تهذيب اللغة (٣٩/٢، وإصلاح غلط المحدثين للخطابي (٥٤)، واللسان (صنع).

(٢) سورة المائدة ، (الآية: ٦).

(٣) الجلف: الجافي في خلقه وخلقه شبه بجلف الشاة أي أن جوفة هؤاء لا عقل فيه. اللسان (جلف).

(٤) النقض: منتقض الكمأة من الأرض إذا أرادت أن تخرج نقضت وجه الأرض نقضا فانتقضت الأرض. تهذيب اللغة (٣٤٤/٨).

(٥) النضو: البعير المهزول وجمعه أنضاء والأنثى نضوة ويقال لأنضاء الإبل: (نضوان أيضا).التهذيب (٧١/١٢).

(٦) النوادر (٤٦٩).

(٧) في التكملة مرجان (ولا).

يجـــاوزوا ذلـــك، ولا يمتـــنع منه شَيء للآدميين من الواو والنون نحو: جِلْفُون ونِضْوُون.

ومـــا كان على فُعْل، فهو مثل فِعْل في القلة، وذلك رجل حُلْو وقوم حُلْوُون، ومؤنثه يجمع بالألف والتاء وقالوا: مُرٌّ وأَمْرَار، رَجُلٌ جُدٌّ للعظيم الجَدِّ، ولا يجمعونه إلا بالواو والنون جُدُّون [1].

ومـــا كان على فَعِلٍ، فإنه لا يكاد يكسر، ولكن يجمع بالواو والنون نحـــو: حَـــذُرُون [2] ونَدُسُون [3] وَفَطُنون [4]؛ لأنه أقل من فُعْلٍ قد منع بعضه التكـــسير، وقالـــوا: نَجُـــدُ وأَنْجَـــاد ويُقُظٌ وأَيْقَاظ، وفي التنزيل: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً﴾ [5]، فهو [6] جمع يَقِظ، وأما جمع يَقْظَان فيِقَاظ مثل عِطَاش وقال:

لَقَـــدْ عَلِـــمَ الأَيْقَاظُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى ... تَـــزَجُّجَهَا من حَالِكٍ واكْتِحَالَهَا [7]

---

(١) في التكملة شاذ لي (قالوا: جدون).

(٢) قال السيرافي (الندس هو الذي يبحث عن الأخبار ويكون بصيرا بها) الكتاب (٢/٢٠٥).

(٣) في التكملة (وندسون ويقظون).

(٤) (فظنون) ليست في التكملة مرجان، انظر: الكتاب (٢/٢٠٥).

(٥) سورة الكهف (الآية: ١٨).

(٦) في التكملة (فهذا).

(٧) بيت من البحر الطويل قائله الكميت بن زيد الأسدى وليس في شعره المجموع.

أخفية: أكسية، الكرى: النوم، تزججها، تدقيق حاجبها.

الشاهد قوله: "الأيقاظ" جمع يقظ.

ورد في: سر الصناعة (١/٣٨)، والمحتسب (٢/٤٧)، والمخصص (٥/١٠٧)، وأمالي ابن الشجري(١/١٠٦)، وابن يسعون (٢٥٨)، والقيسي (٨٣٩)، وابن برى (٥٦٩)، وشرح المفصل (٥/٢٧)، وشرح الكافية الشافية (١٠٧١)، وشرح الألفية لابن الناظم (٤٥٣)، واللسان (خفى)، والعيني (٣/٦١٢).

وفَعِل[1] كذلك نحو [2]: فَزِع وفَزِعُون ووَجِل ووَجِلُون، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴾ [3]، وقالوا: نَكِدٌ وأَنْكَاد [4].

قال المفسر:

اعلم أن مثال القلة في الصفات لا يكون، فلا يقال في صَعْب: أصْعُب ولا في كـــريم: أَكْرِمَة ولا كِرْمة، وفي حَسَن، أَحْسَان، وإنما ذلك؛ لأجل أنهم أفـــردوا [5] في الأسمـــاء مثال القلة؛ لأن أسماء العدد تضاف إليها نحو: خَمْسة أَثْوَاب وأَرْبَعَة أَجْرِبَة، ولا يضاف إلى الصفة اسم عدد [6]؛ لأن التمييز مقصور على أسماء الأجناس، ألا ترى أنك إذا قلت: ثلاثة طِوَال مثلا لم يدل ذلك على جـــنس دون جنس إذ الطُّول مشترك بين الأنواع، وكذا سائر الصفات، فإذا قلـــت: ثَلاثَة رِجَال أو ثَلاَثُ نِسْوةٍ دللت على نوع واحد مخصوص، فلما كان كذلك لم يكن [7] أمثلة القلة في الصفات، فإن غلبت وجرت [8] مجرى الأسماء، جاء فيها ذلك كقولهم: أَعْبُدُ في جمع عَبْد، وأشْياخ في جمع شَيْخ، وكذا تقول: صِبْيَة في صَبِي وأَصْبِيَة على قوله:

---

(١) في أ (فزع).

(٢) في التكملة شاذ لي (نحو قولهم).

(٣) سورة الحجر (الآية: ٥٢).

(٤) التكملة شاذ لي (١٨١، ١٨٣)، والتكملة مرجان (٤٥٨، ٤٦٣).

(٥) في أ (أوردوا).

(٦) في د (العدد).

(٧) في ر، وظ (كذلك ترك أمثلة).

(٨) في أ (جرى).

ارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي[1] ....

كمـــا تقـــول: أَجْـــرِبَة؛ لأن / هذه الصفات كلها تنـــزلت منـــزلة الأسمـــاء، وأما قولهم: أَبْطَال وأَعْزَاب وأَبْرَام، فلا يَكْسِر (ما ذكره)[2] لأجل ما ذكرنا من أن مثال القلة لا يكون في الصفة؛ لأجل أن أَفْعَالا يقوم [3] مقام فِعَال نحـــو: بِطَـــال وعِزَاب وبِرَام إذا أردت الكثرة، فهو إذاً بناء مشترك بين القلة والكثـــرة في الحقـــيقة كما أن الأَكُفّ والأَقْدَام كذلك، فإذا أردت الكثرة قام الأَكُـــفّ مقام الكُفُوف، والأَقْدَام مقام القِدَام والقُدوم، ولو كانوا قد جمعوا في الصفة الصريحة نحو: حَسَنٌ وصَعْبٌ بين مثال الكثرة والقلة كما يكون ذلك في الاســـم نحـــو: فِرَاخ وأفرخ وفُرُوخ لكان ذلك نقضا لما ذكره أبو علي، وعلى ذلك قولهم: أَنْضَاء وأَنْقَاض في نِضَوٍ ونِقْضٍ؛ لأن أَفْعَالاً فيه بمعنى الكثرة، وبعد: ١٥٤/ب

فإن الصفة على أمثلة الأسماء.

الأول: فَعْـــل بسكون العين، وفتح الفاء يجمع على فِعَال نحو: صِعَاب وجِـــدَال، وفُعُـــول نحو: كُهُول، ولك الجمع بالواو والنون في جميع ذلك نحو: صَعْبُون وكَهْلُون إذا قصدت ما يعقل وقوله:

قَالَـــتْ سُلَيْمى لاَ أُحِبُّ الْجَعْدِين ولا الـــسِّبَاطَ إنّهُـــمْ مَـــنَاتِين [4]

قد جاء فيه الأمران، فَالْوَاو والنون هو الجعدين: والتكسير هو سِبَاط، فلو قال: سِبْطُون لم يمتنع، وإذا أنث نحو: صَعْبَة وجَعْدَة جمع بالألف والتاء، ولا

(١) تقدم وروده ٦٢٠.

(٢) (ما ذكره) ليس في أ.

(٣) في ر، وظ (لا يقوم لك مقام).

(٤) تقدم وروده ٩٤٩.

تحرك العين نحو: صَعَبَات، وعَبَلاَت كما تقدم [1]، ويكسر على فِعَال نحو: عِبَال وجِعَـــاد، وأما قولهم: شِيَاه لَجَبَات [2] بالتحريك؛ لأنهم قالوا في الواحد: لَجْبَة ولَجَـــبَة بالتحريك والإسكان، فلما انتهوا إلى الجمع أقروه على أحد الوجهين وهـــو التحـــريك، وقد يجمع على فُعْل نحو: كَثٌّ وكُثٌّ وحَشْر وحُشْر، فهذا بمنزلة رَهْن ورُهُن في الأسماء، وأما شِيخَان في جمع شَيْخ، فظاهر حاله أنه جاء[3] بمنزلـــة عِـــبْدان في كونه مكسور الصدر، ويجوز أن يكون فُعْلاَنا بضم الفاء، وكسر الفاء ليصح الياء كِبيض في جمع أبْيَضَ، فيكون كقول من يقولك عُبْدَان بضم الفاء ورُعْيَان في جمع رَاعٍ كذا قال شيخنا.

الـــثاني: فَعَـــل بفتح الفاء والعين نحو: حَسَن يجمع بالواو والنون نحو: حَـــسَنُون وبالألـــف والـــتاء في المؤنث نحو: حَسَنَات، ويجمع على فِعَال نحو: حِسَان، وأَفْعَال نحو: أَعْزَاب كما تقدم، وتقول: عَزَبُون وبَرَمُون، وأما عُزّاب في جمع عَزَب فكأنه في التقدير على عَازِب/؛ لأن المعنى أنه بَعُدَ من النكاح كشَاهِد وشُـــهَّاد، وقد يترك التكسير اكتفاءً بالواو والنون نحو: رَجَلُون وصَنَعون، ولم يقولوا: رِجَال ولا صِنَاع، وقد ذكرنا أن المثال إذا قلّ، قلّ التصرف فيه [4]. ١٥٥/أ

والـــثالث: فُعُـــل بضم الفاء والعين نحو: جُنُب يجمع على أفْعَال نحو: أَجْـــنَاب، ويقال: جُنُبُون كَحسَنُون وغير ذلك، ويقع جُنُب على الجمع كقوله

---

(١) انظر: ٩٤٢.

(٢) في ظ (فالتحريك).

(٣) (جاء) ليست في (ر، وظ).

(٤) انظر: ٩٤٢ .

سبحانه: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا﴾[1]، ويقال: رَجُل جُنُب، وامرأة جُنُب، وشُلُل مقصور على الواو والنون نحو: شُلُلون، و لم يقل: أَشْلاَل ولا شِلاَل.

الرابع: فِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو: نِضْو وأَنْضَاء، وجِلْف وأَجْلاَف ويقولون[2]: جِلْفُون، فإذا أنثت قلت: جِلْفَة وجِلْفَات، ولا يأتي في شيء من هذا فِعَال كما جاء عِبَال في عَبْلَة وصِنْعُون كصَنَعُون في لزومه الجمع الصحيح، وهو أولى بذلك؛ لأن مثال فِعَل أقل تصرفا من فَعَل إذ نحو: حَسَن أكثر من نحو جِلْف.

الخامس: فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو: حُلْو تجمعه بالواو والنون نحو: حُلْوُون ومُرُّون وحُلْوَة ومُرّة وحُلْوَات ومُرَّات، ورجل جُدٌّ وجُدُّون وتقول: جُدَّات في المؤنث وقالوا: أَمْرار في مُرّ، ولا يقولون: أَجْدَاد في جُدٍّ ولا جِدَاد، ولكنه يقصر على جمع السلامة.

السادس: فَعُل بفتح الفاء وضم العين نحو: حَذُر ويَقُط الغالب فيه الواو والنون نحو: حَذُرُون ويَقُظُون، ونَدُس ونَدُسُون، وفي المؤنث حَذُرَات ويَقُظَات ونَدُسَات، وقد كثر فَعُل وفَعِل نحو: حَذُرٌ وحَذِرٌ، ويَقُظٌ ويَقِظٌ، وفَطُنٌ وفَطِنٌ، وكان ذلك لأجل تقارب الحركتين، فتعاقب الحركتين على شَيء واحد يدلك على ما تقدم من أنهم يقيمون بعض هذه الحركات مقام بعض في نحو: معِد[3]، وقد كسروا بعض ذا قالوا: أَيْقَاظ، وأما يُقْظَان فجمعه يِقَاظ إذ لا يجمع فَعْلان على أَفْعَال، وأما البيت الذي أنشده:

---

(١) تقدم ورودها ٩٤٤.

(٢) في ر، وظ (تقول).

(٣) انظر: ٩٤٤ .

لَقَدْ عَلِم الأَيْقَاظُ أَخْفِيَة الْكَرَى [١] ....

فإن أَخْفِية جمع خِفَاء، وهو كساء يستر فيه الوَطْب، وما أشبهه، وجعل الأَخْفِـيَة كناية عن العيون؛ لأنها تشتمل على النوم اشتمال الغِطاء على الذي يستر فيه، فالنصب في أَخْفِية الكرى يجب أن يكون بمنزلته [٢] في قولك: مررت بـزَيد الحَسَنِ وجْهَ الأخِ بالنصب على التشبيه [٣] باسم الفاعل نحو: بالضَّارِب غُلَامَ الأخ.

١٥٥/ب والسابع:/ فَعِل بفتح الفاء وكسر العين نحو: فَزِع ووَجِل الأغلب عليه جمع السلامة نحو: وَجِلُون، وقالوا: أَنْكَاد في نَكِد كما قالوا في الاسم: أَكْبَاد.

الثامن: فِعِل مثل إِبل جاء امرأة بِلِز للضخمة [٤]، وقد تقدم أن فِعِلاً [٥] لا يجاوز شيئين في الاسم إِبِل وإِطِل.

التاسع: فُعَل بضم الفاء وفتح العين حُطَم قال:

قَـدْ لَفَّهَا اللَّـيل بـسَوَّاقٍ حُطَـم [٦]

---

(١) تقدم وروده ٩٤٥.

(٢) في د (بمنزلة قولك).

(٣) قال ابن جني في سر الصناعة (٣٨/١)، (ونصب" أخفية الكرى" على التمييز كما تقول: لقد علم الأيقاظ عيونا).

(٤) انظر: ٩٤٥.

(٥) انظر: ٩٤٥ .

(٦) رجز اختلف في قائله فقيل: إنه الحطم القيسي، وقيل: جابر بن جني التغلبي، وقيل: رشيد بن رميض العنزى، وقيل: أبو زغبة الخزرجي، وقيل: الأخنس بن شهاب.
نسب إلى الحطم في: الكتاب (١٤/٢)، وكنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ (٦٠٢)، والأعلم (١٤/٢)، وفرحة الأديب (١٤٥)، وسمط اللآلي (٧٢٩)، واللسان (حطم).
=

فهذا صفة كحَاطِم، وحكم هذين الجمع بالواو والنون، والألف والتاء.

العاشـــر: فِعَل بكسر الفاء وفتح العين نحو: لَحْم زِيَم [1]، ومَكَان سِوَى وقَوْم عِدَى، وسَبْيٌ [2] طِيَبٌ وحقه الواو والنون، والألف والتاء فهذه عشرة[3].

= ونسب إلى جابر بن التغلبي في: الخيل لابن الأعرابي (٨٦٠).

ونسب إلى رشيد بن رميض العنزى في: الحماسة (٢٠٦/١)، والجمهرة(٢١/٣)، والأغاني(٢٥٤/١٥)، وشرح الحماسة للتبريزي(١٨٤/١)، وشرح نهج البلاغة(٢٥١/٣).

ونسب إلى أبي زغبة الخزرجي في: ابن السيرافي (٢٨٦/١)، واللسان (خفق).

ونسب إلى الأخنس بن شهاب في أسماء خيل العرب وأنسابها (١١٨)، وحلية الفرسان (١١٨).

الشاهد: قوله (حُطَم).

ورد بلا نسبة في: البيان والتبيين (٣٠٨/٢)، والأخبار الموفقيات (٦٥)، والمقتضب (٥٥/١)(٢٢٣/٣)، والكامل (٤٩٤)، وما ينصرف وما لا ينصرف (٣٩)، والعقد الفريد (١٢٠/٤)، (١٧/٥)، والسيرا في النحوي (٦٠٢)، والصحاح (حطم)، والمخصص (٢٢/٥)، والمقتصد (١٠١٣)، والسمط (٥٩)، وفصل المقال (٤٠٤)، وتذكرة ابن حمدون (١٠٧)، وشرح المفصل (١١٣/٦)، وجمال القراء وكمال الإقراء (٢٩٧).

لفها: جمعها وهي الإبل.

(١) في تهذيب اللغة (٢٧٢/١٣)، (لحمه زيم وهو المتعضل المتفرق)، وانظر: اللسان (زيم)،.

(٢) في تهذيب اللغة (٤٠/١٤)، سَبْي طِيَبة أي سبي طيب يحل سبيه، و لم يُسْبَوا ولهم عهد وذمة وهو بوزن خِيَرة وتِوَلَة)، وانظر: ١٠٠/١٣)، واللسان (سبي).

(٣) في ر، وظ (عشرة أمثلة).

قال صاحب الكتاب:

"باب تكسير ما كان من الصفات على أربعة أحرف [١] مما ليس بملحق ولا على وزنه"

فما كان من ذلك على فَاعِل فإنه يكسر [٢] على فُعَّل نحو [٣]: شَاهِد المِصر وقَوم شُهَّد، وبَازل [٤] وبُزَّل وقَارِح [٥] وقُرَّح، ومثله من الياء والواو عينين [٦] صَائِم وصُوَّم، ونَائِم ونُوَّم وغَائب وغُيَّب، وحَائض وحُيَّض، ومن موضع اللام غَازٍ وغُزَّى وعَافٍ وعُفَّى، ويكسر على فُعَّال شَاهد وشُهَّاد ورُكَّاب [٧] وزُوَّار وغُيَّاب، ونحوه كثير، ويكسر على فَعَلَة نحو: كَفَرة وفَسَقَة وكَذَبَةُ وبَرَرة، ومثله خَوَنَة وحَوَكَة وبَاعة، ونظيره من بنات الياء والواو من موضع اللام يَجِيء على فَعَلَة نحو: غُزَاة ورُماة، وقد جاء منه شيء على فُعْل كما جاء جمع فَعُول، وذلك بَازِل وبُزْل، وشَارِف وشُرْف، وعَائِذ وعُوذ،

---

(١) انظر: هذا الباب في الكتاب (٢/٢٠٦).

(٢) في التكملة (كسر).

(٣) في التكملة (وذلك).

(٤) في تهذيب اللغة (١٣/٢١٦) (يقال للبعير إذا استكمل السنة الثامنة وطعن في التاسعة وفطر نابه فهو حينئذ: بازل وكذلك الناقة بازل بغير هاء والذكر والأنثى سواء).

(٥) في تهذيب اللغة (٤/٤١)، (القَارِح من ذي الحافر بمنزلة البازل يقال: قَرَح الفرس يَقْرَح قروحا فهو قارح وقَرَحَ نابه، والجمع قُرَّح وقُرْحُ وقوارح ويقال للأنثى: قارح ولا يقال: قارحة.

(٦) أي يكون الواو أو الياء عينا للكلمة.

(٧) في التكملة (وراكب وركاب).

وعَائِط [1] وعِيْط [2]، وقد كسر على فُعَلاء شبه بفَعِيل كما شبه [3] بفَعُول [4]، وذلك عَالم وعُلَمَاء، وشَاعِر وشُعَرَاء يقولها [5] من لا يقول: إلا عَالم [6] وليس فُعَلاء [7] ولا فُعُل في [8] هذا الباب بالمتمكن، وقد جاء على فِعَال فيما استعمل استعمال الأسماء، وذلك جَائِع وجِيَاع، ونَائِم ونِيام، وصَاحِب وصِحَاب، ورَاع ورِعَـــاء، ومـمـــا يـــصلح أن يكون على هذا قوله سبحانه: ﴿**وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً**﴾ [9]، يكون واحدهم آمًّا، ومثله نَاوٍ [10] ونِوَاء للسِّمَان من الإِبل.

---

(١) في تهذيب اللغة (١٠٦/٣)، (إذا لم تحمل الناقة أول سنة يطرقها الفحل فهي عائط فإذا لم تحمل السنة المقبلة فهي عائط عوط).

(٢) في التكملة شاذ لي (عوط وعيط).

(٣) في التكملة شاذ لي (شبه فَعِيل بفَعُول) في الكتاب (٢٠٦/٢) ، (كما شبه في فُعُل بفَعُول).

(٤) قال السيرافي (قوله: شبهوه بفعول؛ لأن فَعُولا يجمع على فُعُل كقولك: صبور وصبر وغفور وغفر حذفوا الواو التي في فعول وجمع على فُعُل لأن الواو زائدة وكذلك حذفوا الألف التي في فاعل لأنها زائدة فمثلوه بفعول لأن كل واحدة منهما زائدة الزائدة ساكنة منهما) الكتاب (٢٠٦/٢).

(٥) في التكملة شاذ لي (بقولهما).

(٦) انظر: الكتاب (٢٠٦/٢).

(٧) في التكملة شاذ لي (فُعُل).

(٨) في التكملة مرجان (وليس فعل وفعلاء من هذا).

(٩) سورة الفرقان (الآية: ٧٤).

(١٠) في تهذيب اللغة (٥٥٨/١٥)، (إذا سمنت الناقة فهي ناوية، وقد نوت تنوى نيا وهن نوق نواء).

وجاء على فُعْلان وذلك [1] رَاعٍ ورُعْيَان وشَاب وشُبَّان، فلا يمتنع ما كان من ذلك للآدميين من [2] الواو والنون، وإذا لحقته التاء للتأنيث كسر على فَوَاعل نحو: ضَارِبَة وضَوَارِب وقَاتِلة وقَوَاتِل، وكذلك إن كانت صفة للمؤنث لاهـــاء/ للتأنـــيث فيها، وذلك نحو حَوَائِض وحَواسِر، ويكسر على فُعّل نحو: ١٥٦/أ حُـــيّض وحُسّر ومُخَّض، ولا يمتنع ما كان منها فيه [3] تاء التأنيث من الألف والـــتاء نحـــو: ضَـــارِبَة وضَـــارِبَات، وإذا جاء فاعل لغير الآدميين كسر على فَـــوَاعل، [4] وإن كان لمذكر أيضاً لمضارعته المؤنث من حيث اجتمعا في امتناع الواو والنون منهما، وذلك جِمَال بَوَازِل وعَواضِه وأنشد أبو زيد:

أَلاَ إِنَّ جِيَرانِـــي الْعَـــشِيَّةَ رائِـــحٌ   دَعَتْهم دَوَاعٍ مِنْ هَوىً ومَنَادِحُ [5]

ومـــا كان على فَعِيل فإنه يكسر على فُعَلاء، وعلى فِعَال ففُعَلاَء نحو:

---

(١) في أ (كذلك).

(٢) في أ (بالواو).

(٣) في التكملة شاذ لي (كان فيهما هاء التأنيث).

(٤) في أ (إذا).

(٥) بيت من البحر الطويل قائله حيان بن جبلة المحاربي.

دواع: صروف الدهر، منادح: جمع مندوحة وهي الأرض البعيدة الواسعة.

الـشاهد قـوله: "دواع" لأن فاعلا إذا كان لما لا يعقل جمع على فَوَاعِل، وإن كان لمذكر لمضارعته المؤنث من حيث امتنعا من الجمع بالواو والنون.

ورد في: (معانـي القـرآن للفـراء (١/١٣٠)، والنوادر (٤٤٤))، وشرح القصائد السبع: (٣٠٦)، والمحتسب (٢/١٥٤)، وعبث الوليد (٩٧)، ومعجم ما استعجم (١٧٣)، وابن يـسعون (٢٥٩)، والقيـسي (٨٤)، وابـن بـرى (٥٧٠)، والهمـع (٦/١١٩)، والـدرر (٦/٢٧٩).

فُقُهَــاء ونُجلاَء وظُرَفَاء، وفِعَال نحو: ظِرَاف [1] وكِرَام [2]، وفُعَال بمنزلة فَعيل لتعاقــبهما في نحــو: طَــوِيل وطُوَال وخَفيف وخُفَاف، وشَجيع وشُجَاع [3] وشُجَعَاء، وطِوَال وطُوَال، والمضاعف شَديد وشِدَاد وحَديد [4] وحِدَاد، ونظير فُعَــلاء فيه أَفْعِلاء، وذلك أشدَّاء وأَلِبَّاء وأشِحَّاء، وقد يكسرون المضاعف على أَفْعِلَــة كما كسروه على أَفْعِلاَء نحو: أَشِحّة، ونظير فُعَلاء من بنات الياء والواو فيه أَفْعِلاء، وذلك أَغْنِيَاء وأَشْقِيَاء وأَصْغِيَاء.

وقد كسر بنات الياء والواو على فِعَال نحو: طَوِيل وطِوَال وقَوِيم وقِوَام، ولا يمتنع ما كان من ذلك للآدميين من الواو والنون نحو: ظَرِيفُون وحَكِيمُون، وقد كسر بعضه على فُعُل نحو: نَذِير ونُذُر وجديد وجُدُد وسَدِيس وسُدُس.

ومن الياء ثُنِيّ وثَنٍ ، و[5]قالوا: ثَنِيًّ وثُنْيَان شبهوه بُجْرَبان [6]، وقالوا: خَــصِيّ وخِــصْيَان شبهوه بظِلْمان وغِربان، وقالوا: خِصْيَة كما قالوا: غِلْمة، وقالوا: خَلَق وخُلْقَان وجَذَع وجُذْعَان شُبِّه ذلك بحُمْلان، وقد كسر شَيء منه على أَفْعَال كما كسر فَاعِل عليه في نحو: أَصْحَاب وأَشْهَاد، وذلك يَتِيم وأَيْتَام،

---

(١) في التكملة (ظريف وظراف).

(٢) في التكملة شاذ لي (كريم وكرام) و(كرام) ليس في التكملة (مرجان).

(٣) في التكملة (وشجاع وذلك شجاع وشجعاء).

(٤) في التكملة شاذ لي (جديد وجداد).

(٥) في التكملة (وقد قالوا).

(٦) في تهذيب اللغة (١١/٥١)، (وقال الليث: والجريب الوادى وجمعه أجربة قال: وجريب الأرض جمعه جربان والعدد أجربة).

وشَــرِيف وأشْرَاف، وزعم أبو زيد أنهم قالوا: كَمِيٌّ [1] وأكْماء [2]، ومثله [3] عَــدُوٌّ وأَعْــدُاء، وإذا لحقت الهاء فَعيلاً للتأنيث وافق المذكر في الجمع، وذلك صَــبِيحة وصِــبَاح، وظَرِيفة، وظِرَاف، وقد يكسر على فَعَائِل وذلك صَبَائِح وصَــحَائِح، وقالوا: صَغِير وصِغَار، وسِمين وسِمَان، وقالوا: خَلِيفَة وخَلائِف، فجعلــوه مــثل [4] ظَرَائف، وفي التنزيل: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلائِفَ﴾[5]، وقالوا: خُلَفَــاء، فجاءوا بالجمع على خَلِيف، وفي التنزيل: ﴿ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ﴾[6]، فجاء/ هذا [7] على خليف وقد استعملهما جميعا أوس في قوله: ١٥٦/ب

إِنَّ مِــنْ الْقَــوْمِ مَوْجُوداً خَلِيفَتُهُ وَمَــا خَلِيفُ أَبِي لَيْلَى بِمَوْجُود [8]

وقالوا: ظَرِيف وظُرُوف، فكسروه على حذف الزيادة، وما كان فُعُولا

---

(١) النوادر (٤٤٠).

(٢) في التكملة شاذ لي (وأكماء وأنشد أبو زيد.......مبيض) وفي أ (وأكماء وأنشد) وبعد أنشد بياض، ولعل المقصود به بيت ضمرة الذي أنشده أبو زيد في النوادر (٤٤٠)، وهو:

تــركت ابــنتي للمغــيرة والقــنا شـوارع والأكمـاء تـشرق بالـدم

(٣) في التكملة مرجان (وأكماء وزعم غيره أن مثله).

(٤) في التكملة شاذ لي (ظريفة وظرائف).

(٥) سورة يونس (الآية: ١٤).

(٦) سورة الأعراف (الآيتان: ٦٩- ٧٤)، في التكملة (ويجعلكم خلفاء الأرض) النمل (٦٢).

(٧) في التكملة شاذ لي (هذا أيضاً).

(٨) بيت من البحر البسيط قائله أوس بن حجر في رثاء عمرو بن مسعود الأسدى يقول: إن من القوم من يفقد فيوجد من يحل محله ويقوم مقامه إلا أبا ليلى فإنه لا يوجد عوض يخلفه.
الشاهد: قوله: "خليفته" ثم قال: "خليف" وخليف وخليفة واحد في المعنى وجمع خليفة خلائف كظريفة وظرائف.

=

فإنه يكسر على فُعُل للمذكر والمؤنث، وذلك صَبْور وصُبُر، وغَفُور وغُفُر، وما كـان وصـفا للمـؤنث جمع على فَعَائِل كما جمع عليه فَعِيْلَة، وذلك عَجُوز وعَجَائـز، وقالوا: عُجُز، وصُعُود وصَعَائِد وقالوا: لِلْوَاله: عَجُول وعُجُل كما قالـوا: عَجُـوز وعُجُز، وقالوا: صَعَائِد، ولم يقولوا: صُعُد وقالوا: عُجُل ولم يقولـوا: عَجَائِـل يستغني ببعض ذلك عن بعض، وليس شيء من فُعُول يجمع بالواو، والنون، وإن عنيت الآدميين كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء لما لم يكن فيه علامـة التأنـيث، وقالوا: عَدُوّ وعَدُوّة شبهوه بَصديق وصَديقة كما اتفقا في وقوعهما مفردي اللفظ على الجميع كقوله سبحانه: ﴿**فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُـمْ**﴾ [1]، وفَعِـيل كقـولـه تعـالى: ﴿**وَلا يَسْأَلُ حَمِـيمٌ حَمِيماً * يُبَصَّرُونَهُمْ**﴾[2]، وقال رؤبة:

= قال سيبويه في (٢٠٨/٢)، "وقالوا: خَلِيفَة وخَلاَئف، فجاءوا بها على الأصل، وقالوا: خُلَفَاء من أجل أنه لايقع إلا على مذكر فحملوه على المعنى وصاروا كأنهم جمعوا خَلِيف حيث علموا أن الهاء لا تثبت في تكسير).

ورد في ديوانه(٢٥)، وأمالي اليزيدى (٥٦)، والمخصص(١٣٤/٣)، وابن يسعون(٢٥٩)، والقيسي (٨٤١)، وابن برى (٥٧٢)، وشرح المفصل (٥٢/٥)، وشرح نهج البلاغة (٤٤٠/٣)، وشرح الشافيه للرضي (١٥٠/٢)، واللسان (خلف)، وشرح شواهد الشافية (١٣٩)، والتاج (خلف).

في اللسان والتاج (الحي) وفي الديوان والأمالي والمخصص وابن يسعون والقيسي وابن برى وشرح المفصل وشرح الشافيه واللسان وشرح شواهد الشافية والتاج (أبي وهب) وفي التكملة مرجان (ابن).

(١) سورة النساء (الآية: ٩٢).

(٢) سورة المعارج (الآية: ١٠).

دَعْهَـــا فَمَـــا الــنَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا [١]

وفَعَـــال بمنزلة فَعُول في التكسير اتفقا في التكسير كما اتفقا في امتناع الــتاء من الدخول على مؤنثهما، وذلك قولك: امْرَأة صَنَاع، ونساء صُنُع كما قالوا: صَبُور وصُبُر.

وقالـــوا: في [٢] بـــنات الواو: نَوَار ونُوُر وعَوَان وعُوُنٍ وجَوَاد وجُوُد قال:

وَمَـــأْتَمٍ كَالدُّمَـــى حُورٍ مَدَامِعُها لَـــمْ تَبْأَسِ الْعَيْشَ أَبْكَاراً وَلاَعُوُنَا [٣]

---

(١) رجز قائله رؤبة.

الشاهد: قوله: "صديقها" يريد من أصدقائها، وذلك أنه فَعِيل وهو يقع على الواحد والجميع والمذكر والمؤنث.

ورد في ديوانه: (١٨١)، والجمهرة (٢/٢٧٣)، والزاهر (١/٣١٦)، والحجة (١/١٦٩)، والمحتسب(١/٣١٧)، وابن يسعون (٢٥٩)، والقيسي (٨٤٢، ٨٤٤)، وابن برى(٥٧٣)، وشرح المفصل (٥/٤٩)، وشرح الشافية للرضي (٢/١٤٠)، واللسان (ذبح، صدق)، وشرح شواهد الشافية (١٣٨).

(٢) في أ (قالوا: في بنات الياء والواو).

(٣) بيت من البحر البسيط قائله تميم بن أبي بن مقبل.

مـأتم: المأتم النساء يجتمعن في الخير والشر، الدُّمى: جمع دمية وهي الصورة المنقشة، حور: جمع حوراء والحَوَر شدة بياض بياض العين وشدة سواد سوادها، مدامع: جمع مدمع وهو مسيل الدمع، لم تبأس: لم يصيبها بؤس ولا شدة في حياتها، عونا: جمع عوان وهي النصف التي بين الصغيرة والكبيرة.

الشاهد: قوله: "عونا" جمع عوان.

ورد في ديوانه (٣٢٥)، والأضداد للسجستاني (١٤٣)، والأضداد لابن الأنباري (١٠٣)، والزاهر (١/٢٦٣)، وابن يسعون (٢٦٠)، والقيسي (٨٤٤)، وابن بري (٥٧٣)، واللسان (أتم).

وفِعَـال بمنزلة فَعَال ناقة كِنَاز اللحم، والجمع كُنُز، وتقول فيها أيضاً، دِلاَث [1] ودُلُث وقولهم: هِجَان للجماعة عند الخليل بمنزلة ظِراف كسروا فعَالا على فِعَال [2] كما كسروا في الأسماء [3] فُعْلاً على فُعْلٍ، وذلك قولهم: الفُلْك، وليس هِجَان للجمعِ كجُنُب فيمن لم يجمع؛ لأنك تقول: هِجَانَان، ومثل هِجَان قولهم: دِرْع دِلاَص وأَدْرع دلاص، ومثل ذلك من الأسماء أن أبا الخطاب زعم أنهم يجعلون الشِّمال جمعا [4] وعلى هذا يجوز في قول جرير [5]:

....وَمَالَوْمِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا [6]

---

(١) في تهذيب اللغة (٨٩/١٤) (قال الليث الدلاث من الإبل السريع).

(٢) الكتاب: (٢٠٩/٢).

(٣) في أ (الاسم).

(٤) الكتاب: (٢٠٩/٢)، قال: (وزعم أبو الخطاب أنهم يجعلون الشِّمال جميعا).

(٥) في التكملة مرجان (عبد يغوث).

(٦) جزء من عجز بيت من البحر الطويل نسبه أبو علي إلى جرير وليس في ديوانه المطبوع، والصحيح أنه لعبد يغوث بن وقاص الحارثي من قصيدة قالها ينوح بها على نفسه عندما أسر في يوم الكلاب الثاني، والبيت بتمامه:

ألم تعلمـــا أن الملامـــة نفعهـــا ... قليل ومـا لومـي أخي من شماليا

شماليا: الشمال خليقة الرجل وطبيعته.

الشاهد: قوله: "شماليا" جمع واحده شمال كسروا فَعَالا على فِعَال.

ورد في المفضليات (١٥٦) ، والنقائض (١٥٣) ، وأدب الكاتب (١٠٨) ، والمقتضب (٢٠٦/٢)، والعقد الفريد (٢٢٩/٥)، وذيل الأمالي (١٣٢)، وشرح اختيارات المفضل (٧٦٧)، والاقتضاب (٨٨/٣)، وابن يسعون (٢٦٠)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي (١٣٩)، والقيسي (٨٤٧)، وابن برى (٥٧٥)، وشرح الشافيه (١٣٦/٢)، وشرح بانت سعاد (٨٨)، والخزانة (١٩٧/٢)، وشرح شواهد الشافية: (١٣٦).

أن يكون جمعاً يعنى [١] به شَمَائلي.

وأما فَيْعِل [٢] فما يختص به المعتل، ولا يكون في الصحيح وذلك نحو: قَيِّم وَبيِّع وسَيِّد، ويقولون للمذكر: بَيِّعُون وللمؤنث بَيِّعَات، وقد كسَّرُوا فَيْعِلاً على أَفْعَال نحو: مَيِّت وأَمْوات، وقَيِّل وأَقْوَال، وقَيِّل فَيْعِل [٣] من القول والعين منه [٤] محذوفة كأنه الذي له قول، أي الذي [٥] ينفذ قوله/ وعلى أَفْعِلاَء ١٥٧/أ قالوا: هَيِّن وأَهْوِنَاء، وبَيِّن وأَبِيْنَاء، وقالوا: أَبِينَاء، وعلى فِعَال نحو: جِيْد وجِيَاد، وجاء شَيء (منه)[٦] قد استوى فيه المذكر والمؤنث قال سبحانه: ﴿ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتا﴾[٧]، وقالوا: نَاقَة رَيِّض للصعبة، وفَعيل إذا كان في معنى مُفْعُول، فالمؤنث والمذكر يستويان فيه بمنزلة فَعُول، ولا يجمع بالواو والنون كما لم يجمع فَعُول وتكسيره على فُعْلَى، وذلك نحو: جَرِيح وجَرْحَى، وقتيل وقَتْلَى، وقالوا: قُتَلاَء وأُسَرَاء شبهوه [٨] بظُرَفَاء، وقالوا: رجل حَمِيد وامْرَأة حَمِيدة

---

(١) في التكملة مرجان (بمنزلة شمائل).

(٢) في أ (فعيل).

(٣) قال سيبويه (٢/٢١٠)، (ومثل ذلك قَيْل وأَقْيَال وكَيْس وأَكْيَاس فلو لم يكن الأصل فَيْعِلا لما جمعوه بالواو والنون فقالوا: قَيْلُون وكَيْسُون)، وقال السيرافي (٢/٢١٠) (وقوله فلو لم يكن الأصل فيعلا.... الخ) أراد أن ما كان من المخفف عن فَيْعِل إنما جاء جمعه سالما؛ لأنه بمنزلة فيعل، والباب في فيعل جمع السلامة؛ لأنه بمنزلة فاعل).

(٤) في التكملة (منها).

(٥) (الذي) ليست في التكملة.

(٦) (منه) ليست في (أ).

(٧) سورة ق (الآية: ١١).

(٨) في التكملة (شبهوها).

شــبهوه برَشيد ورَشيدة حيث تقاربا في المعنى، وقالوا: شَاة ذَبيح وناقَة كَسير، فأما الذِّبيَحة والضّحيّة والرَّمِيّة في قولهم: بئس الرَّمِيَّة الأَرْنَب [١]، فليس من هذا، ألا ترى أنك تقول: ذلك فيها و لم تُرْمَ وذَبِيحَة و لم تُذْبَح أنشد أبو زيد:

ثُـــمَّ رَآنِـــي لأَكُـــونَن ذَبِـــيحَةً وقَدْ كَثُرَتْ بَيْن الأَعُمِّ المَضَائِضُ [٢]

كأنه قال: لأكونن مما يذبحه"[٣].

قال المفسر:

اعلم أن الفَاعِل يكسر على فُعَّال نحو: شُهَّاد وزُوّار، وفُعَّل نحو: شُهَّد وصُــوَّم ونُوَّم، وكذا غُزًّى وعُفًّى في جمع غَازٍ وعَافٍ، ويجمع على فَعَلَة نحو: فَسَقَة وكَتَبَة، وليس هذا باسم للجمع، وإنما هو تكسير؛ لأنه يطرد ويستمر، فلو صغرت فَسقَة قلت: فُوَيْسِقَون، ولا تقول: فُسَيِّقَة [٤]، وقال الشيخ: "إن حَوَكة نظير غَيَب". يعني به أن الواو صُحِّح كما صُحِّح الياء في غَيَب، وإلا فَغَيب اسم للجمع، وحَوَكَة [٥] هاهنا فَعَلة تكسير، وقد اطرد بإزاء فُعَلَة نحو: قُضَاة وغُزَاة الأصــل قُضَيَة وغُزَوَة، وهذا يختص بالمعتل اللام، ولا يقال: فُسَقَة، ولا حُوَكَة بضم الفاء، ويجمع فَاعِل على فُعْل نحو بازل وبُزْل، وعائط وعُيْط فعيط كبيض، وأمــا فُعَــلاَء نحو عُلَمَاء وشُعَراء فعلى التشبيه بفَعِيل نحو: فَقِير وفُقَراء، وقوله: "يقولها من لا يقول: إلا عا لم". يعني به أن عُلَمَاء ينطق بها في جمع عَالِم، وفِعَال

---

(١) انظر: الكتاب (٢/٢١٣).

(٢) تقدم وروده ٦٤٩ .

(٣) التكملة شاذ لي (١٨٤- ١٨٨)، والتكملة مرجان (٤٦٣- ٤٧٣).

(٤) في د (فسيقون).

(٥) في ر، وظ (حوكة تكسير وقد اطرد بإزاء فعلة هاهنا فعلة في المعتل اللام نحو).

يكـــسر عليه، وليس بالكثير نحو: جَائِع وجِيَاع ورَاعِ ورِعَاء، ويغلب على ما يستعمل استعمال الأسماء نحو: رَاعِ.

وأما إِمَاماً في قوله سبحانه: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً﴾[1]، فالظاهر أنه جمع آم، وكذلك نِوَاء جمع نَاوٍ، وأنشد شيخنا:

أَلاَ يَــا حَمْــزُ لِلــشُّرُفِ الــنِّوَاء ... وهُـــنّ مُعَقَّـــلاَتٌ بالفِــنَاء

١٥٧/ب ضَــعِ الــسَّكِّينَ في اللَّبات مِنْها/ ... وضَـــرِّجْهُن حَمْـــزَةُ بِالــدِّماء

وعَجِّــلْ مِـــنْ أَطَايِــبِها طَعَامـــاً ... لِــشُرْبٍ مِــن قَدِيــرٍ أَوْ شِوَاء[2]

---

(١) تقدم ورودها ٩٥٣ .

(٢) أبيات من البحر الوافر قائلتها قينة في المدينة تستحث حمزة بن عبدالمطلب ﷺ في عقر ناقة لعلي ﷺ من مغنم بدر، فعقرها وهو ثمل قبل أن ينزل تحريم الخمر.
حمز: منادى مرخم، الشُّرُف: جمع شارف وهي الناقة العالية السن.
النِّوَاء: السمان.
الشاهد: قوله "النِّوَاء" جمع ناوية.
وردت الأبيات في الفائق (٢/٢٣٥)، والتاج (شرف).
وورد صدر الأول في صحيح البخاري، كتاب المساقاة (٨/٣)، وصحيح مسلم، كتاب الأشربة (١٦٥٧)، وسنن أبي داود، كتاب الخراج(٣/٣٩٢)، وغريب الحديث للخطابي(١/٦٥١)، (٣/٢٤٣)، وإصلاح غلط المحدثين للخطابي (٤٧).
وورد كاملاً في: غريب الحديث (١/٦٥٢)، والتنبيه والإيضاح (٢/٧) (أيد)، واللسان (شرف)، وشرح كفاية المتحفظ (٢٥٤).
في غريب الحديث وإصلاح غلط المحدثين (ذا الشرف)، في النهاية (أطايبها لشرب طعاما)، وفي التاج (الشرف طعاما).

وفُعْلَان يغلب[1] على ما يجرى مجرى الأسماء نحو: رُعْيَان وشُبَّان وصُحْبَان، والجمع بالواو والنون مطرد لا يفتقر فيه إلى سماع نحو: ضَارِبُون وشَارِبُون، وتحتمل الآية الإفراد بمعنى اجعل كل واحد منا إِمَاماً كما حكي أبو زيد عن العرب: أتينا الأمير فكسانا حُلَّة المعنى كسا كل واحد منا حُلّةً، وقد ورد التنزيل بهذا وذلك قوله سبحانه: **﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَة﴾**[2]، المعنى فاجلدوا كل واحد منهم[3].

وأما إذا دخل التاء على فَاعِل نحو: ضَارِبة، فالباب فَوَاعِل نحو: قَوَاتل وضَوَارِب. وإما ما كان صفة للمؤنث عارية عن التاء نحو: حَائِض، فإنه يجمع على فَوَاعِل وفُعَّل نحو: حَوَائِض وحُيَّض، أما فَوَاعِل فلأجل أنه صفة مؤنث في الحقيقة فتنزل منزلة ما ثبت التاء في لفظه نحو: ضَارِبَة، وأما فُعَّل فلأجل أنه في اللفظ مذكر كشَاهِد وغَائِب، وهذا حسن لمراعاتهم حكم المعنى واللفظ، ولا يجوز أن تقول في ضَارِبَة: ضُرَّب؛ لأنه مؤنث لفظاً ومعنًى ولا في ضَارِب ضَوَارِب؛ لأنه مذكر معنى ولفظا، فأما مَجِيء الفَوَاعِل في المذكر غير[4] الآدميين نحو: جِمَال بَوَازِل فلأجل أن المذكر الذي لا يعقل بمنزلة المؤنث في امتناعه من الواو والنون، فلا تقول جِمَال بَازِلُون كما لا يقال: نُوقٌ بَازِلُون، فلما كان كذلك استويا في التكسير، وقد تقدم نحو هذا، فأما فَعِيل فيجمع على فُعَلاء نحو، ظُرَفَاء وبُخَلاء وكُرَماء، وعلى فِعَال نحو: ظِرَاف وكِرَام، وفُعَال نحو:

---

(١) في ظ (يجرى).

(٢) سورة النور (الآية: ٢).

(٣) في د (منهما).

(٤) في ظ، ود (من غير).

شُجَاع وطُوَال، وقد تبع فَعِيلا في الجمع فقيل: شُجَاع وشُجَعَاء وطُوَال وطِوَال، وإذا استويا في الواحد، وهو أن طُوالاً بمعنى طويل كان الاشتراك في الجمع خلِيَقاً بهما، وأما المضاعف فيأتي فيه فِعَال نحو: شِدَاد، ولا يستثقل لفصل الألف بين المثلين، ولا يأتي فُعَلاء لما يلزم من اجتماع المثلين نحو: شُدَدَاء لكن أَفْعِلاَء يأتي مكانه نحو: أَشِدَّاء؛ لأن العين تسكن، فيزول بالإدغام اجتماع المثلين، وكذا المعتل اللام نحو: غَبِيّ وأَغْبِيَاء تركوا فيه فُعَلاء إلى أفْعِلاء تنكبا لما يفضي إلى الإعلال إذ كان يجب أن يقال: غُبَيَاء، فتحصل ياء متحركة مفتوح ما قبلها والياء إذا وجدت [(١)] بهذه الصفة كانت بعرض الانقلاب إلى الألف، وإذا قلبت ألفا/ وجب حذفها لالتقائها مع الألف الزائدة، فكان يصير إلى قولك: غُبَاء، ١٥٨/أ فلما كان يؤدي إلى هذا التغيير قصر على أَفْعِلاَء، والواو والنون مطرد في فَعِيل نحو: ظَرِيفُون وكَرِيمُون، ويجمع على فُعْل نحو سُدْسٍ في سُدَيْس وثُنِيّ [(٢)] في ثِنِي، وقد جاء فُعْلان نحو: ثُنْيان كجُرْبَان، وفِعْلان نحو: خِصْيَان، وفِعْلَة نحو: خِصْيَة كغِلْمَة، وفِعْلَة وإن كانت من أمثلة القِلّة، فإن هذا يستعمل استعمال الأَسْمَاء، وأما أفْعَال فقليل [(٣)] في فَاعِل وفعيل.

وقد جاء أَصْحَاب وأَشْهَاد وأَمْجَاد، وأَيْتَام وأَشْرَاف وأَكْمَاء في يتيم وشِريف وكِميّ، وشبه أَكْماءَ بأَعْدَاء من حيث إن فَعْولاً وفَعيلا يَتَقَاربان، وإذا دخل التاء فَعِيلاً فبابه فَعَائِل نحو: صَحَائِح؛ وضَغَائِن، وقد قالوا: فِعَال نحو: ظِراف إجْراءً للمؤنث مجرى المذكر كما جرى مجراه في باب أحْمَر حيث قلت:

---

(١) في ر، وظ (صارت).

(٢) في ظ، ود (ثن).

(٣) في أ (وأما أفعال في فاعل فقليل وفعيل. وقد) و(فعيل) ليست في (د).

حَمْراء وحُمْر، وأما خُلَفَاء فبمنزلة ظَرِيف وظُرَفَاء، وأما قوله:

.... ومَــا خَلِيَفُ أَبِي لَيْلَى بِمَوْجُودِ [1]

فإنمــا أورده ليريــك أنهم استعملوا خَلِيفَة وخَلِيفاً في الواحد، فجاء خَلاَئِف على خَلِيفَة وخُلَفَاء على خَلِيف، وأما ظُرُوف في جمع [2] ظَرِيف فعلى حــذف الــزيادة كأنه ظَرْف وظُرُوف أو ظِرْف وظُرُوف، وفَعُول يستوي فيه المذكر والمؤنث، فتقول: رجل صَبُور وامرأة صَبُور، وإذا قصدت تكسيره وهو للمذكر قلت: فُعُل نحو: صَبُور وصُبُر، وإن كان للمؤنث جمع (على)[3]، فَعَائِل نحــو: عَجَائِز وصَعَائِد، وعلى فُعُل نحو: عُجُز فمثال فَعَائِل لأجل أنه في المعنى مــؤنث، ومثال فُعَّل لأجل أن اللفظ مذكر كَحوَائِض[4] وحُيّض، وهذا أولى بــأن يكسر تكسير المذكر؛ لأن مثال فَعُول صفة لمؤنث قد استمر سقوط التاء فيه، و لم يستمر في فَاعِل، ولا يجمع فَعُول بالواو والنون لا تقول: صَبُورُون ولا صَبُورات؛ لأن هذا قد خرج من حكم [5] أسماء الفاعلين حيث [6] لم يجر على الفعْــل، وأمــا عَدُوّة فإنه على التشبيه بصَدِيْقة، وهم كثيراً ما يعتبرون جري الــشيء مجرى ضِدّه ألا تراهم قالوا: قَصِير كما قالوا: طَوِيل وشَبْعان وشَبْعَى وريّــان وريَّا كما قالوا: جَوْعَان وجَوْعَى وعَطْشَان وعَطْشَى، وقد قرب الأمر

---

(١) تقدم وروده ٩٥٦ .

(٢) (في جمع ظريف) ليست في (ر، وظ).

(٣) (على) ليست في (أ).

(٤) في ر، وظ (فهو كحوائض)، وفي د (كحائض).

(٥) في أ (علم).

(٦) في د(من حيث).

بين فَعُول وفَعِيل أن كل واحد منهما يقع على [1] الجمع كقوله سبحانه: ﴿ مِنْ قَــوْمٍ عَــدُوٍّ لَكُمْ﴾[2]، مع قوله: ﴿وَلاَ يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيْماً يُبَصَّرُونَهُمْ﴾[3]، فجمــع الضمير يدلك على أن الحميم بمعنى/ الكثرة، وقال: قَومْ قَلِيل ورِجال قِليل، وكذا كثِير، وقول رؤبة: ١٥٨/ب

دَعْهَــا فَمَــا الــنّحْوِيُّ مِــنْ صَــدِيقِها

ظاهــر الأمــر إذ المعــنى من أَصْدِ قائها، ويقال: إن قوما وقفوا عليه يأخــذون عــنه اللغــة كــأبي عبيدة والأصمعي، فجاءت امرأة تجتاز فكأنها احتشمتهم [4] فقال:

تَــنَحَّ لِلْعَجُــوزِ عَــن طَــرِيقِهَا إذْ أقْــبَلَتْ رَائِحَــةً مِــنْ سُــوقِهَا

دَعْهَــا فَمَــا النّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقَها [5]

وأمــا عَــوان وعُونٌ، وصَنَاع وصُنُع، فبمنزلة قَذَال وقُذُل في الاسم، وأسكنت حرف العلة من نحو: عُوْن كما قلت خُوْن في خِوَان قال الشيخ: "ولو حرك في الشعر لم يستنكر: وأما قولــه: "وليس هِجَان للجمع كجُنُب فيمن لم

---

(١) في أ (للجمع).

(٢) تقدم ورودها ٩٥٧.

(٣) تقدم ورودها ٩٥٧.

(٤) انظر: الجمهرة (٢/٢٧٣)، وقال في الزاهر (١/٣١٦) (وقالت امرأة من العرب مرت بأبي زيد النحوى وأصحابه وقد ضيقوا الطريق فلم يمكنها أن تجوز فقالت لأبي زيد: تنح.... الأبيات، وانظر: شرح شواهد الشافية (١٣٨).

(٥) انظر: التخريج ٩٥٨.

في الديوان (قد أقبلت)، وفي الزاهر (جائية).

يجمـــع؛ لأنك تقول: هِجَانَان "يعني أن هِجَاناً لو كان للجمع لما جاز أن تقول للاثـــنين: هجَانَـــان، وقد تقدم الكلام في تقدير اختلاف الكسرة [1] في هذا النحو: فأما نحو بَيِّع وقَيِّم، فَفَيْعِل عندنا، وعند الكوفيين فَعْيِل مقلوب، والكلام علـــى ذلك يأتي في التصريف، وجمعه الأجود أَفْعِلاء نحو: أَهْوِنَاء، وقد كَسَّروه على أَفْعَال نحو: أَمْوات، وقَيْل وأَقْوَال؛ لأن الأصل قَيِّل، وقَيِّل على وجهين:

أحـــدهما أن يكون مأخوذاً من قولهم: تَقَيَّل أباه؛ لأن الملك يتابع من يتقدمه في رسوم السياسة يدل على قصدهم هذا المعنى قولهم: تُبّع[2]، وتصريحهم بلفظ المتابعة، فإذا قيل: أَقْيَال [3]، وكان الواجب أن يكون من تَقَيّل؛ لأن عين الفعل هنا ياء.

والوجه الثاني: أن يكون من القول، لأن الملك هو الذي ينفذ لـــه القول.

وأما استواء المذكر والمؤنث في نحو: نَاقَة رُيَّض فلأجل ما تقدم من أن الصفة إذا لم تجر على الفعل لم يجب إلحاق التاء، وفَعِيل بمعنى مَفْعُول بمنزلة فَعُول في أنـــه لا يجمع بالواو والنون، ولا الألف والتاء لا تقول: قَتِيلُون ولا قَتِيْلات، وتجمع على فَعْلى نحو: جَرْحَى وقَتْلى وفُعَلاَء قليل نحو: قُتَلاء وأُسَراء، وإنما يأتي ذلك في فَعِيل الذي ليس بمعنى مَفْعُول نحو: ظَرِيف، وأما الذَّبِيحة والرَّمية، فإنما ألحق التاء فرقا بين ما يوصف به نحو: امرأة قَتِيل، وبين ما يجعل اسما بمعنى أنه مما يذبح ويُعَدّ لـــه، فإذا قالوا: ذَبِيح كان المعنى أنه وقع الفعل، فإذا قلت: ذَبِيحة

---

(١) انظر: ٩٠٤.

(٢) تبع لقب لبعض ملوك اليمن، انظر: أخبارهم في المعارف (٦٣٠)، ومروج الذهب (٢/٧٥، ٧٦).

(٣) جمع "قَيْل" والقَيْل ملك من ملوك حمير. تهذيب اللغة (٩/٣٠٢).

كـــان الـــذبح غـــير واقع، وكذا الضَّحِيّة؛ لأن المعنى أنه يعد لأن يُضَحّى به، والعَتِيرة[1] لما يعتر، فالتاء دخل / فرقا بين هذين المقصودين، وإذا [2] لم يوصف ١٥٩/أ
بِفَعــيل، فإن التاء تدخله كقَوْلِهم: رأيت قَتِيلة بني فلان، وذلك أنه لو لم يدخل الـــتاء، لم يحصل الفرق [3] بين التأنيث والتذكير، وإذا قلت: امرأة قَتِيْل، كان الموصوف مذكوراً فيعلم أَمُذَكَّرٌ هو أم مؤنث.

---

(١) العتيرة: هي الرجبية وهي ذبيحة كانت تذبح في رجب يتقرب بها أهل الجاهلية. تهذيب اللغة(٢/٢٦٢).

(٢) في ظ (وأما إذا).

(٣) في ر، وظ (الفصل).

قال صاحب الكتاب:

"باب ما جمع على معناه دون لفظه"

قـــال الخليل: إنما قالوا: مَرْضَى وهَلْكى ومَوْتى [(١)]، وحَزْنَى، ونحو ذلك؛ لأن هـــذه الأشـــياء أمور ابتلوا بها، وأدخلوا فيها وهم لها كارهون [(٢)]، فصار بمنزلة المَفْعُول به نحو: جَرِيْح وجَرْحَى، وعَقِير وعَقْرَى، وليس كذلك في اللفظ؛ لأن المَرِيض مثل الظَّرِيف وكان حقه مِرَاض [(٣)] كما قال جرير:

.... وفي المِـــرَاضِ لنا شَجْوٌ وتَعْذِيْب[(٤)]

وقد قالوا في الهَالِك: هُلاَّك وهَالِكُون كما يجب في القياس والحَمْل في هذا الـــباب على اللفظ أكثر في كلامهم من الحمل على المعنى، ألا ترى أنهم قالوا: دَامِـــر [(٥)] ودَامِرُون و لم يقولوا: دَمْرَى وقالوا: بَعِير جَرِبٌ وإبِلٌ جِرَابٌ جعلوه بمنزلـــة حَـــسَنٍ وحِسَان، ووافق فَعِل فَعَلا في الصفة كما وافق جَمَل فَخِذاً في التكـــسير حيث جمعوها على أَفْعَالٍ، فأما قولهم: جَرْبَى فيجوز أن يكون جمع

---

(١) في التكملة شاذ لي (موتى وجربى وحزنى)، وفي التكملة مرجان (موتى وجربى).

(٢) الكتاب: (٢/٢١٣).

(٣) في التكملة شاذ لي (مراضا).

(٤) عجز بيت من البحر البسيط، صدره.

قلتـــنا بعـــيون زانهـــا مـــرض ....

مراض: المراد بها العيون ومرضها فتورها، شجون: حزن.

الشاهد: قولـه: "وفي المراض" جاء على أصله؛ لأن مريضا ومراضا كظريف وظراف.

ورد في ديـوانه: (٣٤)، وابـن يـسعون (٢٦٢)، والقيسي (٨٥٢)، وابن برى (٥٧٧)، وشرح المفصل (٥/٨١)، واللسان والتاج (مرض).

(٥) في اللسان (دمر)، (ورجل دامر هالك لاخير فيه يقال: رجل خاسر دامر).

أجْرَب [1]، ويحمل على المعنى كما قالوا: أَحْمَق وحَمْقَى، وأَنْوَك ونَوْكَى جعل مـــا أصيب به في بدنه بمنزلة ما أصيب به في نفسه، وقالوا: جُرْب على القياس قال:

.... كَالْـيَوْمِ طَـالِي أَيْـنُقٍ جُرْبِ [2]

وقـد [3] قالـوا: أَيِّم وأَيَامَى، فأجروه مُجْرَى وَجَاعَى [4]، وقال غير سـيبويه كـان أيايِم[5] فقلب وقالوا: حَذَارى؛ لأن الحَذِر كالخَائِف، وقالوا:

---

(١) في التكملة: (أجرب أيضاً).

(٢) عجز بيت من البحر الكامل قائله دريد بن الصمة، وصدره:

مَـا إنَ رَأَيْـتُ وَلا سمِعْـتُ بِـه ....

الشاهد: قوله: "جُرب" جمع أَجْرب أتى به على القياس، ويجمع على جَرْبَى شبهوه بأحْمق وحَمْقي.

ورد في شعره (٣٤)، ومعاني القرآن للفراء (٢/٣٠٠)، وغريب الحديث للهروى (١/٣٢٠)، وإصلاح المنطق (١٢٧)، والبيان والتبيين (١/١٠٧)، وتأويل مشكل القرآن (٢٥١)، والشعر والشعراء (٣٤٣)، والجمهرة (١/٣٢٤)، وأمالي القالي (١/١٦١)، والأغاني (١٠/٢٢)، وجمهرة الأمثال (٢/١٥٧)، والمقتصد (٢١٨)، وتهذيب إصلاح المنطق (١/٢٠٦)، وابن يسعون (٢٦٢)، والقيسي (٨٥٣)، وشرح مقصورة ابن دريد (٣٢٧)، وابن برى (٥٧٨)، والمشوف المعلم (٧٨٤)، وشرح المفصل (٥/٨٢)، والإرشاد إلى الإعراب (١٧٦)، والمغني (٧٥٧)، وشرح شواهد المغني (٩٥٥)، وشرح أبيات المغني (٨/٥١).

(٣) (قد) ليس في التكملة.

(٤) انظر: الكتاب (٢/٢١٤).

(٥) قال ذلك ابن السكيت إصلاح المنطق (٣٤١)، فيه (أيائم)، وفي المشوف المعلم (٨٩)، (أيايم).

أُسَارى شَبَّهُوة بُكُسالى، قال: وليس يَجيء كل ذا على المعنى لم يقولوا: بَخْلَى ولا سَـــقْمَى، وقد جاء شَيء منه كثير على فَعَالى نحو: يَتَامى وحَبَاطَى، وليس الحمل على المعنى بالأصل (١) (٢).

قال المفسر:

اعلــم أن مَرِيضاً بمنزلة ظَرِيف في اللفظ، ولكنه لما شاكل نحو: قَتيل في المعنى من حيث إن هذه الأوجاع ليست مما يستحبه الإنسان صار المريض بمنزلة الجَــريح في أنـــه فُعِل به شَيء فجمع على فَعْلى نحو: مَرْضَى وحَمْقَى وهَلْكَى ونَوْكَـــى ووَجِ ووَجْـــيَا وجَرْبَـــى، وأمـــا إذا قيل: مِراض ومَرِيضُون، وهُلاَّك وهَالِكُون، فعلى الظاهر، وهو أن / يكون كظَرِيفِ، وأما قولهم: دَامِر ودَامِرُون ١٥٩/ب
وامتناعهم من أن يقول: دَمْرَى، فلأجل أن اعتبار ذلك نوع من المشاكلة، فلا يجب في كل شَيء.

وأما أَيَامَى فإن حمل على الظاهر كان الألف في آخره مزيدة بمنزلتها في وَجَاعَى فيكون وزنه فَعَالَى، وإن حمل على القلب كان الأصل أَيَايِم فَيَاعِل، ثم يقدم اللام الذي هو ميم على العين الذي هو ياء، فيقع الياء آخراً، فيصير أَيَامِي، ثم تبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا كما قالوا في مِدْرَىً: مَدَاري وفي مُعْيِيَة مَعَايَا، والأصل مَعَايِيٌ ومَدَاري(٣)، فوزن أيامى على هذا فَيَالِع فاعرفه.

---

(١) انظر: الكتاب (٢/٢١٤).

(٢) التكملة شاذ لي (١٨٩)، والتكملة مرجان (٤٧٤، ٤٧٥).

(٣) قال سيبويه في (٢/٣٩١)، (وسألته عن قولهم: مَعَايا فقال: الوجه مَعَاى وهو المطرد وكذلك قول يونس وإنما قالوا: مَعَايا كما قالوا: مَدَارَى وصَحَارى وكانت مع الياء أثقل إذا كانت تستثقل وحدها)، وقال في الأصول (٣/٣٤١) (كما قالوا في مداري (مداري، وكان مداري مَفَاعِل فجعلوه مَفَاعَل).

وفَعَالى بمنزلة فَعْلى في كونه لما يكره نحو: حَذَارَى في حَذِرٍ؛ لأن الخَائِف كأنه قد فعل به بَلاء، فإن قلت: إن نحو: كرِيم وظَرِيف بمنزلة أَحْمَق وأَنْوك في أنه ليس من فعل الإنسان، وإنما مجبول عليه، فكيف لم يجئ ذلك فيه.

فالجـــواب أن ذلك اختص بالمَكْروه والمذموم نحو: الأحْمَق لأجل أن الشَيء إذا كان على ما يحمد فكأنه باق على أصله (يعني الذي ينبغي أن يكون الإنسان عليه)[1] وعلى ما تقتضيه العقول حتى كأنه [2] لم يفعل به شَيء، وأما إذا كـــان مذموماً، فكأن صاحبه قد أوقع به فعل بإزاء الجَرْح والقَتْلِ من حيث غير عن وجهه فاعرفه.

وحكـــي شـــيخنا عن أبي عَمْرٍو أنه جاء فُعَالى وهو سُكَارَى وغُيَارَى وكُسَالَى وأُسَارَى [3].

---

(١) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ).

(٢) في ظ، ود (كأن).

(٣) في ر، وظ، ود(وعجالى وأسارى).

قال صاحب الكتاب:

" باب ما جاء على أربعة أحرف ملحقا أو على زون الملحق [1] من الثلاثة بالأربعة يكسر تكسير ما كان على أربعة "

وذلك نحو: قَسْوَر وقَسَاوِر، وتَوْأَم وتَوَائِم جعلوه كقَشَاعِم [2]، وقالوا: غَيْلَم[3] وغَيَالِم جعلوه كسَملق [4] وسَمَالِق، ولا يمتنع هذا من الواو والنون في الآدميين كما أن مؤنثه يجمع بالتاء، وفي التنزيل: ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾[5]، فلحقته التاء وقال:

فَلاَ تَفْجَرْ[6]. فَإِنَّ بَنِي نِزَارٍ لِعَلاَّت ولَيْسُوا تَوْأَمِينا[7].

---

(١) في التكملة شاذ لي (الملحق الملحق من الثلاثة).

(٢) جمع قشعم وهو المسن من النسور والرخم لطول عمره. تهذيب اللغة (٣/٢٧٧).

(٣) الغيلم: موضع، والغيلم السلحفاة، والغيلم المرأة الحسناء. تهذيب اللغة (٨/١٤١).

(٤) السملق: القاع المستوى الأجرد لا شجر فيه وهو القرق، وامرأة سملق لا تلد شبهت بالأرض التي لا تنبت. انظر: تهذيب اللغة (٩/٣٩٧)، واللسان (سملق).

(٥) سورة المدثر (الآية: ٥١).

(٦) بيت من البحر الوافر قائله الكميت الأسدي، وقال ابن برى (٨٥٠)، قائله دعبل، أما بيت الكميت فهو: وكان يقال: إن بني نزار لعلات وليسوا توأمينا

وليس في شعر دعيل المجموع المطبوع.

الشاهد: قوله: "تَوْأَمِينا" جمع توأم جمعه بالواو والنون لما كان لمن يعقل وتكسيره توائم.

ورد في شعر الكميت (٢/١١٨)، والمعاني الكبير (٥٢٧)، صدره فيهما كما ذكر ابن بري، والصحاح (تأم)، وابن يسعون (٢٦٢)، والقيسي (٨٥٥)، والمرصح (٢١٩)، واللسان والتاج (تأم). علات: الأب واحد والأمهات مختلفة.

(٧) في التكملة مرجان (تفتخر).

ومما جاء على وزن الملحق وليس به أفْعَل إذا كان صفة، فإنه يكسر على فُعْل كما كسر فَاعِل عليه، وذلك نحو: بَازِل وبُزْل وحَائِل وحُول، وذلك قولك: أحْمَر وحُمْر وأخْضَر وخُضْر، وكذلك كل ما كان على أَفْعَل ومؤنثه فَعْلاء، ولا يثقَّل الأوسط منه إلا أن يضطر إليه شاعر كما قال:

(أيُّهَا الْفِتْيانُ فِي مَجْلِسِنَا جَرِّدُوا مِنْها وِرَاداً وشُقُرْ)(١)

/وقد كسروه على فُعْلان كحُمْرَان وشُحْطَان وبيْضَان وأُدْمَان قال: ١٦٠/أ

ومِعْزَّى هَدِباً يَعْلُو قِرَانَ الأَرْضِ سُودَانَا (٢)

---

(١) بيت من بحر الرمل قائله طرفة بن العبد.
جردوا: عروا الخيل من جلالها وأسرجوها.
الشاهد: قوله: "شُقُر" جمع أشقر، وكان الحكم شُقْرا بالتخفيف، فحرك القاف ضرورة.
ورد في ديوانه(٥٧)، والخصائص (٢/٣٣٥)، والمحتسب(١/١٦٢)، وابن يسعون (٢٦٣)، والقيسي(٨٥٦)، وابن برى (٥٨١)، وشرح المقدمة الجزولية (١٠١٣)، وشرح المفصل (٥/٦٠)، وضرائر الشعر (١٩)، وشرح الكافية الشافية (١٨٣٠)، والمساعد (٣/٤١٤).
البيت ليس في أ، وفي التكملة شاذ لي (وراد وشقر) فقط.

(٢) بيت من بحر الهزج لم أهتد إلى معرفة قائله.
معزى: اسم للجمع من نونه جعله ملحقاً بهجرع ودرهم: ومن لم ينونه جعل ألفه للتأنيث، هدبا: أي ذات هدب، قران: جمع قرن وهو جبيل صغير.
الشاهد: قوله: "سُودَانَا" جمع أسود والأكثر سُوْد، وقيل: إن سُودَانا جمع الجمع وخص السود لأنها أكرم ألوانها.
ورد في الكتاب (٢/١٢)، وما ينصرف وما لا ينصرف (٣٠)، والمنصف (١/٣٦)، ورسالة الملائكة (٢٣٦)، والأعلم (٢/١٢)، وابن يسعون (٢٦٣)، والقيسي (٨٥٧)، وابن برى (٥٨١)، وشرح المفصل (٥/٦٣)، واللسان (قرن).

وقـــد كسروا ما استعمل منه استعمال الأسماء تكسيرها وذلك قولهم: الأجَــارِع والأَبَاطِح والأَسَاوِد، والأَدَاهم ألا ترى أنهم يقولون: نَزَلْت الأَبْطَح وَرَعَيْتُ الأجْرَع، ولا يكادون يقولون: المكان الأَجْرَع وقال:

بِأَجْـــرَع مِقْفَـــارٍ بَعِيدٍ مِنْ القُرَى   فَـــلاَةٍ وحُفّـــتُ بِالْفَلاَةَ جَوانِبُه [(١)]

ومؤنثه أيضاً كُسِّر على فَعْل؛ لأن المذكر والمؤنث قد يَسْتويان في تأنيث الجمـــع نحو: هِي الرِّجَال وهي النِّساء، وجمعوا ما استعمل من فَعْلاء استعمال الأسمـــاء بالألف والتاء، فقالوا: بَطْحَاوات كما قالوا: صَحْرَاوات كما جعلوا الأَبـــاطح كالأضَـــاحِي والأَرانِـــب، وقالـــوا: بَطْحَاء وبِطَاح، وبَرْقَاء وبِرَاق، فكسروها [(٢)] على فِعَال كما قالوا: عَبْلة [(٣)] وعِبَال وأُنْثَى وإِنَاث"[(٤)].

قال المفسر:

اعلم أن الصفة الرباعية والملحقة بمنزلة الاسم، فتقول: سَلْهَب وسَلاَهِب كما قلت: جَعْفَر وجَعَافر، فهذا حروفه أصول، والملحق نحو: قَسْوَر؛ لأن أصله

---

(١) بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة.

أجرع: رمل يرتفع وسطه ويكثر وترق جوانبه، مقفار: خال، فلاة: قفر منقطع عن الماء والرعي، حفت أديرت حواليه، جوانب: جمع جانب أراد تأكيد البعد من القرى.

الشاهد: قوله: "بأَجْرَع" استعمله اسما لا صفة.

ورد في ديوانه (٨٢٢)، والاقتضاب (٢٨٩/٣)، وابن يسعون (٢٦٣)، والقيسي (٨٥٨)، وابن برى (٥٨٣)، والعيني (١٧٦/٢).

(٢) في التكملة شاذ لي (فكسروهما).

(٣) في تهذيب اللغة (٤٠٨/٢)، (جارية عبلة والجمع عبلات).

(٤) التكملة شاذ لي (١٩٠)، والتكملة مرجان (٤٧٦، ٤٧٨).

مـــن القَـــسْر كقولهم: الأغْلَب وهو ملحق بجَعْفَر تقول: قَسَاوِر كما قلت في الاســـم: جَدْول وجَدَاول، وَتوْأَم ملحق أيضاً، والواو زائدة، وكفى دليلا عليه قولهم: أَتْأَمت [1] الْمَرْأَة، فوزن قَسْوَر فَعْوَل، وتَوْأم فَوْعَل [2]، وغَيْلَم فَيْعَل من تركيب الغلام، وتقول: تَوَائِم [3] وغَيَالِم، ويجمع بالواو والنون في المذكر من[4] الآدميين كقولهم: تَوأَمُون كما أنشده [5]، وتقول تَوْأَمَات في المؤَنث، وفي مالا يعقل قَسْوَرة، وقَسْوَرات.

أما أَفْعَل صفة نحو: أَحْمَر وأَصْفَر، فبابه فُعْل نحو: حُمْر وصُفْر، والمؤنث تابع للمذكر نحو: حَمْراء وحُمْر، وقد جاء فُعْلان نحو: السُّودَان والبِيضَان [6]، وليس يطرد كالأول وفُعُل صفة لا يُثَّقل إلا ضرورة كما أنشد شيخنا:

.... جَـــرِّدُوا مِـــنْها وِرَاداً [7] وشُـــقُرْ

فوِرَاد جمع وَرْد، وشُقُر جمع أَشْقَر، وحكي عن أبي الحسن أن كل فُعْل في الكلام فتثقيله جائز إلا ما كان صفة نحو: حُمْر، أو معتل العين نحو: سُوق،

---

(١) أتأمت المرأة إذا ولدت اثنين في بطن، تهذيب اللغة (٣٣٧/١٤).

(٢) في د (فعول).

(٣) في إصلاح المنطق (٣١٢) (والجميع توائم وتؤام).

(٤) في أ (في).

(٥) يريد قول الشاعر:

فَـــلاَ تَفْخَـــرْ فَـــإِنَّ بَنِـــي نِـــزَارٍ ... لِعَـــلاَّتٍ وَلَيْـــسُواَ تَوْأَميـــنَا

(٦) كسرت الباء؛ لأنه لو قيل: البُيْضَان لسكنت الياء إثر ضم في جمع ولا تقلب الياء واواً هنا لأن الشرط أن يكون في غير جمع، فيجب قلب الضمة كسرة لثقل الضمة والياء والجمع. انظر: للسان (بيض) وضياء السالك (٢٨٠/٤)، والتصريح (٣٨٤/٢).

(٧) في أ، ور، وظ (جردوا كل وراد).

ومقصوده أن ذاك يجوز في الكلام وحال السعة، وهذان لا يجوزان إلا في الشعر فالصفة نحو: ما أنشدت [١]:

والمعتل نحو: ما حكي شيخنا من أن أبا عثمان قال: أنشدني أبو زيد [٢] النحوي [٣]:

أغَـــرُّ الثَّـــنَايَا أَحَـــمُّ الِّلِـــثَاتِ تَمْـــنَحُه سُـــوُكَ/ الإِسْـــحِلِ [٤] ١٦٠/ب

وأنشد أيضاً:

.... وَفِي الأَكُفِّ الَّلامِعَاتِ سُوُرْ [٥]

---

(١) هو قول الشاعر: ....وراداً وشقر

(٢) المنصف (٣/٣٣٨)، قال أبو عثمان: وأنشدنا أبو زيد قال: أنشدني الخليل بن أحمد.

(٣) في ر، وظ (النحو قال سمعت خليلا).

(٤) بيت من البحر المتقارب قائله عبدالرحمن بن حسان.

أغر الثنايا: أبيضها، أحم: من الحمة وهي لون بين الدهمة والكتمة ودون الحوة، اللثات: جمع لثة وهي اللحمة المركبة فيها الأسنان، السوك: جمع سواك، الإسحل: شجر تتخذ منه المساويك.

الشاهد: قوله: "سُوُك" حرك الواو بالضم ضرورة.

ورد في ديوانه (٤٨)، والمقتضب (١/١١٣)، والمنصف (١/٣٣٨)، والضرورة للقزاز (١٧٢)، والمخصص (١١/١٩٢)، وشرح المفصل(١٠/٨٤)، واللسان (سوك)، وشرح الألفية للمرادى(٥/٤٦)، والعيني (٤/٥٣٠)، والأشموني (٤/١٣٠).

في المرادى والعيني والأشموني (يحسنها).

(٥) عجز بيت من البحر الكامل قائله عدي بن زيد العبادي، والبيت بتمامه:

عـــن مـــبرقات الـــبرين وتـــبدو في الأكـــف اللامعـــات ســـور

الشاهد: قوله: "سوُر" حرك الواو بالضم ضرورة.ورد في ذيل ديوانه (١٢٧)، والكتاب (٢/٣٦٩)، والأزمنة وتلبية الجاهلية (٣٦)، والمقتضب (١/١١٣)، والمنصف (١/٣٨٨)، وشرح الفصيح للأصبهاني (٢٢٥)، وشرح اللمع لابن برهان العكبرى (٥٤٧)، وشرح المفصل (٥/٤٤)، والمقرب (٢/١١٨)، وشرح الشافية للرضي (٢/١٢٧)، واللسان (لمع)، والهمع (٦/٩٤)، وشرح شواهد الشافية (١٢١).

فالتحـــريك في سُوُك، وسُوُر للشعر، فالاختيار سُوْك وسُوْر بالإسكان لــثقل الضمة على حرف اللين، وأما نحو: الأَجَارِع والأَبَاطِح، فإنه لما استعمل اســتعمال الأسمــاء كسر تكسيرها؛ لأن الأفَاعِل جمع أَفْعَل اسما نحو: أَزَامِل، وأَفَاكِل والأَسَاوِد جمع أَسْود للحية، والأداهم للأَدْهم يعني القَيْد، وكذلك كل صــفة غالــبة، وقــد تقدم القول في ذا النوع [1]غير مرة، وأما قول أبي علي: «ومؤنثه قد كُسِّر على فُعْل؛ لأن المذكر والمؤنث قد يستويان في تأنيث الجمع نحــو: هـــي الرجال، وهي النساء» فتعليل لاستواء المذكر والمؤنث نحو: نِسَاء حُمْر ورجال حُمْر، وذاك [2] أن رَجُلا مذكر حقيقي فكما قالوا: هي الرجال، فأنــثوا حمـــلا على الجماعة، وهي النساء، وخرج النساء، فلم يراعوا التأنيث الحقيقي كما اعتبروا في الواحد حيث قالوا: خرجت المرأة، و لم يجوزوا "خرج"، إلا[3] في حـــال غـــير واســـعة [4] كذلك يجريان في نحو ذا مجرى واحداً، هذا وتغليب المذكر على المؤنث جيد، وهو مستمر في الضمائر نحو: أن تقول: هند وزيد ذَهَبَا، وهند ودعد وزيد خَرَجُوا.

---

(١) في ظ (المعنى).

(٢) في أ، ود (حمر فإذا كان رجلا مذكر).

(٣) في أ، ود (إلى).

(٤) انظر: الكتاب (٢٣٥/١)، والمقتضب (١٤٦/٢، ١٤٨، ٣٣٨)، (٣٤٩/٣)، (٥٩/٤).

قال صاحب الكتاب:

"باب جمع ما كان من الصفات على أكثر من أربعة أحرف"

مــن ذلك ما كان على مِفْعَال تقول في تكسيره: مَفَاعِيل نحو: مِكْثَار ومَكَاثِير [1] ومِهْذار ومَهَاذِير ومِطْعَان ومَطَاعِين قال:

مَطَاعِينُ في الْهَيْجَا [2] مَطَاعِيم للقِرَى إذَا ابْيَضّ آفَاقُ السَّمَاءِ مِنْ الْقَرْسِ [3]

و لم يجمع بالواو والنون [4] حيث استوى لفظ المذكر والمؤنث كما لم يجمــع فَعُــول بهمــا، ومِفْعَل بمنزلة مِفْعَال لاستواء المذكر والمؤنث فيه، وهو عــند الخلــيل مقصور من مِفْعَال[5] لتصحيحهم نحو: مِقْوَل ومِخْيَط، وذلك نحــو: مِــدْعَس ومَــدَاعِس [6]، ومِقْــوَل ومَقَــاوِل، وكذلك مِفْعِيل نحو:

---

(١) في التكملة شاذ لي (ومكاثير ومكيال ومكاييل) في أ «للهيجاء».

(٢) في أ (للهيجا).

(٣) بيت من البحر الطويل قائله أوس بن حجر.

الهيجاء: الحرب تمد وتقصر، مطاعيم: جمع مِطْعَام وهو الكثير الطعام، القرس: أبرد الصقيع.

الشاهد: قوله: "مَطَاعِين" جمع مِطْعَان وهو الكثير الطعن.

ورد في ديوانه(٥٢)، والصحاح والأساس (قرس)، وابن يسعون(٢٦٤)، والقيسي(٨٦٠)، وابن برى (٥٨٥)، والتنبيه والإيضاح واللسان والتاج (قرس).

في الديوان والصحاح والأساس والتنبيه والإيضاح واللسان (اصفر).

في التكملة شاذ لي والصحاح والأساس وابن يسعون وابن برى (في القرى).

(٤) في أ (من حيث).

(٥) الكتاب (٢/٣٦٧).

(٦) المداعس: الصم من الرماح. تهذيب اللغة (٢/٧٥).

مِحْضير[1] ومَحَاضِير، ومِئْشير [2] ومَآشِيْر، وقالوا مسكينة شبهت بفقيرة حيث لم تكـــن في معنى الأكثار كا أن المحضير لـــه فتقول على هذا مِسْكِينُون، وجاء في التنزيل: ﴿الْمَسَاكِيْن﴾[3]، وقالوا للمرأة: مِسْكين [4]، ومما يكسر ولا يجمع بالألـــف والـــتاء مُفْعِـــل الـــذي يكون للمؤنث ولا تدخله التاء نحو: مُطْفِل ومَطَافِل[5]، ومُشْدِن[6] ومَشَادِن لما لم تدخله التاء صار كالسلوب، فلم يجز [7] فيه إلا التكسير، وقالوا: مَطَافِيل/ قال: ١٦١/أ

مَطَافِـــيلَ أَبْكَـــارٍ حَدِيْثٍ نِتَاجُهَا تُشَابُ بِمَاءٍ مِثْلِ مَاءِ الْمَفَاصِلِ [8].

---

(١) فرس محضير ومحضار بغير هاء للأنثى إذا كان شديد الخضر وهو العدو. تهذيب اللغة: (٤/٢٠٠).

(٢) الأشر: المرح والبطر، ورجل مِئْشِير: وكذلك امرأة مِئْشِير بغيرها، وناقة مئشير وجواد مئشير يستوي فيه المذكر والمؤنث. اللسان (أشر).

(٣) وردت هذه الكلمة في آيات كثيرة منها: سورة البقرة (٨٣، ١٧٧، ٢١٥)، والنساء (٨، ٨٩)، والمائدة (٨٩).

(٤) في أ (فيها).

(٥) ناقة مطفل، ونوق مطافل ومطافيل معها أولادها، تهذيب اللغة (١٣/٣٤٨).

(٦) ظبية مشدن يتبعها شادن، وقال أبو عبيد الشادن من أولاد الظباء الذي قد قوى وطلع قرناه، تهذيب اللغة (١١/٣٢٢).

(٧) في التكملة شاذ لي (يجوز).

(٨) بيت من البحر الطويل قائله أبو ذؤيب الهذلي.

مطافيل: ذات أطفال، تشاب: تخلط، المفاصل: جمع مفصل وهو الموضع الذي يفصل بين جبلين.

الشاهد: قوله: "مطافيل" جمع مطفل والكثير المستعمل مطافل.

=

ومـــا [1] كان على فُعَلاء، فإنه يكسر على فِعَال وذلك نُفَساء ونِفَاس، وعُشَرَاء، وعِشَار، وفي التنزيل: ﴿وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾ [2]، وقالوا: عُشَرَاوَات ونُفَـــسَاوَات شَبَّهوها[3] بَرَبُعَة ورَبُعَات ورِبَاع لا تفاقهما في البناء [4] وعلامة التأنـــيث كما اتفقا في الاسم في قَاصِعَاء وقَوَاصِع، وليس شيء من [5] الصفات آخـــره علامـــة التأنيث يمتنع من الجمع بالألف والتاء غير فُعَلاء أَفْعَل، وفَعْلى فَعْلاَن. وأما فَعّال فإنه يجمع المذكر منه بالواو والنون، والمؤنث بالألف والتاء[6]، ولا يكـــسر ولا يفعل [7] به ما فعل بفَعِيل وفَعِيْلَة نحو: ظَرِيْف وظَرِيفَة، وذلك قَـــتَّال وقَـــتَّالون وشَرَّاب وشَرَّابُون، وكذلك فُعَّال نحو: حُسّان وكُرّام، وقُرّاء

= ورد في ديوان الهذليين (١/١٤١)، وشرح أشعار الهذليين (١٤١)، والحيوان (٢/٣٥١)، والبيان والتبيين (١/٢٧٨)، والأضداد لابن الأنبارى (١٢٦)، والمنجد في اللغة (٢٥٩)، وتهذيب اللغة (١٢/١٩٣)، وأمالي المرتضي (١/١٨٧)، والمسلسل (٢٨٩)، وابن يسعون (٢٦٥)، والقيسي (٨٦١)، وابن برى (٥٨٦)، وحياة الحيوان (٢/٩٥)، وشرح شواهد الشافية (١٤٥).

(١) في التكملة مرجان (وكان).

(٢) سورة التكوير (الآية: ٤).

(٣) في التكملة شاذ لي (شبهوهما).

(٤) في التكملة مرجان (التاء).

(٥) في التكملة مرجان (من هذه).

(٦) في التكملة مرجان (ويكسر).

(٧) في التكملة، ود (ولم).

وصُرّاء [1] تقول: حُسَّانُون وكُرَّامُون، وقد دختله التاء في نحو قوله:

دَارُ الفَـتَاةِ التَّـي كُـنّا نَقُولُ لَهَا   يَـا ظَبْـيَةً عُطُـلاً حُسَّانَةَ الجِيدِ [2]

وقالوا: عُوَّار وعَوَاوِير والعُوَّار الجَبَان قال:

غَيْـرُ مِـيلٍ ولاَعَوَاوِيـرَ في الْهَيْـ   ـجـاء ولاَ عُـزَّلٍ ولاَ أَكْفَالِ [3]

---

(١) في التكملة مرجان (وقراء ووضاء)، وفي التكملة شاذ لي (وصراء، ووضاء).

(٢) بيت من البحر البسيط قائله الشماح بن ضرار الذيباني.

الشاهد: قوله: "حسانة" بتاء التأنيث للمؤنث، وللمذكر حسان والجمع حسانون.

ورد في ديوانه (١١٢)، وديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي (١٦/٤)، وإصلاح المنطق (١٠٨)، والخصائص (٢٦٦/٣)، والمنصف (٢٤١/١)، والمجمل (عطل)، ومعجم مقاييس اللغة (٥٧/٢)، وتهذيب إصلاح المنطق (٣٠٦/١)، ونزهة الطرف (١٩٤)، وأساس البلاغة (عطل)، وأمالي ابن الشجرى (٤١/١)، وشرح أدب الكاتب (٣٤٥)، وابن يسعون (٢٦٥)، والقيسي (٨٦٢)، وابن برى (٥٨٧)، والمشوف المعلم (١٩٢)، واللسان والتاج (حسن).

(٣) بيت من البحر الخفيف قائله أعشى قيس.

ميل: جمع أميل وهو الذي يميل على السرج من الجبن، عواوير، جمع عوار وهو الجبان الضعيف، عزل: جمع أعزل وهو الذي لا سلاح معه، أكفال: جمع كفل وهو من لا يثبت في الحرب.

الشاهد: قوله: "عواوير" جمع عُوَّار.

ورد في ديوانه (٦١)، ومختصر الألفاظ (٨٨)، وأمالي القالي (٨٢/١)، وتهذيب اللغة (١٣٦/٢)، ومعجم مقاييس اللغة (٢٩٠/٥)، وسط اللآلي (٨٤٧)، والمسلسل (١٢٧)، وابن يسعون (٢٦٦)، والقيسي (٨٦٣)، وابن برى (٥٨٨)، واللسان والتاج (عور، عزل، كفل).

جعلوا عُوّاراً بمنزلة مِفْعَال ومِفْعِيل حيث ترك وصف المؤنث [1] (به)[2].

وأمـــا الفِعِّـــيل نحو: الشِّرِّيب والفِسِّيق والسِّكِّير فشِرِّيبُون وفِسِّيْقُون، وكذلك مَفْعُول تقول: مَضْرُوبُون، وقالوا: مَشْئُوم، ومَشَائيم قال:

مَـــشَائِيمُ لَيْـــسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... ولا نَاعِـــباً [3] إلا بِبَـــيْنٍ غُرَابُهَا [4]

وقالـــوا: مَكْسُور ومَكَاسِير، وكذلك مُفْعَل ومُفْعِل مُكْرَمُون، وقالوا:

---

(١) انظر: الكتاب (٢/٢١٠).

(٢) (به) ليست في (أ).

(٣) في التكملة مرجان (وناعبا).

(٤) بيت من البحر الطويل أنشده سيبويه في (١/٨٣)، بنصب ناعب ونسبه إلى الأحوص الرياحي، وفي (١/١٥٤)، بجر ناعب ونسبه إلى الأحوص الرياحي بالحاء المهملة، وفي (١/٤١٨)، بجر ناعب ونسبه إلى الفرزدق.

والصحيح: أنه للأحوص واسمه زيد بن عمرو اليربوعي التميمي شاعر فارس توفي نحو (٥٠هـ). المؤتلف (٤٩).

فقد نسب إليه في ابن السيرافي (١/٧٤)، وفرحة الأديب (٣٢)، والأعلم (١/٨٣)، وابن برى (٥٨٩)، والخزانة (٤/١٥٨)، والقيسي (٨٦٥)، حكى قول سيبويه.

ونسب إلى الأحوص في المؤتلف والمختلف (٤٩)، وتهذيب إصلاح المنطق (١/٣٧٩)، وابن يسعون (٢٦٦)، والإنصاف (١٩٣)، وشرح المفصل (٢/٥٢)، وفي البيان والتبيين (٢/٢٦١)، أبو الأحوص.

الشاهد: قوله: "مشائيم" جمع مشآم.

ورد بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس (٨١)، والخصائص (٢/٣٥٤)، والإفصاح (١٥٩)، وأسرار العربية (١٥٥)، وشرح المفصل (٥/٦٨)، (٧/٥٧)، وشرح الكافية للرضي (١/٢٦٨)، وضرائر الشعر (٢٨٠)، والمغني (٥٣١).

مُنْكـــر ومَنَاكِير ومفطِر [1] ومَفَاطِير، ومُوسِر ومَيَاسِير، وفُعَّل بمنزلة فُعَّال يجمع بالواو والنون؛ لأنه كالمقصور منه كما كان مِفْعَل مقصوراً من مِفْعَال، وذلك زُمَّلٌ وجُبَّاً.

وفُعَّـــيْل بمنزلة فُعَّلٍ؛ لأنه على زون فُعَّال وذلك زُمَّيْل، وما كان على فَعْلان صفة وكانت لـــه فَعْلَي فإنه يكسر بحذف الزيادتين منه على فِعَال، ولا يجمع بالواو والنون كما لم يجمع أَفْعَلُ بهما، وذلك؛ لأن مؤنث هذين البناءين لم تلحقهما التاء على بنائهما، فيجمعا بالألف والتاء، فصارا بمنزلة مالا مؤنث لـــــه[2] نحـــو: فُعُول ومِفْعَال، فلم يجمع المذكر[3] بالواو والنون كما لم يجمع المـــؤنث بالألـــف والتاء، وذلك نحو: عَجْلَان وعِجَال وظَمْآن وظماء وغَرْثَان

١٦١/ب وغِرَاث [4]، ووَافَقة مؤنثه في هذا الجمع [5] كما وافق/ فَعِيلا [6] فِعَيْلَةُ في فِعَال نحو: ظَرِيف وظرِيفة وظِراف فيهما [7]، وحذفت الزيادة في التكسير من المؤنث كحـــذفها مـــن أُنْثَى وإِنَاث ورُبّى ورُبَاب، وحذفت الألف والنون من المذكر لحذفهم لَهُما في الاسم قولهم: ظَرَبان وظَرِب، أنشد الأصمعي:

---

(١) في التكملة شاذ لي (مناكير ومغطار ومفطر ومفاطير).

(٢) في أ (فيه).

(٣) في التكملة مرجان (المذكر منه).

(٤) في تهذيب اللغة (٨٨/٨)، (الغرث: الجوع والنعت غرثان وغرثى وجارية غرثى الوشاح ووشاحها غرثان، وقد غرث يغرث غرثا فهو غرثان).

(٥) في التكملة شاذ لي (الجمع كله).

(٦) في التكملة مرجان (فعيل).

(٧) في التكملة شاذ لي (فيهما جميعا).

قُبِحْـــتُمْ يَاظَـــرِباً مُحَجَّـــرَه أو الْـــوِبَارِ يَبْـــتَدِرْنَ الجِحَـــرَه [1]

وقـــد كُسّرا جميعا على فَعَالى، وذلك سَكْران (وسَكَارَى)[2]، وحَيْرَان وحَـــيَارَى، وغَيْـــرَان وغَـــيْارَى، جعلوا المذكر كصَحْرَاء وصَحَارى، والمؤنث كُحْبلـــى وحَبَالى، وذِفْرَى وذَفارَى، وقد كسر بعضه على فُعَالَى، وذلك قول بعضهم: سُكارى وعُجَالى، ومنهم من يفتح فيقول: عَجَالى، وقد كسروا فَعْلاَن الـــذي تلحـــق مؤنثه الهاء تكسير مالا تلحق مؤنثه الهاء، وذلك قولهم: نَدْمَان ونَدْمَانَـــة ونِدَام ونَدَامَى، وخَمْصَان وخَمْصانة وخِمَاص، وقد شبهوا بهذا [3] الأسماء، فقالوا: سِرْحَان وسِرَاح وضِبْعَان وضِبَاع، وإن شئت قلت: خَمْصَانُون، وفي نَدْمَان نَدْمانُون وعُرْيانُون؛ لأنك تقول: نَدْمانَات وخَمْصَانَات؛ لأن التاء قد لحقت بناء التذكير في خَمْصَانَة، و لم يصغ للمؤنث بناء آخر كما صيغ في فَعْلاء وفَعْلـــى، وقالوا في تكسير عُرْيَان: عُرَاة، و لم يقولوا: عِرَاء كخِمَاص، ولا عَرَايا

---

(١) رجز نسب إلى الحصين بن بكير الربعي.

ظربان: دابة على خلقة الكلب منتن الريح، محجرة. المدخلة في أجحارها المضطرة إليها الوبار: جمع وبر وهو دابة على قدر السنور تشبه القرد، قبحتم: مخفف؛ لأنه لا يراد به ضد الحسن.

الشاهد: قوله: "يا ظربا" حذف النون من ظربان في التكسير وذلك أن الألف والنون قد عاقبتا تاء التأنث وجرتا مجراها، وذلك في حذفهم الألف والنون عند إرادة الجمع كما تحذف تاء التأنيث.

ورد في: الخصائص (٢٠٨/٢)، وابن يسعون (٢٦٧)، والقيسي (٨٦٦)، وابن برى (١٥٩١).

(٢) (سكارى) ليست في (أ).

(٣) في التكملة شاذ لي (بهذه).

كَحَــبَالى [1] اســتغنوا بعُرَاة [2]، وقد كسروا فَعِل [3] على فَعَالى لا تفاق فَعِل وفَعْــلان في المعنى، وذلك نحو: صَدٍ وصَدْيَان، وعَطِش وعَطْشَان، وقالوا: بعير حَبِط [4] وإبل حَبَاطى وحَذِر وحَذَارى، وقالوا: عَجْلانَ وعَجَالى، وقالوا: شَاة حَرْمَى وحِرَام وحَرَامى؛ لأن فَعْلَى صفة بمنزلة ما مذكره حَرْمَان، وإن لم يقل: ذلــك [5]، وأمــا بنات الخمسة فلا تكسر إلا على استكراه كما لا تحقر إلا كــذلك، فإذا استكرهوا حذفوا الحرف الآخر، فقالوا في فَرَزْدَق: فَرَازِد، وربما قالـــوا [6]: فَرَازِق، فحذفوا الدال لما كان من مخرج التاء، وهي زائدة، وكذلك القياس في خَدَرْنَق [7]، ومن قال: فَرَازِق لم يقل في جَحْمَرِش: إلا جَحَامِر، ولا تحذف الميم؛ لأنها قد بعدت من الطرف"[8].

قال المفسر:

اعلم أن مِفْعَالاً يستوى فيه المذكر والمؤنث كما يستوى في فَعُول، فلا تلحقـــه الواو والنون، ولا الألف والتاء لا تقول: مُطْعَامون ولا مُطْعَامات [9]

---

(١) في التكملة (كحيارى).

(٢) انظر: الكتاب (٢/٢١٢).

(٣) في التكملة (فعلا).

(٤) الحَبَط: وجع يأخذ البعير في بطنه من كلأ يستوبله يقال: حبطت الإبل تحبط حبطا. تهذيب اللغة (٤/٣٩٥).

(٥) قال سيبويه (٢/٢١٢)، (ويقال: شاة حَرْمَى وشياه حِرَام وحَرَامى؛ لأن فَعْلَى صفة بمنزلة التي لها فُعْلاَن كأن ذا لو قيل في المذكر قيل: حَرْمَان).

(٦) في التكملة شاذ لي (وربما حذفوا الدال فقالوا: فرازق لما كان الدال من مخرج التاء).

(٧) الخَدَرْنَق: العنكبوت الذكر، تهذيب اللغة (٧/٦٣٤).

(٨) التكملة شاذ لي (١٩٢- ١٩٥)، والتكملة مرجان (٤٧٨- ٤٨٦).

(٩) في أ (معطارات) وفي ظ (مطعارات)، وفي د (معطارات).

كما لم تقل: رجال صَبُورُون ولا نساء صَبُورات، وقد تقدم أن هذا النحو إذا منع/ ما يكون في أسماء الفاعلين نحو: ضَارِب، فلأجل أنه لا يجرى على الفعل، ١٦٢/أ
ألا تـــرى أن مِطْعَاماً ليس على وزن مُطْعِم[1]، ومِفْعَال يجيء من أَفْعَل، وفَعُل، وقد جمعها البيت الذي أنشده:

مَطَاعِين فِي الْهَيْجَا مَطاعِيم فِي الْقُرى[2] ....

فمِطْعَـــان من طَعَن ومِطْعَام من أَطْعَم، ولو كان من طعِم لكان ذمّاً، ومِفْعَـــل نحو: مِقْول ومِدْعَس، وإن كان جَارِياً على الفعل في اللفظ، فإنه فرع علـــى مِفْعَـــال ومنقوص منه، وإذا كان كذلك وجب أن يجري على حكمه، واستدل على كون مِقْوَل مقصوراً من مِقْوَال بتصحيح حرف العلة إذ لو كان علـــى ظاهره لوجب أن يقال: مِقَال كما تقول: مَقَال والأصل مِقْول. وبيانه يـــأتي في التـــصريف، وكذا مِفْعِيل نحو: مِحْضِير لا تقول: مُحْضِيُرون؛ لأنه لا يجري على الفعل، فقد اقتصر في هذا كله على التكسير نحو: مَطاعِيم ومَدَاعِي ومَحَاضِـــير، فإن لحق التاء شيئاً من ذلك، فعلى الأصل والتشبيه نحو: مِسْكِينة شـــبهوه بفَقِيرة. فإن قلت: (على هذا مِسْكِينُون ومِسْكِينات جاز كما تقول: فَقِـــيرون فـــإن قلـــت)[3]: فما بالكم تزعمون أن الذي أوجب إسقاط هذه العلامات من نحو قَتِيل أنه لا يجري على الفعل ونحو: فَقِير وكَرِيم بهذه المنزلة إذ ليس فَقِير على زون يَفْقُر.

---

(١) في ظ (يطعم).

(٢) تقدم وروده ٩٧٩.

(٣) ما بين القوسين في (أ).

فالجـــواب أن بـــين الموضعين فرقا، وذاك أن نحو: قَتِيل مصروف عن مَقْتُول، والأصل ذاك، وكذا الأصل طَاعِن ثم تقول: مِطْعَان، فلما كان كذلك صـــار بمنزلة اسم يوضع ولا فعل لـــه في أن لا يجب إجراؤه على سَنَنَ الفعل، ومـــا ذكرته من نحو: فَقِير قائم مقام فَاعل في أول أحواله، وليس بمصروف عن شَـــيء، والذي دعاهم إلى وضع فَعِيل موضع فَاعِل أن يفرقوا بين ما كان فِعْلاً يفْعَلـــهُ الإنـــسان ويكتسبه نحو: الضَّرْب والْقَتْل، وبين ما هو كالغَرِيزَة أو جار مجراها كالظَّرافة والكرم، وكذا نحو [1]: الفَقْر والمَرضَ؛ لأنه مما يحصل فيه لا [2] بقـــصده واكتسابه، وأما نحو: مُطْفِل ومُشْدِن فَقُصِر على التكسير لما منع التاء للمعـــنى الـــذي ذكرناه [3] في حَائِض تقول: مَطَافِل كما قلت: حَوَائِض، ولا يقـــول: مُطْفِـــلات كمـــا لا يقول: حَائِضَات إلا من يقول: حَائِضَة، وشبهه بالـــسَّلُوب مـــن حيث إن فَعولا [4] لا يدخله التاء، وأما نحو: نُفَساء فيجمع بالألف والتاء ويكسر على فِعَال نحو: نُفَساوَات ونِفَاسَ، وقوله: "شبهوها برُبَعَة ورُبَعَـــات ورِبَاع لا تفاقهما في البناء، وعلامة التأنيث كما اتفقا في الاسم في/ ١٦٢/ب
قَاصِعَاء وقَوَاصع" يعني أنهم نَزَّلوا أَلفي التأنيث في نُفَسَاء منزلة [5] التاء، في رُبَعَة فجمعوه بالألف والتاء كما نزلوا ألفي قاصعاء منزلة [6] التاء في ضَارِبة، فقالوا: قَوَاصِـــع كَـــضَوَارِب، وإن كانوا لا يقولون في صَفْراء: صَفْراوَات، وليس هذا

---

(١) (نحو) ليست في (ظ).

(٢) في ر، وظ (فيه واكتسابه لا بقصده).

(٣) انظر: ٦٩٩.

(٤) في ر (فعالا).

(٥) في ظ (بمنزلة).

(٦) في أ (بمنزلة).

بقادح لأجل أنهم يبنون كل مثال على وجه من التصريف لا يكون لغيره، وأما فَعَّــال فــيجمع بالواو والنون نحو: القتَّالُون وبالألف والتاء نحو: قتَّالات، فقد روعي المعنى واللفظ، بيان هذا أنهم قالوا: مِفْعَال، فلم يلحقوا الواو والنون، ولا الألف والتاء؛ لأنه لا يجري مجرى الفعل كما يجري فَاعِل، وقالوا: قتَّال فأجروه مجرى فَاعِل وإن لم يكن جاريا على الفعل إذا ليس على وزن يُقْتَل ولا يُقتَّل غير أنــه بمعناه، وفُعَال بضم الفاء الأكثر فيه أن يجري مجرى فُعَّال نحو[1]: حُسَّان وحُسَّانُون وحُسَّانَة وحُسَّانَات ونحو: حُسَّان وكُرَّام أسماء مفردة، وليس يوجب كــونها على مثال شُهَّاد أن يكون جمعاً كما أن كون زُرَّق على مثال شُهَّد لا يقتضي ذلك، وقد يجرى مجرى مِفْعَال في منع هذه العلامات كما قالوا: عُوَّار، ولم يقولوا: عُوَّارُون، وجعل سبب امتناعهم من ذلك أنه لم يوصف به المؤنث فتلحقه التاء؛ لأن الواو والنون تابع لتاء التأنيث في هذه الأبواب، ألا ترى أنك لما لم تقل: امْرأَة قَتِيلَة لم تقل: رجال قَتِيلُون، وأما فَعِيْل ومَفْعُول فبمنزلة فَعّال في لحــاق هــذه العلامات تقول: فُسِّيقُون وفُسِّيقَات، ومَضْرُوبُون ومَضْرُوبَات، ومُفْعَــل كمُكْرم بهذه المنزلة تقول: مُكْرَمُون ومُكْرَمَات، وقد يَجِيء التكسر فــيهما نحو: مشَائِيم في مَشْئُوم ومَنَاكِير في مُنْكر، وفُعَّل نحو: زُمّل بمنزلة فُعَّال؛ لأنــه كالمــنقوص منه تقول: زُمّلُون كما قلت: حُسَّانون كما أجريت مفْعَلاً مَجْرى مِفْعَال حيث كان فرعا عليه، فلم تقل: مُدْعَسُون كما لم تقل: مُطْعَانُون وفُعَّيل نحو: زُمَّيْل بمنزلة فُعَّل.

---

(١) في ظ، ود (تقول).

وأمـــا فَعْـــلاَن فإن كان مؤنثه فَعْلى لم يجمع بالواو والنون لا تقول: سَـــكْرَانُون؛ لأنك لا تقول [1]: سَكْرانة، وقد ذكرنا أن الواو والنون يتبع تاء التأنـــيث، فبابه التكسير على فِعَال نحو: ظمْآن وظِماء، ويَجِيء [2] على فُعَالَى نحـــو: سُـــكَارَى، وقد تقدم ذلك، وشبه قولهم: غَرْثَان وغِرَاث بقولهم: ظَرِبَان وظَـــرِب من حيث إنهم أجروا الألف والنون مجرى تاء التأنيث، فقالوا: ظَرِب كمـــا قالـــوا:ت شَجَرة، وشَجَر كذلك أجروا غَرْثَان/ مجرى ظَرِيفَة ، فقالوا: ١٦٣/أ
غِـــرَاث كما قالوا: ظِراف، وإن كان فَعْلان مما تدخله التاء نحو: نَدْمَانة دخله الـــواو والنون والألف والتاء نحو: نَدْمَانُون ونَدْمَانَات، فأما بنات الخمسة، فقد فَسَّرنا معنى الاستكراه[3] فيه، ثم إذا كسر وجب حذف الحرف الأخير كالشين مـــن جَحْمَرش؛ لأن الأخير أولى بالحذف، ألا ترى أن حذف اللام في غَدٍ ودَمٍ أكثر من حذف العين نحو: مُذُ.

وأمـــا قولهم فَرَازِق فحذفوا الدال؛ لأنه يشبه حروف الزيادة من جهة مجاورتها التاء ومجيئها بدلا منها نحو: ازْدَان، وقوله: "وكذا القياس في خُدَرْنَق" يعني أن يحذف النون؛ لأنها من حروف الزيادة، وهي أولى بذلك من الدال في فَـــرَزْدَق؛ لأن الدال محمولة بالشبه على حكم الزائد، وليست بأصل في الزيادة والـــنون أصل فيها، وأما ميم جَحْمَرِش، فلم يجز حذفها مع كونها من حروف الزيادة لبعدها من الطرف.

---

(١) في ر، وظ ود (لم تقل).

(٢) في ظ، ود (يجمع).

(٣) انظر ٨١٥ .

قال صاحب الكتاب:

"باب التصغير"

تصغير الاسم بمنزلة وصفه بالصغر، فقولنا: حُجَيْرُ كقولنا: حَجَرٌ صغير، ويدل على ذلك أن من أعمل [1] اسم الفاعل نحو: هذا ضاربٌ زيداً، إذا صغر فقال: ضُوَيْرب لم يستحسن إعماله في المفعول به كما لا يستحسن [2] إذا وصف، فقال: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً، والتصغير يكون في الأسماء المعربة بضم أوائلها، وفتح [3] الحرف الثاني منها ولحاق ياء ساكنة ثالثة، وهو يجري على ثلاثة أمثلة على فُعَيْل وفُعَيْعِل [4]، وفُعَيْعِيل [5] كفُلَيْس، ودُرَيْهم ودُنَيْنير لا يخرج في الأمر العام عن [6] هذه الأمثلة الثلاثة وليست الياء في جُمَّيْزٍ [7] ولُغَّيْزَى بياء تصغير؛ لأنها لحقت رابعة، والأسماء المصغرة على ثلاثة أضرب ثُلاثِّي ورُبَاعِيّ وخُمَاسِيّ، فالثلاثي نحو: رَجُل وجَمَل وثَوْب وقِدْر، والرباعى نحو: جَعْفَر ودِرْهَم، والخماسي نحو: سَفَرْجَل وشَمَرْدَل [8]، وبنات الخمسة لا تصغر كما

---

(١) في أ (عمل).

(٢) في التكملة شاذ لي (يستحسن إعماله).

(٣) في التكملة شاذ لي (بفتح).

(٤) في التكملة (على فُعَيْعِل وعلى فُعَيْعِيل).

(٥) انظر: الكتاب (٢/١٠٥، ١٠٦).

(٦) في أ (من).

(٧) الجُمَّيز والجُمَّيْزى: ضرب من الشجر يشبه حمله التين ويعظم عظم الفرصاد، وتين الجُمَّيز من تين الشام أحمر حلو كبير. اللسان (جمز).

(٨) انظر: الكتاب (٢/١٠٦).

لا تكسر إلا على استكراه لما يلزم فيها [1] من حذف حرف من نفس الكلمة"[2].

قال المفسر:

اعلم أن التصغير يغير اللفظ والمعنى كما أن التكسير كذلك، أما تغيير اللفظ فهو أنك تقولك في رَجُل: رُجَيْل، فتضم الصدر وتزيد ياء ثالثة كما تقول في التكسير: رِجَال فتغير الصيغة.

وأما تغيير المعنى، فهو أنك إذا قلت: رَجُل أو حَجَر لم يدل على الصغر، فإذا قلت: حُجَيْر ورُجَيْل كنت قد وصفته / بالصغر كما أنك إذا قلت: ١٦٣/ب
رِجَال كان المعنى قد انتقل من الإفراد إلى الجمع، فلهذا التشاكل قال صاحب الكتاب: إن التصغير والتكسير من وادٍ واحد[3]، وتغيير المعنى في التكسير أقوى، ألا ترى أنك إذا قلت: رِجَال كنت قد صيرت الواحد جمعا، وإذا قلت: رُجَيْل كنت قد أحدثت في الشيء صفة، ولم تضم إليه غيره، ولم تزل عنه الإفراد، فكما كان الفصل بين الواحد والجمع أقوى من الفصل بين الواحد المكبر والواحد المصغر والتفاوت أكثر كذلك كان التفاوت بين لفظ الجمع والإفراد[4] أكثر من التفاوت بين لفظ التكبير ولفظ التصغير، ألا ترى أنك تقول: رَجُل ورِجَال وسَبُع وسِبَاع، وتقول: قِدْر وقُدُور وبَطْن وبِطْنَان وجَبَل وأَجْبَال، فتتفاوت الأمثلة، ولا تستمر على وجه واحد كما يكون التصغير، وهو أنك

---

(١) في التكملة (فيهما).

(٢) التكملة شاذ لي (١٩٦)، والتكملة مرجان (٤٨٦، ٤٨٧).

(٣) الكتاب (٢/١٠٦).

(٤) في د (وبين الأفراد).

تـــضم الـــصدر وتزيد ياء في كل مثال كان على ثلاثة أحرف فتقول: رُجَيل وثُـــوَيب، وقُدَيْرة، فيكون فَعُل وفَعْل وفِعْل واحداً، وكذا فيما زاد على ثلاثة تقـــول: دُرَيْهِم ودُنَيْنِير، فلا يكون إلا ضم الصدر وزيادة ياء، ولا يجيء أمثلة مخـــتلفة كمـــا كان في التكسير، ولا أكثر من حرف واحد كما يجيء الألف والـــنون في بُطْـــنَان، ولا تختلف مواضع الحرف الزائد أيضاً فيكون مرة صدراً كهمـــزة أَفَعَال ومرة طرفا كألف قَتْلى، ومرة حشواً كواو فَعُول وألف فِعَال، وغير ذلك مما يطول ذكره، فقد بنوا في هذا تغيير اللفظ على تغيير المعنى، فلما كان الجمع أذهب في تغيير المعنى من التصغير أستؤنف لـــه هذه الأمثلة الكثيرة، ولما كان التصغير صفة تحدث في المعنى اقتصر به [1] على وجه واحد من التغيير في جميع الأسماء، ومثل ذا أن المثنى لما كان لا يصلح إلا لوجه واحد، فلم يكن (مـــسلمان) لأكثر من اثنين [2] كما كان هاهنا جمع أكثر من جمع على وجه مخـــصوص فكان [3] ما يعقل ومالا يعقل واحداً فيه، ولما كان الجمع يتفاوت معناه، فيكون الثلاثة وما فوقها جمعا كثرت أمثلته فجاء منه نوع يختص بما يعقل وهـــو الـــواو والـــنون، وأتي باب التكسر على السعة التي تراها، فقيل: كَلْب وأَكْلُـــب وأَكَالِـــب فتنزل التصرف [4] في اللفظ والاستكثار من وجوهه منزلة ذلك في المعنى فاعرفه.

---

(١) في ر، وظ ود (فيه).

(٢) في ر، وظ (اثنين جاء على وجه مخصوص).

(٣) في ر، وظ (وما كان يعقل).

(٤) في أ، وظ (الصرف).

فإنـــك إذا تأملت هذا النحو عرفت ظهور الحكمة في هذه اللسان/، ١٦٤/أ
وبـــاب التكسير يدل على سعة هذه اللغة وتقدمها على غيرها؛ لأنه لا يوجد نظـــيره في ســـائر اللغات وليس فيها أيضاً الفصل بين ما يعقل ومالا يعقل في الجمع، والضمائر نحو: ذهبوا والجمال ذهبت وغير ذلك مما يكشف عنه التأمل وبعد:

فـــإن التـــصغير لما كان وصفا في الاسم لم يستحسنوا أن يقولوا: هذا رجـــل ضُوَيْربٌ زيدا فينصبوا به ويعملوه عمل الفعل كما أنهم لم يقولوا: هذا ضاربٌ ظريفٌ زيداً، وذلك أن الفعل لا يوصف فاسم الفاعل إذا وصف خرج مـــن شبه الفعل فلا يعمل عمله، والتصغير في اسم الفاعل أذهب في وصفه من ذكر وصف نحو: هذا ضاربٌ ظريفٌ، وذاك أن ظريفاً منفصل من ضارب، فإذا قلت: ضُوَيْرِب كان الذي يدل على الصفة أمراً كائناً في نفسه، وتغييراً لا حقا لصيغته، وهو الياء وضم الصدر، وكلما كانت الوصفية ألزم لـــه كان أبعد من شـــبه الفعل، فظاهر قول أبي على:"لم يستحسنوا" يدل على أنه يجوز على قبح أنهم كثيراً ما يقولون: لا يحسن والمعنى لا يستعمل، والقياس ألا يجوز، فإن كان ففي ضرورة، وقد جوز أبو علي في قوله:

إذَا فَاقِـــدٌ خَطْـــبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ   ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الخَلِيطِ المُبَايِنِ [1]

---

(١) بيت من البحر الطويل نسبه العيني (٣/٥٦٠)، إلى بشر بن أبي خازم بقافية "المزايل" قال: ويروى "المباين" ولم أجده في ديوانه المطبوع.
فاقد: المرأة تفقد ولديها، خطباء: بينة الخطب وهو الأمر العظيم، فرخين: تثنية فرخ أراد به الولد، الخليط: المخالط، رجعت: من الترجيع وهو الاسترجاع.
الشاهد: قوله: "فاقد.......فرخين" وقد بين المفسر وجه الاستشهاد.
ورد بلانسبة في: كتاب الشعر (٣١١)، والمحكم (٦/١٩٦)، والمقرب (١/١٢٤)، وشرح الأفية لابن الناظم (٤٣٠)، واللسان (فقد) والأشمونـــي (٢/٢٩٤)، وشرح أبيات المغني (٦/٣١٥).
في شرح الألفية لابن الناظم والأشموني (المزايل).

أن يكون فرخين نصبا بفَاقدِ مع وصفه [1] بخطْبَاء، فهو كقولك: هذا ضَـــارِبٌ ظـــريفٌ زيداً، وقد قال أيضاً: إنه ينتصب بفعل مضمر نحو: إذا فَاقِد خطـــباء فَقَـــدَتْ فرخين، فكأنه قيل: ما فقدت فقال: فرخين، ونحو ذا كثير والكلام يطول، وهذا كاف هنا. وبعد: فإن الخليل بنى التصغير على ثلاثة أمثلة، فُلَيْس، ودُرَيْهِم، ودُنَيْنِير [2]، وقال أبو علي: "ولا يخرج في الأمر العام عن هذه الأمثلة"، إنما قال في الأمر العام لأجل أنه قد يأتي ما يخرج من[3] ذا في الظاهر، ويعود في التقدير إليه من ذلك أُجَيْمَال هو بمنزلة دُنَيْنِير فكأنه أُجَيْمِيل، ألا ترى أن أَجْمَالا على وزن دِينَار (يعني على عدد الحروف وحركاتها وسكونها)[4]، غير أنهم حافظوا على الألف، فلم يقلبوه ياء كما فعلوا ذلك بألف دِينَار لأجل أنـــه يـــدل على الجمع، فلو غير بطل المعنى، وحُبَيْلي بمنزلة دُرَيْهِم إلا أنهم لم يقولـــوا: حُبَيْل محافظة على صيغة التأنيث وحُمَيْراء بمنزلة / دُنَيْنِير إلا أن ألفي التأنيث لم يجز تغييرهما لبطلان الغرض، وعلى هذا يجري الباب، وياء التصغير لا يكون في الأسماء المتمكنة إلا ثالثة نحو: رُجَيْل، وُدَرِيْهِم، ودُنَيْنِير، فلا يجيء نحو: ١٦٤/ب

(١) ذكر ذلك في كتاب الأغفال، انظر: شرح أبيات المغني (٣١٥/٦).
وقـال العيني في (٥٦٣/٣) (وقال أبو علي في التذكرة لا يكون فرخين منصوبا إلا بمضمر دل عليه فاقـد ولا يكـون منصوبا بفاقد لأمرين: أحدهما: أنك قد وصفتها بخطباء واسم الفاعل إذا وصف لم يعمل. والآخر: أن فاقداً غير جار على الفاعل إذا لو كان جاريا عليه لقيل: فاقدة فدل على أنه بمعنى النسب نحو: امرأة طالق فلا يعمل حينئذ عمل فعله).
(٢) انظر: المقتضب (٢٣٦/٢)، والجمل (٢٤٥)، وشرح المفصل (١١٦/٥).
(٣) في د (عن).
(٤) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ، ود).

دُرَهِيم مثلا، وياء لُغَّيْزى ليست للتصغير، وإنما الكلمة مصوغة على فُعَّيْلى، ولو كانت للتحقير لوجب أن يقال: لُغَيْزى بغين واحدة حتى لا يكون الياء رابعة، ونظيره أن الألف في خُضَّارى وشُقّارى لا يكون للتكسير؛ لأنها لا تكون[1] إلا ثالـــثة أيضاً نحو: مَسَاجد ومُسَيْجِد ومَصَابِيح ومُصَيْبيح، فخُضّارى اسم مفرد صيغ على فُعّالى، ولا يكون فُعَيْل في التصغير ولا فُعَّالى في التكسير، وإنما جوز[2] أن يكـــون مُرَيْطاء وهُنَيْدة مصغر مثال[3] متروك نحو: مَرْطَاء وهِنْدة لأجل أنا وجـــدنا مثل ذا في التصغير، و لم نجد مثالاً صُغِّر على فُعَّيْل نحو: رُجَّيْل في رَجُل وفُلَّيْس في فَلْس، فيجوز أن يكون زُمَّيْل[4] ولُغَّيْز تصغير مثال متروك فاعرفه.

---

(١) في ر، وظ (لأنها تكون ثالثة).

(٢) في ر، وظ (جوزنا).

(٣) في أ (مثالات متروكا).

(٤) في د (مثل زُمَّيل).

قال صاحب الكتاب

"باب تصغير ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف"

هذه الأسماء على ضربين صحيح ومعتل، ولا يخلو كل ضرب من ذلك أن يكـــون مذكـــراً أو مؤنثا، فالمذكر نحو: رَجُل وجَمَل تقول في تحقير ذلك: رُجَـــيْل وجُمَـــيْل، وأما المؤنث فما كانت علامة التأنيث فيه ثابتة نحو: طَلْحَة ولَوْزة وقَطَاة، فإنك تقول في تحقيرها: طُلَيْحَة ولُوَيْزة وقُطَيَّة، وما كان مؤنثا و لم تـــك العلامة ثابتة في المكبر [1] فإنها تلحق في (التحقير)[2] في الأمر العام تقول في قَدَم: قُدَيْمة، وفي قِدْر قُدَيْرة، وفي نَار: نُوَيْرة، والأسماء التي على ثلاثة أحرف كلها على اختلاف أبنيتها تجتمع في التحقير على بناء واحد ويقع الإعراب فيه علـــى حـــرف الإعراب الذي بعد الياء، وما تكرر من هذه الأسماء فيه حرفان مِـــثْلاَن فهو في التحقير بمنزلة الصحيح وذلك نحو: خُصٌّ [3] ودَنٌّ [4] وقَدٌّ [5] تقـــول: خُـــصَيْص ودُنَيْن وقُدَيْد، فيظهر المثلان لانفكاك الإدغام بتوسط ياء التصغير بينهما.

---

(١) في ر، وظ (قال الشيخ أبو علي: والأسماء المصغرة ثلاثة أضرب ثلاثي ورباعي وخماسي فالثلاثي نحو رجل وجمل وثور تقول في تحقير ذلك: رحيل وجميل، وأما المؤنث فما كانت علامة التأنيث ثابتة...).

(٢) في التكملة مرجان (في التكبير المذكور).

(٣) (التحقير) ليست في (أ).

(٤) الخُصّ: حانوت الخمار. تهذيب اللغة (٦/٥٥٢).

(٥) الدَنّ: ما عظم من الرواقيد والجمع الدِنّان وهو كهيئة الجب إلا أنه طويل مستوى الصنعة في أسفله كهيئة قونس البيضة. تهذيب اللغة (١٤/٦٩).

وأما المعتل فإن اعتلاله [1] لا يخلو من أن يكون في موضع فائه أو عينه أو لامه، فالاعتلال في موضع الفاء يكون بالحذف أو[2] القلب، فالحذف نحو: عِدَة وزِنَة وشِية [3] إذا حقرت من ذلك شيئاً رددت المحذوف منه إليه، فقلت: في عِـــدَة: وُعَـــيْدة وزِنَة وُزَيْنة وشِيَة[4] وُشَيَّة، وإن/ شئت همزت الواو فقلت: ١٦٥/أ أُعَيْدة[5] [6]، وفي التنزيل:﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَت﴾ [7].

وهو من الوقت، وأما المعتل بالقلب فنحو: مُتّعِد ومُتَّسِر قلبت [8] الواو والـــياء اللـــتان هما فاء الفعل من الوَعْد واليُسْر فأدغمتا [9] في تاء افْتَعَل، فإذا حقرت زال الإدغام بالتحقير فرددت الواو والياء، وحذفت تاء مُفْتَعِل، فقلت: مُوَيْعد [10] في مُتَّعد، وفي مُتَّسِر: مُيَيْسِر.

---

(١) القَدّ: جلد السخلة، تهذيب اللغة (٢٦٨/٨).

(٢) في التكملة مرجان (إعلاله).

(٣) في أ (و).

(٤) في أ، والتكملة مرجان (شئه).

(٥) قال سيبويه في (١٢١/٣): (وإن شئت قلت: أُعَيْدة وأُزَيْنة وأُشَيَّة لأن كل واو تكون مضمومة يجوز لك همزها).

(٦) في التكملة شاذ لي (أعيدة وأزينة).

(٧) تقدم ورودها ٤١٣.

(٨) في التكملة مرجان (قبلت الواو والياء اللتين).

(٩) في التكملة مرجان (أدغمتها).

(١٠) قال الرضي في شرح الشافية (٢١٦/١) (وخالف الزجاج في نحو : متعد فقال في تصغيره، مُوَيْعد لذهاب العلة وهي وقوع الواو قبل التاء، وذلك؛ لأن التاء تحذف في التصغير).

وأما اعتلال العين بالقلب فنحو: بَاب وناب تقول: بُوَيْب، فترد الواو الـــتي انقلبت الألف عنها في بَاب يدلك على ذلك أَبْواب، ونَاب نُيَيْب يدلك على أنها من الياء أَنْيــَاب، ونَيَّبْت [1] في الأمر، وما ظهرت فيه الواو والياء في مكـــبره فـــنحو: جَوْزَة وبَيْضَة تقول: جُوَيْزَة وبُيَيْضة، ويجوز بِيَيْضة، فإذا كان الاعتلال في اللام نحو: رَحًى وعَصًا، فإن ما كان من الواو يقلب ياء لوقوع ياء الـــتحقير قـــبلها ساكنة تقول في عصاً: عُصَيَّة، وتلحق تاء [2] التأنيث الاسم، والألف فيها منقلبة عن الواو لقولهم في التثنية: عَصَوان، وفي رَحَىً رُحَيَّة واللام مـــن رَحَـــىً ياء، وكذلك الواو والياء إذا ظهرت لامين لسكون ما قبلهما في الاسم يجتمعان على لفظ واحد تقول في جِرْو: جُرَيّ وفي جَدْيٍ جُدَيٌّ وتقول في عُرْوَةَ [3]: عُرَيّة [4] ولا يظهر هذه الواو أحد"[5].

قال المفسر:

اعلم أن الاسم الذي يصغر هو الثلاثي والرباعي نحو: رُجَيْل ودُرَيْهِم.

فأمـــا الخماســـي فـــلا يـــصغر إلا على استكراه كما تقدم في باب التكـــسير[6]، والثلاثي المؤنث الكائن على ثلاثة أحرف في اللفظ يرد تاؤه في

---

(١) في التكملة شاذ لي (نيب)، وفي التكملة مرجان (نيبب).

(٢) في التكملة (التاء لتأنيث).

(٣) في التكملة مرجان (عروة غزية).

(٤) في التكملة شاذ لي (عربة وفي غزوة عزية).

(٥) التكملة شاذ لي (١٩٧، ١٩٨)، والتكملة مرجان (٤٨٨، ٤٩٠).

(٦) انظر: ٨١٥.

التصغير نحو: قُدَيْمَة في القدم [1] وُدلَيّة في دَلْو وهذا هو الأكثر، فأما نحو: عُرَيْب فقليل بالإضافة إليه، وإذا كان على أربعة أحرف لم ترد التاء كقولك في عَنَاق، عُنَيِّق وقد تقدم من بيان هذا ما هو كافٍ في باب التأنيث والتذكير [2].

وأمـــا المضاعف نحو: قَدّ فإنك إذا صغرته فصل ياء التحقير بين المثلين فيـــنفك الإدغـــام كقولك في قَدّ: قُدَيْد، وأما الاسم الذي لحقه اعتلال فعلى ضربين:

أحـــدهما: أن يكون بالحذف، والثاني، أن يكون بالقلب والأول على ثلاثـــة أضرب: أحدهما: أن يكون محذوف الفاء كعِدَة وزِنَة، والثاني أن يكون محـــذوف العـــين كمُـــذْ، والثالث: أن يكون محذوف اللام كيَدٍ ودمٍ، وهذه الـــضروب تجرى مجرى واحداً في أن التصغير يرد المحذوف منها تقول في عِدَة: وُعَيْدة وفي مُذْ مُنَيْذ/ وفي دَم دُمَيٌّ، ولو [3] لم يرد لم يجز، أما الفاء في عِدَة، فلو ١٦٥/ب
تـــرك لوجب أن يضم العين وياء التحقير تكون بعده ساكنة والياء الساكنة لا تثـــبت بعـــد الضمة، ألا ترى إلى مُوقِن. فكان يفضي بك الأمر إلى أن تقول: عُـــودَة في عِدَة وزُونَه في زِنَة فيزول صيغة التحقير ويختل الكلام، فلما رددت الفـــاء سلمت من هذا الخلل؛ لأن الضمة وقعت عليه وحصل ياء التحقير بعد العين المفتوحة فسلم من الانقلاب كقولك:وُعَيْدةوجواز الهمزة في واو وُعَيْدَة[4]

(١) في ظ، ود (قدم) وفي ر (قدام).

(٢) انظر: ٥٨٢ .

(٣) في ظ (لويرد).

(٤) انظر: الكتاب (١٢١/٢).

لانـــضمامها [١] كمـــا قلت: أُجوه في وُجوُه، وتقول أيضاً: أُجْنَة في وَجْنَة [٢] مطـــرد لا ينكسر، وأما رد العين فلهذه العلة أيضاً، ألا ترى أنك لو تركت مُذْ علـــى حاله لوجب أن يقع ياء التصغير بعد الميم المضمومة، فكنت تقول: مُوذ وفي سَه سُوهَة فتزول لفظة [٣] التصغير، فلما رددت العين فقلت: مُنَيْذ وسُتَيْهَة سلمت من ذلك، وأما رد اللام فلأجل أنك لو تركت يَداً ودماً على حالهما لم يخل ياء التحقير من أن يكون بعد الحرف الأول أو بعد الثاني كما يكون فيما لم يحذف منه نحو: رُجَيْل، فلو جعلته بعد الأول صار إلى ما ذكرنا من الفساد نحو: يُـــود ودُوم هـــذا وموضعها أن يكون بعد الثاني، ولو جعلته بعد الحرف الثاني كالميم من دم لصار الياء [٤] آخر الكلمة، والياء إذا وقع في آخر الكلمة مفتوحاً مـــا قبله انقلب ألفا، فكان يعود إلى قولك: يدا ودما فيزول لفظ التصغير أي زوال هـــذا ولو تركته ساكنا على حاله و لم تقلبه فقلت: يدي ودمي مثلا لجاء بالتنوين فأسقطه، فلما كان يتداوله هذه الخلل لم يجز إلا أن يرد ما حذَف من الكلمـــة، فيقال: دُمَيّ ليتحصن ياء التصغير بالإغام في اللام، ويجرى الإعراب علـــى الحـــرف الـــذي هو لام وما يزيد في فساد ثباته ساكنا في الآخر أن ياء التحفير، وإن لم يكن لـــه أصل في الحركة فالياء والواو إذا وقعا حرفي إعراب صـــارا في تقدير الحركة؛ لأن الإعراب بالحركات، وإذا صارا في تقدير الحركة

---

(١) في ظ (لانضامها).

(٢) في د (اخية في وخية) وفي ظ (أجيه في وجيه).

الوَجنة: ما ارتفع من الخدين، الشدق والمحجر. انظر: تهذيب اللغة (٢٠٢/١١).

(٣) في ظ، ود (لفظ).

(٤) في ر، وظ (لصار آخر).

وجب أن يقلبا ألفا، ولذلك لا يكون في كلامهم كلمة معربة وفي آخرها ياء أو واو مفتوح ما قبلهما، وإنما يكون ذلك في المبني نحو لَوْ وأي؛ لأن الحروف مبنية لا أصـــل لها في الإعراب، فلا يكون أواخرها في تقدير الحركة؛ فوجب [1] أن يقلب الواو والياء ألفين فاعرفه/. ١٦٦/أ

وأما المعتل بالقلب فعلى ثلاثة أضرب:

الأول: أن يكـــون في الفـــاء فما يرد إلى أصله [2] نحو: مُتَّعد ومُتَّسِر، وذاك أن الأصـــل موْتَعِد ومُيْتَسِر إلا أنهم رأوا الواو والياء يدركهما الانقلاب نحو: قولك: ايتعد فهو مُوتَعِد، وايتسر، فهو مُوتَسِر، فلما كان واحد [3] منهما لا يسلم من القلب قلبوهما إلى حرف لا يدركه التغيير وهو التاء ليدغموه في تاء الافتعال، فقالوا: اتّعد واتَّسَر ومُتَّعِد ومتَّسر، فإذا حقرت قلت: مُوَيْعد ومُيَيْسر، فأعدت الواو والياء (لأنك قلبتهما تاء لتدغمهما في تاء افتعل وقد سقط و)[4] لأجل أنهما كانا ينقلبان، والآن قد صارا بصفة لا ينقلبا معهاً؛ لأن الواو والياء إذا حركتا لم تقلبهما الكسرة والضمة كما يكون في حال السكون نحو: مِيقات ومُـــوقن، ألا ترى إلى عِوَض ونَوْم وإنما يكون ذلك في بعض الأحوال لأسباب تراها في التصريف، وقصدنا أن القلب الذي هو لأجل امتناع اللفظ بها المقارب للـــضرورة لا يكون، وأما نحو: تُهَمَة وتُخَمَة، فليس للتحقير في التاء أثر تقول: تُهَيْمة وتُخَيْمة؛ لأن الواو لم تقلب تاء لسبب زوالها في التحقير.

---

(١) في ر، وظ، ود (فيجب).

(٢) في ظ (في أصله فهو).

(٣) في د (كل واحد).

(٤) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ).

والضرب الثاني: القلب في العين نحو: باب ودَار تقول: بُوَيْب ودُوَيْرة وفي نَاب نُيَيْب[1]، فتعود إلى الواو والياء؛ لأن الألف [2] لا يمكن اللفظ بها بعد الضمة ولا تتحرك ألبتة، واستدل أبو علي على أن عين ناب ياء بقولهم: أَنْيَاب ونِـيب [3]، أما أَنْيَاب فظاهر، وأما نَيَّبَ فلأنه فِعْل، ولو كان من الواو لقيل: نِـوْب، ولا يحمل على فَيْعَل ما وجد فَعْل؛ لأنه قليل بالإضافة إلى هذا وأَنْيَاب يغـني عـنه إلا أنه ذكره فأحببت أن تعرف وجه الدلالة منه، والذي دعاه إلى الاسـتدل أن لا يغتـر بقولهم: نُوَيْب، فتعلم أنهم قلبوا الياء واواً، وليس ذلك بالأكثـر، ولا يجوز القياس عليه؛ لأن القلب المطرد إنما يكون إذا ضم ما قبل الياء، وهي ساكنة ظاهرة.

وأما نحو: جَوْزَة وبَيْضَة، فلا كلام فيه؛ لأن الواو والياء قد صحتا فيه، فـتقول: جُوَيـزَة وبُيَيْضَة وتصححهما. أما الواو فلا شبهة في حالها؛ لأنا في حديث قلب الياء واواً لأجل الضمة قبلها، وأما الياء فلأنها إذا تحركت امتنعت بذلك من أن تقلبها الضمة قبلها.

والضرب الثالث: أن يكون القلب في اللام نحو: عَصاً ورَحَىً، فاللفظ يستوى في البابين تقول: عُصَيَّة كما تقول: رُحَيَّة، وذلك أن الأصل عُصَيْوَة إلا أنك تقلب الواو ياء [4] إذا اجتمع مع الياء والأول منهما ساكن، فلا يبقى/ في ١٦٦/ب
اللفظ فصل بين ذوات الواو وذوات الياء، وكذا دَلْوٌ وجُرُوٌ تقول: دُلَيَّة وجُرَيٌّ،

---

(١) في د (نييبة).

(٢) في ر، وظ (الواو).

(٣) انظر: ٩٩٩ .

(٤) (ياء) ليست في، وظ.

فـيكون كالـذي لامه ياء نحو: ظُبَيٌّ في ظَبْي لكون الأصل دُلَيْوَة وجُرَيْو، ثم ينقلب الواو، و لم يقلب في جُوَيْزة، وإن كان الواو والياء قد اجتمعا؛ لأن الأول متحرك، وأما قول أبي علي: "وتقول في عُرْوَة: عُرَيَّة، ولا يظهر هذا الواو أَحد" فالمقـصود منه أن من يقول: أُسَيْوِد في أَسْود فيصحح الواو لا يقول في عُرْوة، عُـرَيْوَة، وذاك أن واو أسـود عـين، وواو عروة لام، والعين يكون فيه من التـصحيح ومـنع التغيير مالا يكون في اللام يقطع بذلك أنك تجد الكثير مما حذف لامه كدَمٍ ويَدٍ وغَدٍ وأَخٍ وأَبٍ، ولا تكاد تجد شيئاً حذف عينه أكثر من اثـنين نحو: مُذْ وسَهُ [1] وأما ثُبَة فالأكثر على أن لامها محذوف من ثَبَيْت إذا جمعـت [2]، وأجـاز أبـو إسـحاق أن يكون من ثَاب يَثُوب [3]؛ لأن معنى الاجتماع أن يعود بعض إلى بعض، وذلك أن العين في حشو الكلمة واللام في الطـرف ومن جهة الضرورة نعلم [4] أن الشيء الذي هو بين شيئين أذهب في الـصيانة مـن الواقع طرفا، هذا والأكثر أُسَيِّد بالقلب غير أن القصد أن هذا التـصحيح الـذي يكون في بعض كلامهم يخص العين دون اللام، ومن قال: أُسَـيْوِد لم يقـل في نحو: مَقَال: مُقَيْول لأجل أن عين مَقَال قد اعتل في حال التكـبير بانقلابـه إلى الألف، فالتصغير إن لم يزده علة لم يعطه صحة، وليس كذلك واو أَسْوَد؛ لأنه قد صح في حال التكبير، و لم ينقلب ألفا كما انقلبت في

---

(١) انظر: الخصائص (١/٢٢٦).

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب (٦٠٢).

(٣) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه (٢/٧٥) (وثُبَة الحوض وسطه حيث يثوب الماء إليه تصغر ثُوَيْبَة؛ لأن هذه محذوفة منه عين الفعل).وانظر: سر الصناعة: (٦٠٢، ٦٠٣).

(٤) في ر، وظ، ود (يعلم).

مَقَال، ومثل أُسَيْود قولك: أَحْوَى الأصل في التصغير أُحَيْوِى بكسر [1] الواو، ثم تقلـــب الواو فيصير أُحَيِّيٌ، فيجتمع ثلاث ياءات فتحذف إحداهما [2] فتقول: أُحَـــيٌّ ورأيـــت أُحَيًّا، ومررت بأُحَيٍّ، ومن يقول: أُسَيْودٍ لا يقول: أُحَيْوٍ؛ لأن الواو قد وقع طرفا.

(١) (بكسر الواو) ليست في (ر، وظ)

(٢) أي الأخيرة.

قال صاحب الكتاب:

باب تحقير ما حذف منه حرف من بنات الثلاثة

أما ما حذف موضع [1] فَائه نحو [2]: عِدَة فقد تقدم ذكره [3]، وأما ما لحقــه الحذف ثانياً من [4] موضع العين فنحو [5]: مُذْ وسَه تقول في تحقير اسم رجل يسمى بمُذ: مُنَيْذ، وفي سَهٍ: سُتَيْهَة.

وأما ما حذف منه اللام فعلى ضربين:

أحدهما: ما لحق أوله همزة الوصل نحو: ابْن وابْنَة واثْنَين[6] واثْنَتَين واسْم واسْــت فهذا الضرب تحذف همزة الوصل منه في التحقير، ويرد إليه المحذوف تقول في / ابن: بُنَيٌّ وابنة: بُنَيّة واثنين: ثُنَيّان، واسم: سُمَيٌّ. ١٦٧/أ

وأما ما لم تلحق الهمزة أوله فعلى ضربين:

أحدهما: ما حذف منه و لم يعوض منه شيء.

والآخر: ما حذف منه وعوض.

فالأول نحو: دَمٍ ويَدٍ وغَدٍ ودَدٍ [7] تقول: دُميّ [8] كما تقول [9] في

---

(١) في التكملة مرجان: (من موضع الفاء فإنه نحو).

(٢) في التكملة شاذلي: (فنحو).

(٣) انظر: ٩٩٨ .

(٤) في التكملة مرجان: (في).

(٥) في أ: (نحو).

(٦) في التكملة شاذلي: (اثنان واثنتان).

(٧) دَدٌ، دَداً، دَدَنٌ: اللهـو واللعـب، وفـيه لغـات يقال: اللهو دد مثل يد وددا مثل عصا وقنا وددن مثل حزن، تهذيب اللغة ١٤/٦٩.

(٨) في التكملة شاذلي: (في دم دمي).

(٩) في التكملة: (قلت).

فَتَى: فُتَيّ وتقول في يد: يُدَيَّة، فتلحق الهاء لتأنيث اليد، وتقول في شَفَة: شُفَيْهَة وفي شاة: شُوَيْهَة وفي فم: فُوَيْة.

وأما ما عوض فيه من المحذوف منه فنحو: بِنْت وثِنْتين[١]، وأُخْت، فالتاء بدل من الياء والواو [٢] تقول في تحقير بنت: بُنَيْة، فتحذف التاء التي كانت في بِنْت لردك ما كانت عوضاً منه، وليست التاء في بِنْت للتأنيث، وفي أُخْت: أُخَيّة وكذلك قياس ثِنْتَان، وتقول في تحقير نَاس: نُوَيْس، فلا ترد المحذوف كما رددت في عِدَة، وتقول في تحقير امْرئ: مُرَيْء وفي امرأة: مُرَيْئَة ومُرَيّة على التخفيف"[٣].

قال المفسر:

اعلم أنه تقدم[٤] في الباب الذي يلي هذا أن الفاء والعين واللام إذا حذفت وبقي[٥] الكلم على حرفين نحو: عِدَة ومُذْ ودَم وجب رد المحذوف[٦]، والذي لم يذكره من هذا الباب ثلاثة أشياء:

الأول: أن يكون الاسم المحذوف اللام قد لحقته همزة الوصل نحو: اسْم واسْت وابْن وهذا بمنزلة يَد ودَم في وجوب رد اللام، وذلك أن التحقير يقتضي ضم الصدر، فإذا ضممت الباء من ابن وجب سقوط الهمزة لزوال السكون

---

(١) في التكملة شاذلي: (ثنتان).

(٢) في التكلمة شاذلي: (أو).

(٣) التكملة شاذلي: ١٩٩، والتكملة مرجان: ٤٩٠-٤٩٢.

(٤) في ر، وظ، ود: (قد تقدم).

(٥) في د: (وبقيت الكلمة).

(٦) انظر: ص ١٠٠٠ .

الداعـي إلى إثـباتها فيصير بمنزلة دَمٍ، فتقول: بُنَيّ كما قلت: دُمَيّ، وفي اسم: سُمَيّ واست: سُتَيْهَة، والأصل: بُنَيْوٌ وسُمَيْوٌ، ثم قلبت الواو كما فعلت ذلك في عُـصَيّة، و لم يجز أن تضم همزة الوصل، وتجعلها صدر الاسم وتجعل ياء التحقير بعد الحرف الذي يليها، فيقال: اُبَيْن واُسَيْم مثلاً لأجل أن همزة الوصل إذا تحرك ما بعدها لم تثبت، ثم لو كان السين من اسم لا يتحرك في قولك: اُسَيْم، لكان ضـم الهمـزة لأجل التحقير محالاً من حيث إن الضمة على التصغير، والهمزة تـسقط في الإدراج، فلا يبقى في الكلمة ما هو دليل التصغير، وتقول في اثنان: ثُنَيَّان؛ لأن الأصل ثُنْيَان، وأما شَفَة وشَاة فبمنزلة يد؛ لأن اللام محذوف، فتقول: شُفَيْهَة وشُوَيْهَة يدلك على أن اللام هاء الشفاه، وكذا فَمُ؛ لأن الأصل[1] فَوْه، ثم حـذف الهاء الذي هو لام فيبقى فَوٌ، فأبدل الميم من الواو لئلا يكون الاسم المتمكن على حرفين أحدهما حرف لين في حال غير الإضافة؛ لأن الميم /حرف ١٦٧/ب
صحيح يتحرك، فلا يسقطه التنوين كما يسقط الواو إذا قلت: فٌ [2] إسقاطه ألف عَصَا إذا قلت: عصاً يا فتى، وإذا حقرت ورددت اللام أزلت الميم، فقلت: فُوَيْه لأجل أن الذي دعا إلى الميم هو وقوع الواو طرفاً وقد زال.

والـثاني: مما لم يفسره ما حذف لامه بأن أبدل منه نحو: بِنْت وأُخْت، وقـد تقدم في باب النسب أن التاء بدل من [3] الواو، وأن الأصل بِنْوٌ وأُخْوٌ؛ لأنهـم جعلوا هذه الصيغة، وهذا الإبدال دليلاً على التأنيث حيث لم يستعملوا ذلـك في الـتذكير، وليس التاء بتاء تأنيث على الحقيقة لسكون ما قبله، وإذا

---

(١) في ر: (الفصل).

(٢) في ظ، ود: (و).

(٣) انظر ص:٤٥٧ .

صغرت قلت: بُنَيَّة وأُخَيَّة، فأسقطت التاء وعدت إلى الأصل الذي هو الواو، فيصير إلى قولك: بُنَيْوَة وأُخَيْوَة، ثم تقلب الواو و لم تقل: بُنَيْتَة وأُخَيْتَة لأجل أن التحقير موضوع على أن ترد فيه تاء التأنيث نحو: دُلَيّة وقُدَيْرَة، وهذا الإبدال جعل علماً للتأنيث، فلو أثبت التاء مع تاء التأنيث كان كالجمع بين علامتي تأنيث في اسم واحد، ولو لم ترد تاء التأنيث فقلت: بُنَيْتٌ وأُخَيْتٌ خرجت عن الأصل الذي وضع الباب عليه من رد التاء في تصغير كل اسم مؤنث على ثلاثة أحرف وكذا ثِنْتَان؛ لأن التاء فيه بدل من الياء، وجعل هذا التغيير مخصوصاً بالتأنيث؛ فإذا حقرت رددت اللام وتاء التأنيث فقلت: ثُنَيَّتَان بمنزلة بُنَيَّتَان.

والثالث: ما حذف فاؤه وهو بعد على ثلاثة أحرف لزيادة فيه لازمة نحو: نَاس تقول: نُوَيْس، ولا يجب ن تقول: أُنَيْس [1]، فترد الفاء التي هي همزة في أُنَاس لأجل أن الذي أوجب رد الفاء في عِدَة أن ياء التحقير كان يقع بعد الضمة، وأنت هنا تقلب ألف ناس واواً، فيصير ياء التصغير بعد حرف مفتوح، فتقول: نُوَيْس كما تقول: ضُوَيْرب فواو نُوَيْس بدل من ألف زائدة كواو ضُوَيْرب سواء؛ لأن ألف [2] ناس ألف فُعَال كألف غُلام ووزنه عُوَيْل؛ لأن النون عَين والسين لام، وليس قول من قال: إن ناساً من ناس يَنُوس بشيء لأجل قولهم: إنسان وأُنَاس وأَنَاسِيّ، فتصرف الكلمة على كون الهمزة فاء يدل على ما ذكره النحويون [3]، وإنما الجميع من الأنس ويلائمه من حيث إن هذا النوع فيه سكون وألف، وليس فيه النفار والاستيحاش الموجودان في طباع غيره

---

(١) في ر: (نويس)، وفي ظ: (أنيوس).

(٢) في د: (لأن القياس أن ألف).

(٣) انظر: الكتاب ٣٢٢/٢، وتهذيب اللغة ٨٨/١٣، والصحاح (أنس)، والإنصاف: ٨٠٩.

مـــن الحـــيوان، أو لأنـــه يظهر من قولهم: آنست ناراً كما أن الجن يستتر [1]

/فالغـــرض في هـــذا أن معـــنى تـــركيب الأنس يوجد في الأنس كما يوجد ١٦٨/أ

معنى السمو في السماء فاعرفه.

وإن صـــغرت أُنَاساً قلت: أُنَيْس كغُلَيْم في غُلام، وأما امرأة، فلا كلام فيه؛ لأنك تحذف همزة الوصل لتحرك ما بعدها فتقول: مُرَيْئَة مثل مُرَيْعَة، وإن خففت الهمزة قلت: مُرَيَّة كما قلت في خَطِيئة: خَطِيَّة.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة ٨٩/١٣، والصحاح (أنس).

قال صاحب الكتاب:

"باب تصغير[1] ما لحقه [2] علامة التأنيث

علامة التأنيث علامتان التاء والألف، فالتاء إذا كانت في اسم ثبتت في التحقير، فلم تحذف قَلَّ عدد حروفه أو كثر كما لا يحذف الاسم المضموم إلى الصدر من الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر نحو: حَضْرَمَوت، ويكون ما قبلها مفتوحاً أو في موضع فتحة تقول: في تَمَرة: تُمَيْرة، وفي سَلَمة: سُلَيْمة، وفي قَطَاة ونَوَاة: قُطَيَّة ونُوَيَّة، وكذلك قَرْقرة[3] قُرَيْقِرة، فأما الألف فعلى ضربين مقصورة، وممدودة، فالمقصورة إذا كانت رابعة ثبتت في التحقير فلم تحذف، وذلك قولك في [4] حُبْلَى وبُشْرَى: حُبَيْلى، وبُشَيْرى، فتحت ما قبل الألف كما فتحت ما قبل التاء من طلحة، فإن كانت خامسة فصاعداً حذفت، و لم تثبت تقول في قَرْقري[5]: قُرَيْقِر وفي جَحْجَبي جُحَيْجِب وفي حَوْلايا:حُوَيْلي[6]،

---

(١) في التكملة شاذلي: (تحقير).

(٢) في التكملة: (لحقته).

(٣) القَرْقَرة: نوع من الضحك، والقَرْقَرة: لقب سعد الذي كان يضحك منه النعمان بن المنذر، والقَرْقَرة الهدير. الصحاح (قرر).

(٤) (في) ليست في التكملة: (مرجان).

(٥) قَرْقَرَى: موضع، الصحاح (قرر).

(٦) حَوْلايا: اسم رجل، قال سيبويه ١١٩/٢: (وإذا حقرت بَرْدَرَايا أو حَوْلايا قلت: بُرَيْدِر وبُرَيْدِير وحُوَيْلي؛ لأن هذه ياء ليست حرف تأنيث، وإنما هي كياء دِرْحَاية، فكأنك إذا حذفت ألفاً إنما تحقر قوباء وغوغاء فيمن صرف). وفي شرح المفصل لابن يعيش١٣٩/٥: (وأما حَوْلايا وهو اسم رجل، فتقول في تصغيره: حُوَيْلى؛ لأنك تحذف الألف الأخيرة إذا كانت ألف تأنيث مقصورة، فيبقى حَوْلاى على خمسة أحرف والرابع منها ألف، فلا تسقط بل تقلب ياء لانكسار اللام بعد ياء التصغير، وتدغم فيما بعدها فيصير حُوَيْلى).

وكـــذلك الألـــف في حَبَرْكى [١] حُبَيْرِك، وإن لم تكن للتأنيث، فأما ألف [٢] مُرَامـــىً الخامـــسة، فإنها تبدل منها الياء في التحقير، وتحذف [٣] التي هي ثالثة فتقول: مُرَيْمٍ، وألف حَبَنْطى وعَفَرْنى [٤] إن شئت أبدلت منها [٥] ياء في التحقير وحذفت النون، فقلت [٦]: حُبَيْطٍ وعُفَيْرٍ، وإن شئت بقيت النونين، وحذفتهما فقلـــت: حُبَيْنِط وعُفَيْرِن [٧]، وكذلك كِنْثَأو [٨] وحِنْطَأو [٩] [١٠]، وإن شئت عوضت من المحذوف في الموضعين وإن شئت لم تعوض.

فأما الممدودة، فلا تحذف مما كانت فيه من التحقير، وذلك قولهم[١١] في صَـــحْرَاء وحَمْـــرَاء: صُحَيْراء، وكذلك قَرْمَلاء [١٢] وخُنْفُسَاء تقول: قُرَيْمِلاء وخُنَيْفِـــسَاء، وتقول في تحقير قُوبَاء [١٣] وعُرَواء: قُوَيْبَاء، وعُرَيّاء، فأما من قال:

---

(١) قال الليث: الحَبَرْكى: الضعيف الرجلين الذي قد كاد يكون مقعداً من ضعفهما.
وقال أبوعبيد عن الأصمعي:الحَبَرْكى:هو الطويل الظهر القصير الرجل، تهذيب اللغة٥/٣٠٦.

(٢) في التكملة شاذلي: (الألف في مرامى)، وفي التكملة مرجان: (الألف التي في مرامى).

(٣) في التكملة شاذلي: (تحذف الألف التي).

(٤) في تهذيب اللغة ٢/٣٥٢: (أسد عَفَرْنَى ولبؤة عَفَرْنَاة إذا كانا جريئين).

(٥) في التكملة مرجان: (أبدلتها ياء).

(٦) في أ:(قلت).

(٧) انظر: الكتاب ٢/١١٦.

(٨) كِنْثَأو: وافر اللحية، المنصف ٣/٢٦.

(٩) حِنْطَأو: عظيم البطن، اللسان (حنطأ).

(١٠) في التكملة شاذلي: (حِنْطَأو وسِنْدَأو وقِنْدَأو إن شئت).

(١١) في التكملة: (قولك).

(١٢) في التكملة شاذلي: (في قرملاء).

(١٣) قـال سيبويه ٢/١٠٨: (ومـن قـال: قُـوبَاءٌ فصرف قال: قُوَيْبِيّ كما تقول: عُلَيْبِيّ ومن قال: هذه قُوبَاءُ فأنث و لم يصرف قال: قُوَيْبَاء) قُوبَاء ملحقة بطُومَار وقُوبَاء بمنزلة قولك: عُشَرَاء ورُحَضَاء، انظر: المقتضب ٢/٢٦٨.

قُوبَاءٌ فإنه يقول: قُوَيْبِيّ، ولا يقول: قُوَيْباء، وتقول في تحقير جَلُولاء وبَرُوكاء[1]: بُرَيْكاء وجُلَيْلاء، فتحذف الواو ولا تعوض منها كما تقول في تحقير: ثلاثون[2]: ثُلَيْثُون [3]، وثُلَيْثون قول [4] جميع العرب" [5].

قال المفسر :

اعلـــم أن تاء التأنيث لا تحذف في التصغير كما حذفت في التكسير [6] نحـــو: ضَاربة، وضَوَارِب، ولا فصل بين أن تكون رابعة أو أكثر تقول: طُلَيْحة

١٦٨/ب وقُرَيْقِرة في /قَرْقَرَة، والفرق بين التصغير والتكسير في هذا من وجهين:

---

(١) قال سيبويه ١١٧/٢: (وإذا حقرت بَرُوكاء أو جَلُولاء قلت: بُرَيْكاء وجُلَيْلاء لأنك تحذف هذه الزوائد لأنها بمنزلة الهاء وهي زيادة من نفس الحرف كألف التأنيث. فلما لم يجدوا سبيلاً إلى حذفها لأنها كالهاء في أن لا تحذف خامسة وكانت من نفس الحرف صارت بمنزلة كاف مبارك، وراء عذافر وصارت الواو كالألف التي تكون في موضع الواو والياء التي تكون في موضع الواو إذا كن سواكن بمنزلة ألف عذافر ومبارك لأن الهمزة تثبت مع الاسم وليست كهاء التأنيث)، وانظر ١٤٣/٢، وخالف المبرد سيبويه في ذلك فقال في المقتضب ٢٦٢/٢: (واعلم أن سيبويه يقول في تحقير بَرُوكاء، وبَرَاكاء وخَرَاسان: بَرَيْكان وخُرَيْسَان فيحذف ألف خُرَاسَان الأولى وواو بَرُوكاء، كما يحذف ألف مبارك وليس هذا بصواب ولا قياس، إنما القياس ألا يحذف شيئاً؛ لأنك لست تجعل ألفي التأنيث، ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم، ونحن ذاكرون احتجاجه والاحتجاج عليه إن شاء الله...) انظره في ٢٦٣/٢.

(٢) في التكملة: (ثلاثين).

(٣) قال سيبويه في ١١٨/٢: (وسألت يونس عن تحقير ثلاثين فقال: ثُلَيْثُون و لم يثقل).

(٤) في التكملة شاذلي: (هذا قول).

(٥) التكملة شاذلي: ٢٠٠، ٢٠١، والتكملة مرجان: ٤٩٢-٤٩٤.

(٦) (كما حذفت في التكسير) ليست في: (ر، وظ).

أحدهما: أن التكسير استئناف البناء، وليس كذلك التصغير، ألا ترى أن تصغير ضَارِبة كتصغير ضَارِب وليس كذلك التكسير؛ لأنك تقول فيه ضَوَارِب في ضَـــارِبة، ولا تقولـــه في ضارب، فلو حذفت التاء من ضاربة في التصغير لم ينفـــصل المذكـــر من المؤنث، فلما وجب إثبات التاء في هذا النحو الذي هو الأصل من جميع الأسماء في دخول تاء التأنيث عليه [١]؛ لأنه بمنزلة الفعل تبعه ما لم يكن التاء فيه لفصل نحو: قَرْقَرَة وغُرْفَة وظُلْمَة، وكثير من ذلك يفيد فيه التاء معـــنى نحو: تَمْرة تدل تاؤه على الإفراد، فلو حذفته في التصغير التبس بالجمع، فكان إذا قلت: تُمَيْر لا يدرى أنه تصغير تمرة.

والـــثاني: أن الجموع كلها مؤنثة [٢]، فلما كان كذلك حذفوا التاء من الآحـــاد؛ لأن التأنيث الذي يعتقد فيه يغني عن تأنيث آخر، ولو اعتقد أن فيه تأنـــيث الواحد، وتأنيث الجمع كان جمعاً بين تأنيثين، ولذلك لحق التاء في جمع مـــا لم يكن في واحده تاء نحو: ذِكَارَة وفِحَالة وأَجْرِبة وغير ذلك، ويؤيده أن التـــصغير مبني على أن ترد فيه التاء نحو: دَلْو ويَد ونَعل، فكان أن لا يحذف ما هـــو موجـــود في حال التكسير [٣] أجمع لأطراف المشاكلة، ولا يكون قُرَيْقِرة كـــسُفَيْرجل [٤] في كـــون ما بعد ياء التحقير على ثلاثة أحرف لأجل أن التاء زيادة تنفصل، و لم توضع في الأصل على أن يصاغ عليه بدلالة أن أصله الفعل،

---

(١) في د: (علامة).

(٢) انظر: الكتاب ٢/٢٣٦.

(٣) في ظ: (التكبير).

(٤) في أ: (كسفرجل).

والأسماء التابعة [1] لـــه، وشيء من ذلك لا يلزمه التأنيث؛ لأن ضرب وضَارِبا يكـــون للمذكـــر مرة وللمؤنث أخرى، وشبهه أبو علي بالاسم المضموم إلى الـــصدر في حَضْرَمَوت لهذا المعنى، فالتاء في طُلَيْحة كأنها كلمة أخرى كمَوْت من حَضْرَمَوت، فالتحقير على طُلَيْح، كما يكون على حُضَيْر في حُضَيْرموت.

وأما ألف التأنيث، فلا تخلو من أن تكون رابعة أو خامسة، فإن كانت رابعة ثبتت نحو: حُبَيْلى وبُشَيْرى، ولا يُكْسَر ما قبلها، فينقلب ياء ويزول لفظ التأنـــيث، وإن كانـــت خامـــسة حذفت تقول في قَرْقَرَى: قُرَيْقِر، ولا تقول: قُرَيْقِـــرَى كما قلت: قُرَيْقِرَة، وذاك أن الألف ليست زيادة منفصلة، وإنما هو حرف يصاغ عليه الكلمة، فلا يكون هذا حَبْل ثم حُبْلى كما تقول: ضَارِب، ثم ضَـــارِبة/ فلمـــا اشتد اتصال الألف بالكلمة قرب من الحرف الأصل نحو: لام ١٦٩/أ سـفرجل، فحذف لتكون الكلمة في التحقير على أربعة أحرف فقيل: قُرَيْقِر، وقيل في قَرْقَرَة: قُرَيْقِرة؛ لأن التاء لما لم يتصل صار كأنه ليس متصلاً بالكلمة إذ ليس مما يركب عليه، وهذا مما يدلك تأمله على حسن اعتبارهم للمقاصد ونجابة فكر العلماء في استخراج المعاني.

وأمـــا ألـــف حَبَرْكى فللإلحاق بسَفَرْجَل تحذفه أيضاً؛ لأن الملحق بمنزلة الأصل [2] في الاتصال تقول: حُبَيْرِك.

وأما ألف الإلحاق رابعة فتقلب؛ لأنها بمنزلة الأصلية كألف أَعْمَى، وأما حَـــوْلايا فـــتقول: حُـــوَيْلٍ، فتحذف ألف التأنيث؛ لأنها سادسة، وهي أحق

(١) في ر: (أخلاف)، وفي ظ: (الأسماء لـه).

(٢) في د: (الأصلي).

بالحـــذف من ألف قَرْقَرى، والياء في حَوْلايا إذا سقط الألف بعده صار حرف الإعــراب [1]، وانكسر اللام قبله ولزمه السكون كقاضٍ وغازٍ، وأما الألف في مُرَامَــىً فأصل بمنزلة باء مُضَارِب، وهي منقلبة عن الياء في رَمَيت، فإذا حقرت حــذفت ألف مُفاعِل وعاد الألف الأخيرة إلى الياء فقلت: مُرَيْمي [2]، فتكون رابعــة لا خامــسة، وأما حَبَنْطَى فالنون والألف فيه زائدتان، فيجب حذف إحداهما لتكون الكلمة في التحقير على أربعة، فإن حذفت النون انقلب الألف يــاء؛ لأنهــا ليــست للتأنيث، فتقول: حُبَيْطٍ وحُبَيْطِيك وفي عَفَرْنَى [3] عُفَيْرٍ وعُفَيْــريك، وإن لم تحذف النون سقط الألف فقلت عُفَيْرِن، ولا يجوز عُفَيْرِنى ولا عُفَيْــرِنيك بإثــباتهما معــاً كما لم يجز في حَبَرْكى أن تثبت الألف، وأما كِنْــثَأو[4]، فالــنون والــواو فيه مزيدتان، فإن حذفت النون قلت: كُثَيئي[5] وكُثَيْئِيك، بوزن كُثَيْعِيك [6] وإن حذفت الواو قلت كُنَيْثِىء [7] مثل كُنَيْثِع.

وأمــا ألــف التأنيث الممدودة، فتثبت تقول في حَمْراء: حُمَيْراء، وفي قَــرْمَلاء: قُرَيْملاء، فلا تحذف، وإن كانت الهمزة سادسة لأجل أنهما حرفان والألف المفردة في نحو: قَرْقَرَى حرف واحد وتقدير الانفصال في الحرفين أظهر

---

(١) في ر، وظ: (اعراب).

(٢) في ر، وظ: (مريم).

(٣) قال سيبويه ١١٦/٢: (وإن حقرت عَفَرْنَاة وعَفَرْنَى كنت بالخيار إن شئت قلت: عُفَيْرِن وعُفَيْرِنَة، وإن شئت قلت: عُفَيْرٍ وعُفَيْرِيَة؛ لأنهما زيدتا لتلحقا الثلاثة بالخمسة).

(٤) في ر، وظ، ود: (كِنْدَأو).

(٥) في ر، وظ، ود: (كُدَيْئي وكُدَيْئِيل).

(٦) في ر، وظ، ود: (كُدَيْعِيك).

(٧) في ر، وظ، ود: (كُنَيْدِ، مثل كُنَيْدِع).

كمـــا قالـــوا: (حُمَيْراء فنزلوه منزلة حُمَيرٍ كفُلَيْسٍ كذلك قالوا) [(١)]: قُرَيْملاء فنزلوه منزلة دُرَيْهِم نحو: قُرَيْمِل، وقُوبَاء بهذه الصفة [(٢)]؛ لأن الألف للتأنيث غير أنهـــا مثل حَمْراء في كونها على ثلاثة أحرف فَقُوَيْبَاء كحُمَيْراء، وأما جَلُولاء فإنـــك تقول: جُلَيْلاء، فتحذف الواو؛ لأنها زائدة الوزن فَعُولاء، ولا تعوض/ ١٦٩/ب
فتقول: جُلَيِّلاء بيائين لأجل أنهم يتنكبون أن تكون الكلمة على أكثر من أربعة أحرف في التحقير، فإذا حذفوا زائدة ثالثة في هذا النحو لم يعوضوا، ولم يحذفوا الـــثالث من قَرْمَلاء إذ كان أصلاً، وأما ثلاثون، فالقول فيه ثُلَيْثُون بالتخفيف، وذاك أنهـــم حذفوا الألف، ولم يعوضوا لأجل أن الواو والنون قد صيغ عليهما الكلمـــة وليـــستا بمنزلتهما في "مسلمون"، وإذا كان كذلك ترك التعويض عن الألف المحذوفة لئلا تكون الكلمة على ستة أحرف في التحقير، وجاز أن تعوض عـــن الـــثالث في نحو: مُغْتَلم حيث قلت: مُغَيْلم [(٣)]، ولم يجز في جَلُولاء؛ لأن مُغَـــيْلِم[(٤)] يـــصير بالتعويض إلى خمسة أحرف، وجُلَيْلاء لو عوضت صار إلى ســـتة[(٥)] وكلمـــا كان أطول كان الحذف ألزم، ألا ترى أن الخماسي استكره تكـــسيره لوجوب الحذف فثُلَيْثُون بالتخفيف قول جميع العرب، والواو والنون صـــيغا معه ومنزلتهما منزلة حرف واحد لتصاحبهما كألفي التأنيث، وأما من قال: قُوبَاءٌ بالتنوين فجعل الهمزة منقلبة عن حرف الإلحاق كما مضى في باب التأنيث [(٦)] قال: قُوَيبِي فقلب كما تقول في قِرْطَاس: قُرَيْطِيس.

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (المنزلة).

(٣) انظر: الكتاب ٢/١١٠.

(٤) في ر، وظ، ود: (فعيليم).

(٥) في د: (ستة أحرف).

(٦) انظر ص: ٦٧٠ .

قال صاحب الكتاب:

"باب تحقير ما كان آخره ألفاً ونوناً زائدتين

ما كان في آخره ألف ونون زائدتان [١] ، فإنهما يثبتان في التحقير على ما كانتا[٢] عليه [٣] في بناء التكثير إلا أن يكون الاسم الذي فيه ألف[٤] ونون كسر على مثال مَفَاعيل فيظهر النون في آخره، و لم [٥] تبدل منه الياء تقول في غَضْبَان وعَطْشَان: غُضَيْبَان وعُطَيْشَان كما تقول في حَمْراء: حُمَيْراء؛ لأن هذه النون عندهم بدل من ألف التأنيث كما كانت الهمزة في حَمْراء بدلاً منهما، فكما ثبتت الهمزة في حَمْراء كذلك ثبتت هذه النون في غَضْبَان ونحوه، وتقول في سَعْدان: سُعَيْدان وفي مَرْجَان: مُرَيْجَان سميت بذلك شيئاً، أو لم تنقله من اسم الجنس إلى مسمى به إلا أنك إذا سميت به شيئاً لم تصرفه، وتقول في زَعْفَران[٦] وعَقْرَبَان[٧]: زُعَيْفران وعُقَيْربان كما فعلت ذلك بسَعْدَان، وتقول في سِرْحَان وحُومَان[٨] وسُلْطَان: سُرَيْحِين وحُوَيْمِين وسُلَيْطِين؛ لأنك تقول:

---

(١) في التكملة شاذلي: (ما كان آخره ألفاً ونوناً زائدتين).

(٢) في التكملة: (كانا).

(٣) (عليه) ليست في التكملة: (مرجان).

(٤) في التكملة: (الألف والنون).

(٥) في التكملة شاذلي: (ولا).

(٦) الزعفران: صبغ وهو من الطيب، تهذيب اللغة ٣٤٣/٣.

(٧) العقربان: الذكر من العقارب، تهذيب اللغة ٢٩١/٣.

(٨) قال الليث: (الحُومان نبات يكون بالبادية)، وقال الأزهري قرأت بخط شعر لأبي خيرة قال: الحُومَان واحدها حُومَانة شقائق بين الجبال وهي أطيب الخردنة ولكنها جلد ليس فيها إكام ولا أبارق.
وقال الأصمعي: (الحُومَانة وجمعها حوامين أماكن غلاظ منقادة).
انظر: تهذيب اللغة ٢٧٨/٥، وانظر: الكتاب ١٠٨/٢.

سَــرَاحِين وحَوَامِين وسَلاطِين، وتقول في ظِرْبان: ظُرَيْبَان؛ لأنهم قالوا: ظَرَابِي أنشد (أبوزيد) [1]:

وَلَوْ كُنْتُ فِي نَارِ جَحِيمٍ لأَصْبَحَتْ ظَرَابِيُّ مِنْ حِمّانَ عَنيِّ تُثِيرُهَا [2]

١٧٠/أ وتقــول في وَرَشَان [3]: وُرَيْشِين / لأنهم قالوا: وَرَاشِين، وقد جاء في الشعر أنشده بعض البغداديين:

حَتْفُ الحُبَارَياتِ والكَرَاوِينْ [4]

---

(١) (أبوزيد) ليست في: (أ).

(٢) بيت من البحر الطويل نسبه الجاحظ في الحيوان ١/٢٤٩، وابن بري: ٩٣، إلى الفرزدق ولم أجده في ديوانه.

حِمَّان: اسم رجل سمي بذلك؛ لأنه كان يحمم شفتيه أي يسودهما، تثيرها عني: تحركها لتوترها لسوء رأيها فيّ.

في النوادر والتكملة مرجان: (جمان).

الشاهد: قولـه: "ظرابي" تكسير ظربان، ولهذا صح أن يحقر على "ظُرَيْبان".

ورد بلا نسبة في النوادر: ٥٣٨، وتهذيب اللغة ١٤/٣٧٧، وابن يسعون: ٢٦٨، والقيسي: ٨٦٨، واللسن (ظرب).

(٣) الوَرَشَان: طائر شبه الحمامة، اللسان (ورش).

(٤) رجز نسبه ابن يسعون: ٢٦٨، ٢٦٩ إلى دلم العبشمي الراجز وابن بري: ٥٩٤ إلى رجل من عبد شمس.

الشاهد: قولـه: "الكراوين" جمع كروان فعلى هذا يحقر كُرَيِّين وأصله كُرَيْوِين ثم أبدلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

ورد غير منسوب في: تهذيب اللغة ٧/٦٩٥، والمخصص ٨/١٥٦، ١٤/١١٥، والقيسي: ٦٨٩، والمقرب ٢/١٠٠، واللسان (حبر).

في القيسي: (حذف).

يعني صقراً، فتقول على هذا في تحقيره: كُرَيِّين، ولا تبين الواو قال [1]: فــإذا جــاء شـــيْء علـــى مـــثال سِرْحَان ، ولم تسمع تكسيره حقرته تحقير سَكْران"[2].

قال المفسر:

اعلم أن ما كان في آخره ألف ونون مزيدتان، فتحقيره على وجهين:

أحـــدهما: أن تقول: فُعَيْلان، والثاني: فُعَيْلين، فالأول الأصل فيه الألف والـــنون المـــضارعتان لألفـــي التأنيث نحو: سَكْران وغَضْبان وعَطْشَان تقول: سُـــكَيْران وغُـــضَيْبَان كمـــا قلت: حُمَيْراء، ولا تقول: غُضَيْبِين كما لم تقل: حُمَيْـــرَى، فكمـــا جرى الألف والنون مَجْرَى الألفين في باب ما لا ينصرف كذلك هو يجري ذلك المَجْرَى، ثم إن كل مثال لم يجئ في تكسيره فَعَالين، فإنه يلحـــق بسكران في هذا الحكم، فتقول في سَعْدَان وزَعْفَران: سُعَيْدَان وزُعَيْفِران كمـــا تقـــول: سُكَيْران، ولا يجوز زُعَيْفِرِين لأجل أنهم لما لم يقولوا: زَعَافِرِين وسَـــعَادِين أشبه سَكْران فأجري مُجْراه، وإن كان قد تعرى من مشابهة نحو: حَمْراء [3] من حيث إنك تقول: سَعْدَانة، فتلحقه التاء، ولا يكون لـــه مؤنث من غير لفظه نحو: سَعْدَى كما كان ذلك في سَكْران حيث قلت: سَكْرى على ما مضى في باب مالا ينصرف [4]، كما أن سَعْدانا لما سميت به فأشبه سَكْران

---

(١) يعني سيبويه الكتاب ٢/١٠٩.

(٢) التكملة شاذلي: ٢٠٢، والتكملة مرجان: ٤٩٥، ٤٩٦.

(٣) في ر، وظ: (حميراء).

(٤) انظر المقتصد: ١٠٠٠، ١٠٠١.

في الامتناع من التاء جعلت للألف [1] والنون حظاً في منع الصرف.

وأمـــا فُعَيْلِين فيجيء في كل ما كسر على فَعَالِين نحو: سُرَيْحِين؛ لأنك قلـــت: سَرَاحِين وكذا سُلَيْطِين ووُرَيْشِين لقولك: وَرَاشِين وفي كَرَوان: كُرَيِّين الأصـــل كُرَيْوِين، ثم قلبت الواو لوقوع [2] الياء ساكنة قبل الواو، ولا يجوز أن تقول: كُرَيْوِين فتظهر الواو على قولهم: أُسَيْود لأجل أن هذه لام، فالأمر فيها على ما ذكرنا [3] في عُرْوَة حيث قلت: عُرَيّة دون عُرَيْوَة، وأما قولـــه [4] "في ظَرِبَان: ظُرَيْبَان لقولهم: ظَرَابِيّ" فالمقصود منه أنهم لم يقولوا: ظَرَابِين بل كسروه تكسير فَعْلاء نحو: صَحْراء وصَحَارى، وإذا كان كذلك عرفت أن تقدير إجرائه مُجْـــرى ألفـــي التأنيث ثابت فيه، فلا تقول: ظُرَيْبِين كما لم تقل: سُكَيْرِين، وقولـــه: "وإذا جاء اسم على مثال فَعْلان [5] ولم تسمع تكسيره صَغَّرْته تصغير سَـــكْران" لأجل أن فُعَيْلِين تابع لفَعَالِين، فإذا لم يثبت لك التكسير جريت على الظاهر، وهو أن يكون الألف/ والنون بمنزلة ألفي التأنيث، وحمل التصغير على ١٧٠/ب
التكـــسير في ذا حـــسن لما ذكرت من أن التكسير أقوى في المعنى وأشد تغيراً، والأقوى يكون متبوعاً أبداً، وعُثْمَان ومَرْجَان [6] وشَعْبَان بمنزلة سَكْرَان؛ لأنه لا يقال: عَثَامِين ومَرَاوِين ومَرَاجِين وشَعَابِين، ورُمَّان يجب أن يقال في تصغيره على

---

(١) في ظ، ود: (الألف).

(٢) في ظ: (لوقوعها ساكنة قبل الواو).

(٣) انظر ص: ١٠٠٤ .

(٤) في ظ، ود: (قولـه: وتقول).

(٥) في نص التكملة: (سرحان).

(٦) في ظ: (ومروان ومرجان).

مـــذهب صاحب الكتاب: رُمَيْمَان؛ لأنه فَعْلان عنده و لم تكسر على فَعَالِين، فحكمه حكم مُرْجَان.

وعلى مذهب أبي الحسن تقلب الألف لأجل لأن النون عنده أصل كالميم من قُلاّم والنون الأصلي لا يكون مع الألف مشابهاً لألفي التأنيث، ألا ترى أن حـــسَّاناً لما أخذته من الحسن لم تجعله كسَكْران، وجملة القول أن الذي يوجب قلب الألف قبل النون واحد من أمرين:

أحدهما: أن تعلم كون النون أصلياً.

والـــثاني: أن يكون كسر على فَعَالِين، فإن قام واحد من هذين الدليلين صغر على فُعَيْلِين و[1] فُعَيْعِيل، فإن لم يقم، فليس إلا إثبات الألف وحفظها من الانقلاب، وقد ذكرنا أن الذي استدل به أبو الحسن على جعل رُمّان فُعَّالاً أن هذا المثال قد غلب على الشجر والنبات نحو: حُمّاض وقُلام وكُرَّاث، وصاحب الكتاب يقول: إن الزيادة غالبة في الألف والنون، فاحمل على ذلك إذ[2] لم يقم مـــن جهـــة الاشتقاق دليل على أنه من تركيب رَمّ، فإن قيل: شيء[3] فمن التكلف البارد الذي لا يعتمد على مثله.

---

(١) في ظ: (أو).

(٢) في ر، وظ: (أن).

(٣) في ر: (شيء منه).

قال صاحب الكتاب:

"باب ما تجتمع فيه زيادتان من بنات الثلاثة فتحذف إحداهما بعينها دون الأخرى

تقول في تحقير مُغْتَلِم ومُنْطَلِق: مُغَيْلِم [١] ومُطَيْلِق [٢]، تحذف التاء والنون وتقر الميم، فلا تحذفها كما لو كسرتهما [٣] لقلت: مَغَالِم ومَطَالِق، وكذلك مُذّكر ومَزْدَان ومُضْطَرِب: مُذَيْكِر، ترد الذال التي كانت في الذكر؛ لأنك إنما كنت أبدلت للإدغام في الذال المبدلة من تاء مُفْتَعِل، فلما حذفتها كما حذفت التاء في [٤] مُغْتَلِم، رددت الذال، وفي مُضْطَرِب: مُضَيْرِب ومُزْدَان: مُزَيِّن، ولك أن تعوض من [٥] ذلك كله فتقول: مُغَيْلِيم [٦] ومُطَيْلِيق، وكذلك الحروف الأخر [٧]، وتقول في مُحَمَرّ: مُحَيْمِر، فتحذف إحدى الراءين، ومُحَيْمِير إن عوضت، وكذلك (في) [٨] مُقْعَنْسِس: مُقَيْعِس [٩] ومُقَيْعِيس إن عوضت، ولا

---

(١) قال سيبويه في ٢/١١٠: (وإن شئت قلت: مغيليم، فألحقت الياء عوضاً مما حذفت كما قال بعضهم مغاليم).

(٢) قال سيبويه في ٢/١١١: (وتقول في مُنْطَلِق: مُطَيْلِق ومُطَيْلِيق؛ لأنك لو كسرته كان بمنزلة مُغْتَلِم).

(٣) في التكملة مرجان: (كسرتها).

(٤) في التكملة شاذلي: (من).

(٥) في التكملة شاذلي: (في).

(٦) في التكملة مرجان (مغنيليم).

(٧) انظر: الكتاب ٢/١١١.

(٨) (في) ليست في: (أ).

(٩) قال سيبويه في ٢/١١١، ١١٢: (وإذا حقرت مُقْعَنْسِس حذفت النون وإحدى السينين لأنك كنت فاعلاً ذلك لو كسرته للجمع، فإن شئت قلت: مقيعيس، وإن شئت قلت: مقيعس) وقال المبرد في ٢/٢٥٣: (وكان سيبويه يقول: في تصغير مُقْعَنْسِس: مَقَيْعِس ومَقَيْعِيس، وليس القياس عندي ما قال؛ لأن السين في مُقْعَنْسِس ملحقة والملحق كالأصلي، فالقياس قُعَيْس وقُعَيْسِيس حتى يكون مثل حُرَيْجِم وحُرَيْجِيم).

تقــول: قُعَيْــسِيس (١)؛ لأن المــيم لمعنى الفاعل، وفي أَلَنْدَد (٢)، وهو الشديد الخــصومة أُلَــيْدّ /تحذف النون وتدغم (٣)، ولا تصرف كما (لا) (٤) تصرف أُصَيْمّ (٥)، وتجمع بين الساكنين؛ لأن الأول منهما حرف مد، وكذلك تقول في مُدُق (٦): مُدَيْق (٧)، وفي دَابّة: دُوَيْبَّة، وإذا حقرت احمراراً حذفت همزة الوصل؛ لأن أول الكلمة (٨) يلزم تحريكه بالضم للتحقير، فتسقط الهمزة لزوال السكون الذي كانت الهمزة اجتلبت لــه، فكأنك قلت: حِمْرار (٩)، فتقع الألف رابعة، فتقول: حُمَيْرِير؛ كما تقول: دُنَيْنِير؛ لأن حرف اللين إذا كان رابعاً في التحقير ثبت البدل منه، فلم يسقط إلا في ضرورة شعر، أو يكون بعدها ياء كقولهم في جمع أُثْفِيّة: أَثَافٍ (١٠) قال: ١٧١/أ

---

(١) في التكملة شاذلي: (قعيسس).

(٢) قـال الأعلـم في ١١٢/٢: (وإذا حقـر ألندد حذفت نونه، فصغر تصغير أَلَدّ، فقيل: أُلَيْد، فإن عوض من نونه قيل: أُلَيْدِيد مصروف؛ لأنه قد زال بالعوض عن وزن أفعل وتحقيره).

(٣) في التكملة شاذلي: (وتدغم الدال).

(٤) (لا) ليست في: (أ).

(٥) في التكملة مرجان: (أصم).

(٦) المُدُق: حجر يدق به الطيب ضم الميم لأنه جعل اسماً. تهذيب اللغة ٢٧٠/٨.

(٧) انظر: الكتاب ١٠٧/٢.

(٨) في التكملة مرجان: (الاسم).

(٩) في التكملة شاذلي: (حمرارا).

(١٠) قال سيبويه في ١١٠/٢: (ولو قلت: خُوَيْتِيم ودُوَيْنِيق لقولك: خَوَاتِيم ودَوَانيق لقلت في أُثفِـية: أُثَيْفِـيَة فخففـتها لأنـك تقـول: أثافٍ ولكنك تحقرها على تكسيرها على القياس) وانظر: المنصف ٨١/٣.

والبَكَرَاتِ الفُسَّجَ العَطَامِسَا [1].

وكـــان حقـــه العَطَامِيس؛ لأنه جمع عَيْطَمُوس، فحذفت الياء منه فبقي عُطْمُوس فصارت الواو رابعة مثل كُرْدُوس [2]، فلزم لذلك أن تثبت (الياء بدلاً مـــنها في التكـــسير كما ثبتت)[3] في التحقير؛ لأن التحقير وهذا الضرب من التكـــسير، وهـــو الذي على زنة مَفَاعِيل في حكم واحد، وكذلك إذا أتممت فقلـــت: احْمِيَرار حذفت همزة الوصل فبقي حِمْيَرار، فحذفت الياء الثالثة كما حذفت الثانية في عَيْطَمُوس، ولم تحذف الواو؛ لأنك لو حذفتها لاحتجت أيضاً إلى أن تحذف الياء، فإنّ ما تحذف من الزيادتين ما إذا حذفتها استغنيت بحذفها عـــن حذف الأخرى، والزيادة إذا حذفت فلم تكن رابعة، فإن شئت عوضت وإن شئت لم تعوض" [4].

---

(١) رجز قائله غيلان بن حريث الربعي الراجز. وقال القيس ٨٦٩: قائله غيلان بن حريث، وقيل: ذو الرمة، وليس في ديوان ذي الرمة وقبله:

قَدْ قَرَّبَتَ سَادَتُها الرَّوائِسا

البكـرات: الفتيات من النوق، الفسج: جمع فاسج وفاسجة وهي التي ضربها الفحل قبل أن تستحق الضراب، العطامسا: جمع عيطموس والعيطموس من النوق الفتية الحسنة الخلق.

الشاهد: قولـه: "العطامسا" حذف الياء منه ضرورة.

ورد في الكتاب ١١٩/٢، والخصائص ٦٢/٢، وسر صناعة الإعراب: ٧٧١، والمحتسب ٩٤/١، ومـا يجوز للشاعر في الضرورة: ١٠٤، والمخصص ٤٧/٤، وابن يسعون: ١٦٩، وابـن بـري: ٥٩٦، وضـرائر الـشعر: ١٣٠، واللسان (فسج)، والهمع ٣٤٤/٥، والتاج (فسج)، والدرر ٢٤٣/٦.

(٢) الكُرْدُوس: مفـرد كَرَاديس وهي رؤوس العظام، وقيل: كتائب الخيل، وقيل: الكُرْدُوس فقرة من فقر الكاهل، فكل عظم عظمت نحضته فهو كُرْدُوس. تهذيب اللغة ٤٢٢/١٠.

(٣) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٤) التكملة شاذلي: ٢٠٣، ٢٠٤، والتكملة مرجان: ٤٩٧-٤٩٩.

قال المفسر:

اعلم أن الاسم إذا اجتمع فيه زيادتان إحداهما علم لمعنى، والأخرى غير كائنة لمعنى خصصت بالحذف التي لغير معنى، وذلك نحو: مُغْتَلِم ومُنْطَلِق، فالميم والتاء مزيدتان في مُغْتَلم فتحذف التاء [1]، ولا تحذف الميم، فتقول: غُتَيْلم لأجل أن الميم دليل على الفاعلية وعلم لها، وإذا حذفته بطل المعنى، وليس كذلك التاء؛ لأنه ليس بعلم لمعنى، فيبطل الغرض بسقوطه، وكذا مُنطَلِق لا يجوز فيه أن تحذف الميم، فتقول: نُطَيلِق؛ لأن الميم للفاعل، فتحذف النون، وتقول: مُطَيلِق، والنون وإن كان يدل على لفظ المطاوعة، فإن الميم أذهب منه في الفائدة، ألا ترى أن النون موجود في الفعل نحو: انْطَلَقَ يَنْطَلِق، والميم جاء في الاسم فقط ليدل على الفاعلية، فهب أن النون بمنزلة الميم في كونه مفيداً أليس يبقى للميم أنه دخل الاسم خصوصاً لمعنى / الفاعلية، وحذف شيء بعد الإتيان ١٧١/ب
به فعل كلا فعل، ثم إن معنى الفاعلية يختص بالاسم، ومعنى المطاوعة يتصور من الاسم والفعل، وأولى الحرفين بالامتناع من حذفه أخصهما معنى بالاسم، وإنما وجب حذف إحدى الزيادتين؛ لأن [2] التصغير والتكسير لا يتجاوزان [3] الأربعة، ألا ترى أنهم لم يصغروا الخماسي، ولم يكسروه إلا على استكراه لأجل الحذف، والثلاثي إذا كان فيه زيادة حذفت منه حتى يعود إلى أربعة أحرف نحو: مُطَيْلِق، ولا يجوز مُنَيْطلق كما لم يجز سُفَيْرِجل، وهذا أولى بأن لا يجوز؛ لأنه صار خمسة بالزيادة وسَفَرْجَل خمسة أصول.

---

(١) فتقول: مغيلم.

(٢) في ر، وظ: (لأجل أن).

(٣) في ر: (لا يتجاوز).

وبعد: فإن الزيادة إذا حذفت كانت على وجهين:

أحدهما: أن يجوز فيها التعويض، وترك التعويض وذلك إذا كانت ثالثة نحـــو: مُقَدَّم ومُؤَخَّر تقول: مُقَيْدِم [1] [2] فتحذف إحدى الدالين حتى كأنَّك صـــغرت مَقْدَم، ويجوز أن تعوض من الدال المحذوفة ياء، فتقول: مُقَيْدِيم، و لم يقولوا: مُقَيْدِّم بإثبات الدالين مدغماً أحدهما في الآخر؛ لأن ذلك تقدير للاسم علـــى غـــير بـــناء التصغير، فأما إذا حذف وعوض فقد جعل أولاً على أربعة أحرف، وذلك العوض حرف لين بمنزلة المدة، فلا اعتداد به.

وكـــذا كل زيادة ثالثة يجوز فيها التعويض، وتركه تقول في جَوَالق [3]: جُوَيْلِـــق، فتحذف الألف، وجُوَيْلِيق، فتعوض وكذا التكسير تقول: مَقَادِم في مُقَدَّم ومَآخِر في مُؤَخَّر ومَقَادِيم وجَوَالِق وجَوَالِيق [4]، وقد أجروها ثانية مُجْرَاها ثالثة، فقالوا في مُنْطَلِق: مُطَيْلِق ومُطَيْلِيق، والقياس يقتضي أن يكون ترك التعويض فـــيها ثانية أحسن من التعويض، وذاك أنها إذا كانت وهي ثالثة أضعف منها وهـــي رابعة كان القياس أن يكون إذا هي كانت ثانية أضعف منها إذا كانت ثالثة فاعرفه.

والوجه الثاني: أن يكون التعويض واجباً، وذلك إذا كانت الزيادة حرف لين رابعاً نحو: مِصْبَاح وقِنْدِيل تقول: مُصَيْبِيح وقُنَيْدِيل، وفي التكسير: مَصَابِيح، وقَنَادِيل، ولا يجوز مَصَابِح إلا في ضرورة الشعر كما أنشده من قولـــه:

---

(١) في ر: (مقدم).

(٢) انظر: الكتاب ٢/١١٠.

(٣) في اللسان (جلق)، (الجُوَالِق والجَوَالَق بكسر اللام وفتحها الأخيرة عن ابن الأعرابي وعاء من الأوعية معروف معرب).

(٤) انظر: الكتاب ٢/١٩٨.

والبَكَرَاتِ الفُسَّجَ العَطَامِسَا [1]

وذلـــك أن الواحد عَيْطَمُوس، فتحذف الياء فبقي [2] عُطْمُوس، فتكون الزيادة رابعة فيجب التعويض نحو: عَطَامِيس وعُطَيْمِيس [3]، وكذا قولـــه:

/وغَيْرُ سُفْعٍ مُثَّلٍ يَحَامِمِ [4] ١٧٢/أ

الأصل يَحَامِيم، ثم حذف الياء، وهذا مثل القصر في الممدود [5]، فكل زيـــادة رابعـــة من حروف اللين، فلا يكون فيها إلا التعويض والتعويض هاهنا مخالف للتعويض فيما مضى، وذاك أنك قلت: جُوَيْلق فحذفت الألف، ثم أتيت بـــياء في غـــير موضعه، فقلت: جُوَيْلِيق ألا ترى أن الياء بعد اللام، والألف في جوالـــق بعد الواو، وياء مُصَيْبِيح في موضع الألف إذ هو بعد الياء، فهو عوض حكمـــاً ولفظاً هنا، وفي جُوَيْلِيق حكماً لا لفظاً، فالياء في مُصَيْبِيح منقلبة عن ألف مِصْبَاح، وكذا ياء كُرَيْدِيس منقلبة عن واو كُرْدُوس، وياء قِنْدِيل إذا قلت

---

(١) تقدم وروده ص: ١٠٢٥ .

(٢) في ظ، ود: (فيبقى).

(٣) انظر: الكتاب ١١٩/٢، والمقتضب ٢٥٦/٢.

(٤) رجز قائله غيلان بن حريث.

سفع: أثافي القادر جمع سفعاء وهي السوداء، مثل: جمع ماثلة وهي المنتصبة، يحامم: جمع يحموم وهم الأسود.

الشاهد: قولـه: (يحامم) حذف الياء ضرورة.

ورد في الكتاب ٤٠٨/٢، وابن السيرافي ٤٣٩/٢، وسر صناعة الإعراب: ٥٨، والمحتسب ٩٥/١، والأعلم ٤٠٨/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٥٠/٢، واللسان (حمم).

(٥) أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة في الشعر، انظر: الإنصاف:٧٤٥، والألفية لابن مالك: ٦٤، وشرح الألفية لابن الناظم: ٧٦١، وأوضح المسالك ٥٤٣/٣.

قُنَـيْدِيل غــير منقلب عن شيء؛ لأنه كان ياء في[1] حال[2] التكبير[3]، وقلب الحرف عن مثله مما لا يتصور.

فــإن كانــت الزيادة الرابعة غير حرف لين، حذفت تقول في مُحْمَرّ: مُحَيْمِر، وقد تعوض فيقال: مُحَيْمِير كما قلت في مُقَدّم: مُقَيْدِيم، فقد دلك هذا على أنهم أثبتوا حروف اللين، وإن كان الاسم بها يصير على خمسة أحرف [4] لأجــل أنهــا مــدات، فلا اعتداد بها، ولو كان لغير ذلك لوجب أن يثبت الصحيح، فيقال: مُحَيْمِر [5] ومُقَيْدِم، فهذا هو جملة التقسيم في الباب، وأعود إلى ما ذكر من الأمثلة يقول في مُقْعَنْسِس: مُقَيْعِس، وذلك أن فيه ثلاث زوائد الميم والنون والسين الثانية؛ لأنها من قَعَسَ ألحق باحْرَنْجَم، فهو مُحْرَنْجِم، فلابد مــن أن تحذف زيادتين لتعود إلى أربعة، فلا يجوز حذف الميم؛ لأنه يدل على الفاعلية، فتحذف النون، والسين الثانية، فيبقى مُقْعِس مثلاً فتقول: مُقَيْعِس، ولا يجوز قُعَيْسِس كما لا يجوز في مُنْطَلِق نُطَيْلِق؛ لأن السين تدل على الإلحاق، ولا تــدل على معنى مقصود كالفاعلية، وهو أقل فائدة من نون مُنْطَلِق؛ لأن النون تــدل علــى المطاوعة، وذا لا يدل على معنى جُعِلَ علماً لــه بوجه، وإنما هو حــرف لحــق ليكون بناء كبناء في اللفظ، ويجوز أن تعوض فتقول: مُقَيْعِيس؛ لأنــك لما حذفت السين بقي مُقْعَنْس، فجاز أن يعوض؛ لأن النون زيادة رابعة

---

(١) (في) ليست في: (ر).

(٢) (حال) ليست في: (ظ).

(٣) في ر، وظ (التكسير).

(٤) انظر: الكتاب ٢/١٠٦.

(٥) انظر: الكتاب ٢/١١١.

كراء مُحْمَرّ، وأما أَلَنْدَد فوزنه أَفَنْعَل من اللّدَدِ [1] أنشد [2]:

.... خَـصْمٌ أَبَـرَّ على الخُصُومِ أَلَنْدَدُ [3]

فـإذا أردت تحقـيره حذفت النون، فقلت: أُلَيْدّ والأصل أُلَيْدِد إلا أنك أدغمت لتوالي المثلين، و لم تدغم في أَلَنْدَد لسكون النون، والنون قد زال فصار/ ١٧٢/ب أَلَـدٌّ مثل أَفْعَل من المضاعف كأَغَرَّ، ولذلك لم تصرفه مع أن مكبره مصروف؛ لأن وزن الفعل قد حصل فيه، فلم يصرف كما أن الحذف في تصغير الترخيم لما أزال وزن الفعـل انـصرف الاسم، فقلت في أَسْود: سُوَيْد، وجاز أن يجتمع ساكنان في أُلَيْدّ وأُصَيْمّ ومُدَيْقّ في مُدُق [4] ؛ لأن الأول حرف لين، وبيان ذلك يـأتي في الإدغـام، ولو أدغمت في أَلَنْدَد، فقلت: أَلَنْدّ كان جمعاً بين ساكنين

---

(١) انظر: الكتاب ٣١٧/٢.

(٢) هو سيبويه ١١٢/٢، ٣١٧.

(٣) عجز بيت من البحر الكامل قائله الطرماح، وصدره:

يُضْحِي عَلى حَذَمِ الجُذُولِ كَأَنَّهُ ....

أَبَـر: غلـب، وصـف حرباء وشبهه في تحريك يديه عند استقباله للشمس لما يجد من أذى الحر بخصم ظهر على خصومه فهو يحرك يديه حرصاً على الكلام وسروراً بالظهور.

الشاهدقوله: "أَلَـنْدد" وهـو بمعنـى أَلَـدّ والأَلَدّ من اللّدَد وهو شدة الخصام فهو من بنات الثلاثة وإذا حقر حذفت نونه فصغر تصغير أَلَدّ فقيل: أُلَيْدّ.

ورد في ديـوانه: ١٤١، والكـتاب ١١٢/٢، والجمهـرة ٢٢٧/٢، وشـرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٩١، والاستدراك على سيبويه: ٧٣، وابن السيرافي ٤٠٧/٢، والخاطريات : ٨٥، والمخـصص ٢١٢/١٢ والأعلـم ٣١٧/٢ ، وشـرح المفـصل ١٢١/٦، واللـسان (لدد).

(٤) انظر: الكتاب ١٠٧/٢.

صحيحين؛ لأن النون مثل الدال في الصحة، وتقول في احميرار: حُمَيْرِير، وذاك؛ لأنـــك تحـــذف همزة الوصل لوجوب الحركة للحاء من حيث إن الصدر من المــصغر يــبنى على الضم، وتحذف الياء بعد حذف الهمزة؛ لأنه حِمِيْرار مثل عَــيْطَمُوس (في كـــونه على أكثر من أربعة أحرف دون الحرف الرابع، فكما حــذفت ياء عَيْطَمُوس) [1] حتى صار إلى عَطْمُوس كذلك تحذف ياء حِمِيرار، فيصير إلى قولك: حِمْرَار مثل مِصْبَاح في أن الرابع حرف مد زائد فتعوض ألبتة، وتقول: حُمَيْرِير، ولا يجوز التعويض هنا عن الزيادة المحذوفة التي هي الياء، وإن كانت ثالثة كألف جَوَالق؛ لأن هنا زيادة أخرى قد أبدلتها ياء وهي الألف فلو عوضـــت مـــن الثالثة لصار إلى ستة [2] أحرف نحو: حُمَيْرِير (وحُمَيْرِيّر بيائين ســوى ياء التصغير) [3] وأما إذا صغرت احْمِرَاراً، فلا كلام فيه؛ لأنك تحذف الهمزة فتكون حِمْرَارا كمِصْبَاح، وقِرْطَاس، وتقول في اسْتِضْرَاب: تُضَيْرِيب [4] تحذف الهمزة كما مضى [5] فيبقى سِتضراب، فلا تجد بداً من حذف واحد من التاء والسين، فلو حذفت التاء لبقي سِضْرَاب سِفْعَال، وذلك مثال مفقود، فلما كـــان كـــذلك حـــذفت السين، وبقي التاء ليكون تِضْرَاب كتِجْفَاف، فقلت تُضَيْرِيب مثل تُجَيْفِيف.

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) الصواب سبعة.

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٤) انظر: الكتاب ١١٤/٢.

(٥) انظر: ١٠٢٤ .

قال صاحب الكتاب:

"باب الزيادتين اللتين إذا اجتمعتا في بنات الثلاثة حذفت أيهما شئت

وذلك نحو: قَلَنْسُوَة تقول: قُلَيْنسَة، فتحذف الواو، وتبقي النون، وإن شئت حذفت النون فقلت: قُلَيْسِيَة وكذلك التكسير قَلاَنِس وقَلاسٍ [١]، ولك أن تعوض في ضَرْبَي التكسير، وضَرْبَي التحقير. وكذلك قِنْدَأْو تحذف إن شئت الواو، وإن شئت حذفت النون، وكذلك ثَمَانِية[٢] ثُمَيْنِية إذا حذفت الألف، وهو أحسن، وإن حذفت الياء ثُمَيِّنَة [٣]، فأما قبائل اسم شيء/ فإن حذفت ١٧٣/أ الألف قلت: قُبَيْئِل [٤]، وإن حذفت الهمزة وبقيت الألف قلت: قُبَيِّل، وتقول في حُبَارَى: حُبَيْرَى، وإن شئت حُبَيِّر [٥] تحذف ألف التأنيث، وتبقي التي كانت ثالثة، ومنهم من يقول: حُبَيِّرة[٦]، وإذا حقرت تِجْفَافا[٧] أو

---

(١) انظر: الكتاب ١١٥/٢، والمقتضب ١١٩/١، ٢٥٦/٢.

(٢) في التكملة شاذلي: (تقول: ثُمَيْنِية).

(٣) انظر: الكتاب ١١٦/٢.

(٤) قال سيبويه في ١١٧/٢: (وإذا حقرت رجلاً اسمه قبائل قلت: قُبَيْئِل وإن شئت قلت: قُبَيْئِيل عوضاً مما حذفت والألف أولى بالطرح من الهمزة لأنها كلمة حية لم تجيء للمد وإنما هي بمنزلة جيم مساجد وهمزة برائل وهي في ذلك الموضع والمثال والألف بمنزلة ألف عذافر، وهذا قول الخليل، وأما يونس فيقول: قُبَيِّل بحذف الهمزة إذ كانت زائدة) وانظر: المقتضب ٢٨٦/٢. وإذا حقر قبائل جمعا فلا يجوز فيه إلا قُبَيِّلات، انظر المقتضب ٢٨٦/٢.

(٥) انظر: الكتاب ١١٥/٢، والمقتضب ٢٦١/٢، ٢٦٢.

(٦) هو أبو عمرو بن العلاء انظر: المقتضب ٢٦٢/٢.

(٧) التِجْفَاف: ما جُلِّل به الفرس من سلاح وآلة تقيه الجراح. اللسان (جفف).

إِصْـــلِيتا[١] لم تحذف من زيادتهما شيئاً[٢]؛ لأن الاسم ليس يخرج بتقريرهما عن مـــثال الـــتحقير كما كان يخرج عن مثاله في مُغْتَلم، وفي قَلَنْسُوة لو لم تحذف إحداهما" [٣].

قال المفسر:

اعلم أن الزيادتين إذا تساوتا في التعرّى من الإفادة، و لم تفضل إحداهما علـــى الأخرى فتحذف (أيتهما شئت تقول في قَلَنْسُوة: قُلَيْنسَة فتحذف)[٤] الـــواو ويكون الوزن فُعَيْنلة، وإن حذفت النون أثبت الواو نحو قولك: قُلَيْسيَة فالـــوزن فُعَيْلــيَة، وقلت في التكسير: قَلانِس على فَعَائل وَقَلاسِيّ على فَعَالِي الأصل قَلاسِو، ثم فعل بها ما فعل بالغازي، وقِنِدأْو، وكِنْثَأو، وما أشبهها بهذه المنزلـــة؛ لأن الـــواو والنون مزيدتان، فتحذف واحدة منهما بغير عينها، فإن حذفت النون قلت: قَدَيْئي بوزن قُدَيْعِي الأصل قُدَيْعِو، ثم انقلبت الواو ياء على العادة، فالوزن فُعَيْلِي، وإن حذفت الواو قلت: قُنَيْدِئ على قُنَيْدِع بوزن فُنَيْعِل، وكذا حكم أشكاله.

وأمـــا ثَمَانـــية فالوزن فَعَالية الألف والياء زائدتان، فإن حذفت الألف قلت: ثُمَيْنية بوزن فُعَيْلية، وإن حذفت الياء قلبت الألف ياء، وأدغمت فيه ياء التحقير كما تفعل ذلك بألف غلام، ونحوه فتقول: ثُمَيِّنَة بوزن فُعَيِّلة.

---

(١) إصليت: يقال: سيف إصليت أي منجرد ماض في الضريبة، وسيف إصليت: أي صقيل. انظر: الصحاح واللسن (صلت).

(٢) تقول: تُجَيْفِيف، وأُصَيْليت. انظر: الكتاب ١١٩/٢.

(٣) التكملة شاذلي: ٢٠٥، والتكملة مرجان:٤٤٩، ٥٠٠.

(٤) ما بين القوسين ليس في:(ر، وظ).

وأما قَبَائِل اسم رجل،فالهمزة والألف فيه مزيدتان،فإن حذفت الألف قلت: قُبَيْئِل بوزن قُبَيْعِل، فإن حذفت الهمزة قلت: قُبَيِّل قلبت الألف ياء والوزن فُعَيِّل كعُلَيِّم؛ لأنك إذا أسقطت الهمزة صار إلى قولك: قَبَال كَقذَال، وإنما اشترط أن يكون قَبَائِل اسم رجل؛ لأن الجمع الكائن على هذا المثال لا يصغر على لفظه.

وأما حُبَارَى فالألفان فيه زائدتان، فإن حذفت الأولى قلت: حُبَيْرَى؛ لأنه يصير إلى حُبْرَى كحُبْلَى، وإن حذفت الثانية قلت: حُبَيِّر.

ومن قال: حُبَيِّرة فأنث، فإنه يجعل التاء عوضاً من ألف التأنيث، وهذا يقطع بما ذكرناه [1] من أن الألف لم تثبت خامسة في نحو: قَرْقَرَى كما ثبت التاء؛ لأنها شديدة الاتصال بالكلمة، ألا ترى أنهم حذفوا هنا الألف، وجاءوا بالتاء؛ لأن التاء إذا كانت مما لا يصاغ عليه/ الكلم في الأصل كانت كزيادة ١٧٣/ب
منفصلة من الكلمة [2]، وأما نحو: إصْلِيت، فإنك تقول فيه: أُصَيْلِيت، وفي تِجْفَاف: تُجَيْفِيف، فلا تحذف شيئاً لأجل أن الياء في إصليت لا اعتداد به لكونه حرف لين رابعاً، وإذا كان كذلك كان المثال على أربعة أحرف، والمثال إذا لم يتجاوز الحد لم يؤثر التحقير في زيادته، ألا ترى أنك تقول في جَدْوَل: جُدَيْوِل، فلا تحذف الواو، وإن كان مزيداً؛ لأن المثال على حده، فهو كقولك: جُعَيْفِره، وقلت: قُلَيْسِية [3] فحذفت الواو، أو [4] النون؛ لأنه كان على أكثر من أربعة أحرف.

---

(١) انظر: ص ١٠١٥ .

(٢) في ر، وظ، ود: (الكلمة فاعرفه).

(٣) في ظ: (قليسه).

(٤) في أ: (و)، انظر ص:١٠٣٣/ ١٧٢/ب

قال صاحب الكتاب:

"باب تحقير بنات الأربعة

وذلك نحو: جَعْفَر وسَلْهَب وبُرْثُن وخُمْخُم [1] ودِرْهَم وحَبَجْر [2] تقول: جُعَيْفِر ودُرَيْهِم وحُبَيْجِر، وإذا كسرت[3] : جَعَافِر ودَرَاهِم وبَرَاثِن.

فإن لحقتها زيادة فخرجت (بإثباتها عن مثال[4] التحقير حذفتها، وإن لم يخرج بتقريرها في الاسم البناء [5]، عن مثال التحقير لم تحذف، فمما تحذفه قولهم في تحقير عَنْكَبُوت: عُنَيْكِب[6]، ومثل ذلك سُلَحْفِية وقَمَحْدُوة [7] تقول: سُلَيْحِفَة وقُمَيْحِدَة، فإن [8] شئت عوضت.

والتحقير في فَوَاعِل مثل التكسير، فقُمَيْحِدَة[9]مثل قَمَاحد وعُنَيْكِب مثل عَنَاكِب، وتقول في كَنَهْور [10]: كُنَيْهِير، فلا تحذف؛ لأن الاسم بتقرير هذه

---

(١) الخُمْخُم: نبت وهو الشقارى. تهذيب اللغة ١٧/٧.

(٢) في التكملة مرجان: (خنجر، خنيجر).
الحُبَجر: الوتر الغليظ. تهذيب اللغة ٣١٤/٥.

(٣) في التكملة شاذلي: (قلت: جَعَافر).

(٤) في التكملة مرجان: (مثالي).

(٥) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٦) قال سيبويه في ١١٩/٢: (وفي عَنْكَبُوت عُنَيْكِب وعُنَيْكِيب لأنك تقول: عَنَاكِب وعَنَاكيب).

(٧) القَمَحْدُوَة: مؤخر القذال وهي صفحة ما بين الذؤابة وفأس القفا. تهذيب اللغة ٣٠٣/٥.

(٨) (فان) ليست في التكملة: (مرجان).

(٩) في التكملة مرجان، وأ: (قميحد).

(١٠) الكنهور: السحاب المتراكب الثخين. تهذيب اللغة ٥٠٨/٦.

الـــزيادة الـــتي هي الواو لا يخرج عن مثال التحقير، كما لا يخرج بإثبات الياء والواو والألف في قِرْطَاس وكِرْدَوس وقِنْدِيل عن مثاله، وإذا حقرت احرنجاما، حـــذفت همـــزة [(١)] الوصل، كما حذفتها في احْمِيرَار، وحذفت النون الثالثة، فقلـــت: حُـــرَيْجِيم؛ لأن التحقير كأنه لحق حِرْجَاما، وتقول في تحقير بَرْدَرايا: بُرَيْدِر [(٢)]، وإن شئت عوضت[(٣)]، وليس التعويض[(٤)] بلازم؛ لأن الزيادة المحذوفة ليست رابعة" [(٥)].

قال المفسر:

اعلم أن الرباعي بمنزلة الثلاثي في أنه يصغر من غير حذف نحو: دُرَيْهِم كمـــا تكـــسر نحو: دَرَاهِم، فإن كان تجاوز الأربعة بالزيادة حذفت تقول في قَمَحْدُوة وسُلَحْفِية: قُمَيْحِدَة وسُلَيْحِفَة، فتحذف الواو والياء؛ لأنهما خامستان، وأما عَنْكَبُوت فإنك تقول فيه: عُنَيْكِب كما قالوا: عَنَاكِب؛ لأن التركيب من عَـــنْكَب، والواو والتاء زائدتان، وإذا قلت [(٦)]: عُنَيْكِيب عوضت من المحذوف حـــرفاً، وقد جاء في التكسير عَنَاكِيب، ولا يجوز أن تكون التاء أصلاً، ويكون خماسياً كعَضْرَفُوط؛ لأن الخماسي لا يكسر إلا على استكراه، وعَنَاكِب كثير في كلامهم /فلما كان كذلك علمنا أن التاء زائدة، وأما كَنَهْوَر فإنك تقول فيه: ١٧٤/أ

---

(١) في: (ألف).

(٢) انظر: الكتاب ١١٩/٢.

(٣) تقول: بريدير: انظر: الكتاب ١١٩/٢.

(٤) في التكملة: (العوض).

(٥) التكملة شاذلي: ٢٠٦، والتكملة مرجان: ٥٠١، ٥٠٢.

(٦) (قلت عنيكيب) ليست في: (ر، وظ).

كُنَيْهِير فتعوض عن الواو؛ لأنها رابعة كواو كِردَوس، وأما احْرِنْجَام [1]، فإنك إذا أردت تــصغيره وجب حذف همزة الوصل، فيبقى حرِنْجَام، فتحذف النون لتعود الكلمة إلى طريقة التحقير، فيبقى حرْجَام كقِرْطَاس فتقول: حُرَيْجيم، وأما بَـــرْدَرَايا، فإنك تقول فيه: بُرَيْدِر تحذف الألفين والياء ليصير إلى بَرْدَر كجَعْفَر، فــإن قلــت: بُرَيْدِير فعوضت، فلأنك قد حذفت شيئاً، وإن لم تعوض، فلأن الزيادة ليست رابعة كألف قِرْطَاس.

(١) في ر: (حرنجام).

قال صاحب الكتاب:

"باب تحقير الجمع

أبنية الجموع على ضربين:

بناء للكثير، وبناء القليل.

فالأبنـــية الموضوعة للكثرة لا تحقر على ألفاظها لتدافع ذلك، وإنما يحقر مـــنها ما يبنى لأدنى العدد، وذلك: أَفْعُل، وأَفْعَال، وأَفْعِلة وفِعْلة، فتحقير أَكْلُب أُكَيْلِب، وأَبْيَات: أُبَيَّات، وأَقْفِزَة أُقَيْفِزَة وصِبْيَة: صُبَيَّة، ووِلْدَة: وُلَيْدَة. فأما الجمع الكثير إذا أريد تحقيره، فإن كان لـــه بناء أدنى العدد، فإن شاء حقر أدنى العدد، وإن شاء حقر الواحد، وألحق الألف والتاء تقول في تحقير دُور: أُدَيْئِر فترده إلى أَدْؤُر، وإن شـــئت: دُوَيْرَات، فإن لم يكن للجمع أدنى العدد، رد إلى الواحد لا غـــير، وألحق الألف والتاء، وذلك قولهم [(١)] في دَرَاهِم ومَطَابِخ [(٢)]: دُرَيْهِمات ومُطَيْبِخَات، وكذلك قَنَادِيل: قُنَيْدِيلات. فأما الجموع التي على ألفاظ الآحاد، و لم يكسر عليها شيء، فتحقيرها تحقير الآحاد تقول في تحقير قَوم: قُوَيْم، ونَفَر ورَهْـــط: رُهَيْط ونُفَيْر، وكذلك إِبِل وغَنَم: غُنَيْمَة وأُبَيْلَة، فإن حقرت السنين، قلت في قول من قال:

دَعَانِـــي مِـــنْ نَجْـــدِ فَـــإِنّ سِنِيْنَه ... لَعِـــبْنَ بِـــنَا شِيباً وَشَيَّبْنَا مُرْدا [(٣)]

---

(١) في التكملة: (قولك).

(٢) في أ: (مصابح – مصيبخات).

(٣) بيت من البحر الطويل قائله الصمة القشيري.

دَعَانـي: اتركانـي، نَجْـد: أحـد أقسام بـلاد العـرب وهـو مـا ارتفع من تهامة إلى أرض العراق، مردا: جمع أمرد وهو الذي لم ينبت الشعر بوجهه.

سُنَيِّن وسُنَيِّين، إلا فيمن جعل النون بدلاً [1]، وعلى قول من فتح النون سُـــنَيَّات لا غـــير، فإن سميت به شيئاً فيمن فتح النون رددت كما رددت مع الألف والتاء، وإن حقرت خَطَايا ومَطَايا اسم رجل، قلت في تحقير مَطَايا: مُطَيٌّ بياءين، وفي خَطَايا: خُطَيّء [2] بالهمز" [3].

قال المفسر:

اعلـــم أن الجمـــع على ضربين جمع قلة، وجمع كثرة، فالجمع الكثير لا يكسر [4] على لفظه ويرد إلى الواحد تقول /في الشُّعَرَاء: شُوَيْعِرون وفي فُقَرَاء: ١٧٤/ب
فُقَيِّرُون، وفي ضَوَارِب: ضُوَيْرِبات، وكل ما كان من غير المذكر من الآدميين،

= الشاهد: قولـه: "سِنِينَه" على أنه معرب بالحركة لا بالحروف.

ورد في ديـوانه: ٦٠، ومعانـي القـرآن للفراء ٩٢/٢، ومجالس ثعلب: ١٤٧، والتعليقات والنوادر١٦٤/١، ورسالة الملائكة:٢٥٧، وتثقيف اللسان:٢٣٦، والاقتضاب: ١٧٧/٢، وأمالي ابن الشجري ٥٣/٢، وابن يسعون: ٢٦٩، والمفصل: ١٨٩، والقيسي: ٨٧١، وشرح المفصل ١٢/٥، وضرائر الشعر: ٢٢٠، وابن بري: ٥٩٧، وشرح الكافية للرضي ١٨٥/٢، وشـرح الكافية الـشافية: ١٩٤، وابـن الـناظم: ٤٨، وشـرح الألفية للمرادي ٩٤/١، وأوضـح المـسالك ٤١/١، وشـرح الألفية لابن عقيل ٥٨/١، والمساعد ٥٥/١، وشـفاء العلـيل ١٥٠/١، وشـرح الألفـية للمكـودي ٤٤/١، والعيني١٦٩/١، والتصريح ٧٧/١، والأشموني ٨٦/١، والخزانة ٥٨/٨، وشرح الجرجاوي على شواهد بن عقيل: ٧.

في الديوان وتثقيف اللسان، وشرح الكافية للرضي والخزانة (ذراني).

(١) في التكملة مرجان: (بدلاً من لام الكلمة).

(٢) انظر: الكتاب ١٣٢/٢، ١٣٣.

(٣) التكملة شاذلي: ٢٠٧، ٢٠٨، والتكملة مرجان: ٥٠٢ — ٥٠٤.

(٤) هكذا في جميع النسخ والصواب (يصغر).

فإنه يرد إلى الواحد والجمع بالألف والتاء تقول في دَرَاهم: دُرَيْهِمات ودَنَانِير: دُنَيْنِيرات وفي مَسَاجِد مُسَيْجِدَات، وذلك أن هذه الأسماء لما كانت معلقة على غير ما يعقل كان جمعها بالألف والتاء الذي لا يختص بما يعقل (أولى من جمعها بالواو والنون الذي هو من أعلام من يعقل) [1].

فأما جمع القلة فيكسر على لفظه، فتقول في أَكْلُب: أُكَيْلب، وفي أَثْواب أُثَيَّاب، وفي أَجْرِبَة أُجَيْرِبة، وقالوا: أُصَيْبِيَة على أَصْبِية، وتقول في غِلْمة: غُلَيْمَة[2]، وفي صِبْيَة صُبَيَّة، وإنما خص التحقير بجمع القلة، وترك في عقد الكثرة لأجل أن التحقير تقليل في الحقيقة كما أن التكسير تكثير، وكرهوا أن يجتمع علم القلة وصيغة الكثرة، فلم يقولوا في شعراء: شُوَيْعِراء، وعادوا إلى الواحد والجمع بالواو والنون نحو: شُوَيْعِرون لأجل أن الواو والنون للقلة في الأصل، وكذا الألف والتاء بابها القلة كما مضى في باب التكسير [3]، ولم يتجنب التصغير في عقود القلة لأجل مجانسته لها، وأما أَدْوُر، فإنك تقول فيه: أُدَيْئِر، وإن أزلت [4] الهمزة قلت: أُدَيِّر، وقول أبي علي: "وإن شئت دُوَيرات" فلأجل أن دوراً للكثرة [5]، فإذا أردت التصغير جاز لك أن تجمع بالألف والتاء، ولو أردت تحقير غلمان قلت: غُلَيْمة لوجود عقد القلة، فإن لزمت غِلْمَاناً حتى كأنه

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) انظر: الكتاب ٢/١٤١.

(٣) انظر ص: ٨٥٠ .

(٤) في د: (أبدلت).

(٥) في أ: (للتكثير)، وفي د: (للكثير).

لــيس هنا مثال قلة (قلت)[1] غُلَيْمُون، وإن كان مثال جمع قام مَقَام القلة نحو: قولهم: ثلاثة شُسُوع لم يجز تحقيره نحو: أن تقول: شُسَيْع [2] لأجل أن الأصل في المثال الكثرة، فلا يعتد بوقوعه على القليل في بعض الأحوال كما أن مجيء مثال القلة للكثرة لا يمنع من تصغيره؛ لأن الأصل هو المعتبر، فأكُفّ يصغر على لفظه نحو: أُكَيْف، وإن كان قد جاء للقليل والكثير؛ لأنه وضع على القلة في الأصل كما وضع فُعُول للكثرة، ثم دخل أحدهما على صاحبه، ولو جاز ذلك لوجب أن يــصغر قَنَادِيل على لفظه إذا أريد القلة إذ ليس يصدر لهذا النحو مثال قلة، وهــذا لا يقوله أحد، ومن قال في أَدْوُر: أدرو فقلب في [3] الكلمة بأن يقدم الهمــزة المنقلبة عن الواو حتى يصير أَأْدُر بوزن أَعْدُر، ثم تقلب الهمزة ألفاً كما فعلت في آدم، فيقول: أُوَيْدِر كما قلت: أُوَيْدِم / وأما الأسماء المفردة التي معناها ١٧٥/أ
الجمــع، فلــيس فيها إلا أن يُكسر على ألفاظها؛ لأنها مفردة، وذلك نحو: أن تقــول في إِبِــل:أُبَيْلَة وفي غَنَم: غُنَيْمة وفي نَعَم: نُعَيْمَة وفي قَوْم قُوَيْم وفي رَهْط رُهَــيْط وفي نَفَر نُفَيْر كما تقول في عُصْبَه: عُصَيْبَه، وكذا نِسْوَة تقول: نُسَيّة؛ لأنهــا اسم مفرد، والفصل بين التكسير واسم الجمع أن اسم الجمع يصغر على لفظــه نحــو: ما ذكرنا من قولهم: رُكَيْب، ورُجَيْل، والقياس أن تقول في عَبِيد وكَلِيب: عُبَيِّد، وكُلَيِّب؛ لأن فَعِيلاً اسم جمع وهو مفرد كنِسْوَة.

---

(١) (قلت) ليست في: (أ).

(٢) قـال سيبويه في ٢/١٤١: (وإذا حقرت الشسوع وأنت تزيد الثلاثة قلت: شسيعات ولا تقول: شسيع؛ لأن هذا البناء لأكثر العدد في الأصل).

(٣) (في) ليست في: (ظ، ود).

وأما سِنُون [1] فعلى وجهين:

أحدهما أن تجري مجرى مسلمون في أن الإعراب يكون في الواو، فعلى هذا تقول: سُنَيّات، فترد إلى سَنَة، ثم تجمع بالألف والتاء، وذاك [2] أن الواو والنون جعل عوضاً من المحذوف، والتصغير يرده، والعوض يسقط بعود المعوض عنه، فلأجل هذا لم يجز أن تقول: سُنَيّون، وكذا في أَرَضُون أُرَيْضات لأجل أن الواو والنون لحق عوضا من تاء التأنيث والتصغير يعيدها، فيعود إلى أصله الذي هو الألف والتاء، فكما أنك لو قلت: أَرَضَة لم تقل: إلا أَرَضَات كذلك إذا قلت: أُرَيْضَة، وجب أن تقول: أُرَيْضَات، فقد لزم هنا ترك الواو والنون من وجهين:

أحدهما: ما كان في سنون من عود المعوض.

والثاني: أن تاء التأنيث إذا رد لم يجز إثبات الواو والنون؛ لأن الواو والنون علم التذكير، فلا يجتمع مع علم التأنيث.

والوجه الثاني: أن يجعل الإعراب في النون فيقال: سِنِينُ، وهذا لا يكون فيه تعويض عن اللام المحذوف بالواو والنون، فلا يوجب عود اللام سقوطهما فتقول: سُنَيِّين.

ووجه الدلالة في البيت أنه قال: فإن سنينَه [3]، و لم يقل: سِنِيّه، وأنشد شيخنا قبل[4] هذا البيت:

---

(١) انظر: الكتاب ١٤٣/٢.

(٢) في أ: (إذا كان).

(٣) تقدم وروده ص:١٠٣٨.

(٤) في الديوان وما بعده من المصادر والمراجع المذكورة ص:١٠٥٩، البيت: "دعاني من نجد" قبل البيت "لحا الله" ما عدا القيسي.

لَحَـــا اللهُ نَجْداً كَيْفَ يَتْرُكُ ذَا الغِنى   فَقِيراً وحُرُّ القَوْمِ تَحْسَبُهُ عَبْدا (١)

وأما قول أبي علي "إلا فيمن جعل النون بدلاً" فالمراد به أنك إذا جعلت الـــنون مع كونه حرف إعراب عوضاً عن اللام المحذوف قلت: سُنَيِّن، فلم ترد اللام لئلا يجتمع العوض والمعوض، وأما قولـــه: "فإن سميت به شيئاً، فيمن فتح الـــنون رددت كمـــا رددت مع الألف والتاء" فالمقصود أنك لو سميت رجلاً بسنون على قول من جعل الإعراب في الواو، وفتح النون لكونه نون جمع كنون مـــسلمين، ثم صـــغرته رددت الـــلام فقلت: سُنَيُّون قد أقبل كما أنك قلت: سُنَيّات، فرددت /اللام مع الألف والتاء إلا أن هاهنا فرقاً، وهو أنك ترد اللام ١٧٥/ب
مع الألف والتاء صغرت أو لم تصغر تقول: سَنَوات وسُنَيَّات.

وأمـــا مسألتنا التي هي سنون اسماً علماً، فلا يتصور رد اللام فيها إلا في حـــال التـــصغير، وينبغي أن يعلم أنك لو لم ترد اللام في سَنَوات اسماً لم يجز، ولأدى إلى ما قدمته في أول باب التصغير من الفساد لو لم ترد لام دم ويد (٢)، ولزاد هاهنا وجه آخر من الفساد، وهو أن تحرك واو الجمع فتقول: سُنَيْوِن إن لم تقلبها ياء نحو: سُنَيِّن.

وأما مَطَايا اسم رجل، فإنك تقول: مُطَيّ بيائين، فتحذف حتى لا يجتمع ثـــلاث ياءات كما قلت في أَحْوى: أُحَيّ (٣)، فالوجه أن تحذف الألف الأولى

---

(١) ورد في ديـوانه: ٦٠، والتعليـقات والـنوادر ١٦٤/١، وتثقـيف اللـسان: ٢٣٦، وابـن يسعون: ٢٧٢، والقيسي: ٨٧١، وشرح المفصل ١٢/٥، والعيني ١٧١/١، والخزانة ٦٢/٨.
في الديوان: (ذا الندى بخيلا).

(٢) انظر ص: ١٠٠١ .

(٣) انظر: الكتاب ١٣٢/٢.

والياء المنقلبة عن همزة فَعَائل فيبقى مَطَا مثل قَفَا فتقول: مُطَيّ فوزنه فُعَيْل، ولا يجب أن يقال: إنك حذفت الأخير وواحدة من الزيادتين حتى كان وزنه فُعَيّ؛ لأن الزائد أولى بالحذف إذا لم يكن في إثباته فائدة، وكذا خَطَاياتحذف واحداً مـــن الألف الأولى والياء، فتعود الهمزة لأجل أنك أزلتها لما اجتمع همزتان في خَطَائـــيءمثل خَطَاعِع، فتقول: خُطَيّئ مثل خُطَيِّع، ولا تحذف كل واحد من ألـــف فَعائـــل، والياء في خطايا كما فعلت في مَطَايا لأجل أن اللام هنا همزة، فـــيعود، ولا يجـــتمع ثلاث ياءات، ولام مطايا ياء، فلو لم تحذف الزيادتين معاً اجتمع ثلاث ياءات.

واعلـــم أن من الأسماء المصغرة ما جاء على غير واحدة من ذلك قولهم: أُنَيْـــسِيَان في إِنْـــسَان [1]، فهو في التقدير تصغير [2] أُنسيان [3] كما أن مَلامح تكسير مَلْمَحة، وكذلك قولهم في مَغْرب: آتيك مُغَيْربان الشمس، فهذا تصغير مَغْرِبَان في الحقيقة، وقالوا: آتيك عُشَيّانا في العشاء، وعُشَيْشيَة في عَشية، فالمكبر عُشَيّان وعِشَاوة [4] وعُشّان وعُشَّاة، وأما قول بعضهم: مُغَيْرِبَانَات وعُشَيَّانات، فعلى قولهم: بَعِير ذو عَثَانين، وشابت مَفَارِقُه [5]؛ لأنهم جعلوا الحين أجزاء كما جعلـــوا كـــل خصلة من عُثْنُون البعير عُثْنُونا [6]، فكأنَّ الوقت الذي يتغير فيه الـــشمس مغـــرب، والوقت الذي تغرب فيه ويبقى بعض آثارها مغرب ثان، والوقت الذي يغرب فيه باقيها ثالث [7] فاعرفه.

---

(١) في ر: (انسيان).
(٢) في ر، وظ، ود: (إنسان).
(٣) انظر: الكتاب ١٣٨/٢.
(٤) (وعشاوة وعشان) ليست في: (ظ، ود).
(٥) انظر ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ٦٧.
(٦) انظر: الكتاب ١٣٧/٢، ١٣٨، وما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد ٦٦.
(٧) في د: (مغرب ثالث).

قال صاحب الكتاب:

"باب تحقير الترخيم

هذا الباب ينظر فيه إلى الزيادات الثابتة في الاسم المحقر، فتحذف ثلاثياً كـــان الاسم/، أو رباعياً، فالثلاثي نحو: حَارِث وجَابِر وثَابِت وأَسْوَد وأَزْهَر، ١٧٦/أ تقول في حَارِث: حُرَيث وفي[١] جَابِر: جُبَيْر وأَسْود: سُوَيْد، وأَزْهَر: زُهَيْر، قال الأعشى:

أَبْلِــغْ يَــزِيدَ بَــني شَــيْبَان مَأْلُكَةً   أَبَــا ثُبَــيْتٍ أَمَا تَنْفَكُّ تَأْتَكِلُ[٢]

وتقـــول[٣] في غَـــلاب: غُلَيْـــبَة، فتلحق التاء كما تلحق ما كان على ثلاثـــة أحرف، ولو حقرت نَصَفاً في قولهم: امرأة نَصَف، قلت: نُصَيْف، فلم تلحـــق التاء[٤]، وكذلك لو حقرت ضَامِراً ورحمت، لقلت: ضُمَير و لم تلحق التاء"[٥].

---

(١) (في) ليست في: (التكملة).

(٢) بيت من البحر البسيط.

أبو ثبيت: هو يزيد بن مُسْهر الشيباني، مألكة: رسالة، تأتكل: تَفْتَعِل من الفساد يقال: أكل بين الناس إذا مشى بينهم بالفساد وسعى بالشر.

الشاهد: قولـه: "ثُبَيْت" تصغير ثابت مرخماً.

ورد في ديوانه: ١١١، والكامل: ٨٢٤، والخصائص ٢٨٨/٢، والصحاح (أكل)، وابن يسعون: ٢٧٢، والقيســي: ٨٧٤، وابــن بري: ٦٠٠، واللسان (ألك)، ورغبة الأمل ٢٦/٦.

(٣) في التكملة شاذلي: (أي تفسد وتسعى بالتميمة وتقول).

(٤) في التكملة مرجان: (الهاء).

(٥) التكملة شاذلي: ٢٠٩، والتكملة مرجان: ٥٠٤، ٥٠٦.

قال المفسر:

اعلم أن الترخيم في التصغير [1] أن تحذف الزوائد من الاسم، وتبقي الأصول ثلاثياً كان أو رباعياً، فالثلاثي نحو: قولك في أَسْوَد: سُوَيد، وفي حَارِث: حُرَيْث حذفت همزة أَسْود، وألف حَارِث؛ لأنهما مزيدتان والرباعي نحو: قولك في قِرْطَاس: قُرَيْطس وفي مُدَحْرِج دُحَيْرِج، وفي احْرِنْجَام [2]: حُرَيْجِم، وأما نحو : قُعْدُد ومَهْدَد فإنك تقول فيه: قُعَيْد ومُهَيْد؛ لأن الدال الثانية زائدة للإلحاق، والاسم ثلاثي، وقلت في مُقْعَنْسِس: قُعَيْس لأنه من تركيب قَعَس، والباقي زائد، وأما إلحاق التاء في غَلاب حيث [3] قلت: غُلَيْبَة، فلأجل أن التاء منع هذا النحو لكونه على أكثر من ثلاثة أحرف، وقد تقدم أن الحرف الرابع يقوم مقام تاء التأنيث [4]، فإذا حذفت حتى يصير إلى ثلاثة أحرف، وجب أن تعود التاء لزوال عوضه، وكذا تقول في سماء: سُمَيّة لأجل أنك رددته إلى ثلاثة إلا أن الحذف فيه ليس لأجل الترخيم، ولكن حذفه يلزم لئلا يجتمع ثلاث ياءات، فالسماء لما كانت مؤنثة، وكان الرابع قد عاقب التاء، ثم سقط وجب عوده، وعلى ذا يجري في عَنَاق عُنَيْقَة إذا حذفت الألف، وأما قولهم في امرأة نَصَف: نُصَيْف فلأجل أن نَصفاً مذكر، وصف به مؤنث ألا تراك تقول: رجل نَصَف [5]، فهو باق على أصله، ومثله قولك: امرأة عَدْل لا تقول:

---

(١) في ر، وظ: (التصغير في الترخيم).

(٢) في أ: (انحرنجام).

(٣) في د: (غلاب نحو غليبة).

(٤) انظر المقتصد: ٩٩٢.

(٥) انظر: الكتاب ٢/١٣٧.

عُدَيْلَــة لأجل أنه مصدر مذكر وصف به المؤنث على التوسع، ولو كان مؤنثاً في التقدير للحقه التاء كما تقول: جاءت العدل المسلمة، فتؤنث المسلمة؛ لأنه قد صار صفة لمؤنث [1] فالوصف بالمصدر.

إمــا أن يكــون على تقدير المضاف نحو: ذو عَدْل فعلى هذا لا وجه للتأنيث؛ لأنه ليس من المؤنث في شيء.

والــثاني: أن تقول: رجل عَدْل فتجعله كأنه [2] في المعنى مبالغة / حتى ١٧٦/ب
كأن الرجل خلق من العدالة، وإذا كان كذلك فهو مصدر في التحقيق، وعلى هذا المعنى شبهه [3] بقولك للمرأة: ما أَنتِ إلا رُجَيل، وللرجل ما أَنتَ إلا مُرَيّة، وذاك أن الرجل لا يصير مؤنثاً بهذا، ولا المرأة مذكراً؛ لأنك تريد أن تقول: ما أنت إلا واحد من هذا النوع، وليس رجل بصفة مثل مُسْلِمة وضارِبَة فيؤنث، فكذا تريد أن تجعلها العدل مبالغة، فلا تعدل عن الأصل الذي هو التذكير كما لم تجمــع، و لم تثن نحو: صَوْمُون وعَدْلُون، وقالوا: خُلَيْق، وهم يريدون المؤنث كــذا حكــاه عــن الخليل [4]، وأما ضَامِر وحَائِض، فإنك تقول فيه: ضُمَيْر وحُيَيْض، وطُلَيْق في طالق، وذاك أنه على الوجهين المتقدمين ، فإن كان حذف الــتاء [5] لقصد النسب، فإنه أريد أن يمنع التاء، فلا يعاد عند التصغير، وليس

---

(١) في ر، وظ: (مؤنثة).

(٢) (في) ليست في: (ر، وظ).

(٣) هو سيبويه، الكتاب ١٣٧/٢.

(٤) الكتاب ١٣٧/٢.

(٥) (حذف التاء) ليست في: (د).

الحرف الرابع في ذا النحو بعوض منه، فيقال: إنه يرجع عند سقوطه بدلالة أنك تقـــول: ضَارِبَة، وقَائِمة، فتؤنث مع بقاء الزيادة؛ لأن تأنيث هذا النحو لكونه صـــفة، وإنمـــا يكـــون في الأسماء نحو: عَنَاق؛ لأنه لم يجر على مؤنث فيستحق التأنـــيث، وإن كـــان التقدير شيء حائض وشيءٍ ضامر، فهو بمنزلة حارث في كـــونه مذكـــراً، وبمنزلـــة ضارب صفة رجل، فتقول: ضُمَيْر لتعريه من تقدير التأنيث فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

"باب تحقير الأسماء المبهمة

وذلـــك قـــولهم: ذا للمذكر، وتا للمؤنث [1] وذه [2]، وتلحقهما هاء التنبيه، فتقول: هَذَا وهَاتَا، وتلحقهما الكاف للمخاطبة، فتقول: هَذاك، وهَاتِيك قال:

قَـــدِ احْـــتَمَلَتْ مَـــيٌّ فَهَاتِيك دَارُها   بِهَا السُّحْمُ تُرْدِي والحَمَامُ المُطَوَّقُ[3]

وقالوا للمؤنث: تَا والتثنية: تَانِ، قال عِمْران بن حطان القَعَدي [4]:

وَلَـــيْسَ لِعَيْـــشِنا هَـــذَا مَهَـــاهٌ   وَلَيْـــسَتْ دَارُنـــا هَاتَـــا بِدَارِ[5]

---

(١) في التكملة شاذلي: (للمؤنث وذي وذه).

(٢) قـال في المقتـضب ٢٨٨/٢: (فـإن حقرت (ذه) و(ذي) قلت: تيا، وإنما منعك أن تقول: ذيا كراهة التباس المذكر بالمؤنث فقلت: تَيّا؛ لأنك تقول: (تا) في معنى (ذه) و(تي) كما تقـول: ذي فـصغرت (تـا) لـئلا يقـع لـبس فاستغنيت به عن تصغير (ذه) أو (ذي) على لفظها.

(٣) بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة.
السحم: الغربان، تردى: تحجل، الحمام المطوق: القمارى.
الـشاهد. قـولـه: "هاتـيك" بمعنى هذه الهاء للتنبيه و"تي" اسم المشار إليه والكاف حرف خطاب. ورد في ديوانه: ٤٥٩، وابن يسعون:٢٧٢، والقيسي:٨٧٥، وابن بري: ٦٠٢، والمنازل والديار ١٣١/٢، والهمع ٢٦٢/١، والتاج (طوق)، والدرر اللوامع ٢٣٦/١، في الديوان (ألا طعنت).

(٤) (القعدي) ليست في: (التكملة).

(٥) بيت من البحر الوافر قائله: عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي الشيباني الوائلي، سمي بالقعدي؛ لأنه رأس القعدة من الصفرية لأنه طال عمره وضعف عن الحرب فاقتصر على التحريض والدعوة بشعره وبيانه، توفي سنة ٨٤هـ.

=

فـــإذا حُقِّر شيءٌ من هذه الأسماء، لم تضم أوائلها كما تضم أوائل سائر الأسماء، ولكن تترك على حركتها، وتلحق أواخرها الألف، وذلك قولك في ذا: ذَيّا، وفي تا: تَيّا، وفي أولا[1]: أُولَيّا، فالضمة هي التي كانت في المكبر، وليست للتحقير، ومن مد أُولاَءِ [2] قال: أَولَيّاءِ [3]، فألحق الألف قبل الآخر لتبقى الهمزة علـــى كـــسرتها، والياء في ذَيّا محذوفة، وقد أجروا الذي والتي مُجْرى المبهمة لمـــساواتها لها في الإبهام، وأنها لا تخص واحداً بعينه كما أن /المبهمة كذلك، ١٧٧/أ
وذلـــك قولهم في تحقير الذي: اللَّذَيّا، وفي تحقير التي: اللَّتَيا، قال [4]: و لم يحقروا اللائي[5] استغنوا بتحقير جمع الواحدة عن تحقيرها وذلك قولهم: اللَّتَيَّات" [6].

= أخباره في: المؤتلف والمختلف: ٩١، وميزان الاعتدال ٢٣٥/٣، وتهذيب التهذيب ١٢٨/٨.
مهاه: لين ورفق ومنظر جميل.
الشاهد: قوله: "هاتا" ألحق هاء التنبيه الاسم المبهم المؤنث الذي هو تاء ورد في ديوان الخوارج: ١١٢، والكتاب ١٣٩/٢، والنوادر: ١٧٢، والمقتضب ٢٨٨/٢، والكامل: ١٠٢٢، والفصيح: ٣١٠، والعضديات: ١٤٦، وابن السيرافي ٢٧٠/٢، والصحاح (مهه)، وشرح الفصيح للأصبهاني: ٢٨٨، ومجمع الأمثال١٣٢/٢، وابن يسعون: ٢٧٣، والقيسي: ٨٧٦، وابن بري: ٦٠٤، وشرح المفصل ١٣٦/٣، والمغني: ٦٩٥، وشرح شواهد المغني: ٩٢٦، وشرح أبيات المغني ٣١٥/٧.

(١) في التكملة مرجان: (ألا أوليا).

(٢) أولاء تمد وتقصر، فالمد لغة الحجاز، والقصر لغة تميم وبعض قيس وأسد، انظر: المقتضب ٢٧٨/٤، والمخصص ١٠٠/١٤، وشرح الألفية لابن الناظم: ٧٨، والبحر المحيط ١٣٨/١.

(٣) انظر: الكتاب ١٤٠/٢، والمقتضب ٢٨٩/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٨٧/٢.

(٤) في التكملة مرجان: (قال الشيخ أيده الله) القائل سيبويه ونصه: (واللاتي لا تحقر استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه، وهو قولهم: اللَّتَيَّات)، الكتاب ١٤٠/٢.

(٥) في أ: (اللاتي).

(٦) التكملة شاذلي: ٢١٠، والتكملة مرجان: ٥٠٥، ٥٠٧.

قال المفسر:

اعلم أن المبهم قد خالف غيره في التحقير، وذلك من وجوه:

أحدها:أن الصدر لا يضم بل يترك على حاله.والثاني:أنك تلحق آخره ألفا.

والـــثالث: أن الـــياء قد تقع فيه ثانية [1]. تقول في ذَا: ذَيَّا وفي تَا: تَيَّا، فالألـــف في الآخر علم التصغير بإزاء الضمة في الصدر نحو: رُجَيل، فأما وقوع الياء ثانية في ذَيَّا، فلأجل أن ذا على حرفين، واللام محذوف، و لم ترد اللام كما رد في دَمٍ ويَدٍ لأجل أن هذا لما وضع على أن يلحق آخره ألف لم يكن آخره مما يجري عليه الإعراب، و لم يضم صدره، فيمتنع أن تقع الياء الساكنة بعد الحرف الأول كمـــا امتنع في رُجَيْل، وإنما جعلوا هذا النوع على سنن آخر جرياً على أصـــول كلامهم و[2]تغيير الحكم عند تغير الباب، فلما كان ذَا وتَا، وما أشبه ذلك نوعاً على انفراده، وخارجاً عن الأسماء المتمكنة نحو: رَجُل وفَرَس وعَصَاً ورَحَـــاً جعلوا لـــه طريقة على الانفراد، ويزيد في حسنه أن هذه الأسماء مبنية فجعلوا في آخرها ألفاً ليكون على وجه لا يحتمل الحركة التي هي آلة الإعراب، ولا يجوز أن يقال: إن الألف في ذَيّا لام الفعل، وإن الياء عين لأجل أنهم قالوا في الذي: اللّذَيّا، فألحقوا الألف مع ثبات لامه، وهو الياء، فقد علمت أن الألف زائـــدة جـــرت مجرى الضمة في إفادة التصغير، فلو طلب منك مثال ذَيّا قلت: فَـــيْعَا، وأمـــا أُلاءِ فقيل فيه: أُلَيّاء بياء مشددة وألف بعدها، وهمزة بعد الألف

---

(١) قال في المقتضب ٢٨٧/٢: (فإن قال قائل: ما بال ياء التصغير لحقت ثانية، وإنما حقها أن تلحق ثالثة، قيل: إنما لحقت ثالثة، ولكنك حذفت ياء لاجتماع الياءات فصارت ياء التصغير ثانية وكان الأصل ذييا إذا قلت: ذا).

(٢) في ر، وظ، ود: (فى).

مكسورة، فألحقوا الألف قبل الهمزة ليبقى آخر الكلمة على حاله، ولو لحق بعد الهمـــزة لوجب أن يقال: أُلَيِّيا بوزن أُلَيِّعَا (فالياء) [(١)] الأولى في أُولَيّاء للتحقير، والثانية بدل من الألف في أُلاء، والألف الذي بعدها [(٢)] علم التصغير، والهمزة باقية كما كانت قال:

يَامَـــا أُمَـــيْلِحَ [(٤)] غِـــزْلانًا شَدَنَّ لَنَا   مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ [(٣)]

---

(١) (فالياء) ليست في: (أ).

(٢) في ر، وظ، ود: (بعد الياء علم التحقير).

(٣) قال سيبويه في ١٣٥/٢: (وسألت الخليل عن قول العرب: ما أُمَيْلِحَهُ فقال: لم يكن ينبغي أن يكـون في القـياس لأن الفعـل لا يحقر وإنما تحقر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون والأفعـال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكـنهم حقـروا هـذا اللفـظ وإنمـا يعـنون الـذي تـصفه بالملح كأنك قلت: مليح شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك: يطؤهـم الطريق وصيد عليه يومان ونحو هذا كثير في الكلام، وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من قول: ما أفعله).

(٤) بيت من البحر البسيط اختلف في قائله.

نـسبه العيني ٤١٦/١، ٦٤٣/٣، ٦٤٤ إلى العرجـي، ونـسب إلى مجنون ليلى في ديوانه: ١٦٨.

ونسبه البَاخرزي في دمية القصر ٨٠/١، ٨٣ إلى كامل المنتفقي.

ونـسب في اللـسان (شـدن) إلى علـي بن أحمد العُرَيْنِيّ، ونسبه السيرافي في شرح الكتاب ١٢١/١ إلى أعرابي. ونسب إلى غيرهم.

انظر: معاهد التنصيص ١٦٧/٣، والخزانة ٩٧/١.

الشاهد: قولـه: "هؤليائكن" بياء مشددة وألف بعدها وهمزة بعد الألف مكسورة تصغير ألاء.

وورد بلا نسبة في الزهرة: ٣٥٩، والجمان: ٢٧٠، وأمالـــي ابـــن الشجـــري ١٣٠/٢، =

وأمـــا قول أبي علي: "وليست الضمة للتحقير " فلأجل أنا قد علمنا أنّ المبهم لا يضم صدره، ويقوم الألف الزائدة فيه مقام الضمة، وإذا كان كذلك وجـــب أن تكون الضمة في أُلَيَّاء هي التي كانت في أُلاءِ، وليس كذا قولك في بُرْد: بُرَيْد لأجل أنا / رأينا الصدر يضم نحو: رُجَيْل في رَجُل، فوجب أن يقدر ١٧٧/ب
الاخـــتلاف، فـــتقول: إن النـــية في هذه الضمة أنها [1] حدثت للتحقير كما وجدتها تحدث عياناً في قولك: رُجَيل وقُدَيْرة ويُدَيَّة.

وأمـــا أُولَى إذا قصر فإنك تقول فيه: أُلَيَّا، فتكون الألف بمنزلته في ذَيَّا والياء التي قبل الألف منقلبة عن الألف في أولى، والموصول بمنزلة المبهم تقول: اللَّـــذَيَّا واللَّتَـــيَّا في الذي والتي، وتقول: ذَيَّان في [2] ذان، واللَّذَيَّان واللَّذَيُّون، فتحذف الألف حذفاً إذا انضم إليه هذه الزوائد هذا هو ظاهر القول، والتحقيق أن هذه الأسماء لا يصح فيها التثنية، والجمع كما يصح في رجل ومسلم، فالذين

= وشرح مقصورة ابن دريد: ٤٥٦، والإنصاف: ١٢٧، وشرح المفصل ٦١/١، ١٣٤/٣، ١٣٥/٥، ١٤٣/٧، وشـرح الألفـية لابن الناظم: ٤٥٧، وشرح الكافية للرضي ١٥/١، وشـرح الشافية للرضـي ١٩٠/١، والمغـني: ٧٦٠، والأشموني ١٨/٣، والهمع ٢٦١/١، وشرح كتاب الحدود للفاكهي: ٣٠٣، وشرح شواهد الشافية: ٨٣.

يـا: حـرف نـداء والمـنادى محذوف أي يا صاحبي، أُمَيْلِح: الملاحة البهجة وحسن المنظر، غـزلانا: جمـع غـزال وهـو ولد الظبية، شَدَنّ شدن: قوي وطلع قرناه، واستغنى عن أمه، الضال: السدر البري، السمر: شجر الطلح.

في الزهرة، وشرح الرضي: (هؤلياء بين).

(١) في ظ: (إنما).

(٢) في أ: (في ذيان ذان).

صـيغة وضـعت للجمع وهذان للتثنية كما مضى [1]، وإذا كان كذلك كان الـتحقير لاحقاً لها في هذه الحالة، فإذا حقرت "هَذَان" قلت: هَاذَيَّان فرَدَدْتَ العين المحذوفة إذ لو لم ترد لوقع ياء التصغير قبل الألف وانفتح، وكذا الَّذِين ترد الـياء التي كانت في الذي فتقول: اللَّذَيُّون [2]، ولو لم ترد لوجب تحريك ياء التصغير، ولم يجز إلحاق الألف لأجل أنه لا يقدر على اللفظ به مع ساكن آخر من حروف اللين كالألف في ذَيَّان والواو في اللَّذَيُون، واكتفى في الدلالة على الـتحقير باللام المردود، وهو أنه لم يكن في الذين، فلما رد في اللَّذَيُّون علم أنه للتحقير، وكذا العين من ذا قد سقط في هذان، فلما رد فقيل: هذَيَّان كان من خـصائص التصغير، فليس التقدير أنه قيل: اللَّذَيَّا، ثم لحق الواو والنون كما لم يكـن ذلك في حال التكبير نحو: الَّذِين وهَاذَان، وإنما لحق التصغير ذَانِ واللَّذَان واللـتَان والـذين، وهـذا مما نبه به على أنه ليس على حد مُسْلِم ومُسْلِمان ومُـسْلِمون، إذ لـو كان كذلك لوجب أن يقال: اللَّذَيَّون بفتح الياء على أن تحـذف الألف لالتقاء الساكنين، وتبقى الفتحة كمُصْطفَون، وأما اللاَّتِي فلم يصغر استغناء باللَّتَيَّات [3]، والتحقير لم يتمكن في هذه الأسماء غير المتمكنة، ألا ترى أن ما ومن لم يصغرا [4]، ومَنْ ومَا وإن كانا موصولين، فإنهما لا يتمكنان

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ١٩١.

(٢) في المقتضب ٢/٢٩٠: (وكان الأخفش يقول: اللَّذَيِّين يذهب إلى أن الزيادة كانت في الواحد، ثم ذهبت لما جاءت ياء الجمع لالتقاء الساكنين فيجعله بمنزلة مصطفين، وليس هذا القول بمرضي لأن زيادة التثنية والجمع ملحقة).

(٣) في المقتضب ٢/٢٩٠: (وكان الأخفش يقول: اللَّويا؛ لأنه ليس جمع التي على لفظها، فإنما هو اسم للجمع كقولك: قوم ونفر وهذا هو القياس).

(٤) انظر: الكتاب ٢/١٣٥، والمقتضب ٢/٢٩٠.

تمكن الذي، ألا ترى أنك لا تصف بهما كما تصف بالذي، ويكون أيضاً لغير الوصل كالاستفهام، والجزاء.

وكما لا يصغر هل وما أشبهه كذلك لم يصغر الاسم المتضمن معناه، ولا يصغر كم ومتى وأين وكيف [(١)]؛ لأن /هذه كلها تتضمن معنى الاستفهام، ١٧٨/أ ولا يفيد تحقيرها شيئاً ألا ترى أن (كيف) سؤال عن الحال و(أين) سؤال عن المكان و(متى) عن الزمان، فلو قدرت تحقير السؤال كان شيئاً بعيداً من الالتئام، ولست تخص حالاً واحدة ومكاناً واحِداً وزَمَاناً واحِداً فتصغره، وكذا "كم" لا تريد به درهماً أو درهمين، فتحقر كما تقول: أخذت دُرَيْهِماً ودُرَيْهِمات، و(حيث) بهذه المنزلة؛ لأنه مبهم لا يدل على مكان واحد، وليس كتَحْت وقَبْل وبَعْد وفَوق حيث قلت: تُحَيْت كذا وقُبَيْل وبُعَيْد وفُوَيق [(٢)]؛ لأنك قصدت أن تحقر المسافة بين الشيئين من فوق أو من تحت أو قبل [(٣)] أو من بعد، وكذا قلت: هذا مُثَيْل هذا وأُمَيثال هذا، فزعمت أن الشبه غير تام، و لم يجز التحقير في غيرك لأجل أنك إذا قلت: مررت برجل غيرك [(٤)]، فهو بمنزلة أن تقول: مررت برجل ليس إياك (فكما أن معنى قولك: ليس إياك [(٥)]) نفي أن يكون المرور به المخاطب، ولا يتصور فيه التحقير كذلك غيرك لا يجوز تحقيره، ولا يصغر

---

(١) انظر: الكتاب ١٣٥/٢.

(٢) انظر: الكتاب ١٣٥/٢، والمقتضب ٢٧١/٢.

(٣) في ر، وظ: (من قبل).

(٤) في ر، وظ: (غيرك فليس كل من عداك يكون حقيراً كما يكون الذي يماثلك خبيراً فهو..).

(٥) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

حـــسبك [1]؛ لأنـــه بمعنى كَفَاكَ، ولا تُصَغَّرُ أَمْسِ وغد، والثّلاثَاء، والأَرْبِعَاء، والأَحَـــد، والاثْـــنَان، والخَمِيس [2]؛ لأنها أسماء وضعت لتدل على أيام عينها العدد، فلا فائدة في تحقيرها، وتحقر السنة والعام والشهر والليلة واليوم؛ لأن هذه أسمـــاء أجناس مثل رجُل وفَرَس، فإذا قلت: عُوَيْم وسُنَيّة كان كقولك: رُجَيْل، ولو قلت: أُمَيْس كان كقولك: فعلت أَمْس صغيراً وأفعل غداً حقيراً [3]، وهذا محال؛ لأنه لا يدل على واحد من جنس فتصغره، ولا تصغر الضمائر [4] نحو: أَنَـــا وأَنْـــتَ ونَحْنُ لأجل أن الأصل فيها المتصل نحو: التاء في ضَرَبْتُ، فلما لم يـــتأت فيها التصغير ترك على حاله، وأيضاً فإن من المنفصل ما هو على حرفين نحو: هو وهم، ولو صغرت هما أو نحن لم يكن فيه فائدة، ولا تجد لذلك مدخلاً في العادة.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٣٥.

(٢) قـال المـبرد في: المقتـضب ٢/٢٧٦: (وتقـول فـيما كـان علمـاً في الأيام كذلك تقول في تصغير سَبْت: سُبَيْت وفي تصغير أَحَد: أُحَيْد في الاثنين ثُنَيّان؛ لأن الألف ألف وصل فهي بمنزلة قولك في ابن: بُنَيّ وفي اسم: سُمَيّ، وفي الثلاثاء: ثُلَيْثاء في قول سيبويه. وفي قولنا: ثُلَيْثَاء؛ لأنـك إنما صغرت ثلاثا فتسلم الصدر، ثم تأتي بعده بألفي التأنيث وفي الأربعاء: الأُرَيْبِعاء، وفي الخميس: الخُمَيْس وفي الجمعة: جُمَيْعة).
وأجاز المازني والجرمي التصغير. انظر: المخصص ١٤/١١.
أما سيبويه فإنه يمنع ذلك. انظر: ٢/١٢٦.

(٣) انظر: الكتاب ٢/١٣٦.

(٤) انظر: الكتاب ٢/١٣٥.

قال صاحب الكتاب:

"باب المصادر والأفعال المشتقة [(١)] منها وأسماء الفاعلين والمفعولين الجارية عليها، وأسماء الأمكنة والأزمنة المأخوذة من ألفاظها.

اعلم أن أمثلة الأَفْعَال مشتقة من المصادر، كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها، فلو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لجرت على سَنَنٍ في القياس، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، فلما اختلفت
المصادر /اختلاف سائر أسماء الأجناس دلت [(٢)] على أن الأفعال مشتقة منها، ١٧٨/ب
وأنها غير مشتقة من الأَفْعَال، وأيضاً فلو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلت على ما في الأفعال من الحدث والزمن وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به، وكذلك سائر المشتقات، فلما لم تكن المصادر كذلك علم أنها ليست مشتقة من الأفعال، وأما اعتلالها باعتلال الأفعال، فلا يدل على أنها مشتقة منها كما أن اعتلال بعض أمثلة الفعل لبعض لا يدل على أن بعض الأفعال مشتق من بعض" [(٣)].

---

(١) انظر: هذا الباب في الكتاب١/ ٢، والأصول ١/١٥٩، ١٩٠، والإيضاح في علل النحو: ٥٦، والخصائص ١/١١٣، ١١٩، ١٢١، وأسرار العربية: ١٧١، والإنصاف ٢٣٥، ونتائج الفكر: ٦٧، والتبيين للعكبري: ١٤٣، ومسائل خلافية في النحو: ٦٨، وشرح الكافية للرضي ٢/١٧٨، وبدائع الفوائد ١/٢٧، وائتلاف النصرة ١١١.

(٢) في التكملة: (دل ذلك).

(٣) التكملة شاذلي: ٢١١، والتكملة مرجان: ٥٠٧، ٥٠٨.

قال المفسر:

اعلم أنه قد تقدم الدلالة على أن المصدر أصل للفعل [1]، فقد ذكر أبو علـــي: في هـــذا الـــباب دليلين أحدهما: أن المصادر توجد مختلفة الأمثلة نحو: الضَّرْبِ والقَتْلِ والقِيَامِ والقُعُودِ والكُفْران والمَغْفِرَة وغير ذلك، وما يشتق [2] من الفعـــل يجـــري مجراه في الجري على سَنَنٍ وَاحِدٍ، ألا ترى أن لأسماء الفاعلين والمفعـــولين في كـــل بـــاب حَدّاً يثبت عليه فيَجِيء في فَعَلَ فَاعِل نحو: ذَاهِب وضَارِب، ومفعول نحو: مَضْرُوب، وفي أفْعَل مُفْعِل ومُفْعَل نحو: مُكْرِم ومُكْرَم، وفي فَاعَـــلِ مُفاعِـــل كمُقَاتِـــل، وفي استفعل مَسْتَفْعِل وفي افْتَعَل مُفْتَعِل نحو: مُـــسْتَخْرِج، ومَحْتَقِر، وكذا الباب، فلما كان المصدر غير جار مجرى الفعل في الاســـتقرار علـــى حَـــدٍّ واحد علمنا أنه غير مشتق منه، وأنه بمنزلة سائر أسماء الأجناس كالرَّجُل والفَرَس والثَّوْبِ والقِدْرِ، وما أشبه ذلك؛ لأن أمثلتها متفاوتة ليس لها حد واحد، والقياس ما عملوه في اسم الفاعل، وما أشبهه لأجل أنه إذا كان فرعاً عليه وجب أن يكون مثله في لزومِ طريقة واحدة، فكما أنك تقول: في فَعَـــل: يَفْعِـــل نحو: يَذْهَبُ ويَضْرِبُ ويَقْتُل وفي أفْعَل: يَفْعِل وفي اسْتَفَعَل: يَسْتَفْعِل، ولا ينكسر، فيكون مثلاً في ذَهَب يُذَوْهِب وفي قتل قَوْتَل أو شيء من التغـــيير كـــذا لا يقـــال مرة: ضَارِب ومرة ضَوْرِب، أو مرة مَضْرُوب ومرة مُضَوِرَب [3]، بل يجب أن يجري على سَنَنٍ واحد؛ لأن الفرع من حقه أن يقصر

---

(١) المقتصد: ١١١.

(٢) في د: (اشتق).

(٣) في ظ: (مضروب ومرة موقتل).

على الأصل، وهذا لو كان لا يستمر[1] على نوع واحد كان أوسع تصرفاً من الأصل، فقد اتضح أن الضَّرْبَ والقَتْلَ والقِيَامَ والقُعُود أسماء وضعتِ أولاً وضع الـــرَّجْل والفَـــرَس، ثم أخذ منها ما يدل على الزمان / وعليها، فقيل: ضَرب ١٧٩/أ
ويَضْرِبُ وقام يَقُوم كما يؤخذ من الرجل الجمع مثلاً فيقال: رِجَال.

والدلـــيل الثاني الذي ذكره الشيخ أبو علي في هذا الباب أن المصادر لو كانـــت مأخوذة من الأفعال، لوجب أن تدل على الحدث والزمان وعلى معنى ثالـــث، ألا ترى أن اسم الفاعل دل على الحدث وذات الفاعل الذي لم يكن للفعـــل، وهـــذا شـــطر ما مضى بيانه في صدر الكتاب[2]، وأما ما أورده من الاحتجاج بحديث اعتلال المصدر لاعتلال الفعل، فقد رده بأن بعض أمثلة الفعل قد يعتل لبعض بيانه أنهم قالوا: قَامَ يَقُومُ قِياماً [3] واختَار اخْتِيَاراً واجْتَوروا [4] اجْـــتِوَاراً، واعْتَـــبرُوا المـــشاكلة بأن صححوا المصدر بتصحيح الفعل، وأعلوه بإعلالـــه، والمشاكلة لا دليل [5] فيها على الأصل والفرع كما أنهم قالوا: نَعِدَ وأعِدُ وتَعِدُ، وأعلوا الجميع لأجل يَعِدُ، فكما لا يستجيز أحد أن يقول: إن هذه الأمثلة الثلاثة مشتقة من يَعِد إذ ليس لواحد منها مزية على الآخر من حيث إنَّ كُلاً مضارع، فكل واحدة منها في مرتبة أخواتها وإنما يقال: إن الإعلال استمر فـــيها ليجـــري الباب على وجه واحد كذلك لا يدل متابعة لفظ المصدر لفظ

---

(١) في ر، وظ: (يبقى).

(٢) المقتصد: ١١١.

(٣) في أ: (وقياما).

(٤) في ر، وظ، ود: (اجتور).

(٥) في ظ: (دلالة).

الفعل في الإعلال والتصحيح على أنه فرع للفعل، وإنما ذاك للتشاكل فقط، فإن قلـــت: إن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل الفاعل، والفاعل وضع لـــه فَعَل ويَفْعَل، فيجب أن يكون الفعل الذي به يعرف المصدر أصلاً.

فالجواب أن هذا سؤال بين التنافر، وقد أجبنا عنه قديماً بأن الفعل الذي يحدث على الحقيقة هو ما يدل عليه المصدر كالضَّرْبِ والقَتْل، وما نسميه الفِعْلَ إخبار بوقوع ذلك في زَمَانٍ مخصوص، ومن المحال أن يخبر بوقوع الشيء قبل أن يـــسميه فلما [1] لم يعرف المخاطب الضرب استحال أن يقول: أُخْبِرك بوقوع ذلك من زيد، فكذلك قولك: ضَرَب زيد قبل أن يوضع الاسم للضرب الذي هو الحدث بمنزلة أن تقول: أُخْبِرُك بما لا تعرف.

(١) في د: (فمتى).

قال صاحب الكتاب:

"باب أبنية الأفعال الثلاثية ومصادرها [(١)]

الأفعال الثلاثية غير ذات الزوائد على ضربين:

مَتَعَدٍّ وغير متعد، فأبنية المتعدية على ثلاثة أضرب: فَعَل يَفْعِل، وفَعَل يَفْعُل، وفَعَلَ يَفْعَل. فأما فَعَل / يَفْعَل فلا يَجِيء في الأمر العام حتى تكون فيه ١٧٩/ب حرف من حروف الحلق، واسم الفاعل الجاري على الفعل المبني للفاعل من هذه الأفعال فَاعِل نحو: ضَارِب وقَاتِل والاسم المبني على "يُفْعَلُ" مَفْعُول مثل مَضْرُوب ومَقْتُول، فمصادر فَعَل يفْعِل المُتَعَدِّي على ضروب منها: فَعْل نحو: ضَرْب، وفِعَال نحو: ضَرَبَها الفعل ضِرَابا، ومنها فَعِل، نحو: كَذَب[(٢)] كَذِباً، وقالوا: الكِذَاب قال:

فَصَدَقْتُهُ وَكَذَبْتُه والمَرءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُه [(٣)]

---

(١) انظر: هذا الباب في الكتاب ٢/٢١٦.

(٢) في التكملة (كذب يكذب كذباً).

(٣) بيت من مجزوء الكامل قائله الأعشى وليس في ديوانه تعليق محمد محمد حسين، وقال المبرد في الكامل ٧٤٧: وأنشدني المازني للأعشى وليس مما روت الرواة متصلاً بقصيدة.
الشاهد: قوله: "كذابه" مصدر كذب.
ورد في تفسير الطبري ٣٠/١٤، وإعراب القرآن للنحاس ٥/١٣٣، والحجة للفارسي ١/٢٤٧، وتحسين القبيح وتقبيح الحسن ٣٠، والمخصص ٣/٨٤، ١٤/١٢٨، والكشاف ٤/٢٠٩، وابن يسعون: ٢٧٤، والقيسي: ٨٧٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٧٩، وابن بري: ٦٠٦، وشرح المفصل ٦/٤٤، واللسان (صدق)، والبحر المحيط ٨/٤١٤، وشرح شواهد الكشاف: ٣٤٨.
في الكامل وإعراب القرآن (فصدقتهم وكذبتهم)، وفي التكملة شاذلي، والكشاف، والبحر المحيط وشرح شواهد الكشاف (فصدقتها وكذبتها) وفي تحسين القبيح (كَذِبُه).

فأمـــا الكـــذّاب بالتشديد فمصدر كَذّب [1]. وفَعَل: سَرَقٌ، وقالوا في مـــصدر يَـــسْرِق[2] أيضاً: سَرِقَة وفَعَلَة: غَلَبَ يَغْلِب غَلَبَةً، وقالوا: غُلُبّاً وغُلُبّةً حكاه أبو [3] زيد قال:

أَخَـــذُوا الْمَخَاضَ مِن الفَصِيلِ غُلُبَّةَ ظُلْمـــاً ويَكْـــتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلا [4]

فعْلـــة [5]: حَمْيت المريض حِمْيَةً، وفعَالَة: حميت المكان حمَايَةَ، وفعْلان حَرَمه يَحْرِمُه حِرْمَاناً، وفُعْلان: غَفَرَه [6] يَغْفِرُه غُفْرَاناً. وقالوا: لَوَيْتُه لَيَّاناً، وقد حكي كسر اللام في اللّيَان. وأما ما كان على فَعَل يَفعُل فقد جاء مصدره على فَعْـــل نحـــو: القَـــتْلِ، وعلى فَعَل نحو: حَلَب يَحْلُب حَلَباً، وقد يكون الحَلَبُ

---

(١) ورد في القرآن الكريم في قولـه سبحانه: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً﴾ [النبأ:٢٨].

(٢) في التكملة مرجان: (سرق).

(٣) في النوادر: ٢٧١، والغلباء: المغالبة.

(٤) بـيت من الكامل قائله الراعي النُمَيري من قصيدة يمدح فيها عبدالملك بن مروان ويشكو من السعاة.

المخاض: التي ضربها الفحل، الفصيل: ابنها؛ لأنه فصل عن أمه، أفيلا: الصغير من الإبل.
الشاهد: قولـه: "غُلُبَّة" مصدر غلبه يقال: غَلَبَه يَغْلِبُه غَلَباً، وغَلَبَةً وغُلُبّاً وغُلُبَّةً.

ورد في شعره: ٦١، وجمهرة أشعار العرب: ٩٤٤، وسمط اللآلئ ٢٦٦، وأمالي ابن الشجري٢/٦١، وابن يسعون: ٢٧٤، والقيسي: ٨٧٩، وابن بري: ٦٠٧، وألف باء ١/٣٢٣، وشرح المفصل ٦/٤٤، والمغني:٣٥٥، وشرح شواهد المغني: ٧٣٦، والأشموني ٢/٢١٢، والخزانة ٣/١٤٨، وشرح أبيات المغني: ٥/٣٢٥.

في الجمهرة (أخذوا الكرام من العشار ظلامة منا)، وفي السمط (العشار).

(٥) في التكملة شاذلي: (وفعلة).

(٦) في التكملة مرجان: (غفر يغفر).

المَخْلُوب، وعلى فَعِل نحو: خَنَقه خَنِقاً وعلى فُعْل نحو: كَفَرَ كُفْراً، وقالوا: كُفْـرَاناً، قال سبحانه: ﴿فَلا كُفْرَانَ لِسَعْيِه﴾ (١) وقالوا: شَكَر شُكْراً وشُكُوراً وشُكْراناً، وفِعْلَة: نِشْدة، وفِعَال: كَتَبَ كِتاباً، فَعْل (٢) قالوا: حَجّ يَحُجُّ حَجّاً، والحِجُّ اسم الحاج، عن أبي زيد، قال:

وَكَأَنّ عَافِيَةَ النُّسُورِ عَلَيْهِمُ حِجٌّ بِأَسْفَلِ ذِي المَجَازِ نُزُولُ (٣)

وأما ما كان على فَعِل يَفْعَلُ: فَفَعْل فيه، نحو: حَمِدَه حَمْداً، وفَعَل نحو: عَمِل عَمَلاً، وفُعْل نحو: شَرِبَ شُرْباً، فأما الشِّرْبَ فهو المَشْرُوب كما أن الطِّحن الدَّقيق والشُّرْبُ جمع شَارِب، وفَعْلَة نحو: رَحِمَه رَحْمَةً، وقالوا: رَحَمَةٌ، وفعَال: سَفِدَها (٤) سِفاداً، وفَعَال نحو: سَمِعَه سَمَاعاً، وفِعْلان نحو: غَشِيَه غِشْيَاناً، وفي

---

(١) سورة الأنبياء، الآية (٩٤).

(٢) في التكملة شاذلي: (وفعل).

(٣) بيت من البحر الكامل قائله جرير، وقال القيسي: ٨٨٢ (وينسب إلى الأخطل) وليس في ديوانه المطبوع.
عافية النسور: ما يعفوهم منها أي يغشاهم ويقصدهم، ذي المجاز: أحد أسواق العرب، وهي خمسة ذو المجاز، وعكاظ، ومجنة، وعرفات، ومنى.
الشاهد: قوله: "حِجٌّ" اسم يقع على الحاج.
ورد في ديوانه بشرح محمد بن حبيب ١٠٤/١، ونقائض جرير والأخطل ١٨٧، والاشتقاق ١٢٣، والجمهرة ٤٩/١، والصحاح (حجج)، والمخصص ٩١/١٣، وابن يسعون: ٢٧٥، والقيسي: ٨٨١، وابن بري:٦٠٩، وشرح المفصل ٤٦/٦، واللسان والتاج (حجج).

(٤) في التكملة مرجان: (سفاحا سفادا).

حروف الحلق فُعَال نحو: سُؤَال [١]، وفَعَالة نحو: نَصَح نَصَاحَةً، والأصل في جميع هــذه المــصادر فَعْلٌ؛ لأن المرة الواحدة فَعْلَة [٢]، وحكى أبو زيد اللّهُمّ أَعْطِنا سَأْلاتَنا [٣]، فهذا على سَأل [٤] سَأْلَةً، فهذه أمثلة المتعدية. وأما ما لا يتعدى من هذه [٥] الثُّلاثيّة فَعلى أبنية المَتَعدِّي والاسم الجاري عليه فَاعِل، ولا يبنى منه [٦] مَفْعُــول كما لا يبنى منه [٧] يُفعَل، فما كان منه على فَعَلَ يَفْعِل، فقد جاء [٨] مــصدره الفُعُــول / وهو الكثير وذلك نحو: الجُلُوس في جَلَس جُلُوساً ومَضَى ١٨٠/أ
مُضِيّاً، وفَعِل نحو: حَلِف، وفَعْل نحو: عَجَزَ يَعْجُزُ عَجْزاً.

وأمــا فَعَل:يَفْعُل، فمصدره فُعُول نحو: القُعُود، ومنه الدُخُول والوُلُوج والغُؤْور [٩].

فأما قولهم: دَخَلْتُه فعلى دَخَلْتُ فيه، وكذلك ولجته، وهما غير متعديين كما أنَّ خَرَجْت كذلك، وفَعَال نحو: ثَبَتَ يَثْبُتُ ثَبَاتاً، وفَعْل نحو: المُكْث، وفَعْل

---

(١) في التكملة: (سأل سؤالا).

(٢) قال سيبويه في ٢/٢٢٩: (وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على فَعْلة على الأصل لأن الأصل فعل)، وانظر: المقتضب ٢م١٢٧.

(٣) النوادر: ٥٤٧ قال: (أعطنا سألاتنا الواحدة سألة كقولك: سألت سألة واحدة).

(٤) في أ: (ساءل ساءلة).

(٥) في التكملة شاذلي: (هذه الأفعال).

(٦) في التكملة: (منها).

(٧) في التكملة: (منها).

(٨) في التكملة: (في مصدره).

(٩) في تهـذيب اللغة ٨/١٨٤: (غارت الشمس فهي تغور غُؤُوراً إذا سقطت في الغور حين تغيب).

نحـــو: سَكَتَ يَسْكُت سَكْتاً، وفِعْل نحو: فِسْق وأما فَعِلَ يَفْعَلُ [1]فقد جاء [2] مـــصدره على فَعْلٍ نحو: حَرِدَ [3] يَحْرَدُ حَرْداً، وهو الحَارِد [4]، وقالوا: حَمِيَت الشَّمْسُ حَمْياً، وفَعِل نحو: الضَّحِك، وفِعَل نحو: شَبِعَ شِبَعاً، فأما الشِّبْع فاسم لما يُـــشْبِع ولـــيس بالمصدر. فأما ما كان مما لا يَتَعدَّى مختصاً ببناء لا يشركه فيه الُمـــتعَدِّي، فنحو: فَعُلَ يَفعُلُ نحو: ظَرُفَ يَظْرُفُ، ومصادره على نحو: مَا مَضَى من المتعدي نحو: ظَرُفَ يَظْرُف ظَرْفاً، وَشُرفَ يَشْرُفُ شَرَفاً، ونَبُه [5] نَبَاهَةً.

وقالوا: بَطُؤَ يَبْطُؤ بِطَاءً وغَلُظَ غِلَظاً، وقالوا: بُطْأً، ونظير البِطَاء مما تقدم الشِّبَع، فهذه أبنية الثلاثية المتعدية وغير المتعدية التي لا زيادة فيها" [6].

قال المفسر:

اعلم أن الفعل العَارِي من الزيادة الثلاثي على ضربين مُتَعدٍّ وغير مُتَعَدٍّ، فالمـــتعدي على أربعة أمثلة فَعَل يَفْعُل نحو: قَتَل يَقْتُل، وفَعَل يَفْعِلُ نحو: ضَرَبَ يَـــضْرِبُ، وفَعِل يَفْعَل نحو: حَمِدَ يَحْمَدُ، وفَعَل يَفْعَل نحو: قَرَأَ يَقْرَأُ، وأبو علي ذكر ثلاثة؛ لأجل أن الأصل ذاك، وهو أن يكون العين في المضارع مخالفاً للعين

---

(١) في التكملة شاذلي: (يفعل فعلاً فجاء).

(٢) في التكملة مرجان: (يفعل فجاء).

(٣) في تهـذيب اللغـة ٤/٤١٣: (يقال: حَرِدَ الرجل فهو حَرِد إذا اغتاظ فتحرش بالذي غاظه وهـم بـه فهو حارد.. وقال: إن من العرب من يقول: حَرِدَ حَرْداً وحَرَداً والتسكين أكثر والأخرى فصيحة).

(٤) في التكملة: (حارد).

(٥) في التكملة شاذلي: (ينبه نباهة).

(٦) التكملة شاذلي: ٢١٢-٢١٤، والتكملة مرجان: ٥٠٨-٥١٤.

في الماضي، فإذا كان في الماضي مفتوحاً كان في المضارع مضموماً أو مكسوراً نحو: يَقتُل ويَضرِب، وإن كان مكسوراً كان مفتوحاً نحو: حَمِد يَحْمَد، وعَمِل يَعْمَل.

وأما فَعَل يَفْعَل نحو: قَرَأَ يَقْرَأُ فليس بأصل، ويختص بما كان عينه أو لامه واحداً من حروف الحلق التي هي الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء، وقال أبو علي: "في الأمر العام" إشارة إلى أنه جاء أَبَى يَأْبَى، وهو شاذ لا اعتداد به، وكذا رَكَن يَرْكَن، وهذا أذهب في الشذوذ؛ لأن يَرْكُن بالضم كثير فيه، و لم يجيء في أَبَى يَأْبَى غير الفتح.

وإنما فتحوا مع حرف الحلق؛ لأجل أن هذه الحروف تتصاعد وتستعلي، والفتحة مساعدة لها على التصاعد، فلما كان كذلك فتحوا الراء في تَقْرَأُ لتشاكل الهمزة التي بعدها في الاستعلاء،/ وأما في العين فنحو: ذَهَب يَذْهَبُ، ١٨٠/ب
وهذا أولى؛ لأجل أن حرف الحلق إذا فتح ما قبله في قَرَأَ يَقْرَأُ ليحصل التشاكل والتصعد، فهو بأن يفتح نفسه أولى، وقد يَجيء، كثير مما فيه حرف الحلق عيناً أو لا ما غير مفتوح نحو: طَلَع يَطْلُع ومَلَخَ [1] يَمْلُخُ، وذلك على أن [2] لا يعتد بالتشاكل، وكذا الطريقة لا يلتزم اعتبار المشاكلة في كل موضع، وإنما يجوز اعتبارها في القياس، فإذا فعلوا لزمك أن تستجزل رأيهم فيه، وإن لم يفعلوا فلا تَحَكُّمَ لك عليهم، فلو كان فَعَل يَفْعَلُ أصلاً [3] كفَعَل يَفْعِل ويَفْعُل لوجب

(١) في تهذيب اللغة ٤٣٥/٧: (يملخ في الباطل يمر فيه مَرّاً سهلاً) ضبطت "يملخ" في التهذيب بضم اللام وفي اللسان بفتحها.

(٢) في ظ: (لأجل أن يعتد).

(٣) (أصلاً) ليست في: (ر، وظ، ود).

أن يَجيء في كل شَيء، ولا يختص بما يتضمن واحداً من الحروف الحلقية عَيْناً أو لاماً، ثم في امتناعهم من الاستمرار تأكيد للدلالة على أن ذلك ليس بأصل، فمصدر فَعَل يَفعِل على ثلاثة عشر مثالاً فَعْل نحو: ضَرْب [(١)] وفِعَال نحو: كِذَاب وضِرَاب في كَذَب يَكْذِبُ، ولا يريد [(٢)] بكِذاب مصدر كَاذَبَ [(٣)] كقِتَال في قَاتَلْتُ، ألا ترى إلى قوله:

.... والمَرْءُ يَنْفَعُه كِذَابُه [(٤)]

بمنزلة كَذِبُه وفَعِل ككَذِب، وفَعَلَة نحو: غَلَبَة [(٥)] في غَلَب، وفَعَل نحو: غَلَبَ غَلَباً وسَرَقَ سَرَقَا وفُعُلّة نحو: غُلُبَّة، وهو قليل وقوله:

أَخَذُوا المَخَاضَ مِن الْفَصِيل غُلُبَّةً ظُلْماً ويُكْتَبُ للأَمِيرِ أَفِيلا [(٦)]

فمعناه أخذوا المخاض بدل الفصيل قَهْراً وظلماً، ويكتب المخاض في الحساب أفيلا؛ لأنهم يخونون فيفوزون بالزيادة التي تكون بين المخاض والفصيل، وفَعِلَة نحو: سَرَق سَرِقَة، وفِعْلَة نحو: حَمَى المَرِيضُ حِمْيَةً ودَرَى يَدْرِي دِرْيَةً، وفِعَالَة نحو: حَمَى يَحْمِي حِمَاية، وفُعْلان نحو: غُفْرَان، وفِعْلان نحو: حِرْمَان، وفَعْلان [(٧)] نحو: لَيَّان، وقال أبو العباس: إن الأصل الكسر، وفُتِحَ

---

(١) في ظ: (ضرب ضرباً).

(٢) في ظ، ود: (يراد).

(٣) في ر، وظ: (كاذبت) وفي د: (كاذبته).

(٤) تقدم وروده: ١٠٦١.

(٥) في ظ: (غلب غلبة).

(٦) تقدم وروده: ١٠٦٢.

(٧) في ر، وظ، ود: (فعلان بفتح الفاء).

استثقالاً للكسرة مع التضعيف، وقد جاء الكسر إلا أنه قد جاء في المصدر ما لا يكون إلا فَعْلانًا وإن لم يكن في هذا بعينه قالوا: شَنِئتُه أَشْنَأُه شَنْآناً [1] ، وأنشد شيخنا:

وَمَــا العَــيْشُ إلا مَــا تَلَذُّ وتَشْتَهِي   وإن لام فِــيه ذُو الشَّنَانِ وَفَنَّدَا [2]

فهــذا على تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها كقولك مَنَ بُوك، ومَفْعِلَة نحو: مَعْصِيَة، وفَعَل يَفْعُل بالضم يدور على نحو من ذا، والمصادر مــتفاوتة فــلا تنحصر، وإنما الغالب ما ذكره أبو علي، ولا فائدة في إعادته، فاعرف أن فُعُولاً بابه في غير المتعدي نحو: خَرَجَ خُرُوجاً /ودخل دُخُولاً وقَعَدَ قُعُــوداً، ويقل في المتعدي نحو: شَكَر شُكُوراً، وحُمِل ولَجْتُه على وَلَجْتُ فيه؛ ١٨١/أ
لأن مــصدره على فُعُول، وقد مضى ذكره فيما سلف، وفَعَل يَفْعَل بفتح العين يَجِــيء علــى ما ذكر مصادره وفَعَل يَفْعِل ويَفْعُل يكون فيهما المُتَعَدِّي وغير المتعدي نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ وقَتَل يَقْتُلُ وخَرَجَ يَخْرُجُ وعَجَز يَعْجِز، وكذا فَعِل

---

(١) قال سيبويه في ٢/٢١٨: (وأكثر ما يكون الفعلان في هذا الضرب ولا يجيء فعله يتعدى الفاعل إلا أن يشذ شيء نحو: شنئته شنآنا).

(٢) بيت من البحر الطويل قائله الأحوص.

الشاهد: قولـه: "الشنان".

ورد في ديوانه ٩٩، ومجاز القرآن ١/١٤٧، وطبقات فحول الشعراء ٦٦٤، والشعر والشعراء: ٥١٩، وتفسير الطبري ٦/٤٢، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/١٤٢، وتهذيب اللغة ١١/٤٢١، والحجة للفارسي ٣/١٩٩، والصحاح (شنأ)، ونقعة الهديان ٢١، والبحر المحيط ٣/٤٢٢، واللسان (شنأ)، والدر المصون ٤/١٩١، والتذكرة السعدية ٣٥٨، والتاج (شنأ).

في الدر المصون (وما الحب)، وفي نقعة الهديان (هل العيش).

يَفْعَل (نحو) [1]: حَمِد يَحْمَد وفَرِحَ يَفْرَحُ وفَعَل [2]، يغلب على هذا كالفَرَج والعَمَل ويَجيء فَعْل كالحَمْد، وغير ذلك من الأبينة التي مضت، وفَعَلَ يَفْعَل كذلك نحو: سَأَلْتُه أَسْأَلُه وقَرَأَ القرآن يَقْرَأُ وذَهَبَ يَذْهَبُ فلا يتعدى، وبين يَفْعِل ويَفْعُل اشتراك نحو: حَشَر يَحْشُر ويَحْشِرُ ويَفْسِقُ ويَفْسُقُ، وقال أبو زيد: إذا جاوزت المشاهير فلك يَفْعِل [3] ويَفْعُل، وذلك لما بين الضمة والكسرة من التناسب، وأما قوله: "إن الأصل في جميع المصادر فَعْل لمَجِيء فَعْلَة في المرة الواحدة" فقول الخليل [4]، وذاك أنهم لما جاءوا إلى المرة حذفوا الزيادة فقالوا: خَرَجَ خَرْجَةً وقَعَدَ قَعْدَةً وَصامَ صَوْمَةً، و لم يقولوا: خُرُوجَةً وصَيامَةً فيدخلوا التاء على المصدر عَلَماً للمرة، فدل ذلك على أن الأصل فَعَل كضَرَب وقَتَل إلا أنهم أحبوا أن يختلف المصدر، فلا يكون بمنزلة ما يشتق من الفعل في جريه على سَنَنٍ وَاحِدٍ كاسم الفَاعِل والمَفْعُولِ إذا كانت أسماء أجناس كالرَّجُلِ والفَرَسِ، وأما ما ذكره من أن الشِّرْب ليس بمصدر، فيدلك عليه أنك تقول: كَمْ شِرْبُ أَرْضِك كما تقول: كَمْ سِقْي أَرْضِكَ تريد كم الذي تشربه من الماء، فهو بمنزلة الطِّحْن في المَطْحُون، وفِعْل بمنزلة المَفْعُول كثير، وقد يَجِيء فَعْل بفتح الفاء للفصل كقولك: الحَمْل فَصْلاً بين ما حمل على ظهر، وبين ما حمل في بطن، وكان الذي يحمل على الظهر بالكسر أولى من حيث إنه أذهب في كونه

---

(١) (نحو) ليست في: (أ).

(٢) في ظ: (فرح).

(٣) ذكرا للبلي في بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال: ٣٠، ٣١ قاعدة فيما يجوز فيه وجهان الضم والكسر وأمثلة على ذلك.

(٤) القائل سيبويه، انظر: الكتاب ٢/٢٢٩.

مَحْمُـــولاً معالجاً، ألا تراك تعالجه، وليس كذا ما يكون في البطن؛ لأنه لا صنع فـــيه لصاحبه، والكسر علم للمفعولية، فما كان أظهر أَمْراً فيها فهو أولى به، وكـــذا فَعْل يكون بمعنى المَفْعُول نحو: الجَلَب [1] بمعنى المَجْلُوب والنَّشَر بمعنى المَنْشُور، وقال: إن الشَّرْب جمع شَارِب بعد قولـــه والشِّرْب المَشْرُوب، فكأنه أشـــار إلى ضعف ما يحكى من الكسر والفتح في مصدر شَرِبْتُ، وأن الضم هو الثبت، وأما الشِّبع لاسم ما يُشْبِع فبمنزلة الطِّحن كأنه وضع موضع المأكول إلا
١٨١/ب أنه أخذ من لفظ الشِّبَع /ليعلم أن القصد مَأكُول ينتهي إليه الحد، وليس الشِّبع كـــرِيٌّ في كونه مَصْدَراً، وكان نظير الشِّبْعِ قولهم: مَاء رِوىً أي يُرْوِي، فجاء لفـــظ المصدر في شِبْع الذي للطعام في رِوىً الذي هو للشَّرَاب، فهذا هو الفعل الذي يتعدى.

والفعـــل غير المُتَعَدِّي فَعُلَ نحو: ظَرُفَ ظَرَافةً، ونَبُلَ نَبَالَةً، وهو مخصوص بمـــا كان كالغَرِيزَة والسَّلِيقَة، ولذلك جاء عَلَماً للتعجب نحو: قَضُوَ الرجلُ زيدٌ ورَمُوَت اليَدُ يَدُه يدل على معنى قولك: كَثُر ذلك منه وصار بَارِعاً فيه، ويغلب عليه فَعَالة، ويَجِيء غيرها نحو: الظَّرْف في ظَرُفَ، والنُّبْل في نَبُلَ والبُطْء في بَطُؤَ، وفَعَلٌ نحو: شَرَفٌ، والبِطَاء نظير الشِّبَع في كونه مصدراً على فِعَل.

والفعل ينقسم إلى [2] ثلاثة أقسام في حديث التَعدِّي.

الأول: قسم يكون المثال منه للمتَعَدِّي، وغير المُتَعَدِّي كفَعَل يَفْعُل ويَفعِل ويَفْعَلَ، وفَعِل يفْعَلُ.

---

(١) الجلب: ما جلب القوم من غنم أو سبي، تهذيب اللغة ١١/٩٠.

(٢) في أ: (على).

والثاني: قسم لا يكون للمتعدي بوجه كفَعُلَ.

والـــثالث: ما يجمع الأمرين المُتَعَدِّي[1] وغير المُتَعَدِّي، وهو على صيغة واحـــدة وتركيب واحد، وذلك سَارَ وسِرْته، ورَجَع ورَجَعْته، وجَبَرْته فجَبَر، وكَسَفَت الشمس، وكَسَفَهَا اللهُ، وخَسَأَت الكَلْبُ فَخَسا، وليس بالأكثر، ولا يَجِـــيء في الأكثر [2] لـــه على حد السعة غير هذه الخمسة أربعة في المُتَعَدِّي وغير المُتَعَدِّي وواحد لغير المتعدى.

وقـــد جاء مثالان على سبيل القلة والشذوذ أحدهما: فَعِل يَفْعِلُ بكسر العـــين في الماضي والمضارع نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ، والثاني: وهو أشذ من الأول فَعِـــل يَفعُـــل قالوا: فَضِلَ يَفْضُل وقالوا: مِتَّ [3] تَمُوت، ولا اعتداد به لقلته، واسم الفاعل يَجِيء مَجيئاً مُسْتَمِراً إلا في فَعُل وفَعِل، فإن باب فَعِل فَعِلٌ كفَرِحَ، وباب فَعُلَ فَعِيل كظَرِيف، وقد جاء فاعل في فَعِل نحو: حَارِد في حَرِد، وفَارِح وجَازِع، ومَفْعُول لا يكون في غيرا لمتعدى، فلا تقول في ذَهَب: مَذْهُوب إلا أن تعديه بحرف جر فتقول: مَذْهُوبٌ بِه.

---

(١) في أ (التعدي وغير التعدي).

(٢) في ر، وظ: (من الأمثلة على حد).

(٣) أصل مت (موت).

قال صاحب الكتاب:

"باب الأفعال الثلاثية المزيد فيها ومصادرها

زوائد الأفعال الثلاثية على ضربين: زيادة على وزن الأربعة تُلْحَق بها بنات الأربعة وزيادة على وزن الأربعة لا تُلْحَقُ بها، فما ألحق [1] منها [2] كان مصدره كمصدر بنات الأربعة،/ وذلك نحو: شَمْلَلْتُ [3] وجَلْبَبْتُ، ١٨٢/أ
والمصدر شَمْلَلَةٌ وجَلْبَبَةٌ، ومثل ذلك مما [4] لحقته الواو والياء ثانية: فَيْعَلْتُ نحو: بَيْطَرْتُ بَيْطَرَةً[5]، وشَيْطَنْتُه شَيْطَنَةً، وهَيْنَم[6] هَيْنَمَةً، والواو نحو: حَوْقَل حَوْقَلة[7] وصَوْمَعَ صَوْمَعَةً، وهَرْوَلَ هَرْوَلَةً [8]، وجَهْوَرَ [9] جَهْوَرَةً وسَلْقَيته[10] سَلْقَاة [11]، وقَلْسَيْتُه قَلْسَاةً، فهذه ملحقة ببنات الأربعة، ومصادرها

---

(١) في التكملة شاذلي: (ألحق بها).

(٢) في التكملة: (ما كان).

(٣) في اللسان (شمل)، (شَمْلَلَتَ النخلة إذا أخذت من شماليلها وهو التمر القليل الذي بقي عليها).

(٤) في أ: (ما).

(٥) في تهذيب اللغة ٣٣٧/١٣ (وقال الليث: هو يبيطر الدواب أي يعالجها).

(٦) الهينمة: الكلام الخفي، تهذيب اللغة ٣٢٨/٦.

(٧) حوقل يحوقل حوقلة وذلك إذا أدبر عن النساء، الأصول ٢٢٩/٣.

(٨) الجهور: الصوت العالي، تهذيب اللغة ٥٠/٦.

(٩) في التكملة شاذلي: (جهور في كلامه)، وفي التكملة مرجان: (جهور كلامه).

(١٠) في تهذيب اللغة ٤٠٥/٨: (وقد سَلْقَيته على تقدير فَعْلَيته مأخوذ من السلق وهو الإلقاء على القفا).

(١١) انظر: الأصول ٢٢٩/٣.

كمـــصادرها، وكذلك مضارعها تقول: جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً، وحَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَـــوْقَلَة كمـــا تقول: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجَةً، وتقول: جَلْبَبْتُه فتَجَلْبَبَ كما تقول: دَحْرَجْتُه فتَدَحْرَجَ.

وأما ما كان على وزن الأربعة، وليس مُلْحَقاً به فثلاثة أبنية، وذلك أَفْعَل وفَعَّـــلَ وفَاعَـــل، تقول: أَكْرَمْتُه وأَفْطَر يُكْرِم[1] ويُفْطِرُ، والأصل يُؤَكْرِمُ، مثل يُدَحْـــرِجُ، فحذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين إذا قال المتكلم: أنا أَفْعَل، وأُتْبِعَ سَائِر حُروفِ المضارعة الهمزة، وربما جاء في الشعر على الأصل كقوله:

وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ [2]

---

(١) في التكملة مرجان: (وهو يكرم).

(٢) بيت من البحر السريع قائله خطام المجاشعي.
صاليات: هي الحجارة التي جعلت أثافي من صلي النار.
الشاهد: قولـه: "يؤثفين" جاء به على الأصل المهجور للضرورة الشعرية.
ورد في الكـتاب ١٣/١، ٢٠٣، ٣٣١/٢، ومعانـي القـرآن للأخفـش: ٣٠٣، وأدب الكاتب: ٥٠٥، وتأويل مختلف الحديث: ١٤٣، والمقتضب ٩٧/٢، ومجالس ثعلب: ٣٩، والأصـول ٤٣٨/١، ١١٥/٣، والموجـز: ٥٨، ومجـالس العلمـاء: ٥٨، وتهـذيب اللغـة ١٤٩/١٥، وابن السيرافي ١٣٨/١، وسر صناعة الإعراب: ٢٨٢، والخصائص ٣٦٨/٢، والمنـصف ١٩٢/١، ١٨٤/٢، ٨٢/٣، والـصاحبي: ٥٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٤٥، والمخـصص ٧٦/٨، والإفـصاح: ٢٢٥، والاقتـضاب ٣٣٥/٣، وشـرح أدب الكاتـب: ٣٥١، وابـن يـسعون: ٢٧٥، والقيـسي ٨٨٣، وأسـرار العـربية: ٢٥٧، وابن بـري: ٦١١، وكـشف المشكل ٥٦٠/١، شرح المفصل ٤٢/٨، وضرائر الشعر: ٣٠٤، وشـرح الكافية للرضي ١٤٦/١، والارتشاف ١٨/١، وشرح الشافية للجاربردي: ٥٨، وشرح الألفية للمرادي ٩٩/٦، والمغني ١٩٧، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي: ٥٩، والعيني ٥٩٢/٤، والخزانة ٣١٣/٢، وشرح أبيات المغني ١٣٩/٤،، وشرح شواهد الشافية: ٥٩.

=

فيمن جعله من أَثْفَيت [١].

وأمــا فَعَّل فنحو [٢]: فَتَّح والمضارع يُفتِّح، [٣] وقَاتَل والمضارع يُقَاتِل وضَــارَب والمضارع يُضَارِب، فأما المصادر، فمن أَفْعَل على إِفْعَال نحو: إِكْرَام وإِفْطَــار، ومــن فَعَّل على تَفْعِيْل نحو: التَّفْتِيح والتَّفْجير [٤]، ومن قَاتَل المُقَاتَلة (والقِــتَال)[٥] والقِيــتَال، فالإكــرام في مصدر أَكْرَم والقِيْتَال في مصدر قَاتَل، والكِــذَّاب في مصدر كَذَّب على زِنَة الزِّلْزَال، وليس التَّقْتِيل والتَّقْبِيل على حد المــصادر[٦] الأربعة، وليس في شيء من ذلك ما هو على وزن الدَّحْرَجَة، فأما أَفْعَل فيَجِيء لنقل الفعل غير المُتَعَدِّي إلى المُتَعَدِّي نحو: خَرَجَ، وأَخْرَجْتُه.

وقد شَرِكه فَعَّلت في ذلك نحو: [٧] خَرَّجْتُه، وكذلك نَزَلَ وأَنْزَلْتُه ونَزَّلْته،

= وزنه يُؤفْعِلن بزيادة الياء والهمزة، وعليه فأُنْفِيه أَفْعُولَة أصلها أُثْفُوية قلبت الواو ياء وأدغمت وكسرت الفاء لتبقى الياء على حالها واستدل على زيادة الهمزة بقول العرب ثفيت القدر إذا جعلتها على الأثاني.

وقيل: وزنه يُفَعْلِين فالهمزة أصل ووزن أُثْفِيَّة على هذا فُعْلِيّة، واستدلوا بقول النابغة:

لا تقذفني بركن لا كفاء لـه وإن تأثفك الأعداء بالرفد

فقوله تأثفك وزنه تفعلك لا يصح فيه غيره، ولو كان من ثفيت القدر لقال تثفاك.

شرح شواهد الشافية: ٥٩، ٦٠.

(١) في أ : (ثفيت).

(٢) في التكملة مرجان: (فعل وفاعل).

(٣) في التكملة شاذلي: (وفاعل نحو قاتل).

(٤) في التكملة شاذلي: (والتفجير والتفخيم).

(٥) (القتال) ليست في: (أ).

(٦) في التكملة: (مصادر).

(٧) في التكملة شاذلي: (نحو خرج وخرجته).

وقالــوا: فَــسَّقْتَه، وزَنَّيْتُه أي استقبلته بالزِّنَاء والفِسْقِ كقولهم: حَيّيْتُه أي قلت لــه: حَيَّاك الله، وكذلك سَقّيْتُه، وقد جاء أَفْعَل في هذا المعنى قالوا: أَسْقَيْتَه أي قلــت لــه: سَقَاكَ اللهُ وتقول [1]: أَصْبَحْنَا وأَمْسَيْنا وأَفْجَرْنَا أي صرنا في هذه الأوقات قال [2]:

فَمَــا أَفْجَــرَتْ حَتّى أَهَبَّ بسُدْفَةٍ عَلاجِــيمَ عَيْنِ ابْنَيْ صُبَاح نُثِيرُهَا [3]

ويَجيء أَفْعَل في معنى فَعَل نحو: قِلْتُه البيع وأَقَلْتُه [4]، وبَكَرَ وأَبْكَرَ وبَدَأَ اللهُ الخلق، وأَبْدَأَهُم، وقد عمل أهل اللغة في هذا المعنى [5] كتباً [6].

وأمــا فَعَّل فلتكثير العمل نحو: قَطّعْتُه وكَسَّرْتُه، وفَتَّحْتُ الأَبْوابَ، وقال

---

(١) في التكملة شاذلي: (قالوا).

(٢) في التكملة مرجان: (قال ذو الرمة).

(٣) بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة.

أهب: أيقظ، السدفة: اختلاط الضوء، علاجيم: جمع علجوم وهو ذكر الضفادع، عين: يعني عين ماء، ابنا صباح: رجلان من ضبة، نثيرها: النثير النخير من الأنف.

الشاهد: قوله: "أفجرت" أي صارت في وقت الفجر.

ورد في ديوانه: ٢٤٦، والإبدال لأبي الطيب ١/٤٥، والمخصص ٩/٤٩، وابن يسعون: ٢٧٦، والقيسي: ٨٨٥، وابن بري: ٦١٣، وشواهد نحوية: ١٧٧، وشرح المفصل ٧/١٠٤، واللسان والتاج (فجر، نثر).

(٤) انظر: فعلت وأفعلت للزجاج: ٧٥، والمخصص ١٤/٢٤٧، وما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي: ٦٠.

(٥) في التكملة مرجان: (الفن).

(٦) في التكملة شاذلي: (المعنى الذي كتبنا).

ممن أفرد هذه الأفعال كتباً قطرب، والفراء وأبو عبيدة وأبو زيد والأصمعي والزجاج والجواليقي وغيرهم.

/سبحانه: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً﴾ [1]. ١٨٢/ب

وأما فَاعَلْتُه فإنه يَجيء دالاً على أنه قد كان مِنِّي إلى صَاحِبي مثل الذي كان منه إليّ وذلك نحو: خَاصَمْتَه وكَارَمْتُه وفَارَقْتَه وعَازَّني [2].

وقد يَجِيءُ فَاعَلْتُ لا يراد به فعل من اثنين، وذلك نحو: سَافَرْتُ وعَافَاهُ الله وَطارَقْت [3] النّعْل" [4].

قال المفسر:

اعلم ن الزيادة على ضربين كما ذكره، فالأول: أن تكون للإلحاق وهو على ضربين: أحدهما: أن يكون بزيادة حرف من حروف التركيب كقولك: جَلْبَبَ جَلْبَبَة وشَمْلَلَ شَمْلَلَة، وذاك أن جَلْبَبَ من جَلَبَ وشَمْلَلَ من شَمَلَ ألحقا بدَحْرَج بتكرير اللام.

والثاني: أن يكون بزيادة حرف خارج من التركيب نحو: بَيْطَر بَيْطَرَة وهَيْنَم هَيْنَمةً، وجَهْوَر جَهْوَرَة؛ لأنها من بَطَرَ وهَنَم وجَهَرَ، فأتتها الواو والياء ملحقة لها بمثال دَحْرَجَ، فياء بَيْطَر بإزاء الحاء من دَحْرَج، وواو جَهْور بإزاء الهاء من دَحْرَجَ وكذا سَلْقَيْتُه من تركيب سَلَق ألحق [5] بالياء بِدَحْرَج، وقَلْسَيْت من تركيب قَلَسَ ألحق بدَحْرَجَ، فإن قلت: أيجوز أن يكون قَلْسَوْت لقولهم:

---

(١) سورة القمر، الآية (١٢).

(٢) في التكملة شاذلي: (عازني وعاززته).

(٣) في اللسان (طرق)، (طارق الرجل بين نعلين وثوبين: لبس أحدهما على الآخر وطارق نعلين: خصف إحداهما فوق الأخرى).

(٤) التكملة شاذلي: ٢١٥، ٢١٦، والتكملة مرجان: ٥١٤-٥١٨.

(٥) في ر: (ولحق).

قَلَنْسُوة، فقلبت الواو ياء لكونها رابعة؟ فالجواب أن هذا غير مرضي، وذاك أن الإلحـــاق: هو إدخال حرف على بناء، وليس قَلَنْسوة ملحقة بشَيء فيؤخذ[(١)] مـــنها فِعْل ملحق، وكيف تكون ملحقة، وليس على وزنها في الأصول شيء؟ ولا يجب أن يقال: إن الحرف الذي يؤتى به للإلحاق لا يغير لأجل أنك تقول: سَـــلْقَاة وقَلْـــسَاة، فتقلب الياء؛ لأن الياء المتحركة المفتوح ما قبلها لا تصح، فكـــذلك يجوز أن يقال: إن الواو قلبت ياء؛ لأنها لا تثبت رابعة طرفا، فالوجه هـــو الأول هـــذا ولا يجب أن تقول في [(٢)] سَلْقَيت: إن الواو جاءت للإلحاق فانقلبت ياء لأجل أن حرف الإلحاق زيادة تزاد، فإذا كانت الزيادة في موضع يصير فيه الواو إلى الياء فزيادته كَلا زيادة، فيجب أن يقال: إن الياء هي المزيدة، وليـــست منقلـــبة ألا ترى أن أحداً لا يقول: إن همزة أَحْمَر أصلها ألف قلبت همـــزة؛ لامتناع الابتداء بها كما فعل في دَابّة، وذلك؛ لأن [(٣)] الموضع إذا كان مما لا تقر فيه الألف، فإن محاولة زيادتها فيه، وتقديرها محال بل يجب أن تجعل الهمزة هي المزيدة، وشَيْطَن من تركيب شَطَن، وشَيْطَان فَيْعَال أنشد شيخنا:

أَيُّمـــا شَـــاطِنٍ عَـــصَاه عَكَـــاهُ   ثُـــمّ يُلْقَـــى في القَـــدِّ والأَغْلالِ[(٤)]

فذكر حديث سليمان عليه السلام مع الجن،/ فشَاطِن فَاعِل كما ترى، ١٨٣/أ

(١) في ر، وظ: (فيوجد).
(٢) في ظ: (في نحو).
(٣) في ظ، ود: (أن).
(٤) بيت من البحر الخفيف قائله أمية بن أبي الصلت.
الشاهد: قولـه: "شاطن" اسم فاعل من شطن.
ورد في ديوانه: ٦٥، وتفسير الطبري ٣٨/١، ونقد الشعر ٢٠٦، وإعراب ثلاثين سورة: ٧، وتهـذيب اللغة ٤٠/٣، ٣١٢/١١، والحجـة للفارسي١٨/٢، ومعجم مقاييس اللغة ١٨٥/٣، والـصحاح (شـطن) والاشـباه والنظائر للثعالبي ١٧٧ والتكملة والذيل والصلة واللسان (شطن)، والبحر المحيط ٦٢/١، والدر المصون ١٠/١.

ومن أخذه من شَاطَ يشيطُ من قولــه:

.... يَــشِيطُ عَلَــى أَرْمَاحِنَا البَطَلُ [1]

واسْتَــشَاط غَضَباً، كان عنده فَعْلان [2]، فلا يصرفه فيجب أن يكون شَــيْطَن وشَيْطَنْتُه فَعْلَنْته [3]، فيكون النون للإلحاق بمنزلة نون رَعْشَنٍ؛ لأنه من الرَّعْشَة ألحق بجَعْفَر، وأنشد شيخنا:

وقَــدْ مَــنَّتِ الخَــذْوَاءُ مِنَّا عَلَيْهِم وشَــيْطَانُ إذ يَدْعُوهُمْ ويَثُوبُ [4]

وقــال: إن ظاهــره أنــه جعله فَعْلان كسَعْدَان، فلم يصرف للتعريف

---

(١) جزء من عجز بيت من البحر البسيط قائله الأعشى، والبيت بتمامه:
قد تخضب العير من مكنون فائله وقد يشيط على أرماحنا البطل
العير: سيد القوم، فائله: الفائل: عرق يجري من الجوف إلى الفخذ، ومكنون الفائل: هو الدم، يشيط: يهلك.
الشاهد: قوله: "يشيط".
ورد في ديوانه: ١١٣، وشرح القصائد المشهورات ١٥٤/٢، والصحاح (شيط)، والأشباه والنظائر للثعالبي ١٧٨ وشرح القصائد العشر للتبريزي: ٣٤٨، وأساس البلاغة (شيط)، وشرح المفصل ٦٤/٥، واللسان (شيط)، والبحر المحيط ٦٢/١، والتاج (شيط).

(٢) شَيْطَان: فَيْعَال عند البصريين فنونه أصلية من شَطَن أي بعد، واسم الفاعل شَاطِن وعند الكوفيين فَعْلان فنونه زائدة من شَاط يشيط. انظر الكتاب ٣٢٣/٢، وتهذيب اللغة ٣١٢/١١، والبحر المحيط ٦٢/١.

(٣) انظر: الكتاب ١١/٢، ٣٣٤.

(٤) بيت من البحر الطويل قائله طفيل الغنوي.
شيطان: هو شيطان بن الحكم بن جلهمة، والخذواء فرسه
الشاهد: قوله: "شيطان" لم يصرفه للتعريف وزيادة الألف والنون.
ورد في ديونه: ٤٩، ونسب الخيل: ٣٨، والحيوان ٣٠٠/١، والحجة للفارسي ١٨/٢، وأسماء خيل العرب وأنسابها: ٨٥، والحلبة: ٣٨، واللسان (شيط)، والأقوال الكافية: ٣١٨، والتاج (شيط).

والألـــف والـــنون، وقال: ويجوز أن يكون سماه باسم القبيلة تفاؤلاً وترجياً أن يكثر نسله حتى كأنه قبيلة، ولا يصرف للتعريف والتأنيث بتقدير معنى القبيلة، ويقـــوى هذا المعنى عندى أنهم سموا المرأة كَنْزَة من كَنَزَ يَكْنِزُ تفاؤلا أن يكثر الأولاد في بطنها، وفاطمة تفاؤلا أن يكون لها أولاد تفطمها وغير ذلك، فعلى هذا يجوز أن يكون شَيْطَان فَيْعَالاً كَفَيْنَان [١] من الفَنَنِ، فلا يكون منع الصرف لأجل الألف والنون، وحَوْقَل الرجل إذا اعتمد على خَصْرَيه[٢] في مشيه، وهو مـــن قولهم حَقِل الفرس يَحْقَل حَقْلاً إذا وَجِع حافره والحُقْلَة [٣] والحُقَال اسم ذاك، وهَرْوَل من تركيب هَرَلَ؛ لأن الواو لا يكون أصلاً في الرباعي، والواو في حَوْلَـــق يجب أن تكون مزيدة للإلحاق أيضاً، وذاك أنه وإن كان بمعنى لا حول ولا قوة إلا بالله، وفي حول واو أصلية، فإن سبيله ليس كسبيل أن يشتق غَزَوْت مـــن الغَـــزْو؛ لأن الشيء لا يشتق من كلمات مجموعة وتراكيب، وإنما يكون الاشـــتقاق في كلمة واحدة ومن تركيب واحد؛ لأن معنى الاشتقاق أن يكون التركيب سابقاً، ثم يؤخذ منه شيء هو على نظمه وحروفه نحو: أخذ ضَرَب من الضَّرْب؛ لأن التركيب من ضرب على هذا النظام، فلا يجوز أن يقال في نَهَضَ ونَهَد: إن أحدهما مشتق من الآخر لاختلاف التركيبين، وإنما يكون ذلك على الاستئناف، وكذلك لا يصح الاشتقاق من كلمات؛ لأن ذلك يقتضي أن يجمع

---

(١) الفينان: الشعر الكثير الأصول، النوادر: ١٩٢، وفي تهذيب اللغة ١٥/٤٤٦ (هو فيعال من الفنن والياء زائدة).

(٢) في د: (خاصرته في مشيته)، وفي ظ: (مشييه).

(٣) انظر: اللسان (حقل).

التراكيب[1] كلها في الكلمة، وذلك مستحيل، فهذا على أن تضع [2] مثالاً فيه بعض حروف الكلمات المقصودة ليكون أبين فتقول: حولق، وإذا كان استئناف بناء اعتبرت فيه من الحكم ما تعتبر في كل بناء تبنيه، فكما لا تجعل الواو في (هَرْوَل أصلاً؛ لأنه لا يكون كذلك في بنات [3] الأربعة بإجماع كذلك يجب أن يجعل الواو في[4]) حَوْلَق زائدة، وتجعل الوزن فَوْعَل دون فَعْلَل، ولو
١٨٣/ب قيل/ لك: صغر مُحَوْلِق[5] تصغير الترخيم وجب أن تقول: حُلَيْق ولا تقول: حُوَيْلق كما تقول في مُدَحْرِج: دُحَيْرِج، وهَلّل تقول في وزنه: فَعّل وتكون إحدى اللامات زائدة، وإن كانت اللامات في لا إله إلا الله أصولاً لأجل أن هذا شيء تبنيه، وليس بمحمول على ذلك في الزيادة والأصل، وإنما المقصود أن يكون فيه بعض حروفه، فيجب أن تجريه على المنهاج المتعارف، وهو أن يكون نحو هذا فَعّل لا فَعْلَل، فاعرفه وقس عليه.

والضرب الثاني: مما هو على وزن الملحق، وليس بملحق وذلك أَفْعَل وفَاعَل وفَعّل كل على وزن دَحْرَج [6] غير أنه لا يجوز أن يجعل الهمزة في أكرم للإلحاق بدَحْرَج إذ لو كان كذلك لوجب أن يكون مصدره على مثال دَحْرَجَة نحو: أَكْرمةً كما قالوا: جَهْوَرَة وشَمْلَلَة وسَلْقَيْته سِلْقَاء وسِلْقَاة، وقالوا:

---

(١) في ظ: (التركيب).

(٢) في ظ: (تصنع).

(٣) في د: (سائر).

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٥) في ر، وظ: (محلولق).

(٦) على وزن دَحْرَج يعني في الحركات والسكنات.

أكْـــرَمَه[1] إكْرَاما، و لم يقولوا: أَكَرَمَةً، فدل على أنه ليس بملحق، وأن الهمزة دخلت فيه دخول غيرها من الزيادات لا تكون للإلحاق كميم مَفْعُول، وكذلك لا تكون الألف في قاتل للإلحاق لأجل أن المصدر على مُقَاتَلَة، ولو جعلت قَاتَل بوزن فَعْلَل لوجب أن يكون مصدره على فَعْلَلَة ومُقَاتَلة على ظاهر قولك بزنة مُفَعْلَلَة.

هـــذا والألف لا تكون للإلحاق حشواً لأمر بيناه في التصريف [2] وكذا فَعّل لا يكون ملحقاً لمجيء مصدره على تَفْعِيل، وذلك لا يكون في مثل دَحْرَج قط، فلا يقال: دَحْرَجْت دَحْرِيجاً، ولا مُدَحْرَجَة، فهذه أمثلة على وزن الملحق وليست بملحقة، ولما جعلوها على وزن الرباعي اعتبروا في مصادرها أن تكون مشبهة لمصادر الرباعي من طرف، وذاك أنهم قالوا: الإكرام والقِيتال والكِذّاب فجـــاء بإزاء الدِحْرَاج، و لم يقولوا أَكْرَمَةً وقَاتَلَةً وقَتْلَةً ليعلم أنها ليست ملحقة على الحقيقة، وهذا [3] أمر أوجب أن تصرف هذه عن سمت الإلحاق، وذاك أن زيادة الإلحاق يطلب منها اللفظ، وهو أن واو جَهْوَر جعل التركيب على وزن دَحْـــرَج، وهذه الزيادات جاءت لمعنى ألا ترى أن الهمزة تعدي في قولك: كَرم وأَكْرَمته، والألف في قَاتَل يدل على كون الفعل بين اثنين، والتضعيف في فَعّل يـــدل على التكثير، فلما كان كذلك صار ذلك بناء يصاغ على انفراده لمعنى، ولـــو ألحـــق لم يكن كذلك بل كان إتباع لفظ للفظ، وكان اعتبار استئناف اللفـــظ/ لاســـتئناف المعـــنى متروكاً، ويزيد في وضوحه أنك تقول: اسْتَخْرَجَ ١٨٤/أ

(١) في ر، وظ، ود: (أكرمته).

(٢) انظر: ١٢٠٤.

(٣) في ر، وظ، ود: (هنا).

وانْطَلَــقَ، فلا يمكنك أن تجعل ذلك ملحقاً لفقد أصل يوازنه، وكذا مَفْعُول لا يمكن أن يقدر إلحاقه بشيء والزيادة الكائنة لمعنى لا يكون مثال الكلمة بها تابعاً لمثال، وإنما يكون القصد أن يوضع اللفظ لمعنى لا أن يتبع اللفظ[1] لفظاً، فأصل يُكْــرِم يُؤَكْرِم على مثال[2] يُعَكْرِم غير أنه اجتمع همزتان في قولك: أنا أُأَكْرِم فحــذفت الثانية؛ لأن اجتماعهما مرفوض عندهم، ثم أجرى الباب على وجه واحــد، فلم يقل: يُؤَكرم ولا تُؤَكْرِم، وتؤكرم [3]، وإن كان لا يجتمع همزتان لئلا يختلف الباب، فحروف المضارعة أخوات إذا وجب حكم في واحدة أجرى الجمــيع على ذلك، ومثله تَعِد وأَعِد ونَعِد في متابعة يَعِد، ويُعَاد إلى الأصل في الضرورة كقوله:

فَإِنَّهُ أَهلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا [4].

---

(١) (لمعنى لا أن يتبع اللفظ) ليست في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (يؤكرم مثل يعكرم).

(٣) (وتؤكرم) ليست في: (ظ).

(٤) رجز قائله أبو حيان الفقعسي.
أهل: مستحق وذو أهلية.
الشاهد: قوله: "يُؤَكْرَمَا" أثبت الهمزة على الأصل، ولم يحذفها تخفيفاً لضرورة الشعر والقياس حذفها.
ورد في المقتضب ٩٨/٢، والمنصف ٣٧/١، ١٨٤/٢، والخصائص ١٤٤/١، والصحاح (كرم)، والمخصص١٠٨/١٦، والاقتضاب ٣٣٦/٣، والقيسي: ٨٨٣، والإنصاف: ١١، وكشف المشكل ٣٠٠/٢، وشرح الشافية للرضي ١٣٩/١، وابن الناظم: ٨٦٨، واللسان (كرم)، وشرح الشافية للجاربردي ٥٨/١، وشرح الألفية للمرادي ٩٨/٦، وأوضح المسالك ٣٤٦/٣، وحاشية ابن جماة على شرح الشافية٥٩/١، والعيني ٥٧٨/٤، والتصريح ٣٩٦/٢، وشرح شواهد الشافية: ٥٨، والخزانة ٣١٦/٢.

ووجب أن يكون يُؤَكْرِم على مثال يُدَحْرِج، وذاك أن الزيادة إذا صيغ عليها الماضي عادت في المضارع ألا ترى أن الألف في قاتل عائد في "يقاتل" والحرف المكرر من فَعّل يُفعِّل، وقالوا: هَرَاق يُهرِيق، فقلبوا الهمزة هاء، فلما صارت الهمزة إلى الهاء ثبتت في قولك: أنا أُهَرِيق إذ لم يكن يلتقي همزتان، فإذا ثبت في "أُهرِيق" كان ثباته في يُهرِيق أولى وأوجب.

وأما يُؤَثْفِين، فإن أخذته من أَثْفَيت وأَثِفْ قِدْرَك أمر من اَثْفَيت، كان يُؤَفْعَلْن مثل يُؤَكْرِمْن، وإن أخذته من تَأَثّف من قوله:

.... وَإِنْ تَأَثّفَكَ الأَعْدَاءُ بالرِّفَدِ [(١)]

أي أحاطوا بك إحاطة الأثافي بالنار؛ لأنها تكون جوانب متلاقية كان يُفعْلين بمنزلة يُسَلْقِين، وكان الياء للإلحاق والهمزة فاء، وعلى القول الأول كان الياء لا ما، وأُثْفيّة على القول الأول أُفْعُولَة لكونه من تركيب ثَ فِ ي، وعلى الثاني فُعْلِيّة لكون الهمزة فاء، ألا ترى أن تَأَثّفَ تَفعّل، فالأَثَافِيّ فَعَالِيّ أو أَفاعِيل،

---

(١) عجز بيت من البحر البسيط قائله النابغة الذبياني، وصدره:

لا تَقْذِفَنّي بِرُكْنٍ لا كَفَاءَ لـه ....

الرقد: العصب من الناس.

يريد: لا ترمني بما لا أطيق ولا يقوم لـه أحد ولا يكافئك فيه أعداؤك ولو أحاطوا بك متعاونين.

الشاهد: قوله: "تأثفك".

ورد في ديوانه: ٢٦، وضرورة الشعر للسيرافي: ٢٢٣، وتهذيب اللغة ١٩٠/١٠، ١٤٩/١٥، وسر صناعة الإعراب: ١٧٣، والمنصف ١٩٣/١، ١٨٥/٢، والصحاح (أثف)، وشرح القصائد العشر: ٣٦١، والاقتضاب ٣٣٧/٣، وأساس البلاغة (أثف)، والقيسي: ٨٨٤، وابن بري: ٦١٢، واللسان (أثف)، والخزانة ٣١٦/٢، والتاج (قذف).

وإذَا خَفَّــف فقيل: الأَثَافِي حذفت الياء الزائدة فبقي أَفَاعِل، ومثله أَعَادِي إذا خفف هو كَأَعاريب، ثم كأَعَارِب مثلاً، وأما معنى هذه الأمثلة فعلى اختلاف.

فأَفْعَل يجيء للتعدي في الغالب نحو: ذَهَب وأَذْهَبْته وقَام وأَقَمْته.

والــثاني: أن يكــون بمعنى صار ذا كذا كقولك: أَغَدَّ البعير إذا صار ذا غُــدَّة، وإلى هذا يعود نحو: قولك: أَصْبَحْنا وأَمْسَينا دخلنا في الصباح والمساء؛ لأنــه بمنزلة صرنا [1] ذوي صباح ومساء/، وكذا أَفْجَرْنا دخلنا في الفجر، وقد ١٨٤/ب تقــدم [2] أن أَصْبَحَ وأَمْسَى إذا لم يتما لم يكن [3] فيهما معنى الصباح والمساء، وكانــا بمنزلــة صار كقولك: كان زيد فقيراً فأصبح غنياً، وأمسى زيد أخاك، وأصــبح بكــرٌ الرجلَ الذي [4] تراه، والأصل أن يكون دالا عليه، ثم لما كان المساء والصباح ينتقل أحدهما إلى صاحبه خلع منهما الدلالة على وقت البياض والسواد وجعلا للانتقال الصريح كصار، وعلى ذلك يجري ما شاكله نحو: غدا وراح وأضحى الأصل في الجميع أن يدل على الوقت المعلوم، ثم إن الانتقال لما اعــتوره استعمل بمعنى صار، فقيل: غدا زيدٌ مسروراً، وأضحى عمرو أخاك، ورَاح خالــد غَنِيّاً لا يعتبر في شيء منه الوقت، فإن قلت: أصبح زيد ضاحكاً، وأنــت تريد الدخول في الوقت كان المنصوب حالاً كقولك: دخل في الصباح ضاحكاً.

(١) في ظ: (أن تقول صرنا).

(٢) المقتصد: ٤٠١.

(٣) في ر، وظ: (لم يتما جاز أن لا يكون).

(٤) في د: (يعرف).

ولم يجز أن تأتي بالمعرفة فتقول: أصبح زيدٌ الرجلَ الذي تراه؛ لأن الحال تكون نكرة ألبتة، وإنما كان [1] المعرفة حيث جعلتها بمنزلة صار؛ لأن منصوب[2] باب كان كالمفعول إذ[3] المفعول يكون معرفة ونكرة (ثم هو خبر المبتدأ في الأصل وخبر المبتدأ يكون كما لا يخفى معرفة ونكرة) [4] ومن هذا الضرب أَجْنَبْنا دخلنا في الجنوب، وأَدْبَرْنا في الدبور وأَصْبَبْنا وأشباهه [5]، ومنه قولهم: أَحْصَدَ الزرع، وأَصْرَمَ النخلُ، وذاك أنه صار ذَا حصاد وذا صرام، وذاك أنه لما قارب أن يحصد واكتسى هيئة [6] صار كأنه شيء تملكه حتى كأن ذلك الفعل قد وجد [7].

والضرب الثالث قولك: أَحْمَدْته أي وجدته محموداً وأَفْحَمْته أي وجدته مُفْحَما وأَجْبَنْته وجدته جَبَاناً وأَحْيَيْت الأرض وجدتها حية النبات ومثله كثير.

والضرب الرابع: أن لا يكون للهمزة تأثير ويكون بمنزلة فَعَلت، وذلك قلْت البيع وأقلته [8]، وهو محصور قليل بالإضافة إلى ما تفيد الهمزة فيه وتغير

---

(١) في ر، وظ: (جاز المعرفة حيث أردت عموم الأوقات لأنه يكون بمعنى صار).

(٢) في د: (المنصوب في باب كان).

(٣) في ظ، ود: (و).

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٥) في د: (وشبهه).

(٦) في ظ، ود: (هيئته).

(٧) في ظ: (وجد فيه).

(٨) معناه: أنك رددت عليه ما أخذت منه، ورد عليك ما أخذ منك، المنصف ٣/٤٤.

معنى فعَلْت، وذلك هو الأصل؛ لأن تغيير اللفظ يقتضي تغيير المعنى، وهذا نوع مـــن الاستكثار[1] في الألفاظ كقَعَد وجَلَس، على ما ذكرت قبل من مذهب العلمـــاء فـــيه، غير أن هذا تغيير بزيادة، وذاك تغيير باستئناف بناء، وعلى هذا يدور في الأعرف.

فأما قولـــه عز وجل: ﴿أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [2] فهو عندي من النوع الأول كقولك: حَفَرْتُ بئراً وأَحْفَرْت زيداً بئراً أي جعلته يحفرها فهو من وَزَع يَـــزَع فكأنـــه / قيل: اجعلني أَزَعُ شكر نعمتك عن أن يفوتني وأحصره ١٨٥/أ وأضبطه؛ لأن الذي يتصور الشيء ويقف عليه مانع لـــه من الذهاب والمفارقة، ويوضـــحه قـــولهم: أَلْهِمْني: بمعنى اجعلني أَلْهَمُه وأتناوله، وكذا أَرْعِني سَمْعَك معـــناه: اجعـــل سَمْعَك: يَرْعَاني من قولك: رَعَيتُ الشيء بمعنى رَاعَيْتُه كقول الخنساء:

أَرْعَـــى الـــنُّجُومَ وما كُلِّفْتُ رِعْيَتَها وَتَـــارَةً أَتَغَشَّى فَضْلَ أَطْمَارِي [3]

والضرب الخامس: أن يكون أَفْعَلْت بمنزلة فَعَلْت في شيء من المعنى دون كلـــه، وذلك كقولهم: أَصْحَت السماءُ فهي مُصْحِية، وصَحَا السكران، فمعنى

---

(١) في ظ: (استكثار الألفاظ).

(٢) سورة النمل، الآية (١٩)، والأحقاف، الآية (١٥).

(٣) بيت من البحر البسيط بين الشارح قائله.
أَتَغَشّى: أَتَغَطى، أَطْمَاري: واحدها طِمْر وهي الثياب الرثة.
الشاهد: قولها: "أرعى" فأرعى بمعنى راعيت.
ورد في ديوانها: ٥٨، ومعجم مقاييس اللغة، والمجمل والصحاح (رعى)، والأفعال للسرقسطي ٥٨/٣، والأساس، واللسان، والتاج (رعى).

الانكــشاف واضــح في الفعلين غير أنَّ كل واحد منهما اختص بشيء على الانفــراد، و لم [1] يكن كقِلْت وأَقَلْت في الاستواء ألا تراك تقول: أَقَلْت البيع حــيث تقــول: قِلْتُه ونكرت الشيء كما تقول: أنكرته، ونَصَف النهار كما تقول: أَنْصَفَ، وهذا أقيس؛ لأن تغيير اللفظ يقتضي تغيير المعنى، فكما أن لفظ أَصْــحَت غــير لفــظ صَحَوْت كذلك يجب أن يكون بين المعنيين اختلاف، والانكشاف في السماء أقوى واللفظ الزائد به أليق.

والــضرب السادس: أن يكون بمعنى السلب كقولهم: أَعْجَمْت الكتاب أي أَزَلْــتُ عُجْمَتَه، وأَشْكَيْتُه [2] أي أَزَلْتُ شِكَايَتَه وأَعْتَبْتُه[3] أَرْضَيْتُه وقَطَعْتُ عِتَابَه وأنشد شيخنا عن أبي زيد:

تَمُـــــدُّ بالأَعْــــنَاقِ أَوْ تَلْــــوِيهَا   وَتَــشْتَكي لَــوْ أَنَّنا نُشْكِيها [4]

---

(١) في د: (وإن لم).

(٢) في الأضداد للأصمعي: ٥٧ (يقال: أشكيت الرجل إذا أتيت إليه ما يشكو منه، وأشكيته نزعت شكايته)، وانظر الأضداد لقطرب: ١٤٦، والأضداد لابن السكيت: ٢٠٨، والأضداد للسجستاني: ١٠٦، والأضداد لابن الأنبارير: ٢٢١.

(٣) في ر: (أغنيته) انظر: اللسان (عتب).

(٤) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله.
وصف إبلاً قد أتعبها فهي تمد أعناقها، والإبل إذا أعيت ذلت ومدت أعناقها أو لوتها.
الشاهد: قوله: "نشكيها" أي نزيل شكايتها.
ورد في الأضداد لقطرب: ١٤٦، والأضداد للأصمعي: ٥٧، ولابن السكيت: ٢٠٨، وللسجستاني ١٠٦، ولابن الأنباري: ٢٢١، ولأبي الطيب: ٣٩١، وتهذيب اللغة ٢٩٧/١٠، وشرح أبيات إصلاح المنطق ٤١٩، والخصائص ٧٧/٣، وسر صناعة الإعراب: ٣٨، والصحاح (جفا، شكا)، وتهذيب إصلاح المنطق ٢٧/٢، والأساس (جفو)، والمشوف المعلم: ٤٠٣، وشرح الكافية للرضي ٣٩١/٢، واللسان (جفا، شكا)، وبصائر ذوي التمييز (٣٤٢٩٣، والخزانة ٣١٦/١١، والتاج (جفا، شكا).
في تهذيب اللغة واللسان وبصائر ذوي التمييز (شكا)، (أو تثنيها).

وقد جاء أَعْجَمْت الشيء بمعنى أَبْهَمْتُه [١] كما جاء أَشْكَيْته بمعنى إثبات الشكاية، وقد يجتمع فَعَلْت وأَفْعَلْت على السلب نحو: قَرَرْتُ ما في أسفل القربة وأَقْرَرْته إذا صببته فالمعنى أزلته عن مقره ونفيت استقراره، وكذا أَشْكَلْت الكتاب، وشَكَلْته أي أزلت إشكاله، ويجوز أن يكون شكلت خصوصاً مستعاراً من شَكَلْت الفرس كأن المكتوب يضبط ويجعل بحيث لا ينفلت من يد الفهم ويقويه قولهم: قَيّدْته، وقد جاء أَشْكَلْت الشيء بمعنى أَثْبَت إشكاله كما جاء أَشْكَيْتُه بمعنى الثبات، وقد يلطف الفصل بين هذه الأنحاء فافطن له، وليس يمكننا إيراد الجميع فلم نضع الكتاب للغة.

وأما فعّل فبابه التكثير نحو: قَطَع وقَطّع، وقَتَل وقَتّل، وقد يذكر المخفف والمراد [٢] الكثرة كقوله:

فَقَتْلاً بِتَقْتِيلٍ وضَرْباً بِضَرْبِكُم ... جَزَاءَ العُطَاسِ لا يَنَامُ مَنْ اتَّأرْ [٣]

/ والأمر فيه سهل؛ لأن لفظ الفعل مبهم يصلح للجنس كله، ألا تراك ١٨٥/ب
تقول: قَتّل الخلق فتعم الأفعال كلها إلا أن التضعيف يقصد به تقوية الفعل، فلا

---

(١) انظر: تهذيب اللغة ١/٣٩٠.

(٢) في ر، وظ: (يراد به).

(٣) بيت من البحر الطويل قائله مهلهل بن ربيعة.
جزاء العطاس: هو تشميته أي الدعاء له بالخير، ويريد تعجل بذلك كقدر ما بين التشميت والعطاس.
لا يموت من اتأر: أي لا يموت ذكره، واتأر: أدرك ثأره.
ورد في البيان والتبيين ٣/٣٢٠، والحيوان ٣/٤٧٦، وتهذيب اللغة ١١/١٤٥ فيهما "فعقراً بعقركم".

يمتنع أن يذكر المخفف ويراد [1] الكثير إذا دلت [2] الحال عليه.

والضرب الثاني: أن يكون للتعدية نحو: فَرِحَ وفَرّحْته، وهو كثير والذي كـــان للتكـــثير لم يفد التعدية شيئاً، ألا ترى أَنَّ قَطَع يتعدى إلى مفعول واحد مخففـــا ومثقلا، وكذا إذا كان للتعدي لم يوجب التكثير ففَرّحْت لا يقتضي أن يكون بمنزلة قطّع، وإنما هو كأفْرَج هذا وكأنك تجد فيه من القوة ما لا تجد في الهمـــزة، ألا تراهم قالوا: خرّجْت المتاع وأخْرَجْت زيداً، فكان معنى التخريج أقوى هناك لقصدك المبالغة في إبرازه وتقديمه، وفي جعل تكرير حرف من نفس الكلمة علماً للتكثير حكمة، وذاك أن الفعل كما دخله القوة في نفسه من جهة المعـــنى، والتكرر [3] فيه وجد و لم يكن في غيره كذلك يجب أن يقع التكرير في لفظه، ولو أتى بزيادة أخرى لم يكن قد روعي مشاكلة المعنى للفظ في التكرير، وكذا فعلوا في الاسم نحو: قتّال وضَرَّاب، وكان أوسع من غيره من أمثلة التكثير نحو: مِفْعَال ومِفْعِيل مما لا يكون فيه علم التكثير تكرير بعض حروف التركيب.

والـــضرب الثالث أن يقال: سَقَيْته وحَيَّيْته أي استقبلته بالتحية، وقلت: حَيّاك الله، وفَسَّقْته تَلَقَّيْته بالفسق وكذا كَفَّرْته، وهو عائد إلى التعدية من حيث إنك إذا قلت: فَسَّقْته، فالمعنى أثبت الفسق لـــه، وصيّرته فاسقاً، فأنت وإن لم تحدث فسقه و لم تحمله عليه كما تحمله على الذهاب في أذهبته، وتحدث فرحه في "فَرّحْته" فإنك في الحكم قد أحدثت فسقه من حيث كان مجهولاً غير متقرر، فلما قررته وأثبته صرت كأنك أحدثت فيه شيئاً لم يكن فعلى هذا ورد إلا أنه

---

(١) في د: (يراد به).

(٢) في ر، وظ: (دخل).

(٣) في ر: (التكرير).

صـــار يعـــد قبيلاً آخر لأجل أنه ليس بإحداث للفعل على الحقيقة، ومثله ما ذكرت في نحو قولــه:

إِنْ كَــانَ مَــا بُلِّغْــتَ عَنِّــي [1] ....

وقولـــنا : إن لم يكن خرج زيد، وذاك أن خروجه لما كان مجهولاً صار ثباته في الحكم بمنزلة حدوثه حتى كأنه قيل: وإن يحدث خروج زيد أو أن يخرج زيـــد، فكذلك الفسق لما أثبته بعد أن لم يعرف صرت كأنك [2] أحدثته فيه، ويـــزيده وضـــوحاً / أنك تقول: صَيَّرته فاسقاً بهذا المعنى، ألا ترى أن الرجل ١٨٦/أ
يقول: صَيَّرْتَني كاذباً ولا يريد أنك حملتني على الكذب، وإنما يريد نسبتني إليه وأَثبَتّه عليّ، وكذلك قولك: أَنَّثْتُ فلاناً بمعنى أثبت لــه التأنيث حتى كأنه قد صـــار مؤنـــثاً علـــى الحقيقة، وإن كان هذا كاذباً في دعواه كقوله سبحانه :

---

(١) جزء من صدر بيت من البحر الطويل والبيت بتمامه:

إنْ كَانَ مَا بُلِّغْتَ عَنِّي فلا مَنِي صَدِيقي وَشَلَّتْ مِنْ يَدِي الأَنَامِلُ

وقداختلف في قائله، فقيل: إنه حجية بن مضرب الكندي، وقيل: معدان بن جواس، وقيل: معدان بن مضرب الكندي نسب إلى حجية في: النوادر: ٢٤٩، والمؤتلف والمختلف: ٨٥، ومعجم الشعراء: ٤٠٧، وإصلاح ما غلط فيه النميري ٤٧.

ونسب إلى معدان بن جواس في الحماسة لأبي تمام ٩٤/١، وقال: (وتروى لمعن بن المضرب) وشرح الحماسة للمرزوقي: ١٥٢، والتنبيه على أوهام أبي علي: ٥٧، وسمط اللآلئ: ٤٥٧، وشرح الحماسة للتبريزي٧٧/١، والإنصاف٢٥٦، ومجموعة المعاني ٦٧.

ونسب إلى معدان بن المضرب في أمالي القالي ١٨٧/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٢٣.

وورد غير منسوب في المقتصد في شرح الإيضاح:١٠٩٦، وشروح سقط الزند: ١٥٨٩.

(٢) في أ: (كأنه).

﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً﴾ [1] أي صيروهم إناثا، وذاك أن الملائكة لا يعرفون بهذه الصفة، فلما قالوا: ذلك وادعوه صار كأنهم قد غيروها في الحقيقة عن التذكير إلى التأنيث، فقيل: أنتم صيرتموهم إناثا في اعتقادكم وكذبتم [2].

وأما نحو: حَيَّيْته أي استقبلته بالتحية، فهو عندي في التحقيق للتعدي، وذاك أن الدعاء لما كان سبب التحية، وأريد المبالغة والدلالة على قوة الرجاء، وحسن الظن بالله عزت قدرته ووسعت [3] رحمته جعل ذلك كأنه قد حصل من الداعي من[4] حيث كان سببه فقيل: حَيَّيْتك كقولك مثلا: أَطَلْت عُمُرَك، ومثل ذا في وضع اللفظ على قوة الرجاء أنهم يقولون: أَطَالَ اللهُ بَقَاءَك، والمعنى الدعاء، فهذا خرج مخرج الخبر حتى كأنه يقال: إن الله قد أطال بقاءك على الحقيقة، كما يقول: الرجل يريد أن يخرج قد خرج يريد أنه بمنزلة من فعل لانتفاء الشك عنه، فكذا هنا تقول: إنه من فرط الرغبة في طول بقائك، وقوة الأمل كأنه قد تقرر، فأتى بلفظ الخبر تنبيهاً على هذا المعنى، فكما يقال: أطالَ اللهُ عَمُرَك، وفعلت كذا، والمعنى على قولك لِيطُلْ بقاؤك من حيث كان القصد المبالغة كذلك يجيء حَيَّيْتُه، والمعنى قلت له: حَيَّاك الله وأسأل الله أن يُحَيِّيك، وكذا سقيته كأنه إذا دعا له بالسقيا جعل ذلك مثبتاً له من جهة نفسه

---

(١) سورة الزخرف، الآية (١٩).

(٢) في ر، وظ: (وكذبتم وأما قولهم: كفر إذا سجد لغير الله تعالى وكان المعنى يكفر نفسه وثبت لها الخروج من الحق بذلك الصنيع وأما نحو).

(٣) في ر، وظ: (ووسعت كل شيء رحمته) وفي د: (ووسعت رحمته كل شيء).

(٤) (من) ليست في: (ظ).

إغراقاً ومبالغة، ويكون مجيء أَسْقَيته بمعنى سَقَيْتُه لأجل أن المعنى على التعدية من سَقَى يَسْقِي فكأنه قيل: سَقَيْته على الحقيقة، فإن قلت: فلو كان كذلك لوجب أن يجـــيء أَفْعَلت في الجميع، فيقال: أَفسَقْتُه وأَزْنَيْتُه وأَحْيَيْته، فالجواب: أن هذا وهَـــمٌ منك، وذاك أنه وإن كان ورد على هذا المعنى، فإنه توسع فيخص بمثال واحـــد ليكون أوضح هذا وليس كل موضع يجيء فيه فَعَلته يشاركه أَفْعَلْته، ألا تراك تقول: قَوّمْت الرمح وما أشبهه، وهو من قام يقوم، ولا تقول: قَوَّمْت زيداً أي جعلته قائماً، وإن كنت تقول: أَقَمْته ومثله كثير.

١٨٦/ب /والـــضرب الرابع: أن يكون للتعدية على معنى السلب كقولك: مَرِضَ الـــرجل ومَرَّضَته: أي عالجته وأزلت مرضه، وقَذَّيْت العين تَقْذِيَة إذا أخرجت مـــنها القذى، وجاء أَقْذَيت بمعنى ألقيت فيها القذى، وهذا أيضاً مما جاء فَعَّلْت فيه مع التعدي بمعنى لم يجئ فيه أَفْعَلْت، وإنما لم يستمر اشتراكهما نحو: أفْرَحْته وفَـــرَّحْتَه لأجل أنه لا يجب أن يعدى كل فعل بثلاثة أشياء ، وإنما الذي يحتاج إلـــيه أن يعـــدى مرة، فما فوق ذلك استكثار [1] من اللفظ، ولا يستمر كون اللفظين لمعنى في كل شيء، فإذا قيل: أَفرجْت وفَرَّجْت كان كقَعَد وجَلَس، وإذا قيل: قَذَّيت وأَقْذَيت كان كقَعَدَ وخَرَج في الاختلاف، ومن هذا عندي قولهم: عَذَّبْـــته كأنه سلبته عذوبة العيش وأزلتها، وإن شئت جعلته للإثبات، وجعلت العذاب جنساً برأسه غير مشتق، وقالوا: جَلّدْت البعير بمعنى نزعت جلده وقَرَّدْته بمعنى (نزعت القراد منه.

---

(١) في أ: (استكثاراً).

والضرب الخامس: أن يكون بمعنى) [1] فَعّلت كقولهم: عَاضَه وعَوَّضَه، ومَاز الشيء ومَيَّزه، وزال الشيء يَزِيله [2] وزَيّله، ويقال: مِزْته فلم يَنْمَز، وزِلْته فلم يَنْزَل، فعَوَّضْت ليس يفيد التعدية تضعيفه؛ لأنه مثل عاض في التعدي إلى مفعولين قال:

عَاضَها اللهُ غُلاماً بَعْدَما شَابَتِ الأَصْدَاغُ والضِّرْسُ نَقِدْ[3]

وليس يراد به التكثير كما يراد بقطّع تقول: عَوَّضْته شيئاً يسيراً، وما عَوَّضْتَ إلا واحداً، وكذا مَيَّزت هذا من هذا فلا يفيد التكثير.

وأما زَيّلت فقد يفيد ذلك، فهذا بمنزلة قِلْت البيع وأَقَلْته في أن التضعيف لم يفد شيئاً كما لم تفد الهمزة.

وأما فَاعَلت فموضوعة على أن تقتضي فاعلين يكون أحدهما منصوباً في اللفظ والآخر مرفوعاً نحو: قولك: قَاتَلتُ زيداً وضَارَبْتُه، فلما كان كل واحد منهما فاعلاً (ومفعولاً) [4] رفعوا أحدهما ونصبوا الآخر، وهذا هو أول الأفعال

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) (يزيله) ليست في: (ظ).

(٣) بيت من البحر الرمل نسب في اللسان والتاج (نقد) إلى الهذلي.

عاضها: عَوَّضها الله ممن مات من أولادها غلاماً، ولدته بعدما أسنت، وشاب رأسها وتكسرت أسنانها فأحبته أشد محبة؛ لأنها قد يئست أن تلد غيره.

ورد بلا نسبة في: إصلاح المنطق: ٤٩، وتهذيب اللغة ٣٧/٩، وشرح أبيات إصلاح المنطق ١٥٠، والخصائص ٧١/٢، والمقتضب لابن جني ٦٣ والصحاح (نقد) وتهذيب إصلاح المنطق ١٦٣/١، والمشوف المعلم: ٧٨٦، وشرح قصيدة كعب ٤٩، والمغني ٥٣٨، وشرح شواهد المغني ٨٧٣، والأشباه والنظائر ٣٠٣/١، وشرح أبيات المغني ٦٥/٧.

(٤) (ومفعولا) ليست في: (أ).

الـــتي يجوز فيها جعل أي واحد شئت من الشيئين فاعلا والآخر مفعولاً، ومثله قولك: أصابني خَيْرٌ وأصبت خيراً، ولا يجوز هذا في المفعول الذي لا حظ لــه في الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيداً لم يجز أن يكون زيد فاعلاً، ولو قلـــت: ضَرَبَني زَيْدٌ لم يفد ما يفيده نصب زيدٌ كما كان في قولك قاتلت زيداً وقاتلني زَيْدٌ.

وأمـــا مجيء فَاعَلْت بمعنى فَعَلْت نحو: سَافَرْت، وأَفْعَلت نحو: عَافَاه الله بمعنى /أَعْفَاه الله، وطَارَقْت هو قائم مقام أَطْرَقْت، وليس أَطْرَقْت بفصيح. ١٨٧/أ

قال صاحب الكتاب:

"باب الزوائد اللاحقة لبنات الثلاثة من غير أن تكون على وزن بنات الأربعة .

وذلك ما سكنت أوائله، فاجتلبت لها همزة الوصل لذلك، وهي ثمانية[1]، أبنـــية، فما كان من ذلك على انْفَعَل، فهو مُطَاوِع فَعَل، ولا يكون متعديا إلى المفعول به أبداً، وذلك نحو: كَسَرْته فانْكَسَر، وحَطَمْته فانْحَطَم، وقالوا: حَسَرْته فانْحَسَر قال:

كَـــمْ قَـــدْ حَـــسَرْنا مِـــنْ عَـــلاَةٍ عَنْس [2]

وقالوا: انطلق فلم نعلمهم استعملوا فَعَلَ الذي هو [3] ، مطاوع لـــه.

ومـــا كـــان على اْفَتعَل فقد يكون بمنزلة انْفَعَل، وذلك قولهم: غَمَمْتُه،

---

(١) ذكر أبو علي في باب همزة الوصل، تسعة مواضع، والذي لم يذكره هنا هو افْعَنْلى وذكر ابن السراج في الأصول ١٢٦/٢ ثمانية.

(٢) بيت من البحر الرجز قائله العجاج، وفي أخبار النحويين: ١٠٠، أن رؤبة نسبه لنفسه.
حَسَرْنا: أعيينا وأتعبنا، عَلاَة: العَلاَة الناقة القوية، والعَلاَة أيضاً سندان الحداد: عنَس: الناقة القوية.
الشاهدة: قوله: حسرنا "فعل متعد ومطاوعه انحسر .
ورد في ديوانه (١٩٥/٢)، والفاضل: (٨١)، والأشتقاق (١٦١)، والجمهرة (٣٥٠/٣)، والموشح: (٢١٥)، وابن السيرافي (٧٨/١)، ومعجم مقاييس اللغة (١٥٦/٤)، وابن يسعون (٢٧٧)، والقيس (٨٨٦)، ابن برى (٦١٥) .
والتنبيه والإيضاح واللسان (درفس)، واللسان والتاج (عنس) .

(٣) في التكملة: (هذا) .

فاغْــتَمّ، وقالــوا: انْغَمّ وقالوا: شَوَيْتُه فاشْتَوَى وانْشَوَى [1]، وقد يكون افْتَعَلَ مُتَعَدِّيا، وليس في ذلك كانْفَعَلَ، وقال: اشْتَوى القَوْمُ إذا اتخذوا شِوَاءً، وكذلك اذَّبَح إذا اتخذ [2] ذبيحة، ومثل ذلك اصْطَبّ الماء أي اتخذه واستعده .

وقد يجيء افْتَعَلْت لا يراد به شيء من ذلك نحو: اشْتَدّ، وقالوا: استَلَمْتُ الحَجَرَ إذا قَبَّلْته، وإنما هو افْتَعَلَ من السَّلِمَة .

ومــا كــان على افْعَلَلت [3] فنحو: احْمَرَرت وابْيَضَضْت، وهو إذا لم يــدغم بزنة انْفَعَلْت وافْتَعَلْت، ولا يتعدى إلى مفعول به كما لم يتعد انْفَعَلْت، فهذه الأمثلة الثلاثة [4] على زنة واحدة [5] .

ومــن ذلــك افْعَالَلْــت، وهــي تجيء في الأمر العام في الألوان نحو: احْمَــارَرْت، فهــذا إذا لم يــدغم بزنة اسْتَفْعَلْت، ولا يتعدي إلى مفعول به، والمضارع يَحْمَارّ، واسم الفاعل مُحْمَارّ واحْمَرّ مقصور منه.

وقد جاء افْعَالّ في غير هذا النحو كقولهم: اقْطَارّ النبت [6] .

ومثله في: افْعَلّ قوله تعالى [7] : ﴿**جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ**﴾[8] .

---

(١) انظر: كتاب (٢/٢٣٨) .

(٢) في التكملة: (أو بح القوة إذا اتخذوا) .

(٣) في التكلمة مرجان: (فعللت) .

(٤) في أ (الثلاثية) .

(٥) انظر: ٢٣٦ حاشية رقم ٦ .

(٦) في اللسان (قَطَرَ): اقْطَرَ النبتَ واقْطَارّ: وَلّى وأخذ يجف وتهيأ لليبس .

(٧) (قوله تعالى) ليست في (أ) .

(٨) سورة الكهف (الآية: ٧٧) .

ومن ذلك استفعل وهو قد يجيء لاستدعاء الفعل وطلبه نحو: اسْتَفْهَمْتُ واسْتَخْبَرْت واسْتَعْطَيْت أي طلبت منه العطية، ويجيء لغير ذلك نحو: اسْتَجَدْتَه أي أَصَبْتُه جَيِّداً واسْتَعْظَمْتُه أي أَصَبْتُهُ عَظِيماً، وقد يجيء بمعنى [1] ، فَعَل، وذلك قَــرّ في مكانه واسْتَقَرّ فيه، وعَلاَ قِرْنَه واسْتَعْلاَه [2] ، وحكى أبو زيد اسْتَعْلَى علــيه قال[3] سبحانه: ﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾[4]. أي يَسْخَرُون. كما أن معـــنى يَـــسْتَهْزِئون: يَهْزَؤون [5] ، وقالوا: اسْتَنْطَقْتُه فَنَطَق، وقالوا: اسْتَفْتَيْتُه فَأَفْتَى .

ومن ذلك افْعَوْعَل، وذلك قولهم: اخْشَوْشَن، واعْشَوْشَبَت الأَرْضُ، وقد جاء متعديا، قالوا: اعْرَوْرَيْت [6] المُهْر [7] /، إذا ركبته عُرْياً، واحْلَوْلَيْتُه قال: ١٨٧/ب

فَلَمَّـــا أَتَـــى عَامَانِ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الضَّرْعِ واحْلَوْلَى دِمَاثاً يَرُودُها [8]

---

(١) في التكملة (بمنزلة) .

(٢) انظر: الكتاب (٢/٢٣٩، ٢٤٠) .

(٣) في التكملة مرجان: (وقال) وفي أ (فقال) .

(٤) سورة الصافات (الآية: ١٤) .

(٥) في التكملة شاذ لي: (أي يهزؤن) .

(٦) في التكملة مرجان (اعروربت المهر إذا ركبته عربا) .

(٧) المُهْـر: ولـد الـرمكة والـضرس، والأنثـى مُهْـرَة، والجمـيع مِهَـار ومِهَارَة، تهذيب اللغة (٦/٢٩٨)، في الأصـول (٣/٢٢٨) (قـال الجرمـي: سألت أبا عبيدة عن اعلوطت المُهر، قال: ركبته عرياً).

(٨) بيت من البحر الطويل، قائله حميد بن ثور الهلالي .
احْلَوْلَى الشيء: وجده حُلْوا، دِمَاثاً: سهول من الأرض ، ويرودها: يأتيها للرعي الشاهد: قوله: احْلَوْلَي تعد بنفسه إلى الدماث .

=

ومـــن ذلـــك افْعَوَّل نحو: اعْلَوَّط، وهو ركوب العنق والتقحم [1] على الشيء ومضارعه يَعْلَوِّط، واسم الفاعل مُعْلَوِّط .

ومن ذلك [2] اسْحَنْكَك أي اسْوَدّ، واقْعَنْسَسَ [3] لم يدغم الأول من المـــثلين في الثاني؛ لأنه أريد به الإلحاق باحرنجم كما لم يدغم جَلْبَبَ لما أريد به الإلحـــاق بـــدَ حْـــرَج، والمـــضارع منه يَقْعَنْسِسُ ويَسْحَنْكِك، واسم الفاعل: مُسْحَنْكِك، ولا يتعدى هذا كما لم يتعد انطلق، فهذه الأبنية الخمسة على وزن واحـــد، والألفـــات في أوائـــل ماضيها ألفات وصل، وحروف المضارع منها مفـــتوحة، وهـــذا البناء من بينها ملحق بالأربعة نحو : احْرَنْجَم، فأما مصدر انْفَعَـــل فإنـــه انْفِعَـــال نحـــو: انْكِسَار وانْطِلاَق، ومصدر افْتَعَل افْتِعَال نحو: الاجْتِرَاح[4] والاشْتِواء [5] ، ومصدر افْعَلَلْت افْعِلاَل نحو: الاحْمِرَار[6] ومصدر

= ورد في ديوانه (٧٣) ،الكتاب (٢/٢٤٢)، وأدب الكاتب (٤٧٠)، والأصول(٣/١٣٨)، وابـن الـسيرافي (٢/٣٦٥)، والمحتسب (١/٣١٩)، والمنـصف (١/٨١)، وشـرح عـيون سـيبويه (٨١)، والاقتـضاب (٣/٢٩٢)، وشـرح أدب الكاتـب (٣٢٢)، وابـن يـسعون (٢٧٧) ، والقـيس (٨٨٧) وابـن بـرى (٦١٦) وشرح المفصل (٧/١٦٢)، والممنع (١٩٦)، اللسان (حلو) والمزهر (٢/١٠٣) والتاج (حلو) .

في الاقتضاب (فصاله) وفي المحتسب (مضى) .

(١) في التكملة مرجان (التقحيم) .

(٢) في التكملة شاذلي (ومن ذلك افْعَنْلَلَ نحو) .

(٣) (اقْعَنْسَ) رجع وتأخر .

(٤) الاجتراح: الاكتساب، اللسان (جرح) .

(٥) في التكملة مرجان (الاستواء) .

(٦) في التكملة شاذلي : (الاحمرار والأبيضاض) .

افْعَالَــلَ [1] افْعِــيلاَل نحو: الاحْمِيرَار والادْهِيمام [2] والايديمام [3]، ومصدر اســتفعل اسْتِفْعَال نحو: الاسْتِخْرَاج، والاسْتِعْطاء، ومصدر افْعَوْعَلا افْعِيعَال[4] نحــو: الاْعشِيشَاب والاحْلِيلاء، ومصدر افْعَوّل افْعِوّال نحو: الاعْلِوَّاط، ومصدر افْعَــنْلَل افعِــنْلال مثل: الاسْحِنْكَاك والاقْعِنْسَاس، وحروف المضارعة من هذه الأشياء [5] ، اللاحقة أوائلها همزة الوصل كلها مفتوحة"[6] .

قال المفسر:

اعلم أن هذه الأمثلة اللاحق [7] ، أوائلها همزة الوصل تسعة ثلاثة على زنة، وستة على أخرى، فالثلاثة انْفَعَلْت، وافْتَعَلْت وافْعَلَلْت .

فانْفَعَــل لــــه باب واحد، وهو أن يكون مطاوع فَعَل نحو: كَسَرْته فانْكَسَر وقَطَعْته فانْقَطَع، ومعنى المطاوع لــه [8] : أنه قبل الفعل و لم يمتنع، ولا يكون إلا حيث يتصور علاج وتأثير نحو: كَسَرْته وقَطَعْتُه، وكذا قستُه فانْقَاس؛ لأنه بمنزلة أَجْرَيته فجرى، ولا يجوز أن تقول: عَلِمتُه فانْعَلَم ولا عَرَفْته فانْعَرَف، وذلــك أنــك إذا قلت: عَرَفْته كنت مخبراً بتقرر ذلك في قلبك وتصوره لك،

---

(١) في التكملة شاذلي: (افعاللت) .

(٢) في اللسان (دهم) (ادْهَامّ الشيء ادْهِيَماماً أي اسواد) وانظر: الأصول (٢٢٧/٣) .

(٣) (والايد يمام) ليست في التكملة: (مرجان) .

(٤) في التكملة شاذلي: (افعيلال)، وفي التكملة مرجان: (على افعيعال) .

(٥) في التكملة: (الأمثله) .

(٦) التكلمة شاذلي (٢١٧- ٢١٩)، والتكملة مرجان (٥١٨- ٥٢٣) .

(٧) في روظ: (اللاحقة) .

(٨) (لـه) ليست في (ر، وظ، ود) .

وليس [١] لقولك: ثبتت صورته في قلبي [٢] فعل أحدثته حتى تقول: طَاوعني الـــذي أصبته بالفعل على ما أردت، فكما لا يكون لتُصَوِّر مطاوع كذلك لا يكـــون لعَلِمْت، وإنما عَلِمْتَ مطاوع أَعْلَمْت، وعَرَفْت مطاوع لعَرَّفْت، وذاك أنك إذا قلت: عَرَفْته [٣] فقد أخبرت بأنك التمست منه إحداث/ فعل فيجوز ١٨٨/أ أن تقـــول: طَاوَعَني، وقَبلَ كما تقول: صَوّرْته فتصَوَّر، فليس كل فعل ينصب مفعـــولا يكون لـــه مطاوع ويحتمل[٤] المعنى، فلو كان يجوز أن تقول: عَلّمْت زَيْدا سُورَةً، وعَلّمْت زَيداً عَمْراً منطلقاً [٥] بمعنى صيرت كذا في علم المقصود جاز أن تقول: انْعَلَم كما تقول: صار معلوماً، فأما أن يكون عَلِمْت بمعنى صار كـــذا، فمن المحال التماس المطاوع منه كما يستحيل ذلك في غير المتعدي نحو: ذَهَبَ وخَرَجَ، ومثل ذلك عَدِمْته، وفَقَدْته لا يجوز أن تقول: انْعَدَم وانْفقَد لأجل أن عَـــدِمْت وإن كـــان ينصب مفعولا، فليس هناك فعل بوجه كما يكون في كَـــسَرت، فإنما هو بمنزلة قولك: لم أجده في أن المعنى انتفاء الوجود، والحقيقة تعود إلى قولك: فات وزال، فكما لا يتصور في شيء من ذا مطاوع كذلك لا يجـــوز في عَـــدِم، فمبنى هذا على أن يكون هناك فعل يصح أن يقال: إنه قبله، وأنـــت إذا قلت: عَدِمْت زيداً لم يمكنك أن تقول: إني أحدثت به فعلا وتُعَدِّي عَدِمت،فـــيقال: أَعْدَمْـــته كـــذا، وتزيد الهمزة مفعولاً، وعلى هذا قولك: لا

---

(١) في ر، وظ، ود (في قولك) .

(٢) في روظ (وهمي) .

(٣) في روظ (عرفت) .

(٤) في روظ (يحتمله) .

(٥) في أ (منطقا) .

أَعْدَمَنِيك الله كأنك قلت: لا جَعَلَني الله أَعدَمُك، ومَعْدُوم وعَدِيم جاء على عَدِمْت كقولك: غير موجود، وكذا وجدته لا يصح أن يجعل له مطاوعا نحو: انْوَجَد لأجل أنه في المعنى كقولك: حَصَل الشيء، ولا يصح في ذا المطاوعة كما لم يصح ذلك في عرفت، وقد يكون الفعل بالجوارح، ثم لا يجيء منه المطاوع كقولك: لَمَسْته لا يقال: انْلَمَس، وذلك أن يكون الشيء في صفة الملموس من جهة نفسه لا يتصور كما لم يتصور كون الشيء في صفة المكسور على الاتفاق، وليس للفعل الذي هو اللمس نتيجة بإزاء الانكسار في الفعل الذي هو الكسر، فتقول: لَمَسْته فقبل اللَّمْس أو لم يقبله، وكذا مَسَسْته وشَمْمته وذُقْتُه وسَمِعْتُه؛ لأنه كقولك؛ وقعت رائحته في أنفي وأدركت طعمه ووقع في أذني صوته، وليس في شيء من ذلك ما تقول فيه: قَبِلَ الفعل وتغير من شيء إلى شيء كما قلت في المنكسر، ألا ترى أنك لو قلت: قَبِلَ الريحانُ الشَّمَ والطعام الذوق والقصيدة السماع كان محالا إذ ليس لحصول رائحة الشيء في أنفك تأثير كما يؤثر الكسر في الشيء، وكذا ليس لوقوع صوت القارئ [1] ، للقصيدة في أذنك تأثير في القصيدة، فتقول: سمعتها فانسمعت، وعلى هذا يجري الباب فأتقن المقصود واعمل عليه، وقالوا: قُلْته فانقَالَ / لأن المعنى أجريت به ١٨٨/ب
لساني فجرى، وأخرجته من فِيّ فخرج، واعلم أن انْفَعَل لا يكون مُتَعَدِّياً قط، وإنما هو للمطاوعة فقط، وهو بمنزلة بناء الفعل للمفعول به في أنه ينقص مفعولا؛ لأن المفعول يصير فاعلاً، ألا ترى أنك إذا قلت: انكسر القلم كان

(١) في ظ (قارئ القصيدة) .

مـــرفوعاً بعد أن كان [1] منصوباً في قولك كَسَرْت القَلَمَ كما أنك إذا قلت: كُسِرَ القَلَمُ كان كذلك، وموضوع انْفَعَل على أن يكون مطاوع فَعَل لا أفْعَل، وذاك أن أَفْعَل منقول بالهمزة للتَّعدِّي، وإنما ينقل من فَعَل نحو: أَخْرَجْته فَخَرَج فَفَعَل مطاوعه، وليس كذا فَعَلْته؛ لأنه مصوغ على التعدي، فإذا قصد المطاوع مـــنه وجـــب أن يؤتى بصيغة مفردة فيزاد في التركيب ليدل عليه إذ لا يحتمل الحـــذف لكونه على ثلاثة أحرف عارية من الزيادة، فإذا جاء انْفَعَل مع أَفْعَل فعلى سبيل النيابة، وذلك قولك؛ أَطْلَقْتُه فانْطَلَق وأَزْعَجْته فانْزَعَج أقاموا أَطْلَقْت وأَزْعَجْت مُقَام طَلَقْته وزَعَجْته كما أقاموا تَرَك مقام وَدَع، فكما أن يَدَع ودَعْ ويَـــذَر وذَرْ جـــاءت على وَدَعَ ووَذَرَ كذلك جاء انْطَلَقَ وانْزَعَجَ على طَلَقْته وزَعَجْته، وعلى ذلك حمل شيخنا قولهم: انْضَاف كأنه قيل: ضِفْتُه فانْضَاف، ثم استغني عنه بأَضَفْتُه، وأشبه من وَدَع بهذا قولهم: فَقِير [2] ؛ لأنه من فَقُر إلا أنهم استغنوا عنه بافْتَقَر، فكل واحد من فَعِيل وانْفَعَل فرع ترك أصله، ولا يجوز قياس هـــذا، فلو قلت: انْعَقَد وانْجَلَس أو شيء من نظائره كان خطأ، وذاك أنا حملنا هذا على التأويل لما وجدناهم قد استعملوه، فاستدللنا بقولهم: انْطَلَق على أنهم قدروا طَلَقْته، وليس لك أن تقدر شيئاً من جهة نفسك، ولو جاز ذلك لجاز أن تقـــول في سِـــرْحان: سُرَيْحِيَان [3] زاعما أنك قدرت سِرْحِيَانا؛ لأنهم قالوا: أُنَيْـــسِيَان، فعلـــم أنه جاء على أُنْسِيَان، وذلك ساقط؛ لأنه في مذهب اختراع الأصول، والأمثلة، وليس ذلك إليك، وقد يجيء في الشعر انْفَعَل وهو في قوله:

---

(١) (بعد أن كان منصوباً) ليس في (ظ) .

(٢) فقير: صفة مشبهة من فعل ثلاثي .

(٣) في ر، وظ، ود (سريحان) .

وَأَنْتَ امْرُؤٌ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْــرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[1]

وفيها [2] :

.... منْغَوِي [3]

---

(١) بيت من البحر الطويل، قائله يزيد بن الحكم، وقال ابن الشجري في الأمالي (١/١٧٦)، زيد بن عبد ربه.

طحت: سقطت وهلكت، هوى: سقط من أعلى إلى أسفل، أجرام: جمع جرم وجرم كل شيء جثته، قلة: أعلى الجبل، النيق: أرفع موضع في الجبل، منهوي: ساقط .

الشاهد: قوله: منهوي.

رود في الكتاب (١/٣٨٨)، ومعاني القرآن للفراء (٣/٨٥)، والكامل (١٢٧٧)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (١٥٣)، وأمالي القالي (١/٦٨)، والأغاني (٢/٣٩٥)، والمسائل البصريات (٢٨٩)، وابن السيرافي (٢/٢٠٢)، والخصائص (٢/٢٥٩، والمنصف(١/٧٢)، والصحاح (هوى)، والأزهية (١٧١)، وسمط اللآلي (٢٣٩)، وأمالي ابن الشجري (١/١٧٧)، والمفصل (١٣٥)، والإنصاف (٦٩١)، وشرح المفصل (٣/١١٨، ١١٩)، والمقرب (١/١٩٣)، وشرح الكافية للرضي (٢/٢٠)، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس (٣٧٩)، ورصف المباني (٣٦٤)، واللسان (هوى) وجواهر الأدب (٤٨٥)، والبحر المحيط (٥/٢٣)، والجنى الداني: (٥٤٥)، وبدائع الفوائد (٣/٥٥)، وشرح الألفية لابن عقيل (٢/٩)، والمساعد (٢/٢٩٢)، والعيني (٣/٨٧، ٢٦٢)، وشرح الألفية للأشموني (٢/٢٠٦)، وخزانة الأدب (٥/٣٣٦)، وشعراء أميون (٣/٢٧٦).

في معاني القرآن والصحاح (ومنزل لولاي) وفي الخصائص والمنصف (وكم منزل) وفي الخصائص (كما هوى بها) وفي بقية المصادر والمراجع السابقة ماعدا الإنصاف (وكم موطنٍ) .

(٢) أي في قصيدة يزيد بن الحكم .

(٣) البيت بتمامه:

فلـم يُغْونـي رَبِّـي فَكَـيْفَ اصْـطِحَابُنا ... ورَأْسُـك في الأَغْـوَى مِـنَ الغَـيِّ مُنْغَوِي

ورد في المسائل البصريات (٢٨٩)، والخزانة (٣/١٣٣)، وشعراء أميون (٣/٢٧٦) .

فهذا على تقدير هَوَيْتُه، وغَوَيته وقد قدح أبو العباس فيها [1] ، واحتج في ردها بأن هذا النحو قد وجد فيها، وحكى شيخنا أن أبا علي كان يقول: لا معنى لرد قصيدة قد رويت عن العرب، واستشهد بها صاحب الكتاب، والأصمعي مع فرط تعسفه في الرد والقضاء بالسقوط كما يقول في شعر
١٨٩/أ الكميت [2] / وذي الرمة [3] ، وقد قالوا في قوله:

---

(١) الذي أنكره المبرد هو مجيء الضمير المتصل بعد لولا قال في الكامل (١٢٧٨) (والذي أقوله إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول: (لولا أنت...) رد على المبرد السيرافي. انظر: الكتاب (١/٣٨٨)، الهامش.

(٢) قال الأصمعي: الكميت: مولد لا يحتج به، وهو جر مقاني من أهل الشام. انظر: إصلاح المنطق (٢٢٦)، وأمالي القالي (١/٩٦)، والموشح (١٩١)، والمشوف المعلم (٩٨)، والمزهر (٢/٣٤٠)، خطأه في قوله:

أَرْعِد وأَبْرِق يَا يَزِيـ ... ـدُ فَمَا وَعِيدك لِي بِضَائِر

انظر: البيت في ما سبق عدا تصحيح التصحيح، والموشح فلم يرد البيت فيهما.

(٣) خطأ في أدمانة من قوله:

أَقُولَ للرَّكْبِ لَمَا أَعْرَضَتْ أُصُلاً ... أُدْمَانَةُ لَمْ تُرَبِّها الأَجَالِيدُ

انظر: الاشتقاق (٧١)، ولحن العوام (٣٢)، والصحاح واللسان (أدم) والخزانة (١/٩٦)، والبيت في ديوانه (١٣٥٨) .

قال المرزباني في الموشح (١٧٠)، قال الأصمعي: ذو الرمة حجة؛ لأنه بدوي وليس يشبه شعره شعر العرب، ثم قال إلا واحدة تشبه شعر العرب، وهي التي يقول فيها :

والبابُ دونَ أبي غسان مشدودُ

وقال: في (١٧١)، قال الأصمعي: إن شعر ذي الرمة حلو أول ما تسمعه، فإذا أكثر إنشاده ضعف، و لم يكن له حسن، البيت في الديوان (١٣٥٩)، وصدره:

إنَّ العِرَاقَ لَمْ يَكُنْ لأَهْلِي وَطَنا

=

فَــإنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مني خَلِيقَةٌ   فَــسُلِّي ثِيَابِي مِن ثِيَابِكِ تَنْسُلِ [1]

إنه تَنْفَعِل من السّلو على تقدير مُنْهَوِي، والاختيار الوجه الثاني وهو أن يكون الأصل تَنْسَلّ، فأبدل من حرف التضعيف حرف [2] لين كقولهم: تَظَنَّيْت في تَظَنَّــنْت، وإذا صــار حرف التضعيف إلي الياء سقط للجزم، وقد يروى[3] تَنْسُلِي بضم السين من نَسَل [4] ينْسُل، وهذا لا كلام فيه لكن قوله: سُلّى يقوى الانِسلال فاعرفه.

= وخطأه في قوله:

وَقفَــنا فَقَلْــنَا: إيــهِ عَــن أُمِّ سَــالِم   ومَــا بَــالُ تَكْلِيــمِ الــدِّيَارِ الــبَلاَقِعِ

ديوانه (٧٧٨) .

قـال: كـان يجـب أن يـنون إيـه. انظـر: ديوانه (٧٧٩)، والمخصص (٨١/١٤)، ومعجم الأدبـاء (٢٤٦/٧)، وشـرح المفـصل (٣٠/٩)، وشرح شذور الذهب (١٥٥)، والأشباه والنظائر (٢٠١/٦- ٢٠٢)، والخزانة (٢٢١/٦) .

ورد أبو علي الأصمعي، انظر: في معجم الأدباء (٢٤٦/٧)، والأشباه والنظائر (٢٠٣) .

(١) بيت من البحر الطويل، قائله امرؤ القيس .

سلي ثيابـي مـن ثـيابك: أي أخرجـي أمـري مـن أمـرك إن كان في خلقي ملا ترتضيفه الشاهد: قوله: "تنسل".

ورد في ديوانه (١٣)، وشرح القصائد السبع(٤٦)، وشرح القصائد المشهورات(١٤/١)، وإعجـاز القـرآن (٢٤٤)، والمقتـصد (١٠٩٧)، وأشعار الشعراء الستة (٣٢/١)، وشرح المعلقـات للزوزنـي (١٣)، وشـرح القـصائد العـشر (٣٣)، وإصـلاح الخلـل (٤١٢)، وارتشاف الضرب (١٥٤/١)، والبرهان في علوم القرآن (٣٨٩/٣) .

(٢) حرف التضعيف هو اللام، وحرف اللين الياء. انظر:إصلاح الخلل(٤١٢)،والبرهان(٣٨٩/٣).

(٣) في د (روى) .

(٤) انظر: شرح الزوزني (١٣) .

وأمـــا انْغَلَقَ فإنه وإن كان في الظاهر كانطلق من حيث يقال : أَغْلَقْته فانْغَلَق كأطْلَقْته فانْطَلَق فليس مثله؛ لأن غَلَقْته متعدياً قد جاء [1] ، وإن قل في الاستعمال فطَلَقْتُه[2] ، لم يجئ بوجه، وقد تكون الأصول قليلة في الاستعمال، فيجري ذلك مجر الترك لها لأجل أن قلة الاستعمال ترك في بعض الأحوال .

المثال الثاني من هذه الثلاثة المتفقة افْتَعَلْت وهو على ضروب:

الأول: إن يقوم مقام انْفَعَل، وذلك على نوعين :

أحدهما: أن يصاحبه نحو:

اغْتَمّ وانْغَمَّ واشْتَوى وانْشَوَى[3] واسْتَتَر وانْسَتَر .

والثاني: أن يكون قيامه مقام انْفَعَل نيابة لازمة كقولك: طَرَدْته فاطّرَد[4] ولا يقال: انْطَرَد .

والـــثاني[5] : أن يكون بمعنى[6] فَعَل كقولك: سَنّ، واسْتَنّ ومَنّ وامْتَنّ وسَـــلّه واسْـــتَلّه وحَفَرَه واحْتَفَره وقَطَعَه واقْتَطَعَه[7]، قال أبو العباس: إن معنى

---

(١) انظر: اللسان (غلق) .

(٢) أي طلق المتعدي أما اللازم فهو موجود .انظر: اللسان (طلق) .

(٣) انظر: الكتاب (٢/٢٣٨)، وأدب الكاتب (٤٥٨) .

(٤) قـال سيبويه في (٢/٢٣٨)، (وربمـا استغني عـن الفعل في هذا الباب فلم يستعمل وذلك قـولهم: طـردته فـذهب، ولا يقولون: فانطرد، ولا يقولون: فاطرد يعني أنهم استغنوا عن لفـظ بلفـظ غيره إذ كان في معناه) وفي الصحاح (طرد) (تقول طردته فذهب، ولا يقال منه: انفعل ولا افتعل إلا في لغة رديئة). وانظر: لسان العرب (طرد) .

(٥) في أ (الثالث) .

(٦) في ظ (بمنزلة) .

(٧) في ر (اقطعته) .

افْتعَلْت أقوى والأمر كما ذكره. ألا ترى أنك إذا قلت: اقْتَطَعت الشيء رأيت حسَّك يشهد بأنه أقوى من قَطَعْت، وكذا افْتَعَلْت أقوى من فَعَلْت، وقال سبحانه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[1].

فأوقع كَسَب على الخير، واكْتَسَب على الشر؛ لأنه يستعظم لكونه منهيا[2] عنه، فكان الفعل فيه أشد، وإنما كان كذلك؛ لأن المعنى يتغير بتغير اللفظ، كما تغير في قَطَع وقَطّع، و لم يتسع في افْتَعَلْت في جريه مجرى فَعَلْت سواء كما كان في افْتَعَلْت نحو: قِلْت البيع وأَقَلْته، ألا ترى أنه لا فصل هناك فلا يمكنك أن تقول: إن أَقَلْت أقوى من قِلت، وذاك؛ لأن التغيير في افْتَعَلْت [3] أقوى، ألا تراك زدت في أَفْعَلت همزة فقط، وقد زدت في افْتَعَلْت تاء في حشوه، وألحقت أوله همزة وصل، وسكنت فاءه ألبتة، والتغيير إذا قوي كان أدعى إلى تغيير المعني، فلذا من الشأن كان في افْتَعَلْت شمة من قو المعني بقوة اللفظ /. ١٨٩/ب

وأما من جهة التعدي، فبمنزلة فَعَلْت وأَفْعَلت، ألا ترى أن احْتَفَرْت يتعدَّى إلى مفعول واحد كما أن حَفَرت كذلك، ومن ذلك قولك: فَعَلْت كذا في كل شيء، وافْتَعَلْت الشيء إذا اخْتَلَقْته، وذاك أن صاحب ذلك الفعل يكون لـه من الجد فيه مالا يكون لغيره لقصده تمويهه، وقولهم: افْتَعَلْت الحديث وإن لم يقل: فَعَلْت الحديث دليل على قصدهم ما ذكرت من الاختصاص، وقالوا أيضاً [4] اخْتَلَقْت في هذا خصوصا، و لم يقولوا حيث قالوا [5] : خَلَقْت، وإن

(١) سورة البقرة (الآية: ٢٨٦) .
(٢) انظر: الخصائص (٣/٢٦٥) .
(٣) في ظ (أفعلت) .
(٤) في ر، وظ (اختلق) .
(٥) في ر، وظ (يقال خلق) .

كـــان متفرعاً منه تفرع احْتَفَرْت من حَفَرْت، ومثله افْتَرَيْتُ يقولون: هو يَفْرِي الفِـــرَي ويَفْتَرِي الكذب، فاختصاص أقوى اللفظيين بالافتعال يشهد بأن ذلك لتصور معنى القوة لفضل الاحتفال في متعاطيه.

ومن افْتَعَلْت الكائن بمنزلة فَعَلْت قولهم: عَدَدْته واعْتَدْته [1] ، إلا أن اعْتَدَّ قد حصل له في الاستعمال مزية، وهو أنه يقال: اعْتَدَدْت بكذا، فيعدّى بالباء، والأصـــل اعْـــتَدَدْت كذا من حيث إن الإنسان إذا سر [2] بالشيء يَعْتَدّه[3]، ويـــتأمله، غير أنه تعدى بالباء على معنى سررت به، ويقال: عَدَدْتُه خيراً كثيراً واعْتَدَدَته، كما قال:

وَيَعْـــتَدُّهُ قَـــوْمٌ كَـــثِيرٌ تِجَـــارَةً وَيَمْنَعُنِي مِنْ ذَاك دِينِي وَمَنْصِبِي [4]

---

(١) في أ (اعتددت) .

(٢) في أ (بر) وفي د (مر) .

(٣) في ظ (بعده) وفي د (يقصده) .

(٤) بيت مـن البحـر الطـويل، قائلـه البعيـث بن حريث بن جابر بن سدي بن مسلمة الحنفي شاعر محسن.
أخباره في المؤتلف والمختلف (٥٦) .
يقـول: ويعتد ما تبرأت منه وأنفت من فعله كثير من الناس تجارة رابحة، وأنا يزهدني فيه شرفي، وهو ما ذكره في قوله البيت قبله :

وَلَــسْتُ وَإِنْ قَــرَّبْتُ يَــوْماً بِــبَائِعٍ خَلاَقِــي وَلاَ دِيــنِي ابــتِغَاءَ التَّحَــبُّبِ

الشاهد: قوله: "يعتده" .
ورد في الحماسـة (٢١٩/١)، وعـيون الأخـبار (٣٨٩/١)، والعقـد الفـريد (٦٨/١)، والمؤتلـف والمختلف (٥٦)، وشـرح الحماسـة للمرزوقي (٣٨٠)، وبهجة المجالس (٤٧/١)، وشـرح الحماسـة للأعلـم (٦٣٦/٢)، وشـرح الحماسـة للتبريزي (١٩٦/١)، والإنصاف للبطليوس (١٦١) .

فهذا مما يتعدى [1] إلى مفعولين حملا على المعنى نحو: يَرَونه ويَجْعَلونَه في اعتقادهم تجارة هذا هو الوجه، ويكون افْتَعَل مباينا لفَعَل مباينة ظاهرة، وذلك قـــولهم: بـــاع وابْـــتَاع، وذلك أن ابْتَاع [2] بمعنى اشترى، وأصل[3] ، الكلمة الانـــتقال، وهو متصور في الجانبين [4] ، غير أنهم اختصوا افْتَعَل بالطالب من صاحب [5] الشيء بيعَه، تغييراً [6] للمعنى بتغير اللفظ، ونظيره في فَعَلْت وأَفْعَلْت نحـــو: قـــولهم: صَـــحَا السكران ، وأَصْحَتِ السماء [7] ، وذاك أن المعنى في الموضـــعين ألا نجلاء، فالسماء ينجلي عنها الغيم، والسكران ينجلي عنه السكر إلا أنهـــم خـــصوا أَفْعَل بالسماء، وفَعَل بهذا فصلا بين الموضعين وتغييراً للفظ صَحَا لانتقاله من شيء إلى شيء، وعلى ذا يجري كلامهم، فقد يغيرون اللفظ إذا تغير طرف من المعنى وقد لا يغيرون .

والضرب الثالث من افْتَعَل أن يكون بمعنى اتَّخَذَ كقولك: اذَّبَح القوم أي اتَّخَذَوا ذبيحة، واصْطَبَّ الماء كأنه اتخذه ليصبه بالاستعمال، واشْتَوَى أي اتَّخذَ شِوَاءً .

---

(١) في ظ، ود (تعدى) .

(٢) انظـر: الأضـداد للأصـمعي (٢٩)، والأضـداد لابـن الـسكيت (١٨٤)، والأضـداد للسجـستاني (١٠٦)، وأدب الكاتـب (٤٥٥)، والأضـداد لابـن الأنـباري (٧٣)، والأضداد للصنعاني (٢٢٥) .

(٣) في د (الأصل في الكلمة) .

(٤) في ر، وظ، ود (الجانبين جميعا) .

(٥) (من صاحب الشيء) ليست في (ر، وظ) .

(٦) في أ (تغير المعنى) .

(٧) انظـر: مـا تلحـن فـيه العامـة (١٢٨)، وفـصيح ثعلب (٢٧٥)، وإصلاح المنطق (٢٢٨)، وشرح الفصيح للأصبهاني (١٤١) .

والضرب الرابع: / اسْتلمْت [1] الحَجَر، وهو أن يكون بمعنى [2] فَعَل ١٩٠/أ
يجـــيء برأســـه غير مقصور على نوع واحد كما يجيء سائر الأفعال نحو: فَعِل وفَعَل، وهو عائد إلى ما مضى من قيامه مقام فَعَل (ألا ترى)[3] ، أنه [4] ذكر اشْـــتَدَّ مع اسْتَلَم، وقد قال صاحب الكتاب: إن اشتدَّ قام مقام شَدّ الذي عليه جـــاء شَديد، وكذا ارْتَفع، وافْتَقَر، فأما مقام فَقُر ورَفُع في الغالب، فعلى هذا الوجه فأجره.

الثالث [5] ، من هذه الثلاثة افْعَلَلْت، وهو يجيء في الألوان [6] والعيوب نحـــو: احْمَرَرْت وابْيَضَضْتَ، وهو نظير انْفَعَلْت في كونه غير متعد أبداً، وقول أبي علـــي: وهو إذا لم يدغم بزنة انْفَعَلْتْ وافْتَعَلْت يعني به أنّ اسْوَدّ وابْيَضّ لا يكـــون على وزن انْفَعَل للإدغام، فإذا فُكَّ بأن يتصل به الضمير صار على مثله نحو: ابْيَضَضْت، وهو في الأصل مثله، ألا ترى أنك إذا قلت: ابْيَضَضَ كان مثل انْفَعَـــل ســـواء، وممـــا جاء فيه افْعَلّ قولهم: ازْوَرّ بمعنى مال، وكذا ارْعَوَى [7] الأصل ارْعَوّ، وقد ذكرته قبل. وأما الأمثلة الباقية فستة.

---

(١) في وظ (نحو استلمت).

(٢) في ر، وظ، ود (بمنزلة).

(٣) (ألا ترى) ليس في (أ).

(٤) هو أبو علي. انظر: (١٠٩٦).

(٥) في ر وظ (والثالث).

(٦) في أ (من العيوب).

(٧) في ر، وظ، ود (إذا الأصل).

الأول: افْعَالَلْت هو أصل افْعَلَلْت نحو: احْمَارَرْت وبابه الألوان والعيوب، ونحو: اقْطَارّ قليل، وأما إذا قيل: ادْهَأَمّ بالهمزة فعلى قولهم: دَأَبَّة يهمزون الألف؛ لئلا يلتقي ساكنان وقولهم [1] : اسْمأَلّ الظل يجوز أن يكون الأصل [2] ، اسْمَالّ، ثم حرك الألف فصار همزة، وأن يكون الهمزة قد زيدت كذلك، وإن شئت جعلت الهمزة أصلا، وإن كان في معنى السمل؛ لأن زيادتها حشواً قليلة فيكون افْعَلَلّ مثل اقْشَعَرّ، وكذا ارْفَأَنّ الثوب، وما أشبهه .

والثاني اسْتَفْعَلت وهو على وجوه .

الأول الذي وضع له أن يكون لاستدعاء الفعل وطلبه نحو: قولك: اسْتَنْطَقْته فنَطَق (و)[3] اسْتَفْتَيْته فَأَفْتَي، وهو بمنزلة أَفْعَلت في أنه يزيد مفعولا، ألا ترى أن نَطَق لا يتعدى واسْتَنْطَقْت يتعدى إلى مفعول كأَنْطَقْت، وإذا عبرت عن كل واحد منهما، وجدت معنى المفعولية؛ لأنك تقول في اسْتَنْطَقْت: سألته أن يَنْطِق وفي أَنْطَقْت جعلته ينطق، فاستوى فَعَلْت وأَفْعَلْت في مجيء استفعل منهما، ألا ترى أن اسْتَفْتَى من أَفْتَى واسْتَنْطَق من نَطَق، وتقول في أَعْطَيْت: اسْتَعْطَيْت زيداً عمراً درهما، ومن عَطَوْتُ اسْتَعْطَيْت زيداً درهماً كما تقول: سألته أن يأخذ درهما .

والضرب الثاني: أن يكون بمعنى وَجَدْته كذا [4]نحو: اسْتَعْظَمْته
١٩٠/ب واسْتَحْسَنْته واسْتَضْعَفْته، فهذا أيضاً من/ الأصول لا طراده فيه .

---

(١) اسمأل الظل: إذا ارتفع. تهذيب اللغة (١٢/٤٥٥) .

(٢) (الأصل) ليست في (ر، وظ) .

(٣) (و) ليست في (أ)، وفي د (وكذلك) .

(٤) في ظ (بصفة كذا) .

والثالث: أن يكون بمنزلة فَعِل نحو: يَسْتَهْزِئون، ويَسْتَسْخِرُون؛ لأن المعنى يَسْخَرُون ويَهْزَؤُون، وكذا قَرّ واسْتَقَرّ وعَلا قِرْنَه واسْتَعْلاه، وأما اسْتَعْلَى عليه، فعلى المعنى نحو: غَلَب عليه، وقد يجيء ذلك في عَلا ومن ذلك قَامَ واسْتَقَامَ ومَرَّ واسْتَمَرّ غير أن المعنى في لفظ استفعل يتغير قليلا على ما ذكرنا في افْتَعَل [1]، ألا ترى أن اسْتَقَرّ واسْتَمَرّ واسْتَعْلَى أقوى من قَرّ ومَرَّ وعَلاَ، كما كان اقْتَطَع أقوى من قَطَع، ومن ذلك اسْتَبْشَر في قوله سبحانه: ﴿**يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّـهِ وَفَضْلٍ**﴾[2]. فالمعنى يفرحون به كالمبشر نفسه، وقد جاء فَعِل بهذا المعنى أنشد أبو إسحق عن أبي الحسن وغيره:

وَإِذَا لَقِيتَ البَاهِشِينَ إِلَى النَّدَى ... غُبْراً أَكُفُّهُمْ بِقَاعٍ مُمْحِلِ
فَأَعِنْهُمْ وَأَبْشِرْ بِمَا بَشِرُوا بِهِ ... وَإِذَا هُمُ نَزَلُوا بِضَنْكٍ فَانْزِلِ [3]

فَبَشِرَ يَبْشَر بمنزلة فَرِحَ يَفْرَح وزنا ومعنى يقال: بَشَرْته وأبْشَرته وبَشَّرْته فبَشِرَه، فالمعنى فَرِحَ، فأثر فيه البشارة، والكلمة ترجع إلى أن الإنسان تَحْسُنُ

---

(١) انظر: ١١٠٦.

(٢) سورة آل عمران (الآية: ١٧١).

(٣) بيتان من البحر الكامل، قائلهما عبدالقيس بن خفاف البرجمي.
الشاهد: قوله: "بشروا".
وردا في: المفضليات (٣٨٥)، والأصمعيات (٢٣٠)، وتهذيب اللغة (١١/٣٥٩)، والحجة للفارسي (٣/١٤٢)، والصحاح (بشر) وشرح اختيارات المفضل (١٥٦٠)، والتنبيه والإيضاح (بشر)، والعيني (٢/٢٠٢)، وشرح شواهد المغني (٢٧٣).
في المفضليات والأصمعيات، وشرح اختيارات المفضل، والعيني، وشرح شواهد المغني (وأيسر بما يسروا به).

بَـــشَرَةُ وجهه، وتنبسط إذا بُشِّر، وأصله في الخير، ومن قيام استفعل مقام فَعَل المـــتعدي قولهم: قَلَعْتُه واسْتَقْلَعْتُه ومثله: اسْتَأْصَلْتُه، ويقوم مقام أَفْعَل نحو: أَجَبْتُه واسْتَجَبْتُه كما قال:

وَدَاعٍ دَعَا يَامَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى   فَلَـــمْ يَـــسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ[1]

وقولهم: أَسَرّ الشَّيء واسْتَسَرَّه قال:

قَبْـــرٌ بِحُلْـــوَانَ اسْتَـــسَرّ ضَرِيحَهُ   خَطَـــراً تَقَاصَـــرُ دُونَهُ الأَخْطَارُ [2]

---

(١) بـيت مـن البحر الطويل، اختلف في قائله، فقيل: كعب بن سعد الفنوى، وقيل: محمد بن كعـب بـن سـعد الغـنوي. نـسب إلى كعـب بـن سعد الغنوي في مجاز القرآن (١/٦٧)، والـنوادر (٢١٨)، وقـيل: وبعضهم يقول: لسهم الفنوى، والأصمعيات (٩٦)، وطبقات فحـول الـشعراء (٢١٣)، والعقـد الفريد (٣/٢٧١)، والأمالي للقالي (٢/١٥١)، وقال: وبعضهم يرويها لسهم الغنوي، والإنصاف لابن السيد (١٠٠)، والاقتضاب (٣/٣٩٩)، وقـال: وقيل: لسهـم الغنوي، وأمالي ابن الشجري (١/٦٢)، والعيني (٣/٢٤٨)، وشرح شواهد المغني(٦٩٢)، والخزانة (١٠/٤٣٦)، وشرح أبيات المغني (٥/١٦٧) .
ونسب في جمهرة أشعار العرب (٧٠١)، إلى محمد بن كعب بن سعد الغنوي.
الشاهد: قوله: "لم يستجبه" أي لم يجبه .
وورد بـلا نـسبة في. أدب الكاتـب (٥٢٣)، وتأويـل مـشكل القـرآن (٢٣٠)، وتفـسير غـريب القـرآن (٧٤)، ومعانـي القرآن للزجاج (١/٢٥٤)، واللامات للزجاج (١٣٦)، والمـسائل العـضديات (٨٣)، وأمالـي المرتـضي (٣/٦٠)، وعقد الجمان (١٢٩)، وشرح أدب الكاتب (٢٧٩)، وشمس العلوم (١/٣٦٠)، والبحر المحيط (٢/٤٧) .
في النوادر والجمان (هل من مجيب) .

(٢) بيت من البحر الكامل، قائله مسلم بن الوليد الأنصاري .
استـسر: بمعـني أسـر، ضـريحه: الـضريح أصله القبر يشق ولا يحلق، خَطراً: الخطر ارتفاع المكانة والحال في الشرف، ثم يقال في الشريف: هو عظيم الخطر.

=

ومثله اسْتَشْعَر الخَوفَ، وأَشْعَرَه، ألا ترى إلى قوله:

ظَلِلْــتُ بِهَــا أَبْكِي وَأَشْعُرُ سُخْنَةً   كَمَا اعْتَادَ مَحْمُوماً بِخَيْبَرَ [1] صَالِبُ [2]

وكــذلك أَخْرَجْته واسْتَخْرَجْتُه، ولا سْتَفْعَلَ في أكثر من[3] ذلك معنى زائد وتغير، ألا ترى أن اسْتَقْلَعْت[4] ، أقوى من قَلَعْتُ [5] واسْتَبْشَرْت أقوى من بَــشِرْت، واسْتَخْرَجْت لــه من الطريقة ما ليس لأَخْرَجْت، ألا تراك تستعمله حــيث يراد الانتزاع، ويقصد فعل أقوى من إخراج الشيء، وتقول: أَخْرَجْت

= وقوله: خَطراً أراد ذا خطر فحذف المضاف وكذلك الأخطار أراد ذو الأخطار .تقاصر: يجوز أن يكون من القصور العجز أي تعجز أن تبلغ حمله الأخطار ويجوز أن يكون ضد تطاول من القصر . الشاهد: قوله "استَسَر" بمعني أَسَرّ . ورد في ملحق ديوانه (٣١٣)، والحماسة (٤٦٧)، وأمالي القالي (٢٧٦/١)، وشرح ديون الحماسة للمرزوقي (٩٤٤)، وشرحه للأعلم (٥١٢/١)، وسمط اللآلي (٦١٠/١)، وشرح الحماسة للتبريزي (٦/٣).

(١) بيت من البحر الطويل قائله الأخنس بن شهاب التغلبي. أشعر:يجعل شعاري والشعار ما يلي الجسد من الثياب،صالب:الحمى التي معها صداع وخص خيبر لأن حماها أشد الحمى. الشاهد: قوله: "أشعر". ورد في المفضليات (٢٠٥)، والحماسة (٣٧٥/١)، وشرح الحماسة للتبريزي (١٢٣/٢)، وشرح اختيارات المفضل (٩٢٣)، ومعجم البلدان (٤١٠/٢)، وبلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب (١٩٢/١)، في الحماسة وشرحها وبلوغ الأرب (وقفت بها) وفي المفضليات وشرحها ومعجم البلدان (أعرى). مكان (أبكى) .

(٢) في رو ظ: (صالب. أشْعَرْت مع استَشْعَرْت كأَجَبْت مع استَجَبْتِ لأن أَشْعَرْت يتعدي إلى مفعولين كأَلْبَسْت واسْتَشْعَرْت يتعدى إلى مفعول واحد كلَبِسْت) .

(٣) (من) ليس في روظ .

(٤) في ظ، ود: (استفعلت، فعلت) .

(٥) في ظ، ود: (استفعلت، فعلت) .

زيداً إلى موضع كذا، ولا يجيء اسْتَخْرَجْت بمعناه؛ لأن الموضع لا يقتضي المعنى الذي ذكرنا من الانتزاع كما يكون في قولك: أَخْرَجْت الدراهم من يده، واسْتَخْرَجْتها .

والضرب الرابع: أن يكون بمنزلة المطاوع كقولهم: أَبْهَمْته فاسْتَبْهَم/ ١٩١/أ وعلى هذا قولهم: اسْتَلْقى جاء على أَلقَيْتُه، ويكون اختصاصه بالهيئة المعلومة[١]، دون أن يكون بمنزلة سقط على كل حال (ضربا)[٢]، من تغيير المعنى بتغيير اللفظ كما ذكرنا في استخرج، وقد ذكر شيخنا وجها آخر، وهو أن يكون استفعل من لقي كأنه يطلب أن يرى وجهه من حيث لا يزوي [٣] نفسه، فيمتنع الوجه من أن تسبق إليه العين، ويكون ترك أن يقال: اسْتَلْقى فلان فلانا؛ لأنه قد دخل فيه معنى انبطح، وسقط على قفاه، ثم إنه إذا صَيَّر نفسه بتلك الهيئة لم يكن ملتمسا أن يلقاه شيء دون شيء، والمفعول إذا كان على العموم لم يستعمل كقولك: هذا أمر يدل على كذا فيكون ترك ذكر المفعول دلالة على قصد العموم، وإذا كان هذا الموضع لا يليق به الخصوص لم يجب أن يصحبه مفعول وهذا واضح، ومثله عندي أَلْقَى كأنَّ الأصل في ألقيت الشيء ألقيته كل أحد بمنزلة أريته كل أحد وكل شيء، وذاك أن الشيء المطروح، وهو المعروض لأن يراه كل أحد ويأخذه، كما أن عكسه هو المكتوم عن العيون إلا أنه لما لم يكن القصد في الذي يجعل بحيث تلقاه وتراه إلى شيء مخصوص ترك ذكر المفعول، ثم عرف بمعنى طرحت، فصار يتصرف تصرفه، ويقال: ألقيته في بئر

(١) (المعلومة) ليست في رو (ظ) .

(٢) (ضرباً) ليست في (أ) .

(٣) في ر، وظ (يروى) وفي د (يرى) .

مــثلا كما يقال: طَرَحْته، ولا تعتبر الرؤية، وعلى هذا يجري كلامهم، ويكون اللَّقَيُ الشَّيْءَ[1] ، المُلْقَى مثل النّشْر بمعنى المَنشُور، وذاك أن المطروح يرى ويُلْقَى، وإذا جـــاز أن يترك ذكر المفعول مع الخصوص؛ لأن الحال تدل عليه كان ترك العـــام الذي لا يلابسه الخصوص[2] واجباً، وذلك قولهم: أَصْغَيت إليه الأصل أَصْــغَيت سمعــي إلــيه مــن قولك؛ صَغَى وأَصْغَيْته مثل مال وأَمَلْته، فسمعي مخــصوص، وقــد تــرك ذكره حتى صار أصغيت إذا أطلق هكذا يدل على الاســتماع، فكــذا اسْتَلْقَيت وأَلْقَيْت يكون الأصل فيهما ما ذكرنا، ثم يعرف اسْــتَلْقى بمعنى سقط على قَفَاه وأُلْقِيَ بمعنى أُسْقِط وطُرِحَ فاعرفه، وأما قول من قــال: إنه من سَلَقْتُه، فمحال لأجل أنه يعود إلى أن يجعل وزنه افْتَعْلَى يَفْتَعْلِي افْــتِعْلاء، وهذا مثال لا يكون في كلامهم بوجه، فلو لم يكن لا سْتَلْقَى شيء يــصرفه إلــيه الاشــتقاق الواضح، كما بينا لم يكن التزام مثال لا أصل لــه بمحمــود، وكان الوجه أن يجعل اسْتَفْعَل من غير سَلَق فكيف وقد لاح الأمر الواضح من كونه استفعل فاعرفه .

١٩١/ب والــضرب الخــامس: / أن يكــون بمعنى الانتقال من شيء إلى شيء كقولهم: اسْتَحْجَر الطين واسْتَتْيَست الشاةُ واسْتَنْوَق الجمل، فهذا معناه الخروج من شيء إلى شيء نحو أن يصير الطين حَجَراً .

والثالث: من الأبنية الستة افْعَوْعَل يكون متعديا وغير متعد، فغير المتعدي نحو: اخْشَوْشَن واعْشَوْشَبَتِ الأرض، وهذا من تركيب الخشونة والعشب إلا أن

---

(١) في ر و ظ (للشيء)

(٢) في ظ (التخصيص واجبا وذلك كقولهم: أصغيت سمعي إليه) .

العين كررت فيه ليفيد معنى القوة والكثرة، وهو قريب من قَطَّع وما أشبهه في أن تكرير العين يفيد التكثير [1] ، هذا هو معنى قول الخليل .

والمُـتَعَدِّي كقولك: اعْرَوْرَيتْ الفرس، فهذا من العُرْي والراء التي بعد الواو عين مكررة والياء لام، وكذلك احْلَوْلَيْت الشيء بمعني استحليته .

والرابع: افْعَوّل نحو: ما ذكره من قولهم: اعْلَوّط، وتفسيره ما أورده، من قولـه: وهو ركوب العنق والتقحم على الشيء، وهو لفظ صاحب الكتاب [2] فهو من تركيب عَلَط والواوان مزيدتان .

والخامس: افَعَنْلَلَ نحو: اقْعَنْسَس هو من قَعَس إلا أن اللام كرر للإلحاق باحْرَنْجَم وزيدت فيه نون كما كان في احْرَنْجَم، فلم يدغم لأجل أن الإلحاق يمـنع مـنه من حيث إنك إذا قلت: اقْعَنْس لم يكن على وزن احْرَنْجَم وشبهه بجَلْـبَبَ مـن حيث إن المثلين وجب إظهارهما ليكون على وزن دَحْرَج، وهذا المثال قد انفرد بالإلحاق.

والسـادس: افْعَنْلَى وهو اسْلَنْقَى، فكأنه في حكم المطاوع لسَلْقَيْته، وقد ألحق بالياء باحْرَنْجَم كما ألحق سَلْقَيْتُ بدَ حْرَجْتُ، وليس في هذه التسعة شيء ملحـق إذا جاوزتهمـا أعني افْعَنْلي وافْعَنْلَل (و)[3] لا يتعدى واحد منهما إلى

---

(١) قـال سيبويه في (٢/٢٣٧)، (واعلـم أن التخفيـف في هـذا جائـز كله عربي إلا أن فَعَّلْتَ إدخالها ههنا لتبين الكثير، وقد يدخل في هذا التخفيف كما أن الركبة والجلسة قد يكون معناها في الركوب والجلوس ولكن بينوا بها هذا الضرب فصار بناء خاصاً كما أن هذا بناء خصا للتكثير) .

(٢) في الكتاب (٢/٢٤٢) (اعْلَوّطْته إذا رَكِبْته بغير سرج) .

(٣) (و) ليست في (أ) .

معفـــول به؛ لأنه مثل انْفَعَل، وكذلك الرباعي الذي هو احْرَنْجَم ومصادر هذه الأمثلة على ما كتبه، وحرف المضارعة من جميع ذلك مفتوح وينفصل المفعول من الفاعل باختلاف الحركة فيما قبل الحرف الأخير نحو: مُسْتَخْرَج ومُسْتَخْرِج إلا أن يكـــون مـــدغما، فلا يظهر الاختلاف في اللفظ نحو: زيد مُحْمَرّ، وهذا مكـــان مُحْمَـــرّ فيه، فالأصل مُحْمَرِر ومُحْمَرَر إلا أن الراء الأولى لما أسكنت بالإدغـــام اســـتوى الحالان كما كان ذلك في مُخْتَار [1] ، وما أشبهه فاعرفه، ومصادرها على ما كتبه لك، وهمزاتها للوصل كما كانت في الأفعال .

(١) في د (مختار ومحمر) .

١٩٢/أ

فصل/

في مطاوع هذه الأفعال التي [1] مضت

اعلـــم أن مـــثال المطاوع على ضربين: أحدهما: مالا يكون متعديا بحال والثاني: ما تعدى في بعض الأحوال.

فالأول: انْفَعَل نحو: كَسَرْته فانْكَسَر لا يجوز نحو: انْكَسَرْته بوجه، ومثله افْعَـــلّ نحـــو: احْمَرّ وافْعَالّ نحو: احْمارّ،وذاك أن هذا وإن لم يكن مثل كَسَرْته فانْكَسَر، فإن معنى المطاوعة واضح فيه، ويجوز أن تقول: سَوَّدْته فاسْوَدّ وبَيَّضْته فَابْيَضّ، وافْعَنْلَل في الرباعي نظير انْفَعَل، فلذلك لم يَتَعَدَّ اسْحَنْكَكَ حيث كان ملحقـــاً باحْرَنْجَمَ، ،كذا مطاوع فَوْعَلْت وفَيْعَلْت وفَعْلَيْت الملحقة بدَحْرَجْت تقـــول: شَـــيْطَنْته فَتَـــشَيْطن، ولا يجيء تَشَيْطَنْته كما لا يكون في أصله نحو: تَدَحْرَجْته .

وأما نحو: تَسَرْبَلْت حلة، فليس بتعدية لمثال تَفَعْلَل لأجل أن حق المطاوع أن يكـــون كالفعـــل المبني للمفعول به في أنه ينقص مفعولا تقول في كَسَرْته: انْكَسَر، فيصير الكلام بغير مفعول كما أنك تقوم في ضَرَبْت زيداً: ضُربَ زَيْدٌ، وقـــد حصل هذا في تَسَرْبَلْت لأجل أن سَرْبَلْت يتعدى إلي مفعولين كأَلْبَسْت، وإذا قلـــت: سُرْبِل زيدٌ ثوباً بمنزلة ضرب زيدٌ في كون الفعل مبنياً للمفعول به كـــذلك يكون قولك تسربلت الثوب صار إلى مفعول واحد، فكما أن قولك: تَـــسَرْبَلْت الـــثوب بمنزلة تَدَحْرَج في كونه مُطَاوِعاً غير متعد، ولو كان متعديا لـــوجب أن يـــتعدى إلى مفعولين، فنقول: تَسَرْبَلْت زيداً ثوباً كما أن قولك:

---

(١) في ظ (الذي) .

اقْتَطَعْتُه لا يكون مطاوع قَطَعْت من حيث إنه لم ينقص عنه بمفعول بل كان كل منهما متعديا إلى مفعول واحد، فإذا قيل: إنّ تَفعْلَل، وما ألحق به نحو: تَفَنْعَل لا يكون إلا مطاوعا، فلا تظنه منكسراً بهذا النحو، ومن ذلك افْعَلَلّ نحو: اقْشَعَرّ، وهو رباعي واللام مكرر .

والـضرب الثاني من المطاوع وهو مالا يلزم المطاوعة، فَعَلَ، أولاً نحو: أَخْرَجْتُه فَخَرَج، وأَقْعَدْته فقَعَدَ، ففَعَل يكون متعديا في كثير من الأحوال، وكذا فَعِـلَ علـى ما مضى، ومن الواضح في هذا ما يتعاقب فيه المعنيان نحو: جَبَرْته فجَبَـر ورَجَعْـته فـرَجَعَ وغيره مما سبق ذكره، وفَعَلَ هذا وإن كان مطاوعاً كانْفَعَل، فإنه عكسه في الحكم، وذاك أن أَفْعَل فرع على فَعَل، وانْفَعَل فرع على فَعَـل، ووجه الفرعية أن أَفْعَل خرج من فَعَل/ بالزيادة كما أن انْفَعَل كذلك، ١٩٢/ب
ومنه تَفَاعَل، وهو مطاوع فَاعَلْته نحو: قَاتَلْتُه وتَقَاتَلْنا وضَارَبْتُه وتَضَارَبْنَا، ويصير المفعول فاعلا كما كان في قولك: كَسَرْتُه فانْكَسَر، ويكون لـه فاعلان كما كـان فَاعَلْت[1] لفاعلين إلا أن فَاعِلَي تَفَاعَل لفظيان ومعنويان، وفَاعَلْته أحد الشركين فيه يكون منصوباً، وإذا كان فَاعَلْت متعدياً إلى مفعولين تَعَدّى تَفَاعَل إلى واحد كقولك: تَنَازَعْنا الحديث؛ لأنك تقول: نَازَعْتُه الحديث وكذا تَجَاذَبْنا الحديث، ولو قلت: تَنَازَعْته[2] الحديث لم يجز، وقد تقدم أن المطاوع يصير فيه المفعـول فـاعلا، ولا يكون للمفعول الثاني حظ في الفاعلية، فيصح أن يكون فـاعلا كما جاز ذلك في الأول، ألا ترى أنك إذا قلت: نَازَعْتُه الحديث كان

(١) هكذا في جميع النسخ ولعل الصواب (لفاعلت فاعلين).

(٢) في ر وظ (تنازعت) .

كـــل واحد من الفاعل والمفعول الأول فاعلا للنزع والجذب، ولا يتصور ذلك في الحـــديث، وإذا كان فَاَعلْت لفاعل واحد كان تفاعل كذلك تقول بَاعَدْته فَتَــبَاعَدَ كمـــا قلت: أَبْعَدْته فَبُعد، وكذلك طَارَقْتُه فَتطَارَق، وإما إذا لم يكن متعديا نحو: سَافَرْت فبمنزلة كَرُمَ وظَرفَ في أنه لا يأتي لـــه مطاوع، فلا تقول: تَسَافَر، ومثل بَاعَدْت قول امرئ القيس :

ومِــثْلِك بَيْــضَاءِ العوارضِ طَفْلَةٍ لَعُوبٍ تُنَاسِينِي[1] إذَا قُمْتُ سِرْبَالِي [2]

قـــال أصحابنا: إنه بمنزلة تُنَسِّيني، وسربالي مفعول أي أنها تذهلني عن ســـربالي إذا قمـــت من عندها لملاعبتها، فإذا قلت: تَنَاسَيْته كان مطاوع هذا فيجري مجرى نَسيْته كما يجري تباعد مجرد بَعُد.

وأمـــا تَفَاعَـــل إذا لم يكن للمطاوعة، فالأول [3] أن يكون بمعنى ادعاء الـــشيء على غير حقيقة نحو قولك: هو يَتمارَض ويَتَبَاله ويَتَجَانّ، وكذا الباب المعنى أنه يتكلف ذلك.

---

(١) في أ (تنسيني) .

(٢) بيت من البحر الطويل .

ومثلك: الواو واو رب، العوارض، الأضراس، طَفْلَة، بفتح الطاء الناعمة، لعوب ضحوك سربالي، قميصي، تنسيني: تذهب بفؤادي .

ورد في ديوانه (٣٠)، ومجاز القرآن (٦/٢)، والمنصف (٩٣/١)، والصحاح (نسا) والأزهية (٢٣٢)، وأشعار الشعراء الستة (٤٧/١)، والنكت (٢٢٠/١)، واللسان (نسا)، والمغني (٥٢٥)، وشرح أبيات في مجاز القرآن، والمنصف، والصحاح، والأزهية،والنكت، واللسان والخزانة (تنسيني) .

قـال: في المنصف (٩٣/١)، (فتعدى تفاعل إليك لأن الفعل هنا لها دونك ومعناه تنسيني فجرى مجرى تقاضي الدين) .

(٣) في د (فالأولى) .

والـــثاني: أن يكون متعدياً كفَعَلَ المتعدي نحو: ضَرَبَ، وليس بالقياس فمنه قولهم: تَعَاطَيْتُه وتَلافَيْتُه، وهذا لم يأت كما أتى تَنَاسَيْتُه وتَنَاوَلْتُه لأجل أنه لا يقـــال: لافيته كذا، ثم تَلاَفَيْتُه كما تقول: نَاسَيْته كذا ونَازَلْتُه كذا، فَتَلاَفَيْت هذا مبني على التعدي وليس بمطاوع لفعل يتعدى إلى مفعولين، وإما ما أنشده شيخنا:

أَوْ كاهْتِـــزَازِ رُدَيْنِـــيٍّ تَذَاوَقَـــهُ   أَيْـــدِي الـــتِّجَارِ فَزَدُوا مَتْنَه لِينَا (١)

وقال أبو علي فيما ذكره: إنه لفظ مليح، واستعاره من الذوق، فتذواقه في الظاهـــر بمنزلة/ تلافيته في أنه جارٍ مجرى فعل وضع على التعدي إلى مفعول ١٩٣/أ
واحـــد، فكأنـــه قام مقام ذاق، ولما كان الشيء إذا مس باليد أدرك سره كما

---

(١) بيت من البحر البسيط، قائله تميم بن أبي بن مقبل.

الرديني: الرمح منسوب إلى ردينة وهي امرأة كانت تتقن هي وزوجها سمهر صنع الرماح بخط هجر، التجار: جمع تاجر وهو من يتجر في الشيء، أو هو الحاذق بمعرفة الشيء، متنه: ظهره.

الشاهد: قوله: تذاوقه.

ورد في ديوانه (٣٢٨)، والحيوان (٢٩/٥)، والشعر والشعراء (٤٥٨)، وأمالي القالي (٢٢٩/١)، وتهذيب اللغة (٢٦٣/٩)، وكتاب الشعر (٤٤٦)، والموشح (١٥)، وجمهرة أشعار العرب (٨٦٤)، والعمدة (١٧٠/١)، والقوافي للتنوخي: (١٧٩)، ومحاضرات الأدباء (١٨١/٢)، وأساس البلاغة، والتكملة، والذيل والصلة واللسان (ذوق) والحماسة البصرية (٩١/٢)، والتاج (ذوق).

في الأمالي (تناوله) وفي كتاب الشعر (تناوله) وفي الديوان والموشح وجمهرة أشعار العرب والعمدة ومحاضرات الأدباء (تداوله) وفي الأساس والحماسة (الكماة).

وفي جمهرة أشعار العرب (فذاقوا) وفي الحماسة (تجاذبه- فزادت).

يدرك طعم ما يذاق، حسن إطلاق الذوق عليه، ويجوز أن يكون قَدَّر ذَاوَقَ هذا ذاك الرديني بمعنى أن كل واحد كان يذيق الآخر لأجل أن الشيء إذا كان على الأيـــدي فإنـــه يخرج من يد إلى يد، فهم إذاً يتجاذبونه، ثم قال: تَذَاوَقَه أيدي الـــتجار، فتقول على الأول: تذاوقت كذا ولا يجوز على الثاني، ومثل تلافيته تعـــاوره، وقالوا: اعتوره بمعناه على أن الأكثر في تَعَاوَر واعْتَوَر أن يكون على ظاهـــر تفاعل كقولـــه [1] : تَعْتَوِرُه الحركات، وقد يكون فاعله واحداً إلا أنه يجري مجرى الكثير لكونه جنساً كقولنا: هذه كلمة يعتورها التغيير يريد يكون فيها تغيير بعد تغيير، وكذا اعْتَوَرَتْه الحُمَّى يجيء على هذا المعنى؛ لأنه يراد حُمَّى بعد حُمَّى، ولا يقال: اعْتَوَرَتْه الحمى مرة واحدة و لم تعد، وجاء تَعَاهَدْته أيضاً، وإن كـــان تَعَهّدْت أشيع، ولا يجوز أن تقول: تَهَاجَرْته وتَفَارَقْته؛ لأن تَفَاعَلْت ليس أصل التعدي، وإنما يجيء ذلك على (غير)[2] الاطراد، وإنما الأصل المطرد فـــيه أن يكـــون مطاوع فَاعَلْتهُ، وبمعنى تكلف الشيء نحو: تَبَالَهْت وتعَامَيْت وتَجَاهَلْـــت، فيجوز لك فيه القياس، وتَفَعّلت مطاوع فَعّلت قَطَّعْته [3] فَتَقَطَّع وكَـــسَّرْته فتَكَسّر، ويكون فيه معنى القوة كما يكون في فَعَّل، وإذا كان لغير المطاوعـــة فـــالأولى [4] ، فيه أن يكون بمعنى تكلف الشيء نحو: تَصَنَّعَ وتَمَلّقَ وتَحَمّـــلَ، ومعـــنى التكلف في تَفَاعَل أكثر، ألا ترى أنك تقول: أَتَأَسَّفُ عليه وأَتَلَهَّفُ وأَتَحَزَّنُ، فلا يكون فيه معنى ادعاء الأسف كذبا بل يكون المعنى تحمل

---

(١) في ر، وظ، ود (قولهم) .

(٢) (غير) ليست في (أ) .

(٣) في ظ (نحو قطعته) .

(٤) في أو رظ (فالأولى) .

ذلك وقلة التعرض لكشفه، فالحزن موجود، وإذا قلت: تَمَارَضَ وتَحَازَنَ كان المعنى أنه يظهر ذلك من نفسه من غير أن يكون ملابسا لشيء منه في الحقيقة، ولـــذلك لا يجيء تَفَعَّل في ذا المعنى ألا ترى أنك لا تقول: تَمَرَّض وتعمَّى وتَبَلَّه بمعنى تَمَارض وتَعَامَى وتَبَالَه، وقالوا : تَسَفَّه، والمعنى تَجَاهَل في تكلف السفاهة لكن الطريقة مخالفة، وذاك أنك إذا قلت: تَجَاهَل [1] . فالتكلف من حيث إنه يبدى الجهل من نفسه وهو عارف، وإذا قلت: تَسَفَّه [2] ، فالتكلف من حيث إنه يجهد في إظهار السفاهة حتى [3] يثبت لـــه ذلك وإن كان لا يشبته/، لنفسه، ١٩٣/ب ولو قيل: تسافه كان بمعنى أنه أحب أن ينسب إلى السفه لغرض لـــه في كتمان الفضيلة، وأن يتوهم كونه من السفهاء كالمعنى في تباله سواء، ومثله تَغَاضَب إذا ظهـــر أنه غضبان ليرتدع من لا يردعه الرفق، ولا يردعه النصح فَتَفَعَّل في كل موضع موجب ضربا من ثبات الفعل وتقرره، وأما تَفَاعَل فللدعوى والقصد إلى إظهـــار صـــورة المعنى من غير أن يكون موجوداً ومن البين فيه قولهم: تَمَاوتَ الـــثّعلب إذا أخمد حركاته، ومد أطرافه حتى يظنه الرائي ميتاً، فالموت هنا غير موجود بلا شبهه، ولا يصلح تَمَوّت في هذا الموضع بوجه.

والثاني في تَفَعَّل أن يكون مُتَعَدِّياً نحو: تَنَقَّصْته وتَخَوَّفْته وتَخَوَّنْته وتَعَهَّدْته وتَفَقَّدْتُه وتَحَمَّلْته وتَقَصَّيْته، وهو أكثر من تَفَاعَلْته، وليس بمقيس مع ذلك، فلا تقل: تَهَجَّرْته وتَكَفَّرْته.

---

(١) في أ (تجاهل تسفه) .

(٢) في ظ (تجاهل) .

(٣) في ظ (حيث) .

والثالث أن يكون بمعنى اتخاذ الشيء نحو: تَدَيَّرْت المكان إذا اتخذته داراً، وهــو مــن لفظ الدير على الحقيقة، وكذا تَوَسَّدْتُ الترابَ إذا اتخذته وِسَادة، وتَبَنّاه اتخذه ابناً، وتَسَرَّى اتخذ سرية.

وأما نحو: تعَمَّمْت، وتَأَزَّرْتُ وتَقَمَّصْت فمن المطاوع؛ لأنه على عَمَّمْتُه وقَمَّصْته غير أن فَعَّلْت فيه لغير التكثير، وقد انفرد تَفَعّل بمعنى ليس في فَعَل منه، وهــو أنهم قالوا: تَهَجَّد بمعنى نفي الهجود وتَجَنَّبَه وتَحَوَّب وتَأَثَّم تَجَنَّب الإِثم، ولم يقــل: هَجَد وأَثِم بمعنى السلب على هذا وافْتَعَل يكون مطاوع فَعّل نحو: عَمَّمْــته فاعْــتَم، ويكــون متعديا كثيراً كفَعّلت على ما مضى، وقد يقوم في المطاوعــة مقام تَفَاعَل كما قام مقام انْفَعَل كقولك: اقْتَتَلْوا وتَقَاتَلُوا واخْتَصَمُوا وتَخَاصَمُوا، واصْطَلَحُوا وتَصَالَحُوا، واجْتَوَرُوا وتَجَاوَرُوا، ويدلك على أنه على سبيل النيابة امتناع الاطراد (١) ، وكذا قياسه مقام انْفَعَل على سبيل وضع شيء موضع آخر دون أن يكون موضوعه للمطاوعة كما كان انفعل، وقوله :

حَتَّــى إذا اشْــتَالَ سُــهَيْلٌ بِــسَحَر (٢)

لا يقطــع بأن شال متعد لأجل أن افْتَعَل لا يوجب فَعَل متعديا، كما يوجب انْفَعَل بدلالة أنه يكون بمعنى فَعَل نحو: شَاوَر، واشْتَارَ، وقَدَر واقْتَدَرَ، ولا يكون انْفَعَل بمنزلة فعل بدلالة أنك لا تجد أحداً يقول: انْفَعَلْته، كما تجد افْتَعَلْته،
١٩٤/أ فشال غير متعد في الأعرف وتعديه فتقول:/ أَشَال كمال وأَمَال .

---

(١) في ظ (امتناعه من الاطراد) .

(٢) رجز لم أهتد إلي معرفة قائله .

الشاهد؛ قوله: "اشتال" فهو من شال يشول وهو غير متعدٍ.

ورد في المنصف (٧٥/١)، واللسان، والتاج (شول) فيها (في السحر) .

قال صاحب الكتاب

باب الفعل الرباعي

والرباعي ما كان على [١] أربعة أحرف حروفها[٢] كلها أصول لا زيادة فيها، وذلك نحو: سَرْهَفْته [٣] سَرْهَفَةً [٤] ، والمضارع يُسَرْهِفُ، واسم الفاعل مُسَرْهِف، والفعل المبني للمفعول يُسَرْهَفُ، وأوائل المضارع من الرباعي نحو: يُدَحْرِج [٥] مضموم، ومثل ذلك دَحْرَجْتُه أُدَحْرِجُه، والملحق به نحو: حَوْقَلَ وبَيْطَرَ، وقد تقدم ذكره [٦] [٧] ، ومصدره السِّرْهَافُ والسَّرْهَفَة، وما كان منه مضاعفا مثل قَلْقَلْتُه وَزلْزَلْتُه، فقد تفتح أوائل المصادر منه كالقَلْقَال والزَّلْزَال والأصل الكسر، ألا ترى أنهم لم يفتحوا الأول من [٨] سِرْهَاف، ونحوه، وقد لحقته الزيادة كما لحق بنات الثلاثة، وذلك قولهم: احْرَنْجَمَ واهْرَمَّعَ [٩] ، ومما

---

(١) (على) ليست في أ .

(٢) في التكملة شاذلي (وحروفها) .

(٣) في تهذيب اللغة (٦/٥٣٥)، (سَرْهَفَ غذاءه، وسَرْهَفَه إذا أحسن غذاءه) وفي (٦/٥٢١)، (المُسَرْهَفُ والمُسَرْهَدُ الحسن الغذاء، والسَّرْهُفَةُ نعمة الغذاء) .

(٤) في التكملة شاذلي: (سرهفة وسرهافا) .

(٥) في التكملة شاذلي (دحرج) .

(٦) في التكملة شاذلي (ذلك) .

(٧) انظر: ١٠٧٦ .

(٨) في التكملة شاذلي (في) .

(٩) في تهذيب اللغة (٣/٢٦٩) (قال الليث: اهْرَمَّع الرجل في منطقة إذا انهمك فيه،والنعت مُهَرْمع قال: والعين تُهَرْمع إذا أذرت الدمع سريعا ورجل هَرْمَع سريع البكاء قال: اهْوَمّع إذا تباكي إليه) قال في اللسان (هرمع) قال ابن بري: اهْرَمَّع بمنزلة احْرَنْجَم ووزنه افْعَنْلَل وأصله اهْرَنْمَع فأدغمت النون في الميم) .

لحـــق به افْعَنْسَسَ، وهذا لا يتعدى إلى المفعول به كما لم يتعد انفعل في الثلاثة، وممـــا لحقته الزيادة من الأربعة قولهم: اطْمَأَنّ واقْشَعَرّ واشْمأَزّ، فهذا غير ملحق بـــشيء، ألا تـــرى أنه ليس من الخمسة فِعْلٌ كما أن احْمَرّ من الثلاثة كذلك، والمـــضارع منه يَقْشَعِرُّ ويَطْمَئِنُّ، واسم الفاعل مُطْمَئِنٌّ ومُقْشَعِرٌّ، فأما الطُّمأْنِينة والقُشَعْرِيرة فليسا على اطْمَأَنّ واقْشَعَرّ"[1][2].

قال: المفسر:

اعلـــم أن الفعل نهايته أربعة أحرف نحو: دَحْرَجْتُه وسَرْهَفْتُه، والمصدر علـــى فَعْلَلَة وفِعْلاَل، ويكون الرباعي مضاعفا نحو: قَلْقَلْتُه وزَلْزَلْتُه، والأصل في مـــصدره فِعْلاَل بكسر الفاء إلا أنه قد يفتح لأجل التضعيف إذ الفتحة أخف، ولـــو كان للمصدر[3]، الرباعي أصل في الفتح لفتح السِّرْهَاف، فلما لم يفعل علمـــنا أن ذلك في زِلْزَال للتضعيف، وقد تلحق الرباعي الزيادة نحو: احْرَنْجَمَ الـــنون والهمزة زائدتان، وهو على حَرْجَم بإزاء انْفَعَلَ في فَعَلْته، والأصل المطرد في بنات الأربعة تَفَعْلَلَ[4] نحو: تَدَحْرَجَ، وأما الملحق (نحو: بَيْطَرَ الملحق بدَحْرَجَ واقْعَنْسَسَ الملحق)[5] باحْرَنْجَم، فقد تقدم ذكره[6] ، وأما اقْشَعَرّ فبمنزلة احْمَرّ

---

(١) لأن الطمأنينة والقشعريرة اسمان للمصدر وليسا بمصدرين، ومصدر اطمأن واقشعر الاطمئنان والاقشعرار.

(٢) التكملة شاذلي: (٢٢٠)، والتكملة مرجان (٥٢٣، ٥٢٤) .

(٣) في ر وظ ، ود (المصدر) .

(٤) في ظ، ود (يُفَعْلِل نحو يُدَحْرِج) .

(٥) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ) .

(٦) انظر: ١١١٧ .

والتركيب من قَشْعَر واللام مكرر كما كان في احْمَرّ، ولا يكون هذا للإلحاق كـــيف وليس في الأفعال أصل خماسي، وأما اطْمَأَنّ فالنون مكررة، وهي لام كراء اقْشَعَرّ إلا أن هذا يدل ظاهره على أن التركيب طَمْأَن، وليس كذلك؛ لأن الأصل طَأْمَن ذكره صاحب الكتاب [1] ، فاطْمَأَن مقلوب منه، والأصل/ اطْأَمَنّ ١٩٤/ب
فوزنه افْعَلَلّ [2] ؛ لأن الطاء فاء في طَأْمَنَ، والهمزة عين والميم هو اللام الأولى في قــولك: فَعْلَل إذا مثلت، وإنما حكم بالقلب على اطْمَأَنّ دون طَأْمَن لأجل أن ذلـــك عار من الزيادة، واطْمَأَنّ متضمن لها والزيادة فرع، وكون الفعل عاريا مـــنها أصل، فالأصل بالأصل أولى، ألا تراك تحكم بأن انكسر فرع على كسر كذلك يجعل اطْمَأَنّ فرعا على طَأْمَن .

(١) الكتاب (٢/٣٨٠) .

(٢) في روظ (افعلن) .

قال صاحب الكتاب

باب ما اشتق من بنات الثلاثة للمصادر والزمان والمكان

اعلم [1] أن ما كان على يَفْعِل، فاسم المكان منه على مَفْعِل،وذلك قولك: جَلَسَ يَجْلِس [2]، تقول: هذا مَجْلِسنا للموضع الذي يُجْلَس فيه، وكذلك مَحْبِسُنا ومَضْرِبُنا العين فيه[3] مكسورة كما كان في الفعل كذلك .

فأما المصدر، فالعين منه مفتوحة قالوا: إن في ألف درهم لَمَضْرَبا أي لضَرْباً [4]، وقال سبحانه ﴿أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾[5]، أي الفرار، واسم المكان المَفِرّ، وقالوا: المَبِيت في اسم المكان فجعلوه كالمَجْلِس؛ لأن بات يَبِيت كجَلَس يَجْلِس في البناء، والمَعَاش العَيْش كالمَضْرَب، وقالوا: المَعِيشة، فبنوها على مَفْعِل كما قالوا: المَرْجِع، قال سبحانه: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[6]. وألحقوا التاء كما ألحقوها في المُعْجِزَة .

فأما اسم الحين، فقد بنوه من فَعَل يَفْعِل على مَفْعِل جعلوه على لفظ اسم المكان، وذلك قولهم: أتت الناقة على مَنْتِجِها، وعلى مَضْرِبها يراد حين[7]

---

(١) في التكملة مرجان (واعلم) .

(٢) في التكملة شاذلي (يجلس جلوسا) .

(٣) (فيه) ليست في التكملة (مرجان)، وفي التكملة شاذلي (منه) .

(٤) انظر: الكتاب (٢/٢٤٦) .

(٥) سورة القيامة (الآية: ١٠) .

(٦) سورة المائدة (الآية: ٤٨- ١٠٥)، وهود (الآية: ٤)، وفي التكملة (إِلَيّ مَرْجِعُكم) آل عمران (الآية: ٥٥) والعنكبوت (الآية: ٨)، ولقمان (الآية: ١٥) .

(٧) انظر: الكتاب (٢/٢٤٧) .

النتاج [1] ، وكان ذلك في مَحْبِل فلانة أي حين حبلها قال:

.... خُـــطّ لَـــهُ ذَلِـــكَ فِي المَحْبِلِ [2]

وقـــد ألحقوا التاء اسم المكان كما ألحقوها المصدر في المُعْجزَة، وذلك قولهم: المَزِلَّة [3] ، قال سيبويه: وربما استغنوا بَمفْعِلَة عن غيرها نحو: المَشيئة [4]، وحكى أبو زيد شِئْتُ [5] ، مَشِيئَةً وشَيْئاً .

وما كان على يَفْعَل بفتح العين، فاسم المكان منه مفتوح [6] كما [7] ،

---

(١) في التكملة شاذلي (النتاج والضراب).

(٢) عجز بيت من البحر السريع، قائله المنتخل الهذلي، وصدره :

لاَ تَقِـــهِ المَـــوْتَ وَقـــيَاتِه ....

تقه: مجزوم؛ لأنه جواب "إن" في قوله في البيت الذي قبله (إن تمس نشوان...) .

وقياته: جمع تقية على الأصل لأن التاء بدل من الواو، والبدل في هذه الكلمة مطرد، المحبل: قال أبو سعيد السكرى: إن أراد حين حملت به أمه فهو في وقت الحبل في المحبل مفتوحة وإن كان يريد الموت قال: المَحْبِل بالكسر .

الشاهد: قوله (المَحْبِل) هو للزمان .

ورد في ديوان الهذليين (١٤/٢)،وشرح أشعار الهذليين (١٢٦١)، والجمهرة (٢٢٩/١)، وخلق الإنسان (٢٩٩)، وتهذيب اللغة (٣٣/١١)، والمحكم (٣٧٣/٣)، والمخصص (٣٩/٢)، وابن يسعون (٢٧٨)، والقيس (٨٨٨)، وابن برى (٦١٨)، واللسان والتاج (حبل، هبل، وقى) . في خلق الإنسان، واللسان والتاج (هبل، وقى) "المهبل" .

(٣) المزلة: موضع الزلل، الكتاب (٢٤٧/٢) .

(٤) الكتاب (٢٤٧/٢) .

(٥) في التكملة (في مصدر شئت) .

(٦) في التكملة شاذلي (مفتوح العين) .

(٧) في التكملة مرجان: (لما) .

كان الفعل كذلك، وذلك قولهم [١] : المَشْرَب لمكان الشرب، والمَلْبَس للمكان من لَبِس يَلْبَس، والمصدر مفتوح أيضاً إذ فتحوه فيما [٢] كان على يَفْعِل بكسر العين نحو: يَجْلِس، وقالوا: علاه (المَكْبِر [٣] ، فكسروا[٤] العين وهو من كَبِرَ يَكْبَرُ، وقالوا: مَحْمَدة وهو من يَحْمَد، فكسروا كما كسروا)[٥]، المَكْبِر، وألحقوا الهاء كما ألحقوها في المَعْتَبة [٦] .

وما كان يَفْعُل منه مضموما، فبمنزلة ما كان يَفْعَل منه مفتوحاً، و لم يضموا [٧] ، فبنوه على مَفْعُل؛ لأنه بناء ليس في الآحاد، وذلك قولهم: المَقْتَل لموضع القتل، والمُقَام لموضع القيام، وقالوا: المَرَدَّ/ والمَكَرّ يريدون الكرور والرد، ١٩٥/أ
وقد كسروا المصدر في هذا الباب، وذلك قولهم: أتيتك عند مَطْلِع الشمس قال[٨]: وأهل الحجاز يفتحون، وقد كسروا اسم المكان في هذا الباب فقالوا: المَنْبِت لموضع النبات، وهو من نَبَت يَنْبُتُ، والمَطْلِع لمكان الطلوع، وقالوا: البصرة مَسْقِطُ رأسي يريدون [٩] موضع السقوط، وهو من سقط يسقط[١٠].

---

(١) في التكملة : (قولك) .

(٢) في التكملة مرجان (مما) .

(٣) انظر: الكتاب (٢/٢٤٧)، والأصول (٣/١٤٢)، والتبصرة (٢/٧٨٠)، والتتمة في التصريف (٢٣٤) .

(٤) في التكملة مرجان (بكسر) .

(٥) ما بين القوسين ليس في (أ) .

(٦) في تهذيب اللغة (٢/٢٧٧)، (تقول: عتب فلان على فلان عتبا ومعتبة إذا وجد عليه) .

(٧) في التكملة شاذلي (يضموا منه المصدر فيبنوه) وفي أ (فنوي) .

(٨) القائل سيبويه (٢/٢٤٨)، قال: (وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يَفْعَل قالوا: أتيتك عند مَطْلِع الشمس أي عند طلوع الشمس وهذه لغة بني تميم وأما أهل الحجاز فيفتحون) .

(٩) في التكملة مرجان (يريد) .

(١٠) التكملة شاذلي: (٢٢١، ٢٢٢)، والتكملة مرجان (٥٢٤- ٥٢٧) .

قال المفسر:

اعلـــم أن الأصـــل أن تفرق بين المصدر واسم المكان والزمان، فتفتح المـــصدر وتكـــسر الظرف كقولك، فإن في ألف درهم لَمَضْرَباً والظرف نحو: المَجْلِس والمَحْبِس وفي الزمان أتت الناقة على مَنْتِجها ومَضْرِبها أي زمان ضرابها وكـــذلك المَبِيت، وقول أبي علي: "لأن بات يَبِيت مثل جَلَس يَجْلِس" يعني أن العين مكسور في المضارع، وقد استوى الظرف والمصدر كقولهم: رجع مَرْجِعاً وإليه مَرْجِعي، والظرف هذا مَرْجِعي تريد موضع رجوعي، وكذلك تقول: بات مَبيت سوء بمنزلة بَيْتُوتة، فتستعمله بمعنى المصدر كما استعملت الظرف، ومثله المَحِيض يكون لمكان [1] الحَيْض[2] ويكون مصدراً، وقال قَيْلُولَة ومَقِيلا، والمَقيلِ المكان .

وأمـــا دخول التاء، فيكون في المصدر والظرف، فالمصدر نحو: المعِيشَة والمَعْجِزَة بمعنى العَجْز، وفي المكان المَزِلّة كما قال:

بُنِـــيَتْ مَـــرَافِقُهُنّ فَـــوْقَ مَـــزِلَّةٍ   لاَ يَـــسْتَطِيعُ بِهَـــا القُرَادُ مَقِيلا [3]

---

(١) في روظ (للمكان) .

(٢) (الحيض) ليست في (وظ، ود) .

(٣) بيت من البحر الكامل، قائله الراعي النميري .

وصف نوقا ملس الجلود والكراكر ولا يجد القراد فيهن موضعا يثبت فيه لشدة إملاسهن، والمزلة، الموضع الذي يزل فيه أي يزلق، الأعلم (٢٤٧/٢) مقيلا: قيلولة .

الشاهد: قوله: مَزِلّة حيث دخل التاء في اسم المكان .

=

فـــالعين مـــن جمـــيع ذلك مكسور، ولو كان العين مفتوحا لقالوا في الْمَعِيشَة: المَعَاشَة، وقد قيل:المَعْجَزة بفتح الجيم، وهذا فَعَل يَفْعِل مكسور العين.

فأما المضموم نحو: قَتَل يَقْتُل، ففيه الفتح والكسر والفتح نحو: المَقْتَل في المـــصدر والمكان والمهْرَبَ والمَنَاص؛ لأنه من نَاصَ يَنُوصُ والمقَال من قَالَ يَقُول والمَنَال، وغير ذلك مما لا يحصى، وتلحقه التاء نحو: المقَالة والمقَامَة، هما مصدران في الأصل والمقَالَة تجيء بمعنى المَقُول كما كان القَول، والمقَامَة تقع على القائمين بالأمور كقوله :

نَـــشَدْتُ زيـــاداً والمقَامَةُ بَيْنَنا (1) ....

ويجوز أن يكون مكانا في قولك شكرت جميل مَقَامَاتك بمنزلة المواقف، ويجوز أن يكون مصدراً كقولك: جميل نيابتك وقيامِك والمَصَالة في قوله:

= ورد في ديوانه (١٢٦)، والكتاب (٢/٢٤٧)، والحيوان (٥/٤٣٧)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (١٨٥)، والسيرافي النحوي (٢٣٢)، وابن السيرافي (٢/٣٣٣)، وجمهرة أشعار العرب (٩٣١)، وأمالي المرتضي (٢/٦)، والمخصص (١٦/١٢٢)، والأعلم (٢/٢٤٧)، وأساس البلاغة (بنى) واللسان، والتاج (زلل) .

(١) صدر بيت من البحر الطويل، قائله القتال الكلابي، وعجزه :

.... وَذَكَّـــرْتُه أَرْحَـــام سِـــعْر وَهَيْـــثَم

يقـول: أقسمت على زياد بالله أن يكف، وأهل المجلس بيننا حاضرون وذكرته من أرحام هذين الرجلين ما يجمعني وإياه طلبا للصلح فلم ينته.

الشاهد: قوله: "المقامة" أراد بها الحاضرون القائمون بالأمور .

ورد في ديوانه: (٨٩)، والحماسة (١/١١٦)، والأغاني (٢٤/١٧١)، وشرح الحماسة للتبريزي (١/١٠٥)، والحماسة البصرية (١/٣٤) .

وَلَـــمْ يَخْـــشَوا مَـــصَالَتَه عَلَيْهِم وَتَحْـــتَ الرُّغْوةِ اللَّبَنُ الصَّرِيحُ [1]

مـــصدر والمعنى صوله، ولا يجوز/ أن تكون التاء في هذا للتوقيت كما ١٩٥/ب يكون في قولك: ضربت ضربة واحدة لأجل أنك تقول: المَعِيشة والمَعْجزة، فلا تجـــدهما بمعنى الوقت بل يكونان بمنزلة العيش والعجز، فالتاء إنما تكون للتوقيت في فَعْلة فقط، ولو كان من شأنهم إدخاله على المصدر المتضمن الزيادة لوجب أن يجـــيءنحو: خـــرجت خُـــرُوجَةً وقمت قِيَامَةً واحدة ومضيت مَضْية، وفي المضاعف المَكَرّ والمَرَدّ والمعني الكرور والرد والمسدّ من سد يسد، ويكون بمعنى موضع السد.

وأما الكسر فقولهم: مَسْقِط رأْسي وَمطْلِع على لغة غير [2] أهل الحجاز، والكسر هو القياس لأجل أن الكسرة [3] أخت الضمة، ألا تراك، تقول: يَحشِر ويَحْـــشُر ويَفسِقُ ويَفْسُق، وغير ذلك مما لا يحصى، فيجوز أن ينوب مَفْعِل في فَعَـــل يَفْعُل كطَلَعَ يطلع مناب مَفْعُل، ولا يجيء الضم بوجه وذلك أنهم رفضوا

(١) بيت من البحر الوافر اختلف في قائله فقيل: إنه أبو محجن الثقفي في البيان والبيتين(٣/٣٣٨)، ولم يرد في ديوانه.

وقيل: إنه نضلة السلمي في الكامل للمبرد (١/١١٩)، والعقد الفريد (٥/٢٤٢)، ومجمع الأمثال (١/١٠٣)، واللسان والتاج (فصح) .

وورد غير منسوب في البرصان والعرجان والعميان والحولان (١٣٨)، والصحاح (فصح) وأبيات الاستشهاد (١/١٥٢)، ومجمل اللغة، ومعجم مقاييس اللغة والأساس (فصح)، فيها وفي اللسان (الفصيح) .

الصريح: المخض الخاص .

الرغوة: ما يرغو كالجلدة في أعلى اللبن .

(٢) (غير) ليست في (د) .

(٣) في ر، وظ (أنه أخت) .

هـذا المثال في قولهم [1] ، فلم يأت إلا بلحاق التاء نحو: مَكْرُمَة ومَشُورَة وجاء مَكْرُم ومَعُون في الشعر كقوله:

لِـــيَومِ رَوْعٍ أو فَعَـــال مَكْـــرُم [2]

وقال جميل:

بُثَـيْنَ الْزَمِـي لاَ إِنّ لاَ إِنْ لَزَمْتِه   عَلَـى كَثْرَةِ الوَاشِين أَيّ مَعُونِ [3]

---

(1) في ر، وظ، ود (كلامهم) .

(2) رجز قائله أبو الأخزر الحماني .

الشاهد: قوله: مَكَرُم حيث حذف التاء لضرورة الشعر .

ورد في معاني القرآن للفراء (٢/١٥٢)، وإصلاح المنطق (٢٣)، والاقتضاب (٥٨٨)، والجمهرة (٣/١٨٢)، وتهذيب اللغة (١٠/٢٣٨)، وشرح أبيات إصلاح المنطق (٤٠١)، والخصائص (٣/٢١٢)، والمحتسب (١/١٤٤)، والمنصف (١/٣٠٨)، وشرح الجمل للجرجاني (٢٠٠)، وتهذيب إصلاح المنطق (١/٥١٣)، والاقتضاب (٣/٤١٩)، وشرح أدب الكاتب (٢٩٣)، والمشوف المعلم (٦٧١)، وشرح الشافية للرضي (١/١٦٩)، وضرائر الشعر لابن عصفور (١٣٧)، والممتع (٧٩)، واللسان (كرم)، وشرح شواهد الشافية (٦٨)، والتاج (يوم).

(3) بيت من البحر الطويل:

يقول: إن سألك سائل هل بينك وبين جميل صلة فقولي: لا فإن فيها عونا على الواشين ودفعا لشرهم.

الشاهد: قوله: مَعُون، حيث حذف التاء منه لضرورة الشعر. قال الفراء (٢/١٥٢) (أراد جمع مَعْونَة وكان الكسائي يقول: هما نادران لا يقاس عليهما، وقد ذهب مذهبا إلا أني أجد الوجه الأول أجمل للعربية مما قال. وأجاز ابن جني في المنصف (١/٦٨)، أن يكون أصله معونة فحذف التاء وهو يريدها، وأن يكون جمع معونة وأجاز الوجهين في مكرم كذلك .

=

ولكن الفتح قد غلب على اسم المكان، والمصدر في فَعَل يَفْعَل لخفته.

وأمـــا فَعَل يَفْعَل نحو: ذَهَبَ يَذْهَب، فليس فيه إلا الفتح نحو: المَذْهَب والمَكَان والمَجْمَع.

وأمـــا فَعِـــل يَفْعَل نحو: حَمِدَ يَحْمَدُ فعلى الفتح نحو: المَشْرَب والمَلْبَس والمَطْعَـــم، ومع التاء المخَافَة من خاف يَخَافُ كفَرِقَ يَفْرَق، وقد جاء الكسر قليلا كما قال، من قولهم[1]: علاه المَكْبِر يراد كبر السن [2] ، ومع التاء المَحْمِدَة بكسر الميم، وكأن الكسر حسن لأجل أن العين قد انكسر في الماضي .

ويتغير حكم المعتل، فالمعتل الفاء الكائن على فَعَل يَفْعِل نحو: وَعَد يَعِد لا يجيء فيه الفتح إلا شاذاً تقول: المَوْعِد والْمَوْعِدة والموْضِع، وحكي المَوْضَع بفتح الـــضاد ولا يقاس عليه بحال، فأما مَوْرَق ومَوْهَب، فعلمان خصا بالتغيير كما مـــضى [3] ، والـــصحيح كان يجوز فيه الفتح نحو: المَضْرَب، وهذا قد خالفه،

= وقـال ابـن عـصفور في الممـتع (٧٩/١) (إنـه جمـع مَعُـونَة ومَكْرُمَة بحذف التاء، وقال في ضرائر الشعر (١٣٦)، (إنه اسم مرخم في غير النداء) .

ورد في ديـوانه (٢١٠)، ومعانـي القـرآن للفـراء (١٥٢/٢)، وإصـلاح المـنطق (٢٢٣)، وأدب الكاتب (٥٨٨)، وتهذيب اللغة(٢٣٨/١٠)، وشرح أبيُات إصلاح المنطق(٤٠١)، والخـصائص (٢١٢/٣)، والمحتـسب (١٤٤/١)، والمنـصف (٣٠٨/١)، وتهذيب إصلاح المـنطق (٥١٤/١)، والاقتـضاب (٤٢١/٣)، وشـرح أدب الكاتـب (٢٩٣)، والمـشوف المعلـم (٥١٤)، وضـرائر الـشعر (١٣٧)، والممتع في التصريف (٧٩/١)، وشرح الشافية للرضي (١٦٨/١)، واللسان (كرم)، وشرح شواهد الشافية (٦٧) .

(١) في أ (قولك) .

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٢١٥/١٠) .

(٣) انظر: ٣١٦ .

وذاك؛ لأن المعتل أقل تصرفا، ألا تراك تقول: يَعد، فلا يجيء فيه الوجهان نحو: يَحْشِر ويَحْشُر، فكذلك ما يؤخذ منه، والمعتل العين يجيء فيه الفتح والكسر نحو: المعَاش والمبِيت، ولا يجيء فيما عنيه واو غير الفتح نحو: المقَال والمصَال [1] والمجَال / ولا يكون نحو: المقِيل والمصِيل بإزاء المبِيت، وذاك أن الفتح إذا غلب ١٩٦/أ
على الصحيح نحو: المَدْخَل والمقْتَل لأجل أنه لما وجب أن يوضع موضع الضمة حركة أخرى اختير الأخف كان ألا تجيء في المعتل الذي لا تصرف له إلا التي تصرفه إلى الألف دون الياء أولى وأجدر .

والمعتل اللام يجيء بالفتح نحو: المَغْزَي والمَلْهَى، ومع الهاء نحو: المدْعَاة بالكسر مع التاء ألبتة نحو: المعْصِيَة.

وأما ما زاد على الثلاثة نحو: انْطَلَق واسْتَخْرَج، فالمصدر منه يجيء على مثال المفعول مجيئاً مستمراً نحو قوله:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوَافِي   فَلاَ عِيًّا بِهِنّ وَلاَ اجْتِلاَبا [2]

---

(١) في اللسان (مصل) و(المصل والمصالة ما سال من الأقط إذا طبخ) .

(٢) بيت من البحر الوافر، قائله جرير .
يقول القوافي متيسر لي لا يلحقني في قولها عي، ولا أحتاج أن آخذها وأجتلبها من غيري.
الشاهد: قوله: مُسَرَّحِي مصدر جاء على وزن اسم المفعول .
ورد في ديوانه (٥٧)، والكتاب (١/١١٩، ١٦٩)، والكامل (٢٦١)، والمقتضب (١/٧٥)، إعراب القراءات السبع وعللها وشرح أبيات سيبويه للنحاس (٨٦)، وابن السيرافي (١/٩٧)، والخصائص (١/٣٢٧)، والأعلم (١/١١٩)، وأمالي ابن الشجري (١/٤٢)، واللسان (جلب) وارتشاف (١/٩٠)، الضرب (٣/١٧٨)، والبحر المحيط (٧/٢٦٠) .
في الديوان (تَجْبر) .

وكقولـــه سبحانه: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾(١). والمقَام بمنزلة الإقامة، وكذا الباب، ويكون بمعنى الزمان على تقدير المضاف كبيت الكتاب :

وَمَـــا هِـــيَ إلاّ فِـــي إزَارٍ وَعِلْقَةٍ مُغَارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيٍّ خَثْعَمَا (٢)

---

(١) سورة سبأ (الآية: ١٩) .

(٢) بيت من البحر الطويل اختلف في قائله، فقيل: إنه حميد بن ثور، وقيل: إنه الطماح بن عامر العقيلي .

نسب إلى حميد في الكتاب (١/١٢٠)، وابن السيرافي (١/٣٤٧)، والأعلم (١/١٢٠)، والاقتضاب (١/١٩٧)، والمثلث لابن السيد (٢/٢٩٣)، ورغبة الآمل (٢/٢٦٠)، وليس في ديوانه .

ونسب إلى الطماح في فرحة الأديب (٨٤، ٨٥)، والتاج (علق) .

قال في التاج (علق) وأنشده سيبويه لحميد بن ثور وليس له وأنشده ابن الأعرابي في نوادره لمزاحم العقيلي وليس له .

الشاهد: قوله (مغار) .

وورد بلا نسبة في كتاب الجيم (١/١٥٠، ٢/٢٥٩)، والكامل (٢٦١)، والمقتضب (٢/١٢١)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/٢٢٢)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس (٨٦)، والأغاني (٨/١٧٥)، والخصائص (٢/٢٠٨)، والمحتسب (٢/٢٦٦)، والمبهج (١١٨) والمخصص (٤/٣٥)، والمفصل (٢٣٨)، وشرح مقصورة ابن دريد (٣٧٤)، الإيضاح في شرح المفصل (١/٦٦٦)، وأمالي ابن الحاجب (٢/٨٠)، واللسان (علق، لحس)، والدر المصون (٥/١٥٠)، والتاج (لحس) .

وصف امرأة صغيرة السن كانت تلبس العلقة وهي ثوب قصير بلا كمين تلبسه، الصبية تلعب فيه، ويقال له: الا تب والبقيرة وكانت تلبسه في وقت إغارة ابن همام على هذا الحي وختعم قبيله من اليمن. الأعلم (١/١٢٠)،

ابن همام: هو عمرو بن همام بن مطرف من الخلعاء كانت خشعم قتلت آباء همام بن مطرف. انظر: تفصيل ذلك في الأغاني (٨/١٧٥)، وابن السيرافي (١/٣٤٧) .

فالتقديـــر زمن إغارة ابن همام، وكأن استعارة صيغة المفعول للمصدر لأجل أنه مفعول، فإذا قلت: ضَرَبْت ضَرْباً كان كقولك: (أَحْدَثْت [1] ضَرْباً فالفعـــل فيه، وإن كان مخالفاً من حيث إنك)[2] ، أحدثت نفسه و لم تفعل به شيئاً كما فعلت بزيد، فإنه مفعول على كل حال، ويدلك على أن ذا استعارة أن هـــذه الأفعال لها مصادر معلومة، كالإكرام في أكرم والانطلاق في انطلق، وكـــذلك الباب، وقياس الرباعي المحض نحو: دَحْرَج إذا أخذت منه الزمان أن تقول مُدَحْرِج فتأتي بصيغة المفعول فاعرفه .

(١) في أ (أخذت) .

(٢) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ) .

قال صاحب الكتاب

باب الإمالة (١)

الإمالة قصد بها أن يتناسب الصوت بمكانها فيتشابه ولا يتباين .

وهـي: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف نحو الياء فتقاربها نحـو(٢): عَابِـد (٣) ، وعِمَاد (٤)، ونظير الإمالة في تقريبهم الحرف من الحرف للتقارب قـولهم: صَدَرَ فأشربوا الصاد صوت الزاي لتقارب الدال في الجهر، ومثله قولهم: أَشْدَقُ في أَشْدَقَ، فأشربوا الشين صوت الزاي لتوافق الدال أيضاً في الجهر، وكذلك قول من قال: الصِّراط، فكما قربوا بعض هذه الحروف من بعـض لمـا يقصدون من التلاؤم بين الحرفين كذلك أميلت الألف نحو الياء في

---

(١) قال في التبصرة (٧١٥)، (واعلم أن الإمالة من لغة بني تميم، والتفخيم من لغة أهل الحجاز، وهو الأصل؛ لأن الإمالة تجعل الحرف بين حرفين، وليس الأصل أن يكون الحرف بين حرفين وإنما الأصل أن يخرج كل حرف من موضعه خالصاً غير مختلط بغيره، فلذلك كان الأصل لغة أهل الحجاز) .

(٢) في التكملة: (وذلك نحو) .

(٣) في أ (عايد) .

(٤) قال ابن السراج في الأصول (٣/١٦٠)، (معني الإمالة أن تميل الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة. والأسباب التي يمال لها ستة أن يكون قبل الحرف أو بعده ياء، أو كسرة، أو يكون منقلبا، أو مشبها للمنقلب أو يكون الحرف الذي قبل الألف قد يكسر في حال، أو إمالة للإمالة) .

وفي شرح اللمع لابن برهان (٧٢٩)، فالإمالة جعل حرف بين حرفين وحركة بين حركتين).

مواضـــع مخصوصة ليتقارب[1] صوتاهما، وللإمالة أسباب توجبها[2]. فمن ذلك وقوع الياء أو الكسرة قبل الألف نحو [3] : قولهم: شَيْبان وعَيْلان [4] / وكذلك ١٩٦/ب إذا انفتحت الياء نحو: الضَّيَّاح للبن المخلوط بالماء [5] والكَيَال .

وأمـــا الإمالة للكسرة قبلها، فنحو: عِمَاد وكِتَاب وشِملاَل[6] وسِرْبَال ودِرْهَمَـــان، وكـــذلك إن كانت الكسرة أو الياء بعد الألف نحو: عَابِد وعَالِم ومُسَافِر ومُبَايِع.

ولو كان ما بعد الألف مفتوحاً أو مضموماً، لم يمل نحو: تَابَل وآجُر[7]، وتقول: الاسْوِدَاد فتميل؛ لأن وِدَاد من الاسْوِدَاد بمنزلة عِمَاد.

ومما تمال ألفه ما كان فِعْلا على فَعَل من بنات الواو والياء .

فمـــا كـــان من الياء فَرَمَى وسَعَى؛ لأنهما من رَمَيْتُ وسَعَيْتُ، فتمال ألفهما لتدل بإمالتها على أنها من الياء [8] .

---

(١) في التكملة مرجان (لتقارب صوتيهما) .

(٢) قـال ابن السراج في الأصول (١٧٠/٣)، (وإن جميع ما يقال ترك إمالته جائز، وليس كل مـن أمال شيئاً وافق الآخر فيه من العرب، فإذا رأيت عربياً قد أمال شيئاً وامتنع منه آخر فلا ترين أنه غلط) .
قـال أبـو حـيان في الـنكت الحـسان (٢٧٢)، ولهـا أسـباب تسعة هذا أقصى ما ذكر من الأسباب وكثير من النحويين لم يذكر لها إلا ستة أسباب) .

(٣) في التكملة شاذلي: (فالياء نحو) وفي التكملة مرجان (فالياء قولهم) .

(٤) انظر: الكتاب (٢٦١/٢)، والأصول (١٦٠/٣)، والتبصرة (٧١٠) .

(٥) انظر: التهذيب (١٦٠/٥) .

(٦) في تهذيب اللغة (٣٧٢/١١)، (ناقة شملال خفيفة) .

(٧) انظر: الكتاب (٢٦١/١) .

(٨) في التكملة شاذلي (من بنات الياء) .

وبنات الواو نحو: غَزَا ودَعَا؛ لأن اللام قد تنقلب ياء، والكلمة على هذه العدة نحو: غُزِي، وَدُعِيَ، فإن كانت الألف في الاسم الذي على ثلاثة أحرف منقلبة عن الواو نحو: عَصاً وقَفاً وقَناً [1] لم تمل كما أميلت الألف من الفعل؛ لأنها لا تصير إلى الياء على هذه العدة كما صار الفعل إليها في غُزِي، وقد شذت أحرف قالوا: الكِبَا [2] للكُنَاسة، والعَشَا والمُكَا وهو جحر الضب يدل على انقلابها عن الواو قولهم: المَكُو، فإن كانت الألف من الاسم الذي على ثلاثة أحرف من الياء لم تمتنع [3]، الإمالة، وذلك نحو: رَحًى وحَيًا ونَوًى[4]، وإذا وقعت الألف رابعة فصاعداً في آخر الاسم، فكانت منقلبة عن الواو أو عن الياء، أو كانت للتأنيث أو لغيره لم تمتنع الإمالة في شيء من ذلك نحو [5] مَرْمًى ومَغْزًى ومُشْتَرًى ومُسْتَرْشًى[6] وأَعْمَى ومِعْزَى وحُبْلَى، فهذه كلها تمال؛ لأنها تنقلب في التثنية ياءات، وكذلك لو صَرَّفت من شَيء منه فعْلاً، ومما تمال ألفه ما انقلبت[7]، ثانيةً عن ياء، وذلك نحو: نَاب وبَاع؛ لأن الألف في نَاب من الياء

---

(١) القنا: احْدِيْدَاب في الأنف مقصور وكتابه بالألف؛ لأنك تقول:امرأة قنواء. المقصور والممدود لابن ولاد(٨٧).

(٢) انظر: ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه (٣٦)، وشرح سيبويه للرماني قسم الصرف (٢٨٤/١) .

(٣) في التكملة شاذلي (تمنع) .

(٤) في التكملة مرجان (لوا) .

(٥) في التكملة شاذلي: (وذلك نحو) .

(٦) في التكملة شاذلي (ومعتزي ومسترشي) .

(٧) في أ (انقلب) .

لقولهم: أَنْيَاب وبَاع من البَيْعِ، ومن ذلك [1] رأيت عِمَاداً، فأمالوا الألف المبدلة من التنوين ألفا في النصب لإمالة ألف عِمَاد الممالة للكسرة، وقالوا: رأيت زَيْداً، فأمالوها من أجل الياء كما أمالوا شَيْبَان، وقالوا: يريد أن يَنْزَعَها، وأَنْ يَضْرِبَها؛ لأن الهاء خفية، فكأنه (قال)[2] يريد أن يَضْرِبَا[3]، وكذلك يريد أن يَكيلَها، فإذا رفع الفعل فقال [4] : هو يَضْرِبُها أو يَكيلُها لم يمل [5] لحجز الضمة، وكذلك إذا قال[6]: لم يَخَفْهَا و لم يعْلَمْها[7] (لم يمل)[8]؛ لأنه لا كسرة[9] هنا ولا [10] ياء [11] .

قال المفسر :

أعلم أن الإمالة ضرب من ضروب المشاكلة، وذاك أنك إذا قلت: عَابد كان لفظك بالفتحة / والألف تَصَعُّداً واستِعْلاءً، وإذا عدت إلى الكسرة كان انحداراً وتَسَفُّلا، فيكون في الصوت بعض الاختلاف، وإذا أملت الألف قرب ١٩٧/أ

(١) (قال) ليست في (أ) . .

(٢) انظر: الكتاب (٢/٢٦٢) .

(٣) في أ (فقالوا) .

(٤) في التكملة، (يميلوا) .

(٥) في أ (قالوا) .

(٦) في التكملة (يميلوا).

(٧) في أ (قالوا) .

(٨) في أ (يعملها) .

(٩) (لم يمل) ليست في (أ) .

(١٠) انظر الكتاب (٢/٢٦٢) .

(١١) التكملة شاذلي (٢٢٣، ٢٢٤)، والتكملة مرجان (٥٢٧، ٥٣١) .

من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة، فيقارب الكسرة الواقعة بعد الألف وتصير الأصوات من نمط واحد، وذاك أن الفتحة والألف إذا [1] لم يتجردا من التـــصاعد رأساً، فإنهما إذا جذبا إلى مجرى الكسرة قل التفاوت، فالانحدار من مكـــان قليل الارتفاع إلى ما يليه من المنحدر أخف من أن ينحدر من موضع ظاهـــر العلو إلى هبوط، وهذا أمر يتضح بالمشافهة، وشبه هذا بَصَدَر وأَشْدَق والصِّراط، أما صَدَرَ، فإنهم أشربوا الصاد صوت الزاي، وذاك أن الصاد حرف مهمـــوس والدال مجهور، فيكون بينهما نفرة والزاي يشاكل الصاد بما فيه من الــصفير، والدال في الجهر، وإذا أشربت الصاد صوته، كنت قد قربت أحدهما مـــن صـــاحبه، وكذلك قراءة حمزة [2] : ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاء﴾[3] ، بإشمامه صـــوت الزاي [4] ، وقد يقلب بعضهم الصاد زايا نحو: يُزْدِر، وذاك يكون في حال السكون، فأما إذا تحرك نحو: صَدَرَ، فلا يكون فيه الإبدال الصريح، وإنما يكون فيه التقريب؛ لأنه يقوى بالحركة، فيمتنع من الانقلاب، فأما أشْدَق، فإن الشين مهموس، والدال مجهور، فيكون في اجتماعها بعض الخلاف في الصوت،

---

(١) في ر، وظ (إن) وفي د (وإن) .

(٢) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الإمام الحبر الكوفي التيمي أحد القراء السبعة، ولد سنة ثمانين وأدرك الصحابة فيحتمل أن يكون رأى بعضهم، توفي سنة ست وخمسين ومائة، أخباره في وفيات الأعيان (٢/٢١٦)، ومعرفة القراء الكبار (٩٣)، وميزان الاعتدال (١/٦٠٥)، وغاية النهاية (١/٢٦١) .

(٣) سورة القصص (الآية: ٢٣) .

(٤) انظر: النشر (٢/٢٥٠، ٣٤١) .

فإذا أشربت الشين صوت الزاي تقاربا، وذاك أن الزاي[1] تقارب الشين؛ لأن صفيره يشبه بما فيه من التفشي، ويناسب الدال في الجهر .

وأمـــا الصِّراط فأصله السين، وقد تَصَّرف منه سُرَّيْط وسِرْطِم، ويقال: الصِّراط، فيبدل السين صاداً ليوافق الطاء في الإطباق، وعلى ذلك قولهم: صقْت وصَبقْت وصَوِيق وصَالِح[2] وصَلَخْت الأصل سُقْتُ وسَبَقْت وسَالِح لأجل أن الصاد يشاكل القاف والخاء في الاستعلاء، والشين[3] لا يشاكله، والذي قصده أبو علي بذكر الصراط[4] هنا أن تُشِمَّ السين صوت الزاي كما فعلت في أشْدَق وصَـــدَق، وذلـــك أن الـــشين مخالف للطاء وعار من إطباقه، والزاي مشاكله بالجهر، وما فيه من الصوت المناسب للإطباق ألا تراه قريباً من الصفير الموجود في الصاد، فكما قلبوا السين صاداً ليقرب من الطاء كذلك أشربوه صوت الزاي ليجانـــسه، فهذه الحروف كلها قد جذب بعضها إلى بعض كما ترى ليحصل
١٩٧/ب التناســـب بين الأصوات/ وكذا الإمالة في عَابِد وعَالِم وشَيْبان؛ لأن الباء [5] ، تطلب مقاربة الألف لها كما يطلب ذلك في الكسرة، ولا فصل في كل واحد مـــن الكسرة واليائين أن يكون قبل الألف [6] وبعده تقول: عِمَاد فتميل لأجل الكـــسرة التي مع العين وهي قبل الألف، وتقول: عَالِم فتميل للكسرة بعدها،

---

(١) في ر وظ (الشين تقارب الزاي) .

(٢) في أ (صالح وسالخ) .

(٣) في ر (السين) .

(٤) في ر وظ (السواط) .

(٥) في (أ) (الياءات) .

(٦) في د (أو) .

وكذا الياء في شَيْبَان قبل الألف، وذاك أنه لا فصل بين أن يكون التصعيد [1] ، بعـــد[2] الانحدار، وبين أن يكون الانحدار بعد التصعيد ؛ لأن [3] كلا مصاحب للاخـــتلاف، فيؤتـــى بالإمالة ليخف الخلاف، ولا يبقى منه إلا الجرس [4] ، الخفـــي، ولا يجب أن يقال: إن عِمَاداً يخالف[5] عَالِماً من حيث إن بين الكسرة والألـــف فَصْلا وهو الميم، وليس بين الألف والكسرة في عَالِم ذاك، وذاك أن الفتحة أول الألف، ألا تراه لا يوجد إلا معها، وإذا كان كذلك كانت الكسرة في عـــين عِمَاد في حكم كسرة لام عَالِم من حيث إن كل واحدة منها بجنب الألـــف، والحركة عند أهل التحقيق بعد الحرف، فالكسرة في عِمَاد بعد العين والفـــتحة بعد الميم، والميم فاصل بين الحركتين، فكذا الكسرة في لام عَالِم بعد الـــلام، فهـــو فاصـــل بينها [6] ، وبين الألف فصل الميم في عَمِاد بين الكسرة والفتحة التي هي أول الألف فهما سواء فاعرفه .

وكذا ياء شَيْبانَ؛ لأنه ليس بينها وبين الفتحة إلا الباء، ثم اعلم أن الياء يوجب الإمالة وإن انفتحت لوقوعها قبل الألف نحو: الضَّياح، وذاك أن تَسفُّله وإن كـــان يقل بالتحريك، فلا يكون بمنزلة الساكن نحو: شَيْبَان، فإن هنا مزية أخرى وهو أنه يتصل بالفتحة من غير فصل وفي شَيْبَان غير متصل بها فيجرى

(١) في روظ (التصعد) .

(٢) في ر (في بعد) .

(٣) في روظ، ود(في أن) .

(٤) في روظ (الخلس) .

(٥) في روظ (يفارق) .

(٦) في أ ور (بينهما) .

ذلك المجرى في الإمالة لتكون الفتحة مشاكلة لها في الميل إلى الكسرة، وأما نحو: شِمْلال فقريب من عِمَاد، وأما نحو: دِرْهَمَان فالإمالة فيه أغلظ منها في شِمْلال، وذاك أن بين الكسرة والفتحة في شِمْلال حرفاً واحداً، وفي دِرْهَمان حرفين الراء والهاء، والهاء وإن كانت مفتوحةً فالإمالة تقع على الألف مع فتحها، وقول أبي علي وكذلك إن كانت الكسرة أو الياء بعد الألف نحو: عَابِد وعَالِم ومُسَافِر ومُبَايِع، فليس على ظاهره وذاك أن الياء في مبايع لا تأثير له في الإمالة خصوصاً وإنما ذاك للكسرة، ألا ترى أنه لو وضعت موضعها حرفاً/ ١٩٨/أ آخر كانت الإمالة جائزة، ولو كانت تأتي لأجل الياء لوجب أن تذهب بذهابه كما أنك لما كنت أملت لأجل الكسرة في عَالِم ذهب أن تميل بذهاب الكسرة فلم تمل المفتوح والمضموم نحو: تَابَل وآجُر وعَالَم من قوله سبحانه ﴿**رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[1]، ولو لم يذكر الياء، وقال: وكذا الكسرة إذا كانت بعد الألف كانت بمنزلتها قبل الألف كان أصوب هذا هو معنى قول شيخنا، ويجوز أن يقال: إن الياء وإن كانت لا تذهب الإمالة بذهابه، فإنه يؤكد أمرها ويشارك الكسرة في استدعائها يدلك على ذلك أنك[2] أملت لها على الانفراد في الضَّياح، فيكون مقصوده أن مبايع يكون للياء فيه تأثير مافي الإمالة كما يكون إذا كان قبل الألف نحو: الضَّياح فاعرفه .

وأما الألف فعلى ثلاثة أضرب:الأول: أن تكون منقلبة عن الياء نحو: رَمَى ورحَىَ .

---

(١) سورة الفاتحة (الآية: ١) .

(٢) في د (أنها أميلت) .

والثاني: أن تكون زائدة إما للتأنيث وإما للإلحاق، فالتأنيث نحو: حُبْلَى (والإلحـــاق نحـــو: مِعْـــزَى فهذان الضربان يمالان، أما الأصلية فحق لها ذلك لانقلابها عن ياء)[1] .

وأمـــا المـــزيدة للتأنيث أو الإلحاق [2] ، فتعود إلى الياء أيضاً، ألا تراك تقـــول: حُبْلَيَان ومِعْزَيَان، وأما ألف مُشْتَرَىً وأعْمَى، فبمنزلة ألف رَمَى؛ لأنها منقلـــبة عن الياء في شَرَيْته والعَمِي، وأما نحو: أَغْزَى ومُسْتَرشَىً، فإنه وإن كان مـــن الواو، فالواو إذا صارت رابعة فصاعداً طرفاً صارت إلى الياء، فإذاً أَغْزَى بمنزلـــة رَمَـــى[3]، ولـــذلك قلت: أَغْزَيْت كما قلت: رَمَيْت ومُسْتَرشَى بمنزلة رَحَـــىً[4]، وكـــذلك قلت: مُسْتَرْشَيَان كما قلت: رَحَيان، وإذا رجعت هذه الألفات إلى الياء كان حقها من الإمالة ظاهراً .

والضرب الثالث: أن تكون منقلبة عن الواو نحو: غَزَا ودَعَا وعَصاً وقَفَاً، فمـــا كـــان من هذا فعْلا أميل؛ لأنه يظهر ياءاً إذا بني للمفعول به نحو: دُعِي وغُزِيَ كما تقول: رُمِيِ، فكما أملت ألف أَغْزَى؛ لأنه يعود إلي الياء في قولك: أَغْزَيْت كذلك أملت ألف غزا لمصيره في غُزِي ياء، فالأول أقوى؛ لأن الواو لا يأتي هناك ألبتة، ألا تراك [5] لا تقول: اَغْزَوت كما تقول: غَزَوْت، وكلما كان الألـــف أثبت على الياء كانت الإمالة أذهب فيها. وأما الاسم نحو: عصاً، فلا يمال إلا على الشذوذ؛ لأنه (لا يأتي ياء في حال تقول: عَصَوانِ، والذي شذ من

---

(١) ما بين القوسين ليس في (أ) .

(٢) في روظ، ود (للإلحاق) .

(٣) في روظ، ود (رحى) .

(٤) في ر، وظ، ود (ولذلك) .

(٥) في د (ترى أنك) .

هذا قولهم الكِبا بالإمالة، والعَشَا)[1] ، مع قولهم: كِبوان والعَشُو وعشَوت، وقد يمال الألف المنقلبة عن الواو على غير جهة الشذوذ، وذلك إذا روعي المشاكلة،/ ١٩٨/ب نحو: ﴿وَالشَّمْسِ وضُحَاهَا﴾[2]، أميل لتشاكل ﴿جَلاَّهَا﴾[3]، و﴿يَغْشَاهَا﴾[4]، حين يمال، ولا يفعل ذلك إذا لم يصاحب بنات الياء لا نتفاء حديث المشاكلة، وهذا حكم الألفات الكائنة آخراً .

وأما عين الفعل نحو: بَاعَ ونَاب، فإذا كان من الياء، فلا شبهة في إمالته فنَاب من الياء لقولهم: أَنْيَاب، وبَاع من البَيْعِ، فأما المنقلب عن الواو نحو: بَابْ، فلا يمال إلا إذا أفضى الحال بالكلمة إلى الكسرة كإمالتهم النار في موضع الجر وكذا أمالوا خَافَ؛ لأن الكسرة قد تظهر في فائه، وذلك قولهم: خِفْت.

وأما إمالتهم الألف لألف ممالة وقعت قبلها نحو: ألف النصب في رَأيت عمَاداً يمال لإمالة الألف التي بعد الميم، وذلك أن المشاكلة إذا روعيت بأن تمال الألف لتناسب الكسرة أو الياء في نحو: عَالِم وشَيْبَان جاز أن تمال الألف الثانية، لتشاكل الأولى، وذَاك أن خروجك من ألف ممالة إلى ألف مفخمة يحدث التَّنَافُر الذي يكون في الخروج من الكسرة إلى الألف المفخمة بل أزيد، وحكى شيخنا عن أبي علي أنه قال: إن كان في النحو شيء من المحسوسات فهو هذا، وأما رأيت زيداً، فإمالة ألف النصب بمنزلة ألف شَيْبَان؛ لأن الياء وقع قبله في الموضعين، وأما قولهم: يريد أن يَنْزِعَها وأَنْ يَضْرِبَهَا فأميل؛ لأن الهءا [5] ، حاجز غير حصين، فكأنه قيل: إنْ يَضْرِبَا في كون الحرف الذي يتصل به الألف بجنب الكسرة، و لم يمل نحو: لم يَعْلَمْها لعدم الكسرة والياء .

---

(١) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ) .

(٢) سورة الشمس (الآية: ١) .

(٣) سورة الشمس (الآية: ٣) . والآية كاملة (والنهار إذا جلاها) .

(٤) سورة الشمس (الآية:٤)، (والليل إذا يغشاها) .

(٥) في (أ) (لأنها) .

قال صاحب الكتاب

باب ما يمنع الألف من الإمالة من الحروف المستعلية

وهي سبعة أحرف: الصَّاد والضَّاد والطَّاء والظَّاء والقَاف والغَيْن والخَاء، فهذه الحروف تمنع الألف الإمالة [١] على أوصاف مخصوصة، فمن المواضع التي تمـــنع فيها الإمالة أن تكون مفتوحة قبل الألف نحو: صَابِر وطائِف وضَائِر [٢] وظَـــالِم وغَائِب [٣] وقَاعِد وخَامِد [٤]، وكذلك إذا كانت بعد الألف بحرف، وذلك نحو: هَابطِ وغَائِط وَوامِض [٥] ونَافِخ ونَابغ ونَافِق.

وإنما رفضت الإمالة هنا من حيث اجتلبت فيما تقدم؛ لأن هذه الحروف تَصَعَّدُ وتَسْتَعلي إلى الحنك الأعلى كما تَسْتَعْلِي الألف وتَصَعَّدُ إليه، فغلبت هذه الحروف على الألف كما غلبت عليها الكسرات /[٦]، والياءات في المواضع التي ١٩٩/أ تقـــدمت ليتناسب الصوت باستعلاء الألف كما يتناسب بأن نحي [٧] بها نحو الـــياء في عَابِـــد ونحوه، قال سيبويه: ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا

---

(١) في التكملة شاذلي(من الإمالة) .

(٢) في التكملة مرجان (ضامر) .

(٣) (وغائب) ليست في التكملة مرجان .

(٤) في التكملة مرجان (وخامد وغامد) .

(٥) "وامض" اسم فاعل من ومض أي لمع انظر اللسان والقاموس والتاج (ومض) .

(٦) انظر: الكتاب (٢/٢٦٤) .

(٧) في التكملة شاذلي (ينحى) .

يؤخذ [1]بلغته[2] ، وكذلك هذه الحروف إذا وقعت بعد الألف بحرفين في منع الإمالة نحو: مَنَاشِيط ومَنَافِيخ وَمَقارِيض وَمَبالِيغ [3].

ولم تتفاوت هذه الحروف في منع الإمالة [4] بحجز حرفين كما لم يتفاوت ما يجلبها [5] بهما في نحو: حِلِبْلاَب [6] . وقد قال قوم: المَنَاشِيط، فأمالوا حين تراخى المُسْتَعْلِي قال: وهي قليلة [7]، فأما [8]، إذا كان حرف من هذه الحروف المستعلية قبل الألف بحرف وكان مكسوراً، فإنه لايمنع الألف من الإمالة كما يمنعها [9]، إذا كان بعدها في نحو: وَاقِد، وذلك قولهم: ضِبَاب وقِفَاف وصِفَاف والخِبَاث والغِلاب [10] والطِّلاَب والظِّلال، وإنما استجازوا إمالة الألف هنا؛ لأنه يضع اللسان موضع المستعلي ويصوبه بالكسرة، ولو أمال

---

(١) الكتاب (٢/٢٦٤) .

(٢) في أ (بعربيته) .

(٣) انظر: الكتاب (٢/٢٦٥) .

(٤) في أ (لحجز حرف) .

(٥) في أ (يجلبهما) .

(٦) في التكملة مرجان (حلباب) والحلبلاب بالكسر: البنت الذي تسميه العامة اللبلاب ويقال: هو الحلب الذي تعتاده الظباء، الصحاح (حلب) .

(٧) الكتاب (٢/٢٦٥) .

(٨) في التكملة (فإذا) .

(٩) في أ (لم يمنع) .

(١٠) (والغلاب) ليست في التكملة (شاذلي) .

قال سيوبه (٢/٢٦٥)، (والغلاب وهو في معنى المغالبة من قولك: غلبته غلابا) .

مـــثل (1) وَاقِـــد ونَاشِط ونحوه لصوب لسانه بإمالة الألف، ثم صعده بالحرف المـــستعلي، فالانحدار بعد الإصعاد من قِفَاف وصِفَاف أخف عليه من الإصعاد بعد الانحدار في نحو: واَقد (2) لو أماله يبين (3) قصدهم لهذا المعني في الإمالة أنهم قـــصدوه أيـــضاً في غيرها، فقالوا: صَبَقْتُ وصُقْتُ وصَوِيق، فأبدلوا من السين مـــستعليا ليوافق القاف في التصَّعُّد، وكره أن يتصوب بالسين ويتسفل بها، ثم يتـــصعد بالقـــاف، فأبدل الصَّاد من السِّين كما قال: واقِد ونافِق (4)، وقالوا: قِسْتُ وقَسَوْت وقَسْور (5)، فلم يبدل من السين الصَّاد؛ لأنه لم يكره أن يتصعد بالقـــاف، ثم يتصوب بالسين كما لم يكره أن يتصعد بالمستعلي في صِفَاف، ثم يتـــصوب بالكسرة، فيميل الألف، ومن قال: أَرَادَ أَن يَضْرِبَها فأمال، قال: أَرَادَ أن يَـــضْبِطَها ففتح للمستعلي، ويقولون: أراد أن يعْقِلا، فأمال لانكسار القاف كما أمال في (6) قِفَاف، وقالوا: طَابَ وخَافَ وصَارَ، فأمالوا مع المستعلي طلبا للكسرة في خِفْتُ وصِرْتُ، ولم يمنعهم إمالتها مع المستعلى كما لم تمنعهم منها كـــون الألـــف منقلبة من الواو في خَافَ، وكذلك قالوا: سَقَى وصَغَا وضَغَا ومُعْطَى، فلم يمتنعوا معها من الإمالة، وقالوا: جَادٌّ وجَوادٌّ ومُعَادّ، فلم يميلوا؛ لأنه لا كسرة ظاهرة معها، وأمالها قوم في الجر كما أمالوا مررت بمالِكَ إذا كانت/ 199/ب

---

(1) في التكملة مرجان، وأ (بعد)، وفي ظ (في واقد) .

(2) في التكملة مرجان (أقدو) .

(3) في أ (تبين) .

(4) في التكملة مرجان (نامق) .

(5) في أ (قسّوره) .

(6) في التكملة شاذلي (في صفاف وقفاف) .

الكاف للخطاب، وأَمَالَ قَوُم جادّاً ونحوه على كل حال، وإن لم يلفظ بالكسرة كما أمالوا هذا ماشْ [1] في الوقف، وإن لم يلفظ بالكسرة [2].

وقالوا: مِصبّاح ومِقْلات [3] ومِطْعَان، فأماله [4]، قَومٌ و لم يمله آخرون، فالــذي أماله قدر الكسرة التي على الميم كأنها على القاف، فصار كصِفَاف، والــذي لم يمــل قدر فتحة اللام في مِقْلات كأنها على القاف، فصار كَقَذال وغَزَالٍ [5][6].

قال المفسر:

اعلــم أن هــذه الحروف فيها استعلاء وتَصَعُّد، فالصَّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والظَّاءُ، مُطْبَقة والباقي منفتحة، ومعنى الانفتاح ضد الإطباق، وهو أن لا يرفع اللسان إلى الحنك فيطبق بذلك على الحروف تقول: الخَاء فتراه يخرج [7]، وقد انفتح [8]، ما بين اللسان والحنك، وكل واحد موافق للآخر في الاستعلاء، فإذا وقعت هذه الحروف قبل الألف أو بعده لم يمل نحو: قولك: طَائِر وظَالِم، وذلك أن الإمالــة انحدار وتسَفُّل من حيث إنك تميل الألف نحو الياء، وهذه الحروف

---

(١) انظر: الكتاب (٢/٢٦٦) .

(٢) في التكملة مرجان (بالكسر) .

(٣) في الصحاح (قلت) (المقلات من النوق التي تضع واحداً ثم لا تحمل، والمقلات من النساء التي لا يعيش لها ولد).

(٤) في التكملة شاذلي (فأمال قوم و لم يمل) .

(٥) انظر: الكتاب (٢/٢٦٥) .

(٦) في التكملة شاذلي (٢٢٥، ٢٢٦)، والتكملة مرجان (٥٣١- ٥٣٥) .

(٧) في أ (فيخرج) .

(٨) (وقد انفتح) ليست في (ر، وظ) .

تتصاعد في الحنك، وإذا كان كذلك حصل الاختلاف، فكما أميل فقيل: عَالِم وشَيْبَان؛ لأن الألف المفخمة فيها استعلاء، والكسرة عارية منه، وكائنة انحداراً، فأريـــد أن يَسْرِيَ في الألف (بعض الانحدار والانخفاض فتشاكل الكسرة والياء كـــذلك ترك الإمالة في نحو: ظَالِم وطَائِر لتكون الألف)[1]، بتفخيمها مشاكلة للمستعلي، وأما إذا وقع المُسْتَعْلي بعد الألف بحرفين؛ فإن الإمالة لا تعود بذلك نحـــو: مَنَاشِـــيط وشبهه بِجِلبْلاَب من حيث إن الكسرة توجب الإمالة والطاء يمـــنعها، فكما جاز أن تمال الكسرة مع حجز الحرفين بينها وبين الألف، وهما الباء واللام كذلك يجوز أن تترك الإمالة للطاء في مَنَاشِيط مع حجز الشين والياء بين المستعلي والألف، وأشبه من جِلِبْلاَب بَمَنَاشِيْط دِرْهَمَان، وذلك أنه يفصل بـــين الحـــرف الذي يلي الألف وتتصل هي به وهو الميم وبين الكسرة حرفان كمـــان أن بين الألف والطاء حرفين، وأما من أمال فلبعده، وليس بحسن وأما إمالـــتهم صِـــفَاف وقِفَـــاف فلأجل أن المستعلي قد انكسر فأنت إذا لفظت بالمستعلي وهو مكسور ثم أملت كنت تتصعد بالصوت ثم تنحدر بالإمالة وفي واقـــد كـــنت إذا أملت / انحدرت للإمالة، ثم إذا لفظت بالمستعلي تصعدت ٢٠٠/أ والانحدار بعد التصعد أخف من التصعد بعد الانحدار، فلذلك حسن الإمالة في صِفَاف، وأما صَابِر وإن كان بمنزلة صِفَاف في أنك إذا أَمَلْت كان انحداراً، بعد تَـــصعُّدٍ، فإنّ المستعلي مفتوح، والفتحة إذا حصلت في المستعلي ازداد اسْتِعْلاء والمستعلي في صِفَاف مكسور، فلذلك[2]، حسن الإمالة من حيث إن الكسرة

(١) ما بين القوسين ليس في (ظ) .

(٢) في أ (ففي ذلك) .

تُـضْعِفُ استعلاءه، فليس ذلك لأجل أنه انحدار بعد تصعد فقط، وأما قولهم: صَوِيق في سَوِيق وصُقْتُ في سُقْت، فيشبه ما نحن فيه من حيث إنهم أبدلوا من الـسين الصاد لتشاكل القاف في الاستعلاء، فكذلك ترك الإمالة في نحو: صَابِر لـيجانس الألف بالتفخيم المستعلي، وقالوا: قَسَوت، فلم يقلبوا؛ لأن المستعلي هـنا قبل المنحدر وفي سُقْت المنحدر قبل المستعلي، وقد ذكر أن الانحدار بعد التصعد أسهل [1] من التصعد بعد الانحدار، وأما خَافَ فأميل؛ لأنه قدر خِفُت فغلـبت الكسرة على المستعلي وكذا مُعْطًى، وما أشبه ذلك أمالوا لتقدير الياء، ولم يعـتدوا بالمستعلي، وأما جَادّ وَماشْ في الوقف فأميلا، لأن التقدير في جَادّ كـسرة نحو: جَادِد كضَارِب، ومَاشْ الياء والكسرة[2]، نحو مَاشِي، ومن لم يمل فلأجـل أن الكسرة غير موجودة في اللفظ، ويمال على المذهبين في حال الجر نحـو: مررت بَجَادٍّ يا فتى كما أمالوا مررت بَمالِكَ يريد المال، وقال أبو علي: كمـا قيل: مررت بَمَالِكَ إذا كان الكاف للخطاب فعبر عن قولك إذا لم تردَ مَالِكاً بهذه العبارة، وأراد بذلك علو الطريق [3]، وإذا علم أن الكاف في مَالكَ للخطاب لم تقع شبهة في أن المراد المال، وأنك لا تريد اسم رجل، وأما مِصْبَاح ففيه وجهان: أحدهما: يوجب الإمالة وهو أن الكسرة تجاور الصاد، فيقدر أنها كأنهـا اتـصلت بالـصاد فصار كِصفَاف، ومثل ذا في تقدير الحرَكة المجاورة للحرف كأنها عليه قولهمُ مؤْسَى، وما أشبهة بالهمز أنشد:

---

(١) في د (أسهل على الطبيعة) .

(٢) في أ (الكسر) .

(٣) في روظ (الطريقة) .

لَحُـــبَّ الْمُــؤْقِدَان إلِيّ مُؤْسَـــى   وجَعْـــدةً لَـــوْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُود [1]

فهمـــز الـــواو؛ لأن الـــضمة تجاورها، فصارت كأنها مع الواو نفسها كوجوه [2]، فكذلك الكسرة في مِصْبَاح لما جاورت المستعلي أجريت مجراها إذا كانت عليه نحو: صِفَاف، فكأنه قال: صِبَاح .

والوجه الثاني: يوجب ترك الإمالة وهو/ أن يقدر فتحة الباء في مِصْبَاح ٢٠٠/ب
كأنها على الصَّاد فقيل: مِصْبَاح، والأول أذهب في حديث الاتصال، وذاك أنك إذا قلـــت: مِصْبَاح كان الكسرة بجنب الصاد من حيث إن الحركة بعد الحرف بدلالـــة ما تراه في باب الإدغام[3]، فإذا قلت: مِصْبَاح كان الفتحة في الباء غير ملاصقة للصاد من حيث أن الباء تفصل بينهما، وإنما كانت تكون ملاصقة لو كانت الحركة قبل الحرف حتى يقدر أن الفتحة قبل الباء، وذلك محال لا يكون؛ لأن الحرف أول ثم الحركة .

(١) تقدم وروه ص ٢٢٤ .

(٢) في أ (كوجوده) .

(٣) انظر: ١٦١٠ .

قال صاحب الكتاب

باب أحكام الراء في الإمالة

الراء حرف فيه تكرير، ولذلك لم تدغم فيما قاربها، وأدغم [١]، مقاربها فـــيها، فـــإذا تكلم بها مفتوحة صارت بمنزلة حرفين مفتوحين،، فقويت على نـــصب الألـــف، وصارت بمنزلة الحرف المستعلي، فقالوا: هَذَا رَاشِد ورَادِف وفِراش[٢] .

وإذا وقعـــت بعـــد ألف لو [٣] كان بعدها غيرها لأميل لم تمل، وذلك قـــولك[٤] : هذا حِمَار، ورأيت حِمَاراً فتنصب، ولا تميل كما لم تمل في رَاشِد وفِرَاش .

فأمـــا في الجـــر فالألف تمال في حِمَار، وكذلك إن كان أول الحرف مفتوحاً أو مضموماً نحو: من الدُّوارِ ومن المُعَارِ ومن العَوَارِ كما أميلت [٥]، من حِمَار؛ لأن الراء في كل هذا كحرفين مكسورين، فتقوى لذلك على اجتلابها مجـــرورة كما قَوِيَ على منعها مرفوعة ومنصوبة. ومما تغلب فيه الراء المستعلي قولهم: هذا صَارِم [٦] وطَارِد وغَارِب وقَارِب، وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الـــراء بعد الألف التي تليها قويت الإمالة عليها كما قويت في صِفَاف وقِفَاف،

---

(١) في التكملة مرجان: (وأدغمت) .

(٢) في التكملة مرجان (وفراش فلم يميلوا) .

(٣) في التكملة مرجان وأ (أو كان) .

(٤) في التكملة مرجان (قولهم) .

(٥) في التكملة مرجان و(أ) (أملت) .

(٦) في التكملة مرجان (ضارب) .

ومـــن قـــال: هـــذا قَارب فأمال، قال مررت بقادِر، فنصب لم تَقْوَ الراء على المستعلي حيث بعدت؛ لأن الراء ليس بحرف مستعل، وإنما هو من موضع اللام وقـــريب[1]مـــن الياء وبعض الُّلثْغ[2]، يجعلها ياء، فلم[3] تَقْوَ على المستعلي لما بعـــدت، وزعم[4] أن قوما تُرْتَضى عربيتهم قالوا: مررت بِقادِرٍ لما رأى الإمالة جائزة في قَارِب كما جازت في جَارِمٍ جعل[5] قَادراً في الجر كَكَافِر كما جعل قَارِبًا كَجارِم، وأنشد [6] :

عَـــسَى اللهُ يُغْنِي عَن بِلاَدِ ابْنِ قَادِرٍ   بِمُنْهَمِـــرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ [7]

---

(١) في التكملة (قريبة) .

(٢) اللثغ، جمع ألثغ، وهو الذي يعدل بحرف إلى حرف، تهذيب اللغة(٩٢/٨)،وانظر: البيان والتبيين(٣٤/١، ٣٥).

(٣) (فلم) ليست في التكملة (مرجان) .

(٤) هو سيبويه، الكتاب (٢٦٩/٢) .

(٥) في التكملة شاذلي (وجعل) .

(٦) هو سيبويه (٤٨٧/١، ٢٦٩/٢) .

(٧) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله، فقيل: إنه هدبة بن خشرم، وقيل: سماعة النعامي.
نسب إلى هدبة في شعره (٧٦)، والكتاب (٤٧٨/١، ٢٦٩/٢)، والأصول (١٦٨/٣)، والـــسيرافي الـــنحوي (٣٤٥)، والتبصرة والتذكرة (٧١٤)، والقيسي(٨٨٩)، والخزانة (٣٢٨/٩) .

ونـــسب إلى سماعة النعامي في ابن السيرافي (١٤١/٢)، وما جاء في وزن تفعال للمعرى (١٢)، وشرح اللمع لابن برهان (٤٢٤)، وابن برى (٦٢٠)، واللسان (عسى)، وفرائد القلائد (٣٨٦، ٣٨٧)، وشرح الشواهد للعيني (٢٢٩/٤)، والتصريح(٣٥١/٢)، ورغبة آمل (٢٤٤/٢) .

وقال: ابن يعسون (٢٨٠)، نسب هذا البيت أبو عمر رجل من باهلة، ونسبه غير لرجل
=

وتقــول في الــرفع: هو قادِر، فلا تميل كما أماله في الجر، وتقول: نَاقَة فَــارِقٌ وأَيْــنُقٌ [1] مَفَاريق، فلا تميل كما لم تمل في نَاعِق، وقالوا: من قرارِك، فغلــبت الراء المكسورة، / المفتوحة كما غلبت المستعلي في قَارِب، ولا تكون ٢٠١/أ أقوى من المستعلي، وإنما شبهت بالمستعلي، وليس فيها استعلاء كما في القاف وأخــواتها، وقــال سبحانه ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾[2] . فأميلت لكــسرة الراء، و لم تمنع الإمالة المفتوحة منها [3]، لبعدها إذ لم تمنع المستعلي لما بعد في مَنَاشِيط ونحوها عند قَوْم،ومن ثَمَّ قال قوم: الكَافِرُون، ورأيت الكَافِرين والكافِر، وهي المَنَابِر [4]، لما بعدت الراء من الألف .

ومـــا لا تمـــال ألفه حروف المعاني نحو: إلاَّ وحَتَّى وإمّا، لم يجيزوا فيها

= من عقيل وكلاهما من قيس .

منهمر: سائل، جون: أسود، الرباب: ما تدلى من السحاب، سكوب: منصب .

الشاهد: قوله: "ابن قادر" أماله وإن كان فيه حرف مستعل، وذلك لقوة الراء المكسورة على الإمالة.

وورد بــلا نسبة في الكامل (٢٥٤)، والمقتضب (٤٨/٣، ٦٩)، وشرح أبيات سيبويه للــنحاس (١٧٤)، والحجــة للفارســي (٣٠٦/١)، وإعراب ثلاثين سورة (١٦٠)، والصحاح (عسى) وشرح الجمل للجرجاني (٥٠)، والأعلم (٤٨٧)، والنكت (٧٩١)، وشرح المقدمة الجزولية (١٠٢٦)، وشرح المفصل (١١٧/٧، ٦٢/٩)، وضرائر الشعر: (١٥٣)، وارتــشاف الــضرب (٣٠٦/٣)، وأوضــح المسالك (٣٠١/٣)، والأشموني (٢٢٩/٤)، والتاج (عسى) .

(١) في التكملة (أنيق) انظر: الكتاب (٢٦٨/٢) .

(٢) سورة الإنسان (الآيتان ١٥، ١٦) .

(٣) في التكملة شاذلي (فيها) .

(٤) انظر: الكتاب (٢٦٨/٢) .

الإمالـــة؛ لأنها ليست منقلبة عن شَيء قال الخليل: ولو سميت بها شيئا جازت إمالـــتها [1]، وقالوا: أَنّى؛ [2] لأنها اسم فجعلوها [3] كالأسماء وقالوا: لاَ وَما، فلـــم يمـــيلوا الألف منهما، وقالوا: ذَا في [4] الإشارة، وقالوا في حروف [5]، المعجـــم: بَا وتَا [6] ؛ لأنها أسماء ما يلفظ بها [7]، وليست كقَدْ، وقالوا: بَلىَ فأمالـــوا لمـــشابهتها الاســـم [8]، وإن كانت حرفاً، وقالوا: يازَيْدُ (فأمالوا)[9] لمـــشابهتها الفعل، وقالوا: مِنَ الكِبَرِ فأمالوا الفتحة للراء المكسورة، ومِنَ الصِّغَرِ ومـــن البقر، فأمالوا الفتحة التي على المستعلي للراء كما أمالوا الألف في قَارب مِن أجل كسرة الراء .

وقالـــوا: ضَـــرَبْتُ ضَرْبَهْ، وأَخَذْتُ أَخْذه، فأمالوا الفتحة قبل الهاء كما يمـــيلونها قـــبل الألف؛ لأن الهاء تشبه الألف، وقالوا في الاسم العَلَم، الحَجَّاج، فأمالوه على غير قياس [10]، ولا يفعلون ذلك به إذا كان صفة، وقالوا: طَلَبْنَا، فأمالوا الألف وذلك شاذ [11] يحكى[12].

(١) الكتاب (٢/٢٦٧) .
(٢) في التكملة شاذلي (أنى فأمالوها) .
(٣) في التكملة (فجعلت) .
(٤) في التكملة (اسم الإشارة) .
(٥) في أ (حرف) .
(٦) في التكملة شاذلي (با تا ثا فأمالوها) .
(٧) في أ (به) .
(٨) في أ (بالاسم) .
(٩) (فأمالوا) ليست في (أ) .
(١٠) انظر: الأصول (٣/١٧٠)، وشرح اللمع لابن برهان (٧٤٦) .
(١١) انظر: الكتاب (٢/٢٦٤، ٢٦٧) .
(١٢) التكملة شاذلي (٢٢٧، ٢٢٨)، والتكملة مرجان (٥٣٥، ٥٣٩) .

قال المفسر:

أعلـــم أن أبا علي استدل على أن الراء حرف مكرر بأنه لم يدغم فيما يقاربها [1]، وذاك أن الإدغام يُرَاعي فيه أن يكون المدغم غير زائد على المدغم فيه في الصوت، فلا يدغم الشين في الجيم؛ لأنه متفش، وإدغامه، يذهب بذلك، وكذا لا يدغم الفاء في ا لباء؛ لأن فيه تأفيفا ليس في الباء، فهما مختلفان، وكذا الراء لا تدغم فيما قاربها من اللام وغيرها؛ لأن مقاربها لا تكرير فيه، فإدغامه يذهب التكرير وسترى ذلك في بابه [2]، وإذا كان مكرراً كان الفتحة فيه بمنزلة فتحتين، فتمنع [3]، الإمالة فيجري رَاشِد مجرى صَاعِد، وذاك أن الفتحة [4]، لما قويت بتكرر الراء كثر الاستعلاء، فصار كأنه قبل الألف حرف مستعل، وإذا كانت مضمومة، فهو كذلك تقول: حِمَارُ فلا تميله [5]، لأجل أن الضمة على الـــراء كـــضمتين، فتغلب الكسرة في حاء حِمَار في قولك: هذا حِمَار، فيمنع الإمالـــة، وعكس هذا أنك تقول: من الدُّوار، فتميل مع أن قبل/ الألف ضمة ٢٠١/ب لأجل أن الراء مكسورة للجر، والكسرة في الراء ككسرتين، ولا تكون الضمة في الدال كضمتين؛ لأنه عار من التكرير، فتغلب الكسرة (على الضمة فتجتلب الإمالـــة كمـــا غلبت الضمة على الكسرة)[6]، في قولك: هذا حِمَار، فمنعت

---

(١) في روظ (قاربها) وفي د (قاربه) .

(٢) انظر: ص ١٦٨٣ .

(٣) في روظ، ود (فتمتنع) .

(٤) في أ (للفتحة) .

(٥) في ر، وظ، ود (تميل) .

(٦) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ) .

الإمالــة، وقالــوا: غَارِم وَطارِد، فأمالوا مع المستعلي؛ لأن الكسر في الراء لما اكتسبت تكريراً قويت، فغلبت بتسفلها تصعد المستعلي، فأميل نحو: طَارِد، و لم يمل نحو: طَايِل؛ لأن الكسرة في غير الراء لا تتكرر؛ لأن الحركة إنما تقوى بقوة الحــرف الــذي يــتحملها، وقالوا: مررت بَقادِرٍ، فلم يميلوا، وإن كان الراء مكــسورة لأجل أنها قد انفصلت من الألف بالدال، فضعف أمرها، ومن أمال فإنها تَجْرِي مجرى قارِب، واستدل على أن الراء قريبة من الياء بأن بعض اللُّثْغِ يجعلها ياءً مثل:

واســـتَّبدتْ مـــيَّةٌ وَاحِـــدَةً إنَّمــا الْعَاجِــزُ مَنْ لاَ يَسْتَبِدّ [1]

أراد مــرة هــذا وقــد تقع اللثغة على وجوه[2]، فبعضهم يجعله ضَادا وبعــضهم غَيْــنًا قال: وكان أبو بكر السراج يجعل الراء غينا، وذكر أنه أنشد يوماً:

ويَــومٍ يُزِيرُ الظَّبْيَ أَقْصى كِنَاسِهِ وَيَنْــزوكنزو المُعْلَقَاتِ جَنَادِبُه[3]

---

(١) بيت من بحر الرمل، قائله عمر بن أبي ربيعة .
الشاهد: قوله:(مية) أصلها مرة كما في ديوان الشاعر وأنشده للثغتة بالياء فجعل الراء يا.
ورد في ديــوانه (١٠١)، والبرصــان والعــرجان والعميان،والبيان والتبيين (٣٥/١)، والصناعيين (٣٨٧)، ولطائف الأخبار وتذكرة أولى الأبصار (٢٠٢)، بهجة المجالس (٤٩٨/٢) .

(٢) انظر: البيان والتبيين (٣٤/١، ٣٥) .

(٣) بيت من البحر الطويل قائله ذو الرمة.
يقــول: من شدة الحر يصير هذا الظبي إلى أقصى كناسة، والكناس بيت يتخذه الوحش في أصول الشجريتية الحر والبرد، المعلقات، الطير حين يقيه في الشرك، فجنادية تنزو ولا تقدر أن تطير تنزو من شدة الحر كهذه التي تقع في الشرك فتنزو وتضطرب.
ورد في ديوان (٨٤٣/٢)، والمعاني الكبير (٧٩٠/٢)، والتاج والأساس (غرر) .

بـــالغين ونحـــن نسأله فيقول: بالغاء بالغاء، وأما إذا قلت: هذا قَادرٌ، ورأيت قَادِراً فلا وجه للإمالة لعدم الكسرة، وأما من قَرَارِك فأميل وغلب الراء المكـــسورة على المفتوحة، وإذا كان الراء المكسورة تغلب على المستعلي كان تغليـــبها علـــى الراء المفتوحة أولى؛ لأن أجمل أحوالها أن تكون بمنزلة الحرف المستعلي، وعلى هذا أميل قَوَارِيْرَ من قوله سبحانه ﴿كَانَتْ قَوَارِيرَ﴾(١)مع كون الراء مفتوحة؛ قالوا فالراء الأولى غلبت على الثانية، فلم تمنع الثانية من الإمالة.

وأمـــا الحروف، فلا تمال ألفاتها (٢)، وذاك نحو: حَتّى ولاَ وإلى وعَلَى، وذلك أن الإمالة ضرب من التصرف، وأكثر الغرض فيها إذا جاءت في الألفات أن تدل على أن أصلها ياء، والحروف لا يتصرف فيها، ولا تكون ألفاتها منقلبة عن ياء ولا واو، وأما إذا سميت بها شَيْئاً، فإنك تميلها لدخولها في جملة الأسماء. وأمـــا بَلَـــى فأميل؛ لأنه اكتسى تمكنا بأن أغنى غناء الجملة تقول: أَلَيْس زَيْد عندك؟ فيقول المجيب: بَلَى فيتم الكلام به، ويجري مجرى أن تقول: زيد عِنْدِي، فلمـــا وقع موقع الجُمَل جاز أن يتصرف فيه، وكذا "يا" لما وقع موقع الفعل في النداء صار يَا زَيْد كرَمَى زَيْدُ، فأميل وإن كان لا يمال نحو: "مَا" و"لاَ" بوجه، وأما "ذَا" فيمال؛ لأنه اسم، ولم يمل "ما" في (٣) حال/ كونها اسماً؛ لأنها تكون ٢٠٢/أ حـــرفاً، ثم إن كانت اسماً فهي أشبه المبنيات بالحرف لا متناعها من أن تستقل بنفـــسها، وذا أقوى منها، ألا تراها تستقل بنفسها تقول: جاءني ذا ورأيت ذا ومـــررت بـــذا، وله تصرف آخر، وهو أنك تصفه، فتقول : ذا الرجل وليس كذلك (٤) ما.

---

(١) تقدم ورودها ٢٧٦، ١١٥٩ .

(٢) انظر: التبصرة (٧١١) .

(٣) انظر: الكتاب (٢/٢٦٧) .

(٤) في ظ (ذلك كما) .

وأمـــا حروف المعجم نحو: بَا بَا ثَا فأميلت لأجل أنها أسماء مبنية، وهي وإن كانـــت لا تشتق، ولا يتصرف فيها، فإنها ليست حروفا، ولذلك قال أبو علي: "إنها ليست كَقَدْ، يعني أن "بَا" اسم وضع للحرف الذي هو في قولك: بزيد كما وضع ذا على المشار إليه، وقد حرف جاء لمعنى، وقال بعضهم: إنها لمـــا استقلت بأنفسها، فقلت قَاصِداً ذكر التهجي: بَاتَا فلم يحتج معها إلى جزء آخـــر صار كَبَلى في مقامها مقام كلام تَام، وهذا تقريب مًّا، وذاك أن التَّهَجِّي بمنزلـــة مـــن يصوت صوتا ليذاق جرسه أو يذكر حركة على حرف لتعرف، وليس يقصد كلاما كما يقصد المجيب ببَلَى، ألا تراه يريد أن يقول: هو عندي، فالإمالـــة فـــيها من حيث إنها أسماء فقط، وأما من الكبر، فإمالة الفتحة لأجل الكـــسرة بمنزلـــة إمالـــة الألـــف؛ لأن الفـــتحة بعض الألف، فكما جاز أن ينحـــى بالألف نحو الكسرة كذلك يجوز أن ينحى بالفتحة نحوها، وإذا كانت الفتحة على المستعلي وبعده راء مكسورة نحو: من الصِّغَر غلبت الراء، فاجتلبت الإمالـــة كما ذكرنا، وأما ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ فالإمالة؛ لأن الهاء تشبه الألف، وأما إمالـــة الحجاج، فمن تغييرات الأعلام إذ ليس فيه ما يوجب الإمالة وقد تقدم أشكاله .

قال صاحب الكتاب

باب [1] ذكر عدة [2] حروف الأسماء والأفعال

الأسماء تكون على ثلاثة أصناف [3]، ثُلاثِيَة، ورُبَاعيّة، وخَماسِيّة بحروف كلــها أصول، فأما أبنية ما كان على ثلاثة، فقد ذكرت في باب جمع التكسير من هذا الكتاب[4].

وأمـــا أبنـــية الـــرباعية فعلـــى خمـــسة أضرب فَعْلَلَ (نحو)[5]: جَعْفَر وسَـــلْهَب[6]، وفِعْلِـــل نحـــو : زِبْرِج [7] وخِمْخِم [8]، وفُعْلُل نحو : ثُرْتُم [9] وبُـــرْثُن [10]، وفِعْلَـــل نحـــو: دِرْهَـــم وهِجْرَع [11] وفِعَلّ نحو: دِمَقْس [12] وحِبَجْر [13] [14].

---

(١) في ر (باب التصريف ذكر) .

(٢) في أ (عدد) .

(٣) في أ (أضرب) انظر: ٨١٥ .

(٤) انظر: ٨١٦ .

(٥) (نحو) ليست في (أ) .

(٦) السلهب: الطويل من الخيل والناس، تهذيب اللغة (٥٢٢/٥) .

(٧) الزبـــرج: الـــذهب، وزينة السلاح، والوشي، والسحاب النمر بسواد وحمرة في وجهه، تهذيب اللغة (٢٤٥/١١).

(٨) خمخم: نبت، تهذيب اللغة (١٧/٧)، وفي اللسان (خمم) الخمخم: نبات تعلف حبه الإبل.

(٩) الثرتم: ما فضل في الإناء من طعام أو أدم. تهذيب اللغة (٣٥٥/١٤) .

(١٠) برثن: ظفر مخلب الأسد، وتهذيب اللغة (١٦٨/١٥) .

(١١) الهجرع: من وصف الكلاب السلوقية الخفاف، والهجرع: الطويل الممشوق، تهذيب اللغة (٢٦٤/٣).

(١٢) دمقس: إبريسم، وقيل: الديباج، وقيل: الحرير، تهذيب اللغة (٣٩٢/٩) .

(١٣) الحبجر: الوتر الغليظ، تهذيب اللغة (٣١٤/٥) .

(١٤) في التكملة (حبجر وزاد الأخفش فعلل نحو: برقع) .

وأمـــا بـــنات الخمـــسة فعلـــى أربعة أضرب على فَعَلَّل نحو: فَرَزْدَق، وشَـــمَرْدَل[١]، وعلـــى فُعَلِّل نحو: قُذَعْمِل [٢] وخُبَعْثِن [٣]، وعلى فِعْلَلّ نحو: قِـــرْطَعْب [٤] وجِـــرْدَحْل [٥]، وعلى فَعْلَلِل نحو: حَجْمَرِش [٦] وصَهْصَلِق [٧] قال: ولا نعلمه جاء اسماً [٨].

وأما الأفعال فأبنيتها بغير الزيادة على ضربين: ثلاثية ورباعية، وليس في الأفعال/ ما يكون على خمسة أحرف أصول إنما يكون ذلك في الأسماء خاصة، ٢٠٢/ب
وأكثر ما تبلغه بنات الثلاثة بالزيادة سبعة أحرف نحو: اِحْمِيرَار واشْهِيبَاب، وقد يبلغ الرباعي هذه العدة نحو: احْرِنْجَام.

---

(١) الشمردل: الناقة الحسنة الجميلة، وقيل: الفتي القوى الجلد، يقال للجمل: شمردل، وللناقة: شمردل وشمردلة. تهذيب اللغة (١١/٤٥٣).

(٢) القذ عملة: الناقة القصيرة الحَرَض، وشيخ قذعمل كبير، ويقال: ما في الوعاء قُذَعْمِلة وهو الشيء اليسير مما كان، تهذيب اللغة (٣/٣٦٧).

(٣) في تهذيب اللغة (٣/٣٦٦) (اختاروا من ضروب الخماسية المعتدلة خمسة أوجه، وجهان مستعملان في كلامهم وثلاثة أوجه منها مستقبحة، فالوجهان المستعملان نحو: شَمرْدَل وسَفرْجَل. والثاني: خُبَعْثِن وقُذَعْمِل،والأوجه المستقبحة نحو: سَمَرْطَل ودِلَعْثِم وسِبرقر.. والخُبَعثَنة من الرجال: الشديد الخُلق، وقيل: هو العظيم الشديد من الأسْد).

(٤) في تهـــذيب اللغـــة (٣/٣٣٦)، (ما عنده قُذَعْمِلَة ولا قِرْطَعْبَة أي ليس لـــه شَيْء)، وفي (٣/٦٨) (يقال: ما عليها قِرْطعْبَة أي خرقة).

(٥) في تهـــذيب اللغـــة (٥/٣٣٦)، (رجـــل جردحل: هو الغليظ الضخم، وامرأة جردحلة كذلك).

(٦) الجحمرش: العجوز الكبيرة، تهذيب اللغة (٥/٣٣٦).

(٧) في تهذيب اللغة (٦/٤٩٨)، (صوت صهصلق شديد، عجوز صهصلق صخابة).

(٨) في التكملة شاذلي: (اسماً سداسياً ولا سباعياً بغير زيادة وزاد ابن السراج هندلع بقلة) وفي التكملة مرجان (أسماء بغير الزيادة وأضاف ابن السراج) وفي ظ (أسماء وزاد ابن السراج) وفي د (جاء سداسيا بغير الزيادة) والقائل سيبويه ونص كلامه (٢/٣٤١)، (وجحمرش وصهصلق ولا نعلمه جاء اسماء) وانظر: الأصول ٣/٢٢٥).

وأمـــا بنات الخمسة، فتبلغ بالزيادة ستة [1]، أحرف نحو: عَضْرَفُوط [2] وَعَنْدَلـــيب[3]، وقَبَعْثَـــرى [4]، وقـــد يُبْلَغ ببنات الثلاث بناتُ الأربعة، وبناتُ الخمسة نحو: حَوْقَلٍ [5] وضَيْغَمٍ ومُهْدَد [6] وقُعْدُد [7]، ويبلغ بها بنات الخمسة نحو: عَفَنْجَج [8]، فهذا للإلحاق؛ لأن عَفَنْجَجاً كشَمَرْدل .

فأمـــا قَلَنْسُوة فليس للإلحاق، ألا ترى أنه ليس في أصول الخمسة شَيء علـــى مثال فَرَزْدُقَة، وقد ألحقوا الرباعي أيضاً ببنات الخمسة نحو: جَحَنفل [9] وفَدَوكَس[10] [11] [12].

---

(١) في أ (سبعة) .

(٢) عضرفوط: الذكر من العظاء وقيل: هو ضرب من العظاء، وليس بذكر العظاء وهو أكبر مـــن العظـــاء، مـــن العظاء، وقيل:دويبة تسمى العسودة بيضاء ناعمة وجمعها عضافيط وعضرفوطات،وتهذيب اللغة (٣/٣٦٧).

(٣) العندليب: طائر أصغر من العصفور، وقيل: هو البلبل، وقيل: هو طائر يصوت ألوانا، وقال الأزهري، وجعلته رباعيا لأن أصله العندل، ثم مد بياء وكسعت بلا مكررة ثم قلبت ياء، تهذيب اللغة (٣/٣٥٢) .

(٤) القبعثري: الجمل الضخم، وقيل: الفصيل المهزول، تهذيب اللغة (٣/٣٦٨) .

(٥) حوقل: شيخ مسن، اللسان (حقل) .

(٦) مهدد: اسم امرأة، اللسان (مهد) .

(٧) في تهـــذيب اللغـــة (١/٢٠٣)، (وأما قولهم: رجل قُعْدُد وقُعْدَد إذا كان لئيما فهو من الحسب المقعد) .

(٨) العفنجج من الرجال: كل ضخم اللهازم ذي وجنات وألواح أكول فسل، وقيل: الأحمق، وقيل: الجافي الخلق، تهذيب اللغة (٣/٣٢٢) .

(٩) الجحنفل: الرجل الغليظ الشفة، تهذيب اللغة (٥/٣٣٦) .

(١٠) الفدوكس: الشديد، وقيل: الغليظ الجافي، والفدوكس الأسد مثل الدوكس، وفدوكس حـــي من تغلب، وفدوكس: رهط الأخطل الشاعر وهم بني جشم، الصحاح واللسان (فدكس) .

(١١) في التكملة شاذلي (فدوكس وهو جد الأخطل) .

(١٢) التكملة شاذلي (٢٢٩، ٢٣٠)، والتكملة مرجان (٥٣٩، ٥٤٢) .

قال المفسر:

اعلـــم أن صاحب الكتاب ترجم بقوله: "هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم [1]، وأبو علي ترك ذلك إلى قوله: "باب عدة حروف الأسماء والأفعال"؛ لأنـــه لم يذكـــر الحروف، وإذا قيل: الكلم فالعادة تقتضي إرادة الاسم والفعل والحـــرف [2] جميعا [3]، وذكر الأسماء فقال: الأسماء تكون على ثلاثة أصناف وقصده الأسماء المتمكنة، ألا ترى أن غير المتمكن يكون على حرف واحد نحو: الكـــاف في ضَرَبَكَ والتاء في ضَرَبْتُ، وعلى حرفين نحو: مَنْ وكَمْ، وقَدْ قَالَ: إنها ثُلاَثِيَّة ورُبَاعِيّة وخُمَاسِيّة، وليس يذكر غير المتمكن لأجل أن التصريف يقل حـــظ ذلك النوع منه، وقد جرت العادة بنحو هذا من الإطلاق كما قال في صدر الكتاب: "وليس في الأسماء اسم آخره حرف علة وقبلها ضمة"[4]، وهو يقـــصد المـــتمكن، وبعد: فإن الأقسام في الاسم ثلاثة فأولها قياساً واستعمالا الثلاثـــي نحـــو: رَجُل وفَرَس وثَوْب، وقِدْر، وأما القياس فهو أنك تلفظ بحرف مبـــتدئا، ويكـــون بعده حرف آخر يجري اللسان عليه، ثم تقف على الثالث، فـــيكون مشتملا على محل الابتداء والوقف والواسطة بينهما إذ ليس يحسن أن تبتدئ وتقف من غير فصل بينهما .

---

(١) الكتاب (٣٠٤/٢) .

(٢) في ظ (الحروف) .

(٣) انظر: الكتاب (٢/١) .

(٤) الإيضاح العضدي (١٩) .

وأمـــا الرُّبَاعي فليس لـــه هذا الاقتصاد ألا ترى أنك إذا قلت: جَعْفَر كنت قد جعلت الواسطة حرفين، وكذلك الخماسي؛ لأنك إذا قلت: فَرَزْدَق، كان بين الابتداء والانتهاء ثلاثة أحرف .

وأما الاستعمال فهو أن الثلاثي يزيد على الرباعي زيادة ظاهرة، ألا ترى أن نحـــو ثَـــوْب وقِدْر يمر بك [1] العدد الكثير، وفي أثنائه [2] تعثر على نحو/ ٢٠٣/أ جَعْفَر، وكذا الخماسي دون الرباعي في الكثرة فنحو: جَعْفَر أكثر من سَفَرْجَل، فقـــد دَلَّكَ هذا على أن الاعتدال أغلب، وهو أن يكون حرف للابتداء وآخر للحشو وثالث للانتهاء، وما عداه امتداد، ولا يكون اسم متمكن على حرفين إلا منقوصا نحو: دَمٍ ويَدٍ، ويدلك على ذلك أنك تقول: الأَيْدِي، ودِمَاء، فتعود إلى الثلاثة، فلو كان من أصولهم مثال على حرفين لوجب أن يستمر تركيب ما علـــى ذلـــك، وهذا مالا يقدر على إثباته، فأبنية الثلاثي على ما مضى في باب التكسير [3] .

والـــرُّبَاعِيّة علـــى خمسة أضرب: فَعْلَل بفتح الفاء واللام الاسم جَعْفَر، والـــصفة سَلْهَب، وفِعْلِل بكسر الفاء واللام الاسم زِبْرِج والصفة خِضْرِم [4]،

---

(١) في ظ (منه العدد) .

(٢) في ظ (أبنائه) .

(٣) انظر: ٨١٦ .

(٤) في اللسان (خضرم) (بئر خضرم كثيرة الماء) .

وفُعْلُل بضم الفاء واللام الاسم بُرْثُن والصفة جُرْشُع[1]، وفِعْلَل بكسر الفاء وفتح اللام الاسم دِرْهَم والصفة هِجْرَع، وقد قالوا: إن الهاء في هجْرَع زيادة [2]؛ لأنه من الجَرْع، وإن وزنه هِفْعَل [3]، وهكذا هِبْلَع[4] من البَلْع، وهِرْكَوْلَة [5] هِفْعَوْلَة من الركل في المشي، وحكى شيخنا رجل هِلْقَامة [6] عن أبي الحسن، وذكر (أنه)[7] اشتقه من اللَّقَم، وقضى بزيادة الهاء، ووزنه هِفْعَالة فهِجْرَع على هذا القول لا يكون من الرباعي. وفِعَلّ بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام نحو: دِمَقْس، والصفة كجِبَجْر، فهذه الأمثلة الخمسة قد وقع عليها الإجماع [8]، وأثبت أبو الحسن مثالا سادسا، وهو فُعْلَل بفتح اللام وضم الفاء نحو: جُخْدَب[9]، وصاحب الكتاب ينفيه [10]، ويضم الدال. قال شيخنا: ويعضد

---

(١) الجرشع: الضخم الصدر، وقيل: المنتفخ الجنبين، تهذيب اللغة (٣/٣١١) .

(٢) في د (زائدة) .

(٣) في الكتاب (٢/٣٣٥) (وزنه فِعْلَل) .

(٤) الهبلع: الأكول العظيم اللقم الواسع الحنجور، وهو من أسماء الكلاب السلوقية. تهذيب اللغة (٣/٢٧٢) .

(٥) امرأة هِرْكولة: ذات فخذين وجسم وعجز، وقيل: الهركولة من النساء: العظيمة الوركين، تهذيب اللغة (٦/٥٠٧)، وانظر: حدائق الأدب (٩٤) .

(٦) الهلقام: السيد الضخم ذو الحمالات، وقيل: الفرس الطويل. تهذيب اللغة (٦/٥٠٣) .

(٧) (أنه) ليست في (أ) .

(٨) انظر: الكتاب (٢/٣٣٥)، والمقتضب (١/٦٦)، وشرح الشافية للرضي (١/٤٧) .

(٩) انظر: شرح السيرافي (٥/٧٧٠، ٦/٥) . والتبصرة (٧٨٤) .
قال الرضي في شرح الشافية (١/٤٨) (وزاد الأخفش فُعْللا بفتح اللام كجُخْدَب وأجيب بأنه فرع جُخَادب بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال، وهو تكلف، ومع تسليمه، فما يصنع بما حكى الفرءا من طُحْلَب وبُرْقَع، وإن كان المشهور الضم لكن النقل لا يرد مع ثقة الناقل، وإن كان المنقول غير مشهور، فالأولى القول بثبوت هذا الوزن مع قلته) .

(١٠) قال: فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فَعْلَل ولا فُعْلل ولا شيء من هذا النحو لم تذكره ولا فُعَلِل إلا أن يكون محذوفاً من مثال فعالِل (٢/٣٣٥) .

أبي الحسن قولهم: جُنْدَب [٢] وعُنْدَدَ [٣] ؛ لأن الظاهر يقتضي أن يكون جُنْدَب ملحقــاً بالــنون [٤]، بمثال [٥] جُخْدَب، وذلك أنه من الجَدْب، ألا تراه يجلبه، ويلائم هذا التقدير قولهم: الجَرَاد؛ لأنه يجرد الخِصْب ويزيله، وكذا عُنْدَ د؛ لأن الــدال الثانــية للإلحاق [٦]، وهو من تركيب عَنَد، فالدال الثانية (من عَنْدَ د كالدال الثانية)[٧]، من مَهْدَدٍ في كونها للإلحاق، ولو كانت لغير الإلحاق لأدغم فقيل: عُنَدّ، ولصاحب الكتاب أن يقول: إن النون في جُنْدَب زائدة لغير الإلحاق إذا ليس كل كلمة تتضمن زيادة (لأجل الإلحاق، ألا ترى أن النون في قَلَنْسُوة زيــادة)[٨]، وليست ملحقة لها بَشيء؛ لأن معنى الإلحاق: أن تزيد على المثال حرفا تجعله بزنة المثال المقصود/ كالدال من مَهْدَد؛ لأنه يلحق تركيب مَهْدَد [٩] ٢٠٣/ب بجَعْفَــر، وإذا لم يثبت مثل فَرَزْدُقَة في الأصول لم يمكنك أن تقول: قَلَنْسُوة قد جاء فيها النون والواو للإلحاق إلا أن نحو: عُنْدَ د يبعد [١٠] عن هذا التأويل لما

---

(١) قال: فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فَعْلَل ولا فُعْلِل ولا شيء من هذا النحو لم تذكره ولا فُعَلِل إلا أن يكون محذوفاً من مثال فعالِل (٢/٣٣٥) .

(٢) الجندب: الذكر من الجراد، وقيل: الصغير من الجراد، تهذيب اللغة (١١/٢٥٢) .

(٣) في تهذيب اللغة (٢/٢٢٣)، (مالي عن ذلك الأمر عُنْدَد ولا مُعْلَنْدَدٌ أي مالي منه بد) وقد ذكرهما سيبويه (٢/١٩٧، ٣٢٩) .

(٤) أي بسبب النون .

(٥) في ر، وظ (مثال) .

(٦) في ر، وظ (للإلحاق بمنزلة الباء في جخدب) .

(٧) ما بين القوسين ليس في (ر،وظ، ود) .

(٨) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ) .

(٩) في أ (مهد د د) وفي ظ (مهد) .

(١٠) في د (من) .

ذكـــرت مـــن أن الدال الثانية لو لم يقصد بها الإلحاق لأدغم الأولى فيها، فإن قـــال منتـــصـــر لصاحب الكتـــــاب: إن ذلك على إظهار التضعيف نحو: مَحْـــبَب وأَظْلَل في أَظَلّ جاز، ولا يجوز أن تقول: إن الأصل عُنْدُد بضم الدال علـــى الإلحاق بِبُرْثُن، ثم فتح استثقالا للتضعيف مع الضمة كما قالوا: سُرَر في سُرُر لأجل أن الإلحاق يقتضي المحافظة على الوزن، ألا ترى أن إظهار المثلين في نحو: مَهْدَد أكثر ثقلا من الضمة في المثلين، فإذا كانوا يحتملون ذلك لأجل أنهم لو قالوا: مَهَدّ لم يكن بزنة جَعْفَر والغرض في الإلحاق تشاكل الألفاظ في الوزن كـــان احتمال الضمة في عُنْدُد إذا قصد إلحاقه بُبْرثُن أوجب، فقول أبي الحسن قوي في إثبات هذا المثال، ويجوز أن يكون صاحب الكتاب تركه[1]؛ لأنه ليس بالأعـــراف في الاستعمال، ثم يكون نحو: جُنْدَب قد ورد على الإلحاق به، ولا يكـــون سبيل هذا سبيل فَقِير أعني أنك لو قلت: إني أثبت جُنْدَباً على الإلحاق بمـــثال مقدر لم يستعمل كما كان فَقِير مأخوذاً من فَقُر في التقدير وفرعا عليه، وإن لم يـــستعمل لم يجز لأجل إن الإلحاق ليس بِشَيء يوجبه المعنى، وإنما يتعلق باللفظ، وهو أنك تقول: مَهْدَد ليكون على وزن جَعْفَر، ومن المحال أن تطلب المـــوازنة بين لفظ موجود ولفظ معدوم؛ لأنك إذا قصدت استعمال مثال، فأن تـــستعمله أصلا وتدع الفرع الذي هو الإلحاق أولى من أن يأتي بالفرع وتترك الأصل هذا ظاهر المناقضة، وأما فَقِير فإنه (فرع)[2]، على فَقُر، والمعنى يقتضيه؛ لأجل أنه يدل على غير ما يدل عليه فَقُر، وإذا قلنا: إنه فرع عليه [3]، فالمعنى أنه

(١) انظر: الكتاب (٢/٣٣٥) .

(٢) (فرع) ليست في أ .

(٣) (إنه فرع عليه) ليست في (ظ) .

صيغ بعده، من حيث إنك تفتقر أولا أن تثبت الفَقْر لشَيء بالإخبار كقولك: فَقُرَ زَيْدُ، ثم تصفه به، فتقول: فَقِير، وليس هو بفرع على فَقُر من جهة موازنه في اللفظ كما كان مَهْدَد فرعا على جَعْفَر من حيث إنك تقصد أن تجعله على زنته، وإذا كان كذلك جاز أن يستعمل فَقِير ويترك فَقُر، و لم يجز أن يستعمل مَهْدَد من غير أن تثبت مثال جَعْفَر لما ذكرنا من أن الموازنة في اللفظ لا تكون بين الموجود المستعمل والمتروك الذي لا يعلم، فإذا لم يثبت مثل جُخْدَب لم يعلم أن مثل [1]، عُنْدَد ملحق به فهذا هو الكلام في /أصول بنات الأربعة. ٢٠٤/أ

وأما (بنات)[2]، الخمسة، فعلى أربعة أمثلة، فَعَلّل الاسم فَرَزْدَق والصفة شَمَرْدَل، وفُعَلِّل بضم الفاء وفتح العين وكسر اللام الاسم قُذَعْمِل والصفة خُبَعْثِن، وفِعْلَلّ بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام قِرْطَعْب، والصفة جِرْدَحل، وفَعْلَلِل بفتح الفاء وسكون العين وثلاث لا مات الأولى مفتوحة والثانية مكسورة نحو: جَحْمَرِش وَصَهْصِلق، وقول أبي علي قال: "ولا نعلمه جاء اسماً" يعني قال صاحب الكتاب: ولا نعلم نحو: جَحْمَرِش اسماً [3] كما [4] كان فَرَزْدَق وسَفَرْجَل؛لأن جَحْمَرِش صفة ألا تراهم يقولون: عَجُوز جَحْمَرِش، وكذا صوت صَهْصَلِق، وقد حكي هُنْدِلع، و لم يثبته صاحب الكتاب [5]، وقالوا: إنّه اسم بَقْلَة [6]، وبعضهم يقول: إنه اسم موضع، ولا مُعَرَّج عليه،

---

(١) في روظ، ود (مثال).

(٢) (بنات) ليست في أ.

(٣) الكتاب (٢/٣٤١).

(٤) انظر: ١١٦٩.

(٥) الكتاب (٢/٣٤٠، ٣٤١)، قال: (هذا باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة) فذكر الخماسي من الأسماء والصفات و لم يذكره معها".

(٦) انظر: الأصول (٣/٢٢٥).

ومثال الخماسي يختص بالأسماء، فلا يكون في الفعل نحو: سَفَرْجل كما كان فيه نحو: جَعْفَر كَدحْرَج، وذلك أن الفعل تلحقه الزيادة، ألا تراك تقول: دَحْرَجْتُه فَتَدحْــرَجَ واحْرَنْجَم، فلو بنيت الخماسي، فقلت: مثلا: سَفَرْجَلْت، لوجب أن تقول: يُسَفَرْجِل، وكذا نحو: احْرَنْجَم كأن تدخل فيه فيفرط قبحه، فلما كان كذلك ترك، ومما يدل عندى على الرغبة عنه أن الفعل تتصل به الضمائر وتصير معــه بمنزلة الجزء نحو: ضَرَبْنا وضَرَبْتُم، فإذا جاء الخماسي منه، ولحقه الضمير أفــرط في الطول، ولا تكون الضمائر في الاسم بوجه؛ لأن الضمير يستكن في الاســم، ولا يكون لـــه لفظ معه، والاسم قبل الفعل في الرتبة، وكثرة الأمثلة تَــصَرُّف، فهو أولى به كما كان أولى بالتنوين، وكان الفعل مخصوصاً بالجزم الــذي هـــو إسقاط على ما مضى في صدر الكتاب [1]، فالفعل يكون ثلاثياً ورباعياً نحو: خَرَجَ ودَ حْرَجَ، وهذه الأصول تلحقها الزيادة، فالأول الثلاثي[2]، يبلغ بالزيادة، سبعة أحرف نحو: قولهم: اشْهِيَاب، وليس فوق هذا مصعد، وأما (الفعـــل)[3] الثلاثي فلا يزيد على ستة نحو: اشْهَا بَبْتُ واسْتَخْرَجْت، وأما ما حكـــوه من قَرَعْبُلانة وعُقْرُبَانه، فهو عائد إلى السبعة؛ لأن تاء التأنيث في حكم الـــساقط، ألا تراه لا يلزم في الأكثر نحو: ضَارب وضَارِبة، وكفاك سعة بهذا الباب، ويقولون: عُقْرُبَان [4]، فيحذفون التاء وليس في اشْهِيَاب حرف يقصد بالحـــذف أعـــني أن الهمـــزة إذا سقطت، فلأجل أن من شأنها أن توصل إلى

(١) المقتصد في شرح الإيضاح (١٦٨) .

(٢) أي الاسم الثلاثي .

(٣) (الفعل) ليست في أ .

(٤) انظر: الكتاب (٢/١٠٩، ٣٣٨)، والأصول (٣/٢١٩) .

الساكن، وقد استغنى عنها والقصد بالحذف أن تقول: مثلا شِهِيَاب، فلا تلفظ بالهمـــزة،/ رأساً، وكيف تصرف الحال فنحو: قَرْعَبْلانة لا يكاد يوجد إلا في ٢٠٤/ب شذوذ، وَمعْيُورَاء [١] بمنزلة اشْهِيَاب في كونه على سبعة أحرف (وقال بعضهم: إنه مما زاد على السبعة، وهذا مما لا شَيء فيه؛ لأنه غلط في الحساب)[٢] .

وأمـــا الرباعي فبمنزلة الثلاثي؛ لأنه لا يزيد على السبعة نحو: احْرِنْجَام، وفي الفعل على ستة نحو: احْرَنْجَم كما كان الثلاثي [٣]، نحو: اشْهَابّ، وأما نحو الخُمَاسِي، فينحط عنهما؛ لأنه لا يجاوز ستة نحو: عَضْرَفُوط؛ لأن الواو زائدة، وكـــذلك عَنْدَلـــيب، وقَبَعْثَرى؛ لأن الياء والألف زائدتان، وإنما كان كذلك لأمرين:

أحـــدهما: أن الخماسي لما وضع في أصل تركيبه على الامتداد لم يرغب في الـــزيادة فيه لأجل أنه يتضمن من الثقل اللازم ما يزهد [٤]، في اجْتلاب ثقل مُـــتَطَفِّل [٥]، وليس كذلك الثلاثي والرباعي؛ لأجل أنهما إذا وضعا في الأصل علـــى الاقتصاد كان الزيادة أَلْيَق بهما من حيث إن الأصل يكون موجوداً على خفـــته في كثير من الأحوال، وهو أن يكون [٦]، خَرَج ثم اسْتَخْرَج ودَحْرَج ثم تَدَحْرَج، والخماسي يوجد أبداً على الامتداد؛ لأن الأصول لا تفارق التركيب

---

(١) معيوراء: جمع غير وهو حمار الوحش .

(٢) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ) .

(٣) (الثلاثي) ليس في (ظ) .

(٤) في ظ(يزيد في اختلاف) .

(٥) في د (متصل) .

(٦) في ظ (تقول) .

والثاني: أن الزيادة ضرب من التصرف، ويحتاج إليها لمعان نحو: اسْتَخْرج في الفعل، واسْتِخْراج ألا ترى أن دخول الزيادة . يدل على معنى والخماسي لا يكون فيه هذا من حيث إنه مقصور على الاسم، فإذا دخله الزيادة كانت لغير معنى كالوَاوِ في عَضْرَفُوط، وإذا كان كذلك اتضح أن القياس يوجب قلة حظه من الزيادة، وأما تبليغ بنات الثلاثة بالأربعة [1]، والأربعة بالخمسة فالقول فيه أن الإلحاق على وجهين :

أحدهما: أن يكون بحرف ليس من التركيب كالواو في حَوْقل؛ لأنه ألحق الكلمة بَدحْرَج، وكذا الياء في بَيْطَر .

وفي الاسم نحو: جَدْوَل وضَيْغَم وقَسْور؛ لأن الواو، والياء تلحقان هذه الأمثلة بجَعْفَر .

والضرب الثاني: من الإلحاق أن يكون بتكرير حرف من أصل الكلمة، فالفعل نحو: جَلْبَب وشَمْلَل، فالباء في جَلْبَبَ كرر للإلحاق بدَحْرَج، وكذا اللام في شَمْلَل، والاسم نحو: مَهْدَد وقُعْدُد؛ لأن الدال الثانية (في مَهْدَد للإلحاق بجَعْفَر، وهي بإزاء الراء، والدال الثانية)[2]، من قُعْدُد للإلحاق ببُرْثُن، ولا يجوز الإدغام؛ لأجل أن الإلحاق يطلب منه/ أن يتوازن المثالان، فيكون مَهْدَد مثل ٢٠٥/أ جَعْفَر في عدد الحروف والحركة، والسكون، وأنت إذا أدغمت أحد المثلين في الآخر أسكنته، وحركت ما قبله فقلت: مَهَدّ وقُعُدّ، وهذا نقيض [3] الغرض؛

---

(١) في روظ (الأربعة) .

(٢) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ) .

(٣) في ر، وظ (نقض للغرض) .

لأنـــه يزيل الموازنة، فكل حرف كرر لأجل الإلحاق فليس للإدغام إليه سبيل، وأما مَحْبَب فليس مثل مَهْدَد لأجل أنه مَفْعَل من الحُبّ (وكان الواجب فيه أن يقال: مَحَبّ)[1]، كالمكَرّ والمفَرّ إلا أنهم فكوا الإدغام على غير القياس، وحسن ذلـــك أنهم يخصون الأعلام بأنواع من التغيير نحو: الإمالة في الحَجَّاج، وقولهم: مَوْهَب ومَوْرَق [2] بفتح العين مع أن الأصول موضوعة على الكسر فيما فَاؤُه واو نحـــو: مَوْعِد، وقد قلنا: إن اختصاص العلم بالتغيير لـــه وجه من القياس، وهو أن الاسم قد نقل من معنى إلى معنى، ألا ترى أن حَجَراً موضوع للجماد المعـــروف، فـــإذا نقل إلى شخص كان ذلك تغييرا للمعنى، فلما كانت العلمية موضـــوعة على التغيير المعنوي جاء في ألفاظ الأعلام ضروب من التغيير؛ لأن اللفـــظ يتـــبع المعنى، وقالوا: مَحْبَب [3]، ومَكْوَزة [4]، وشُمُس للرجل المسمى باســـم الـــشّمس كما أن باب النسب لما كان يتغير فيه معنى الاسم بأن يصير صـــفة[5]، جـــاء فيه ضروب من التغيير غير الجاري على الظاهر نحو: دُهْرِيّ وسُـــهْلِيّ ، ورَمَلِيّ وحَمَضِيّ كما مضى في بابه[6]، ولو وجدنا لَمَهْدَد اشتقاقا يدلنا على أنه من تركيب هَدّ لقلنا: إن الدال ليس للإلحاق، وأنه مَفْعَل لكنا لما لم نجـــد ذلـــك كـــان الثبات على القياس، وهو أن يكون ترك الإدغام لقصد

---

(١) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ) .

(٢) انظر: الكتاب (٣٦٤/٢)، والأصول (٢٨٦/٣) .

(٣) انظر: الكتاب (٢٦٤/٢)، والأصول (٣٨٦/٣) .

(٤) انظر: الكتاب (٣٦٤/٢)، والأصول (٣٨٥/٣)، واللسان (كوز) .

(٥) في ظ (فيه صفة) .

(٦) انظر: ٤١٤ .

الإلحـــاق أولى، وأما قُعْدُد فلا شبهة فيه؛ لأنه من تركيب قَعَدَ، فالدال الثانية لا تكـــون إلا للإلحاق، فلو كان القصد فيه الإدغام لم يبق على مثال فُعْلُل، وهذا الـــنوع مـــن الإلحاق مطرد [1] يجوز القياس عليه عند الأكثر، وهو أن تقول: ضَرْبَبَ من ضَرَب لو احتجت إليه في شعر قياساً على جَلْبَبَ، ولا يجوز القياس على الضرب الأول نحو: حَوْقَل لا تقول: ضَوْرَبَ [2] هذا هو ما عليه الأكثر، وإن كـــان أبـــو الحسن يجوز ذلك، والفرق بينهما أن [3] جَلْبَبَ كثير ونحو: حَـــوْقَل وَبَيْطَر قليل، والشَّيء إذا كثر علم أنه جعل أصلا مقيسا عليه، والذي يـــدل من جهة القياس على أن ضَرْبَبَ أولى من حَوْقَل أن القصد بالإلحاق أن يكـــون لفـــظ [4]، موازن لغيره، وأنت إذا كررت حرفاً من حروف/ الأصل ٢٠٥/ب
كالباء من جَلْبَبَ كنت أتيت بما ليس بأجنبي، وإذا أتيت بالواو والياء وغيرهما ممـــا لا يكون في أصل التركيب كنت تأتي بالأجنبي الغريب، ولا شبهة في أن المناسب إذا أفادك غناء الغريب كان تركه إليه بعيداً من الحكمة جاريا مجرى أن تـــستعين بغيرك، وتتحمل ذل المسألة، وفي نفسك كفاية، وإذا كان الأمر على هذا علمت أن نحو: جَلْبَبَ أولى بالتقديم من نحو: حَوْقَل، والذي يؤنس بالقياس في الإلحـــاق أن الشَّيء إذا قيس على أصل من أصولهم كان بمنزلة ما لفظوا به، وقـــال أبو علي: "ألا ترى أن تقول: هذا خُشْكَنَانٌ [5]، فترفعه وتجريه بوجوه الإعـــراب، فيكون جاريا مجرى كلامهم، وإن لم يكن من تركيبهم لأجل أنك قـــسته عليه، وعلى هذا تجرى العادة في جميع الأصول، ألا ترى أنك لو نسبت

---

(١) انظر: المنصف (١/٤٤) .

(٢) انظر: المنصف (١/٤٤) .

(٣) في روظ، ود (نحو جلبب) .

(٤) في د (اللفظ موازنا) .

(٥) انظر: المنصف (١/٤٤) .

إلى اســـم تـــرتجله الساعة لشَيء، وألحقته ما وضعوه للنسب لم يكن لأحد أن يمـــنعك عنه لأجل أن المقيس على أصول [1] بمنزلتها، وأن الذي [2]، يمنع منه أن تغـــير أصولهم، وتبنى تأليفا ليس لهم نحو: أن تقول: مثلا في ضَرَبَ رَضَبَ، أو تبني فِعْلاً خماسياً وما جرى ذلك المجرى مما لا يدخله القياس، وأما عَفَنْجَج فمما أتاه الإلحاق مرتين؛ لأنه من تركيب عَفَجَ ألحق بجَعْفر أولا بالنون فصار عَفَنَج، ثم ألحـــق بعد ذلك بنحو: شَمَرْدَل بتكرير لام الفعل فقيل: عَفَنْجَج [3]، وبطل حكم الإلحاق الأول، وأما قَلَنْسُوه فقد تقدم [4] أن تقدير الإلحاق لا يجوز؛ لأنه لا يـــسوغ فيها؛ لأجل أن مثالها مفقود في الأصول، فالنون والواو زائدتان لغير الإلحـــاق، ووزنهـــا فَعَـــنْلُوة، وجَحَـــنْفَل رباعي ألحق بخماسي بالنون الأصل جَحْفَـــل [5]، وكذا فَدَوْكَس [6] هو من فَدْكَس [7]، وقد ألحقه الواو بَسفَرْجَل، وهو اسم جد الأخطل [8]، فعلى هذه الوجه يكون الإلحاق .

---

(١) في روظ (الأصول) وفي د (الاسم) .

(٢) في ر، وظ (بمنزلتها تمنع وإنما الذي) وفي د (بمنزلتها فأما الذي) .

(٣) قـــال ســـيبويه في (٢/٣٣٩)، (وما لحق من بنات الثلاثة بجزنبل فنحو عَفَنْجَج وَضَفَنْدَد وحَزَوْنْبل هو الذي لحق من الأربعة ببنات الخمسة)، وانظر: الأصول (٣/٢٢٠) .

(٤) انظر: ١١٧١.

(٥) انظر: الكتاب (٢/٣٣٩).

(٦) انظر: الكتاب (٢/٣٥١)، والأصل (٣/٢٤٠) .

(٧) في روظ (فدكس في الأصل) .

(٨) انظر: الشعر والشعراء (٤٨٣)، والمؤتلف والمختلف (٢١) .

قال صاحب الكتاب

باب علم حروف الزوائد [1]

حـــروف الأسماء والأفعال على ضربين: أَصْل وِزَيادة، فالذي يعرف به الـــزيادة من الأصل هو أن يشتق من الكلمة ما يسقط فيه بعض حروفها، فما ســـقط في الاشتقاق كان زائداً، ومالزمها فلم يسقط [2]،كان أصلا مثال ذلك قولـــنا: اسْتَخْرَج الهمزة والسين والتاء زَوَائد؛ لأنك تقول: الخَرْج، فتشتق من الكلمـــة مـــا يَـــسْقُطْن معه [3]، وكذلك النون في انْفَطَر، والتاء في ارْتَمَى،/ ٢٠٦/أ تقـــول[4]: رَمَـــى وفَطَـــر، فتسقط التاء والنون، وكذلك الهمزة في أَحْمَر وفي أَلَـــنْدد[5] ؛ لأنك تقول: الحُمْرة واللَّدَد، فتشتق من هذا البناء ما تسقط الهمزة والنون فيه .

وحروف الزيادة عشرة أحرف يجمعها [6]، "الْيَوْمَ تَنْسَاه.

فالهمزة[7]، تكثر زيادتها أولا في الأسماء والأفعال، فالأسماء نحو: أَفْكَل[8] وأَيْدَع[9] وأَجْدَل وأَحْمَر وأَصْفَر.

---

(١) في التكملة: (الزيادة) .

(٢) في التكملة (يسقط منها) .

(٣) في التكملة (فيه) .

(٤) في التكملة (لأنك تقول) .

(٥) في تهذيب اللغة (٦٨/١٤)، (رجل أَلَنْدَد وَيَلَنْدَد وهو الشديد الخصومة) .

(٦) في التكملة (يجمعهن قولك) .

(٧) في التكملة مرجان (الهمزة) .

(٨) في تهذيب اللغة (الأفكل، رعدة تعلو الإنسان، ولا فعل لـــه، ويقال: أخذ فلانا أفكل إذا أخذته رعدة) .

(٩) في تهذيب اللغة (١٤٢/٣)، (الأيدع صبغ أحمر وهو خشب البقم وهو على تقدير أفعل).

والفعـــل نحـــو: أذْهَبُ وأَجْلِس وأَقْتُل، فإذا كانت الهمزة أولا حكمت بـــزيادتها وإن لم تشتق من الكلمة التي هي فيها ما تسقط (فيه)[1]، قياساً على الكـــثير، وحملا عليه حتى تقوم دلالة على أنها أصل غير زائد، فلو سميت رجلا بأَفْكل وأَيدَع لم تصرف للوزن الغالب على الفعل، والتعريف، و لم تجعل أَيْدعَا فَـــيْعَلاً؛ لأن زيـــادة الهمـــزة أولاً أكثر من زيادة الياء ثانية (ومن)[2] ثَمَّ كان الأَوتَكـــي [3] بمنزلة الأَجْفَلى [4]، و لم تكن مثل الخَوْزَلى [5]، وكذلك الهمزة في إِصْـــبَع [6] وأُبْلُم [7]، وكذلك الهمزة إذا كانت أول كلمة على أكثر من أربعة أحـــرف نحـــو: إِدْرَوْن [8][9]، وأُزْمُولة [10] وإِصْليت وأَرْوَنَان [11]، وإِسْلاَم

---

(١) (فيه) ليست في (أ) .

(٢) (ومن) ليست في (أ) .

(٣) في تهذيب اللغة (١٠/٣٣٥)، (ثعلب عن ابن الأعرابي الأوتكى السهريز قال وهو القطيعاء قلت: والبحرانيون يسمونه أوتكى) وانظر: لسان العرب (وتك) .

(٤) في الصحاح (جفل)، (قال أبو زيد: يقال: دعوتهم الجَفَلى والأَجْفَلى والأصمعي لم يعرف الأجفلـــى، وهو أن تدعو الناس إلى طعامك عامة ... وقال بعضهم: الأجفلى والأزفلى: الجماعة من كل شيء) وانظر: النوادر (٣٠٩)، واللسان (جفل) .
قال في ليس في كلام العرب (٢٦٥)، (ليس في كلام العرب كلمة على أَفْعَلى إلا أَجْفَلَى) .

(٥) الخوزلي والخيزلى مشية فيها تفكك)، الصحاح (خزل) .

(٦) في إصـــبع ثماني لَغات: أَصبَعَ وأُصبُع، وأَصبْع وإِصبَع وإِصبْع وإِصبِع، انظر: المنتخب من غريب كلام العرب (٥٣٧)، والمنجد في اللغة (٤٨، ٤٩) .

(٧) الأبلم:خوص المُقْل: وفيه ثلاث لغات: أَبْلَم وأُبْلُم وإِبْلم، والواحد بالهاء، الصحاح (بلم) .

(٨) في تهـــذيب اللغة (١٤/٩٣)، ثعلب عن ابن الأعرابي فَلان إِدْرَوْن شر، ضمْر شَرّ إذا كان نهاية في الشر، وقال شعر: الإدروان الأصل قال: وإدرون الدابة آرية: قلت: ومن جعل الهمزة في إدرون فاء المثال فهي رباعية مثل فرعون وبرذدون)، وانظر: اللسان (درن) .

(٩) في التكملة شاذلي (إدرون وهو إفعول من الدرن وهو السيء الخلق) .

(١٠) أزمـــولة: المصوت من الوعول وغيرها، ويقال: هو إِزْمَوِل وإِزْمَوِل بكسر الألف وفتح الميم، الصحاح (زمل) .

(١١) في تهـــذيب اللغة (١٥/٢٢٨)، (يوم أَرْوَنَان، وليلة أرونانة شديدة الحر والغم وأخبرني الإيـــادي عـــن شمر قال: يوم أرونا إذا كان ناعما... قال: وهذا من الأضداد)، وانظر: الأضداد للسجستاني (١١٠) .

وإِعْصَار تحكم بزيادة الهمزة في جميع هذه الكلم .

فأمـــا إمّعَة[1] فالهمزة فيه أصل، ألا ترى أنه ليس في الصفات شيءٌ على إفْعَلة[2] إنما جاء على هذا البناء أسماء قليلة غير صفات نحو: إِشْفى[3] وإِنْفَحَة[4] وإِبْيَن [5]، وأما [6] إمّعَة فمثل [7] دِنَّمة [8] ؛ لأنه وصف مثله.

فأما أَوْلَق [9]، فيحتمل ضربين من الوزن أحدهما: أن يكون فَوْعلاً من أَلـــقَ، فالهمزة فاء، ولو سميت به رجلا على هذا المذهب[10] لا نصرف، ويجوز أن يكون أَفْعَل من وَلَق يَلِق إذا أَسْرَع، ومنه[11] ﴿تَلِقُونَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾[12] قال:

---

(١) الإمعة: الرجل الذي لا رأى لـــه ولا عزم فهو يتابع كل أحد على رأيه، ولا يثبت على شيء، تهذيب اللغة (٣/٢٤٩)، وانظر: المنصف (٣/١٨) .

(٢) انظر: الكتاب (٢/٣٤٤) .

(٣) ألا شفى: ما كان للأساقي والقرب، وهو مقصور، والمِخْصَف للنِّعَال، تهذيب اللغة (١١/٤٢٢) .

(٤) في تهـــذيب اللغة (٥/١١٢)، (قال الليث: ألا نفخة لا تكون إلا لكل ذي كرش، وهو شيء يستخرج من بطن ذِيه أَصْفَر يعصر في صوفه مبتلة في اللبن فيغلظ كالجبن) .

(٥) إِبْـــيَن بفتح أوله ويكسر اسم رجل كأن في الزمن القديم وهو الذي تنسب إليه عدن إبين مـــن بـــلاد اليمن، وقيل: غير ذلك. انظر: معجم ما استعجم (١٠٣)، ومعجم البلدان (١/٨٦)، انظر : الكتاب (٢/٢١٦) .

(٦) في التكملة مرجان (أنما) .

(٧) في أ (مثل) .

(٨) في تهذيب اللغة (١٤/١٤٥)، (رجل دنمة ودنامة إذا كان قصيراً .

(٩) انظر: ما ينصرف ما لا ينصرف (١٥)، والخصائص (١/٩) .

(١٠) في التكملة مرجان (الوصف) وبه قال سيبويه، انظر: الكتاب (٢/٣٤٤) .

(١١) في التكملة (قوله تعالى) .

(١٢) سورة النور (الآية: ١٥)، بفتح التاء وكسر اللام وضم القاف وهي قراءة عائشة، وابن عباس رضي الله عنهم، وابن يعمر، وعثمان، الثقفي، انظر:معاني القرآن للفراء(٢/٢٤٨)، وشواذ القرآن لابن خالويه (١٠٢)، والمحتسب (٢/١٠٤)، والبحر المحيط (٦/٤٣٨) .

جَـــاءَتْ بِـــهِ عَـــنْسٌ مِـــنْ الشَّامِ تَلِق [1]

فهو على هذه أَفْعل الهمزة زائدة، والواو فاء، فإن سمي به رجل على هذا (الوصـــف)[2]، لم يصرف، وإنما يحكم بزيادة الهمزة حتى يقوم دليل على أنها أصل إذا كانت أولا، فإن كانت غير أول حكمت بأنها أصل حتى تقوم الدّلالة علـــى زيادتها [3]، بالعكس مما تقدم، فمما قامت الدلالة على زيادتها غير أول النِئْدِلِ؛ لأنهم قالوا: النَّيْدُلان قال:

يُلْقَـــى عَلَـــيه النَّـــيْدُلانِ باللَّـــيْلْ [4] [1]

(١) رجـــز اختلف في قائله، فقيل: إنه القلاخ بن حزن المنقري، وقيل: الشماخ، وقيل: ابن الرقيات.

نسب إلى القلاخ في ابن يسعون (١٨٠)، وابن برى (٦٢٢)، واللسان والتاج (زلق) .

ونسب إلى الشماخ في ملحق ديوانه (٤٥٣)، واللسان (ولق) .

ونسب إلى ابن الرقيات في أدب الكتاب (٩٩)، وليس في ديوانه .

الشاهد: قوله: "تلق" أي تسرع في العدو.

وورد بـــلا نسبة في معاني القرآن ()٢/٢٤٨)، والشعر والشعراء (٥٩٨)، وما ينصرف ومـــا لا ينـــصرف، (١٥)، وتهذيب اللغة (٨/٤٣٣) (٩/٣٠٩)، والخصائص (١/٩)، (٣/٢٩١)، والمحتـــسب (٢/١٠٤)، والمخـــصص (٣/٥٤)، والقيسي (٨٩٠)، وشرح المفـــصل (٩/١٤٥)، والمرتجل في شرح القلادة الساوحية (٣١)، والبحر المحيط (٦/ ٤٣٨)، والتاج (أنق) .

عنس: البازل الصلبة من النوق، ولا يقال لغيرها عنس .

(٢) (الوصف) ليست في (أ) .

(٣) في التكملة مرجان (على أنها زائدة).

(٤) بـــيت من الرجز، اختلف في قائله، فقيل: إنه حريث بن زيد الخيل، وقيل: رؤية. ونسب إلى رؤية في القيس (٢٨١)، وابن بري (٦٢٣)، وشواهد نحويـــة (١٨١)، ونسب إلى =

والـــشِّئْذَارَة، لأنهـــم قالوا:شِنْذَارَة بالنون للسيِّء الخلق حكاه أبو زيد، وأنشد:

يَسُوقُ بِهم شِنْذَارَةٌ مُتَقَاعِسُ [٢]..........................

ومـــنه [٣]، الـــشَّأْمَل والشَّمْأَل [٤] تقول [٥] : شَمَلت [٦] الرِّيح، ومنه

= رؤية في القيسي (٨٩١)، ،ليس في ديوانه .

الـــشاهد: قوله: "النيدلان" بغير همزة فهي في النئدل زائدة، والنيدل والنيدلان بغير همز الكابوس .

وورد بلا نسبة في نوادر أبي مسحل (٣٠)، والنصف (١٠٦/١)، وسر الصناعة (١١١، ٤٤٤)، وشرح الملوكي (١٤٨)، والممتع (٢٢٨)، واللسان والتاج (فرج- ندل) .

(١) في التكملة مرجان (بالليل: نِفْرِجَة القلب قليل النيل) .

(٢) صدرت بيت من البحر الطويل نسبه القيسي (٨٩٢)، إلى جرير وليس في ديوانه المطبوع وعجزه:

.... عـــدو صـــديق الـــصالحين لعين

الشاهد: قوله: "شنذَراة" بالنون فدل على أن الهمزة في شئذراة زائدة.

ورد غير منسبو في النوادر (٥٨٩)، وابن يسعون (٢٨١)، وابن يرى (٦٢٥)، والتكملة واللسان والتاج (شنذر) .

في ابن يسعون (سمدأوه) وفي ابن برى (سندأوة)، وفي التكملة واللسان والتاج صدره :

أجـــد بهـــم شـــنذارة متعـــبس ....

(٣) في التكملة شاذلي (ومنه قولهم) .

(٤) في التكملة مرجان (الشمال) .

(٥) في التكملة (لقولهم) .

(٦) انظر: الكتاب (٣٥٢/٢) .

جُـــرَائِض [1]،وحُطَـــائِط لقولهم: جِرْوَاض، ومنه [2] ضَهْيَأ [3]؛ لأنهم قالوا: ضَهْيَاء [4]، فاشتقوا من الكلمة ما سقطت فيه فهذا حكم الهمزة [5] .

قال/ المفسر : ٢٠٦/ب

أعلم أن الفصل بين الزيادة والأصل، أن الزائد: هو الذي لا يكون فاءً، ولا عيناً، ولا لاماً نحو: أن تقول: كِتَابٌ وقَضِيبٌ وعَجُوزٌ، فيكون الألف والياء والـــواو زوائد لأجل أن واحداً منها ليس من الحروف التي ذكرنا يد لك غلى ذلك أنك تقول: كَتَب وقَضَب وعَجَزَ، فلا ترى شيئاً من تلك الحروف، وكذا تقول: اسْتَخْرَج، فتحكم بزيادة الهمزة والسين والتاء لأجل أنك تقول: خَرَج، فتجده عاريا منها .

ومعـــنى الزيادة: أن لا يكون وضع عليه التركيب في الأصل، وقولك: خَرَجَ يد لك على أن التركيب وقع من الثلاثة التي هي الخاء والراء والجيم دون غيرها، وتقول: ضَرَّبَ، فتحكم بأن إحدى الرائين زائدة؛ لأنك تقول: ضَرَبَ والضَّرْب فيه راء واحدة، وإذا مثلت الكلمة لفظت بالزائد في المثال، فتقول في

---

(١) في التكملة شاذلي: (جرائض لقولهم: جرواض، وخطائط لأن الصغير محطوط)، الجرائض، الجمـــل الضخم، انظرك المنصف (١/١٠٦)، حطائط، هو الصغير لأن الصغير محطوط، الكتاب (٢/٣٥٢) .

(٢) في التكملة (ومنه قولهم) .

(٣) ضـــهيأ: شـــجر وهي أيضاً التي لا تحيض من النساء الكتاب (٢/٣٥٢)، ومعاني القرآن للزجاج (٢/٤٤٣)، وسر صناعة الإعراب (١٠٨) .

(٤) انظر: الكتاب (٢/٣٥٢) .

(٥) التكملة شاذلي: (٢٣١- ٢٣٣)، والتكملة مرجان (٥٤٢، ٥٤٨) .

كَـــتِاب: فِعَـــال، فتضع موضع الأصول حروف فَعَل، ويكون الألف ملفوظاً (بـــه)[1] كما كان، وكذا تقول في ضَرُوب: فَعُول، وفي اسْتَخْرَج: اسْتَفْعَل، فتلفظ بالهمزة والسين والتاء، ولا يكون لها مثال كما يكون للأصول [2]، وهو أن تضع الفاء والعين واللام في قولك: يَفْعُل بإزاء الخاء والراء والجيم من يَخْرُج، وعلـــى هـــذا تجرى الزوائد التي ليست من حروف التركيب، فأما ما كان من حروف التركيب نحو: أن تقول ضَرَّب وقَتَّل فتكرر الراء والتاء، وهما مما ركب عليه الكلمة، ففيه مذهبان .

الأظهر الأكثر أن تقول: فَعَّل [3] فتكرر في المثال الحرف الذي هو بإزاء الحرف المكرر كتكرير العين مُجْرِياً لـــه مُجْرى تكرير الراء في ضَرَّب.

والمذهب الثاني أن يلفظ بالزائد المكرر، فتقول في قَتَّل فَتْعَل وفي ضَرّب فَـــرْعَل كما قلت في قَاتَل وضَارَب: فَاعَل، وذلك أنك قصدت اللفظ بالزائد كمـــا هـــو، ولا يكون الوجه الأول في نحو: قَاتَل؛ لأن الألف ليس بحرف من حروف التركيب، فتكرر العين لـــه مثلا كما كان الراء الأولى كذلك، فليس إلا أن ينطق به في المثال فتقول: فَاعَل، وكذا اسْتَخْرَج لا يجوز أن تضع موضع الـــزائد فـــيه شـــيئاً من حروف فَعَل فنقول مثلا: افْعَلّل لما ذكرنا من أن هذه الحروف ليست من أصول التركيب، فيكون لها حظ في حروف فَعَل، وإنما قلت في مثل جَعْفَر وسَفَرْجَل: فَعْلَلَ وفَعَلّل، فمثلت جميع حروفه بحروف فَعَل؛ لأنه كان عاريا من الزيادة، ألا ترى أنك لو قلت في ضَرَبْنَ فَعَلّ كان خَطأً لأجل أن

---

(١) (به) ليس في (أ) .

(٢) في أ (الأصول) .

(٣) في د (فعل لأنه كان عاريا من الزيادة) .

النون زائدة ليست من التركيب، وينبغي أن،/ تعلم أنك إذا قلت: ضَرّب، فإن ٢٠٧/أ
في حرف [1] التكرير مذهبين أحدهما: أن الأولى زائدة .

والثاني: أن الثانية مزيدة، والأولى أصل .

فعلى المذهب الأول تقول في ضَرّب إذا قصدت اللفظ بالزائد: فَرْعَل.

وعلى المذهب الثاني فَعْرَل، وقياس الأول أن الراء الأولى ساكنة والثانية متحـــركة، والأضعف أولى أن يكون مزيداً، ألا ترى أنه ليس هنا حرف أكثر حظـــا من حروف المد في الزيادة وُهنّ سَوَاكِن في الأصل بدلالة أن منها مالا يتحرك وهو الألف، وهذا واضح، وبعد :

فـــإن الـــزيادة على ضربين زيادة لمعنى كألفَ ضارِب؛ لأنه يدل على الفاعلية، وكذا ميم مَضْرُوب؛ لأنه يدل على المفعولية، والهمزة في نحو: أَخْرَجْتْ زيـــداً؛ لأنهـــا تفيد التعدى، والسين والتاء في اسْتَنَطَقْت زَيْداً، والنون في نحو: انفَطَـــر؛ لأن جميع ذلك يفيد معاني لا توجد إلا بها، ألا ترى أنك لو أسقطت الهمـــزة مـــن أَخْـــرَجْت بطل التعدي، ولو حذفت الميم والألف من مَضْرُوب وضَـــارِب بطـــل المفعولية والفاعلية، ومن هذا النوع حروف الإلحاق نحو ما تقدم[2] لأجل أنها تأتي لغرض، وهو أن يجعل لفظا بزنة آخر .

والـــضرب الثاني: أن تكون الزيادة لإطالة البناء نحو: ألف كِتَاب، وواو عَجُـــوز وياء قَضِيب لا فائدة في شَيء منها غير امتداد البناء، وذلك ليس ببعيد مـــن الحكمة لأجل أن فيه تحسينا للصوت وإتماماً للفظ، ويحتاج إليه في القوافي

---

(١) في روظ (حرفي) وفي د (فإن فيه حرفان وفي حرف التكرير مذهبان) .

(٢) انظر: ٦١٨، ٦٢٣ .

وغير ذلك من الكلام الموزون، وإذا تصفحت العادة عرفت صحة ما أشرنا إليه، وحـــروف الإلحـــاق تشبه هذا النوع من وجه، وهو أنها لا تفيد شيئاً في معنى الكلمة، وإنما يتعلق باللفظ، وإنما جوزنا أن يكون من الضرب الأول لأجل أنك إذا قلت: قُعْدُد فالدال جاء ليكون هذا على مثال بُرْثُن، ولا توجد هذه الصفة في واو عَجُــوز إذ لــيس يمكــن أن يقال: إنه جاء للإلحاق بشيء، وبعد هذا التفصيل، فإن حروف الزيادة عشرة يشتمل عليها قوله: الْيَوْمَ تَنْسَاه، وقد قالوا في جمعها، السِّمَانَ، هَوَيْت" وأَتَاه سُلَيْمَان" .

فالأول الهمزة تزاد كثيراً في الاسم والفعل، فإذا وقعت أولا وكان بعدها ثلاثة أحرف أصول، فاحكم بزيادتها إلى أن يقوم دليل على غير الظاهر يقتضي في نَحو: أَفْكَل وَأَيْدَع بزيادة الهمزة، فتقول في تمثيله: أَفْعَل دون فَعْلَل لأجل أن الهمـــزة استمرت مزيدة في هذا النحو على ما دل الاشتقاق/ عليه نحو: أَحْمَر ٢٠٧/ب
وأَصْفَر وأَكْرِمُ وأَذْهَبُ وأَجْلِسُ من حيث إنك تقول: الْحُمْرَة والصُّفْرة، وذَهَبَ وجَلَس، فلا ترى هناك همزة، فلما علم كثرة زيادتها فيما ظهر الأمر فيه، حكم بـــزيادتها فيما لا يوجد لـــه اشتقاق حملاً على الأكثر، فلم يمنعك من الحكم بـــزيادة همـــزة أَيْدَع أنك لا تجد نحو: يَدَع مما يناسبه كما وجدت الحُمْرة فِي أَحْمَر، وكَرُم في أَكْرَم، ولما حكمت بذلك لم تصرف أَيْدَع اسم رجل كما لا تـــصرف أَحْمَدَ للتعريف ووزن الفعل، فإن قلت: إن الياء في أَيْدَع من حروف الزيادة؛ وهي مشاكلة الهمزة في أنك لا تجد ما يدل على زيادتها؛ فكيف قلت: إنه من تركيب يَدَع و لم تقل: أَدَع، فالجواب: أن الهمزة أَوَّلاً أذهب في الزيادة مـــن الياء ثانية، فكما حكمت بزيادة الهمزة في أَفْكَل لأجل الترجيح بالكثرة، كذلك حكمت بأن الهمزة أولى بأن تكون زائدة من الياء لهذا المعنى، فقلت: إنه

أفعَـــلَ دون فَيْعَل، وقوله: ومن ثَمّ كان الأوْتَكَى بمنزلة الأجْفَلَى، و لم يكن مثل الخَـــوْزَلي يعـــني به أنا لم نجعل الواو في الأَوْتَكَى مزيدة، والهمزة أصلا، فيكون فَوْعَلـــى كخَـــوْزَلي، ولكنا جعلنا الهمزة زائدة والواو أصلا، وقدرنا أنه أَفْعَلى كالأجفلـــى لأجـــل أن زيادة الهمزة أولا أكثر من زيادة الواو ثانية، وأما نحو: إصْلِيت وإسْلام، فإنه يحكم فيه بزيادة الهمزة أيضا لأجل أن بعدها ثلاثة أحرف أصـــولا، و لم يخرجها زيادة وقَعَت في حشو الكلمة أن تكون مثل أَحْمَر؛ لأن الاعتبار أن تكون الهمزة رابعة للأصول لا للزيادة، فإسلام وإعْصَار إفْعَال دون فِعْلاَل، وإدْرَوْن إفعَول، وأَرْوَنان أفْعَلاَن، وإصْلِيت إِفْعِيل، والاشتقاق يدل على ذلـــك أيـــضاً؛ لأن إدْرَوْناً من الدَّرن؛ لأنه دَرْدِيّ الزّيْتُ، ومعنى الدَّرن لا ئح فـــيه، وإصْليت من الصَّلْت، وأرْوَنَان من الرّوْنِ، وهو اليوم الشديد[1]، وأنشد شيخنا:

وَظَـــلّ لِنِـــسْوة الـــنُّعْمَانِ مِـــنَّا عَلَـــى سَـــفَوانَ يَـــوْمٌ أَرْوَنَانِي [2]

---

(١) أي الشديد في كل شيء من حر أو برد أو جلبة، المنتخب (٥٧٧) .

(٢) بيت من البحر الوافر، قائله النابغة الجعدى.

سفوان: اسم ماء على قدر مرحلة من باب المربد بالبصرة وبه ماء كثير .

الـــشاهد: قوله: "أروناني" في الصحاح (رون)، (فإنما كسر النون على أن أصله أروناني على ا لنعت فحذفت ياء النسب) .

ورد في ديـــوانه: ١٦٣، والعـــين (٢٧٥/٨)، والكـــتاب (٣١٧/٢)، ونقائض جرير والفـــرزدق (٤٠٤). والأضداد للسجستاني (١١٠)، والنوادر (٥٢٩)، والأضداد لابن الأنـــباري: (١٦٦)، ولـــيس في كلام العرب (٢٦٤)، والتنبيهات لابن حمزة (١٦٠)، والمنـــصف (١٧٩/٢)، والـــصحاح (رون) والمخصص (٦٢/٩)، والأعلم (٣١٧/٢)، ومعجم البلدان (٢٢٥/٣)، واللسان (رون) والعيني (٥٠٥/١)، والخزانة (٢٧٩/١٠)، والتاج (رون) .

=

إنما هو أَرْوَنَانُ [١] دخله النسب تأكيداً لمعنى الصفة كأَحْمَرِي، ونظيره في الــوزن أخْطَــبانُ للطائــر[٢]؛ لأنه من الخُطْبَة اللون[٣] الكائن غبرة ترهقها خضرة[٤]، وقد قالوا منها: أَخْطَب وخَطْبَاء ويجوز أن يكون أخْطَبَان من خُطْبة الكلام، ألا تراهم يصفونه بالسجع كقولهم: سجع الحمام، وجاء في الشعر :

.... تَرَنُّمُ أَخْطَبَانِ [٥]

٢٠٨/أ وأنبخان / [٦] وأنفخان للعجين هما من النَّبْخِ والنَّفْخِ والمعنى واحد، وقال بعضهم [٧]، في أَرْوَنَان: إنه يجوز أن يكون من الرَّنَّة، فيكون وزنه أَفْوَعَال كأنه يورث البكاء والرَّنَّة لما يقع فيه من الخطوب فإن دل أمر على كون الهمزة أصلية

- في الكــتاب وابن الأنبارى وليس في كلام العرب والأعلم والتاج (أرونان) . وقال ابن خالــويه في ليس في كلام العرب (٢٦٤)، يقال: يوم أَرْوَنَانٌ وأَرْوَنَانِيٌّ، وأَرْوَنَانِ ثلاث لغات) .

(١) وزنه أَفْعَلَان . انظر: الكتاب (٣١٧/٢) .

(٢) (الطائر) ليست في ظ .

(٣) في (ظ) (للون) .

(٤) انظر: اللسان (خطب) .

(٥) جزء من بيت من البحر الوافر قائله زهيراً أو كعب بن زهير، وهو تام:

كــأنَّ صَــريفَ نَابَــاه إذَا مَا أَمَــرَّهُمَا تــرنم أَخْطَــبَان

ورد في شــرح شــعر زهير الثعلب الحاشية (٢٦٢)، وإبراز المعاني من جزء الأماني في القراءات السبع (٥٩٢)، واللباب في علوم الكتاب (٣٠٠/١٣) .

وتفــسير الفخــر الرازي (٤٨/٦)، أخطبان: طائر سمى بذلك لخطبة في جناحيه وهي الحضرة المنتخب (٥٧٧) .

(٦) انظر: اللسان (نبخ) .

(٧) هو ابن الأعرابي انظر: المخصص (٦١/٩) .

مـــع وجود هذه الصفة المشترطة عدلت عن الظاهر، وذلك قولهم: إِمَّرة وإِمّعَة الذي يدل على أن الهمزة أصل أمران:

أحدهما: أن مثال إِفْعَلَة لا يكون صفة، وإنما يأتي في الأسماء على قلة نحو: إِنْفَحَة.

والـــثاني: أنـــك إذا جعلت الهمزة زائدة جعلت الكلمة من باب دَدَن وكَـــوْكَب، وهو أن يكون الفاء والعين من موضع واحد، وذلك نَزْر لا يحمل علـــيه مـــع وجود المندوحة عنه، فكما حكمت بزيادة الهمزة في أَفْكَل اعتباراً للأكثر كذلك يجب أن تحكم بأنها أصل في إِمّعَة وإِمَّرة تجنبا للحمل على النادر، فتـــرك الأكثـــر، وهو أن يكون فِعَّلَة [1] كدِنَّمَة، ولا يكون الفاء والعين من موضع واحد ويكون التكرير في الميم للتضعيف كضرب.

وهنا أمر ثالث يدل على كون الهمزة أصلا في إِمَّرَة خصوصاً، وهو أن يقـــال ذلك لمن يقول لكل واحد: مُرْني بأَمْرِك، فإن قلت: فإن إِمّعَة صفة لمن يقول لكل أحد: أنا معك: فكيف لم يَدُلَّك تَعَرِّي مَعْ من الهمزة على زيادتها في إِمّعَـــة كما دَلَّك وجودها في أَمَر على كونها أصلا في إِمّرة، فالجواب أن هذه سؤال ملبس والقول فيه أنّ مع ليس بفعل ولا اسم متمكن فيجد الاشتقاق إليه سبيلا، وإنما مجراه مجرى الحروف، فإذا وضع الكلمة على معناه لم يعتبر تركيبه فـــيها، وإن كان يوجد حروفه، وإنما يكون تركيبا مستأنفا كما أنك إذا قلت: هَلَّـــل لمن يقول: لا إِلَه إلاّ الله، لم يجز أن تقول: إنه اشتق [2]، من هذه الكلام

---

(١) انظر: الكتاب (٢/٣٢٩، ٣٤٤) .

(٢) في ظ (مشتق) .

كمـا تقـول: إنَّ أَحْمر مشتق من الحمرة؛ لأن الاشتقاق لا يكون من أسماء وحـروف مجمـوعة متفاوتة التركيب (ويقدر أن هلل بمنزلة وَحَّد[1] في أنه لا يكون من هذا الكلام في شَيء من حكم الاشتقاق)[2]، وإن فيه بعض حروفه، فكذا إمَّعَة بمنزلة اسم يتضمن معنى مع، ولا يتضمن حرفيه في أنك تقدر أنه بناء برأسـه، ولا تعرج على لفظ مع في الزيادة، والأصل كما أنك لا تقول في من يقـول: لا ليت بمعنى قلت: لاَ لاَ، وحكوا سَأَلْتُك حَاجَةً فَلاَلَيْتَ فِيها: إن الياء زائدة؛ لأنها غير موجودة في لاَ لما ذكرنا من أن الحروف وما يجرى مجراها من الأسمـاء الجامـدة لا يشتق منها، وإنما يستأنف بناء، ويضمن شيئا من حروف الكلمة المقصودة ليكون أوضح في الدلالة عليها فتأمله .

٢٠٨/ب فـأمـاَ أوْلَـقَ فعلى الوجهين المـذكورين[3] الأول/ أن تكون الهمزة أصـلاً يكـون مثاله فَوْعَلاً يـدل على ذلـك مَألـُوق ومُأوْلِق فَمألُوق مَفْعُـول وْمُأَوْلِق مُفَوْعِل، والهمزة فاء كما ترى، واستدلال أبي علي بألقَ من جهـة الظاهـر؛ لأنـه يجوز أن تكون الهمزة بدلا من الواو كـ﴿أُقِّتَتْ﴾[4]

---

(١) في د (رجل) .

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ) .

(٣) انظر: ١١٩١ .

(٤) المرسـلات (/١١)، في كتاب السبعة (٦٦٦) (وقرأ أبو عمر وحده وقتت بواو وقرأة السـباقون أقتت بألف)، وانظر: التيسير (٢١٨)، وتلخيص العبارات: (١٦٤)، والإقناع (٨٠١) .

وقـال النحاس في إعراب القرآن (١١٥/٥)، (قرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي (وإذا الرّسُـل أقتت)، بهمزة وتشديد القاف، وقرأ عيسى بن عمر النحوي وخالدّ بن الياس (أُقِتت) بهمزة وتخفيف القاف، وقرأ أبو عمرو (وُقِّتَت)، بواو وتشديد القاف، وقـرأ =

وأُجُوه[1]، ويكون الأصل وُلِقَ، فلا يكون فيه دليل على أن الهمزة فاء في أولق دون أن يكـــون الواو فاء. إلا أن الذي حسن الاستدلال بألِق أنه يشير به إلى مَألُوق؛ فيعلم أن الهمزة ليست ببدل من الواو إذ لو كانت كذلك، لوجب أن يقال: مَوْلُوق فيعاد الواو لزوال الضمة، كما تقول في أُقِّتَت: تَوَقَّتَت فتعيد الواو إذا زالت الضمة .

والوجه الثاني: أن يكون أفْعَل من قوله وَلَق يَلِق إذَا أسرع، ويكون الواو فـــاء وقد جوز أن يكون فَوْعَلاَ من وَلَقَ أيضاً، ويكون الأصل وَوْلَقَ، فهمز لا جـــتماع الواوين كما قلت: أَوَاصِل والأصل وَوَاصِل، فإذا سميت بأوْلَق رجلاً، وأنـــت تجعل الهمزة فاء صرفت؛ لأنه فَوْعَل وفَوْعَل ليس من الوزن الذي يمنع الصرف، ولا تصرف إذا جعلته أَفْعَل كما لا تصرف أَحْمَدَ ونظير هذا في باب مالا ينصرف حَسَّان من أخذه من الحسّ لم يصرف للألف والنون على الوصف الذي بينا في بابه [2]، ومن أخذه من الحسن صرفه. ومثله في أسماء الأجناس من جهـــة أخذ الاسم من تركيبين قولهم: سَنَة وسَنَوات، وليست بَسْنَهاء، فجعلوا الـــلام مرة واواً، ومرة هاءً وكذا عِضوات وبعير عَاضِهٌ كذلك جعلوا الفاء في أوْلـــقَ مـــرة همزة وأخرى واواً، ولهذا نظائر في كلامهم، ومما يحكم فيه بزيادة الهمزة قولهم: أوّل، وفيه أدنى إشكال، وأنا أبينه.

= الحسن وأبو جعفر (وقِتت)، بواو وتخفيف القاف قال أبو جعفر: الأصل فيها الواو لأنها مـــن الوقت قال جل وعز ﴿إِنَّ الصَّلاَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَوْقُوتاً﴾، (النساء/ ١٠٣)، فهذا من وقتت مخففة إلا أن الواو تستثقل فيها الضمة فتبدل فيها همزة)، وانظر: معاني القرآن للفراء (٢٢٢/٣)، والمبسوط (١٩١/٣) .

(١) قال الفراء في معاني القرآن (٢٢٣/٣)، (ويقولون: هذه أجوه حسان بالهمز، وذلك؛ لأن ضمة الواو ثقيلة كما كان كسر الياء ثقيلا) .

(٢) المقتصد (١٠٠٢) .

اعلـــم أنـــه لا يخلو من أن يكون فَوْعَلاً، أفْعَلاً[1] ، فَعَّلاً، فلا يجوز أن يكـــون فَـــوْعَلاَ ، فَعَّـــلاَ لأجـــل أنك تقول: هذا أوّل من هذا فتصحبه علم التفـــضيل، وذلـــك لا يكون إلا في مثال أفْعَل، وإذا ثبت أن الهمزة فيه زائدة؛ فالـــذي يـــدور عليه ثلاثة أقسام أحدها: أن يكون من تركيب آل يَؤُول كأنه قـــال[2] : هذا أسْرَعُ عَوداً من هذا [3]، وذلك لا يجوز لأجل أنه كان يجب أن يقـــول إذا أخـــذت أَفْعَل من آل يؤول: أَ أْوَل من هذه؛ لأن الهمزة فاء والواو عـــين، والأصل أَ أْوَل، ثم أبدلت الهمزة ألفا كآدَم، وليس تبدل الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها واواً، فتقول: إن الواو الأولى في أول بدل من الهمزة، ولو جاز ذلك لقلت في آدَم: أَوْدَم، ولا وجه للحمل على شيء لا أصل لـــه، ولو كان مـــن المحمول على الشذوذ/ لوجب أن يستعمل الأصل بوجه، فتقول: أنا أوَّلُ ٢٠٩/أ القوم .

والوجه الثاني: أن يكون من وَأَلَ يئِل إذا أسرع، وهذا مُعْجِبٌ من جهة الاشتقاق غير أنه لا يجوز الحمل عليه من حيث إنه يجب أن يقال من وَأل: يئِل أَوأَلُ من هذا فإن خفف الهمزة كان تخفيفها أن تنقل حركتها إلى الواو فتقول: أوَّلُ كما قلت: مَنَ بُوك .

وأما قول بعضهم: سَوَّة [4]، في سَوْأَة فلا اعتداد به، وإنما الكلام الفصيح سَـــوَة بتخفـــيف الواو، وسُوَة بتخفيف الهمزة، وكذا شَيّ بالتشديد من الشاذ

---

(١) في ظ (أفعل) .

(٢) في ظ، ود (يقال) .

(٣) في ر، وظ، ود (هذا وأعجل منه) .

(٤) انظر: الكتاب (١٧٠/٢) .

المـــردود وإن كـــان العامة مولعة به، و لم يأت في التنزيل منه، وإنما يحكى أن حمزة[1]، يقرأ شَيّا في حال الوقف فقط، وليس بالأعرف أيضاً وقوله:

يَمْـــــنَعُ ذَا القَبَاضَـــــةِ الوَحِـــيًّا أَن يَـــرْفَعَ المِئْـــزَرَ عَـــنْه شَيًّا [2]

لضرورة الشعر إذ لو قال: شَيْئا بطلت القافية، ثم لو تسامحنا، وقلنا: إنّ أولاً قد قلب فيه الهمزة واوً على الشذوذ لم يخل صاحب هذا القول من أن يبقى عليه أصعب [3] الأمرين، وهو أن يأتي به على القياس نحو: هذه أَوْأَل من هذا كمـــا يقال: سُؤة وشَيء على الظاهر في جميع الكلام، فإذا لم يقدر على إثبات ذلك اتضح لك فساد تقديره، فإن قال: إني أجعله مما التزم فيه التخفيف كالنبِّي والبّرِيَّة [4] .

فالجواب أن هذا باطل من وجهين :

أحدهما: أن تخفيف الهمزة في النَّبِيِّ على القياس، والقياس يجب [5] أن

---

(١) انظر: كتاب الإقناع في القراءات السبع (٤١٩) .

(٢) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله .

القباضة: الانكماش والسرعة، الوحي: السريع.

الشاهد: قوله: "شيا" حيث شدده .

ورد في إصـــلاح المـــنطق (٨٤)، والمحتسب (٢٦٦/١)، والصحاح (قبض) ومعجم ما استعجم (٨٨٨)، وتهذيب إصلاح المنطق (٢٢٩/١)، والمشرف المعلم: (٦٢٣)، ومعجم البلدان (٢١/٤)، واللسان والتاج (قبض) .

في المصادر والمراجع السابقة (يعجل) بدل (يمنع) .

(٣) في د (أضعف القولين) .

(٤) انظر: الكتاب (١٧٠/٢) .

(٥) في ظ (يجوز) .

يطـــرد، وتخفيف الهمزة في أوَّل على قولك من الشذوذ الظاهر [(١)]، فمن المحال قياســـه علـــيه، وإنما كان يصح هذا التشبيه لو قالوا: سَوَّة، وأطبقوا على قلب الهمـــزة واواً، وقالوا: في نحو: أَيْأَس من هذا: آيَس أتراك تستجيز أن تجعل ألف عصا منقلبا عن الهمزة؛ لأنك وجدتهم قالوا في الشذوذ: هَنَاك في هَنَأك كقوله:

.... فَارْعِيْ فَزَارة لا هَنَاكِ الْمَرْتَعُ [(٢)]

هذا فاسد لا ير[(٣)] تكبه من لـــه حظ من النظر .

والـــوجه الـــثاني: أن القلب الذي يدعيه في أول لو كان على القياس كالبَـــرِيَّة لوجب أن يَجِيء تحقيق الهمزة بوجه كما أن كثيراً منهم يقول النَّبِي والبريئة فيحقق [(٤)] .

وإذا بطـــل هذان القسمان ثبت القسم الثالث، وهو أن يكون من باب دَدَن وكَوْكَب فيكون الواو الأولى فاء والثانية عينا، وقولهم: الأولى أصله وُوْلَى قلبت الواو همزة لاجتماع الواوين، وكذا أوّل، فإن قلت: إن باب كَوْكَب قد حكمت بكونه نادِراً لا يحمل عليه مع الاستغناء عنه، فهو بمنزلة أن تقلب الهمزة
٢٠٩/ب علـــى غـــير القياس/ من حيث إن كل واحد منهما لا يقاس عليه ما وجد عنه مندوحة، فلست أولى بما ذهبت إليه مني بما ادعيته.

---

(١) في ر، وظ (نحو الظاهر) .

(٢) تقدم وروده ٣٤٧ .

(٣) في أ (لأنه يرتكبه) .

(٤) قال سيبويه في (١٧٠/٢)، (وبلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة وذلك قليل رديء) وانظر: المنصف (١١٥/١) .

فالجواب من وجهين: أحدهما: أن كون باب كَوْكَب قليلاً لأجل أنهم كرهوا أن يلتقي مثلان يلزم إظهارهما من حيث إن الفاء أول الأجزاء، فلو أدغم نحو: دَدَن للزم الابتداء بالساكن، فلما كان كذلك رغبوا عنه، ولم يكثر كثرة كـــون العين واللام من موضع واحد كَشدًّ ومَدّ، وصيغة أَفَعْل عارية من هذا الـــسبب؛ لأن فـــاء الفعل يلزمه السكون منها فيستمر على الإدغام الذي هو الغـــرض، فلـــيس فيما ذهب إليه شذوذ، ثم إن الحمل على بناء قليلٍ أولى من الحمـــل على تغيير بعيد من القياس والاستعمال فاعرفه، فإن كانت الهمزة غير رابعة، وكان بعدها أكثرُ من ثلاثة أحرف أصول نحو: اصْطَبْل حكمت بالأصل إلى أن يقـــوم دليل على أنها زيادة [1] ؛ لأن زيادتها لم تَبِن في هذا النحو كما كانت في نحو: أَحْمرَ، وقال صاحب الكتاب: "الهمزة يحكم بزيادتها إذا كانت أولا رابعـــة فصَاعداً"[2] ومقصوده فصاعدا [3] بالزيادة لا الأصل نحو: ما تقدم من إصْلِيت [4] وأَرْوَنَان، وكذا إذا وقعت الهمزة حشواً حكمت بأنها أصل إلى أن يأتِـــيَك دليل على زيادتها، قولهم: النِّئْدَل قد دل على زيادة الهمزة فيها وأن وزنهـــا فَيْعَل قولهم [5] : النَّيْدُلان؛ لأنه فَيْعُلان؛ وليس فيه همزة كما ترى هو الذي يسمى الكابوس [6]، ولذلك قال:

---

(١) في روظ (زائدة) وفي د (رابعة) .

(٢) الكتاب (٣١٢/٢) .

(٣) (فصاعدا) ليست في (ظ) .

(٤) انظر: ص ١١٨٩.

(٥) في د (بدليل قولهم) .

(٦) انظر: تهذيب اللغة (٨٠/١٠) .

يُلْقَــــى عَلَــــيْه النّــــيْدُلاَن باللّـــــيْل [1]

والشِّيْذَارَة فِيْعَالَة لقولهم: شِنْذَارَة بالنون، فإتيان ما هو عار من الهمزة في الباب يدل على زيادتها، وكذا الشَّأْمل والشَّمأل؛ لأنهم قالوا: شَمَال وشَمَلَت الريح، فوزن شَأْمل فَأْعَل وشَمْأل فَعْأل .

وحُطَــائِط وجُرَائِض وزنهما فُعَائِل دل على زيادتها في جُرَائِض قولهم: جِرْواض [2]؛ لأنه فِعْوَال من تركيب جَرَضَ، وهذا التركيب يدل على الانقباض الـــذي هو صفة هذا؛ لأنه الضخم كأنه يَجْرَض به كل أحد لِثِقَلِه، أو تَغَصُّ به بنْيَــته لضخامته، وقيل: إنه العظيم البطن، وكذا جِرْيَاض بالياء، وهذا واضح؛ لأنـــه يكـــون في غُصَّة من فرط أكله، وعظم بطنه، وناقة جِرْوَاض إذا كانت تشفق على ولدها فكأنها تَجْرَض (بريقها)[3] ؛ لكثرة الاشفاق، وفرط الرِّئمان؛ وذلـــك مُتَصوَّر في العادة، وحُطَائِط قد دل على زيادة الهمزة فيه أن القصير قد حط عن رتبة الكمال.

وأما ضَهْيَاء؛ فلا يخلو من أمرين:

أحدهما: أن تجعل الهمزة/ أصلية حتى كأنه فَعْلَل . ٢١٠/أ

والـــثاني: أن تجعـــل الهمزة زائدة، ويكون وزنه فَعْلاَء، فلا يجوز الوجه الأول لأمرين:

أحـــدهما: أن الـــياء لا يكون أصلا في بنات الأربعة، وأنت إذا جعلت

---

(١) تقدم وروده ١١٨٣ .

(٢) انظر: الكتاب (٣١٧/٢، ٣٥٢) .

(٣) (بريقها) ليست في أ .

ضَهْيَأ [1] فَعْلَلاً كان الياء أصلا، ولا يكون فَعْيَلاً؛ لأنه ليس بثبت .

والـــثاني: أنهم قالوا: ضَهْياء على مثال حَمْراء، فالياء فيه لام كما ترى إزاء الـــراء في حَمْـــراء والهمزة، زائدة للتأنيث، ولو كانت أصلية لكان فَعْلالاً رباعياً، أو فعْيَالا [2]، فلا يكون فَعْلاَلاً لأمور :

أحدهما: أنه غير مصروف .

والـــثاني : أن فَعْـــلالاً لـــيس بأصـــل علـــى ما تقدم في باب التأنيث والتذكير[3].

والـــثالث: أن الياء لا يكون أصْلا في[4] الأربعة [5]، فلو لم يكن فيه أنه غير مصروف، وأن فَعْلاَلاً غير ثبت لكان هذا موجبا ما ذكرنا من امتناع كونه رباعيا، ولا يكون فَعْيَالا[6]،لمنع الصرف.وإذا ثبت أن التركيب من ض هـــ ي، علمـــت أن ضَـــهْيَاء وزنه فَعْلاء [7]، فإن أردت أن تقول: إن المعنى أن المرأة شـــابهت الـــرجل بانقطاعها عن الحيض، جاز أن يكون ضَاهَيْت بالياء لغة في ضَاهَأت، ولا تكون مبدلة من الهمزة كما أن أَرْجَأت وأرْجَيْت وأتَيْت وأتَوْت وسَنَوات وسَانَهْت مما جاء فيه اللام على الاختلاف كذلك، ومنهم من يقول:

---

(١) في سر صناعة الإعراب (١٠٨)، ضَهْيَأة فَعْلَلَة .

(٢) في أ (فيعالا) .

(٣) انظر: ٦٢٦ (٩٤/ ب) .

(٤) في د (في ثبات) .

(٥) انظر: الكتاب (٣١٢/٢) .

(٦) في د (فيعالا) .

(٧) انظر: الكتاب (٣١٧/٢)، ومعاني القرآن للزجاج (٤٤٣/٢) .

إن ضهْيَاء من المُضَاهَأة بالهمزة،وأن وزنه فَعْيَل،والذي يضعفه أن هذا المثال ليس بثبت[1]، ولا وجه لأن يحمل الشَّيء على مثال منكور مع وجود غيره، وهو أن يكون على ما ذكرنا من أنه من تركيب ضَاهَيْت بالياء، ويكون وزنه فَعْلاء [2] دخلت عليه الهمزة الزائدة .

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (٢/٤٤٣)، وسر صناعة الإعراب (١٠٨) .

(٢) في أ (فعل) وفي د (فعلى) .

قال صاحب الكتاب

باب زيادة الألف

الألـــف لا تزاد أولا لسكونها، ألا ترى أن أوائل الكلم التي يُبْتَدأُ بها لا تكـــون إلا متحـــركة، ولكـــنها تـــزاد وحدها ثانية في فَاعِل، ومع غيرها في سَـــاباط[١]، وثالثة في كِتَاب، ورابعة [٢] نحو: سَكْرَى ومِعْزَى[٣]، وخامسة في حِلِبْلاَب [٤] وحَبَنْطَى، وسادسة في قَبَعْثَرى، وهي أجدر بالزيادة من الهمزة [٥]؛ لأنهـــا تكثـــر ككثرتها، ولا تكاد تخلو[٦] كلمة من زيادة بعضها فيها، وهي الفتحة .

والألف في أفْعى منقلبة، ولا تكون للتأنيث؛ لأن بعضهم قد صرفها [٧]، ولو كانت للتأنيث لم تصرف، على حال [٨]، وكذلك ألف مُوسَى .

والألف في قَطَوْطَى (منقلبة)[٩]، عن اللام التي هي واو في قَطَوان، وأجاز

---

(١) الساباط: سقيفة بين دارين من تحتها طريق نافذ، تهذيب اللغة (١٢/٣٤٣) .

(٢) في التكملة (في نحو) .

(٣) في التكملة (ومعزى ونحوهن) .

(٤) في التكملة مرجان (جليلاب) .

(٥) في أ (أجدر بالزيادة من الهمزة بالزيادة) وفي التكملة مرجان (أجدر من الهمزة بالزيادة).

(٦) في أ (كلمة تخلو) انظر: (٧٦٩) .

(٧) انظـــر: الكـــتاب (٢/٥)، ما ينصرف ومالا ينصرف (١٠/)، وشرح الكفاية الشافية (١٤٥٣)، وشرح الألفية للمرادي (٤/١٢٦) .

(٨) في التكملة مرجان (على كل حال) .

(٩) (منقلبة) ليست في (أ) .

سـيبويه أن يكون فَعَوْعَلا [١]، وأن يكون فَعلْعَلا [٢]، وهذا القول الثاني أولى، ولا يكون فَعْوَلَى؛ لأنه لم يجئ (في الكلام)/[٣] ثبتا [٤]. ٢١٠/ب

قال المفسر:

أعلم أن الألف لا تزاد أولا؛ لأجل أنها لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يبتدأ به لاسيما الألف، فإنه مما يستحيل ذلك فيه، فلم يجز أن يجتلب لها همزة الوصل لأمرين:

أحدهما: أن همزة الوصل تكون مكسورة؛ والألف لا تُقَرُّ بعد الكسرة .

والثاني: أنه لو فتحت الهمزة قبل الألف، لكان لا ينتفع بها إلا في الابتداء، فأما في الدرج، فلا يؤمن وقوعها بعد الضمة والكسرة إذ لا يلزم المتكلم أن يأتي بالكلمة التي تزاد الألف فيها بعد كلمة مفتوحة الآخر، ولو ألزمت الكلمة الهمزة قبل الألف المفروض زيادتها، وقطعت لكان ذلك أمراً بعيداً من الحكمة لأجل أن الزيادة لا تبلغ من قوتها أن يجتلب لها شيء آخر ومثاله كالطُّفَيْلِي يجر أثقل منه، ثم يؤدي إلى نقض الغرض؛ لأن الهمزة لو ألزمت وقطعت، لصارت هي الأولى دون الألف، ونحن في زيادة ألف أولا، وهي تزاد ثانية في نحو: فاعِل وثالثة في نحو: ساباط وكتاب ، وقول أبي علي تزاد وحدها ثانية في فاعل ومع غيرها في سَابَاط [٥]، يعني به أن الألف في فَاعِل مفردة وفي

(١) الكتاب (٣٢٩/٢، ٣٤٥) .

(٢) الكتاب (٣٨٦/٢) .

(٣) (في الكلام) ليست في (أ) وفي التكملة مرجان (يجيء في الكلام شيء على هذا المثال) .

(٤) التكملة شاذلي (٢٣٤)، والتكملة مرجان (٥٤٨، ٥٤٩) .

(٥) في روظ (خاتام) .

سَـــابَاط [1]مـــزيدة مع أخرى، وتزاد رابعة في سَكرْى ومِعْزَى؛ لأن [2] ألف مِعْزَى[3]، وإن كانت للإلحاق فهي كألف سَكْرى في الزيادة، وخامسة في نحو: حِلبْلاَب وحَبَنْطَى، وسادسة في قَبَعْثَرَى، ولا يكون الألف في قَبَعْثَرَى للإلحاق إذ لـــيس في الأصـــول شيء على ستة، فيلحق هذا به، فهي زيادة محضة كألف عِقَاب، ولا يكون الألف في حشو الكلمة للإلحاق فلا يقال في نحو: كِتَاب، إنه ملحـــق بِدَمقْس مثلاً، وكذا لا يكون عُذَافِر ملحقاً بقُذَعْمِل: ولا نحو: سِرْدَاح ملحقا بجُرَدحِل، وشبه صاحب الكتاب الألف في الحشو بالياء التي قبلها كسرة، والواو التي قبلها ضمة نحو: قِنْدِيل وزُنبُور[4]، يعني أن الياء والواو يقعان للإلحاق إذا كـــان مـــا قـــبلهما مفـــتوحا نحو: كَوْثَر وضَيْغَم وحَوْقَلَ وبَيْطَرَ أو كانتا متحركتين نحو: جَدْوَل وعِثْيرَ هذه كلها من الثلاثي ألحقت بالرباعي [5]، ومن الرباعـــي الملحـــق بالخماسي نحو: سَمَيْدَع وفَدَوْكَس على ما عرفت، فأما إذا سكنتا، وما قبلهما من جنسهما، فهما مزيدتان للمد، ألا ترى أنك لو حاولت الإلحـــاق في قِنْدِيل وزُنْبُور، حاولت محالا من حيث يلزم أن يكون هاهنا فِعْلِلّ بكسر الفاء واللام الأولى، وفُعْلُل بضمهما، / وذلك مالا يعلم ولا يكون، وكذا ٢١١/أ
لـــوجعلت نحو: عَجُوز وقَضِيب ملحقاً، لأثبت ما ليس يثبت، وهو فَعُلّ وفَعِلّ نحـــو: جعُفْر وجَعِفْر، وذلك بين الامتناع، وإذا تأملت وجدت ما يمكن من أن

---

(١) في روظ (خاتام).

(٢) في روظ، ود (ومعزى وألف).

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني قسم الصرف (١٤١، ١٤٨).

(٤) انظر: الكتاب (٢/٣٣٦).

(٥) انظر: الكتاب (٢/٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٦).

أمـــثلة الأصول أن يقع فيه الواو والياء الساكنتان الكائن حركة ما قبلهما من جنسهما للإلحاق متروكا، وجميع ذلك خمسة أمثلة اثنان مما يحتمل الواو، وهما نحو: بُرْثُن وجُخْدَب على قول أبي الحسن ككُوثُر بضم الكاف والثاء، وكُوثَر بضم الكاف وفتح الثاء .

وثلاثة مما يحتمل الياء وهي مثل دِرْهم وزِبْرج وقِرْطَعْب، وذلك أن يأتي نحو: ضِيَغَم بكسر الضاد وفتح الغين، أو ضِيغِم بكسرهما، ومثل فِيْعَل كحِيَزْقْر مـــثلا بالـــياء بدل النون[١]، وكل ذلك[٢]، مما لم يستعمل، وقد يقع في ذوات الـــزوائد ممـــا يحـــتمل أن يكون ملحقاً من هذا النوع، وذلك نحو: طُومار[٣]، ودِيْمَاس [٤] يجوز أن يقدر كونهما إلحاقا بقِرْطاس وسِرْبَال، ولكن لا اعتداد به بعـــد أن ثبت امتناعه في الأصول، ثم هو نادر، وإذا كان كذلك ثبت أنهما إذا ســـكنتا مـــع كون ما قبلهما من جنسهما، فليس فيهما إلا أن يكون زيادتهما للمـــد، وبثبوت ذلك يثبت كون الألف في نحو: كِتَاب كذلك [٥]، بل الألف

---

(١) أي حنزقر: والحنزقر والحنزقرة: القصير الدسيم من الناس .
تهذيب اللغة (٥/٣٣٥)، واللسان (حنزقر) .

(٢) أي: (ضيغم) بكسر الضاد والغين، أو كسرهما، وحيزقر .

(٣) في اللسان (طمر)،(الطومار واحد المطامير، ابن سيده الطامور والطومار: الصحيفة، قيل: هـــو دخيل قال: وأراه عربياً محضا، لأن سيبويه قد اعتد به في الأبنية، فقال: هو ملحق بنـــسطاط)، قـــال سيبويه في (٢/٣٢٢) (ويكون على فوعال وهو قليل في الكلام وهو طومار وسولاف) .

(٤) الديماس: الكن، وقيل: الحمام، وقيل: السرب، تهذيب اللغة (١٢/٣٧٩) .

(٥) في روظ ود (لذلك) .

أولى بأن يقصد [١]، كونها للمد من حيث إن المد أخص بها [٢]، إذ هي لا تخلو منه، والواو والياء قد تَعْرَبَات منه، وذلك عند تحركهما فاعرفه.

وبعـــد : فإن الألف أولى بالزيادة من الهمزة يدلك على ذلك أن الهمزة لـــيس لها حظ الألف في كثرة الزيادة؛ لأن الألف تزاد نفسها [٣]،كثيرة نحو: كِـــتَاب، أو يكـــون في الكلمة الفتحة التي هي في حكم الجزء منها، وقول أبي علي: "ولا تكاد تخلو كلمة من زيادة بعضها فيها وهي الفتحة، معناه أن الذي يَعْـــرى من الفتح قليل، فالثلاثي الذي يعرى منها هو فُعْل كَطُنُبُ وفِعِل كإِبِل وفِعْـــل وفُعْل، وهذا بالإضافة إلى فَعْل، وما أشبهه قليل جداً، والأفعال الماضية كلـــها مبنية على الفتح، وتكون الفتحة في حشوها أيضاً نحو: ضَرَبَ وأَخْرَجَ واسْتَخرَج، والمضارع يكون حرف المضارعة منه مفتوحا إذا لم يكن غيره نحو: يَقْتُل، وأما يَفْعَل نحو: يذْهَبُ فالعين مفتوح، ونحو: يَقْتُل أيضاً يَدْخَل الفتح في حـــشوه إذا قلت: يُقْتَلُ زيد فبنيت الفعل للمَفْعُول [٤]، وكذا يُجْلَسُ في الدار، وإنما يوجد مثال الأمر في نحو: قَتَل يَقْتُل وضَرَب يَضْرب بغير فتح نحو: اضْرِب
واقْتُل غير أن الفتح قد يأتي في لامه إذا/ قلت: اقْتُلاَ [٥]، وكذا كل معرب ليس ٢١١/ب
في حـــشوه فتح، فإن الفتحة تقع في آخره في الإعراب تقول: رأيت طُنُبًا وأن يُكْـــرِمَ، فـــلا تكاد توجد كلمة إلا والفتحة تجد إليها سبيلا في الأسماء المعربة

---

(١) في د (يقضى بكونها) .

(٢) في أ (منها) .

(٣) في روظ (بنفسها) .

(٤) في روظ (للمفعول به) .

(٥) في روظ (أضربا) .

والأفعال كلها، والأسماء المبنية كثير منها مبني على الفتح، وفي غير الآخر منها فـــتحة نحو: أَيْنَ وكَيْفَ،وكذا الحروف نحو: إنَّ ولَعَلّ وثُمّ وإِلَى وعَنْ، ويَعِزّ في هذه المبنيات نحو: مُذْ ومُنْذُ، وما أشبهها [1] ما لا يدركه فتح، فلذلك قال أبو علـــي: "ولا تكاد تخلو كلمة من زيادة بعض الألف فيها " وكذا حكم أختي الألـــف؛ لأن كل واحد منهما أوسع تصرفا من الهمزة في الزيادة، ويكون في الكلمة الضمة والكسرة اللتان هما بعضهما، والذي يدل على أن هذه الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك إذا أشبعت الفتحة (نشأت ألف)[2]، نحو: قولك في خَـــاتم: خَاتَـــام [3]، وكذلك الكسرة نحو: قولك في قِتَال قِيتال، والضمة نحو: قولك في ضَرَبَ ضُورِبَ، وعلى ذا قوله:

وأَنْـــتَ مـــن ا لغَوَائِل حِينَ تُرْمَى ... وَمِـــن ذمِّ الـــرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ [4]

إنما هو مُنْتَزَح، فأشبع الفتح، وقول الفرزدق :

تَنْفـــي يَدَاهَا الحَصَى في كُلِّ هاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّارَهِيمِ تُنقَادُ الصَّيَارِيفِ [5]

---

(١) في روظ (مما) .

(٢) (نشأت ألف) ليست في (أ) .

(٣) فيه أربع لغات: خاتِم وخاتَم وخَاتَام، وخَيْتَام، للذي في الإصبع .
المنتخب من غريب كلام العرب (٥٣٩) .

(٤) تقدم وروده ٦٢٦ .

(٥) بيت من البحر البسيط بين المصنف قائله .
وصـــف ناقـــة بسرعة السير في الهواجر فيقول: إن يديها لشدة وقعهما في الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضاً ويسمع لـــه صليل كصليل الدنانير إذا انتقدها الصيرف فنفي رديئها عن جيدها وخص الهاجرة لتعذر السير فيها .
الشاهد: قوله: "الصياريف" أراد الصيارف، فأشبع الكسرة فتولدت عنهـــا ياء، ورد فـــي =

وقول الآخر:

وإنَّني حَيْثُما يَشْرِي الْهَوَى بَصَرِي   مِن حَيْثُما سَلَكُوا أَنْثَنِي فَأَنْظُورُ [1]

= ديوانه (٧٥٠)، الصاوى) والكتاب (١/١٠)، والكامل (٣٢٩، ٦٧٦)، والمقتضب (٢/ ٢٥٨)، وجمهرة اللغة(٢/٣٥٦)، وشرح أبيات سيبويه للنحاس(٣٣)، والوساطة(٤٦٨)، وضرورة الشعر (٧٣)، والخصائص (٢/٣١٥)، وسرح صناعة الإعراب (٢٥)، وعبث الوليد (٢٦)، والأعلم (١/١٠)، وشمس العلوم (٢/١١٨)، وأمالي ابن الشجري (١/ ١٤٢)، وشرح مقصورة ابن دريد (٣٧٠)، وأسرار العربية (٤٥)، والإنصاف (٢٧)، وضرائر الشعر (٣٦)، والممتع (٢٠٥)، وشواهد التوضيح (٢٣)، وشرح الألفية لابن الناظم (٤١٩)، وشرح الكافية للرضى (١/٢٩٣)، وأوضح المسالك (٣/٢١٨)،وشرح الألفية لابن عقيل (٢/١٠٢)، والعيني (٣/٥٢١)، والأشموني (٢/٢٨٩)، وخزانة الأدب (٤/٤٢٦) .

في الكتاب والجمهرة وضرائر الشعر (الدنانير) وفي عبث الوليد والأعلم والممتع (الدارهم). أمـا الدراهـيم فلا حجة فيه لأنه يجوز أن يكون جمع درهام وقد نطقت به العرب قالِ الشاعر:

لـو أن عـندي مـائتي درهام   ....

سر صناعة الإعراب (٢٥) .

(١) بـيت من البحر البسيط، نسب إلى إبراهيم بن هرمة في ملحق ديوانه (٢٣٩)، انظر: ما كتبه النجار في الخصائص (١/٤٢) .

الشاهد: "فأنظور" .

ورد بلا نسبة في شرح القصائد السبع الطوال (٣٣٢)، والحلبيات (١١٣)، والحجة للفارسي (١/٥٩)، والتمام (١٦١)، والخاطريات (٣٥)، والخصائص (٢/٣١٦)، وسر الصناعة (٢٦)، والمحتسب (١/٢٥٩)، والمبهج (١٩٩)، والصاحبي (٣١)، والبصائر والذخائر (٢/١٦١)، وأمالي ابن الشجري (١/١٢٢)، وأسرار العربية (٤٥)، والإنصاف (٢٤)، وشرح المقدمة الجزولية(٢٨٧) وشرح المفصل(١٠/١٠٦)، وضـرائر الشعـر(٣٥)، =

الأصـــل دَرَاهِم [1] وصَيَارِف وفأنْظُر، فأشبع الكسرة والضمة، وعلى هذا قوله:

إذا العَجُـــوزُ كَبِـــرَت فَطَلِّـــقِ ولا تَرَضَّـــاهَا ولاَتَمَلَّـــقِ [2]

الأصل تَرَضَّهَا؛ لأن الألف تسقط للجزم، فأشبع الفتحة في الضاد حيث نشأت الألف، وأما ألف أفْعَى، فالدليل على أنها لام الفعل أمران:

= والممـــتع (١٥٦)، وشـــواهد التوضيح (٢٤)، والجنى الداني (١٩٩)، والمغني (٤٠٧)، والهمع (٥٣٣٣)، وشرح شواهد المغني (٧٨٥)، وشرح أبيات المغني (١٤٠/٦)، والخزانة (١٢١/١) .

في البيت روايات تركت ذكرها لكثرتها، ولعدم تأثيرها في موطن الاستشهاد .

(١) في أ (دراهيم) يرى ابن جني أنه لا حجة فيها، انظر: سر الصناعة (٢٥) .

(٢) بـــيت من الرجز يقول: إذا المشطور قائله رؤبة بن العجاج غضبت العجوز وخاصمتك فطلقها ولا ترفق بها .

الشاهد: قوله: "ولا ترضاها" وقد بين الشارح وجه الاستشهاد .

ورد في ملحـــق ديـــوانه (١٧٩)، والخصائص (٣٠٧/١)، والمنصف (٧٨/٢، ١١٥) والمفـــصل (٣٨٨)، وأمالي ابن الشجري (٨٦/١)، والإنصاف (٢٦)، ومعجم الأدباء (١٥٠/١١)، وشـــرح المفصل (١٠٦/١٠)، وضرائر الشعر (٤٦)، وشواهد التوضيح (٢٠)، وشرح الكافية للرضى (٢٣٠/٢)، وشرح الشافية للرضي (١٨٥/٣)، واللسان (رضـــى) وشرح الألفية للمرادى (١١٩/١)، والمساعد (٣٥/١)، والعينى (٢٣٦/١)، وشرح التصريح (٨٧/١)، والهمع (١٧٩)، والخزانة (٣٥٩/٨)، وشرح شواهد الشافية (٤٠٩)، والدرر (١٦١/١)، في المصاد والمراجع السابقة غضبت وفي أ (فلا) . فال العيني (٢٣٧/١) وقـــد أجـــاب بضعهم عن هذا بأن لا في قوله: ولا ترضاها)، نافية وليست بجازمة والواو فيه للحال والتقدير حينئذ فطلقها حال كونك غير مترض عنها ويكون قوله "ولا تملق" جملة نهي معطوفة نهي معطوفة على جملة الأمر التي هي قوله: "فطلق" .

أحدهما: أنهم قالوا: فَعْوَة السم؛ فجاء من الكلمة مالامه واو.

والثاني: أنهم قالوا: أَفْعَىً فصرفوها، ولو كان الألف للتأنيث لم تصرف، ولكـــون الألف لغير التأنيث قالوا: أَفْعَاة، وهذا الوجه إنما يكسر قول من يزعم أن الألف [1] في أَفْعَىً للتأنيث [2]، فأما قول من يقول: إنها زائدة للإلحاق مثلا كأَرْطًـــى وعَلْقًـــى، فإن هذا الاحتجاج لا ينفع معه؛ لأن ألف الإلحاق لا يمنع الصرف، فالقول الأول هو الأقوى؛ لأن فَعْوة السم تقطع بأن أَفْعَىَ أَفْعَل .

وأما منع بعضهم الصرف، فلإجرائه مجرى أَحْمَر من جهة تقدير الصفة، وقد تقدم بيانه في باب التأنيث [3]، وأما ألف مُوسى، فإن أردت مُوسى الحديد فهي منقلبة عن الياء في أَوْسَيت فهو مُفْعَلٌ بمنزلة مُصْحَف ومُخْدَع/ [4]، واسم ٢١٢/أ لاصـــفة [5] يـــدلك على ذلك أنه إذا كان مُفْعَلاً صفة من أوْسَى، وجب أن يؤنث فيقال: مُوسَاة كمُعْطَاة هذا وتقدير الصفة فيه يجذب إلى أن يجعله بمنزلة مُعْطًى، والمفعول من أَوْسَى بمنزلة المحلوق والحديد لا يُحْلق، فمُوسىَ مصروف بلا شبهة، وأما ما يذهب إليه بعض أهل اللغة من أنه فُعَلى [6] من مأسْت رأسه، فـــيجب لـــه أن يدعي منع صرفه؛ لأن مِثَال فُعْلَى لا يكون ألفه لغير التأنيث،

---

(١) في روظ (ألف أفعى) .

(٢) قـــال الفراء في المذكر والمؤنث (١٠٠) (والأفعى أنثى والذكر الأفعوان) وانظر: المذكر والمؤنث لابن التسترى (٥٩)، والمذكر والمؤنث لابن جني (٤٧، ٥٦)، والبلغة (٧٣) .

(٣) انظر: ٦٥٩ .

(٤) المخدع: بيت يكون داخل البيت الكبير يجوز فيه الشيء .

(٥) قـــال ســـيبويه في (٢/٣٢٨)، (ولم يكثر هذا في كلامهم اسما وهو في الوصف كثير)، وانظر:الممتع (٧٩).

(٦) هو الليث: انظر: تهذيب اللغة (١٣/١٢٠) .

وأصحابنا قد أثبتوا فيه الصرف، وأما مُوسَى وعِيَسى عَلَمَين، فقد قال صاحب الكـتاب: إنهمـا ينـصرفان في النكرة [1]، وقال شيخنا: إن [2] كان الألف للتأنـيث لم يـصرفا في نكرة ولا معرفة، والقول في هذا أن الأسماء الأعجمية الأعـلام ليس لهم حظ فيها، وإذا مثل شيء منها، فالمقصود أنهم بعد نقلهم لها إلى كلامهـم يعتقدون فيه أنه بمنزلة ما يكون لهم من الأمثلة، فيجعلون مُوْسَى مُفْعَلا وعيسى فِعْلَى [3]، بمنزلة مِعْزَى، ولذلك قال صاحب الكتاب: إن الهمزة في إسماعيل غير زائدة، فليس هذا الحكم لأجل أن لهذا الاسم أصلا في تركيبهم، وإنما المعنى أنه إذا نقل إلى كلامهم، وجب أن يعتقد ذلك فيه، فكما أن إِصْطَبْلاَ مُثِّل، وقيل: إنه فِعْلَلّ مثل جِرْدَحْل، وإن لم يكن لـه اشتقاق، كذلك يجوز أن يقـال في مُوْسـى وعِيْسى: فِعْلَى ومُفْعَل، وإن لم يكن ذلك مما لـه أصل في الاشتقاق لأنهم نقلوه إلى كلامهم، فكما غيروا حروفه،كذلك يجوز أن يعتقدوا في بعضها الأصل، وفي بعضها الزيادة، ولو كان هذا خطأ من النحويين، لوجب أن لا يمثل نحو: اصْطَبْل؛ لأنه ليس بمشتق من شَيء، وهذا ظاهر الخلل .

فأما قَطَوْطَى فإن جعَلْته فَعَوْعَلا، كان الألف منقلبة عن الواو في قَطْوان، وإن جعلته فَعَلْعَلاَ كان كذلك إلا أن الواو الظاهرة إلى اللفظ تكون لاما، وعلى القول الأول تكون زائدة؛ وإنما اختار أبو علي أن يكون فَعَلْعَلا؛ لأن هذا المثال أكثر من مثال فَعَوْعَل نحو: عَثَوْثل، فلا يكون فَعَوْلى من تركيب قط؛ لأن هذا مثال غير ثبت .

---

(1) الكتاب (٢/٩) .

(2) في روظ، ود(ولو) .

(3) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف (٣١) .

وأمـــا عَدَوْلِيّة [1]، فهو على مثال فَعَلّى عند بعضهم واللام زائدة، وقال شـــيخنا: وزيادة اللام شاذة أيضاً على أنك إذا جعلت اللام أصلا حتى كأنك قلـــت: فَعَـــولِ لم يكن في الظاهر كسراً لما نفاه أبو علي من فَعْولَى؛ لأن هذا فَعَوْلِيَّة، وذاك فَعَوْلِي، وإذا /كان الأصل على هذا، لم يكن عَدَوْلِيّة دليلا قاطعا ٢١٢/ب على أن مثال فَعَوْلَى ثبت، وبعد :

فإن الألف في الزيادة على ثلاثة أضرب :

أحدها: أن تكون للتأنيث[2] كحُبْلَى وبُشْرَى .

والـــثاني: أن تكـــون للإلحاق كمِعْزَى وعَلْقَى، فمِعْزَى ملحق بدِرْهم؛ وعَلْقَى ملحق بجَعْفَر، والذي يشكل من هذا أن الإلحاق يطلب منه الموازنة في الحروف حتى لا يجوز هناك اختلاف في الحركة والسكون، ولذلك لم يُجَوِّزُوا الإدغام في مَهْدَد والألف في مِعْزى ساكنة كما ترى، فكيف يكون بمنزلة الميم في دِرْهَم، والقول فيه أن الألف إذا وقعت في الأسماء والأفعال، وليست بزائدة، فقد عرف أنها تكون بمنزلة حرف متحرك، فإذا قلت: قَالَ وَباعَ، علم أنه بمنزلة ضَرَبَ وقَتَلَ في أن العين متحرك؛ وإن كان في اللفظ ساكنا من حيث إن الواو والياء إذا لم يكونا في تقدير الحركة، لم ينقلبا إلى الألف انقلابا مطرداً، ألا تراك تقـــول: القَـــوْل والبَيْع، فإذا كان كذلك، صار الألف في قولك: مِعْزَى بمنزلة حرف في لفظه الحركة، فإن قلت: فمن أين لك الحركة في الألف؟ أتجعله منقلبا عـــن ياء فيكون بمنزلة ألف غَزَا وعَصَا في أنك إذا قلت: إنها في تقدير الحركة، فالمعنى أنها منقلبة عن حرف لين متحرك .

---

(١) في تهذيب اللغة (٢/٢١٥)، (أبو عبيد عن الأصمعي العَدَوْلي من السفن منسوب إلى قرية بالبحرين يقال لها: عَدَوْلَى قال: والخلج سفن دون العَدَوْلِيّة).

(٢) في أ (كثيراً) .

فالجـــواب: أن الألف قد وقع في آخر الكلمة في مواضع لا يمكن تقدير الإبدال فيها، وذلك نحو: حُبْلَى وبُشْرى الألف للتأنيث، ولا تكون منقلبة عن يـــاء إذ لو كان المقصود الياء لم يوضع موضعه غيره، وقيل: حُبْلَي كما قالوا: هَذِي لما قصدوا التأنيث بالياء؛ وأصحابنا يقولون مع ذلك: إن الألف في حُبْلَى في تقديـــر الحركة، فالمقصود بهذا أن من نيتهم [1] أنه لو وقع موقع الألف في حُبْلى حرف يحتمل الحركة لجرى [2] بوجوه الإعراب؛ كما أن عصا إذا قدرت فيه الحركة، فالمعني أنك لو لفظت الأصل الذي هو الواو لكان متحركا، فألف حُبْلَى بمنزلة عَصا في أنه قد وقع موقعا يكون الحرف فيه متحركاً، وإن لم يكن هنا حرف في أصل التركيب قد [3] أبدل الألف منه كما كان في عصا، وليس كـــذلك حال الألف واقعة في الحشو، ألا ترى أنك إذا قلت: ضَارِب، لم تقدر على أن تجعل الألف في تقدير الحركة لما ذكرنا من أن حقيقة ذلك أن تقول: إنه قـــام مقام حرف متحرك حتى لو ظهر حرف يستطاع تحريكه لم يكن ساكنا، وأنت لا تجد مثالا يكون جميع حروفه متحركاً على[4] مثال فَاعِل نحو: جَعَفَرٍ/ ٢١٣/أ مثلا، وإذا اتضح هذا، جاز أن يكون ألف مِعْزَى بمنزلة الميم من دِرْهَم، وإن لم يكن فيه حركة لأجل أنه قد وقع موقعا يكون الحرف فيه متحركا، فلا يجب أن تقـــدر انقلابه عن ياء، فتعدل عن الظاهر، هذا وقد قالوا في نحو: جُعَبَى[5]: إن

(١) في د (مذهبهم) .

(٢) في ظ (يجرى)

(٣) في أ (فقد) .

(٤) (على مثال) ليست في (ر، وظ) .

(٥) في اللسان (جعب) هو نمل أحمر والجمع جُعَبَيَات، وانظر: القاموس (الجِعْبَة).

الألف منقلبة عن ياء؛ لأنك تقول: جَعْبيت، وهذا دليل غير قاطع؛ لأجل أنك تقــول في مِعْزَى: مِعْزَيَان وفي حُبْلَى: حُبْلَيَان، فإن كان عود الألف في جُعَبَي الكائــنة للإلحاق بدَحْرَج إلى الياء في جَعْبَيْت يوجب أن تكون منقلبة عن ياء، فليوجب ذلك في حُبْلَى ومِعْزَى أيضاً؛ لأنها تعود إلى الياء في حُبْلَيَان ومِعْزَيَان كمــا ترى، فليس في هذا دلالة، فإن اعتقدنا ذلك في الفعل، وجب اعتقاده في الاســم أيضاً نحو: مِعْزَى؛ لأن كل واحد منهما للإلحاق، فأما أن يخص الفعل بهــذا الاعتقاد، فغير واضح إلا أن يقال: إن الفعل إذا وصل به الضمير المرفوع ســكن لامه نحو: فَعَلْتُ، فلو لم يكن الألف في جَعْبَى مثلها في رَمَى، وكانت المقــصودة بنفسها، لثبتت فقيل: جُعَبَات إذ هو ممكن غير ممتنع، وليس كذلك حُبْلَــيَان ومِعْزَيان؛ لأن اللفظ بالألف غير ممكن فيه لاجتماع ألفين فيضطر إلى القلــب، وفــيه ضــعف على كل حال، فإنك تقول: جَعْبَيَا وسَلْقَيَا وتَسَلْقَيَا يَتَــسَلْقَيَان، فتــراه كحُبْلَيَان سواء، ولو ذهب إنسان إلى أن كل ألف جاءت للإلحاق، فهي منقلبة عن ياء لم يمتنع كل الامتناع، ويؤنس به أنه إذا قدر مِعْزَى كــان بوزن دِرْهَم، ثم ينقلب الياء ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله، ولا يكون هذا التغــيير بمنزلة الإدغام في مُهْدَد؛ لأجل ما ذكرنا من أن الألف قد صارت علما للحــركة، وليس الإدغام[1] كذلك؛ لأنك إذا قلت: مَهَدّ جاز أن يكون الدال الأولى مِن مَالَه أصل في الحركة؛ إذ ليس كل مدغم يكون متحركاً في الأصل، كمــا يكون كل ألف انقلب عن حرف متحركاً في التقدير، فكما يجوز لنا إذا سلكنا الظاهر أن نقول: إن الألف مع سكونها تنزلت منزلة الميم في دِرْهَم من

---

(١) في ر، وظ (الإدغــام في مهــدد لأجل ما ذكرنا من أن الألف قد صارت علما للحركة وليس الإدغام كذلك).

حـــيث إنها في موضع يكون الحرف فيه متحركاً، كذلك يجوز لصاحب هذا المذهب أن يقول: إنها قامت مقام الميم؛ لأن التقدير فيها الانقلاب عن حرف متحـــرك، ويحصل لـــه مزية، وهي أن يكون وضع في الأصل حرف الإلحاق علـــى الحركة، فكما أن سكون الألف في قال وبَاع لم يخرجهما عن أن يكونا بمنزلة ضرب، كذلك يكون مِعْزَى/ بمنزلة دِرْهَم فاعرفه. ٢١٣/ب

والـــثالث: أن تكون للمد كما تقدم في نحو: كِتَاب [(١)]، وكذا قَبَعْثَرَى الألف فيه زائدة ليست للتأنيث؛ لأنها [(٢)] مصروفة، ولا للإلحاق بدلالة أنه ليس هنا أصل سُدَاسِي فتلحق به .

---

(١) انظر: ١٢٠٢ .

(٢) في ر، وظ، ود (للتأنيث بدلالة التنوين) .

قال صاحب الكتاب

باب زيادة الياء

اليـــاء تزداد أولا (في)[1] : يَرْمَع [2] وَيَلْمَق [3]، وفي الفعل في يَضْرِبُ، وثانية في ضَيْغَم، وثالثة في عِثْير [4]، ورابعة في نحو[5]: زِبْنِيَة[6]، وخامسة في نحو: سُـــلَحْفِيَة [7]، فأمـــا الياء في مَرْيَم ومَدْيَن، فعينان صحتا [8]، شاذتين كما شذ التـــصحيح في مَـــزْيَد، ولـــو كانتا زائدتين والميم أصلا، لكسرت الصَّدْر كما كـــسرت في عِثْيَر، وكذلك الياء في ضَهْيَاءَ ويَهْيَرٍ [9]، وقد قالوا: يَهْيَرّ، فالياء الأولى هي الزائدة في الوجهين [10] ؛ لأنها إذا كانت أولاً كانت كالهمزة .

---

(١) (في) ليست في (أ) .

(٢) اليرمع: الحصى الأبيض التي تلألأ في الشمس الواحدة يرمعة، وقيل: الخَزَّارة التي يلعب بها الصبيان إذا أديرت سمعت لها صوتا، وهي الخذروف، تهذيب اللغة (٣٩٣/٢) .

(٣) اليلمق: القباء المحشو، اللسان (لمق) .

(٤) العثير: الغبار الساطع، تهذيب اللغة (٣٢٥/٢) .

(٥) (نحو) ليست في التكملة (مرجان) .

(٦) الزبنية: كل مترد من الجن والإنسأن والزبنية: الشديد اللسان (زبن) .

(٧) في التكملة مرجان (سلحقتة) .

(٨) (صحتا) ليست في التكملة (مرجان) .

(٩) اليهير: شجر، وقيل: حجارة أمثال الأكف، وقيل: دويبة تكون في الصحارىٰ أعظم من الجرذ، تهذيب اللغة (٤٠٩/٦)، والمنصف (٢٣/٣) .

(١٠) قال سيبويه في (٣٤٦/٢)، (وأما يَهْيَرّ فالزيادة فيه أولاً؛ لأنه ليس في الكلام فَعْيَلّ، وقد ثقـــل في الكلام ما أولـــه زيادة، ولو كانت يهير مخففة الراء، كانت الأولى هي الزيادة؛ لأن الياء إذا كانت أولا فهي بمنزلة الهمزة.

ويـــاء عِفْـــرِيَة [1] وزِبْنِيـــَة زائدتان؛ لأنك تقول: عِفْرَة [2] وزِبْنَة [3]، و(لـــو)[4] لم تـــشتق مـــنه ذلك لعلمت أيضاً أنها زائدة؛ لأن الياء والواو لا يكونان[5] أصلاً في بنات الأربعة إلا في التضعيف نحو: صِيْصِيَة[6]، وقَوْقَيْت[7]، فأمـــا ياء يَأجَج[8]، فأصل لإظهار التضعيف[9]، وكذلك ياء يَسْتُعور[10] ؛ لأن بنات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أوائلها إلا الأسماء الجارية على أَفْعَالِها [11] .

---

(١) العِفْرِية: من الإنسان شعر الناصية، ومن الدابة شعر القفاء وقال الأصمعي: العفرية النّفْرِيَة: الرجل الخبيث المنكر، تهذيب اللغة (٢/٣٥٢) .

(٢) في التكملة شاذلي (عفر) .

(٣) في التكملة مرجان (زبنية) .

(٤) (لو) ليست في (أ) .

(٥) في التكملة مرجان (لا تكون) .

(٦) الصيـــصية: شـــوكة الحائك التي يسوى بها السداة واللحمة، الصحاح (صيص) وانظر: المنصف (٣/٧٨) .

(٧) قال الليث: القوقاة: صوت الدجاجة، وقد قوقت تقوقي قوقاة وقيقاء فهي مقوقية، تهذيب اللغة (٩/٣٧١).

(٨) مكان من مكة على ثمانية أميال، تهذيب اللغة (١١/٢٣٨)، والدرر المثبتة في الغرر المثلثة (٢١٥) .

(٩) انظر: الكتاب (٢/٣٤٦) .

(١٠) اليـــستعور: شجر تصنع منه المساويك، ومساويكه أشد المساويك إنقاءً، للثغر وتبيضا لـــه وفيها شيء من المرارة مع لين اللسان (يستعر) .
قال ابن جني في الخصائص (٣/٢١٥) (وذهب أحمد بن يحيى وابن دريد في يستعور إلى أنه يفتعول وليس هذا من غلط أهل الصناعة) وانظر: (٣/٣٤٠)، والكتاب (٢/٣٤٢، ٣٤٦)، والمنصف (١/١٤٥) (٣/١٣، ١٤) .

(١١) التكملة شاذلي: (٢٣٥)، والتكملة مرجان (٥٥٠، ٥٥١) .

قال المفسر:

أعلم أن الياء والهمزة والميم إذا وقعت أولاً، فالحكم فيها الزيادة إلى أن تقوم دلالة على الأصل، فزيادة الياء أولاً في الاسم نحو: يَرْمَع ويَلْمَق، وفي الفعل نحـــو: يَضْرِبُ ويُكْرِمَ، ولو سميت رجلا بيَلْمَق لم تصرف لوزن الفعل كما لم تـــصرف يَـــشْكُر وزيادتها ثانية في نحو: ضَيْغَم في الاسم، ويعلم أنها زائدة في ضـــيغم بأمرين أحدهما: أنه من ضَغَم، والثاني: أن الياء لا يكون أصلاً في بنات الأربعـــة، وفي الفعل نحو: بَيْطَرَ وبَيْقَرَ، وزيادتها ثالثة في الاسم نحو: عِثْيَر؛ لأنه من العِثَار إذ العِثَار مما يجلبه [1]، ولأن الياء لا تكون أصلا في بنات الأربعة، وأما مَـــرْيَم ومَدْيَن فوزنهما مَفْعَل، وكان الأصل مَدَان ومَرَام إلا أنهم صححوا الياء على الأصل كما صححوا الواو في مَكْوَزة، وإذا كان التصحيح قد يأتي في نحو القَوَد، كان العلم أذهب فيه وأولى به لما ذكرنا من أنهم يغيرون الأعلام كثيراً، ولو كان مَرْيَم مثل عِثْيَر في زيادة الياء، لوجب أن تكسر صدره، فتقول: مِرْيَم ومِـــدْيَن كما قلت: عِثْيَر؛ لأن الياء إنما جاءت زائدة في هذه الأمثلة إذا كانت مكسورة الصدر/ ولهذا لم يحكم بزيادة الياء في ضَهْيَاء [2]، لأن صدره مفتوح: ٢١٤/أ
ويَهْيَرّ [3] الياء الأولى فيه زائدة، وليست الثانية بزائدة لهذا المعنى فإذا قيل: يَهْيَرُ بالتخفيف، فهو بمنزلة يَرْمَعُ، وإذا ضوعف آخره، فالياء فيه على ذلك الاعتقاد؛ لأن الأصـــل تـــرك التضعيف، وإذا قيل: يَهْيَرّى بالتضعيف والألف؛ فالألف للتأنـــيث؛ لأنه لم ينون، ثم لا يجوز أن يكون للإلحاق، إذ ليس في الكلام مثل

---

(١) أي أن العثير الذي هو الغبار مما يجلب العثار، انظر: اللسان (عثر) .

(٢) انظر: ١١٩٨ .

(٣) قال سيوبه في (٢/٣٤٦)، وأما يَهْير فالزيادة فيه أولاً؛ لأنه ليس في الكلام فَعْيَلّ .

سَـــفَرْجَل بسكون الفاء، وتحرك الراء وسكون الجيم، فتجعل يَهْيَرَّى ملحقا به، ولا تـــزاد الياء ثالثة في الفعل، كما لم تزد في الاسم [1]، فليس هنا مثال فَعْيَل كمـــا كان مثال بَيْطَرَ، وتزاد رابعة في زِبْنِيَة وعِفْرِيَة، وخامسة في سُلَحْفَية يدل على ذلك السَّلاَحِف، وأن الياء لا يكون أصلا في بنات الخمسة إلا أن يكون أولا، وأما قولهم: سُلْحُفَاة، فقد حكي عن أبي علي أنه مغير عن هذا على حد قولهم في جَارِية، جَارَاة وناصية نَاصَاة قال:

لَقَـــدْ آذَنَـــتْ أَهْـــلَ اليَمَامَةِ طَيِّءُ بَحَـــرْبٍ كَنَاصَـــاةِ الأَغَرِّ المُشَهَّرِ [2]

وهـــذا القول يضعف في الظاهر لما تقدم [3]، من أن حرف الإلحاق لا يغير، ولا يجوز أن يكون الملحق مغيراً عن زنة الملحق به بدلالة أن أحداً لا يدغم نحـــو: مَهْدَد، ووجهه أن الأصل قد ثبت، وهذا تغيير عارض، فلا يعتد به، ولو قـــيل: إن الألف زائدة لغير الإلحاق، كان أمثل، وهذا هو الذي عليه الجماعة، وإنما ذلك شَيء جوزه .

ويـــاء عِفْرِيَة وزِبْنِيَة يعلم زيادتها بأمرين أحدهما: أن الياء لا يجيء أصلا في بنات الأربعة.

والـــثاني: الاشـــتقاق كقولهم: عَفْر وزِبْنَة: وتَجِيء الياء زائدة رابعة في الفعـــل نحو: سَلْقَيْت، وهي ملحقة لـــه بدَحْرَجْت إذا لم يجعل الأصل الألف على ما مضى بيانه.

---

(١) كذا في النسخ جميعها، وقد أشار الشارح إلى زيادة الياء ثالثة في الاسم في عثير، ١٢١٧.

(٢) بيت من البحر الطويل، قائله حريث بن عتاب الطائي .

الشاهد: قوله "ناصاة" الأصل ناصية .

ورد في الصحاح (نصا)، والأفعال للسرقسطي (٣٦٣/١)، واللسان والتاج (نصا) .

(٣) انظر: ١٢١١ .

وأمـــا قولـــه: "إن الياء والواو لا يكونان أصلين في بنات الأربعة إلا في التضعيف فذلك نحو: صِيْصِية، هو من باب القَلْقَال؛ والياء في قَوْقَيْت بدل من الواو كما أبدلت في أَغْزَيْت لكونها رابعة، فكل ياء وواو كانتا رابعتين فاقض عليهما بالزيادة إلا في التضعيف.

وأمـــا يـــأجج فالـــياء أصل والتركيب من يَأج، فالجيم الثانية للإلحاق بِجَعْفَر[1]، ولو كانت الياء زائدة، لوجب أن يقال: يأجّ فيدغم، وذهب بعضهم إلى أن هذا مثل مَحْبَب في إظهار التضعيف لغير الإلحاق، والقول ما ذكره/ أبو ٢١٤/ب
علي إذ لا وجه للعدول عن الظاهر ومحض القياس من غير فائدة، وكثرة زيادة الياء أولاً لا يمنع من الحكم بكونها أصلا في يَأْجَج كما أن كثرة زيادة الميم لم تـــوجب ذلـــك في مَهْدَد، فمن قال: إن هذا من باب مَحْبَبٍ، فليقل مثله في مَهْدَد، وإذا قال: ذلك ترك القياس والإجماع .

وأما ياء يَسْتْعور، فأصل ووزنه فَعْلَلُول[2]، يدلك على ذلك أنه مشتمل علـــى أربعـــة أحرف من حروف الزيادة الياء والسين والتاء والواو، ولا يجوز الحكـــم بزيادة كافتها[3]، من حيث إن ذلك يفضي بالاسم إلى حرفين العين والراء، وقد عرفت أن الاسم المتمكن لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف، وإذا بطـــل القـــضاء بزيادة الجميع لم يجز أيضاً أن يحكم بزيادة السين والتاء جميعاً؛ لأنهمـــا لا تـــزادان معا إلا في اسْتَفْعَل، و لم يجز أن يحكم بزيادة أحدهما على انفراده لأجل أن التاء تزاد في افْتَعَل، والسين تقل زيادته .

---

(١) سيويه (٣٤٦/٢) .

(٢) سيبويه (٣٤٦/٢) .

(٣) كافـــة: لا تـــستعمل إلا حالا، ولا تستعمل إلا مع العقلاء، انظر: دورة الغواص (٥٦)، شرح المفصل (١٧/١)، والتاج (كفت) .

وإنما جاء في اسْطاع، وبعد كاف الضمير في أَكرِمُكَس [1]، ثم إن الحمل علـــى الأصل أولى، ولا يجوز أن يحكم بزيادة الياء؛ لأنك تجعل حينئذ التركيب من أربعة، وبنات الأربعة لا يكون في أوائلها زيادة إلا ما كان من الأسماء جاريا على الفعل نحو: مُدَحْرِج، فقد اتضح أنه ليس في حروف يَسْتَعُور زائدة سوى الواو، وأنه مثل عَضْرَفُوط .

(١) هي كسكسة هوازن، انظر: سر صناعة الإعراب (٢٠٢، ٢٣٠) .

قال صاحب الكتاب

باب زيادة الواو

الـــواو لا تـــزاد أولا، ولكنها تزاد ثانية في [1] عَوْسَج [2] ونَوْفَل [3]، وثالثة[4] في جَهْوَر وقَسْوَر [5]، وعَجُوز، ورابعة في تَرْقُوة وعَرْقُوة، وخامسة في قَلَنْــسُوة، والواو في قَسْوَر وعُنْفُوان وتَرْقُوة، وقِرْواح [6] زائدة لما تقدم من أنها والياء لا يكونان أصلين [7] في هذا النحو [8] .

فأمـــا تَرْقُوة فيعلم (زيادتها)[9]، بأمر آخر أيضاً، وهو أنه ليس [10] مثل

---

(١) في التكملة (في نحو) .

(٢) العوســـج: شجر كثير الشوك، وهي ضروب منها ما يثمر ثمراً أحمر يقال لـــه: المصح، تهذيب اللغة (٣٣٨/١).

(٣) النوفل: الرجل الكثير النوافل وهي العطايا، وقيل: السيد من الرجال، ويقال لبعض أولاد السباع: نوفل.

(٤) في التكملة شاذلي: (نحو جهور) والجهور: هو الصوت العالي، تهذيب اللغة (٦/٥٠).

(٥) القسور: الرامي والصياد، وقيل: نبت. تهذيب اللغة (٣٩٨/٨) .

(٦) القِرْواح: جلد من الأرض وقاع لا يستمسك فيه الماء وفيه إشراف وظهره مستوٍ لا يستقر به ماء إلا سال عنه يمينا وشمالا، تهذيب اللغة (٤٢/٤) .

(٧) انظر: ١٢١٦ .

(٨) في أ (الحكم) .

(٩) (زيادتها) ليست في (أ) .

(١٠) في التكملة شاذلي (ليس في الكلام) .

جَعْفَر، ولا يكون عُنْفُوان (١)، كتُرْجُمَان (٢)، لما ذكرت .

فأما عِزْويت فالواو فيه لام؛ لأنه كعِفْرِيت، وليس في الكلام فِعْوِيل، ولا تكون الواو والياء (٣)، أصلين؛ لأن الواو لا تكون أصلا في هذا النحو"(٤) .

قال المفسر:

أعلـــم أن الـــواو لم يزد أولاً لأجل أنها لو زيدت أولاً، لم تخل من أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة، فلو كانت مضمومة اطرد فيها الهمز، كما قالوا: أُجُوه وأُقِّتت، ولو كانت مكسورة؛ لجاء الهمز مجيئا يقارب الاطراد كإشاح وإعاء/ والهمز(٥) في المكسورة (٦)كثير(٧)حتى ذهب بعضهم إلى إجرائها ٢١٥/أ (في الـــصدر)(٨) مجرى المضمومة في الاستمرار(٩)، ولو كانت مفتوحة، لأفضى بها التصغير في الاسم إلى الضم كقولك: وُجَيه في وَجْه، فكان يصير إلى الهمزة

---

(١) في تهـــذيب اللغـــة (٣/٣) (قال الليث: وعنفوان الشباب أول بهجته، وكذلك عنفوان النبات، قلت: عنفوان فعلوان من العنف ضد الرفق، ويجوز أن يكون الأصل فيه أنفوان من ائتنفت الشيء واستأنفته إذا اقتبلته فقلت الهمزة عينا فقيل: (عنفوان) .

(٢) الترجمان بالضم والفتح: هو الذي يترجم الكلام أي ينقله من لغة إلى لغة أخرى، ومثاله (فعللان) اللسان (ترجم) .

(٣) في التكملة شاذلي (التاء) .

(٤) التكملة شاذلي (٢٣٦)، والتكملة مرجان (٥٥١، ٥٥٢) .

(٥) في أ (الهمزة) .

(٦) في وظ (المكسور) .

(٧) في أ ود (كثيرة) .

(٨) (في الصدر) ليست في أ .

(٩) انظر: المنصف (١/٢٢٨، ٢٢٩) .

أيـضاً، ألا تـراك تقول: أُجَيْه، وكان في الفعل ينضم إذا بني للمفعول به نحو: ضُرِبَ؛ لأن الصدر من كل فِعْل بني للمفعول به مضموم إذا كان متحركا، هذا ولا يـسلم الواو في حال الفتح من الهمزة كل السلامة، ألا تراهم قالوا: أَحد وأَنَـاة وأَجَم في وَحَد وَوَنَاة وَوَجم، وإن لم يكن كثيراً، وإنما الغرض أنه يغلب علـيها الهمـز، فلما كان الواو لا يسلم أولاً، رفضوا زيادتها لأجل أن الزيادة يطلـب منها نفس الحرف، فمن المحال أن يقع موقعاً لا يسلم فيه لفظه كما أن الألف لا تزاد أولاً، ثم تهمز أو يؤتى قبلها بهمزة الوصل؛ لأن اللفظ إذا لم يبق كان التعرض للزيادة فيه بعيداً من الصواب، وليس ذلك الحرف الذي تبدله من هـذا الحرف الذي تزيده بأقل حظاً من استحقاق جواز زيادته، فما يمنعك من أن تقبل عليه أولاً فتزيده، وتترك التحول من شَيء إلى شيء، وتعاطي فِعْل يصير كَـلا فِعْـل، قالوا: وتزاد ثانية في نَوْفَل وهو من النَّفْل والنَّافلة العطية [1]؛ لأن الـسيد من شأنه العطاء، وزيادتها ثالثة نحو: جَهْوَر من الجَهَارة، وقَسْوَرَة من القَسْرِ، وعَجُوز من العَجْز .

ويدل على زيادة الواو فيما لا اشتقاق لـه ما أَصَّلَه من أن الواو والياء لا يكـونان أصـلا في بـنات الأربعة، وزيادتها رابعة في تَرْقُوة وخامسة في قَلَنْسُوة[2]، واستدل على أن الواو لا تكون أصلا في نحو: تَرْقُوة بأمر آخر، وهو أن مـثال جَعْفُر لا يكون في الكلام، فلو كان بدل الواو في تَرقُوة حرف [3]، آخـر من حروف الزيادة يجوز أن يكون أصلا في بنات الأربعة كالنون مثلا،

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (١٥/٣٥٤) .

(٢) في ر، وظ (قلنسوة على أن الواو لأنك في نح: ترقوة) .

(٣) في د (حرفا) .

لوجب الحكم بزيادته لئلا يعود [1] إلى إثبات أصل غير ثبت.

وقِرْوَاح فِعْوَال؛ لأن الواو لا يكون أصلاً في بنات الأربعة وهو من تركيب القراح.

وقوله: "ولا يكون عُنْفُوان كتُرجُمَان" يعني به أنه لا يكون على فُعْلُلان، ويكون الواو أصلاً بإزاء الميم في تُرْجُمان لأجل أن الواو لا يكون أصلا في بنات الأربعة.

وأما عِزْويت فالتاء فيه زائدة، والواو أصل، ومثاله فِعْلِيت كعِفْريت، ألا ترى أن عِفْرِيتاً من العَفْر، ولا وجه لأن تجعل الواو زائدة، والتاء أصلا؛ لأنك حينئذ تعدل عن مثال فِعْلِيت الموجود إلى مثال فِعْوِيل/ الذي ليس بثبت، فلا ٢١٥/ب
يجوز أن يكون فِعْلِيلا كعِرْطِيل؛ لأن الواو لا يكون أصلا في [2]، الأربعة، وكل واحد من الواو والياء يجري على ما ذكرنا في الألف من الوجوه [3] .

فالأول: أن يكون لمَعَنىً كواو الضمير في نحو: ضَرَبوا.

والثاني: أن يكون للإلحاق كواو جَدْوَل وقَسْوَر؛ لأن جَدْوَلا ملحق بجَعْفَر وكذا قَسْوَر وخَوْلَع للذي لا حزم له ولا قوة قلب، وهو من الخَلْع، كأن فؤاده قد خُلِعَ منه، وقد يقال [4] : خَوْلَع، فيجعل عبارة عن الجُبْن [5] قال جرير :

---

(١) في ظ (يقود) .

(٢) في د (في بنات الأربعة) .

(٣) انظر: ١٢١١ .

(٤) في ظ (يقال به) وفي د (يقال له) .

(٥) انظر: تهذيب اللغة (١/١٦٤) .

لاَ يَغْـــرُرَنَّكَ أن تَـــرَى لُمجَاشِعٍ   جِسْمُ الرِّجَالِ فَفِي القُلُوبِ الخَوْلَعُ[1]

كأنـــه قال: في القلوب ما يَخْلَعُها: وفي الفعل نحو: (حَوْقَل، والياء في ضَيْغَم؛ لأنه ملحق بجَعْفَر وفي الفعل نحو)[2] . بَيْطَر .

والـــضرب الـــثالث: أن يكـــون للمد فالواو نحو: عَجُوز، والياء نحو: قَـــضِيْب، وكـــذا إذا لم يكن فيه مد، وكان لإطالة البناء نحو الواو في قَلَنسْوة؛ لأنها ليست لمعنى كألف فَاعِل، ولا للإلحاق؛ وإنما هي زيادة محضة .

---

(١) بيت من البحر الكامل بين الشارح قائله .

ففي القلوب الخولع: يقول: هم جبناء كأن أفئدتهم مخلوعة من الفزع .

الشاهد: قوله: "الخولع" .

ورد في ديـــوانه (٢٦٩)، ونقائض جرير والفرزدق (٩٦٧)، وتهذيب اللغة (١/١٦٤)، والصحاح (خلع) والاقتضاب (٣/١٧١)، واللسان والتاج (خلع) .

في الديوان والنقائض والتهذيب واللسان والتاج (لا يعجبنك –جلد الرجال) .

وفي الصحاح واللسان والتاج (الفؤاد) وفي اللسان والتاج (بمجاشع) .

(٢) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ) .

قال صاحب الكتاب:

باب زيادة الميم

وهي تزاد أولا في المصادر، وأسماء المكان والزمان، فالمصدر نحو: ضَرَبْتُه مَضْرَبًا وقتلته مَقْتَلاً، والمكان كقولنا: هذا مَضْرِبُنَا، والزمان نحو: أتت النَّاقَةُ على مَنْتِجِها وعلى مَضْرِبِها تريد زمان نتاجها، وقالوا: أرضٌ مَأْسَدَةٌ للتي تكثر بها الأسود، وتزاد في أول مَفْعُول وَمُفْعَل ومُفْعِل ومِفْعَال ومِفْعَل، وهي في مَنْبِج[1] لاسم هذا البلد زائدة لكثرة زيادتها أولا، وتعلم زيادتها أيضًا بأنه ليس في الأصول مثل جَعْفِر.

فأما الميم في مَعَد [2]، فأصل لقولهم: تَمَعْدَد [3]، وكذلك ميم مِعْزَى لقولهم: مَعَزٌ [4].

والميم في مَنْجَنِيق [5] أصل والنون التي تلي الميم زائدة [6]، فأما ما رواه بعضهم من قولهم: جَنَقُونَا[7] يريد رَمَونَا بالمَنْجَنِيق، ففيه بعض حروف المَنْجَنِيق،

---

(١) منبج: اسم موضع بالجزيرة، انظر معجم ما استعجم: ١١٥، ١٢٦٥، وانظر: الكتاب ٣٤٤/٢، والأصول ٢٣٧/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣٤٤/٢، والمنصف ١٠٨/١، ١٢٩، وشرح الشافية ٣٣٥/٢.

(٣) في التكملة شاذلي: (تمعددوا).

(٤) قال سيبويه في ٣٤٤/٢: (فأما المعزى فالميم من نفس الحرف لأنك تقول: معز ولو كانت زائدة لقلت: عزاء فهذا ثبت كثبت أولق)، وانظر: المنصف ١٣٢/١.

(٥) انظر: الكتاب ٣٤٤/٢، والأصول ٢٣٧/٣، وانظر: الخلاف فيه في المنصف ١٤٦/١، ١٤٧، ١٤٨، ٢٤/٣، وشرح الشافية ٣٤٤/٢، ٣٥٠.

(٦) في التكملة مرجان: (زيادة).

(٧) انظر: تهذيب اللغة ٣٠٧/٨، وشرح الشافية ٣٤٤/٢، ٣٥٠.

وليس منها كقولهم: لأْأل لبائع اللؤلؤ وليس [1] منه، ولا يجوز أن تكون الميم والنون في الكلمة زائدتين؛ لأنه لا تجتمع زيادتان في [2] أول الكلمة في هذا الضرب من الأسماء [3]، وإنما تكون في الجارية على أفعالها نحو: مُسْتَخْرِج ومُنْطَلِق.

فأما قولهم: إِنْقَحْل[4]، فلا اعتداد به لقلته، فمتُنْجَنِيق كعَنْتَرِيس[5][6].

فأما مَنْجَنُون [7] ففَعْلَلُول النون الأخيرة متكررة زائدة.

فأما ميم مَأْجَج [8] ومَهْدَد، فأصلان [9] كما كانت ياء يَأْجَج كذلك لظهور التضعيف، ولو كانت الميم زائدة، لأدغمت المثلين.

والميم في مِرْعِزَّاء [10] زائدة، وليست (بأصل)[11] كطِرْمَساء [12] ؛

---

(١) في روض (وليس من اللؤلؤ).

(٢) (في) ليست في التكملة (مرجان).

(٣) (و) ليست في التكملة.

(٤) في تهذيب اللغة ٤/٥٠: (يقال: تقحل الشيخ تقحلا، وتقهل تقهلا إذا يبس جلده، عليه من البؤس والكبر، وشيخ انقحل من هذا)، وانظر اللسان (قحل).

(٥) العنتريس: الناقة الوثيقة الجواد، وقد يوصف به الفرس. تهذيب اللغة ٢/٣٣٧.

(٦) انظر: الكتاب ٢/٣٤٤.

(٧) انظر: الكتاب ٢/٣٤٤، والأصول ٢/٢١٦، والمنصف ١/١٤٥. والمنجنون: الدولاب. المنصف ٣/٢٤.

(٨) مأجج: اسم موضع.

(٩) انظر: الكتاب ٢/٣٤٤.

(١٠) المرعزى: الزغب الذي تحت شعر العنز وهو مِفْعَلّى، لأن فَعْلَلِي لم يجئ، وإنما كسروا الميم إتباعا لكسرة العين كما قالوا: منخر ومنتن، وكذلك المرعزاء إذا خففت مددت، وإن شددت قصرت، وإن شئت فتحت الميم وقد تحذف الألف فيقال: مرْعز، الصحاح (رعز).

(١١) (بأصل) ليست في: (أ).

(١٢) الطرمساء: الظلمة الشديدة. تهذيب اللغة ١٣/١٤٦.

لأنها قد ثبتت زائدة/ في قولهم: مِرْعِزَّى [١] كما كانت التاء في تُرْتُب [٢] زائدة ٢١٦/أ لقـولهم: تَرْتَب، فلا تزاد الميم وسطا إلا بِثَبَت [٣] كما لا تزاد الهمزةغير أول إلا بَثَـبت. وزعـم الخليل ان مـيم دُلامـص [٤] زائدة ويستدل على زيادتها بالمعنى، وأنهـا [٥] مـن الدَّليص، وقالـوا: دِرْعُ دِلَاص [٦]، وامْـرَأة دَلِيَـصة مَلْسَاءَ برَّاقَة، ويقَـوِّي ذلك أنهم قالوا [٧]: لَبَنٌ قُمَارِص [٨]، وقال الأصمعي في قولهم في صفة الأسـد: هِـرْمَاس: إنما هو من الهَرْسِ[٩]، وجاءت الميم أخيرًا[١٠] زائدة في قولهم: دِردِم[١١] وسُتْهُم[١٢] وزُرْقم [١٣] جعلوه من الدَّرَدِ والسَّتَة والزَّرَق [١٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٣٢٤/٢، ٣٢٤، ٣٤٤، والأصول ٢٣٧/٣.

(٢) في الصحاح (رتب) أمر تُرتَب على تُفْعَل بضم التاء وفتح العين أي ثابت، وانظر اللسان (رتب).

(٣) أي بحجة.

(٤) انظر: الأصول ٢٠٨/٣.

(٥) في التكملة مرجان: (أنه).

(٦) في التكملة شاذلي: (دلاص للبراق) وفي التكملة مرجان: (دلاص أي سابغة للبراقة). قال الخليل في العين ٩٩/٧: (درع دلاص، ودروع دلص، ويجيء الدلاص بمعنى الجمع وهي اللينة)، وانظر تهذيب اللغة ١٤٣/١٢.

(٧) في التكملة: (قد قالوا).

(٨) القمارص: الشديد القرص وهو اللبن الذي يقرض اللسان من حموضته. اللسان (قرص).

(٩) الهرس من الأسود: الشديد المراس. تهذيب اللغة ١٢٣/٦.

(١٠) في التكملة مرجان: (آخرا).

(١١) في الصحاح (درم)، (الدردم: الناقة المسنة) وفي اللسان (دردم)، (مرة دردم: تذهب وتجيء بالليل).

(١٢) في تهذيب اللغة ١١٧/٦: (يقال رجل ستهم إذا كان ضخم الاست).

(١٣) في تهذيب اللغة ٤٠١/٩: (مما زادوا فيه الميم رجل زرقم للأزرق، وقال الليث: إذا اشتدت زرقة عين المرأة قيل: إنها لزرقاء زرقم).

(١٤) التكملة شاذلي: ٢٣٧- ٢٣٨، والتكملة مرجان: ٥٥٢-٥٥٥، انظر الكتاب ٣٢٨/٢، =

قال المفسر:

أعلم أن الميم بمنزلة الهمزة والياء في أنه إذا وقع أولاً رابعة، فالحكم الزيادة، ويفارق الياء من حيث إنَّه إذا وقع حشواً لم يحكم بزيادته إلا بثَبَت، فزيادته أولاً قد جاءت في الأسماء فقط، وذلك في المصادر، وأسماء الزمان والمكان، فالمصدر [1] كقولك: ضَرَبْتُه مَضْرَبا، والمكان نحو: الْمَجْلِس والمَحْبِس، والزمان نحو: أتَت النَّاقَة على مَضْرِبِها، ومَنْتِجِها تريد زمان نِتَاجِها وضِرابِها، وزيدت في اسم الفاعل والمفعول مما زاد على الثلاثة لفظاً نحو: مُكْرِم ومُكْرَم، ومُقَاتِل ومُقَاتَل، ومُسْتَخْرِج ومُسْتَخْرَج ومُنْطَلِق ومُحْمَرّ، وكذا جميع الأبنية التي تزيد على ثلاثة أحرف، وزيد في الثلاثة إذا أخذ منه المفعول نحو: مَضْرُوب، وجاء في مِفْعَال في الكثرة نحو: مِعْطَار [2] ومِهْذَار، والميم في زيادتها أولاً تربى على صواحبها، ألا ترى أنك تزيد في كل اسم فاعل مما يزيد على الثلاثة ميماً، ولا تفتقر في ذلك إلى سماع، ولا تجد فِعْلاً بهذه الصفة لا يكون في اسم فاعلة الميم، وكذا كل مصدر وظرف تأخذه من الفعل، والميم مصاحب له، وليس كذلك الهمزة لأجل أن نحو: أَحْمَر وأَصْفَر ليس بباب يستمر، ولا يفتقر فيه إلى السماع، وكذلك نحو: يَرْمَع لا يطرد، إلا أن الهمزة والياء قد زادا عليه من وجه، وهو أنهما يزادان على الاستمرار في الفعل نحو: أَذْهَب ويَذْهَب، ما من مضارع إلا ويدخله الهمزة والياء، ومع ذلك فإن زيادتهما في الاسم كثيرة نحو: أَحْمَر ويَرْمَع، والميم لا يزاد في الفعل بوجه، فلا يكون فيه مَفْعَل.

---

(١) يعني به المصدر الميمي.

(٢) في روظ (مطعان).

فأما نحو: تَمَنْدل [1]، فلا اعتداد به، والفصيح تَنَدّل [2]، فلا تظنن أن تقديمهم الهمزة والياء على الميم على غير الواجب، وإذا وقع الميم أولاً (رابعة)[3] لم تجعل أصلاً إلا بدليل يقوم من ذلك مِعْزَى، فالميم فيه أصل لقولهم:/مَاعِز ٢١٦/ب
ومَعِز، ألا ترى أنك لو جعلت الميم في مِعْزَى زائدة، لوجب أن يكون مِفْعَلا، ولو كان كذلك لم يأت من التركيب ما الميم فيه ثالث، فلو قضيت بزيادة الميم دخل عليك أن تجعل مِعْزَى من حرفين، وذلك لا يجوز، وليس هنا حرف محذوف كما كان في دَمٍ وغَدٍ لأجل أنا لم نجد في تصرف هذا التركيب شيئاً جاء فيه حرف لين بعد الزاى كما جاء بعد الميم في دَمٍ حَيْث قلت: دَمِي، وكذا مَعَدّ وزنه فَعَلّ، والميم فاء؛ لأنهم قالوا: تَمَعْدَد، وتَمْفَعَل ليس أصل يحمل عليه، وإنما جاء من ذلك تَمَسكن وتَمَنْدَل وتَمَدْرَع [4] وليس بالفصيح، وإنما الكلام تَسَكّن وتَدَرَّع، وإذا كان كذلك علمت أن تَمَعْدَد تَفَعْلَل، وأن الميم فيه أصل، وقد جاء أيضاً مَعَدّ من التركيب.

وكذا مَنْجِنيق الميم فيه أصل يدلك على ذلك أنهم قالوا: مَجَانِيق، فحذفوا النون التي بعد الميم، وإذا ثبت زيادة النون بعد الميم، لم يجز الحكم

---

(١) قال في الأصول ٣/٢٣٠: وقال: تمندل بالمنديل يتمندل تمندلاً إذا مسح يده بالمنديل وأكثرهم يقول: تندل يتندل تندلا، وهو أجودهما).

(٢) في تهذيب اللغة ١٤/١٢٤: (وتندلت بالمنديل أي تمسحت به من أثر الوضوء أو الطهور ويقال أيضاً: تمندلت)، وقال في اللسان ندل: (وأنكر الكسائي تمندل).

(٣) (رابعة) ليست في أ.

(٤) قال في الأصول ٣/٢٣٠: (قالوا: تمدرع من المدرعة يتمدرع تمدرعا وأكثرهم، تدرع يتدرع تدرعا وهو القياس. وهو أكثرهما وأجودهما، وقالوا: تمسكن يتمسكن تمكسنا للمسكين وأكثرهم يقول: تسكن يتسكن تسكنا وهو أجودهما وهو القياس).

بزيادة الميم؛ لأنك حينئذ تجمع على أول الكلمة زيادتين، وذلك لا يكون إلا في الأسماء الجارية على الفعل نحو: مُنْطَلِق، فأما نحو: إنْقَحل من القَحْل، فلا اعتداد به لقلة نظيره، وليس فيما ذكروه من قولهم: جَنَقُونا دلالة على زيادة الميم لأجل أنه يكون فِعْلا صيغ لهذا المعنى وضمن بعض حروفه ليكون أبين كما قالوا: لأَّال من اللؤلؤ، وذاك أن لأَّال فَعَّال كقَتَّال وضَرَّاب، ولُؤْلُؤ رباعي مثل بُرثُن وقُلْقُل، والرباعي لا يؤخذ منه فَعّال؛ لأنه يعود إلى الحذف، فتصير هادماً وأنت تقصد البناء، فلأَّال وضع من تركيب لَ أَ لَ لمن يلابس اللُّؤْلُؤ ويبيعه كالسَمان والعَوَّاج، فكما لا يدل لأَّال على أن اللُّؤْلُؤ من الثلاثي كذلك لا يدل جَنَقُونَا على أن الميم في المَنْجَنِيق زائدة فمَنْجَنِيق مثل عَنْتَرِيس، فوزنه فَنْعَلِيل النون الثانية (١) أصل بإزاء الراء من عَنْتَرِيس، ولا يكون النون الأول أصلاً لقولهم: مَجَانِيق، فإن قلت: إن صاحب الكتاب لم يقل إنْقَحْل: إن الهمزة والنون أصليان (٢)، وإن وزن الكلمة فِعْلَلّ مثل جِرْدَحْل (٣) لأجل أنه رأى الاشتقاق يسقط الهمزة والنون، وذلك قولهم: رجل قَحِل، فما الذي منعه من أن يحكم بزيادة الميم والنون في مَنْجنِيق لقولهم: جَنَقُونَا، وهلا دعاه امتناعهم من جمع زيادتين على أول الاسم غير الجاري على الفعل أن يحكم بكون الهمزة والنون أصليين ويعرض عن الاشتقاق كما /يحكم بأن الميم في مَنْجَنِيق أصل لئلا ٢١٧/أ
يجتمع زائدتان (٤)، ولم يذكر جَنَقُونا.

---

(١) في روظ: (الأخيرة).

(٢) انظر الكتاب ٣١٧/٢.

(٣) في تهذيب اللغة ٣٣٦/٥: (قال شمر: رجل جردحل وهو الغليظ الضخم وامرأة جردحلة كذلك).

(٤) انظر الكتاب ٣٤٤/٢.

فالجواب أن هذا سؤال قوي إلا أنه لا يدخل على صاحب الكتاب، وذاك أنه لم يثبت جَنَقُونا فيقال: إن الاشتقاق قد أعرض عنه في مَنْجَنِيق، وأخذ به في إنْقَحْل، وإنما روى ذلك غيره، وزعم الفراء أنها مُوَلَّدة، وإنما يدخل على أبي علي؛ لأنه ذهب إلى أن جَنَقُونا لا يدل على زيادة الميم في مَنْجَنِيق، وأنه يحكم بكونه تركيباً مستأنفاً كلأّال؛ لئلا يثبت زيادتين في أول الاسم غير الجاري على الفعل، فيقال له: إن هذا بخلاف طريقة صاحب الكتاب؛ لأنه لم يقل: إن إنْقَحَلا بناء خماسي وإن كان فيه حروف قَحْل، وكان مناسباً له بل التزم ما ليس له نظير من إثبات زيادتين أخذاً بالاشتقاق، والجواب عنه أن إنْقَحْلا صفة مثل قَحِل يقال: رَجُل قَحِل وإنْقَحْل وامْرَأة قَحْلَة وإنْقَحْلة [1]، وليس لأحدهما مزية على صاحبه في المعنى، وإذا كان كذلك وجب أن تكون الهمزة والنون زائدتين، وأما مَنْجَنِيق فليس حاله مع جَنَقُونَا هذه الحال وذلك أن منجنيقاً اسم جنس وَجَنَقُوَنا فِعل يوضع للدلالة [2] على الرّمْي بها، ومن طريق الضرورة يجب الحكم بأن مَنْجَنِيقاً هو المقدم في التأليف، ألا ترى أنك لا تتصور لجَنَقُونا معنى ما لم يكن للمُنْجَنِيق كا أن قولك: سَافَه لا يكون إلا بعد السيف، وإذا ثبت أن مَنْجَنِيقاً مقدم في التأليف، وأن جَنَقُوَنا بعده جاز أن يقال: إن هذا فعل وضع له، ولم يشتق من تركيبه كما أن لأّالا وضع لمن يبيع اللّؤلُؤ، ولا يكون لأّالا إلا بعد أن يثبت اللّؤلُؤ إذ لا تضع اسماً يدل على بائع الشَّيء قبل أن يسمى ذلك الشيء كما لا تضع فِعْلاً يدل على معنى الرّمي بشيء لم يسم، ولم

(١) في تهذيب اللغة ٤/٥٠: (يقال: تقحل الشيخ تقحلا، وتقهل تقهلا إذا يبس جلده عليه من البؤس وشيخ انقحل من هذا).

(٢) في ظ: (على الدلالة) وفي د: (الدلالة).

يذكر، و لم يمكن أن يجعل قَحِل شيئاً موضوعاً بعد انْقَحْل؛ لأنه صفة مثله، وليس أحدهما باسم جنس والآخر فِعْلاً وضع لملابسة [1] ذلك الجنس، ويتصرف التركيب على هذا المعنى نحو: قَحِل [2] يَقْحَل قَحَلاً إذا يبس عظمه، فلم يكن ترك الحكم بأن أصل إنْقَحْل قَحل إلا عدولاً عما يقود إليه المعنى ويشهد به الحِسّ، فهذا هو الفصل الذي يؤنس بما ذهب إليه أبو علي. وأما مَنْجَنُون فَفعْلَلُول النون الأولى أصلية [3] والنون الأخيرة مكررة، ألا ترى أنك تجد فيه من حروف الزيادة ميماً وواواً وثلاث نونات، فلا يجوز الحكم/ بزيادتها جميعاً؛ لأنك تترك الاسم حينئذ على حرف واحد وهو الجيم، ولا يجوز الحكم بزيادة النون الأولى؛ لأنهم [4] قالوا: مَنَاجِين، فلم يحذفوها، وإذا ثبت أن النون الأولى أصل، لم يجز الحكم بزيادة الميم؛ لأجل أنك حينئذ تجعل التركيب من نَجَن، فينجذب إلى باب سَلسَ [5]، وقد ذكرنا أن الحمل عليه بغير دليل مردود، فقد ثبت أن الميم مع النون الأولى أصليان، وبقي الكلام في النونين الأخيرين، فتجعل النون الثانية التي قبل الواو لاماً. ٢١٧/ب

وتكون الكلمة رباعية: نحو: مَنْجَن كعَرْطَل [6]، (ثم كررت لام الفعل وزدت واواً كما كررت لام عَرْطَل) [7] وزدت ياء، فقلت:: عَرْطَلِيل، وقياس

---

(١) في روظ، ود: (لمعنى ملابسة).

(٢) الصحاح (قحِل) واللسان (قحل).

(٣) في د: (أصلية والثانية مكررة).

(٤) في أ: (كأنهم).

(٥) في د: (سلس وقلق).

(٦) العرطل: الطويل من كل شيء. تهذيب اللغة ٣٤٧/٣.

(٧) ما بين القوسين ليس في روظ.

مـن قال في مثال ضَرّب: فَرْعَل فلفظ بالزائد أن تقول في مَنْجَنُون: فَعْلَلُون، ولا يجـوز أن تجعـل كل واحدة من النونين أصلاً؛ لأنك حينئذ تجعل الكلمة خماسية والخماسـي لا يأتـي مكـسراً في كلامهـم، وإنما يكسر على استكراه، ومَناجِين كـثير في الاسـتعمال [1]. وأمـا مـيم مَـأْجَج ومَهْدَد،، فالذي يدل على أنه أصل إظهـارهم التـضعيف إذ لـو كـان مَفْعَـلا لـوجب أن يقال: مَأجّ وَمَهدّ، فمَأْجَج ملحـق بالجـيم الثانية بجَعْفر، وقد تقدم أنه لا يحمل على مَحْبَب؛ لأجل أنه على غير القياس، ولو لم نجد لَمَحْبَب تركيباً من حب لحكمنا بأن الميم أصل، وأنه من تركيب مَحَبّ، وأن الباء الثانية للإلحاق إلا أن لما وجدناه من الحُبّ لزمنا الحكم بـزيادة المـيم، وحمـل إظهـار التـضعيف على العدول عن الظاهر، ولم نجد لَمَأجَج ومَهْـدَد شـيئاً مـن أجّ وهَدّ يُنَاسِبه في المعنى مناسبة حَبّ لَمَحْبَبِ، فلزمنا الطريق المَهْيَع [2]. وأما ميم مَنبِج فزائدة، وإن لم يقم دليل على أن اشتقاقه من نَبَجَ حملا علـى الظاهـر الأكثـر، وهـو أن يكون الميم الواقعة أولاً رابعة مزيدة، فإن قلت: إنـك ناقـضت في هـذه المسائل [3]، وذلك أنك جعلت الحكم بزيادة الميم إذ لم يقـم دلـيل علـى أنهـا أصـل مما يُعَدُّ تركه عدولاً عن الظاهر، ثم قلت: إن ميم مَهْـدَد أصـل محتجاً بأني لو جعلتها مزيدة صرفت الكلمة عن ظاهرها من حيث يجب الإدغام، فالتزمت كون الميم أصلاً مع أنه ليس بالقياس المحمول عليه عندك لمثله، وهـو إظهار للتضعيف؛ لأنك لا تحمل عليه مع الاستغناء عنه، ومن المحال أن يكون الأصل الذي تحتج به مثل الذي تحتج عليه بل يجب أن تكون العلة التي

(١) في د: (في كلامهم).

(٢) المهيع: الطريق الواسع الواضح. تهذيب اللغة ٢٤/٣.

(٣) في د: (المسئلة).

تعارض بها أقوى؛ لأنها إذا ساوت صاحبتها لم تكن/ إحداهما بأولى من ٢١٨/أ
الأخرى، فيسقط الاحتجاج، فالجواب أن الأمر كما زعمت في الظاهر لكنَّ هنا أمراً يدل على سلامة طريقتهم من التَّناقض، وذلك أنا نمتنع من الحكم بكون الميم أصلاً أولاً مع الاستغناء عنه؛ لأجل أن زيادتها أولاً كثيرة، ونمتنع من الحكم بإظهار التضعيف على طريقة مَحْبَب؛ لأجل أن الكلام يستمر على الإدغام، ولأمر آخر من جهة القياس، وهو أن اللفظ بالمثلين يثقل، فيكون من حكم تحسين اللفظ أن يدغم، وهذا لا يوجد في زيادة الميم أولاً لأجل أن كونها مزيدة لا تفيد تخفيفاً في اللفظ لا يكون إذا كانت أصلاً، وإذا كان الأمر على هذا كان الحكم بإظهار التضعيف عدولاً عن موجب الترجيح بالكثرة، ومقتضى القياس والعدول عن الحكم بزيادة الميم تركاً لموجب الترجيح فقط، فقد حصل للأصل الذي عورض به مزية ظاهرة على الأصل الذي عورض ورفض اعتقاده، فاعرفه فإنه من الأصول التي لم نجد أحداً نظر إليها مع التباس الأمر وقوة الاعتراض. وأما ميم مِرْعِزَاء فزائدة ووزنه مِفْعِلاء، وليس بفِعْلِلاء كطِرْمِسَاء، وذلك أنهم قالوا: مِرْعِزَّى، فالألف زائدة لا محالة، وإحدى الزايين كذلك [1]، فتبقى الكلمة بعد سقوط الألف وإحدى الزايين مِرْعِز، فيكون مثل مَحْبِس، ولا يكون الميم أصلاً لأجل أنك لا تجد مثال جَعْفِر بكسر الفاء، فتجعل الميم فاء، وتجد مثال مَفْعَل وجوداً شائِعاً، ومن المحال حمل المثال على غير الثبت مع وجود البناء المستعمل، وشبه هذا بقولهم: تُرْتُب، وذاك أنهم حكموا بزيادة التاء في تُرْتُب، وإن كان يجوز أن يكون فُعْلُلاً كبُرْثُن؛ لأجل

(١) في روط، ود: (كذلك للتكرير).

قـولهم: تَرتُب بفتح التاء، وليس في الكلام مثل جَعْفُر بضم الفاء، فوجب الحكم بـزيادة الـتاء ليكون على مثال تَفْعُل الموجود، ثم لما استقر زيادته في حال الفتح حكـم بأنـه مـزيد في حال الضم؛ لأن المعنى واحد، وليس تُرتُب إذا ضم بدليل علـى شَـيء غير ما يدل عليه تَرْتُب بالفتح كذلك لما ثبت زيادة الميم في مَرْعَزّى حكم بذلك في مِرْعِزَاء، وإن كان يحتمل أن يكون كطِرْمِسَاء؛ لأجل أن الحرف إذا ثـبت زيادته [1] في أحد المثالين الجاريين على مسمى واحد، ثبتت في الآخر، ولـو حملـت تُرتُب إذا ضم على أنه بناء مستأنف كنت تاركاً لظاهر الحال، ولو حـسن ذلـك لجـاز أن تحمـل أَحْمَـر على أنه تركيب مستأنف، دون أن تكون الهمـزة زائـدة، وهـذا ظاهـر الخلـل، ومـؤدٍّ إلى أن يكون جميع الحروف المحكوم بـزيادتها أصولاً. وأما زيادة الميم حشواً، فلا يكون إلا بِثَبَت، فمن ذلك قولهم: دِرْع دُلامِـص[2] وزنـه فُعَامِـل[3] ؛ لأنهـم قالـوا: دَلِيص ودَلاص، فحذفوا الميم، وكـذا امـرأة دُلَمِـصَة [4] /الـوزن فُعَمِلَـة هـذا هـو مذهب الخليل [5]، وقال أبو ٢١٨/ب
عـثمان: يجـوز أن يكـون المـيم أصـلاً، ويكـون دُلاَمِص فُعَالِلاً فيوافق دَلِيصاً في المعنـى وفي بعـض حـروفه [6]، ولا يكون من تركيبه كما أن سِبَطْراً أو دِمَثْراً في

---

(١) في د: (ثبتت زيادته أيضاً في مرعزاء).

(٢) دلامص: هو البراق. المنصف ٣/٢٥.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٢٨، وقال في ٢/٣٥٢: (وأما ما هي ثبت فيه، فدلامص؛ لأنه من التدليص).

(٤) امرأة دلمصة: ملساء براقة. المنصف ٣/٢٥.

(٥) انظر الأصول ٣/٢٠٨، والمنصف ١/١٥١.

(٦) انظر المنصف ١/١٥١-١٥٢.

معنى سَبِطٍ [1] ودَمِثٍ [2]، وفيهما حروف هذين، وليسا مشتقين من تركيب دَمِث وسَبِط بل سِبَطْر رباعي مثل جِبَجْرٍ، وسَبِط ثلاثي؛ لأن الراء ليس من حروف الزيادة، ولو جعلنا سِبَطْراً من سَبِط لحكمنا على الراء بالزيادة، وإذا ثبت أن المثالين يتفقان في المعنى، وفي بعض الحروف، ويكون أحدهما رباعياً والآخر ثلاثياً، جاز أن لا نحكم بزيادة الميم في دُلاَمص لقولهم: دَلِيص، ونجعل كل واحد منهما بناء برأسه، ومثل سَبِط وسِبَطْر ضَيْطَار [3] وضَيَّاط [4] ؛ لأن ضَيْطَاراً فَيْعَالاً، وضَيَّاطاً فَعَّال والمعنى واحد، فيكون ميم دُلاَمِص بإزاء الراء من سِبَطْر في أنه يكون حرفاً من أصل الكلمة، وهذا قول صحيح إلا أن مذهب الخليل أوضح، والذي دعا أبا عثمان إلى ذلك قلة زيادة الميم حشواً، ومثل مذهب الخليل إجماعهم على زيادة الهمزة والنون في إنْقَحل، فليس زيادة الميم حَشْواً أبعد من جمع زيادتين على [5] أول الاسم غير الجاري على الفعل، فإذا وجب الحكم بأن إنْقَحْلا إنْفَعْل لكونه بمعنى قَحَل، فلم يجب الحكم بزيادة الميم في دُلاَمِص لكونه بمعنى دَلِيص ودِلاَص، والمذهب الواضح أن يحكم بزيادة الحرف المعلوم بمجيئه زائداً إذا دل الاشتقاق الواضح عليه، ولا يفكر في التزام

---

(١) في اللسان "سبط"، (السَّبْط والسَّبَط والسَّبِط نقيض الجعد).

(٢) في تهذيب اللغة ٩١/١٤: (الدماث السهول من الأرض الواحدة دمثة كل سهل دمث والوادي الدمث السهل).

(٣) الضيطار: الرجل الضخم الذي لا غناء عنده. اللسان (ضطر).

(٤) الضياط: المتمايل في مشيته، وقيل: الضخم الجنبين العظيم الاست كالضيطان. اللسان (ضيط).

(٥) في د: (في).

شيء يقل نظيره، ومما يؤنس بمذهب الخليل ما ذكره [1] من قولهم: لَبَنٌ قُمَارِص بمعنى قَارِص فوزونه فُمَاعِل، وكذا هِرْمَاس في صفة الأسد من الهَرْسِ وزنه فِعْمَال، وبُلْعُوم وحُلْقُوم من الحَلْق والبَلْع فالوزن فُعْلُوم، وكذا زُرْقُم وسُتْهُم ودُرْدُم؛ لأنك تقول: الدَّرَد والزَّرَق والسَّتَة، فلا يرى هناك ميم، وقالوا: رأس صُلادِم [2] من الصَّلد، وخَدْلَم للمرأة الخَدْلَة [3]، وشَجْعَم للشُّجَاع من قوله:

الأُفْعُوان والشُّجَاع الشَّجْعَما [4].

---

(١) هو أبو علي، انظر ص: ١٢٢٨.

(٢) في التاج "صلد:، (رأس صلادم كصلد لا يخرج شعراً فعالم عند الخليل وفعالل عند غيره وكذلك حافر صلد وصلادم).

(٣) الخدلة من النساء: الغليظة الساق المستديرتها وجمعها خدال،وامرأة خدلم كخدلة. الصحاح واللسان (خدل).

(٤) رجز اختلف في قائله، فقيل: إنه أبو حيان الفقعسي، وقيل: مساور بن هند العبسي، وقيل العجاج، وقيل: الدبيري، وقيل: عبد بني عبس. نسب إلى أبي حيان في العيني٤/٨٠، وشرح شواهد المغني: ٩٧٣-٩٧٤. ونسب إلى مساور بن هند في الحلل: ٢٨٤، واللسان (ضرزم)، والخزانة ١١/٤١١، ٤١٩. وقال السيوطي في شرح شواهد المغني ٩٧٣: (وبه جزم الترمذي والبطليوسي). وقال في الأشباه والنظائر ٦/١٢١-١٢٢: مسافر العبسي. ونسب إلى العجاج في ملحق ديوانه ٢/٨٩، والجمهرة ٣/١٢٥، والأعلم ١/١٤٥. ونسب إلى الدبيري في ابن السيرافي ١/٢٠١، والكوفي: ١٠٦ أ. ونسب إلى عبد بني عبس في الكتاب ١/١٤٥، والإفصاح للفارقي:٣٣٧. وورد بلا نسبة في معاني القرآن ٣/١١، وتأويل مشكل القرآن: ١٩٥، والمقتضب ٣/٢٨٣، والجمل: ٢٠٥، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٩٣، وتهذيب اللغة ١/٣٣١، ٣/٣١١، والخصائص ٢/٤٣٠، والمنصف ٣/٦٩، والصحاح (ضرزم)، والمخصص ١٦/١٠٦، والإفصاح: ١٤٢، وشرح الفصيح للخمي: ١٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٨٥، وشرح الكافية الشافية: ١٢٦٣، =

وقالوا: عَلْقَم للشجر المر، ثم قالوا: هذا أَعْلَق من هذا بمعنى أَمَر، فدل ذلك على أن عَلْقَماً ثلاثي، وأن وزنه فَعْلَم، وإذا وجدنا /زيادة الميم في هذه الأمثلة كان العدول عن الظاهر، وتقدير استئناف التركيب قليل الحظ من الأنس، ولا يقصر أبو عثمان في ظاهر الأمر عن إجراء هذه الأمثلة مجرى سَبِط وسِبَطْر في تقدير الاختلاف، وجعل الميم أصلاً، فيقول في هِرْمَاس: فِعْلال [1]، وفي حُلْقُوم: فُعْلُول، وكذا الباب لكنه ميل عن الواضح السابق إلى القلب، وأما قولهم: كَهْكَم بالميم فقال بعضهم: إن الميم زائدة؛ لأنه صفة الذي يُكَهْكِه [2] في يده، وهذا غلط واضح؛ لأن كَهْكَه رباعي مضاعف، وهو إذا جعل الميم من كَهْكَم زائدة كان التركيب من كَهَكَ[3]، ويصير إلى باب سَلس وقَلق، وأنى يكون تركيب باب سَلِس من تركيب باب قَلْقَلْت، فالوجه أن يكون الميم أصلاً؛ لأن الحمل على الزيادة بغير دليل لا يجوز عند الجميع. ٢١٩/أ

= ورصف المباني: ٣٧٤، واللسان (شجعم)، والأشموني ٣/٦٧، وشرح أبيات المغني ٨ / ١٢٦.

قبل الرجز قوله: قد سالم الحيات منه القدما.

وصف رجلاً بخشونة القدمين وغلظ جلدهما والحيات لا تؤثر فيهما.

الأفعوان: الذكر من الأفاعي، والشجاع: ضرب من الحيات، والشجعم: الطويل.

(١) وزنه عند الأصمعي فعمال. المنصف ١/١٥٢.

(٢) الكهكة: حكاية صوت الزمر وهي في الزمر أعرف منها في الضحك. تهذيب اللغة ٥/٣٤٢، وفي اللسان (كهكه)، كهكه المقرور: تنفس في يده ليسخنها بنفسه من شدة البرد... وشيخ كهكم وهو الذي يكهكه في يده).

(٣) قال شمر: كهكم أصله كهام فزيدت الكاف. تهذيب اللغة ٥/٣٤٢.

وقـد اعترضت مسألة لابد من إحكامها وهي قولهم: مَلَك، والكلام فيه من وجهين:

أحـدهما: هـل [(١)] الميم زَائِدة أم أصل، وذلك [(٢)] شَيء لم يذكره أحد من النحويين، وإنما يذكر الحِجَاج فيه رفعاً للشبهة.

والثانـي: أن مَلَـك الـذي أصله مَلأَك كيف نظم تركيبه، فالذي نبدأ به وهو الوجه الثاني؛ لأن الخلاف فيه وقع بين النحويين.

اعلم [(٣)] أن النحويين [(٤)] أجمعوا على أن ميم ملك زائدة [(٥)]، وأن أصله مَلأَك، وأنشدوا:

فَلَسْتَ لأنْسِيّ وَلكِن لِمَلأَك   تَنَزَّلَ مِن جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ [(٦)]

---

(١) في د: (أن الميم هل هي زائدة)، وفي روط: (أن الميم).

(٢) اسم الإشارة يعود إلى أصل.

(٣) في أ: (واعلم).

(٤) في روط، ود: (أنهم أجمعوا).

(٥) انظر الكتاب ٣٧٩/٢، والجمل: ٤٧، والأصول ٣٣٩/٣، والمنصف ١٠٢/٢.

(٦) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله، فقيل: إنه علقمة الفحل، وقيل إنه رجل من عبدالقيس، وقيل: إنه أبو وجزة، وقيل: إنه متمم بن نويرة، وقيل: إنه لبيد.
نسب إلى علقمة في ملحق ديوانه: ١٨٨، والمفضليات: ٣٩٤، والجمهرة ١٧٠/٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢٦٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٩٢، وشرح أبيات الجمل لابن سيده: ل ١١٣، والأعلم ٣٧٩/٢، وشرح اختيارات المفضل: ١٥٩٠، وتهذيب إصلاح المنطق ٢٢٤/١، والحلل: ٥٤، والفصول والجمل لابن هشام اللخمي: ١٩.
ونسب إلى رجل من عبدالقيس في مجاز القرآن ٣٣/١، وشرح القصائد السبع الطوال: ٥٢٢، والصحاح واللسان (ملك) نقلاً عن أبي عبيدة، وقال في تهذيب إصلاح المنطق ٢٢٤/١: ويروى لرجل من عبدالقيس، وفي اللسان (صوب). قال ابن برى: البيت لرجل من عبدالقيس وشرح قصيدته كعب بن زهير ١٠٥.
=

ثــم إنهم على مذهبين أحدهما: أن مَلأَكاً من [1] الأَلُوكَة للرسالة، وأن الهمزة فاء ونظام التركيب على أَلَكَ، وأن مَلأَكاً مقلوب من مَأْلكَ والوزن مَعفَل.

والمذهب الثاني (أن) [2] أَلُوكَة وزنه عَفُولة، ومَلأَك مَفْعَل وأن التركيب ل ء ك [3]، فوجه الأول أن تصرف التركيب على أَلَك، ألا تراهم قالوا: أَلُوكَة، ومَأْلَكَة ومَأْلَـك واسْتَأْلَكَ فـلان إلى فـلان، فدل هذا على أن الهمزة فاء واللام عين، وأن مَلأَكاَ مَعْفَل، ووجه القول الثاني ما جاء من نحو بيت الكتاب:

= ونسب إلى متمم في ديوانه: ٨٦، وصدره (ولست بجني ولكن ملأكاً). وفي شرح أشعار الهذليين ٢٢٢/١، وفي تهذيب إصلاح المنطق ٢٢٤/١، والعيني ٥٣٢/٤، ويروى لأبي وجزة، وفي اللسان (ملك) وقال ابن السيرافي: هو لأبي وجزة، واللسان (صوب).

ونسب على لبيد في المشوف المعلم: ٧٣٦.

الشاهد: قوله: "لملأك" حيث همزه وهو الأصل وإنما حذف الهمزة لكثرة استعمالهم.

وورد بـلا نـسبة في: الكـتاب ٣٣٩/٢، وإصـلاح المـنطق: ٧١، والجمل: ٤٧، والأصول ٣٣٩/٣، والاشـتقاق: ٢٦، وتهـذيب اللغـة ١٧٠/١٠، وغـريب الحـديث للخطابـي ٤٩٢/١، والمنـصف ١٠٢/٢، ومعجـم مقاييس اللغة ٣١٨/٣، والأزهية ٢٥٢، والقوافي للتنوخـي: ١١٥، والكـشاف ٥١٦/٣، وأمالـي ابن الشجري ٢٠/٢، ٢٩٢، والتبيان في إعراب القرآن ٤٦/١، وشرح الشافية للرضي ٢٤٦/٢، والبسيط لابن أبي الربيع: ٧٢٩، وشـرح الألفـية للمرادي ٧٣/٥، والدر المصون ١٦٨/١، ٢٥٠، وشرح شواهد الشافية: ٢٨٧، وشرح شواهد الكشاف ٣٣٨/٤.

مـدح رجـلاً فقال: قد باينت الإنس في أخلاقك وأشبهت الملائكة في طهارتك وفضلك.

يصوب: ينزل.

(١) في روظ، ود: (من قولهم).

(٢) (أن) ليست في: (أ).

(٣) انظر: المنصف ١٠٣/٢، والأزهية: ٢٥١-٢٥٢، والدر المصون ٢٤٩/١-٢٥٠.

أَلِكْنِي إِلَى قَومِي السَّلام [1] رِسَالَةً بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافاً ولا عُزْلاَ [2]

وذلك أن الأصل أَلْئِكْنِي، ثم خفف الهمزة على العادة، فنقلت حركتها إلى اللام الساكنة فصار أَلِكْنِي، فإذا قلت: أَلْئِكْنِي دل على أن اللام فاء، والهمزة عين على النظام الذي [3] نجده في مَلَكٍ [4]، وليس ما يحكى عن ابن الأنباري [5] من أن التقدير أَأْلِكْنِي، فحذف إحدى الهمزتين بشيء؛ لأن الهمزتين إذا اجتمعتا على هذه /الصفة كان تخفيف الثانية بأن تبدل ألفاً نحو: قولك: آمَن وآمِن يا ٢١٩/ب
رجل وآدَم وآخَر، ولا يقول أحد: آَمَنَ ولا أَمِنْ، ولا وجه له في القياس؛ لأنك إذا قلت: أَمَنَ بهمزة واحدة لم يفرق بين فَعَل وافْعَل، ولم يستجز [6] عارف بالنظر حمل الشَّيء على ما لا أصل له قياساً واستعمالاً، فقد ثبت أن الأصل

---

(١) في أ: (الكني إليها السلام).

(٢) بيت من البحر الطويل، قائله عمرو بن شأس.
ألكني: بلغ عني وكن رسولي وهو من الألوكة وهي الرسالة.
آية: علامة، عزل: لا سلاح معهم واحدهم أعزل.
الشاهد: قوله: "ألكني" أصله ألئكني فخفف الهمزة بأن طرح كسرتها على اللام.
ورد في الكتاب ١٠١/١، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ٦٢، وابن السيرافي ٧٩/١، والمنصف ١٠٣/٢، وشرح الألفية لابن الناظم: ٤٥٢، واللسان (ألك)، والعيني ٥٩٦/٣، وشرح شواهد المغني: ٨٣٥، وشرح شواهد الشافية:٢٨٨، وشرح أبيات المغني ٢٨١/٦.

(٣) في أ: (الى).

(٤) في روظ: (ملئك).

(٥) أبو بكر محمد بن القاسم محمد بن بشار بن الحسن الأنباري، توفي سنة ٣٢٨هـ. أخباره في: نزهة الألباء: ٢٦٤، وإشارة التعيين: ٣٣٥.

(٦) في روظ، ود: (ولا يستجيز).

أَلْئِكْنِي على نظم لَ ءَ ك، فإن قلت: اجعل أَلْئِكْني بوزن أَلْعِكْني مَقْلوباً من أَأْلِكْني بوزن أَعْلِكني، واجعل الأصل نظم أَ لَ كَ دون ل ء ك، وقَدِّر أن وزن أَلْئِكْنِي أَعْفِلْنِي مستدلاً بالترجيح، وذلك أنهم قالوا: أَلُوكَة ومَأْلُكة واستألك، و لم يقولوا: لَؤُوكَة واسْتَلأك، والأَلُوكَة من قولك: أَلَك يَأْلُك؛ لأن الرسالة كأنها تُوَلك[1] بالفم، فيكون قيل: أَلُوكَة؛ لأنها مما يولك كما قيل: أَكُولَة؛ لأنه مما يُؤْكَل.

فالجواب أنك إن احتججت بثَبَاتهم على تقديم الهمزة في أَلُوكة وامتناعهم من أن يقولوا: لَؤُوكَة، واسْتَلأَك في اسْتَأْلَك لم يجز لأجل أنهم قالوا: أَلِكْني أيضاً، و لم يستعمل أحد أَلِكْني بوزن أَعْلِكْني الذي هو نظم أَلُوكة المجعول أصلاً عندك، وكذا مَلأَك لم يقل فيه: مَأْلَك، وجاء في الجمع مَلائِكَة على مَفَاعِلة، و لم يقولوا: مَآلِكَة بوزن مَعَالِكة، وإن كان امتناعهم من أن يقولوا: لَؤُوكَة بوزن لَعُوكَة يدل عندك على كون الفاء همزة، فإن خصمك يجعل امتناعهم من أن يقولوا: أَلِكْنِي ومَأْلَك ومَآلِكَة على مَعَالِكة دليلاً على أن اللام فاء، والهمزة عين، وليس لك نصيب في الترجيح بالكثرة لأجل أن أَلِكْني ومَلأَكاً ومَلائِكَة موضوع بإزاء مَأْلِكَة وأَلُوكَة واسْتَأْلَك.

وأما ما ذكرته من أَلَك يَأْلِكُ، فلا دليل فيه؛ لأنك إنما[2] تستطيع اشتقاق الكلمة من تركيب بعد أن لا تنازع في أسبق[3] التركيبين، وخصمك يقول: إن النظم عندي لأك، فلا أفكر في اشتقاقك؛ لأنه ليس بواجب، ألا ترى

---

(١) تولك: تدار لأن الملك يدير الرسالة في فيه. انظر الدر المصون ١/٢٥١.

(٢) (إنما) ليست في روظ.

(٣) في روظ، ود: (استواء).

أنهـم لـو لم يلفظـوا في الرِّسَـالة إلا لـ ء ك لم يكن لأحد أن يقول: إن هذا كان يجـب أن يكـون أَلَـك؛ لأن الرسالة تُولَك بالفم، وإذا كان الأمر على هذا كان قـول مـن يجعل مَلأكاَ مَفْعَلاً على ظاهر النظام سديداً، فإن قلت: قد أفضى بك الحـال إلى أمـر آخـر يـوجب رفـض القولين، وهو أن التركيب إذا تصرف على نظمـين لا يفـضل أحـدهما الآخـر، فـالحكم عـند أصحابك أن كل واحد منها أصـل برأسـه كجَذَب / وجَبَذَ؛ لأنك لو حكمت بأن جَبَذَ أصل جاز لآخر أن ٢٢٠/أ
يجعل جَذَبَ أصلاً، وكذلك لو عكست القصة لتساويهما في التصرف.

فالجـواب أن هـنا مـزية تـدل علـى أن نظـم لأك أولى بأن يكون أصلاً، وهـي أن مَلأَكـاً اسـم جـنس يـدل علـى النوع المعلوم كالإنسان، وأَلُوكَة، وإن كانت اسم جنس، فإنا نعلم أن ما يعقل مقدم في الرتبة، فيجب أن يكون الاسم الذي لـه مقدماً على أسماء المعاني، ألا ترى أن عاقلاً لا يستجيز أن يقول في نحو العِلْـم والجَهْـلِ والـضَّرْبِ والقَـتْلِ: إنه وضع قبل وضع الإنسان والرَّجُل والمَرْأَة، وذاك أنـه يجـب أولاً أن يعـرف الأعيان التي[1] تكون هذه المعاني[2] من صفاتها، ومـن المحال أن يقال: إن الرسالة وضع لها الاسم أولاً، ثم أخذ من تركيبها اسم الـذي بـه يعـرف مـا تكون الرسالة، ألا ترى أنك لا تتصور الرسالة ما لم يكن هـنا[3] مـن يخاطـب ويكلـم كمـا لا يعـرف السُّمُو ما لم يكن هنا شيء هو من صـفته، فـإن كـان هـذا مما وقف عليه، فالضرورة تقتضي بأن مَلأَكاً مقدم على أَلُـوكَة لأجـل أن الخطـاب مـن الله سبحانه مع المَلائِكَة، ولا شبهة في أن الاسم

(١) (التي) ليست في روظ.

(٢) في روظ (الأحداث).

(٣) في روظ (هناك).

يجب أن يوضع لهم، ثم لما يقع معهم [1] من الخطاب والرِّسَالة كما أن الواجب أن يوضع الاسم للرجل والمرأة، ثم لفِعْلٍ يحدث منهما، وإنما يصح هذا التقدير أي تقديم المعنى على ما هو صفة له في الصفات الصريحة نحو: ضارب وقاتل؛ لأنه يوضع أَوَّلاً ما يدل على الضرب، ثم يوضع ضارب لمن يحصل منه الفعل، ويقال رَجُل ضَارِب، وامرأة ضَارِبَة، فلو لم يوضع [2] أولاً الاسم الدال على ذات الذي يحصل منه الضرب نحو: الرَّجُل والمَرْأة والإنسان كان من المحال أن تقدر وضع الاسم للفعل الذي هو الضرب، فأدى إلى [3] أن يسمى الشَّيء قبل وجوده وقبل العلم به؛ لأن الضرب حدث، ولا يحصل الحدث [4]، قبل حصول فاعله، فما [5] لم يكن الإنسان أو نحوه من الحيوان لم يتصور الضرب كما أنه ما لم يكن [6] السَّماء لم يعرف السّمو، فإذا قلت: إنَّ مَلأْكًا وضع بعد أُلُوَكة كان بمنزلة أن تقول: وضع السُّمُو قبل وضع السَّماء، وهذا يؤدي إلى أن شيئًا موضوع بعد المشيئة؛ لأن المعنى أن الله سبحانه يريد وجوده مثلا وكفى فَسَادًا بقول يجعل شيئا (الذي هو أعم الأشياء تابعا لغير، فإذا قلنا: إن السَّماء من السُّمُو، ومَلأْكا من الأُلُوَكة، فالمعنى أن لفظة السَّمَاء لما وضعت أولا على

---

(١) في د: (منهم).

(٢) في روظ، ود: (تضع).

(٣) (إلى) ليست في ر .

(٤) (الحدث) ليست في ر، وط.

(٥) في د: (مما لم يكن).

(٦) في ظ: (يمكن).

الشيء (١)) الذي يعرفه، ثم قصد أن يعبر عن صفة موجودة فيه أخذ الاسم لتلك الصفة من تركيبها، فقيل: سُمُوّ/ وكذا مَلأْك لما وضع على النوع المعلوم، ٢٢٠/ب وكان من شأنه الرسالة أخذ للرسالة اسم من تركيبه، فقيل: أَلِكْنِي وأُلُوكة على تقدير لَؤُوَكة.

وإن أردت التحقيق، وجب أن تقول: السُّمُوّ من السَّمَاء، وأُلوكة من المَلأكِ، فإن قلت: إني أجعل مَلأْكًا صفة في المعنى، فلا يمتنع حينئذ أن يكون موضوعا بعد أُلوكة كما أن الرّسُول بعد الرِّسَالة.

فالجواب أن جعلك مَلأكًا صفة ليس له[٢] حجة من جهة الاستعمال إذ لا تجد اسما آخر يدل على هذا النوع، فيكون مَلأْك صفة له كما يكون هنا أسماء نحو: الإنسَان والرَّجل، ثم يكون رسول صفة، فلو انخرطنا لك في سلك السلامة، لكان أقصى ما يمكن أن يقدر شَيء مَلأْك بمنزلة قولك: شَيء صاحب، وشيء رسول، وهذا يفضي بك إلى أن تقول في إنسان: شَيء إنسان لأجل أنك تتصور فيه معنى الصفة، وهو الأنس، وكذا في رجل تزعم أن الأصل شيء رجل؛ لأنه بمعنى القوى، وفي جَمَل شَيء جمل؛ لأنه يتضمن معنى الجمال لقوله سبحانه: ﴿**وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ**﴾[٣] وكذا نَاقَة وَفَرَس، بمعنى التَّنَوُّق والفَرْس، وهذه طريقة تنطق بأن صاحبها يجعل الأسماء كلها صفات على تقدير شيء، فيزعم أنه ليس في الكلام اسم غير شيء، ومن أفضى به الحال إلى هذا الحد دخل فيمن لا يكلم، فالاسم يوضع ليدل على

---

(١) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ).

(٢) (له) ليست في أ.

(٣) سورة النحل (٦).

الشَّيء بجميع صفاته، فإذا قلت: الفَرَس دل على الجنس بجميع أوصافه، فلا يختص الأشْقَر دون الأدْهَم، والصفة توضع لتدل على معنى في شيء قد سبق تسميته نحو: أن تقول: فَرَسٌ أَشْقَر، ولو لم يوجد فيه الشُّقْرة، لم يجز أن يجري عليه أَشْقَر، ولو لم يكن فيه معنى تركيب فَرَس يَفْرِسِ جاز أن يجري عليه هذا الاسم ألا ترى أنه لو صار بصفة لا يوجد معها الدّق بالجارحة، لم يسقط عنه اللفظ، ولو زالت عنه الشُّقْرة زال الأَشْقَر، وإذا وقّفْت قلت: سَمِّ الذي من شأنه كذا وكذا فرسا، ولا تقول: سَمِّ الذي يوجد منه الفَرْس الذي هو الدَّق فرسا كما تقول: سم الذي تجد فيه الشُّقْرة أشقَر، وسَمِّ الذي تجد [1] فيه سعة العين [2] أَنْجَل.

وإذا تقرر أن مَلأْكا متقدم مسماه على مسمى أَلُوكة، وجب أن ينظر في نظام تركيبه فيؤخذ به ويجعل أَصلا وما عداه فرعا، وهذا هو الكلام في الخلاف بين النحويين، ونعود إلى الكلام في أن الميم هل يجوز أن يكون أصلا إن قال قائل: إن في ذهابكم إلى أن مَلَكاً من الأَلُوكة، اختِلالاً من جهة المعنى/ ٢٢١/أ
وذلك أن الله سبحانه لم يجعل كل واحد من هذا النوع رَسُولا ينزل الوحي [3] على لسانه، وإنما يختص ذلك ببعض أفيجوز أن يسمى الجميع بما معناه الرسالة؛ لأن في النوع ما يلابسها، وهل مثال ذلك إلا أن يسمى كل رجل نبيا؛ لأن الذي خص بالنبوة من الرجال، وهلا ذهبت إلى أن مَلَكا من المُلْك؛ لأن هذا التركيب يفيد التسلط على الشَّيء والتمكن وضد التخلية والتوسعة كقولك:

---

(١) (تجد) ليست في: (ر، وظ).

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١١/٨١، والصحاح واللسان (نجل).

(٣) في: (ر، وظ) (التنزيل).

الأمْلاَك مثل [1] العقد، ومَلّكْت [2] العَجِين وغير ذلك مما لا يخفى، فيكون ذلك[3] المعنى فيه أنه لما كان هذا النوع مخصوصا بأن يسكن السماء [4]، ويكون أبدا [5] على التسبيح والطاعة، وضع له الاسم من هذا اللفظ الذي يدل على الاستيلاء تعظيما أو يكون مَلَك بمعنى مَمْلُوك كالنَّشْر بمعنى المَنْشُور؛ لأن الله سبحانه قد وصفهم بالثبات على العبادة كقوله سبحانه: ﴿**لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ**﴾ [6]، فلما كان كذلك كان صفة المملوك ألزم لهذا النوع فخص بهذا الاسم دون غيره، وقد قال تعالى: ﴿**اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً**﴾[7] فيكون ذا على قولك: يصطفي من الرسل رسلا، وقالوا: مَالِكُ المَوت [8]، ومَالِكُ النار كقول سبحانه: ﴿**وَنَادَوْا يَا مَالِك**﴾[9] فأتى بصريح لفظ المِلْك في النوع، وحكى ابن دريد أن مَلَكًا يجمع على أَمْلاَك، وذكره في تركيب م ل ك [10].

فالجواب أن مَلَكا لو كنا نجوز حمله على المِلك، لكان الذي يحسن من

---

(١) في ظ: (ثم).

(٢) في: (ر، وظ) (أملكت).

(٣) (ذلك) ليست في: (ر، ظ).

(٤) في: (ر، وظ) (السموات).

(٥) في د: (زائدا).

(٦) التحريم (٦).

(٧) الحج (٧٥).

(٨) في: (ر، وظ): (وكذا مالك).

(٩) الزخرف (٧٧).

(١٠) الجمهرة ٣/١٧٠.

المعنى أن يقال: إنهم يَمْلِكون أنفسهم؛ لأن الله تعالى قد عصمهم إلا أن ذلك مردود، وأما الاعتراض على مذهب النحويين فيه، فكالسَّراب يَغُرُّ من بُعْدٍ، فأما[(١)] إذا نُقِّر [(٢)] عنه فلا محصول له، أما قولك: إن مَلكا إذا كان من الأَلُوكَة وجب أن يكون كل واحد من الجنس ملابسا للرسالة، فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنا قد قررنا أن مَلأكا يجب أن يكون (إنما سمي) قبل ألوكة في الوضع، ولسنا نقول: إنه إنما سميَ ملأْكا ليدل على أنه صاحب رسالة كما يسمى رسولا لذلك، وإنما نقول: إن مَلأْكًا وضع ليدل على نوع مخصوصٍ من خلق الله كما وضع الرجل ليدل على مذكر المرأة لا ليدل على القَوِي، ثم إن أُلوكة تكون موضوعة للرسالة من تركيب مَلأَك؛ لأن الرسالة وجدت في الجنس على حال، وإذا كان كذلك كان هذا الاعتراض محالا.

والوجه الثاني: أنا لو كنا نقول: إنَّ مَلأَكًا بعد أُلوكة [(٣)] فإنه وضع ليدل [(٤)] على أنه متحمل للرسالة حتى كأنه صفة كالرسول لم يكن ذلك قَادِحًا/ فيه لأجل أن الرسالة ليست تختص بالتنزيل على الأنبياء بل يجوز وقوعها ٢٢١/ب
على [(٥)] كل خطاب وقع مع من يرسل في أمر، والله سبحانه يخاطب الملائكة

---

(١) في ظ: (أنا).

(٢) نقر عنه: بحث عنه. اللسان (نقر).

(٣) في ر: (الألوكة وإنه).

(٤) (ليدل) ليست في: (ر، وظ).

(٥) في ر، وظ: (عن).

فهم رسله، فكفى دليلا على ذلك أنه [1] سماهم رُسُلاً على الإطلاق كقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾[2] وقال سبحانه: ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾[3] فقد سمى المُعَقِّبات رُسُلاً، وذلك ليس بجمع يوقف على حده، وإذا تقرر لنا أن الرسل يقع من هذا على العدد الكثير الذي لا يعرف نهايته، فقد حصل الغرض هذا، وإذا جاز أن يسمى المُعَقِّبات رسلا؛ لأن الله سبحانه أمرهم بذلك وأرسلهم لحفظ عباده، فقد ثبت أن كل واحد من النوع يجوز أن يسمى رسولا؛ لأن الله تعالى يبعث كلا فيما يريد، وهذا لا يفتقر إليه مع سلوكنا الطريق الذي تقدم في تقديم مَلأُك [4] على أُلوكة لكنا ذكرناه زيادة في فساد هذا السؤال، وفيه تأكيد لما ذكرنا من أن هذا النوع لما وجد فيه الرسالة أخذ لها الاسم من تركيبه فقد انسد الباب من كل وجه على هذا المعترض، وأما التعلق بقوله سبحانه: ﴿اللهُ يَصْطَفِي مِنَ المَلائِكَةِ (رُسُلاً﴾[5] فأطرف، وذلك أنا لو قلنا: إن الملائكة)[6] صفات بمنزلة الرسل لكانت من جهة الوضع والغلبة تدل على النوع المخصوص، ولا يكون كالرسل في العموم، فلا يمتنع أن يقال: يَصْطَفى من هذا النوع رسلا، ولو كان من هذا شيء لوجب أن لا يقال: حَيَّةٌ حَيَّةُ وينزل منزلة

---

(١) في أ: (أنهم).

(٢) الزخرف (٨٠).

(٣) يونس (٢١).

(٤) انظر: ص: ١٢٤٤ .

(٥) تقدم ورودها ص: ١٢٤٨ .

(٦) ما بين القوسين ليس في ر.

أن تقـول: حَـيٌّ حَـيٌّ أو مَـيِّت مَـيِّت في التكريـر؛ لأجل أن حَيَّة من الحياة كما يقـول مـثلا هذا السائل: إنكم جعلتم مَلَكًا بمنزلة رَسُول، وهذا باطل؛ لأن حَيَّة وإن كانـت مـن الحـياة وصـفة غالـبة في الأصل، فإنها في الحكم اسم يدل على نـوع مخـصوص، فـيجوز أن يوصـف بالحـياة كما يجوز أن يوصف بالموت نحو: حَيَّة مَيِّتَة، وإذا [1] كان قولك: يَخْتَار من الملائكة رسلا بمنزلة من الرُّسِل رَسُلاَ، ولا يكـون الملائكـة اسمـا يـدل علـى الجـنس، لأنـك تقدر فيه معنى الرسالة [2] وجب أن يكون قولك: حَيَّةٌ مَيِّتَة في التناقض بمنزلة قولك: امرأة حَيَّة ميتة، وأن لا يجـوز هـذه عجـوز عَاجِـزة أو [3] يجـري مجرى التكرير نحو: عاجزة عاجزة؛ لأجـل أن فَعُـول من العَجْزِ في الأصل، وأن لا يجوز جاءني العَبَّاسُ العَبَّاسُ؛ لأنه وضـع علـى معنـى الوصـفية أَوَّلاً وإن طـريقة تتكشف عن مثل هذا لجديرة بأن
٢٢٢/أ يصان الكتاب منها وترفع منزلته / عن ذكرها.

وأمـا قـولهم: مَالِـكُ المَوْتِ، ومَالِكُ النَّار، فلا وجه للاحتجاج به لأجل أنـه يجـوز أن يوصـف الذي يكون إليه أمر الموت بأنه مالك لـه، وكذلك مالك النار كما تقول: (مالك)[4] الأمر والشأن، ثم إنك كما تقول: مالك [5] الموت تقـول: رسـول المـوت، فـإن كـان يـدل مَجِـيء مَالِـك علـى أنـه من المِلْك فإن صـاحبك يقـول: إن قـولهم: رسـول المـوت دلـيل على أنه من الأَلُوكة هذا كله

---

(١) في ر، وظ: (لو).

(٢) في ر، وظ: (لو).

(٣) في ر، وط: (و).

(٤) (مالك) ليست في: (أ).

(٥) في د: (كما تقول ذلك تقول رسول رب العالمين الموت).

يحتاج إليه إذا سلك سبيل الظاهر، فقيل: مَلَك بمعنى صاحب رسالة، فأما إذا رجع إلى التحقيق الذي قدمنا، فلا حاجة إليه، وأما ذكر ابن دريد لملك في تركيب م ل ك[1]، فلا اعتداد به؛ لأنه قد ذكر أيضا لِثَة مع ثَهْلَان [2] ورِعَة مع عَاهِر [3]، وغير ذلك مما هو من تصريف الصبيان، فأما روايته أَمْلَاكا، فإنه وإن كان فيما يرويه مستوثقا عدلا، فإنه شيء لم يرد به التنزيل، ولا وجد في كلام وشعر يعرف، وإنما هو من الشواذ النادرة، فهو كأنه جمع على اللفظ كأن صاحبه نظر إلى لفظ مَلَك، فجمعه على أَمْلَاك كما نظروا إلى لفظ مُصِيبَة، فجمعوها جمع صَحِيفَة، وإن لم تكن مثلها، وكانت مُفْعِلَة لا فَعِيلَة، ونحن قد وجدنا الكلام يتصرف على مَلَائِك ومَلَائِكَة، ورأيناهم استعملوا مَلْأَكًا، فلم يكن العدول عن أنّ مَلْأَكا مَفْعَل، ومَلَائِكَة مَفَاعِلة بعد أن بطل أن يكون المعنى مانعا منه إلا تَعسُّفًا، وطلبا للخلاف، فإن قلت: إن خصمك يقول: إن التكسير باب يتفاوت تصرفه فيجِيء الجمع فيه على غير الظاهر نحو: مَشَابِه[4] وَملامِح[5]

---

(١) الجمهرة ٣/١٧٠.

(٢) الجمهرة ٢/٥١.

(٣) الجمهرة ٢/٣٩٠، ٣٩١، ذكر ابن دريد عاهر مع رعة قال في (ر ع ه): (استعمل من وجوهها فلان حسن الرعة تريد حسن الطريقة والتورع والعهر الزنا وهو العهار أيضا، ورجل عاهر وامرأة عاهرة).

(٤) انظر: الكتاب ٢/٣٩.

(٥) قال سيبويه في ١/٣٤٨: (ومن كلامهم أن يجرى الشيء على ما لا يستعملونه في كلامهم نحو قولهم: ملامح ومذاكير لا يستعملون لا ملمحة ولا مذكارا)، وانظر: ٢/٢٩، ٣٩، ١١٠.

والـواحد شَـبَه ولَمْحَـة، وقـد قلـتم: إنـه جمع مَلْمَحَة ومَشْبَهَة [1] وغير ذلك مما يطـول ذكـره، فكذلك أقول: إن مَلائِكة جمع مِلاَكَة مثلا على فِعَالة كأنه قيل: مَلَـك ومِلاَكـة كجَمَـل وجِمَالـة، ومَلاَئِك كجَمَائِل أو أقول: إنه جمع على غير قياس، وإذا جاز أن ترد ما احتججت به من قولهم: أَمْلاَك وتحمله على الشذوذ، والخـروج مـن [2] القياس جاز لي أن أحمل ما استدللت به على مثل طريقتك، فأمنعك من الاستدلال بَمَلائك من حيث منعتني عن الاحتجاج بأَمْلاَك.

فالجـواب أن الأمـر كما زعمت في مَجِيء أمثلة كثيرة على غير الظاهر في التكـسير لكـنك بَعُـدت عن الصواب في التمسك بهذا المعنى /فيما نحن فيه، ٢٢٢/ب وذاك أنـه إذا ثـبت جـواز كـون مَلاَئِـك مَفَاعِـل معنـى واسـتعمالا، أمـا المعنـى فواضح، وأما الاستعمال، فما جاء من قولـه[3] مَلأُك [4]، وهو شعر فصيح كان حمـل مَلائِـك على أنه فَعَائِل وجعله جمعا على غير القياس تركا للظاهر والطريق المنقاد مـع الاسـتغناء عـنه، وذلـك مردود عند الجميع، وأما ما ذكرته من أنك حملـت أَمْلاكًا على الشذوذ فكيف صَرَفْتَني عن حمل مَلاَئِك عليه. فالجواب من وجوه:

أحـدهما: أنـي حملت أَمْلاكًا على الشذوذ مع أنه في نفسه شاذ نادر لا يـوجد في كـلام معـروف، وأنـت حملت مَلاَئِك على غير القياس مع أن الكلام

---

(١) في ر، وظ: (مشبه).

(٢) في د: (عن).

(٣) في أ: (قولك).

(٤) يريد قول الشاعر:

فلست لأنس ولكن لملأك ....

انظر: ص: ١٢٤٠ .

عليه يدور، وأنت وَاجِد لِمَلأَك الذي يجوز أن يكون واحدًا له على القياس، فأنا قرنت الشذوذ بالشذوذ، وأنت قرنت الشذوذ إلى الشائع المطرد، فبين القولين فرق عظيم.

والوجه الثاني: أنه إذا جاز لك أن تحمل مَلأَكا على الشذوذ، وتجعل الهمزة فيه زائدة للضرورة مع الاستغناء عنه، ومع أنه في كلام فصيح، وقد رواه مثل صاحب الكتاب [1] كنت بأن أحمل أَمْلاَكَاَ على ذلك مع أنه من رواية بعضهم، وليس بموجود في شعر مثل هذا أولى، ولا يكون حكمك بزيادة الهمزة في مَلأَك مثل قولهم: شَمْأَل وشَأْمَل،وذلك أنه لا يخلو من أمرين:

أحدهما: أن نقول: إن هذه الهمزة تصاحب الكلمة في جميع كلامهم وتستعمل في حال السعة.

والثاني أن نقول: إنها من ضرورة الشعر، فإن ذهبت إلى الأول ناقضت؛ لأن خصمك يقول: متى أقررت بأن الكلمة قد دخلها الهمزة دخولا شائعا كما دخل في شَمْأل، فإني ألزمك من جهة القياس حمل الهمزة على الأصل لئلا يفتقر إلى غير الظاهر في مَلاَئِك الذي هو الجمع المستعمل فيه، وإن قلت: إنه من ضرورة الشعر كان قياسه على شَمْأَل محالا؛ لأجل أن همزة شَمْأَل بمنزلة همزة أَحْمَر في أن الكلمة وضعت على الزيادة دون أن يكون ذلك لضرورة شعر.

والوجه الثالث [2]: أني أقدر أن أحمل أَمْلاَكَا على الظاهر، فأقول: إنهم لما رأوا المَلاَئِكَة يوصفون بالحفظ كقوله: ﴿ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾[3]، عَبَّروا

---

(١) انظر: ص ١٢٤١ .

(٢) في أ: (الثاني).

(٣) الأنعام (٦١).

عـنهم بالمَلَـك مـثلا[1]، ثـم جمعـوه علـى أَمْـلاَك، أو لـما قالـوا: مَالِك في وصف بعـضهم جمعـوه علـى أَفْعَـال كمـا قالـوا: شَـاهِد وأَشْهَاد، ومَاجِد وأَمْجَاد، فلا يكـون أَمْـلاَك مـن مَـلأَك في شيء /بل يكون ذلك صفة وهذا اسمًا، ولست [2] ٢٢٣/أ
تقـدر أن تقـول: إنَّ ابـن دريـد سأل أعرابيا مثلا فقال لـه: مَلَكَ فَعَل من المِلْكِ وإنـي أجمعـه علـى أَمْلاَك، وإنمـا يكون ذلك بأن يوجد في بعض كلامهم بمعنى المَلاَئِكَـة كما يوجد الحفظة مثلا، وإذا كان كذلك، فإني أتخلص من كل وجه، وتبقى أنت في العقلة[3]، وتلزم وجوها من الشذوذ: أحدها جعلك مَلاَئِك جمعا على غير القياس مع الاستغناء.

والثاني: حكمك بأن الشاعر قد زاد حرفا للضرورة ليس بموضوع عليه الكلمة حتى كأنه من نحو قوله:

إِذَا ضِفْتَهُم أَوْسَآيَلْتَهُم   وَجَدتّ بِهم عِلَّة حَاضِرَه [4]

---

(١) في أ: (شاد).

(٢) في ظ: (ليست).

(٣) في اللـسان "عقل": (لفلان عقلة يعقل بها الناس يعني أنه إذا صارعهم عقل أرجلهم وهو الشغزبية والاعتقال، ويقال أيضا: به عقلة من السحر).

(٤) بيت من البحر المتقارب، قائله بلال بن جرير.
الشاهد: قوله: "سآيلتهم".
ورد في مجـالس ثعلـب: ٣٠٨، والخـصائص ١٤٦/٣، وسـر صـناعة الإعـراب: ٤٢٠، والمحتسب ٩٠/١، والبحر المحيط ٢٣٥/١.
واللسان والقاموس والتاج (سأل).
قـال ابـن جني في: الخصائص ١٤٦/٣: (يريد ساءلتهم فإما زاد الياء وغير الصورة فصار مثاله فعايلتهم وإما أراد: ساءلتهم كالأول إلا أنه زاد الهمزة الأولى فصار تقديره سئاءلتهم بـوزن فعاءلتهم فجفا عليه التقاء الهمزتين هكذا ليس بينهما إلا الألف فأبدل الثانية ياء..، ويجـوز أن يكـون أراد سألتهم ثم أبدل من الهمزة ياء فصار سايلتهم، ثم جمع بين المعوض والمعوض منه فقال: سآيلتهم فوزنه الآن على هذا فعاعلتهم)، وانظر: المحتسب ٩٠/١.

إنما هو سَايَلْتَهم فزاد همزة، وذلك من الضرورة المردودة التي لا يجوز القياس عليها إلا بعد ضيق العطن [1].

والثالث: أنك تحكم بزيادة الهمزة حشوًا، وكون الميم أصلا أَوّلا، وذلك لا يفعل ما وجد عنه مندوحة، ومن أخذ به كان تاركاً للقياس بلا خلاف، وليس في حذف الهمزة شذوذ؛ لأجل أنه تخفيف [2] قياسي كقولهم: مَنَ [3] بُوك إلا أنهم التزموا التخفيف في الغالب، فلم يكثر استعمال الهمزة كالنَّبِي والبَرِيْة، وإذا كان الأمر على ما وصفنا لم يكن لرد قول الكافة [4] وخرق الإجماع معنى غير التفرد بالخلاف، واختيار الاعتراض على الأئمة بغير حجة، وهذا نمط من التعسف، فليس على العالم القيام به، وبعد: فزيادة الميم على ثلاثة أضرب كما كان في غيره.

الأول: أن يكون لمعنى كميم مَجْلِس ومَضْرِب وميم مَفْعُول.

والثاني: أن تكون للإلحاق وذلك يتأتى في نحو: هِرْمَاس كأنه ألحق بقِرْطَاس، وكذلك نحو: زُرْقُم يكون ملحقا ببُرثُن.

والثالث: أن تكون زائدة محضة للبناء فقط كميم مِرْعِزَّى، إذ ليس هنا مثال يحتمل إلحاقه به.

---

(١) في اللسان (عطن): (رجل رحب العطن وواسع العطن أي رحب الذراع كثير المال واسع الرحل).

(٢) في د: (أن تخفيف الهمزة قياس).

(٣) انظر ص: ٢٢٢ .

(٤) انظر ص: ١٢١٩، هامش ٣ .

قال صاحب الكتاب:

باب زيادة النون

قد زيدت النون في فَعْلاَنَ فعْلى [1] نحو: عَطْشَان وَسكْرَان، (وزيدت في فِعْلان جمعا واسما، فالجمع نحو: بِرْقَان وغِرْبَان في جمع بَرْق [2] وغُرَاب، والاسم نحو: السِّرْحَان والرِّئْمان [3]، وفي فُعْلان جمعا واسما غير جمع، فالجمع نحو: رُغْفَان وكُثْبَان، والاسم نحو: دُكَّان [4] وعُثْمان (وُغْفَران)[5]، وفي فَعَلاَن (في المصادر)[6] نحو: الشَّنَآن والغَلَيَان [7] والنَّزَوان [8].

ولحقت الأسماء المنصرفة، والأفعال (في)[9] نحو:هل تَفْعَلَنَّ وأَفْعَلَنَّ، ولحقت إعرابا في الفعل بعد علامة الضمير والجمع في (نحو)[10] هل تَفْعَلُون،

---

(١) (فعلى) ليست في التكملة (مرجان).

(٢) في تهذيب اللغة ٩/١٣١: (قال الليث البرق دخيل في العربية وقد استعملوه وجمعه البرقان)، وانظر المعرب: ٩٣، واللسان (برق).

(٣) رئمان: مصدر رئم وهو أن تحب الناقة ولدها.

(٤) الدكان: واحد الدكاكين، وهي الحوانيت فارسي معرب، الصحاح (دكن)، والدكان: الدكة المبنية للجلوس عليها، اللسان (دكن)، والنون مختلف فيها فمنهم من يجعلها أصلا ومنهم من يجعلها زائدة. انظر: الكتاب ٢/٣٢٢، وتهذيب اللغة ١٠/١٢٤، والمنصف ١/١٣٥، واللسان (دكن).

(٥) (غفران) ليست في أ.

(٦) و(في المصادر) ليست في أ.

(٧) الغليان: مصدر يقال: غلت القدر تغلي غليا وغليانا. المنصف ٣/٦٠، واللسان (غلى).

(٨) النزوان: الارتفاع. المنصف ٣/٦٠، واللسان (نزى).

(٩) (في) ليست في: (أ).

(١٠) (نحو) ليست في: (أ).

وبجردة من الضمير في نحو:/

.... يَعْـــصِرْنَ الـــسَّلِيطَ أَقَارِبُـــه [(١)]

ولحقـت ثانـية في عَنْسَلٍ[(٢)] وعَنْبَسٍ[(٣)]؛ لأنه من العَسَلاَنِ والعُبُوسِ[(٤)(٥)]، وفي عَفَرْنَـى؛ لأنه من العِفْرِ، وقالوا [(٦)]: عِفْر وعِفْرِيت وعَفْرْنَى وعُفَارِيَة وعِفْرِيَة (بمعنـى)[(٧)]،وفي سُحَفْنِيَة[(٨)(٩)] وُبَلهْنِيَة[(١٠)]؛ لأنه من السُّحْفِ والْبَلَهِ، وفي خَنْفقِيق للخَفِـيَفةِ مـن النـساء [(١١)]؛ لأنهـا مـن خَفَـقَ يَخْفِـقُ وكـذلك في[(١٢)] عَقَنْقَل[(١٣)] وعَصَنْصَر [(١٤)] [(١٥)] ؛ لأنها إذا كانت ثالثة ساكنة كانت بمنزلة الألف ألا تراهما

---

(١) تقدم وروده ص: ٥٥٤ والشاهد فيه (يعصرن) زاد النون مجردة من الضمير.

(٢) العنسل: الناقة السريعة القوية. تهذيب اللغة ٣/٣٣٩.

(٣) العنبس: الأسد؛ لأنه عبوس. تهذيب اللغة ٣/٣٣٩.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٣/٣٣٨، ٣٣٩.

(٥) في أ: (العبوسة) انظر اللسان (عنبس).

(٦) (و) ليست في التكملة.

(٧) (بمعنى) ليست في: (أ).

(٨) في التكملة شاذلي (سخفنيه — السخف).

(٩) السحفنية: ما حلقت، ورجل سحفنية: أي محلوق الرأس فهو مرة اسم، ومرة صفة والنون في كل ذلك زائدة، اللسان (سحف).

(١٠) في تهذيب اللغة ٦/٣١١: (ومن الأبله أخذ بلهنية العيش وهو نعمته وغفلته).

(١١) انظر: الكتاب ٢/٣٥٠، واللسان (خفق).

(١٢) (في) ليست في التكملة (مرجان).

(١٣) العقنقل: الحبل العظيم من الرمل يكون فيه حقنة وجرفة وتعقد وجمعه عقاقيل، تهذيب اللغة ٣/٣٧٢.

(١٤) عصنصر: موضع، اللسان (عصنصر).

(١٥) انظر: الكتاب ٢/٣٥٠.

قد تعاورتا الكلمة الواحدة في شَرْنبث [1] وشَرابِث وجَرَنْفس [2] وجُرَافِس، وقالوا: عَرتُنٌ [3] وعَرَنْتَن [4]، وعَرَقُصَان وعَرَنْقُصان [5]، فحذفوها كما حذفوا الألف من دُوادِم حيث قالوا: دُوَدِم [6]، ومثل ذلك النون في احْرَنْجَم، ألا تراها ثالثة ساكنة، وليس في الأفعال شَيء على خمسة أحرف أصول، وكذلك قُنْبَر [7] وجُنْدَب؛ لأنه ليس في الأصول مثل جُعْفَر، ويقوي زيادتها هنا قولهم: قُبَّر، وكذلك عُرُنْد[8] ؛ لأنه ليس في الكلام[9] مثل جُعُفْر، وكذلك كَنَهْبُل[10] وقَرَنْفُل [11] ؛ لأنه ليس في الكلام مثل سَفَرْجُل، وكذلك خُنْثَعْبَة وهي الغزيرة[12]، ومن قال: خِنْثَعْبة فكسر الخاء، فقد ثبتت زيادة النون في

---

(١) الشرنبث: الغليظ الكف، وعروق اليد، تهذيب اللغة ١١/٤٥٣.

(٢) الجرافس والجرفاس من الرجال الضخم الشديد وكذلك الجرنفس، تهذيب اللغة ١١/٢٤١، واللسان (جرفس).

(٣) العرتن: شجر ويقال: عرنتن والواحدة عرتنة، تهذيب اللغة ٣/٣٥٤.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٣٥١.

(٥) العرقصان والعرنقصان: نبت، اللسان (عرقص).

(٦) الدوادم والدودم: شيء شبه الدم يخرج من السَمُرة، اللسان (د و م).

(٧) القنبر: ضرب من الحمر، تهذيب اللغة ٩/٤١٦.

(٨) العرند: الشديد من كل شيء.

(٩) (في الكلام) ليست في التكملة.

(١٠) في تهذيب اللغة ٦/٥٣٨: (النضر عن الجعدى الكنهبل من الشعير أضخمه سنبلة قال: وهي شعيرة يمانية حمراء السنبلة صغيرة الحب).

(١١) القرنقل: حمل شجرة هندية، وطيب مقرفل فيه قرنقل، تهذيب اللغة ٩/٤١٦.

(١٢) انظر: الأصول ٣/٢١٩، وتهذيب اللغة ٣/٣٦٦.

قـول مـن ضمها، وتبين أنه ليس مثل قِرْطَعْب، والنون في كِنْثَأْو زائدة، وكذلك في نَـرْجِس؛ لأنـه لـيس مـثل جَعفِـر، فـإن سميت بـه شـيئا لم تـصرفه، ومـن قـال: نِـرْجِس[1] فكـسر الـنون فحقـه أن يـصرف، وقـال بعـضهم [2]: لا يصرف [3].

قال المفسر:

أعلـم أن الـنون زيـدت زيـادة مطـردة في الاسم والفعل، فالاسم فَعْلَان فَعْلى [4] نحـو: سَكْران وعَطْشَان، وكذا كل ما كان على هذا المثال كسَعْدَان ومَـرْوَان إذ لـيس فَعْـلَال من أصولهم، فتكون النون في هذا النحو أصلا، والفعل نحـو: نَضْرِب ونَخْرُج، وفي الضمير نحو: ضَرَبْنَ، وعلامة للجمع في نحو: ضَرَبْنَ الهـندات بمنـزلة تـاء التأنـيث علـى ما فسرنا في صدر الكتاب، ولما كثرت زيادة الألـف والـنون في آخـر الأسمـاء صـار قياسـا لا يعـدل عنه إلا بدليل، وذلك في فَيْـنَان[5] قـال صاحب الكتاب: إنه فَيْعَال [6] بعد أن اشتقه من الفَنَنِ [7]، ولولا

---

(١) انظر: تهذيب اللغة ٢٤١/١١.

(٢) قـال الـزجاج في ما ينصرف ومالا ينصرف ١١: (وإذا سميت رجلا نَرْجِس لم تصرفه في المعـرفة، وصـرفته في النكرة؛ لأن نَرْجِساً على وزن نَفْعِل... فأما من كسر فقال: نِرْجِس فهو أيضا لا يصرفه في المعرفة؛ لأن الكسر يقع تابعا للكسر).

(٣) التكملة شاذلي: ٢٣٩، ٢٤٠، والتكملة مرجان: ٥٥٥-٥٥٨.

(٤) (فعلى) ليست في: (ظ).

(٥) في اللسان "فين": (رجل فينان حسن الشعر طويله وهو فعلان).

(٦) الكتاب ١١/٢.

(٧) في اللـسان "فـين": (إن أخـذت قولهم: شعر فينان من الفنن وهو الغصن صرفته في حالي النكـرة والمعـرفة، وإن أخذته من الفينة وهو الوقت من الزمان ألحقته بباب فعلان وفعلانة فصرفته في النكرة و لم تصرفه في المعرفة).

ذلك لجعله فَعْلانَا، ومن زيادتهما المستمرة فُعْلاَن وفِعْلاَن في الجموع نحو: جُرْبَان وقُفْزَان وغِلْمَان، وهذا المثال. مع إمكان كونه أصلا يجعل فيه النون زائدة إلا أن يقوم دليل فنون عُثْمان زائدة، وكذا ما لم يكن على هذا المثال كنون زَعْفَرَان، وما أشبه ذلك، وكذا المصادر يكثر فيها/ زيادة النون كالرِّئْمَان ٢٢٤/أ والشَنَآن والنَّزَوَان والغَلَيَان، فقد زيدت في مواضع مختلفة منها عَنْسَل وعَنْبَس؛ لأنه مِنِ العَسَلان والعُبُوس والوزن فَنْعَل، وزيدت رابعة في عَفَرْنَى الوزن فَعلنى النون زائدة ألا ترى إلى العِفْر وعفريت وعِفْرِيَة وعُفَارِيَة، وبُلَهْنِيَة وزنها فُعَلْنِيَة من البَلَهِ وذلك أن العيش يطيب إذا سلك به سبيل التغافل، ألا ترى أن العاقل الذي يجيل فكره في الخطوب أبدًا، ويلحظ أحوال الدنيا بعين البصيرة لا يكاد يكون صافي العيش، والبَلَه مناقض للتجربة والبصارة، ومن ثَمَّ قالوا: عيش أَبْلَه، وأما زيادة الياء في بُلَهْنِيَة، فلو لم يوجد الاشتقاق لكانت محكوما بها؛ لأن الياء لا يكون أصلا في بنات الأربعة، وأما خَنْفَقِيق من خَفَق يَخْفِق، فالوزن فَنْعَلِيل، واللام التي هي القاف مكررة، وقالوا: خَفَنْقِيق النون ثالثة فَعَنْلِيْل، ونون [(1)] عَقَنْقَل وعَصَنْصَر يحكم بزيادتها؛ لأن الحرف الزائد قد وقع موقعه في هذا النحو كقولهم: شَرَنْبَث وشَرَابِث وَجَرَنْفَس وَجَرافس، فلما وجدت الألف في شَرَابِث بإزاء النون في شَرَنْبَث وجب الحكم بزيادة النون؛ لأنها قد وقعت موقع الألف وعاقبته، ثم حكمت بذلك في كل نون وجدتها ساكنة ثالثة كنون عَصَنْصَر، وإن لم يقل: عصاصر.

---

(١) في ر، وط (بوزن).

وأمـا عَـرَنْتُن وعَرَنْقُصَان (١) فالوزن فَعَنْلُل وفَعَنْلُلاَن والنون زائدة يدلك علـى ذلك قولهم: عَرَتن وعَرَقُصَان بحذف النون، وشبه هذا بألف دُوَادِم؛ لأنهم قالـوا: دُوَدِم، فحذفـوا الألـف، واجـتمع أربـع متحـركات كما كان في جُنَدِل وعُلَبِط، فـنون عَرَنْتُن وعَرَنْقُصَان زائد كألف دَوَادِم؛ لأن (٢) الأصل لا يحذف، وأمـا جُـنْدَب فقد تقدم ذكر زيادة النون فيه (٣) وقوله: "وليس في الأصول مثل جُعْفَـر" علـى طـريقة صـاحب الكـتاب، وهـو أن يكون النون في جُنْدَب زائدة محـضة لغـير الإلحـاق (٤) كألـف قَبَعْثَـرى (٥)، وأمـا أبـو الحسن فلا يجعل جُنْدَبًا فُعْلَـلاً، وإن كان قد أثبت هذا المثال؛ لأجل أن الاشتقاق دلنا على زيادة النون، وهـو أنـه مـن الجـدب، وكذا قُنْبر عند صاحب الكتاب تكون نونه زائدة؛ لأنه لـيس في الأصـول فَعْلَـل، وعـند أبي الحسن؛ لأجل قولهم: قُبَّرة بغير النون فقُبَّرة فُعَّلَـة لا يكـون/ إلا ثلاثـيا؛ لأن العـين مكـررة، فـزيادة نـون جُنْدَب وقُنْبَر عند ٢٢٤/ب
صاحب الكتاب يعرف من وجهين: الاشتقاق، وعدم المثال الذي يوجبه الحكم بكون النون أصلا (٦)، وعند أبي الحسن من وجه واحد وهو الاشتقاق فقط.

وأما عُرُنْد فزيادة نونه يعرف عند الجميع من وجهين:

أحدهما: أنه ليس في الكلام (مثل)(٧) جُعُفْر بضم الجيم والعين وسكون الفاء.

---

(١) في أ (عريقصان).

(٢) في ر، وظ (إذ).

(٣) انظر: ١٢٥٩.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٠.

(٥) ألف قبعثرى زائدة للتكثير وليست للإلحاق.

(٦) انظر: الكتاب ٢/٣٥٠، ٣٥١.

(٧) (مثل) ليست في (أ).

والثاني: أنهم قالوا: عُرُدّ على فُعُلّ، فحذفوا النون قال:

والقَــوْسُ فِــيَها وَتَرٌ عُــرُدٌّ [1]

وأما كَنَهْبُل وقَرَنْفُل، فيعلم زيادة نونهما من وجه واحد، وهو أنه ليس في الكلام مثل سَفَرْجُل بضم الجيم، فالوزن فَنَعْلُل في كَنَهْبُل، وفَعَنْلُل في قَرَنْفُل، وخِنْثَعْبَة (يعلم زيادة نونها وإن كان يحتمل أن يكون على مثال فِعْلَلّ مثل جِرْدَحْل؛ لأجل أنهم قالوا: خُنْثَعَبَة)[2] بضم الخاء، وليس في الكلام مثل جُرْدَحْل بضم الجيم، فإذا ثبت زيادتها في أحد الوجهين، ثبتت في الآخر، فالوزن فُنْعَلّة[3]، ونظيره في حمل أحد اللغتين على الأخرى تُرْتُب على ما مضى[4].

ونون كِنْثأو [5] وسِنْدَأْو [6] وقِنْدَأْو [7] مزيدة؛ لأن مَجِيئَها في هذا

---

(١) رجز قائله حنظلة بن ثعلبة بن سيار العجلى. عرد: شديد غليظ.
الشاهد: قوله: "عرد".
ورد في النقائض: ٦٤٢، والوحوش: ٦٠، والكامل: ٤٩٤، والجمهرة: ٢/٢٥٠، والعقد الفريد: ٤/١٢١، وتهذيب اللغة: ٢/١٩٩، وما اتفق لفظه واختلف معناه: ٢١٥، واللسان (عرد)، وشرح الشافية للجاربردى: ١٩٩، وشرح شواهد الشافية: ٣٠٠.

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٣٩، ٣٥٢.

(٤) انظر: ص: ١٢٣٥ .

(٥) كنثأو: هو الوافر اللحية، ويقال العظيم البطن. المنصف ٣/٢٦.

(٦) في تهذيب اللغة ١٢/٣٦٥: (قال أبو عبيد: سمعت الكسائي يقول: رجل سند أوة وقند أوة وهو الخفيف)، وانظر ٩/٢٤٦، وفي المنصف ٣/٢٦: (سندأو: هو الحديد الشديد، قندأو: وهو الغليظ القصير، ويقال: عظيم الرأس).

(٧) انظر: الكتاب ٢/٣٢٦.

النحو قد كثر، فالوزن فِنْعَلْو؛ لأن الواو لا يكون أصلا في بنات الأربعة، وقالوا: كَنَّاء من كِنْثَأْو.

وأما نَرْجِس فالنون زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل جَعْفِر، وإن سميت به رجلا لم تصرف؛ لأنه على وزن الفعل كيَشْكُر، وقوله: "ومن قال: نِرْجِس، فحقه أن يصرف"، إنما[1] ذاك لأجل أن وزن الفعل قد زال بكسر النون، وقال بعضهم: لا يصرف [2]، وبعد:

فإن قال قائل: كيف تحكمون [3] بزيادة النون في نَرْجِس، وهو أعجمي لا أصل له في كلامهم، فمن أين لكم مذهب العجم فيه؟

فالجواب أنك لم تقف على مذهب [4] النحويين، وذاك أنهم إذا نقلوا اللفظ إلى كلامهم، فإنهم يعتقدون فيه من الزيادة والأصل [5] ما يكون في أصول كلامهم، فإذا قلنا: إن نَرْجِسا قد اعتقدوا فيه زيادة النون، فالمعنى أنهم اعتقدوا [6] أن الفعل لو أخذ منه، لكان على رَجَس يدلك على استقامة هذه الطريقة أنهم قالوا: زَرَجُون للخمر، وهو فَارِسيّ، ثم قال بعضهم:

---

(١) في ر، وظ: (لأنه إنما)

(٢) قال الزجاج: (فأما من كسر فقال: "نِرجس" فهو أيضًا لا يصرفه في المعرفة، لأن الكسر يقع تابعًا للكسر، وقد ثبت أولاً أنه نفْعِلَ فصار بمنزلة تتفل المضموم الأول من تَتْفَل المفتوح الأول ما ينصرف وما لا ينصرف ١٨.

(٣) في ر، وظ: (جئتم تحكون).

(٤) في ر، وظ: (مقصد).

(٥) في ر، وظ (كما).

(٦) في ر: (اعتقدوا أنه لو أخذ منه الفعل)، وفي ظ: (اعتقدوا فيه أنه..).

هَـلْ تَعْـرِفُ الـدَّارَ لأُمِّ الخَـزْرَجِ   مِـنْها فَأَضْـحَى الـيَوْمَ كَالْمُـزَرَّجِ (١)

المعنـى كالـذي يشرب الخمر، فلهذا لو لم يعتقد أنه لما نقل زَرَجُون إلى كلامهـم أجـراه مُجْـرى /مـا بينته (٢) في اعتقاد الزيادة، والأصل لما قال: مُزَرَّج ٢٢٥/أ فيـشتق مـنه فعـلا، وإذا حـصل حقيقة الزيادة، وهي أن تشتق منه ما يسقط فيه النون، لم يكن فصل بين الأعجمي والعربي، ولو كان من هذا شَيْء، لوجب أن يقـال في لِجَـام: إن الألـف غـير مـزيدة؛ لأنـه أعجمـي، وذلك محال؛ لأن معنى الـزيادة: أن يَجِـيء مـن التركـيب مـا يـسقط فـيه المحكـوم بكونه مزيدًا. وذلك قـولهم: لِجَـام ولُجُـم وكِتَاب وكُتُب ونحو هذا كثير، ولو كان يمنع افتقاد أصل قـد أخـذ مـنه نَـرْجِس مـن يمـثل علـى مقتضى أصولهم، لوجب أن لا يمثل نحو: اصْـطَبْل، ولا نحكـم في شـيء مـن حروفه بالزيادة والأصل، وهذا يفضي إلى أن نحو: سَفَرْجَل لا يجوز تمثيله؛ لأنه لم يتصرف تركيبه، وأن لا يقضي بزيادة الواو في كَـوْكَب؛ لأنا لم نجد تركيبا مثل كَكَبَ (٣)، وإنما نقول في الحروف: إنها لا تمثل لأجل أنه لا يعتقد في شَيءٍ منها التصريف، فإذا قيل: "لا" أَوْ "مِنْ" لم يكن

---

(١) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله.

الـشاهد: قـولـه: "المـزرج" وكـان قياسه أن يقول: المزرجن؛ لأن النون في زرجون أصل فقال: مزرج؛ لأن الكلمة أعجمية، وهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه.

ورد في الخصائص ٣٥٩/١، والمنصف ١٤٨/١، والممتع: ٢٥٤.

والتكملة والذيل والصلة واللسان والقاموس والتاج (زرج).

فيها (فظلت) بدل (فأضحى).

(٢) في ر، وظ (ما يبينه).

(٣) في ر، وظ: (كبكب).

القصد أنه يؤخذ (منه شيء كما يؤخذ)[1] من الاسم والفعل، فلا تقول: إن وزن "لاَ" فَعْ؛ لأجل أنا قلنا: ذلك في غَدٍ ودَمٍ من حيث كان التركيب في الاسم، والفعل يكون على ثلاثة أحرف، ورأيناهم يقولون: دِمَاء ودُمِي وغَدَوْت فيعودون إلى الثلاثة، وليس لقَدْ وهَلْ لا م محذوف فيقولون إن الوزن فَعْ، وكذا نحو واو العطف من الحروف، وكاف الضمير من الأسماء المشابهة للحروف لا يجوز [2] أن تقول في قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا وعَمْرًا، وزيدٌ كعمروٍ: إن الواو والكاف على مثال كذا لأجل أنه لا تركيب للكلمة فيسوغ تمثيلها، وإنما هي حرف واحد وضع للمعنى المقصود (و)[3] إنما قلنا في قولك: شِه[4] قِه[5] دِه: إن الوزن عِه؛ لأجل أنا رأيناه مأخوذًا من وَشَيْت، وكان الشين فيه عينا، وليس يوجد للحروف أصل تؤخذ منه، ولا شَيء يشتق منها، ولو جاز تمثيل قد، لجاز تمثيل الألف في قَامَا، وتاء التأنيث في قَامَتْ، وذلك محال، فإن وجدت الحرف على مثال الاسم والفعل، جاز لك أن تمثله من غير أن تحكم بزيادة وقلب، فتقول في سَوْفَ: إنَّ وزنه فَعْل؛ لأن هذا التمثيل أمر يتعلق بالظاهر على أن الأقيس أن لا يتعرض للتمثيل في الحرف أصلا، ولا يجوز أن تقول في نحو عَلَى وإلى: إن الألف فيه منقلبة من حرف لين لأجل أن الحرف يرتجل كما يستعمل في أول أحواله، ولو كان القصد أن يكون آخره ياء لقيل:

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ (ولا).

(٣) (و) ليست في: (أ، ود).

(٤) في ر، وظ: (ش، ق، د).

(٥) قِهْ: أمر من وَقَى، وده: أمر من وَدَى.

إِلَـيْ أو إِلَـوْ إن قـصد الـواو، كمـا قالـوا: لَـوْ وكَيْ، وكذا لا يجوز أن تقول في /حَتّـى: إن وزنـه فَعْلَـى، وإن الألـف زائـدة لأجـل أنـك لم تجـد للحـرف هذه الطـريقة، ولـو قلـت: ذلـك لكـنت بمنزلة من يقول: إنّ حَتّى من تركيب حَتّ يَحُـتُّ مـثلا، وذلـك محـال لمـا ذكرنا من أن الحرف لا يكون مشتقا، ومما يزيد حـديث نَرْجِس وضوحا أنك تقول: نَيْروز، أو نَوْرُوز، فتحكم بزيادة الواو وإن كـان أعجميا لأجـل أنهم إذا أخذوا منه فِعْلاً حذفوه نحو: قولهم: نَيْرَزَ ونَوْرَزَ، وقول[1]علي رضي الله عنه نَوْرِزُوا بنا،فلو كان الأمر على غير ما ذهب إليه العلماء،لوجب أن لا يجـوز الحكـم بـزيادة الواو في نَيْرُوز، ونحو هذا أكثر من أن يحصى، فكما جاز أن تقول في لِجَام فِعَال، فتمثل كذلك يجوز أن تقول في نَرْجِس: نَفْعِل. ٢٢٥/ب

وزيـادة الـنون علـى الوجـوه الـثلاثة، فـالأول: أن تكـون لمعنـى كـنون نَفْعَـل[2]، وكـذا نـون سَـكْران وعَطْـشَان؛ لأن مَجِـيء الألـف والـنون يختص بالـتذكير، ولا يكون النون في هذا للإلحاق لما تقدم من أن مثال فَعْلاَل لا يكون في الكـلام [3] إلا مضاعفا، وأما وزن [4] نَفْعَل [5] فمن المحال تقدير الإلحاق فيه لأجـل أن [6] الـنون زيـادة لحقـته للدلالـة علـى المعنـى المقصود، ولو جاز ذلك لوجب أن تقول في نون نُدَحْرِج: إنها للإلحاق، وذلك ظاهر الاختلال، إذ ليس على هذا المثال فعل فيصح تقدير الإلحاق فيه، كما قد يصح في الظاهر لمن يتباله

(١) في ر، وظ: (قول أمير المؤمنين).
(٢) أي الفعل المضارع.
(٣) انظر ١٢٦٠.
(٤) في ر، ظ: (نون).
(٥) أي الفعل المضارع.
(٦) في ر، وظ: (لأجل أنه زيادة لحقت).

أن يقدر إلحاق نَفْعَل بَدحْرَج.

والثاني: أن تكون للإلحاق كنون عَنْسَل وعَنْبَس هما ملحقان بجَعْفَر، وكذا نون جُنْدَب على مذهب أبي الحسن.

والثالث: أن تكون زيادة محضة كنون كَنَهْبَل لما تقدم [1] أنه ليس في الكلام أصل على مثاله فيصح إلحاقه [2] به.

---

(١) انظر ١٢٦٣.

(٢) (به) ليست في ر، وظ.

قال صاحب الكتاب:

باب زيادة التاء

التاء تكثر زائدة في تَفْعِيل مصدر فَعَّل، وتَفَعُّلٍ مصدر تَفعَّل، وتَفاعُل مصدر تَفَاعَل، (وتَفْعَال)[١] في نحو: التَّقْتال والتَّضْرَاب والتَّنْواء، وفي افْتَعَل واسْتَفْعَل، وتدخل للتأنيث في نحو: قَائِمَة وفي تَمْرة، وفي الجمع مع الألف نحو[٢]: تَمَرَات، وفي سَنْبَتة [٣]؛ لأنهم قد قالوا في معناه: مرت عليه سَنْبَة من الدَّهر[٤]، وكذلك في عِفْريتٍ[٥] ومَلَكُوت وجَبَرُوت ورَغَبُوت ورَهَبُوت[٦] وفي تِجْفاف[٧] وفي تَنْضُب [٨]، وفي التَّرَبُوت؛ لأنه يعنى به الذّلولو يقال لِلذَّلول[٩]: مُدَرّب، فأبدلت التاء من [١٠] الدَّال كما أبدلوها في دَوْلَج، وإنما هو

---

(١) (وتفعال) ليست في أ، والتكملة شاذلي.

(٢) في التكملة شاذلي: (في نحو: تمرات ومسلمات).

(٣) السنبتة: الحقبة. اللسان (سنب).

(٤) انظر: الكتاب ٣٤٨/٢، وتهذيب اللغة ١٤/١٣.

(٥) في التكملة (وفى).

(٦) لأنها من الملك والجبرية والرغبة والرهبة. انظر الكتاب ٣٤٨/٢.

(٧) التجفاف: الذي يوضع على الخيل من حديد أو غيره في الحرب ذهبوا به إلى معنى الصلابة والجفوف. اللسان (جفف).

(٨) تنضب: شجر ضخم يقطع منها العمد للأخبية واحدتها تنضبة. تهذيب اللغة ١٤٧/١٢. وانظر كتاب أسماء جبال تهامة وسكانها ٤٠٠، وحدائق الأدبْ ٢٣٩، واللسان (نضب).

(٩) في أ: (الذليل).

(١٠) في التكملة (من الدال التاء كما أبدلوا منها).

تَـوْلج [1]، وفي العَنْكَبُوت؛ لأنهـم قالـوا [2]: العَنْكَبَاء وقالوا: العَنَاكِب [3]، وفي

٢٢٦/أ /التَّنْبِيت؛ لأنـه ليس مثل قِنْدِيل[4] [5]، وزادوها[6] في الفعل نحو: أَنْتَ تَفْعَل[7]،

وهي تَفْعَلُ، وهي فيما عدا هذه الأشياء ونحوها لا تزاد إلا بثبتٍ [8] [9].

قال المفسر:

أعلـم أن التاء تزاد أَوّلاً وآخِرًا، وهو في ذلك يكون مُطَّرِدًا وغير مُطَّرد، فـزيادتها أولا على الاطراد نحو: تَفْعِيل في مصدر فَعَّل، والتَّفْعَال في مصدر كثير من الأفعال نحو: التَّقْتَال والتَّضراب والتَّنْواط [10]، وغير ذلك مما لا يحصى، وفي الفعل نحـو: تَفَاعـل وتَفَعَّل وفي مصدرهما نحو: التَّقَاتُل والتَّقَطُّع، وزيادتها آخرًا

---

(١) الدولج والتولج: الكناس الذي يتخذه الوحش في أصول الشجر، الأصل وولج فقلبت الواو تاء ثم قلبت دال، انظر تهذيب اللغة ٦٥٥/١٠، واللسان (ولوج).

(٢) في التكملة (قد قالوا).

(٣) انظر الكتاب ٣٤٨/٢، والممتع: ٢٧٧.

(٤) قال سيبويه في ٣٤٨/٢: (وكذلك التنبيت والتمتين؛ لأنهما من المتن والنبات ولو لم تجد ما تذهب فيه التاء لعلمت أنها زائدة؛ لأنه ليس في الكلام قنديل).

(٥) في التكملة شاذلي: (قنديل وفي ترتب لأنهم قالوا: ترتب وكذلك تتفل وفي تدراء لأنه من درأ يقال: هو ذو تُدْرَأ).

(٦) في أ: (زادها).

(٧) في التكملة شاذلي: (أنت تفعلين).

(٨) أي بحجة.

(٩) التكملة شاذلي: ٢٤١، والتكملة مرجان: ٥٥٩، ٥٦٠، وانظر الكتاب ٢٤٧/٢-٢٤٩، والأصول ٢٤١/٣-٢٤٣.

(١٠) التنواط: ما يعلق من الهودج يزين به. اللسان (نوط).

نحو: تاء التأنيث في الصفات كقَائِم وقَائِمَة وحَسَن وحَسَنَة، وكفى به استمرارًا، وكـذلك نحو: تَمْرَة وتَمْر؛ لأنه قريب من نحو: قَائِم وقَائِمَة في الكثرة، وكذلك تاء الجمع نحو: مُسْلِمَات وتَمَرات.

وأمـا زيادتهـا أولا علـى غـير الاسـتمرار، فنحو: تِجْفَاف، و[1]حكموا بزيادة التاء؛ لأنهم أخذوه من تركيب جَفّ لما فيه من الصَّلابة واليُبُوسة، وليس كـذلك تَنْبَال للقـصير لأجل أنه فِنْعَال كعِنْقَاد [2]، وذاك أن معنى التَّبل القَطْع، والقَـصِير قـد قطـع عـن حد الكمال، وقال بعضهم: إنه من النَبَل [3] حتى كأنه صـغير مثله والأول أوضح، وتاء تَنْضُب زيادة إذ ليس هناك مثل جَعْفُر [4]، وفي الكـلام مـثل تَفْعُـل، وكـذا تَـرْتُب علـى مـا مضى [5] هذا والاشتقاق يدل على زيادته في ترتب؛ لأنه بمعنى الراتب الثابت.

وتُـتْفُل بـضم التاء والفاء تاؤه مزيدة؛ لأنهم قالوا: تُتْفَل بضم التاء وفتح الفـاء وتَتْفُل بفتح التاء وضم الفاء، وليس لهما مثال في الأصول [6]، وتاء تَنْبِيت زائـدة؛ لأنـه مـن النَّبْتِ، ومثال تَفْعِيل لا يكون في غير المصادر، وقال شيخنا في

---

(١) (و) ليست في ر، وظ.

(٢) في اللسان "عنقد": (العنقود والعنقاد من النخل والعنب والأراك).

(٣) في تهذيب اللغة ٣٥٩/١٥: (النبل: هي حجارة الاستنجاء ونراها إنما سميت نبلا لصغرها وهـذا مـن الأضـداد في كلام العرب يقال للعظام: نبل، وللصغار: نبل)، وفي ٣٦٠/١٥: (وأما النبل فقد جاء بمعنى النبيل والجسيم وجاء بمعنى الخسيس، ومنه قيل للرجل القصير: تنبل وتنبال)، وانظر اللسان (نبل).

(٤) انظر الكتاب ٣٤٧/٢.

(٥) انظر ص: ١٢٣٥ .

(٦) انظر الكتاب ٣٤٧/٢، والمنتخب من غريب كلام العرب ٥٣٧.

تَصْدِير [1] للحبل: إنه يجوز أن يكون مسمى بالمصدر (من صَدَّرْتُه فإن جاز ذلك لم يمتنع أن يقال في تَنْبيت: إنه مصدر)[2] نَبَّتَ أوقع على النبات.

وأما تاء تَوْلَج فبدل من الواو، والأصل وَوْلَج.

والتاء الأولى في تَرَبُوت أصل، فقد أبدلوا منه الدال حيث قالوا: مَدَرَّب؛ لأن التَّربُوت هو الناقة المَذَلَّلة، والمدرب مثله في المعنى، وشبهه بدَوْلَج من حيث إن الدال في الدَّوْلَج مبدل من التاء في تَوْلَج.

وزيادتها آخرًا غير مطرد نحو: عِفْرِيت من العِفْر الوزن فِعْلِيت، وقالوا: تَعَفْرَت، ومثاله تَفَعْلَت، وكذا مَرّت عليه سَنْبَتَة من الدَّهْرِ التاء الأولى مزيدة ووزنه فَعْلَتَة ألا تراهم قالوا: سَنْبة على وزن تَمْرة، فحذفوا التاء، وكذا جَبَرُوت، ورَغَبُوت ورَهَبُوت، وهو في هذا النحو كثير/ وكذا تاء عَنْكَبُوت؛ ٢٢٦/ب لأنهم قالوا: العَنْكَباء فحذفوها، وأما العَنَاكِب فوجه الدلالة عليها منه قد تقدم في باب التصغير [3]، وقوله: "وهي في ماعدا هذه الأشياء لا تزاد إلا بثبت، يعني أن التاء إذا وقع حشوًا في غير ما ذكرنا افتقر إلى دليل، وكذلك لو وقع صدرًا فتَنْبِيت لو كان له مثال في الأصول لحكمنا بأن التاء أصل، ولكن لما لم يكن مثل قَنْدِيل (بفتح القاف)[4] حكمنا بالزيادة.

---

(١) انظر تهذيب اللغة ١٣٣/٢.

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) انظر ص: ١٠٣٦ .

(٤) (بفتح القاف) ليس في ر، وظ.

قال صاحب الكتاب:

باب زيادة الهاء (والسين واللام وغيرها)[1]

الهـــاء تزاد في الوقف في نحو: ﴿كِتَابِيهْ﴾[2] و﴿حِسَابِيهْ﴾[3] وكَيْفَهْ ولِمَهْ ومُسْلِمُونه، فإذا أدرجت سقطت.

وقد زيدت في أَهْرَاق [4] وفي أُمَّهات [5] .

وزيدت السين في اسْتَفْعَل وفي أَسْطَاع كما زيدت الهَاء في أَهْرَاق.

وقد زيدت اللام في ذَلِك وهُنَالك وفي عَبْدَل [6] .

فأما هَيْقَل [7] فإن أخذته من الهَيْقِ [8] كانت اللازم زائدة، وإن أخذته من الهِقْل كانت الياء زائدة فهذه عشرة أحرف.

وقـــد تزاد حروف من غير حروف الزيادة، وذلك ما تكرر في الأبنية في مواضـــع الفـــاء والعـــين والـــلام، فأما الفاء فلم تكرر إلا مع غيرها في[9]

---

(١) ما بين القوسين زيادة لبيان حروف الزيادة التي ذكرها في المتن.

(٢) تقدم ورودها ص ٢٣٦ .

(٣) تقدم ورودها ص ٣١٩ .

(٤) انظر الكتاب ٣٣٣/٢، وشرح المفصل ١٢٦/٦، والممتع ١٧١/١، وشرح الشافية للرضي ٣٨٤/٢.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب: ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥.

(٦) انظر الكتاب ٣١٣/٢، والمقتضب ٦٠/١، والمنصف ١٦٥/١، ١٦٦، والخصائص٤٩/٢.

(٧) الهقل: الظليم، والنعامة هقلة. تهذيب اللغة ٤٠١/٥.

(٨) الهيق من الرجال الطويل المفرط الطول، وقيل: هو الطويل الدقيق ولذلك سمي الظليم هيقا والأنثى هيقة. اللسان (هيق).

(٩) في التكملة مرجان: (نحو).

مَرْمَرِيس[1] والعين قد[2] كررت في مثل جُبَّاء[3] وضَرَّب، واللام كررت[4] في مثل قِرْشَبّ [5] ويِمْثوّل [6] .

وقـــد كرروا العين وحدها في مثل خَفَيْفَد [7] وعَثَوْثَل [8] ، ومع اللام صَـــمَحْمح [9] وذُرَحْرَح [10] ، فهذه الحروف زوائد لاشتقاقك من الكلمة ما يـــسقط فـــيها؛ لأن ضَرَّب من الضَّرب، وتقول: قَرَاشِب وعَثَاول، فيسقط في التكسير أحد الحرفين، وتقول في ذُرَحْرَح: ذُرَّاح، فيسقط الحرفان المكرران[11].

قال المفسر:

اعلم أن الهاء تزاد زيادة مطردة، وغير مطردة، فالمطردة مجيئها في الوقف لبـــيان الـــساكن[12] نحو: يا عَمْراه، أو [13] لتقرير [14] الحركة نحو : (كِتَابِيَهْ)

(١) مرمريس: فعفعيل وهي الداهية سر صناعة الإعراب ٢٤٧.

(٢) (قد) ليست في (التكملة).

(٣) جباء: الجبّاء من النساء بوزن جباع التي لا تروع إذا نظرت. تهذيب اللغة ٢١٧/١١.

(٤) (كررت) ليست في (التكملة).

(٥) قرشب: رجل قرشب سيء الحال، وقيل: الأكول. تهذيب اللغة ٣٨٢/٩.

(٦) عثول: رجل عِثْوَل قِثْوَل إذا كان عييا فدما ثقيلا. تهذيب اللغة ٣٢٩/٢.

(٧) حفيفد: الحفيفد من الظلمان الطويل الساقين. تهذيب اللغة ٢٨٥/٧.

(٨) عثوثل: العثوثل والعثول: الكثير اللحم الرخو. اللسان (عثل).

(٩) صمحمح: الصمحمح الرجل الشديد. تهذيب اللغة ٣٣٦/٥.

(١٠) ذرحرح: الذرحرح: دويبة أعظم من الذباب شيئا مجزع مبرقش بحمرة وسواد وصفرة لها جناحان تطير بهما، وهو سم قاتل. اللسان (ذرح).

(١١) التكملة شاذلي: ٢٤٢، والتكملة مرجان: ٥٦٠-٥٦٢.

(١٢) أي حرف المد. انظر الكتاب ٣١٢/٢، والمقتضب ٦٠/١، وسر صناعة الإعراب ٥٦٧ .

(١٣) في ر، وظ (و).

(١٤) في أ، ود: (لتقدير)، ومعنى تقرير الحركة بيانها.

و(حِسَابِيَهْ) وأخذته بحُكْمِكَهْ [1] على ما مضى في باب الوقف [2] .

وغــير المطـــرد نحو: الهاء في أُمّهَات إنما هو على أُمّ وأُمَّات، ثم زيدت الهاء، فوزنه فَعْلَهَات، وقد جاء أُمّات كقوله:

.... أُمَّـــاتُهُنّ وطَـــرْقُهُنّ فَحِـــيلاَ [3]

ولا يكـــاد يوجد الهاء في الواحد نحو: أُمّهَة، وقد جاء في الشعر أُمّهَة قال:

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ واليَاسُ أَبِي [4]

---

(١) في ظ: (بحكمه).

(٢) انظر ص: ٢٣٦، ٣١٩ .

(٣) عجز بيت من البحر الكامل، قائله الراعي النميري، وصدره:

كانـــت نجائـــبَ مـــنذر ومحرّق ....

نجائب: النجائب الإبل العتيقة المنجبة، منذر: هو المنذر بن ماء السماء، محرق: هو عمرو بن هند، طرقهن: الطرق الضراب، فحيلا: الفحيل الكريم.

أي الذي طرق أمهاتهن كان فحلا منجيا.

الشاهد: قوله: "أماتهن" حيث جاء الجمع بدون الهاء، وهي في غالب الأمر فيمن يعقل وفيما لا يعقل بغيرها.

ورد في شـــعره: ٤٨، والإبل للأصمعي: ٩٧، والبيان والتبيين ٩٦/٣، وأدب الكاتب: ٢٠٧، وجمهـــرة اللغـــة ١٧٦/٢، وتهذيب اللغة ٧٤/٥، وسر صناعة الإعراب: ٥٦٥، ومعجـــم مقايـــيس اللغـــة ٢٢/١، ٤٧٩/٤، وجمهرة أشعار العرب ٩٣١، والاقتضاب ١٧٤/٣، ١٧٥، والمسلسل: ١٧٦، والأساس (فحل)، وشرح المفصل ٤/١٠، واللسان والتاج (فحل).

(٤) رجز قائله قصي بن كلاب.

=

وقالوا: إن الهاء يختص بما يعقل [1] ، وكأن ذلك ضرب من تغيير المعنى لتغـــيير اللفـــظ بالزيادة، كما أن العَدِيل لا يكون إلا لما يعقل، والعِدْل يكون للجمـــيع [2] ، ونحـــو ذا هـــو الغالب في مذاهبهم، وشبه شيخنا، / رحمه الله ٢٢٧/أ
اختصاص الجمع بالهاء بقولهم [3] : اسْنَتُوا [4] في الجدب خاصة، وذاك أن التاء بـــدل من الواو [5] ، ولم يفعل ذلك حيث يراد الدخول [6] في السنة أو مضيها

= خندف: أم مدركة وزوجة إلياس واسمها ليلى بنت عمران بن الحارث من قضاعة.

إلياس: هو إلياس بن مضر بن نزار.

الشاهد: قوله: "أمهتي". حيث جاء الهاء في الواحد ضرورة.

ورد في: جمهـــرة اللغة ٢٦٧/٣، وأمالي القالي ٣٠١/٢، وسر صناعة الإعراب: ٥٦٤، والمحتـــسب ٢٢٤/٢، وسمـــط اللآلي: ٩٥٠، والمفصل: ٣٥٩، والبديع: ٧٨٤، وشرح المفصل ٤/١٠، والممتع: ٢١٧، وشرح الشافية للرضي ٣٨٢/٢، واللسان (أمم)، وشرح الألفـــية للمرادى ٢٦١/٥، وتعليق الفرائد ٢٧٢/١، والعيني ٥٦٥/٤، والمزهر ١٧٩/١، والهمع ٧٠/١، وخزانة الأدب ٣٧٩/٧، وشرح شواهد الشافية: ٣٠١، والتاج (أمم).

(١) انظر: المقتضب ١٦٩/٣، وسر صناعة الإعراب: ٥٦٥.

(٢) قال سيبويه ٢٦٧/١: (العديل ما عادلك من الناس، والعِدْل لا يكون إلا للمتاع) وانظر: المقتضب ٣٢٥/٤، والأصول ١٥٧/١.

(٣) في ر، وظ (كقولهم).

(٤) في الصحاح (سنا)، (تقول: أسنى القوم يسنون إسناء إذا لبثوا في موضع سنة، وأسنتوا إذا أصابتهم الجدوبة تقلب الواو تاء للفرق بينهما).

(٥) قـــال ســـيبويه في ٣١٤/٢: (ومن الياء إذا كانت لا ما في أسنتوا ذلك قليل)، وانظر: ٤٠١/٢.

(٦) في أ: (على).

علـــى الشَّيء بمعنى مُحْوِل [١] ، وهذا كله نوع من التصرف لا يوجب القياس التزامه، فلو استعمل زيادة الهاء في الواحد والجمع [٢] ، وأبدل التاء من الواو في جميع تصرفات [٣] سَنَة جاز، ولكن لما لم يفعل لم يلزم في ذلك تعليل من حيث إن الـــزيادة والبدل بمنزلة بناء الأصول نحو: أن تقول: رِجَال بكسر الراء، ولا تقول: رُجَال بالضم، وهذا شَيء لا يجب فيه الاستمرار، وإنما يلزمك متابعتهم فقـــط، وأما ما وقع في هذا الكتاب الذي ينسب إلى الخليل من قوله: تَأَمَّهت فليس بَثَبَت، وإذا [٤] ثَبَت فالوجه أن يكون بناء وضع من [٥] ظاهر لفظ أُمَّهات علـــى منهاجَ دعْدَع فيمن قال: دَاعٍ دَاعٍ، فإما أن يحكم؛ لأجله بكون [٦] الهاء أصـــلا في أُمَّهات حتى كأن وزنه فُعْلاَت من تركيب أمَهَ، فمرد ود؛ لأجل أنا نـــراهم يقولون: أُمّ وأُمّات والأُمُومَة، فيصرفون الكلمة على تركيب أُمّ، ومن المحال صرفها إلى تركيب مجهول بَشيء شاذ لم يثبت عن الثقات.

ومما زيد فيه الهاء أَهْراق يُهْرِيق إِهْرَاقَةً، وذاك أن الأصل أَرَاقَ، ثم زيدت الهاء، ونظيره السين في اسْطَاع [٧] ، وقال: صاحب الكتاب في هذا: إنه عوض

---

(١) في ر: (محوك).

(٢) في أ: (الجميع).

(٣) في ر، وظ، ود: (متصرفات).

(٤) في ر، وظ، ود: (أن أثبت).

(٥) في أ: (في).

(٦) في أ: (أن يكون الهاء أصلا في أمهات لأجله).

(٧) انظر: الكتاب ٢/٣٣٣.

مـــن حركة العين [١] ، واعترض أبو العباس فقال: إن الأصل أَرْوَقَ وأَطْوَع، ثم نقلت الحركة من العين التي [٢] هي واو إلى الفاء، وقلبت العين ألفا، فالحركة[٣] لم تذهب من الكلمة، فكيف يجوز أن يقال: إن السين والباء عوض منها، وليس الأمـــر على ما ظنه؛ لأن مقصود صاحب الكتاب أن التعويض وقع من ذهاب الحركة من نفس العين لا من ذهابها أصلا، فكأنهم لما نقلوا الحركة من العين، وحـــركوا بهـــا الفاء الساكنة، وقلبوا العين ألفا، فلحق الكلمة ثلاثة أنواع من التغيير جعلوا هذا الحرف عوضا من الوهن الذي لحقها هذا قول أبي علي على ما حكى شيخنا عنه[٤] ، ونظير هذا التعويض ما ذهب إليه صاحب الكتاب في أيْـــنُق [٥] علـــى القـــول الذي يجعل وزنه أَيْفُلاً على أن يكون الياء عوضا من المحـــذوف، وكقول الجميع في همزة الوصل الكائنة في نحو: ابْن: إنها عوض من اللام المحذوف، وكقولهم: مُغَيْلِيم في مُغتَلِم[٦]، وهذا غير خارج من القياس؛ لأن الكلمة إذا أتاها تغيير جاز أن تُقَوّى بزيادة شَيء فيها، ولا يجب أن يفعل، ذلك في كل شَيء؛ لأن هذا نوع من التنبيه على أن الأصل / في المعتل أن يبقى على ٢٢٧/ب
حالـــته حـــتى إذا غير عوض عن التغير، ونحو هذا يدل عليه بكلمة واحدة أو

(١) الكتاب ٢/٣٣٣ قال: (وأما الذين قالوا: أهرقت، فإنما جعلوها عوضا من حذفهم العين وإسكانهم إياها).

(٢) في ر، وظ، ود: (الذي هو).

(٣) في ر، وظ، ود: (ألفا لحركة).

(٤) (عنه) ليست في ر، وظ.

(٥) الكتاب ٢/٣٣٣.

(٦) انظر الكتاب ٢/١١٠.

كلمـــتين، فأما الاستمرار فلا يجب، ألا ترى أن القَوَد دليل على أن الأصل هو التصحيح، ثم إنه لا يَجِيء إلا في كلمات يسيرة. ٢٢٧/ب

وأمـــا من أنكر اسْطَاع وزعم أن الأصل اسْتَطَاع، ثم حذفت التاء كما يقولون: اسْطَاع [1] وفتحت الهمزة، فبعيد لأجل أن إنكاره لا يخلو من وجهين:

أحدهما: أن تقول: إنّ السين لا يزاد في هذا النحو، فلا يحمل عليه مع الاســتغناء عـــنه، فالجواب عنه أن السين قد ثبت كونه من حروف الزيادة، والقياس لا يمنع من زيادة الحرف في أيٍّ موضعٍ أريد.

والثاني: أن ينكره من حيث كان مثالا لا نظير له في الكلام.

والجواب عنه أن الدليل إذا دل على زيادة الحرف ومنع من كونه أصلا لم يمكن الامتناع منها، ألا تراه حكم بزيادة الهمزة والنون في إنْقَحْل [2] لما دل الدلـــيل عليه هذا وأنت تحكم بأن همزة الوصل قطعت، وذلك بعيد في القياس مفقود النظير في الاستعمال، فالحمل على ما ذكرنا أولى على كل حال، ثم إنك إذا حكمـــت بـــأن [3] أسْطَاع [4] أصله اسْتَطَاع، ثم قطعت الهمزة، وجب أن تقول: يَستطيع بفتح المضارع حتى لا يجري مجرى أَفْعَل ألبتة، وقد ساعدتنا على جواز الضم هذا وقولك لا يخرج من التزام مثال لا نظير له، وهو أن (الأصل)[5]

---

(١) انظـــر الكتاب ٨/١، ٣٣٣/٢، ٤٢٩، وسر صناعة الإعراب: ١٩٩، وشرح الملوكي: ٢٠٨، والممتع: ٢٢٦.

(٢) انظر الكتاب ٣١٧/٢.

(٣) في أ: (أن).

(٤) في ظ: (استطاع أصله اسطاع) وفي أصله اسطاع وفي د: (أصله أُطاع).

(٥) (الأصل) ليست في: (أ).

اسْــطَوَع كما يكون في تقديرنا، فلم يحصل لك بمخالفتنا فائدة غير أن جعلت الهمزة الموصولة مقطوعة، فسلكت طريقا [1] لا يقبله القياس.

وأما أَهْرَاق فلا يحتمل إلا أن تكون الهاء زائدة، وليس هو من هَرَاق في شَيء؛ لأن هاء هَرَاق بدل من الهمزة في أَراق، وهذه الهاء زائدة وليست ببدل، فــيقال: إنه لا يجوز أن يجتمع مع الهمزة كما لا يجتمع همزتان للتعدي، وليس أَهْــرَاق بعزيز في كلامهم، فيستطاع إنكاره؛ لأنه قد كثر في الشعر الفصيح، فمن ذلك قوله:

فَكُنْتُ كَمُهْرِيقِ الَّذي في سِقَائِه ... لِرَقْــرَاقِ آلٍ فَــوْقَ رَابِيَةٍ صَلْدِ [2]

وقول الآخر:

فَأَصْبَحْتُ كَالْمُهْرِيقِ فَضْلَةَ مَائِه ... لِــضَاحِي سَرَابٍ بِالْمَلاَ يَتَرَقْرَقُ [3]

---

(١) في ر، وظ (طريقة).

(٢) بيت من البحر الطويل، قائله العديل بن الفرخ.
الشاهد: قوله: "مهريق".
ورد في الحماســة ٣٧٨/١، وشرح الحماسة للتبريزي ١٢٨/٢، وشروح سقط الزند: ١٠٣، والاقتضاب ٢٤٣/٢، واللسان (حرف)، والتذكرة السعدية: ٩٣، والتاج (حرف) في اللسان والتاج (جلد).

(٣) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله فقيل: إنه كثير، وقيل: الأحوص، وقيل: يزيد بن عبدالعزيز بن وهب مولى خزاعة.
نسب إلى كثير في ديوانه: ٢٣٧، واللسان والتاج (هرق).
ونسب إلى الأحوص في ديوانه: ١٦١، والأغاني ١٣/٩. وأدب الخواص للوزير المغربي ١٣٤/١.
ونسب إلى يزيد في: سر صناعة الإعراب: ٢٠٢.
وفي شروح سقط الزند ١٠٣: (وقال الأحوص لكثير عزة).
الشاهد قوله: "المهريق".

وقول الآخر:

دَعَـا الطَّيْرَ حَتَّى أَقْبَلَتْ من ضَرِيَّةٍ دَوَاعِـي دَمٍ مُهْـرَاقَهُ غَيرو بَارِحِ (١)

وقو الآخر أنشده أبو الحسن:

قَـد اسْـتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِـن غَيْـرِ سَـيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ (٢)

وأنشد أيضاً:

/مَـا بَالُ عَيْنِكِ منها الماء مُهْرَاق (٣) ٢٢٨/أ

---

(١) بيت من البحر الطويل، قائله قسام بن رواحة بن جل بن حق بن ربيعة، شاعر جاهلي.
أخباره في: المؤتلف والمختلف: ١٢٧، ومعجم الشعراء: ٣٤٠.
يقول: إن الدم دعا الطير لأكل لحوم القتلى لما دلها عليهم فكأنه دعاها إليهم وهذا مجاز.
ضرية: قرية على طريق البصرة إلى مكة، بارح: زائل. الشاهد: قوله: "مهراقة".
ورد في الحماسة ٤٧٤/١، والمؤتلف والمختلف: ١٢٧، ومعجم الشعراء: ٣٤٠، وشرح الحماسة للتبريزي ١١/٢، وشرح شواهد المغني: ٤٤٥، وشرح أبيات المغني ٣٤٦/٣، والخزانة ٣٤١/٩.
والمؤتلف والمختلف، ومعجم الشعراء (نازح).

(٢) رجـز نسب في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب ١١٥/١، والبداية والنهاية ٦/٩، والتاج (سوو) إلى الأخطل، و لم أقف عليه في ديوانه .
بشر: بشر بن مروان بن الحكم بن أبي العاص.
الشاهد: قوله: "مهراق".
وورد غير منسوب في الصحاح (سوا)، والحلل ٣٠٩، والإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز ١١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٩/١، واللسان (سوا)، ورصف المباني: ٤٣٤ والبحر المحيط ١٣٤/١، والدر المصون ٢٤٣/١.

(٣) صدر بيت من البحر البسيط قائلته الخنساء تخاطب نفسها وعجزه:
.... سـحا فـلا عـازب مـنها ولا راقِ

=

وقال ذو الرمة:

فَلَمّـــا دَنَـــت إِهْرَاقَة الْمَاء أَنْصَتَت ... لأعزِلَه عَنْها وفِي النَّفْس أنْ أَثْنِي [(١)]

فهـــذا كلـــه مـــن أَهْراق، ولو كان من هَرَاق، لوجب أن يكون الهاء متحركاً، كقول امرئ القيس:

وَإِنَّ شِـــفَائِي عَبْرَة مُهَرَاقَة [(٢)] ....

= فلا عازب: أي لا يعزب منها إلى غيرها أي إلى عين أخرى.

ولا رقٍ: لا ينقطع.

سَحًّا: صبًا.

ورد في ديـــوانها ١٠٦، وشرح ديوانها لثعلب ٣٠٤، تحقيق د. أنور أبو سليم، ونسبه صـــاحب الأغـــاني ١٣٣/١٤ إلى أم عمرو أخت ربيعة بن مكرم/ في أ (عينيك)، وفي الديوان (الدمع) بدل الماء.

(١) بيت من البحر الطويل.

انـــصتت: يريد أن البكرة سكتت وكفت عن الصرير عندما وقفت عن الدوران ووصل الدلو إلى حافة البئر، وكاد أن يريق ماءه.

أثني: أي أمتاح دلوًا ثانيا.

الشاهد: قوله: "إهراقة" مصدر أهراق.

ورد في ديـــوانه: ١٧٨٣، وســـر صناعة الإعراب: ٢٠٢، والاقتضاب: ٢٤٣، واللسان والتاج (هرق).

(٢) صدر بيت من البحر الطويلن عجزه:

وهل عند رسم دارس من معول.

عبرة: العبرة الدمعة، مهراقة مصبوبة، الرسم: الأثر، المعول: المبكى أو المعتمد.

الشاهد: قوله: "مهراقة" بتحريك الهاء.

ورد في ديوانه: ٩، والكتاب ٢٨٤/١، والأصول ٢٢٩/٣، وشـــــرح القصائـــد السبع =

وكان لا يقول في المصدر: إِهْرَاقة بل يقول: هَرَاقة، فكيف يصح الحكم بالشذوذ على شَيءٍ ينطق به الشعر هذا النطق الشائع.

ومن زيادة الهاء هِرْكَوْلَة وهِجْرَع وهِلْقَامَة على ما مضى [1] .

وأما السين فزيدت زيادة مطردة (في اسْتَفْعَل، وغير مطردة)[2] فيما ذكرنا من أسْطَاع، ومع كاف الضمير؛ لأنه لا يستمر بل يكون في بعض اللغات [3] .

وأما اللام فزيدت فيما ذكره من هُنَالِك وذَلِك وألاَ لِك [4] ، والغرض الدلالة على التراخي قال:

.... وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِيلَ إِلاَّ أُلاَ لِكَا [5]

= الطوال: ٢٥، وشرح القصائد المشهورات ٦/١، وسر الصناعة: ٢٥٧، والمصنف ٤٠/٣، وأشعار الشعراء الستة ٣٠/١، وشرح المعلقات للزوزني: ٧، وشرح القصائد العشر: ١٨، وشرح الكافية للرضي ٢٩٩/٢، واللسان (هلل)، والارتشاف ١٣٧/٢، والمغني: ٣٨٨، وشرح شواهد المغني: ٨٧٢، والهمع ٣٩٣/٤، والأشموني ١٢٢/٣، وخزانة الأدب ٢٧٧/٩، وشرح أبيات المغني ٦٦/٦، والدرر ١٣٩/٥.

في الديوان (عبرة إن سفحتها) ولا شاهد فيه وفي الكتاب (شفاء).

(١) انظر ص: ١١٧٠ .

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ، ود).

(٣) هي كسكسة هوازن يقولون: أعطيتكس ومِنكَس وعَنْكَس، وهذا في الوقف دون الوصل، انظر سر صناعة الإعراب: ٢٣٠.

(٤) معنى أولا لك: أولئك، انظر سر صناعة الإعراب: ٣٢٢.

(٥) عجز بيت من البحر الطويل، نسبه ابن يعيش ٦/١٠، ٧، إلى الأعشى وليس في ديوانه. ونسب في النوادر: ٤٣٨، والخزانة ٣٩٤/١ إلى أخي الكلحبة. الشاهد: قوله: "ألا لكا".

=

ودلـــنا على زيادته أن الكلمة هي ذَا وهُنَا وأُلاء، ولو كان اللام معها الوجب أن يستعمل هُنَال وذَال وأُلال كله باللام، وعَبْدَل من العَبْد.

وأما هَيْقَل للظَّلِيم، فإذا كان من الهَقْل كانَ وزنه فَيْعَلاَ، وإذا كان من الهَــيْقِ كان اللام مزيدة والياء عينا، فحروف الزيادة هذه العشرة التي مضى[1] ذكرها.

وينبغـــي أن تعلـــم أنه إذا قيل: حروف الزيادة، فالمعنى أن الزيادة إذا كانت فليست [2] إلا فيها، لا أن هذه الحروف تكون مزيدة أبدًا، كيف وكل مـــنها يكون أصلا في الكلم، والألف وإن لم يكن أصلاً في الاسم والفعل، فقد يكون قائما مقام الأصل نحو: قَالَ وغَزَا، ويكون أصلا محضا في الحروف نحو: مَا ولاَ لما تقدم من أن الألف لا تكون منقلبة عن واو ولا ياء، إذ لو كان آخر الحرف واوًا أو ياءً، لبرز إلى اللفظ كقولهم: لَوْ وأَيْ.

وأعلـــم أن أَعْرق الحروف في الزيادة هو حروف المد واللين؛ لأن فيها تحـــسينا للبناء، ثم ما يجانسها من الحروف الصحيحة. بيان ذلك أن الهمزة أشبه شَيء بالألف ومجاورة لها، فزيادتها تكثر كثرة مطردة، حتى يقضى بها في أول

= وورد غير منسوب في إصلاح المنطق: ٣٨٢، واللامات للزجاجي: ١٣٢، وشرح أبيات إصلاح المنطق ٥٨٤، وسر صناعة الإعراب: ٣٢٢، والمنصف ١٦٦/١، ٢٦/٣، وتهذيب إصلاح المنطق ٢٧٨/٢، والمفصل: ٣٦٠، والمشوف المعلم: ١٣٠، والتصريح ١٢٩/١، والدرر ٢٣٥/١.

صـــدره في الـــنوادر والخـــزانة (ألم تـــك قـــد جربت ما الفقر والغني .... ولا............) وغيرهما: ألا لك قومي لم يكونوا أشابة.

(١) ١١٨٨ .

(٢) في أ (فليس).

كل كلمة كانت على مثال أَحْمَر، وإن لم يكن [1] الاشتقاق دالاً عليه، والميم يقـــارب حروف اللين أيضا لما فيه من الغنة، وهو من مخرج الواو، فزيادتها قد كثرت أيضا، ولم تكثر كثرة زيادة حروف اللين؛ لأنه يشاكلها ولا يبلغ رتبتها في المد، وكذا النون يشابه هذه الحروف بالغنة، فكثرت زيادتها لذلك، ويتضح لك أن حروف المد واللين تربي / على الميم والنون بالزيادة أنك تجد من حروف ٢٢٨/ب
اللين ما زيد لإطالة البناء نحو: كِتَاب وعَجُوز أكثر مما تجده [2] في النون في نحو: عَقَنْقَل، ألا ترى أن النون يغلب عليها أن تكون لمعنى نحو: نَفْعَلُ وانْفَعَل، وكذا في فَعْلاَن تدل على التذكير، وليس لــه استمرار أقوى من كونه في هذا المثال، والتاء بعيد من حروف اللين من جهة الذوق، فلا تكثر زيادتها لغير معنى كثرة الــنون والميم والهمزة، ألا ترى أن المطرد من زيادته لمعنى نحو: تاء التأنيث وتاء افتعل وما أشبهه، ولا يكون لــه باب يحكم فيه بزيادته على الاطراد، كما كان للهمزة والهاء، والسين أنقص الحروف تصرفا في الزيادة، كما ترى على أن الهاء قد فضل السين في ذلك، وهو أن مَجيئَه في الوقف قد اطرد نحو: ﴿كِتَابِيَهْ﴾[3] و﴿حِسَابِيَهْ﴾[4] وذلك؛ لأنه أشبه بحروف اللين وقريب من الألف، ولذلك قام مقامـــه في الوقف، فقيل: أَنَهْ [5] وأَنَا [6] ، فهذه الحروف تتقاصر عن تصرف

---

(١) في ر، وظ، ود: (وإن لم يدل الاشتقاق عليه).

(٢) في أ (تجد).

(٣) تقدم ورودها ص: ٢٣٦ .

(٤) تقدم ورودها ص: ٣١٩ .

(٥) انظر سر صناعة الإعراب: ٥٥٥.

(٦) كذا في الأصول ولعل الصواب (في أنا)، انظر سر صناعة الإعراب: ٥٥٥.

حروف اللين بحسب قصورها عن مشاكلتها في الصوت والذوق كما ترى.

واعلم أن الزيادة إذا كانت لمعنى، فعلى ضربين لازم وغير لازم، فاللازم نحـــو ألف فَاعِل، ألا ترى أن الصيغة كذا وضعت، فلا يقال: ضَارِب وَضَرِبٌ وقَاتِـــل وقَتِلٌ، ونحو: فَارِح وفَرِح على التعاقب لا على أن تكون الألف تدخل على فَرِح، وكذا ميم مَفْعُول، وما أشبه ذلك.

وغـــير اللازم نحو: تاء التأنيث في قَائِم وقَائِمَة، وعلامة التثنية والجمع نحو: ضَرَبَا وضَرَبْوا وضَرَبْنَ على حد "أَكَلُونِي البَرَاغِيث"[1] ونون الإعراب نحو: يَفْعَلانِ ويَفْعَلُونَ، وذلك أن المعنى يقتضي امتناع هذه الزيادات من أن يلزم إذ لو قلـــت: قَائِمـــة أبدًا كنت قصرت اسم الفاعل على التأنيث، وكذا لو قلت: (ضَرَبوا أبدًا كنت [2])[3] قد خصصت الفعل بجمع المذكر دون غيره، وذلك مما لا يجوز، وعلى هذا يجري كلامهم فاعرفه.

وأما الزيادة التي لغير معنى، فمن شأنها أن تلزم؛ لأن الغرض فيها البناء نحو: كِتَاب وعَجُوز، فإن جاء في شَيء منه أن يحذف ويثبت، فبمنزلة أن يصاغ مثالان في شَيءٍ واحد، والزيادة لا تكون في غير هذه الحروف العشرة، فإن جاء شَيء منه [4] فلا يعتد به كقوله:

---

(١) انظر الكتاب ٢٣٦/١، ٢٣٧، والتبصرة: ١٠٧، ١٠٨، وشرح المفصل ٨٧/٣، وأوضح السالك ٣٤٥/١.

(٢) ما بين القوسين ليس في (ظ).

(٣) (قد) ليست في (ر).

(٤) (منه) ليست في أ.

وخَافَتْ مِن جِبَال الصُّغْدِ نَفْسِي وخَافَـتْ مِـن جِبَال خُوَارَزَمِ [١]

زاد راء وحَسَّن ذلك أنه أعجمي، وهم يتهاونون بذلك من حيث إن مبنى الأعجمي على التغيير والنقل من شَيءٍ إلى شَيء، فلا تحكمنَّ / بزيادة شَيء ٢٢٩/أ من غير هذه الحروف.

وحكي [٢] أن أبا العباس كان يخرج الهاء من حروف الزيادة، وذلك غير مرضي؛ لأنه قد اعترف بكونه مزيدًا في الوقف [٣] ، وقد جاء في غيره نحو: أُمَّهَات وأَهْرَاق هذا وإن أوجب امتناع الهاء من أن تكثر زيادته في غير [٤] الوقف خروجه من حروف الزيادة، فكيف لا يوجب ذلك في السين، وهو يستمر مزيدًا في موضع واحد، وهو استفعل؛ لأن قولهم: أَكْرَمكَس شَيء يختص

---

(١) بيت البحر الوافر قائله شقيق بن سليك الأسدي.
الشاهد: قوله: "خوارزم" حيث زاد راء وهي ليست من حروف الزيادة. وقيل: إن "خوار" اسم مضاف إلى "رزم" سر صناعة الإعراب ١٩٢.
ورد في الحماسة ١/٣٨٤، وسر صناعة الإعراب: ١٩٢، وشرح الحماسة للتبريزي ٢/١٤١، وأمالي ابن الشجرى ١/٢٢٠، والمعرب للحواليقي : ١٩٧، ومعجم البلدان ٢/٣٩٦ فيها (السغد)، وفي معجم البلدان (رمال) في الموضعين مكان (جبال).

(٢) ممن حكى ذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب: ٦٢، ٥٦٣، وتبعه ابن يعيش في شرح المفصل ٩/١٤٣، وابن عصفور في الممتع: ٢١٧، والرضي في شرح الشافية ٢/٣٨٢ وغيرهم، وقد صرح المبرد بأن الهاء من حروف الزيادة في المقتضب ١/٥٦ قال: (هذا باب معرفة الزوائد ومواضعها وهي عشرة أحرف: الألف والياء والواو والهمزة والتاء والنون والسين والهاء واللام والميم)، وانظر ١/٦٠، ٣/١٦٩.

(٣) المقتضب ١/٦٠.

(٤) (غير) ليست في ر، وظ.

بالوقف، ولعل الذي نظر إليه يخيل لـــه أن الهاء في نحو: لِمَه شَيء من تغييرات الوقف، فلا يعتد به، وليس هذا بواضح؛ لأن معنى الزيادة أن لا يكون من أصل التـــركيب، وقد وجد ذلك، فلا معنى لرده على أن أَهْرَاق وهِلْقَامة، وما أشبه ذلك مما لا يمكن رده [1] يقتضي أن يكون الهاء مزيدًا (فيه)[2] .

ويزيده وضوحا أن اللام ليس له موضع يستمر زيادته فيه، ولو تعسف متعـــسف أمكنه أن يقول: إن ذلك بناء على حدته، حتى كأنه غير التقدير لما اتـــصل بكاف الخطاب، كما غير حيث قيل: هَؤُلاَءِ، وتقول في عَبْدَل: إنه من تـــركيب آخر محتجا بأن اللام لم يستمر زيادته كما استمر زيادة النون والتاء والمـــيم، فيجب عليه أن يخرج اللام أيضا من حروف الزيادة، فإن كان يرغب عن هذا التعسف، فما ذنب الهاء الذي أوجب إخراجه من جملة صواحبه مع أن له بابا من الزيادة ليس للام هذا واضح جدا.

وأما الزيادة للتكرير فنوع آخر يستمر في كل حرف إلا الألف فإنه مما لا يستطاع[3] تكريره، والهمزة قد كررت في نحو: سئّال ورَءّاس، وكذا ما من حرف إلا وفيه التكرير، وهذه الحروف إذا كررت لم تخل من ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون فاء والفاء لا تكرر (إلا)[4] مع العين نحو: مَرْمَرِيس[5]؛

---

(١) في ر: (رد أن يكون).

(٢) (فيه) ليست في: (أ).

(٣) في ر، وظ (يطاق).

(٤) (إلا) ليست في : (أ).

(٥) قـــال ابن جني في المنصف ١٢/١: (والفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في حرف واحد وهـــو مرمريس، وهي الداهية والشدة)، وقال في ١٣/١: (ومرمريت في معناه)، وانظر المسائل البصريات: ٦٦٧، ٦٦٨.

لأنه من المِرَاسَة ووزنه فَعْفَعِيل، وذكر صاحب الكتاب أنه لا نظير له، وحكى شيخنا عن أبي علي مَرْمَرِيت للأرض القفرة من المرْت [١] .

وإنما ترك تكرير الفاء على الانفراد من حيث إنك (لو)[٢] حاولت أن تكرر الضاد من ضَرَب احتجت إلى أن تظهر المثلين إذ لو أدغمت لكان ابتداء بالساكن من حيث إن المدغم لا يكون إلا ساكنا، ولو اجتلبت لها همزة الوصل كَنْتَ تَجْلِب زيادة لزيادة على ما ذكرنا في امتناعهم من زيادة الألف أولا [٣] ، فلما كان يؤدي تكرير الفاء منفردة إلى التزام الثقل لتوالي المثلين، أو تكلف همزة الوصل رفض ذلك، وحسن التكرير مع العين؛ لأنك إذا قلت: مَرْمَرِيْس / فصل ٢٢٩/ب
الراء الأول بين الميمين، وفصل الميم أيضا بين الرائين، فكل واحد من الفاء والعين يصون صاحبه من الثقل المؤدي إلى الإدغام، ولهذا من الشأن لم تكن الفاء والعين من موضع واحد إلا قليلا، ألا ترى أنه قيل: دَدَن [٤] فتوالى المثلان، و لم يمكن الإدغام كما كان في مَدّ، وكَوْكب فصل بين مثليه، وأول أتى به على وجه يمكن فيه الإدغام.

والثاني: من التكرير هو العين نحو: ضَرَّب وقَتَّال وجُبَّاء، فهذا كله تكرير للعين على الانفراد، ألا ترى أن الفاء واللام واحد منهما لم يتكرر.

والثالث: تكرير اللام (نحو) [٥] خِدَبّ، وكذا قِرْشَبّ وعِثْوَلّ، هو من

---

(١) في تهذيب اللغة ٢٨٠/١٤: (قال الأصمعي وغيره: المرت الأرض التي لا نبات فيها).

(٢) (لو) ليست في: (أ).

(٣) انظر ص: ١٢٠٢ .

(٤) الددن: اللهو واللعب. تهذيب اللغة ٦٩/١٤.

(٥) (نحو) ليست في: (أ).

قَرْشَبَ وعَثْوَلَ ألا تراك تقول: قَرَاشِب وعَثَاوِل [1] ، فإن قلت: فكيف احتج أبو علي بالتكسير، وأنت إذا كسرت الخماسي حذفت الخامس، فماذا منع من أن يكون قِرْشَبّ كجِرْدَحْل.

فالجواب عنه ما تقدم في العناكب من أن الخماسي نحو: سَفَارِج لا يكون إلا على استكراه [2] ، فلو كان قِرْشَبُ كجِرْدَحْل لم يكن تكسيره شائعا مستعملا، وأما عِثْوَلّ فمن الثلاثي؛ لأن الواو لا يكون أصلا في بنات الأربعة، فوزنه فِعْوَلّ.

ومن تكرير العين وحدها إلا أنه لم يدغم للفصل بين المثلين خَفَيْفَد، وعَثْوَثل الوزن فَعَيْعَل من تركيب خَفَدَ وعَثَل، وقولهم: لِحْيَة عَثْوَلِّيَة [3] من هذا، والوزن فَعْوَلِّيَة، وكرر العين مع اللام نحو: صَمَحْمَح وذُرَحْرَح الميم عين [4] والحاء لام، وقد كرر كما ترى، ويستدل على التكرير بقولهم: ذُرَّاح وإسقاطهم أحد المثلين، إذ لو كان ذُرَحْرِح خماسيا لم يأت منه ذُرَّاح فُعَّال فذُرَّاح نحو كُرَّام وحُسَّان.

---

(١) في أ: (عواثل).

(٢) انظر ص: ٨١٥ .

(٣) انظر اللسان (عثل).

(٤) في أ: (درحرح العين).

قال صاحب الكتاب:

باب إبدال الحروف بعضها من بعض

إبـــدال الحـــروف على ضربين: أحدهما: بدل حرف من حرف لأجل الإدغـــام. والآخر: بدل حرف من حرف لغير الإدغام، فبدل الإدغام كإبدالك مـــن الـــباء المـــيم في قولك: اصْحَمَّطَرًا [1] ، وكإبدالك الصاد من الزاي في أَوْجَصًا[2] برًا، وهذا يذكر في الإدغام [3].

والضرب الآخر: بدل حرف من حرف لغير الإدغام. وحروف البدل أحد عشر حرفا ثمانية [4] منها من الحروف الأول الزوائد، وثلاثة من غيرها.

فمـــن حـــروف الـــبدل الهمزة ، وهي تبدل من الواو إذا كانت فاءً مـــضمومة، أو عَيْنًا نحو: أُجُوه وأُعِدَ، والعين نحو: أَدْؤُر، وأبدلت من العين إذا كانت ياءً أو واوًا نحو: قَائِل/ وبَائِع، وأبدلت منهما أيضا لا مين في نحو: قَضَاء ٢٣٠/أ وعَفَاء، وأبدلت من الهاء في قولهم: مَاء.

ومـــنها الألـــف وهـــي[5] تبدل من الواو إذا كان فاءً في لغة من قال: يَاجَـــل[6] ، ومن الياء والواو إذا كانتا عينين في نحو: بَاب ونَاب، وقَالَ وبَاعَ،

---

(١) في التكملة اصحب مطرًا.

(٢) انظر الكتاب ٤١٨/٢ وهي أوجز صابرًا.

(٣) انظر ص: ١٦٨٢ .

(٤) ذكر تسعة فتكون حروف البدل اثني عشر.

(٥) في أ: (هو).

(٦) انظر الكتاب ٢٥٧/٢، والأصول ٢٥٤/٣، ٢٥٥.

وكذلك إذا كانتا لا مين [1] نحو: عَصَا ورحَىً وغَزا وسَقَى.

ومـــن التنوين في الأسماء المنصرفة نحو: رأيتَ رجُلاً، ومن النون الخفيفة في نحـــو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[2] ومن النون في إذْن التي هي جواب وجزاء إِذَا وقفت عليها قلت [3] : إِذَا [4] ، ومن الهمزة في نحو: رَأس وَفأس.

ومـــنها الـــياء وهـــي تـــبدل من الواو إذا كانت فاءً أو عينًا أو لامًا، فإبـــدالها[5] من الواو فاءً نحو: مِيقَات ومِيعَاد، وهو من الوَقْتِ والوَعْدِ، ويَيْجَل ويِـــيْحَل في بعض اللغات، وعينا نحو: قِيَل ولاما في أَغْزَيْت، ومن الهمزة في بِئْر وذِئْب.

ومـــنها الـــواو وهـــي تبدل من الياء إذا كانت فاءً في (نحو)[6] مُوسِر ومُـــوقِن، ومن الألف في نحو: ضَوَارِب وضُوَيْرِب، ومن الياء إذا كانت عينا في نحو: الكُوْسَى [7] والطُّوْبَى[8] ، وإذا كانت لامًا في نحو: تَقْوَى ومن الهمزة في نحو: بُؤْس وسُؤْل.

ومـــنها الميم وهي تبدل من النون إذا وقعت ساكنة قبل الباء في نحو:

---

(١) في التكملة شاذلي: (في نحو).

(٢) العلق(١٥).

(٣) في التكملة شاذلي: (فقلت).

(٤) انظر الأصول ٣/٢٥٥.

(٥) في أ: (فأما).

(٦) (نحو) ليست في: (أ).

(٧) في اللسان (كيس): (الكوسى والكيسى جماعة الكيسة).

(٨) الطوبى جماعة الطيبة. اللسان (طيب).

قولهم: شَنْباء[1] والعَنْبر[2]، فإذا تحركت في نحو: الشَّنَب[3] والعِنَب لم يبدلوا[4].

ومنها النون وقد أبدلت من الواو في نحو: صَنْعَانِيّ وَبْهَرانِيّ.

ومنها التاء وهي تبدل من الياء والواو إذا كانتا فائين[5] نحو: اتَّعَد واتَّزَن من الوَعْدِ والوَزْنِ واتَّسَر من أَيْسَار الجَزُور[6]،وقد أبدلوها من الياء في أَسْنَتُوا[7]، ومن الواو في قولهم: تالله وقالوا: اتَّلَج واتَّهَم وهما من الولوج والوهم.

ومنها الهاء أبدلوها من الياء في قولهم: هَذي أَمَةُ الله، ثم قالوا: هَذِه أَمَةُ الله في الوقف والوَصْلِ، ثم [8] قالوا: هَذِهِي أَمَةُ الله، فألحقوا [9] الهاء الياء في الوصل وأبدلوها من الهمزة في هَرَاق وهَيَّاكَ يريدون أراق وإيّاك [10] .

ومنها اللام أبدلوها من النون في أُصَيْلاَن، فقالوا: أُصَيْلال، فهذه ثمانية[11] أحرف من حروف الزيادة.

---

(١) الشنباء: ذات الأسنان البيض.

(٢) انظر الكتاب ٢/٤١٤، والمقتضب ١/٢١٦، والأصول ٣/٢٧٣، والممتع: ٣٩١، وشرح الشافية ٣/٢١٥.

(٣) الشنب: رقة وبرد وعذوبة في الأسنان. اللسان (شنب).

(٤) في التكملة شاذلي: (يبدلوها)، وفي التكملة مرجان: (يبدلوا منها).

(٥) في أ: (زائدتين).

(٦) انظر الأصول ٣/٢٦٩.

(٧) انظر الأصول ٣/٢٧٠.

(٨) في التكملة (و).

(٩) في التكملة مرجان: (فألحقوها الياء).

(١٠) في أ: (إياك وقد أبدلوا اللام من النون في...).

(١١) تسعة كما عدها تفصيلا.

فأمـــا الـــثلاثة الأخر التي ليست من حروف الزيادة، فالطّاء، والدَّال، والجـــيم، فالطاء تبدل من تاء الافتعال إذا كانت الفاء من الكلمة حرفا مطبقا، وذلك قولك في مُفْتَعِل من الصَّبْر: مُصْطَبِر وفي مُفْتَعِل من الضوء: مُضْطَاء.

والـــدال تبدل من تاء الافتعال إذا كانت الفاء حرفا مَجْهُورًا، وذلك قـــولك في/ مُفْتَعِل من الزَّجْر: مُزْدَجِر، ومن الزَّيْنِ: مُزْدَان ومن الزيارة مُزْدَار، ٢٣٠/ب
ومـــن الذِّكْـــر مُذَّكِر، والجيم نحو: إبدالهم إياها في الوقف [1] في نحو: عَرْيَانِيّ والعَشِيِّ، وقد جاء في غير الوقف نحو:

.... أَمْـــسَجَتْ وأَمْـــسَجَا [2] [3] [4]

---

(١) انظر التبصرة: ٨٦٥.

(٢) رجز نسب إلى العجاج في القيسي: ٨٩٣ وليس في ديوانه والبيت بكماله:

حـــتى إذا مـــا أمـــسجت وأمـــسجا

استشهد به على إبدال الجيم من الياء يريد أمسيت وأمسى. انظر شرح المفصل١٠/٥٠، ٥١.

ورد غير منسوب في الأصول ٣/٢٧٥، والسيرافي النحوى: ٥٧٩، والتصريف الملوكي: ٣٣، وســـر صناعة الإعراب: ١٧٧، والتمام في تفسير أشعار هذيل: ١٣٣، والمحتسب ١/٧٤، والصحاح ٢٩٧ [باب الجيم فصل الألف] والتبصرة: ٨٦٦، وشرح اللمع لابن بـــرهان: ٦٧٣، والمفـــصل: ٣٧٣، وابن برى: ٦٢٧، وشرح المفصل ١٠/٥٠، وشرح الملوكـــي: ٣٢٩، وشـــافية ابن الحاجب: ٣٢٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٤١٣، وضـــرائر الـــشعر: ٢٣٢، والمقرب ٢/١٦٥، والممتع: ٣٥٥، وشرح الشافية ٣/٢٣٠، واللـــسان (مـــسى)، وشرح الشافية للجاربردى: ٣٢٤، وشرح شواهد الشافية: ٤٨٦، والتاج (مسى).

(٣) في التكملة شاذلي: (أمسجا يعني أمست وأمسى).

(٤) التكملة شاذلي: ٢٤٣، ٢٤٤، والتكملة مرجان: ٥٦٢-٥٦٦.

قال المفسر:

اعلم أن حروف البدل التي تأتي في غير الإدغام الاثنا عشر التي ذكرها ويشتمل عليها قولك: أَنْجَدْتُه يَوْم طَال [1] ، ومعنى قولنا: البدل في الحروف على ضربين:

الأول أن يراد كون الحرف[2] عوضا من حذف لحق الكلمة، كما ذكرنا في نحو: أَيْنُق ومُغَيْلِيم [3] [4] .

والثاني: أن يكون القصد أن يوضع لفظ موضع لفظ، كوضعك الواو موضع الياء في مُوقِن، والياء في موضع الهمزة في ذِيْب.

فالضرب الأول ليس من هذا الباب في شَيء، وإنما الباب من الضرب الثاني، فالهمزة تبدل من خمسة أحرف.

الأول الذي ذكره الواو، وذلك على ثلاثة أضرب.

الأول أن يكون مطردًا لازما وهو أن يجتمع واوان أَوَّلاً نحو: قولك في تصغير وَاصِل: أُوَيْصِل؛ لأن الأصل وُوَيْصِل، فهمز همزاً واجبًا ليزول اجتماع الواوين، ومثله وَاقِيَة وأَوَاق؛ لأن الأصل وَوَاق فَوَاعِل، فهمز الفاء قال:

---

(١) جمعها إسماعيل بن القاسم النحوى في قوله: (طال يوم أنجدته) وجمعها غيره من النحويين في قوله: أدجمها لتنطوي، وجمعها نشوان في كلمات هي: أمات طويل جنده، وجاد طويل أمنته، ومجد طوانتها، شمس العلوم ١/١٤، ١٥.

(٢) في ظ: (الحروف).

(٣) في أ: (مغيلم).

(٤) انظر ص: ١٢٧٨ .

.... يَاعِــديُّ لَقَــدْ وَقَــتْكَ الأَوَاقِي [1]

ومــثله أَوَاسِط في جمع واسِط [2] ، وأَوَاقِع في جمع وَاقِعَة، وعلى هذا يَجْــرِي الباب. وأما الأولى فالأصل وُوَلى، وهمز لاجتماع الواوين، وذهب أبو عثمان إلى أن نحو: وُوزِيَ لم يجب فيه الهمز؛ لأن الواو الثانية [3] مَدّة [4] ، و لم

---

(١) عجز بيت من البحر الخفيف، قائله عدي بن ربيعة.

صدره:

ضــربت صــدرها إليّ وقالــت ....

الشاهد: قوله: "الأواقي" أصلها وواق فهمزت الأولى كراهة اجتماع واوين.

ورد في المقتــضب ٢١٤/٤، والجمــل: ١٥٥، وسر صناعة الإعراب: ٨٠٠، والمنصف ٢١٨/١، والــصحاح (وقى)، وسمط اللآلي : ١١١، والحلل : ٢٠١، والمفصل: ٣٦١، وأمــالي ابن الشجرى ٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٤/٢، ٥٥٣، وشرح المفصل ١٠/١٠، وشرح الكافية الشافية: ١٣٠٤، وشرح شذور الذهب: ١٤٦، وشرح الألفية لابــن عقيل ٢٦٣/٢، والمساعد ٤٩٦/٢، والعيني ٢١١/٤، والتصريح ٣٧٠/٢، والهمع ٤٢/٣، وإتحــاف ذوى الاســتحقاق: ١٩، ٤٠٨، والأشموني ١٤٥/٣، وخزانة الأدب ١٦٥/٢، والدرر ٢٢/٣.

في المــصادر والمــراجع السابقة "عديا" بالنصب ماعدا المفصل وشرح الجمل ٥٥٣/٢، والخزانة.

وانظر الخلاف في ذلك في: المقتضب ٢١٣/٤، والجمل: ١٥٤، ١٥٥.

(٢) في ر، وظ: (واسطة).

(٣) انظر المنصف ٢١٨/١.

(٤) قــال ابن جنى في المنصف ٢١٩/١: (وتقول: إن الواو الثانية في "ووري" إنما هي منقلبة عن ألف "واري" فلم يجب همز الأولى لأن الثانية غير لازمة ألا ترى أنك إذا بنيت الفعل للفاعل الذي هو الأصل قلت: وأرى فزالت الثانية، وإن شئت همزت لانضمام الواو).

يرتــضه أبو علي[1]، وذلك أن الواو الثانية في وُوْلَي مدة، وقد التزم البدل مع ذلك، فالعلة عند أبي علي أن الواو الثانية لا تلزم من حيث إنك تقول: وَارَى، وَواو وُولى لازمة، وفي ذلك كلام يأتي في موضعه.

والــضرب الــثاني: أن يكون همزًا مطردًا على الجواز دون الوجوب، وذلــك إذا انضمت الواو ضمة لازمة نحو: أُجُوه وأُعِدَ وأَدْؤُر يجوز أن تقول: وُوعِد، فلا تهمز، ولا يكون هذا إلا في الفاء والعين؛ لأن اللام إذا تحرك بالضم كانت حركته للإعراب، وحركة الإعراب عارضة لا تلزم، فلا يعتد بها، وذلك نحــو: قولك: هذا غَزْوٌ ودَلْوٌ، ولا يجوز أن تقول: غَزْؤٌ؛ لأن الواو لم يبن على الضمة، كما كان في قولك: وُجُوه ووُعِد، والعارض لا اعتداد به، وذهب أبو عــثمان إلى أن همزها مَكْسُورة كالمضمومة، وغيره يذهب إلى أنه يقصر على الــسماع، ولا يقاس كالمضمومة وهو كثير على كل حال /نحو: إِعَاء ووِعَاء ٢٣١/أ
ووِفَادة وإِفَادة وغير ذلك.

والــضرب الثالث: أن يكون غير مطرد بوجه، وهو في الواو المفتوحة جاء ذلك في كلمات محصورة نحو: وَحَد وأَحَد، ووَجَم وأَجَم، وأَنَاة ووَنَاة من الوني[2]؛ لأن المرأة تُجْعَل كَسولا[3] ألا ترى إلى قوله:

.... نَؤُومَ الضُّحَى لَم تَنْتَطِق عَن تَفَضُّلِ[4]

---

(١) انظر ص: ١٣٦٤ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٥٦، والمنصف ١/٢٣١.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٥٦، وص: ١٣٦٤ .

(٤) عجز بيت من البحر الطويل، قائله امرؤ القيس، وصدره:
ويُــضْحِي فَتِيتُ المِسْكِ فَوقَ فِرَاشِها ....

=

فهذا على اختلاف المراتب:

المرتبة الأولى: لاجتماع الواوين لا يجوز إلا الهمز لفرط ثقله.

والمرتبة الثانية: للواو (1) المضمومة؛ لأنها تقارب الواوين من حيث إن الضمة شطر من الواو، ولا تبلغ ذلك المبلغ في الثقل، فتنحط رتبة بأن يجوز الهمز وتركه.

والمرتبة الثالثة: للمفتوحة؛ لأنها بعد المضمومة بدرجة من حيث إن الفتحة خفيفة فتنحط عنها بأن لا يجوز استمرارها، والمكسورة تدور بين المفتوحة والمضمومة، فمن ألحقها بالمضمومة، فلأجل أن الكسرة قريبة من الواو ومجانسة للضمة، ويشتركان في مواضع على ما مضى في غير موضع، ومن ألحقها بالمفتوحة، فلأجل أن الكسرة لا تثقل ثقل الضمة إذ ليست من نفس الواو.

وأوضح الأمرين أن (2) تكون المكسورة (3) لها منزلة بين المضمومة والمفتوحة، ويكون الهمز فيها كثيرًا، فتفضل المفتوحة بالكثرة، ولا يطرد اطراده في المضمومة، فيقصر عنها، وذلك أن الكسرة تنقص عن الضمة من حيث إنها

= نؤوم الضحى: أي لها من الخدم من يكفيها فهي لا تهتم بأمرها.

لم تنتطق: أي لم تشد عليها نطاقا بعد تفضل، والتفضل لبس ثوب واحد، أي ليست بخادمة فتتفضل وتنتطق للخدمة.

ورد في ديوانه ١٧، وشرح القصائد السبع الطوال ٦٥، ونقد الشعر ١٥٨، وشرح القصائد المشهورات ٢٥/١، وأشعار الشعراء الستة ٣٥/١، وشرح المعلقات للزوزني: ٢٠، وشرح القصائد العشر ٤٦ والتاج (فضل).

(1) في أ: (الواو).

(2) في ر: (أو).

(3) في ر، وظ، ود: (للمكسورة منزلة).

ليست من جنس الواو صريحا، وإنما هي مقاربة للواو، وتزيد على الفتحة من حيث إنها أشبه بالواو؛ لأن الضمة والكسرة أختان كالواو والياء، وليست الفتحة كذلك؛ لأن الألف ينفرد ألا ترى أنه لا يشارك واحدًا من الواو والياء كما يشتركان في نحو: صُدُود وعَمِيد، وأما الياء والواو في نحو: كِسَاء ورِدَاء، فإنهما قد صارا إلى الهمزة كما ترى، والأصل كِسَاوٌ ورِدَايٌ من الكِسْوة والرِّدْيَة [1] وفي ذلك مذهبان:

أحدهما: أن الكلام على الظاهر وهو أنهما قلبا همزة.

والمذهب الثاني: مذهب ذوى التحقيق أن الكلام ليس على ظاهره، وأن الواو والياء قلبا ألفين فاجتمع ألفان، فوجب تحريك الثانية، والألف إذا تحركت صارت همزة، ولما كان الألف التي حكمنا بأنها [2] قد انقلبت عنها الهمزة بدلا من الواو والياء جاز لهم أن يقولوا: إن الهمزة بدل من الواو والياء من حيث إن العود إليهما على الحقيقة، والذي دعاهم إلى ذلك هو أن الهمزة/ لا تقارب ٢٣١/ب
الواو والياء مقاربة الألف لهما، فكان أن يحكم بانقلابهما إلى الألف التي هي أختهما، ثم مصير الألف إلى الهمزة التي هي من جنسها أقوى عندهم، ولما كان الفتحة فيما قبل الواو والياء المتحركين، توجب قلبهما ألفا كقولك: قَال وَباع، والأصل قَوَلَ وَبَيَع نُزِّلَت الألف في كِسَاء ورِدَاء منزلة الفتحة إذا كانت منها فقلب الواو والياء لها ألفا كما قلبتا [3] للفتحة.

---

(١) الألف في كساء ورداء زائدة. انظر الممتع: ٣٢٦.

(٢) في ر، وظ، ود: (بأن الهمزة منقلبة عنها).

(٣) في أ: (قلبت).

ووجـــه آخر وهو[1] أن الألف مدة مزيدة، فلا يعتد بها فصلا، فيصير حـــرف اللين في رِدَاء كأنه قد ولي الفتحة حتى كأنه قيل: رَدَيٌ مثلا، فيجري مجرى رَمَى وعَدَا، ويرد على هذا سؤالان أحدهما: أن يقال: كيف لم تقلبوا في الـــنِّهَايَة والشَّقَاوَة مع أن الألف التي زعمت أنها نزلت منزلة الفتحة موجودة فيهما.

والجـــواب عنه أنهم خصوا هذا القلب بالواو والياء الكائن قبلهما ألف زائدة إذا وقعتا طرفا، وذلك أن حركات الإعراب تجرى عليهما، وحرف اللين كلمـــا كان أبعد من اختلاف الحركات، فهو أحسن فقلبوهما ألفين، وحسن ذلـــك عندهم أن الألف تصير إلى الهمزة، والهمزة أولى باحتمال الحركات، ألا تراها تجرى مجرى سائر الحروف الصحيحة، فتجرى بوجوه الإعراب مع تحرك مـــا قبلها كقولك: هذا الفَرَأُ، ومررت بالفَرأِ، وأيضا فإن التغيير إلى الأطراف أســـبق، ألا ترى أن اللام يكثر فيه الحذف نحو: يَدٍ ودَمٍ وغَدٍ وأَبٍ وأخٍ، وغير ذلك مما يطول ذكره، والعين يقل حذفه لكونه في الحشو، وإنما جاء في مُذْ وَسْه وثُـــبَة في قول أبي إسحق؛ لأنه جوز فيها أن يكون من ثاب [2] يثوب، فالواو والياء في شَقاوة [3] ونِهَاية لما حصلا في الحشو وتحصنا من التغيير، والاختلاف الذي يكون في آخر الكلمة ترك قلبهما وأقرا على الصحة.

---

(١) (هو) معادة في: (أ).

(٢) قـــال في معاني القرآن ٢/٧٥: (وإنما اشتقت ثبة من ثبيت على الرجل إذا أثنيت عليه في حـــياته)، وانظر فعلت وأفعلت: ١٤، وانظر البغداديات: ٥٣١، وسر صناعة الإعراب: ٦٠٢.

(٣) انظر الأصول ٣/٢٤٦، وسر صناعة الإعراب: ٩٤، ٩٧.

والـــوجه الـــثاني: أن الألف وإن نزلت منزلة الفتحة، فليست مثلها في إيجـــاب القلب من حيث إن القلب في قَوَل وبَيَع باجتماع الحركات، والألف ليـــست بحركة، فلا تستثقل إذا اجتمعت مع الواو والياء، وإنما نزلت هنا منزلة الفتحة من حيث إنها أصل لها، فأجريت على حكمها كما نزلوا الحرف منزلة الحركة في نحو: يَغْزُو ويَرْمِي ويَخْشَى، فحذفوها للجزم كما يحذفون الحركات
كل ذلك لكون هذه الحروف من الحركات حتى كأن كل واحد من الحرف/ ٢٣٢/أ
والحركة بعض من صاحبه، فلما كان كذلك كان الألف في حكم [1] استدعاء القلب واقتضائه فرعا على الفتحة، فلم تعط تصرفها جريا على العادة المعهودة في حط الفروع من مراتب الأصول، فقلب الواو والياء بعدها في بعض المواضع، ولم يقلب في بعض، وخص التصحيح [2] بهما إذا حصلا حشوًا لما ذكرنا من أن الـــشَّيء إذا لم يكن طرفا كان أبعد من التغيير، ومن أوضح ما يدل على أن الطرف محل التغيير أن الاختلاف المطرد الذي هو الإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة، فلما كان كذلك غلب التغيير على الطرف.

والسؤال الثاني: أن يقال: كيف لم يقلب الواو والياء في نحو: آي ورَاي مع أنه بمنزلة قَضَاي؟

والجواب من وجهين:

أحـــدهما: أن الألـــف في آي منقلـــبة عن عين الفعل، وليست بزائدة والألف في قَضِاء زائدة فهي بالفتحة أشبه من حيث إن الحركة لا تكون لا ما

---

(١) واحكم، ليست في ر، وظ.

(٢) في أ (الصحيح).

ولا عيــنا، وإنمــا تكون مقترنة بالحرف يشهد لكون الحركة زائدة أن الأصل الـــسكون، فلمــا كان كذلك علمت أن ألف قضاء أشد مشاكلة للفتحة من الألـــف في رَاي الـــذي هو أصل، وكذا لا يتصور فيه الوجه الثاني وهو ترك الاعتداد بالألف؛ لأن الألف هنا منقلبة عن العين، وليست بمدة كما كانت في رِدَاء، ومحـــال أن يقدر العين كأنها ليست في الكلمة؛ لأن مثل هذا التقدير يقع في الزوائد دون الأصول على أن الألف هنا لو لم تكن منقلبة عن العين، وكانت قد انقلبت عن حرف مزيد [1] ، لكان ذلك يبعد فيها من حيث إنها منقلبة عن حرف متحرك، ومحال أن لا يعتد بالحرف المتحرك فاصلاً، فذلك شَيء يتصور في المدة؛ لأنها تكون في حكم النفس الذي يقصر، ألا ترى أن كل ممدود يجوز قصره فاعرفه.

والوجه الثاني: وهو أمتن أن نحو آي ورَاي قد قلب فيه العين ألفا، فلو قلـــب اللام لكان جمعا بين إعلالين، وذلك إفراط في توهين الكلمة، وإذا كان الأمر على ما وصفنا لم يكن هذا السؤال بقادح فيما ذكرنا، فتقرر أن نحو آي لا يجوز إجراؤه مجرى قَضاء.

وأمـــا ظاهر المذهب الذي هو أن تقلب الواو والياء في رِدَاء وكِسَاء، فليس يمكن أن يرد ألبتة لأجل أنه يقال: إن الواو والياء، وإن كانا يقصران عن مرتبة الألف في مشابهة الهمزة، فإن إبدال الواو همزة قد كثر، وكذا الياء نحو: يَلَـــل [2] وأَلَل، فلا يمتنع أن يكونا/ قلبا إلى الهمزة من غير واسطة، وعلى تقدير ٢٣٢/ب

(١) في أ: (مزيدة).

(٢) في تهذيب اللغة ١٥/٤٣٦: (في أسنانه يلل وألل، وهو أن تقبل الأسنان على باطن الفم) فأصل ألل يلل، انظر الممتع: ٣٤٦، ٣٤٧.

مصيرهما إلى الألف، ثم انقلاب الألف همزة، فيكون الكلام على ظاهره، ويجب اختصاص القلب بنحو: قَضَاء من حيث إن نحو النِّهَاية يقوى بالبعد من الطرف، ولا يجوز في نحو رَاي لما ذكرنا من أنه يجب الجمع بين إعلالين.

والحرف الثاني مما يقلب همزة الألف وذلك على ضروب:

أحـــدها: أن تكون منقلبة عن ألف التأنيث كحَمْراء وصَحْرَاء؛ لأنه لما اجـــتمع ألفـــان تحركت الثانية، فصارت إلى الهمزة على ما تقدم في باب مالا ينـــصرف [١] ، فإن قلت: فكيف لم تذهب إلى أن الهمزة منقلبة عن الياء حتى كأنـــه حَمْرَاي، ثم فعل به ما فعل بقَضَاء؟ فالجواب أني لم أجد الياء يؤنث به الأسماء إلا في قولهم: هَذِي، ورأيت الألف مستمرة في الصفات، والأسماء نحو: حُبْلَى وبَشْرَى وسَكْرَى، فكان الحكم بأن أصل الهمزة ألف أولى وأوجب.

والـــثاني: أن تكون منقلبة عن ألف زائدة، وذلك قولهم: دَأَبّة [٢] همزوا الألف لما أرادوا إزالة التقاء الساكنين، وكذا قراءة[٣] من قرأ:﴿**وَلاَ الضَّأَلِّين**﴾[٤] وليس ذلك بالمحمود؛ لأن التقاء الساكنين في نحو هذا تخف كلفته، ولعل الهمزة أثقـــل منه، وحكى عن أبي العباس أنه قال لأبي عثمان: أتقيس هذا، فقال: لا، ولا أجيـــزه أيـــضا، ومن ذلك قولهم: حَلأْتُ السَّوِيق كأنه قيل: حَلّى، وقلب الألف همزة، ثم قيل: حَلأْت، وكذا رَثَأْتُ المرأة وهو من المرثية [٥] .

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٨٧.

(٢) انظر الخصائص ١٤٨/٣، والمحتسب ٤٧/١.

(٣) في أ: (قرأ).

(٤) الفاتحة (٧)، وهي قراءة أيوب السختياني. المحتسب ٤٦/١، وسر صناعة الإعراب ٧٢، والإبانة عن معاني القراءات: ٩٣، والبحر المحيط ٣٠/١.

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٤٥٩/١، وسر صناعة الإعراب: ٩٠.

الـضرب الثالث: ما تقدم ذكره من قَضَاء [1] وكِسَاء تكون الهمزة فيه منقلبة عن ألف غير مزيدة.

والحـرف الثالث الهاء في مَاء الأصل مَاه بدلالة قولهم: أَمْوَاه، ومَاهَت الرَّكِيّة [2] وقال:

وَبْلَـدَة قَالِـصَةٍ أَمْـوَاؤُهَا   مَـا صِـحَةٍ رَأْدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا [3]

وهذا الإبدال لا يعتد به جمعا بين إعلالين، وذلك أن الهاء من الحروف الصحيحة فإذا أتى بالهمزة كانت حرفا صحيحا قد قام مقام مثله، والإعلال إنما يكـون في حـروف اللين المطرد تغييرها، ألا ترى أن أحدًا لا يقول: قَضاي وكِـسَاو، فلـو قلت: نِيَاء في نِوَاء كنت جامعا بين إعلالين حقيقيين، وليس كـذلك مَاء؛ لأن إبدال الهاء همزة ليس بأصل وضع لعلة، وإنما هو تغيير يختص بـبعض الأحوال لتقارب الحروف مثل قلب الواو تاء في تُراث، ولو كان الأمر

---

(١) انظر ص: ١٢٩٩ .

(٢) انظر المسائل الحلبيات: ٣٩.

(٣) بيتان من مشطور الرجز لم أهتد إلى معرفة قائلهما.

قالـصة: مـن قلـص الماء في البئر إذا ارتفع، ماصحة: من مصح الظل أي ذهب، رأد الضحى: ارتفاعه.

الشاهد: قوله: "أمواؤها" أبدل الهاء همزة وهو شاذ.

وردا في المـسائل الحلبـيات: ٤٠، والعضديات: ١٤٧، وسر صناعة الإعراب: ١٠٠، والمنـصف ١٥١/٢، والمخصص ١٠٦/١٥، والمفصل: ٣٥٢، وشرح المفصل ١٥/١٠، والإيضاح في شرح المفصل ٣٩٦/٢، والممتع: ٣٤٨، وشرح الشافية ٢٠٨/٣.

واللسان (موه)، وشرح شواهد الشافية: ٤٣٧، والتاج (موه).

في شرح الشافية والممتع واللسان وشرح شواهد الشافية (تستن في).

علـــى غير ما وصفنا، لوجب أن لا يقال: أَمْواه؛ لأنه بمنزلة ماء في أن الهاء بعد ألـــف، بل لو كان همز الهاء/ بمنزلة همز حرف اللين في قَضَاء، لكان أَمْواه أولى ٢٣٣/أ
بذلك من حيث إن الألف قبل الهاء زائدة كألف قَضَاء، وقوله:

إِنَّكَ يا جَهْضَمُ مَاه القَلْبِ ضَـــخْمٌ عَرِيضٌ مُجْرَئِشُّ الجَنْبِ (١)

يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون أصل مَاء ووصف بالجوهر مبالغة كما قال:

مِئْبَـــــــرَةُ العُـــــــرقُوبِ إِشْـــــــفَى المِـــــــرْفَقِ (٢)

فجعـــل إِشْفَى صفة؛ لأن القصد حادة المرفق، فكذا يقصد هنا أنه بارد القلب فيجعله من البلادة والتجرد من شعلة الذكاء كأنه نفس الماء.

والثاني: أن يكون صفة من هذا التركيب.

---

(١) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله.
جهضم: الجهضم: الضخم الجنبين، وقيل: الضخم الهامة المستديرها، ماه القلب: جبان، وقيل: بليد، مجرئش الجنب: منفتحه.
الشاهد: قوله: "ماه".
ورد في الحلبيات: ٤٠، والعضديات: ١٢٨، ١٤٧، والمنصف ١٥١/٢، ومعجم مقاييس اللغة ٢٨٧/٥، والصحاح (موه)، والمخصص ١٠٦/١٥، واللسان والتاج (حرش – موه) وفيهما (ماهي)، وفي الصحاح (ماء).

(٢) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله.
الشاهد: قوله: (إشفي).
ورد في الخاطـــريات: ١٠٥، والخـــصائص ٢٢١/٢، ١٩٥/٣، والمخصص ١٠٦/١٥، واللسان (شفى).
مئبرة: الإبرة، إشفي: دقيقة المرفق، يهجو امرأة.

كقـــولهم: رَجُلٌ مَال فَعِل بكسر العين، ومن همز الهاء قولهم: آلُ فُلاَن، والأصل أَهْلُ بدلالة قولهم: أُهَيْل، ولو كان معتل العين، لوجب أن يقال: أوَيْل (كـــبُوَيْب إن كان العين واوًا)[١] وأُيَيْل إن كان من الياء [٢] كنُيَيْب، واختصوا هذا الإبدال ببعض الأحوال، فلم يقولوا: هوأآل [٣] لهذا كما يقولون: هو أهْل له. وإنما استعملوه حيث يراد النسبة كقولهم: آل النَّبِي وآل اللهِ وآل زَيْدٍ، وقال كثير:

بُثَيْـــنَةُ مِـــن آلِ النِّسَاء (وإنَّمَا   يَكُنّ لأَدْنى [٤] لاَ وِصَال لِغَائِب[٥])[٦]

يعـــني [٧] من آل هذه اللفظة وأصحابها، وذلك ضرب من تغيير المعنى لتغيير [٨] اللفظ، فكما جاز أن يكون اختلاف الحركة في حَمْل وحِمْل [٩] دلالة

---

(١) ما بين القوسين ليس في أ.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب: ١٠٤، ١٠٥.

(٣) في ر، وظ: (آل).

(٤) في أ: (للدى) وفي الصاحبي (الأدنى).

(٥) بيت من البحر الطويل ذكر الجرجاني قائله.
أي بثينة من هذا القبيل المسمى بالنساء هذا الاسم.
الشاهد: قوله: "بثينة".
ورد في ديوانه: ٣٢٣، والمسائل المنثورة: ٢٩٧، والخصائص ٢٧/٣، والصاحبي: ٤٣٤، والبحر المحيط ٢٦٢/٢.

(٦) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ، ود).

(٧) في ر، وظ (بمعنى).

(٨) في ظ: (لتغير).

(٩) الحَمْل ما كان في بطن أو على رأس شجرة وجمعه أحمال، والحِمْل ما كان على ظهر أو على رأس، وقيل غير ذلك. انظر تهذيب اللغة ٩٠/٥.

على اختلاف موضع هذه الصفة، كذلك يجوز أن يكون إبدال الهاء همزة مختصا بالدلالة على النسبة في بعض المواضع دون بعض، و لم تستعمل الهمزة نحو: أَأْل بوزن أَعْل لاجتماع الهمزتين، كما كان ذلك في آدَم وآخَر، و لم يحكم بأن الألف مبدلة عن الهاء في أَهْل إذ كان الهمز إليه أقرب، وكان قد أبدل منها ما ذكرنا، من نحو: مَاء.

والرابع: الياء وهو في نحو: قَضَاء إذا حمل على ظاهر الأمر، وما ذكرنا من نحو: أَلَل وَيَلل على أنهم قد ذهبوا في نحو: يَلَمْلم (١) وأَلَمْلَم، ويُسْروع (٢) وأُسرْوع (٣) إلى أن كل واحد من الياء والهمزة لغة.

والخامس: العين في بعض الأشياء قالوا في عُبَاب (٤) : أُبَاب، وقد جُوِّزَ أن يكون من أَبّ للشّيء إذا تَهَيّأَ (٥) له، وأما عُفُرّة وأُفرّة (٦) للاختلاط، فكون العين أصلا ظاهر؛ لأنك تقول: العِفْر والعِفْرِيت، ومعنى ذلك يعود إلى ما عبر عنه بالاختلاط في هذا الموضع، إذ ليس يراد به حقيقة الاختلاط الواقع بين الأجسام المتداخلة، وإنما يراد صعوبة الأمر وشدته، وأما كون الهمزة في أُفُرّة بدلا من العين، فقد يمكن القول به إلا أن الأولى أن تجعل/ أصلا بنفسها، ٢٣٣/ب

---

(١) يلملم وألملم: موضع على ليلتين من مكة، وهو ميقات أهل اليمن. انظر تهذيب اللغة ٣٤٨/١٥، ومعجم البلدان ٤٤١/٥.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب: ٢٤٠.

(٣) الأسروع: دويبة بيضاء.

(٤) انظر اللسان (عبب).

(٥) انظر سر صناعة الإعراب: ١٠٦، ١٠٧.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب: ٢٤٩.

ويكـــون مـــن تـــركيب أَفَرَ أَفْرًا وأُفُورًا، وهو العدو [1] من الظَّبْي (وغيره)[2] فيكون المراد أن بعضهم يعدو على بعض، أو أن البلاء يعدو عليهم، وليس يجب أن يحكم بانقلاب الهمزة من العين في كل موضع فهو من الشواذ النادرة.

والحـْـرف الثاني من حروف الإبدال الألف تبدل من الواو والياء عينين نحو: قَالَ وبَاعَ ولا مين نحو: غَزَا ورَمَى وعَصَا ورَحَى، فأصل القلب في الفعل نحـــو: قَال وبَاع وغَزَا ورَمَى الأصل قَوَل وبَيَع وغَزَو ورَمَيَ، ثم إنهم استثقلوا ذلك، ففروا إلى الألف.

ووجـــه الاستثقال أن الحركات أبعاض لحروف المد واللين، فهي تثقل علـــيها كما يثقل اللفظ بالمثلين في نحو: مَدَد، فإذا قلت: قَوَل وبَيَع كان اجتمع ثلاثة أمثال، الحركة قبل حرف اللين، والتي عليه ونفس حرف اللين، فيزال ذلك الثقل بأن تقلب الواو والياء إلى حرف تؤمن فيه الحركة، وهو الألف إذ لا يجوز عليها التحريك، فيقال: قَالَ وبَاعَ، فإن سكن الواو والياء صَحَّتا كالقَوْل والبَيْعِ، وذلـــك أن الحركة هي المستثقلة، واستدعاء الألف لأجل زوالها، فإذا فقدت لم تحـــتج إلى الألف، ولا فصل بين أن يكون حرف اللين مضموما أو مفتوحا أو مكـــسورًا، فالمفـــتوح نحـــو:قَـــال إذ الأصل قَوَل كقَتَل، والمضموم طَال إذ الأصـــل طَوُل كقَصُر،والمكسور خَاف إذ الأصل خَوِف كفَرِقَ، فإذا كان ما قـــبل حـــرف اللين غير مفتوح لم يكن فيه القلب إلى الألف كقولك: عِوَض

---

(١) انظر مجمل اللغة ١/١٠٠، والمشوف المعلم: ٧٣، واللسان (أفر).

(٢) (وغيره) ليست في: (أ).

وتُوَم، وذلك أن الألف لا يستطاع اللفظ بها بعد الكسرة والضمة، بل يكون ما قبلها مفتوحا أبدًا، وإذا جاء القلب في الأسماء، فلأجل موازنتها الفعل، وذلك كَباب ودَار، الأصل بَوَب ودَوَر، وفي نَاب نَيَب، وفي عَصىً ورَحىً عَصَوٌ ورَحَيٌ، فعُومِل معاملة قَالَ، وبَاعَ وغَزَا ورَمى إذ كانت مثل الفعل في الوزن ومتضمنة حكمها من اجتماع الحركات وحرف [1] اللين، فهذا النحو يلزمه القلب، فإن جاء التصحيح ففي بعض الكلمات للدلالة على الأصل، وذلك نحو القَوَد والحَوَكة، ورجل رَوِع دَلّوا بهذا على أن الأصل في باب بَوَب ويختص هذا التصحيح القليل بالعين أيضا، فلا يأتي نحو:عَصوٌ، لأجل أن اللام يعتوره حركات الإعراب، فيقلُّ ذلك التغيير فيه، والعين ليس بحرف إعراب، بل يكون على حركة واحدة، فواو القَوَد مفتوحة/ ٢٣٤/أ أبدًا، و لم يجب أن يكسر ويضم كما كان يجب في واو عَصَوٍ لو صححت نحو: هذه عَصَوٌ ورأيت عَصَوًا ومررت بعَصَوٍ، ويجيء القلب في الواو والياء ساكنتين على غير الاستمرار فالياء نحو: طَائِيّ في طيّء [2] وحَاريّ في حِيرة [3] وزَبَاني في زِبْنِيَة [4]، التقدير عندهم حِيْرِي وزِبْنِيّ، والفرق أن ما قبل الألف في حَارِيّ وزَبَانِيّ مكسور في الأصل، وما قبل الألف في طَائِيّ مفتوح.

---

(١) في روظ (حروف).

(٢) القياس طيئي أبدلوا من الياء ألفا استثقالا لاجتماع الياءات. انظر التبصرة: ٥٨٨.

(٣) في الصحاح (حير)، (الحيرة بالكسر مدينة بقرب الكوفة والنسبة إليها حيرى وحارى أيضا على غير قياس كأنهم قلبوا الياء الفاء)، وانظر سر صناعة الإعراب: ٢٣، والبديع: ٣٩٦.

(٤) انظر الكتاب ٦٩/٢، ١٧٢، والأصول ٨١/٣، وسر صناعة الإعراب: ٦٦٨.

وفي الــواو نحــو ما جاء الخبر من قوله عليه السلام: "مَأْزُوَراتٍ غَيْرَ مَأْجُــوَراتٍ"[1] مــن الوِزْر، وقيل: إن ذلك ليشاكل مَأْجُورَات في اللفظ كما قالوا: الغَدَايَا، فقلبوا الواو من غَدَوْت ياء لتجانس العَشايَا [2] الذي هو قرينُه في اللفظ، وقالوا: دَاوِيّة إذ الأصل دَوِّيَّة [3] ، ثم قلب الواو الأول ألفا، وجوز أبو علي فيما ذكر شيخنا أن يكون بنى فَاعِله من الدَّوّ، ثم نسب إليه، فيكون الألف مــثل ألف ضَارِب، وصرف الياء الساكنة إلى الألف أكثر، لأجل أن الياء إلى الألــف أقرب من الواو؛ لأن الياء من وسط اللسان، والواو من الشفة، ومعلوم أن وســط اللسان إلى الحلق أدنى من الشَّفَة، والذي لم يقع فيه النزاع من قلب الــواو الساكنة ألفا هو قولهم: يَاجَل في يَوْجَل، وإن لم يكن بالأكثر، وكأنهم يؤثرون الألف؛ لأنها مع الياء أخف من أن يجتمع الواو والياء.

وممــا يؤنس بأن الحركة في حرف [4] اللين، وما قبله تثقل فتحث على القلب أن أصل حروف اللين كلها المد، ألا ترى أن فيها مالا يتحرك، ويكون نفسا جاريا أبدًا وهو الألف، وأنت إذا حركت الواو والياء مع تحرك ما قبلهما نحو: قَوَل وبَيَعَ كنت قد حصرت النفس من حيث إن الحركة تمنع الصوت من

---

(١) عكس الشارح الحديث حيث أورده بهذه الصيغة (مأجورات غير مأزورات).
والــصحيح ما أثبته انظره في سنن ابن ماجه في كتاب الجنائز – باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز ١/٥٠٢.
أصله موزورات فقلبت الواو ألفا تخفيفا.

(٢) انظر شرح قصيدة كعب بن زهير ٦١.

(٣) الداوية والدوية: المفازة المستوية. انظر سر صناعة الإعراب ٦٧٠.

(٤) في أ: (حروف).

أن يجري ويتْعَبَ اللسان فيحاول أن يعادا إلى أصلهما الذي هو المد، فيقلبان إلى الألــف الذي لا ينفك من السكون، وأما إذا سكن ما قبلهما، فإن الكلفة تَقِلّ مـــن حـــيث إن الوقف على الساكن يُجِمّ اللسان، فقيل: غَزْوٌ وظَبْيٌ، فأُجْرِيَا مجرى الصحيح، وكذا إذا سكنا نحو: القَوْل والبَيْع بل الخفة أذهب فيهما لأجل أن سكون حرف المد على كل حال أجلب للراحة، وأنفى للكلفة من سكون غيره؛ لأنه لا يعرى من المد ألبتة، بل يصاحبه منه شطر أبدًا، ولذلك كان ثَوْب مـــع عَـــتْب مَعِيبًا في الشعر إذ [1] كان الواو متضمنا للمد، فلا يوازي الحرف الـــصحيح كما يكون ذلك إذا تحرك نحو: جَدْوَل مع مِرْجَل، فهذا حكم الواو والياء في القلب.

/والحرفُ الثالث مما يقلب إلى الألف النون وهي في ثلاثة مواضع: ٢٣٤/ب

الأول: التنوين في حال النصب نحو: رأيت زيدًا إذا وقفت.

والثاني: النون الخفيفة في الوقف نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[2] .

والثالث: في إذن [3] تقول: أكرمك إذًا.

ولـــذلك كـــتب بالألف [4] كما كتب التنوين في حال النصب؛ لأن الكتابة تجرى على قضية الوقف.

وأمـــا مـــا حكي عن الخليل من أن أصل إذَن [5] إذَا أَنْ، فلا يمنع من

---

(١) في ر، وظ: (إذا).

(٢) تقدم ورودها ص: ١٢٩٢ .

(٣) انظر سر صناعة الإعراب: ٦٧٥-٦٧٩.

(٤) انظر معاني الحروف للرماني: ١١٧، ورصف المباني: ١٥٥، ١٥٦.

(٥) قـــال المرادى في الجنى الداني: ٣٥٧ (ذهب الخليل في أحد أقواله إلى أنها مركبة من إذ وأن)، وانظر شرح التسهيل له ٢/١٣٠، وانظر رصف المباني: ١٥٧.

القلب وإن كنت لا تقلب النون من أَنْ؛ لأجل أن إِذًا ينفصل من الفعل، فيقع آخرًا كقولك: أكرمتك إذًا، وأَنْ ليس كذلك، ألا تراك لا تقول: أَرْجُو تَخْرُجَ أَنْ، وأيــضا فــإن هذا القول وإن لم يكن بذاك عند أصحابنا ولاهو من رواية صـــاحب الكـــتاب، فإنّ أنْ إذا مزج بإذ صار كلمة واحدة على ثلاثة أحرف والتـــركيب يغير كثيرًا من الحكم، وأَنْ حرف واحد لم يتركب مع شَيء، ولا يلزم هذا القلب في أن [1] أيضا؛ لأجل أنه لا ينفصل ولا يكون موقوفا عليه، ثم إن الإبــدال في النون بمنزلة إبدال سائر الحروف الأصلية نحو: ما، وما أشبه [2] ذلــك مما ليس هناك علة توجب اطراده، فلا يكون مَجِيء القلب في إذًا موجبا قلب كل نون انفتح ما قبله في آخر حرف، كما لم يوجب نحو: مَاء قلب كل هاء همزة، ومعنى قوله: "في إذًا التي هي جواب وجزاء"[3] أن القائل يقول: آتيك غدا، فتقول: إذًا أُكرِمَكَ، فتجيب عن كلامه، وتذكر الجزاء حتى كأنك قلت: إن أتيتني أكرمتك، أو تزعم أنك قد قررت إكرامه على نفسك لذكره الإتيان.

والحـــرف الرابع مما يقلب إلى الألف الهمزة في نحو: رَأْس وفَأس وآدَم وآخَـــر علـــى ما ذكرنا، وفَاس وإن كان الألف فيه على حكم الهمزة، فإنه لا يخـــرج من حيز الإبدال إذ الغرض أن يكون لفظ مكان لفظ، ومعنى قولنا: إن الألـــف في حكم الهمزة أن الإبدال عارض، فيعتبر حكم الأصل، وإذا قلنا في آدَم: إنه ليس في حكم الهمز، فالقصد أن البدل لازم.

والحرف الثالث من حروف الإبدال الواو تقلب من الألف في ضُوَيْرِب

---

(١) في ر، وظ: (وفي لن).

(٢) في ر، وظ، ود: (أشبيه مما).

(٣) انظر ص: ١٢٩٢.

وضَــوَارِب، وذلــك أن الضمة أوجبت صرف الألف إلى الواو من حيث إن الألــف لا يقــر بعد الضمة والواو إلى الضمة أقرب إذ هو من نفسها، وحُمِلَ التكـسير علــى التــصغير؛ لأنهما من وَادٍ واحد، فقيل: ضَوَارِب، وإنما قال أصــحابنا: ذلــك؛ لأن ضَــارِبَة إذا جمعتها التقى ألفان في التقدير، واجتماع الألفين/ يوجب همز أحدهما كما عرفت، ولما لم يقل: ضَأَرِب، وقصر على الواو ٢٣٥/أ علمنا أن التكسير حمل على التصغير.

ويــبدل من الياء الساكنة الظاهرة المضموم ما قبلها نحو: مُوقِن ومُوسِر من أَيْقَن وأَيْسَر، وذلك أن الياء إذا سكنت ضعفت، فيثقل اللفظ بها بعد الضمة جــدًا، حتى لا يكاد يخلص فتصرف إلى الواو ليحسن [1] اللفظ، ويقال: مُوقِن دون مُيقِن، فإن تحركت لم يجب القلب؛ لأنها تقوى بالحركة، فتقول: مُيَيْقِن في التصغير، ولا تقول: مُوَيْقِن، وكذا إذا كانت مدغمة صحت كقولك: قَرْن [2] أَلْوى، وقُرون لُيّ [3] ، وتبدل من الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها نحو: جُؤَن ومن الهمزة الساكنة المضموم ما قبلها نحو: جُؤْنَة ولُؤْم، وذكر سُؤالاً؛ لأنه من سأَل الأصل سُؤْل، وأما نحو: جَبيت [4] الخَرَاج جِبَاوة [5] ، فليس ببدل مستمر

(١) في أ: (وليحسن).

(٢) قرن ألوى: شديد الالتواء.

(٣) قــال ابن جني في سر صناعة الإعراب ٢٠: (قالوا: قَرْنَ ألوى وقُرون لُيّ فصححوا الياء الأولى وإن كانــت ســاكنة مضموما ما قبلها من قبل أنها قويت بالإدغام فحصنها عن القلب).

(٤) جباية الخراج: جمعه وتحصيله. تهذيب اللغة ١١/٢١٥.

(٥) جباوة: أصلها جباية.

إذ لا تجد هناك شيئا يوجب القلب، وإنما هو لأجل تقارب الحرفين كما قلنا في مَاء، وإذا قال النحويون: إنه على غير قياس، فالمعنى أنه ليس كمُوقِن ومُوسِر في أن الإبدال لأجل استثقال، فيستمر؛ لأن [1] القياس لا يجوزه ألبتة كيف وليس أن يقـــوم حـــرف مقام ما يقاربه بخارج من الحكمة، ولو كان الأمر على هذا لـــوجب أن يكـــون إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض محكوماً عليه بالخـــروج من القياس، وذلك محال؛ لأن هذا النحو مما تقدم أن القياس يجوزه، فَـــإنْ فُعِـــلَ فَعَلى الصواب، وإن لم يُفعْل، فلا استزادة فيه، ولا يجوز إذا قيل: جِـــبَاوَة في جَبَيْت أن تقول: حِمَاوة في حَمَيْت كما أنه إذا قيل: مَاء لم يجز أن تقـــول: أَمَأْت الرَّكيّة ما لم تسمع، وهكذا حكم كل شَيء لم تنصب لـــه علة تقتـــضيه كاقتـــضاء الـــضمة مع سكون الياء، وظهورها قلبها واوًا، واستثقال الحركات مع حرف اللين في قَوْل وبَيْع قَلَبه إلى الألف. وأما أَتْوتُ وأَتَيْت أَتْوًا وأَتـــيا، فلغتان[2]، وليس واحد من الواو والياء يبدل عن صاحبه، ألا ترى إلى اســـتوائهما في التصرف. وأما امتناعهم من أن يقولوا: إتْوان في إِتْيَان، فلا يدل على أن أَتَيْت أصل لأجل أن الفعل يكفى فيه مصدر واحد، وقد جاء أَتْوٌ بإزاء أَتْيٌ.

وأمـــا الكُوَســـى والطُّوبَى، فبمنزلة مُوقِن؛ لأن العين ياء بدلالة الكَيْس وطَابَ يَطِيب فقلبه لأجل الضمة [3].

---

(١) في أ: (لأن).

(٢) انظر الأفعال لابن القوطية ١١، واللسان (أتى).

(٣) انظر ص: ١٥٥٥ .

وأما تَقْوَى فالأصل تَقْيا، ويذكر علته في بابه [١] .

والرابع: من حروف الإبدال الياء، وقد جاء بدلا من الواو في الحروف/ ٢٣٥/ب الـــثلاثة، فالفـــاء نحو: مِيْقَات ومِيْعَاد من الوَقْت والوَعْدِ قلب لأجل أن اللفظ بالـــواو الساكنة الظاهرة بعد الكسرة لا يكاد يمكن، وتثقل جدًّا، فيصرف إلى ماهو من جنس الكسرة ليحسن اللفظ.

وأمـــا يَيْجَل في يَوْجَل، فإنهم قلبوا الواو ياء إيثارًا لخفة الياء، وله بيان يـــأتي بعد [٢] ، وقلبه عينا نحو: قِيْلَ الأصل قَوِلَ، ثم نقلت الكسرة إلى القاف، فانقلـــبت الواو ياء، كما كانت في مِيقَات. واللام نحو: أَغْزَيْت هو أَفْعَلْت من الغَـــزْوِ، والأصل أَغْزَوْت إلا أن الواو إذا صارت رابعة طرفا قلبت ياء لما تراه بعد[٣] . وأيضا فإن القلب في الواو على ضربين مطرد وغير مطرد، فالمطرد كل واو مظهـــرة حـــصل قبلها كسرة نحو: مِيْقَات، فإن أدغمت لم تقلبها الكسرة كقولك: اجْلَوّذَ اجْلِوَّاذًا لا يقال: اجْلِيواذًا [٤] إلا في النادر، وذاك أنها تتحصن بالإدغـــام وتَتَعَرّى من الثقل؛ لأنك إذا لفظت بالكسرة وقع لسانك على الواو المـــدغم فـــيها، ولا يقع على الواو الساكنة منفصلة، فيثقل كما كان ذلك في مُـــوَقات، وكذلك كل واو وقعت طرفا وقبلها كسرة نحو: غَازٍ، أو في حكم الطرف نحو: غَازِيَة، أو كان قبلها ضمة وصرفت إلى الكسرة نحو: أدْلٍ في أَدْلُو،

---

(١) انظر ص:١٥٣٤ .

(٢) انظر ص: ١٣٦٠ .

(٣) انظر ص: ١٥٥٨ .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب: ٥٨٤، ٥٨٦، ٧٣٥.

أو [(١)] اجـــتمع واوان في آخر الكلمة، وهي جمع نحو: عِصِيّ في عُصُوّ، أو كان عيـــنا في مصدر كائن على فِعَال أو مافيه زنته، والفعل معتل، ومثاله نحو: قَام قِـــيامًا واخْـــتَار اخْتِـــيَارًا وانْقَاد انْقِيَادًا، فقِيَام على وزن فِعَال واخْتِيَار وانْقِيَاد متضمنان زنته فتِيَار، وقِيَاد منهما بإزاء قِيَام يعل المصدر ليشاكل الفعل.

وغير المطرد أن لا يكون من هذه الأنواع.

فمـــنه أن يفصل بينها [(٢)] وبين الكسرة حرف ساكن كقولهم: صِبْيَة، والأصـــل مـــن صَبَوت وهو ابن عَمِّي دِنْيًا من دَنَوت قلبت للكسرة، و لم يُعْتَد بالفاصل لسكونه، وهذا لا يستمر وإن كان يَجِيء مجيئا صالحا.

والـــثاني: مما يقلب ياء الهمزة [(٣)] الساكنة المكسور ما قبلها نحو: بِيرٍ في بِئْرٍ وكذلك الهمزة المفتوحة المكسور ما قبلها نحو: مِيَر في مِئَر [(٤)]، وتبدل من حروف التضعيف نحو:

تَقَـــــضِّي الـــــبَازِي إِذَا الـــــبَازِي كَـــــسَرْ [(٥)]

---

(١) في أ، وظ: (و).

(٢) في أ، ود: (بينهما).

(٣) في أ: (للهمزة).

(٤) مئر: جمع مئرة وهي العداوة. تهذيب اللغة ٢٩٩/١٥.

(٥) رجز قائله العجاج.

تقضي: تقضض، كسر: ضم جناحيه وانقض.

الشاهد: قوله: "تقضي" أراد تقضض فأبدل الضاد التي هي لام الفعل ياء استثقالا لاجتماع الأمثال.

ورد في ديـــوانه: ٢٨، ومجاز القرآن ٣٠٠/٢، والإبدال لابن السكيت: ١٣٣، وإصلاح المنطق: ٣٠٢، وأدب الكاتب: ٤٨٧، وأمالي القالي ١٧١/٢، وتهذيب اللغـــة ٢٩/٣، =

الأصــــل تَقَـــضُّض البَازِي من الانقضَاض، وكذا قولهم: تَظَنَّيْت [1] في تَظَنّـــنْت، فإذا قيل: تَظَنّى جاز أن يكون الألف نفسه بدلا من النون في تَظَنَّن، ويجوز أن يكون أبدل من الياء والأول أوجب، ألا تراه قال:

.... لا أَمْلاه....... [2]

٢٣٦/أ فأبدل الألف من حروف التضعيف، ويبدل من الألف/ في نحو: غُلَيِّم في غُلاَم قلبت الألف ياء لامتناع اللفظ بها بعد ياء التصغير.

والحـــرف الخـــامس من حروف الإبدال الميم، وهي أبدلت من النون الـــساكنة (قبل الباء)[3] نحو: عَنْبَر وشَنْبَاء، اللفظ بالميم والكتاب بالنون، وإنما ذلك لأجل أن الباء من الشفة والنون فيه غنة، وإذا أردت اللفظ بها ساكنة قبل

= والتنبيهات: ٣٠٧، والخصائص٢/٩٠، وسر صناعة الإعراب: ٧٥٩، المحتسب ١/١٥٧، والـــصحاح (قضض)، والتبصرة والتذكرة: ٨٣٤، والمخصص ١٣/٢٨٩، وسمط اللآلي: ٧٩٠، وتهـــذيب إصلاح المنطق ٢/١٤١، والاقتضاب ٣/٢٩٧، وشرح أدب الكاتب: ٢٤١، والـــبديع: ٦٧٤، والمشوف المعلم: ٦٤٦، وشرح المفصل ١٠/٢٥، والفريد في أعـــراب القرآن المجيد ٣/٣٦٢، والمقرب ٢/١٧٠، واللسان (قضض)، والأشباه والنظائر ١/٤٨، والهمع ٥/٣٤٠، والأشموني ٤/٣٣٦، والدرر ٦/٢٢٨، والتاج (قضض)، وشرح شواهد الكشاف: ٤٢٦.

(١) انظر سر صناعة الإعراب: ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦١.

(٢) يريد قول الأسود بن يعفر، وهو:

فَأَقْـــسَمْتُ لاَ أَشْـــرِيه حَتَّـــى أَملَّـــه ... بِـــشَيءٍ وَلاَ أَمْـــلاَه حَتَّـــى يُفَارِقَـــا

أملاه: الأصل أمله.

وقد تقدم وروده ص: ٣٥١ .

(٣) ما بين القوسين ليس في أ.

الباء ثقل لخروجك [1] من الخيشوم إلى الشفة، وذلك تَتَبَيَّنُه بالحس، فصرفته إلى المـــيم؛ لأنه يقارب الباء في الشفة والنون في الغنة، فإن تحركت النون صحت نحـــو: الشَّنَب وأَشْنَب؛ لأجل أن الغنة تزول بالتحريك، فلا يثقل اللفظ به قبل الباء، وقد أبدل من النون المتحركة في بعض الأشياء حكوا البَنَام [2] في البَنَان، وأبـــدل الميم من الواو في [3] فَم الأصل فَوَه، فحذفت اللام فبقي الكلمة على حـــرفين أحدهما حرف لين، فأبدل من الواو حرف جلد يحتمل الحركات لئلا يفضي التنوين بالاسم المتمكن إلى حرف واحد.

وأمـــا قول بعضهم: فَمّ بالتشديد، فلا اعتداد به، وليس بدليل على أن الـــلام ميم؛ لأن التركيب لم يتصرف عليه ألا تراهم قالوا: أَفْواه وتَفَوّهْت وفَاهَ يَفُـــوهُ، ولم يقل: أَفْمَام، ولا فَمّ يَفُمّ ولا تَفَمّمْت[4]، ولم يحتج إلى الميم في غير الـــواحد، إذ كان الواو في أَفْواه لم يقع طرفا، وكان اللام هو الذي يجري عليه الإعـــراب، فالإبدال في فَمٍ مما جاء لعلة كِميْقَات، وليس هو من جهة التقارب فقط كَهَرَاق.

وأما مَجِيء فَمَوان فقد تقدم أنه يكون مثل سَنَوات وسَانَهت في كون اللام مرة واوًا وأخرى هاء [5] ، وقد قيل: إنه جمع بين العوض والمعوض، وذلك

---

(١) في أ: (لخروجها).

(٢) انظر سر صناعة الإعراب: ٤٢٢.

(٣) انظر البغداديات: ١٤٩، وسر صناعة الإعراب ٤١٣/١، والتبصرة: ٨٦٠.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب: ٤١٦.

(٥) انظر ص: ٤٢١.

أن المـــيم بدل من الواو، فكأنه جعلها" [1] مزيدة ورد الواو، فوزنه على القول الأول فَعَل، وعلى القول الثاني فَمَع، وهذا النحو من الشاذ الذي لا يعمل عليه، وقد أبدلت من اللام في بعض الأحوال رُوِي[2] : (لَيْسَ مِن البِرّ امْصِيَام [3] في امْسَفَر)[4] بقلب لام التعريف ميما.

الـــسادس من حروف الإبدال النون، وقد جعله [5] بدلا من الواو في صَنْعَانِي [6] وبَهْرَانِي، وقد قيل: إنه بدل من [7] الهمزة في صَنْعَاء وبَهْرَاني.

حكى شيخنا عنه أن النون لا يقارب الهمزة كما [8] يقارب الواو، ألا تـــراه يـــدغم فـــيه نحـــو: موّاقد [9] فأن يقال: إن صَنْعَاء قيل فيه: صَنْعَاوي كصَحْرَاوِي، ثم أبدل النون من الواو، فيجعل الحرف بدلا مما يقاربه أولى من أن

---

(١) في أ ور وظ (جعله).

(٢) في ر، وظ: (حكى).

(٣) في أ: (البر مصيام في السفر).

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند ٤٣٤/٥ (ليس من امبر امْصِيَام في امْسَفَر) وهي لغة بعض أهل اليمن، وقيل لغة طيء، وقيل: حمير، وقيل: الأزد.
انظـــر مجـــالس ثعلب: ٥٨، وتهذيب اللغة ٦٢٥/١٥، ودرة الغواص: ٢٤٩، وجواهر الأدب: ٢٢٣، والجنى الداني: ١٧٢، ٢٢٧، والمغني: ٤٩.

(٥) هو أبو علي الفارسي، انظر: ص ١٢٩٣ ، وانظر البغداديات: ١٥٠.

(٦) منسوبا إلى صنعاء وبهراء على غير قياس، انظر الكتاب ٦٩/٢.

(٧) قال بهذا المبرد في المقتضب ٣٣٥/٣، ٦٤/١.
ونسب ابن جني في المنصف ١٥٩/١ هذا القول إلى أبي علي.

(٨) انظر البغداديات: ١٥١.

(٩) انظر سر صناعة الإعراب: ٤٤١، والمنصف ١٥٨/١.

يجعل بدلا من الهمزة التي لا تقاربه، ولا يكون هذا بمنزلة أن تغير الحرف مرتين، لأجل أن إبدال / الهمزة واوًا في هذا النحو لازم، فالواو من حيث وجب نيابته عن الهمز حتى كأنه أصل بنفسه أبدل إلى حرف. ٢٣٦/ب

واعلم أنهم ذهبوا في النون في فَعْلَان فَعْلى إلى [1] مذهبين:

أحدهما: أنه بدل[2] من الهمزة في حَمْرَاء بالأسباب التي تقدمت في باب مالا ينصرف[3]، واستحقاقه بذلك أن لا يصرف.

والثاني: أنه بدل صريح[4]، كإبدال التاء من الواو مثلا في تُرَاث،

---

(١) (إلى) ليست في: (ر، وظ، ود).

(٢) أي أن النون تنزل منزلة الهمزة في حمراء.

(٣) المقتصد: ٩٩٧، ذكر أن الألف والنون يشبهان ألفي التأنيث، وليس النون بدلا من الهمزة كما ذكر هنا، وانظر الإيضاح العضدي: ٢٩٩.

(٤) ينسب النحويون المذهب الأول إلى سيبويه والثاني إلى المبرد، انظر شرح الألفية للمرادي ١٢٣/٤. وقد قال كل منهما بالمذهبين.

قال سيبويه في ١٠٧/٢، ١٠٨: (وكذلك فَعْلان الذي له فَعْلى عندهم؛ لأن هذه النون لما كانت بعد ألف وكانت بدلا من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهمزة التي في حَمْرَاء؛ لأنها بدل من الألف). وقال في ٣١٤/٢: (والنون تكون بدلا من الهمزة في فَعْلان فَعْلى).

وقال في ١٠/٢: (وذلك نحو: عطشان وسكران وعجلان وأشباهها وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء؛ لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر).

وقال المبرد في المقتضب ٦٤/١: (والنون تكون بدلا من ألف التأنيث في قولك: غضبان وعطشان إنما النون والألف في موضع ألفي حمراء، وفي ٢٢٠/١: (وكذلك فعلان الذي له فعلى إنما نونه بدل من الألف التي هي آخر حمراء).

وفي ٥٩/١: (وتزاد مع الألف في غضبان وسكران) وقال في ٣٣٥/٣: (وإنما امتنع من ذلك لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة الألف اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك: حمراء وصفراء).

والقــول هو الأول، وعليه أبو علي، ألا تراه لم يجعل النون في صَنْعَاني بدلا من الهمزة [1].

هــذا وليس للإبدال الحقيقي هنا وجه، وذاك أنا إذا قلنا في تُرَاث: إن الــتاء بدل من الواو، فلأجل أن التركيب ينطق به نحو: وَرِثت، فمن قال: إن الــنون في سَكْران بدل من الهمزة في حَمْرَاء، لزمه أن يثبت نحو: سَكْراء لمذكر نحــو [2] سَــكْرى في موضع، وذلك مالا يقدر عليه، هذا وقد أجمعوا على أن الهمزة في حَمْرَاء بدل من الألف في نحو: حُبْلَى، فكيف يجوز أن يجعل النون في سَــكْران عِوضًــا من حرف هو نائب عن علم التأنيث، ونحو: سَكْران يختص بالمذكــر، ولو جاز أن يحكم بكون الحرف بدلا من شَيء لم يستعمل في حال، لــوجب أن يقــال في الجــيم من خَرَج مثلا: إنه عوض من يا، وذلك ظاهر الاستحالة، وليس كون الألف والنون في سَكْران بإزاء أَلِفَي التأنيث في حَمْراء من جهة التصاحب بموجب أن يكون بدلا من الهمزة؛ لأجل أن اتفاق الوزن لا يقتضي البدل ما لم يكن أمر آخر يدل عليه، وكيف يصح قصد البدل في حرف هــو علــم التذكير من حرف هو علم التأنيث، فإن قال قائل: إن هذا الإبدال خص بالتذكير قيل له: وما الذي أحوجك إلى تقدير الإبدال أم ماذا منعك من أن تقــول: إن فَعْــلاَن خص بالمذكر وفَعْلَى بالمؤنث، وهل يتصور البدل ما لم يتصور الأصل؟ وأي ذنب للنون حتى يجب أن لا يجعل مبنيا عليه الكلمة، ويقدر أنــه بــدل من همزة لم تخرج من العدم إلى الوجود؟ ولو كان منعهم سَكْران

---

(١) انظر ص: ١٢٩٣ والبغداديات: ١٥٠.

(٢) (نحو) ليست في ر، وظ.

الصرف يدل على أن النون بدل من الهمزة في حَمْرَاء، لوجب أن يقال: إن النون في مَرْوان عِوض من الهمزة؛ لأنه لا يصرف من جهة مشابهته مثال فَعْلان بالامتناع من التاء، وهذا واضح الفساد، وليس هو بقول أصحابنا المتقدمين، وإنما قالوا: إن النون بدل، بمعنى أنه يجري مجرى الهمزة في منع الصرف [1] من حيث شاكلها بامتناع تأنيثه، فوقع اللبس من جهة العبارة حتى ظن / أن المراد ٢٣٧/أ
به البدل الصريح، كإبدال التاء من الواو في تُرَاث، ومما غلطهم أنهم قالوا: إنْسَان وأَنَاسِي وظَرِبَان وظَرَابِيّ كما يقولون [2] : صَحْرَاء وصَحَارِى، فهذا كأنه يحتج به من حيث إن النون من إنسان صار إلى الياء كما صار الهمزة في نحو: صَحْرَاء إليْها، وهذا ظاهر التنافر؛ لأجل أنهم أجمعوا على أن الهمزة في نحو: صَحْرَاء صارت إلى الياء [3] من حيث إنها كانت انقلبت عن ألف التأنيث في مثل حُبْلَى، فلما قلب الألف الأولى ياءً، زالت الهمزة، وصار الألف إلى الياء[4] ، ألا ترى أن أحدًا لا يقول: صَحَارِيء[5]، بوزن صَحَارِيع، فإن كان يجب أن يجرى أَنَاسِي مجرى صَحَارِى، فليقل: إنّ النون في إنسان بدل من همزة هي بدل من ألف، أو هو بدل من الألف حتى كأن الأصل إِنْسَاء وفي ظَرِبَان ظَرِبَاء، وكفى فسادًا بهذا القول، فإنما غرض أصحاب التحقيق في ذكر إنْسَان وأَنَاسِي أن تشبيههم الألف والنون بألفي التأنيث حملهم على اعتبار التشاكل في

---

(١) في (ومن).
(٢) في أ: (تقول).
(٣) في أ: (ومن).
(٤) انظر الكتاب ٢/١٠، وسر صناعة الإعراب: ٨٣، ٨٦.
(٥) انظر سر صناعة الإعراب: ٨٥.

الـــوزن عند التكسير، فقيل: أناسِي، فأبدل النون ياء لتشبه صَحَارِي في اللفظ، ولو كان الأمر على ما ظنوه، لوجب أن تجيء الهمزة في شَيء من هذا النحو، وما الفرق بين صاحب هذا القول وبين من يقول: (إن الهمزة في صَحْرَاء بدل مـــن الـــواو، لأجل أنهم يقولون (١) : صَحْرَاوِي، وذلك أن مَجِيء النون في صَـــنْعَانِي إن كـــان يدل على أن النون في سَكْرَان عوض من همزة، فأن يدل مَجِـــيء الـــواو على أن الهمزة بدل أولى، وأَطْرَفُ من ذلك أن من اختار هذا المذهب قال: إن قولهم: سَكْران وسَكارى، ونَدْمَان ونَدَامَى ونَصْرَان ونَصَارى بمنزلة صَحْرَاء وصَحَارَى يؤنس بأن النون في سَكْران بدل من الهمزة في صَحْرَاء، وهذا نهاية في الفساد لأجل أن النون في نَدْمَان إن كان بدلا من الهمزة، فليقل: إنه ليس في الكلام مثال في آخره ألف ونون إلا والنون بدل من الهمزة، فيكون أصـــل نَـــدْمَان نَدْمَاء، وهذا قد انتهى إلى حد يوجب الترفع عن الاشتغال به، وكـــيف لم يقل: إن النون في سَكْران بدل من ألف تأنيث، لأجل أنك تقول: سَكْرى وسَكَارى كثيرًا كما قلت في سَكْران، وإن كان النون في سَكْران بدلا من الهمزة، فكيف يَجِيء نَدْمَانَة، ولا يَجِيء حَمَراءة، ومثل من يقول: إن النون في إنـــسان بـــدل من الهمز لقولهم: أَنَاسِي مثل من يقول: إنه بدل من اللام في سِرْبَال لكونه على وزنه، وإذا تأملت وجدت هذا المذهب من التنافر بحيث لا يكاد يلتئم له سُؤَال، ومن ذهب إلى أن النون في صَنْعَانِي وبَهْرَانِي بدل من نفس الهمـــزة، فلـــيس قوله في الاختلال بمنزلة من يجعل نون سَكْران بَدَلاً من الهمزة لأجل/ أنا وجدنا صَنْعَاء وبَهْرَاء، ولم نجد أحدًا يقول: سَكْراء وعَطْشَاء وحَيْرَاء ٢٣٧/ب

(١) ما بين القوسين ليس في ر، وظ.

وإنْسَاء، ولا شيئا من هذا النحو، فيكون مَجْراه مجرى إبدال الهمزة من الهاء في ماء، وإنما ضعفه من حيث ذكرنا أن النون إلى الواو أقرب منه [١] إلى الهمزة.

فقد تقرر أن المقصود في هذا كله أن النون في نحو: سَكْران متنزل منزلة الهمـــزة في الحكم من حيث شابهها بالامتناع من التاء لما كان لـــه مؤنث من غير لفظه، لا أنه بدل فاعرفه.

وقد أبدل النون من اللام، قال:

حَتّـى يَقُـولَ الجَاهِـلُ المُـنَطِّقُ ... لَعَـنَّ هَـذا مَعَـه مُعَلَّـقُ [٢]

أراد لَعَلَّ.

ومثله تَلُنّه [٣] للحاجة؛ لأنها فَعُلَّة من قولهم: تَلَّه إذا صرعه؛ لأن الحاجة تُذِلُّ صاحبها، ألا ترى إلى قولهم: الطَّمَع يَدُقُّ الرَّقَبَة [٤]، وقوله:

(أَتَطْمَعُ فِي مَالا تَنَال) [٥]وإنَّمَا ... تُقَطِّعُ أَعْنَاقَ الرِّجَالِ المَطَامِعُ[٦]

---

(١) (منه) ليست في: (ر، وظ).

(٢) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله.
معلق: عليقة.
الشاهد: قوله: "لعن" فإن النون فيه بدل من لام لعل.
ورد في سر صناعة الإعراب: ٤٤٢. فيه (المستنطق).

(٣) في الأصول ٢١٣/٣: (فَعُلَّة: تَلُنَّة، وبخط ثعلب: تُلُنَّة فُعُلّة قالوا: لي قِبَلَه تلُنَّة أي حاجة، قال أبو بكر: فيجوز أن تكون الضمة إتباعا والأصل الفتح يعني في تَلُنَّة).
وفي ســـر صناعة الإعراب: ١٦٩ (وأما تاء تلنة فأصل لقولهم في معناها: تلونة، وتلونة فعولة بلا كلام وهي الحاجة) انظر المنتخب ٢٧٨، ٥٤٩، ٥٦٢.

(٤) التمثيل والمحاضرة ٤٤٦، بلفظ الطمع الكاذب يدق الرقبة.

(٥) ما بين القوسين ليس في ر، وظ.

(٦) تقدم وروده ص: ٨٠٨ .

فالأصـــل تُلّة، وفي هذا الإبدال ضرب من تحسين اللفظ، فكما تزال الأمثال في نحو: تَظَنَّيْت وتَقَضَّيْت بالقلب إلى حرف اللين، كذلك يكون إبدال الـــنون من اللام إزالة لاجتماع ثلاثة أمثال [1] ، وكذا إذا كان بمعنى التمكث؛ لأن الشَّيء إذا صرع كان التَمَكُّثَ ألزم الأوصاف له.

الـــسابع من حروف البدل: التاء تبدل من الواو والياء إبدالا مُطَّرِدًا في نحو: اتَّعَد واتَّسَر واتَّزَن [2] ، فاتَّعَد من الوَعْدِ واتَّسَر من أَيْسَار الجَزُورِ، والأصل اوْتَعَد وايْتَسَر، وتبدل غير مطرد نحو: أَسْنَتُوا، والأصل أَسْنَيُوا، ولا يكون ذلك في أشـــباهه، ألا تـــرى أن أحدًا لا يقول: أَغْزَتُوا على أن يكون التقدير أَغْزَيُوا كأَسْنَتُوا، ثم قلب الياء تاء، واسْنَتُوا يختص بخلاف الخصب أيضا، ولا يقال بمعنى دخلـــوا في السَّنَة [3] ، ومن ذلك أَتْلَج من أَوْلج [4] ، ويجيء في الأسماء مَجيئًا صَالحا نحو: تَيْقُور من الوَقَار أنشد:

فَـــــإن يَكُـــــنْ أَمـــــسى البِلَـــــى تَـــــيْقُوري [5]

---

(١) مثل: لعن أصلها لعل، وتلنة أصلها تللة.

(٢) في أ (اتزر).

(٣) انظر الأصول ٣/٢٧٠.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب: ١٤٦.

(٥) رجز قائله العجاج.

وصـــف كبره وضعفه عن التصرف فجعل ذلك كالوقار وإن لم يقصده، والبلى: تقادم العهد.

الشاهد: قوله: "تيقورى" أبدل التاء من الواو استثقالا لها وكراهية للابتداء بها لأنها من أثقل الحروف ولا يطرد بدلها.

ورد ديـــوانه: ٢٢٤، والكتاب ٣٥٦/٢، وابن السيرافي ٤٢٣/٢، وسر صناعة الإعراب: ١٤٦، والصحاح (وقر)، والمخصص ١٨/٣، والأعلم ٣٥٦/٢، واللسان والتاج (وقر).

كأن المعنى أن الهرم قد سَكّن حِدّته ووقّره، وتُجاه الأصل وَجاه، وتُكَأة من تَوَكّأت وتُرَاث من وَرِثْت، وتُخَمة من الوَخَامة، وتُهْمَة من الوَهْم، وكذلك أجرى أَتْهَم مجرى أَتْلَج يدلك على أن الأصل الواو قولهم: تَوَهَّمْت، وأن المتهم قد وقع به الوهم، وكذا تَاللهِ في واللهِ، وقالوا في تِلاَد وتَليد[1]: إن التاء بدل من الواو؛ لأنه ولد عندك، ويجوز أن لا يعتبر هذا، ويؤنس به أن جميع ما يتصرف في ضد الطريف[2] لا يكون فيه الواو فهو جائز أن يحمل عليه، وليس بواجب/ ٢٣٨/أ
كما يجب في أَتْلَج أن تجعله بدلا إذ يقال: الوُلُوج وأَوْلَج [3] ووَلَج، فيتصرف الواو في أمثلته، ومن ذلك أخْتٌ وبِنْتٌ على ما تقدم في باب النسب وغيره من أن الأصل أَخَوَة وبَنَوة [4]، ثم جعل الصيغة بمنزلة دخول تاء التأنيث في الاختصاص بالمؤنث، ولم يجعل إبدال الواو تاء علما للتأنيث على انفراده [5] .

وإنما جعل الصيغة دَالّة عليه، ألا ترى أن أَخَا فَعَل، وهذا قد نقل إلى فُعْل كبُرْد وقُفْل، وكذا كِلْتَا [6] الأصل كِلْوا على ما تقدم [7] ، وذهب أبو

١٤٦، والصحاح (وقر)، والمخصص ١٨/٣، والأعلم ٣٥٦/٢، واللسان والتاج (وقر).

(١) التلاد: كل مال قديم يرثه الرجل عن أبائه وهو التالد والتليد والمتلد، وقال ابن شميل: التليد الذي ولد عندك وهو المولد، والأنثى المولدة قال: والمولد والمولدة والتليد واحد عندنا. تهذيب اللغة ٨٦/١٤.

(٢) الطريف والطارف من المال: المستحدث وهو خلاف التالد والتليد. اللسان (طرف).

(٣) انظر سر صناعة الإعراب: ١٤٨.

(٤) انظر ص: ٤٥٧، وسر صناعة الإعراب: ١٤٩.

(٥) في ر، وظ، ود: (الانفراد).

(٦) وزنها عند سيبويه فعلى. الكتاب ٨٢/٢.

(٧) انظر ص: ٤٥٨ .

عمر [1] إلى (أن)[2] الوزن فعْتَل، وأن التاء زائدة [3] ، والألف لام الفعل، وليس للتأنيث.

وقال شيخنا: هذا مثال لا يعتد به، وقول لا يعرج عليه، وكأن الذي دعا أبا عمر إلى التزام هذا المثال أنه رآهم قلبوا الألف في كِلْتَا حيث قالوا: كِلْيْهِما كما فعلوا في كليهما، فحكم بأن الألف ليس للتأنيث كما أن ألف كِلاَ كذلك إذ كان ألف التأنيث حرفا جاء لمعنى، فلا يقبل القياس تغييره، وذلك حسن إذا تأملت؛ لأجل أن الصيغة قد غيرت في التأنيث، فلما كان كذلك لم يكن لهم كبير عناية بالألف فقلبوها ياء لتكون مثل المذكر في كونه معربا إعراب الاسم المثنى نحو: جَاءَنِي مُسْلِمَانِ ومررت بمُسْلِمِيْن جريا على مذاهبهم في إجراء الفرع مجرى الأصل، وإبدال التاء من الياء على غير الاطراد قولهم: ثِنْتَان الأصل ثِنْيٌ [4] ، ألا ترى إلى قولهم: ثَنَاه يَثْنِيه، وجعل الصيغة دليلا على التأنيث كبِنْت، وقد صرحوا بِثِنْي في معنى الثاني، وإدْخَالهم الألف والنون اللذين يكونان في التثنية حيث قالوا: ثِنْتَان إيضاح للدَّلالة على كون العدد، ولو قالوا: اثْن وثِنْتٌ كابنْ وبِنْت لم يختل شَيء من المعنى، فإذا أردت جمع الاثنين، وجب أن يقال: أَثْنَاء كما قلت: أَبْنَاء [5]. وقد أبدل من السين في طَسْت

---

(١) في ر، ود (عمران إلى).

(٢) (أن) ليست في: (أ).

(٣) انظر الخصائص ٢٠٣/١، وسر صناعة الإعراب: ١٥١، وشرح الألفية للمرادي ١٤٦/٥، وذهب ابن السراج إلى أنها للتأنيث، الأصول ٢٤٢/٣.

(٤) اثنان: أصلها ثني فنقلوه من فعل إلى فعل. انظر الممتع: ٣٨٨.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب: ١٥٢.

الأصـــل طَسّ، ويقولون: طُسُوس وطُسَيِّسَة، وذاك أن التاء وقع فيه الرغبة هنا لإزالـــة المثلين، وقد حصل الفصل بينهما في طُسُوس وطُسَيِّسَة، وهذا يؤكد ما ذكـــرنا في تَلَنّة من (أن)[1] الإبدال قد يطلب به إزالة الأمثال [2] ، وقد قالوا: ست، والأصل سُدْس، وفيه تحسين اللفظ أيضا من [3] حيث إن الدال مع السين فيه ثقل، فإذا صار السين تاء قلب الدال إليها، وإذا راجعت حسك عرفت أن سِـــتًّا أعذب جرسا من سِدْس، وقالوا: سُدَيْسَة، فلم يقلبوا [4] إذ كان الفصل (قـــد حصل)[5] بين السين والدال وكذا أَسْدَاس، وليس القصد أن الإبدال /لا يكـــون إلا حيث يراد تحسين اللفظ، وإنما أردنا أنه قد يقصد به هذا المعنى في بعـــض الأحوال، وإن أردت الحق، فالإبدال في الأصل جاء لتحسين اللفظ، ألا ترى أنه لا يستمر في شَيء استمراره في حروف اللين نحو: قال وبَاع وميقَات وميعَاد ومُوقِن ومُوسِر، وكل ذلك للمحافظة على حسن اللفظ ونفي الاستنكار عنه، وقال: ٢٣٨/ب

يَـــا قَاتَـــلَ الله بَنِـــي السِّعْلاَتِ   عَمْـــرو بـــنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النّاتِ

غَيْـــــــــــــرَ أَعِفّـــــــــــــاء ولا أَكْـــــــــــــيَاتِ [6]

---

(١) (أن) ليست في: (أ).

(٢) انظر ص: ١٣٢٥ .

(٣) في أ: (مع).

(٤) في أ: (إذا).

(٥) (قد حصل) ليست في: (أ).

(٦) أبيات من الرجز المشطور قائلها علباء بن أرقم اليشكرى.

قاتل الله: دعاء بالهلكة، السعلاة: أنثى الغول، وقد زعم العرب أن عمرو بن يربوع تزوج =

فأبدل من سين نَاس، وكذا سين أَكْيَاس.

الحرف الثامن: (الهاء)[1] أبدل من الهمزة في هَرَاق وهَرَحْت في أَرَحْت[2] وهَنَرْتُ الثوب في أَنَرْتُ وهِيَّاك في إِيَّاكَ ولَهَنَّك في لأَنَّك قال:

لَهِنَّك مِنَ عبْسِيّة لكَرِيمَةٌ ... عَلَى هَنَواتٍ شأْنُها مُتَتَابعُ[3]

وهذا بإزاء إبدال الهمزة من الهاء في مَاء، وتبدل من الألف في أَنَهْ

= سعلاة، وأولدها أولادًا، أكيات: أراد به الأكياس جمع كيس، وهو الحاذق الفطن.

الشاهد: قوله: (النات، وأكيات) يريد الناس وأكياس فأبدل السين تاء لموافقتها إياها في الهمس والزيادة وتجاور المخارج.

ورد في: النوادر: ٣٤٥، ٤٢٣، والإبدال لابن السكيت: ١٠٤، والحيوان ١/١٨٧، ٦/١٦١، والاشتقاق: ٢٢٧، والجمهرة ٣/٣٣، وأمالي القالي ٢/٦٨، والخصائص ٢/٢٦، ١٣/٢٨٣، وسمط اللآلي: ٧٠٣، والمفصل: ٣٦٨، والإنصاف ١١٩، وشرح المفصل ١٠/٣٦، والممتع: ٣٨٩، وشرح الشافية ٣/٢٢١، واللسان (أنس – مرس – نوت)، وشرح شواهد الشافية: ٤٦٩.

(١) (الهاء) ليست في أ.

(٢) الأصل أرحت. انظر سر صناعة الإعراب ٥٥٤.

(٣) بيت من البحر الطويل، لم أهتد إلى معرفة قائله، وهو ملفق من شواهد عدة.

أولها قوله:

لهنك من عبسية لوسمية ... على هنواتٍ كاذبٍ من يَقُولها

وهو بهذه الرواية في الصاحبي: ٥، والمحكم ٨/٦٢٩، والإنصاف: ٢٠٩، واللسان (لهن)، والهمع ٢/١٧٨، والخزانة ١٠/٣٤٠، والدرر اللوامع ٢/١٩٠.

وثانيها قوله:

لَهِنُكِ من عبسيَّة لَوَسِيمةٌ ... على كاذب من وعدها ضوءُ صادقِ

وهي بهذه الرواية في اللسان (لهن) والخزانة ١٠/٣٤٥.

وحَيَّهَلَهْ، وقالوا في قوله:

وَقَــدْ رَابَنِــي قَــوْلُها يَاهَــنَا ... هُ وَيْحَــك أَلْحَقْــتَ شَرًّا بِشَرّ [1]

إن لام الفعل التي هي واو في هَنَوَات [2] قلبت ألفا، ثم قلب الألف هاء كأنه هَنَاوٌ على فَعَال، ثم أبدل من الواو ألفا في التقدير، فلم يمكن اللفظ بألفين، فقلــبت هــاء كما قلبت في كِسَاء همزة إلا أنها لم تحرك كما تحرك الهمزة في كِــسَاء وذاك أنه ينشد بإسكان الهاء [3] ، فكان ذلك؛ لأن الكلمة مبنية [4] ، والدلالة على أن الهاء قام مقام ألف لما لم يمكن النطق بألفين، وأبدل من الياء في هَذِي حيث قلت: هَذِهِ على ما مضى في باب الوقف [5] .

---

(١) بيت من البحر المتقارب قائله امرؤ القيس.
رابني: شككني، ياهناه: يا رجل، وهي كلمة تقال لمن يستحقر.
ألحقــت شرًا بشر: أي كنت عند الناس متهما بأمرك، وقد زدت الآن بإقبالك إليّ تهمة على تهمة.
والشاهد: قوله: "هناه".
ورد في ديوانه: ١٦٠، والجمل: ١٦٣، وسر صناعة الإعراب: ٦٦، والمنصف ١٣٩/٣، وأمــالي ابن الشجرى ١٠١/٢، وشرح المفصل ٤٨/١، ٤٣/١٠، ورصف المباني ٤٦٤، واللــسان (هــنن)، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي: ٣٢٣، والعيني ٢٦٤/٤، والأشموني ٣٣٤/٤، والخزانة ٣٧٥/١، ٢٧٥/٧.

(٢) في أ: (قنوات قلب).

(٣) حركت حال الوصل تشبيها لها بهاء الضمير، انظر شرح الشافية للجاربردي وحاشية ابن جماعة: ٣٢٣.

(٤) في ر، وظ، ود: (أو) وفي ر، وظ: (للدلالة).

(٥) انظر ص: ٢٩٣ .

التاســـع اللام يقل التصرف فيه، وقد أبدل من النون في أصيلان كقول النابغة:

وقَفْـــتُ فِـــيَها أُصَيْلالاً أُسَائِلُها أَعْيَت جَوابًا ومَا بالرّبْعِ مِن أَحَدِ [1]

قال شيخنا: ففيه شذوذ من وجهين: أحدهما: هذا الإبدال، والثاني: أن أَصِــيلاً وأُصْلانًا كرَغيف ورُغْفَان، وهذا من عقود الكثرة، فيجب أن يرد إلى الواحد في التصغير فكأنهم خصوا هذا الإبدال بحال التصغير ليكون لفظ الجمع قد تغير، ألا ترى أنه لا يقال: أُصْلاَل، وإذا تغير صيغة الجمع لم يكن قد اجتمع علـــم القلـــة الذي هو التصغير، وعلم الجمع الكثير، فلا يكون بمنزلة رُغَيْفَان

---

(١) بيت من البحر البسيط قائله النابغة الذبياني.

أصيلالا: الأصيل وقت العشي جمعه الشاعر على أصْلان، ثم صغره على أُصَيْلان، ثم أبدل من النون في آخره لا ما وهو إبدال غير قياسي، أعيت: عجزت وضعفت، الربع: المنزل والدار.

الشاهد: قوله: "أصيلالا".

ورد في ديـــوانه: ٣٠، والكـــتاب ٣٦٤/١، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٨/١، والمقتضب ٤١٤/٤، وشـــرح أبـــيات سيبويه للنحاس: ١٤٤، والجمل: ٢٣٥، والتبصرة: ٣٨١، والحلـــل: ٣١٨، والإنصاف: ٢٦٩، وشرح المفصل ٨٠/٢، وشرح الشافية للجاربردي ٣٢٣، وأوضـــح المـــسالك ٣١٢/٣، والعيني ٥٧٨/٤، والتصريح ٣٦٧/٢، والأشموني ٢٨٠/٤، وشرح شواهد الشافية: ٤٨١.

في الديـــوان والكـــتاب ومعاني القرآن للفراء، والجمل والتبصرة، والحلل وشرح المفصل (أصيلانا). وفي المصادر والمراجع السابقة عدا الإنصاف، والجاربردي، وأوضح المسالك، والتصريح، والأشموني، وشرح شواهد الشافية (عيت).

وجُرَيْبَان مثلا في البعد من القياس [1] .

وأما الحروف /الثلاثة الباقية التي هي الطاء والدال والجيم، فإن الإبدال ٢٣٩/أ جــاء فيها لتحسين اللفظ، فالطاء تبدل من تاء الافتعال في نحو: اصْطَبَر الأصل اصْتَبَر، فثقل اللفظ بالتاء بعد الصاد ساكنة من حيث إن الصاد فيه إطباق يخالف بــه الــتاء، ويثقل اللفظ باجتماعهما جدًّا، والطاء مشاكل للصاد في الإطباق، فصرف التاء إليه ليعرى اللفظ من التنافر، وقيل: مُصْطَبر.

والــدال أبدلت من التاء في نحو: ازْدَان لأجل أن الزاي مجهور، والتاء مهموس، فيثقل الخروج من مجهور ساكن إلى مهموس متحرك، فيبدل دالاً؛ لأنه يــشاكل الزاي في الجهر فيحسن اللفظ، ومثل مُصْطَبر ومُزْدَان قولهم: فُزْدَ في فُزْتَ وقوله:

وفي كُــلِّ حَــيٍ قَدَ خَبَطٌ بِنِعْمَةٍ فَحُــقّ لِشَأْسٍ من نَدَاكَ ذَنُوبُ [2]

---

(١) ذلــك أن مثال فُعْلان في التكسير إنما هو للكثرة وأمثلة الكثرة لا يسوغ تحقيرها لتدافع الأمرين عليها وذلك أن المثال يفيد الكثرة، وياء التحقير تفيد القلة فلما تضاد الأمران قبح اجتماعهما في لفظة واحدة.

(٢) بيت من البحر الطويل قائله علقمة بن عبدة يخاطب الحرث بن أبي شمر الغساني كان قد أوقع ببني تميم وأسر منهم تسعين رجلا فيهم شأس بن عبدة أخو علقمة فوفد عليه علقمة مادحا له وراغبا في أخيه فلما أنشده القصيدة وانتهى منها إلى هذا البيت قال له الحرث: نعم، خبطت: أسديت.

الشاهد: قوله: "خبط" أبدل التاء طاء لمجاورتها الطاء.

ورد في ديــوانه: ٤٨، والمفضليات: ٣٩٦، والكتاب ٤٢٣/٢، ومجاز القرآن ٢٢٨/٢، والكامل: ٢٥١، ومجالس ثعلب: ٩٧، وتفسير الطبري ٩/٢٧، وابن السيرافي ٤٠٠/٢، وسر صناعة الإعراب: ٢١٩، والمنصف ٣٣٢/٢، والعمدة ٥٧/١، والمخصص ١٤٠/١٦،

=

وهـــذا يجـــري مجرى ازْدَان واصْطَبَر من حيث إن الفاعل كالجزء من الفعـــل، وإذا كان كذلك كان التاء في خَبَطْتَ وفُزْتَ بمنزلة ماهو في [1] حشو الكلمة من جهة الاتصال، وكذا اذّكَر الأصل اذْتَكر، ثم قلبت التاء دالاً لأجل ما ذكرنا في ازْدَان لأجل أن الدال مجهور كالزَّاي، فصار اذْدَكَر، وقلب الذال إلى الـــدّال لأجـــل الإدغام بمنزلة قلب اللام راء مثلا، وأما قول من قال مُذّكر بالذال المعجمة فبيانه يَجيء في الإدغام [2] . وأما الجيم فيبدل في الأكثر من الياء المشددة في الوقف نحو: سَعْدِجّ، ثم يجْرِى الوصل مجرى الوقف كقولهم:

خَالِــي عُوَيْــفٌ وأَبُــو عَلِــجّ   المُطْعِمَـــانِ الــشَّحْمَ بالعَـــشِجّ

وبالغَــــدَاة فَلَــــق البَــــرْنِجّ [3]

إنما هو أبو عَلي والعَشِي (والبَرْني).

وقد يجيء في غير المشددة كقوله: أنشده شيخنا عن أبي زيد:

يَــا رِبِّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حُجَتِجْ   فَــلا يَــزَال شَــاحِجٌ يَأْتِيكَ بَجْ [4]

= ١٩/١٧، وسمـط اللآلي: ٤٣٣،وشرح اختيارات المفضل: ١٥٩٨، والكشاف ٢١/٤، وأمـالي ابن الشجرى ١٨١/٢، وشرح المفصل ٤٨/٥، واللسان (ذنب، شأس، خبط)، وشرح الشافية للجاريدي: ٣٥٥، وشرح شواهد الشافية: ٤٩٤، والتاج (ذنب، شأس، خبط). في ما عدا الكتاب، وابن السيرافي، وسر صناعة الإعراب، والمنصف، والجاربردي والمخصص ١٤٠/١٦ (خبطت).

(١) في أ: (من).

(٢) انظر ص: ١٦٨٦ .

(٣) تقدم وروده ص: ٢٦٨ .

(٤) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله.

=

أَقمْـــــــرُ نَهَّـــــاتٌ يُنْـــــزِّي وفْـــــرَتِجْ

إنما هو حِجَّتِي وبِي ووفْرَتِي، وقوله:

حَتّـــــــى إذَا مَـــــــا أَمْـــــــسَجَتْ وأَمْـــــــسَجَا [1]

الجـــيم فيه بدل من الياء التي تُسَكّن بالقلب إلى الألف في أَمْسَى، وفي اللفـــظ كقولك: أمْسَيت، ثم تسقط لالتقائه مع التاء الساكنة، وأما الدِّبِّيجُ فلا ينبغـــي أن يحمل على أنه من دُبِّيّ إذ لو كان كذلك لوجب أن يقال: دُبِّج، ألا تـــرى أن الياء المشددة إذا أبدلت جيما لم تصح الأولى بل يعمهما الإبدال، ألا تراهم لم يقولوا: سَعْدِ يج / فدِبِّج فِعيّل من دَبَج الربيع الأرض يَدْبُجها دَبْجًا إذا ٢٣٩/ب
روَّضها، وذلك أن الأناسيّ تزين الأماكن بكونها فيها، ألا ترى أنها تكون في ملابس العمارة ما دامتَ مأْهُولَةً.

فأما إذا خلت فإلى الوحشة والقُبْح وضد التزين، وإذا كان الأمر على هـــذا وكان قولهم: مَا بِهَا دِبيج بمعنى ما بها إنسان كان وجه الأمر في اشتقاق

= شاحج: حمار أو بغل، أقمر: أبيض، نهات: نهاق، ينزى: يحرك، يأتيك: يأتي بيتك بي.
الشاهد: قوله: "حجتج، بج، وفرتج) أصله حجتي وبي ووفرتي بياء المتكلم في الثلاثة.
ورد في الـــنوادر: ٤٥٦، والإبدال لابن السكيت: ٩٦، والإبدال لأبي الطيب ٢٦٠/١، وأمـــالي القالي ٧٨/٢، والسيرافي النحوي: ٥٧٩، وليس في كلام العرب: ٢٥٨، وسر صـــناعة الإعـــراب: ١٧٧، والمفصل: ٣٧٢، وشرح المفصل ٥٠/١٠، وشرح الشافية ٢٨٧/٢، وضرائر الشعر: ٢٣١، والممتع: ٣٥٥، وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٨، وشرح الألفـــية لابن الناظم: ٨٣٧، واللسان (ولق)، وشفاء العليل: ١١١٤، والعيني ٥٧٠/٤، والتصريح ٣٦٧/٢، والأشموني ٢٨١/٤، وشرح شواهد الشافية: ٢١٥، ......

(١) تقدم وروده ص: ١٢٩٤

الكلمة واضحاً، فلا معنى للحمل على المستنكر.

واعلم أن البدل بمنزلة الزيادة في أن تمثيل الكلمة معه يكون على طريقين:

أحدهما: أن تراعي المعنى فتقول في ازْدَان: افْتَعَل كما قلت في قَطّع: فَعَّل، وفي قُلْ: افْعُلْ.

والثاني: أن تراعي اللفظ فتمثله كما هو، وذلك قولك في ازْدَان افْدَعَل، فتأتي بالبدل في اللفظ كما أتيت بالزيادة حيث قلت في قَطَّع: فَطْعَل، وفي ضَارِب: فَاعِل، وتقول في قَال على هذا: فَال، وإن أردت اللفظ بالبدل الثاني في ازْدَان (قلت)[1] : إفْدَال، وتقول في عِلِجَ: فِعِجّ على اللفظ، والغرض في هذا أن يفرق بين البدل والأصل، وجاز هنا أن تقول: افْتَعَل فتأتي في التمثيل بما ليس في اللفظ، وإن لم يجز ذلك في فَاعِل؛ لأجل أن البدل له أصل، فيجوز لك أن تبني عليه التمثيل، وليس لنحو الألف في ضَارِب أصل فيعود إليه، وإنما يكون ذلك في نحو: قَال وبَاع ألا تراك تقول: فَعَل لأجل أن الأصل قَوَل وبَيَع، والواو والياء عينان، فالعين تقع موقعها في التمثيل.

(١) (قلت): ليست في: (أ).

قال صاحب الكتاب:

باب أحكام حروف العلة إذا كان حرف منها في اسم أو فعل وأقسامها

وهن لا يخلون من أن يكن فَاءَات أو عَيْنات أو لاَمات، فما كان منها فـــاءً فنحو: الوَعْد والوَزْن واليُسْر، وما كان عينا [١] فنحو: القَوْل والبَيْع، وما كان [٢] لا ما فنحو: الغَزْو والرَّمْي، وسنذكر [٣] ذلك مفصلا أبوابه [٤] إن شاء الله [٥].

قال المفسر:

أعلـــم أن الواو والياء يكونان أصلين في موضع الفاء والعين واللام في الأسماء والأفعال.

ولا تكـــون الألف أصلا في الاسم [٦] والفعل، وإنما تكون زائدة نحو: كِتَاب، أو بدلا نحو: قَاَل وبَاعَ.

وتكـــون أصـــلا في الحروف نحو: لاَ وَما؛ لأنا لو حكمنا بكونها بدلا للزمنا أن نظهر ذلك إذ الحرف آخره ساكن في البناء، والألف تبدل من حروف اللين الإبدال اللازم إذا كان متحركا مفتوحا ما قبله/ فلو كان ألفُ "ما" و"لا" ٢٤٠/أ
بدلا، لوجب أن يقال: لَوَ وَمَو، أَوْلَيَ وَمَي كما قلت: أَيْ ولَوْ، وقد قالوا: إن

---

(١) في التكملة شاذلي: (منها عينا).

(٢) في التكملة: (منها لاما).

(٣) في أ: (سند ذلك) و(ذلك) ليست في التكملة (مرجان).

(٤) في التكملة (أبوابها).

(٥) التكملة شاذلي: ٢٤٥، والتكملة مرجان: ٥٦٧.

(٦) في ر، وظ: (الاسم أي المتمكن).

الحـــرف إذا جعل اسما تغير التقدير فيه، فإذا قلت في لاَ: لاَء كان الألف منقلبا عـــن حـــرف لين،وذلـــك أنه لما دخل في جملة الأسماء، وجب أن يجري على منهاجها في التقدير، فكما لا يكون في الأصل اسم عينه ألف كذلك هذا الذي يُصْرف من الحرفية إلى الأسمية، وإن قيل: إن الألف بَاقٍ على حاله لم يمتنع. بيانه أنّــا إذا أردنـــا أن نجعـــل لَوْ اسما زِدنا عليها واوًا، فقلنا: لَوّ، و لم نُزِل تركيبه الأصلي، وإذا قدرت (في)[1] قولهم: لاء أن الألف منقلبة عن حرف لين، كنت قد غيرت التركيب بمنزلة أن تضع موضع الواو في لو حرفا آخر، ويؤنس به أنهم لا يجمعون بين إعلالين، فلا يقولون في آي: آءٌ، ولا في ثَاي ثَاءٌ، وقد احتج من جعـــل الألـــف في لا منقلبة عن حرف لين بقولهم: مَاء في الجمع بين إعلالين، وذلـــك قليل، فالوجه أن يراد إِذًا قيل: إن التقدير في الألف الانقلاب عن وَاوٍ أنهم اعتقدوا فيه صرفه إلى الواو، وإذا اشتقوا منه فِعْلا نحو: أن تقول: لَوَيْت لاَءً حسنة إذ [2] كان الفعل لا يكون عينه ألفا في التركيب إلا أنهم قالوا: لَوَيٌّ، ثم قلـــبوا الواو ألفا والياء همزة، فإن قلت: إذا جاز أن تقول في ضَرَب اسم رجل: هذا ضَرَبٌ، ورأيت ضَرَبًا ومررت بَضَرَبٍ، فتغيره عن حكم الفعل بالإعراب، فكيف لم يجز أن تغير ألف لا إذا جعلته اسما وتعتقد فيه ما يكون في [3] الأسماء من الانقلاب عن الواو كباب.

فالجواب أني أجريت ضَرَبَ مجرى الأسماء بأن جعلت فيه شيئا ليس في الفعل، وهو التنوين والاختلاف ووزان هذا في الحروف[4] أني أجعله على ثلاثة

(١) (في) ليست في: (أ).

(٢) في ظ: (إذا).

(٣) في أ: (من).

(٤) في ر و ظ (الحرف).

أحرف ليكون جاريا على سمت الأسماء، ولست [1] أضع موضع حروف الفعل غيرهـــا إذا سميت به، فكذلك إذا جعلت الحرف اسما لم يجب أن أغير حروفه، فأزعم أن عين لاَء صار واوًا بعد ما كان ألفًا؛ لأن هذا ليس جعل الحرف اسما، وإنما هو استئناف بناء، ولو كان "إلى" إذا جعل اسمًا قُدِّر أنه قيل: إِلَوٌ، ثم قلب الواو ألفا لم تكن قد جعلت اللفظ الذي هو حرف اسمًا، وإنما تكون اخترعت لفظا آخر، فمن أين يشبه هذا أن تجعل الفعل اسما؟ ولا معنى لقولنا جعلنا الفعل اسما غير أن يجرى اللفظ الذي كان يدل على الفعل مجرى الأسماء/ في أحكامها
لا أن يغير التركيب، وإذا أعتقدت في ألف "لاَ" أني إذا اشتققت منه فعلا أتيت ٢٤٠/ب
بحـــرف لين، فقد أَجْرَيْتُه مجرى الأسماء، فليس يلزم أن يقال لَمَّا جعل اسما صار الألف إلى الواو، ثم صار ذلك الواو ألفا، وعلى هذا يجرى حروف التهجي نحو: بَـــا تَا ثَا؛ لأن هذه على حرفين بمنزلة ما ولاَ، وهي مبنية، وألفاتها أصول إذ لو كانت منقلبة، لوجب أن يظهر حرف [2] اللين كما ظهر في لَوْ وأَيْ من حيث إن الألـــف لا ينقلب عن الواو والياء انقلابا لازما [3] ما لم يتحركا وينفتح ما قبلهما، فإذا جعلتها أسماء تامة، فقلت: هذه يَاءٌ حَسَنَةٌ كان الألف هي الأصلية إلاّ أنّ التقديـــر مخـــتلف فيه من حيث تقول: إنَّا لو بنينا منه فِعْلاً، لجعلنا العين واوًا؛ لدخـــولـــه في حكم الأسماء، فنقولك بَوَّيْتِ ونجعل اللام ياء؛ لأن بَاب طَوَيْت أكثر من باب حَيّة على أنه قد روى بَيَّيْت، وهذا لا ينكر لأجل أن باب طَوَيْت، وإن كان أغلب من باب حَيَّة، فليس لك أن تلزمهم الثبات عليه، ولهم أن يجعلوه من أقل التركيبين، وإنما تحمل على ذلك إذا لم يتضح لك استعمالهم،

---

(١) في أ: (ليست).

(٢) في ر، وظ: (حروف).

(٣) في ر، وظ: (لازما لم).

فأما إذا قالوا: بَيّيْت [1] ، فقد عرفت أنهم سلكوا فيه باب حَيّة لا باب طَوَيت، فهذا بمنزلة ما تقدم في الأعجمي، وذلك أن معنى قولنا في نون نَرْجِس: إنه زائد أنهم اعتقدوا حذفه إذا بنوا منه فِعْلا إلا أن هذا أخذ من تركيب رَجَس مبنيا في كلامهم، فكذلك إذا قلنا في ألف لاء: إنها منقلبة عن حرف لين، فالمقصود إذا بنينا منه فِعْلاً وضَعْنا موضع الألف حرف لين لا أنه قيل: لَوَي، ثم لاَءُ كما تقول: في بَاب: إنه قيل: بَوَب، ثم بَاب؛ لأن الدلالة قد قامت على أن تركيب "لا" ليس من لاَمْ وَاوْ كما كان تركيب لَوْ، وإذا ضَمَمْنا إليه حرفا آخر لم يجز أن نُغَيِّر التركيب الأصلي كما لم يجز في لَوْ ذلك.

ومما يقطع بهذا أن التركيب لو كان يغير حتى يقال: لَوْ، ثم يضم إليه ياء، ثم يقلب الواو الفا والياء همزة حتى يقال: إنه بمنزلة قولك: مَوَهٌ، ثم قُلب الواو ألفا والهاء همزة لوجب أن يقال: لَوٌّ أَوْ لَيٌّ كما أن لَوْ وفِي لما كان الحرف الثاني منهما غير ألف لم يكن الثالث الذي يضم إليه همزة بل كان من جنس الثاني كقوله:

أُلاَمُ عَلَى لَوٌّ [2] ....

وهذه فِيٌّ حَسَنَة، فإن قلت: إنهم قلبوا الواو ألفا بعد تقدير لَوَي ليعلم

---

(١) في أ: «بيت».

(٢) جزء من صدر بيت من البحر الطويل لم أهتد إلى معرفة قائله، والبيت بتمامه:

أُلاَمُ عَلَى لَوَ وَلَوْ كُنْتَ عَالِما ... بِأَذْنَابِ لَوَ لم تَفُتْنِي أَوَائِلَهْ

يقول: قد تصدق الأماني إلا أني تركت منها لمكان اللوم مالو طلبته لأدركت غايته ولكني لم أعلم عاقبته فضيعت أوله، وضرب الأذناب مثلا للأواخر.

والشاهد: قوله: "لَوٌّ" ضعف لو لما جعله اسما؛ لأن الاسم المفرد المتمكن لا يكون على أقل من حرفين متحركين والواو في لو لا تتحرك فضوعفت لتكون كالأسماء المتمكنة.

ورَد في الكتاب ٣٣/٢، والمقتضب ٢٣٥/١، والأعلم ٣٣/٢، وشرح المفصل ٣١/٦، والهمع ١٠/١، والخزانة ٣٢٠/٧، والدرر ٧٢/١.

أن هـــذا ذاك، فالجواب أنك إذا قصدت الدلالة على أن "لاء" اسم مجعول من قولك /لا تفعل، فمن سَبِيلك أن تترك لفظ لا على حاله، ولا تضع موضع ألفه واوًا، ثم تقلـــب ذلك الواو، ويزيد في ذلك أنا أجمعنا على أنَّ "لا" ليس لآخره حظ في الحركة، فلو أريد أن يوضع موضع ألف لا واو مثلا لوجب أن تكون تلك الواو ساكنة؛ لأن السكون لا يُزَال عن الحرف الأخير إذا ضُمّ إليه حرف آخـــر، ألا ترى أنهم قالوا: لَوْ فتركوا الواو على سكونه، وأنت تزعم أن لاَءً لَـــوَيٌ في التقدير كَماءٍ في أنه فَعَل بتحريك العين، وهذا ونحوه مما يدل على أن المـــذهب السديد أن تكون ألفات هذه الحروف إذا جعلت اسما هي التي كانت في حال الحرفية، ويكون وجه اعتقاد الانقلاب فيها أن الذي يشتق منها تكون عيـــنه حرف لين إمَّا وَاوًا، وإما يَاءً حتى كأن التركيب في الأصل كذلك على الحقـــيقة كماء، ويجوز مع أن هذا المذهب لا يفضي إلى الجمع بين إعلالين أن تكون الهمزة في نحو: لاء، وياء أصلية غير منقلبة عن ياء يؤكد ذلك أمران: ٢٤١/أ

أحـــدهما: أن الياء لا تقلب همزة إلا إذا كانت الألف قبله زائدة وألف "لا" غـــير زائـــدة، ويقطع بهذا أنهم قالوا: زَايٌ، فضموا الياء إلى الألف، و لم يقلبوه همزة.

والـــثاني: أن الحرف الثالث تعتبر مجانسته للثاني، ألا تري إلى لَوّ، وليس هنا شَيء أشد مجانسة للألف من الهمزة، ألا تراها تجاورها في المخرج، وتنقلب إلـــيها إذا مَسّتها الحركة، والياء وإن كان حرف لين فليس لـــه هذه المجانسة، ولِمَا بين الهمزة والألف من الامتزاج والتناسب الشديد اجتمعا في التسمية.

بيانه أن في أول كل حرف لفظه، فأول الجيم جيم، والحرف الذي بعد القاف قولك: قَال أول [١] اسمه همزة كقولك: ألِف، فمجيء الهمزة بدلها لما لم يمكن اللفظ بها ابتداء يقطع بأنهما من جنس واحد، وهذا أوضح من أن يخفى، فكأنهم لما أرادوا إتمام ياء ضَمُّوا إليها همزة، والذي دعا من حكم بأن الهمزة منقلبة عن حرف لين قولهم: بَيَّيْت دون بَيَّأت، فيقول: لولا أن اللام ياء لما عاد في تصريف الكلمة، ومما يزيد هذا القول قوة أن الحرف الثالث إذا ضم إلى الثاني فهو أصل، فإذا كان الهمز هو المضموم وجب أن يعود في الفعل الذي يؤخذ منه، فيقال: بَيَّأْت، وإذا كان الأمر على هذا فوجه مصير حرف اللين المضموم إلى [٢] نحو، "ما" و"لا" همزة، وإن لم يكن الألف قبلها زائدة بمنزلة قَضَاء على ضربين.

أحدهما: أن يكون الأصل لاَي ويَاي /إلا أنهم صرفوه إلى الهمزة حرصا ٢٤١/ب
على أن يكون الحرف المزيد من جنس ما قبله فيجرى مجرى لَوْ، وإذا كان التقدير الياء عاد في الفعل.

والثاني: أن ألِف لاَء تفارق ألِف زَاي وآي من حيث إنه ليس بمنقلب عن حرف كما ذكرنا فيشبه ألف قَضَاء من جهة كونه ألفا بنفسه عاريا من تقدير الحركة، وإن لم تكن مزيدة من حيث إن الحروف لا تكون فيها زيادة، فإذا ضممت الياء إليها، فقلت: لاَي صار كقَضَاي، فيسوغ أن تهمزه هذا هو وجه من جعل الهمزة في ياء منقلبة عن حرف لين، وليس يمتنع أن تكون الهمزة

---

(١) في ظ: (أوله).

(٢) في أ: (أن).

أصلا لأجل بَيَّيْت، وذاك أن هذا شَيء جاء في بعض كلامهم، فيجوز أن يكون مثل هَلَّل [(١)] في أنه من تركيب آخر وضع لمن يكتب ذاك كما وضع لاَلَيْت لمن يقــول: لاَلاَ، فإذا [(٢)] قلت: بَيَّيْت علم منه أنك أثبت الصورة المعروفة كما دل لاَلَيْت على أنك لفظت بقولك: لاَلاَ، فقد حصل في هذا وجهان:

أحدهما: أن يكون المضموم إلى هذه الحروف ياء.

والــثاني: أن يكون همزة والذي يقوي الهمزة أنها أشبه بالألف، وهم يضمون أبدًا ماهو من جنس الحرف الأخير.

وقد ذكر وجه ثالث وهو أن يكون ضم إلى ما ولا ألف فاجتمع ألفان فهمـــز الثانية كما كان ذلك في صَحْرَاء وحَمْرَاء، والذي يعضد هذا القول ما ذكرنا من مراعاتهم أن يكون الحرف الذي يضم إليه مجانساً لـــه كَلوّ وفِيّ ولِيّ في [(٣)] لِي، وهو يعضد ما ذكرنا من أن تكون الهمزة أصلية، وذلك أنه يجوز أن يقال: لما أرادوا أن يضموا إلى الألف مثله علموا أن ذلك لا يستطاع اللفظ به، ويفضي إلى الهمزة، فأقاموا الهمزة مقام الألف كما فعلوا ذلك في التسمية حيث قيل: أَلِف، ثم لما أرادوا اشتقاق الفعل منه قالوا: بَيَّيْت بالياء دون الهمزة ليكون تقديـــر الألـــف باقيا، وذاك أن الألف يظهر في قولك: بَيَّا، ثم تقلب في بَيَّيْت، وكمـــا أن قولك في همزة ألف إنها نابت مناب الألف أكثر أنسا من أن تقول: إنهـــم أرادوا اللفـــظ بالألف، فلما كان المبتدأ به يتحرك صار همزة كذلك أن تقول: إن الهمزة ضمت إلى الحرف في نحو: يَاء ولاَء في أول الأحوال أظهر من

---

(١) في سيبويه ١٧٧/١: (هلل إذا قال: لا إله إلاّ الله).

(٢) انظر الحلبيات: ٣٢٦، وسر صناعة الإعراب: ٢٣٣، ٧٤٥.

(٣) في ر، وظ: (كي في كي) و (في لي) ليست في: (د).

أن تـــزعم أن الألــــف ضم إليه، ثم صار همزة غير أنه ليس بمردود، ونظيره ما ذكرنا من حَمْرَاء، ألا ترى أنهم قدروا ألفين، ثم همزوا الثانية إذ لو كانت الهمزة أصـــلا لـــوجب أن يؤنث بها حيث لا يكون اجتماع ألفين /فأما ألف كَاف ٢٤٢/أ
وقَاف فقد قالوا: إن الحكم عليها أن تكون غير منقلبة؛ لأنها مبنية كالحروف، فـــلا يقع التصرف فيها، ولا يمتنع أن يكون أصل الكاف كَوَف، ثم قلب الواو ألفـــا للاستثقال، وذلك أنا امتنعنا من أن يكون ألف "لا" منقلبا من حيث إن آخـــر الحرف لا يكون متحركا ما قبله غير ساكن، فلا يوجد نحو: قَدْ، وإنما يكون التحريك فيه إذا التقى ساكنان نحو: سَوْف وثُمّ، فقلنا: إن الحرف الأخير لـــو كـــان واوًا لوجب أن يقال في مَا: مَوْ وفي إِلَى [(١)] إلو كما قيل: لَي ولَو، وليس يجب أن يكون الحرف في حشو الحرف أو الكلمة المبنية ساكناً فيقال : أن الحـــرف الـــثاني في كَاف لو كان واوًا لوجب أن يقال: كَوَف، وإذا كان كـــذلك جـــاز أن يكـــون الأصل كُوف، ثم قلب الواو، وليس في هذا كبير تـــصرف؛ لأن الواو المتحرك المفتوح ما قبله الكائن في هذا المثال قد استمر فيه القلب حتىكأن الألف هو الأصل في هذا النحو.

واعلم أنه لا يكون الواو فاءً ولا مَا معا، فلا يَجِيء نحو: وَعَوْت [(٢)] في الكلام، فإذا وجدت نحو: الوعا فاحكم على لامه بأنه ياء وإن لم يكن الاشتقاق دَالاًّ علـــيه، والـــذي يـــزهد في ذلك أن وَعَوْت يشبه وَعَدْت وغَزَوْت جميعا، ووَعَـــدْت يجب كسر العين في مضارعه نحو: يَعِد وغَزَوت يضم عين مضارعه

---

(١) في أ: (أل).

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٣٩٠، والحلبيات: ٨.

نحـــو: يَغْزُو، فإذًا يؤدي بناء وَعَوْت إلى جمع الضمة والكسرة على العين وذلك محـــال (١) ، فلمـــا أدى إلى هذه الحالة ترك رأسا، فلم يُبْنَ منه شَيء في الاسم أيضا، ولا في فِعْل لا يؤدي إلى ذلك نحو: فَعُل يَفْعُل، فلم يقل: (وَعوْتَ تَوْعُو، ولم يُقَـــلْ): وَعِيْتَ تُوعَى على فَعِلت بكسر العين؛ لأنه لما امتنعت (٢) في فَعِلت الـــذي هو الأكثر المستمر في كل وجه رفض في هذين اللذين هما بمنزلة فرعين علـــيه في قلة التصرف على أن فَعُلْت منه يثقل؛ لأنك تفتقر في قولك: وَعُوْت تَوْعَـــوا إلى الجمع بين وَاوَين (٣) وضمه (٤) هذا وليس (كل)(٥) بناء يرفض ولا يـــبني يكـــون لـــــه تعلـــيل، ألا ترى أنهم رفضوا مَفْعُلا بضم العين، وإنما استعملوا (٦) بالتاء نحو: مَكْرُمَة، ثم ليس لأحد أن يقول: لم تركوا ذلك؟ كما لا يجـــوز أن يقال: كيف لم يقولوا بدل رَجُل: رُجُل بضم الصدر؟ فما ذكرته هـــو قـــول أصـــحابنا وفيه شَبه التعليل (٧) والتأنيس، ولا يكون في كلامهم كلمـــة (٨) فاؤها ولامها واو وعينها ياء، ولأمَا جميع حروفه من موضع واحد، وقولهم في اسم الحرف وَاوٌ قد أوقعه الخلاف بين هذين، فمذهب أبي الحسن / ٢٤٢/ب أن عينه واو وأن الكلمة من الواوات (٩) .

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب: ٥٩٧.

(٢) في ر، وظ، ود: (امتنع).

(٣) في أ: (الواوين).

(٤) انظر سر صناعة الإعراب: ٥٩٧، ٥٩٨.

(٥) (كل) ليست في: (أ).

(٦) في د: (استعملوه).

(٧) في ر، وظ: (التعلل).

(٨) في أ: (ما) مكان (كلمة).

(٩) انظر سر صناعة الإعراب: ٥٩٨، ٨٠٠.

وذهب أبو علي إلى أن عينها ياء [1] ، وكل واحد منهما التزم تركيبا معدوما في الكلام غير أن أبا علي يقول: إن ما ذهبت إليه له في الكلام [2] نظير من وجه، وهو أن هاهنا ما فاؤه ولامه من موضع واحد نحو: سَلِسَ وقَلِقَ، وإن لم يكن بابا واسعا، وليس هنا شيء جميع حروفه من موضع واحد، فحمل وَاوٍ على ما يوجد له نظير بحال أولى من حمله على مالا نظير له ألبتة، وأبو الحسن يستدل بأنهم فخموا هذا الاسم، ولم يميلوا [3] فلو كان الألف من الياء لوجب أن يجوز فيه الإمالة، ويجوز عندي أن يكون ذلك لأجل أن الألف قد اكتنفه الواو، وإذا كانت الياء تجتلب الإمالة في قولهم: واو كما يمنع الضمة في نحو: أَجْر بعد أن وقع قبل الألف وبعده، وقال بعض أصحابنا: إن مذهب أبي الحسن يعضده أمر ثان وهو ما وصى به صاحب الكتاب من أن العين إذا جهل أمرها، وجب أن يحمل على الواو [4] ، وهذا تأنيس، وليس يدخل على الشيخ أبي علي؛ لأنه يقول: إن حمل الشيء على ماله نظير بحال أولى، فهذا دليل على أن العين يجب أن يكون ياء، والذي قاله صاحب الكتاب يقع فيما لا دليل فيه بوجه، وكان مجهولا فاعرفه. وأعلم أنه لا يكون أيضا في الكلام ما عينه ياء ولامه واو بعكس طَوَيْت، فلا يجعل نحو: عَيَوْت بناء، فأما حَيْوَة في قولهم: رَجَاء بن حَيْوة[5] والحيوان، فأصله حَيّة [6] كما جاء في غيره من الأعلام أبو

---

(١) الحلبيات: ٨.

(٢) في أ: (إليه في الكلام له).

(٣) انظر سر صناعة الإعراب: ٥٩٨.

(٤) الكتاب ٢/١٢٧.

(٥) أبو المقدام رجاء بن حيوة بن جرول الكندي كان من العلماء وكان يجالس عمر بن عبدالعزيز، توفي سنة ١١٢هـ.
أخباره في: المعارف: ٤٧٣، وصفة الصفوة ٤/٢١٣، ووفيات الأعيان ٢/٣٠١.

(٦) جاز ذلك فيه لأنه يجوز في الأعلام مالا يجوز في غيرها. المنصف ٢/٢٨٥، وانظر سر صناعة الإعراب: ٥٩٠.

حَـــيّة، وقلب الياء واوًا، وهو من تغيير الأعلام، وكذا الحيوان الأصل الحييان، وأبدل الياء واوًا كما قالوا في جَبَيْت الخراج: جِباوة، وأصحابنا يقولون في هذا الـــنحو: إنه بدل على غير قياس ويعنون أنه لا يطرد كما لا يطرد [1] ، إبدال الحـــروف الصحيحة بعضها من بعض نحو: مَاء في مَاه؛ لأن القياس يحيل ذلك، ولا يقـــبله كيف وهما حرفان متقاربان، والبدل يأتي بَدالّة [2] المقاربة، ثم إن في قلب الياء واوًا في الحيوان أمرًا لا يكون في جِبَاوة، وذلك أنهم قصدوا أن يكون هـــذا فَعَلان بتحريك العين نحو: حَيَيَان على وزن الطّوَفَان والنَّزَوان، فلم يمكن الإدغام إذ لو قلت: حَيَّان لم يدر أنه فَعَلاَن بتحريك العين أو فَعْلان بالإسكان،
٢٤٣/أ واســـتثقل اجتماع ياءين متحركين فأبدل من أحدهما الواو ليختلف [3] اللفظ فيكتسي بعض الخفة والأنس في الذوق، ويوضح هذا ما قال الجميع في النسب إلى حَـــيّة: حَـــيَوِيّ من أنهم حركوا العين فصار حَيَيَة، ثم حذفوا التاء لقصد النـــسب فصار حَيًا كهُدًى، وأن المقصود في ذلك الصنيع أن يقال: حَيَوي [4] كهُـــدَوِي فـــلا يفتقر إلى الجمع بين الياءات نحو: حَيَيِيّ، فإذا كان يحرك العين ويغـــير الاسم عن صورته ليصير الياءان إلى ياء وواو كان أن يقلب هنا واحدة من اليائين مع تحركهما جميعا أولى فاعرفه فإنه واضح.

وذهب أبو عثمان إلى أن الحَيَوان مصدر فِعْل لم يستعمل، فكما قالوا: فَاظَـــت نَفْسُه فَيْظًا وفَوْظًا فكأنّ فَوْظًا مصدر فَاظَ يَفُوظ، وإن لم يستعمل [5]

---

(١) (كما لا يطرد) ليست في (ظ)، وفي د: (كما يطرد).

(٢) في ظ: (بدلالة).

(٣) في ظ: (ليخلف).

(٤) انظر الكتاب ٧٣/٢، والبغداديات: ٢٣٠.

(٥) انظر المنصف ٢٨٤/٢، ٢٨٥.

كـــذلك يكون حَيَوان مصدر فعل غير حَيِّت لم يخرج إلى الاستعمال، وحكى شيخنا أن أبا علي لم يرتض هذا المذهب[1]، وذاك أنه إنما جاز لنا أن نحكم بأن فَــوظًا مــصدر فِعْلٍ لم يستعمل وأن الواو غير مقلوب من الياء في فيظ؛ لأنا وجــدناهم يبنون أفعالا كثيرة عينها وَاو نحو: قَالَ يَقُولُ، وليس كذلك ما نحن فيه؛ لأنا لم نجدهم بنوا فِعْلاً مثل حَيَوان نحو: عَيَوْت وظَيَوْت مثلا، فلم يجز أن يقــدر حَــيَوت [2] أيضا؛ لأن الشَّيء يقدر بعد أن يعرف لــه أصل بوجود الــنظير، وإذا كــان الأمر على ما وصفنا عرفت أن الحيوان لا يشبه نحو: فَاظَ يَفِــيظُ فَيْظًا وفَوْظًا، وأكثر ما يدعو الناس إلى استغراب نحو هذا من قلب الياء واوًا والانقــباض عنه أنهم رأوا الياء يقلب واوًا لعلة نحو: مُوقِن ومُوسر، وكذا يقلب الواو لذلك نحو: مِيْقَات ومِيعاد، وغير ذلك، فلما لم يروا في نحو: جَبَيْت الخَــرَاج جِبَاوَةً ضمة وشيئا يوجب القلب أخذوا يستوحشون منه حتى يقول بعــضهم: إن الياء دخل على الواو كثيرا في نحو: أَغْزِيَتْ وغَازَيْت وغير ذلك، فجعل قلبه واوًا من غير سبب تعويضا للواو مما أصابه من الياء [3] ، وهذا تعليل يــأتي في غــير هــذا الموضع، ولا يفتقر إليه هنا لما ذكرنا من أن الإبدال على ضربين:

مطرد: وهو الذي لعلة نحو: قلب الياء واوًا للضمة، فهذا يجب أن تفعله في كل موضع يؤدي إليه ولا يحتاج فيه إلى سماع.

والثاني غير مطرد: وهو أنهم يقيمون حرفا مقام حرف للمقاربة فقط،

---

(١) انظر البغداديات: ٢٣٤.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٩/٢، وسر صناعة الإعراب: ٥٩٠.

(٣) انظر سر صناعة الإعراب: ٥٨٩، ٦٦٢، ٧٣٧.

وذلك لا يجوز أن تفعله؛ لأنه شبيه بصيغة المثال ووضع التركيب، وذلك أمرهم
يتولونه، فإن كان نحو: جِبَاوَة شُذُوذًا /ومناقضة للقياس حتى يحتاج إلى حديث ٢٤٣/ب
التعويض، فيجب أن يقال ذلك في جميع الحروف الصحيحة إذا أبدل بعضها من
بعض لغير سبب نحو: هَرَاقَ في أَرَاق ومَاء في مَاه، وذلك ظاهر التَّنافر، فقد تبين
أن الأمـــر في هـــذا النحو سَهْل، وليس ينبغي أن يورث وحشة وعاد الأمر إلى
حديث الجائز والواجب فاعرفه وبالله التوفيق.

قال صاحب الكتاب:

باب ما كان معتل الفاء

لا تخلـــو الأفعال المعتلة الفاء من أن تكون على فَعَل يَفْعِل أو فعِل [1] يَفْعِل أو فَعِل يفْعَل أو فَعُل يَفْعُل.

فمـــا كان منها على فَعَل يفْعِلُ من الواو فنحو: وَعَد يَعِد ووَزَنَ يَزِنَ، فـــإن الفاء تحذف من المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة في يَفْعِل، ثم تتبع سائر حـــروف المضارعة (الياء)[2] فتحذف معها [3] الواو كما أتبعوها في باب أفْعَل الهمـــزة في الحـــذف، ومـــصدر هذا الضرب إذا كان على فِعْلَة أعل بالحذف (وذلـــك)[4] نحـــو: العِدَة [5] والزِّنَة والسِّمَة كُرِهَ تحريكها [6] بالكسر إذ كره وقوعها بعدها [7] في يَعِد، والمصدر يْعَلّ بإعلال الفعل.

فأمـــا الوَزْن والوَعْد والوَسم، فلما تحركت الواو فيهن بالفتح صحت،

---

(١) في التكملة مرجان: (على فعل).

(٢) (الياء) ليست في: (أ).

(٣) في: (منها).

(٤) (وذلك) ليست في: (أ).

(٥) قـال المرادى في شرح الألفية ٦/ ٩٤: (أصله وِعْد على وزن فِعْل فحذفت فاؤه حملا على المـضارع وحـركت عينـه بحركة الفاء وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها، وعوضوا منها تاء التأنيث، ولذلك لا يجتمعان، والتعويض هنا لازم) وانظر نزهة الطرف: ٢٠٢، ٢٠٣، والإنـصاف: ٧٨٢، والممـتع ٤٢٦، وشـرح الـشافية للرضـي ٣/ ٨٧، ٨٨، ٨٩.

(٦) في التكملة شاذلي: (تحركها).

(٧) في التكملة مرجان: (بعد ياء يعد).

فلم تحذف كما لم تكره الألف بعد الواو في نحو: وَاعِد ووَاثِب وكرهت الكسرة بعدها كما كرهت الياء بعدها، فمن ثم قَلّ نحو: وَيْح ووَيْل، فأما الوِجْهَة فصحت؛ لأنه اسم للمكان المتوجه إليه فقوله سبحانه: ﴿ولِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيها﴾[1] أي مكان يتوجه إليه، ومن جعلها التَّوجُهَ كان شاذًا كشذوذ القُصْوَى والقَوَد ونحو ذلك، وهذا في المصدر أبعد لإجرائهم إياه مجرى الفعل، والفعل لم يصح في هذا النحو [2] .

قال المفسر:

أعلم أن ما فاؤه واو نحو: وَعَد ووَزَنَ، فإنك تقول في مضارعه: يَعِد، فتحذف الواو، فالأصل يَوْعِد غير أنهم وجدوا الكلمة قد توالى عليها ثلاثة أشياء مستنكرة أحدها الياء، والثاني الكسرة، والثالث الواو.

فلما كان كذلك حذفوا واحدًا منها، وهو الواو ليخف أمر الاستثقال، فقيل: يَعِدُ فوزنه يَعِل، وقيل: أَعِدَ ونَعِدُ وتَعِدُ، فحذف منها وإن كان لا يقع فيه الواو بين ياء وكسرة؛ لأن حروف المضارعة أخوات، فلما حذف مع أحدها للعلة المذكورة حذف مع الآخر، وإن لم تكن العلة قائمة فيها مراعاة لطريقة/ ٢٤٤/أ المشاكلة إذ لو قيل: نَوْعِد وأَوْعِد وتَوْعِد ويَعِد زيد لكان اختلافا وتنافرًا في اللفظ والباب، ومثله أُكْرِم ونُكْرِم ويُكْرِم على ما مضى في باب المصادر والأفعال المزيد فيها [3] .

---

(١) البقرة (١٤٨).

(٢) التكملة شاذلي: ٢٤٦، والتكملة مرجان: ٥٦٧، ٥٦٨.

(٣) انظر ص: ١٠٨٢ .

ويـــزيد في قـــوة الحذف أن الواو والياء إذا اجتمعتا، وكانتا على صفة يتأتـــى معها الإدغام قلب الواو نحو: سَيِّد في سَيْوِد، وذلك لاستكراه اجتماع المثلين، فلما اجتمع هنا ثلاثة أمثال الواو والياء والكسرة، ولم يمكن الإدغام إذ كـــان السابق متحركاً، وكان حق المدغم أن يكون ساكنا أعل بالحذف فقيل: يَعِدُ فاعرفه.

واعلم أنهم يقولون: فسق يَفْسُق ويَفْسِقُ وحَشَر يَحْشُر ويَحْشِر، ويكثر ذلك جدًا في الصحيح، ولا يَجِيء في هذا فلا يقال: يَعِد ويَعُد مثلا، ولا يَوْعِد وتَـــوعُد مـــثلا، وذلك أن العين لما جاور حرف العلة، أعل فألزم وجهًا ومنع التصرف لئلا يجري المعتل مجرى الصحيح، فإذا وضع المضارع مما فاؤه واو على كسر العين لم يضم نحو: وَعَد يَعِد، وإذا وضع على الضم لم يكسر نحو: وَضُوءَ يَوْضُوء، فأما ما حكي من نحو: وَجَد يَجُدُ بضم الجيم، فشاذ نادر [1] أنشد:

لَـــو شِئْتِ قَدْ نَقَع الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ تَـــدَعُ الحَوَائِم لا يَجُدْنَ غَلِيلا [2]

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٣٢.

(٢) بيت من البحر الكامل، اختلف في قائله، فقيل: إنه جرير، وقيل: لبيد بن ربيعة العامري. نسب إلى جرير في ديوانه: ٣٦٤، والتنبيه والإيضاح (وجد)، واللسان (نقع)، والمغني: ٣٠١، والعيني ٤/٥٩١، وشرح الشواهد للعيني ٤/٣٤١، وشرح شواهد المغني: ٦٦٦، وشرح أبيات المغني ٥/١١٤، وشرح شواهد الشافية: ٥٣، والتاج (نقع)، والدرر ٥/١٠٣.

ونسب إلى لبيد في الصحاح (وجد)، وشرح الشافية للرضي ١/١٣٢، واللسان والتاج (وجد).

الشاهد: قوله: "يَجُدْن" بضم الجيم، وهذا شاذ.

وورد غير منسوب في: الحلبيات: ١٢٧، وسر صناعة الإعراب ٥٩٦، والمنصف ١/١٨٦، =

وأمـــا المصدر نحو العِدَة والزِّنة والسِّمة، فالأصل فِعْلَة كالفِطْنَة والدِّرْيَة والحِمْـــيَة والمِشْيَة نحو: وِعْدَة ووِسْمَة ووِزْنَة ووِشْيَة إلا أنهم يعلون [1] المصدر باعـــتلال [2] الفعل طلبا للتشاكل كما قالوا: قَامَ قِيَاما على ما تقدم [3] ، فلما كانـــوا حذفوا من الفعل الفاء أحبوا أن يحذفوه من المصدر أيضا كما أنهم لما قلبوا العين في قام قلبوه في المصدر، فقالوا: قِيَاما، فنقلوا الكسرة من الواو إلى ما بعدها، وحذفت، فإن قلت: وكيف قيل: الوَسْم والوَعْد، ولم يُقَل: سَمٌ وعَدٌ، وهـــو مصدر مثل العِدَة، فالجواب أن الإعلال في المصدر لأجل المشاكلة يكون بعد أن يوجد فيه شَيء مما استثقل في الفعل أو يقتضي تغييرًا، فالوِعْدَة [4] أُعِلّ لأمرين أحدهما: لاجتماع [5] واو وكسرة.

= وشـرح المفـصل ٦٠/١٠، والمقـرب ١٨٣/٢، والممـتع: ١٧٧، وشـرح الألفـية للمرادى ٩٦/٦، والهمع ٣٤٩/٤، والأشموني ٣٤١/٤.

في ديوان جرير (بمشرب، يدع، ويجدن) بكسر الجيم ولا شاهد فيه.

في الـصحاح، والتنبيه والإيـضاح، والمقـرب، والممـتع، وشـرح الـشافية، واللسان، وشرح الألفية للمرادى، والعيني، والأشموني، وشرح شواهد الشافية، والتاج (الصوادي).

شـئتِ: بكـسر الـتاء خطـاب لأمامة في البيت قبله، ثقع: روى، تدع: تترك، الحوائم: جمع حائم وهو الطالب للحاجة، غليلا: عطشا.

(١) في أ: (يعللون).

(٢) في ر، وظ، ود: (إعلال).

(٣) انظر ص: ١٠٥٩ .

(٤) في أ: (الوعد).

(٥) في ر، وظ: (اجتماع).

والثاني: أن يكون المصدر مشاكلا للفعل يدلك على ذلك أن ما لم يكن مـــصدرًا لم يعل، وذلك الوِجْهَة؛ لأنها المكان المتوجه إليه، فهي اسم وليست بمصدر، وقال أبو علي: إن من جعلها بمعنى التَّوَجُّه كان شاذا [1] على قولـــه/ ٢٤٤/ب لأجل أن هذا الإعلال يختص بالمصدر، وإذا كان مصدرًا و لم يكن قد اجتمع فيه واو وكسرة لم يُعَلّ أيضا لزوال أحد السببين، فيقال: الوَسْم والوَعْد، وهم كثيرًا مـــا يعلقـــون الحكم بسببين فلا ينازع في ذلك، ولكن يعمل على مذهبهم مع العلم بأنه جائز في القياس وغير موضوع على خَبْط ومُجَازَفة، ومثل وِجْهَة في التصحيح لكونها غير مصدر قولهم في [2] وَلِيْد: وِلْدة [3] كغِلْمَة. ونظير وِعْدَة في تعلق الحذف لطلب المشاكلة. وأمر ثان قولهم: قُمْتِ قِيامًا، ألا ترى أن الواو قلب ياء بعد أمرين: أحدهما: كونه مصدر فِعْل معتل، والثاني: انكسار ما قبله مع وقوع الألف المزيدة بعده، وقيل: خِوَان، فلم يعل مع الانكسار (وحصول الألف بعد الواو)[4] ؛ لأنه ليس بمصدر واجْتَوروا اجْتِوَارًا ولِوَاذ في لاَوَذَ لأجل أن المشاكلة معدومة في الإعلال من حيث إن الفعل مصحح فاعرفه. فإن قلت: إن يَـــوْعِد قد حذف الفاء فيه لاجتماع الواو والكسرة والياء، وقد حصل في وِعْدة الواو والكسرة، وأمر ثالث وهو أن الكسرة متصلة بالواو، وهي في يَوْعِد على حرف غير الواو، وبين الكسرة بعد حرف اللين والكسرة المتصلة (به)[5]

---

(١) انظر ص: ١٣٥٠ .

(٢) في أ: (وليدة).

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٥٨.

(٤) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ، ود).

(٥) (به) ليست في: (أ).

نفـــسه فـــصل قويّ في حديث الاستثقال، فقد جرى المصدر مجرى الفعل في اجتماع ثلاثة أشياء مستنكرة فيه، فهلا قلت: إنه أُعِلّ لذلك فاطرحت حديث المشاكلة جنبا ويكون التصحيح في الوَعد لزوال الكسرة وانتفاء الثقل.

فالجواب أن الأمر كما زعمت في مقاربة وِعْدَة ليَوْعِد من جهة حصول مـــا يجرى مجرى ثلاثة أشياء من حيث إن الكسرة مع نفس الواو أثقل منها إذا كانت مجاورة لـــه غير أن حديث المشاكلة لا يمكن اطراحه من حيث إن الاسم فرع على الفعل في الإعلال على ما مضى[1]، فلا يعل إلا ماهو منه بسبب[2]، ولو كان لا يعتبر ذلك لما صح نحو: وِلْدَة في غير المصدر فاعرفه، وبعد:

فإن التقدير في حذف الواو من وِعْدة لا يخلو من وجهين:

أحـــدهما: أن تقول: إن القصد أن تُزَال الكسرة عن الواو لا أن تحذف هـــي نفـــسها إلا أنها لما سكنت لم يمكن الابتداء بها وثَقُل أن يجتلب لها همزة الوصل إذ كان يجب أن يقال: ايعَدَة في حال ثبوت الهمزة قبلها، فيكون تغييرًا على تغيير/ فحذفت، أو يقال: إن القصد أن يحذف الواو حذفًا غير أنه لما كان ٢٤٥/أ يحـــتاج إلى تحـــريك العين إذا حذف كان أن ينقل حركة الفاء إليه أولى لثلاثة أمور:

أحـــدها: أن حـــذف المتحـــرك أغلظ من حذف الساكن، وإذا كان المحـــذوف في الفعـــل ساكنا مع أنه الأصل في الإعلال كان أن يكون ذلك في الاسم لئلا يزيد عليه في الإعلال [3] أحسن.

---

(١) انظر ص: ١٠٦٠ .

(٢) في أ: (لسبب).

(٣) في ر، وظ، ود: (الاعتلال).

الثاني: أن العين يقصد تحريكه لتعذر اللفظ به ساكناً، فأن يؤتى بحركة ليست بغريبة وهي لحرف [1] يجاوره أولى من أن يحذف ويؤتى بأجنبية.

والـــثالث: أنـــك إذا قدرت أن الحركة في عين عِدَة [2] ونحوها حادثة كــنت أدخلـــت علـــى الكلمة ثلاث تغييرات حذف الواو وحذف الحركة، وإحـــداث حركة أخرى، فإذا نقلت كان تغييران الحذف والنقل، ثم النقل لا يعـــتد به؛ لأنه أسهل من الحذف، إذ لم يخرج من البين [3] شيء وأولى الأقوال أقلـــها تَغْيِيرًا، فالوجه الأول في تقدير حذف الواو ضعيف لأجل أن الغرض أن يعل المصدر لاعتلال الفعل كما عرفت، فالأولى أن يكون القصد حذف الواو كما حذف في الفعل لا نقل الكسرة فقط فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

فإن كان [4] الفاء في فَعَل يَفْعَل ياء صحت و لم تعتل في قول الجمهور والـــشائع، وذلـــك نحو: يَمَن يَيْمَن ويَنَع يَيْنَع ويَسَر يَيْسَر؛ لأن الياء أخف من الواو، ألا تراهم قلبوها[5] إليها في نحو: سَيِّد ومَيِّت، وهي أيضا قريبة من الألف فصارت بمنزلة الألف بعد الياء.

وأمـــا مـــا كان على فَعِل يَفْعِل وفاؤه [6] واو، فنحو: وَلِيَ يَلِي ووَمِقَ

---

(١) في ظ: (كحرف).

(٢) في ظ: (واحدة).

(٣) في د: (الشيء).

(٤) في التكملة: (كانت).

(٥) في أ، ود، وظ: (يدعونها).

(٦) في أ، والتكملة مرجان: (وواء فاء).

يَمِــقُ، فــإن الفاء تحذف منه كما حذفت في باب فَعَل يَفْعِل لوقوع الواو بين الكــسرة والياء في البابين، وحذفوا الواو من وَطِيء يَطَأ، ووَسِع يَسَع؛ لأنه من فَعِل يَفْعِل في الأصل، وإنما فتح العين من أجل حرف الحلق، فأجري على حكم الأصــل الذي هو الكسرة كما أجريت الكسرة في التَّرامي ونحوه مجرى الضمة التي هي الأصل لولا [1] ذلك لم تصرف الكلمة.

وأمــا فَعِــل يَفْعَل نحو: وَجِل يَوْجَل ووَحِل [2] يَوْحَل [3] ، ففيه أربع لغات أكثرها وأعلاها أن تصح الواو؛ لأنها لم تتوسط الياء والكسرة، وهي لغة القــرآن في قوله تعالى: **﴿قَالُوا لاَ تَوْجَلْ﴾**[4] ومنهم من يقول: يَاجَل [5] فيبدل من الواو الألف لما انفتح ما قبلها.

ومــنهم من يقول: يَيْجَل فيبدل من الواو الياء كما أبدل الجميع [6] في نحو: سَيِّد[7] ومنهم من كره ذلك لحجز الحركة بينهما، فكسر الياء ليقلبها كما ٢٤٥/ب قلبها بعد الكسرة في نحو: مِيزان، فقال: يِيْجَل، ويدلك على أن الكسرة في الياء

---

(١) في التكملة مرجان: (ولولا).

(٢) في التكملة مرجان: (وجل يوجل).

(٣) في تهذيب اللغة ٥/٢٥٠: (الوَحَلُ طين يرتطم فيه الدواب يقال: وَحِلَ فيه يوْحَلُ وَحِلاً فهو وحل إذا وقع في الوحل).

(٤) الحجر /٥٣ في مختصر شواذ القرآن ٧٥: (لا تُوجَلْ بضم التاء الحسن، لا تُوَاجِلْ بألف أصحاب عبدالله، لا تَاجَل أبو معاذ)، وانظر المحتسب ٢/٤، وإتحاف فضلاء البشر ١٧٧/٢.

(٥) في التكملة مرجان: (يأجل).

(٦) في التكملة مرجان: (الجميع من العرب).

(٧) في التكملة: (سيد وميت).

لهـــذا المعنى أن من يقول: أنت تِعْلم لا يقول: هو يِعْلم، وما كان من هذا المثال فاؤه ياء، فإنه يصح إذا صحت الواو فيه مع اعتلال [١] الواو في يَفعِل نحو: يَعِد، وصحة الياء في نحو: يَيْنَع ويَيْعَر [٢]، وذلك نحو: يَئِس يَيْأَس وَيَبِسَ يَيْبَس، وقد قال بعضهم: يَاءِسٌ ويَابِسٌ، فأجرى الياء مجرى الواو حيث قال [٣]: يَاجَل [٤] كما أجراها بعضهم مجرى الواو حيث حذفها فقال: يَئِسَ كما قال: يَعِدُ "فأما مـــا كان [٥] على فَعُل يفعُل فإن الواو تصح فيه فلا يحذف، وذلك نحو: وَضُؤَ يَوْضُؤ ووَطُؤَ يَوْطُؤ"[٦].

قال المفسر:

أعلم أن ما كان من الياء بإزاء وَعَد لم يلحقه هذا الحذف تقول: يَمَن يَــيْمَن، وذلك أن الياء أخف من الواو، وشبهه بالألف لمقاربتها لها في المخرج، فالـــواو بعـــيدة منها؛ لأن الياء من وسط اللسان، والواو من الشفة يدلك على ذلك أن من قال: أَفْعَيٌ [٧] بالياء أكثر ممن يقول: أَفْعَوٌ [٨]، ويصرفون الياء إلى الألـــف في مواضع بلا سبب، ولا يكون ذلك في الواو إلا مجهولا نادِرًا، فمن

---

(١) في أ: (مع الاعتلال في يفعل).

(٢) في التكملة مرجان: (بيعيد).

(٣) في التكملة شاذلي: (قالوا).

(٤) في التكملة مرجان: (يأجل).

(٥) في أ: (وما كان).

(٦) التكملة شاذلي: ٢٤٦، ٢٤٧، والتكملة مرجان: ٥٦٨-٥٩٠.

(٧) انظر الكتاب ٢٨٧/٢، وسر صناعة الإعراب: ٧٠٢.

(٨) قلب ألفها واوًا لغة أهل الحجاز. انظر النهاية ٥٥/١.

ذلك حَارِيّ في حيْرَة، وطَائِي في طَيِّء، وزَبَاني في زِبْنِيَة وآية على قول صاحب الكـتاب [١] وحَاحَـيْت [٢] وعاعَيْت، والأصل حَيْحَيْت، ولا يكون ذلك في الـواو، وإنما جاء دَوِايّة على قول من يجعل الأصل دَوِّيَة [٣] ، ولا يكاد يعرف نظيره،ومما يؤكد ذلك أن إسكان الياء نحو:

كَـأَنَّ أَيْـدِيْهِنّ [٤] ....

أكثر من إسكان الواو نحو:

.... أَبَي اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ ولاَ أَبِ [٥]

وقـد جاء ذلك في المنثور نحو: مَعْدِي كَرِب وحَادِي عَشَرَ، وقَالِي قَلاَ وبَـادِي بَـدَا ألا تـراهم قالوا: شبهوه [٦] بالألف، ولا يكون ذلك في الواو، واسـتدل على أن الياء أخف من الواو بأنهم قلبوا الواو إلى الياء لما اجتمعا في سَيِّد ومَيِّت، و لم يقلبوا الياء إلى الواو فيقولوا: سَوِّد وَموِّت.

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٨، وقال به الفراء. انظر الزاهر ١/٣٤٢، واللسان (أيا).

(٢) يقال في زجر الإبل وغيرها: حاحيت وعاعيت وهاهيت إذا صِحْتَ بها حَاءً وعَاءً وهَاءَ. انظر سر صناعة الإعراب: ٢٣٤.

(٣) نسبه أبو علي في الحجة ١/٦٢ إلى بعض البغداديين قال: (فأما ما يقوله بعض البغداديين مـن أن الألـف في دَاوِيَة بدل من الواو في دَوِّيَة، فقد يمكن أن يكون الأمر على خلاف ما ذهب إليه، وذلك أنه يجوز أن يكون بنى من الدَّوّ فاعلا كالكاهل والغارب ثم أضاف إليه على من قال: حَانِي)، وانظر الحلبيات: ٣٣٧.

ونسبه ابن جني في التمام: ٣٣٧ إلى الفراء، وانظر سر الصناعة: ٢٣، ٦٧٠.

(٤) تقدم وروده ص: ٢٢٦ .

(٥) تقدم وروده ص: ٢٢٧ .

(٦) أي الياء.

فلما كان الياء أخف من الواو فضل عليه، فلم يحذف وأجري مجرى الألف حتى كأنه قيل: يَامِن ويَاسِر في يَيْمِن ويَيْسِر.

وأما ما فاؤه واو، وعين مضارعه وماضيه جميعا مكسورة نحو: وَلِيَ يَلِي ووَمِقَ يَمِق فبمنزلة وَعَد يَعِدُ لحصول الواو بين ياء وكسرة، وكون العين مكسورة في الماضي والمضارع معا إن لم يزد الحذف تأكيدًا لم يزده ضعفا.

وأما وَطِئَ يَطَأُ ووَسِعَ يَسَعُ فمما يلبس في ظاهره /وذاك أنه يقال: ٢٤٦/أ
ألستم تزعمون أن الواو حذف في يَعِدُ لوقوعه بين ياء وكسرة، فهلا أعيد في يَطَأُ، فقيل: يَوْطَأُ لزوال الكسرة. والجواب عنه أن الأصل في هذا فَعِل يَفْعِل بالكسر نحو: وَمِقَ يَمِقُ إلا أنهم فتحوا عين الفعل لأجل حرف الحلق فهو ضرب من المشاكلة على ما تقدم، فلما كانت الفتحة عارضة، وكان الأصل والتقدير الكسر وضع الحكم على المعنى فحذف كما حذف من وَمِقَ يَمِقُ، وشبه هذا بالتَّرامي، وذاك أن الأصل تَرامُيْ بضم العين إلا أن الياء لما سكن وجب انكسار ما قبله، فصار اللفظ على مثال مَسَاجِد غير أنه لما كان في التقدير تَفَاعُل، وكان الكسر عارضا لم يعتد بذلك فصرف تَرَامُي اسم رجل، ولم يجعل له تأثير في منع الصرف، فلا يصرف كما لا يصرف مثال مَفَاعِل، وكل ذلك للمحافظة على الأصل، والدلالة عليه بترك العمل على العارض. وكذلك لم يترك الحذف في يَطَأ ويَسَعُ؛ لأن التقدير في العين الكسر فهو كيَمِق ويَعِد، ومثله من باب يَعِد المفتوح العين وَضَع يَضَع، وذاك أن الأصل يَوْضِع مثل ضَرَب يَضْرِب، فلما كان كذلك ترك على حذفه فلم يقل: يَوْضِع، وهذا أفظع لأجل أن فَعِل يَفْعَل يكون كثيرًا في الكلام من غير حرف حلق نحو: فَرِقَ يَفْرَق وحَذِر يَحْذَرُ، فيقدر في الظاهر أن يقال: إن وَسِعَ يَسَعْ ليس الفتحة فيه لأجل

حرف الحلق، ولا يكون ذلك في فعَل يفْعَل؛ لأنه لا يفتح إلا إذا كان فيه حرف حلــق، فيعلم ضرورة أن وَضَع يَضَع فتحته مجتلبة لأجل المشاكلة، وأن الأصل الكسر، فالطريقة الواضحة أن يقدر أن الفاء حذف في وَضَع يَضَع لأجل تقدير الكـــسر في الفـــتحة إذ لا يمكن أن يقال: إن الفتحة أصلية من حيث لا يَجِيء ضَرَب يَضْرَبُ بفتح الراء، ثم يقال: إنهم قالوا: وَسِعَ يَسَع لهذا المعنى أيضا، ثم لما لم يُقدّر في الفتح الكسر لكون الكلمة عارية من حروف الحلق، وكان مقصودا نفسُه قيل: وَجِل يَوْجَل كفَرِق يَفْرَق، فلم تحذف الواو؛ لأن فتحة الجيم بمنزلة فتحة راء يَفْرَق، ولَيست عارضة مقدرا أن الأصل فيها الكسر والحذف يكون مع الكسر لامع الفتح فاعرفه. وبعد:

ففـــي نحـــو: وَجِـــل يَوْجل أربع لغات، إحداها: تصحيح الواو وهي المعروفة، والثانية: يَاجَل بقلب الواو ألفا، وذلك لمكان الفتحة قبله، والفرار من اجتماع الواو والياء / إلى الألف، والثالثة: قلب الواو ياء نحو: يَيْجَل، وذاك على ٢٤٦/ب
طريقة سَيِّد، وذاك أنه إذا اجتمع واو وياء قلب الواو ياء غير أن الإدغام هنا لم يتأت من حيث إن الحركة في الياء الأولى من يَيْجَل تمنع من الإدغام؛ لأن المدغم يجب أن يكون ساكنا ليتصل بالمدغم فيه، وإذا قلت: مَدَدَ لم يمكن الإدغام، ولا متـــناع الإدغـــام لم يـــستمر قلب الواو في نحو: يَوْجَل كما استمر في سَيْوِد، والـــرابعة: أن يقال: يِيْجَل بكسر الياء [1] ، وذاك أنهم قصدوا قلب الواو ياء وكسروا ما قبلها لتنقلب انقلاب الواو في مِيقَات ومِيعَاد، وذلك أن الإدغام لما لم يـــتأت، وكان قلب الواو في سَيْود لإمكانه أحب أن يقلب الواو هنا بسبب

---

(١) انظر المنصف ١/٢٠٢.

يستمر القلب لـــه وهو كسر ما قبله، ولا يكون هذا الكسر على قولهم: تِعْلَم ونِعْلم بكسر حرف المضارعة للدلالة على كون عين الفعل مكسورًا لأجل أن من قال: تِعلم لا يقول: يِعْلَم زَيْدٌ تركت الكسرة على الياء لثقل ذلك، وقال أبو الحسن: إنها كالكتابة على السواد.

وأما ما كان فاؤه ياءً من فَعِل يَفْعَل كوَجِل يَوْجَل، فإن الياء يصح فيه، وذلك مثل يَئِس يَيْأَس ويَبِسَ يَيْبَس من اليُبْسِ.

وأما من قال: يَابِس (1) فقلب الياء ألفا، فإنه يجريه مجرى يَاجَل، وهذا أولى لأجل أن الياء إلى الألف أقرب، وقد أجريت هنا مجرى الواو في الحذف، فقــيل: يَئِسَ يَئِسُ (2) مثل يَعِسَ يَعِسُ كوَمِقَ يَمِقُ، والأكثر الثبات كيَمَن يَيْمَن لتفَضُّل الياء على الواو لخفته في الباب.

فأمــا فَعُل يَفْعُل مما فاؤه واو فليس (فيه) (3) إلا التصحيح نحو: وَضُؤَ يَوْضُؤ، ولا يحذف فيقال: يَضُؤُ، ووَرُعَ يَوْرُع ولا يقال: يَرُعُ.

---

(1) في أ: (يئيس)، انظر: الكتاب ٢/٢٣٣، ٣٥٩.

(2) انظر: الكتاب ٢/٣٥٩ .

(3) (فيه) ليست في: (أ).

قال صاحب الكتاب:

باب ما بني من هذا الباب على مثال افْتَعَلْت

ما كان من هذا الباب على [١] افْتَعَلْتُ، فإن الواو والياء يجتمعان في أن تبدل منهما التاء ويدغمان في تاء افْتَعَلْت، وذاك نحو: اتّعَدْتُ واتَّهَمْتُ واتَّسَرْتُ من يَاسِرِ واتَّسَرَ من أَيْسَارِ الجَزُورِ كما اجتمعا في إبدال الألف منهما في قَالَ وبَاعَ، ومنهم من قال: يَاتَعِدُ[٢] [٣] كما قال: يَاجَل [٤] . وقد أبدلوا التاء من الواو في تُرَاث وتُخَمَة وتَيْقُور [٥] ، وهو من الوَقَارِ، وتَوْلَج، وهو فَوْعَل من الوُلُوج، ومثله تَوْرَاة، والمُضَارِع يَتّعِدُ ويَتَّسِرُ، واسم الفاعل مُتَّعِد ومُتَّسِر، وعلى القول الآخر مُوَتعِد ومُوَتسِر /والمضارع يَاتَعِد [٦] ويَاتَسِر، وأمثلة الأمر من القولين على قياس المضارع [٧] . ٢٤٧/أ

قال المفسر:

أعلم أن اتَّعَد واتَّسَر أصلهما أُوتَعَد واِيتَسَر من الوَعْدِ واليُسْرِ إلا أن الواو والياء قلبتا تاء، وذلك لأمرين:

---

(١) في التكملة شاذلي: (على مثال).

(٢) في التكملة مرجان: (يأتعد)، وفي التكملة شاذلي: (يأتعد وياتزن).

(٣) انظر سر صناعة الإعراب: ١٤٨.

(٤) في التكملة مرجان: (يأجل).

(٥) في أ: (وتيقور وتولج وهو فوعل من الوقار والولوج)، وفي التكملة شاذلي: (وتولج وهو من الوقار وهو فوعل من الولج).

(٦) التكملة مرجان: (يأتعد ويأتسر).

(٧) التكملة شاذلي: ٢٤٨، والتكملة مرجان: ٥٧١.

أحدهما: أن الواو كان يدركه قلب في قولك: ايتَعَدَ ويَاتَعِدُ، وينضم ما قبله فيقال: مُوتَعِد، فلما كان كذلك أتوا بحرف جلد لا يتغير، وهو التاء فأبدلوه منه، وأدغم في تاء الافتعال، وكذلك التغيير في الياء كان يلزم إذ تقول: مُوتَسِر ويَاتَسِر وايتَسَرَ، فيختلف به الحال.

والثاني: أن الواو قريبة من التاء، وقد وقع بعدها تاء الافْتِعَال، وهي تقلب تاء لغير سبب كثيرًا نحو: تُخَمة وتُجَاه وتُكَأَة وتُرَاث وتَيْقُور وتُهَمة، وغير ذلك، فلما كان كذلك صار بمنزلة اجتماع متقاربين يقلب أحدهما إلى صاحبه ليقع الإدغام كسَيِّد وَمَيِّت، والياء تابع للواو فيتابعه في ذلك، فمُتَّعِد واتَّعَد مُفْتَعِل وافْتَعَل في التقدير، وإن مثلته على اللفظ قلت: مُتَّعِل، وأما من قال: يَاتَعِد ويَاتَسِر، فإنه يجري على الأصل في ترك قلب الواو والياء تاء ويجريهما مجرى يَاجَل ويَابَس ويَائَس في قَلْبِهَما ألفين.

قال صاحب الكتاب:

والواو إذا وقعت في أول الكلمة لم تخل من أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة، فإذا انضمت جاز إبدالها همزة، وذلك قولك في وُعِدَ: أُعِدَ وفي وَجُوه: أُجُوه[(١)]، وفي الوُرْقَة[(٢)] الأُرْقَة[(٣)]، والمكسورة[(٤)] نحو: وِشَاح

(١) انظر الكتاب ٣٥٥/٢، والأصول ٣٠٧/٣، والإبدال والمعاقبة والنظائر ١٠، وسر صناعة الإعراب: ٩٢، والمنصف ٢١٢/١.

(٢) الورقة: سواد يخالطه بياض. انظر تهذيب اللغة ٢٩١/٩.

(٣) انظر الكتاب ١٢٨/٢.

(٤) في التكملة مرجان: (المكسورة).

وِإشَــاح ووِفَادَة وإِفَادة [1] وأبو عثمان يذهب إلى أن إبدالها مكسورة مطرد، وأبو عُمَر يقصر ذلك على المسموع.

والمفــتوح نحــو: أَحَد؛ لأنه من الوَحْدَة وأَنَاة في صفة المرأة، وهي من الوَنِــيِّ؛ لأن المرأة تُجْعَلُ كَسْولا [2] ، وهذا بلا خلاف يقصرعلى المسموع، ونحو: طَوِيل لا يبدل فيه كما يبدل في أَدْؤُر، والنُّؤُور [3] ، وكل واو مضمومة (فلك أن تقلبها همزة)[4] إلا أن تكون الضمة للإعراب أو لالتقاء الساكنين نحو: ﴿وَلاَ تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُم﴾[5].فإذا اجتمع في أول الكلمة وَاوَانِ أبدلت الأولى منهما همزة نحو: أُوَيْصِل في تحقير وَاصِل وقالوا [6] في تكسير وَاقِيَة: أَواقٍ [7] ، ومــن هــذا قولهم: الأُوَلى في تأنيث الأَوَّل، فإن كانت [8] الثانية غير لازمة لم تبدل الأولى همزة إلا كما تبدل من الواحدة المضمومة ، وذلك نحو : وُعِد وفي الــتنزيل : ﴿مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا﴾ [9] لما لم تلزم لم يعتد بها كما أن الضمة لما كانت/ غير لازمة في [10] وَلاَ تَنْسَوا الفَضْلَ وهذا غَزْوٌ يَا فَتَى لم يعتد ٢٤٧/ب

---

(١) في التكملة: (الإفادة).

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٥٥، ٣٥٦.

(٣) النؤور: دخان الشحم. تهذيب اللغة ١٥/٢٣٦، وانظر الكتاب ٢/٣٧٠.

(٤) ما بين القوسين ليس في: (أ)، وفي التكملة شاذلي: (مضمومة تبدل).

(٥) تقدم ورودها ص ٢٢٥ .

(٦) في التكملة شاذلي، وأ: (قال).

(٧) انظر المنصف ١/٢١٨.

(٨) في التكملة شاذلي: (كانت الواو).

(٩) الأعراف (٢٠).

(١٠) في التكملة: (في قوله).

بهـــا، فـــصار في حكم الساكن، ومن قال: النّؤُور وأَدْؤُر لم يهمز نحو التّقَوُّل والـــتَّحَوُّل [1] ، وقال: اليُسْر واليُبْس، فلم يبدلوا من الياء المضمومة كما أبدلوا من الواو [2] .

قال المفسر:

قـــد [3] تقدم أن الواو المضمومة يستمر فيها الهمز، وأن المكسورة فيها خلاف [4] ، وأن ذلك كثير فيها، ويقوي أنها ليست كالمضمومة أنك تقول: طَوِيل، فلا تقلبه همزة في حشو الكلمة كما كان ذلك في إِفَادَة، ويفعل ذلك في المضمومة، فتقول في أَثْوُب: أَثْؤب، والمفتوحة لا يستمر البدل فيها بوجه، وإنما جـــاء في كلمـــات نحـــو: أَحَدٌ وأَنَاة وأَجَم، وكذا قد تقدم [5] أن الواوين إذا اجتمعـــتا، فإن إحداهما تقلب همزة ألبتة غير أن هنا تفصيلا آخر، وذاك أن أبا عثمان ذهب إلى أن الواو في وُوعِدَ لم يجب قلبها همزة؛ لأن الثانية مدة، ورد أبو علي عليه بأنهم قالوا: أُولَى، فالتزموا القلب ولم يُقَل: وُوْلِيَ كوُوعِدَ بوجه مع كون الثانية مدة، ثم علل أبو علي لِوُ وعِدَ بأن الواو الثانية لا تلزم [6] من حيث إنـــك تقول: وَاعَد، وفي وُورِي: وَارَى، فصار هذا مثل غَزْو، وذاك أن الضمة التي يجوز لها قلب الواو همزة لَمّا لم تلزم، وكانت عارضة من حيث إنك تقول:

---

(١) (التحول) ليست في التكملة: (مرجان).

(٢) التكملة شاذلي: ٢٤٨، ٢٤٩، والتكملة مرجان: ٥٧١-٥٧٣.

(٣) لم يذكر (اعلم) التي التزم ذكرها عند بداية الشرح.

(٤) انظر ص: ١٢٩٧ .

(٥) انظر ص: ١٢٩٥ .

(٦) البغداديات: ٢٢٥.

رأيت غَزْوًا ومَرَرْت بغَزْوٍ، فتزول ولا تثبت كما تثبت ضمة وجوه لم يكن لها تأثير في إجازة الهمزة، فكذلك لما لم تلزم الواو الثانية في ووُعِد (لم يعتد [1] بها، ولم يؤثــر في إيجاب الهمز، فجاز أن يقال: ووُعِد)[2] مع اجتماع الواوين، فإن قـــال قَائِل: إن ووُعِد فيما ذكرت بمنزلة وُوَيْصِل، وذلك أن التصغير لا يكون لازما للكلمة، ألا تراك تقول: وَاصِل، فيزول اجتماع الواوين كما تقول: وَاعِد في وُوعِدَ، وكذا تقول في (أُقِّتَتْ): وَقَّتَتْ [3] ، فتفتح وتزول الضمة بأن ينتقل الفعل من كونه للمفعول إلى كونه للفاعل، فإن كان انتقال وُوعِد من هذه [4] الحـــال إلى وَاعَد يوجب ترك الاعتداد باجتماع الواوين حتى يجوز أن لا يهمز، فهـــلا جرى وُقِّتَتْ على هذه القضية، ولا يجوز همز واوه لكون الضمة عارضة تزول في حال، وإذا كان الأمر على ما وصفنا كان هذا في ظاهر الحال قادحاً في قول أبي علي: إن وُوْرِيَ جرى مجرى ما فيه واو واحدة، فهمز همزا جَائِزاً لاَ واجِبًا إذا [5] كانت الثانية لا تلزم [6] .

٢٤٨/أ فالجواب عنه عندي أن الواو في وُوْرِيَ لم يقصد/ الإتيان به، وإنما قصد الـــضم فقط لأجل أن الضم علم بناء الفعل للمفعول به، والواو جاء اتفاقا من

---

(١) في أ: (يتعد).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) انظر الإبدال والمعاقبة والنظائر ١١.

(٤) في أ: (همزة).

(٥) في د: (الصفة).

(٦) في ر، رود: (إذ).انظر البغدايات: ٨٦، ٩٣، ٢٢٥.

حــيث إن الألف في وَارَى لا يقدر على إقرارها بعد الضمة، فإذا كان كذلك صار الألف كأنه في تقدير الثبات، وإذا كان الواو منقلبا عن الألف، وباقياً على صــفته في مصاحبة المد أجرى مجراه فلم يُعْتَدّ واوًا، فصار كأنه لم يجتمع وَاوَانِ كما أن الحركة في (لاَ تَنْسُوا) لما كانت غير مقصودة، كانت كالمَفْقُودِ، وكذا ضــمة غَزْوٍ في قولك: هذا غَزْوٌ لما لم يقصد أن توضع الكلمة عليها كانت غير مقصودة، وليس كذا ضمة واو وُقِّتَتْ؛ لأنه قصد أن يبنى الفعل عليها.

وأمّـــا وُوَيْصِلِ فإن الواو فيه وإن كانت غير مقصودة، فإن تحركها قد زاد في ثقلــها وإخـــراجها من صفة الألف، فوجب الهمز لذلك، فَالْوَاوان إذا اجتمعا وجاز ترك همز أحدهما، فبعد حصول أمرين:

أحدهما: كون الثانية مدة، والثاني: كونها عارضة غير مقصود قصدها، وإذا فقـــد في اجـــتماع الواوين واحد من هذين الشرطين، وجب الهمز فوْلِىَ همزت الواو الأولى منها وإن كان قد حصل المد في الأخرى؛ لأن كونها عارضة لم يحصل من حيث إن الواو الثانية عين الفعل وأُولَى فُعْلَى، وليست بمنقلبة من ألف كَواوِ وُوْرِي، ويهمز أو يصل، وإن كانت الواو الثانية عارضة غير مقصود قـــصدها منقلبة عن ألف وَاصِلِ؛ لأنها قد تحركت، وكذا أَوَاقٍ في وَوَاق؛ لأن الواوين قد تحركتا، فإذا جعل أبو عثمان العلة في جَرْي الواوين في وُورِي مجرى وَاو واحدة أن الثانية مدة على الإطلاق جاز لأبي علي أن يقول: إن المدة على الإطلاق لا توجب ترك الاعتداد بالواو الثانية وإجراء واوين مجرى واحدة، وأنه يجـــب أن يقرن إلى ذلك امتناعه من اللزوم وكونه عارضا؛ لأن واو أولى مدة، وقـــد وجـــب همزه، ولمعترض أن يقول: إن جعلك العلة في جرى الواو الثانية مجـــرى المفقودة حتى كأنه قيل: وُرِىَ في وُورِيَ؛ لأنها مدة لم تقصد، وجاءت

اتفاقـــاً، وهي عارضة ومدة وُولى غير عارضة يفسد قولهم: النَّؤُور والغُؤُور، ألا تـــرى أن الهمز يجوز ولا يجب، وإن كانت الواو الثانية مقصودة لازمة ألا ترى أنهـــا لم تنقلب عن شيء ولكن الكلمة صيغت عليها، فإن قلت: إنها تزول في حـــال فـــإن موجب الهمز في وجوه مثلا/ يزول إذا قلت: وجه، وأُوَلى يزول ٢٤٨/ب
اجـــتماع الواوين فيه في أَوّل، فيجب أن لا تجعل لجميع ذلك حكما، فالقول قول أبي عثمان: إن وُورِي لم يهمز؛ لأن الواو الثانية مدة، وليس لما ذكره أبو علـــي من أنه لا يلزم؛ لأن النُّؤُور والغُؤُور يلزم فيه اجتماع الواوين، ولا يجب الهمز مع ذلك، ثم يزعم هذا المنتصر لأبي عثمان أن أبا عثمان لا يسلم أن الواو الثانـــية في أولى مـــدة؛ لأنه إنما يعني بالمدة أن تكون مزيدة حتى كأنها جاءت لإشباع الضمة، فلا يعتد بها قط، وواو أُولَى عين الفعل فهي غير مزيدة بل هي كـــالأُوْلى [1] في كونها أصلا فوجب الهمز لذلك، ويزيد في وضوح ذلك أن الـــواو في نحو النُّؤُور والغُؤُور كأنه جاء لإشباع الضمة من حيث إن حروف اللين المزيدة الساكنة بالإشباع تخرج.

فهـــي تعد من جملة الضمة فيصير كأنه قيل: الغُور، فلم يكن إلا واو واحدة.

وأمـــا واو أُوَلى فـــلا يحتمل ذلك من حيث إنك إذا جعلتها جُزْءاً من الـــضمة حكمت بكونها في حكم غير المتعدية، فتبقى الكلمة بغير عين، وذلك باطـــل وهـــي حرف منفرد جاء بنفسه بمنزلة الحروف الصحيحة كالضاد من الفُضْلَى والخاء من الأُخْرى، فلما كان كذلك كان قد اجتمع وَاوانِ في وُولَى

---

(١) أي الواو الأولى.

لفظًـــا وتقديراً، وفي النّؤور لفظا لا تقديرًا، فوجب الهمز هناك و لم يجب هنا، ويقطـــع بها ما تقدم من أن وُوَيْصِل مثل وُورِي في أن الواو الثانية عارضة غير أنها لما تحركت لم يمكن أن يقال: إنها تابعة للضمة من حيث إن الحرف المتحرك مـــستقل بنفسه، ومنفرد بحكمه، ألا ترى إنه لا ينشأ قط من الحركات حروف متحركة، فلما كان كذلك اعتد باجتماع الواوين في وُوَيْصِل لفظا وتقديرًا فاعرفه.

فإن كان اجتماع الواوين في حَشو الكلمة لم يعتد به تقول في النسب إلى نَوَى نَوَوِيّ، فلا تهمز كما همزت في وُوَيْصل؛ لأن من الشرط أن ينضم إلى اجـــتماع الـــواوين وقوعهما أولا، وأما همز الواو للضمة، فيكون حشوًا كما يكون أولا تقول: أَدْؤُر كما قلت: أُجُوه فاعرفه.

فأمـــا التَّقَوُّل والتَّحَوُّل، فلم يهمز فيه الواو، وإن كانت مضمومة مثلها في وُقّت لأجل أنها إذا صارت همزة وجب أن يفك الإدغام من حيث إن الواو لا يـــدغم في الهمزة إذ كان يجب قلب الواو الأولى همزة ليصح حكم الإدغام، وذلك لا يجوز؛ لأن الهمزة لا يدغم/ فيها ما يقاربها كيف ولا يكون فيها باب ٢٤٩/أ
رَدَدْت، وإنما جاء إِدْغَام المثلين في موضع واحد نحو: سئَّال ورأّاس، وإذا لم يكن فيها إدغام المثلين كان أن لا يجوز فيها إدغام المقارب أولى، فلما كان همز الواو يلـــزم منه فك الإدغام أو إدغام لا يكون في الكلام ترك همز الواو المضمومة في نحـــو: التَّقَوُّل والتَّحَوُّل، وأما الياء المضمومة في نحو: اليُسْرِ، فلم يهمز كما همز الواو المضمومة؛ لأن الياء أخف من الواو، وأما يُسْرُوع وأُسْرُوع [1] ، فقد قال شـــيخنا: إنـــه محمول على اختلاف اللغتين، وكذا أَلَنْدد وَيَلَنْدد كل واحد من الهمـــزة والـــياء أصل بنفسه،ولست أعني بالأصل أنه فاء أو عين أو لام، وإنما القصد أن الهمزة ليست مبدلة من الياء.

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب: ٢٣٨، ٢٤٠.

قال صاحب الكتاب:

باب ما كانت فاؤه همزة

وذلك نحو: أَخَذَ يَأْخُذُ وأَكَلَ يَأْكُلُ وأَمَرَ يَأْمُرُ (١) فأمثلة الفعل (٢) منه(٣) تجري مجرى الصحيح، وقد حذفوا (٤) الفاء من بعض ذا في الأمر، فقالوا: خُذْ وكُلْ ومُرْ، فإذا بُنِي منه افْتَعَل قلت (٥) : ايتَكَل وايتَمَر، ولا تدغم الياء في التاء كما أدغمت اتّعَد واتّسر؛ لأن الياء ليست بلازمة، وقد حكى بعض البغداديين فيه الإدغام، وهو عندي على قياس قول أصحابنا خطأ، فإن كان ما بعد الفاء مضاعفا نحو: أَزَّيَؤُزُّ (٦) وأَنَّ يَئِنُّ (٧) قلبت المضمومة واوًا والمكسورة ياءً، ولم يجز فيها التحقيق لاجتماع الهمزتين في كلمة (واحدة)(٨) فإن قلت: يا فَاعِل افْعَل قلت في قول من أدغم: يا آزُّ أُزَّ أُزَّ، فإن بينت (٩) المثلين على قول أهل

---

(١) في التكملة شاذلي: (يأمر وأمن يأمن).

(٢) في التكملة شاذلي: (الفعل في هذا الباب).

(٣) (منه) ليست في (التكملة).

(٤) في التكملة مرجان: (حذفوها في).

(٥) في التكملة مرجان: (قت: اينكل واتيسن).

(٦) الأز: الحركة، والاختلاط، والتهييج والإغراء، وأزه حثه. انظر تهذيب اللغة ١٣/٢٨٠، واللسان (أزز).

(٧) في التكملة مرجان: (يئن قلت: أنا أئن وأؤن وفي التكملة شاذلي (أن يؤن وأن يئن).

(٨) (واحدة) ليست في: (أ).

(٩) في التكملة شاذلي: (أظهرت).

الحجــاز قلبت [1] الأولى من مثال الأوامر [2] واواً [3] ، والهمزة من المثال [4] الثاني ياءً في قول أهل التخفيف [5] [6] .

قال المفسر:

أعلــم أن مــا فاؤه همزة تجرى مجرى الصحيح في أكثر الأحوال؛ لأن الهمــزة حرف صحيح تقول: أَكَل يَأْكُل مثل قَتَل يَقْتُل، وأَمِن يَأْمَن مثل فَرِقَ يَفْــرَقُ، وأما حذف فاء الفعل فيكون في بعض الكلم، وذلك كُلْ ومُرْ وخُذْ، فــوزنه عُلْ الأصل أُؤْكُلْ، ثم حذفت الهمزة الساكنة التي هي فاء، فاستغني عن همزة الوصل لتحرك العين الذي هو الكاف، ولا يكون ذلك في كل شيء، فلا تقول في أَمِنَ يَأْمَن: مُنْ، وقد يستعمل في بعضه الحذف والأصل وهو مُرْ وأْمُر قال سبحانه: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾[7] .

٢٤٩/ب قال صاحب الكتاب: ولا يجوز أن تقيس هذا، فتقول في أخذ: أؤخذ/ بل عليك أن تتابعهم وتقف حيث يقفون، فإن حذفوا لازما لم تستعمل الأصل، وإن لم يحذفــوا لم تحذف، وإن استعملوا الأمرين الحذف والأصل استعملتهما كذلك.

---

(١) في التكملة مرجان: (قلبت الهمزة).

(٢) في التكملة شاذلي: (الأمر).

(٣) تقول: يا آز ووز بزز ياآن ونن ينن.

(٤) في أ: (مثال).

(٥) في التكملة مرجان: (التخفيف قلت: ياآن أون وأيين، فإن خففت قلت: ياآن أونن وأئين).

(٦) التكملة شاذلي: ٢٥٠، والتكملة مرجان: ٥٧٣، ٥٧٤.

(٧) طه (١٣٢).

وأما بناء افتعل من هذا النحو، فإنك تقول: أُوْتُمِن بوزن اعتُمِن ، وكذا ائتُمِر وائتُكل ، وأما قول أبي علي : إن بعض البغداديين قد حكى الإدغام ، فالمقصود أنه روى ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اتُّمِنَ أَمَانَتَهُ﴾[1] وقال: إن ذلك خطأ، لأجل أن التاء إنما يدغم فيه الفاء في اتسر؛ لأنه ياء، والفاء في أُوْتمن همزة، والهمزة لا تدغم في التاء، وكأنّ وجه ذلك أن الهمزة قد انكسر ما قبلها، فقلبت ياء صريحة، فصارت كالياء من ايتَسر، فأدغم كما قال بعضهم: رُيّا في[2] رُؤْيَا، فقلبت الهمزة إلى الواو قلبا لازماً، فصار بمنزلة ماهو من الواو في أصل التركيب مثل طَوْياً في طَوَيْت طَيًّا، وذلك ضعيف لا يؤخذ به، فلا يجوز أن تقول: اتَّمَر واتَّكَلَ في افْتَعَل من أَمَرَ وأَكَل، ومما يزيد في ضعفه أنه ليس مثل رُؤْيَا في الحقيقة، وذاك أن الضمة في رُويا هي التي توجب قلب الهمزة واوًا، وهي لازمة من حيث إن الكلمة صيغت عليها، والذي يوجب قلب الهمزة ياء في اِيتَمن كسرة الهمزة الوصلية، وانكسار الحرف الذي هو أول متحرك يلقى هذه الهمزة الساكنة بعد سقوط همزة الوصل للدرج نحو الذال في الَّذِي ايتمن، وذلك لا يلزم، ألا ترى أن همزة الوصل تنضم في قولك: أُوْتمن، فتصير إلى الواو، ولا تثبت على وجه واحد، ويكون ما قبل الهمزة للأصل إذا سقط همزة الوصل

---

(١) البقرة (٢٨٣)، والذي قرأ هو عاصم. انظر الكشاف ٤٠٦/١، والدر المصون ٦٨٣/٢، وانظر السبعة: ١٩٤، والحجة للفارسي ٣٢٨/٢، والبحر المحيط ٣٥٦/٢، وإتحاف فضلاء البحر ٤٦١/١.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب: ٤٨٦. قال (ومنها قولهم في تخفيف رؤيا: رُيّا، وأصلها رُؤْيا إلا أنهم أجروا الواو في رُوْيا، وإن كانت بدلا من الهمزة مجرى الواو اللازمة، فأبدلوها ياءً وأدغموها في الياء).

مفتوحا، فتصير الهمزة ألفا نحو: قولك: كيف اِيتَمنْتَ زيدًا، فلا يكون للإدغام وجه، فإذا لا معنى لإقراره على القلب ياء.

فإن قلت: إنّ اُؤْتُمِن أذهب في حديث القلب من رُؤْيا بدلالة أن القلب هـنا يجب من حيث لا يجوز الجمع بين الهمزتين، ولا يجب في رُؤْيا، وإذا كان الياء أثبت كان الإدغام أجوز.

فالجـواب أن اجتماع الهمزتين وإن كان يوجب قلب الهمزة ياء ألبتة، فإن ذلك لا يلزم ألا ترى أن همزة الوصل لا تكون معها أبدًا بل تسقط، فيكون ما قبل همزة الأصل (١) مرة مَكْسُورًا ومرة مَفْتُوحا ومرة مَضْمُوما، فكيف يجوز أن يدعـي أنـه مثل رُؤْيَا، وأشد منه في قلب الهمزة إلى حرف واحد وهي إذا قلـبت كانت مرة يَاءً ومَرَّة واوًا ومرة أَلِفًا على حسب اختلاف ما قبلها نحو الّـذِي اِيْتُمن، ثم إنكم/ لم تقصروا هذا القلب على الحال التي يجب فيها قلب ٢٥٠/أ
الهمـزة يـاء لاجتماع الهمزتين نحو: أن تقول: مبتدئا اُئْتُمِن، ولكنكم قلبتموه حيث لا يجب قلبها وجوبا نحو: الّذِي اِيتُمِنَ، فلهذا حكم أبو علي عليه بالخطأ، وإن كان للقوم (٢) فيه رواية شاذة، ووجهه ما ذكرت من أنه يقدر قلب الهمزة ياء في الأصل نحو: اِيتُمن، ثم يدغم، وقد يروى اتَّزَرَ، والفصيح اِئْتَزَرَ بالهمز، ثم قلبه ياء مثل إِيذَن في الأمر من أَذِنَ، وتقول: مُؤْتَزِر مثل مُؤْتَمِر.

وأمـا اتَّخذَ فعلى وَخَذ جاء مثل وَعَد يكون الأصل أُوتَخَذَ، ثم أدغم الواو بعد قلبه تاء في افْتَعَل، وأما قوله:

---

(١) في ر: (الوصل).

(٢) في ر، وظ: (للقلب).

وقَدْ تَخذَتْ رِجْلِي إلَى جَنْبِ غَرْزَها نَسِيفًا كَأُفْحُوصِ القَطَاةِ المُطَرَّقِ [1]

فمــنقوص منه مثل تَقَى في اتَّقَى الأصل اتّخَذَ، ثم حذف التاء التي هي فاء، فبقي تَخَذَ، وإنما حكمنا بحذف التي هي فاءلأمور منها:

أنهـا ساكنة متقدمة. والثاني: أنك إذا قدرت حذف الثانية كنت قد حركت الساكنة التي هي فاء فأتيت بتغييرين واطرحت صيغة افْتَعل رأْسًا.

والـثالث: أَن تـاء افتعل يَجيء لمعنى في أكثر الأحوال والكائن لمعنى مفضل على الأصل فوزن تَقَى وتَخَذَ تَعَل، والأمر تَقِ كأنه اتَّقِ، ثم حذف التاء الأولى، فصادف الهمزة التاء الثانية متحركة، فلم يكن لها وجه فسقطت، فبقي تَـقِ بـوزن تَعِ، واللام سقط، وتقول: تَخِذَ بوزن تَعِلَ، والمضارع تَقِيَ يَتَقِي، وتَخِذَ يَتَخِذُ بكسر العين وفتح التاء كما كان في قولك: يَتَّقِي ويَتَّخِذ بالإتمام، فالوزن يَتَّعِل، ولو كان المُبَقّى من التاءين فاء الفعل لوجب أن يقال: تَخَذ يَتْخِذُ بـسكون التاء في المضارع كما كان يكون في حال التمام، فلما لم يقل ذلك عرفت أن المحذوف هو الفاء والمبقى تاء افْتَعَل [2] ، ومن ذلك ما أنشده أبو زيد:

قَـصَرْتُ لـه الكَتِيبَةَ إذْ تَجَهْنَا ومَـا ضَـاقَتْ بِـشِدَّتِه ذِرَاعِي [3]

---

(١) تقدم وروده ص: ٦٨٦ .
الشاهد: قوله: "تخذ" حذف التاء التي هي فاء فوزنه تعل.

(٢) انظر الممتع ص: ٢٢٣ .

(٣) بيت من البحر الوافر، قائله مرداس بن حصين.
قصرت: حبست.
الشاهد: قوله: "تجهنا" على أنه مخفف من اتجهنا.
ورد في النوادر: ١٥٠، والخصائص ٢/٢٨٦، وسر صناعة الإعراب: ١٩٩، والمنصف ١/٢٩٠، واللسان والتاج (ذرع، قبل، وجه).
وفيها جميعا (القبيلة) مكان الكتيبة.

الأصـــل اتَّجَهْنا، وتَجَهْنَا وزنه تَعَلْنَاواتَّجَهَ افْتَعَل من الوجه كما أن اتَّعَد من الوَعْدِ وذكر تَجِه يَتْجَه على فَعِلَ يَفْعَلُ، وهذا على وجهين:

أحـــدهما: أن يكـــون الأصل وَجِه يَوْجَه، ثم قلب الواو تاء، ولا يلزم الحذف على حد يَضَع لمصير الواو إلى التاء.

والثاني: أن يكون بناءً برأسه فيكون كسَبِط وسِبَطْر في تَقَارُب اللفظين والمعنى مع اختلاف التركيب، ولا يكون هذا من اتَّجَه؛ لأنه يقال في المحذوف من افْتَعَل: تَجَهَ يَتْجِه بفتح التاء وكسر الجيم /[1] . ٢٥٠/ب

وأما المضاعف نحو: أَنَّ يَئِنّ فإنك تقول في افْتَعَل: ائْتَنّ مثلاً، فأما الأمر فعلـــى اللغتين، فإن كان على الإدغام قلت في أَزّيَؤُزّ: يا آزَّأُزَّ، وإن كان على الإظهار مثل أُرْدُدْ كان على قولك: أُءْزُزْ مثل اُعْزُزْ، ثم تقلب الهمزة الثانية واوًا لاجتماع الهمزتين، فيقال: أُوْزُزْ، فإذا قلت: يا فاعِل افْعَلِ افْعَل [2] سقط همزة الوصل في الدرج، فيجوز أن تصحح الهمزة فتقول: ياآزُ أُءْزُزْ مثل ياعَازّ اعْزُزْ، ويجـــوز أن تقلب فتقول: ياآزُّ وزُزْ، ولا يجب؛ لأنه لم يلتق همزتان، وأما المثال الـــثاني الـــذي تكـــرر في قولك: افْعَل افْعَل، فإنك إن صححت الهمزة جاز كقولك: يَاآزُّ وْزُزِ اِيزَزْ مثل ياعازُّ اعْزُزِ اعْزُزْ، وإن (قلبت الهمزة): قلبت الأولى إلى الـــواو والثانية إلى الياء؛ لأن قولك: بعد: ياآزُّ ازُزْ أمر آخره موقوف، فإذا حـــركته كـــسرت لالتقاء الساكنين كقولك: اضْرِبِ اضْرِبْ، وقد عرفت أن الهمزة الساكنة إذا انكسر ما قبلها فقلبها إلى الياء جائز، فتقول: يَاآزُّ وْزُزِ يَززْ، وفي أَنّ ياآنّ أُؤْنِنين [3] ، وعلى هذا يجرى الباب [4] .

---

(١) في النوادر: ١٥١ (الأصمعي يقول: تَجُهْنَا، وأبو زيد يقول: تَجِهْنَا، يقال: تَجِه يَتْجَه تَجَهًا على وزن فَزِعَ يَفْزَع إذا وَاجَهَهُ).

(٢) (افعل) ليست في: (ر، وظ، ود).

(٣) في ر، وظ: (يا أنوننين).

(٤) في ر، وظ: (الباب فقس عليه).

قال صاحب الكتاب:

باب ما كان حرف [(١)] العلة منه [(٢)] ثانيا عينا

لا يخلـــو حرف العلة إذا كان عينا من أن يكون واوًا أو ياءً، فإذا كان واوًا كـــان مثال الماضي منه على ثلاثة أَضْرب فَعَل وفَعِل وفَعُل، فما كان على فَعَـــل، فـــنحو: قَال وطَافَ وعَادَ، فهذا ينقل من فَعَل إلى فَعُل يدل على هذا الـــنقل[(٣)] قولهم: قُلْت وطُلْت[(٤)] وطُفْت وُعدْتُ، فتحرك[(٥)] الفاء بضمة لا تخلو من أن تكون حركة الفاء، أو حركة العين نقلت إليه، فلا يجوز أن تكون حركة الفاء؛ لأن الفاء تحرك[(٦)] بالضم إذا كان الفعل مبنيا للمفعول، وليس هذا مبنياً[(٧)] لـــه، فإذا لم يجز ذلك ثبت أنها منقولة من العين، وإذا كانت منقولة منه لم تخل من أن تكون كالضمة التي في قولهم:

.... حُسْنَ ذَا أَدَبَا [(٨)]

---

(١) في التكملة مرجان: (حروف).
(٢) في التكملة شاذلي: (فيه)، وفي التكملة مرجان: (فيها).
(٣) في التكملة شاذلي: (النقل منه)، وفي التكملة مرجان: (فيه).
(٤) (طلت) ليست في: (التكملة).
(٥) في التكملة مرجان: (فتحركت) وفي أ: (فحركة).
(٦) في التكملة شاذلي: (إنما تحرك)، وفي التكملة مرجان: (لا تحرك بالضم إلا).
(٧) في أ: (مثاله).
(٨) جزء من عجز بيت من البحر البسيط والبيت بكماله:

لاَ يَمْـــنَعُ الـــنَاسَّ مِنِّي مَا أَرَدتُ ولا ... أُعْطِيهم مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أَدَبَا

نسبه القيسي: ٨٩٤ إلى أبي المنهال البصري في قصيدة تسمى درة الغواص.
ونسب إلى سهم بن حنظلة في الأصمعيات: ٥٦، وسمط اللآلي: ٧٤٠، وتهذيب إصلاح المنطق ١/١٢٠، والمشوف المعلم: ٧٤٢، واللسان (حسن)، وخزانة الأدب ٩/٤٣١.
الشاهد: قوله: "حُسْنَ" فحسن منقول من حَسُنَ.
وورد غير منسوب في النقائض: ٤١، وإصلاح المنطق: ٤١، والخصائص ٣/٤٠، والصحاح (حسن)، وشرح الكافية للرضي ٢/٣١٩، والأشباه والنظائر ٦/٢٢، والتاج (حسن).

أو يكـــون الفِعْل كان على فعَل فنقل إلى فَعْل، فلا يجوز القسم الأول؛ لأن الفعْـــل مُتَعَدٍّ وحَسُنَ وظَرُفَ ونحوه غير مُتَعَدٍّ، فثبت أن المثال منقول من فَعَـــل إلى فَعُلَ فتعدى إلى المفعول به من حيث كان أصله فَعَل، فمن ثَمَّ قالوا: عُدْتُ المريض وجُبْت [1] البلاد.

وأمـــا فَعِلَ فنحو: خَافَ فهذا فَعِل بدلالة أنه لا يخلو من أن يكون فَعْل أو فَعَـــل أو فَعِل، فلا يكون فَعُل لتعديه/ ولا يكون فَعَل؛ لأن مضارعه يَفْعَل، ٢٥١/أ وفَعَل يَفْعَل لا يكون في كلامهم حتى تكون العين أو اللام حرف حلق: (فإذا لم يكـــن فَعَـــل [2] أو فَعُـــل ثبت أنه فَعِل)[3] وأما فَعُل فنحو: طَالَ إذا أردت به خـــلاف قَصُر، فإذا اتصل ضمير المتكلم أو المخاطب بهذه الأمثلة قلت: قُلْتَ وخِفْتَ وطُلْتَ فَنَقَلْتَ حركات العين إلى الفاء، فيعْتَلُّ بذلك ما قبل العين كما اعتل ما قبل اللام في يرمي ويغزو [4] .

قال المفسر:

اعلـــم أن قُلْتُ قد ضُمَّ فيه فاء الفعل مع أنه قبل اتصال التاء به مفتوح نحو: قَال يَقُولُ، فنحن نعلم لا محالة أن الضَّمَّة ليست حركة الفاء، وأنها حادثة فيها أو منقولة إليها من العين، فلا معنى لأن تكون حادثة فيها لأجل أن الفعل يضم صدره إذا بني للمفعول به نحو: ضُرِبَ زيد، وقُلْتَ مبني للفاعل كما ترى، وإذا بطل أن تكون حادثة على نفس الفاء وكائنة له علمت أنها نقلت من العين.

---

(١) جبت البلاد: قطعته، تهذيب اللغة ٢١٩/١١.

(٢) في التكملة شاذلي: (ولا).

(٣) ما بين القوسين ليس في التكملة: (مرجان).

(٤) التكملة شاذلي: ٢٥١، والتكملة مرجان: ٥٧٤-٥٧٦.

وإذا ثـــبت النقل فإنه لا يخلو من أمرين: أحدهما: أن يكون التقدير في قَال في أول أحواله فَعَل نحو: قَوَلَ، ثم نقل ضمة العين إلى الفاء الذي هو القَاف كما قالوا:

.... حُسْنَ ذَا أَدَبَا

والأصـــل حَـــسُنَ، ثم نقلت الضمة من السين إلى الحاء، وهذا لا يجوز لأجل أَنَّ قال لو كان فَعُل لوجب أن لا يتعدى شيء من هذا الباب.

فـــلا يقال: جَابَ البلادَ وعَادَ المَرِيضَ؛ لأن فَعُل لا يكون إلا غير متعد نحو: حَسُن وظَرُف، فلما وجدت نحو: جُبْت متعديا عرفت أن أصل الفعل ليس علـــى مـــثال فَعُل، وإذا بطل أن تكون الضمة في قُلْت للفاء نفسها، وبطل أن يكون المثال فَعُل في الأصل نحو: قَوُلَ مثل: حَسُنَ بقي الوجه الثالث. وذاك أن يكـــون قَالَ فَعَل مثل قَتَل ويَقُول يَفْعُلُ مثل يَقْتُلُ، ثم إنهم لما أرادوا إدخال التاء ونحـــوه مـــن الضمائر التي يبنى لها لام الفعل كان الأصل أن يقال: قَوَلت مثل قَتَلْتُ، فأحبوا أن ينقلوا حركة العين إلى الفاء، فرأوا ذلك لا يبين أثره؛ لأن الفاء مفـــتوحة، فلو قالوا: قَوْلْت بفتح الواو، ثم نقلوا فتحة الواو إلى القاف لم يسبق ذلـــك إلى قلب، وكان الحكم على أن فتحة الفاء هي التي كانت في قَالَ، فلما كان كذلك نقلوا فَعَل في حال اتصال التاء به، وما أشبهه إلى فَعُل، فصار قَوُلْت في التقدير، ثم نقلوا الضمة من الواو التي هي عين إلى القاف التي هي فاء، فصار قُوْلْت بسكون الواو واللام، فسقط الواو لالتقاء الساكنين فبقي قُلْت/ وعُلِم أن ٢٥١/ب الـــضمة منقولة من العين، وليست حركة الفاء كما كان يسبق إلى القلوب لو كان الفاء يقدر نقل فتحة العين إليه فوزن قُلْتُ فُلْتُ، وكذا عُدْتُ وجُبْتُ، وما أشبه ذلك.

وأما ما كان على فَعُل في الأصل، فإنك لا تفتقر فيه إلى النقل من بناء إلى بناء، وذلك نحو: طَالَ يَطُول هو فَعُل يَفْعُل، ألا ترى إلى طَوِيل، وهو كقولهم: قَصُر يَقْصُر فهو قَصِير في ضدِّه، فالأصل طَوُل، فيضم إليه التاء فيصير إلى قولك: طَوُلْتُ مثل قَصُرْت، ثم تنقل ضمة العين إلى الفاء فيصير طُوْلْتُ، ويسقط الواو لالتقاء الساكنين ويعلم النقل من حيث إن الفاء مفتوح وحركة العين المنقولة إليه ضمة، وإذا كان الأمر على هذا لم يحتج إلى التقدير [1] للنقل؛ لأنه إذا كان على فَعُلْت كان محالا أن تقول: إني نقلته إلى فَعُلْت، وإنما تقول ذلك في نحو: عَادَ يَعُودُ؛ لأنه على فَعَل بفتح العين، (فإذا [2] قلت: عُدْت كنت نقلته من فَعَلْت بفتح العين)[3] إلى فَعُلْتُ بضمة لا محالة، فإن أردت طَال [4] المُتَعَدّي كقولك: طَاوَلَني فَطُلْتُه [5] كان مثل جُبْتُ البلادَ في النقل من فَعَلْت إلى فَعُلْت لأجل أنه مُتَعَدٍّ، والمُتَعَدّي لا يكون على فَعُلْت مضموم العين، فالأصل طَوَلْتُه، ثم ضَمَمْت الواو حتى إذا نقلت حركته إلى الفاء عُلِم النقل،

---

(١) في ر، وظ: (تقدير نقل).

(٢) (فإذا قلت) ليس في ر.

(٣) ما بين القوسين ليست في ظ.

(٤) قال في التبصرة ٨٧٢: (واعلم أن طُلْت يكون على وجهين:
أحدهما: فَعُلْت غير منقول من فَعَلْت، والصفة منه طويل مثل ظَرُفَ فهو ظَرِيف فهذا لا يتعدى إلى مفعول.
والثاني: أن يكون طُلْتُ فَعُلْتُ منقولا من فَعَلْتُ، ويكون معناه غَلَبْتُه في الطول وهو مما يتعدى إلى مفعول). وانظر الكتاب٢/٣٥٩، ٣٦٠، والكامل: ٨٦١، والمنصف ١/٢٤٢، والأعلم ٢/٣٥٦.

(٥) أي كنت أطول منه. انظر الصحاح (طول).

فقلــت: طُلْــته، فألف طَالَ يَطُولُ منقلبة عن واو مضمومة مثل ألف عَصًا في قــولك: هَذه عَصًا يَا فَتَى وفي طَالَهُ يَطُولُهُ منقلبة عن واو مفتوحة مثل قولك: رأيت عصًا، وإن كان بين الموضعين فرق من حيث إن الحركة المقدرة في ألف عصًا تكون للإعراب والحركة في نحو: طَالَ للبناء من حيث إن حشو الكلمة لا يكون فيه إعراب، ومِنْ طَالَ المتعدى قوله:

تَحُــتّ بَقَــرْنَيْهَا بَرِيــرَ أَرَاكَةٍ وتَعْطُو بِظِلْفَيْها إِذَا الغُصْنُ طَالَهَا (١)

وقول الآخر:

إنّ الفَــرَزْدَقَ صَــخْرَةٌ عَادِيّةٌ طَالَــتْ فَلَــيْسَ تَنَالُها الأَوْعَالا (٢)

---

(١) بيت من البحر الطويل قائله كثير عزة.

تحـت: تقـشر وتحـك، برير: ثمر الأراك عامة، وقيل: هو أول ما يبدو منه، أراكة: شجرة يتخذ منها المساويك، الظلف: ظفر كل حيوان مجتر، طالها: طاولها فلم تنله.

الشاهد: قوله: "طالها" حيث تعدى طال.

ورد: في ديوانه ١٥٣، وأمثال الحديث للرامهرمزي ٦٩، وسر صناعة الإعراب ٢٣٨، واللسان (حتت، طول).

(٢) بيت من البحر الكامل، اختلف في قائله، فقيل: إنه رباح بن سنيح الزنجي مولى بني ناجية، وقيل: سفيح بن رباح، وقيل: إنه الفرزدق وليس في ديوانه.

طالت: أي طالت الأوعال فليس تنالها الأوعال.

نسب إلى رباح في الكامل: ٨٦٢، والحماسة البصرية ١/١٨٠.

ونسب إلى سفيح في أمالي ابن الشجرى ١/١٩٤، ونقائض جرير والأخطل: ٨٨، وفيه سنيح.

ونسب إلى الفرزدق في الإفصاح: ٣١٨، والبيان في إعراب القرآن ١/٣٤٨، والانتخاب: ٦٥، والدر المصون ٣/٦٥٤، والبحر المحيط ٣/٢٢٠.

=

كأنه طَالَت الأوعال، فلا تستطيعها، فإن قلت: فهلا قالوا في قَالَ وما أشـــبهه: قَلْـــت بفتح الفاء على أن يكون قَالَ تدخل التاء عليه، فيسكن اللام، ويسقط الألف لالتقاء الساكنين، ولا تنقل الحركة من العين حتى يفتقر إلى نقل بناء إلى بناء عند اتصال تاء الفاعل به.

فالجـــواب أن فـــاء الفعل لما جاور العين المعتلة أحبوا أن يُعِلُّوه لمجاورته المعـــتل كمـــا أَعَلُّوا العين في يَغْزُو ويَرْمِي حيث جاور اللام المعتل، وهو أنهم/ ٢٥٢/أ
ألزموه وجها واحدًا، فضم (لما جاور الواو نحو: يَغْزُو، وكسر)[1] لما جاور الياء نحـــو: يَرْمِي، ولم يجز الأمران نحو: يَفْسُقُ ويفْسِقُ كذلك أعلوا الفاء بأن نقلوا حركة العين إليه فألزموه الضمة، فقالوا: قُلْت فصار تغييره من الفتح إلى الضم بمنزلـــة إلزام الزاي في يَغْزُو الضم، وذلك أن التغيير إعلال كما أن إلزام الشّيء وجها واحدًا كذلك فهذا ما ذكره أبو علي، وقد ذكرنا أنه لا يجوز أن يقال: إن الـــضمة في قُلْـــت غير منقولة، وإنها للفاء في الأصل لأجل أن الفعل المبني للفاعـــل لا يكون مضموم الصدر، فإن قلت: فكيف قدرت نقله إلى فَعُلْت مع تعديه وفَعُلْت لا يتعدى.

= الشاهد: قوله: "طالت" حيث تعدى إلى الأوعال؛ لأنها فَعَلت في الأصل مفتوحة العين.

وورد بـلا نـسبة في الـسيرافي الـنحوي: ١٩٠، والمقتـضب لابـن جـني: ٨٣، والمنـصف ١/١٤٢، ٣/٤١، والمخصص ١٤/١٧٨، والأعلم ٢/٣٥٦، وشروح سقط الزند: ٢٧٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٥٠، واللسان والتاج (طول).

في الكامـل (الأجيال)، وفي اللسان (الأوعال)، وفي السيرافي والتبصرة والمخصص ور وظ (تستطيعها)، وفي المنصف (فقصر دونها) وفي أمالي ابن الشجرى والدر المصون والحماسة (ملمومة).

(١) ما بين القوسين ليس في ر، وظ.

فالجـــواب أن هذا النقل عارض والأصل فَعَل بفتح العين، وعلى ذلك التقدير يتعدى في حال كونه فَعُلْت نحو: عُدْت المريض، فإن قلت: إذا جاز أن يتعدّى فَعُل في قولك: عُدْت المريض لأجل أنك تقدر فَعَل، وتزعم أنه قبل لحاق الضمير به غير مضموم، فلا يعتد بهذا النقل العارض، وكيف لم يجز أن تقول: إن الفـــاء ضم في قولك: قُلْت لأجل أن يعتل لمجاورة[1] العين فقط، وأن الضمة لـــه نفسه، وليست منقولة من العين، ولا ينكسر ذلك بقولك: إن الفعل المبني للفاعـــل لا يكون مضموم الصدر لأجل أنه إذا كان عارضا، وكان أصل البناء على فَعَل لم يعتد به.

فالجـــواب أن هـــذا سؤال يروع ظاهره، ولكنه لا يسلم في التحقيق، وذلك أن أعظم ما فيه أنك تقول: قد التزمت فَعُلْت متعديا مع أنك لا تجد لـــه نظـــيرًا، فكيف رددت عَلَيَّ أن ألتزم فِعْلا مضموم الصدر، وهو للفاعل، وقد ساويتني في التزام شَيء لا نظير له، وهذا على غير ما تظن؛ لأن مثال فَعُلْت وإن كـــان لا يوجد متعديا، فإنه يوجد على حال، ولا يوجد في الكلام فِعْل مبني للفاعل مضموم الصدر ألبتة، فإذا أردت أن تعل الفاء، وتغير حركتهِ، فأن تنقل المـــثال إلى ماله نظير في الكلام وهو فَعُلْت بفتح الفاء وضم العين أولى من أن تـــنقله إلى مالا نظير لـــه، وهو فُعَلت بضم الفاء وفتح العين فاعرفه. ويزيد في فـــساده أنـــك إذا زعمت أن الضمة في نحو: قُلْت غير منقولة من العين، وأنها حـــدثت عليه أولا وجب أن يقدر قُوَلْتُ بضم القاف وفتح الواو، فإذا حذفت الواو، فقلت: قُلْتُ كنت قد حذفت حرفا متحركا.

---

(١) في ر، وظ، ود: (بمجاورة).

وأنـــا إذا قـــدرت قَوُلْت /ثم نقلت الضمة من الواو إلى القاف كنت ٢٥٢/ب
حذفت حرفا ساكنا بل لا أكون حذفت شيئا؛ لأن الواو حينئذ تسقط لالتقاء الساكنين والساقط لالتقاء الساكنين في حكم الثبات فاعرفه.

وفَعِلْـــتُ بمنزلة فَعُلْت في استغنائه عن أن ينقل من بناء إلى بناء فخِفْتُ مـــثل طُلْـــت الأصل خَوِفْت مثل فَرِقْت، ثم نقلت الكسرة من الواو إلى الخاء، وسقط الواو لالتقاء الساكنين، فصار خِفْتُ كما نقلت الضمة من واو طَوُلْت إلى الطاء حتى صار طُلْت، ولا يحتاج أن يقدر أنه نقل من بناء إلى بناء لأجل أنه موضـــوع على فَعِلْت في الأصل فحركة العين كسرة، وحركة الفاء فتحة، فإذا نقلـــت الكـــسرة إلى المفـــتوح ظهر حال الفعل للنقل، ولكونه على فَعِلَ جاء المضارع منه على يَفْعَل نحو: يَخاف، ولولا ذلك لم يجز؛ لأنه إذا كان على فَعَل بفـــتح العين كان مضارعه مضموما أو مكسورًا إذ ليس واحد من عينه ولامه حلقيا.

قال صاحب الكتاب:

وإذا كان العين ياء كان مثال الماضي على فَعَل وعلى فَعِل، ولا يكون علـــى فَعُل كما كان فيما كان عينه واوًا، وذلك بَاع وهَابَ فبَاع فَعَل نقل إلى فَعِلت [1] كما نقل قَالَ إلى [2] فَعُل [3] يدل [4] على ذلك بِعْتُ، وتحريك الفاء بالكسرة.

---

(١) في التكملة شاذلي: (فعل).

(٢) (إلى) ليست في التكملة: (مرجان).

(٣) انظر الكتاب ٣٥٩/٢، والمنصف ٢٣٥/١.

(٤) في التكملة شاذلي: (ويدل).

فأما هَابَ يَهَاب، فَفَعِل يَفْعَل كما كان خَافَ يَخَافُ كذلك، وتقول: بِعْـــت وهِبْتُ فتنقل حركة العين إلى الفاء إلا أن هِبْت ليس بمنقول [١] من بناء إلى بناء، وكذلك خِفْت وطُلْت [٢] كما كان قُلْت وبِعْت منقولين من فَعَل إلى فَعُـــل وفَعِل، فإذا أسندت الفعل إلى ظاهر [٣] قلت: خَافَ وهَابَ وبَاعَ، فلم تنقل حركة العين إلى الفاء كما نقلتها في فَعَلْت [٤] وأَتْبَعْتَهُن قَالَ: لِيَجْرِينَ على سَـــنَنٍ وَاحِـــد، لأن [٥] بعضهم قد يقول في الفعل المبني للمفعول: قُول [٦] ، فكـــرهوا أن يوافـــق المـــبني للمفعول، وقد نقل بعضهم حركة العين في هذا (الباب)[٧] إلى الفاء فقال في كَادَ: كِيد، وفي زَالَ من زال يَزَال: زِيلَ [٨] ، وإنما حَسَّنَ لـــه ذلك أنه لا يتعدى، فلا يلتبس لذلك بالفعل المبني للمفعول، وعلى هذا قول الشاعر:

وكِيْدَ ضِبَاعُ القُفِّ يَأْكُلْنَ جُثَّتِي [٩] ....

---

(١) في التكملة مرجان: (منقولا).

(٢) في التكملة مرجان: (ظلت).

(٣) في التكملة مرجان: (غائب).

(٤) في التكملة مرجان: (فعلت فأتبعتها وأتبعتهن، قال فيحرين).

(٥) في التكملة شاذلي: (ولأن).

(٦) انظر الكتاب ٢/٣٦٠.

(٧) (الباب) ليست في: (أ).

(٨) انظر الكتاب٢/٣٦٠، والحجة للفارسي١/٢٦٢، ٢٦٣، والمنصف٢/٢٥٢، والممتع:٤٣٩.

(٩) صدر بيت من البحر الطويل، قائله أبو خراش الهذلي، وعجزه:

.... وكِـيدَ خُـرَاش يَـومَ ذَلِـك يَيْـتَمُ

عجزه مذكور في التكملة مرجان.

فإذا بني مثال الماضي للمفعول به، نقلت حركة العين إلى الفاء، فقلت: قِيْلَ: الحقُ وعِيْدَ المريض، وبِيعَ المتاع، وخِيْف زيد، وهِيْبَ الأمر.

فإذا اتصل بالضمير قلت: قد [1] (عِدْتَ يا مريضُ و)[2] بِعْتَ/ يا عَبْدُ، ٢٥٣/أ وخِفْـــتَ يـــا زيـــد، وهِبْتَ يا أسد، فيكون لفظ الفعل المبني للمفعول كلفظ الفعل[3] المبني للفاعل؛ لأنك لما حذفت حركتي الفاء اللتين هما الضمة والفتحة في فَعَـــل وفُعِلَ لإلقاء حركة العين عليهما، استوى القبيلان، فصارا على لفظ واحـــد، ومن العرب من يشم الضم، فيقول: قد خُفْت يا زيدُ، وهُبْتَ يا أَسَدُ، وبُعْت يا عَبْدُ ليفصل الفعل [4] المبني للمفعول من [5] المبني للفاعل، ومنهم من

= قُفٌ: القف ما ارتفع من الأرض، جثيّ: الجثة من الإنسان شخصه متكئاً أو مضطجعاً.

الشاهد: قوله: "كِيدَ" أراد كاد، فنقل حركة العين إلى الفاء مع الظاهر كما ينقلها مع المضمر في كدت ليدل على حركة العين المحذوفة.

ورد في ديوان الهذليين ١٤٨/١، وشرح أشعار الهذليين: ١٢٢٠، والمنصف ٢٥٢/١، والقيسي: ٨٩٥، وابن برى: ٦٢٨، ومعجم البلدان ٣٨٨/٣، والممتع ٤٣٩، وشرح المفصل ٧٢/١٠، واللسان (كيد)، والبحر المحيط ٨٨/١، والتاج (كود).

والبيت في ديوان الهذليين وشرح أشعار الهذليين ومعجم البلدان

فتقعد أو ترضى مكاني خليفة   وكاد خراش يوم ذلك ييتم

ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وذكر السكرى في البيت رواية كما ذكر أبو علي.

(١) (قد) ليست في التكملة شاذلي، وفي التكملة مرجان (يقد).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٣) (الفعل) ليست في التكملة: (مرجان).

(٤) في التكملة مرجان: (بين الفعل المبني للمفعول به وبين الفعل المبني).

(٥) في التكملة شاذلي: (للمفعول به).

يخلــص الضمة ويشبعها، فيقول: هُوبَ وخُوفَ وهُبْنَا وخُفْنَا، والأصل في هذه اللغات الثلاث كسر الفاء، والأخريان داخلتان [1] عليهما [2] .

قال المفسر:

اعلــم أن ما عينه واو من الأفعال يكون على فَعَل بفتح العين نحو: قَالَ يَقُــولُ، وعلــى فَعِلَ بالكسر وهو خَافَ يَخَافُ، وعلى فَعُل بالضم نحو: طَالَ يَطُول، وقد تقدم [3] ، ويكون في الياء مثالان من هذه الثلاثة فَعَل بالفتح وهو بَــاع يَبِيع، وفَعِل بالكسر، وهو هَاب يَهَاب، ولا يكون في الياء فَعُل لأجل أنه يقتضي صرف الياء إلى الواو نحو: أن تقول: هَابَ يَهُوبُ، ولا يصرف الأخف إلى الأثقل، وجاز أن يدخل فَعِلْت بالكسر على الواو؛ لأنه يقتضي في الواو ما يقتضيه في الياء من قلبها ألفا نحو: خَافَ يَخَاف كهَاب يَهَاب على أنه لو كان يقتــضي قلب الواو ياء كما اقتضى فَعَل يَفْعَل قلب الواو ياء لما كان (ذلك)[4] مستنكرا من حيث إن صرف الواو إلى الياء صرف الأثقل إلى الأخف، وذلك هــو القياس، فما كان على فَعَل يَفْعِل من الياء، ثم اتصل به تاء الفاعل، ونحوه من الضمائر نقل إلى فَعِلْت بكسر العين؛ لأن حركة العين تنقل إلى الفاء على ما ذكرنا في قُلْت[5]، فلو لم تغير حركة العين من الفتح إلى الكسر لم يظهر النقل، وإنما خص بالكسر؛ لأنه من جنس الياء، وخص ذوات الواو بالضم نحو: قُلْت،

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٦٠.

(٢) التكملة شاذلي: ٢٥١، ٢٥٢، والتكملة مرجان: ٥٧٦-٥٧٩.

(٣) انظر ص: ١٣٧٩ .

(٤) (ذلك) ليست في: (أ).

(٥) انظر ص: ١٣٧٨ .

وقُمْتَ؛ لأن الضمة من جنس الواو، فالأصل بَيَعَ، ثم نقل إلى بَيِعْت بكسر الياء، ثم نقلـــت الكسرة من الياء إلى الباء، فصار بِيْعْت بسكون الياء والعين، فسقط الياء لالتقاء الساكنين، ولا يجوز أن يقال: إن بَاع يَبِيع أصل عين ماضيه الكسر مـــثل حَسِب يَحْسِب ووَلِي يلي لأجل أن ذلك قليل لا يقاس عليه، وهذا كثير جدًا، فيجب أن يحمل على الأكثر الذي هو فَعَل يفْعِل نحو: ضَرَب يَضْرِبُ كما حمل قَال يقُول على فَعَل يَفْعُل نحو: قَتَلَ يَقْتُلُ.

٢٥٣/ب وأمـــا ما كان على فَعِل بكسر العين/ من الياء فبمنزلة طُلْت في أنك لا تُقَـــدِّر فيه النقل من بناء إلى بناء، وذلك أن فاءه مفتوحة، والعين مكسورة في التقديـــر، فالألـــف في هَاب منقلبة عن ياء مكسورة، فإذا اتصل به التاء كان تقديـــره هَيِبْت مثل فَرِقْت، فإذا نقلت الكسرة ظهر النقل كما ظهر في طُلْتُ، فإن قلت: فكيف قلت: طَالَ وخَافَ وهَابَ في حال إسناد الفعل إلى الغائب؟ و لم تنقل الحركة من العين كما فَعَلْت ذلك في حال اتصال التاء.

فالجـــواب أن أبا علي قد أشار فيه إلى وجهين أحدهما: أنهم لما وضعوا نحـــو: قَـــالَ وَباعَ على فَعَل بفتح العين في أول أحواله، لم يجز فيه نقل حركة العـــين؛ لأجل أنه لو نقل فتحة العين إلى الفاء لم يظهر فائدة و لم يعرف النقل، ولو ضم العين، لكان ذلك بناء في أول أحواله على فَعُل بضم العين، وذلك قد تنكـــبوه من حيث إنهم خصوه بما لا يتعدى، فلما امتنع النقل في حال الغيبة، واخـــتص ذلـــك بحال اتصال التاء ونحوه به في نحو: فَعَلَ يَفْعُل نحو: قَال يَقُول وفَعَل يَفْعِل نحو: بَاع يَبِيع، أجرى على هذا فعِل بكسر العين وفَعُل بضمه نحو: طَالَ وخَافَ وهَابَ، فلم ينقل في حال الغيبة، ونقل في حال انضمام التاء إليه.

والوجه الثاني أن بعضهم يقول: قُولَ [1] وبُوعَ في الفعل المبني للمفعول بــه، وأنت لو نقلت الضمة من العين طَالَ إلى الفاء، لوجب أن يقال: طُوْلَ، فكـــان يلتبس فِعْل الفاعل بفِعْلِ المفعول، وفَعُل وإن كان غير متعد، فإنك إذا قدرت على أن تجعل صيغة فعل الفاعل مخالفة لصيغة فعل المفعول، كان الأولى أن تفصل بينهما، وقد يبنى مالا يتعدى للمفعول به مع الظروف نحو: أن تقول: طُــوفَ في هـــذا المكان، فلو قلت على هذا: طُولَ في هذا المكان لم يدر أفعل الفاعـــل تـــريده أم تريد طِيْلَ في هذا المكان، فلما كان كذلك كان ترك ذلك أولى، وكـــذا هَـــابَ لو نقل حركة عينه إلى فائه، لوجب أن يقال: هِيْبَ وفي خَـــاف خِيفَ، فكان يلتبس بفعل المفعول التباسًا قَوِيًّا؛ لأن الغالب في المفعول نحـــو: بِـــيْع وهِيْبَ، وفَعِل يكون متعدّيًا، وغير متعد، فكان إذا قلت: هِيبَ لا يدرى أتريد أن تقول: هَائب أم مَهِيْب؟ وأما قولهم: كِيد في كَادَ يَكادَ كقوله:

وَكِــيدَ ضِبَاع القُفِّ يَأْكُلنَ جُثَّتِي   وكِــيدَ خُـــرَاش يَومَ ذَلِكَ يَيْتُمُ [2]

فقد نقل في فِعْل الفَاعِل حركة العين إلى الفاء ومثله زِيْل في زِلْت تَزَالُ قال/: ٢٥٤/أ

وبَيْــضَاء لا تَــنْحَاش عَنّا وأُمُّهَا   إذا مَـــا رَأَتْـــنَا زِيْـــلَ مِنَّا زَوِيلُهَا [3]

---

(١) هم فقعس ودبير. انظر أوضح المسالك ٣٧٨/١، والأشموني ٦٤/٢.

(٢) تقدم ص: ١٣٨٤ .

(٣) بيت من البحر الطويل، قائله ذو الرمة.

بيضاء: يريد بيضة نعام، لا تنحاش: لا تتحرك ولا تفزع، أمها: يعني النعامة.

الشاهد: قوله: "زيل" حيث نقل حركة العين إلى الفاء.

ورد في ديوانه: ٩٢٣، وفعل وأفعل للأصعمي: ٥١٦، والحيـــوان ٥٧٤/٥، والمعـــاني =

وهـــذا نـــادر لا يقـــاس عليه، وحسن ذلك أن كَادَ ليس بفعل متعد كَهابَ، فإذا قلت: كِيدَ علم أنه لا يكون للمفعول به، ولو قلت: هِيْبَ زَيْدٌ، لم يـــدر أَفَاعِل هو أم مفْعُول، وهذا قول أبي علي، وإنما يقوى في كِيدَ دون زِيْلَ، وذلـــك أنـــك تقول: زِلْته أُزِيْلُه زَيْلا، فإذا قلت: زِيْلَ لم يدر أتريد فَعِل بكسر العين من زِلْتَ تَزَال أم تريد فُعِل من زِلْتُه، ولكنه يقول: إن زَال يَزَال على تقدير فَعِـــل يَفْعَـــل لما كان لا يتعدى كان عند قائل زِيل بمنزلة كَادَ، وليس كذلك هَـــابَ؛ لأنه متعد، فلو قال: هَيَب لكان قد اتفق لفظ الفاعل والمفعول في فِعْلٍ واحد، وليس كذلك زِيلَ؛ لأن الاتفاق فيه يقع على فعلين أحدهما: زَال يَزَال، والآخـــر: زَالَ يَزِيلُ، وهو أنك تقول: إن زِيْل المراد به فَعِل بكسر العين يشبه فُعِل من زِلْته أُزيلُه زَيْلاً، وأما إذا بنيت هذه الأفعال للمفعول به، فإنك تسوي بـــين ذوات الـــواو والياء، فتقول: قِيْلَ وبِيْعَ وخِيفَ وهِيبَ والأصل قُوِلَ وبُيِعَ وخُـــوِفَ وهُيِبَ، ثم نقلت الكسرة من العين إلى الفاء، فانكسر، فما كان عينه واوًا، حصل فيه واو ساكنة بعد كسرة، فانقلبت ياءً كميقات ، وما كان عينه ياءً بقي الياء ساكنة بعد الكسرة نحو: بِيْع وهذا وجه.

= الكبير: ٣٥٥، والجمهرة ١٨/٣، والأضداد لابن الأنباري: ٢٧٧، والأضداد لأبي الطيب: ٣٢٣، والتنبيه على حدوث التصحيف: ١٣٥، والحلبيات: ٢٧٦، وكتاب الشعر: ٢٢٦، والمصون: ٨٩، ومعجم مقاييس اللغة ١١٩/٢، ٣٨/٣، والصحاح (زيل)، والمخصص ٨٦/٨، والوافي في العروض والقوافي: ٢٢٥، والفائق ١٧٥، والمسلسل: ٢٤٨، واللسان (حوش، زول، منى)، والقاموس (وصل)، والخزانة ٢٦١/٤، والتاج (حوش، زول، وصل).

في الحيوان، والأضداد لابن الأنباري والمصون، والوافي، والمسلسل، والقاموس، والتاج، (زول، وصل)، (زال) ولا شاهد فيه، وفي الديوان (منا).

والــوجه الثاني: أن تنقل الكسرة، ولكنك تشم الفاء شيئا من الضمة لـيدل على أن الأصل الضمة، وأن هذه الكسرة غير أصلية في الفاء، وهذه لغة شائعة مأخوذ بها في التنزيل(١) .

ووجــه ثالث: وهو أن تتم الضمة فتقول: قُولَ وبُوعَ، وهذا يقصد فيه أن يـصرح بكون المثال على فُعْل مضموم الصدر، وهو أقل الوجوه لأجل أن العـين قد أسكن وإسكانها يكون بنقل حركتها إلى ما قبلها، وأنت إذا قلت: قُــولَ وبُــوعَ كــنت قد حذفت الحركة من العين حذفا؛ لأن الفاء مضمومة ضمة صريحة، وحركة العين كسرة، فكيف يتصور النقل، وهذا كأنه جاء على قوله:

لَـوْ عُـصْرَ مِـنَها (٢) الـبَانُ والمِـسْكُ انْعَـصَرْ (٣)

---

(١) انظر الإقناع: ٥٣٤.

(٢) في ر: (منه).

(٣) رجز قائله أبو المنجم.

البان: شجر لين الورق له زهرة طيبة الريح، والمسك: الواو بمعنى أو، المسك: معرب مشك بالفارسية، انعصر: سال وجرى، منها: الضمير يعود إلى المرأة المتغزل بهان وقيل: يعود إلى الروضة. وروى "منه" بتذكير الضمير فهو يعود إلى الفرع المذكور قيل في قوله:

بيضاء لا يشبع منها من نظر   خود يغطي الفرع منها المؤتزر

الشاهد: قوله: "عُصْر" يريد عُصِر أسكن الثاني منه طالبا للاستخفاف.

ورد في ديوانه: ١٠٣، والكتاب ٢/٢٥٨، وإصلاح المنطق: ٣٦، وأدب الكاتب: ٥٣٨، واللامات للزجاجي: ٣٧، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٨٦، والسيرافي النحوي: ٣٠٠، والحلبيات: ١٢٦، والمنصف ١/٢٤، ٢/١٢٤، والأعلم ٢/٢٥٨، والإفصاح: ٣٥٣، وتهذيب إصلاح المنطق ١/١٢٢، والاقتضاب ٣/٤٠٥، وشرح أدب الكاتب: ٢٨٢، والإنصاف: ١٢٤، والمشوف المعلم: ٧٤٣، وشرح الشافية للرضي ١/٤٣، واللسان (عصر)، وشرح شواهد الشافية: ١٥.

(منه) فيما عدا شرح أبيات سيبويه، والسيرافي، وتهذيب إصلاح المنطق، وشرح شواهد الشافية.

فقـــيل في قُولَ: قُولَ وبُيعَ: بِيْع بسكون [1] الياء إلا أن الضمة قلبته إلى الواو كما كان في مُوقِن ومُوسِر، وقال أبو علي: "إن الأصل في اللغات الثلاث كسر الفاء والأخريان داخلتان عليه"، لأجل أن الفاء يتحرك بالحركة المنقولة من العين، وحركة العين كسرة خالصة.

فإذا أُشمّت الضمة فذلك فرع/ وكذا إذا أخلصت حركة الفاء ضمة، ٢٥٤/ب
فقيل: بُوعَ وقُولَ كان على حذف حركة العين، وذلك فرع كما أن نحو: عُصْر فـــرع، والأصل عُصِر بكسر الصاد، وإثبات كسرة العين في الفاء في نحو: قِيَل وبِـــيعَ بمنزلة ثباتها في العين في الصحيح كالصاد من عُصِرَ؛ لأن الفاء قد نابت مناب العين في تحمل حركتها لاستثقالها على الواو والياء مع انضمام ما قبلهما نحو: قُوِلَ وبُيِعَ، فإذا اتصل التاء بهذا استوى لفظ الفاعل والمفعول به، وذلك أن الأصل بِيعَ وقِيلَ،

فإذا دخل التاء سكن لام الفعل كما سكن في قُلْت وبِعْت، فيسقط الياء الـــذي في قِيلَ وبِيعَ لالتقاء الساكنين، فيصير إلى قولك: بِعْتَ يا عبد، وتقول: بِعْتَ عَبْدَك يا زيد فيكون بمنزلة قولك بِعْتَ يا عَبْد تريد أنه مَبِيع، وكذلك في: فُعِل بكسر العين واوا كان عينه أو ياء نحو: خُفْت يا أسد وخِفْت الأسد يا زيد وهِبْت الأمير وهُبْتَ يا أَمير كله واحد، وإنما يظهر الأمر في فَعَل يَفْعُل من الواو نحو: قَال يَقُول، فإنك تقول في الفاعل: عُدتُ زَيْدًا وعِدتَ يَا زيد بكسر العين، فذاك من فَعَلْتُ، وهذا من عِيدَ، ثم سقط الياء لالتقاء الساكنين، ويكون فيه بعد اتصال التاء اللغتان الأخريان.

---

(١) في أ، ود: (لسكون).

الأولى الإشمام [1] ، وهو أن تقرب الكسرة في قولك: بِعْتَ يا عبد وهِبْتَ يا أسد من الضمة، ولا يفعل ذلك إذا كان للفاعل ألبتة، فالإشمام هنا أحسن منه في قِيْلَ وبِيعَ لأجل أنه يفيد في هِبْتَ وبِعْت فصلا بين الفاعل والمفعول ويكشف لبسا، ولم يكن في قِيل وبيع لبس إذ لا يصلح هذا اللفظ للفاعل كما يصلح لفظ بِعْت وهِبْت للفاعل والمفعول.

واللغة الأخرى هُبْتَ يا أسد وبُعْتَ يا عبد بضمة خالصة كما قيل: قُولَ وبُوعَ، فهذا يقدر بُوعْتَ، ثم تسقط الواو لالتقاء الساكنين فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

والمضارع مِن قَالَ وعَادَ يَقُولُ ويَعُودُ؛ لأن فَعُلَ مضارعه يَفْعُل كظَرُف يَظْرُف،ومِن خَاف يَخَاف كفَرِق يَفْرَق ومن طَالَ يَطُولُ كقَصُرَ يَقْصُرُ ومن بَاع يَبِيْع[2] ، ونظيره من الصحيح يَئِس يَيْئَس ومن هَابَ يَهَاب (ونظيره من الصحيح شَرِب يَشْرَب)[3] وقالوا: مِتُّ أَمُوت ونظيره من الصحيح فَضِلَ يَفْضُل، وقالوا: كُدتّ تَكادَ، وهو نادر لم يجئ له نظير.

وأما عَوِرَ يَعْوَرُ وحَوِلَ يَحْوَلُ وصَيِدَ يَصْيَد، فإنما صحت العين[4]؛ لأنه في معنى ما يلزم فيه التصحيح لسكون ما قبله، وما بعده، وهو أعوَرَ[5]، فصار تصحيحهم/ لهذا كتصحيح ازْدَوَجُوا لّما كان في معنى تَزَاوَجُوا [6] . ٢٥٥/أ

---

(١) في أ: (للاشمام).

(٢) في التكملة مرجان: (يبيع كضرب يضرب).

(٣) ما بين القوسين ليس في: (أ)، وفي التكملة شاذلي: (يهاب وشرب يشرب وحول يحول).

(٤) في التكملة مرجان: (العين فإنما لأنه).

(٥) في التكملة مرجان: (اعوار فصار تصحيحهم ازدوحوا).

(٦) التكملة شاذلي: ٢٥٢، ٢٥٣، والتكملة مرجان: ٥٧٨.

قال المفسر:

اعلم أن المضارع يَعْتَلُّ باعتلال الفعل الماضي، فالأصل في قَالَ وبَاع أن تقــول: يَقْوُل بوزن يَقْتُل، ويَبْيِعُ بوزن يَضْرِبُ إلا أنهم قصدوا إعلال المضارع لإعلال الماضي طلبا للتشاكل، فنقلوا الحركة من العين إلى الفاء، فسكنت كما سكنت في الماضي بأن صارت إلى الألف، وذلك قولك: يَقُولُ ويَبِيعُ كما ترى، فالمضارع في الإعلال فرع على الماضي، وذلك أن الماضي قد حصل فيه حرف لين متحرك مفتوح ما قبله وذلك يثقل فيلزم القلب لإزالة الثقل، وليس كذلك المــضارع؛ لأن حــرف اللين فيه قد سكن ما قبله، والواو والياء إذا سكن ما قــبلهما، فإنهمــا يجريان مجرى الصحيح نحو: هذا غَزْوٌ وظَبْيٌ، ومررت بغَزْوٍ وظَبْــيٍ، فلا يجب أن تقول: إن الحركة نقلت في المضارع إلى الفاء للاستثقال على الإطلاق، ولكن ذلك لأجل قصدهم أن يعتل العين في المضارع كما اعتل في الماضي كما أعلوا المصدر باعتلال الفعل، وإلا فتكون [1] الضمة على الواو، والكــسرة على الياء مع سكون ما قبلهما ليس مما رفض، وإنما رفض ذلك إذا تحــرك ما قبلهما [2] نحو: عَصَوٌ، وَقَولٌ، ولكن إن قلت: إن السكون في حرف اللين أسهل على كل حال جاز أن يقوى بذلك متابعته [3] الماضي في الإعلال فاعرفه.

وأما طَالَ يَطُولُ فمثل قَالَ يَقُولُ في أن الواو مضمومة في التقدير كقَصُر يَقْــصُر والأصــل يَطْوُلُ بسكون الطاء وضم الواو، وأما خَافَ يَخَاف وهَابَ

---

(١) في ر، وظ: (فكون).

(٢) في ر، وظ: (ما قبلهما بالفتح).

(٣) في ر، وظ، ود: (متابعة).

يَهَابُ، فالأصل خَوَفَ يَخْوَفَ وهَيِبَ يَهْيَبَ على وزن يَفْرَق سواءً، ثم لما قلبت العين ألفا في الماضي، فقيل: خَافَ وهَابَ، قصد أن يعل المضارع بإعلال الماضي، فنقل الحركة من العين إلى الفاء، فصار يَخَوْفُ ويَهَيْبُ بفتح الخاء والهاء وسكون الواو والياء، فقلبت الواو والياء ألفين ليكون أشبه بالماضي، و لم يمكن في يَقُولُ ويَبِيعُ قلبهما ألفا؛ لأن ما قبلهما لم يكن مفتوحاً، والألف لا تقر بعد الضمة والكسرة، فاقتصر هناك على الإسكان إذ لو قلت: يَبَاع ويَقَال التبس يَفْعُل ويفعِل بيَفْعَل بفتح العين وقالوا: يُقَالُ ويُبَاعُ، فقلبوا بعد نقل الحركة؛ لأن ما قبل الواو قد انفتح، فالأصل يَقْوَلُ ويَبْيَع مثل يَخْوَف ويَهْيَبُ في انفتاح ما قبل الواو والياء مع سكونهما، وأما ما ذكره من قولهم: مِتُّ أَمُوت، وكسر الميم في الماضي يدل /على أنه فَعِل مثل خِفْت لكن المضارع جاء على يَفْعُل ٢٥٥/ب
شاذًا وحقه يفْعَل نحو: يا ماتُ [(١)] ، ولا يجوز أن يكون فَعَل حُوِّلَ إلى فَعِل كما كان ذلك في بَاع حين قلت: بِعْت لأجل أن ذلك يختص بذوات الياء وذوات الواو إذا كان منها فَعَل بالفتح ضم فاؤه عند اتصال التاء به كقُلْتُ، ولا يكون مِتَّ من الياء كبِعْت لأجل قولهم: المَوْت، وأيضا فإن الياء لا يَجِيء فيه يفْعُل بضم العين، ولا يقلب الياء واوًا، فلا يوجد نحو: بَاع يَبِيْعُ ويَبُوع، فلو كان من الياء لوجب أن يقال: يَمِيتُ، ولا يقال: يَمُوت، ونظيره من الصحيح فَضِل يَفْضُل [(٢)] في كون عين الماضي مكسورة وعين المضارع مضمومة، أنشد شيخنا عن أبي عثمان عن الأصمعي لأبي الأسود:

---

(١) في أ: (أمات).

(٢) انظر الخصائص ٣٧٨/١.

ذَكَرْتُ ابْنَ عَبّاسٍ بِبَابِ ابنِ عَامِرٍ   ومَامَرّ من عُمُرِي ذَكَرْت ومَا فَضِلْ[(١)]

وأما كِدْتَ تَكادُ فبعكس مِتُّ أَمُوتُ، وذاك أن الأصل فيه الكسر مثل خِفْـــت تَخَـــافُ وهِـــبْتَ تَهَاب، فضم فائه شاذ كشذوذ كسرفاء مِت [(٢)] ، والأصـــل الـــضم، وأما عَوِرَ وصَيِد فذكره لهما من حيث إنهما بمنزلة خَوِفَ وهَيِبَ في تحرك الياء والواو مع انفتاح ما قبلهما، فقد صَحًّا مع ذلك، فلم يقل: عَـــارَ وصَادَ كما قالوا: خَافَ وهَابَ، وذاك أن الأصل اعْوَرّواصْيَدّ، وهذا قائم مقامـــه، فأجري على حكمه، فكما يصح الواو في اعْوَرّ لسكون ما قبله وهو العـــين ومـــا بعده وهو الراء الأولى المدغمة، والألف في اعْوَارّ كذلك صح في عَـــوِرَ[(٣)] ؛ لأن الأصل في الباب اعْوَرّ، ثم إن الشَّيء، إذا كان بمعنى الشَّيء فقد يجـــري مجراه في الحكم، ولذلك قالوا: ازْدَوَجُوا فلم يقلبوا الواو كما قلبوا في اجْـــتَورُوا حـــيث قالوا: اجْتَار مع مساواته لـــه في أنه متحرك مفتوح ما قبله لأجـــل أنهم إنما حملوه على الواو في تَزَاوَجُوا إذ كان بمعناه، والواو في تَزاوَجُوا

(١) بيت البحر الطويل بين الشارح قائله.

الشاهد: قـوله: "فَضِل" على فَعِل يفعُل بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع، ولم يأت منه إلا أحرف يسيرة لا اعتداد بها لقلتها وندرتها، انظر التبصرة: ٧٤٧.

ورد في ديوانه: ٧٨، والأصول ٣٤٤/٣، والأغاني ٣١٨/١٢، وشرح السيرافي ٢٢٨/٥، والحجة للفارسي ٩٣/٣، وطبقات الزبيدي: ٢٥، والمنصف ٢٥٦/١، والتبصرة: ٧٤٧، والمخصص ١٢٦/١٤، وشرح المفصل ١٥٤/٧.

في الديـوان والأصـول والأغانـي وطـبقات الـزبيدي والمنـصف (عيـشي) وفي التبـصرة والمخصص (عيشي هناك)، وفي شرح المفصل (يومي).

(٢) انظر الأصول ٣٤٤/٣.

(٣) انظر الممتع: ٥٨٣.

صح لوقوع الألف قبله [1]، وليس كذا كل افْتَعَل، فلا يقال: اخْتَيَرَ واجْتَورَ في اخْتَار واجْتَار لتحرك ما قبل الواو والياء؛ لأنه حكم استدعاء الحمل على المعنى، والنظير فهو يختص بما كان متضمنا للسبب الداعي إليه وهو كونه بمعنى تَفَاعَل نحو: اعْتَوَرُوا وتَعَاوَرُوا واجْتَوَرُوا وتَجَاوَروا وازْدَوَجُوا وتَزَاوَجُوا، وليس أصلاً بنفسه، فيستمر في كل افتَعَل هذا وبين التصحيح في ازْدَوَجُوا، والتصحيح في عَورَ مشابهة صالحة / وذلك أن افْتَعل فرع على تَفَاعَل في كونه لاثنين يدلك ٢٥٦/أ
على ذلك أنه لا يطرد في كل شيء اطراد تَفَاعَل. وأمر آخر، وهو أن افْتَعل يخرج من فَعَل، وفَعَل لا يكون لاثنين وتَفَاعَل يخرج من فَاعَلْت، وهو موضوع للاثنين في الأصل حتى إن نحو: سَافَرْت فرع عند كل أحد، وإذا كان فَاعَلْت أصلا في كونه لأكثر من واحد دون فَعَلْت علمت أن تَفَاعَل الذي يخرج منه هو الأصل أيضا دون افْتَعَل الخارج من فَعَلت فلما كان افْتَعل فرعا على تَفَاعل في الباب، جاز أن يجري الفرع مجرى الأصل في التصحيح، وكذلك الأصل افْعَلّ في الألوان والعُيُوب وعَوِر فرع عليه ومنقوص منه فأجري على حكمه فقيل: عَوِرَ وصَيِدَ بصحة [2] الواو الياء (كما صحا)[3] في اعْوَرّ واصْيَدّ فاعرفه.

---

(١) في أ: (بعده).

(٢) في أ: (الصحة).

(٣) (كما صحا) ليست في: (أ).

قال صاحب الكتاب:

باب ما دخلت [1] عليه الزوائد من هذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف

إذا دخلـــت الهمزة على فَعَل، فصار أَفْعَل، نقلت حركة [2] العين إلى الفاء وأسكنت العين فقلت [3] : أَجَادَ وأَعَادَ وأَبَاد[4]، فإن وصلت الفعل بضمير المخاطب قلت: أَعَدْتَ وأَبَدْت[5]، فحذفت العين لالتقاء الساكنين، وكذلك[6] اسْتَرَاب واسْتَعَاذ. فإن كان الساكن الذي قبل حرف العلة ألفًا أو واوًا أو ياء، صح حرف العلة، فقلت: قَاوَل [7] وبَايَع وقَوّل وبيّع؛ لأنك لو أعْلَلْتهن واتصل الفعل بالضمير، اجتمع ثلاثة سواكن، فلزمك أن تحذف اثنين فيلتبس، فصحح لـــذلك، وقـــد جـــاءت حروف من [8] هذا النحو على الأصل نحو: أَجْوَدْتُ وأَطْيَبْتُ واسْتَرْوَح واسْتَحْوَذ [9] وأَغْيَلَت [10] [11] ، فأما اخْتَارَ واعْتَادَ وانْقَاس،

---

(١) في التكملة مرجان: (دخل).

(٢) في التكملة شاذلي: (حركة الأصل وهي العين).

(٣) في التكملة مرجان (فصار).

(٤) انظر الكتاب ٣٦٢/٢.

(٥) في التكملة: (أجدت).

(٦) في التكملة مرجان: (الساكنين كذلك استعاد واستفاد واستجاد واسترِاب واستزاد).

(٧) انظر البغداديات: ٨٩ .

(٨) في التكملة شاذلي: (في).

(٩) في التكملة مرجان: (استخوذ).

(١٠) الغيل: أن ترضع المرأة ولدها وهي حامل. تهذيب اللغة ١٩٥/٨، واللسان (غيل).

(١١) انظر الكتاب ٣٦٢/٢، والممتع: ٤٨٢، قال ابن عصفور: (وأما أغيل فلا يحفظ فيه كافة النحويين إلا التصحيح إلا أبا زيد الأنصارى فإنه حكى أغيلت المرأة وأغالت بالتصحيح والإعلال).

ونحــو هذا مما كان ما قبل حرف العلة منه متحركا، فإنّ تَارَ من اختّار يجري مجرى قَالَ وبَاعَ، فإن بنيت شيئا من ذلك للمفعول به قلت: اختِير، ومن أَشَمَّ قِيلَ، أشَمَّ هنا، ومن أشبع الضمة أشبع هنا فقال: اختُور [1] .

قال المفسر:

اعلم أن أَجَادَ وأَعَادَ ونحوه فَرْع على فَعَلَ، فلما أُعل العين في جَادَ وقَامَ وسَـــارَ أُعَـــلّ أيـــضاً بعد دخول الهمزة عليه؛ لأن هذا فرع على ذلك، وليس الإعلال في أَفْعَلَ أصلاً بنفسه لأجل أن حرف العلة يسكن ما قبله كقولك: أَقْوَم بوزن أَكْرَم، والحركة في حرف اللين لا تستثقل عند سكون ما قبله [2] ، وهذا الإعلال لأجل أن يشاكل أَفْعَل فَعَل كما/ اتبع يَخَافُ خَاف، فأصل أَقَامَ أَقْوَم، ٢٥٦/ب ثم نقلـــت الحركة من الواو إلى القاف فصار أَقْوَمَ، ثم قلبت الواو ألفا (وكذلك الياء)[3] في أَبَادَ الأصل أَبْيَد، ثم نقلت الحركة من الياء إلى الفاء وقلب الياء ألفا فصار أَبَادَ، وكان شيخنا قد يقول: كأنه قيل: جَادَ وقَامَ، ثم أدخل عليه الهمزة، فبقي العين على انقلابه إلى الألف، فقلت: أجاد، فإن قلت: إن هذا يؤدي إلى أن يكون العين باقيا على حاله في تقدير الحركة، واعتقاد كون الألف منقلبة عن حرف لين متحرك حتى كأنه قيل: أَقَوَمَ بتحريك جميع الحروف، وهذا خلاف الأصول.

فالجـــواب أن الأمر كما زعمت في الظاهر غير أن الذي منعهم من أن يقولوا: أَكَرَمَ بتحريك جميع الحروف أنهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين أربع

---

(١) التكملة شاذلي: ٢٥٤، والتكملة مرجان : ٥٨٠، ٥٨١ .

(٢) في أ: (ما قبله فيه).

(٣) ما بين القوسين ليس في: (أ).

متحـــركات، وهذه الصفة مفقودة فيما نحن فيه؛ لأن العين قد انقلبت ألفا في قولك: قامَ والألف ساكنة كما ترى، فإذا دخلت الهمزة لم يجتمع بدخولها أربع متحـــركات، وإنمـــا يقع ذلك في موجب تقديرك، فأما اللفظ فخالٍ منه، فإن قلت: إن ذلك خلاف الأصول، فلا يجوز أن تقدره كما لم يجز أن تظهره.

فالجواب أنه إذا قدر قَامَ مُعلاًّ، ثم أدخل عليه الهمزة وتركه على حاله لم يقدر أنه قال: أَقْوَم مع الهمزة، ولكن يقول: إني كنت قلت: (قام) [1] ثم تركته على حاله بعد دخول الهمزة عليه، وقدرت السكون من حيث إني لو صححت للفظـــت بالواو ساكناً ما قبله فقلت: أَقْوَم كأَكْرَم، ويقويه أنك إذا قدرت أنه قيل أولا: أَقْوَمَ، ثم نقلت حركة العين إلى الفاء وقلب الواو ألفا كان في تقديرك أَفْعَـــل بفتح الفاء وسكون العين، وذلك مثال لا يكون في الأصل كما أن أَفَعَل بتحـــريك الحروف كلها كذلك، فإذا جاز أن يؤدي تقديرك إلى مثال معدوم الـــنظير لأجل أن الاعتبار بحال الصحة من حيث إن الإعلال يظهر بسببه أمثلة غـــريبة كقُـــلْ وبْع وقِيلَ وبيع كذلك يجوز لشيخنا أن يقدر أن جَادَ بقي على حالـــه، وإن كان يكون بمنزلة أَفَعَلَ بحركة الحروف كلها لانقلاب الألف عن حـــرف متحرك تركا للاعتداد بحال الاعتلال، واعتمادًا على حال التصحيح، وكيف تصرف الأمر فما ذكره أبو علي أقوى.

وأما اسْتَفْعَل وافْتَعَل فبهذه [2] المنزلة في الإعلال تقول: اسْتَقَام واخْتَارَ، فالأصل اسْتَقْوَم، ثم نقلت الحركة من الواو إلى الحرف الذي/ قبله وهو القاف، ٢٥٧/أ

---

(١) (قام) ليس في: (أ).

(٢) في ظ: (فهذه).

وقلب ألفا، وهذا يقوي ما ذكره أبو علي في أقام من أن التقدير على نقل الحركة، ألا ترى أنك لا تقدر أن تقول: إنه كان قَامَ، ثم دخل عليه الحروف الثلاثة التي هي الهمزة والسين والتاء، وإنما هو صيغة تصاغ كذلك، وأما أَفْعَل فإنه وإن كان صيغة في الظاهر، فإنما [1] لحق أَوَّلَ فَعَل حَرفٌ واحدٌ، فيجوز أن يقال: إنه حرف دخل عليه دخول سائر الحروف المفردة التي تجيء لمعنى، واسْتَقَام فرع على قَامَ في الإعلال؛ لأن ما قبل حرف العلة في اسْتَفْعَل يسكن، فإذاً قد أعل للمشاكلة لا للاستثقال.

فأما افْتَعَل فأصل بنفسه؛ لأن ما قبل حرف العلة فيه مفتوح فصحته تثقل كصحة فَعَل، فاختَيَرَ مثل بَيَعَ في الثقل، فلا تقل في افْتَعَل: إنه أتبع فَعَل في الإعلال؛ لأنه إذا كان فِعْلاً مثله مكتسبا للثقل الذي أوجب القلب فيه فهو أصل بنفسه، وقد يَجيء الأصل في أَفْعَل واسْتَفْعَل نحو: أَجْوَدَ وأَطْيَب وأَغْيَلَت المرأة واسْتَحْوَد [2] [3] واسْتَجَادَ واسْتَصْوَب واسْتَصَابَ.

وكان شيخنا يقول: إن اسْتَصَابَ أعلى في الاستعمال، وإن كان الناس قد أولعوا باسْتَصْوَب، وهو جائز في القياس لجريه [4] على الأصل، ومحكي في الاستعمال، ولكن الطَّريف أن عوام أهل الأدب يَرُدُّون اسْتَصَابَ ويقَدِّرون أنه لا يجوز، وإنما كثر التصحيح في أَفْعَل واسْتَفْعَلَ ولم يجيء في فَعَل نحو: قَوَل وبَيَعَ، وكذا افتعل لا يكاد يجيء فيه التصحيح، وإنما يجيء في نحو ما ذكرنا من

---

(١) في ظ: (فاذا).

(٢) في ر، وظ، ود: (واستحوذ واستجود واستجاد).

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٦٢، والأصول ٣/٢٨٢.

(٤) في أ: (تجربه).

ازْدَوَج حملا على تَزَاوج [1] ؛ لأن ما قبل حرف العلة ساكن في أَفْعَل واسْتَفْعَل وفي فَعَل وافْتَعَل متحرك.

وأما فَاعَل نحو: قَاوَل وبَايَع، فلا يجوز فيه الإعلال لأجل أنك لو قلبت الـــواو ألفا لالتقى ألفان، فكان يجب حذف إحداهما فيصير إلى قَال وبَاع، فلا يدرى أَفعَل هو أم فَاعل، فلما كان كذلك، قصر على التصحيح، وأما قول أبي علي: "إنه كان يجتمع فيه ثلاثة سواكن"[2] ، فالمراد أنك تقول: فَاعَلْت فتسكن لام الفعـــل، فلو قلبت الواو في قَاوَلْت ألفا لاجتمع ألفان ولام ساكنة، فكنت تفتقر إلى حذف الألفين أو حذف ألف ولام الفعل، فيبقى قَاتُ، وذلك فاسد جـــدا، وأما اتصال التاء بأَفْعَل وافْتَعَل واسْتَفْعَل، فعلى الظاهر تسكن اللام منها كلها وتسقط الألفات لالتقاء الساكنين، فتقول: اخْتَرْت واسْتَقَمْت، فإن قلت:
إنهم أسكنوا/ لام الفعل في ضَرَبْت لئلا يتوالى أربع متحركات [3] ، وهاهنا لم ٢٥٧/ب
يتوال أربع متحركات؛ لأن الألف ساكن).

فالجـــواب أن الإعلال لا اعتبار به، وإنما الأصل الصحة فعلى حكمها يعمل، والتقدير في قَال وبَاع قَوَلَ وبَيَعَ وفي أَقَامَ واسْتَقَام واخْتَارَ أَقْوَمَ واسْتَقْوَم واخْتَيَــر، فكمـــا[4] يجـــب إسكان اللام عند التصحيح كذلك يسكن مع هذا الإعلال ثباتاً[5] على الأصل وإمرارًا للقياس على وجه واحد فاعرفه.

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٦٣.

(٢) انظر ص: ١٣٩٧ .

(٣) في ر و ظ متحـــركات ، وأنت لوقلت : قامت وأقامت لم يجتمع أربع متحركات لأن الألف ساكن.

(٤) في أ: (وكان).

(٥) في ظ، ود: (اثباتا).

وإذا بنـــيت افعَـــل واسْتَفْعَل وافْتَعَل للمفعول به قلت: أُقِيم واسْتُجِيدَ واخْتِير، فقِيَم من أُقِيمَ وجِيدَ وتِيرَ من اسْتُجِيدَ واخْتِيرَ بمنزلة قِيل[1] الأصل أُقْوِمَ، ثم نقلت الكسرة من الواو إلى الفاء، فانقلب ياء لانكسار ما قبله واسْتُجِيد أصله اسْتُجْوِدَ كاسْتُحْسِن، ثم فعل به ما ذكرنا، فنقلت كسرة الواو إلى الجيم فقلبت ياء، واخْتِيرَ أصله اخْتُيِرَ مثل احْتُقِر، ثم نقلت الحركة من الياء إلى التاء، وبقيت الياء ساكنة، وفي اجْتِيْر الأصل اجْتُوِرَ، ثم نقلت الكسرة إلى التاء، وقلبت الواو يـــاء لـــسكونها بعد كسرة، ومن أَشمَّ قِيَل، أشَمّ اجْتِير، ومن قال: قُولَ قال: اجْـــتُور، ولا يُشِمّ ولا يشبع الضمة في أُقِيم واسْتُقِيم لأجل أن ما قبل الياء ليس أصـــله الضمة كما كان التاء في اجْتِيرَ مضموما في الأصل كتاء احْتُقِر، وإنما ما قبل الياء في أُقِيم واسْتُقِيم ساكن في الأصل كالخاء من أُخْرِجَ واسْتُخْرِج، فليس لـــه في الضمة الصريحة، ولا في شَمَّةٍ منها نصيب فاعرفه.

(١) انظر الأصول ٣/٢٨٢.

قال صاحب الكتاب:

باب أسماء الفاعل والمفعول [١]

فأمـــا [٢] اسم الفاعل من هذه الأفعال المعتلة عيناتها، فإنها تعتل كما اعـــتلت أفعالها، واعتلالها لا يخلو من أن يكون بالحذف أو القلب، فلما لم يجز الحذف فيها للالتباس أُعِلّت[٣] بالقلب همزة لوقوعها قريبة من الطرف بعد ألف زائـــدة، فأعل إعلال قَضَاء[٤] وشِفَاء[٥] ونحوه كما أشبه صُيَّمٌ عُتِيّا[٦] وجِثِيّا[٧] وذلـــك قولهم [٨]: قَائِل وبَائِع، وقد حذفت الهمزة من بعض ذا فقال: شَاكٌ[٩] السِّلاَحَ [١٠].

قال المفسر :

اعلم أن اسم الفاعل لما جرى على الفعل نحو: ضَرَب يَضْرِب، وأُعْمِل عمله على ما مضى في بابه [١١] أحبوا أن يلحقه الإعلال ليشاكل الفعل، والفعل يعل بالقلب نحو: قَامَ وبالإسكان/ ونقل الحركة نحو: يَقْوُم والحذف نحو: يَعِدُ، ٢٥٨/أ

---

(١) في التكملة شاذلي: (والمفعول من هذه الأفعال).

(٢) في التكملة: (أما).

(٣) في التكملة مرجان: (اعتلت).

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٦٢.

(٥) في التكملة شاذلي: (سقاء)، وفي التكملة مرجان: (شقاء).

(٦) في تهذيب اللغة ١٤٣: (قال الليث: عَتَا يعتُو عُتُوًّا وعتيًّا وهو مجاوزة الحد إذا استكبر).

(٧) في اللـــسان (جـــثا): (جثا يجثو ويجثي جُثُوًّا وجِثِيًّا عَلى فُعُول فيهما جلس على ركبتيه للخصومة ونحوها).

(٨) في التكملة شاذلي: (قولك).

(٩) انظر الأصول ٣/٣٨٢.

(١٠) التكملة شاذلي: ٢٥٥، والتكملة مرجان: ٥٨١.

(١١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٠٦.

فلـــم يختـــاروا الحذف في اسم الفاعل الذي هو قَائِم وبائع إذ كان يزيل صيغة الفاعل، ويصيره إلى قولك: قَامٌ وبَاعٌ، ولم يجز نقل الحركة إذ لو نقلت كسرة عين قَاوِم إلى ما قبلها، وجب أن تنقلها إلى الألف، وتحركه فيصير قاوِم بوزن[1] قَعْـــوِم، وتـــنقلب الـــواو ياء للكسرة نحو: قَايِم بوزن قَعِيم [2]، وذلك إفساد فيبقى[3] القلب، فظاهر قول أبي علي أن الواو والياء في قَاوِم وبَايِع قلبا همزة في أول أحـــوالهما فقـــيل: قَـــائِم وبَائِع، وقول أصحابنا على ما فسرنا في قَضَاء وكِـــسَاء[4] من أن الواو والياء قلبا ألفين لوقوع الألف الزائدة قبلهما، فاجتمع ألفان في التقدير، فحرك الثانية بالكسر، وقد عرفت أن الألف يصير إلى الهمزة بالتحريك وكان الكسر أولى لأمرين:

أحدهما: أن أصل التقاء الساكنين الكسر.

والـــثاني: أن اسم الفاعل يكون العين منه مكسورة، فلما قلبوا حرف اللين ألفا وقصدوا همز [5] الألف أعادوه إلى الحركة التي كانت لـــه في الأصل، وبعـــد هذا فإن مشابهة قَائِم لكِسَاء من حيث إن حرف اللين في قولك: قَاوِم لـــيس بينه وبين الطرف إلا حرف واحد وقبله ألف زائدة، فلما قارب الطرف أشـــبه قـــولك: كِسَاو [6]، فعومل معاملته كما قالوا في صُوَّم: صُيَّم، فصرفوا

---

(١) في ظ: (قاوم وبايع وتنقلب) وفي ر: (قاءوم).

(٢) في ظ: (قويم).

(٣) في ر، وظ، ود: (فبقي).

(٤) انظر : ص ١٢٩٩ .

(٥) في ر، وظ، ود: (همزة).

(٦) في ر، وظ: (كساء).

الواوين إلى الياء تشبيها لـــه بقولهم: عُصِيٌّ في عُصَو وجِثِيّ [1] في جُثُو من جَثَا يَجْثُو، وعُتِيّ [2] جمع عَاتٍ؛ لأن صُوَّما لما كان الواو فيه قريبا من الطرف جرى مجرى ماهو في الطرف، ألا ترى أنه إذا صار قبل الطرف بحرفين لم يلحقه هذا القلب، فيقال: صُوَّام وقُوَّام ونُوَّام، ولا يقال صُيَّام إلا في القليل كقوله:

.... فَمَـــا أَرَّقَ النُّـــيَّامَ إِلا سَـــلاَمُهَا [3]

---

(١) في أ: (جثيا).

(٢) انظر الكتاب ٣٧٠/٢.

(٣) عجز بيت من البحر الطويل في صدره اختلاف روى (ألا طرقتنا ميةُ بنةُ منذر).

وروى: ألا خيلت مي وقد نام صحبتي. انظر شرح شواهد الشافية: ٣٨٢.

واختلف في قائله، فقيل: إنه ذو الرمة، وقيل: إنه أبو الغمر الكلابي.

نسب إلى ذي الرمة في المخصص ١٠٢/٥، ونزهة الطرف: ٢٧٢، وشرح المفصل٩٣/٥، وشرح شواهد الشافية: ٣٨١، ٣٨٢، والخزانة ٤١٩/٣.

وقال ابن جني في المنصف ٥/٢: (وأنشد بن الأعرابي لذي الرمة.. وقال: وأنشدنيه أبو الغمر).

وفي ديوان ذي الرمة: ١٠٠٣.

ألا خـــيلت مي وقد نام صحبتي فمـــا نَفّـــر التهويم إلا سلامها

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

ونسب إلى أبي الغمر في العيني ٥٧٨/٤، وشرح شواهد الأشموني ٣٢٨/٤، وفي التصريح ٣٨٣/٢، أبو النحم الكلابي.

والشاهد: قوله: "النيام" فإن أصله النوام وقلب الواوياءً هنا شاذ.

وورد بلا نسبة في البديع: ٧٣٦، والإيضاح في شرح المفصل ٤٤٩/٢، والممتع: ٤٩٨، وشـــرح الـــشافية للرضي ١٤٣/٣، وشرح الألفية لابن الناظم: ٨٦٤، وشرح الشافية للجاربردي: ٢٩٥، وشرح الألفية للمرادي ٧٥/٦، وأوضح المسالك ٣٣٣/٣، وشرح الألفـــية لابـــن عقيل ٥٧٩/٢، وشرح الألفية للمكودي: ٢٤٤، والاشموني ٣٢٨/٤، وحاشية يس ٣٨١/٢.

وقالوا: فلان من صُيَّابة [1] قَومه وصَاب يَصِيب ليس بثبت، فإن قلت: فكـــيف صححت نحو: شَقَاوة ونِهَاية زَاعمًا أنه بعد الطرف و لم تُصَحِّحْ نحو: قَائِم مع أن الحرف الذي يقع بعده أصل لا يسقط.

فالجواب أن هنا أمرًا آخر أوجب إجراء هذا القريب من الطرف مجرى ماهـــو من نفس الطرف، وذلك ما تقدم [2] من قصدهم أن يعتل اسم الفاعل لاعـــتلال الفعـــل، وكما يقولون: قَامَ فيقلبون الواو ألفا كذلك يقولون: قَائم

فيقلبونه إلى الألف، ثم يقلبون الألف همزة/ لاجتماع ألفين يدلك على هذا أن ٢٥٨/ب

الفعـــل إذا صـــح صح اسم الفاعلِ كقولهم: عَاوِر في عَوِر ومُجَاوِر في جَاوَر، ولـــيس إعلال نحو: كِسَاء لأجل أن يشاكل فِعْلا كيف والأسماء التي يقع فيها هـــذا الإعلال تكون في غالب الأمر أسماء أجناس كالرَّجُل والفَرَس، وما أشبه ذلك، فإذا وقع في الطرف أعل وإذا حصل حشوًا لم يعل، وبعد:

فـــإن إعـــلال اسم الفاعل على ثلاثة أضرب: الأول إعلال مطرد وهو ما ذكرنا.

والثاني: القلب كقولهم: شاكِيٌ في شَائِك ولاَعِيٌ [3] في لاَئِع.

والثالث: الحذف [4]، وهو كقولهم: شَاكٌ على أن يكون الكاف حرف إعـــراب ويكـــون الوزن فَالٌ، وهذان لا يطردان، وقال أبو علي: "وقد تحذف الهمـــزة فـــيقال: شَاكٌ السِّلاَحَ"[5] فأشار إلى أنه يقال: شَائِك، ثم يحذف، قال

---

(١) يراد: صوابه أي في صميمهم وخالصهم وهو من صاب يصوب إذا نزل. المنصف ٢/٥.

(٢) انظر ص: ١٤٠٣ .

(٣) اللاعي من اللوعة كأنه أراد اللائع فقلب. انظر تهذيب اللغة ١٩٣/٣.

(٤) انظر تهذيب اللغة ٢٠٣/١٠.

(٥) انظر ص: ١٤٠٣ .

شـيخنا: و يجوز أن يقال: إن حرف اللين حذف قبل أن يهمز كأن الواو في الشّاوِك قلب ألفا، فحذف لالتقاء الساكنين و لم يحرك، وحذف حرف ساكن أولى من حذف متحرك، فيجوز أن يريد بحذف الهمزة أنها لما كانت تثبت في الأكثـر بـأن يقلب الألف إليها، ثم حذف أحد الألفين صارت الهمزة كأنها حذفت على الحقيقة، ومن لم يذهب إلى أن حرف اللين قلب ألفا، ثم قلب همزة كان الأولى لـه أن يقدر حذفه قبل الهمزة؛ لأن القلب إعلال مثل الحذف، فإذا حصل أحد الإعلالين كان التماس الثاني خروجا من الحكمة، ومن أراد الحذف، فحقه أن لا يهمز لئلا يجمع على حرف واحد إعلالين، وبعد:

فـإن هـذا الحذف يقصد به المبالغة في الإعلال، فإن قلت: كيف لم يذهب إلى أن الألفين لما اجتمعا حذفت الزائدة فيكون وزن شَاك فَعْلاً.

فالجواب: أن حذف الثانية أولى لأوجه ثلاثة: أحدها: أَن الأولى زائدة في الأصل لمعنى؛ والمزيد لمعنى يؤثر ثباته على ثبات الأصلي.

والثاني: أن الأخيرة أولى بالحذف إذا حصل الاستواء في اللين.

والـثالث: أن القـصد في هذا الحذف الإعلال، ولا يعل الزائد، وإنما القصد أن تعل العين كما كان ذلك في الفعل نحو: قَامَ ويَقُوْم فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

وأما المفعول (١) فما كان من الواو ظهرت فيه الواو، وذلك قولهم (٢): مَقُولٌ ومُزُورٌ ومَصُوغٌ ومَؤُوفٌ (٣).

وما كان من الياء ظهرت فيه الياء نحو: مَخِيط (٤) ومَكِيل ومَبِيع، فالعين

---

(١) في التكملة: (مفعول).

(٢) في التكملة شاذلي: (قولك).

(٣) طعام مؤوف: أي أصابته آفة. تهذيب اللغة ١٥/٥٨٨.

(٤) في التكملة مرجان: (قولهم مخيط).

كانت سكنت في يُقَال [1] ويُكَالُ، فالتقت ساكنة مع واو مَفْعُول الساكنة/فحذفت واو مَفْعُول في قول سيبويه[2] وعين الفعل[3] في قول: ٢٥٩/أ
أبي الحسن[4].

قال المفسر:

اعلم أن الأصل في مَقُول مَقْوُول بوزن مَضْرُوف إلا أنهم أرادوا إعلال الاسم لاعتلال الفعل، فكما قيل: يُقَال والأصل يُقْوَلُ، فنقلت الفتحة من الواو، وقلبت ألفا وكذلك نقلت الضمة من الواو الأولى في مَقْوُول إلى ما قبلها، فاجتمع واوان فحذف [5] إحداهما لامتناع اللفظ بهما ساكنتين وبين صاحب الكتاب (وبين أبي الحسن خلاف [6]. فالمحذوف عند صاحب الكتاب)[7] واو مَفْعُول ووزن مَقُول مَفُعْل [8]، وحجته أن الميم يدل على المفعولية، والواو إنما زيدت إشباعا للضمة قصدًا؛ لأن يخرج من المثال المتروك وهو مَفُعْل، فإذا اجتمع واوان كان حذف الزائدة التي لا يتعلق بها كبير معنى أولى من حذف الأصلية، ومما يُقَوّي ذلك أنهم قالوا: مَشُوب ومَشِيب [9] ومَنُول ومَنِيل [10]

(١) في التكملة شاذلي: (يقال ويباع ويكال).
(٢) الكتاب ٢/٣٦٣.
(٣) انظر المقتضب ١/١٠٠، والأصول ٣/٢٨٣، والمنصف ١/٢٨٧.
(٤) التكملة شاذلي: ٢٥٥، والتكملة مرجان: ٥٨٢.
(٥) في ر، وظ: (فوجب حذف).
(٦) انظر أمالي ابن الشجرى ١/٢٠٤.
(٧) ما بين القوسين ساقط من ر، وظ.
(٨) الكتاب ٢/٣٦٣.
(٩) انظر الكتاب ٢/٣٧٠.
(١٠) انظر الكتاب ٢/٣٦٣، المنيل: الذي ينال ما فيه.

فقلبوا الوو ياء ليوافق شَيبَ لفظا كما قيل:

أَزْمَـــانَ عيـــناءُ سُـــرُورُ المُسْرُورْ   عَيْـــنَاءُ حَـــوْرَاءُ من العِينِ الحِيَرْ(١)

والـــزائد لا يقلب في هذا، ويوضح ذلك أن الواو إذا أثبت فلأجل أنه يدل على المفعولية مثلا فقلبه لا وجه له؛ لأن المزيد لمعنى لا يجب أن يغير لفظه كما لا يجب أن يحذف رأسًا.

ووجـــه آخر وهو أن القصد في تخصيص عين الفعل بالحذف إن كان لأجل تفضيل المعنوي، فقد تقدم أن الميم هو علم المفعولية في الأصل دون الواو، فإن قصد أن الواو قد ساعد الميم في الدلالة على هذا المعنى ففي إثباته وضوح، فليس كذلك؛ لأنك إذا قلت: مَقُول لم يكن في اللفظ دليل على أن الواو واو المَفْعُول، وإنما ذلك شَيء تقدره، ولو كان يفهم من اللفظ لم يقع فيه خلاف، ومذهب أبي الحسن أن المحذوف عين الفعل وأن الوزن مَفُول، ويحتج بما ذكرنا

---

(١) رجز قائله منظور بن مرثد الأسدي.

أزمـــان: منصوب بفعل مضمر كأنه قال: اذكر أزمان، عيناء: اسم المرأة علم لها، سرور المسرور: أي هذه المرأة تسر من رآها لحسنهان عيناء: صفة. بعظم العينين، حوراء: أي حوراء العين والحور بياض بياض العين في شدة سواد سوادها.

الشاهد: قوله: "الحِيَر" قلب الواو التي هي عين ياء اتباع يعين.

ورد في النوادر: ٥٧١، وإصلاح المنطق: ٣٧، وأدب الكاتب: ٦٠٠، وإعراب القراءات الـــسبع وعللها ٣٤٣/٢، وشرح أبيات إصلاح المنطق لابن لاسيرافي ١١٧، والمنصف ٢٨٨/١، والمخـــصص ٢٩٩/١، ١٢٤/٤، والإفصاح: ٢٥٩، وتهذيب إصلاح المنطق ١٣٦/١، والاقتـــضاب ٤٢٨/٣، وشـــرح أدب الكاتب: ٢٩٧، وأمالي ابن الشجري ٢٠٩/١، والمشوف المعلم: ٢٢٠، وشرح المفصل ١١٤/٤، ٧٩/١٠، والممتع: ٤٥٩، واللسان (حور)، وأراجيز العرب: ١٥٦.

أن الـــواو يدل على معنى ويشاركه [1] الميم، وقد أجابوا عنه بما ذكرنا، والذي يبقى لـــه أن يقول: إن القصد أن يعل عين الفعل، ولذلك أسكن ونقل حركته إلى مـــا قـــبله كما فعل ذلك بالفعل، وواو مَفْعُول ليس يقصد إعلاله فالحذف بذلك [2] الذي قصد أن يعتل أولى، ولصاحب الكتاب أن يقول له: إن القصد أن يسكن الواو فقط، والحذف لأجل أن اللفظ لا يمكن بواوين ساكنين، فليس هـــو مما يقصد به الإعلال، فيجب أن يخص بعين الفعل دون واو مَفْعُول هذا
والأخير أولى/ بالحذف، وليس منزلة هذا منزلة شاك؛ لأنا حكمنا هناك بحذف ٢٥٩/ب
عين الفعل دون ألف فَاعِل لأجل أن ألف فَاعِل هو المقصود في الأصل للدلالة علـــى المعنى، وليس هناك حرف آخر بإزاء الميم في مَفْعُول، وكان أن يثبت في التقديـــر أولى، وواو مَفْعُـــول لما لم يكن مقصودًا قصده في الدلالة على المعنى، وكـــان ذلك للميم كان حذفه أولى من حذف الأصلي، والذي يتمسك به أبو الحـــسن في الاحتجاج أن الحذف وإن كان لالتقاء الساكنين، فإنه إعلال، فأن يختص بما قصد تغييره أولى، وكما جاز أن تقول: يُقَالُ، فتنقل الحركة (من العين وتقلـــبه ألفـــا كذلك يجوز أن تنقل الحركة)[3] منه في مَقُول وتحذف، فاجعل الحـــذف هـــنا لالتقاء الساكنين بإزاء القلب هناك فهذا ملتئم، وقول صاحب الكتاب قوي على ما بينا.

وأمـــا المفعـــول ممـــا عينه ياء نحو: مَخِيط ومَبِيع، فعلى هذا الخلاف، فـــصاحب الكـــتاب يزعم أن الياء في مَبْيُوع أسكن بأن نقل ضمته إلى الياء،

---

(١) في ر، وظ، ود: (يشارك).

(٢) في ر، وظ: (فالحذف كذلك بالذي قصد أن يعتل أولى).

(٣) ما بين القوسين ليس في: ر، وظ.

فاجتمعت ساكنة مع واو مَفْعُول فحذف الواو وقلبت الضمة كسرة ليصح الياء، فقيل: مَبِيع فوزنه مَفِعْل، وأبو الحسن يزعم أن الياء لما أسكنت حذفت لالتقائها مع الواو فبقي مَبُوع، ثم قلب الواو ياء فرقا بين بنات الواو وبنات الياء، ومذهب صاحب الكتاب أظهر قوة في هذا الوجه، وذلك أن علة أبي الحسن في إثبات الواو أنه قد شارك الميم في الدلالة على المعنى، ففضل على الأصلي واختير ثباته، ثم إنه يقلبه ياء فيزيل لفظه، فإن قال قائل: إني فعلت ذلك للفصل بين بنات الواو والياء قيل له: إذا كانت تعلم أن واو المَفْعُول لا يصح، فأي معنى لتقدير ثباته، وهَلاَّ قدرت أن الثابت هو عين الفعل ليسلم من قلب حرف تزعم أنك فضلته على الأصل لكونه لمعنى، فقد جمعت بين ضروب من التغيير أحدها: نقل الحركة، والثاني: حذف عين الفعل، والثالث: قلب الواو ياء وإبدال الضمة كسرة، والرابع: أنك غيرت حرفا إنما ثبت عندك؛ لأنه دليل على معنى، وصاحب الكتاب نقل الضمة وأعادها كسرة وحذف واو المَفْعُول وهو عنده بمنزلة واو عَجُوز في أنه لم ينصب دليلا على معنى، وأما إبداله [1] الضمة كسرة فلأجل أن يعيد العين إلى أصله الذي هو الياء، وأنت إذا قلبت واو مَفْعُول كنت/ قد أخرجته عن الأصل وأولى القولين أقلهما تغييرًا، ويزيد في ٢٦٠/أ
وضوح ذلك أن قلب الواو ياء إن كان للفصل بين بنات الياء وبنات الواو، فالأولى أن تجعل الواو في مَقُول والياء في مَبِيع عينين، فيدل الأصل على الأصل لا أن تقدر سقوط العين، ثم تجيء فتغير واو مَفْعُول زاعما أني أجعله دليلا على أن عين الفعل ياء وهذا واضح.

---

(١) في ر: (إبدال).

قال صاحب الكتاب:

وقد صَحَّحُوا عين مَفْعُول فيما كان من الياء نحو: مَزْيُوت ومَبْيُوع، ولو جاء التصحيح فيما كان من الواو لم تنكر [(١)]، ألا تراهم قد قالوا:

.... الغُـــــــــــــــــوُوُر [(٢)]

وهـــو مثل مَفْعُول من الواو لو صح، وإنما صح مَفْعُولَ فيما صح فيه؛ لأنه ليس على حركات الفعل وسكونه كاسم الفاعل [(٣)].

قال المفسر:

اعلم أن التصحيح في بنات الياء يجيء مجيئا صالحا نحو: مَزْيُوت ومَبْيُوع و:

.... تُفَّاحَـــــــــــةٌ مَطْـــــــــيُوبَةٌ [(٤)]

---

(١) سـيبويه لا يرى التصحيح قال في الكتاب ٣٦٣/٢: (ولا نعلمهم أتموا في الواوات لأن الـواوات أثقـل علـيهم من الياءات ومنها يفرون إلى الياء) والمبرد لا يراه ممتنعا عند الضرورة. المقتضب ١٠٢/١.

(٢) جزء من بيت من الرجز قائله العجاج وتمامه:

كـــأن عينـــيه مـــن الغـــوور

الاستـــشهاد به على جواز تصحيح اسم المفعول فيما كان من الواو حيث إنه ليس بأثقل من الغوور؛ لأن فيه واوين وضمتين، وفي اسم المفعول واوان بينهما ضمة.

ورد في ديوانه: ٢٧، والمقتضب ١٠٣/١، والشعر والشعراء: ٥٩٣، وكتاب الصناعتين: ٨٩، واللسان (حجل).

(٣) التكملة شاذلي: ٢٥٥، ٢٥٦، والتكملة مرجان: ٥٨٢.

(٤) جزء من بيت، قائله شاعر تميمي لم أهتد إلى معرفة اسمه و لم أقف على تمامه، وما وجدته هو:

وَكَأنَّهـــــا تُفَّاحَـــــــةٌ مَطْـــــــيُوبَةٌ

=

وقوله:

.... يَـــوُم رَذَاذٍ عَلَـــيه الـــدُّجْنُ مَغْيُومُ (١)

وإنما ذلك لأجل أن اجتماع الواوين أثقل من اجتماع الواو والياء (٢)،

= كأنها: الضمير يرجع إلى الخمر.

والشاهد: قوله: "مَطْيُوبَة" جاء على الأصل والقياس أنه يقول: مَطِيْبَة وهي لغة تميم.

ورد في المقتـــضب ١٠١/١، والخصائص ٢٦١/١، والمقتضب لابن جني ٢٢، والمنصف ٢٨٦/١، والمخصص ١٣٨/١١، وأمالي ابن الشجرى ٢١٠/١، وشرح المفصل٨٠/١٠، والإيضاح في شرح المفصل ٤٣٦/٢، والممتع: ٤٦٠، وشرح الألفية لابن الناظم: ٨٦٢، واللسان (طيب)، وشرح الالفية للمرادى ٦٨/٦، والعيني ٥٧٤/٤، والأشموني ٣٢٤/٤، والتاج (طيب).

(١) عجز بيت من البحر البسيط، قائله علقمة بن عبدة، وصدره:

حـــتى تذكـــر بيضاتٍ وهَيَّجَه ....

يقول: بقي الظليم يومه يرعى إلى أن تذكر بيضات عند المساء وهيج عَدْوَه ما أصابه من الرذاذ وهو المطر الضعيف، الدجن: إلباس الغيم، مغيوم: ذو غيم.

الشاهد: قوله: "مغيوم" جاء على الأصل بدون إعلال والقياس فيه مغيم.

ورد في ديـــوانه: ١٢، والمفـــضليات: ٣٩٩، والمقتضب ١٠١/١، والاختيارين: ٦٣٦، والخصائص ٢٦١/١، والمقتضب لابن جني ٢٢، والمنصف ٢٨٦/١، وشرح اختيارات المفـــضل: ١٦١١، والمفـــصل: ٣٧٨، وأمالي ابن الشجرى ٢١٠/١، وشرح المفصل ٨٠/١٠، والممـــتع: ٤٦٠، وشرح الالفية لابن الناظم: ٨٦٢، وشرح الألفية للمرادى ٦٨/٦، وشرح الألفية للمكودى: ٢٤٣، والعيني ٥٧٦/٤، والأشموني ٣٢٥/٤، وربط الـــشوارد في حل الشواهد: ١٣٥، والخزانة ٢٩٥/١١. في الديوان والاختيارين والممتع (الريح).

(٢) قال المازني: (وإنما أتموا في الياء؛ لأن الياء وفيها الضمة أخف من الواو وفيها الضمة، ألا =

وقوى مَجِيء الواوين بقولهم: الغُوُور، وذاك أن هذا قد اجتمع فيه واوان الأولى مـــضمومة كما أن قولك: مَقْوُل كذلك، و لم يرد أن نحو مَقْوُول قياس مطرد، وإنمـــا أراد أن يؤنسك بما استعملوه من قولهم: "ثَوْبُ [(١)] مصْوُوُن"، وأما قوله: "فإنمـــا صـــحَ مَفْعُول؛ لأنه ليس على حركات الفعل وسكونه كاسم الفاعل "فالمقـــصود به أن ضَارِبًا على وزن يَضْرِب لفظا وتقديرًا ومَضْرُوبا على وزن يَضْرِب في التقدير؛ لأنك تعتقد فيه مُضْرَب [(٢)]، وليس الموازنة في اللفظ، فلما كانـــت مـــشاكلة اســـم الفاعل للفعل الذي هو الأصل في الإعلال أقوى من مـــشاكلة المفعول كان إعلاله ألزم، فلم يقل: قَاوُمٌ وبَايِعٌ بياء صريحة كما قيل: مَبْيُوع، وأقوى من هذا أن الإعلال في اسم الفاعل يؤدي إلى الإبدال، وفي اسم المفْعُول إلى الحذف، فالحذف أغلظ من البدل، فلما كان كذلك جاء التصحيح في المفْعُـــول إذ كان تغييره قد قَوِي، و لم يجئ في اسم الفاعل إذ لم يكن حذف منه شيء.

= تـــرى أن الـــواو إذا انضمت فروا منها إلى الهمزة فقالوا: أدؤر.... فالهمزة في الواو إذا انضمت مطرد.

فأما إذا كانت كذلك وبعدها واو كان ذلك أثقل لها فلذلك الزموها الحذف في مفعول والياء إذا انضمت لم تهمز و لم تغير فهذا يدلك ويبصرك أن الياء أخف).

المنصف ٢٨٣/١، ٢٨٤.

(١) ذكر ابن جني في المنصف ٢٨٥/١، وابن عصفور في الممتع: ٤٦١، الكلمات التي يجوز فيها الإتمام من ذوات الواو؛ لأنه سُمِع فيها ذلك.

(٢) في ر، وظ: (مضروب).

قال صاحب الكتاب:

وكـــذلك اسم الفاعل والمفعول من أَفْعَل يَعْتَلاَّن على أَفْعَالِهما فمُقيم بمنزلة يُقِيم ومُقَام بمنزلة يُقَام، وكذلك اسم الفاعل والمفعول من افْتَعَل وانْفَعَل؛ لأن لفـــظ الفاعل والمفعول متفقان تقول: هو مُخْتَار/ الثَّوب، والثَّوبُ مُخْتَار ٢٦٠/ب وتقـــول: جمل مُنْقَادٌ ومكان مُنْقَادٌ [١] فيه، ومُسْتَفْعِل ينفصل فيه [٢] الفاعل من المفعول تقول: رجل مُسْتَقِيم ومكان مُسْتَقَام فيه [٣].

قال المفسر:

اعلـــم أن الفعل الذي لحقته الزيادة لما اعتل اعتلال المجرد، فقلت: أَقَامَ واخْـــتَار واسْـــتَقَام اعتل اسم الفَاعِل والمَفْعُولِ منه، فقلت في أَقَام يُقِيم: مُقِيم الأصل مُقْوِم، ثم نقلت الكسرة من الواو إلى ما قبلها [٤] فانقلبت ياء.

كمـــا كان ذلك في الفعل نحو: يُقِيم، والأصل يُقْوِمُ، واسم المَفْعُولِ منه مُقَام الأصل مُقْوَم، ثم نقلت الحركة من الواو إلى القاف، وقلب الواو ألفا كما فعل ذلك في يُقْوَم حيث قيل: يُقَامُ، وافْتَعَل نحو: اختَار يَختَار تقول فيه: مُختَار للفاعـــل والمفعول وذاك أن الأصل في الفاعل مُختَيِرٌ بكسر الياء، وفي المفعول مُختَيَـــر بفـــتحه بوزن مُحتَقِر ومُحتَقَر، ثم قلب الياء ألفا لانفتاح ما قبلها مع تحـــركها كما كان ذاك في الفعل حيث قلت: يَختَار ويُختَار، والأصل يَختَيِر ويُختَيَـــر، ولمـــا صار الياء ألفا زال الفصل بين الفاعل والمفعول إذ كان الفصل

---

(١) في التكملة مرجان: (جبل).

(٢) في التكملة مرجان: (منه).

(٣) التكملة شاذلي: ٢٥٦، والتكملة مرجان: ٥٨٢، ٥٨٣.

(٤) في ر: (قبلهما).

بالفتح والكسر، والألف لا يحتمل الحركة، والعجب أن بعضهم يعد هذا النحو في الأضداد [1]، وذلك سلامة ظاهرة؛ لأنه اتفاق حصل من جهة اللفظ بالتغيير؛ لأن المـــثال يوضع للفاعل والمفعول جميعا وكذلك ذوات الواو نحو: اعْتَاضَ من العِوَض تقول: مُعْتَاض مَالاً والمَال مُعْتَاضٌ، والتقدير مُعْتَوِض ومُعْتَوَض على ما ذكـــرنا كما تقول: يَعْتَاضُ ويُعْتَاض والأصل يَعْتَوِضُ ويُعْتَوَضُ، وانْفَعَل بهذه المنزلة تقول: هو مُنْقَادٌ، وهذا مكان مُنْقَادٌ فيه فيستوي الفاعل والمفعول في ظاهر الصيغة والتقدير مُنْقَوِدٌ مثل مُنْطَلِق ومُنْقَوَدٌ فيه.

وأما اسْتَفْعَل فبمنزلة أَفْعَل في حصول الفصل بين اسم الفاعل والمفعول فـــيه تقول: اسْتَقَام يَسْتَقِيم فهو مُسْتَقِيم، فالأصل مُسْتَقْوِم، ثم صنع به ما ذكرنا في مُقِـــيم، وتقـــول مكان مُسْتَقَام فيه كما قلت: مُقَام فتَقِيم من مُسْتَقِيم بمنزلة مُقِيم وتَقَام من مَسْتَقَام بمنزلة مَقَام، وهذا يؤكد ما ذكره أبو علي، أفلا ترى أن مُقِـــيم ومُسْتَقِيم ومُنْقَاد ومَخْتَار لما كانت توازن أفعالها التي هي يَسْتَقِيم ويُقِيم ويَخْـــتَار ويَنْقَاد لفظا لم يأت فيها التصحيح مع اعتلال الفعل كما جاء مبيوع مصححاً مع أن فعله لا يصح بوجه إذ لا يقول أحد: يَبْيِعُ / بوزن يَضْرِبُ لفظا، ٢٦١/أ وإنمـــا يَجيء التصحيح فيما يصح فعله من نحو ذلك نحو: مُسْتَحْوِذ في اسْتَحْوَذ ومُغْيِل في أَغْيَلَت.

قال صاحب الكتاب:

فأما اسم الفاعل من عَوِرَ فعَاوِر، ويصح [2] كما يصح في مثال الماضي، وكـــذلك إذا ألحقت الهمزة قلت [3]: أَعْوَرَ الله عَيْنَه فصَحَحْتَ [4] أَفْعَل فهذا

---

(١) هو السجستاني، انظر الأضداد: ١٢٠.

(٢) في التكملة مرجان: (فعاور يصح كما يصح).

(٣) في أ: (فقلت).

(٤) في التكملة مرجان: (فصحت)

يدل (على)[1] أن الاعتلال في هذه الأبنية إنما يَسْرِي فيها من مثال الماضي، ألا ترى أنه لما صح صح في غيره [2].

قال المفسر:

اعلم أن الأصل في الإعلال مثال الماضي، وذلك أن النقل فيه أبلغ، ألا تـــرى أن حرف اللين فيه يكون متحركا مفتوحا ما قبله نحو: قَوَل وبَيَع، ولا يكون في المضارع كذلك؛ لأن الأصل يَقْوُلُ ويَبْيِعُ، والحركة في الواو والياء مع ســكون ما قبلهما لا تستثقل استثقالها مع تحركهما [3]، ألا ترى أن نحو: غَزْو وظَبْي يجرى بوجوه الإعراب، ولا يجرى نحو: عَصَو ألبتَّة، وكذا أَفْعَل نحو: أَقْوَم واسْتَفْعَل نحو: اسْتَقْوَم، وإنما أعل المضارع وذوات الزوائد مع حصول السكون فيما قبل حرف اللين ليشاكل الماضي الذي أفرط الثقل فيه، فالجميع فرع عليه في الإعـــلال، وكذلك يكون فرعا عليه في الصحة، فإذا صح عَوِر صح يَعْوَرُ واعْوَرَّ في قولك: أَعْوَرَ الله عينه.

وأمـــا اسم الفاعل فأولى لـــه أن يصح؛ لأنه فرع للفعل ومشتق منه، والمـــضارع ليس بمشتق من الماضي، ولكنه فعل على انفراده مشتق من المصدر، وكلما كان اسم الفاعل أذهب في كونه فرعا على الفعل، وجب أن يكون أَشَدّ متابعة لـــه في الاعتلال، فإذا صح عَوِرَ صح عَاوِر، و لم يقل: عَايِر، ولو أخذت الفاعـــل من صَيِد البعير قلت: صَايِد بَيَاء محضة كما تقول في باين: مُبَايِن، ولا

---

(١) (على ليست في: (أ، والتكملة مرجان).

(٢) التكملة شاذلي: ٢٥٦، والتكملةمرجان: ٥٨٣.

(٣) في ر، وظ: (تركها).

تهمـــز كما همزت بَائِع لما اعتل الفعل في قولك: بَاع يَبِيعُ، وقد تقدم في باب الـــتعجب أن هـــذا الـــنحو أوثـــر تصحيحه [1]؛ لأن الأصل افْعَلّ في الألوان والعيوب، والواو يجب صحته في اعْوَرّ لسكون ما قبله، فكذلك صح هنا ليدل علـــى أن التقدير ذاك وأن الفتحة في الفاء عارضة، وأنه ساكن في النية، ومن قال: عَارَتْ عَيْنُه تَعَارُ كقوله:

.... أَعَـــارَت عَيْـــنُه أَمْ لَـــمْ تَعَـــارا [2]

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٨٠.

(٢) عجز بيت من البحر الوافر، قائله ابن أحمر، وصدره:

وربَّـــتَ سَـــائِلٍ عـــني حَفِـــيٍّ ....

يقول: تسائل هذه المرأة عن ابن أحمر أصارت عينه عوراء أم لم تعور.

الشاهد: قوله: "عارت" قلب الواو ألفا في قوله: عارت والصواب تصحيحها؛ لأنه اعتد بالضمة.

ورد في ديـــوانه: ٧٦، وخلق الإنسان للأصمعي: ١٨٤، وأدب الكاتب: ٥٠٨، وتأويل مـــشكل القرآن: ٥٦٨، والجمهرة ١/٢٨، وتهذيب اللغة ٣/١٧٠، والمنصف١/٢٦٠، ٣/٤٢، والصحاح (عور)، والأزهية: ٢٦٢، والمخصص ١/١٠٣، والاقتضاب ٣/٣٤٥، والمفـــصل: ٣٧٧، وشرح أدب الكاتب: ٢٥٩، وأمالي ابن الشجرى ٢/٣٠٢، وشرح المفصل ١٠/٧٥، وضرائر الشعر: ٤٧، وشرح الشافية للرضي ٣/٩٩، واللسان (عور). وارتـــشاف الضرب ٣/٢٨٠، وشرح مختصر التصريف العربي للتفتازاني: ١٢٧، وحاشية يـــس ٢/٣٨٧، وشـــرح شواهد الشافية:٣٥٣، وتدريج الأدنى إلى قراءة شرح السعد: ١٢٧، صدره في أدب الكاتب والمنصف والاقتضاب وشرح أدب الكاتب وشرح المفصل وحاشية يس:

تـــسائل بـــابن أحمـــر مـــن رآه ....

فإنـــه يجرى على الظاهر، فيقلب حرف اللين لتحركه وانفتاح ما قبله، وذلك قليل لما ذكرنا من أن القصد في هذا التصحيح الدلالة على اعتبار حكم الأصل الذي هو اعوَرّ وتِعَارُ بكسر التاء كقولهم: تِعْلَم ونِعْلَم فيما كان الماضي منه مكسور العين نحو: عَلِمَ فاعرفه.

/قال صاحب الكتاب: ٢٦١/ب

وما كان على مُفْعَل ومُفْعِل من الأسماء فإنه لمجيئه [(١)] على وزن الفعل، وفصل الميم لـــه من أمثلة الفعل من حيث كانت زيادة تختص الاسم [(٢)] دونه، وذلـــك نحو [(٣)] المَعَاش والمَعَاد والمَثَابَة والمَسِير والمَصِيف والمَقِيل، وقد شذ بعض ذلـــك في الأسماء الأعلام وغيرها[(٤)] نحو: مَزْيَد ومَرْيَم ومَكْوَزة[(٥)] ومَدْيَن، ومثله مَحْـــبَب ومَـــوْأَلَة[(٦)]، وقالوا في غير العلم: الفُكَاهة مَقْوَدَة إلى الأذى[(٧)] وقرئ ﴿لَمَـــثْوَبَةٌ مِـــن عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ﴾[(٨)] ولو بنيت اسماً على مثال تِحْلِئ[(٩)] من القول

---

(١) في التكملة شاذلي: (لمجيه).

(٢) في التكملة مرجان: (بالاسم).

(٣) (نحو) ليست في: (التكملة).

(٤) في التكملة شاذلي: (نحوها).

(٥) مكوزة: من أسماء العرب. تهذيب اللغة ٣١٩/١٠، واللسان (كوز).

(٦) انظر الكتاب ٣٦٤/٢، والأصول ٢٨٥/٣، والمنصف ٢٩٦/١، والممتع: ٤٨٨.

(٧) انظر الكتاب ٣٦٤/٢، والأصول ٢٨٥/٣، والمنصف ٢٩٥/١.

(٨) البقـــرة (١٠٣) وهـــي قراءة قتادة وابن بريدة وأبي السمأل مختصر شواذ القرآن: ١٦، والمحتسب ١٣/١، والبحر المحيط ٣٣٥/١.

(٩) التحلـــئ: القشرة التي يقشرها الدباغ مما يلي اللحم. الأصول ٢٠٦/٣، وانظر تهذيب اللغة ٢٣٧/٥، والمنصف ٣٢٢/١.

لقلت: تِقْيِل، ومثل تُرْتُب تُقْوُل، فإن بنيت من البَيْع قلت في مثال تِحلِئ: تِبْيِع، وفي مــثال تُرْتُب تُبْوُع في قول أبي الحسن، وفي قول سيبويه تُبيِع[1]،وإنمااعتلت عــندهما جميعا؛ لأن اختصاص الوزن بالاسم كاختصاصه بالزيادة، فإن اشترك الفعــل والاســم في المــثال والزيادة أَعْلَلَت الفعل، وصحّحَت الاسم، وذلك قــولك[2]: أَبْيَض وأَسْوَد ومن الفعل أَعَادَ، وأَقَال ومن ثم قَالُوا: في اسم البلد: أَبْيَن[3] فصححوا [4].

قال المفسر:

اعلم أن الإعلال للفعل في الأصل كما ذكرنا، والاسم إذا شابهه أجرى مجراه فمن ذلك مَفْعَل نحو: مَقَال ومَعَاش الأصل [5] مَقْوَل ومَعْيَش، فهذا ليس فيه ذلك الثقل المفرط، ألا ترى أن ما قبل الواو والياء ساكن، وقد عرفت أنهما يــصحان إذا سكن ما قبلهما نحو: غَزْوٍ وظَبْي، ألا ترى أنه لما كان على وزن الفعل، فكان مَقْوَل كأَقْوَل أعل بأن نقلت الحركة من حرف اللين إلى ما قبله، ثم قلب ألفًا [6] فصار مَقَال كأَقَالَ، وكذلك المَسِيْر والمَبِيت الأصل المَسْيِر إلا أنه أعــل بأن نقل الكسرة من الياء إلى ما قبله كما فعل ذلك في الفعل الذي هو يَسِير، وكذا مَشُورَة، والأصل مَشْوُرة بوزن مَكْرُمَة، ثم نقلت الضمة من الواو

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٦.

(٢) في التكملة شاذلي: (في قولك).

(٣) انظر ص:١٤٢٢ .

(٤) التكملة شاذلي: ٢٥٦، والتكملة مرجان: ٥٨٣-٥٨٥.

(٥) في أ: (الأصول).

(٦) في أ: (أيضًا).

إلى مـــا قـــبله كما فعل ذلك في يَقُولُ، والأصل يَقْوُلُ مثل يَقْتُل، والتاء زائدة فمَشُورَة مثل يَقُولُ، فأما مَثْوَبة ومَصْيَدَة، فعلى الأصل مثل أَجْوَدَ وأَغْيَلَت المرأة في الفعـــل وهـــو في[1]نحو: مَكْوَزَة أولى لأجل أن العلم يأتي فيه من الاتساع والتغيير مالا يكون في غيره [2] نحو: ما مضى من مَحْبَبَ ومَوْرَق ومَوظبَ، وما ذكره من مَوْأَلَة بهذه المنزلة؛ لأنه من وَأَل يَئِل كوَعَد يَعِد، وكان يجب أن يقال: مَـــوْئِلَة بكسر العين، فالفتح فيه لتغيير العلم كَمْوظَب، ومن ذلك تَهْلَل، وهو كمَحْـــبَب في فك الإدغام / ومَرْيَم ومَزْيَد كمَكْوَزَة في التصحيح، ومَدْيَن اسم بلـــد[3]، وهو مَفْعَل، وليس بفَعْيَلٍ، ألا ترى أن هذا المثال لا يكون، فأما مَدِينة فليست من هذا التركيب؛ لأنها فَعِيلة، ألا ترى إلى قولهم: مُدُن ومَدَّنْتُ مَدِيَنةً، فإذا جمعت مَدْيَن قلت: مَدَاين بغير همز كما تقول في مَكْوَزَة: مَكَاوِز، وتقول ٢٦٢/أ

---

(١) في ر، وظ: (من).

(٢) قـــال ابن جني في سر صناعة الإعراب: ١٥٤: (والأعلام قد يحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها وذلك من وجهين:
أحدهما: الصيغة، والآخر: الإعراب.
أما الصيغة فنحو قولهم: مَوْظَب ومَوْرَق وتَهْلل..
وأما الإعراب فنحو قولهم في الحكاية لمن قال: مررت بزيد: من زَيْدٍ، ولمن قال: ضربت أبا بكر من أبا بكر؛ لأن الكنى تجرى مجرى الأعلام).

(٣) في معجـــم ما استعجم: ١٢٠١: (مدين بلد بالشام معلوم تلقاء غزة وهي المذكورة في كـــتاب الله عز وجل). وفي معجم البلدان ٧٧/٥: (مدينة على بحر القلزم محاذية لتبوك علـــى نحو من ست مراحل وهي أكبر من تبوك وبها البئر التي استقى منها موسى عليه الـــسلام لسائمة شعيب قال: ورأيت هذه البئر مغطاة قد بني عليها بيت وماء أهلها من عين تجري).

في مَديــنَة: مَدَائِن بالهمز [1] كما تقول: صَحَائِف، وبعد: فإن الإعلال في نحو: مَقَال ومَعَاش ومَسِير يفتقر إلى شيئين أحدهما موازنة الفعل، والثاني أن يكون في الاســم زيادة مخصوصة فتفصله من الفعل وهي الميم، ألا ترى أنه لا يكون في الفعل، فإن كان الاسم مما زيادته موجودة في الفعل صحح نحو: أَبْيَض وأَسْوَد، وذلك أن الهمزة لا تختص بالاسم كما تختص الميم، فلما كان كذلك فرق بين الاسم والفعل بالتصحيح إذ لو قيل: أَبَاض وأَسَاد كان كَأقال وأَجَاد في اللفظ، ولــيس كــذلك مَعَاش ومَقَال؛ لأن مثال مَفْعَل لا يكون في الفعل فمَقَال وإن شاكل أَقَالَ في الزّنة، فليس يشاكله في اللفظ والتمثيل، وكان التصحيح بالاسم أولى لأجل أن الإعلال للفعل في الأصل، وإنما كان كذلك من حيث إن اللفظ أصــله أن يتغير على حسب تغير المعنى والفعل موضوع للزمان الذي ينقلب، فكمــا اختص باختلاف الأمثلة نحو: يَضْرِبُ وأَضْرِبُ كذلك كان الأولى أن يجعــل الأصــل في تغيير الحروف بالإعلال والقلب وهذا واضح بين، وأَبْيَن؛ صحح؛ لأنه اسم، وكونه اسما علما أبلغ في الاسمية، والمثال المخصوص بالاسم بمنزلة المثال الذي يتضمن زيادة مخصوصة به، فتِحْلِئ بمنزلة مِفْعِل في أنه لا يكون في الفعل، فإذا بنيت مثال تِحْلِئ من بَاعَ يَبِيع قلت: تِبْيع بالإعلال؛ لأنه لا يشبه تَبِيع لكون صدره مكسورا، فلا يحتاج إلى الفصل بين الفعل والاسم بالتصحيح كمــا أن مسيرًا لما خالف يَسِير بالميم جرى مجراه في الإعلال كما جرى مَقَال مجرى أَقَال، ولو بنيت من زَادَ يَزيد تَفْعِل اسما لقلت: تَزْيِد بالتصحيح لأجل أن مــثال تَفْعِل يكون في الفعل، فلو أعللت الاسم لم يكن بينه وبين الفعل فصل،

---

(١) انظر المنصف ١/٣١١.

(وأما قولهم: تَزِيد في العلم كقوله:

..............كَأَنَّمَــــــا كُسِيَتْ بُرودَ بَنِي تَزِيدَ الأَذْرُعُ [1]

فإنما جاء مُعَلاًّ؛ لأنه فِعْل قد نقل فسمي به كَيَزِيد وكَيْشكُر)[2] وعلى ذلك جاء البرود التِّزِيديَّة قال:

.... بِالتَّــزِيديَّاتِ مَعْكُــومُ [3]

---

(١) جزء من بيت من البحر الكامل قائله أبو ذؤيب الهذلي، والبيت بتمامه:

يعثــرن في حــد الظــبات كأنما كُــسِيَتْ بُــرودَ بَنِي تَزِيدَ الأَذْرُع

يعثــرن في حد الظبات: أي يعثرن وحد الظبات فيهن، والظبات: جمع ظبة والظبة طرف النصل من أسفل، بنو تزيد: هو تزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف من قضاعة كانوا قــوما حاكة وأضيف البرود إليها فقيل البرود التزيدية، ومن قال: يزيد: فهم تجار بمكة يبيعون القصب.

الشاهد: قوله: "تزيد" اسم رجل وإنما اعتل لأنه كان فعلا لزمه الاعتلال ثم نقل من الفعل فسمي به.

ورد في ديــوان الهذلــيين ١/١٠، والمفــضليات: ٤٢٥، وشرح أشعار الهذليين: ٢٥، والجمهــرة ٣/٤٩٢، والخــصائص ٢/٣١٤، والمحتــسب ٢/٨٨، والمنصف ١/٢٧٩، والصحاح (زيد)، وشرح اختيارات المفضل: ١٧٠٨، وشرح الحماسة للتبريزي ١/٣٢، والاقتضاب ٣/٦٢، واللسان (زيد، نبت)، والخزانة ١/٢٧٤، والتاج (زيد).

في شــرح أشــعار الهذليين، وشرح اختيارات المفضل (يعثرن في علق النجيع)، في ديوان الهذليين (يزيد).

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٣) جزء من عجز بيت من البحر البسيط، قائله علقمة الفحل، والبيت بتمامه:

رَدَّ الإمَــاءُ جَمَالَ الحَيِّ فَاحْتَمَلُوا فَكُلُّهَــا بِالتَّــزِيديَّاتِ مَعْكُــومُ

رد الإماء جمال الحي: أي رددن الجمال من الرعي للارتحال، وخص الجمال دون النوق =

وهـــذا منسوب إلى تَزِيد [1] اسم بلد، وهو علم مرتجل، وليس بمنقول من/ الفعل كيَشكُر إذ لو كان منه لبقي على حكمه كما بقي تَزِيد، فلم يَقُلْ: ٢٦٢/ب
تَــزِيد بالتصحيح، وأما ما ذكره من أنك إذا بنيت مثل تِحْلِئ من القول فقلت تِقِيل بكسر القاف وسكون الياء على الإعلال فلأجل أن تِحْلِيًا، وإن لم يكن في أولـــــه حرف مخصوص بالأسماء كميم مَقَال فإنه مثال مخصوص بالأسماء، فلما حصل الاختصاص صار بمنزلة ما صدره حرف مختص بالاسم فأعل لكونه على وزن الفِعْلِ في الحركة والسكون فتِحْلِئ مثل تَضْرِب في الوزن، فإذا بنيت مثله مـــن القول كان الأصل تِقْوِل بسكون القاف وكسر الواو، فإذا أردت إعلاله أمكن ذلك بأن تنقل كسرة الواو إلى القاف، وإذا فعلت ذلك صار الواو ساكنة بعد كسرة فتنقلب ياء، وهذا كما نقلت (في الفعل الضمة من الواو إلى القاف غـــير أنك لم تحتج إلى قلب الواو)[2] ياء بل لم يجز القلب ثَمَّ؛ لأن قبلها ضمة، وإنما قلبتها هنا لوقوعها ساكنة بعد كسر.

= لأن الظعائن يحملن على الذكور؛ لأنها أشد وأذل نفسا.

التزيديات: ضرب من البرود نسبت إلى قبيلة يقال لها: تزيد بن حلوان.

معكوم: مشدود عليه حمله، والعكم: العدل.

الشاهد: قوله: "التزيديات" وقد بين الشارح وجه الاستشهاد.

ورد في ديــوانه: ٤٥، والمفــضليات: ٣٩٧، والاختيارين: ٦٣١، وتصحيفات المحدثين: ٥١٣، وشـــرح اختـــيارات المفضل: ١٦٠١، وشرح المفصل ٢٨/١، واللسان (زيد)، وخزانة الأدب ٢٧٤/١، والتاج (زيد).

(١) في اللسان (زيد): (وتزيد أبو قبيلة وهي تزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف ابن قضاعة وإليه تنسب البرود التزيدية). و لم أعثر فيما لدى من المصادر على بلد بهذا الاسم.

(٢) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

وأمـــا بـــناء تُرتُب بضم التاء من البيع، فقد تقدم الحكم فيه وهو أن صاحب الكتاب يكسر ما قبل الياء إذا وقعت عينا ساكنة بعد الضمة [1] ليصح كقـــولهم في أَبْيَض: بِيْض، والأصل بُوض كحُمْر وسُوْد، فإذا بنى مثل بُرْد من البَيَاض قال: بُيْض، وأبو الحسن يقصر ذلك على الجمع نحو: بِيْض [2]، ويقول: بُوض في مثل بُرْد من البَيَاض، ويحتج بأن الجمع يكون فيه مالا يكون في الواحد من التغيير لأجل أنه أثقل، ألا ترى أنهم قالوا: عُصِيّ ودُلِيّ فقلبوا الواو ياء، ثم قالوا: عُتُوّ ومَعْزُوّ، فلم يقلبوا إلا قليلاً كقولهم: أَرض مَسْنُوّة ومَسْنِيَّة من السَّانية وسَنَوت [3] ويؤنس به أن الجمع أقوى معنى، وأكثر تصرفا فيه، فيكون التصرف في لفظــه أكثر، وقول صاحب الكتاب أقوى؛ لأن الغرض في نقل الضمة إلى الكـــسرة في بِيض أن يصح الياء لفظا، فلا فصل في ذلك بين الواحد والجمع، ولكـــن أبـــا الحسن لـــه أمر آخر أقوى مما مضى، وهو أن يقول: إنهم قالوا: مُـــوقِن ومُوسر، فلم ينقلوا؛ لأنه لو قيل: مُيْقِن ومُيْسِر زال صيغة اسم الفاعل، وإنمـــا جاز أن يقال في أَبْيَض بِيْض؛ لأنه يعلم أن ذا النحو يَجِيء على فُعْل لا طراد ذلك فيه، وأنت إذا بنيت فُعْلا اسما مفردا كبُرْد لم يكن معه ما يدل على كونه فُعْلاً، فيجب أن تقول: بُوض ليعلم ما قصدت، وبعد: فإنك تقول في مثل تُـــرتُب مـــن البيع على مذهب صاحب الكتاب تُبِيع فتنقل الضمة إلى الكسرة ليـــصح الياء وعلى مذهب/ أبي الحسن تُبْوع، ولم يجز أن تصحح الياء فتقول: تُبْيُع ٢٦٣/أ
لأجـــل أن مـــثال تُرتُب يختص بالاسم كمثال تِحْلِئ وإذا حصل الاختصاص،

---

(١) انظر ص: ١٤٢٠ .

(٢) انظر المنصف ٢٩٧/١، ٢٩٩، ٣٠٠.

(٣) انظرا لكتاب ٣٨٢/٢، وتهذيب اللغة ٧٧/١٣، والمشوف المعلم: ٣٧٢.

الاختـــصاص، وجب الإعلال، وعلى هذا الخلاف يجري الأمر بينهما، فمَعيشَة يجوز أن تكون مَفْعُلَة ومَفْعِلَة عند صاحب الكتاب [1]، وأما عند أبي الحسن [2]، فـــلا تكون مَفْعِلَة بالكسر، ومن مذهبه أنها لو كانت مَفْعِلة، لكانت مَعْوِشَة، ويقوي قول أبي الحسن ما أنشده شيخنا من قوله:

وكُـــنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ   أُشَمِّرُ حَتّى يَنصُفُ السَّاقَ مِئْزَرِي [3]

لما قصد مَفْعُلة بالضم قلب الياء في ضيف واوًا، و لم يكسر ما قبل الياء، فيصح نحو: مَضِيفة كما فعل في بيْض، فهذا قوي لـــه، ولصاحب الكتاب أن يقول: إن مَضُوفَة جاء على الأصل كالقَوَد والقُصْوَى، وأن الباب على أن تقلب الـــضمة كسرة في ما قبل كل ياء ساكنة كانت عينا، و لم تكن فاء نحو: مُوقِن، فإذا بنيت مثل بُرْد من البَيْع قلت: بِيْع ومن البَيَاض بِيْض.

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٤.

(٢) انظر المنصف ١/٢٩٧.

(٣) بيت من البحر الطويل، قائله أبو جندب الهذلي.
مضوفة: أمر ضافة أي نزل به وشق عليه.
يقول: إذا جارى دعاني لهذا الأمر شمرت عن ساقي وقمت في نصرته .
الـــشاهد: قوله: "لِمَضُوفة" أصلها مَضْيُفَة، فنقلت الضمة إلى الضاد، فانقلبت الياء واو؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، وهو شاذ عند سيبويه، وقياس عند الأخفش.
ورد في ديـــوان الهذليين ٣/٩٢، وشرح أشعار الهذليين: ٣٥٨، وتأويل مشكل القرآن: ١٣٧، والمعاني الكبير: ٧٠٠، والأضداد لابن الأنباري: ١٣٠، وتهذيب اللغة ١٢/٧٤، ٢٠٣، وشـــرح أبيات إصلاح المنطق: ٤٢٤، والمحتسب ١/٢١٤، والمنصف ١/٣٠١، والصحاح (كون)، وكتاب الصناعتين: ٢٦٨، والمخصص ١٢/١٢٥، وتهذيب إصلاح المنطق ١٠/٨١، واللسان (ضيف، نصف)، وشرح الشافية للجاربردي: ٢٩١، وشرح الألفية للمرادي ٦/٣٩، والعيني ٤/٥٨٨، والأشموني ٤/٣٠٨، وخزانة الأدب ٧/٤١٧، وشرح شواهد الشافية: ٣٨٣، والتاج (ضيف).

قال صاحب الكتاب:

وقالـــوا [١] في الـــتعجب مـــا أَقْوَلَه وأَبْيَعَه [٢]؛ لأن هذا الفعل لما لم يتصرف، ولم يظهر الضمير الذي فيه أشبه الأسماء، ومن ثَمَّ صُغِّرَ في قولهم: ما أُمَيْلِحَه [٣]، وقالوا: أَقْوِلْ به؛ لأنه في معنى ما أَفْعَلَه، فأجروه مجراه، كما أجروا يَـــذَرُ [٤] مجْرَى يَدعُ حيث اتفقا في المعنى وإن لم يكن في يَذَرُ حرف حلقي، وقالوا: عِيَان [٥] وأَعْيِنَة وخِوَان وأَخْوِنَة، فصححوا حيث كان على مثال أَفْعِل، كمـــا قالـــوا: أَثْوُب وأَدْوُر فصححوا حيث كان على وزن أَقْتُل [٦] ونحوه، وبعضهم يهمز كراهة الضم [٧] في الواو، فيقول: أَدْؤُر وأَثْؤُب [٨] " [٩].

---

(١) في التكملة مرجان: (قال).

(٢) انظر: الكتاب ٣٦٤/٢.

(٣) ورد مصغراً في قول الشاعر:

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا   انظر تخريجه ص: ١٠٧٤.

(٤) أي بفتح عين الفعل، وذلك لا يفتح إلا إذا كان الماضي مكسور العين، أو كان العين أو اللام حرف حلق، وليس في يذر واحدة من العلتين؛ لأن الماضي لو كان فَعِل لكان يَوْذَر كـــيَوْجَل، وليس فيه حرف حلق كما ترى ولكنه لما كان في معنى يذر أجرى مجراه في اللفظ. المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٩٢.

(٥) العيان: حديدة تكون في متاع الفدان، الكتاب: ١٩٢/٢.

(٦) في التكملة مرجان: (أفعل).

(٧) في التكملة: (الضمة).

(٨) انظر: الكتاب ٣٦٥/٢، وسر صناعة الإعراب: ٩٨.

(٩) التكملة شاذلي: ٢٥٦، ٢٥٧، والتكملة مرجان: ٥٨٥.

قال المفسر:

اعلـــم أن فعـــل التعجب في قوله: ما أَفْعَله فعل بمنزلة أَفْعَل في قولك: أَكْرَمْت زيداً، وما أشبهه على ما تقدم من أنه جاء على [1] عَلِمَ، وما أَعْلَمَه أي شيء صيره عالماً، و لم يعل مع ذلك كما أعل سائر أمثلة أَفْعَل نحو: أَجَاد وأَقَال، و لم يُقَـــلْ في قَـــالَ: مـــا أَقالَه وفي باع: ما أَبَاعَه؛ لأنه لما كان فعْلاً جامداً لا يتصرف، ولا يكون لـــه مضارع، واسم فاعل نحو: ما يَحْسُن زيداً وما مُحْسِن زيداً بمعنى التعجب أشبه الأسماء؛ لأن من شأن الاسم أن يلزم مثالاً واحداً، ولا يكون فيه تصرف الفعل، وهذا قد لزم مثالاً واحداً، والاسم الكائن على مثال أَفْعَل قد صح كما عرفت من نحو: أَبْيَض وأَسْوَدَ، وكذلك صحح ما أَقْوَلَه وما أَبْيَعَه، ولمشابهته الاسم صغر، فقيل: ما أُحَيْسنَه، وإلا فالفعل لا يصغر ألا تراك لا تقـــول: أُكَيْرِمْ زَيْدٌ / عمراً وضُرَيْبٌ زَيْدٌ عَمْراً، وكذا أَفْعِل به نحو: أَقْوِلْ به ٢٦٣/ب
وأَبْيِع به، وذاك أنه مثال أمر، وكأن الظاهر أن يقال: أَقِلْ وأَبِعْ غير أنه لما كان مـــثل ما أَفْعَله في التعجب أجرى مجراه في التصحيح، كما أن يَذَرُ فتح، وإن لم يكن فيه حرف حلق؛ لأنه بمعنى يَدَعُ، وهذا أولى؛ لأجل أن أَفْعِل به قد خرج من حكم الأفعال من حيث إنه لا يتصرف، فلا يقال فيه [2]: أَفْعِلا وأَفْعِلُوا إذ لـــيس بأمـــر على الحقيقة كما أُخْرِج أَفْعَل في[3] ما أَفْعَلَه من[4] حكم أشكاله

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٧٨.

(٢) (فيه) ليست في: (ر، وظ، ود).

(٣) في أ: (و).

(٤) في ر، وظ: (في).

بأن[1] لم يَجِئ منه يَفْعَل وفَاعِلَ، و لم يُزَل عن حال واحدة، وإنما جعل أبو علي أَفْعِل به تابعاً لما أَفْعَله في التصحيح، وشبهه بَيَذَرُ وَيَدعُ، و لم يجعل أَفْعِلْ به أصلاً في استحقاق التصحيح لأجل أنا قلنا: إن أَفْعَلَ في ما أَفْعَلَه قد أشبه الأسماء لما لم يتصرف من حيث إن أَفْعَلَ فعْل من شأنه أن يكون لــه مضارع، واسم فَاعِل، فلمـــا خلا من ذلك صار كأَبْيَض، وأما أَفْعِل به فمثال أمر استعير في التعجب، ومـــثال الأمر ليس من شأنه أن يكون لـــه مضارع واسم فاعل، وإنما هو مثال واحـــد مخصوص بالأمر، فلا يمكن أن يقال: إن أَفْعِل في قولك: أَكْرِم بزيد قد كـــان يكـــون لـــه أمثلة نحو: تَفْعَل ونَفْعَل وأَفْعَل وفَاعِل، وقد زالت عنه هنا، فأشـــبه بذلك الاسم كما يمكن أن يقال في أَفْعَل ، فلما [2] كان كذلك جعله محمولاً على ما أَفْعَله في التصحيح، وما ذكرت من أنه قصر عن سائر الأمثلة [3] التي للأمر بأن لم تلحقه الضمائر حيث لم يكن حقيقياً تأنيس بمشابهته ما أَفْعَله فاعرفه. وبعد:

فإن هنا غير هذا وجهاً آخر، وهو أن قولك: هذا أَفْعَلُ من هذا، اسم لا محالة، ألا ترى أن حرف الجر يدخله ويخبر عنه كقولك: جاءني أَفْضَلُ من زيد، وهـــو شريك التعجب في معنى التفضيل، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أَفْضَلَه فقد فضلته على غيره إذ لو كان لـــه فضل كثير النظير، و لم يكن منفرداً بأمر عظيم من الفضل لم تشاهده في أقرانه، لم تقل ذلك و لم يتعجب، ولهذه المناسبة لم يأت أَفْعَلُ منه إلا حيث جاء ما أَفْعَلَه وأَفْعِل به، فقيل: هذا أَشَدُّ من هذا حُمْرةً وأَشَدُّ

---

(١) في أ: (فان).

(٢) في أ: (مسلما).

(٣) في ر، وظ (أمثلة الأمر).

منه عَوَراً، و لم يقل: أَحْمَرُ من هذا وأَعْوَرُ من هذا كما لا يقال: ما أَعْوَرَه، وإذا كــان بينهما هذا النسب (وكان)[1] وجب تصحيح أَفْعِلْ من هذا لكونه اسماً جــاز أن يحمــل ما أَفْعَلَه وأَفْعِل به عليه فاعرفه. وأما قولـــه / خِوَان وأَخْوِنَة ٢٦٤/أ وعِــيَان وأَعْيِنَة، فالكلام فيه أن أَعْيُن وأَخْوُن على وزن أَضْرِب كما أن أَبْيَض علـــى وزن أَكْــرَم، والحـــرف الذي في أوله هو الهمزة، وقد عرفت أن المثال المـــشاكل للفعل وزناً إذا كان في أوله همزة لم يُعَلّ، وإنما يُعَلُّ إذا كان معه ما يخـــصه بالاسم نحو: ميم مَقَال، فلذلك[2] لم يقولوا: أَعْيِنَة[3] وأَخْيِنَة في أَخْوِنة، فـــيعلوه قـــال شيخنا: لم يعتدوا بالتاء؛ لأن تاء التأنيث زيادة في حكم الساقط أبداً، ولو اعتدوا بها، لأعلوا إذا كان يدل على الاسم من حيث إن مثال أَفْعِل نحو: أَضْرِب لا يكون فيه التاء كما لا يكون الميم في أول الفعل إلا أن التاء لما لم يكن مثل الميم في الاتصال، وكان موضوعاً [4] على أن ينفصل نحو: ضَارِب وضَارِبة صار كأنه قيل: أَخْوُن وأَعْيُن، ويُقَوِّي هذا أنهم قالوا: مَشُورَة ومَعِيشَة، فأعلـــوا و لم يعتدوا بالتاء، فيقال: إنه يخرج الاسم من شبه الفعل من حيث لا يكون نحو: تَقْوُلَة وتَسْيِرَة في تَقُولُ وتَسِيرُ لأجل ما ذكرت من أن تاء التأنيث لا اعـــتداد به، فكأنه قيل: مَشُور ومَعِيش كَمَسِير[5]، فلا تقل: إن أَعْيِنَة ليس على

---

(١) (وكان) ليست في: (أ).

(٢) في ر، وظ: (فكذلك).

(٣) لم يظهـــر لي مـــراد الجـــرجاني في عدم جواز "أعينة" وقد قال به سيبويه في ٣٦٥/٢، والفارسي انظر ص ١٤٢٧.

(٤) في أ: (موضعا).

(٥) في أ: (وكسير).

وزن الفعل، فلو كان بدل الهمزة ميم، لأعِلّ كما أُعِلّ مَشُورة. وأما أَدْوُر فمثل أَقْتُلُ في الوزن وصح لأجل أنه عار مما يختص بالاسم كالميم، فلو أعللت فقلت: أَدُوْر بسكون الواو ونقل حركته إلى الدال لكان كالفعل سواء، فُترِك إعلاله كما ترك أن يقال في أبْيَض: أَبَاض لئلا يشبه أَعَادَ وأَجَادَ، ومن همز الواو فلانضمامها.

قال صاحب الكتاب:

باب ما تتم فيه الأسماء[1] لسكون ما قبل حرف العلة أو بعده أو لأن السكون اكتنفه

فمِمَّــا أتم فيه الأسماء المعتلة العين لسكون ما قبله أو ما بعده قولهم [2]: رجــل (حَائِــل و [3]) حُوَّل وقَائِل وقُوَّل، ومنه بَيُوع وسَوُوق، ومثال وقوع حــرف العلــة بين الساكنين قولنا: تَقْوَال وعُوَّار، ومن ذلك قولــه سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾ [4] ومثله المُقَاوِم" [5].

قال المفسر:

اعلــم أن التــصحيح في هذا الباب لأجل السكون، وذلك على ثلاثة أضرب الأول: أن يكون ما قبل حرف العلة ساكناً نحو: حُوَّل وقُوَّل، فلم يجز قلــب الــواو ألفاً لأمرين: أحدهما: أن القلب يكون إذا تحرك حرف اللين مع انفــتاح ما قبله نحو: قَالَ وَباعَ، أو يكون الواو والياء في شَيء يتبع ما هو بهذه الــصفة نحو: أن يُعَّلَ أَقَامَ / وإن كان الأصل أَقْوَمَ ليشاكل قَام، ويعل يَخَاف، ٢٦٤/ب
وإن كــان في الأصل يَخْوَف لإتباعه خاف من حيث إن الجميع[6] من باب واحد، فيراعى اتفاق الطريقة، وهذان السببان معدومان هنا، ألا ترى أن ما قبل

---

(١) في التكملة مرجان: (الاسم).

(٢) في التكملة شاذلي: (وذلك قولهم).

(٣) (حائل و) ليست في: (أ).

(٤) سورة الأعراف، الآية (١٠).

(٥) التكملة شاذلي: ٢٥٨، والتكملة مرجان: ٥٨٦ .

(٦) في أ، ود: (الجمع).

الـــواو في حُـــوَّل ساكن، وليس هو بفِعْل منقول من غيره نحو: أَقَامَ الذي هو مـــنقول عن قَامَ وفرع عليه، ولا بمضارع لماضٍ قد اعْتَلَّ نحو: يَخَافُ، وإذا لم يكن ما قبل الواو مفتوحاً، و لم يوجد متابعته لشَيء لم يكن إلا التصحيح، فقد ثبت أن الواو المتحركة في حُوَّل لا يجوز قلبها، وأما الواو الأولى، فامتناع قلبها أوضح؛ لأن ما قبلها مضموم وهي ساكنة والواو إذا انضم ما قبله وهو متحرك لم يقلب ألفاً نحو: نُوَّم فكيف مع السكون.

والـــثاني مـــن الأمرين في امتناع قلب الواو الثانية [١] في حُوَّل أنك لو قلبـــتها ألفاً اجتمع ساكنان واحتجت إلى تحريك الواو الأولى أو [حذفها][٢] أو حذف الألف المنقلبة عن الواو الثانية، وذلك تغيير للكلمة وإبطال لوزنها إذ لو حركت لصار إلى حَوَال، ولو حذفت لصار حُوْلاً أو حَالا.

والضرب الثاني: ما كان بعد حرف اللين منه ساكن نحو: بَيُوع وقَوُول لم يجـــز قلـــب الـــياء والواو ألفين، وإن كان بمنزلتهما في قَوَل وبَيَع من جهة تحـــركهما وانفتاح ما قبلهما لأجل أنك لو قلبت التقى الألف مع واو فَعُول، فكـــنت تفتقر إلى حذف أحدهما إذ لا يحتمل واحد منهما الحركة، أما الألف فظاهـــر أمرها، وأما واو فَعُول فبمنزلتها؛ لأنه حرف مد زائد لا أصل لـــه في الحركة، فلما امتنع التحريك و لم يجز الحذف؛ لأنه يبطل الصيغة لزم التصحيح لذلك.

وينبغـــي أن تعلم أنَّ حصول الساكن بعد حرف اللين فيه تخفيف كما يكون في الساكن قبل حروف اللين نحو: غَزْوٍ ورَمْيٍ؛ لأن اللسان إذا تعداه إلى

(١) في أ: (الثالثة).

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ).

الساكن استراح إليه، وليس كذا إذا قلت: قَوَلَ؛ لأنه يثقل بخروجه من ثقل إلى العمل، وهو الحركة دون الإجمام الذي هو اللفظ بالساكن غير أن الساكن إذا كان قَبْلاً فهو أجلب للخفة من حيث إن اللسان يأخذ الجمام منه أولاً، ثم يعمل في الحرف المتحرك، ومعه قوة الدعة والترفيه فاعرفه.

والضرب الثالث أن يكتنف حرف اللين السكون نحو: تَقْوَال [(١)] القاف ساكن قبل الواو والألف بعده كذلك فهذا نهاية في الخفة لحصول السكون من كل وجه، ولذلك [(٢)] لم يجز الإعلال، وأيضاً فإنك لو قلبت الواو التقى ثلاث سواكن / وكنت تفتقر إلى حذف حرفين، وذلك إجْحَاف منكر، وأما قولـــه: ٢٦٥/أ
"ومـــن هذا قولـــه: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ فالقصد فيه أن الياء صحح، وكذا الواو في الْمُقَاوِم كما قال الأخطل:

وإنِّـــي لَقَـــوَّامٌ مَقَـــاوِمَ لم يَكُنْ جَرِيـــرُ ولا مَوْلَـــى جَرِيرٍ يَقُومُهَا [(٣)]

---

(١) في ر (تقول).

(٢) في أ ور وط (كذلك).

(٣) بيت من البحر الطويل بين الشارح قائله وهو من قصيدة يمدح بها بشر بن مروان.
مولى جرير: ابن عمه ووليه. مقاوم: جمع مقامة وأصلها مجلس القوم.
الشاهد: قولـــه: "مَقَاوِمَ" صحح الواو.
ورد في ديوانه: ٣٢٠، وحماسة البحتري: ٢١٢، والخصائص ١٤٥/٣، وشرح المفصل ٩٠/١٠.
ونسب إلى الفرزدق في المقتضب ١٢٢/١، والمخصص ٢١/١٤، وليس في ديوانه.
وورد غير منسوب في: إعراب القرآن للنحاس ١١٦/٢، والمنصف ٣٠٦/١، وشرح ألفية ابن معطي: ١٣٥٢.

وذلـــك؛ لأنه وقع بعد ساكن فلم يجز قلبه ألفاً، وأما امتناع [1] همزه كصَحَائِف وعَجَائِز فيأتي ذكره بعد [2].

قال صاحب الكتاب:

"فأما الإِقَامَة والاسْتِقَامة، فلأنه جار على فِعْله فأُعِلّ لذلك، وإن كان ما قبل حرف العلة ساكناً، وكذلك مَفْعُول؛ لأنه كالجَارِي على فِعْله للزوم مَفْعُول ليُفْعَل" [3].

قال المفسر:

اعلـــم أن الأصل في أَقَام واسْتَقَام، أَقْوَم واسْتَقْوَم فأعل على ما عرفت، وكـــذا المـــصدر أصله الإقْوام، والاسْتِقْوام غير أن المصدر يُعَلّ باعْتِلال الفعل ليحـــصل المـــشاكلة (كمـــا قالوا: قُمْتُ قِياماً واجْتَوَرُوا اجْتِوَاراً) [4] فأتبعوا المصدر[5] الفعل في الإعلال والتصحيح، والإِقْوَام صيغة الإعلال فيه أن الحركة مـــن الواو نقلت إلى القاف كما فعل ذلك في أَقْوَم فسكن الواو وسقط الألف الـــتي تكون في نحو: كرام ، فبقي إِقَوْم بفتح القاف وسكون الواو ثم قلب ألفاً كمـــا فعل ذلك في الفعل حيث قيل: أَقَام غير أنهم زادوا تاء عوضاً من الألف المحذوفة؛ لأنه لما لم يمكن إثبات حرف اللين أتوا بحرف صحيح يدلك على أن التاء عوض من هذا الإعلال أمران:

---

(١) في ر و ظ (امتناعهم عن همزه).

(٢) انظر: ص ١٤٤٦ .

(٣) التكملة شاذلي: ٢٥٨، والتكملة مرجان: ٥٨٦.

(٤) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٥) في أ: (للمصدر للفعل في الإعلال).

أحـــدهما: اطـــراده في كل ما كان من هذا النحو، كما يطرد مَجِيء الألـــف في إِفْعَال، ولو كان مثل الزيادات التي تَجِيء في المصادر نحو: الواو في الخروج والتاء في الكتابة لوجب أن لا يستمر كما أن هذا النحو لا يكون لازماً لكـــل فعل على ثلاثة أحرف، فإذا كان في مصدر كَتَبَ تاء مزيدة لم يجب أن يكون في مصدر كل فعل مثله.

والثاني: أن الإعلال إذا زال، زال التاء نحو: قولهم في أَجْوَد [1] : إِجْوَاد لا يقولـــون: إِجْـــوَادة كمـــا يقولون: إِجَادَة، وقد يترك هذا التعويض كقوله سبحانه: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ [2] فوزن إِقَامة إِفْعَلة إِقْوَمَة، ووزن إِقَام إِفْعَل إِقْوَم، وقـــد حصل فيه مشابهة [3]، وهو أن إقامة من غير التاء بوزن الفعل الذي هو أَقَام، فقد جرى المصدر مجرى الفعل بالإعلال ووَازَنه أيضاً، وهذا حكم اسْتِقَامَة الأصل اسْتِقْوَام مثل اسْتِخْرَاج، ثم صار إلى اسْتَقَوْم بأن نقل الحركة من الواو إلى القـــاف، وسقط الألف لالتقائه مع الواو الساكنة، ثم قلب الواو ألفاً فصار إلى قولك / اسْتَقَام وعوض التاء من التغيير فصار اسْتِقَامة، واعلم أن الفعل لما قلب ٢٦٥/ب
فقـــيل في أَقْوَم: أَقَام لحقه القلب وثِقَل الحركة فقط، والمصدر لحقه تغيير آخر وهـــو حذف حرف، فلما كان التغيير فيه أغلظ عوض، ولم يعوض الفعل إلا قليلاً وهو ما ذكره صاحب الكتاب من أَهْرَاق [4] واسْطَاع، فهذا يؤنسك بأن

---

(١) في ر، وظ: (قولهم: أجود اجوادا).

(٢) سورة الأنبياء، الآية (٧٣).

(٣) في ر، وظ، ود: (مشاكلة).

(٤) قال سيبويه في ٢/٣٣٣: (وأما الذين قالوا: أهرقت فإنما جعلوها عوضاً من حذفهم العين وإسكانهم إياها كما جعلوا ياء أينق وألف يمان عوضاً وجعلوا الهاء العوض لأن الهاء تزاد ونظير هذا قولهم: أسطاع يسطيع جعلوا العوض السين).

الـتعويض عن الإعلال والتوهين بالحذف [1] من مذاهبهم، والاسم على كل حـال أولى بالتعويض من حيث إن الفعل هو الأصل في الإعلال، والاسم فرع علـيه فجَبْرُ ما يلحقه من الحذف والتغيير بعوض أولى فاعرفه، وليس يعني أبو علي بقوله: "لأنه جار على فِعْله" ما يراد إذا قيل: اسم الفاعل يجري على الفعل كـيف ولا يكون الإفْعَال والاسْتِفْعَال بوزن أَفْعَل واسْتَفْعَل بوجه كما يكون ضَارِب بوزن يَضْرِب، وإنما معنى الجري على الفعل أنه يكون على وجه واحد ألا تراك تقول في مصدر كل أَفْعَل واسْتَفْعَل: افْعَال واسْتِفْعَال، فلما كان لازماً لـه في المـصاحبة أريد أن يشاكله في الإعلال ليكون العمل من وجه واحد وتَفْعَـال نحو: التَّقْوَال، وإن كان مصدراً فإنه لا يستمر هذا الاستمرار، وليس بمـثال مـصدر كالقَـوْل، ألا ترى أنه يأتي بمعنى الكثرة، فهو مِثَال يَقُومُ مَقَامَ المصدر، وليس بمصدر على الانفراد كما يكون القَوْل والبَيْع، فلا يكون قولك: قلت: تَقْوَالاً مشاكلاً لقولك: قُلْت قَوْلاً وأَكْرَمْت إِكْرَاماً في المعنى؛ لأن صيغته مخصوصة بالمبالغة، فلذلك لم يتابع الفعل في الإعلال كما تابعه غيره من المصادر نحـو: قُمْـتُ قِيَاماً، وأما مَفْعُول فأعل؛ لأنه يلزم يُفْعَل كقولك: يُضْرَبَ فهو مَضْرُوب، ولأن اسم الفاعل قد أُعِلّ لموازنة فِعْله، فكذلك هذا يُعَلّ، ولأن واو مَفْعُول في تقدير الساقط فمُفْعَل مثل يُفْعَل على ما ذكرنا، وإذا لم يعتد بالواو لم يكـن مَفْعُول بمنزلة تَفْوَال في اكتناف السكون بحرف اللين، وكان جارياً على الفعل، ولذلك أعمل عمل الفعل، فقلت: هذا مَضْرُوبٌ أَبُوه، ويزيد في وضوح اعتبار الجَرْي والموازنة في التقدير بين مَفْعُول ويُفْعَل أنهم لم يقولوا: هذا مُكْرَم

(١) في ر، وظ: (الحرف عن).

أَبــوه أَمْسِ وهو للماضي، وإن كان مثل فعله في اللفظ، ألا ترى أن مُكْرَم مثل أَكرَم كما أنه مثل يُكْرِم، وليس كضَارِب الذي لم يَوازِن ضَرَب موازنته يَضْرِب / لأجل أن مُكْرِماً أصله مُؤَكْرِم كمُدَحْرِج، ومُدَحْرِج لا يكون بوزن دَحْرَج، ٢٦٦/أ
وإنما يكون بوزن يُدَحْرِج، فالموازنة بين مُكْرِم وأَكْرَم غير موجودة في التحقيق، وإن كانت موجودة في اللفظ، فلا اعتداد بها، وكذلك الموازنة في مَفْعُول يعتد بها لوجودها في المعنى، والتقدير من حيث إن الواو جاءت إشْبَاعاً للضمة فليس يقصد بها الدلالة على المعنى كما قصد بألف فَاعِل، وإنما الميم يَتَولّى الدلالة على المَفْعُولِــيّة يدلك على هذا أنك تقول: مُكْرِم ومُسْتَخْرِج ومُنْطَلِق، فيكون الميم دالاً علــى الفاعلــية والمفعولية، ولا يكون لــه شريك فهذا [١] يؤنسك بأن الحــرف الــواحد كــاف في الدلالة على المَفْعُولِيّة وأن واو مفعول ساقطة في التقدير.

قال صاحب الكتاب:

"وليس طويل باسم جار على الفعل كما أن أَبْيَض وأَسْوَد ليسا بجاريين على أَفْعَالهما، ولو أردت الجاري على الفعل[٢] لقلت: طَائِل غداً كما قلت [٣]: عَاوِرٌ غَداً [٤].

---

(١) (فهذا) ليست في أ.

(٢) في التكملة شاذلي: (فعله).

(٣) في التكملة مرجان: (تقول).

(٤) التكملة شاذلي: ٢٥٨، والتكملة مرجان: ٥٨٦.

قال المفسر:

اعلم أن طَوِيلاً في طَاَل بمنزلة الفاعل نحو: قَائِم وضَارِب إلا أنه لا يجري علـــى الفعل، فلا يكون على وزن يَفْعُل، ألا ترى أن كَرِيم لا يوازن يُكرم [(١)] كما يوازن قاتِل يَقْتُل، وليس بجار أيضاً في التقدير إذ ليس هنا زائد يقدر حذفه حتى يصير إلى وزن الفعل كما كان ذلك في مَفْعُول، فلما لم يجر فَعِيل على فِعْلِهِ لم يُعَلّ، وصحح فيه الواو، فقيل: طَوِيل كما أن أَبْيَض لما لم يجر على فِعْله، فلم يكن على وزن يَبْيضُّ صح فلم يقل: أَبَاضَ مثلاً ولا في أَسْوَد: أَسَاد، فإن قلت: فقـــد جعـــل أبو علي العلة في تصحيح أَبْيَض قبل هذا الباب أنه لو أعل لشابه الفعل [(٢)] إذ ليس في أوله زيادة تختص بالأسماء كما كان في مَقَال، فكيف نقض هنا ما بناه هناك وجعل علة تصحيحه أنه لا يجري على فعله.

فالجواب أن الأصل الداعي إلى التصحيح هو امتناعه من أن يجري على الفعـــل، ثم إن هـــذا إذا استقر فمُشَاكَلة وزن [(٣)] من أَوْزان الفعل في اللفظ مما يقتـــضي الإعلال ثانياً، ولا يعتبر في ذلك أن يكون اسم فاعل أو لا يكون، ألا تـــرى أن نحو: تِحْلِئ من القول يُعَلّ، وإن لم يكن اسم فَاعِل ولا مَفْعُول، فقد ذكـــر في الباب الأول هذا السبب الذي هو موازنة مَفْعَل نحو: مَقْوَل لِيُفْعَل قد انتفـــى حكمه عن نحو: أَبْيَض ، ومنع الأخذ به فيه أنه لا يتضمن زيادة تخص الأسماء، وذكر في هذا الباب أنه وإن كان اسماً لمن لـــه المعنى نحو: مُبْيَضّ / فإنه ٢٦٦/ب

(١) في أ مكرم.

(٢) انظر ص: ١٤٢٠.

(٣) في أ: (بوزن).

لم يُعَـــلّ كما يُعَلُّ سائر الأسماء لكونه غير جار على فعل، ولو قصدت في نحو: طَالَ الاسم الجاري على الفعل، وجب أن تقول: زيد طَائِل غَداً بمعنى يَطُول غَداً كمـــا تقول: زيد عَاوِرٌ غَداً بمعنى يَعْوَر غداً، وشبه بعَاوِر من حيث إنه لما كان جارياً على فعله اعتبر مشاكلته للفعل فصح لصحته، فكذا طَائِل يعتل باعتلال الفعـــل الذي هو يَطُول كقَائِم مع يَقُوم، وعلى ذلك تقول في طاله إذا زاد عليه في الطول: زيد طَائِل أبوه عَمْرواً غداً كما تقول: يَطُولُ أَبُوه عَمْراً غَداً.

قال صاحب الكتاب:

وأما مِقْوَل فإنه أُتِمَّ و لم يُعَلّ كما أعل إَفْعَلْ وهو على وزنه؛ لأن مِفْعَلاً مقصور من مِفْعَال، فكما أن الألف لو ثبتت لم يكن إلى الإعلال سبيل كذلك إذا أريدت، ألا ترى أنك لم تُعِلَّ الواو في قولـــه:

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ (1).

---

(1) بيت من مشطور الرجز، قائله جندل بن المثنى الطهوي.

ونـــسبه ابن جني في الخصائص ٣٢٦/٣، وابن عصفور في الضرائر: ١٣١ إلى العجاج وليس في ديوانه.

العواور: جمع عواور وهو الرمد الشديد.

الشاهد: قولـــه: "العواور" أراد العواوير وحذف الياء ضرورة ولأجل ذلك صحت الواو و لم تهمز؛ لأن الياء في نية الثبات.

ورد في الكـــتاب ٣٧٤/٢، والاصول ٢٩٠/٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس: ١٩١، وابن الـــسيرافي ٤٢٩/٢، والـــتمام: ٢٥٤، والخـــصائص ١٩٥/١، ١٦٤/٣، وسر صناعة الإعراب: ٧٧٠، والمحتسب ١٠٧/١، ٢٩٠، والمنصف١٠٩/٢، وفرحة الأديب: ١٧٢، والمخصص ١٠٩/١، والأعلم ٣٧٤/٢، والمفصل: ٣٨٢، والقيسي: ٨٩٦، والإنصاف: ٧٨٥، وابن بري: ٦٣٥، وشرح المفصل ٧٠/٥، ٩١/١٠، وشـــــرح الملوكي: ٤٢٦، =

لإرادتك الياء في العَوَاوِير، وإنما حذفها [1] للضرورة" [2].

قال المفسر:

اعلـــم أن مِقْوَل على وزن إِفْعَل كما أن مَقْوَل على وزن أَفْعَل، فكان الظاهر أن يعل؛ لأنه وازن الفعل مع تضمن الميم الذي يتولى الفصل بين الاسم والفعـــل كمـــا كـــان ذلك في مَقْول بفتح الميم حيث قلت: مَقَال إلا أن هذا مقـــصور من مِفْعَال نحو: مِقْوَل ومِقْوَال ومِخْيَط ومِخْيَاط، ومِقْوَال لا يجوز فيه الإعـــلال لوقوع حرف اللين بين ساكنين، فلما وجب تصحيح مِقْوال وكان مِقْوَل منقوصاً منه وجب أن يكون جَارِياً على حكمه ليعلم أنه فرع لـــه وأن الأصل ذاك، وشبهه بالعَوَاوِر من حيث إنك تقول في أوَاوِل: أَوَائِل، فتهمز إذا حصلت معك ألف يكتنفها واوان والثانية قريبة من الطرف، ولم تفعل ذلك في العَوَاوِر من حيث إن الأصل عَوَاوِير، فالياء حذف كما حذف من نحو: قَنَادِل وهـــو مراد، وإذا أريد نفي حكمه الذي هو ترك الواو، وكذا الألف في مِقْوَال وإن سقط في اللفظ من مِقْول، فإن إرادته في التقدير تقتضي إبقاء الحكم الذي هـــو التـــصحيح ومثله عَوِر؛ لأنه صح حتى يعلم كونه منقوصاً من اَعْوُرّ، وأن حكمـــه معتبر فيه لكونه تابعاً لـــه، وكون المحذوف مراداً، وإذا جاز أن يقال:

= والممتع: ٣٣٩، وشرح الكافية الشافية: ٢٠٨٥، وشرح الشافية ١٣١/٣، وشرح الألفية لابـــن الـــناظم: ٨٤٠، واللسان (عور)، وشرح الألفية للمرادي ١٧/٦، والدر المصون ٢٠١/٥، وأوضـــح المسالك ٣١٦/٣، والعيني ٥٧١/٤، والتصريح ٣٦٩/٢، والأشموني ٢٩٠/٤، وشرح شواهد الشافية ٣٧٤، والتاج (عور).

(١) في التكملة (حذفتها).

(٢) التكملة شاذلي: ٢٥٨، والتكملة مرجان: ٥٨٦، ٥٨٧.

يَـــذَر وَيَدَع فيجريان مجرى واحداً، وإن لم يكن يَذَرُ فرعاً على يَدَع، وإنما هو بمعـــناه كـــان إجـــراءُ المِقْوَل مجرى مِقْوَال مع أنه فرع عليه وكائن بمعناه أولى وأجدر.

قال صاحب الكتاب:

"/وأما صَحَائِف وعَجَائِز ورَسَائِل، فإن الحرف الواقع بعد ألف الجمع تـــبدل منه الهمزة[1] ومن خفف الهمزة جعلها بَيْنَ بَيْن، وتصحيح الياءَ بعدها خطأ" [2]. ٢٦٧/أ

قال المفسر:

اعلم أن هذا المثال من الجمع موضوع على استيفاء حروف الواحد على حـــدة في نحو: جَعْفَر وجَعَافِر وجُنْدَب وجَنَادِب وقَسْوَر وقَسَاوِر، فالأول نحو: رِسَالة لما أريد جمعها وكان الألف فيها بإزاء الواو في قَسْوَر، وكان الواو يقع في الجمـــع بعد ألف نحو: قَسَاوِر كذلك وجب أن يقع الألف في رِسَالة بعد ألف الجمـــع، واجـــتمع ألفان فلم يكن بد من تحريك إحداهما إذ لو حذفت لبطل الغـــرض المقصود من البناء، ولوجب أن يقال: رِسَالة ورِسَال، فلا يكون مثل قَسَاوِر في استيفاء حروف الواحد، وليس لأحد أن يقول: لِمَ استوفوا حروف الـــواحد ؟ كما ليس لك أن تقول: لم حذفوا من حروف الواحد في نحو: إِزَار وأُزُر؟ ولِـــمَ قالـــوا: قَسَاوِر بفتح الأول دون الضم مثلاً؟ وذاك أن هذا بناء، والأبنية ولاية مقصورة عليهم، فلما وجب تحريك الألف الثانية لامتناع اللفظ

---

(١) انظر: الأصول ٢٤٦/٣، والمنصف ٣٢٦/١.

(٢) التكملة شاذلي: ٢٥٨، والتكملة مرجان ٥٨٧.

بألفين همزت، لما عرفت من أن الألف لا معدل لها عن الهمز إذا قصد تحريكها، وكسرت لأجل أن أصل التقاء الساكنين الكسر، ولأن الحرف الذي هو بإزاء الألف يكون مكسوراً في هذا النحو كواو قَسَاوِر، فصار رَسَائِل كما ترى، ثم حمل واو عَجُوز وياء صَحِيْفة على ألف رِسَالة قال شيخنا: هكذا سَمَاعي من أَبِي عَلِي، ثم إن جريهما مجرى الألف من حيث إن الواو والياء هنا زائدتان للمد مثل الألف، والألف أولى بأن تكون متبوعة من حيث إنها السابقة من حروف المد، وكفى دليلاً على ذلك أنها لا تكون إلا مداً، والواو والياء يفارقهما المد بالحركة، فيجريان مجرى الصحيح، ثم القول فيه لا يخلو من وجهين:

أحدهما: أن تجعل الهمزة في صَحَائِف وعَجَائِز قائمة مقام الواو والياء في عَجُوز وصَحيفة من غير واسطة.

والثاني: أن يقدر أنه قيل: عَجَاوِز، ثم أبدل الواو ألفاً، ثم التقى ألفان فهمزت الثانية كما قلت في قَائِم، فالوجه أن يكون همز الواو والياء من غير قلب لما ذكرنا من أنهما مدتان فأتبعتا الألف، وليس لهما أصل في الحركة، وإذا حركتهما فلالتقاء الساكنين.

وإذا كان كذلك لم يمتنع أن تقول: إن ألف رسالة لما همز في رسائل، ثم احتيج إلى تحريك واو عجوز وياء صَحِيفة وكانا مَدَّتَيْن / همزتا [1] فإن قلت: ٢٦٧/ب
إنهما تحركتا لكونهما بإزاء الواو في قَسَاوِر، فكأنه عَجَاوِز وصَحَايِف بياء خالصة، ثم قلبا ألفين لوقوعهما بعد ألف زائدة قريباً من الطرف كما [2] قلبا

(١) في أ: (همز)، وفي ر، وظ: (همزا).

(٢) في أ: (فكما).

ألفين [1] لوقوعهما في قَائِم كان قولاً ضعيفاً من حيث إن القلب يكون في قائم مع أن حرف اللين فيه غير واقع طرفاً كما كان في قضاء لقصدهم أن يعتل اسم الفاعـــل باعـــتلال الفعل، ألا تراهم لم يفعلوا ذلك فيما ليس باسم فاعل نحو: قَـــسَاور، فـــإن قلت: إن عَجَاوِز قلب الواو فيه ألفاً ليصير إلى الهمز فيلحق في الحكم بألف رِسَالة.

فالجواب أن من شأنك إذا قصدت إلحاقه بألف رِسَالة أن تهمزه في أول أحواله وتترك هذه الواسطة، فإن قلت: إن الألف إلى الهمزة أقرب، والواو والياء إلى الألف أقرب منهما إلى الهمزة، فأن تقلبهما ألفا، ثم تقلب الألف همزة أولى؛ لأنك تراعي التقارب في طرفين، أحدهما: أن تجعل الهمزة بدلاً من حرف يقاربه وهـــو الألف. والثاني: أن تجعل الواو والياء مقلوبين إلى حرف يقاربهما وهو الألف.

فالجـــواب أن هـــذا هـــو الذي يجوز اعتقاد هذا الوجه، ولولاه لكان مرفوضـــاً مردوداً على أنه لا يقطع به ولا يرد الأول؛ لأن لقائل أن يقول: قد صح لنا أن صرف الواو والياء إلى الهمزة لأجل إتباع الألف، فأنت إذا قلبتهما همـــزة من غير واسطة كنت أجريتهما على حكمه، وإذا قلبتهما إلى الألف، ثم قلبت الألف همزة كنت قد جعلت لهما طريقة تخرجهما من مشايعته فاعرفه.

وأمـــا تخفيف همزة نحو: صَحَائِف وعَجائَز ورَسَائِل، فجائز كتخفيف سائر الهمزات، ولكِنَّ تصريح الياء خطأ، وحكى شيخنا أن أبا علي كان ينكر على بعضهم ويقول: إنه كتب مساءلة في قولـــه:

---

(١) في ر، وظ، ود: (قلبا في قائم).

لا تُـــضْجِرَنّ عَلِـــيلا في مُسَاءلَةٍ يَكْفِـــيك من ذاك تَسْآل بِحَرْفَينِ [1]

باليـاء ونقطه نقطتين حتى كاد يخرجه بذلك من أهل التحقيق، وذلك أن كـــتابة الهمز بالياء إن كانت تجوز على ضرب من الشكل، فلا معنى لنقطه بل يجب أن يثبت تحت صورة الياء أو فوقه صورة الهمز ليكون فرق بين ما هو ياء في اللفـــظ وبـــين ما هو همز، فنقط الياء في صَحَائِف وعَجَائز مردود عند أهل العربية، وإن كان يولع به العامة، والذي كتب مُسَاءلة على ما كتب رجل كان يعرف بأبي بكر العـــلاف[2]وكان جيد القريحة،وقد حكي أنه صحب الموفق[3] في هودج [4] فجاء مطر فقال / الموفق: ٢٦٨/أ

(١) نسبه القرطبي في بهجة المجالس ٢٦٣/١ إلى أبي جعفر بن حذار الكاتب.
وورد غـــير منـــسوب في العقد الفريد ٤٥٠/٢، ومحاضرات الأدباء ٢٠٩/١، وشرح مقامات الحريري ٣٧٧/٢، والآداب الشرعية والمنح المرعية ٥٧٠/٣، والفروع ١٧٦/٢، والمستظرف ٢٩٧/٢، والأزهار في ما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار ٣١، وشرح ثلاثـــيات مسند الإمام أحمد ١١٢/٢، وغذاء الألباب شرح منظومة الآداب ١٠/٢، في بهجة المجالس (عيادته) ولا شاهد فيه.

(٢) الحسن بن علي بن أحمد بن بشار بن زياد أبوبكر الشاعر المعروف بابن العلاف البغدادي الضرير نديم المعتضد بن الموفق توفي سنة ثمان عشرة وثلاثمائة عن مئة سنة.
أخـــباره في يتيمة الدهر ٤٨٥/٣، وتاريخ بغداد ٣٨١/٧، والمنتظم ٢٣٧/٦، ووفيات الأعـــيان ١٠٧/٢، وسير أعلام النبلاء٥١٤/١٤، والعبر ٤٧٧/١، ومعرفة القراء الكبار ١٩٧/١، والـــوافي بالوفيات ١٦٩/١٢، ونكت الهميان ١٣٩، ومرآة الجنان ٢٧٧/٢، والبداية والنهاية ١٦٦/١١، وطبقات القراء للجزري٢٢٢/١، والنجوم الزاهرة ٣٣٠/٣، وشذرات الذهب ٢٧٧/٢.

(٣) أبـــو أحمـــد طلحة وقيل: محمد بن جعفر المتوكل على الله بن المعتصم محمد بن الرشيد الهاشمي العباسي، أمير من رجال السياسة والإدارة والحزم لم يل الخلافة اسماً ولكنه وليها فعلاً، فقد ظهر ضعف المعتمد عن القيام بأعباء الخلافة فنهض بها الموفق، توفي سنة ثمان وسبعين ومئتين.
أخـــباره في تـــاريخ بغداد ١٢٧/٢، والكامل لابن الأثير ٦٧/٦، وسير أعلام النبلاء ١٦٩/١٣، والعبر ٣٩٩/١، والبداية والنهاية ٦٣/١١، والنجوم الزاهرة ٧٩/٣.

(٤) الهودج: مركب من مراكب النساء، تهذيب اللغة ٣٩/٦، واللسان (هدج).

أَمَا تَرَى الغَيمَ قَدْ تَدَفَّق

فقال أبوبكر:

.... كَأَنَّـــــهُ رَاحَـــــةُ الموَفَّـــــقْ

ووفق لعمرى أحسن توفيق. وأما مَعايِش، فلا يجوز فيه الهمز وذاك أن همزه لا يخلو من أن يكون كهمز بائِع في بَاع يَبِيع أو كهمز صَحَائِف، فلا يجوز أن يكــون كبائع لأجل أن همزه قصد به أن يعتل اسم الفاعل باعتلال الفعل، ومَعَايِش ليس باسم فاعل، ولا يكون كَصَحائِف؛ لأن ياء صَحِيفة أتبعت ألف رسالة من حيث إنها مدة عارية من تقدير الحركة كالألف، فهمزت لذلك وياء مَعِيــشة أصلية متحركة في التقدير[1] بإزاء الذال من مَعْذِرة، وإذا كان كذلك كـــان مـــستحقاً للحركة إذا جمع على مَفَاعِل فيصح ولا يصير همزة؛ لأنه إذا اســتحق الحـــركة في الأصل لم يشبه ألف رسالة بل كان كالحرف الصحيح، ولذلك قالوا: مَقَام في مَقَامَة كما تقدم من قولـــه:

وإني لَقَوَّامٌ مَقَاوِم[2]............ ....

ولم يقـــل: مَقَـــائِم كعَجَائِـــز، وقالـــوا: قالت العرب: (مصايب)[3] فأخطأت، ومعنى الخطأ هناك الغلط والذهاب عن القياس كما قال أبو علي في قولهم: أَمْسِلة[4] ومُسْلان في مَسِيل[5]: "إنه غلط من حيث ظن أن مَسِيلا فَعِيل،

(١) انظر: المقتضب ١٢٣/١، والبغداديات ٢٤٧.

(٢) تقدم وروده ص: ١٤٣٤ (٢٦٥/أ).

(٣) (مصايب) ليست في أ.

(٤) انظر: الحلبيات: ٦١، وتهذيب اللغة ٤٥٩/١٢، ٧١/١٣، والصحاح (سيل)، والمشوف المعلم: ٧٢١.

(٥) المسيل: المكان الذي يسيل فيه ماء المسيل. تهذيب اللغة ٧٢/٣.

فَعِيل، وخفي أنه مَفْعِل، وكذلك أنه قدر أن مُصِيبَة فَعِيْلَة لا مُفْعِلَة، وقد قيل في أَمْــسِلَة: إنهـــا مـــن تركيب مَسْلٍ ومُسُول، وقد جاء مَصَاوِب على الصَّوَاب والغـــرض في نحو هذا أن يدلك على امتناع القياس فيه؛ لأن استعمال مصائب خطأ [١]؛ لأن الشيء إذا خرج عن القياس وجرى مجرى الغلط في كلامهم فهو نفسه مستعمل ولكن القياس عليه خطأ، وإذا خرج عن القياس في كلام [٢] من يتابعهم فهو مردود ألبتة، فمَعَايِش لا يجوز فيه إلا ياء صريحة، وقال أبو عثمان لما يروى عن نافع[٣] من همزه معائش: وكان لا يدري ما العربية [٤]، هذا والهمز عنه رواية غير مشهورة [٥]، وقد تجد في لفظ غير العلماء نحو بَايِع بياء صريحة، ونحو مَعَائِش بهمز وهذا من باب اقْلِبْ وقد أصبت. وأما ما يلحق في اللفظ ياء معايش من شيء يقارب رائحة الهمزة، فذلك أشبه [٦] إخفاء يقع مما في الألف من المد كما يكون ذلك في نحو: قولـــه سبحانه: ﴿مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [٧] فإما أن تكون همزة صريحة كصَحَائِف، فلا يكون في لفظ عالم، ولا جاهل أخذ

---

(١) انظر: الكتاب ٣٦٧/٢، والمقتضب ١٢٣/١، والأصول ٢٨٧/٣، وسر صناعة الإعراب: ٤٢٠، والمنصف ٣٠٧/١.

(٢) في ظ، ود: (كلامهم).

(٣) نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم مولى جعونة إمام أهل المدينة صاروا إلى قراءته توفي سنة ١٦٩هـــ. أخباره في: معرفة القراء الكبار ٨٩/١، وغاية النهاية ٣٣/١.

(٤) المنصف ٣٠٧/١، والمقتضب ١٢٣/١.

(٥) رواها ابن مجاهد في السبعة ٣٧٨، وابن خالويه في الشواذ: ٤٨.

(٦) في ر، وظ، ود: (شبه).

(٧) سورة النجم، الآية (١٨).

لفـــظ العلماء، وكذلك تقـــول في بَايَن: مُبَايِن فلا تهمز كما همزت قائماً [1]؛
لأن الفعـل قـد صح فيه الياء / فيصح في اسم الفاعل كما صح الواو في قولك: ٢٦٨/ب
حَـاوَل فهــو مُحَاوِل ولو همزت نحو: مُبَايِن كان خَطَأً، ولكن قد يلحق الياء ما ذكرنا من شيء نحو الإخفاء لمكان [2] الألف قبله.

---

(١) في ر، وظ: (قائم).

(٢) في أ (ما كان).

قال صاحب الكتاب:

"باب ما يعل ويصحح من الأسماء التي على ثلاثة أحرف

ومما أعل عينه من الأسماء التي على ثلاثة أحرف ما كان على مثال من أمثلة الفعل نحو: فَعَلٍ وفَعِلٍ، وكذلك لو جاء شَيء على وزن فَعُل، وذلك قولهم في ما كان على فَعَل: بَابٌ ودَارٌ وسَاقٌ ونَابٌ وغَابٌ (١)، وفَعِل نحو : رَجُلٌ خَافٌ ورَجُل مَالٌ (٢)، فهذا بمنزلة فَرِق (٣) (٤)؛ لأنهما اسما الفاعل من فَعِل يَفْعَل، وقد جاء شيء من ذلك مصححاً نحو: القَوَد (٥) والخَوَنَة، ورجل رَوِع(٦).

فأما ما كان خارجاً عن وزن الفعل، فإنه يصحح (٧)، وذلك قولهم: رَجُل لُوَمَة وغُيَمَة، وقالوا: بُيُوض وبُيُض، ومن قال: رُسْل قال: بِيض، ويَجِيء في الشعر قَوُول وقُوُل(٨)، و

.... سُوُك الإسْحِلِ (٩)

فهذا كله مصحح؛ لأنه لم يجئ على وزن الفعل (١٠).

---

(١) في التكملة شاذلي: (وغاب ونحوه وفعل نحو قولهم: رجل).

(٢) في التكملة مرجان: (مال وكبش صاف ويوم راح).

(٣) في التكملة شاذلي: (فوق وحذر).

(٤) انظر: الكتاب ٣٦٨/٢.

(٥) في التكملة مرجان: (القود والحوكة والجورة ورجل).

(٦) في التكملة شاذلي: (روع ورجل حول).

(٧) في التكملة مرجان: (مصحح).

(٨) انظر: الكتاب ٣٦٨/٢.

(٩) تقدم وروده ص: ٩٧٧ ، والشاهد هنا قولـه "سُوُك".

(١٠) في التكملة شاذلي: ٢٥٩، والتكملة مرجان: ٥٨٨، ٥٨٩.

قال المفسر:

اعلم أن الاسم يُعَلّ إذا شابه الفعل في الوزن، فمن ذلك نحو: بَابَ ودَار ونَـــاب الأصل بَوَب ودَوَر ونَيَب، وغَاب أصله غَيَب؛ لأن الشَّيء يغيب فيه، وهو موضع الاستتار، و [1] كذلك قالوا: خَدَرَ الأسَدُ، وأَخْدَر، فأخذوه [2] من الخِدر الذي هو السِّتر، فبَوَب لما كان مثل قَوَل أعل، فقيل: بَاب كما قيل: قَالَ، وكَـــذا قولهم: رجل خَافٌ بمنزلة خَافَ يَخَافُ؛ لأن خَافَ فَعِل مثل فَرِقَ، ولا يكون فَعَل [3] بفتح العين؛ لأن الذي يقوم مقام اسم الفاعل في فَعِل يَفْعَل هو فَعِـــل دون فَعَـــلٍ كفَرِقٍ وفَرِحٍ وحَذِرٍ، ومَالٌ من مَالَ يَمَالَ على مَوِل يَمْوَل كخَوِفَ يَخْوَف، فلفظة مَال على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون اسماً في المملوك.

والثاني: أن يكون مصدراً على فَعَل في قولك: مَال يَمَال.

والـــثالث: أن يكون بمنزلة مُتَموِّل في أنه اسم فاعل، ولا يحتاج إلى أن تقـــول: إنه وصف بالاسم فقيل: رجل مَالٌ حتى كأنه من اتصاله به خلق من المال لأجل أن الفعل إذا ثبت نحو: مَالَ يَمَال، فأن يثبت لـــه اسم فاعل ويترك العـــدول عن الظاهر أولى، وكذا قولهم: كَبْش صَافٌ الأصل صَوِفٌ وشَجَرة شَاكَةٌ على شَوِكَة، وهذه الأسماء كلها قد حصل فيها حرف لين متحرك مفتوح ما قبله كما كـــان في الفعل وهي علـــى أوزانه، وقد يَجِيء
على الأصل، كالقَوَد والخَوَنَة في جمع / خَائِن والحَوَكة في جمع حائِك وفي فَعِل ٢٦٩/أ
رجل رَوِع، وهذا مثل خَوِفَ الذي هو أصل خَافَ، فهذا التصحيح فيه شيئان

---

(١) في ر، وظ، ود: (لذلك).

(٢) في ظ (تأخذ).

(٣) في ر، وظ: (فعلاً).

أحـــدهما: الثبات على الأصل، والثاني: الدلالة على أن الأصل التصحيح، وأن الإعلال لضرب من الاستثقال.

وأما نُوَم وعِوَض فلا يعل؛ لأنه ليس على وزن الفعل، فإن قلت: كيف قال [(١)]: إن نُوَما صح لخروجه [(٢)] من شبه الفعل [(٣)]، و لم يقل: إن إعلاله امتنع من حيث إن قلب حرف اللين ألفاً يأتي بعد أن يكون ما قبله مفتوحاً، وما قبل الـــواو في نُوَم مضموم، وفي عِوَض مكسور، وهذا إذا وجد في الفعل لم يقلب أيـــضاً، ألا ترى إلى قولك: سَرُوَ صححت الواو لانضمام ما قبلها، وقلبت في غَزَوَ فقلت: غَزَا بالفتح [(٤)] .

فالجـــواب أن هذا الذي ذكرته جائز غير أن الغرض في ما ذكره أنه لم يـــأت في نحو: نُوَم وعِوَض إعلال آخر بدل قلب حرف اللين ألفاً، فلم تقلب الواو مثلاً في عوض ياء طلباً لإعلالٍ مَّا؛ لأنه لم يستحق الإعلال فاعرفه.

وبَيُوض تجمع على بُيُض كرُسُل في رَسُول بضم الياء، ويصحح؛ لأنه لا يـــشبه الفعـــل فيقلب، والضمة لا تقلب الياء المتحركة واواً، ومن قال: رُسْل بالإســـكان قـــال: بُيْض؛ لأن الياء إذا سكنت سكون سين رُسْل لم تقر بعد الضمة، فيكسر الصدر ليثبت الياء ساكنة كبِيض في أَبْيَض، وكذا نحو:

....سُوُك الإسْحِلِ [(٥)].

---

(١) في أ: (قالوا).

(٢) في د: (بخروجه عن بنية).

(٣) الكتاب ٢/٣٦٨.

(٤) في ر، وظ: (للفتح).

(٥) تقدم وروده ص: ٩٧٧ .

بضم الواو، وإنما صحح؛ لأن [١] سُوُك ليس كبَاب في موازنة الفعل، وصـــدره مضموم، وقال أبو علي: "إنه يَجِيء في الشعر [٢] " لأجل أن الضمة علـــى الواو تستثقل مع انضمام ما قبلها، فيلزم التخفيف في أكثر الأحوال على قـــولك: رُسْــــل بإسكان العين، فيقال في خِوان ورِوَاق: خُوُن ورُوُق، ويَجِيء التثقيل على غير السعة فيحسن في الشعر، فإذا كان الصحيح يجوز فيه التخفيف والتثقـــيل نحـــو: رُسُل ورُسْل وكُتُب وكُتْب فهذا الذي يحصل فيه ضمتان مع الـــواو جدير بأن يختار فيه التخفيف على التثقيل، ويجوز التثقيل في الياء جوازاً أحسن منه في الواو، وذلك نحو: بُيُض؛ لأن [٣] الياء مع الضمة أَخَفُّ أمراً من الـــواو [٤] معها والياء مقاربة لها، وليست من نفسها، فلا ينشأ قط من إشباع الضمة ياء كما ينشأ الواو.

قال صاحب الكتاب

"وأمـــا من قال: ﴿دِيناً قِيَماً﴾[٥]، فكأنه أجراه مصدراً على الفعل، ألا ترى أنه ليس في الصفات شَيء على فِعَل إلا قوم عِدىً [٦]، ومكان سِوىً، ومن

---

(١) في ر: (لأن واو سوك).

(٢) انظر ص: ١٤٤٩ (٢٦٨/ب).

(٣) في أ: (لأن أن).

(٤) في ظ: (الواو من حيث إن الواو منها والياء).

(٥) ســـورة الأنعام (الآية: ١٦١)، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (دِيناً قَيِّما) مفتوحة القاف مـــشددة الياء وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (قِيَمًا) مكسورة القاف مفتوحة الياء. السبعة (٢٧٤)، والمبسوط (١٧٧)، والتيسير (١٠٨)، وتلخيص العبارات (٩٢)، والعنوان (٩٣).

(٦) في اللسان (عدا)، و لم يأت فِعَل صفة إلا قوم عِدًى ومكان سِوًى وماء رِوَىً وماء صِرًى، وملامة ثِنًى، ووادى طِوىً.

ذلك عَوْد وعِوَدَة [1]، وَزَوْج وزِوَجَة، فأما دِيمَة [2]، ودِيَم، فإنما لم يصحح الواو لاعتلالها في الواحد"[3].

قال المفسر:

اعلم أن أصل/ قِيَم قِوَم، وهو كعِوَض في التَّعَرِّي من مشابهة الفعل غير ٢٦٩/ب
أن لـــه حكماً آخر، وهو أنه في الأصل مصدر كالرِّضا يوصف به كما يوصف بـــسائر المـــصادر، والمـــصدر يعتل باعتلال الفعل ألا تراك قلت: قُمْتَ قياماً، فأعْلَلْـــت بقلـــب الواو ياء ليكون كالفعل، و لم يُقْل ذلك في خِوَان إذ لم يكن مصدراً، ولذلك أَعْلَلْت قِيماً؛ لأنه مصدر، و لم تعل عوضا لكونه غير مصدر إذ الغرض في ذلك أن يكون مصاحباً للفعل، فيعتبر مشاكلته لـــه وغير المصدر لا يصاحب فِعَلا، ألا ترى أن نحو: خِوَان لا يكون لـــه فِعْل يُصَاحبه كما يكون لقَـــيام، وقَـــوّى كونه في الأصل مصدراً بأن فِعَلا لا يكون صفة إذا جاوزت قولهم:قوم عِدىً ومكان سِوَى،وصاحب الكتاب لم يذكر إلا قولهم:قوم[4]عدىً قـــال شيخنا: قيل: إنه لم يعتد بسِوَى؛ لأن بعضهم يقول: سُوًى فيضم؛ فكأن الكـــسر لم يتمكن في فائه، فإن قلت: فقد قيل: أيضاً عُدىً بالضم، فَهلاّ دعاه ذلك إلى ترك ذكره والإعراض عن التعريج إليه [5].

فالجواب أن الأمر كما زعمت غير أن الضم هنا قد يجعل لمعنى غير معنى الكسر، وهو أن الضم للأعداء [6]، والكسر للغرباء كما قال:

---

(١) العَوْد: الجمل الحسن الذي فيه بقية قوة والجميع عودة. تهذيب اللغة (١٢٥/٣).
(٢) الدِّيمة: المطر الدائم مع سكون، تهذيب اللغة (٢١٠/١٤).
(٣) التكملة شاذلي (٢٥٩)، والتكملة مرجان (٥٨٩).
(٤) انظر: الكتاب (٣١٥/٢).
(٥) في ر، وظ (عليه).
(٦) قال في إصلاح المنطق (٩٩) (يقال: هؤلاء قوم عَدًى أي غُرباء، وقوم عُدًى أي أعداء)، وانظر: الكامل (٤٠٩).
وقـــال في التنبيهات (١٨٥)، (إنما يقال للأعداء: قوم عِدًىّ وعدى وعداة وأعداء بمعنى، وقوم عِدًى بالكسر وحده إذا كانوا غرباء).

إِذَا كُنتَ فِي قَوْمٍ عِدًى لَسْتَ مِنْهُم   فَكُلْ مَاعُلِفْتَ مِن خَبِيثٍ وطَيِّبِ[1]

فقولـــه: لَسْتَ منهم يدل على أنه يريد الأجانب، وليس لقصد الأعداء معـــنى، وسِـــوىً وسُوىً بمعنى واحد، وقد ذكر شيخنا لَحْم [2] زِيَم، وسَبْيٌ طِيَـــبَة[3]، فهذا فِعَل صفة كما ترى، وكيف تصرف الأمر، فلا عمل عليه ما

---

(١) بيت من البحر الطويل، اختلف في قائله فقيل: إنه زرارة بن سبيع الأسدي.
وقيل: إنه خالد بن نضله الأسدي، وقيل: إنه دودان بن سعد الأسدى، وقيل: إنه سعد بن عبدالرحمن بن حسان.
نـــسب إلى زراره بن سبيع الأسدى في المقصور والممدود لابن ولاد (٧٣)، والاقتضاب (٢٢٢/٣).
نسب إلى خالد بن نضلة في البيان والتبيين (٣/ ٢٥٠)، والحيوان (١٠٣/٣)، ونسب إلى دودان في شـــرح أبـــيات الإصلاح لابن السيرافي ((٩٣/ ب) وتهذيب إصلاح المنطق (١/ ٢٩٠، ٢٩١)، وشرح أدب الكاتب (٢٠٣)، والمشرف المعلم (٥٢٨).
ونسب إلى سعد بن عبدالرحمن بن حسان في الصحاح (عدا).
الشاهد: قوله: عِدًى حيث قصد بهم الغرباء.
ورد بـــلا نسبة في الحماسة (١/ ٢٠٩)، وإصلاح المنطق (٩٩)، وأدب الكاتب(٣٧٣)، والكامل(٤٠٩)، وشرح المقصور والممدود لابن دريد (٣٨)، وتهذيب اللغة (٣/ ١١٠)، والتنبيهات (١٨٥)، وشرح الفصيح للخمي (٢٤٩)، ومنال الطالب (١/ ٧١)، واللسان (عـــدا)، وتحفـــة الأقران (٥٢)، والتذكرة السعدية (٢٠٢)، وشرح الحماسة للتبريزي (١/ ١٨٦)، والمخصص (١٥/ ٨٢)، ودرة الغواص (٩٠).
يقـــول: إذا كـــنت في قوم عدى أي غرباء ليست منهم فاصبر على ما ينزل بك منهم، فإنك إن حاولت أن تنتصف منهم لم تجد معينا.
في شـــرح الحماسة ومنال الطالبين والحماسة البصرية (في قوم و لم تك منهم) ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٢) في تهـــذيب اللغـــة (١٣/ ٢٧٢)، (يقال: اللحم يَتَزيّم ويَتَزَبَّب إذا صار زيما، وهو شدة اكتنازه وانضمام بعضه إلى بعض).

(٣) في تهذيب اللغة (١٣/ ١٠٠)، (سَبْيٌ طَيِّبة: إذا طاب مِلْكه وحلّ).

وجد عنه مندوحة، فإذا كان قِيَم قد اعتل فالوجه أن يكون مصدراً، وأما عَوْد وعِــوَدَة، فبمنزلة عِوَض؛ لأنه لا يشبه الفعل وزنا، وليس بمصدر فيُعَلَّ ليجري علــى حكــم الفعل، وإما دِيَم فإنه، وإن كان مثل عِوَض من دَام يَدُوُم، فإن الإعــلال في هذه العين قد حصل في الواحد حيث قيل: دِيمة، وذلك لوقوع الــواو ساكنة بعد الكسرة، فحمل الجمع على الواحد لتحصل المشاكلة، وإذا كــان المصدر يتابع الفعل في الإعلال مع أن المصدر أصل كان أن يتبع الجمع الواحد مع أنه فرع ليحصل التشاكل أولى وأوجب، وعلى هذا حكم ما اعتل في الواحد من هذا النحو، فأعل في الجمع نحو: قِيْمة وقِيَم من قَامَ يُقُوُم.

قال صاحب الكتاب:

"والمـــضاعف مـــا كان منه على فَعِل، فإنه يُعَلّ بالإدغام، وذلك نحو: رجـــل[1] طَـــبٌّ إنمـــا هو فَعِل؛ لأنهم قالوا: طَبٌّ وطِبيبُ كما قالوا: قَرْح وقَـــرِيح[2]، فأما ما كان (على)[3]، فَعَل، فإنه يبين ولا يدغم نحو/ طَلَل وشَرَر ٢٧٠/أ وجَلَل.

وما كان خارجاً عن أوزان الفعل، فهو مبين أيضاً كما صحح في المعتل، وذلك نحو: سُرُر وجُدُد[4]، وحُضُض[5] وخُزَز [6]، وقُذَذ [7] ومِرَر"[8] [9].

قال المفسر:

اعلـــم أن اجـــتماع المـــثلين يستثقل كما أن الحركة على حرف اللين كذلك، ومنزلتهما واحدة لأجل أن الحركات من جنس حروف اللين، وأبعاض لها كما أن الأمثال متجانسة فالمضاعف يعل بالإدغام، فيقال في مدَدَ: مَدّ، وفي فَعَل من الضَّرِّ: ضَرَّ يَضُرُّ وطَبَّ يَطُبّ، والاسم يتبع الفعل في هذا الإعلال كما

---

(١) رجل طَبٌّ: إذا كان حاذقا بالأشياء وماهرا فيها. تهذيب اللغة (٣٠٣/١٣).

(٢) في أ (فـــرح وفريح)، هو تصحيف لأنهم لم يقولوا: فريح، انظر: تهذيب اللغة (٣٧/٤)، (٢١/٥)، واللسان (فرح) و(قرح).

(٣) (على) ليست في (أ).

(٤) الجُدَد: جمع جدة وهي نقيض البلى يقال: شيء جديد، اللسان (جدد).

(٥) الحضض: دواء يتخذ من أبوال الإبل، تهذيب اللغة (١٩٨/٤).

(٦) الخُزَز: الذكر من الأرانب، تهذيب اللغة (٥٥٤/٦).

(٧) القذذ: ريش السهم. تهذيب اللغة (٢٧٣/٨). في التكملة شاذلي (قِدَد) .

(٨) مِرَر: جمع مرة وهي كل قوة من قوى الحبل، اللسان (مرر).

(٩) التكملة شاذ لي (٢٥٩)، والتكملة مرجان (٥٨٩، ٥٩٠).

تبعه فيما سلف [(١)]، فما كان مشاكلا [(٢)]، للفعل من الأسماء أعل كقولهم: طَبٌّ وطَبِيب، والأصل طَبِبٌ يدلك على أنه فَعِل، وليس بفَعْل ساكن العين مصاحبته فَعِيلاً في فَعِل يَفْعَل كما قالوا في قَرِحَ يَقْرَح: قَرِح وقَرِيح، وقالوا: رجل ضَفٌّ[(٣)]، الحال هو فَعِل بدلالة قولهم: الضَّفَف في المصدر كالفَرَق في فَرِق يَفْرق فهو على ضَفّ يَضُفّ ضَفَفاً، ومنه الشاة الضَّفُوف للقليلة [(٤)] اللبن، فلما كان على وزن الفعل أُجْرِي[(٥)] مجراه في الإدغام، فتنزل طَبٌّ منزلة طَبَّ كما أجرى بابٌ ونابٌ مجرى قَال وبَاعَ في القلب، والإدغام ضرب من الإعلال من حيث إنه يقتضي إسكان الأول من المثلين وإخفاءه في الثاني فبينه وبين قلب حروف اللين نسب قائم كما ترى، ولا يدغم نحو: جُدُد وسُرُر في جَدِيد وسَرِير، وكذا حِصَص [(٦)] في حِصّة [(٧)] وقُذَذ في قُذّة؛ لأن المشابهة بينها وبين الفعل معدومة، ولم يدغم نحو: طَلَلٍ وشَرَرٍ، وإن كان يشبه الفعل كما أشبه فَعِل نحو: طَبٌّ، وقيل: إن ذلك لخفة الفتحة، والوجه أن يكون ترك الإدغام لأجل أنه لو أدغم لم يعلم أفَعْل هو بإسكان العين أو فَعَل بالتحريك وجاز ذلك في نحو: طَبّ وضَفّ؛ لأنه يُعلم أنَّ فَعِلا بكسر العين يأتي في فَعِل يَفْعَل كفَرِقَ وحَذِر وفَطِنَ

---

(١) انظر: ١٤٥٠ (٢٦٨/ ب).

(٢) في روظ (مشابها).

(٣) أي لم يشبع إلا بضيق وشدة اللسان (ضفف)، وانظر: الكتاب (٣٩٩/٢).

(٤) انظر: اللسان (ضفف).

(٥) في أ (يجرى).

(٦) في التكملة (حضض)، بالضاد المعجمة.

(٧) الحصة: النصيب من الطعام والشرب والأرض وغير ذلك، اللسان (حصص).

وفَهــم، ويوضحه أنهم أدغموا أَفْعَل نحو: أَغَرّ، وهذا أَشَدُّ من هذا، وإن كان قولك: أَغْرَرَ وأَشْدَد مثل طَلَلٍ في انفتاح الأول من المثلين لأجل أنه لما كان على وزن الفعل، و لم يحصل اللبس من حيث يعلم أن أَغَرّ لا يكون أَفَعْل بفتح الفاء وســكون العــين كما كان يظن في طَلَلَ لو أدغم أنه فَعْلِ بإسكان العين، وقد يجــيء التــصحيح في ذا على الأصل، فالتصحيح في الفعل نحو: ضَنِنُوا في بيت الكتاب [1]:

مَهْلاً أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِن خُلُقِي　　　أَنِّــي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وقد ضَنِنُوا [2]

وفي الاسم يقول: العجاج:

تَــشْكُو الوَجَــى مِــن أَظْلُــلِ وأَظْلُــلِ [3]

٢٧٠/ب /ولكــنه يقــصر علــى ضرورة الشعر، وقد جاء في حال السعة طعام قَضِض[4]، وهذا مثل طَبِب أصل طَبّ، وأمر الإدغام أسهل؛ لأنه يجوز للشاعر

(١) الكتاب (٢/١٦١).

(٢) تقدم وروده ٨٣٦.

(٣) رجز قائله العجاج.
الوجى: الحفى يعني أنه حمل عليه في السير حتى اشتكى حفيه، الأظلل: باطن خف البعير.
الشاهد: قوله: "أظلل وأظلل" أظهر التضعيف ضرورة أراد الأظل.
ورد في ديــوانه (١٥٥)، والكتاب (٢/١٦١)، النوادر (٢٣٠)، والمقتضب (١/٢٥٢)، وشرح أبيات الكتاب للنحاس(٣٤)، وتهذيب اللغة (١٥/٣٥٢)، والخصائص(١/١٦١)، والمنصف (١/٣٣٩)، والصناعتين (١٥٠)، والأعلم (٢/١٦١)، ونزهة الطرف (٢٨٤)، وشــرح الشافية للرضي (٣/٢٤٤)، واللسان (ظلل، ملل)، والأشباه والنظائر (١/٥١)، شرح شواهد الشافية (٤٩١)، ونسبه إلى أبي النجم.

(٤) في اللسان (قضض)، وقض الطعام يقض قضضا فهو قضض وأقض إذا كان فيه حصى أو تراب فوقع بين أضراس الآكل).

أن يقيس على ضَنِنوا في الإظهاره ولا يجوز لــــه أن يصحح لضرورة الشعر نحو: قَالَ وبَاع، و لم يأت ذلك، وأما ما جاء من نحو القَوَد [1] فليس للضرورة، وإنما هـــو مـــستعمل علـــى الأصـــل في حال الاختيار، ولا يسوغ القياس عليه في الاضطرار.

---

(١) انظر: الكتاب (٣٩٩/٢).

قال صاحب الكتاب:

باب ما يقلب فيه الواو ياء

اعلم أن الواو إذا كانت متحركة، والياء قبلها ساكنة، فإن الواو تقلب يـــاء وتدغم فيها الياء، وذلك نحو: سَيِّد ومَيِّت وجَيِّد، وكذلك إن [1] كانت الواو متقدمة ساكنة، وذلك نحو: طَوَيْته طَيًّا، ولَوَيْتُه لَيًّا، وَزَوَيْتَه زَيّاً، وإنما جعل الانقـــلاب إلى الياء متقدمة كانت أو متأخرة؛ لأن الياء في الفم، والإدغام في حروف الفم أكثر منه في حروف الطرفين، وتَنَزَّلا منزلة المتقاربة، وإن تراخت مخارجهما لاجتماعهما في المد واللين [2].

قال المفسر:

اعلـــم أن المـــثلين إذا اجتمعا أدغم أحدهما في الآخر نحو: مَدّ في مَدَد، ويدغم المقارب في المقارب [3]، أيضاً نحو: مِوَّقِد في مِن وَاقِد، فلما اجتمع الواو والـــياء، وكان بينهما من التقارب مالا يخفي قلب الواو ياء، وأدغم الأول في الـــثاني، وإنما اعتبر سكون الأول لأجل أن من شرط الإدغام أن يكون الأول ساكنا.

فأمـــا إذا كان الأول متحركاً والثاني ساكنا، فالإدغام ممتنع، ولا فصل بـــين أن يكون الواو سابقا وبين أن يسبق الياء تقول: سَيِّد، والأصل سَيْوِد [4]،

---

(١) في التكملة شاذلي (إذا).

(٢) التكملة شاذلي (٢٦٠)، والتكملة مرجان (٥٩٠).

(٣) (في المقارب) ليست في (ر، وظ).

(٤) ذهب الفراء إلى أن الأصل في سَيِّد سَوِيْد على وزن فَعِيل، ثم قلب فأدغم وكذلك ما كان نحوه وحمله على ذلك عدم فَيْعِل بكسر العين في الصحيح. الممتع (٥٠١).

وطَــوَيْت طَيًّا والأصل طَوْيًا. وإنما خص الواو بالقلب سبقت الياء، أو تأخرت عـــنها لأجل أن الياء أخف من الواو، والقياس صرف الثقيل إلى الخفيف دون العكس منه.

فـــإن قلت: إن المقارب لا يلزم فيه الإدغام، فكيف لزم ذلك في الواو والـــياء مع أن بين مخرجيهما تراخيا وتباعداً، فالياء من وسط اللسان والواو من الشفة.

فالجـــواب: أن الياء والواو ليس تناسبهما المعتد به من جهة القرب في المخـــرج ولكـــن من وصف في أنفسهما وهو المد، وذاك أنهما قد صارا بالمد كالمـــثلين حـــتى اتفقا في صُدُود وعَمِيد اتفاقاً مطرداً من غير عيب ولا نقص، وتـــصاحبا في الإقْواء/ وإن كان عيبا وغير ذلك، فلما كان بينهما هذه المقاربة ٢٧١/أ جـــريا مجرى المثلين في لزوم الإدغام لهما إذا اجتمعا والأول ساكن، وأيضاً فإن اجتماع الياء والواو مستثقل، وليس في اجتماع المتقاربين في الصحيح ثقل يبلغ هذا المبلغ، ولولا فَرَطُ الثقل في اجتماع حروف اللين لما كانوا يفرون أبداً من تحـــرك الـــواو بالضمة والياء بالكسرة، واجتماع الواوات والياءات، وقد يجيء التصحيح في هذا النحو كقولهم: أُسَيْوِد، وقد تقدم أنه يختص بالعين دون اللام، فـــلاَ يجيء نحو: عُرَيْوَة في عُرْوَة، وذاك أن العين أقْوى، واللام مجال [1]، التغيير ومحلـــه، ولا يَجـــيء، هذا أيضاً إلا فيما كان هذا الاجتماع عارضا فيه نحو: أُسَـــيْوِد، ألا ترى أن الكلمة لم تصغ على التقاء الواو والياء، وإنما عرض ذلك بدخول ياء التصغير، فجاز أن لا يعتد به، وإن كان الأكثر الإدغام وأن لا يقال

(١) في ر (مكان).

في سَـــيِّد: سَـــيْوِد ولا في مَيِّت: مَيْوِت؛ لأن اجتماعهما في ذا النحو لازم من حيث إن الكلمة صيغت على الحد [1]، الذي تراه.

قال صاحب الكتاب:

"ومـــن ذلـــك كَيْنُونة [2] وقَيْدُودَة [3]، وهي فَيْعَلُولَة، فحذفت العين، وألـــزمت الحـــذف إذ قد استمرت في سَيْد وَميْت وهَيْن ولَيْن وقَيْل، وإنما هو فَيْعِل[4]، من القول"[5].

قال المفسر:

اعلـــم أن كَيْـــنُونَة أصلها كَيْوَنُونَة فَيْعَلُولَة، ثم قلبت الواو التي بعد الياء فـــصار كَيّـــنُونة، ثم إن بـــاب سَيِّد ومَيِّت لما كان جرى على جواز التخفيف والتثقيل نحو: سَيْد وسَيِّد ومَيْت ومَيِّت التزم في باب كَيِّنُونة الحذف والتخفيف؛ لأنـــه أثقل من باب سَيِّد، فارتفع عنه درجة في استحقاق التخفيف كما أنهم قالوا: حُبْلَوِي ومَلْهَوِي وحُبْلِيّ ومَلْهِيّ، فجاز في الألف الرابعة الحذف والإبدال جميعا، ثم لما صاروا إلى ما هو أثقل، وهو ما يكون ألفه خامسة ألزموه الحذف، و لم يجـــوزوا الإبـــدال، فقالوا في حُبَارَى ومُرَامَى: حُبَارِيّ ومُرَامِيّ و لم يقولوا:

---

(١) في ر (على الحد الحد الذي).

(٢) انظر: الكتاب (٣٧٢/٢)، والمنصف (١٠/٢)، والممتع (٥٠٢).

(٣) القَـــيْدُود: الناقة الطويلة الظهر يقال: اشتقاقه من القود مثل الكينونة من الكون كأنها في ميزان فَيْعُول، وهي في اللفظ مثل فَعْلُول وإحدى الدالين من القيدود زائدة، تهذيب اللغة (٢٦٨/٨).

(٤) انظر: الكتاب (٢٧٣/٢).

(٥) التكملة شاذلي (٢٦٠)، والتكملة مرجان (٥٩٠، ٥٩١).

حُـبَارَوي ومُـرَامِوي، وعلى هذا حكم صَيْرُورة وقَيْدُودَة، والأصل قَيْوَدُودَة وصَـيَّرورَة؛ لأن صَيَّرورَة من صَارَ يَصِير، فلا يكون فيه قلب الواو إلى الياء بل يكـون الياء الأولى ياء فَيْعَلُولة، والثانية عين الفعل كما أن بَيِّع من بَاع يَبِيع لا يكون في القلب الذي كان في سَيِّد، فلا يكون أصله بَيْوع كما كان أصل سَيِّد سَيْوِد.

٢٧١/ب واعلـم أن البغداديين ذهبوا إلى أن كَيْنُونَة [١] فَعْلُولة/ وأن الواو قلبت ياء على غير القياس، واحتجوا بأن فَيْعَلُولة لا تكون في المصادر قال شيخنا: قلنا لهم: إنَّ فَيْعَلولًا بناء يكون في الأسماء والصفات نحو: خَيْتَعُور[٢] وعَيْطَمُوس[٣]، وفَعْلـول لا يكـون في الكـلام بوجه، وأن يحمل على مثال يوجد في الأسماء والصفات أولى على كل حال من الحمل على ما لا يوجد في نوع من الكلام، وهذا قاطع، ثم إنهم يضيفون إلى الحمل على المثال الشاذ مع وجود المألوف قلبا علـى غير القياس؛ لأنه إذا كان فَعْلُولة [٤]، وجب أن يقال: كَوْنُونَة، ونحن لا نفعل ذلك؛ لأن التخفيف الذي نحمله عليه قد ثبت لنا اطراده على سبيل الجواز في باب سَيِّد وميِّت، فلما وجدنا هذا أثقل منه كان خليقا بأن يلزمه التخفيف، وبعد:

فإن باب سَيِّد إذا خفف، فعلى تقديرين:

أحدهما: أن يكون المحذوف الحرف الزائد الذي هو ياء فَيْعِل، فيبقى سَيْد بإسكان الياء ويكون الوزن فَعْلاً.

---

(١) انظر: المقتضب (١/١٢٥)، (٢/١٢٧)، (٣/١٣٥، وإعراب القرآن للنحاس (٣/٣٦٤).

(٢) خَيْتَعُور: اسم للداهية، الأصول (٣/٢١٦).

(٣) عَيْطَمُوس: ناقة تامة الخلق، ومن النساء الحسنة الطويلة، تهذيب اللغة (٣/٣٣٧).

(٤) في ر (مفعلولة).

والـــثاني: أن يكون المحذوف عين الفعل والباقي ياء فَيْعِل، فيكون الوزن فَــيْلاً، فوجه القول الأول أن الزائد أولى بالحذف من الأصلي، فإن قلت: فقد كان يجب لما حذف الزائد أن يبقى العين على حركته[1] ويعود الواو الذي قلب لأجـــل الإدغام فيقال: سَوْد، فالجواب: أنه لم [2] يعد الواو لأجل أنه لو قيل: سَـــوْد بسكون الواو، لم يعلم أمحذوف هو أم بناء برأسه، ولم يُتْرك الواو على حـــركته لأجـــل أن حرف اللين المتحرك المفتوح ما قبله بعرض الانقلاب إلى الألف، فلو قيل: سَوْد لوجب أن تقلب ألفاً، فلما كان يعود إلى السكون كان أن يسكن الياء نفسه أولى لما ذكرنا من أنه يدل على كونه محذوفا من سَيِّد، ولو قيل: سَادَ جاز أن يظن بناء على الانفراد هذا ولو احتمل ثقل الكسرة في حرف اللـــين مع تحرك ما قبله، فقيل: سَوِد لم يكن فيه بيان أيضاً إذ كان يحتمل أن لا يكون محذوفا؛ لأن علامة الحذف أن يبقى القلب في الواو ووجه القول الثاني أن القصد هنا التخفيف، وإذا حذف الحرف الأخير الذي هو العين كان قد حذف حـــرف واحد مع حركته، ويكون العمل كرة واحدة وعلى القول الأول يلزم تغـــييران أحدهما: حذف الحرف الذي هو ياء فَيْعِل، والثاني حذف الحركة من عـــين الفعـــل، فيلحق كل واحد من الحرفين تغيير فهذا يؤنس به وإن لم يكن قاطعاً، وقالوا: الأَقْوَال والأَقْيَال في جمع قَيْل، فالتقدير على وجهين:

٢٧٢/أ أحـــدهما: /أن يكون الياء في أَقْيَال عين الفعل ترك على الانقلاب؛ لأنه كان موجوداً في الواحد، وليكون أوضح من حيث يعلم أنه ليس جمع فَعْل دون

---

(١) في ر وظ (حركة).

(٢) في ر، وظ (أن الواو لم يعد).

المحذوف من فَيْعل. والوجه الثاني: أن تكون الياء هي الزائدة ويكون وزن أَقَيْال أَفْـيَالا، فيحـتمل أن يكون اختلف في التقدير في نفوسهم حتى كأن [1] من يقـول: أَقْوال يحذف الزائد من قَيِّل إذا قال: قَيِّل، ويقدر أن الياء في قَيْلٍ منقلبة عـن الواو الذي هو عين، والذي يقول: أَقْيَال يقدر أن المحذوف من قَيْلٍ عين الفعل، والياء[2] الزائدة ، ومثل ذا قد ثبت عنهم من اختلاف التقدير، ألا ترى أنهـم يـصرفون حَسَّان مرة ولا يصرفونه مرة أخرى على أن يؤخذ تارة من الحُسْنِ؛ وتارة من الحِسِّ [3]، ولـه نظائر في كلامهم فَكَيْنُونَة [4]، على هذين الـوجهين إما أن يكون الوزن فَيْلُولة على حذف العين، وإما أن يكون فَعْلُولة علـى حـذف الياء الزائدة في فَيْعَلُولة، فإن قلت: فقد التزمتم ما رددتم على خصومكم.

فالجواب: أنا لم نلتزمه أصلا وإنما التزمناه فرعا، والمثال الذي يخرج من الحـذف لا يعتد به، ألا ترى أن وزن قُلْ فُلْ، ووزن عدِ عِلْ، ثم لا يجوز لأحد أن يحتج به [5]، فيقول: إني أثبت مثل هذا في الأصول أو يقول لمن يقول: عِدة: إنـك خـرجت من الأمثلة، وذاك أن الاعتبار بالأصل، والأصل كَيْنُونة على كَيْوَنُونة كَسْيِدٍ كما أن الأصل في قُلْ اقْوُلُ وفي عِد أُوْعِد.

---

(١) (كأن) ليست في (ر،وظ).

(٢) في أ (الياء الزائدة).

(٣) انظر: ما ينصرف ومالا ينصرف (٣٦).

(٤) في أ (فكتبوه).

(٥) في أ (به فيه).

قال صاحب الكتاب:

"ومن ذلك دَيَّار وقَيَّام إنما هو فَيْعَال، وقَيُّوم فَيْعُول"[1].

قال المفسر:

اعلــم أن الأصــل في دَيَّارَ دَيْوار من دَارَ يَدُورُ، ويجوز أن يكون فَعَّالاَ من[2] الدَّيْر [3] فإذا قلت: ما بالدَّيْر دَيَّار، فكأنك قلت: مابه من يحله، ويجري مجرى السَّمَّان والعَوَّاج [4]، في تضمن معنى النسبة، والأول الوجه، وعلى ذلك أورده، أبــو علــي؛ لأنك إذا أخذته من الدَّيْر لم يكن فيه قلب الواو ياء إذ لا يكون دَيْوَار، فهو كقولهم: ما يَدُور به أحد، وما به صَافِر [5]، وقَيَّام أصله قَيْوام مــن قَامَ يَقُومُ، وكذلك الفعل في هذا لو بنيت فَيْعَلا من قَامَ قلت: قَيَّمَ، وتقول في فَعَّــل: قَوَّمَ، فلا تقلب؛ لأنه لم يجتمع واو وياء، فتقلب أحدهما إلى صاحبه طلــبا للــتماثل كما يوجبه الإدغام، وإنما حصل واوان صريحان، فليس إلا أن يــدغم أحــدهما في الآخر، كما أنك إذا قلت: مدَد، لم تقلب أحد الحرفين؛ لأنهما مثلان، وإنما يكون القلب في المتقاربين من حيث إن الإدغام لا يتأتي ما لم يحصل التماثل، ولا تحمل على فَيْعِل ما وجدت عنه مندوحة، فلا تقول [6]، في

---

(١) التكملة شاذلي (٢٦٠)، والتكملة مرجان (٥٩١).

(٢) في ر، وظ، ود (من لفظ الدير).

(٣) الدَّيْر: دَيْر النصارى، وصاحبه الذي يسكنه ويعمره دَيْرَانّي ودَيَّار، ويقال ما بالدار دَيّار أي ما بها أحد، وهو فَيْعَال من دار يُدُور تهذيب اللغة (١٤/١٥٤).

(٤) انظر: الكتاب (٢/١١، ٩٠).

(٥) الصافر: الجبان. تهذيب اللغة (١٢/١٧٠).

(٦) في أ (يكون).

سَيِّر من سَار يَسِير: إنه فَيْعِل/ وإن كان اللفظ يحتمله؛ لأن الكلام يستمر على ٢٧٢/ب
فَعْل، وإنما تجد من فَيْعِل في الألف واحدا مثلا.

قال صاحب الكتاب:

فأما سُوِيرَ وبُويِعَ وتُسُوِيرَ وتُبُويِعَ، فلا يدغم الواو في الياء، وإن كانت ساكنة متقدمة للياء؛ لأن الواو [1] غير لازمة، ألا ترى أنك تقولك سَايَر، فتزول الواو مع ذلك فلو أدغم لا لتبس بفُعِّل [2] وتُفُعِّلَ [3].

قال المفسر:

اعلم أن القوي في هذا أن يقال: إن الإدغام ترك لأجل اللبس إذا لو قيل في سُوِير وتُسُوِيرَ: سُيِّر وتُسُيِّر، لم يدر أنهما فُوعِلَ وتُفُوعِل، أم فُعِّل وتُفُعِّل من سَيَّرت وتَسَيَّرتْ، فأما الاحتجاج بأن الإدغام يترك لأجل أن الواو لا يلزم لقولك: سَايَر وتَسَايَر فَيَزُول الواو، ولا يكون موجوداً أبداً كما يكون في سَيْوِد ومَيْوِت، فليس بذلك المتين؛ لأن لقائل أن يقول: إنهم قالوا في أسْود: أُسَيِّد وفي عُرْوَة: عُرَيَّة مع أن اجتماع الواو والياء لا يلزم الكلمة، ألا ترى أن نحو: أُسَيْوِد وعُرَيْوَة يكون مجتمعا فيه الواو والياء ما دام مُصغَّراً، فأما إذا زال عنه التصغير، فإن الياء يزول ويرتفع موجب الإدغام كما أن سُوِيرَ فيه واو وياء ما دام مبنيا للمفعول به، فأما إذا زال ذلك، فإنه يزول اجتماعهما لمصير الواو إلى الألف، والأصل في أُسيْوِد التكبير الذي لا يجتمع فيه واو وياء، كقولك: أَسْوَد كما أن الأصل في هذا أن يكون الفعل للفاعل نحو: سَايَر، ثم ينقل إلى المفعول ويغير

---

(١) في أ (الياء).

(٢) انظر: الكتاب (٢/٣٧٣).

(٣) التكملة شاذلي (٢٦٠)، والتكملة مرجان (٥٩١).

لــــه، فكل واحد من سَايَر وأسْود قد عرض فيه اجتماع الواو والياء، فكيف ترك الإدغام في سُويرَ لكونه عارضا، و لم يترك في أُسَيْوِد، فهذا سُؤال قَوِيّ كما ترى، وقد يمكن أن يجاب عنه بأمرين:

أحــدهما: أن الــواو هنا هو الذي يقصد قلبه حتى يفضي بالكلمة إلى الإدغام إذ لو لم تقلبه لم [1] يصر إلى أن يدغم، واللازم في أُسَيْود هو الواو؛ لأن الكلمــة مــصوغة عليه وهو أصلي، وليس كذلك سُويِرَ؛ لأن العارض فيه هو الــواو، فلمــا كان كذلك جاز أن يدعو كون هذا عارضاً إلى تركه في سُوير خصوصاً دون أُسَيْود.

والثاني: أن لا جتماع الواو والياء في أُسيْوِد [2] حَظاً في اللزوم من جهة المعــنى ليس لسُويِرَ بيانه أن الشَّيء إذا صغر فالغالب فيه والأصل أن يجعل ذاك صفة لازمة فقولك: حُجَير بمنزلة حَجَرٍ صغير، والصغر مما لا يزول في كل حال بل تكون أشياء كثيرة يلزمها الصغر، وإذا كان كذلك صار قولك: أُسيْود بمنزلة اسم صيغ كذلك ووضع على / شيء لا تقدر انفصاله عنه كوضعك سَيِّداً على ٢٧٣/أ
شَيء معلوم، فإذا قلت: أَسْود كان ذلك بمنزلة شيءَ أجنبي من هذا، وبناء آخر لا يلابــسه بمنزلــة أن تقول من تركيب سَيِّد: هذا أَسْوَدُ من هذا مثلا، وليس الفعــل كــذلك لأجل أنه في كل حال ينتقل من شَيء، إلى شَي، وهو موضع للأحــداث، فلا يلزم معنى سُويِرَ فاعله لزوم معنى أُسَيْوِد لموصوفه، ألا ترى أن المسايرة لا تلزم الإنسان لزوم الصغر للصغير، ولا يكون خِلْقَةً فيه، وإنما يكون

---

(١) في ر، وظ (أن).

(٢) في أ (حظاً في أسيود).

فعْلاً [١]، يقع من غيره معه كقولك إذا قيل: سَايَر زيد عمراً: سُوِير عَمْرو كما تقول: قُوبَل عَمْروٌ، فلما كان المعني الذي دعا إلى الصيغة المفضية إلى الجمع بين الواو والياء في سُويِرَ أضعف وأبعد من اللزوم جاز أن يقال هنا: إن امتناع الواو والياء من لزوم اجتماعهما رغبهم في ترك الإدغام، و لم يجز ذلك في أُسَيْوِد؛ لأن المعنى الذي أوجب اجتماعهما لازم (وعلى ذا يجرى ظَلَمُوا وَاقدِ لأجل أن الواو لا يلزم، ألا ترى أنك تقول: ظَلَمَا، وليس كون الفعل فعلا بجمع مذكر بصفة لازمـــة، فـــيقال: إن ظلموا بناء وضع على تقدير اللزوم كما يقول: إن أُسَيْود صيغة وضعت على معنى لازم)[٢]، وهذا خِلْسٌ خَفِي، وإن تصورته عرفت دقة نظرهم في تنزيل اللفظ في اللزوم وغير اللزوم منزلة المعنى.

قال صاحب الكتاب:

"ومـــثل سُويِرَ قولك: ظَلَمُوا واقِداً لا تدغم الواو الأولى؛ لأنك تقول: ظَلَمَا [٣]فيزول الواو، فصار بمنزلة سُويِرَ وسَايَر، ومثل ذلك قولهم: دِيوَان [٤][٥].

قال المفسر:

اعلم أن أمر ظَلَمُوا على ما ذكرنا، ومن ذلك قولك في قَاوَمْتُ: قُووِمَ، فـــلأن لا يـــدغم؛ لأنه لا يلزم أن [٦] تقول: قَاوَمَ، ولأنه لو قيل: قُوِّم لم يعلم

---

(١) في ر، وظ (يكون حدثا يحدث في غيره معه).

(٢) ما بين القوسين ليس في (أ ود).

(٣) انظر: الكتاب (٢/٤٠٩).

(٤) انظر: المنصف (٢/٣١).

(٥) التكملة شاذلي (٢٦٠)، والتكملة مرجان (٥٩٢).

(٦) في ر، وظ (إذ).

أَفْوعِل هو أم فُعِّل، فهذا نظير ما ذكرنا من أن نحو: طَلَلٍ وشَرَرٍ ترك إدغامه إذ لو أدغم لم يدر أنه فَعَل بالتحريك في التقدير أم فَعْل بالسكون (١).

فأما دِيوَان فبمنزلة أُسَيْود في اللفظ، والأصل دِوَّان، فقلب الواو الأولى يــاء لكراهة التضعيف، ومثله قِيرَاط في قِرَّاط، ودينار في دِنَّار يدلك على ذلك قولهم: دَوَاوِين ودُوَيوين وقَرَارِيط ودَنَانير (٢) وقُرَيْرِيط ودُنَيْنِير، فقد عاد المثلان لفصل ألف التكسير وياء التصغير بينهما، ولا يقال: دَيَاوِين وقَيَارِيط ودَنَانِير(٣)، وقالوا: في دِيبَاج دَيَابِيج في الشذوذ والفصيح دَبَابِيج، فلما كان القصد في قلب الواو الأولى من دِوَّان حيث قيل: دِيوان إزالة التضعيف، لم يحبوا أن يقلبوا الواو في دِيوان إذا (٤) كان يفضي ذلك إلى تضعيف آخر نحو: دِيَّان، فيصير عوداً إلى مــا وقع الهرب منه، وهذا صنيع ضعيف النسب في القياس، فإن قلت: إن أبا علــى قال: "ومن ذلك دِيوان، فأشار إلى أن الإدغام ترك من حيث إن الياء لا يلــزم لقــولك: دَوَاوِيــن ودُوَيْوين، ومعلوم أن هذا بمنزلة/ أُسَيْوِد سواء؛ لأن ٢٧٣/ب التــصغير هنا يزيل الياء كما أزاله التكبير هناك والتكبير أصل والتصغير فرع، وكــذا الإفراد والجمع، فإذا كان يعتد باجتماع الواو والياء في حال هي فرع، ولا يعتد بعدمه في الأصل، فأن يعتد به في دِيوَان مع أنه في حال هي أصل، ولا يعتد بزواله في حال ثانية هي فرع، وهي التصغير والتكسير أولى.

---

(١) انظر: ١٤٥٨ .

(٢) انظر: المنصف (٣٢/٢).

(٣) في ر، وظ (ديانير بالياء).

(٤) في ر، وظ (أذ).

فالجواب: أن الوجه الذي قدمته في امتناع الإدغام في دِيوان قَوِيّ، وكان شيخنا يقدمه وهذا الآخر سَديد، وليس هو كأُسَيْوِد في حديث اللزوم؛ وذاك أن المقصود بقولنا: إن ياء دِيوان لا يلزم أنه مبدل من واو ليس بأصلي، وذلك أن الواو ثابت في الحكم بدلالة أنه يعود في التصغير والتكسير، فلما كان هذا الياء جاء لأجل التخفيف، ولم يكن لمعنى يلزم صاحب اللفظ الذي هو المسمى كما كان ياء التصغير دالا على معنى يلزم المسمى لم يكن[1] يعتد به وعد عارضا فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

"ومما قلبت فيه الواو ياء قولهم: عُذْت عِيَاذاً وقُمْت قِيَاماً أَعَلُّوهَا بالقلب كما أَعَلُّوها في الفعل، ومثل ذلك حَوْض وحِيَاض وثَوْب وثِيَاب؛ لأنها أشبهت بالسكون داراً فكما[2] قالوا: دِيَار كذلك قالوا: حِيَاض، ومثل ذلك قولهم[3]: اجتْزت اجْتِيَازاً وانْقَدتْ انْقِيَاداً قلبت لاعتلالها في الفعل، ولم تحذف كما حذفت في الاسْتِجَادَة لسكون ما قبل حرف[4] العلة وتحركه في الانقياد، فأما الجِوَار واللِّواذ، فصحت لصحتها في الفعل"[5].

قال المفسر:

أعلم أن المصدر متابع للفعل في الاعتلال لأجل التشاكل كما تقدم[6]، فكما قلت: عاذ يعوذ، فأَعْلَلْتَ الفعل بالقلب إلى الألف في الماضي، وبالإسكان

(١) (يكن) ليست في (ر، وظ، ود).

(٢) في أ (كما).

(٣) في التكملة شاذلي (اخترت اختيارا).

(٤) في التكملة مرجان (حروف).

(٥) التكملة شاذلي (٢٦١)، والتكملة مرجان (٥٩٢).

(٦) انظر: ١٤٥٣.

في المضارع كذلك أَعْلَلْتَ المصدر بقلب الواو ياء، فقلت: عُذْتُ عِيَاذاً وقمت قِــيَاماً، والأصل عِوَاذ وقِوَام، وكان القلب إلى الياء أولى من حيث إن الصدر مكــسور، وكذلك في اجْتَاز تقول: اجْتِيَاز، وفي انْقَاد انْقِياد، والأصل اجْتِواز وانْقِــوادمن جَازَ يَجُوز وقَادَ يَقُود إلا أن الفعل لما اعتل في قولك: انقاد ينقاد واجْتَاز يَجْتَاز حيث انقلب الواو في قولك: اجْتَوَزَ ألفا أُعِلَّ المصدر أيضاً، فقيل: اجْتَــيِاز وانْقِيَاد، فقولك: تِيَاز من احْتِياز وقِيَاد من انْقِيَاد بمنزلة قِيَام وعِيَاذ، فإن قلــت: فكيف قالوا: قَاَل يَقُولُ قَولاً وبَاعَ يبيع بَيْعاً، فصححوا و لم يقلبوا الواو والــياء ألفا لتحصل المشاكلة بين الفعل والمصدر، وذلك أن الواو والياء إذا،/ ٢٧٤/أ تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفا، وإذا سكنا وانكسر ما قبلهما قلب الواو ياء، فكمـــا (قيل عاذ)[1]، فقلب مع حصول واحد من السببين اللذين هما السكون وانكسار ما قبله، فقيل: عِيَاذ كذلك كان يجب أن يقلب حرف اللين في القَوْل والبَيْع ألفا لحصول انفتاح ما قبله، وإن لم توجد الحركة معه.

فالجواب: أن السكون ضرب من الإعلال، ألا ترى أن المضارع أعل بأن أسكن ياؤه (وواوه)[2]، ونقل عنهما الحركة، فقيل: يَقُولُ ويَبِيعُ، فلما ألزم هذا النحو السكون كان ذلك إعلالا لــــه، فلم يلتمس شيء آخر فاعرفه، فإنه قول شيخنا، وأما قول أبي علي: "و لم تحذف كما حذفت في الاسْتِجَادَة لسكون ما قبل حرف العلة وتحركه في الانقياد" فالمقصود منه أنك لم تقل في الانقواد: انْقَاد علي[3] أن تقلب الواو ألفا، ثم تحذف أحد الألفين كما حذفت في إِقْوَام حيث

(١) في أ (فكما قلب).

(٢) (وواوه) ليست في (أ)، وفي د (وفاؤه).

(٣) (على) كلي لجار.

قلت: إِقَام وإِقَامَة، وذلك أن ما قبل الواو في إِقْوَام ساكن، فلما أردت الإعلال احتجت إلى نقل حركة حرف اللين إلى ما قبله، فحصل ساكنان الألف الزائدة وعين الفعل، فوجب حذف أحدهما، ولم يكن ما قبل الواو في الإِقْوَامِ مكسوراً، فتقلب الواو ياء كما فعلت ذلك في انْقِيَاد، فلما وجدت في انْقِيَاد الكسرة قبل الـــواو، وأمكـــنك أن تعل بقلبها ياء لم يكن لنقل الحركة عنها حتى تحتاج إلى حذف الألف وجه [1]، ولما لم تحذف الألف لم تعوض التاء كما عوضت إقْواماً حيث قلت: إقَامَة، وكذلك الاسْتِجَادة الأصل اسْتِجْواد لم يمكن قلب الواو ياء؛ لأن مـــا قبله ساكن، فكان إعلاله أن ينقل الحركة من حرف اللين إلى ما قبله كما فعل ذلك في الفعل نحو: اسْتَجَاد ويَسْتَجِيد، والأصل يَسْتَجْوِد، فلما انتقل حـــركة الواو من اسْتِجْوَاد سكن وانقلب ألفا كما انقلب في اسْتَجَاد، فاجتمع ألفـــان هذه المنقلبة عن [2] العين والمزيدة في الاسْتِفْعَال فسقطت المزيدة، فبقي اسْتِجَاد، وعوض التاء على ما مضى [3].

ويـــصح المصدر لصحة الفعل كقولك: اجْتَوَرُوْ اجْتِوَاراً، ولا وَذَه لِوَاذاً وحَاوَلْتُه مُحَاوَلَةً وحِوَالاً، وأما قولهم: هذا على حِيَاله، فوجهه أن يكون مصدراً من حَال يَحُول كقِيَام من قَامَ يقُوم، والمعنى على حده، ألا ترى أن الحد يمنع من الـــتجاوز، ويحـــول بـــين الشَّيء والشَّيء فهو في كونه مصدراً يجيء مع على كقولك: هذا على انفراده، وأما قلب الواو ياء في الجمع نحو: دِيَار في جمع دَارٍ،

(١) في أ (بوجه).

(٢) في ر، وظ (من).

(٣) انظر: ١٤٣٦.

فلما تقدم [1]، من أن الجمع يتبع الواحد في الاعتلال كدِيَم ودِيمة، فلما أعللت العـــين في دَارٍ بقلـــبه ألفا أعللته في/ دِيَار بقلبه ياء، والأصل دِوَار، لأن الكسر ٢٧٤/ب
يـــستدعي الياء دون الألف، وأما نحو: حَوْض وحِيَاض، فيكون فيه القلب بعد شروط.

أحدها: أن يكون الواو في الواحد ساكنا كَحوْض.

والثاني: أن يكون بعد الواو في الجمع ألف نحو: فِعَال.

والثالث: أن يكون ما قبل الواو مكسوراً.

والرابع: أن يكون اللام غير معتل، وقد اجتمع هذه الشرائط الأربع في حِيَاض وسِيَاط وثِيَاب، فإن فقد واحدة منها لم [2] تقلب تقول: طَوِيل وطِوَال، فـــلا تقلب؛ لأن الواو حرك [3]، في الواحد، والأسباب الثلاثة الباقية موجودة فيه؛ لأن ما قبل الواو مكسور وبعده ألف، واللام صحيح، وإنما كان سكونه في الـــواحد داعـــيا إلى القلب من حيث ذكرنا أن السكون إعلال، فيجرى مجرى انقلابه إلى الألف في دَار، ويزيد في وضوحه أن الغرض من قلب الواو والياء في نحـــو: قَـــالَ وبَاعَ اجتلاب السكون، ألا ترى أن أصحابنا قالوا: إنهم فروا إلى حرف يؤمن فيه الحركة، فإذا كان الواو متحركاً في الواحد نحو: طَوِيل لم يكن قد لحقه الإعلال، وإنما يعتل الجمع لاعتلال الواحد، فإذا صح الواحد صح هو، وأما رواية من رَوَى:

---

(١) انظر: ١٤٥٥.

(٢) في أ (تقبل) وفي د (تعل).

(٣) في ر، وظ (قد تحرك).

.... فَـــإِنَّ أَعَـــزاء الرِّجَالِ طِيَالُهَا [1]

فلـــيس ذلك بالأعرف، وإنما ذلك من قلبهم الواو إذا دنا من الكسرة كقولهم: صِبْيَة [2]، وابن عَمِّي دِنْيَا [3]، وذلك جائز وليس بواجب [4] مطرد،

---

(١) عجـــز بيت من البحر الطويل، نسب في الحماسة البصرية (٣٥/١)، إلى أنيف بن زبان النهشلي، وصدره:

تَبَـــيَّنَ لِـــي أَنَّ القَمَـــاءَةَ ذِلَّـــةٌ ....

القماءة: مصدر قمؤ الرجل أي صار قميئا وهو القصير الذليل.

الشاهد: قوله: "طيالها" جاء بالياء والقياس فيه طوالها.

ورد بلا نسبة في: الكامل (١٢١، ١٠٤٤)، ومجالس ثعلب(٣٤٤)، والمنصف(٣٤٢/١)، ونزهة الطرف (٢٥١)، والمفصل (٣٨١)، وشرح المفصل (٤٥/٥) (٨٨/١٠)، والممتع (٤٩٧)، وشرح الشافية للجاربردي (٢٩٢)، واللسان (طول). وشرح الألفية للمرادي (٣٥/٦)، وأوضـــح المـــسالك (٣٢٨/٣)، والعيني (٥٨٨/٤)، والأشموني (٣٠٤/٤)، وشرح شواهد الشافية (٣٨٥)، والتاج (طول).

في الكامـــل ومجـــالس ثعلـــب والحماسة البصرية (طوالها) ولا شاهد فيه، وفي الكامل (أشداء).

(٢) صبية: أصلها صبوة لأنها من صبوت.

(٣) في الصحاح (دنا) (تقول: هو ابن عَمٍّ دِنْيٍ ودِنْيا ودُنْيا، ودِنْية إذا ضممت الدال لم تجر، وإذا كسرت إن شئت أجريت وإن شئت لم تجر، فأما إذا أضفت العمَّ إلى معرفة لم يجز الخفض في دِنْيٍ كقولك: هو ابن عَمِّهِ دِنْيَا ودِنْيَة أي لَحًّا؛ لأن دِنْيا نكرة، فلا تكون نعتا لمعرفة)، والمعنى لاصق القرابة وأصل دِنيا دِنْوا من دنوت.

انظر: الأصول (٣٠٨/٣).

(٤) قال الرضي في شرح الشافية (١٦٧/٣)، (وقوله: "وقنية وهو ابن عمي دنيا شاذ"، وذلك لأنك قلبت الواو التي هي لام ياء مع فصل الساكن بينها وبين الكسرة قبلها ووجه ذلك مع شذوذه كون الواو لاما وكون الساكن كالعدم).

فليس لك أن تقيسه والقلب في نحو: ثِيَاب مطرد واجب، وتقول: عَوْد وعِوَدَة وزَوْج وزِوَجَة، فلا تقلب مع أنه في الواحد ساكن وقبله كسرة في الجمع ولامه صحح لأجل عدم الألف بعده كما كان في حِيَاض، وتخصيصهم ذلك بالألف من حيث إن الألف إلى الياء أقرب منه إلى الواو ألا ترى أن الياء من وسط اللسان والواو من الشفة، ووسط اللسان إلى الحلق الذي هو مخرج الألف أقرب من الشفة، فلما دعا إلى الياء في حِيَاض شيئان: أحدهما[1] الكسرة، والثاني: الألف لزم نيابته عن الواو لما زال أحدهما في زِوَجَة زال انقلاب الواو ياء كما أن باب مالا ينصرف إذا زال فيه أحد السببين زال منع الصرف، وتعليقهم هذا الحكم الذي هو قلب الواو ياء بشيئين[2] حسن لأجل أن السكون وإن [3] كان إعْلالاً في قولك: ثَوْب وحَوْض، فليس بصريح تغيير كقلب الواو ياء في دِيْمَة، وقلب الواو في حِيَاض تغيير صريح، فجاز أن لا [4] يعتد بذلك الإعلال اللاحق في الواحد، ولا يجعل له حكم ما لم ينضم إليه شيء يقويه، وهو حصول ما يستدعي الياء،/ ويشابهه من الكسرة والألف، وهذا بين، وتقول: ٢٧٥/أ
أَثْوَاب، فلا تقلب؛ لأن ما قبل الواو غير مكسور، وتقول: رَيَّان ورِوَاء، فلا تقلب مع أنه في الواحد ساكن إذ الأصل رَوْيَان بل هذا أذهب في الإعلال من حيث إنك قلبت الواو ياء، فلا يقال: رِيَّاء في رِوَاء وذلك أنك لو فعلت [5]

(١) في أ (أحدها).

(٢) في ر وظ (بسببين).

(٣) في ر وظ (إذا).

(٤) (لا) ليست في ر وظ.

(٥) في ر، وظ (قلبت).

جمعت بين إعلالين أحدهما: قلب اللام همزة، والثاني: قلب العين ياء، ولا يحسن في الحكمـــة الموالاة بين إعلالين، ولو[1]جمعت لات من قوله سبحانه: ﴿اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾[2]. على قول من يجعله من لَوَيْت أي عَكَفْت كقوله:

عَمَّـــرْتُكَ اللهَ الجَلِـــيلَ فَـــإِنَّني ... أَلْوِي عَلَيْك لَو أَنَّ لَبَّك يَهْتَدِي [3]

وذاك أن الأصـــنام يعكف عليها، ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾[4]، قلت: لِوَاء فصححت العين؛ لأن اللام قد اعتل، وذاك أن الأصـــل لَوَيَة ثم حذفت اللام فصار لاَت كما صار شَوْهَة بعد حذف اللام إلى شاة، فإذا جمعت رددت اللام كما ترد في شياه فَلْوِيَة بمنزلة حَوْض في أن الواو ساكن في الواحد غير أن قلب الواو إلى الياء ترك لما أدى إلى إعلالين، وهذا من النحو الذي يدل على حسن اعتبارهم لمدارج الحكمة، ومن حقك إذا أردت أن تعـــرف إصابة العلماء في هذه العلل أن تنظر إلى علل الأصول المستمرة لتجد

---

(١) في ر، وظ (وإن).

(٢) سورة النجم (الآية: ١٩).

(٣) بيت من البحر الكامل، قائله عمرو بن أحمر الباهلي.

عمرتك الله، ذكرتك به، وأصله عمارة الموضع، فكأنه جعل تذكيرة عمارة لقلبه، اللب: العقل أسند الهداية إليه لأنه سبب الاهتداء.

الشاهد: قوله: "ألوى" حيث فسره الشارح بمعنى أعكف.

ورد في ديـــوانه:(٦٠)، والكتاب (١/١٦٣)، والمقتضب(٢/٣٢٩)،شرح أبيات سيبويه للنحاس(١٠١)، وابن السيرافي (١/١٥٦)، والمنصف (٣/١٣٢)، والمخصص (١٧/١٦٤)، والأعلم (١/١٦٣)، وأمالي ابن الشجرى (١/٣٤٩)، واللسان (عمر)، والخزانة (٢/١٥)، والتاج (عمر).

(٤) سورة الأعراف (الآية: ١٣٨).

هناك من الاتقان، والامتناع من الانكسار أمراً واضِحاً، فأما ما يأتي في الكلام من التصرف والاتساع في الفروع، فلا اعتداد به، ولا يستبدع منه [1]، امتناع الاطــراد، وأمــا نِوَاء في جمعِ نَاوٍ، فليس مثل رِوَاء في جمع [2] رَيَّان لأجل أن تــصحيحه وجــب في الجمع، وكان في الواحد معتلا قد انقلب واوه، ونِوَاء واحده مصحح، وهو قولك: نَاوٍ، وإذا لم تقل: نَاءٍ كما قلت: قَائِم؛ لأن اللام قد اعتل بالسكون، فإعلال العين بالقلب إلى الهمزة مولاة بين إعلالين، فهو إذاً قــد وضع على التصحيح في الأصل أتراك تظن أنه قيل: قائم بالإعلال والقلب وقالوا: نَاوٍ [3]، فصححوا على غير قصد، وتحقيق أن من ظن هذا النحو لقد قل حظه من التوفيق، و لم يطلع في قلبه نور الاهتداء إلى حكم الله سبحانه في خلقه.

(١) في ر، وظ (فيه).

(٢) (جمع) ليست في (ر، وظ، ود).

(٣) في ر، وظ (واوه).

قال صاحب الكتاب:

"باب التكسير في هذه الأسماء المعتلة العين للجمع"

اعلـــم أن ألف الجمع في نحو مَفَاعِل إذا اكتنفها واوان أو ياءان، أو ياء وواو، أو [1]، واو ويـــاء قريبة من الطرف، فإنهن يقلبن همزات، فمثال الواوين أول وأَوَائِــــل/ ومـــثال الـــيائين خَيِّر وخَيَائِر، ومثال الياء والواو سَيِّد وسَيَائد ٢٧٥/ب وسَيِّقَة[2]، وسَيَائِق، وفي فَوْعَلَة من البَيْع بَوَائِع، وقالوا[3]: ضَيَاوِن[4]، فصححوا [5]، وشـــذ هذا كما شذ قَوَد [6]، والقُصْوَى، ونحوه ليؤذن أن الأصل فيها حرف العلة، وإذا كان قلبه همزة قد استمر فيه، ومع ذلك، فقد صح في الواحد، فإذا بعـــدت هذه الحروف من الطرف صحت، و لم تبدل منها الهمزة، وذلك نحو: طَاوُوس وطَوَاوِيس ونَاوُوس ونَوَاوِيس وَعُوَّار وعَوَاوِير [7] [8] .

---

(١) في التكملة مرجان (أو ياء وواو أو واو وياء).

(٢) السيقة: ما استاقه العدو من الدواب. الصحاح (سوق).

(٣) في التكملة شاذلي: (ضيون وضياون).

والضيون: السنور الذكر والجمع الضياون صحت الواو في جمعها لصحتها في الواحد وإنما لم تدغم في الواحد لأنه اسم موضوع، وليس على وجه الفعل، الصحاح (ضون).

شـذوذ ضيون مـن وجهين صحة الواو، ومجيئه على فَيْعَل بفتح العين وهو بناء يختص به الصحيح.

(٤) انظر: الكتاب (٢/٣٧٣، ٣٧٤).

(٥) في التكملة شاذلي (فصححوا الواو).

(٦) انظر:الكتاب(٢/٣٩٩)، والمقتضب(١/١١٤، ٢٠٠، ١٧١)، والأصول(٣/٢٥٣، ٣١٨).

(٧) انظر: الكتاب (٢/٣٧٥)، والمنصف (٢/٤٧- ٥٠).

(٨) التكملة شاذلي (٢٦٢)، والتكملة مرجان (٥٩٣).

قال المفسر:

اعلم أن الأصل في أَوَائِل أَوَاوِل [1]، ثم صار الواو الثانية إلى الهمزة، ولا شبهة في كون الأصل كذلك؛ لأن أَوَّل أَفْعَل الواو الأولى فاء والثانية عين، فأَوَاوِل أَفَاعِل كالأَفَاضِل، والواو التي بعد الألف عين، والذي أوجب الهمزة أن الواوين لما صارا يكتنفان الألف أحبوا أن يزيلوا اجتماعهما، وكان الثانية قريبة من الطرف، فهمز على التشبيه بِكِسَاء وسِقَاء، ولا يكون الأمر فيه على ما مضى [2]، في قائم من أنه يجوز أن يكون الواو قلب ألفاً فاجتمع ألفان، فحركت [3]، الثانية لالتقاء الساكنين، فصارت همزة، بل الواجب أن تكون الواو أبدلت في أول أحوالها همزة على حد إبدالها في أُوَيْصِل؛ لأن القصد هنا إزالة اجتماع الواوين، وليس القصد الإعلال، ولولا قصدهم أن يزول اجتماع الواوين، لما حملوه على كِسَاء مع كون الواو في غير الطرف كما أنهم لم يقصدوا إجراء قَائِم مجرى الفعل في الاعتلال لما شبهوا الواو قبل الطرف بالطرف على ما مضى [4]، فالهمز في أَوَائِل بعد شيئين أحدهما: اجتماع الواوين، والثاني: مقاربته لكِسَاء من حيث إنه ليس بين الواو الثانية وبين الطرف إلا حرف واحد، فإذا زالت مشابهته كِسَاء بالقرب من الطرف لم يُعَلّ، وذلك كقولك: طَاوُوس وطَوَاوِيس، وذاك؛ لأنه قبل الطرف بحرفين، فلما بَعُدَ من مشابهته نحو: كِسَاء لم يؤثر اجتماع الواوين، فلم يهمز، ومما يدل على أن

---

(١) انظر: المنصف (٢/٤٤).

(٢) ١٤٠٤.

(٣) في ر وظ (حرك).

(٤) ١٤٠٤.

اجتماع الواوين سبب يدعو إلى الهمز أنك تقول: قَسَاوِر، فلا تقلب؛ لأنها واو واحدة، ويزيد في وضوح هذا أن الألف حَاجِز غير حصين، فإذا قلت: أَوَاوِل كان ذلك بمنزلة واوين يجتمعان، والواوان إذا اجتمعا همز أحدهما نحو: أُوَيْصِل في وُوَيْصِل إلا أن هذا لما لم يكن تواليا صريحا، وكان قريبا من الالتقاء/ والتوالي ٢٧٦/أ حط درجة عن نحو وُوَيْصِل، فلم يجز الهمز إلا بعد أن تقرب من الطرف، ويشبه كِسَاء، وعكس همز الواو هنا لاجتماع واوين من غير فصل قَوّى قلب الهمزة واواً لذلك المعنى كقولك [1]: ذَوَائِب في ذُؤَابة الأصل ذَآئِب بوزن ذَعائِب إلا أن الهمزة ألزمت القلب إلى الواو لئلا يجتمع همزتان، فهذا هو الحكم في اجتماع الواوين، ولا خلاف فيه.

والضرب الثاني: اجتماع الواو والياء نحو: سَيِّدة وسَيَائِد وسَيِّقة وسَيَائِق، وذلك أن أصل سَيِّدة وسَيِّقة سَيْوِدَة وسَيْوِقة من سَادَ يَسُودُ وساقَ يَسُوقُ، ثم قلب الواو على ما عرفت، فإذا جمعت زال الإدغام، وعاد الواو نحو: سَيَاوِد وسَيَاوِق، فجرى مجرى أَوَاوِل فيهمز لأمرين:

أحدهما: أن الواو والياء أختان للألف كما أن الواوين كذلك.

والثاني: أن الياء تشارك الواو في كثير من الأحوال، فيشتركان في نحو: صُدُود وعَمِيد، وتقلب كل واحدة منهما إلى صاحبتها، فكذلك هنا جرى الياء مجرى الواو، فصار وقوع الألف بين الواو والياء بمنزلة وقوعها بين واوين وحكى شيخنا عن أبي الحسن أنه يقصر هذا القلب على الواوين [2]، والهمز

---

(١) في ر وظ (كقولهم).

(٢) انظر: المنصف (٤٧/٢).

مـــذهب صـــاحب الكتاب [(١)]، وعليه قول العرب، ألا ترى إلى سَيَائِق بالهمز رواية[(٢)]، أبي زيد [(٣)]، وليس من الواوين إذ لا يقال: سَوَائِق، وأما ضَيَاوِن [(٤)]، فلا حجة فيه لأبي الحسن؛ لأنه لما صح في الواحد فقيل: ضَيْوَن، ولم يَقُل: ضَيِّن كمـــا قلت في سَيْوِد: سَيِّد جَرْياً على الأصل، وتنبيها عليه كالقَوَد أثبت عليه الجمع أيضاً فقيل: ضَيَاوِن، ويجوز أن يقال: إن الواو والياء في نحو: سَيِّد ومَيِّت وسَيِّقة قد حصل لها ما ليس لأول مما يدعو إلى الإعلال، وهو أن الواو قد اعتل في الواحد، وقد عرفت أن الجمع أبداً يعتل باعتلال الواحد، فلما كان الياء قريبا من الواو وانضم إلى ذلك اعتلال الواحد كان الواجب أن يجري سَيَاوِق مجرى أَوَاوِل، وضَيَاوِن لما زال عنه هذا السبب الثاني وهو اعتلال الواحد صح فلم يجر مجرى أَوَاوِل.

والضرب الثالث: اجتماع اليائين نحو: خَيِّر وخَيَائِر فَخَيِّر فَيْعِل من الخَيْرِ، فلمـــا قلـــت: خَيَائِر على فَيَاعِل، اكتنف الألف ياءان، فجَرَيا مجرى الواوين لما ذكـــرنا مــــن أن الياء بمنزلة الواو، وأيضاً فإنه يقارب الألف أشد مقاربة، فإذا اكتـــنف الألف ياءان/ كان اجتمع ثلاثة أمثال فُيزَال [(٥)] اجتماعهما بهمز الياء الأخير. ٢٧٦/ب

---

(١) الكتاب (٣٧٣/٢)، ٣٧٤).

(٢) في ر، وظ، ود (رواه أبو زيد).

(٣) انظر: المنصف (٤٦/٢)، وشرح الألفية للمرادى (١٦/٦)، والتصريح (٣٧٠/٢).

(٤) انظر: المنصف (٤٦/٢).

(٥) في أ (فيزل).

قال صاحب الكتاب:

وصحت الواو في قوله:

وكَحَّـــلَ العَيْـــنَينِ بالعَـــوَاوِر [1]

لأن الياء المحذوفة للضرورة مرادة فهي في حكم ما في اللفظ [2].

قال المفسر:

قـــد تقـــدم أن طَوَاوِيس لم تعل لبعد الواو من الطرف [3]، وعَوَاوِر في اللفـــظ كَأَواوِل إلا أنه خالفه في التقدير من حيث كانت الياء مرادة في النية، فبقي حكمها الذي هو التصحيح، فكأنك قلت: عَوَاوِير، فصار كَطَواوِيس في بعد الواو من الطرف وعكسه [4]، ما أنشده من قوله:

فِـــيْهَا عَيَايِـــيلُ أُسُـــودٌ ونُمُـــرْ [5]

---

(١) تقدم وروده ص ١٤٤٠.

(٢) التكملة شاذلي: (٢٦٢)، والتكملة مرجان (٥٩٤).

(٣) انظر: ١٤٨٠.

(٤) لأن في عَـوَاوِر نقـص حـرف وهو الياء، وهو مراد في الحكم وعَيَائِيل فيه زيادة ياء وليس بمراد وإنما هو إشباع حدث عن كسرة الهمزة يشبه الياء في صَيَارِيف، فلم يكن به اعتداد، وصارت الياء في الحكم مجاورة للطرف فهمزت لذلك.

(٥) بيت من الرجز المشطور قائله حكيم بن معية الربعي.

العَيَايِيل: قـيل هـو جمـع عيال وهـو المتبختر في مشيه، وقيل: إنه جمع عَيِّل من الذائاب، والأسود: الباحث عن غذائه، وأصله عيايل فزيدت الياء.

الشاهد: قوله: "عيائيل" حيث أبدل من الياء الهمزة

ورد في الكتـاب (١٧٩/٢)، والمقتضب (٢٠٣/٢)، والأصول (٤٣١/٢)، وابن السيرافي (٣٩٦/٢)، والصاحبي (٣٨٢)، وفرحـة الأديـب (١٥٢)، والمفضـل (٣٨٢)، وسفر =

فَعَيائِيل [1]، كَطَوَاوِيس في كون حرف اللين قبل الطرف بحرفين، فكان من الحكم أن لا يهمز لكنهم أجروها مجرى سَيَائِق لأجل أن الياء نشأت من إشباع الكسرة للضرورة كقوله:

.... تَنقَادُ الصَّيَارِيف [2]

فلما كان الياء في حكم الساقط، وكانت عارضة لم يعتد بوجودها في اللفظ كما أن الياء في عَوَاوِير لما كان حذفه في البيت[3]، غير أصلي، وكان عارضا للشعر صرت كأنك لفظت بالياء فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

"فإن قلت: فهّلا لم تصرف نحو: ذَلَذِل[4] حيث أردت ذَلاَذِل؛ لأن الألف في حكم الثبات، وإن كانت محذوفة.

قيل: مالا ينصرف إنما يراعى فيه اللفظ المانع من الصرف، فإذا زال اللفظ زال ما يمنع الصرف، والمعتل يراعى [5]فيه المعنى، ألا ترى أنهم صححوا عَوِرَ حيث كان بمعنى اعْوَرَّ" [6] [7].

= السعادة (٣٩٥/١)، وشرح المفصل (١٨/٥) (٩٢/١٠)، والإيضاح في شرح المفصل (٤٤٨/٢)، وشرح الشافية للرضي (١٣٢/٣)، واللسان (نصر)، وشرح الألفية للمرادي (٤٤/٥) (١٨/٦)، والدر المصون (٦٦٠/٤)، وأوضح المسالك (٢٦٣/٣، ٣١٧)، والمساعد (٩٦/٤)، والعيني (٥٨٦/٤)، والتصريح (٣١٠/٢، ٣٧٠)، والأشموني (٢٩٠/٤)، وشرح شواهد الشافية (٣٧٦).

(١) في أ، ور، وظ (فياعيل).
(٢) تقدم وروده ١٢٠٦.
(٣) هو قول الراجز: وكحل العينين بالعواور. انظر: ١٤٧٥.
(٤) الذلاذل: أسافل القميص الطويل. تهذيب اللغة (٤٠٨/١٤).
(٥) في التكملة شاذلي (قد يراعى).
(٦) في التكملة مرجان (أعوار).
(٧) التكملة شاذلي (٢٦٢، ٢٦٣)، والتكملة مرجان (٥٩٤).

قال المفسر:

اعلـــم أنه سأل نفسه فقال: إن الذي أوجب تصحيح الواو في عَوَاوِير، وجـــود حرفين بعده والذي أوجب منع ذَلاذِل الصرف كونه على هذا الوزن، فـــإذا جـــاز أن يسقط الياء من عَوَاوِير نحو: عَوَاوِر، ويبقى حكمه الذي هو التصحيح لثباته في النية كذلك يجب أن يبقى حكم الألف في ذَلَاذِل مع سقوطه في قولك ذَلَذِل، وذلك الحكم منع الصرف، فأجاب بأن[1] منع الصرف في هذا النحو لأجل الوزن واللفظ وذلك (أنه)[2]، على بناء أقصى الجمع الذي لا يجوز تكسير مثله كما لا يجوز تكسير أَكَالِب، وليس ذلك للمعنى [3]، فإذا زال اللفظ زال حكم الذي يتعلق به، ألا ترى أن أَسْوَد لا ينصرف؛ لأنه يوزان الفعل، فإذا رخمـــته في التصغير فقلت: سُوَيد انصرف لزوال الوزن، وكذا عُمَر لاينصرف؛ لأن [4] فـــيه التعـــريف والعدل الذي هو تغيير اللفظ فإذا (زا)لت[5]،صيغته، فقلـــت: عُمَيْرٌ انصرف/ وعلى هذا يجرى جميع ما يمنع الصرف لأسباب لفظية، ٢٧٧/أ والتصحيح يكون على المعنى والتقدير، ألا ترى أن عَوِر لما كان في التقدير أعْوَر صـــح [6]، وكذا عَوَاوِر يصح لكونه عَوَاوِير في النية،وبعد: فإن صرف الشَّيء عـــن ظاهـــره حملا على الأصل المقدر ضرب من الاعتبار والنظر في مذاهب المشاكلة، وليس ذلك بواجب، فإذا فعل في موضع فعلى الصواب والحكمة، فإن لم يفعل: فلا سؤال، وهذا جواب يستمر في كل ما كان على هذا المنهاج من الأَسْوِلَة.

---

(١) (بأن) ليست في ر وظ.
(٢) (أنه) ليست في (أ).
(٣) في ر، وظ (المعنى)، ود (لمعنى).
(٤) في أ (لأنه).
(٥) في أ (فإذالت).
(٦) (صح) ليست في ر وظ.

قال صاحب الكتاب:

"ومـــثل ذلك اطراد الإبدال في صُيَّم [1] ونُيَّم [2]، للقرب من الطرف، فـــإذا قلـــت: صُـــوَّام [3]، وزُوّار، فبعدت الواو من الطرف لم يكن فيها إلا التصحيح [4] [5].

قال المفسر:

اعلم أنه يعني بقوله: "ومثل ذلك اطراد الإبدال في صُيَّم" : أن[6] الأصل صُوَّم إلا أن الواو لما وقع قريباً من الطرف شبه بنحو: عُصِيّ، فقلب قلبا مطرداً، وقيل: صُوَّام، فلم يقلب إلا في الشذوذ كقوله:

.... فَمَـــا أَرّقَ النُّيَّام إلا سَلامُها [7]

وقالوا: فلان من صُيَّابَة قَومه [8]، من صَابَ يَصُوب، وليس يكاد يوجد مثل هذا لأجل [9] أنه لما وقع الواو قبل الطرف بحرفين لم يشابه الواو في عُصُو فـــصَحَّت، كـــذلك الواو في أَوَاوِل شبه بواو كِسَاو [10]، للقرب من الطرف وهُمِز، وقيل: عَوَاوِير وطَوَاوِيس، فلم يهمز للبعد من الطرف.

---

(١) انظر: الأصول (٣/٢٨٥، ٣٠٦).

(٢) في التكملة (قيم).

(٣) في التكملة شاذلي (صوام وقوام).

(٤) انظر: الكتاب (٢/٣٧٥).

(٥) التكملة شاذلي (٣٦٣)، والتكملة مرجان (٥٩٤).

(٦) في أ (لأن).

(٧) تقديم وروده ١٤٠٥.

(٨) انظر: ١٤٠٦.

(٩) في ر وظ (لأنه).

(١٠) في أ (كساء).

قال صاحب الكتاب:

"باب ما كان اللام منه همزة والعين واواً أو ياء"

وذلــك مثل دَاءَ [1] يَداءُ وسَاء يَسُوءُ ونَاءَ يَنُوءُ، وما كان العين فيه ياء فنحو: جَاءَ يَجِيء وشَاءَ يَشَاءُ، فإذا بنيت اسم الفاعل من هذا الباب قلت: نَاءٍ وسَــاءٍ وجَاءٍ وشَاءٍ، فهمزت العين منه[2]، كما همزت من قَائِل وبَائِع، فالتقت همــزتان هذه التي هي بدل والتي هي لام الفعل، فأبدلت الثانية ياء؛ لأن قبلها كــسرة كما أبدلت الثانية ألفاً في آدم [3]، لما كان قبلها فتحة، و لم تجعلها بين بــين؛ لأنهــا في حكم التحقيق، فصار جَاءٍ ونحوه بمنزلة قاضٍ وَرامٍ، ويذهب الخلــيل [4]، إلى أن هذه الهمزة التي في جَاءٍ ونحوه هي اللام قدمت فقلبت إذ كانوا يكرهون الهمزة الواحدة حتى يقلبوها إلى موضع اللام في نحو: شَاكي[5] الــسِّلاح ولاَثٍ[6] [7]، فلما كانوا قلبوا الهمزة الواحدة ألزموا القلب لاجتماع الهمــزتين، وهــذا القول أقيس من الأول؛ لأن الأول يجتمع فيه توالي إعلالين، وليس يلزم ذلك في قول الخليل [8] "[9].

---

(١) في تهذيب اللغة (٢٢٦/١٤) (قال أبو زيد: دَاءَ يداء، وأَدَاء يُدِيء، إذا صار ذا داء).

(٢) في أ (فيه).

(٣) في التكملة شاذلي (آدم وآخر).

(٤) الكتاب (٣٧٨/٢).

(٥) الشَّاكِي والشَّائِك: ذو الشَّوك والحد في سلاحه. تهذيب اللغة (٢٠٣/١٠)، وانظر: المنصف (٦٦/٣).

(٦) اللاَّئِث من الشجر والنبات ما قد التبس بعضه على بعض يقول العرب: نبات لائث ولاث على القلب. تهذيب اللغة (١٢٩/١٥)، وانظر: المنصف (٦٦/٣).

(٧) انظر: الكتاب (٣٧٨/٢).

(٨) انظر: المنصف (٥١/٢- ٥٤).

(٩) التكملة شاذلي (٢٦٤)، والتكملة مرجان (٥٩٥، ٥٩٦).

/ قال المفسر: ٢٧٧/ب

اعلــم أن شيخنا ذكر أن صاحب الكتاب، وضع هذا الباب ليعلم أن نحو: سَاء [١] ونَاء بمنزلة قَالَ وَباعَ [٢]، في أن اللام صحيح والعين معتل، وليس بمنزلـــة مـــا مـــنع منه من الجمع بين إعلالين حتى كأن ظانا يظن أن الهمزة في سَاء[٣]، منقلبة عن حرف لين كما أن ألفه كذلك، فيتوالي إعلالان، فَدَاء [٤]، يَدَاءُ دَاءً فَعِلَ يَفْعَل مثل خَافَ يَخاف، والأصل[٥]، دَوِيَ يَدْوى وَداوٍ وسَاوٍ في اســم الفاعــل كخَائِــف وهَائِب، وحكى شيخنا أن أعرابيا قال: كَحَلَنِي بما تُكْحَــل[٦] بــه العيون الدَّاءة، فهذا على فَعِل مثل رجل خاَفٍ وشجرة شَاكَةٍ، ويجوز عندى أن يكون وصف بالدَّاء الذي هو المصدر في الأصل وأنث مبالغة كما قال:

والحَــيَّةُ الحَــتْفَةُ الرَّقْشَاءُ أَخْرَجَهَا مِن جُحُرِها آمِنَاتُ الله والكَلِمُ[٧]

---

(١) في ر، وظ (شاء).

(٢) الكتاب (٢/٣٧٧)، وانظر الأصول (٣/٢٩٦).

(٣) في ر، وظ (شاء).

(٤) في ر (فبداء).

(٥) في ر، وظ ود (الأصـل دوى يـدوأ بزنة فرح يفرح وكذلك شاء يشاء وداء وشاء في اسم الفاعل).

(٦) في أ (يلحك).

(٧) بيت من البحر البسيط، قائله أمية بن أبي الصلت.
الحتفة: المميتة، الرقشاء، التي فيها نقط سود وبيض.
آمنات الله: هو القسم الذي يذكره الحاوي ويعزم عليها به لتخرجن.
الشاهد: قوله: "حتفة"أنثة وهو مصدر لما جرى وصفا على المؤنث.

=

وكقـــولهم: فرس طَوْعَة العِنَان [1]، وامرأة عَدْلَة [2]، فيكون دَاءَة فَعَلَة بفـــتح العـــين، وبعـــد: فإن نحو: جَاءٍ ونَاءٍ وسَاءٍ فيه مذهبان أحدهما: مذهب صـــاحب الكـــتاب، وهو أن جَاء يَجيء بمنزلة بَاع يبِيع [3]، فإذا أخذت اسم الفاعـــل منه وجب همز العين كما فعلت في يَبِيْع حيث قلت: بَائِع؛ وإذا همزته والـــلام همزة اجتمع همزتان [4]، نحو: جَاءِع، وهم قد رفضوا اجتماع همزتين فقلـــبت [5]، الثانـــية ياء لانكسار ما قبلها صريحا حتى كأن اللام ياء، فتقول: جَاءٍ[6] ، ورأيت جَائِياً مثل هذا قَاضٍ ورأيت قَاضِياً، فالكسرة دعت الهمزة إلى الياء كما دعتها الفتحة إلى الألف في آدم، وهذا جمع بين إعلالين أحدهما: قلب العـــين همزة، والثاني: قلب الهمزة ياء، فإن قلت: قد [7] تقرر لنا أنهم يتنكبون

= ورد في شعره (٧٤)، والحيوان (١٨٧/٤)، والخصائص (١٥٤/١) (٢٠٥/٢)، واللسان (حتف، عدل)، والتاج (حتف).

في الديوان، والحيوان (القسم)، في الحيوان (الذكر) مكان (الحتفة).

في الخصائص (٢٠٥/٢)، واللسان والتاج (حتف)، (بيتها)، في الحيوان واللسان والتاج (حتف)، (أمنات).

(١) العِنَان: سمي عنان اللجام عِنَاناً لاعتراض سيريه على صفحتي عنق الدابة تهذيب اللغة (١٠٩/١)، واللسان عنن.

(٢) انظر: الخصائص (١٥٤/١).

(٣) الكتاب (٣٧٧/٢).

(٤) يكون جائي على وزن جاعع، انظر: المنصف (٥٢/٢).

(٥) في ر، وظ (فتقلب).

(٦) في ر، وظ (هذا جاء).

(٧) في ر، وظ، ود (فقد).

توالي إعلالين، فيقولون: رَجُل ثَاوٍ[1] وامْرَأة ثَاوِيَة في دارها، ونَاقَة نَاوِية [2]، فلا يهمــزون العين لئلا يتوالى الإعلالان فكيف استجاز صاحب الكتاب أن يحكم باعتلال العين بالهمز، واللام بالقلب إلى الياء [3].

فالجواب: أن الهمز من الحروف الصحيحة، فإعلالها يجوز أن لا يعتد[4] بــه، وذاك أنه (لا يكون لازما، ومعنى اللزوم أن)[5]، لا يكون في كل موضع، ألا تــرى أنها تصح حيث لا تصح حروف العلة نحو: خَطَاءٍ ورَشَاءٍ لا تقول: عَصَوٌ ورَحَيٌ، وإذا كان كذلك كان قلب الهمزة ياء بمنزلة إبدال بعض الحروف الصحيحة من بعض نحو ما ذكرنا من قولهم [6] ماء، فلا يعتد به، وإنما يكون الإعــلال الـــذي هو قلب حرف اللين همزة لأجل أن حرف اللين/ هو أصل ٢٧٨/أ
الإعلال [7]، فإذا أعل كان معتداً به.

والمذهب الثاني: أن نحو: جَاءٍ مقلوب فوزن جَائِية فَالِعة، واللام التي هي الهمــزة مقدمة، والياء أصلية وهي العين في يَجيء، وذاك أنه لما كان يؤدي إلى اجتماع الهمزتين قلب حتى لا يحصل ذلك من حيث إن الهمزة التي هي لا م إذا

---

(١) في تهذيب اللغة (١٥/١٦٦)، (والغريب إذا أقام ببلدة فهو ثَاوٍ).

(٢) في تهذيب اللغة (١٥/٥٥٨)، (إذا سمنت الناقة فهي نَاوِية).

(٣) الكتاب (٢/٣٧٧).

(٤) في ر وظ (لا يعتل).

(٥) ما بين القوسين ليس في ر وظ.

(٦) انظر: ١٣٠٤(٢٣٢/ ب) (٢٣٣/ أ).

(٧) في ر (الاعتلال).

تقــدمت تأخرت (الياء التي هي عين والياء إذا تأخرت)[1]، لم يجب قلبها همزة مــن حيث إنها تجري في اللفظ مجرى اللام حتى كأن التركيب من جَائِي مثل نَائِي، وإذا لم يجب قلب الياء همزة لم يلتق همزتان، وقول الشيخ أبي علي: "فلما كانوا قلبوا الهمزة [2]، الواحدة في قولهم: شَاكِي السِّلاح ألزموا القلب لاجتماع الهمــزتين" يعــني [3] أنهم اختاروا القلب في ذلك، فقالوا: شَاكٍ؛ لأنهم لو لم يقلــبوا لوجب الهمز فقالوا: شَائِك، وليس يريد أن شَاكِي مقلوب بعد الهمزة، وذاك أن الياء لو كانت منقلبة عن الهمزة في شَائِك دون أن يكون قيل: شَاوِك، ثم قلب فصار شَاكِو كغَازِو، ثم الشَّاكِي كالغَازِي لوجب أن يصحح الهمزة في حال فيقال: شَاكِيء بوزن شَاكِع إذ ليس الموضع مما يمتنع صحة الهمزة [4]، فيه، ثم إنك إذا أردت أن تقلب فما بالك تُعلُّ العين بالهمز، ثم تقلب الكلمة، فتجعل الهمزة ياء فتهدم ما بنيته من حيث إنك تزيل الهمزة التي اجتلبتها، ثم إن القلب لمــا جــاء على الجواز فيما لو ترك قلبه لحصل فيه همزة واحدة نحو: شَاكِيء (وطَاعِيء)[5]، ولاَعِيء في شَايِك وطَايِع ولاَيِع، وجب أن يجيء فيما يؤدي ترك قلبه إلى الهمزتين على اللزوم والوجوب فيكون مثل جَائِية مُقْلوبا كله، ويكون الوزن فَالِعَة كما كان وزن حَادِية عَالِفة، ويوضحه أنه يجوز التخفيف في الهمزة الــواحدة نحــو: رَأْس وفَأْس وجُؤْن ومِئَر، فإذا اجتمع همزتان، وجب الإبدال

---

(١) ما بين القوسين ليس في ر، وظ.

(٢) في ر (للهمزة).

(٣) في ر، وظ (يعني به).

(٤) في ر وظ (الهمز).

(٥) (طاعئ) ليست في (أ).

الـــصريح نحـــو: آدَم وآخَر، وكذا يجوز في الواو الواحدة المضمومة الهمز نحو: (وُقِّـــتَتْ) و﴿أُقِّتَتْ﴾[1]، فإذا اجتمع واوان وجب الهمز وجوباً نحو أُويصل في وويــصل وأواصل في وواصل فهذا قول على ما تراه من الوضوح، وقد اختاره أبـــو علي فقال: "أقيس القولين [2]، وذلك أن القول الأول يجتمع فيه إعلالان علـــى كل حال قلب العين همزة، وقلب اللام التي هي همزة ياء، ولا يكون في هـــذا القول إلا إعلال واحد، وهو قلب الكلمة لما ذكرنا من أن الياء التي هي عين الفعل تبقي على حالها، ولا تنقلب همزة إذا تقدمت/ اللام التي هي الهمزة ٢٧٨/ب
في جَاءٍ عليها، وقد يقول بعضهم: إن الخليل يجمع بين إعلالين؛ لأنه يقلب الياء همزة، وتقلب الكلمة بعد ذلك، ثم يعتذر لـــه بأن قلب الكلمة أخف من قلب الهمـــزة ياء، وهذا شيء عرض لصاحب هذا القول، والخليل مستغن عنه لأجل أنـــه لا يقلب العين همزة بل يقدم الهمزة التي هي لام على العين، ويترك العين كمـــا هـــي، فإن كانت ياء فهي على ظاهرها فجَائِيَة مثل قَاضِيَة في أن ياءها أصلية غير منقلبة عن شَيء وإذا [3] كانت واواً انقلبت ياء، وذلك قولك في نَاءَ يَــنُوءُ: نَائِـــيةً مثل غَازِيَة، ولو كان الأمر على ما توهمه لكان قول الخليل أسوأ حالا من القول الأول من حيث إنه يقلب العين همزة، ثم يقلب الكلمة، ثم يقلب الهمزة المنقلبة عن العين الذي هو إما ياء، وإما واو فتجمع بين ثلاث إعلالات هـــذا مع ما في قلب الهمزة المنقلبة عن العين وإزالتها من مخالفة قضية الحكمة،

---

(١) سورة المرسلات (١١) .

(٢) نـص كـلام أبـي علي (وهذا القول أقيس من الأول؛ لأن الأول يجتمع فيه توالي إعلالين) انظر: ١٤٨٧.

(٣) في ر وظ (وإن).

وذلـــك أنـــك إذا لم ترد استقرار الهمزة، فما بالك تَجِيء بها فاعمل على ما ذكرته، فقد صرح أبو علي بذلك في قوله: "يجتمع في القول الأول إعلالان، ولا يلزم ذلك في قول الخليل" فذكر أن الخليل يعل إعلالا واحداً، وهو قلب الكلمة فقط فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

"فإن جمعت جَائِيَة وشَائِيَة قلت: جَوَاءٍ وشَوَاءٍ، و لم تجعله [١] كخَطَايَا، فقتول: شَوَايا؛ لأن همزة شَائِية ونحوها كانت في الواحد وهمزة خَطَايا معترضة في الجمع"[٢].

قال المفسر:

قد تقدم في باب التقاء الهمزتين أن خطَايَا أصله خَطَائِئ[٣] مثل خَطَاعِع، ثم صارت الهمزة الثانية ياء (نحو: خَطائِي بوزن خَطَاعِي، ثم صار الياء إلى الألف نحـــو: خَطَاءا بوزن خَطَاعا، ثم قلب الهمزة ياء)[٤]، لأنها عارضة، والأصل الياء فـــصار خَطَايا، وأما جَوَاءٍ فهمزته موجودة في الواحد الذي هو جَائِية، ومبدلة عن حرف أصل فهي تفضل همزة خَطَايا المبدلة من ياء فعيلة المزيدة فيصح، ولا تنقلب ياء فيقال: جَوَايا كما قيل: خَطَايَا، وهمزة جَوَاءٍ عند الخليل أَصلية؛ لأنه يجعلها لام الفعل فهي على قوله أَخْلَق بالصحة فَجَواءٍ على قول صاحب الكتاب

---

(١) في التكملة شاذلي (تجعلها).

(٢) التكملة شاذلي (٢٦٤)، والتكملة مرجان (٥٩٦).

(٣) انظر: ٣٥٠.

(٤) ما بين القوسين ليس في (أ).

فَوَاعِل [1]، والياء إذا قلت: رأيت الجَوَائِي مبدلة من الهمزة في جَاءَ يَجِيء، وعلى قول الخليل فَوَالِع والياء عين يَجِيء تأخرت بالقلب [2].

قال صاحب الكتاب:

"ولــو جمعت شَاوِيَة وَرَاوِيَة لقلت: شَوَايا وَرَوَايَا، وكان أصله شَوَاوِيَ ٢٧٩/أ وَرَواوِيَ، فأبــدلت الهمــزة من الواو لقربها من الطرف/ فصار شَوَائِيَ [3]، ثم أبــدلت من الهمزة الياء؛ لأنها معترضة في الجمع، و لم تكن في الواحد كهمزة جَائــية، ثم أبــدلت من الكسرة الفتحة، ومن الياء الألف كما فعلت ذلك في مَدَارَى ومَعَايَا، فصار شَوَاياَ وَرَوايَا، وكذلك خَطَايَا اعترضت همزتها في الجمع كــصَحِيفَة وصَــحَائِف، فلا قت [4]، المعترضة في الجمع التي هي لام الفعل، فأبدلت منها الياء لانكسار ما قبلها فصارت خَطَائِي، ثم أبدلت من الأولى الياء لاعتراضــها في الجمع، ثم أبدلت منها [5]، ما أبدلت في مَدَارَى فصارت [6]، خَطَايَا، ومثل ذلك مَطَايَا ورَكَايَا [7]" [8].

---

(١) الكتاب (٣٧٨/٢).

(٢) انظر: الكتاب (٣٧٨/٢)، والأصول (٢٩٧/٣).

(٣) في التكملة شاذلي (شوائي وروائي).

(٤) في التكملة شاذلي (فلاقت ا لهمزة المعترضة في الجمع الهمزة).

(٥) في التكملة شاذلي (كما).

(٦) في أ (فصار).

(٧) انظر: الأصول (٣٠١/٣، ٣٠٢).

(٨) التكملة شاذلي (٢٦٤، ٢٦٥)، والتكملة مرجان (٥٩٦، ٥٩٧).

قال المفسر:

اعلم أن رَاوِيَة فَاعِلة فجمعها على فَوَاعل يفضي بها إلى قولك: رَوَاوِي تكون الواو الأولى مبدلة من ألف فَاعِل كواو ضَوَارب، والثانية عين [1]، الفعل، ثم تـبدل الواو الأخيرة همزة؛ لأنها وقعت قريبة من الطرف مع اجتماع واوين بينهما ألف كَأَواوِل، فصار رَوَاعِي، ثم أبدت من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفا كمـا قلت في مَدَارِي مثل جَوارِي: مَدَارَى، فصار رَوَاءا مثل رَوَعا كما صار خَطَائـيٌ إلى خَطَاءَا مثل خَطَاعا، ثم لما كانت الهمزة في رَوَاءا مبدلة من الواو (و)[2] لم تكن موجودة في الواحدة أشبهت همزة خَطَاءا، فأبدلت ياء، فياء رَوَايا وشَوَايَا بدل من همزة هي مبدلة من واو، وأما رَكَايَا، فالأصل رَكَائي، على أن تكـون الهمزة منقلبة عن ياء فَعلية كهمزة صَحَائف، ثم صارَ رَكَايَا كما كان خَطَايَا؛ لأن رَكِيَّة فَعِيله كخَطِيئَة غير أن اللام منها حرف لين، ومَطِيَّة كذلك، ألا تـراك تقول: مَطَوْت فَمَطَايَا فَعَائِل، والأصل مَطَائِي، على أن تكون الهمزة منقلـبة عـن يـاء فَعِيلَة، ثم صار مَطَايا بأن أبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألف[3].

قال صاحب الكتاب:

"فأمـا هِرَاوَة وهَرَاوى، فإنك أبدلت من الهمزة التي أبدلتها في رَسَائِل الواو ليعلم أن الواو كانت ثابتة في الواحد"[4].

---

(١) في ر، وظ (لام).

(٢) (و) ليست في (أ).

(٣) في ر، وظ، ود (الهمزة ياء).

(٤) التكملة شاذ لي (٢٦٥)، والتكملة مرجان (٥٩٦).

قال المفسر:

اعلم أن هِرَاوة فِعَالة فإذا جمعتها على فَعَائِل كَرَسائِل صَار هَرَاءِوٌ بوزن هَرَاعِوٌ على أن تكون الواو لام الفعل بإزاء لام رَسَائِل، ثم إنها تنقلب ياء فيصير هَرَائِي بوزن هَرَاعِي، ثم هَرَاءَا بوزن هَرَاعَا كَخَطَاءا فالهمزة هنا منقلبة عن ألف فَعَالَة كما أنها في خَطَاءا منقلبة عن ياء فَعِيلة ألا ترى [1] أنهم أبدلوا من الهمزة المنقلــبة عن ألف هِرَاوَة واواً طلبا لأن يشاكل الجمع الواحد، فيكون في اللفظ مثله، وذلك مما لا حرج فيه/ لأن الجمع فرع على الواحد، فلا بأس أن تطلب ٢٧٩/ب مشاكلته لــه فيجعل في الجمع واو بعد الألف كما كان بعد هِرَاوة، وكذلك إدَاوَة وأَدَاوَى [2]، وعِلاَوَة [3] يدلك على أن قلب الهمزة واواً لهذه المشاكلة أن مالا يكون في واحده واو لا يجيء فيه ذلك.

---

(١) في ر وظ (إلا أنهم أبدلوا من هذه الهمزة).

(٢) انظر: الأصول (٣/٣٠١)، وتهذيب اللغة (١٤/٢٣١).

(٣) العِلاَوة: ما يحمل على البعير وغيره بين العدلين، تهذيب اللغة (٣/١٨٩).

قال صاحب الكتاب:

"باب ما كانت اللام فيه ياء أو واواً"

وذلك نحو: رَمَى وغَزَا، فاللام التي هي ياءٌ أو واوٌ تنقلب ألفا لكونها في موضع حركه وتحرك ما قبلها، فإذا وصلت الفعل بتاء المخاطب صحتا، فقلت: غَـزَوْت وَرَمَـيْت؛ لأن اللام في موضع سكون، ألا ترى أنك تقول: ضَرَبْت فتسكن الباء، وكذلك غَزَوْنَ وَرَمَيْنَ [1]؛ لأنك تقول: ضَرَبْن، والمضارع يغْزُو ويَرْمِي تكون حركة ما قبل الواو من جنس الواو كما أن [2] حركة ما قبل الياء من جنس الياء [3] وهو يَرْمِي [4]، وليس في كل واحد منهما يَفْعُل ويَفْعِل نحو: يَحْشُر ويَحْشِر ويَفْسُق ويَفْسِق كما يكون ذلك في غير المعتل"[5].

قال المفسر:

قد تقدم أن الواو والياء في الفعل إذا تحركا وانفتح ما قبلهما، قلبا ألفين نحـو: قَالَ وبَاعَ وغَزَا ورَمَى [6]، الأصل قَوَل وبَيَع وغَزَوَ، ورَمَيَ مثل ضَرَب وقَـتَل، فإذا زالت الحركة وصار إلى السكون عاد إلى الصحة كقولك: غَزَوْتُ وَرَمَـيْتُ وغَـزَوْنَ وَرَمَيْنَ، وذلك أن ما قبل الضمير يكون ساكنا، فلما كان القلـب لحـركتهما وانفتاح ما قبلهما معا، ثم زال أحد السببين صحتا، وأما

---

(١) انظر: الكتاب (٢/٣٨٠، ٣٨١).

(٢) في التكملة (كانت).

(٣) في أ (هي).

(٤) في التكملة شاذ لي (يرمي ويغزو).

(٥) التكملة شاذلي (٢٦٦)، والتكملة مرجان (٥٩٧).

(٦) انظر: ص ١٣٠٨(٢٣٣/ ب).

المضارع فنحو: يَغْزُو ويَرْمى، والأصل يَغْزُوُ ويَرْمِيُ بتحرك الواو والياء إلا أنهم استثقلوا الضمة في الواو والياء؛ لأن الضمة من نفس الواو وقريبة من الياء، فلما كان ما قبل الواو مضموماً؛ كان إدخال الضمة عليه جمعا بين ثلاثة أشباه الواو والضمتين، وكذلك ما قبل الياء مكسور، فلو أدخلت الضمة عليها اجتمع ثلاثة أشباه، وذاك مستثقل، فأزيل بالإسكان، فقيل: يَغْزُوْ ويَرْمِيْ، والواو والياء هنا ساكنتان [1]، والتقدير فيهما الحركة، ولذلك تحركا في حال النصب فقلت: لن يَغْزُوَ، ولن يَرْمِيَ إذ [2]، كانت الفتحة لا تستثقل، ولكونهما في تقدير الحركة يصيران إلى الألف إذا انفتح ما قبلهما، وذلك إذا بنيت الفعل للمفعول به، فقلت: يُغْزَى ويُرْمَى، ولم تقل: يُغْزَوْ، ويُرْمَيْ بالإسكان لأجل أنهم يفرون إلى الألف إذا قصدوا السكون من حيث إن الحركة لا تدور بجانبه، ولم يمكن القلب
في يَغْزُوْ ويَرْمِيْ،/ الكائن للفاعل إذ لم يكن ما قبل الواو والياء مفتوحا، والألف ٢٨٠/أ
لا يقر إلا بعد الفتحة، ولم يجز أن يفتح إذ كان يدخل حينئذ يَفْعُل ويَفْعِل بكسر العين وضمه في يَفْعَل بفتح العين، فإذا عريا من تقدير الحركة لم يؤثر فيهما انفتاح ما قبلهما كما كان في الماضي نحو: غَزَوْنَ، فيقول: يُغْزَوْنَ ويُرْمَيْنَ على بنائه للمفعول به، وإذا قلت: يَغْزُونَ ويَرْمِينَ على أن يكون للفاعل كانا عاريين من الحركة لفظاً وتقديراً، ألا ترى أنك تقول: يضْرِبْن بسكون اللام، وبعد: فإن ما قبل اللام هنا يلزم وجْهاً واحداً، وهو أن ذوات الواو تكون عينها مضموما ألبتة نحو: يَغْزُو، ويكون عين ذوات الياء مسكورا نحو: يَرْمِي، ولا

---

(١) في ر وظ (ساكنان).

(٢) في أ، وظ (إذا).

يَجِــيء فيه الأمران كما قالوا: يَحْشُر ويحْشِر ويَفْسُق ويَفْسِق، وذلك أن إجازة الأمــرين تدعــو إلى القلب والتغيير نحو: أن تقول في [1] ذوات الواو: يُغْزَى ويُغْزوا، وفي الياء يُرْمَى ويُرْمَوا، وذلك أن الواو والياء يسكنان هنا كما عرفت، فإذا كسرت ما قبل الواو وجب أن يصير ياء، وإذا ضممت ما قبل الياء وجب أن يــصير واواً، فلما كان كذلك قُصِرَ كل واحد منهما على وجه، فخص ما قبل الواو بالضمة التي هي منها وما قبل الياء بالكسرة.

قال صاحب الكتاب:

"ويــدخل علــيها فَعِلْتُ نحو [2]: شَقِيَ زيد ورَضِيَ، وهو من الشَّقَاوة والرِّضْوَان ورَدِي وهو من الرَّدَيَان، واللام [3]، منه ياء وجاء من الواو فَعُل يَفْعُل نحو: سَرُوَ [4] يَسْرُو" [5].

قال المفسر:

اعلم أن فَعِل بكسر العين يكون في بنات الواو والياء جميعا قالوا: شَقِيَ ورَضِيَ من الشَّقَاوة والرِّضا [6] لامه واو وليس كالهُدَى، وأما قول من قال: إن القياس في تَثْنيته رِضَيَان، فغير سديد لأجل أن التركيب على الواو يتصرف نحو: الرِّضَوَان وَراضَانِي فَرَضَوْته، فإن جاء الياء في تثنيته، فعلى الشذوذ وقلب الواو

---

(١) (في) ليست في ر.

(٢) في التكملة (تقول).

(٣) في التكملة شاذ لي (الرديان اللام فيه).

(٤) انظر: الكتاب (٢/٣٨٠)، والمنصف (٢/١١٢)، والممتع (٩١٥).

(٥) التكملة شاذ لي (٢٦٦)، والتكملة مرجان (٥٩٨).

(٦) في ر وظ (الرضوان).

يـــاء علـــى غير قياس، وكذلك غَبِيَ من الغَبَاوَة، وفي الياء نحو: رَدِيَ وعَمِيَ وخَـــشِيَ كل ذلك من الياء، ألا تراك تقول: أَعْمَى والعَمَى والعُمْيَان والرَّدَيَان والخشية.

وأمـــا فَعُـــل بضم العين، فلا يكون إلا في الواو نحو: سَرُوَ يَسْرُوِ وهو الشَّرَف وسَرِيّ مثل شَرِيف في شَرُفَ يَشْرُف، والأصل سَرِيُو، فقلب لاجتماع الواو والياء على حدهما في سَيِّد وسَرَا الثوب يَسْرُوه [١]، إذ كشفه مثل غَزَا يُغْزُو.

وإنما يجيء فَعُل في الياء إذا كان الفعل للتعجب نحو: لَقَضُو الرجل زيد، ورَمُـــوت الـــيَدُيَدُه،وذلك؛ لأن فعل التعجب قد صار/ بمنزلة الاسم في أنه لا ٢٨٠/ب يتصرف، وإنما جاز أن يدخل فَعِل بكسر العين في الواو والياء، ولم يجز ذلك في فَعُل بضم العين لأجل أن فَعُل إذا دخل على الواو صرفه [٢]، إلى الياء نحو: شَقِيَ ورَضِـــيَ، وفيه صرف الأثقل إلى الأخف؛ لأن الياء أَخَفُّ من الواو، ولو دخل فَعُـــل بـــضم العين على الياء لوجب صرفه إلى الواو نحو: رَمُوَ يَرْمُو وحَشُوَ [٣]، يَحْشُو، وذلك صرف الأخف إلى الأثقل، وهذا غير حسن في القياس، فلما كان كـــذلك لم يجـــيء فَعُل بضم العين إلا في الواو إذا [٤] كانت بمنزلة فَعِل بكسر العـــين في الياء من حيث إنه [٥] لا يقتضي قلبا إذ الضمة من جنس الواو وهي تسلم عليها كما تسلم الياء مع الكسرة.

---

(١) في ر وظ (يسرو).

(٢) في أ (وصرفه).

(٣) في ر وظ (خشو يخشو).

(٤) في ر وظ (إذ كان).

(٥) (لا) ليس في أ.

قال صاحب الكتاب:

"ولا يدخل الواو [(١)]، والياء، الرفع في يَفْعُل، فإذا صار في موضع نصب تحركا بالفتحة نحو: لن يَغْزُوَ ولن يَرْمِي، واسم الفاعل يسكن اللام منه في موضع الرفع والجر وتتحرك [(٢)]، بالفتح في موضع النصب نحو: هذا راميك وغَازِيك وبِغَازِيه وبَرامِيه [(٣)]. ورأيت غَازِيَه ورَامِيَه"[(٤)].

قال المفسر:

اعلم أن الضمة تستثقل في الواو وفي الياء، فيسكنان في حال الرفع في الفعل نحو: هو يَغْزُوْ ويَرْمِيْ، وتحركان في النصب؛ لأن الفتحة خفيفة، نحو: لن يَغْزُوَ، ولن يَرمْيَ، وأما في الجزم، فيسقطان؛ لأن الحذف لا ثقل فيه إذ لا يبقى معه الحرف، فيقال: إنه مستثقل أو خفيف، كما تقول في قولك: يَغْزُو ويَرْمِي: إنك لو ضممت كان مستنكرا، وذكر اسم الفاعل مع هذا من حيث إن الحركة تركت فيه في الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبله، فيقال: هذا قَاضِيكَ وغَازِيكَ، ومررت بَقاضِيكَ، وغَازِيكَ، وتحرك في النصب؛ لأن الفتحة يخف أمرها في الثقل، فأما قلب الواو ياء في غَازِيك وهو من غَزَا يَغْزَو، فقد تقدم في صدر الكتاب أن الواو سكن في حال الرفع والجر، وما قبله مكسور، فانقلب ياء كما انقلب في مِيْقَات ومِيْعَاد، وترك في النصب ياء [(٥)]،

---

(١) في التكملة (ولا الياء).

(٢) في التكملة شاذ لي (تتحرك أيضاً).

(٣) في التكملة شاذ لي (ورامِيه).

(٤) التكملة شاذ لي (٢٦٦)، والتكملة مرجان (٥٩٨).

(٥) (ياء) ليست في (ظ).

مـــع عود الحركة ليجرى الباب على سنن [1] واحد، فإن قلت: كيف لم يَقُلْ: غَازِوَة فيعيد الواو [2]، ذلك أن القلب كان لأجل إسكانه في حال الرفع والجر كقولـــه: هَذَا غَازِيك وبِغَازِيك، ولا يكون بعد دخول التاء عليه إلا متحركاً؛ لأن ما قبل تاء التأنيث تلزمه الفتحة نحو: ضَارِبة وطَلْحَة.

٢٨١/أ فالجـــواب: أن تـــاء التأنيث زيادة/ تدخل الاسم، والتأنيث فرع على التذكير، فلما انقلب الواو في التذكير حيث قلت: الغَازِي لم يعتد بدخول التاء لأمرين:

أحدهما: أنه لا يلزم ويكون منفصلا.

والـــثاني: أن التأنيث فرع على التذكير، فيترك الكلمة على اللفظ الذي استقر لها في حال كونها على الأصل، ويحمل الفرع على طريقته فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

"وإذا تحرك ما قبل الآخر بالفتح في الأسماء انقلب الآخر ألفا، كما كان ذلـــك في الأفعال نحو: غَزَا ورَمَى، وذلك نحو: عَصاً ورَحًى، (وكذلك)[3]، إذا دخلته التاء للتأنيث نحو: نَوَاة [4] وقَطَاة [5] وعَلاَة"[6] [7].

(١) المقتصد في شرح الإيضاح (١٦٣، ١٦٤).
(٢) في ر، وظ (وذلك).
(٣) (وكذلك) ليست في (أ).
(٤) الـنواة: خمـسة دراهـم، والـنواة، عجمة التمر والزبيب وغيرهما. انظر: تهذيب اللغة(٥/٥٥٧)، واللسان (نوى).
(٥) القطاة: طير، والقطاة: موضع الرديف من الدابة. تهذيب اللغة (٩/٢٤٠).
(٦) العلاة: السندان ويشبه بها الناقة الصلبة. تهذيب اللغة (٣/١٩٠).
(٧) التكملة شاذ لي (٢٦٦)، والتكملة مرجان (٥٩٨).

قال المفسر:

قد [1] تقدم في باب البدل أن الواو والياء إذا تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفـــا، وأن الأصل في ذلك الفعل والاسم فرع عليه، فما كان من الاسم على وزن الفعـــل أعـــل إعلاله فعصاً ورَحىً أُعِلّ كما أُعِلَّ غزَا ورَمَى [2]، لا تفاق الـــوزن مع وجود الصفة التي هي تحرك حرف اللين وانفتاح ما قبله، والأصل عَصَوُوٌ ورَحَيٌ، والإعلال في ما مضى من نحو مَقَا[3]ل ومَعَاشٍ أذهب في كونه لمتابعة الفعل من الإعلال في عَصًا ورَحَىً، وذاك أن الأصل هناك مَقْوَل ومَعْيَش، ولـــيس يـــثقل الحركة فيهما مع سكون ما قبلهما بدلالة أنهما يجري عليهما الإعـــراب في قولك غَزْوٌ وظَبْيٌ لكنهم لما أعلوا الفعل مع سكون ما قبل حرف العلة، فقالوا: أَقَامَ في أَقْوَم؛ لأن الإعلال قد حصل في فَعَلَ نحو: قَالَ وَبَاع أجروا الاسم الكائن على وزنه مجراه، وأما عَصَوٌ ورَحَيٌ؛ فبمنزلة غَزْوٍ ورَمْيٍ في الثقل مـــن حيث إن ما قبل حرف العلة متحرك، والأصل الإعلال لنحو: غَزْوٍ ورَمْيٍ لكونه ثقيلا، وإذا كان نحو: عَصَوٍ ورَحَيٍ مشاكلا للفعل الذي هو واقع في أول مراتب المعتل، كان ذلك ألزم لـــه منه للذى يشاكل فِعْلا هو فرع على غيره في الإعلال، وليس بمستثقل اللفظ، ولذلك لم يأت التصحيح في شَيء من هذا، فلم يـــستعمل نحو: عَصَو[4] كما جاء مَزْيَد ومَكْوَزَة [5]، واطرد فيما [6] في أوله

(١) لم يذكر (اعلم) التي اعتاد ذكرها عند بداية الشرح.

(٢) انظر: ١٣٠٨ (٢٣٣/ ب).

(٣) انظر: ١٤٢٢ .

(٤) في أ (عصا).

(٥) انظر:ص ١٤٢١ (٢٦٢/ أ) .

(٦) في ر، وظ (فيما ليس في أوله ميم التصحيح).

همــزة التصحيح نحو: أَبْيَض؛ لأنه لو قيل: عَصُوٌ وعَصَواً وبعَصَوٍ كان عبأ ثقيلا كما أن غَزَو ورَمَى كذلك بل كان هذا أثقل من حيث إن الاسم يختلف آخره، ولا يثبت على حركة واحدة ثبات آخر الفعل.

قال صاحب الكتاب:

"وإذا كان آخر الاسم واواً قبلها ضمة قلبت ياء، وذلك أنك لو أضفتها إلى نفــسك للــزم أن تنقلب ياء، فلما كان (ذلك)[١]، لازما فيها [٢]، ولحقه التــنوين والتثنــية / ويــاء النــسب قلبت ياء، وذلك نحو : حَقْوٍ[٣] وأَحْقٍ، ٢٨١/ب
وجِــرْوٍ، وأَجْرٍ، وقَلَنْسُوة وقَلَنْسٍ، فإن لم تكن الواو آخر الكلمة صحت؛ لأن الأشــياء الــتي ذكرناها لا تعاقب عليها، وذلك نحو: أُقْحُوان [٤] وعُنْفُوان[٥] وأُفْعُــوان [٦] وقَلَنْــسَوة وقَمَحْــدُوَة، ومن ثَمَّ صحت الواو والياء في النِّهايَة والعِظَاية[٧] والإدَاوة[٨]، لما وقعت تلك الأشياء على التاء دونهما"[٩] [١٠].

---

(١) (ذلك) ليست في أ.

(٢) في التكملة شاذ لي (لها).

(٣) الحقو: معقد الإزار من الجَنْبِ وجمعه حِقَاء وأَحْقَاء وأَحْقٍ، تهذيب اللغة (١٢٤/٥).

(٤) الأقحوان: هو القُرَّاص عند العرب وهو البابونج والبابونك عند الفرس. تهذيب اللغة (٥/ ١٢٥).

(٥) عنفوان: عنفوان كل شيء أوله، وقد غلب على الشباب والنبات. اللسان (عنف).

(٦) الأفعوان: ذكر الأفعى. تهذيب اللغة (٢٣٢/٣).

(٧) قــال الليث: العِظَايَـة: على خلقة سَامّ أبرص أو أعظم منه قال: والعِظَاءَة لغة فيها والجمع العِظَاء، تهذيب اللغة (١٤٦/٢).

(٨) الإدَاوَة: إناء صغير من جلد يتخذ للماء اللسان (أدا).

(٩) في أ (دونها).

(١٠) التكملة شاذ لي (٢٦٦، ٢٦٧)، والتكملة مرجان (٥٩٨، ٥٩٩).

قال المفسر:

(اعلــم أنــه)[1]، قد تقدم في صدر الكتاب أنه ليس في كلامهم اسم متمكن آخره حرف عله قبله ضمة، وأن الواو إذا حصل مضموما ما قبله قلب يــاء ياء كَأَدْلٍ في أَدْلُوٍ [2]، وذكر أبو علي أن قلبها كان يجب في الإضافة إلى المتكلم يعني أن حرف اللين المتحرك ما قبله لا يتحرك بالضم والكسر نحو: هذا القاضِيْ ومررت بالقاضِيْ بل يسكن، فلما وجب إسكان الواو من أَدْلُوٍ عرفت أنه كان يجب أن تقلب في حال التقائه مع ياء الإضافة يا ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعا والأول ساكن، فليس إلا القلب كقولك: سَيِّد ومُسْلِمي في مُسْلِمُون، فكان يجب أن يقال: لو قيل: هذه (أَدْلُو)[3]، أدلي و لم يكن يحتمل إجراء الواو هــنا مجرى الحرف الصحيح في الحركات نحو: هذه أَدْلُوٌ ورأيت أدْلُواً ومررت بَأَدْلِــو، فيقال: إن الواو كان يجب أن يصح نحو: أَدْلُوِي ولا تنقلب لتحركه، فلمــا وجد هذا القلب يدخله دخولا واجبا، ثم كان[4] يلحقه التثنية: أَدْلُوَان، والجمــع إذا كان اسم رجل أدْلُوُون والنسب نحو: أَدْلُوِيّ، وكان يجتمع أشياء مستنكرة، قلبت الواو ياء، وأبدلت الضمة كسرة، فقيل: أدْلٍ، فصار كغَازٍ في حكم الإعراب تقول في الإضافة: أَدْلِي كغَازِي، فتكون الياء الأولى هي المنقلبة عــن الــواو (و)[5] في التثنية أَدْلِيَان وفي الجمع أَدْلُوُون وفي النسب أَدْلِيٌّ مثل

---

(١) (اعلم أنه) ليست في (أ).

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح (١٦٥).

(٣) (أدلو) ليست في (أ، ود).

(٤) (كان) ليست في ر وظ.

(٥) (و) ليست في (أ) ود.

قَاضِيّ، وأَدْلَوِيّ بفتح اللام على قَاضَوِيٍّ، فقلب الياء ألفاً، ثم قلب الألف واواً كـرَحَوِي في رَحَى على ما تقدم في باب النسب[1]، وقالوا: قَمَحْدُوَة وقَلَنْسُوة فـصحت الواو لأجل أنها وإن كانت مضموما ما قبلها فإن قلبها لم يجب في الإضافة؛ لأن الإضافة تقع على التاء نحو: قَلَنسُوَتِي، وكذلك التثنية تلحق التاء نحـو: قَلَنْـسُوتَان، وأما النسب، فإن ياءه تلاقي الواو لسقوط [2]، التاء نحو: قَلَنْسُوِيّ.

فلما لم يكن حرف إعراب، وكانت الحركة قد حصلت فيه، ولم تكن تلحقه هذه الأشياء قوى شأنها، فلم تنقلب، وصارت بمنزلة سائر الواوات التي تكون في حشو الكلمة نحو: عُنْفُوان، وصار التاء زائدة تلي الواو، ويجرى عليها
٢٨٢/أ الإعـراب كالألـف والنون/ في عُنْفُوان، فكما أن واو عُنْفُوان يصح؛ لأنه في حشو الكلمة، وليس بحرف إعراب فتلحقه الإضافة الموجبة للقلب إلى الياء، ولا التثنـية كـذلك صحت واو قَلَنْسُوة، وقول أبي علي: "ومن ثَّمَّ صحت النِّهَايَة والعِظَايـة والـشَّقَاوة [3]، يعني به أن الواو والياء في كِسَاء ورِدَاء قلبا همزتين لوقوعهما طرفاً بعد ألف زائدة إذ كانا حَرْفَيْ إعراب، تجري عليهما الحركات، فلما انضم التاء إليهما وصار حرف إعراب، نحو: الشَّقَاوة والنِّهاية تحصنا وصارا حشواً فصحا.

---

(١) انظر: ٤٢٣.

(٢) في ر وظ (بسقوط).

(٣) نـص كـلام أبـي علـي (ومن ثم صحت الواو والياء في النهاية والعظاية والإداوة) . انظر: ١٥٠٤.

فـإن قلـت: فكيف قلتم: غَازِية فقلبتم الواو ياء لأجل أن تاء التأنيث عـارض، فلمـا وجب قلبه في حال التذكير نحو: غَازٍ ثبت في هذا؛ لأن التاء زيادة منفصلة، ولم تعتدوا بالتاء في غَازِيَة، كما اعتددتم به في النِّهَايَة والشَّقَاوة وقَمَحْـدُوَة، فهلا أجريتم قَمَحْدُوة مجرى قَمَحْدُو، فتقلبوا واوه ياءً كما جرى غَازِيَة مجرى غَازٍ.

فالجـواب أن الأصـل في تـاء التأنيث الانفصال؛ لأن بابها في الفعل والصفات التي هي فروع عليه نحو: ضَرَبَ، وضَرَبَتْ وضَارِب وضَارِبَة، وليس ذلـك ممـا يقتضي لزوم التاء لأجل أن الفعل يكون للمذكر مرة، وللمؤنث أخـرى، ولكنه إذا وقع في الأسماء على المجاز نحو: غُرْفَة وظُلْمة، فقد يبنى عليه الاسـم ويقدر زيادة غير منفصلة كالتاء في عِفْرِيت مثلا في كونه حرفا زيد في آخـر الاسـم، فيصير قَمَحْدُوَة قد وقع فيه الواو حشواً لفظاً وتقديراً وكذلك الـنِّهاية والشَّقاوة، ومثل ذلك بناؤهم الكلمة على حرف التثنية نحو: مِذْرَوَان على ما مضى[1].

وأمـا غَازِيَـة فليس كذلك؛ لأن التاء فيه منفصل تقديراً، وداخل على غَازٍ، ولا يمكن أن تقدر فيه البناء عليه؛ لأنه مثل غَزَا وغَزَت في أن التاء يدخله إذا أسـند إلى مؤنث، ويفارقه إذا صار لمذكر، وفي هذا شَيء يفتقر إلى بيان، وذلـك أن أصل التاء أن يكون دليلا على التأنيث في شَيء نحو: ضَرَبَتْ هِنْد، وهِـندُ ضَارِبة، ومجيئه في نحو: غُرْفَة وظُلْمَة مجاز تابع لذلك يدلك على كونه مجازاً أن لا تأنيث ثَمَّة، فلما كان التأنيث في هذا النحو غير موجود على الحقيقة

(١) انظر ٣٦٢.

كـــان ذلـــك شبه الحروف الزوائد التي تبنى مع الكلمات، فجعلوا لها في بعض الأحوال اتصالا نحو: قَمَحْدُوة وشَقَاوَة لئلا يجري مجرى المؤنث الحقيقي في كل حـــال كما أنهم جعلوا لـــه في تأنيث ما يسند إليه حالا تخالف حال ما تأنيثه حقيقـــي، فجاز أن/ لا يؤنث الفعل إذا وقع قبل الاسم في نحو: غُرْفَة كقولك: ٢٨٢/ب
حَـــسُنَ الغُرْفَةُ، و لم يجز ذلك في الحقيقي نحو: حَسُنَ هِند، وذَهَبَ المَرْأَةُ، وإذا كان الأمر على هذا، جاز أن يجري التاء في قَمَحْدُوَة مجرى تاء عِفْرِيْت في كونه حرفا صيغ عليه الاسم لا يقدر فيه الانفصال، فيصير الواو في قَمَحْدُوة بمنزلة واو عُنْفُوان في كونه حشواً، وكذا الواو والياء في النِّهَايَة والشَّقَاوَة يجريان مجرى ما هو في الحشو وقالو: العَبَاءة [1]، والعَظَاءة والصَّلاءة [2]، فهمزوا مع التاء، وذكر صـــاحب الكتاب أنه سأل الخليل عنها، فقال: حملوا الواحد على قولهم: صَلاَء وعَظَـــاء وعَبَاء [3]، معنى ذلك أنه لما لزم الهمز عند سقوط التاء لحصول حرف اللين طرفا بمنزلته في الكِساء والرِّدَاء أجروها عند دخول التاء ذلك المجرى حملا لإحـــدى الحالتين على الأخرى، وفي هذا التعليل كلام يتسع ويغمض فتأمله. اعلم أن أصحابنا أوردوا فيه سؤالا، فقالوا: إنا أنكرنا على الفراء ما ذهب إليه من أن الفعل الماضي بني على الفتح مثل ضَرَبَ للزوم ذلك إذا قيل: ضَرَبَا [4]، وقلـــنا: إن الواحد قبل التثنية في الرتبة وأصل لها، وهي كائنة بعده وفرع عليه،

---

(١) العباية والعباءة: ضرب من الأكسية واسع فيه خطوط سود. تهذيب اللغة (٣/٢٣٥).

(٢) الصَّلاَية: كل حجر عريض يدق عليه عطر أو هبيد يقال صَلاَءة وصَلاَية، تهذيب اللغة (١٢/٢٣٩).

(٣) الكتاب (٢/٣٨٣).

(٤) انظر: المنصف (٢/١٢٩).

وحمـــل الأصـــل على الفرع وإتباع السابق ما هو متأخر عنه في الرتبة خلاف القياس قالوا: لمعترض أن يحتج علينا فيقول: إن ما ذهب إليه الخليل هو عين ما أنكرتموه على صاحبنا؛ لأنه حمل الواحد على الجمع، ومعلوم أن الجمع كالتثنية في كـــونه فرعا على الواحد وواقعا بعده في الترتيب بل هو أذهب في ذلك من حيث إن التثنية تلي الواحد، وهو أعني الجمع بعده بمرتبتين، فكيف عبتم علينا قـــولا قد قلتم: ما هو أعيب منه في مقتضى ما أصلتم، ومن الجهة التي أنكرتم، فأجابوا عنه بجوابين:

أحدهما: أنه وإن كان حملا للأصل على الفرع من هذه الجهة؛ فإنه من جهة أخرى حمل للفرع على الأصل، وذلك أن العَبَاءَة مؤنث بالتاء، والعَبَاء عَارٍ من علم التأنيث، والتذكير أصل وسابق، والتأنيث فرع وكائن بعده، فإذا حمل حالة التاء على حالة التعرِّي منها، كان قد أتبع الفرع الأصل، وليس للفراء فيما ذهب إليه مثل هذا المخلص إذا لا يجد في ضَرَبَ صفة تجعله فرعاً لضَرَبَا بوجه من الوجوه.

والجواب الثاني: أن بين الواحد والجمع من المشابهة والمشاركة ما ليس/ ٢٨٣/أ بينه وبين التثنية، وذكروا فيه معاني:

أحدهما: أن الجمع يأتي على أمثلة مختلفة نحو: كَلْب وأَكْلُب وكِلاب [1] وأَكَالِـــب وغير ذلك من الصيغ المُقَنَّنة، والأبنية الكثيرة، كما أن الأسماء المفردة تقع على أمثلة متفاوتة نحو: رَجُل وفَرَس وثَوْب وكِتاب وغُلاَم، وما أشبه ذلك، وأما التثنية، فتلزم وجها واحداً وطريقة مخصوصة لا تتعداها.

---

(١) انظر: الكتاب (٢/٢٠٤).

والـــثاني: أن الجمـــع يشارك الواحد في الإعراب وحرفه تقول: قَصْرٌ وقُصُورٌ وثُوْبٌ وأَثْوابٌ، وتراه معربا بالحركات كالواحد وترى حرف الإعراب واحداً في الحالتين، فإن زال التشارك في حرف الإعراب بأن يقع في آخر الجمع زيادة لم تكن في الواحد نحو: غُلاَمٍ وغِلْمَانٍ أو حذف منه زيادة، كانت في آخر الـــواحد نحـــو: صَـــحِيفَة وصَحَائِف وجَفْنَة وجِفَان، كانت المشاركة في نوع الإعراب قائمة أعني كونه بالحركات.

والمعـــنى الـــثالث أنهم قالوا: هَذَا وهَذَانِ والّذِي واللّذان، فبنوا الواحد وأعـــربوا المثنى إعراب مُسْلِمَانِ، فقالوا: هَذَيْن واللّذَيْن، ثم (لما)[1]، جاءوا إلى الجمع قالوا: هَؤُلاءِ والذين، فأجروه مجرى الواحد في البناء، وإذا كانت للجمع مع الواحد هذه المناسبات[2]، التي تراها، و لم يكن للتثنية شَيء منها علمت أن مـــا ذهـــب إليه الخليل أقيس من قول الفراء؛ لأن الأحكام تسرى من الأشياء بعضها إلى بعض بحسب ما يكون بينها من التناسب والتشارك.

وقـــد ذكروا معنى رابعاً وهو أن الجمع تتفاوت معانيه وتختلف، فيكون جمـــع أكثـــر من جمع، كما أن الواحد يخالف الواحد في أشياء كثيرة، وليس كذلك التثنية، لأنك لا ترى اثنين أكثر من اثنين كما ترى جمعا أكثر من جمع، والاســـتدلال بهذا المعنى من هذه الجهة لا يصح فينبغي أن تبحث عنه، والقول فـــيه أن الجمـــع متفاوت المعنى على ما ذكره، ولذلك[3] كان هاهنا جمع قلة

---

(١) (لما) ليست في (أ).

(٢) في ر، وظ (المناسبة).

(٣) في أ (كذلك).

وجمـــع كثـــرة وجمع الجمع، ثم إن كل عقد من العقود شَيء منفرد [1] بنفسه مختص بحد يصير به غير صاحبه، فالأربعة والثلاثة وإن اتفقا [2] في معنى الجمع، فإن إحداهما غير الأخرى في الحقيقة ووزانهما وزان زيد وعمرو في أنهما وإن اجـــتمعا في كون كل واحد منهما رجلا [3] وإنسانا، فقد افترقا، وتغايرا من جهة ذاتيهما وخاص أحوالهما، وهكذا العشرة غير المائة والمائة غير الألف.

فأما الواحد، فلا تفاوت فيه من حيث هو واحد، فليس/ هنا واحد أكثر ٢٨٣/ب
من واحد كما يكون جمع أكثر من جمع لا وليست لـــه أنواع مختلفة يجتمع في معـــنى الواحد واختلف في الحقيقة على حد العقود المتفقة في الجمع المتفاوتة في المعـــاني والحدود نحو: الثلاثة والعشرة والمائة والألف، وإنما يوجد التفاوت في الواحد من جهة الأشياء التي يتناولها ويوصف به نحو: أن الرَّجُل كالمرأة في كونه واحداً لكن أحدهما غير الآخر، وكذا سائر الأسماء الآحاد بعضها جماد وبعضها حـــيوان وبعـــضها أحداث، ثم الحيوان بعضه بهيمة وبعضه إنسان، والأحداث بعضها [4] أفعال مؤثرة ظاهرة كالضرب والقتل، وبعضها معان معقولة كالفهْم والفِطْنَة والنِّسْيان والذِّكْر، وكافتها متفقة على معنى الإفراد مختلفة في الأحوال الأخر.

فالمـــستدل بهذا المعنى إن شبه الواحد[5]، بالجمع من هذه الجهة،[6] فقد

---

(١) في (أ) (مفرد).

(٢) في ر، وظ (اتفقتا).

(٣) في ر وظ (أو).

(٤) (بعضهما) ليست في ر وظ.

(٥) في أ (الواحدة).

(٦) في أ (وقد جمع بينهما لمعني وهو).

جمع بينهما بمعنى هو قائم في التثنية؛ لأن الأسماء المثناة كالآحاد في مخالفة بعضها بعضا، فالرجلان خلاف المرأتين، كما أن الرجل خلاف المرأة، وإذا كان كذلك، لم يكن في ذكر هذا التشبيه فائدة؛ لأن القصد أن يدل على اشتراك الواحد والجمع في صفة لا توجد في التثنية، وإن أراد الجمع بينهما من جهة نفس الواحد، والجمع دون ما يتناولانه، فقد رام أمراً تدفعه الضرورة لما ذكرت من أن الواحد من حيث هو واحد لا يتصور فيه تفاوت واختلاف كما يتصور في الجمع من حيث هو جمع، فالصحيح في الدلالة على أن للجمع من مشابهة الواحد حظا لم تنله التثنية ما يذكرونه من المعاني الثلاثة.

وأما هذا المعنى فيدل على صحة قول الخليل، ولكن من جهة أخرى، وفيها بعض الدقة وبيانها، أن الجمع إذا جاء مخالفا للواحد والاثنين في تفاوت المعاني، واختص دونهما بأوصاف أوجب ذلك كونه في حكم الشيء المنفرد [1] بحده، واستحق لذلك أن يعطى مرتبة الأصول لكونه في درجة ما استؤنف أمره، وإذا كانت هذه منزلته كان رد الواحد إليه مخالفا لرده إلى التثنية، و لم يكن قول الخليل من نمط قول الفراء، لأمرين: أحدهما: أنه إذا اكتسى شبه الأصول بما تفرد به من الأوصاف، وخرج إليه من الحد المخصوص، كان أشبه بالواحد من حيث يكون قريباً منه في كونه أصلا مستقلا بنفسه، و لم يكن كالتثنية التي ليس
٢٨٤/أ (لها)[2] شيء من/ ذلك بل هو فرع محض.

والثاني: أن المعنى الذي أنكرناه من قول الفَرَّاء رد الأصل إلى الفرع وعكس وجه السابق المتقدم إلى المسبوق المتأخر عنه، وإذا كان للجمع تمكن الأصول وشبهها كان حكم الواحد معه حكم النظير، ورد النظائر بعضها إلى

(١) في أ (المفرد).

(٢) (لها) ليست في (أ).

بعـــض شـــائع متقـــبَّل في القياس، وكفى دليلا على خروجه إلى حد الأصول المستقلة بأنفسها أن الكثرة والقلة، وهما صفتان عامتان، ومعنيان جامعان يتحقق ويظهـــر أمرهما عنده وفيه؛ لأنه وإن صح نسبتهما إلى الواحد والاثنين نحو: أن يقال: الواحد أقل من الاثنين والاثنان أكبر من الواحد، فإن ذلك لا يكون إلا عند إضافة أحدهما إلى الآخر، فأما أن يوصفا بهما على الانفراد، فيقال: واحد أقل من واحد أو أكثر، أو اثنان أكثر من اثنين أو أقل كما يقال: جمع أكثر من جمـــع أو أقل منه، فمحال. ثم [1] من المعلوم أن الكثرة بالمئين والألوف أخص وأحق، وفيهما أمكن منهما في الاثنين، ومما يوضح هذه الطريقة ويشهد لها من جهـــة اللفظ أن الألفاظ مرتبة على المعاني، فالتغيير يَقْوَى ويضعف فيها بحسب قـــوته وضـــعفه في المعني، ألا تراك تقول: ضَارِب وضَارِبَة، فتفرق بين المذكر والمـــؤنث بزيادة التاء، وتدع الصيغة على هيئتها، وتقول: رجل وامرأة وجمل وناقـــة، فتـــرى الفصل باستئناف الصيغة والتركيب معا، وذلك أن هذا اسم، والأسمـــاء توضع للدلالة على ذوات الأشياء، فكما أن كل واحد من الشيئين المدلول عليهما مخالف لصاحبه خلقة وذاتا كذلك ينبغي أن تكون الدلالتان على ذلـــك الحد في اختلاف البنية والصيغة، وهكذا سائر أسماء [2]، الأجناس، وأما نحـــو: ضَارِب وضَارِبَة، فصفة والصفات توضع لتدل على معانٍ في الأشياء لا لتفيد ذواتها، فإذا جرى ضَاربِ على زيد، لم يفد نفسه كما يفيد الرجل ذات الـــشيء المخصوص، وإنما يفيد إسناد الضَّرْبِ إليه على حد مخصوص، وهو أن يجعـــل فـــاعلا لـــه، وهذا المعنى لا يلحقه تغيير في نفسه بانتقاله من مذكر إلى مؤنث، ألا ترى أن الضَّرْب لا يختلف به الحال في حقيقته باختلاف ما يوصف

(١) في ظ، ود (إن من).

(٢) في أ (الأسماء).

بـــه، وكذا الفاعلية لا تتغير في نفسها بتغير أصحابها، فلما كان التغيير [1]، في هذا النحو من جهة حال عارضة، وهي الإسناد والإضافة، اقتصر على أن زِيدَ في آخـــر الاسم زيادةً منفصلة/ ولم يتعرض لـــه في نفسه، وهكذا الإعراب لما ٢٨٤/ب كان دلالة [2] على معان عارضة إذ لا يلزم زيداً أن يكون فاعلاً أبداً أو مفعولا أو مـــضافا إلـــيه، كـــان التغيير الدال عليه بحركات تختلف في آخر الكلمة أو حـــروف تجـــرى مجراها في بعض الكلام، فلم ير اسم استؤنف لـــه صيغة بأن انـــتقل مـــن فَاعِلـــيِة إلى مَفْعُولِيّة أو من مَفْعُولِيّة إلى إضافة، وإنما يقع في ذلك المضمرات أعني أن صيغها تختلف باختلاف مواقعها من الإعراب، فيكون ضمير المرفوع غير ضمير المنصوب، وتلك في حكم الحروف لمشابهتها لها، فلا اعتبار بها، فإذا كان مبنى كلامهم على هذه الجملة، ثم وجدنا الجمع قد استؤنف لـــه الـــصيغ والأمثلة، والتثنية قد لزمت صيغة الواحد علمنا أنه قد دخل في حكم الأصول المستأنفة، وفارق التثنية وفضلها، وأنها قاصرة عنه بلزومها سنن الفرعية وجمودها لفظا ومعنى فاعرفه. ومن الواضح في ذلك أمران آخران:

أحـــدهما: أن هاهنا أسماء كثيرة حكمها حكم الآحاد وهي جموع وهي المسماة أسماء الجمع نحو: السَّفْر والرَّكْب والغِلْمَة والعَبِيد والعَمَد وغير ذلك مما مضى في باب التكسير [3]، ولا يكاد يوجد اسم مفرد معناه التثنية إنما جاء منه كِـــلاَ فحـــسب، وكِلاَ أيضاً قد أعرب في بعض الأحوال إعراب المثنى، فقيل: كِلاَهما [4] (وكِلَيْهِما، فلم يعر من حكم التثنية على أنه لا يفيد تثنية مطلقة، ألا

(١) في ر، وظ (التغير).

(٢) في أ (دالة).

(٣) انظر: ٩٣٦.

(٤) انظر: في كلا المقتضب (٢٤١/٣)، والإنصاف (٤٣٩)، وشرح المفصل (٥٤/١)، وشرح الكافية للرضي (٢٩/١).

ترى أن معنى قولك: كِلاَهما)[1] كل واحد منهما، ولو كانت دلالته على حد دلالــة السَّفْر على الجمع، لوجب جاءني كِلاَهُما لأثلاثتهم أو جاءني الكِلاَ، لا الجَميع كما تقول: جاءني الاثنان، ولكون التثنية فيه مشوبة بمعنى الواحد، لم يعد إليه الضمير على المعنى إلا قليلا نحو: ما مضى [2] من قوله:

كِلاَهُمَا حِين جَدّ[3] الجَرْيُ بَيْنَهُمَا ....

---

(١) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ).

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح (١٠٥).

(٣) في أ (جدى).

(٤) صدر بيت من البحر البسيط، قائله الفرزدق، وعجزه:

.... قَــد أَقْلَعَــا وكِــلاَ أَنْفَــيْهِما رَابِــي

كلاهمـا: الـضمير يعـود إلى عضيدة بنت جرير وزوجها الأبلق، جد الجرى: اشتد العدو، أقلعا: تركا، رابي: منتفخ.

الـشاهد: قوله: "كلاهما.... أقلعا" فقد أعاد الضمير إلى كلاهما مثنى مراعاة لمعنى كلا، كمـا أنـه أخـبر عـن كلا بمفرد وذلك قوله: "رابي" مراعاة للفظ كلا فدل على أنه يجوز مـراعاة لفـظ كـلا ومعناها ويجوز الجمع بينهما في الكلام الواحد. ورد في ديوانه (٣٤)، والنوادر (٤٥٣)، وكتاب الشعر(١٢٨)، والشيرازيات (٢٢/ أ)، والخصائص(٤٢١/٢)، والمقتـصد في شرح الإيضاح (١٠٥)، والقيسي (٤٠٦)، والإنصاف (٤٤٧)، وابن برى (١٧١)، وشـرح المفـصل (٥٤/١)، شـرح الألفـية لابن الناظم:٤٢، واللسان (سكف)، وارتشاف الضرب (٥١٢/٢)، وشرح الألفية للمرادى (٨٤/١)، ومغني اللبيب (٢٢٤)، وشفاء العليل (٧١٣)، والعيني ١٥٧/١، والتصريح ٤٣/٢، وشرح شواهد المغني ، ٥٥، والهمع ١٣٧/١، والأشموني (٧٨/١)، وحاشية يس (٤٣/٢)، ونتائج التحصيل في شرح التـسهيل (٣٧٨)، والخـزانة (٩٦/٣)، وشـرح أبـيات المغـني (٢٦٠/٤)، وحاشية الأمير (١٧٢/١)، والدرر اللوامع (١٢٢/١).

واتسع ذلك في كُلٍّ نحو: كُلُّهم جَاءوني؛ لأن كلهم بمنزلة جَميعِهم، وكافَّتِهِم وجملتهم في أنه يفيد الجمع على الإطلاق، ولذلك احتمل التعريف والتنكير نحو: كُلٌّ خير من بعض، ومررت بهم كُلاًّ. وليس الكُلُّ كالبعض، فصَّرفته كما يتصرف الجميع وما أشبهه.

والثاني من الأمرين: أن هاهنا جموعا لا واحد لها من لفظها نحو: النِّسْوة والإبِل والنَّبْل[1]، وكفى بهذا دليلا على كونه في حكم المستأنف، والمستقل المنفرد بشأنه إذ لا مزيد على ابتداء التركيب، واقتضائه وترك تفريعه على الواحد رأسا، وليس ذلك للتثنية بوجه/ وكان السبب فيه أن الجمع لما جاء ٢٨٥/أ
مختلفا متنوعا في معانيه دخله معنى الواحد من حيث لزم أن تعد عقوده لتغايرها[2] كما تعد سائر الأشياء، فقيل: الثلاثة عقد، وستة عقدان، والعشرة والمائة والألف ثلاثة عقود، فلما صح وصفه بالواحد جاز أن يوضع أسماء تفيد الجمع، وهي في حكم الآحاد وطريقتها حتى إذا قيل: الرَّكْب، فكأنه قيل: الثلاثة أو المئة في[3] كونه مفرداً وكون [4] هذا خاصا وذاك عاما مبهما أعني في

---

(١) النبل: السهام العربية، ولا واحد لها من لفظها فلا يقال: نَبْلَة وإنما يقال: سهم ونشابة، النهاية (١٠/٥).

والنبل: العظام والصغار من الحجارة والإبل والناس وغيرهم.

والنُّبَل: حجارة الاستنجاء، النَّبَل: واحدتها نَبَلَة .

انظر: تهذيب اللغة (٣٥٩/١٥)، ومجمل اللغة (٨٥٢)، والنهاية (١٠/٥)، واللسان (نبل).

(٢) في ر، وظ (كتَغَيُّرها).

(٣) في أ (أوفي).

(٤) في ر، وظ(وإن كان).

هذا دلالة على عدد خاص، وليس في [1] الركب هذه الدلالة هذا جملة ما أوجبه تقرير ما حاولوه من الجواب عن السؤال المذكور، وعندي في جوابه طريقة واضحة تغني عن هذا كله، وذلك إذا تأملنا ما قال الخليل كان رد العَبَاءَة إلى العَبَاء حملا للفرع على الأصل بيانه أن هذا من باب تَمْرة وتَمْر أعني ما تفرق التاء بين جمعه وواحده، وقد عرفتك أن الجمع في هذا الباب أصل والواحد فرع؛ لأن الاسم وضع أولا للجنس، فقيل: التَّمرْ والشعير على العموم بمنزلة قولك: هذا الجنس وهذا الجنس، ثم أريد إخراج الواحد منه، فقيل: تَمْرَة وشَعِيَرة، فمنزلة التَّمْرة من التَّمْر منزلة البعض من الكل، وكما أن تبعيض الشيء بعد كونه كُلاًّ كذلك التمرة بعد التمر في الرتبة، وإذا كان كذلك عاد قول الخليل إلى ما هو المألوف من رد الفرع إلى الأصل، ويشهد بذلك أنه قال بعد قوله: حملوا الواحد على عَبَاء وصَلاَءٍ وعَظَاء: كما أنهم قالوا: مَسْنِيّة ومَرْضَّة على مَسْنِيّ ومَرْضِيّ [2] يعني أن الواوين قلبا في مَسْنُو لوقوعهما طرفا كما كانا في الجمع نحو: دَلْو، ثم قالوا: مَسْنِيّة، فقلبوا مع حصولهما حشواً؛ لأن هذه الحالة فرع على الحالة الأولى، فأجريت على حكمها، وقال بعد ذلك: "وأما من قال: صَلاَيَة وعَظَايَة؛ فإنه لا يُثَنِّى [3]، على الصَّلاء والعَظَاء كما أن من قال: خُصْيَان لم يثن [4]، على خُصْيَة"[5]، يعني أنه يجعل الواحد كأنه لم يخرج عن جمع بوجه كالنِّهاية مثلا، وتبنيه على تاء التأنيث كما أن من قال: خُصْيَان لم يرده إلى

---

(١) في ظ (كالركب).

(٢) الكتاب (٣٨٣/٢).

(٣) في ر، وظ (يبني، يبن).

(٤) في ر، وظ (يبني، يبن).

(٥) الكتاب (٣٨٣/٢)، قال: (وأما من قال: صَلاَية وعَبَاية، فإنه لم يجيء بالواحد على الصلاء والعباء كما أنه إذا قال: خُصْيَان لم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام، ولو أراد ذلك لقال: خصيتان)، وانظر: المقتضب (٤١/٣)، والمنصف (١٣١/٢).

خُصْيَة بل جعله كأنه اسم ليس لـــه واحد كمذْرَوَان وثِنَايَان [١]، على ما مضى فيما سلف من الكتاب [٢]، فكما أن واو مِذْرَوَان لما أخرجها بناء الاسم على حرف التثنية عن وقوعها طرفا صحت [٣] صحتها حيث يقع بعدها مالا يقدر فيه الانفصال بوجه، وهو الألف والنون في عُنْفُوان إذ لا يكون الألف والنون الكائنان للبناء كحَرْفَيْ التثنية بكونهما/ منفصلين في موضوع [٤]، الكلام ٢٨٥/ب
كذلك لما قدر بناء صَلاَيَة على التاء صار كالحرف الذي ليس من شأنه أن ينفصل عن الكلمة بوجه، ويكون الصلاية بمنزلة ما ليس من لفظ الجمع كالنَّبْل والسَهْم مثلا أعني أنها تنفرد بأمرها حتى كأنها من غير لفظ الصَّلاء، وعلى هذه الطريقة قالوا: قَلَنْسُوة وعَرْقُوَة فصححوا، وإن كان يَجِيء الجمع[٥] فيهما بحذف التاء نحو: القَلَنْسِي[٦] والعَرَقِي؛ لأنهم لم يجعلوهما في حكم ما بني على الجمع، ولكن جعلوا الواحد منفرداً برأسه، وقدروا لزوم التاء، فصارت الواو حشواً وجرتا مجرى تُرْقُوَة وقَمَحْدوة [٧]، مما لم يأت فيه جمع بسقوط التاء، وجملة القول أن حكم الطرف مبني على اتصال الزيادة اللاحقة وانفصالها، فإذا كانت في تقدير المنفصل لم يعتد بها، وكان دخولها كلا دخول والحال في هذا لا يخلو من ثلاثة أوجه:

---

(١) انظر: الكتاب (٢/٣٨٣).

(٢) انظر: ٣٦٩(٤٠/ ب).

(٣) في روظ (وصحت).

(٤) في ر (موضع).

(٥) في أ (الجميع).

(٦) قال سيبويه في (٢/٣٨١)، (وقالوا: قَلَنْسُوة فأثبتوا، ثم قالوا: قَلَنْسٍ فأبدلوا مكانها الياء لما صارت حرف الإعراب).

(٧) انظر: سرعة صناعة الإعراب (٦١٦).

أحـــدها: أن تكـــون الزيادة مما لا أصل لـــه في الانفصال، فهي تبطل الطرف في كل موضع، والثاني: أن تكون زيادة تستحق الاتصال في موضع ولا تـــستحقه في موضع [1]، آخر، وهي بحسب ذلك تزيل الطرف مرة ولا تزيله أخرى.

والثالث: أن تكون الزيادة مما لا أصل لـــه في الاتصال، فهي لا تؤثر في حديث الطرف، ويكون سقوطها وثبوتها سواء فإن كان لها تأثير ففي النادر.

فالأول كل زيادة كان من سبيلها أن تصاغ عليها الكلم، وكانت بمنزلة الحروف الأصول في أن الصيغة تبطل بسقوطها، ومثالها الألف والنون الكائنان في نحو: عُنْفُوان من شأنها أن تقع الصيغة معها، فلا يكون هاهنا صيغة مستقرة علـــى معـــنى، ثم تدخلها الألف والنون، فلا يوجد نحو: سَعْد وسَعْدَان وزَعْفَر وزَعْفَـــران بل هما بمنزلة الزيادات الواقعة في حشو الكلم وأوائلها كالألف في فَاعِـــل مثلا والميم في مَفْعُول، والهمزة [2] في أَفْعَل [3]، وأَفْعَال، وما جرى ذلك المجرى في استحالة الانفصال فيها إذ القصد في زيادة الألف في فَاعِلٍ أن يكون اســـم مـــن فعل (على)[4]، هذه الهيئة المخصوصة، والتعرض لتقدير السقوط والـــزوال قصد إلى مناقضة الواضع في أبنيته وإبطال مقاصده، وكذلك المقصود في عُـــنْفُوان أن يكون اسم ابتداء الأمر [5]، على هذه الصيغة، فاعتراضك عليه

---

(١) (موضع) ليست في روظ.

(٢) في أ (من).

(٣) في أ (أفعال).

(٤) (على) ليست في (أ).

(٥) في أ (للأمر).

بما يفصل عنه الألف والنون كاعتراضك على حروفه الأصول وحركاتها نحو: أن تحاول مثلا نقل العين التي هي فاء [1] إلى حرف/ آخر أو تجعل مكان الضمة ٢٨٦/أ فيها كسرة، وذلك بَيِّن الإحالة، فلما كان كذلك صار الواو كأنها في موقع النون مثلا من حيث لم يكن لحكم الطرف فيها وجه، ومن ذلك قولهم: رجل عَيَايَاء [2]، هو فَعَالا [3]، من العِيِّ، وقد وقعت الياء الثانية، وهي لام بعد ألف مزيدة كما ترى إلا أن ألف التأنيث الممدودة بعدها، وهي مما تجيء متحدة مع الصيغ، فلا يكون هنا نحو: صَحْر وصَحْرَاء وحَمَر وحَمْرَاء.

فلما كان كذلك صارت الياء حشوا، فلم تهمز، وكذا قولهم في جمع شَهْوَان: شَهَاوى[4] [5]،قد صحت الواو مع كونها لاما وبعد ألف مزيدة؛ لأن الألف بعدها ليست بزيادة أتت الصيغة بعد أن استقرت، ولكن من حكم فَعْلَان أن يجمع على فَعَالَى، فهي بنية مخصوصة، ومثال مقصود كسائر الأمثلة، ولم يكن على فَعَال، ثم ضم إليه الألف فاعرفه. الثاني من الوجوه الثلاثة: وهو أن تكون الزيادة منفصلة مرة، ومتصلة أخرى في تاء التأنيث، فإنها تأتي مرة لنقل الكلمة من حال إلى حال، فتدخل الصيغة بعد استقرارها، وتجيء أخرى مصوغا عليها الكلمة في أول أحوالها، فإذا كانت داخلة على الكلمة بعد أن

(١) في روط (فاؤه).

(٢) عَيَايَاء: الفحل الذي لا يهتدي لضراب طروقته، وقيل: هو الذي لا يضرب ولا يلقح وكذلك هو من الرجال، تهذيب اللغة (٣/٢٥٩).

(٣) انظر: الكتاب (٢/٣٢٠)، والأصول (٣/١٩٥).

(٤) قوم شهاوى: ذوو شهوة شديدة للأكل، تهذيب اللغة (٦/٣٥٥).

(٥) في روط (نهاوى وشهوى جمعوها أيضاً على شهاوى قد).

اســتقرت علــى صيغة كان حكمها الانفصال من حيث إنك تقول في ضَارِبَة وقَائِمة: ضَارِب وقَائِم فتسقطها، وإذا كانت قد صحبت الصيغة من أول الأمر نحو: الغُرْفَة والظُّلْمة كانت متصلة لكونها بمنزلة تاء عِفْرِيت في اللزوم إذ لم يكن غُرْفُ وظُلْمُ، ثم غُرْفَة وظُلْمَة كما لم يكن عِفْرِي، ثم عِفْرِيت، ولما كانت هذه حالهــا أبطلــت الطــرف في موضع، ولم تبطله في موضع آخر، فقلت: نِهَايَة وعَــدَاوَة وعِلاَوة، فصححت؛ لأن التاء من جملة الصيغة إذ ليس هاهنا نِهَاي مــستقراً علــى شَيء ثم تدخله التاء كما لم يكن غُرْفَة، وتقول: سقاء وسَقَّاءة وعَدَّاء وعَدَّاءة، فتهمز؛ لأن التاء دخلت بعد استقرار الصيغة من حيث إن فَعَّالاً اسم فاعل كضَارِب إلا أنه للمبالغة، وكذا قلت: أُعطِي إِعْطَاءة واحدة وانجَلي انْجِلاَءة؛ لأن الأصل إعْطَاء وانْجِلاَء، ثم أدخلت التاء لتنقل المصدر من الإبهام إلى التوقــيت كمــا نقلت اسم الفاعل ونحوه من التذكير إلى التأنيث، وهكذا الصَّلاَء والصَّلاءة قد دخلت التاء على الصيغة المستقرة على الجنس، فأفادت فيه الإفراد والتخصيص بعد الجنسية المطلقة والعموم.

والوجه الثالث: وهو أن تكون الزيادة مما/ لا حظ لــه في الاتصال، فلا ٢٨٦/ب
يقع بها اعتداد في ثلاثة أشياء حرف التثنية وحرف الجمع وياء النسب، تقول: كــسَاءَان ورِدَاءان وفي عَطَــاء اسم رجل: عَطَاءَان وعَطَاؤون وفي عَدَّاء ونحوه عَدَّاءَان وعَدَّاؤُون وعَدَّاءَات وكِسَائِي ورِدَائِي، فتدع الإعلال على ما كان عليه قبل لحاق هذه الزيادات؛ لأن هذه مما لا أصل لــه في الاتصال، فحكم الطرف لا يبطل بها، وقول من قال: كِسَاوِي وكِسَاوَان أبدل [(١)]، الواو [(٢)]، من الهمزة،

(١) في ر، وظ (إبدال).

(٢) في ر (للواو من الهمز).

وليس بتصحيح يدل على ذلك قولهم: رِدَاوَان ورِدَاوِيّ، فلو كانت الواو ثَمَّ لام الفعل صححت وأعيدت، لوجب أن يؤتي هنا بالياء، فيقال: رِدَايَان ورِدَايّ، وإذا تأملت وجدت هذه الزيادات تترتب في اللزوم وضده على المعاني الجالبة لها، فلما كان المعنى الجالب للزيادة في عُنْفُوَان قصد المسمي أن يكون الاسم على الصيغة المخصوصة، وكان ذلك معنى لا يتصور زواله من حيث إن الأوضاع لا تقع على شريطة التبدل كان الانفصال مستحيلا فيها، و لم يكن لها إلا الجري على حكم اللزوم، وصحبة الكلمة في أول حالها، ولما كانت التثنية والجمع والنسب معاني عارضة لا يكون من شأنها أن تلزم الأشياء في مَبَادِئِها، إذ يتصور التثنية والجمع اللذان حقيقتهما ضم الشَّيء إلى غيره بعد استقرار الشيء في نفسه وكذا تكون النسبة إلى الشيء بعده كانت هذه الزيادات المجتلبة لها في حكم الانفصال وخارجة عن حد اللزوم، وصارت تدخل على الصيغ بعد أن تستقر وفي ثاني حالها فقيل: ضارب، ثم ضاربان وضاربون، وبصرة وبَصْرِيّ وهَاشِم، ثم هَاشِمِيّ.

وأما تاء التأنيث، فأخذت الحكمين معاً لوقوع كل واحد من المعنيين فيها، فلما كانت للفصل بين المذكر والمؤنث كان حكمها الانفصال؛ لأن جالبها الذي هو الفصل لا يلزم في أول الحال من حيث إن الاسم يقع أولاً للمذكر، ثم ينتهي إلى المؤنث فيحتاج إلى الفرق، ولو وقع أولاً للمؤنث لم يحتج إلى فصل بل لم يتصور ذلك من حيث إن الفصل لا يكون إلا بعد الاشتراك، والاشتراك يحصل في الحالة الثانية، وكذا موجبها في المصدر، والواحد من الجنس عارض في ثاني الحال؛ لأن توقيت المصدر وتحديده بالمرة والمرتين نحو: الضَّرْبَة الواحدة لا يتصور إلا بعد ثبوت المصدر على الإطلاق والعموم، فما [1]، لم

(١) في أ (فلما).

يعـــرف/ الضرب جنسا لم يعرف ما هو جزء منه، وكذا الدلالة على الجزء من ٢٨٧/أ
الجـــنس يستحيل كونها إلا بعد استقرار الاسم على الجنس، فما لم يتقرر التمر على حد الجِنْسيّة لم يعلم الحبة منه، وكان بمنزلة أن تقول: هذا جزء من شَيء لم يعرف وجوده بعد، فلما كان كذلك صارت التاء في الصَّلاَءَة والانْجِلاَءَة كياء النـــسب في كونها عارضة غير معتد بها؛ لأن النسبة التي هي موجبها عارضة فاعرفه.

ولما كانت (١)، التاء في نحو النِّهَاية لقصد الواضع أن يكون البناء عليها، وأن يقـــع على فِعَالة لا فِعَال، وفي غُرْفة أن تكون على فُعْلَة لا فُعل صار ذلك بـــإزاء قصده أن يكون عِفْرِيت على فِعْلِيت دون فِعْلَى وأن يكون عُنْفُوان على فُعْلُوان، فلزمت بحسب لزوم الموجب إلا أن في تاء التأنيث أمراً يذهب بها إلى شَيء من حكم الانفصال ليس ذلك في عِفْرِيت ونظائرها، وذلك أن تاء النِّهَايَة والغُـــرْفَة وأشباهها، وإن لم تكن بمنزلتها في ضَارِبة من حيث لا يراد بها فصل مؤنث من مذكر، فإنها تفيد التأنيث على الجملة من حيث إن القصد أن يكون الاســـم المـــصوغ عليها في حكم ما تحته مؤنث، وذلك الحكم أنك تؤنث ما تـــسنده إلـــيه وتجريه عليه، فتقول: حَسُنَت الغُرْفَة وغُرْفَةٌ حَسَنَةٌ، وهي الغرفة فتعاملها معاملة المرأة والناقة، والتأنيث هو المعني الذي أوجب كونها منفصلة في الأصـــل، وإذا كـــان كذلك كان وجوده فيها من الوجه الذي ذكرت موجبا قصورها عن أن تبلغ مبلغ تاء عِفْرِيت ونحوها في الاتصال ودالاً على أن لها حظا من حكم الانفصال ليس لتاء عِفْرِيت، ألا ترى أن التاء الكائنة في عِفْرِيت ليس

(١) في ر، وظ (كانت أعني التاء).

فيها معنى أوجب لها الانفصال في غير هذه الحال، فيدعى بقاء ذلك الحكم معها بل هي متمحضة للبناء وتخصيص الصيغة فاعرفه.

فإن قلت: ما بالك جعلت حرف التثنية مما لا أصل لـــه في الانفصال؟ وقد جاء مبنيا عليه الاسم في نحو: مِذْرَوَان كما جاء التاء في النِّهاية، ومن أين لم يقل: إنه يكون منفصلا مرة ومتصلا أخرى كما قلت في التاء؟

فالجواب: أن ذلك لا يصح اعتقاده لما عرفتك في [1] باب التأنيث من أن بناء الاسم على التثنية ليس بقياس [2]، كبنائه على التأنيث من حيث إن التأنيث قـــد ارتفعـــت حقيقته في النِّهاية. وحقيقة [3]، التثنية باقية في مِذْرَوَان ونحوه، وإبطال الحكم مع زوال الحقيقة قوي في / القياس، وهو مع بقائها يضعف؛ لأن ٢٨٧/ب
الأحكام تتبع الحقائق أبداً، وعرفت أيضاً أن هذا المعني كان السبب في قلة نحو: مِذْرَوَان وكثرة نحو: النِّهاية، فالأسماء المصوغة على تاء التأنيث تتسع سعة ظاهرة نحو: الغُرْفَة والظُّلْمَة والإِدَاوة والعِلاَوَة والسِّعَاية والرِّعَايَة والرِّمْايَة والكِنَايَة، وغير ذلـــك ممـــا لا يحصى، ونحو: مِذْرَوَان لا يتجاوز أربعة أحرف مِذْرَوَان وثِنَايَان وخُصْيَان وأَلْيَان على أن منهم من يجعل خُصْيَان وأَلْيَان على الظاهر، ويزعم أن الواحد خُصْيٌ وأَلْي[4]، وإذا كان الأمر على ما وصفت علمت أن حرف التثنية لا ينبغـــي أن ينزل منزلة التاء في الحكمين معا؛ لأن هذا الحكم الذي هو تقدير اللزوم كان نادراً فيه، ومفقوداً من جهة المعنى في الحقيقة لم يقع به اعتداد، وهذا

---

(١) في ر، وظ (من).

(٢) انظر: ٧٠٢.

(٣) في أ (حقيقته).

(٤) انظر: المقتضب (٤١/٣)، والمنصف (١٣١/٢).

أردت بقولي في أول هذا الفصل: ما حقه الانفصال فلا يكون لـــه تأثير إلا في النادر [1]، فاعرفه.

فإن هذه المسألة أعني مسألة الطرف مشكلة كثيرة الشبه، واعلم أن هذا الاختلاف واحتمال الوجهين يكون ما دام بعد حرف اللين زيادة، فأما إذا وقع في الطـــرف الصحيح [2]، نحو: الكِسَاء والصّلاَء والقَلَنْسِي، فليس إلا الإعلال، فأما ما أنشده أبو عثمان من قول الشاعر:

إذَا مَـــا المَـــرْءُ صَـــمَّ فَلا يُنَادَى وأَوْدَى سَـــــمْعُه إلاَّ نِـــــدَايَا
ولاعَـــبَ بالعَـــشيّ بَـــني بَنـــيِه كفِعْـــل الهِـــرِّ تَحْتَرشُ العَظَايَا [3]

(١) انظر: ١٥١٨ (٢٨٥/ ب).

(٢) في ر، وظ (الصريح).

(٣) بيتان من البحر الوافر، اختلف في قائلهما فقيل: إنه المستوغر وهو عمر بن ربيعة بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن مرة، المؤتلف والمختلف (٢١٣).
وقيل:إنه أعصر واسمه قنبه بن سعد بن قيس عيلان بن مضر، معجم الشعراء(٤٦٦)، نسب إلى المستوغر في: طبقات فحول الشعراء (٣٤)، والمؤتلف والمختلف (٢١٣)، وأمالي المرتضى (١/١٧٠)، والكنز اللغوي: (٥٦).
ونسب إلى أعصر في اللسان (حمى) رواية عن الأصمعي.
الشاهد: قوله: "العَظَايَا"، شبه ألف النصب بهاء التأنيث فصحح الياء وإن كانت طرفا ووجه الشبه بينهما أن الهاء ينفتح ما قبلها، كما أن الألف كذلك، وأن الهاء تجيء لمعنى كما أن الألف كذلك وأن الهاء زائدة والألف كذلك.
ووردا بلا نسبة في الأصول (٣/٤٦٩)، وضرورة الشعر(١٤٠)، والخصائص (١/٢٩٢)، (٢/٣٧٦)، فيهما الأخير، وسر صناعة الإعراب (١٦٥) (الأخير)، والمحتسب (١/٧٧)، عجز الأخير، والمنصف (٢/١٥٥)، الأخير، والمخصص (١٥/١٧)، الأخير، والقوافي (١٧٦، ١٧٧)، وإصلاح الخلل (٤٠٤)، وضرائر الشعر: (٢٣٠)، واللسان (لمن).

فليس مما يعتد به، وإنما هو من الشاذ النادر، وحمل على وجهين:

أحدهما: أن يكون قلب الهاء ألفاً كأنه قال: العَظَايَة ثم العَظَايا.

والثاني: أن يكون تنزل ألف الإطلاق منزلة التاء للزومه في الشعر، فيصير الياء كأنها وقعت حشوا، فلا تهمز، فكيف تصرف الأمر، فليس هو مما يعرج عليه، ولا هذا التعليل مما يقع به اعتداد، وإنما يذكر هذا النحو لئلا يغتر به من لا يعرف الأصول، فيظن أنه مما يجوز استعماله.

قال صاحب الكتاب:

"وإذا سكن ما قبل الياء والواو اللتين هما لا ما صَحَّتَا فجرتا مجرى الصحيح، وذلك نحو: غَزْوٍ ودَلْوٍ ونِحْيٍ وظَبْيٍ؛ لأنه إذا سكنت العين لم تجتمع الأمثال، فاحتملت الياء والواو الحركات لضعف ما قبلهما بالسكون، فإن كان الساكن الذي قبل الآخر ألفا زائدة انقلبت الواو والياء همزتين، وذلك نحو:

٢٨٨/ أ العَلاَء والقَضَاء؛ لأن الألف لما / كانت زائدة صارت اللام كأنها [(١)]، وليت الفتحة كما وليتها في عَصَا ورَحًى، ألا ترى أنهم [(٢)] قالوا: عُتِيّ [(٣)] ومَرْضِيّ وعِصِيّ، فقلبوا كما قلبوها في أحْقٍ حيث كانت الواو زائدة، فإن كانت الألف غير زائدة صحت، وذلك نحو: غَايَة ورَايَة [(٤)]، ووَاوٍ [(٥)]؛ لأنها لم تَلِ فتحة العين كما وليتها في باب قَضَاء" [(٦)].

---

(١) في التكملة مرجان (وكأنها قد)، وفي التكملة شاذ لي (كأنها قد).

(٢) في التكملة مرجان (ألا تراهم).

(٣) في التكملة مرجان (عمي).

(٤) انظر: المنصف (١٤١/٢).

(٥) في التكملة شاذ لي (وواو وآية وآى).

(٦) التكملة شاذ لي (٢٦٧)، والتكملة مرجان (٥٩٩، ٦٠٠).

قال المفسر:

قد[1] تقدم في صدر الكتاب أن نحو: غَزْوٍ وظَبْيٍ يجرى مَجْرى الصحيح لسكون ما قبل الياء والواو وبينا العلة فيه [2]، فأما الواو والياء إذا وقع قبلهما[3] ألف مزيدة فقلبا همزة نحو: كِسَاء وقَضَاء والأصل قَضَاي، وكِسَاو، فقد تقدم في باب البدل من التصريف أنه على وجهين [4]، واستدل أبو علي [5]، على قوة أحد الوجهين، وهو أن يكون الألف بمنزلة الساقط حتى كأن الياء والواو قد وليتا الفتحة، فتقلبان ألفين كما قلبتا في عَصًا ورَحًي، ثم يجتمع ألفان هذه المنقلبة وألف فِعَال الزائدة، فتقلب الثانية همزة؛ لأنهم قالوا: عُصِيّ في عُصوّ، فقلبوا الواو الأخيرة؛ لأن الواو التي قبلها مدة زائدة، فلم يعتد بها، فصار الواو الثانية التي هي لام للفعل كأنها وليت الضمة، فصار في التقدير عُصُوْ مثل أَحْقُوْ، فقلبت الواو ياء كما قلبت في أَحْقي، ولما صار الواو التي هي لام إلى الياء وجب أن يصير إليه الواو الزائدة لوقوعها ساكنة قبل الياء، فقيل: عُصِيّ، وكذلك ألف قَضَاء لما كانت زائدة لم يعتد بها، فصار حرف اللين كأنه قد ولي الفتحة التي قبل الألف كما كانت واو عُصُوّ قد وليت الضمة في الصاد، وإذا كانت الألف غير زائدة، (لم تقلب)[6]، نحو: آي وَرايٍ لأجل أنها لا تكون في

---

(١) لم يذكر "اعلم" التي يذكرها عند بداية الشرح.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح (١٥٦، ١٥٧).

(٣) في أ (قبلها).

(٤) انظر: ١٢٩٩ .

(٥) في ر، وظ (أبو علي هاهنا).

(٦) (لم تقلب) ليست في أ.

حكـم الـساقط، (فـلا تلي الياء الفتحة في التقدير، فكيف تكون في حكم الـساقط)[1]، وهـي عـين الفعل، وكذا "واو" في اسم الحرف لا تصير الواو الأخـيرة همزة كما صارت في كِسَاء؛ لأن الألف التي قبلها عين الفعل، وهي تفصل بين الواو والفتحة لفظا وتقديراً أما اللفظ، فظاهر، وأما التقدير، فهو أنه عين الفعل وعين الفعل لا يكون في حكم الساقط، والألف في قَضَاء تفصل بين الفـتحة وحـرف اللين لفظا لا تقديراً من حيث إنها زائدة، وهي في الحكم كالـساقط، وقولهم: حُوٌّ في جمع أَحْوَى نظير رَاي وآي [2]، من حيث إنك لم تقلب الواوين مع كونهما طرفاً في جمع؛ لأن الواو الأولى عين فعل، فلا تحتمل تقدير السقوط كما احتملته الأولى في عُصُوٍّ لما كانت / مدة مزيدة، وإذا كان ٢٨٨/ب
كـذلك لم تكـن الواو في تقدير مجاوزة الضمة، فيلزم قلبها على حد أَدْلِي في أَدْلُو، وقد مضى بيان الوجه الثاني وما يتعلق به وأنه لم يصح إذا دخل التاء نحو: النِّهايَة، وذكر أبو علي نحو: غَايَة وغرضه أن الألف الواقع قبل حرف اللين إذا كان أصلا لم يقلب حرف اللين همزة بوجه، فلا يكون في نحو: غَايَة همزة دخل التاء أو لم يدخل لا أن نحو: غَايَة يترك همزة مع كون ألفه أصلا لأجل ما تقدم مـن أن الـتاء إذا دخل على حرف اللين لم يهمز في أكثر الأحوال، فإن كان الألـف الواقع قبله زائدةً نحو: النِّهَاية لخروجه عن الطرف وحكمه، ولو ذكر

---

(١) ما بين القوسين ليس في ر، وظ.

(٢) قال المازني: (وإذا كانت الألف ثانية وبعدها الياء لم تهمز الياء، وذلك نحو: ثَايَة وطَايَة ورَايَة لأنهم لو همزوها جمعوا على الحرف إعلال العين وإعلال اللام، ففروا من ذلك لما رأوه إجحافاً مفرطاً، وكذلك إن حذفت الهاء فقل: ثاي ورَاي وطَاي)، المنصف (١٤٠/٢، ١٤٤).

بدل غَايَة ورَايَة آي ورَاي لكان أوضح من حيث لا يتوهم أن التصحيح لأجل الياء ولكن غرضه ما ذكرت لك.

قال صاحب الكتاب:

وأما النَّفَيان[(١)]، والنَّزَوان[(٢)]، فإنما صحتا لسكون ما بعدهما، وهو الألف، ولــو لم يصح لأشبه فَعَالاً [(٣)]، من غير الياء والواو، وأما صحته في باب العين نحو: الطَّوَفَان، فلأنه خرج بزيادة الألف والنون من شبه الفعل كما خرج بألف التأنيث منه في قولهم: صَوَرَى [(٤)]، وحَيَدَى [(٥)]، ودَارَان ومَاهَان[(٦)]، شاذ[(٧)]، عن الجمهور"[(٨)].

(١) النَّفَـيان: نَفَيَان السحاب ما نفى من مائة فأساله، ونفيان السيل: ما فاض من مجتمعه كأنه يجـتمع في الأنهـار والإخـاذات ثـم يفـيض إذا ملأهـا فـذلك نفـيانه، تهـذيب اللغـة (٤٧٦/١٥، ٤٧٧)، وانظر: المنصف (٧١/٣)، واللسان (نفي).

(٢) النزوان: الارتفاع. المنصف (٦٠/٣).

(٣) انظر: المقتضب (٢٦٠/١)، والمنصف (١٣٥/٢، ١٣٦)، وسر صناعة الإعراب (٦٦٨).

(٤) صَوَرَى: اسم ماء. المنصف (٥٩/٣).

(٥) حَيَدَي: هو الكثير المحيد عن الشيء المنصف (٥٩/٣)، وانظر: الكتاب (٣٧٠/٣)، وشرح الشافية (١٠٥/٣)، والممتع (٤٩٢).

(٦) دَارَان: اسـم رجـل، ومَاهَـان مـثله الكـتاب ٣٧١/٢ والمنصف(٦١/٣)، وانظر: الأصول (٢٨٩/٣)، وشرح الشافيه (١٠٦/٣)، والممتع (٤٩٢).

(٧) قال ابن عصفور في الممتع (٤٩٢)، (فلم تعتل إلا ألفاظ شذت تحفظ ولا يقاس عليها وهي دَارَان، وهَامَـان وحَـادَان، وذلـك أنهم شبهوا في هذه الأسماء الألف والنون بتاء التأنيث، فكمـا أن تـاء التأنـيث لا تمنع الإعلال في مثل دَارَة ولاَيَة وقارة، فكذلك الألف والنون، ووجه الشبه بينهما أنك تحذفهما في الترخيم كما تحذف التاء، وكذلك أيضاً تحقر الاسم ولا تعتد بالألف والنون كما تفعل بالاسم الذي فيه تاء التأنيث).

(٨) التكملة شاذ لي (٢٦٧)، والتكملة مرجان (٦٠٠).

قال المفسر:

اعلم أن تصحيح الواو والياء في النَّفَيان والنَّزَوَان لأجل أنك لو قلبتهما ألفين لا لتقى الألف المنقلبة عن حرف اللين مع الألف الزائدة التي قبل النون، فكان يجب سقوط أحد الألفين، فيصير إلى نَفَان ونَزَان، فيشبه فَعَالا من تركيب نَزَن ونَفَن مثلا، فلما كان يؤدي القلب إلى تغيير البناء ترك ولزم التصحيح كما أنهم قالوا: قَاوَلَ فلم يقلبوا الواو بوجه؛ لأنه كان يؤدي إلى حذف، وليس من حيث إنك تقول: قال فيلتبس فَاعَل يفعَل، وأما الطَّوفَان فالواو فيه عين، وليس في اللفظ ما يمنع من القلب؛ لأن ما قبل الواو مفتوح، وما [1]، بعده متحرك، فلو قلت: طَافَان أمكن و لم يلتبس، وعلم أنه فَعَلاَن كما يُعْلَم أن قَالَ فَعَل، وقد ذكروا في تصحيحه وجهين:

أحدهما: أن التصحيح لما لزم في المُعَتلّ الأضعف، وهو المُعْتَلُّ اللام حمل المعْتَلّ الأقوى وهو المعْتَلّ العين عليه فقيل: الطَّوَفَان كما قيل: النَّزَوان كرهوا أن يصح الأضعف ويعتل الأقوى، فيكون بعكس ما أَصَّلُوه من تفضيل العين على اللام لكونها وسطا، ألا ترى أنهم لما جعلوا العين واللام معا حرفي علة نحو: طَوَيْت، ثم أرادوا الإعلال أَعلُّوا / اللام وصححوا العين، وكذا إذا أرادوا أن ٢٨٩/ أ
يحذفوا من الكلمة حذفوا اللام دون العين كدَمٍ ويَدٍ.

والثاني أن الاسم فرع على الفعل في الإعلال [2]، فيعَلّ إذا شابهه نحو: أن يُعَلّ بَاب ودَار لموازنته قَالَ وبَاعَ ومَعَاش ومَقَال لمشابهته أَقَال [3]، والطَّوَفَان

---

(١) في أ (وما تحرك بعده).

(٢) في ر، وظ (الاعتلال).

(٣) في أ (قال).

قـــد خرج من شبه الفعل بالألف والنون، فلا يشبه مثالا من الفعل، فلما كان كـــذلك ترك إعلاله، وأثبت على التصحيح الذي هو الأصل، وشبهه بصَوَرى وحَـــيَدَى من حيث إنهما خرجا بألف التأنيث من شبه الفعل، فلم تقلب الواو والـــياء فـــيهما، فيقال: حَادَى وصَارَى كما قلبت في بَابٍ ودَارٍ إذ وازن قَالَ وبَاعَ، فإن قلت: فَهَلاّ صححتم نحو: عَلاَة فتقولوا: عَلَوة لأجل أن تاء التأنيث تخرجه من شبه الفعل إذ لا يكون فيه التاء على هذا الحد.

فالجواب: أن تاء التأنيث زيادة موضوعة على الانفصال في الأصل، فلا يعتد بها في نحو: عَلاة ونَوَاة، فتجرى مجرى مالا تاء فيه، وإذا كان كذلك أشبه الفعل نحو: غَزَا ورَمَى فيعل هذا، والتاء تدخل الفعل على كل حال، فتنزل تاء عَلاَة منزلة التاء في غَزَت ورَمتَ إذ الأصل غَزَات ورَمَات، فهو كعَلاة وقَطَاة، وكذلك نحو: قَامَة وسَاعَة بمنزلة قَامَتْ وبَاعَتْ، فدخول التاء كيف يخرجه من شـــبه الفعل وهو موجود فيه، وليس كذلك ألف التأنيث والألف والنون؛ لأن ذلك لا يكون في الفعل بوجه، فالاسم بهما يخرج من شبه الفعل.

وأما مَاهَان ففيه قولان: أحدهما: أنه شاذ وكذلك دَارَن. والآخر: أنهما أَعْجَمـــيّان، فلا اعتداد بها قال شيخنا: ويجوز أن يكون قَدَّر الكلمة معتلة أولا نحو: مَاه ودَار، ثم ألحق الألف والنون كما أن من قال: الصَّلاَءة والعَبَاءَة أعلهما أولا نحـــو: الصَّلاَء والعَبَاء، ثم أدخل التاء، وهذا في التاء صحيح [1]؛ لأنه زيادة منفـــصلة، فيجوز أن تقدر دخولها بعد استقرار الكلمة على الوجه الذي تقدم، والألـــف والنون ليس مجراهما هذا المجرى؛ لأن الكلمة تصاغ عليهما، ولا يكاد

---

(١) في ر، وظ (أشبه).

يجـــيء سَـــعْدٌ وسَعْدَان مثل ضَارِب وضَارِبة؛ فالأقوى في مَاهَان ودَارَان أنهما أعجميان [1].

قال صاحب الكتاب:

"وإذا كانت الواو لاما وقبلها كسرة، فليس فيه [2]، إلا القلب، وذلك نحو: غَازِيَة ومَحْنِيَة [3]، ولم يجز فيه (غير)[4]، القلب إذ قلبوها للكسرة [5]، مع حجــز حــرف بيــنهما في قولهم: هو ابنُ عَمِّي دِنْياً، وهو من دَنَوتُ وقالوا: قِنْيَة[6]، وهو من الواو [7].

قال المفسر:

٢٨٩/ب اعلــم أن غَازِيَــة ومَحْنِيَة/ أصلهما [8]، غَازِوَة ومَحْنِوة لكن الواو إذا وقعــت لا ما وقبلها كسرة انقلبت ياء، وذلك أنها وإن كان من حكمها أن تتحــصن بالحركة، وتمتنع بقوتها من جذب الكسرة لها إلى الياء، فتصح كما صحت في عِوَض، فإنها إذا كانت لاما كانت بمنزلة الساكنة الواقعة حشواً في

---

(١) في ر، وظ (ودران فيقال: أنهما).

(٢) في التكملة شاذ لي (فيها).

(٣) انظر: الكتاب (٢/٣٨٣)، وسر صناعة الإعراب (٥٨٧، ٧٣٤، ٨١٩)، والمنصف (٢/١٣٦).

(٤) (غير) ليست في (أ).

(٥) في أ (الكسرة).

(٦) انظر: الكتاب (٢/٣٨٣)، وسر صناعة الإعراب (٧٣٦).

(٧) التكملة شاذ لي (٢٦٧، ٢٦٨)، والتكملة مرجان (٦٠٠، ٦٠١).

(٨) في أ (أصلها).

قلب الكسرة إياها (ياء) [1]، وذلك أن اللام طرف والطرف موضع التغيير على مَامــضى في غير، موضع، ثم إن اللام موضع يكثر فيه قلب الواو ياء كأَغْزَيْت وأَخَوَاتِها[2]، ولأن الفتحة الكائنة في لام غَازِيَة ومَحنِيَة مجتلبة لأجل تاء التأنيث، وليـــست بمتمكنة فيه بدلالة أن التاء إذا فارقها زالت الحركة وعاد الحرف إلى السكون، وإذا كان كذلك صار الحركة في حكم مالا يعتد به فيصير اللام من غَازِيَـــة كأنه ساكن، وإذ سكن لم يكن إلا القلب إلى الياء ومعنى آخر يجمع هذه المعاني، وهو أن التاء زيادة منفصلة تلحق الكلمة، فكان أولاً غَازٍ ومَحْنٍ، ثم دخلـــت الـــتاء، والقلب في غَازٍ ومَحْنٍ لازم كما ترى، فلما كانت الكلمة يلزمها هذا القلب في أول أحوالها بقي الحكم مع دخول هذه الزيادة عليها؛ لأن هذه الحالة التي هي حالة التاء فرع من وجهين:

أحدهما: أنها حال زيادة.

والثاني: أنها حال التأنيث [3]، وتلك الحال أصل من حيث إنها حال تَعَرٍّ من الزيادة وحال تذكير، فكان اعتبار تلك الحال وتغليب حكمها أولى، وقوى أبو علي القلب في هذا بقولهم: دِنْيا وقِنْيَة، وهما من دَنَوْت وقَنَوْت، وذلك أنهم إذا كانوا قد جوزوا قلب الواو في موضع اللام للكسرة مع وقوع حرف حاجز بيـــنهما كان القياس أن يلزم القلب إذا وليت الكسرة اللام نحو: غَازِيَة ومَحْنِيَة فاعرفه.

---

(١) (ياء) ليست في (أ).

(٢) من أخواتها (غازيت واسترشيت واستدنيت)، انظر: (١٠٥٢، ١٠٧٠).

(٣) في ر، وظ (تأنيث).

قال صاحب الكتاب:

"باب [1] تقلب فيه الياء إذا كانت لاما واواً "

وذلك فَعْلَى إذا كان اسما نحو: تَقْوَى والبَقْوَى [2]، وهو من تَقَيْت وبَقَيْت [3].

قال المفسر:

اعلم أن فَعْلى إذا كانت اسما ولا مها ياء قلبت الياء فيها واواً لغير علة ألا ترى أن البَقْوى من بَقَيْت والتَّقْوَى من تَقَيْت والشَّرْوَى من شَرَيْت والرَّعْوَى من رَعَيْت، وهذا كل فَعْلى إذا كانت اسما.

فإن كانت صفة لم تقلب وذلك نحو: صَدْيَا وخَزْيَا في تأنيث صَدْيَان وخَزْيَان وقد بقيت الياء على حالها [4]، كما ترى، و لم تقل: صَدْوَى / وخَزْوَى ٢٩٠/أ
كما قلت: شَرْوَى، وقال صاحب الكتاب في قلب الياء في هذا الباب إلى الواو: إنهم جعلوا ذلك تعويضاً للواو من كثرة دخول الياء [5] عليها، واستطرف أبو عثمان هذا الباب، وأشار إلى قصور التعليل فيه، وأن الاعتماد على كونه محكيا

---

(١) في التكملة مرجان (باب ما).

(٢) البَقْوَى والبَقْيَا: هي الإبقاء مثل الرَّعْوى والرَّعْيَا من الإرعاء على الشَّيء وهو الإبقاء عليه، تهذيب اللغة(٣٤٧/٩).

(٣) التكملة شاذ لي (٢٦٩)، والتكملة مرجان (٦٠١).

(٤) انظر: الكتاب (٣٨٤/٢)، وسر صناعة الإعراب (٨٧، ٨٨، ٥٩١، ٥٩٢)، والمنصف (١٥٧/٢، ١٦٠)، والممتع (٥٤٢).

(٥) الكتاب (٣٨٤/٢).

عن العرب [(١)]، واستمر أصحابنا في علته على حديث التعويض، فقالوا: إن الياء لما كانت تدخل على الواو أبداً، وتتسلط عليها في أكثر الكلام غلبوا الواو في هذا الموضع، فقلبوا الياء إليها ليكون ذلك تعويضا [(٢)]، لها وكائنا بإزاء ما لحقها من تسلط الياء واستيلائه، وغلبة الياء على الواو في القلب [(٣)]، ظاهرة، وذلك أن هَاهُنَا أبواباً كثيرة يستمر (فيها)[(٤)]، قلب الواو ياء، فمن ذلك كل مصدر على فِعَال نحو: القِيَام، وكذلك الافْتِعَال والانفعال نحو: الاجْتِيَاز والانْحِيَاز، وكذلك كل فعل ماضٍ مبني للمفعول به مما عينه أو لامه واو نحو: قيل وغُزِيَ، في أَفْعَل وفَاعَل واسْتَفْعَل وفَعَّلَ وانْفَعَل وأخواتها من ذوات الزيادة نحو: أَغْزَيْت تُغْـزَى وغَازَيت تُغَازِي واسْتَغْزَيْت تُسْتغْزَى ورَجَّيْت تُرَجِّى، وكذا فَعِل نحو: شَقِيَ ويَشْقَيَان، وفي الاسم نحو: غَازِيَة، وغير ذلك مما كل نوع منه باب واسع لا يحصر، وليس للواو دخل على الياء إلا في القليل كقلبهم الياء إذا سكنت وانظم ما قبلها نحو: مُوقِن ومُوسِر، وذلك حاصل للياء بإزائه سواء في نحو : مِيعَاد ومِيقَات بل الياء فيه أقوى من الواو ، وذلك أن الياء قد يحتال في تخليصه من هذا القلب بأن تبدل من الضمة كسرة كقولهم في جمع أَبْيَض: بِيض يُحَوِّلون ضمة فُعْل كسرة، فلا يقولون: بُوض كُحْمر حرصا على سلامة الياء، ويعاملون الواو بالعكس من ذلك فيحولون الضمة كسرة لئلا يصح الواو وينقلب إلى الياء كقولهم في جمع دَلْوٍ: أَدْلٍ ينقلون أَفْعُل إلى أَفْعِل ليصير الواو ياء

(١) المنصف (١٥٧/٢، ١٦٣).

(٢) انظر: المنصف (١٥٧/٢، ١٥٨).

(٣) في القلب ليست في ر و ظ

(٤) (فيها) ليست في (أ) .

كقــولهم في عُصُوّ: عِصِي [1]، فهذا ونحوه يقفك على فضل تغليب الياء على الواو، فإذا كان كذلك جاز أن تغلب الواو على الياء في بعض المواضع ليكون التــصرف موضــوعا على اعتدال، ومصونا عن الميل على أحد الطرفين دون الآخــر، فالتعادل محمود في الأحوال كلها، وكان شيخنا يقول: لما كان الياء تــدخل على الواو كثيرا غلبوا الواو في هذا الباب تعويضا لها ، فكان لها هذه الجــولة، فيذكر هذه اللفظة كالملح والمستطرف والمشير إلى أن هذا التعليل/ ٢٩٠/ب تأنــيس وتقريب، وعندي فيه، طريقة تكشف عن وجه التحقيق فيه، وتبين أن هذا القلب قياس جار على مذاهبهم المألوفة، وذلك أن القلب على ضربين:

ضــرب مستمر لعلل توجب طرده كقلبهم الواو لسكونها وانكسار ما قبلها في مِيقَات، وإبدالهم الألف من الياء والواو إذا تحركتا مع انفتاح ما قبلهما كقَــالَ وبَــاعَ، فالعلة هي الثِّقَل الموجود في اللفظ بالواو الساكنة الظاهرة بعد الكــسرة، والاستنكار الحاصل في توالي الحركات على حرف اللين، واكتنافها لــــه مــع أن حروف اللين منافية للحركة في أنفسها لكونها أنفاسا ومدات بدلالة أن منها مالا يحتمل التحريك، وهو الألف، وهكذا ما رُوعي به معنى من المعاني كقلبهم الواو في أَغْزَيْت للزوم قلبه في تُغْزَى، وما جرى ذلك المجرى من الأحوال التي يراعى فيها التشاكل.

---

(١) قال أبو عثمان (فإذا جاءت الواو ثقيلة مثل هذه الواو، وكان الذي هي فيه جمعا قلبت الواو ولم يجز ثباتها، وذلك نحو: عَصاً وعصِيٌ وعَاتٍ وعتِي، وإن شئت كسرت أول الكلمة وإن شئت ضممته)، وقال ابن جني: (إنما كسروا فاء عِصِيّ إتباعا لكسر العين ليكون العمل من وجه واحد)، المنصف (١٢٣/٢).

والـضرب الآخـر من القلب والإبدال ما ليس لعلة، وإنما هو لمقاربة ومناسـبة بين الحرفين كإبدالهم الحروف الصحيحة بعضها من بعض نحو: قلب الهـاء همـزة في ماء، وقلب الهمزة هاء في هَرَقْت الماء وهَنَرت الثوب (وحكى شيخنا أن أعربيا قال: كَحَلَني بما تُكْحَلُ به العُيُون الدَّاءَة

فهـذا على فَعِل مثل رجل خَافٍ [١]، وشَجَرَة شَاكَة، ويجوز عندي أن يكون وصف بالداء الذي هو المصدر في الأصل وأنث مبالغة كما قال:

والحَـيَّةُ الحَتْفَة الرَّقْشَاء أَخْرَجَها ... مـن جُحْرِهَا آمنَاتُ اللهِ والكلِمُ [٢]

وكقـولهم: فرسٌ طَوْعَة العِنَان وامرأة عَدْلَة، فيكون دَاءَة فَعَلة [٣]، بفتح العين)[٤]. وكإبدال اللام من النون في أُصَيْلَال، والأصل أُصَيْلان [٥]، فكما أن القلب في هذه الحروف ليست لـه علة غير أن الحرف لما شاكل صاحبه جاز أن يـبدل منه ليكون قد قضى حق المجانسة بينهما كذلك الياء في تَقَيْت قلبت واواً في الـتقوى لما بين الواو والياء من التجانس، وكفى دليلاً على تمكن هذا الـنوع مـن القلب في كلامهم أنهم قد وضعوا باباً يستمر فيه قلب الحروف المـتقاربة بعضها إلى بعض، وهو باب الإدغام [٦] إلا أن حروف [٧]، اللين لما

(١) انظر: الكتاب (٢/٣٦٨).

(٢) تقدم وروده (١٤٨٨) (٢٧٧ / ب).

(٣) في أ (فعالة)، انظر: (١٤٨٨) (٢٧٧/ ب).

(٤) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ).

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب (١/٣٢٠).

(٦) انظر: (١٦٥١) (٣١٩/ أ).

(٧) في أ (حرف).

كـــان النوع الأول قد شاع فيها ولزمها في أكثر أحوالها لما يعترض عليها من الحركات المنافية لها صار هذا النوع من القلب كالغريب المستبدع فيها، فنسب إلى الشذوذ والخروج عن المعتاد.

فأما إذا راجعت الحقيقة، فليس فيه ما يوجب استنكاراً، ويقتضي نفرة، ويمكن أن يفسر/ قول صاحب الكتاب بأن جعلوا ذلك تعويضاً للواو على وجه ١٩٢/أ يـــؤكد هـــذه الطريقة، وذلك أن الواو وإن كانت قلبت ياء في هذه الأبواب الكـــثيرة لعلل، فإن حق المجانسة مراعى مع تلك العلل بيان هذا أنّا وإن جعلنا العلـــة في قلب الواو من مصدر قَامَ يَقُوم حيث قيل: قِيَام قصدهم أن يشاكل المصدر الفعل في الاعتلال ، فإن هذه العلة تؤثر بعد أن تساعدها المشاكلة إذ لو كانت الواو مخالفة للياء غير مقاربة لها، وكانت منزلتها منها بمنزلة العين والقاف مـــثلا لم يكن لهذه العلة تأثير في قلبها إليها، وإذا تقرر أن الياء لم تدخل على الـــواو للعلل المعلومة وحدها، واحتاجت معها إلى أدلة نحو المشاكلة كان من القـــياس أن يراعـــى للواو هذا الحق على الياء، فيقام مقامها في بعض المواضع لتكون قد أعطيت بحق مجانستها للياء عوض ما أخذ للياء منها بسبب هذا الحق، ولا يكـــون قد روعي الحق لإحدى الأختين، وتركت الأخرى منحوسة الحظ، ويؤكد هذا أن الهمزة لما أبدلت من الهاء في مَاءٍ أبدلت الهاء من الهمزة في هَنَرْت وهَرَقْت، وكذا الحروف المتقاربة في باب الإدغام إذا أدغم واحد منها في آخر أدغم ذلك الآخر فيه في الغالب، فلما قيل: أجَدتّ، فأدغم الدال في التاء قيل في وتدٍ: ودّ، فأدغم التاء في الدال، وهكذا الحكم الغالب في الجميع ما لم يمنع منه مانـــع كامتـــناعهم من إدغام الميم في الباء مع إدغامهم الباء في الميم لما تراه في

بابه[1]، إن شاء الله، فالتعويض إذا فسر على هذا كان تعليلا صحيحا، وخرج عــن أن يكون تَعَلُّلاً، فإن قلت: فإذا كانت العلة في قلب الياء من التَّقْوى هي المشاكلة، فما بال صَدْيًا وخَزْيًا لم تقلب والعلة موجودة ولا مانع يمنع.

فالجواب أنا لو قلبنا كل ياء يمكن قلبه إلى الواو، لأدى ذلك إلى إبطال معـــنى القلب والإبدال، وذاك أن الإبدال يتصور بأن يُبْنَى التركيب على حرف يستمر عليه في أحوال كثيرة، ثم يؤتى في بعض أحواله بحرف آخر، فيقال: إنه بـــدل منه، فلو لم يقل: وَقَيْت أَقِي وِقَايَة وَرَعيْت أَرْعى رِعَايَةً لم نكن نقول في الـــتَّقْوَى والرَّعْوَى: إن [2] الواو بدل من الياء، وكذا لو لم يقل: غَزَوْت أَغْزُو ودَلَوْت أَدْلُواً، أو دَلوٍ ودَلْوَان لم [3] نقل في غُزِيّ وأَدْلِيك: إن الياء بدل من الواو هذا ولو قلب كل ياء واواً بحق [4] المجانسة لوجب/ أن تقلب كل واو ياء إذ لا ٢٩١/ب فـــضل لأحدهما على الآخر في العلة، وذلك يتنافى ويتناقض حتى لا يتصور ياء ولا واو، وإذا ثـــبت هـــذا عـــرفت أن الإبدال لأجل التقارب، فهو أن ينوب أحـــدهما عن الآخر في بعض المواضع، ومتى لزم أن يكون ذلك في موضع دون موضـــع لم يكـــن لأحد أن يقول: لم خص بالاسم دون الصفة ؟ إذ لو خص بالصفة لكان هذا السؤال متجها على أن أصحابنا قد قالوا: إن الاسم كان أولى بذلك قال شيخنا؛ لأنه أقوى من الصفة، فكان أحمل لهذا التغيير، واستدلوا على

---

(١) انظر: ١٦٦٦.

(٢) في ر، وظ (في).

(٣) في أ (ما).

(٤) في ر، وظ (لحق).

ذلـــك بأنهم قالوا: جَفْنَه وجَفَنَات بالتحريك، وصَعْبة وصَعْبَات بالإسكان [1]، فلما أرادوا الفرق بين الاسم والصفة، غيروا الاسم دون الصفة؛ لأنه أمكن منها فهـــو أولى بـــأن يقع التصرف فيه، وهذا النحو من القول تقريب إذ لقائل أن يقول: إن الصفة كانت أولى بهذا التغيير من حيث إنكم أجمعتم على أن الأسماء تابعـــة للأفعال في الإعلال، وقلتم: إن مالا يشابه منها الفعل ولا يوازنه لم يعل كالطَّـــوَفَان، والصفة أشبه بالفعل من الاسم من حيث إن الفعل هو الأصل في الوصفية فاعتماده[2]، على ما قدمت، وهذا يذكر لفضل تأنيس وتحسين، وقد يجـــرى في كـــلام أصـــحابنا أن الياء قلب واواً في هذا النحو فرقا بين الاسم والـــصفة[3]، وذلك أيضا على سبيل التأكيد، والتقريب بمعنى أن الياء لما قلب لمـــراعاة حكم المشاكلة واعتبار التعويض، ولزم أن يخص بموضع دون موضع، ويكون في قبيل دون قبيل حصل منه فائدة أخرى، وهي أن انفصل الاسم من الصفة، فكانت هذه الفائدة نتيجة هذا التصرف والاعتبار، فأما أن يكون القلب للفرق خاصة قصداً فضعيف، ثم إن هذا الإبدال بمنزلة جَبَيْتُ الخَرَاجَ جِباوة من وجه، ومفارق لـــه من وجه آخر.

أمـــا وجـــه مشابهته لـــه فمن حيث إن الواو في الموضعين [4]، إبدال لـــتقارب الحـــرفين فقط لا لَشيء دعا إلى قلب الياء واواً كما كان في مُوسِر ومُوقِن مثلا.

---

(١) انظر: المنصف (١٥٨/٢).

(٢) في ر، وظ (فالاعتماد).

(٣) انظر: المنصف (١٥٧/٢).

(٤) في أ، ود (موضعين).

وأما وجه مفارقته لــه فمن حيث إنه قد جعل لــه في هذا الموضع باب يــستمر فيه، فكل فَعْلى اسما يلزمها هذا الإبدال، وليس كل مصدر كان مثل جِبَاية نجد فيه ذلك، فلا يقال: رِعَاوة في [1] مصدر رَعَيت لاتفاقهما في الوزن، والمصدرية كما قيل: الرَّعْوى والتَّقْوَى لاتفاقهما في [2] / الوزن والاسمية، ثم إن ٢٩٢/أ
طــرده في بـــاب يدل على أنه أمر قُصِدَ قَصْدُه واعتبار اعتبر، وليس عن اتفاق وتغيير صدر عن مجازفة؛ لأن حكم ما هذا سبيله أن يرد في مواضع مختلفة، ولا يكـــون لــه قانون وحَدٌّ ونظام فاعرفه، وأحسن تَفَهُّم هذا الفصل، فإنه موضع يغمض قليلا، ويتسرع إليه المغالطات.

قال صاحب الكتاب:

ومـــن هذا قولهم: العَوَّى للنجم، وهو من عَوَيت، ومعناه لَوَيْت، وأما قولـــه تعالى: ﴿**كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا**﴾[3]، فمن هذا الباب؛ لأنه من الطُّغْيَان، وحكى أبو الحسن طَغَا يَطْغُو فهي على هذا تكون كالدَّعْوى من دَعَوت، فهذا القلب في الأسماء"[4].

قال المفسر:

اعلم أنه قد تقدم بيان قلب الياء واواً [5]، والآن يلزمك أن تنظر إلى كل فَعْلَـــى اسما وتبحث عن أصل لامها، فإن كان ياء فاعلم أنه مقلوب، وإن كان

---

(١) (في) معادة في (أ).

(٢) في أ (في الاسم والوزن والاسمية).

(٣) سورة الشمس (الآية: ١١).

(٤) التكملة شاذ لي (٢٦٩)، والتكملة مرجان (٦٠١).

(٥) انظر: ١٥٣٤.

واواً فـــاعلم أنه أصل، فلام الشَّرْوَى مقلوب؛ لأنها من شَرَيْت وشَرْوى الشَّيء مثله، والأشياء تقابل وتُشْتَرَى بأمثالها والرّعْوَى من رَعَيْت والبَقْوَى من بَقَيْت الشيء أي انتظرته، والبَقْوَى والبَقْيَا بمعنى واحد وينشد:

فَمَـــا بَقْـــوَى عَلَـــيَّ تَرَكْتُمانِي ولَكِـــن خِفْـــتُمَا صَرَدَ النِّبَالِ [(١)]

وهي في المعنى إلى بَقِيَ أقرب منه إلى بَقَيْت الشَّيء ألا تراك تقول: أَبْقَيْت عليه كما تقول: فعلت ذلك بَقْوَى عليه وبُقْيَا عليه غير أن بَقي لا دليل فيه على كـــون الـــلام ياء من حيث إنه موضع ينقلب فيه الواو ياء نحو: شَقِيَ، فلذلك رجعـــنا إلى مـــا هو من هذا التركيب، وهو بَقَيْت الشَّيء؛ لأنه فَعَلْت مفتوح

---

(١) بيت من البحر الوافر قائله اللعين المنقرى هو منازل بن ربيعة من بني منقر ويكنى أبا أكيدر.

أخباره في: طبقات فحول الشعراء (٤٠٢)، والشعر والشعراء (٤٩٩)، والاشتقاق (١٥٣).

أبقي عليه بقيا: أشفق عليه ورحمه، صرد النبال، إخطاؤها أو إصابتها أي إخطاء نبالكما أو إصابة نبالي.

يقول: فخفتما وقع نبالي فيكما ونفوذها فأظهرتما ترك الهجاء.

الشاهد: قوله: "بَقْوى" وقد بين الشارح وجه الاستشهاد.

ورد في: الأضداد لقطرب (١٤٣)، والأضداد للأصمعي (٦٠)، والعين (٩٨/٧)، وطبقات فحول الشعراء (٤٠٣)، والأضداد للسجستاني (١٣٧)، والشعر والشعراء . (٤٩٩)، ومجالس ثعالب (٥٨٧)، والأضداد لابن الأنباري (٢٦٥)، والأضداد لأبي الطيب (٤٤٠)، وتهذيب اللغة (١٣٩/١٣)، وسر صناعة الإعراب (٥٩١)، والأفعال للسرقسطي٣٧٦/٣، والتمثيل والمحاضرة : ٢٩٤ ، وأساس البلاغة (صرو)، ونسبه إلى الصلتان، والفلك الدائر ١١٤ (واللسان (صرد)، والخزانة (٢٠٨/٣)، والتاج (صرد).

روى "بقيا" في ما عدا سر صناعة الإعراب.

العـــين، فلا ينقلب فيه الواو كَغَزَوْت، فإذا وجدنا فيه الياء علمنا أنه أصل على أن معنى الانتظار متوجه في البَقْوَي؛ لأن معنى البَقْوَى على الإنسان تأخيرك أمره وانتظار ما يكون منه أو ترقب حال من الأحوال التي يرجع في فصل أمره إليها في المنتظر، والتَّقْوَى من وَقَيْت، والأصل الوَقْوَى، فقلب الواو الذي هو فاء تاء كما قلب في تَقَيْت وفي التُّقَي، وأما العَوّى لاسم النجم، فمن عَوَيت أي لَوَيَتْ، قال شيخنا عن أبي علي؛ لأن هذا الكوكب على صورة ألف ملويّ (١) وأنشد:

أسْـــقَي الإلَـــهُ دَارَهـــا فَـــرَوّى نَجْـــمُ الثُّـــرَيَا بَعْد نَجْمِ العَوَّى (٢)

فَعَـــوَّى فَعْلَى من عَوَيْت، وكان الأصل عَوْيًا، والياء والواو إذا اجتمعا وسبق أحدهما بالسكون قلب الواو ياء كطَوْيت طَيًّا ولَوَيْتُ لَيًّا، فكان الأصل / ٢٩٢/ب فيها أن يقال: عَيًّا إلا أن هذا الباب لما خص بقلب الياء إلى الواو كان الواجب أن يسلم فيه الواو الذي هو عين، فقلبت الياء من عَوْيَا واواً، وأدغم العين فيه، فقـــيل: عَوّى، و لم يجز أن يعتبر الحكم الآخر الذي هو قانون في الواو والياء إذا اجتمعا سابقا أحدهما بالسكون لأمرين:

---

(١) قال في تهذيب اللغة (٣/٢٥٦)، (قال شمر: العَوَّاء خمسة كواكب كأنها كتابة ألف أعْلاها أخْفَاهَا، ويقال كأنها نون).

(٢) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله.

الشاهد: قوله: "العَوَّى".

العوى : إحدى منازل العَمر.

ورد في المذكر والمؤنث لابن الأنبارى (٤٢٢)، ومجالس العلماء للزجاجي: (١٤٩)، والمذكر والمؤنث للسجستاني (١٧٥)، وسر صناعة الإعراب (٨٧).

أحدهما: أن الياء في عَوْيَا إذا كان قد ثبت لــه حكم آخر يوجب صرفه إلى الواو لم يكن قد اجتمع واو وياء بل كان بمنزلة ما عينه ولامه واو نحو: أن يبني فَعْلَى من باب قُوّة وحُوّة.

والــثاني: أنا لو اعتبرنا الحكمين جميعا؛ لأدى إلى التناقضِ، بيانه أنك لو قلبت الواو من عَوْيَا ياء لاعتبار الأصل الثابت في طَوَيْت طَيًّا، ثم قلبت الياء واواً لمراعاة حكم فَعْلى هذه صار إلى قولك: عَيْوَى، وأفضى الحال إلى ياء وواو سبق أحدهما بالسكون، فكنت حينئذ تحتاج إلى أن تقلب الواو الذي أبدلته من الياء كما قلبت واو سَيْوِد في سَيِّد، وهذا تناقض بَيِّن.

وأمر آخر، وهو أن فَعْلى اسما إذا كان من حكمها أن تصرف لامها إلى الــواو وهــو ياء في الأصل كان الأولى لها والأشبه بها أن يحافظ على الواو في عينها وهي أصل وتمنعه القلب فاعرفه.

وقــد مُدَّ العَوّى فقيل: العَوّاء، وفيه ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون المد تولد من إشْبَاع فتحة الواو بمنزلة:

وأَنْــتَ مِــن الغَوائِل حين تُرْمَى ... ومــن ذَمِّ الــرِّجَال بمُنتَزَاحِ [(١)]

الأصــل مُنْتَزَح، فأشبعت فتحة الزاى، فكذلك من يقول: العَوّاء يشبع فتحة الواو من العَوّى، فينشأ منها ألف فتجتمع ألفان، فتقلب الأخيرة التي هي ألف التأنيث همزة، وتصير بمنزلة الممدود لهذا السبب نحو: حَمْرَاء وصَحْراء [(٢)]، وهــذا قــول شيخنا، وذكر أن المد قليل لا يأتي إلا في ضرورة شعر قال: ولو

---

(١) تقدم وروده ٦٢٦.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب (٨٩)، والمنصف (٢/١٥٩).

كانت العوّى إذا مُدَّت فَعْلاء بنيت في أول أحوالها من عَوَيْت لوجب أن يكون عَيَّاء إذ كان يكون عَوْيَاء فيكون حكمه حكم طويت طيّاً، ولا يجوز أن يقدر قلـــب الياء واواً في الممدود؛ لأن ذلك مقصور على فَعْلى مقصورة اسماً، وليس بقـــياس يتـــسمر في كل شيء كما عرفتك، فليس لنا إلا أن نقصره على بابه المسموع كما ليس لنا أن نبدل الهمزة من الهاء في الجاه قياساً على مَاءٍ وشَاء.

والوجه الثاني: أن يكون فَعَّالاً من عَوَيْت، فيكون كالشَّوَّاء من شَوَيْت، فيكون الهمزة منقلبة عن لام الفعل على تقدير عَوّاى.

والـــثالث: أن يكـــون /شاذاً لما حكى أن بعضهم يقول: عَوَى الكلب عَـــوَّة[(١)]، فـــيقلب الياء إلى الواو، ويقويه أنه عَلَم والأعْلام تأتي فيها التغييرات الخارجة عن القياس كقولهم:رَجَاء بن حَيْوة[(٢)] ومَكْوزة[(٣)] ومَحْبَب[(٤)]، وما أشبه ذلك والصحيح هو القول الأول؛ لأن المد لا يكاد يجيء فيه إلا في شعر نادر. ٢٩٣/ أ

وأما الفَتْوَى فقد قالوا: إنها من الياء وأن الأصل الفُتيَا [(٥)]، وأخذوها من الفتى، والفتى لامه ياء بدلالة قولهم في تثنية فَتَى: فَتَيان كقوله سبحانه: ﴿**وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ**﴾[(٦)]، كأن صاحب الفَتْوى يحتاج إلى رَأْيٍ فَتِيٍّ وفكرٍ ثاقبٍ ماضٍ.

---

(١) انظر: المنصف (١٦٠/٢).

(٢) الأصل حيَّة واللام إنما قلبت لضرب من التوسع وكراهة التضعيف، ولأن الكلمة أيضاً علم والأعلام قد يعرض فيها مالا يوجد في غيرها.

(٣) مَكْوَزَة: جاء على الأصل مصححا والقياس أن يعل فيقال: مَكَازة.

(٤) مَحْبَب: جاء على الأصل، والقياس أن يدغم فيقال: مَحَبّ.

(٥) انظر: المنصف (١٥٨/٢).

(٦) سورة يوسف (الآية: ٣٦).

والطّغْوَى من طَغَيْت طُغْيَاناً مثل الرّعوى من رَعَيْت، وإن حمل على طَغَا يَطْغو كما حكاه أبو الحسن كان أصلا كالدّعْوَى من دَعَوْت، وهكذا كل ما وجدت لامه واواً في الاشتقاق، والواو فيه أصل كالعَدْوَى والنَّجْوى من عَدَوْت ونَجَوْت.

قال صاحب الكتاب:

"فأمـــا الصفات فإن الياء تصح فيها، وذلك قولهم: صَدْيَا وخَزْيَا ورَيَّا، ولو كانت رَيّا اسما لكانت رَوّى (1) "(2).

قال المفسر:

قـــد (3) تقدم أن قلب الياء في فَعْلَى مقصور على ما كان اسما من هذا المـــثال، وأن مـــا كان منه صفة سلم الياء فيه ومضى بيانه (4)، فَخزْيا، وصَدْيا صـــفتان مـــن خَزْيَان وصَدْيَان كسَكْرَان وسَكْرى، وقوله: "لو كانت رَيًّا اسما لكانـــت رَوَّى" بمعني أن رَيًّا وإن كانت تستعمل اسما فيقال: طَابَ رَيَّاه بمنزلة طَـــابَ رَائحَـــتُه، فإنه صفة الأصل رائحته رَيًّا كما يقال: نَديّة، والرَّوائح أبدا توصـــف بالتّعَـــرّي من اليبوسة، وكونها حرة لينة والرَّي (5)، هو الأصل في الـــنعومة واللـــين، والصفات الموجودة في الناضر والرَّطب، ألا تراهم يقولون:

---

(1) انظر: الكتاب (٣٨٤/٢)، والمقتضب (١٧٠/١)، والأصول (٢٦٦/٣)، وسر صناعة الإعراب (٨٨، ٥٩٢)، والمنصف (١٥٧/٢، ١٥٨)، والممتع (٥٤٢).

(2) التكملة شاذ لي (٢٦٩)، والتكملة مرجان (٦٠١).

(3) لم يذكر (اعلم) التي يذكرها عند بداية الشرح.

(4) انظر: ١٥٣٤.

(5) في أ (الذي).

غصن رَيَّان؛ لأن نَضَارته رَيَّة من الماء الذي ينفي عنه اليبس والجَسَاوة [١]، وإذا كانـــت صفة كان الأصل رَوْيَا، ولزم ياءها التصحيح، وإذا صح الياء مع الواو علـــى هـــذه الصفة انقلب الواو ياء كما انقلب في رَيَّان، ولو كانت رَيًّا اسما لكانـــت يقلب لامها الذي هو ياء واواً، وكان الواو الذي هو عين في رَوَيْت يسلم لزال [٢]، اجتماع الواو والياء، ويصير مدغما في الواو المقلوب عن الياء، فكانت تكون رَوّى كما مضى في العَوَّى [٣]، وهذا الحكم إذا كانت رَيًّا اسم امـــرأة تعتـــبر فيها حالها في الأصل، ولا يعتد بما دخله من الاسمية المكتسبة من الـــنقل، فإن قلت: فإن الأعلام إذا اعتبر فيها حال الوصفية استعملت بالألف واللام، فيقال: الحَسَن والعَبّاس (تقديراً لما قدر في حال التسمية/ وتنبيها على أنه ٢٩٣/ب قـــيل: هـــذا الرجل الحَسَن)[٤]، والرجل العَبَّاس، ثم غلب فصار علما كسائر الـــصفات الغالـــبة نحو: الصَّعِق ليَزيد [٥]، بن عَمْرو أصابته صاعقة فقيل: يزيد الصعق، ثم غلب عليه فصار إذا قيل: الصَّعِق دل عليه دلالة الأعلام على المسمين بهـــا، ولم نرهم قالوا: الرَّيًّا في تقدير المرأة الرَّيَّا، ولكنهم استعملوها استعمال نحـــو: زيد وعمرو وفاطمة، والعلم إذا استعمل كذلك كان قد خلع منه معناه الأصلي خلعا كما يخلع معنى الفعل إذا سمي به نحو: يَزِيد ويَشْكُر، وإذا كان قد

---

(١) جَسَا: ضد لَطُف، وجَسَا الرجل جَسْوا وجُسُوّاً: صلب/ اللسان (جسا).

(٢) في أ (إن زال).

(٣) انظر: ١٥٤٣.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ر، وظ.

(٥) يزيد بن عمرو بن خويلد بن نفيل بن عمرو الكلابي فارس جاهلي من الشعراء، وليس هو الصعق، وإنما الصعق جده خويلد.

انظر: النقائض (٣٨٧، ٦٧٣)، والمؤتلف والمختلف (١٩٨)، ومعجم الشعراء (٤٨٧).

أو أبوه عمرو على قول ابن دريد في الاشتقاق (٢٩٧)، انظر: (٤٥/ ب).

انخلــع من رَيَّا الوصفية كان من القياس أن يلحقه ما هو حكم الاسم في هذا الــباب كما أنه لما ثبت في أحكام الاسم أن تقلب فيه الواو إذا وقع في آخره مــضموما ما قبله نحو: أَدْلٍ في أَدْلُو قلت في تَغْزُو إذا سميت به: تَغْزِي، فقلبت ليكون على ما هو حكم الاسم، وكذلك كان يجب أن يقال في اسم المرأة رَوّى ليكون كالرّعْوى والشّرْوَى، وهذا سؤال متوجه ورأيت أصحابنا لايزيدون على قولهم: لو كانت رَيَّا اسما لكانت رَوَّى [1]، ولا يذكرون حالها إذا كانت بمعنى الرائحة، وإذا كانت علما، والجواب عن ذلك أن الألفاظ إذا انقلت إلى العلمية لم يــوجب القياس تغيير أمثلتها، ألا ترى أن الفعل قد نقل إلى العلم، فلم يغير مثاله كيف وقد اعتد بوزن الفعل سبَباً وجُعِل لوجوده حكم وتأثير، وإنما تغير الأحكــام المتعلقة بالمعنى نحو: أن يعرب بإعراب الأسماء، ويدخل عليه عواملها ويمنع عوامل الأفعال، وذلك أن الامتناع من تغيير الأحكام المعنوية ينافي دخول الفعل في جملة الأسماء، فلو لم يجعل يَزِيد كزيد في كونه فَاعِلاً ومَفْعُولا ومُضَافاً إلــيه، و لم يزل عنه معنى الزمان والمصدر لا ستحال أن يكون اسما إذ لا يكون لفظ واحد فِعْلاً واسْماً في حال واحدة، وليس كذلك الحكم اللفظي، فإن بقاءه لا يمــنع اللفظ من أن ينتقل عن الفعلية إلى الاسمية، فكون[2]، يزيد مثل يبيع في اللفظ لا يمنعه أن يكون دَالاً على الرجل المخصوص، ولكن تضمنه لمعنى الفعل وتــصرفه تصرفه يمنعه من ذلك، فكما جاز أن ينقل يَزِيد ويَشْكر إلى العلمية، واللفــظ بحالــه كذلك جاز أن ينقل رَيَّا ولفظ الصفة باق، وإنما الذي وجب تغييره وهو الحكم المعنوي، وذلك أنه لم يجز أن يجري على شَيء ويدخل عليه اللام، فيقال: امرأة رَيَّا والرَّيَّا على تقدير/ المرأة الرَّيَّا كما قيل: الحَسَن والعَبَّاس ٢٩٤/ أ

---

(١) انظر: ١٥٤٦ (٢٩٣/ أ) هامش (١).

(٢) في أ (فيكون).

على ذلك التقدير، فأما قلب الواو في تَغْزُو إذا سميت به، فمن الأحكام التي لها تعلــق بــالمعنى والعلة، وذلك أنهم قلبوا نحو: أَدْلُوٍ [1]، ورفضوا أن يكون هذا النحو في كلامهم لما كان يلزم في ذلك من الثقل على ما فسرنا في موضعه[2]، وتَغْــزو إذا انتقل إلى الاسمية لزمه ما يلزم أَدْلُو من الأسباب المستنكرة فيقلب، وليس كذلك قلب الياء في فَعْلَى إذا كانت اسما؛ لأنه حكم خص بباب ليكون هــذا التصرف مقصوراً على موضع دون موضع، و لم يكن في فَعْلَى إذا كانت اسما عِلّةٌ وسَبَبٌ مستنكر يوجبان قلب الياء واواً لم يكونا في فَعْلى صفة، فيقول: إن رَيّــا إذا انتقلت إلى الاسمية لحقته العلة الموجبة للقلب، فتركت على لفظها الأصــلي كما ترك يزيد ويَعْمُر، ولست أقول: إن تغيير الألفاظ عند النقل لا يجوز كيف وهم يتعللون أبداً بأن الأعلام يأتي فيها ضروب من التغيير لا يكون في أسماء الأجناس، ولكني أقول: إن ذلك لا يلزم لزوما بل الأكثر ترك الألفاظ علــى حالها في الجنسية، ولو لم يُفْعَل ذلك، وألزمت كلها التغيير لم يكن ذلك نقــلا حينــئذ، وكان ارتجالا واستئنافاً، ولكان لا يعتبر أوزان الفعل في معنى الصرف [3]، وإذا كانوا يراعون في الاسم الأعجمي إذا نقلوه إلى كلامهم كونه في الأصل لغيرهم، ويفردونه بحكم كان هذا أولى وأجدر فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

"فأمــا فَعْلَى من الواو، فإن الواو تصح في الاسم والصفة جميعا، فالاسم دَعْوى وعَدْوَى والصفة شَهْوَى"[4] [5].

---

(١) في أ (واو).

(٢) انظر: ١٥٠٥.

(٣) في ظ (التصرف).

(٤) انظر: الكتاب (٢/٣٨٤).

(٥) التكملة شاذ لي (٢٦٩)، والتكملة مرجان (٦٠٢).

قال المفسر:

إذا [1] كان اللام واواً فلا كلام فيه، وإذا كان فَعْلَى من شأنها أن تقلب لامها عن الياء إلى الواو، فهي بأن تقر الواو وهي لام أحرى [2]، وأجدر والدَّعْوَى من دَعَوْت؛ لأن ادَّعَيْت ودَعَوْت واحد في الأصل، وكذلك الدَّعْوَى والدُّعَاء؛ لأن المُدَّعِي يدعو حقاً ويطلبه كما أن الدَّاعِي السَّائل يطلب ما يرجوه إلا أن ادَّعَيْت والدَّعْوَى غلبا على الطلب المتعلق بالخصومة، ودَعَوْت والدُّعَاء على المسألة والطلب العاري من [3]، الخصومة كدُعَاءِ الرجل ونِدَائه [4]، ثم يعدَّى من النّداء إلى معنى التسمية، فقيل: دعوته زيداً من حيث إنك إذا وضعت عليه اسما، فكأنك تناديه، وتقول: يافلان وتدعوه به وخص ادّعَيْت الذي هو أقوى اللفظين بأقوى الطلبين، وهو طلب الحقوق والخصومات كما خص/ ٢٩٤/ب اكْتَسَبَ بالشَّرِّ وكَسَبَ بالخير كقوله سبحانه: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾[5]، والعَدْوى من عَدَوْت؛ لأن العلة تعدو هذا إلى ذاك.

وأما الشَّهْوى فمن الشَّهوة، وهي صفة شَهْوَان، ورَضْوَى من تركيب الرِّضْوان، وكذا جَلْوَى [6] كأن الفرس سمي بذلك؛ لأنه يمر سابقاً مُجَلِّيًا عن نفسه أو يشق الغبار ويجلوه؛ لأن السابق يخرج من الغبار.

---

(١) لم يذكر "اعلم" كما كان ملتزما بذكرها عند ابتداء الشرح.

(٢) في ظ (إحدى).

(٣) في ر، وظ (عن).

(٤) في ر، وظ (والنداء به).

(٥) تقدم ورودها ١١٠٧.

(٦) انظر: نسب الخيل (٣١، ٣٢، ٦٧، ٧١، ٧٣)، وأسماء الخيل وأنسابها(٩٨، ٩٩، ١٠٨)، والحلبة (٢٩)، وفضل الخيل (١١٨)، والأقوال الكافية والفصول الشافية (٣١٤).

قال صاحب الكتاب:

"وإذا كانت اللام واواً في فُعْلي، فإنها تبدل في [1] الصفات الجارية [2] مجرى الأسماء وذلك الدُّنيا والعُلْيا والقُصيّا، وقد قالوا: القُصْوى [3]، فجاء على الأصل كما جاء قَوَدُ واسْتحْوذَ"[4].

قال المفسر:

اعلـــم أن فُعْلَى من الصفات الجارية مجرى الأسماء تقلب لامها إذا كان واواً إلى الياء من غير علة نحو: العُلْيَا من عَلَوْت والدُّنْيَا من دَنَوت والقُصْيا من قَصَوْت، وقد عومل الواو في هذا الباب معاملة الياء في الباب الذي مضى، قال شـــيخنا: ولا علة توجب ذلك إلا أنهم لما رأوا كثرة دخول الياء على الواو في مواضـــع توجـــبها أسبابها قلبوها في غير تلك المواضع حرصا على ما اعتادوه وألفوه واستزباناً لـــه، وهذا في التحقيق يعود إلى الأصل الذي عرفتك من أن الحرف يقوم مقام صاحبه للمقاربة كَماءٍ وشَاءٍ وهَنرت وهَرَقْت إلا أن قيام الياء مقـــام الواو أولى من قيام الواو مقامه لما ثبت لها من العادة، والشَّيء كلما كان أجـــرى على سنن الاعتياد كان الميل إليه أرجح، ثم إنهم على عادة تفننهم في التصرف عليه حملوا[5]، الواو على الياء في باب، والياء على الواو في باب آخر

---

(١) في أ (فمن).

(٢) في أ (الجارية ويجرى مجرى).

(٣) انظـر: الكـتاب (٢/٣٨٤)، والأصـول (٣/٣٠٩)، وسـر صـناعة الإعـراب (٧٣٥)، والمنصف (٢/١٦٢).

(٤) التكملة شاذ لي (٢٦٩)، والتكملة مرجان (٦٠٢).

(٥) في ر، وظ (غلبوا).

ليحـــصل الافتنان، ولم يلزمهم في ذلك إلا ما يلزمهم في سائر ما يقصدونه من الأنحـــاء المخـــتلفة والتصرفات المتفننة نحو وضعهم الجمع على أنْواع وأقسام كجمـــع الـــسلامة وجمـــع التكـــسير واسم الجمع، ثم جمع القلة والكثرة، ثم تخصيـــصهم كل مثال بأبنية كثيرة وكجعلهم لشَيء واحد لامين مختلفين نحو: أَتَوْت وأَتَيت ونَهَد ونَهَض وسَنَوات وسُنَيْهَة، وكالقلب نحو: قِسيّ في جمع قَوْس وشَاكي السِّلاح في شَائِك، وأشباه ذلك مما يذهب في طريق التوسع في وجوه الـــصيغة وتحـــسين الكلام بكثرة الفنون، وهاهنا اعتبار حسن، وذلك أن نحو: أَتَوْت مع أَتَيْت، ونحو: التَّقْوى مع وقَيْت والقُصْيَا مع قَصَوت متشاكلان في أن الغـــرض بكـــل واحد منهما الاتساع / في التصرف غير أنا إذا رأينا الحرفين ٢٩٥/أ يتَسَاوَيَان في التصرف نحو: أن يقال: أَتَوْته آتوه أَتْواً كأَتَيْتُه آتيه أَتْياً ونَهَد يَنْهَد نُهُـــوداً كنَهَضَ يَنَهْضَ نُهُوضاً جعلنا كل واحد أصلا وسميناه معاقبة، وإذا رأينا أحد الطرفين يأتي في حال من أحوال التركيب، والحرف الآخر يفضله استمراراً في جمـــيع الأحوال نحو: أن تقول: وَقَيْتُ آقَي وِقَايَة، فتصرفه على الياء، ويأتي الـــواو في التَّقوْى وحدها قلنا: إنه بدل؛ لأن مجيئه في حال دون حال يدل على أنـــه فـــرع دخيل في التركيب معترض على صاحبه كالمستعار والنائب بدالّة المقاربـــة، وكذا نحو: جَبَذَ وجَذَب ونحو: قِسِيّ وقَوْس واحد في أن الفائدة فيه توســـع المذاهب، ولكنا نجعل كل واحد من جَبَذ وجَذَب أصلا لتساويهما في التصرف، ويجعل نحو: قِسِيّ مقلوبا؛ لأنا رأينا التركيب يتصرف على نظم قَوْس فيقال: أَقْواس واسْتَقْوَس وتقَوَّس، وجاء النظم الآخر في قِسِيّ فقط، فلزم الحكم ضرورة بأن هذه حال عارضة، وليست بأصل في نفسها فاعرف ذاك، فإن من لا يعرف يطول تعجبه من هذه الأبواب ويُخَيَّل إليه بسببها أن ما أصله العلماء

في علَـــل القلب والإبدال في المواضع التي مضت تَكَلف [١] لا أصل لـــه، وأن ذلـــك كلـــه يرد مُجَازَفَةً على ما يتفقُ، فلا يدري أنهم إذا كانوا قد بنوا أمثلة الماضي في الصحيح على فَعَل متحرك العين، و لم يوجد شَيء منه ساكنا بوجه، ثم قالوا في المعتل: قَال وبَاع: فإن ذلك لأمر وعِلَّة، والألف ليس فيه بأصل؛ لأنا إذا جعلـــناه أصـــلا جعلنا فعل الماضي ساكن العين كيف ولو كان القصد أن يكـــون الألـــف العين، و لم يكن قد أبدل من الواو والياء لوجب أن يتصرف التـــركيب كله عليه، فيقال: قال يُقَال قَالاً، وبَاعَ يُبَاع بَاعًا، ولا يقدر أحد أن يثبت تركيبا يُصَرَّف على الألف في جميع أحواله حتى لا يعود فيه إما الواو وإما الياء في موضع الألف بحال من الأحوال، ثم إن المتعلقين بهذه الشبهة إذا أخذوا أو [٢] طُولِـــبُوا عادوا ضرورة إلى ما نقوله؛ لأنا إذا قلنا لهم: هب أن نحو: قَالَ وبَاعَ وضع ساكن العين، فما بال الواو والياء رفض وقوعهما في العين كما يقع سائر الحروف وأيُّ ذنب لهما أم أي علة في الماضي توجب منعهما أن يكونا فيه عينين ليست تلك العلة في المستقبل والمصدر فيضطرون لا محالة إلى أن يقولوا: إنهـــم آثروا الألف لخفتها، وذلك قولنا بعينه إذ لا فصل بين أن يقال: إن فَعَل جعـــل فيه / الألف عينا؛ لأنها أخف وبين أن يقال: إن الواو والياء لما وجدا ٢٩٥/ب
يثقلان أبدل منهما الألف إذ لسنا نزعم أنهم كانوا زمانا يقولون: قَوَل وبَيَع، ثم قلبوا للثقل، ولكنا نقول: إن واضع اللغة لما أراد أن يبني من القَوْل والبَيع مثل ما بـــني من الضَّرْب والقَتْلِ لزمه أن يقول: قَوَل وبَيَع، فاستثقل ذلك، ففرض أن

---

(١) في ر، وظ (متكلف).

(٢) في ر، وظ (و).

يـــبدل الألف من الواو والياء إذا لزم وقوعهما في مثل هذا الموضع كما أنه لما رأى مُـــوقَاتاً يثقل قلب الواو ياء، ولما رأى مُيْقِن يثقل قلب الياء واواً ، فصار ذلك أصلا مرفوضاً من أول أحواله، فيحصل الغرض وتصح العبارة، ويسلم من أن يثبت فَعْل ساكن العين في الوضع خلافاً للقوانين كلها، وعادة هؤلاء أنهم يتعللون بَقال وبَاع، ولا يدورن أن قولهم يؤدي إلى أن يكون قِيلَ وبِيْعَ وقُلْ وبِعْ ومَقُـــول ومَبِيع، وهذه الأمثلة تقع فيها وجوه من الحذف والقلب بحسب العلل فـــيها مخلـــوقة [(١)] كمـــا تراها في أول أحوالها موضوعة على خلاف الأصول المقننة[(٢)]، في الصحة كوضعهم [(٣)]، اسم من وقع به الفعل على مَفْعُول، والأمر على افْعَل، ومثل من يَدَّعي هذا مثل من يقول: إن رفع الفاعل ونَصْبَ المفَعُول وجرَّ المضاف إليه ليس على قصد ووضع، وإنما هو شَيء تجرى به الألسنة على الاتفاق وكفى بهذا فضيحة فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

"وأمـــا ما كانت الياء [(٤)]، فيه عينا من الصفات التي تستعمل استعمال الأسمـــاء، فـــإن الياء تقلب فيه واواً، وذلك نحو: الطُّوبَي والكُوْسَى، وهو من الكَـــيْس ومـــا أَطيَـــبَه، فإن كانت صفة مما لا يلزمه الاستعمال بالألف واللام صحت فيه نحو ﴿**قِسْمَةٌ ضِيْزَى**﴾[(٥)]، ومِشْيَة [(٦)] حِيكَى [(٧)] [(٨)].

(١) في ر، وظ (مبتدأة).
(٢) في أ (المفتنة).
(٣) في أ (لوضعهم).
(٤) في أ (الواو).
(٥) تقدم ورودها ٦١٩.
(٦) انظر: الكتاب (٢/٣٧١)، والمقتضب (١/١٦٨)، والأصول(٣/٢٦٧)، والممتع: (٤٩٣).
(٧) حَيْكَى: مشية فيها تبختر، تهذيب اللغة (٥/١٢٨).
(٨) التكملة شاذ لي (٢٦٩)، والتكملة مرجان (٦٠٢).

قال المفسر:

اعلـــم أن نحـــو: الطُّوبَى والكُوسَى على مذهب أبي الحسن وارد على أصـــله؛ لأنه لا يَطْرُدُ الحكمَ المعتبرَ في نحو: بِيض، فإذا بنى من البَيَاض نحو: بُرْد قـــال: بُوضُ، فلم يبدل من الضمة كسرة ليصح الياء كما أبدل في بيض جمع أبــيَض، ويقول: إن ذلك مقصور على الجمع، والكُوسَى والطُّوبَى مفردان [1]، وهو يقول: إن الياء فيهما انقلب واواً للضمة، وصاحب الكتاب يَطْرُد ذلك في كل شَيء فيقول في بُرْد من البَيَاض: بِيْض، فيبدل من الضمة الكسرة ليقر الياء، فكـــان يلزم على مذهبه أن يقال الطِّيبَى والكِيسَى، وقد قال صاحب الكتاب: إنهـــم جعلوا فُعْلَى مضمومة/ الفاء مما عينه ياء بإزاء فُعْلى مفتوحة الفاء مما لامه ٢٩٦/ أ يـــاء فقلبوا ما كان اسما، وصححوا ما كانت صفة [2]، كما فعلوا ثَمَّ، والصفة التي صححت قولهم: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ ومِشْيَة حِيكَى، فضيزى من ضَازَ يَضِيزُ، وحِيكَـــى من حَاكَ يَحِيكُ، وهما فُعْلَى في الأصل نحو: ضُوزَى وحُوكَى، فأبدل مـــن الضمة الكسرة ليصح الياء كبِيض، فهذا في تصحيح الياء كَصَدْيَا وخَزْيَا، ولا يجوز أن يكون ضِيزَى وحِيكي (فِعْلى بكسر الفاء في الأصل غير منقول من المـــضموم؛ لأنه ليس في الكلام"[3] فِعْلى (مكسورة الفاء صفة ألفها للتأنيث، وإنما يأتي ذلك في فِعْلى)[4]، ألفها للإلحاق نحو: عِزْهَا وسِعْلا وعِزْهَاة وسِعْلاة،

---

(١) في أ (الطوبى على مذهب مفردان).

(٢) الكتاب (٢/٢٧١، ٣٨٤).

(٣) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٤) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ).

وقـــد تقـــدم القول في هذا في باب [1]، التأنيث، ونحو: الطُّوبَى والكُوسَى لما استعمل استعمال الأسماء، فلم يجر صفة على شيء جعل بمنزلة التَّقْوى والرَّعْوى، فقلبت عينه واواً كما قلبت اللام ثَمَّة، فهذا تمهيد وتقريب ودَلالة على أن هذا الـــنحو تفـــنن في التـــصرف، واعتبار لوضع مذاهب تَتَقَابل، وأنحاء تَتَجَانس، والقانون المُجَوِّز لذلك كله ما عرفتك من أن الحروف بتجانسها استحقت أن يُقَـــام بعضها مُقَام بعض إذا أريد، إلا أن في قلب ياء الطُّوبَى والكُوسَى فائدة ليـــست في التَّقْوى والرَّعْوَى، وهي صحة الصيغة وسلامتها أعني أن فُعْلَى تبقى علـــى ضمة فائها كما يبقى نحو: مُوقِن ومُوسِر على هيئته بقلب الياء من أَيْقَنَ وأَيْـــسَرَ، وكان شيخنا يقول: إن الطُّوبى خرج من شبه بِيض لبعد الياء فيه من الطـــرف بانضمام ألف التأنيث إليه إذ قد وقع بعده حرفان [2]، وليس بعد ياء بـــيض إلا حـــرف واحد، وكذلك الطرف الأول؛ لأن الألف واللام لزم، فلم يقـــل: طُوبى وكُوْسَى، فلما وقع في الحشو هذا الوقوع واكتنفه من الجانبين ما أبعـــده عن أن يقرب من [3] الطرف أجرى على الأصل، فلم تغير الصيغة طلبا لتـــصحيحه كَمُوقِن ومُوسِر، وكان يؤيده بأنهم قالوا: عُوطَط [4]، وكُوَلل من الكَـــيْلِ، ومن تَعَيَّطَتْ الناقة وعَائِط وعِيط، فلم يبدلوا من الضمة الكسرة [5]، لمكان الياء، فيقولوا: عِيطَط وكِيلَل؛ لأن التكرير فيها للإلحاق بجُخْدَب، فوجب

(١) انظر: ٩٢٣ (٩٣/ ب).

(٢) انظر: الممتع (٤٩٣).

(٣) (من) ليست في (ر، وظ).

(٤) عُوطَط: هي الناقة التي لم تحمل سنوات من غير عقر، تهذيب اللغة (١٠٦/١٠).

(٥) (الكسرة) معادة في (أ)، وفي: ر، وظ (كسرة).

أن تحافظ على الصيغة ليكون الملحق مُشَاكِلاً للملحق به على ما مضى [1]، من حكـــم الإلحاق، قال: فَلمَّا لزم في هذا النحو القلب، وتُرِك الضمة إلى الكسرة أجرى نحو: الطُّوبَى والكُوسَى ذلك المُجْرى من حيث إنه أشبه بلحاق الألف به نحـــو: عُـــوطَط، وصار على عدد حروفه، وهذا ترتيب حسن وتشبيه واضح، ولكن المرجع إلى الأصل الذي أصلته لك فاعمل عليه.

(١) انظر: ٦١٨، ١١٨٨.

قال/ صاحب الكتاب: ٢٩٦/ب

"باب [1] ما يلزم فيه بدل الياء من الواو التي هي لام"

وذلـــك إذا وقعت الواو رابعة فصاعدا في الفعل نحو: أَغْزَيْت وغَازَيْت واسْتَرْشَيْت [2] واستَدنَيْت [3]، قلبت في الماضي ياء لانقلابها إليها في المضارع، ألا ترى أنك إذا قلت: يُغزِي ويُغَازِي انقلبت اللام ياء لانكسار ما قبلها"[4].

قال المفسر:

اعلـــم أن هذه الأمثلة التي هي فَاعَلْت واسْتَفْعَلت وأَفْعَلت كان الظاهر فيها وما أشبهها أن يسلم الواو الواقع في موضع اللام منها [5]، كما سلمت في غَـــزَوْت، فيقال: أَغْزَوْتَ وغَزَوْتُ واسْتَغْزَوْت إذ حالها في تعريها من الأسباب الموجبة لقلب الواو ياء حَالَ فَعَلْت إلا أنهم رأوا الواو يلزمها القلب في المضارع من هذه الأمثلة كلها لوقوعها ساكنة بعد الكسرة نحو: يُغْزِي ويُغَازِي ويَستَغْزِي ويُغَزِّي، فلم يمكن أن يصحح، فيقال: يُغْزِوْ؛ إذ الواو لا تقر ساكنة بعد الكسرة في حـــشو الكلمة نحو: مِيقَات ومِيعَاد، فكيف الظن بها وهي في الطرف الذي

---

(١) في التكملة مرجان (هذا باب).

(٢) انظر: الكتاب (٣٨٦/٢)، والمقتضب (٣٦/١، ١٩١)، وسر صناعة الإعراب: (٦٦، ٧٣٧)، والمنصف (١٦٤/٢)، والممتع (٥٢٢، ٥٣٩).

(٣) أَغْزَيت واسْتَرْشَيت واسْتَدْنَيْت أصلها أَغْزَيَ وَاَسْتَرْشَي واسْتَدْنَي، ثم قلبت الواو ياء فصار أغزى وأسترشيء وأستدني، ثم قلبت الياء ألفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها، الممتع (٥٣٩).

(٤) التكملة شاذ لي (٢٧٠)، والتكملة مرجان (٦٠٢).

(٥) في ظ (منهما).

يتسارع إليه التغييرات، فلما كان كذلك قلبوها في الماضي أيضاً، فقالوا: أَغْزَيْت وغَازَيْــت واسْتَغْزَيْت، وإن كانت عارية من دواعي القلب مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة والمحافظة على أن تكون الأبواب جارية على حكم [1]، واحد كما حذفوا الهمزة والواو من [2] أَخَوات أَكْرَم وتَعِدُ مع عدم العلــة الموجبة لحذفهما ميلا إلى تحصيل التشاكل في الأبواب، وفراراً من نفرة الاختلاف فيها، ثم إن مراعاة المشاكلة بهذا أقيس؛ لأن القلب لــه من القياس حــظ ليس للحذف بدلالة الأصل الذي عرفتك من أن هذه الحروف قد سوغ القــياس إبــدال بعضها من بعض بحق [3]، تجانسها في نفوسها، وأما الحذف فمنعــزل [4]، عن هذه الحال؛ لأن القياس لا يقتضيه ما لم يكن علة، ثم القلب تغيير يعرض في نفس الحرف، والحذف إسقاط للحرف أصلاً، فالأمر فيه أغلظ فاعرف ذلك.

قال صاحب الكتاب:

وانقلبت في تَغَازَيْنَا وتَرَجّيْنا [5]، وإن لم يكسر ما قبل اللام في المضارع؛ لأن الألــف بــدل من الياء التي أبدلت من الواو، وإنما أدخلت التاء [6]، على ذلك"[7] [8].

(١) في ر، وظ (سمت).
(٢) في ر، وظ (في).
(٣) في أ (نحو).
(٤) في ر، وظ (فمبعزل).
(٥) في ر، وظ شاذ لي (ترجينا ياء).
(٦) في أ (الياء).
(٧) أي: غَازَيْنَا ورَجَّيْنَا. انظر: المنصف (١٦٥/٢).
(٨) التكملة شاذ لي (٢٧٠)، والتكملة مرجان (٦٠٢، ٦٠٣).

قال المفسر:

اعلم أن هذا سؤال يعترض به على العلة التي تقدمت، فيقال: زعمتم أن الواو قلبت/ في أَغْزَيْت وأخواتها [1]، للزوم قلبها في المضارع نحو: يغْزِي، فهلا ٢٩٧/ أ صححتم في تَغَازَيْنَا وتَرَجَّيْنا، فيقول: [2] تَغَازَوْنَا وتَرَجَّوْنا إذ كان ما قبل اللام في المضارع منهما مفتوحا نحو: يَتَغَازَى ويَتَرَجَّى، فكان من مقتضى قولكم أن تقولوا: تَغَازَوا يَتَغَازَوان، فتصححوا المضارع لفقد الكسرة الموجبة للقلب أولا، ثم تصححوا الماضي لعدم العلة التي هي كون الماضي تبعا للمضارع.

والجواب: ما ذكره أبو علي من أن الألف في تَغَازَى وتَرَجّى (ويَتَغَازى ويَتَرّجـــي)[3]، بدل من الياء المبدلة من الواو في غَازَيْت تُغَازِي ورَجِّيْت تُرجِّي، وذلك أَنَّ تَفَاعَلَ يتفَاعَلُ وتَفعَّل يَتَفعَّل أصلهما فَاعَل تَفَاعَل، وفَعّل تَفَعّل زيدت الـــتاء فيهما لتدل على المطاوعة، فلما لزم هذا القلب قبل الزيادة، وتلك الحال الأولى بقـــي الحكم في حال الزيادة التي هي الحال الثانية اعتباراً للعلة التي عليها أســـس الـــباب في [4]، مراعاة المشاكلة، فإذا قيل: يَتَغَازَى ويَتَرَجّى، فالأصل يُغَازَى ويُرَجَّى، ثم أدخلت تاء المطاوعة، وفتح ما قبل الياء، فانقلبت ألفاً؛ لأنها كانت في تقدير الحركة، و لم يقدر عود الواو لزوال الكسرة المغيرة لها، فيقال: إن الألـــف بـــدل من الواو لما ذكرت لك، ولما ثبت المضارع على الياء ثبت الماضي عليها [5]، أيضاً فقيل: تَرَجَّيْنا وتَغَازَيْنَا.

---

(١) انظر: ١٥٥٨، ١٥٥٩.

(٢) في ظ (فيقولوا)، وفي د (فيقال).

(٣) (ويتعازي ويترجى) ليست في (ر، وظ).

(٤) في ر، وظ (من).

(٥) انظر: الممتع (٥٣٩، ٥٤٠).

قال صاحب الكتاب:

"ومـــن ذلـــك قولهم: شَأَوْت [1] تَشْأَى، وهما يَشْأَيَان أبدلت الياء من الواو؛ لأن المضارع لما كان (على)[2]، يَفْعَل ترك [3]، الماضي [4]، على فَعِل مثل فرِقَ يَفْرَق، فقلبت كما قلبت في يَشْقَيَان ومثل ذلك كسرهم حروف المضارعة في تِيْبَى [5]، كما كسروها [6]، في تعلم، وبابه لما كان على بناء (ما)[7]، الماضي منه على [8] فَعِلَ"[9].

قال المفسر:

أعلم أنهم كما أتبعوا الماضي المضارع في الأمثلة التي مضت [10]، أتبعوا المـــضارع الماضـــي في مثال فَعِلَ يَفْعَل، والعلة واحدة في الموضعين، وذلك أن الماضـــي في فَعِل لزم فيه قلب الواو للكسرة [11]، نحو: شَقِي كما لزم قلبها في المضارع من أَفْعَل مثل يُغْزِي، و لم توجد الكسرة في مضارع شَقِي كما لم توجد

---

(١) شأوت: بمعني سبقت. المنصف (٣/٧٦).

(٢) (على) ليست في (أ).

(٣) في التكملة شاذ لي: (نزل)، وفي التكملة مرجان (قدر).

(٤) في التكملة شاذ لي: (الماضي منه).

(٥) في التكملة مرجان، وأ (تيبا).

(٦) في أ (كسروه).

(٧) (ما) ليست في (أ).

(٨) انظر: المنصف (٢/١٦٦).

(٩) التكملة شاذ لي (٢٧٠)، والتكملة مرجان (٦٠٣).

(١٠) انظر: ١٥٥٨، ١٥٥٩ (٢٩٦/ ب).

(١١) في أ (الكسرة).

في ماضي يُغزِى إذ كنت تقول: يَشْقَى كما تقول: أَغْزَى، فينفتح ما قبل اللام في الموضــعين، فكمــا قلب [١] الواو في أغْزَى، وقدر [٢] قلب ألفه عن الياء بدلالــة أَغْــزَيت ليكون مشاكلا لِيُغْزِي كذلك في [٣] يَشْقَى، فقالوا: يَشْقَيان ليــشاكل شَقِي، والمضارع في هذا الباب عيال على الماضي/ كما كان الماضي ٢٩٧/ب عيالا عليه في الباب الأول، وفعل المفعول مما لا مه واو حكمه حكم فُعِل تقول: غُزِيَ ويُغْزَيَان كشَقِي ويَشْقَيَان، وبعد هذا الأصل يعرف الغرض مما ذكره أبو علــي في شَأَوْت، اعلم أن شَأَوْتَ قد صح الواو في ماضيه كما ترى، فالقياس والــوجه أن يــصح في المــضارع أيضاً، فيقال: يَشْأوان كغَزَوْت ويَغْزُوان إذ أصــل[٤]، مضارع شَأَوت يَفْعُل مضموم العين يَشْأُو مثل يَغْزُو على ما يكون عليه الفعل من مخالفة عين مضارعه لعين ماضيه، وإنما عرضت الفتحة فيه لأجل حرف الحلق كما يكون في الصحيح نحو: سَأَل يَسْأل، والألف من [٥] يَشْأى إذاً مــن حقهــا أن تكون منقلبة عن الواو إذ لم يلحق اللام قلب في موضع، فيقال: إنها منقلبة عن الياء كما قيل في يَشْقَى: إنها مبدلة من الياء المقلوبة عن الــواو في شَقِيت، وفي أُغْزِيَ: إنها بدل من الياء في يُغْزِي، وقد قالوا: إنه شاذ خارج عن القياس، وقال أبو عثمان: إنه غلط [٦]، منهم كهمزة مصائب، فقد

---

(١) في ر، وظ (قلبوا، قدروا).
(٢) في ر، وظ (قلبوا، قدروا).
(٣) في ر، وظ (قلبوا في).
(٤) في ر، وظ (الأصل في).
(٥) في ر، وظ (في).
(٦) المنصف (٢/١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، قال أبو الفتح (٢/١٦٦)، (إنما صار عنده شاذا؛ لأنه كان ينبغي أن يقال: يَشْأَوَان فتصح الواو؛ لأنه لا كسرة قبلها في المضارع، ولم ينقلب في الماضي فيجري في المضارع على ذلك ما فعل في شقي يشقي فلذلك كان عنده شاذا).

ذكـــر أبو علي في تعليله أن يَشْأىَ لما كان على يَفْعَل قدّروا ماضيه كأنه على فَعِــل نحــو: شَــئِيَ مثل شَقِيَ، فقيل: يَشْأَيان كَيَشْقَيان، ثم شبه ذلك بقولهم: تِئْبى[1]، وذلك أن حروف المضارعة تكسر من تِفْعَل إذا كان مضارع فَعِل مثل تِعلــم مــن عِلَم ثم إنهم قالوا: تِئْبَى في تَأْبَى، فقدروا كأن ما ضيَه على فَعِل، وكــذلك يَــشْأى نزلوه لما كان يَفْعل منزلة ما ماضيه فَعِل نحو: شَقِي يَشْقَى، ويُقَــوّي ذلك أن الأصل في يَفْعَل مفتوح العين أن يكون مضارع فَعِل مكسور العــين، وقــد فرق بعضهم بين الموضعين، فقال: إن تَأَبَى من قياس ماضيه أن يكون على فَعِل مثل شَقِي؛ لأنه ليس فيه حرف حلق في موضع العين أو اللام، فــيجب تشاكل المضارع والماضي في الفتح، فإذا أجرينا يَأبَى مجرى ما ماضيه فَعِل مكسور العين فقلنا: تِئْبِي كتِعلم كُنَّا قد أعدناه إلى قياسه الذي كان ينبغي أن يكون عليه وأبقيناه على أصله، و لم نعتد بخروج ماضيه شاذا، وليس كذلك يَــشْأَى؛ لأن مجــيء فَعَل مفتوح العين في ماضيه ليس بشاذ، وذلك أن حرف الحلق إذا وقع عينا أو لا ما جاز أن يكون الماضي والمضارع متساويين في الفتح جوازاً مطرداً نحو: نأَى يَنْأَى وسَعَى يَسْعَى وذَهَب يَذْهَب وسَأَل يَسْأَل، فنحن إذا قدرنا في ماضي يَشْأَى كأنه فَعِل كان / قريباً من أن تقدر في ضَرَب مثلا أنه ٢٩٨/ أ
فَعِــل في كونه تقديراً وتوهما لا يفيد عوداً إلى أصل شذ عنه المثال، وهذا فرق واضح لكنهما قد يلتقيان من وجه آخر، وهو أن مجيء[2]، يَفْعَل يَشْأَى في فَعَل وإن كان مستمراً كثير النظائر، و لم يكن شاذا كيَأَبَى في أَبَى، فإنه ليس بالأصل

---

(١) انظر: ١٥٦١.

(٢) في ر، وظ (يجيء).

علـــى كل حال، وإنما الأصل في يَفْعَل أن يكون مضارع فَعِل، فإذا أتى في فَعَل فلعلة تعرض، وهي وقوع الحرف الحلقي عينا أو لاماً وهاهنا مذهب لو قال به قائل لكان قولا صحيحا فيما أظن، وذلك أنهم قد أجمعوا أن القلب لما لزم في هذه الأمثلة التي تكون فيها الواو رابعة فصاعدا [(١)]، للعلة التي مضت [(٢)] جعلوا ذلك أصلا في كلامهم، فصرفوا كل واو وقعت طرفا رابعة فصاعداً، وانفتح ما قبلها إلى الياء، وقدروا في الألف الانقلاب عن الياء حتى أدخلوا هذا الحكم في الأسمـــاء فقالـــوا في مَغْزَى: مَغْزَيَان وفي مَلْهَىَ: مَلْهَيَان، وقدروا في ألف مَغْزَى ومَلْهَى أنها منقلبة عن الياء مثلها أُغْزِي، ثم جعلوا كل ألف رابعة، فصاعداً من الألفـــات المزيدة بهذه المنزلة، فقلبوها إلى الياء نحو: حُبْلَيَان في حُبْلى وفي أَرْطَى أَرْطَـــيَان، وهما مزيدتان الألف الأولى للتأنيث، والثانية للإلحاق [(٣)]، وإذا كان هذا أصلاً متمكنا في كلامهم، ثم كانت الواو في يَشْأى قد وقعت رابعة وقوعها في مَلْهَى ومَغْزَى كان من الحكم أن يقدر فيها الانقلاب إلى الياء (و)[(٤)] يصرف الألـــف إلى الـــياء عند التثنية، فيقال: يَشْأَيان كما قيل: مَغْزَيَان ومَلْهَيَان تنكبا لنقض الأصل المقرر والقانون الموضوع، ويؤيد ذلك أن هذا الحكم إذا كان قد دخـــل على الأسماء التي ليس في شيء منها ما يوجب هذا القلب لجعلهم لـــه أصلا في جميع الكلام كان بأن يدخل على يَشْأى الذي هو من قبيل الأفعال التي منها ظهر هذا الحكم أولى وأجدر فاعرفه.

---

(١) انظر: الكتاب (٣٨٦/٢)، والمقتضب (١٣٦/١، ١٩١)، وسر صناعة الأعراب: (٦٦٢، ٧٣٧)، والمنصف (١٦٤/٢)، والممتع (٥٢٢، ٥٣٩).

(٢) انظر: ١٥٥٨ (٢٩٦/ب).

(٣) الأولى الألف في حبلى، والثانية الألف في أرطى.

(٤) (و) ليست في (أ).

قال صاحب الكتاب:

"ومـــن ذلـــك ضَوْضَيْت [1] وقَوْقَيْت [2]؛ لأنه من مضاعف الواو في الأربعة كالقُوَّة في بنات [3]، الثلاثة"[4].

قال المفسر:

اعلـــم أن ضَوْضَـــيْت بمنزلة قَلْقَلْت وزَلْزَلْت في كونه مضاعفا رباعيا، فالأصـــل ضَوْضَـــوْت وقَوْقَوْت ليكون الواو في تكريره بإزاء اللام في قَلْقَلْت، ومعـــنى المضاعف الرباعي، أن يكون البناء من حرفين مكررين، وقال: هو في الأربعـــة بمنزلـــة القُـــوّة في الـــثلاثة يعني أن القُوَّة/ مضاعف ثلاثي من الواو، ٢٩٨/ب
وضَوْضوْت مضاعف رُبَاعي منها أيضاً، والياء في ضَوْضَيْت بمنزلة ياء أَغْزَيْت في انقلابها عن الواو للزوم ذلك في المضارع نحو: يُضَوْضِي، ولو جعلت الياء في ضَوْضَيْت أصلا لم يخل من أمرين:

أحـــدهما: أن يجعـــل الفعل رباعيا وذلك باطل من حيث إن الضاد قد كـــرر، ولا يكون التضعيف [5]، في الأربعة بتكرر حرف واحد، ولو قلنا: إنه بمنزلـــة دَحْـــرَجْت في كونه غير مضاعف لجعلنا الواو أصلاً في بنات الأربعة، وذلك لا يكون إلا في المضاعف.

---

(١) ضوضيت: من الجلبة والضوضاء، اللسان (ضوا). ووزنهما فَعْلَلْت. انظر: الممتع ٥٩٠.

(٢) قَوْقَت الدجاجة إذا صاحت. اللسان (قوق).

(٣) انظر: الكتاب (٢/٣٨٦)، وسر صناعة الإعراب (٧٥١)، والمنصف (١٦٩)، والممتع: (٥٩٠).

(٤) التكملة شاذ لي (٢٧٠)، والتكملة مرجان (٦٠٣).

(٥) في أ، (التكرير).

والآخر: أن يجعله ثلاثيا فيكون فَوْعَلْت، وذلك مردود؛ لأنه يصير حينئذ إلى نحو: ضَضَا في كون الفاء والعين من موضع واحد، وذلك نادر مرفوض في الأبنية، وكذلك لا يجوز أن يكون فَعْلَيت، فيكون الواو أصلاً والياء مزيدة؛ لأنه يكـــون حينئذ في تقدير ضَوِضَ، وهو من باب قَلِقَ وسَلِس، وهذا باب نادر لا تحمل عليه ما وجد مندوحة عنه، فالصحيح ما تقدم من أنه مضاعف ضَوْضَوْت كَقَلْقَلْت، ثم انقلبت الواو ياء للعلة المذكورة المعلومة.

قال صاحب الكتاب:

"ومثل ضَوْضَيْت حَاحَيْت[(١)] وعَاعَيْت؛ لأن هذا في الأربعة مثل حَيِيت في الـــثلاثة كمـــا كـــان ضَوْضَـــيْت كباب قُوّة وصُوّة [(٢)]، وأبدلت من الياء الألف[(٣)]، كراهة التضعيف كما أبدلت الياء من الهاء في دَهْدَيْت [(٤)]، وإنما هو دَهْدَهْت"[(٥)].

قال المفسر:

اعلم أن حَاحَيْت وعَاعَيْت وهَاهَيْت [(٦)]، هذه ثلاثة أمثلة لا خلاف فيها

---

(١) حاحيت: يقال: حاحيت حيحاء وحاحاة، وهو التصويت بالغنم إذا قلت: حاي وعاعيت مثله وهو العِيعَاء والعَاعَاة إذا قلت: عاى. المنصف (٣/٧٧).

(٢) صُوَّه : مفـرد صُوىً، وهي أعلام من حجارة منصوبة في الفيافي المجهولة يستدل بها على طرقها. تهذيب اللغة (١٢/٢٦٢).

(٣) في التكملة شاذ لي (الألف في حاحيت وعاعيت).

(٤) دهديت: دحرجت. المنصف (٣/٧٧).

(٥) التكملة شاذ لي (٢٧٠)، والتكملة مرجان (٦٠٣، ٦٠٤).

(٦) هَاهَيْت: هو التصويت بالغنم إذا قال: هاى، وهو الهيهاء، والهاهاة، المنصف (٣/٧٧).

أنهـــا فَعْلَلْت، وأن الألف فيها منقلبة عن حرف لين، فمذهب الخليل أن الألف منقلبة عن الياء [1]، وأن الأصل حَيْحَيْت ليكون هذا في كونه مضاعفا من الياء بـــإزاء ضَوْضَوْت من الواو، ويكون في الأربعة بإزاء حَيِيْت في الثلاثة كما كان ضَوْضَوْت بإزاء قُوَّة، وحُوَّة، ويحصل المضاعف الرباعي في كل واحد من الياء والواو كما حصل الثلاثي فيهما معا.

وذهب أبو عثمان إلى أن الألف بدل من [2]، الواو، وأن حَاحَيْت أصلها حَوْحَـــيْت كَضَوْضَيت، ودعاه إلى ذلك أنه لم يسمع حَيْحَيْت مستعملا بالياء، فرأى الحمل على ما سمع ووجد أولى من الحمل على ما لم يسمع، والأقوى ما ذهب إليه الخليل [3]، وذلك أنهم إذا كانوا قد أبدلوا حرف اللين من الحروف الصحيحة رغبة في إزالة التضعيف نحو: دَهْدَيْت في دَهْدَهْت[4]، ومثل لا أَمَلاه في لا أَمَلَّه[5] ودِينَار في دِنَّار وتَقَضِّي البازى[6]، في تَقَضُّض وتَظَنَّيت في تَظَنَّنْت/ ٢٩٩/ أ

---

(١) الكتاب (٣٦٨/٢)، والمنصف (١٦٩/٢، ١٧١).

(٢) المنصف (١٧٠/٢)، وقال المازني (وقول الخليل مذهب؛ لأن الشيء ربما جاء مخالفا للفرق)، وهذا رجوع إلى تقوية الخليل.

(٣) انظر: المنصف (١٧١/٢، ١٧٢).

(٤) انظر: الكتاب (٣٦٨/٢).

(٥) يريد قول الأسود

فأقسمت لا أشريه حتى أمله ... بشيء ولا أملاه حتى يفارقا

انظر: ٣٥١.

(٦) يريد قول العجاج:

تقضي البازى إذا البازي كسر

انظر: ١٣١٦ (٢٣٥ / ب).

فـــأن تبدل الألف من الياء في حَيْحَيْت ليزول اجتماع الياءين أولى، وأيضاً فإن الياء قد تقلب ألفا في مواضع ليس فيها تضعيف نحو: حَارِي وطَائِي وزَبَانِي في طَـــيّ، والحِـــيرَة وزِبْنَية؛ لأنها قريبة من الألف قربا ليس للواو، فليس ببدع أن يكون في هذا الموضع بدلا منها، ولم يلزم ذلك في الواو؛ لأن التضعيف يزول فـــيها من حيث إن الواو الأخيرة تنقلب ياء في ضَوْضَيْت، فلا [1] يجتمع واوان كمـــا يجـــتمع ياءان في حَيْحَيْت، وإن كان ما قدره الخليل أعني حَيْحَيْت غير مسموع، فإن ما قدره أبو عثمان غير مسموع أيضاً في هذه الكلمة إذ لم يقل: حَوْحَيْت، وإنما سمع ذلك في غير ما وقع الخلاف فيه، فالتعارض موجود في هذا التعلـــيل إلا زيـــادة تبقى لأبي عثمان لعله يرجح بها وهي أن الواو قد سمع في موضع والياء لم يسمع أصلا، وبعد.

فـــإن هاهـــنا سؤالا آخر، وهو أن يقال: ما الذي أحوجكم إلى تقدير القلب، وهلا قلتم: إن حَاحَيْت على وزن فَاعَلْت، وأن الألف مزيدة.

وقد أجابوا عن ذلك بأجوبة:

منها: أنهم قالوا في مصدره: الحِيحَاء والعِيعَاء، ومصدر فَاعَلْت يأتي على فِعَال وهذا الجواب [2]، يضعف من حيث إن فَاعَلْت أصل مصدره الفِيعَال نحو: القِيتَال، فلقائل أن يقول: إن حَاحَيْت لو بني مصدره على فِعَال لزم أن يقول[3] حِحَاء فيلتقي مثلان، فالتزم فيه العود إلى ما هو الأصل في مصدر فَاعَلْت فقيل: الحِيحَاء كالقِيتَال.

---

(١) (فلا) معادة في (أ).

(٢) في أ (الجواز).

(٣) في ر، وظ (أن يقال).

ومـــنها أن حَاحَيْت إذا كان فَاعَلْت كان من باب دَدَن في كون الفاء والعين من موضع واحد، وقد علمت[1] أنه مرفوض.

ومنها: وهو القاطع للشبهة أنهم قالوا في مصدره: الحَاحَاة والهَاهَاة [2]، فبـــنوه على فَعْلَلَة، وفَعْلَلَة مخصوصة بالرباعي نحو: دَحْرَجْت دَحْرَجَةً وقَلْقَلْت قَلْقَلَـــة، ولاحظ لفَاعَلْتُ فيها بوجه، وبعد: فإن الألف الأولى في الحَاحَاة أتت مقلوبة للتخفيف، وتنكب التضعيف إجراء للمصدر مجرى الفعل، والثانية مجيئها علـــى الوجـــوب لكون الياء متحركة مفتوحا ما قبلها، ثم إن الياء في حَاحَيْت الظاهـــرة أصـــل عند الخليل، وعند أبي عثمان بدل من الواو كياء ضَوْضَيْت فاعرفه.

(١) في ر، وظ (عرفت).

(٢) انظر: الكتاب (٢/٣٨٦).

قال صاحب الكتاب:

"باب التضعيف في بنات الياء والواو"

فأما بنات الياء فنحو: حَيِيَ يَحْيَا وعَيِيَ يَعْيَا، فالياء الأولى [1]، تجرى في هـــذا الباب/ مجرى قاف شَقِيَ في التصحيح، ولم تُعَلَّ في الفعل لاعتلال اللام، ٢٩٩/ب ولا يجتمع إعلالان في الفعل كما لم يجتمع في الاسم، ألا ترى أنهم قالوا: نَوَاة وحَيَاة، فصححوا حرفي العلة الأولين، فكذلك في الفعل"[2].

قال المفسر:

اعلـــم أن الـــياء والـــواو يأتي فيهما التضعيف كما يأتي في الحروف الصحيحة، وأما الألف فلا وجه للتضعيف فيها؛ لأن الألف لا تكون أصلا من حـــيث إن الحروف الأصول التي هي فاء وعين، ولام تتحرك كلها في الماضي نحـــو: ضَـــرَب، وتتحـــرك العين واللام في المضارع، والألف ساكنة لا تحتمل الحركة، وهي تأتي أصلا في المواضع التي يلزمها السكون مثل أواخر[3]، المبنيات نحو: "لاَ" ولام "بَلْ" وواو "لَوْ"، ولو كانت الألف تكون أصلا لكان التضعيف يمتنع فيها من حيث إنه كان يؤدي إلى جمع ساكنين أو إدغام أحدهما في الآخر، والألـــف لا تحـــتمل الإدغام ثم إن هذا الباب مفتتح لمضاعف الياء نحو حَيِيْتَ الذي يحتاج إلى معرفته أن الياء الأولى في حَيِيَ قد وقعت متحركة بعد فتحة مثل الـــياء في هَيِبَ، فكان الظاهر أن تقلب ألفا، فيقال: حَاي كهَابَ إلا أن ذلك امتـــنع لأمـــر، وهو أن كل واحد من العين واللام ياء، فلا يجوز إعلالهما معا

---

(١) في التكملة (الأولى في هذا الباب تجرى مجرى).

(٢) التكملة شاذ لي (٢٧١، والتكملة مرجان (٦٠٤).

(٣) في أ (أ أخرى).

لفساد الجمع بين إعلالين في كلمة واحدة، وكونه إجحافاً فبقي [1]، إعلال أحدهما، فالأَوْلَى بالإعلال اللام؛ لأنه طرف والتغيير بالطرف أليق منه بالوسط الذي هو في حد التحصن، فلما كان كذلك جرت الياء الأولى في حَيِيَ مجرى الحروف الصحيحة كقاف شَقِي وميم عَمِي، واختص الإعلال باللام فقيل: حَيِيَ يَحْيَا، فقلب ألفا في المضارع، وأما في الماضي فصح؛ لأن الفتحة الكائنة لبناء الماضي تلزم الياء في الأفعال كلها نحو: شَقِي وغُزِيَ وأُغْزِيَ، ولا يمكن قلبها ألفا لأجل الكسرة، ومن أزال الكسرة وأبدل منها فتحة، فقال في بقِي ورَضِيَ: بَقَى ورَضَى، فللحرص [2]، على الإعلال.

وذكر نَوَاة وحَيَاة ليعلمك أن جمع إعلالين مرفوض في كلامهم في الاسم والفعل جميعا، وذاك أن الواو في نَوَاة والياء في حَيَاة قد وقعتا متحركتين بعد الفتحة لكن لما كان اللام قد قلب لزم تصحيح العين إذا لو أعلا لسقط أحدهما، وكذلك قالوا في جمع طَيَّان [3]: طِوَاء فلم يقلبوا الواو كما قلبوا في حِيَاض وثِيَاب؛ لأن اللام/ قد أُعِلّ بالقلب إلى الهمزة، فلو قلب الواو لتوالى إعلالان، ٣٠٠/ أ
وعلى هذا يجرى كلامهم، وهو من أحد ما يكشف عمن يشتبه عليه الأمر في هذه الاعتبارات.

قال صاحب الكتاب:

"فإذا وقع هذا التضعيف في موضع يلزم ياء خَشيت[4]، وياء رَمَيْت

---

(١) في ظ (فيبقى).

(٢) في أ (فالحرص).

(٣) طَيَّان: (الذي لم يأكل شيئاً، تهذيب اللغة (١٤/٤٨).

(٤) في التكملة (خشيت فيه)

الحركة، فإن الإدغام جائز فيه، وذلك نحو: عَيّ بأمره، وحَيَّ زيد[1]، وقد قرئ: ﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ ﴾[2] و﴿حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ بالبيان والإدغام [3]، فمن لم يدغم، فلأن هذه اللام تلك التي في يَحْيَى، ولأن هاء الوقف لا تلحقه كما لا تلحق المعرب، فكما أجروه (في هذا مجرى المعرب كذلك أجروه)[4]، مجراه في ترك الإدغام"[5].

قال المفسر:

اعلم أن حرفي التضعيف اللذين هما الياءان إذا كان الثاني منهما في موضع تحرك ياء خَشِيت فيه جاز الإدغام وترك الإدغام، وذلك يكون في فَعِل نحو: حَيِي كخَشِي، وفي أفْعَل واسْتَفْعَل وفَاعَل إذا بنيت للمفعول نحو: أُحْيِيَ واسْتُحْيِي وحَويِيَ كأُلْقِي واسْتُلْقِي ولُوقِيَ، فالحركة لازمة في ذلك كله؛ لأنها الفتحة التي يُبْنَى عليها مثال الماضي، وليست حركة عارضة فتزول، فلك في ذلك كله الإدغام نحو: حَيَّ زيد كما قال سبحانه: ﴿وَيَحْيَى مَن حَيّ عَن

---

(١) انظر الكتاب (٣٨٧/٢)، والأصول (٢٤٧/٣).

(٢) سورة الأنفال (الآية: ٤٢)، قرأ نافع والبزي وأبو بكر حيي بياءين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة وقرأ الباقون بواحدة مفتوحة مشددة، انظر: التبصرة (٥٢٣)، والكشف (٤٩٢/١)، والتيسير (١١٦)، والكافي للرعيني (١٠٢)، وتلخيص العبارات (٩٨)، والإقناع (٦٥٥)، وإرشاد المبتدى وتذكرة المنتهي(٣٥)، وسراج القارئ المبتدئ(٢٣٥)، والمكرر (٤٨).

(٣) انظر: معني القرآن للفراء (٤١١/١، ٤١٢)، ومعاني القرآن وإعرابه (٤١٨/٢)، وإعراب القرآن للنحاس (١٨٨/٢)، والكشف (٤٩٢/١).

(٤) ما بين القوسين ليس في (أ).

(٥) التكملة شاذ لي (٢٧١)، والتكملة مرجان (٦٠٤، ٦٠٥).

بَيِّـــنَةٍ﴾، تسكن الياء الأولى التي هي عين وتدغمها في اللام كما قالوا في مَدَد وطَبَب: مَدّ وطَبّ، وتقول في أُحْيِيَ واسْتُحْيِي: أُحِيَّ واسْتُحِيّ تنقل حركة الياء الأولى التي هي عين إلى فاء الفعل التي هي الحاء، ثم تدغمها في الياء التي هي لام كمـــا قلت: أَمَدّ واسْتَعَدّ في أَمْدَد واسْتَمْدد، وتقول في حُويِيَ: حُويّ، فتسكن الياء الأولى وتسقط حركتها؛ لأن واو فُوعِلَ لا يحتمل نقل الحركة إليها، ويحجز بينها [1]، وبين الفاء الذي هو الحاء أن تنقل إليه كما نقلت في أُحَيّ، فالإدغام إذاً يفتقر إلى شريطتين:

إحداهما: أن تكون الياء الأخيرة متحركة حركة لازمة، فإن الحركة إذا كانت عارضة لم يجز الإدغام، وذلك كقوله سبحانه:﴿**أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِـــيَ الْمَوْتَى**﴾[2]، لا يجوز أن تقول: يُحِيَّ [3] الموتى، وإن كان بمنزلة قد أُحْيِـــيَ في تحـــرك اليائين لأجل أن هذه الحركة للإعراب، فهي تزول بسقوط عاملها، وذلك إذا قلت: هو يُحْيِي.

والـــشريطة الثانية أن لا تكون الياء الأولى مفتوحة، فإنها إذا انفتحت انقلـــبت الثانية ألفا كقولك في أَفْعَل واسْتَفْعَل وفَاعَل إذا كانت للفاعل: أَحْيَا واسْـــتَحْيَا وحَايَـــا الأصل أَحْيَيَ واسْتَحْيَي وحايَي، فتنقلب التي هي لام كما

---

(١) في أ (بينهما).

(٢) سورة القيامة:(٤٠).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/٤١٨)، والمقتضب (١/١٨٢)، والأصول (٣/٢٤٩)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/١٨٨).

أجاز الفراء الإدغام في (يحيى) انظر: معاني القرآن (١/٤١٢)، (٣/٢١٣).

انقلبت [1] (في أَبْقَي واسْتَبْقَى وبَاقَى، فالإدغام إذاً يكون في الموضع الذي يكون فـــيه اللام من نحو: بَقِيَ وخَشِي متحركا حركة لازمة، وذلك في الأحوال التي ذكرتها، فإن قلت: ما الذي منع من الإدغام في هذه الحال، وقد حصل المثلان نحو: حَايَيَ وأَحْيَيَ، فيكون كالصحيح نحو: أَمدَّ في أَمْدَدَ ومَادّ في مَادَدَ.

فالجـــواب أن القـــصد في الإدغام رفض اجتماع المثلين، وكراهية ما يوجب اللفظ بهما مفترقين ظاهرين من إعادة اللسان (إلى ما رفع عنه، فأدغم أولهمـــا في الـــثاني ووصل به فقيل في مَدَدَ: مَدَّ ليقع اللسان)[2]، عليهما وَقْعَةً واحـــدة، وحـــروف اللين قد جعل من الأصول فيها أن تقلب إذا تحركت مع انفتاح ما قبلها، فإذا كانت بحيث يتأتى فيها القلب لم يحتج إلى الإدغام إذ من المحـــال أن يعـــدل عن القلب فيها إلى الإدغام، والقلب أَقْوَى وأَذْهَب في المعنى الذي لأجله وضع الإِدْغَام، وذلك المعنى إزالة المثلين، وذلك أنك إذا [3] قلبت أحـــد حـــرفي اللين، فقلت في [4] أَحْيَيَ: أَحَيا رفعت [5] حصول مثلين أصلا لـــصرفك أحـــدهما إلى حرف آخر، وليس كذلك الإدغام؛ لأنه يزيل اجتماع المثلين من حيث إنه يمزج أحد الحرفين بالآخر حتى يصيرا في حكم حرف واحد من جهة وقوع اللسان عليه.

---

(١) من هنا يبدأ السقط في (أ).

(٢) ما بين القوسين ليس في (د).

(٣) (إذا) ليست في (ظ).

(٤) (في) ليست في (ر، وظ).

(٥) في د (دفعت إلى).

فأمـــا أن يزيل ذلك أصلا كما يفعل القلب فلا، وإذا كان كذلك كان الـــواجب في القياس أن يترك الإدغام إلى القلب إذا أمكن؛ لأنه أجمع للغرض، وأزيـــد في الخفة لإزالته التضعيف، وهو مستقل سيما في حروف اللين، وأمران آخران .

أحدهما أن في ترك القلب خلافاً للأصل المطرد في حروف اللين.

والـــثاني أنك إذا أدغمت احتجت إلى إعلال العين بالإسكان وتصحيح اللام وذلك خلاف للأصول أيضاً مع وجود المندوحة عنه، فلهذه العلل لم يجز الإدغام إلا حيث يمتنع الألف، وذلك بأن يكون الأول من حرف اللين مكسوراً كَحِيَ وأَحْيِي، فإن قلت: هَبْ أن نحو: أَحْيَيَ لم يجز فيه الإدغام لإمكان القلب فمـــا بال ما لم يتأت فيه القلب نحو: حَيِيَ يجوز فيه البيان، واللفظ بالمثلين، ولا يلـــزم الإدغام كما يكون في الصحيح، فلا يجوز حَيِّي وأَحَيِّ كما لا يجوز مَدّد وأَمَدّدَ.

فالجواب: أن الظاهر يقتضي ما زعمت غير أن هاهنا أمراً آخر أوجب إجازة الأمرين الإدغام والبيان، وذلك أن الياء الثانية التي هي لام من نحو: حَيِيَ يقـــع مواقع يخرج فيها عن حد الإدغام، وهو أنه يسكن مرة في مضارع أَفْعَل واسْتَفْعَل وفَاعَل وأشكالها نحو: يُحْيِيْ ويَسْتَحْيِيْ ويُحَايْ كما يسكن ياء يَرْمِي، وكذلك في المُحْيِي والمُسْتَحْيِي، وتنقلب مرة في نحو: يَحْيَا (١) ومَحْيَا، وما أشبه ذلك، وإنما يكون بحيث يتأتى فيه (٢) الإدغام في بعض أمثله الماضي، فلما كانت

(١) (يحيا) معادة في (ر).

(٢) في ر (فيها).

تخـــرج عن الإدغام في أكثر المواضع لم تلزم الإدغام حيث يمكن تشبيها لبعض أحوالها ببعض إذا ليست الياء المتحركة في حَيِي غير الساكنة في يُحْيِي، والمنقلبة في يَحْيَا؛ لأن الحرف لم يختلف، وإنما اختلف مثال الفعل بأن انتقل عن الماضي إلى المـــضارع، وإلا فالياء لام في الموضعين، فلما لزم البيان في نحو [1] يحيِي شبه نحو: حَيِيَ به (فبين وأكد أبو علي الشبه بين الياء في المضارع والياء في الماضي بـــأن هاء الوقف لا تلحق الماضي)[2]، كما لا تلحق المضارع، وأما الصحيح، فحاله بخلاف هذه إذ [3] الحركة ملازمة للثاني من مِثْلَيْه في جميع متصرفاته [4] تقول: مَدّ يَمُدُّ فهو مَادّ، وأَمَدّ يَمْدُّ فهو مُمِدّ ومَسْتَمِدّ، فلا يكون في حال من الأحوال بحيث يمتنع فيه الإدغام، فلا السكون يعترضه ولا القلب، وإنما يلحقه الـــسكون في حالـــة واحدة وهي حال الجزم نحو: لم يَمْدُد، هذا وأهل الحجاز يدغمون، فتعود إليه الحركة، ثم إن هذا السكون أيضاً عَارِض فيه يزول بزوال العامـــل، وهـــو أن تقول: يَمُدُّ، والسكون والقلب في نحو: يُحْيِيْ ومُحْيِي [5]، وأشباهها الكثيرة ليس لعامل لكنه لرفضهم الضمة والكسرة في حروف اللين إذا تحرك ما قبلها، وهذا فصل بين وفرق قوى [6] فاعرفه.

---

(١) (نحو) ليست في (ظ).

(٢) ما بين القوسين ليس في (د).

(٣) في ر (إذا).

(٤) في ظ (تصرفاته).

(٥) في ر (ومحيي ويحيا).

(٦) في د (فصل قوى وفرق بين).

قال صاحب الكتاب:

قال الشاعر في الإدغام :

عَـــيُّوا بِأَمْـــرِهِم كَمَـــا عَـــيَّتْ بِبَيْـــضَتِهَا الحَمَامَـــهْ (١)

---

(١) بيت من مجزوء الكامل، اختلف في قائله، فقيل: إنه عبيد بن الأبرص، وقيل: يزيد بن مفرغ، وقيل: سلامة بن جندل، والأرجح الأول.

نسب إلى عبيد في ديوانه (١٣٨)، والحيوان (١٨٩/٣)، وأدب الكتاب (٦٧، ٦٨)، وعيون الأخبار (٨٥/٢)، والدرة الفاخرة (٤١٧)، ومجمع الأمثال (٢٥٥/١)، والاقتضاب (٦٧/٣)، وشروح سقط الزند (١٠٠٣)، والمفصل (٣٩٢)، وشرح أدب الكاتب (١٢٢)، والقيسي (٨٩٨)، وابن برى (٦٣٣)، والتبيان في إعراب القرآن (٦٢٥)، وشرح المفصل (١١٦/١٠)، واللسان (حيا)، وشرح شواهد الشافية (٣٥٧).

ونسب إلى يزيد بن مفرغ في: الصحاح (حيا) والأفعال للسرقسطي (٢٤١/١)، ونسب إلى سلامة بن جندل في: ملحق ديوانه مما نسب إليه وليس في أصول الديوان المخطوط (٤٢٦)، ونظام الغريب (٢٠٧، ٢٠٨).

الشاهد: قوله: "عَيّوا وعَيّت" أصله عيِيُوا وعَيَيتَ سكن الياء الأولى وأدغمها في الثانية وأجرى الفعل مجرى المضاعف الصحيح، فسلم من الاعتلال والحذف لما لحقه من الإدغام في ديوان عبيد صدره (برمت بنو أسد كما)، ولا شاهد فيه.

وورد غير منسوب في الكتاب (٣٨٧/٢)، ومعاني القرآن للأخفش (٣٢٤)، والمقتضب (١٨٢/١)، والأصول (٢٤٨/٣)، وإعراب القراءات السبع وعللها (٢٢٥/١)، والمنصف (١٩١/٢)، والمقرب (١٥٣/٢)، والممتع (٥٧٨)، وشرح الشافية للرضي (١١٤/٢)، والفوائد لابن القيم (١٧)، والدر المصون (٦١٤/٥).

البيت من كلمة يخاطب بها عبيد حجرا أبا امرئ القيس، ويستعطفه لبني أسد، وذلك أن حجرا كان يأخذ منهم إتاوة فمنعوه إياها فأمر بقتلهم بالعصي فلذلك سموا عبيد العصا، ونفي من نفي منهم إلى تهامة، وأمسك منهم عمرو بن سعود وعبيد بن الأبرص وكانا أسيرين عنده. انظر: الاقتضاب (٦٧/٣).

وقال في ترك الإدغام:

وكُنَّا حَسِبْناهم فَوَارِسَ كَهْمَسٍ   حَيُوا بَعْدَما مَاتُوا مِنن الدَّهْرِ أَعْصُرَا[1]

وتقـــول: قَد أُحيَّ البلد، فتدغم للزوم الفتحة مثال الماضي، وإن شئت بَيَّـــنْتَ فقلـــت: أُحْيِيَ، فأما قوله تعالى : ﴿**أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى**﴾[2]، فلا يكون فيه الإدغام [3]؛ لأن الفتحة فيه [4] غير لازمة، ألا ترى

---

(١) بيت مـن البحـر الطـويل، اختلف في قائله: فقيل: إنه أبو حزابة الوليد بن حنيفة أحد بني ربيعة شاعر من شعراء الدولة الأموية. وقيل: إنه مودود العنبري.

نـسب إلى حزابة في: شرح الحماسة للمرزوقي (٦٨٧/٢)، والقيسي (٩٠١)، وابن برى (٦٣٤)، واللسان (حيا)، وشرح شواهد الشافية (٣٦٣).

ونسب إلى مودود العنبرى في ابن السيرافي (٤٣٤/٢)، والتنبيه والإيضاح واللسان والتاج (كهمس).

الشاهد: قوله: "حَيُوا" خفف بالحذف، و لم يدغم بناه بناء خَشُوا؛ لأن حَيِي إذا ضوعفت الياء منه، و لم تدغم بمنزلة خَشِيَ .

وورد بـلا نـسبة في: الكـتاب (٣٨٧/٢)، ومعانـي القرآن للأخفش (٣٢٤)، والمقتضب (١٨٢/١)، والأصـول (٢٤٨/٣)، والمنـصف (١٩٠)، والـصحاح (كهمـس)، والأعلـم (٣٨٧/٢)، وشـرح المفـصل (١١٦/١٠)، وشـرح الجمـل لابـن عـصفور (٣٨١/١)، والممتع: (٥٧٨)، وشرح الشافية للرضي (١١٦/٣)، والفوائد لابن القيم (١٧)، وشرح مختصر العزي للتفتازاني (١٦٢).

كهمـس: هو كهمس بن طلق الصريمي من رجال الخوارج وفرسانهم حيوا بعدما ماتوا: حسنت أحوالهم بعد سوء.

(٢) تقدم ورودها ١٥٧٣.

(٣) انظر: المقتضب (١٨٢/١).

(٤) (فيه) ليست في التكملة (مرجان).

أنك تقول [1]: هو يُحْيِي في الرفع فتسكن، وفي الجزم: لم يُحْيِ فتحذف، وإنما الإدغام في الموضع الذي تلزم فيه الحركة)[2].

/وعلـــى هـــذا قالوا [3]: حَيَاء وأَحِيّة ورجل عَيّ وقَوم أَعِيّاء [4]؛ لأن الحركة هنا لازمة فهو بمنزلة الصحيح"[5]. ٣٠٠/ب

قال المفسر:

اعلـــم أن مـــا أدغم من هذا كان كالصحيح تقول في عَيَّ وحَيَّ: عَيُّوا وحَيُّوا كما تقول: مَدُّوا وقال:

عَيُّوا بِأَمْرِهِم............. [6] ....

فلا يلحقه حذف كما يلحق المعتل، وإذا بَيَّنت فقلت: عَيِيَ وحَيِيَ، فإنه يكـــون بمنزلة بَقِيَ وخَشِيَ تقول: حَيُوا بضم الياء كَبقُوا وخَشُوا يكون الأصل حَيِـــيُوا كَبَقِيوا، فتنقل الضمة من الياء التي هي لام كياء بقِي إلى الياء التي هي عـــين كقـــاف بَقِيَ، فتلتقي الياء المنقول عنها الحركة ساكنة مع واو الضمير، فتـــسقط فتبقـــى حَيُوا وعَيُوا، وأما إذا أدغمت فإن الياء التي هي عين تسكن، فتقوى الياء التي هي لام على احتمال الضمة لسكون ما قبله، فتقول: عَيّوا كما قلت: كُرِسيّ ومَرْمِيّ، فأجريته مجرى الصحيح لسكون ما قبله إذ قد عرفت أن حرف اللين إذا سكن ما قبله كان كالصحيح في احتمال الحركات.

---

(١) في التكملة مرجان (أنا نقول).

(٢) إلى هنا ينتهي السقط في (أ).

(٣) في التكملة مرجان (قوله).

(٤) انظر: (المنصف ٢/١٩٠، ١٩١).

(٥) التكملة شاذ لي (٢٧١، ٢٧٢)، والتكملة مرجان (٦٠٥، ٦٠٦).

(٦) تقدم وروده ١٥٧٧.

وأما جواز الإدغام في قولهم: أُحِيَّ البلد وامتناعه في أن يُحْيِيَ، فقد تقدم القول فيه [(١)]، وأما حَيَاء وأحِيّة، فبمنزلة حَيِيَ في جواز الأمرين فيه، وذلك أن الحركة لازمة؛ لأنها حركة بناء لا حركة إعراب، فلك أن تدغم، فتقول: أَحِيَّة كأَعِنَّة في الصحيح، وأن تبين فتقول: أَحْيِيَة كما قلت: حَيِيَ وأَحْيِيَ، وأَعِيّاء في جمع عِيٍّ إن شئت أدغمت كأشِدَّاء، وإن شئت أظهرت فقلت: أَعْيِيَاء كأَغْنِيَاء مثلا، فالإدغام في الظاهر لاجتماع المثلين، وأما البيان، فلما ذكرت من أن هذه اللام قد امتنعت من الإدغام في مواضع، فلم يلزم [(٢)]، من حيث يتوجه فيه مراعاة لما ثبت لها من البيان في أحوال كثيرة، وقد قيل في أَحْيِيَة: إن البيان حسن فيه؛ لأن الجمع فرع على الواحد والواحد عار من الإدغام، وذلك أن لام حَيَاء قد انقلبت همزة، ولو كان يجوز أن يصح ياء، فلم تنقلب لكان البيان يلزمه لفصل ألف فَعَال بين الياءين، وقد فرق بعض أصحابنا بين أَعْيِيَا وبين أَحْيِيَة، فقال: إن الإدغام في أَعْيِيَاء أقوى منه في أَحِيَّة، واحتج بأن موجب الإدغام هو تحرك اللام تحركا لازما [(٣)]، وقد ثبت لِلاَّم في أَعْيِيَاء من الحركة ما لم يثبت له في أَحْيِية، وذلك أن واحد أَعْيِيَاء عَيّ أو عَيِيّ، والحركة لازمة للاسم كما ترى، وذلك لسكون ما قبل اللام / أما عَيِيٌّ فياء فَعِيل فيه ساكنة ٣٠١/أ
وقعت قبل اللام.

وأما عَيٌّ فالياء الأولى التي هي عين ساكنة؛ لأنها على وزن فَعْل كصَعْب قال: وليس كذلك لام أَحْيِيَة؛ لأنه قد انقلب في الواحد الذي هو حَيَاء

---

(١) انظر: ١٥٧٣.

(٢) في ر، وظ (يلزم الإدغام حيث).

(٣) انظر: المنصف (٢/١٩٢)، وشرح المفصل (١٠/١١٨)، والممتع (٥٧٩، ٥٨٠).

همزة، فالحركة على الهمزة لا على اللام، وإذا كان داعية الإدغام تمكن اللام في الحـــركة ثم كان لام أَعيِيّاء أمكن فيها من لام أَحْيِيَة اقتضى القياس أن يكون الإدغام فيه أَقْوى منه في أَحْيِيَة التي لم يثبت للامها هذا الحظ، وهذا فرق حسن لكنه يضعف من حيث أن لام حَيَاء، وإن كان قد انقلب همزة، فإنه في موضع لو لم ينقلب للزمته الحركة، وذلك أنه قد وقع بعد ألف فَعَال كما وقع في عَيِيّ بعد ياء فَعِيْل، وإنما كان يتضح هذا الفرق لو كان في موضع لو لم تقلب همزة لم يكن يحتمل الحركة، وكيف تصرف الأمر، فإن ذلك الفرق متجه من حيث إن اللفظ بالياء مرفوض إذا وقع لاما بعد ألف فَعَال، وإذا لم يثبت اللفظ به لم تثبت الحركة فيه ثباتها في ياء عَيِي، وله أن يجيب عن هذا الاعتراض بأن الهمزة في حَــيَاء ونحـــوه ليست مقلوبة عن الياء، وإنما التقدير أن الياء قلبت ألفا، ثم حـــركت الألف، فصارت همزة، وإذا كان الأمر على هذا (١)، كان لام حَيَاء بمنزلة لام يَحْيَا في كونه مقلبا إلى الألف ومفارقته للحركة فاعرفه.

وقالــوا: مُعْيِــيَة، فلم يدغموا (٢)، وإن كانت حركة الياء الثانية (٣)، بمنزلـــتها في حَيِيَ في كونها حركة بناء لأجل أن التاء زيادة معترضة لاحقة به فحكمهـــا حكم الساقط، وإذا كان كذلك كانت الحركة المجتلبة لأجلها بمنزلة حــــركة الإعراب نحو: أن يُحْيِيَ ورأيت مُحْيِياً في كونها (٤)، غير لازمة، ولأن البيان قد لزم في حال التذكير الذي هو الأصل، فلم يرفع في حال التأنيث الذي

---

(١) في ر (على هذا كان لام الأمر على هذا كان).

(٢) انظر: المنصف (٢/١٩٣).

(٣) في أ (الثاني).

(٤) في أ (كونه).

هـــو فرع وثان حكم قد لزم في التذكير الذي هو أول وأصل كما مضى من تركهم لام غَازِيَة [1]، ونحوها على القلب الواجب قبل دخول التاء، فإن قلت: فقد كان يجب أن لا يجوز الإدغام في أَحْيِيَة؛ لأن حركة لامه مجتلبة لتاء التأنيث، ولو سقط التاء سقطت الحركة.

فالجـــواب: أن تاء أَفْعِلَة لازم والمثال مصوغ عليه، ألا ترى أنه لا يقال: أَجْرِب، ثم أَجْرِبَة ولا أَحِيّ ثم أَحْيِيَة.

وتـــاء مُعْيِـــيَة ليس مما يبنى عليه الاسم ويصاغ معه [2]، وإنما هو زيادة دخلـــت لمعنى، وهي تزول بزوال ذلك المعنى، فإن أردت وصف المؤنث قلت/ ٣٠١/ب مُعْيِيَة، وإذا لم ترد قلت: مُعْيٍ، فلما كان كذلك اعتد بالحركة في لام أَحْيِيَة لبناء الكلمـــة عليها كما بني حَيِيَ على الفتح، ولم يعتد بها في مُعْيِيَة لكونها عارضة كحـــركة الإعـــراب في رأيـــت مُعْيِيًا، وأن يُحْيِيَ [3]، فاعرفه، وقالوا: تَحِيَّة، فأدغمـــوا، ولم يكد يوجد فيها الإظهار [4]، وظاهر الحال أنها بمنزلة أَحْيِيَة [5]؛

---

(١) انظر: ١٥٣٥.

(٢) في ر، وظ (عليه) و(معه) ليست في (د).

(٣) انظر: الكتاب (٢/٣٨٨).

(٤) قال أبو عثمان: (والإظهار عندي جائز والإدغام أكثر)، المنصف (٢/١٩٥).

(٥) قال ابن جني في المنصف (٢/١٩٦)، ردا على أبي عثمان (وهذا الذي ذهب إليه ضعيف، وأنا أذكر الفصل بين تحيّة وأحْيِيَة، وذلك أن أحْيِيَة جمع، والجمع فرع على الواحد، فأنت إذا جئت بالواحد فقلت: حَيَاء زال ما كرهته من اجتماع الياءين، وليس كذلك تَحِيَّة؛ لأنها مصدر، والمصدر أصل لا فرع، وليس يمكنك فيها ما يمكنك في الجمع الذي هو فرع على الواحد، ألا ترى أن تحية ليس ثانيا عن أول، كما أن الجمع ثان عن الواحد، فالإدغام فيها لا يجوز غيره).

لأنها مصدر حَيِيْت، وفَعّلْت يجيء في مصدره التَّفْعيل والتَّفْعِلَة في الصحيح نحو: التَّكْريم والتَكْرِمَة والتَّجْريب والتَّجْرِبة، ويغلب عليه التَّفْعِيل، وكذلك المعتل الفاء والعين نحو: وَقَّت تَوْقِيتاً وقَوّم تَقْوِيماً، فإذا جئت إلى المعتل اللام اختص به التَّفْعِلة: نحو: رَبّى تَرْبِيَة، وكذلك المهموز اللام نحو: هَنَّأَت تَهْنِئَةً، ولا يكاد يجيء التَّفعيل إلا نَادِراً في شعر كقوله:

بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنزِيّا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا [1]

فتَحِيّة تَفْعِلَة وأصلها [2]: تَحْيِيَة كَتَكْرِمَة، وحركة اللام فيها بمنزلة حركة لام أَحْيِيَة في أنها من جهة التاء، فالظاهر يوجب إجازة الأمرين فيه البيان والإدغام تَحِيَّة وتَحْيِيَة كأَحِيَّة وأَحْيِيَة، وقد أجاز ذلك أبو عثمان [3]، لكنه لا

---

(١) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله:
وصف امرأة بالضعف، وهي تجذب دلوها من البئر، فيقول: إنها تحركه حركة ضعيفة تشبه تحريك المرأة العجوز لطفل تداعبه.
الشاهد: قوله: "تنزيا" حيث ورد على وزن التّفْعِيل وهو مصدر فَعّل المعل اللام وذلك نادر والقياس تنزيه.
ورد في: العين (٤٠١/٣)، وديوان الأدب (٣٨٠/٢)، وأمالي القالي (٢٠/١)، والخصائص (٣٠٢/٢)، والمنصف (١٩٥/٢)، والمخصص (١٠٤/٣)، والمقرب: (١٣٤/٢)، وشرح الكافية الشافية (٢٢٣٨)، وشرح الشافية للرضي (١٦٥/١)، وشرح الألفية لابن الناظم (٤٣٨)، واللسان (شهل، نزى)، وشرح الألفية للمرادى (٣٥/٣)، وأوضح المسالك (٢٦٤/٢)، وشرح الألفية لابن عقيل (١٢٨/٢)، والمساعد (٦٢٦/٢)، وشفاء العليل (٨٦٢)، وشرح الألفية للمكودى (١١٧)، والعيني (٥٧١/٣)، والتصريح (٧٦/٢)، والأشباه والنظائر (٢٨٨/١)، والأشموني (٣٠٧/٢)، وشرح شواهد الشافية (٦٧).

(٢) في أ (أصلها من جهة تحية).

(٣) انظر: المنصف (١٩٥/٢).

يكاد يوجد في السماع كما يوجد أَحْيِيَة، والصحيح [1]، أن الإدغام يلزم تَحِيَّة؛ لأن بينها وبين أَحْيِيَة فرقا بَيِّناً، وذلك أن تاء تَفْعِلَةَ بدل [2]، من ياء تَفْعِيل [3]، كمـــا كان تاء إِقَامَة وإِعَادَة عوضا من ألف أَفْعَال، وتاء أحْيِيَة ليس بعوض من شَيء وإنما هو حرف بني عليه [4] الكلمة فإذاً تاء تَحِيَّة تفضل تاء أَحْيِيَة [5]، في الاتصال بالكلمة وفرط التمكن منها، وكلما كان التاء ألزم وأدخل في الكلمة كانت الحركة المتعلق [6]، وجودها به أقوى وأبعد من كونها عارضة، والإدغام يزداد قوته ووجوبه بحسب ازدياد تمكن الحركة إذ هو موجبها كما عرفت.

والمعـــنى الثاني أن مصدر فَعَّلْت التَّفْعِيل في الأصل بدَلالة أنه المستمر في غير المعتل اللام كراهية اجتماع الياءات نحو: التَّنَزِّيْ والتَّحَيِّي، فلما كان كذلك كـــان الإدغـــام أولى بهذه الحال؛ لأنه يزيل اجتماع الياءين، وإذا أظهر كان كالعود إلى ما رفض وهرب منه.

والمعـــنى الـــثالث أن أَحْيِيَة جمع وفرع على واحده، وقد لزم البيان في واحده، وليس تَحّية بفرع لشَيء فيحمل عليه، ويجعل تابعا لـــه، فلهذه المعاني غلـــب الإدغـــام علـــى تَحِيَّة، ولم يستعمل إظهاره/ وما أجازه أبو عثمان من ٣٠٢/ أ
الإظهار قياساً على أَحْيِيَة محتمل أيضاً فاعرفه.

---

(١) في ر، وظ، ود (الأصح).

(٢) في ر (عوض).

(٣) انظر: المنصف (٢/١٩٤).

(٤) في ر، وظ (مع).

(٥) في أ (أحبة).

(٦) في ر، وظ (المتعلقة).

وقالـــوا في اسْتَحْيَا: اسْتَحَى، فحذفوا الياء الأولى التي هي عين، ولهم في ذلـــك مذاهب: أحدها: أن الياء حذف قصدا للتخفيف لكثرته في الكلام كما قالوا: لم يَكُ، و لم أُبَلْ، ولا أَدرِ [1]، فحذفوا منها لما كثر دورها على الألسنة، ولما قصدوا حذفها نقلوا حركتها إلى الحاء، و لم يحذفوها متحركة لأمرين:

أحدهما: أن حذف الساكن أسهل من حذف المتحرك.

والـــثاني: أنها لو حذفت بحركتها للزم تحريك الحاء لا لتقائه ساكنا مع الألف المنقلبة عن اللام، فكان أن ينقل إليه حركة هي في الكلمة أجدر من أن يحذف الأصلية ويجتلب أخرى، وشبهه صاحب الكتاب بقولهم: يَرَى [2]، وذاك أن الهمـــزة التي هي عين في رَأى لما حذفت للتخفيف نقلت حركتها إلى الراء الذي هو فاء كذلك نقلت حركة العين في اسْتَحْيَا إلى الحاء حين قصد حذفها تخفيفا، ولا يلزم أن يحذف في كل موضع، فيقال في [3] أحْيَا: أَحَا كما لا يلزم أن يقال: لا أرْمِ، و لم أُرَمْ، و لم يَهُ، في لا أَرْمِي، و لم أُرَامِ، و لم يَهُن قياسا على لم يَكُ، و لم أُبَلْ ولا أَدْرِ؛ لأن الحذف غير القياسي لا يستمر.

والمـــذهب الثاني: أن الياء أسكنت، ونقلت حركتها إلى الحاء، فالتقت ســـاكنة مـــع اللام، وهو ساكن؛ لأنه يكون عند اتصاله بالضمير ساكنا نحو: اسْتَحْيَيْت، كما يكون سائر اللامات إذا اتصلت بالضمائر، ويكون ألفا في حال انفـــصالها عن الضمائر نحو: اسْتَحْيَا، فالياء الأولى إذا نقلت عنها الحركة توالى

---

(١) انظر: الكتاب (١/٨، ١٣٤، ٢/٣٨٩).

(٢) الكتاب (٢/٣٨٩).

(٣) في أ (في كل أحيا).

بهـــا[1]، الساكنان في الحالين، فيلزم سقوطها، فيبقى اسْتَحَى واسْتَحَيْت بوزن اســتفل واسْتَفَلت، وقال صاحب الكتاب في هذا المذهب: أسكنوا الياء الأولى كما سكنت في بِعْت، وسكنت الثانية؛ لأنها لام الفعل فحذفت الأولى؛ لأنه لا يلتقي ساكنان [2]، فالقصد في التشبيه ببِعْت أن العين في اسْتَحْيَيْت أعلت كما أُعِلَّــت [3] عـــين بِعْتُ، ولحقها من نقل الحركة إلى الفاء ما لحق تلك، فقيل: اسْتَحَيْت، فنقلت فتحة الياء الأولى من اسْتَحْيَيْت إلى الحاء الذي هو فاء كما نقلت كسرة ياء بَيِعت إلى الباء وسقطت ياء اسْتَحَيَيْت لالتقائها مع الياء الثانية التي هي لام، كما سقطت ياء بِيْعْت لالتقائها مع العين الساكنة، والذي يشكل من هذا أن اسْتَحْيَيْت إن كان مجراها مجرى بِعْت، فالواجب أن يعاد عينها حيث / يعــود عين بِعْت، فيقال فيها: اسْتَحَاي كما يقال: بَاعَ واسْتَبَاع ويَسْتَحْيِي ٣٠٢/ب
كما يقال: يَبِيع ويَسْتَبِيع، وهم لم يعيدوها بحال، فقالوا: اسْتَحَا يَسْتَحِي، فليس إذاً غــرض صــاحب الكتاب أن اسْتَحْيَيْت كبِعْت سواء، وإنما قصده في هذا التــشبيه أن يُــرِيَك أن عينها أُعِلّت بنقل الحركة كما أعلت عين بِعْت، وأما امتــناعهم من إعادة عين اسْتَحْيَيْت حيث عاد عين بِعْت، فلأمر أوجب ذلك، وهــو أن الــلام قد ثبت لـــه الإعلال في جميع الكلام، فلما أعلوا العين من اسْتَحْيَيْت لم يخرجوا اللام، عن إعلالها، وتركوها عليه؛ لأن إعلال العين شَيء عـــرض في هذا المثال وحده على سبيل الندور [4]، ولضرب من التخفيف، فلا

---

(١) (بها) ليست في (د).

(٢) الكتاب (٣٨٩/٢).

(٣) في ر، وظ (اعتل).

(٤) في ر، وظ، ود (الشذوذ).

يلتـــزم لأجلـــه ما يخالف سائر الكلام من تصحيح اللام بل يترك على الحكم المـــستمر في جميع اللامات المعتلة، وإذا ثبت اللام على اعتلاله كان حاله عند اتـــصال الـــضمير به وانفصاله عنه واحدة، وذلك أنه يكون في الماضي اسْتَحْيَا بانقلابـــه إلى الألـــف، وفي المضارع يَسْتَحِيْ بالسكون، فإذا نقلت الحركة عن العـــين، ثم لم تخـــرج اللام عن إعلاله التقى في الماضي ياء ساكنة وألف، وفي المـــضارع ياءان ساكنتان، فتسقط العين سقوطها في حال اتصال الضمير نحو: اسْتَحَيْت، وإنما لم تسقط في بَاعَ ويَبِيْع؛ لأن اللام فارقه السكون الذي كان في بِعْت فاعرفه، فقول صاحب الكتاب: "وسكنت الياء الثانية؛ لأنها لام الفعل[1]، يعني أنها سكنت؛ لأن الفعل يلزمه الاعتلال، وليس يعني أنها بمنزلة لام بِعْت في أن الـــسكون يلحقه عند اتصاله بالضمير فقط إذ لو أراد ذلك لزمه أن يقول: اسْتَحَاي، وحكى عن الخليل، فيما بعد تأكيداً لهذا المذهب[2] أنها جاءت على حَيْتُ كما أنك حيث قلت: اسْتَحْوَذْت واسْتَطْيَبْت كان [3] الفعل كأنه طَيِبْت وحَوِذْت يعني أن إعلالهم العين من اسْتَحْيَيْت جاء على خلاف ما عليه الظاهر، وأنه عرض في هذا المثال خَاصّة لضرب من التخفيف والتوسع كما أن التصحيح في اسْـــتَحْوَذْت ونحـــوه [4]، في أمثلة مسموعة، ولا يكون في كل مثال؛ لأنه خـــلاف ما بني عليه الكلام، فكما لا يلزم أن يقال: طَيِبْت؛ لأنْ قِيلَ: أَطْيَبْت

---

(١) الكتاب (٣٨٩/٢).

(٢) في ر، وظ (في أنها).

(٣) في أ (لأن).

(٤) في ر، وظ (ونحوه يكون في أمثلة).

واسْتَطْيَبْت كذلك لا يلزم أن يقال:حَيْتُ [١] وحَا زيد؛ لأنْ قِيلَ: اسْتَحَيْتُ [٢]
إذ من حق[٣]ما كان على خلاف الطريقة المنقادة/ أن يكون في شَيء دون شَيء ٣٠٣/ أ
وإنما اختص هذا الاعتلال [٤]، باسْتَفْعَلْت؛ لأن المثال قد طال بالزيادة، فيحتمل
النقص، ثم إن نحو: اسْتَحْيَيْت لم يكثر كثرة نحو: اسْتَطْيَبْت؛ لأن التصحيح عود
إلى الأصل، وتقوية للكلمة، والجمع بين إعلالين خروج عن الأصل وتَوهِين،
فهو خَلِيق بأن يَعِزَّ ويَقِلّ، ولهذا اختار أبو عثمان المذهب الأول وهو أن
(يكون)[٥]، سقوط العين من اسْتَحَى [٦]، حذفاً لحق الكلمة على سبيل لم يَكُ
ولا أَدْرِ كقولهم: أَحسْتُ وظَلْت ومَسْتُ في كونه تَخْفِيفاً واتِّسَاعًا، ثم ألزم
صاحب المذهب الثاني إلزامين: أحدهما: أنه لو كان سقط لالتقاء الساكنين، و لم
يكن بمنزلة ياء لا أَدْرِي في حذفه على الإطلاق لغير علة لوجب أن يعود في
المضارع؛ فيقال: يَسْتَحْيِي ثم أجاب عن هذا الإلزام بأنه لو أعيد وصحح اللام،
لزم ما هو خلاف كلامهم من إدخال الحركة على الفعل المعتل اللام، وقد
مضى هذا الجواب مفصلا، فليس لهذا الإلزام تأثير.

والإلزام الثاني أنهم قالوا في فِعْل الاثنين: اسْتَحَيَا، فلو كان سقوطه في
اسْتَحَيْت، ويَستَحِي لالتقاء الساكنين لوجب أن يعود هنا إذ قد تحرك الياء
الثانية بالفتح تحركا لازما من حيث إن ما قبل ألف الضمير يكون مبنيا على

---

(١) في ر، وظ (أحيت وحازيد حي زيد).

(٢) (إذ) ليست في (ظ).

(٣) في ر، وظ (حق كل من كان).

(٤) في ر، وظ، ود (الإعلال).

(٥) (يكون) ليست في (أ).

(٦) في ظ (أستحيي).

الفتح، فلما لم تقل: اسْتَحَايَا علم أنه حذف حذفا لكثرة الاستعمال، و لم يجعل التقاء الساكنين علة لــه وهذا إلزام قَوِي واضح، والذي يمكن الانفصال به عنه أَنّــا قــد بينا أنهم لما أَعَلُّوا العين لم يعيدوا اللام إلى صحتها بل تركوها على اعــتلالها؛ لأن اعتلال العين كان شيئاً عرض في هذا المثال، فلم يستمر كما لم يــستمر التصحيح في نحو: اسْتَحْوَذَتْ، فلم يُعْتَدّ به، و لم يُتْرك لــه إعلال اللام الذي هو حكم مستمر في جميع الكلام، وإن كان الأمر على هذا كان إعادتك العين في نحو: اسْتَحَايَا نَقْضاً للغرض؛ لأنه يشبه في الظاهر ما أعل عينه وصحح لامــه نحــو: آيَة وغَايَة [1]، وذلك مرفوض في الأفعال؛ لأن اللام محل التغيير والمخصوص بالإعلال أبداً، ألا ترى أن العين أعيدت إلى الأصل، فصححت في نحو: اسْتَحْوَذَت، وأغْيَلت [2]، المرأة في كلمات صالحة الكثرة[3]، و لم يأت ذلك في شَــيء مــن المعتل اللام، فلم يقل: رَمَيَ زيد وغَزَوَ، فلما كان كذلك قيل: اسْتَحْيَا فلم تعد الياء التي سقطت في اسْتَحَى لسكون اللام بعدها ليعلم أن الياء المفتوحة في اسْتَحْيَا تحركها لوقوع الألف بعدها لا لأنها / مصححة، وأنها لما ٣٠٣/ب
كانــت في تقدير الاعتلال صار حكم السكون معتبرا فيها، فلم تعد العين التي سقوطها دليل بقائها على علتها.

وأمــر آخر وهو أن الحركة العارضة لالتقاء الساكنين لا يعتد بها، ألا تــرى أنهم قالوا: رَمَت، فحذفوا الألف المنقلبة عن لام الفعل في رَمَى لالتقاء الــساكنين، ثم قالــوا: رَمَتَا، فلم يعيدوا مع زوال السكون عن التاء لأجل أن

---

(١) انظر: الممتع (٥٨٢).

(٢) في اللسان (غَيَل)، (أَغَالَت المرأة ولدها فهي مُغِيل وأَغْيَلَته فهي مُغْيل سقته الغَيْل الذي هو لبن المأتِيَّة أو لبن الحبلى) .

(٣) في ر، وظ (الكثيرة)، وهي غير واضحة المعني.

الحـــركة في الـــتاء مجتلبة [1]، لأجل امتناع اللفظ بالألف بعدها لو أسكنت، وليـــست بلازمة لها، فإذا فارقها الألف عادت إلى سكونها، وكذلك اللام في اسْـــتَحْيَا حركتها عارضة مجتلبة لأجل [2] الألف فإذا زالت الألف، عادت إلى السكون الذي يوجبه الاعتلال، فإما أن تنقلب ألفا نحو: اسْتَحَا، وإما أن يكون يـــاء ســـاكنة نحو: يَسْتَحِي، فكما لم تُعِدْ لام رَمَى في رَمَتا؛ لأن التاء في تقدير الـــسكون، والحركة مجتلبة للضرورة كذلك لم تُعِدْ العين في اسْتَحْيَا؛ لأن هذه الياء التي تراها متحركة ساكنة في النية فاعرفه فإنه واضح.

قال صاحب الكتاب:

وأما التضعيف في بنات الواو فنحو: قُوَّة وصُوَّة وبَوٌّ[3] وقَوٌّ[4] وجَوٌّ[5]، فالتقت الواوان في هذه الكلم لسكون [6] الحرف [7] الأول منها فإذا بني الفعل مـــن ذلك بني على فَعِل يَفْعَل ليلزم الثانية منهما الانقلاب، إلى الياء، فلا يجتمع واوان، وذلك قولهم: قَوِيَ يَقْوَى وحَوِيَ يَحْوَى وحَوِيَتْ وقَوِيَت، فقَوِيَتْ من القُوَّة وحَوِيَت من الحُوَّة [8]، ولا يجوز الإدغام في هذا كما جاز في حَيّ وأَحَيّ؛

---

(١) في ظ (مختلفة).

(٢) في ر، وظ (لأجل امتناع اللفظ بالألف عادت).

(٣) البو: جلد حوار يحشى تبنا تظأر عليه ناقة فترأمه. تهذيب ١٥/٥٩٩.

(٤) قَوّ: موضع بين فَيْد والنِّباج، وقيل واد بالعقيق. انظر الصحاح (قوا)، ومعجم ما استعجم: ١١٠٣، ومعجم البلدان ٤/٤١٥، واللسان (قوا).

(٥) انظر الكتاب ٢/٣٨٩.

(٦) في أ: (ليسكون).

(٧) في التكملة: (الحروف).

(٨) الحُوَّة: سواد إلى الخضرة، وقيل: حمرة تضرب إلى السواد. اللسان (حوا).

لأن الواو لما تحركت بالكسرة انقلبت الواو التي هي لام ياء، فلم يلتق [1] المثلان فيلزم الإدغام [2].

قال المفسر:

اعلـــم أن الـــواو أثقـــل من الياء، فهم لاجتماع الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين، فلذلك تركوا بناء فِعْلٍ يلزم فيه أن يجمع بين وَاوَيْنِ كما جمع بـــين يَاءَيْن في حَيِيت، فلم يبنوا من نحو القُوّة فَعَلت مفتوح العين، ولا فَعُلت مـــضموما إذ كان يلزم أن يقال: قَوَوْتَ تَقْوُو مثل غَزَوْت تَغْزُوُ، وقَوُوْت تَقْوُو مـــثل سَرُوْت تَسْرُو، فخصوا مضاعف الواو بَفعِلْت مكسور العين؛ لأن الواو الثانية تعود فيه إلى الياء للكسرة الموجودة في العين كقولهم: قَوِيت وقَوِيَ كما قالوا: غَزَيْت وغَزِي من غَزَوْت، وإذا كان كذلك صار بمنزلة طَوَيْت، ولَوَيْت في اختلاف الحرفين لفظا، وإن كان التقدير في ياء طَوَيْت (خلافه في ياء قَوَيْت من حيث إن ياء طَوَيْت)[3] أصلية [4] وياء قَوَيْت منقلبة عن/ الواو في قُوَّة، فإذا ٣٠٤/ أ
اختلف الحرفان لم يكن فيه ما يكون في الياءين من الإدغام، فلا يجوز أن تقول: قَـــوَّ في قَوِي [5]، إذ لم يجتمع مثلان كما اجتمعا في حيَّ وأَحَيّ، ونظيره امتناع [6] الإدغام في أَحْيَا واسْتَحْيا لانقلاب أحد الياءين إلى الألف (وارتفاع المثلين بذلك

---

(١) في أ: (يبق).

(٢) التكملة شاذلي: ٢٧٢، والتكملة مرجان: ٦٠٦، ٦٠٧.

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٤) في ر، وظ: (أصل).

(٥) في ر، وظ: (قوى أصل وياء قويت منقلبة عن الواو في قوة وقوى إذ لم).

(٦) في أ: (في امتناع).

وانقـــلاب أحـــد الياءين فيه إلى الألف)[1] بإزاء انقلاب أحد الواوين إلى الياء فاعرفه، فإن قلت: فقد كان يجب أن يبنى فَعَل يَفْعِل بكسر العين إذ كان يقال: قَوَى يَقْوِي، فتنقلب الواو الثانية في الماضي ألفا، وفي المضارع ياء فالجواب أنه لا يخلو من اجتماع الواوين إذ كان يلزم أن يقال: قَوَوْت، ثم إنه يمتنع من وجه آخـــر، وهو أن المعتل العين أو اللام على الانفراد قد رفض في ذوات الواو منه فَعَـــل يَفْعِـــل بالكسر، فلا يأتي في نحو: قَالَ يَقُول قَالَ يَقِيلُ، ولا في غَزَا يَغْزُو يَغْزِي، وكذلك رفض في ذوات الياء فَعَل يَفْعُل بالضم، فلا يأتي بَاع يَبُوعُ من البَيْع، ولا رَمَى يَرْمُو من الرمْي، وذلك أنه يؤدي إلى التباس ذوات الواو بذوات الـــياء، فخصوا كل حرف بالحركة المجانسة له، فإذا كانوا قد رفضوا (ذلك)[2] فـــيما حـــرف منه واو، فأن يرفضوا فيما العين واللام جميعا واو أولى وأجدر فتفهمه، فإن قلت: فقد كان يجب على مقتضى ما ذكرت من كراهية الواوين ألا يَجِيء نحو: القُوَّة وقَوَّيْت بوجه.

فالجواب: أنهم استجازوا الاجتماع حيث يكون الأول منهما في موضع يلزمه السكون فالقُوّة فُعْلَة كالحُمْرَة يلزم الواو الأولى منهما السكون، وليس لها في الحركة وجه[3]، وكذلك الأولى في[4] قَوَّيْت؛ لأنه فَعَّلْت، والحرف الأول من العـــين إذا ضوعف بمنزلة ألف فَاعَل في امتناعه من الحركة ألبتة، وإذا لزم الأول الـــسكون لزم الإدغام، فيقع اللسان عليهما وقعة واحدة، فيكون بمنزلة حرف

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) (ذلك) ليست في: (أ).

(٣) (وجه) ليست في (ر، وظ).

(٤) في ر، وظ، ود: (من).

واحـــد، وليس كذلك فَعَلْت وفَعُلْت؛ لأنهما يلزم فيهما قَوَوْت تَقْوَو، فيجتمع واوان ظاهرتان ويُقَوِّي الإسكان هنا قول صاحب [1] الكتاب فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

وقالوا: احْوَاوَى التَّيْس، واحْوَاوَت الشاة كما قالوا: احْمَارّ [2] إلا أنهم أبدلوا من الواو الأخيرة الألف لتحركها وانفتاح ما قبلها، و لم يدغموا، فيقولوا: احْـــوَاوّ؛ لأنهم لو فعلوا ذلك للزم في المضارع أن تحرك الواو بالضم، وهذا لم يجـــئ في شـــيء من كلامهم، فرفضوه وأبدلوا من الواو الألف، واسم الفاعل الجَاري على الفعل مُحْوَاوٍ والمؤنث مُحْوَاوِيَة [3].

/ قال المفسر: ٣٠٤/ب

اعلم أن افْعَالّ من الحُوَّة ظاهره أن يكون احْوَاوّ كاحْمَارّ إلا أنهم قلبوا الـــواو الثانـــية ألفا، فقالوا: احْوَاوَى يَحْوَاوِي [4]، فصار بمنزلة أَحْوَى يُحْوِي وأَقْـــوَى يُقْـــوِي تقول: احْوَاوَت الشَّاة، واحْوَاَوِيْت كما تقول: أحْوَت المرأة، وأَقْـــوَت القَافلـــة وأَحْوَيْت وأُقْوِيْت، واسم الفاعل مُحْوَاوٍ ومُحْوَاوِيَة مثل مُقْوٍ ومُقْوِيَة [5]، وقد جعل أبو علي العلة في امتناعهم أن يقولوا: احْوَاوَّ أنه يلزم أن يقال في المضارع: يَحْوَاوُّ فتدخل الضمة على حرف اللين وهو لام، وقد رفضوا

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٨٩، ٣٩٠.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٩١، والمنصف ٢/٢٢١، وشرح المفصل ١٠/١٢٠، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٧٤، ٤٧٥، وشرح الشافية للرضي ٣/١٢٠، والممتع: ٥٨٨.

(٣) التكملة شاذلي: ٢٧٢، والتكملة مرجان: ٦٠٧.

(٤) انظر تهذيب اللغة ٥/٢٩٣.

(٥) انظر تهذيب اللغة ٩/٣٧٠، ٣٧١.

ذلك في اللامات المعتلة وألزموها السكون في الرفع نحو: يَغْزُوْ ويْرِمي، وأجروها مُجْـــرى الحـــركات، فأسقطت للجزم نحو: لَم يَرْمِ، و لم يَغْزُ، فلما كان يؤدي الإدغـــام في احْوَاوّ إلى خلاف ما عليه سائر الكلامِ رفضوه، وهكذا العَادَة إذا اعتـــرض في مُتَـــصَرَّفاتهم ما يؤدي إلى خلاف ما بنوا عليه أصولهم طلبوا لـــه وجها من التغيير يتخلص معه من مخالفة القانون الموضوع، والأصل المقرر، ألا تـــراهم قالـــوا في (جمع)[1] دَلْوٍ: أَدْلٍ، فنقلوا أَفْعُلاً إلى أَفْعِلٍ؛ لأنهم رفضوا أن يكون في الأسماء اسم آخره حرف علة وقبله ضمة، وخصوا ذلك بالفعل نحو: يَغْـــزُو ويَدْعُو، فاعرف ذلك، فإن قلت: إن رفضهم الضمة في اللامات المعتلة لعِلَّة وهي ثقل الضمة والكسرة على الواو والياء مع تحرك ما قبلهما، ألا ترى أن الفتحة لما خَفَّت لم يستوحش من تحريكهما بها نحو: لَنْ يَدْعوَ ولَنْ يَقْضِيَ، فأما إذا سكن ما قبل حرف اللين، فهو بمنزلة الصحيح في احتمال جميع الحركات، ألا تـــرى إلى غَـــزْوٍ ورَمْيٍ، وأنت إذا قلت: احْوَاوّ يَحْوَاوّ كان ما قبل الواو الأخيرة ساكنا، فيجري مَجْرى عَدوٍّ ومَغْزُوٍّ في لزوم إجرائه مجرى الصحيح، ألا تـــرى أنهـــم قد رفضوا الضمة من نحو: بَقِيُوا، وألزموه نقل الحركة إلى العين وإســـقاط اللام، ثم إنهم قالوا: رَضْيُوا [2]، فاستجازوا تحريكه بالضم لأجل أن العلـــة التي أوجبت الامتناع منه في بَقِيوُا هي ثقل الضمة على حرف اللين مع تحرك ما قبله، وقد زالت في رضْيُوا إذ قد سكن الضاد قبل الياء، فكذلك ينبغي أن يجوز نحو: يَحْوَاوّ، وإن كان لا يجوز نحو: يَغْزُو بالضم؛ لأن السبب المانع في يَغْزُو هو تحرك ما قبل الواو، وقد فقد ذلك في يَحْوَاوّ.

---

(١) (جمع) ليست في: (أ).

(٢) انظر الكتاب ٣٨٢/٢، والأصول ٢٥٧/٣.

فالجواب أنا قلنا: إنهم لم يقولوا: يَحْواوٌ؛ لأن اللام /المعتل [1] لا تدخله ٣٠٥/أ
الحـــركة في حال الرفع، فلو قلنا: يَحْوَاوٌ كان خلاف ما عليه الكلام هذا مع وجـــود المندوحة عنه، وذلك[2] لما ثبت لحرف اللين من القلب إلى الألف إذا انفـــتح ما قبله، وإلى الياء إذا انكسر ما قبله، فكان أن يقال: احْوَاوَى يَحْوَاوى ليكون على المنهاج المعتاد أولى من أن يلزم ما يخالف القانون من غير فائدة.

وأمـــا رَضْـــيُوا فليس كذلك، وذلك أنهم لو اعتبروا فيه ما أصلوه من تجنـــبهم تحريك اللام بالضم لكان نقضا للغرض من حيث إنهم قصدوا إسكان الأوسط على حد عَضْد وكَبْد و ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾[3] و:

.... لَـــــمْ يَلْـــــدَه [4]...

فلـــو لم يعـــيدوا الـــلام عند إسكان الضاد الذي هو عين لزم تحريكه لسكون واو الضمير بعده، و لم يحصل الغرض المقصود، وليس في احْوَاوٌ ضرورة تدعـــو إلى مخالفـــة الأصل المقنن والخروج عما عليه الكلام، وأما التشبيه بعَدُوٍّ ومَغْزُوٌّ، فغير صحيح، وذلك أن الواو الأولى من عَدُوّ لا أصل لها في الحركة بل هي عَارِيَة منها لفظا وتقديرًا، وأنت إذا قلت: يَحْوَاوُ كان الواو الأولى متحركة في التقديـــر إذ الأصل في افْعَالّ يَفعَالّ افْعَالَلَ يَفْعَالِلَ بزنة اسْتَفْعَل يَسْتَفْعِل، وإذا

---

(١) في ر، وظ: (لم).

(٢) في ظ: (ما).

(٣) تقدم ورود الآية ص: ٢١٠ .

(٤) يريد قول الشاعر:

ألا رب مولـــود ولـــيس لـــه أب   وذي ولـــد لم يلـــده أبـــوان

تقدم وروده ص: ٢٠٤ .

كان كذلك كان الواو في يَحْوَاوّ بمنزلة الزاي في يَغْزُو لثبات الحركة فيه تقديرًا وأصـــلا، وإن سَكَّنته [1] أنت بالإدغام لفظا كما كان الأول من المثلين في مَدَّ وشَدّ بمنزلة الراء من ضَرَب في كونه متحركا في الأصل والمعنى، وإن [2] أسكنه الإدغـــام يدلك على ذلك أنك تقول: افْعَالَلْت واحْمَارَرْت، فتحرك الأول من المثلين كما تقول: مَدَدْت، ولو جعلنا اللام الأول في افْعَالّ عَارِيًا من الحركة في التقديـــر لزمنا أن نُثبِت بناء بُنِي على التقاء الساكنين [3] إذ الألف ساكنة قبل هـــذه اللام، وهم إذا كانوا يحركون ما أصله السكون لئلا يلتقي ساكنان فألاّ يـــصوغوا المثال عليه أولى، والذي يُغَلِّط أنا نقول في التمثيل: افْعَالّ ولا نقول: افْعَالَل بإظهار اللامين كما نقول: فَعْلَلَ وافْعَنْلَلَ، وما أشبه ذلك والسبب في [4] ذلـــك أن لامي افْعَالّ موضوعان في التمثيل بإزاء حرفي تكرير كالراءين، فقيل: احْمَـــارّ وزنـــه افْعَالّ، وإظهار [5] اللامين في فَعْلَلَ وافْعَنْلَلَ؛ لأنهما عبارة عن حرفين يلزمهما الإظهار كالراء والجيم من دَحْرَج، والجيم والميم من احْرَنْجَم، فلما لم يكن / في الممثل إدغام ظهر اللامان في التمثيل، ولا يلزمنا على هذا أن ٣٠٥/ب نقول في تمثيل مَدّ: فَعْل بسكون العين لأجل أن غرضنا في إدغام اللامين في تمثيل احْمَارّ إذا قلنا: افْعَالّ أن يحكى الإدغام والتكرير لا أن يحكى السكون في الأول

---

(١) في ر، وظ، ود: (أسكنته).

(٢) في ظ، ود: (من).

(٣) في أ: (إذا).

(٤) في ر، وظ: (السب فيه أن) و(ذلك) ليست في: (د).

(٥) في ر، وظ، ود: (أظهر اللامان).

مـــن الراءين، ولا يمكننا في مَدّ أن نغير عن [1] الإدغام؛ لأن الحرفين الموضوعين بإزاء الدالين هما العين واللام من قولك: فَعَل، وهما مختلفان لا يحتملان الإدغام كما يحتمله اللامان في افْعَالّ فاعرفه، وإذا ثبت أنك إذا قلت: يَحْوَاوّ كان الأول من الواوين متحركا في المعنى لم[2] يكن الواو الثاني[3] كواو عَدُوٍّ في جريه مجرى الصحيح؛ لأن الذي يجريه مجرى الصحيح هو تَعَرّي ما قبله من الحركة، وذلك غـــير موجود فيما نحن فيه ويوضح ذلك أن الياء في رَضِي منقلب عن الواو في الرّضْـــوَان لأجـــل الكسرة، والواو في قَضْوَ الرجل زيد منقلبة عن الياء لأجل الضمة، ثم إنهم قالوا: رَضْيُوا وقَضْو الرجل، فأزالوا الضمة والكسرة الموجبتين للقلب في الحرفين، وأقروا مع إزالتهما الحرفين على انقلابهما، فلم يقولوا: رَضْوَ [4]، ولا قَضْيَ الرجل لأجل أن الإسكان فيهما عارض للتخفيف، والكسرة والضمة في النية ثابتتان، فكذلك ينبغي أن لا يجوز يَحْوَاوّ لأجل أن الواو الأولى أصلها الحـــركة، والسكون شيء تجتلبه إليه [5] أنت، فلا يقع به اعتداد لاسيما وهو يـــؤدّي إلى ما يُؤَدّي إليه من مخالفة سائر الكلام، وهذا هو الكلام في تعليل أبي علـــي، والعلـــة التي مضت أقل شغبا من هذه أعني ما تقدم من أن المثلين من حـــروف اللين إذا كانا في موضع يلزم في مثله القلب لم يدغم، فيقال: أَحْيَا في أَحْيَـــيَ، ولا يقـــال: أَحَيّ كما قيل في أَمْدَدَ: أَمَدّ؛ لأن الياء والواو إذا تحركتا

---

(١) (عن) معادة في (أ).

(٢) في أ (لو لم).

(٣) في ظ: الثاني متحركا في المعنى لم يكن الواو الثاني..)..

(٤) في ر، وظ، ود: (رضووا).

(٥) (إليه) ليست في: (ر، وظ، ود).

وانفتح ما قبلهما انقلبتا [1] ألفين، والغرض من الإدغام في الصحيح إزالة المثلين.

فإذا كان هاهنا مذهب وضع عليه [2] كل معتل في الكلام يتخلص به من اجتماع المثلين أصلا كان الأخذ به أولى من تكلف الإدغام الذي يزيل اجتماعهما من جهة دون جهة، وقد احتج بنفس هذه العلة في قَوِي حيث قال: إنهم بنوا الفعل من ذَوَات الواو على فَعِلَ ليلزم الواو القلب، فإذا كانوا يطلبون مثالاً يمكن فيه قلب الواو الثانية ليستغنى بذلك عن الجمع بين الواوين والإدغام، ثم لا يجوزون أن يقال: قَوَّ في فَعِل من القُوّة على حد طَبَّ / فتزال الكسرة التي ٣٠٦/أ
تقلب الواو ياء، فمن الواجب لا محالة أن لا تزال الفتحة أيضًا عن الواو الأولى في احْوَاوَى [3] الموجبة لانقلاب الثانية، والمخلصة من توالي المثلين الذي لرفعه احتيج إلى الإدغام، وكذا يجب أن لا تزال الكسرة في يَحْوَاوِو [4]، وإزالتها في يَحْمَارِر لتنقلب الواو الأخيرة ياء نحو: يَحْواوي فيرتفع التقاء المثلين فاعرفه، وهنا [5] أمور أخر توجب القلب منها:

أنا لو أدغمنا فقلنا: احْوَاوّ يَحْواوّ قياسا على [6] الصحيح نحو: احْمَارّ يَحْمَارّ اضطررنا عند دخول الجزم إلى القلب، وذلك أن الجزم إذا دخل المضاعف أسكن الأخير من المثلين وانفك الإدغام نحو: لم يَرْدُدِ و لم يَحْمَارِرْ، فيحصل لم يَحْوَاوِوْ بواو ساكنة بعد واو مكسورة، والواو إذا سكنت ظاهرة غير مدغمة بعد الكسرة انقلبت ياء لا محالة سيما (إذا وقعت طرفا، وذلك أن

---

(١) في أ: (انقلبا).

(٢) في ر، وظ: (عليه وضع).

(٣) في ر: (احواوو) وفي ظ: (احواو).

(٤) في أ: (يحواوي).

(٥) في ر، وظ: (هاهنا).

(٦) في ر، وظ: (إلى).

الـــواو المتحركة تقلبها الكسرة)[1] إذا وقعت طرفا نحو: شَقِيَ وغُزِيَ، فكيف بالـــواو الـــساكنة، والقلب يلزمها أي موضع كانت إذا لم تكن مدغمة نحو: اجْلُوّاذ هذا ويلزم بعد القلب إثبات حرف لين ساكن في الجزم نحو: لم يَحْوَاوِيْ خلافـــاً لمـــا عليه الكلام، ولا يلزم ذلك إذا لم يدغم وقلب في الأصل فقيل: احْـــوَاوَى يَحْوَاوِى؛ لأنه حينئذ يجري مجرى يَقْضِي ويَرْمي، فتسقط للجزم إذ الجزم يصادفه وهو ساكن، وليس كذلك إذا أدغمت، فقلت: يَحْوَاوّ؛ لأن الجزم يـــصادف وهو متحرك، فتسقط الحركة كما تسقطها من يَحمَارّ، وإذا أسقط الحـــركة لم يسقط الحرف، فيبقى لم يَحواوِو، ثم يَحْوَاوِي على ما ذكرت لك، وذلك مالا نظير لـــه، ولم يجز أن تدغم، فتقول: لم يَحْواوّ مثل لم يَحْمَارّ، ولم يَرُدّ، وذلك أن لم يَرُدّ منقول إلى الإدغام بعد الفك في لم يَرْدُد ولم يكن يَرُدّ [2] علـــى حالـــه في الجزم، وأنت إذا فككت إدغام يَحْواوّ قلت [3]: يَحْواوِو مثل يَحْمَارِر انقلبت الواو الأخيرة نحو: لم يَحْواوِى، فَبَطل الإدغام لاختلاف الحرفين هذا والإدغام في نحو: لم يَرْدُدْ محمول على ضرب من التشبيه، والاعتلال بإزاء[4] الحركة قد تعرض للمجزوم عند التقاء الساكنين نحو: لم يَرْدُدِ القوم، ولم يَرْدُدِ ابْـــنك، ولو كان لم يَحْواوِوْ لا ينقلب وثبت بواوين لما كان للحركة في الواو الـــساكنة وجه إذ ليس في كلامهم حرف لين يتحرك لالتقاء الساكنين، وقبله كسرة أو ضمة، وإنما يكون ذلك بعد /الفتحة في واو الضمير ويائه نحو: ارْضَوُا الرَّجُلَ وارْضَيِ الْقَوْم. ٣٠٦/ب

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (يرد ترك على).

(٣) في ر، وظ: (فقلت لم يحواوو مثل لم يحمارر).

(٤) في ر، وظ: (بأن).

ومنها أن احْوَاو لو أدغم قياسا على احْمَارَرْت لزم عند اتصال الضمير بــه فــك الإدغـــام نحو: احْوَاوَوْت كاحْمَارَرْت، فكان يجب القلب لا محالة لرفــضهم جمــع واويــن ظاهرتين، ألا تراهم رفضوا فَعَل وفَعْل مفتوح العين، ومضمومها إذا كان يلزم أن يقال: قَوَوْت وقَوُوت بواوين.

ومنها أن الواو إذا كانت رابعة فصاعدًا طرفا، فقلبها أصل من أصولهم، فلو كان من كلامهم الجمع بين واوين في فَعل نحو: قَوّ لوجب القلب في افْعَالّ لكون الواو زائدة على الثلاثة كاسْتَغْزَيْت واسْتَرْشَيْت، ولا ينبغي أن يقال: إن القلــب لزم في اسْتَغْزَيْت حملا للماضي على المضارع نحو: يَسْتَغْزِي، فأنت لو أدغمــت احْوَاوّ قلت في المضارع: يَحْوَاوّ، فلم يجب [1] القلب لزوال الكسرة الموجبة لقلبها في يستغزى، وإذا لم يجب القلب في المضارع لم يجب في الماضي؛ لأنه تبع لــه وذلك أن هذا قد صار أصلا مستمرًا، ألا ترى إلى قلبهم الواو في الأسمــاء نحــو: مَلْهَيَان مع عدم الكسرة ألبتة لما تقدم من أن الحكم إذا لزم في أبــواب كثيرة لعلة توجب ذلك أجرى الكلام كله ذلك [2] المجرى وطرد فيه، وإن لم توجد العلة على أن العلة موجودة فيما نحن فيه، وذلك أن الإدغام تغيير يلحــق الأمثلة بعد استقرارها، فإذا قيل: مَدّ يَمُدّ، فالأصل مَدَدَ يَمْدُد، ثم لحقه الإدغــام لرفع الثقل كما إذا قلت: مِيْقَات، فالأصل مِوْقات لا محالة، ثم قلب، وللحــاق الإدغام بعد استقرار المثال قيل: يَمُدُّ ويَعَضُّ ويَفِرُّ، فنقل الحركة من المدغم إلى الفاء، فلو لم يكن التقدير أولا يَمْدُدُ ويَعْضَضُ ويَفْرِرُ [3] لم يكن لهذه

(١) في ر، وظ: (فلم تقلب لزوال).

(٢) في ر، وظ: (كله عليه وطرد).

(٣) في ظ: (و لم).

الحـــركات وجه، وذلك أوضح من أن يخفى، وإذا كان كذلك ثبت أن الأصل في افْعَالّ إذا بني من الحوة احْوَاوَوَ يَحْوَاوِوُ مثل اسْتَغْزَوَ يِسْتغْزِو بإثبات الكسرة فـــيما قـــبل الحرف الأخير من المضارع، فإذا زعمت أنك تدغم كنت الذي يـــتكلف دفعها وإبطالها وهي موجودة، فمن أين لك أن تدعي أن العلة الموجبة لقلب الواو في نحو: اسْتَغْزَيْت تَسْتَغْزِي ليست موجودة في افْعَالّ من الحوة؟ وقد جئت تدفعها بإدخالك على الكلمة حكما لا حاجة بها إليه فاعرفه.

وحكم افْعَلّ في جميع ما ذكرت حكم افْعَالّ تقول: احْوَوَى يَحْوَوِي، وعلى ذلك ارْعَوَى يَرْعَوي هو ارْعَوَوَ في الأصل وتركيبه من رَعَوْت، واحتمل توالي الواوين /في احْوَوَى إذ كان افْعَلّ منقوصا من افْعَالّ، وهو في حكمه كما ٣٠٧/أ
يكـــون عَوِر في حكم اعْوَرّ واعْوَارّ، وشبهه صاحب الكتاب باقْتَتَلْنَا [(١)]، ووجه الـــشبه اجتماع تاءين فيه من غير إدغام كما اجتمع وَاوَانِ في احْوَوَى، و لم يجز القلـــب في احْوَوَى إذ لو قلبت الأولى لزم تحريك الحاء وإسقاط همزة الوصل وصار حَاوَى فالتبس بفَاعَل، ولو قلبت الثانية لزم إسقاط الأخيرة المقلوبة، ولو بنـــيت افْعَالّ وافْعَلّ من الياءين قلت: احْيَايَا كاحْوَاوَى واحْيَيَا كاحْوَوَى، فإن قلت: قول أبي علي: "أبدلوا من الواو الأخيرة الألف لتحركها وانفتاح ما قبلها" يقتضي أن يكون الواو قلبت ألفا في احْوَاوَى، ثم قلبت الألف ياء في احْوَاوَيت، وقد قال في باب أَغْزَيْت واسْتَغْزَيْت: باب ما يلزم فيه بدل الياء من الواو (التي هـــي لام)[(٢)] وذلـــك إذا وقعت الواو رابعة فصاعدا [(٣)]، وهي عبارة صاحب

(١) الكتاب ٣٩١/٢، وانظر المنصف ٢٢٠/٢.

(٢) انظر ص: ١٥٥٨ .

(٣) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

الكتاب المتفق عليها [1] على أن الألف في أَغْزَى واسْتَغْزَى منقلبة عن ياء منقلبة عن الواو، ولذلك كتب بالياء.

فالجواب أنه ذكر هنا ماهو الظاهر، وذلك أن الألف في احْوَاوَى، وإن كانت بمنزلة ألف رَمَى في كونها في تقدير الياء، فإن أصل اللام الواو، فلا بأس أن يقال: إن الواو التي هي لام تنقلب ألفا.

قال صاحب الكتاب:

وأمـــا أَحْـــوَى وحَوَّاء، فغير جاريين[2] على الفعل كأَحْمَر وحَمْراء، والمصدر احْوِيوَاء واحْوِيّاء [3] إذا أدغمت مثل الاشْهِيبَاب، ومن قال: الاشْهِبَاب قال: الاحْوِوَاء [4] (و) من أدغم مصدر اقْتَتَل، فقال: القِتّال قال: الحِوّاء [5] [6].

قال المفسر:

اعلم أنه لما ذكر في الفصل الأول أن اسم الفاعل من احْواوَى مُحْوَاوٍ [7] كمُحْمَارٍّ عرفك أنّ احْوَى وحَوّاء ليسا في حكم اسم الفاعل، وإنما هما صفتان صيغتا من الحُوّة كأَحْمَر وحَمْراء من الحُمْرة، ولزم احْوَى القلب؛ لأنه أَفْعَل [8]، ومـــا قبل الثاني من المثلين مفتوح، فيلزم القلب كما لزم في أَحْيَا يُحْيِي، وهذا

---

(١) الكتاب ٢/٣٨٦.

(٢) في التكملة مرجان: (جاريتين).

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٩١، والمنصف ٢/٢٢١.

(٤) (و) ليست في: (أ).

(٥) انظر المنصف ٢/٢٢٠.

(٦) التكملة شاذلي: ٢٧٢، والتكملة مرجان: ٦٠٧.

(٧) انظر ص: ١٥٩٣ .

(٨) في ر، وظ: (أفعل كما قيل الثاني).

يدل على أن أقوى العلتين ما تقدم من أن الإدغام يمتنع حيث يمكن القلب [1]، وذلــك أنــه لا يتأتى أن يقال: إن أَحْوى لم يدغم، فيقال: أَحَوّ؛ لأنه ليس في كلامهـم اسـم معتل اللام تدخله الضمة كما يمكن أن يقال: إنّهم لم يقولوا: يَحْـوَاوٌّ؛ لأنه ليس في كلامهم فعل معتل اللام تدخله الضمة لوجود نحو: حُوٌّ وعَـدُوٌّ وغَزْوٍ وظَبْيٍ، وإنما يمكن الاعتلال فيه بحديث إمكان القلب، وكون ما قـبل الـواو لو أدغم فقيل: أَحوّ في تقدير الحركة، ومخالفته لنحو: عَدُوّ الذي ٣٠٧/ب
لاحـظ لما /قبل الواو منه في الحركة، وغير ذلك مما مضى فاعرفه، وأما مصدر احْـوَاوَى فاحْوِيْوَاء كاشْهِيبَاب، وإن شئت أدغمت، فقلت: احْوِيّاء لاجتماع الـواو والـياء وسبق أحدهما [2] بالسكون، ومن قال: اشْهِبَاب فحذف الياء، فقال: احْوِوَاء، ويحتمل توالي الواوين لثبات الياء في النية، فإن أدغمت على قول مـن يقول: القِتَّال في الاقْتِتَال قلت: الحِوَّاء بنقل الكسرة إلى الحاء فتسقط همزة الوصل.

---

(١) انظر ص: ١٥٩١ .

(٢) في ر، وظ: (بإحداهما).

قال صاحب الكتاب:

باب الإدغام

الإدغـــام: أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة، وذلك في قولك (1): عُدَّ وفِرّ وعَضّ (2).

قال المفسر:

اعلـــم أن الإدغام قصد به أن يتصل أحد الحرفين المثلين بالآخر على ما ذكـــره، فيكون عمل اللسان في أخذه لهما وارتفاعه عنهما عملا واحدا تقول: مَـــدّ وشَدّ، فالدال الأولى متصلة بالدال الثانية داخلة فيها يصيبهما (اللسان)(3) ويـــرتفع عنهما دفعة، وليس كذلك إذا لفظت بهما متفرقين (4)، فقلت: مَدَدَ؛ لأنكِ حينئذ تُجَشِّمُ اللسان أن يعمل في كل منهما عملا على الانفراد، وفي (5) ذلك كُلْفَة ومَشَقّة ظاهرة وسببهما تماثل الحرفين إذ لو قلت: مَدَح لم يكن فيه تلك الكلفة لاختلاف الحرفين، والعلة فيه أنك إذا لفظت بحرفين مختلفين رفعت اللسان عن موضع، ووضعته في موضع آخر، فيكون مثله مثل القَدَم ترفعها عن مكان وتضعها في مكان، وإذا لفظت بمثلين كنت ترفعه عن موضع وتعيده إليه

---

(١) في التكملة مرجان: (ذلك قولك مد).

(٢) التكملة شاذلي: ٢٧٣، والتكملة مرجان: ٦٠٨.

(٣) (اللسان) ليس في: (أ).

(٤) في ر، وظ: (متفرقتين).

(٥) في ظ: (كل ذلك).

حتى كأنك تصرفه عن وجهه [1]، وتعكسه إلى وراء كمن يدفع صدر قَدَمِك، وهي تريد النفوذ في سعيها، فيردها منعكسة، ومعلوم أن مبنى الطِّباع على الخروج من شَيء إلى شيء وأن العود إلى شيء واحد (مرتين)[2] خلاف المطبوع، وداخل في التكلفة وجالب للكراهة، وكان شيخنا يشبه اللفظ بالحرفين المختلفين بأن تراوح بين رجليك، فتصرفهما في وجهين كالعادة في المشي واللفظ بالمثلين بأن تضع هذه في الموضع الذي ترفع عنه تلك، ومعلوم أن ذلك تكلف مخالف [3] لما هو الطبع والعادة، ولما في توالي المثلين من الثقل رَفَضُوا في كلامهم تركيب الحروف المتقاربة المخارج نحو: الكَاف مع الجِيم، والقَاف مع الجَيم، والقَاف مع الكَاف /، وكان ذلك مما لا يتألف في تراكيبهم، ٣٠٨/أ
وصار جل كلامهم على تركيب الحروف المتباعدة في مخارجها نحو: ضَرَب وقَتَل وذَهَب ومَنَع، فكلما كانت أشد تباعدًا كانت إلى الائتلاف أقرب، فنحو: ذَهَب يكثر على نحو: نَخَع [4] كثرة عظيمة، وذلك أن في نَخَع تَقَارُبًا، وهو أن الخاء والعين من الحلق، وليس بين حروف ذهب تشارك؛ لأنها مختلفة المخارج، ثم لما زاد نحو: مَقَك ومَحَق على نحو: نَخَع في التقارب من حيث إن الخاء والعين وإن تشاركا في الحلق، فبينهما خلاف من حيث إن العين أخت الهمزة والهاء في كونها من داخل الحلق والخاء تَصْعَد من[5] الحلق إلى أول الفم،

---

(١) في أ، ود: (جهه).

(٢) (مرتين) ليست في: (أ).

(٣) (مخالف) ليست في: (ظ).

(٤) في اللسان (نخع)، (نخع الشاة نخعا قطع نخاعها).

(٥) في أ: (عن) وفي د: (على).

والقـــاف والكاف والجيم متلاصقة في مخرجها رفض ذلك أصلا، فلم يؤلف، وحَدَّ الإدغام بقوله: "أن تصل حرفا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقـــف" قال: بحرف مثله؛ لأن الحرف لا يمكن إدغامه في مخالفه، وإذا أدغم المقارب في المقارب قلب الأول إلى الثاني في نحو: مِوَّاقِد (في مِنَ واقد)[1] تقلب الـــنون واوًا، ثم تدغم في واو وَاقِد وقال: "من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف" فيجعل [2] كل واحد من الحركة والوقف فصلا، بين الحرفين، أما كون الوقـــف فصلا فبين، وهو أن الوقف هو حبس اللسان عن الاستمرار في عمله، فإذا وقفت على حرف، ثم أخذت في آخر كان الحرف المأخوذ فيه منقطعا عن الموقوف عليه مستأنفا بعمل مفرد، ولذلك قيل: وَقْفٌ ثم ابْتِدَاءٌ، فإذا قلت: مَدْدَ في مَـــدّ كـــنت حَبَسْتَ اللسان عند وقُوفِك على [3] الدال الأولى، وإذا كان كذلك لم يحصل الاتصال، ودخول الحرف في الحرف، وإذا لم تقف، فقلت: مَدّ كـــنت أَمْرَرته في عمله فأصبتهما به إصابة واحدة، و لم يقطع عليه و لم يحبسه، وإذا فعلت ذلك حصل الامتزاج، وأما كون الحركة فصلاً فيتعلق بمعرفة مرتبة الحـــركة من الحرف [4]، وقد قالوا: إنها لا تخلو من أن تكون قبل الحرف، أو بعـــده، أو معه، لا قبل ولا بعد [5]، فجعلوا الإدغام أول دليل على أنها ليست قبل الحرف قالوا: وذلك من وجهين:

---

(١) (في من واقد) ليست في: (أ).

(٢) في ر، وظ، ود: (فجعل).

(٣) في أ: (عن).

(٤) في ظ: (الحروف).

(٥) انظر الخصائص ٣٢١/٢، وسر صناعة الإعراب: ٢٨، والرعاية لمكي: ٩٨.

أحدهما: أنا رأينا الحرفين إذا تحركا لم يتوصل إلى الإدغام فيهما، فإذا أسكن الأول منهما أمكن الإدغام، فلولا أن حركة الدال الأولى كانت فاصلة بينها وبين الثانية في مَدَد لم يكن ليوجب الإدغام إزالتها، ولا تكون فاصلة وهي قبل الحرف؛ لأنها إذا كانت قبله كان موضع حركة الدال الأولى من مَدَدَ بجنب الميم فيكون فصلها /حينئذ بين الميم والدال الأولى لا بين الدالين. ٣٠٨/ب

والوجه الآخر: أن الحركة لو كانت قبل الحرف لكان من الحكم أن يلزم إسكان الثاني من الحرفين إذا قصد الإدغام إذ كانت تكون حركة الدال الثانية من مَدَد واقعة قبلها، وإذا وقعت قبلها فصلت بينها وبين الأولى، وقد وجدنا المشاهدة بالضِّدِّ من ذلك؛ لأن الحرف الثاني إذا أسكن إسكانا خالصا بطل الإدغام، و لم يقدر عليه ألبتة، وإذا أسكن الأول وحرك الثاني رأيت الإدغام مُطَاوِعًا ممكنا، فقد تبين من هذا أن الحركة ليست قبل الحرف، ومما استدلوا به على أنها لا يجوز أن تكون قبل الحرف في المرتبة أنا رأينا الحركات إذا أشبعت نشأت منها حروف اللين، فإذا أشبعت فتحة الباء في قولك:

أَقِلِّي اللَّومَ عَاذِلَ والعِتَابَ (١) ....

نشأت منها ألف نحو: والعِتَابَا، وإذا أَشْبَعْت كسرة الباء في:

.... بَطِيء الكَوَاكِبِ (٢)

---

(١) تقدم وروده ص: ٢٧٦ .

(٢) جزء من عجز بيت من البحر الطويل قائله النابغة الذبياني، والبيت بتمامه:

كليني لهم يا أميمة ناصب ... وليل أقاسيه بطيء الكواكب

الشاهد: قوله: "الكواكب".

ورد في ديوانه ٤٠، والكتاب ٣١٥/١، والشعر والشعراء: ٦٦، والجمل: ١٧٢،

=

وضمة الميم في:

.... سُـقِيت الغَـيْثَ أيَّـتُها الخِيَامُ (1)

نشأت منهما ياء وواو (2) نحو: بَطِيء الكَواكِبِي والخِيَامُو، وهكذا كل موضع أشبعت الحركة فيه، فهي تُوَلِّد لا محالة الحرف الذي هو من جنسها نحو:

= واللامات للزجاجي:١٠٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس:١٣٤، وابن السيرافي ٤٤٥/١، والحجة لابن خالويه: ١٩٢، والصناعتين: ٤٣٣، والأعلم ٣١٥/١، والقوافي للتنوخي: ١٠٦، والحلل: ٢٤١، وأمالي ابن الشجرى ٨٣/٢، وكشف المشكل ٤١٩/٢، وشرح المفصل ١٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٣١٨/١، وشفاء العليل: ٨٣٠، والعيني ٣٠٣/٤، والأشموني ١٧٣/٣، والخزانة ٣٢١/٢.

(١) عجز بيت من البحر الوافر، قائله جرير، وصدره:

مَتَـى كَـانَ الخِـيَامُ بِـذِي طُلُـوحٍ ....

الشاهد: قوله: "الخيام".

ورد في ديوانه: ٤١٦، والكتاب ٢٩٨/٢، ومجاز القرآن ٢٤٦/٢، والأصول ٣٨٦/٢، والجمهرة ١٧١/٢، والسيرافي النحوي: ٤٨٣، والواضح في علم العربية: ٢٨٧، وابن السيرافي ٣٤٩/٢، والمصنف ٢٢٤/١، وشرح عيون سيبويه: ٣٦، والأعلم ٢٩٨/٢، ومعجم ما استعجم: ٨٩٣، والقوافي للتنوخي: ١٠٦، وتثقيف اللسان: ٢٧٦، وأمالي ابن الشجرى ٣٩/٢، والبيان للأنباري٤٨١/٢، والمرصع ٢٠٦، ومعجم البلدان ٣٩/٤، وسفر السعادة: ٨٥٩، وشرح المفصل ٧٨/٩، وتحرير التحبير: ١٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٣/٢ ، ومنهاج البلغاء وسراج الأدباء : ٣٤٣، وارتشاف الضرب ٢٧٢/٣، والمغني: ٤٠٨، وشفاء العليل ٩٩/١، والعيني ٤٦٩/٢، وشرح شواهد المغني: ٣١١، ٧٥٨، وشرح أبيات المغني ٢٩١/٢.

(٢) في أ: (واو وياء)

الدَّرَاهِـيم [1] في الـدّرَاهِم، ومُنْتَزَاح [2] في مُنْتَزَح، وأَنْظُور [3] في أَنْظُر، فلو كانت الحركة قبل الحرف لكانت فتحة الزاي في مُنْتَزَح قبل الزاي، ولو كانت قبله لكان من المحال أن يقع الألف التي هي ناشئة عنها، ومنزلة منها منزلة آخر الـنفس من أوله بعد الزّاي، ويقع بينهما فصل بحرف، ولكون الحركات بعد الحروف لزم القلب في نحو: مِيْقَات ومُوقن، وذلك أن الكسرة لمجاورتها الواو في مِـيْقَات جذبتها إلى شبهها، وكذلك الضمة في مُوقن لكونها بجنب الياء قلبتها إلى الواو، فلو كانتا قبل الميم في مِيْقَات ومُوقِن لم تكونا قد جاورتا الياء والواو، وكـان المـيم فاصلا بينهما وبين الواو والياء، وإذا لم تحصل المجاورة لم يجب القلـب، وكـذلك [4] أيضا لحق الحركات ما يلحق حروف اللين بعدها من الإمالـة والتفخـيم، فلمـا أميلت الألف في عَالِم نحو الياء مالت الفتحة نحو الكـسرة، وكـذا ألـف الصلاة لما نحي بها نحو الواو شابت الفتحة شَمّة من الـضمة، فلولا أن الفتحة في عَالِم والصَّلاة واقعة بعد العين واللام، وملاصقة

---

(١) يريد قول الفرزدق:

تنفى يداها الحصى في كل هاجرة　　　نفـي الدراهـيم تـنقاد الـصياريف

وقد تقدم وروده ص: ١٢٠٦ .

(٢) يريد قول ابن هرمة:

وأنـت مـن الغـوائل حـين ترمـي　　　ومـن ذم الـرجال بمنتـزاح

وقد تقدم وروده ص: ٦٢٦ .

(٣) يريد قول ابن هرمة:

وإنـي حيثما يشرى الهوى بصري　　　مـن حيث مـا سلكوا أدنـو فأنظـور

وقد تقدم وروده ص: ١٢٠٧ .

(٤) في ر، وظ: (لذلك).

للألف لما كانت تشرك الألف في التغيير الذي يلحقها/، وليس ذلك على حد ما ٣٠٩/أ
يلحـــق للتشاكل والتشبيه، وذلك أنك لو حاولت أن تميل الألف من [1] عَالِم وتــصحح الفتحة حتى لا تسلبها شيئا من تَصَعُّدِها، ولا تدخل عليها طرفا من الكـــسرة حاولـــت أمرًا لا يساعد الإمكان عليه، ومع هذا كله فإن الحرف لا شَكّ أصل، والحركة لاحقة به وتابعة لــه بدلالة أن الحرف يستغني عن الحركة والحركة لا تستغني عنه فيمكن اللفظ [2] مجردا [3] عن الحركة، ولا يمكن اللفظ بالحـــركة منفردة عن الحرف، وما كان هذه حاله استحال أن يسبق في الرتبة ويـــتقدم في الوجـــود فاعرفه، فلا إشكال في هذه الدلائل كلها، وإنما يغمض الدليل على أنها ليست مع الحرف، وقد استدلوا عليه بالإدغام، فقالوا: إنها لو كانـــت على الحرف لم تكن فاصلة بين الدالين في مَدَدَ؛ لأن الفصل يتصور في الـــشَّيء يقـــع بين الشَّيْئَين قبل الثاني، وبعد الأول، فأما إذا كان على أحدهما نفسه، فلا فصل، فلما لم يمكن إدغام المتحرك في المتحرك علم أن حركة الأول واقعـــة بعـــده فهي تمنع عن الاتصال والاتحاد، وقد يمكن أن يعترض على هذه الدّلالة بأن يقال: ليس المانع من إدغام المتحرك في المتحرك ما ادعيتموه من كون الحركة بعد الحرف بل السبب فيه أن الإدغام معناه أن يعمل اللسان في الحرفين عملا واحدًا، فنحن إذا حركنا كل واحد من الحرفين، وضعنا اللسان على كل واحـــد مـــنهما على الانفراد، وذلك يناقض الإدغام إذ قد اشترط في حده أن يرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة، وقال صاحب الكتاب: يقع اللسان عليهما

---

(١) في ر، وظ: (في).

(٢) (اللفظ) ليست في: (ظ).

(٣) في ر، وظ: (متجردا) وفي د: (يستغني عن الحركة ولا يمكن اللفظ).

وقعة واحدة، ويوضح ذلك أن الوقف قد منع من الإدغام من حيث كان منعا للسان عن جمع الحرفين في العمل كما مضى تفسيره [1]، فكما بطل الإدغام في قـــولك: مَـــدَدَ بالوقـــف على الدال الأولى ساكنة لحصول التفريق في العمل، وإيقـــاع[2] اللسان على (كل)[3] واحد منهما وقعة منفردة لا لفصل كان بين الحرفين كذلك امتنع إدغام المتحرك (في المتحرك)[4] لهذا المعنى لا لما ادعيته من كون الحركة بعد الحرف، وهذا واضح جَلِيّ، وليس يقدح شَيء مما استدللنا به على امتناع كونها قبل الحرف في تقديرها مع الحرف في الرتبة؛ لأنا إذا قدرناها معه لا قبل ولا بعد كانت منزلتها ومنزلة الزَّاي في [5] مُنْتَزَح واحدة في الاتصال بالألف، ولم يلزم فصل بينهما كما يلزم من يجعلها قبل الحرف، وإنما [6] / يبقى ٣٠٩/ب
معـــنى واحد وليس بالقاطع أيضا، وهو أن يقال: إن الحركة شَيء يعرض بعد اســـتقرار الحرف، والأظهر أن يكون بعده في المرتبة، ويزيد في قوة كونها معه قـــولهم: تحرك الحرف وحركة الحرف، فهو مثل سَوّدْت الشَّيء واسْوَدّ، فهذه العـــبارة بأن تدل على كون الحركة صفة في نفس الحرف أشبه منها بأن تفيد المجاورة والوقوع بجنبه، واستدل بعضهم بأن الحرف عرض، والأعراض لا تحل الأعراض والكلام في ذلك خارج عن هذا الشأن.

---

(١) انظر ص: ١٦٠٦ .

(٢) في أ: (ارتفاع).

(٣) (كل) ليست في: (أ).

(٤) (في المتحرك) ليست في: (أ).

(٥) في ر، وظ، ود: (من).

(٦) (وإنما) معادة في: (أ).

قال صاحب الكتاب:

والحرفان المثلان إذا التقيا في كلمة، كانا على ضربين.

أحدهما: أن يراد بالكلمة الإلحاق.

والآخـــر: أن لا يراد به ذلك، فالملحق لا يدغم، وإن تحرك الأول من المـــثلين، وذلك في [1] الفعل (نحو)[2] جَلْبَبَ جَلْبَبَة، وفي الاسم نحو: قُعْدُد [3] ومَهْـــدَد ورِمْدِد [4] [5]، فهذا ملحق بالأربعة، ومن الملحق بالخمسة (نحو)[6]: أَلَـــنْدَد وعَفَنْجَج[7][8]، وإنما لم يدغم [9] الملحق؛ لأن الإدغام فيه ينافي الإلحاق، ألا تـــرى أنك لو أدغمت شيئا من هذه الكلم، لم يواز ما أردت الإلحاق به، وخالفه في وزنه، فكان ذلك نقضا للغرض [10].

---

(١) في التكملة شاذلي: (من).

(٢) (نحو) ليست في: (أ).

(٣) في تهذيب اللغة ٢٠٣/١: (وأما قولهم: رجل قعد وقعدد إذا كان لئيما، فهو من الحسب المقعد).

(٤) الرمدد: الهالك، وقيل المتناهي في الاحتراق والدقة. اللسان (رمد).

(٥) انظر الكتاب ٣٥٣/٢، والاصول ٢١١/٣، ٢١٢، ٣٥٣.

(٦) (نحو) ليست في: (أ).

(٧) عفنجج: العفنجج من الرجال: كل ضخم اللهازم ذي وجنات وألواح أكول فَسْل، وقيل: الأحمق، وقيل: الجافي الخلق. تهذيب اللغة ٣٢٢/٣.

(٨) انظر الكتاب ٣٤١/٢، والأصول ٢٢٠/٣، ٣٥٣.

(٩) في أ: (يلحق المدغم).

(١٠) التكملة شاذلي: ٣٧٣، والتكملة مرجان: ٦٠٨.

قال المفسر:

اعلـــم أن الثاني من المثلين إذا كان حرفا زيد للإلحاق بمثال مقصود، لم يجز فيه الإدغام، وذلك مثل جَلْبَب كرر الباء منه ليلحق بدَحْرَج، فلو أدغمت لزم أن تقول: جَلَبّ، فتسكن الأولى من الباءين، وتنقل حركتها إلى عين الفعل، فتخـــرجه عـــن أن يكون موازيا لدَحْرَج، ويبطل الغرض الذي هو الإلحاق، فالأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تركت، وهذا في الفعل، والاسم نحو: مَهْدَد ملحق بجَعْفَر، فلو أدغمت، فقلت: مَهَدّ، بطل أن يكون لاحقا بجَعْفَر في وزنه، وقُعْدُد ملحق ببُرْثُن ورِمْدِد ملحق بقِرْطِم[1]، وكذا عَفَــنْجَج وأَلَنْدَد هما ملحقان بالخماسي بحرفي التكرير، فالدال من أَلَنْدَد بإزاء اللام من سَفَرْجَل، وكذلك الجيم الأخيرة من عَفَنْجَج، فلو أدغمت لزم أن يقال عَفَنَجّ وأَلَنَدّ، وجملة القول أن المثلين إذا التقيا، فعلى ثلاثة أضرب:

أحـــدها: مالا يجوز فيه الإدغام ألبتة، وذلك إذا أدّى إلى نقض الغرض كهـــذا الذي مضى، وكنحو: طَلَلٍ وشَرَرٍ وسُرَر وحِصَص لم يدغم شَيء من ذلك؛ لأن المثلين فيها وإن كانا أصلين مثلهما في مَدَد، و لم تكن ملحقة بشَيء، فإن الإدغام فيها يوجب غير ما تنكبوه في الملحق من نقض الغرض، وذلك أن هذه أمثلة /مقصودة، فلو أدغمت لم يعلم المقصود منها، والتبست بأمثلة أُخَر إذ ٣١٠/أ
لو قلت في طَلَل وسُرُر:طُلٌّ وسُرٌّ عُدّا مَعَدُّ المَدُّ، والمُدُّ في كونهما موضوعين على فَعْل وفُعْل ساكني العين، فمن الذي كان يخبرنا بأنهم قصدوا طَلَل بالفتح وسُرُر بالضم؟ ثم أدغموا، ولا يلزم ذلك في الفعل؛ لأنك إذا قلت: مَدّ وشَدّ علم أنه

---

(١) القِرطِم: بكسر القاف والطاء وضمهما، تمر العصفر، تهذيب اللغة ٤٠٩/٩.

كـــان مَـــدَد في الأصل اعتبارًا بما يجري عليه الكلام كله نحو: ضَرَب وذَهَب، ولـــيس هنا قانون وقياس يدل على أن طَلَل ينبغي أن يكون محرك العين إذ ليس يمكن أن يقال: كل ما كان كذا فهو على هذا المثال كما يقال: كل فِعْلٍ مَاضٍ على فَعَل، وكل مضارع على يَفْعُل، وكل اسم فاعل من فَعَل [1] فَاعِل، وعلى مُفْعِـــل من أَفْعَل، وعلى كذا من كذا، فكل صفة كانت لـــه فَعْلاَء فهي على أَفْعَل نحو: أَحْمَر وحَمْرَاء، فيعلم أن أَغَرّ أَغْرَر في الأصل، وأن مَادًّا وعَادًّا ومَدّ وعَدَّ مَادِد وعَادِد كقَاتِل وضَارِب، وفي إظهار هذا النحو قول آخر، وقد مضى ذكـــره في باب ما يُعَلّ ويُصَحح [2] من الأسماء، ومن هذا الضرب أعني مما هو مثلان لا يجوز فيهما الإدغام أن يلتقي مثلان من كلمتين، وما قبل الأول حرف صحيح ساكن نحو: قَرْم [3] مالك، ويأتي بيانه فيما بعد [4].

والضرب الثاني: ما يلزم فيه الإدغام، وذلك في المثلين إذا التقيا في كلمة غـــير ملحقة كيرُدُّ ويَفِرُّ ورُدَّ وفِرّ؛ لأن الأول منهما عين والثاني لام، ولم يكن يَرْدُدُ يَرْدُ بدال واحدة، ثم ألحق بالدال الثانية بشَيء كما كان جَلْبَبَ جَلَبَ ألحق بـــزيادة الـــباء بدَحْرَج، وهكذا حكم كل فعل اجتمع فيه مثلان أصلان، ولا يكـــون ذلك إلا في الثلاثي؛ لأن المضاعف الرباعي يكون بتكرير الحرفين نحو:

---

(١) في ر، وظ: (على فاعل).

(٢) انظر ص: ١٤٥٠ .

(٣) القَرْم: مصدر قَرَمَت البهمة تَقْرُم قَرْمًا، وهو أكل ضعيف في أول ما تأكل، والقرم: الشهوة إلى اللحم. إصلاح المنطق: ٥٨، واللسان (قرم).
وفي تهذيب اللغة ١٤١/٩: (القرم الجداء الصغار والقرم صغار الإبل).

(٤) انظر ص: ١٦٢٤ .

قَلْقَــل وزَلْــزَل، ولا يكون التضعيف منه في الطرف، وهكذا كل اسم لم يؤدِّ الإدغام فيه إلى نقض الغرض وإلباس المقصد كطَلَل وسُرُر.

والضرب الثالث: ما لا يلزم، وذلك في المثلين يلتقيان من كلمتين نحو: ﴿أَنْ تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ﴾(١) ويأتي بيانه فيما بعد (٢)، هذا هو الأصل، وقد يكون شيء يُشَبَّه مرة بالمنفصل ومرة بالمتصل وهو ما يذكر الآن (٣).

قال صاحب الكتاب:

وأما ما كان لغير الإلحاق من المثلين إذا اجتمعا، فعلى ضربين:

أحدهما أن يكون من كلمة مفردة.

والآخر: أن يكون من كلمتين، فما كان من كلمة فنحو: يَرُدّ ويَشُدّ، ونحو ذلك، فأما قولهم: اقْتَتَلوا واشْتَتَموا، فقد أجري مجرى المنفصل مرة ومجرى المتصل أخرى، فمن قال: اقْتَتَلوا فَبَيِّن جعله (٤) كقولهم: نَعَتَ تِلْك؛ / لأن تاء ٣١٠/ب
الافــتعال في هذا الموضع لا يلزمها أن تلتقي مع مثلها فصَارا كالمنفصلين، وقد أدغمـــه قوم لما كانا (٥) في كلمة واحدة، فألقوا حركتها على الفاء، وسقطت همزة الوصل لتحرك ماله اجتلبت، فقالوا: قَتَّلوا، وقال قوم: قِتَّلوا حذفوا حركة المــثل الأول، و لم يلقوها على الحرف الذي قبل التاء المدغمة والقاف قبلها(٦)

---

(١) الحج (٦٥).

(٢) انظر ص: ١٦٥٣ .

(٣) (الآن) ليست في: (ظ).

(٤) في أ: (جعلوا).

(٥) في التكملة شاذلي: (كانتا).

(٦) في أ: (بعدها).

ساكنة، فالتقى ساكنان، فحركوا الأول، فقالوا: قِتُّلوا واسم الفاعل من القول الأول مُقَــتِّل ومن القول الثاني مُقِتِّل [1]، وزعموا أن قوما من العرب قالوا: ﴿مُــرُدِّفِين﴾[2] أرادوا مُرْتَدِفين [3]، فأدغموا وأتبعوا الراء التي كان يلقي عليها حــركة مـــا بعدها، أو تحرك لالتقاء الساكنين حركة الميم، فقياس هؤلاء أن يقولـــوا: مُقُــتِّلين، وكمـــا حذفت همزة الوصل لتحرك ماله اجتلبت بالإدغام اجتلبـــتها لـــسكون ما أسكن [4] بالإدغام، وذلك قولك في تَدَارأ: ادّارأ[5] لما أدغمت التاء المقاربة للدال في الدال، أسكنت؛ لأن المدغم لا يكون إلا ساكنا، فاجتلبت همزة الوصل فقلت: ادَّارأ [6]، وكذلك اطّيَر إذا أردت تَطَيّر وازّين إذا أردت تَــزَيّن، وفي الــتنزيل ﴿وَازَّيَّنَتْ﴾[7] و﴿فَادَّارَأْتُمْ﴾[8] [9] واسم الفاعل مُدَّارِئ ومُزَّيّن ومُطَّيِّر [10].

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤١٠، والأصول ٣/٤٠٩، والمنصف ٢/٢٢٢، ٢٢٣، ٣٣٦.

(٢) الأنفال (٩)، قرأ بها الخليل عن أهل مكة مختصر ابن خالويه: ٥٤، والمحتسب ١/٢٧٣، وقرئ بفتح الدال وكسرها. انظر كتاب السبعة: ٣٠٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٧٨، والحجة لابن خالويه: ١٦٩.

(٣) انظر الكتاب ٢/٤١٠، والأصول ٣/٤٠٩، والمنصف ٢/٢٢٦.

(٤) في التكملة: (سكن للإدغام).

(٥) في التكملة شاذلي: (تدارأى ادارأى).

(٦) في التكملة شاذلي: (ادارأ).

(٧) يونس (٢٤).

(٨) البقرة (٧٢).

(٩) انظر الكتاب ٢/٤٢٥، ٤٢٦، ومعان القرآن للفراء ١/٤٣٨.

(١٠) التكملة شاذلي: ٢٧٣، ٢٧٤، والتكملة مرجان: ٦٠٩، ٦١٠.

قال المفسر:

اعلـــم أن اقْتَتَلوا يشبه نحو: يَرُدّ من وجه (وهو أن المثلين قد اجتمعا في كلمـــة واحـــدة، ويشبه نحو: نَعَتَ تِلك من وجه)[١] وهو أن التاء الأولى تاء الافْتِعَال والثانية عين الفعل.

وليس كل فعل تكون عينه تاء، فيلزم تلاقي مثلين، فإذا قلت: اخْتَصَمُوا، انفـــردت تاء الافتعال، فأشبه من هذه الجهة نَعَتّ [٢] تِلك من حيث إنك إذا أتـــيت بكلمة أخرى فقلت: نَعَتَ [٣] هذه أو زيدًا، زال اجتماع المثلين، فلما كـــان كـــذلك، أجـــراه قوم مجرى المتصل فأدغموه، وآخرون مجرى المنفصل فأظهروه، والإدغام قويٌّ؛ لأن المنفصل على الحقيقة إذا كان الإدغام يحسن فيه، ويطرد جوازًا كان القياس في هذا الذي هو كالمتصل من وجه، أن يزداد الإدغام فيه قوة، فمن أدغم ففيه وجهان:

أحدهما أن تنقل حركة تاء الافتعال إلى الفاء، فإذا نقلتها سقطت همزة الوصل؛ لأنها اجتلبت لسكون الفاء، فتقول: قَتَّلوا بفتح القاف.

والـــوجه الآخر: أن تحذف حركة تاء الافتعال حذفا كما حذفت في مُـــدّت يده، وفي طُبَّ إذ الأصل مُدِدَ وطُبِبَ، فلم تنقل الحركة إلى الفاء كما نقلـــت في نحـــو: يَمُدُّ وأَمَدّ، وإذا حذفت حركة تاء الافتعال وأدغمته في تاء الأصل، لزم تحريك الفاء الذي هو القاف لالتقاء الساكنين، فتحركه إلى الكسرة

وتـــسقط /همزة الوصل، فتقول: قِتّلوا بكسر القاف، وهذا أوضح؛ لأن الأول ٣١١/أ

(١) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٢) في ر، وظ: (انعت).

(٣) في ر، وظ: (انعت).

يلتـــبس بَفعَّـــل، ولكنه يحتمل؛ لأنك تقول في المضارع: يُقتِّل، فيعلم أنه ليس فَعَّـــل[1]، فالمضارع واسم الفاعل على الوجه الأول يُقتِّل ومُقتِّل بفتح القاف، وكـــسر التاء؛ لأنه يكون يَقْتَتِل ومُقْتَتِل، فتنقل فتحة التاء الأولى إلى القاف، ثم تدغمها في الثانية، وهي مكسورة.

وعلـــى الـــوجه الثاني يَقِتِّل ومُقِتِّل بكسر القاف يدغم التاء الأولى من يَقْتَـــتِل ومُقْتَتِل في الأخرى، وتكسر القاف لالتقاء الساكنين، وارْتَدف [2] في منزلـــة اقْتَتَل إذا أدغم، وذاك أن الدال قريب من التاء، فتقلب التاء إليه وتدغم فـــيقال: رَدَّف يُـــرَدِّف فهو مُرَدِّف بفتح الراء في الجميع ورِدِّفَ يَرِدِّفُ، فهو مُرِدِّف بكسر الراء على أن تكون الحركة لالتقاء الساكنين لا منقولة، ومن قال: مُرُدِّفين [3] (بضم الراء، فإنه يحذف حركة تاء الافتعال من مُرْتَدِفِين)[4] ويدغمه في الـــدال، فـــإذا احتاج إلى تحريك الراء لالتقاء الساكنين حركه بالضم إتْبَاعًا لضمة الميم قبله كما قالوا: رُدُّ، فحركوا الدال بالضم إتباعا لضمة الراء، ومثل ذلك اخْتَطَف تدغم التاء في الطاء، فيقال: خَطَّف [5] بفتح الخاء على أن تنقل حركة التاء إليها وخِطَّف بكسر الخاء [6] على أن تسكن التاء للإدغام، وتكسر الخـــاء لالتقاء الساكنين، ثم طابق أبو علي في الدلالة، فقال: كما حذفت همزة

---

(١) في ر، وظ: (على فعل).

(٢) في تهذيب اللغة ٩٧/٤: (أبو عبيد عن الأصمعي: أتينا فلانا فارتدفناه أي أخذناه أخذا).

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ١٧٨/٢.

(٤) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٥) انظر الكتاب ٤١٠/١.

(٦) في ر، وظ: (الخاء على أن تسقط الحركة وتكسر الخاء).

الوصل من اقْتَتَل في قَتّل كذلك اجتلبت في ادَّارأ، وذلك أن الهمزة تجلب لسكون أول الكلمة، فلما أوجب الإدغام في اقْتَتَلُوا إزالة السكون الجالب للهمزة أسقطت، فقيل: قَتّلوا، ولما اقتضى في تَدَارأ اجتلاب [1] السكون من حيث إن التاء إذا أدغم في الدال أسكن لا محالة، ولا يمكن الابتداء به اجتلبت همزة الوصل، فقيل: ادَّارَأَ يَدَّارأُ، وفي المصدر إدِّرَاء، فتلحقه الهمزة كما لحق الماضي؛ لأن التاء من تَدَارُؤ تسكن للإدغام وتقلب فتصير دَالاً ساكنة كما صارت تاء تَدَارؤ، والمضارع مستغن عن الهمزة؛ لأن حرف المضارعة يكون قبل التاء المسكنة، فلا يلزم الابتداء بالساكن حتى يحتاج إلى الهمزة، ومثل ادَّارَأ ﴿اثَّاقَلْتُم﴾[2] أصله تَثَاقَلْتُم، فأدغم التاء في الثاء واجتلبت همزة الوصل ومضارعه يَثَّاقَل بفتح القاف، والمصدر اثَّاقُلاً، واطّيّر وازّيّن أصلهما تَطَيَّر وتَزَيَّن [3]، فأدغم تاء تَفَعَّل كما أدغم تاء تَفَاعَل في ادَّارأ، فأسكن وقلب زَايًا في ازَّيَّن وطاء في اطَّيّر، واجتلبت همزة الوصل ليمكن اللفظ بالزاي [4] والطاء الساكنين المنقلبين عن تاء تَفَعّل/ والمضارع يَطَّيّر ويَزَّيّن أصله يَتَطيّر ويَتَزَيّن، فتدغم التاء على ما ذكرنا، فيحصل يَطَّيّر ويَزَّيّن كما ترى، والمصدر اطَّيُّرًا بضم الياء كما كان في التَّطَيُّر، وتأتي فيه بالهمزة كما أتيت بها في الماضي، وفي مصدر ادَّارَأ. ٣١١/ب

---

(١) في ر، وظ: (احتلاف).

(٢) التوبة (٣٨)، انظر معاني القرآن للفراء ٤٧٧/١، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٣١، البحر المحيط ٤١/٥.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٤٣٨/١.

(٤) في أ، ود: (بالزاي الساكن المنقلب).

واســـم الفاعل مُدَّارِئ ومُزَّين ومُطَّيِّر (الأصل)[1] مُتَدَارِئ [2] ومُتَطَيِّر ومُتَـــزَيِّن، فأدغمـــت التاء، و لم تحتج إلى الهمزة لوجود الميم قبل التاء، وقوله: "وكـــذلك ازَّيَّن إذا أردت تَزَيَّن" يعني أنك إذا أردت افْتَعَل قلت: ازّان واطَّارَ، أما ازَّان، فيجوز فيه الإظهار نحو: ازْدَان تبدل تاء الافتعال دالا، وأما اطَّار، فلا يجوز فيه الإظهار؛ لأن تاء الافتعال إذا كان فاء الفعل حرفا مطبقا لزمه القلب إلى الطـــاء نحو: اصْطَفَى، فإذا كان يلزمه الانقلاب إلى الطاء مع غيره كان أن يلزمه مع الطاء نفسه أولى، وإذا لزم الانقلاب لزم الإدغام لتوالي مثلين في كلمة واحدة، و لم يجز إظهاره قياسًا على اقْتَتَلوا؛ لأن المثلين هناك متحركان، والأول من مثلي اطَّارَ ساكن فهو مُتَهَيِّئٌ للإدغام.

وإذا التقـــى مثلان من كلمتين والأول ساكن كان الغالب الإدغام نحو انْعَتّ تلك بالأمر من نَعَتَ لا على أنْعَتُ أفَعَلُ كالذي مضى، وذلك أن تلاقي المـــثلين مـــستكره، فإذا وجدا بحيث يتناولهما الإدغام من غير تغيير كان أمرًا مفروغا منه، وفرصة لا يعذر القياس في ترك انتهازها، وإذا أردت أن تمثل هذه الأمثلة فلك فيه مذهبان:

أحدهما: أن تجريها على الأصل، فتقول في ازَّيَّن واثَّاقَّل: اتْفَعَّل واتْفَاعَل.

والآخر: أن تحكي الحرف على بابه فتقول: ازْفَعّلَ، وفي اثَّاقَل: اثْفَاعَل بالـــثاء كقول من قال في قَطَّع: فَطْعَل [3]، وتقول في ازْدَان: افْتَعَل على الأول وافْـــدَعَل على الثاني تجرى البدل مجرى الزائد في حكايته، وقد مضى بيان هذا النحو في مصدر التصريف [4].

---

(١) (الأصل) ليست في: (أ).

(٢) في أ، ود: (الا متدارئ).

(٣) في أ: (قعطل) وفي ر: (قطعل).

(٤) انظر ص: ١١٨٤ .

قال صاحب الكتاب:

ولا تلحق هذه الهمزة المضارع نحو: تَذَّكَّرُون [1] لا تدغم [2] التاء، فتقول: اذَّكَّرون[3].

قال المفسر:

اعلم أن تَذَكَّرون بتخفيف الذال [4] أصله تَتَذَكَّرون بتاءين، ثم تحذف إحداهما تخفيفا، فلو أدغمت هذه التاء فيه، وأسكنت وقلبت كان ذلك ظلما للكلمة وإجحافا بها وجنسا من الجمع بين إعلالين، وذلك مما رفضوه ورفضه القياس، فإن قلت: فكيف لم تدغم يَتَذَكَّرَون فتقول: اذَّكَّرُون.

٢١٣/أ فالجواب أنهم استغنوا بالحذف عن الإدغام، فكان ذلك/ أقرب مأخذًا من [5] أن يدغموا ويجتلبوا زيادة أخرى، ويزيد في وضوح فساد الإدغام في تَذَكَّرون بعد حذف إحدى التاءين أنهم لو أدغموا لزمهم اجتلاب همزة الوصل، وذلك تناقض؛ لأنك تحذف شيئا هو مستقر في الكلمة، ثم تتكلف ما يجلب عليها زيادة.

قال صاحب الكتاب:

وأما الإدغام في المنفصلين، فعلى ضربين أحدهما: إدغام مِثْل في مِثْله. والآخر: إدغام مُقَارِب في مُقَارِبه.

---

(١) في التكملة شاذلي: (تتذكرون).

(٢) في التكملة مرجان: (ولا).

(٣) التكملة شاذلي: ٢٧٤، والتكملة مرجان: ٦١١.

(٤) (بتخفيف الذال) ليست في: (ر، وظ).

(٥) في أ: (في).

فإدغام المثل في المثل كقولك: فَعَل لّبِيد ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاء أَنْ تَقَعْ عّلى الأرض﴾[1] (تقول: فَعَلْ لّبيد)[2] والإدغام هنا حسن لتوالي خمسة أحرف متحركات، وذلك مما لا يَسْتَحْسِنونه[3]، ألا ترى أنه لا يتوالى في تأليف الشعر[4] خمسة أحرف متحركات [5] [6].

قال المفسر:

اعلم أن الإدغام الذي يقع في كلمتين إما أن يكون إدغام مِثْل في مِثْل نحو: فَعَلْ لّبِيد تدغم اللام في اللام، وإما أن يكون إدغام مقارب في مقاربه نحو: مِوَّاقد في مِن وَاقد، وذلك يأتي [7] بعد هذا الباب [8]، وكلما كانت الحركات أكثر تواليا في الكلمتين، كان الإدغام أحسن؛ لأنه يقتضي إسكان متحرك ليتخلل المتحركات ساكن، ويعتدل اللفظ فنحو: فَعَلْ لّبيد يحسن فيه الإدغام لتوالي خمس حركات، واستدل على كراهيتهم ذلك بأنهم لا يجيزونه في تأليف الشعر كيف ولا يأتي فيه أربع حركات على الولاء في أصول الأجزاء، وإنما

---

(١) تقدم ورودها ص: ١٦١٥ .

(٢) تقول: (فعل لبيد) ليست في: (أ).

(٣) في التكملة مرجان: (يستحبونه).

(٤) انظر العروض للأخفش: ١٢٠.

(٥) انظر الكتاب ٤٠٧/٢، والأصول ٤١٠/٣، والممتع: ٦٥١، وشرح الشافية لابن الحاجب ٢٤٨/٣.

(٦) التكملة شاذلي: ٢٧٤، والتكملة مرجان: ٦١١.

(٧) في ر، وظ: (يأتي في بابه).

(٨) انظر ص: ١٦٥٢ .

يكـــون ذلك في مخبول [١] البسيط نحو: فَعَلَتُن، والأصل مُسْتَفْعِلن، فحذف [٢] السين فبقي مُتَفْعِلن فينقل إلى مَفَاعِل، ثم تحذف الفاء فيبقى [٣] مُتَعِلن، فينقل إلى فَعَلَتُن، وقد رفضوا ذلك في كلامهم (وليس في كلامهم)[٤] مثل جَعَفَر بتحريك الحـــروف الأربعـــة ونحـــو: عُلَـــبِط محذوف من عُلاَبِط كما مضى في صدر الكتاب[٥]، وإذا كان الأول [٦] من المثلين ساكنا كان الإدغام أقوى نحو: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنَات﴾[٧] لما تقدم من أن هذا النحو مُتَهَيِّئ للإدغام حتى إن اللسان يسبق إليه إلا أن يتكلف وقفة على الساكن فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

فإذا سكن ما قبل الحرف المدغم في المنفصلين، فإن الساكن يكون على ضربين:

أحدهما: أن يكون حرفا لا مَدّ فيه ولا لِين.

والآخـــر: أن يكون [٨] الحرف فيه مَدّ ولِين، فما [٩] لا مد فيه لا يجوز

---

(١) انظر ص: ٤٤٦ .

(٢) في ر، وظ، ود: (تحذف السين فيبقى).

(٣) في أ: (فبقى).

(٤) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ٣٢٨.

(٦) في أ: (في).

(٧) النور (٣١).

(٨) (يكون) ليست في التكملة: (شاذلي).

(٩) في أ: (فيما).

الإدغام في الحرف الذي بعده، وذلك نحو: اسِم مْوسَى وقَرْم [1] مَالك لا يجوز الإدغام، فتقول: قَرمْ [2] مَّالك؛ لأنه لم يبلغ (من)[3] قوة المنفصلين أن يحرك لهما الساكن كما كان ذلك في المتصلين نحو: استَعدّ؛ لأنك في المنفصلين بالخيار بين الإدغام /وتركه، والمتصلان ليس فيهما إلا الإدغام، وقد شذ حرف في الأسماء ٣١٢/ب الأعلام، والأعلام يجوز فيها كثير مما لا يجوز في غيرها قالوا: عَبُشَّمسٍ يريدون[4] عَبْد شَمْشٍ، فأدغموا الدال في الشين، وحركوا الباء الساكنة بالضمة التي كانت على الدال للإعراب [5].

قال المفسر:

اعلم أن المنفصلين إذا كان ما قبل الحرف الأول منهما ساكنا، وكان الساكن من حروف المد، جاز الإدغام نحو: المَالُ لِزَيد، وبيانه يأتي بعد [6]، فإن كان الساكن من غير حروف المد لم يجز الإدغام، فلا يجوز في قَرْم مَالك قَرْم مّالك؛ لأن الراء قبل الميم ساكن، وليس بحرف مد، وكذا [7] السين في اسْمِ مُوسى حرف صحيح ساكن، فلا يجوز إدغام ميم اسْم في ميم مُوسَى؛ لأنك إذا أدغمت لم يخل إما أن تترك الحرف الذي قبل المدغم على سكونه، وإما أن تنقل

---

(١) في التكملة مرجان: (قوم).

(٢) في التكملة مرجان: (قوم).

(٣) (من) ليست في: (أ).

(٤) في أ: (في) مكان (يريدون).

(٥) التكملة شاذلي: ٢٧٤، ٢٧٥، والتكملة مرجان: ٦١١، ٦١٢.

(٦) انظر ص: ١٦٣٤ .

(٧) في ر، وظ: (وكذلك الحرف في اسم موسى).

حـــركة المدغم إليه، فتحركه [1] بها كما فعلت في اسْتَعْددْ حين قلت: اسْتَعِدّ، فـــنقلت فتحة الدال إلى العين، وكذا في يَمُدُّ ويَفِرُّ ويَعَضُّ، فلا يجوز تركه على ســـكونه؛ لأنـــه لا يجتمع ساكنان إلا والأول منهما حرف مد، وإن حركت ونقلـــت الحـــركة قياســـا على استعد لم يجز لأجل أن الإدغام لما لم يلزم في المنفصلين لم يجعل لـــه من القوة أن تغير الكلمة، فتنقل الحركة وتحرك الساكن، وكمـــا [2] لزم الإدغام في المتصلين من حيث إنّ توالي المثلين كان لازما إذ لم يكـــن يـــأتي بدل المثل الثاني في اسْتَعْدِد [3] حرف غير مِثْل كما يأتي بدل الميم الـــثاني في قَـــرْم مَالِك حرف آخر نحو: قَرْم عَامر وفي اسْمِ مَوسى اسْم عَمْرو لـــزمهم لا محالة أن يحركوا الساكن ليحصل الإدغام الذي لا سبيل إلى تركه، وأنت في المنفصل مخير، فما الذي يحوج إلى احتمال التغيير وتكلفه، وأيضا فإن أكثر الحركات في أواخر الكلم تكون للإعراب، فنقلها إلى حشو الكلمة ضرب مـــن إدخـــال الإعراب في وسط الكلمة، ألا ترى أنك لو فعلت ذلك لزم أن تقول: هذا قَرمّالك [4] ومررت بقرمّالك[4] ورأيت قرمّالك[4]، فتعرب الاسم في حـــشوه، وذلك خلاف لأصل عظيم، ولو حذفت الحركة حذفا، وأحدثت حركة أخرى كان التغيير أغلظ، ولا يلزم هذا في المتصلين؛ لأنك تنقل الحركة فـــيها مـــن الحـــشو إلى ما قبله، ولا يكون في شَيء منه حركة إعراب، وأما عَبُـــشَّمْسِ في عَبْدِ شَمْس، فشاذ معدود في تغيير الأعلام، فهذا في الإدغام بإزاء

---

(١) في أ: (بهما) وفي د: (لهما).

(٢) في ر، وظ: (لما).

(٣) في أ: (اسعدد).

(٤) في ر، وظ: (قرملك).

مَحْــبَب في الإظهار كأنهم[1] قصدوا بذلك مزج أحد الاسمين بالآخر والكف مــن امتدادهما، وهذا هو العادة فيما / يجري على الألسن، فالضمة المنقولة إلى ٣١٣/أ
الــباء في عَبُــشَّمْس هــي ضمة الإعراب التي للرفع في عَبْدُشَمْس، وتقول في النصب: رأيت عَبَشَّمْسٍ، ومررت بعَبِشَّمْس كأن الدال لما إدغم في أول الاسم الــثاني وامتــزج به صار الباء كأنه آخر الاسم، وليس على نحو هذه التغييرات قياس.

قال صاحب الكتاب:

ومما يَجْرِي مجرى مالا مَدّ فيه قولك: مَرَرْت بَعَدُوٍّ وَلِيد[2] ووَلِيٍّ يَزِيد لا يجوز الإدغام فتقول: بعَدُو وّليد؛ لأن الإدغام قد ذهب بالمد من واو فَعُول حتى صار بمنزلة غيره، وكذلك جاز أن يقع لَيًّا في القوافي مع ظَبْيًا [3]، فلو أدغمت عَــدُو وَّليد لأعدت إلى واو فَعُول المد الذي كان ذهب منه، فكان ذلك يكون أكثر من تحريك الساكن من قَرْم مَالِك، ألا ترى أن حرف المد يكون عوضا من حذف الحرف المتحرك من بناء الشعر في نحو:

.... ومَاكُــلُّ مُــؤْتٍ نُصْحَه بِلَبِيبِ [4]

(١) في ر، وظ، ود: (وكأنهم).

(٢) في التكملة مرجان: (وليد ولا ولي يزيد).

(٣) انظر الكتاب ٤٠٩/٢.

(٤) عجز بيت من البحر الطويل، صدره:

فما كان ذى لب بمؤتيك نصحه ....

قائله أبو الأسود الدؤلي، ونسب إلى مودود العنبري في شواهد المغني: ٥٤٢، ونسب إلى بشار في رسالة الغفران: ٤٣١، ومحاضرات الأدباء ١١/١.

=

والحركة لا تَسُدُّ هذا المَسَدّ، فإذا كرهوا الحركة في قَرْم مَالك، فينبغي أن يكونوا لما هو أكثر عندهم منها أكره [1].

قال المفسر:

اعلم أن هذه مسئلة في غاية الحسن واللطافة ويتعلق بها أصلان:

أحـــدهما: أن حرف المد إذا أدغم سلبه الإدغام مده حتى يجرى مجرى الحرف الصحيح، فواو فعُول وياء فَعِيل من عَدُوّ وَوَلِيّ لما أَدْغَمْتَهُما في لامَيْهِما زال عنهما المد الذي كان فيهما، ألا ترى أنك لو حاولت أن تمد النفس، ولو قليلا رأيت الإدغام يمتنع عليك كل الامتناع، وذلك أن المد نفس يمتد بعد مضي نفـــس الحـــرف، فهـــو في الحقيقة زيادة تفصل بين الحرفين، وتمنع اللسان أن يـــصيبهما إصابة واحدة، وإذا كانت الوقفة تمنع ذلك، فهذا النفس الممتد أولى بالمـــنع، واستدل أبو علي على تعَرِيٍّ الحرف من المد إذا أدغم بإجازتهم لَيَّافي القـــوافي مع ظَبْيًا، وذلك أن الياء الأخيرة من لَيًّا حرف رَوِي، فلو كانت الياء

= ونسب إلى أبي الأسود في: ديوانه ٣٣، والحيوان ٦٠١/٥، ورسالة في أعجاز أبيات للمبرد ٦٧/١، والمؤتلف والمختلف: ١٥١، وابن السيرافي ٤٣٨/٢، والعمدة ٤/٢، والقيسي: ٩٠٢، وابن برى: ٦٣٦، والتذكرة السعدية: ٢٢٢، والإصابة ٢٤٢/٢، وشرح أبيات المغني ٢٢٧/٤، والخزانة ٢٨٤/١.

الشاهد: قوله: "بلبيب" أتى بياء ساكنة قبلها كسرة، فأوقعها موقع الحرف المتحرك في إقامة الوزن، ولذلك لزمت هذه الياء حرف الروى وكانت ردفا له لا يجوز في موضعها إلا الواو إذ كانت في المد بمنزلتها.

وورد غير منسوب في: الكتاب ٤٠٩/٢، ورسائل الجاحظ: ٢٠٥، والعقد الفريد ٤٤٤/٥ ، وشرح عيون سيبويه : ٣١٦، والأعلم ٤٠٩/٢، والاقتضاب ٢٧٠/٣، والمغني: ٢١٧، وشفاء العليل: ٦٢٦، والهمع ٨٠/٥.

(١) التكملة شاذلي: ٢٧٥، والتكملة مرجان: ٦١٢، ٦١٣.

الأولى المدغمة مكتسبة شيئا من المد لكانت رِدْفا؛ لأن حرف المد إذا وقع قبل الـــرَّوِي كـــان رِدْفا يلزم إعادته في كل بيت، ولا يجوز أن يقع بإزائه حرف صحيح، وذلك أن حروف اللين استطالت بالمد، فخالفت الحروف كلها، فلم يجـــز أن تجيء معها الحروف الصحيحة لما كان يؤدي إليه من اختلاف القوافي وفساد الشعر، ألا ترى أنك لو جئت في قافية بعَجِيب وفي أخرى بمُحِبّ، أو في واحـــدة بعَـــبْد [1] وعَمِـــيد، وفي أخرى بقَصْدٍ وصَدٍّ رأيت التنافر الظاهر ٣١٣/ب
والاستنكار الشنيع /ولذلك لم يجمعوا بين الألف وواحدة من أختيها في الردف، فلـــم يأت فُعَال مع فَعِيل أو فَعُول كما جاء فَعِيل مع فَعُول كصُدود في قافية وعَمِيد [2] في أخرى؛ لأن الألف أمد نفسا من صاحبتيها، فالجمع بينها وبينهما يخرج القوافي عن انتظامها واتساقها، فلما لم تلزم إعادة الياء المدغمة في نحو: لَيًّا وجاز معه ظَبْيا في القافية علمنا أنه قد عَرِي عن [3] المد بالإدغام، وصار كالباء مـــن ظَبْـــيٍ والميم من رَمْي في التجرد منه، ولا ينبغي أن يقال: إن ذلك لأجل انفتاح ما قبل الياء؛ لأن حروف اللين يساعدها المد إذا كان حركة ما قبلها من جنـــسها لأجـــل أنا رأيناهم لا يجيزون عَيْب مع ذَنْب كما لا يجيزون عِيد مع قَـــصْد؛ لأن انفـــتاح ما قبل الواو والياء لا يعريهما من المد، ولكنه ينقص منه ويقبض النفس عن الامتداد التام، ولذلك عابوا على المتنبي [4] قوله:

تَمُـــرُّ الأَنَابِـــيبُ الخَوَاطِـــرُ بَيْنَـــنَا ... ونَذْكُـــرُ إِقْبَال الأمِير فَتَحْلُولِي [5]

---

(١) في ر، وظ: (بعبيد).
(٢) في أ: (عمود).
(٣) في ر، وظ، ود: (من).
(٤) أبـو الطـيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبدالصمد الجعفي الكوفي، الشاعر المشهور، ولد بالكوفة سنة ثلاث وثلاثمئة، وتوفي سنة أربع وخمسين وثلاثمئة.
أخباره في: يتيمة الدهر ١/١٣٩، ووفيات الأعيان ١/١٢٠، ولسان الميزان ١/١٥٩.
(٥) بيت من البحر الطويل بين المصنف قائله.

=

مع قوله:

كَدَعْواكِ كُلٌّ يَدّعِي صِحَّة العَقْلِ(١) ....

وقالـــوا: إنه أتى ببيت مردف في قصيدة غير مردفة، وأصحاب القوافي وإن تعللوا في هذا النحو بأن المد يقل لانفتاح ما قبل الواو والياء، فتجرى مجرى مالا مد فيه، فإنه عيب عندهم وسناد ومعدود في الشذوذ بلا خلاف، وليًّا مع ظَبْيًا (٢) هو المستقيم الحسن حتى لو خالفت بين بيتين في حرف الروى على نحو قولهم:

إِذَا كَبْـــرت فاجْعَلُونِـــي وسَطَا إنّـــي كَـبِير لاَ أُطِــيقُ العُنَّدا (٣)

= الأنابيب: جمع أنبوب وهي ما بين كعوب القناة، والمراد الرماح أنفسها.

الخواطر: يقال: خطر الرمح اهتز، تحلولي: تصير حلوة.

يقـول: إن الـرماح الخاطـرة بينـنا وبـين أعدائـنا تـصير مـرة علينا، فإذا ذكرنا إقبال الأمير صارت حلوة لنا؛ لأنا نظفر على الأعداء بدولته وإقباله.

ورد في: التبيان في شرح الديوان ٣/٢٩١، وشرح البرقوقي ٤/٥.

(١) عجز البيت:

.... ومـن ذا الـذي يـدرى بمـا فـيه مـن جهل

يقول للعاذلة: كل أحد يدعي لنفسه صحة العقل كما تدعين أنت يعني أنك بلومِكِ إيّاي تدعين أنك أصح عقلا مني ولكن ليس يعلم أحد جهل نفسه؛ لأنه متى علم جهل نفسه لم يكن جاهلا.

وورد: في التبيان ٣/٢٨٩، وشرح البرقوقي ٤/٣.

(٢) انظر الكتاب ٢/٤٠٩.

(٣) رجز لم أهتد إلى معرفة قائله.

=

فقـــال (١) في قافية: لَيّا وفي أخرى لَيِيَا (٢) كان مثل تَحْلَولِي مع العَقْلِ لتعـــرِّي الـــياء في لَيّا بالإدغام من المد أصلا، وكون الياء في لَيِيَا (٣) بظهورها متـــضمنة شطرا من المد وحصول الخلاف بينهما لذلك، فقد ثبت هذا الأصل المقصود من أن واو عَدُوّ المدغمة، وياء ولِيّ قد زال عنهما المد أصلا بالإدغام.

والأصل الثاني: أن المد بمنزلة حرف متحرك، واستدل عليه بقوله:

.... ومَاكُـــلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهَ بِلَبِيبِ (٤)

وذلـــك أن هذا البيت من الطويل وأجزاؤه في الأصل فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُـــولُن مَفَاعِـــيلُن، ثم تحذف الياء من مَفَاعِيلن في الضرب، فتنقل إلى مَفَاعِلُن

= العُنَّدَا: جمع عاند وهو البعير الذي يجور عن الطريق.

الشاهد: قوله: "وسطا – العندا" جمع بين الطاء والدال، وهذا إكفاء.

ورد في: مجاز القرآن ٣٣٧/١، والقوافي للأخفش: ٥٨، ١٠٤، وأدب الكاتب ٤٩١، والمقتضب ٢١٨/١، وجمهرة اللغة ٧٠/٣، والحجة للفارسي ٢٦٢/٢، والموشح: ٢٠، والخاطريات:٤٧، وسمط اللآلي ٧٢/١، والقوافي للتنوخي: ١٧٣، والاقتضاب ٣٠٤/٣، وشرح أدب الكاتب: ٢٤٥، وأمالي ابن الشجرى٢٧٦/١، وشروح سقط الزند: ٥٨٤، وسفر السعادة ٧٤/١، وألف باء ٦٧/٢، واللسان (عند)، والمغني: ٧٥٩، وشرح أبيات المغني ٦٩/٨، والخزانة ٣٢٣/١١، والتاج (عند).

وفي المقتضب والجمهرة والموشح (ركبت)، وفي مجاز القرآن والقوافي للأخفش والاقتصاب (نـزلت) وفي اللسان (رحلت) وفي أدب الكاتب (رجلت) وهذه الروايات أوضح معنى من رواية الجرجاني.

(١) في أ، (فقلت).

(٢) في ر، وظ: (لينا).

(٣) في ر، وظ: (لينا).

(٤) تقدم وروده ص: ١٦٢٦ .

كقوله:

.... ويَأتِـيكَ بالأخبَارِ مَن لَم تُزَوِّدِ [1]

قولـــه: تُزَوِّدى مَفَاعِلن (ثم تحذف نون مَفَاعِلن)[2] وتسكن اللام فيبقى مَفَاعِل [3]، فتنقل إلى فَعُولُنْ كقوله:

وما كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ ومَـا كُـلُّ مُـؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

قولـــه: لِبيبِى فَعُولن، ولا يجوز هذا إلا / إذا كان البيت مردفا، فلا يأتي ٣١٤/أ
ومـا كل مؤت نصحه بِمُحَبٍّ، وإن كان الوزن واحدا لأجل أنهم جعلوا المد عوضـا مـن هذا الحذف الذي لحق مَفَاعِلن، وقد حذف من مَفَاعِلن حرف ساكن، وهو النون، وحركة وهي [4] حركة اللام، وذلك زنة حرف متحرك، والمد قد قَام مقام ذلك حتى إن قولك: لَبيبي، وإن كان في ظاهر التقطيع فَعُولُن، فإنـه في القـوة والكمال في ميزان الذَّوْق بمنزلة تُزَوِّدِي الذي هو مَفَاعِلن في التقطيع، وليس كذلك إلا من جهة المد حتى إنك لو قصرت المد قليلا في هذا النحو، و لم توفّ النَّفَس حق امتداده وانبساطه ما أمكن رأيت في الذوق تقصيرا وفي الطبع نفرة، ويوضح ذلك شيئان:

---

(١) عجز بيت من البحر الطويل، قائله طرفة بن العبد، وصدره:

ستبدى لـك الأيـام ما كنت جاهلا ....

ورد في ديوانه: ٤١، وشرح القصائد السبع: ٢٣٠، وشرح القصائد المشهورات ٩٤/١، والعقد الفريد ٤٤٣/٥، وشرح المعلقات للزوزني: ٦٠، وجمهرة أشعار العرب ٤٥٣/١، وشرح القصائد العشر: ١٢٤، والوافي في العروض والقوافي: ٣٨.

(٢) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٣) في ر، وظ: (مفاعلن).

(٤) في أ: (هو).

أحـــدهما: أن حروف اللين إذا وقعت أَرْدَافا فيما لم يلحقه هذا الحذف مـــن الضروب رأيت الطبع لا يطالبك بأن تطيل المدة هذه الإطالة بل لا يفسح لك في ذلك ويستدعي منك قصَر النَّفسِ والكف منه ألا ترى إلى [1] قوله:

أَلا انْعِم صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي[2] ....

من الطويل تقطيعه "أَلَنْعِم" فَعُولُنْ. "صَبَاحَنْ أي" مَفَاعِيلُنْ "يُهَطْطَ" [3] فَعُولُ "لُلْبَالِي" مَفَاعِيْلُن، فهذا؛ لأنه تامَ موفُور لم يلحقه حذف مستغن عن أن

---

(١) في ر، وظ: (أن).

(٢) صدر بيت من البحر الطويل قائله امرؤ القيس، عجزه:

.... وَهَلْ يَنْعَمَنْ من كَانَ في العُصُر الخَالِي

دعاء للطلل بالنعيم، وأن يكون سالما من الآفات كأنه يعني بذلك أهله، قوله: "وهل يَنْعَمَنْ" يقول: قد تفرق أهلك وذهبوا فتغيرت بعدهم عما كنت عليه فكيف تنعم بعدهم.

الطلل: ما شخص من آثار الديار، البالي: المشرف على العدم، العُصُر: بضمتين لغة من العَصْرِ بفتح فسكون كالعُصْرِ بضم فسكون.

ورد في: ديوانه: ٢٧، والكتاب ٢/٢٢٧، وتهذيب الآثار ١/٧٤، ونقد الشعر: ٨٦، وشرح القصائد السبع: ٤٤٢، ولطائف اللطف: ١٣١، والوافي في العروض والقوافي: ٣٨، وأمالي ابن الشجرى ١/٢٧٤، وشرح المفصل ٧/١٥٣، وتحرير التحبير: ٣٠٦، والإشارات والتنبيهات: ٣٠٢، والارتشاف ٣/١٢، وأوضح المسالك ١/١٠٦، والمغني: ١٨٤، والعيني ١/٤٣٣، وشرح شواهد المغني: ٤٨٥، والهمع ٥/٢٤، والأشموني ١/١٥١، وشرح أبيات المغني ٢/٣٩٦، ٤/٧٧، والدرر اللوامع ٥/١٩٢.

في الديوان، ولطائف اللطف، وتحرير التحبير، وأمالي ابن الشجرى، وأوضح المسالك، والمغني، والعيني، وشرح شواهد المغني، والأشموني، وشرح أبيات المغني، والدرر (الاعم). وأما الكتاب والارتشاف وشرح المفصل والهمع فلم يذكر فيها إلا العجز فقط.

(٣) في ر، وظ: (يهاط).

يعوض المد لا جرم أنك ترى الألف مع فرط استطالتها قد قصر صوتها فيه حتى صارت قريبة من ياء مفتوح ما قبله، ولو تكلفت أن تمد ألف البَالي مد الياء في بلَبيب تلقاك الذوق من الإنكار بمثل ما تلقاك به [١] إذ لم تمد هناك، وذلك أن مدك حيث لم يلحق نقص فَضْلة[٢] في الحرف كما أن منعك المد[٣] حيث لحق الإجحاف نقص له، والشعر ميزان[٤] ينكر كلا الأمرين ويطلب الاعتدال.

والـــثاني: أن الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما، قل مدهما إذ ليس في واو قَـــوْم ويـــاء عَيْب مافي واو فَعُول وياء فَعِيل، ثم إنك إذا أوقعت ذلك في هذا الضرب من الطويل، فقلت مثلا بدل:

.... ومَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَه بِلَبِيب

ومَا كَلّ ما قَدْ قُلْتَهُ لِيَ عَيْب رأيت الطبع لا يرضى حتى تتكلف فيه مَدًّا يقـــربه منه إذا كان ما قبله مكسورا، فقد بان واتضح من [٥] هذا كله أن المد يقـــوم مقـــام ما يسقط من مَفَاعلن وهو زنة متحرك، ونعود بعد تقرير هذين الأصلين إلى المسألة التي هي عَدُوٌّ وليد ووَلِيّ يَزيد، ولا يجوز أن تدغم واو عَدُوّ في واو وَليد لأجل أنك إذا أدغمت [٦] انفك الإدغام الأول وظهرت واو فَعُول إذ المدغم لا يكون إلا ساكنا والمدغم فيه / لا يكون إلا متحر كا، فلو طلبت أن ٣١٤/ب
يـــسلم لك إدغام الواو الأولى من عَدُوّ في الثانية مع إدغامك لها أعني الثانية في

---

(١) في أ: (إذا).

(٢) في ر، وظ: (فصله).

(٣) في أ: (الحد).

(٤) (ميزان) ليست في: (ر، وظ).

(٥) في ر، وظ: (بهذا).

(٦) في ر، وظ: (أدغمته).

واو ولـــيد كنت كمن يحاول أن تكون واو عَدُوّ ساكنة ومتحركة معا، وذلك محال، وإذا لزم فك الإدغام الكائن في عَدُوّ، وظهور واو فَعُول كنت بإدغامك واو عَــدُوّ في واو وَليد معيدًا المد إلى واو فَعُول، وإذا كانوا يمتنعون من إدخال الحـــركة علـــى ما قبل الحرف المدغم في نحو: قَرْم مَالك، فهم بأن يمتنعوا من إدخال ماهو بمنزلة حرف وحركة أولى وأجدر فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

وأمــا مــا كان من المنفصلين قبل الحرف المدغم منه حرف مد، فإن الإدغـــام فيه جائز؛ لأن المد الذي فيه عوض مِنَ الحركة، فتصير بمنزلة ما كان الحـــرف الذي قبله متحركا، وذلك قولك: المَال لّك وعُود دّاود، وقِيل لّهم، وقــد أدغمــوا أيــضا نحــو: ثَــوب بّكر؛ لأن هذا في المنفصل مثل أُصَيّمّ ومُدَيْــقّ في المتــصل(1)، فهــذا إدغـــام الأمثال في المتصلة والمنفصلة وبقي (ذكر)(2) إدغام المتقاربة (3).

قال المفسر:

اعلـــم أنهم استجازوا (4) الإدغام فيما قبله حرف لين نحو: المال لّزيد وُعــود دّاود، وإن كـــان قد التقى ساكنان كما يلتقي في قَرْمَ مالك لو أدغم؛ لأنهم يجوزون التقاء الساكنين إذا كان الأول حرف لين، والثاني مدغما، وقد جـــاء ذلـــك في المتصل المجيء العام نحو: دَابّة في كل اسم فَاعِل من المضاعف، وذلك أن المد قد قام مقام الحركة، فصار كأن لم يلتق ساكنان، و لم يكن في قَرْمِ مالك ما يجري مجرى الحركة، فلو أسكنت الميم وأدغمته، جمعت بين ساكنين فاعرفه.

---

(1) انظر الكتاب ٢/٤٠٩، والأصول ٣/٤٠.

(2) (ذكر) ليست في: (أ).

(3) التكملة شاذلي: ٢٧٥، والتكملة مرجان: ٦١٣، ٦١٤.

(4) في ر، وظ: (اختاروا).

واعلـــم أن هذا الباب يليه إدغام الحروف المتقاربة، ولا يعرف تَقَارُبُ الحـــروف ما لم تعرف مخارجها وصفاتها، وأنا أذكرها لك بعددها، وأحوالها، ومراتبها، ثم أعود إلى كلام أبي علي.

اعلـــم أن الحـــروف تسعة وعشرون حرفا على هذا الترتيب: الهمزة، والألـــف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشِّين، والياء، والضاد المعجمة، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، غير المعجمـــتين، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو (1)، فهذه مراتبها على ما رتبها صاحب الكتاب، وعددها تسعة وعشرون، قال شيخنا: وأما "لا" فإنه ألف عمدت باللام/، ولو كان هذا ٣١٥/أ حرفا، لوجب أن يكون كل حرفين يتركبان حرفا، وذلك بَيِّن الإحالة، والذي أوجـــب تخصيـــصهم الألف في تركيبه مع حرف أن الألف لا يمكن اللفظ بها منفـــردة؛ لأنها لا تحتمل الحركة، فصاحب الحروف لما علم الحروف مفردات، قـــال: ب. ت وهكذا الجميع، أراد أن يفيدنا الألف أيضا، فرأى ذلك يمتنع إذ الساكن لا يقع الابتداء به وخصوصا الألف، فإن الابتداء بها ليس في الإمكان فوصـــلها بحرف، فقال: لا، ولو أراد التركيب، لوجب أن يركب غيرهما من الحروف، فيقول: مع أوبخ فيركب حرفا غير الألف مع حرف كيف، ولا معنى لأن يذكـــر واضع الهجاء الحروف المركبة؛ لأنها تركب إذا أريد وضع اسم أو فعـــل أو حرف، فيقول من يعلم الأوضاع والكلم: قد للمعنى الفلاني، ورجل

---

(1) الكتاب ٢/٤٠٤، وفيه: (والخاء والكاف والقاف والضاد والجيم) وانظر كتاب العين ٥٣/١، وسر صناعة الإعراب: ٤٥.

للـــشخص الـــذي مـــن شأنه كذا، وضرب معناه كذا، فأما من يعلم أنفس الحروف، فينبغي لـــه أن يذكر الحروف واحدًا واحدًا فيقول: أ ب ت ث.

واعلم أن واضع الخط لم يقل حين كتب الحروف: ألف با تا كما يقول المعلمـــون، ولكنه لفظ بالحروف مُفْرَدات، ثم كتبها كذلك، فبدأ بالهمزة فنطق بها، وقال: أ، وكتب صورة الألف؛ لأن الهمزة قد استعيرت لها صورة الألف لما بيـــنهما مـــن التجاور والتناسب حتى إن الألف إذا حركت صارت همزة، قال شـــيخنا: فكما نابت الألف مناب الهمزة في الصورة كذلك نابت الهمزة منابها في التسمية حيث قيل: ألف، وذلك أن أول اسم كل حرف هو ذلك الحرف، فأول الباء باء (وأول الجيم جيم)[1] وأول الصاد صاد، وكذلك الباب، فكذلك لمـــا أريد تسمية الألف، فلم يمكن أن يؤتى بها في أول اسمها لسكونها أقيمت الهمزة مقامها لما بينهما من الأخوة، ولما كانت صورة الألف في ابتداء التهجي للهمـــزة، واحتيج إلى ذكر الألف أيضا قال في آخر الحروف: لا، كما يقول: مايـــا [2]، أعـــني أنـــه كذا لفظ به عند التعليم، ولم يقل: لام ألف كما يقول المعلمون [3]، لما ذكرت لك من أن التركيب ليس من شأن واضع الهجاء ومعلم الحروف، ولو كان [4] يجوز أن يقول: لام ألف، لوجب أن يقال: ميم عين طا يـــا، وما أشبه ذلك، وإنما دخل الغلط على العامة من حيث إنهم لما رأوا صور الحروف لم ينوا لفظهم على الكتابة، فيذكروا أجراسها، ولكنهم قالوا عند هذه الصورة ب: با وعند هذه ج: جيم، فأخذوا يذكرون أسماء الحروف، ثم انجروا

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٢) في أ: (ماما).

(٣) في ر، وظ: (العامة).

(٤) في ر، وظ: (ولو جاز أن يقول).

كـــذلك، فلما انتهوا إلى الألف فرأوها / موصولة باللام في الصورة نحو: هذه ٣١٥/ب
"لا" جروا على تلك العادة التي تخبطوا فيها أولا، فذكروا اسم الحرفين، وقالوا: لام ألف، ولو أنهم بنوا اللفظ على الكتابة، فلم يحرفوا، وقالوا: عند ذكر الباء: ب، فأفـــادوا جرس الحرف مفردا كما أنه في الخط مفرد [1]، لأفضى بهم هذا المذهب الذي هو الصواب إلى أن يحكوا في الألف المصورة مع اللام ما وجدوه في الخـــط، فـــيقولوا عند هذه الصورة لا في اللفظ: لا، دون أن يذكروا اسم الحرفين فيقولوا: لام ألف. وبعد: فلا شبهة في أن هذه الصورة [2] التي هي أ ب ت ث موضوعة لمعرفة نفوس الحروف لا أسمائها إذ لو كان صورة ب ج يراد بهـــا إفـــادة قولك: با جيم، لوجب أن لا تكون هذه الصورة حيث لا يكون لإرادة أسمـــاء الحـــروف وجه نحو: أن تقول: ضرب، إذ لا شبهة في أن هذه الصورة حكاية لما لفظ به من أجراس هذه الحروف، وليس المراد بها أن يقال: ضاد رابا كما يقولون في أ ب: إن مصورها قصد أن يقول: باتاثا لا أن يحكي في التصوير ذوات الحروف الأفراد كما يوجد في النطق وهذا في غاية الوضوح، فقد تقرر أن اللام في "لا" عماد للألف [3]، وأن الألف بمنزلة سائر الحروف في أن القصد إفادة جرسها مفردة إلا أنها لسكونها افتقرت إلى عماد، فإن قلت: فكـــيف خص اللام من بين الحروف، فقد قال بعضهم: إن واضع الخط اعتبر الـــصورة في ذلك، فلما رأى اللام افتقرت في التعريف إلى ما يوصل ويعمد به للزوم السكون لها نحو: الغلام، فصار الألف عماد اللام في الصورة من حيث إن صـــورة الهمزة ألف خصت اللام هاهنا بعماد الألف اعتبارا للتقابل والتناوب،

---

(١) في ر، وظ: (مفردًا).

(٢) في ر، وظ: (الصور الذي – صور).

(٣) في أ: (الألف).

وهذا تكلف؛ لأن الهمزة قبل لام التعريف همزة وصل تعمل مع كل ساكن لزم الابـتداء به ما عملته مع اللام من كونها عمادًا لها وموصلة إليها، والأولى في مثل هذا الامتناع من التزام التعليل؛ إذ ليس لأحد أن يقول: لم لم يعمد بالميم مثلا؟ لأنه لو عمد بالميم، لكان لآخر[1] أن يقول: لِمَ لَمْ يعمد بالدال؟ وهكذا كل حرف ذكر، وإذا كان كذلك سقطت العلة، وقد سئل كيف لم يؤت بهمزة الوصل التي هي موضوعة في جميع الكلام للإيصال إلى الساكن؟ وأجابوا بأن همزة الوصل أصلها الكسر والألف لا تثبت بعد الكسرة، فلو وصلت بالهمزة /صارت ياء وصار نقضا للغرض، ولهم أن يقولوا: كان يجب أن يؤتى ٣١٦/أ
بالهمزة مفتوحة مثلها قبل لام التعريف.

والجواب عنه عندى أن صورة الهمزة والألف واحدة كما مضى، فلو عمدت الألف بالهمزة لكانت الصورة ألفين نحو ء ا [2]، فكان يلتبس ويشتبه الأمر فيه ويتكرر صورتان في موضع واحد، فكان العدول إلى حرف آخر أوضح وأدل على الغرض، وهذا قوي فاعرفه.

واعلم أن مخارج هذه الحروف ستة عشر، فللحلق [3] منها ثلاثة:

أولها: مخرج من أقصى الحلق وهو للهمزة [4]، ثم الألف، ثم الهاء [5]، هذا قول صاحب الكتاب، وقال أبو الحسن: الهاء تلي الهمزة في الترتيب،

---

(١) في ر، ظ: (الآخر).

(٢) في ر، وظ: (ء آ ء ا).

(٣) في أ: (فالحلق).

(٤) في أ: (الهمزة).

(٥) قال صاحب الكتاب في ٢/٤٠٥: (فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا الهمزة والهاء والألف).

والألف بعد الهاء، والصحيح القول الأول بدلالة أن الألف إذا حركت صارت همـــزة، وذلـــك أنها انجذبت إلى أقرب الحروف إليها، والهاء وإن كانت على مـــذهب صاحب الكتاب مجاورة لها من بعدها كما جاورت الألف الهمزة من قـــبلها، فإن الحركة إذا أصابتها اعتمدت على ما يقرب منها، والأشبه أن يقع الاعـــتماد على ما قبل، لا على ما بعد قال شيخنا: وكأن أبا الحسن يحتج بأن الألـــف تقلب هاء في نحو: أَنَه وحَيَّهَلَه [(١)]، وليس في هذا دليل؛ لأن هذا ليس بقلـــب لازم، وإنما هو بمنزلة قلبها إلى الواو والياء في الوقف نحو: أَفْعَو وأَفْعَي، وكقلـــب ســـائر الحروف إلى أشباهها، وكذلك قلب الهمزة نحو: هَنَرْت [(٢)] وهَـــرَحْت [(٣)] لا دلـــيل فيه على أن الهاء بعد الهمزة؛ لأن الهمزة ليس لها حال يـــضطر إلى القلب، وإنما قلبت اختيارا، واعتبارا للمشاكلة كما تبدل الحروف بعـــضها مـــن بعض، وكذا قلب الألف هاء في أَنَهْ، وليس كذلك قلب الألف همزة؛ لأنها إذا طلب تحركها [(٤)]، لزم قلبها ضرورة من حيث إن الحركة توجب تغير ذاتها، فلما تحولت همزة حيث لزم تَغَيُّر [(٥)] نفسها للضرورة لا لعلة ومراعاة حكـــم (كما)[(٦)] كان في أَنَهْ وهَنَرت الثوب دل ذلك دلالة ضرورية على أنها لاصقة بالهمزة مجاورة لها جوارًا يجري مجرى الاتحاد.

---

(١) انظر الكتاب ٢/٥٢، والمقتضب ٣/٢٠٦، والأصول ١/١٤٥، وشرح المفصل ٤/٤٦.

(٢) في تهذيب اللغة ٦/٢٧٣: (يقال: هنرت الثوب بمعنى أنرته أهنيره وهو أن يعلمه).

(٣) الأصل أَرَحْت. انظر سر صناعة الإعراب: ٥٥٤.

(٤) في ر، وظ، ود: (تحريكها).

(٥) في ظ، ود: (تغيير).

(٦) (كما) ليست في: (أ).

وبعد مخرج هذه الثلاثة مخرج العين والحاء، وهما من وسط الحلق، ومن آخـــر الحلـــق الغين والخاء، فهذه السبعة حلقية كلها لكنها تفاوتت، فقسمت الحلـــق إلى ثلاثـــة مخارج، فأخذت تلك الثلاثة الطرف الأول الذي هو أقصاه ومـــبدأه، وأخذ العين والحاء وسطه والغين والخاء آخره، فأظهرها وأدناها إلى أول الفم الخاء، ومما فوق أول الفم من أقصى/ اللسان مخرج القاف، ومن بعد ٣١٦/ب ذلـــك ، وأدنى إلى مقدم الفم مخرج الكاف، قد انحدر عن أقصى اللسان قليلا، ومن وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء، ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانـــب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر، والجانب الأيسر أطوع لها، ومن أول حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام، ومـــن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون، ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج [(١)] الراء، ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء، ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج الصاد والسين والزاي، ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العُلَى مخرج الظاء والذال والثاء، ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلَى مخرج الفاء، ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة[(٢)].

واعلـــم أن هذه الحروف يأخذ بعضها شبه بعض، وتكتسي طرفا من مذاقته، فيتولد من ذلك فروع، وتلك الفروع أربعة عشر، ستة منها مستحسنة يؤخذ بها في التنزيل والشعر والكلام الفصيح.

---

(١) في ر، وط: (يخرج).

(٢) انظر الكتاب ٢/٤٠٥.

أولهـــا: ألف الإمالة نحو: عَالِم وعَابِد جنحت إلى الياء وتشبهت بها، فصارت كأنها حرف آخر.

والـــثاني: ألـــف التفخيم وهي الألف التي يسري فيها شَيء من الضمة كقولهم: الصَّلاَة والزكاة، ولميلها إلى الواو كتبت بالواو كما كتبت ألف الإمالة في نحو: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ﴾[1] بالياء لميلها إليها.

والثالث: الصاد المكتسي شبه الزاي والممازج لصوته كقولهم في صَدَر: صدر و﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ﴾[2] وبعضهم يخلصها زايا، ولكن إذا كانت ساكنة نحو: يُصْدر، فيقال: يُزْدِر [3]، وفي لم يحرم (من فُصْد لـــه)[4] من فُزْد لـــه [5] أي لم يحـــرم القِـــرَى من فُصْدَ لـــه البعير فطبخ [6] لـــه دمه عوضا من اللحم، وهم يفعلون ذلك إذا عز اللحم يسخنون الدم ويشربونه، فإذا تحركت الصاد لم يجز قلـــبها، فـــلا يقال: زَدَرَ في صَدَر إلا في لغة ضعيفة، ولكن يشم رائحة الزاي ويجعل بينهما.

والـــرابع: الشين التي[7] يقل تفشيها وتشرب صوت الجيم كقولهم / في أَشْدق: أجدق. ٣١٧/أ

---

(١) فصلت (١٢) ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا... ﴾.

(٢) تقدم ورودها ص: ٩٢٣ ، قرأ حمزةُ والكسائي وخلف ورويس بإشمام الزاي الصاد، والباقون بالصاد خالصة. انظر المبسوط: ١٥٨، والتيسير: ٩٧، والإقناع: ٦٣١، وإتحاف فضلاء البشر ٥١٧/١.

(٣) انظر الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٥) مثل يضرب في القناعة باليسير، ومعناه من فصد لـه البعير فهو غير محروم. انظر كتاب الأمثال: ٢٣٥، وتهذيب الغة ١٤٧/٢، وجمهرة الأمثال ١٦٠/٢، ومجمع الأمثال ١٩٢/٢، والمستقصى ٢٩٤/٢، واللسان (فصد).

(٦) في ر، وظ: (فسقي دمه).

(٧) في ر، وظ: (الذي).

والخامس: الهمزة المخففة الكائنة إما بين الهمزة والألف نحو:

أَأَن تَرَسَّمْتَ مِن خَرْقَاء مَنْزِلَة [1] ....

وإمـــا بين الهمزة والواو، وإما بين الهمزة والياء على ما مضى بيانه في باب تخفيف الهمزة [2].

والسادس: النون الخفيفة ويقال: الخَفِيَة، وهي في الظاهر لم تمازج حرفا آخـــرممازجة ألـــف الإمالة للياء وألف التفخيم للواو والصادر للزاي، ولكنها

---

(١) صدر بيت من البحر البسيط، قائله ذو الرمة، وعجزه:

.... مَـاءُ الـصَّبَابَةِ مِـن عَيْنَـيْك مَـسْجُومُ

الشاهد: قوله: (أأن).

ورد في ديـوانه: ٣٧١، وطبقات فحول الشعراء: ٥٦٣، ومجالس ثعلب: ١٠١، والزهرة: ٢٩٦، والجمهـرة ٢٣٨/١، وأخبار أبي تمام: ٣٤، وتهذيب اللغة ١١١/١، والخصائص ١١/٢، وسـر الـصناعة: ٢٢٩، وفقـه اللغة: ١٢٩، والعمدة ١٧٨/١، والجمان: ١٥٢، والـوافي في العـروض والقـوافي: ٣٣، وشرح الحماسة للتبريزي ١٥٢/٣، ودرة الغواص: ٢٥٠، وشروح سقط الزند: ١٢١١، وأساس البلاغة (رسم)، والفائق ١٥/١، والمفصل: ٣١٨، وشرح مقامات الحريري ٤١/٢، وسفر السعادة: ٨٦١، وشرح المفصل ١٦/١٠، والممـتع: ٤١٣، وشـرح الشافية للرضي ٣٠٣/٣، واللسان (رسم)، والجنى الداني: ٢٦٥، والمغـني: ١٦٠، والعـيني ٤١٢/١، وشرح شواهد المغني: ٤٣٧، وشرح شواهد الشافية: ٤٢٧، وشـــرح أبـــيات المغـــني ٣٠٦/٣، والخـــزانة ٣٤١/٢، ٣٤٥/٤، ٢٩٢/١٠، ٢٣٥/١١، ٢٣٦، ٢٣٨، والتاج (رسم).

في ماعـدا الديـوان والزهـرة وأخبار أبي تمام والعمدة والجمان والوافي وشروح سقط الزند والأسـاس والمفصل وشرح مقامات الحريري واللسان والعيني واللسان والخزانة ٣٤١/٢، ٣٤٥/٤، ٢٣٨/١١، والتمام (أعن) ولا شاهد فيه.

(٢) انظر ص: ٣٢٦ .

خـــصت في حال السكون بغنة تلحقها، وانتقلت بذلك من الفم إلى الخياشيم، ألا ترى أنك لو أمسكت بأنفك اختلت عليك، و لم يمكنك أن تخرج منك نون صافية الغنة، وإذا حركتها كان مخرجها من الفم، و لم يبق معها من الغنة إلا شَمَّة.

قـــال صـــاحب الكتاب: والنون والميم يعتمد لهما في الخياشيم، فتصير فـــيهما غـــنة [1] يعـــني النون المتحركة، فأما الساكنة فهي من الخياشيم على الإطلاق، فلما دخلت النون هذه الغنة أشبهت بها حروف المد واللين؛ لأن الغنة تخـــرج من الخيشوم كما يخرج المد من الفم، فصارت بمنزلة الخمسة التي تقدم ذكرها في أخذها شبه غيرها، فعُدَّت في الفروع، وتسميتهم لها بالخفية والخفيفة معـــا لـــتقابل أحـــوالها فالخفيفة يراد بها الساكنة؛ لأن الساكن خفيف بإزاء المتحرك، والخفية بإزاء المبينة، وذلك أن النون تخفى مع حروف الفم، وتبين مع حرف الحلق، ومعنى الإخفاء أن تشرب غنة أي تخفى فيها كقولك: مِن جَابر، والبـــيان أن تعرى من الغنة نحو: مِن عِندك مَن أنت، ويأتي ذكر الحروف التي تخفى معها وتبين في بابها، فهي إذا أخفيت ساكنة من الخيشوم، وإذا بينت أو تحـــركت من الفم، وأما الثمانية الأخر من الفروع، فمستقبحة لا يؤخذ بها في الـــتنزيل ولا في كلام فصيح، وهي الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكـــاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالشين والطاء الـــتي كالتاء (والظاء التي كالثاء)[2] والباء التي كالفاء [3]، وتتضح أحوال هذه الفروع كلها بالمشافهة.

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٥.

(٢) (والظاء التي كالثاء) ليست في: (أ)، وفي ظ: (الظاء كالثاء).

(٣) انظر الكتاب ٢/٤٠٤.

ثم إن للحروف اختلافا في قوتها وضعفها وظهورها وخفائها انقسمت لذلك انقسامات:

فالانقســام الأول إلى قسمين: المجهور والمهموس، والمجهور تسعة عشر حرفا الهمزة والألف والعين والغين والقاف والجيم والياء والطاء والدال والزاي والظاء والذال والباء والميم والواو والضاد / واللام والنون والراء (وجمعها شيخنا ٣١٧/ب في قوله: مُدّ غِطَاء جعَظَر وقَلّ بذُّضَيْزَن، وللمهموس "حَثّهُ شَخْص تَكْسِف"[١]) والعــشرة الباقية مهموسة جمعها أبو علي في قوله: سَتَشْحَثُكَ خَصَفَة[٢]، فإذا عرفت هذا المجموع، أمنت التباس المهموس بالمجهور، وأما المعنى في تسميتهم لها بالمجهــور والمهمــوس، فقد قال صاحب الكتاب في المجهور: إنه حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضي الاعتماد [٣] ويجرى الــصوت [٤]. يعني أنك إذا لفظت بالعين أوالزاي فقلت: إ عْ زِ [٥] اعتمدت علــى موضــعيهما اعــتماد تاما مشبعا بقوة، ومنع لفرط اعتمادك النفس أن يصاحب الحرف، فكان الحرف بامتناعه من أن يجرى معه النفس يخرج ظاهرا لا يخفيه النفس، والجهر هو الإظهار، وقال بعد ذلك: إلا أن النون والميم قد يعتمد لهمــا في الخياشيم، فتحصل فيهما غنة، ألا ترى أنك "لو أمسكت بأنفك، ثم

---

(١) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٢) انظر سر صناعة الإعراب: ٦١.

(٣) في الكتاب ٢/٤٠٥ (الاعتماد عليه).

(٤) الكتاب ٢/٤٠٥.

(٥) في ر، وظ: (ع).

تكلمت بهما رأيت ذلك قد أخل بهما"[١]، يعني أن هذين قدخالفا سائر المجهور بأن صاحبهما الغنة التي هي كالنفس، وأما معنى المهموس، فقد قال: "إنه حرف أضـــعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النفس"[٢] والمراد أنك إذا لفظت بالهـــاء والسين ونحوهما قلت: اِ سْ اِ هْ [٣] لم تعتمد على موضعهما اعتماداً قويا حسب ما تعتمد على العين وأخواتها، وإذا لم يشبع الاعتماد لم ينحصر النفس، فجـــرى مع [٤] الحرف، وإذا جرى معه أخفاه، والهمس: الصوت الخفي يقال: همست الحديث إذا تحدثت به بصوت ضئيل خفي كما قال:

.... وإن هَمَسُوا عَنْكَ الحَدِيثَ فَلا تَسَلْ[٥]

والانقـــسام الثاني إلى ثلاثة أقسام: الشديدة والرخوة، وما بين الشديدة والرخوة، فالشديدة ثمانية أحرف، وقد جمعها أبو علي في قولك: أَجِدُكَ قَطَبْتَ، وإن شئت أَجَدْتَ طَبَقَكَ، وما بين الشدة والرخاوة ثمانية أيضا يجمعها قولك: لَمْ يَرْوِعنّا، وإن شئت لَمْ يُرَوِّعْنَا[٦]، وباقيها هي الرخوة ثلاثة عشر حرفا.

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٥.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٥.

(٣) في ر، وظ: (س، ه).

(٤) في ظ: (بجرى).

(٥) عجز بيت من البحر الطويل قائله العلاء بن الحضرمي أنشده في حضرة النبي ﷺ، وصدره:

وإن دَحَسُوا بالكَرْهِ فَاعْفُ تَكَرُّمًا ....

ورد في عيون الأخبار ٢/١٨، والعقد الفريد ٢/٣٣٦، واللسان (دحس) والتذكرة السعدية: ٢١١.

في عيون الأخبار (خنسوا) وفي العقد الفريد (غيبوا) بدل (همسوا) واللسان والتذكرة السعدية.

(٦) انظر سر صناعة الإعراب: ٦١.

ومعنى الشديد [١]: أنه حرف صلب قوي لا يجري فيه الصوت، والرخو حرف ضعيف يجرى الصوت فيه، ألا ترى أن القاف والكاف شديدتان، فهما يمنعان الصوت أن يجري فيهما، فإذا وقفت على نحو: الحَقْ رأيت الصوت محصورا، والسين رخوة، فإذا وقفت عليها فقلت: الطَسّ جرى الصوت، وأمكن مده، و لم يمتنع امتناعه في [٢] القاف ونحوها/، وما كان بين الرخوة والشديدة، ٣١٨/أ
فهو حرف لا مفرط الصلابة، ولا بين الضعف بل يكون على اعتدال بين الأمرين كالعين، فإذا قلت: مَعْ لم تجد فيها شدة القاف ولا رخاوة السين، واللام معدود في الحروف الشديدة إلا أنه يسمى منحرفا لما أذكره لك، قال صاحب الكتاب: هو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، و لم يعترض على الصوت كاعتراض الشديد، ثم قال: وليس كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، وليس يخرج الصوت من موضع اللام لكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك[٣]. والمقصود أن اللام وإن خرج عن الحكم المشترط في الشديدة يجرى الصوت فيه، فإنه لا يلحق بالرخوة من حيث إن الصوت الجاري مع اللام ليس يخرج من موضع اللام؛ لأن موضعه على ما مضى [٤] من أول حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من [٥] الحنك الأعلى مما فوق الناب والضاحك والرباعية والثنية،

---

(١) في أ: ،الشديدة).

(٢) في أ: (من).

(٣) الكتاب ٤٠٦/٢.

(٤) انظر ص: ١٦٤٠.

(٥) في أ: (ومن).

والصوت كما ذكر يخرج من ناحيتي مستدق اللسان، وليس كذلك الرخو؛ لأن الصوت يخرج معه من موضع الحرف، فإذا قلت: الطَسّ، فمددت الصوت المصاحب للسين وجدته يرتفع عن مكان السين وموضعه ومنه يظهر، فلما كان في اللام شدة، وكان الصوت لا يخرج من موضعه لم يعد في الرخوة، ومثله أن النون والميم لما كان الخفاء الذي يلحقهما من جهة الغنة التي يعترضهما من صرف بعض الاعتماد إلى الخيشوم، و لم يكن ذلك الخفاء يلحقهما من مخرجهما ومن ذاتهما كما يلحق التاء والصاد، وذلك أن التاء عُدِم الجهر والظهور من جهة ضعفه في نفسه، لم [1] يخرجا عن المجهور بذلك فاعرفه.

والثالث انقسامها إلى المطبقة والمنفتحة، فالمطبقة الصاد والطاء والضاد والظاء، والباقي منفتح كله، والإطباق: أن ترفع لسانك إلى الحنك الأعلى، قال صاحب الكتاب: ولولا الإطباق صار الطاء تاء، والظاء [2] ثاء، والصاد سينا، وعدم الضاد أصلا؛ لأنها منفردة في مخرجها [3]، فإذا ترك الإطباق زالت وفقدت، والصاد والسين أختان مشتركتان في المخرج، فإذا تركت الإطباق الذي هو عمل اللسان مخصوص به صار الصاد صادا [4]، (وفُقِدَت الصاد)[5] وخرج بدله السين الذي يقتضيه ذلك المخرج لولا [6] الإطباق

---

(١) في أ: (فلم).

(٢) (والظاء ثاء) ليست في: (ظ، ور، ود).

(٣) قال سيبويه في ٢/٤٠٦: (ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا، والصاد سينا والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شيء من موضعها غيرها).

(٤) في (أ) (صاداً) وفي ر، وظ: (ضادًا)، والصواب (سينا)، انظر الكتاب ٢/٤٠٦، والأصول ٣/٤٠٤، وسر صناعة الإعراب: ٦١.

(٥) ما بين القوسين ليس في: (ر، وظ).

(٦) في ر، وظ: (ولولا).

/وهكذا حال الطاء مع التاء، والظاء مع الثاء، و لم يكن يقتضي مخرج الضاد لو ٣١٨/ب
ترك الإطباق حرفا غير الضاد، فكان يخرج ذلك الحرف بدلها كما خرج السين بدل الصاد فاعرفه.

والمنفتحة ماعدا هذه الأربعة ويقال: مُنْفَتِح ومَفْتُوح، وذلك أن الإطباق ضده الفتح، فإذا لم ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى، فقد فتحت عن الحرف، و لم تغلق عليه.

والرابع من الإنقسام إلى حروف الذلاقة والمصمتة، فحروف الذلاقة ستة اللام والراء والنون والفاء والميم والباء.

والمصمتة ماعدا هذه الحروف قيل: وسميت مصمتة؛ لأنهم لا يكادون يبنون كلمة رباعية أو خماسية إلا ويكون فيها بعض هذه الحروف نحو: جَعْفَر فيه الفاء والراء وسَفَرْجَل فيه الفاء والراء واللام، ونحو: العَسْجَد [1] عزيز نادر، فكأن هذه الحروف قد صُمِتَ عنها منفردة عن حروف الذّلاقة في هذين البناءين، والأشبه أن تكون هذه الصفة محمولة على معنى يعود إلى أنفس الحروف كسائر الألقاب نحو: المُطْبقة والمَهْمُوَسة، فكأن تلك الستة لما نسبت [2] إلى الذلاقة التي تفيدها [3] القوة في اللفظ، وفضل التحريك للسان كقولهم: هو ذلق اللسان؛ لأنها اقتضت فصل اعتماد على ذلق اللسان وهو طرفه اشتق للحروف الباقية التي لا يقتضي الذلاقة من الصمت الذي هو قطع لتحريك

(١) انظر العين ١/٥٩، وسر صناعة الإعراب: ٦٥.

(٢) في ظ، ود: (نسب).

(٣) في ر، وظ: (تفيد القوة).

اللسان وإعمالها، فقيل: مصمتة أي أنها بإزاء تلك الفصيحة الذلقة كالساكت الذي لا ينطق كوضع الهمس بإزاء الجهر والفتح بإزاء الإطباق فاعرفه.

والخامس من الإنقسام إلى المستعلية والمنخفضة، والمستعلية سبعة أربعة منها هي التي ذكرت أنها مطبقة، والثلاثة الأخر الغين والقاف والخاء، وماعدا هذه السبعة منخفض، وقد مضى بيان الاستعلاء في الإمالة [1].

ولبعض الحروف أسماء يحتاج إلى معرفتها منها المكرر وهو الراء، وذلك أن اللسان يتعثر فيه حتى كأنه يعمل في حرفين مثلين نحو: مَدَدَ، ولذلك يعد في الإمالة حرفين، ومن قوته كثرت [2] اللُّثْغُ فيه وتنوعت، فبعضهم يجعلها واوًا، وبعضهم ياء، وبعضهم غينا[3].

ومنها المنحرف وهو اللام، ومنها الهاوي وهو الألف سميت بذلك لهويها في الحلق، وتسمى حروف المد اللينة؛ لأنها لانت في مخارجها واتسعت، وأوسعهن مخرجا الألف، ثم الياء ثم الواو وتسمى /حروف العلة؛ لأن شأنها أن ٣١٩/أ
ينقلب بعضها إلى بعض كما عرفت، وحقيقة العلة: هي تغير الشّيء في نفسه عن حالته الأصلية، ومنها حروف تسمى حرف القَلْقَة وهي القاف والجيم والطاء والدال والباء، ونسبت إلى القلقلة؛ لأنك إذا وقفت عليها وقفت بصوت شديد لما يلحق من الحفز والضغط قال: وبعض العرب أشد تصويتا، [4] وليس المراد بالصوت هنا ما أريد في المهموسة، وذلك أنهم وصفوا المجهورة بمنع

---

(١) انظر: ص ١١٥٣ .

(٢) في ر، وظ: (كثرة).

(٣) انظر البيان والتبين ١/٣٥.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب: ٦٣.

الـــصوت، وهي [1] مجهورة أكثرها ولكن القصد هنا إلى الصوت الصاعد من الـــصدر عن الحفز والضغط، ألا ترى أنك إذا وقفت على القاف فقلت: الحَقْ، وجـــدت في الـــصدر ضغطا يصعد الصوت عنه لا سيما إذا قويت الحرف في لفظك، ولم ترسله ضعيفا متهافتا، ولا تجد ذلك في غير هذه الحروف كالسين والـــزاي، والمقصود في الصوت هناك النفس الجاري المناسب لصوت حروف اللـــين، ألا ترى أن السين إذا وقفت عليه، فقلت: الطس جرى معه نفس، ولم يصعد لـــه من الصدر صوت، والقاف في قولك: الحَقْ يمنع النفس اللين الجاري ويحفـــز الصوت الشديد من الصدر فاعرف ذلك، وقد انتهى القول في مخارج الحروف وأحوالها وأعود إلى متن الكتاب.

---

(١) في ر: (وهذه).

قال صاحب الكتاب:

باب إدغام الحروف المتقاربة في مقاربها (١)

الحـــروف المـــتقاربة (٢) في الإدغـــام كالحروف الأمثال في أنها تكون منفصلة ومتصلة، فالمقارب إذا كان متصلا، والأول منهما متحرك لم يدغم في مقاربه كما يدغم في الأمثال، وذلك مثل عَتد (٣) ووَتِد.

ومن قال: ودّ (٤) أسكن (٥) العين كما يسكن في فَخْذ، فلما سكن (٦) أدغـــم، والأكثر في هذا لا يدغم (٧) للالتباس بالمضاعف، ألا ترى أنهم قالوا: كُنْية وقِنْو وشَاة زَنْماء وغَنَمٌ زُنْم، فبَيَّنوا ذلك كله، و لم يدغموا، وقالوا: وَطَدَ(٨) يَطِدُ ووَتَد يَتِدُ، فلم يدغموا لتحرك (الحرف)(٩) الأول، ولأنه لو أدغم لقال في

---

(١) انظر الأصول ٤١٣/٣، والمبسوط: ٨٩، والإقناع: ٣٦١، والنشر ٨/٢، وإتحاف فضلاء البشر ١١٥/١.

(٢) الـــتقارب الذي يقع بسببه الإدغام قد يكون في المخرج، أو في الصفة أو في مجموعهما. انظر الممتع: ٦٦٣.

(٣) فرس عَتَد وعَتِد، وهو الشديد التام الخلق المعد للجري. إصلاح المنطق: ١٠٠، وتهذيب اللغة ١٩٥/٢.

(٤) في التكملة شاذلي: (عد وود).

(٥) انظر تهذيب اللغة ٤٨/١٤.

(٦) في التكملة: (أسكن).

(٧) في التكملة (ألا).

(٨) يقـــال: وَطَدْته أطِدُه وطْدًا، إذا وَطِئْته وغَمَزْته وأَثْبَتّه فهو مَوْطُود. تهذيب اللغة ٣/١٤، وانظر سر صناعة الإعراب: ٨١٨.

(٩) (الحرف) ليس في: (أ).

يَــتدُ: يَدُّ [1] ، فيوالي بين إعلالين، ومن ثَمّ قالوا: ودِدْتُ أَوَدّ، فبنوا الفعل على فَعِلْتُ ليكون المضارع على يَفْعَل مثل يَوْجَل، فلا يلزم فيه حذف الفاء، ولو بناه علــى يَفْعِل لكان يَدُّ، فيتوالى إعلالان، وقالوا في مصدر وَطَدَ يَطِدُ ووَتَد يَتِدُ: طِدَة[2] وتِدَة، وكرهوا وَطْدًا ووَتْدًا؛ لأنه إن بين ثقل وإن أدغم التبس[3] .

قال المفسر:

٣١٩/ب اعلم أنهم أجروا الحروف المتقاربة/ مجرى الحروف الأمثال؛ لأن المقاربة نــوع مــن المماثلة، والعلة الموجبة للإدغام في المثلين قد وجد طرف منها في المــتقاربين؛ لأن إعادة اللسان إلى موضع قريب مما رفعته عنه شبيه بإعادته إلى نفس الموضع الذي رفع عنه، فإذا التقى حرفان متقاربان، أدغم الأول منهما في الــثاني، ولا يمكن إدغامه حتى يقلب إلى لفظ الثاني، فيقال في وَتْد بسكون [4] الــتاء: ودّ تقلب التاء دالا، ويدغم في الدال، ولو حاولت أن تدغم المقارب في مقاربــه من غير قلب امتنع واستحال، وذلك أن الإدغام: هو أن تصل الحرف بالحرف حتى يقع اللسان عليهما وقعة واحدة على ما مضى شرحه [5] .

وأنى يتصور ذلك مع اختلاف الحرفين إذ من المحال أن يعمل اللسان في التاء والدال عملا واحدا، وهما حرفان مختلفان، وذلك أن الحرف لا يخرج ما لم تــضع اللسان الموضع المخصوص به، فعمله في التاء غير عمله في الدال، فمتى

(١) في التكملة مرجان: (تد).
(٢) انظر الأصول ٣/٤٣٢.
(٣) التكملة شاذلي: ٢٧٦، والتكملة مرجان: ٦١٤، ٦١٥.
(٤) لغة بني تميم ولغة أهل الحجاز الكسر. انظر الأصول ٣/٤٣٢.
(٥) انظر ص: ١٦٠٤ .

يمكـــنه أن يقع عليهما وقعة واحدة، وليس كذلك المثلان؛ لأن عمله فيهما من جـــنس واحد، فمن الممكن أن يجمعهما في العمل ويقع عليهما وقعا واحدا من حـــيث لا [١] يفصل بينهما زمان فاعرفه. ثم إن الحروف [٢] المتقاربة أجيز فيها الإدغام تشبيها بالأمثال، وكلما كانت أشَدَّ تقاربا كان الإدغام أقوى.

وكلما كان التقارب أقل [٣] كان الإظهار أحسن، إذ بحسب قوة العلة وضعفها يقوى الحكم ويضعف، ولذلك لا يتصرف الإدغام في المتقاربة تصرفه في الأمـــثال؛ لأن العلة الموجبة للإدغام في الأمثال [٤] لم توجد في المتقاربة على لاإطـــلاق، وإنما وجد ما يقرب منها فمن الحكم أن ينقص تصرفه في هذه عن تصرفه في تلك، فمن ذلك أن المثلين إذا التقيا أسكن الأول منهما سواء كانا في كلمة واحدة أو كلمتين، فيقال: مَدّ في مَدَدَ، فيسكن الدال الأولى (وفَعَلْ لَبيد في فَعَـــلَ لَبِيد، فتسكن اللام في فَعَلَ ليقع إدغامها في اللام من لبيد) ويقرأ ﴿أَنْ تَقَـــعْ عَلَـــى الأَرْضِ﴾[٥] فتسكن العين الأول[٦]لتدغم في العين الثاني [٧] [٨] ،

---

(١) (لا) ليست في: (ر، وظ).

(٢) في ر، وظ: (الحرف).

(٣) في أ: (أقل كان الإدغام أقوى والإظهار أحسن).

(٤) في ر، وظ: (المثال).

(٥) ما بين القوسين ليس في (ر، وظ).

(٦) تقدم ورودها ص: ١٦١٥، قال الداني في التيسير: ٢٠: (فأما المثلان إذا كان من كلمتين فإنـــه (يعني أبا عمرو) كان يدغم الأول في الثاني منهما سواء سكن ما قبله أو تحرك في جميع القرآن).

(٧) في د: (الثانية).

(٨) (لتدغم في العين الثاني) ليست في: (ر، وظ).

والمتقاربان إذا التقيا في كلمة والأول منهما متحرك، لم يسكن لأجل الإدغام، فـــلا يقال في وَتَدَ في الأرض: وَدّ على قياس مَدّ في مَدَدَ، ولذلك قال أبو علي: ومـــن قـــال: وَدّ أسكن العين على قول من قال: فَخْذ" يعني أن ودًّا لم يكن وَتدا[1] فأسكن للإدغام إذ لو جاز ذلك، لجاز أن يقال في وَتَد في الأرض، وفي عَـــتِد /بكسر التاء: ودًّ وعَدّ، ولكنه أسكن كما أسكن فَخِذ، فقيل: فَخْذ على العـــادة في كـــل فَعِل وفَعُل نحو: عَضْد وكَبْد في كَبِد وعَضُد، فلما سكن التاء أدغم. ٣٢٠/أ

وأما إذا التقى المتقاربان من كلمتين، فإسكان الأول للإدغام جائز نحو: ﴿يَكَـــادُ سَّـــنَا بَرْقِه﴾[2] الدال من يكاد متحركة، وقد أسكنتها لتدغمها في الـــسين، وإنمـــا جاز إسكان المتحرك في المنفصل، ولم يجز في المتصل لأجل أن الإســـكان في المتـــصل تغـــيير الكلمة [3] في نفسها ووسطها ألا ترى أنك لو أســـكنت وَتَد وعَتِد، فقلت: ودّ وَعدّ، أزلت صيغة فَعَل وفَعِل، وليس كذلك المنفصل؛ لأن الإسكان فيه يلحق آخر الكلمة، فلا يؤدى إلى تغيير الصيغة إذ لا يـــزيل إسكان الدال صيغة المضارع عن يَكادُ كما تزيل في وَتَدَ صيغة الماضي، ومـــن عَتِد [4] بكسر التاء صيغة الاسم، وأيضا فإن الطرف يُهَوِّن أمر التغيير[5] والوسط يصان أبدًا ويحافظ عليه.

---

(١) في أ: (وتد).

(٢) الـــنور (٤٣) وهـــي قـــراءة أبي عمرو. التيسير: ٢٤، والنشر ٢٩١/١، وانظر التبصرة للصيمري: ٩٤٧.

(٣) في ر، وظ، ود: (للكلمة).

(٤) (كسر التاء) ليست في: (ر، وظ).

(٥) في ر، وظ: (التغييرات).

فلمـــا كـــان الإدغـــام في المـــتقاربين محمولا على ضرب من التشبيه والتقريب، و لم تتحقق فيه العلة الموجبة له في الأصل، لم يبلغ من قوته أن تغير له أنفـــس الكلم وأوساطها، وكما أن تلاقي المثلين الموجب للإدغام لَمَّا لم يَقْوَ في قَرْم مَالك قُوّتَه في نحو: استَعْدِد، لم يَقْوَ فيه الإدغام على ما قوي عليه من التغيير في اســـتعدد، فلـــم يجز تحريك الساكن كالراء من قَرْم كما جاز تحريك العين الـــساكنة نحـــو: استَعَدّ، وأما قوله: "فالأكثر في هذا لا يدغم [1]؛ لأنه يلتبس" فيعني به أن نحو: وَتَد إذا أدغم فقيل: وَدّ التبس بالمضاعف، فيتوهم أنه فعل من تـــركيب ودِدْت، وكـــذلك لم يدغموا نحو: كُنْيَة وشاة زَنْمَاء وغنم زُنْم [2] ، وذلـــك أن النون تدغم في الياء والميم، ولكنهم تجنبوا الإدغام هنا، و لم يقولوا: كُيّة وزَمّاء وزُمٌّ، إذ كان يلتبس كُيّة بفُعْلَة من مضاعف الياء نحو: كَيِيْت، أو ما عينه [3] واو ولامه ياء نحو: كَوَيْت، وزَمّاء بفَعْلاَء من تركيب زَمَمْت.

فـــإن التقـــى المتقاربان حيث يؤمن فيه اللبس أدغم، وذلك ما ذكره صاحب الكتاب من أنهم قالوا في انْفَعَل من مَحَا: امَّحَى [4] ، فأدغموا النون في الميم؛ لأنه ليس في كلامهم افّعَل، فيتوهم أن الميمين أصلان أتيا للتضعيف، وإذا أمـــن اعتـــراض هـــذا الوهم، لم يشك في أن التضعيف لإدغام النون في الميم، وكـــذلك [5] قالوا في هَمَّرِش [6] : إن أصله هَنْمَرِش فَنْعَلِل، ثم أدغموا النون؛

---

(١) في ر، وظ، ود: (ألا)، وانظر ص: ١٦٥١ هامش: ٧ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٤١٥.

(٣) في أ، ود: (وأما ما).

(٤) الكتاب ٢/٤١٥.

(٥) في ر، وظ: (لذلك).

(٦) عجوز هَمَّرش في اضطراب خَلْقِها وتَشَنُّج جلدها. تهذيب اللغة ٦/٥١٦.

لأجل أن فَعَلَّل ليس في الكلام، فعلم أن التضعيف عن إدغام المقارب [١] في الميم / ولو صغرت هَمَّرِش [٢] قلت: هُنَيْمِر، فأظهرت النون لخروجه عن أن يحتمل ٣٢٠/ب
الإدغام لحصول [٣] الفصل بين النون والميم وتحركه، فأما قوله في امتناعهم من إدغـــام وَطَدَ ووَتَدَ: بأنه لو أدغم لتوالى إعلالان "فالمراد أن فاء الفعل من وَتَدَ تــسقط في المــضارع نحو: يَتِدُ، فلو أدغمت، فقلت: يَدّ، كنت جمعت على الكلمـــة إعلالين، وذلك أن الإدغام نوع من أنواع الإعلال ويشبه [٤] إعلال حـــروف اللين بالإسكان، ألا ترى أنه يسكن له المتحرك، وينقل الحركة إلى ما قبله كما يفعل ذلك في نحو: يَقُولُ ويَبِيعُ، فإذا كانت الكلمة قد أصابها نوع من الإعلال لم يجزأن يحمل عليها نوع آخر، وأكد ذلك بأنهم رفضوا أن يبنوا من المــضاعف المعــتل الفاء نحو: وَدَدْت بفتح الدال لما كان يلزم من جمع إعلالين حذف الفاء والإدغام نحو: يَدّ إذ كان يكون يَوْدِدُ مثل: يَوْعِد، فيلزم أن تسقط الواو كما أسقط في يَعِد، فيقال: يَدِدُ، ثم يلزم الإدغام لتوالي [٥] المثلين نحو: يَدّ، فلمـــا كان كذلك عمدوا إلى بناء لا يلزم فيه سقوط الفاء وهو فَعِل مكسور العين، فقالوا: وَدِدْتَ تَوْدَدُ، فسلمت الواو؛ لأنها لا تسقط في يَفْعَل كيَوْجَل إذ الموجب لسقوطها وقوعها بين ياء وكسرة، وهي واقعة هنا بين ياء وفتحة، ولما ثبتت الواو جرت الكلمة على ماهو القياس من الاقتصار على إعلال واحد هو الإدغام، فقيل: يَوَدُّ، وبعد:

---

(١) في أ: (المتقارب).

(٢) في ر: (همزتين).

(٣) في ر، وظ: (بحصول).

(٤) في ر، وظ: (مشبه).

(٥) في ر، وظ: (ليتوالى).

فينبغـــي أن يعلـــم أن أبا علي لم يجعل العلة في امتناع إدغام نحو: وَتَدَ ووَطَـــدَ حديث الإعلالين فقط، ولكنه بدا في تعليله بأن المانع منه تحرك التاء في وَتَد، ثم أكد [1] بهذا المعنى الآخر أي لو كان يجوز إسكان المتحرك للإدغام من المـــتقاربين كما يجوز في المثلين لكان من الواجب امتناعه في نحو: وَتَد لما يؤدي إليه من الجمع بين إعلالين، وليس ببدع أن يُذْكَر للشيء [2] علتان كل واحدة منهما توجب الحكم المقصود أو تمنعه لو انفردت، وفيه علة ثالثة، وهي ما قدمه من اعتراض اللبس إذ لو أدغم وَتَد فقيل: وَدّ كان بمنزلة إدغام كُنْية وزَنْماء إذا قـــيل: كُـــيّة وزَمّاء في الالتباس بالمضاعف، فقد اجتمعت فيه ثلاث علل كل واحدة منها لو انفردت لكانت تمنع الإدغام في هذا النحو (واحتج في امتناعهم من أن يبنوا مصدر نحو)[3] : وَتَد ووطَدَ على فَعْل نحو: وَتْد ووَطْد بهذه العلة، فقـــال: "لأنه لو أدغم التبس، ولو بُيِّنَ ثقل" يعني لو بني علىً فَعْل /لزم أن يقال
٣٢١/أ إذا أدغم: وَدًّ، فتلتبس بالمضاعف وإظهاره مستثقل؛ لأن المقارب الأول ساكن فهو متهيِّئ للإدغام، والحرفان اللذان يجوز فيهما الإدغام كلما كانا أشد تَهَيُّؤًا له كان الإظهار أبعد، ألا ترى أن نحو: مَدَدَ بتحريك المثلين أخف من أن تقول في مصدره: مَدْدًا، فيظهر مع سكون الأول من المثلين.

قال صاحب الكتاب:

ولا تدغم الهمزة في مثلها [4] ؛ لأنهما إذا اجتمعتا ألزمت الثانية القلب، فإذا قلبت إلى الياء أو الواو أو الألف، لم يجز إدغام الهمزة فيها؛ لأن الياء والواو ليستا من أمثالها ولا مقاربها [5] [6] .

---

(١) في ر، وظ، ود: (أكده).
(٢) في ر، وظ: (في الشيء).
(٣) ما بين القوسين ليس في : (ر، وظ).
(٤) انظر الكتاب ٤٠٩/٢، والمقتضب ١٩٨/١، والتبصرة: ٩٣٧.
(٥) في التكملة شاذلي: (مقاربتها) وفي التكملة مرجان: (مقاربيها).
(٦) التكملة شاذلي: ٢٧٦، والتكملة مرجان: ٦١٥.

قال المفسر:

اعلم أنهم رفضوا (١) اجتماع الهمزتين، وتنكبوا أن يبنوا المضاعف منها نحـــو: يَأَأْت على وزن يَعَعْت مثلا لما فيها من فرط الثقل، وإنما جاء التضعيف مـــنها في العـــين زيادة نحو: سَئّال ورَءّاس (٢) ، فإذا التقت همزتان في كلامهم ألـــزموا الثانية التخفيف كقولهم: آدَم في أَفْعَل من الأُدْمَة، وحكم التخفيف في الهمزة أن ينقلب من بين حروف اللين إلى الحرف المجانس لحركة ما قبلها، فإن كان ما قبلها فتحة انقلبت ألفا نحو: آدَم.

وإن كان ما قبلها ضمة انقلبت واوًا نحو: أُوتُمِن، والأصل أُأْتُمن بوزن أُعْتُمِن، وكذا الأمر من(٣) أَسَا يَأْسُو أُوسْ.

وإن كان ما قبلها كسرة انقلبت ياء نحو: ايتُمن ايذَن، وإذا لزمها القلب إلى أحد هذه الحروف، فُقِدَ اجتماع المثلين، فبطل الإدغام، ولا يجوز إدغامها في حروف اللين أما الواو والياء، فلا مقاربة بينهما وبينها فيجعل ذلك وسيلة إلى الإدغـــام، وأما الألف، فإنها وإن كانت مقاربة لها ومجاورة، فإن إدغامها فيها ممتـــنع، وذلك أن الألف (٤) لا تدغم ولا يدغم فيه بوجه، أما امتناع إدغامها فيأتي بيانه من بعد (٥) .

---

(١) في ر، وظ: (قد رفضوا).

(٢) انظر المقتضب ١٩٨/١، والتبصرة: ٩٣٧.

(٣) في ر، وظ: (في نحو أساء).

(٤) في ر، وظ: (الألف لا يدغم فيها).

(٥) انظر ص: ١٦٦٠ .

وأمـــا امتـــناع الإدغام فيها، فلأجل أن من حق المدغم فيه أن يكون متحـــركا، والألف لا تحتمل الحركة حتى إذا مستها صارت همزة، فلو ذهبت تحاول إدغام الهمزة في الألف صرت إلى ما فررت منه من اجتماع الهمزتين، و لم يجز في الهمزتين أن يترك القلب إلى الإدغام لما ذكرت من أنهم رفضوا [١] بناء المـــضاعف من الهمزة، ولما قد ذكرته [٢] أن كل موضع أمكن إزالة المثلين فيه بالقلب، ترك فيه الإدغام [٣] ؛ لأن القلب قَوِي في رفع الاستكراه [٤] المُتَوقّى من اجتماع المثلين، وقال صاحب الكتاب: يجوز على قياس من جمع بين الهمزتين، وهـــو ابن أبي إسحاق، وناس من العرب أن تدغم الهمزة في / مثلها [٥] ، وقد ٣٢١/ب
مضى أنه يسمي هذه اللغة الردية فلا اعتداد بها [٦] .

قال صاحب الكتاب:

والألـــف لا تدغم (في الهمزة كما لم تدغم)[٧] في مثلها، ولا تدغم في الهاء أيضا ولا الهاء فيها [٨] .

والـــياء لا تـــدغم في الجيم وإن قاربتها، ولا الواو في الميم، ولا تدغم واحدة منهما [٩] في مقاربها ولا مقاربها فيها؛ لأن ما فيها من اللين باعد [١٠]

---

(١) في ر، وظ: (قد رفضوا).
(٢) في ر، وظ: (لما قدمته).
(٣) انظر ص: ١٦٥٨ .
(٤) في أ: (استكراه).
(٥) الكتاب ٢/٤١٠، وانظر المقتضب ١/١٩٨.
(٦) انظر ص: ٣٤٦ .
(٧) ما بين القوسين ليس في التكملة: (شاذلي).
(٨) انظر الكتاب ٢/٤١١.
(٩) في التكملة شاذلي: (منها).
(١٠) في التكملة مرجان: (قد باعد).

بـــين ماهـــو من مخارجها [١] كما قرب بين الواو والياء مع تراخي مخارجهما وتباعدهما [٢] حتى وقع الإدغام فيهما [٣] [٤].

قال المفسر:

اعلم أن هذا الفصل يشتمل على ثلاث مسائل:

إحداها: أن الألف لا تدغم ولا يدغم فيها.

والثانية: أن الواو والياء لا تدغمان في مقاربهما.

والثالـــثة: أنهمـــا يـــصح إدغام أحدهما في الآخر مع عدم المقاربة في المخـــرج، وأنا أجعلها مسئلة واحدة لتداخل معانيها، وأبني الكلام على الألف لامتناعها من أن تدغم ويدغم فيها، فأقول: إن [٥] امتناع إدغامها لأجل [٦] أنها لا تخلـــو من أن تدغم في مثلها أو مقاربها، فلو حاولت إدغامها في مثلها لزم تحريك تلك التي تريد الإدغام فيها إذ لا يتصل الحرف بالحرف، وكلاهما ساكن كمـــا لا يتصل وكل واحد منهما متحرك بل الواجب أن تسكن الأول ليمكن دخـــولـــه في الـــثاني ويتحرك الثاني ليقع اللسان عليه، وإذا حركت الثانية من الألفين صارت همزة وارتفع اجتماع المثلين، فقد بطل أن يمكن إدغام الألف في مثلها، وبقي أن تدغم في مقاربها، وذلك لا يجوز لأمرين:

---

(١) في التكملة شاذلي: (مخارجهما).

(٢) في التكملة مرجان: (مخارجها وتباعدها).

(٣) في التكملة مرجان: ٠فيها).

(٤) في التكملة شاذلي: ٢٧٦، والتكملة مرجان: ٦١٥، ٦١٦.

(٥) في ر، وظ: (أما).

(٦) في ر، وظ: (فلأجل).

أحـــدهما: أنها إذا كان قد امتنع الإدغام الأصلي فيها الذي هو إدغام المثل في المثل كان الإدغام الذي هو فرع خليقا بأن يرفض فيها.

والثاني: أن الحروف التي تدغم فيما يقاربها إذا كان المتقاربان متساويين في الحـــرفية، ولا يكون لأحدهما مزية على الآخر، فلا تدغم حروف اللين فيما يقاربهـــا، فالـــياء من مخرج الجيم والواو من مخرج الميم، ولا يجوز مع ذلك أن يدغم واحد منهما في صاحبه، وذلك أنك لو أدغمت الياء في الجيم احتجت إلى أن تقلبه جيما، وإذا قلبته جيما أبطلت المد، وقلب الحرف إلى الحرف بمنزلة أن تقـــيم شيئا مقام شيء، فمن حق البدل أن يكون موازنا للمبدل منه، وليس في الجـــيم ما يوازي مد الياء، فأنت إذًا بمنزلة من يضيع شطرا من المبدل ويسقطه، وإذا كان لا يبلغ من قوة الإدغام في المتقاربين أن تسكن لـــه المتحرك كان أن لا تـــبطل لـــه ماهو بإزاء / الحروف والحركة أولى وأجدر، وقال أبو علي في ٣٢٢/أ تعليل ذلك: "لأن ما فيها من المد باعد بينها وبين ماهو من مخارجها كما قرب بين الواو والياء مع تراخي مخارجهما" يعني أن المد استطال بهذه الحروف حتى أبعـــدها عـــن الحروف المقاربة لها فصارت حالها مع مقارِبَتِها كحالها مع غير المقارب في امتناع إدغامها فيها، فلم يجز أن تدغم الألف في الهمزة ولا في الهاء، ولا أن تـــدغم الواو في الميم والباء، ولا الياء في الجيم والشين، وكما ذهب بها المـــد عـــن المقارب لها في المخرج من حيث إنك إذا مددت الألف مضى بها الـــنفس حـــتى تخـــرجها عن الحلق الذي هو مخرج مقاربتها كذلك قرب بين المخـــرجين المتباعدين، وذلك أن الياء من وسط اللسان، والواو من الشفة ولا مقاربة بين هذين المخرجين، ولكن تساويهما في الامتداد وصل أحدهما بالآخر، فالياء باستطالتها خرجت عن موضعها تمتد حتى دنت من الواو، فصارتا كأنهما متقاربـــتا المخرج، فأدغمت الواو فيها نحو: طَيًّا كما أن الألف لما صعدت عن

الحلق ممتدة ما امتد النفس حتى بعدت عن الهمزة والهاء صارت كأنها ليست من مخرجهما، وكذا الياء لاتساعها وانبساطها بعدت عن أختيها في المخرج الشين والجـــيم حتى كأنها ليست مقاربة لهما قال شيخنا: هذه الحروف هي المختصة بالمـــد، ولاحظ لسائر الحروف فيه، ألا ترى أنك لو مددت الألف أو أختيها ســـاعة لكان هو ذلك الحرف، وليس كذاك ما عداها من الحروف؛ لأن زمان كـــل واحد منهما محصور، وإن كان بعضها أنفس من بعض، فعرَّفَك أن هذه الحـــروف قـــد انفردت للمد بصفة باعدتها من الحروف الصحيحة حتى صار التقارب في المخارج لا يؤثر معها إذ كان المد يمضي بها حيث لا تبلغه أخواتها في المخرج، وقال رحمه الله: والحروف الصحيحة تعد كلها في وزن الشعر حرفا واحدا، فالصاد مع حيزها العريض الطويل تعد في الوزن مَعَدّ نون منك الذي لا حيـــز لـــه، وأما حروف المد فليست كذلك؛ لأنها قد فضلت سائر الحروف بأنهـــا تقـــع في الـــشعر مواقع لا يجوز أن يقع فيها غيرها، وذلك في الرِّدْف والتأسيس والوصل والخروج، فالرّدف: هو الحرف الذي قبل الروى كالياء في عَمِيد، والألف في عِمَاد والواو في صُدُود إذا وقعت [1] هذه الكلم وأشباهها في القـــوافي لم يجز أن تضع بإزاء حروف اللين فيها حرفا آخر خارجا /منها، فلو ٣٢٢/ب
قلـــت في قافية صُدْود وفي أخرى صَدَّ أو بُعْد لم يجز، وليس ذلك إلا للمد [2] الـــذي بـــه طالت هذه الحروف، فزادت حتى بلغ من استطالتها أن تعد معد حـــرفين وحـــركة، ألا ترى أن (الياء)[3] في بلَبِيب حرف واحد، وقد قامت

---

(١) في أ: (في هذه).

(٢) في أ: (المد).

(٣) في أ، ود: (أن في بلبيب حرفا واحدا).

بنفسها مقام حرف ساكن، وقام مدها مقام حرف وحركة، والألف من بينها لزيادتها على أختيها بالمد اختصت بالتأسيس، فوجب مراعاتها وهي قبل حرف الـــروى بحرف كألف ناصب والكواكب[١] ، ولا يجوز أن تضع بإزائها حرفا آخر، فتقول: مُنْصِب مع نَاصِب؛ لأنها وإن كانت قد بعدت بفضل استطالتها، قـــد امـــتدت حتى أَنافت على حرف الرَّوِى فصارت كأنها متصلة به اتصال الردّف، ولفضلها أختيها بالمد قصرتا أن تقعا موقعها في الردف، فلم يجز عِمَاد مع عَمِيد أو صُدُود كما جاز[٢] صُدُود مع عَمِيد.

والوصـــل: هو الحرف اللاحق بحرف الروى نحو: الألف في العتابا [٣] والـــواو في أيتها الخِيَامُو [٤] والياء في الكَوَاكِبِي ، ولا تقع الحروف الصحيحة مواقعها كيف و لم يأت شيء منها وصلا إلا الهاء نحو:

---

(١) يريد قول النابغة:

كلـــيني لهـــم يـــا أمـــيمة ناصـــب ... ولـــيل أقاســـيه بطـــيء الكـــواكب

انظر ص: ٣٣٧ .

(٢) في ر: (جاء).

(٣) يريد قول جرير:

أقلـــي اللـــوم عـــاذل والعـــتابا ... وقـــولي إن أصـــبت لقـــد أصـــابا

انظر تخريجه ص: ٢٧٦ (٢٠/ب) .

(٤) يريد قول جرير:

مـــتى كـــان الخـــيام بـــذى طلوح ... ســـقيت الغـــيث أيـــتها الخـــيام

انظر تخريجه ص: ١٦٠٨ .

عَجِـبْتُ والدّهْـرُ كَـثِيرٌ عَجَبُهْ   مِـن عَنَـزِيٌّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ [1]

وذلـك لـرخاوة الهاء، وشبهها بالألف، ومقاربتها لها، وأما الأصل فلحروف اللين بدلالة أن العين والصاد، وما أشبههما لا تلحق وصلا.

والخروج: هو الحرف اللاحق بعد الهاء الكائن وصلا كالألف في مَقَامِها والواو والياء في مَقَامِهُو ومَقَامِهي إذا بنيت الشعر عليه، ولا وجه لغير حروف اللـين في ذلك، والألف تنفرد فيه أيضا كما انفرد في الرِّدْفِ، ولا يجوز مَقَامَهَا مـع مَقَامَهُـو، فـإذا كانت حال حروف اللين على ما اتضح لك عرفت أن إدغامهـا في الحروف الصحيحة إجحاف وخروج عن حد الإبدال؛ لأن البدل هو أن تضع بإزاء الشَّيء شيئا يقابله فاعرفه، فقد بطل إدغامها في مقاربها، وأما إدغامها في أنفسها، فلك ذلك في الواو والياء كقولك في المتصل: حَيٌّ في حَيِيَ علـى مـا مـضى [2] ، وفي التشبيه بالمتصل قَاضِي وغَازِي تدغم ياء القاضِي والغَـازِي في ياء الإضافة، وياء الإضافة في حكم الجزء من المضاف إذ ليست كلمة تنفصل وتستقل بنفسها، وأما في المنفصل المحض، فيجوز إذا كان ما قبل الياء والواو مفتوحا نحو: اخْشَيْ يَّاسرا واخْشَوا وَّاقدا، فإن كان حركة ما قبلهما من جنسهما نحو: اظْلِمي واظْلِمُوا لم يجز الإدغام ألبتة لا تقول في اظْلِمِي يَاسِراً واظْلِمُـوا واقِـداً: اظلمـي يَاسِراً /واظْلِمُوا واقِدًا [3] ، وذلك أنك تبطل المد ٣٢٣/أ
بالإدغـام، فلم يحتمل ذلك في المنفصل كما لا يحتمل الساكن ونقل الحركة في

---

(١) تقدم وروده ص: ٣١٢ .

(٢) انظر ص: ١٥٧٢ .

(٣) انظر الكتاب ٤٠٩/٢، والأصول ٤١٢/٣.

قَــرْم مَّالك لكونه منفصلا، واحتمال إبطال المد في قاضي وغازي؛ لأنه متصل كمـــا احتمل التحريك والنقل نحو: اسْتَعَدّ في اسْتَعْدَدَ، وذلك لما تقدم من أن المـــثلين إذا كانا في كلمة واحدة لم يكن من الإدغام بد [1] لوجوب تواليهما، فيحتمل ما يلزم من التغيير، ولا يلزم الإدغام إذا كانا في كلمتين؛ لأن التقاءهما لا يلـــزم، فلا يحتمل معه ما احتمل ثَمَّ، وأما إجازتهم الإدغام إذا انفتح (ما)[2] قبل الياء والواو، فلأجل أن المد يقصر ويقل فيحتمل إسقاطه لضعفه، ولا يحتمل إذا لم ينفـــتح ما قبلهما؛ لأن المد حينئذ يطول ويَقْوَى فاعرفه، فهذا حال الواو والـــياء في إدغامهمـــا في أنفسهما، فأما إدغام الألف في نفسها، فقد عرفتك اســـتحالته، وليس في الكلام حرف لا يدغم ولا يدغم فيه غير الألف، وأنشد شيخنا لنفسه:

وأَرَاكَ تُـــدْغِم في المَعَاذِرِ حَاجَتِي مَـــا كُـــلُّ حَـــرْفٍ سَائِغٌ إِدْغَامُه

يعني به الألف فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

ومما لا يدغم في مقاربه، ويدغم مقاربه فيه الميم والراء، والفاء والشين[3] والـــضاد، وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت، لا يدغم فيما هو أنقص صوتا منه لما يلحق المدغم من الاختلال لذهاب ما يذهب منه في الصوت تقول: أَكْرِمْ بَكْرا، فلا تدغم الميم في الباء لما في الميم من الغنة، وتقول:اصْحَبْ مّطرا، فتدغم

(١) انظر ص: ١٦١٤ .
(٢) (ما) ليست في : (أ).
(٣) انظر الكتاب ٢/٤١٢.

الـــياء في المـــيم، وكـــذلك تقول: اعْرِفْ بَكْرا، فلا تدغم الفاء في الباء؛ لأنها انحـــدرت إلى الفـــم حتى قاربت مخرج الثاء [1] [2] ، وتقول: اذْهَبْ فِّي ذلك، فتدغم الباء في الفاء، وعلى هذا القياس الحروف الأخر [3] .

قال المفسر:

اعلـــم أن حروف "ضُمَّ شَفَرُ"[4] لا تدغم في مقاربها ويدغم مقاربها فيها، فلا تدغم الميم في الباء نحو: أَكْرِمْ بَكرًا [5]، ويدغم فيه الباء نحو: اصْحَب مَّطَــرًا، ولا يدغم الشين في الجيم، ويدغم الجيم في الشين، ولا يدغم الفاء في الـــباء نحو: اعْرِفْ بَكرًا، وتدغم الباء في الفاء نحو: اذْهَب فِّي ذلك، ولا تدغم الراء في اللام نحو: اختَرْ لَه، وتدغم اللام في الراء نحو: ﴿قُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ﴾[6] وذلـــك لأجـــل أن هذه الحروف كلها زائدة على مقاربها في صوتها وقوتها، فإدغامها يؤدي إلى الإجحاف بها وإبطال مالها من الفضل على مقاربها، فالميم فيه غنة ليست في الباء وفي الشين تفش واسترخاء واتساع في الفم ليس في الجيم ٣٢٣/ب
/وفي الفاء تأفيف [7] .

---

(١) في التكملة شاذلي: (الياء).

(٢) انظر الكتاب ٤١٢/٢.

(٣) التكملة شاذلي: ٢٧٦، ٢٧٧، والتكملة مرجان: ٦١٦.

(٤) في شرح الشافية ٢٨٧/٣ (ضوى مشفر).

(٥) في أ: (بكر).

(٦) المؤمنون (٩٧).

(٧) في ر، وظ: (تأفيف ليس في الباء، والتأفيف هو الصوت الذي يخرج من الفم وفي الراء).

والتأفيف: هو الصويت [1] الذي يخرج من الفم ليس في الباء، وفي الراء تكرير ليس في اللام، وفي الضاد استطالة ليست لشَيء من الحروف، فلما كانت هـــذه الحـــروف تُـــربى على الأخر المقاربة لها بهذه الزيادة ترك إدغامها تنكبا للإجحاف، وأدغم فيها مقاربها إذ لم يكن في ذلك نقص وإجحاف، فإن قلت: قـــد كان من الواجب أن لا يجوز الإدغام فيها لما لم يجز إدغامها كما أن الواو والياء لما لم يجز إدغامهما في المقارب لزيادتهما عليه كذلك [2] لم يجز أن تدغم فيهما مقاربهما، فإدغام الناقص في الزائد مثل إدغام الزائد في الناقص في الخروج عن حد البدل، فإن كان لا يجوز أَكْرِمْ بَكْرًا؛ لأن فيه نقصا للحرف، فينبغي أن لا يجوز اصْحَبْ مَطَرًا؛ لأن فيه زيادة.

فالجـــواب أن التفاوت بين حروف اللين والحروف الصحيحة عظيم، فهـــي لما فيها من الاستطالة المفرطة ورخاوتها، فقد خالفت مقاربها، فبطل [3] حكم المقاربة في الخارج، وليس كذلك ما نحن فيه؛ لأنه ليس بين الميم والباء من التفاوت ما بين الواو والياء والجيم والشين، فاحتمل إدغام [4] الذي هو أنقص صوتا في الذي له فضل صوت لقرب الأمر فيه إذ لم تبلغ الغنة بالميم إلى امتداد وانبـــساط يخرجانه عن مقَارَبَة الباء كما بلغ المد بالواو والياء من الامتداد حدًا بعدا به (عن)[5] الجيم والشين، فهكذا الحروف الأخر ثابتة على حكم المجاورة والمقاربة، فلم يجز أن يمنع الإدغام فيها كما منعت حروف اللين فاعرفه.

---

(١) في ظ: (الصوت).

(٢) في ر، وظ: (وكذلك).

(٣) في ر، وظ: (فبطل معها).

(٤) في ر، وظ: (الإدغام).

(٥) في أ: (تعدى به الجيم).

واعلم أن رواة القراءات يحكون عن أبي عمرو [1] إدغام الراء في اللام نحو: ﴿يَغْفِر لَكُمْ﴾[2] والعلماء يأبون ذلك وينسبونهم في روايتهم إلى الغلط[3]، وقال شيخنا: لو كان (ذلك)[4] مذهبا لأبي عمرو، لكان صاحب الكتاب أعرف الناس به، فكان يذكره في كتابه كما قال في إدغام اللام في الثاء وقرأ أبو عمرو ﴿هَل ثُّوِّبَ الْكُفّار﴾[5] فذكره نصا[6] كما ذكر في كثير من المسائل المذاهب التي اختارها، فكيف يجوز أن يطلق أن ذلك لا يجوز، وهو مذهب من هو أستاذه، والذي يسند إليه كثيرا مما يرويه، ويؤيد [7] بالرواية عنه قوله: قال شيخنا كأن أبا عمرو أخفى الراء، فلطف ذلك على الراوي فظنه إدغاما، وليس

---

(١) نسبها الصميري: ٩٥٠ إلى يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي بالولاء أحد القراء العشرة أخذ القراءات عرضا عن سلام الطويل وأخذ عن سلام حرف أبي عمرو في الإدغام، توفي سنة خمس ومئتين. أخباره في : غاية النهاية ٣٨٦/٢، ووفيات الأعيان ٣٣/٥.

(٢) آل عمران (٣١)، والأحزاب (٧١)، والأحقاف (٣١)، والحديد (٢٨)، والصف(١٢)، والتغابن (١٧)، ونوح (٤).
انظر السبعة: ١٢١، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٩٨/١، والمبسوط: ٩١، والتيسير: ٢٧، والإقناع: ١٨٩، والبحر المحيط ٤٣١/٢.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٩٨/١، والبحر المحيط ٤٣١/٢.

(٤) (ذلك) ليست في: (أ).

(٥) المطففين (٣٦).

(٦) الكتاب ٤١٧/٢ قال: (وقرأ أبو عمرو هَثُّوب الكفار يريد هل ثوب الكفار فأدغم في الثاء)، وانظر المقتضب٢١٤/١.

(٧) في د: (يريد).

في هذه الخمسة التي يمتنع [1] إدغامها لما لها من الفضل في الصوت والقوة أحرى بـــذلك من الراء؛ لأنها أقواها وأظهرها زيادة للتكرير الذي نزلها منزلة حرفين فاعرف ذلك.

قال صاحب الكتاب:

٣٢٤/أ وحروف الحلق التي تدغم، الهاء والعين والحاء والغين /والخاء، فما كان مـــنها أدخل في اللحق، لم يدغم فيه الأدخل [2] في الفم، فالهاء تدغم في الحاء نحـــو: اجْبَهْ حَّمْلاً؛ لأن الهاء أدخل في الحق، والحاء أشد خروجا من الحلق إلى الفم، فلذلك أدغمت الهاء في الحاء، و لم تدغم الحاء في الهاء نحو:امْدَحْ هِلالا[3]، ولا تـــدغم العين في الهاء؛ لأن العين أقرب إلى الفم، فإن أوثر الإدغام أبدل من الهـــاء الحاء، ومن العين أيضا الحاء، فأدغم الحاء في الحاء، ونقول في اجْبَهْ عِنَبَة: اجبَحِّنَبَه، فتحول العين حاء، وتدغم الهاء فيها بعد قلبها حاء [4] ، وتقول: اقْطَع حَّمْـــلا، فتدغم العين في الحاء، ولا تدغم الحاء في العين كما أدغمت العين في الحـــاء؛ لأن الحاء أدخل في الفم، ولكن تقول: امْد حّرَفَة في إمدح عرفة [5] ، فـــتقلب العين حاء وتدغم الغين في الخاء نحو: ادْمَغ خَلَفًا [6] ، والخاء في الغين

(١) في ر، وظ: (منع).

(٢) في التكملة مرجان: (الإخرج).

(٣) انظر الكتاب ٤١٢/٢.

(٤) انظر الكتاب ٤١٢/٢، قال: (والبيان أحسن ومما قالت العرب تصديقا لهذا في الإدغام قول بني تميم: محم يريدون معهم، ومحاؤلاء يريدون مع هؤلاء)، انظر الأصول ٤١٤/٣.

(٥) انظر الكتاب ٤١٣/٢، والأصول ٤١٤/٣، ٤١٥.

(٦) في الكتاب ٤١٣/٢، (ادْمَخّلَفًا)، والأصول ٤١٥/٣.

نحـــو: اسْلَخ غَّنَمَك [1] ، والبيان في هذا وفيما قبله من الغين مع الخاء أحسن، والقـــاف مع الكاف الحقْ كَلْدُة تبين وتدغم، وكذلك الكاف مع القاف نحو: انْهَكْ قَّطْنَا [2] [3] .

قال المفسر:

اعلـــم أن حروف الحلق منها مالا [4] يدغم ولا يدغم فيه، وهو الهمزة والألـــف، ولذلك قال: وحروف الحلق التي تدغم كذا وكذا فقيد، وأنا أذكر حال التي يدخلها الإدغام، الهاء مع الحاء (تدغم فيه نحو) اجْبَه حَّمْلاً، ولا تدغم (الحاء في) الهاء في نحو: امْدَحْ هِلاَلاَ، وذلك أن الهاء أدخل في الحلق، والحاء قد خرج إلى الفم إذ قد توسط العين بينهما، فأدغم الأدخل في الحلق في الأدخل في الفـــم، و لم يـــدغم الأدخل في الفم في الأدخل في الحلق؛ لأن الأول تصعد من الحلـــق إلى الفم، والثاني بمنزلة الهُوِي بعد الصعود والرجوع عكسا، وحروف الحلق لم تجئ في باب رددت إلا قليلا، أما الهمزة فلم يجئ منها شيء، وأخواتها جاءت قليلة نحو: لَحِحَت عينه ومَهَهٌ وفَةٌ ودَعَّ يَدُعُّ، وذلك لما في تضعيفها من الثقل، وإذا كان كذلك علم أن لا أصل لها في الإدغام، فلا تستوحش من ترك الإدغـــام فيها، فكل ما كان منها أدخل في الحلق كان أبعد من أن تقلب إليه غيره؛ لأنه كما ترك الإدغام في الهمزة أصلا لكونها من أقصى الحلق كذلك لا تـــدغم الحـــاء في الهاء لما فيه من العود إلى أقصى الحلق على حسب مراتبها في

---

(١) في الكتاب ٤١٤/٢ (قولك في اسلخ غنمك: اسلغنمك).

(٢) انظر الأصول ٤١٥/٣، ٤١٦.

(٣) التكملة شاذلي: ٢٧٧، والتكملة مرجان: ٦١٧، ٦١٨.

(٤) في ر، وظ: (ما يدغم).

الـــصعود عن الحلق والدخول فيه قلت وكثرت، فكان الهاء في غاية العزة نحو: مَهَه وفَهٌّ، والعين أزيد منها نحو: دَعَّ يَدُعُّ، ثم الحاء [1] أزيد من العين نحو: صَحَّ يصحُّ وشَحّ يشح، فكما [2] كان الإدغام في أصل البناء والتضعيف يتوقى فيما هو أقصى مخرجا منها /كذلك يتوقى في المنفصلين أن تقلب الأدنى إلى الفم إلى ٣٢٤/ب
الأدخـــل في الحلـــق، والهاء مع العين لا تدغم الهاء في العين، ولكن تقلب كل واحـــد مـــنهما حـــاء، ثم تدغم أحد الحاءين في الآخر، فيقال في اجْبَهْ عِنَبه: اجْبَحّنـــبه، وكـــذا إذا أريد إدغام العين في الهاء يقال في مَعَهم: مَحّم، وفي مَعَ هَـــؤُلاَء مُحَّـــاؤُلاءِ [3] ، وحـــسن القلب لأجل أن الحاء تشبه الهاء في همسها ورخاوتهـــا، وتـــشبه العـــين أيضا؛ لأن العين وإن كانت مَجْهُورة، فإنها بين الشدة[4] والرخاوة، وهي مجاورتها في المخرج لا فاصل بينهما قالوا: ولولا بَحَّة في الحاء لكان عينا [5] ، وفي الجملة أنه أخف من كل واحد منهما، ففروا إليها ليقع التضعيف فيما هو أخف، العين مع الحاء تدغم العين في الحاء، فتقول اقْطَع حَّمْـــلا، ولا تدغم الحاء في العين، فلا يقال في امْدَحْ عَرَفه: امْدعَّرَفه[6]، ولكن يقلـــب العين إلى الحاء، ثم تدغم أحد الحاءين في الآخر فيقال: امْدحَّرفه؛ لأن

---

(١) في أ، ود: (الهاء).

(٢) في ر، وظ: (فلما).

(٣) انظر الكتاب ٤١٣/٢، والأصول ٤١٤/٣.

(٤) في أ: (الشديدة).

(٥) انظر العين ٦٤/١.

(٦) (امدعرفة) ليست في: (ر، وظ).

الحـــاء أخف من العين، وأدخل في الفم كما مضى. الغين مع الخاء هما أختان مـــشتركتان في المخرج، وقد ظهرتا إلى الفم إذ هما آخر حروف الحلق، فتدغم أحدهما في الآخر نحو: ادْمَغ خَّلَفًا واسْلَخ غّنَمك، ولا تدغمان في الثلاثة التي هي الهاء والعين والحاء، وهي لا تدغم فيهما؛ لأنهما قد بعدتا عنها ودنتا من الفم، وإذا ذقـــتهما مـــع واحدة منها عَرفت أن لا مشابهة ثَمَّ، وتلك متقاربة [1] في الـــذوق لتجاورها في الحلق، وكونها في وسطه، وأما القاف مع الكاف فتدغم أحدهما في الآخر نحو: الْحَق كّلَدة [2] ، وانهْك قّطْنًا [3] ، وذكرهما مع حروف الحلق؛ لأنهما أول حروف الفم فهما أقربها إليها، ويقل الإدغام فيهما كما قلّ في حروف الحلق فاعرفه.

---

(١) في أ: (مقاربه).

(٢) الحـــق كلـــدة الإدغـــام حسن والبيان حسن. الكتاب ٤١٤/٢، والمقتضب ٢٠٩/١، والأصول ٤١٥/٣.

(٣) انهك قطنا البيان أحسن والإدغام حسن، وإنما كان البيان أحسن؛ لأن القاف أقرب إلى حروف الحلق من الكاف، فإدغام الكاف فيها أحسن من إدغامها هي في الكاف. الكتاب ٤١٤/٢، والمقتضب ٢٠٩/١، والأصول ٤١٦/٣ .

قال صاحب الكتاب:

باب [1] النون في الإدغام وغيره

وللنون أربع أحوال تدغم، وتقلب، وتخفى، وتبين، فالحروف التي تدغم النون فيها الراء واللام والميم والواو والياء، وذلك قولك: مِن رَّاشد، ومن لَّك، ومن يَّقُول ومِن وَّاقِد تدغم بغنة وبغير غنة.

وتقلب ساكنة قبل الباء ميما، وذلك شَمْبَاء [2] وعَمْبَر [3]، فإذا تحركت في نحو: الشَّنَب لم تقلب.

وتخفى مع سائر حروف الفم، ولا تبين ويكون مخرجها معها من [4] الخياشيم، وذلك نحو: مِن قَبل ومَن كَفَر ومِن جَابِر قال أبو عثمان: وبيانها مع حروف الفم لحن.

٣٢٥/أ وهي مع حروف الحلق تبين، ومخرجها /من الفم، وذلك نحو: مِنْ هَانِئ ومِـــنْ عَابِد ومِنْ أجْلِ ذلك، وقد أخفاها قوم مع الخاء والغين [5] كما أخفوها مـــع حـــروف الفم لقرب هذين الحرفين من الفم[6]، فقالوا: مُنخُل ومُنغُل[7]،

---

(١) في التكملة شاذلي: (باب أحوال النون).

(٢) في أ: (شنباء وعنبر).

(٣) انظر الكتاب ٤١٤/٢، والمقتضب ٢١٦/١، والأصول ٤١٦/٣، ٤١٧، والممتع: ٣٩١.

(٤) في التكملة مرجان: (في).

(٥) انظر الكتاب ٤١٥/٢، والمقتضب ٢١٦/١، والأصول ٤١٨/٣، والنشر ٢٢/٢.

(٦) في التكملة مرجان: (الضم).

(٧) المنغل هو المنخل أبدلت الخاء غينا. انظر اللسان (نخل).

فأخفوها، والأكثر البيان[1]، ولا يدغم شيء من هذه الحروف التي أدغمت النون فيهن في النون إلا اللام، فإنها تدغم فيها في نحو: هَلْ نَرَى[2][3].

قال المفسر:

اعلم أن النون لها هذه الأحوال الأربع، وهي تدغم مع خمسة أحرف الياء والراء والميم واللام والواو، وكان الشيخ يقول: تدغم في حروف "يَرْمَلُون" فيقال: من يَّقُول ومن رَّاشِد ومن مَّعَك ومِن وَّاقد ومَن لَّك.

وتقلب ميما مع حرف واحد وهو الباء نحو: شَمَباء في شَنْبَاء مؤنث الأشْنَبَ، وعَمْبَر في عَنْبَر، ومِمْبَكر في مِن بَكر هذا يخرج من الفم، فلا ينظر إلى الكتابة، وتخفى مع خمسة عشر حرفا، وتبين مع حروف الحلق.

ومعنى الإخفاء: أن تشرب غنة مشبعة تخفي فيما[4] بينها نحو: مِنْ جَابر تخرجها من الخيشوم.

والبيان أن تعريها من الغنة، فتقول: مِنْ عندك فتخرجها من الفم، ولا تجد لها في الخيشوم أثرًا، وهذا البيان يلزمها مع حروف الحلق التي هي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء نحو مِنْ أَجل ذلك، ومِنْ هَانئ، ومِنْ عِندك، ومَنْ حَمَلَك على هذا؟ ومَنْ غَبَر منهم؟ ومَنْ خَانَك؟ وأما الألف، فلا تقع بعد النون الساكنة، وإذا لزم النون الحركة، لم يقل فيها: إنها تخفى أو تبين، وإنما

---

(١) قال المبرد في المقتضب ٢١٦/١: (وهذا عندي لا يجوز ولا يكون أبدا مع حروف الحلق إلا الإظهار).

(٢) في التكملة مرجان: (هل نرى هتز).

(٣) التكملة شاذلي: ٢٧٨، والتكملة مرجان: ٦١٨، ٦١٩.

(٤) في أ: (فخفى فيما بينهما).

يقـــال (ذلك)[1] في النون الساكنة، وجملة الحروف تسعة وعشرون [2] ، فإذا أخـــرجت منها حروف الحلق السبعة والحروف الخمسة التي تدغم النون فيها والحرف الواحد الذي تقلب معه بقيت خمسة عشر حرفا ليس لها مع جميعها إلا الاخفـــاء، وهي القاف والكاف والجيم والشين والسين والصاد والزاي والضاد والطاء (والتاء)[3] والذال والدال والظاء والثاء والفاء لو أظهرتها مع واحد منها كان لحنا.

واعلـــم أن هذه الأحوال تصرفت عليها النون على حسب مرتبتها من الحـــروف والمخارج يجمعها على الجملة أربعة حيايز أولها الحلق، والثاني الفم، والثالث اللسان، والرابع الشفتان، وما يذكر في المخارج من غيرها نحو: أصول الثنايا والحنك فداخل في جملة الفم واللسان.

فما من حرف إلا وهو من واحد [4] من هذه المواضع، وأصول الأسنان والحـــنك التي هي من حواشي الفم /تشارك الفم واللسان، فأما أن يخرج منها ٣٢٥/ب
حرف من غير أن يلابس الفم واللسان، فلا يكون، والنون بحسب بعدها وقربها مـــن هذه المواضع بُيِّنَت وأخفيت وأدغمت، وهي من طرف اللسان، فلا قرب

---

(١) (ذلك) ليست في: (أ).

(٢) عددها عند المبرد ثمانية وعشرون حرفا. المقتضب ١٩٢/١ قال: (اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفا منها ثمانية وعشرون لها صور، والحروف السبعة جارية على الألسن مستدل عليها في الخط بالعلامات، فأما في المشافهة فموجودة. وقال في ١٩٤/١: (وأما الحروف الستة التي كملت هذه خمسة وثلاثين حرفا..) ويظهر أنه متناقض.

(٣) (والتاء) ليست في: (أ، ود).

(٤) في ر، وظ: (من أحد هذه).

بيـــنها وبـــين الحلـــق بوجه، وإذا كانت بعيدة منه لم تناسب حروفه، والفم والشفتان طرفان واللسان واسطة بينهما، فتكون النون مقاربة لحروفهما مقاربة الوســـيط بين الشيئين، وإذا فرغت من هذه الثلاثة لم يبق إلا اللسان الذي هو موضـــعها، فالحروف التي تخرج من اللسان في حكم المشاركة لها في المخرج، وأقرب الحروف منها وآكدها مناسبة لها، والبيان هو الأصل؛ لأن النون حرف صحيح، فينبغي أن يظهر كسائر الحروف الصحيحة والإخفاء عارض، فهو بعد البيان، وهو ابتداء الإدغام وواسطة بين الأمرين، فلما كان كذلك أدغمت في الحروف المقاربة لها في المخرج وهي التي ذكرتها.

أما الراء فإنها من طرف اللسان من مخرج النون بعينها، وكذا اللام إلا أن فيه انحرافًا، والياء وإن كان شريك الجيم والشين في وسط اللسان، فإن له إلى طرف اللسان الذي هو مخرج النون قربا وميلا ليس ذلك للجيم والشين، وهو كأنه يلي الراء، واستدل صاحب الكتاب على ذلك بأن الألثغ يجعل الراء [1] ياء هـــذا هو الأغلب في اللثغ، وإذا تأملت حال اللفظ رأيت لطرف اللسان عملا وحركة في الياء [2] ولا تجدهما في أختيها، وأما الواو والميم فإنهما، وإن كانا من الـــشفة وكـــان حكـــم الشفة، حكم الفم في أنه مجاور لموضع النون وطرف للواســـطة، وكأن النون لا تدغم في شَيء من حروف الفم، فإن لهما اختصاصاً بالنون، وقُرْبَ شَبَهٍ حَسنا الامتزاج بينها وبينهما.

أما الميم فلأنه حرف أغن كالنون، وصوتاهما متقاربان .

---

(١) الكتاب ٤١٥/٢، وانظر البيان والتبيين ٣٤/١، والأصول ٤١٧/٣.

(٢) (و) ليست في : (ر، وظ)

قال صاحب الكتاب: وهما مجهورتان، وقد خالفتا سائر الحروف في الصوت حتى إنك تسمع الميم كالنون والنون كالميم، فصارتا بمنزلة اللام والراء[1] ، يعني أن المجهور لاحظ له في الصوت إلا النون والميم، فإنهما اختصا بالغنة والاعتماد لهما في الخيشوم، فهما أختان إن كانتا افترقتا في اللسان والشفة، فقد اجتمعتا واشتركتا من جهة الغنة الحاصلة فيهما من الخيشوم، وهما إذاً في حكم المشتركتين في المخرج من هذا الوجه.

وأما الواو فإنها حرف لين والنون قد /انجذبت من بين الحروف ٣٢٦/أ
الصحيحة إلى شبه حروف اللين بالغنة التي لحقتها، ثم إن الواو أخت الياء التي هي شريكتها في اللسان، فهذه هي الحروف التي هي أقرب الحروف إليها لا جرم أنها أعطيت معها الإدغام الذي هو الامتزاج التام، وبقي الإخفاء والبيان، فخصت مع حروف الفم التي هي في مقاربتها أنقص حظا من هذه التي مضى ذكرها بما هو دون الإدغام وهو الإخفاء، ومنعت مع حروف الحلق الأمرين الإدغام والإخفاء؛ لأنه لا مقاربة بينها وبين الحلق بوجه فسلبت معها ما يشاكل الامتزاج والاتصال بوجه [2] من الوجوه كلها وأخلصت بَيِّنة [3] ظاهرة إلا ما حكاه من أن بعضهم يخفيها مع الخاء والغين [4] ، فيقول: مُنْخُل ومُنْغُل تشبيها

---

(١) الكتاب ٢/٤١٤.

(٢) (بوجه) ليست في : (ر، وظ).

(٣) في أ: (بنيه).

(٤) انظر ص: ١٦٧٣ .

لهما بحروف الفم لخروجهما من أقصى الحلق وأوسطه [1] ووقوعهما في آخره حيث تبتدئ في الفم فشابهتا القاف والكاف، ومما يدلك على وجوب البيان مع حروف الحلق أن النون إذا أخفيت كان مخرجها من الخيشوم والانتقال من [2] الخيشوم إلى الحلق يصعب؛ لأنه بمنزلة أن ينحدر من علو، ثم يقع في وَهْدَةٍ [3] ، فإذا بينتها انتقلت إلى الفم فسهل اللفظ بها مع حروف الحلق.

وأما قوله "تدغم بغنة وبغير غنة"، فالمقصود أنك تقول في مَن لَك: مَلَّك [4] (فتخرجه مع غنة في الصوت، وإن شئت أخرجت لامين متجردتين من الغنة)[5] حتى كأنك قلت: مَلَّكَ يُملِّك. وهكذا باقي الحروف.

قال صاحب الكتاب: وهي إذا أدغمت بغنة، فليس مخرجها من الخياشيم مع الراء واللام والياء والواو، ولكن صوت الفم أشرب غنة، ولو كانت من الخياشيم، لما جاز أن تدغمها في اللام والراء والواو والياء حتى تصير مثلهن في كل شيء [6]. يعني أن النون وإن كانت إذا صحبتها الغنة تخرج من الخيشوم، فإذا أدغمت في هذه الحروف لم تكن منه، كيف وهي إذا أدغمت في الراء قلبت راء، وكذا مع جميع الحروف، فلا يتصور كون الراء واللام والياء

---

(١) في أ: (وواسطه وقوعهما).

(٢) في أ: (عن).

(٣) الوهدة: النقرة المتنقرة في الأرض أشد دخولا في الأرض من الغائط. تهذيب اللغة ٣٩٢/٦.

(٤) في أ: (سلك).

(٥) ما بين القوسين ليس في: (أ).

(٦) الكتاب ٤١٥/٢.

والواو من الخياشيم، فهذا عنى بقوله: "ولو كانت من [1] الخياشيم، لما جاز أن تـــدغمها في هذه الحروف حتى تصير مثلهن في كل شيء؛ لأنها إذا كانت من الخيـــشوم لم تكـــن قد انقلبت إلى واحد من هذه الحروف، ولكانت [2] نونا صحيحة، ولا يتأتى الإدغام إلا بعد القلب ليتماثل الحرفان، والغنة التي تخرج مع الإدغـــام ليـــست كالتي تخرج عند الإظهار، ولكن صوت الفم قد أشرب غنة وشـــيب بهـــا، وأما عند إظهار /نحو: من صبر، فإن الحرف بكليته يخرج من ٣٢٦/ب
الخيشوم ومنه يسمع الصوت أجمع فاعرفه.

وأما قلبها إلى الميم مع الباء نحو: شَمْباء، فلأجل أن الباء حرف شديد ثقلت النون ساكنة معها كما ثقلت التاء قبل الدال في وَتَدَ والطاء في وَطَدَ، فلم يمكـــن إدغامهـــا فيها؛ لأنها ليست من مخرج النون، ولا مشابهة لها في الغنة كالمـــيم، فقلبت إلى الميم التي هي مشبهة للنون في الغنة وأخت الباء في الشفة، ومما يبين ثقل النون ساكنة قبل الباء أن الباء تخرج باعتماد قوي في الشفة وإلزام لإحـــدى الشفتين الأخرى فتختل الغنة لذلك، ويتعذر عليها أن تنبسط، وعلى الخيشوم أن يتنفس بها، وما تطلبه الباء بشدته من فرط الاعتماد في الشفتين يمنع الاعـــتماد في الخيشوم للنون، ولإفراط الثقل كان بحيث لو أردت اللفظ بالنون قبل الباء لم تكد تقدر عليه أو تقف على النون وقفة وتوقع بينهما مهلة، فأما إذا وصـــلت مستمرا، فإنها تنقلب بالطبع ميما إلا أن هذه الميم التي تنقلب إليها لا

---

(١) في ر، وظ: (مع).

(٢) في أ: (لو كانت).

تكون في خلوص الميم في غير هذا الموضع، ولكن يكون فيها خفاء كما كان [1] في النون، فهذه الأحوال مما تبين بالمشافهة والتأمل عندها، فأما [2] إذا تحركت النون فإنها تصح، فلا تقلب: نحو الشَّنَب؛ لأنها تقوى بالحركة وتنتقل إلى الفم، فيسهل اللفظ بها كما أن التاء لما تحركت في وَتَد صح و لم تنقل، (و)[3] الصاد في صدر لم تقلب زَايًا كما قلبت في يَصْدُر حيث قيل: يَزْدُر فاعرفه.

(١) في ر: (فيكون).

(٢) في ر، وظ: (فإذا).

(٣) (و) ليست في: (أ).

قال صاحب الكتاب:

باب الإدغام في حروف طرف اللسان وأصول الثنايا

وهي الطاء والدال والتاء والصاد والسين والزاي والظاء والثاء والذال، فالطـــاء والدال والتاء من مخرج [1] ، ويُدغم بعضُهُنّ في بعض، فالطاء في الدال نحــو: اضْبِطْ [2] دُّلاَ ما [3] تدغم [4] ، وتبقي الإطباق كما أبقيت [5] الغنة في الــنون، وهو [6] أقيس، وإن شئت أذهبته[7] كما أذهبتها، والدال في التاء انْقُدْ تِّلْكَ، والتاء في الدال انْعَتْ دُّلاَ ما [8] ، ويدغمن في الظاء والثاء والذال، وتدغم الظـــاء والـــثاء والـــذال فيهن تقول: أَيقظِ ثّابتا، فتدغم الظاء في الثاء، وتبقي الإطباق، وتقول: انْقِد [9] ذّاك، فتدغم الدال في الذال وانْقِذ دّاعرًا، فتدغم الذال في الدال، وعلى هذا إدغام سائر الحروف، وتدغم هذه الحروف الستة في الصاد والـــسين والـــزاي، ولا تدغم الصاد والسين والزاي في هذه الحروف؛ لأن ما

---

(١) في التكملة مرجان: (مخرج واحد).

(٢) قال سيبويه٢/٤١٨: (وتصير الدال مع الطاء طاء وذلك انْقُطّالِباً) وفي الأصول ٣/٤٢٢: (اضبطلامه).

(٣) في التكملة مرجان: (دلما).

(٤) انظر الكتاب ٢/٤١٨.

(٥) في أ: (بقيت).

(٦) في أ: (هي).

(٧) أذهبته أي الإطباق، أذهبتها: أي الغنة، انظر الأصول ٣/٤٢٢.

(٨) قال سيبويه ٢/٤١٨: (انْعَدّ لاماً وانْقُتّلْكَ فتدغم ولو بَنيّنْت، فقلت: اضبِطْ دُلاَماً واضْبِطْ تِلْكَ وانْقُدْ تِلْكَ وانعِتْ دُلاماً لجاز) وانظر الأصول ٣/٤٢٣.

(٩) في التكملة مرجان: (انقذ ذاك).

فيها[1] /من الصفير يذهب (بالإدغام)[2] كما لم تدغم الراء في اللام لذهاب ما ٣٢٧/أ
فـــيها من التكرير، ولكن كل واحد من الصاد والسين والزاي يدغم في الآخر تقـــول: أَوْجِز صَّابِرا [3] ، فتدغم الزاي في الصاد وافحص زّرَدَة، فتدغم الصاد في الزاي وتبقي الإطباق، ورُز سَّلمة، فتدغم الزاي في السين واحبس [4] زّرَدَة، فتدغم السين في الزاي [5] .

قال المفسر:

اعلـــم أن هذه الحروف التسعة التي ذكرها [6] تسمى المثلثات الثلاث؛ لأن كـــل ثلاثـــة منها أخوات في المخرج، فالمثلثة الأولى الطاء والدال والتاء، والثانية الظاء والذال والثاء، والثالثة الصاد والسين والزاي، فالمثلثتان الأوليان [7] يـــدغم بعـــضها في بعض لا امتناع بينهن بوجه، فالطاء تدغم في الدال والتاء، وتـــدغمان فيه، وهكذا الظاء تدغم في الذال والثاء وتدغمان فيه، وتدغم كل واحـــدة مـــن المثلثتين [8] في الأخرى على ما ذكر أمثلته، ثم تدغم هذه الستة بأجمعهـــا في المثلـــثة الثالثة التي هي الصاد والسين والزاي، ولكن هذه المثلثة لا

---

(١) في التكملة مرجان، وأن: (فيه).

(٢) (بالإدغام) ليست في: (أ).

(٣) في الكتاب ١٤١٨/٢ (أو جاصبرا).

(٤) في الكتاب ٤١٨/٢: (احْبِزّرَدَة ورُسَّلَمةَ).

(٥) التكملة شاذلي: ٢٧٩، والتكملة مرجان: ٦١٩-٦٢١.

(٦) في ر، وظ: (ذكرتها).

(٧) في أ: (الأولتان).

(٨) في ر، وظ: (المثلثين).

تدغم في تينك المثلثتين [1] ؛ لأن في هذه زيادة صوت وهو [2] الصفير، فإدغامها يبطل مالها من الفضل، فلم يجز كما لم يجز في الحروف التي مضت كالراء مع اللام، والياء مع الجيم إذ كان يبطل التكرير من الراء والمد من الياء، وتسمى هذه حروف الصفير، فأما إدغامها بعضها في بعض فجائز؛ لأنها متساوية في هذا الصوت ومتقاربة في المخرج مع ذلك، وما كان من هذه التسعة مطبقة وهي الطاء والظاء والصاد، فإن فيها إذا أدغمت مذهبين:

أحدهما: أن يبقى الإطباق كما بقيت الغنة.

والآخر: أن يذهبه، وقول أبي علي: "وهو أقيس" يعني أن تبقية الإطباق أقيس من تركه، وذاك أن في تركه نقصا للحرف، فإذا كان قد ترك الإدغام في حروف لاقتضائه إدخال النقص على الحرف وإبطال ماله من الفضيلة، فلا شبهة في أن بقاء الإطباق الذي هو زيادة لهذه الحروف على ما يدغم فيه أولى.

قال صاحب الكتاب:

وتدغم الطاء والتاء والدال والظاء والثاء والذال في الضاد، ويدغمن أيضا في الشين، وذلك نحو: اضبْط ضَّرَمة واحْفَظَ ضّرَمة [3] واضبْط شَّنْبَاء، وذاك أن الضاد والشين استطالتا حتى اتصلتا بمخارج هذه الحروف، وقالوا: عَاوِد شَّنْباء [4] فأدغموا الدال في الشين، ولا تدغم الصاد والزاي في الضاد ولا في الشين، ولا يدغمان فيها [5] .

---

(١) في ظ: (المثلثين).

(٢) في أ: (هي).

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٤٢٠.

(٤) انظر الكتاب ٢/ ٤٢٠.

(٥) التكملة شاذلي: ٢٧٩، والتكملة مرجان: ٦٢١.

قال المفسر:

/اعلـــم أن الكـــلام في هذا الفصل هو الذي مضى في الفصل الأول، ٣٢٧/ب فالمثلثتان الأوليان تدغمان في الضاد والشين، والثالثة التي هي حروف الصفير لا تدغم فيها [١] لما مضى (من)[٢] أن إدغامها يبطل الصوت الذي فضلت به على غيرها، وأما قوله: "وذلك أن الضاد والشين استطالتا حتى اتصلتا بمخارج هذه الحــروف" فمقــصوده أن الظاهــر كان أن لا يدغم المثلثتان اللتان هما الظاء وأختاها والظاء وأختاها في الضاد والشين؛ لأنه لا مشاركة هناك في المخرج إذ الشين من وسط اللسان، والضاد من بين حافة اللسان وما يليها من الأضراس، والطاء وأختاها من بين طرف اللسان وأصول الثنايا، والظاء [٣] وأختاها من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، فبين الشين [٤] وبين هذه الحروف خمسة أحرف الياء والضاد [٥] واللام والراء والنون، ولكن هذين الحرفين أعني الشين والضاد فيهما استطالة وانبساط يقربان بهما من مخارج هذه الستة، فيجوز إدغامهن فيها.

قال صاحب الكتاب:

وتقول في مُفْتَعِل من الظُّلم: مُظْطَلِم، فتبدل من تاء مُفْتَعِل الطاء لتوافق الظَّاء في الإطباق، ويجوز أن تدغم الظاء في الطاء [٦] فتقول: مُطِّلم، وقد قالوا:

---

(١) في ر، وظ: (فيهما).

(٢) (من) ليست في: (أ).

(٣) (الظاء) ليست في: (ر).

(٤) في ظ: (الشيئين).

(٥) في أ: (الصاد).

(٦) (في الطاء) ليست في التكملة (مرجان).

مُظَّلِم، فأبدلوا [١] من تاء الافتعال الظاء كُرِه أن يدغم الأصل في الزائد، وعلى هذا قالوا: مُثَّرِد، ومن لم يبدل قال: مُتَّرِد [٢] [٣] .

قال المفسر:

اعلم أن تاء الافتعال إذا كانت مخالفة للفاء قبلها أبدلت إلى حرف آخر مشاكل له، فيقال في مُفْتَعل من الظُّلْم: مُظْطَلِم، فتقلب التاء طاء ليشاكل الظاء في الإطباق فيحسن اللفظ ويتشابه الصوتان، ومثل ذلك ازْدَان في ازْتَان وفي اصْتَفَى اصْطَفَى قلبه في جميع ذلك إلى حرف يشاكل فاء الفعل، ثم إن مُظْطَلِما[٤] قد التقى فيه حرفان متقاربان متشاكلان، فهما بعرض الإدغام، ولهم في إدغامه مذهبان:

أحدهما : أن يقلبوا الأول إلى لفظ الثاني على العادة في كل متقاربين، فيقال: مُطَّلم بالطاء غير المعجمة.

والمذهب الثاني [٥] : أن تقلب الثاني إلى لفظ الأول، فيقال: مُظَّلم [٦] ، ووجهه أنك في المذهب الأول تجعل الظاء الذي هو فاء تبعا للطاء الذي هو زائد، وفي هذا المذهب تجعل الزائد تبعا للأصل، والأصل بأن يكون متبوعا أجدر من الزائد، ومثله ادّكَر واذّكَر بالدال المعجمة وغير المعجمة الأصل

(١) في التكملة شاذلي (فأبدل).
(٢) انظر الكتاب ٤٢١/٢.
(٣) التكملة شاذلي: ٢٧٩، والتكملة مرجان: ٦٢١.
(٤) في ر، وظ: (مظلم).
(٥) في ر، وظ: (الآخر).
(٦) انظر الكتاب ٤٢٢/٢.

اذْتَكَر، ثم تقلب التاء دالا (لا)[1] للإدغام بل لما فعلت في ازْدَان، وهو أن توفق بين الحرفين في /الجهر [2] فيحصل اذْدَكَر، ثم يجيء الإدغام لاجتماع المتقاربين ٣٢٨/أ
الذال المعجمة وغير المعجمة، فيسلك في إدغامها [3] المذهبان، فبعضهم يقلب الأول إلى الثاني، وآخرون يقلبون الثاني إلى الأول وينشد البيت [4] :

هُو الجَوَادُ الَّذي يُعْطِيكَ نَائلَه   عَفْوًا ويُظْلَمُ أَحْيَانًا فيَظَّلِمُ [5]

علـى ثلاثة أوجه يَظْطَلِم بالإظهار، ويَظَّلم بالإدغام وقلب الأول إلى الثاني، ويَظَّلِم بقلب الثاني إلى الأول، وكذا مُثَّرد، والثاء والتاء بهذه المنزلة، والأصل مُثْتَرِد [6] فمن قلب الأول إلى الثاني، قال: مُتَّرد [7] ، ومن قلب

---

(١) (لا) ليست في: (أ).

(٢) في أ: (الحرفين).

(٣) في ر، وظ: (إدغامه).

(٤) في ر، وظ: (البيت وهو زهير).

(٥) بيت من البحر البسيط قائله زهير بن أبي سلمى.
يُظلم أحيانا: يطلب إليه في غير موضع الطلب.
يظِّلِم: يتحمل ذلك ويتكلفه، نائله: النائل الإحسان، عفوًا: العفو ماكان سهلا من غير مطل.
الشاهد: قوله: "فيظلم" روى بترك الإدغام، وبالإدغام على الوجهين بالظاء والطاء، وروى ينظلم.
ورد في شرح شعره: ١١٩، والكتاب ٤٢١/٢، والأمثال لابن سلام: ١٦٥، وابن السيرافي ٤٠٣/٢، والخصائص ١٤١/٢، وسر صناعة الإعراب: ٢١٩، والمنصف ٣٢٩/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٨٣/٣، ٢٨٩، واللسان (ظلم)، وشرح الألفية للمرادي ٨٢/٦، وأوضح المسالك ٣٤٠/٣، وشرح الألفية للأشموني ٣٣١/٤، وربط الشوارد في حل الشواهد: ٦٦، وشرح شواهد الشافية: ٤٩٣.

(٦) في ر، وظ: (متثرد).

(٧) في ر، وظ: (مترد بنقطتين).

الثانـــــي إلــى الأول، قال: مُثَّرِد [1] بثلاث نقط [2]، وهكذا اثّأر واثّأر في افتعل من الثّأْرِ.

قال صاحب الكتاب:

وفي مُفْــتَعِل مــن الصَّبْر مُصْطَبِر، ولا يجوز أن تدغم الصاد في الطاء كمــا أدغمــت الطــاء والظــاء فيها حيث قلت: مُطَّلِب ومُظَّلم [3] ولكن مُــصَّبِر، وعلــى هــذا قــراءة من قرأ ﴿**أَنْ يَصَّلِحَا**﴾[4] إنما هو يَفْتَعِلاَن من الصلح [5] [6].

قال المفسر:

اعلــم أنك تقول في مُفْتَعِل من الصَّبْرِ: مُصْطَبِر، فتقلب التاء طاء؛ لأن الصاد مطبقة، وهي تنافي التاء كما نافتها الطاء والظاء، ولكنك لا تدغم الصاد في الطاء فتقول: مُطَّبِر كما أدغمت الظاء في مُضْطَلِم حيث قلت: مُطَّلِم بالطاء، لمــا مــضى من (أن)[7] الصاد وأختيها لا تدغم في غيرها، لما فيها من الصوت الــزائد[8]، وجاز الإدغام في مُظْطَلِم؛ لأن الطاء والظاء متساويان في الصوت،

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤٢١.

(٢) في ر، وظ: (نقطات).

(٣) في التكملة شاذلي: (مطلم).

(٤) النــساء (١٢٨)، وهــي قــراءة عاصم الجحدري، شواذ ابن خالويه: ٣٦، والمحتسب ١/٢٠١.

(٥) انظر المنصف ٢/٣٢٤، ٣٢٧.

(٦) التكملة شاذلي: ٢٧٩، ٢٨٠، والتكملة مرجان: ٦٢١، ٦٢٢.

(٧) (أن) ليست في: (أ، ود).

(٨) انظر ص: ١٦٨٣ .

وليس في واحد منهما الصفير الذي في الصاد، وأما مُطِّلب فالحرفان فيه مثلان إذ الأصـــل مُطْتَلِب فالفاء طاء، وتاء الافتعال تقلب طاء، فيجتمع طاءان نحو: مُطْطَلِب [1] ، فلا يكون إلا الإدغام لتوالي المثلين في كلمة سِيَّما والأول ساكن، فـــإن أردت الإدغام في مُصْطَبِر، فاقلب الطاء صادًا كما قلبت في مُظْطَلِم [2] الطاء ظاء إتباعا للزائد الذي هو الثاني الأول الذي هو الأصل، فتقول: مُصَّبِر، وتدغم الصاد في مثلها وقراءة من قرأ ﴿يَصّلِحَا﴾ بهذه المنزلة إذ الأصل يَصْطَلِحَا يَفْتَعِلاَ من الصُّلْحِ، ثم قلب الطاء صادًا وأدغم الصاد في الصاد، وتقول على هذا القياس في اصْطَفَى: اصَّفَى وفي اصْطَلَى اصّلَى.

قال صاحب الكتاب:

وتقول [3] في مُفْتَعِل من السَّمْعِ: مُسْتَمِع، ولا تدغم السين في التاء كما لم تدغم الصاد في الظاء والطاء، فإن أدغمت قلت: مُسَّمِع، ومن قال: مُتَّرِد لم يقل: مُتَّمِع لذهاب الصَّفِير من السين [4] إن أدغمت [5] .

قال المفسر:

اعلـــم أن السين أخت الصاد في الصفير /فلا يجوز أن تدغمها في التاء، ٣٢٨/ب
فـــتقول في مُسْتَمع: مُتَّمِع كما لم يجز أن تدغم الصاد في الطاء، فتقول: مُطِّبِر؛

---

(١) في أ: (مصطلب) وفي ر: (مضطلب).

(٢) في أ، ور: (مضطلم).

(٣) في التكملة شاذلي: (وتقول في مستمع: مسمع ولا تدغم).

(٤) في أ: (النون).

(٥) التكملة شاذلي: ٢٨٠، والتكملة مرجان: ٦٢٢.

لأن الـــتاء لا صـــفير فيها (كما)[1] لم يكن في الطاء، فالإدغام ينقص الحرف، ويجحـــف بـــه، ولكن لك أن تقلب الثاني إلى الأول، فتقول: مُسَّمِع بقلب تاء افــتعل سينا كما قلبت طاء اصْطَبَر المنقلب عن تاء افتعل صَادًا، وقوله: "ومن قال: مُتَّرِد لم يقل: مُتَّمِع" يعني من قلب الفاء إلى لفظ تاء الافتعال في اتْتَرِدَ [2] ، فقـــال: مُتَّرِد، لم يقلب هاهنا لما مضى من أن السين فيه صفير [3] ، فإدغامه في التاء يسلبه صفيره ويخل به.

قال صاحب الكتاب:

ومُفْـــتَعِل من الزَّيْنِ مُزْدَان، تبدل من التاء الدال؛ لتوافق الزاي في الجهر كمـــا أبدلت منها بعد الطاء والظاء والضاد الطاء؛ لتوافقهن في الإطباق، فإن أدغمت قلت: مُزَّان، كما قلت: مُسَّمِع ومُصَّبِر [4] [5] .

قال المفسر:

اعلـــم أن الـــزَّاي حـــرف مجهور، والتاء مهموسة، فاللفظ بهما يثقل لاخـــتلافهما، فقُلِـــبَ التاء إلى حرف يقاربها في المخرج، ويشاكل الزاي في الجهـــر، وهو الدال فيقال: مُزْدَان في مُفْتَعِل من الزَّيْن الأصل مُزْتَان كمُبْتَاع، وقلبها دالاً هنا نظير قلبها طاءً مع الحروف الأربعة الطاء والظاء والصاد والضاد، وذلـــك أن هـــذه الأربعة مطبقة، والتاء عارية من الإطباق، فقلبت إلى الطاء؛

---

(١) (كما) ليست في: (أ، ود).

(٢) في ر: (اثرد).

(٣) انظر ص: ١٦٨٣ .

(٤) انظر الكتاب ٢/٤٢١، والمنصف: ٣٢٧.

(٥) التكملة شاذلي: ٢٨٠، والتكملة مرجان: ٦٢٢.

لـتوافق هذه الحروف، وإن أدغمت قلت: مُزَّان، فقلبت الدال إلى لفظ الزَّاي كما قلبت الطاء في مُظْطَلِم إلى لفظ الظاء على قول من قال: مُظَّلم، وإلى الصاد في مُصَّبر على قول، ولم يجز أن تدغم الزاي في الدال، فتقول: مُدّان كما لم يجز مُطَّبِر ومُتَّمع بإدغام الصاد والسين؛ لأن الزاي أختهما في الصفير، فهي تمتنع من الإدغـام؛ لـئلا يلحقها الإجحاف كما امتنعت أختاها، ثم إن السِّين والزَّاي والـصَّاد وإن كُنَّ أخوات، فإن السين تخالفهما في أنها لا تقتضي (في)[1] تاء الافـتعال قلـبا، وذلك لأجل أن العلة في قلب التاء مخالفتها [2] للطاء والظاء والصاد والضاد بالتَّعَرِّي من الإطباق والزاي بالهمس، وأما السين فالتاء موافقة لهـا؛ لأن كل واحدة [3] منهما مهموسة عارية من الإطباق، فلا يقع التنافر في الصوت كما يقع في مُزْتَان ومُصْتَبِر ومُظْتَلِم ومَطْتَلب. واعلم أنهم قد شبهوا تاء الـضمير بـتاء افْـتَعَل، فقلـبوها لتشاكل ما قبلها، فقالوا في خَبَطْتَ: خبَطُّ بطاءين [4] قلبوا التاء طاءً لتشاكل الطاء التي هي[5] لام كما قلبوا في اطْتَلَب [6] لتشاكل الطاء /الذي هو فاء. ٣٢٩/أ

قال صاحب الكتاب: وسمعناهم ينشدون هذا البيت [7] :

وفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ   فحُقَّ لِشَأْسٍ مِن نَدَاك ذَنُوبُ [8]

---

(١) (في) ليست في: (أ).

(٢) في أ: (مخالفتهما).

(٣) في أ: (واحد).

(٤) في أ: (بتاءين).

(٥) في ر، وظ: (الذي هو).

(٦) في ر: (اصتلب) وفي ظ: (اططلب) وفي د: (اطلب).

(٧) تقدم وروده ص: ١٣٣٢ .

(٨) في ر، وظ: (ضميرًا للفاعل).

ووجـــه المشابهة أن التاء وإن كان ضمير [1] الفاعل لَحِق الفعل، و لم يكن من نفس البناء، فإنه قد اتصل بالفعل الاتصال الشديد، وأسكن لــه لام الفعـــل؛ لأنه معه في حكم كلمة واحدة، وإذا كان كذلك كان كتاء افتعل في كونه حرفا من الكلمة إلا أن القلب في افْتَعَل ألزم وأكثر من حيث إن التاء في فَعَلْت، وإن كان في حكم الجزء من الفعل، فإنه ضمير لا يلزم إذ لو أضمرت في الفعل غائبا، وأسندته إلى ظاهر زال عنه التاء، فقلت: خَبَطَ أو خَبَطَا أو خَبَطُوا أو خَــبَطَ زَيدٌ، وأما تاء افتعل، فلم يأت على أنه يسقط منه، ولكنه زيادة صيغ عليها المثال كألف فَاعَل وتاء تَفَعّل، وما أشبه ذلك، فالأكثر في خَبَطْتَ إذا كره اجتماع الطاء مع التاء أن تدغم الطاء في التاء، فيقال: خَبَتّ، وأما فَحَصْت فلا يجـــوز فيه الإدغام؛ لأن الصاد لا تدغم في مقاربها، وكذا الضاد نحو: نَهَضْتَ ونحو: خَبَطّ، فُزْدَ في فُزْتَ قلب التاء دَالاً تشبيها بازْدَان في ازْتَان، وحكي عُدُّه في عُدْتُــه قلب التاء دالا، ثم أدغم الدال في الدال، وأكثر إدغام الدال في التاء نحـــو: عُدْتُه، وقالوا: اسْتَطْعَم واستَضْعَفَ واستَصْرَخَ، فالتقى التاء مع حروف الإطباق، و لم تقلب طاءً كما قلبت في افْتَعَل، وذلك لأجل أن قلبها طَاءً يُؤَدِّي إلى التـــزام ما لأجله قلب تاء الافتعال من حيث إن السين حرف مهموس عارٍ من الإطباق كالتاء، فلو قلبت تاء اسْتَفْعَل (طاءً)[2] فقلت: اسْطَطْعَم في اسْتَطْعَم واسْطَصْرَخ في اسْتَصْرَخَ كان بمنزلة اطْتَلَب واصْتَبَر واطْتَلَم في الجمع بين حرفين مهموس ومطبق، إذ لا فرق بين الموضعين سوى أن المهموس في اطْتَلَب متحرك واقـــع بعـــد المطبق، وهاهنا ساكن واقع قبل المطبق، وهذا الفرق لا ينقص من

---

(١) (طاء) ليست في: (أ).

(٢) في ر، وظ: (الاستضا).

الاستكراه إن لم يزد فيه، فإذًا قد لزم ترك القلب هنا من حيث لزم الإتيان به ثَمَّ فاعرفه، و لم يجز إدغام تاء اسْتَعفْعَل في الطاء وأخواتها، وإن كانت التاء تدغم في الحروف المطبقة كلها لكونها أختاً للطاء لأجل أن من شرط الإدغام أن يكون الأول ساكنا والثاني متحركا، والأمر هنا بالعكس، ولو أسكنت التاء للإدغام لزمك تحريك فاء الفعل بعده ليمكن الإدغام فيه، وتحريك سين اسْتَفْعَل /لالتقاء ٣٢٩/ب الساكنين وتحريك السين يوجب سقوط الهمزة فيصير اسْتَطْعَم إلى قولك: سَطَّعَم، وذلك إبطال للمثال وتغيير شنيع.

قال صاحب الكتاب: و لم يجز في اسْتضاء واسْتَطَار الإدغام وإن كان الحرفان متحركين [(١)] لما يلزم من تحريك السين التي لم ترها تحركت في موضع، ثم إن الحرف الواقع بعد التاء في تقدير السكون [(٢)] ، إذ الأصل اسْتَضْوأ واسْتَطْيَر، فحرك لعلة أدركته قال: وكانوا خُلَقَاء أن (لو)[(٣)] لم يكن إلا هذا ألا يحملوا على الحرف في أصله أكثر من ذلك، فقد اجتمع فيه الأمران قال: وليس كذلك اقْتَتَلوا واخْتَصَمُوا؛ لأن الحرفين موضوعان على الحركة، وليس لهما في السكون أصل كما لم يكن للدالين في مُمَدّ [(٤)] .

وأما تحريك الساكن قبل المدغم كالخاء في اخْتَصَموا، فليس بمنزلة تحريك السين في اسْتَفْعَل؛ لأنه حرف أصل إن كان قد وقع ساكنا في هذا المثال، فإنه يتحرك في كثير من الأمثلة نحو: خَصَم وخَاصَم، وغير ذلك مما يقع فيه متحركا ويلحقه هذا التحريك [(٥)] أيضا في غير موضع، ألا ترى أن [(٦)] مُمَد

---

(١) في أ: (متحركان).

(٢) الكتاب٢/٤٢٤.

(٣) (لو) ليست في: (أ).

(٤) الكتاب ٢/٤٣٤، ٤٢٥.

(٥) في ر: (التحريك للإدغام)، وفي ظ: (الإدغام).

(٦) في ر، وظ: (إلى).

وأَمَـــدّ واسْتَعَدّ ومُسْتَعد قد حُرِّكَ في جميعها فاء الفعل للإدغام، وقالوا في اُمْدُدْ: مُـــدّ، فهـــذا مثل قَتّلَ في اقْتَتَل بعينه؛ لأن الحركة نقلت من عين اُمْدُدْ إلى الفاء وأســقط همـــزة الوصل للاستغناء عنها كما فعل ذلك في اقْتَتَل سواء، وليس كـــذلك سين اسْتَفْعَل؛ لأنه ليس بحرف أصل فيكون لـــه موضع يتحرك فيه، وإنمـــا هو حرف زائد دخل المثال ساكنا، فلا وجه للتحريك فيه، وهكذا كل حرف كان تقلب معه تاء افتعل دالا، وتدغم فيه فإنه مع تاء اسْتَفْعَل يسلم، ولا يكون فيهما إدغام ولا قلب، فتقول: اسْتَدْرَك واسْتَزْيَن واسْتَذْكَر، فلا تقلبه دالاً قلبها في ادَّرَكَ وادَّكَرَ وازْدَان، كما لم تقلبها طَاءً في اسْتَطْعَم واسْتَصْعَب قياسًا على اطّلَب واظْطَلَم فاعرفه.

قال صاحب الكتاب:

ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفا لا يجوز مَعَهُنّ إلا الإدغام لكثرة لام المعرفة في الكلام، وهذه الحروف أحد عشر حرفا منها من حروف طرف اللـــسان [(١)] ، وحرفان يخالطان طرف اللسان، والأحد عشر حرفا النون والراء والـــدال والـــتاء والصاد والطاء والزاي والسين والظاء والثاء والذال. واللذان خالطاهـــا همـــا الضاد والشين، وذلك أن الضاد والشين استطالتا حتى اتصلتا بمخارج هذه الحروف [(٢)] .

قال المفسر:

اعلم أن لام / المعرفة يلزمها الإدغام في هذه الحروف الثلاثة عشر لأمرين: ٣٣٠/أ

أحـــدهما: أن هذه الحروف مقاربة لها، فالأحد عشر التي ذكرها مشاركة

---

(١) في التكملة شاذلي: (اللسان تسعة أحرف).

(٢) التكملة شاذلي: ٢٨٠، والتكملة مرجان: ٦٢٢، ٦٢٣.

في طرف اللسان، وإن كان بعضها في ذلك أقل حظا من بعض، والضاد والشين وإن لم يكـــونا من طرف اللسان فإنهما باستطالتهما قد دنتا من المثلثات [١] ، فلذلك أدغم الطاء وأختاها [٢] والظاء [٣] وأختاها [٤] فيهما.

والثاني: أن لام المعرفة كثر في الكلام، ودام دورانه على الألسنة لدخوله على الأسماء كلها إلا في الأعلام نحو: زَيْدٍ وعَمْرٍو، والأسماء غير المتكنة، وذلك قلـــيل محـــصور، فلما اجتمع فيه الأمران المقاربة لهذه الحروف، والكثرة ألزم الإدغـــام كمـــا أن المضارع من رَأَيْت نحو: تَرى[٥] لما انضم فيه إلى ما أجاز التخفـــيف في نحـــو: مَـــنَ [٦] بُـــوك كثرته ألزم التخفيف هذا قول صاحب الكـــتاب[٧]، وأيد ذلك أن اللام مبنية على السكون فهي إذا مُتَهَيِّئَة للإدغام، ثم إن القصد في وضعها على السكون أن يشتد اتصالها بالاسم، ويكون امتزاجها بـــه على حسب امتزاج معناها بمعنى الاسم، ولكونها جزءا من الاسم تخطاها العامـــل نحو: بالرَّجُلِ، فلم يعد اللام فصلا بين الجار والمجرور؛ لأن منزلتها منه كمنزلـــة الراء حيث قلت: برجل، فإذا كان هذه حالها كان الإدغام خليقا بأن يلزمها لتمكن دخولها في الاسم واتحادها به فاعرفه.

---

(١) انظر ص: ١٦٨٤ .

(٢) هما التاء والدال.

(٣) (والظاء وأختاها) ليست في: (ر، وظ).

(٤) هما الثاء والذال.

(٥) قـــال ســـيبويه ٢/٤١٦: (لم يجز في يَرَى إذ كثر في الكلام وكانت الهمزة تستثقل إلا الحذف) فأصله "يَرْأَى".

(٦) في ر، وظ: (من أبوك)

(٧) الكتاب ٢/٤١٦.

وأما اللام الواقعة في أواخر الكلم [1] كَلامِ هَلْ وبَلْ، فإدغامها في هذه الحروف جائز، وليس بواجب؛ لأن العلة الداعية إلى الإيجاب مفقودة في غير لام المعرفة وهي الكثرة، ثم إن حال الإدغام تختلف في الحسن والقبح، فهو في بعضها أحسن منه في بعض، فالراء أولى الحروف بإدغام اللام فيها نحو: هَلْ رَأَيْتَ؛ لأنها أقرب الحروف إلى اللام وآكدها شبها بها، فالإدغام أحسن من البيان نحو: هَل رّأَيْت وقُل رّبِ، والبيان جائز نحو: قُلْ رَبّ، ولكنه يثقل لفرط القرب بين الحرفين حتى إنهما قد ضارعا المثلين، وإنما لم يجز إدغام الراء في اللام للتكرير لا لعدم المقاربة، وإدغام اللام في الطاء والتاء والدال والسين والزاي، جائز لكن ليس كقوته مع الراء؛ لأن هذه الحروف قد تراخت عن مخرجها وإدْغَامُها مع الظاء والثاء والذال أضعف؛ لأن هذه المثلثة أَشَدُّ تراخيا عنها من الأولى، وحكى صاحب الكتاب عن أبي عمرو قراءته ﴿هَثُّوِّبَ الكُفَّار﴾ في (هَلْ ثُوِّبَ)[2] /وإذا ثبت في الثاء كان أختاها بمنزلتها، والتاء نحو: هَلْ تَرى، وأنشد: ٣٣٠/ب

فَذَرْذَا ولَكِن هَتُّعِينُ مُتَيَّمًا   عَلَى ضَوْءِ بَرْقٍ آخِرَ اللَّيْلِ نَاصِبِ [3]

---

(١) في ر، ظ: (الكلام).

(٢) الكتاب ٤١٧/٢، وانظر ص: ١٦٦٨ .

(٣) بيت من البحر الطويل قائله مزاحم العقيلي:
متيم: اسم مفعول تيمه الحب إذا ذلله وجعله سهلا منقادًا.
ناصب: الناصب المتعب، وهو غير جار على فعل إنما هو على معنى النسب كلاَبن وتَامِر.
الشاهد: قوله: "هتعين" يريد هل تعين، فأدغم لام هل في التاء من تعين؛لأنهما متقاربتان في المخرج، وهما من حروف طرف اللسان.
ورد في الكتاب ٤١٧/٢، واللامات ١٥٥، وابن السيرافي ٤٤٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٤٢، والأعلم ٤١٧/٢، والمفصل ٣٩٩، وشرح المفصل ١٤٢/١٠.

يريد هَلْ تُعين، وأنشد في إدغامهما في الشين:

تَقُولُ إِذَا أهلكت مَالاً لِلَذّةٍ   فُكَيْهَةُ هَشّيْءٌ بَكفَّيْكَ لاَئِقُ [(١)]

يريد هَلْ شيء، وإذا ثبت الإدغام في الشين ثبت في الضاد، فقد مضت من الثلاثة عشر اثنا عشر وبقي النون.

قال صاحب الكتاب: وإدغامها في النون أقبح من [(٢)] إدغامها في جميع هذه الحروف؛ لأنها تدغم في اللام كما تدغم في الياء والواو والراء والميم، فلم يجسروا على أن يخرجوها من هذه الحروف التي شَرِكَتها في إدغام النون، وصارت "هل" تُرَى كأَحَدِها في ذلك[(٣)] . يعني أن اللام لما كانت أخت الياء والواو والراء والميم في أن النون تدغم فيها، وكانت واحدة من هذه الحروف لا تدغم في النون أحبوا أن تكون اللام مساعدة لأخواتها في الامتناع من إدغامها في النون كما ساعدتها في إدغام النون (فيها)[(٤)] .

---

(١) بيت من البحر الطويل قائله طريف بن تميم العنبري شاعر جاهلي من فرسان بني تميم.
فكيهة: اسم زوجته، لائق: أي محتبس وباق.
الشاهد: قوله: "هَشَّيْء" أدغم لام هل في الشين.
ورد في الكتاب٢/٤١٧، والأصول٣/٤٢١، واللامات١٥٥، وشرح السيرافي ٦/٦٧٩، وابن السيرافي ٢/٤١٧، وسر صناعة الإعراب ٣٤٨، والتبصرة والتذكرة ٩٥٨، والمخصص ٦/٢١، والمفصل ٤٠٠، وشرح المفصل ١٠/١٤١، ١٤٢، والمقرب ٢/١٤، والممتع ٦٩٤، واللسان والتاج (ليق، هلك).

(٢) (من) ليست في (ر، وظ).

(٣) قال سيبويه ٢/٤١٧: (والنون إدغامها فيها أقبح من جميع هذه الحروف؛ لأنها تدغم في اللام كما تدغم في الياء والواو والراء والميم، فلم يجسروا على أن يخرجوها من هذه الحروف التي شاركتها في إدغام النون وصارت كأحدها في ذلك).

(٤) (فيها) كتبت في: (أ) ثم شطب عليها كما كتب بعدها (فاعرفه) وشطبت وهي موجودة في: (ر، وظ).

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي

سلسلة الرسائل الجامعية
- ٧٨ -

المقتصد في شرح التكملة

لعبد القاهر الجرجاني

تحقيق
د. أحمد بن عبدالله بن إبراهيم الدويش

الجزء الثالث

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

ح

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن
المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني / عبد القاهربن عبد الرحمن الجرجاني ؛ أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش
الرياض ، ١٤٢٨هـ
٣٤٠ ص؛١٧×٢٤سم .
٣مج. .-(سلسلة الرسائل الجامعية ؛٧٨)
ردمك: ٥-٧٤٨-٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨ (مجموعة)
٥-٧٥١-٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨ (ج٣)
١-اللغة العربية ــ النحو أ- الدويش .أحمد بن عبد الله (محقق)
ب . العنوان ج. السلسلة
ديوي ٤١٥،١ ١٤٢٨/٤٧٨٠

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٤٧٨٠
ردمك: ٥-٧٤٨-٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨ (مجموعة)
٥-٧٥١-٠٤-٩٩٦٠-٩٧٨ (ج٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

الفهارس العامة

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾	١٦٣	٤٧٩ ، ٤٨٣
﴿ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾	١٦٤	٦٩٧ ، ٨٣٨ ، ٨٤٢
﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ﴾	١٧٧	٩٨٠
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾	٢٠٧	٥٢٦
﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾	٢١٦	٢٣١
﴿وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾	٢٣٧	٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٤٣ ، ١٣٦٤
﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾	٢٥٧	٨٠٥ ، ٨٠٩
﴿فمن جاءه مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾	٢٧٥	٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٦٨٠ ، ٦٨١
﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾	٢٨٣	٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ١٣٧٢
﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾	٢٨٦	١١٠٧ ، ١٥٥٠
آل عمران		
﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾	٢	٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣
﴿ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾	٧	٥٨٩
﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾	٣١	١٦٦٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
المائدة		
﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا﴾	٦	٩٤٤ ، ٩٤٩
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾	٣٨	٩٢٨ ، ٩٣٠
﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	٧٣	٥٠٢
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	١٠٥	١١٢٩
الأنعام		
﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾	٦١	١٢٥٤
﴿يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى﴾	٧١	٣٢٢ ، ٣٢٧
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾	١٢٣	٥٨٧ ، ٩١١
﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾	١٦٠	٥١٢ ، ٥١٣
﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِيناً قِيَماً مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾	١٦١	٤٥٢
﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٦٢	٣٠٣ ، ٣٩٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾	١١	٢٦٧
﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾	١٢	٧١٣ ، ٧١٧
إبراهيم		
﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾	٤	٨٠٢
﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾	١٨	٦٨٥
الحجر		
﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾	٢	٦٩٠
﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾	٣٠	٦٦٠
﴿ادْخُلُوهَا بِسَلامٍ آمِنِينَ﴾	٤٦	٢١٦ ، ٢١٩
﴿ قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾	٥٢	٩٤٦
﴿قَالُوا لا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلامٍ عَلِيمٍ﴾	٥٣	١٣٥٦
﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ﴾	٧٣	٥٥٥ ، ٦٨٠
النحل		
﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾	٦	١٢٤٦
﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَناً خَالِصاً سَائِغاً لِلشَّارِبِينَ﴾	٦٦	٧٦٥ ، ٧٦٦
﴿وَلا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾	٩٤	٧٥٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
الإسراء		
﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى إِذْ يَقُولُ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَسْحُوراً﴾	٤٧	٦١٢ ، ٦١٥
الكهف		
﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾	١٨	٩٤٥
﴿سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾	٢٢	٥٠٢
﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾	٣١	٩٢٤
﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَداً﴾	٣٨	٢٩٤ ، ٣٠١
﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ﴾	٧٧	١٠٩٦
﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾	١٠٣	٥٨٧
مريم		
﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيّاً﴾	٧	٣٤٤
﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً﴾	٢٦	٥١٦
طه		
﴿وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾	٧	٥١٩ ، ٥٩٤
﴿فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾	٤٤	٢٠٣
﴿قُلْنَا لا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾	٦٨	٦٣١
﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِناً قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ	٧٥	٥٨٦ ، ٩١٠

الصفحة	رقم الآية	الآية
		لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾
٣٩١	١٢٣	﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى﴾
١٣٧١	١٣٢	﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لا نَسْأَلُكَ رِزْقاً﴾
		الأنبياء
٦٣٣	٤٢	﴿قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ بَلْ هُمْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ مُعْرِضُونَ﴾
١٤٣٦	٧٢	﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاةِ﴾
٦٨٥ ، ٧٦٤	٨١	﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا﴾
١٠٦٣	٩٤	﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ﴾
٤٧٧	١٠٨	﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾
		الحج
٦٨٥ ، ٦٨٨ ، ٦٩٤	٢	﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا﴾
٢٣١ ، ٢٣٤	٢٩	﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾
٧٢٦	٤٥	﴿ وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ﴾
١٦١٥ ، ١٦٢٢ ، ١٦٥٣	٦٥	﴿ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾
١٢٤٨ ، ١٢٥٠	٧٥	﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ﴾
		المؤمنون
٣٧٤	٧	﴿فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾

الآية	رقم الآية	الصفحة
الشعراء		
﴿فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾	٤٥	٢٩٧
﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾	١٠٥	٧٦٦
﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾	١١١	٥٨٧
﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾	١٦٨	٣٧٤
النمل		
﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ﴾	١٩	١٠٨٦
﴿ يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾	٢٥	٣٢٣
﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ﴾	٢٢	٥٣٧
﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾	٤٨	٥١٤
﴿بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾	٦٦	٣٧٤
﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾	٨٧	٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٨٧٣
القصص		
﴿ قَالَتَا لا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾	٢٣	٩٠٥ ، ١١٤٤ ، ١٦٤١
﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنْتَصِرِينَ﴾	٨١	٢٩٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
الروم		
﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾	١٠	٥٩٥
﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾	٢٢	٨٠٢
لقمان		
﴿مَا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾	٢٨	٤٧٧
الأحزاب		
﴿وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾	١٠	٢٥٧
﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾	٦٧	٢٧٥
سبأ		
﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾	١٩	١١٣٨
﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾	٣٧	٨٤٥ ، ٨٥٠
فاطر		
﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾	٤٥	٥٦١
يس		
﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾	٣٨	٧٦٣
﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾	٤١	٦٩٧ ، ٨١٣ ، ٨٣٨ ، ٨٤٢

الصفحة	رقم الآية	الآية
٧٢٢	٧٢	﴿وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾
٧١٣	٨٠	﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَاراً فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ﴾
		الصافات
١٠٩٧	١٤	﴿وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾
٧٥٦	٤٥	﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ﴾
٧٥٦	٤٦	﴿بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ﴾
٧٦٧ ، ٧٤٩	١٣٨-١٣٧	﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ * وَبِاللَّيْلِ أَفَلا تَعْقِلُونَ﴾
٥٣٦	١٤٥	﴿فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾
٨٠٣	١٥٦	﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ﴾
		ص
٢١٧ ، ٢١٦	٤١	﴿أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾
٢١٧ ، ٢١٦	٤٢	﴿ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾
٣٧٢	٤٧	﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾
		الزمر
٤٨٣	٤	﴿هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾
٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨١٠	١٧	﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾
٥٠٨ ، ٥٠٧	٥٩	﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾

الآية	رقم الآية	الصفحة
البروج		
﴿النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾	٥	٧٥٥
الفجر		
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾	٤	١٨٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥
﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾	١٥	٢٩٥
الشمس		
﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾	١	١١٤٩
﴿وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا﴾	٣	١١٤٩
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾	٤	١١٤٩
﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا﴾	١١	١٥٤١
﴿إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾	١٢	٥٨٧
الليل		
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾	١	٢٧١
﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾	٢	٢٧١
العلق		
﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾	١٥	١٢٩٢ ، ١٣١١
القارعة		
﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾	١٠	٢٣٦
الإخلاص		
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٤٧٩ ، ٤٨٣
﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾	٢	٢١٦

ثانياً : الأحاديث الشريفة

ثالثاً : الأقوال والأمثال

م	القول أو المثل	الصفحة
١	أبأنا نافلان بفلان	٥٤٣
٢	ابن عمى دنيا	٨٩٦ ، ١٣١٦ ، ١٤٧٥ ، ١٥٣٢
٣	أتاه سليمان	١١٨٨
٤	أتت الناقة على منتجها وعلى مضربها	١١٣٢ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٩
٥	أتخرج إذا أخصبت البادية فقال : أنا انيه	٣١٩
٦	أتينا الأمير فكسانا حلة	٩٦٣
٧	أنجدته يوم طال	١٢٩٥
٨	أخذت بعضا من كل	٣٦١
٩	أديم مأروط	٦٠٨ ، ٦١٠
١٠	أطال الله بقاءك	١٠٩١
١١	أطال الله عمرك	١٠٩١
١٢	اقلب وقد أصبت	١٤٤٧
١٣	أكلوني البراغيث	١٢٨٦
١٤	اللهم أعطنا سألاتنا	١٠٦٤
١٥	أنكحنا الفرا فسنرى	٥٣٧ ، ٥٤٩

م	القول أو المثل	الصفحة
١٦	إن في ألف درهما لمضربا	١١٢٩
١٧	إن مما يستدل به على عقل الرجل قبل مشافهته سكون الجوارح واعتدال الحركة	٥٤١
١٨	بئس الرمية الأرنب	٩٦١
١٩	بعير ذو عثانين	٧٦٨ ، ٧٧٨ ، ١٠٤٤
٢٠	تفرقوا أيدي سبأ وأيادي سبأ	٥٣٧
٢١	جئتك خفوق النجم	٦٣٤
٢٢	جبيت الخراج جباوة	٦٤٦ ، ١٣١٣ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧
٢٣	خضبته بالدم	٦٧٠
٢٤	خلاؤك أقنى لحيائك	٥٤٦
٢٥	رأيت التيمي تيم عدى	٤٠٩ ، ٤١٢
٢٦	رضيت من الوفاء باللفاء	٥٣٢ ، ٧٨٠ ، ٧٩٥
٢٧	رمح طويل القناة	٥٤١
٢٨	سألتك حاجة فلا ليت فيها	١١٩٢
٢٩	السمان هويت	١١٨٨
٣٠	شابت مفارقه	٧٧٨ ، ١٠٤٤
٣١	شوى ما أخطأ دين الإنسان	٥٢٧

م	القول أو المثل	الصفحة
٥٠	ما باليت به بالة	٨٧٣
٥١	ما يعرف قطاته من لطاته	٥٢٥
٥٢	مررت برجل إن زيد وإن عمرو	٤١٢
٥٣	مررت بهم الجماء الغفير	٤٩٣
٥٤	هو مما لايرمى به الرجوان	٣٥٦
٥٥	نورزوا بنا	١٢٦٧
٥٦	اليوم تنساه	١١٨٠، ١١٨٨

رابعاً : فهرس الأشعار والأرجاز

آخر البيت	القائل	البحر	الصفحة
الهمزة المضمومة			
بَوَاؤها	غير معروف	الطويل	٥٤٣
إِطْفَاءُ	غير معروف	البسيط	٤٣٥
أم نساءُ	زهير	الوافر	٧٦٦
رواءُ	غير معروف	الوافر	٨٧٤
أفياؤها	غير معروف	الرجز	١٣٠٤
الهمزة المكسورة			
بالفناءِ	غير معروف	الوافر	٩٦٢
الباء المفتوحة			
جالبا	سعد بن ناشب	الطويل	٥٧٦
مخضّباً	الأعشى	الطويل	٧٧٠,٧٥٠
كبكبا	الأعشى	الطويل	٧٨٢
الطّنُبا	مرة بن محكان	البسيط	٨٢٩
أدبا	أبو المنهال	البسيط	١٣٧٨,١٣٧٦
أصابا	جرير	الوافر	١٦٠٧,٢٧٦، ١٦٦٣
اجتلابا	جرير	الوافر	١١٣٧
القصّبا	متعدد النسبة	الرجز	٢٦٢,٢٥٩
الباء المضمومة			
العواقبُ	غير معروف	الطويل	٦٢٣
صالبُ	الأخنس بن شهاب	الطويل	١١١٤

جانبُ	الأخنس التغلبي	الطويل	٧٨٤
جنادُبه	ذو الرمة	الطويل	١١٦٢
أقاربُه	الفرزدق	الطويل	٥٥٤,٢٥٨
جوانِبُه	ذو الرمة	الطويل	٩٧٥
غرابُها	مختلف في نسبته	الطويل	٩٨٣
عُقابُها	أبوذؤيب	الطويل	٧٨٣
عتابُها	مغلس بن لقيط	الطويل	٩٠٩
وثعالِبُه	ذو الرمة	الطويل	٨٣٤
كوكبُ	زيد بن كثوة	الطويل	٦٣٨
فتنكّبوا	شعبة بن قمير	الطويل	٩٢٩
يصوبُ	مختلف في نسبته	الطويل	١٢٤٠
ذَنوبُ	علقمة الفحل	الطويل	١٦٩٠,١٣٣٢
يثوبُ	طفيل الغنوي	الطويل	١٠٧٨
مجيبُ	كعب الغنوي	الطويل	١١١٣
نجيبُ	مختلف في نسبته	الطويل	٣٠٩,٢٩٩
منقلبُ	ذو الرمة	البسيط	٧١٥
الذّيْبُ	جرير	البسيط	٧٦٠
تعذيبُ	جرير	البسيط	٩٦٩
ملحوبُ	مختلف في نسبته	البسيط	٧٩٩
رقوبُ	عبيد بن الأبرص	مخلع البسيط	٧٠٨
تؤوبُ	مختلف في نسبته	الوافر	٨٠١

كذَابُهْ	الأعشى	مجزوء الكامل	١٠٦٧,١٠٦١
أضربُهْ	زياد الأعجم	الرجز	١٦٦٤,٣١٢
الكليبُ	غير معروف	السريع	٨١٨
الباء المكسورة			
ناصبِ	مزاحم العقيلي	الطويل	١٦٩٥
الكواكبِ	النابغة	الطويل	١٦٠٧,٣٣٧، ١٦٦٣
الأهاضبِ	مختلف في نسبته	الطويل	٥٢١
لغائبِ	كثير	الطويل	١٣٠٦
ولا أبِ	عامر الطفيل	الطويل	٣٥٨,٢٢٧
وَطيِّب	مختلف في نسبته	الطويل	١٤٥٤
بطيّبِ	محصن القريعي	طويل	٥٤٧
منصبي	البعيث الحنفي	الطويل	١١٠٨
سكوب	هدبة	الطويل	١١٥٨
بلبيبِ	أبو الأسود	الطويل	١٦٣٠,١٦٢٦ ، ١٦٣٣,١٦٣١
مشعب	حجية السكون	الطويل	٨٩١
من الذهبِ	أبو نواس	البسيط	٥٨٨
رابي	الفرزدق	البسيط	١٥١٥
قرضوبِ	سلامة بن جندل	البسيط	٧٦٠
ترابِ (رماد ، دمان)	حسان	الواقر	٢٨٤

الحلوبِ	عنترة	الوافر	٧٢١
جربِ	دريد بن الصمة	الكامل	٩٧٠
من الهَضْبِ	مختلف في نسبته	الهزج	٨٠٠
الجنبِ	غير معروف	الرجز	١٣٠٥
أبي	قصي بن كلاب	الرجز	١٢٧٥
الوَطْبِ	غير معروف	الرجز	٧٠٢
ملكذبِ	مختلف في نسبته	المنسرح	٣٣١,٣٢٣، ٣٣٢
أودى بِها	الأعشى	المتقارب	٥٧٣,٥٧٠
التاء الساكنة			
الغلصمتْ	أبو النجم	الرجز	٦٧٩
الحجفتْ	مختلف في نسبته	الرجز	٦٧٧,٦٤٠، ٦٧٩
التاء المضمومة			
شُئيْتُ	قصي بن كلاب	الوافر	٤٠١
ما أتيتُ	مختلف في نسبته	الوافر	٦٣١,٦٣٠
مطيبوبةُ	غير معروف	الكامل	١٤١٢
التاء المكسورة			
فانهلتِ	سلمي بن ربيعة	الكامل	٧٦٩
السعلاتِ	علباء بن أرقم	الرجز	١٣٢٨
مُدّتِ	العجاج	الرجز	٥٩٠,٥٨٩
زفْراتِها	غير معروف	الرجز	٨٥٠

الطلحاتِ	عبيد الله بن قيس	الخفيف	٣٧٥
الجيم الساكنة			
بجْ	غير معروف	الرجز	١٣٣٣
الجيم المفتوحة			
أمسجا	العجاج	الرجز	١٣٣٤,١٢٩٤
الجيم المكسورة			
من الحاجِ	فريعة بنت همام	البسيط	٨٦٧
المزَرّجِ	غير معروف	الرجز	١٢٦٥
أبو علجّ	غير معروف	رجز	٢٧٤,٢٦٨، ١٣٣٣
الحاء الساكنة			
برحْ	الأعشى	الرمل	٩٣٧
الحاء المفتوحة			
جناحا	ابن هرمة	الوافر	٨٥٨
الحاء المضمومة			
منادحُ	حيان بن جبلة	الطويل	٩٥٤
أسْجَحُ	ذو الرمة	الطويل	٦١٧
سبوحُ	الهذلي	الطويل	٨٥٣
الصريحُ	مختلف في نسبته	الوافر	١١٣٤
السفيحُ	طرفة	السريع	٩٣٧,٩٣٥
الحاء المكسورة			
بارحِ	قسام بن رواحة	الطويل	١٢٨١

بالراحِ	مختلف في نسبته	البسيط	٧١٧,٧١٣
وبنان راحِ	اليشكري	الوافر	٨٧١
بمنتزاحِ	ابن هرمة	الوافر	١٢٠٦,٦٢٦، ١٥٤٤,١٦٠٩
الدال الساكنة			
نقدْ	غير معروف	الرمل	١٠٩٣
يستبدْ	عمر بن أبي ربيعة	الرمل	١١٦٢
الدال المفتوحة			
مُرْدا	الصمة القشيري	الطويل	١٠٣٨
عبدا	الصمة القشيري	الطويل	١٠٤٣
بأسودا	عبد القيس البرجمي	الطويل	٩٣٣
فَنّدا	الأحوص	الطويل	١٠٦٧
الشّرُدا	عبد مناف الهذلي	البسيط	٧٢٠
وتضهدا (تهضما، تقهرا	غير معروف	الكامل	٣٥٨
العُنّدا	غير معروف	الرجز	١٦٢٩
الدال المضمومة			
ولا نَقْدُ	مختلف في نسبته	الطويل	٤٣١
حدائدُهْ	مضرس الأسدي	الطويل	٦٨٤,٦٨٢
مهندُ	جرير / أسيد بن أياس	الطويل	٦٣٥
يرودُها	حميد بن ثور	الطويل	١٠٩٧
السودُ	ذو الرمة	البسيط	٨٩٢
الهنودُ	جرير	الوافر	٣٧٤

الوَقُودُ	جرير	الوافر	١١٥٦,٣٣٤
أجردُ	أمية بن أبي الصلت	الكامل	٦٣٩
عُرُدٌ	حنظلة بن ثعلبة	الرجز	١٢٦٣
الدال المكسورة			
نُجْدِ	للهذلي	الطويل	٤١٥
الكرْدِ	الفرزدق	الطويل	٧٣٤,٧٣٢
صلْدِ	العديل	الطويل	١٢٨٠
القواعدِ	أبو ذؤيب	الطويل	٥٢٤
منضّدِ (جندلِ،مُوضعِ)	مسكين الدرامي	الطويل	٤٧٣,٤٧١
من لم تزوّدِ	طرفة	الطويل	١٦٣١
بسوادِ	ذو الرمة	الطويل	٦٤٢,٦٣٩
بالرفَدِ	النابغة	البسيط	١٠٨٣
من أحدِ	النابغة	البسيط	١٣٣١
وَحَدِ	النابغة	البسيط	٤٨٢
الجيدِ	الشماخ	البسيط	٩٨٢
بموجود.	أوس بن حجر	البسيط	٩٦٥,٩٥٦
حية الوادي	مختلف في نسبته	البسيط	٧١٨,٧١٥
رمادِ (تراب، دمان)	حسان	الوافر	٢٨٤
الأيادي	نفيع بن جرموز	الوافر	٨٨٢,٨٧٤
لجادي	أبو ذؤيب	الوافر	٦٢٥
يهتدي	عمرو بن أحمر	الكامل	١٤٧٧

بمهندِ	زهير	الكامل	٨٠٢
وكأن قدِ	النابغة	الكامل	٢٤٩
قُعْدُدِ	الفرزدق	المتقارب	٦٨٤,٦٨٢
إنفادِها	الأعشى	المتقارب	٧٧١,٧٥١
الراء الساكنة			
اتَّأرْ	المهلهل	الطويل	١٠٨٨
وَضُرْ	طرفة	الرمل	٨٨٥,١٨٤
شُقُرْ	طرفة	الرمل	٩٧٦,٩٧٤
كسرْ	العجاج	الرجز	١٥٦٧,١٣١٦
النَّقُرْ	مختلف في نسبته	الرجز	٢٠٧
انعصرْ	أبو النجم	الرجز	١٣٩٠
بسحرْ	غير معروف	الرجز	١١٢٥
من الكبرْ	مختلف في نسبته	الرجز	٧٨٠
ونُمُرْ	حكم بن معية	الرجز	١٤٨٣
الخيْرْ	منظور الأسدي	الرجز	١٤٠٩
أُخَرْ	امرؤ القيس	المتقارب	٧٦٩
الخَمَرْ	أبيّ الضبي	المتقارب	٧٩٤
بِشَرْ	امرؤ القيس	المتقارب	١٣٣٠
سور	عدي	المتقارب	٩٧٧
الراء المفتوحة			
وكْرا	ذو الرمة	الطويل	٧٦٣
تَجُّبرا	مخلاة الكلبي	الطويل	٥٩٦

أظهرا	النابغة	الطويل	٧٦١
أعصرا	مختلف في نسبته	الطويل	١٥٧٨
آشِرَهْ	نائحة همام بن مرة	الطويل	٦٨٩
استعارا	مختلف في نسبته	الوافر	٧٢٦
تعارا	عمرو بن أحمد	الوافر	١٤١٨
وتقهرا (وتضهدا تهضما)	غير معروف	الكامل	٣٥٨
أحجارا	العجاج	الرجز	٧٣٥,٧٣٢
الحِجَرَه	الحصين الربعي	الرجز	٩٨٥
دررا	الربيع الفزاري	المنسرح	٨٦٩
عارا	الأعشى	المتقارب	٣٠٠,٢٩٤
نارا	مختلف في نسبته	المتقارب	٤١٢,٤١٠
حاضِرَهْ	بلال بن جرير	المتقارب	١٢٥٥
الراء المضمومة			
ولا نَزْرُ	ذو الرمة	الطويل	٥٣٤
الخطْرُ	ذو الرمة	الطويل	٩٢٤
حرائرُ	سبرة الفقعسي	الطويل	٥٦٦
ومعصرُ	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	٥٠٨,٥٠٧ ٧٤٨,٥١٢
مئزرُ	بشر بن أبي خازم	الطويل	٧٠٦
أنؤرُ	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	٨٢٠
تمطرُ	ذو الرمة	الطويل	٨٩٨

نورُها	حاتم	الطويل	٨٢٠
عني نثيرُها	الفرزدق	الطويل	١٠١٩
صباحِ نثيرُها	ذو الرمة	الطويل	١٠٧٥
إدبارُ	الخنساء	البسيط	٨١٠,٥٤٥
قراقيرُ	جرير الضبي	البسيط	٧٥٩
مضاجيرُ	مختلف في نسبته	البسيط	٩٤٣
فأنظورُ	ابن هرمة	البسيط	١٦٠٩,١٢٠٧
النَّصُوْرُ	غير معروف	الوافر	٥٧٧,٥٧٤
الأخطارُ	مسلم بن الوليد	الكامل	١١١٣
البيطارُ	مختلف في نسبته	الرجز	٧٦٤
أبصارُها / نارُها	أبان بن لقيط	الرجز	٧٧٣
بَصرُهْ/ يَقْمُرُهْ/خَسَرُهْ	غير معروف	الرجز	٣٢١
عامرُ / ناصرُ	أعرابية	السريع	٦٩٢,٥٠٩
الراء المكسورة			
على العَشْرِ	القطامي	الطويل	٤٧٤
من القطْرِ	الخرنق	الطويل	٥٢٦
عاشرِ	سماعة بن أشول	الطويل	٧٧٨
الجآذرِ	ذو الرمة	الطويل	٩١٢
المقادرِ	ذو الرمة	الطويل	٩٢٤
المُشَهَّرِ	حريث الطائي	الطويل	١٢١٨

مئزري	أبو جندل الهذلي	الطويل	١٤٢٦
مبتسرِ	تميم بن أبي	البسيط	٧٣٩
والسَّمُرِ	مختلف في نسبته	البسيط	١٠٥٢
أحجارِ	القتال الكلابي	البسيط	٦٢١
أطماري	الخنساء	البسيط	١٠٨٦
كبيرِ	غير معروف	الوافر	٤٦٧
بدارِ	عمران بن حطان	الوافر	١٠٤٩
بِدارِ	مؤرج السلمي	الكامل	٣٩٩
الأشبارِ	الفرزدق	الكامل	٤٩٩,٤٩٤
المعصارِ	غير معروف	الكامل	٧٤٧
لا يَفْرِ	زهير	الكامل	٢٧٤,٢٧٠
بالعواورِ	جندل الطهوي	الرجز	١٤٨٣,١٤٤٠
مكورِ	العجاج	الرجز	٦٠٩
تَيْقُوْرِي	العجاج	الرجز	١٣٢٥
الغوورِ	العجاج	الرجز	١٤١٢
شعري	أبو النجم	الرجز	٣٠١
للكاثرِ	الأعشى	السريع	٥٩٩,٥٩٧
الضَّامرِ	الأعشى	السريع	٦٨٥
الـــــــزاي			
جَمَّازِ	النجاشي الحارثي	الرجز	٦٠٧
السين المفتوحة			
تكردسا	العجاج	الرجز	٢١١,٢٠٥

العطامسا	غيلان بن حريث	رجز	١٠٢٨,١٠٢٥
عساسا	النابغة الجعدي	المتقارب	٧٥٤
السين المضمومة			
هَمَّاسُ	مالك بن خويلد	البسيط	٤٧٨
أتياسُ	مختلف في نسبته	البسيط	٨٩٠
السين المكسورة			
من القَرْسِ	أوس بن حجر	الطويل	٩٨٧,٩٧٩
المدانيسِ	جرير	البسيط	٧٢٩,٧٢٦
الناسِ	غير معروف	البسيط	٧٣١
النواقيسِ	جرير	البسيط	٧٤٤
الكأسِ	عمران بن حطان	البسيط	٧٧٥,٧٥٧
وتضريسي	جرير	البسيط	٩٢٥,٨٠٦
ضروسِ	غير معروف	الوافر	٧٣٤,٧٣١
الطسَّ/مندس/قس	غير معروف	الرجز	٧٧٩,٧٦٣
عنسِ	العجاج	رجز	١٠٩٥
الصاد المفتوحة			
الأحاوصا	الأعشى	الطويل	٣٨٦
حفصا	غير معروف	الرجز	٢٨٩
الصاد المضمومة			
خميصُ	غير معروف	الوافر	٥٤٢
الضاد المضمومة			
المضائضُ	قيس بن جروة	الطويل	٩٦١,٦٤٩
بيوضُها	مختلف في نسبته	الطويل	٨٦٥
الضاد المكسورة			
عن بعضِ	ركاض الدبيري	الرجز	٦٢٩

الطـــــــاء			
السياطِ	المتنخل الهذلي	الوافر	٧١٦
الناشطِ	أسامة الهذلي	المتقارب	٦٠٢
العين الساكنة			
شبعْ	منظور الأسدي	الرجز	٢٦٢
العين المفتوحة			
وأصلعا	الأسود بن يعفر	الطويل	٥٤١,٥٢٨
تقطَّعا	مختلف في نسبته	الطويل	٥٦٦
ما ترفَّعا	مختلف في نسبته	الطويل	٥٦٧
ومَصْرَعا	متمم بن نويرة	الطويل	٧٥٨
ساعا	القطامي	الوافر	٨٧١
جياعا	القطامي	الوافر	٥٤١,٥٢٨ ٨٣٢,٨٢٤،
ودعَهْ	مختلف في نسبته	الرمل	١٩٧
العين المضمومة			
البلاقعُ	ذو الرمة	الطويل	٤٩٩,٤٩٤
يافعُ	الكميت	الطويل	٥٧٢
واسعُ	ذو الرمة	الطويل	٦٤٠
المطامعُ	مختلف في نسبته	الطويل	١٣٢٤,٨٠٨
أرى ابن نزار/ متتابعُ	غير معروف	الطويل	٨٧٧

لهنك من عبسية /متتابعُ	غير معروف	الطويل	١٣٢٩
اليُجَدَّعُ	ذو الخرق الطهوي	الطويل	٤٩٢
الضَّبُعُ	العباس بن مرداس	البسيط	٧٥٩
النقيعُ	نقيع بن جرموز	الوافر	٣٩٥
المرتعُ	الفرزدق	الكامل	١١٩٦,٣٤٧
مصرعُ	أبو ذؤيب	الكامل	٣٩٢
وُقَّعُ	عبد الله بن الحجاج	الكامل	٨٩٢,٦٢٠، ٩٤٧
ترقعُ	مختلف في نسبته	الكامل	٦٥٥
تدمعُ	أبو ذؤيب	الكامل	٧٦٧,٧٤٨
تقلعُ	أبو ذؤيب	الكامل	٧٦٨
أربعُ	أبو ذؤيب	الكامل	٧٩٢
يجزعُ	أبو ذؤيب	الكامل	٨٠٤
الأذْرُعُ	أبو ذؤيب	الكامل	١٤٢٣
الخَوْلَعُ	جرير	الكامل	١١٢٥
وإصبعُ	حميد الأرقط	رجز	٥٥٩
العين المكسورة			
الخوادعِ	كثير عزة	الطويل	٥٢٢
مُوَضَّعِ (منضّد ، جندلِ)	مسكين الدرامي	الطويل	٤٧٣,٤٧١

ذراعي	مرداس بن حصين		١٣٧٤
ضليعِ	عنترة	الوافر	٧٥٣
بالكراعِ	جارية الطائي	الوافر	٧٠٦
الفاء المفتوحة			
وفا	العجاج	الرجز	٤١٨
الفاء المضمومة			
المُسَحَّفُ	الفرزدق	الطويل	٥٧٧
مختلفُ	مختلف في نسبته	المنسرح	٥٦٢
الفاء المكسورة			
الصياريفِ	الفرزدق	البسيط	١٤٨٤,١٢٠٦ ، ١٦٠٩
القاف الساكنة			
المَوَفَّقْ	أبو بكر بن العلاف	مخلع البسيط	١٤٤٦
تدَفَّقْ	الموفق بن المتوكل	مخلع البسيط	١٤٤٦
القَرِقْ	رؤبة	الرجز	٥٠٦,٢٢٦، ١٣٥٨
المخترقْ	رؤبة	الرجز	٢٨٩
انْخرَقْ	رؤبة	الرجز	٦٣٤,٦٣٣
تلقْ	القلاخ المنقري	الرجز	١١٨٣

القاف المفتوحة			
يفارقا	الأسود بن يعفر	الطويل	٣٥١,٤٥٠، ٦٧٥,٦٧٦، ١٣١٧,١٥٦٧
عُنُقَهْ	غير معروف	البسيط	٤٤٦
سويقا	مختلف في نسبته	الرجز	٢٠٥,٢٠٩
القاف المضمومة			
لائقُ	طريف بن تميم	الطويل	١٦٩٦
المُطوَّقُ	ذو الومة	الطويل	١٠٤٩
يترقرقُ	مختلف في نسبته	الطويل	١٢٨٠
معلّقُ / المستنطق	غير معروف	الرجز	١٣٢٤
ذائقُهَا	مختلف في نسبته	المنسرح	٧٥٦,٧٧٥
القاف المكسورة			
المُطَرَّقِ	المُمزّق العَبدي	الطويل	٦٨٦,١٣٧٤
مسردقِ	سلامة بن جندل	الطويل	٨٣٩
راقِ	الخنساء	البسيط	١٢٨١
زُعاقِ	جبار بن سلمي	الكامل	٨٩٩
من الوثاقِ	القلاخ	الرجز	٨٤٦
مُهْراقِ	الأخطل	الرجز	١٢٨١
تملّقِ	رؤبة	الرجز	١٢٠٨

المرفقِ	غير معروف	الرجز	١٣٠٥
من صديقِها	رؤبة	الرجز	٩٩٦,٩٥٨
حَلاَقِ	المهلهل	الخفيف	٧٧٥,٧٥٧
الأعناقِ	عدي بن زيد	الخفيف	٨٨٢
الأواقي	المهلهل	الخفيف	١٢٩٦
الكـــــاف			
ألالكا	مختلف في نسبته	الطويل	١٢٨٣
هواكا	غير معروف	الرجز	٣٠٩،٢٩٩
اللام الساكنة			
فَضُلْ	أبو الأسود	الطويل	١٣٩٥
فلا تسلْ	العلاء بن الحضرمي	الطويل	١٦٤٥
المُعَلْ	لبيد	الرمل	٢٧٥
عَجَلْ	لبيد	الرمل	٣٠٢
فَعَلْ	لبيد	الرمل	٣٠٣
بالزَّجِلْ	بعض السديين	الرجز	٢١٤,٢٠٨
بَجَلْ	غيلان	الرجز	٢٥٣
بالليلْ	رؤية	السريع	١١٩٨,١١٨٣
الحِجِلْ	غير معروف	المتقارب	٢١٤
اللام المفتوحة			
عُزْلا	عمرو بن شأس	الطويل	١٢٤٢

أُجْفَلا	أوس بن حجر	الطويل	٨٠١
طالَهَا	كثير عزة	الطويل	١٣٨٠
اكتحالَها	الكميت	الطويل	٩٥٠,٩٤٥
بأخيلا	حسان	الطويل	٦٥٩,٦٥٦
إيّلا	النابغة الجعدي	الطويل	٧١١,٧١٠
اهتبالها	الكميت	الطويل	٨٧٧
الرَّجُلَهْ	غير معروف	المديد	٧٠٩
قذالا	ذو الرمة	الوافر	٥٩٣
أحْوالا	حجر بن خالد	الكامل	٥٤٧
الأوعالا	مختلف في نسبته	الكامل	١٣٨٠
أفيلا	الراعي النميري	الكامل	١٠٦٧,١٠٦٢
مقيلا	الراعي النميري	الكامل	١١٣٢
فَحيلا	الراعي النميري	الكامل	١٢٧٥
غليلا	مختلف في نسبته	الكامل	١٣٥١
أوَّلا	أبو النجم	الرجز	٥٩٤,٥٩١
تهالَهْ	غير معروف	الرجز	٢١٢
الهَنْبَلهْ	مختلف في نسبته	الرجز	٦٢٧
نَهْبَلَهْ	صخير بن عمير	الرجز	٧٦١
إبقالَها	عامر بن جوين	المتقارب	،٥٥٨,٥٥٦ ،٧٥٠,٥٥٩ ٧٧٠

اللام المضمومة			
الأناملُ	مختلف في نسبته	الطويل	١٠٩٠
فمحولُ	طفيل الغنوي	الطويل	٧٧٤
زويلُها	ذو الرمة	الطويل	١٣٨٨
عَدْلُ	زهير	الطويل	٨٠٥
طيالُها	أنيف بن قريط	الطويل	١٤٧٥
صواهلُه	تميم بن أبي	الطويل	٨٦٨
وهُجُولُ	الأخطل	الطويل	٥٤٥
أوائلُه	غير معروف	الطويل	١٣٣٩
البطلُ	الأعشى	البسيط	١٠٧٨
الغولُ	كعب بن زهير	البسيط	٧٥٨
خبلُ	الأعشى	البسيط	٢٣٢,٢٣٠، ٣٤٩
مكحولُ	طفيل الغنوي	البسيط	٥٦١
السبلُ	المتنخل	البسيط	٥٠٨
ومقتولُ	عبدة بن الطبيب	البسيط	٨٦٠,٨٣٦
تأكتكلُ	الأعشى	البسيط	١٠٤٥
جدَالُ	يزيد بن الحكم	الوافر	٤٨٠
الفصيلُ	أبو الغول	الوافر	٦١٥,٦١٢
نُزُولُ	جرير	الكامل	١٠٦٣

هلالُها	غير معروف	الرجز	٦٠٤
اللام المكسورة			
ثُجْلِ	غير معروف	الطويل	٦٣٧
الهزلِ	عمرو بن شأس	الطويل	٨٥٤
سربالي	امرؤ القيس	الطويل	١١٢١
فتحلولي	المتنبي	الطويل	١٦٢٨
الجهلِ	المتنبي	الطويل	١٦٢٩
الخالي	امرؤ القيس	الطويل	١٦٣٢
أيَّلِ	جرير	الطويل	٧١١
مُقاتِلِ	امرؤ القيس	الطويل	٧٦٤
الغلائلِ	النابغة	الطويل	٨٦٦
في المفاصلِ	ذو الرمة	الطويل	٨٤٩,٨٤٤
المفاصلِ	أبو ذؤيب	الطويل	٩٨٠
جندلِ(منضّد، مُوَضَّع)	مسكين الدرامي	الطويل	٤٧٣,٤٧١
تَنْسُلِ	امرؤ القيس	الطويل	١١٠٥
معوّلِ	امرؤ القيس	الطويل	١٢٨٢
تفضلِ	امرؤ القيس	الطويل	١٢٩٧
حَمَّالِ	غير معروف	البسيط	٣٩٦
النِّبَالِ	اللعين المنقري	الوافر	١٥٤٢
المتثاقلِ	تميم بن أبي بن مقبل	الكامل	٧٥٤

تلهجما	حميد بن ثور	الطويل	٨٢٤
أنْعُما	النابغة	الطويل	٨٢٦
من نجدة دما	حسان	الطويل	٨٥٠,٨٤٥
خثعما		الطويل	١١٣٨
ظلاما	مختلف في نسبته	الوافر	٣١٣
لماما	جرير	الوافر	٣٦٨
وتهضما (تضهدا، تقهرا)	غير معروف	الكامل	٣٥٨
الحمامَهْ	مختلف في نسبته	مجزوء الكامل	١٥٧٧ ١٥٧٩
دما	غير معروف	الرمل	٣٠٩,٢٩٨، ٣٥٨
طاسما	غير معروف	الرجز	٥٧٠
يؤكرما	الفقعسي	الرجز	١٠٨٢
الشجعما	مختلف في نسبته	الرجز	١٢٣٨
الميم المضمومة			
أمامُهَا	كعب بن مالك	الطويل	٥٤٥
دعائمُهْ	الفرزدق	الطويل	٥٧٥,٥٧٢، ٦٨٤,٦٨٣
سلامُها	مختلف في نسبته	الطويل	١٤٨٦,١٤ ٠٥

وميمُها	الراعي	الطويل	٥٦٩
يقومُها	الأخطل	الطويل	١٤٤٦,١٤ ٣٤
ييتمُ	أبو خراش	الطويل	١٣٨٨,١٣ ٨٤
يتدسَّمُ	تميم بن أبي	الطويل	
جثومُ	مختلف في نسبته	الطويل	٧٩٣
حُلُمُ	مختلف في نسبته	البسيط	٢٣٤
الكلمُ	أمية بن أبي الصلت	البسيط	١٥٣٧,١٤ ٨٨
فيظلمُ	زهير	البسيط	١٦٨٦
حُوْمُ	علقمة الفحل	البسيط	٤٣١
مسمومُ	علقمة	البسيط	٥٨١
السلاليمُ	تميم بن أبي	البسيط	٥٢٥
الرومُ	ذو الرمة	البسيط	٧٢٤
مغيومُ	علقمة الفحل	البسيط	١٤١٣
معكومُ	علقمة الفحل	البسيط	١٤٢٣
مسحومُ	ذو الرمة	البسيط	١٦٤٢
وشامُ	جرير	الوافر	٦٨١,٥٥٤
الغلامُ	أوس بن علفاء	الوافر	٧٠٩
الخيامُ	جرير	الوافر	١٦٦٣,١٦٠٨

الغريمُ	مختلف في نسبته	الوافر	٨٩٧
إدغامُهُ	شيخ المؤلف	الكامل	١٦٦٥
سِمُهْ	مختلف في نسبته	الرجز	٤٥٤
جهرمُهْ	رؤبة	الرجز	٧٣٠,٧٢٧
مواسُمها	نهشل بن حري	المنسرح	٧٣٥,٧٣٣
حميم	المرقش	المنسرح	٥٣٢
الميم المكسورة			
أم سالمِ	ذو الرمة	الطويل	٣٥٢
عاصمِ	مختلف في نسبته	الطويل	٧٦٢
التَّكَرُّمِ	غير معروف	الطويل	٤١٥
من الدَّمِ	الأعشى	الطويل	٥١٣
مُسَهَّمِ	أوس بن حجر	الطويل	٦٠٠,٥٩٨
هيثمِ	القتال الكلابي	الطويل	١١٣٣
رِجامِ	الفرزدق	الطويل	٤٢٢
ونعيمِ	قطري بن الفجاءة	الكامل	٥٢٧
بالفئامِ	لبيد بن ربيعة	الوافر	٦٣٥
على حرامِ	المتنبي	الوافر	٦٦٦
الخصومِ	جرير	الوافر	٦١٣
عكْمِ	الحطيئة	الوافر	٨٠٢
خُوَارَزِمِ	شقيق بن سليك	الوافر	١٢٨٧

الأيامِ	جرير	الكامل	١٩٢
صَمَامِ	الأسود بن يعفر	الكامل	٧٢٨,٧٢٥
يحامِمِ	غيلان بن حريث	الرجز	١٠٢٨
الأعجم / الديلم / بسلمِ	أبو الأخزر الحماني	الرجز	٧٣٠,٧٢٧
مَكْرُمِ	أبو الأخزر الحماني	الرجز	١١٣٥
النون الساكنة			
الترسينْ	مختلف في نسبته	الرجز	٩٢٨,٦٤١
الأمرَّينْ / الأشعريين	زيد التميمي	الرجز	٨٨٥,٨٧٩، ٨٨٦
مَناتيْنْ	ضب بن نعرة	الرجز	٩٤٧,٩٤٩
الكراوينْ	مختلف في نسبته	الرجز	١٠١٩
ككما يؤثفينْ	خطام المجاشعي	السريع	١٠٧٣
أنكرنْ	الأعشى	المتقارب	٢٩٦
النون المفتوحة			
رئينا	الأسود بن يعفر	الطويل	٨٧٦
عونا	تميم بن أبي	البسيط	٩٥٨
لينا	تميم بن أبي	البسيط	١١٢٢
مَقْتَوِيْنا	عمرو بن كلثوم	الوافر	٣٧٧,٣٧٢، ٣٨٠
والأَبِيْنا	غيلان الثقفي	الوافر	٨١٧,٤٠٠

واحدينا	الكميت	الوافر	٤٧٧
جُنُونا	عمرو بن أحمر	الوافر	٤٣٩,٤٩١
الظبينا	الكميت	الوافر	٨٧٨
تؤامينا	الكميت	الوافر	٩٧٣
سودانا	غير معروف	الهزج	٩٧٤
ثبينا	الأغلب العجلي	الرجز	٨٧٦
فاكْبَأنَّا	مدرك الأسدي	الرجز	٩٢٢
تَنْتجُونَهْ	قيس الحارثي	الرجز	٧٦٥
بالأبينا	زياد بن واصل	المتقارب	٣٩٩
النون المضمومة			
المباينُ	مختلف في نسبته	الطويل	٥٢٣
سكونُها	أدهم الطائي	الطويل	٦٥٨
لعينُ	جرير	الطويل	١١٨٤
ضننوا	قعنب	البسيط	٨٤١,٨٣٦ ١٤٥٨
ثمانُ	غير معروف	الرجز	٤٨٦
النون المكسورة			
بأرسانِ	امرؤ القيس	الطويل	٩٣٨
أَنْثَنِي	ذو الرمة	الطويل	١٢٨٢
المباينِ	بشر بن أبي خازم	الطويل	٩٩٤

أبوانِ	مختلف في نسبته	الطويل	١٥٩٥,٢٠٤
المَلَوَانِ	مختلف في نسبته	الطويل	٤٦٢
مختضبانِ	مختلف في نسبته	الطويل	٧٥٢
مَعُونِ	جميل	الطويل	١١٣٥
باللبنِ	أفنون التغلبي	البسيط	٤٨٩
الذُّقُنِ	تميم بن أبي	البسيط	٥١٣,٥١٢
الماني	أبو قلابة الهذلي	البسيط	٥٤٠
جِمَالَيْنِ	عمرو بن العداء	البسيط	٩٢٩
بحرفينِ	مختلف في نسبته	البسيط	١٤٤٥
بلينِ	أبو الغول الطهوي	الوافر	٥٩٦
أروناني	النابغة الجعدي	الوافر	١١٨٩
أخْطبانِ	غير معروف	الوافر	١١٩٠
المؤونِ	المثقب العبدي	الوافر	٨٦٣
اليقينِ	مختلف في نسبته	الوافر	٣٥٧
إرانِ	لبيد	الكامل	٧٢٠,٧١٤
الأذقان	الفرزدق	الكامل	٩٠٧
اذانِ	غير معروف	الرجز	٧٤٩
بعيونِ	بدر الهذلي	الكامل	٦٦٦
بالأردنّ	مختلف في نسبته	الرجز	٧٨٣
بالأجْنُنِ	رؤبة	الرجز	٧٩٦,٧٨١

الهـــــاء			
علاها	متعد النسبة	الرجز	٤٠٦
حَقْواها	مختلف في نسبته	الرجز	٤٠٦
نُشْكِيها	غير معروف	الرجز	١٠٨٧
غايتاها	مختلف في نسبته	الرجز	٤٠٢
الواو الساكنة			
ذووه	أبو العتاهية	مجزوء الكامل	٤٠٣
الواو المفتوحة			
تفليني وا	حكم بن معية	الرجز	٢٥٤
الواو المكسورة			
مُقْتوِيْ	يزيد بن الحكم	الطويل	٣٨٣
منهوي	يزيد بن الحكم	الطويل	١١٠٣
منغوي	يزيد بن الحكم	الطويل	١١٠٣
الألف اللينة			
سرى	الشماخ	الرجز	٢٢٨
ما اشتهى	الشماخ	الرجز	٢٢٨
وفا	العجاج	الرجز	٤١٨
العوّى	غير معروف	الرجز	١٥٤٣
الياء المفتوحة			
بازيا	ذو الرمة	الطويل	٩٢٠

شماليا	عبد يغوث الحارثي	الطويل	٩٥٩
العطايا	مختلف في نسبته	الوافر	١٥٢٥
شَيَّا / نديا	غير معروف	الرجز	١١٩٥
غَادِيا	أحيحة بن الجلاح	الرجز	٩٣٦,٩٣٣
صبيا	غير معروف	الرجز	١٥٨٣
الياء المضمومة			
والسُّمِيُّ	العجاج	الرجز	٨٨٨,٨٨١، ٨٩٨
الياء المكسورة			
عديِّ	رجل من بني عدي	الرجز	٧٥١
الوليِّ	غير معروف	الرجز	٧٧١,٧٥١
بالدليِّ	غير معروف	الرجز	٧٥١
على الصُّفيِّ	مختلف في نسبته	الرجز	٨٢٢
السُّمِيِّ	أبو نخيلة السعدي	الرجز	٨٨١

خامساً : الأعلام

الاسم	الصفحة
السكري	٧٥٧
سيبويه	٢٠٧,٢١٧,٣٣٩,٤٣٧,٤٥٢,٤٥٦,٥١١,٥١٤، ٥٣٠,٥٦١,٦٠١,٦٠٨,٦١٩,٦٢٠,٦٣٣,٦٤٤، ٦٥٣,٧٠٣,٧٥٣,٧٥٥,٧٥٦,٧٥٩,٧٨٤,٧٨٥، ٧٩٨,٨٢٣,٨٣٥,٨٣٦,٨٤٠,٨٤١,٨٦٨,٨٧٥، ٨٧٨,٨٨٠,٩٢١,٩٣٤,٩٧٠,١١٣٠,١١٥٠، ١٤٢٠,١٤٠٨,١٢٠٢
(ش)	
أبو عمرو الشيباني	٥٣٦
شيخنا	١٩٤,١٩٧,٢١٢,٢١٩,٢٣٣,٢٣٨,٢٤٤,٢٦٦، ٣١٩,٣٢١,٣٣٢,٣٣٤,٣٤٣,٣٥٧,٣٦٨,٣٧٩، ٣٨٢,٣٩٩,٤٠٦,٤٢٠,٤٢٦,٤٣٥,٤٣٨,٤٣٩، ٤٥٠,٤٥٩,٤٦٧,٤٨١,٤٨٩,٥٤١,٥٤٣,٥٤٧، ٥٥٨,٥٨٣,٥٨٨,٥٩٠,٦٠٤,٦٢٢,٦٢٣,٦٢٧، ٦٢٩,٦٧٢,٧٠٠,٧١١,٧٣٥,٧٧٣,٨٥٠,٨٥١، ٨٥٧,٨٨٢,٨٨٣,٨٨٦,٩٠٨,٩١٦,٩٢١,٩٢٦، ٩٣١,٩٣٧,٩٤٨,٩٦١,٩٦٢,٩٦٦,٩٧٢,٩٧٦، ٩٧٧,١٠٤٢,١٠٨٦,١٠٧٧,١٠٧٨,١٠٨٧،

الاسم	الصفحة
علي بن سليمان الأخفش الصغير	٣٧٣,٥٢٢,٧٢٥,٧٦١
عمران بن حطان	٧٥٧,١٠٤٩
أبو عمرو بن العلا	٢١١,٢٦٦,٢٩٥,٣٢٤,٣٣٢,٣٤٤,٣٤٥,٣٥١، ٣٥٢,٨٨٢,٩٢٦,١٦٦٨,١٦٩٥
عنترة	٧٥٣
(ف)	
أبو علي الفارسي	١٨٩,١٩٤,١٩٧,٢١١,٢٢٠,٢٣٢,٢٣٣,٢٤٧، ٢٨٠,٢٩٢,٣٠٥,٣١٤,٣١٦,٣٣٢,٣٥٥,٣٥٩، ٣٦٨,٣٨٦,٣٩٩,٤١٢,٤٢٥,٤٢٦,٤٣٩,٤٦١، ٤٨٥,٥٠٠,٥٤٨,٥٥٨,٥٨٥,٦٠٠,٦١٠,٦١٨، ٦٤٧,٦٥٧,٦٥٨,٦٧٠,٦٧١,٧٣٨,٧٤٢,٧٤٧، ٧٨٣,٧٩٦,٧٩٧,٨٠٧,٨٣٢,٨٤١,٨٥١,٨٥٥، ٨٨٥,٩٠٤,٩١٤,٩٢١,٩٢٦,٩٤٧,٩٩٤,٩٩٥، ١٠٠٣,١٠٠٤,١٠٤٣,١٠٥٣,١٠٥٨,١٠٥٩، ١٠٦٥,١٠٦٦,١٠٦٨,١١٠٤,١١٢٢,١١٣٢، ١١٤٧,١١٥٥,١١٦١,١١٦٤,١١٦٨,١١٧٣، ١١٧٨,١١٩٢,١٢٠٢,١٢٠٥,١٢٠٦,١٢١٨، ١٢١٩,١٢٣٢,١١٣٣,١٢٨٩,١٢٩٠,١٢٩٧،

سادساً : فهرس الجماعات

سابعاً : الأماكن

ثامناً : فهرس اللغة والأبنية

اللغة	الصفحة
أدحرجه	١١٢٦
أدر	١٥٨٥
إدّراء	١٦١٩
إدرون	١١٨١
أدع	١١٨٨
أدل	١٥٩٤,١٥٤٨,١٥٣٥,١٥٠٥
أُدْلو	٣٦٣، ٤٠٢، ١٥٠٥، ١٥٢٨، ١٥٣٩، ١٥٤٨، ١٥٤٩
أدلوان	١٥٠٥
أدلوون	١٥٠٥
أدلوى	١٥٠٥
أدلي	١٥٠٥
أدليان	١٥٠٥
أدليك	١٥٣٩
آدم	٣٤٥، ٣٤٦، ١٢٤٢، ١١٩٤، ١٤٩٢، ١٦٥٨
أدم	٩٣٦,٩٣٤
أدمان	٩٧٤
أدو	١٤٢٧,١٣٦٩,١٣٦٥,١٣٦٤
أدواه	٨٢٢
أدواى	١٤٩٦
أدور	١٢٩٧
أديم	٩٣٤
أذرعات	٢٦٥,٢٦١

اللغة	الصفحة
زبنة	١٢١٦، ١٢١٨
زبني	١٣٠٩
زبنية	١٣٥٨، ١٥٦٨
زدر	١٦٤١
زرجون	١٢٦٤
زرق	٦٧٥,٦٧٦
زرقاء	٦٥٤
زرقم	١٢٢٨,١٢٣٨
زعفر	١٥١٩
زعفران	١٠١٨,١٠٢٠,١٢٦١,١٥١٩
زعيفران	١٠١٨,١٠٢٠
زقاق	٨٩١
زّكاة	١٦٤١
زكريّ	٦٩٦، ٦٩٨
زكريا	٦٩٩,٦٩٨
زكريون	٣٧٣
زلت	١٣٨٨، ١٣٨٩
زلته	١٠٩٣
زلزل	١٦١٥
زلزلته	١١٢٧
الزلفى	٦٠٢,٦٠٤
زُمٌّ	١٦٥٥

اللغة	الصفحة
الزيزاء	٦٧٣,٦٧٢,٦٦٨
زيل	١٣٨٨، ١٣٨٤
سئات	٨٨٣,٨٧٨
سئال	١٦٥٨
سُؤة	١١٩٤
سئة	٨٨٣,٨٧٨
سأل	١٥٦٢، ١٥٦٣، ٣٤٧، ٣٤٠، ٣٣٨
سئم	٣٤١,٣٣٨
سؤوق	٨٣١، ٨٢٣
ساء	١٤٨٩,١٤٨٨,١٤٨٧
ساباط	١٢٠٢,١٢٠١
سابياء	٩١٢,٦٦٥
ساد	١٤٨١
سار	١٤٦٧ ، ١٣٩٨
سارفت	١٠٩٤
ساع	٨٧١,٨٦٧
ساعة	١٥٣١
سافرت	١٣٩٦,١٠٧٦
الساق	٨٣١,٨٢٣
سال	٩٠٥
سَالُ	٩٠٥

اللغة	الصفحة
سيّد	٧٩٧٧,١٤٦٠,١٤٦٢,١٤٦٣,١٤٦٤,١٥٦٨,١٤٧٩، ١٥٤٤
سيراء	٦٦٥,٦٦٧
السيساء	٦٦٨,٦٧٢,٦٧٣
سَيْفُني	٣٢٠
سيقه	١٤٧٩,١٤٨١,١٤٨٢
سيناء	٦٢٥,٦٢٩
سيود	١٤٦٠,١٤٦٢,١٤٦٥,١٤٨٢,١٥٤٤
سيودة	١٤٨١
سيوقة	١٤٨١
شأمل	١١٩٨، ١٢٥٤
شأى	١٥٦٣، ١٥٦٤
شئي	١٥٦٣
شاء	١٤٨٧
شائك	١٤٠٦,١٤٩١,١٥٥٢
شائية	١٤٩٣
شاب	٩٥٤
شاة	٨٨٠,١٤٧٧,١٦٥١,١٦٥٥
شارب	١٠٧٠
شاربة	٧٢٢
شارف	٩٥٢
شَاقةُ	٨٦٦، ٦٦٣

اللغة	الصفحة
صعو	٨٦٤
صعوة	٨٦٤
صغار	٩٥٦
صغير	٩٥٦
صفا	٨٢١
صِفاف	١١٥٧,١١٥٣,١١٥٢,١١٥١
صفحة	٩٠٣، ٩٠١
صُفر	٩٧٦,٦٣٢
صفراء	٦٦٤,٦٥٧,٦٥٤
صفراوان	٩٨٨,٣٦٥
صُفرى	٦٣٢
صفوت	٣٦١
صقت	١١٥٢
صَقِيل	٩٣٩، ٧٤٢، ٧٤١، ٧٤٠
صكوك	٨٣٤
صلاء	١٥١٨,١٥٣١,١٥٢٥,١٥٢١,١٥١٧,١٥٠٨
صلاءة	١٥٣١,١٥٢٣,١٥٢١,٣٥٨
صَلاة	١٦٤١
صلاية	١٥١٨، ١٥١٧
صُلَحاء	٦٦٥
صناع	٩٧٧,٩٥٨,٦٩١,٦٨٧
صنع	٩٦٦

اللغة	الصفحة
عمامات	٩٠٣,٩٠١
عمامة	٩٠٣,٧٣١
عمبر	١٦٧٣، ١٧٦٤
عمد	٩٣٤، ٩٣٦
عَمري	٤٦٩
عممته	١١٢٥
عمُود	٨٩٣، ٩٣٤
عموي	٤٢٩، ٤٣٠
العمى	١٥٠٠
عمي	١٥٧١
عُمي	١٥٠٠
عُميان	١٥٠٠
عميد	١٣٨٢,١٤٦١
عُمير	١٤٨٥
عُميري	٤٣٤، ٤٣٥
عناق	٥٨٣,٨٥٢,٥٧٥
عِنانُ	٨٨٩، ٨٩١
عنب	١٢٩٣
عنبة	٨٦٧
عنبرِ	١٦٧٤
عنبس	١٢٦٨,١٢٦١,١٢٥٧
عنتريس	١٢٣١,١٢٢٧
عندليب	١١٧٥,١١٦٧

اللغة	الصفحة
غُراب	٨٩٠، ٨٩٥ ، ١٢٥٧
غراث	٩٩٠
غربان	٨٩١
غرثان	٥١٨,٩٨٤
غرف	١٥٢٠
غرفات	٢٦١
غرفة	٧٣١,٧٣٤,٧٣٧,١٥٠٧,١٥١٨,١٤٢٠,١٥٢٣
غزؤ	١٢٩٧
غزا	١٤٥١,١٤٩٧,١٥٠٠,١٥٠١,١٥٠٢,١٥٠٣,١٥٣١
غُزاة	٩٥٢، ٩٦١
غزات	١٥٣١
غزو	١٣٦٦,١٣٦٧,١٦٠٣
غزوة	٩٦١
غزوت	١٤٩٧، ١٥٣٩، ١٥٤٣، ١٥٥٨، ١٥٦٢ ، ١٥٩١
غزون	١٤٩٧، ١٤٩٨
غزى	١٥٣٥,١٥٩٩
غُزيّ	١٥٣٩
غشيانا	١٠٦٣
غشية	١٠٦٣
غضبان	١٠١٨,١٠٢٠
غضيبان	١٠١٨,١٠٢٠
غِطَاء	١٦٤٤

اللغة	الصفحة
قبة	٨٨٣
قَبعثرى	١٢٦٢,١٢١٤,١٢٠٢,١٢٠١,١١٧٥,١١٦٧
قْبقاء	٦٦٨
قبيل	١٠٥٥
قتال	١٠٦٧
القتب	٨٢٠
قُتل	١٣٧٨، ١٣٧١
قتّل	١٦١٩
قتلاء	٩٦٧,٩٦٠
قتلة	١٠٨١
قتلت	١٣٧٨
قتّلُوا	١٦١٩، ١٦١٧، ١٦١٦، ١٦١٥
قتوبات	٩٠٣
قتوبة	٧٢٢
قتيل	٩٨٨
قتيلون	٩٦٧
قحل	١٢٣٣
قدّ	١١٩٧
قدائم	٨٩٩
قِدان	٨٤٩
قدة	٨٤٩
قدد	٨٣٢

اللغة	الصفحة
القصوى	٦١٥,٦١٤,٦١١
قُصْوَي	١٥٥١
قُصوي	٤٤٠
قصيّ	٤٤٠,٤٣٨
قصيا	١٥٥١
قضاء	١٥٢٨,١٥٢٧,١٥٢٦
قضاة	٩٦١,٩٣٧,٩٣٥
قضاي	١٥٢٧
قُضُب	٨٩١، ١١٨٥
قضبات	٩٣٧,٩٣٥
قضيب	١٢٠٣,١١٨٥
قضية	٩٦١
قطا	٨٦٦
قطاة	١٥٠٢,٨٦٦
قطاط	٩٤٣
قطط	٩٤٣
قطع	١٦٢٠
قطعة	١١٠٦
قطعته	١٠٩٩,١٠٥٧
قطوات	٨٦٦
قطوان	١٢١٠

الصفحة	اللغة
٩٦١	كتبة
٩٠١	كتيبة
٨٤٨، ٩٤٨	كَث
١٢٦٤	كثاء
٨٩١	كُثُب
١٢٥٧	كثبان
١٠١٦	كثيئى
١٠١٦	كثيئيك
٨٩١	كثيب
١٠١٦	كَثيعيك
١٣٩٢، ١٣٩٥	كدت
١٠٦٧	كذاب
١٠٦٧	كذب
٩٥٢	كذبة
١٠٢٢	كراث
٩٨١	كرام
٩٨٢	كرامون
١٠٢٥,١٠٢٨,١٠٣٦	كردوس
١٥٧٩	كرسي
١١٨٨	كرم
٩٦٣	كرماء

اللغة	الصفحة
معوشة	١٤٢٧
معون	١١٣٤
معيز	٩٣٨
معيشة	١٤٤٦,١٤٢٦,١٤٣٠
معينة	٩٧١
معييا	١٥٨٢
مغالم	١٠٢٣
مغتلم	١٢٧٨,١٠٣٣,١٠٢٣,١٠١٧
مغزو	١٥٩٥,١٥٩٤
مغزى	١٥٦٤,٣٦١
مغزيان	١١٤٨
مغيلم	١٠٢٦,١٠٢٣,١٠١٧
مغيليم	١٢٩٥
مفتر	٣٥٥
مفتريان	٣٥٥
مفول	١٤٠٩
مقاديم	١٠٢٧
مقال	١٤٤١,١٤٢٤,١٤٢٢,١٤٢٠
مقالة	١١٣٣

اللغة	الصفحة
وارد	٧٢٢
واردة	٧٢٢
وارى	١٣٦٥، ١٣٦٦
واصل	١٣٦٤,١٣٦٦,١٤٩٢
واعد	١٣٥٠,١٣٦٥,١٣٦٦
واق	١٣٦٧
واقد	١٦٠٦,١٦٢٢,١٦٧٣
واقية	١٣٦٤
وتد	١٦٥١,١٦٥٢,١٦٥٤,١٦٥٥,١٦٥٦,١٦٥٧,١٦٧٩
وِتِدة	١٦٥٢
وِتير	١٤٠٢
وُثن	٩٥٥
وجد	١٣٥١
وجل	٩٥٠,٩٤٦,١٣٥٦,١٣٦٠,١٣٦١
وجلون	٩٤٦,٩٥٠
وجم	١٢٩٧
وجنة	١٠٠١
وجوه	١٠٠١,١٢٩٧,١٣٦٣
وحد	١٢٩٧
وحدة	١٣٦٥
وحل	١٣٥٦,١٣٦٠
وحيّ	١٥٧٢، ١٥٧٩
وخامة	١٣٢٦

الصفحة	اللغة
١٣٦٩	يُسروع
١٥٠٠	يسرُوه
١٣٥٦,١٣٥٩,١٣٦٠,٦٥٧	يسع
١٥٦٣	يسعى
١٤٦٧	يسّير
١٥٦٢	يشأوان
١٥٦٣، ١٥٦١	يشأيان
١٤٨٧	يشاءُ
١٥٦٣، ١٥٦٢	يشقى
١٣٦١	يضُؤُ
١٦٥٢,١٦٥١	يطدُ
١٠٦٦	يطلع
١١٢٧	يطمئن
١٣٨٤	يطُول
١٦١٩	يطّير
١٣٩٢ ، ١٠٦٥	يظرف
١٦٨٦	يُظلم
١٤١٦	يعتوضُ
١٣٥٧,١٣٥١,١٣٥٠,١٣٤٩	يعد
١٦٢٥,١٦٠٠,١٨٦	يعض
١٤١٧ ، ١٣٩٢	يعور
١٥٧٠	يعيا
١٥٥٨ ، ٣٦١	يغازي

تاسعاً: المصادر التي رجع إليها المؤلف

المصدر	الصفحة
حاشية كتاب اللغات	٣٨٢
الكتاب	١٤٥٨,١١٤٢,١١٣٨,٧٦٥,٥٤٢,٤٧٣,٣٤٧
اللغات	٣٨٢,٣٨٠

عاشراً : أهم مصادر ومراجع البحث

أولا : المخطوطات :

- إتحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق لمحمد ابن أحمد ابن غازي تحقيق أحمد بن عبد الله الدويش رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية ١٤٠٦هـ.
- البديع في علم العربية تأليف المبارك بن محمد بن الأثير تحقيق د . صالح العايد رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية ١٤٠٥ / ١٤٠٦هـ.
- التخمير في شرح المفصل في صنعة الاعراب لصدر الأفاضل القاسم بن حسين الخوارزمي تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى .
- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي نسخ فلمية بجامعة الإمام تحمل الأرقام الآتية على الترتيب ٧٣٢٩ ، ٧٣٢٣ ، ٧٣٢٥ ، ٧٣٢٦ ، ٥٩٩٤، الأجزاء ٣، ٤، ٥ .
- تلخيص أخبار النحويين واللغويين لأحمد بن عبد القادر تاج الدين بن مكتوم مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ٢٦٩ تيمور .
- شرح أبيات سيبويه والمفصل لعفيف الدين الكوفي معهد المخطوطات بالقاهرة يني جامع ١٠٦٤ .
- شرح الألفية للشاطبي نسخة فلمية بجامعة الإمام مصورة عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم ٨٠٤٠ ، ٨٨٢٨ .
- شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني تحقيق خديجة باكستاني رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٠٧/ ١٤٠٨هـ .

- شرح الكتاب للسيرافي مصورة مركز البحث العلمي برقم ١٩٦- ٢٠٠ عـن نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٣٧ نحو .
- شرح مستغلق أبيات الحماسة لابن جنى يني جامع ٩٦٦ .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين تحقيق د . تركي العتيبي رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام ١٤٠٨هـ .
- الشيرازيات لأبي على الفارسي مصورة من نسخة راغب باشا بتركيا .
- طبقات النحويين واللغويين لابن قاضي شهبة نسخة فلمية بجامعة الإمـام رقـم (١٩٦٥) مصورة عن جستريني الرقم نفسه .
- الغره في شرح اللمع لابن الدهان نسخة فلمية بجامعة الإمام رقم ٥٧٠٤ مصورة عن نسخة قليج على .
- المصباح في شرح شواهد الإيضاح لابن يسعون نسخة فلمية بجامعة الإمام رقـم ٤٩٠٨ مصروة عن جستربتي الرقم نفسه .
- المنهاج الجلى في شرح قانون الجزولي لرضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلـي تحقيق عبد الرحمن الخضيري رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام ١٤١١هـ.

- ثانياً : المطبوعات :

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي تحقيـق د. طارق الجنابي ط. أولى ١٤٠٧هـ عالم الكتب.
- الآداب الشرعية والمنح المرعية لشمس الدين محمد بن مفلح القدسي، مؤسـسة قرطبة القاهرة.
- الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب ت. د. محيي الدين رمـضان ط. الأولى ١٣٩٩هـ دار المأمون للتراث .
- الإبدال لأبي الطيب اللغوي ، عز الدين التنوخي دمشق ١٩٦٠م .

- الإبدال لابن السكيت ت . د . حسين شرف. الهيئة العامة لـشؤون المطـابع الأميرية ١٣٩٨ هـ القاهرة .
- الإبدال والمعاقبة والنظائر لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي تحقيق عـز الـدين التنوخي الطبعة الثانية ١٤١٢هـ دارصاد .
- إبراز المعاني من حرز الأماني لعبد الرحمن بن إسماعيل أبي شامة ، تحقيق إبراهيم عطوة ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .
- الإبل للأصمعي ضمن الكنز اللغوي .
- أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير . للدكتور عبد الفتاح شـلبي ط . الثالثة ١٤٠٩هـ .
- أبيات الاستشهاد لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا مطبوع مـع نـوادر المخطوطات ، تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي مصر ١٣٥٩ .
- اتفاق المباني وافتراق المعاني لسليمان الدقيقي تحقيق د. يحيى عبد الرؤوف جـبر دار عمان للنشر والتوزيع ط . أولى ١٤٠٥هـ .
- أخبار أبي تمام لأبي بكر الصولي تحقيق محمد عزام ، وخليل عـساكر، ونظـير الهندي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ .
- الأخبار الموفقيات للزبير بن بكار ت. د.سامي العاني ، مطبعة العـاني بغـداد ١٩٧٢م.
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم لأبي سعيد السيرافي ت . د. محمد البنا الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ دار الاعتصام .
- الاختيارين صنعة الأخفش الأصغر تحقيق د . فخر الدين قباوة مطبعـة هاشـم محمد الكني دمشق ١٣٩٤هـ .

- أدب الخواص في المختار من بلاغات قبائل العرب وأخبارها للحسين بن علي الوزير المغربي تحقيق حمد الجاسر منشورات النادي الأدبي في الرياض .
- أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق محمد الدالي الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ، مؤسسة الرسالة .
- أدب الكتاب لأبي بكر الصولى تحقيق محمد بهجة الأثرى ، دار الكتب العلمية بيروت .
- أراجيز العرب لمحمد توفيق البكري ط . الثانية . القاهرة ١٣٤٦هـ .
- ارتشاف الضرب لأبي حيان الاندلسي تحقيق مصطفى النحاس الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- الإرشاد إلى علم الإعراب لمحمد بن أحمد الليثي تحقيق د . عبد الله الحسني و د. محسن سالم العميري ط . الأولى ١٤١٠هـ .
- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر لأبي العز محمد بن الحسين الواسطي القلانسي تحقيق عمر حمدان الكبيسي المكتبة الفيصلية ط . الأولى ١٤٠٤هـ .
- الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب تحقيق د . حاتم الضامن الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ مؤسسة الرسالة .
- الأزمنة والأمكنة للمرزوقي – حيدرأباد ١٣٣٢هـ ودار الكتاب الإسلامي بالقاهرة .
- الأزهية في علم الحروف لعلي الهروي تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق ١٤٠١هـ.
- أساس البلاغة للزمخشري . دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٤هـ .
- الاستدراك على سيبويه لمحمد الزبيدي تحقيق د . حنا حداد ، دار العلوم ط . الأولى ١٤٠٧هـ .

- الاستيعاب لابن عبد البر بهامش الإصابة الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ إحياء التراث بيروت.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء لشهاب الدين القرافي تحقيق د. طه محسن مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٢٠هـ .
- أسرار العربية للأنباري، تحقيق محمد البيطار، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ .
- أسماء خيل العرب وأنسابها وذكر فرسانها لأبي محمد الأسود الغندجاني تحقيق د. محمد سلطاني ، مؤسسة الرسالة .
- أسماء الكتب لعبداللطيف زاده تحقيق د. محمد التنونجي ، الطبعة الثانية١٤٠٣هـ دار الفكر بيروت .
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام وأسماء من قتل من الشعراء لمحمد بن حبيب تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ ضمن نوادر لمخطوطات .
- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز لعز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام ، دار الحديث القاهرة .
- الأشباه والنظائر للثعالبي ، تحقيق محمد المصرى الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ دار الفكر .
- الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق د.عبدالعال مكرم الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ مؤسسة الرسالة .
- الاشتقاق لابن دريد تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة السنة المحمدية١٣٧٨هـ، الخانجي .
- اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ، تحقيق د . عبد المحسن المبارك مطبعة النعمان ١٣٩٤هـ .

- أشعار الشعراء الستة للأعلم الشنتمري ط . الثانية تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة .
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ط . الاولى ١٣٢٨هـ .
- اصلاح الخلل لعبدالله البطليوسي تحقيق د . حمزة النشرتي – ط . الأولى ١٣٩٩هـ دار المريخ .
- إصلاح غلط المحدثين للخطابي تحقيق د . حاتم الضامن ط . الثانية ١٤٠٥هـ مؤسسة الرسالة .
- إصلاح ما غلط فيه النمري للغندجاني تحقيق د . محمد علي سلطاني ، ط . الأولى ١٤٠٥هـ الكويت .
- إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق محمد شاكر، وعبدالسلام هارون الطبعة الرابعة ، دار المعارف .
- الأصمعيات للأصمعي تحقيق أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون ط. الخامسة بيروت .
- الأصول لابن السراج تحقيق د . عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ط. الأولى ١٤٠٥هـ .
- الأضداد لقطرب تحقيق د. رضا حداد دار العلوم للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- الأضداد للأصمعي
- الأضداد لابن السكيت   في مجلد واحد نشرها د. اوفت هفنر
- الأضداد للسجستاني   دار الكتب العلمية بيروت .
- الأضداد للصغاني
- الأضداد لابن الأنباري تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم طبعة ثانية مصورة ١٩٨٦م ، مطبعة الكويت .

- إعجاز القرآن لأبي بكر الباقلاني تعليق د. محمد عبدالمنعم خفاجي ، دار الجيل بيروت الطبعة الأولى ١٤١١هـ .
- إعراب ثلاثين سورة لابن خالوية ، دار الكتب المصرية ١٩٤١م .
- إعراب الحديث للعكبري تحقيق د. حسن الشاعر، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ دار المنارة جده .
- إعراب القراءات السبع وعللها لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين مطبعة المدني ١٤١٣هـ .
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق زهير غازي ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ، عالم الكتب .
- إعراب لامية الشنفرى لأبي البقاء العكبري تحقيق محمد أديب جمران الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ المكتب الإسلامي .
- الأعلام للزركلي ، الطبعة الخامسة ١٩٨٠م .
- أعلام الشيعة للطهماني .
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني تحقيق عبدالكريم إبراهيم العزباوي وجماعة مؤسسة جمال للطباعة والنشر بيروت لبنان .
- الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني الجامعة السورية دمشق ١٣٧٧هـ طبع مع لمع الأدلة .
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لأبي الحسين بن الطراوة المالقي تحقيق د. عياد الثبيتي مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي تحقيق سعيد الأفغاني الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ مؤسسة الرسالة .
- الأفعال للسرقسطي تحقيق د. حسن شرف ، مجمع اللغة العربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م .

- الألفاظ الكتابية لعبد الرحمن بن عيسى الهمذاني دار الهدى للطباعة والنشر بيروت .
- ألف باء ليوسف البلوي عالم الكتب ، بيروت .
- ألقاب الشعراء لأبي جعفر محمد بن حبيب تحقيق عبد السلام هارون ضمن نوادر المخطوطات ط . الثانية ١٣٩٣هـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تحقيق أحمد قاسم طبع دار المعارف سوريا حلب سنة ١٣٥٨هـ .
- الاقتضاب لابن السيد تحقيق مصطفى السقا ، ود . حامد عبد المجيد - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢ م .
- الإقناع لابن الباذش تحقيق د . عبد المجيد قطامش الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ مطبعة ركابي ونضر دمشق .
- الإقناع في العروض وتخريج القوافي للصاحب بن عباد تحقيق محمد حسن آل ياسين بغداد ١٣٧٩ هـ .
- الأقوال الكافية والفصول الشافية لعلي بن داود الرسولي تحقيق د . يحيى الجبوري الطبعة الأولى دار الغرب الإسلامي .
- الإكمال لابن ماكولا تصحيح عبد الرحمن المعلمي .
- أمالي الزجاجي تحقيق عبد السلام هارون ١٣٨٢هـ .
- الأمالي للقالي دار الكتب العربي بيروت .
- أمالي اليزيدي ، عالم الكتب بيروت .
- أمالي المرتضى على بن الحسين طبع سنة ١٣٢٥هـ بتصحيح، النعساني والشنقيطي .
- الأمالي الشجرية لابن الشجري دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت .

- الأمالي النحوية لابن الحاجب تحقيق هادي حمودي الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ عالم الكتب.
- الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزيني الطبعة الثانية مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٣م .
- أمثال الحديث للحسن الرامهرمزي تحقيق أمة الكريم القرشية ، مطبع الحيدري حيدرأباد باكستان ١٣٨٨هـ .
- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام تحقيق د. عبدالمجيد قطامش الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ دار المأمون .
- الأمثال لأبي فيد مؤرج السدوسي تحقيق د. رمضان عبد التواب دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٣ م .
- الأمثال للضبي تحقيق د . رمضان عبد التواب ، دمشق ١٩٧٤ م .
- إنباه الرواة للقفطي ، تحقيق أبي الفضل إبراهيم الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، دار الفكر العربي القاهرة .
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لعلي بن عدلان الموصلي تحقيق د . صالح الضامن – مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ .
- الأنساب للسمعاني تعليق عبدالله البارودي الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، دار الجنان.
- الإنصاف لابن السيد البطليوسي تحقيق د . محمد الداية الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ دار الفكر بدمشق .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري تحقيق محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر بيروت .
- الأنواء في مواسم العرب لعبد الله بن قتيبة الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ .

- أنوار الربيع لابن معصوم تحقيق شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان بالنجف١٩٦٨م.
- الأوائل لأبي هلال العسكري تحقيق وليد قصاب ومحمد المصري ، دار العلوم الرياض.
- أوضح المسالك تحقيق محي الدين عبد الحميد الطبعة الخامسة ١٩٦٦م ، دار احياء التراث العربي .
- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي تحقيق د . محمد الدعجاني الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ دار الغرب الإسلامي .
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تحقيق د . حسن شاذلي فرهود الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ .
- الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د. موسى العليلي مطبعة العاني بغداد.
- إيضاح المكنون لإسماعيل باشا مكتبة المثنى بيروت .
- الإيضاح للقزويني مطبعة السنة المحمدية .
- إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري تحقيق محي الدين رمضان ، دمشق ١٩٧١ م .
- البئر لأبي عبد الله الأعرابي تحقيق د . رمضان عبدالتواب ، دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٣ م .
- البارع للقالي ، تحقيق د . هاشم الطعان ، الطبعة الأولى بيروت ١٩٧٥ م دار النفائس.
- البارع في العروض لابن القطاع تحقيق د . أحمد محمد عبدالدايم الطبعة الثانية المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ١٤٠٥هـ .

- بحر العوام فيما أصاب فيه العوام لمحمد بن إبراهيم الحنبلي تحقيق د . شعبان صلاح. دار الثقافة العربية الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر .
- البداية والنهاية لابن كثير ، دار الفكر ١٣٩٨ هـ .
- البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ تحقيق عبيد مهنا ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- البرصان والعرجان والعميان ، للجاحظ ، تحقيق محمد الخولي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ، مؤسسة الرسالة .
- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد الزركشي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل بيروت ١٤٠٨هـ .
- البسيط لابن أبي الربيع تحقيق د. عياد الثبيتي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ دار الغرب .
- بصائر ذوي التمييز للفيروز أبادي ، المكتبة العلمية بيروت .
- البصائر والذخائر لأبي حيان التوحيدي تحقيق الدكتورة وداد القاضي الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ دار صادر .
- البصريات لأبي علي الفارسي تحقيق د . محمد الشاطر الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ مطبعة المدني .
- البغداديات لأبي علي الفارسي تحقيق صلاح الدين السنكاوي مطبعة العاني – بغداد.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزأبادي تحقيق محمد المصري الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ مركز المخطوطات .
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري تحقيق د . رمضان عبد التواب ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م .

- بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال لأحمد بن يوسف اللبلي تحقيق جعفر ماجد، الدار التونسية .
- بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس للضبي، دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٩٦٧م .
- بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان – صيدا .
- بلاد العرب للحسن بن عبد الله الأصفهاني تحقيق حمد الجاسر وصالح العلي منشورات دار اليمامة ١٣٨٨هـ .
- بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب للسيد محمد شكري الألوسي تصحيح محمد بهجة الأثري الطبعة الثانية دار الكتب العلمية بيروت .
- بهجة المجالس وأنس المجالس ليوسف بن عبدالبر القرطبي ، تحقيق محمد مرسي الخولي. الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .
- بيان إعجاز القرآن للخطابي تحقيق محمد خلف الله ، ومحمد زغلول (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني، والخطاب،ي والجرجاني دار المعارف بمصر .
- البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري د . طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ .
- البيان والتبيين للجاحظ ، الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ مكتبة الخانجي .
- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ مؤسسة الكتب الثقافية لبنان بيروت .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة شرح ونشر أحمد صقر الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ المكتبة العلمية بيروت لبنان .
- تاج العروس لمحمد مرتضى الزبيدي ، دار مكتبة الحياة .

- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان نقله إلى العربية د . رمضان عبد التـــواب الطبعة الثانية ، دار المعارف .
- تاريخ الإسلام للذهبي مكتبة القدس بمصر .
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي بيروت لبنان .
- تاريخ جرجان للسهيمي مراقبة د . محمد عبدالمعين خان ، عالم الكتب الطبعـــة الرابعة ١٤٠٧هـــ .
- تاريخ الصابي الملحق بذيل تجارب الأمم مصر ١٣٣٤هـــ .
- تاريخ العلماء النحويين للمفضل المعري تحقيق د. عبدالفتاح الحلو مطـــابع دار الهلال– الرياض ١٤٠١هـــ .
- تحسين القبيح وتقبيح الحسن لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي تحقيق علاء عبد القادر – دار الفضيلة للنشر والتوزيع – القاهرة .
- تاريخ البعقوبي ، دار صادر .
- التبصرة لمكي تحقيق د. محمد غوث النووى، الـــدار الـــسلفية الطبعـــة الثانيـــة ١٤٠٢هـــ .
- التبصرة والتذكرة للصيمري تحقيق فتحي أحمد علـــي الـــدين الطبعـــة الأولى ١٤٠٢هـــ .
- التبيان بشرح الديوان المنسوب للعكبري دار المعرفة بيروت .
- التبيان في إعراب القرآن الكريم للعكبري تحقيق علي محمد البجاوى ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- التبيين عن مذاهب النحويين تحقيق د. عبـــدالرحمن العثـــيمين الطبعـــة الأولى ١٤٠٥هـــ دار الغرب .

- التتمة في التصريف لأبي عبد الله محمد بن أبي الوفاء الموصلي المعـــروف بـــابن القبيصي – تحقيق الدكتور محسن العميري الطبعة الأولى ١٤١٤هـــ نادي مكة الأدبي .
- تثقيف اللسان لابن مكي الصقلي تحقيق د . عبـــد العزيـــز مطـــر ، القـــاهرة ١٣٨٦هـــ .
- تحبير التيسير لمحمد بن الجزري الطبعة الأولى ١٤٠٤هـــ دار الكتـــب العلميـــة بيروت لبنان .
- تحرير التحبيري صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القـــرآن لابـــن أبي الإصـــبع المصري تحقيق د . حفني محمد الجمهورية العربية المتحدة المجلس الأعلى لشئون الإسلامية تحسين القبيح الحسن لأبي منصور الثعالبي تحقيق علاء عبدالقادر دارا الفضيلة للنشر والتوزيع القاهرة .
- تحصيل عين الذهب ليوسف الشنتمري بهامش الكتاب لسيبويه الطبعـــة الأولى بولاق ١٣١٧هـــ .
- تحفة الأقران لأبي جعفر الرعيني تحقيق د . علي البواب ، دار المنارة جدة الطبعة الأولى ١٤٠٧هـــ .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنـــصاري تحقيـــق د. عبـــاس مصطفى الصافي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـــ ، دار الكتاب العربي .
- تدريج الأدنى إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني لعبد الحق بن عبـــد المنان دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- تذكرة الحفاظ للذهبي حيدر أباد ١٣٢٣هـــ .
- التذكرة السعدية محمد العبيدي تحقيق د. عبدالله الجبوري،الدار العربية للكتاب، ليبيا.

- التذكرة في القراءات لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون تحقيق د . عبـــد الفتاح بحيري إبراهيم الطبعة الثانية ١٤١١هـــ .
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي تحقيق، د. عفيف عبدالرحمن الطبعـــة الأولى ١٤٠٦هـــ ، مؤسسة الرسالة .
- تلقيح الفهوم إلى تنقيح صيغ العموم للعلامة الحافظ خليل كيكلـــدي العلائـــي تحقيق د. عبدالله بن محمد بن إسحاق آل الشيخ – الطبعة الأولى ١٤٠٣هـــ .
- التشبيهات لأبي عبد الله محمد الكتاني تحقيق إحسان عباس ، بيروت دار الثقافة.
- التصريح لخالد الأزهري ، المطبعة الأزهرية ، بمصر ١٣٤٤هـــ .
- التصريف الملوكي لابن جني تحقيق محمد النعسان ، دار المعارف للطباعة، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـــ .
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علـــى الفارســـي ـــ . د. عـــوض القـــوزي ١٤١٢هـــ.
- تعليق الفرائد للدماميني تحقيق د.محمد المفـــدى الطبعـــة الأولى ١٤٠٢هــــــ، ١٤٠٩هـــ.
- التعليقات والنوادر للهجري ، تحقيق د . حمود عبد الأمير العراق ١٩٨٠ م .
- تفسير رسالة أدب الكتاب لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي تحقيق الـــدكتور عبد الفتاح سليم معهد المخطوطات العربية القاهرة ١٩٩٣م .
- تفسير أبي السعود لأبي السعود محمد العمادي ، دار احياء التراث العربي بيروت – لبنان.
- تفسير أسماء الله الحسنى لأبي إسحاق الزجاج تحقيق أحمد يوســـف الـــدقاق دار المأمون للتراث دمشق ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـــ .
- تفسير رسالة أدب الكتاب لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي ، تحقيق الدكتور / عبدالفتاح سليم ، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣م.

- تفسير الطبري (جامع البيان) لمحمد بن جرير الطبري ، دار الفكر بيروت .
- تفسير غريب القرآن الكريم لابن قتيبة تحقيق السيد أحمد صقر ، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٨هـ .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) القاهرة ١٣٨٧هـ دار الكاتب العربي ، ومطبعة دار الشعب .
- التقفية للنبدنيجي تحقيق خليل العطية ، مطبعة العاني بغداد ١٩٧٦م .
- التكملة والذيل والصلة للصغاني تحقيق عبدالحليم الطحاوي مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م.
- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري تحقيق د . عزة حسن ، مطبعة الترقي ١٣٩٠هـ .
- تلخيص العبارات بلطيف الإشارات للحسن بن بليمه الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- تلقين المتعلم من النحو لابن قتيبة الدينوري تحقيق د . جمال عبدالناصر مخيمر الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- التلويح شرح الفصيح لمحمد الهروي تصحيح محمد النعساني الطبعة الأولى مطبعة السعادة مصر .
- التمام لابن جني تحقيق د . مطلوب وزميليه ، مطبعة العاني بغداد .
- تمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون لخليل الصفدي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية بيروت .
- تمثال الأمثال لأبي المحاسن محمد بن علي الشيبي تحقيق أسعد ذيبان الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ دار المسيرة بيروت .
- التمثيل والمحاضرة لأبي منصور الثعالبي تحقيق عبدالفتاح الحلو الدار العربية للكتاب .
- التنبيه على أوهام أبي على في أماليه للبكري المكتب التجاري بيروت .

- التنبيه على مشكلات الحماسة لابن جني تحقيق عبد المحسن خلوصي رسالة .
- التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة الأصفهاني تحقيق محمد أسعد طلس دمشق ١٩٦٨م .
- التنبيه والإيضاح لعبد الله بن بري تحقيق مصطفى حجازى الطبعة الأولى ١٩٨٠م .
- التنبيهات لعلي بن حمزة تحقيق عبد العزيز الميمني دار المعارف .
- التنبيهات على ما في التبيان من التمويهات لأبي المطرف أحمد بن عميرة تحقيق محمد بن شريفة الطبعة الأولى ١٤١٢هـ .
- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك لجلال الدين السيوطي دار الكتب العلمية بيروت.
- تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله ﷺ بين الأخبار لمحمد بن جرير الطبري تحقيق د . ناصر بن سعد الرشيد وعبد القيوم عبد رب النبي مطابع الصفا ، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ .
- تهذيب الأسماء واللغات لمحي الدين النووى دار الكتب العلمية بيروت .
- تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ، تحقيق د . فوزي سعود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .
- تهذيب اللغة للأزهري تحقيق د. عبدالحليم النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي تحقيق عبدالرحمن سليمان مكتبة الكليات الأزهرية ، ط . الثانية .
- التوطئة لأبي علي الشلوبين ، تحقيق د . يوسف المطوع ١٤٠١هـ .
- التيسير في القراءات السبع للداني عناية أوتو برتزل ، استنبول ١٩٣٠ هـ .
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي، تحقيق أبي الفضل القاهرة ١٩٦٥م.

- جامع الإسلام لعبيدة بن خلال البشكري .
- الجبال والأمكنة والمياه، للزمخشري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي بغداد ١٩٦٨م.
- جذوة المقتبس للحميدي الدار المصرية للتأليف والنشر والترجمة القاهرة ١٩٦٦ م.
- جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين السخاوي ، تحقيق د. علي البواب الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ، مطبعة المدني .
- الجمان في تشبيهات القرآن لابن ناقيا البغدادي تحقيق د. مصطفى الجويني ، منشأة المعارف بالأسكندرية .
- الجمل لأبي القاسم الزجاجي تحقيق د. علي توفيق الحمد الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ، مؤسسة الرسالة .
- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي تحقيق محمد الهاشمي ، مطابع جامعة الإمام ١٤٠١هـ .
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري تحقيق أحمد عبدالسلام، ومحمد سعيد زغلول ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
- جمهرة أنساب العرب لابن حزم تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الخامسة دار المعارف.
- جمهرة اللغة لابن دريد ، دار صادر بيروت .
- جمهرة النسب للكلبي تحقيق د. ناجي حسن الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ عالم الكتب .
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق طه محسن ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ١٣٩٦هـ .
- جواهر الأدب لعلاء الدين الأربلي تحقيق حامد نيل مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤هـ.

- جواهر الألفاظ لأبي الفرج قدامة بن جعفر البغدادي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية بيروت .
- الجيم لأبي عمرو الشيباني ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، مصر ١٩٧٤م الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية .
- حاشية محمد الأمير على المغنى ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- حاشية ابن برى على المعرب .
- حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) عالم الكتب بيروت .
- حاشية الخضري على ابن عقيل ، دار الفكر ، بيروت ١٣٩٨هـ .
- حاشية الصبان على الأشموني، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- حاشية يس بن زيد العليمي على التصريح الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة .
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د . عبدالعال مكرم الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ ، دار الشروق .
- الحجة في علل القراءات لابي على الفارسي تحقيق على النجدي ناصف ، وعبدالحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي ، الطبعة الثانية مصورة عن الطبعة الأولى.
- حجة القراءات لابن زنجلة تحقيق سعيد الأفغاني الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ مؤسسة الرسالة .
- حدائق الأدب لأبي محمد عبيدالله بن محمد بن شاهمردان تحقيق د. محمد بن سليمان السديس الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

- الحلبيات لأبي على الفارسي تحقيق د. حسن هنداوي الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ دار القلم .
- الحلبة في أسماء الخيل للصاحبي التاجي تحقيق د . حاتم الضامن الطبعة الثانية مؤسسة الرسالة .
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي تحقيق د . مصطفى إمام الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .
- حلية الأولياء لأبي نعيم مطبعة السعادة ١٣٥١ هـ .
- حلية الفرسان وشعار الشجعان لابن هذيل الأندلسي، تحقيق محمد عبدالغني حسن، طبع دار المعارف ١٩٥١ م .
- حماسة البحتري ، تحقيق شيخو ، بيروت ١٩١٠هـ .
- الحماسة البصرية لصدر الدين علي بن الحسن المصري تحقيق مختار الدين أحمد – عالم الكتب .
- الحماسة الشجرية لعلي بن حمزة المعروف بابن الشجري تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي ، من مطبوعات وزارة الثقافة بدمشق ١٩٧٠ م .
- الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس تحقيق د . عبد الله عسيلان مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٠١هـ .
- حياة الحيوان للدميري ، المكتبة التجارية الكبرى ، دار الفكر بيروت .
- الحيوان، لأبي عثمان الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ ، دار إحياء التراث .
- خاص الخاص للثعالبي ، تحقيق د . صادق النقوري ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، دائرة المعارف العثمانية بحيدرأباد .
- الخاطريات لأبي الفتح بن جنى، تحقيق علي ذو الفقار شاكر ط. الأولى ١٤٠٨هـ. دار الغرب الإسلامي .

- الخصائص لأبي الفتح بن جني تحقيق محمد على النجار الطبعة الثانية دار الهـدى للطباعة والنشر بيروت .
- خزانة الأدب للبغدادي تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ م .
- خلق الإنسان للأصمعي ، ضمن الكنز اللغوي .
- خلق الإنسان لثابت ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج الكويت ١٩٦٥م .
- خلق الإنسان في اللغة لأبي محمد الحسن بن أحمد بن عبد الرحمن تحقيق د . أحمد خان ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٤٠٧هـ .
- الخيل لأبي عبيدة معمر بن المثنى الطبعة الأولى ، دائرة المعارف العثمانية حيدرأباد ١٣٥٨هـ .
- الخيل لابن الأعرابي ليدن ١٩٢٨ م .
- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم دار نهضة مصر للطبع والنشر .
- الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة لحمزة الأصفهاني تحقيق عبد المجيد قطامش دار المعارف بمصر ١٩٧١ م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد الشنقيطي تحقيق د . غبد العال مكرم الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع .
- الدرر المبثثة للفيروز أبادي تحقيق د. علي البواب الطبعة الأولى ١٤٠١هـ دار اللواء للنشر والتوزيع الرياض .
- الدر المصون للسمين الحلبي تحقيق د . أحمد الخراط الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ دار القلم.
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي .

- دمية القصر لأبي الحسن الباخرزي تحقيق د. سامي العاني الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ الكويت مكتبة دار العروبة . ,
- دول الإسلام لمحمد بن أحمد الذهبي تحقيق فهيم شلتوت، ومحمد مصطفى. الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٣٩٤هـ .
- الديباج المذهب لابن فرحون دار الكتب العلمية بيروت .
- ديوان إبراهيم بن هرمة ، تحقيق محمد المعيبد النجف ١٩٦٩ م .
- ديوان أبي الأسود ، تحقيق محمد آل ياسين الطبعة الأولى دار الكتاب الجديد بيروت.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي تحقيق محمد عبده عزام دار المعارف الطبعة الرابعة .
- ديوان الأخطل ، تحقيق فخر الدين قباوه ، ط . ١٩٧١ م .
- ديوان الأسود بن يعفر صنعة نوري القيسي ، بغداد ١٩٧٠ م .
- ديوان أبي دؤاد الإيادي نشرة غوستاف عرنباوم ضمن دراسات في الأدب العربي ، بيروت ١٩٥٩ م .
- ديوان الأدب للفارابي تحقيق د . أحمد مختار وإبراهيم أنيس ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٤ هـ .
- ديوان أعشى قيس ، تحقيق محمد محمد حسين القاهرة ١٩٥٠م ، مطبعة النموذجية.
- ديوان أعشى همدان ، تحقيق د. حسن عيسى أبو ياسين ، دار العلوم الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
- ديوان امرىء القيس تحقيق أبي الفضل الطبعة الرابعة ، دار المعارف .
- ديوان أوس بن حجر تحقيق د. محمد يوسف نجم ، بيروت ١٩٩٠ م .
- ديوان بشر بن أبي خازم تحقيق د . عزة حسن ، دمشق ١٩٧٣ م .

- ديوان تميم بن أبي بن مقبل تحقيق د. عزة حسن . دمشق ١٩٦٢ م .
- ديوان جرير دار صادر
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب تحقيق د . نعمان محمد طـــه دار المعـــارف الطبعة الثالثة .
- ديوان جميل بن عبد الله بن معمر تحقيق د . حسين نصار دار مـــصر للطباعـــة ١٩٦٧م.
- ديوان حاتم الطائي دار صادر ١٤٠١ هـــ .
- ديوان حسان بن ثابت تحقيق د . سيد حنفي الهيئة المصرية ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩٨هـــ .
- ديوان حميد بن ثور تحقيق الميمني مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١هـــ ، الطبعة الأولى .
- ديون الخوارج جمع وتحقيق د. نايف معروف دار المـــسيرة بـــيروت الطبعـــة الأولى ١٤٠٣هـــ .
- ديوان ذي الرمة تحقيق د . عبد القدوس أبو صالح طبعة مؤسسة الايمـــان الأولى ١٤٠٢هـــ .
- ديوان الراعي النميري دراسة وتحقيق د . حمودي القيس وهلال ناجي مطبعـــة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٠هـــ .
- ديوان رؤبة بن العجاج نشر وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديـــدة بـــيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـــ .
- ديوان سلامة بن جندل تحقيق د . قباوة الطبعة الثانية ١٤٠٧هـــ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ديوان السموأل ، دار صادر .
- ديوان سويد بن أبي كاهل تحقيق شاكر العاشور البصرة ١٩٧٢ م .

- ديوان الشماخ تحقيق صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م .
- ديوان طرفة بن العبد ، دار صادر .
- ديوان طفيل الغنوى ، تحقيق محمد عبدالقادر ، بيروت ١٩٦٨ م .
- ديوان عبيد بن الابرص دار صادر .
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات تحقيق د . محمد يوسف نجم، بيروت ١٩٥٨م .
- ديوان العجاج تحقيق عبدالحفيظ السطلي دمشق .
- ديوان عدي بن زيد تحقيق محمد المعبيد بغداد ١٩٦٥ م .
- ديوان علقمة الفحل تحقيق لطفي الصقال ، ودرية الخطيب حلب ١٩٦٩م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة دار صادر .
- ديوان عنتره ، دار صادر .
- ديوان الفرزدق ، الصاوي ، ودار صادر .
- ديوان القطامي تحقيق إبراهيم السامرائي ومطلوب بيروت ١٩٦٠ م .
- ديوان قيس بن ذريح . عناية وشرح عبدالرحمن المصطاوى الطبعة الأولى ، دار المعرفة بيروت .
- ديوان كثير تحقيق د. إحسان عباس بيروت ١٩٧١ م .
- ديوان كعب بن مالك تحقيق سامي العاني – بغداد ١٩٦٦ م .
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي جمع وتقديم د. سلوم – مطبعة النعمان – النجف بغداد ١٩٢٩ م .
- ديوان لبيد بن ربيعة تحقيق د . إحسان عباس .
- ديوان المتنبي شرح عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي بيروت ، لبنان .
- ديوان مجنون ليلي . تقديم وشرح الدكتور محمد حمود – دار الفكر اللبناني الطبعة الأولى ١٩٩٩ م .
- ديوان المعاني لأبي هلال العسكري ، عالم الكتب .

- ديوان النابغة الجعدي (شعر النابغة) الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ المكتب الإسلامي بدمشق .
- ديوان النابغة الذبياني تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم الطبعة الثانية – دار المعارف .
- ديوان الهذليين مصورة عن طبعة دار الكتب – الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٥هـ .
- الذريعة لمصنفات الشيعة لأغايزرك – النجف ١٩٣٦ م .
- ذيل الأمالي لأبي علي القالي . دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان .
- ربط الشوارد في حل الشواهد لمحمد بن إبراهيم الحنبلي ، تحقيق د. شعبان صلاح ، دار الثقافة العربية ، الطبعة الأولى.
- الرد على النحاة لابن مضا القرطبي ، تحقيق: د. شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف.
- الرسالة الشافية للجرجاني تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول (ثلاث رسائل في اعجاز القرآن) دار المعارف بمصر .
- رسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعري ، تحقيق: د. عائشة عبدالرحمن، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ، دار المعارف بمصر.
- رسالة الغفران لأبي العلاء المعري تحقيق د. عائشة عبد الرحمن الطبعة الخامسة دار المعارف بمصر .
- رسالة في أعجاز أبيات تغني في التمثيل عن صدورها لأبي العباس المبرد (نوادر المخطوطات) تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ .
- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري تحقيق محمد سليم الجندي بيروت .
- رصف المباني لأحمد بن عبد النور المالقي تحقيق د. أحمد الخراط الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ دار القلم .

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي بن أبي طالب القيسي تحقيق د. أحمد فرحات الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ دار عمار الأردن .
- رغبة الآمل لسيد المرصفي الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ مطبعة النهضة بمصر .
- الروض الأنف للسهيلي تحقيق عبد الرحمن الوكيل ، القاهرة ١٩٦٧ م .
- الروض الأنف للسهيلي تعليق طه عبد الرؤوف سعد مكتبة ومطبعة النهضة .
- روضات الجنات للخونساري، تحقيق على الموسوي، دار الكتب الإسلامية طهران.
- الزاهر لابن الأنباري تحقيق حاتم الضامن ، دار الرشيد للنشر ، العراق ١٣٩٩هـ .
- زهر الأداب للحصرى تحقيق زكي مبارك دار الجيل للنشر والتوزيع بيروت لبنان الطبعة الرابعة .
- زهر الأكم في الأمثال والحكم . للحسن اليوسي تحقيق د . محمد حجي ، ود . الأخضر ، دار الثقافة الدار البيضاء .
- الزهرة لأبي بكر الأصبهاني تحقبق د. إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ مكتبة المنار الأردن .
- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء لأبي البركات الأنباري تحقيق د. رمضان عبد التواب الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .
- السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د. شوقي ضيف الطبعة الثانية دار المعارف.
- سراح القارىء المبتدىء وتذكار المقريء المنتهي لعلى بن عثمان القاصح ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الثالثة ١٣٧٣هـ .

- سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون لجمال الدين بن نباته المصرى تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ١٤٠٦هـ ، منشورات المكتبة العصرية صيدا – بيروت .
- سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق د . حسن هنداوى الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ دار القلم .
- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوى تحقيق د. محمد الدالي دمشق١٤٠٣هـ.
- سمط اللآلى لأبي عبيد البكري تحقيق عبد العزيز الميمني الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ دار الحديث بيروت .
- سنن أبي داود مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة الإسلامية استانبول .
- سنن الترمذي تحقيق أحمد شاكر الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ مصطفى الحلبي .
- سنن ابن ماجة تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي عيسى البابي الحلبي ١٩٥٢هـ .
- سنن الدرامي للإمام عبد الله الدامِي ، دار إحياء السنة النبوية القاهرة .
- سنن النسائي مصورة من الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
- سنن النسائي (شرح السيوطي) دار إحياء التراث العربي .
- سير إعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي تحقيق شعيب الأرناؤط وآخرين ، الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة .
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه تحقيق د. عبد المنعم فائز الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ دار الفكر .
- شجر الدر لأبي الطيب اللغوى تحقيق محمد عبد الجواد دار المعارف بمصر ١٩٥٧ م .
- شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي المكتبة التجارية للطباعة والنشر .
- شذا العرف في فن الصرف للحملاوى الطبعة السادسة عشرة ١٣٨٤هـ ، مصطفى البابي الحلبي .

- شرح أبيات إصلاح المنطق لابن السرافي تحقيق د. ياسين السواس الطبعة الأولى ١٤١٢هـ الدار المتحدة .
- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس تحقيق د. وهبة متولي سالمة الطبعة الأولى مكتبة الشباب بالقاهرة ١٤٠٥هـ .
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي تحقيق د. محمد على سلطاني ، دار المأمون للتراث دمشق .
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي تحقيق عبد العزيز رباح ، ويوسف الدقاق دار المأمون للتراث دمشق الطبعة الأولى ١٩٨١ م .
- شرح اختيارات المفضل للتبريزي تحقيق د. فجر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .
- شرح أدب الكاتب للجواليقي ، دار الكتاب العربي بيروت .
- شرح أشعار الهذليين للسكرى تحقيق عبد الستار فراج مطبعة المدني القاهرة .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك طبع دار احياء الكتب العربية .
- شرح الألفية لابن عقيل تحقيق محي الدين عبد الحميد الطبعة السادسة عشرة دار الفكر بيروت .
- شرح الألفية لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن الناظم تحقيق د. عبد الحميد السيد دار الجيل .
- شرح الألفية للمكودي الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- شرح ألفية ابن معطي لعبد العزيز بن جمعة الموصلي تحقيق د . على الشوملي الطبعة الأولى مكتبة الخريجي ١٤٠٥هـ .
- شرح التحفة الوردية لعمر بن الوردي ، د. عبد الله الشلال مكتبة الرشد للنشر ١٤٠٩هـ .

- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، و د. محمد المختون الطبعة الأولى ١٤١٠هـ هجر للطباعة والنشر .
- شرح التصريف الملوكي لابن يعيش تحقيق د. فخر الدين قباوة الطبعة الأولى المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣هـ .
- شرح ثلاثيات مسند الإمام احمد بن حنبل لمحمد السفاريني الحنبلي المكتب الإسلامي بيروت الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ .
- شرح الجرجاوي على شواهد بن عقيل دار الفكر للطباعة والنشر بيروت .
- شرح الجمل لابن عصفور الأشبيلي تحقيق د. صاحب أبوجناح ١٤٠٠هـ ، مؤسسة دار الكتب للطباعة .
- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي العلاء المعري ، تحقيق: د. عبدالمجيد دياب، دار المعارف
- شرح ديوان الحماسة للتبريزي عالم الكتب بيروت .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثانية لجنة التأليف والنشر بالقاهرة ١٣٨٧هـ .
- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ١٣٩٨هـ.
- شرح الشافية لعبد الله الشهير بنقره كاره (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) طبع سنة ١٣١١هـ عالم الكتب بيروت .
- شرح الشافية للجاربردي (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) طبع في سنة ١٣١٠هـ عالم الكتب بيروت .
- شرح الشافية للرضي تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥هـ .

- شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق عبد الغني الدقر الشركة المتحدة للتوزيع سوريا ١٤٠٤هـ .
- شرح شعر أمية بن أبي الصلت تقديم وتعليق سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب منشورات دار مكتبة الحياة بيروت لبنان .
- شرح شعر زهير لأبي العباس ثعلب تحقيق د. فخر الدين قباوة الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ دار الآفاق الجديدة .
- شرح الشواهد للعيني بهامش شرح الأشموني للألفية – دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي .
- شرح شواهد الإيضاح لابن برى تحقيق د. عيد مصطفى درويش الهيئة العامة لشؤون المطبعة المنبرية ١٤٠٥هـ .
- شرح شواهد الشافية لعبد القادر البغدادي تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٣٩٥هـ .
- شرح شواهد الكشاف لمحب الدين أفندي دار المعرفة والنشر بيروت ، بآخر الكشاف للزمخشري .
- شرح شواهد المغني للسوطي تصحيح وتعليق محمد الشنقيطي منشورات مكتبة الحياة بيروت .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق عدنان الدوري مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ .
- شرح العوامل المائة لخالد الأزهري تحقيق د.البدراوى زهران الطبعة الأولى ١٩٨٣م. دار المعارف بمصر .
- شرح عيون الإعراب لعلي المجاشعي تحقيق د . حنا حداد الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ مكتبة المنار الأردن .

- شرح عيون سيبويه لهارون المجريطي تحقيق عبد ربه عبد اللطيف الطبعة الأولى مطبعة حسان القاهرة . ١٤٠٤هـ .
- شرح الفريد لعصام الدين الإسفراييني تحقيق نور ياسين حسين الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ المكتبة الفيصلية مكة المكرمة .
- شرح الفصيح لجار الله محمود الزمخشري تحقيق د. إبراهيم بن عبد الله الغامدي، مطابع جامعة أم القرى ١٤١٧هـ .
- شرح فصيح ثعلب لأبي منصور الأصبهاني تحقيق عبد الجبار القزاز الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف بمصر الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ .
- شرح القصائد العشر للتبريزي تحقيق فخر الدين قباوة الطبعة الرابعة منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ١٤٠٠هـ .
- شرح قصيدة كعب بن مالك لابن هشام تحقيق د. محمد أبوناجي الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ مؤسسة علوم القرآن .
- شرح القصائد المشهورات للنحاس الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ دار الكتب العلمية بيروت.
- شرح قطر الندى لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ مطبعة السعادة بمصر .
- شرح كتاب الحدود للفاكهي تحقيق د. المتولي الدميري ١٤٠٨هـ .
- شرح كتاب سيبويه للرماني قسم الصرف تحقيق د. المتولي الدميري ، مطبعة التضامن ١٤٠٨هـ .
- شرح الكافية لابن جماعة تحقيق د. محمد عبد المجيد الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .
- شرح الكافية للرضي الطبعة الثانية دار الكتب العلمية بيروت .

- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د. عبد المنعم هريـــدي الطبعـــة الأولى ١٤٠٢هـــ دار المأمون للتراث .
- شرح كفاية المتحفظ لمحمد بن الطيب الفاسي تحقيق د. علي البـــواب الطبعـــة الأولى ١٤٠٣هـــ دار العلوم – الرياض .
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام تحقيق د.هادي مطر مطبعة الجامعـــة بغـــداد ١٣٩٧هـــ.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري تحقيق د. فائز فارس الطبعـــة الأولى مطـــابع كويت تايمز ١٤٠٤هـــ .
- شرح ما يقع فيه التصحيف للعسكري تحقيق عبد العزيز أحمد البابي الحلبي .بمصر ١٩٦٣م .
- شرح مختصر التصريف العزي لمسعود التفتازاني تحقيق د. عبد العال مكرم الطبعة الأولى ١٩٨٣م ذات السلاسل .
- شرح المعلقات للزوزني دار الكتب العلمية بيروت .
- شرح المفصل لابن يعيش عالم الكتب بيروت ، ومكتبة المتنبي بالقاهرة .
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ تحقيق خالد عبد الكـــريم المطبعـــة العـــصرية الكويت الطبعة الأولى ١٩٧٦ م .
- شرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللخمي تحقيق مهدي عبيد جاسم ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـــ مؤسسة الرسالة .
- شرح المقصور والممدود لابن دريد تحقيق ماجد الذهبي، وصالح الخيمـــي. دار الفكر دمشق ١٤٠٢هـــ .
- شرح الوافية نظم الكافية لعثمان بن الحاجب تحقيق د. موسى العليلي مطبعـــة النجف ١٤٠٠هـــ .
- شرح مقامات الحريري للشريشي تحقيق أبي الفضل مطبعة المدني ١٩٧٣م .

- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد تحقيق أبي الفضل إبراهيم ١٩٦٧م .
- شروح سقط الزند تحقيق مصطفى السقا وزملائه مصورة عن طبعة دار الكتب ١٣٦٦هـ .
- شعراء أمويون للدكتور نوري القيسي مطبعة جامعة الموصل ١٩٧٦ م .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري تحقيق أحمد شاكر. دار إحياء الكتب العربية القاهرة ١٣٦٦هـ .
- شعر الأحوص الأنصاري لعادل سليمان ، الهيئة المصرية ١٩٧٧ م .
- شعر عبدة بن الطيب للدكتور يحيى الجبوري دار التربية بغداد ١٩٧٤م .
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي د.حسين عطوان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- شعر عمرو بن شأس للدكتور يحي الجبوري النجف ١٩٧٦م .
- شعر هدبة بن الخشرم تحقيق د. يحيى الجبوري منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق ١٩٧٦م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد السلسيلي تحقيق د. عبدالله الحسيني الطبعة الأولى ، مكتبة الفيصلية مكة المكرمة ١٤٠٦هـ .
- شفاء العليل في علم الخليل لمحمد بن علي المحلي تحقيق د. شعبان صلاح الطبعة الأولى ١٤١١هـ دار الجيل بيروت .
- شمس العلوم لنشوان الحميري ، عالم الكتب بيروت .
- شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب بيروت .
- الصاحبي لابن فارس تحقيق السيد أحمد صقر ١٩٧٧ م ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- الصبح المنير في شعر أبي بصير نشرة رودولف غابر فينا ١٩٢٧م .

- الصحاح للجوهري تحقيق عبدالغفور عطار الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٣٩٩هـ .
- صحيح الأخبار لمحمد بن عبدالله بن بلهيد القاهرة ١٩٥١ م .
- صحيح الإمام البخاري المكتبة الإسلامية استانبول تركيا .
- صحيح مسلم تحقيق فؤاد عبد الباقي – البابي الحلبي ١٩٥٥ م .
- صحيح مسلم بشرح النووى الطبعة الثانية دار احياء التراث العربي، بيروت ١٣٩٢م.
- صفة الصفوة لابن الجوزي تحقيق محمود فاخوري دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ .
- الصناعتين لأبي هلال العسكري تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم المكتبة العصرية بيروت ١٤٠٦هـ .
- الضرائر للألوسي المطبعة السلفية القاهرة ١٣٤١هـ .
- ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق السيد إبراهيم. دار الأندلس للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .
- ضرورة الشعر للسيرافي تحقيق د. رمضان عبد التواب الطبعة الأولى دار النهضة العربية.
- طبقات الشافعية للأسنوى تحقيق عبدالله الجبوري دار العلوم ١٤٠٠هـ .
- طبقات الشافعية للسبكي تحقيق د. محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ .
- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي. شرح محمد شاكر مطبعة المدني القاهرة.
- الطبقات الكبرى لابن سعد دار صادر بيروت .

- طبقات المفسرين للداودي تحقيق علي محمد عمر مكتبة وهبة الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ .
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة تحقيق محسن عياض، النجف١٩٧٤م.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق أبي الفضل إبراهيم دار المعارف الطبعة الثانية.
- الطرائف الأدبية للميمني مطبعة لجنة التأليف ، القاهرة ١٩٣٧ م .
- الطراز ليحي العلوى،إشراف جماعة من العلماء دار الكتب العلمية بيروت١٤٠٠هـ.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر للصغاني، تحقيق محمد حسن آل ياسين بغداد١٩٧٧م.
- عبث الوليد شرح ديوان البحتري لأبي العلاء المعري تعليق محمد عبد الله المدني. الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ .
- العبر في خبر من غبر للحافظ الذهبي تحقيق محمد زغلول الطبعة الأولى دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ .
- العروض للأخفش سعيد بن سعدة تحقيق د. أحمد عبد الدايم عبدالله. المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ١٤٠٥هـ .
- عروض الورقة لأبي نصر إسماعيل الجوهري تحقيق د. صالح جمال بدوى مطبوعات نادي مكة الثقافي ١٤٠٦هـ .
- العضديات لأبي على الفارسي تحقيق د. علي المنصوري الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- العقد الفريد لأحمد بن عبد ربه شرحه وضبطه أحمد أمين وأحمد الزين وابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي .

- العقيدة الطحاوية لأبي جعفر الطحاوي شرح وتعليق محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ بيروت .
- العمدة لابن رشيق تحقيق محي الدين عبد الحميد الطبعة الخامسة دار الجيل للنشر والتوزيع بيروت لبنان .
- عنوان الدراية لأبي العباس الغبريني تحقيق عادل نويهض – دار الآفاق الجديدة .
- العنوان في القراءات السبع لإسماعيل الأندلسي تحقيق د. زهير زاد، وخليل العطية الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .
- عيار الشعر لابن طباطبا تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام – الطبعة الثالثة ، منشأة المعارف بالاسكندرية .
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق د. عبدالله درويش، ود. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٨٦ هـ ودار الرشيد .
- عيون الأخبار لابن قتيبة الدينوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .
- غاية الإحسان في خلق الإنسان للسيوطي تحقيق د. نهاد صالح مطبعة التعليم العالي بالموصل .
- الغاية في القراءات العشر للحافظ النيسابوري تحقيق محمد غياث الجنباز الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري عناية ح. برجستراسر دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ .
- غريب الحديث لابن سلام الهروى دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ.

- غريب الحديث لابن قتيبة تحقيق د. عبد الله الجبوري العراق – وزارة الأوقاف إحياء التراث الإسلامي .
- غريب الحديث للحربي تحقيق د. سليمان العايد الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، دار المدني للطباعة والنشر .
- غريب الحديث للخطابي تحقيق عبد الكريم العزباوي دار الفكر دمشق ١٤٠٢هـ .
- غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي بهامش سراح القارىء للمبتدىء .
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري تحقيق علي محمد البجاوى ومحمد أبي الفضل ابراهيم، عيسى البابي الحلبي الطبعة الثانية .
- الفاخر لأبي طالب المفضل بن سلمة تحقيق عبدالعليم الطحاوي، ومحمد علي النجار ١٣٨٠ هـ .
- الفاضل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد تحقيق عبد العزيز الميمني .
- فتاوى شيخ الإسلام بن تيميه جمع وترتيب عبدالرحمن القاسم ، تصوير الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني تصحيح عبدالعزيز بن باز، نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في التفسير لمحمد بن علي الشوكاني ، الناشر محفوظ العلي ، بيروت .
- فرحة الأديب لأبي محمد الأسود الغندجاني تحقيق د. محمد علي سلطاني دار قتيبة للطباعة والنشر – دمشق .
- الفرق لثابت تحقيق د. حاتم الضامن ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- الفرق بين الحروف الخمسة لابن السيد البطليوسي تحقيق عبد الله الناصر دار المأمون للتراث – دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

- الفروع لشمس الدين محمد بن مفلح ، راجعه عبد الستار أحمد فـــراج الطبعـــة الرابعة عالم الكتب .
- الفريدة في شرح القصيدة لابن الخباز الموصلي تحقيق د. عبد الرحمن العثـــيمين الطبعة الأولى ١٤١٠هـــ - مطبعة المدني .
- الفريد في إعراب القرآن المجيد لحسين الهمداني – تحقيق فؤاد مخيمر، وفهمـــي حسن النمر – الطبعة الأولى ١٤١١هـــ .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري تحقيق د. إحسان عباس، وعبد المجيد عابدين مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـــ .
- الفصول الخمسون لابن معطي تحقيق د . محمـــود الطناحي ، عيسى البابي الحلبي.
- الفصول في العربية لابن الدهان تحقيق د . فائز فارس الطبعة الأولى ١٤٠٩هـــ - مؤسسة الرسالة .
- الفصول والغايات للمعري نشر محمود زناتي – القاهرة .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين خليل العلائي تحقيق د. موســـى الشاعر الطبعة الأولى ١٤١٠هـــ دار البشر للنشر والتوزيع .
- فصيح ثعلب تحقيق د . عاطف مدكور دار المعارف ، الناشر دار المعـــارف القاهرة.
- فضل الخيل للحافظ الدمياطي الطبعة الأولى حلب ١٣٤٩هـــ، بعنايـــة محمـــد راغب الطباخ .
- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي تحقيق مصطفى السقا وآخرين الطبعة الأخيرة ١٣٩٢هـــ .
- الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد تحقيق د. أحمد الحوفي ود. بدوى طبانة الطبعة الثانية ١٤٠٤هـــ دار الرفاعي الرياض .

- الفهرست لابن النديم دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان .
- فهرسة ابن خير الأشبيلي عناية فرنستكة زيدين وتلميذه خليان طرغوه الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .
- الفوائد الضيائية لعبد الرحمن الجامي تحقيق د. أسامة الرفاعي مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ١٤٠٣هـ .
- الفوائد، لابن القيم تحقيق أحمد راتب عرموش دار النفائس الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي د. إحسان عباس دار صادر بيروت .
- القاموس المحيط للفيروز أبادي دار الفكر بيروت .
- القسطاس المستقيم لجار الله محمد بن عمر الزمخشري تحقيق د. بهجة باقر الحسيني مكتبة الأندلس بغداد ١٩٦٩م .
- قطب السرور لابراهيم بن القاسم ، تحقيق أحمد الجندي ، دمشق ١٩٦٩ م .
- القطع والاتناف لأبي جعفر النحاس تحقيق د. أحمد العمر مطبعة العاني بغداد ١٣٩٨هـ.
- القوافي للتنوخي تحقيق د. عوني عبدالرؤوف الطبعة الثانية ١٩٧٨م مكتبة الخانجي.
- الكافي لأبي عبد الله الرعيني الأندلسي – بهامش المكرر الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ . مصطفى البابي الحلبي .
- الكامل للمبرد تحقيق محمد أحمد الدالي الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ مؤسسة الرسالة.
- الكامل في التاريخ لابن الأثير الجزري دار الفكر بيروت ١٣٩٨هـ .
- الكتاب لسيبويه الطبعة الأولى المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣١٦هـ .

- كتاب أسماء جبال تهامة وسكانها وما فيها من القرى وما بنيت عليها من الأشجار وما فيها من المياه – لعرام بن الأصبع السلمي – تحقيق عبد السلام هارون ضمن نواد المخطوطات – الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
-
- كتاب الشعر (أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب) تحقيق د. محمود الطناحي مكتبة الخانجي الطبعةالأولى ١٤٠٨هـ .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل لأبي القاسم الزمخشري ، دار المعرفة بيروت.
- كشف المشكل لعلي بن سليمان اليمني تحقيق د. هادي عطية مطر ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ مطبعة الإرشاد – بغداد .
- الكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي القيسي تحقيق د. محي الدين رمضان مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، دار العلوم الحديثة بيروت لبنان .
- كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت هذبه أبو زكريا يحيى التبريزي ، وقف على طبعه لويس اليسوعي ، دار الكتاب الإسلامي القاهرة .
- الكواكب الدرية على متممة الأجرومية لمحمد الأهدل دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية لجمال الدين الأسنوى تحقيق د. محمد حسن عواد الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ دار عمار للنشر والتوزيع .

- اللامات للزجاجي تحقيق مازن المبارك دار الفكر الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .
- اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير مكتبة القدسي ١٣٦٩ هـ .
- لباب الآداب لأسامة بن منقذ تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الكتب السلفية نشرت عن الطبعة الأولى ١٣٥٤هـ .
- لباب الإعراب لمحمد الإسفرائييني تحقيق بهاء عبدالرحمن ، دار الرفاعي للنشر الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- لحن العامة لأبي بكر الزبيدي تحقيق عبد العزيز مطر الطبعة الأولى ، دار المعارف ١٩٨١م.
- اللزوميات لأبي العلاء المعري تحقيق أمين عبد العزيز الخانجي مكتبة الخانجي .
- لسان العرب لابن منظور إعداد وتصنيف يوسف خياط – دار لسان العرب بيروت.
- لسان الميزان لأحمد بن حجر العسقلاني مؤسسة الأعلى للمطبوعات الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ .
- لطائف الأخبار وتذكرة اولى الأبصار للقاضي أبي القاسم علي بن المحسن التنوخي تحقيق د. علي البواب – دار عالم الكتب للطباعة والنشر الرياض ١٤١٣هـ .
- لطائف اللطف لأبي منصور الثعالبي تحقيق د. عمر الأسعد ، دار المسيرة بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .
- لطائف المعارف لأبي منصور الثعالبي تحقيق محمد إبراهيم سليم – دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير القاهرة .
- اللمع لابن جنى تحقيق د . حسين محمد شرف ، عالم الكتب القاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

- لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني الجامعة السورية دمشق ١٣٧٧هـ .
- ليس في كلام العرب لابن خالويه تحقيق أحمد عبدالغفور عطار. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ دار العلم للملايين .
- ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد لأبي العباس المبرد تحقيق د. أحمد أبو رعد الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ وزارة الاوقاف والشئون الإسلامية .
- ما اتفق لفظه واختلف معناه لليزيدي تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- ما اتفق لفظه واختلف معناه لابن الشجري تحقيق أحمد حسن بج الطبعة الأولى ١٤١٧هـ دار الكتب العلمية – بيروت .
- المؤتلف والمختلف للآمدي تعليق د. كرنكو مكتبة القدس الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
- المأثور لأبي العميثل تحقيق د . محمد عبد القادر أحمد الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ مكتبة النهضة المصرية .
- ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه للأصمعي تحقيق ماجد حسن الذهبي الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ دار الفكر – دمشق .
- ما بنته العرب على فعال لأبي الفضل الحسين الصغاني تحقيق د. عزة حسن ، المجمع العلمي العربي – دمشق ١٣٨٣ هـ .
- ما تلحن فيه العامة للكسائي تحقيق د. رمضان عبدالتواب مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- ما جاء على تفعال للمعري تحقيق صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد بيروت الطبعة الأولى ١٩٨١ م .

- ما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي تحقيق ماجد الذهبي دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة لأبي عبدالله محمد بن جعفر القزاز تحقيق محمد زغلول ومحمد هداره ، دار بورسعيد .
- ما ينصرف ومالا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج تحقيق هدى قراعة ، القاهرة ١٣٩١هـ.
- مباديء اللغة لأبي عبد الله محمد الخطيب الإسكافي الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .
- المبدع في التصريف لأبي حيان النحوى الأندلسي تحقيق د. عبدالحميد طلب ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع .
- المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد الأصبهاني تحقيق سبيع حمزة حاكمي الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ، دار الفيلة للثقافة الإسلامية .
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لأبي الفتح عثمان بن جنى تحقيق د. حسن هنداوي الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ دار القلم ، دمشق .
- المثلث لابن السيد البطليوسي تحقيق صلاح مهدي الفرطوسي دار الرشيد ١٤٠١هـ.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير تحقيق د. أحمد الحوفي ود. طبانة. الطبعة الثانية ، دار الرفاعي .
- مجاز القرآن لأبي عبيدة تعليق محمد فؤاد سزكين مكتبة الخانجي .
- مجالس ثعلب لأحمد بن يحيى ثعلب تحقيق عبدالسلام هارون الطبعة الخامسة دار المعارف .
- مجالس العلماء للزجاجي تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ، مكتبة الخانجي .

- المجتنى لأبي بكر بن دريد الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ، دار الفكر دمشق .
- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر الطبعة الثانية ١٩٩٣م.
- مجموعة المعاني مطبعة الحوائب ١٣٠١هـ .
- مجمل اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس تحقيق زهير سلطان الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- المحاسن والمساوىء لإبراهيم البيهقي دار بيروت للطباعة والنشر .
- محاضرات الأدباء للحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، دار الحياة بيروت١٩٦١م.
- محاضرات الأدباء للحسين بن محمد الراغب الإصفهاني تحقيق د. رياض عبدالحميد مراد الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ دار صادر بيروت .
- المحبر لابن حبيب. حيدر أباد ١٩٤٢ م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لأبي الفتح بن جنى تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه الطبعة الثانية ، دار سزكين للطباعة والنشر ١٤٠٦هـ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لعبدالحق بن عطية ، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد. الطبعة ١٤١٣هـ دار الكتب العلمية بيروت .
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده. البابي الحلبي بمصر .
- المحلّي في وجوه النصب لأبي بكر أحمد البغدادي تحقيق د. فائز فارس الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ مؤسسة الرسالة دار الأمل .
- المحمدون من الشعراء للقفطي تحقيق حسن معمر منشورات دار اليمامة .
- المختصر في أخبار البشر لأبي الفدا الطبعة الأولى الحسينية سنة ١٣٢٥هـ .
- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه مكتبة المتنبي القاهرة .

- مختصر في العروض للإمام الصغاني تحقيق يوسف على بديوي مكتبة التربية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان ١٤١٠هـ .
- المخصص لأبي الحسن على بن سيده. دار الفكر بيروت .
- المذكر والمؤنث لابن الأنباري تحقيق د . طارق الجنابي الطبعة الأولى مطبعة العاني بغداد ١٩٧٨ م .
- المذكر والمؤنث لابن التستري تحقيق أحمد عبدالمجيد هريدي الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ مكتبة الخانجي .
- المذكر والمؤنث لابن جنى تحقيق د . طارق نجم عبدالله ، دار البيان العربي الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- المذكر والمؤنث للفراء تحقيق د.رمضان عبد التواب مكتبة التراث القاهرة ١٩٧٥ م.
- المذكر والمؤنث للمبرد تحقيق د. رمضان عبدالتواب ، ود.صلاح الدين الهادي مطبوعات مركز تحقيق التراث بالقاهرة ١٩٧٠ م .
- مرآة الجنان لعفيف الدين اليافعي اليمني تحقيق عبدالله الجبوري مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- مراتب النحويين واللغويين لأبي الطيب. تحقيق أبي الفضل إبراهيم مصر ١٩٥٥ م .
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لياقوت ، تحقيق على محمد البجاوي دار المعرفة الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ .
- المرتجل لابن الخشاب طبع دمشق سنة ١٩٧٢ م .
- المرتجل للصغني تحقيق د. أحمد ضات. ط الأولى ١٤٠٩هـ جامعة أم القرى.
- المرصع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأذواء والذوات لابن الأثير الجزري تحقيق د. فهمي سعد الطبعة الأولى ١٤١٢هـ عالم الكتب .

- مروج الذهب ومعادن الجوهر لأبي الحسن على المسعودي تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية ١٤٠٧هـ .
- المزهر في علوم اللغة للسيوطي تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلى محمد البجاوى ، ومحمد أبي الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي .
- مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى "إن رحمة الله قريب من المحسنين" لابن هشام الأنصاري ت . د. عبدالفتاح الحموز. طه ١٤٠٥هـ دار عمان الأردن .
- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري تحقيق د. محمد خضر الحلواني الطبعة الثانية دار المأمون للتراث .
- المسائل العسكريات في النحوى لأبي علي الفارسي تحقيق د. على جابر المنصوري الطبعة الثانية ١٩٨٢ م مطابع الجامعة بغداد .
- مسالك الأبصار لابن فضل الله العمري
- المسائل المنثورة لأبي على الفارسي تحقيق مصطفى الحدري مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د . محمد كامل بركات دار الفكر دمشق ١٤٠٠هـ .
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشرى الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ دار الكتب العلمية بيروت .
- المسلسل في غريب لغة العرب لأبي الطاهر محمد بن يوسف التيمي تحقيق محمد عبد الجواد وابراهيم البساطي مكتبة الخانجي .
- مسند الإمام أحمد دار صادر .

- المشترك وضعا المفترق صقعا لياقوت الحموى الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ عالم الكتب.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي تحقيق ياسين السواسي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ .
- المشوف المعلم لأبي البقاء العكبري تحقيق ياسين السواسي، دار الفكر دمشق١٤٠٣هـ.
- المصون في الأدب لأبي أحمد العسكري تحقيق عبدالسلام هارون الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ مكتبة الخانجي .
- المعارف لابن قتيبة تحقيق د . ثروت عكاشة الطبعة الرابعة دار المعارف .
- معاني أبيات الحماسة لأبي عبدالله النمري تحقيق د . عبدالله عسيلان الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ مطبعة المدني .
- معاني الحروف للرماني تحقيق د . عبدالفتاح شلبي الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ ، دار الشروق .
- معاني القرآن للأخفش تحقيق د . فائز الطبعة الثانية ١٤٠١هـ .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د. عبدالجليل شلبي الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ عالم الكتب .
- معاني القرآن لأبي جعفر النحاس تحقيق محمد الصابوني الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .
- معاني القرآن للفراء الطبعة الثانية ١٩٨٠م عالم الكتب .
- المعاني الكبير لأبي محمد عبد الله بن قتيبة الدينوري – دار الكتب العلمية بيروت .
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي المكتبة التجارية بمصر ١٣٦٧هـ .

- معجم الأدباء لياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي بيروت .
- معجم البلدان لياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت ١٤٠٤هـ .
- معجم الشعراء للمرزباني تعليق د . ف . كرنكو الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ مكتبة القدس، دار الكتب العلمية بيروت .
- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون الطبعة الأولى مكتبة الخانجي١٩٧٢م.
- معجم شواهد النحو للدكتور حنا حداد دار العلوم للطباعة والنشر الرياض ١٤٠٤هـ.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة مكتبة المثنى بيروت ودار إحياء التراث العربي بيروت .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبد الله البكري ، تحقيق مصطفى السقا. عالم الكتب بيروت .
- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين بن فارس تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الكتب العلمية إيران قم .
- المعرب للجواليقي تحقيق أحمد شاكر مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الأولى .
- معرفة القراء الكبار لشمس الدين الذهبي تحقيق محمد سيد جاد الحق الطبعة الأولى ، دار الكتب الحديثة مطبعة الاستقلال الكبرى .
- المعمرون والوصايا لأبي حاتم السجستاني تحقيق عبدالمنعم عامر البابي .بمصر ١٩٦١م.
- المعيار في أوزان الأشعار لابن السراج الشنتريني تحقيق محمد الداية دمشق ١٩٧١م .
- المغرب في حلى المغرب لابن سعيد المغربي ، د. شوقي ضيف ، الطبعة الثانية دار المعارف .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصاري الطبع الثانية ١٩٦٩م دار الفكر .
- مفتاح السعادة لأحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده تحقيق كامل بكر وعبد الوهاب النور، دار الكتب الحديثة .
- مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي ضبط نعيم زرزور الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ دار الكتب العلمية بيروت .
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني تحقيق محمد سيد كيلاني دار المعرفة للطباعة والنشر .
- المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري الطبعة الثانية دار الجيل .
- المفضليات للمفضل الضبي تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام هارون الطبعة السابعة دار المعارف .
- المفتاح في الصرف لعبدالقاهر الجرجاني تحقيق د. علي توفيق الحمد الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ مؤسسة الرسالة .
- المقاصد النحوية للعيني بهامش خزانة الأدب المطبعة الأميرية ببولاق الطبعة الأولى .
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني د. كاظم المرجان .
- المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب بيروت .
- المقدمة الجزولية لأبي موسى عيسى الجزولي تحقيق د. شعبان محمد الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ القاهرة .
- المقرب لعلي بن مؤمن بن عصفور تحقيق أحمد الجواري وعبدالله الجبوري مطبعة العاني بغداد الطبعة الأولى ١٣٩١هـ .
- المقصور والممدود لابن السكيت تحقيق د. محمد محمد سعيد الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ مطبعة الأمانة مصر .

- المقصور والممدود لابن ولاد عناية محمد النعساني الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ ، مطبعة السعادة بمصر .
- المقصور والممدود للفراء تحقيق عبدالإله نبهان ومحمد خير البقاعي ، دار قتيبة ١٤٠٣هـ .
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع تحقيق د .سلطان علي الحكمي الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- الممتع في التصريف لابن عصفور الاشبيلي الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ منشروات دار الآفاق الجديدة – بيروت .
- الممدود والمقصور لأبي الطيب الوشاء تحقيق د. رمضان عبدالتواب مكتبة الخانجي ١٩٧٩م .
- المنازل والديار لأسامة بن منقذ المكتب الإسلامي دمشق ١٣٨٥هـ .
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء لأحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني دار المصحف دمشق ١٤٠٣هـ .
- مناهج الكافية في شرح الشافية لزكريا الأنصاري (حاشية علي شرح النقره كار) عالم الكتب .
- المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل تحقيق د . محمد العمري الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .
- المنتخب والمختار في النوادر والأشعار لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور تحقيق د. عبد الرزاق حسين الطبعة الأولى ١٤١٥هـ دار عمار للنشر والتوزيع.
- المنتظم لابن الجوزي. حيدرآباد ١٣٥٧هـ.
- منثور الفوائد لأبي البركات الأنباري تحقيق د.حاتم الضامن الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ مؤسسة الرسالة .

- المنجد في اللغة لأبي الحسن على المشهور بكراع تحقيق د. أحمد مختار عمـــر ، وضاحي عبد الباقي ١٣٩٦هــ .
- منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية لعبدالله يحيى الـــشعبي – دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٠هــ .
- المنصف شرح تصريف المازني لأبي الفتح بن جنى تحقيـــق إبـــراهيم مـــصطفى، وعبدالله أمين الطبعة الأولى ١٢٧٣ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- من غاب عنه المطرب لأبي منصور الثعالبي تحقيق د . النبوى شـــعلان الطبعـــة الأولى ١٤٠٥هــ مطبعة المدني .
- منهاج البلغاء لحازم القرطاجني تحقيق محمد الحبيب بـــن الخوجـــة ، تـــونس ١٩٦٦ م .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيـــان الأندلـــسي تحقيـــق جليزرنيوهافن ١٩٤٧هــ .
- مهاة الكلتين وذات الحلتين لبهاء الدين ابن النحاس تحقيق د. تركـــي العتـــيبي الطبعة الأولى ١٤١٤هــ مطبعة المدنى .
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني عنيت بنشره جمعيـــة الكتـــب العربية المطبعة السلفية لمجد الدين الخطيب .
- موطأ الإمام مالك رواية يحيى الليثي عناية أحمد راتب عرمـــوش دار النفـــائس للطباعة والنشر الطبعة الثانية ١٣٩٧ هــ .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبدالله محمد الذهبي تحقيـــق علـــى محمـــد البجاوى. دار المعرفة .
- الميسر والقداح لابن قتيبة نشر محب الدين الخطيب، المطبعة الـــسلفية القـــاهرة ١٣٨٥هــ.
- النبات لأبي حنيفة الدنيوري ، بيروت ١٩٧٤ م .

- النبات للأصمعي تحقيق عبدالله الغنيم مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ .
- نتائج التحصيل في شرح التسهيل لمحمد بن محمد الدلائي تحقيق د. مصطفى العربي. مطابع الثورة للطباعة والنشر بنغازي .
- نتائج الفكر لعبد الرحمن السهيلي تحقيق د. محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، مصورة عن طبعة دار الكتب .
- نزهة الأعين النواظر لأبي الفرج بن الجوزي تحقيق د. عبدالكريم الراضي مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم مطبعة المدني .
- نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس لعباس بن علي الموسوى تقديم محمد الخرسان النجف المطبعة الحيدرية ١٣٨٧ هـ .
- نزهة الطرف في علم الصرف للميداني تحقيق د. السيد محمد درويش الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .
- نسب الخيل في الجاهلية والإسلام لابن الكلبي هشام محمد السائب تحقيق د. نوري القيس، ود. حاتم الضامن ، مطبعة المجمع العلمي العراق .
- نسب قريش لأبي عبدالله الزبيري عناية ا.ليفي بروفنسال الطبعة الثانية ، دار المعارف بمضر .
- النشر في القراءات العشر للحافظ محمد بن محمد بن الجزري مراجعة علي محمد الضباع دار الكتب العلمية – بيروت .
- نصب الراية لأحاديث الهادية لجمال الدين عبدالله الزيلعي الطبعة الثانية .
- نظام الغريب في اللغة لعيسى الحميري تحقيق محمد الأكوع الحواى دار المأمون للتراث دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه ليوسف الأعلم الشنتمري ت . زهدي سلطان الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ معهد المخطوطات العربية .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد بن محمد التلمساني ، دار صادر ١٣٨٨هـ .
- نقائض جرير والفرزدق لأبي عبيده معمر بن المثنى عناية المستشرق بيفان مكتبة المثنى بغداد .
- نقائض جرير والأخطل لأبي تمام ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٢٢هـ .
- نقد الشعر لأبي الفرج قدامة بن جعفر تحقيق د. محمد عبدالمنعم خفاجي دار الكتب العلمية بيروت .
- نقعة الصديان فيما جاء على فعلان للصغاني تحقيق د. على البواب ، مكتبة المعارف الرياض ١٤٠٢هـ .
- النكت في إعجاز القرآن للرماني تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) دار المعارف بمصر .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. عبد الحسان الفتلي مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- نكت الهميان في نكت العميان لصلاح الدين الصفدي المطبعة الجمالية مصر ١٣٢٩هـ .
- النهاية في غريب الحديث والأثر للمبارك بن محمد بن الأثير تحقيق طاهر محمد الزاوي ود. محمد الطناحي المكتبة الإسلامية .
- نهاية الأرب في فنون الأدب لأحمد بن عبدالوهاب النويري القاهرة مؤسسة الرسالة المصرية للتأليف والترجمة ١٣٧٤هـ .

- نهاية الراغب في شرح عروض بن الحاجب لجمال الدين عبدالرحمن الأسنوي تحقيق د. شعبان صلاح دار الجيل بيروت الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري الطبعة الأولى ١٤٠١هـ دار الشروق بيروت .
- نوادر المخطوطات تحقيق عبدالسلام هارون الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب لمحمد الموصلي القبيصي تحقيق د. محسن العميري الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ دار التراث مكة المكرمة .
- هدى مهاة الكلتين وجلاذات الحلتين لبهاء الدين بن النحاس تحقيق د. تركي العتبي مطبعة المدني الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي مكتبة المثنى بيروت ، مصورة عن طبعة استنبول ١٩٥٥ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي تحقيق د. عبد العال مكرم دار البحوث العلمية الكويت .
- الوافي بالوفيات لخليل الصفدي الطبعة الثانية سنة ١٣٨١هـ .
- الوافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ دار الفكر دمشق .
- الوجيز في علم التصريف لأبي البركات الأنباري تحقيق د. علي البواب دار العلوم للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .
- الوحشيات لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي تحقيق عبدالعزيز الميمني - دار المعارف ١٩٦٣ م .
- الوساطة بين المتنبي وخصومة لعلي الجرجاني تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وعلى البجاوى، المكتبة العصرية بيروت .

- وفيات الأعيان وأنباء الزمان لشمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر .
- وقعة صفين لنصر بن مزاحم تحقيق عبدالسلام هارون ، القاهرة ١٣٨٢هـ .
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر لأبي منصور الثعالبي تحقيق د. مفيد قميحة الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ دار الكتب العلمية بيروت .

الحادي عشر : فهرس الدراسة

الثاني عشر: فهرس الكتاب